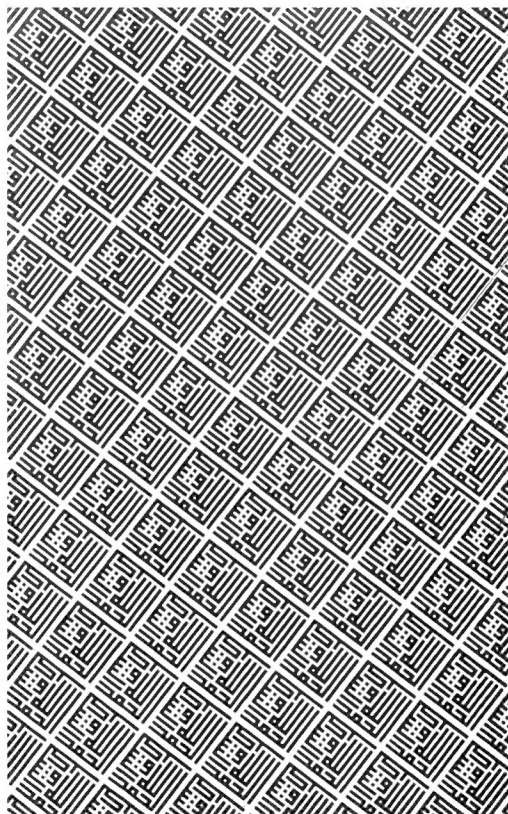
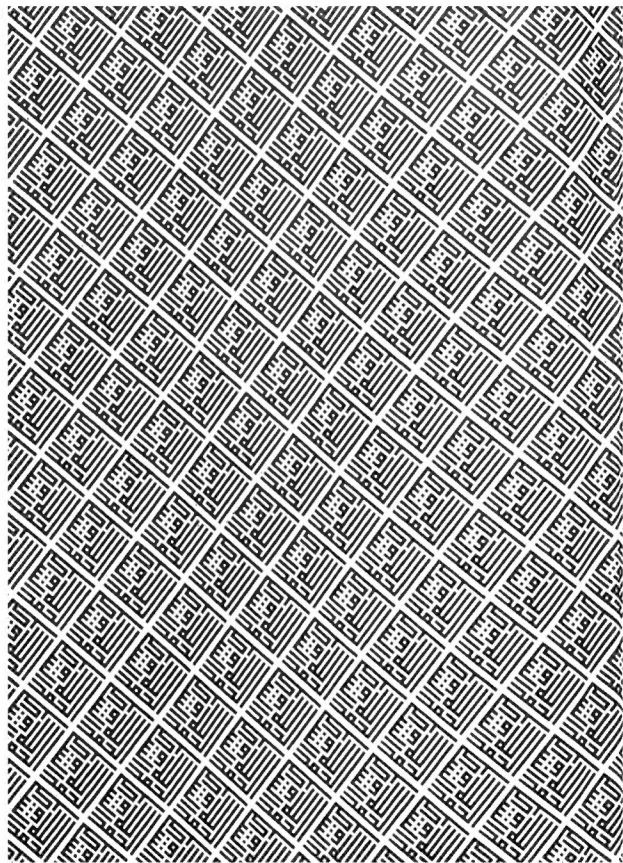


محاضر

إمام الحرم المكي الشيخ المصطفى

١٩٢٦





الدولة المصرية

مجلس الشيوخ

مجموعة مضابط دور الانعقاد الثالث

١٠ يونيو - ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦

الطبعة الرسمية بالقاهرة

١٩٢٦

قهرس المواد

المجموعة مضابط دور الانعقاد الثالث لمجلس الشيوخ ١٠ يونيو - ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١	افتتاح البرلمان :	٢	١ - شريف جلالة الملك
٢	٢ - خطاب العرش	٤٥٣	٢ - خطاب العرش
٣	جلسات مجلس الشيوخ :		
٤	١ - تلاوة الأمر الملكي بمعين حضرة صاحب الفعالة حسين		
٥	٢ - ودينى باشا رئيس المجلس		
٦	٣ - كلمة دولة الرئيس فاسية تيميد رئيس المجلس		
٧	٤ - كلمة حضرة صاحب الفعالة محمد طوى الجارديك فاسية تيميد دولة حسين ودينى باشا رئيس المجلس		
٨	٥ - تلاوة مسطرة دولة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٩	٦ - تلغ وزارة الداخلية على دائرة الجبالية		
١٠	٧ - تلاوة المرسوم الصادر بمعين حضرة صاحب الفعالة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
١١	٨ - تلاوة المرسوم الصادر بمعين حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
١٢	٩ - تلاوة المرسوم الصادر بمعين حضرة صاحب الفعالة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
١٣	١٠ - سلف حضرات الأعضاء الجدد اليين		
١٤	١١ - تلاوة كتاب حضرة صاحب الفعالة وزير الداخلية		
١٥	١٢ - اقتضى حضورين بالمجلس		
١٦	١٣ - سلف حضرة الضوالة كدر اليين		
١٧	١٤ - تلاوة كتاب حضرة صاحب الفعالة وزير الداخلية باطلون		
١٨	١٥ - اقتضى حضرة الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز		
١٩	١٦ - سلف بالمجلس من دائرة جربا		
٢٠	١٧ - سلف حضرة الضوالة كدر اليين		
٢١	١٨ - سلف حضرة صاحب الفعالة يحيى ابراهيم باشا عضو المجلس اليين		
٢٢	١٩ - سلف حضرة محمد طوى الجارديك فاسية تيميد رئيس المجلس		
٢٣	٢٠ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
٢٤	٢١ - سلف حضرة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
٢٥	٢٢ - سلف حضرة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٢٦	٢٣ - سلف حضرة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
٢٧	٢٤ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
٢٨	٢٥ - سلف حضرة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
٢٩	٢٦ - سلف حضرة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٣٠	٢٧ - سلف حضرة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
٣١	٢٨ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
٣٢	٢٩ - سلف حضرة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
٣٣	٣٠ - سلف حضرة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٣٤	٣١ - سلف حضرة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
٣٥	٣٢ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
٣٦	٣٣ - سلف حضرة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
٣٧	٣٤ - سلف حضرة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٣٨	٣٥ - سلف حضرة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
٣٩	٣٦ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
٤٠	٣٧ - سلف حضرة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
٤١	٣٨ - سلف حضرة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٤٢	٣٩ - سلف حضرة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
٤٣	٤٠ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
٤٤	٤١ - سلف حضرة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
٤٥	٤٢ - سلف حضرة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٤٦	٤٣ - سلف حضرة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
٤٧	٤٤ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
٤٨	٤٥ - سلف حضرة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
٤٩	٤٦ - سلف حضرة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٥٠	٤٧ - سلف حضرة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
٥١	٤٨ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
٥٢	٤٩ - سلف حضرة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
٥٣	٥٠ - سلف حضرة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٥٤	٥١ - سلف حضرة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
٥٥	٥٢ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
٥٦	٥٣ - سلف حضرة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
٥٧	٥٤ - سلف حضرة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٥٨	٥٥ - سلف حضرة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
٥٩	٥٦ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
٦٠	٥٧ - سلف حضرة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
٦١	٥٨ - سلف حضرة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٦٢	٥٩ - سلف حضرة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
٦٣	٦٠ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
٦٤	٦١ - سلف حضرة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
٦٥	٦٢ - سلف حضرة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٦٦	٦٣ - سلف حضرة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
٦٧	٦٤ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
٦٨	٦٥ - سلف حضرة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
٦٩	٦٦ - سلف حضرة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٧٠	٦٧ - سلف حضرة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
٧١	٦٨ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		
٧٢	٦٩ - سلف حضرة محمد دودالدار باشا عضوا بالمجلس		
٧٣	٧٠ - سلف حضرة محمد توفيق نسيم باشا من رئاسة المجلس		
٧٤	٧١ - سلف حضرة محمد الخاق زويت باشا عضوا بالمجلس		
٧٥	٧٢ - سلف حضرة محمد باقر التبريك عضوا بالمجلس		</

(تابع) فهرس المواد المجموعة مضابط دور الاعتقاد الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	الصفحة	رقم الصفحة	الموضوع
	العلمون (تابع) :			انتخاب أعضاء الجبان ورؤسائها وسكرتيرها :
١٥	٤ - إسالة الكتاب على بنة العلمون ...	٥	١ - انتخاب بنة الأمور الداخلية ...	
٧٠	٥ - تقرير بنة العلمون عن العلمون المتقدم مند حضرة شامين الجندى انتهى عضو المجلس ...	٦٨	٢ - انتخاب رئيس البنة وسكرتيرها ...	
٧٠	٦ - قرار المجلس برفض العلمون ...	٥	٣ - انتخاب بنة الشؤون الخارجية ...	
١٢٥ و ١٢٤	٧ - خلاصة العلمون المتقدمين مند حضرة الدكتور أحمد موسى بك عضو المجلس بإسالة العلمون المذكورين على بنة العلمون ...	٦٨	٤ - انتخاب رئيس البنة وسكرتيرها ...	
١٢٥	٨ - تلخيص المجلس المتقدم مند حضرة الشيخ علي سليمان عضو المجلس ...	٦٨	٥ - المناقشة في انتخاب بنة المالية والتجارة والصناعة بإجازة ...	
١٧٨	٩ - تلخيص المجلس المتقدم مند حضرة السيد بك عضو المجلس ...	٥٦	٦ - انتخاب بنة المالية والتجارة والصناعة بإجازة ...	
١٧٨	١٠ - قرار المجلس بإسالة العلمون المذكورين على بنة العلمون ...	٦	٧ - انتخاب رئيس البنة وسكرتيرها ...	
١٧٨	١١ - دفاع حضرة الدكتور أحمد موسى بك عضو المجلس عما جاء في تقرير البنة ...	٦٨	٨ - انتخاب بنة الحفانية ...	
١٧٩	١٢ - مناقشة المجلس في تقرير بنة العلمون عن العلمون المتقدم مند حضرة الدكتور أحمد موسى بك ...	٤١٧ و ٤١٦ و ٦٨	٩ - انتخاب رئيس البنة وسكرتيرها ...	
١٨٠	١٣ - اقتراح فيما يخص باليهما "حل عضو المجلس الذي صحت عضويته إذا لم ينه بعد ذلك بسقوط العضوية لسبب طارئ عليه من أسباب السقوط يكون هو المكلف بتسليمه المجلس على أن ذلك السبب يبرر الانهاء كما هي الحالة في تحقيق صحة العضوية عند انتخابه أو أنه لا يتكفل بذلك وبين حقه في العضوية محمولاً على أن يتم الحل على صحة العلمون ...	٦٨	١٠ - انتخاب رئيس البنة وسكرتيرها ...	
٣١٩ - ٣٢١	١٤ - قرار المجلس برفض الاقتراح المذكور ...	٦٨	١١ - انتخاب بنة الصحة ...	
٣٢٥ - ٣٣٥	١٥ - قرار المجلس بقبول العلمون وإسقاط عضوية حضرة الدكتور أحمد موسى بك ...	٦٨	١٢ - انتخاب رئيس البنة وسكرتيرها ...	
	١٦ - تلخيص المجلس المتقدم مند حضرة الشيخ إبراهيم بسيوني تخطيط عضو المجلس ...	١١	١٣ - انتخاب بنة لخص الاقتراحات والملاحظات ...	
٣٨٨	١٧ - قرار المجلس بإسالة العلمون المذكورين على بنة العلمون ...	١٥ و ١٤	١٤ - المناقشة في العضوية لجان الثقة والمساعدة ...	
٣٨٨	١٨ - تلخيص المجلس المتقدم مند حضرة شامين الجندى انتهى عضو المجلس ...	٤١٥ و ٦٥	١٥ - انتخاب بنة الحسابات ...	
٤٤٠	١٩ - قرار المجلس بإسالة العلمون المذكورين على بنة العلمون ...		١٦ - أعضاء بنة الشؤون المستوردة ...	
٤٤٠	٢٠ - قرار المجلس بإسالة العلمون المذكورين على بنة العلمون ...	٧	العلمون :	
٥٥٦	٢١ - تلخيص المجلس المتقدم مند فضيلة الشيخ حسين والي عضو المجلس ...	١٤ - ١١	١ - انتخاب بنة العلمون ...	
٥٥٧	٢٢ - قرار المجلس بإسالة العلمون المذكورين على بنة العلمون ...		٢ - مناقشة الأعضاء في مسألة أعضاء المجلس بالفقر في صحة نيابة أعضائه فيما أقره اختصاصه على النظر في شأن من علمون على انتخابهم ...	
٦٢٤ و ٦٢٣	٢٣ - تلخيص المجلس المتقدم مند حضرة السيد محمد علي اليلادي عضو المجلس ...	١٥	٣ - خلاصة الكتاب الواردة من سعادة مدير المرفوعة عن الشريعة التي قدمها حضرة شامين الجندى انتهى عضو المجلس بأنها أصبحت أقل من ١٥٠ جنيناً ...	
٦٢٤	٢٤ - قرار المجلس بإسالة العلمون المذكورين على بنة العلمون ...			

(٢٤) فهرس المواد مجموعة مضابط دور الاسناد الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	الاسئلة والاستجوابات (٢٤) :		الطعون (٢٤) :
	وزير الداخلية (٢٤)		٢٠ - تلاوة كتاب رئيس لجنة الطعون بقسده به تقرير اللجنة عن الطعن المتقدم ضد حضرة شاهين المتهنى انتهى عضو المجلس
٣٤١-٣٤٠	١٠ - إنشاء الجبارة بجهة الزقازيق	٦٣٢	٢١ - تقرير لجنة الطعون عن الطعن المذكور
٣٩٦-٣٩٤	١١ - إزالة القري والكفور	٦٣٣ و ٦٣٢	٢٢ - قرار المجلس برفض الطعن المذكور
٤٥٩	١٢ - ادخال النور الكهربائي وتوفير المياه السليبة المرتفعة بجهة عنوف	٦٣٣	٢٣ - تبليغ المجلس برفض الطعن المتقدم ضد حضرة الشيخ محمد عنوف المجلس
٤٦٠ و ٥٤٩	١٣ - مستشفى الأمراض الباردة بجهة الزقازيق وطلب نقله من مكانه الحال	٦٤٧	٢٤ - قرار المجلس بإسائه على لجنة الطعون
٦٤٥ و ٦٤٤	١٤ - تحديد المزارع لأشخاص مجلس السجود والارباب وهل أعدت الحكومة مشروع هذا القانون	٦٤٧	٢٥ - تقرير لجنة الطعون عن الطعن المتقدم ضد حضرة الشيخ محمد حسنين عضو المجلس
	وزير الخارجية	٧٣٢ و ٧٣١	٢٦ - قرار المجلس برفض الطعن المذكور
٦٠٣	١٥ - مبلغ صرفه دولة وزير الخارجية السابق من المصاريف السرية	٧٣٢	٢٧ - تبليغ المجلس للطعن المتقدمين ضد حضرة محمد مكرم بك عنوف المجلس
٦٤٦ و ٦٤٥	١٦ - مبلغ مائة جنيه صرف في العام الماضي لحضرة مدحت زويد انتهى من رأى باب من الأبواب أحد	٧٨٨	٢٨ - قرار المجلس بإسائه على لجنة الطعون
	وزير الزراعة	٧٨٨	٢٩ - قرار المجلس برفض الطعن
١٠٨ و ١٠٧	١٧ - سبب عدم صدور قرار الوزارة بتأسيس نقابة لشعارة الزراعة ومسجلها ضمن القوانين وسيب تأخر الوزارة في الحصول على رأس مال هذه النقابة لاذ	٨٣٢	٢٧ - تقرير لجنة الطعون عن الطعن المتقدم ضد حضرة الشيخ ابراهيم سيويل لتعليق عضو المجلس
٢٥٢	١٨ - اقامة قصير الطلاب إلى الخارج	٨٣٢ و ٨٣٣	٢٨ - مناقشة الأعضاء في تقرير لجنة الطعون
٥٩٢ و ٥٩١	١٩ - طرس الثابتات في القطر المصري	٨٣٩	٢٩ - قرار المجلس برفض الطعن
٦٤٥	٢٠ - الأخلاق التي تم تبنيها الحكومة وبفكره السكر على أفراد نصب السكر بن معين وهل يرسى على جميع المحريات		
	وزير المالية		
٤٨١ و ٤٨٠	٢١ - عوائد المايك بشتين الكوم وطلب تخفيضها ثم رفعها من بعض المالكين الجاسين وأما دفع الترامبات التي فرشت أولا	٢٠٣ و ١٧٨	١ - تدعى رئيس مجلس الوزراء تعيين أعضاء الاسرارات المالية والمالية في الوظائف التي تضمونها لها
	وزير الأوقاف		
٥٥٥	٢٢ - إنشاء مسجد "سبيلى على دار لاد حرمه" وقصه قصائد الدينية	١١٩ و ١٢٢	٢ - تشكيل لجنة خاصة من أعضاء اللجنة التنفيذية لجهة الرقابة القطر في مسائل عبداللادويشيا وارشاد لانتقاء وانظره وأن في هذا التصرف كدخلا في أعمال السلطة التنفيذية ومخالفة للقانون والنظام ومرتضى مع السيرة الوزارية
٦٢٥ و ٦٢٤	٢٣ - ساجد دوزيا الاسكندرية المملكتين امانة التاتار الدينية فيها خلافا لشروط الوائين	١٧٩	٣ - تقرير وكيل حكمدار مديرية المراقبة عن التهم التي ارتكباها حضرة الحكمدار والامراء التي احتلت لتطبيق ذلك
	وزير الحلف	٢٢٩	٤ - اختيار عين بجهة ربح بالخدمة المصرية
٢٣٠	٢٤ - إنشاء مدرسة ابتدائية بمصر القديمة	٢٥٠	٥ - إنشاء كبرى على بحر مديون
٥٨٠	٢٥ - إنشاء مدارس يسبق "المنى" و"ميت خالان" مركز شبين الكوم	٢٥١ و ٢٥٠	٦ - مشروع إنشاء المدرسة للصناعة بجهة الزقازيق
٥٦٠	٢٦ - إنشاء مدرسة شابين شبين الكوم	٢٥٢ و ٢٥١	٧ - المبالغ التي أرسلها حضرة مأمور مركز الزقازيق لحضرة سكرتير حزب الاتحاد بتاريخ ٢٣ يوتيه سنة ١٩٢٥ قيمة اشراك عدم وشانج وأعماله في التنايات بجمهورية الاتحاد
		٢٥٣	٨ - اجادة عمق سيل والاحزون
		٢٥٤	٩ - كدمل رجال الادارة في توزيع تذاكر على الأحوال

(تابع) فهرس المواد لجمعية مضايقات دور الاستعداد الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣٤٠ و ٣٤١	الأسئلة والاستجابات (تابع) : وزير الحاف ١ - الجوزي عن طيات مدرسة القويم الصناعية (أنظر استجابات وزير الداخلية بـ ٢)	١٢٨	الأسئلة والاستجابات (تابع) : وزير الأشغال ٢٧ - انتظام الماء من زراعة الأرز بالتميز المكونة الثانية لشركاء كركس
اجمالي الأسئلة والاستجابات		٢٩٢	٢٨ - عدم زيادة المياه أمام القطار لتلويح من على خطه على الرم من وجود مياه كالماء بالتلويح
جدة الأسئلة والاستجابات التي وجهت إليه	الوزير الموجهة إليه الأسئلة والاستجابات	٢٩٣ و ٢٩٢	٢٩ - التراب المترك على قمرة تخرج مركب كركس وارتفاع الضوء الأحمر بالأحالي في رى أراضهم
١	دعوة رئيس مجلس الوزراء	٣٢٠	٣٠ - تطهير بحيرة سيدي رستم خصلة تلتلويح كركس وارتفاع المياه تتروجا حادلا
١٥	» وزير الداخلية	٣١	٣١ - القرية المكونة من الأساطيع التي يورسها بسبب عدم إقامة رى الأرض الواقعة على جانبها
٢	» » الخارسية	٤٥٩ و ٤٥٨	٣٢ - تطهير جسر النيل ببنوينا
١	» » الحفانية	٦٠٢	٣٣ - الحفانية بتأدية البساتين مركز الجوزي وادخال التنظيم بها
٤	» » الزراعة	٦٢٥	وزير الحاصلات ٣٤ - تقرير الخبراء الثلاث الذين كلفهم وزارة الفرائص ببحث مسألة مشروع مياه دماير وما تم فيه
٣	» » المالية	٣٠٤	٣٥ - نقل السكة الحديدية الخفيفة من القطار
٢	» » الأرباب	٣٤٠ - ٣٣٩	٣٦ - إنشاء كبرى على طريق السكة الحديدية ببنوينا
٤	» » الحاصيات	٤١٩ و ٤١٨	٣٧ - المقاربات التي جرت بين الحكومة وشركة سكة حديد الريسة البرية من انقطاع المواصلات لفاية سان الجوزي
٧	» » الأشغال	٤٢٠ و ٤١٩	٣٨ - إنشاء سكة زراعية بمرکز الحفانية الكبرى
٩	» » الحاصلات	٥٧٩	٣٩ - حملة السكة الحديدية لخدمة تارسكرودنية الزاوية في طلب أحداثها
٤٨		٥٨٠ و ٥٧٩	٤٠ - إنشاء كبرى على الباصودية أمام بلدة بنسرج
٩ الاقتراحات والطلبات :		٦٠٣ و ٦٠٢	٤١ - تجديد قفلة على قمرة تخرج شوان بمديرية الخريفية
الألحقة الداخلية		٦٠٣	٤٢ - الاتفاق القامس بتوسيع ميناء يورسها وبمساعدة والاحتياجات المخصوص عليها إذا جعل أعمال أو استعان من الأبناء
١ - اقتراح بأن يتسك المجلس باستقلاله استقلال تاما عن صالح الحكومة في إدارة شؤنه عامة وأنه هو الذي يتولى إدارة هذه الشؤون بنفسه بواسطة جهازه بدون أي تدخل من أية وزارة مع تبليغ هذا القرار للحكومة		٤٨٠ و ٤٧٩	(ب) الاستجابات : وزير الداخلية ١ - تعيين نائب لعمدة طريق الأشغال الأثرية كركس
٤٦	٢ - اقتراح بإنشاء المجلس أسدنه المجلس في موضوع تزج سلطة مجلس الوزراء من موظفي مجلس الشيوخ في حالة الاضطرابات	٤١١ و ٤١٠ و ٣١٢	٢ - الجوزي عن طيات مدرسة القويم الصناعية قرار المجلس بأجل النظر فيه
٦٠	٣ - اقتراح بتكليف المجلس بكتابة مشروع لائحة الإجراءات الداخلية وأن يقدمه إليه في وقت يجهه المجلس ذلك	٣٤٠ و ٣٣٩	وزير الحفانية ٣ - قضية حقلها القباية أدارا وقرار المجلس بأجل النظر فيه
٦١ و ٦٠	٤ - اقتراح بامداد	٥٨١	وزير المالية ٤ - الأموال الأثرية ومنع البان الكبارى وأهلان الحكومة الحية بتأدية مراكبها
٦٧	٥ - اقتراح بامداد	٣٣٠ و ٣٢٩	٥ - قرار الحكومة بطلب الأثرين وقرار المجلس بأجل النظر فيه
٦٨ و ٦٧	٦ - اقتراح بامداد	٤٠٥ و ٣١٨	
٦٨	٧ - اقتراح بامداد		

(تابع) فهرس المواد المجموعة لمصاحبة دور الاعتماد الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	الاقترحات والزيارات (تابع) :		الاقترحات والزيارات (تابع) :
	وزارة الداخلية (تابع)		اللائحة الداخلية (تابع)
١٣٨	١٠ - اقتراح مجلس مصلحة الصحة العمومية بوزارة الداخلية بتبني...	١٩١	٤ - اقتراح بقرار المجلس أن ييسر الاقتراحات التي وافقت عليها لجنة الاقتراحات على بلده المختصة أو على الوزارات المختصة حسب ما يقرره في كل موضوع على حدة ...
١٣٨	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	١٩١ و ١٩٢	مناقشة الأعضاء فيه ...
٢٤٢	تقرير لجنة الاقتراحات بقرار المجلس بإحالة على لجنة الصحة ...	١٩٢	قرار المجلس في ذلك ...
	١١ - اقتراح بقرار ديوان مديرية الجبلية والحكمة والنيابة من عليها إحالة إلى بئر الجبلية ...		٥ - اقتراح ألا تنظم لجنة الاقتراحات والبرائض إلى المجلس من الاقتراحات والبرائض المحالة عليها إلا ما كان عاما ويمكن تنقيده ...
١٨٨	تقرير لجنة الاقتراحات بقرار المجلس بإحالة على لجنة الداخلية ...	٤٤٢ و ٤٤١	٤٤٢ و ٤٤١
١٨٨	تقرير لجنة الداخلية بقرار المجلس برفض الاقتراح ...	٤٤٢	مناقشة الأعضاء في ذلك ...
٣١٠	١٢ - اقتراح بأن تكون حراسة البلاد ايجبوكية وأن يكون الخفر من رجال الجيش عند التماسه عددهم العسكرية لمدة خمس سنوات ...	٤٤٢	قرار المجلس برفض هذا الاقتراح ...
١٨٨ و ١٨٩	تقرير لجنة الاقتراحات بقرار المجلس بإحالة على لجنة الداخلية ...		وزارة الداخلية
١٨٩	تقرير لجنة الداخلية بقرار المجلس برفض الاقتراح شكلا ...	١٩	٦ - اقتراح بتقسيم مديرية القنيطرة إلى ستة مراكز ويكون مقر المركز السادس بدة التهاد ...
٣١١ و ٣١٠	١٣ - اقتراح إنشاء بدة جديدة بدة القنيطرة ...	١٩	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...
١٩٣	تقرير لجنة الاقتراحات بقرار المجلس بإحالة على لجنة الداخلية ...	٣١١	تقرير لجنة الاقتراحات بقرار المجلس بإحالة على لجنة الداخلية ...
١٩٣	تقرير لجنة الاقتراحات بقرار المجلس بإحالة على لجنة الداخلية ...	٣١١	تقرير لجنة الداخلية بقرار المجلس بإحالة على وزارة الداخلية ...
٣١٠	تقرير لجنة الداخلية بقرار المجلس بإحالة على وزارة الداخلية ...	١٩	٧ - اقتراح إعادة جميع السد والمشاغ وعده الريان وتكاملهم ومشايخ فوهم الذين دهموا أو اضطروا للإستعانة إبتداء من أول ديسمبر ١٩٢٤ لأن ...
٧٨٧	كتاب دولة وزير الداخلية في ذلك ...	٤٣ و ١٩	مناقشة المجلس في ذلك ...
٢٠٦ و ٢٠٨	١٤ - اقتراح بقرار اللجنة بقرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	١٩	طلب حضوره للصوت تعديل المقام ...
٢٠٨	تقرير لجنة الاقتراحات بقرار المجلس بإحالة على لجنة الداخلية ...		٨ - تعديل على الاقتراح بتخليج الحكومة ودية المجلس فيأادة النظر في أمر جميع السد والمشاغ وعده الريان وتكاملهم ومشايخ فوهم الذين دهموا أو اضطروا للإستعانة من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ لأن ...
٦٣٥	١٥ - اقتراح بتخصيص ٤٠ ٪ من المصالح للمجالس البلدية لتأهيلها على الشؤون المالية بالبلد ...	٥٩	مناقشة الأعضاء في ذلك ...
٢٤٣	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	٦٠ و ٥٩	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...
٢٤٤	١٦ - اقتراح إنشاء مركز بدة مديرية القنيطرة يكون مقره بدة ...	٦٠	تقرير لجنة الاقتراحات بقرار المجلس بإحالة على لجنة الداخلية ...
٢٨٥ و ٢٨٦	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	٢١٢	تقرير لجنة الداخلية بقرار المجلس بإحالة على وزارة الداخلية ...
٢٨٦	١٧ - اقتراح بقرار حاسة البلاد ايجبوكية ...	٣١١	٩ - اقتراح بطلب إيجاد مستشفيات مختلفة بالأرض لخدمة السكان أمال القري الفقراء وأن يؤخذ المال المأزوم في ذلك من الاستعانة بتمويل مالي ألق بينه الآن ...
٣٩٣	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	١٠٤	مناقشة الأعضاء في هذا الاقتراح بقرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...
٣٩٣	١٨ - اقتراح بتوفير مياه حسيبة بالقرب أثناء تصليح القرح مدة الجفاف ...	١٠٥ و ١٠٤	تقرير لجنة الاقتراحات ...
٤٤٠	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	١٤٦	قرار المجلس بإحالة على لجنة الصحة والنيابة ...
٤٤٠	١٩ - اقتراح بقرار ديوان البرائض من حيث الأكل ...		
٤٤١	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...		

(تاج) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الإعتقاد الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

الرقم	الموضوع	الرقم	الموضوع
٤٨١	٣١- اقتراح تأليف لجان بالدرجات النظرية في عقود الإيجار	٤٤١	٢٠- اقتراح إنشاء طابور الجوارر للسداد التي تمت شروطها
٤٨٢	٣٢- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص	٤٤١	٢١- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص
٤٨٢	٣٣- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص	٤٤٣	٢٢- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص
٥١٨-٥٠٦	٣٤- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص	٤٨٣	٢٣- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص
٤٨٢	٣٥- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص	٤٨٣	٢٤- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص
١٢٤	٣٦- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص	٥١٩	٢٥- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص
١٢٤	٣٧- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص	٥١٩	٢٦- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص
٣١١	٣٨- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص	٥٦٨	٢٧- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص
١٧٥	٣٩- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص	٥٦٩	٢٨- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص
١٧٥	٤٠- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص	٦٤٦	٢٩- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص
١٧٥	٤١- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص	٦٤٦	٣٠- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص
١٧٥	٤٢- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص		
١٩٦	٤٣- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص		
١٩٦	٤٤- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص		
٢٥٤	٤٥- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص		
٢٥٤	٤٦- اقتراح إنشاء مستشفى للأمراض الجلدية والبرص		
	٣٧- زيارات :		
	أولاً - ترك الحرية لوزارة الزراعة في إدارة مزارعها المحلية		
	سبباً ما كان عاماً بالأعمال الفنية لقرينة الزراعة		
	أو الخيوليات		
	ثانياً - السماح قسم البعير وأن يكون عاماً		
	ثالثاً - الاطلاع عن استعداد الوزارة لمكافأة من يوفق		
	إلى اختراع جيد آليات الفطن مكافأة كبيرة		
	رابعاً - عرض مشروع القانون في أقرب وقت		
٥٨٨	خامساً - إنشاء قسم لقرينة الخيوليات وتعيين نسبه في كل		
	مركز من المراكز		
	سادساً - إزدياد البيانات الإحصائية لأقرب الجلود في الزراعة		
	الحديثة		
	سابعاً - دوس مشروع توزيع أمجور الفوت وغيره على جاني		
	النيل والقرع والقرع والقرع والقرع والقرع والقرع		
	ثامناً - إنشاء المصارف في الحقبة في أقرب وقت		
٥٨٨	فراجالس المراقبة على تبليغ هذه الرغبات إلى وزارة الزراعة		

(تابع) فهرس للمواد لمجموعة مضابط دور الانقاد الثالث لجلس الشيوخ سنة ١٩٣٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٨٩	٨٠ - اقتراح عمل قومية بين زعمى بليتا وفواره البحرشين...	١٩	٧٣ - اقتراح إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات في حاصنة كل محافظة ومدريه ومركز...
٨٩	الأشغال ...	٤١٦	كتاب على وزير المعارف في ذلك ...
٣٠٩	تقرير لجنة الأشغال وقرار المجلس بإحالة على وزارة الأشغال ...		(هذا الاقتراح مقدم من سنة ١٩٢٤)
٦٤٣	كتاب على وزير الأشغال في ذلك ...		وزارة الأشغال
١٩٣	٨١ - اقتراح عمل قومية جرميل قرية القفيلة المتجددة في المسافة الواقعة بين الشوت وقرية ...	١٩	٧٤ - اقتراح مشروع تبصير إلى المصين بعمدية أسوان ...
١٩٣	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس بإحالة على وزارة الأشغال ...	١٩	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...
٤٢٩	كتاب على وزير الأشغال في هذا الاقتراح ...	٢١١	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس بإحالة على لجنة الأشغال ...
١٩٤	٨٢ - اقتراح طلب إنشاء عرش على في بحر القرونية المصلي برأح الخليفة بالقرب من ناحية برع ...	٣١٠	تقرير لجنة الأشغال وقرار المجلس بإحالة على وزارة الأشغال ...
١٩٥	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس بإحالة على لجنة الأشغال والمواصفات ...	١٩	٧٥ - اقتراح تعديل الزج السيلية بطريقة ترسل المياه لثابتها ...
٣١٠ و ٣٠٦	الإقرار ...	١٩	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...
٢٠٥ - ٢٠٤	٨٣ - اقتراح إطلاق مياه أنفاس بني أسوط يوم ٢٠ أغسطس وشمال أسوط يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ...	٢١١	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس بإحالة على لجنة الأشغال ...
٢٠٥	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	١٩	٧٦ - اقتراح منع اصطاد ما يسببه تعرض في المياه لأي ربة من الزرع بقل المياه منها ...
٦٣٥	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس بإحالة على وزارة الأشغال ...	٢٤٠	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...
٢٤٤	٨٤ - اقتراح إدخال النظم بسبعة أمياه والبلاد الجارية لها أو إنشاء مجلس على ...	٢٤٠	تقرير لجنة الاقتراحات ...
٢٤٥	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	٢٤٠	مناقشة الأعضاء فيه ...
٢٤٥	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	٢٤١	قرار المجلس برفض هذا الاقتراح ...
٢٤٩	٨٦ - اقتراح إنشاء كوبرى على رباح البحيرة الكبير ٨٩ بركو كرم حاصه ...	٩٢	٧٧ - اقتراح طلب القيام بشروع إلى النيل والثكنة بعمدية أسوان ...
٢٤٩	(أقترح اقتراحات وزارة المراسلات بكرة ١٠٥)	٩٢	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...
٢٤٩	قرار المجلس بإحالة على وزارة الأشغال ...	١٨٥	٧٨ - اقتراح عمل حجارة لرى أراضي بلدة الخيرة للشراء سبها ...
٢٥٤ و ٢٥٤	٨٧ - اقتراح ضم أربعة أعضاء من ديال القانون والأميان إلى لجنة خافعة القرع والأحسود ...	١٨٥	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس بإحالة على لجنة الأشغال ...
٢٥٤	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	٣٠٩	تقرير لجنة الأشغال وقرار المجلس بإحالة على وزارة الأشغال ...
٣٤١	٨٨ - اقتراح تركيب آلة رافعة على النيل لرى ...	٣٠٩	٧٩ - اقتراح عمل شروعات لرى المياض ببلاد الخطرة وأهيت معلوم والأردنية وفارس بعمدية أسوان ...
٣٤١	مدينى قة والأصغر ...	٣٠٩	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس بإحالة على لجنة الأشغال ...
	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	٣٠٩	تقرير لجنة الأشغال ومناقشة الأعضاء فيه ...
			قرار المجلس بإحالة على وزارة الأشغال ...

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الانقضاء الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

[illegible]

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضايقة دور الانقاذ الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٩	الاقتراحات والزيارات (تابع) :	٩	الاقتراحات والزيارات (تابع) :
	وزارة المواصلات (تابع)		وزارة المواصلات (تابع)
١٨٧	١١٤ - اقتراح مد خط سكة حديد حلوان لحاية الجيريل ...	١٢٩	١٠٨ - اقتراح إنشاء كوبرى على دياح البصرة بالتكليف ٨٩
١٨٧	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس بإحالة على لجنة المواصلات ...	١٢٩	بمركزهم حاده ...
٣٠٦	تقرير لجنة المواصلات وقرار المجلس بإحالة على وزارة المواصلات ...	١٢٩	تقرير لجنة المواصلات وقرار المجلس بإحالة على وزارة المواصلات ...
٥٧٨	كتاب مدالي وزير المواصلات في ذلك ...	٢٤٩	مكتبة وزارة المواصلات بدم الانعصاص ...
١٨٧	١١٥ - اقتراح نقل كوبرى امياه السبع الى مدينة الاصر	٢٤٩	قرار المجلس بإرسال الاقتراح الى وزارة الأشغال
١٨٧	تقرير لجنة الاقتراحات بينا وبين القبر القليل ...		(انظر الاقتراحات ووزارة الأشغال قرة ٨٥)
١٨٧	تقرير لجنة الاقتراحات ...	١٢٩	١٠٩ - اقتراح التصريح لفكرة سكة حديد الحدا بإنشاء خط حديدى بين بيان والنجلة ...
١٨٧	قرار المجلس الاعل نظره بسبب نقل الكوبرى ...	١٢٩	تقرير لجنة المواصلات وقرار المجلس بإحالة على وزارة المواصلات ...
١٨٩	١١٦ - اقتراح على كوبرى على بحر شين عتة الضفة المشيرة بسطية الرباط تسبلا لواصلات ...	٢٤٩	مكتبة وزارة المواصلات في ذلك ...
١٨٩	تقرير لجنة الاقتراحات ...	١٨٥ - ١٨٤	١١٠ - اقتراح غشيش مسدى التكاليف الى وزارة على مصرف ليس
١٩٠	قرار المجلس الاعل نظره بسبب خروج الحكومة في أثناء الكوبرى ...	١٨٥	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس بإحالة على بلش المواصلات والأشغال ...
١٩٣	١١٧ - اقتراح على نقل تحت شرط السكة الحديدية ويصل شارع جبل بالمطقة الى يا سطم المصالح الأخرية ...	٣٠٥ ٣٠٤	تقرير لجنة المواصلات وقرار المجلس إحالة على وزارة المواصلات ...
١٩٣	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس بإحالة على لجنة المواصلات ...	٣٠٩	قرار المجلس أيضا إحالة على وزارة الأشغال ...
٣٠٦	تقرير لجنة المواصلات وقرار المجلس بإحالة على وزارة المواصلات ...	٥٧٨	كتاب مدالي وزير المواصلات في ذلك ...
٢٠٣ - ٢٠٤	١١٨ - اقتراح إنشاء خط سكة حديدية من طران الى بلدة الكريكات مركز الصف ...	١٨٥	١١١ - اقتراح إعادة كوبرى عيشة ...
٢٠٤	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	١٨٥	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس إحالة على لجنة المواصلات ...
٦٣٥	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس بإحالة على وزارة المواصلات ...	٣٠٥	تقرير لجنة المواصلات وقرار المجلس الاعل نظره ...
٢٤٤	١١٩ - اقتراح إنشاء سكة ذراعية بمركز امياه وجبل السكة الزاوية التي تبدأ من امياه غلالا على بصير السكة الاظم بمائة سكة ذراعية ...	١٨٦	١١٢ - اقتراح طلب التصريح بمرد مرآت الركوب ونقل على كوبرى كمر لرايات مقابل دفع ديم ...
٢٤٥	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	١٨٦	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس بإحالة على لجنة المواصلات ...
٢٤٤	١٢٠ - اقتراح جعل السكة الحديدية من مسر الى الشامي خط ضواى وجبله خط مستويا ...	٣٠٥	تقرير لجنة المواصلات وقرار المجلس بإحالة على وزارة المواصلات ...
٢٤٥	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	٥٧٨	كتاب مدالي وزير المواصلات في ذلك ...
٢٧١	١٢١ - اقتراح صين حالة ميناء بورسعيد وإنشاء خط حديدى بين القنطرة والسالمة ...	١٨٧	١١٣ - اقتراح طلب التصريح في أثناء باقى السكة الزاوية بمركز الباط ...
٢٧١	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	١٨٧	تقرير لجنة الاقتراحات وقرار المجلس بإحالة على لجنة المواصلات ...
٢٨٥	١٢٢ - اقتراح إنشاء خط حديدى بين سنوس ومصر وشوان بيركتفر غفوط ...	٣٠٦ - ٣٠٥	تقرير لجنة المواصلات وقرار المجلس بإحالة على وزارة المواصلات ...
٢٨٥	قرار المجلس بإحالة على لجنة الاقتراحات ...	٥٧٩	كتاب مدالي وزير المواصلات في ذلك ...

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضايقات دور الانقضاء الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	٩ الاقتراحات والقرارات (تابع) :		٩ الاقتراحات والقرارات (تابع) :
	اتراحت شوية		دائرة المراسلات (تابع)
١٢٢	١٣٦ - اقتراح اعلان المجلس استيائه من السؤال المقدم من حضرة محمود بك أبو النصر عضو المجلس والسورة الى جدول الأعمال	٣٠٤	١٢٣ - اقتراح اثناء كبرى كبرى لثة الاراجية عتدعخل بتدريار...
١٢٣ - ١٢٢	١٣٧ - المناقشة في هذا الاقتراح	٣٠٤	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...
١٢٣	قرار المجلس في ذلك	٣٤٢	١٢٤ - اقتراح اثناء سلك زراعية مركزاؤون
٦١٧ ٦٤٦	١٣٧ - اقتراح تخفيض العسرية لمعوضات التدويح عن طوسيا والعرش الى الثلث...	٣٤٢	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...
٦٤٧	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...	٣٤٢ - ٣٤٢	١٢٥ - اقتراح اثناء كبرى كبرى لثو محروس تجاه بنة بتد...
٦٦٥	١٣٨ - اقتراح تاويل الأسطة والاستجوابات الى ما بعد الانتهاء من نظر الحانية...	٣٤٣	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...
٦٦٥	قرار المجلس بالموافقة على ذلك	٣٩٣	١٢٦ - اقتراح اثناء سلك زراعية على احدى سري ترة سقارة...
٧١٢	١٣٩ - اقتراح تاويل لثة تطبيق شكوى جميع المملكين اللس دفوا في عهد الزراوة السابقة	٣٩٣	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...
٧٤١	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...	٤٤٠	١٢٧ - اقتراح اثناء كبرى كبرى على اربع اقوام ايام بنة زفته
٧٤١	١٤٠ - اقتراح تاويل انتخاب عضو الشيوخ من شبه جزيرة بنا سق فصل في الاقتراح المقسم بشقيين الفسرية لى	٤٤٠	نقشان مركز طروب
٧٤٢	يخصب عن الجهة المذكورة	٤٤٠	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...
٧٤١	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...	٤٤١	١٢٨ - اقتراح اثناء سلك زراعية من سق الى حرية سعية
	المشروعات :	٤٤١	يز محس
	١ - مشروع قانون شدي القانون رقم ١٩١٦ والقانون رقم ٢٧ سنة ١٩٢٠ الخاصين بتاويل مجلس الازهر	٤٤١	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...
١٨	١ - تلغ المجلس دودة تقرير بنة الأرفاق والمعاد البنية عن مشروع القانون	٦٠٤	١٢٩ - اقتراح اثناء سلك زراعية من كرم جاده بتصل بالسكة
١٨	مناقشة الأعضاء في أرباب نظر هذا التقرير الى أجل آخر	٦٠٤	اثرافية السوروة بين مصر والاسكندرية...
١٧ ٤٦	مناقشة الأعضاء في تلاوة هذا التقرير أو عدم تلاوة قرار المجلس في ذلك	٦٠٤	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...
٢٩ ٢٧	تقرير اللجنة من مشروع قانون بالتصديق على أمته من حيث المبدأ	٦٢٥	١٣٠ - اقتراح اثناء سلك زراعية من كرم جاده بتصل بالسكة
٥٣ ٤٩	مناقشة الأعضاء في تقرير اللجنة	٦٢٥	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...
٥٣	مناقشة الأعضاء في تلاوة القانون رقم ٢٧ سنة ١٩٢٠	٦٢٦ - ٦٢٦	١٣١ - رغبة مساهمة الجهد في اثناء انظرط الحديدية القارة
٧١	تلاوة القانون لثة الثانية وقرار المجلس في ذلك	٦٢٦	لقطر المصري...
٨١	طلب فتح باب المناقشة في موضوع هذا القانون	٦٢٦	مناقشة الأعضاء في ذلك
٨١	مناقشة الأعضاء في ذلك	٦٢٦	قرار المجلس بتلغ الرغبة الى وزارة المراسلات...
٨١	قرار المجلس برفض هذا الطلب	٦٢٦	١٣٢ - اقتراح نقل سكة احابية الى جسر ترة لثبة الجواردة
٨٦ ٨٢	تلاوة القانون لثة الثالثة وقرار المجلس بالموافقة عليه	٦٢٦	لبحر اليرس...
		٦٢٦	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...
		٧١٢	١٣٣ - اقتراح تجديد صفة السلك الحديدية بالهبة الكبرى اثناء
		٧٤١	سكة سعية بنا الى الجبل
		٧٤١	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...
		٧٦٦	١٣٤ - اقتراح اثناء سلك سعية بناء من قوسا شرا الى
		٧٦٦	زواية المارة غربا ثم الى القناطر لتعميرة جنوبا
		٨٣٠	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...
		٨٣٠	١٣٥ - اقتراح اثناء سلك زراعية بين نشرين الى بنة السطانية
		٨٣٠	قرار المجلس باسالة على بنة الاقتراحات...

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الاعتماد الثالث للجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	الترتيب	رقم الصفحة	الموضوع	الترتيب
	المشروعات (تابع) :	١٠		المشروعات (تابع) :	١٠
٩٤	٦ - مشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٧ بالإحاطات التي يسليها لرقابة من الكوئيل ...	٩٤	٥٤	٢ - المرسوم الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ بتجريب سنة مأمورية الصلبة القضائية لاختصاص الصيدليات ومفتحيها ...	٥٤
٩٤	كتاب رئيس لجنة الصحة يقدم به القانون ...	٩٤	٥٥	كتاب رئيس لجنة الصحة يقدم به المرسوم ...	٥٥
٩٦-٩٤	نص القانون وتعديله اللجنة ...	٩٦-٩٤	٥٥	نص المرسوم ...	٥٥
٩٦	مواظعة المجلس على القانون مع التعديل من حيث المبدأ ...	٩٦	٥٥	مواظعة المجلس على المرسوم من حيث المبدأ ...	٥٥
٩٦	تلورة القانون لرة الثانية مادة فائدة ...	٩٦	٧١	تلورة المرسوم لرة الثانية مادة فائدة ...	٧١
٩٧	قرار المجلس بالمواظعة على المادة ١ بعد التعديل ...	٩٧	٧١	قرار المجلس بالمواظعة على المادة ١ ...	٧١
٩٧	» » » » » ٢ » » » » » ...	٩٧	٧١	» » » » » ٢ » » » » » ...	٧١
٩٨	» » » » » ٣ » » » » » ...	٩٨	٨٧-٨٢	تلورة المرسوم لرة الثالثة بقرار المجلس بالمواظعة عليه ...	٨٧-٨٢
٩٨	» » » » » ٤ » » » » » ...	٩٨			
١١٥-١١١	٧ - تلورة مشروع القانون لرة الثالثة مواظعة المجلس عليه ...	١١٥-١١١		٣ - قانون رقم ٩ سنة ١٩١٧ بتعديل المادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تعليم المدرسين ...	٧٢
٩٨	٧ - قانون رقم ٣ سنة ١٩١٨ بإتخاذ إحاطات جديدة لرقابة من الكوئيل ...	٩٨	٧٢	تقرير لجنة الصحة عن القانون ...	٧٢
٩٩	كتاب رئيس لجنة الصحة يقدم به القانون ...	٩٩	٧٢	نص القانون ...	٧٢
٩٩	نص القانون ...	٩٩	٧٢	مواظعة المجلس على القانون من حيث المبدأ ...	٧٢
٩٩	مواظعة المجلس على القانون من حيث المبدأ ...	٩٩	٧٢	تلورة القانون لرة الثانية مادة فائدة ...	٧٢
٩٩	تلورة القانون لرة الثانية مادة فائدة ...	٩٩	٧٢	قرار المجلس بالمواظعة على المادة ١ ...	٧٢
٩٩	قرار المجلس بالمواظعة على المادة ١ ...	٩٩	٧٢	» » » » » ٣ » » » » » ...	٧٢
١٠٠	» » » » » ٢ » » » » » ...	١٠٠	٨٨-٨٢	تلورة القانون لرة الثالثة بقرار المجلس بالمواظعة عليه ...	٨٨-٨٢
١٠٠	» » » » » ٣ » » » » » ...	١٠٠			
١٠٠	» » » » » ٤ » » » » » ...	١٠٠		٤ - قانون رقم ١ سنة ١٩٢٤ بتعديل مادة أعضاء البرلمان ...	٨٩
١٠٠	» » » » » ٥ » » » » » ...	١٠٠	٨٩	تلورة الكتاب الصادر من مجلس النواب ...	٨٩
١٠٠	» » » » » ٦ » » » » » ...	١٠٠	٩٠-٨٩	» المذكرة المقدمة من جهة المراقبة من هذا الشأن ...	٩٠-٨٩
١٠٠	» » » » » ٧ » » » » » ...	١٠٠	٩٢-٩٠	مناقشة الأعضاء في ذلك ...	٩٢-٩٠
١٠١	» » » » » ٨ » » » » » ...	١٠١	٩٢	تقديم اقتراح تعديل لائحة المراقبة ...	٩٢
١١٦-١١٢-١١١	٨ - تلورة القانون لرة الثالثة مواظعة المجلس عليه ...	١١٦-١١٢-١١١	٩٢	قرار المجلس في ذلك ...	٩٢
١٠١	٨ - قانون رقم ١٣ سنة ١٩١٧ بتعديل المراكيب ...	١٠١			
١٠٢-١٠١	تقرير لجنة الإحصاءات عن القانون ...	١٠٢-١٠١		٥ - قانون رقم ١٥ سنة ١٩١٨ بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٣٠ سنة ١٩١١ بشأن استخدام مساعدي الصيدلة في أعمال الصيدليات ...	٩٢
١٠٢	نص القانون ...	١٠٢	٩٢	كتاب رئيس لجنة الصحة يقدم به القانون ...	٩٢
١٠٢	مواظعة المجلس على القانون من حيث المبدأ ...	١٠٢	٩٢	تقرير لجنة الصحة عن القانون ...	٩٢
١٠٢	تلورة القانون لرة الثانية مادة فائدة ...	١٠٢	٩٢	نص القانون ...	٩٢
١٠٢	قرار المجلس بالمواظعة على المادة ١ ...	١٠٢	٩٢	مواظعة المجلس على القانون من حيث المبدأ ...	٩٢
١٠٢	» » » » » ٢ » » » » » ...	١٠٢	٩٢	تلورة القانون لرة الثانية مادة فائدة ...	٩٢
١٠٢	» » » » » ٣ » » » » » ...	١٠٢	٩٢	قرار المجلس بالمواظعة على المادة ١ ...	٩٢
١٠٢	» » » » » ٤ » » » » » ...	١٠٢	٩٢	» » » » » ٢ » » » » » ...	٩٢
١١٧-١١٢	تلورة القانون لرة الثالثة مواظعة المجلس عليه ...	١١٧-١١٢	٩٢	تلورة القانون لرة الثالثة بقرار المجلس بالمواظعة عليه ...	٩٢

[illegible]

(تابع) فهرس المواد المجموعة مضابط دور الانقضاء الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٠	المشروعات (تابع) :	١٠	المشروعات (تابع) :
٢٤	المرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩١٦ بمنح تصدير القمح ...	٢٣	قانون رقم ٢٤ سنة ١٩١٦ بمنح الضوابط المأخوذة من قانون سنة ١٨٧٦ الذي يشرع في الخدمة الملكية
١٦٩	نص المرسوم والمذكرة التفسيرية ...	١٦٩	نص القانون والمذكرة الإيضاحية المرفقة معه من المذمة الملكية إلى مجلس الوزراء ...
١٦٩	تقرير لجنة المالية عن المرسوم ...	١٦٩	تقرير لجنة المالية عن القانون ...
١٦٩	موافقة المجلس على المرسوم من حيث المبدأ ...	١٦٩	موافقة المجلس على القانون من حيث المبدأ ...
١٦٩	تلاوة المرسوم قررة الثانية مادة فائدة ...	١٦٩	تلاوة القانون قررة الثانية مادة فائدة ...
١٦٩	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...	١٦٩	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...
١٧٠	تلاوة المرسوم قررة الثالثة موافقة المجلس عليه ...	١٦٩	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...
١٨٣ ١٩٩	تلاوة المرسوم قررة الثالثة موافقة المجلس عليه ...	١٦٩	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...
٢٥	المرسوم الصادر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٧ بمنح تصدير القمح ...	٢٣	قانون رقم ١٩ سنة ١٩١٦ بمنح الضوابط المأخوذة من قانون سنة ١٨٧٦ الذي يشرع في الخدمة الملكية
١٧٠	نص المرسوم ...	١٦٩	نص القانون ...
١٧٠	تقرير لجنة المالية عن المرسوم ...	١٦٩	تقرير لجنة المالية عن القانون ...
١٧٠	موافقة المجلس على المرسوم من حيث المبدأ ...	١٦٩	موافقة المجلس على القانون من حيث المبدأ ...
١٧٠	تلاوة المرسوم قررة الثانية مادة فائدة ...	١٦٩	تلاوة القانون قررة الثانية مادة فائدة ...
١٧٠	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...	١٦٩	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...
١٧٠	تلاوة المرسوم قررة الثالثة موافقة المجلس عليه ...	١٦٩	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...
١٨٣ ٢٠٠	تلاوة المرسوم قررة الثالثة موافقة المجلس عليه ...	١٦٩	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...
٢٦	المرسوم الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩١٨ بمنح تصدير القمح ...	٢٣	قانون رقم ١٩ سنة ١٩١٦ بمنح الضوابط المأخوذة من قانون سنة ١٨٧٦ الذي يشرع في الخدمة الملكية
١٧٠ ١٧١	نص المرسوم والمذكرة التفسيرية ...	١٦٩	نص القانون ...
١٧١	تقرير لجنة المالية عن المرسوم ...	١٦٩	تقرير لجنة المالية عن القانون ...
١٧١	موافقة المجلس على المرسوم من حيث المبدأ ...	١٦٩	موافقة المجلس على القانون من حيث المبدأ ...
١٧١	تلاوة المرسوم قررة الثانية مادة فائدة ...	١٦٩	تلاوة القانون قررة الثانية مادة فائدة ...
١٧١	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...	١٦٩	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...
١٧١	تلاوة المرسوم قررة الثالثة موافقة المجلس عليه ...	١٦٩	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...
١٨٣ ٢٠١ ١٨٣	تلاوة المرسوم قررة الثالثة موافقة المجلس عليه ...	١٦٩	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...
٢٧	المرسوم الصادر في ٢٥ يوليو سنة ١٩١٦ بمنح تصدير القمح ...	٢٣	قانون رقم ١٩ سنة ١٩١٦ بمنح الضوابط المأخوذة من قانون سنة ١٨٧٦ الذي يشرع في الخدمة الملكية
١٧٢	نص المرسوم والمذكرة التفسيرية ...	١٦٩	نص القانون ...
١٧٢	تقرير لجنة المالية عن المرسوم ...	١٦٩	تقرير لجنة المالية عن القانون ...
١٧٢ ١٧٢	موافقة المجلس على المرسوم من حيث المبدأ ...	١٦٩	موافقة المجلس على القانون من حيث المبدأ ...
١٧٢	تلاوة المرسوم قررة الثانية مادة فائدة ...	١٦٩	تلاوة القانون قررة الثانية مادة فائدة ...
١٧٢	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...	١٦٩	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...
١٧٢	تلاوة المرسوم قررة الثالثة موافقة المجلس عليه ...	١٦٩	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...
١٨٣ ٢٠٢ ١٨٤	تلاوة المرسوم قررة الثالثة موافقة المجلس عليه ...	١٦٩	قرار المجلس بالموافقة على المادة ١ ...

(١٧) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الانقضاء الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

[illegible]

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضايقات دور الاعتقاد الثالث لجلس الشيخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
١٢	دستورية القوانين :	١٣	المراض :	
١	اقتراح انتخاب لجنة مؤلفة مكونة من ستة أعضاء تكون مأمور بها النظر في دستورية المراسم التي تصدر في غيبة البرلمان أو عدم دستوريتها	٦١	١١ - طلب النظر في حالة الاعتصام على الصوامع القديمة ليعلم المصلين عليها	٢١٥
٢	تعديل الاقتراح السابق بأن تكون اللجنة مؤلفة من تسعة أعضاء	٦١	١٢ - التماس النظر في تعديل درجات مدرسي التعليم الأول لجلس مديرية لمداومتهم بقطاعهم بوزارة المعارف	٢١٥
٣	مناقشة المجلس في الاقتراح المذكور	٦٤-٦١	١٣ - التماس الوزير باشي محمود رياض انتهى النظر في صدق من الجيش المصري للاستعانة لاسب	٢١٥
٤	قرار المجلس وتأليف اللجنة	٦٥-٦٤	١٤ - التماس رئيس قضاة عمال شركة بوس الخولانية قسم انقلاص من عمال الشركة وبين مديرها	٢١٥
٥	تلارة كتاب الموارد من مجلس النواب ملحقا به تقرير لجنة الشؤون الدستورية	٣٨٨	١٥ - طلب بالتصديق مأمورات الألفاظ من تعديل درجاتهم	٢١٥
٦	تقرير لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب عن المراسم القوانين التي صدرت في غيبة البرلمان	٣٨٩-٣٨٨	١٦ - التماس النظر في قرار مجلس مديرية برما القاضي بالغاء مدرسة المعلمين الأولية بمرطاج	٢١٥
٧	كشف المراسم بقوانين التي يرسى حكم البلاغ على تأجيلها	٣٨٩	١٧ - التماس موافقة وزارة الألفاظ بأسبوط تعديل درجاتهم	٢١٦
٨	قرار المجلس بإحالة التقرير على لجنة الشؤون الدستورية	٣٨٩	١٨ - التماس إقالة سولو بحري وعلى مركز ادو تركب آلة دافعة لى ألمان الفيلين	٢١٦
٩	تلارة كتاب لجنة الشؤون الدستورية بتبليغ المجلس انتخاب الرئيس بالسكريب	٤١٥	١٩ - التماس أمال ابرام مطر مركز أربوب توصيد الصلابة يقدم	٢١٦
١٠	تلارة كتاب رئيس اللد كورة يقدم به تقريرها	٤٧١	٢٠ - شكوى ابراهيم جيت من تخصيص ما يتناوله من خريسة ووزارة الألفاظ بصفة أخصان	٢١٦
١١	تقرير اللجنة المذكورة عن المراسم القوانين التي صدرت والبرلمان مجلس على مجلس النواب	٤٧٢-٤٧١	٢١ - التماس مصادرة وكالة البورصة تعديل درجاتهم	٢١٦
١٢	قرار المجلس بالحاققة على تقرير اللجنة	٤٧٣	٢٢ - شكوى القضاة المشغلين بالولاية يتقدم بها من خريجهم نظرا لثقلهم	٢١٦
١٣	المراض :		٢٣ - التماس الصالح السيد احماد على افضى تشوية معاشه على حسب تعديل درجات الفيضاد	٢١٦
١	طلب رفع الحماية البرلمانية عن حضرة شياطين السيد مؤمن بك ضوا الى قرار المجلس بإحالة على لجنة الحقائقية	١٣٧	٢٤ - التماس أمال أشرف مركز ابراهيم القايود من مصرف شواحيات لإصلاح أرض بدهم	٢١٦
٢	تقرير لجنة المراض وقرار المجلس عن المراض التي لا تزال لها ظلالها من التفرع	٣١٢ و ٢١٣	٢٥ - شكوى خذمة المساجد من عدم صرف تعديل درجاتهم	٢١٦
٣	طلب امتداد صلاح لى الى اختطافه المصري مركزا قافوس شرقية	٢١٤-٢١٣	٢٦ - التماس محال البروك سكة جديد الحكومة تحسين مرتباتهم	٢١٦
٤	التماس موصى ربا بالنظر في أمر دفعه من مصلحة السكة الحديدية	٢١٤	٢٧ - شكوى عبد كامل الحجاب بمعد خطا من مصرف وزارة المعارف إزاء مدرسة القضاء الشرعي	٢١٦ و ٢٢٦
٥	تعديل قانون المعاشات	٢١٤	٢٨ - طلب بجاهد عبد المسبح من اقتضاة مديرية برما من بقاء أبنائها على السجون	٢١٦
٦	طلب في صحت تعيين عمدة منط الحزن مركزا مابه	٢١٤	٢٩ - شكوى يوسف صادق الفتى من موافقة حكومة السودان من دفعه بلا سبب	٢١٦ و ٢١٧
٧	طلب ابراهيم موافقة مصلحة البورصة الحاليين على المسامحة سنة ١٩١٥ الى دوا قهم	٢١٤	٣٠ - شكوى مرضى صمد نصر من طما مركز اخوي من عدم تطهير القرع	٢١٧
٨	التماس عبد الحيد شكوى افضى الضابط بالبحر المصري سابقا وكأثرين افاضتهم الى الجيش مع حفظ رتبهم	٢١٤	٣١ - طلب ابقاء امتيازات الفراد	٢١٧
٩	التماس على الصناديق سيد أحمد كدمل الحفوة لكي يحصل على ما تركه أخوه الفتى توفى بكتكنا	٢١٤	٣٢ - تطلب مستندى مصلحة الأملاك الأميرية بالمشروبات والحفاظات من تعديل درجاتهم	٢١٧
١٠	التماس الوزير باشي جاسر بنى انتهى أبحاث أبحاثه على المعاش وعل المصنف الاقدم	٢١٥	٣٣ - التماس قبول أولاد الصنف ضابطا بالمدارس بجانا واستبدالها بالغة البردية	٢١٧ و ٢٢٦

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضايقات دور الاعتقاد الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	المراض (تابع) :		المراض (تابع) :
٢١٨	٥٣ - القاس على حارون من كسارى معلنة البوسة سابقا ضم مدة خدمته وهو خارج المحمية على مدته وهو داخليا ...	٢١٧	٣٤ - شكوى ضد عمدة دلمو مركز غوسبا ...
٢١٨	٥٤ - شكوى من سادة تيم برصدون من موظف عمومي ...	٢١٧	٣٥ - شكوى بالتقصير من لواء حقة الأبطال بكتلا التنب ...
٢١٨	٥٥ - القاس المشتركين أليانا من الحكومة بجهة البضا وشلقام اضافة مدة الأضاط أر تحقيق قبة الحق ...	٢١٧	٣٦ - القاس المندبة السائرة دورية ودية ينتشرى القسم الثاني بطما صرف تعديل درجاتهم ...
٢١٨	٥٦ - طلب إنشاء مدرسة أولية بتاحية مشطا (جرجا) ...	٢١٧	٣٧ - القاس طين سالم انقضى امانته أية وظيفة في عمدة السكة الحديدية ...
٢١٨	٥٧ - القاس على مشقة فركة الدكا الحديدية مع عمالها ...	٢١٧	٣٨ - طلب رى أليان تاسية أجهوز مركز طوب من طلبات أبى المنجا ...
٢١٨	٥٨ - شكوى أحمد محمد حسن الانكسردية من تصرفات أحد توريدية البليات الخاصة بالريده مع دفع غيره ...	٢١٧	رد وزارة الأشغال ...
٢١٩	٥٩ - تأيد تجار بندوطا اقتراح أليهم في إعادة مركز طما ...	٢١٧	٣٩ - طلب ضم أراضي بلدة قريش لبلاد الجاهورية لما المصلحة بالرى من طلبات أبى المنجا ...
٢١٩	٦٠ - شكوى حسن محمد من فاضل ناظر ومدرسى مدرسة فاضل قياهم يشكون التعليم كما يجب ...	٢١٧	٤٠ - القاس قاسى ورفاى وساعة وعفراء همتوى أسوان تعديل درجاتهم ...
٢١٩	٦١ - القاس أحمد إبراهيم من بيرسرد صرف الوض لسا خلق قهوة ومزده بسبب احدى طيارات الأعداء سنة ١٩١٦ ...	٢١٧	٤١ - طلب أعالي بندوطى من اطلاق المسجد البوسى الفريحة بدهم ...
٢١٩	٦٢ - القاس عمال زكسة الكسوة للفرقة صرف ما كانوا يتقاضونه في الشهر السابقة ...	٢١٧	٤٢ - طلب من عمدة شبرى البحرية مركز السكة ...
٢١٩	٦٣ - القاس عمال نهاية الصناع الحديدية للظفر في طلباتهم ...	٢١٧	٤٣ - القاس الخسدة الخاضعين من عية البهال من القديرة اراية ينتشرى رى مديرية القويم تعديل درجاتهم ...
٢١٩	٦٤ - القاس القديرة يصغر أن تتكفل وزارات المالية لاسم زوجه ما سكر لها بعمل الزوار من الأليان باحتياضوا لالة (ف سوب) ...	٢١٨	٤٤ - القاس الشيخ السيد محمد نصر القرزلى بمسكالكاب عطف بريد سيدة ساهله باليا للفرقة التعليم بالبحر الكسوة ...
٢١٩	٦٥ - شكوى ضد عمدة الأظارة مركز أرنوب ...	٢١٨	٤٥ - شكوى سيد سوبى القاتول بأسير من أن الجيش اخل لا يتبع الاقتصاد في العدل بسبب تحيد بعض القاتولين في المصاحبات ...
٢١٩	٦٦ - طلب تعديل نظام الممارات البسفية مركز أهر قرقاس ...	٢١٨	٤٦ - شكوى عمود أريخ كيكات بكتري ساهله وكاتوى البابود من عدم اعتناذا الاجراءات القانونية في حادثة تيزير حصل التليخ ختيا ...
٢١٩	٦٧ - القاس حرم المرسوم الملائم لثاني حد الرهاب عبد الرحمن الشافى انقضى يتبين مرتب شبرى على المساعدة ...	٢١٨	٤٧ - شكوى بسى أليان مصر الجسدية من مزعم فركة مصر الكهرياية واديات عين جس على وضع تم الاخترا كانت ...
٢١٩	٦٨ - شكوى على كافر الشراية مركز الجيس من عمدة بدهم ...	٢١٨	٤٨ - شكوى ضد عمدة قناده مركز فوس ...
٢١٩	٦٩ - القاس سدا رى أليان الحكومة بجهة جرجا عدم طرح الأليان استخبارهم بالمراد الحق ...	٢١٨	٤٩ - القاس سدا كسوة بت الله الحرام عدم حلف الخلق المحرور في المزاينة لصنع الكسوة للفرقة ...
٢١٩	٧٠ - طلب الاتحاد بمحاضات البصل ...	٢١٨	٥٠ - القاس السيد على عام صرف ما يتبعه من المكافأة من مدته خدمه ...
٢١٩	٧١ - القاس أعالى اشلا الظفر في اصلاح طاقه التعليم ببلادهم ...	٢١٨	٥١ - تظلم عبد العزيز من طرح من فضيلة نائب محكمة مصر الشرعية لسميرة في قضية شفقت ...
٢١٩	٧٢ - القاس مرقى عيسى مديرة البصرة تعديل درجاتهم ...	٢١٨	٥٢ - شكوى من اعتقال الأمن بجهة عرب احدى ...
٢٢٠	٧٣ - القاس سدا رى أليان الحكومة بجهة زمام بالبلدية مركز أرنوب عدم طرح الأليان استخبارهم بالمراد الحق ...		
٢٢٠	٧٤ - شكوى أعالى الفرقة مركز كركى من محضهم ...		
٢٢٠	٧٥ - طلب جيل سرق البياط يوم الثلاثاء بدلا من يوم الأحد ...		
٢٢٠	٧٦ - شكوى أحمد محمد عبده الكساب القديس من عدم إقرضهم له بمرجع مكتب بيمار قسم الأركية ...		
٢٢٠	٧٧ - القاس بسى أعالى النجيلة الاعتناء بهم من بجهة النور والكس والرش ...		
٢٢٠	٧٨ - طلب اعادة فتح مدرسة شرياس مركز قاسكو ...		

(٦٧) فهرس المواد لمجموعة مضابلات دور الائتقاد الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

١٣	الموضوع	رقم الصفحة	١٢	الموضوع	رقم الصفحة
١٣	الرائض (٦٧) :		١٣	الرائض (٦٧) :	
١٢٤	طلب أحال سبور القليلة مركز سنوس مد سكة حديد ليدم ٤٠٧ و ٢٢٤		١٤٥	شكري محمود محمد الجندى عن زميت (بن موب) من لغة مياه الرى ٢٢٥	
١٢٥	تأييد أعالا الحرية الشفراء الاقتراح القديم من المرحوم عبد القادر خلك عن حضرة المجلس سابقا في وضع صارة لرى ألبانين ويا بيغيا ٤٠٧ و ٢٢٤		١٤٦	اتماس اللجنة الخاريجين عن حية المجال مجلس النواب والنيوخ بقاء أحد أبراهيم بائع الماكولات بالحصل الموجود به ٢٢٦	
١٢٦	شكري عيان محمد عيان من أنعم من بعض مواطنيه ... ٢٢٤		١٤٧	استيحاء جانسليان الفتى وأخبر عن أمانته الحكومة الانجليزية بالسودان والسودانيين ٢٢٦	
١٢٧	طلب من قانون جهاز الجرحل مائة الموقنين لأى دين ٢٢٤		١٤٨	اتماس عدد ١٢ من حبيب المنفل بجهة مريى بالسودان الطرقي أمره ٢٢٦	
١٢٨	شكر ضباط غفر السواحل سابقا لالة الأمور المبرج لم بالسودة الى القبط المبرى بسد شريتهم عشرة أحرار ٢٢٤		١٤٩	طلب النظر في حالة السراطين بالسكة الحديدية المصرية الذين رفخوا من الخدمة ٢٣٠	
١٢٩	شكري عثمانى أبراهيم من مركز البسة ضد مائة موسى زايده ٢٢٤		١٥٠	استيحاء جمال حسنة القراويرات بسواجل على أترج بعضهم من الخدمة ٢٣٠	
١٣٠	شكري أبراهيم فرج وأخبر من عدم وصول المياه لأبراهيم ٢٢٤		١٥١	تظلم أمال تابعة للقرى السطاني مركز امسا من محمد شكري بخصوص أخلان بأعها اليم ٢٣٠	
١٣١	شكري أمال مركز الراسل من عدم وصول مياه لرى برة فين ٢٢٤		١٥٢	اتماس حال شركة السكر بإرست الأسراع في إصدار النفاذ العام لحاية المجال ٢٣١	
١٣٢	طلب عدم تطبيق قانون الماكي لالة أخرى ... ٢٢٤		١٥٣	شكري أحمد راشد أماسيه مركز كفر الزيات من احتفال ايه في السودان ٢٣١	
١٣٣	طلب اتحاد قانون تحديد من زواج الفيات ... ٢٢٥ و ٢٢٤		١٥٤	اتماس موظفي مجلس بية المصورة تعديل درجاتهم ... ٢٣١	
١٣٤	طلب أحد شكري بان مفتش بالحافة سابقا بتشكيل لجنة حكم لفرق القضية التي به رين مذارة الأرفاف ... ٢٢٥		١٥٥	اتماس قابة جمال تفتيش كوم امير امداد قانون لحاية المجال ٢٣١	
١٣٥	طلب مصطفى محمد من الفتى مدبرة المياه الاثارة لرى زادة القطن وتحفيز لجنة الإيجار ٢٢٥		١٥٦	اتماس خاذا موظفي وعزل بعيش شركة الزراعة بالحافة اصدار قانون لحاية المجال ٢٣١	
١٣٦	تأييد رئيس واثب ونفاعة محكمة المصورة للقرصة المذكورة ضد مشروع تصرفات الأرفاف ٢٢٧		١٥٧	اتماس جهاز ومزارى مركز طاعة عسدي زواجة القطن ٢٣١	
١٣٧	رغبة الدكتور ذكي السامي في اصلاح الحالة الاجتماعية ... ٢٢٥		١٥٨	تظلم شفيق ساديس عرض طبع حادى من توقيع الجيز على والده ٢٣١	
١٣٨	شكري دافى محكمة طابا ٢٢٥		١٥٩	تظلم السيد حيدر السواقي بتم رابروات الاما حيلة من لفة من الخدمة ٢٣١	
١٣٩	طلب محمد شكري رفع ضرائب الأموال المبررة على أخلان حبه ٢٢٥		١٦٠	طلب يوسف جادو سوامى رة تهبها بالسكة الحديدية لتجاسها في احتفال الحايقة ٢٣١	
١٤٠	شكري أمانىة الجبل مركز البساط من قرار عدم مساهمهم ٢٢٥		١٦١	طلب عدم كامل الفتى من ضباط مصلحة غفر السواحل احادة الخدمة ٢٣١	
١٤١	اتماس موظفي الماحدة العربية بالألافة لفاة والأرض رأساه ومصادرة الاسكتدية ومطاعا وديماط بتدليل درجاتهم ٤٠٦ و ٢٢٥		١٦٢	اتماس يوسف أيزيد قراش تذاكر احادة الخدمة ... ٢٣١	
١٤٢	طلب الشيخ عبد الحليم قريط من طلاء الأرض مسارة للطلاء كفى البصر بالبلدا المبررين في وظائف الامانة بالساجدة الثانية لوزارة الأرفاف ٤٠٦ و ٢٢٥		١٦٣	طلب اللجنة الخاريجين عرب حية المجال رد الشرين في الحافة التي خصصت من مدار الموقنين ٢٣١	
١٤٣	طلب النادى القوي تعديل مبلغ التأمين للاخطاب بالنسبة للمارة الدو ٢٢٥		١٦٤	طلب محمد أبراهيم حسين وزيده عن البحر ايات من وهما الفتى كان حية في بنت المبررة ٢٣١	
١٤٤	استعظام من أحمد بدوى عن نائب حصل منه ديم ثم تخمس ميره ٢٢٥			كتاب وزارة الخاريجين بقرار المجلس على مساعدة كير يادوان جلالة الملك ٣٨٧	
				كتاب مساعدة كير يادوان جلالة الملك في ذلك ٧٨٧	

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضايقات دور الانعقاد الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٣	المواضع (تابع) :	١٣	المواضع (تابع) :
٢٣٣	١٨٥ - شكوى حمدة وشايف الأخوة بركوفاوس من أحوال مناكين الشرق	٢٣١	١٦٥ - طلب ديب عجمي الجبيري من بتدبيرها احاطة قسمة في مصلحة الوسة
٢٣٣	١٨٦ - طلب أحد رثى قضى الحاي بالقاهرة رفع المراتبة من موكة محمد الحياوى ائدى	٢٣١	١٦٦ - طلب حمدة ساسد دباط قطر في تعديل درجاتهم ...
٢٣٣	١٨٧ - اتانس طاهر منظم باستدرة تعيين مدير وطني لمصلحة الجارك	٢٣٢	١٦٧ - طلب غادة جمال تبحش كرم اسير دخل الحكومة مع الشركة لا يضاف أحد عطفي تلك المنشئ عه حله ...
٢٣٣	١٨٨ - احتياج نجيب شقرا بك الحاي بالقاهرة على مشروع توطيد السيل بمدينة حلوان	٢٣٢	١٦٨ - احتياج سكرتير دولة الشبية المدنية باستدرة على رد المندوب الساسى
٢٣٣	١٨٩ - طلب يوسف علي بكفر الهياى أمام مشروع مدخط سكة حديد المرح من شين القنطار الى شيا ائصح	٢٣٢	١٦٩ - احتياج وطني مدونة التنازل بين شقارة على مطالب الاخذ بالفسادة
٢٣٣	١٩٠ - شكوى احوالى خزام والسادات وبن عمران خير مواس من نظام المخابرة ائصاحة بالرى	٢٣٢	١٧٠ - طلب مشايخ وأعيان وأحوال عرب طبر مركز انوب تعيين محمود سليمان حمدة الثانية
٢٣٣	١٩١ - شكوى بعض أحوال مدينة المنصورة الى حضرات أعضاء المجلس لماسة ائله الدرر البرلىانى	٢٣٢	١٧١ - طلب محمد الهياى شقارة بالمتصورة بشأن الوطن الذى قدمه الذكور نور منه ابراهيم الطامرى بك عضو المجلس ...
٢٣٣	١٩٢ - طلب أحوال بلدة شقرا (مروية) تعيين مدتهم بطريق تزييل الأحوال	٢٣٢	١٧٢ - طلب أحوال ثانية أئيت مركزاوسان تغيير محكمة خط كروم اسير
٢٣٣	١٩٣ - شكوى نظار وموافيق المصلحات من سوس طام والمناطة بشبين امومهم	٢٣٢	١٧٣ - شكوى موافق واوبرات قسم سوس طام من رفت احوالهم ...
٢٣٣	١٩٤ - طلب أحوال بن مخرج مركز مواتيى تعيين حمدة لهم ١٩٥ - شكوى ضل سارون البرلىانى بانهم	٢٣٢	١٧٤ - طلب السيد زقزل ارسلى ديرة انساب مدعة لعضاها في الخدمة بنط مبروط
٢٣٤	١٩٦ - طلب حمدة وشايف وأحوال ثانية ائحة ارباد النبع مركز مناطة ائشاء وايرى فرق ائيل	٢٣٢	١٧٥ - شكوى احوال ثانية البراية مركزاوسان من التعديل ائقى جسل في الكشوف الاثباتية
٢٣٤	١٩٧ - اقتفاء مراد حيد السبع من مركزاوسا بطومات في ساحة الاحتفاء على دولة سده بانها	٢٣٢	١٧٦ - طلب موافق الحكومة بركوفاوس صرف بدل الامانة ائقى لثرة بلدة تعديل الدرسات لبيئات القاسية
٢٣٤	١٩٨ - احتياج محمود داسم واكترين بالانكسيرة على احوال للغة الانجليزية بالسودان	٧٨٨	رد وزارة المالية
٢٣٤	١٩٩ - طلب لبيب أحمد من طبعة الاثريان تمنى الحكومة بتعويض القامى العرفية بلى الحشوش	٢٣٢	١٧٧ - شكوى بعض أحوال رأس الملتج مركز شرب اسير الملاحم على الكشوف القياسية
٢٣٤	٢٠٠ - احتياج بلدة الطاع الرطى بربان على عمل الانجليز من فضل السودان من مصر	٢٣٢	١٧٨ - قتل أحوال اسير ميت طالان والكونم الاخير (موتلى) من التعديل بديار ائقائيم
٢٣٤	٢٠١ - القامر أحمد آير السبى وكن من كفر الران (موتلى) صرف شاش الى دولة المرحوم حسن مرمى ائقى	٢٣٢	١٧٩ - شكوى عائد حمدة ميرزا بالقاهرة من حسن حيد المظلى روككه
٢٣٤	٢٠٢ - قتل حيد الجرد واكترين من الماحول دبانى من مصلحة الأطوك الأخرى بقتيم مساكين منها	٢٣٢	١٨٠ - طين من محمد طابطين حمدة بركوفاوس ائصاحة مركز امبله في صحة ائحاب حضرة حافظ طابطين بك
٢٣٤	٢٠٣ - احتياج مستدرة مصالح الحكومة بالسودان على احوال الحكومة الانجليزية بالسودان	٢٣٢	١٨١ - طين المخرجين القلائين بأرلاد موسى مركزاوسان في ائحاب دائرة المراسلة
٢٣٤	٢٠٤ - طلب ائفاء مصلحة الحدود	٢٣٢	١٨٢ - شكوى الملاحم مرمو راتب والسيد حيد بالغة الكرمي من بداخل موافق الادارة في حقبة الاثخاب
٢٣٤	٢٠٥ - طلب عاقلة حمدة بركوفاوس كفر النبع قمر باهايت لم سوس من حضرة حيد لطنى ططارى ططارى بك من المجلس بخصوص توضع رقعة الرافدا	٢٣٢	١٨٣ - القامر حمدة وشايف وأحوال الشيلدين ودعوة حيد عبد ائحاب بك مركزاوسان ائصاحة بانهم يمشون من مردود السكة الزراعية في حبة نصر بملدة أحوال بهم
٢٣٤		٢٣٣	١٨٤ - طلب شاة احوال ائصاب الجيرة بالاسمايلية تعديل دور الاثخاب

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الانقاذ الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٣	المرافض (تابع) :	١٣	المرافض (تابع) :
٢٣٠	شكرى حسن زهره بنشاة ماسم مركز كوش من البسطة	٢٣٤	شكرى حسن زهره بنشاة ماسم مركز كوش من البسطة
٢٣١	شكرى بعض الحاجات الشكرية على راسهم هذا العام	٢٣٥	شكرى بعض الحاجات الشكرية على راسهم هذا العام
٢٣٢	شكرى يوسف محمد المرق بجوزور من كاتل من نائب البسطة	٢٣٥	شكرى يوسف محمد المرق بجوزور من كاتل من نائب البسطة
٢٣٣	احتجاج بعض موظفين مصرين بالسودان من أعمال الانجليز بالسودان	٢٣٦	احتجاج بعض موظفين مصرين بالسودان من أعمال الانجليز بالسودان
٢٣٤	شكرى بعض الحاجات من عدم وجود براتر تقديم الى الحبيب	٢٣٦	شكرى بعض الحاجات من عدم وجود براتر تقديم الى الحبيب
٢٣٥	احتجاج بعض الحاجات على تصرفات الانجليز بالسودان	٢٣٦	احتجاج بعض الحاجات على تصرفات الانجليز بالسودان
٢٣٦	احتجاج أمين هديت المختل بمرى بالسودان على أعمال الانجليز	٢٣٦	احتجاج أمين هديت المختل بمرى بالسودان على أعمال الانجليز
٢٣٧	شكرى على عسرا من ناول مركز طرخ من تصرفات صرف القاسية	٢٣٦	شكرى على عسرا من ناول مركز طرخ من تصرفات صرف القاسية
٢٣٨	طلب عبد العزيز حسن من ميدنا الحسين اعطاء القلين	٢٣٦	طلب عبد العزيز حسن من ميدنا الحسين اعطاء القلين
٢٣٩	استغفار السلطنة العسكرية من المدينة	٢٣٦	استغفار السلطنة العسكرية من المدينة
٢٤٠	اتهام محمود السيد سليمان بتاحية المهرب مركز القديم	٢٣٦	اتهام محمود السيد سليمان بتاحية المهرب مركز القديم
٢٤١	اراهم بريس الفتى ولكن بالندى على اخطائه	٢٣٦	اراهم بريس الفتى ولكن بالندى على اخطائه
٢٤٢	طلب حسن خليل درباس واكرين تاحية المهربات مركز قاسية شبع بدهم بالتزيب	٢٣٦	طلب حسن خليل درباس واكرين تاحية المهربات مركز قاسية شبع بدهم بالتزيب
٢٤٣	طلب احوال تاحية علة مركز كفسر الشيخ من مباحثهم من استخبار احوال المصريين	٢٣٦	طلب احوال تاحية علة مركز كفسر الشيخ من مباحثهم من استخبار احوال المصريين
٢٤٤	طلب تامين حدة بدل بركو يا بالتزيب	٢٣٦	طلب تامين حدة بدل بركو يا بالتزيب
٢٤٥	شكرى ربة اللطام الرطب المصري بالمانيا من تصرفات القسيلة المصرية بربين	٢٣٦	شكرى ربة اللطام الرطب المصري بالمانيا من تصرفات القسيلة المصرية بربين
٢٤٦	طلب ابراهيم الجليلي تاجر بيور حدة اذنه الى مدونة الصنائع	٢٣٦	طلب ابراهيم الجليلي تاجر بيور حدة اذنه الى مدونة الصنائع
٢٤٧	شكرى بعض احوال بنو سون من تصرفات بعض نظار الاوقاف الالهية	٢٣٦	شكرى بعض احوال بنو سون من تصرفات بعض نظار الاوقاف الالهية
٢٤٨	شكرى محمد الحريز واكرين من محمد قاسم الفتى	٢٣٦	شكرى محمد الحريز واكرين من محمد قاسم الفتى
٢٤٩	شكرى محمد احمد ابو العام بسبب مركز ارجا من معانة بصادة محمد الاثريو بالنا	٢٣٦	شكرى محمد احمد ابو العام بسبب مركز ارجا من معانة بصادة محمد الاثريو بالنا
٢٥٠	شكرى سارى ابراهيم طروس من تاحية المهرب مركز الانصر من حرة حسن احمد البديس بك	٢٣٦	شكرى سارى ابراهيم طروس من تاحية المهرب مركز الانصر من حرة حسن احمد البديس بك
٢٥١	فيكوني محمد اسمايل واكرين بتاحية ابا القريب مركز التميم	٢٣٦	فيكوني محمد اسمايل واكرين بتاحية ابا القريب مركز التميم
٢٥٢	اتهام سلم السيد بزيه جاسر بديوي مركز بنى مزار	٢٣٦	اتهام سلم السيد بزيه جاسر بديوي مركز بنى مزار
٢٥٣	سارى عبد الحليم على الفتاة اية بيزر الساقية	٢٣٦	سارى عبد الحليم على الفتاة اية بيزر الساقية
٢٥٤	اتهام من عبد جعفر الطالب بالندارس الثانوية الفتاة	٢٣٦	اتهام من عبد جعفر الطالب بالندارس الثانوية الفتاة
٢٥٥	قانون دفع من المرشد من ١٨ الى ٢١ سنة	٢٣٦	قانون دفع من المرشد من ١٨ الى ٢١ سنة
٢٥٦	طلب تحسين مراتب الهبله	٢٣٦	طلب تحسين مراتب الهبله

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٣	المرافض (تابع) :	١٤	مسائل متنوعة :
٣٦١-٣٦٢	١٤- تبليغ المجلس الكتاب البراء من دة ديس مجلس النواب باستقلال مجلس النواب بجميع شؤنه الداخلية ومن المذاكرة المرفوعة من مراليه الى حقه مكتب مجلس النواب	٤٠٦	١٥- تبليغ المجلس الكتاب البراء من معالي وزير المعارف باستصوابه وكيل المعارف ووزير الحسابات أثناء نظر المجلس في ميزانية وزارته
٣٦٢	١٦- تبليغ المجلس الكتاب البراء من معالي وزير الخزانة والبيع لغرضه مدير ادارة المستعدين حضور جلسات المجلس أثناء نظره ميزانية وزارته	٥٧٨	١٧- تبليغ المجلس الكتاب البراء من دة ديس وزير الخارجية بالترخيص لسعادة وكيل الوزارة ومديرى ادارة الشؤون السياسية والجنارية وادارة المالية حضور جلسات المجلس أثناء نظره ميزانية وزارته
٤٢٩	١٨- تبليغ المجلس الكتاب البراء من معالي وزير الزراعة بالترخيص لسعادة وكيل الوزارة ومكرهها العام حضور جلسات المجلس أثناء نظره ميزانية وزارته	٢	١- اجراء استيفاء المجلس لقدمه في شدة زفاف احواله اربعة من اعضاءه مع المرحومون الدكتور سميح التلازم بك وميسرول انطون بك ومصطفى ابو ربيب باشا ومحمد الظاهر خليل بك
٥٧٧	١٩- سكة خضرة جده طيرى الخزانة وكيل المجلس جده انباء المجلس من النظر في معروضة وزارة الزراعة	٨	٢- انتخاب ايام الجلسات
٥٨٧-٥٨٨	٢٠- سكة خضرة جده وزير زهران بك حضور المجلس ردا على خطاب معالي وزير الزراعة الذي القاه في مجلس النواب بجلسته ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦	١٤	٣- انتخاب من دة ديس مجلس النواب بتشكيل مكتب مجلس النواب
٥٨٩-٥٩١	٢١- تبليغ المجلس الكتاب البراء من معالي وزير المواصلات بالترخيص لغرضه وكيل الوزارة لسعادة وميسر خضرات الوطني حضور جلسات المجلس أثناء نظره ميزانية وزارته	١٧-٢٠-٤٢	٤- تبليغ المجلس القرار المقدم من خضرة جده محمد خليل بك المراسل ومن خضرة السكرتير العام من النظر في المراسلة في فرسا وبلجيكا
٦٠١	٢٢- تبليغ المجلس الكتاب البراء من معالي وزير المعارف بالترخيص لغرضه وكيل الوزارة بحضور جلسات المجلس أثناء نظره قانون الانتخابات المحقة	١٧	٥- شكر المجلس لخصريتها
٦٦٥	٢٣- تبليغ المجلس الكتاب البراء من معالي وزير الخريصة بالترخيص لسعادة وكيل الوزارة ومديرى مصلحة الخريصة وصلة خضرة السراويل وسكاك الاسماك وموظفين آخرين بحضور جلسات المجلس أثناء نظره ميزانية وزارته	٥٤	٦- تبليغ المجلس كتابا واردا من لجنة الشؤون الخارجية بالاحتضار الى رئاسة الجمعية السورية الحادية عشرة لفرير العمل فبجاء التي عقدت بمدينة دما في ١٧ ابريل سنة ١٩٢٥ والالام التالية لعدم اكتمال مجلس الشيوخ حضور ذلك الاجتماع نظرا لصلبه
٧٠٥	٢٤- تبليغ المجلس الكتاب البراء من معالي وزير الخريصة بالترخيص لسعادة وكيل الوزارة ومديرى مصلحة الخريصة وصلة خضرة السراويل وسكاك الاسماك وموظفين آخرين بحضور جلسات المجلس أثناء نظره ميزانية وزارته	٦٧	٧- تبليغ مجلس النواب بالكتاب مكتب ادارة مجلس الشيوخ
٧٤١	٢٥- تبليغ المجلس الكتاب البراء من معالي وزير الحسابات بالترخيص لسعادة وكيل الوزارة ومديرى الحسابات وديون رسم السكراتية بحضور جلسات المجلس أثناء نظره ميزانية وزارته	٧٦-٧٧	٨- تبليغ المجلس على الحاضر وتزويها على خضرات الاعضاء ولان توافرها لم يجز تزاما بامام خضراتهم فاقدر عليها عرضا عن الداء بالام موافقة المجلس على ذلك
٧٨٧	٢٦- تبليغ المجلس الكتاب البراء من معالي وزير المعارف بالترخيص لسعادة وكيل الوزارة ومديرى الحسابات وديون رسم السكراتية بحضور جلسات المجلس أثناء نظره ميزانية وزارته	١٠٧	٩- تبليغ المجلس نص رسالة التيشة الواردة من مجلس ادارة الفرقه الجنارية بالقاهرة بمرور الحياة السنوية
٨٠٧	٢٧- تبليغ المجلس الكتاب البراء من معالي وزير الحسابات بالترخيص لسعادة وكيل الوزارة ومديرى الحسابات وديون رسم السكراتية بحضور جلسات المجلس أثناء نظره ميزانية وزارته	١٥٢-١٥٠	١٠- مناقشة المجلس في حل القوانين التي اتى اصدارها با باتام لجنة المصحة لما يتقرر عليها المجلس ام لا وقرار المجلس تأجيل النظر في ذلك الى جلسة اخرى
	٢٨- تبليغ المجلس الكتاب البراء من معالي وزير المعارف بالترخيص لسعادة وكيل الوزارة ومديرى الحسابات وديون رسم السكراتية بحضور جلسات المجلس أثناء نظره ميزانية وزارته	١٦٠-١٦٠	١١- مذكرة معالي جده شفيق باشا في الموضوع السابق ومناقشة الاعضاء فيه
	٢٩- تبليغ المجلس الكتاب البراء من معالي وزير المعارف بالترخيص لسعادة وكيل الوزارة ومديرى الحسابات وديون رسم السكراتية بحضور جلسات المجلس أثناء نظره ميزانية وزارته	١٦٠	١٢- قرار المجلس في ذلك
	٣٠- تبليغ المجلس الكتاب البراء من معالي وزير المعارف بالترخيص لسعادة وكيل الوزارة ومديرى الحسابات وديون رسم السكراتية بحضور جلسات المجلس أثناء نظره ميزانية وزارته	٢٢٧-٢٢٩	١٣- مناقشة الأعضاء في الانسحاب المتقدم من خضرة الشيخ يس محمود ابو جليل لحال وزير المالية

(تابع) فهرس المواد لمجموعة منطباض دور الاستعداد الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٦

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
١٥	ميزانية الدولة سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (تابع) :	١٥	ميزانية الدولة سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (تابع) :	١٥
	القسم الثاني - المصروفات		(ي) التلغرافات	
	ملاحظات عامة	٢٩٤	٢٨ - تقرير اللجنة عن إيرادات التلغرافات	
	٤٩ - تقرير اللجنة عن الملاحظات العامة ومناقشة الأعضاء فيه	٢٩٥	٢٩ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	
٣٤٥ - ٣٤٢	٥٠ - اقتراح المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة		(ك) البريد	
	٥٠ - اقتراح أن تقدم الحكومة مشروع إنشاء مراقبة سيطرة	٢٩٥	٣٠ - تقرير اللجنة عن إيرادات البريد	
٣٤٥	سيرة أمام البرلمان لرجاء الأوراق والمستندات التي	٢٩٥	٣١ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	
	تقدمها لصالح الخطة وذلك في تقديم الميزانية المقبلة		(ل) الأملاك الأميرية	
٣٤٥	٥١ - قرار المجلس برفض هذا الاقتراح		٣٢ - تقرير اللجنة عن إيرادات الأملاك الأميرية ومناقشة	
	(أ) للمبيعات والأجور والمرتبات	٢٩٦ - ٢٩٥	الأعضاء فيه	
٣٥٦ - ٣٤٥	٥٢ - تقرير اللجنة عن المبيعات والأجور والمرتبات ومناقشة	٢٩٦	٣٣ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	
	الأعضاء فيه		(ز) بدل الخدمة العسكرية	
	٥٣ - اقتراح تحديد موجد لجنة العليا التي تحس عدد ركوزيج	٢٩٦	٣٤ - تقرير اللجنة عن إيرادات بدل الخدمة العسكرية	
٣٥٦	عوضي ومستندتي الحكومة الدائمين والوفائيين	٢٩٦	٣٥ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	
٣٥٦	٥٤ - قرار المجلس برفض الاقتراح		(ح) رسوم التلغراف	
	٥٥ - اقتراح لجنة المالية تأليف لجنة إعدادها لجنة عليا	٤٢٠	٣٦ - تقرير اللجنة عن إيرادات رسوم التلغراف	
٣٥٦	والأخرى خاصة قصص سائلة الاستثناءات	٤٢٠	٣٧ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	
٣٥٦	٥٦ - قرار المجلس بالموافقة على اقتراح اللجنة		(س) المستعطف من مبيعات المستعدين	
	٥٧ - رغبة أن يكون من ضمن أعمال اللجنة المستعطف	٢٩٧	٣٨ - تقرير اللجنة عن إيرادات المستعطف من مبيعات المستعدين	
٣٥٧	في حالة التجهيز الذين يقرروا بطريق الاستعفاء ويان	٢٩٧	٣٩ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	
	التفريجات من سنة ١٩٢١ فاقية الآن		(ع) الأرباح الفائقة من تشغيل القود	
٣٥٧	٥٨ - قرار المجلس بالموافقة على الرتبة	٢٩٧ - ٢٩٩	٤٠ - تقرير اللجنة عن إيرادات الأرباح الفائقة من تشغيل	
	٥٩ - طلب سائر وزير المالية أن يحل مجلس الوزراء على اللجنة	٢٩٩	القود ومناقشة الأعضاء فيه	
٣٧٠	نظامية في الاقتراح السابق		٤١ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	
٣٧٠	٦٠ - موافقة اللجنة المالية على هذا التعديل		(ف) إيرادات رسوم متروية	
٣٧٠	٦١ - قرار المجلس بالموافقة على طلب سائر الوزير	٣٠٠ - ٢٩٩	٤٢ - تقرير اللجنة عن الإيرادات ورسوم المتروية	
	(ب) المصروفات العمومية	٣٠٠	٤٣ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	
	أولا - مصاريف الاستئصال وبدل السفيرة :		(ص) خريصة لقطن	
٣٦٤ - ٣٦٣	٦٢ - تقرير اللجنة عن مصاريف الاستئصال وبدل السفيرة ومناقشة		٤٤ - تقرير اللجنة عن إيرادات خريصة لقطن ومناقشة	
	الأعضاء فيه	٨١٨ - ٨١٥	الأعضاء فيه	
٣٦٤	٦٣ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة		٤٥ - قرار المجلس بالموافقة على تخفيض خريصة لقطن إلى	
	ثانيا - التوريلات العمومية :	٨١٩	٢٠ غرضا لقطن	
٣٦٦ - ٣٦٤	٦٤ - تقرير اللجنة عن التوريلات العمومية ومناقشة الأعضاء فيه	٨١٩	٤٦ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	
٣٦٦	٦٥ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة		(ق) إيرادات غير اعتيادية	
	ثالثا - الكساي والمبوضات :	٣٠٠	٤٧ - تقرير اللجنة عن الإيرادات غير الاعتيادية	
٣٦٦ - ٣٦٦	٦٦ - تقرير اللجنة عن الكساي والمبوضات	٣٠٠	٤٨ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	
٣٦٧	٦٧ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة			

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضايقات دور الانعقاد الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
١٥	مزاينة الدولة سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ (تابع) :	١٥	مزاينة الدولة سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ (تابع) :	١٥
	القسم السادس - وزارة المالية		أولاً - الأصابع والمياه والاملاحة :	
٦٥٢ - ٦٤٧	٨٩ - تقرير اللجنة عن مصروفات ديوان العموم ومناقشة الأعضاء فيه	٣٦٩ - ٣٦٧	٦٨ - تقرير اللجنة عن الاصابع والمياه والاملاحة ومناقشة الأعضاء فيه	٣٦٩
٦٥٢	٩٠ - تأجيل النظر في خصصات الجبال الأخرى الى حين عرض تقرير لجنة الأوقاف والمجاهد المالية	٣٧٠	٦٩ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	٣٧٠
٦٥٢	٩١ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	٣٧٠	٧٠ - تقرير اللجنة عن الأعمال الجديدة	٣٧٠
٧٨٩	٩٢ - اقتراح بأن تصفى عن خصصات الجبال الأخرى يكون لهذا العام فقط ولا يؤثر على الأرواح المالية	٣٧٠	٧١ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	٣٧٠
٧٨٩	٩٣ - قرار المجلس بالموافقة على هذا الاقتراح	٣٧٠	٧٢ - كلمة شكر لخدمة عدد طلبة المزارع وكل المجلس بجمعية لخرسات اعضاء اللجنة المالية ومما في وزير المالية	٣٧٠
٧٨٩	٩٤ - قرار المجلس بالموافقة على خصصات الجبال الأخرى	٣٧٠	٧٣ - كلمة سعادة مقرر لجنة المالية	٣٧٠
٦٥٢	٩٥ - تقرير اللجنة عن مصروفات ادارة صرح الأموال المقررة وقرار المجلس بالموافقة عليه	٣٧٠	٧٤ - كلمة سادى وزير المالية	٣٧٠
٦٥٢	٩٦ - تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة المساحة وقرار المجلس بالموافقة عليه		القسم الأول	
٦٥٢ - ٦٥١	٩٧ - تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة الاعضاء وقرار المجلس بالموافقة عليه	٤٢٢ - ٤٢٠	خصصات ومهمات ديوان جلالة الملك	
٦٥٥ - ٦٥٤	٩٨ - تقرير اللجنة عن مصروفات الخلية الأميرية وقرار المجلس بالموافقة عليه	٤٢٢	٧٥ - تقرير اللجنة عن مصروفات خصصات ومهمات ديوان جلالة الملك	٤٢٢
٦٥٦	٩٩ - تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة الأحلاك الأميرية ومناقشة الأعضاء فيه		٧٦ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة وعلى الاقتراح الذى أقره مجلس النواب فى هذا الشأن	٤٢٢
٦٦٣ - ٦٥٦	١٠٠ - اقتراح اللجنة المالية أن يتبع مصلحة زرع الأراضي اللازمة لتحسين وتربية البندر تحاشيا لقرار البرلمان الصادر فى سنة ١٩٢٤ وقرار المجلس بالموافقة عليه	—	القسم الثانى - البرلمان	
٦٦٣	١٠١ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة		٧٧ - أقررهم لخدمة الخلية سرى "ع و د"	—
٦٦٦ - ٦٦٧	١٠٢ - تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة الجبال وقرار المجلس بالموافقة عليه		القسم الثالث - مجلس الوزراء	
٦٦٨ - ٦٦٧	١٠٣ - تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة الناجم والمطبخ وقرار المجلس بالموافقة عليه	٧٢٧	٧٨ - تقرير اللجنة عن مصروفات مجلس الوزراء	٧٢٧
٦٦٨	١٠٤ - تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة الكليات وقرار المجلس بالموافقة عليه	٧٢٧	٧٩ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	٧٢٧
٦٧٠ - ٦٦٨	١٠٥ - تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة ومناقشة الأعضاء فيه		القسم الرابع - مكتب المستشارين بالمالى والقضائى	
٦٧٠	١٠٦ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	٧٢٨ - ٧٢٧	٨٠ - تقرير اللجنة عن مصروفات مكتب المستشارين بالمالى والقضائى	٧٢٨
٦٧١ - ٦٧٠	١٠٧ - تقرير اللجنة عن مصروفات أقلام خدماى الحكومة وقرار المجلس بالموافقة عليه	٧٢٨	٨١ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	٧٢٨
	القسم السابع - وزارة المعارف العمومية		القسم الخامس - وزارة الخارجية	
	١٠٨ - تقرير اللجنة عن مصروفات وزارة المعارف العمومية ومناقشة الأعضاء فيه وقرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة		٨٢ - تقرير اللجنة عن مصروفات وزارة الخارجية ومناقشة الأعضاء فيه وقرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة	٤٨٣ - ٤٩٩
٤٠٤ - ٣٧١	الجنة		٨٣ - تصريح دولة وزير الخارجية بأن الميزانية الإضافية ليست سحفا مكتسبا	٤٩٠
			٨٤ - اقتراح تأجيل استكمال تصريف دولة زبور باشا الى ما بعد اسفاة الحقبة والموقوف فى ما اذا كان هناك خزن أملا	٤٩٦
			٨٥ - قرار المجلس رفض هذا الاقتراح	٤٩٦
			٨٦ - اقتراح الموافقة على قرار الاستسكان الذى أصدره مجلس النواب عن تصريف دولة زبور باشا وزملائه بمعية قراء دار بيروت حارس	٤٩٦
			٨٧ - قرار المجلس بالموافقة على قرار الاستسكان	٤٩٦
			٨٨ - تقرير اللجنة عن اعتمادات الوزارة (أعمال جديدة) وقرار المجلس بالموافقة عليه	٨١٢ - ٨١٣

(٥٦) فهرس المواد المجموعة مضابط دور الاتحاد الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٥	ميزانية الدولة سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (٥٦) :	١٥	ميزانية الدولة سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (٥٦) :
٥٢٨-٥٢٢	١٢٩-تقرير اللجنة عن مصروفات الري "إب مسكيف عومية" ومناقشة الأعضاء فيه ...	٤٢٣-٤٢٤	القسم الثامن - وزارة الداخلية
٥٢٨	١٣٠-قرار المجلس بإقتات نظر الحكومة إلى السبل على إزالة الضرر من أمال ألبت في أوب وقت وجيع فوساق القاترية ...	٤٢٦-٤٢٧	١٠٩-تقرير اللجنة عن ملاحظاتها العامة وموافقة المجلس عليها
٥٢٨	١٣١-قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٤٢٦	١١٠-تقرير اللجنة عن مصروفات ديوان السوم ومناقشة الأعضاء فيه ...
٥٢٨	١٣٢-تقرير اللجنة عن مصروفات الري "إب أعمال جيليد" وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٤٢٦	١١١-قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
٥٢٨	١٣٣-تقرير اللجنة عن مصروفات الري "إب ملاحظات" وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٤٢٧	١١٢-تقرير اللجنة عن مصروفات مدرسة البوليس وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٥٢٨	١٣٤-تقرير اللجنة عن مصروفات إدارة عموم الماني ومناقشة الأعضاء فيه ...	٤٢٧-٤٢٨	١١٣-تقرير اللجنة عن مصروفات خدمة الأمير وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٥٢٨	١٣٥-قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٤٢٧-٤٢٨	١١٤-تقرير اللجنة عن مصروفات خدمة الألقام وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٥٢٨	١٣٦-تقرير اللجنة عن مصروفات القسم المكشوف وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٤٢٨-٤٢٩	١١٥-تقرير اللجنة عن مصروفات الدييات والمجانين المحلية ومجلس المدير بات وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٥٢٨	١٣٧-تقرير اللجنة عن مصروفات القسم الكهربائي وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٤٢٩	١١٦-ملاحظة لعمدة كبرية بأن تكون فوائد المبالغ التي تترسبها المجلس المحلية لصالح البلدية أقل من ٥ ٪ وموافقة المجلس عليها ...
٥٢٨	١٣٨-تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة التعليم ومناقشة الأعضاء فيه ...	٤٣٠	١١٧-تقرير اللجنة عن مصروفات البوليس وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٥٢٨	١٣٩-قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٤٣٠-٤٣١	١١٨-تقرير اللجنة عن مصروفات الخمر وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٥٢٨	١٤٠-تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة الجمارك الرئيسية وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٤٣١-٤٣٢	١١٩-تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة الصحة السومية ومناقشة الأعضاء فيه ...
٥٢٨	١٤١-تقرير اللجنة عن مصروفات إدارة عموم الأقاليم المصرية ومناقشة الأعضاء فيه ...	٤٣٢-٤٣٣	١٢٠-قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
٥٢٨	١٤٢-تقرير اللجنة عن مصروفات دار الأيتام والنقل وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٤٣٣	١٢١-تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة السجون ومناقشة الأعضاء فيه ...
٥٢٨	١٤٣-تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة الطبعات ومناقشة الأعضاء فيه ...	٤٣٣-٤٣٤	١٢٢-قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
٥٢٨	١٤٤-قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٤٣٤	القسم التاسع - وزارة الخزانة
٥٢٨	القسم الحادي عشر - وزارة الزراعة	٤٣٤-٤٣٥	١٢٣-تقرير اللجنة عن مصروفات وزارة الخزانة ومناقشة الأعضاء فيه ...
٥٢٨	١٤٥-تقرير اللجنة عن مصروفات الري "إب مياهات دابر ومريبات" وقرار المجلس بالموافقة ...	٤٣٥	١٢٤-الانزع صدم قسم في من العلامة الشخصية فوق المرتب المقرر لكل من دولي وكذلك شبكة استشفاف مصر واحد مستشاريا ...
٥٢٨	١٤٦-تقرير اللجنة عن مصروفات الري "إب مصارف عومية" ومناقشة الأعضاء فيه ...	٤٣٥-٤٣٦	١٢٥-قرار المجلس رفض هذا الاقتراح ...
٥٢٨	١٤٧-تقرير المجلس بعد كتاب من سكرتير صاحب السمو الأمير عز طومون بصفته رئيسا للجمعية الزراعية الملكية بالإقامة بقرض على ما قدمت وزارة الزراعة من الأرقام والبيانات إلى مجلس الوزراء من منع وزارة الزراعة من الاعيان بالأحذية في الحمام اقتبل ...	٤٣٦	١٢٦-قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
٥٢٨		٤٣٦	القسم العاشر - وزارة الأشغال
٥٢٨		٤٣٦	١٢٧-تقرير اللجنة عن مصروفات ديوان السوم وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٥٢٨		٤٣٦	١٢٨-تقرير اللجنة عن مصروفات الري "إب مياهات دابر ومريبات" وقرار المجلس بالموافقة عليه ...

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضايقات دور الاقتصاد الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٥	ميزانية الدولة سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (تابع) :	١٥	ميزانية الدولة سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (تابع) :
٥٨٥	١٤٨ - مناقشة الأعضاء وقرار المجلس بحفظ الكتاب ...	٥٨٥	١٤٨ - مناقشة الأعضاء وقرار المجلس بحفظ الكتاب ...
٥٨٦	١٤٩ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٥٨٦	١٤٩ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
٥٨٧-٥٨٦	١٥٠ - تقرير اللجنة عن مصروفات باب "أعمال جديدة" وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٥٨٧-٥٨٦	١٥٠ - تقرير اللجنة عن مصروفات باب "أعمال جديدة" وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
	القسم الثاني عشر - وزارة المواصلات		القسم الثاني عشر - وزارة المواصلات
٦٠٦-٦٠٤	١٥١ - تقرير اللجنة عن مصروفات ديوان السوم وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٦٠٦-٦٠٤	١٥١ - تقرير اللجنة عن مصروفات ديوان السوم وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٦١٦-٦٠٦	١٥٢ - تقرير اللجنة عن مصروفات السكك الحديدية ومناقشة الأعضاء فيه ...	٦١٦-٦٠٦	١٥٢ - تقرير اللجنة عن مصروفات السكك الحديدية ومناقشة الأعضاء فيه ...
٦١٦	١٥٣ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٦١٦	١٥٣ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
٦١٦	١٥٤ - تقرير اللجنة عن مصروفات التفريقات وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٦١٦	١٥٤ - تقرير اللجنة عن مصروفات التفريقات وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٦١٩-٦١٦	١٥٥ - تقرير اللجنة عن مصروفات التلغون وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٦١٩-٦١٦	١٥٥ - تقرير اللجنة عن مصروفات التلغون وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٦٢٠-٦١٩	١٥٦ - تقرير اللجنة عن مصروفات البريد وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٦٢٠-٦١٩	١٥٦ - تقرير اللجنة عن مصروفات البريد وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٦٢٩-٦٢٦	١٥٧ - تقرير اللجنة عن مصروفات الموانئ والنار وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٦٢٩-٦٢٦	١٥٧ - تقرير اللجنة عن مصروفات الموانئ والنار وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٦٢٩-٦٢٦	١٥٨ - تقرير اللجنة عن مصروفات الطرق والكباري وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٦٢٩-٦٢٦	١٥٨ - تقرير اللجنة عن مصروفات الطرق والكباري وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
	القسم الثالث عشر - المصروفات العسكرية		القسم الثالث عشر - المصروفات العسكرية
٧٢٢-٧١٦	١٥٩ - تقرير اللجنة عن مصروفات وزارة الحرية وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٧٢٢-٧١٦	١٥٩ - تقرير اللجنة عن مصروفات وزارة الحرية وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٧٢٤-٧٢٢	١٦٠ - تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة المسعود وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٧٢٤-٧٢٢	١٦٠ - تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة المسعود وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
٧٢٧-٧٢٤	١٦١ - تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة خبر الوسائل ومصادات الأملاك وقرار المجلس بالموافقة عليه ...	٧٢٧-٧٢٤	١٦١ - تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة خبر الوسائل ومصادات الأملاك وقرار المجلس بالموافقة عليه ...
	القسم الرابع عشر - ممتلكات التعليم المصرية في الخارج		القسم الرابع عشر - ممتلكات التعليم المصرية في الخارج
٤٠٤	١٦٢ - تقرير اللجنة عن مصروفات ممتلكات التعليم المصرية في الخارج ...	٤٠٤	١٦٢ - تقرير اللجنة عن مصروفات ممتلكات التعليم المصرية في الخارج ...
٤٠٤	١٦٣ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٤٠٤	١٦٣ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
	القسم الخامس عشر - معاشات ومكافآت		القسم الخامس عشر - معاشات ومكافآت
٧٢٨	١٦٤ - تقرير اللجنة عن مصروفات المكافآت والمكافآت ...	٧٢٨	١٦٤ - تقرير اللجنة عن مصروفات المكافآت والمكافآت ...
٧٢٨	١٦٥ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٧٢٨	١٦٥ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
	القسم السادس عشر - الدين العمومي		القسم السادس عشر - الدين العمومي
٧٢٨-٧٢٨	١٦٦ - تقرير اللجنة عن مصروفات الدين العمومي ...	٧٢٨-٧٢٨	١٦٦ - تقرير اللجنة عن مصروفات الدين العمومي ...
٧٢٨	١٦٧ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٧٢٨	١٦٧ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
١٥	ميزانية الدولة سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (تابع) :	١٥	ميزانية الدولة سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (تابع) :
٧٢١-٧٢٠	١٦٨ - تقرير اللجنة عن مصروفات دار الآثار العربية ...	٧٢١-٧٢٠	١٦٨ - تقرير اللجنة عن مصروفات دار الآثار العربية ...
٧٢١	١٦٩ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٧٢١	١٦٩ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
	القسم الثامن عشر - مصاريف غير منظورة		القسم الثامن عشر - مصاريف غير منظورة
٨١٥-٨١٤	١٧٠ - تقرير اللجنة عن المصروفات غير المنظورة ومناقشة الأعضاء فيه ...	٨١٥-٨١٤	١٧٠ - تقرير اللجنة عن المصروفات غير المنظورة ومناقشة الأعضاء فيه ...
٨١٥	١٧١ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٨١٥	١٧١ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
	دار الكتب المصرية		دار الكتب المصرية
٨٠٣-٨٠١	١٧٢ - تقرير اللجنة عن إيرادات ومصروفات دار الكتب المصرية ومناقشة الأعضاء فيه ...	٨٠٣-٨٠١	١٧٢ - تقرير اللجنة عن إيرادات ومصروفات دار الكتب المصرية ومناقشة الأعضاء فيه ...
٨٠٣	١٧٣ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٨٠٣	١٧٣ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
	الجامعة المصرية		الجامعة المصرية
٨٠٩-٨٠٨	١٧٤ - تقرير اللجنة عن إيرادات الجامعة المصرية ومناقشة الأعضاء فيه ...	٨٠٩-٨٠٨	١٧٤ - تقرير اللجنة عن إيرادات الجامعة المصرية ومناقشة الأعضاء فيه ...
٨٠٩	١٧٥ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٨٠٩	١٧٥ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
٨١٢-٨٠٩	١٧٦ - تقرير اللجنة عن مصروفات الجامعة المصرية ومناقشة الأعضاء فيه ...	٨١٢-٨٠٩	١٧٦ - تقرير اللجنة عن مصروفات الجامعة المصرية ومناقشة الأعضاء فيه ...
٨١٢	١٧٧ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٨١٢	١٧٧ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...
	(ب) مشروع ميزانية وزارة الأوقاف سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧		(ب) مشروع ميزانية وزارة الأوقاف سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧
	الإيرادات		الإيرادات
٧٢٣	١٧٨ - كتاب رئيس لجنة الأوقاف والمساعد الدينية يقدمه بمقتضى ما من قسم الإيرادات سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧	٧٢٣	١٧٨ - كتاب رئيس لجنة الأوقاف والمساعد الدينية يقدمه بمقتضى ما من قسم الإيرادات سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧
	إيرادات الأوقاف الخيرية		إيرادات الأوقاف الخيرية
٧٤٥-٧٤٣	١٧٩ - تقرير اللجنة عن نظام القرواية الأساسي وشكل المزاينة والاستحصال ...	٧٤٥-٧٤٣	١٧٩ - تقرير اللجنة عن نظام القرواية الأساسي وشكل المزاينة والاستحصال ...
٧٤٥	١٨٠ - سؤال عن كيفية استيراد أموال البلد في الأوقاف الأهلية ...	٧٤٥	١٨٠ - سؤال عن كيفية استيراد أموال البلد في الأوقاف الأهلية ...
٨٠٠	١٨١ - أجابة لقرواية على ذلك ...	٨٠٠	١٨١ - أجابة لقرواية على ذلك ...
	الباب الأول		الباب الأول
	إيرادات عمومية - الإدارة		إيرادات عمومية - الإدارة
٧٥٢-٧٤٦	١٨٢ - تقرير اللجنة عن الإيرادات العمومية ومناقشة الأعضاء فيه ...	٧٥٢-٧٤٦	١٨٢ - تقرير اللجنة عن الإيرادات العمومية ومناقشة الأعضاء فيه ...
	١٨٣ - رغبة أن يكون لكل من رسوم إدارة الأوقاف الأهلية والحرمين الشريفين وتمتياز الوادي والحراسات الثقافية بدو خاص وأن يقرر لكل من مناصلات المصروفات القضائية والتبويضات بدو على حدة ...		١٨٣ - رغبة أن يكون لكل من رسوم إدارة الأوقاف الأهلية والحرمين الشريفين وتمتياز الوادي والحراسات الثقافية بدو خاص وأن يقرر لكل من مناصلات المصروفات القضائية والتبويضات بدو على حدة ...
٧٤٦	١٨٤ - وداد الوزارة بأجابه الرقة في المزاينة المقبلة ...	٧٤٦	١٨٤ - وداد الوزارة بأجابه الرقة في المزاينة المقبلة ...
٧٤٦	١٨٥ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	٧٤٦	١٨٥ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...

(تابع) فهرس للواد لمجموعة مضابط دور الاستعداد الثالث لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٦

رقم الصفحة	الموضوع	٢٤	رقم الصفحة	الموضوع	٢٤
	ميزانية الدولة سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (تابع) :	١٥		ميزانية الدولة سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (تابع) :	١٥
	القسم الثاني - المعاشات والمكافآت			الباب الثاني - معاشات ومكافآت الموظفين	
٧٦٩	٢٠٦ - تقرير اللجنة عن مصروفات المعاشات والمكافآت ...		٧٥٢	١٨٦ - تقرير اللجنة عن إيرادات معاشات ومكافآت الموظفين	
٧٨٦	٢٠٧ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...		٧٦٣	١٨٧ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
	القسم الثالث - مصروفات الأعيان الموقوفة			الباب الثالث - إيرادات الأعيان الموقوفة	
٧٧٠ - ٧٧٢	٢٠٨ - تقرير اللجنة عن مصروفات الأعيان الموقوفة ومناقشة الأعضاء فيه ...		٧٥٣	١٨٨ - تقرير اللجنة عن إيرادات أعيان الموقوفة ومناقشة الأعضاء فيه ...	
٧٨٦	٢٠٩ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...		٧٥٣ ٧٥٤	١٨٩ - تقرير اللجنة عن إيرادات الأراضي المقفلة ومناقشة الأعضاء فيه ...	
	القسم الرابع - المدارس والمكاتب ومباني التربية			١٩٠ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
٧٧٥ - ٧٧٢	٢١٠ - تقرير اللجنة عن مصروفات المدارس والمكاتب ومباني التربية ...		٧٦٣	١٩١ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
٧٧٥ - ٧٧٢	٢١١ - مناقشة الأعضاء في الامانة التي تدفعها الوزارة لجبسة العمرة للزيت ...		٧٥٦	١٩٢ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
٧٧٥ - ٧٧٢	٢١٢ - قرار المجلس بعدم الموافقة على مائة الف جنيه من ديون اعادة النظر في امانة ...		٧٥٦ ٧٥٧	١٩٣ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
٧٧٥	٢١٣ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...		٧٦٣	١٩٤ - قرار اللجنة عن إيرادات المحصولات الزراعية ...	
٧٨٦	٢١٤ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...		٧٦٣	١٩٥ - قرار اللجنة عن الإيرادات المتفرقة ...	
	القسم الخامس - المعاهد الدينية		٧٦٣	١٩٦ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
٧٨٠ - ٧٧٥	٢١٥ - تقرير اللجنة عن مصروفات المعاهد الدينية ومناقشة الأعضاء فيه ...		٧٦٣	١٩٧ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
٧٨٠	٢١٦ - طلب امانة المجمع الفقهي اقتضى من ميزانية المعاهد الدينية الى ميزانية قسم الهيئ في وزارة الأوقاف ...		٧٦٣	١٩٨ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
٧٨٠	٢١٧ - قرار المجلس بالموافقة على ذلك ...		٧٦٣	١٩٩ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
٧٨٩	٢١٨ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...		٧٦٣ ٧٦٤	٢٠٠ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
	القسم السادس - المساجد والازوايا والأضرحة والقبور		٧٦٣ ٧٦٤	٢٠١ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
٧٨٢ - ٧٨٠	٢١٩ - تقرير اللجنة عن مصروفات المساجد والازوايا والأضرحة والقبور ...		٧٦٣	٢٠٢ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
٧٨٠	٢٢٠ - اقتراح زيادة مائة الف ليرة على المبلغ من مرتب جميع مستندى المساجد والازوايا والأضرحة والمطابخ من أجل أبريل سنة ١٩٢٦ ...		٧٦٣	٢٠٣ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
٧٨٢	٢٢١ - قرار المجلس بالموافقة على اقتراح ...		٧٦٣	٢٠٤ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
٧٩٠	٢٢٢ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...		٧٦٣	٢٠٥ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...	
	القسم السابع - الخيرات				
٧٨٥ - ٧٨٢	٢٢٣ - تقرير اللجنة عن مصروفات الخيرات ...				
٧٩٠	٢٢٤ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...				
	القسم الثامن - بكتيش الوادى				
٧٨٥	٢٢٥ - تقرير اللجنة عن مصروفات بكتيش الوادى ...		٧٦٩ - ٧٦٧		
٧٩٠	٢٢٦ - قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ...		٧٨٦		

الدور العاشر الثالث للبرلمان

مضبطة الجلسة الافتتاحية الثالثة

أحمد تيمور باشا ، عبد الله مليون باشا بك ، صليب فلوريوس باشا .
مدني يكن باشا ، عبد أفلاطون باشا ، ميشيل أيوب باشا ، اللواء حسين
خيري باشا ، اللواء محمود نواد باشا ، اللواء عبد كامل باشا ، اللواء علي فهمي
باشا ، السيد محمد علي البيلاوي ، الشيخ أحمد نصر ، الشيخ حسين والي ،
الشيخ علي سليمان ، مصطفى رشيد بك ، محمد فتحي يكن بك ، الألبا لوكاس ،
يوسف بقشوتو بك ، رزق شعبان شمره بك ، حافظ السيد بك ، عثمان
محمد بك ، الدكتور حبيب غياط بك ، الدكتور أحمد عيسى بك ، إبراهيم
سيد أحمد بك ، طيفي حسين البربري افندي ، علي عبد الرازق بك ،
سعيد فهمي الروبي بك ، محمد جعفر افندي ، عبد الفتاح رجاى افندي ،
عبد عبد التلطياف افندي ، القريد خماس افندي ، فهمي حنا ويصا بك ،
الشيخ طه حسين ، عبد الحافي ثروت باشا ، أحمد ذو الفقار باشا ،
محمود أبو النصر بك .

الدكتور نجيب اسكندر ، حسن حبيب باشا ، مرصص حنا باشا ،
حامد اللادوي بك ، ابراهيم راتب بك ، أحمد حافظ عوض بك ، عبد الحميد
البيان افندي ، الدكتور محمود ماهر بك ، محمد حافظ رمضان بك ، سمير زغلول
باشا ، أحمد حدى سيف النصر بك ، نجعفر نفري بك ، عزيز اطون افندي ،
مصطفى الخادم بك ، ممدوح رياض بك ، السيد مرسى بك ، علي علي
لحيطة افندي ، مصطفى هاشم بك ، عبد الحليم الملاي بك ، سلامة
ميتايل بك ، عبد البر المادانات حشيش افندي ، أحمد سابق افندي ،
الدكتور حامد محمود ، بصري حلاوي بك ، مصطفى حسين بكير بك ،
حامد الشواربي باشا ، الدكتور حافظ عفيفي ، جعفر بك باشا ، عبد الحليم
الشمسي افندي ، علي السيد أيوب افندي ، علي حسين افندي ،
ابراهيم دسوق ، أيمن باشا افندي ، علي الشمسي افندي ، علي ابراهيم رضوان بك ،
رياض المصري افندي ، محمد فكري أيمن افندي ، الشيخ عبد العزيز الزاهد ،
الدكتور حسين يوسف طاهر ، الدكتور عبد الرحمن عوض ، محمد ابراهيم
الأخضر افندي ، عبد العزيز عبد الله سالم افندي ، الشيخ الأحمدي منصور ،
الشيخ محمد غنم صيدون ، جاد الحوت افندي ، محمد عبد الشاوي بك ،
حسن سيد أحمد تافع افندي ، محمد زغلول باشا ، حسين حلال بك ،
عطا عفيفي بك ، أحمد أحمد الأتري بك ، محمود عبد النبي بك ، حسين
فوده بك ، أحمد رمزي بك ، راضع فودة افندي ، السيد محمد سبيح افندي .

عبد البرلمان بقسميه وهما مجلس الشيوخ ومجلس النواب الجلسة الافتتاحية
الثالثة للدور العاشر الثالث في يوم الخميس ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٤
(١٠ يونيو سنة ١٩٢٦) بدار مجلس النواب بالقاهرة ؛

وكان الاجتماع برئاسة حضرة صاحب النبوة حسين رشدي باشا رئيس
مجلس الشيوخ .

وقد حضر الاجتماع من أعضاء المجلسين حضرات أصحاب الدولة والمجالس
والسعادة والمزة :

اللواء حسين شريف باشا ، الشيخ محمد عز العرب بك ، يوسف وهبه باشا ،
محمد البناي باشا ، ابراهيم فرج أبو الجدايل بك ، عبد الفتاح اللوزي بك ،
الدكتور محمد هاشم افندي ، محمد محمود خليل بك ، أمين سامي باشا ،
الشيخ متولي عمر تازي ، عبد العزيز رضوان بك ، ابراهيم نور الدين بك ،
الدكتور مسور دياب جريس مسور دياب افندي ، مصطفى الاهواني بك ،
أحمد عبده بك ، محمود الأتري باشا ، السيد فوده بك ، الشيخ علي رمضان
الطوبجي ، ابراهيم الطاهري بك ، السيد حسين القصبي ، راضع عطية بك ،
محمد أحمد الشريف بك ، محمد فتح الله بك ، عثمان بك ، عثمان بك ،
الشيخ علي محمد مروان ، محمد عوض جبريل افندي ، الشيخ حسن عبد القادر
محمد السيد أبو علي باشا ، شاهين الجندى افندي ، الشيخ عزب البني ،
محمد طلوي الجزار بك ، حسين عبد الغفار بك ، ابراهيم حلم مهنا افندي ،
محمود علي مهنا بك ، محمد مغازي باشا ، الشيخ ابراهيم عبد الحميد نور
حافظ عابدين بك ، بيومي مذكور بك ، أحمد أبو يوسف افندي ، عوض عريان
المهدي بك ، مرسى وزير بك ، محمد لطفي طنطاوي افندي ،
الشيخ بس محمود أبو جليل ، شعبان السيد مؤمن بك ، علي اسماعيل بك ،
محمد زكي عبدالزق بك ، عبد العظيم المصري بك ، سمعان غريبال قصص بك ،
محمد الحفني البارزي باشا ، محمود بسوي افندي ، لؤي استوخ فانوس
افندي ، سيد عبد الرحمن بك ، حسن رشوان حمادي بك ، أحمد حميد
أبو سنيت بك ، عمر أحمد خلف الله بك ، محمد شوبك بك ، عبد الرحمن مهنا
افندي ، بولس حنا باشا ، حسن أحمد الملبيني بك ، أحمد مصباحي بك ،
أحمد زبور باشا ، أحمد علي باشا ، عبد الرحمن صبري باشا ، محمد شرف باشا ،
أحمد حلمي باشا ، أحمد زكي أبو السعود باشا ، محمود شكرى باشا .

الشيخ احمد محمد خليل أبو مدرة - الشيخ عبدالله عمر عبد الآخر - بطرس حكيم أفندي - ابراهيم شمس أفندي - محمد كامل حسن الأسير على أفندي - محمود همام حادى بك - أمين همام حادى أفندي - خليل ابراهيم اسماعيل أبو رباح أفندي - نظري عبد النور بك - أحمد علي أبو ستيت أفندي - محمد كامل أبو ستيت أفندي - أحمد محمد عمر حادان أفندي - الشيخ عبد الحليم علي أحمد سليم - هارون سليم أبو حلي بك - همام أحمد خلف الله أفندي - محمد السنان حسن عمران أفندي - حسن محمد الوكيل أفندي - محمد ابراهيم علي - توفيق أندروس بشارة أفندي - الشيخ يونس أحمد سليم - علي أحمد العبدى أفندي - عبد الحيد أبو العلا أفندي - الشيخ حبيب عبادى حادين - حسين أحمد أبو الشيخ أفندي - البرز باشى محمد صالح حرب أفندي - محمد طه أبو زيد بك .

وظب عن الجلسة حضرات : يحيى ابراهيم باشا - أحمد الشريعى باشا - محمود محمد حسن الشنوبلى باشا - محمد طلعت حرب بك - أحمد فؤاد عزت باشا - الشيخ ابراهيم يوسف حطاط الله - اسماعيل سرى باشا - علي بسوى بك - محمد ابراهيم والى بك - التريق موسى فؤاد باشا من أعضاء مجلس الشيوخ ، وبعد الفتح يحيى باشا والشيخ أحمد محمد عوض الحويج من أعضاء مجلس النواب .

وقد اجتمع من الضيوف حضرات : أحمد الشريعى باشا - محمود محمد الشنوبلى باشا - محمد طلعت حرب بك - أحمد فؤاد عزت باشا - الشيخ ابراهيم يوسف حطاط الله - عبد الفتاح يحيى باشا ،

وتولى السكرتيرة حبيب المصرى بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ .

وفي الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحاً شرف قاعة المجلس حضرة صاحب الجلالة الملك يخف به حضرات اصحاب السمو الامراء ، وحضرات اصحاب الدولة والمعالى رئيس مجلس الوزراء وكبار رجال القصر للملكى لوقوف جميع الاعضاء اجلا واجلا .

ثم جلس جلالة على الارادة الملكية وأذن الحاضرين بالجلوس .

وبس على بين جلالة حضرات اصحاب السمو الامراء ، ووقف على يساره حضرات اصحاب الدولة والمعالى رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الوزراء والنواب .

ووقف على بين العرش حضرة صاحب الدولة - محمد توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى وعلى اليسار حضرة صاحب المعالي سيد ذوالفقار باشا كبير الأمراء .

ثم تقدم حضرة صاحب الدولة ورئيس الديوان الملكى فسلم خدالب العرش الى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء .
فبدأ دولته وألقى الخطاب وهذا نصه »

محمد عبد الجليل ممره بك - طاهر الأوzy بك - ابراهيم الزهرى بك - الدكتور محمد أمين نور - محمد طاهر عبد الغلطي أفندي - وصفا واصف أفندي - الدكتور حسن كامل بك - حاد اسماعيل بك - مصطفى محمود الشوربجي أفندي ، أحمد وهي دويدار أفندي - أحمد الصاوى أفندي - محمد شوق الخطيب بك - الدكتور عبد الخالق محمد سليم - اسماعيل صدق باشا - يوسف أحمد الجندى أفندي - عبد الخالق عطية أفندي - محمد نجيب الفرأى باشا - أحمد عصمت أفندي - محمود حسن جازية أفندي - محمد مغازى عبد الرحمن البرقوق أفندي - عثمان عزم بك - ولي مكرم عبيد أفندي - عمر عمر أفندي - عبد الحيد سيد أفندي - ابراهيم بهجب بك - محمد سعيد بك - محمد المبد أفندي - محمد أحمد باشا - عبد العزيز العيسى بك - السيد عبد الهادى عبد العزيز القصصى - محمد البدواى عاشور باشا - مصطفى النحاس باشا - أحمد زكى الشوشينى أفندي - محمد صاقل الشيشينى أفندي - عيسى زايد باشا - راجب اسكندر أفندي - محمود صبرى أفندي - حافظ اسماعيل سلام بك - عبد صبرى أبو طر أفندي - الدكتور عبد الحيد نهشى - محمد توفيق حسن أفندي - محمود فرج أبو زكى بك - محمود حدى بك - محمود وهبه القاضي بك - محمد حافظ حصرت أفندي - عباس علي الجزار بك - عبد المقصود حبيب بك - عبد السلام فهمى محمد جمه بك - عبد السلام عبد الغفار بك - أحمد عبد الغفار بك - عبد الله أبو صين بك - عبد المنعم وسلان بك - محمد محمد بلع بك - عبد العزيز المروانى أفندي - أمين اسماعيل أفندي - اسماعيل سليمان حزه أفندي - ظلي ابراهيم أفندي - الشيخ خالد عسرب الحساوى - عبد الطيف أبو زيد الحادوى بك - الشيخ عبد الرزاق القاضي بك - عبد الواحد الوكيل بك - محمد سليمان الوكيل باشا - عبد الفتاح حزه أفندي - محمد ابراهيم حبيب بك - الشيخ علي الصاوى المغازى - محمد يوسف بك - سعد الأنصاري أفندي - ابراهيم الحادوى بك - حسين محمد فراب بك - حفاوى الزمر بك - حفي محمود سليمان بك - محمد علي بسوى بك - حسن صبرى بك - عبد الرحمن عزام أفندي - محمد عزام بك - محمد احمدهود أفندي - أحمد عبد الباقي راضى أفندي - حسن يس أفندي - محمود لطيف بك - بدوخان بك - علي سليمان بك - محمد علي سرود بك - حافظ ابراهيم سليمان أفندي - محمد علي سليمان بك - علي نجيب أفندي - محمد عبد الطيف سموى أفندي - عبد الله عبد الفتاح بك - عثمان صاوى بك - أبو زيد عططاوى بك - علي مفتاح مبد أفندي - عبد السنان البال بك - الدكتور حافظ محمد مؤمن - حمد الباسل باشا - محمد مزروق أفندي - عبد الحيد عبد الحق أفندي - محمد نظري موسى أفندي - الدكتور فؤاد سلطان - طراف علي أفندي - مصطفى أبو بكر دمداش أفندي - محمد كامل جلال باشا - محمود عبد الرزاق باشا - الشيخ مصطفى التياى - قائم المصرى بك - سلطان محمد التمدى بك - بشرى حنا بك - عبد الهادى عبد الرحمن بك - محمد توفيق الدروى بك - عبد العزيز سيف المنصر بك - عبد العظيم سمهان بك - أمين شقافى بك - أحمد قرشى بك - أحمد جاد الرب باشا - توفيق دوس باشا - عبد محفوظ باشا - محمد حامد جوده أفندي - سيد محمد خشيبة باشا - جويس خياط بك - مصطفى طليق باشا - محمد محمود باشا - شاكر زلال بك - محمد علي باشا - عبد الحيد ابراهيم صالح أفندي - الشيخ مصطفى محمد السيد .

خطاب العرش

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

أيها أطيب تخية ، وأهني ، حضرات النواب بركة الشعب بهم ، وأهل لكم اهتمامي بعودة البرلمان إلى الاتحاد ، واستئناف الحياة النيابية ، فانها وحدها طريق الأمة إلى الرقابة حكومة البلاد (تصفيق) ، والمرشد المأدب إلى مواضع الحاجة للاصلاح ، ولأنك قد لنا بين الحكومة والأمة من صلات الثقة وحسن التفاهم (تصفيق) .

لذا اهتمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاطنة الحكم (تصفيق حاد) وأساس الحريات العامة . كما اعتبرت تجربة نظام الحكم للدستور ، وثبتت أصوله ، وتوطيد عقائده (تصفيق) .

فدسرت أن المجلس البلدي جاء نتيجة انتخابات تجل فيها اتحاد الأمة ، وظهرت رغبتي واضحة في تمسكها بالدستور ، (تصفيق) وشدة تعلقها بالحياة النيابية ، وأطراح الخلافات المأخوذة ، بجناب أسباب الشقاق ، وضم الصفوف وتوجيه الجهود إلى إخلاء شأن الوطن ، وإصلاح المركز الاتق بتأريخه الحميد (تصفيق) وبما أودع الله فيه من خير وبركة . ويبقى أن المجلس الذي يتولى من هذا المثلول الشرف ، ويسير تحت هذا الطاف السعيد ، سيكون أقوى سنداً وأكبر نصير للحكومة على القيام بمسؤولياتها الخطيرة .

وسيكون أول ماتهم به حكومتى ، أخذ الجميع باحترام الدستور ، (تصفيق) وصيانة الحقوق العامة ، وإقرار الطمأنينة في نفوس الناس على حرياتهم ومراقبتهم ، بحيث يشر كل فرد بأن القانون يحبه من الاعتداء ولو وقع من السلطات نفسها ، (تصفيق حاد) وبأن القيام على المصالح العامة جار على سنن العدل والانصاف بلا تفرق ولا تمجيد .

وإذا كان من الواجب أن يطمئن الناس على حرياتهم ومراقبتهم ، فإن حكومتى ترى أن حاجة الموظفين ، الذين يناط بهم حماية تلك الحريات ، وتدير تلك المرافق إلى الطمأنينة في مراكزهم ، ليست بأقل منها وجوباً . (تصفيق) وما داموا يرون واجبات الوظيفة ، ويؤدونها بالأمانة والانخلاص فمن مجسم ضر من تفرق القامتين بالحكم . (تصفيق) وسنقوم الحكومة بوضع نظام واف تتيح به حقوق الموظفين وواجباتهم ، ويكرن مبدا على الترفيق بين المصلحة العامة ومصلحة الموظفين .

وتعلمون أن البلاد في حاجة إلى وجود عديدة من الاصلاح لتضطلع بالمسؤوليات العظيمة ، التي ألقي الاستقلال منها على عاتقها ، وتسير في سبيل الرقي الذي تسلكه ، أو تقيه إليه بلاد العالم أجمع . وسيكون أول ماتهم به حكومتى في هذا السبيل نظام التشريع بلديناه المنظمة . فان صلاحية كل فرد في الأمة لتقيام بما هي له أو خصص به من الأعمال تتوقف على صلاحية نظام التعليم . وسوف لا تقتصر الحكومة اهتمامها على ما تقتضيه النظام

الديموقراطية والدستور من إعجاب التعليم الأول وتقبل أسيا به . فانها ستعى عناية خاصة بالتعليم الثانوي والعالي والثفني ، مع رعاية حاجات البلاد ومصلحتها ، والاتساع في تنظيمها بتجارب الأمم الأخرى (تصفيق) .

كذلك ستعمل المسائل الصحية عملاً خاصاً من عناية الحكومة واهتمامها . وتريد حكومتى أن تتبع في هذا الميدان سياسة اصلاح واسعة التطاق لا تخف عند مكلفة الأروبة والأمراض ، واستندلج الوسائل العلمية في هذا السبيل ، بل تمتد إلى تحسين أسباب الصحة العامة . وقد كان هذا التحسين قاصراً على بعض المدن ، فمسيح بعد الآن ما ، وبأقول القوي على وجه خاص (تصفيق) ومن الحق أن مسيحيين ازدياد نشاط العامل وقدرته على العمل . ولا ينبغي عليكم ما يتجنيه البلاد بسبب ذلك من القوائد في عصر قوامه المسافة في الاتساج .

وستنضم حكومتى موضع البحث والدراس كل ما يربط بالأحوال المالية والاقتصاد بالبلاد ، وستنسى كل العناية بتقنيها يستقر الزم على أن يمتد طريق لتنظيم هذا الأحوال التي لا ينبغي ما لها من صادق الأثر في الحياة العامة للبلاد .

ومن أجل هذه المسائل بالغة نظام الضرائب في الدولة ، وبخيل في ذلك النظام المبرك . ولا يقل من هذه المسألة أهمية البلاد ، حماية القطن في زراعتها والظفر في مشروعات الري والصرف ، وتدير الأنظمة الخاصة بقبارة الخططان ، وتزكية الزراعة والصناعة والتجارة بوجه عام ، وإيجاد الموارد الكافية للسكان الذين يزداد عددهم باطراد .

وفي كل النظم العامة ، قضائية أو إدارية أو عسكرية ، ستستخذ الحكومة سياسة تجديد وإنشاء تسد ما وجوه القصور ، وتصلح ما أثبتت التجارب عدم ملائمته . كما سيكون للسائل الاجتماعية نصيباً من عناية الحكومة واهتمامها .

وأما يسرف المردود كله أن أذكر حضراتكم أن علاقاتنا بالدول الأجنبية على أحسن ما يكون من المودة والوفاق ، وأن رعاياها يتمتعون بنسبم الراحة والطمأنينة . وسيكون من أعظم أغراض الحكومة توثيق تلك العلاقات الودية وتثبيتها ، مع المحافظة على المصالح المصرية . (تصفيق) كذلك ستحرص الحكومة على أن يشعر التلال الأجانب بأن الحكومة ساهرة على راحتهم وطمأنينتهم ، وأنها ستعمل المحافظة على مصالحهم التوسط الوافر من عانتها (تصفيق) .

وستتم حكوتى خاصة بالعمل على إيجاد الثقة المتبادلة وحسن العلاقات بين الأمتين المصرية والإنجليزية وحكومتها ، (تصفيق) وتزكية الجو المصالح لحسن التفاهم بينهما تمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام . (تصفيق حاد) وترى حكوتى أن ما اتخذ من الاجراءات في السودان لا يمكن أن يؤثر في حقوق مصر للشرعية (تصفيق حاد جداً وعطاف) التي ما زالت باقية كما كانت ، وستبذل الحكومة قصارى جهدها للوصول في أمرها إلى حل ترضيه البلاد (تصفيق حاد جداً) .

وستسمى الحكومة معها للاتساج في عصبة الأمم لتظهر بقسطها من الاشتراك في الحياة الدولية . وبما يدعو الى الارتياح ان كان مصر حظ الاشتراك في بعض المؤتمرات التي دعت اليها العصبة .

وستعرض عليكم المراسم التي صدرت في الفترة التي لم يكن البرلمان فيها منعقدًا ، كما ستعرض عليكم الانخفاضات التي أبرمت في تلك الفترة مع المانيا وفرنسا وإيطاليا .

وستعرض عليكم أيضا ميزانية العام الحاضر للنظر فيها واعتمادها . ولكن لما كان الوقت لم يتسع لتفحص الحكومة كل أبواب مشروع الميزانية الذي أعد في عهد الوزارة الماضية فستحتفظ الحكومة بالحرية في إبداء مزايا ملامتها من الملاحظات والمشروع تحت نظركم .

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب
هذه هي الخطة التي ستجرى الحكومة عليها في أعمالها ، ولى عظيم الثقة في أن تولوها صادق معونتك ، وأن تجد منك المرشد الأمين الى خير البلاد في حاجتها ومرافقتها .

ولقد للمسئول أن يسدد خطاها ويهتما سبيل الرشاد ما

القاهرة في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٤ (١٠ يونيه سنة ١٩٢٦)

وبعد انتهاء دورته من ثلاثه تقدم به الى جلالة الملك فتناوله جلاليته بيده الكريمة وسأله الى حضرة صاحب الدولة ورئيس الديوان الملك فسلحه لحضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ فتهنئ دولته وتبليجى جلالة الملك ثلاثا فردد الحاضرون هتافه .

ثم نهض جلالة الملك للانصراف في الساعة التاسعة والدقيقة ٥ صباحا فقام الحاضرون اجلالا وتعظيما .

وبعد انصراف جلاليته عاد رئيس مجلس الشيوخ الى كبرى الرئاسة وكل محضر الجلسة الماضية للبرلمان .

وانقضى الاجتماع في الساعة العاشرة صباحا .



دور الاعتقاد الثالث

مضبطة الجلسة الاولى

المنعقدة علناً في يوم الخميس ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ الموافق ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦

رحمنا بما هوات :

مادة ١ - حين حسين رشدي باشا رئيساً لمجلس الشيوخ .
مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا ما
مدر برأى طابئين في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ (٢٣ مايو سنة ١٩٢٤)

فؤاد

بامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زور

وزير الداخلية

أحمد زور

وهنا حضر حضرة صاحب المالى أحمد زكى ابوالسعود باشا وزير الحفانية .

دولة الرئيس - سادى زملائى الأفاضل :

أحييكم وأسى في اجتماعكم اليوم عودة البلاد الى الحياة الدستورية وانى
لنقوم بما تلت من الشرف بتوليقي رئاسة مجلسكم الموقر وأذكركم انى
سأقوم بتأدية واجبي بينكم بدون تحول قيد شعرة عن الخط المستقيم وفقاً لله
جميعاً الى ما فيه الخير لصرا العزرة (تصفين حاد) .

حضرة محمد على الجزاير بك - يا صاحب الدولة :

ان مرور المجلس برأستكم وأشرفكم على أعمالكم لمرور عظم . ولىس
هذا خيراً فان دولة رشدي باشا تحفظ له البلاد مع الاجلال والاكار آثاره
الخالصة في سن المستور . لثاق فصر وبلسانها اليوم فخران برأسته لشيوخ
الامة ويتقن بذكائه المشهور وملكه الفزير وراسه الكبير الذى حفظته حارب
كثيرة واستعرض تاريخ عهود عظيمة وسكون ان شاء الله عوناً للبلاد
في تأسيس دعائم التسود وفي نشر مبادئه وفي ايجال قراراته .

وان المجلس يا صاحب الدولة ليرى ان الفخر الذى تله بذكاء الرئاسة قد
حل محله وصادف أهله وان الأعضاء جميعاً لينظرون الى دولتكم نظراً الى
الوالد المحبوب الذى يمسى بين أبنائه ويكرمهم بحما على سواء .

وأما زملائى الذين دخلوا الوزارة فأذا نحن سروراً باستقبالهم من هذا المجلس
الموقر . فتبهم بمحاسنهم وقابل ان تستقبل البلاد بهم حمداً سعيداً وفيه
في أيامهم خيراً كثيراً (تصفين حاد) .

اجتمع المجلس في الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة
حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

نودى على حضرات الأعضاء فوجد غائباً كل من حضرات :

أحمد الشريبي باشا . محمد ابراهيم ولى بك . محمود محمد حسن
الشندي على باشا . أحمد زور باشا . أحمد فؤاد عزت باشا . محمد أفلاطون باشا .
الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله . محمد طلعت حرب بك . يحيى ابراهيم باشا .
على يسوي بك .

وقد اعتذر من حضراتهم معاذة محمود محمد حسن الشندي على باشا ومعاذة
أحمد الشريبي باشا وحضرة على يسوي بك .

تولى السكرتيرة البرلمانية الموقرة حضرات : ابراهيم الطاهري بك . نهي
حنا ويصا بك . على عبدالرازق بك . أحمد عيده بك وهم اصغر الأعضاء سناً .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

أبلغ المجلس طلب حضرة صاحب الدولة أحمد زور باشا اجازة لمدة ثلاثة
اشهر ونصف شهر للسفر خارج القطر . ومعاذة أحمد فؤاد عزت باشا اجازة
لمدة شهرين . وحضرة محمد طلعت حرب بك اجازة لمدة شهر ونصف
شهر لوجودهما خارج القطر . وحضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله اجازة
لغاية نصف شهر بوليته القادماً لأداء فريضة الحج . وحضرة صاحب المالى
اسماعيل سري باشا اجازة من انتهاء عطلة عيد الأضحى الى نهاية فصل الاعتقاد
الحالى - فوافق المجلس على الترخيص لحضراتهم بالاجازات المطلوبة .

على المرسوم الملكى الصادر بتعيين حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا
رئيساً لمجلس الشيوخ وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٨٠ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

على المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب الدولة عبد الحافظ ثروت باشا عضواً بمجلس الشيخ وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور وعلى المرسوم الصادر في ١٨ رجب سنة ١٣٤٢ (٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤) بتعيين أعضاء مجلس الشيخ ؛

وبناء على إخطار رئيس مجلس الشيخ للحكومة بمطالبة عضو معين في مجلس الشيخ بوفاء الدكتور طيفل حسن باشا ؛
وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عين عبد الحافظ ثروت باشا عضواً بمجلس الشيخ .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا ما

مدر برى ما بين ٢٦ شوال سنة ١٣٤٣ (١٩ مارس ١٩٢٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زور

وزير الداخلية

إسماعيل صديق

على المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب العزة محمد أبو النصر بك عضواً بمجلس الشيخ وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور وعلى المرسوم الصادر في ١٨ رجب سنة ١٣٤٢ (٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤) بتعيين أعضاء مجلس الشيخ ؛

وبناء على إخطار رئيس مجلس الشيخ للحكومة بمطالبة عضو معين في مجلس الشيخ بوفاء محمد إبراهيم حشيش بك ؛
وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - عين محمد أبو النصر بك عضواً بمجلس الشيخ ؛

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا ؛

مدر برى ما بين ٢٦ شوال سنة ١٣٤٣ (١٩ مارس ١٩٢٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زور

وزير الداخلية

إسماعيل صديق

دولة الرئيس : لقد فقد المجلس في فترة وقف أعماله أربعة من أعضائه الكرام وهم المرحومون :

الدكتور سعد الخادم بك ، جسيوني الخطيب بك ، مصطفى إسماعيل أبو رساب باشا ، عبد الظاهر خليل بك .

ولا شك في أنك تشاركوني في إبداء الأسف على وفاتهم .

حضرة حافظ مابدين بك - اقترح أن يقر المجلس إرسال تعزية لتعزية لهم .

دولة الرئيس - سبق أن أرسلت هذه التعزية باسم المجلس .

حضرة حافظ مابدين بك - أنا مكتف بذلك .

تليت استقالة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا من عضوية المجلس وهذا نصها ::

حضرة صاحب السعادة وكيل مجلس الشيخ

تفضل مولاي حضرة صاحب الجلالة الملك المظفر فؤاد الى صيده الخاضع ورياسة ديوانه الملكي العالي فلم يسنى الا الاعتلال لارادة جلالاته السامية عملا بما توجبه عليّ فروض الاخلاص لشخصه المقدس وعمره الكريم .

ولما كان لا يجوز الجمع بين هذا المنصب وعضوية مجلس الشيخ ، فاني أتشرف بان أقدم استقالي من العضوية وأتبرز هذه الفرصة لكي أحارب لسعادتك ولحضرات زعمائي الأجله أعضاء المجلس من مزيد شكرى على ما لايتنبه منهم من العطف وحيل المعاوله أثناء اللدة التي تشرفت فيها براسة المجلس . وأسأل الله أن يوفقهم جميعا الى خدمة البلاد وليكفها الحظم .

وأرجو أن تتفضلوا سعادتك بقبول فائق احتراماتي ما

اقاهرة في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤٤ (١٤ ديسمبر ١٩٢٥)

امضاء (محمد توفيق نسيم)

دولة الرئيس - تفضي المادة ٧٥ من قانون الانتخاب بان اذا خلا محل بالمجلس يبلغ وزير الداخلية لانتخاب عضو بدل من خلا محله .

وبما أنب دائرة قسم الجمالية قد خلدت باستقالة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا فيقوم المجلس بهذا التبليغ لاجراء انتخاب جديد فيها .

وق الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة حضر حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرته اصحاب الدولة والمجالى الوزراء عبد الحافظ ثروت باشا . عده فتح الله بكركت باشا ، عده نجيب القزامل باشا . على الشحنى الفندى . أحمد محمد خشيبة بك . عثمان هرم بك . عده محمد باشا .

على حضر الجلسة الماضية فصدق المجلس عليه .

دولة الرئيس - حضره صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا متغيب في كركت باشا ليؤجل تعليقه اجيب الى فرصة اخرى .

تلى المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب المعالي أحمد ذو الفقار باشا
عضوا في مجلس الشيوخ وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧

وعمل الموسوم الصادر في ١٨ رجب

بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ ٦

و بناء على إخطار رئيس مجلس

في مجلس الشيوخ بوفاته ابراهيم سعيد

وَبِنَاءٍ عَلَى مَا عَرَفْنَاهُ عَلَى مَقَاسٍ مُّسْتَقِيمٍ

10

رسمنا بما

مادة ١. — عين أحمد ذو الفقار باشا

مادة ٢ - حل رئيس مجلس الوزراء

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

صدر برای منتشره فی ۷ ربيع الثاني سنة ۴

فؤاد
بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
محمد علي عيسى
يحيى إبراهيم

وَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَعِزَّنَا بِهِ فَإِنْ كَانَ قِيسَارٌ يُقَاتِلُكُمْ فَكُفُّوا أَيْدِيَكُمْ عَنْهُ وَاتَّقِ اللَّهَ إِنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ

دعا حضرة صاحب الدولة الرئيس حضرات أصحاب الدولة والمالي والعدل
عبد الله بن تويت باشا ثم أحمد بن القطار باشا ثم محمود أبو النصر بك لحلف
إيمان المنصوص عليها في المادة ٩٤ من الدستور فحلفها كل منهم بالصيغة
الآتية: (أقسم أن أكون غيباً للوطن ولأحكام ميثاق الدستور والقوانين البلاد
وأن أؤدي على بالغة والصدق) .
دولة الرئيس - نشر الآن في تأليف مكتب الإدارة وبنداً بإقتباب
الوكيلين .
حضرة محمد محمود خليل بك - يرشد بعض حضرات الزبلاء ترشيح لوكالة
المجلس . ومع شكرى لحضراتهم على هذه الثقة قال أعلن بتأني عن هذا الترشيح .
هنا انصرف حضرة صاحبى للمجلس بعد تحييد الغرائل باشا وزير الأوقاف
وعثمان عمر بك وزير الأشغال وكانت الساعة السادسة والنصف .
أجريت عملية إقتباب الوكيلين بطريقة الإقتراع بأغلبية وأخذ حضرات
الأعضاء في وضع القوائم في المصايد .
وقد امتنع حضرة رفقي شعبان شامية بك عن إعطائه رأيه . وبلغ عدد
حضرات الأعضاء الذين أعطوا أصواتهم ١٢٣
وانصرف حضرات أصحاب الدولة والمالي ورئيس الوزراء ووزيرا الخارجية
والخفائية وكانت الساعة ٦ والنصف ٣٧٧ . ثم انصرف حضرة صاحب المالى
وزير الزمامة وكانت الساعة ٦ والنصف ٤٠

حضرات الأعضاء الذين أعطوا أصواتهم ١٠٣

وانصرف حضرات أصحاب الدولة والمعالى رئيس الوزراء ووزيرا الخارجية

والحقانية وكانت الساعة ٦ والدقيقة ٣٧، ثم انصرف حضرة صاحب المعالي

وزير الزراعة وكانت الساعة ٦ والدقيقة ٤٠

واليوم وقد أمددتوني مرة أخرى بسطفيك وفتحك فاني أهبل فلك الفضل عارفاً بقدره بإذلا ما يملكه ومسي في خدمتك ورضاًكم ولا أملك الشكر على هذا الفضل بغير الخدمة ولا أدرة جميل غير الثاني في مرضاتكم وأسأل الله أن يوفقنا في مجلسنا الجديد للخدمة مصر الزرية التي يفتحنا اليه نواباً أئمة وورثاً أوفياء انه سمح الدماء في ظل جلالة الملك حفظه الله وأجاءه (تصفيق).

حضره محمود بسونى افندى - حضرات السادة :

انى أشكركم جزيل الشكر لقاء ما أوليتونى من الثقة العظيمة بالتصاىي وكلا ذلك المجلس الموقر وانى أعتف بجزى عن أداء هذه المهمة لولا حسن تشجيعكم لى في تاديتنا وانى لهذه المناسبة أذكر مع جليل القدر مقام به من الجهود العظيمة حضرة صديق صاحب المال أحد زكى أبر السعد باشا (تصفيق) فانه ترك هذا الفراغ وآتم تظنون أنى أشغله وما أخل نفسى شأنته وإن اجتهدت اجتهدنا عظيم حتى أحقق صديق فلكم في وأنا المايز الضعيف لكى يصفى الوفيق فانا أعتف من فضله واستيرفى مسراى بذلائه .

ولو قبل مكها بكيت صباية يسعدى شقيت النفس قبل التندم ولكن بكيت قبل نهيج لى البكا بكها قتلت الفضيل للتندم

انى أعاذكم بأن أصعب وقتى وأقنم كل ما أسلك من مواعيد مثيلة في سبيل خدمة هذا المجلس الموقر الذى أشعر أنه أكبر هيئة تشريعية في الدولة وهو في الحقيقة بمثابة محكمة استئنافية ترع إليه قرارات مجلس النواب وهو مجلس جامع سلطة التشريع المجريين وأصالة رأى الرجال المحدثين ومن أجل ذلك كله أعتقد أنى سأصل الى حسن رضاكم عنى بمعاونتكم في هذا المجلس الذى جمع من أظامه المشريين وأكابر المقتنين وعلى رأس الجميع ذلك الرئيس الموقر والجرى الخضم المشار اليه بالبان ألا وهو صاحب البعلة حسين رشدى باشا (تصفيق) وانى أستهشركم كل الاستهشار كثرى في أمالى البلاد المصرية من أن عودة الحياة البرلمانية ستكون مقرونة باليمن والخبر والبركة والسعادة بفضل ما تلقون من الآمال الكيرة على وزارة الائتلاف التي تقودها جميع أحزاب مصر الكبرى ويشتد أزمها زعيم الأمة وكبير القوم وشيخ الجماعة وهي النهضة فيها صاحب البعلة سعد زعول باشا (تصفيق) .

وفي الختام أرجو الله أن يصل هذا العام فائحة . ونإقبال في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله (تصفيق) .

دولة الرئيس - لنشر الآن في اقتاب السكربين الأربعة بطريقة القائمة أجريت عملية اقتاب السكربين الأربعة بطريقة الاقتراع بالقائمة وأخذ حضرات الأعضاء في وضع القوائم في الصناديق .

ونفخ عند حضرات الأعضاء الذين أعطوا أصواتهم ٩٨

وبعد أن فوزت السكريبة البرلمانية الموقرة أوراق الاقتاب تلا حضرة صاحب الدولة الرئيس النتيجة الآتية :

حضرة عبد الفتاح رجاى افندى ... ٨٢ صوت
» على عبد الرزاق بك ... ٨٠ »
» محمد أحمد الشريف بك ... ٧٨ »

حضرة الشيخ محمد عبد العرب بك ... ١٨ صوت
» حافظ عابدين بك ... ١١ »
» سيد فهمى الزوى بك ... ١٠ أصوات
» الدكتور أحمد عيسى بك ... ١٠ »
» مصطفى رشيد بك ... ٦ »
» سماعة محمود شكرى باشا ... ٣ »
» محمود أبو النصر بك ... ٣ »
» الفريرد شماس افندى ... ٣ »
» حضرة ابراهيم الطاهرى بك ... ٣ »
» الشيخ حسن عبد القادر ... ٣ »
» السيد فوده بك ... ٣ »
» فهمى حنا ويصا بك ... ٣ »
» لوس أنخوئ فافوس افندى ... ٣ »
» عبد الرحيم مهنا افندى ... صوت

معلى محمد شفيق باشا ... »
فضيلة السيد محمد على البيلارى ... »
» الشيخ حسين والى ... صوت واحد
حضرة أحمد بده بك ... »
» الدكتور سوربال جرجس سوربال افندى ... »
» الفريرى موسى فؤاد باشا ... »
حضرة ابراهيم نور الدين بك ... »
معلى أحمد على باشا ... »
» اللواء على فهمى باشا ... »

أعلن دولة الرئيس اقتاب حضرات عبد الفتاح رجاى افندى وعلى عبد الرزاق بك ومحمد أحمد الشريف بك والشيخ محمد عز العرب بك سكرتيرين المجلس، وقد تولد حضراتهم السكريبة البرلمانية عقب اعلان تقيمية الاقتاب .

دولة الرئيس - لنشر الآن في اقتاب المراقبين بطريقة القائمة .

أجريت عملية اقتاب المراقبين بطريقة الاقتراع بالقائمة وأخذ حضرات الأعضاء في وضع القوائم في الصناديق ونفخ عند حضرات الأعضاء الذين أعطوا أصواتهم ٩٨ وبعد أن فوزت السكريبة البرلمانية أوراق الاقتاب تلا حضرة على عبد الرزاق بك النتيجة الآتية :

حضرة محمد محمود خليل بك ... ٨٥ صوت
» السيد فوده بك ... ٦٢ »
» سماعة محمود شكرى باشا ... ٢٧ »
» أحمد على باشا ... ٤ أصوات
معلى محمد شفيق باشا ... ٣ »

دولة الرئيس - لاذ تستمر في تشكيل الجان .
(موافقة)

حضرة علي عبد الرزاق بك - لجنة الأمور الداخلية بتقصها عضوان بدلا من حضرة صاحب اللعللى عبد قح الله بركات باشا والمرحوم ابراهيم سيدباشا .
اصوات : البلد الباقي كاف .

حضرة علي عبد الرزاق بك - اللائحة الداخلية تنص على ضرورة تكوين اللجنة من خمسة اعضاء فلا يمكن أن تكون من سبعة .

حضرة علي عبد الرزاق بك - سادة اللراء على فهمي باشا وعبد العزيز رضوان بك يرشحان نفسيهما لعضوية هذه اللجنة .

اصوات : موافقون .

دولة الرئيس - أصبحت لجنة الشؤون الداخلية مؤلفة من حضرات : أحمد علي باشا ، حافظ عابدين بك ، محمود الأخرى باشا ، أحمد حلي باشا ، حسين عبد الغفار بك ، محمد أحمد الشريف بك ، علي اسماعيل بك ، علي فهمي باشا ، عبد العزيز رضوان بك .

حضرة علي عبد الرزاق بك - لجنة الخارجية بتقصها عضو بدلا من دولة علي بك باشا .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - حضرة حافظ عابدين بك يرض نفسه لهذه اللجنة .

حضرة علي عبد الرزاق بك - حضرة حافظ عابدين بك والفريد شماس افندي يرشحان نفسيهما لعضوية هذه اللجنة .

حضرة حافظ عابدين بك - أنا متنازل عن ترشيح نفسي .

دولة الرئيس - هل توافقون على انتخاب حضرة الفريد شماس افندي .
اصوات : موافقون .

دولة الرئيس - أصبحت لجنة الشؤون الخارجية مؤلفة من حضرات : يوسف وهبه باشا ، علي عبد الرزاق بك ، ابراهيم نور الدين بك ، محمد السيد أبو علي باشا ، لويس أختوخ فانوس افندي ، صليب فلوديرس باشا ، عبد محمود خليل بك ، ميدالفتح رجائي افندي ، الفريد شماس افندي .

حضرة علي عبد الرزاق بك - لجنة المالية والتجارة والصناعة لا يتقصها أحد .

حضرة لويس أختوخ فانوس افندي - حصلت مناقشات طويلة بخصوص هذه اللجنة في العام الماضي وقد اقترح بعض حضرات الأعضاء زيادة عددها لأنها موكول إليها التطرف ميزانية الدولة وتقرر سياستها الاقتصادية . ولذلك اقترح أن تخصص هذه اللجنة للأعمال المالية العادية مع تشكيل لجنة خاصة تتخصص للميزانية وأيضاف ستة أعضاء لهذه اللجنة الحالية .

دولة الرئيس - هذا اقتراح جديد يقتضي تعديل اللائحة الداخلية .

حضرة لويس أختوخ فانوس افندي - أبليت هذا الرأي في العام الماضي وقت أن شرع المجلس في فحص الميزانية فتعذر تنفيذي وأني محتفظ به لذلك أرى ارجاء تشكيل لجنة المالية لفصرة أخرى .

اللواء محمود فؤاد باشا... ٢ اصوات
حضرة محمود أبو النصر بك... صوتين
» مصطفى رشيد بك...
» حافظ عابدين بك...
» الدكتور أحمد عيسى بك... صوتا واحدا
» حسن المديني بك...
» عبد الرحيم مهنا افندي...
» محمد فتحي بك...
» محمد محمود بك...

أمان دولة الرئيس اقترح حضري محمد محمود خليل بك والسيد توده بك مراقبين للمجلس .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تشكيل لجنة للرد على خطاب العرش الآن ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك - اللجنة تكونت في العام الماضي واقترح أن تبقى كما هي .

دولة الرئيس - اللجنة كانت مكونة من أحد عشر عضوا توفي منهم للمرحوم الدكتور خليل حسن باشا ، وحضرة محمد طلعت حرب بك نائب بالأجازة فا الذي توفيه في تشكيل هذه اللجنة ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أعتقد أن البلد الباقي كاف لتكوين اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اقترح الاكتفاء بالعدد الباقي لأنه كلما كثر العدد تمطل العمل وكما قل البلد كان ذلك ادعى لإنجازه .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - يكفي العدد الباقي لتكوين اللجنة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يكون تشكيل اللجنة من حضرات الأعضاء التمتعة الباقين ؟

(موافقة)

دولة الرئيس - أصبحت لجنة الرد على خطاب العرش مؤلفة من حضرات : يوسف وهبه باشا ، الشيخ محمد عمر العرب بك ، أحمد علي باشا ، محمد علوي الجزار بك ، محمد محمود خليل بك ، محمود بسيوني افندي ، ميدالفتح رجائي افندي ، حافظ عابدين بك ، الشيخ حسن عبد القادر ، دولة الرئيس - هل ترون حضراتكم استمرار الجلسة لانتخاب أعضاء البرلمان ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى أن تستمر الجلسة لانتخاب أعضاء البرلمان وعندى أن الجان مشكلة من العام الماضي ولا يتقصنا فيها إلا اختيار بعض حضرات الأعضاء ليعمل في الأكنة الخاطلة وعلى ذلك أرى استمرار الجلسة ومن أراد من حضرات الأعضاء أن يرض نفسه فليد رآه في ذلك .

دولة الرئيس - هذا الاقتراح يجب أن يأخذ سيره القانوني .

حضرته الشيخ حسن عبد القادر - الآن نحن ننفذ اللائحة الداخلية وهي تنص على أن تؤلف لجنة للمالية من تسعة أعضاء ، فلما أراد حضرة لويس فانوس اقتدى أن يقترح تشكيل لجنة أخرى لنظر الميزانية فلا عمل للكلام فيه الآن .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إبقاء اللجنة كما هي .

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - أصبحت لجنة المالية والتجارة والصناعة والجمارك مؤلفة من حضرات : يوسف وهبه باشا ، الفريد شماس افندي ، محمد طلعت حرب بك ، يوسف بشقور بك ، ميشيل أيوب باشا ، محمود شكرى باشا ، عبد الفتاح اللوزى بك ، محمد محمود خليل بك ، صليب قلويدوس باشا .

حضره لويس أغنيو فانوس افندي - أعارض في تشكيل هذه اللجنة على هذه الصورة وأطلب إعادة النظر في تأليفها .

دولة الرئيس - حضراتكم تمارض ولكن أغلبية المجلس موافقة على إبقاء اللجنة كما هي .

حضره لويس أغنيو فانوس افندي - أطلب أن يؤخذ الزأى على ذلك .

حضره على عبد الرزاق بك - من يوافق من حضراتكم على إبقاء اللجنة كما هي فليفضل بالوقوف .

ولفت أغلبية .

حضره على عبد الرزاق بك - من يوافق على طلب حضرة لويس فانوس افندي فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - اذن الأغلبية توافق على إبقاء اللجنة كما هي .

حضره على عبد الرزاق بك - لجنة الحفانية يتقصها عضوان بدلاً من حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا ورئيس المجلس وحضره صاحب المسائل أحمد زكى أبو السعود باشا .

أصوات : حضرة حافظ طابرين بك ورمالى أحمد ذو الفقار باشا .

وافق المجلس على اقتراحهما .

دولة الرئيس - أصبحت لجنة الحفانية مؤلفة من حضرات : أحمد ذو الفقار باشا ، الشيخ عبد العزيز العرب بك ، محمود شكرى باشا ، حافظ طابرين بك ، أحمد على باشا ، الشيخ حسين ولى ، محمود بسيونى افندي ، ابراهيم نور الدين بك ، محمد محمود خليل بك .

حضره على عبد الرزاق بك - لجنة المعارف يتقصها عضوان بدلاً من حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا ورئيس المجلس وحضره صاحب المال أحمد زكى أبو السعود باشا .

أصوات : اللواء محمد كامل باشا ومحمد شفيق باشا .

وافق المجلس على اقتراحهما .

دولة الرئيس - أصبحت لجنة المعارف مؤلفة من حضرات : اللواء محمد كامل باشا ، محمد شفيق باشا ، الدكتور أحمد عيسى بك ، أحمد تيجور باشا ، أمين سامى باشا ، سعيد فهمى الزوى بك ، السيد عبد الله البيلوى ، السيد فوده بك ، محمود بسيونى افندي .

حضره على عبد الرزاق بك - لجنة الأشغال يتقصها عضو بدلاً من المرحوم بسيونى الخطيب بك .

أصوات : أحمد أبو سيف راضى افندي .

وافق المجلس على اقتراحه .

دولة الرئيس - أصبحت لجنة الأشغال مؤلفة من حضرات : أمين سامى باشا ، محمد شفيق باشا ، اللواء محمد كامل باشا ، عبد الأطلون باشا ، محمد مغازى باشا ، محمد الحنفى الطرزي باشا ، أحمد عبده بك ، أحمد حميد أبو سميت بك ، أحمد أبو سيف راضى افندي .

حضره على عبد الرزاق بك - لجنة الزراعة يتقصها عضو بدلاً من المرحوم بسيونى الخطيب بك .

أصوات : بيومى مذكور بك .

وافق المجلس على اقتراحه .

دولة الرئيس - أصبحت لجنة الزراعة مؤلفة من حضرات : محمد على الجزائر بك ، أحمد مصطفى بك ، حسين عبد الغفار بك ، عبد الرحيم صبرى باشا ، محمد مغازى باشا ، محمد الحنفى الطرزي باشا ، اللواء على فهمى باشا ، رزق شهاب شعيبة بك ، بيومى مذكور بك .

حضره على عبد الرزاق بك - لجنة المواصلات لا يتقصها أحد .

أصوات : نواف على إقبالها كما هي .

دولة الرئيس - اذن تكون لجنة المواصلات مؤلفة من حضرات : محمود شكرى باشا ، محمد أحمد الشريف بك ، محمد الأطلون باشا ، محمد شفيق باشا ، اللواء محمد كامل باشا ، صليب قلويدوس باشا ، عبد الرحيم صبرى باشا ، أحمد أبو سيف راضى افندي ، الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله .

حضره على عبد الرزاق بك - لجنة الحربية والبحرية والطيران والسودان لا يتقصها أحد .

أصوات : نواف على إقبالها كما هي .

دولة الرئيس - اذن تكون لجنة الحربية والبحرية والطيران والسودان مؤلفة من حضرات : اللواء محمد كامل باشا ، عبد الفتاح رجاى افندي ، اللواء حسين شريف باشا ، اللواء حسين خيرى باشا ، اللواء محمود فؤاد باشا ، اللواء على فهمى باشا ، أحمد حلمى باشا ، حسن أحمد المدينى بك ، على عبد الرزاق بك .

حضره على عبد الرزاق بك - لجنة الصحة يتقصها ثلاثة أعضاء بدلاً من حضرة صاحب المال أحمد زكى أبو السعود باشا والمرحوم الدكتور طريف حسن باشا والدكتور سعد الخادم بك .

أصوات : نزع معادة اللواء على نهى باشا وحضرى عبد الله سليمان أباطه بك وعبد العظيم المصرى بك أعضاء هذه اللجنة .

وافق المجلس على انتخاب معادة اللواء على نهى باشا وحضرى عبد الله سليمان أباطه بك وعبد العظيم المصرى بك أعضاء لجنة فحص الاقتراحات والمراضى .

دولة الرئيس - أصبحت لجنة فحص الاقتراحات والمراضى مؤلفة من حضرات : محمد طوى الحجاز بك ، الشيخ حسن عبد القادر ، نيسافة الأتيا لوكاس ، اللواء محمود فؤاد باشا ، محمد لطفي طنطاوى طنطاوى أفندى ، عبد العزيز رضوان بك ، على نهى باشا ، عبد الله سليمان أباطه بك ، عبد العظيم المصرى بك .

حضره على عبد الرزاق بك - لجنة اللائحة الداخلية والعلوم يتقصها عضوان بدلا من حضرة صاحب المال أحمد زكى أبى السعود باشا والمرحوم الدكتور نيفيل حسن باشا .

فضيلة السيد عبد على البيلوى - هذه اللجنة قد انتهى عملها فلا عمل لاحادتها تشكيلها .

حضره على عبد الرزاق بك - قد تكون هناك طعون يستدعى فيها تشكيل هذه اللجنة .

معالي محمد شقيق باشا - نصت المادة ٥٥ من اللائحة الداخلية على أنه لا يجوز انتخاب عضو لأكثر من ثلاث بلان في وقت واحد وأنا الآن عضو في أربع بلان فأرجو إعطاني من عضوبتي في لجنة اللائحة الداخلية والعلوم .

سعادة محمود شكرى باشا - هذه الحالة تنطبق على أيضا فانا متنازل عن عضوبتي في هذه اللجنة .

حضره محمود يسوي أفندى - أنا كذلك متخبط في أربع بلان من بينها هذه اللجنة فانا متنازل عن عضوبتي فيها .

أصوات : يكفى بتشكيل هذه اللجنة من الأعضاء العشرة الباقين .

وافق المجلس على تشكيل لجنة اللائحة الداخلية والعلوم من الأعضاء العشرة الباقين فيها .

دولة الرئيس - أصبحت لجنة اللائحة الداخلية والعلوم مؤلفة من حضرات : يوسف وهبه باشا ، الشيخ محمد عز العرب بك ، أحمد على باشا ، محمد طوى الحجاز بك ، محمد طلعت حرب بك ، محمد محمود خليل بك ، السيد محمد على البيلوى ، عبد الفتاح ربحاى أفندى ، حافظ طابن بك ، الشيخ حسن عبد القادر .

سعادة اللواء محمد كامل باشا - أنا عضو في أربع بلان من بينها لجنة الأشتال فانا متنازل عن عضوبتي فيها .

أصوات : نزع حضرة إبراهيم حلم منها أفندى .

أصوات : نزع حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى .

حضره على عبد الرزاق بك - المطلوب انتخاب عضو واحد فقط بدلا من سعادة اللواء محمد كامل باشا .

أصوات : لويس أخنوخ فانوس أفندى ، الشيخ طه حسين ، إبراهيم نور الدين بك .

وافق المجلس على انتخاب حضراتهم أعضاء لجنة الصحة .

دولة الرئيس - أصبحت لجنة الصحة مؤلفة من حضرات : الدكتور أحمد عيسى بك ، الدكتور حبيب خياط بك ، محمود يسوي أفندى ، عبد الرحيم مهنا أفندى ، الدكتور محمد هاشم أفندى ، محمد عبد العظيم أفندى ، لويس أخنوخ فانوس أفندى ، الشيخ طه حسين ، إبراهيم نور الدين بك .

حضره على عبد الرزاق بك - لجنة الأوقاف والمعاد الدينية يتقصها عضوان بدلا من حضرة صاحب المال محمد فتح الله بركات باشا والمرحوم الدكتور نيفيل حسن باشا .

أصوات : الشيخ يسى محمود أبو جليل ، عمر أحمد خليفه بك ، عقل محمد بك ، إبراهيم حلم مهنا أفندى ، محمود أبو النصر بك .

دولة الرئيس - ولكن هذه اللجنة لا يتقصها غير عضوين فقط .

حضره محمود أبو النصر بك - أنا لا أرفع نفسي في هذه اللجنة .

الشيخ حسن عبد القادر - أنا متنازل عن عضوبتي في هذه اللجنة .

حضره على عبد الرزاق بك - الآن نطلب من حضراتكم انتخاب ثلاثة أعضاء .

أصوات : توافق على انتخاب الشيخ يسى محمود أبو جليل وعمر أحمد خليفه الله بك .

حضره على عبد الرزاق بك - وما رأى حضراتكم في العضو الثالث .

أصوات : تعمل قرعة بين حضرى عقل محمد بك وإبراهيم حلم مهنا أفندى ، حضره على عبد الرزاق بك - ولكن اللائحة الداخلية لم تنص على عمل قرعة .

حضره عقل محمد بك - أنا متنازل عن الترشيح في هذه اللجنة .

دولة الرئيس - إذن أصبحت لجنة الأوقاف والمعاد الدينية مؤلفة من حضرات : السيد محمد على البيلوى ، الشيخ محمد عز العرب بك ، السيد فوده بك ، الشيخ أحمد نصر ، الشيخ حسين ولى ، الشيخ على سليمان ، الشيخ يسى محمود أبو جليل ، عمر أحمد خليفه الله بك ، إبراهيم حلم مهنا أفندى .

حضره على عبد الرزاق بك - لجنة فحص الاقتراحات والمراضى يتقصها عضوان لوفاة المرحوم الدكتور سعد الحادى بك ولتنال حضرة حافظ طابن بك من عضوبته في هذه اللجنة نظرا لانتخابه في ثلاث بلان أخرى .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - إن لجنة فحص الاقتراحات والمراضى أعلاها كثيرة وشاقة ويجب أن يتوزع حضرات أعضاء المجلس هذه للمشقة بينهم .

حضره الدكتور محمد هاشم أفندى - أنا متنازل عن عضوبتي في هذه اللجنة .

دولة الرئيس - إن اقتراض نياقة الألباوكاس وجبه لأن يوم الأحد هو يوم عبادة لبعض حضرات الأعضاء .

حضرة علي عبد الرزاق بك - من يوافق من حضراتكم على أن تكون أيام العمل الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع كما كانت في العام الماضي فليتنفصل بالوقوف .

وقفت أغلبية .

وافق المجلس على ذلك .

أصوات : نرجو تحديد ساعة الاعتقاد .

دولة الرئيس - أرى أن يكون اعتقاد المجلس في الساعة السادسة مساء .
وافق المجلس على ذلك .

دولة الرئيس - أبلغ حضراتكم أن رئاسة مجلس الوزراء أرسلت البنا خطاباً تعرض به على المجلس المراسيم الصادرة بمد حل مجلس النواب في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ والتي أصبح لها قوة القوانين وستدرج في جدول أعمال الجلسة المقبلة .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة التاسعة مساء على أن يعود المجلس للانعقاد يوم الاثنين ٤ ذي الحجة سنة ١٣٤٤ (١٤ يونيو سنة ١٩٢٦) الساعة السادسة مساء .

حضرة إبراهيم حليم مهنا أفندي - أذا تنازل من ترشيح ضمي لعضوية هذه اللجنة .

وافق المجلس على انتخاب حضرة لويس أغوخ فانوس أفندي عضواً بلجنة الأشغال .

دولة الرئيس - أصبحت لجنة الأشغال مؤلفة من حضرات : أمين ساسي باشا ، محمد شفيق باشا ، أحمد أبو سيف راضي أفندي ، محمد أفلاطون باشا ، محمد مغازي باشا ، محمد الحفني الطرزي باشا ، أحمد حيد بك ، أحمد حميد أبو ستيت بك ، لويس أغوخ فانوس أفندي .

حضرة علي عبد الرزاق بك - ننظر الآن في تشكيل لجنة الحسابات .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أرى أن يؤجل انتخاب أعضاء هذه اللجنة لأول يوم ينعقد فيه المجلس نظراً لأن تسكيكها يستدعي وقتاً طويلاً .
وافق المجلس على ذلك .

دولة الرئيس - ننظر الآن في تعيين أيام العمل .

سماعة محمد مغازي باشا - أرى أن يكون العمل في أيام السبت والأحد والاثنين من كل أسبوع .

حضرة لويس أغوخ فانوس أفندي - أرى أن يكون العمل في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس .

نياقة الألباوكاس - تناقش المجلس في العام الماضي في هذا الموضوع وعين أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء للعمل فلا أرى محلاً لاجتماع المناقشة فيه .

كشف بأسماء حضرات أعضاء مجلس الشيوخ

عضو	سعادة أحمد تيمور باشا	عضو	حضرة إبراهيم حلم منها أفندي	رئيس أول	دولة حسين رشدي باشا
»	» أحمد فؤاد مرت باشا	»	» محمود علي منها بك	وكيل ثان	حضرة محمد طلوع الجزائر بك
»	» حضرة عبد الله سليمان إياض بك	»	» سعادة محمد منازي باشا	»	» محمود بسبوني أفندي
»	» سعادة صليب فلودروس باشا	»	» حضرة الشيخ إبراهيم عبد المجيد توار	مرافق	» محمد محمود خليل بك
»	» محمد أطلان باشا	»	» علي بسبوني بك	»	» السيد فودة بك
»	» ميشيل أيوب باشا	»	» حافظ طابدين بك	سكرتير	» عبد الفتاح رجائي أفندي
»	» اللواء حسين خيري باشا	»	» يوسي مذكور بك	»	» علي عبد الرزاق بك
»	» محمد فؤاد باشا	»	» أحمد أبو سيف راضي أفندي	»	» محمد أحمد الشريف بك
»	» محمد كامل باشا	»	» عوض حريان الملهي بك	»	» للشيخ محمد عز العرب بك
»	» علي فهمي باشا	»	» مرسي وزير بك	عضو	» سعادة اللواء حسين شريف باشا
»	» فضيلة السيد محمد علي البيلالي	»	» محمد طفي طنطاوي طنطاوي أفندي	»	» دولة يوسف وجيه باشا
»	» الشيخ أحمد نصر	»	» الشيخ يس محمود أبو جليل	»	» سعادة محمد الباني باشا
»	» الشيخ حسين والي	»	» شعبان السيد مؤمن بك	»	» حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله
»	» الشيخ علي سليمان	»	» علي اسماعيل بك	»	» إبراهيم فوج أبو الجليل بك
»	» حضرة محمد طلعت حرب بك	»	» سعادة أحمد الشريفي باشا	»	» عبد الفتاح اللوزي بك
»	» مصطفى رشيد بك	»	» حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك	»	» الدكتور محمد ماسم أفندي
»	» محمد فصي يكن بك	»	» عبد العظيم المصري بك	»	» سعادة أمين سامي باشا
»	» رسالة الأتاليون	»	» محمد إبراهيم والي بك	»	» حضرة الشيخ متولي عمر مجازي
»	» حضرة يوسف بشقور بك	»	» عثمان خير الله القصص بك	»	» عبد المنير رضوان بك
»	» رزق شعبان شعيرة بك	»	» سعادة محمد الحفيظ الطوزي باشا	»	» إبراهيم نور الدين بك
»	» حافظ السيد بك	»	» حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي	»	» الدكتور سوريال جرجس سوريال
»	» هيثم محمد بك	»	» السيد عبد الرحمن بك	أفندي	»
»	» الدكتور حبيب خياط بك	»	» سعادة محمود محمد حسن الشندوب باشا	عضو	» مصطفى الأهواني بك
»	» أحمد عيسى بك	»	» حضرة حسن رشوان حمادي بك	»	» أحمد عيده بك
»	» إبراهيم سيد أحمد بك	»	» أحمد حميد أبو ستيت بك	»	» سعادة محمود الأثري باشا
»	» حفيظ حسين البربري أفندي	»	» عمر أحمد خلف الله بك	»	» حضرة الشيخ علي رمضان الطوبجي
»	» سعيد فهمي الزوي بك	»	» محمد محمود بك	»	» إبراهيم الطاهري بك
»	» محمد جعفر أفندي	»	» عبد الرحمن منها أفندي	»	» السيد حسين القصي
»	» محمد عبد العلي أفندي	»	» سعادة بولس حنا باشا	»	» راضح عطيه بك
»	» القرد شماس أفندي	»	» حضرة حسن أحمد المديني بك	وزير	» معالي محمد فتاح الله بركات باشا
»	» فهمي حنا وبعا بك	»	» أحمد مصطفى بك	عضو	» حضرة مقل محمد بك
»	» الشيخ طه حسين	»	» دولة أحمد زيور باشا	»	» الشيخ علي محمد مروان
رئيس الوزراء	» دولة علي يكن باشا	»	» معالي اسماعيل سري باشا	»	» محمد عوض جبريل أفندي
عضو	» يحيى إبراهيم باشا	»	» سعادة أحمد علي باشا	»	» حضرة الشيخ حسن عبد القادر
وزير	» عبد الحفيظ ثروت باشا	»	» معالي عبد الرحيم صبري باشا	»	» سعادة محمد السيد أبو بل باشا
عضو	» حضرة محمود أبو النصر بك	»	» محمد شفيق باشا	»	» حضرة شاهين الجندى أفندي
»	» معالي أحمد نو القفار باشا	»	» أحمد حلمي باشا	»	» الشيخ حزب الله
		»	» أحمد زكي أبو السعود باشا وزير	»	» سعادة الفريق موسى فؤاد باشا
		»	» سعادة محمود شكرى باشا عضو	»	» حضرة حسين عبد الغفار بك



مضبطة الجلسة الثانية

المتقدمة علماً في يوم الاثنين ٣ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ الموافق ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦

وفي أثناء تلاوته حضر حضرة صاحب المآلى أحمد زكى أبو السعود باشا وزير الحفانية وكانت الساعة السادسة والثقيقة العاشرة .

حضرة عبد محمد خليل بك — تكلم في الجلسة للماضية مدلى عبد شفيق باشا عن مسألة خاصة بمضوية الجبان فقال أنه لا يجوز انتخاب عضولا أكثر من ثلاث بلان في وقت واحد وأنه لهذا السبب يحتل من لجنة الأمانة الداخلية والطلون . ويظهر أن المجلس أخذ بهذا الرأي مع أن الغرض من الأمانة ألا يعمل المصوف أكثر من ثلاث بلان مستدعية . أما الجبان الموقفة فلا يمنعه من العمل فيها اقتضاه ثلاث بلان مستدعية . وهذا ما سارنا عليه في النور الماضي . فلما من يكون عضوا في لجنة الطلون أوفى لجنة الرد على خطاب العرش يصح أن يكون عضوا في ثلاث بلان مستدعية .

دولة الرئيس — حقيقة أن المضوية في الجبان الموقفة لا تمنع أن يكون للمصوف في ثلاث بلان مستدعية .

وهنا حضر حضرة صاحب المآلى على الشسمى الهندى وزير المعارف وكانت الساعة السادسة والثقيقة الثمتمعة للشمرين .

حضرة عبد محمد خليل بك — بهذه المناسبة أيضا أرفع المجلس مسألة أخرى هي اختصاص بلجنة الطلون وهذه المسألة وإن كان قد سبق للمجلس الفصل فيها إلا أنني أريد عرضها الآن على المجلس كي يصدر فيها قراراً بما يراه . هذه المسألة تخص بالفصل في صحة نيابة الأعضاء ويرتب على قبول مبدأ اختصاص المجلس بالنظر في صحة نيابة أعضائه متخيرين كانوا أو معينين أن يحيل المجلس من قضاء نفسه على لجنة الطلون أوراق تعيين حضرات الأعضاء الذين تليت مراسيم تعيينهم في الجلسة الماضية للتحقق من صحة نياباتهم ، أنا لا أقصد بذلك أن هناك أوجها تبطل صحة نياباتهم ولكن المسألة مسألة قانونية .

تمسكاً في النور الماضي بأنه ليس للمجلس أن يتعرض لمبحث في صحة نيابة الأعضاء إلا إذا قدم طعن وهذا المبدأ لا يطبق على الدستور ولا على قانون الانتخاب لأن المادة ٢٨ من ذلك القانون نصت على سأتين : مسألة عامة وهي الفصل في صحة نيابة الأعضاء فقررت أن كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه يعني أن كل المسائل المتعلقة ببلابة الأعضاء يخصها المجلس ليشتين أن كانت نيابة المصوف صحيحة أو غير صحيحة . لأن العضو يجب أن تتوفر فيه الشروط القانونية سواء أكان مستخياً أم معيناً . والمسألة الثانية أن لكل ناخب أن يطلب إبطال انتخاب المصوف المنتخب في دائرته وكل مسألة من هاتين المسألتين متصلة عن الأخرى .

اجتمع المجلس في تمام الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس المجلس .

نودى على حضرات الأعضاء فوجد غلبا كل من حضرات :

الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله . السيد فوده بك . على بسوى بك . حمد الشريعى باشا . عبد إبراهيم والى بك . محمود عبد حسن الشندوبى باشا . عبد محمود بك . أحمد مصطفى بك . أحمد زيور باشا . أحمد فؤاد عزت باشا . صليب فلودويوس باشا . الشيخ على سليمان . عبد طلعت حرب بك . عيسى إبراهيم باشا . أحمد حلمى باشا .

وقد اعتذر كل من حضرات :

صليب فلودويوس باشا والشيخ على سليمان وعبد محمود بك عن حضور جلسات هذا الأسبوع وأحمد مصطفى بك ومعالى أحمد حلمى باشا عن طسة اليوم .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات :

عبد الفتاح رجاى افندى . على عبد الرزاق بك . عبد أحمد الشريف بك . شيخ عبد عن العرب بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس — الاختلالات التى تهدمت اليوم للمجلس لم يبرز بها مقدموها أسباب الاختذار فأرجو من يختلف من حضراتكم بيان العذر الذى منعه من الحضور .

أصوات : لا مانع .

دولة الرئيس — طلب سعادة أحمد الشريعى باشا التصريح له بإجازة سبوتا من اليوم وقد صرح له بها .

حضرة على عبد الرزاق بك — طلب معالى أحمد ذوالفقار باشا إجازة ثلاثة أشهر من ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٦ وحضرة الدكتور حبيب خياط بك إجازة شهرين ونصفاً وحضرة عبد إبراهيم والى بك شهراً من اليوم .

وافق المجلس على الترخيص لحضراتهم بالإجازات المطلوبة .

تلى بمضمة الجلسة الماضية فوائيق المجلس عليه .

هذا الموضوع في الفصل الخاص بصحة نيابة الأعضاء وكل ماورد في هذا الفصل من المواد يتناول الحالات التي قدم فيها طعن في صحة النيابة فاللجنة الثانية نصت على إحالة الطعون على لجنة خاصة والمادة الثالثة نمتت على ضم المستندات المبينة عليها الطعون والرابعة نمتت على تكليف اللجنة بفحص الطعون . فهذه عبارات صريحة تؤيد النظرية التي أسند بها المجلس في دور الاعتقاد الأولى . ولما رأى أنه إذا أريد المدول عن المبدأ الأصل أن يقدم اقتراح للمجلس لتعديل اللائحة الداخلية .

دولة الرئيس - أنذ ساداتكم توافقون على اعتبار طلب حضرة محمد محمود خليل بك اقتراسا .

حضرة محمد محمود خليل بك - ولكن لاحظ أن المادة الثامنة من هذا الفصل تجرى هكذا :

ووجد الفصل في صحة نيابة الأعضاء بشرع المجلس (الخ) ومؤدى ذلك أن هذا الفصل يتضمن نصوصا خاصة بالنظر في صحة نيابة الأعضاء المعلومين في انتخابهم كما تضمن نصا خاصا بالفصل في صحة نيابة الأعضاء عموموا ولو لم يقدم في انتخابهم طعن .

دولة الرئيس - أنذ يجب تعديل اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ محمد عبد العزب بك - خلاصة أقوال حضرة العضو المحترم محمد محمود خليل بك أنه يرى أن من الضروري أن تدخل لجنة البعوض للمجلس في صحة نيابة كل عضو سواء طعن في انتخابه أو لم يطعن فيه ولكن لا يسمح في حضرته أن لا لاحظ أن القانون حدد ميعادا مقبدا في الطعون حتى إذا تقدم من بميلاد المعين يصبح له الحق في الطعن والمجلس الحق في عدم قبول الطعن شكلا لتفقيده بعد الميلاد فليس من المعقول أن ينتاز من طعن في انتخابه على من لم يقدم في انتخابه طعن وينتاز على ما تقدمت به المبادرات الواردة باللائحة الداخلية في الفصل الخاص بصحة نيابة الأعضاء إنما يراد بها حالة ما إذا تقدمت طعون في الميلاد القانوني . وهذا لا يمنع المجلس طبعاً من النظر في صحة نيابة أي عضو من أعضائه وتقرير فصله إذا تبين له أن نيابته غير صحيحة أو أن شروط العضوية غير متوفرة فيه سواء كانت هذه الحالة موجودة قبل نيابة العضو أو عرضت له أثناء نيابته وذلك تطبيقاً لقاعدة (٧٣) من قانون الانتخاب وهذا نصها :

"إذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المذكورة على في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون سواء عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تلم إلا بعد انتخابه تسقط عضويته .

وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو .

ويكون السقوط في الأحوال السابقة بقرار من المجلس ."

أنذ ليس من الضروري بل لا يصح للمجلس أن ينظر في صحة انتخاب أي عضو إلا في حالة تقدم طعن في صحة نيابته في الميلاد القانوني . وهذا طبقاً للمبدأ الذي وضعه المجلس في المواد الثامنة وهو عدم جواز النظر في صحة نيابة الأعضاء إلا إذا تقدمت فيهم طعون ، فأرى أن يقرر المجلس أنشد برأيه الأول وعدم المدول عنه .

وقد حصلت مناقشة هذا المبدأ بمجلس النواب عند بحث قانون الانتخاب الجديد وذلك بمناسبة طلب بعض حضرات الأعضاء جعل حق الفصل في الطعون لمكة الاستئناف والأهلية ويجوز أن أنظر على حضراتكم ما جاء على لسان المقرر في هذا الموضوع :

"إذا جئنا الفصل في الطعون من اختصاص محكمة الاستئناف فيبقى المجلس مختصاً بالفصل في صحة نيابة الأعضاء الذين لم يطعن في انتخابهم وهذه مسألة يباينها المجلس كفضية من القضايا فإذا توزع الاختصاص في الفصل يشي من تناقض الأحكام"

وقال دولة رئيس الحكومة رداً على الأستاذ هرون سليم الذي كان يؤيد فكرة إحالة الفصل في الطعون على محكمة الاستئناف :

"يقول حضرة الأستاذ هرون سليم إنني أسند على هذا الحق كله أي تعطيل حق الفصل في الطعون وفي صحة اليبات أيضاً ولكن فالت حضرته أن الحكم لا يحكم إلا في المصاحبات أي يجب أن يكون هناك خصمان يتنازعا والمكة تفصل بينهما . فأنما لم يكن هناك قضايا التي أسند تفصل فيه الحكم"

وفضلاً عن ذلك فقد جاء في المادة (٦٩) من قانون الانتخاب أنه "إذا انتخب عضو أحد المجلسين في جنازين ويجب عليه بعد الفصل في صحة انتخابه بثمانية أيام أن يقدم في المجلس أي للمؤشرين يريد أن يكون ناشئاً عنه" . وجاء في المادة (٧٠) من ذلك القانون "أن كل عضو في أحد المجلسين انتخب عضواً في المجلس الآخر وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضواً في كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح في ثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه في أي المجلسين يريد الجلوس" .

فهناك شيطان : الفصل في الطعن والفصل في صحة النيابة . ومن جهة أخرى فانه إذا لم يفصل المجلس في صحة النيابة تمتد معرفة اليوم الذي تبدل فيه ثمانية الأيام التي أعطى للمضو فيها حق الاختيار طبقاً للمادة (٦٩) . وكذلك إذا لم تتوفر في عضو الشروط القانونية بأن كانت مستأقلاً من أربعين سنة مثلاً ولم يقدم فيه طعن فمن غير المعقول أن يستمر عضواً في المجلس ويجب في هذه الحالة أن يفصل المجلس من تلقاء نفسه في صحة نيابته .

ولما يجب أن يقرر المجلس اختصاصه بالفصل في صحة نيابة الأعضاء جميعاً سواء طعن فيهم أو لم يطعن أو يميل على لجنة الطعون الأوراق الخاصة بهم من تلقاء نفسه لفحصها حتى يكون علماً موافقاً للدستور وقانون الانتخاب ولما أسند به مجلس النواب .

دولة الرئيس - ولكن المجلس سبق أن أصدر قراراً في هذا الموضوع . وتبدليه لا يكون إلا باقتراح تتبع فيه الطرق العادية .

وهنا حضر حضرة صاحب الممثل محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة وكانت الساعة السادسة والنصف .

حضرة محمد محمود خليل بك - أتى لا اقتراح شيئاً ولكني أسمر التصور سعادة محمود شكرى باشا - المبدأ الذي تكلم عنه حضرة محمد محمود خليل بك، بدأ صحيح ولكن العمل به يستدعي تعديل اللائحة الداخلية لأنها تسبوت

ومعهم ألا يفصل المجلس إلا في نزاع ولا يتأق النزاع إلا إذا تقدم ملن .
ويقرر قرار المجلس للمشار إليه أيضا عبارة المادة (٧) من اللائحة الداخلية
إذا أنها وضعت تحت عنوان "الفصل في صحة نيابة الأعضاء" ومع ذلك فإنها
قد نصت على تشكيل اللجنة التي من اختصاصها الفصل بمدتها في الطعون مما
يدل على أن التعبير بصحة نيابة الأعضاء لا يستلزم النظر في صحة نيابة الجميع
سواء من تقدمت في انتخابهم طعون أو لم تقدم وإنه يكون قرار المجلس واجب
الاحترام لأنه مطابق لنصوص القانون واللائحة الداخلية .

حضرة عمود أبو النصر بك - أتى أرى رأى حضرة الأستاذ محمد محمود
خليل بك ولا أريد الإشارة إلى ما ذكره حضراتكم من أن نصوص قانون
الانتخاب صريحة في أن المجلس هو المرجع الأعلى للفصل في صحة نيابة
أعضائه وفي الطعون أيضا ، ليس هناك في اللائحة الداخلية ما يناقض هذا الرأي
ولهذا فأتى أذهب إلى أجدد ما ذهب إليه سعادة محمد شكرى باشا وأقول
إن الاقتراح المشار إليه يجب الأخذ به دون حاجة إلى تعديل أو تبديل
في اللائحة الداخلية نص اللائحة الداخلية يوم في ظاهره أن المجلس
أما يختص بالنظر فيما تقدم إليه من الطعون ولكنها إذا رجسنا إلى أصول
الشرع وقواعد التفسير وجدنا قاعدة أقرها الفقهاء وهى أن تخصيص الشئ
بالذكر لا ينفي الحكم عما سواه ، وعلى ذلك فأتى أرى أن المادة الثانية من
اللائحة الداخلية لا تمنع المجلس من النظر في صحة نيابة الأعضاء الذين لم يطعن
في انتخابهم ، ولما يكون رأى حضرة محمد محمود خليل بك هو رأى الحق
ويكون للمجلس حق السدول من قراره السابق دون تعديل في اللائحة التي
لائق بنصوصها عليه ذلك

على أن هناك وجه آخر لا نأخذ بهذا الرأي هو توحيد الشرع بين شئ
البرلمان مجلس النواب ومجلس الشيوخ وقد جرى مجلس النواب على هذا
الرأى وأرى أنه أحاب في ذلك وأنه يجب أن نسير عليه فأعذ باقتراح حضرة
محمد محمود خليل بك وليس في الأخذ به ما يستلزم تعديلا في اللائحة الداخلية .

حضرة حافظ طه بك - هذه المسألة هى مسألة اختصاص المجلس
بالنظر في صحة نيابة أعضائه جميعا أو قصر اختصاصه على النظر فيما يقدم من
الطعون" عرضت في العام السابق وقبلها المجلس بمط واثم الأمر بأن قرر
عدم النظر في صحة نيابة الأعضاء غير المخطون في انتخابهم وبناء على
قراره هذا اكتسب الأعضاء حق لا يمكن الرجوع عنه . هذا من جهة ،
ومن جهة أخرى إذا أريد أن تثار هذه المسألة مرة ثانية فيجب أن يقدم
اقتراح كتابي جيد ويطرح على المجلس لمناقشته فاما أن يقبله أو يرفضه ، أما
المناقشة الآن فلا غل لها .

دولة الرئيس - من البهي أن هذا اقتراح يرى إلى إلغاء قرار سبق
أن أصدره المجلس وإلى تعديل في اللائحة الداخلية فيجب تقديمه كتابة .
حضرة محمد محمود خليل بك - إن اقتراحى لا يرى إلى تعديل في اللائحة
الداخلية ومواقفه كتابة .

حضرة حيان محمد بك - قرار المجلس السابق قائم ولا موجب للرجوع
فيه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذه المسألة عرضت في محور الاصفاذ
الأول وكان من رأى أن قانون الانتخاب صريح في أن المجلس يجب عليه
أن يحث ويفصل في صحة نيابة كل عضو منتخب أو معين وهذا يستلزم
النظر في إجراءات انتخاب الأعضاء أو تعيينهم . وهذا يتش مع صراحة
القانون وقد أخذ مجلس النواب بهذا الرأى فقرر ضرورة الفصل في صحة نيابة
كل عضو من أعضائه سواء ملن في انتخابه أو لم يملن فن باب أولى
يكون هذا المبدأ نافذا بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ الذين من بينهم أعضاء
معيون وأعضاء منتخبون فلا بد للمجلس من أن ينظر في صحة نيابة أعضائه
المنتخبين منهم والمعيينين سواء ملن في صحة نيابتهم أو لم يملن ويصدر قرار
بصحة نيابة كل عضو من أعضائه ويريد هذا الرأى أن القانون حدد للعضو
الذى تقدم للنيابة وهو موظف مبادا ثمانية أيام من اليوم التالى لفصل
في صحة نيابته ليحضر متعلنا من وظيفته وكذا حدد القانون مبادا كالمسابق لمن
أصبح عضوا في كل من المجلسين ليختار العضوية في أى المجلسين بعد الفصل
في صحة نيابته .

دولة الرئيس - حضرة محمد محمود خليل بك ذكر هذا الكلام .

سعادة محمود شكرى باشا - إن السدول الآن من قرار المجلس يتعارض
مع اللائحة الداخلية فأتى أردتم السدول عنه فلا بد من تعديل نصوص اللائحة
المذكورة بعد أن يقدم اقتراح بذلك .

حضرة محمود بسبوي أفندى - القرار السابق صدوره من مجلس الشيوخ
بالنظر في صحة نيابة الأعضاء الذين تقدمت طعون في انتخابهم دون تريم قرار
في عمله يبرره المادة (٦٨) من قانون الانتخاب وهذا نصها :

مادة ٦٨ "معدلة" - كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة
أعضائه وهو المرجع الأعلى في ذلك .

ولكن ناسب أن يطلب إبطال الانتخاب الذى حصل في دائرته بمرضة
يقدمها إلى رئيس المجلس لتشتمل على الأسباب التي بنى عليها الطلب .
ويكون توقيع الطالب مصدقا عليه .

ويجب تقديم الطلب في خمسة عشر يوما تالية لإعلان نتيجة الانتخاب
على الأكثر .

ويجوز كذلك لكل مرشح حصول مل أصوات في الانتخاب أن ينازع
بالطريقة صحتها في صحة انتخاب العضو الذى أعلن انتخابه .

ولكن من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محلا
لذلك ويجرى في حق هؤلاء الشهود أحكام قانون المعقولات وتحقيق الحقائق
الخاصة بمواد الجمع .

ولكن من المجلسين أن يحدد بهذه السلطة لجنة التي يختارها لفحص نيابة
الأعضاء .

وفصل المجلس في الطلبات والمنازعات فيملن صحة عملية الانتخاب واسم
المنتخب الذى يرى أنه انتخبه جرى صحيفا أو يقضى بإعلان الانتخاب
ويقرر خلو المل .

فصلاً بما قضت الفقرة الثالثة عشرة من مشروع الداخلية مرة ٣ انتخابات
تقدم للوفد مع هذا دوسية ترشح حضرة العضو المذكور والأوراق
الخاصة بهذا الشأن بأمل النظر .

وتفضلوا ووفقكم بإقبال عظيم الاحترام م
مدير المنوفية
امضاء

غبرا في ٧ نوفمبر ١٩٢٥ (٢٠ ربيع الآخرة ١٣٤٤)

دولة الرئيس - هل ترون حضراتكم نظر هذا الموضوع أو أماله على
جلسة .

أصوات : يحال على لجنة الطعون .

دولة الرئيس - قرر المجلس إحالة طلب مديرية المنوفية الخاص بالضريبة
التي يدفعها حضرة شاهين الجندى أفندي إلى لجنة الطعون .

تليت مذكرة مكتب الادارة الى مجلس الشيوخ عن استمراره في تأدية
وظيفته الى أن يتخبط مكتب جديد يحل محله وهذا نصها .

مذكرة

من مكتب الادارة الى مجلس الشيوخ

يشرف مكتب الادارة بأن يرغ الى هيئة المجلس صورة قرار أصدره
بجلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عن استمراره في تأدية وظيفته الى أن يتخبط
مكتب جديد يحل محله وذلك بعد الاطلاع على مذكرة من السكرير العام
ملحقة صورتها بهذا أيضا م

(ذوالقعدة سنة ١٣٤٤ برهنة سنة ١٩٢٦)

الرئيس

مذكرة السكرير العام بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥

عن استمرار المكتب في وظيفته

١ - "كل مجلس من المجالس التالية - فيما عدا وظيفته التشريعية -
شؤون شتى من مالية وإدارية تتعلق بمصروفاته وبياناته وموظفيه وغير ذلك
من الأمور المساندة التي تمكنه من تأدية وظيفته الأصلية .

ومن التقاليد البرلمانية المقررة في جميع البلاد الدستورية والتي تستفاد من
روح الدستور ومن مبدأ الفصل بين السلطات العامة أن يتولى كل مجلس
هذه الشؤون بنفسه بغير تدخل من أية سلطة خارجية عنه .

عل أنه لما كان من التصرف ببلغة أن يباشر المجلس بيمينه الكاملة تلك
الشؤون فانه يبعد في توليها الى هيئات منه يحدد مدى سلطاتها واختصاصاتها
في لائحته الداخلية .

وبناء على هذه القواعد الأساسية بينت اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ
المبادئ التي تتولى مباشرة الشؤون المتقدمة بالتيار من المجلس فجلت بعض
الشؤون المذكورة من اختصاص الرئيس وبعضها من اختصاص مكتب
الادارة والبعض الآخر من اختصاص المراقبين .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك صوتا واحدا

» حسين عبد القادر بك »

» حسن أحمد المديني بك »

» الشيخ علي رمضان الطوحي »

» سعادة محمد مغازي باشا »

» حضرة محمد فتحي يكن بك »

أعلن دولة الرئيس انقلاب حضرات : حافظ عابدين بك . عبد الله سليمان
إباض بك . عبد الباقى باشا . إبراهيم نور الدين بك . عبد الحفيظ الطوحي باشا .
الواء بك فهدى باشا أعضاء اللجنة الحسابات .

دولة الرئيس - هل ترون حضراتكم تأجيل الجلسة الى الغد .

حضرة محمود بسيوني أفندي وحضرة السيد حسين القصبي - وافق .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى أن نستمر في العمل ولو ساعة
أخرى لأننا لم تشغل اليوم الا قليلا .

دولة الرئيس - طلب الى كثير من حضرات الأعضاء رفع الجلسة
لما رأى حضراتكم ؟

أصوات : وافق على تأجيل الجلسة .

الشيخ حسن عبد القادر - إذا أراض في تأجيل الجلسة وأرى أن نستمر
في العمل ولو نصف ساعة أخرى .

دولة الرئيس - من يعارض في رفع الجلسة فليفضل بالوقوف .

وقف بعض حضرات الأعضاء .

دولة الرئيس - أذن نستمر في الجلسة .

تلى الكتاب الوارد من سعادة مدير المنوفية عن الضريبة التي يدفعها حضرة
شاهين الجندى أفندي العضو بالمجلس بأنها أصبحت أقل من المائة وخمسين
جنيها المنصوص عليها قانونا .

وهذه صورته :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ .

أشرف بأن أحيط ووفقكم علما بأنه بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤ تقدم
لمن من السيد سليمان حصار المندوب الخفي بتاجية كفر الباجور ضد ترشح
حضرة شاهين أفندي الجندى لعضوية مجلس الشيوخ عن الدائرة الثانية التي
قررها بنوب بدوى أنه لا يبلغ الضريبة القانونية وهي ١٥٠ جنيها وقد نظر
هذا الطعن أمام لجنة الطعون في ٣١ يناير سنة ١٩٢٤ وتقرر رفض الطعن
بمجة الترشح لأنه تبين أن الضريبة التي يدفعها هي ١٥٠ جنيها و٤٩ مليا
مما فيها رسوم مجلس المديرية التي كانت تحصل في ذلك الوقت باحتاراه ١٠٪
على ذلك تم إقنائه لعضوية المجلس أما وقد صدر مرسوم ملكي بتاريخ
٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ بحل رسوم مجلس المديرية بواقع ١٢,٥٪ فقد قصت
لضريبة التي يدفعها حضرة شاهين الجندى أفندي وأصبحت أقل من المائة
خمسين جنيها المنصوص عليها قانونا .

هو مكتب الإدارة التقدم الى حين تأليف المكتب النهائي الجديد (يراجع مؤلف المسير أوجين بيرنوت ١٢ صفحة ٤٥٠).

نعم إن الملة التي يباشر فيها المكتب القديم تلك الشؤون قصيرة قد لا تتجاوز يوماً أو بعض يوم ، ولكنها مهما قصرت فهي داخلية في الدور الجديد ، ولو أخذ بالنص الحرفي للأمانة والمسئور لما جاز للمكتب القديم أن يتولى شيئاً منها لحظة واحدة . ومع ذلك فإنهم لم يروا أن في ذلك مخالفة للنص الدستوري الذي يجعل مدة المكتب تنتهي بانتهاء الدور ولا لنص للأمانة الذي يجعل حدتها الأقصى افتتاح الدور الجديد .

والسبب في ذلك ظاهر فان المجلس باختياره أعضاء المكتب قد أولاهم قهراً واختارهم أنه يراهم أهل لولى الشؤون الادارية الخفيفة لهم بموجب الأمانة فيجب أن يفرض أن هذه الثقة باقية لهم الى أن ينتزعها منهم من أولادها ايها . ولا يمكن أن يقال مثل ذلك من مكتب السن اذ مرجع تعيين أعضائه الى المصلحة لا الى قرار من المجلس .

ثم ان أعضاء المكتب المنتخب قد تلقوا من المجلس وكاؤه لولى شؤون خاصة وهم يؤدون فيها حساباً الى فلا يجوز أن يتخلوا عن المهمة الملقاة على عواقلهم الا في "مصلوحتهم" الى من يضارهم الموكل نفسه وهو المجلس ، فانما قيل اليوم أن مهمة أعضاء مكتب الإدارة عندما قد انتهت بانتهاء الدور وأن من واجبه أن يتخلوا عنها فلن يسلمون هذه المهمة وهي ودية لديهم ؟

٣ - عيراً هذا الى السؤال الثاني الذي اُجيبنا فيه فهدم وهو ، اذا انتهت مهمة أعضاء المكتب في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، فمن الذي يباشر السلطة والاختصاصات الخفيفة اليوم بمقتضى الأمانة . والجواب على ذلك ان الغرض من نصوص الأمانة أن المجلس أراد أن يسهل الى هذه الهيئة وحدها مباشرة الشؤون المذكورة . فقد حددت الأمانة اختصاصات كل هيئة من هيئاتها تحديداً دقيقاً وأولتها سلطة معينة فلا يجوز لهيئة أخرى أن تباشر شيئاً في غير اختصاصها لأنها لم تستمد من المجلس - وهو المصدر الوحيد للسلطة - ما يؤهلها لذلك .

ويقرب على ما تقدم أنه اذا زال مكتب الإدارة الآن فان الشؤون الخفيفة له أو الخفيفة الراقيين تبقى بموجب هذه النصوص غير موكلة الى هيئة منتدبة من المجلس . وهو قول لا يمكن التسليم به . اذ لا يمكن مثلاً أن يقال أن الشؤون المتعلقة بمصرفات المجلس وهي مما لا يشتمل الأخير شيء . معلقة طول مدة تعطيل الجلسات وأمور المصروفات كما لا ينبغي من اختصاص الراقيين بمقتضى المادة ١١١ من الأمانة . وكذلك لا يمكن أن لا يمسر اذن من أدوات الصرف اذا أريد مراعاة أحكام الأمانة التي تقتضي بأن يوقع على هذه الأذونات من رئيس المجلس "وأمراء الراقيين" .

لعمري قد يفترض على ذلك بأن المجلس لا ينتخب أعضاء المكتب الا لمدة معينة تؤهلهم بانتهائهم صفة الوكالة وأنه لم يضمن لأمانته الداخلية نصاً عن الخطة التي عين فيها الآن . وأقرب رد على هذا هو ما تقدم بيانه من أن أعضاء مكتب الإدارة في فرنسا يباثرون وثائقهم بعد انقضاء المدة المحددة لهم وال أن ينتخب أعضاء المكتب الجديد ، ويضاف الى ذلك أن المجلس لم يكن يستطيع أن يعترض عند وضع نصوص لأمانته الداخلية ان تعطيل جلساته

ومن مقتضى المادة (١١) من الأمانة الداخلية أن جميع أعضاء مكتب الإدارة تنتهي مهامهم بانتهاء دور الانقضاء وذلك ما عدا الرئيس والوكيل فان مهامهم ستنتهي طبقاً لحكم الدستور نفسه .

ففي هذه الحالة ومع تعطيل جلسات مجلس الشيوخ بسبب حل مجلس النواب يبقى السائل عن التاريخ الذي تنتهي فيموتية المكتب والراقيين .

ومقتضى المادة (٩٦) من الدستور بدعوة البرلمان قبل يوم السبت الثالث من نوفمبر بحيث أنه اذا لم يدع يجتمع بمحكمة القانون في اليوم المذكور ويقرب من هذا النص أنه لو كان مجلس النواب غير متحل لوجب ابتداء الدور البرلماني لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ في يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ على الأكثر . فهل يبقى مكتب الإدارة اذن في وظيفته الى يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر

فقط باختياره الحد الأقصى لتأدية الدور الذي انتخب له أو يبقى مستمرا على مباشرة الاختصاصات المعهودة اليه الى أن يجتمع المجلس ويمكن من انتخاب مكتب جديد يعمل على المكتب الحالي ؟ وإذا قيل إن مدة المكتب الحالي ينبغي أن تنتهي في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ على الأكثر فالى من تغفل السلطة والاختصاصات الخفيفة له بموجب الأمانة الداخلية ومن يتولاها الى حين اجتماع المجلس ؟

٤ - والنصوص الواردة في النماذج والوائح الداخلية الأجنبية تتفق مع ما هو وارد في دستورتنا ولا تحتج فيها نص على أن المكتب ينتخب "لسنة" وبمضا على أنه ينتخب لمدة الدور وقد ورد في القوانين الفرنسية الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥ انخاص بتنظيم السلطات العامة "أن أعضاء كل من المجلس يختار كل سنة لمدة دور الانقضاء المادى ولكل دور انقضاء غير حادى يقع قبل دور الانقضاء المادى الثالث والعشرون المتقدم نص دستوري لا ينعى أى مجلس غاقلته فتمديد مدة المكتب بسنة برلمانية يجب أن يقرب عليه حتى انعدم سلطة المكتب في الدور التالي للدور الذي انتخب فيه . وقد أرادت الأمانة الداخلية لمجلس النواب أن تكون صريحة في تمديد مدة المكتب صراحة تريل كل ليس فقررت في إحدى مرادها (المادة التاسعة) ان أعضاء المكتب النهائي يباثرون وظائفهم الى حين افتتاح الدور المادى الثالث ، فما دام للدور الثالث "فتح" فأعضاء المكتب باقون في وظائفهم ، ومع أن النص الوارد في لأمانة مجلس الشيوخ لم يبلغ هذا المبلغ من الصراحة واقتصر على القول بأن أعضاء المكتب ينتخبون "لسنة" طبقاً للقوانين الدستورية فان الحكم وأحد في المجلسين .

على أن الواقع أن سلطة مكتب الإدارة هناك لا تنفد عند حد افتتاح الدور الجديد بل أنها تمتد الى حين انتخاب المكتب النهائي الجديد ولا يتولى الا عند اكتمال انتخاب ذلك المكتب ويمكنه من استلام عمله ومع أنه عند افتتاح الدور المادى يتألف في خلال مكتب مؤقت هو "مكتب السن" ومع أن هذا المكتب المؤقت هو الذي يتولى إدارة جلسات المجلس عند افتتاحه الى حين تأليف "المكتب النهائي" وله قانوناً نفس سلطة واختصاصات المكتب الأصلي فان المكتب المؤقت المذكور لا تتمدى سلطته إدارة الجلسة ولا يباشر شيئاً من الشؤون المالية والإدارية بل الذي يباشر الشؤون المذكورة

لا اجتماع غير مادي فيها بين أدوار الانعقاد لا يجد من يقوم له بأعمال المكتب وليس من المعقول أن يكون المجلس قد أراد بوضع هذا النص أن يؤدي تطبيقه إلى مثل هذه النتيجة .

ثالثاً - لأن من الأعمال الموهوبة إلى المكتب ومهمات المخططة أعمالاً وقفية لأسباب لا تعطيلها أو تأجيلها كالأعمال الخاصة بحركة التقود وأذونات الصرف والأشرف على موظفي المجلس ومستغديه فإذا حلت الوكالة عن الأعضاء المكلفين بهذه الأعمال قبل انعقاد المجلس في الدور التالي أصبحوا عاجزين عن مباشرتها في الفترة بين أدوار الانعقاد كما أنهم عاجزين عن تدب فيهم لما أذ ليس لن حلت عنه الوكالة أن يوكل غيره فيها كان مولاه به .
وحيث أنه تبين مما تقدم بطريقة واضحة جلية أن مدة عضوية أعضاء المكتب لم تته بعد وأن ليس في وسع المكتب التخلي عن مكانه إلا بين يدي المجلس وليعية أخرى ينتخبها .

فيما على ذلك قرر المجلس :

استقراره في تأدية وظيفته إلى أن ينتقد المجلس في دوره القادم وينتخب مكتباً جديداً وقرر كذلك عرض قراره هذا على المجلس في أول جلسة يعقدها .

دولة الرئيس - ما رأى حضراتكم في قرار المكتب المذكور .

أصوات : توافق .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا القرار .

معالى محمد شقيق باشا - مع اشتراك في الموافقة في قرار المكتب اقترح أن يضاف في آخر السادة (١١) من اللائحة الداخلية ما يأتي :

"ومع ذلك فلا تحق سلطة المكتب عند حد انتهاء دور الانعقاد أو افتتاح الدور الجديد بل أنها تمتد إلى حين انتخاب المكتب التام الجديد ولا تزول إلا بعد اعتماد انتخاب ذلك المكتب وتمكنه من استلام عمله" .

دولة الرئيس - ولكن هذا اقتراح جديد وقد فصل المجلس الآن في الموضوع .

على الكتاب الولد من دولة الرئيس إلى هيئة المجلس عن القرار التوضيحي الذي أصدره مكتب الإدارة بجلسته ٦ يونيو سنة ١٩٢٦ الخاص بتعيين الموظفين وترقيتهم وهذا نصه :

يتشرف مكتب الإدارة بأن يقع إلى هيئة المجلس قراراً بتعيينه أولاً بصدوره بجلسته ٦ يونيو سنة ١٩٢٦ فيما يتعلق بتعيين الموظفين وترقيتهم ما (نقلاً من سنة ١٣٤٤) بتاريخ ١٩٢٦
الرئيس

دولة الرئيس - هل ترون حضراتكم تأجيل البحث في هذه المسألة إلى الجلسة المقبلة ما

موافقة :

أبلغ المجلس التقرير المقدم من حضرة عد محمود خليل على مراقب المجلس ومن السكرتير العام من النظم البرلمانية في فرنسا وطبيخا .

دولة الرئيس - هذا التقرير (١) وقّع على حضراتكم للاطلاع عليه ولا شك أنه إفادكم كما أعتقد وأنكم تشاركون في الشكر لحضري مقدميه .

أصوات : توافق .

(١) راجع المحل

قد يتجاوز دوراً كاملاً ويصل إلى بدء الدور التالي إذ أن تعطيل جلسات مجلس الشيوخ لا يمكن أن يقع إلا لسبب واحد وهو حل مجلس النواب وهذا الحل لا يحدث بطبيعة الحال إلا أثناء دور الانعقاد أم أنه في الأحوال العادية لا يطول أكثر من سبعين يوماً طبقاً للدستور وهي مدة لا تستغرق دور الانعقاد والعطلة التي تليه فكان المفترض أنه إذا حدث تعطيل فهو لا يتناول إلا بعض دور ولا يمتد إلى الدور الجديد بل من الأحوال فلم يكن من الممكن إذن أن يرد نص في اللائحة الداخلية على حالة استثنائية لم تكن ترد على المخاطر وهي الحالة التي قد يطول فيها أمد التعطيل فيتجاوز دوراً كاملاً .

وفضلاً عن هذا كله فإنه لما كان من الضروري بطبيعة الحال مباشرة الشؤون الإدارية على وجه من الوجهة إذ أن تركها من الأمور المستحيلة فأحق الهيئات بمباشرتها هم أولئك الذين اختارهم المجلس نفسه ولولاهم عليها وأولاهم ثقته في مباشرتها .

فهذه الأسباب قد يكون من المستحسن أن يصدر المكتب قراراً باستقراره على مباشرة الشؤون المقررة في اللائحة الداخلية إلى أن يتجمع المجلس ويختار مكتباً جديداً .

فإذا رأى المكتب غير ذلك وقرر انتهاء وظيفته فعليه أن يقرر منذ الآن إلى من تنتقل سلطته ومن الذي تبرز عليه السكورية الإحتمال الداخلية في اختصاصات المكتب أو في اختصاصات المراقبين .

وبناء على ذلك يتشرف السكرتير العام برفع هذا المذكرة إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ لكي يفضل دونه بقراره ما يراه في هذا الشأن .

ثم نل قرار المكتب في هذا الموضوع وهذا نصه :

قرار المكتب

"حيث أن مكتب الإدارة للشخص بموجب أحكام اللائحة الداخلية يتكون من هيئات غرضها لكل منها اختصاص معين وجميعها اختصاص معين كذلك وهي بناء على ذلك متماكة لا يقاء لها إلا بقاء المجموع .

وسيت أنه يقتضي نص المادة (٨٠) من الدستور والمادة (١١) من اللائحة الداخلية عدم مدة الوكلاء من ستين وتنتهي مدة عضوية السكرتيرين والمراقبين بانتهاء دور الانعقاد .

وحيث أن المقصود بدور الانعقاد في هذا النص هو المدة التي تتبدى بافتتاح دور الانعقاد العادي وتنتهي بافتتاح دور الانعقاد العادي التالي وذلك للأسباب الآتية :

أولاً - لأن المتعارف في الاصطلاحات البرلمانية أن التعبير عن المدة بسنة أو بدور انعقاد يقصد به سنة برلمانية تتناول دور الانعقاد العادي والفترة بين هذا الدور وبين الدور العادي الذي يليه .

ثانياً - لأن تكوين المكتب سواء كان وقتياً أو دائماً لا يحصل إلا في بدء دور الانعقاد العادي ولم يرد في نصوص اللائحة ما يغير تشكيل مكتب وفي عهد دور الانعقاد العادي فإذا قيل أن انتقاله ينتهي بانتهاء دور الانعقاد العادي ترتب على ذلك أن يصبح المجلس ينتهي مكتب حتى إذا دعى

سماعة محمود شكرى باشا — لقد طرأ تعديل على أعضاء لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية وأرى إعادة هذا المشروع الى هيئة اللجنة الجديدة لدرسه وابتداء رعاياه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا أوافق سماعة محمود شكرى باشا على رآيه اذ لا يصح بسبب تغيير عضو أو عضوين من هيئة اللجنة أن يتربح على ذلك إعادة المشروع إليها لبحثه من جديد .

دولة الرئيس — لا يؤاخذنى سماعة شكرى باشا اذا قلت ان ما ذهب اليه فيروجه .

سماعة محمود شكرى باشا — لقد تنبر من هيئة اللجنة القديمة التي نظرت هذا المشروع ثلاثة أعضاء ويعمل أن يكون لحضرات من خلفهم رأى آخر . حضرة عبد محمود خليل بك — لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية القديمة التي اختارت فضيلة الشيخ حسين وإلى مقررا لها في هذا المشروع قد تنبرت ولا تعرف اذا كانت هيئة اللجنة الجديدة توافق على أن يكون فضيلته مقررا لها أم لا .

دولة الرئيس — ولكن قرار هيئة اللجنة القديمة صدر بطريقة قانونية ومن هيئة مختصة فيجب احترامه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اذا كان فضيلة الشيخ حسين وإلى بصفته مقررا غير مستعد اليوم فلا ضرر من تأجيل نظر المشروع الى الغد .

دولة الرئيس — ما رأى فضيلة الشيخ حسين وإلى .

فضيلة الشيخ حسين وإلى — أنا طلبت التأجيل لأسبوعين وإلى المجلس دولة الرئيس — من يوافق من حضرات الأعضاء على طلب التأجيل لمدة أسبوعين ليتفضل بالوقوف .

وقفت فضيلة الشيخ حسين وإلى فقط .

دولة الرئيس — اذن يؤجل نظر المشروع الى الغد .

تليت الاقتراحات المقدمة من حضرة أحمد مصطفى بك العضو بالمجلس وهذا نصها :

أرجو التفضل بخاتمة وزارة المواصلات يحمل الطلبات الآتية في مقدمة المشروطة العامة :

أولا — توصيل سكة حديد أرمنت الإضافية بالسكة الحديدية العمومية في اتجاه الأقصر بواسطة وضع كبرى اربابه أو غيره مع مد السكة (أرمنت) لغاية نهاية بلاد مركز ادفو لكي تتخفف كل هذه المنطقة من تقل حاصلاتها وكل الاحتياجات الزامية بواسطة السكة الحديدية بدل المراكب خصوصا نقل سكر فريقة أرمنت من أرمنت لغوامدية مباشرة وفي ذلك فوق منفعة الأقاليم ايرادات ذات قيمة تذكر لمصلحة السكة الحديدية .

أصول : يحال على لجنة فحص الاقتراحات والرائض .

وافق المجلس على ذلك .

ثانيا — إيجاد طريقة في جعل أجرة الكلام بالتليفونات متساوية وقيمة تناسب المصلحة ومصلحة الأقاليم أو على الأقل تخفيض الأجرة من قبل أسبوط

أبلغ المجلس تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن القانون للصادر في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ الموافق ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٦ الخاص بتأليف مجلس الأزهر الأعلى .

فضيلة الشيخ حسين وإلى — أرى إرجاء النظر في هذا القرار الى أجل آخر لأنه يحتاج الى فحص دقيق ووقت طويل .

دولة الرئيس — هذا التقرير سبق عرضه على المجلس بجلسته ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وتأجل فالى أى وقت تريد فضيلتك التأجيل .

فضيلة الشيخ حسين وإلى — الى أن يدرس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — كنت عضوا في لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية وهذه الصفة أقر أن هذا المشروع درسه جيدا ولا أرى مانعا من نظره الآن .

دولة الرئيس — لیسع الشيخ حسين وإلى بيان المدة التي يطلب تأجيل نظر المشروع إليها .

فضيلة الشيخ حسين وإلى — أطلب التأجيل أسبوعين .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هذا المشروع كما قال دولة الرئيس سبق عرضه على المجلس قبل الآن وتأجل فانا كانت هناك أسباب تدعو الى تأجيل نظره اليوم ليتفضل الشيخ حسين وإلى بإبدائها .

فضيلة الشيخ حسين وإلى — لقد ذكرت السبب الذي أطلب من أجله التأجيل والمجلس الرأى في تقديمه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا يصح أن يؤجل نظر المشروع اليوم لمثل هذا السبب .

حضرة حافظ مابدين بك — هذا المشروع محول الى اللجنة ودرسته درسا وائيا ثم عرض على المجلس فتأجيل لأجل غير مسمى واليوم يطلب تأجيل النظر فيه لسبب فيروجه وأرى أنه اذا وافق المجلس على التأجيل فليسكن ذلك الى الغد .

دولة الرئيس — أعلن أن فضيلة الشيخ حسين وإلى لم يطلب التأجيل الا لكونه مقرر اللجنة فاذا كان غير مستعد لاختاروا مقرا آخر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا أرى موجبا للتأجيل ولا يصح طلب التأجيل الآن للدرس .

فضيلة الشيخ حسين وإلى — أنا لم أقل انى لم أدرس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — اذن ما السبب في طلب التأجيل .

فضيلة الشيخ حسين وإلى — لم هناك أمورا محيط به تحتاج الى البحث والاستقصاء .

حضرة حافظ مابدين بك — وما هي هذه الأمور التي تشير إليها .

حضرة على عبد الرزاق بك — هل حضرات أعضاء لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية يوافقون على طلب الشيخ حسين وإلى في تأجيل نظر الموضوع اليوم .

عن نحو خمسة آلاف نسمة ويضاف إليها قرى أخرى من المجاورة لما وأقرب لها من حرا كرها الحماية حتى تتوفر الرأسة للسكان ويستتب الأمن العام بالنسبة لقرب القرى من قاعدة المركز .

أصوات - يحال على لجنة فحص الاقتراحات والمرائض .

وافق المجلس على ذلك .

دولة الرئيس - تقدم البنا اقتراح من حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل وهذا نصه :

أقترح على هيئة المجلس الموقر قبول رغبتي بقرارات جديعة للمعد والمشايع وعمل البرهان ووكلائهم وشايع فرقههم الذين رفقوا أو اضطروا للاستقالة ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ لأن بأسر ما يبيح حتى تطلعت البلاد وتبدأ نفوسها وحتى تنفذ ارادة الأمة التي ظهرت بأوسع معانيها في الانتخابات المباشرة .

وإني أرى اعتماد هذا الاقتراح لأنه خارج عن اختصاص المجلس .

أصوات - يرفض .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - على كل حال هذا الاقتراح يجب إحالته على لجنة فحص الاقتراحات والمرائض لثقل مآثره بشانه .

دولة الرئيس - لرئيس أن يمنع أي عضو من الكلام فيما يخرج عن اختصاص المجلس .

حضرة حافظ طابرين بك - هذا الاقتراح في الواقع من اختصاص السلطة التنفيذية ويظهر أن غرض حضرة العضو هو اقتراح رغبة النظر في إعادة المعد الذين رفقوا .

دولة الرئيس - لقد تولدت على حضراتكم نص الاقتراح وأطلبكم لاحظتم أن حضرة العضو يطلب فيه أن يقر المجلس إعادة هؤلاء المعد .

حضرة حافظ طابرين بك - لا بأس أذن من أن يمدل حضرة العضو اقتراحه .

حضرة عبد الفتاح بجالي الفتى - هل يوافق حضرة العضو على تعديل هذا الاقتراح بتغيير عبارة (بقرار إعادة المعد) بعبارة (النظر وإعادة المعد) .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - أوافق وما مقام مجلس اقتراح مراميا فيه هذا التعديل .

دولة الرئيس - سيكون جدول أعمال جلسة غد شاملا لما يلي المسائل الواردة في جدول أعمال جلسة اليوم .

رقت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة التاسعة والثلث مساء على أن يعود المجلس للاجتماع غدا الثلاثاء ٤ ذي الحجة سنة ١٣٤٤ (١٥ يونيو سنة ١٩٢٦) الساعة السادسة مساء .

وجعلها متساوية بأسبوت لأن في ذلك فائدة للأهالي وفائدة للصلمة من تمدد استئصال التليفون بدل الاجماع عن الكلام فيه الا عند وجود ضرورة تقصوى .

أصوات : يحال على لجنة فحص الاقتراحات والمرائض .

وافق المجلس على ذلك .

ثالثا - أرجو التفضل بمجاعة وزارة الأشغال بحمل المواضع الآتية في مقدمة المشاريع الملحة وللشروع فيها في هذا العام :

(١) مشروع تعمير الرى الصبى بمديرية أسوان .

(ب) تعديل الترع الصبغة بأى طريقة توصل المياه لأقربها أسوة بأولها حتى لا يجرم ملاك الأطنان الواقعة أراضيهم على الأذئاب من الرى .

(ج) منع إعطاء ما يسمونه تمويض فى المياه لأى ترعة من الترع بعد نقل المياه منها لأن هذا يسبب تبديد المياه وإن كان ولا بد من إعطاء تمويض فيكون زيادة أيام أو ساعات على أيام الملوحة العادية في أثناء وجود الملوحة بالترعة أو الترع المحتاجة للتمويض .

سعادة محمد مغازى باشا - الجزء الثالث من هذا الاقتراح مضر جدا ويجب رفضه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - بل يجب أن يأخذ سيرة التناوب .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أرى أن يحال أولا على لجنة فحص الاقتراحات والمرائض .

وافق المجلس على ذلك .

على الاقتراح للمقدم من حضرة صاحب السعادة الفريق موسى فؤاد باشا وهذا نصه :

مديرية المنوفية إقليم اشهر بخصه ونفسه زراعته وكثرة تعداد سكانه اذ يقدرون بنحو مليون وربع مئريا من السكان . وهذا الإقليم على سته وراى أطرافه به خمسة مراكز لا غير . تتمدد كل مركز يزيد من المساحى ألف نسمة ويقع ما ينوف عن الستين قرية واثنين عريه ولا يخفى أن بعض هذه القرى تبعد عن قاعدة مركزها بأكثر من نحو الأربعة والعشرين كيلومترا مع انعدام المواصلات وصعوبتها في بعض الأحيان الأمران اللذان يظهران ما يتكبده صاحب الحق في التخاب الى المركز وما يتجمله التفاضل في التخاب الى المحجة الأهلية والشريعة اذا اراد به التفسر أن يتقاضى سيبا وان كن نسوة وما أكثر قضايها من اليوم بل واية فكرة تكون لدى المصلحة في أمر الأمن العام في هذه البلاد التي تبعد بعض القرى عن مركزها بمسدا يمنع وصول التيليفات في أوقاتها ولا يكون الانتقال للمنايات فيها سهلا ولا يخفى ما يتجمله المرفظ الادارى و الخلق الحقوق من المشاق في ركوب الدواب مسافة أربعة وعشرين كيلومترا ذهابا وایا بالضببط واقصة أو تحقيق جناى خصوصا اذا دعت الحالة لضبط الواقعة ليلا وفي فصل الشتاء . لهذا :

أقترح : تقسم مديرية المنوفية الى ستة مراكز ويكون مقر المركز السادس بلدة الشهداء المحكومة من ثلاث قرى تكاد تكون جميعها بلدة واحدة وهى الشهداء وسرسا وميت شهاه ولا يقل تتمدد كل قرية من هذه الثلاث قرى

تقرير عن النظم البرلمانية في فرنسا وبلجيكا

(وضع هذا التقرير تنفيذًا لقرار المجلس الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩٢٤)
محمد محمود خليل بك مراقب مجلس الشيوخ ، حبيب المصري بك السكرتير العام للمجلس الشيوخ

كلمة تمهيدية

قبل أن نذكر ماهو متبع من القواعد في برلمانات فرنسا وبلجيكا ينبغي أن نلفت النظر إلى أن كثيرا من القواعد المذكورة ثابت بحكم العرف والتقاليد لا بحكم الدستور نفسه ولا بحكم الأنظمة المكتوبة .

والذي يرجع الدستور الفرنسى مثلا إياه لا يشمل إلا صعدا قليلا من المواد التي صممت على تقرير المبادئ العامة للجهورية والقواعد الكلية ولم تعرض مطلقا للجزئيات بل تركت كثيرا من المبادئ العامة نفسها من غير حل وقد ألفت هذه القواعد بالتدرج والواقع والأنظمة الداخلية وفى كثير من الأحوال ألفت بحكم التقاليد التي جرى عليها العمل والعرف من غير أن تقيد بنص مكتوب وقد استرشدت المجالس فيها وضمت من الأنظمة أو فيما جرت عليه من التقاليد بروح الدستور والمبادئ العامة التي نص عليها فيه أو التي تستفاد منها من نصوصه كبدا سلطان الأمة وبدا الفصل بين السلطات وبدا حرية الرأي وغير ذلك من المبادئ الكبرى التي أصبحت أساسا لكل الدساتير والأنظمة الحديثة . فإذا طرأت حالة لم يرد عليها نص أو لم تكن لها سابقة رتبوا لها الحكم الذي يلزمها في ضوء تلك المبادئ .

خذ لذلك مثلا مسألة ما لكل مجلس من المجالس من الحق في وضع ميزانيته وتعيين موظفيه وتقرير الأحكام والقواعد التي تجري عليهم في تعيينهم وعزلهم وتأديبهم وبإشارة جميع شؤونه الداخلية وجميع نفقاته من غير خضوع لرقابة خارجية . فالوزارة أو غيرها فإن ذلك لم يرد عليه نص في الدستور ولكنه مستفاد من مبدأ الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ومن أن السلطة التشريعية - وهي المظهر الأعلى لسلطان الأمة والمهيمنة على السلطة التنفيذية - لا يمكن أن تكون خاضعة في أى شأن من شؤونها لسلطة أخرى . وليس منى هذا ألا يكون للمجلس نظام يجرى عليه ولكن مناه أن المجلس نفسه هو الذى يضع هذا النظام بمحض سلطته وهو الذى يتولى - بواسطة الهيئات المنتخبة منه - القيام على تنفيذه . وقد أصبح هذا المبدأ - أى استقلال كل مجلس استقلالًا تاما مطلقا في شؤونه الداخلية - سنة مرعية متبعة لا يضطر في بل أحد هناك أن تكون محلا لبسحت أو جدال .

إيضاح

قرر مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ الموافق ٢١ يونيو سنة ١٩٢٤ تدعى لدرس النظم البرلمانية في فرنسا وبلجيكا كما قرأ أن يصحني في هذه المهمة حضرة حبيب المصري بك السكرتير العام للمجلس .

والتقرير للملحق بهذا يتجمل على تفاصيل هذه المهمة وعلى بيان النظم الرئيسية للتيمة في البرلمان الفرنسى والبلجيكي .

ولم يصل البرلمان المذكوران إلى ماوصلنا إليه من الرقى إلا بعد زمن مديد واختبارات جمة فجمعت النظم التي يسيران عليها ثمرة جهود طويلة وبصحت ناضج ولا بد لنا إذا أردنا الأخذ بأسباب النجاح من أن نتفح بخرات اختبارهما وأن نجري على النظم للتيمة فيهما لاسميا إذا لاحظنا أن أهم أحكام دستورنا مأخوذة من القوانين الدستورية في ذلك البلدين .

ومن دواعي اغتيالنا الشديدا أن راقني في مهمتي حضرة السكرتير العام لجانسا فان مايجتته من واسع علمه واطلاعه من فبرته الشديدة على رقى المجلس يعملنى على الاقتراف بأنه سيكون أهم حامل على انتفاع جلسنا بالقواعد والنظم التي يسير عليها العمل في البرلمان الفرنسى والبلجيكي وغيرهما . وبسرى أن أصبح بأنه قد كان لحضرتة نصيب كبير في وضع التقرير الذي أنشرف بتقديمه الآن .

وقد كنت عرفت حضرة السكرتير العام عند افتتاح الدور الأول للمجلس وازدادت صلتي به لما أنضيت مراقبا فيسرى تقديم ماهو عليه من الكفاءة الثامة في إدارة أعمال المجلس فلما عبرته أثناء تأدية مهمتي ازدهت تقديرنا له وبمين إلى كفاءته صادرة عن ذكاء متوقفاطلاع واسع واسعه لاطعة تامة بالمسائل القانونية والدستورية . ففرجوده على رأس السكرتيرية العامة للمجلس - لاسميا ونحن في أول العهد بالنظم الدستورية - سيكون عظيما للفتح والأثر فيه وسيكون من العوامل الفعالة في تنظيم الأعمال به على أحسن متوال وللسير بها في طريق الرقى التام .

القاهرة في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥

محمد محمود خليل

الفصل الأول في المكاتب واللجان

١ - تقسيم المجلس إلى مكاتب ولجان

يقسم كل مجلس من مجالس البرلمان في فرنسا إلى عدد معين من المكاتب (Bureaux) وذلك غير مكتب إدارة المجلس وغير اللجان . وهذه المكاتب تشمل جميع أعضاء المجلس بلا استثناء .

ويبلغ عدد المكاتب المذكورة تسعة في مجلس الشيوخ وأحد عشر في مجلس النواب . ويكون تأليفها بطريق القرعة في أول كل دور .

فبعد افتتاح كل دور تعمل القرعة في جلسة علنية لتأليف المكاتب ويعلوم هذا التأليف دورا كاملا وكان تأليف المكاتب يحدد كل شهر فيمثل ذلك الآن واكتفى بالتأليف السنوي وذلك لأن مهمة المكاتب قلت أهميتها عما كانت من قبل كما سيأتي بيان ذلك .

ولكل مكتب رئيس وسكرتير . وبين الرئيس والسكرتير في مجلس النواب بطريق الانتخاب أما في مجلس الشيوخ فإن أكر الأعضاء سنا يتولى الرئاسة وأصغرهم يتولى السكرتيرية . واجبات المكاتب تحمل عنها محاضر ويحدد المجلس نفسه جدول أعمالها السنوية .

وإذا خلا محل أحد الأعضاء في مجر السنة وأُنتخب خلفه فإن هذا الخلف يأخذ محله في ذات المكتب الذي كان السلف يتولى إليه .

٢ - مهمة المكاتب

تتصرف مهمة المكاتب في فرنسا في الواقع وفي الوقت الحاضر في أمرين .

(الأول) النظر في صحة البيانات .

(الثاني) انتخاب اللجان .

أما في بلجيكا فالحال يختلف بعض الاختلاف عما هي عليه في فرنسا .

ففي مجلس الشيوخ لا يوجد مكاتب بالمعنى الصحيح . على أنه في حالة تجديد أعضاء المجلس يشرع الرئيس في أول دور الانقضاء إلى قسمة جميع أعضاء المجلس إلى ثلاث بلان (والمثل الأصح أن يقال إلى ثلاثة مكاتب) بحيث تشمل كل لجنة ثلث المجلس والمهمة الوحيدة لهذه المكاتب أو اللجان أن تنتظر في صحة البيانات فتحال على كل منها أوراق الانتخاب الخاصة بثلث الأعضاء . على أنه يشترط ألا ينظر الأعضاء الثابون من أي إقليم في صحة انتخاب أي عضو من أعضاء إقليمهم .

ولكن مجلس النواب في مكاتب بالمعنى المعروف في فرنسا وإنما يطلق عليها فيه اسم " أقسام " (Sections) لا اسم " مكاتب " .

ففي أول كل دور يقسم المجلس إلى ستة أقسام بطريق القرعة . ولا يتغير هذا التأليف تألفا طول السنة بل يحدد تأليف الأقسام كل شهر كما كانت الحال في فرنسا إلى عهد قريب . وبذلك يتغير تأليفها على التوالى وتتمتع روح الحزبية فيها لأن تأليفها غير قائم على قوة الأحزاب السياسية أو على شيء مماثل لذلك كما هو الحال في فرنسا الآن .

على أن الأقسام في مجلس النواب البلجيكي تنب دورا مهما في التشريع وتشارك فيه اشتراكا عاما فإنه كلما قدم إلى المجلس مشروع قانون عرض الرئيس على المجلس إننا كان هذا المشروع يحال على " الأقسام " أو على اللجنة المختصة فإذا قرر المجلس إحالة المشروع على الأقسام لحصه كل قسم منها حل حده حسب الترتيب الذي يسميه المجلس ويعين كل منها أيضا مقرا يجمع المقررون مما تحت رئاسة رئيس المجلس وبعد إعادة دراسة ما يبتون من بينهم مقرا ينسق المشروع للمجلس ويدافع عنه وجهة النظر فيه . ولا مشاحة في أن هذه الخطة لا يعمل بها الا نحو المشاريع التي يكون لها أهمية خاصة فتسوجب اشتراك جميع الأقسام - أو بعبارة أخرى جميع أعضاء المجلس - في فحصها .

وتشارك هذه الأقسام أيضا في غير ذلك من الشؤون فهي تتكلم في غالب الأحيان تعيين الأعضاء الذين تتألف منهم ومن رئيس المجلس لجنة تحضير الرد على خطاب العرش . وكذلك تشترك في بحث الميزانية فإن كل قسم منها ينتظر مقرا وهؤلاء المقررون الستة ينضمون إلى لجنة المالية فيقولون معها لجنة الميزانية .

وهذه الأقسام أيضا هي التي تؤول لجنة الحسابات وهي التي تؤول لجنة المراض ولذلك فإن لجنة المراض ليست لجنة مستقلة بل ولقها المجلس مباشرة بل هي تتألف شعبيا من مندوبين من كل قسم من الأقسام .

وبالإجمال فإن الأقسام ذات مهمة عظيمة في المجلس .

وإذا بحثنا عن الفكرة التي دعت في بعض المجالس إلى تأليف المكاتب أو الأقسام وفي بعضها الآخر إلى عدم تأليفها تبين لنا بسهولة أن الفكرة في الحالين واحدة . ذلك أن الفرض الأصل هو أن يقدم عليه العمل على جميع أعضاء المجلس بلا استثناء فلا يرقى بعض الأعضاء بالعمل الكبير بدخولهم في عضوية لجنة واحدة أو أكثر في حين أن غيرهم يتمتع من العمل ويقتصر مهمته على حضور الجلسات .

ففي مجلس الشيوخ في بلجيكا لما كان جميع أعضاء المجلس بدخولن في اللجان الدائمة كما سيأتي بيان ذلك لم تدرئة حاجة إلى تأليف مكاتب حيث السبب موزع من تصب بهذه الطريقة . أما في المجالس الأخرى أي في مجلس النواب في بلجيكا فتصالحون مجلس الشيوخ والنواب وفرنسا حيث تؤول للجان بطريق الانتخاب من غير قيد - (كما سيأتي) أنه لا يجوز لأحد أن يكون عضوا في أكثر من لجانين في وقت واحد فقد يجوز أن بعض النواب لا يصيبهم الانتخاب لأية لجنة من اللجان فيقتصر عملهم على حضور الجلسات كما تقدم وليس في ذلك شيء من الانصاف لا من ناحية زملائهم الذين يقع عليهم وحدهم عبء العمل كله ولا من ناحية البلاد التي انتخبهم لكن يشتركوا في الدفاع عن مصالحها والتكلم عن حقوقها في جميع أدوار الكلام سواء في الدورات التحضيرية أو في الدورات النهائية ولهذا دعت الحال إلى إنشاء المكاتب والأقسام .

٣ — صفة النيابة

لا يقتصر البرلمان في فرنسا وبليجكا على النظر في صفة النيابة المطلوع فيها بل ينظر في صفة جميع النيابة بلا استثناء والقاعدة عندهم أنه اذا انتخب النيابة رجل لا تتوفر فيه شروطها أو لا يلقى وجوده في المجلس لقيام مانع قانوني ضده فلا يبقى المجلس مكتوف اليدين إزاءه فمجرد أنه لم يقدم ضده ضمن بل أن المجلس يمد نفسه حارسا على النظام أمام أمتنا على تطبيق الدستور وقضيل في صفة النيابة أو عدم صحتها . ولا تقبل إستقالة عضوا لم يفصل أولا في صفة نيابته .

٤ — طريقة النظر في صفة النيابة

إن أهم ما يلتفت اليه النظر في القواعد المقررة للنظر في النيابة هي تلك الروع الأساسية فيها والتي ترى كى تلى الى ضمان النظر في تلك النيابة بالتزامه والانصاف من غير تأثير بيل حزبي أو عامل من عوامل الأهواء . فلا يمين المجلس اللجان التي يمد اليها في النظر في تلك المسائل . طريق الانتخاب العادي خشية أن يتأثر هذا الانتخاب بامل الحزبية وإنما تؤلف تلك اللجان بطريق القرعة ويقيد نظرها بقيد خاصة يمد الخوف من عوامل الهوى على قدر الاستطاعة .

فى فرنسا ترتب النيابة بترتيب الحروف الهجائية للدوائر الانتخابية ثم توزع على جميع المكاتب . وهذه المكاتب تنقسم بلقاء فرعية (عدد أعضائه كل لجنة من ثلاثة في مجلس الشيوخ ونسة في مجلس النواب) وتوزع أوراق الانتخاب على هذه اللجان . وهذه اللجان الفرعية يبنى أن تؤلف بطريق القرعة ولما كانت المكاتب تنقسم بطريق القرعة أيضا كانت النتيجة أن اللجان التي تنظر في صفة النيابة قبل عرضها على المجلس تؤلف بطريق القرعة على درجتين متواليتين .

وتكاد الحال أن تكون كذلك في مجلس النواب بليجكا فانه عند تجديد انتخاب أعضاء المجلس كلهم أو نصفهم يؤلف المجلس ست لجان في كل منها سبعة أعضاء يمينون بطريق القرعة أيضا للنظر في صفة الانتخابات فإذا لم يكن التجديد شاملا ودعت الحال الى النظر في صفة أى انتخاب ويجب أن يكون تأليف اللجنة التي يمد اليها في نظره بطريق القرعة كذلك .

وقد قدما أنه في مجلس الشيوخ البليجكى ينقسم المجلس كله الى ثلاثة أقسام ينظر كل منها في صفة ثلث الانتخابات على ألا يشترك نائبو أى أقلم في النظر في صفة انتخاب نائب من أقليمهم .

٥ — اللجان

يوجد في كل مجلس من المجلسين بفرنسا لجان تدعى اللجان الكبرى ولجان أخرى تدعى اللجان الصغرى .

ويقصد باللجان الكبرى اللجان الدائمة المنصوص عليها في اللائحة الداخلية .

أما اللجان الأخرى فهي اللجان التي تؤلف لفرض خاص أو للنظر في مشروع معين .

ويلغ عند اللجان الكبرى اثنتى عشرة لجنة في مجلس الشيوخ وعشرين لجنة في مجلس النواب .

وهذا بيان اللجان :

في مجلس الشيوخ :

- لجنة الحرية .
- البحرية .
- الخارجية .
- الجمارك والاتفاقات التجارية .
- السلك الحديدية ووسائل النقل .
- الزراعة .
- التعليم .
- الصحة والتعاون والتأمين والتبصر الاجتماعى .
- التشريع المدنى والجائى .
- الادارة العامة المركزية والأقليمية والمحلية .
- التجارة والصناعة والعمل والبريد .
- المالية .

وجميع هذه اللجان تنتخب في أول الدور العادى مادام اللجنة المالية فانها لا تؤلف إلا بعد توزيع مذكرة الحكومة عن مشروع الميزانية ويبقى في وظيفتها الى أن تؤلف اللجنة التي تحلها .

في مجلس النواب — أما لجان مجلس النواب فمنها ثلاث لجان خاصة بشؤون لا مقابل لها عندنا كجنة المستعمرات أو الأكراس واللورين . أما باقى اللجان فهذا بيانها :

- لجنة الادارة العامة والأقليمية والمحلية .
- الشؤون الخارجية .
- الزراعة .
- الجيش .
- التأمين والتبصر الاجتماعى .
- التجارة والصناعة .
- الحساب الختامى والوفورات .
- الجمارك والاتفاقات التجارية .
- التعليم والفنون الجميلة .
- المالية .
- الصحة .
- التشريع المدنى والجائى .
- الملاحة التجارية .
- البحرية العسكرية .
- المائيم والقوى المتحركة .
- العمل .
- الأشغال العمومية ووسائل النقل .

بلنة الزراعة .

- المالية والميزانية والوفورات .
- المسكة الحديدية والبريد والتلفراف والإشغال العمومية .
- الحفاينة والتشريع المدني والجنائى .
- التجارة والصناعة والعمل والثامين والتبصر الاجتماعى .
- الداخلية والتطيم والعلوم والفنون .

وكل بلنة من هذه اللجان مؤلفة من خمسة عشر عضوا ولم يشترط فى أحدلها كما هو الحال فى جلس الشيوخ - أن تضم ثل جميع الأقاليم بالمملكة .

ومما يندم يرى أنه نفا علما جلس الشيوخ البلجيكي فان اللجان لا يؤلف بحسب الوزارات بحيث يكون لكل وزارة بلنة بل تؤلف ثما لمواضيع البحث نفسها .

٢ - انتخاب اللجان

فى فرنسا - كان النظام المقررف لانتخاب اللجان الى عدة سنوات خلث سواه أكانت بل اللجان الكبرى أم بل اللجان الصغرى أن يوكل هذا لانتخاب الى المكاتب . فكان كل مكتب يختار لكل بلنة كبرى أربعة من أعضائه وهذا هو السبب كالفلسا فى أن عدد أعضاء كل بلنة كبرى فى جلس الشيوخ ٣٣ عضوا وفى جلس النواب ٤٤ عضوا . أما اللجان اللى تؤلف لفرض معين فلم تهر الأربعة عدد أعضائها بصفة ثابتة مستقرة بل تركت لبلعيد هذا العدد الى المجلس نفسه عند الأقرار بل كالفيل للبلنة بمراماة الظروف وأهمية البحث المعروض . ولكن المجلس تراعى دائما أن تكون للبلنة مؤلفة من عدد من الأعضاء يقبل القسمة على عدد المكاتب بحيث يستطيع كل مكتب أن يضارلها من أعضائه صعدا مساويا للأعضاء الذين تختارهم باقى المكاتب .

ولما كانت اللجان عديدة فقد كان من نتائج الجرى عل هذه الطريقة ألاستمرطاطة من الأعضاء بعضوية اللجان ويعرم أعضاء كثرين من هذه الزمة ، أورتفع عنهم هذا التكليف اذ الواقع أن العضوية تكليف لازمية، ومثل هذا الاستحلال يقع حتما سبب الجرى عل نظام كالنظام المنبع الآن فى مصر فان النظر يصح الى بعض الأعضاء الظاهرين لسبب من الأسباب كلما دعت الحال الى اختيار بلنة تقم العمل عليهم وقد عمل ذلك بوضوح تام . اذ ثال بعض الأعضاء أصواتا فى ثلاث أو أربع بلان وحرم فقيرم بالمرء من دخول اللجان .

عل أن تولي المكاتب اختيار اللجان قد بطل من عدة سنوات بالبلبة للجان الكبرى فى فرنسا فقد رأى بسبب نمو الأحزاب وتنظيمها أن اللبلبة من ألقت بالطريقة المتقدمة ثائيا لا تكون ممثلة تمام التثيل بلج الأحزاب البرلمانية فقد يفرد حزب الأغلبية بمسطر الكراسى فى إحدى اللجان أو يحدث المكس فلا يكون له فى اللبلبة قوة تتناسب مع قوته فى البرلمان . ورؤى أن الحلية البرلمانية تقتضى أن تكون اللبلبة صورية مضمرة للبللس نفسه بما فيه من ميول مختلفة وميئاب متضادة وأراء متضاربة . ولهذا فبروا أن

وتؤلف كل بلنة دائمة فى جلس الشيوخ من ٣٣ عضوا وفى جلس النواب من ٤٤ عضوا وسبب بلعيد هذا العدد يرجع الى ما ذكرنا أنه أن انتخاب أعضاء اللجان كان الى عدة سنوات خلث موكرولا الى المكاتب . ولما كان عدد مكاتب جلس الشيوخ تسعة وعدد مكاتب جلس النواب أحد عشر فقد كان كل مكتب يختار لكل بلنة من اللجان الكبرى أربعة من أعضائه . وقد بطل نظام تأليف اللجان الكبرى بمعرفة اللجان ولكن عدد أعضاء اللجان بقى على ما كان عليه .

واللجان الصغرى أو الخاصة اللى تؤلف للظفر فى مشروع معين تمحل بمجرد إصدار القانون بإعداد ذلك المشروع أو عند مصلحه . فلذا كانت بللجنة لعمل تحقيق فى موضوع عام أو خاص ثائيا عند إصدار القرار الثائى فى الموضوع الذى تولت النظر فيه .

فى بلجيكا - أما فى بلجيكا فان أعضاء جلس الشيوخ جميعهم يقسمون فى أول كل دور عادى الى بلان دائمة بعدد الوزارات فىكون لكل وزارة بلنة . ويكون كل بلنة مؤلفة من عدد من الأعضاء مساو لعدد أعضاء باقى اللجان فلذا قسم عدد أعضاء المجلس على اللجان وبقي بعد ذلك منهم عدد زائد وزع هذا العدد على اللجان بترتيب أهميتها فى نظرم مبتدئين بللجنة الحفاينة ثم الداخلية ثم العلوم والفنون ثم المالية الخ ويكون تمييز الأعضاء بطريقة الانتخاب بالغاثة .

وفى عدا اللجان المتقدمة تؤلف بلنة دائمة للزراعة والصناعة والتجارة . ومما يحسن تمت النظر اليه أن هذه اللبلبة تؤلف من مندوبين من جميع المديريات ولما كانت عدد المديريات فى بلجيكا تسعا فان اللبلبة المذكورة مؤلفة من تسعة أعضاء بحيث تكون جميع المديريات ممثلة فيها .

والفكرة فى ذاتها فكرة بديمة فان لكل إقليم من الأقاليم مطالب خاصة ووجهة نظر معينة فى كل مسألة من المسائل الزراعية والصناعية والتجارية فن الواجب أن يكون فى اللبلبة اللى تمتنى بلك الشؤون من يمثل الإقليم ويسط مطالبه .

ولو جربنا عل الفاعلة اللى تصدر عنها تلك الفكرة لوجب أن يكون لنا فى ثل هذه اللبلبة أو فى غيرها من اللجان اللى قد ترى تكوينها طبقا للبلدا نفسه أعضاء بعدد المديريات والمافظات .

أما فى جلس النواب فعدد اللجان إحدى عشرة بلنة منها اثنتان لا يمتنى موضوعها ومما بلنة تموضات الحرب والإقاليم الغربية وبلنة المستعمرات أما التسع اللجان الباقية فهى :

بلنة الشؤون الخارجية .

• الدفاع الوطنى .

• الشؤون الاقتصادية والتكوين .

في بلجيكا - أما فيما يتعلق بلجيكا فقد ذكرنا فيما تقدم أن مجلس النواب ينقسم إلى عدة مكاتب أو أقسام وأن لهذه الأقسام سلطة واسعة واشتراكا ضيقا في التشريع. ثم أنها لاتختار اللجان الكبرى إذ اللجان المذكورة يبينها المجلس نفسه بطريق الانتخاب بالقائمة ولا تناول مهمتها في تأليف اللجان إلا اختيار أعضاء اللجان الخاصة أو الصغرى ولكن اشتراكها في التشريع على الوجه الذي بيناه فيما تقدم يجعل لها أهمية خاصة تفوق أهمية المكاتب البرلمانية في فرنسا .

أما مجلس الشيوخ فليس به مكاتب ولا أقسام ولكن جميع أعضائه يدخلون في عضوية اللجان .

في إنجلترا - نظام البرلمان البريطاني وهو شيخ برلمانات العالم وأقدمها عهدا سهل يختلف كل الاختلاف عن نظام البرلمانات اللاتينية أو التي استمدت نظامها من النظام اللاتيني . فلا يوجد في البرلمان الإنجليزي لا مكتب إدارة ولا مكاتب ولا لجان ولا سكرتيرية برلمانية ولا مراقبون - وهذا لا يمنع أن الأحزاب نفسها متظمين ومراقبين - وكل ما به لا يتجاوز الرئيس وهو يطلق عليه اسم "ميكرو" ورئيس آخر بلطات المجلس التي تعقد ببيتة لجنة ويطلق عليه اسم "تشرمان" وكاتب المجلس وهو موظف بمشابة السكرتير العام في المجالس الأخرى .

في البرلمان الألماني تنجز جميع المشاريع في المجلس نفسه مباشرة والطريقة المتبعة عنهم أنه متى عرض المشروع قرئ أولا القراءة الأولى في جلسة من الجلسات التي تمتلي جلسات عامة بمعنى أن الذي يرأسها هو "الميكرو" وأما صو لجان الرضاة فينظر المجلس للمشروع إجمالا من وجهة عامة بغير تعرض للتفاصيل ولا يجوز العضو في مثل هذه الجلسة أن يتكلم عن المشروع إلا مرة واحدة مما يضطر الأعضاء إلى إطالة الكلام لأجل إبداء كل آرائهم وملاحظاتهم دفعة واحدة . فإنا أقر المشروع مبدئيا أحيل إلى المجلس مجتمعا ببيتة لجنة للدراسة تفصيليا وليس بين الحالتين - أي حالة المجلس وهو مجتمع في جلسة عامة علنية وحالته وهو مجتمع ببيتة لجنة - من فرق فيما سوى أنه في الحالة الثانية يقر الرئيس المعروف باسم "ميكرو" عن منصة رايسته ويختص صو لجان الرضاة من مكته وتقرر رايته الجلسة إلى "تشرمان" وأما فيما سوى ذلك فجلسة علنية يحضرها الزائرون كالمكاتب وأعضاء المجلس في الحالة الأولى من أعضائه في الحالة الثانية . ثم أن هناك فرقا آخر وهو أنه متى كان الاجتماع ببيتة لجنة جاز لأعضاء أن يتبادلوا آرائهم وأن يتكلموا مرات متتالية بتمام الحرية فيدرسون المشروع تفصيلا مادة مادة ويدخلون من التصديق والتعوير والإضافة والحذف ما يرون . ومتى انتهى المجلس منعقدا ببيتة لجنة من النظر في المشروع تفصيلا عاد إلى الاعتقاد في جلسة عادية وتزل "التشرمان" عن كرسيه وعاد "الميكرو" وتظهر صو لجان الرضاة من جهه بل أنه في هذه الجلسة العامة يقف "التشرمان" و"التشرمان" يبلغ الهيئة المقررات التي أصدرها المجلس لا كان منعقدا ببيتة لجنة في المشروع المعروض عليه ولذا سأل الإنجليزي كيف أن هذا العمل التحضيري يجري علنا قال لك أن من حق الناصب أن يطلع على كل شيء وأنه لا يجوز كتمان شيء عنه .

تتولى الأحزاب الممثلة في البرلمان الترشيع لعضوية اللجان ويكون لكل منها في كل لجنة عدد متناسب مع عدد أعضاء الحزب في البرلمان نفسه وحل ذلك فإن الحاصل الآن أن يوزع عدد أعضاء كل لجنة على الأحزاب المختلفة وإذا وجد في المجلس جماعة مستقلون لا ينتمون إلى حزب معين فاتهم فلفون مما كتلة واحدة إلى أيضا أن ترشح بنسبة عدد أفرادها . ويجمع لجنة كل حزب فتقدم إلى رئيس المجلس كشفا ببيان مرشحيها في اللجنة وينشر هذا البيان في الجريدة الرسمية في ذيل المضبطة فإذا اقتضت مدة معينة - ثلاثة أيام مثلا - اعتبر هذا الترشيع نهائيا واعتبر المجلس موافقا . أما إذا قدم اعتراض عليه - ويشترط أن يقدم الاعتراض كتابة من عدد كبير من الأعضاء جمل - عضوا في مجلس النواب و ٢٠ عضوا في مجلس الشيوخ - فيحتلئ بمعد المجلس إلى انتخاب أعضاء اللجان بالقائمة . والغالب أن ذلك لا يثير في النتيجة تغييرا يذكر لأن الأحزاب هناك منظمة تنظيميا دقيقا ولا ينتظر أن يعطى أحد الأعضاء صوته لغير مرشحي حزبه فتكون النتيجة بطبيعة الحال أن يصبح تأليف اللجان متناسبا مع قوة كل حزب في المجلس .

على أننا سمنا هناك اعتقادا عظيما في هذه الطريقة إذ تبين أنها تؤدي إلى إبعاد كثيرين من ذوي الكفايات الفنية بسبب لوثهم السياسي عن لجان كان وجودهم فيها مجرد بأجل القوائد فقد يحدث أن يكون لدى حزب من الأحزاب عدد كبير من الكراسي في إحدى اللجان ولا يكون لديه عدد كاف من أصحاب المقدرة الفنية اللازمة لترشيحهم في العضوية فيضطر إلى تكملة العدد بأن يضيق إلى قائمة مرشحيه أفرادا لا يصلحون للمهمة وبذلك يمشرون حشرا في لجنة لاستفيد شيئا من وجودهم . ويمكن ذلك قد يوافق حزب آخر عدد من الخبيرين القديرين يزيد على عدد كراسيه فلا يسمح إدخالهم كلفهم في اللجنة مع أنه لو كان الأمر في يد المجلس نفسه أو في يد المكاتب لما تأخرت عن اختيارهم للاستفادة بوجاهتهم وهم يقولون إن عمل اللجان عمل تمهيدى تمهيدى وهو أحوط إلى خبرة خاصة منه إلى عقيدة سياسية معينة . وأنه متى كان المشروع مصعبيا يصعبه سياسة معينة فهناك المجلس نفسه وإليه المرجع والصبر . ولهذا الأسباب وفيها فهم يفضلون الطريقة التي كانت جارية إلى سنة ١٩٢١ على الطريقة الجارية اليوم .

على أن لكل من الطريقتين مزاياها وعيوبها .

وبها يتكمن من الأمر قائ اللجان الصغرى لا يزال الانتخاب لها باقيا على ما كان عليه من قبل أي أن المكاتب هي التي تختار أعضائها . فإنا قررنا المجلس اختيار لجنة خاصة لنسب من الأسباب أو عرض عليه مشروع لا يدخل في اختصاص إحدى اللجان الكبرى أو طلبت الحكومة أو رأى المجلس نفسه أن تدرسه لجنة خاصة أحيل للمشروع على المكاتب وعندئذ ينتقل كل مكتب من بين أعضائه عضوا واحدا أو أكثر لهذا الغرض وتتألف اللجنة من متوحي المكاتب .

ومن ذلك يرى أن المهمة المكاتب في فرنسا الآن تتمحصر في أمرين :
١- التأليف
٢- تأليف اللجان الخاصة :

الخلاصة

والذي يريد أن تستخلصه مما شرحناه قيا تخدم هو ما يفي من الرغبة في اشتراك جميع أعضاء البرلمان في العمل ، ففي البلاد الإنجليزية يشترك كل عضو في جميع الأمور التي تعرض على البرلمان سواء كان العمل في دوره التمهيدى أو في دوره الثانى . وفى فرنسا وبلجيكا وإن كان العضو لا يشترك في إعداد جميع المشاريع يترأسها ولكن الأعضاء يتقاسمون العبء فيما بينهم ويكون لكل منهم نصيبه في العمل خارج جلسات المجلس سواء في المكاتب أو في اللجان . أما اقتصر العضو على حضور الجلسات وانضباطا انصرافا فاما عما عند ذلك فامر لا وجود له هناك . وقد يكون لنا من ذلك فائدة يصح أن نتدنى بها .

ورأينا أن نظام تقسيم المجلس الى مكاتب نظام مرغوب فيه جدا ويحسن الأخذ به في برلماننا على الجرى على القاعدة المقررة في مجلس نواب بلجيكا وهو أنه متى كان المشروع المروض على المجلس من المشاريع انطعية وجب بدلا من إحالة إلى لجنة معينة أن يحال إلى المكاتب نفسها فيدرسه كل مكتب منها على حدة ثم يختار مقرا للدفاع عن وجهة نظر المكتب في المشروع وطوال المديون يمتنعون برئاسة رئيس المجلس أو وكيله لدروس المشروع مرة أخرى ثم يتقدمون إلى المجلس بعد أن يفتقدوا من بينهم مقرا لشرحه لديه . ولا شك أن مثل هذه الوسيلة تمكن من دراسة المشروع دراسة واقية عظيمة الفائدة وتجعل اشتراك جميع أعضاء المجلس في بحث المشروع اشتراكا حقيقيا لا يقتصر على مجرد التصويت في الجلسة العامة .

بل أننا قد فضل في هذه الحالة أن يكون لكاتب من الحقوق والاختصاصات ما هو مقرر في لائحة مجلس النواب البلجيكي على الوجه الذى سبق بيانه .

وإذا أخذ هذا الرأي عندنا فيمكن أن يقسم مجلس الشيوخ الى خمسة مكاتب مثلا ولسا كان عدد أعضاء مجلسا ١١٩ عضوا منهم الرئيس فيكون عدد أعضاء كل مكتب ٢٤ عضوا ما عدا المكتب الذى يكون منه الرئيس فانه يكون مؤلفا من ٢٣ عضوا . وفي هذه الحالة يمكن أن تكون كل لجنة من لجاننا مؤلفة من عشرة أعضاء ويشارك كل مكتب اثنين منهم ، على أنه يحسن أن تكون كل اللجنة مؤلفة من ١٥ عضوا يختار كل مكتب ثلاثة من أعضائها فان لهذه اللجنة شأنا خاصا يتناول جميع شؤون الدولة ومراقبتها الحيوية .

أما مجلس النواب فتدنا فإن لم يكن لنا أن نتعرض له ولكننا نقول على سبيل البيان أنه إذا جرى على هذا اليلدأ ففى الوسع أن يقسم الى تسعة مكاتب .



ومن رأينا كذلك أنه يحسن من الآن فصاعدا الجرى على ما قرره مجلس النواب المصرى من قبل وما هو معمول به في كل برلمانات العالم المتقدمين من ضرورة النظر في صحة البيانات جميعا بلا استثناء سواء طعن فيها أو لم يطعن خلافا لما استقر عليه الرأى في العام الماضى . ولقد كنا في العام الماضى نؤيد الرأى الذى أخذ به مجلسنا ولكننا بعد إعادة النظر في الأمر وبسبب دعوته

على أن الواقع أنه يوجد في البرلمان بلان ولو أن القانون والنظام لم وجدناها - وهل البرلمان الإنجليزي نظام أقوى من التقليد والعرف ؟ - ذلك أنه متى اقتصد المجلس بجهة لجنة انصرف معظم أعضائه ولم يبق منهم في مكانه الا من كان من ذوي الخبرة الخاصة في المشروع المروض أو من يبنى به غاية خاصة . وحرية هذه الطريقة السكونية أن جميع ذوي نغمة في المشروع يستطيعون الاشتراك في الدرس التمهيدى له ويكون لهم رأى معدود في المداولات الخاصة به . ثم إن العقل الإنجليزي لا يستطيع أن يدرك كيف أن عضوا في البرلمان لا يكون له من الحقوق في درس أى مشروع - سواء كان الدرس تمهيديا أو نهائيا - ما لكل عضو آخر غير أى تمييز ولا يدرى كيف أن جماعة يفضلون على الباقين أو يكونون من الباقين في هذا الدرس مع أن الإدارة التي جاءت بالجميع إلى مجلس الأمة واحدة وهي إرادة الأمة ووكلائهم ضما متساوية .

على أننا نرى أن مثل هذا النظام الذى يتفق مع مزاج الإنجليزي وطبيعتهم لا يتفق مع أخلاقنا وأمزجتنا . وأن الأصلح لنا هو النظام الذى نجري عليه لأننا لو ما يمكن تعديله على أساس هذه القواعد .

والذى جرى عليه العمل في البلاد اللاتينية البرلمانية عامة هو أن جميع الاعمال الشخصية لعضوية المشاريع القوانين وغيرها يجب أن تجرى أولا برؤية وإسمان إلى إحدى اللجان فتتولى اللجنة في هدوء وسكونية درسا وتحصينا وكثيرا ما تهمل بهذا العمل إلى فرد واحد من أعضائها لكي يعود إلى المراجع القانونية ويكون لديه من الوقت ما يمكنه من مقارنة المشروع المروض عليه بالمشاريع المماثلة له في البلدان الأخرى ومن تقبله على جميع وجهه لمعرفة مزاياه وعيوبه ثم عرض عمله على اللجنة للمناقشة فيه وهذا فقط - أى بعد أن يكون قد قدم الدرس التحضيرى وأعلنت جميع وسائل الحكم الصحيح - يتيسر للمجالس محضمة بهيئة عامة أن تنظر فيه .

وما هو جدير بالذكر أنه تم قر أحد المجلسين في فرنسا إحالة النظر في البيانات على المكاتب أو قرر تكليفها تأليف لجان فانه يملن في جلسة علنية للمجلس أن المكاتب سيجتمع في يوم كذا للنظر في كيت من الأعمال وبعبارة أخرى أن المجلس نفسه هو الذى يحدد موعد الانعقاد وجدول الأعمال ويعلن ذلك بلسان رئيسه . ففي اليوم المحدد يحضر أعضاء المجلس جميعا كالو كانوا حاضرين جلسة عامة ولكنهم بدلا من أن يتوجهوا إلى القاعة الجليلة يتوجه كل منهم إلى القاعة المنصبة للمكتب الذى يتننى إليه . ويحسن بنا أيضا أن نذكر قبل الانتهاء من ذكر المكاتب واللجان أن لكل لجنة من اللجان الكبرى في فرنسا مكتبيا تحضره اللجنة وهذا المكتب يتألف في لجان مجلس الشيوخ من رئيس ووكيلين وسكرتيرين وفي مجلس النواب من رئيس وأربعة وكلاء ومئة سكرتيرين .

والحكمة في ذلك أن هذا المكتب يمثل اللجنة في الخارج ويأشرف أمورها الداخلية ، على أن ماجرىنا عليه من أن يكون لكل لجنة رئيس وسكرتير فى المطلوب .

وهذه الطريقة تتماثل ماجرىنا عليه في بلجيكا فإن اللجان في مجلس النواب تختار رئيسا وسكرتيرا أما في مجلس الشيوخ ففى مختار رئيسا ووكيلا .

ويرتدى الرئيس أثناء الجلسة لباس الأسود الرسمي والقبعة الحمر العالية.
أما الأعضاء فانهم يحضرون بالباس العادى .

ويجلس الرئيس فى منصته . ويجلس خلفه السكرتيرين العلام على مكتب صغير حتى يكون على مقربة منه لأنه يحتاج إليه على الدوام أثناء الجلسة .

وقد أحدث بجانب منصة الرئيس مقاعد أوطأ منها للسكرتيرين البرلمانيين على أن هؤلاء السكرتيرين لا يجلس منهم بجانب الرئيس إلا واحد أو اثنان أما الباقون فيجلسون أمامهم العادية .

ويجلس على السكرتيرية البرلمانية مديرقم الاختلال . والمقصود هناك بمديرقم الاختلال مديرقم المضايقات لأن وظيفة المختارين وضع المضايقات . والفرض من جلوس مديرقم القلم فى صف السكرتيرية البرلمانية أن يكون فى مكان مرئى لشراف منه على الأعضاء ويرى حركاتهم وما يبدون منهم من مقاطعة أو جلبة أو غير ذلك ليمنعه من المضبطة لأنه اذا جلس فى مكان منخفض تصدر عليه تآدية مهمته كما يجب وفات عليه العلم بكثير مما يجب أن يلمه .

وما تنبئ الاشارة إليه انه لا يوجد لوكلاء المجلس ولا المراقبين أمكنة خاصة فى قاعة الجلسة بل هم يجلسون فى أماكنهم العادية إذ ليس لديهم وظيفة يؤدونها فيها . فالراقبون كل أعمالهم ادارية خارج الجلسة وفى داخلها اذا وقع اختلال بالنظام والركلاء ليس لهم — اذا استثنينا الأعمال التى يؤدونها فى المكتب أى خارج الجلسة — الا أن يحصل أحدهم على الرئيس منه غايه ويقول رياسة الاجتماع مكانه . وفيما سوى ذلك فالوكيل كقائى الأعضاء لا يمتاز منهم بشئ . وليس له فى الجلسة من عمل يسوغ وضعه فى مكان خاص ويكتب الجلسة لا يتألف الا من الرئيس والسكرتيرين . ومن ذلك يرى أن تأليفه داخل الجلسة يختلف عن تأليفه خارجها إذ المكتب خارج الجلسة يتألف من الرئيس والوكلاء والسكرتيرين والمراقبين ولا غرو فان المكتب خارج الجلسة سلطة واختصاصات واسعة النطاق فى جميع ما يتعلق بأدارة المجلس ولاشراف على شؤونه الداخلية .

وعلى حين منبر الخطابة ويساره منصفان للمختارين وفى القاعة مكتب يجلس اليه محروم للمضبطة المختصرة على ما سيأتى بيانه .

ولكن من الأعضاء فى المجلس مكانه الخاص به مكتوب عليه اسمه . هذا والصف الأمامى من نصف الدائرة البرلمانية مؤلف من ثلاثة مقاعد مستطيلة يسع كل منها عددا من المكتتبين . وقد خدس اثنان منها للوزراء وخصص الثالث للجنة التى تولت فحص المشروع الذى . نظره المجلس . بمعنى أنه متى شرع المجلس فى نشر مشروع من المشاريع المعروضة إليه تقدم مقر اللجنة التى نظرت المشروع ومن يريد من أعضاء المجلس الصف الأمامى فيها . فحينئذ تنهى المجلس من المشروع . انتقل الى مشروع آخر تركه أحد الأعضاء الأول للصف الأمامى وعادوا إلى الصف الأمامى . المائدة وحل عليهم . اللجنة التى تتألف من المشروب البند .

ما هو جار فى أوروبا رأينا أولا أنه ليس من المقبول عقلا وقانونا أن ينفذ المجلس مكتوف اليدين أمامه عضوا لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها فى الدستور مجرد أنه لم يقدم ضد ملحق . وثانيا أن قصر النظر فى صحة التأييانات على الأعضاء المظنون فيهم من الأفراد معناه ترك المهمة على الدستور والحرس على أحكامه الى الأفراد وحدهم وحرمان المجلس نفسه هذا الحق وهو أمر لا يقول به أحد من الوجهة القانونية لأن المجلس هو الهيئة التشريعية القائمة على حراسة الدستور فهو أحق بهذه المهمة من أى فرد أو أية هيئة وثالثا أنه ليس مما يتفق مع كرامة المجلس وكرامة أعضائه أن يقال أن بينهم من لا يستحقون كرامتهم وأن بعضهم فيه يرجع الى مصلحة مصدرها عدم تلبه أحد الى الوطن فيهم .

ومن رأينا أخيرا أن يوكل تأليف اللجان الملكات على الوجه الذى كان جاريا فى فرنسا قبل تسهيل لأعضائها على التصويت التى يتألف فيها تقدم . لأن البلد حديثة العهد بنظام الأحزاب فتمتق أثقت هذا النظام خفيفة يمكن أن يفرقا اذا كان الأصلح توزيع أعضاء اللجان على الأحزاب بدسبة قوة كل حزب منها أو بقلة الحال على ما هو عليه من جهة ترك تأليفها موكلوا الى المكاتب بغير نظر الى الأحزاب .

الفصل الثانى

فى نظام الجلسات وفى المضايقات والمحاضر

ينحل الرئيس الجلسة فى الموعد المحدد لانتحابها وقد لا يكون بها إلا عدد قليل جدا من الأعضاء بل قد لا يكون بها أحد منهم مطلقا وفى فرنسا حاليا لا تزال باقية الى اليوم من عهد الأمبراطورية وهى تقضى بأنه متى خرج الرئيس من غرفته سائرا الى قاعة الجلسة تنفض فى الأبراق ودقت الطبول اينذا بقدمه وأدت له المظلمة فل من الجند وفى حجاب بالجلسة مضطرب بذلك القدوم .

ومتى وصل الرئيس أخذ الأعضاء يقفون سراطا الى القاعة ولكن الجلسة لا تنتظم وتفتح رسميا إلا بعد انتهاء زمن قد يبلغ عشر دقائق حيث يعلن الرئيس افتتاح الجلسة . على أنه يلاحظ أنه وإن كان المفهوم من الوجهة القانونية أن الإجماع لا يكون صحيحا إلا اذا حضرته الأغلبية المطلقة للأعضاء ولكن هذا الشرط لا يلتفت إليه الا عند ابتداء الأصوات . بالجلسة تنتهي مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين والمنقصة تحصل مهما يكن عدد الحاضرين كذلك ولم يحدث قط أن امتنع الرئيس عن افتتاح الجلسة أو رفضها أثناء المناقشة بحجة عدم توافر العدد القانونى . بل أنه فى الأحوال البسيطة التى يمرز فيها ابتداء الأرقام يرفع الأيدي لا يلتفت الى تكامل العدد القانونى ولا يملن فى صحة القرار بحجة الجملة . إنما يلتفت فلا الى العدد القانونى متى كان أخذ الأصوات بالكتابة على الوجه الذى سنبينه فيما يلى .

والأفانه بعدها أثناء الجلسة من تقيمه سير المناقشة فليخصها الرئيس ويضع له صيغة الأسئلة التي يجب طرحها على الهيئة وهذه الأمور من اختصاص الرئيس نفسه ولكن الرئيس لا يمكن بسبب اضطرابه إلى التفريغ لإدارة الجلسة من اعتدال منذ هذه الأعمال فيقوم فلا بها السكرتير العام كما قلنا وهي عمله الأساسي في الجلسة والرئيس طلب أن يطررها على الهيئة كما هي أو بعد ادخال ما يراه من التمدليل عليها إذ هو المشغول عنها .

السكرتيرية البرلمانية

مهمة السكرتير البرلمانية في الجلسة ملاحظة جميع الأعمال الكتابية بها وتفيد أسماء طالي الكلام للدوران تكون بصيغة خاصة مسؤولة من جمع الأصوات . وقد ذكرنا فيما تقدم أن السكرتيرين البرلمانيين لا يتولون بأجمعهم هذا العمل في كل جلسة بل يقوم به بعضهم . وكثيرا ما يحدث أن طلب الأذن بالكلام يحدث قبل الجلسة إذ يصرح بعض الأعضاء للسكرتيرين البرلمانيين أنهم ينوون الكلام في موضوع معين ويطلبون قيد أسمائهم فتفيد الأسماء .

المناقشات

جميع الذين يقدموا أسمائهم للكلام في موضوع يبين أن تعطى لهم الكلمة ويمنع بها أحد الأعضاء كلامه فلا يجوز سحب الكلمة منه مهما طال كلامه ما دام لم يخرج من الموضوع ولا يجوز بوجه من الوجوه طلب منعه من الكلام بحجة الرغبة في اقفال باب المناقشة . بل أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن ينفخ خطيب فيثير كلامه فتجبه شديدة في صفوف حزب من الأحزاب المعارضة له ويصخب خصومه ضجعا شديدا لمنع الكلام فيقف في مكانه حادسا ساكنا منتظرا مردود الزبوة لكي يتكلم فلي انتهت الضجة عاد الخطيب نفسه إلى الكلام . قد قل قريبه بل الضجة رجع الضجة لصنادير الاستمرار فيها ولكن الخطيب لا تسحب منه الكلمة رغم ذلك بحيث أنه متى أحييت الجلسة يكون الكلام له لا ماما ما بدأ به .

وكما يمكن إذا طال البحث هو أنه متى انتهى أحد الخطباء من كلامه يقترح اقفال باب المناقشة في الموضوع . فتناقش الهيئة في هذا الطلب فتسمع أولا أحد طالي اقفال باب المناقشة بالتياء عنهم جميعا ثم تسمع كلام واحد ممن يمارضون في ذلك وتصدر قرارها في الاقتراح فلذا وافقت عليه فقد انتهى الأمر ولا أحد الخطباء إلى الكلام حسب ترتيب قيد أسمائهم .

التصويت

فيما عدا الأحوال البسيطة التي يصور اصطلاح الأصوات فيها بطريقة دفع الأيدي يكون التصويت على الطريقة التي يدعونها التصويت الملقى (Secretum publico) .

وعم يطبقون لكل عضوين الأعضاء عددا كبيرا من البطاقات في ألوان اللون الأبيض واللون الأزرق . وكل بطاقة تشمل اسم العضو وبيان دائرته الانتخابية . فلذا كان موافقا على السؤال المطروح أعطى بطاقة بيضاء وإذا كان غير موافق أعطى بطاقة زرقاء .

والعادة أن الحجاب هو الذين يرون على الأعضاء ويستمعون منهم البطاقات ويحولونها إلى السكرتيرين البرلمانيين فيحصبها السكرتيرين ويطلقون النتيجة

وفي الجلسة عدد كبير من الحجاب ينتشرون فيها يقف أحدهم خلف الرئيس ينتفيذ ما يصدر إليه من الأوامر من الرئيس أو من السكرتير العام ويقف بعضهم في المائتي والطرفات الواقعة بين مقاعد النواب وكل واحد من هؤلاء غصص خفيفة عدد معين من النواب يغذ طلباتهم ويوصل لهم ما يريد إليها الجلسة من الرسائل البرقية أو غيرها ولولا الحجاب فوق ذلك مزية أخرى وهي أن كلامهم يبين أن يعرف أسماء النواب الذين يخدمهم وأسماء الدوائر التي ينوون عنها فلذا تكلم أحدهم أو أبدى إشارة وكان كاتب المضبطة لا يعرفه أو غاب عنه اسمه فانه يسأل الحجاب عنه فيجيبه في الحال . ويوجد كذلك عدد آخر من الحجاب مشغورون في جوانب القاعة لحفظ النظام فلذا ارتفعت الجلسة وعلت الضوضاء صلب الحجاب طالين التآهم الهدوء والسكينة ولذلك لا يفتأ المطروح يسمع من أول الجلسة إلى آخرها هذا الصباح : « السكون أيها السادة » يلقى بصوت أجش في جوانب القاعة .

ولا يحدث في الجلسة ندلة على أسماء الأعضاء . ولا يرى إلى تحرير من تقارير اللجان أو أية ورقة أخرى لأنه لما كانت التقارير والأوراق توزع على الأعضاء قبل الجلسة فالغرض أنهم يعرفونها وأنهم ليسوا في حاجة إلى معانها مرة أخرى وأنهم يدعون الجلسة مستمعين للمناقشة فيها هو موضوع عليهم .

بل أن محضر الجلسة لا يلى فلا في الجلسة وإن كانت اللائحة تنص على وجوب ثلاثته والتصديق عليه . والنتج عنهم أنه متى اقتضت الجلسة يعطى الرئيس الكلمة للسكرتير البرلماني ثلاثة عشر الجلسة الماضية فيتناول السكرتير المحضر من يد الرئيس ثم يهيل الرئيس بصره في الأعضاء ويقول : أليس لحضراتكم ملاحظة على المحضر ؟ صدق على المحضر . ويحفظ يرد السكرتير المحضر إلى الرئيس وقد انتهى الأمر .

فالقراءة صورية والمحضر على حكا ولا يلى فلا . والسبب في ذلك هو أنه في آخر كل جلسة يكون من حق كل عضو أن يقره إلى قلم المضابط لمراجعة أقواله وتصحيحها إن اقتضت لذلك بالإضاف مع رئيس القلم وتبقى المسودات لهذه الغاية إلى منتصف الليل فلذا استعمل المصنوع هذا الحق فيها وإذا أهل استعماله فليس له أن يقوم سواء في هذا العمل . ثم إن المضبطة تطبع في ذات ليلة الجلسة فلا يتزعج شمس اليوم التالي حتى تكون قد وزعت على الأعضاء ولين شاء منهم أن يقرأها فلا يرون بعد ذلك من الحكمة إضافة الوقت الطويل في قراءة المحضر .

وكما يقرأ في الجلسة إنما هو جدول الأعمال ولا يقرأ الجدول بأكله دفعة واحدة ولكن الرئيس يبدأ بعد الاختار وبعد التصديق على المحضر في قراءة بيان المسألة الأولى من جدول الأعمال فتسمى أتم المجلس نظرها وأصدر قراره عنها يقرأ بيان المسألة الثانية ويحكم جوا .

ويلاحظ أن الذي يتولى القراءة هو الرئيس بنفسه فلا يتولاه أحد من السكرتيرين البرلمانيين ولا أحد موظفي المجلس .

ومتى انتهت المناقشة في أمر وأريد اخذ الآراء عليه فالرئيس نفسه هو الذي يطرر الأسئلة على المجلس طالب إبداء الرأي عنه وهذه الأسئلة يجب أن يحضرها السكرتير العام من قبل الجلسة إذا كان تحضيرها قبل الجلسة ممكنا .

الحاجب سلمه ٦٣ بطاقة من لون واحد اذ المفهوم طبا أن موثقه يتمون الى ذات الحزب الذي ينشئ اليه وانهم يتفقون معه في الرأي .

وهذه المادة غير معمول بها في بلجيكا فكل عضو في البرلمان هناك يجب أن تكون بطاقته غופقة لديه والوالة في إعطاء الأصوات غير جائزة في عرفهم . فاهم يرون أن إبداء الرأي يجب أن يكون نتيجة المناقشة وأن المقرض أن العضو لا يدعى رأيه بالمناقشة في مشروع أو يرفضه إلا بعد سماع كل ما يقال في الجلسة تأنيبا وتقضا وأنه قد يحدث أن يمثل العضو عن رأيه الخاص بعد سماع هذه المناقشات . أما التصميم من قبل سماع المناقشات على رأي معين يدل عليه ترك العضو بطاقته لعضو آخر وتكليفه تقديمها مهما تكن نتيجة البحث فهو ما لا يقبله البرلمان البلجيكي ونحن نرى أنه على صواب وأن الرأي ينبغي أن يكون نتيجة التخصيص والمناقشة بالرغم من البساطة الشبورة المسبوبة الى فيكتور هوجو وهي : " قد يستطيع الخطيب حمل على تغيير رأيه ولكنه لا يحمل على تغيير تصويت " دلالة على ما هو معروف من نصرة كل عضو لحزبه ولو على خطأ .

في المضابط

لدينا هنا في مصر كما لا يخفى بموجب لأختنا الداخلية المضبطة والمضمر، فالمضبطة تشمل جميع إجراءات الجلسة وجميع ما يدور فيها من المناقشات كلمة كلمة على قدر الاستطاعة وما يدور من المقاطعة أو الاستحسان أو غير ذلك والمضمر ملخص للمضبطة تذكر فيه القرارات دون المناقشات الا في أحوال نادرة تقتضي تخصيص للمناقشات أيضا بإيجاز تام .

ثم أن أسلوب المضبطة هنا يختلف عن أسلوب المضمر فان المضمر يجري فيه على الطريقة الاخبارية فترى أن المجلس قد تركت وكيت وأن ثلاثة قال ما خلاصته كيت وكيت أما المضبطة فلا تروى فيها شيئا ولا تغير فيها من شيء بل يجهلها مرة للجلسة فذكر اسم المتكلم ثم تذكر وراء الاسم مقاله بالتمام . فلنذكر الآن ما هو متبع في فرنسا وبلجيكا .

في فرنسا يضمنون :

(أولا) المضبطة الشاملة .

(ثانية) « المختصرة .

(ثالث) الملخص .

١ - المضبطة الشاملة

أما المضبطة فاتها تكتب بطريق الاختزال وتكون شاملة بلجميع ما يدور في الجلسة وما يحدث فيها . ونظرا لتقدم فن الاختزال للغات الأوروبية فانه يسهل نقل الخطب بتمامها وهذا العمل يتواءم جماعة من المختقلين يؤلفون قلما قائما بذاته له رئيس ومساعد رئيس وبه عدد من المختقلين بعضهم يختارون حاديين وبعضهم مراقبون .

يدخل المختقلون الى الجلسة اثنين اثنين ولا يقيان الا دقائق قليلة جدًا ولكل منهما منصة واقفة على يمين ويسار منصة الخطابة فيستند المختقل اليها بحيث يكون على مقربة من الخطيب فيسمع كل ما يقول وأمام كل مختقل ساحة من طراز « الكرونتور » لضبط المدة التي يبقى في أنائها في الجلسة

على أنه قد يحدث أحيانا شك في النتيجة ويكون الفرق بين الأصوات للمقيد على رأى من الرأين قليلا ويحتجض يمدون الى قرز البطاقات ومراجعتها أسماءها أو يمدون الى إعادة التصويت بطريقين الآخرين هما .

وقد يكون منشأ هذا الشك في بعض الأحوال زيادة عدد الأوراق على عدد الأعضاء الموجودين في الجلسة . والسبب في ذلك أنه قد يحدث أن أحد الأعضاء يعطى خطأ بطاقة لا تبرهن رأيه أن يكون في نية مثلاً رفض المشروع ولكنه يعطى سهوا بطاقة يريها وهي كما قلنا تدل على الموافقة أو بالعكس ففي هذه الحالة يبادر الى إعطاء بطاقتين من اللون الآخر أحدهما لا يطل بمفعول البطاقة الأولى والأخرى للتبرير عن رأيه الصحيح . وهذا ما يدل على وجود بطاقات في بعض الأحيان أكثر من عدد الأعضاء .

والطريقة الثانية للتصويت التي أن توجهه العضو الى المنبر ويضع بنفسه بطاقة التصويت في الصندوق الموجود لدى السكرتير البرلمان وهذا ما يسمونه « التصويت العلني على المنبر » .

والطريقة الثالثة أن ينادى على الأسماء فكلما نودي على أحد الأعضاء توجه الى المنبر ووضع البطاقة في الصندوق وهذا ما يسمونه « التصويت العلني على المنبر مع النداء على الأسماء » .

وقد جرت المادة بماثلة في التدقيق أنه قيل أن يضع العضو بطاقته في الصندوق يتناول من السكرتير البرلمان البطاقتين على يسار الرئيس ورقة غفيرة لأجل المراجعة . وبعد أن يتناول العضو هذه الورقة يضع بطاقة التصويت في الصندوق الذي يكون موجودا لدى السكرتير . البطاقتين على يمين الرئيس . وهذه الوسيلة يتيسر مراقبة عدد الأصوات أن ينبغي أن يكون عدد البطاقات الموجودة في صندوق الانتخاب مساويا لعدد أوراق المراجعة المسلمة من السكرتير . البطاقتين على يسار الرئيس فإذا حدث اختلاف كان هذا دليلا على أن عملية الانتخاب قد وقع فيها خطأ .

ومن مزايا طريقة بطاقتين بأسماء كل الأعضاء أنه يسهل عند وضع المضبطة اثبات أسماء الأعضاء الذين أخذوا مشروعا للمشاريع وأسماء الأعضاء الذين لم يأخذوا له بعد إعلان النتيجة تسلم البطاقات الى رئيس فلم الاختزال لا يثبت الأسماء المذكورة في المضبطة .

ومن رأينا أنه يحسن جدًا أن نمد الى اتباع هذه الطريقة وطبع بطاقات من لونين مختلفين يستعملان في الأحوال التي يجب أن يكون التصويت فيها علنيا بطريق النداء على الأسماء . فكلما نودي على عضو من الأعضاء يعطى العضو بطاقة مسددة من قبل وطبوعة باسمه ومؤتمنة بالبرهان الذي يدل على قبوله أو رفضه سواء كان جمع هذه البطاقات بواسطة بعض صحاب المجلس أو قام العضو نفسه بتقديمها في حالة وجود شك أو في الأحوال الخطيرة .

التصويت بطريق الوكالة

ومن الأمور المألوفة في البرلمان الفرنسي أن لكل عضو الحق في تسليم بطاقته الى أحد زملائه فإذا جاء دور التصويت قلما يعضو الموجود في الجلسة بطاقة لنفسه وبطاقة أخرى من بطاقتين كل عضو أبايه عنه وقد علمت أن أحد أعضاء مجلس النواب لديه بطاقتان ٦٢ عضوا آخرين فتحى جاءه

وقيل أن يخرج يكون سواه حل محله وهكذا والمادة أن المختل المادى لا يبقى سوى مدة قصيرة من ثلاث دقائق الى خمس دقائق أما المراجع فانه يبقى في الجلسة ربع ساعة .

ونفى أن تم عمل مختل دوره خرج من الجلسة وشرع حالا في نقل كتابه الى اللغة المادية ثم يرضى على المراجع فيقرأ المراجع هذا الجزء ويصله بالأجزاء التالية له . ومن حق المراجع أن يوضح العبارات التي أمامه ويصحح فيها ما يحتاج الى التصحيح بشرط ألا يخل بالملنى وأن لا يغير أيضا على الألفاظ اغارة يخرج بها عن أصلها . والسبب فيها له من هذا الحق أن المطلب مهما حتى بها لا يمكن أن تتفق مع أساليب الكتابة المصطلح عليها وأن أجل خطبة اذا اثبتت كما هي غير تنصح يخرج في الغالب مشوعة لا تتفق مع قواعد اللغة أو اصطلاح الكتاب .

ومن واجب رئيس القلم أن يبقى في الجلسة من أولها الى آخرها ومهمته أن يعنى أصله تماما الى ما يقال وأن يثبت في مذكرة ما يورد من الاشارات والمفاديات وغير ذلك مما يضمن على المختل اتيابه لاسيما اذا اشتملت القضايا أو كثر المتكلمون والمقالمون في وقت واحد . وقد رأينا كيف أنه أهدى له مكان يجانب منصة الرئيس لتكثيفه من القيام بهذه المهمة . على أن مهمته تبلغ من المشقة مبلغا لا يسمح له بتأديتها باستمرار فيتأرب العمل هو ومساعداه ويحضر كل منهما جلسة .

ونفى انتهت الجلسة شرع رئيس القلم في الحال في قراءة جميع أجزاء المضبطة وتكون قد أميتت كتابتها ويضت فيعمل فيها ما يرى وجوب تعديله ويبحث بها في الحال الى مطبعة البرلمان لاحداث مسودتها قبل طبعا نهايا وتعاد له المسودة أجزاء فيراجعيها مرة أخرى قبل اصدار الاذن بالطبع .

ولكل عضو من أعضاء المجلس لثانية الساعة الثانية بعد منتصف الليل الحق في مراجعة الجزء الخاص بما أبداه من الأقوال أو ألقاه من المطلب ونتيجته بغير إخلال بالأصل . والمادة أنه متى كانت الخطبة ذات شأن فانها تكون مكتوبة من قبل ويسلم أصحابها نسخة المكتوبة الى القلم لتفعلها . فإذا لم تصله نسخة مكتوبة يكتفى بما أجمته المختلون ولكن الغالب أنه متى كان الأمر ذا بال - كما لو كان خاصا بتصرح سياسى بقلبه وزير - فان المسودة تعرض على الوزير لراجعتها بنفسه أو بواسطة رئيس مكتبه . وبعد ذلك ترسل المسودة نهايا الى المطبعة لنشر المضبطة في ملحق للبريدة الرسمية ولما كانت الجريدة الرسمية تصدر يوميا فانه لا يأتى صباح اليوم التالى للجلسة حتى تكون المضبطة قد طبعت ووزعت مع الجريدة الرسمية .

وما تنبئ ملاحظته هنا أن المضبطة تنشر في الجريدة الرسمية من قبل أن يصدق عليها رسميا .

٢ - المضبطة المختصرة

أما المضبطة المختصرة فانها تشمل أيضا على جميع اجراءات الجلسة وجميع ما دار فيها ولكن بصيغة أكثر إيجازا . ويتولى وضعها موظفون فنيون بارعون يعملون على منضدة خاصة في قاعة الجلسة وكلما انتهوا من وضع

جزء أرسلوه في الحال لطبع أجزاء متفرقة على التوالى من غير انتظار نهاية الجلسة فلا تبقي نصف ساعة على إرساله حتى يكون مطبوعا ومعنا للتوزيع والنتيجة أنه لا تقتضى نصف ساعة على انتهاء الجلسة حتى تكون المضبطة المختصرة تامة مطبوعة .

وهذه المضبطة تعد للتوزيع في ذات يوم الجلسة على جميع الصحف فلكل صحيفة أن تطلبها والمادة أن الصحف تأخذها من السكرتيرية أجزاء متفرقة كلما تم طبع جزء منها . وتوزع على الأعضاء في أروقة المجلس حتى يكونوا على علم بما هو حاصل بقاته وعلى الوزراء في مكاتبهم للسبب نفسه وعند إتمامها توزع في الليلة نفسها على أعضاء المجلسين جميعا - على أعضاء المجلس صاحب الشأن زحده - والوزراء فلا يأتى أصحابها حتى تكون لديهم .

والفرض الأكر من وضع هذه المضبطة ومن توزيعها على الصحف منع نشر الأخبار الكاذبة أو المشوبهة مما يدور في الجلسات فان المجلس جهة أن ما ينشر في الصحف ويقرأه الآلاف من الناس يكون مطابقا للواقع .

ويلاحظ أن القلم الذى يضع المضبطة المختصرة هو قلم خاص بضم حدا من أحسن المحررين وأقدمهم لأن وضع مثل هذه المضبطة بهذه السرعة وفي الجلسة تقريبا أمر يقتضى كفاءة عظيمة ومزاولة طويلة .

٣ - الملخص

أما الملخص فهو خلاصة صغيرة لجميع القرارات التي صدرت . يقوم بوضعه موظف خاص أثناء الجلسة ويوضع أولا فلاولا وكلما تم جزء منه يرسل بالتحريف الى رئيس الدولة (رئيس الجمهورية فرنسا) وإلى المجلس الآخر وإلى نقابة الصحفيين على ملحق في إحدى قاعات المجلس ويوزع على من يطلبه من الصحف وهذه الوسيلة تستطیع لجهات الرئيسية بل يستطيع كل فرد أن يعرف ما قرره المجلس بعد تقريره بمشرى دقيقة .

والذى يعمل هذا العمل أن كل نوع من أنواع المضابط الثلاث لا تقتصر بناها يقوم به موظف مسئول عنه ويبحث أمره من يؤم من الموظفين وأعماله .

وما يخدم تبين أن المضابط يضعها في الواقع الموظفون المشار اليهم بغير تدخل فقل من جانب السكرتيرية البرلمانية وأن كانت مسؤولة مع الرئيس عن المضابط من الوجهة القانونية . بل يشاركون في السكرتير العام إذ مهمته الكبرى متعلقة في الواقع بالعمل التشريعى في الجلسة .

هذا ولا يوجد في فرنسا عنصر بالشكل الموجود لدينا يتضمن مقررات المجلس على أسلوب الرواية . بل أن الحضر منهم هو "المضبطة" الشاملة التي تنشر في الجريدة الرسمية . وهذه المضبطة تبين منها نسخة يوقع عليها من الرئيس ومن السكرتيرية . والمسخة المذكورة هي التي يطلق عليها اسم "المختصرة" .

أما في بلجيكا فالأمر يختلف من فرنسا بعض الاختلاف . فليسهم في بلجيكا المضبطة الشاملة - وهي لا تنشر يوميا لأن الجريدة الرسمية عندما لا تصدر كل يوم - ولديهم أيضا المضبطة المختصرة كذلك ولكن ليس لديهم الملخص . بل لديهم غير المضبطة الشاملة والمضبطة المختصرة مختصر فيه الحضر الذى عمله هنا في مصر تبعا ويكتب بذات الأسلوب وهو الذى نرى في البلجيكية .

غير أن المشاريع أو الاقتراحات المستعجلة بطبيعة الحال نظام خاص فان المجلس قد يأمر باحالتها على اللجنة في الحال . وقد تسحب اللجنة فوراً وتبدأ في دوس المشروحات المروضة عليها وتقدم تقريرها عنه في اليوم ذاته فيقرر المجلس عدم انتظار مله وتوزيعه ويأمر بتلاوته والبدء في مناقشته في الحال أو في الجلسة التالية .

وفي مجلس النواب الفرنسي لجنة خاصة تتألف من رئيس مجلس النواب والوكلاء ورؤساء اللجان الكبرى ورؤساء الجماعات السياسية أو مندوبيها . وهذه اللجنة تجتمع مرة في الأسبوع لكي ترضع مشروع جدول الأعمال وتحقق في ذلك مع الوزراء أصحاب الشأن . لأن الغرف يقضي على الدوام بسؤال الوزير عن الموعد الذي يراه موافقاً للمناقشة في مشروع مقدم منه حتى يكون له استمداد للدفاع عن وجهة نظره . غير أن المجلس كما لا يخفى غير مقيد بالموعد الذي يطلبه الوزير .

ولا توجد لجنة خاصة بمقالة لهذه في مجلس الشيوخ لوضع مشروع جدول الأعمال وكذلك لا يوجد مثلها في بلجيكا .

هل أن الواقع أن جدول الأعمال يتكاد أن يشبه الجدول العمومي بالمحاكم فكل مشروع ينشئ أمره في اللجنة المختصة ويقدم تقريره فيقيد في جدول الأعمال بترتيب وروده . ويعرض للمناقشة في دوره متى تم البحث في ما قبله وهكذا . الا اذا رأى البحث فيه قبل دوره أو بعد دوره سواء بناء على طلب الوزير صاحب الشأن أو بناء على طلب مقرر اللجنة التي نظرت المشروع أو اذا كان للمشروع المروضة موصوفاً بالاستعجال فتمثل تلك الحالة خطة سير خاصة كما تقدم اليان .

ويبقى التمييز الثام بين المسائل الواردة في الجدول للمناقشة فيها . والمسائل الواردة فيه على سبيل الإحاطة ليس غير . فالمسائل الأولى هي التي يصح أن يقال ان منها يتكون "جدول الأعمال" . أما المسائل الأخرى فهي ليست من جدول الأعمال بل هي المصباح نالاً ذكر في الجدول "مبلغ المجلس اقتراحاً مقدماً من فلان" وليس معنى هذا أن هذا الاقتراح وارد بجدول الأعمال بحيث تصح للمناقشة فيه وأما إيراد هذه الصورة من باب التجوز فقط حتى يحيط المجلس علماً به ويصحح الاقتراح مقدماً إليه بصيغة رسمية فيقرر الى اللجنة المختصة بنظر مناقشة في موضوعه .

وجداول الأعمال يملأ في قاعة الجلسة . ويشترط بالجريدة الرسمية في ذيل المضبطة . ومن الأمور المستعجلة التي لاحظناها والتي سيجري السكرتير العام عليها عندنا هو أن يوزع دوماً مع جدول الأعمال ملحق يتضمن بيان مواعيد اجتماع اللجان وللشارج المروضة عليها لأنه ما دام من حق كل عضو من أعضاء المجلس أن يضرع اجتماع أية لجنة فمن الواجب إيفاءه بصورة منتظمة على مواعيد اجتماع اللجان جميعاً وموضوعات البحث فيها .

والخلاصة أن لدينا كما في فرنسا وبلجيكا المضبطة الشاملة . ولدينا المحضر على الشكل الذي تجري عليه بلجيكا . ولكن تقتضي المضبطة المختصرة . قول يحسن أن نسير على نهجهم ونوزعها على الأعضاء وعلى الجهات الرئيسية في الدولة ونضعها تحت تصرف الصحف ؟ ذلك ما نراه مستحسن . ومن الأمور الطليقة المتبعة عندنا أنه في بعض الأحيان تصدر من أحد الأعضاء كلمة أو عبارة لا يليق إعطائها قهول باعتبار "أن الملوك لم يسموا" وعلى ذلك لا تثبت في المضبطة . وكثيراً ما تقتضي اللياقة على المكتب وعلى المحررين بأن يصاوبوا بضم أدب .

وقيل أن غنم هذا الباب نذكر أنه من الأمور التي تسهل الجاهل هذه الأعمال أن للبرلمان مطبعة عظيمة مستقلة المصالحات إذ قد لا يضطر على بال مقدار ما تطبعه في كل يوم من أيام العمل . وهذه المطبعة متصلة بدار البرلمان بأنابيب توصل الأوراق بطريقة الهواء المضغوط بغير حاجة إلى سعاة أوخدام قد يحدث لهم في الطريق أو قد يضيع منهم شيء . فيكفي أن يضع الموظف الأوراق في الآلية فلا يلبث حتى تصل من المجلس إلى المطبعة ثم بالسكن من المطبعة إلى المجلس .

مع العلم بأن المضبطة الشاملة والمضبطة المختصرة يشترن أولاً بأول بالجريدة الرسمية في ملحق لها .

الفصل الثالث

في جدول الأعمال

المجلس نفسه هو الذي يحدد جلساته وقرر جدول الأعمال التي سينظرها في الجلسة . على أنه واضح أن ذلك وإن كان صحيحاً نظراً فان الواقع هو أن رئاسة المجلس هي التي تضع الجدول وتضمنه جميع الأعمال التي تكون صالحة للعرض على المجلس . ويذكر الرئيس دوماً في آخر كل جلسة موعد الجلسة الآتية وبين يان الأعمال التي سينظر المجلس فيها ويسأل أذا كانت لأحد ملاحظة فاذلاً يهتض أحد - والواقع أنه لا يهتض أحد - أهجر ان المجلس قد أقر الجدول .

واقاعدة الأساسية :

١ - أنه لا يميز مطلقاً ويأى وجه من الوجوه للمناقشة في مشروع الا لذا كان وارداً في جدول الأعمال .

٢ - ولا يميز إيراد هذا المشروع في الجدول الا بعد أن يقدم عنه تقرير من اللجنة المختصة أو من اللجنة التي يحيل المجلس اليها للمشروع .

٣ - ولا يحال للمشروع الى اللجنة الا بعد أن يقدم للمجلس رسمياً وهو لأحد مقدماً بصيغة رسمية الا متى عرضه الوزير أو صاحب المشروع في جلسة علنية أو أبلغ المجلس ذلك .

الفصل الرابع في الأسئلة والاستجوابات

١ - أن حق أعضاء البرلمان في توجيه أسئلة واستجوابات إلى الوزارة هو أكبر مظهر من السلطة التشريعية من الرقابة على السلطة التنفيذية . فالنظام البرلماني قائم على مبدأ مسؤولية الوزارة أمام البرلمان والطريقة لتحقيق هذا المبدأ هي مناقشة الوزارة الحساب بطريقة السؤال والاستجواب ولكن الانحراف في استعمال هذا الحق يؤدي إلى عرقلة أعمال الحكومة وقد يمتلئ مصالح الدولة ولهذا عبت الصائروميت التوائح الداخلية بتنظيمه بحيث يتحقق المراد منه من الجهة الواحدة ولا يساء استعماله من الجهة الأخرى .

والفرق بين السؤال والاستجواب هو أن السؤال ينصرف عادة إلى الأمور التي ليست في المقام الأول من الأهمية ولا يقصد منه إثارة مسألة للتحقق في الوزارة : فهو لا يعدو (في ظاهره على الأقل) طلب بيانات أو إيضاحات من الوزير عن أمر معين فتقيد قدم الوزير البيانات المطلوبة فقد انتهى الأمر وليس للمجلس أن يدخل في المناقشة إذ الأمر منصرف عن العضو السائل والوزير المسئول . ذاك يستفهم وهذا يبيح . ولو أنه قد يكون المقصود في كثير من الأحيان من توجيه السؤال لا مجرد طلب البيان والرقابة في الوقوف على الحقيقة في أمر معين بل لقت نظر الوزير إلى أمر من الأمور وتحذيره من التصرف تصرفا قد يخلب السؤال إلى استجواب ويمرض مركز الوزارة إلى الخطأ .

أما الاستجواب فهو لا يتناول إلا الأمور الخطيرة . وهو ليس محصورا بين العضو صاحب الاستجواب والوزير كما هي الحال في السؤال . بل أنه يكون دائما على مناقشة يترك فيها من يشاء من الأعضاء ويطلب أن ينهى الأمر بطرح مسألة الثقة بالوزارة . وليسا كان الاستجواب على هذه الدرجة من الخطورة فقد أحيط ببعض ضمانات تجعل الوزراء في مأمن من المباحة وتكتمهم من الدفاع عن سياستهم كأن يعطى الوزير الحق في طلب تأجيل المناقشة مدة من الزمن .

٢ - والأسئلة على نوعين : أسئلة يطرحها العضو على الوزير كتابة ويطلب إليه الإجابة عنها كتابة فلا تمل في الجلسة ولا يكون لها أثر في المضايقات وهذه الأسئلة تنشر دوما في وأجوبتها في الجريدة الرسمية في ذيل المضبغة .

وأسئلة يطرحها صاحبا على الوزير ويطلب إليه الإجابة عنها في الجلسة . فيتل السؤال في الجلسة ويعيب الوزير في جلسة أيضا ويرد السؤال والجواب في المضبغة .

٣ - ولكل بلاد دستورية عرفها وتقاليد على أمر الأسئلة والاستجوابات فالطريقة الحالية في البرلمان الإنجليزي استعمال الأسئلة . والطريقة الحالية في فرنسا استعمال الاستجوابات . أما الأسلة فلا تطرح إلا بالكتابة ولا يعيب عنها الوزير إلا بالكتابة ويشر السؤال والجواب في الجريدة الرسمية كما تقدم البيان . ولا يتل مطلقا في البرلمان الفرنسي لأسوال ولا جواب على سؤال .

فإن رأى العضو أن الجواب غير مرض وأن الأمر يبلغ من الخطورة مبلغا يسوغ إثارة الأمر في البرلمان وجعلها علنا لمناقشة عامة قد كودى إلى طرح مسألة للتحقق عنه استجوابا .

٤ - وهما يمكن من الفرق البرلماني في كل بلد فالصالح عليه حل كل حال أن السؤال سواء أكان مكتوبا أم شفويا ينبغي أن يكون مختصا بشؤون عامة تمس عن قرب أو من بعد سياسة الحكومة في شأن من شؤون الدولة الخارجية أو الداخلية . لأنه إذا كان الغرض مجرد الحصول على بيان في شأن خاص أو أمر ثان فلدواوين الحكومة مفتوحة الأبواب لكل طالب ومن السهل على عضو البرلمان على الأخص أن يحصل على البيان المطلوب . ولكن إخراج المسألة في طور الاستفهام البسيط وجعلها موضوعا لسؤال برلماني لا يسوغه إلا أنها مسألة عامة مرتبطة بمصلحة الكثيرين من الناس أو بالمبادئ التي ينبغي أن تجري عليها الوزارة في تصرفاتها .

وبالاجمال فإن حق السؤال والاستجواب أساسه القانوني الرقابة في تحقيق مسؤولية الوزارة أمام البرلمان بطريقة فعالة أو ببساطة أخرى تحقيق رقابة الأمة على الحكومة . فكل ما يجرى من تحقيق هذا الغرض الأصل لا محل له في البرلمان . ومن الحكمة أن نذكر ذلك فيما نوجه إلى الوزراء من الأسئلة والاستجوابات لا سيما في أول عهدنا بالحياة الدستورية وحاجتنا شديدة إلى تقرير تقاليد جديدة تنفع مع روح الدستور وبيادها .

٥ - ولا يجهل عدوسه من ذكر عيين في لأختنا الداخلية في حاجة إلى الإصلاح فيما يتعلق بالأسئلة :

العيب الأول : هو أن المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية تأمر بنشر السؤال في الجريدة الرسمية من غير أن تشير إلى وجوب نشر الجواب أيضا . وهذا نقص نرجس أن منشأه السوء . ثم أنه يطلب على الظن أنه لما وضع هذا النص كان مفتقضا في الحالة التي يقدم لها السؤال كتابة ويرد عليه بالكتابة فيكون من الواجب نشر السؤال والرد في الجريدة الرسمية لأنها لا يتلاف في الجلسة وبالتالي لا يردن في المضبغة .

والواقع الآن (سبب وجود النص المتقدم) هو أن السؤال بمجرد تقديمه ينشر في الجريدة الرسمية . ينشر بعده الجواب في الجواب فتقوت الحكمة من نشره لأن الأمة إذا كان بهما الإطلاع على السؤال فانه بهما أيضا أن تطلع على جواب الوزير عنه . ثم إن هذا السؤال نفسه يتل في الجلسة والجواب عليه يتل في الجلسة كذلك فينشر كلاهما في المضبغة فكان السؤال ينشر مرتين مرة واحدة ومرة مقترنا بمجاوبة .

ورأيًا أنه إذا كان السؤال مماثل في الجلسة وتحصل الإجابة عليه في الجلسة فيمكن نشره ضمن المضبغة . وإذا كان السؤال يوجه إلى الوزير كتابة يعيب عليه كتابة فينشر السؤال والجواب في ذيل المضبغة .

ولنا بعد للمطاسة أمنية تبينها وهي أن تفل من طريقة الأسئلة الشفهية في الجلسة وبفضل عليها طريقة الأسئلة التي يكون السؤال والجواب فيها بالكتابة فإن هذه الطريقة توفر على المجلس وقعا لا يستهان به خصوصا وأن المجلس لا يشترك فعلا في المناقشة كما تخفى بذلك اللائحة الداخلية ولا تستوجب

فإذا حدث من الحوادث ما جعل قوة حرس المجلس عاجزة عن مهمة حفظ النظام وقضت الحبال بالإستعانة بقوة أخرى من البوليس أو من الجيش فإن هذه القوة الأخيرة لا يجوز لها الإستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب الرئيس وعمل هذا أيضاً نصت المادة ١١٧ من الدستور المصري.

تضيضاً للمبدأ المتقدم يقتضى بأن تكون قوة الحرس لدينا تابعة لمجلسنا وأن 'ورد لها الاعتقاد اللازم في ميزانها وقد جرى العمل إلى الآن على أن يؤلف بوليس البرلمان من قوة مأخوذة من بوليس القاهرة وتابعة له . ولكن الجرى على هذه الخطأ تحالف للمستور نفسه وتحالف للتقاليد البرلمانية وعذراً إلى اليوم أن أعمالنا لم تنظم بعد وأن مجلسنا في بدء تكوينه ولا بد لنا قبل الإستفتاء من البوليس الحالي من تنظم قوة بوليس خاصة ولكن هذا العذر ينبغي أن يزول ويبنى أن تعود إلى تطبيق القواعد الدستورية السليمة .

٢ - في الجرائم التي تقع في دار البرلمان

ودار البرلمان حرم لا يجوز لأجنبي كان من كان دخوله من غير إذن من الرئيس فإذا وقعت فيه جريمة من أحد أعضاء المجلس سواء في غرفة الجلسة أو خارجها فالمكتب هو الذي يسمح بإنشاءات المعتدى والمعتدى عليه من يبلغ النيابة بأنه قد حدثت جريمة يصح أن يكون جرمه تقع تحت حكم قانون العقوبات . ولا يحول المكتب وصف التهمة أو تعيين النص الذي ينطبق عليها بل يترك ذلك للنيابة . على أن إبلاغ الأمر للنيابة لا يفيد رفع الحصانة البرلمانية عن العضو المتهم بل هو لا يعدو تمكين النيابة من الشرع في التحقيق وسماع أقوال الشهود فإنما يرب لها بعد ذلك أن العمل بجريمة معاقب عليها وأن التهمة تامة وأرادت رفع الدعوى العامة فلا بد لها من أن تطلب أولاً بالطريق القانوني الإذن برفع الحصانة عن العضو المتهم والمجلس بعد ذلك رأيته .

أما إذا وقعت الجريمة من أجنبي فليس للمكتب أن يتدخل في شأنها وإنما الرئيس هو الذي يبلغ النيابة الأمر ويأذنها بالمعاقبة وإجراء التحقيق . فإذا لم يصلها بلاغ الرئيس فليس لها أن تحقق القضية وليس لها في أية حال أن تتدخل في عمل الحادثة إلا بإذن الرئيس لأن دخول دار البرلمان لغرض من هذا القبيل محظور من غير هذا الإذن . بل إنه إذا لم يصل بلاغ الرئيس إلى النيابة ووصلها بلاغ من مصدر آخر فعلى تجهل الأمر من الوجهة القانونية إلى أن يخطر الأمر إلى دار البرلمان حرم لاسطة لأحد عليه إلا للنيابة ذاتها ولرئيسها الذي يمثلها ويتصرف باسمها . بيد أنه من الواضح أن هذه القاعدة نظرية ليس غير لأنه لا يوجد رئيس يأتي إبلاغ النيابة خبر جريمة تقع في دار البرلمان أو يأتي الصحاح لها بالإتقال إلى عمل الحادثة ويتحققها .

والرئيس زيادة عما ذكر سلطة عظيمة أخرى خوله الدستور إياها وهي حق إصدار أمر باستدعاء أية قوة يريد منها من الجيش أو من رجال البوليس لحماية المجلس والدفاع عنه إذا حصل تمعد عليه أو تخيف وتوقع ذلك من أية سلطة كانت . والجيش والبوليس ملزمان بطاعته فإذا رفضا كانا عاقبين للدستور البلاد ولا يجوز أحد على تلك المخالفة هناك .

طبيعة السؤال أذ هو ليس علماً لماشة . على أنه من المرغوب فيه أن تقتصر الأسئلة على المواضيع الهامة حتى لا يرقى الوزراء وموظفهم بكثرة الأسئلة فإن الوقت الذي يستغرقه أعداد الأجوبة مما لا يحرقه إلا من يكاد مثل هذه الإحتمال . فأنا رأى العضو أن جواب الوزير لا يرضيه فما عليه إلا أن يحول الأمر إلى استجواب .

أما إذا كان المقصود الوقوف على أي بيان في مسألة قانونية فلنا نظن أن وزارة من الوزارات تستطيع أن ترضى على العضو بما يطلب معرفته . فإن رأى بعد ذلك أن هناك خلا لتوجيه سؤال برلماني فصل .

أما العيب الثاني في المناقشة : فهو أن المادة ٤٦ تنص على درج السؤال بمجدول أعمال 'اليوم الذي تحصل فيه الإجابة' والمادة ٤٧ تقتضى بأن يجب الوزير في الجلسة 'المعينة' ولكن المناقشة لا تقول ما هو اليوم الذي تحصل فيه الإجابة ومن الذي يبعده . المجلس أم الوزير ؟ وهل للوزير أن يجيب متى شاء من غير قيد ؟ ذلك طبعاً غير مقبول ولا مقبول لأنه إذا كان كل ما للوزير من الحق في حالة الاستجواب وهو على ما هو عليه من الخطورة أن يطلب تأجيل المناقشة ثمانية أيام بسبب تلك الخطورة بالذات فلا يمكن أن يكون له أكثر من هذا الحق في حالة السؤال وهو أقل من الاستجواب قيمة وخطراً . نعم أنه قد يفترض بأن الإجابة على السؤال قد تحتاج إلى بحث يستغرق وقتاً طويلاً فيجب أن يترك للوزير من الوقت ما يقتضيه جمع البيانات المطلوبة ولكن هذا الاعتراض ينصرف إلى الاستجواب كما ينصرف إلى السؤال وتبقى تقدم الوزير إلى المجلس بذكر من هذا القبيل فلا شك أن المجلس يصححه المهلة التي يحتاج إليها . وعلى كل حال فمن الضروري تعديل النصيص الخاصة بالأسئلة وجعلها من الواضح بحيث يزول كل لبس .

الفصل الخامس

في المحافظة على النظام

١ - قوة الحرس البرلماني

تتضى المبادئ الدستورية بأن يكون لكل مجلس من المجالس النيابية حق المحافظة على النظام في دوائحه . وقد جرى الدستور المصري على حكم هذه المبادئ فنص على ذلك صراحة في المادة ١١٧ منه .

والرئيس هو الذي يتولى المحافظة على هذا النظام باسم المجلس . ومن الضروري تشكيته من القيام بهذه المهمة أن يكون لديه طعماً عدد من الحراس . والحاصل في أوروبا أن قوة الحرس تكون تابعة للمجلس نفسه وتستولى على ميزانيتها من ميزانيته ويصدر الرئيس بالأمر مع المراقبين عدد هذه القوة وطريقة توزيعها ونظامها .

٣ — المبدأ الذي تستند إليه تلك التنازل

والمبدأ الذي تستند عنه تلك التنازلات والمواد يتلخص في عبارة واحدة: وهي ضرورة كفالة استقلال نواب الأمة وتمكينهم من تأدية مهمتهم بحمام الحرية من غير أن يخشوا حيث السلطنة التنفيذية بهذا الاستقلال . لهذا قررت السانبر ومنها الدستور المصري لتحقيق هذه الحرية المقدمة أنواعا ثلاثة من الحصانة : حصانة للنائب ، فالحصانة الأولى تجلبه في حق من أن تتناول يده القضاء بسبب ما يبدية في المجلس من الأفكار والآراء مهما تعلق تلك الأفكار والآراء من عنف وشدة ومهما يكن فيها أو قيلت خارج المجلس من مسئولية جنائية (المادة ١٠٩ من الدستور) .

والحصانة الثانية هي التي تجلبه في مأمّن من أن يقض عليه ومن أن تتخذ ضده إجراءات جنائية أثناء دور الانعقاد إلا بأذن من مجلسه (المادة ١١٠ من الدستور) . أما الحصانة الثالثة فهي حصانة الممثل وتلك حصانة ليست خاصة بالمضو بل هي خاصة بملء المجلس . وهي التي تجلب تلك المناعة في مأمّن من حيث السلطنة التنفيذية وتعد كل اعتداء عليها عملا غير مشروع .

وهي يسلون في أوروبا أن هذه الحصانة الثالثة — أي حصانة المنار — لاقتل شأوا في ضمان استقلال المجلس وفي تحقيق حريته عن الحصانين الأولين .

الفصل السادس

في ميزانية المجلس وفي استقلال المجلس في شؤونها الداخلية

من القواعد الأساسية التي لم تعد في أوروبا خلا لى نزاع أو بحث استقلال كل مجلس من مجلسي البرلمان استقلالا تاما مطلقا غير مقيد بشرط في وضع ميزانيته بنفسه . بغير تدخل أي سلطة أخرى خارجية عنه ومن غير أن يكون لوزارة المالية أو للمجلس الآخر أي حق في بحثها والاعتراض عليها أو إبداء أي ملاحظة عنها وأن يكون له وحده بصيرة الهيئات المنتدبة منه حق مباشرة مصروفاته وتقريرها والتصرف فيها ووضع القواعد الخاصة بمراجعتها كما أن له وحده حق تعيين موظفيه وتأديهم وعزلهم ووضع ما يشاء من النظم والقواعد لهم فله أن يطبق عليهم نفس القواعد واللوائح المقررة بصفة عامة لموظفي الدولة كافة أو أن يطبق عليهم بعض تلك اللوائح دون البعض الآخر على أن تكون مبادئ المجلس هي المسيطرة على تطبيق تلك القواعد واللوائح كما أن له أن يضع لهم قواعد ولوائح خاصة بينها مقره وعملها متى أراد ببعض ارادته . وجميع اللوائح الخاصة بهذا الموضوع تصدر بقرارات من المجلس نفسه أو من المكتب إذا غوله المجلس هذا الحق ولا يصدر باعتدائها قانون أو مرسوم . ونضرب على ذلك مثلا المعاشات فإن الأئمة السارية على موظفي مجلس النواب في فرنسا في الوقت الحاضر صدر بها قرار من هيئة المراقبة في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٤ بناء على قرار صادر قبل ذلك من مكتب الادارة . ومع أن مثل هذا الشأن مما تنظمه القوانين بالنسبة لموظفي الحكومة عامة فإنه بالنسبة لموظفي المجلس يكفي فيه قرار منه والسبب

في الاكتفاء بقرار هو أن القوانين ينبغي طبعا عرضها على المجلسين . ولكن لما كان استقلال كل مجلس يقضى بأن لا يتلقى موظفيه يكون مرجع الأمر فيه إلى المجلس وحده دون المجلس الآخر ودون اعتماد من رئيس الدولة وجب حتما الاكتفاء بالقرار تأييدا لذلك الاستقلال وجبرا على حكمه .

وهي يمترون أن هذا الاستقلال من الأمور السياسية يستلزمها أولا أن كل مجلس هو فرع من فروع السلطة التشريعية والسلطة القضائية هي أعلى سلطات الدولة والمظهر الرسمي لسلطان الأمة فلا يمكن أن يتصور عقلا أن هذه السلطة التي من حقها الاشراف على غيرها والرقابة على باقي السلطات تكون خاضعة لسلطة أخرى في ميزانيتها وفي اختارها وفي شؤونها الداخلية ويستلزمها ثانيا أن المجلس لا يستطيع أن يؤدي مهمته على الوجه الأكمل إلا إذا كان في استطاعته أن يختار الموظفين الذين يكل إليهم بأعماله على الوجه الذي يراه ويوزعهم على الوجه الذي يراه كذلك وأن يكون أولئك الموظفين خاضعين للمجلس وحده في كل ما يتعلق بشؤونهم وتعليمهم يبدلين عن أن يتأثروا بأي مؤثر خارجي .

وبما لهذا لا يميز مجلس الوزراء أن يتعرض للمجلس في أي عمل من أعماله ولا أن يحصر في أمر ميزانيته أو يتدخل فيها ويجب عليه بصفته ممثلا السلطة التنفيذية كما يجب على كل وزارة بصفتها فرعا من فروع تلك السلطة أن تحترم استقلال المجلس وكل عمل يخالف ذلك يتناقض مع استقلال السلطة التشريعية .

وبهذه المناسبة نذكر أن مجلسا الشيوخ والنواب عددا في ١٠ يوليو سنة ١٩٢٤ أن تسمى على موظفيها أحكام القوانين واللوائح السارية على موظفي الحكومة جميعا ظن بعضهم أن هذا القرار من شأنه أن يخلو وزارة المالية سيطرة ورقابة على أعمال البرلمان الداخلية يعني أن من حقها أن تراقب تنفيذ تلك القوانين واللوائح وتقصدها على الوجه الذي تراه . ولكن هذا الظن خطأ بين لا يخطر إلا في بال من ليس لهم المسام بالنظم البرلمانية والأخذ به يؤدي إلى هدم استقلال المجلس كما أنه يعمل جميع مواد الأهمية الداخلية الخاصة بسلطة الادارة والمراقبين ولجنة الحسابات حيث دافعوا لأن هذه الهيئات المختلفة يتأثر في المجلس والسلطات والشؤون التي يشارها في وزارات الدولة ومصالحها الوزراء واللجنة المالية ووزارة المالية . ومن الحال عقلا أن هيئتين مختلفتين وتاجبين لجهتين مختلفتين يتأثران باختصاصات واحدة وسلطة متافذة أن هذا يكون السمل في مثل هذه الحالة إذا اختلقت الجهتان في التفسير وتناقضت وجهات نظرهما .

فيحي أن يكون مفهوما بصورة لا محل معها للارتباك أن القرار الذي أصدره البرلمان المصري لا يتجاوز مداه أن البرلمان اتخذ موقفا لوائح الحكومة لوائح له وقرر السمل بها في شؤونه الداخلية كما كان أصدر لائحة خاصة به ضمتها جميع القواعد والأحكام التي تشملها قوانين الحكومة ولوائحها . ولكن المجلس — والمجلس دون سواء — هو الذي يتولى تطبيق هذه اللوائح وتنفيذها . والمجلس وحده هو الذي يضع ميزانيته ومراقبته ومصرفاته ومراجعتها . والمجلس وحده هو الذي يفسر هذه القوانين واللوائح وليس لوزارة المالية أولوية جهة حكومية أن تتدخل في شؤونها أو أن تلزمه الأخذ

هنا وبى أقر أحد المجلسين مشروع ميزانيته فإن المجلس الآخر لا يتناقض فيها بأى وجه من الوجوه وإنما يكتفى بإقرارها من غير بحث أو ملاحظة . وهذه القاعدة — أى قاعدة جملة كل من المجلسين للآخر بعدم التعرض لشؤونه الداخلية — قاعدة مطلقة ثبتت نهائياً بالتقابل فلم يعد أحد يخرج عنها . بل أنها ثبتت إلى حد أنه إذا خطر في بال أحد الأعضاء أن يطرح سؤالاً أو يرحل يرى الرئيس أن فيه تعريضاً عن قرب أو عن بعد بميزانية المجلس الآخر أو تعرضاً لشؤونه الداخلية فإنه يرفض توجيه السؤال ويبقى الصياح للمضو بالاستقرار فى كلامه .

وقد حدث أثناء افتتاحنا فى أوروبا أمر يدل على تمكن هذه القاعدة من الفوضى ذلك أن أحد أعضاء مجلس النواب قدم اقتراحاً ذكر به أن النواب كثيراً ما ترجم رسائل من غصبيهم فى شؤون عامة وهم مضطرون إلى عيبيها . وقد تبلغ الرمايل التى يمدحون فيها إلى أولئك النواب مبلغاً يعرق جيب النائب بل الحق أن تحصل ميزانية المجلس نفسه هذا السبب وأن تكون الطوائف التى تصفق على الرسائل على حسابها . فوافق مجلس النواب على ذلك وقرضه اعتماد مبلغ ربع مليون فترك لهذه الغاية . ولما كانت الميزانية السنوية قد اعتملت من قبل ولا سبيل إلى ادراج الاعتماد فيها فقد أقر المجلس مشروع قانون يربط هذا الاعتماد ثم يمت به إلى مجلس الشيوخ لإقراره . فقرر مجلس الشيوخ أنه مع عدم موافقته على الفكرة فى ذاتها ومع مطالبة بالاعتراض بهذا الاستياز لأعضائه إلا أنه لا يسمه إلا الموافقة على المشروع عملاً بعبارة الجملة بين المجلسين .

على أنه لما كان من الضروري طبعاً أن تلجج ميزانية المجلس فى ميزانية الدولة فقد جرت العادة أن هيئة المراقبة تبلغ وزير المالية الرقم الإجمالي الذى ترى وجوب عليه فى الميزانية العامة على ذمة المجلس فيدرجه الوزير كما هو . فإذا حدث فيها بعد عند مناقشة المشروع المذكور فى لجنة الحسابات أو عند بحثه تفصيلاً فى المجلس نفسه أدخل أى تعديل عليه عدل الرقم الإجمالي طبقاً لما يستقر عليه القرار التامى . ولكن مجموع الاعتماد كله يظل فى الميزانية رقماً واحداً إجمالياً يتغير وإن ولا تفصيل . لأن التفصيل بعد عملاً داخلياً محضاً من شؤون المجلس . ويصح أن يورده رقماً إجمالياً نتيجة منطقية لما جرى عليه العرف والتقليد من عدم التعرض له فى المجلس الآخر لأنه لو كان من حق المجلس الآخر أن يمتعه لوجب أن تقدم إليه جميع التفاصيل لمناقشتها . وظاهر أنه ليس المقصود من ورود اعتماد المجلس رقماً واحداً إجمالياً جعل تفصيله أمراً سريعاً لا يفحص عليه أحد . إذ الواقع أن ميزانية كل مجلس تناقش فى جلسة فى المجلس نفسه وتقرر تفاصيل المناقشة عنها فى المضابط . ومن القواعد المقررة بالبلاد البرلمانية أن ميزانية البرلمان لا تعد جزءاً من ميزانية مصروفات الدولة بالمعنى الصحيح . وقررون أن ورودها بالميزانية الصائمة للدولة إنما هو من قبيل الشكل والصورة فقط ولضرورة ضبط الأرقام وإيجاد ما يأتى بها فى باب الإيرادات . ولهذا فانه من حين أن حسابات وزارات الحكومة جميعاً يقرنها خاضعة لمراقبة "مجلس الحسابات" "Cour des Comptes" (وقد يكون من الأصح تسمية هذا المجلس "مصلحة المراجعة" لولا أن له اختصاصاً قضائياً بجانب اختصاصه الإدارى مما على على تسمية أعضائه "مستشارى مجلس الحسابات") .

بفسرها . وبى فلما المجلس قائماً قصد بذلك الهيئات المختلفة التى تروى المجلس بموجب لائحته الداخلية تخويلها التصرف فى هذه الشؤون المختلفة أى مكتب الإدارة والمراقبين ولجنة الحسابات كل من هذه الهيئات فى دائرة السلطة والاختصاصات المخرولة لها . بل أنه إذا طرأ من الأمور ما يتبين أنه غير داخل فى اختصاصات أية هيئة من تلك الهيئات فالمرجع الأول فيه للمجلس نفسه بقراره ما يشاء مباشرة أو يفوض إحدى الهيئات المذكورة سلطة تكميلية للتصرف فيه . وإذا وقع أى خلاف بين إحدى هيئات المجلس وبين وزارة المالية مثلاً على تفسير حكم من أحكام اللائحة فالذى يتخذ فيها يعلق بشؤون المجلس الداخلية هو تفسير الهيئة البرلمانية لا تفسير المالية . بل أنه فى الواقع لا عمل لثل هذا الخلاف لأن المالية أراءى جهة حكومية ليس لها أن تعرض لتفسير أو تأويل أو تدخل ما فيها يتعلق بتلك الشؤون .

هذا هو الحكم الصحيح وهذا ما جرى العمل به فى كل دولة برلمانية ومثلاً مثل بلجيكا فإن المجلس اتخذت لوائح الحكومة فى كثير من الأحوال (كالمشتات) لوائح لها ولكن على أن يتولى المجلس بنفسه مباشرة تنفيذ ذلك وتفسيره ومراقبة ومن غير أن يردى هذا إلى الاختلاف بما للمجلس من الحق فى تقرير أحكام خاصة فيما يرضى له من الشؤون وهو قد قرر فعلاً أحكاماً خاصة بتعيين موظفيه وترقيتهم ومزاجهم تخضع فى كثير من أحكامها مما هو متبع بالنسبة لموظفى وزارات الدولة وما خطر فى بال أستاذ أو هيئة أن مثل هذا الحق محل لتنازع .

طريقة وضع الميزانية

وضع مشروع الميزانية فى كل مجلس من المجلسين يقرنها من اختصاص هيئة المراقبة فتعى أتمت وضعها عرضتها على لجنة الحسابات ثم تعرضها هذه اللجنة الأخيرة بعد إقرارها أو تعديلها على المجلس نفسه للمناقشة فيها فى جلسة علنية .

والحال كذلك فى مجلس النواب البلجيكي — أما فى مجلس الشيوخ فالحال يختلف بعض الاختلاف . فهذا المجلس الأخير ليس له لجنة حسابات والاختصاصات المخرولة للجنة المذكورة فى المجالس الأخرى يشارها مكتب الإدارة . وعلى ذلك فشرع الميزانية هناك يرضه المراقبون على مكتب الإدارة لا على لجنة الحسابات . كما أن المكتب المذكور من اختصاصه مراجعة الحسابات والتصديق عليها . وللمكتب فى ذلك أنهم يرون أنه لما كان المكتب هو أعلى هيئة إدارية فى المجلس وهو الذى يباشر الشؤون الإدارية من تعيين ومزج كما أنه هو الذى يضع لوائح الإدارة الداخلية وتقدمها الخ . فمن الطبيعي أن يدخل فى اختصاصه إقرار مشروع الميزانية ميداناً قبل عرضه نهائياً على المجلس لأن الميزانية شديدة الارتباط بإدارة المجلس . وقد يكون فى هذا كثير من الصواب ولعل هذه الطريقة تفضل طريقة إيجاد لجنة حسابات لأن المكتب هيئة دائمة تجمع الرئيس والمراقبين والمكتبين فى السبل عليها أن تباشر جميع الشؤون الإدارية التى تخرج من اختصاص المراقبين وحكم وقد يكون تخويلها هذه الاختصاصات أكثر انطباقاً على المصلحة العامة من تخويلها إلى لجنة الحسابات لأن المكتب يحكم مباشرة الأعمال بصورة مستديرة قد يكون لديه من وسائل حسن التصور أكثر مما لدى اللجنة .

ونذكر أيضا أنه قد تمت بالعرف والتقليد أن الرئيس لا يجوز له وهو في منصة الرئاسة أن يشترك في أية مناقشة خاصة بأى موضوع مروض على المجلس ولا يعطى صوته ولا يمدى رأيه لا فى المجلس ولا بطريق الصحف ذلك أن الرئيس ملك المجلس كله ومن حق الأعضاء جميعا له اختلاف مذاهبهم وأولائمهم السياسية أن يضربوا برأيه وعدم تحيزه . ولا شك أن اشتراكه اشتراكا ضلعا في الممارك السياسية أو التشريعية - وفى الممارك السياسية على الأخص - مما قد يزعج هذه الثقة في نفوس مخالفيه في الفينة السياسية ويقال حينئذ لتتهم لأن نظرمم إليه يكون نظر الخصم إلى خصمه لا نظر العضو إلى رئيسه .

ونذكر كذلك أنه بمجرد تأليف المكتب التالى يعلن الرئيس رسميا بأن المجلس قد تألف ويبلغ ذلك إلى المجلس الآخر وإلى رئيس الدولة أما قبل ذلك فلا يكون المجلس مؤلفا .

ملاحظة على تفسير نص في اللائحة الداخلية :

ونذكر بهذه الملاحظة أنه في أول دورته الحادى الذى بدأ في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقع خطأ في تفسير المادة الثامنة من اللائحة الداخلية التى تنص بأن مكتب إدارة المجلس يتصحب "بميد الفصل في صحة نيابة الأعضاء" . وقد كان عندنا عضو واحد جديد جامعا أن أترتخاب جزئى وكان مطعونا في انتخابه فدخل في روعنا أنه يجب إيقاف تكوين مكتب لإدارة التالى إلى أن يفسحل في صحة عضوية ذلك العضو الواحد ونشأ هذا من تفسيرنا للمادة الثامنة المذكورة من اللائحة نصيا سطحييا حرفيا .

والواقع أن النص المقطع لا يقصد به إلا الحالة التى يكون المجلس قد جدد فيها كله - كما هي الحالة في مجلس النواب - أو جدد نصفه كما هي الحال عندنا . أما تجديد عضو واحد أو عدة أعضاء في انتخابات تكميلية أو جزئية مما يحدث بسبب وفاة أو استقالة الخ . فليس من شأنه أن ينع تأليف مكتب الإدارة التالى . وهل هذا جرى العمل في فرنسا وبلجيكا .

أما في فرنسا فالنص صريح في أنه إذا كان المجلس مجتمعا في أول دور حادى في نيابته فانه بمجرد تصحيح نيابة أغلبية الأعضاء - أى النصف زائدا واحدا - يشرع في الحال في تأليف المكتب التالى . وفى الأندلس المادة التالية يشرع في انتخاب أعضاء المكتب التالى عقب تأليف مكتب السن نوفا .

أما في بلجيكا فان النص ليس بهذه الصراحة . بل إن اللائحة تأمر بالشروع في انتخاب أعضاء المكتب التالى "بميد الفصل في صحة النيابات" . كما هو النص عندنا . ونص لناحنا مأخوذ من النصوص البلجيكية . على أنه لم يقع عندهم خلاف في هذا الشأن لأن اللائحة قصبت من صحة نيابات الأعضاء - كما هو واضح من النصوص الواردة في المواد الأولى منها - حالة تجديد المجلس كله أو تجديد بعضه تجديديا عاما .

ولطه يكون من المناسب متعا لكل التماس أن يحمل النص في لناحنا صريحا أسوة بالنص الفرنسى .

وفى حين أن جميع صيارياف الدولة ومن في حكمهم من الموظفين الذين في عهدتهم تقود خاضعون لقضاء ذلك المجلس . فان حسايات « البرهان » باعتبارها خاضعة عن حسابات الدولة لا تدخل في اختصاص المجلس المذكور ولا يخاصم موظفو خزانة البرلمان أمامه ولا يعضون لقضائه . وبالإجمال فان الممول عليه عندهم هو أن كل مجلس من مجلسي البرلمان لا يستمد سلطته إلا من ذاته ولا يباشر هذه السلطة جلياها وحقيقيا إلا بواسطة هيئات مختارة من قبله بترأية سيطرة خارجية عنه . وقد وصل الأمر إلى حد أن أرب معاشات موظفيه لا تدخل في حساب معاشات موظفي الحكومة عامة بل إن لهم خزانة خاصة تنفذها موارد خاصة . وإلى حد أن موظفي البرلمان لا يتقنون إلى مصالح الحكومة كأن موظفي الحكومة لا يتقنون إلى البرلمان فانما حدث شيء من ذلك وبين البرلمان في خدمته موظفا من موظفي إحدى الوزارات يفسحل هذا الموظف من وظيفته الأصلية ويصفى ما يستحقه من مكافأة أو معاش ولا يحسب معاشه في البرلمان لأن من مدة خدمته فيه وتنفل مدة خدمته في الحكومة أخفالا ما ما . وليس في هذا غرابة لأنه من تهرر المبدأ ترتب عليه بطبيعة الحال ما ينشأ عنه ويلازمه من النتائج والآثار .

الفصل السابع

مكتب الإدارة

لنا نريد هنا أن نشرح وظيفة مكتب الإدارة واختصاصاته سواء فداخل الجلسة أو في خارجها فان ذلك مبين بصورة كافية في لناحنا الداخلية وهى بالجملة متفقة مع ما هو معمول به في أوروبا . وقد تكلمنا فيما سبق عن اختصاصات السكرتيرين البرلمانين وتقتصر هنا على ذكر أن الرئيس يصفته الممثل الأعلى للمجلس ورئيس مكتب الإدارة هو المشرف الأكبر خارج الجلسة على جميع أعمال القسم التشريعي وهو يباشر هذا الإشراف بواسطة السكرتير العام . وأن المراقبين هم المشرفون على أعمال القسم الإدارى كما أن كل ما يتعلق بالمصروفات حتى ما انحص منها بالقسم التشريعى موضوع تحت رقابتهم كما سنوضح ذلك عند التكلم على قسم أعمال المجلس إلى أعمال تشريعية وأعمال إدارية .

على أننا نريد هنا أن نذكر بعض أمور تفصيلية يحسن التعرف عليها وبعض ملاحظات على لناحنا الداخلية ونريد على الأخص أن نعرض لمسألة تعدد من المسائل النظامية الجوهرية وهى :
هل يجوز للمجلس أن يتناقش في اقتراح أو مشروع أو أن يقيم إليه شيء من هذا القبيل . وبالإجمال هل يجوز له أن يبدأ في تادية وظيفته التشريعية والسياسية قبل أن يتألف مكتب الإدارة التالى ؟

بعض تفاصيل

نذكر من هذه التفاصيل أن مكتب إدارة الجلسة (وهو مكون من الرئيس والسكرتيرين كما قدمنا) هو الذى يقرر هل عددا لأعضاء الحاضرين كاف لصحة الاجتماع أم لا . ففى قرر أن التصاب التفتاوى متوافر وأن الاجتماع صحيح فقراره نهائى لا يجوز الطعن فيه بوجه من الوجوه كأن يطلب التناء على الأعضاء بالاسم لمعرفة عدد الحاضرين منهم أو غير ذلك .

ملاحظة ثانية على اللائحة الداخلية :

في لائحة الداخلية مادة في المادة ١١ تنص على أن تنهى مدة عضوية السكرتيرين والمرافقين بإنتهاء دور الانعقاد وهذا النص يحتاج حتى إلى التعديل .

وواضح أن السبب في وضع هذه المادة هو أنه لما كان رئيس مجلس الشيوخ يمين لمدة سنتين وكان الوكيلان يتخيان لمدة سنتين فقد أريد النص على أن من عدا من أعضاء مكتب الإدارة يتخرون لمدة سنة واحدة فكان الصبر من هذه الفكرة غير موفق ونشأت وجود هذا النص حالة غير معقولة وهي أنه متى انتهى «دور الانعقاد» منقط وظيفة السكرتيرين والمرافقين في الحال مع أن الواجب أن تستمر هذه الوظيفة إلى أن يبدأ دور الانعقاد التالي . لأنه إذا حدث ما بين دورى الانعقاد إلى أن دعى المجلس إلى دور غير حادى فيجب أن يبقى المكتب قائما بوظيفته أثناء الدور غير العادى . كما أن الفترة بين دورى الانعقاد يبنى أن يبقى المكتب ومراقبو المجلس جميع الأعمال الإدارية والمالية الداخلة في اختصاصهم بموجب اللائحة والا كانت هذه الأعمال غير مرجح تصرف لها .

والنصوص البلجيكية والفرنسية أكثر تفريقا وأحسنها جميعا نص لائحة مجلس النواب في بلجيكا أنه يقضى بأن أعضاء مكتب الإدارة التهاى يتخرون في أول دور الانعقاد العادى ، «تؤيقون في وظائفهم إلى حين افتتاح الدور العادى التالى» . أما نص لائحة مجلس الشيوخ في بلجيكا ونص لائحة مجلس الشيوخ في فرنسا فهما يقضيان بأن يكون انتخاب أعضاء المكتب «لمدة سنة» . بل أن نص لائحة مجلس النواب في فرنسا يكاد أن يكون مماثلا لنص لائحتنا فهو يقضى بأن أعضاء المكتب يتخرون «لمدة دور» ومع هذا فلا حل للتزاع أن المكتب يكتسب سلطته من وقت انتخابه إلى أن يبدأ دور الانعقاد العادى التالى إذ لا يمكن أن يبقى المجلس بغير مكتب مع أن المكتب هو الذى يمثله رسميا وهو الذى يباشر شؤونه الادارية كلها .

ونذكر أيضا أنه جرى العرف بأن رئيس المجلس والمرافقين يستمررون على مباشرة الشؤون الادارية حتى في الدور الجديد . فإن المقرر أن مكتب السن ما دام قائما بوظيفته تكون له سلطة المكتب التهاى واختصاصاته الانيا يتلقى بالشؤون الادارية وهذه الشؤون تبقى في يد الرئيس والمرافقين الذين انتهت منتمهم إلى أن يجد انتصافهم أو يتخبط فيهم .

ملاحظة أخيرة :

في لائحة مجلس الشيوخ البلجيكي نص يحسن الأخذ به عندنا وهو يقضى بأنه عند الشروع في اجراء تعديل للائحة الداخلية ينضم مكتب الإدارة حتى إلى لجنة التعديل . وحكمة هذا الأمر ظاهرة أن المكتب هو الذى يتولى تطبيق اللائحة الداخلية فهو أعرف من سواء بموجبا وبغائرها وما يقترحه من المصائب في تنفيذ أحكامها .

هل يجوز للمجلس المناقشة في مشروع أو اقتراح أو غيره قبل تأليف

المكتب التهاى :

والجواب على ذلك بالنفى . أما في فرنسا فاللائحة تنص على أن المجلس لا يؤلف الا متى تم تكوين المكتب التهاى . ومعنى عدم تأليف المجلس عدم جواز نظره في أمر من الأمور أو إثارة أية مناقشة . أما في بلجيكا فمع أن اللائحة لا تتضمن نصا كالنص الفرنسى الا أن التقاليد والسوابق كلها تؤيد اجبرى على هذه القاعدة .

والقاعدة الثانية الآن أنه لا يجوز مطلقا تقديم أى مشروع أو اقتراح أو سؤال أو استجواب الا بعد تكوين المكتب التهاى المذكور وذلك لأن مجرد تقديمه قد يدعوا إلى إثارة مناقشة في حين أن المناقشة غير مستطاعة إلى ذلك الحين . بل أنه اذا تألفت وزارة قبل تكوين المكتب فانها ترجى لقاءها على المجلس إلى ما بعد تكوينه .

ولما قدم أحد الأعضاء مشروعا أو اقتراحا من هذا القبيل إلى السكرتير العام فإن واجبه أن يقيه عنده ولا يدرجه في مشروع جنون الأعمال الابدع تكوين المكتب لأنه إلى هذه اللحظة لا يكون المشروع صالحا لتقديمه إلى المجلس .

ولا يستعنا هنا إلا أن تلخص عن مؤلف المسير أوجين بير السكرتير العام لمجلس النواب في فرنسا رسالتين تبررنا في هذا الشأن بين أحد أعضاء المجلس وبين السكرتير العام في شأن من هذا القبيل . فقد أراد العضو تقديم مشروع قانون قبل تأليف المكتب التهاى فاعترض السكرتير العام على ذلك فكتب العضو إليه يستفتيه في هذه النقطة وأبدى له أنه قد يصح الاعتراض على تقديم المشروع لو كان المجلس في أول دور من أدوار تاجته ولم يصحح نيات أهلية أعضائه لأنه إلى هذا الوقت لا يكون المجلس مؤلفا أما بعد أن يتقضى عليه سنة أو سستان فهل يصح أن يقال أنه غير مؤلف لأن مكتبه التهاى لم يتم تكوينه . ثم أن المجلس لا يكون له من يمثله بصفة رسمية ولكن ذلك لا يؤثر في حياته التشريعية . ولهذا الاعتبارات طلب العضو إلى السكرتير العام أن يعيد النظر في هذه المسألة فان لها مساسا بالنظام البرلمانى . فاجابه السكرتير العام بكتاب بأنه فيما يتعلق بتأليف المجلس لا يوجد أى فرق بين أول سنة من سنى النيابة وبين السنوات التالية لها وأنه من الضرورى نظاما أن يتولى إدارة المناقشات مكتب يكون المجلس نفسه قد اختاره وأولاه فنته . ثم أن تقديم المشروع خطير في ذاته لأنه قد يجرى إلى مناقشة بل قد يجرى وراءه اقتراح بالتصويت حبه على وجه الاستعجال وكل ذلك مما لا يجوز حدوثه الا بعد تكوين المكتب التهاى . فاقنع العضو بهذا الجواب وعلى هذا جرى العمل .

الفصل الثامن

تقسيم الأعمال الى تشريعية وإدارية

تنقسم الأعمال في المجلس الى قسمين يكادان أن يكونا منفصلين تمام الانفصال وهما القسم التشريعي والقسم الإداري .

فكل ما يتعلق بالتقنين في ذاته وما يرتبط به ويؤدي إلى أعمال الجلسات ومحاضرها ومضابطها وأعمال اللجان وتقريرها يدخل في القسم التشريعي .

ولكن من البديهي أن المجلس لكي يؤدي أعمالها في حاجة إلى أمور عدة لا تدخل في وظائفه التشريعية الأصلية ولكنها لا تستغني عنها لأداء تلك المهمة : كهيئة المباني ومباشرة مصروفاتها وشراء ما يلزمها من الأثاث وملاحظة الحراس والأشراف على المال والإنظمة وتحديد ما هيأتهم طبقا للوائح المجلس ومصرفها ومباشرة احتفالات المجلس وغير ذلك من المسائل ، فهذه الأمور كلها تدخل في اختصاص القسم الإداري .

وبناء على هذه القاعدة قسمت أعمال المجلس الى أقسام تشريعية سميت أقسام الرئاسة ووضعت تحت إدارة المكتب . وإلى أقسام إدارية سميت أقسام المراقبة ووضعت تحت إدارة هيئة المراقبة .

ثم إن المكتب له اختصاصات إدارية فيما يتعلق بالعين والوزل الخ بل هو الهيئة العليا المهمة على شؤون الدولة . ولكن الأمور التنفيذية كلها متروكة للمراقبين ، حتى إن خطابات الدعوة إلى أعضاء اللجان لحضور اجتماعاتها تمت من الأعمال الإدارية وهذه المادة ترسل من المراقبين لا من رؤساء اللجان . وإذا ماقرر المكتب تعيين موظف أصغر أمرا بذلك اقتصر في كل ذكر التعيين وترك تحديد المرتب إلى المراقبين طبقا للوائح التشيعة . فكل ما يتعلق بمصروفات المجلس ومشترياته ومبانيه وصيائنه وحراسته وإضافته وتدفقته وترتب ما يحتاج إلى الترخيم منه وأعداد ميزانيته وتنظيم حسابه ومراقبتها واحتفالاته يدخل في اختصاص المراقبين . وليس للرئيس شيء من الاختصاصات الإدارية في الواقع إلا بصفتها رئيسا للمكتب . وبالأجمال فإن مهمة المراقبين أن يكفوا المجلس هذه الاهتمام بالشواغل المادية ويقوموا بها بالنية عنه .

ومعترف كل ذلك أنه يوجد في فرنسا في كل مجلس من المجالس سكرتيران عامان أحدهما يطلق عليه "سكرتير عام للرئاسة" وتحت أمرته الأعمال التشريعية والثاني يطلق عليه لقب "سكرتير عام للمراقبة" وتحت أمرته الأعمال الإدارية . وقد أصبح هذا التقسيم عندهم قاطعة أساسية إلى درجة أنهم لا يتصورون إمكان وجود سكرتير عام واحد لهذين النوعين من الأعمال . ولعل السبب في ذلك يرجع - فضلا عن طبيعة العمل - إلى كثرة الأعمال في مجلسهم بحيث أن السكرتير العام للرئاسة مشغول بأعمال الجلسات واللجان كما سيجيء بيانه فلا يجد من وقته مقصدا للظفر في أي أمر يتعلق بالشؤون الإدارية .

أما في بلجيكا فلم أنهم سارتون على الطريقة الفرنسية من حيث قسمة الأعمال إلى أقسام تشريعية وأقسام مراقبة إلا أن لكل مجلس سكرتيرا عادلا واحدا

يؤولى الأشراف على جميع الأعمال على اختلاف أنواعها . يباوته مدبر لآلاتم التشريعية ومدبر لآلاتم المراقبة . وهذه الخطة التي تجري عليها بلجيكا هي التي تجري عليها الآن ويحسن أن تستمر على أجرى عليها أولا لما في توحيد العمل من الفائدة ومنع ما لا بد من وقوعه من الارتباك والتصادم في حالة وجود رئيسين للعمل لا سيما وإن الأعمال هنا في مصر لم تبلغ ولا ينظر أن تبلغ من الكثرة ما يجعل المهمة متعذرة على سكرتير واحد . فبالعالم أن أعمالها البرلمانية في مصران تزيد على الأعمال البرلمانية في بلجيكا .

وما ينبغي ذكره أنهم في إنجلترا لا يأخذون بهذا التقسيم . بل أنت السكرتير العام للمجلس (واسمه عندهم الكاتب) يتولى مباشرة الأعمال جميعها . والمراقبين امتيازات خاصة فانهم يقيمون في سرارى المجلس - وكذلك الرئيس يقيم في سرارى المجلس - حيث أهد لكل منهم مكتب خاص بتفروقاته وتنفذ مصاريف أفرته وتنفذته على ميزانية المجلس . كما أن لهم مكافأة مالية يتولون عليها فوق المكافأة المادية التي يتقاضونها بوصفهم أعضاء . وهذه المكافأة تبلغ تسعة آلاف فرنك في العام .

وبهذه المناسبة نذكر أن رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب في فرنسا يتولون كل منهما على مكافأة الضريبة اليامبلغ آخر بصيغة مصاريف استقبال وقد كانت مجموع هذا المبلغ ٧٢.٠٠٠ فرنك في العام فزيد إلى ١٣٢.٠٠٠ فرنك منذ بضعة سنوات عند ما عدلت مكافأة النواب من ١٥٠.٠٠٠ فرنك إلى ٢٧٠.٠٠٠ فرنك .

ورئيس المجلس الذى يتناول هذا المبلغ ملزم بالإقيام بمدة احتفالات في السنة منيا دعوة فيجها لسفراء الدول وأخرى لكار الدول ودعوات متصلة لأعضاء المجلس وفيهم بخلاف الاحتفالات التي يجيها كلما زار البلد أحد رؤساء الحكومات الأخرى أو كبارها مما يستحق المكافأة التي تمنح له بل تزيد عليها .

كما أنه هو الذى يجعل مرتبات موظفى سكرتيته وهو الذى يتولى تعيينهم واستبدالهم بدون دخل المكتب مقابل مبلغ ٣٠.٠٠٠ فرنك يتناوله في السنة ولا يتغير موظفو سكرتيته الرئيس تامين للمجلس في شيء . وليس لهم أن يتدخلوا في أى عمل من أعماله وكل مهمتهم تقتصر في القيام بشؤون الرئيس وتنظيم خلافته .

الفصل التاسع

السكرتير العام

منصب السكرتير العام من أهم المناصب وقد توقف على حسن اختيار صاحبه وكفاءته وما يديه في وظيفة من القدرة جانب عظيم من حسن سير العمل التشريعي في البرلمان : فهو الذى يدير جميع الأعمال ويتولى تنفيذ قرارات المجلس وقرارات المكتب . وهو يحضر جلسات المكتب ويقوم بوظيفة سكرتير له - ويغادر قرارات المراقبة أيضا ويكون مسؤولا عن اعداد وتخصيص جميع المسائل المعروضة على المجلس . وترتب هذه الأعمال وكثرتها والمسؤولية العظيمة المترتبة عليها هي التي حدثت بالبرلمان الفرنسي إلى تعيين سكرتير عام لأقسام المراقبة غير السكرتير العام للرئاسة حتى يتفرغ هذا الأخير للعمل التشريعي وحده . ويوجه إليه كل مناهة .

جاء النص الحالى فضلا عن مخالفته للتقاليد المرعية في تلك البلاد الرقعة في النظام البرلماني فيه شيء غير كثير من الماسس بكرة السكرير العام وبكرة المجلس نفسه .

هذا أما في فرنسا فان تعيين السكرير العام يصدر بقرار من المكتب متضا الى رئيس لجنة الحسابات .

أما في إنجلترا فالسكرير العام (الكتاب) يمين بمرسوم من الملك بناء على اقتاس المجلس والملك هو الذى يمزله بناء على خطاب يوجه اليه من المجلس أيضا . والسكرير العام هناك أوسع سلطة من زملائه في البلاد الأخرى فهو الذى يمين الموظفين - ماعدا تلك قليلة منهم - غير مفيد في ذلك بقيد أو شرط وله أن يضع ما يراه من الشروط التي ينبغي مراؤها فيهم وأن يصدق امتحان لهذه الناية أو أن يختار أى شخص يشتره امتحان .

درجته ومرتبته

في فرنسا تعادل درجة السكرير العام درجة المديرين العموميين ورؤساء المصالح أى أنها تأتى بعد درجة وكيل الوزارة مباشرة ومرتبته السنوية ٢٠,٠٠٠ فرنك وهو أكبر مرتب لموظف على أنه يشترط فوق ذلك بأن له مسكنا جانبا في أصغر المساكن في ذات سراى البرلمان بكل أثاثها وزيائنها فليس له فيها إلا ملاسه وناعه الشخصى ولا يتكبد شيئا من النفقات في صياتها ويلاحظ بهذه المناسبة أن مرتب رئيس الوزارة هناك لا يتجاوز سبعين ألف فرنك في العام .

أما في بلجيكا فمركز كاتب المجلس أحسن من فرنسا ذلك أن هذا الكاتب يعد مساويا في المرتبة والمربى لسكرير عام في وزارة . والسكرير العام في الوزارة في بلجيكا يعادل وكيل الوزارة في البلاد الأخرى لأنه لا يوجد في بلجيكا وكلاء ووزارات والسبب في ذلك أنهم يعدون أن منصب الوزير سياسى في حين أن منصب الموظف الذى يليه مباشرة في الوزارة منصب إدارى أو فنى يختلفان عن منصب الوزير فليس مقبولا أن يكون وكلا له لأن عمل الأصيل وعمل الوكيل يجب أن يكونا من نوع واحد . ولهذا جروا على تسمية الموظف الذى على الوزير في الوزارة سكريرا عاما . وهو يحكم هذه الوظيفة رئيس لجميع فروع الوزارة ولكل المديرين العموميين فيها ورؤساء المصالح التابعة لها .

وقد صدر قرار من مجلس النواب ومنه من مجلس الشيوخ منذ أكثر من خمسة عشر عاما بجعل "كاتب المجلس" مساويا في الدرجة والمربى للسكرير العام في الوزارات كما تقدم . أما مرتبه فيبلغ الآن مع ملحقاته نحو ٣٠٠ فرنك سنويا وهو أعلى مرتب في البلاد ويكاد يساوى مرتب الوزير فان هذا المربى الأخير لا يتجاوز ٥٠٠ فرنك .

أما كاتب المجلس في إنجلترا فان مرتبه يبلغ ٢٠٠٠ جنيه سنويا وقد كان يزيد على ذلك من قبل ويبلغ عدة آلاف من الجنيهات ثم خفض على التوالى إلى أن جعل ٢٠٠٠ جنيه منذ سنة ١٨٨٩ وبذلك مسكن ٥٠٠ جنيه في العام على أنه أعطى بعد ذلك مسكنا جانبا في سراى البرلمان وسجلت مصاريف حياة ذلك المسكن وأثاثه وتنفقته على حساب الميزانية العامة . ولكاتب المجلس مساعد كان مرتبه فيها معنى أربعة آلاف جنيه سنويا ثم خفض بالتدريج وهو يتقاضى الآن ١٥٠٠ جنيه وليس له مسكن جانبا .

والسكرير العام هو الإداة التنفيذية الدائمة للمجلس حتى أصبح عندما بمثابة مستشار فنى فان الأعضاء يتفكرون عند كل انتخاب أو يغيرون الكثيرون منهم أما هو فانه يبقى ثابتا في مركزه مما يكسبه بفضل هذا البقاء وبفضل طول المراتب خصوصا إذا طال عليه الزمن في وظيفته خيرة خاصة بجميع أحكام الدستور وللجنة المجلس ووجوبه نصريه وما دار حولها من المناقشات والأبحاث المدينة فيرجع اليه في كثير من الأحيان لمعرفة رأيه كتابة أو شفها فيها بطرا من معضلات الأمور القانونية بل كثيرا ما استشارته الأحزاب والجماعات السياسية نفسها في ذلك .

وهو الذى يعد جدول الأعمال بحيث أنه كلما انتهت مسألة وأصبحت صالحة للمرش بدرجتها في الجدول الذى يرضى على الرئيس أو على الهيئة المكلفة بتحرير ذلك الجدول .

كما أنه الماوان الأول للرئيس فيد له من قبل الجلسة جميع الأوراق التي ينبغي تلاوتها في الجلسة أو المناقشة فيها . ويعلى أثناء الجلسة إلى مضمة صغيرة خلف الرئيس مباشرة حتى يكون على مقربة منه لأن الرئيس يحتاج اليه دائما أثناءها والصلابة بينهما لا تقطع . ويتبع المناقشات ويكتب الرئيس الأسطة التي يبنى طرحها ويقت نظر له ما قد يقع مما يخالف اللائحة أو غير ذلك . خصوصا وأن الرئيس بسبب اضطراره إلى إدارة المناقشات والافتتاحات لها لا يكون لديه من الوقت لتحرير الأسطة وكتابة ما يحتاج إلى الكتابة أثناء الجلسة . فالسكرير العام هو الذى يقوم بكل ذلك ويرضه عليه والرئيس ملما أن يبدل فيه ما يراه محتاجا إلى التعديل .

والمعتد عندما أن عمل السكرير العام في أبعاد المسائل قبل الجلسة وعمله في الجلسة بيلان من الأهمية مبطلا لا يسمح بالافتتاح إلى أى عمل آخر حتى أنه لا يشترط به من الوجوه في تحضير المضابط أو تصحيحها وتلقى مسئولية المضابط على مدير القلم المختص .

طريقة تعيين السكرير العام

في بلجيكا يمين السكرير العام (وقبله هناك كاتب المجلس) بقرار من المجلس نفسه وكذلك يحدد مرتبه بقرار المجلس . واللائحة تنص صراحة على وجوب جلوسه أثناء الجلسة على مقربة من المكتب والواقع أنه ليس خلف الرئيس مباشرة كما هو الحال في فرنسا . أما المناشد الكبير الواقعة في وسط نصف الدائرة - وموتها كوقع المناشد المخصصة للموظفين مضمة - فهي مخصصة للموظفين والمحررين الذين يتولون عمل المضابط . ونذكر بهذه المناسبة أنه منصوص في اللائحة على أنه متى اجتمع المجلس في جلسة سرية فان السكرير العام يحضرها إلا إذا قرر المجلس غير ذلك . فالأصل أن يحضروه أما منه من الحضور فلا يكون إلا بقرار خاص . وكذلك الحال في فرنسا . والواقع أن السكرير العام يحضر دائما الجلسات السرية لأن المفروض أنه موظف جدير بالثقة وهو أكبر موظف المجلس ولذا كان ليس لدى المجلس من الثقة به بإعمله على الاطمئنان اليه واحتجائه على أسراره فغيره أن يمزله وأن يبحث عن يكون أجدر منه بالثقة . غير أن اللائحة عندنا تلت الآلية فيجبت العمل منه من حضور الجلسات السرية بحيث لا يحضرها إلا إذا قرر المجلس غير ذلك ورأينا أنه يجب تعديل اللائحة وإعطاها مطابقة للنص الفرنسى والنص البلجيكي بحيث يكون الأصل هو حضوره الجلسة إذ أن

وقد مكب الادارة في وضع لوائح الموظفين يستقيم حقه في أن يقرر لكل وظيفة الدرجة التي يراها مناسبة مع أهميتها ومع ما على صاحبها من المسؤولية ، وله أن يغير تلك الدرجة كلما دبر أن الحالة تقتضي التغير فان قرر هذه الدرجات ووضع الأحكام الخاصة بترتيب الموظف في سلمها وتدرجها في دائرة الحد المقرر لكل درجة من أعص الأحكام التي أعدت لألحة الادارة الداخلية لفرعها وتنظيمها .

والعادة الثبته في البرلمان الفرنسي أن مكب الادارة لا يخرج فبا يجره من التبعيات والتقيتات عن حكم القواعد التي قررها في اللأحة ، عل أن هذا الأمر نظري أكثر مما هو حقيقي ، إذ المكب هو الذي يضع اللأحة نفسها ويعدل فيها فيما لمقتضيات الظروف والأحوال وهو الذي يحدد لكل وظيفة الدرجة التي تلزمها ثم أنه اذا أراد أساء وظيفة الى موظف ولم تكن أحكام اللأحة تسمح بترقيته اليها سواء لأنه لم يقض في وأليته الأصلية المدة المقررة بلواز التوب منها الى غيرها أو لغير ذلك من الأسباب فقد جرى العمل عل أن تسند اليه الوظيفة الجديدة بطريق الانتداب ويقرر منه مكافأة تعادل الفرق بين مرتبه الأصل وبين مرتب الوظيفة المذكورة إلى أن تقضى عليه المدة القانونية أو يستقن ما كان يقصده من الشروط ويحتفظ تسند اليه الوظيفة بصفة نهائية .

أما في بلجيكا فان مكب المجلس يملك يقضى نص صريح في اللأحة الخروج عن أحكامها طبقا للأحكام العاديه المقررة في اللوائح . وفي الترقية العمل أو سوغه ما يقوم به الموظف من خدمات ممتازة أو يديده من كفائة خاصة .

وكذا نود أن نشر بمجموع أنواع الاستثناءات في التبعيات والتقيتات والتشريع على الدوام طبقا للأحكام العاديه المقررة في اللوائح . وفي الترقية العاديه اذا لم تتأخر عن موعد ما وفي أساء الوظيفة متى خلت الموظف الكفء ولو لم يكن أقدم زملاؤه وترقيته الى درجتها اذا كان قد قضى في درجته الأصلية المدة القانونية وأرجاء هذه الترقية إلى حين تمام المدة القانونية اذا لم يكن قد أتمها من قبل . تقول ان في هذا مجالاً واسعاً كفاي للتغييرات الكفءات فان اجراء أية ترقية بطريق الاستثناء اذا لم يكن هناك من الأسباب الموجبة فعلا ما يبرها والتوسع في هذا الاستثناء وأساءة استعماله بمناسبة وبغير مناسبة سواء وجدت أسباب صحيحة أو لم توجد من أكبر عوامل الخلل في نظام الدولة وأكبر موجبات الارتباك والاضطراب في أمارتها إذ أن الموظفين — لا سيما الشبان منهم — شغ أهمهم الآمال ولا يودون يقعون بالتقيتات في دائرة القواعد العاديه ويطلع كل منهم إلى أن يعصيه سهم من الاستثناء ولما كان الاستثناء لا يمكن بطبيعة الحال أن يتداول سوى نفر قليل من الموظفين بالنسبة للمجموع فلا شك أن الباقين يتقدمون على الدوام أنهم مينيون وهذا الشعور مع ما يلازمه من مضن الانتظار وخيبة الآمال يضيف قوة الانتاج وللأسوء على العمل ولا يثبت أن يوجد حالة من التبرم والاستياء تخشى عواقبها . ولكن يقال من الجهة الأخرى أن الاستثناء كثيراً ما يكون ضرورة حمية وكثيراً ما تقتضيه مصلحة العمل نفسه كأن يوجد موظف شديد الذكاء والكفاءة ولكنه قليل الأجر لم يدل ما تستحقه كفأته وتناسب مع عمله وقد يجد عملاً في الخارج أقل أجراً وأكثر كسباً فلا وسيلة لاستيفائه إلا بوضع ترقية ولو بطريق الاستثناء ثم إذا استعمل الاستثناء بحكمة وكثرة ولم

وقيل أن نتم هذا البيان نذكر أن السكريب العام في فرنسا وبلجيكا مرضص له بصفة خاصة بعمل شارة أعضاء المجلس . وذلك أن أعضاء المجلس كما لا يخفى لهم شارة خاصة يحملونها في اللباس والمخالفات الرسمية ويعرفون بها ويؤدي لهم عند حملهم إياها ما يلائم وظائفهم من مراسيم التحية أو التنظيم . ولما كان السكريب العام في المجلس من الأعص الناس به واكثرهم اثناً كما في أعماله فقد قررت مكاتب المجالس أن يسمح له بحمل تلك الشارة تشرفاً له وأغا بدلا من أن يكتب عليها "عضو البرلمان" يكتب عليها "سكريب عام المجلس" . كما أنه يحضر جميع الحفلات الرسمية التي يحضرها المجلس بيهته الكلمة .

الفصل العاشر

في موظفي البرلمان وعماله

اللوائح الخاصة بالموظفين

أول ما يلاحظ في هذا الباب هو أن جميع اللوائح الخاصة بالموظفين سواء فيما يتعلق بتعيينهم وترقيتهم أو تأديهم أو عزلهم أو إجازاتهم أو معاشاتهم الخ بعضها مكب الادارة بمحض سلطته .

بل أن المكب في فرنسا وبلجيكا لا يمرض هذه اللوائح على المجلس التصديق عليها لأن اللوائح الداخلية تخوله مطلق الحق في وضعها . وقد رأينا فيما تقدم كيف أن لأحة المعاشات لموظفي البرلمان في فرنسا — ولأحة المعاشات من أهم اللوائح وأعظمها خطراً لأنها ترتبط بحقوق الموظفين ولأفراد أسرهم من بعده — صدرت بقرار من المكب وحده ونفذت بقرار صادر من هيئة المراقبين .

وليس للمكب مقيدا بالأخذ بلوائح الحكومة فيما يتعلق بموظفيها بل هو حر في تقرير ما يراه من الأحكام كثيراً بحسن سير العمل ووضان العدالة والإنصاف في معاملة موظفيه وأن يراعي ظروفهم الخاصة . فمن حقه أن يقتبس كل لوائح الحكومة أو بعضها كما أن له أن يكون أكثر من الحكومة صفاً أو أشد تنقيفاً ولو أنه في السادة أكثر حماء في معاملة موظفيه من وزارات الدولة في معاملة موظفيها لأسباب عدة منها أن موظفي البرلمان يقومون مهمة شاقة دقيقة وأن مواجهم غير منتظمة وأن أغلب عملهم في الليل مما يؤدي إلى انهالك قوامهم واضمحاض صبرهم على الإقص ويصعب مدة صلاحيتهم للعمل المنصب أقل من للدلة العاديه الموظف يستعمل في أوقات نظامية ولا يعمل في الليل . ومنها أن المجالس أهمهم ضيق فقدمهم محصور والصلة بينهم وبين وزارات الدولة ومصلحها مقطعة وهم لا يطعنون بأصهارهم الى وظائف الوزارات الأخرى فلا يستطيع أحدهم أن يرقى إلا اذا خلعت أمامه وظيفة في نفس مجلسه ثم أنه من الواجب أخيراً جعلهم في حالة تنسيق مع كرامة البرلمان من جهة وتصرفهم من الجهة الأخرى عن التفكير في ترك مناصبهم إلى مناصب أخرى أقل تمياً .

ولهذه الأسباب كلها لاحظنا بوجه عام أن الدرجات المخصصة لموظفي البرلمان أوسع مدى وأكبر صيرتها مما هو مخصص لأقرانهم في وزارات الدولة .

مرتبته عن كل سنة من سنة خدمته - كما هو النظام المتبع في مصر - ولكن الحق في الماش لا يكسب إلا بعد انقضاء ثلاثين سنة في الخدمة .

فإنما قضى الموظف ثلاثين سنة كان له نصف مماش فأنما ترك الخدمة قبل هذه المدة لا يكن له أى حق في مماش ولكن يقتصر الأمر على منحه مكافأة تعادل الاحتياطي المخصص من مرتبته مضاعفاً إليه القواعد إن كان ترك الخدمة اضطرارياً - كما إذا كان سببه الوفاة أو مرض الخ - ومن غير هؤلاء إذا كان الخروج اختيارياً بالاستقالة .

أما النظام الجارى في البرلمان منذ عدلت اللائحة في سنة ١٩٢٤ فهو أن يحسب المماش على أساس جزء واحد من تحسين جزءاً من المرتب ويكتسب الحق في المماش بعد عشرين سنة فقط من سن الخدمة حيث يكون للموظف عقب هذه المدة الحق في مماش يبادل خمس مرتبته وكل سنة تبدأ بحسب سنة مماشية كاملة .

فن هذه المقارنة البسيطة يوضح الفرق العظيم بين حالة موظفى الحكومة وموظفى البرلمان فيا يتعلق بماشات الفرقين ولعل هذا المظهر هو أعظم مظاهر التمييز بينهما .

وتفيد القول هنا بأن اللائحة التي يعامل بها موظفو البرلمان صدرت بقرار من هيئة المراقبة بناء على قرار من المكتب ولم تعرض على المجلس نفسه لاعتمادها لأنه مفروض أن المكتب وحده يملك حق وضعها .

بعض ملاحظات

في بلجيكا بعض أحكام نافذة يحسن الوقوف عليها :

١ - فمن ذلك أنه مقرر أنه إذا وصل موظف إلى أعلى مرتب درجة ومضى عليه ستان بهذا المرتب فإنه يرقى إلى الدرجة التي هي أعلى من درجته مباشرة بصفة شخصية . فقد يحدث أن يبقى الموظف مدة طويلة في وظيفة دون أن يتحول وظيفة أمامه فيقاله في الدرجة المنصوصة لوظيفته هذه المدة الطويلة مما يضيف همته ويقعد به عن الحل فيجعل هذا الحل وسيلة لمعالجة تلك الحالة بل أنه إذا مضى على الموظف ٢٥ سنة في الخدمة وبقي خمس سنوات بمرتبة واحد . ولو كان قد منح الدرجة الشخصية على الوجه المتقدم فإنه يمنع حلالة تعادل عشر مرتبته ثم حلالة أخرى تعادل عشر مرتبته الجديده بعد خمس سنوات أخرى .

٢ - ومن ذلك أيضاً أن اللائحة تنص على أن لا يستدعى الموظفون من غير اسماهم إلى المماش .

وقد يكون الاستدعاء عقوبة بمحكم تأديبي - وفي هذه الحالة يمنع الموظف الحصول على الاستدعاء مرتباً يعادل نصف مرتبته الأصلي ولا يزيد على كل حال على ثلاثة أضعافه ولا تزيد مدة الاستدعاء على ثلاث سنوات .

ولكن الاستدعاء يكون أيضاً لأسباب أخرى وهي :

(١) أن تقتضى به مصلحة العمل بسبب إعادة تنظيم القسم أو إلغاء الوظيفة . وفي هذه الحالة يكون مرتب الإسماء ما هو لأمر مرتب الوظيفة بأكثر أو ينقص مدة الاستدعاء حسب المماش رفق . حساب ما يستحقه الموظف من علاوة أو ترقية لأن المفروض أن الموظف لا تذهب له فلا يجوز أن يتأله حيف من قرار أريد به المصلحة العامة وليس له فيه من يد .

يفرض فيه وروعى الحذر الشديد في تقريره متى وجدت أسباب صحيحة كان من أعظم حوامل التشجيع والتشيط وأبرز الكفاءات والانتفاع بها وزيادة الجهد والابتاع فأفقال باب الاستثناء افقالاً أما يودى إلى الحريان من هذا العامل العظيم الأخر والقيمة .

يضاف إلى ذلك أننا لارضى بأن يلغى باب الاستثناء إلا إذا قدر أن يكون هذا الإلغاء عاماً شاملاً يتناول موظفى الدولة جميعاً . أما جله فاصراعل فئة واحدة كوظفى المجلس دون غيرهم فهو مما تأباه العدالة لاسمياً بعد أن قرر في ١٠ يوليو من العام الماضى بأن تسمى على موظفى المجلس لوائح الاستخدام العادية السارية على جميع موظفى الحكومة ولو كانت لموظفى المجلس أية منة على موظفى الحكومة لحاز أن يفرض هذا القيد مقابل للميزة أما وهم معاملون بمعاملة غيرهم بلا منة لهم أقل من أن لا يحسبهم في حالة أسوأ من حالة سولم .

تعيين الموظفين

القاعدة العامة هي أن تعيين موظفى المجلس وترقيتهم من اختصاص مكتب الإدارة .

على أن هناك بعض وظائف لا يتولى المكتب تعيين فيها .

فالبكرى العام في بلجيكا يمينه نفسه وقد جرى عن على موال النظام البلجيكي في لائحتنا الداخلية كما هو معروف . أما باقى الموظفين فالمكتب هو الذى يمينهم .

أما في فرنسا تعيين السكرير العام ووظائف أخرى من كبار الموظفين كبرى الإدارة رؤساء الأقسام وساعدهم الخ من اختصاصات المكتب على أن يضم إلى رئيس لجنة الحسابات . أما صفار الموظفين فإن من كان منهم قابلاً للأفلام التشريعية يمين بقرار من المكتب . ومن كان قابلاً للأفلام الإدارية يمين بقرار من المراقبين .

ثم أن الرئيس وحده حق تعيين موظفى مكتبه بقرارات تصدر منه بالصفة التي سبق ياتها عند التكلم على مراتب الرئاسة .

والقاعدة أن التعيينات والترقيات تحصل بناء على اقتراح من هيئة المراقبة وبعد تقديم تقرير من السكرير العام .

درجاتهم ومرتباتهم ومعاشرتهم

تحدد لائحة الإدارة الداخلية درجات الموظفين ومرتباتهم ويمكن أن يقال بوجه الإجمال أنب الدرجات والمرتبات المقررة لوظائف البرلمان أرق مما هو مخصص في المادة لوظائف المماثلة لها في وزارات الحكومة وقد بسطنا أسباب ذلك في فائقة هذا الفصل .

أما نظام معاشاتهم فهو في بلجيكا نفس النظام الذى يجرى على موظفى الحكومة عامة .

ولكنه في فرنسا يختلف اختلافاً عظيماً عن نظام الماشات العام ويميل موظفى البرلمان في حالة يعطهم عليها أقرانهم .

ولكى يتبين الفرق بين النظامين نذكر أن نظام الماشات في فرنسا من مقتضاه أن معاش الموظف يحسب على أساس جزء واحد من ستين جزءاً من

وفي بلجيكا تبلغ مكافأة أعضاء مجلس النواب ١٢٠٠٠ فرنك سنوياً . أما أعضاء مجلس الشيخ فقد كانوا لا يتناولون أية مكافأة إلى عهد قريب ولكن الجاهات الاقتصادية اقتضت أن يكون لهم مكافآت مصادرة لمكافآت النواب لأن الحرمان من المكافأة يخالف مع الروح الديمقراطية ويجعل المجلس استقرائياً لا تخضع له السلطات المعنية بحجب بقدره على الاستفتاء عن المكافأة . على أن هذا الاقتراح لقي مقاومة شديدة وانتهى الأمر بإيجاد حل وسط فقرر أن يستولى "الشيخ" على مبلغ أربعة آلاف فرنك سنوياً لاجل أنها مكافأة برلمانية بل بمثابة "مصاريف" والحال واقفة عند هذا الحد . غير أننا لا ننظر أن الحالة تطول بهذا الشكل ولا بد من أن ينتهي الأمر بتقرير المكافأة للشيخ كاملة لأن مبدأ المكافأة أصبح مبدأ عاماً ولأن تقريره يخضع أبواب المجلس لقوى المواهب والكفايات .

ومن المبادئ المقررة أن العضو فيرسمح له بأن يتنازل عن مكافأته البرلمانية . ثم أن من حق أن يتصرف في مكافأته على الوجه الذي يروق له ولكن ينبغي أن تصرف المكافأة على كل حال إما إليه شخصياً وإما إلى شخص يكون بيده تركيز منه وله بعد ذلك أن يفعل بها ما يشاء أما مجرد تنازله عنها فهو أمر فيرمي لأن فيه مساساً بكرامة باقي الأعضاء إذ يصحله في مركز خاص بالنسبة لهم .

جوازات السفر

في بلجيكا يعطى أعضاء المجلسين جوازات السفر على جميع خطوط السكة الحديدية والكبرى والصغرى وجميع خطوط (الترامواي) وغيرها . وفي فرنسا يعطون جوازات على جميع الخطوط الحديدية سواء في ذلك المملوكة للدولة أو المملوكة للشركات مقابل مبلغ زهيد قدره أربعة عشر فرنكاً في الشهر يدفعه العضو وتقامه الشركات المذكورة . فلذا لو حط أن هذه الشركات مبيدة تبين أن التنازل الذي يدفعه العضو عن اسمه . غير أنه بالنظر إلى أن المبدأ المستورى من مقتضاه أن العضو يتنازل عن الأمانة كلها لا عن دائرة فقط فقد رأى أن يكون لديه جواز السفر في البلاد كلها ولو لم يستعمل هذا الجواز وقد عرض مرة الاقتراح من أحد الأعضاء بأن يكون الجواز قاصراً على المسافة بين العاصمة وبين دائرة العضو الانتخابية فرفض هذا الاقتراح السبب المتقدم ذكره وهو نية العضو عن الأمانة كلها .

المشرب

في بلجيكا يقدم للأعضاء في أيام الجلسات المرطبات والمشروبات المنخفة والماء كل البسيطة كأقواح "الستوش" وتولى الرقابة إدارة المشرب بواسطة خدام المجلس أنفسهم بغير استئذان بمجرد أن يبعد من الخابرج . ويتصرف على المشرب من خزنة المجلس على أي طقس إن ما يقتضيه في هذا السبيل مبلغ زهيد قد لا يصل إلى ما يعادل جنباً واحداً من قودنا على كل جلسة . وفي فرنسا يوجد مشرب لتقديم الأصناف جنباً إلى الأعضاء ولكن تقتاته يتحملها الأعضاء أنفسهم وتبلغ ١٤ فرنكاً في الشهر لكل عضو .

ولا يوجد في بلجيكا مطاعم في البرلمان .

وفي فرنسا لا يوجد مطعم في مجلس الشيخ . أما في مجلس النواب فإن أحد المصنفين يقدم الطعام للنواب باتان غاية في الرخص مقابل مبلغ يدفعه إليه النواب أنفسهم باختيار فرتكين اثنين شهرياً من كل نائب .

(٢) أن يكون سبب الاستبعاد مرض الموظف أو إصابته بعاة يصد التحاقه بجنحة المجلس . وفي هذه الحالة يكون سبب الاستبعاد مادلاً لنصف مرتب الخدمة العاملة وقد يصل إلى ثلاثة أرباعه إذ كانت مدة الخدمة طويلة إلا إذا قرر المكتب بوجبه الاستثناء منح مرتب أعلى وكذلك يجوز أن تحسب المدة في المعاش بقرار من المكتب .

(٣) أن يكون الاستبعاد لأسباب شخصية . فيجوز للموظف أن يطلب إحالة على الاستبعاد لسبب شخصي ولا يتناول أثناء مدة الاستبعاد مرتباً ولا تحسب المدة في المعاش .

العمل في غير الأوقات المقررة

يجب أن نذكر أنه إذا عقد المجلس جلسات إضافية أو اشتمل الموظفون في غير أوقات العمل العادية بمصون مكافأة خاصة عن أوقات العمل الإضافية طبقاً للقواعد التي يقرها المكتب بناء على اقتراح المراقبين .

الاجازات

الفائدة العامة هي أن الاجازات لا تمنع أثناء دور العمل الا لضرورة ماسة . أما أثناء العطلة فيجوز منح اجازات لأية مدة يتقيد أهم الا وجوب بقاء عدد قليل من الموظفين بطريق التناوب لإنجاز الأعمال العادية .

ذيل

١ - في بعض المزايا المقررة لأعضاء المجالس النيابية وفي المراسم المتخذة اجرائها في حالة وفاة أحد منهم

يتمتع أعضاء المجالس النيابية بكثير من المزايا للعادية والمعنوية رأياً أن نوجزها هنا . ولا نريد أن ندخل ضمن هذه المزايا "الحصانة البرلمانية" ولأنها في الواقع من أكرها جميعاً والسبب في ذلك هو أن "الحصانة" لم تقدر لمصلحة العضو ولكنها قدرت لحماية الوظيفة التشريعية نفسها وضمان قيام أعضاء البرلمان بالوكالة الصادرة لهم من الأمانة بحرية تامة . وانما نذكر أن هذه الحصانة تبلغ من الأهمية والشأو مبلغاً عظيماً حتى أنه إذا حدث فيما بين أعمار الانعقاد ما يدعو إلى اتخاذ إجراءات ضد أي عضو أو حجبته فجلسه عند اجتماعه أن يمر بإيقاف الإجراءات وبالإفراج عنه في الحال إذا تراءى له ذلك .

المكافآت

بقيت مكافآت أعضاء البرلمان في فرنسا من عهد صدور دستور سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٩٠٦ تسعة آلاف فرنك أي ٣٢٠ جنياً في السنة ثم زيلت إلى ١٥٠٠ فرنك أي ٩٠٠ جنيه ذهباً منذ أول سنة ١٩٠٦ فلما جاءت الحرب وقلت المعيشة غلاء فاشاً وزيست مرتبات الموظفين في كل البلاد زيلت المكافأة البرلمانية أيضاً فبلغت ٣٧٠٠ فرنك . ومع أن الزيادة في مرتبات الموظفين خفضت بالتدريج فإن الزيادة في مكافآت أعضاء البرلمان لا تزال على حالها وهم لا يزالون يستولون على ٣٧٠٠ فرنك .

وإذا توفى وزير وكان من أعضاء المجلس نائب للمكتب عن المجلس في الشهر
أما إذا لم يكن الوزير من أعضائه فلا يحضر المكتب .

هذا وما يلي ذكره أن فئات جائزة الأعضاء تحصلها خزنة المجلس
وهي مقدرة ببلغ ١٥٠٠ فرك في مجلس النواب و ١٢٠٠ فرك في مجلس
الشيوخ تنفق لورثته إذا طلوبا .

٢ - في معاشات الاعضاء

لم يكن لأعضاء مجلس الشيوخ والنواب فيا ماضى معاش يتولون عليه
بعد انقضاء مدة النيابة غير أنه رأى بعد ذلك ضرورة تقرير معاش لهم
ولأرأسهم وأبنائهم القاصرين . فقرر إنشاء صندوق معاشات لا تمدد خزنة
الدولة باحانة منها ولكن تنفيذ الموارد الآتية وهي :

أولا — مبلغ شهرى يدفعه المضمون ما رد عليه من الاعانات أو ما يضم
الى أمواله من المكافآت البرلمانية عن مدد انخلو وأرباح تشغيل تقوده الخ .
ويبلغ النائب الى هذا الصندوق مبلغا شهريا قدره خمسون فركا أو مائة
فرك . فلذا انتهت نيابته استولى على معاش مدى حياته قدره ١٨٠٠ فرك
ستويا في الحالة الأولى و ٣٦٠٠ فرك في الحالة الثانية وأما يشترط أن يكون
قد بلغ الخامسة والخمسين من عمره وقضى في النيابة ثمانى سنوات متوالية
أو غير متوالية . فلذا لم يتوافر فيه هذان الشرطان عند انتهاء نيابته جاز له أن
يستمر على دفع الاحتياطي الشهري الى أن يتوافر له .

وإذا توفى العضو سواء في أثناء نيابته أو بعد انتهائها وربط معاشه استحققت
أرامله معاشا قدره ١٥٠٠ فرك ستويا إذا كان زوجها ممن كانوا يدفعون
للمصنوق احتياطيا فلما ١٠٠ فرك و ١٢٠٠ فرك إذا كان ممن يدفعون
٥٠٠ فركا . ولا يسقط عنها هذا المعاش الا بالزواج أو بالموت .

وكذلك يدفع معاش معادل لمعاش الأرملة الى أبناء المتوفى القاصرين إذا
كانت والهم متوفاة أولا حق لها في معاش أو سقط معاشها عنها ويقتم
الأبناء هذا المعاش فيا بينهم ويسقط عنهم متى بلغوا جميعا الحادية والعشرين
من عمرهم فلذا توفى أحدهم قبل ذلك انتقل نصيبه الى اخوته القاصرين الى
أن يبلغوا ذلك السن .

ويلاحظ أن أرملة العضو وأبناءه يستحقون المعاش مهما يكن عمر
العضو عند وفاته أو مهما تكن المدة التي قضاه في النيابة .

ويكاد صندوق المعاشات في مجلس الشيوخ أن يكون مشابها لمتلته في مجلس
النواب وأما مبلغ الاحتياطي الذى يدفعه الشيخ ٥٠٪ من مكافآته البرلمانية
ويستحق المعاش عند بلوغه من الستين و بعد تسع سنوات كاملة في عضوية
المجلس ويجوز له أن اترك العضوية قبل ذلك أن يستمر على الدفع الى أن يتوافر
له هذان الشرطان . أما مقدار المعاش السنوى فقد جعل في بادئ الأمر
٣٠٠٠ فرك ستويا ثم خفض الى ٢٤٠٠ فرك لثقة موارد الصندوق على
أن يبلغ بعد ذلك إذا توفرت الموارد ومعاش الأرملة أو الأولاد القاصرين
١٢٠٠ فرك ينص الشروط المقررة في مجلس النواب .

البريد

والرئيس في مجلس الشيوخ والنواب في فرنسا منزلة أخرى وهي أنه ماضى
من وضع طوابير بردية على ما يرسله من الكتب والرسائل .

وقد ذكرنا فيا ماضى أن مجلس النواب قرر في صيف سنة ١٩٢٤ أن جميع
ما يصدر من الرسائل من النواب الى ناخبيه يرسل بالبرصة على حساب
ميزانية المجلس نفسه . غير أن هذا الامتياز لا ينتفع به أعضاء مجلس الشيوخ
لأنهم لم يوافقوا عليه فيا يتعلق بهم .

التعظيم العسكري للمجلس ولأعضائه

إذا ذهب المجلس ببشء الكاملة الى حفلة عامة يحف بموكبه من جميع
جوانبه حرس من القربان أو الياقة .

كذلك يكون مع المكتب حرس إذا توجه لمقابلة رئيس الجمهورية أو
اشترك في حفلة رسمية .

أما إذا توجه وفد الى جهة ما فيكون معه الحرس ولكن ينقص أفراد
الى النصف وإذا مر المجلس أو مكتبه أو أحد وفوده أمام كنيسة أو قلعة عسكرية
ويجب أن يأتلف "قرع قرع" شرف ويرقى التحية العسكرية . وهذا التنظيم
نفسه يرقى لرئيس المجلس .

وإذا مر شيخ أو نائب وكلت يحمل شارته يرقى له السلام الجندى
"الحارس" الذى يكون في توبة العمل .

الوفاة

إذا توفى الشيخ أو النائب في أثناء دور الانقضاء فإن الرئيس ينص في الجلسة
وبعرب عن أسف المجلس لفقده . أما إذا توفى في أثناء التشييل أو فيا بين
أدوار الانقضاء فلا يبلغ الرئيس المجلس شيئا ولكنه يبعث بكتاب تيمية الى
أقرب أقرباء المتوفى لأخبرهم برون أنه لا محل لابناء الأسف عليه في الجلسة
بعد انقضاء مدة طويلة على الوفاة .

وإذا حدثت الوفاة في المدينة التي بها مقر المجلس انتخب المجلس بطريق
القرعة وفدا مؤلفا من ٢٥ عضوا لكن يمتل في موكب الجنازة ويكون من
ضمن الولد أحد الزكاد وأحد المرافقين وإثنان من السكرتيرين فلذا كانت
الوفاة في غير يوم الجلسة تصحب القرعة بواسطة الرئيس والسكرتير العام
ويشتر كشف الأسماء في الجريدة الرسمية . أما إذا كان المجلس مؤجلا بمرسوم
فلا تصمد قرعة ولكن يضى العضو الى زملائه الموجودين في العاصمة .

وإذا كانت الوفاة في أثناء دور الانقضاء في العاصمة تشترك في الجنازة أوروبا
من الجند بقيادة ضابط من رتبة أميرالاي أو قومندان بحرى .

وإذا توفى عضو من أعضاء المكتب الحاليين أو السابقين جاز أن يقرر
المجلس إرسال وفد يمتل ولو كانت الوفاة خارج المدينة التي بها مقر المجلس
وترفع الجلسة إذا توفى أكبر الأعضاء سنا أو رئيس سابق .

أما إذا توفى رئيس المجلس ترفع الجلسة ويحضر المجلس بأكمله حفلة الجنازة
وتطلب الحكومة في الحال تصعيدا لأكلمة الجنازة على مصاريف الدولة . ويشترك
المجلس في مشهد جملة قرعة كاملة أو ما يعادل قرعة تمكن جميع الجلسة التي
تحدث فيها الوفاة .



مضبطة الجلسة الثالثة

المتعددة علنا في يوم الثلاثاء ٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك — وزع الاقتراح علينا الآن نأرجو أن تأمروا بسحبه حالا وإذا أراد أن يقدم اقتراحا بهذا المعنى فيجب أن يصوغه بصيغة أخرى .

دولة الرئيس — هذا الاقتراح لم يدرج بيد في جدول الأعمال فلا يصح اعتباره مقاما للجلس ولا يستطيع المجلس إذن أن يصدر بشأنه قرارا إلا بعد تقديمه .

سماعة الفريق موسى فواد باشا — لقد وزع الاقتراح علينا الآن وفيه طعن على بعض الأجزاء .

دولة الرئيس — سنأخذ الرأي على ذلك في آخر الجلسة .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك — فقد أتت حضرة مقدم الاقتراح بكلام لا أصل له عن هيئة سياسية يجب احترامها معها كانت .

دولة الرئيس — سنقرر ما يجب في آخر الجلسة .

تل قرار من سلطة المكتب في التميميات والتزيينات وهذا نص التقرير المرفق به :

تقرير

الى مكتب ادارة مجلس الشيوخ

١ — تتضمن المراسم والأوامر الخاصة بموظفي الحكومة جميع القواعد والأحكام التي ينبغي العمل بها في تعيينهم وترقيتهم وزيادة مرتباتهم واجازاتهم وقضائهم الخ .

وهذه القواعد تطبقها كل وزارة بالنسبة لموظفيها بقرارات تصدر من الوزير نفسه أو من يمثله الوزير حق التصرف فيها .

لذا اقتضت المسئلة العامة المخرج من تلك القواعد والتصرف بطريق الاستثناء فيكون مرجع الأمر في ذلك الى مجلس الوزراء .

والجس أن يقرر الظروف التي تهدد الاستثناء .

وبعبارة أخرى أنه يوجد بالنسبة لموظفي الحكومة سلطان: سلطة عادية وهي سلطة الوزير وعلمها يكون في دائرة القواعد المقررة والأحكام المرسومة ، وسلطة غير عادية وهي سلطة مجلس الوزراء الذي من جهة أن يخرج عرت القواعد المقررة . وليس معنى هذا اني ذهن الشارع أن مجلس الوزراء أن يتصرف كما يرى بطريقه ولكن معناه أن المفترض أنه لا يخرج عن القواعد الموضوعة ويتصرف بطريق الاستثناء الا عملا بمقتضيات الصالح العام .

اجتمع المجلس في تمام الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

نودي على حضرات الأعضاء فوجدوا حاضرين علنا حضرات :

أحمد الشريفي باشا . الدكتور حبيب خياط بك . عبد ابراهيم ولي بك . أحمد زيور باشا . أحمد فؤاد عزت باشا . عبد طلعت حرب بك . الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله . صليب تلويدوس باشا .

(مصرح لحضراتهم باجازات)

والشيخ علي سليمان وعبد محمود بك للمتفرجين عن حضور جلسات هذا الأسبوع .

وظاب كل من حضرات علي بسويو بك ومحمود عبد حسن الشندويل باشا وعبد الفتاح رجاوي أفندي ويحيى ابراهيم باشا وأحمد ذوالفقار باشا وأحمد حلمي باشا .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المعالي عبد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة .

تولى السكرتيرة البرلمانية كل من حضرات : علي عبد الرزاق بك وعبد أ حمد الشريف بك والشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

حضرة علي عبد الرزاق بك — اعتذر الاستاذ عبد الفتاح رجاوي أفندي عن جلسة اليوم لأسباب مالية وبمالي أحمد حلمي باشا يطلب الترخيص له باجازة مرضية شهرين وقد قدم معاليه شهادة طبية .

وافق المجلس على الترخيص لمعاليه باجازة المطلوبة .

تل محضر الجلسة الماضية فوافق المجلس عليه .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك — وزع علينا اليوم التراح من حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل فأرجو دلوكم أدب تأمروا بسحبه حالا والا اضطرت أن أتكم يا إقليم اخواني المعبدين .

دولة الرئيس — لم يصلى هذا الاقتراح .

أن المجلس أراد أن يمنح مكتبه توكيلا عاما مطلقا غير مقيد بقيد فيما يتعلق بالتعيين والترقية .

وتفيد هنا ما قلنا من قبل وهو أن تحويل المكتب هذا الحق من غير تفهيد قيد معين ليس معناه أن المكتب أن يتصرف كما يشاء ويسرى إذ الواقع أن المكتب مقيد بقيد المسبحة العامة وأن المفروض أن المجلس رأى أن مكتبه أهل لتقدير هذه المسبحة على وجهها الصحيح وأنه جدير بمحكم تكوينه والثقة الموضوعية فيه أن لا يسيء استعمال الحق المخول له وأنه لا يتوقع بالأجمال أن يصدر قرارا يكون أسامة البعث .

(٥) ولا يمكن أن يقال أن المادة ١١٧ ، وإن كان ظاهرها الاطلاق فهي لاتتصرف إلا إلى الأحوال العادية التي تشمل في دائرة التصرفات الخاصة للوزراء في وزاراتهم دون السلطة غير العادية التي يمارسها مجلس الوزراء ، لأن مؤدى هذا القول يكون حرمان موظفي مجلس الشيوخ وغيره من حق يتبع به الموظفون في وزارات الحكومة .

ليس من حق الموظف أن يرقى ترقية استثنائية ، ولكن من حقه في النظام المعمول به الآن أن توجد هيئة تملك ترقية بطريق الاستثناء إذا كان مستحقا للترقية الاستثنائية ، فهذا الحق إذ ذاك وإن كان حقا فرديا احتياليا ملقا على استحقاقه للترقية الاستثنائية ولكنه على كل حال حق في تلك الدائرة الضيقة .

بعد ذلك صرح وزير المالية باسم الحكومة في جلسة مجلس الشيوخ المعقودة في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٤ بما يأتي :

" أن الحكومة لا تناقض في أن يتولى كل من مجلس الشيوخ والنواب وضع ميزانيته بنفسه بحيث أنهما لا يفرضان في ذلك عن القواعد التي تجري عليها الحكومة في وضع ميزانياتها بالنسبة للأمور الحسابية وبالنسبة للموظفين من حيث تعيينهم وعزلهم وترقيتهم وقسوة معاشاتهم ومكافأاتهم حتى لا تكون هناك تفرقة بين موظفي الحكومة وموظفي المجلسين " .

وأول ما تلاحظه على هذا التصريح أنه لم يكسب ولم يكن في ميسوره أن يكسب المجلس حقا جديدا فيما يتعلق بوضع ميزانيته وإنما كان تفرقا لاجلأبدا ثابت من قبل بمحكم النظم البرلمانية .

٧ - لم يتناقش المجلس في هذا التصريح ولم يتخذ بشأنه قرارا بالموافقة عليه أو تعديله وإنما اكتفى بتسجيله في مضبطة الجلسة . وليس من شأني أن أفسر هذا السكوت بالموافقة أو بما يخدم في إبطاله من أن هذا التصريح لم يكن إلا تفرقا لاجلأبدا ثابت من قبل فهو بهذه المثابة لا يكون حلا للقضية .

ولكن مع اقتراض أن المجلس يسكوته عن هذا القرار قد أقره فإذا ما يكون الأمر القانوني لهذا الأمر .

٨ - هذا الأمر القانوني هو أن المجلس - إلى أن توضع لأمانة للإدارة الداخلية في مختلف الأمور المنصوص عليها في المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية - قد اتخذ بعض أوداده وسلطانه لوائح الحكومة لأمانة وموظفيها .

٢ - تألف البرلمان ووضع كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب لأمانته الداخلية طبقا للحق المخول له بموجب المادة ١١٩ من الدستور . والمعروف في كل البلاد الدستورية أن المجالس الثنائية مستقلة استقلال تاما في شؤونها الداخلية وفي كل ما يتعلق بشؤون موظفيها وفيما تعلق بتطبيق عليهم من القواعد والأحكام . ولهذا قضت الأمانة الداخلية في المادة ١١٨ منها بوضع لأمانة خاصة للإدارة الداخلية تبين فيها القواعد الواجب اتباعها فيما يتعلق بتعيين الموظفين والعزل وترقيتهم وعزلهم وإعطاء هذا النص في ذاته تأييدا لبدأ استقلال المجلس وحكم بأن موظفي المجلس ليسرى عليهم من القواعد والأحكام إلا ما يقرره المجلس نفسه .

(٣) وصيحت الأمانة الداخلية أيضا الهيئات المختصة التي تتولى مباشرة شؤون المجلس بالنابة عنه ففكرت هيئة المراقبة مباشرة بمصرفات المجلس ومراقبة الموظفين وتوقيع أدوات الصرف بالاشتراك مع الرئيس الخ . وأعطت بلجنة الحسابات مراجعة الحسابات وغير ذلك من الشؤون ، وشكلت مكتب الإدارة حتى تبين الموظفين وترقيتهم وعزلهم ، فكملت هذه النصوص جميعا مظهرًا جديدًا لبدأ استقلال المجلس وأيادها وحكمًا صريحًا في أن الهيئات المعنية في الأمانة هي وحدها التي يحق لها أن تبشر الاختصاصات المخولة لكل منها . لأنه إذا حق لأية هيئة أخرى خارجة عن المجلس أن تتولى بالنسبة لأي شأن من شؤونها الداخلية أي عمل من أعمال الإدارة أو المالية مما هو مخول لمكتب الإدارة أو لجنة المراقبة أو لجنة الحسابات الخ . لكان معنى هذا أن نصوص الأمانة وضمت حيزًا وأنما لا قيمة لها من الوجهة القانونية .

(٤) ولم تفيد الأمانة حق المكتب في التعيينات والترقيات بأي قيد حيث نصت المادة (١١٧) على أن " تعيين وترقية وعزل موظفي السكرية والمكتبية من اختصاص المكتب " .

نعم أن المادة ١١٨ من اللائحة قضت بوضع لأمانة للإدارة الداخلية تبين فيها القواعد الواجب اتباعها في تعيين وترقية الموظفين الخ . ولكن هذه المادة لم تتضمن أية إشارة إلى الأحكام التي ينبغي العمل بها إلى حين وضع تلك الأمانة . فكان المترتب على ذلك حثا إلى أن توضع لأمانة الإدارة الداخلية يكون المكتب هو المرجع الأعلى - بل المرجع الوحيد - في كل ما يتعلق بتعيين الموظفين وترقيتهم وعزلهم من حقه دون غيره مباشرة جميع الاختصاصات التي ترتبط بهذا الموضوع سواء في ذلك الاختصاصات العادية التي يمارسها كل وزير في وزارته بالنسبة لموظفيه أو الاختصاصات غير العادية التي يمارسها مجلس الوزراء .

كان المعروف جيدا من قبل وضع الأمانة الداخلية أن موظفي الحكومة خاضعون لأحكام وقواعد عامة وأن مجلس الوزراء يحق له عدم التقيد بهذه القواعد ، وكان بين وأمنى الأمانة طائفة من الوزراء السابقين وغيرهم ممن خيروا النظم الإدارية وعرفوا أن " الاستثناء " في ذاته جزء من النظام الإداري المنطق بالترطيف والترقية . وقد توقفت الأمانة في جلسات علنية ولم يبد أحد من أعضاء المجلس ولا من أعضاء الوزارة القائمة بالأمر أي اعتراض على الصيغة المطلقة التي وضعت للمادة ١١٧ ، فوجب أن يستنتج من هذا

ولما أن تكون السلطة التي تلك الاستثناء هي مكتب الادارة . وهذا التفسير هو في نظرا التفسير السليم الذي يتفق مع استقلال المجلس ومع روح التشريع الدستوري ومع نص المادة ١١٧ من اللائحة .

فالمكتب هو الذي يلقى الزكالة عن المجلس في كل ما يدخل ضمن دائرة اختصاصاته وليس لهية أخرى أن تدعى أنها تشارك في هذه الزكالة .

وما دنا قد أبلينا أن الاستثناء في ذاته جزء من النظام الاداري وأن موظفي مجلس الشيوخ لا يمكن أن يحرروا منه ما دام قائما قانونا في وزارات الدولة وأن مجلس الوزراء ليس له من الصفة ما يؤهله للحكم في هذا الشأن فها يتلقى بموظفي مجلس الشيوخ فلم يبق إلا أن مكتب الادارة هو الذي يختص بهذا .

ويكون معنى القرار المفترض صدوره من مجلس الشيوخ . ونذكر القول أنه لم يصدر قرار في هذا - هو أن المكتب يلقى بصفة عامة أن يعاى فيها

يتعلق بالتعيين والترقية وغيرها الأحكام العامة المقررة في اللوائح وأنه لا يجوز له أن يخرج عن هذه الأحكام الا اذا كان هناك من الأسباب الاستثنائية ما يبرر هذا الخروج وبعد أن بين أن الاستثناء مما يخص به الضرورة أو العدل أو تحضه مصلحة العمل وأن بين في قراره الأسباب التي حمله على اصدار القرار . فلما وجدت أسباب قوية تبرر الاستثناء فلا شك عندي أنه هو وحده الذي يملك تكليف هذه الأسباب . ويقدريها بما له من الرقابة العامة على شؤون المجلس الادارية وبا قول اليه في المادة (١١٧) من اللائحة من الحقوق وأنه غير ملزم بل غير مسموح له بأن يرفع في تقريره هذا الى قرار من مجلس الوزراء .

١٢ - وبأنه من الضروري أن يفصل المكتب في هذه القطعة . فان المسألة على رأس واهام وكل اهام مضر بسير العمل فضلا عن أنه لاجلها علينا . فلذا أخذ المكتب بالتفسير الذي تقدم . فادرج أن يصدر قرارا به . وقد يحسن أيضا أن نبلغ هذا القرار الى وزارة المالية لتعرف حقيقة موقفها وموقفها في هذا الشأن .

وبقي أنها اذا درست المسألة باسناد في ضوء المبادئ العامة ولو بالاستئناس برأى قسم قضائيا فلها سبيلها الأمر الى أن التسليم بصحة نظريتنا فلذا نازعتنا في هذا المجلس الشيوخ نفسه هو مرجع الفصل بينا في الأمر ما

السكبر العام

حبيب المصري

أعضاء :

قرار المكتب

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من السكبر العام ، وبما أن تطبيق اللوائح الخاصة بموظفي الحكومة على موظفي المجلس ومستغنيه لا يبدوا أنه أن يحصل التفرقة بينه في العاملة بلا تمييز لفرق على الآخر .

وبما أن تلك اللوائح تعدد فيها يتلقى بموظفي الحكومة السلطة التي يملك اجراء التعيين والترقيات فخصص منها من اختصاص الوزير صاحب الشأن والاستئناس في اختصاص مجلس الوزراء ؛

وعل ذلك يصح من القواعد العامة الا بين في وظيفة مجلس الشيوخ الا من توافرت فيه شروط الاستخدام من جهة الجنسية المصرية وحسن السيرة واللياقة للخدمة طيبا والشهادات الدراسية ولترتبط لقرار لكل شهادة الخ وأن تكون ترقيته بموظفي المجلس وزيادة مرتباتهم بما اقتضاه المبدأ المقررة قانونا وفي نفس المواجد وبالقياس المقررة كذلك .

(٩) هذا هو الآخر القانوني الوحيد الذي يترتب على قرار مجلس الشيوخ المفترض صدوره الى هذا المعنى وحده يمكن توجيهه . ولكن لا يمكن أن يترتب عليه بصفة خاصة أثر من الآثار الآتية :

(١) تقل اختصاص أية هيئة من الهيئات المعنية في اللائحة الداخلية الى أية جهة حكومية ، فيبقى التعيين والترقية من اختصاص المكتب ، وتظل مباشرة المصروفات من اختصاص المراقبة ، ومراجعة الحسابات من اختصاص لجنة الحسابات .

(ب) تخويل أية جهة حكومية (وزارة المالية أو اللجنة المالية أو مجلس الوزراء) حق مراقبة أية هيئة من الهيئات المتدنية من مجلس الشيوخ لمباشرة أعماله الادارية وشؤونه الداخلية . فهذه الهيئات هي التي تباشر وحدها تلك الاختصاصات في الفترة للرسمونة من المجلس ولا تكون مسئولة عن أي عمل من أعمالها المجلس نفسه .

(١٠) ولا يمكن أيضا أن يفرض ذلك القرار بأنه يرى الى مع أي تعيين أو ترقية استثنائية في مجلس الشيوخ لأن كل ما يمكن أن يؤدي اليه القرار هو أنه يسوى تقسوية عامة بين موظفي الحكومة وموظفي المجلس فلا يتأذى فريق منها من فريق ولا يجوز أن يفرح أحد الفريقين بتفريق با الفريق الآخر لا من جهة القانون ولا من جهة الواقع . فلذا منع الاستثناء منها باا فالمجلس مع وجوده في دوائر الحكومة كان هذا غير ثابت لم يرد في القرار ولا يمكن أن يؤدي اليه .

(١١) فوجب اذن أن تتصل من هي الهيئة التي تملك سلطة اجراء الاستثناء في مجلس الشيوخ عند الانتهاء .

هذه السلطة لا يمكن أن تكون الا إحدى هيتين .

أما أنها مجلس الوزراء باعتبار أن اللوائح المعمول بها في الحكومة تخص به لا يجوز اجراء أي تعيين أو ترقية على غير القواعد المقررة فيها الا بقرار من مجلس الوزراء بعد أخذ رأى اللجنة المالية .

ويلجأ الى هذا التفسير هو الذي قد تمسك به وزارة المالية وهو التفسير الحرفي لقرار الخالص بتطبيق لوائح الحكومة على موظفي المجلس .

غير أن هذا التفسير لا يمكنه التسليم به مجال من الأحوال أولا لأنه يتناق مع مبدأ استقلال المجلس وينتج للسلطة التنفيذية التدخل في الشؤون الداخلية للهيئة التشريعية . وثانيا لأنه يتناق مع المادة ١١٧ من اللائحة الداخلية التي تجعل التعيين والترقية وغيرها من حق المكتب وحده ولا تخول مجلس الوزراء أي حق من هذا القبيل لا مراعاة ولا حتما وليس ثمة من سبيل الى تحويلة شيئا من هذا الا اذا عدل نص المادة المذكورة .

دولة الرئيس - لأني ما أريد أن تقول .

حضرة محمد محمود خليل بك - أريد أن أختم هذه الفرصة لأطلب من المجلس أن يقرر مرة واحدة أنه مستقل استقلالاً تاماً عن كافة مصالح الحكومة وأن لا سلطان له عليه وقدم اقتراحاً هذا نصه :

"يقرر المجلس أنه متمكك باستقلاله استقلالاً تاماً عن مصالح الحكومة في إدارة شؤونه عامة وأنه هو الذي يتولى إدارة هذه الشؤون بنفسه بواسطة هيئاته بدون أي تدخل من أية وزارة مع تبليغ هذا القرار لمدينة الحكومة ."

وافق المجلس على ذلك .

"تصديق حد"

شرح المجلس في نظر تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن القانون الصادر في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٣٤ الموافق ٢٩ فبراير سنة ١٩١٦ الخاص بتأليف مجلس الأشراف الأعلى .

احتل فضيلة الشيخ حسين وإلى مقرر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية منصة الخطابة .

حضرة محمد محمود خليل بك - في كلمة عن تطبيق اللائحة .

دولة الرئيس - هل تريد أن تقول بالاستثناء عن تلاوة التقرير .

حضرة محمد محمود خليل بك - قضت المادة ٦٢ من اللائحة الداخلية بأن تقدم كل لجنة تقريراً للمجلس عن كل مشروع يحال عليها وقضت المادة ٦٣ من تلك اللائحة بأن تتعرض كل لجنة في كل مشروع عضواً مقرراً بين نتيجة أعمالها للمجلس ، فالذي يبين نتيجة أعمال اللجنة هو المقرر . أما التقرير فلا داعي لتلاوته ما دام قد طبع ووزع علينا وإذا كانت هناك داع لتلاوة لاستغناء عن المقرر لأنه لا معنى للتلاوة والشرح في وقت واحد فيجب اتباع اللائحة الداخلية بجمع شرح المقرر الذي يبين أوجه المسألة المطروحة على المجلس .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على عدم تلاوة التقرير توفيراً للوقت واكتفاء بما يديه المقرر ؟ ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك - نعم توافق بدون شك على الاستغناء عن تلاوة التقرير توفيراً للوقت واكتفاء بما يديه المقرر .

سعادة الفريق موسى فؤاد باشا - وكيف يعلم العضو الذي لم يكن عضواً بالجنة عنويات التقرير ؟ ؟

دولة الرئيس - أن التقرير يطبع ويوزع .

سعادة الفريق موسى فؤاد باشا - ولكن يحسن أن تكون مناقشة المسائل عند تلاوتها .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - يستطيع من يريد من حضراتكم المناقشة في أمر أن يعاق طبعاً في التقرير الذي يديه بما يراه حتى إذا ما تكلم المقرر في الموضوع الذي يريد مناقشته كان لحضرة العضو أن يبدى كل ملاحظاته . أما التلاوة أولاً ثم شرح المقرر ثانياً فكل ذلك انضماماً للوقت بلا فائده .

وبما أنه في هذه الحالة يتبين البحت لمصرة السلطة التي تمكك اجراء الاستثناء فيما يتعلق بموظفي مجلس الشيوخ ومستغديه ؟

وبما أنه لا يمكن التسليم بهذا الحق لمجلس الوزراء لما في ذلك من تناقض مع مبدأ استقلال المجلس في شؤونه الداخلية وشؤون موظفيه ومع ما هو مقرر في المادة ١١٧ من اللائحة التي جعلت التبعيات والتفرقات من حق مكتب الإدارة وحده ، وهذا الحكم لم يخرج من كونه تطبيقاً لبدأ العام الخاص باستقلال المجالس النيابية في إدارة شؤونها الداخلية وانحصار السلطة في يد مكتب الإدارة .

وبما أن المكتب يرى أن الهيئة الوحيدة التي تمكك هذا الاختصاص هي هيئة مكتب الإدارة عملاً بالمادة ١١٧ من اللائحة الداخلية ووفقاً للائحة البلجيكية التي أخذ منها هذا النص إذ حق الاستثناء يحول بموجب حكم تلك اللائحة إلى المكتب بشرط أن يكون القرار الصادر به مسبباً ؟

بقية هل ذلك ؟

قرر المكتب ضميراً لقادة ١١٧ أن جميع التبعيات والتفرقات سوله كانت مادية أو غير مادية تدخل في اختصاصه على أن يبين في قراره أسباب الاستثناء .

وقرر المكتب إحاطة المجلس علماً بهذا القرار ؟

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا القرار ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - إذن يوافق المجلس على هذا القرار .

معالي محمد شفيق باشا - قضت المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية بأن يضع المكتب لائحة للإدارة لتقرر القواعد الواجب اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة ومحدد مرتباتهم وترقيتهم وأجورهم وعزيمهم وقضاصهم وأقائهم من الخدمة وفي نظام الصرف والمرد والادارة الخ .

ومع أن هذه اللائحة لم توضع بعد فلما نتاح في تطبيق لوائح الحكومة على موظفي المجلس ومستغديه وهذا أمر لا يليق مطلقاً بل يجب علينا عند ما نريد رفع رقابة الحكومة علينا أن نضع لائحة الإدارة التي قررتها وضعها عند ما نظرت اللائحة الداخلية في سنة ١٩٢٤ ، وبخاصة أن دور الاستاذ الحالي لن يستمر أكثر من شهر واني أرى أن يقع في الاستثناءات بالنسبة لموظفي المجلس ومستغديه ما هو متبع في مصالح الحكومة إلى أن توضع لائحة الإدارة المنصوص عليها في المادة (١١٨) من اللائحة الداخلية .

دولة الرئيس - كان معاليك تريد أن يمرض ما يتعلق بموظفي المجلس على هيئة مجلس الوزراء ؟ ؟

معالي محمد شفيق باشا - نعم أريد ذلك .

دولة الرئيس - ولكن المجلس وافي على القرار السابق وبذلك أقفل باب المناقشة .

معالي محمد شفيق باشا - متى أقفل باب المناقشة ؟

دولة الرئيس - بعد موافقة حضرات الأعضاء على القرار .

معالي محمد شفيق باشا - ولماذا سمعت في دوليتكم إذن بالكلام .

دولة الرئيس - اذن تريد أخذ رأى المجلس عند عرض كل تقرير .
 حضرة الشيخ محمد بن العرب بك - نعم هذا ما أقصده .
 دولة الرئيس - هل يوافق المجلس على تلاوة هذا التقرير أم لا .
 أصوات : يتل .
 فضيلة المقرر - لا يتل اقتصادا في الوقت .
 دولة الرئيس - أرى ألا مانع من التلاوة .
 فضيلة المقرر - أنا لست في حاجة الى تلاوته لأوجوكم أن تكوني من تأدية ما مودعني اقتصادا في الوقت .
 دولة الرئيس - يؤخذ رأى المجلس في تلاوة التقرير أو عدم تلاوته .
 فضيلة المقرر - أرجو أن يسمح لي دولة الرئيس بأن أبدي رأيي بشغويا ولا حاجة لتلاوة .
 دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تلاوة التقرير أولا توافقون أصوات : يتل .
 دولة الرئيس - اذن يتل التقرير الآن وبعد ذلك يندى حضرة المقرر ملاحظاته .
 وبدئ في تلاوة تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

تقرير عن رأى اللجنة في القانون الصادر في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٣٤ الموافق ٢٩ فبراير سنة ١٩١٦ انخلاص
 بتأليف مجلس الأزهري الأعلى
 بناء على قرار المجلس بإسالة القانون المذكور على هذه اللجنة لدرسه وإبداء رأيها فيه قد اجتمعت ولكنهم عند المناقشة اتضح لها أن هذا القانون معدل للسادة التاسعة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ التي نصت على تأليف مجلس الأزهري الأعلى كما تبين لها أن القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٠ (الذي لم يكن من بين القوانين المنقولة أمام مجلس الشيوخ الآن لحالته على مجلس النواب) مدلل أيضا بمضى أحكام المادة التاسعة المذكورة .
 ولما كانت رأت اللجنة أن يحصل الاستفسار أولا عما اذا كان قد نظر مجلس النواب في هذا القانون الأخير أولا وحالته في الحالة الأخيرة على مجلس الشيوخ لكي يتطهر هذه اللجنة مع القانون رقم ٦ سنة ١٩١٦ الحالي عليها .
 وبعد مناقشات في هذا الصدد وردت مكالمة من معالي رئيس مجلس النواب بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤ حرقها بصورته قانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٠ والمذكرة الإضافية له فعرض كل ذلك على اللجنة الحالية وتناقشت فيه .
 فضيلة المقرر - أن كلني "هزرق بها" الواردين في التقرير خطأ يرضى والعبواب (مراةني) .
 دولة الرئيس - المطلوب أن يتل التقرير كما هو .

فنجترئ اذن بأقوال المقرر مدام التقرير قد وزع على الجميع خصوصا أن هذا هو ما ينطبق على الأمانة الداخلية كما قال حضرة محمد محمود خليل بك .

فضيلة الشيخ حسين والي - أن ما قاله حضرة محمد محمود خليل بك حسن ويا حبذا لو حصل به المجلس فيما مضى تلاقى شيء يقع المجلس الآن للاتحة الداخلية ولأى شيء مبالغ فيها معنى ؟ ؟ انني مستعد لأن أوبن عمل اللجنة من غير نظري ورق ومستعد لمناقشة ولكن مما لا يصح أن يحاسب المجلس الأعضاء بمسايين غفلتين ، هذا يقرأ له التقرير ويقرأ له ولابدأ الآن يشرح التقرير - أن الجامع الأزهر والمعاهد العلمية الدينية الإسلامية قانونا صادرا من مجلس شورى القوانين يسمى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١

دولة الرئيس - هل حضرتكم تريد ابداء ملاحظاتكم بصفتكم مقررا قبل تلاوة تقرير اللجنة ؟
 فضيلة المقرر - أن اعتراضى باقى إذ لاحظ أن حضرات الأعضاء يعامل بعضهم بعضا بماملين مختلفين خلافا لما جرى عليه المجلس فاللهو الماضى .
 حضرة ابراهيم نور الدين بك - أن الموضوع المطروح الآن هو موضوع مام يهتما النظر فيه .

فضيلة المقرر - نعم أنا في أمر مام وأنا مستعد للاجابة عن كل ما يطلب مني شغويا وهذا لا يعجزني إنما موضع عجبى أن أعضاء المجلس كانوا يمشون على وتيرة واحدة في معاملة بعضهم بعضا ولكنهم الآن يمشون على غير وتيرة واحدة .

دولة الرئيس - انتظر يا حضرة المقرر .
 حضرة الشيخ محمد بن العرب بك - لاشك أن تلاوة التقارير في المجلس قد تضع الوقت حقيقيا ولكن في كثير من الأحيان وبعد أن التلاوة على هيئة المجلس تأتي بنتيجة حسنة إذ يقابل حضرات الأعضاء الآراء ويصلون الى كثير من الحقائق لأن الانسان وحده قد لا يستوى البحث فأرجو المجلس ألا يجعل عدم تلاوة التقارير قاعدة عامة بل يقتدر في كل ظرف ما يراه مناسبا .

فضيلة المقرر - أنا من نيا أقول ، اننى أرى أنى أعامل معاملة خاصة .
 دولة الرئيس - لست المقصود بالثبات يا حضرة المقرر .
 فضيلة المقرر - ولكنى أرى أنى المقصود بالثبات .
 حضرة الشيخ محمد بن العرب بك - اننى بعد أن سمعت ما ذكره فضيلة الأستاذ الشيخ حسين والي أؤكد أن فضيلته غير مقصود بالثبات وأعتقد أن حضرة محمد محمود خليل بك لا يقصد شيئا من هذا .

دولة الرئيس - تأييدا لهذا رأى أذكر أن بعض حضرات الأعضاء مازوفوني عند ما أمرت بتلاوة أحد التقارير في جلسة سابقة .
 حضرة الشيخ محمد بن العرب بك - انى أقصده ألا يتقيد المجلس بقاعدة بل عند ما يرضى تقرير يؤخذ رأى المجلس في تلاوته أو عدم تلاوته والمرجع على كل حال للمجلس .

فضيلة المقرر - الواجب أن يصلى المولطف البشارة لأن لغتنا هي اللغة العربية وعلى لغة البلاد الرسمية بنص الدستور ولا يصح لنا أن نقر خطا السكرتيرية .

دولة الرئيس - هذا التقرير من وضع اللجنة وقد تقدم المجلس باسم رئيسها فيجب أن يقرأ بنصه ويقرأ تقريره .

فضيلة المقرر - في المحافظة على اللغة الرسمية احترام للدستور .

دولة الرئيس - يقرأ كما هو مذكور في الدستور .

حضرة الشيخ محمد بن العربي بك - خير صحيح أن البشارة التي يشرى إليها حضرة المقرر من عمل السكرتيرية بل هو من عمل اللجنة .

فضيلة المقرر - أألم أكتبه .

دولة الرئيس - يقرأ التقرير بنصه .

استقرار ثلاثة التقارير .

ولقد كان السبب في كل هذه التعديلات أن القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ كانت المادة التاسعة منه تقضى بتشكيل مجلس الأئمة الأئمة من خمسة أشخاص رأى بعد ذلك أن يزداد عليهم مدير المآخذ وشيئا مسمى بالإسكندرية ووطنطا . لذلك صدر قانون رقم ٦ سنة ١٩١٦ بهذا التعديل . ولكن مع هذا القيد وهو أن يكون رأى شيخى المصنفين المذكورين استشاريا .

بعد ذلك رأى أيضا أن يمدد من ذلك القيد بأن يصل رأى شيخى هذين المصنفين قطليا فصدر قانون رقم ٢٧ سنة ١٩٢٠ بهذا التعديل الجديد .

ولكن اللجنة رأت بعد البحث والمناقشة أن يستثنى بالمرءة من شيخى المصنفين لشار إليهما ليكون المجلس الأئمة الأئمة مؤلفا من عشرة أشخاص على النحو المصطور بالمشروع للأسباب الآتية :

أولا - أن الفرض الأصل من وجود شيخى مسمى الإسكندرية ووطنطا إنما كان تقبيل كل منهما مسهده . وهذا يكفى فيه وجود مدير المآخذ لأنه يمثل ذين المصنفين وبغيرهما من جهة ولأن المجلس حق استعانة أحد مشايخ المآخذ للاستعانة به عما هو لازم للمجلس من جهة أخرى .

فضيلة المقرر - الأول أن يقال بدلا من كلمة (لأن المجلس) لأن رئيس المجلس .

دولة الرئيس - التقرير يقرأ كما هو .

استقرار ثلاثة التقارير .

ثانيا - أن المصنفين المذكورين كافة من الدرجة الأولى وكافة يتوزعان علماء ولكنهما أصبحا الآن ليسا كذلك إذ أن القسم المالك من جميع المآخذ قد انضم الآن إلى الأزهر .

ثالثا - أن تأليف المجلس الأئمة من مشايخ المآخذ قد يقرب عليه تعطيل أعمالهم في مآخذهم إذ ليس لكل شيخ مآخذ من يقوم مقامه في أعماله عند غيابه .

رابعا - أن الحالة قد تدعو إلى السرعة في عقد المجلس مرة لا يتيسر معها إخطار مشايخ المآخذ فضلا عن حضورهم .

سادسا - أنه لا توجد مرة لشيخى مسمى الإسكندرية ووطنطا لا تتوفر لشيخى المآخذ الثانوية الأخرى فوجودها دون غيرها ترجيح بلا مرجح فضلا عما يقرب على ذلك من تغيير عدد أعضاء المجلس كلها تجنبا لمعهد وليس ثمة ضرورة تدعو لذلك على أن مجلس المآخذ الأئمة ليس من بين أعضائه أحد نظار المدارس الثانوية أو العليا .

سادسا - أن تأليف المجلس الأئمة الأئمة من مشايخ المآخذ يقرب عليه انتظامهم من مآخذهم إلى القاهرة لحضور جلساته وفي هذا من التفات ما يمكن الاستفادة عنه .

من أجل ذلك

رأت اللجنة ما عدا فضيلة الشيخ إبراهيم الجبالي أن يمدد القانون رقم ٦ سنة ١٩١٦ ورقم ٢٧ سنة ١٩٢٠ حسبما يأتي :

الأصل	الأصل
في المادة التاسعة من قانون رقم ٢٧ سنة ١٩٢٠	في المادة التاسعة لقانون رقم ٦ سنة ١٩١٦ يؤلف مجلس الأئمة الأئمة من اثني عشر عضوا وهم :
يؤلف مجلس الأئمة الأئمة من اثني عشر عضوا وهم :	شيخ الجامع الأزهر رئيسا .
شيخ الجامع الأزهر رئيسا .	شيخ السادة الحنفية (و يترولى
شيخ السادة الحنفية (و يترولى	رئاسة المجلس الأئمة في حالة غياب
رئاسة المجلس الأئمة في حالة غياب	الرئيس) .
الرئيس) .	شيخ السادة المالكية .
شيخ السادة المالكية .	» » الشافعية .
» » الشافعية .	» » الحنبلية .
» » الحنبلية (أوامر)	وزير الأوقاف (وله في الاقتضاء
يقوم مقامه بمقتضى إرادة سلبية	أن ينيب عنه وكيل وزارته) .
ملائمات) .	المدير العام للجامع الأزهر والمآخذ
وزير الأوقاف (وله عند الاقتضاء	العلمية الدينية الإسلامية .
أن ينيب عنه وكيل وزارته) .	ثلاثة ممن يكونون فوجودهم
المدير العام للجامع الأزهر والمآخذ	بالمجلس قائمة لترقية التعليم وحسن
العلمية الدينية الإسلامية .	انتظام إدارته بشرط أن يكونوا من
شيخى مسمى الإسكندرية	الحائزين للصفات المطلوبة للجامع
ووطنطا .	الأزهر والمآخذ الدينية الأئمة
ثلاثة ممن يكونون فوجودهم	(ويكون تعيينهم بأرادة سلبية بناء
بالمجلس قائمة لترقية التعليم وحسن	على قرار من مجلس الوزراء) .
انتظام إدارته بشرط أن يكونوا من	وشيئا مسمى الإسكندرية
الحائزين للصفات المطلوبة لحالة	ووطنطا (ويكون رأيها استشاريا) .
الجامع الأزهر والمآخذ الدينية	
الأئمة (ويكون تعيينهم بإرادة	
سلبية بناء على قرار مجلس الوزراء) .	

قرر مجلس الشيوخ وجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - عُدل القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٦ و رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ بالكتابة الآتية :

يرُفَع مجلس الأُزهر الأعلَى من عشرة أشخاص وهم :

فضيلة المفتور - بقال أعضاء بدل أشخاص .

استقرار ثلاثة القدر .

شيخ الجامع الأزهر رئيسا .

شيخ السادة الخفية (ويتولى رئاسة المجلس الأعلَى في حالة غياب الرئيس) .

شيخ السادة المالكية .

شيخ السادة الشافعية .

» » الحنابلة (أو من يقوم مقامه بمقتضى إرادة سنية ملكية .

وزير الأوقاف وله عند الاقتضاء أن ينيب عنه وكيل وزارته) .

للمدير العام لجامع الأزهر وللمعهد العلمي الديني الاسلامي .

ثلاثة ممن يكون في وجودهم المجلس قائمة تقريبية التعليم وحسن انتظام ادارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفات اللازمة لحالة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى (ويكون تعيينهم بإرادة سنية بناء على قرار من مجلس الوزراء) .

ورئيس المجلس أن يدعو شيخ المعاهد الأخرى لحضور الجلسات التي يحصل فيها نظر مسائل التعليم المتعلقة بمعهد كل منهم ويكون رأيهم استشاريا .

فإذا اجتمعت مشيخة الجامع الأزهر ومشيخة أحد المذاهب الأربعة في شخص رئيس المجلس الأعلَى فيكون وكيله في مشيخة مذهبه عضوا قانونيا في المجلس لتمثيل أهل هذا المذهب .

مادة ٢ - على رئيس مجلس وزارته تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمري بأن نعلم هذا القانون بتمامه الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدون سنة ١٩٢٤

حضرة عبد العزيز رضوان بك - ألاحظ أن مدلى وزير الأوقاف غير موجود في هذه الجلسة وأحذ أن النظم تفضى بوجوده لأنه الرئيس الأعلَى للمعاهد الدينية .

دولة الرئيس - هل يطلب حضرة العضو التأجيل حتى يحضر معالي الوزير .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى أنه لا محل لاعتراض حضرة العضو لأن ادخل معالي وزير الأوقاف في عمله التشريعي فليدأ المقر في بيان ملاحظاته وإذا كان لابد ملاحظة فليبدأ بها جده .

ورئيس المجلس أن يدعو شيخ المعاهد الأخرى لحضور الجلسات التي يحصل فيها نظر مسائل التعليم المتعلقة بمعهد كل منهم ويكون رأيهم استشاريا .

فإذا اجتمعت مشيخة الجامع الأزهر ومشيخة أحد المذاهب الأربعة في شخص رئيس المجلس الأعلَى فيكون وكيله في مشيخة مذهبه عضوا قانونيا في المجلس لتمثيل أهل ذلك المذهب .

التعديل

في المادة التاسعة من القانون الموضح أصلها بهذا .

يرُفَع مجلس الأُزهر الأعلَى من عشرة أشخاص وهم :

شيخ الجامع الأزهر رئيسا .

شيخ السادة الخفية (ويتولى رئاسة المجلس الأعلَى في حالة غياب الرئيس) .

شيخ السادة المالكية .

» » الشافعية .

» » الحنابلة (أو من يقوم مقامه بمقتضى إرادة سنية ملكية) .

وزير الأوقاف (وله عند الاقتضاء أن ينيب عنه وكيل وزارته) .

للمدير العام لجامع الأزهر والمعاهد العلمية الدينية الاسلامي .

ثلاثة ممن يكون في وجودهم المجلس قائمة تقريبية التعليم وحسن انتظام ادارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفات اللازمة لحالة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى .

(ويكون تعيينهم بإرادة سنية بناء على قرار من مجلس الوزراء) .

فضيلة المفتور - الأول أن يقال أعضاء بدل أشخاص .

دولة الرئيس - يجب أن يتل التقرير كما هو .

استقرار ثلاثة القدر :

ورئيس المجلس أن يدعو شيخ المعاهد الأخرى لحضور الجلسات التي يحصل فيها نظر مسائل التعليم المتعلقة بمعهد كل منهم ويكون رأيهم استشاريا .

فإذا اجتمعت مشيخة الجامع الأزهر ومشيخة أحد المذاهب الأربعة في شخص رئيس المجلس الأعلَى فيكون وكيله في مشيخة مذهبه عضوا قانونيا في المجلس لتمثيل أهل ذلك المذهب .

مشروع قانون

بتعديل القدر رقم ٦ سنة ١٩١٦ والقانون رقم ٢٧ سنة ١٩٢٠

للمصين بتأليف مجلس الأُزهر الأعلَى

نحن فرّاد الأم ملك مصر

بعد الاطلاع المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٦ وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ والمذكرة الإيضاحية له .

دولة الرئيس — جدول الأعمال أرسل لحضرات الوزراء بما فيهم وزير الأوقاف وهو عام ينظر هذا الموضوع في جلسة اليوم .

فضيلة المقرر — ان الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية قانونا معمولاً به لآلاف سنين من مجلس شورى القوانين مذ كن موجودا وهو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ وفي هذا القانون المادة ٩ هـ — وفي مجلس الأزهر الأصل من ثمانية أعضاء سوى الرئيس وهو شيخ الجامع الأزهر ومن كان شيخا للجامع الأزهر كان رئيسا للمجلس وهذا المجلس يشرف على الأزهر والمعاهد العلمية الدينية الموجودة في الدولة المصرية — قالت هذه المادة ان المجلس وفيه من تسعة أعضاء أو من ثمانية غير الرئيس — الرئيس عضو وشيوخ للمذاهب الأربعة ومدير الأوقاف الذي صار وزير الأوقاف بعد أن حوّل الديوان الى وزارة هو العضو السادس وعلاوة لم دعاية وتبعية بالتعلم وتربية شؤون تكون اختراجه ملائمة لحال الأزهر ومن فيه من العلماء . مجلس الأزهر وفيه من هذا النوع طبقا لقاعدة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ، وهؤلاء التسعة هم الذين ينظرون في شؤون الأزهر وجميع المعاهد الدينية بخلاف درجتها كبريا وصغيرا . وبعد ذلك صدر قانون رقم ٦ لسنة ١٩١٦ — هذا القانون مدلل لقاعدة المشار اليها وهي للمادة التي نصت على شكل تأليف مجلس الأزهر الأصل — فكيف كان التعديل ؟

هذا القانون أضاف الى تسعة الأعضاء ثلاثة أعضاء آخرين فصار المجلس مؤلفا من اثني عشر عضوا . فثلاثة الأعضاء الذين زادوا المادة الجديدة هم مدير المعاهد الدينية وشمس الدين الاسكندرية وطعنا ولكن النص الجديد قيد عضوية هذين الشيخين بمجلس راجعا استشاريا ولم يذكر هذا القيد بجانب غيرهما فحين أن رأى غيرهما قطعي وراجعا استشاري وزيد على قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ أن لرئيس المجلس أن يدعو شيوخ المعاهد الأخرى لحضور جلسات المجلس ان كان تسعة عليه فكأن هذا القانون مع القانون السابق قاضين بأن مجلس الأزهر الذي يشرف عليه من سائر المعاهد الدينية مؤلف من اثني عشر عضوا عشرة راجع قطعي واثنين راجعا استشاري — بعد هذا صدر قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ مبدلا للمادة التاسعة من القانون الأول المعدل بالمكون رقم ٦ لسنة ١٩١٦ ولا يتصدى هذا التعديل بمجلس رأى الشيخين قطعا بعد أن كان استشاريا ووصل هذا يكون المجلس مؤلفا من اثني عشر عضوا راجع قطعي .

حينما فتح البرلمان وزعت الحكومة المراسم والقوانين على مجلس النواب والشيوخ فكان من حصص مجلس الشيوخ القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٦ وكان من حصص مجلس النواب القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٠ . عرضت القوانين على مجلس الشيوخ وقضت على الجمان نخص لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية قانون رقم ٦ لسنة ١٩١٦ وهو الذي يشمل التعديل الأول الطارئ على المادة ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ وهو التعديل القاضي بأن يكون رأى شيوخ معاهد الاسكندرية وطعنا استشاريا — اجتمعت اللجنة وحصلت المناقشة فبين ان هناك قانونا معدلا لقاعدة ١٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ عولا على مجلس النواب وهو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ — رأت اللجنة أن هذين القانونين

معدّلان للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ وقررت أن يطلب مجلس الشيوخ من مجلس النواب القانون الأخير ليحيله المجلس على لجنة المعاهد لأنها تنظر في القانون لتسلسل لقاعدة التاسعة . فعلا اجتمع لدى اللجنة القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٦ والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ — نظرت اللجنة في القانون الأصل ثم نظرت في القانونين الآخرين فأجمع أعضاء اللجنة عدا عضو منها على أن يستثنى عن عضوية شيوخ معاهد الاسكندرية وطعنا وأن يقتضى بتأليف المجلس من عشرة أعضاء منهم الرئيس وهو شيخ الجامع الأزهر ومدير المعاهد الدينية وشيوخ المذاهب الأربعة ووزير الأوقاف وعلاوة ممن لم تدرية ودراية بالعلم وطريقة والأزهريين وأحوال شيوخهم ويكون تعيينهم بأرادة ساية . رأيت اللجنة أن يكون المجلس مؤلفا على هذا الشكل إذ أن فانجلس مدير المعاهد الدينية الذي يشرف على جميع المعاهد وكذلك شيخ الجامع الأزهر الذي هو رئيس المجلس وهما كفيلا . بتبثيل جميع المعاهد الدينية . فلا حاجة لوجود شيوخ معاهد الاسكندرية وطعنا ليكونا عضوين في المجلس . قد يقال كيف يستثنى عن هذين الشيخين مع أن الحاجة قد تدعو الى أخذ راجعا في بعض الشؤون ؟ قلنا فلقدوا عند الحاجة اذا لم يتضاه . ولا حرج في ذلك . فان القانونين رقم ٦ لسنة ١٩١٦ و٢٧ لسنة ١٩٢٠ المعدلين لقاعدة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ تمحولا لرئيس المجلس الحق في أن يدعو شيوخ المعاهد الدينية لحضور الجلسات ان كان هناك حاجة لذلك .

السبب الثاني هو أن معاهد طعنا والاسكندرية كانا عتصموا بالقوانين المعدلين من معاهد الدرجة الأولى وكان التعليم في كل منها يشمل الأولى والثانوى والمعالى . وكان يخرج منهما علماء كما يخرج من الأزهر . أما الآن فليس فيها قسم طاك .

حضرة الشيخ حسن عبد الناصر — اللجنة قدّمت تقريرا وعلى الآن على حضراتكم وأرى اقتصاا في الوقت الاكتفاء بكتابة وقراءتها إذا عنت ملاحظة لأحد حضرات الأعضاء ونحضرها حضرة المقرر .

فضيلة الشيخ حسين والى — هذا كان رأي من قبل غير أنه قد دار كلام دكا الى الايضاح .

دولة الرئيس — أرجو عدم مقاطعة حضرة المقرر .

فضيلة الشيخ حسين والى مقرر اللجنة — السبب الثالث وجود شريعتي للمهمدين المذكورين ضمن أعضاء المجلس الأعلى يقتضى تعطيل أعمالهما في معاهدنا لعدم وجود من يقوم مقامهما أثناء غيابهما خور الجلسات . السبب الرابع أن الضرورة قد تدعو الى الاسراع في هذا المجلس وبما أن هذين الشيخين غير مقيمين في القاهرة فقدست بتعذر ذلك حضورهما فيضيج الفرض المقصود من الاربع بمقد المجلس .

السبب الخامس أن المعاهد الدينية على ثلاثة أقسام

قسم من الدرجة الثالثة وقسم من الدرجة الثانية وقسم من الدرجة الأولى .

فالأول لا يدرس فيه إلا التعلّم الأولى . والثاني يدر فيه التعلّم الأولى والثانوى والثالث قاصر على الجامع الأزهر وهو المعهد جسد من الدرجة

في الترتيب على أصله، وإلا فأمامكم التعديل الذي أقرته لجنة الأوقاف والمعاد الدينية ولحضراتكم الرأي الأعلى.

حضرة محمود أبو النصر بك — أوافق اللجنة على استبعاد شيخى معهدى الاسكندرية وطلعا من أعضاء مجلس الأزهر الأعلى ولكن لا أشاطرهما الرأي فى الاقتراح بحل أعضاء المجلس مؤلفا من عشرة أعضاء فقط وأقترح أن يراد عليهم عضوان آخريان غير العضوين المستبعدين على أن يكون هذان العضوان من كبار رجال العلم وأساتذة التربية فى وزارة المعارف، أريد بهذا أن يتنوع مجلس الأزهر الأعلى وفكرة التنوع فى تشكيله ليست جديدة بل هى ملحوظة فى ذات القانون اذ قد لوحظ فى تشكيكه أن يضم اليه ثلاثة من غير رجال الأزهر وهذا هو ما تروقه فى نص القانون وفى صلب المادة الخاصة منه التى جاء فيها ما يأتى :

” ثلاثة ممن يكرن فى وجودهم بالمجلس قائمة لتربية العلم وحسن انتظام ادارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفات اللازمة لحالة الجامع الأزهر والمعاد الدينية الأخرى “.

جرى العمل على هذا واختير ثلاثة الأعضاء المشار اليهم من حضرات مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية وعلى ما أذكر أن من بينهم حشرف متولى شيم بك ومحمود سالى بك .

هذا الاقتراح أقبلته وأطلب أن يسلّم مشروع القانون على مقتضاه بأن يستبدل شيخا معهدى الاسكندرية وطلعا بعضوين من كبار رجال العلم وأساتذة التربية يكون لأزهر منها نفع ويمكن أن يرعى له منها صلاح يتناسب مع الحالة التى يتخول اليها الأزهر كل يوم .

تعملون حضراتكم أن الأزهر الشريف هو كعبة الطلاب من جميع العالم الاسلامى وأنه يندرج وفيه وهذا التدرج يقتضى أن يكون من بين المهتمين عليه وعلى بقية المعاهد الدينية اثنان ممن خبروا طرق التربية والتعليم فى العصر الحديث .

وفى سبيل الوصول الى هذه الغاية التى نشدها جميعا لا أرى غضاضة على ساداتنا العظام ولا ينقص من مكانتهم العليا — تلك المكانة التى أعرفها لهم أن يؤخذ باقتراحى فالى أجد الحالة ماسة كل المساس للأخيه .

أما ثلاثة الأعضاء الذين ترك القانون اختيارهم لرئاسة مجلس الوزراء فكثيرا ما تمنعهم واجبات وظاقتهم من الحضور فى جلسات مجلس الأزهر الأعلى.

وأرجو ألا يكون فى اقتراحى هذا ما يذيع عن اجتماع حضرات الأساتذة الأجلة اذ الفرض منه هو استكمال فى التوسع فى فكرة اعلائها موجود فى القانون لكن يمكن تبادل الآراء . ولا يخفى على حضراتكم أن الاسترشاد بهؤلاء الأشخاص من رجال وزارة المعارف يمكن من ترقية الأزهر والنهوض به الى الدرجة العليا التى يرجوها لكل واحد منا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — المادة ٨١ من اللائحة الداخلية تقضى بأنه اذا أراد أحد الأعضاء أثناء الجلسة أن يقترح لدخل تعديل على تعديل اللجنة وجب عليه أن يقدم اقتراحه الى الرئيس مكتوبا فلاذنه وللجنة.

الأولى ويدرس فيه التعليم الأولى والثانى والمالى ويخرج فيه البكالوريوس — معهدى ططا والاسكندرية من معاهد الدرجة الثانية التى يوجد من نوعها معهد فى الزقازيق وآثر فى أسيرط . فبتعيين شيخى معهدى ططا والاسكندرية واختيارهما دون الآخرين فيه ترجيح بلا مرجح وإذا اردت دفع الترجيح وجب أن يكون كل مشايخ معاهد الدرجة الثانية أعضاء فى المجلس الأعلى ويترب على ذلك زيادة عدد الأعضاء كلما استجد معهد .

السبب السادس أن حضور شيخى معهدى الاسكندرية وطلعا الى مصر لحضور جلسات المجلس يكيد الحكومة نفقات يمكن توفيرها .

هذه هى الأسباب التى بنت اللجنة عليها رأيا فى التعديل ولحضراتكم الرأي الأعلى .

وهنا حضر حضرة صاحب الدولة عدلى بكى باشا رئيس الوزراء . ثم حضره صاحب الممال أحمد زكى أبو السعود باشا وزير الحفانية .

حضرة الشيخ محمد بن العرب بك — بصفتى كوفى أحد أعضاء اللجنة أوافق على رأيا غير أن لى ملاحظة على الفاظ التى وضعتها اللجنة لمشروع التعديل ارجو مراعاتها حتى لا يتبادر الى بالذهن أن التعديل يشمل كل القانون حاله كونه قاصرا على المادة التاسعة منه فأرى أن تمتد نفاذ مشروع القانون وللمادة الأولى منه على الوجه الآتى :

” بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ ورقم ٦ سنة ١٩١٦ وملى القانون رقم ٢٧ سنة ١٩٢٠ والمذكرة الإيضاحية للأخير منها .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ” ١٠ “ عدلت المادة التاسعة من القانونين رقم ٦ لسنة ١٩١٦ ورقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ بالكتابة الآتية “ الخ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أريد أن أرين لحضراتكم أن للمادة بسيطة لا تستدعى كل هذا الاهتمام لأنها تقتصر فى أمر واحد هو أن المادة التاسعة من القانون جعلت عدد أعضاء المجلس الأعلى اثنى عشر عضوا من بينهم شيخا معهدى ططا والاسكندرية . عرض هذا القانون على لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية فرأى حضرات الأعضاء مدأ فضيلة الشيخ ابراهيم ابيلالى الاستثناء عن شيخى معهدى الاسكندرية وطلعا وأن يؤلف المجلس من عشرة أعضاء فقط . كان رأى فضيلة الشيخ ابراهيم الجبالى أن فى وجود هذين الشيفين عضوين فى المجلس فائدة كبرى لدرابتهما بالتعلم واختيارهما الطويلة ولذا فان القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ جعل رأيا قطليا بعد أن كان استشاريا أنصف الى ذلك أن رؤساء المذاهب الأربعة ليس لهم إلمام بشؤون التعليم الحديث . أما ما قبل من أن انتقلها من الاسكندرية وطلعا الى مصر يستغرق نفقات فأرى أن ذلك لا يبرر حرمان المجلس من اشتراكهما فيه وكذلك أرى ألا يصوبه فى الاتصال بهما عند ماتدو الضرورة الى عقد المجلس على وجه السرعة لتيسر المحاولات التليفونية .

هذه هى المسألة وهى على غاية من البساطة فان رأيت حضراتكم ضرورة وجود شيخى معهدى ططا والاسكندرية ضمن أعضاء مجلس الأزهر الأعلى

حضرة محمود أبو النصر بك - أجهدت فكري كثيراً في تتبع الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر وأؤكد لحضراتكم أن كل ما استخلصته بعد شهدي القرينة أن الخلاف بيننا أقرب إلى أن يكون لفظياً منه إلى أن يكون متوالياً .

سمعت من حضرة غير مرة أنه يريد على لسانه كلمة "أعضاء فنيين" وأن القانون يسمع في ذاته بإختيار ثلاثة أعضاء فنيين إلى غير ذلك من الجمل التي صرت على لساننا والتي استخلص منها أن الأستاذ يوافقني بكل الموافقة على أن الحاجة ماسة كل المساس إلى أن يشمل مجلس الأزهري الأعلى رجالاً فنيين .

نعم أرى الأستاذ متفقاً معي على ذلك وعلى أن التعليم في الأزهري تحول عن سبيله الأولى وتغير عن إيمانه الماشية وأدخل فيه من العلوم المعصرية كالهندسة والحساب والجغرافيا .

لهذا يرى حضرة الزميل بحق أنه من الضروري أن يشمل مجلس الأزهري الأعلى فنيين يرمون من شأنه إلى الدرجة العليا التي تتفق مع مقامه في العالم الاسلامي .

وعلى ذلك أرى أن الخلاف بيننا لفظي كما قلت إذ أنه يريد تعيين أعضاء فنيين إحصائيين وهو ما اقترحت تخصيصهم من كبار رجال التعليم بوزارة المعارف ولكن حضرتي يريد أن يبقى القانون على إبهامه ومجهوياً .

لا ضرر على حضراتكم من أن تأخذوا بقارص لأنه صريح في تعيين العضوين من رجال التعليم الفنيين . أما نص القانون الأصلي الذي يطالب بقراره الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر فهو مطابق لما لا يؤدي إلى الفرض المطلوب .

أؤكد لحضراتكم أن الحاصل بيني والحرمانيين وأؤكد أنه يوجد من رجال المعارف من هذبهم الأيام ومعلمتهم التجارب ممن تستفيد المعاهد بغيرهم فالتقيد على الوجه الذي ذكره أرجو الفسلفة ولا ضرر من وجود خمسة أعضاء ثلاثة منهم تنوافر فيهم الشروط التي اشترطها القانون وترك أمر تعيينهم لرئاسة مجلس الوزراء واثنين إحصائيين من رجال التعليم لكي نصلي إلى الفرض الذي نرى إليه جميعاً .

ولا أنهم أن يكون القرض واحداً ويختلف في الوسيلة إلى هذا الحد . لهذا أرجو وأرجو فيدياتي أن توافقوا على الأخذ بقارص لأنه تتوفر فيه أسباب الإصلاح التي تشدها جميعاً للأزهري الشريف والمعاهد الدينية .

حضرة محمود بسبوي أفتدى - لا أوافق على اقتراح حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك فيما ذهب إليه من زيادة عضوين من رجال التعليم وذلك لأنه يمكن مجلس الوزراء أن يبين ثلاثة الأعضاء من الإحصائيين في القرينة والتعليم من رجال وزارة المعارف . إذ يكفي أن يكون هناك ثلاثة من الإحصائيين في تعليم العلوم الحديثة فإن هذا المعهد صبيحة دينية محضة ويجب أن تكون الأكاديمية في مجلسه الأعلى من رجال الدين . وبناء على هذا لا يجوز أن تكون هناك أكاديمية من غيرهم فالأخذ باقتراح حضرة زميل محمود أبو النصر بك يصل عدد الأعضاء من غير رجال الدين ستة من وزراء الأوقاف الثلاثة المنصوص عليهم في تمثيل اللجنة والاتحاد للذين اقترحوا حضرتي ضمهما - وبهذا تكون

حضرة محمود أبو النصر بك - ها هو ذا اقتراضي أقدمه مكتوباً غير أنني أفتنى نظر الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر أن يكون اهتمامه بالجهر لا بالشكل .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أما من الجهر فاني لا أوافق مطلقاً على رأي حضرة محمود أبو النصر بك لأن الأعضاء الثلاثة الذين ترك القانون تعيينهم لرئاسة مجلس الوزراء لم يحدد القانون طبقة خاصة يختارون منها فلم يشترط أن يكونوا من رجال محكمة الاستئناف بل أطلق القانون الرأي في ذلك لمن يمينهم فله أن يختارهم ممن يريدهم الأستاذ أبو النصر بك أو من فيهم ممن يستفيد الأزهري بغيرهم بوصف كونهم فنيين .

حضرة محمود أبو النصر بك - أريد أن ينص في القانون على أن يكون الموضوعان اللذان اقترحت وجودهما من كبار رجال العلم وأساتذة التربية بوزارة المعارف .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ليس لهذا التقيد معنى لأن مجلس الوزراء الحق في اختيار ثلاثة الأعضاء من الفنيين الذين يكون في وجودهم فائدة لتربية العلم . فهل بعد هذا يصبح أن تشترط في تعيينهم أن يكونوا من رجال وزارة المعارف ؟ لا شك أن النص الأصلي للقانون أوفق بالفرض وأرى أنه لا حاجة مطلقاً لطلبه الأستاذ أبو النصر بك .

والأصح أن القانون الأصلي قد حافظ على الإهتمام بالتعليم الديني فأوجب أن يكون من بين أعضاء مجلس الأزهري الأعلى عضوان ممن لم يمسأ نام بالتعليم الديني أكثر من غيرهم لأن التعليم الديني يختلف كثيراً من التعليم الحديث لذلك رأى المشرع تعيين شخصي مسمى الأسكندرية وعلمها . وهذا أقدم المعاهد الدينية عضوين بجانب مشايخ المذاهب الأربعة وهم لم دراية بالعلم ولكن هذه تختلف عن التربية والتعليم .

أما ما ذهبت إليه اللجنة من القياس بمجلس المعارف الأعلى الذي لا يضم بين أعضائه أحد نظار المدارس الثانوية أو العليا فهو قارص في غير محله لأن أغلب أعضاء مجلس المعارف الأعلى هم في الواقع ممن كانوا نظار مدارس ولم خبرة سابقة بشؤون التعليم .

كذلك لاهل القول بأن في انتقال مشايخ المعاهد إلى القاهرة يكد تقفات ومصاريف كثيرة لأن هذه المصاريف تأمجة ولا يصح من أجلها حرمان مجلس الأزهري الاستفادة من خبرة مشايخ المعاهد .

لهذا أرجو إقبال باب المناقشة في هذا الموضوع وأطلب النظر في الموافقة على نص القانون الأصلي ، والمجلس الرأي الأعلى .

حضرة لويس أسيخ قانوس أفتدى - لا يصح طلب إقبال باب المناقشة قبل أن يستوفى المجلس بحث الموضوع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أمارض في مثل هذا الطلب أيضاً ؟ وفي الساعة السابعة والدقيقة الثامنة للشهرين قام حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس من كرسي الرئاسة وصل محله حضرة محمد علي الجزار بك وكيل المجلس .

استقر الحال على ذلك إلى سنة ١٩٢٠ وعندها اتضح لمجلس الأعلى أنه ليس من اللائق أن يبقى راجعا استشاريا وبذلك رأى أن يكون راجعا قطليا فنصدر بذلك القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٠

فليس الفرض من عرض هذا القانون على المجلس أن يجه من وجهة طريقة التلمس المتبعة في المعاهد الدينية وإنما لفحين أن كان ضارا ألفرياء أو نافعا أقيناه . على أن نضع ظاهرا وألا لا جعل رأى شيخى هذين للمعهدين قطليا .

أني لا أرى الاستغناء من هذين الشيوخين . وإذا كان السبب الذي يستندون إليه في طلب استبعادهما هو أنهما يكفلان الخيرية بمصاريف لا محل لها أو أن هناك معاهد أخرى لم يقع الاختيار على شيوخها ، فإن هؤلاء الشيوخ لم يصدر منهم أي احتياج في هذا الشأن وإذا احتجوا فن المحسن عندئذ النظر في احتياجهم .

أصوات : ماذا نحدد ؟

حضرة حيان عبد بك - أقصد أن مجلس الشيوخ ليس له سلطة التعديل في هيئة مجلس الأزهر الأعلى من حيث زيادة أعضائه أو إقصائهم .

(ضحكة)

حضرة حيان عبد بك - على كل حال أرى إبقاء القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٠ كما هو .

دولة الرئيس - هل يوافقون على إقفال باب المناقشة في هذا الموضوع ؟ وافق المجلس على ذلك .

حضرة عبد الحلوى إيجاز بك - أرى أن يؤخذ الرأي على إبقاء القانون كما هو أو على تعديله .

حضرة عبد الحلوى إيجاز بك - إذا وافقتم على إبقاء القانون على أصله انتهى الأمر ولا فائدة لثلاثة آراء أخرى وهي :

(أولا) إخراج الشيوخين والاستعاضة عنهم بأثنين من رجال المعارف وهذا رأى محمود أبو النصر بك .

(ثانيا) إجماعهما مع زيادة عدد الأعضاء من ثلاثة إلى خمسة ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة ترقية السلم وحسن انتظام إدارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفات اللازمة لحالة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى وهذا اقتراح قدم كتابه من حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي .

(ثالثا) تعديل اللجنة .

فن يوافق من حضراتكم على إبقاء القانون على أصله ليلتفضل بالوقوف . وقتت أغلبية .

وافق المجلس على إبقاء القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٠ على أصله .

أبلغ المجلس ورود كتاب من لجنة المالية يفيد أنه تبين لها عند نظر القوانين والمراسم المالية عليها أن القانون رقم ١٢ الصادر في ٤ أغسطس سنة ١٩١٦ بشأن تعديل المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٦ الخاص بالاخطاطات التي تتخذ لأبادة دودة اللوز ليس من اختصاصها وأن لجنة الزراعة هي المختصة به .

كثيرة من أصداء العلوم الحديثة (أي من غير رجال الدين) مع أن الأزهر الشريف معهد ديني والعلوم التي تدرس فيه والتي لها الشأن الأكبر علوم دينية. أما العلوم الحديثة فقد أدخلت تهذيب طلاب هذا المعهد وتثقيف عقولهم . أما جد من الأفكار الحديثة ولكن هذه العلوم ليست أساسية في الأزهر ويحتد مب أن تكون هناك نسبة بين الغالبية الساحقة للعلوم الدينية والأقلية الضئيلة علوم الحديثة .

فاذا أخذنا بما ذهب إليه حضرة زعيلي محمود أبو النصر بك من ضرورة وجود اثنين إخصائين من رجال التربية والتعليم من المعارف غير الثلاثة الذين صبح إقتضاهم من هذه الوزارة أيضا - وفرو وزير الأوقاف العضو بالمجلس نص القانون كان هناك خطر كبير على تعليم العلوم الدينية وعلى صفة الأزهر الدينية خصوصا إذا اختلفوا . ولذلك فاني لا أوافق على رأى حضرة زعيلي محمود أبو النصر بك .

أما رأى زعيلي حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر فالأحوط :

أولا - أن حضرة كاتب حضرة في هذه اللجنة وكان موافقا على هذا التعديل - صحيح أنه يجوز أن يتغير الرأي من وقت إلى آخر ولكني لا أجد وجها لهذا التغير .

ثانيا - أنه لم يترض للرد على جميع الأوجه التي ذكرها حضرة المقرر . ماذا يقولون حضراتكم في مسألة التجميع بلا مرجع . وإذا كان لمعهدي لاسكندرية موطئا أمثال كمهد الإزاري وأسيوط ومهنور واليه بالنسوق لما الذي يرجع إختصاص شيخى معهدي الاسكندرية وموطئا بضموية مجلس الأزهر الأعلى دون غيرها من أشيخ المعاهد الأخرى . مع أن هذه المعاهد جميعا من طبقة واحدة .

على أنه إذا تمت الحاجة إلى الاسترشاد برأى أحد أشيخ هذه المعاهد فالقانون يميز ذلك بنفس صريح . لذلك لا أرى رأى حضرة زعيلي الشيخ حسن عبد القادر وأوافق على قرار اللجنة .

معالي شفيق باشا - أما أن يقفل باب المناقشة أو يسمح لنا بالاستراحة أصوات : نمتريج .

رفعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة السابعة والدقيقة الثانية والأربعين مساء .

أعلنت الجلسة برئاسة دولة الرئيس وكانت الساعة الخامسة والستون الثانية عشرة مساء .

حضرة حيان عبد بك - المطروح أمام المجلس الآن تعديل المادة التاسعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٠ الخاص بتأليف مجلس الأزهر الأعلى - كانت هذه المادة جزءا من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ التي وضعت مشروعه ففة خاصة من رجال الدين لتسير للمعاهد الدينية على أحكامه ، وكانت تقضى بتشكيل مجلس الأزهر الأعلى من تسعة أشخاص .

رؤى بعد ذلك أن يزداد عليهم مدير المعاهد الدينية وشيخا معهدي الاسكندرية وموطئا ملحظا في إختيارهما أنهما شيخان ممتازان من الوجهة الدينية خصوصا أنهما شيخا معهدين قديمين على أن يكون رأى هذين الشيوخين استشاريا .

قرر المجلس إحالة القانون المذكور على لجنة الزراعة .

معالي محمد شفيق باشا — لاحظ أن قانون الأكره الذي وافق المجلس عليه الآن هو مشروع قانون وكان يجب أن يقرأ مرتين في هذه الجلسة .
دولة الرئيس — لقد رفض المجلس التعديل المقترح وقرر إبقاء القانون على أصله .

معالي محمد شفيق باشا — في هذه الحلة أيضا يجب قراءة القانون مرتين كما فعلنا في السنة الماضية وكنت المساعدة ٧٩ من اللائحة الداخلية التي جاء بها أنه يجب مناقشة المشروع إعلاما بمناقشة مواده تفصيلا .
دولة الرئيس — لا يسأل الباشا هذا النص لا يصل به في حالة رفض القانون .

أبلغ المجلس ورود كتاب من لجنة الشؤون الخارجية بأنها قررت الاحتذار إلى رعاية الجمعية العمومية الحادية عشرة للوتمر الدولي للتجارة التي ستعقد بمدينة روميه في يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٢٥ والأيام التالية لعدم إمكان مجلس الشيوخ حضور ذلك الاجتماع نظرا لعتياله .

دولة الرئيس — لننظر الآن في تقارير لجنة المعارف وأحيط حضراتكم علما بأن معالي وزير المعارف قد طلب إعادة التقارير إلى اللجنة ليأقضيها فيها .

حضرة محمد طوي الجزاويك — لقد ضيقت وزارة المعارف منابع التعليم بمدراسها في السنة الماضية بعد أن قسمت لجنة المعارف بمصاريفها الجلس والمطلوب الآن أعادتها لجنة لأعادة النظر فيها بمناسبة هذا التغيير .

حضرة سعيد فهمي الروييك — أن التقارير المقدمة من اللجنة والمعروضة على حضراتكم الآن ليس بها ما يخص منابع التعليم .

قرر المجلس إعادة التقارير لجنة المعارف وهي :

تقرير عن مشروع إلغاء مجلس المعارف الأعل (وارد من مجلس النواب) .
تقرير عن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ انحلص بمدرسة القضاء الشرعي وعن المرسوم الصادر في ١٦ شعبان سنة ١٣٤٣ (١١ مارس سنة ١٩٢٥) بتعديل بعض أحكام القانون المذكور .

تقرير عن القانونين رقم ١٣ و ١٤ لسنة ١٩١٦ انحلصين بإنشاء المدارس الأولية الإلزامية للبنين والبنات .

تقرير عن مشروع القانون المعدل للسادة الخامسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢١ انحلص باسئان شهادة الدراسة الثانوية (وارد من مجلس النواب) .
تقرير عن المرسوم الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٧ انحلص باعتبار الدبلومات المعلقة من لجنة الامتحان التي ترسلها إلى مصر كلية الحقوق بباريس .

تقرير عن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٦ انحلص بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية .

دولة الرئيس — لننظر الآن في تقرير لجنة الصحة عن المرسوم الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ بتحويل صفة مأموري الضبطية القضائية لباشمفتش الصيدليات ومفتشها .

وهنا احتل حضرة الدكتور أحمد عيسى بك مقرر لجنة الصحة منصبة الخطابة .

دولة الرئيس — هل تريدون تلاوة التقرير أو الاكتفاء بشرح حضرة المقرر ؟

حضرة محمد محمود خليل بك — لقد قرر المجلس عدم تلاوة التقرير .

دولة الرئيس — المقرر يطلب تلاوة التقرير .
على التقرير وهذا نصه :

مجلس الشيوخ

لجنة الصحة

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بإبلاغ دولتك بأن لجنة الصحة قد آتمت دراسة المرسوم الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ بتحويل صفة مأموري الضبطية القضائية لباشمفتش الصيدليات ومفتشها ووضعت عنه التقرير الملحق بهذا لمرصده على المجلس عند انعقاده .

وقد قررت اللجنة تدب حضرة صاحب العزة الدكتور أحمد عيسى بك مقررا لها .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

عربيا في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٥
رئيس اللجنة
أحمد زكي أبو السعود : الامضاء

تقرير لجنة الصحة

عن مرسوم بتحويل صفة مأموري الضبطية القضائية لباشمفتش الصيدليات ومفتشها

اطلعت اللجنة على المرسوم انحلص بتحويل صفة مأموري الضبطية القضائية لباشمفتش الصيدليات ومفتشها فأقرته كما هو بدون تعديل فيه وهذا نص المرسوم :

دولة الرئيس — وضع نظام المناقشة في اللائحة الداخلية للقوانين الجديدة لا للتدعية .

حضرة محمد محمود خليل بك — لا . لا . يا دولة الرئيس .

دولة الرئيس — تأخذ رأى المجلس في ذلك .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك — عند ما نظرت القوانين القديمة لم تنع في قرأتها أحكام المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية وإنما فعلنا ذلك عند النظر في القوانين الجديدة — المادة ٧٩ تنص بمناقشة المشروع إجمالاً فهل يسمى القانون القديم مشروفاً ؟

هذا قانون وكل ما هو مطلوب من المجلس فيه أن يبدى رأيه في أقراره أو تعديله أو إقراره . وهذا لا يحتاج لقراءة القانون ومناقشته مادة مادة .

حضرة محمد محمود خليل بك — أترجع إلى مضايقة السنة الماضية .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك — أقدم في حضرة الزميل ما يؤيد قوله .

دولة الرئيس — يظهر أنب الطرف الذي ذكره حضرة الشيخ محمد من العرب بك هي التي أتيت في الدور الماضي .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نحن واضعو اللائحة فإذا صعدت المادة ٧٩ بأن المراد من كلمة "المشروع" هو المشروع الجديد فالقانون الموجود أمامنا قديم وما الضرر الذي يود من أن نقرر التصديق على القوانين القديمة مرة واحدة بدل التطويل بشرائنا مرة وثانية وثالثة .

معالي محمد شفيق باشا — في السنة الماضية اعتبرنا القوانين القديمة للمشروعات الجديدة وقرأناها ثلاث مرات والآن تردون مخالفة ذلك وبالأداس سمع لحضرة زيمنا بعد محمد محمود خليل بك بالكلام في موضوع لم يدرج في جدول الأعمال وهذا خروج عن اللائحة الداخلية التي يجب احترامها . أما ما يلعب إليه حضرة الشيخ حسن عبد القادر فلا يكون الاستبدال لللائحة . إلا تذكرون حضراتكم أننا قرأنا القوانين القديمة ثلاث مرات ؟

أصوات : لا .

معالي محمد شفيق باشا — أمام حضراتكم ما يزيد على عشرة قوانين في المضايقة فإذا عدتم من الطرق التي سلكتموها في العام الماضي عدلوا اللائحة أولاً .

دولة الرئيس — نعود المناقشة على تغيير اللائحة لا تمديدها .

حضرة محمد محمود خليل بك — أعمال المجلس المبينة في المضايقة تفسر اللائحة .

دولة الرئيس — مستظلم لحضراتكم مضايقة المجلس .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — على كل حال هذا القانون لا اعتراض عليه فنحن نقره ونستطيع أن نتخل منه إلى سواء .

حضرة عثمان محمد بك — يوجد فرق كبير بين القوانين الموجودة قبل تشكيل البرلمان والمشروعات التي تقدمها لقوانين التي تصدر في حالة وجود البرلمان هي التي يجب أن يطبق عليها أحكام المواد من ٧٣ وما يليها إلى المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية لذلك فيقال في المادة ٧٣ أن المشروعات التي ترد من

مرسوم

بتفويض صفة مأموري الضبطية القضائية لاشتمش الصيدليات ومفتشها

مخبر سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات الحاكم المختطة والمادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات الحاكم الأهلية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والخفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ — يعتبر الموظفون الآتي ذكرهم التامرين لمصلحة الصحة العمومية من مأموري الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالأعمال المنوطة بهم :
باشتمش الصيدليات ومفتشوها .

٢ — على وزير الداخلية والخفانية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بمصر بباريس ٢٦ رجب سنة ١٣٤٥ (١٧ مايو سنة ١٩١٧) .

قرر المجلس الموافقة عليه .

حضرة محمد محمود خليل بك — أبدي معالي شفيق باشا ملاحظة وهي أن مكانه على المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية في أخذ الآراء على القوانين — وقد كان وقت بحثها — المادة ٧٩ التي مرأتها في الدور الماضي تنص بمناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ فإذا قرر المجلس قبوله شرع ثانية في مناقشة مواده أضحى أنه مجرد ثلاثة للرسم أو القانون وإنما المناقشة فيه في مبدئه فإذا قرر المجلس قبوله انتقل إلى مناقشة المواد .

دولة الرئيس — ولكن المجلس رفض القانون .

حضرة محمد محمود خليل بك — النص صريح فما دام هناك قانون أو مشروع قانون وجب أن يقع فيه أحكام المادة ٧٩ .

دولة الرئيس — نعم هذا أقل للمشروع ولكنه رفض .

حضرة محمد محمود خليل بك — إذا لا أتكم عن التقرير المقدم من لجنة الأوقاف بل أتكم عن تقرير لجنة الصحة المطروح أمام المجلس الآن .

دولة الرئيس — لقد غفلتكم تتكلم عن تقرير لجنة الأوقاف والمساعد الدينية .

أما القانون المقدم من لجنة الصحة فقد صدر أثناء العطلة .

حضرة محمد محمود خليل بك — لم يصدر القانون المروض الآن إنشاء عطلة المجلس ولكنه صدر في عهد وجود الجمعية التشريعية وما أنه قدم المجلس للتقرير فقد وجب أن يقع في مناقشة النظام الموضوع في اللائحة الداخلية .

إلغاء هذا القانون وكان من رأى الآخرين أنه لا ضرورة لعمل مشروع قانون بل يكفي بصدور الموافقة عليه وكان من أنصار هذا رأى حضرة محمد محمود خليل بك . وأما القانون الذى يوافق عليه المجلس فلا يحتاج إقراره إلى القانون جديد .

معالى محمد شفيق باشا - أن ما أقره المجلس في الدور المسامى كان خاصا بمقالة رأى فيها إلغاء قانون صدر في وقت عطلة الجمعية التشريعية ، ويجوز في أن ألاحظ أننا عند إقرارنا هذا القانون الذى صدر بالإلغاء لم تتبع الطريقة الدستورية للمتبصص عليها في المادة ١٠١ من الدستور فإن هذه المادة تقتضى بأنه فيما يختص بالقوانين عموما وبالإقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تطلى دائما بالمناقشة في الأعضاء بأسمائهم ويصوت علن .

وبالرغم من هذا النص فقد كان إقرارنا هذا القانون بأن قلنا أننا موافقون . وهذا مخالف للدستور .

حضرة محمد محمود خليل بك - أريد أن أخلص المسألة الآن . أوردت المادة ٧٩ من اللائحة الأدوار التى يبرش بها القانون على المجلس . فالدور الأول يبرش فيه القانون على المجلس لإقراره من جهة المبدأ فإذا رأى الأقره من هذه الجهة رفض القانون . وأما إذا رأى إقراره انتقل إلى المناقشة في مواده مادة فسادة . وبعد الفراغ من ذلك انتقل إلى أخذ الرأى على مجموعه . فهذه هى الأدوار التى يبر عليها كل قانون يبرش على المجلس . وهذه الطريقة هى التى اتبناها في جميع ماعرض علينا من القوانين . ولقد تصيب المراجعة الآن لضيق الوقت .

دولة الرئيس - أذن تريد إحضرة العضو أن يقول بأنك من رأى صاحب المطلى محمد شفيق باشا وصاحب السعادة أحمد على باشا وتبني المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يحسن أن نبحث هذه المسألة لأهميتها . فالقوانين القديمة التى تصتق عليها يجب أن تطبق عليها المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية وتسل ثلاث مرات . ولأهمية المسألة أرى أن تؤجل المناقشة فيها للصد حتى تستوفى إذ أن رأى مجلس الشيوخ مخالف لرأى مجلس النواب ولرأى الشراخ ولا أرى ضررا في بحث هذا الموضوع حتى لا يكون هناك تناقض .

دولة الرئيس - أذن تؤجل المناقشة في هذا الموضوع للغد .

قرر المجلس تأجيل المناقشة في هذا الموضوع للغد .

حضرة الشيخ محمد عبد العرب بك (السكرير البرلمانى) - أطلب على هيئة المجلس ما يأتى :

لجنة الرد على خطاب العرش قسرت انتخاب حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا رئيسا وحضرة صاحب النوة الشيخ محمد عبد العرب بك سكريرا .

ولجنة المالية قسرت انتخاب حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا رئيسا لها وحضرة القويد شماس الفندى سكريرا .

الحكومة على المجلس تبرز في أول جلسة عليه ليقروا سالتها على المجلس المختصة وله أن يقر ثلاثة المشروع قبل إحلائه على اللجنة وأما سالتها في نظر القوانين الموجودة من قبل تشكيل البرلمان على القواعد الجلية الموجودة باللائحة الداخلية فالتا لا نلهم .

حضرة محمد أبو النصر بك - أطلب إحضار المضابط لثنين منها ماجرى عليه المجلس ، وضدى أنه يوجد فرق بين القوانين والمشروعات .

سعادة أحمد على باشا - النص الموجود في اللائحة الداخلية أخذ كما هو من النصص الموضوع للأحوال السادية في البلاد البرلمانىة . ولم يذكر في هذه اللائحة شيء من مشروعات القوانين أو المراسم التى صدرت مدة عطلة الجمعية التشريعية .

فهذه القوانين والمراسم حالة خاصة لم تلاحظ عند وضع اللائحة الداخلية ومع ذلك فائق أرى أن هذه القوانين بالرغم من أنها لم تلاحظ عند وضع المادة ٧٩ لم تخرج من كونها مشروعات قوانين أو هى بالفعل مطروحة أمامنا على ذلك لأننا نملك النامعا أو تعديلها . أى أن حكمتا عليها كحكمتا على أى مشروع يهتد بها .

دولة الرئيس - المشروع يكون قانون لم ينفذ ولكن القانون المعروض عليها نفذ فعلا وقرق بين الحاليين .

سعادة أحمد على باشا - أرى أن تمتد القوانين المعروضة على المجلس كمشروعات ولو أنها نفذت وترتب عليها حقوق مكتسبة .

الحكمة في ثلاثة القوانين أولا والموافقة عليها إجمالا ثم تلويها ثانيا لأخذ الرأى عليها ثم تلويها مرة ثالثة ، وتكرار أخذ الآراء هى تمكين المجلس من تدبر القوانين وأمام النظر فيها حتى يكون على بينة منها قبل التصديق عليها أو رفضها ، هذه هى الحكمة في وضع النص باللائحة والدستور ، فهل هذه الحكمة قائمة بالنسبة للمشروعات وحدها دون القوانين التى نفذت ؟

الواقع أن الحكمة في ذلك قائمة في الحاليين بل وبما كانت أظهر بالنسبة للقوانين التى نفذت وكانت لما آثار فإلارج .

وعليه أرى أن تطبيق المادة ٧٩ على القوانين المطلوبة الآن .

دولة الرئيس - أريد أنب أصر رأى سعادتك في حالة ما إذا رأى المجلس إلغاء قانون صدر بعد إغاثاف الجمعية التشريعية هل يكفي برفضه أو ليس قانونا بإلغائه ؟

سعادة أحمد على باشا - يسق قانون بإلغائه .

دولة الرئيس - أذن تؤجل ضرورة عمل مشروع قانون .

سعادة أحمد على باشا - سبق أنب حصلت مناقشة طويلة في هذا الموضوع في الدور المسامى .

حضرة الشيخ محمد عبد العرب بك - لمت ضمن مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين أن كان هناك نزاع بين فرقتين من حضرات أعضاء المجلس فكان من رأى بعضهم أنه لا بد من إنشاء قانون من عمل مشروع قانون يتضمن

حضرته أعضاء الميان مدعوون للضور غدا لأجل اختيار رؤساء وسكرتري
البيان في المواعيد الآتية :

عدد	اسم اللجنة	ساعة الاجتماع
(١)	لجنة الخفانية	دقيقة ساعة ٩ صباحا
(٢)	» الزراعة	» ٩
(٣)	» الحربية	» ٩
(٤)	» المعارف	» ٩ ٣٠
(٥)	» الاقتراحات والعرائض	» ٩ ٣٠
(٦)	» الصحة	» ١٠
(٧)	» الأوقاف والمعاهد الدينية	» ١٠
(٨)	» الأمور الداخلية	» ١٠ ٣٠
(٩)	» المالية والتجارة والصناعة والمواصلات	» ١٠ ٣٠
(١٠)	» الأشغال	» ١١
(١١)	» المواصلات	» ١١ ٣٠
(١٢)	» الشؤون الخارجية	» ١٢ الظهر

قدمت بلجة الرد على خطاب العرش تقريرا وسيدرج في جدول الأعمال
لجلسة الغد .

أرسلت اليها رئاسة مجلس الوزراء كتابا تعرض به على المجلس الاقتاعات
السياسية والتجارية التي أبرمت أثناء عطلة البرلمان . وبما أنى علمت
أنها عرضت الاقتاعات المذكورة على مجلس النواب فقد يحسن أن يتفق
مكتبها المجلسين أولا على ما يدرج منها في جدول أعمالهم وما يدرج في جدول
أعمالها بعد طبعه وتوزيعه .

وأرسلت اليها وزارة الأوقاف مشروع ميزانيتها لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧
ونظرا لأن المصنوع يقضى بنظر الميزانية في مجلس النواب أولا فليدرج هذا
المشروع في جدول أعمالها أولا بعد وصوله اليها عن طريق مجلس النواب .

وصلت حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل اقتراحه الخاص بالعمد والمشاغخ
ولهذا سيدرج اقتراحه في جدول أعمال جلسة غد .

وقدم حضرة الفريد شماس افندي تقريره عن المهمة التي قام بها في المؤتمر
الدول البرلاني التجاري بمدينة بروكسل وسيوزع التقرير على حضراتكم بعد
طبعه ويدرج في جدول الأعمال .

دولة الرئيس - عبارة اقتراح حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل جارحة
وهو غير متأكد بها .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - أنا مصمم ...

دولة الرئيس - الجلسة غدا في الساعة السادسة مساء .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة التاسعة مساء على أن يعود الاجتماع
غدا (الأربعاء) ٥ ذي الحجة سنة ١٣٤٤ (١٦ يولييه سنة ١٩٢٦)
الساعة السادسة مساء ما

مجلة الشيخ

مضبطة الجلسة الرابعة

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء • ذى الحجة سنة ١٣٤٤ الموافق ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس — ما الهدى لاحتاته على لجنة الاقتراحات وقد شرعت الحكومة فعلا في نظر هذه المسألة .

حضره حافظ طابن بك — هو الاقتراح على أية حال ويجب أن يحال على لجنة الاقتراحات .

حضره الشيخ بن عمود أبو جليل — ان الحكومة لم تعلن رسميا . تأليف هذا اللجنة ومن أجل ذلك يجب أن يحال اقتراح على لجنة الاقتراحات . دولة الرئيس — لم أنزل أقول ان هذا تمصيل حاصل .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندي — أؤيد زيل الصاغل في حالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات ليأخذ سيه الطيبي .

حضره عمود أبو النصر بك — بصرف النظر عما اذا كان لهذا الاقتراح محل يد ذلك القرار الذي اتخذته وزارة الداخلية فإنه قد صدر مقدمة تضمنت من السيارات الجارية مالا يبق مطلقا ممدوه من عضو في هذه الهيئة الموقرة .

دولة الرئيس — هذا كلام سابق لأرأته لأن الاقتراح يحول على اللجنة لتقصيه وستقدمه الى المجلس مشقوما بأربابها وعندنا يتناقش المجلس فيه .

حضره عمود أبو النصر بك — أرجو من دولة الرئيس أن يسمح لي بأن أبدي أن هذا الاقتراح تضمن اتهامات لمصلحة سياسية موجودة فيجب أن يسمع لنا بالنقاش عنها .

دولة الرئيس — لكم حق النقاع عند ما ينظر المجلس في تقرير لجنة الاقتراحات .

حضره عمود أبو النصر بك — ان هذا الاقتراح قد سقط بالفعل فكيف يسوغ أن تثار هذه القارة في وسط هذا الجوال المادي ومنع من النقاش عن هذه التهم الشنوء . أتى أجمع أمورا حول ان هذه التهم صحيحة فأنا في موقف لا يستطيع منه متصرف أن يعنى من النقاش عن نفسي . اتبنا علنا ونشر الاقتراح في الجرائد فحق لي أن أتقدم في أقرب القروس لادفع هذه القرية .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندي — ليس المجلس مكانا للرد على الجرائم فإذا أراد حضرة المصنوع أن يرد عليها فهي أمامه يكتب فيها ما يشاء .

دولة الرئيس — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتهم هذا التهم على حزب من الأحزاب . ومن رأي أن يؤخذ بنص الاقتراح دون مقدمته .

(مضمة)

اجتمع المجلس في تمام الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

نودى على حضرات الأعضاء فوجد غائبا كل من حضرات :

الشيخ ابراهيم يوسف صفا الله . على يسيرى بك . أحمد الشريفي باشا . محمد زكي عبد الرزاق بك . محمد ابراهيم والى بك . محمود محمد حسن الشنوبلى باشا . حسن رشوان حادى بك . محمد محمود بك . أحمد زور باشا . أحمد حلمى باشا . أحمد فؤاد عزت باشا . صليب فلودويوس باشا . الشيخ على سليمان . محمد طلعت حرب بك . محمد تقي يكن بك . الدكتور حبيب خياط بك . سعيد فهمى الزوي بك . يحيى ابراهيم باشا .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المعالي محمد فتح الله بكات باشا وزير الزراعة .

وقد احتذر كل من حضرات سعيد فهمى الزوي بك وحسن رشوان حادى بك لموضعهما ومحمد زكي عبد الرزاق بك لمرض لجه .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات :

عبد الفتاح رجاى افندي . على عبدالرزاق بك . محمد أحمد الشريف بك . الشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

حضره على عبد الرزاق بك (السكرتير البرلماني) — طلب حضرة عمود محمد حسن الشنوبلى باشا اجازة شهرين لمرضه وحضره محمد تقي يكن بك ثلاثة اشهر ونصف شهر لسفره خارج القطر .

وافق المجلس على الترخيص بالاجازات المطلوبة .

على حضر الجلسة المسماة بوقائق المجلس عليه .

دولة الرئيس — قدم اقتراح من حضرة الشيخ بن عمود أبو جليل يطلب تبليغ الحكومة برغبته في اعادة النظر في أمر جميع الممد والمشاخ وعهد الريان ووكلائهم ومشاخ فرقههم الذين دفعوا أراضطروا للاستقالة من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ لآن . ومن رأي أن هذا الاقتراح هو تمصيل حاصل لاذ أن الحكومة شرعت بالفعل في اعادة النظر في أمر الممد والمشاخ المرفوعين وألفت لجنة خاصة لذلك .

أموات : يحال على لجنة الاقتراحات .

دولة الرئيس - كان من رأي الأيحول الاقتراح ولكن الأغلبية قررت إسنائه فيجب أن تخضع لأمرها .

(حاول الشيخ حسن عبد القادر الكلام) .

دولة الرئيس - أنا لا أذن بالكلام في هذا الموضوع بعد أن أصدر المجلس قراره فيه .

على الاقتراح المقدم من حضرة صاحب المالى محمد شفيق باشا عن القرار الذى أصدره المجلس بجلسته ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦ بشأن سلطة المكتب في تعيينات موظفى المجلس وترقيتهم وهذا نصه :

"أقتراح إلغاء القرار الذى أصدره المجلس أمس في موضوع توزيع سلطة مجلس الوزراء من موظفى مجلس الشيوخ في حالة الاستثناءات لأن تلك السلطة مقررة في كل القوانين بمقتضى مراسيم ولا يمكن إبطال مفعولها بقرار يصدره مجلس الشيوخ بل الواجب طلب إدخال تعديلات على تلك المراسيم بالطرق المقررة ويستمد التعديلات كل من مجلس الشيوخ والنواب .

ومن باب الاحتياط أرجو فتح باب المناقشة في الموضوع وإضافته على قرار أمس ما اقتضته في نفس الجلسة من تعليق شديد هذا الاقتراح إلى أن يضع المجلس اللائحة التي نصت عليها المادة (١١٨) من اللائحة الداخلية" .

١٦ يونيو سنة ١٩٢٦ أعضاء : محمد شفيق

حضرة محمد محمود خليل بك - يرى بهذا الاقتراح معالى شفيق باشا إلى إعادة المناقشة في قرار أصدره المجلس أمس وأنا أرجو من حضرات الزملاء الموافقة على إعادة المناقشة في هذا الموضوع حتى أختتم الفرصة لأطلب من حضراتكم أن يقرروا ما يرونه بالأمس .

أما موضوع الاقتراح فيقصد به أن يكون لمجلس الوزراء سلطة فعلية على مجلس الشيوخ في إدارته وهذا أمر لم يقل به أحد لأن السلطة التنفيذية ليس لها حق السيطرة على السلطة التشريعية .

أما من جهة لائحة الإدارة الداخلية التي يشير إليها معالى شفيق باشا في اقتراحه فهذه مسألة داخلية ولا يمكن أن تكون سببا لإعادة المناقشة في قرار الأمس ولذلك أطلب من حضراتكم رفض الاقتراح .

أصوات : يرفض الاقتراح .

معالى محمد شفيق باشا - قبل أن أتكلم في موضوع الاقتراح أريد أن أئين أن المجلس لم يقرر رفض الاقتراح .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - القرار الذى أصدره المجلس أمس الفرض منه ألا يكون للسلطة التنفيذية حق الميمنة على إدارة المجلس وبالتالي على السلطة التشريعية فالعودة إلى المناقشة فيه مضحية للوقت وأطلب أن يؤخذ رأي المجلس فيا إذا كان يوافق على إعادة المناقشة أم لا .

سعادة محمود شكرى باشا - حقيقة أن المجلس أصدر قرارا أعلن فيه استقلاله عن السلطة التنفيذية وهذا مما أوافق عليه ولكن اقتراح معالى شفيق باشا يتضمن طلبا احتياطيا وهو من لائحة الإدارة الداخلية وهذا الطلب

حضرة محمود أبو النصر بك - أرجو المحافظة على النظام ولا تقاطع إذ يجب على كل عضو أن يلتزم بزميله وهو يتكلم .

(الشيخ يس محمود أبو جليل يحاول الكلام) .

حضرة محمود أبو النصر بك - أطلب بحق اللائحة الداخلية ألا تقاطعني زملائي، لقد تكلموا في اقتراحهم وهم يريدون أن يصوتوا بالهم بنا وأن يستروا وراء ستار قلوبهم في المجلس ليس خلا للذئاع، فهل هو على الاتهام؟ نحن أبعد الناس عن الباطل فكيف يقال إن الاتحاديين رفقوا بالمد والمشايخ وحضرة العضو يعلم أن الوزارة لم تكن اتحادية إلا مجازا؟ ويسلم أن بعض الدوائر في عهد وزارة أخرى رقت منها ثلاثة عشر عمدة في يوم واحد وهو ما حدث في دائرة عهد محمود باشا . تلك تهم كاذبة فأرجو من دولة الرئيس أن يستصدر قرارا من المجلس باعتبار تلك المقدمة لنورا .

دولة الرئيس - سأخذ رأي المجلس فيما إذا كان يستبعد الاقتراح باعتبار أنه تمصيل حاصل .

أصوات : يميل على لجنة الاقتراحات .

دولة الرئيس - من أراد من حضراتكم إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات فيفضل بالوقوف .

وقفت أغلبية .

وافق المجلس على إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

دولة الرئيس - أرجو أن نتمينا أن كنتم تريدون إحالة الاقتراح على اللجنة كما هو أو بغير مقدمته .

حضرة علي عبد الرزاق بك (السكرتير البرلماني) - من يريد حذف مقدمة الاقتراح فيفضل بالوقوف .

وقفت أغلبية .

وافق المجلس على إحالة الاقتراح كما هو على لجنة الاقتراحات .

حضرة صاحب السعادة الفريق موسى فؤاد باشا - إذا كانت هذه النقطة مستمرة في المجلس فتعين أيضا على استمداد لظعن في غيتا .

حضرة عبد الكريم أحمد عيسى بك - أن الاقتراح يتضمن سببا وطنيا فالمسألة مسألة أخلاق وهذا المجلس أظهر إلى الآن كل حكمة ووزانة ولو كان ما قدم هو الجزء الأخير من الاقتراح دون المقدمة لما ترددنا في قبوله .

حضرة علي عبد الرزاق بك - لقد قرر المجلس إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

حضرة محمود أبو النصر بك - أتى أشفق على جلسنا الموقر أن يقر سببا وشيئا .

دولة الرئيس - أن المجلس لم يقر شيئا .

حضرة محمود أبو النصر بك - أن تحويله بشكله فيه شيء من السباب .

أما من جهة لائحة الإدارة فإن مكتب المجلس يشتغل في وضعها وسبق للمكتب أن أصدر قراراً بأن يسير مع موظفيه على النظام المتبع في مصالح الحكومة حتى يتبين من وضع لائحة الإدارة ولكن قراراً أيضاً أنه هو صاحب الحق في تطبيق هذه النظم على موظفي المجلس .
وبناء على ذلك يكون الاقتراح سوماً كان من الوجهة الأصلية أم الاحتمالية غير مقبول وأطلب رفضه .

دولة الرئيس - أماناً الآن مسألتان: الأولى ما يطلبه معالي شقيق باشا من إعادة المناقشة في قرار المجلس، والثانية الطلب الاحتياطي الذي يرى به إلى تأجيل تنفيذ القرار حتى توضع لائحة الإدارة .

فهل توافقون حضراتكم على المسألة الأولى ؟

أصوات : رفض .

دولة الرئيس - وهل توافقون على الطلب الاحتياطي ؟

أصوات : رفض .

حضرة لويس أخنوخ فانوس الخندي - أرحبوا ألا يمتلي تنفيذ قرار المجلس على أي شيء وكل ما أرحبوا أن يتم مكتب المجلس بسن لائحة الإدارة .

دولة الرئيس - من يوافق على طلب معالي شقيق باشا الاحتياطي لتبديل بالوقوف .

وقف ثلاثة أعضاء .

دولة الرئيس - المجلس يقرر رفض الاقتراح مع إبداء رفضه في التسجيل بوضع لائحة الإدارة .

على الاقتراح للمجلس من حضرة حافظ مابدين بك بتشكيل لجنة للنظر في دستور في المراسم التي صدرت في غيبة البرلمان وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

المتبرع على المجلس انقلاب لجنة مؤلفة مكونة من ستة أعضاء تكون مأمورة بالنظر في دستور في المراسم التي صدرت في غيبة البرلمان وعدم دستورها فأرجو عرض هذا الاقتراح على هيئة المجلس لإبداء رأيه فيه ولديكم الشكر ما

أعضاء : حافظ مابدين

١٦ يونيو سنة ١٩٢٦

حضرة حافظ مابدين بك - أمدل اقتراح بأن تكون اللجنة مؤلفة من تسعة أعضاء بدلا من ستة .

أصوات : موافق على التبديل .

حضرة محمود أبو النصر بك - في كل حضراتكم أن هذا الاقتراح يبينه يوضه به أعضاء مجلس النواب فكانت أراهم على النور من سماعة غفلة كل الاختلاف . وأتاني الأمر بأن تقبل رأي الفريق الذي قال بتشكيل اللجنة فشككت بالفعل لهذا الغرض .

لم يبت فيه ورأى أنه وجبه لأن السلطة الاستثنائية التي خولت لمكتب الإدارة يجب أن يكون لها قواعد تسير عليها . ولما أطلب من المجلس سن هذه اللائحة في أقرب وقت .

دولة الرئيس - هل تطلب سعادتك تأجيل تنفيذ قرار المجلس حتى تسن لائحة الإدارة الداخلية ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن أكتم .

دولة الرئيس - أرحبوا أن تتخذوا ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا لا أصرف متى يجيء دودي ولا أنهم يعني أن يقول دولة رئيس المجلس عند نظر اقتراح حضرة الشيخ يس محمود أربيليل أن المجلس أخطأ فأنما أردت أن أدغم هذه الأمانة أنسج من الكلام .

دولة الرئيس - لا تأخذني المجلس قرارا لائحة الاقتراح وأتبع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ليس لرئيس المجلس الحق في أن يقول إن المجلس أخطأ في رأيه .

دولة الرئيس - لم أقل إن المجلس أخطأ وإنما قلت رأي في مقعدة الاقتراح وكل ما يمكن لحضراتكم أن تطلبوه مني هو الخضوع لقرار المجلس ولو كان غافلا لرأي وليس لحضراتكم أن تطلبوا مني تمجيده .

سعادة محمود شكرى باشا - تمكلا لكلامي أقول أن اقتراح معالي شقيق باشا فيه طلب احترامى وهو سن لائحة الإدارة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية فأنما أشارك مع معاليه في وجوب التسجيل بوضع هذه اللائحة لتكون السلطة الاستثنائية المنوطة للمكتب مقيدة بهذه اللائحة وليس في هذا أدنى عيب بل العكس نريد أن يسير المجلس على قواعد لا تتناقض مع استقلاله .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا كلام وجبه إذا أقره معالي شقيق باشا يعني أن يطلب من هيئة المكتب لا من المجلس التسجيل في وضع لائحة الإدارة لأن وضع هذه اللائحة منوط بهيئة المكتب طبقا لنص المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية وهذا لا يتعارض مع ما قرره المجلس أمس .

سعادة محمود شكرى باشا - إوافق على أن هيئة المكتب هي التي تقوم بوضع لائحة الإدارة وأرجو فقط أن يصمد لها صياد لتقدمها إلى المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا واجب .

حضرة محمود خليل بك - اقتراح معالي شقيق باشا يقسم إلى قسمين: الأول يطلب به استبقاء سلطة مجلس الوزراء على المجلس وهذا لا يمكن قبوله وقد أصدرتم حضراتكم بالأمس قراركم في ذلك فلا تصح العودة إلى المناقشة فيه .

أما القسم الثاني من الاقتراح فانه يطلب به تأجيل تنفيذ هذا القرار إلى أن يضع المجلس لائحة الإدارة الداخلية يعني أن قرار المجلس لا ينفذ وتظل سلطة مجلس الوزراء باقية إلى أن يتم وضع لائحة الإدارة وهذا لا يمكن قبوله لأنه يتنافى مع القرار الذي أصدره المجلس .

حضرة عمود أبو النصر بك - انى أرفع صوتى غاليا بقرار حقيقة ظاهرة وهى ان الروح التى أملت مقترح اليوم على الأعضاء هى تلك الروح التى أملت على أعضاء مجلس النواب .

دولة الرئيس - لنفرض ذلك فا الذى تريد ؟

حضرة حافظ جابدين بك - أنا صاحب الاقتراح ، وقد مت بعض ارادى فلا يصح لحضرة عمود أبو النصر بك أن يقول انه أمل على . ومثل هذا القول فيه اعتداء على كرامتى وعلى كرامة المجلس أيضا ولذا أطلب من دولة الرئيس أن يكشفه بحسب كلامه .

دولة الرئيس - أعلن أنه لا يقصد أن تكون آلة في يد غيرك .

حضرة حافظ جابدين بك - يقول حضرة أبو النصر بك اننى مسير بروح أخرى وفى هذا اعتداء على كرامتى فأطلب من دولتك بكلفه بحسب كلامه .

دولة الرئيس - هل قصبت يا أبا النصر بك بكلامك أن تشير الى أن حضرة المقترح كان مسيرا بإرادة غيره عند تقديم هذا الاقتراح ؟

حضرة عمود أبو النصر بك - لم أقصد هذا مطلقا وانى لا أرى في تبادلهم الرأى ما يبيهم وأى ضرر وأى مهانة في هذا .

أنا أجل أصغر وأحد في هذا المجلس عن أن يتم زيله بالاخذاء عليه . وليس في كلامى اذا أحسنت النية وسلكتم طريق القصد ما يمس كرامتكم مطلقا وانما هى حقيقة أقروها .

لست أنا وحيدى صاحب هذا الرأى في الاعتراض على تشكيل هذه اللجنة وانما يبقى اليه بعض من حضرات أعضاء مجلس النواب وهانذا أنى على اسماع دولتكم وحضرات الزلاء الأجلاء رأيا لرجل له عندى وعند الجميع مكانته من الاحترام هو الأستاذ ويصا واصف . عند ما طرح هذا الاقتراح في مجلس النواب كانت كلمته الأولى ما يأتى :

” يفتنى من تأليف مثل هذه اللجنة أن قتل حركة العمل لأنها ستأخذ كل القوانين لتتفرغها “ .

جاء بعده الأستاذ الفوقر إبراهيم الهلباوى بك ونحا نحوه في استنكار هذا الاقتراح .

شغلنا قسما التجارب وهذبتها الحوادث قابلا الاقتراح بهذه الكلمة . ولكن جاء بعدها آخر وقال ان هذه اللجنة ضرورة ماسة وهى البحث في دستورية القوانين .

هكذا سمعنا يتناقشون في تكوين هذه اللجنة فهل ملينا من حرج اذا نحونا نحوم وتبادلنا الرأى في هذا الموضوع .

أرجو من حضرات زملائي أن يطهروا قلوبهم

(ضحكة شديدة ، أصوات : هذه عبارات جارحة) .

وأن يطهروا ألتا جميعا في هذه الحظيرة

ترك كثيرون من حضرات الأعضاء قاعة الجلسة .

حضرة عمود أبو النصر بك - فليصرف من ينصرف . إن في ذمتنا أمانة يجب أن وقديا .

وانا قلت لهذا الغرض فانى أقف عندمبارة هذا الاقتراح لاني اذا استمرلت فها أدلى به حضرات النواب من اختلاف الآراء ووجدت أن في تلك الآراء خطرا كبيرا . لا أمرض لهذا الآن ولكنى أقول اذا كنا نتولى المصلحة وكانت المصلحة هى رائتنا وجب أن نتته أعمالنا عن البعث أو على الأقل أن نجعل الأمور مسرعة باوقاتنا .

تهدم هذا الاقتراح في مجلس النواب وتشكلت اللجنة فضلا فلا محل لأن تشكل هنا لجنة أخرى . بل ذلك من إضاعة الوقت . والواجب أن نتهم وأن تترتب حتى ينتهى مجلس النواب من عمله لتعرف اذا كانت هناك ضرورة لتشكيل اللجنة هنا أم لا .

هنا من جهة الشكل . وأما من جهة الفائدة فلا أرى المصلحة مطلقا ولا الضرورة مستحكة ولا أرى الوقت قد حان في أن تشكل اللجنة هنا الآن بينما هى قائمة بالشق الآخر من البرلمان . ويجب أن نتظر حتى تتيقن نتيجة أبحاثنا ، والحقيقة انها مسألة قوى ، مسألة قانونية صرفة وليست مسألة لها مالها من النتائج الخطيرة ولكنها على ما سمعتم اليوم مسألة قانونية يراد منها أن تبحث اللجنة الموضوع وأن تتيقن اذا كانت القوانين التى صدرت في صطة البرلمان دستورية أو غير دستورية وأن تتيقن النتائج التى ترتب عن ذلك .

أذكر لحضراتكم انى اذا خذعت مع اصحاب الاقتراح الى إفسد مدى وفرضت أنهم قرونا عدم مشروعيته وانما غير دستورية فذلك لحضراتكم أنهم لن يهدموا مثلا لجامعة المصرية .

(ضحكة)

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا تهجم لا قبله .

حضرة عمود أبو النصر بك - أرجو من حضرات اخواني أن يقتروا قواعد الدستور بأن يتركوا لي حرية القول والا كانوا حاشيين في بيئهم التى أسموها .

أؤكد لحضراتكم أنهم لن ينفقوا عككة أسوطة الاستثنائية . انذ المسألة نظرية عضبة لا تخرج من مجرد قوى لا أكثر ولا أقل ولكن لها من النتائج الخطيرة مالها . اسمعوا ان هذه الروح التى أملت على حضرات الأعضاء هذا الاقتراح هى تلك الروح التى أملت على حضرات أعضاء مجلس النواب .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا طعن ملينا لا قبله وفيه اعتداء صريح على كرامتنا . ونحن هنا لا نقول الا تأملينا ملينا رؤوسنا . فالأمانة التى يوجهها اليها حضرة الزميل يجب أن نرحا عليه والا فليصحب كلامه .

حضرة عمود أبو النصر بك - أنا أعلم مسعولة قولى .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - كنت تشكو الآن من الاعتداء عليكم منذ نظر اقتراح حضرة الشيخ سيخ في عمود أبو جليل فلم هذا الاعتداء الذى توجه اليها ؟

حضرة عمود أبو النصر بك - يظهر لي أنك لم تفهم كلامى .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - وفى هذا اعتداء أيضا ولا يصح لحيطة المجلس أن تسكت عليه .

وقعت الجلسة للاسترخاء وكانت الساعة السابعة مساء .

أجيدت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الثالثة والعشرين مساء .

حضرة عمود أبو النصر بك - إذا كان قد جرى على لساني كلمة أفضيت فرقا من اخواني، ربي تلك الكلمة التي توجهت بها إلى بعضهم في صيغة الرجا على بعض المنز من أثر تلك المقامة التي عهد بها أحد حضرات أعضاء هذا المجلس إلى اقتراحه اليوم .

لـي بعض العذر إذا تعلقت بهذا الرجا . وما كنت احسب أن حضراتهم يفضون إلى هذا الحد ، وأني استيقاه لصلة الرد بيني وبينهم وصيا ورأه توطيد رابطة الاخاء أصعب هذه الكلمة ، وأعود فأتم قول بأن كل ما يرى إليه صاحب الاقتراح والنزب في يومه من حضرات الزلاء هو أنهم يطلون من المجلس تشكيل لجنة لتقرر رأيا ، أو عبارة أصعب لصلى قوى قانونية لا أكثر ولا أقل .

أسألكم هل لعلك من فائدة ؟ ؟

أسألكم هل كان الغرض من تشكيل لجان مجلس الشيوخ أن تكون ديار افتاء أو ديار عمل ؟ فالواجب إذن أن تعال تلك القوانين على لجنة فائمة بالفضل هي بغض الخفانية وببعض أن هناك مسألة أولية (Question Préjudicielle) تتقدم البحث في موضوع تلك القوانين .

انبهوا كوا إلى تلك القوانين وينبوا الطيب والنافع منها واستقصوا حقيقة الأمر الواقع وما هناك من النتائج ، ولا أرى ضرورة تشكيل تلك اللجنة . أما أولا فلا نـ في لجنة الخفانية ما يبنى ضبا . وأما ثانيا فلا نـ هذه اللجنة سيكون بغيها في أمر قانوني لأصلاه فخرى وما جعلت اللجان لهذا الغرض . وأما أخيرا فلا نـ مجلس النواب شكل لجنة لبحث هذا الموضوع فانتظروا نتيجة عمله فقد يكون لكم فيه مقنع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - سمعت حضراتكم أن المسألة الخامسة من جدول أعمال جلسة اليوم تتضمن اقتراح حضرة حافظ طليبين بك بتشكيل لجنة للنظر في دستورية المراسم التي صدرت في غيبة البرلمان وسمعت اعتراض حضرة زميل عمود أبو النصر بك ، فانا أعجب عليه كما أني أعجب على حضرات اخواني أيضا . أعجب لأنه كان في وسعه أن يدافع عن نظريته في المسألة المطروحة بين يديكم بأسلوب غير الذي جربه

حضرة عمود أبو النصر بك - أنا أعرف كيف أدافع عن نظريتي ولا أسترر أن ألقى دوسا في ذلك عن حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

(ضجة) .

دولة الرئيس - أرجو عدم المقاطعة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أعجب عليه لأنه حدد مجلس الشيوخ، حدد حضراتكم إذ قال لكم أن هذه اللجنة إذا شكلت وألفت تلك المراسم لعدم دستوريه فأنكم لاستطيعون أن تهدوا الجامعة المصرية، معنى ذلك أنك إذا وافقت على تشكيل تلك اللجنة وقررت عدم دستورية تلك المراسم فانهوا أن قراءها وقراركم أن يكون لها قيمة لأشهادها لا لجدان الجامعة المصرية .

أن لا أنهم معنى لهذا التعليل مع أن الموضوع لا يخرج عن كونه اقتراحا تقضى اللجنة السابعة بإحالة على لجنة لخص الاقتراحات والعراض وحضرات أعضائها يفهمون في أنفسهم أنهم مثل حضرة الزميل المقدم . عل أن رأى اللجنة سيعرض على هيئة المجلس التي هي المرجع الأخير ، ويجعل فلا عمل التعليل كما أننا لا نسمع به . لنتنا ففهم النتائج التي ترتب على عدم دستورية هذه المراسم وفهم النتائج التي ترتب على دستوريتها . أعجب عليه أيضا لأنه أحان زبيلاً له هو حضرة مقدم الاقتراح إذ يقول إنه مسر بروج أخرى .

دولة الرئيس - هو لم يقصد الإحالة وقد فسر كلامه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا يقصد من ذلك غير المسبة وقد فهم السامعون قصده هذا، وإن كانوا يفهمون الأجيوب فإن الروح أي روح دولة مسد باناً التي أملت هذه المسألة في مجلس النواب هي التي أملت هنا لأن تلك الروح الدستورية السامية إذا أرحمت رأى واقفنه به أحد حضرات الأعضاء وقدمه للمجلس فلا يكون هذا معيا . وأما اليب أن أخذ عن الأرواح الخفيفة لا عن الأرواح الدستورية الشرفية .

(تصفيق حاد) .

أعجب عليه كذلك لأنه اقترى على زميلين من أعضاء مجلس النواب هما حضرة زبيبا وأصف افندي وإبراهيم الحلواني بك لنسب اليهما قولاً لم يصدر منهما وبمثل ذلك اقترى أيضا على دولة رئيس مجلس النواب . وما لنا أطلر على حضراتكم عبارة دولته كما وردت في مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس النواب التي أتمقت في يوم الأحد ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦

٢٥ يوجد موضوع هام جدا لم تنص اللجنة على تشكيل لجنة خاصة به ولكني أرى أن تكون له لجنة خاصة ، وهذا الموضوع هو فخص دستورية القوانين التي صدرت منذ حل المجلس نأية الآن لمعرفة ماذا كانت هذه القوانين والمراسم التي صدرت دستورية أم غير دستورية . وإذا كانت غير دستورية فهل هي باطلة وما وجه هذا البطلان ومن أي وقت يجئني وما هي النتائج التي ترتب عليه . هذا موضوع مهم جدا ويجب أن يبحث بحث دقيقا من جميع وجوهه وأطرافه وهذا البحث يستمر كما هو ظاهر أن يقوم به قانونيون ضليعون مقدرتون حتى يأتي بالنتيجة المطلوبة فهل توافقون الآن على تشكيل لجنة خاصة للنظر في هذا الموضوع الهام أم لا ؟

وهذا أيضا ما قاله حضرة زبيبا وأصف افندي في هذه الجلسة تقلا عن المضبطة المذكورة .

٢٦ في اعتراض بسيط على هذا الاقتراح ، ذلك أنه إذا شكلت هذه اللجنة يفتنى أن يتطل العمل لأشهادها مستكون مكلفة بالنظر في جميع القوانين التي صدرت .

فرد عليه دولة رئيس مجلس النواب بما نصه :

٢٧ اللجنة التي اقترحت بأنها تقتصر في مجالها فقط الدستورية ولا تتناول موضوعات القوانين فلا يقرب على تشكيلها تعطيل العمل .

دولة الرئيس - أرجو ألا تعود الكلام في الموضوع وأن تقتصر الكلام على ما تراه مائما بمتصك .

حضرة عمود أبو النصر - قال الأستاذ في عرض كلامه اني حددت مجلس الشيوخ . حاشا له أن ارتكب جرما كهذا اني أصدع الحق وأبين النتائج التي تترتب على الاقتراح المقدم

دولة الرئيس - هذا عود للوضوح .

حضرة عمود أبو النصر - أنا لم أصدع مجلس الشيوخ وقد أساء حضرة زميل فهم الموضوع .

أعضاء - استوفيت المناقشة .

أقل باب المناقشة بموافقة المجلس .

دولة الرئيس - هل يحال الاقتراح على لجنة الاقتراحات أو تؤلف اللجنة الآن ؟

حضرة إبراهيم بك نور الدين - زيد أن تؤلف اللجنة الآن .

قرر المجلس الشروع في تأليف اللجنة وأن يكون عدد أعضائها تسعة .

حضرة عمود أبو النصر - أريد أن يكون تأليف اللجنة إذن من أشخاص قانونيين ضليعين كما أشار حضرة صاحب الدولة بعد زطول باشا ولا نظنوا أني أريد بذلك أن أكون من بينهم .

وفي الساعة السابعة والدقيقة الثالثة والخمسين قام حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس من كوسى الرئاسة وصل محله حضرة عبد الحلوى الجزاز بك وكيل المجلس .

أجريت عملية الانتخاب بطريق الاقتراح بالاعامة .

وأخذ حضرات الأعضاء في وضع القوائم بصيغتها في الانتخاب .

عاد دولة الرئيس في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والخمسين .

وبعد أن ظلمت السكينة البهائية بعملية الفرز تلا حضرة على عبد الرزاق بك النتيجة الآتية :

نال حضرة محمد عمود خليل بك ٨٤ صوتا
 » » محمود بسويق افندي ٨٠ »
 » » الشيخ حسن عبد القادر ٧٧ »
 » » إبراهيم نور الدين بك ٧٦ »
 » » حافظ جالدين بك ٧٥ »
 » » عبد الفتاح وجاني افندي ٧٥ »

وبع هذا فأى شأن لنا بما يجري في مجلس النواب؟ افترضوا انه تعلم آليه اقتراح حصلت فيه محاضرة وقرر رفضه فأذا قلده عضو من حضراتكم الى هذا المجلس وجب عليكم أن ترفضوا النظر فيه ؟

أما العبارة الأخيرة التي ذكرها حضرة زميل فلا أترض لها بعد أن اضطر عنها .

أما عتاي عليكم فحسي أن أقول فيه أنك قضاء وأن على القاضي أن يسمع أقوال الدفاع ، فإذا أراد عضو منا أن يبل رأيه في مسألة من المسائل فلا يصح أن تنمعه .

أما من حيث الموضوع فيبني أن تناقش المسائل في جو هادئ وليفهم حضرة الزميل المستمر أننا لا نريد غير ذلك مطلقا فلي وجد الحق في جانب فلا يمكن إلا أن تكون سمه . ولو وجد الباطل في أى جهة فيستعمل طينا أن نقره .

فالمسألة المطروحة خطيرة لأنها تناول دستورية المراسم وصدها .

عل أن المساعدة ٥٦ من اللائحة الداخلية تتيح للمجلس أن يبين بلانا أنسرى غير المجان المتصوص عليها فيها لأغراض يبينها .

للك أوافق حضرة زميل حافظ جالدين بك على اقتراحه لأنه يقول مسألة هامة بجدلا لا يمكن إحالتها على لجنة الحفانية كما يرى حضرة عمود أبو النصر ولا ضرر مطلقا من تشكيل لجنة خاصة تنهى المجلس المتصوص القانونية وآراء الشراح ويكون رأى الأخير في إيجائها لحضراتكم .

حضرة عمود أبو النصر - طلبت من حضرة الزميل ما استهل به كلامه من العب " بعد ما علمت به الى حضراتكم في تبيان تلك الكلمة وقلت : " وبين الود ما على الشاب " ولكني لم أره هنا إنما رأيته ههنا .

نسب إلى أبى اقربت والله يشهد أبى ما اقربت وليس من خلق أن اقربى إنما يلوث على حضراتكم نص عبارة الرئيس الجليل بعد زطول باشا اتى أقاما مجلس النواب مقولة من حضرة الجلس لا تتغير فيها ولا تبدل ثم أتبتها برأى زميلين لما من المكانة والفضل لا تمرقوته وهما الأستاذ وعصبا وأصف بك والأستاذ إبراهيم الهلالي بك وجفت في النهاية بكلمة لعضو فاضل لم يبلغ درجتها من العبارة ولا ما وصل اليه . لم أقر ذلك وأبى الذى اقربى هو من نسب الى الاقتراح قد أحملت كل فكرة لاستخلص من عبارة الأستاذ معنى يصح أن يتعارض مع نظريتي ، وأبى أرفع صوتي علنا بأى لم أستخلص - على الرغم من أنى كنت كلى سمعا لكلامه - شيقا جوهر الموضوع تنصب على النظرية التي قدمتها وهي التي تلخص في أن مجلس الشيوخ والنواب ليس دار افتاء بل دار أعمال .

نال حضرة السيد فوده بك ٦٨ صوتا
 » عبد الرحيم مهنا افندي ٦٥ »
 » الشيخ محمد عن العرب بك ٦٣ »
 » سعادة محمود شكرى باشا ٣٦ »
 » أحمد على باشا ٣٦ »
 » دولة يوسف وهبه باشا ١٨ »
 » حضرة محمود أبو النصر بك ١٥ »
 » معالى أحمد ذو الفقار باشا ١١ »
 » حضرة الدكتور سوديال جرجس سوديال افندي ... ٤ أصوات
 » سعادة محمد السيد أبو على باشا ٤ »
 » حضرة عثمان محمد بك ٣ »
 » معالى أحمد حليم باشا ٣ »

نال حضرة لويس أختوخ فانوس افندي ٣ أصوات
 » معالى محمد شفيق باشا صوتا واحدا
 » حضرة على عبد الرازق بك »
 » مصطفى رشيد بك »

وقد بلغ عدد قوائم الاقتراع ٨٨ منها ٨٧ قائمة مكتوبة وواحدة بيضاء.
 دولة الرئيس - بناء على نتيجة الاقتراع تكون لجنة النظر في دستورية
 القوانين مؤلفة من حضرات :

محمد محمود خليل بك ، محمود بسيوني افندي ، الشيخ حسن عبد النادر ،
 إبراهيم نور الدين بك ، حافظ مالبين بك ، عبد الفتاح رجاى افندي ،
 السيد فوده بك ، عبد الرحيم مهنا افندي ، الشيخ محمد عن العرب بك .

وردت الجلسة بمناقشة المجلس في الساعة التاسعة مساء على أن يعود
 المجلس للاجتماع غدا الساعة السادسة مساء .

محكمة الشيوخ

مضبطة الجلسة الخامسة

المنعقدة علنا في يوم الخميس ٦ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦

حضرة صاحب العولة رئيس مجلس الشيوخ .

جلست أمامه بمكتبة دولتك بشأن تأليف مكتب إدارة المجلس . وبالنسبة
عنى وعن حضرات أعضائه مجلس النواب أقدم لحضراتهم خلاص التهنئة
لاعتبارهم لإدارة مكتب المجلس .

وتمضوا دولتك بقبول تائق الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

أعضاء : سعد زغلول

على حضور الجلسة الماضية فوافق المجلس عليه .

على الاقتراح المقدم من حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا وهذا
نصه :

أقترح أن يكلف المجلس مكتبه بعمل مشروع لأئحة الاجراءات الداخلية
وأن يقدمه اليه في وقت بينه المجلس وليكن شهرا واحدا ما

١٦ يونيو سنة ١٩٢٦ أعضاء : محمود شكرى

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

حضرة حافظ طه بك — أرى أن يكون عمل مشروع لأئحة الاجراءات
الداخلية في أقرب وقت ممكن .

حضرة محمد محمود خليل بك — هذه المسألة حصلت المناقشة فيها
في الجلسة الماضية وقرر المجلس أن يحضر المكتب للأئحة في أقرب
وقت ممكن ولا عمل لصيد موعد معين لئلا المكتب إنجازها لأن المكتب
يرى أن من الصواب التمسك مع مكتب مجلس النواب حتى يكون أساس
العمل واحدا في المكتبين وقد تمت من حضرة صاحب السعادة زميل محمود
شكرى باشا أنه يريد أن يتأكد من الطريقة التي سيعامل بها موظفو المجلس
إلى أن تسن الأئحة فالجواب على ذلك أن المكتب سيعطى بنفسه
كل الموظفين القواعد المعمول بها في مصالح الحكومة وأذن فلا ضرر إذا
لم يحدد موعد معين بالطريقة التي يطلبها سعادة المقترح .

حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا — قدمت اقتراحى بالأمر
وأظن أن المجلس كان موافقا لي ولم أقدمه اليوم كتابة إلا لأنه طلب مني ذلك .

وقد تحدثت شهرا لاني أعلم أن المكتب قد فرغ بالفعل من إعداد
مشروع الأئحة .

اجتمع المجلس في تمام الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة
حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

نودي على حضرات الأعضاء فوجدوا حاضرين علنا حضرات :

أحمد الشريفي باشا . الدكتور حبيب خياط بك . عبد ابراهيم وال بك .
أحمد زيور باشا . أحمد فؤاد عزت باشا . عبد طلعت حرب بك . الشيخ
ابراهيم يوسف عطا الله . صليب قلنديوس باشا . أحمد حلمى باشا . محمود
عبد حسن الشندوبل باشا . محمد قنعي يكن بك — (مصرح لحضراتهم
بإجازات) .

الشيخ علي سليمان ومحمد محمود بك مستغربين عن حضور جلسات هذا
الأسبوع .

واحتذر عن جلسة اليوم كل من حضرات : فهمي حنا وصبا بك . محمد
الباني باشا . يوسف بشقرو بك . طفل محمد بك . مهيل أيوب باشا .
الشيخ ابراهيم نوار . محمد شفيق باشا . صهي وزي بك . حسن أحمد
السدديس بك . ابراهيم الطاهري بك . سمعان فريال القصص بك . محمد
أفلاطون باشا . بولس حنا باشا . عبد الرحيم مهنا افندي . الإثيلوكيس .
شاهين الجندى افندي . الشيخ علي رمضان الطويحي .

وغاب كل من حضرات : راضى عطيه بك . الفرقي موسى فؤاد باشا .
علي بسيوني بك . الشيخ أحمد نصر . يحيى ابراهيم باشا . أحمد ذو الفقار باشا .

تولى السكرتيرة البرلمانية كل من حضرات :

عبد الفتاح رجاى افندي ، على عبد الرازق بك ، محمد أحمد الشريف بك ،
الشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام ،

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

أبلغ المجلس طلب حضرة محمد عبد الطيف افندي أجهزة ثلاثة أشهر من
اليوم لضرورة سفره الى الخارج .

وافق المجلس على الترخيص لحضرته بالأجهزة المطلوبة .

ثم طلت المكتبة الواردة من رئاسة مجلس النواب بالتهنئة باقتناء مكتب
إدارة المجلس وهذا نصها :

وقد استغلنا زمناً طويلاً في تحضيرها وحضرة زميل محمد محمود خليل بك يعلم ذلك، لهذا رأيت أن مودع الشهر الذي حددته كلف، وحضرات أعضاء المكتب مقيدون بتطبيق الفوائح المعمول بها في مصالح الحكومة على موظفي المجلس إلى أن تسن لائحة الإدارة الداخلية وهذا طبقاً للقرار الذي وافق عليه المجلس في سنة ١٩٢٤ بناءً على طلب وزير المالية، والذي اتواخه هو أن يتم من اللائحة بسرعة كي لا يزلت أرى أن مدة شهر كافية جداً لإكمالها.

أما التناغم مع مكتب مجلس النواب فاقى أراه أمّا قانوناً لا تساهل لم نجسر على التناغم معهم في جميع مسائلنا.

حضرة إبراهيم نور الدين بك - المسألة كانت موضع بحث عند ما قررنا سلطة المكتب المجلس. فالرجوع الآن للنقطة في أمر تم الكلاسيك بحث في أمر فرج منه. وقد سمعنا من حضرة محمد محمود خليل بك ومحمد شكري باشا أن المكتب سيسير على النظر التي تتبعها الحكومة في مساملة موظفيها وبطلها على موظفي المجلس إلى أن تصدر لائحة الإجراءات الداخلية وفي كتاب المكتب مقيداً بهذه النظر فلا ينبغي إذن لأن يصعد معاد معين لتقديم اللائحة فيه إذ أن تحديد معاد يقتضي الإجراء عند عدم تنفيذ في الموعد المذكور وهذا غير لائق بالنسبة للمكتب وروحيته هي أن يقوم المكتب بتقديم اللائحة في أقرب وقت ممكن.

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى المسألة بسيطة وسهلة والنقطة فيها مضطربة لوقتئذ الثمين والموضوع مطروح أمام المكتب بالأمر متعلق به فإذا رأى أن من الممكن إنجاز اللائحة في خلال شهر كان بها وإذا رأى أن هذا الوقت غير كافٍ استمر في عمله إلى أن يتم حسبما يراه له.

حضرة محمد محمود خليل بك - سيجاء المكتب للعمل في اللائحة ليقدمها للمجلس في أقرب وقت ممكن.

دولة الرئيس - من يوافق على تحديد معاد ليعتقد بالوقوف.

وقفت أغلبية.

الرئيس - المجلس يقرر عدم الموافقة على تحديد معاد.

على الاقتراح المقدم من حضرة راجب عطية بك يطلب إنشاء كورى على بحر شين أمام كفر شيتنا تمهيداً لواصلات وهذا نصه :

أقترح على هيئة المجلس الموقر ما يأتي طالباً للنظر فيه والموافقة عليه :

يشد من مطلق طريق زراعى من أهم الطرق بالقطر يمر ببلاد كثيرة من مراك السطة ونقطة واحدة. ويتضح منه جهات عديدة من مديرية العقيلة. وبنتى عند جسر فرع النيل الشرق من الجهة اليمنى.

ولذا الطريق أهمية عظمى لواصلات في مواسم التجارة وفي مواسم السيد أحمد البنى (المولد الرجبى والمولد الأحمدي الصغير والمولد الكبير).

يقطع بحر شين هذا الطريق أمام كفر شيتنا. ففى أيام المواسم تزحم الناس في نقطة هذا التقاطع ازدحاماً شديداً يسببهم فيه أذى عظيم عند عبور البحر حيث تدفعهم إلى الجانبين للتدافع والتناهم والالتكاك على المركب (المعدية)

قترحى أرواح وتضع أموال وتحتل مصالح وتقتل فرص على تجاوز ومزامين وطبرى سبيل.

فارجو من هيئة المجلس الموقر الموافقة على طلب إنشاء كورى في ذلك المكان بأسرع ما يمكن تمهيداً لواصلات ووفقاً بمصالح البلاد خصوصاً وأنه كان مقرراً من قبل انشاءه ثم أهمل أو نسى ما.

القاهرة في ١٦ يونيو سنة ١٩٢٦ أعضاء : راجب عطية عضو مجلس الشيوخ عن مركز زقى

قرر المجلس إحالته على لجنة الاقتراحات.

على تلجيز المجلس المكتبات الواردة من الجانب بانتخاب حضرات رؤسائهم وسكرتيرها وهذا نصها :

عدد	اسم اللجنة	رئيس اللجنة المنتخب	سكرتير اللجنة المنتخب
١	لجنة الأمور الداخلية	سعادة أحمد علي باشا	حضرة حافظ عابدين بك
٢	« الشؤون الخارجية »	دولة يوسف وهبه باشا	« علي عبد الرازق بك »
٣	« الخفانية ... »	حضرة محمد بسويق افندي	« الشيخ محمد عز العرب بك »
٤	« المعارف ... »	سعادة أمين ساي باشا	« الدكتور أحمد عيسى بك »
٥	« الأشغال ... »	معالي محمد شفيق باشا	سعادة أمين ساي باشا
٦	« الزراعة ... »	حضرة محمد علي الجزار بك	حضرة أحمد مصطفى بك
٧	« الحريات والحرية »	سعادة اللواء محمد كامل باشا	« عبد الفتاح رجائي افندي »
٨	لجنة الاقتراحات والمراض	حضرة محمد علي الجزار بك	« عبد الله سليمان أباطه بك »
٩	« المواصلات »	معالي محمد شفيق باشا	« محمد أحمد الشريف بك »
١٠	« اللائحة الداخلية والطعون »	دولة يوسف وهبه باشا	« الشيخ محمد عز العرب بك »
١١	« الصحة ... »	حضرة محمد بسويق افندي	« الدكتور أحمد عيسى بك »
١٢	« الأوقاف والمجاهد الدينية »	فضيلة السيد محمد علي البيلالوي	« الشيخ محمد عز العرب بك »

هنا حضر كل من حضرات أصحاب الدولة والمعالى صلى بك باشا رئيس مجلس الوزراء . عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية . أحمد زكى أبو السعود باشا وزير الخفانية . محمد تقي الله بكات باشا وزير الزراعة . محمد محمود باشا وزير المواصلات .

على الكتاب الوارد من لجنة الرد على خطاب العرش وهذا نصه :

(نجمة)

حضرة محمود أبو النصر بك - هل يعلم الأعضاء ما أريد أن أقول ؟

دولة الرئيس - هل تريد الكلام في خطبة العرش ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - نعم .

دولة الرئيس - لا أسمع بالكلام في ذلك بعد أن وافق المجلس على مشروع الرد ، فلما معنى للكلام فيه الآن ، فإذا كان حضرة المشغوب يريد الكلام في هذا الموضوع فاني لا أذن له بذلك .

أصوات : موافقون ،

حضرة لويس اخنوخ فانوس اتندي - يحاول الكلام .

دولة الرئيس - أنا لا أذن الآن لأحد من حضرات الأعضاء بالكلام

في هذا الموضوع بعد أن أصدر المجلس قراره فيه .

حضرة لويس اخنوخ فانوس اتندي - انني لا أريد التبرع لموضوع مشروع الرد على خطاب العرش وإنما في كلمة في الاجراءات التي انتهت الآن .
حضرة محمود أبو النصر بك - هل حصلت موافقة من المجلس على خطاب العرش .

أصوات : نعم .

حضرة محمود بك أبو النصر - لا ، لم تحصل موافقة لدعوة لتفاهم وكل ما حصل هو أن مشروع الرد قد تم طبعه . وهذا شيء والمناقشة في خطاب العرش شيء آخر . سمعت بالكلام قبل ثلاثة مشروعات الرد فطلب مني زميل حضرة محمود خليل بك الانتظار حتى يتل ولا أدري كيف أسمع الآن من الكلام . اننا نأخذ كل مرة . نعم نأخذ كل مرة . ان هذه مصادرة للمستودع .

دولة الرئيس - اني لا أسمع بك بالكلام .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - نحن لا نقبل هذا الكلام الجارح . وقد أبدى المجلس رأيه في الموضوع .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك - لا . المجلس لم يبد رأيه في ذلك ولم نسمع هذا الرأي .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أتم الذين لم يسمعوا .

حضرة لويس اخنوخ فانوس اتندي - يحاول الكلام .

حضرة علي عبد الزازق بك - دولة الرئيس لا يأذن بالكلام .

حضرة محمود أبو النصر بك - فليسجل هذا .

(نجمة)

دولة الرئيس - يتلى الجرس .

حضرة لويس اخنوخ فانوس اتندي - لي حق الكلام . ولا يمكن أن يمنع حضوره من الكلام .

دولة الرئيس - هذا مطلب جديد . لا يجوز الكلام بعد الموافقة .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أحيط دولتيكم علما بأن لجنة الرد على خطاب العرش قد اجتمعت وأعلنت مشروع الرد على خطاب العرش الذي سيكون حضرة محمد عز العرب بك سكرتير اللجنة مقرا فيه . ومشروع الرد مرافق مع هذا .

وتقبلوا يقبول فائق الاحترام ما

١٥ يونيو سنة ١٩٢٦ رئيس لجنة الرد على خطاب العرش

أعضاء : (يوسف وحيه)

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك مقرا اللجنة - أهدم حضراتكم بمشروع الرد على خطاب العرش الذي أهدمته اللجنة وهذا نصه :

يا صاحب الجلالة

ان مجلس الشيوخ يتلقى بحمية جلالتكم فائق السرور وعظيم الابتهاج . ويريد اغباطه بعودة الحياة النيابية والاعتزام على جبل الروح المستودعة قاعدة حكم البلاد فانها الطريق الوحيدة في حسن الصلوات بين الأمة وحكومتها والأساس الوطيد لكل ما يطلب من اصلاح .

ويتقدم المجلس بجلالتكم بيزيد الشكر على ما تضمنته خطاب عرشكم الملقى من المبادئ التي يعتقد ان في تنفيذها تحقيق ما تريده الأمة من سعادة حسية ومعنوية .

نسأل الله جل جلالته ان يمد في عمر جلالتكم حتى تتمتع البلاد بما ترو اليه من مسعادة ورفاهية تصيد مجدها وتحمل المصائب الاتاق بها بين الأمم انه صميع الدعاء .

القاهرة في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٤٤ (١٥ يونيو سنة ١٩٢٦) رئيس اللجنة

أعضاء : (يوسف وحيه)

(تصديق)

دولة الرئيس - هل موافقون على هذا النص الذي تملى على حضراتكم ؟

أصوات : موافقة مع الشكر .

وافق المجلس مع الشكر على نص مشروع الرد على خطاب العرش الذي أهدمته اللجنة .

دولة الرئيس - الآن علينا أن نكتب لجنة ...

حضرة محمود أبو النصر بك - يحاول الكلام .

(نجمة)

دولة الرئيس - هل تريد الكلام ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - نعم .

(نجمة)

أعضاء - وكيف هذا ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - قد وافقنا وانتبهنا ،

دولة الرئيس - المجلس يقرر رفض الاقتراح المقدم من حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي .

وأما الآن استدباب لجنة رفع الرد على خطاب العرش إلى حضرة صاحب الجلالة الملك والعمادة المتبينة هي أن تقوم بذلك اللجنة التي أملت الرد ومعهما رئيس المجلس . فهل توافقون حضراتكم على ذلك .

أصوات : موافقون .

وافق المجلس على استدباب حضرات أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش ومعهما دولة الرئيس لرفع الرد إلى حضرة صاحب الجلالة الملكية .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - لم تعلم نتيجة أخذ الرأي على اقتراح الانحصر بفتح باب المناقشة في مشروع الرد على خطاب العرش .

حضرة علي عبد الرزاق بك السكرتير البرلماني - رفض الاقتراح .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أرجو أن يسمح لي بإبداء الأسباب التي بنيت عليها اقتراح .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - قدم اليك اقتراح بفتح باب المناقشة في موضوع الرد على خطاب العرش وقد رفض هذا الاقتراح فلا يصح الآن أن تتكلم فيه .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أريد أن أؤيد طلبه قبل أخذ الأصوات .

دولة الرئيس - قد أخذ الرأي من قبل .

انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة العلون عن التبليغ الوارد من مديرية المنوفية عن حضرة شاهين الجندى أفندي العضو بالمجلس بشأن التصاب المسأل المقرر بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ .

حضرة حافظ مابدين بك (مقرر اللجنة) - تقدم طعن أو بعبارة أخرى تبليغ من محافظة مدير المنوفية في حضرة شاهين الجندى أفندي العضو بالمجلس يقول فيه أنه قد تصاب القانوني لعضوية مجلس الشيوخ وبذلك أصبحت عضويته غير صحيحة وارتكن على أنه في سنة ١٩٢٤ تقدم طعن في انتخابه ونظرت لجنة العلون فوجدت أنه يدفع ضريبة قدرها ١٥٠ جنيها وكانت ضريبة مجلس المديرية آنذاك ١٥ ٪ من الأموال الأميرية . ولأن قد خفضت تلك الضريبة إلى ١٢ ٪ ٪ فيكون قد قد بذلك التصاب . وكذلك ورد لمجلس لتفريق من آخرين لا يخرج من هذا المعنى .

اجتمعت لجنة العلون وبعد أن قرأت الطعن والتفريق وبمبحث المستندات التي أتت إليها حضرة العضو وجدت أنه يدفع أموال أطيان وعوائد ميان قدرها ١٥١ جنيها و ٧١١ مليا و ٥٠٠ مبلغ ٢٧ جنيها و ٦٧٠ مليا بدفعها ضريبة على وقف أهل ومجموع حصتين المليون يفوق التصاب القانوني فترأت اللجنة بالإجماع رفض الطعن واستمرار عضوية حضرة شاهين الجندى أفندي . هذا هو قرار اللجنة ولحضرتكم الرأي الأعلى .

موافقة بالإجماع .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أسمح لي بإبداء الرئيس أن أقول أنك متى أحد حضرات الأعضاء من المناقشة مع أن المألوف في كل المجالس للباية اعتبار فرصة الرد على خطاب العرش هي الفرصة الوحيدة التي تسمح لأحزاب المعارضة بإبداء رأيا في سياسة الحكومة . وإلى وإن كنت من حزب الأغلبية الذي يؤيد الوزارة الحالية إلا أني لا أوافق على منع الحزب المعارض من إبداء رأيه . ولذا فاني أرجو التصريح بفتح باب المناقشة .

حضرة محمود أبو النصر بك وأحمد جيسى بك - يصفقان .

دولة الرئيس - تم أن لكل عضو أن يبدى رأيه ولكن هذا يكون قبل أخذ الرأي وأقبل باب المناقشة .

بعض الأعضاء - يحاول الكلام .

(هتاف) .

أعلن دولة الرئيس إيقاف الجلسة الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين .

أعيدت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة للتمتع للخمسين .

هنا حضر حضرة صاحب المجالس أحمد محمد خشب بك وذر الحربية والبحرية .

حضرة علي عبد الرزاق بك السكرتير البرلماني - تقدم اقتراح من حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي بفتح باب المناقشة في مشروع الرد على خطاب العرش وهذا نصه :

«عملا بالمادة ٣٣ أقرر بأن أطلب فتح باب المناقشة في مشروع الرد على خطاب العرش وذلك لأعضاء حضرات الأعضاء من حزب المعارضة الفرصة لإبداء آرائهم إذا شأوا»

لويس فانوس

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح

أصوات . مرفوض . مرفوض

دولة علي بك باشا رئيس الوزراء - الحكومة ترفض هذا الاقتراح .

دولة الرئيس - يؤخذ الرأي عن هذا الاقتراح في آخر الجلسة طبقا للأئمة الداخلية .

حضرة محمد محمود خليل بك - أرى أن يؤخذ الرأي الآن .

حضرة علي عبد الرزاق بك - من يوافق من حضراتكم على اقتراح حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي فليفضل بالوقوف .

وقفت أغلبية .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - الحكومة تريد اقتراح فارجو نظرو . «هتاف»

دولة الرئيس - الاقتراح لم يرد سوى أغلبية ومع ذلك فلنأخذ الرأي بالطريقة السكسية .

حضرة علي عبد الرزاق بك السكرتير البرلماني - المعارض في فتح باب المناقشة يفضل بالوقوف .

وقفت أغلبية .

دولة الرئيس - اتضح من مراجعة المضابط أن المجلس قرر أن يأخذ الرأي عن القوانين القديمة يكون بالطريقة الجديدة في أخذ الرأي عن مشروعات القوانين الجديدة يجب أن أن قرأ هذا القانون مادة فائدة ويؤخذ الرأي عليه بطريقة القيام والمجلس .

محادة محمود شكرى باشا - في الحقيقة أن القانون قد قرئ في الجلسة الماضية مرتين وقرائه الآن تعتبر الثالثة فيجب أن يكون الاقتراح على القانون في مجموعه بالتدلة الاسم .

دولة الرئيس - الأحوط أن نعتبر أن هذه هي القراءة الثانية للقانون وأن أخذ الرأي يكون بالقيام والمجلس .
فالواقف من حضراتكم على القانون يفضل بالوقوف .
وقفت أغلبية

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة في القراءة الثانية على القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ خلاص بتأليف مجلس الأزهر الأعلى وتتكون القراءة الثالثة لهذا القانون في الجلسة المقبلة .

سيتل على حضراتكم لرة الثانية المرسوم الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ بتحويل صفة مأمورى الضبطية القضائية لياشمقش الصبليات ومفتشها .
تليت المادة الأولى من المرسوم المذكور وهذا نصها :

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون تحقيق الخانات الحاكم المقتطعة والمادة الرابعة من قانون تحقيق الخانات الحاكم الأهلية ؛
وبناء على ما عرضته علينا وزير الداخلية والحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - يشر الموظفون الآتى ذكرهم التابعون لمصلحة الصحة العمومية من مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالأعمال المنطرة بهم :
بشمقش الصبليات ومفتشوها .

دولة الرئيس - من يوافق من حضراتكم على هذه المادة تليتمفضل بالوقوف .
وقفت أغلبية .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ مرسومنا هذا كلى منها فيما يخصه .

مدر بقصر جبار في ٢٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٧ مايو سنة ١٩١٧)

موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذا المرسوم في القراءة الثانية وتتكون القراءة الثالثة في الجلسة المقبلة .

وفي الساعة السابعة والبقية العاشرة قام دولة الرئيس عن كرسي الرئاسة وحل محله حضرة محمد طوى الجزاز بك وكيل المجلس .

دولة الرئيس - المجلس يقرر رفض الطعن وعدم سقوط عضوية حضرة شاهين الجندى أئندى .

تلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ بتعديل المادة التاسعة من قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية وهذا نصه :

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون رقم ١ لسنة ١٩١١ خلاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية المتقلة بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٦ ؛

وبما أن المادة المذكورة جعلت رأى شيخى مسمهى الاسكندرية وطلعا في مجلس الأزهر الأعلى استشاريا مما ترتب عليه أن صار وجودهما في المجلس لا يكفل النصاب القانونى وأصبح رأيجما لا يريح فرقا على فريق عند اختلاف الآراء وهذا مما يضعف قائمة الانتخاب بمضرتيها ؛

فبناء على ما عرضته علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
وبعد أخذ رأى مجلس الأزهر الأعلى ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عدلت المادة التاسعة من القانون رقم ١ لسنة ١٩١١ المتعلقة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩١٦ على الوجه الآتى :

١ - مؤلف مجلس الأزهر الأعلى من اثنى عشر عضوا وهم :

شيخ الجامع الأزهر (رئيسا) ،

« السادة الخفية (رئيسا) رئاسة المجلس الأعلى في حالة غياب الرئيس) ،

« « المالكية ،

« « الشافعية ،

« « الخنابلة (أو من يقوم مقامه بمقتضى ارادة سنية سلطانية) ،

وزير الأوقاف (وله عند الاقتضاء أن ينيب عنه وكيل وزارته) ،

المدير العام للجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ،

شيخا مسمهى الاسكندرية وطلعا ،

ثلاثة ممن يكون في وجودهم بالمجلس قائمة بترقية العلم وحسن انتظام ادارته ، بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفقات الممتازة لحالة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى (ويكون تعيينهم بإرادة سنية بناء على قرار مجلس الوزراء) .

« ورئيس المجلس أن يدعو شيخى المعاهد الأخرى لحضور الجلسات التى يحصل فيها نظر مسائل التعليم المتعلقة بمعهد كل منهم ويكون رأيجما استشاريا ،

فالذا اجتمعت شيخية الجامع الأزهر وشيخة أحد المذاهب الأربعة في شخص رئيس المجلس الأعلى فيكون وكيله في مشيخة مذهبه عضوا قانونيا في المجلس لتمثيل أهل فلك المذهب .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون .

صدر برأى من راس فى ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٤٠ (٢١ يولييه سنة ١٩٢٠) .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - أصدر المجلس بجلسته ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ قراراً يخالف هذا الرأي .

سعادة محمود شكري باشا - ولكن المادة (١٠١) من الدستور تنص على وجوب أخذ الرأي بالنسبة بالإس .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - لئلا يسمح سعادة شكري باشا أن ألو عليه الاقتراح الذي كان قدمه حضرة محمد محمود خليل بك في هذا الموضوع والذي ترتب عليه صدور قرار المجلس بجلسته ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ وهذا نصه :

"أقترح أن يكون الاقتراح على ثلاثة المشروع بطريقة القيام والعود لبطريقة المادة بالإس ولا يكون الاقتراح بالإس إلا في المرة الثالثة بعد مناقشة القانون مادة مادة" .

وقد أقر المجلس هذا الاقتراح .

سعادة محمود شكري باشا - المادة (١٠١) من الدستور تخالف هذا الاقتراح وهذا أطروها على حضراتكم .

"تطلى الآراء بالتصويت شفها أو بطريقة القيام والجلوس .

وأما فيما يخص القوانين عموماً وبالاقتراح في مجلس النواب على مسألة الآفة فإن الآراء تطلى دائماً بالمادة على الأعضاء بأصواتهم وبصوت عالٍ" .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - ولكن لا يفوت ساداتكم أن اللائحة الداخلية نظمت طريقة إعطاء الرأي .

سعادة محمود شكري باشا - أنا متمسك بنص الدستور ولا يصح أن تعدل اللائحة بنصوص الدستور .

حضرة إبراهيم نوري الدين بك - لئلا ملينا نص اللائحة في هذا الموضوع .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - هاهو نص المادة ٧٩ من اللائحة : "يشرع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ وبموجب الاقتراح فإذا قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة موادته تفصيلاً حسب ترتيبها من قبل مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعها" .

حضرة محمد محمود خليل بك - نص الدستور على درجتين في أخذ الرأي في القوانين : الأولى أخذ الرأي عليها مادة فائدة والثانية أخذ الرأي على مجموعها بلغات اللائحة الداخلية وأوجدت درجة تتقدم هاتين الدرجتين وهي أخذ الرأي على المشروع إجمالاً من حيث المبدأ وهذه طريقة أوليتها اللائحة لسهولة البحث . فإذا توشق المشروع إجمالاً من حيث المبدأ وقبله المجلس شرع ثانية في مناقشة موادته تفصيلاً ويؤخذ الرأي على كل مادة منه بطريقة القيام والجلوس ثم يتل مرة ثالثة ويؤخذ الرأي على مجموعها بطريقة النداء بالإس . أما إذا رأى المجلس رفض المشرع من حيث المبدأ فيجب في هذه الحالة أخذ الرأي عليه بالنسبة بالإس .

سعادة محمود شكري باشا - إذا كان القرض من الفقرة الأولى هو التاكيد من قبول المشروع أو رفضه فهذا أدعى إلى التثبت من التصويت ولا يكون هذا إلا بالنداء بالإس .

حضرة الرئيس (بالباب) - لئلا تقرير لجنة الصحة عن القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٧ الخاص بتعديل المادة الخامسة من الأمر المالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تنظيم الجندى .
على التقرير المذكور وهذا نصه :

تقرير لجنة الصحة

عن القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٧ الخاص بتعديل المادة الخامسة من الأمر المالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تنظيم الجندى

اطلعت اللجنة على القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٧ الخاص بتعديل المادة الخامسة من الأمر المالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تنظيم الجندى . فأقرته اللجنة كما هو بدون تعديل وهذا نص القانون المذكور :

قانون عمرة ٩ لسنة ١٩١٧

بتعديل المادة الخامسة من الأمر المالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تنظيم الجندى

مجلس سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر المالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ وللممثل بالأمر المالي الموضح أعلاه من ١٨٩٧ بشأن وجوب تنظيم الجندى في القطر المصري ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛ وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية بمجلس الاستئناف المختصة في ٣١ مارس سنة ١٩١٧ طبقاً للأمر المالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛
رسمنا بما هو آت :

١ - عدلت المادة الخامسة من الأمر المالي المشار إليه الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بما يأتي :

"إذا كان الطفل مريضاً وجب على والده أو ولي أمره في حالة عدم وجود الوالد إثبات مرضه بشهادة طبية تقدم في أثناء الثلاثة شهور المذكورة وبناء على ذلك يؤجل عمل التطعيم إلى أن يشفى" .

٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون . ويسرى العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

مدرسة جباري في ٢٦ يونيو سنة ١٩١٧

حضرة الرئيس (بالباب) - هل توافقون حضراتكم على هذا القانون إجمالاً ؟

موافقة .

حضرة الرئيس (بالباب) - وهل توافقون حضراتكم على قرأته مرة الثانية الآن أو ترون تأجيل تلاوته لجلسة المقبلة ؟

سعادة محمود شكري باشا - في ملاحظة على طريقة أخذ الرأي التي أتيت الآن وهي أنه يجب عدالة القانون مرة الأولى والثالثة أن يؤخذ الرأي عليه بالنداء بالإس .

رسمتها بمات هوات :

١ - علقت المادة الخامسة من الأمر المالى المشار اليه الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بمات ياقى :

«إذا كان الطفل مريضاً وجب على والده أو ولي أمره في حالة عدم وجود الوالد اثبات مرضه بشهادة طبية تخدم في أثناء الثلاثة شهور المذكورة وبإشاءه حل ذلك لإجل عمل التعليم إلى أن يشفى» .

حضرة الرئيس (بالباب) - من يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

وفقت أغلبية .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

«على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون . ويسرى العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية» .

صلى بقصر جبارس في ٢٦ يونيو سنة ١٩١٧

موافقة .

حضرة الرئيس (بالباب) - يقرر المجلس للقرارة الثانية هذا القانون وستكون القرارة الثالثة في الجلسة المقبلة .

هل ترون حضراتكم استمرار الجلسة أو تأجيلها ؟

أصوات : كليل .

حضرة الرئيس (بالباب) - متى ترون عقد الجلسة المقبلة ؟

أصوات : يوم الاثنين ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦

وقعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السادسة والدقيقة العشرين مساءً على أن يعود المجلس للاستئناف يوم الاثنين ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٤٤ (٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦) الساعة السادسة مساءً ما

حضرة محمود أبو النصر بك - لم يضع الدستور نصوماً تفصيلية عن طريقة أخذ الرأى ولكنه نص عليها إجمالاً . أما ذلك التفصيل الذى سمعناه فهو يرجع إلى اللائحة الداخلية . وعدى أن الدستور لا يمنع من أخذ الأصوات بطريقة إجمالية في القرارة الأولى ولكن القرارة الثانية وهى الأخيرة التى يتبنى عليها الفصل فى القانون هى التى يجب أن يؤخذ فيها الرأى بالإتداء بالاسم . لذلك لا أرى ضرورة لأخذ الآراء بالإتداء بالاسم فى الثلاثة الأولى والثانية .

حضرة الرئيس (بالباب) - اذن حضرتك تؤيد رأى حضرة محمد محمود خليل ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - نعم .

حضرة الرئيس (بالباب) - هل توافقون حضراتكم على الطريقة التى أقرها المجلس أن سنة ١٩٢٤ بناء على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك أو ترون العدول عنها الآن ؟

أصوات : توافق على الطريقة التى أقرها المجلس .

حضرة الرئيس (بالباب) - هل توافقون على ثلاثة القانون لرة الثانية الآن ؟

موافقة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ والممدد بالأمر المالى المؤرخ ٦ أغسطس سنة ١٨٩٧ بشأن وجوب تطعيم الجندى فى القنطر المصرى ؟

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ، وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية بمكة الاستئناف المخططة فى ٣١ مارس سنة ١٩١٧ طبقاً للأمر المالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؟

مجلة الشريعة

مضبطة الجلسة السادسة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ الموافق ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والثلثية التاسعة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

نودي على حضرات الأعضاء فوجدوا حاضرين معنا حضرات: الشيخ ابراهيم يوسف حطاب الله ، محمد ابراهيم وإلى بك ، محمود محمد حسن الشندوبلي باشا ، أحمد زيود باشا ، اسماعيل صري باشا ، أحمد حلي باشا ، أحمد فؤاد عزت باشا ، محمد طلعت حرب بك ، محمد قنصى يكن بك ، أحمد نوال القفار باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، محمد عبد الطيف أفندي ، (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

دُعي شهبان شمع بك ، مصطفى الأهلاني بك ، سيمان فريال القمص بك ، الشيخ ابراهيم عبد الحميد تواد (مستنون عن حضور جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرة علي اسماعيل بك ممتنع عن جلوس اليوم ولغده .

وفاب كل من حضرات : علي يسوي بك . أحمد الشري باشا . عبد الرحمن محمد مهنا أفندي . يونس حنا باشا . حسن أحمد العليش بك . اللواء محمود فؤاد باشا . سعيد فهمي الروي بك . يحيى ابراهيم باشا .

تولى السكرتيرية البرلمانية كل من حضرات : عبد الفتاح ربياني أفندي . علي عبد الرازق بك . محمد أحمد الشريف بك . الشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس اختلاج الجلسة .

دولة الرئيس — تقدمت اليها طلبات من بعض حضرات الأعضاء بالتصريح لهم بإجازات . وفي كل جلسة تقدم اليها مثل هذه الطلبات فإذا تروستنا في التصريح بها ترتب على ذلك تعطيل جلسات المجلس مع أنها بقيت معطلة أكثر من ستة ونصف سنة . وروائي أن تعيل النظر في هذه الطلبات اسبوعاً .

ثم إنى أزوج من حضرات الأعضاء ألا يكتروا من تقديم هذه الطلبات . هنا حضر حضرة صاحب الدولة مثل يكنى باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المال محمد فتح الله بكراك باشا وزير الزراعة .

حضرة السيد حسين القصبى — قد يضطر بعض حضرات الأعضاء الى طلب الاجازة لمرض يستدعي سفرهم خارج القطر أو لسبب قهوى .

دولة الرئيس — مثل هذه الأسباب يَنْضَفُ تقديرها باختلاف الظروف والواقع أن حالة الطقس قد لا تكون مرضية في العمل ولكن المصلحة العامة تقتضى علينا بأن نجهد أنفسنا قليلاً . فقول توافقون على تأجيل النظر في هذه الطلبات أسبوعاً ؟

أصوات : موافقة .

على حضرة الجلسة للمضي .

حضرة لويس اخنوخ فانوس أفندي — في ملاحظة على هذا المحضر فقد أُخطئ فيه ذكر أن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أيد الاقتراح المقدم من في الجلسة الماضية بطلب فتح باب المناقشة في مشروع الرد على خطاب العرض .

دولة الرئيس — المحضرا لا يثبت فيه هذه التفاصيل التي يجدها دائماً نتيجة في المضبطة .

حضرة لويس اخنوخ فانوس أفندي — مسألة مهمة كهذه يجب إثباتها في المحضر .

دولة الرئيس — قُبلت . فلا ضرر من ذلك .

صدق المجلس على محضر الجلسة الماضية .

حضرة لويس اخنوخ فانوس أفندي — لي ملاحظة أيضاً على المضبطة فقد جاء في الصفحة الثالثة منها — اني حاولت الكلام والجميع أن يذكر اني طلبت الكلام ، لأن طلب الكلام غير مألوف .

ومن جهة أخرى قلت في تلك الجلسة ١٢٠٠ أني لا أريد التعرض لموضوع مشروع الرد على خطاب العرض وأنا أردت إبداء ملاحظاتي على الإجراءات التي تبنت بشأنه . والتي أتمت في المضبطة هو الشطر الأخير من هذا القول .

دولة الرئيس — كان حضرة العضو يحاول الكلام فاضطرت الى اسكاته ومع ذلك تستقام في ذلك مع السكرتيرية .

حضرة عبد الفتاح ربياني أفندي — ورد على حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس بريقة من حضرة صاحب المال وزير مصر للفوض يباردين مني بها المجلس باليد .

دولة الرئيس — سيطلع بعد اليوم محضر كل جلسة ويوزع على الحضراتكم بدلاً من تلويحه في الجلسة اقتصاداً في الوقت . وكذلك مستحضر قوائم بأسماء حضرات الأعضاء وتماضي في مداخل قاعة الجلسة لتأشير عليها من حضراتكم عند الحضور عوضاً عن التذلل على الأسماء وهذه الطريقة مثبته في بيانات أوروبا ونتيجة عندنا أيضاً في المجلس إلا أن .

نص مشروع القانون

مشروع قانون

خاص بتعديل لائحة ترتيب واختصاص مجلس الأقطاب
الأرثوذكس المعمومي

محرر: قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نهيه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى — يلغى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٨ المعدل للاثنتين الثالثة
والرابعة من اللائحة رقم ٣ لسنة ١٨٨٣

المادة الثانية — يلغى القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٢ المعدل للأمر العالي
الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ رقم ٣ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٨

المادة الثالثة — تمثل مواد اللائحة رقم ٣ سنة ١٨٨٣ حسب الآتي :

الباب الأول — تشكيل المجلس

المادة الثانية — يشكل مجلس على الأقطاب الأرثوذكس العام من اثني عشر
عضواً واثني عشر نائباً ينتخبون بالدار البطريركية بمصر بطريق الاقتراع العام
ولكل يعطى بلغ من العمر ٢٥ سنة في آخر ديسمبر من السنة السابقة للانتخاب
ولم يصدر في حقه أحكام ماسة بالشرف له حق الاقتراع وقيد اسمه بمداول
الانتخاب الممثلة لذلك بالدار البطريركية التي تكون مكلفة بإجراء الفيد وتسليم
الطبيب تذكرة انتخاب شخصية عاجاً تبليغ له حق الانتخاب وإذا أتممت إدارة
البطريركية الطلب أودع في الفيد فعل الطالب أن يرغب الأمر حافظ
القاهرة الذي يحق له بعد التثبت من أهلية الطالب أن يأمر بقيد اسمه
بمداول الناخبين وتسليمه صوته من هذا الأمر تقوم لديه مقام تذكرة الفيد.

المادة السابعة — قبل انتهاء مدة المجلس ستين المذكورة شهرين يدعو
خطة الآب البطريرك بصفته رئيساً للمجلس إلى العام أو وكيل المجلس أفراد
الشعب القبطي المقيمة أستاذهم بمداول الانتخاب طبقاً لنص المادة الثانية
وذلك لانتخاب أعضاء ونواب المجلس الجديد وبعد إتمام عملية الانتخاب
يصير المرض الحكومة من أسماء من صارت انتظامهم لصدور الرسوم الملكي
باعتبارهم وعلى المجلس الذي يكون موجوداً أن يشتر على أداء العمل حتى
صدور المرسوم الملكي المذكور.

المادة السابعة — يشترط فيمن يجوز انتخابه عضواً أو نائباً أن يكون من
رعيا الحكومة الحالية بالما من العمر ٣٠ سنة في آخر ديسمبر من السنة
السابقة للانتخاب ولم يصدر في حقه أحكام ماسة بالشرف.

الباب الثاني — اختصاصات المجلس

المادة الثامنة — يختص المجلس المذكور بالنظر في البطارى المتعلقة
بالأحوال الشخصية وقضايا الميراث وإصدار الأحكام فيها طبقاً لقانون
الأحوال الشخصية الذي يضعه المجلس في أول دوره من انعقاده ويرفعه
الحكومة لتتصدق عليه السيد بمقتضاه وفي إدارة الأوقاف الخيرية التابعة

واقف المجلس على ذلك .

هنا حضر حضرة صاحب الدولة عبد الحلقى ثروت باشا وزير الخارجية .
أبلغ المجلس اقتراح مشروع قانون مقدم من حضرة الدكتور سوريال
جريس سوريال افتدى العضو بالمجلس بتعديل لائحة ترتيب واختصاص
المجلس إلى العام للأقطاب الأرثوذكس الصادرة في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ —
مع طلبه النظر فيه بطريق الاستعجال طبقاً للساكنين ٨٥ و ٨٦ من اللائحة
الدخالية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

بكل احترام أتمتراف بأحاطة بديكم علما :

بأن حالة الطائفة القبطية قد ساءت لدرجة لا يمكن السكوت عليها بسبب
القروض التي حمت كافة ممتلكاتها من زبن يهدو بالأخص بعد أن استولى المرض
الأخير على خبطة البطريرك الذي يزيد عمره عن المائة ويأمن سنوات .

وقد نشأ عن هذه الحالة أن وضع بعض رجال الكليروس أيديهم على
كافة شؤون الطائفة من مالية ودينية وإدارية يديرونها طبقاً أهوائهم الشخصية
بما لا يتفق مع المصلحة العامة .

وقد ساعد على ذلك بطلان العمل بلائحة ترتيب المجلس إلى الأقطاب
الصادرة في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ رقم ٣ خصوصاً بعد تعديل سنة ١٩٠٨
بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩١٢ بالقانون رقم ٣ كما هو مبين تفصيلاً بالمذكرة
المرفقة بهذا .

وحيث أن هذه الحالة تستدعي بحث مشروع القانون المقدم بصفة
مستعجلة لمنع استمرار الضرر والفوضى ؛

لذلك :

وتفيدنا لإرادة الشعب القبطي التي عبر عنها بمراض الشكوى التي يقدمها
لدولتكم وموقع عليها من أحيائه ومشكره .

اقتراح

أولاً — بتقرير العمل من الآن بتمتني لائحة ترتيب واختصاص المجلس
إلى المعمومي للأقطاب الأرثوذكس الصادرة في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ رقم ٣
مع التصديق طبقاً لمشروع القانون المقدم مع هذا .

ثانياً — إلغاء التعديلات التي أدخل عليها في سنة ١٩٠٨ رقم ٨
وسنة ١٩١٢ رقم ٣

وعليه أرجو

أولاً — عرض اقتراح هذا ومشروع القانون المرفق به على هيئة المجلس
الموقر للنظر فيه .

ثانياً — أن يكون نظره بصفة مستعجلة طبقاً لقاعدة ٨٥ من اللائحة
الدخالية للأسباب سالفة الذكر وتفصيلاً بقبول باقي استرأى .

(ثانياً) تتلخص ومراقبة شؤون الفقهاء والمتحاجين من أبناء الطائفة البعلبية ورقابة المليات أو الجمعيات التي تتطوع لخدمة مصالحهم وبالإجمال العمل بقدر الامكان على تحسين أحوالهم وترقيتها والصرف على المعلمين منهم وتعليم أولادهم وبناتهم بما تيسر للبلد البعلبية وفيها ، وعليه أن يضع اللوائح والنظم التي تكفل ذلك السير بمقتضاها .

المادة الرابعة عشرة : ينص المجلس فيما يتعلق بالكائس والأديرة بما يأتي :
(أولاً) حصر عدالكائس وموجوداتها وسفاتها وترتيب ما هيأت شعيرة تصرفهم من تزيين البطريركية تعطى لهم حسب الأهلية والكفاءة وأصلاح مبادئ الكائس وتعميرها وإنشاء الكائس أو المساعدة في أعمالها ، وذلك طبقاً للوائح وأنظمة يضعها المجلس لهذا الغرض السير بمقتضاها .

(ثانياً) حصر أديرة الرهبان وسكانها وترقية شؤونهم الدينية والعلمية والعمل على جعل الأديرة معاهد مربية روحية يتخرج منها رؤساء الكنييسة وهم على درجة مربية كافية تسمح لهم بحق رعاية الشعب والكنيسة رعاية تفي حق تقدم العصر الحالي ، وذلك طبقاً للوائح وأنظمة يضعها المجلس لهذا الغرض السير بمقتضاها .

المادة الخامسة عشرة : ينحجب المجلس إلى العام بالتصديق مع خطة الآب البطريرك أو ربه من الأكثروس يتضمنون إليه عند النظر في الأمور الدينية قطع والفصل في المناقض التي تتقدم من رجل الأكثروس ، ويكون الحكم فيها طبقاً لقانون الكنييسة والقوانين المجرية ، وتصدر الأحكام فيها بأغلبية الأصوات .

وللتقاضين الحق في استئناف الأحكام التي تصدرها هذه الهيئة أمام المجمع العام المقرر عقده برهين في كل سنة طبقاً لأحكام قانون الكنييسة .

المادة السادسة عشرة : المجلس إلى العام إنشاء مجالس ملية فرعية بالمجالات المهمة التي يرى لزوم تعيين مجالس فيها وتعيين عدد أعضاء كل مجلس وحدته اختصاصاته بشرط عدم الخروج عن الحدود المقررة في هذه اللائحة ، وذلك طبقاً للوائح والأنظمة التي يضعها المجلس لهذا الغرض السير بمقتضاها .

المادة السابعة - تلغى المواد نمرة ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٨

المادة الثامنة - تلغى المواد من نمرة ٢١ إلى ٣٨ الواردة بالباب الثالث والأربع والاستعاضة عنها بلائحة داخلية يضعها المجلس إلى العام في أول دور انعقاده حسب ما تقتضيه ظروف العمل والنظم الحديثة ، وعليه أن يضعها لمحكومتهم تصديق عليها والسير بمقتضاها .

المادة السادسة - يبدأ العمل بهذا القانون بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ويقعد المجلس أول جلساته بعد مضي ثلاث شهور من تاريخ النشر .

المادة السابعة - على رؤساء الداخلية والخارجية تنفيذ هذا القانون والعمل به .
أسر بأن يصح هذا القانون بنظم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

حضرة الدكتور سويل جريس سويل أغنيو - طلبت النظر في اقتراح بطريق الاستئجال لمدة أوجه : إذ إن لائحة سنة ١٨٨٣ التي حصل عليها الشعب القبطي بعد جهاد طويل تعطلت بقانونين صلباً في ستم

لأحكام الأرثوذكس عموماً من أوقاف أديرة وكائس وجمعيات وخلاله يكفينا ما يتلقى بمدايرهم وكائسهم وجمعياتهم ونفقاتهم وبالإجمال في النظر وكافة شؤون ومراقب القبط العامة حيث يكون له وحده حق الإدارة والمراقبة على جميع مصالحهم العمومية بالقطر المصري والسوداني .

المادة التاسعة - ينص المجلس فيما يتعلق بالأوقاف بما يأتي :

أولاً - حصر جميع الأوقاف الخيرية الموقوفة على الكائس والأديرة والمدارس والجمعيات وغيرها ويقدها بسجل مخصوص بالمبار البطريركية .

ثانياً - جمع جميع الأوقاف وسائر مستندات الملكية المتصلة بتلك الأوقاف وحفظها ضمن محفوظات المبار البطريركية .

ثالثاً - على رؤساء الأديرة ونظار الأوقاف تهديم كسوفات حاصلة إلى المجلس إلى العام في نهاية كل سنة موضحاً بها بيان الموجودات والنقود والأرباح والمصروفات وحفظ ما يكون زائفاً من الإيرادات من المصروفات بخزينة البطريركية ولا يجب أية إخفاء يتولى إدارة وقف من الأوقاف المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة إلا بالتصديق على حسابها من المجلس العام وكل تصرف يحصل في الأوقاف المذكورة بغير إذن المجلس أو على خلاف قراره يكون باطلاً بطلاناً جوهرياً لا يجوز التمسك به بأي حال من الأحوال .

وكل من امتنع عن تصديق حساب الوقف الذي يديره أو إداره بكونية لا تتفق مع قرارات المجلس الصادرة بهذا الشأن فيعتبر مبدحاً وسفولاً عن عمله وضع تحت سلطة القانون العام .

رابعاً - إدارة الأوقاف المذكورة وإجراء كافة ما يؤهل إلى تحسين حالتها من إنشاء وتصليح وبالإجمال كله وحده دون غيره السلطة التامة بإجراء كل ما يراه لازماً لتقديم وأصلاح شؤون هذه الأوقاف .

خامساً - المجلس إلى العام الحق دون غيره في تعيين مدير الإدارة البطريركية ونظار الأوقاف وصحج هؤلاء يستمدون سلطتهم منه ويتقنون أحكامه وقراراته دون أية سلطة أخرى .

المادة العاشرة - ينص المجلس فيما يتعلق بالمدارس بما يأتي :-

مراقبة سير ونظام جميع المدارس القبطية بالقطر المصري على اختلاف أنواعها ومن ضمنها المدرسة الأكاديمية كله وحده السلطة في القرار وتنفيذ كافة ما يراه لازماً لترقية شؤون الطائفة ملياً ودينياً وأدياً . وذلك بإدخال النظم والأساليب الحديثة المؤدية لهذا الغرض التي تتفق مع العصر الحالي ولا تتناقض مع تعليم ومعتقدات الكنييسة القبطية الأرثوذكسية ويكون ذلك بموجب لوائح وأنظمة يضعها المجلس لهذا الغرض .

المادة الثالثة عشرة - ينص المجلس فيما يتعلق بالجمعيات الخيرية والفقراء بما يأتي :-

أولاً - تنظيم المليات الإدارية للجمعيات القبطية الخيرية بالقطر المصري والسوداني لأدارتها إدارة حسنة وعليه أن يضع اللوائح اللازمة لها السير بمقتضاها .

١٩٠٨ و ١٩١٢ جللاها مدينة الثالثة خرم الشعب القبطي من كل مزايها وأصبحت مرافق الطائفة محصورة في يد البطرك وجبال الكيوس يحضرون فيها بحسب أهولهم وهكذا صار الشعب القبطي يترشع بحى خروقه ومصلحه .

ومن جهة أخرى ناك تلك المراقب أصبحت مهتدة لأن البطرك يناهز الآن مائة وعشرون سنة وسالته الصبية في هذه السن لاسكنه من الاشراق على شؤون الطائفة فقد ساعد حتى فقد حواسه منذ شهر تقريبا ثم ازدادت سوما حتى اقتضت الحال استئجار الاسكندرية قورا بإشارة برقية . وربما عابته المنية . فلما لم يسرع في وضع التشريع الذى اقتصره فرعا تعرضت مصلح الطائفة الى اضرار حمة في الفترة التى قد تطول بقبول اقتراحى من لجنة الاقتراحات وسال البطرك والطائفة بحوى الى أن اطلب النظر في هذا الاقتراح بطريق الاستجبال .

على أن مشروع هذا القانون الذى قدمت مع اقتراحى ليس بالجديد لأنه سبق عهد الى سنة ١٨٨٣ وقد اسرقنا الى أن تمتد في سنى ١٩٠٨ و ١٩١٢ . فأطلب من المجلس اسالته مباشرة عن اللجنة المختصة أمن لجنة الحفانية .

نيافة الأباؤالكاس - أن كلام حضرة الزميل المحترم الذى يقول فيه أن خطة البطرك مسان بالسلطة لا أثره من الصلة لأن المجلس للمل السام قائم وهو الذى ينظر في كافة شؤون الطائفة . وكل ما يسهل البطرك هو تنفيذ ما يقره ذلك المجلس .

على أن الواقع أثبت أكثر مواد لأخوة ترتيب المجلس الى المصادرة في سنة ١٨٨٣ أصبحت في حكم المغاة لثلاث المدارس القبطية الموجودة بجميع أنحاء القطر صارت خاضعة لاشراق وفتيش وزارة المعارف ولخاصيب من اطفالها .

ومنذ عشرين سنة تقوم الجمعيات انجليزية للمفشرة في كل الجهات بأداء أعمالها ولم يطالبها المجلس المل بالاطلاع على حساباتها . والمطبعة المذكورة في تلك الأمانة لا يوجد لها الآن .

لو أنك رجعت الى لأمانة سنة ١٨٨٣ لوجدت أن المجلس المل كان مؤلفا على مقتضاها من اثني عشر عضوا وأثنى عشر نائباً يخبرون بطريق الاقتراح السام . فالتصديق الذى حصل بعد ذلك نرى من حكمة جليلة هى احترام رجال الكيوس .

حضرة الدكتور سوريال جريس سوريال افندى - هذا دخول في الموضوع .

دولة الرئيس - أرجو علم للمقاطعة .

نيافة الأباؤالكاس - وبالاختصار فان لأمانة سنة ١٨٨٣ أقيمت فلا تامة من الرجوع اليها خصوصاً بعد أن أصبحت الأحوال الشخصية كالوصاية والقيامة من اختصاص المجالس الحسية . ولذلك أرى إحالة هذا الاقتراح على لجنة نفس الاقتراحات والمراضى .

حضرة محمود أبو النصر - لا أرى علة للاستجبال لأن هذه القوانين التى يراد النظر فيها لها أثرها ولها مالها من الإقرار الى أن يطرا عليها ما يستدعى تغيير شيء فيها .

ان الأعمال جارية على مقتضى هذه القوانين فإذا تقدم اقتراح بتغيير أو تعديل فيها وسال هذا الاقتراح في ١ كرم من ٤٠ صفحة تيمه عدة ملحقات فكيف يمكن النظر فيه بطريق الاستجبال .

لذلك أرى أن يحال هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات والمراضى .

حضرة الشيخ جدى عن العرب بك - أرى أن نص الأمانة الداخلية صريح جدا في أن كل اقتراح بمشروع قانون يقدم من أحد حضرات الأعضاء يجب أن يحال أولا الى لجنة الاقتراحات لئلا يرى في جواز نظر المجلس فيه . وهذا النص لا يحتمل تأويلا فال مادة ٧٥ قضت بأن " كل اقتراح برقية أو مشروع قانون حضره أحد الأعضاء يقدم الى الرئيس كتابة ليعرضه على المجلس في أول جلسة " ويحال على لجنة الاقتراحات أى ان الاستجبال نصت على إحالة مشروعات القوانين الى يقدمها حضرات الأعضاء على لجنة الاقتراحات .

كذلك حددت المادة (٧٧) مدة خمسة عشر يوما للجنة الاقتراحات لتقديم تقريرها في جواز نظر المجلس في مشروع القانون . فإذا ما أجازت اللجنة نظر المشروع ينظر المجلس حيث قد أمر الاستجبال طبقا للمادة ٨٩ من الأمانة الداخلية فاذ أقره قدم على جميع القوانين المطروحة أمام اللجنة المختصة بنظر الموضوع . ولذا أرى أن البحث الآن في أمر الاستجبال سابق لأوانه وطليعا للأمانة يجب إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أرى أنه يمكن التوفيق بين الزاين بأن يحال المشروع على لجنة الاقتراحات ويطلب منها النظر فيه بوجه الاستجبال دولة الرئيس - لم ينص على إجراء كهذا في الأمانة الداخلية التى حددت ١٥ يوما للجنة الاقتراحات لتقديم تقريرها .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - لما زيد أن نبدي ما الرغبة في الاستجبال لأمانة في الواقع يوجد في الحالة الحاضرة ما يستوجب ذلك .

حضرة الدكتور سوريال جريس سوريال افندى - الحالة خطيرة وتستوجب الاستجبال .

نيافة الأباؤالكاس - أية خطورة هناك الآن ؟

حضرة الدكتور سوريال جريس سوريال افندى - للشعب القبطي أولئك قد تفرقت بينا ثلاثة ملايين جنبه ويبلغ ريعها السنوى نحو ثمانية ألف جنبه يستولى عليها وهيان الأمانة ويندونها ...

نيافة الأباؤالكاس - هذا تقدير مبالغ فيه .

حضرة الدكتور سوريال جريس سوريال افندى - أن أقرب مثال للتبديد هو ما حصل من أسقف البر الحرق حيث أثنى ألفى جنبه لأمانة حفلة احتفالية لسماعة وتوفيق دوس باشا وهذا المبلغ أخذ من ربح وقف البر .

نيافة الأباؤالكاس - انك لست تستطيع اثبات ذلك .

حضرة الدكتور سوريال جريس سوريال افندى - ان للاستجبال أسبابا كثيرة فالأموال المبذوة والحال مضطربة ولا يوجد تشريع معمول به . وبخطة البطرك في حالة الاحتضار .

دولة الرئيس - لقد سمع المجلس هذا الكلام وزيد الآن أن نأخذ الرأى على إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات وأول لجنة الحفانية .

وكذلك خصصت الوزارة المذكورة بصفحة ٢٧٥ مبلغ ٢٨٧٦٠٠ جنيه لبناء قنطر ولتداند مصارف وإنشاء كاري مشرحة وبناء حمامة . ودفعت مائة ألف جنيه ثمن أراضي ترضت ملكيتها الحكومة ولم تبلغ قيمتها . ثم خصصت أيضا مبلغ ٧١٢,٧٧٥ جنيه للمصرف بحر البقر وتوصيله إلى بحر فالقوس ثم توسيع ترعة رئيسية بمدينة الشريعة وتعديل مصرف أذكر .

وقد خصصت لأعمال الباني مبلغ ١٥١٧٩٩ جنيه للتزيمات وتوريدات هومية ومبلغ ٣٤٨١٢٧ جنيه لإنشاء مدارس للبنين ومدارس عليا وأعمال مستحقة في مستشفى أبو زعبل ومصلحة السجون ووزارة الزراعة والحطب الأعظم من هذه الأعمال الخاصة بالمدارس يتعمم إنجازها خلال إنهاء العطلة المدرسية .

فأذا سمح دولة الرئيس وحضرات الزلاء المحترمين :

(أولا) بخاتمة جلس التواب حتى يصرحوا بحال الوزير المالية بفتح الاعتادات اللازمة لبشر كل وزارة الأعمال للمستحقة لتنفيذها . دون إبطاء .

(ثانيا) أو عرض على مجلس الشيوخ أول بأول كل جزء من الميزانية يتم تعميمه ويبحثه حتى يمكن مراجعته وأعادته ، وبذلك لا يتغير عشرات الألوف من الصناعات والمال طاطلين ولا يترك آلاف من الموظفين وأقربين مكثروا الأيدي والجميع بانتظار التصديق على الميزانية .

وكذلك لا يتولى الملايين من الجنيات مدخرة والشعب محروم من فائدتها ومن فائدها بما لا يحصى .

هذا ونرجو من دولكم التنازل لقبول عظيم احترامى وإجلالى .
الفريد شماس

٢٥ يونيو سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس - أن الشطر الأول من هذا الاقتراح غير مستوٍ لأنه ليس لمجلس الشيوخ أن يرمي خطة سير مجلس النواب .

أما الشطر الثاني فهو تبصير حاصل لأن الجارى أن مجلس النواب يجيل أولا فاولا على مجلس الشيوخ ما يفرغ من نظره .

حضرة محمود أبو النصر - أرى أن في العمل على مقتضى الشق الثاني من الاقتراح مصلحة وتسيلا .

دولة الرئيس - إلى ذلك في هذا الرأي والمصلح بار على ذلك .

حضرة محمود أبو النصر - إذا كان هذا هو الحاصل فأنا مكتب به .

دولة الرئيس - ألا يزال حضرة الفريد شماس أفندي مصمما على شطرى اقتراحه ؟

حضرة الفريد شماس أفندي - نعم أصم على شطرى الاقتراح . وأرجو دولكم أن تسمحوا بشرح وجهة نظري .

قررت المسألة ١٣٨ من الدستور أن ميزانية الدولة تقدم للبرلمان قبل حلول السنة الجديدة بثلاثة أشهر وبما أنها قدمت بعد حلول السنة الجديدة بشهرين ونصف لأسباب قهرية فالمتظر من حضرات أعضاء البرلمان أن يصلوا بحكمتهم حتى لا تكون المدة اللازمة ليبحث الميزانية سببا في عرقلة أعمال الدولة الحيوية . لأن البرلمان قد وجد لمساعدة رجال الدولة على القيام بمهامهم لا الوقوف في طرقتهم وتعطيلهم .

حضرة محمد زكى عبد الرزاق بك - أرجو إثبات ما قبل بشأن الخلفة الاقتصادية التي أقامها أسقف الدين الحق لسماعة توفيق دوس باشا بمحاضر المجلس .

حضرة لويس اخنوخ فانوس أفندي - أن حالة المشروع على لجنة الاقتراحات أمر تقتضى به المسألة (٧٥) من اللائحة الداخلية ولكن هناك وجه للاستقبال وتريد أن تطلب إلى اللجنة النظر فيه بصفة مستعجلة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اننى أخالف حضرة زميل عز العرب بك ولويس فانوس أفندي في الرأي فهما يقولان أن كل اقتراح ولو كان موصوفا بالاستقبال يجب أن يحال على لجنة الاقتراحات تطبيقا للمادة (٧٥) من اللائحة الداخلية وهذا غير صحيح لأن مسألة الاستقبال مستقلة . انظروا حضراتكم نص المسألة (٨٥) من تلك اللائحة فقد جاء بها : " يجوز أن يقدم اقتراحا أو مشروع قانون ولغيره من الأعضاء أن يطلب الاستقبال في نظره مع بيان الأسباب التي تبرر هذا الطلب " .

وتتضمن المسألة (٨٦) على أن المجلس ينظر في طلب الاستقبال فإذا أقره كلف اللجنة المختصة بنظر المشروع المستجل قبل أى مشروع آخر ولذلك يجب أن يفصل المجلس أولا في أمر الاستقبال .

دولة الرئيس - إذا قرر المجلس حالة المشروع على لجنة الاقتراحات ولم يحال على لجنة الحفظانية فيكون بذلك قد رفض الاستقبال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - تتنص اللائحة على أن المجلس يبحث في أمر الاستقبال فإن لم يجد وجهه له أحال المشروع على لجنة الاقتراحات .

دولة الرئيس - من يوافق على نظره هذا الاقتراح يوجد الاستقبال فيستخلص بالوقوف .

وقفت أقلية .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات . أخذ المجلس في نظر الاقتراح المقدم من حضرة الفريد شماس أفندي الذى يطلب فيه تخارة مجلس النواب بالتصريح بوزير المالية بفتح الاعتادات اللازمة لمشروعات الرى والصرف والمباني وغير ذلك من الأعمال المستعجلة . أو عرض على مجلس الشيوخ كل جزء من الميزانية يتم تعميمه ويبحثه بمعرفة مجلس النواب حتى يمكن مراجعته وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ المؤرخ

قررت المسألة ١٣٨ من الدستور بأن ميزانية الدولة تقدم إلى البرلمان قبل ثلاثة شهور من ابتداء السنة المالية ، إلا أنه لأسباب قهرية لم تقدم ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ إلا بعد شهرين ونصف من ابتداء السنة الحالية وحى الآن بين ردى البرلمان تقيصها ومبشرا ويرجح أن إنجاز ذلك لا يكون قبل مضي شهر أو أكثر ، فيقترب على ذلك ابتداء أعمال الدولة بحالة جرد فائت تنفيذ مشروعات حيوية يتوقف على إتمامها تحمين أعمال الرى والصرف والمباني وخلاف ذلك .

قد خصصت وزارة الأشغال ميزانيتها الجديدة بالصفحة ثمة ٢٩٥ مبلغ ١,٢٥١,٢٥٠ جنيه لأعمال الرى فإن لم يتم إنجاز بعضها قبل حلول زمن القيسان استحال إتمامها .

هل تظنون حضراتكم أن مجلس النواب والشيوخ يمكنهما خصص للميزانية في أقل من شهرين مهما أسرعاً في ذلك ؟

إن الميزانية عرضت لبحث لا ليكتفى بالتصديق عليها . فذلك واجب يتعين علينا القيام به .

فكيف يمكن إذن التوفيق بين المصلحين ؟ ليس ذلك صعب المنال متى كان كل من رجال الدولة ورجال البرلمان قد قبل بحمل المسؤولية للمقابلة.

قدمت الميزانية للبرلمان بعد حاول السنة الجديدة شهرين ونصف شهر وجبنا لا يستغرق أقل من شهرين ونصف شهر فيكون مضي من السنة خمسة أشهر دون تنفيذ المشروعات الجديدة . وما نقدر تنفيذ سنة لا يمكن تنفيذه في سبعة أشهر . فيرتب على ذلك جهل أعمال الدولة بجلاء وجود خصوصاً ما يتعلق منها بأعمال الري والصرف لأن زمن الفيضان يكون حل ومياه النيل تكون قد ارتفعت في الترع والمصارف فيعتمد الأقدام على أي عمل كانت وكذلك فيما يختص بأمر المباني فكل الجانب العظيم منها الخاص بالمدارس متى مضت المظلة المدرسية وعاد التلاميذ للمدارس دون الجاهز استعمال اسماء فما بعد .

وعلى ذلك فالتا نرى من الآن معظم المشروعات المطروحة بين يديكم حيراً على ورق ولا يضي القليل حتى نختفي في زوايا النسيان لنعجز الجاهزاً . ويكون التسبب في ذلك البرلمان . وليس له في ذلك قتب لأن الميزانية قدمت إليه متاعرة .

ولكن هناك الأمة تطالبه بحقوقها . تطالب بالجاهز تلك المشروعات الحيوية . وهذه الأمة هي التي دفعت للحكومة الضرائب والأموال لتمكينها من عمل التصديقات العظيمة التي تشمر البلاد بأنها في أشد الحاجة إليها والتي عهدت الحكومة لرجال موظفينا درسها وتنفيذها .

لوزارة الأشغال تملك ستراً حريشاً ومصاريف عمومية ١٠٠,٠٠٠ جنيه، ووزارة الزراعة تملك ستراً حريشاً ومصاريف عمومية ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، وقد ذكرت هاتين الوزارتين لأخى كلفت بحث ميزانيتهما .

فلماذا لا يصرح البرلمان لمالي وزير المالية أن يمتح ما يمرض عليه من المشروعات المستسيلة ويصرح بمصادقة مجلس الوزراء على وضع الاتفاقيات اللازمة حالاً حتى تشرع كل وزارة في القيام بالأعمال المطلوبة منها بدون إبطاء وبذلك يتحمل كل موظف المسؤولية الواقعة عليه بحكم المركز الذي يشغله . ولا مضت الأيام والأشهر دون إتمام تلك الأعمال وبقيت أموال الأمة معطلة لدى وزارة المالية ومتى حلت السنة الجديدة حول الجانب الأعظم من المبالغ المعينة في باب المصروفات على الاحتياطي ليزيد تنفعها وليزيد بعضهم اقتضاراً إذا صد ذلك من دواخي الاقتضار .

أجمع علماء الاقتصاد أمثال "جيد" وغيره من العلماء على أن الأموال يجبى من الأفراد لتصرف على المصلحة العامة ويجب على كل حكومة أن تصرف ما تحصله بأسرع ما يستطيع حتى لا تحرم الأثمن من فائدتها تلك الأموال .

قد حرم مصر هذا العام مما لا يقل عن ١٥ مليون جنيه من ثمن محصولاتها بسبب هبوط أسعار القطن وتكدس تحريم أيضاً من مضطحة الأموال

التي بين يديها والتي كان يجب صرفها عند الشروع في إنجاز المشروعات الحيوية الخاصة بالبلاد التي تقدر قيمتها بحسبة عشر مليون جنيه أخرى وذلك بسبب تأخير اعتماد الميزانية . فيكون صعب من بين يدي الأمة نحو الثلاثين مليون جنيه وهذا هو سبب زيادة عدد أطفالنا التي بلغت في مدينة القاهرة في شهر مايو المنصرم ستاً وثلاثين طفلية وهذا هو أيضاً سبب الضحك المالي والأزمة الحاضرة .

فعل ذلك أرجو من حضرات الأعضاء الموافقة على مخاطبة مجلس النواب لينظر فيما يلفت مجلس الشيوخ نظره إليه حتى يصرح بصفتة استثنائية لوزير المالية يفتح الاجتماعات اللازمة حالاً بعد مصادقة مجلس الوزراء كي يتمكن كل وزارة من مباشرة الأعمال المستعجلة المطروحة أمامها . وهذا لا يتنى الآلاف من الجهل والصالح بدون عمل .

دولة الرئيس - لم ردة حضرة المقترح على الاعتراض بعدم دستورية الشرط الأول .

حضرة الفردي شماس افندي - أنا أطلب من مجلس الشيوخ أن يجازي مجلس النواب عن هذه الرضبة بصفتة الأخ الأرشيد .

وهنا حضر ممالي أحد زكي أبو السعود باشا وزير الحفانية .

دولة الرئيس - ليس مجلس الشيوخ بالأخ الأرشيد لمجلس النواب وأما هما اخوان في مستوى واحد على أنه لا يجوز لمجلس الشيوخ أن ينظر الميزانية إلا بعد أن يقرض منها مجلس النواب .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - أطلب رفض الشق الأول من الاقتراح للأسباب الآتية :

دولة الرئيس - كآك تريد أن تريد عدم قبوله .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - نعم أريد ذلك لأسباب كثيرة منها أنه ما من سبب يرد مجلس الشيوخ أن يسمع لوزير المالية من تلقاء نفسه ويغير مصادقة مجلس النواب أن يتصرف بالتصرف الذي يطلبه حضرة الزميل . ذلك لأنه إذا كان قد قضى سوء حظ مصر أن تنشق بين المجلسين زمناً ما فن المستحيل والميزانية المروضة علينا من وضع وزارة ليست برلمانية أن تنقش فيما بين حسن الظن بيد الذي كان من الشكوى التي صدرت مني ومن سراً ما من تصرفات تلك الحكومة في ذلك الزمن الماضي كما هو معلوم لنا ولا لكافة .

على أنه إذا سمح أن تأخير نظر الميزانية شهراً أو شهرين بعض الضرر فإن هذا ليس بشيء كبير بجانب الضرر الذي يولد من مخافة وزارة المالية بصرف المبالغ الطائفة باقتراض أن الصرف صحيح لعمد صحيح مع أننا نعتقد جميعاً غير ذلك .

دولة الرئيس - حضرة مقدم الاقتراح لم يطلب مخافة وزارة المالية بل طلب رسم خطة يدير عليها مجلس النواب .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - هذا طلب آخر وهو ليس من اختصاصنا إذ لا نملك أن نطلب من مجلس النواب السير على خطه لارضاهاً لأنفسنا ، وكيف نطلب لسوانا أن يدير سيراً لا نقبله ؟ من أجل ذلك لا أوافق وأظن أن المناقشة قد استوفيت .

فنيون للاستقامة بأرائهم ، والاستماع بمعلوماتهم الوصول إلى التوافق التي نتوخاها ويتخلص اقتراحى أن يتألف مجلس الأزهر الأعلى من أحد عشر عضوا منهم سبعة أزهريون والأربعة الآخرون منهم اثنان فيان من كبار رجال العلم بوزارة المعارف وهنا تتوفر الأغلبية للمجلس رجال الدين . وهذا الاقتراح ليس فيه عاقلة للدين بل إلى أطليه باسم الدين والدين يحاول إلى الإصلاح . فلهذه الأسباب أرجو فتح باب المناقشة .

وفي الساعة السابعة والعقيقة الخامسة قام دولة الرئيس من كرسي الرئاسة وحل محله حضرة محمد على الجزار بك وكيل المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى سماع رأى فضيلة المقرئ الشيخ حسين والى .

فضيلة الشيخ حسين والى - هذا الاقتراح فيرجأ رأيا لا أوافق عليه ولا أسلم به وقد سبق أن قدم حضرة محمود أبو النصر بك هذا الاقتراح بعينه في الجلسة الماضية وحصلت فيه المناقشة وتقرر رفضه وقد قلنا آنذاك أنه إذا كان الاقتراح يحضره محل فليعرض على لجنة الاقتراحات فلا حاجة إذن لاحتالة الأخذ والرد في أمر سبق الفصل فيه بل أن يجلس الأزهر للأعلى ويؤلف من التي عشر عضوا منهم ثلاثة أعضاء ممن يكون في وجودهم فائقة لتربية العلم .

(مقاطعة) .

فضيلة الشيخ حسين والى (مستمر) - انذ أنصر على القول بأن الذي عرض على المجلس قبل الآن هو تعديل القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ وقد رفضه المجلس على الجرح في الآن .

هنا أنصرف حضرة صاحب البولة عليكم بياشا رئيس مجلس الوزراء . حضرة ابراهيم نور الدين بك - نحن في صدد القراءة الثالثة للقانون وهو في موضعه من جدول الأعمال يتأخر عنه اقتراح حضرة أبو النصر بك فكيف جاز لك الكلام في هذا الاقتراح قبل دوره فضلا عن أنه لم يكن ليصح فتح باب المناقشة من جديد بعد أن وصلنا إلى القراءة الثالثة ؟ فيجب أن يتلى القانون وينتقل باب المناقشة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - قضى الله أن نضع الوقت في مثل هذه الجادلات التي لا فائدة منها مطلقا إذ أن طلب حضرة محمود أبو النصر بك لا يصح احتباره اقتراحا بل استثناءا لفائقة تطبق عليه المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية التي تعني بأن (العودة لفائقة في موضوع أخلت الإراء فيه لا يكون إلا بقرار من المجلس بناء على طلب كتابي يقدم للرئيس وينظر فيه الجلسة التي تلي تقديمه ظرف قدم أثناء جلسة نظر في آخر أعمالها) وأنى أتمسك بتطبيق المادة ٣٦ ولا أوافق فضيلة الأستاذ الشيخ حسين والى على أن طلب حضرة محمود أبو النصر بك يمتنع اقتراحا ولهذا يكون الرأى للمجلس في إجابة المناقشة أو عدم إيجابها .

حضرة محمود أبو النصر بك - قدمت لحضراتكم طلبا بفتح باب المناقشة وأتم أصحاب الرأى في إجابته أو رفضه .

حضرة الرئيس (البالية) - المواقف على فتح باب المناقشة بتفضل بالوقوف . وقتت آتية .

قرر المجلس عدم فتح باب المناقشة .

تلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ . خلاص بتأليف مجلس الأزهر الأعلى لرة الثالثة وهذا نصه :

حضرة لويس أختوخ قاوس افندى - أدهشني صدور هذا الاقتراح من حضرة الزميل الفريد شماس افندى . أنه لو كان هناك ما يستوجب الاستئصال في أقرار هذه الاحتمالات لطلب تلك حضرات الوزراء المختصين . وليس لنا أن نغنى عليهم الخطة التي يسيرون عليها في تنفيذ المشروعات ولهذا أعارض حضرة فيما إياه من أوجه الاستئصال .

اننى أرى أن وظيفة البرلمان هي التدقيق في لحص المشروعات التي تقدم إليه . وعليه أن يتحقق ضرورتها وصلاحها وأفضلية بعضها على بعض . لذلك كان من واجب المجلس أن يدقق في الميزانية خصوصا ما كان منها مختصا بالمشروعات البلدية .

أما مشروعات الرى والصرف فالواقع أن النيل المبارك بدأ بالفيضان وأخذ في الارتفاع وهما أمرعا فلا يمكن أن تم مشروعات الرى قبل أن يبلغ النيل نهاية فيضانه .

لذلك لا أرى التدخل في الأعمال المطروحة على مجلس النواب بل أرى أن تطلب اللجان عند لحص الميزانية المشروعات التي وردت لها اعتمادات جديدة تفحصها بتأن ودقة حتى إذا عرضت على المجلس يقرر ما يراه بشأنها . دولة الرئيس - من يوافق في قبول الشطر الأول من الاقتراح فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد سوى حضرة مقدم الاقتراح .

دولة الرئيس - من يوافق في قبول الشطر الثاني فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد سوى حضرة مقدم الاقتراح .

دولة الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح بشرطيه .

حضرة عبد المزى وضوان بك سحب سؤاله للموجة إلى حضرة صاحب البولة وزير الداخلية بشأن اللجنة المشكلة بوزارة الداخلية للنظر في أمر الصمد والشايخ المزمولين والمستقيين .

بدئ في قراءة القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ خلاص بتأليف مجلس الأزهر الأعلى لرة الثالثة .

حضرة محمود أبو النصر بك - أريد فتح باب المناقشة في هذا الموضوع وقد قدمت اقتراحا لكسب وأنا أعلم أنه ليس لي حق المناقشة بعد القراءة الثانية إلا بإذن المجلس وبما أن للمرجع في إجابة ذلك لحضراتكم فإن شتم سمحت بفتح باب المناقشة وأطلبكم لاجتياز ذلك لا اعتدلى أن هذا الاقتراح فيه فائقة كبرى .

دولة الرئيس - ويخذ رأى المجلس في قبول فتح باب المناقشة .

حضرة عبد العزيز خليل بك - فتح باب المناقشة يستوجب طلبا كتابيا . حضرة محمى الرزاق بك - تقدم اقتراح كتابي من حضرة "أنظر للملحق رقم (١)" .

حضرة محمود أبو النصر بك - قدمت طلبا كتابيا فلذا أراذ حضرات اخوانى أن يتصرفوا أهمية اقتراحى ليمانوا أن هناك خلا فتع باب المناقشة فاني أذكر أن اقتراحى رعى إلى التوفيق بين فكرى الخاصة وبين فكرة بسطها حضرة الأستاذ محمود بسبوى بك في الجلسة الماضية وهى أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الأزهر الأعلى من المنتصر الأزهري لأنهم هم أصحاب النار - وررب النار أدرى بما فيها - وأكثر خبة بشؤون الأزهريين من غيرهم وقد وجمعت سيليا يجمع بين رأى حضرة الأستاذ محمود بسبوى بك وبين فكرى الموضوع في اقتراحى وهى أن يكون من بين أعضاء المجلس المذكور

قانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩٢٠

بتعديل المادة التاسعة من قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية
المالية الإسلامية

محضر سلطان مصر

بعد الإطلاع على المادة التاسعة من القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية المالية الإسلامية المحلاة بمقتضى القانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٦ ؛

وبما أن المادة المذكورة جعلت رأى شيخى مهندي الاسكندرية وعلطا فى جلس الأزهر الأهل استشاريا بما ترتب عليه ان صار وجودهما فى المجلس لا يكفل التصاى القانونى وأصبح واجبا لا يرجح فرقا على فريق عند اختلاف الآراء وهذا مما يصفق فائدة الانتفاع بضمومتها ؛

فيما على معارضة عليا رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛ وبعد أخذ رأى مجلس الأزهر الأهل ؛

وسمنا بما هو آت:

مادة ١ - - - - - عدلت المادة التاسعة من القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١ المحلاة بالقانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٦ على الوجه الآتى :

« ٩ - - - - - يؤلف مجلس الأزهر الأهل من اثني عشر عضوا وهم :

شيخ الجامع الأزهر رئيسا ،

« السادة الحنفية (ويتولى رئاسة المجلس الأهل فى حالة غياب الرئيس)،

« المالكية ،

« الشافعية ،

« الحنبلية (أو من يقوم مقامه بمقتضى اادة سليمة سلطانية) ،

وزير الأوقاف (وله عند الاقتضاء أن ينوب عنه وكيل وزارته) ،

المدير العام للجامع الأزهر والمعاهد الدينية المالية الإسلامية ،

شيخا مهندي الاسكندرية وعلطا ؛

ثلاثة ممن يكون فى وجودهم بالمجلس فائدة لتربية العلم وحسن انتظام ادارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفقات الممتازة لحالة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى (ويكون تعيينهم بأرادة حنية يشاء على قرار مجلس الوزراء) ،

مقرر مجلس المجلس أن يدعو شيخو المعاهد الأخرى لحضور الجلسات التى يحصل فيها نظرمسائل التعليم المتعلقة بمعهد كل منهم ويكون راجع استشاريا ؛
«لأننا اجتمعت مشيخة الجامع الأزهر ومشيخة أمد المذاهب الأربعة ن شخص رئيس المجلس الأهل فيكون وكيله فى مشيخة مخفية عضوا قانونيا لى المجلس تقتيل أهل ذلك المذهب .»

٢ - - - - - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ؛

بمديرى رأى دأى التبرير فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٨ (٢١ يوليو سنة ١٩٢٠)

حضرة الرئيس (بالبابة) - - - - - يؤخذ رأى بطريق النداء بالاسم .

أخذ رأى بالنداء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء بالاسم الذى أسفرت عنه القرعة وهو اسم حضرة صاحب الدولة عبد الحالى ثروت باشا وكانت النتيجة هكذا :

مجموع الأصوات... ٧٧

الأغلبية المطلقة... ٣٩

الموافقون على المشروع... ٧٣

غير الموافقين على المشروع... ٤

حضرة الرئيس (بالبابة) - - - - - المجلس يقرر القانون .

رغبت الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة الثانية والعشرين.

أجيدت الجلسة فى الساعة السابعة والدقيقة الثانية والخمسين ولم يحضرها حضرات أصحاب المال الوزراء .

قرئ لرة الثالثة المرسوم الصادر فى ١٧ مايو سنة ١٩١٧ الخاص بتحويل صفة مأمورية الضبطية القضائية لباشفقتى الصيدليات ومفتشها وهذا نصه :

محضر سلطان مصر

بعد الإطلاع على المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات الحاكم الخطة والمادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات الحاكم الأهلية ؛

وبناء على معارضة عليا وزيرا الداخلية والحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وسمنا بما هو آت :

١ - - - - - يستبر للموظفون الآتى ذكرهم التأخيرن لمصلحة الصحة العمومية من مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالأعمال المنوطة بهم: باشفقتى الصيدليات ومفتشوها .

٢ - - - - - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه ما

مدربصر جبارس فى ٢٦ وجبة سنة ١٣٣٥ (١٧ مايو سنة ١٩١٧) ؛

دولة الرئيس - - - - - يؤخذ الآراء بطريق النداء بالاسم .

أخذ رأى بالنداء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء بالاسم الذى أسفرت عنه القرعة وهو اسم حضرة الشيخ متولى عمر سجاى وكان مجموع الأصوات التى أعطيت صوتا وكلها موافقة على المرسوم .

دولة الرئيس - - - - - المجلس يقرر الموافقة على المرسوم (انظر الملحق رقم ٣٠).

قرئ لرة الثالثة القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٧ الخاص بتعديل المادة الخامسة من الأمر المالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تنظيم الجبرى وهذا نصه :

٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون . ويقر العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مدير قصر بيارس في ٢٦ يونيو سنة ١٩١٧

دولة الرئيس - تؤخذ الآراء بطريفة التناء بالاسم .
أخذ الزاى بالتناء بالاسم حسب ترتيب الحروف المجالية ابتداء بالاسم الذى أسفرت عنه القرعة وهو اسم حضرة ابراهيم الطاهرى بك وكان مجموع الأصوات التى أعطيت ٧٧ صوتا وكلها موافقة على القانون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على القانون .

هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ؟

أصوات : موافقون .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة العاشرة على أن يعود المجلس للاستئناف يوم الثلاثاء ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ (٢٩ يونيو سنة ١٩٢٦) الساعة السادسة مساء ٥

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ والمعدل بالأمر المالى المؤرخ ٦ أغسطس سنة ١٨٩٧ بشأن وجوب تعليم الجندى في القطار المصرى ؟

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛ وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة في ٣١ مارس سنة ١٩١٧ طبقا للأمر المالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - عدلت المادة الخامسة من الأمر المالى المشار اليه الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بما يأتى :

« اذا كان الطفل مريضاً وجب على والده أو ولي أمره في حالة عدم وجود الوثائق إثبات مرضه شهادة طبية تقدم في أثناء الثلاثة شهور المذكورة وبناء على ذلك يؤجل عمل التطعيم الى أن يشفى » .

التعديل المقترح	تعديل اللجنة في المادة التاسعة من القانون	الأصل في المادة التاسعة من قانون رقم ٢٧ سنة ١٩٢٠
يؤلف مجلس الأزهر الأعلى من أحد عشر عضوا وهم :	يؤلف مجلس الأزهر الأعلى من عشرة أشخاص وهم :	يؤلف مجلس الأزهر الأعلى من اثني عشر عضوا وهم :
(١) شيخ الجامع الأزهر رئيسا .	شيخ الجامع الأزهر رئيسا .	شيخ الجامع الأزهر رئيسا .
(٢) شيخ السادة الحنفية ويتولى إدارة المجلس في حالة غياب الرئيس .	شيخ السادة الحنفية ويتولى رئاسة المجلس الأعلى في حالة غياب الرئيس .	شيخ السادة الحنفية ويتولى رئاسة المجلس الأعلى في حالة غياب الرئيس .
(٣) شيخ السادة المالكية .	شيخ السادة المالكية .	شيخ السادة المالكية .
(٤) » » الشافعية .	» » الشافعية .	» » الشافعية .
(٥) » » الحنابلة (أو من يقوم مقامه بمقتضى إرادة سنية ملكية) .	» » الحنابلة (أو من يقوم مقامه بمقتضى إرادة سنية ملكية) .	» » الحنابلة (أو من يقوم مقامه بمقتضى إرادة سنية ملكية) .
(٦) المدير العام للجامع والمعاهد العلمية الدينية الإسلامية .	وزير الأوقاف (وله عند الاقتضاء أن ينوب عنه وكيل وزارته) .	وزير الأوقاف (وله عند الاقتضاء أن ينوب عنه وكيل وزارته) .
(٧) وزير الأوقاف وله عند الاقتضاء أن ينوب عنه وكيل وزارته .	المدير العام للجامع الأزهر والمعاهد العلمية الدينية الإسلامية .	المدير العام للجامع الأزهر والمعاهد العلمية الدينية الإسلامية .
(٨) اثنان عن يكون في وجودهم بالمجلس قائمة لترقية التعليم وحسن انتظام إدارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفات اللازمة للجامعة الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى (ويكون تعيينهم بإرادة سنية بناء على قرار مجلس الوزراء) .	ثلاثة ممن يكون في وجودهم بالمجلس قائمة لترقية التعليم وحسن انتظام إدارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفات اللازمة للجامعة الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى (ويكون تعيينهم بإرادة سنية بناء على قرار مجلس الوزراء) .	ثلاثة ممن يكون في وجودهم بالمجلس قائمة لترقية التعليم وحسن انتظام إدارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفات اللازمة للجامعة الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى (ويكون تعيينهم بإرادة سنية بناء على قرار مجلس الوزراء) .
(٩) اثنان فنيان من كبار رجال التعليم والترقية المسلمين ووزراء المعارف (ويكون تعيين هؤلاء الأربعة بإرادة سنية بناء على قرار مجلس الوزراء) .	(١٠) و	(١٠) و
(١١) و	(١١) و	(١١) و
ينقد المجلس جميعا متى حضره سبعة من أعضائه يكون بينهم واحد على الأقل من الأربعة	ولرئيس المجلس أن يدعو شيخو المعاهد الأخرى لحضور الجلسات التي يحصل فيها نظرمسائل التعليم المتعلقة بمهمة كل منهم ويكون رأيهم استشاريا .	ولرئيس المجلس أن يدعو شيخو المعاهد الأخرى لحضور الجلسات التي يحصل فيها نظرمسائل التعليم المتعلقة بمهمة كل منهم ويكون رأيهم استشاريا .
الأعضاء الآخرين .	فإذا اجتمعت مشيخة الجامع الأزهر ومشيخة أحد المذاهب الأربعة في شخص رئيس المجلس الأعلى فيكون ويؤلف في مشيخة مذهبه عضوا قانونيا تتثيل أهل ذلك المذهب .	فإذا اجتمعت مشيخة الجامع الأزهر ومشيخة أحد المذاهب الأربعة في شخص رئيس المجلس الأعلى فيكون ويؤلف في مشيخة مذهبه عضوا قانونيا في المجلس تتثيل أهل ذلك المذهب .
محمود أبو النصر	في المجلس تتثيل أهل ذلك المذهب .	في المجلس تتثيل أهل ذلك المذهب .

مجلس الشيوخ

ملحق رقم ٢

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٠ الخالص بتأليف مجلس الأزهري الأعلى

- | | | |
|--|---|--------------------------------------|
| (٥١) حضرة أحمد حميد أبو سمته بك . | (٢٦) » محمد عوض جبريل أفندي . | (١) دولة عبد الحافظ ثروت باشا . |
| (٥٢) معالي أحمد زكي أبو السعود باشا . | (٢٧) معالي محمد فتح الله بركات باشا . | (٢) معالي عبد الرحمن صبري باشا . |
| (٥٣) حضرة أحمد صيده بك . | (٢٨) سمادة اللواء محمد كامل باشا . | (٣) حضرة عبد العزيز رضوان بك . |
| (٥٤) سمادة أحمد علي باشا . | (٢٩) حضرة محمد لطفي طنطاوي طنطاوي أفندي . | (٤) حضرة عبد الفتاح اللوزي بك . |
| (٥٥) حضرة الدكتور أحمد عيسى بك . | (٣٠) حضرة محمد محمود بك . | (٥) حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي . |
| (٥٦) حضرة أحمد مصطفى بك . | (٣١) » محمد محمود خليل بك . | (٦) حضرة عبد الله سليمان أباطه بك . |
| (٥٧) حضرة السيد عبد الرحمن بك . | (٣٢) سمادة محمد المغازي باشا . | (٧) حضرة عثمان محمد بك . |
| (٥٨) حضرة السيد نويدة بك . | (٣٣) حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي . | (٨) الشيخ عزب الشيشي . |
| (٥٩) حضرة الفرير شماس أفندي . | (٣٤) سمادة محمود الأكرمي باشا . | (٩) حضرة عفيفي حسين البربري أفندي . |
| (٦٠) سمادة أمين ساي باشا . | (٣٥) حضرة محمود بسبوني أفندي . | (١٠) حضرة خليل محمد بك . |
| (٦١) حضرة حافظ السيد بك . | (٣٦) سمادة محمود شكرى باشا . | (١١) حضرة الشيخ علي رمضان الطوبجي . |
| (٦٢) » حافظ مابدين بك . | (٣٧) حضرة محمود علي مهنا بك . | (١٢) فضيلة الشيخ علي سليمان . |
| (٦٣) » حسن رشوان حمادي بك . | (٣٨) » مرمي وزير بك . | (١٣) حضرة علي عبد الرزاق بك . |
| (٦٤) » الشيخ حسن عبد القادر . | (٣٩) » مصطفى رشيد بك . | (١٤) سمادة اللواء علي فهمي باشا . |
| (٦٥) » حسين عبد الفتاح بك . | (٤٠) سمادة الفريق موسى فؤاد باشا . | (١٥) حضرة الشيخ علي محمد مردان . |
| (٦٦) » سماعة السيد حسين القصبي . | (٤١) » ميشيل أيوب باشا . | (١٦) » عوض مريان المهدي بك . |
| (٦٧) سمادة اللواء حسين خيري باشا . | (٤٢) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل . | (١٧) » فهمي حنا ويصا بك . |
| (٦٨) سمادة اللواء حسين شريف باشا . | (٤٣) » يوسف بتشوتوبك . | (١٨) » الشيخ متولي عمر حمجازي . |
| (٦٩) حضرة الدكتور سويد جرجس سويد أفندي . | (٤٤) » إبراهيم الطاهرى بك . | (١٩) » عبد أحمد الشريف بك . |
| (٧٠) حضرة شاهين الجندى أفندي . | (٤٥) » إبراهيم حلم مهنا أفندي . | (٢٠) سمادة محمد السيد أبو بكر باشا . |
| (٧١) » شبان السيد مؤمن بك . | (٤٦) » إبراهيم سيد أحمد بك . | (٢١) سمادة عبد الباقى باشا . |
| (٧٢) سمادة صليب قلنديوس باشا . | (٤٧) » إبراهيم فرج أبو الجدايل بك . | (٢٢) حضرة محمد جعفر أفندي . |
| (٧٣) حضرة الشيخ طه حسين . | (٤٨) » إبراهيم نور الدين بك . | (٢٣) معالي عبد شفيق باشا . |
| | (٤٩) » أحمد أبو سيف راضي أفندي . | (٢٤) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك . |
| | (٥٠) سمادة أحمد محمود باشا . | (٢٥) » محمد ملوى الجزاز بك . |

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على القانون

- | | |
|-------------------------------|-------------------------------------|
| (٣) حضرة محمود أبو النصر بك . | (١) حضرة لويس اخنوخ قانونس أفندي . |
| (٤) فضيلة الشيخ أحمد نصر . | (٢) فضيلة السيد محمد علي البيلادي . |



ملحق رقم ٣

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على الرسوم الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ الخاص بتحويل صفة مأمورية الضبطية القضائية لـ «مفتش الصيدليات ومفتش» :

- | | | |
|-------------------------------------|----------------------------------|--------------------------------|
| (٥٣) اللواء حسين خيرى باشا • | (٢٧) يوسف بشوتو بك • | (١) الشيخ متولى عمر حجازى • |
| (٥٤) حسين رشدى باشا • | (٢٨) يوسف وهب باشا • | (٢) محمد أحمد الشريف بك • |
| (٥٥) اللواء حسين شريف باشا • | (٢٩) ابراهيم الطاهرى بك • | (٣) محمد أفلاطون باشا • |
| (٥٦) الشيخ حسين والى • | (٣٠) ابراهيم حلمى مهنا افندى • | (٤) محمد الحنفى الطرزى باشا • |
| (٥٧) راغب عليه بك • | (٣١) ابراهيم سيد احمد بك • | (٥) محمد السيد ابو على باشا • |
| (٥٨) الدكتور سورى جرجس سورى افندى • | (٣٢) ابراهيم فرج ابو الجليل بك • | (٦) محمد المبانى باشا • |
| (٥٩) شامى الجندى افندى • | (٣٣) ابراهيم نور الدين بك • | (٧) محمد جعفر افندى • |
| (٦٠) شعبان السيد مؤمن بك • | (٣٤) أحمد ابو سيف راشى افندى • | (٨) محمد شفيق باشا • |
| (٦١) الشيخ طه حسين • | (٣٥) أحمد تيمور باشا • | (٩) الشيخ محمد عز العرب بك • |
| (٦٢) عبد الرحيم مبرى باشا • | (٣٦) أحمد حيد ابو سقيت بك • | (١٠) محمد علوى الجزار بك • |
| (٦٣) عبد العزيز رضوان بك • | (٣٧) أحمد عيد بك • | (١١) السيد محمد على البىلاوى • |
| (٦٤) عبد الفتاح رجلى افندى • | (٣٨) أحمد على باشا • | (١٢) محمد عوض جبريل افندى • |
| (٦٥) عبد الله سليمان أبانك بك • | (٣٩) الدكتور أحمد عيسى بك • | (١٤) محمد لطفى طنطاوى افندى • |
| (٦٦) عثمان محمد بك • | (٤٠) أحمد مصطفى بك • | (١٥) محمد محمود بك • |
| (٦٧) الشيخ عزب البشى • | (٤١) الشيخ أحمد نصر • | (١٣) اللواء محمد كامل باشا • |
| (٦٨) غنى حسين البربرى افندى • | (٤٢) السيد عبد الرحمن بك • | (١٧) الدكتور محمد هاشم افندى • |
| (٦٩) عقل محمد بك • | (٤٣) السيد فوده بك • | (١٦) محمد منازى باشا • |
| (٧٠) الشيخ على رمضان الطوبجى • | (٤٤) الفريد شماس افندى • | (١٨) محمود ابو النصر بك • |
| (٧١) على عبد الرازق بك • | (٤٥) أمين سلمى باشا • | (١٩) محمود الاثرى باشا • |
| (٧٢) اللواء على فهمى باشا • | (٤٦) برومى مذكور بك • | (٢٠) محمود بسوى افندى • |
| (٧٣) الشيخ على محمد مروان • | (٤٧) حافظ السيد بك • | (٢١) محمود شكرى باشا • |
| (٧٤) عمر أحمد خلف الله بك • | (٤٨) حافظ عابدين بك • | (٢٢) محمود على مهنا بك • |
| (٧٥) عوض عريان المهدي بك • | (٤٩) حسن رشوان حامدى بك • | (٢٣) مرسى وزير بك • |
| (٧٦) فهمى حنا وصا بك • | (٥٠) الشيخ حسن عبد القادر • | (٢٤) مصطفى رشيد بك • |
| (٧٧) الانبا لوكاس • | (٥١) حسين عبد الصغار بك • | (٢٥) ميشيل أبوب باشا • |
| (٧٨) لويس أخوخ فانون افندى • | (٥٢) السيد حسين النصى • | (٢٦) الشيخ يس محمود ابو جليل • |



ملحق رقم ٤

أسماء حضرات الأعضاء الذين واقفوا على القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٧ لتعديل المادة الخامسة من الأمر المالى

المصادرة ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تنظيم الجندى

- | | | |
|--------------------------------------|---|---------------------------------|
| (٥٣) عبد أحمد الشريف بك . | (٢٧) اللواء حسين شريف باشا . | (١) ابراهيم الطاهري بك . |
| (٥٤) عبد أفلاطون باشا . | (٢٨) الشيخ حسين والى . | (٢) ابراهيم حلمي مهنا افندي . |
| (٥٥) عبد الحفيظ الطرزي باشا . | (٢٩) راجب عطيه بك . | (٣) ابراهيم سيد احمد بك . |
| (٥٦) عبد السيد أبوعل باشا . | (٣٠) الدكتور سوريال جرجس سوريال افندي . | (٤) ابراهيم فرج أبو الجليل بك . |
| (٥٧) عبد العاني باشا . | (٣١) شاهين الحندي افندي . | (٥) ابراهيم نور الدين بك . |
| (٥٨) عبد جعفر افندي . | (٣٢) شعبان السيد مؤمن بك . | (٦) أحمد أبو سيف راضي افندي . |
| (٥٩) عبد شفيق باشا . | (٣٣) صليب قلودروس باشا . | (٧) أحمد مجور باشا . |
| (٦٠) الشيخ محمد عز العرب بك . | (٣٤) الشيخ طه حسين . | (٨) أحمد حيد أبو ستيت بك . |
| (٦١) السيد محمد علي البيلوي . | (٣٥) عبد الرحم صبري باشا . | (٩) أحمد صيد بك . |
| (٦٢) محمد عوض جبريل افندي . | (٣٦) عبد العزيز رضوان بك . | (١٠) أحمد علي باشا . |
| (٦٣) اللواء محمد كامل باشا . | (٣٧) عبد الفتاح رجباني افندي . | (١١) الدكتور أحمد حمدي بك . |
| (٦٤) محمد لطفى طنطاوى طنطاوى افندي . | (٣٨) عبد الله سليمان أبانله بك . | (١٢) أحمد مصطفى بك . |
| (٦٥) محمد محمود بك . | (٣٩) عثمان عبد بك . | (١٣) الشيخ أحمد نصر . |
| (٦٦) محمد منازي باشا . | (٤٠) الشيخ حزب الله . | (١٤) السيد عبد الرحمن بك . |
| (٦٧) الدكتور محمد هاشم افندي . | (٤١) حفيظ حسين البربري افندي . | (١٥) السيد فوده بك . |
| (٦٨) محمود أبو النصر بك . | (٤٢) مقل عبد بك . | (١٦) الفردي شماس افندي . |
| (٦٩) محمود بسويو افندي . | (٤٣) الشيخ علي رمضان الطويحي . | (١٧) أمين ساي باشا . |
| (٧٠) محمود شكرى باشا . | (٤٤) علي عبد الرازق بك . | (١٨) بيومي مذكور بك . |
| (٧١) محمود علي مهنا بك . | (٤٥) اللواء علي نهي باشا . | (١٩) حافظ السيد بك . |
| (٧٢) مرسى وزير بك . | (٤٦) الشيخ علي محمد مروان . | (٢٠) حافظ عابدين بك . |
| (٧٣) مصطفى رشيد بك . | (٤٧) عمر أحمد خلف الله بك . | (٢١) حسن رشوان حامدي بك . |
| (٧٤) ميشيل أيوب باشا . | (٤٨) عوض مريان المهدي بك . | (٢٢) الشيخ حسن عبد القادر . |
| (٧٥) الشيخ يس محمود أبو جليل . | (٤٩) نهي حنا ويصا بك . | (٢٣) حسين عبد القفار بك . |
| (٧٦) يوسف بشوتوبك . | (٥٠) الأتابوكاس . | (٢٤) السيد حسين القصبي . |
| (٧٧) يوسف وجهه باشا . | (٥١) لويس أنخوخ فانوس افندي . | (٢٥) اللواء حسين خيرى باشا . |
| | (٥٢) الشيخ متولى عمر حمجازي . | (٢٦) حسين رشدي باشا . |

مجلة الشيوخ

مضبطة الجلسة السابعة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ الموافق ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٦

حضرة محمود أبو النصر بك - أي أنه لما لم يقبل المجلس إعادة فتح باب المناقشة في الاقتراح مطروحا ولم يفتح .

دولة الرئيس - متى ذلك أنه كان لك اقتراحان أحدهما يطلب إعادة فتح باب المناقشة وآخر في موضوع القانون .

حضرة محمود أبو النصر بك - لقد قلت في كلامي الآن أنه لم يكن هناك محل لرفض الاقتراح الثاني بسبب أن رفض المجلس الاقتراح الأول . فأرجو تصحيح الخبر .

دولة الرئيس - لا مانع من ذلك .

صدق المجلس على المخبرص التصحيح السابق .

تلى كتاب وارد من مجلس النواب بتبليغ مجلس الشيوخ القرار الصادر عن المكثاة البرلمانية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ .

أتشرف بأخبار دولكم أن مكتب مجلس النواب رفع لائحة المجلس المذكورة المقدمة من حضرات مراقبيه والمرسلة صورتها مع هذا .

وبعد المناقشة فيها بمجلسه اليوم قرر المجلس بشأنها الآتي :

أن القرار الوزاري الصادر بإقتصاص مكثات حضرات النواب لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ سنة ١٩٢٤ الخاص بتحديد مكثاة أعضاء البرلمان .
فنبلي دولكم ذلك .

وتفضلوا بإصاحاب الدولة بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

أعضاء : سعد زفول

٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦

ثم تليت مذكرة من هيئة المراقبة بمجلس الشيوخ عن هذا الشأن وهذا نصها :
تشرف هيئة المراقبة بأن تعرض على المجلس بأن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ حدد المكثاة البرلمانية ببلغ ٦٠٠ جنيه سنوياً .

عل أنه في ٣ مايو سنة ١٩٢٥ أثناء تعطيل البرلمان صدر قرار من مجلس الوزراء بإقتصاص هذه المكثاة إلى ٣٠٠ جنيه . وأدرجت المكثاة على هذا الأساس في ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ التي صدرت بمرسوم استناداً إلى المادة ٤١ من الدستور . وقد اعتضت هيئة المراقبة في ذلك الحين على ذلك من الوجهة القانونية وأكدت على مجلس الوزراء حق التعرض

أجمع المجلس في الساعة السادسة والثلثية الخامسة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا ورئيس المجلس . وبحضور حضرات الأعضاء عدا كل من حضرات أصحاب الدولة والمحال والسعادة والوزة : أحمد فؤاد مروت باشا . اسماعيل سرى باشا . أحمد زيور باشا . محمد طلعت حرب بك . الشيخ إبراهيم يوسف صفا الله . أحمد ذو الفقار باشا . الدكتور حبيب خياط بك . محمد إبراهيم والي بك . أحمد حلمي باشا . محمود محمد حسن الشندوب باشا . محمد فتحي بك . محمد عبد العظيم افندي (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

واعتذر عن حضور جلسة اليوم حضرات : علي اسماعيل بك . عبد الفتاح ربحاني افندي . الشيخ حسن عبد القادر . مصطفى رشيد بك . رفقي شعبان شعيرة بك . مصطفى الأخوان بك . عثمان غبريال القصص بك . الشيخ إبراهيم عبد الحيد نوار .

ونائب حضرات : سعيد فهمي الزوي بك . يونس حنا باشا . حسن أحمد المديسي بك . عبد الرحمن محمد مهنا افندي . علي فسيوني بك . الكواء محمود فؤاد باشا . يحيى إبراهيم باشا .

تولى السكرتيرية البرلمانية كل من حضرات :

علي عبد الرازق بك . محمد أحمد الشريف بك . والشيخ محمد عن العرب بك حبيب المصري بك سكرتير عام .
أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس - وزع على حضراتكم محضر الجلسة الماضية فهل لأحد منكم ملاحظة عليه ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - لملاحظة . والهة صغيرة أرجو أن تصحح . ذلك أنه ذكر في الخبر ما يأتي : "تعرض اقتراح من حضرة محمود أبو النصر بك يطلب إعادة فتح باب المناقشة في القانون المذكور وتعديل رأى اللجنة فيه فرفض المجلس الاقتراح" . والواقع هو أنه لم يرض الاقتراح وإنما الذي عرض هو طلب إعادة فتح باب المناقشة في القانون حتى إذا أجب هذا الطلب عرض الاقتراح ولما كان المجلس لم يقبل إعادة فتح باب المناقشة لم يقدم الاقتراح حتى يذكر في الخبر أنه رفض أرجو تصحيح ذلك .

دولة الرئيس - حضرتكم إنما طلبت إعادة فتح باب المناقشة لتقدم الاقتراح لرفض طلبك .

الموضوع عدنا على أخصنا باليوم والقد ، فان اقتصاص المكافأة الى ثلاثة وستين جنينا لم يكن كما اشير اليه في مكتب مجلس النواب بناء على قرار وزاري غلب على كان طبقا لرسوم الصادر بالميزانية ، فذلك المرسوم الذي نفذ فعلا ويجري عليه العمل وما زال جاريا في مختلف المصالح ، فاما ما أردنا أن نجني القانون الأول الذي أصدره البرلمان كان حقا علينا أن نتساءل كيف قورتم بالأسس تأليف لجنة كذلك التي سماها مجلس النواب خطا أو صوابا لجنة الشؤون الدستورية ونحن لم نسمها ولكن اعتقادي أنها لجنة خاصة شكلت للبحث في نقطة خاصة هي دستورية القوانين التي صدرت أثناء تعطيل البرلمان أو عدم دستوريها وما يترتب على ذلك من النتائج ومن أي تاريخ يبدأ أثر البطلان ولا شك أن من بين هذه القوانين قانونا صدر بالميزانية وقد فعلا وما زال نافذا الى هذه اللحظة . نتساءل كيف قورتم ذلك بالأسس وتردبن الآن أن تستنوا من بين هذه القوانين قانونا خاصا هو قانون الميزانية تطوره استنادا الى أن اقتاص للمكافأة المماثل على قرار وزاري . هذا ما لا أطعمكم بحقوقه عليه .

أما من اللجنة القانونية فإن البحث يجب أن ينصب على جوهر الخلاف لاجراءه ، والجوهر هو مرسوم الميزانية - تلك الميزانية التي استمر العمل بها الى الآن - هل هذا المرسوم لا يزال قائما أولا ؟ ان لا يطاله طرعا يجب أن تستوفى ولقد شكمت لجنة خاصة وأحترط عليها النظر في هذه القوانين ويترتب على ذلك أنه لا يجوز وضع المسألة على الشكل الآتي :

”هل القرار الوزاري يلغي قانونا أم لا ؟“ لأن البداية تنطق بأنه لا يلغيه ، والواقع أنه انما إلى قانون قائم هو قانون الميزانية ودستورية هذا القانون هي محل بحث في اللجنة الخاصة التي شكلتموها وهذا سيعرض على حضراتكم بحث اللجنة وتصديق قراركم فيه .

وأخيرا فاني لا أرى فائدة عملية تخي من وراء ذلك .

وإذن يكون البحث الآن سابقا لأوانه من كل وجهة : النظامية والقانونية والعملية .

حضرة محمد محمود خليل بك - المسألة دستورية لا سياسية . تطلب المراقبة إصدار قرار غائل للقرار الذي أصدره مجلس النواب ويجب أن ينظر الى هذا الطلب من الوجهة الدستورية فقط .

صدر قانون بتجديد مكافأة الأعضاء وهذا القانون قائم الى أن يصدر قانون آخر يلغيه أو يبدله . وفي هذا ما يكفي الرد على حضرات الزملاء .

ان ما قلته حضرة الدكتور أحمد عيسى بك من أن المكافأة كثيرة أو قليلة يكون موضع بحث المجلس اذا قدم مشروع قانون بتعديل القانون الأول . أما والقانون قائم فلا محل للبحث في ذلك الآن .

وأما القول بأن المرسوم الذي صدرت به الميزانية جاء مبدلا لهذا القانون ، فهذه قول لا يتفق مع الدستور ، لأن الميزانية التي يترتب بها الدستور هي الميزانية التي يقرها البرلمان ، فإذا حال دون ذلك حائل فنص الدستور صريح بوجوب العمل بالميزانية السابقة ، فميزانية المجلس إذن هي تلك التي أقرها البرلمان سنة ١٩٢٤ ، والتي يجب احترامها قبل كل شيء ، هو نص الدستور الذي يجعل ميزانية مجلس الشيوخ تلك السنة قانونا لا أن .

لميزانية البرلمان وأقاص المكافأة على أنه لم يسع هيئة المراقبة بطبيعة الحال الا أن تحرر استقراوات مكافآت الأعضاء على أساس ٣٠ جنينا مع الاحتفاظ بما لمجلس عند اجتماعه من حق المناقشة في هذا الأمر كما هو مبين في خطاب منها لدولة رئيس المجلس ومبلغ في ١٤ مايو سنة ١٩٢٥ الى رئاسة مجلس الوزراء وإلى وزارة المالية .

وقد أصدر مجلس النواب جلسة ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦ قرارا يلغينا اياد وهذا نصه :

” ان القرار الوزاري الصادر باقتصاص مكافآت حضرات النواب لا يؤثر مطلقا على القانون رقم ١٩٢٤ لسنة ١٩٢٤ ، اقتصاص بتجديد مكافأة أعضاء البرلمان .“

فاننا وافق مجلس الشيوخ على إصدار مثل هذا القرار - وهو ولا شك موافق عليه - فلفى هذا أن مكافآت أعضاء المجلس (سواء بالنسبة لعضو أو لعضو) ينبغي أن تصرف على أساس تخمين جنينا في الشهر ما دام القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ قائما .

فبناء على ذلك فتتخرج هيئة المراقبة على مجلس الشيوخ إصدار القرار الآتي :

” بعد الاطلاع على المذكرة المقدمة من هيئة المراقبة بقرار المجلس الموافقة على تلك المذكرة وبصرح أث القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٣ مايو سنة ١٩٢٥ باقتصاص مكافأة أعضاء مجلس الشيوخ والنواب لا يؤثر مطلقا على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ ، اقتصاص بتجديد مكافأة أعضاء البرلمان وبناء على ذلك يجب على المراقبة مباشرة صرف المكافآت طبقا للقانون المذكور .“

محمد محمود خليل السيد فوده

٢٩ يونيو سنة ١٩٢٦

هولة الرئيس - ألا يرى حضرات المراقبين أن اللجنة الأخيرة من مذكرتها سابقة لأوانها لعدم وجود الاتفاق الكافي للصرف طبقا للقانون رقم ١ سنة ١٩٢٤ وأنه يحسن الانتظار حتى يدرج الاتحاد اللازم في الميزانية ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - مسألة الاتحاد مسألة أخرى متخذ فيها المراقبة الاجراءات اللازمة لطلبه بالطريقة الدستورية .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك - واحضرات الأعضاء ، لابد أنكم تذكرون تلك القضية التي قامت في العام الأسبق وما كجته الجرافة عند صدور قرار البرلمان في مسألة المكافأة . وقد كنا في اختلاف آرائنا نسمع حيارات السطح العام أيضا حلنا وما كاد يصدر قرار مجلس الوزراء بتخصيص المكافأة الى ثلاثة وستين جنينا حتى هذات النفوس الثائرة . والواقع أن المكافأة كما قررنا البرلمان في دورته الأولى كانت أكثر مما يلزم ولم ترضا الأمة ونحن بصفت كوننا نوابا عنها ولسان حالنا يجب علينا أن نتعرض الى ما لا نرضاه ، وقد اقتضت المكافأة ، فيجب أن نتفق على ما اقتضت اليه .

حضرة محمد أبو النصر بك - أما أنا فلا أتأكل في موضوع المكافأة من حيث النص أو الزيادة ولكني أتأكل فقط من حيث النظام ومن حيث القوانين .

أما من حيث النظام فيجب أن نلاحظ أنه بصرف النظر عما اذا كانت اثاره المسألة الآن مما يتفق مع البالية أولا فاني أرى أننا اذا دخلنا في هذا

الجنة التي شكلت للنظر في دستورية القوانين ، ولا يخفى على حضراتكم أن ميزانية الدولة مطروحة أمام مجلس النواب وغدا تكون بين أيديكم فما الذي يدعوكم إلى هذه السبلة وإلى نظام دفعكم لأنت تقضوا اليوم ما غرتوه بالأسس . قبضوا والجدد مكافأة شهرين مقدسا ولا أعلن أن يأتي موعد صرف مرتب شهر يولييه . شهر يكون المجلس قد نظر الميزانية وأقر المكافأة التي تقتونها . . .

هبة شديدة

دولة الرئيس - أعلن أن المجلس فهم غرضك .

حضرة محمود أبو النصر بك - أطلب تأجيل النظر في اقتراح المرافقة حتى تعرض الميزانية على المجلس .

دولة الرئيس - حضرتكم تكلمت في هذا الموضوع أكثر مما تسمح لك به اللائحة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أرجو أن يقر المجلس الاقتراح المطروح الآن من جانب المرافقة للأسباب التي سبقي إليها حضرت زملائي .

وليس الغرض من هذا الاقتراح أن ينظر المجلس في قيمة المكافأة من حيث الزيادة أو النقص وإنما المطلوب هو أن القانون الذي يصدره البرلمان يجب أن يبقى قائما وعمرنا ولا يجوز أن يدل أو يفيد أو يوجب الاقتراح آخر يصدره البرلمان نفسه .

وكان الأخرى بمحضرة الشيخ المحترم أبو النصر بك أن يقر لسانه من أن يخرج زملاؤه بكلام جازح يمكن أن يرد عليه به وأن يباد إليه بذاته وبأسوأ منه وأول بمحضرة أن يفتت عند حدود اللياقة في مخاطبة اخوانه .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - ليس المطروح الآن على المجلس النظر في المكافأة من حيث قيمتها وإنما الموضوع هو أن هناك قانونا أصدره البرلمان وحصل التمديد عليه من السلطة التنفيذية ، فأول واجب على البرلمان أن يوقف هذا التمديد ، وألا يقر سابقة يميز هذا الاعتناء .

أما وجه الاستعجال في هذا الموضوع فهو رد الحق إلى نصابه .

حضرة محمود بسبوي أفندي - لقد أنصف حضرت الأستاذ أبو النصر بك فيما قرره من أنه من البداية المطلقة أن القرار الوزاري لإصدار القانون الذي أصدره البرلمان بالمكافأة البرلمانية .

ولكن حضرت يقول أن ذلك القرار الوزاري تأيد بمرسوم ملكي مصدر باعتدال ميزانية الدولة من سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ فلذا قرر مجلس الشيوخ عدم التحويل على القرار الوزاري القاضي بإقصاء المكافأة البرلمانية من ٦٠٠ جنيه إلى ٣٦٠ جنينا في السنة . كان هذا طبعا حسب قوله مبطلا لرسوم الملك الصادر بإعطاء الميزانية من سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ .

وهذا ما أريد الرد عليه

قال حضرت محمد محمود خليل بك بأن ميزانية الدولة شتمت على مجموع إيرادات ومصروفات جميع مصالح الدولة أي أن ذلك المرسوم صدر بالموافقة على أن ما صرف من الميزانية لأعضاء البرلمان ثلاثين جنينا شهريا ولكن

ومع ذلك فلو اعترف جدلا لرسوم الصادر بالميزانية بالمشروعية الدستورية التي للقانون الصادر بموافقة البرلمان فإن هذا المرسوم بالرغم من ذلك لا يمكن أن يعتد قانونا فماذا أن أن قانون الميزانية ما هو إلا ربط لأرقام الإيرادات والمصروفات فهو قرار بصرف مبالغ معينة وتحصيل إيرادات معينة وهو قانون وقفي ينتهي بمضي السنة . لكنه لا يس مجال من الأحوال قانونا آخر . ومع كل ذلك فإنه لم يصدر قانون بالميزانية وإنما صدر مرسوم غير دستوري تنفيذا لقرار بأصل صادر من مجلس الوزراء بتخفيض المكافأة وهو قرار مبدوم الوجود لا يمكن أن يعطل قانونا صادرا من البرلمان . والمطلوب من حضراتكم الآن هو أن تقرر صراحة كما قرر مجلس النواب أن قرار مجلس الوزراء لا تأثير له على قانون موجود هو قانون المكافأة البرلمانية التي ما زال قائما إلى أن يصدر قانون آخر بتعديل أي أن المطلوب من حضراتكم هو تقرير مبدأ دستوري وهو أن قرار مجلس الوزراء لا يُلغى قانونا .

دولة الرئيس - ولكن لا تنس أن المرافقة طلبت في اقتراحها المعرض على المجلس الآن (صرف المكافآت على حسب القانون القديم) وهذا لا يمكن تنفيذه إلا بعد إقرار الميزانية .

حضرة محمد محمود خليل بك - العبارة الأخيرة المذكورة في اقتراح المرافقة وهي "وبناء على ذلك يجب على المرافقة مباشرة صرف المكافآت طبقا للقانون المذكور" الغرض منها أن هيئة المرافقة هي المختصة بكل ما يتعلق بالميزانية فلذا تبين لما أن المبلغ الذي لزمها لا يكفي تطلب فتح اعتماد جديد .

دولة الرئيس - ولماذا هذه السبلة ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - الواقع أن العبارة الأخيرة من الاقتراح هي تحصيل حاصل ولذا نحن نكتفي الآن بقرار المبدأ الذي قرره مجلس النواب .

حضرة حافظ جابدين بك - المسألة المطروحة على المجلس ليست مسألة بحث مكافأة الأعضاء من حيث أنها كثيرة أو قليلة وإنما موضع بحث الآن هو هل يجوز السلطة التنفيذية إنشاء سلطة البرلمان أن تمتد على السلطة التشريعية فتصدر قرارا يمدد به قانونا سبق أن أصدره البرلمان ؟ هذا هو موضع البحث وهذا هو ما تطلب أخذ الرأي عليه .

دولة الرئيس - ألا يصبح الآن يكون مجال البحث في هذا الموضوع في وقته المناسب عند نظر الميزانية .

حضرة محمد محمود خليل بك - هيئة المرافقة ترى هذا الوقت هو الوقت المناسب لتقرير هذا المبدأ .

دولة الرئيس - ولكن رأى المرافقة لا يتقيد به المجلس .

حضرة محمد محمود خليل - بلا شك ولكن نؤخذ بالأحوال التي طلبتها . حضرت محمود أبو النصر بك - لازلت أقول بأن هذا المبدأ الذي تطلبون إقراره تشبه به البداية وعينا أن تقيموا وقت حضرتكم في استصدار قرار على مسألة بلغة وهي هل يلغى قرار وزاري قانونا أصدره البرلمان ؟ ولكن المسألة هنا وجهة أخرى يترتب فيها أن تتشكل ليس وهو أمر مرسوم الميزانية على ذلك القانون البرلماني وهذه النقطة هي عينها التي يجتمعوا من اختصاص

دولة الرئيس - ولكن هذا الطلب جاء متأخراً بعد أن قرر المجلس إحالة الاقتراح بل لجنة الاقتراحات وعلى كل حال فإن اللجنة مستعدة بتقريرها عنه في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - ليس من الضروري أن كل اقتراح يحال إلى لجنة الاقتراحات .

دولة الرئيس - إذا لم أقل أن كل اقتراح يحال إلى اللجنة وأنا قلت أن المجلس قرر فعلاً إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - لم يقرر المجلس ذلك .

دولة الرئيس - يرشد الرأي مرة أخرى . هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

أصوات : يحال بل لجنة الاقتراحات .

وهنا حضر حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك .

على تحرير لجنة الصحة عن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٨ الخاص بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩١١ بشأن استخدام مساعدي الصيدلة في أعمال الصيدليات وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ دولتك بأن لجنة الصحة قد أتمت دراسة القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٨ الخاص بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩١١ بشأن استخدام مساعدي الصيدلة في أعمال الصيدليات ووضعت عنه التقرير الملحق بهذه لارضة على المجلس عند انتفاذه .

وقد قررت اللجنة تدب حضرة صاحب المزة الدكتور أحمد عيسى بك مقرراً لها .

وتفضلوه دولتكم بشيول عظيم الاحترام .

تمهيداً في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٥
رئيس اللجنة
أحمد زكي أبو السعود

تقرير لجنة الصحة

عن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٨ الخاص بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩١١ بشأن استخدام مساعدي الصيدلة في أعمال الصيدليات

اطلعت اللجنة على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٨ الخاص بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩١١ بشأن استخدام مساعدي الصيدلة في أعمال الصيدليات فأقرته اللجنة كما هو بدون تعديل .

احتل حضرة الدكتور أحمد عيسى بك مقرر اللجنة منصة الخطابة .
على القانون المذكور وهذا نصه :

هل صدر نص صريح بأنه يتمدد بقرره مجلس الوزراء من قصص الخمسين إلى ثلاثين جنباً ؟ لا . كذلك هل صدر به نص صريح بقضي البناء القانون الصادر في سنة ١٩٢٤ باعتبار مكافأة أعضاء البرلمان مبلغ ٩٠٠ جنيهه - الجواب - لا .

لذلك لا أرى أنه يوجد تناقض بين القانون الصادر في سنة ١٩٢٤ الخاص بالمكافأة واضعها ٦٠٠ جنيه وبين المرسوم الصادر بالميزانية من سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وأرى أن الوقت مناسب لأن ينظر المجلس في اعتبار أن القانون البرلماني صحيح وأنه قائم الآن وأن القرار الوزاري لا يصدمه ولا يبطل مفعوله .

دولة الرئيس - أعلن أن المجلس يتكفى بالمناقشة في هذا الموضوع ويمكن أن يرشد الرأي عليه .

حضرة محمد محمود خليل بك - لي اقتراح لمثل اقتراح المراقبة وهذا نصه :

"بعد الاطلاع على المذكرة المقدمة من هيئة المراقبة بقرار المجلس الموافقة على ما جاء فيها وبصرح أن القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٣ مايو سنة ١٩٢٥ بأقاص مكافأة أعضاء مجلس الشيوخ والوزراء لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان." وأطلب أخذ الرأي على هذا الاقتراح .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذا الاقتراح يفضل بالتوقف .
وقب ثلاثة أعضاء وهم حضرات : الدكتور أحمد عيسى بك - الدكتور سوريال جريس سوريال أفندي - الفريق موسى فؤاد باشا .
حضرة محمود أبو النصر بك - لا أدري كيف أعطى رأي في اقتراح هو في ذاته بدعي .

دولة الرئيس - المجلس يقرر للموافقة على هذا الاقتراح :

أبلغ المجلس الاقتراح المقدم من حضرة أحمد مصطفى بك بطلب القيام بمشروع الرأى التيلي والتشوي بمديرية أسوان .
قرر المجلس إحالته إلى لجنة الاقتراحات .

أبلغ المجلس الاقتراح المقدم من حضرة عقل عد بك الذي يتلخص فيه أن يطلب المجلس من الحكومة شراء ثلثائة ألف قططار قطن سكلاريدس من القطن الحاضر بريتة الكويتارات لمافوق قبل دخول الموسم الجديد .
قرر المجلس إحالته إلى لجنة الاقتراحات .

أبلغ المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر حجازي بطلب ضم مساجد القرى إلى مراقبة وزارة الأوقاف وتعيين علماء الجامعة الأزهرية أئمة بها .

قرر المجلس إحالته إلى لجنة الاقتراحات .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أطلب من المجلس النظر في الاقتراح المقدم من حضرة عقل عد بك بطريق الاستئصال لأن موسم القطن على الأبرام حتى يمكن اتخاذ الإجراءات لحماية ثروة البلاد من الضياع .

قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١٨

بتعديل المادة الخامسة من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١١
بشأن استخدام مساعدي الصيدلة في أعمال الصيدليات

محضر سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٠ الصادر في سنة ١٩١١ بشأن استخدام
مساعدي الصيدلة ؛

وبعد الاطلاع على مآثره الجمعية العمومية لمصلحة الاستئناف المختلطة
بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩١٨ طبقاً للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير
سنة ١٨٨٩ ؛

وبناء على مآثره علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رحمنا بما هو آت :

١ - تلغى المادة الخامسة من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١١ المشار
إليه وتُسبَل بِمَا يَأْتِي :

المادة الخامسة - يجوز لكل تلميذ صيدلاني وكل مساعد صيدلاني
تحت التمرين مفيد بهذه الصفة في مدرسة الطب بالقاهرة ولكل تلميذ
صيدلاني مفيد بصفة قانونية في إحدى جامعات الطب الأجنبية أن يضي مدة
التمرين في الصيدلة التي يختارها بعد إعلان مصلحة الصحة العمومية كتابة
بذلك وموافقتها على الصيدلة التي أعلن عنها .

ولمصلحة الصحة العمومية أن تحدد عدد التلاميذ والذين تحت التمرين
في كل صيدلية ولا يجوز أن يزيد هذا العدد في أية حال من الأحوال على
ثلاثة في كل صيدلية على ما يقرر في القانون المذكورين .

وجوز للتلاميذ والذين تحت التمرين أن يساعدوا الصيدلاني الموجودين
للتمرين في صيدلية في أعمال الفنية بشرط أن يكون ذلك تحت ملاحظته
ومسؤوليته .

وكل من شطبت مدرسة الطب اسمه من التلاميذ أو الذين تحت التمرين
يصبح غير لائق لخدمة في الصيدليات .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليطعن
بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

بليت المادة الثانية وهذا نص :

«عمل وزير الداخلية بتنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .»

صدر بمراسلته في ٣١ يولي سنة ١٩١٨

موافقة .

قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١٨

بتعديل المادة الخامسة من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١١
بشأن استخدام مساعدي الصيدلة في أعمال الصيدليات

محضر سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٠ الصادر في سنة ١٩١١ بشأن استخدام
مساعدي الصيدلة ؛

وبعد الاطلاع على مآثره الجمعية العمومية لمصلحة الاستئناف المختلطة
بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩١٨ طبقاً للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رحمنا بما هو آت :

١ - تلغى المادة الخامسة من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١١ المشار
إليه وتُسبَل بِمَا يَأْتِي :

المادة الخامسة - يجوز لكل تلميذ صيدلاني وكل مساعد صيدلاني
تحت التمرين مفيد بهذه الصفة في مدرسة الطب بالقاهرة ولكل تلميذ
صيدلاني مفيد بصفة قانونية في إحدى جامعات الطب الأجنبية أن يضي مدة
التمرين في الصيدلة التي يختارها بعد إعلان مصلحة الصحة العمومية كتابة
بذلك وموافقتها على الصيدلة التي أعلن عنها .

ولمصلحة الصحة العمومية أن تحدد عدد التلاميذ والذين تحت التمرين
في كل صيدلية ولا يجوز أن يزيد هذا العدد في أية حال من الأحوال على
ثلاثة في كل صيدلية من كل من التفتين المذكورين .

وجوز للتلاميذ والذين تحت التمرين أن يساعدوا الصيدلاني الموجودين
للتمرين في صيدلية في أعمال الفنية بشرط أن يكون ذلك تحت ملاحظته
ومسؤوليته .

وكل من شطبت مدرسة الطب اسمه من التلاميذ أو الذين تحت التمرين
يصبح غير لائق للخدمة في الصيدليات .

٢ - عمل وزير الداخلية بتنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بمراسلته رأس التين في ٣١ يولي سنة ١٩١٨ .

دولة الرئيس - حضرة المقرر مستعد لأن يتقدم حضراتكم ما تطلبونه
من البيانات عن هذا القانون .

أصوات : ليست لنا ملاحظات .

دولة الرئيس - من يوافق من حضراتكم على هذا القانون فليطعن بالوقوف .
وقف جميع الأعضاء .

دولة الرئيس - المجلس يقرر قبول هذا القانون من حيث المبدأ . هل
توافقون حضراتكم على قرأته الآن للمرة الثانية ؟

أصوات : توافق .

بليت مقدمة القانون والمادة الأولى منه وهذا نص :

حضره محمد أبو النصر بك - أرى أن قراءة القانونين مرتين في جلسة واحدة لا يؤدي إلى الغاية التي يطلبها المجلس من البحث والتدقيق ، ذلك أن القراءة الأولى ينظر فيها إلى المشروع إجمالاً من حيث المبدأ ، أما القراءة الثانية فهي لمناقشة مواد مادة وأرى أن تترك لنا فرصة بين القراءتين .

دولة الرئيس - هذا يقول إذ كانت مواد القانون كثيرة ومع ذلك فاللائحة لا تسامد على ما تطلبه .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك (السكرتير اللبناني) - تلا نص المادة (٧٩) من اللائحة الداخلية التي نصها كما يأتي :

"يشترع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع إجمالاً من حيث المبدأ وبمجلس الاقتراح فإذا قرره بقبول شرع ثانية في مناقشة موادته تفصيلاً حسب ترتيبها ثم يثل مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعه ."

حضره محمود أبو النصر بك - هذه المادة أعرفها كما تلاها حضره الأستاذ ولكنني أعرض مبدأ العمل بمقتضاها وهو أنه يجب أن تكون القراءة الثانية في جلسة أخرى غير التي حصلت فيها القراءة الأولى .

دولة الرئيس - ما تطلبه يرى إلى تعديل اللائحة وهذا لا يكون إلا باقتراح تقدمه .

حضره محمود أبو النصر بك - أنا مستعد لأن أقدم اقتراحاً بذلك .

دولة الرئيس - ليثل القانون لثرة الأولى .

على القانون أصلاً وتعديلاً وهذا نصه :

رأى اللجنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ إلخاخص بالاخطاطات التي يعمل بها للوقاية من الكوليرا

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة وإن كان يكون المجلس قد وافق على هذا القانون القراءة الثانية وستكون القراءة الثالثة في الجلسة المقبلة .

أبلغ المجلس تقرير لجنة الصحة من المرسوم الصادر في ١٦ شباط سنة ١٣٤٣ (١١ مارس سنة ١٩٢٥) إلخاخص باخطاطات ضد الكلب .

دولة الرئيس - هذا المرسوم يدخل ضمن المراسيم التي منتظرها اللجنة الدستورية .

أصوات : يؤجل نظره .

دولة الرئيس - إذن يؤجل النظر في هذا القانون .

على تقرير لجنة الصحة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ إلخاخص بالاخطاطات التي يعمل بها للوقاية من الكوليرا وهذا نصه :

بلحة الصحة

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أقدم لدولكم مع هذا تقرير لجنة الصحة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ إلخاخص بالاخطاطات التي يعمل بها للوقاية من الكوليرا .

هذا وقد انتهت اللجنة حضره الكولور أحمد جوي بك ليكون مقرراً لما لدى المجلس من القانون المذكور .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

تحريراً في ١٤ ربيع سنة ١٩٢٥

رئيس اللجنة

أحمد زكي أبو السعود

إعضاء :

تقرير لجنة الصحة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ إلخاخص بالاخطاطات التي يعمل بها للوقاية من الكوليرا

قرر مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ١٢ مايو سنة ١٩٢٤ أن يعمل إلى لجنة الصحة القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ من الاحيطاطات التي يعمل بها للوقاية من الكوليرا .

ولما كانت الكوليرا من الأمراض الوابئة الوافدة السريعة الانتشار والمظنة الخطيرة فقد رأت اللجنة أن تعدل بعض أحكام القانون المذكور تشتمل في الاحيطاط للوقاية من العدوى فأضافت إلى الفقرة (١) من المادة الأولى "حياض اليوم الممتلئة لاستعمال العامة" لأن هذه الحياض التي كثر استعمالها في العهد الأخير تكون سبباً في انتشار العدوى كالمناطس والميضاطات .

وأضافت إلى الفقرة (ب) من المادة المذكورة ١٣ كولات والفاكهة التي تشبه في ثوبها لأنها مصدر مهم من مصادر العدوى .

ولمذه الغاية أجدت اللجنة مشروع قانون بهذا التعديل وهي تشرف بموجبه على المجلس ما

القاهرة في ١٢ ربيع سنة ١٩٢٥

رئيس اللجنة

أحمد زكي أبو السعود

إعضاء :

التعديل الذي اقترحتته اللجنة

نصوص القانون الأصلي

قانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٧

عن الاحيطاطات التي يعمل بها للوقاية من الكوليرا

نحس سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر السامي

الصادر بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩١٩

والمعدل بالقانون نمرة ٣ الصادر

في سنة ١٩١١ والقانون نمرة ١٠

الصادر في سنة ١٩١٣ عرت

الاحيطاطات الواجب اتخاذها

لمقاومة الأمراض الوابئة ؟

نصوص القانون الأصل	التعديل الذى اقترحه اللجنة	نصوص القانون الأصل	التعديل الذى اقترحه اللجنة
ولما كان من الضرورى تكملة أحكام الأمر السالى المشار اليه بتقرير احتياجات خصوصية لمقاومة الكوليرا ؛ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة مجلس الوزراء ؛ وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلة الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩١٧ طبقا لأحكام الأمر السالى المؤرخ فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛ رسمنا بما هو آت :	مادة ٢ - يسوغ لمصلحة الصحة العمومية فى المديرآت أو المحافظات التى تمين فى القرارات المشار اليها فى المادة الأولى أن تحذر الاحتياجات الآتية بعد ، وهذا لا يخل بالاحتياجات المقررة بالأحكام المعمول بها ؛ (١) اغلاق الأزيار والأبلة المعلقة لاستعمال العامة واغلاق الآبار والأصهارف المعرضة للتلوث ولو كانت خصوصية . (ب) منع رسو المراكب فى منطقة مسافة ٥٠٠ متر من حدود كل مدينة وأصعة على النيل أو على بركة ومنع اقترابها من الشاطئ أيضا فى المنطقة المذكورة اذا رؤى أن اقترابها ينشأ عنه تلوث مياه النيل أو القرية . (ج) اغلاق كل مطبخ عمومى أو أى مطبخ تابع لمطعم أو قهوة اذا كان بعد مرور ٢٤ ساعة من الاعلان الذى يصدر من مصلحة الصحة الى صاحبه أو مديره بوجود المطبخ فى حالة يسجل معها تلوث الأطعمة والمشروبات التى تحضر أو تحتمل فيه . (د) اغلاق المراحيض أو الخزانات أو المبال التى توجد فى : أولا - بالقرب أو داخل المطابخ العمومية أو القهوى أو المطاعم وعلى الصوم كل عمل تحضر فيه أطعمة أو مشروبات لاستعمال العامة متى كانت هذه المراحيض أو الخزانات أو المبال يمكن أن ينشأ عنها بسبب موقعها أو لعدم العناية بها ما يلوث الأطعمة أو المشروبات التى تحضر أو تعرض للبيع .	مادة ١ - متى أعلنت مصلحة الصحة العمومية ظهور الكوليرا فى القطر جاز لوزير الداخلية بمقتضى قرار أن يأمر بتنفيذ أحكام المواد الآتية فى المحافظات أو المديرآت التى يرى ضرورة تنفيذها فيها وأن يقرر فى القرار ذاته أو بقرار يصدر منه فيما يستفيد من الاحتياطات الآتية فى المحافظات والمديرآت وفى : (١) ردم وسد المنافس والمضامات المدة لاستعمال العامة بطريقة تمنع من استعمالها . (ب) منع بيع المشروبات والمطبخات وما يشبهه فى تلوه من المأكولات والقواكه سواء أكانت فى الدكاكين أو بواسطة الباعة المتجولين .	مادة ١ - متى أعلنت مصلحة الصحة العمومية ظهور الكوليرا فى القطر جاز لوزير الداخلية بمقتضى قرار أن يأمر بتنفيذ أحكام المواد الآتية فى المحافظات أو المديرآت التى يرى ضرورة تنفيذها فيها وأن يقرر أيضا فى القرار ذاته أو بقرار يصدر منه فيما يستفيد من الاحتياطات الآتية فى هذه المحافظات والمديرآت وفى : (١) ردم وسد المنافس والمضامات المدة لاستعمال العامة بطريقة تمنع من استعمالها . (ب) منع بيع المشروبات والمطبخات فى الدكاكين وبواسطة الباعة المتجولين .

المادة ١ - عطلت الفقرتان (١) و(ب) من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ - انحصار بالاحتياطات التي يعمل بها الوقاية من الكوليرا على الوجه الآتي :

(١) ردم وسد المنافس والميضات وحياض العم المملئة للاستعمال العامة بطريقة تمنع من استعمالها .

(ب) منع بيع المشروبات والمطبات وما يشبه في تلوثه من المأكولات والقواك سواء أكانت في الدكاكين أو بواسطة الباعة المتجولين .

المادة ٢ - حل وزير داخلية حكومتنا تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بناتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينتقد كقانون من قوانين الدولة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا القانون مع التعديل الذي أدرجته اللجنة ؟

أصوات : نوافق

دولة الرئيس - المجلس يقرر قبول القانون من حيث المبدأ .

دولة الرئيس - لنيل القانون للمرة الثانية مادة غادة .

تليت المادة الأولى أصلا وتعديلا وهذا نصها :

التعديل الذي اقترحه اللجنة

نصوص القانون الأصل

ثانيا - في المعامل أو الورش متى كانت هذه المرافق حيز أو مخازنات أو المباني ليست في حالة نظيفة .

(أ) إغلاق كل مجرور أو مرصاح يتصل بالنيل أو بترعة .

(و) إغلاق كل معمل مياه غازية أو تلج أو معمل لبن أو زبدة متى كانت في حالة ينشأ منها ضرر بالصحة العمومية وذلك ما دام لها به موجودا أو عليها يتم عمل ما تأمر به بمصلحة الصحة من الاحتياطات .

مادة ٣ - يسوغ لمصلحة الصحة العمومية لأجل تنفيذ الاحتياطات المبينة بالمادة السابقة أن تطلب مساعدة البوليس الذي له أن يستعمل القوة عند الاقتضاء .

وإذا دعت الحال لانحياز الاحتياطات ضد أحد الأجانب أو المدخول في عمله يجب مراعاة ما تدور بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة الأولى من الأمر المال الصادر بتاريخ ٢٧ ماي سنة ١٨٩٩

مادة ٤ - حل وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به حال نشره في الجريدة الرسمية .

مدير قصر بجارس في ٢٦ يونيو سنة ١٩١٧

حضرة الدكتور أحمد حسي بك (المقرر) - لاحظت اللجنة في التعديل الذي أدخلته على المادة الأولى من هذا القانون أن حياض اليوم قد كثر انتشارها وهي من الوسائل المهمة للمدوى وكذلك الشأن في المأكولات والقواك فإنه من المحتمل أن تكون ملوثة مما يسبب انتشار المدوى . ولم تلاحظ اللجنة شيئا في المواد الثانية والثالثة وإذابة فأبقتها على أصلها .

على مشروع القانون الذي أعدته اللجنة بتعديل هذا القانون وهذا نصه : مشروع قانون تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ - انحصار بالاحتياطات التي يعمل بها الوقاية من الكوليرا

نحن فؤاد الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

نصوص القانون الأصل	التعديل الذي اقترحه اللجنة
مادة ١ - متى أعلنت مصلحة الصحة العمومية ظهور الكوليرا في القطر جاز لوزير الداخلية بمقتضى قرار أن يأمر بتنفيذ أحكام المواد الآتية في المحافظات أو المديريات التي يرى ضرورة تنفيذها فيها وأن يقرر أيضا في القرار ذاته أو بقرار يصدر منه فيما بعد تنفيذ الاحتياطات الآتية في هذه المحافظات والمديريات وهي :	مادة ١ - متى أعلنت مصلحة الصحة العمومية ظهور الكوليرا في القطر جاز لوزير الداخلية بمقتضى قرار أن يأمر بتنفيذ أحكام المواد الآتية في المحافظات أو المديريات التي يرى ضرورة تنفيذها فيها وأن يقرر أيضا في القرار ذاته أو بقرار يصدر منه فيما بعد تنفيذ الاحتياطات الآتية في المحافظات والمديريات وهي :
(١) ردم وسد المنافس والميضات للمدة لاستعمال العامة بطريقة تمنع من استعمالها .	(١) ردم وسد المنافس والميضات وحياض العم المملئة لاستعمال العامة بطريقة تمنع من استعمالها .
(ب) منع بيع المشروبات والمطبات وما يشبه في تلوثه من المأكولات والقواك سواء أكانت في الدكاكين أو بواسطة الباعة المتجولين .	(ب) منع بيع المشروبات والمطبات وما يشبه في تلوثه من المأكولات والقواك سواء أكانت في الدكاكين أو بواسطة الباعة المتجولين .

التعديل الذي اقترحه اللجنة	نصوص القانون الأصلي	<p>دولة الرئيس - من لا يوافق على رأى اللجنة في هذه المادة فيفضل بالوقوف .</p> <p>لم يقف أحد .</p> <p>دولة الرئيس - المجلس يقرر المادة الأولى حسب تعديل اللجنة .</p> <p>تليت المادة الثانية وهذا نصها :</p>	
	<p>العامة متى كانت هذه المراحض أو الخزانات أو المباليل يمكن أن ينشأ عنها بسبب موقعها أو لعدم العناية بها ما يلوث الأطعمة أو المشروبات التي تحضر أو تمعرض للبيع .</p> <p>ثاني - في المعامل أو الورش متى كانت هذه المراحض أو الخزانات أو المباليل ليست في حالة نظيفة .</p> <p>(هـ) اخلاق كل مجرور أو مراض يتصل بالنيل أو بترعة .</p> <p>(و) اخلاق كل مصل مياه غائبة أو طلع أو مصل لين أو زبقة متى كانت في حالة ينشأ عنها ضرر بالصحة العمومية وذلك ما دام البقاء موجودا أو لحين يتم عمل ما أمر به مصلحة الصحة من الاحتياطات .</p>	التعديل الذي اقترحه اللجنة	
	<p>دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .</p> <p>لم يقف أحد .</p> <p>دولة الرئيس - المجلس يقرر إبقاء المادة الثانية على أصلها .</p> <p>تليت المادة الثالثة وهذا نصها :</p>	نصوص القانون الأصلي	
التعديل الذي اقترحه اللجنة	نصوص القانون الأصلي	<p>مادة ٢ - يسوغ لمصلحة الصحة العمومية في المديرية أو المحافظات التي تصين في القرارات المشار إليها في المادة الأولى أن تقرر الاحتياطات الآتية به ، وهذا لا يخل بالاحتياطات المقررة بالأحكام المعمول بها :</p> <p>(أ) اخلاق الأرباب والأسيمة المعلقة لاستعمال العامة واغلاق الأبار أو الصهاريج المعرضة لتلوث ولو كانت خصومية .</p> <p>(ب) منع رسو المراكب في منطقة مساحتها ٥٠٠ متر من حدود كل مدينة واقعة على النيل أو على ترعة ومنع اقترابها من الشاطئ أيضا في المنطقة المذكورة اذا روى أن اقترابها ينشأ عنه تلوث مياه النيل أو التربة .</p> <p>(ج) اخلاق كل مطبخ عمومي أو أى مطبخ تابع لمطعم أو قهوة اذا كان يمد مرود ٢٤ ساعة من الاعلان الذي يصدر من مصلحة الصحة الى صاحبه أو مديره بوجوب المطبخ في حالة يسهل منها تلوث الأطعمة أو المشروبات التي تحضر أو تقدم فيه .</p> <p>(د) اخلاق المراحض أو الخزانات أو المباليل التي توجد في :</p> <p>أولا - بالقرب أو داخل المطابخ العمومية أو الهتاري أو المطاعم وكل عمل تحضر فيه الأطعمة أو مشروبات لاستعمال</p>	
	<p>مادة ٣ - يسوغ لمصلحة الصحة العمومية لأجل تنفيذ الاحتياطات المبينة بالمادة السابقة أن تطلب مساعدة البوليس الذي له أن يستعمل القوة عند الاقتضاء .</p> <p>واندعت الحال لاحتفاذ الاحتياطات ضد أحد الأجانب أو الفخول في عمله يجب مراعاة ما تنص به بالتقنين الثانية والثالثة من المادة الأولى من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩</p>	<p>دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .</p> <p>لم يقف أحد .</p>	

ويجب أن يشمل التقرير آراء الأكثرية والأقلية وأن ينص على اقتراح اللجنة وأن يبين أسبابه .

ويستفاد كذلك من المادة ٦٣ من اللائحة المذكورة التي نصها :

” تتخبط كل لجنة في كل مشروع أو اقتراح عضوا مقرا بين نتيجة أعمالها للجلسة .”

فالأصل عدم التلاوة إلا إذا كانت هناك أسباب تدعو إلى تلاوة التقارير بطريقة استثنائية . ومع ذلك فهذا هو المنع في مجلس النواب .

مضى محمد شفيق باشا - جرى المجلس فيما مضى على تلاوة تقارير اللجان والمشاريع وقد سبق للجلس أن قرر تسعة عشر قانونا متبعا هذه الطريقة وقد قال حضرة زميل أن ذلك لا ينطبق على أحكام اللائحة الداخلية مستندا على المادتين ٦٢ و٦٣ منها ولكن المادة ٧٨ من هذه اللائحة تقول :

” يقرر المجلس بعد سماع تقرير اللجنة المشار إليها باستبعاد المشروع أو بإحالته إلى اللجنة المختصة وفي هذه الحالة يطعن المشروع مع المذكرة الإيضاحية ويرفع على الأعضاء .”

وحيث يتبين سماع تقرير اللجنة لاحتال أن يستعصى فهمه على العضو وهو يقره ولكن تلاوته في الجلسة قد يكون فيها تشبها للأنشاع وتبين للمواضع الخطأ في القانون فأرجو أن يسير المجلس على الخط الذي كانت متبعة في الأودار الماضية .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك - أوافق على رأي معالي محمد شفيق باشا وأزيد عليه أن المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية جاء بها أن المشروع يتل مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجمله ، وبفهم من هذا أن المشروع يتل في المرحلين الأولى والثانية . ولذلك أرى ضرورة تلاوة التقرير .

حضرة محمد محمود خليل بك - هذه المادة خاصة بتلاوة المشاريع لا التقارير .
دولة الرئيس - يتل التقرير .

على تقرير لجنة الصحة عن القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٨ الصادر بالتخاذ احتياطات جديدة للوقاية من الكوليرا وهذا نصه :

تقرير لجنة الصحة

عن القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٨ الصادر بالتخاذ احتياطات

جديدة للوقاية من الكوليرا

قرر المجلس يجلسه المتقدمة في ١٣ مايو سنة ١٩٢٤ أن يحيل إلى لجنة الصحة القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٨ الخاص بالاحتياطات المتعلقة بالوقاية من الكوليرا . وقد رأت اللجنة إيجاب القانون المذكور على أصله .

هذا وقد انتسبت اللجنة حضرة الدكتور أحمد عيسى بك ليكون مقرا لها لدى المجلس عن القانون المذكور .

رئيس اللجنة

الأعضاء : أحمد زكي أبو السعود

تل القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٨ الصادر بالتخاذ احتياطات جديدة للوقاية من الكوليرا وهذا نصه :

دولة الرئيس - المجلس يقرر إبقاء المادة على أصلها .

تليت المادة الزامة وهذا نصها :

نصوص القانون الأصلي	التعديل الذي اقترحه اللجنة
مادة ٤ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به حال نشره في الجريدة الرسمية . مدر بصر جابر في ٢٦ يونيو سنة ١٩١٧	

موافقة .

تليت المادة الأولى من مشروع قانون تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ وهذا نصها :

” المادة ٩ - عدلت الفقرتان (١) و(ب) من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ الخاص بالاحتياطات التي يعمل بها للوقاية من الكوليرا على الوجه الآتي :

(١) ردم وسد المناسط والميضاعات وحياض اليوم الممنعة للاستعمال العامة بطريقة تمنع من استعمالها .

(ب) مع بيع المشروبات والمطبخات وما يشبه في تلوثه من المأكولات والفلوا كره سواء أكانت في الفنادق كايين أو بواسطة الباعة المتجولين .”

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية من المشروع المذكور وهذا نصها :

” المادة ٢ - على وزير الداخلية مكنونتنا تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .”

وافق المجلس عليها .

دولة الرئيس - أذن يكون المجلس قد وافق على القانون للقراءة الثانية وستكون القراءة الثالثة في الجلسة المقبلة .

ودلعت الجلسة للاستماعة حيث كانت الساعة السابعة والدفقة العاشرة . أصبحت الجلسة في الساعة السابعة والدفقة الثانية والأربعين .

دولة الرئيس - يتل تقرير لجنة الصحة عن القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٨ الصادر بالتخاذ احتياطات جديدة للوقاية من الكوليرا .

حضرة محمد محمود خليل بك - المجلس قرر في الجلسة الماضية طبع محاضر الجلسات وتوزيعها على حضرات الأعضاء بدلا من تلاوتها في جلسة اقتصادا في الوقت . وبما أن تقرير اللجان مطبوعة وموزعة علينا فيحسن لنفس هذه الهيئة الاستغناء بالتقارير عن تلاوتها على أن هذا مستفاد من المادة ٦٢ من اللائحة الداخلية التي نصها :

تعمل كل لجنة أن تقدم في مدة لا تتجاوز شهرين تقريرها للجلس على كل مشروع أو اقتراح يحال عليها ولا كالان لواضع المشروع أو الاقتراح أن يطلب من المجلس مباشرة إدراجها في جدول أعماله .

(٦) كل من تأخر عن الحضور إلى مكتب الصحة لتفحصه طبيًا في المدة والمواعد التي تحددها ذلك في القرار المشار إليه .

المادة ٦ - ينفي من المحاكمة بمقتضى المادة السابعة (عن مخالفاتين الثانية والثالثة) من يتوجه إلى جهة غير التي أعلن عنها ويحضر في مدى ٢٤ ساعة من وصوله عند مندوب مصلحة الصحة العمومية في أقرب جهة ويخبره بالجهة التي كان أعلن عنها .

المادة ٧ - المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون يعوز النظر فيها بالمحاكم المركزية .

المادة ٨ - كل وزير الداخلية والمخاتبة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه . ويكون العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
مدير برى ماين في ٢٧ مع ٣١٣٦ (٩ فبراير سنة ١٩١٨)

حضره الشيخ متولى عمر حماني - أرى أن المجلس الثلاثين يوم الواردة في المادة الخامسة حقبة شديدة .

دولة الرئيس - هذه المدة هي الحد الأقصى المقررة .
دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذا القانون فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر قبول هذا القانون من حيث المبدأ .
ثم تم على القانون لرة الثانية :

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٨

عن احتياطات جديدة للوقاية من الكوليرا

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ والممثل بالقانون نمرة ٣ لسنة ١٩١١ والقانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٣ والقانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٧ عن الاحتياطات الواجب اتخاذها لمقاومة الطاعون والكوليرا ؛ ولما كان من الضروري تشديد الاحتياطات المتخذة بمقاومة الكوليرا ؛ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رحمنا بما هو آت :

المادة ١ - متى أعلنت مصلحة الصحة العمومية ظهور الكوليرا في القطر جاز لوزير الداخلية بمقتضى قرار أن يعتبر أية مدينة أو جهة معينة بأنها منطقة مشبوهة .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٨
عن احتياطات جديدة للوقاية من الكوليرا

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ والممثل بالقانون نمرة ٣ لسنة ١٩١١ والقانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٣ والقانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٧ عن الاحتياطات الواجب اتخاذها لمقاومة الطاعون والكوليرا ؛ ولما كان من الضروري تشديد الاحتياطات المتخذة بمقاومة الكوليرا ؛ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رحمنا بما هو آت :

المادة ١ - متى أعلنت مصلحة الصحة العمومية ظهور الكوليرا في القطر جاز لوزير الداخلية بمقتضى قرار أن يعتبر أية مدينة أو جهة معينة بأنها منطقة مشبوهة .

المادة ٢ - متى نشر هذا القرار وجب على كل شخص يكون موجودا في المنطقة المشبوهة ويرغب أن يرحبها فاصلا جهة أخرى في القطر أن يعلن بذلك مندوب مصلحة الصحة قبل قيامه وعرض عنوانه بالضبط في الجهة التي يقصدها وتاريخ قيامه إليها .

المادة ٣ - إذا قام هذا الشخص فعلا وجب عليه ما يأتي :

(١) أن يقدم رؤسا في التاريخ الذي جئته إلى الجهة التي أعلن عنها .
(٢) أن يحضر بنفسه إلى مكتب صحة المركز أو القسم في مدى ٢٤ ساعة من وقت وصوله .

(٣) أن يحضر إلى هذا المكتب لتفحصه طبيًا في المدة والمواعد التي تحددها ذلك في القرار المشار إليه .
إذا عذر عن التيسام في الموعد المعين وجب عليه أن يخبر بذلك مندوب مصلحة الصحة في الحال .

المادة ٤ - يسوغ لمصلحة الصحة العمومية أن تنفي من الاطلاق المنصوص عليه في المادتين الثانية والثالثة كل شخص أو مجموع أشخاص متى رأت أنه عند تلوثهم بالعدوى يمكن اخباره بذلك في الحال .

المادة ٥ - يحازر بالمجلس مدة لا تزيد على ثلاثين يوما أو بخرامة لا تتجاوز خمسة جنيئات مصرية :

(١) كل من تأخر عن الاطلاق في إحدى الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية والمادة الثالثة .

(٢) كل من أعلن عن جهة أو عنوان بخلاف الحقيقة .

(٣) كل من قام إلى جهة غير التي أعلن عنها .

(٤) كل من تأخر بلا سبب مقبول عن وصوله إلى الجهة التي أعلن عن توجيهه إليها .

(٥) كل من تأخر عن الحضور بنفسه إلى مكتب صحة المركز أو القسم في مدى ٢٤ ساعة من وصوله .

(٧) كل من أعلن عن جهة أو عنوان بخلاف الحقيقة .

(٨) كل من قام الى جهة غير التي أعلن عنها .

(٩) كل من تأخر بلا سبب مقبول عن وصوله الى الجهة التي أعلن من توجيهه اليها .

(١٠) كل من تأخر عن الحضور بنفسه الى مكتب صحة المركز أو القمم في مدى ٢٤ ساعة من وصوله .

(١١) كل من تأخر عن الحضور الى مكتب الصحة لتحصينه طلياً في المدة والمواعيد التي تمحدد لذلك في القرار المشار اليه .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليتنفصل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

المادة ٦ - يخفى من المحاكمة بتقتضى المادة السابقة (عن المخالفين الثانية والثالثة) من يتوجه الى جهة غير التي أعلن عنها ويحضر في مدى ٢٤ ساعة من وصوله عند مندوب مصلحة الصحة العمومية في أقرب جهة ويخبره بالجهة التي كان أمان عنها .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليتنفصل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

المادة ٧ - المخالفات للمنصوص عليها في هذا القانون يجوز النظر فيها بالمحاكم المركزية .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليتنفصل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

المادة ٨ - على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه . ويكون العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مديرى طبيين في ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٢٦ (٩ فبراير سنة ١٩١٨)

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليتنفصل بالوقوف .

لم يقف أحد .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

المادة ٢ - متى نشر هذا القرار وجب على كل شخص يكون موجوداً في المنطقة المشبوهة ويرغب أن يرحبها فاصلاً جهة أخرى في القطر أن يعلن بذلك مندوب مصلحة الصحة قبل قيامه ويرف عوانه بالضبط في الجهة التي يقصدها وتاريخ قيامه اليها .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليتنفصل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

المادة ٣ - اذا قام هذا الشخص فعلاً وجب عليه ما يأتي :

(١) أن يقوم رأساً وفي التاريخ الذي عينه الى الجهة التي أعلن عنها .

(٢) أن يحضر بنفسه الى مكتب صحة المركز أو القمم في مدى ٢٤ ساعة من وقت وصوله .

(٣) أن يحضر الى هذا المكتب لتحصينه طلياً في المدة والمواعيد التي تمحدد لذلك في القرار المشار اليه .

اذا حذل من القيام في المباد المين وجب عليه أن يخبر بذلك مندوب مصلحة الصحة في الحال .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليتنفصل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

المادة ٤ - يسوغ لمصلحة الصحة العمومية أن تمنع من الاعلان المنصوص عليه في المادتين الثانية والثالثة كل شخص أو مجموع أشخاص متى رأت أنه عند تلويثهم بالعدوى يمكن اخبارها بذلك في الحال .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليتنفصل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

المادة ٥ - يحازى بالمجلس مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً أو بفرامة لا تتجاوز خمسة جبهات مصرية :

(١) كل من تأخر عن الاعلان في إحدى الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية والمادة الثالثة .

فالمرجو التكرم بإحاطة المجلس علما بهذا القرار .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم احترامى %

رئيس لجنة المواصلات

أعضاء : محمد شفيق

وافق المجلس على طلب اللجنة .

تلى التقرير للمقدم من لجنة المواصلات عن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧
الخاص بتسجيل المراكب وهذا نصه :

تقرير لجنة المواصلات

عن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ بخصوص تسجيل المراكب

رأت اللجنة أن هذا المرسوم ذو فائدة عظيمة من الوجهة الاقتصادية ومن وجهة الأمن العام . أما من الوجهة الاقتصادية فلأنه يبين الحكومة على معرفة سير الحركة التجارية في النيل بالدقة وأما من وجهة الأمن العام فمن اليسى أنت معرفة الحكومة لأصحاب المراكب تساعدها مساعدة كبيرة في مراقبتها وتسجيل كل زبل الحفظ ضبط اللجنة الذين يؤول إلى المراكب .

وهذا المرسوم نافذ على جميع سكان القطر المصرى على السواء المصريين منهم والأجانب لأن الجمعية العمومية بمكة الاستثناء المخاطلة وألقت عليه قرار صادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩١٧ وهذا مما يصلحة عظيم الفائدة %
فلا سباب المخالفة قربت اللجنة بإجماع الآراء وجوب استقرار العمل بهذا المرسوم مع عدم إدخال أى تغيير فيه .

تلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ الخاص بتسجيل المراكب وهذا نصه :

قانون تمرة ١٣ لسنة ١٩١٧

بخصوص تسجيل المراكب

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء %

رسمنا بما هو آت :

١ - جميع المراكب ما عدا المسجلة من قبل في الموانئ أو البنيةيات يجب تسجيلها سواء كانت سائرة أم راسية في النيل أو في الترع أو في المصارف أو في أية مياه داخلية أخرى .

ويراد بلفظة "المراكب" أوسع ما نخلق عليه من المعاني فهي تشمل كل مركب يسير بالبحر أو بالشرع أو بأية واسطة أخرى من وسائل الصحرى وكذا كل ما يشبه من اللذات الصالحة للعبارة أو للسكنى أو لأى ارتفاق شخصى آخر .

دولة الرئيس - المجلس بقر الموافقة على هذه المادة .

وستكون القراءة الثالثة لهذا القانون في الجلسة المقبلة .

أما عن التقرير المقدم من لجنة الصصة عن مشروع تعديل المرسوم الصادر بقانون من تقرير الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حى الملاريا فأرى إعادة لجنة المذكورة لانتخاب مقرر من بين أعضائها بدلا من المرسوم المذكور سعد الخادم بك .

وكذلك عن التقرير المقدم من هذه اللجنة عن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٦ الخاص بدم المستنقعات (المروفة بالبرك) أو تجفيفها فأرى أن يمدأ إلى اللجنة المذكورة لانتخاب مقرر من بين أعضائها بدلا من حضرة صاحب المعالي أحمد زكى أبو السعود الذى عين وزيرا .

هنا احتل حضرة صاحب السعادة عمود شكرى باشا مقرر لجنة المواصلات منصة الخطابة .

أبلغ المجلس خطاب لجنة المواصلات بطلب استرجاع تقريرها عن بعض المراسم التى نظرتها وهذا نصه :

القاهرة ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإحاطة دولتك علما بالقرار الذى أصدرته لجنة المواصلات بجلستها المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦ وهو :

حيث أنه قد تبين بعد تقديم تقريرها المؤرخ ١٣ ماير سنة ١٩٢٥ والمطروح الآن أمام المجلس أن المراسم الآتية :

مرسوم ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦ الخاص بأنشطة الملاكين عليها والطرود .
التحويل .

مرسوم ٢٥ - سنة ١٩١٦ % بمحصيل الأوراق ذات القيمة .

% ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٦ % بحالات البوطة .

% ١١ يناير سنة ١٩١٧ % بأنشطة الملاكين عليها .

% ٧ أبريل سنة ١٩١٧ % بمحصيل الأوراق ذات القيمة .

% ٣٠ مايو سنة ١٩١٧ % بطرود البوطة .

% ٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ % % % %

قد انبجعت في القانون رقم - لسنة ١٩٢١ الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢١
وحيث أن هذا القانون لم يكن ضمن القوانين المخالفة على اللجنة بل هو ضمن

القوانين المنظورة أمام مجلس النواب .

تقد فررت اللجنة طلب استرجاع تقريرها عن تلك المراسم حتى ينسئ نظرها مع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ عند أسائه عليها أو عند طلبه من مجلس النواب اذا لم يكن قد بدأ المناقشة فيه ."

٢ - لا يكون التسجيل صحيحا الا لمدة سنة واحدة .

وتصدر شهادة التسجيل في مقابل دفع رسم حسب التعريفة الآتية :
عشرة قروش عن المراكب التي لا يتجاوز طولها عند خط التويم ٢٠ قدما ،
عشرون قرشا عن المراكب التي يزيد طولها عن خط التويم على ٢٠ قدما
ولا يتجاوز ٦٠ قدما ،

ثلاثون قرشا عن المراكب التي تتجاوز ٦٠ قدما .

وتحصل هذه الرسوم حينها عند كل تجديد يحصل في الشهادة وكذا عند كل تغيير يحصل في ملكية المركب .

٣ - يجب أن يكون على كل مركب رقم التسجيل .

٤ - على وزيرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

ولما أن يصدر جميع القرارات اللازمة لتنفيذ .

مداييلت "سبار" في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٣٥ (١٤ جمادى سنة ١٩١٧)

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذا القانون فليتنفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر قبول هذا القانون من حيث المبدأ ثم على القانون لرة الثانية .

قانون ثمرة ١٣ لسنة ١٩١٧

بخصوص تسجيل المراكب

نحس سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وسمنا بما هو آت :

١ - جميع المراكب ما عدا المسجلة من قبل في الموانئ أو البويرات يجب تسجيلها سواء كانت سائرة أم راسية في النيل أو في الترع أو في المصارف أو في أية مياه داخلية أخرى .

ويراد بلفظة "المراكب" أوسع ما تطلق عليه من الممات فهي تشمل كل مركب يسير بالبخر أو بالشرام أو بأية واسطة أخرى من واسط التحريك وكذا كل ما يتخذ من المنشآت الدائمة للتجارة أو للسكنى أو لأى ارضاق شخصي آخر .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليتنفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - لا يكون التسجيل صحيحا الا لمدة سنة واحدة .

وتصدر شهادة التسجيل في مقابل دفع رسم حسب التعريفة الآتية :

عشرة قروش عن المراكب التي لا يتجاوز طولها عند خط التويم ٢٠ قدما ،

عشرون قرشا عن المراكب التي يزيد طولها عند خط التويم على ٢٠ قدما
ولا يتجاوز ٦٠ قدما ،

ثلاثون قرشا عن المراكب التي تتجاوز ٦٠ قدما .

وتحصل هذه الرسوم حينها عند كل تجديد يحصل في الشهادة وكذا عند كل تغيير يحصل في ملكية المركب .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليتنفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - يجب أن يكون على كل مركب رقم التسجيل .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليتنفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

٤ - على وزيرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

ولما أن يصدر جميع القرارات اللازمة لتنفيذ .

مداييلت "سبار" في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٣٥ (١٤ جمادى سنة ١٩١٧)

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليتنفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة وبذلك يكون وافق على القانون المذكور لقراءة الثانية وستكون القراءة الثالثة لهذا القانون في الجلسة المقبلة .

النقل للمراء الأشغال الملكية (الأشراف عليه والترخيص به ومرافقته) وتكون لوزارة الجبلية أيضاً الأشراف العام على جميع سكك الحديد الضيقة.

٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ؛

مديرى البستان فى ٤ رمضان سنة ١٣٢٧ (٢ يونيو سنة ١٩١٩)

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذا القانون فيستفضل بالوقوف .

لم ينف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر قبول هذا القانون من حيث المبدأ .

ثم تلى القانون للمرة الثانية :

قانون نمرة ٧ لسنة ١٩١٩

بإنشاء وزارة المواصلات

محضر سلطان مضر

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتوزيع مصالح الحكومة بين الوزارات ؛

ونظرا الى اتجاه رقائنا على الدوام الى العمل بجميع الوسائل التى من شأنها ترقية ثروة البلاد وتوسيع نطاق الحركة الاقتصادية بها ؛

ونظرا لما يهود من النفع من جراء حصر جميع المصالح الخاصة بطرق النقل على اختلاف أنواعها فى يد وزارة واحدة مما يؤدى على الدوام الى تنظيم وترقية وتحسين جميع وسائل النقل والمواصلات التى هى من أهم وأقوى العوامل فى نجاح البلاد ونماء الثروة العامة بها ؛

وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - أنشئت وزارة جبلية باسم " وزارة المواصلات " يتولى إدارتها

وزير يراهه وكيل وزارة .

وتكون هذه الوزارة الجديدة شاملة للمصالح الآتية :

مصصلحة السكك الحديدية والتفريقات والتليفونات .

مصصلحة البوستان .

مصصلحة القبايات والتفريقات .

قسم هندسة الأشغال البحرية .

الملاحة النهرية .

النقل الميكانيكى .

الطرق الرئيسية والجارى .

تلى تقرير لجنة المواصلات عن القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٩ انخلص بإنشاء وزارة المواصلات وهذا نصه :

تقرر

لجنة المواصلات عن القانون نمرة ٧ لسنة ١٩١٧

بإنشاء وزارة المواصلات

قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على هذا القانون نظرا للأسباب الواردة فى ديباجته والتي تعتبرها فى غاية الوجاهة ولأنه فى إنشاء هذه الوزارة تخفيف العمل من وزارات الأشغال والمالية التى كانت تتبع اليها المصالح التى تكونت منها وزارة المواصلات .

تلى القانون نمرة ٧ لسنة ١٩١٩ انخلص بإنشاء وزارة المواصلات وهذا نصه :

قانون نمرة ٧ لسنة ١٩١٩

بإنشاء وزارة المواصلات

محضر سلطان مضر

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتوزيع مصالح الحكومة بين الوزارات ؛

ونظرا الى اتجاه رقائنا على الدوام الى العمل بجميع الوسائل التى من شأنها ترقية ثروة البلاد وتوسيع نطاق الحركة الاقتصادية بها ؛

ونظرا لما يهود من النفع من جراء حصر جميع المصالح الخاصة بطرق النقل على اختلاف أنواعها فى يد وزارة واحدة مما يؤدى على الدوام الى تنظيم وترقية وتحسين جميع وسائل النقل والمواصلات التى هى من أهم وأقوى العوامل فى نجاح البلاد ونماء الثروة العامة بها ؛

وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - أنشئت وزارة جبلية باسم " وزارة المواصلات " يتولى إدارتها

وزير يراهه وكيل وزارة .

وتكون هذه الوزارة الجديدة شاملة للمصالح الآتية :

مصصلحة السكك الحديدية والتفريقات والتليفونات .

مصصلحة البوستان .

مصصلحة القبايات والتفريقات .

قسم هندسة الأشغال البحرية .

الملاحة النهرية .

النقل الميكانيكى .

الطرق الرئيسية والجارى .

القلع الهواء للأشغال الملكية (الإشراف عليه والتخصيص به ومراقبته) وتكون للوزارة الجديدة أيضاً الإشراف العام على جميع سكان الحلد الضيقة، دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليعضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - على رئيس مجلس الوزراء تشييد هذا القانون .

صدر بمرأى البنان في ٤ رمضان سنة ١٣٢٧ (٢ يونيه سنة ١٩١٩)

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليعضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة وبذلك يكون المجلس قد وافق على هذا القانون للقراءة الثانية وستكون للقراءة الثالثة في الجلسة المقبلة سئل على حضراتكم الاقتراح للمقدم ألبا الألب من حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي العضو بالمجلس .

على الاقتراح المذكور وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

عملاً بالمادة ٨٥ من اللائحة الداخلية ؛

ونظراً تقرب عرض الميزانية على البرلمان ؛

أرجو من المجلس أن يقرر نظر الاقتراح المقدم مني بجلية ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٤ بطلب إيجاد مستوصفات منتقلة بالأرياف لأسلاف أهالي القرى الفقراء بالإسماعيلية والطية والعلاج اللازم لمريضهم بقرام . وأن يؤخذ المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع من الإحياطي بمقدار مائتي ألف جنيه الآن وأن يقرر إحالة الوزارة المختصة وهي وزارة الداخلية لتنفيذ وأن يكون ذلك بوجه الاستعجال حتى يتمكن من طلب الاعتماد اللازم لإنشاء نظير الميزانية في دور الاعتماد الجاضر . وهذا نظراً لما للوضع من الأهمية الخاصة فلا شيء في الدولة آمن من حياة الأهالي وحسن معيشتهم التي هي أولى الأشياء بمثابة الحكومة .

وقد أحجل هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات ولجنة قوت الموافقة عليه مبدئياً وهو وارد في تقريرها المقدم للمجلس بمعدل الأعمال .“

٢٩ يونيه سنة ١٩٢٦ أعضاء : لويس فانوس

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - قُلمت نفس هذا الاقتراح للمجلس بجلية ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٤ فقرر إحالة على لجنة فحص الاقتراحات والعراض وقد مضى على ذلك ستان والأخالي يمانون آلام الأمراض ، وبما أن خطاب العرش أشار إلى الاهتمام بالمساكن الصحية بوجه خاص وأن الميزانية ستقدم إلى المجلس قريباً ، ولما لهذا الاقتراح من الأهمية فادرجو تبليغ هذه الرغبة

بإيجاد المستوصفات المنتقلة في الأرياف إلى الحكومة في الوقت المناسب للدرج الاعتمالات اللازمة لهذه المستوصفات في ميزانية الدولة لأنه إذا فالت الفرصة ليُجل تنفيذ هذه الرغبة إلى دور آتريفرحم الفقراء من الأهالي من الانتفاع بمزايا هذه المستوصفات ، ولا يسنى في هذا المقام إلا أن أكرر ما ذكره حضرة زميلنا المحرم الدكتور غليل حسن بشأن في هذا الموضوع قُلمت عن الصفحة ٣٣٣ من المضبطة الحادية والثلاثين بجلية مجلس الشيوخ للنتقنة في يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٤ حيث قال :

”أنتي أرحب بإقتراح حضرة العضو المحترم لويس أخنوخ فانوس افندي لأن حالة البلاد تسمى القلوب بإقتشار الأمراض وقهد وسائل الصحة والعلاج وأنتي أوافق حضرة تمام الموافقة على مشروعه وأقره بأن يتعين أطباء اختصاصيون بأمراض البلاد يتقفلون في سيارات لمعالجة الأعالى مجاناً وتوزيع الأدوية اللازمة عليهم وعمل الحقن الضرورية وأعطائهم التحليات اللازمة عن الطرق الواقية لهم من هذه الأمراض المنتشرة ببلادنا“ إلى آخر ما قال .

فادرجو تقرير إحالة هذه الرغبة إلى الوزارة المختصة وهي وزارة الداخلية . دولة الرئيس - أرى أنه يحال أولاً على لجنة فحص الاقتراحات والعراض .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - أن هذه رغبة يجب تبليغها للحكومة لتوفر الاختصاصيين لها وتبليغها أيضاً لاستعداد المجلس لفحص الاعتمالات اللازمة لذلك .

دولة الرئيس - وكيف يمكن لمجلس الشيوخ أن يقر اعتمادات مالية .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - الوزارة لما أن تطلب من مجلس النواب ما يلزم من الاعتمادات بناء على رغبة مجلس الشيوخ .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - قال حضرة زميل أن هذا الاقتراح سبق تقديمه للمجلس فالحال الآن أمرين إما أن يكون هذا الاقتراح لم يفصل فيه الآن ولذاً فيحال على لجنة فحص الاقتراحات والعراض وإما أن يكون قد فصل فيه وفي هذه الحالة يجب أن ننظر حتى نقف على الأسباب التي بنت اللجنة المذكورة عليها قرارها بشأنه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - قد ذكرت أن هذا الاقتراح سبق أن قررت لجنة فحص الاقتراحات والعراض قبوله .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - كان إذن على حضرة المقترح أن يعمل على إدراج هذا الاقتراح بين مواد جدول أعمال جليلة اليوم حتى كما نرجع إلى رأى اللجنة التي نظرت فيه من قبل .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - هذا الاقتراح وارد في تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعراض برقم ٤٠ في الصفحة الرابعة . مدرج في جدول أعمال اليوم برقم ١٥ فهو مطروح على المجلس من أول يوم انعقاده ولكن لم يتمكن من النظر فيه ولذلك أطلب النظر فيه على وجه الاستعجال .

لها ، فنها أمراض دودية تفتص دماء المرضى كلآنكستوما والبهارسيا وهذه
عمل غاية مصابة الصحة وإعتابها وما عدا ذلك فهي أمراض مادية لها
مستشفيات في كل طائفة من حواصم المديرية كغاية بأصناف المرضى على
أن الوقت ضيق الآن فلا بأس من إرجاء النظر في هذه الرغبة للدور المقبل .

حضره لويس أخوخ فانوس افندى - لازلت أكرر أن هؤلاء الفقهاء
أولى الناس بناية الحكومة لأن وسائل الانتقال ليست موفورة لديهم حتى
يتمكنوا الانتفاع بالمستشفيات الموجودة بحواصم المديرية ولا تنسى أن
هؤلاء الناس هم عماد ثروة البلاد فليس من الأنصاف أن نضن عليهم بجزء
يسير منها .

حضره عثمان محمد بك - انى أضمر الى رأى سعادة محمود شكرى باشا
من حيث نظر هذا الموضوع في دوره .

دولة الرئيس - يظهر أن المجلس من رأيه إرجاء نظر هذا الموضوع حتى
يجمع دوره .

حضره لويس أخوخ فانوس افندى - اذا كان الإرجاء للتد فلا بأس .
دولة الرئيس - المجلس لا يجتمع غدا .

حضره لويس أخوخ فانوس افندى - أطلب ألا تغترب فرصة إدراج
الاتحاد اللازم لتنفيذ القرار في ميزانية هذا العام وأصمم على هذا الطلب بكل
ما أوتيت من قوة .

حضره عبد الحارث بك - من يوافق من حضراتكم على نظر هذا
الاقتراح بطريق الاستجواب لطيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

وافق المجلس على عدم وجود وجه للاستجواب في نظر هذا الاقتراح

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والدقيقة الثانية والثلاثين على
أن يعود المجلس للاعتقاد يوم الاثنين ٢٤ ذي الحجة الموافق ٥ يولييه سنة ١٩٢٦
الساعة السادسة مساءً

سعادة محمود شكرى باشا - ان هذا الاقتراح وارد بقمر ٤٠ من الصفحة
الرابعة من تقرير لجنة فحص الاقتراحات والبرائض وقد قررت فيه اختياره
اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحتائه على بلجي
الصحة والمالية . ولكل عضو استجمال النظر في اقتراحه فلا لوم على حضرة
زبيل . وانما المناقشة هنا تدور حول ظروف الاستجبال . يريد حضرة لويس
افندى إحالة اقتراحه على الحكومة قبل أن تنظر فيه لجنا المالية والصحة كما
إشارت بذلك لجنة الاقتراحات ومن الجائز أن يأخذ المجلس بما أشارت به
اللجنة ولذلك فاني لا أرى وجبها للاستجبال وأوافق لجنة فحص الاقتراحات
والبرائض على رأيها من احتائه على بلجي للصحة والمالية . الأولى لئلا
رأيها في النظام الذي يتبع في إيجاد هذه المستوصفات والثانية لتدبير المال
اللازم لها .

حضره لويس أخوخ فانوس افندى - يستأنف الكلام .

دولة الرئيس - يحسن أن تنتظر حتى ينتهي حضرات الأعضاء من إبداء
ملاحظاتهم .

حضره لويس أخوخ فانوس افندى - أرجو أن يسمح لي بإبداء على
حضراتهم أولا فأولا .

دولة الرئيس - المسألة واردة بقمر ١٥ في جدول أعمال جلسة اليوم
ويمتنظرها المجلس في دورها في الجلسة القادمة .

حضره لويس أخوخ فانوس افندى - ان المسألة مستجيبة لمروور مستعين
على الأهالي وهم محرومون من العناية الصحية بهم مع غنى الدولة فصار عليها
ألا يكون هؤلاء الفقهاء نصيب من رحمتها وأن تتأخر في أمرهم ونحن نواجه
وغده كلها أسباب داعية الى سرعة تبليغ هذه الرغبة للحكومة لأنها وحدها
المختصة بتنفيذ رغبات المجلس وليست اللجان هي المختصة بذلك لأن مهمتها
الافحص لا التنفيذ .

الذكور أحمد حبيب بك - أشكر حضرة الزبيل عطفه على أولئك المساكين .
أما الأمراض التي تناب هؤلاء الناس ويرغب حضريته في إيجاد مستوصفات



مضبطة الجلسة الثامنة

المنعقدة حلنا في يوم الاثنين ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ الموافق ٥ يولييه سنة ١٩٢٦

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر الأتم
لنا الشرف العظم بأن نضع لاسى أنظار دولتكم الآتى :

كان أمس الجمعة ١٨ يونيه الجارى موعد اجتماع مجلس إدارة النقابة
التجارية للقاهرة بدارها بشارع الجوهري بالنقبة الخضراء وكانت قائمة أعماله
أن يتقدم لدولتكم وحضرات أعضاء المجلس المحترمين بفروض التهانى لعودة
الحياة الدستورية للبلاد ولأسند رئاسة مجلس الشيوخ لدولتكم مبتهلين الى رافقه
سبحانه وتعالى أن يوفقكم جميعا لما فيه الخير للبلاد في ظل حضرة صاحب
الجلالة مولانا الملك المفدى .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فاتح الاحترام .“

دولة الرئيس — وزع على حضراتكم مضبطة الجلسة الماضية فهل لأحد
من حضراتكم ملاحظة عليه ؟

أصوات : لا .

قرر المجلس التصديق على المحضر .

أتم المجلس سؤالاً موجهاً الى حضرة صاحب المالى وزير الزراعة من
حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل بشأن المبالغ المتحصله لتأسيس نقابة
قلمشاه الزراعية وهذا نصه :

”هل لمالى وزير الزراعة أن يتفضل بالإجابة على السؤال الآتى :

هل سبب عدم صدور قرار وزارة الزراعة القاضي بتأسيس نقابة قلمشاه
الزراعية التابعة لمركز احسا مديرية القويم وتسجيلها ضمن النقابات هو لأن
رأس مال هذه النقابة الذى تكون سلم لعمدة قلمشاه أحمد والى أفندى . ولم
يودع فى خزينة المديرية كما اتبع مع باقى النقابات الزراعية ؟

ولسنا تأخرت الوزارة فى الحصول على رأس مال هذه النقابة إلا أن مع
العلم بأنه جمع فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٥ ؟

ولذا ثبت أن هذا التأخير سببه أن عمدة قلمشاه لم يدفع المبلغ إلا أن مع
مطالبة وزارة الزراعة له مراراً ببضه . فهل اقتضت الوزارة الاجراءات
القانونية لحماية المشتركين فى تكوين رأس مال هذه النقابة ؟ “

ق ١ يولييه سنة ١٩٢٦

يس محمود أبو جليل
عضو مجلس الشيوخ

اجتمع المجلس فى الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة
حسين رشدى باشا رئيس المجلس وبحضور حضرات الأعضاء من كل من
حضرات أصحاب الدولة والمالى والسنانة والمنة : أحمد فؤاد عزت باشا .
استاميل سرى باشا . أحمد زور باشا . محمد طلعت حرب بك . الشيخ
ابراهيم يوسف عطا الله . أحمد ذوالفقار باشا . الدكتور حبيب غياط بك .
محمد ابراهيم والى بك . أحمد سليم باشا . محمود محمد حسن الشندويل باشا .
محمد نصحي يكن بك . محمد عبد اللطيف أفندى . (مصر) لحضراتهم بإجازات) .
واحتذر حضرة محمود بسيونى أفندى وسادة محمد السيد أبو جل باشا عن
حضور جلسات هذا الأسبوع .

وحضرات يوسف بشوتوب بك والشيخ حسن عبد القادر و ابراهيم
الطاهرى بك وعبد الفتاح رجاى أفندى عن حضور جلسة اليوم .
وفاب كل من حضرات : بولس حنا باشا . حسن احمد العبدى بك .
سميد فهمى الزوبى بك . صليب قلنديروس باشا . عبد الرحيم مبرى باشا .
عبد الرحيم مهنا أفندى . عبد العظيم المصرى بك . على بسيونى بك . يحيى
ابراهيم باشا .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المالى محمد فتح الله بركات باشا وزير
الزراعة .

تولى السكرتيرة البنلانية كل من . حضرات : على عبد الرازق بك
ومحمد احمد الشريف بك والشيخ محمد عن العرب بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أطن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس — طلب كل من حضرات : محمد محمود خليل بك . صليب
قلنديروس باشا . محمد أفلاطون باشا . عبد الرحيم مبرى باشا . عبد العظيم
المصرى بك . بولس حنا باشا إجازات تقضيها خارج القصر .
وطلب حضرة سميد فهمى الزوبى بك إجازة طويلة لأن الأطباء أشاروا
عليه بالإعتطاع عن العمل والسكنى ببوار البحر . وطلب حضرة حسن
امد العبدى . بك إجازة لغاية ٢٧ يولييه نظراً لمرضه بالحمى .
والى أشير على هيئة المجلس بالموافقة على هذه الاجازات .

موافقة .

أتم المجلس ورود رسالة تهنئة من مجلس إدارة النقابة التجارية بالقاهرة
وهذا نصها :

حضرة صاحب السعادة وزير مصر المفوض

أشرف بإبلاغ سادتك أنه دينا تمقد قريبا معاهدة بين تركيا ومصر على العلاقات التجارية بينهما وشروط الوطن فيها تعيل الحكومة التركية - لمدة ستة شهور ابتداء من ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ وعلى شرط أن تعامل معاملة تامة للمثل - أن تمنح الواردات التي تتجه إلى الأرض والصناعة سواء كانت من مصر أصلا أو آتية منها وتعمل تركيا لتسهيلها فيها أو تصدر منها أو تعبرها إلى بلاد أخرى حتى التمتع بالامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازًا ما عدا الامتيازات الممنوحة للوارد من منتجات بعض البلاد المتاخمة على مقتضى اتفاقات حلية خاصة بها .

وتفضلوا بقبول عظيم استرأى

(ترجمة) (أعضاء) توفيق رشدي

٢ - اتفاق تجاري مؤقت بين مصر واليونان مؤرخ في ١١ أبريل سنة ١٩٢٦ وهذا نصه :

جناب وزير اليونان المفوض في مصر

بالإشارة إلى مكالمتنا الحديثة في موضوع عقد اتفاق تجاري مؤقت بين اليونان ومصر ، أشرف بأن أؤكد لجنابكم أنه بالنظر لتفكير الحكومة المصرية في تعديل نظامها الجمركي تمديدا تاما من شأنه زيادة نفقات الرسوم الجمركية المفروضة الآن - فهي تؤثر الاستقرار مؤقتا في العمل بالطريقة الجارية في العلاقات التجارية بين البلدين بجائتها الناشئة من مجموع اتفاقيات ٤ يونيو سنة ١٩٠٦ وبروتوكول (مصر) مد أجلها في ١١ يولييه سنة ١٩١٤ ومن تمير الحكومة المصرية بعد ١٦ أبريل سنة ١٩١٥ أي تاريخ انتهاء أجل الاتفاقية .

بناء على ذلك تمرد الحكومة المصرية أنها توافق على أن تمنح التجارة والملاحة اليونانية في مصر الامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازًا وهذا على شرطه أن تمنح كذلك التجارة والملاحة المصريتين في بلاد اليونان من كل وجه وبلا قيد ولا شرط الامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازًا .

وتعيل الحكومة المصرية مؤقتا أن تعترف بحق استئناف التبغ اليوناني الوارد في مصر من معاملته بمثل ما تعامل به الدولة الأكثر امتيازًا وأن تضمن له في طول مدة هذا الاتفاق استقرار فرق التريبة الواجب الآن بين الرسم المفروض على التبغ الوارد من البلاد المتتمتة باضافات خصوصية والرسم المفروض على التبغ الوارد من البلاد التي لم تعقد معها اتفاقات .

هذا وإن أئمت هنا ما أكدتموه في باسم حكومتكم من أن الأشخاص التابعين للدولة اليونانية الذين يستوردون الحشيش أو يسلطونه في القطر المصري بما يكون في المستقبل كما كانوا في الماضي أمام المحكمة القضائية اليونانية بالاسكندرية يصفتهم قاطعين أصليين بلجنة التريب أو مشتركين فيها وذلك من غير إخلال بالمصادرات والتفريعات التي يمكن أن تحكم اللجنة الجمركية بها عليهم بمقتضى اللوائح الجمركية .

معالي محمد فتح الله بركات باشا - ردا على حضرة العضو المحترم الشيخ يس محمود أبو جليل أقول إن علاقة الوزارة مع شركات التاون وإن كانت لايتبدل إلا بعد أن يتم جمع المال وتوريده لخزينة المديرية وإعلان الوزارة بتكوين الشركة بكونها قانونيا إلا أن ذلك لايعني من الإجابة عما وصل إلى علم الوزارة لحاية الآن .

بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٢٥ اجتمع مندوب الوزارة مع مأمور المركوب وبعض الموظفين بمسجل عمدة ناحية قلشاه أحد ولى افندي وفي هذا الاجتماع اكتسب جماعة من أهل القرية مبلغ ٦٢٦ جنبا لإنشاء شركة تعاونية بالناحية المذكورة دفع منها ١٥٦ جنبا وانتهى الصلة المذكور رئيسا للشركة وأمينها لصندوقها واستلم المبلغ المذكور على أن يودعه بخزينة المديرية طبقا للقانون وأن يستوفي تحريم العقود اللازمة وتقدمها للوزارة لتسجيل الشركة .

وفي شهر يناير سنة ١٩٢٦ لاحظ قسم التاون عدم تنفيذ فكتب يستلم فحين أن هناك مطاطة وثبت الصلة في ٩ مايو سنة ١٩٢٦ فلم يصله رده وأخيرا في ٢ يولييه سنة ١٩٢٦ كلف أحد مفتحي الطابوت بزيارة الناحية المذكورة لبحث الموضوع فقابل الصلة وتباحث معه فاحتذر الصلة عن توريد المبلغ لأنه تصرف فيه ضمن أمواله أثناء عمله السياسي وطلب إمهاله مدة أسبوعين حتى يتمكن من الحصول عليه .

والوزارة جادة في إجراء اللازم نحو تصرف الصلة المذكور .

وإن أشكر حضرة العضو المحترم الذي لفت الوزارة إلى بحث هذه المسألة التي قد لا تكون الوحيدة من نوعها .

تفصيل .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - أشكر لعمالي الوزير تصريحاته التي فاه بها وأقمت لعمالي ممنوني .

أبلغ المجلس الانفاقيين التجاريين الذين عقدوا مع بعض الدول الأجنبية في خلال مدة تعطيل البلمان وما :

١ - اتفاق تجاري مؤقت بين مصر وتركيا مؤرخ في ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ هذا نصه :

حضرة صاحب السعادة توفيق رشدي بك

وزير خارجية الجمهورية التركية

أشرف بإبلاغ سادتك أنه دينا تمقد قريبا معاهدة بين تركيا ومصر على العلاقات التجارية بينهما وشروط الإقامة فيها - تعيل الحكومة المصرية - لمدة ستة شهور ابتداء من ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ وعلى شرط أن تعامل معاملة تامة للمثل - أن تمنح الواردات التي تتجه إلى الأرض والصناعة سواء كانت من تركيا أصلا أو آتية منها وتعمل مصر لتسهيلها فيها أو تصدر منها أو تعبرها إلى بلاد أخرى حتى التمتع بالامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازًا ما عدا الامتيازات الممنوحة للحصولات السودانية .

وتفضلوا بقبول عظيم استرأى

(أعضاء) محمد حديا

(ترجمة)

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ائالة هذين الائاقين على بلة الشؤون ائاربية ولو أن أحدهما يئهى بعد زمن قريب ؟ ؟
أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - قرر المجلس ائالة الائاقين على بلة الشؤون ائاربية .
حضرة لويس آئوخ فائوس ائندى - أئقت نظر المجلس الى أنه قد حصل ئئير في ئريب مواد بءول الائمال اليوم ائئلف به هئذا ئريب عما كان عليه في البلة المائية . فان الائقارء المقءم من صاها بالمئوصفااء كان عىل وروءه بعد نظر مسائين من المسائل الباقية في بءول الائمال . أما اليوم ئريبه ائالء عئرف في بءول الائمال وقد قمءت عليه مشروءاء قوائى بءيدة ورجا لا نصل الى نظره في هئة البلة

حضرة على عىء الرأى بك - لءد كانت هئذه المراسم واردة في بءول ائمال البلة المائية وبءئمة في ئريبها على ئرربلة الائقارء وأوردء في بءول ائمال اليوم في موضها السابق ءى ئررا لرة ائالءة .

حضرة لويس آئوخ فائوس ائندى - ولكن لا وءه لاسئبمال في ئرراءه القوائى لئها مءمول بها الآن ، أما الائقارء فنظرا لاهميه ائطلب اسائله على البلة المئصصة لفصص موضعه ، ولءذا فالى ألغ في نظره بئبل ئلاوة القوائى .

دولة الرئيس - لم بءصل ئئير في ئريب المواد الواردة بءول الائمال عما كانت عليه في البلة المائية .

حضرة لويس آئوخ فائوس ائندى - لءد كان الائقارء على وشك أن بئظر فيه المجلس ول بئى باقيا عليه سوى مءلئين .

دولة الرئيس - سبب ذاك أن ئرربلة المواصلاء أءءج في بءول ائمال البلة المائية باءبار كونه مائة واحدة مع أنه يئشمل في الواقع على بلة مسائل أءءج كل منها في بءول ائمال بلة اليوم وأعلى رفا صاها باءبار كونه مائة بئلئها .

حضرة لويس آئوخ فائوس ائندى - وهل نصل اليوم الى النظر في ئرربلة الائقارءاء الموضوع بالءول ئءر رقم ١٣ ؟

دولة الرئيس - سئسئمرف نظر المواد حسب ئريبها في البءول .

ائصرف حضرة صااب المالى مءد فق ائع بركاء باشا وئر الزاعة .
على لرة ائالءه القانوء رقم ١٥ لسنة ١٩١٨ ائلاص بئبءل للمائة ائاساء من القانوء رقم ٢ لسنة ١٩١١ بشأن اسءءءام ماسءى الصيائله في ائمال الصيائليات ولءذا نصح :

قانوء ئمرة ١٥ لسنة ١٩١٨

بئبءل للمائة ائاساء من القانوء رقم ٢ لسنة ١٩١١
بشأن اسءءءام ماسءى الصيائله في ائمال الصيائليات

ئحن سلطائ مصر

. بعد الاطلاع على القانوء ئمرة ٢٠ الصادر في سنة ١٩١١ بشأن اسءءءام ماسءى الصيائله ؛

ونءفظ الءكوة المصرية لئصها الحق في أن بئبل العمل بهذا النءام في أى وقء شاءء على أن ئءظر ءكوءكم بئلك قبل ائفاءه بئالءة شهور . ونءفضلوا بقبول عظم اسءامى ما

رئيس مجلس الوزراء وئرر ائاربية
(مضاء) أحمد زبور
(ئرجمة)

حضرة صااب الدولة

علما مانءصمه الءاب رقم الذى شروءوا ءولكم بئوبه اليوم البنا وهئذا نصح :

"بالشارة الى مكالمائنا الءبءة في موضوع عقء ائاق ئبمارى موقت بين اليونان ومصر ، ائشرف بأن أؤىء بئابكم أنه بالنظر لئكبى الءكوة المصرية في بئبءل نءامها البمركى بئبءلا نأما من شائه زاءءة ظاء الرئوم البمركية المفروضة الآن - ئهى ئااا لاسءءار موقءا في العمل بالطرقة البمارية في الصلااءاء البءاربية بين البءلين بمائهاا الشفاءة من مءوع ائاقية ؛ يونيه سنة ١٩٠٦ وروئوكول (عضر) مءأالها في ١١ يوليه سنة ١٩١٤ ومن بئير الءكوة المصرية بعد ١٦ أبريل سنة ١٩١٥ أى ئاريخ ائهاء أبل الائاقية .

بنا على ذاك ئقرر الءكوة المصرية أنها توافق على أن بئبء الصاءارة والملاءة اليونائيين في مصر الائهازاء المئوسفة للءولة الااا كئرا ائهازاء وهئذا على شرطه أن بئبء كئلك البءارة والملاءة المصرية بين في بلاد اليونان من كل وبعه وبلاء بء ولا شرط الاائهازاء المئوسفة للءولة الااا كئرا ائهازاء .

وبئبل الءكوة المصرية موقءا أن ئءرف بمى اسءاق البئب اليونانى الوارد في مصر من مءامءة بئببل مءامءل به للءولة الااا كئرا ائهازاء وأن بئببب له في طول مءة هئذا الائاق اسءءار فرق الصرفة الواقع الآن بين الرئم المفروض على البئب الوارد من البلاد المئسمة بائافااء مئصصاة والرئم المفروض على البئب الوارد من البلاد الى لم بئقء مءها ائافااء .

هئذا وانى ائمء هئنا مااا كءمءوه باسم ءكوءكم من أن الائقاص البابيين للءولة اليونانية البئب . بئسورءون المشيش أوبءءلونه في القطر المصرى بماءكون في المسئبل كما كانوا في المساءى أمام الءكوة القئصبلية اليونانية بالاسءءءرية بصئقمهم فاعلين أصمبلين بلئمة البءرب أو مشركين فيها وئلك من شير ائلاخل بالصادراء والئفرعائ الى بئكى أن ئءكم البلة البمركية بها بئقم بئقضى القوائى البمركية .

ونءفظ الءكوة المصرية لئصها الحق في أن بئبل العمل بهذا النءام في أى وقء شاءء على أن ئءظر ءكوءكم بئلك قبل ائفاءه بئالءة شهور . واسباب على ذاك باءاربوا بءل لكم باسم ءكوءما موافقاءا البام على القواءد السابق ذكرها .

وئفى من الببان أن الءكوة اليونانية من بءهاا بءفظ لئصها الحق في أن بئببب هئذا النءام في أى وقء شاءء بائطار سابق لئلك بئالءة شهور . ونءفضلوا باءولة الوئر بقبول عظم اسءامى ما

(مضاء) ٠ ١ عئوريس

٠ ١ بولئيس

(ئرجمة)

ولما كان من الضروري تذكرة أحكام الأمر السالى المشار اليه بقرار احتياطات خصوصية لمقاومة الكوليرا ؟

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة مجلس الوزراء ؛

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة الصادر فى ١٩ من ايار سنة ١٩١٧ طبقاً لأحكام الأمر السالى المؤرخ فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؟

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - متى أعلنت مصلحة الصحة العمومية ظهور الكوليرا فى القطر جاز لوزير الداخلية بمقتضى قرار ان يامر بتنفيذ أحكام المواد الآتية فى المحافظات أو المديرية التى يرى ضرورة تنفيذها فيها وأن يقرر أيضاً فى القرار ذاته أو يقرر يصدر منه فيما بعد تنفيذ الاحتياطات الآتية فى المحافظات والمديرية وهى :

(أ) ردم وسدّ المطاس والميضبات وحياض العوم المدة لاستعمال العامة بطريقة تمنع من استعمالها .

(ب) منع بيع المشروبات والمطبخات وما يشبهه من تلوثه من المأكولات والفواكه سواء أ كانت فى الدكاكين أو بواسطة الباعة المتجولين .

مادة ٢ - يسوغ لمصلحة الصحة العمومية فى المديرية أو المحافظات التى تبين فى القرارات المشار اليها فى المادة الأولى أن تقرر الاحتياطات الآتية بعد ، وهذا لا يخل بالاحتياطات المقررة بالأحكام المعمول بها :

(١) اغلاق الأزاري والأسبلة المنقطة لاستعمال العامة واغلاق الآبار أو الصهاريج المعرضة للتلوث ولو كانت خصوصية .

(ب) منع دسو المراكب فى منطقة مساحتها ٥٠٠ متر من حدود كل مدينة واقعة على النيل أو على تربة ومنع اقترابها من الشاطئ أيضاً فى المنطقة المذكورة اذا رأى أن اقترابها يشأ عنه تلوث مياه النيل أو التربة .

(ج) اغلاق كل مطبخ عمومى أو أى مطبخ تابع لمطعم أو قهوة اذا كان بعد مرور ٢٤ ساعة من الاعلان الذى يصدر من مصلحة الصحة الى صاحبه أو مديره بوجوب المطبخ فى حالة يسبل معها تلوث الأطعمة والمشروبات التى تحضر أو تقدم فيه .

(د) اغلاق المراحيض أو الخزانات أو المبال التى توجد فى :

أولاً - بالقرب أو داخل المطابخ العمومية أو القاهوى أو المطاعم وعلى العموم كل محل تحضر فيه أطعمة ومشروبات لاستعمال العامة متى كانت هذه المراحيض أو الخزانات أو المبال يمكن أن يشأ منها بسبب موقعها أو لعدم العناية بها ما يلوث الأطعمة والمشروبات التى تحضر أو تعرض للبيع .

ثانياً - فى المبال أو العروش متى كانت هذه المراحيض أو الخزانات أو المبال ليست فى حالة نظيفة .

(هـ) لمخلاق كل جمود أو مرضاض يتصل بالنيل أو بقرعة .

وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩١٨ طبقاً للأمر السالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؟ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - تلغى المادة الخامسة من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١١ المشار اليه وتستبدل بما يأتى :

المادة الخامسة - يجوز لكل تلميذ صيدلى وكل مساعد صيدلى تحت التمرين مقيد بهذه الصفة فى مدرسة الطب بالقاهرة ولكل تلميذ صيدلى مقيد بصفة قانونية فى إحدى جامعات الطب الأجنبية أن يمتحن مدة التمرين فى الصيدلية التى يختارها بعد اعلان مصلحة الصحة العمومية كتابة بذلك وموافقتها الى الصيدلية التى أعلن عنها .

ولمصلحة الصحة العمومية أن تحدد عدد التلاميذ والذين تحت التمرين فى كل صيدلية ولا يجوز أن يزيد هذا العدد فى أية حال من الأحوال على ثلاثة فى كل صيدلية من كل من التفتين المذكورين .

ويجوز للتلاميذ والذين تحت التمرين أن يساعدوا الصيدلى الموجودون تحت التمرين فى صيدليته فى أعماله الفنية بشرط أن يكون ذلك تحت ملاحظته ومسؤوليته .

وكل من شغل مدرسة الطب اسمه من التلاميذ أو الذين تحت التمرين يصبح غير لائق لشغفه فى الصيدليات .

٢ - على من وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مديرى رأس الدين فى ٣١ من يولييه سنة ١٩١٨

أخذت الآراء بالبناء بالام حسب ترتيب الحروف الجبائية ابتدئ بالام الذى أسفرت عنه القرعة وهوامس حضرة نهى حنا ويصا بك وكان مجموع الأصوات التى أعطيت ٨٢ صوتاً كلها موافقة على القانون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون .

على لسة الثالثة القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ انخاص بالاحتياطات التى يعمل بها للقوى فى الكوليرا معلاً بما أدخلته عليه اللجنة ووافقه عليه المجلس فى الجلسة الماضية وهذا نصه :

قانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٧

عن الاحتياطات التى يعمل بها للقوى فى الكوليرا

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر السالى الصادر بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ والمعدل بالقانون نمرة ٣ الصادر فى سنة ١٩١١ والقانون نمرة ١٠ الصادر فى سنة ١٩١٣ عن الاحتياطات الواجب اتخاذها لمقاومة الأمراض الوبائية ؟

دولة الرئيس - يعيد بحضرة العضو أن يقدم اقتراحا خاصا بما يريد .
 حضرة محمد زكي عبد الرزق بك - انظر أريد استنباط خلاصة من الاختصاصات
 لتعديل القانون المطروح الآن تعديلا يشمل كافة الأمراض الوبائية .
 دولة الرئيس - ان القانون المطروح اما ما خاص بالكوليرا فقط .
 حضرة محمد زكي عبد الرزق بك - ولماذا لا نضم له مسائل أخرى ؟
 دولة الرئيس - أولى بمشترك أن تقدم اقتراحا بهذا .
 حضرة محمد زكي عبد الرزق بك - لا مانع لدى من ذلك .
 أخذت الآراء بالبناء الاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء بالام
 التي أسفرت عنه القرعة وهو اسم حضرة إبراهيم الطاهري بك وكانت النتيجة
 كما يأتي :

مجموع الأصوات ٨٢ صوتا
 الأغلبية المطلقة ٤٢ "

الموافقون على المشروع ٨١ صوتا

غير الموافقين على المشروع ١ صوت

دولة الرئيس - المجلس يوافق على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ بالتعديلات
 التي أدخلت عليه ويقر مشروع القانون الذي أعدته اللجنة بهذه التعديلات .
 تل لرة الثالثة القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٨ الصادر بإقتضاء احتياطات
 جديدة للقواة من الكوليرا وهذا نصه :

قانون نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٨
 من احتياطات جديدة لقواة من الكوليرا

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر المائل الصادر في ٢٧ ماير سنة ١٨٩٩ والممك
 بالقانون نمرة ٣ لسنة ١٩١١ والقانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٣ والقانون نمرة ١٠
 لسنة ١٩١٧ من الاحتياطات الواجب اتخاذه لمقاومة الطاعون والكوليرا ،
 ولما كان من الضروري تشديد الاحتياطات للمنطقة بمقاومة الكوليرا ،
 وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وبموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ - متى أعلنت مصلحة الصحة العمومية ظهور الكوليرا في القطر
 جاز لوزير الداخلية بمقتضى قرار أن يتبرأ إلى مدينة أوجه معينة بأنها منطقة
 مشبوهة .

المادة ٢ - متى نشر هذا القرار وجب على كل شخص يكون موجودا
 في المنطقة المشبوهة وبموجب أن يرحبها قاصدا جهة أخرى في القطر أن يعلن
 بذلك مندوب مصلحة الصحة قبل قيامه ويعرف عنوانه بالضبط في الجهة
 التي يقصدها وتاريخ قيامه إليها .

(و) إغلاق كل معمل مياه نارية أو معمل لبن أو زبدة متى
 كانت في حالة نشأ غير خاضر بالصحة العمومية وذلك ما دام الوباء موجودا
 أو لحينا يتم عمل ما تامة به مصلحة الصحة من الاحتياطات .
 مادة ٣ - يسوغ لمصلحة الصحة العمومية لأجل تنفيذ الاحتياطات
 المينة بالمادة السابقة أن تطلب مساعدة البوليس التي له أن يستعمل القوة
 عند الاقتضاء .

وإذا دعت الحال لاتخاذ الاحتياطات ضمة أحد الجانب أو اللخل
 في محله يجب مراعاة ما تقتض بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة الأولى من
 الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٧ ماير سنة ١٨٩٩
 مادة ٤ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به حال
 نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر عباس في ٢٦ يريه سنة ١٩١٧
 تل لرة الثالثة مشروع القانون الذي أعدته اللجنة بتعديل القانون المذكور
 وهذا نصه :

مشروع قانون تعديل أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧
 الخاص بالاحتياطات التي يعمل بها للقواة من الكوليرا

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ بمجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
 وأصدرناه :

المادة ١ - صلت الفقرتان (١) و(ب) من المادة الأولى من القانون
 رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ الخاص بالاحتياطات التي يعمل بها للقواة من الكوليرا
 على الوجه الآتي :

(١) ردم وسد المنافس والمضامات وبخاص السوم المدة للاستعمال
 العامة بطريقة تمنع من استعمالها .

(ب) منع بيع المشروبات والمطبخات وما يشبه في ثوبه من المأكولات
 والفواكه سواء كانت بالأكنين أو بواسطة الباعة المتجولين .

المادة ٢ - على وزير الداخلية حكوته تنفيذ هذا القانون من تاريخ
 نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
 وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة محمد زكي عبد الرزق بك - رأى في هذا القانون وهو أنه توجد
 بالبلاد أوبئة ربما لا تخطر على خطرنا من الكوليرا . ومصلحة الصحة بصفة
 كونها مصلحة عامة يجب عليها الاهتمام بالحفاظ على الصحة فأرجو من دولة
 الرئيس أن يأخذ الرأي على تعديل هذا القانون تعديلا يشمل جميع الأمراض
 الوبائية فقد صلت اليوم يحصل أربع أصابات بالطاعون وأنه تروق ثلاثة
 من المصابين . لما هي الاحتياطات التي اتخذتها مصلحة الصحة لمقاومة هذا
 الوباء ومقاومة الحيات الكثيرة المنتشرة في البلاد ؟ ؟

• الملاحة النهرية .

• النقل الميكانيكي .

• الطرق الرئيسية والكبارى .

النقل بالهواء للأشغال الملكية (الاشراف عليه والترخيص به ومراقبته) .
ويكون للوزارة الجديدة أيضاً الاشراف العام على جميع سكك الحديد الضيقة .

٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون

صدر بمرأى البستان في ٤ رمضان سنة ١٣٣٧ (٢ يولييه سنة ١٩١٩)

دولة الرئيس - يؤخذ رأى بطريق التناء بالامم .

أخذ الرأى بالتناء بالامم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء بالامم الذى أسفرت عنه القرعة وهو اسم حضرة عثمان محمد بك وكانت النتيجة هكذا :

بمجموع الأصوات ٨٠ صوتاً

الأغلبية المطلقة ٤١

الموافقون على المشروع ٨٠ صوتاً

دولة الرئيس - المجلس يقر القانون .

رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة .

أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والخمسين .

دولة الرئيس - أرى رفع الجلسة لعدم إمكان الاستمرار فيها بسبب الخلل الذى طرأ على جهاز التور الكهربائى ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
موافقون .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة مساء على أن يعود المجلس للاعتقاد غدا الثلاثاء ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٤٤ (٦ يولييه سنة ١٩٢٦) الساعة السادسة مساء .

قانون ثمرة ٧ لسنة ١٩١٩

بإنشاء وزارة المواصلات

نحس سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بوزج مصالح الحكومة بين الوزارات ؛

ونظراً الى اتجاه دغائنا على الدولام الى العمل ببيع الوسائل التي من شأنها ترقية ثروة البلاد وتوسيع نطاق الحركة الاقتصادية بها ؛

ونظراً لما يعود من النفع من جراء حصر جميع المصالح الخاصة بطرق النقل على اختلاف أنواعها في يد وزارة واحدة مما يؤدي على الدولام الى تنظيم وترقية وتحسين جميع مفاصل النقل والمواصلات التي هي من أهم وأقوى العوامل في نجاح البلاد ونماء الثروة العامة بها ؛

وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

ومعنا بما هو آت :

١ - أنشئت وزارة جديدة باسم "وزارة المواصلات" يتولى إدارتها وزير يعاونه وكيل وزارة .

وتكون هذه الوزارة الجديدة شاملة المصالح الآتية :

• مصلحة السكك الحديدية والطرقاات والتليفونات .

• مصلحة البوطة .

• مصلحة الليانات والقنارات .

• قسم هندسة الأشغال البحرية .

ملحق رقم ١

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٨

إلاص بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩١١ بشأن استخدام مساعدي المبدأة في أعمال الصديليات :

- | | | |
|-----------------------------------|--|---------------------------------------|
| (٥٧) سادة اللواء حسين خيرى باشا . | (٢٩) سادة الفريق موسى فؤاد باشا . | (١) حضرة فهى حنا ويصا بك . |
| (٥٨) دولة حسين رشدى باشا . | (٣٠) » ميشل أيوب باشا . | (٢) نيافة الأنبا لوكاس . |
| (٥٩) سادة اللواء حسين شريف باشا . | (٣١) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل . | (٣) حضرة الشيخ متولى عمر مجازى . |
| (٦٠) فضيلة الشيخ حسين والى . | (٣٢) دولة يوسف وبهيه باشا . | (٤) » عبد أحمد الشريف بك . |
| (٦١) حضرة راجب عطيه بك . | (٣٣) حضرة إبراهيم حلم مهنا افندى . | (٥) سعادة عد اغلاطون باشا . |
| (٦٢) » رزق شعبان شعيره بك . | (٣٤) » ابراهيم سيد احمد بك . | (٦) » عبد الحفى الطرزي باشا . |
| (٦٣) » سمعان غبريال القمص بك . | (٣٥) » الشيخ ابراهيم عبد الحميد نوكر . | (٧) » عبد الباقى باشا . |
| (٦٤) » الدكتور مسور بالى جرجس | (٣٦) » ابراهيم فرج ابو الجليل بك . | (٨) حضرة جد جعفر افندى . |
| سور بالى افندى . | (٣٧) » ابراهيم نور الدين بك . | (٩) » جد زكى عبد الرزق بك . |
| (٦٥) حضرة شاهين الجندى افندى . | (٣٨) » أحمد أبو سيف راضى افندى . | (١٠) معالى جد شفيق باشا . |
| (٦٦) » شعبان السيد مؤمن بك . | (٣٩) سعادة أحمد الشريفى باشا . | (١١) حضرة الشيخ جد من العرب بك . |
| (٦٧) » الشيخ طه حسين . | (٤٠) » أحمد تيمور باشا . | (١٢) » جد حلى الجزار بك . |
| (٦٨) » عبد العزيز رضوان بك . | (٤١) حضرة أحمد حيد ابو ستيت بك . | (١٣) فضيلة السيد جد على البيلاوى . |
| (٦٩) » عبد الفتاح الورزى بك . | (٤٢) » أحمد عبده بك . | (١٤) حضرة جد عوض جبريل افندى . |
| (٧٠) » عبدالله سليمان أباطه بك . | (٤٣) سعادة أحمد على باشا . | (١٥) سادة اللواء جد كامل باشا . |
| (٧١) » مثنى جد بك . | (٤٤) حضرة الدكتور أحمد حيسى بك . | (١٦) حضرة جد لطفى ططاوى ططاوى افندى . |
| (٧٢) » الشيخ عزب الميثى . | (٤٥) » أحمد مصطفى بك . | (١٧) » جد محمود بك . |
| (٧٣) » عفيفى حسين البربرى افندى . | (٤٦) فضيلة الشيخ أحمد نصر . | (١٨) » جد محمود خليل بك . |
| (٧٤) » عقل جد بك . | (٤٧) حضرة السيد عبد الرحمن بك . | (١٩) سعادة جد نمازى باشا . |
| (٧٥) » جد اسماعيل بك . | (٤٨) » السيد قريه بك . | (٢٠) حضرة الدكتور محمد هاشم افندى . |
| (٧٦) » الشيخ جد رمضان الطوبخى . | (٤٩) » ألفريد شماس افندى . | (٢١) » محمود أبو النصر بك . |
| (٧٧) فضيلة الشيخ على سليمان . | (٥٠) سعادة أمين سالى باشا . | (٢٢) سعادة محمود الأثرى باشا . |
| (٧٨) حضرة على عبد الرزاق بك . | (٥١) حضرة بيوى مذكور بك . | (٢٣) » محمود شكرى باشا . |
| (٧٩) سادة اللواء على فهى باشا . | (٥٢) » حافظ السيد بك . | (٢٤) حضرة محمود على مهنا بك . |
| (٨٠) حضرة الشيخ على جد مروان . | (٥٣) » حافظ طالبين بك . | (٢٥) سادة اللواء محمود فؤاد باشا . |
| (٨١) » عمر أحمد خلف الله بك . | (٥٤) » حسن رشوان حمادى بك . | (٢٦) حضرة مرسى وزير بك . |
| (٨٢) » عوض عريان المهدي بك . | (٥٥) » حسين عبد الغفار بك . | (٢٧) » مصطفى الأهواوى بك . |
| | (٥٦) فضيلة السيد حسين القصى . | (٢٨) » مصطفى رشيد بك . |

ملحق رقم ٢

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على تعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ الخاص بالإحتياجات التي يعمل بها للولاية من الكوليرا وعلى مشروع التعديل

- | | | |
|---------------------------------------|---------------------------------------|---------------------------------------|
| (٥٥) سعادة محمد أفلاطون باشا . | (٢٨) فضيلة الشيخ حسين والى . | (١) حضرة ابراهيم حلم مهنا افندى . |
| (٥٦) » محمد الحنفى الطرزى باشا . | (٢٩) حضرة راغب عطيه بك . | (٢) » » سيد احمد بك . |
| (٥٧) » محمد البرانى باشا . | (٣٠) » رزق شيمان شعيه بك . | (٣) » الشيخ ابراهيم عبد الحميد نوار . |
| (٥٨) حضرة محمد جعفر افندى . | (٣١) » عثمان خيرى الالتمس بك . | (٤) » ابراهيم فرج ايو الجندابى بك . |
| (٥٩) معالى محمد شفيق باشا . | (٣٢) » الدكتور سويل برنس سويل افندى . | (٥) » » نور الدين بك . |
| (٦٠) حضرة الشيخ محمد بن العرب بك . | (٣٣) » شاهين الجندى افندى . | (٦) » أحمد ابراهيم رضى افندى . |
| (٦١) » محمد على الجزاز بك . | (٣٤) » شيمان السيد مؤمن بك . | (٧) » سعادة أحمد الشريعى باشا . |
| (٦٢) فضيلة السيد محمد على البيلوى . | (٣٥) » الشيخ طه حسين . | (٨) » أحمد محمود باشا . |
| (٦٣) حضرة محمد عوض جبريل افندى . | (٣٦) » عبد العزيز رضوان بك . | (٩) » حضرة أحمد حميد ابراهيم سبت بك . |
| (٦٤) سعادة اللواء محمد كامل باشا . | (٣٧) » عبد الفتاح القوزى بك . | (١٠) » أحمد صله بك . |
| (٦٥) حضرة محمد طه طه طه افندى . | (٣٨) » عبد الله سليمان أبانله بك . | (١١) » سعادة أحمد على باشا . |
| (٦٦) » محمد محمود بك . | (٣٩) » عثمان محمد بك . | (١٢) » حضرة الدكتور أحمد عيسى بك . |
| (٦٧) » محمد محمود خليل بك . | (٤٠) » الشيخ عزب البلى . | (١٣) » أحمد مصطفى بك . |
| (٦٨) سعادة محمد المازنى باشا . | (٤١) » عفيفى حسين البربرى افندى . | (١٤) » فضيلة الشيخ أحمد نصر . |
| (٦٩) حضرة الدكتور محمد هاشم افندى . | (٤٢) » عقل محمد بك . | (١٥) » حضرة السيد عبد الرحمن بك . |
| (٧٠) » محمود ابراهيم بك . | (٤٣) » على اسماعيل بك . | (١٦) » السيد فوده بك . |
| (٧١) سعادة محمود الغربى باشا . | (٤٤) » الشيخ على رمضان الطوبخى . | (١٧) » أفريد شماس افندى . |
| (٧٢) » محمود شكرى باشا . | (٤٥) » فضيلة الشيخ على سليمان . | (١٨) » سعادة أمين سامى باشا . |
| (٧٣) حضرة محمود على مهنا بك . | (٤٦) » حضرة على عبد الرزاق بك . | (١٩) » حضرة بيومى مذكور بك . |
| (٧٤) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا . | (٤٧) » سعادة اللواء على فهمى باشا . | (٢٠) » حافظ السيد بك . |
| (٧٥) حضرة مرسي وزير بك . | (٤٨) » حضرة الشيخ على محمد مروان . | (٢١) » حافظ مابدين بك . |
| (٧٦) » مصطفى الأهواى بك . | (٤٩) » عمر أحمد خطب الله بك . | (٢٢) » حسن رشوان حادى بك . |
| (٧٧) » مصطفى رشيد بك . | (٥٠) » عوض صريان المهدي بك . | (٢٣) » حسين عبد الغفار بك . |
| (٧٨) سعادة الفريق موسى فؤاد باشا . | (٥١) » فهمى حنا وبسا بك . | (٢٤) » فضيلة السيد حسين القمصى . |
| (٧٩) » ميشيل أيوب باشا . | (٥٢) » نيافة الالبالو كاس . | (٢٥) » سعادة اللواء حسين خيرى باشا . |
| (٨٠) حضرة الشيخ يس محمود ابراهيم بك . | (٥٣) » حضرة الشيخ متولى عمر مجازى . | (٢٦) » دولة حسين رشدى باشا . |
| (٨١) دولة يوسف وبه باشا . | (٥٤) » حضرة محمد أحمد الشريف بك . | (٢٧) » سعادة اللواء حسين شريف باشا . |

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على تعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ الخاص بالإحتياجات التي يعمل بها للولاية من الكوليرا

(١) حضرة محمد زكى عبد الرزاق بك

ملحق رقم ٣

أسماء حضرات الأعضاء الذين واقفوا على القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٨ الصادر بتنفيذ احتياطات جديدة للولاية من الكوليرا

- | | | |
|---|---|---------------------------------------|
| (٥٣) سعادة محمد الحفيظ الطرزي باشا . | (٢٧) حضرة راضي عطيه بك . | (١) حضرة إبراهيم حلم مهنا افندي . |
| (٥٤) » محمد الباني باشا . | (٢٨) » رزق شعبان شعيره بك . | (٢) » ابراهيم سيد احمد بك . |
| (٥٥) حضرة محمد جعفر افندي . | (٢٩) » مسمان خيرالقمص بك . | (٣) » الشيخ ابراهيم عبد المجيد تزار . |
| (٥٦) عمالي محمد شفيق باشا . | (٣٠) » الدكتور سوريال جريس سوريال افندي | (٤) » ابراهيم فرج ابو الجدايل بك . |
| (٥٧) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك . | (٣١) » شاهين الجندى افندي . | (٥) » أحمد ابو سيف راضي افندي . |
| (٥٨) » محمد علوي الجزائر بك . | (٣٢) » شعبان السيد مؤمن بك . | (٦) » سعادة أحمد الشريبي باشا . |
| (٥٩) فضيلة السيد محمد علي البيلوي . | (٣٣) » الشيخ طه حسين . | (٧) » أحمد تيجور باشا . |
| (٦٠) حضرة محمد عوض جبريل افندي . | (٣٤) » عبد العزيز رضوان بك . | (٨) » حضرة أحمد حميد ابو ميت بك . |
| (٦١) سعادة اللواء محمد كامل باشا . | (٣٥) » عبد الفتاح الكوزي بك . | (٩) » أحمد صده بك . |
| (٦٢) حضرة محمد لطفي طنطاوي طنطاوي افندي | (٣٦) » عبد الله سليمان أباطه بك . | (١٠) » سعادة أحمد علي باشا . |
| (٦٣) » محمد محمود بك . | (٣٧) » عثمان عبد بك . | (١١) » حضرة الدكتور أحمد حسي بك . |
| (٦٤) » محمد محمود خليل بك . | (٣٨) » الشيخ عزب البقي . | (١٢) » أحمد مصطفى بك . |
| (٦٥) سعادة محمد مغازي باشا . | (٣٩) » عفيفي حسين البربري افندي . | (١٣) » فضيلة الشيخ أحمد نصر . |
| (٦٦) حضرة الدكتور محمد هاشم افندي . | (٤٠) » عقل عبد بك . | (١٤) » حضرة السيد عبد الرحمن بك . |
| (٦٧) » محمود ابو النصر بك . | (٤١) » علي اسماعيل بك . | (١٥) » السيد فوده بك . |
| (٦٨) سعادة محمود الأتري باشا . | (٤٢) » الشيخ علي رمضان الطوبى . | (١٦) » ألفريد شمس افندي . |
| (٦٩) » محمود شكرى باشا . | (٤٣) » فضيلة الشيخ علي سليمان . | (١٧) » سعادة أمين ساني باشا . |
| (٧٠) » محمود علي مهنا بك . | (٤٤) » حضرة علي عبد الرازق بك . | (١٨) » حضرة بربوي مذكور بك . |
| (٧١) » اللواء محمود فؤاد باشا . | (٤٥) » سعادة اللواء علي فهمي باشا . | (١٩) » حافظ السيد بك . |
| (٧٢) » حضرة مرسي وزير بك . | (٤٦) » حضرة الشيخ علي محمد مروان . | (٢٠) » حسن رشوان حمادي بك . |
| (٧٣) » مصطفى الاخواني بك . | (٤٧) » عمر أحمد خلف الله بك . | (٢١) » حسين عبد الغفار بك . |
| (٧٤) » مصطفى رشيد بك . | (٤٨) » عوض حريز المهدي بك . | (٢٢) » فضيلة السيد حسين القصبى . |
| (٧٥) سعادة الفريق موسى فؤاد باشا . | (٤٩) » فهمي حنا ويصا بك . | (٢٣) » سعادة اللواء حسين خيرى باشا . |
| (٧٦) » ميشيل أيوب باشا . | (٥٠) » نيافة الأنبا يوحنا . | (٢٤) » دولة حسين رشدي باشا . |
| (٧٧) حضرة الشيخ يس محمود ابو جليل . | (٥١) » حضرة عبد احمد الشريف بك . | (٢٥) » سعادة اللواء حسين شريف باشا . |
| (٧٨) دولة يوسف وهبه باشا . | (٥٢) » سعادة محمد أفلاطون باشا . | (٢٦) » فضيلة الشيخ حسين والي . |

ملحق رقم ٤

أسماء حضرات الاعضاء الذين وافقوا على القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٧ الخاص بتسجيل المراكب

- | | | |
|---------------------------------------|---|---|
| (٥٥) حضرة محمود علي مهنا بك . | (٢٨) حضرة علي عبد الرازق بك . | (١) حضرة بيومي مذكور بك . |
| (٥٦) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا . | (٢٩) سعادة اللواء علي فهمي باشا . | (٢) » حافظ السيد بك . |
| (٥٧) حضرة مرسى وزير بك . | (٣٠) حضرة الشيخ علي محمد مروان . | (٣) » حافظ عابدين بك . |
| (٥٨) » مصطفى الاخواني بك . | (٣١) » عوض عريان المهدي بك . | (٤) » حسن رشوان حادي بك . |
| (٥٩) » مصطفى رشيد بك . | (٣٢) » فهمي حتا وصا بك . | (٥) » حسين عبد الغفار بك . |
| (٦٠) سعادة ميشيل أيوب باشا . | (٣٣) نياحة الأنبا لوكاس . | (٦) فضيلة السيد حسين القصبي . |
| (٦١) حضرة الشيخ يس محمود ابوجليل . | (٣٤) حضرة الشيخ متولى عمر حجازي . | (٧) سعادة اللواء حسين خيري باشا . |
| (٦٢) دولة يوسف وهبه باشا . | (٣٥) » محمد احمد الشريف بك . | (٨) دولة حسين رشدي باشا . |
| (٦٣) حضرة ابراهيم حليم مهنا افندي . | (٣٦) سعادة محمد أطلالون باشا . | (٩) سعادة اللواء حسين شريف باشا . |
| (٦٤) » ابراهيم سيداحد بك . | (٣٧) » محمد الحفني الطرزي باشا . | (١٠) فضيلة الشيخ حسين والي . |
| (٦٥) » الشيخ ابراهيم عبدالحليم نواز . | (٣٨) » محمد الببائي باشا . | (١١) حضرة راعب عطيه بك . |
| (٦٦) » ابراهيم فرج ابو الجليل بك . | (٣٩) حضرة محمد جعفر افندي . | (١٢) » وزق شحان شعيره بك . |
| (٦٧) » ابراهيم نور الدين بك . | (٤٠) » محمد زكي عبد الرازق بك . | (١٣) » سحمان غبريال القمص بك . |
| (٦٨) » أحمد ابوسيف راضي افندي . | (٤١) » محالي محمد شفيق باشا . | (١٤) » الدكتور سوريال جرجس سوريال افندي . |
| (٦٩) سعادة أحمد الشريف باشا . | (٤٢) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك . | (١٥) » شامين الجندي افندي . |
| (٧٠) » أحمد تيمور باشا . | (٤٣) » محمد طلوي الجزائر بك . | (١٦) » شحان السيد مؤمن بك . |
| (٧١) حضرة أحمد حيد ابوستيت بك . | (٤٤) فضيلة السيد محمد علي البيلوي . | (١٧) » الشيخ طه حسنين . |
| (٧٢) » أحمد عبده بك . | (٤٥) حضرة محمد عوض جبريل افندي . | (١٨) » عبد العزيز رشوان بك . |
| (٧٣) سعادة أحمد علي باشا . | (٤٦) سعادة اللواء محمد كامل باشا . | (١٩) » عبد الفتاح اللوزي بك . |
| (٧٤) حضرة الدكتور أحمد عيسى بك . | (٤٧) حضرة محمد لطفى طنطاوى طنطاوى افندي . | (٢٠) » عبد الله سليمان أبانله بك . |
| (٧٥) » أحمد مصطفى بك . | (٤٨) حضرة محمد محمود بك . | (٢١) » عثمان محمد بك . |
| (٧٦) فضيلة الشيخ أحمد نصر . | (٤٩) » محمد محمود خليل بك . | (٢٢) » الشيخ عزب اللثي . |
| (٧٧) حضرة السيد عبد الرحمن بك . | (٥٠) سعادة محمد مقلدى باشا . | (٢٣) » عطفي حسين الهمبري افندي . |
| (٧٨) » السيد فوده بك . | (٥١) حضرة الدكتور محمد حلم افندي . | (٢٤) » حضرة عقل محمد بك . |
| (٧٩) حضرة أفندي شمس افندي . | (٥٢) » محمود ابوالنصر بك . | (٢٥) » علي اسماعيل بك . |
| (٨٠) سعادة أمين سامي باشا . | (٥٣) سعادة محمود الأتري باشا . | (٢٦) » الشيخ علي رمضان الطوبجي . |
| | (٥٤) » محمود شكرى باشا . | (٢٧) فضيلة الشيخ علي سليمان . |

ملحق رقم ٥

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٩ انخاص بإنشاء وزارة المواصلا

- | | | |
|------------------------------------|--|---------------------------------------|
| (٥٥) حضرة الدكتور أحمد عيسى بك . | (٢٨) حضرة محمد لطفي طنطاوى | (١) حضرة عثمان محمد بك . |
| (٥٦) » أحمد مصطفى بك . | لطفي افندى . | (٢) » الشيخ عزب الليثي . |
| (٥٧) فضيلة الشيخ أحمد نصر . | (٢٩) » محمد محمود بك . | (٣) ضيفي حسين البربرى افندى . |
| (٥٨) حضرة السيد عبد الرحمن بك . | (٣٠) » محمد محمود خليل بك . | (٤) » عقل محمد بك . |
| (٥٩) » السيد فوده بك . | (٣١) سعادة محمد متنازى باشا . | (٥) » علي اسماعيل بك . |
| (٦٠) » ألفريد شماس افندى . | (٣٢) حضرة الدكتور محمد هاشم افندى . | (٦) » الشيخ علي رمضان الطوسي . |
| (٦١) سعادة أمين ساسي باشا . | (٣٣) » محمود ابو النصر بك . | (٧) فضيلة الشيخ علي سليمان . |
| (٦٢) حضرة بيومي مذكور بك . | (٣٤) سعادة محمود الأتري باشا . | (٨) حضرة علي عبد الرازق بك . |
| (٦٣) » حافظ السيد بك . | (٣٥) » محمود عكري باشا . | (٩) سعادة اللواء علي فهمي باشا . |
| (٦٤) » حافظ عابدين بك . | (٣٦) حضرة محمود علي مهنا بك . | (١٠) حضرة الشيخ علي محمد مروان . |
| (٦٥) » حسين عبد النصار بك . | (٣٧) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا . | (١١) » عمر أحمد خلف الله بك . |
| (٦٦) فضيلة السيد حسين القصبي . | (٣٨) حضرة مرسى وزير بك . | (١٢) » عوض عريان المهدي بك . |
| (٦٧) سعادة اللواء حسين خيرى باشا . | (٣٩) » مصطفى الأهواني بك . | (١٣) » فهمي حنا وصا بك . |
| (٦٨) دولة حسين رشدي باشا . | (٤٠) » مصطفى رشيد بك . | (١٤) نيافة الابا لوكاس . |
| (٦٩) سعادة اللواء حسين شريف باشا . | (٤١) سعادة الفريق موسى فؤاد باشا . | (١٥) حضرة الشيخ متولي عمر حجازي . |
| (٧٠) فضيلة الشيخ حسين والي . | (٤٢) » ميشيل أيوب باشا . | (١٦) » محمد أحمد الشريف بك . |
| (٧١) حضرة رافع عليه بك . | (٤٣) حضرة الشيخ يس محمود ابوجليل . | (١٧) سعادة محمد أفلاطون باشا . |
| (٧٢) » رزق شبان شعير بك . | (٤٤) » ابراهيم حليم مهنا افندى . | (١٨) » محمد الحفني الطرزي باشا . |
| (٧٣) » سمعان غبريال القمص بك . | (٤٥) » ابراهيم سيد أحمد بك . | (١٩) » محمد العباي باشا . |
| (٧٤) » الدكتور سوريال جرجس | (٤٦) » الشيخ ابراهيم عبد الحميد نوار . | (٢٠) حضرة محمد جعفر افندى . |
| سوريال افندى . | (٤٧) » ابراهيم فرج ابوالجنايل بك . | (٢١) » محمد زكي عبد الرازق بك . |
| (٧٥) » شامعين الجندي افندى . | (٤٨) » ابراهيم نور الدين بك . | (٢٢) » معالي محمد شفيق باشا . |
| (٧٦) » شبان السيد مؤمن بك . | (٤٩) » أحمد ابوسيف راضي افندى . | (٢٣) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك . |
| (٧٧) » الشيخ طه حسين . | (٥٠) سعادة أحمد الشريفي باشا . | (٢٤) » محمد علوي الجزار بك . |
| (٧٨) » عبد المنير رضوان بك . | (٥١) » أحمد تيمور باشا . | (٢٥) فضيلة السيد محمد علي البيللاوي . |
| (٧٩) » عبد الفتاح اللوزي بك . | (٥٢) حضرة أحمد حيد ابوسيت بك . | (٢٦) حضرة محمد عوض جبريل افندى . |
| (٨٠) » عبد الله سليمان أبانه بك . | (٥٣) » أحمد عبده بك . | (٢٧) سعادة اللواء محمد كامل باشا . |
| | (٥٤) سعادة أحمد علي باشا . | |

مجلة الشريعة

مضبطة الجلسة التاسعة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٤٤ الموافق ٦ يولييه سنة ١٩٢٦

أبلغ المجلس سؤالاً موجهاً من حضرة محمود أبو النصر بك إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بشأن اللجنة التي شكلتها الهيئة الوفدية للنظر في مسائل العمدة ومشايخ البلاد وغيرهم المزمولين والمستقلين وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية .

في الوقت الذي شكلت فيه الوزارة لجنة رسمية للنظر في مسائل عمدة البلاد ومشايخها ومشايخ الخفراء والخفراء وتلا في ما يمكن أن يكون قد سبقهم من الفين في خلال الستين الماضيين . أعلنت اللجنة التنفيذية للهيئة الوفدية أنها شكلت هي الأخرى من بين نوابها لجنة خاصة للبحث فيما يمكن أخذه من الاجراءات بشأنهم ثم عرضت على اللجنة التنفيذية لتقرر ما تراه . وقد باشرت عملها وأصدرت بالفعل عدة قرارات في هذا الموضوع . إذ ذكرتها ماجاء في جريدة المظفر بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦ :

”إن اللجنة المذكورة قررت تقسم من وقع عليهم الدين لأسباب سياسية أو اقتصادية إلى أقسام وضمت لكل قسم منها حكماً من أرغم من هؤلاء على الاستقالة أو ردت ولم يمين بالله إلا أن يباد إلى وتقليته . أما الذين عين بهم قدي اللجنة أن يصدر قرار من وزارة الداخلية بإلغاء تعيين من عين بهم وإجراء الانتخابات بالتاريخ الخ .“

أعلنت اللجنة كذلك أنها بحثت فيما حدث في بعض البلاد من زيادة عدد الخفراء لأسباب سياسية وفقرت ويجوز عزل هؤلاء الخفراء وتبنت وهذا من بين أعضائها تبليغ هذه القرارات إلى دولة رئيس الوزراء بصفته وزيراً للداخلية .“

قرأنا هذا منشوراً في الجرائد السيارة وتحققناه من بعض حضرات النواب . فهل وصل إلى علم الوزارة خاتمة هذه اللجنة وما ترى إليه من أغراض وهل تقدم إلى دولكم وفقاً لتبليغ ما أصدرت من قرارات . وهذا بعد دولة الوزير أن في هذا التصرف عملاً في أعمال السلطة التنفيذية مخالفاً للقانون والنظام وأخيراً على حقه يتلقى مع المسؤولية الوزارية المتقاة على حاقه وحده ؟

وهلا يرى صاحب المحل أن في تشكيل لجنة كهذه بشا لروح الفوضى وإمازاً للناس بأن يتقدموا إلى تلك الجهة غير المختصة بظلاماتهم ككشف الضرمهم وفي هذا من الاخلال بالأمن والنظام وعاقلة المستر ما لا يصح السكوت عليه وله من النتائج الخطيرة ما لا نحمد عقاه ؟

اجتمع المجلس في الساعة السادسة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس . ويحضر حضرات الأعضاء هذا كل من حضرات أصحاب الدولة والمالي والسعادة والمنة : أحمد فؤاد عزت باشا . سماعيل سري باشا . أحمد ذو الزور باشا . محمد طلعت حرب بك . الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله . أحمد ذو الفقار باشا . الدكتور حبيب غياط بك . محمد إبراهيم وإلى بك . أحمد حل باشا . محمود محمد حسن الشندويل باشا . محمد قاضي يكن بك . محمد عبد اللطيف أفندي . عبد الرحيم صبري باشا . بولس حنا باشا . صليب فلودروس باشا . محمد أنطالون باشا . عبد العظيم المصري بك . حسن أحمد المديني بك . سعيد فهمي الروي بك . (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

حضرة محمود يسوي أفندي ومصادرة محمد السيد أبو حل باشا معتنزان عن حضور جلسات هذا الأسبوع .

واعترض عن حضور جلستي اليوم ولقد سعادة محمود الأتري باشا وحضرتا حل اسماعيل بك والشيخ حسن عبد القادر . وعن جلسة اليوم حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي .

وظاب كل من حضرات : عبد الرحيم مهنا أفندي . علي يسوي بك . يوسف بشوتو بك . يحيى إبراهيم باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمالي : منلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وأحمد زكي أبو السعود باشا وزير الحفانية ومحمد قتيب باشا وكالات باشا وزير الزراعة وطل الشامي أفندي وزير المعارف وأحمد محمد خشبه بك وزير الحربية والبحرية ومحمد عزم بك وزير الأشغال العمومية .

تولى السكرتيرية البرلمانية كل من حضرات : حل عبد الزازق بك ومحمد أحمد الشرف بك والشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصري بك مسكرير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس — طلب السيد حسين القصبي إجازة لمدة ثلاثة شهور لمرضه . موافقة .

صديق حل من حضر الجلسة للمناقشة .

دولة الرئيس - لا تسع وقت الوزارة للاشتغال دائماً بتكذيب ما ترويه الصحف من الأخبار .

دولة عدلي يكن باشا (وزير الداخلية) - حضرة العضو غير في صدق الرواية بين امرين . ما قلته أنا . أو ما جاء في الصحف .

دولة الرئيس - الكلمة لحضرة عبد علوي الجزار بك .

حضرة عبد علوي الجزار بك - أريد أن أتكم في الموضوع لأنه يخص بهيئة محترمة أنا منها .

سماعة الفرقي موسى فؤاد باشا - عضو عثم وجه سؤالاً الى دولة وزير الداخلية فأجاب عليه فلا مدخل لأي عضو آخر الآن .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - ماسني هذا أريد أن تمنع حضرة العضو من الكلام فكيف تتدخل أنت ؟ أخمص ثالث ؟ ان كان لا يجوز لأحد أن يتكلم فأولى بسادة العضو أن يسكت .

دولة الرئيس - ان الأمر فيما يتعلق بالاستئلة ينحصر بين العضو السائل والوزير المسؤول .

حضرة حافظ مابدين بك - لنا ملاحظات على السؤال زيد أن نبدعها فكانا لحضرة العضو واضع السؤال حق الاستيضاح فنكلم من حضرات الأعضاء أن يبدئ ملاحظاته ، ويختم بهذا أن أتكم عن هذا الموضوع بصفة خاصة وذلك فاني أطلب الكلمة .

دولة الرئيس - هل يوافق المجلس على سماع أقوال حضرة محمد علوي الجزار بك ؟ (موافقة)

حضرة محمود ابوالنصر بك - الائمة الداخلية صريحة في اباحة الكلام بصفتي واضع السؤال ومنع الآخرين من التدخل وليسمع في دولة الرئيس أن أروخ صراحة للأتمه في هذا الشأن .

دولة الرئيس - تكلم .

حضرة محمود ابوالنصر بك - المصادقان ٤٦ و ٤٧ من الائمة الداخلية تفضيان إياه في حالة السؤال لا يمكن لأحد أن يتكلم غير السائل والمسؤل (محضية)

أتركوني أتكم . ترون يا دولة الرئيس أن المصادق ٤٧ صرح صراحة على أن : "العضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الوزير بعد الاجابة مرة واحدة" وهذا التصريح بالأصليب العربية بيد الحصر ومناه أن ليس لأحد سوى العضو الذي وضع السؤال أن يتكلم . إريد تطبيق ما وضعته الائمة خاصا بالاستجواب فقد أبحاث المناقشة فيه ، ولم تجهد ذلك الا بتجديد عدد المشاكسين ، فافرق إذن بين السؤال والاستجواب هو ما يتبقى به التنازع القائم الآن ، وهو أن السؤال يفرق بموجب الائمة عن الاستجواب بأنه لا يجوز فيه لغير السائل الكلام وأما الاستجواب بخاثر لغير المناقشة فيه . ولهذا أراد الشارع أن يضع حدا فاصلا بين السؤال والاستجواب وهو ما جرى عليه شرح القوانين فالسؤال له جوابه والاستجواب له مناقشته وله نتائجه والاستجواب قد يستتبع الاقتراح على الثقة بالوزارة أما السؤال فليس له هذا الأثر .

وانا كان دولة الوزير في ذلك فاهي الاجراءات التي اتخذها لمنع تمثيل مثل تلك اللجنة في أعمال وزارته حتى لا يتكرر ذلك وحتى لا يقرب الى أذهان الناس أن هناك مرجعا آخر لرفع ظلاماتهم غير جانب الحكومة .

هنا هو سؤال

أرجو أن تفضلوا بالإجابة عليه ولكم منا جزيل الشكر وعظيم الإجلال ."

٤١ يولييه سنة ١٩٢٦

محمود ابوالنصر

دولة عدلي يكن باشا (وزير الداخلية) - لم يصل الى علم الوزارة غير تأليف اللجنة التي يشير اليها حضرة العضو المحترم بما أنه لم يتقدم عنها وقد لتبلغ القرارات التي يقول حضرة العضو أنها أصدرتها .

أما ما جاء به ذلك في السؤال فانه يرتب على اقتراض حصول ما تضمنه الجزء السابق وهو ما يخالف الواقع ومن ذلك فلا محل للاستجواب عليه .

حضرة محمود ابوالنصر بك - لي الحق أن أستوضح دولة الوزير ما جاءه في اجابته من أن خبر تشكيل هذه اللجنة لم يتصل به علم الوزارة . كيف ذلك وفي يدى صحف سيارة . منها صحف وفدية تتعلق صراحة بتشكيل هذه اللجنة وبإصدار ما أصدرته من القرارات والواقع أن الحكومة قلب الطهرجات والمفروض أنه يرجع كل ما نشره الصحف السيارة خصوصاً ما كان منها متعلقاً بأمر هو من الخطورة يمكن . فلا أدري كيف خفيت بل كيف طويت هذه الصحف من علم وزارة الداخلية حتى كانت تقف ما يزعم من الاجراءات .

في يدي صحيفة البلاغ تقول ان وقد تلك اللجنة ذهب لدولة الوزير وعرض عليه قراراتها فكيف إذن يقال أن هذا الأمر بقي في انخفاء ولم يصل الى علم الوزارة وأتمت بكونهم أنه أحدث شيء بالفعل على أذهان فئة من الناس فساروا وفودا الى تلك اللجنة غير المختصة .

من أجل هذا أستوضح دولة الوزير بما لي من الحق كيف بقي هذا الموضوع بعيداً عن علمه ؟

محضية .

أرجوكم أن تمتثلوا أنا جميعاً أبناء وطن واحد نسمى لاية واحدة هي مجد الوطن ووطنه فاتركوا زعمات الأحزاب .

محضية .

حضرة علي عبد الرزاق بك - أخطبة لم استيضاح ؟

سماعة الفرقي موسى فؤاد باشا - هذه الملاحظة من حق دولة رئيس المجلس .

حضرة محمود ابوالنصر بك - أستوضح دولة وزير الداخلية اذ ليس في مقدوري أن اتصور بقاء جميع ما حصل بعيداً عن علم الوزارة .

دولة الرئيس - حضرة صاحب اللجنة وزير الداخلية قرر أنه لم يلجأ اليه وقد أجاب على سؤال حضرة كمال اجابة وافية .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك - لسألكم لم تكتب الوزارة ما نشر في الصحف متعلقاً بهذا الموضوع ؟

— ونحن ملاحمتنا للأهانت الشون — يجب علينا أن نقتل من الزعماء الخزيه ،
لقد أحسن في ذلك كل الاحسان ، ولكنه أساء من جهة أخرى ، أساء
في سنة الله بآخيه ، أساء في اختياره أني إنما قلتمت سؤالى مدفوعا بدافع
حزبى ، الله يشهد والقارئ شغلنى أى ما خرجت من حد القانون ولا تخطيت
دائرة الواجب في ذلك السؤال الذى تقدمت به الى هيئة المجلس الموقر . . .
الله شيد أن لمن ين الحمية الوفدية أصداءه أعرف مكاتبتهم وفضلهم وأعتقد
أنهم لو كانوا مكاتبى وقرأوا ما قرأت في محضهم وفي غيرهم من الصحف التى
تقرئ أصدق الأخبار وقدموا هذا السؤال لما طعن بهم سوء . اذن غير عرق
حضره صديقى علوى الجزار بك في اعتقاده أني إنما قدمت الى تقديم سؤال
بأمرل حزبي . . اني أنسى عليه بالألحمة مخالفته ذلك المبدأ الذى استل به
كلامه . مخالفه ذلك المخالفة وانضم بمامل الحزبية وبياه بئرتك للدرر النوالى
مدحا في الحمية الوفدية ، وأنى أجد حضره المضومند قول القائل "مداح نفسه
يقترك السلام" . أرجو أن يفهم اخوانى أني بريدك الى البلد لخدمت في هذا
المجلس من أن يذعن أى عامل حزبي الى أية حركة أتحركها فيه . أشهد
الله على ذلك .

أى لا أجارى حضره صديقى علوى الجزار بك في دخولك ذلك الباب
الذى فتحه ، باب المماراة بين هيئة سياسية وأخرى ، دعوا من كل هذا
دعوا تعمل لمصلحة البلاد متفقين متعدين

هيئة شديدة

حضره حافظ عابدين بك — إى وإن كنت حضرا في اللجنة التنفيذية
للهيئة الوفدية وأعرف أنه لم يقد اجتماع ولم تصدر قرارات كما ذكر حضره
العضو في سؤاله . أى وإن كنت أعرف أن شيئا من ذلك لم يحصل إلا أني
أقول أنه بفرص حصول ذلك فلا اعتراض عليه . اننا كان لحضره الزبيل
وهو فرد الحق في توجيه أى سؤال أو إبداء أى رؤية للحكومة فكيف لا يكون
لأية هيئة من الهيئات السياسية مثل هذا الحق ؟

أريد أن أسأل حضره العضو — في هوانه وأدب من هم الذين اجتمعوا
وأين كان اجتماعهم لأن ذلك يهين ، ويهين جدا ، إذ قد وقع في وطن
أهل بلدى وعشترى من مظالم العمد ورجال الإدارة ما يقع على أحد .
اضطهدوا وانتهكت حرمة منزلى في ذلك العهد البائس عهد حكومة حزب
الاحقاد .

لقد كان لبائستنا حملة عجم أبرع وبلايين تمة وبرت بسببها في عهد
معالى اسماعيل صديق باغا عندما كان وزيرا للداخلية وبكت خمسة وبلايين
يوما صرفوا حكم عليه في اثنتا في ثلاث جمع وصدر امر النيابة العمومية
بالبيض عليه لاجتاهم بالقرور في أوزار رسميه لم تجلت حكومة حزب الاحقاد
التي لا تعرف للعدل بابا ولا خلق مؤثلا وأما دنت هذا المصدلة الى منصبه رغم
ارادة أهل البلد وتدخلت في أعمال النيابة وأمرت بحفظ القضية رغم تقرير
الخبر الذى أنبت القور ، ورغم أني كنت متعبا مدنيا في القضية فقلنا أخفى
عن قرار الحفظ حتى منعت مدة ثلاثة الأشهر الجازم فيها القضاء قرار الحفظ
فاضطروا لى وقع جمعة مباشرة وأأأ أملاها جنابة وأنها ستعرض . لم تعفف
أعمال حزب الاحقاد عند هذا الحد

اذن يكون خالفا للألحمة الداخلية وتروبا على مبادئ الدستور والتقاليد
البلدانية — لا في بلدنا ونحن في الخطورة الأولى بل في البلاد العربية
في الدستور التي أخذنا منها دستورنا والتي يجب أن نستمر بأرثائها وتقاليدنا —
إن تمسحوا لغير السائل بالكل مع ما في هذا من المخالفة لنص اللائحة وحكمة
الشريع لهذا أطلب من دولة الرئيس ألا يسئلى الاذن لأحد بالكلام وهذا
من حقه .

دولة الرئيس — سبق لي أن قلت ذلك ولكن المجلس لم يوافقني .

حضره عمود أبو النصر بك — اذن دولة الرئيس يتنازل من حقه .

دولة الرئيس — الحكم المجلس وقد قرر السماح بالكلام لحضره عمود علوى
الجزار بك .

حضره محمد علوى الجزار بك — بعد اجابة الحكومة للقاطعة على هذا السؤال
الاحظ على حضره العضو المحترم أنه ما كان يليق أن يضم سؤاله في شكل
حزبي بئير الاحقاد ، وليق اليهم من غير حساب على أكرم الهيئات في البلاد .
أنا نشغل هنا لصالح البلاد ، أنا هنا مثل مصر ، ولا يشغل بنا غير صالح
مصر ، فادخل الحزبية في أعماننا صرف لجهودنا من أغراضنا السامية . أنا
قدوة لغيرنا فلنكن قدوة حسنة لمن يبنى السيل على منوالنا . حضره السائل
تعرض في سؤاله لهيئة التي واجهت محي في سيل مصر ، وبغى وحلها التي
تمثلت ما تمثلت من صفوف البلاد ، وألوان التضحيات ما بيني بظلمها على مدى التاريخ ،
أن تلك الهيئة التي لا أمل لها الا اقتاد مصر والجاهدة في سيل استقلها
أعرف الهيئات بالواجبات ، وأحفظ الناس على النظام ، والإبقاء على
استقلال السلطات . هذا تاريخها معروف للناس هو أبيض التاريخ
وأقادها وأشرها ، يشهد تاريخها بأنها لم تجب الاموال ولم تسخر قوى
الحكومة ورجال الإدارة في تنفيذ الأغراض الحزبية . إنما يبادنها للشرفه
قوية ممثلة للأمة وشموها أصدق البتيل ، فلا يحتاج بعد هذا لأن
تقوى حركها بمثل تلك المظاهر الكاذبة التي يفتريا عليها المفسترون ،
فكان أولى ثم أولى بحضره العضو أن يصوب ملاحظاته البسيطة على الهيئة
التي اقتربت الآلام ، وضع الناس من سوء أعمالها ، ولو كان هو أحد
أفرادها ، فلو فعل هذا لربنا منه نصرا الحق والنظام ، أما تعريضه
بأكرم الهيئات وأخلصها وأحفظها على النظام فما يليق أن يصدر منه ولا
من غيره ، ولا سيما أن مسئله الذى يتكلم عليه في هذا التفتيح خبر يرويه
عن جريمة ، فما كانت يوما أخبار الجزار والحق رسمية يستند عليها الناس
في الأعمال الرسمية مطلقا . أما كان لأجدد بالعضو المحترم أن يعل أعمال
الشيوخ وباحتهم من أخبار لا تثبت أمام الحق . أنا نتظر منه أن يكون
المستقبل خيرا من الماضي في التصرى ومراعاة احساس اخوانه وحفظ
كرامة الهيئات والتصلبت بالحق والصدق من أعمالها كما نتظر منه أن يشغل
أوقاتنا بما هو أجل وأسمى فان الوطن يدعوا الى الجليل لا الى الصغير من
الأعمال . . . (تصديق) .

حضره عمود أبو النصر بك — اشار حضره زبيل في كلامه الى مبدأ من
أشرف مبادئ أشكره على حق الشكر . ذلك أنه آمن أنا في مجتمعا هذا

دولة الرئيس - ألا ترى أن هذا توسع في الموضوع ؟

حضره حافظ بابلين بك - إن حضرة الزميل هو الذي فتح هذا الباب فأرجو دولة الرئيس أن يسمح لي بالاستمرار في الكلام .

دولة الرئيس - استمر .

حضره حافظ بابلين بك - انتهكت حرية منزلي وهوجم بأمر ورجال حزب الاتحاد وأزعجوني أنا وأولادي ولم يكن بيد المعتدين أمر قانوني . أردت دفع دعوى خال حزب الاتحاد دون دفع الدعوى على المدير الذي كان هو والوكيل والمأمور في ذلك الوقت فوق القانون فلم أحصل على حق . ألم يسمع حضرة الزميل بتلك المخازي ؟ أين كان في ذلك الوقت ؟ أنا أعرف أنه كان في ذلك المهد سكريرا لحزب الاتحاد فإذا كان يمار حقيقة من المصلحة العامة ويحافظ على القوانين فلم لم يدفع صوته وقد كان إذ ذاك أقوى صوتا ؟ إنه الآن يرى أكبر حقيقة تمثل الأخلية بينهم غير حقيقية وينسب إليها أمورا لم تقع . أقول بوض حصول هذا الاجتماع وصمود هذا القرار فإن هذا أمر لا اعتراض عليه .

دولة الرئيس - إذا كان حصول ذلك لا يوجد محلا لاعتراض فلم تشكو ؟

حضره حافظ بابلين بك - إنما تشكو من الصيغة التي وضع بها السؤال .

حضره إبراهيم نور الدين بك - كلتي تتلقى بما ورد في السؤال الذي وجهه حضرة العضو المحترم حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية . ذلك أنه لم يفت في سؤاله عند توجيه السؤال بنصه ليرى مالذا كان الجواب عليه يأتي بالإيجاب أو بتكذيب الرواية التي أوردتها في السؤال والتي لم يأخذها إلا من الجرائد . أقول إن حضرة السائل تخطئ السؤال إلى من أحسب حقيقة في بلاده وهي الهيئة الوفدية بعبارة كان الأول أن يتره قلده من أن يكتبها - كان يجب على السائل إما أن حسن النية ألا يخطئ الجدل اللاتي مراعاة لأداب الكتابة ولكننا عرفنا في حضرة الأستاذ أنه لم يتحاش ذلك فيما مضى ولن يتحاشاه في المستقبل .

قال في سؤاله ما يأتي :

"إن في تشكيل لجنة كهذه يتأرجح لروح القوض وإيماز الناس بأن يتقدموا إلى تلك اللجنة غير المختصة بظلاماتهم لتكشف الضرر منهم ، وفي هذا من الإخلال بالأمن والنظام وغائفة المسئور ما لا يصح السكوت عليه وله من النتائج الخطيرة مالا يحمد عقباه" .

تهمة حائلة تلقى على ماتي الهيئة الوفدية وما كان لنا أن نسمعها ونسكت عليها بل يجب أن نرذعها إلى قائلها وأن نقول له أنه غير صادق فيما أورد في سؤاله وأنه لم يرد الإكصاار على توجيه السؤال وإنما أراد أن يتخذ من السؤال وسيلة لتوجيه تهم شديدة بقصد غير شريف ودليلا على أنه إنما يقصد مقصدا لا يشرف وأنه إنما يلقى التهم بأقوال غير حقيقية وهو سكرير حزب الاتحاد الذي وجهت إليه في عدد اليوم من جريدة البلاغ تهم ألفت

على قائلهم مؤيدة بصورة فوتوغرافية تمل على أنهم استعملوا المدبرين ووكلاء المدبريات والمأمورين ليست دعوتهم وأن كرهت البلاد ، وأقاموا المظالم واضطهدوا السلطة . دليلا على سوء قصد أنه أن ذلك لم يثر تأثره ولم يتم لي دفاع عن الحق أولية على هذه التهم .

(تصفيق)

لهذا أرى أنه كان الأجدر بمحضرة العضو أن يضع سؤاله بصيغة أليق . وهنا خرج حضرة صاحب المال أحمد زكي أبو السمود باشا وزير الخزانة . حضره لوريس أختوخ فانوس أفندي - أعرض حضرة محمود أبو النصر بك على حضرات الأعضاء عندما أرادوا إبداء آرائهم في موضوع سؤاله مستندا في هذا الاعتراض إلى الأمانة الداخلية كأنها جعلها ، وكان أولى به وأجدر قبل أن يوجه هذا الاعتراض أن يرجع إلى نص الأمانة الداخلية فإنها جهة عليه لاله .

توجب المادة ٤٦ من الأمانة الداخلية على العضو الذي يريد أن يوجه سؤالا إلى الوزراء أن يقدم نصه مكتوبا وأن يكون النص مقصودا على الوقائع التي تجعله مفهوما . ولكن حضرة العضو المحترم خالف هذا النص وحتى سؤاله بتصرفات مثيرة للموافق وطنين على هيئة محترمة .

فالسؤال الذي وجهه حضرة العضو إلى دولة وزير الداخلية هو في الواقع استجواب ولكنه أراد مخاطبة المجلس بوصفه سوالا لكي يتوصل بهذه الطريقة إلى حريان حضرات الأعضاء من حق المناقشة التي تميزها الأمانة . لهذا أرى أن يوصف السؤال بوصفه الحقيقي ويتر استجوابا حتى يكون لحضرات الأعضاء حق الاشتراك في المناقشة طبقا للمادة ٥١ من الأمانة الداخلية .

تصفيق .

دولة الرئيس - قلم حضرة عبد الله سليمان أباطه بك اقتراحا في موضوع السؤال الموجه من حضرة محمود أبو النصر بك فهل لا يزال حضرة متمسك به .

حضره عبد الله سليمان أباطه بك - أنا متمسك بالقرار .

دولة الرئيس - إذن ليال الاقتراح .

على الاقتراح المذكور وهذا نصه :

أطلب من هيئة المجلس المقررة بعد سماع السؤال الموجه من حضرة محمود أبو النصر بك إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية الذي نسب فيه إلى الهيئة الوفدية تسليحا في أعمال السلطة التنفيذية وسماع جواب حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية عليه بما يفيد عدم صحة ما جاء فيه . وبعد سماع المناقشة التي دارت حول هذا السؤال بملسة اليوم أطلب من المجلس أن يقرر إعلان استيائه من السؤال المذكور والعودة إلى جدول الأعمال .

٦ يولييه سنة ١٩٢٦

عبد الله سليمان أباطه

أصوات : نوافق على هذا الاقتراح

حضره محمود أبو النصر بك - لم يقل دولة رئيس الوزراء في إجابته على سؤال أن ما قلته غير صحيح ولكنه قال أن ذلك لم يحصل . لهذا يحدون حضراتكم فرقا بينا وبين الباريين . عليه يجب أن تكون صيغة الاقتراح في هذا

المصريين والبريطانيين لنشره في الأيام الأخيرة وخطابه أحد الانجليز فيها وقوله اذا لم تكن وجهة المجلس تنحوي للمعارضة والمناقشة تكون قائمة المجلس الياباني مدعية الجدوى في خدمة البلاد .

(ختمة) .

حضره حافظ مابدين بك - هذا تهديد لا قبله .

دولة الرئيس - أعلن حضراتكم توافقكم على أفعال باب المناقشة في هذا الموضوع .

أصوات : توافق .

دولة الرئيس - من يوافق على اقتراح حضرة عبد الله أباطه بك فيفضل بالوقوف .

وقفت أغلبية .

دولة الرئيس - المجلس يقرر قبول الاقتراح .

ثم رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والبقية الخامسة والخمسة مساء .

أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والبقية الثانية والعشرين .

نظر المجلس في الاقتراح المقدم من حضرة عبد الله سليمان أباطه بك بشأن ميزانية وزارة الأوقاف ووجوب عرضها على مجلس الوزراء أسوة بميزانيات سائر الوزارات وهذا نصه :

إن وزارة الأوقاف هي إحدى وزارات الدولة ووزرها يحضر جلسات مجلس الوزراء يشترك في قراراتهم وفي جميع أحكامهم معهم ، له ملزم من السلطة وعليه ما ملهم من المسؤولية . وموظفوها كوظائف سائر الوزارات لا يختلفون في شيء عنهم ولم يحكمهم في درجاتهم وترقياتهم ومعاملتهم وأجالاتهم ، إذن لا مسوغ ولا مبرر لأن تكون ميزانية هذه الوزارة في منزل من ميزانية الدولة وأن يختص بنظرها ويقرر مجلس الأوقاف الأمل ولا يكون لمجلس الوزراء رأى نهائي فيها .

ولذا تخفف ميزانية الأوقاف في ذلك عن ميزانيات باقي الوزارات .

إذا كان هناك ضرورة (وأدلى ضرورة) من أن يكون لمجلس الأوقاف الأمل رأى في ميزانية وزارة الأوقاف فلم لا يكون رأيه استشارياً ويكون في ذلك أسوة بمجلس الاقتصادى لوزارة المالية وبالمجلس الزراعى لوزارة الزراعة وبمجلس المعارف الأمل لوزارة المعارف وبمجلس الجيش لوزارة الحربية ؟

إن وجود هذه المجالس لم يمنع من عرض ميزانيات وزاراتها على مجلس الوزراء . لهذا أقترح أن تأخذ ميزانية وزارة الأوقاف حكم ميزانيات سائر الوزارات في الدولة تعرض على مجلس الوزراء لنظرها ومناقشتها ويكون له كل رأى فيها بل إن ذلك أولى بميزانية وزارة الأوقاف لأن أوجه الصرف فيها في الأعمال الخيرية وهي تستدعي بذل نظر وزائدة دقة وتفحص حتى نراى فيها المصلحة على الوجه الأكمل .

الموسع على حقيقةها فقال : " هو يد أن يجب دولة وزير الداخلية أن ذلك لم يحصل " أى أن التدخل لم يحصل . وفصلاً من ذلك فإن اقتراحاً كهذا لا أنهم كيف يقدم هيئة المجلس مع أنصوص اللائحة تأباه لأنه مظهره والمظاهرات في هذا المجلس مقضى عليها .

ما مضى استياء المجلس أو عدم استيائه وقد رأيت أنى بنيت سؤال على إسانيد ما كان لأحد أن يشك فيها .

رأيت أنى عززت أقوالى بإيراد الهيئة الوفدية . رأيت أيضاً أنى رجعت في سؤالى إلى بعض من حضرات أصدقائى في الهيئة الوفدية . إذن أنا كنت سلم التية فيما كتبت كما كنت في حدود أصدقائى ، وأنى لم أخطأ أداب الكتابة وأنا أحرف أساليبها ولم أجد أسلوباً أدق ولا أصح من أداب الملقى الذى أرئت أن أؤديه كما يجب أن يردى من الأسلوب الذى صفت به سؤالى فلا يصح بعد ذلك أن يقدم اقتراح كهذا يتناقض مع روح الاتفاق وحسن الظن الذى يجب أن يسود في نقوسنا ولا يتفق مع اللائحة الداخلية لأنه يتضمن مظهرة والمظاهرات مقضى عليها .

ختمة

قرروا ما شئتم أن تقرره قائم الأغلبية ولكن لاحظوا أن التاريخ يسجل طبعكم .

ما معنى استيائكم ، وما وجهت سؤالى إلا في حدود القانون قياماً بواجبي وأداء لتلك الأمانة التى في عنقى .

لا تجعلوا عرضة للقبل وأقال فإن اقتراحاً مثل هذا يتناقض مع عقائد المجلس النيابية وأشهد الله أنى في سؤالى كنت في حدود القانون .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - أنا لا أريد أن أطيل الكلام كما أطال نفسه حضرة ذميل محمود أبو النصر بك . نحن أمام واقعة معينة فهو أسند أمورا إلى هيئة معينة واستشهد بدولة وزير الداخلية بجاه دولته وقال إن ذلك لم يحصل لهذا طلبت في اقتراحى إعلان استياء المجلس .

حضر الشيخ محمد من العرب بك - اعتصم في ضعى أنى من أخص أصدقائه حضرة أبو النصر بك ولما أوجه إليه هذا الكتاب . أيجب منه أن يسبب لنا أثراً نشير الفوضى ونعمل على الإخلال بالنظام فإذا أردنا أن نعلن استيائنا من ذلك برميها بمخافة التقاليد البرلمانية .

لهذا أؤيد اقتراح حضرة عبد الله سليمان أباطه بك . حضرة فويس أغنيخ فانوس افندى - أشار حضرة أبو النصر بك إلى التقاليد البرلمانية ومن شر التقاليد أن يمرض عضو هيئة الأغلبية في المجلس وأن يخاطب فيصنف استجوابه مؤثراً ليحرم زملاءه من حق المناقشة فيه .

لذلك أطلب من حضرة إذا أراد مراعاة تلك التقاليد والمحافظة على حقوق زملائه أن يعتبر سؤاله استجواباً .

حضرة الدكتور أحمد عيسى بك - أنا دعش لاستيائه حضرات أخوانى من المناقشة في حين أن المجالس النيابية هي مجالس مناقشة والمجلس الذى لا يوسع صدره لما تكون خدماته قليلة للبلد . وفى هذا كل الضرر . وأعلن حضراتكم تد كرون ما جاء في الصحف من احتفال بتوقيع الرابطة بين

أيضا فيها ولكنها فقط تجيد الانتاج في صنف البليون وقد ظهرت هذه النتيجة في آخر منطقة البصرة وتضاعف الانتاج فيها عن السكلاريدس .

أن محصول القطن الاعتيادي مقدار نحو سبعة ملايين قطار فأذا زادت مساحة المتر من الأصفاء الأخرى عما هي عليه الآن لوصول المحصول الى سبعة ملايين ونصف مليون وبهذه الطريقة لا يلحق النين بمالك لأن زيادة الكية تموض في القطن وارتفاع أثمان السكلاريدس تحسن أثمان الأصفاء الأخرى وتكون البلد قد حصلت على نتيجة فنية أخرى وهي منع خلط الأصفاء الأخرى بالسكلاريدس كما فلتت حكومة السودان التي تبتدئ في زراعة القطن وتحافظ عاظمة شديدة على ابعاد الأصفاء عن بعضها .

وتفضلوا بقبول احترامى ما

٢ يولييه سنة ١٩٢٦

محمد منازى عبد ربه

والثاني - طلب استصدار رسوم بتفويض رسوم تسجيل عقود البيع الى اثنين في المائة وهذا نصه :

اقتراح

مقدم من محمد المنازى باشا عضو مجلس الشيوخ الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ لعرضه على هيئة المجلس الموقرة لفرض استصدار رسوم بتفويض رسوم تسجيل عقود البيع من ثلاثة ونصفا في المائة الى اثنين .

من المعلوم أن تفضيئ الرسوم يسمل تماما المعاملات وروج الايرادات وفي اعتقادنا أنها كانت تريد كلها شرعت الحكومة في تخفيضها في السنين الماضية .

ولما كانت الحكومة تهما تسهيل المعاملات بين أفراد الجمهور لأن في ذلك مصلحة لقضاء أعمالهم ففي الوقت ذاته لا ننسى أن كلمة التناقد تموض على الحكومة الفرق الناتج من التخفيض .

والدليل على ذلك أن الحكومة اذا رجعت الى ما مضى من السنين التي حصل بها تخفيض في الرسوم لا بد من أن تتحقق من صدق أقوالنا هذه .

وتفضلوا بقبول احترامى ما

٢ يولييه سنة ١٩٢٦

محمد منازى عبد ربه

قر المجلس اسالة هذين الاقتراحين على لجنة فحص الاقتراحات والرائض .
نظر المجلس في الطعن للمقنعين من بعض الناخبين ضد حضرة الككتور أحمد عيسى بك العضو بالمجلس لقتده شرط التصاب للمالى المقرر لأعضاء مجلس الشيوخ وهذا نصها .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يشرف الوصان على هذا المدرج اسماها بدقرا الانتخاب تحت مرة ٥١
١٤ محمد طلعت وصحبه محمد السيسى يرض الآتى :

الككتور أحمد عيسى بك العضو للمين مجلس الشيوخ الآن فاقد لشرط أساسى من شروط العضوية وهو التصاب القانونى اذ أنه لا يملكه بحال من الأحوال حسب ما يعلم مقدمه تحقيقا .

وأطلب من المجلس تكليف الحكومة باعداد مشروع قانون بهذا المعنى وتعيينه للبلدان ما

٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٤٤ (٤ يولييه سنة ١٩٢٦)

عبد الله سليمان باشا

عضو مجلس الشيوخ

قر المجلس اسالة هذا الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والرائض .

نظر المجلس في الاقتراحين المقنعين من سعادة محمد منازى باشا .

الأول - طلب استصدار رسوم بتفويض كية زراعة القطن السكلاريدس وهذا نصه :

اقتراح

مقدم من محمد المنازى باشا عضو مجلس الشيوخ الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ لعرضه على هيئة المجلس الموقرة لفرض استصدار رسوم بتفويض كية زراعة القطن السكلاريدس حفظا لأمانه الى عمهورت سمهورا عظميا من جراء زيادة محصوله .

ملحوظة - هذا الاقتراح مستحيل لأمرين :

الأول - تأييد المحسوس في أثمان الأكلان ببورصة الكورناتات .

الثاني - صدور مرسوم به في الوقت المناسب للاستعداد لزراعة .

لقد قضت الأزمة الحالية في العالم أجمع بتضييق مالى استوجب الاقتصاد في المخطومية والالتزام عن الأصفاء التالية بقدر المستطاع ولما كان القطن السكلاريدس صفا رافعا وطريا من هذا الضيق فاصبح من الضروري ايجاد علاج سريع لحفظ كيان أمانه حتى لا يعود هذا التأثير نائيا لأنه كما يرى كل مندوب على الأعمال التجارية والزراعية أنه غير منجى لئلا هذا الأزمات وخصوصا في بلادنا وهذا علاج لا يوجد الا بتفويض كية بحيث لا تصدى مليون ونصف مليون قطار تنجح في المناطق التي أراضيها من الدرجة الثانية في مديريات الشرقية والنفطية والفرسية والبصرة وباقى مديريات الوجه البحرى منذ الضرورة لذلك على مساحة ثمانمائة ألف فدان تقريبا .

ان كية للمليون ونصف قطار من السكلاريدس تضمن خمسة عشر جنتا ثمنا لقطار الواحد فيكون المجموع سبعة وثلاثين ونصف مليون من الجنتيات وأذا أصفاء الأخرى من بليون وعطفي وثلاثين وكأزلى وثلاثين وغيرها فتموز مع محصول الوجه القطن بنحو خمسملايين ونصف مليون قطار مضمون أيضا فيها يسمر خمسة جنتيات لقطار الواحد فيكون المجموع سبعة وعشرين ونصف مليون من الجنتيات فهذه النتيجة توجد الزواج في البلد من الأزمات التي تهددها من حين لآخر وتكون البلد قد حصلت على مبلغ خمسة وعشرين مليوناً من الجنتيات .

ان تربة الأراضي المصرية الزراعية مقسمة الى ثلاث مناطق مشار إليها بالمديريات الأولى والثانية والثالثة فالقطن السكلاريدس لا يصلح زراعته من حيث الانتاج الا في الأراضي المتوسطة التي هي من الدرجة الثانية . أما الأراضي التي من الدرجة الأولى كدريه المنوفية وأعلى الترية فلا تصلح فيها لزراعة وكذا الأراضي الباطية التي هي من الدرجة الثالثة لا تصلح لزراعتها

كأرأت أن وزارة المواصلات تضم عددا من المصالح ذات الشأن الواسعة النطاق التي يكاد يكون مستغلا بعضها من الآخر فمن العدل وسداد الرأي أن يكون لكل مصلحة من المصالح التابعة للوزارة مجلس تأديب خاص بها .
وبناء على ذلك قررت اللجنة بالإجماع وجوب استمرار العمل بهذا القانون بلا تغيير فيه .

على القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٩ بالتأليف مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية ويوضع القواعد الخاصة بسير تلك المصلحة وبسير مجالس التأديب بوزارة المواصلات وهذا نصه :

قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٩

بالتأليف مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية ويوضع القواعد الخاصة بسير تلك المصلحة وبسير مجالس التأديب بوزارة المواصلات

نحس سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٧ لسنة ١٩١٩ الخاص بإنشاء وزارة المواصلات ،

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٠٥ وعلى القوانين والأوامر المالية الأخرى المشار إليها في المادة الرابعة الآتية .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات، وموافقة رأي مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

١ - تستمر مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلفونات الأميرية في القيام بوظيفتها تحت سلطة مدير عام يمين بمرسوم .

٢ - يبقى مجلس إدارة السكك الحديدية المؤلف بمقتضى القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٠٥

٣ - يؤلف مجلس التأديب المخصوص لموظفي وزارة المواصلات ويستخدمها من وكيل تلك الوزارة رئيسا ، ومن مستشار سلطاني ، ومن النائب العمومي لدى الحاكم الأعلى .

على أن نيا يشق بموظفي ومستخدفي مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلفونات الأميرية دين سولام يكون المجلس المخصوص برئاسة المدير العام لهذه المصلحة . وفي حالة غياب المدير العام أو تمذره حضوره يكون مجلس التأديب المخصوص لمصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلفونات الأميرية برئاسة الموظف الذي يمينه وزير المواصلات لهذا الغرض .

ويحفظ وثائقا ، ولحين صدور قرار من وزير المواصلات طبقا للمادة ٧ من الأسس المالية الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ ، بمجالس التأديب وفروعها المختصة الآن بالنظر بصفة إبتدائية في المواد التأديبية بالمصالح المختلفة الملحقة الآن بوزارة المواصلات .

وبحيث أن المادة ٧٣ من قانون الانتخاب نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ تعطي الحق للجلسات في مثل هذه الأحوال أن يدبر قراره في شأن من يفقد الصفات والشروط من أعضائه .

لذلك :

يرفغان هذا متمسكين عرضه على هيئة المجلس لتتخذ فيه الإجراءات اللازمة وتحققه حتى إذا ثبت ما يؤكدها يقرر المجلس فصل العضو المذكور .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ما

تحريرا في أول يولييه سنة ١٩٢٦

محمد طلعت
ناخب بدائرة طابرين
حسين محمد السبيعي
ناخب بدائرة عابدين
بمرة ٤١ ح
بمرة ٥١ م

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يشرف الموقعان على هذا المدرج اسمهما بذكر الانتخاب تحت نمرة ٩٢ محمود على باريز وصباح الحليم السيد برض الآتي :

الذكور أحد بك عيسى العضو المين مجلس الشيوخ الآن فاقد لشرط أساسي من شروط العضوية وهو النصاب القانوني إذ أنه لا يملكه بحال من الأحوال حسب ما يعلم مقدما تحقيقا .

وبحيث أن المادة ٧٣ من قانون الانتخاب نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ تعطي الحق للجلسات في مثل هذه الأحوال أن يصدروا قراره في شأن من يفقد الصفات والشروط من أعضائه .

لذلك :

يرفغان هذا متمسكين عرضه على هيئة المجلس لتتخذ فيه الإجراءات اللازمة وتحققه حتى إذا ثبت ما يؤكدها يقرر المجلس فصل العضو المذكور .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ما

أول يولييه سنة ١٩٢٦

محمود على باريز
ناخب بدائرة طابرين
عبد الحليم سيد
ناخب بدائرة برحبة عابدين
بمرة ٩٢ م

قرر المجلس اجتماعهما على لجنة الأمانة الداخلية والطلعون .

دولة الرئيس - يتلى تقرير لجنة المواصلات عن القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٩ اعطى حضرة صاحب السعادة محمود شكري باشا مقرر لجنة المواصلات منصة الخطابة .

على تقرير لجنة المواصلات عن القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٩ بالتأليف مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية ويوضع القواعد الخاصة بسير تلك المصلحة وبسير مجالس التأديب بوزارة المواصلات وهذا نصه :

كأرأت أن إنشاء مجلس إدارة السكك الحديدية أمر في حله إذ لاهل لوجوده بعد إنشاء وزارة المواصلات ولأن وجود المجلس المذكور قد صدر المستور لا يفتي بالمستولية الزيادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - يؤلف مجلس التدبب المخصوص لوظفي وزارة المواصلات ومستغنيا من وكيل تلك الوزارة رئيسا ، ومن مستشار طبائى ، ومن النائب العموى لدى الحاكم الأهلية .

على أن نيا يتعلق بموظفى ومستغدى مصلحة السكك الحديدية والتفراغات والتليفونات الأميرية دون سواهم يكون المجلس المخصوص برئاسة المدير العام لهذه المصلحة . وفى حالة غياب المدير العام أو تضر حضوره يكون مجلس التدبب المخصوص لمصلحة السكك الحديدية والتفراغات والتليفونات الأميرية برئاسة الموظف الذى يمينه وزير المواصلات لهذا الغرض .

ويحتفظ مؤقتا ، ولحين صدور قرار من وزير المواصلات طبقا للمادة ٧ من الأمر الحالى الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ ، بمجالس التدبب وفروعها المختصة الآن بالنظر بصفة ابتدائية فى المواد التأديبية بالمصالح المختلفة للمصلحة الآن بوزارة المواصلات .

دولة الرئيس -- من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليقف بالوقوف

لم يقف أحد .

دولة الرئيس -- المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

٤ - تلتى القوانين نمرة ١١ و ٢٥ لسنة ١٩٠٥ و ٤٠ لسنة ١٩١٢ وكذلك الأمر الحالى الصادر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ القاضي بالحاق مصلحة القنارات بوزارة المالية .

دولة الرئيس -- من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليقف بالوقوف

لم يقف أحد .

دولة الرئيس -- المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

٥ - على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

دولة الرئيس -- من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليقف بالوقوف

لم يقف أحد .

دولة الرئيس -- المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة وبذلك يكون المجلس قد وافق على هذا القانون للقراءة الثانية وستكون القراءة الثالثة فى الجلسة المقبلة .

شرح المجلس فى النظر فى تحرير لجنة المواصلات عن الاقتراحات المحالة عليها .

٤ - تلتى القوانين نمرة ١١ و ٢٥ لسنة ١٩٠٥ و ٤٠ لسنة ١٩١٢ وكذلك الأمر الحالى الصادر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ القاضي بالحاق مصلحة القنارات بوزارة المالية .

٥ - على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مدير برى عابدين فى ١٢ رمضان سنة ١٣٢٧ (١٠ يونيو سنة ١٩١٩) .

دولة الرئيس -- من لا يوافق من حضراتكم مبدئيا على هذا القانون فليقف بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس -- المجلس يقرر قبول هذا القانون من حيث المبدأ . وسئل على حضراتكم للمرة الثانية .

تليت مقدمة القانون والمادة الأولى منه وهذا نصها :

قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٩

بالغاء مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية ويوضع القواعد الخاصة بسير تلك المصلحة وسير مجالس التدبب بوزارة المواصلات

محس سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٧ لسنة ١٩١٩ انخاص بإنشاء وزارة المواصلات

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٠٥ وعلى القوانين والأوامر العالية الأخرى المشار اليها فى المادة الرابعة الآتية

وبناء على ما عرضه عليها وزير المواصلات ، وبموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ - تستمر مصلحة السكك الحديدية والتفراغات والتليفونات الأميرية فى القيام بوظائفها تحت سلطة مدير عام يمين بمرسوم .

دولة الرئيس -- من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليقف بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس -- المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - يلقى مجلس ادارة السكك الحديدية المؤلف بمقتضى القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٠٥

دولة الرئيس -- من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فليقف بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس -- المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

أرفع هذا لدى الأهل الكفوى هيئة المجلس الموقرة إقراره لما يقرب عليه من قليل عنه كيرجوه به جمهور عظيم والسلام .
على تقرير اللجنة من هذا الاقتراح وهذا نصه :

قرار اللجنة

قررت اللجنة بالإجماع إحالة الاقتراح على وزارة المواصلات لتري رأيها فيه نظرا لوجاعة الطلب .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

نظر المجلس في اقتراح حضرة ابراهيم فرج أبو الجندل بك طلب مد خط حديدى من مدينة السويس الى القاهرة مباشرة وهذا نصه :

الاقتراح

تسلمون أن مدينة السويس هى البشاء الوحيدة للشرق وكان أهلها في سالف الزمن يتعمون بما يتج به أهل كبريات المدن من رخاء وزراعة . كانت صادرات وواردات الشرق تخذ عليها بل كانت محط رجال السفن التجارية المهمة والحجاج المصريين وغيرهم والسائح قاصدى الهند وبلاد الشرق قاطبة .

شاء القدر بمرور ذلك اقبال منها فكان سببا لقطع موارد الرزق منها وصارت تضعضل ثروتها شيئا فشيئا حتى اضطر كثير من أهلها لها جريتها للداخلية البلاد من أهل إيجاد مودة يرتفون منه بعد أن سدت في وجوههم كل أبواب الارتزاق وكثير منهم يستغفرون الآن للحاقين بن قهسهم . واد لتؤكد لمساكنكم أنه لولا مرور ذلك القطار لكنت الحال على ما هى عليه قبل بل كانت تخلص تلك المدينة البائسة أبهجها ورفاهيتها وأحييت من الوجهة التجارية على أكبر مدينة في العالم .

ولذلك :

أطلب من هيئة المجلس موافقى على الاقتراح الآلى :

هناك طريق جبلى يوصل بين مدينة السويس والعاصمة مباشرة يمكن مد خط حديدى به ليقرب المسافة ويوصل طريق الزيادة ونقل البضائع لأن الأجور الحالية عبثة كأحد في طريق المرفوف والتشاجر لأننا لو قارنا بين الطريقين من القاهرة مثلا الى السويس بالطريق الحالي نرى أن من الضرورى المروء على بنها والزقاقين واللامعاشية ممر الرجوع بطريق النوراني للسويس وأما الطريق الثانى فمن العاصمة للسويس مباشرة وأظنه لا يفي في القياس أكثر من نصف مسافة الطريق الحالي .

ولما كان هناك اعتراض من جانب الحكومة على عدم تنفيذ هذا المشروع لكونه لم يدرج بالميزانية وإنما لا تساعد على إنشائه الآن فأحياها الآن أن تمن استعلاها رسميا بإصاها لمن تريد من الشركات الامتياز وهناك منها عشرات ترهب في أحسنه وتكون قد اكتسبت مؤونة الصرف وتعمل اخريته بما لا تسمح به ظروف الحالة الآن وأظن قاطبة مد هذا الخط لا تخفى فيه الزواج

حضرة أحد اوسيف راضى اقندى - أروج بلاوة الاقتراح المقدم منى .
على الاقتراح المقدم من حضرة أحد اوسيف راضى اقندى طلب إنشاء فرع من السكة الحديدية الإضافية الممتدة من بنى سويف الى اللاهون وهذا نصه :

الاقتراح

بلاد الجزء الغربى لمركز الواسطى وبعض بلاد مركز بنى سويف بلاد بعيدة عن نهر النيل ومن الخط الحديدى يصدر على قاطنها والوافدين اليها السفر وهمل محصولاتهم ومتاجرهم ومن أجل هذا خاطب الأهالى في سنة ١٩٠٨ شركة السكة الحديدية الضيقة بالقيام بفتح خطها من اللاهون الى كم أبى راضى على جسر رعة الخريفة ولقد بحثت الشركة هذا الطلب فترأت لمصلحتها ومصلحة الأهالى إجابته وأظهرت استعلاها لذلك لو وافقت الحكومة . وطلبت من أهالى أهل المركز أن يعضدوها في هذا الطلب لدى الحكومة وبمخاطبة الحكومة في هذا الشأن إحالت الموضوع على قومسيون سلك الحديد الضيقة بوزارة الأشغال وبعد أن فحص القومسيون المذكور رأى أن خطا كهذا يجب أن يكون من أعمال الحكومة وأسف لأن الحكومة غير مستعدة لإجابته وقتئذ .

لم يرش الأهالى هذا وأكثروا من الشكوى وألحفوا في طلب تنفيذ بصرمة وكتب مجلس مديرية بنى سويف الى وزارة الداخلية مؤيدا هذا الطلب ورجاه أن تتوسط لدى وزارة الأشغال لفتحه هذا الخط ، فكان جواب الأشغال أنها مستشبه خطا فرعا من خط اللاهون - بنى سويف التاج لسلك حديد المنيا الإضافية ، فيسب هذا الخط على المصرف التاموى هناك الجهة مارا بقرية شاوريش الى أن يلقى جسر القناصل فيمر عليه حتى ينتهى بالخط الحديدى الرئيس عند كبرى قشيشة .

انظر الأهالى سنة ثلواخرى حتى سنة ١٩١٤ حيث قامت الحرب لاوقفت جميع المشاريع والأشغال . وقد زالت حالة الحرب وما تمها من تائج ومعدات الأمور الى جاريها ولا يزال هذا الخط ضروريا جدا للجمهور وقد أقيمت الأبحاث التى قامت بها الحكومة أنه مورد إيراد وأرباح لها على أن إنشاء هذا الخط لا يستلزم مصاريف ثققات كبيرة من مشاريع الخطوط التى تقدم منها طلبات حتى الآن . فلا يستلزم رجع ملكية أحيان يقع منها لأن جميع الأراضي التى يربها الخط على ملك الحكومة ، كذلك لا يستلزم ثققات لرغم مستوى الخط عن الأرض ويهدد بخطر حديدى إذ كل ما يمر به الخط المقترح إنشاء هو عبارة عن جسر مصرف العموم وعن جسر القناصل وكل منهما مرفيع عن الأرض بنحو قد يمد أو ثلاثة وعرض كل منهما بترابح بين خمسة أو ستة أمتار .

فانطع ميا عهد يحتاج فقط للمد المضبان عليه وعند الحكومة على ما يقال كمية كبيرة من قضبان سلك الحديد الإضافية متوفرة .

وعليه فانشاء هذا الخط لا يأخذ الا أقل مصاريف ممكنة لإنشاء خط حديدى على أنه اذا لم يكن عند الحكومة قضبان متوفرة كان ما يقع ثمنها لشراء هذه القضبان يكون ضئيلا جدا بالنسبة لرأسة الجمهور وما يسود على الحكومة .
م. اراد .

الاقتراح

نهر النيل الشرق يفصل بين الجزء الشمالي من كل من مديرتي الدقهلية والغربية ولما كان هذا الجزء على طولها وأهميته عروبا من الاتصال ببعضه بطرق الاتصال الحديثة إلا بالمراكب كما كانت الحال منذ آلاف السنين ومعلوم أن مدينة المنصورة هي العاصمة الثالثة للقطر المصري وهي أهم بلد تقع على هذا النهر بعد مدينة القاهرة وهي مرتبطة بالنسبة لأهمية التجارة ارتباطا كاملا مع الجزء الشمالي من مديرية الغربية وسنة التقدم والعمران تقتضي بأن تحصل هذه المدينة الكبيرة مع باقي البلاد التي تتعامل معها في كل الأمور الحيوية كبرى كبرى المارة بوضع على النهر بين طلعا والمنصورة ووجوده ضروري ومفيد جدا لتربية وتنشيط التجارة والزراعة والصناعة ونقل الحاصلات ولما كان كوبرى أمياه القديم موجودا بمخازن مصلحة السكة الحديدية بدون غائصة ولما قدمناه من البيانات البالبة على ضرورة وجود كوبرى بالمنصورة أقترح نقل هذا الكوبرى ووضعه في المكان المتقدم ذكره مع العلم بأن هذا لا يكلف كثيرا وأنه لا توجد منطقة في القطر المصري تحتاج لهذا الكوبرى أكثر من هذه المنطقة .

سعادة عمود شكري باشا - كانت اللجنة قد رأت حالة هذا الاقتراح على وزارة المواصلات لوجاهته ولكن طرأ بعد هذا أن الحكومة قررت فعلا نقل الجزء الأعظم من هذا الكوبرى الى دمياط فأصبح لا محل للنظر في هذا الاقتراح الآن .

وافق المجلس على أنه لم يعد محل للنظر في هذا الاقتراح .

نظر المجلس في الاقتراح المقدم من المرحوم يسوي الخطيب بك بطلب إنشاء خط حديدي من سطفا الى السطه رأسا وهذا نصه :

الاقتراح

فيما مضى كانت مصلحة السكة الحديدية المصرية قد فكرت في إنشاء خط حديدي من سطفا الى السطه رأسا ثم غططته فعلا ووضعت له العلامات التي تدل عليه ولكنها سكنت عن تنفيذ هذا المشروع مع ما فيه من جزيل النفع وعظيم الفائدة لأنه يوفر جزءا غير يسير من الزمن على المسافرين من الاسكندرية الى بورسعيد ويسهل طرق المواصلات للجمهور ونجنى الحكومة من ورائه ايرادا لا يستهان بقيمته .

فأقترح اخذنا إنشاء هذا الخط لأساب المينة آنفا .

سعادة عمود شكري باشا - كانت اللجنة قد رأت رفض هذا الاقتراح لما يتبعه من أن مناطق أخرى أسوج للسكك الحديدية ولكنها بعد أن وضعت تقريرها رأت أن مشروع هذا الخط مدرج في ميزانية هذا العام من أعمال السنة الثالثة من الأعمال الجديدة وأذن تكون الحكومة قد أجابت مقدما هذا الاقتراح مستنيبة على القيام بهذه الأعمال الجديدة بجزء من المال الاحتياطي وهذا مالم يكن متبعا من قبل . ولذلك فلا محل للنظر في هذا الاقتراح .

النظر لآمال والشركة والحكومة معا وإذا لم يوافق على هذا الاقتراح فعرضا على المصلحة العامة أرجو أن يوزع الى وزارة المواصلات بتخفيض أجور السكة الحديدية فيها بين السويس ومصر والاسكندرية وكما ويضاهى الى ما كانت عليه قبل الحرب بين الأولى والأخيرة إذ أن هذه المدينة سبق أن حصلت على امتياز خاص يرخص لها بحمل أجرة الطن من البضائع ٤ قرشا بينها وبين الاسكندرية مهما كان نوعها .

وإني لأشفق على أهالي وموظفي تلك المدينة الوفاء وعلى حالتهم إذا لم ينظر المجلس في حمل الحكومة على إجابة هذا الاقتراح لما فيه من الفائدة المهمة .

قل تقرير اللجنة عن هذا الاقتراح وهذا نصه :

قرار اللجنة

رأت اللجنة أن الخط الحلال بين مصر والسويس كاف لنقل الركاب والبضائع وإن إنشاء الخط موضوع الاقتراح يكلف الحكومة مصاريف باهظة لاستكمال إراداته التي ستكون قليلة جدا مع مصاريف إنشاءه لأنه سيصرف مصراه غير أهله للسكك ولا ينتظر أن تكون أهله بهم في المستقبل القريب وقد كان هناك خط بين مصر والسويس رأسا قبل حفر قناة السويس استبيض عنه بالخط الحالى لما تبين عدم فائدته .

وبناء على ما تقدم قررت بالإجماع رفض هذا الاقتراح .

سعادة عمود شكري باشا - أزيد على ما جاء هذا التقرير أني لاحظت أن الحكومة قصرت في السنة الماضية اعتبارا بفتح اثنين وصرن ألف جنيه لاحداث طريق بين مصر والسويس لنقل الميكانيكي وأظن أن هذا كلف .

حضرة ابراهيم فرج أبو الجدايل بك - أن خط القرام المزبح انشاق غير كاف وأما طلبت في اقتراحى مد خط حديدي من السويس الى القاهرة مباشرة فانا كان هذا متقدرا على الحكومة لأسباب مالية فاعلمنا الآن أن تملن استبدالها رسميا بطرح هذا المشروع على الشركات وكلها تهافت عليه .

دولة الرئيس - هل هذا اقتراح جديد ؟

حضرة ابراهيم فرج أبو الجدايل بك - ان هذا وارد في صلب اقتراحى .

سعادة عمود شكري باشا - اللجنة نظرت المسألة من وجهين فأتت عدم ضرورة هذا في الوقت الحاضر لأن الخط الموجود الآن كاف وفضلا عن هذا فقد مهد الطريق للنقل الميكانيكي وهو كئذ في الازدياد لذلك رأت اللجنة رفض الاقتراح بشقيه والراى للمجلس .

دولة الرئيس - هل توافقون على رأى اللجنة .

وافق المجلس على رفض الاقتراح .

نظر المجلس في الاقتراح المقدم من حضرة عبد عوض جبريل ائندى بطلب نقل كوبرى أمياه الى مدينة المنصورة وهذا نصه :

وافق المجلس على أنه لا عمل للنظر في هذا الاقتراح .

نظر المجلس في الاقتراح المقدم من حضرة محمود على مهنا بك بطلب إنشاء محطة للسكة الحديدية فيما بين محطتي التوفيقية وإيتاي البارود وهذا نصه :

الاقتراح

خاص بإنشاء محطة للسكة الحديدية في منتصف المسافة فيما بين محطتي التوفيقية وإيتاي البارود بجمار ناحية أبي شاذى التي تمتد في منتصف المسافة تقريبا . ولقد سبق أن قدم أهالى مركز إيتاي البارود القاطنين في هذه المنطقة طلبا للوزارة يرجون فيه إنشاء المحطة التي هي موضوع هذا الاقتراح — وذلك لبعد المسافة بين بلادهم وبين هاتين المحطتين ونظرا لما في ذلك من المشقة على كل من أراد السفر من القاطنين في هذه المنطقة وإنشاء المحطة تسهل المواصلات ويزداد العمران .

ولقد سبق أيضا أن حضر مندوبون من الوزارة الى هذه الجهة لاجراء ما يلزم لإنشاء (بولك) في نقطة تبعد عن منتصف المسافة بين محطتي التوفيقية وإيتاي البارود .

فارجو من معاليكم الأمر باجراء البحث في إنشاء هذه المحطة وارأفائة (كشك) موقعا حتى تتحقق الوزارة من ايرادها وإنشاء (البولك) المزمع إنشاؤه بجانبها .

وان الأهالى مستعدون لأن يقدموا الأرض اللازمة لاقامة الكشك والبولك طليا من ملكهم الخاص بلا ثمن فلا تتكلف الوزارة الانقفاط العمل وما يتطلبه من العالى .

ولى وطيد الأمل في أن يحقق معاليكم رغبة أهالى مركز إيتاي البارود كما حققت الوزارة رغبة أهالى مركز كوم حمادة من قبل بإنشاء محطة فيما بين إيتاي البارود وكوم حمادة الى غير ذلك من المحطات المنشأة حديثا في الخط (الطولى) بين القاهرة والاسكندرية وفيه .

على تقرير اللجنة من هذا الاقتراح وهذا نصه :

قرار اللجنة

قررت اللجنة بالإجماع إحالة هذا الاقتراح الى وزارة المواصلات لقرى رأيا فيه نظرا لوجاهته .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

نظر المجلس في الاقتراح المقدم من حضرة محمود على مهنا بك بطلب إنشاء كوبرى على رباح البحيرة بأكليكو ٨٩ بمركز كوم حمادة وهذا نصه :

الاقتراح

أنتشف بأن أقدم لمعاليكم اقتراحا خاصا بإنشاء (كوبرى) على رباح البحيرة بأكليكو ٨٩ لأن في ذلك تسهيلات لمواصلات بمركز كوم حمادة (بحيرة) وريحا لبلاد المركز بعضها ببعض ، وهذا مما يزيد في استتباب الأمن العام وراحة الأهالى ويدعمالى تعمم مشروع إنشاء السكك الزراعية في هذا المركز وتحسين سبل المواصلات بذلك التي ينشغل بها في هذا المركز شديد الاقتار .

ولقد سبق أن قرر مجلس مديرية البحيرة بناء على اقتراح أحد أعضائه الموافقة على إنشاء هذا الكوبرى وطلب من وزارة الأشغال تنفيذه . ولقد شرمت وزارة الأشغال فعلا في عمل المباحث اللازمة ولكنها أوقفت بسبب الحرب .

ونظرا لما لإنشاء هذا (الكوبرى) من المنافع الكبيرة التي تعود على أهالى مركز كوم حمادة فأنى أرجو من معاليكم إصدار الأمر بإعادة البحث في تنفيذ هذا الاقتراح .

على تقرير اللجنة من هذا الاقتراح وهذا نصه :

قرار اللجنة

قررت اللجنة بالإجماع إحالة هذا الاقتراح الى وزارة المواصلات لقرى رأيا فيه نظرا لوجاهته .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

نظر المجلس في الاقتراح المقدم من محمود على مهنا بك بطلب التصريح لشركة سكة حديد الدلتا بإنشاء خط حديدى بين بيبان والنجيلة وهذا نصه :

الاقتراح

خاص ببناء التصريح لشركة سكة حديد الدلتا بإنشاء خط للسكة الحديدية يصل المسافة بين بيبان والنجيلة (مركز كوم حمادة بحيرة) نظرا لبعد المسافة بين البلدين وكثرة البلاد الواقعة في طريقهما .

وقد وافقت شركة سكة حديد الدلتا على رغبة الأهالى في مد هذه السكة الحديدية .

ولا يخفى أن في إنشاء هذا الخط تسهيلات للمواصلات وتحليل للمشاق التي يتكبدها الأهالى الآن في انتقالهم ونقل متاعهم وحاصلاتهم علاوة على ما فيها من ازدياد العمران وربط البلاد بعضها ببعض .

ولى وطيد الأمل في أن الوزارة ستصرح للشركة بإنشاء هذا الخط تحقيقا لرغبة الأهالى وتقديرا لما يعود عليهم من النفع العظيم .

على تقرير اللجنة من هذا الاقتراح وهذا نصه :

قرار اللجنة

قررت اللجنة بالإجماع إحالة الاقتراح الى وزارة المواصلات نظرا لوجاهته . وافق المجلس على رأى اللجنة .

دولة الرئيس — يتلى تقرير لجنة الزراعة في القوانين الحالية عليها من المجلس الصادرة في سنين ١٩١٦ و ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩

اعلى حضرة أحمد مصطفى على مقرى لجنة الزراعة منصبة انطباعا .

على تقرير لجنة الزراعة في القوانين الحالية عليها من المجلس الصناد في سنين ١٩١٦ و ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩ وهذا نصه :

مجلس الشيوخ

لجنة الزراعة

تقرير برأى لجنة الزراعة في القوانين الحالية عليها من المجلس
الصادرة في سنين ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩

بدأت اللجنة فنظرت نظرة إجمالية في القوانين الحالية عليها وبعد المناقشة فيها في عدة جلسات رأت أنها مقسمة إلى قسمين :
القسم الأول - في القوانين التي سقط حق النظر فيها لصدور قوانين أخرى التفتها .
القسم الثاني - القوانين الداخلة في اختصاص اللجنة ولم يطرأ عليها ما يستلزم حتى نظرها .

عن القسم الأول

وشمل هذا القسم القوانين الصادرة بمساية المزموعات وهي :

- (١) القانون نمرة ١٧ سنة ١٩١٦ الخاص بالأخطاطات التي تتخذ لإادة دودة القطن .
 - (٢) القانون نمرة ٣٩ سنة ١٩١٦ الخاص بالتناوير التي تتخذ لإادة دودة بذرة القطن الترفيلية .
 - (٣) القانون نمرة ١٥ سنة ١٩١٧ بمعدل القانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٦ المعدل بالقانون نمرة ١٢ سنة ١٩١٧ بالأخطاطات التي تتخذ لإادة دودة لوز القطن .
 - (٤) القانون نمرة ١٩ سنة ١٩١٨ بمعدل القانون نمرة ١٧ سنة ١٩١٦ الخاص بالأخطاطات التي تتخذ لإادة دودة لوز القطن .
 - (٥) القانون نمرة ١٨ سنة ١٩١٨ الخاص بمنع زراعة الخشخاش (أبولونوم) .
- بحثت اللجنة في القوانين المينة حاليه من نمرة واحد إلى نمرة أربعة وتبين لها أن تلك القوانين قد لبثت بالقانون نمرة ٢٠ سنة ١٩٢١ المعروض على مجلس النواب وبناء على ذلك لم تعرض لها اللجنة واكتفت بتلاوتها لأنها أصبحت ملغاة .
- ثم بحثت القانون الخاص بمنع زراعة الخشخاش وقد ظهر لها أن السبب في وضع ذلك القانون كما يفهم من مقدمته يرجع إلى حاجة البلاد للأرض التي يزرع فيها كي تنفع بها في زراعة المحاصيل الغذائية في الوقت الصعب الذي اجتازته إبان الحرب سنة ١٩١٨

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذلك القانون على رفع هذا المانع عند زوال الأسباب التي دعت إليه بقرار يصدر من وزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء، أما وقد زالت الموانع فقد صدر القرار فعلا بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ واعتبر هذا القانون غير سار ولذلك اكتفت اللجنة بإحباطها ولم تعرضه إليه بعد لاعتباره لأنه أصبح في حكم الملغى .

عن القسم الثاني

- (١) راجعت اللجنة القانون نمرة ١ الصادر في ٥ يناير سنة ١٩١٦ الخاص بوقاية المزروعات من الآفات المتقلة من الخارج .
- (٢) والقانون نمرة ١٦ الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٦ الخاص بالأضرار الضارة بالبحار الفاكهة .
- (٣) والقانون نمرة ٢٢ الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ بمعدل المادة الرابعة من القانون نمرة ٢٠ سنة ١٩١٢ بشأن تنظيم مدرسة الزراعة العليا .
- (٤) والقانون نمرة ٢٩ الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٦ بشأن التناوير التي تتخذ لإادة دودة بذرة القطن الترفيلية .
- (٥) القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٨ الصادر في ٦ يونيو سنة ١٩١٨ الخاص بالتناوير التي تتخذ لمقاومة دودة القطن .
- (٦) القانون نمرة ٤ الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩١٨ بمعدل المادة الأولى والثالثة من القانون نمرة ٦ سنة ١٩١٢ القاضي بمنع ذبح حيوان البقر وإفائها .

وقد تناقشت اللجنة في تلك القوانين المينة في ذلك القسم وتبينت في جلسات متعددة ورات الاستعانة برأى بعض حضرات الموظفين الاختصاصيين في الأمور الزراعية وسم الحشرات بوزارة الزراعة في بعض النقط الفنية المرتبطة بالقوانين المتقدمة .

وقد تبين لها بعد البحث والمناقشة صلاحياتها ورأت أنها تدلي برأيها للمجلس لاستمرار السير على تلك القوانين لما فيها من المنافع العظيمة ولصيانة الزراعة من الآفات .

ولقد ذهب بعض حضرات أعضاء اللجنة إلى أن في تبخير الفواكه ضررا أكثر من نفعه للتدابير التي لاحتظوها ولأن فيه ربحا من ذلك كثرة في النفقة فيها بعض الأرباح في بعض صغار أصحاب البساتين على أن اللجنة رأت بعد المناقشة الطويلة في ذلك الموضوع وسماع آراء حضرات مندوبي وزارة الزراعة من الوجهة الفنية والوجهة العملية أن الفائدة التي تحدث على الفواكه بسبب التبخيرات بتبعية شجرة وما يلبث ذلك أن تساهل البساتين كانت ٨٠٠ فلان تقريبا فيما مضى وقيل أن نفد الحشرة القشرية فلما وفت تدهورت المساحة إلى ٢٠٠ فلان تقريبا وبفضل التبخير عادت المساحة إلى التصنيع فوصلت المساحة إلى ٦٤٠٠ فلان في العام الماضي . وأن السبب في زيادة التفاتت يرجع إلى ارتفاع المواد الكيماوية التي تستعمل في التبخير ولأنها أتت بها في وقت كان ثمنها عظيما وبسبب زوال هذه الأسباب بدأت في تخفيض تلك التفاتت .

على أن اللجنة ترى استمرار السير على ذلك القانون وتأم أن تقوم وزارة الزراعة بمعدل التبخير اللازم عجاء .

وقد لاحظت اللجنة أيضا عند بحث القانون نمرة ٤ لسنة ١٩١٨ الخاص بمنع ذبح حيوان البقر وإفائها أنه أعطى السلطة في المادة الثالثة على أنه يجوز لوزير الزراعة في أي وقت أن يصدر قرارا بإيقاف هذا المنع مؤقتا ، كما .

٣ - لو وزير الزراعة أن يصدر قرارا بإضافة الفواكه والخضر والبذور التي قد نشأ عن ادخالها في القطار المصري خطر يهدد الزراعة ولا يمنع فيما التبخير الى الأنواع المنيعة في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

٤ - الطرود الواردة من الخارج التي يكون ادخالها الى القطار المصري ممنوعا بموجب الأحكام المتقدمة يجب تصديرها في مدى خمسة عشر يوما ، فإذا اقتضى هذا المبدأ ولم تصدّر يسوغ امدانها دون أن يكون لصاحبها حق المطالبة بتعويض ما .

٥ - تخصص البطاطس الواردة الى الجمرک ، فإذا انضج لعل وزارة الزراعة أنها مصابة بآفة الفشرة السوداء (Uthryophytia endobiotica, Bohlb.) تعلم ولا يجوز لأصحابها حق المطالبة بتعويض ما ، وإذا تبين أنها مصابة بآفة "Phthorimaea operculella, Zell." تظهر بالتبخير على نفقة مستوردها .

٦ - النباتات الحية التي تجلب الى القطار المصري بما لم يتوخ عنه في المواد المتقدمة (ويشمل ذلك السوق والبصيلات والرووس "درات" وجميع أجزاء النبات الأخرى القابلة للآفات ما عدا البذور) تظهر بالتبخير على نفقة مستوردها ما خلا النباتات الواردة في طرود برسته فانها تظهر بالتبخير على نفقة الوزارة .

٧ - يظهر بالتبخير كل ما يد من الفواكه والخضر والبذور عند وصولها الى الجمرک متى اتضح بعد فحصها بمعرفة عمال وزارة الزراعة أن بها آفات أو فطريات صدم نشأتها قرار بهذا للمنى من وزارة الزراعة .

ولو وزير الزراعة أن يصدر قرارا بين فيه البلاد الأجنبية المأثرة بآفات أو فطريات صدم نشأتها قرار وزيرى ما هو مذكور عنه في الفقرة السابقة مع تعيين الفواكه والخضر والبذور التي يمكن أن تكون وسيلة لإدخال تلك الآفات والفطريات الى القطار - وفي هذه الحالة تظهر الفواكه والخضر والبذور المذكورة الواردة من تلك البلاد أو من مصدر غير معلوم بدون لزوم لاثبات ثبوتها .

٨ - يجب أن تكون النباتات والفواكه والخضر والبذور الواردة من الخارج الواجب تجهيزها بحوزة تكفيّة تسجل الكشف عليها وتطهيرها بالتبخير اذا اقتضت الحال ولا يجوز فتح الطرود على مسؤولية مستوردها خاصة .

٩ - النباتات والفواكه والخضر والبذور الواجب تجهيزها اذا وردت الى ميناء لا توجد فيه جهيزات تبخير أو فيه جهيزات مجتمعة في شرف وفك تصدّر فانها بطريق البحر على نفقة مستوردها الى الاسكندرية أو بورسعيد أو السويس .

١٠ - تنفذ أحكام هذا القانون في الجمرک بواسطة عمال وزارة الزراعة أو مصلحة الجمارك أو مصلحة البوستانه وإذا كانت واردة بطريق البر فيغذى تلك الأحكام عمال وزارة الزراعة في أول نقطة من القطار المصري ترد تلك الطرود اليها .

١١ - لا تتأهل أحكام هذا القانون للنباتات والحشرات والمزاد الأخرى التي تجلبها وزارة الزراعة لغرض علمي .

أو بعض جهات القطار وقدمت قرارا تاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٣ بإيقاف هذا المنع مؤقتا ترى اللجنة استمرار العمل بالقانون المذكور مع ملاحظة قرار إيقافه مؤقتا إذ ربما تنص الحاجة لسريانه بقرار آخر .

قنباة عليه :

ترفع اللجنة هذا التقرير للمجلس للنظر وتجهز هذه الفرصة لتقديم شكرها على المساعدة التي لاقتهما من كل من حضري جلال نعيم بك وعبد كامل بك المديرين بوزارة الزراعة ما

سكرتير اللجنة : أحمد مصطفى
التوقيع : محمد على الجزار

بدا المجلس في نظر القوانين التي لم تخرج .

نفي لرة الأولى القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦ لوقاية المزروعات من الآفات المنقطة من الخارج وهذا نصه :

قانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦

قانون لوقاية المزروعات من الآفات المنقطة من الخارج

مخف سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٣ الخاص بوقاية المزروعات من الآفات المنقطة من الخارج ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
ومعنا بما هو آت :

١ - لا يجوز ادخال ما يأتي في القطار المصري :

(أولا) شجيرات القطن والقطن المحالج والنبات المحالج وبذرة القطن وحطبه .
(ثانيا) ورق العنب سواء كان وادنا كقبضاة أو مستعملا في حزم طرود واردة .

(ثالثا) الحشرات الحية وبويضاتها وديانها وشراتها وفراشها .

(رابعا) مستنبتات البكتيريا والفطريات الضارة بالنبات .

٢ - لا يجوز ادخال ما يأتي في القطار المصري الا بمقتضى ترخيص من وزارة الزراعة وبحسب الشروط التي تتكون بذلك الترخيص :

(أولا) النمل ونجس الموز (موزاس) وقصب السكر وكل نبات حية تدر يصدر في شأنه قرار بهذا للمنى من تلك الوزارة .

(ثانيا) دود الحرير .

(ثالثا) النمل .

وتستمر هذه المادة أيضا على مرور القطن سواء كان عليا أو غير ملحج وبذرة في القطار المصري .

١٢ - يلقى القانون نكرة ٥ لسنة ١٩١٣ المتقدم ذكره .

١٣ - على وزيرى الزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويجوز العمل به من أول يناير سنة ١٩١٦ م
مديرى ما بين فى ٢٤ مفرقة ١٣٢٤ (٤ يناير سنة ١٩١٦)
دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم مبدئيا على هذا القانون
فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا القانون من حيث المبدأ .
تليت مقدمة القانون المذكور والمادة الأولى منه وهذا نصها :

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نكرة ٥ لسنة ١٩١٣ الخاص بولاية المزروعات
من الآلات المنقولة من المزارع ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - لا يجوز إدخال ما يأتى فى القطر المصرى :

(أولا) شعيرات القطن والقطن المخلوج والثير المخلوج وبذرة القطن وحطبه .
(ثانيا) ورق القنب سواء كان وريدا كبسامة أو مستملا فى حزم طرود
واردة .

(ثالثا) الحشرات الحية وبويضاتها وبيداتها وشرانقها وفرائسها .

(رابعا) مستنبتات البكتيريا والفطريات الضارة بالنبات .

وافق المجلس عليها ،

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - لا يجوز إدخال ما يأتى فى القطر المصرى إلا بمقتضى ترخيص من
وزارة الزراعة وبموجب الشروط التى يحددها ذلك الترخيص :

(أولا) الطفل وغيره الموز (موزاسيه) وقصب السكر كل نبات
يصدر فى شأنه قرار بهذا المعنى من تلك الوزارة .

(ثانيا) دود الحرير .

(ثالثا) النمل .

وسرى هذه المادة أيضا على مرور القطن سواء كان محلويا أو غير
محلويا وبذره فى القطر المصرى .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - لو زار الزراعة أن يصدر قرارا بإضافة الفواكه والخضر والبذور التى
قد نشأ عن إدخالها فى القطر المصرى خطر يتهدد الزراعة ولا ينجح فيها التبشير
الى الأنواع المبيته فى الفقرة الأولى من المادة السابقة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

٤ - الطرود الواردة من الخارج التى يكون إدخالها الى القطر المصرى
ممنوعا بموجب الأحكام المتقدمة يجب تصديرها فى مدى خمسة عشر يوما ؛
فإذا انتهت هذه المدة ولم تصدر إيسوغ أعادها دون أن يكون لصاحبها حق
المطالبة بتعويض ما .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

٥ - تخصص البطاطس الواردة الى الجمرح ، فإذا اتضح لجمال وزارة الزراعة
أنها مصابة بآفة العشرة السوداء (Schilb, Chrysophyllyetia endohiotica)
تقدم ولا يجوز لأصحابها حق المطالبة بتعويض ما ، وإذا تبين أنها مصابة بآفة
Phthorimaca operculella, Zell² "تقطر بالتبشير على نفقة مستوردها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

٦ - النباتات الحية التى تجلب الى القطر المصرى معاملة يتوهم عنه فى المواد
المنقولة (ويشمل ذلك السوق والبصيلات والوروس "درنات" وجميع أجزاء
النبات الأخرى القابلة للاتيان ماعدا البذور) تطهر بالتبشير على نفقة مستوردها
ما خلا النباتات الواردة فى طرود بوسة فلها تطهر بالتبشير على نفقة الوزارة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

٧ - تطهر بالتبشير كل ما يرد من الفواكه والخضر والبذور عند وصولها
الى الجمرح متى اتضح بعد فحصها بمعرفة عمال وزارة الزراعة أن بها آفات
أو فطريات صدر بشأنها قرار بهذا المعنى من وزارة الزراعة .

ولو زار الزراعة أن يصدر قرارا يبين فيه البلاد الأجنبية الملوثة بآفات
أو فطريات صدر بشأنها قرار وزارى مما هو متوهم عنه فى الفقرة السابقة
مع تعيين الفواكه والخضر والبذور التى يمكن أن تكون وسيلة للإحلال تلك
الآفات والفطريات الى القطر - وفى هذه الحالة تطهر الفواكه والخضر
والبذور المذكورة الواردة من تلك البلاد أو من مصدر غير معلوم بدون لزوم
لإثبات تلوثها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

٨ - يجب أن تكون النباتات والفواكه والخضر والبذور الواردة من
الخارج الواجب تبشيرها غزومة بكيفية تسهل الكشف عليها وتطهيرها بالتبشير
إذا اقتضت الحال - ولا فيجوز فتح الطرود على مسئولية مستوردها خاصة .

وافق المجلس عليها .

وسمى بها آت :

١ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون :
(أ) تكون لفظة "أشجار الفاكهة" شاملة لشجيرات الفاكهة ما لم يرد نص بغير ذلك .

(ب) توجد حالة "المرض" يجرى ظهور الحشرات أو الفطريات الضارة على أشجار الفاكهة .

(ج) تكون لفظة "بستان" شاملة لكل حديقة أو جنة أو مشتل (أرض مملعة قريبة الشجر) أو المزارع الأخرى التي تكون فيها أشجار الفاكهة بجملة أو منفردة .

٢ - يكون تطبيق هذا القانون قاصراً على أمراض أشجار الفاكهة التي يبينها وزير الزراعة في قرار يصدره بعد موافقة مجلس الوزراء .

وهذا القرار يجب أن يشمل على بيان أشجار الفاكهة الفابلة للإصابة .
ويصور تسميم سرهاته على أشجار أخرى غير أشجار الفاكهة تكون فابلة لنقل المرض .

٣ - لوزير الزراعة أن يصدر قراراً بتعيين الأقسام التي يعتبرها ملوثة بمرض معين مع بيان حدود تلك الأقسام بالبلقة في القرار .

وله أن يصدر قراراً يغير فيها حدود تلك الأقسام الملوثة .
وله أيضاً أن يغير بعض أجزاء قسم من الأقسام الملوثة ، بل بعض البساتين الممتدة سالمة من المرض .

ثم له أن يقرر أن كل أو بعض أجزاء القسم الملوث قد دخل في دور التطهر .
٤ - لوزير الزراعة أن يصدر قراراً بمنع نقل أشجار الفاكهة من قسم ملوث إلى قسم آخر ، وكذلك غار تلك الأشجار وأوراقها وعقلها وسائر أجزائها والسلال وأدوات الحزم وجميع الأشياء الأخرى الفابلة لنشر المرض .

وله أن يسل ما يرد من الخارج من أشجار الفاكهة والأشياء الأخرى المنتقم ذكرها خاضعاً أثناء مرورها في قسم ملوث للشروط الكافية لمنع سريان العدوى إليها بل يجوز له أن يمنع هذا المرور ألباً أو يمنع استعمال بعض وسائل النقل فقط .

٥ - إذا كانت منطقة من مناطق القطر متعبة سليمة ودعت الحال لوقايتها من مرض معين متشرف في بعض أنحاء القطر الأخرى ، فلوزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء أن يصدر قراراً بمنع إدخال أشجار الفاكهة أو غيرها من الأشياء المذكورة في الفقرة الأولى من المادة السابقة إلى المنطقة المذكورة مهما كان مصدر تلك الأشجار أو الأشياء .

٦ - إذا دخل جزء من أحد الأقسام الملوثة في دور التطهر ، فلوزير الزراعة أن يمنع بقية الأجزاء الأخرى من تلك القسم الملوث من إدخال أشجار الفاكهة والأشياء الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الرابعة إلى ذلك الجزء الذي في دور التطهر .

وله أيضاً أن يشترط التبريط التي يرى لزوماً لنقل أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى السابق ذكرها من مكان إلى مكان آخر في دائرة جهة حصول في دور التطهر .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

٩ - النباتات والفواكه والخضر والبذور الواجب تخييرها إذا وردت إلى ميناء لا توجد فيه جهيزات تخيير أو فيه جهيزات جميعها غير وافية تصير لثانياً بطريق البحر على نفقة مستوردها إلى الإسكندرية أو بورسعيد أو السويس .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

١٠ - تنفذ أحكام هذا القانون في الحرك وإسطة عمال وزارة الزراعة أو مصلحة الجمارك أو مصلحة البوطة وإذا كانت واردة بطريق البر فينبذ تلك الأحكام عمال وزارة الزراعة في أول نقطة من القطر المصري ترد تلك الطرود إليها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

١١ - لا تتناول أحكام هذا القانون النباتات والحشرات والمواد الأخرى التي تجلبها وزارة الزراعة لفرض علمي .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

١٢ - ينفى القانون بقوة ٥ لسنة ١٩١٣ المتقدم ذكره .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

١٣ - على وزيرى الزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويتعدى العمل به من أول يناير سنة ١٩٢٦ ما
مديرى ما بين ٢٤ مفرسة ١٣٣٤ (٤ يناير سنة ١٩١٦)

وافق المجلس عليها .

دولة الرئيس - المجلس يقر الموافقة على القانون في القراءة الثانية وسيقرأ لرة الثالثة في الجلسة المقبلة .

على لرة الأولى القانون بمر ١٦ لسنة ١٩١٦ انخلص بالأمرض الضارة بأشجار الفاكهة وهذا نصه :

قانون بمر ١٦ لسنة ١٩١٦

قانون خاص بالأمراض الضارة بأشجار الفاكهة

محسن سلطان مصر

نظراً لما أصاب أشجار الفاكهة من التلف بسبب الأمراض الناشئة من الحشرات أو من الفطريات ، وبما أن الضرورة تقضى بمكافحة تلك التلف ،
فينبه على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وموافق رأى مجلس الوزراء ،
وبعد الاطلاع على ما تقرره الجمعية العمومية بمسكة الاستئناف المختطة
في ١٩ يونيو سنة ١٩١٦ بالتطبيق للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ،

١٠ - إذا كان البستان مصابا بإصابة تبلغ من اتساع الطاق مبلغا يحول دون علاجها علاجيا ناجحا وكانت تلك الإصابة مصدر خطر يهدد البساتين الكثة في الجهة نفسها أو كان البستان واقعا في قسم دخل في دور التطهير، فيسوغ حيلولة مصدر الأمر باستئصال كل أشجار الفاكهة الموجودة، وذلك بموجب قرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير الزراعة بعد تنبيه المالك بالطرق الانذارية الى تقديم ملاحظاته في هذا الشأن .

١١ - فضلا عن أحكام المادتين الثامنة والتاسعة المتقدمتين، يكون كل مالك مكلفا باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة فيما يتعلق بأشجار الفاكهة التي في حوزته حتى لا تصبح بيئة عدوى للبساتين الأخرى الموجودة في الجهة نفسها .

ومع ذلك فلا تخلف الاجراءات القانونية بسبب مخالفة أحكام هذه المادة بغير تنبيه سابق ترسله الوزارة الى المالك وبين له فيه الاحتياطات التي تقتضيها الحالة مع تعيين ميعاد معقول لاتخاذها .

١٢ - إذا ورد انخبر من ظهور مرض في بستان كائن في جهة لم تكن معتبة ملوثة، فلوزير الزراعة أن يأمر بإخطار المالك بموجب اتخاذ جميع الاحتياطات التي كان يجب أن يأمر بها لو كان صدر قرار باعتبار القسم الذي فيه ذلك البستان ملوثا .

وله فوق ذلك أن يصدر قرارا يفرض فيه على مالكي البساتين الكثة على بعد خمسة كيلومترات من البستان الملوث أن يبقوا فوراً من ظهور المرض نفسه في بساتينهم .

١٣ - تقوم وزارة الزراعة بتنفيذ جميع الاحتياطات التي تتطلب استعمال جهيزات خاصة في كل بستان من البساتين التي يفرض هذا القانون بخصوعها لتلك الاحتياطات، وذلك بناء على طلب يقدمه المالك بالكتابة لهذا الغرض .

ويجب على المالك أن يتعهد في طلبه بتحمل جميع نفقات تلك العمليات، وأن يرفع لهذا الغرض المبلغ الذي تتيحه الوزارة على ذمة الاتفاق منه في هذا السبيل .

فان كانت تلك الاحتياطات مما فرضته قرارات ذات تطبيق عام وجب تقديم الطلب قبل اثبات وقوع أي مخالفة، والا فلا سقط الحق فيه . أما اذا كانت الاحتياطات خاصة يستأجر واحد فانه يجب تقديم الطلب في ظرف الثلاثة الأيام التالية ليوم التنبيه له المالك باتخاذ الاحتياطات المذكورة .

١٤ - تكون أبواب البساتين التي بها أشجار الفاكهة مفتوحة على الدوام لمقتضى وزارة الزراعة وكلاء مفتشيها .

على أنه اذا كانت حول البستان حظيرة أو كان ملاصقا لمسكن ولم يقع الاتفاق مع المالك على التفتيش وجب إخطاره في اليوم والساعة اللذين يكون فيهما إجراء التفتيش قبل حصوله بثلاثة أيام على الأقل .

وتخضع مهلة الثلاثة أيام للمتقدم كرها الى أربع وعشرين ساعة في الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة .

٧ - يسوغ أن تستثنى من أحكام الفقرة الأولى من المادة الرابعة والمادة الخامسة والفقرة الأولى من المادة السادسة أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى التي تعترف وزارة الزراعة بسلامتها من المرض أو التي يحصل تطهيرها تطهيرا ترصاه الوزارة المذكورة .

ويجب أن يحصل الفحص أو التطهير قبل خروج أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى من البستان الذي تمتعت منه . وفضلا عن ذلك فان منح هذه التسهيلات المتقدم ذكرها يجوز أن يكون معلقا على قبول المالك مراقبة الوزارة لبساتنه مراقبة مستديرة .

ويتكفل أو باب البساتين في جميع الأحوال بنفقة مراقبة البساتين أو لحص أو تطهير أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى الناتجة من البساتين .

٨ - لوذير الزراعة أن يصدر قرارا يأمر فيه باتخاذ اجراءات الوقاية الآتية بيانا في جميع البساتين الكثة في قسم ملوث ، سواء كانت تلك البساتين ملوثة أم لا :

- (أ) فصل الأشجار بعضها عن بعض على بعد مناسب .
- (ب) تقليم الأشجار تقليا نظائيا يسمح بحرية مرور الهواء فيها .
- (ج) غسل الأشجار في مواعيد دورية أو دهنها بمحاليل وافية بالنفرض .
- (د) حرق الأرض أو حرقها .

٩ - لوذير الزراعة أن يصدر قرارا يأمر فيه باتخاذ الاجراءات الآتية كلها أو بعضها في البساتين الملوثة في قسم ملوث :

- (أ) الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة .
- (ب) ترقى من من هجرة فاكهة تظهر عليه أعراض المرض ، وذلك إما على الفور وإما في الفصل المناسب .
- (ج) معالجة الأمراض بمحاليل أو مواد كيميائية وافية بالنفرض .
- (د) استئصال الشجيرات المصابة .
- (هـ) تدخين الأشجار المصابة .

(و) إحراق عقل أشجار الفاكهة وخصونها التي قطعت عند التقليم وسائر ما يختلف عنها سواء كانت تلك الأشجار مصابة أم لا .

وفضلا عن ذلك فلوزير الزراعة أن يصدر بعد موافقة مجلس الوزراء قرارا يرخص فيه باتخاذ الاجراءات الآتية في شأن البساتين الممتدة في الأوصار التي يصدرها المديرون أو المحافظون لهذا الغرض :

- (أ) استئصال أشجار الفاكهة (ما عدا الشجيرات) المصابة بمرض لا ينجح فيه العلاج أو المصابة بمرض يستدعي التدخين ولكن زيادة خطورتها تحول دون هذه العملية .

(ب) إحراق الأشجار المستأجرة بالصورة المتقدم بيانا .

(ج) تحريم زراعة بعض أنواع أشجار الفاكهة في البستان مدة معينة .

٢١ - المخالفات التي تقع ضد أحكام هذا القانون وأحكام القرارات التي تصدر تنفيذا له يكون لها بمعرفة مفتش وزارة الزراعة ووكلاء مفتشيها.

٢٢ - التكاليف المفروضة على مالكي المساكن بمقتضى هذا القانون وبمقتضى القرارات الصادرة تنفيذا له تتمشى سواء بمسواه على المستعيرين أو المستأجرين أو الحائزين الآخرين ، وعند عدم وجودهم تتمشى على رعايتهم المكلفين خصيصا بزراعة المساكن أو بالإشراف عليها .

٢٣ - على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون . ويسرى العمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مدير برقية رأس العين ٢٧ يولية سنة ١٩١٦

دولة الرئيس - من لايوافق من حضراتكم مبدئيا على هذا القانون فليفضل بالتوقف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون من حيث المبدأ ، فهل ترون حضراتكم أن نشره الآن في قرأته للمرة الثانية ؟

أصوات : فليقبل ذلك كله .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - بإذالة الرئيس . لي ربهاء وهو أن يدرج الاقتراح الخاص بالمستوصفات في مقدمة أعمال الجلسة المقبلة .

دولة الرئيس - الاقتراح مدرج بمجمول أعمال الجلسة وسينظر في دوره .

رقت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والثلاث مساء على أن يعود المجلس للاستعداد غدا الأربعاء ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ الموافق ٧ يولية سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساء .

١٥ - على مالكي المساكن أن يقوموا بما يقتضيه الحال من تسهيل إجراء التفتيش المنصوص عليه في المادة السابقة والإحتياطات التي يتخذها عمال وزارة الزراعة تنفيذا لهذا القانون .

١٦ - ينشر وزير الزراعة قرعة لكل جهة بيان رسوم العمليات التي قد تقوم بها الوزارة على نفقة الملاك تنفيذا لهذا القانون . وتعرض الترفيعات المذكورة على مجلس الوزراء ليوافق عليها .

١٧ - لو وزير الزراعة أن يصدر قرارا يحظر فيه عرض الفاكهة للمصايد بأراضى معينة للبيع في أية جهة كانت .

١٨ - لو وزير الزراعة أن يصدر قرارا ينص فيه على القواعد الخاصة بالإبعاد اللازمة بين أشجار الفاكهة . وهذه القواعد يتم اتباعها في كل مكان يحصل غرسه بعد تاريخ العمل بالقرار المذكور .

١٩ - جميع أشجار الفاكهة والفواكه والأشياء الأخرى المستغلة أو المعروضة للبيع خلافا لأحكام هذا القانون أو لقرار صدر تنفيذا لهذا القانون يجوز ضبطها ومصادرتها بالطرق الإدارية .

٢٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لقرار صدر تنفيذا لهذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز جنيتها مئريا واحدا .

فانما تكررت المخالفة مرة ثانية في مدى ثلاثة أشهر من التاريخ الذي أصبح فيه الحكم الصادر بشأن الإدانة الأولى نهائيا ، جاز أن يكون العقاب الجلس مدة لا تزيد على أسبوع واحد .

وعلى كل حال فالحكم الصادر بالعقوبة يجب أن يكون متضمنا الأمر بتنفيذ جميع الاجراءات اللازمة لازالة أسباب المخالفة وذلك بواسطة عمال وزارة الزراعة وعلى نفقة المخالف . ويجوز اذا اقتضى الحال أن يكون الحكم شاملا للأمر بإعدام أشجار الفاكهة التي هي موضوع المخالفة .

مجلة الشريعة

مضبطة الجلسة العاشرة

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٤٤ الموافق ٧ يولييه سنة ١٩٢٦

تبليلاً للهواء فأولى به أن يسمح لمن تطرأ عليه أحوال مالية إذ لا بد أن تكون ذات أهمية ولا يبعد أن تكون أسباباً قهرية .

دولة الرئيس — لا زالت متمسكاً بأن السبب الذي أبلاه حضرة العضو طالب الإجازة غير كافٍ ومع ذلك فكان الواجب عرض الطلب علينا قبل تقديمه طيفاً لقرار المجلس في هذا الشأن .

حضرة الشيخ متولى عمر حمجازى — أأنا الآن أكتفى بطلب إجازة لمدة أسبوعين فقط ومع ذلك فمما تأجل دولتك هذا الكلام في ذلك .
صلح على عرض الجلسة الماضية .

أبلغ المجلس الكتاب الوارد من مديرية القيدوم بطلب رفع الحصانة البرلمانية من حضرة شعبان السيد مؤمن بك العضو بالمجلس وهذا نصه :

٢٥ حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

مصلحة الطرق والركابى بنى سوف حوت حضر عاقلة رقم ١١٠/١٢١
سنة ١٩٢٥ خست حضرتى شعبان السيد مؤمن بك والسيد مؤمن بك من طهار طيفاً لائحة السابعة نفرة ٢٥ و " من قانون السكك انراضية بتعلق ٢٨ نفرة سسط من الاخطار المفروسة بحرم السكن الزراعية نفرة ٢٨٧ ؟

وعما أن حضرة شعبان السيد مؤمن بك من أعضاء مجلس الشيوخ ؟

لفعل بالمادة ١١٠ من الدستور تقدم لدولتك دوسيه القضية بأمل بعد الاصلاح عليه بصور الأمر للسيرة القضيية .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام وعظيم الاجلال مـ

٤ يولييه سنة ١٩٢٦ (٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٤٤)

مدير القيدوم
امضاء

دولة الرئيس — يحفل هذا الطلب على لجنة الحفانية .

واقف المجلس على ذلك .

أبلغ المجلس السؤال الموجه الى حضرة صاحب المعالي وزير الاصلاح العمومية من حضرة ابراهيم الطاعرى بك العضو بالمجلس بشأن انقطاع الماء عن زراعة الأرز بأقليم الخزعة التابعة لمركز دوكلس وهذا نصه :

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء صلاً كل من حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة والعزة : أحمد نواد عزت باشا ، اسماعيل سرى باشا . أحمد زيود باشا . محمد طلعت حرب بك . الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله . أحمد ذوالفقار باشا . الدكتور حبيب خياط بك . محمد ابراهيم والى بك . أحمد حامى باشا . محمود محمد حسن الشننوطى باشا . محمد قصى يكن بك . محمد عبد اللطيف افندى . محمد الرجم صبرى باشا . بولس حنا باشا . صليب قلودىوس باشا . محمد افلاطون باشا . عبد العظيم المصرى بك . حسن احمد المدينى بك . سعيد فهمى الزوى بك . محمد محمود خليل بك . السيد حسين القصبى . (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وسعادة محمد السيد ابو حل باشا وحضرة محمود بسوى افندى (متضدان من حضور جلسات هذا الأسبوع) .
وحضرات : محمود الأخرى باشا ، على اسماعيل بك ، الشيخ حسن عبد القادر (متضدان عن جلستى الأمس واليوم) .

واعترض عن جلسة اليوم سعادة الفريق موسى نواد باشا وحضرتا : حسن رشوان حامدى بك وحافظ عابدين بك وفضيلة السيد محمد على البيلاوى .
وغاب كل من حضرات : يوسف بششوق بك . حسين عبد القفار بك . على بسوى بك . يحيى ابراهيم باشا .
وسعز من الوزراء حضرة صاحب المعالي عثمان عزم بك ووزير الاصلاح العمومية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجائى افندى . على عبد الرزاق بك . محمد احمد الشربى بك . للشيخ محمد عز العرب بك . حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس — طلب حضرة الشيخ متولى عمر حمجازى إجازة لمدة ثلاثة أسابيع لأسباب مالية وأرى أن هذا الطلب مرفوض شكلاً وذلك لعدم توضيح الأسباب .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أرى ألا مانع من التصريح لحضرة العضو بالإجازة التى يطلبها ويحكى استغفاره بأسباب مالية وهذا كافٍ بغير حاجة الى ايضاح وقد سبق المجلس أن صرح لمن يطيلون الإجازات السفر

حضره صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

يشكر أعالى أقبل المقتلة من أعمال مركز دكرنس تقوية كل عام من انقطاع ماء الري مدة الصيف أثناء زراعة القطن والأرز وقد بلغ حجم الأمر أن رفعوا دعاوى على وزارة الأشغال بفساد الأضرار التي لحقتهم في السنوات الماضية من موت المزارعة من عدم وجود الماء لديها فكانت الوزارة تراضهم بالوعود بتحسين الحالة وقطع أسباب الشكوى فكانوا يبدلون عن هذه الدعاوى وقد مرت السنوات العديدة ولم تعمل وزارة الأشغال ما يزيل أسباب هذه الشكوى بالبحر الصغير لحذ الآن .

والآن الماء مقطوع عنهم عشرة أيام ووزارة الأرز كما تعلمون لا تحصل غيايب الماء أكثر من أربعة أيام مدة المأبوبة المقررة فـ هي الإجراءات التي اتخذت لمنع هذه الشكوى وما هي أيضا الإجراءات التي ستتخذها وزارة الأشغال لتحسين حالة الري بأقاليم المقتلة بصفة مستمرة لأن هذا الأقليم يقع في نهاية البحر الصغير وسكانه يخلون نحو الأربعين ألف نفس وهم في حالة بؤس شديد وقد بلغ الأمر لعدم وجود الماء شرب هذه المنطقة مع أن أهلها هم من أجود أطيان مديرية التهجيلة كما تعلمون معاكين لا ينقصها غير تحسين حالة الري بالبحر الصغير .

٦ يولييه سنة ١٩٢٦

إبراهيم الطاهري
عضو الشيوخ

معالي عتبات محرم بك وزير الأشغال العمومية - ووصل المياه لنهاية البحر الصغير بتأني بصوبة جندا فاقطعت جميع المآخذ من القم . وعقش الري حامل بالاستمرار على توصيل المياه لنهاية بمساعدة الانارة . وحقيقة انقطعت المياه مددا متقطعة ولكن بقدر الاسكان على كل الترتيب لوصول المياه .

والوزارة عاتلة من مدة على مقاومة هذه الصوبة باقامة ثلاث قطار موازنة على البحر الصغير وإنشاء جنيايت تتدفق من أمام هذه القطار . والاثلاث الناطر هي قطرة الحالية وقد انتهت سنة ١٩٢٤ وقطرة ميت ماص وقد انتهت سنة ١٩٢٥ وقطرة دكرنس وقد ابتدئ فيها في جفاف سنة ١٩٢٥ وتنتهي هذا العام . وقد أدرج مبلغ في ميزانية هذا العام لل شروع في عمل الجنيايت ومنظور أن تنتهي في بحر ثلاث سنوات وتنتهي أصعب وصول المياه لنهاية البحر الصغير سهلا جدا .

حضره إبراهيم الطاهري بك - أشكر معالي الوزير على تصرحياته .

أبلغ المجلس الاقتراح المقدم من حضرة محمد زكي عبد الرزق بك بطلب جعل مصلحة الصحة العمومية وزارة قائمة بنفسها وهذا نصه :

حالة الشعوب الصحية هي أقوى عامل لرفحها فالأهم التي تمنى بصحة أفرادها العناية الكافية سريعة التحتم كثيرة الانتاج والتي أهتمت اليوم بهذا الاقتراح وهو طلب إنشاء وزارة خاصة للصحة ليقبى بظلم الفوائد التي تعود على الأمة وما واني متأكد كل التأكيد من أنك ترافضون على أهميته الطبقي وعمل التحصيل بخصه وإقراره .

لنا في حاجة لتذكيركم بحالة القطر الصحية وما هي عليه من سوء الحال على أننا لا نذكر أنها أحسن بكثير منها من سنين مضت . فهذه الاحصائيات السنوية عن الوفيات بالأمراض المعدية وتقريرات المستشفيات الوبية والأمراض الطفيلية كاللهاورسيا واللاكستوما هي أكبر شاهد على سوء حال القطر الصحية .

هذا وإذا نظرنا إلى نظامنا الصحي الحالي وجدنا أنه لا يفي بما تتطلبه حاجة البلاد - فطبيب واحد أو اثنان لكل الإقليم لكل مركز لا يفي للراقبة الصحية لأنه مشغول أكثر الوقت بالحوادث الجارية وهو لا يساعد في وظيفته الإصلاحي الصحية وأكثرهم من أجلهم يمكن ولا يمكنه مراقبة المواد الغذائية في البلاد والأسواق ومياه الشرب غير مرضى بها في معظم البلاد وهي من أهم العوامل في انتشار الأمراض .

والمستشفيات العمومية تكاد تكون معدومة من مدظم المراكز وكان يجب أن يكون في كل مركز مستشفى لمعالجة الأمراض الخفيفة .

ومعامل التحليل التي لا يستغنى عنها الأطباء خصوصا لمكافحة الأمراض المعدية لا توجد إلا في المواسم فقط وكان الأجدر أن يكون في كل مديرية واحد أو اثنان منها ونضيف إلى هذا أن مصلحة الصحة الحالية وهي بمن من وزارة الداخلية لا يمكنها القيام بكل ما يلزم من الاجتياحات والإصلاح إلا إذا كان لها ميزانية خاصة بها . هذا قليل من كثير وأني أدري أنه لو أنشئت وزارة خاصة للصحة أمكننا أن نسد النقص الكثير في الحال الصحية وأني أن وزارة الصحة هي عندي من أهم الوزارات التي يلزم أن يعمل لها ميزانية خاصة واعتاد خاص وواضعا ذلك للتوفير في أبواب أخرى من المصروفات وذلك لأهميتها البلاد .

وأني أقول أن النقص العظيم في الحال الصحية لا يشعر به ساكن المدن والمواضع كما يشعر به سكان القرى والبلاد الصغيرة فهناك ينتقل أمانا نتيجة الامهال في الشؤون الصحية والحاجة إلى تحسينها .

ورب قائل يقول إن إنشاء وزارة يكلف الميزانية مصارف كثيرة لموظفين جدد وروساء أقلام وخلافه . وهذا فاني أدري أنه لو جعلنا لمصلحة الصحة الحالية ميزانية خاصة وإدارة مستقلة وأنفقتا في سبيل تقدمها جزاء من الميزانية بشرط أن تكون مستقلة في ائدارتها غير تابعة لأي وزارة وأني يكون لها مجلس استشاري من الاختصاصيين بالشؤون الصحية والأطباء لكنني لا للإصلاح ولاستغنى عن اتفاق المسائل في غير وجوهه .

محمد زكي عبد الرزاق

قاسية: ٦ يولييه سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس - يحول هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات . وافق المجلس على ذلك .

هذا انصرف حضرة صاحب المعالي عتبات محرم بك وزير الأشغال العمومية . على لالة الشاكلة القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٩ بإنشاء مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية ويوضح القواعد الخاصة بمسير تلك المصلحة وبسير مجالس القاديب وبوزارة المواصلات وهذا نصه :

قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٩

بالإعفاء مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية وبوضع القواعد الخاصة
بسير تلك المصلحة وبسير مجالس التأديب بوزارة المواصلات

عن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٧ لسنة ١٩١٩ الخاص بإنشاء وزارة
واصلات ؛

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٠٥ وعلى القوانين والأوامر
دالة الأخرى المشار إليها في المادة الرابعة الآتية ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

- ١ - تستمر مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلغرافات الأميرية
في القيام بوظيفتها تحت سلطة مدير عام معين بمرسوم .
- ٢ - يبنى مجلس إدارة السكك الحديدية المؤلف بمقتضى القانون نمرة ٢٥
سنة ١٩٠٥

٣ - يؤلف مجلس التأديب المخصوص لموظفى وزارة المواصلات
يستعاض بها من وكيل تلك الوزارة رئيسا ، ومن مستشار سلطان ، ومن
لأطب العموى لدى الحاكم الأهلية .

على أن فيما يتعلق بموظفى ومستعاضى مصلحة السكك الحديدية والتلفونات
والتلغرافات الأميرية دون سواهم يكون المجلس المخصوص برئاسة المدير العام
لهذه المصلحة . وفى حالة غياب المدير العام أو تعذر حضوره يكون مجلس
التأديب المخصوص لمصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلغرافات
الأميرية برئاسة الموظف الذى يسميه وزير المواصلات لهذا الغرض .

ويحتفظ مؤقتا ، ولحين صدور قرار من وزير المواصلات طبقا لقاعدة ٧ من
الأمس العالى الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ ، بمجالس التأديب وفروعها
المخصصة الآن بالنظر بصفة استثنائية فى المواد التأديبية بالمصالح الخفظة الملحقة
الآن بوزارة المواصلات .

٤ - تلى القوانين نمرة ١١ و ٢٥ لسنة ١٩٠٥ و ٤٠ لسنة ١٩١٢
وكذلك الأمر العالى الصادر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ القاضي بالحق بمصلحة
التلغرافات بوزارة المواصلات .

٥ - على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ؛

صدر بمرأى عايدى فى ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيو سنة ١٩١٩)

أخذت الآراء بالإدلاء بالأسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء بالأسم
الذى أسفرت عنه القرعة وهو أسم سعادة برلى حنا باشا ، وكان مجموع
الأصوات التى أعطيت ٧٤ صوتا كلها موافقة على القانون .

دولة الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا القانون .
تلى لرة الثالثة القانون رقم ١ لسنة ١٩١٦ الخاص بوقاية المزروعات
من الآفات المختلفة من الخارج وهذا نصه :

قانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦

قانون لوقاية المزروعات من الآفات المختلفة من الخارج

عن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٣ الخاص بوقاية المزروعات
من الآفات المختلفة من الخارج ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - لا يجوز ادخال ما يأتى فى القطر المصرى :

(أولا) شجيرات القطن والقطن الخارج والقطر الخارج وبذرة القطن وحطبه .
(ثانيا) ورق السب سواء كان وردا كبقضاعة أو مستعملا فى حزم طرود
واردة .

(ثالثا) الحشرات الحية ويبيضها ويدبلتها وشراتها وفراشها .

(رابعا) مستحضرات البكتيريا والفطريات الضارة بالنبات .

٢ - لا يجوز ادخال ما يأتى فى القطر المصرى إلا بمقتضى ترخيص من
وزارة الزراعة وبموجب الشروط التى تدون بذلك الترخيص :

(أولا) النخل ونجير اللوز (موزانية) ونعصب السكر وعلى حة آخر
يصدر فى شأنه قرار بهذا المعنى من تلك الوزارة .

ثانيا - دود الحرير .

ثالثا - النمل .

وتسرى هذه المادة أيضا على مرود القطن سواء كان حلوبا أو غير حلوب
وطروده فى القطر المصرى .

٣ - لوزير الزراعة أن يصدر قرارا بإضافة الفواكه والخضر والبذور التى
قد ينشأ من ادخالها فى القطر المصرى خطر يهدد الزراعة ولا ينجم لها البتير
الى الأنواع الميمنة فى الفقرة الأولى من المادة السابقة .

٤ - الطرود الواردة من الخارج التى يكون ادخالها الى القطر المصرى
ممنوعا بموجب الأحكام المتقدمة يجب تصديرها فى مدى خمسة عشر يوما ؛
فإذا أفضى هذا الميعاد ولم تصدر يسوغ ادخالها دون أن يكون لها صاحب حق
للمطالبة بتعويض ما .

٥ - تخصص البطاطس الواردة الى البحرى ، فلذا أتضع لعل وزارة الزراعة
إنها مصابة بآفة القشرة السوداء (Chrysophytos endobiotica, Schöb.)
تقدم ولا يجوز لأصحابها حق المطالبة بتعويض ما ؛ وإنما تبين أنها مصابة بآفة
الخطير (Phthorimac operculella, Zell.) تطهر بالتبخير على نفقة مستوردها .

٦ - النباتات الحية التى تجلب الى القطر المصرى محالمة بآفة من شأنه
الخطير (ويشمل ذلك السويق والصبليات والرووس و«دوات» وجميع أجزاء
النبات الأخرى القابلة للاتبات ما عدا البذور) تطهر بالتبخير على نفقة مستوردها
ما خلا النباتات الواردة فى طرود بوسة ثانيا تطهر بالتبخير على نفقة الوزارة .

قانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦

قانون خاص بالأمراض الضارة بأشجار الفاكهة

نحن سلطات مصر

نظرا لما أصاب أشجار الفاكهة من التلف بسبب الأمراض الناشئة عن الحشرات أو عن الفطريات ، وبما أن الضرورة تقتضي بمكافحة ذلك التلف ، فينبغي ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ، وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لصحة الاستئناف المختطة في ١٩ يونيو سنة ١٩١٦ بالتطبيق للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٨

رسمنا بما هو آت :

١ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون :

(أ) تكون لفظة "أشجار الفاكهة" شاملة لشجيرات الفاكهة ما لم يرد نص ينافي ذلك .

(ب) توجد حالة "المرض" بمجرد ظهور الحشرات أو الفطريات الضارة على أشجار الفاكهة .

(ج) تكون لفظة "مستأنب" شاملة لكل حديقة أو جنة أو مثل (أرض معلقة قريبة الشجر) أو الموضع الأخرى التي تكون فيها أشجار الفاكهة مجمعة أو متفرقة .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - يكون تطبيق هذا القانون قاصرا على أمراض أشجار الفاكهة التي يبينها وزير الزراعة في قرار يصدره بعد موافقة مجلس الوزراء .

وهذا القرار يجب أن يشتمل على بيان أشجار الفاكهة القابلة للإصابة . ويحدد تعميم سرهانه على أشجار أخرى غير أشجار الفاكهة تكون قابلة لتلغ المرض .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - لوزير الزراعة أن يصدر قرارا بتعيين الأقسام التي يتبعها ملوثة بمرض معين مع بيان حدود تلك الأقسام بالفتحة في القرار .

وله أن يصدر فيها بعد قرارات أخرى غير فيها حدود تلك الأقسام الملوثة . وله أيضا أن يبتدئ بعض أجزاء قسم من الأقسام الملوثة ، بل بعض الهاميين المستقلة سالمة من المرض .

٧ - يطهر بالتبشير كل ما يرد من الفواكه والخضر والبذور عند وصولها إلى الجمرح حتى اتضح بعد فحصها بحرفة عمال وزارة الزراعة أن بها آفات أو فطريات صدر بشأنها قرار بهذا المعنى من وزارة الزراعة .

لوزير الزراعة أن يصدر قرارا يبين فيه البلاد الأجنبية الملوثة بآفات أو فطريات صدر بشأنها قرار وزاري مما هو مذكور عنه في الفقرة السابقة مع تعيين الفواكه والخضر والبذور التي يمكن أن تكون وسيلة لإدخال تلك الآفات والفطريات إلى القطر - وفي هذه الحالة تطهر الفواكه والخضر والبذور المذكورة الواردة من تلك البلاد أو من مصدر غير معلوم بدون لزوم لاثبات تلوثها .

٨ - يجب أن تكون النباتات والفواكه والخضر والبذور الواردة من الخارج الواجب تبخيرها محرومة بكنية تسهل الكشف عليها وتطهيرها بالتبشير إذا اقتضت الحال ولا يجوز فتح الطرود على مسؤولية مستودعها خاصة .

٩ - النباتات والفواكه والخضر والبذور الواجب تبخيرها إذا وردت إلى ميناء لا توجد فيه جهيزات تبخير أو فيه جهيزات جميعها غير وافية تصدر ثانيا بطريق البحر على نفقة مستودعها إلى الاسكندرية أو بورسعيد أو السويس .

١٠ - تنفذ أحكام هذا القانون في الجمرح بواسطة عمال وزارة الزراعة أو مصلحة الجمارك أو مصلحة البوصة وإذا كانت واردة بطريق البر فينبغ تلك الأحكام عمال وزارة الزراعة في أثل نقطة من القطر المصري ترد تلك الطرود إليها .

١١ - لا تتناول أحكام هذا القانون النباتات والحشرات والمواد الأخرى التي تجلبها وزارة الزراعة لغرض على .

١٢ - يلغى القانون نمرة ١٩١٣ المتعلق ذكره .

١٣ - على وزير الزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه وحدث العمل به من أثنى يناير سنة ١٩١٦ .

مدير برام حادين ٢٨ أفرس ١٣٤٤ (١٩١٦) .

هنا حضر حضرة صاحب المسالك أحمد محمد خشبة بك وزير الحربية والبحرية .

أخذت الآراء البناء بالأسم حسب ترغيب الحروف المجانية ابتداء بالأسم الذي أسفرت عنه القرعة وهو اسم سعادة بولس حنا باشا وكان مجموع الأصوات التي أعطيت ٧٤ صوتا كلها موافقة على القانون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون .

بدئي في القراءة الثانية للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٦ خلاص بالأمراض الضارة بأشجار الفاكهة .

تليت بداية القانون والمادة الأولى منه وهذا نصها :

الأخرى التي تتصرف وزارة الزراعة بسلطاتها من المرض أو التي يحصل تطهيرها تطهيراً رضاه الوزارة المذكورة .

ويجب أن يحصل الفحص أو التطهير قبل خروج أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى من البستان التي تمت منه . وفضلًا عن ذلك فإن منع هذه التسييلات المتخطّمة ذكرها يجوز أن يكون ممثلاً على قبول المالك مراقبة الوزارة لسلطاته مراقبة مستديمة .

ويتكفل أرباب البساتين في جميع الأحوال بنفقة مراقبة البساتين أو فحص أو تطهير أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى التابعة من البساتين .

دولة الرئيس — من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس — المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

٨ — لو وزير الزراعة أن يصدر قراراً يأمر فيه بإتخاذ إجراءات الوقاية الآتية بيانها في جميع البساتين المكتشفة في قسم ملوث ، سواء كانت تلك البساتين ملوثة أم لا :

(أ) فصل الأشجار بعضها عن بعض على بعد مناسب .

(ب) قلع الأشجار تلقياً نظامياً يسمح بحرية مرور الهواء فيها .

(ج) غسل الأشجار في مواعيد دورية أو دهنها بمحاليل وافية بالفرض .

(د) حرق الأرض أو حرقها .

دولة الرئيس — من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس — المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

٩ — لو وزير الزراعة أن يصدر قراراً يأمر فيه بإتخاذ الإجراءات الآتية كلها أو بعضها في البساتين الملوثة في قسم ملوث :

(أ) الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة .

(ب) يرى أن من شجرة فاكهة تظهر عليه أعراض المرض ، وذلك إما على الفور وإما في الفصل المناسب .

(ج) معالجة الأمراض بمحاليل أو مواد كيميائية وافية بالفرض .

(د) استئصال الشجيرات المصابة .

(هـ) تسمين الأشجار المصابة .

(و) إحراق عقل أشجار الفاكهة وعضونها التي قطعت عند التقليم وصارتها يختلف عنها سواء كانت تلك الأشجار مصابة أم لا .

وفضلاً عن ذلك فلوزير الزراعة أن يصدر بعد موافقة مجلس الوزراء قراراً يرخّص فيه بإتخاذ الإجراءات الآتية في شأن البساتين المصابة في الأوسر التي يصدرها للمدين أو المحافظون لهذا الغرض :

ثم له أن يقرر أن كل أو بعض أجزاء القسم الملوّث قد دخل في دور التطهر .

دولة الرئيس — من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس — المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الزابعة وهذا نصها :

٤ — لو وزير الزراعة أن يصدر قراراً يمنع قلع أشجار الفاكهة من قسم ملوث إلى قسم آخر ، وكذلك تمار تلك الأشجار وأوراقها وعطفا وصائر أجزائها والسلال وأدوات الحزم وجميع الأشياء الأخرى القابلة لنشر المرض .

وله أن يصير ما يريد من الخارج من أشجار الفاكهة والأشياء الأخرى للمتقدم ذكرها خاضعاً أثناء مروره في قسم ملوث للشروط الكافية لمنع سرّان العدوى إليها بل يجوز له أن يمنع هذا المورد بتأناً أو يمنع استعمال بعض وسائل النقل فقط .

دولة الرئيس — من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس — المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

٥ — إذا كانت منطقة من مناطق القطر متعبة سليمة وهدت الحلال لوقايتها من مرض معين منتشر في بعض أنحاء القطر الأخرى ، فلوزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء أن يصدر قراراً يمنع ادخال أشجار الفاكهة أو غيرها من الأشياء المذكورة في الفقرة الأولى من المادة السابقة إلى المنطقة المذكورة مهما كان مصدر تلك الأشجار أو الأشياء .

دولة الرئيس — من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس — المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

٦ — إذا دخل جزء من أحد الأقسام الملوّثة في دور التطهر ، فلوزير الزراعة أن يمنع بقية الأجزاء الأخرى من ذلك القسم الملوّث من ادخال أشجار الفاكهة والأشياء الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الزابعة إلى ذلك الجزء الذي في دور التطهر .

وله أيضاً أن يشترط الشروط التي يرى لزومها لنقل أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى السابق ذكرها من مكان إلى مكان آخر في دائرة جزء دخل في دور التطهر .

دولة الرئيس — من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس — المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها .

٧ — يجوز أن تستثنى من أحكام الفقرة الأولى من المادة الزابعة والمادة الخامسة والفقرة الأولى من المادة السادسة أشجار الفاكهة أو الأشياء

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .
تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

١٣ - تقوم وزارة الزراعة بتنفيذ جميع الاحتياجات التي تتطلب استيراد جهايزات خاصة في كل بستان من البساتين التي يخضع هذا القانون بمقتضى تلك الاحتياجات، وذلك بناء على طلب يقدمه المالك بالكتابة لهذا الغرض، ويجب على المالك أن يتعهد في طلبه بتحمل جميع نفقات تلك العمليات، وأن يبلغ لهذا الغرض المبلغ الذي تتيحه الوزارة على ذمة الاتفاق من هذا السبل، فان كانت تلك الأرباح - بإحدى ما فرضته قرارات ذات تطبيق عام وجب تقديم الطلب قبل اثبات وقوع أية عالة ، راداً قد سقط الحق فيه . أما اذا كانت الاحتياجات خاصة ببستان واحد فانه يجب تقديم الطلب في ظرفي الثلاثة الأيام التالية ليوم التبليغ على المالك بإتخاذ الاحتياجات المذكورة .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .
تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

١٤ - تكون أبواب البساتين التي : أ. أشجار الفاكهة مفتوحة على اللوام لغرض وزارة الزراعة ووكلاء مفتشيها .

على أنه اذا كان حول البستان حائلية أو كلاب - ملاذها لمسكن - ولم يقع الاتفاق مع المالك على التفتيش وجب اخذاره عن اليوم والساعة اللذين يكون فيهما إجراء التفتيش قبل حصوله بثلاثة أيام على الأقل .

وتخضع مائة الثلاثة الأيام المتقدم ذكرها الى أربع وعشرين ساعة في الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .
تليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

١٥ - على مالكي البساتين أن يقوموا بما يقتضيه الحال من تسهيل اجراء التفتيش للمنصوص عليه في المادة السابقة والاحتياجات التي يتخذها عمال وزارة الزراعة تنفيذاً لهذا القانون .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

(أ) استئصال أشجار الفاكهة (ما عدا الشجيرات) للمصابة بمرض لا يقع فيه العلاج أو للمصابة بمرض يستدعي التخلص ولكن زيادة ضخامتها تحول دون هذه العملية .

(ب) إحراق الأشجار المستأصلة بالصورة المتفق عليها .

(ج) تحريم زراعة بعض أنواع أشجار الفاكهة في البستان مدة معينة .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

١ - اذا كان البستان مصاباً إصابة تبلغ من الساع النطاق ملها يحول دون علاجها علاجاً ناجحاً وكانت تلك الإصابة مصدر خطر يهدد البساتين المكتظة في الجهة نفسها أو كان البستان واقعاً في قسم دخل في دور التطهير فيسوغ حيلولة صدور الأمر باستئصال كل أشجار الفاكهة الموجودة؛ وذلك بموجب قرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير الزراعة بعد تنبيه المالك بالطرق الإدارية الى تنفيذ ملاحظاته في هذا الشأن .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

١١ - فضلاً عن أحكام المادتين الثامنة والتاسعة المتقدمتين ، يكون كل مالك مكلفاً بإتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة فيما يتعلق بأشجار الفاكهة التي في حوزته حتى لا تصبح بيئة ملوثة للبساتين الأخرى الموجودة في الجهة نفسها .

ومع ذلك فلا تتخذ الاجراءات القانونية بسبب مخالفة أحكام هذه المادة بتوجيه سابق ترسله الوزارة الى المالك وبين له فيه الاحتياطات التي تقتضيها الحالة مع تعيين ميعاد معقول لانجازها .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

١٢ - اذا ورد الخبر عن ظهور مرض في بستان كائن في جهة لم تكن متباعدة مؤثرة ، فلوزير الزراعة أن يأمر باخطار المالك بوجوب اتخاذ جميع الاحتياطات التي كان يجب أن يأمر بها فيما لو كان صدر قرار باعتبار القسم الذي فيه ذلك البستان ملوثاً .

وله فوق ذلك أن يصدر قراراً يفرض فيه على مالكي البساتين المكتظة على بعد خمسة كيلو مترات من البستان الملوث أن يسلطوا فوراً عن ظهور المرض بقتنيه في بساتينهم .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :

١ - المخالفات التي تقع ضد أحكام هذا القانون وأحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً له يكون إثباتها بمعرفة مفتشي وزارة الزراعة ومكاتب مفتشيها .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثانية والعشرون وهذا نصها :

٢ - التكليفات المفروضة على مالكي البساتين بمقتضى هذا القانون وبمقتضى القرارات الصادرة تنفيذاً له تتمشى سواء بسواء على المتضمنين أو المستأجرين أو الحائزين الآخرين ، وعند عدم وجودهم تتمشى على وكلائهم المكلفين خصيصاً بإدارة البساتين أو بالاشراف عليها .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة والعشرون وهذا نصها :

٣ - حل وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون . ويسرى العمل به بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مديرى ناسقين في ٢٧ يولييه سنة ١٩١٦

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة . وبذلك يكون قد وافق على هذا القانون للقراءة الثانية وستكون القراءة الثالثة في الجلسة المقبلة .

وبما أن تقرير اللجنة من باقي القوانين قد سبقت تلاوته في الجلسة الماضية فستحل على حضراتكم الآن هذه القوانين .

على القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩١٦ بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩١٢ بشأن تنظيم مدرسة الزراعة العليا وهذا نصه :

قانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٦

قانون معلن المادة الرابعة من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢ بشأن تنظيم مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ؛

تليت المادة السادسة عشرة وهذا نصها :

١٦ - ينشر وزير الزراعة ترصيفاً لكل جهة بيان رسوم العمليات التي قد تقوم بها الوزارة على نفقة الملاك تنفيذاً لهذا القانون .

وتعرض التصريفات المذكورة على مجلس الوزراء ليراقب عليها .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة السابعة عشرة وهذا نصها :

١٧ - لو وزير الزراعة أن يصدر قراراً يحظر فيه عرض الفاكهة المصابة بأمراض معينة للبيع في أية جهة كانت .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

١٨ - لو وزير الزراعة أن يصدر قراراً ينص فيه على القواعد الخاصة بالإيجاد اللازمة بين أشجار الفاكهة . وهذه القواعد يشتمل اتباعها في كل بستان يحصل حرسه بعد تاريخ العمل بالقرار المذكور .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

١٩ - جميع أشجار الفاكهة والفواكه والأشياء الأخرى المنقولة أو المعروضة للبيع خلافاً لأحكام هذا القانون أو لقرار صدر تنفيذاً لهذا القانون يجوز ضبطها ومصادرتها بالطرق الإدارية .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة العشرون وهذا نصها :

٢٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لقرار صدر تنفيذاً لهذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز جنيتها مئراً واحداً .

فاذا تكررت المخالفة مرة ثانية في مدى ثلاثة أشهر من التاريخ الذي أصبح فيه الحكم الصادر بشأن الإدانة الأولى نهائياً ، جاز أن يكون العقاب الحبس مدة لا تزيد على أسبوع واحد .

وعلى كل حال فالحكم الصادر بالعقوبة يجب أن يكون متضمناً الأمر بتنفيذ جميع الاجراءات اللازمة لازالة أسباب المخالفة وذلك بواسطة عمال وزارة الزراعة وعلى هيئة الخفاف . ويجوز اذا اقتضى الحال أن يكون الحكم شاملاً لا مراً باحداً من أشجار الفاكهة التي هي موضوع المخالفة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به من يوم نشره بالجريدة الرسمية ؛

مديرى رأس العين ٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ (٧ سبتمبر ١٩١٦)

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المسألة فليتفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذه المادة . وبذلك يكون قد وافق على هذا القانون للقراءة الثانية وستكون القراءة الثالثة فى الجلسة المقبلة .

على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩١٦ بشأن التدابير التى تتخذ لإبادة دودة بكرة القطن القنفذية وهذا نصه :-

قانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٦

قانون بالتدابير التى تتخذ لإبادة دودة بكرة القطن القنفذية

محضر سلطان مصر

بما أنه من المتعين استكمال القوانين المرعية فى الوقت الحاضر توصلا لحل وسائل مقاومة دودة بكرة القطن القنفذية وتلافى مضارها أكثر فناء بالفرض المقصود ؛

وبعد الاطلاع على رأى الذى أبداه المجلس الاستشارى للزراعة يجلسه المتصلة فى ٢٢ مارس سنة ١٩١٦ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ؛ وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - ينعى حفظ بكرة القطن والقطن الغير الملوغ ما بين أول مايو وأول أغسطس من كل سنة خارج المخازن الممنوعة أو المحصونة التى ترخص بها وزارة الزراعة . ولا تمتنع هذه الرخصة الا للهاذين التى تتوافر فيها الضمانات التى تطلبها الوزارة لمنع تسرب فراش الدودة القنفذية منها .

٢ - ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩١٧ يجب أن تقم جميع معامل سلج القطن أجهزة خاصة بجمعها ووزارة الزراعة بمعالجة البكرة واعدام الدودة القنفذية الكامنة فيها وتقتول هذه المعالجة كل البكرة الخارجة من المعالج .

٣ - يصدر وزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء قرارات ينص فيها على شروط تطبيق هذا القانون .

٤ - يقع التكليف بتنفيذ التدابير التى تنص بها المادتان الأولى والثانية والقرارات المشار اليها فى المادة السابقة على المالك أو على المستأجر . فانا كان للمالك أو المستأجر وكلاهما يتولاه وقع ذلك التكليف عليهم .

٥ - رجال الضبطية القضائية أو عمال وزارة الزراعة الذين يتدبرون لذلك هم الذين يجوز لهم إثبات كل عاقبة لأحكام هذا القانون . وبناء عليه يجوز لهم دخول كل مخزن عموى أو خصوصى وكل معمل سلج يتحقق من أن الشروط التى ينص عليها هذا القانون والقرارات المتخذة ذكرها متبعة مرمية .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - ألفت المادة الرابعة من القانون المتقدم ذكره واستبدلت بما يأتى :
"تحدد المصروفات المدرسية السنوية بقرار يصدره وزير الزراعة بعد تصديق مجلس الوزراء ."

"ولو وزير الزراعة أن ينعى عددا من المال المجانية بحسب الشروط التى تعين لذلك بقرار يصدر بعد تصديق مجلس الوزراء ."

٢ - على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به من يوم نشره بالجريدة الرسمية ؛

مديرى رأس العين ٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ (٧ سبتمبر ١٩١٦)

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذا القانون من حيث المبدأ فليتفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذا القانون من حيث المبدأ .
سماعة أمين سائى باشا - هذا القانون كان منظورا أمام لجنة المعارف وقد قررت اللجنة الموافقة عليه .

دولة الرئيس - إذن لا ضرر من ذلك .
بدئى فى القراءة الثانية للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩١٦
تليت ديباجة القانون والمادة الأولى منه وهذا نصها :

قانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٦

قانون معقل لصادرة الزاينة من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢

محضر سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢ بشأن تنظيم مدرسة الزراعة العليا بالبحيرة ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - ألفت المادة الرابعة من القانون المتقدم ذكره واستبدلت بما يأتى :
"تحدد المصروفات المدرسية السنوية بقرار يصدره وزير الزراعة بعد تصديق مجلس الوزراء ."

"ولو وزير الزراعة أن ينعى عددا من المال المجانية بحسب الشروط التى تعين لذلك بقرار يصدر بعد تصديق مجلس الوزراء ."

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المسألة فليتفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذه المسألة .

الوطنيين على حين أن القانون السابق الذى ألغاه هذا القانون كان نافذا على الوطنيين والأجانب لتصديق محكمة الاستئناف المختصة عليه وهذا ينص فى القانون. المرسوم لا يستهان به لأنه خاص ببلدية القطن القرغيلة التى تضى مساحة البلاد لمع انتشارها ولا يثنى أن البلدة موجودة بأصل الحال المنتشرة فى طول البلاد وعرضها وأغلبها مملوك للأجانب فلا معنى مطلقا لأن يكون القانون المطروح أمام المجلس أقل مفعولا من القانون القديم الذى يطبق على القرغيين .

وقد نصت المادة الثامنة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٦ على تطبيق أحكام للمادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجبايات لأهل فأخرجت بطبيعة الحال الأجانب ولم تحلل القانون عليهم مطلقا .

دولة الرئيس - ألا ترون تأجيل البحث فى هذا القانون حتى ينضم رجال وزير الزراعة .

حضره عبد الفتاح رجالى افتدى - اذا أراد معالى محمد شفيق باشا أن ينفذ القانون على الأجانب أيضا فيجب أن يسن قانون جديد .

حضره عبد العزيز رضوان بك - اذا كان معالى محمد شفيق باشا يريد الاطمئنان الى الحقيقة فاني أذكر لمسألة أن ما يضاطره حاصل الآن فان القانون الخاص بالتأجيل الذى اتخذ لإدانة دودة بذرة القطن القرغيلة نافذ على الأجانب كما هو نافذ على الوطنيين .

سعادة محمود شكرى باشا - يظهر أنه غفل خطأ فى الثلاثة أذ نال القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٦ وهو صادف ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٦ بينما هناك قانون لاحق له وهو القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٦ وصاير بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٦ وهذا هو الذى مسئلة عليه الجمعية التأسيسية فكملة الاستئناف المختصة ويسرى على الوطنيين والأجانب وهو ما كان يجب تلاوته .

دولة الرئيس - ألم تكن يا باشا مجرأ لتقرر الزراعة ؟

سعادة محمود شكرى باشا - لا بل انظر لمرور حوضه أحمد مصطفى بك ويظهر أن اللجنة أخطأت فى تقريرها فاجتبت القانون نمرة ٢٦ ملغيا للقانون نمرة ٢٩ مع أن الممكن هو الصحيح .

ثم رقت بالجلسة للاسراع فى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة مساء .

أجندت الجلسة فى الساعة السابعة والدقيقة الأربعين .

دولة الرئيس - الآن أتضح أن قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٦ الذى اجترحت لجنة الزراعة أنه معمول به ملغى بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٦ وأتضح أيضا أن حين القوانين العليا بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ فقام هذا الاضطراب يمين أن يعيد المجلس بقررة لجنة الزراعة اليها لصيد النظر مع اعتبار الموافقة التى صدرت من المجلس على جميع القوانين التى زويت فى هذا التقرير حتى ما قرره المجلس بعد القراءة الثالثة مطقة أن أن يناد النظر فيها .

والتقى المجلس على ذلك .

شرح فى ثلاثة تقارير لجنة الاقتراحات والشرايع .

حضره محمد طوىلى الجزار بك - مقروءة الجمعية غير موجود فأدى تأخير تلاوة التقارير حتى ينضم .

ولا تتناول المانية الأما كن المخصصة لسواء السكنى أو لكتاب الإدارة دون ما هذا ذلك من الأغراض .

٦ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المتخذة ذكرها يترتب عليها العقوبة بـ مجلس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبضرامة لا تزيد على مائة قرش أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

٧ - فى أحوال المخالفات التى ترتكب ضد أحكام المادة الأولى يأمر القاضي بإعدام البذرة والقطن الغير المخلوج الذى يوجد خارج المخازن المرخص بها أو فى مخازن لم تعد تتوافر فيها الضمانات المطلوبة . وفى أحوال المخالفات التى ترتكب ضد أحكام المادة الثانية يأمر بإعدام البذرة التى لم تبلغ الأتى عولت علاجها غير واثق . ويكون الأمر فى الحالاتين اذا طلبت النيابة العمومية منه ذلك .

٨ - يأمر القاضي بإغلاق المخازن الغير المرخص بها بالتطبيق للادة الأولى والمخازن المرخص بها التى لم تعد تتوافر فيها الضمانات المطلوبة .

ويسوز القطن فى الأحكام التى يأمر بالإغلاق أو يرفضه بطريق الاستئناف من الخصوم ومن النيابة العمومية . ويحصل الاستئناف بتقرير يكتب فى ظم كتاب المحكمة فى ميعاد عشرة أيام . ويبدأ هذا الميعاد بالنسبة للأحكام الغائية من اليوم الذى يطلع فيه جواز قبول الممارسة طبقا لأحكام المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجبايات لأهل ومن يوم التعلق بالحكم بالنسبة للأحكام الحضرية ولا غائية الغائية بالصادرة فى الممارسة .

ويرفع الاستئناف الى محكمة الاستئناف التى تتحكم فيه بطريق الاستئناف .

٩ - للوزارة ولو قبل صدور الحكم أن تفتد الاحتياطات اللازمة لمنع انتشار الدودة على نفقة صاحب مكتب المخالفة ، ولما تنوع خاص أن تدمم البذرة والقطن الغير المخلوج الذى يوجد خارج مخازن المرخص بها أو فى مخازن لم تعد تتوافر فيها الضمانات المطلوبة وذلك فى أحوال المخالفات التى ترتكب ضد أحكام المادة الأولى وأن توقف آلات المخلج وتدمم البذرة التى لم تبلغ الأتى عولت علاجها غير واثق . وذلك فى أحوال المخالفات التى ترتكب ضد أحكام المادة الثانية .

وتحصل التفاتات بالطريقة الإدارية طبقا لأحكام الأمر السالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

١٠ - على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

مديره جبارى فى ٢٤ ذي الحجة ١٣٤٤ (٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٦)

معالى محمد شفيق باشا - أن الفرض من هذا القانون كما ذكر فى مقدمة استكمال القوانين المعمول بها فى الوقت الحاضر فالمفروض انذ أن يكون هذا القانون اكمل وأتم من القوانين السابقة وهذا يتطابق الواقع لأن هذا القانون الذى تمس ذكرته على أنه نكل للقوانين السابقة وهو فى الحقيقة أصعب منها إزالاته لعدم تعدينى بمكة الاستئناف المختصة عليه لا ينفذ الا على

دولة الرئيس - لا مانع من تلاوتها في خيبة المقر .

حضرة أبراهيم نور الدين بك - أرى بإدولة الرئيس أن من المستحسن تأخير النظر في هذه التقارير لاسبوع القادم حتى يحضر حضرة الشيخ حسن عبد القادر مقرر اللجنة .

حضرة لويس أخوخ فانوس أنضى - اذا كان لا بد من انتظار حضور حضرة المقرر فأرى من الواجب أن يحول اقتراحى الى بلجتي الصحة والمالية وهو الاقتراح المدرج تحت نمرة ٤٠ الخاص بطلب إعطاء مستوصفات منتقلة في الأرياف وأن يكون ذلك بطريق الاستعجال خصوصاً وقد وافقت اللجنة عليه واعتبرته اقتراحاً بريغية .

وافق المجلس على إحالة اقتراح حضرة لويس أخوخ فانوس أنضى على بلجتي الصحة والمالية .

وهذا نص رأى اللجنة من هذا الاقتراح :

تقرر أن اللجنة بإجماع الآراء اعتباراً اقتراحاً بريغية ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس ل حالته على بلجتي الصحة والمالية .

قرر المجلس تأجيل النظر في تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض لجلساب حضرة المقرر .

دولة الرئيس - نتقل الآن الى النظر في التقرير المقدم من لجنة المالية . والألاحظ أن القوانين والمراسم الواردة بالقسم الأول من هذا التقرير خاصة بتعديل حدود بعض البنايات الواجب تحصيل هوائك من مانيها فهل ترون حضراتكم إحالة هذه القوانين والمراسم على لجنة الحفانية لبحثها اذا كانت مما يجب عرضه على المجلس ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - حقيقة أن بعض هذه القوانين والمراسم خاص بتعديل حدود بعض البنايات الواجب تحصيل هوائك الأملاك على المباني الساخلة فيها ، وأما لوافق دولة الرئيس على رأيه بأن تحال هذه القوانين على لجنة الحفانية من باب الاحتياط لتصرف ما اذا كانت هذه القوانين مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية فيتمتع نظره أمام المجلس أم لا . واللجنة توافق على ذلك .

المجلس وافق على ذلك .

أخذ المجلس في نظر القوانين الخاصة بتقرير رسوم مؤقعة على ضرائب الأهلان ببعض المديرات وهي الواردة بالقسم الثانى من تقرير لجنة المالية . وهذا نص رأى اللجنة فيها :

قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على هذه القوانين نظراً لأن الرسوم المؤقعة التي فرضت فيها تقرر بناء على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يولييه سنة ١٩١٣ وهذا نصها :

المجلس المديرية أن يقرر رسوما مؤقعة بالمديرية لصرفها في منافع عمومية ومنها التعليم . وللمجلس أن يستعمل تلك الرسوم بأكلها التعليم .

وقراره في وضع الرسوم وتخصفيها يكون قطعيًا ويصدر به الأمر المالى ما دام لا يتجاوز النسخة في المسألة من مجموع الضرائب بالمديرية فانما قرأ ك من ذلك لا يكون قراره قطعيًا في ما زاد من النسخة في المسألة الا بعد تصديق الحكومة على الزيادة ويصدر الأمر المالى ويتبع في تحصيل وحفظ وصرف تلك الرسوم القواعد للجنة في الأموال الأميرية .

نقلى للمرسوم رقم ٢٧ لسنة ١٩١٦ بتقرير رسوم مؤقعة على ضرائب الأهلان بمديرية أسوان وهذا نصه :

قانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩١٦

بتقرير رسوم مؤقعة على ضرائب الأهلان بمديرية أسوان

بمجلس أسوان

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يولييه سنة ١٩١٣

وعلى قرار مجلس مديرية أسوان الصادر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٦

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأهلان بمديرية أسوان الرسوم المؤقعة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المسألة لمدة خمس سنوات وعلامة أشهر من أول يناير سنة ١٩١٧ لفاية مارس سنة ١٩٢٢

٢ - تحصيل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أثمان الأموال وبسبقتها .

٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

مدون بمسجل جارس فى ٤ محرم سنة ١٣٢٥ (٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦) .

مطل على شفيق باشا - هذا القانون يقضى بفرض ضريبة لمدة خمس سنوات تقضى في سنة ١٩٢٢ قانون أصبح ملغى بطبيعته لاداعى للنظر فيه .

سعادة المقرر - في حالة عدم الموافقة على هذه القوانين قد يصبح للمولين الحق في استرداد ما دفعوه وهذه القوانين كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ولا بد بمحكم الدستور من عرضها على المجلس ولو أن مدتها قد انتهت .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذا القانون من حيث المبدأ فيفضل بالتوقف .

لم يهتف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذا القانون من حيث المبدأ .

نقلى للرة الثانية قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٦ مادة فائدة .

وتل قرار مجلس مديرية اللجنة الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية اللجنة الرسوم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة خمس سنوات ابتداء من أبريل سنة ١٩١٧ لغاية مارس سنة ١٩٢٢ .
٢ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال ونسبتها .
٣ - على وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
مدخل غير المبني بمردود ١٧ دج الأولى سنة ١٣٢٥ (١١ يناير سنة ١٩١٧) .
دولة الرئيس - من لا يوافق على هذا القانون من حيث المبدأ فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .
دولة الرئيس - المجلس يقر هذا القانون من حيث المبدأ .
على القانون رقم ٢ لسنة ١٩١٧ مرة الثانية مادة فائدة .
تليت ديباجة القانون والمادة الأولى وهذا نصها :

قانون نمرة ٢ لسنة ١٩١٧

بمقرر رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية اللجنة

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامي الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ ؛

وعل قرار مجلس مديرية اللجنة الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية اللجنة الرسوم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة خمس سنوات ابتداء من أبريل سنة ١٩١٧ لغاية مارس سنة ١٩٢٢ .
دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال ونسبتها .
دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

تليت ديباجة مع المادة الأولى منه وهذا نصها :

قانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩١٦

بمقرر رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية أسوان

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامي الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ ؛

وعل قرار مجلس مديرية أسوان الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٦ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية أسوان الرسوم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة خمس سنوات وثلاثة أشهر من أول يناير سنة ١٩١٧ لغاية مارس سنة ١٩٢٢ .
وافق المجلس عليها .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال ونسبتها .
دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - على وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذه المادة وبذلك يكون قد وافق على هذا القانون للقراءة الثانية . وستكون القراءة الثالثة في الجلسة المقبلة .

على القانون رقم ٢ لسنة ١٩١٧ بمقرر رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية اللجنة وهذا نصه :

قانون نمرة ٢ لسنة ١٩١٧

بمقرر رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية اللجنة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامي الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ ؛

٣ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.
دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .
دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة . وبذلك يكون قد وافق على هذا القانون للقراءة الثانية . وستكون القراءة الثالثة في الجلسة المقبلة .
على القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٩ انخاص بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية الشرقية وهذا نصه :

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٩

بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية الشرقية

محسن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يولييه سنة ١٩١٣

وعلى قرار مجلس مديرية الشرقية الصادر فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٩
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية الشرقية الرسوم المؤقتة التى قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة فى المائة لمدة خمس سنوات وثلاثة شهور من أول يناير سنة ١٩٢٠ لغاية مارس سنة ١٩٢٥
٢ - تحصل الرسوم المذكورة فى كل سنة مع أقساط الأموال وبسببها ،
٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ،
مديرى بلدين فى ٢٥ رمضان سنة ١٢٣٧ (٣١ ماير سنة ١٩١٩) .
دولة الرئيس - من لا يوافق على هذا القانون من حيث المبدأ فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا القانون من حيث المبدأ .
على القانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٩ لرة الثانية مادة فادة .
تليت ديباجة القانون والمادة الأولى منه وهذا نصها :

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٩

بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية الشرقية

محسن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يولييه سنة ١٩١٣

وعلى قرار مجلس مديرية الشرقية الصادر فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٩
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية الشرقية الرسوم المؤقتة التى قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة فى المائة لمدة خمس سنوات وثلاثة شهور من أول يناير سنة ١٩٢٠ لغاية مارس سنة ١٩٢٥
دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - تحصل الرسوم المذكورة فى كل سنة مع أقساط الأموال وبسببها ،
دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ،
دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة . وبذلك يكون قد وافق على هذا القانون للقراءة الثانية . وستكون القراءة الثالثة فى الجلسة المقبلة .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - على كلام بخصوص النظر فى القوانين التى انتهى العمل بها إذ المادة ١٦٩ من الدستور تقول أن القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى الأمر السالى الصادر فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ تقرر على مجلسى البرلمان فى دور الاعتقاد الأول فان لم تعرض عليها فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل . والمادة ١٦٧ ذكرت أن كل ماقرره القوانين والمراسم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ماسن أوانتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقا لأصول والأوضاع المتبعة يجب اتفاقا بشرط أن يكون قائما متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور على الأيس ذلك المبدأ المقرر فى المادة ٢٧ بشأن عدم سريان القوانين على الماضى .

فالقانون الذى انتهت مدته لا على للنظر فيه لأننا رأينا أن بطله فلا يسحب أو ذلك على الماضى .

ولأجل هذا أرى أن القوانين التى عرضت على المجلس وانتهى العمل بها لا على للعود اليها ومن البعث أن نضع أوقاتنا فى تلاوتها .

سماعة محمود شكرى باشا (مقر البتة) - ردا على ما يقوله حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك أقول أن المادة صريحة وتوجب العرض على المجلس متى عرضت يجب النظر فيها خصوصا وأن بعضها لم يكن قد انتهت مدة العمل به وقت فتح البرلمان أو وقت عرضها علينا فى دور الاعتقاد الأول فى سنة ١٩٢٤ فيجب أخذنا بالإسوط أن ننظر فى هذه القوانين .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - الذى أقترحه على المجلس أن كل قانون انتهى العمل به لا على لعرضه على المجلس والرأى لحضراتكم .
حضرة الشيخ يس محمود ابر جليل - أرى أن القانون الذى انتهت مدته لا ننظره والذى لم تنته مدته ننظره .

دولة الرئيس - تريد أن القوانين التى عرضت قبل انتهاء مدة العمل بها يجب النظر فيها .

على القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٩ انخاص بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية شرقى سوف وهذا نصه :

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون - كل منهما فيما يخصه .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة . وبذلك يكون قد وافق على هذا القانون للقراءة الثانية ، وستكون القراءة الثالثة في الجلسة المقبلة .

تلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩١٩ الخاص بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان وهذا نصه :

قانون تمرة ٥ لسنة ١٩١٩

بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية جرجا

بمجلس سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣

وعلى قرار مجلس مديرية جرجا الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية جرجا الرسوم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة ثلاث سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٩ لغاية مارس سنة ١٩٢٢

٢ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال وبسببها .

٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

مديرى ما بين ٢ رمضان سنة ١٣٢٧ (٣١ ماير سنة ١٩١٩)

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذا القانون من حيث المبدأ فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون من حيث المبدأ .

تلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩١٩ مادة فائدة .

تليت ديباجة القانون والمادة الأولى منه وهذا نصها :

قانون تمرة ٥ لسنة ١٩١٩

بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية جرجا

بمجلس سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣

وعلى قرار مجلس مديرية جرجا الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

قانون تمرة ٤ لسنة ١٩١٩

بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية بنى سويف

بمجلس سلطان مصر
بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣

وعلى قرار مجلس مديرية بنى سويف الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٨

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية بنى سويف الرسوم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة ثلاث سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٩ لغاية مارس سنة ١٩٢٢

٢ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال وبسببها .

٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

مديرى ما بين ٢ رمضان سنة ١٣٢٧ (٣١ ماير سنة ١٩١٩)

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذا القانون من حيث المبدأ فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون من حيث المبدأ .

تلى القانون تمرة ٤ لسنة ١٩١٩ مادة فائدة .

تليت ديباجة القانون والمادة الأولى منه وهذا نصها :

قانون تمرة ٤ لسنة ١٩١٩

بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية بنى سويف

بمجلس سلطان مصر
بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣

وعلى قرار مجلس مديرية بنى سويف الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٨

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية بنى سويف الرسوم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة ثلاث سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٩ لغاية مارس سنة ١٩٢٢

٢ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال وبسببها .

٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال وبسببها .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

رسمنا بما هو آت :

١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية جرجا الرسوم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة ثلاث سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٩ لغاية مارس سنة ١٩٢٢

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليتنفسل بالوقوف
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٢ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال وبسبقتها .
دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليتنفسل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليتنفسل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة . وبذلك يكون قد وافق على هذا القانون للقراءة الثانية . وستكون القراءة الثالثة في الجلسة المقبلة .

تلى القانون مرة ٦ لسنة ١٩١٩ انحصار بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية قنا وهذا نصه :

قانون تمرة ٦ لسنة ١٩١٩

بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية قنا

محضر سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣

وعلى قرار مجلس مديرية قنا الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية قنا الرسوم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة خمس سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٩ لغاية مارس سنة ١٩٢٤

٢ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال وبسبقتها .

٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

مديرى مصر ما بين في ٢٨ و ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٣٧ (٢١ مايو سنة ١٩١٩)

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذا القانون من حيث المبدأ فليتنفسل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذا القانون من حيث المبدأ .

تلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٩ مادة فائدة .

تليت ديباجة القانون والمادة الأولى منه وهذا نصها :

قانون تمرة ٦ لسنة ١٩١٩

بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية قنا

محضر سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣

وعلى قرار مجلس مديرية قنا الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية قنا الرسوم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة خمس سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٩ لغاية مارس سنة ١٩٢٤

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليتنفسل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال وبسبقتها .
دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليتنفسل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليتنفسل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة . وبذلك يكون قد وافق على هذا القانون للقراءة الثانية . وستكون القراءة الثالثة في الجلسة المقبلة .

على محمد شفيق باشا - لا أريد تكرار ما قلته ولكنى أريد أن أبين أننا لا يمكننا أن نصور أمر القوانين المتخذة وأبنائها منها كثير ترتب على كل منها حقوق لأفراد ومساس بحقوق آخرين فأننا كآدم من بين هذه القوانين قانون يبيع الاطعام مشلا وأصله بسببه شخص فهل نلبيه لنفتح بابا للتوضعات ضد الحكومة فأننا كنا نحقق مع فكرة مسحاة المقرر لترتب على ذلك نتائج خطيرة . وقد عرض فيما عرض على المجلس قوانين صدرت قوانين أخرى بالناشأ فلم يتعرض المجلس للنظر فيها فكيف ننظر الآن في قوانين أصبحت ملغاة بانتهاء مدة العمل بها .

واقع ولا نستطيع التعرض لما لأشنا إذا قلنا وبما قد قررنا هذا المبدأ، اعترض علينا به . فيجب علينا ونحن نشترط في هذه المسألة أن نابع أن ماقرره الآن قد يؤثر على ما سيعرض علينا من تلك القوانين .

دولة الرئيس — القوانين التي ننظرها الآن صدرت قبل الدستور .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — ولكن الدستور قضى برفضها .

دولة الرئيس — نعم إن الدستور قضى برفضها إلا أن المادة ١٦٧ منه قضت بأن قرار المجلس فيها لا يسرى على الماضي .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — ولماذا نص على وجوب عرضها علينا ؟ أليس لقرار رأيها فيها ؟

دولة الرئيس — هذا قول . وهناك قول آخر يناقشه، إن الحكومة عرضت هذه القوانين بجلتها تاركة للمجلس حرية التصرف فيها وكان الواجب أن تستبعد منها ما انتهى العمل به .

إبراهيم نور الدين بك — لقد عرضت هذه القوانين علينا وجرينا شوطا طويلا في بحثها فيجب أن نتمسك في حملنا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — أعيب على مقالته حضرة إبراهيم نور الدين بك أن الدستور لم نص على وجوب عرض هذه القوانين بل يفرق بين ما انتهى العمل به منها وما لا يزال العمل ساريا به .

دولة الرئيس — نعم ولكن هذا مفهوم ضئيل من المادة ١٦٧ التي نص على عدم سريان قرار المجلس في هذه القوانين على الماضي .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — تنص المادة ١٦٩ من الدستور على وجوب عرض جميع هذه القوانين على مجلس البرلمان والحكمة في ذلك ظاهرة وهي أن هذه القوانين كان يجب أن تصبغ عليها الجمعية التشريعية ولكن ذلك لم يكن في الإمكان بسبب تعطيلها وقد جاء الدستور بمد ذلك وخول حق النظر فيها للبرلمان .

حضرة عثمان محمد بك — من البحت أن تشتمل بالنظر في قوانين خاصة بالماضي وانتهى أجلها، إن البرلمان إنما يشرع للمستقبل والقوانين المعروضة علينا قد انتهت العمل بها ولا يمكن أن نعملها كما لا يمكن أن نقرر إلزامها لأنها في الواقع ملغاة ولا وجود لها . والقوانين الخاصة بالمراتب قد خضعت بموجب الضرائب بوصف كونها قوانين مصممة واجبة للنفاذ وقد طالت بآثارها المدة المحددة بها لتحصيل هذه الضرائب فلا شأن لنا بها الآن .

وللمادة ١٦٩ من الدستور يفهم منها أننا لاصل الاستئصال ويجب الآن أن يقرر المجلس ما يراه في هذه المسألة .

سعادة أحمد بك باشا — أشار حضرة إبراهيم نور الدين بك إلى مسألة القوانين التي صدرت في عهد الوزارة السابقة ولكن المسألة التي نتناقص فيها الآن خاصة بالقوانين التي صدرت وكان معمولاً بها قبل الدستور .

وأما تلك التي صدرت في عهد الوزارة السابقة أي بعد الدستور فلها حكم آخر وقد تشكلت لجنة خاصة للنظرها وستعرض على المجلس لإبداء رأيه فيها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — أظن أن هناك فرقا بين قوانين صدرت ثم صدرت قوانين أخرى بتعديلها أو إلغائها وبين قوانين حصد العمل بها مدة لم تكن قد انتهت في بعضها عند عرضها على المجلس .

معالي محمد شفيق باشا — أنا لا أرى فرقا بين القوانين تلك وقوانين صدرت ونفذت في حدود المدة التي وردت بها ودفع الناس الضرائب الواردة بها ولن يطالبوا باستردادها فلا محل مطلقا لمرض هذه القوانين على المجلس .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — يوجد فرق بين قوانين ألغيت أو عدلت وبين قوانين انتهت مدة العمل بها ولا ضرر على كل حال من عرض هذه القوانين على المجلس أعذا بالأحوط .

معالي محمد شفيق باشا — سبق أن المجلس امتنع عن النظر في قانون الخشاش في جلسة ماضية واختار أن مدته انتهت .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — انني أريد الأخذ بالأحوط لأن الدستور قضى برفض هذه القوانين على المجلس وقد عرضتها الحكومة فعلا فيجب نظرها .

سعادة أحمد بك باشا — القوانين عند ما تعرض على المجلس إنما تعرض للتصديق عليها أو لتعديلها أو إلغائها، قانون انتهى العمل به لا يمكن أن نلغيه لأنه ملغى من نفسه . والدستور ينص على أن القوانين عند ما تعرض على المجلس وقرر تعديلها أو إلغائها إنما يكون مقبول ذلك كله ساريا على المستقبل لا على الماضي لأن الحقوق المكتسبة بموجب هذه القوانين لا يمكن أن تمس .

كان للحكومة وقت أن عرضت هذه القوانين أن تستبعد منها ما انتهى العمل به ولا تعرض إلا الذي لا يزال العمل ساريا به ولو فعلت ذلك لكان في غير من هذه المناقشة . ولكن ما حصل هو أن الحكومة عرضت كل القوانين الصادرة في المدة السابقة . غير أن هذا لا يبرر ولا يمكن أن يكون سببا في أن ننظر القوانين التي انتهى العمل بها . ذلك أن هذه القوانين لا يمكن حسب نص الدستور تعديلها أو إلغائها تعديلا أو إلغاء يسرى على الماضي . وأرى أنه من البحت أن ننظر فيها لأنك في مخالفتك الدستور والمقول والحالة العملية .

والى لا أوافق سعادة المقرر في ذهب إليه من أن عدم نظر المجلس في هذه القوانين وتصديده عليها ربما أدى إلى دفع دعوى من المواطنين على الحكومة لاسترداد ما دفعوه من الضرائب بموجب هذه القوانين . لا أوافق سعادة المقرر على ذلك لأن الشخص الذي دفع ضريبة بموجب هذه القوانين لا يمكنه أن يتسكك بعدم تصديق المجلس عليها لأن القانون يمتد إلى يافى والمجلس لا يمكنه النام فأرى أنه من الأحوط ألا ننظر المجلس هذه القوانين .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لو أن هذه المسألة كانت قاصرة على عدم نظر هذه القوانين المعروضة علينا الآن والتي انتهى العمل بها لكان الأمر سهلا .

ولكن أرى أن هذه الخطة أو التمهيد قد تؤثر على ما سيعرض علينا من القوانين التي صدرت في عهد الوزارة الزموية فتصبح أزماء أمام أمر

عمل الإنسان في ذاته يجب أن يصان عن العبث كما يجب أن يصان عن التفتيش الزايم مع مساعدة المقرر ومن هذا حقوق نظر القوانين التي انتهى العمل بها يكون ملغاة عبثاً وتكون قد خالفتها ما تفتني بهندموص الدستور.

حضرة السيد فوده بك - أرى أنه يجب التفرقة بين القوانين التي كان العمل بها جارياً والتي كان قد انتهى العمل بها عند عرضها على المجلس . فالأول هي التي يجب أن ينظرها المجلس ، وأما الثانية فهي التي لا يصح أن يصح المجلس وقتها .

دولة الزعيم - إذن يؤخذ الرأي عدمه إذا كان المجلس يوافق على القوانين التي كان معمولاً بها وقت عرضها عليه أم لا .

معالي عبد شفيق باشا - أرى أن يؤخذ رأي المجلس عما إذا كان يوافق على نظر القوانين التي كان العمل جارياً بها لقراءة صدور الدستور .

حضرة الشيخ عبد عز العرب بك - ولكن المادة ١٦٤ من الدستور صريحة في أن صدور الدستور ليس هو الحد الفاصل إنما الحد الفاصل هو انعقاد البرلمان أي أن القوانين التي كان عملها قبل انعقاد هي التي لا تنظر هنا قام دولة رئيس المجلس وحل مثله في كرمي الرئاسة حضرة عبد علوي الجزار بك وكيل المجلس .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - الموضوع يحتاج إلى الدقة والروية فلا يصح لنا أن نتسرع في أخذ الرأي عليه قبل بحثه . لهذا أتراجع تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة .

حضرة الشيخ عبد عز العرب بك - إننا أن الموضوع لا يحتاج بعد هذه المناقشة إلى التأجيل .

حضرة محمود أبو النصر بك - أرى أن يؤخذ الرأي عما إذا كان المجلس ينظر فيها عرض عليه من القوانين التي انتهى العمل بها قبل العرض أم لا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ولكن معالي شفيق باشا رأى مخالف لهذا الرأي فإن معاليه يرى أن يكون الحد الفاصل هو يوم صدور الدستور لا يوم العرض .

معالي عبد شفيق باشا - عدلت عن رأي لأن المادة ١٦٣ من الدستور تشي على أن العمل بالدستور يكون من تاريخ انعقاد البرلمان .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أرى أن ما يجب أن يؤخذ عليه الرأي هو : هل القوانين التي انتهى العمل بها بانتها المدة المحددة بها ينظرها المجلس أم لا ؟ وهل الحد الفاصل لعدم النظر يكون يوم انعقاد البرلمان أو يوم العرض ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أكرر رجائي بتأجيل هذا الموضوع الآن لأنه يحتاج إلى تعمق والتسرع في أخذ الرأي عليه الآن ربما يجرنا إلى الوقوع في الخطأ .

وهنا عاد دولة الرئيس إلى كرمي الرئاسة .

دولة الرئيس - هو الآن نقاش حضراتكم على تأجيل النظر في هذا الموضوع إلى الجلسة المقبلة .

أصوات : نوافق .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والبقية . مع مساء على أن يعود انعقاد يوم الثلاثاء ١٣ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساءً .

حضرة عبد العزيز زبون بك - من المعلوم أن القوانين كانت قبل صدور الدستور تعرض على الجمعية التشريعية وقد تمطت زمناً طويلاً . فعند ما وضع الدستور نص فيه على وجوب عرض هذه القوانين على البرلمان ولم يفرق بين ما انتهى العمل به منها وما لا يزال معمولاً به . وأرى وإن لم أكن من رجال القانون إلا أنني أرى أن نص المادة ١٦٩ صريح على وجوب عرض هذه القوانين على المجلس وقد عرضت فعلاً فلا معنى لتقرير عدم نظرها الآن رغبة في توفير الوقت إذ أن المسألة ليست مسألة توفير وقت ولكنها مسألة احترام الدستور وأرجو من يقول غير ذلك أن يلقى على ما يريد به رأيه من النص الصريح لا ما يستتجه .

دولة الرئيس - ثم هناك نص صريح وهو ما جاء في المادة ١٦٧ من أن قرار المجلس لا يسرى على الماضي .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن المادة ١٦٩ التي تحتم عرض القوانين على البرلمان جاءت بعد المادة ١٦٧ الخاصة بمرافق قرار المجلس على المستقبل ، فلأن الشارع أراد أن يفرق بين القوانين المعمول بها والتي انتهى العمل بها لنص على ذلك صراحة في المادة ١٦٩ .

دولة الرئيس - لا عبرة بتأجيل فإن مواد القانون يفسر بعضها بعضاً .

معالي عبد شفيق باشا - قال حضرة عبد العزيز زبون بك أن المادة ١٦٩ من الدستور توجب على المجلس نظر هذه القوانين مع أن المادة صريحة في عدم وجوب نظرها لأنها نصت على الأمر المتربط على عدم عرضها وهو بطلانها فلما أن الحكومة لم تعرضها لما ترتب على ذلك غير البطلان ، أضف إلى ذلك أن القوانين المأخوذة إليها البحث الآن قد بطلت فعلاً بانتها المدة المحددة لمرافقها وكان تفكوكها الأخفها ولو فصلت ذلك لما كان من حرج ولا عمل للتصوف من المصنوع الذي أشار إليه سعادة شكرى باشا ، فإن المجلس لا يستطيع بحال بموجب المادة ١٦٧ من الدستور أن يتعرض لتعديل أو إلغاء يسرى مفعول أيهما على الماضي .

دولة الرئيس - أنا موافق على رأي معاليكم .

حضرة محمود أبو النصر بك - فاعتادى أن المسألة أظهر من أن تحتاج إلى كل هذا الجدل . اعتادى أن الدستور صريح في أن ما يجب عرضه من القوانين إنما هو تلك القوانين التي كانت سارية ومعمولاً بها يوم أن عرضت بدليل قوله في المادة "١٦٩" ما نصه "تعرض على المجلس" (أي المجلسين) فهذا الدور بطل العمل بها للمستقبل . إذن المفروض أن تلك القوانين معمول بها وأنه لا يزال لها مستقبل يقضى أن يسرى مفعولها فيه .

بهذا النص يمتلئ كل جمل في أن القوانين التي انتهى أجلها لا تمت من رسمها فإذا كانت الحكومة قد عرضتها عليكم فليكن فهذا لا يتم عليكم أن تنظروها وأن تضيخوا الوقت سدى لأنها لا يمكن أن تجا .

يقى أمامنا بعد ذلك اعتراض سعادة المقرر وأرى أنه اعتراض غير وجهي . عرضت هذه القوانين عليكم ، فليكن أن ترجعوا إليها إذا كانت تنظر ولا تنظر إلى ذلك القانون الذي هو نبراساً في العمل . يجب أن ترجعوا إلى الدستور فهو صريح في أنه إذا عرضت عليكم تلك القوانين لا يمتنع عليكم نظرها ولا يصح أن يقال إن مجرد العرض يتركه النظر فيها لأن نظرها مبتدع حتى غاية هذه القوانين لتتميم أو إلغا أو التبديل وبمساعدة المقرر لايتألف في ذلك .

ملحق رقم ١

أسماء حضرات الأعضاء الذين وانفقوا على القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٩ انقضى بالغاء مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية
وبوضع القواعد الخاصة بسير تلك المصلحة وسير مجالس التدبير بوزارة المواصلات

- | | | |
|-------------------------------------|-------------------------------------|---|
| (٥٠) حضرة مرسي وزير بك . | (٢٥) حضرة الشيخ علي محمد مروان . | (١) حضرة بيومي مذكور بك . |
| (٥١) مصطفى الاداني بك . | (٢٦) عمر احمد خليفه بك . | (٢) حافظ السيد بك . |
| (٥٢) مصطفى رشيد بك . | (٢٧) عوض عريان الهدي بك . | (٣) سعادة اللواء حسين خيرى باشا . |
| (٥٣) سادة ميشيل أيوب باشا . | (٢٨) فهمي حنا وصا بك . | (٤) دولة حسين رشدي باشا . |
| (٥٤) حضرة الشيخ يس محمود ابوجليل . | (٢٩) نياحة الانبا لوكاس . | (٥) سعادة اللواء حسين شريف باشا . |
| (٥٥) دولة يوسف وهبه باشا . | (٣٠) حضرة الشيخ متولي عمر حجازي . | (٦) فضيلة الشيخ حسين والي . |
| (٥٦) حضرة ابراهيم الطاهري بك . | (٣١) محمد احمد الشريف بك . | (٧) حضرة رزق شهبان شعير بك . |
| (٥٧) ابراهيم حليم مهنا افندي . | (٣٢) سادة محمد الحفيظ الطرزي باشا . | (٨) سمان خيرالي القمص بك . |
| (٥٨) ابراهيم سيد احمد بك . | (٣٣) محمد السيد ابوعلي باشا . | (٩) الدكتور سوريال جرجيس سوريال افندي . |
| (٥٩) الشيخ ابراهيم عبدالحديد توار . | (٣٤) محمد الماني باشا . | (١٠) حضرة شاهين الجندى افندي . |
| (٦٠) ابراهيم فرج ابوالجدايل بك . | (٣٥) حضرة محمد جعفر افندي . | (١١) شهبان السيد مؤمن بك . |
| (٦١) ابراهيم نور الدين بك . | (٣٦) محمد زكي عبد الرازق بك . | (١٢) الشيخ طه حنين . |
| (٦٢) أحمد ابوسيف راضي افندي . | (٣٧) معالي محمد شفيق باشا . | (١٣) عبد العزيز رضوان بك . |
| (٦٣) سادة أحمد الشروبي باشا . | (٣٨) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك . | (١٤) عبد الفتاح اللوزي بك . |
| (٦٤) أحمد تيمور باشا . | (٣٩) محمد علوي الجزائر بك . | (١٥) عبد الفتاح رجالي افندي . |
| (٦٥) حضرة أحمد حميد ابو سراج بك . | (٤٠) محمد عوض جليل افندي . | (١٦) عبد الله سليمان أبانله بك . |
| (٦٦) أحمد عيده بك . | (٤١) سادة اللواء محمد كامل باشا . | (١٧) عثمان محمد بك . |
| (٦٧) سادة أحمد علي باشا . | (٤٢) حضرة محمد لطفي طنطاوي افندي . | (١٨) الشيخ عزب البقي . |
| (٦٨) حضرة الدكتور أحمد فهمي بك . | (٤٣) حضرة محمد محمود بك . | (١٩) عفيفي حسين البربري افندي . |
| (٦٩) أحمد مصطفى بك . | (٤٤) سادة محمد مناري باشا . | (٢٠) فضل محمد بك . |
| (٧٠) فضيلة الشيخ أحمد نصر . | (٤٥) حضرة الدكتور محمد هاشم افندي . | (٢١) الشيخ علي رمضان الطوبجي . |
| (٧١) حضرة السيد عبد الرحمن بك . | (٤٦) محمود ابوالنصر بك . | (٢٢) فضيلة الشيخ علي سليمان . |
| (٧٢) السيد زورده بك . | (٤٧) سادة محمود شكرى باشا . | (٢٣) حضرة علي عبد الرازق بك . |
| (٧٣) الفرزدق شماس افندي . | (٤٨) حضرة محمود علي مهنا بك . | (٢٤) سادة اللواء علي فهمي باشا . |
| (٧٤) سادة أمين سامي باشا . | (٤٩) سادة اللواء محمود فؤاد باشا . | |

ملحق رقم ٢

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على القانون رقم ١ لسنة ١٩١٦ الخاص بوقاية الزروعات من الآفات المستقلة من الخارج

- | | | |
|--------------------------------------|---|--|
| (٥٠) حضرة مرسى وزير بك . | (٢٥) حضرة الشيخ على محمد مروان . | (١) حضرة بيومى مذكور بك . |
| (٥١) » مصطفى الاخوانى بك . | (٢٦) » عمر احمد خلف الله بك . | (٢) » حافظ السيد بك . |
| (٥٢) » مصطفى رشيد بك . | (٢٧) » عوض عريان المهدي بك . | (٣) » سعادة اللواء حسين خيرى باشا . |
| (٥٣) » سادة ميشيل أيوب باشا . | (٢٨) » فهمى حنا وصا بك . | (٤) » دولة حسين رشدي باشا . |
| (٥٤) » حضرة الشيخ يس محمود ابوجليل . | (٢٩) » نياغة الايا لوكاس . | (٥) » سعادة اللواء حسين شريف باشا . |
| (٥٥) » دولة يوسف وهبه باشا . | (٣٠) » حضرة الشيخ متولى عمر حجازى . | (٦) » فضيلة الشيخ حسين والى . |
| (٥٦) » حضرة ابراهيم الطاهرى بك . | (٣١) » محمد احمد الشريف بك . | (٧) » حضرة رزق شعبان شجره بك . |
| (٥٧) » ابراهيم حلمى مهنا افندى . | (٣٢) » سعادة محمد الحفنى الطرزي باشا . | (٨) » سمان خيرى القمص بك . |
| (٥٨) » ابراهيم سيد احمد بك . | (٣٣) » محمد السيد ابوعل باشا . | (٩) » الدكتور سوريل جرجس سوريل افندى . |
| (٥٩) » الشيخ ابراهيم عبدالحيد نوار . | (٣٤) » محمد الببائى باشا . | (١٠) » حضرة شامين الجندي افندى . |
| (٦٠) » ابراهيم فرج ابوالجدايل بك . | (٣٥) » حضرة محمد جعفر افندى . | (١١) » عثمان السيد مؤمن بك . |
| (٦١) » ابراهيم نور الدين بك . | (٣٦) » محمد زكى عبد الرزاق بك . | (١٢) » الشيخ طه حسين . |
| (٦٢) » أحمد ابوسيف راضى افندى . | (٣٧) » مالى محمد شفيق باشا . | (١٣) » عبد العزيز رضوان بك . |
| (٦٣) » سعادة أحمد الشربى باشا . | (٣٨) » حضرة الشيخ محمد عز العرب بك . | (١٤) » عبد الفتاح اللوزى بك . |
| (٦٤) » أحمد تيمور باشا . | (٣٩) » محمد علوى الجزار بك . | (١٥) » عبد الفتاح رجائى افندى . |
| (٦٥) » حضرة أحمد حيد ابو ستيت بك . | (٤٠) » محمد عوض جبريل افندى . | (١٦) » عبد الله سليمان أبانله بك . |
| (٦٦) » أحمد عبده بك . | (٤١) » سعادة اللواء محمد كامل باشا . | (١٧) » عثمان محمد بك . |
| (٦٧) » سعادة أحمد على باشا . | (٤٢) » حضرة محمد لطفى طنطاوى طنطاوى افندى . | (١٨) » الشيخ عزب الابي . |
| (٦٨) » حضرة الدكتور أحمد عيسى بك . | (٤٣) » حضرة محمد محمود بك . | (١٩) » غنى حسين البربرى افندى . |
| (٦٩) » أحمد مصطفى بك . | (٤٤) » سادة محمد مفازى باشا . | (٢٠) » عقل محمد بك . |
| (٧٠) » فضيلة الشيخ أحمد نصر . | (٤٥) » حضرة الدكتور محمد هاشم افندى . | (٢١) » الشيخ على رمضان الطوبسى . |
| (٧١) » حضرة السيد عبد الرحمن بك . | (٤٦) » محمود ابوالنصر بك . | (٢٢) » فضيلة الشيخ على سليمان . |
| (٧٢) » السيد فوده بك . | (٤٧) » سادة محمود شكرى باشا . | (٢٣) » حضرة على عبد الرزاق بك . |
| (٧٣) » الفريد شماس افندى . | (٤٨) » حضرة محمود على مهنا بك . | (٢٤) » سعادة اللواء على فهمى باشا . |
| (٧٤) » سادة أمين سامى باشا . | (٤٩) » سادة اللواء محمود فؤاد باشا . | |

مجلس الشيوخ

مضبطة الجلسة الحادية عشرة

المتعقد علناً في يوم الثلاثاء ٣ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦

ولكن ظهر أن تدخل الحكومة علاج مؤقت لا يثنى غلة . لأن العلاج الناجع الذي يحفظ على البلاد ثروتها إنما هو — فيما أعتقد — إيجاد المنازل تستهلك من محصول القطن ما يمكن استهلاكه تدريجياً أسوة ببلاد أمريكا التي أصبحت لا تتأثر كثيراً بسقوط أسعار قطنها ولا بزيادة مساحة الأراضي المزروعة قطناً فيها لوجود المنازل عندها فهي بطبيعة الحال بلاد منتجة ومستهلكة بل هي فوق ذلك تزاخم غيرها من البلدان في شراء القطن المصري كاستهلاكه في منازلها بعد أن كانت بلاداً منتجة فقط .

لذلك أقترح لمصلحة دراسة الميزانية الآن لمرضها على المجلس أن يخصص مبلغ مليون جنيه من ضريبة القطن سنوياً للشرع في إنشاء منزل أو منازل لنزل القطن وأن يبدأ بعمل نظام تشريعي لهذا الغرض الجليل وبذلك تكون ضريبة القطن حامية للقطن من الطوارئ والتأثيرات التي تتابعه من حين لآخر وتما في البلاد مصابها .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق استعراضي

عبد العزيز رضوان

القاهرة في ٧ يولييه سنة ١٩٢٦

عضو مجلس الشيوخ

دولة الرئيس — يحال هذا الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والعرائض .

وافق المجلس على ذلك .

دولة الرئيس — تنظر الآن في تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض .

سعادة محمود شكرى — بدأت في الجلسة الماضية في نظر تقرير لجنة المالية عن القوانين وقررت أن تبدأ المناقشة في مسألة القوانين والمراسم التي انتهى العمل بها إلى جلسة اليوم فأرجو أن يوافق المجلس على استئناف هذا البحث الآن ثم الاستمرار في نظر تقرير اللجنة .

وافق المجلس على ذلك .

اصلت حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا تقرير لجنة المالية متصلة الخطابة .

مبنى عبد شفيق باشا — قدمت مذكرة كتابية في هذا الموضوع .

نص للمذكرة

بحث في عدم جواز نظر البرلمان القوانين التي انتهى العمل بها

مقدم مجلس الشيوخ من مبنى عبد شفيق باشا العضو بالمجلس

اجتمع المجلس في الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حين رثدى باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء من كل من حضرات أصحاب الدولة المال والسعادة والفرقة : أحمد فؤاد عزت باشا ، اسماعيل سرى باشا ، حمد زيور باشا ، محمد طلعت حرب بك ، الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله ، حمد ذوالفقار باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، حمد ابراهيم والى بك ، حمد حلمى باشا ، محمود محمد حسن الشنبولى باشا ، محمد قنسى يكن بك ، محمد عبد اللطيف افندى ، عبد الرزق صبرى باشا ، بولس حنا باشا ، صليب بلديوس باشا ، محمد أفلاطون باشا ، عبد العظيم المصرى بك ، حسن احمد العبدى بك ، سعيد فهمى الزوى بك ، محمد محمود خليل بك ، السيد حسين القصبي (مصرح لحضراتهم بأجازات) .

وحضرات أصحاب السعادة والفرقة : اللواء من فهمى باشا ، مصطفى الأهوانى بك ، محمد السيد أبو بل باشا ، راجب عطيه بك ، يوسف بشوتوبك ، الشيخ متولى عمر مجازى (متفردون عن حضور جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرات الشيخ ابراهيم عبد الحميد توار والدكتور سموريل جريس سموريل افندى ولويس أخونوخ فانوس افندى (متفردون عن جلستى اليوم والغد) .

وفاب كل من حضرات : رزق شعبان شعيع بك ، حل سبويى بك ، يحيى ابراهيم باشا .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح ربحانى افندى ، حل عبد الزازق بك ، محمد احمد الشريف بك ، الشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

صلى المجلس على محضر الجلسة الماضية .

أبلغ المجلس الاقتراح المقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك العضو بالمجلس وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تناثر مالية البلاد وأسواقها التجارية على اختلاف أنواعها كلما تأثرت سوق القطن بهبوط أسعاره ، ذلك لأن القطن عماد ثروة البلاد .

وكثيراً ما أهدأنا بالحكومة أن تتدخل في السوق لتصفى التوازن المالى مما أدى بها أن تدخل السوق شاربة لتحسين السعر علاجاً لفيوطه اللدى بمسألة البلاد .

مصور الآراء :

(١) أتى مستمداً كثيراً مما ساقوله مما سمعته في الجلسة الماضية من حضرة صاحب الدولة الرئيس وحضرات الزلاء الذين تكلموا في الموضوع وحضرة حبيب المصري بك السكرتير العام للجلسة ومجود شوكيت بك مدير الإدارة التشريعية خارجاً عن الجلسة .

وما ساقوله مؤسس على المواد ٢٧ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٧ و ١٦٩ من الدستور .

التقسيم :

(٢) تقسيم القوانين من حيث ادوارها (كأولاد بالمستور) الى ثلاث طوائف :

الطائفة الأولى - التي صدرت قبل اعلان الدستور .

الطائفة الثانية - التي صدرت بعد اعلان الدستور وقبل انعقاد البرلمان .

الطائفة الثالثة - التي صدرت بعد انعقاد البرلمان .

الطائفة الأولى (المادة ١٦٧ و ١٦٩) :

(٣) فالطائفة الأولى - قالت عنها المادة ١٦٧ من الدستور ما يأتي : كل ماقرره القوانين والمراسم والأوامر والقرارات من الأحكام وكل ماسن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذاً بشرط أن يكون نافذاً متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق النقائها وتمديدها في حدود سلطتها على الأعيان ذلك بالبلد المقرر بالمادة ٢٧ بشأن عدم سريان القوانين على الماضي .

(٤) واشترط لبقاء هذه القوانين نافذة ما جاءه المادة ١٦٩ من الدستور التي نصت على أن القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر الثاني الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلس البرلمان فدر الانقاذ الأول فان لم تعرض عليها في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل .

لا شيء على الماضي :

(٥) ظاهر من لفظ ومعنى هاتين المادتين أن الفرض منهما هو المحافظة على المسبل بالقوانين المتبعة وقت اعلان الدستور الى أن ينظرها البرلمان وليس فيها أدنى إشارة الى ما قد يكون أثني منها سواء باقتضاه للمدة المحددة للعمل بها أو لصدور قوانين أخرى نافذة لأن عرض الدستور ألا تسقط الأمانة المصرية في الفوضى فيما لو أُلغيت تلك القوانين القديمة قبل الاستماتة عنها بغيرها أو تمديدها .

المادة ٢٧ :

أما القوانين غير المعمول بها فاتمى أمرها وليس على الدستور أن يقرر فيها ولذلك فقد أغفلها اغفالاً تاماً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد نصت المادة ٢٧ من الدستور على ألا تجري أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يرتب عليها أثرها في وقت قبيلها ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

صرامة المادة ١٦٧ :

وهذه المادة صريحة في أن السلطة التشريعية أي البرلمان أن يعمل القوانين التي يضعها سارية على الماضي ولكن المادة ١٦٧ من الدستور صريحة أيضاً في أن مثل هذا الحق لم ينزل للبرلمان بالنسبة للقوانين التي صدرت قبل الدستور حيث جاء في هذه المادة أن نفاذ تلك القوانين يكون بدون الإخلال بما للسلطة التشريعية من حق النقائها وتمديدها في حدود سلطتها على الأعيان ذلك بالبلد المقرر بالمادة ٢٧ بشأن عدم سريان القوانين على الماضي .

البرلمان متوجع :

فالبرلمان متوجع بمحكمة المادة ١٦٧ من الدستور من سلطة التشريع على الماضي ، وما مصادقه على القوانين التي صدرت قبل اعلان الدستور الا ليعمل بها في المستقبل ولا تصب تلك المصادقة على ما وقع قبل التصديق عليها .

أما قبل تصديق البرلمان بالقوانين حائرة لقوتها الدستورية في المادة ١٦٧ من الدستور .

لمساخنة تعرض القوانين :

(٦) ولمساخنة تعرض على البرلمان قوانين ألفيت سواء لصدور قوانين أخرى نافذة أو لاقضاء المدة المحددة للعمل بها .

يقولون أن ذلك العرض هو لانه كان يجب قبل العمل بتلك القوانين عرضها على الجمعية التشريعية .

ولما كانت تلك الجمعية معطلة عند ما صدرت تلك القوانين فلذلك أصابهم أحكامها الرجوع على الحكومة لتعويض ما أصابهم من جراء تطبيقها عليهم لأنها لم تكن مصداقاً عليها لا من الجمعية التشريعية ولا من البرلمان .

عدم وجع السبب :

ولمذا الاعتراض وجعاً في الظاهر ولكن المادة ١٦٧ من الدستور كريمة بالرد عليه حيث قررت بقاء كل ما قرره القوانين التي نافذة فلا خوف حيث من الرجوع على الحكومة بتعويضات من هذا القبيل خصوصاً أن عرض تلك القوانين على البرلمان ما هو الا لمصادقة عليها أو نقائها أو تعديلها فكيف يصابق البرلمان الآن أو بعدل أو يلغى قانوناً انتهى العمل به قبل عرضه عليه . كيف يصابق أو بعدل أو يلغى قانوناً غير موجود .

الطائفة الثانية :

(٧) الطائفة الثانية - وهي القوانين التي صدرت بين صدور الدستور وانعقاد البرلمان . هذه الطائفة من القوانين تكفلت المادة ١٦٤ بأمرها حيث قالت :

”تقع في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع انحصار بها من تاريخ نشر هذا الدستور الى حين انعقاد البرلمان القواعد والاجراءات المتبعة الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام لبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور“

حضرة محمود أبو النصر بك - وما رأى اللجنة أذن فيها عرض على البرلمان يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ من القوانين واتى أجل العمل بها قبل أن تطرح على بساط البحث ؟

سعادة محمود شكرى باشا - رأى اللجنة أن هذه القوانين يجب نظرها .

حضرة محمود أبو النصر بك - ولو اتى أجل العمل بها قبل أن تطرح ؟

سعادة محمود شكرى باشا - نعم .

حضرة محمود أبو النصر بك - هذا ما أخالف اللجنة فيه . أف تلك القوانين إذا طالت طويلاً الأيام وهي مقدمة المجلس حتى اتى أجل العمل بها قبل أن ينظر فيها ، يجب استبعادها ، ويعنى في ذلك أن السبب الذى من أجله ترى اللجنة عدم النظر في القوانين التى اتى العمل بها قبل عرضها على المجلس قائم بالنسبة للقوانين التى اتى أجل العمل بها بعد عرضها عليه وقبل عرضها إذ لا فائدة من نظر المجلس فيها على الحالى .

لقد كانت هناك فرصة سانحة للمجلس لرأه سارع إلى النظر في هذه القوانين الأخيرة قبل انتهاء العمل بها ، أما وقد انتهى العمل بها فقد فانت هذه الفرصة ولا فائدة من النظر فيها .

وليس مجرد العرض الذى جاء ذكره في الدستور ملزماً للمجلس بالنظر في تلك القوانين لأن البرلمان ليس هيئة قضائية يجب أن تنظر في القضايا بمجرد رفعها إليها . كما أن الدستور ليس كالقوانين التى تطبق أحكامها على الأفراد ، وأحكامها لا تقصر بطريق القياس على تلك القوانين ، ولذلك فأنى أخالف اللجنة في رأيها الأخير وأطلب استبعاد تلك القوانين التى عرضت واتى أجل العمل بها قبل أن يناقشها المجلس .

معالى محمد شفيق باشا - انى أخالف حضرة الزميل في هذه النظرية لأن المادة ١٦٤ تناولت القوانين التى صدرت من وقت إعلان الدستور إلى حين انعقاد البرلمان فأوجبت أن تجرى هذه القوانين على ما يتفق مع المبادئ الأساسية المقررة في الدستور - فهذه طائفة وسطى من أجهزة الرعية تتحدد طائفتين أخريين من القوانين . طائفة سابقة لها وطائفة لاحقة بها . .

أما الطائفة السابقة فقد تناولت المادتان ١٦٧ و ١٦٩ النص على وجوب عرضها على البرلمان ضمن الحدود المالية فيها وتتضمن هذه الحدود بأن كل ما كان يرضى عرضها على الجمعية التشريعية يجب عرضه على البرلمان ولا يطل العمل به وأن سلطة البرلمان في الإلغاء والتعديل لا تسرى إلا على المستقبل . وأما الطائفة اللاحقة فهي القوانين التى صدرت بعد انعقاد البرلمان وهي أشبه في حكمها بالقوانين السابقة لوجوب عرضها على البرلمان .

والذى يستخلص من هذا أن القوانين التى انتهت منها قبل انعقاد البرلمان لاجل لأن ينظر فيها المجلس لأنها أصبحت باطلة .

وأما القوانين التى لم تكن قد انتهت منها قبل انعقاد البرلمان فيجب النظر فيها لأنها كانت قائمة وقت الانعقاد والمادة ١٦٩ لم تحدد تاريخاً

وبناءً في المادة ١٦٣ أنه يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان ، وأمام هذا النص الصريح للمادة ١٦٤ لا أدري لماذا لا تنظر أيضاً لجنة لشؤون الدستورية التى شكلت في مجلس الشيوخ لنظر القوانين التى صدرت في مدة تعطيل البرلمان في القوانين التى صدرت في الفترة بين صدور الدستور وانعقاد البرلمان . ويكون الغرض من بحثها معرفة ما إذا كانت القوانين المذكورة متفقة مع المبادئ الأساسية المقررة في الدستور أو مخالفة لها . وبما لا نزاع فيه فتشابه الحالتين سواء بسواء .

تاريخ الحد الفاصل بين الطائفتين :

(٨) على أن الذى يؤخذ صراحة من مجموع المادتين ١٦٣ و ١٦٤ هو أن العمل بالدستور يكون من تاريخ انعقاد البرلمان وهو التاريخ الذى يجب أن يعمل حداً فاصلاً بين قوانين الطائفة الثانية والثالثة .

ولا صحة للرأى القائل بعمل هذا الحد هو تاريخ ختم القوانين للبرلمان . ذلك لأن المادة ١٦٩ من الدستور لم تحدد تاريخاً ثابتاً لعرض بل جعل العرض في دور الانعقاد الأول .

وما قيل عن القوانين التى ألفتها مدة العمل بها في الطائفة الأولى يقال هنا سواء بسواء .

(٩) الطائفة الثالثة - وهي القوانين التى صدرت بعد انعقاد البرلمان وهذه تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول - القوانين التى أصدرها البرلمان نفسه .
القسم الثانى - القوانين التى صدرت مدة تعطيل البرلمان ومنه شكلت لما يلحظ في كل من مجلس النواب والشيوخ للنظر في دستورها .

ولا محل هنا للكلام على حديث الاثنين لبعدها عن موضوع بحثنا وهو النظر أو عدمه في القوانين التى انتهت مدة العمل بها . على أنه لا نزاع في أن المجلس يختص بالنظر فيها ألقى منها لعدم وجود نص في الدستور يمنع من ذلك .

بناءً على ما ذكره جميعه أقترح على المجلس الموفق أن يقرر على ما يأتى :

يقرر مجلس الشيوخ عدم نظر القوانين التى انتهت مدة العمل بها إلى يوم انعقاد البرلمان في دوره الأول الذى أتى عقب إعلان الدستور وكذلك عدم نظر القوانين التى ألفتها بقوانين أخرى إلى التاريخ المذكور ما

١٢ يولييه سنة ١٩٢٦ محمد شفيق

سعادة محمود شكرى باشا - تناقشت لجنة المالية في جلساتها التى انعقدت صباح اليوم في مسألة القوانين والرسوم المروضة على المجلس واتى انتهى العمل بها ورأت أن تعدل رأياً في تقريرها الذى وضعته من هذه القوانين بأن تكون الخاضعة إلا تنظر القوانين التى انتهى العمل بها لانتهاء المدة المحددة فيها قبل انعقاد البرلمان لدوره الأول في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وهو الدور الذى عرضت فيه تلك القوانين .

أما عن القوانين للنسبة فالجساسة ما فكرت مطلقاً في نظرها وكل البحث كانت دائراً على القوانين التى تعتمد أجل العمل بها وانتهى هذا الأجل قبل ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ موعداً انعقاد البرلمان لدوره الأول .

دولة الرئيس - يقول حضرة السيد فوده بك أن القوانين التي تعرض في القوانين الدائمة المستمرة وينتج من هذا أنه ليس للبلس حق النظر في القوانين المؤقتة .

حضرة السيد فوده بك - القوانين غير الوقتية التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى الأمر المالى الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ هي التي يجب عرضها على البرلمان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - كيف ذلك ؟ لو فرضنا مثلاً أنه في سنة ١٩٢٣ أى قبل انعقاد البرلمان صدر قانون بمنع زراعة الخشخاش مدة ثلاث سنوات وكان قد مضى سنة من تاريخ صدورهذا القانون وانعقاد البرلمان يقين من ذلك ستان ، فهل مثل هذا القانون لا يعرض على البرلمان باعتبار أنه قانون مؤقت ؟

سعادة محمود شكرى باشا - مثل هذا القانون لا يكون مؤقتاً لأن القوانين التي ما كانت تعرض على الجمعية التشريعية ولا ينظرها المجلس هي التي تكون ذات صفة وقتية محضة . أما القوانين المصدق للعمل بها ثلاث أو خمس سنوات فلا تعتبر مؤقتة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اذا تشبنا مع هذا الزاى تكون نظرية معلى محمد شفيق باشا في حلها وتكون نظرية حضرة عمود ابو الصربك في غير حلها .

دولة الرئيس - وكذلك تكون نظرية حضرة السيد فوده بك في غير حلها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - نحن متفقون على أن المراسم ذات الصفة الوقتية المحضة لا تعرض لها .

دولة الرئيس - يقول حضرة السيد فوده بك ان المراسم الصادرة بفرض ضرائب على الأطنان لمدة معينة هي من المراسم الوقتية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد استقنا من موضوع بحثنا اذاً ما هو جاز البحث فيه هو تلك المراسم التي انتهى العمل بها قبل ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ انعقاد البرلمان وكنا نجمعون على أنه لا يجوز نظرها . سعادة محمود شكرى باشا - أروى من حضرة الزميل أن يدعى بأن الخس له ما دارت عليه المناقشة في الجلسة الماضية التي لم يحضرها . كان هناك رأيان ، الزاى الأول أن ينظر المجلس في القوانين على الاطلاق سواء انتهى العمل بأول أم يته وكان رأى اللجنة المالية أيضاً ومقررها . الزاى الثانى الا تنظر القوانين التي انتهى العمل بها قبل انعقاد البرلمان سواء لاتهاء مدتها أو لانهايتها .

بعد ذلك اجتمعت اللجنة المالية وبحثت الموضوع وقرأها على أن القوانين التي انتهى العمل بها لغاية ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ افتتاح البرلمان لا تنظر .

عرضت اليوم نظريتان حضرة محمود ابو الصربك يرى أن عدم جواز النظر يسرى أيضاً على القوانين التي كان معمولاً بها يوم افتتاح البرلمان وعرضت عليه فملاولكن انتهى العمل بها قبل أن ينظرها المجلس ، مثلاً قانون

لمرض القوانين بل جعلت المرض في دور الانعقاد الأول فاذ وقع أن قانوناً من هذه القوانين انتهى أجل العمل به بعد انعقاد البرلمان فلا يقرب على ذلك عدم النظر فيه لأنه كان نافذ المفعول وقت الانعقاد .

ومن الحق أن ليس من وراء فائقة عملية ولكننا دام يصوتو يجب ألا تتابع مرة في حكم من أحكامه فقد يرتب على هذا نتائج ميفة .

فأرجو أن نقررنا بصفة قاطعة عدم نظر القوانين التي انتهت مدة العمل بها الى يوم انعقاد البرلمان في دور الأول الذي أتى عقب اعلان الدستور وكذلك عدم نظر القوانين التي أقيمت بقوانين أخرى الى التاريخ المذكور .

حضرة السيد فوده بك - نصت المادة ١٦٩ من الدستور على أن "القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر المالى الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول فان لم تعرض عليهما في هذا الدور بطال العمل بها في المستقبل" .

وقضت المادة الثانية من ذلك الأمر المالى بأن "كل أمر مالى لا يكون بطبيعته ذات صفة وقتية محضة ويكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية في حين أنه كان من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام قانون النظامى يبطل مفعوله حتى بعد اجتراح الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوماً الا اذا حصل في خلال هذه المدة عرضه على تلك الجمعية مبدلاً أو غير مبدل" .

فيقتضى تكون القوانين الواجب عرضها على البرلمان هي التي لها صفة دائمة ، أما القوانين الوقتية فلا يجوز عرضها ولا نظرها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - للفصل في هذه المسألة يجب الرجوع الى الأمر المالى الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ الذى أشار اليه حضرة زميل السيد فوده بك حتى نعلم ما هي القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية لأن المادة ١٦٩ من الدستور جاء بها أن القوانين التي تعرض على البرلمان في دور الانعقاد الأول هي التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية . فأرجو تأجيل هذه المسألة ولو لجلسة الغد حتى نطلع على نص الأمر المالى المذكور .

سعادة محمود شكرى باشا - لا حاجة للتأجيل لأن الأمر المالى المشار اليه موجود وهذا نصه :

"مادة ١ - يؤجل إبداء دور انعقاد الجمعية التشريعية المقبل الى أول يناير سنة ١٩١٥

مادة ٢ - كل أمر مالى لا يكون بطبيعته ذات صفة وقتية محضة ويكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية في حين أنه كان من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام القانون النظامى يبطل مفعوله حتى بعد اجتراح الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوماً الا اذا حصل في خلال هذه المدة عرضه على تلك الجمعية مبدلاً أو غير مبدل" .

ومن هذا يتضح أن المادة الثانية منسجبت حتماً فاصلاً هو خمسة عشر يوماً بعد انعقاد الجمعية التشريعية ، فكل القوانين التي لم تعرض عليها في هذا الميعاد يبطل العمل بها .

سعادة محمود شكرى باشا - ان حضرة الشيخ حسن عبد القادر يطلب علم عرض القوانين السارية الآن .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - ولكن يجوز أن تحت لجنة الحفانية في القوانين السارية الآن اثنين هل من القوانين الوقية التي لا ينظر فيها المجلس أو غير الوقية .

سعادة محمود شكرى باشا - بقضى الدستور بأن جميع القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية هي التي يجب عرضها على المجلس ، وقد قلتم أن القوانين التي يجب عرضها على الجمعية هي التي يعمل بها الى خمسة عشر يوما من انقضاء الجمعية .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - أرى من باب الاحتياط عرض جميع القوانين على لجنة الحفانية .

سعادة محمود شكرى باشا - لا أرى وجها لاجل القوانين على لجنة الحفانية ، والذي أراه هو أن يطلب اليها أن تبدي رأيا فيما إذا كان المجلس ينظر أولا ينظر في هذه القوانين في الجانبين الآتيين :

الحالة الأولى انتهاء العمل بها قبل ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ والثانية اتجاه العمل بها قبل تمحيصها ونظرها بالمجلس وإن كان معمولا بها وقت عرضها عليه ، هذا هو موضع النزاع الذي يجب استفتاء لجنة الحفانية فيه .

حضرة حافظ جابدين بك - لسأذا هذا القيد ، ولم لا نحول عليها القوانين كلها ؟

سعادة محمود شكرى باشا - أنشأ نطلب رأى لجنة الحفانية في مسألة قانونية فقط .

معال محمد شقيق باشا - سواء أبدأ أخذ رأى لجنة الحفانية أو لم يؤخذ مادام لا تضع وقتا في قراءة قوانين مهمة .

حضرة محمود أبو النصر بك - أخذت المسألة قسطها من البحث واتمحيص فلا معنى لاستفتاء لجنة الحفانية . أما مسألة القوانين الوقية التي أثارها حضرة السيد فوده بك فيظهر أن الأمر مشتبها فيها ، ومن الخطأ اليين أن يظن أن عبارة قوانين وقية تتناول تلك القوانين التي يسرى العمل بها ستة بعد أخرى ، فالقوانين التي تفرض ضرائب على الأعيان لمدة خمس سنوات ليست هي التي ينها الأمر العمل الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ لأن القوانين الوقية هي التي تصدر لأمر موثق كرامة تلك الزام أو حرق الملبس ، أثنى القوانين التي يكون عملها منصبيا على أمر واحد ثم تنهى . أما أن يخلط بين القوانين الوقية بهذا المعنى والقوانين التي لها أجل ، فهذا مالا يريد الشارع ، وعلى هذا تكون مع يجب عرضه على البرلمان ، تلك القوانين الصادرة لسنتين معينة لأنها ليست من القوانين الوقية ، وأظن أنه لا خلاف بعد ما دار من المناقشة في أن القوانين التي انتهى عملها قبل انقضاء البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ غير قابلة لأن ينظر فيها المجلس . وأما القوانين التي قلتمت للمجلس واتته مندحا قبل أن تعرض عليه فلا تنصحبها فهي التي يجب أن تكون موضوع بحث المجلس الآن لغير جواز نظرها أو عدمه .

عرض في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وانتهى العمل به في ١٥ مارس سنة ١٩٢٥ ونحن الآن في سنة ١٩٢٦ ولم تبدأ في فحصه ، فهذا القانون لا ينظره المجلس ، وحضرة السيد فوده بك له نظرية أخرى فانه يتكلم بالمسألة الثانية من قانون إغاثة الجمعية التشريعية وهي التي تقضى بأن كل أمر حال لا يكون بليته ذات صفة وقية و يكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية - في حين أنه كان من الواجب عرضه عليها - ينطل مفعوله بعد اجتماع الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوما إلا اذا عرض في خلال هذه المدة على الجمعية مدلا أو غير مدلل .

فوجب البحث الآن فيما اذا كانت هذه القوانين مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية أم لا .

وأرى أن يدرس الموضوع نقطة نقطة فيؤخذ رأى أولا على رأى حضرة محمود أبو النصر بك أو رأى اللجنة .

حضرة محمود بسيوني أفندي - رأى اللجنة المالية وإن كنت أحصله كتبنا من الاحترام ولكن نظرا لأن المسألة خرجت من كونها مالية بمحة وتمرضت بجنتا الى ما اكسبها صبغة قانونية أخرى فكان الواجب عرضها على لجنة الحفانية لأنها من الخطورة بمكان عظيم ولا يصح أخذ رأى المجلس عليها الا بعد أن تفحصها لجنة الحفانية .

حقا أن لجنة المالية لم تال جهدا في تمحيص المسألة من الجهة القانونية ولكنها تستمحيصها القول بأنه كان يجب عرض المسألة على لجنة الحفانية حتى تمت فيها برأى ثم تعرض على المجلس لأن لهذه المسألة صبغة قانونية جديدة بالاهتمام وهذا هو ما أقره .

سعادة محمود شكرى باشا - ما كان لجنة المالية من تلقاء نفسها أن تحيل هذا الموضوع على لجنة الحفانية لأن ذلك من حق المجلس .

واللجنة المالية يسرها جدا أن تخصص لجنة الحفانية هذا الموضوع .

حضرة محمود بسيوني أفندي - لقد كان يمكن لجنة المالية أن تفتح على المجلس عرض الموضوع على لجنة الحفانية .

دولة الرئيس - هل تعرض كل المسألة على لجنة الحفانية أو يقتصر على عرض مواضيع النزاع إذ يظهر أن المجلس يأكله متفق على أن لا ينظر في القوانين التي انتهى العمل بها لغاية ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ انقضاء البرلمان والتي أثبتت قبل هذا التاريخ .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - الأولى أن نحيل كل القوانين على لجنة الحفانية لأنها جربنا هنا شوطا طويلا في قراءة بعضها ثم رأينا أننا كنا على خطأ ونحن لم نتحص المسألة بصورة دقيقة على النحو اللائق بها .

حسن الشيخ حسن عبدالقادر - وما فائدة إحالة القوانين السارية الآن ؟ سعادة محمود شكرى باشا - هل له نزاع في وجوب نظرها .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - قد يجوز أن لجنة الحفانية ترى رأى حضرة السيد فوده بك فتعترض عدم نظري بعض القوانين .

حضره حافظ مابدين بك - المسألة التي يجب أن يؤخذ الرأي عليها هي: هل يحال على لجنة الحفائية كل القوانين اعادها ما انتهى العمل به منها قبل افتتاح البرلمان .

دولة الرئيس - ما علاقة حالة القوانين الجارية العمل بها الآن ؟

حضره حافظ مابدين بك - هل سينظر المجلس في القوانين التي صدرت قبل انعقاد البرلمان ولا يزال العمل جاريا بها دون عرضها على لجنة الحفائية؟ دولة الرئيس - بدون شك .

حضره حافظ مابدين بك - وما انتهت مدته منها قبل انعقاد البرلمان؟ سعادة محمود شكرى باشا - هذه انتهت منها .

دولة الرئيس - قرر المجلس أن القوانين التي ألغيت أو انتهى العمل بها قبل يوم انعقاد البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لا ينظر فيها أما فيما يتعلق بالقوانين التي كان معمولاً بها ثم انتهى العمل بها بعد ذلك قبل النظر فيها في المجلس فقد قرر المجلس إحالتها على لجنة الحفائية لتقديم تقرير عن نظرها بالمجلس أو عدمه .

تم المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦ بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين للمكاتب في مصالح الحكومة وهذا نصه :

مرسوم

بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين للمكاتب في مصالح الحكومة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ وبناء على ما عارضه عليه وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ - - - الفقرة الأولى من المادة التاسعة عشرة من اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين للمكاتب في مصالح الحكومة التي صدر الأمر المالى بالتصديق عليها في ٢٤ يولييه سنة ١٩٠٦ والسابق بتعديلها بالأمر المالى الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ تملت كما يأتي :

١- لا يقل قط في خدمة الحكومة مترفع غير مصرى إلا بعد المصادقة على ذلك من لجنة مشكلتين المستشار المالى بصفتة رئيس ومن المستشار القضائى ومستشار وزارة المعارف العمومية ومستشار وزارة الداخلية ووكيل وزارة الأشغال للعمومية ووكيل وزارة الزراعة أعضاء .

٢ - - - على وزراء حكومتنا تنفيذ مرسومنا هذا كل منهم فيما يخصه ويكون العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مدبرى ماين في ٣ جادى الأول سنة ١٣٤٤ (٧ مارس سنة ١٩٢٦) .

سبق أن قلت أن هذه القوانين لا يجوز النظر فيها ، فرد مالى محمد شفيق باشا بأن الدستور يخالف هذا الرأي وهو على ما اعتقد غير حق في رده فالدمستور على عكس ما يقول . لأن المادة ١٦٩ صريحة في الدلالة على أن القوانين التي أحيلت على البرلمان وكانت قائمة وقت إحالتها ولكنها يوم عرضت على البرلمان لبحثها كانت قد انتهت مدتها لا يجوز نظرها . بل على ذلك العبارة الأخيرة من المادة ١٦٩ من الدستور وهي أنه إذا لم تعرض القوانين على البرلمان في دور انعقاده الأول بطل العمل بها في المستقبل .

لكل عبارة نومان من الدلالة مفهوم ومنطوق والدلائل متساويان في نظر العلماء ومفهوم تلك العبارة أن القوانين التي يجب عرضها على البرلمان هي تلك القوانين القائمة لأن تبطل وبذلك لا يجوز أن يعرض على البرلمان ما كان منها وقت عرضها غير قابل للاستمرار بسبب انتهاء مدة العمل به لأن هذه القوانين غير قابلة في ذاتها إلى أن يرد عليها البرلمان لهذا أخالف حضرة السيد فوده بك في تفسير القوانين الرقعية ، وأخالف مالى محمد شفيق باشا في تفسير الدستور ، وأخالف أيضا اللجنة المالية في رأيها وأرى أن الرأي الصحيح أن هذه القوانين كلها يجب أن نطرحها نظراً والا تكون موضوع بحث سواء منها ما انتهت مدته قبل الانعقاد أو بعده .

حضره إبراهيم نور الدين بك - هل هذا حل للأشكال ؟ إيهام في إيهام . أرى أسالة القوانين على لجنة الحفائية .

دولة الرئيس - يحسن أن يعهد المجلس ما يريد أن تشترطه لجنة الحفائية. حضره محمود ابو النصر بك - هل تقترح الاشارة على لجنة الحفائية ؟ دولة الرئيس - وهل من بين حضراتكم من يعارض في ذلك ؟ من لا يوافق على إحالة الموضوع على لجنة الحفائية فليخضل بالوقوف . (وقف اثنتان) .

دولة الرئيس - أذن الحالة مقررة .

حضره عبد الفتاح رجاى افندي - ما يطلب أخذ رأى عليه هو : هل ينظر المجلس في القوانين التي لم ينته العمل بها لغاية ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ تاريخ افتتاح البرلمان وانتهى العمل بها بعد لحضها بواسطة الجان .

مالى محمد شفيق باشا - لم يؤخذ رأى على القوانين التي انتهى العمل بها قبل افتتاح البرلمان .

دولة الرئيس - هل من حضراتكم من يرى النظر في القوانين التي انتهى العمل بها قبل انعقاد البرلمان ؟ أصوات : لا .

دولة الرئيس - بنى الشطر الثانى .

سعادة محمود شكرى باشا - بنى أمانة القوانين التي كان معمولاً بها يوم انعقاد البرلمان وهو ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ واستقر العمل بها مدة ما ولكن انتهى العمل بها قبل نظرها فعلا أمام المجلس . وبعد أن أحالها على الجان فنظر فيها . فهل ينظر المجلس في هذه القوانين أم لا؟ هذا ما يجب أن يحال للبحث فيه على لجنة الحفائية . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ أصوات : موافقون .

٢ - الماش الذي يستحق بمقتضى المادة السابقة بميركانه سوى بموجب قانون الماشات الملكية نعمة ه الصادر في سنة ١٩٠٩ الممثل بالقانون نعمة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٠ ، ولكن النهايات القصوى المنصوص عليها في المادة ١٦ من هذا القانون لا تسرى على الماشات التي تستحق بمقتضى المادة الأولى السابقة عن مجموع الخدمات العسكرية والملكية .

٣ - الماش الذي تستحقه أرامل وأولاد الضباط المعامل بقانون سنة ١٨٧٦ الذي قبل في الخدمة الملكية وقبل المعاملة بمقتضى هذا القانون يسوى ويوزع طبقا لأحكام المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون الماشات الملكية نعمة ه الصادر في سنة ١٩٠٩ الممثل بالقانون نعمة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٠ وعلى واقع الماش الذي كان يتقاضاه الضباط نفسه أو على واقع الماش الذي كان يستحقه بمقتضى أحكام المادتين الأولى والثانية السابقتين فيما لو رقت يوم وفاته .

وعم فلك فان كان الماش المذكور أقل من الماش الذي كان الورثة يستحقونه بمقتضى قوانين الماشات العسكرية فيقبل مفعول القانون هذا ، ويتبع في تسوية ماش الأرامل والأولاد من كل الوجوه أحكام القوانين العسكرية المذكورة .

٤ - كل ضابط قبل المعاملة بهذا القانون ويقدم استغفاه وهو في الخدمة الملكية قبل أن يتم السنة الخامسة والحسين من عمره يفقد كل حق في ضخمة الماش المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الأولى السابقة من خدمته الملكية ولا يزال الا الماش الذي يستحقه عن خدمته العسكرية بمقتضى قانون سنة ١٨٧٦

وفي هذه الحالة تستوى حقوق أرامله وأولاده بمقتضى قانون الماشات العسكرية الصادر في سنة ١٨٧٦

٥ - الضباط الموجودون الآن في الخدمة الملكية وكأول قبل قبولهم في هذه الخدمة يستولون على ماش بمقتضى قانون الماشات العسكرية الصادر في سنة ١٨٧٦ أو كأول قد قضوا مدة في الخدمة العسكرية فمخولهم الحق في ماش بمقتضى القانون المذكور يجوز لهم أن يطلبوا لدى إحتلتهم من الخدمة الملكية إلى الماش أن يسوى مائتهم بمقتضى القواعد المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية .

٦ - تسرى أيضا أحكام هذا القانون على الضباط وأرباب الماشات الذين كأول معالين سابقا بقانون الماشات العسكرية الصادر في سنة ١٨٧٦ وتروا من الخدمة الملكية ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٢ وتسرى أيضا على أراملهم وأولادهم .

٧ - طلبات المعاملة بهذا القانون يجب تقديمها إلى وزارة المالية في مبادسة أشهر تجدد من تاريخ صدور هذا القانون بالنسبة إلى الضباط أو أرباب الماشات الموجودين الآن في الخدمة الملكية أو الذين رتروا منها ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٢ ، وفي مبادسة أشهر تجدد من يوم الدخول في الخدمة الملكية بالنسبة إلى الضباط أو أرباب الماشات الذين قبلوا في هذه الخدمة ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون . ويجب إثبات تقديم الطلب بمقتضى إيصال من مدير عموم الحسابات المصرية .

سماعة محمود شكرى باشا (مقر الجلسة) - اللجنة ترى إلغاء هذا القانون ولكن وزارة المالية ترى ارجاء المناقشة فيه إلى جلسة أخرى حتى تمكن من إبداء ملاحظاتها .

وافق المجلس على ارجاء النظر في هذا القانون .

على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩١٦ الخاص بمباش الضباط المعالين بقانون سنة ١٨٧٦ الذين قبلوا في الخدمة الملكية وهذا نصه :

قانون نعمة ٢٤ لسنة ١٩١٦

قانون خاص بمباش الضباط المعالين بقانون سنة ١٨٧٦
الذين قبلوا في الخدمة الملكية

مخبر سلطان مصر

بعد الاطلاع على قانون الماشات العسكرية الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ ؛

وعلى الأمر العالي الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ بخصوص ماش الضباط الذين تكون آخر خدمتهم ملكية ؛

وعلى الأمر العالي الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٠٩ الذي قيد تنفيذ أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ ؛

وعلى قانون الماشات الملكية نعمة ه الصادر في سنة ١٩٠٩ الممثل بالقانون نعمة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٠ ؛

وبناء على ما عرض عليه وزير الحربية والمالية ، وموافقا لمجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - الضباط القداماء المستعتم بمباش بمقتضى قانون الماشات العسكرية الصادر في سنة ١٨٧٦ وكذلك الضباط الذين تحت السلاح أو في الاستعداد المعالين بالقانون نفسه ، يحق لهم إذا قبلوا في الخدمة الملكية أو تقوا إليها ، أن يطلبوا معاشا تكون تسويته على القواعد الآتية لدى إحتلتهم من الخدمة الملكية إلى الماش وذلك بصرف النظر عن أحكام المادتين ١٨ و ١٩ من قانون الماشات الملكية نعمة ه الصادر في سنة ١٩٠٩ الممثل بالقانون نعمة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٠ :

(١) يعمل أولا حساب الماش الذي يستحقه الضباط بمقتضى قانون الماشات العسكرية الصادر في سنة ١٨٧٦ الذي قبله في الخدمة الملكية ؛

(ب) يضم إلى قيمة الماش الذي عمل حساب به هذه الكيفية ، من كل سنة من مدة الخدمة الملكية ، جزء واحد من مئين جزئا من متوسط المساعدة في الستين الآخرين من الخدمة الملكية أو جزء من مئين من متوسط المساعدة في كل مدة الخدمة الملكية إذا كانت هذه المدة تقل عن مئين .

فندما للضرر الذي يحمي بطاقتهم كريمة من موثقي الدولة من جراء العمل بنصوص قانون المعاشات الخالي وضمت وزارة المالية مشروع القانون المرفق بهذا . وهو يمنح الضباط المعاملين بمقتضى قانون سنة ١٨٧٦ الذين يقبلون في الخدمة الملكية محسنيين في معاشهم يتناسب مع مدد خدمتهم الملكية ويكون بواقع واحد من ستين من متوسط حرتب الضابط في كل سنة يقضي في الخدمة الملكية .

وبما أن اللجنة المالية فحصت مشروع القانون المشار اليه .

وبما أنه يؤخذ من كتاب وزارة الخزانة المؤرخ في أول أبريل سنة ١٩١٤ أن اللجنة الاستشارية التشريعية وافقت عليه بجلستها المنعقدة في ٢٩ مارس الماضي .

فلذلك تتصرف اللجنة المالية بمعرضه على مجلس الوزراء لتصديق عليه راجية أن يفضل المجلس صد ذلك بتقليبه الى الجمعية التشريعية لأخذ رأيا فيه ما

الرئيس

امضاء : يوسف وهبه

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على هذا القانون نظرا للأسباب الوجبة الواردة بالمذكرة التفسيرية المرفوعة من اللجنة المالية لمجلس الوزراء ونظرا للقواعد المادلة التي بني عليها هذا القانون .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أرى الموافقة على هذا القانون نظرا للقواعد المادلة التي بني عليها والأسباب الآتية :

حضرة ابراهيم نور الدين بك - لاداعي للايضاح إذ أننا موافقون على القانون .

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - من لاوافق على هذا القانون من حيث المبدأ فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذا القانون من حيث المبدأ .

رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والديقية الخامسة مساء ما أعيدت للجلسة في الساعة السابعة والديقية الثلاثين .

بمضى في القراءة الثانية القانون رقم ٢٤ سنة ١٩١٦ الخاص بمعاش الضباط المعاملين بقانون سنة ١٨٧٦ الذين يقبلون في الخدمة الملكية .

تمت ديباجة القانون والمادة الأولى منه وهذا نصها :

قانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩١٦

قانون خاص بمعاش الضباط المعاملين بقانون سنة ١٨٧٦ الذين يقبلون في الخدمة الملكية

نحس سلطان مصر

بعد الاطلاع على قانون المعاشات العسكرية الصادر في ٢٣ يونيسنة ١٨٧٦ وعلى الأمر العالي الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٣ بخصوص معاش ضباط الذين تكون آخر خدمتهم ملكية ؛

وبعد انتقضا المزايدات المذكورة في الفقرة السابقة لاجوز الضباط أو أرباب المعاشات الذين يطلبوا المعاملة بهذا القانون أن يطلبوا إلغاء معقول عليهم في أى حال من الأحوال وبأية جهة كانت . وكذلك الذين لم يطلبوا المعاملة بهذا القانون لاجوز لم أن يطلبوا الانتفاع بأحكامه .

٨ - جميع أحكام قانون المعاشات الملكية نمرة ١٩٠٩ الصادر في سنة ١٩٠٩ المعمول بقانون نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٠ تسمى على الضباط أو أرباب المعاشات الذين يطلبون المعاملة بهذا القانون وعلى ورثتهم في كل ما لا يكون منها مخالفا لأحكام هذا القانون .

٩ - على وزيرى الحرية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما بما يخصه ما صدر به راس العين في ٦ ذي الحجة ١٣٢٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩١٦) وهذا نص المذكرة الايضاحية المرفوعة عن هذا القانون من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء .

تنص الفقرة الأولى من المادة ١٨ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ رقم ٢٩ المعدل بقانون المعاشات الملكية رقم ٢٩ الصادر في ١٩ يونيسنة ١٩١٠ على أن "الضباط الذين تسمى عليهم قوانين المعاشات العسكرية سواء كانوا مفصلين عن الخدمة أو لا يزالون بها إذا قبلوا في الخدمة الملكية فتكون تسوية معاشهم من مجموع مئة خدمتهم العسكرية والملكية طبقا لأحكام هذا القانون دون سواء كان خدمتهم لم تكن الأصلية ."

وتنص المادة ١٩ من قانون ١٥ أبريل المذكور على أنه :

"إذا أدخل أحد أرباب المعاشات العسكرية في خدمة معاملة ملكية قطع معاشه ما دام موجودا في الخدمة الملكية ."

"وعند انفصاله من الخدمة نهائيا يعاد اليه معاشه الأصل ما لم تكن له فائدة بالنظر الى خدمته الجديدة في إعادة تسوية معاشه الأول . وفي هذه الحالة يسرى معاشه الجديد بالكتابة المنصوص عليها في الفقرتين الأولىين من المادة الثامنة عشرة ."

ويوجب هذه النصوص اذا قبل في الخدمة الملكية أحد الضباط المعاملين بمقتضى قانون سنة ١٨٧٦ سواء أكان في الخدمة أم في الاستيناع ترتب على ذلك أن يحرم من المزايا التي يتولاها له قانون سنة ١٨٧٦ وأن لا يحامل الا بمقتضى قانون ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ عن مجموع مئة خدمتهم العسكرية والملكية . أما الضباط المحالون على المعاش لثنتين يدخلون في الخدمة الملكية فهم غير مؤهلين عند تركهم الخدمة العسكرية نهائيا بين أن يأخذوا معاشهم القديم وبين أن يسرى معاشهم من جديد من مجموع مئة خدمتهم العسكرية والملكية بمقتضى قانون ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ .

وفي أغلب الأحوال لا يجد هؤلاء الضباط في اضافة مئة خدمتهم الملكية الجديدة الى مئة خدمتهم العسكرية القديمة فائدة تدعوهم الى طلب تسوية معاشهم بمقتضى قانون سنة ١٩٠٩ وترتب على ذلك أنهم لا يحصلون الا على معاشهم من مئة خدمتهم العسكرية القديمة كأنهم لم يؤدوا أية خدمة ملكية .

وفضلا عما تقدم فإن هؤلاء الضباط يحضن منهم الاحتياط بواقع ٥٪ طول مئة خدمتهم الملكية ومع ذلك فقد حدث كثيرا أن الضباط بعد أن يقضى هذه سنوات في الخدمة الملكية لا يزال من هذه الفئة مكافأة أو مامنا بالرغم من أنه قد خصم منه الاحتياط الأثرم عنها .

وعلى واقع المعاش الذى كان يتقاضاه الضابط نفسه أو على واقع المعاش الذى كان يستحقه بمقتضى أحكام المادتين الأولى والثانية السابقتين فيما لو ردت يوم وفاته .

وبمع ذلك فإننا كان للمعاش المذكور أقل من المعاش الذى كان الورثة يستحقونه بمقتضى قوانين المعاشات العسكرية فيبطل مفعول القانون هذا . ويتجبع فى تسوية دماش الأراذل والأولاد من كل الوجوه أحكام القوانين العسكرية المذكورة .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

المجلس يقر هذه المادة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

٤ - كل ضابط يقبل المعاملة بهذا القانون ويقدم استقائه وهو فى الخدمة الملكية قبل أن يتم السنة الخامسة والخمسين من عمره يفقد كل حق فى خصيصة المعاش المنصوص عليها فى الفقرة (ب) من المادة الأولى السابقة عن خلعته الملكية ولا ينال إلا المعاش الذى يستحقه من خدمته العسكرية بمقتضى قانون سنة ١٨٧٦

وفى هذه الحال تسوى حقوق أرائمه وأولاده بمقتضى قانون المعاشات العسكرية الصادر فى سنة ١٨٧٦

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذه المادة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

٥ - الضباط الموجودون الآن فى الخدمة الملكية وكانوا قبل قبولهم فى هذه الخدمة يستولون على معاش بمقتضى قانون المعاشات العسكرية الصادر فى سنة ١٨٧٦ أو كانوا قد قضوا مدة فى الخدمة العسكرية تخولهم الحق فى معاش بمقتضى القانون المذكور يجوز لهم أن يطلبوا لدى احتلتهم من الخدمة الملكية إلى المعاش أربع أسرى معاشهم بمقتضى القواعد المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثانية .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذه المادة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

٦ - تسرى أيضا أحكام هذا القانون على الضباط وأرباب المعاشات الذين كانوا مسالمين سابقا بقانون المعاشات العسكرية الصادر فى سنة ١٨٧٦ وورثوا من الخدمة الملكية ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٢ وتسرى أيضا على أرائمهم وأولادهم .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف ؟

لم يقف أحد .

وعلى الأمر السالى الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٠٠ الذى قيد تنفيذ أحكام الأمر السالى الصادر فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ ؟

وعلى قانون المعاشات الملكية نمرة ٥ الصادر فى سنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون نمرة ٢٩ الصادر فى سنة ١٩١٠ ؟

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحربية والمالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - الضباط القدماء المتمتعون بمعاش بمقتضى قانون المعاشات العسكرية الصادر فى سنة ١٨٧٦ وكذلك الضباط الذين تحت السلاح أو فى الاستيفاع الماملون بالقانون نفسه يحق لهم إذا قبلوا فى الخدمة الملكية أو قبلوا بها أن يطلبوا معاشا تكون تسويته على القواعد الآتية لدى احتلتهم من الخدمة الملكية إلى المعاش وذلك بصرف النظر عن أحكام المادتين ١٨ و ١٩ من قانون المعاشات الملكية نمرة ٥ الصادر فى سنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون نمرة ٢٩ الصادر فى سنة ١٩١٠ :

(١) يعمل أولا حساب المعاش الذى يستحقه الضابط بمقتضى قانون المعاشات العسكرية الصادر فى سنة ١٨٧٦ لدى قبوله فى الخدمة الملكية .

(ب) يضم إلى قيمة المعاش الذى عمل صاحبه بهذه الكيفية عن كل سنة من مدة الخدمة الملكية جزء واحد من ستين جزءا من متوسط الماشية فى الستين الأخيرين من الخدمة الملكية أو جزء من ستين من متوسط الماشية فى كل مدة الخدمة إذا كانت هذه المدة تقل عن ستين .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - المعاش الذى يستحق بمقتضى المادة السابقة يعتبر كأنه سوى بموجب قانون المعاشات الملكية نمرة ٥ الصادر فى سنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون نمرة ٢٩ الصادر فى سنة ١٩١٠ ، ولكن النهايات القصوى المنصوص عليها فى المادة ١٦ من هذا القانون لا تسرى على المعاشات التى تستحق بمقتضى المادة الأولى السابقة عن مجموع الخدمات العسكرية والملكية .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - المعاش الذى تستحقه أراذل وأولاد الضباط الماملين بقانون سنة ١٨٧٦ الذى قبل فى الخدمة الملكية وقبل المعاملة بمقتضى هذا القانون يسوى ويوزع طبقا لأحكام المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون المعاشات الملكية نمرة ٥ الصادر فى سنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون نمرة ٢٩ الصادر فى سنة ١٩١٠

٩ - يقبل إقرار واحد من عدة قطع على شرط أن تكون من نوع واحد ومصراها بأنها من حيار واحد .

١٠ - يجب أن بين الأفراد المقدم بشأن المشغولات المؤلفة من عدة أجزاء لمجموعة أو متصل بعضها ببعض أن مجموع القطعة بما فيها المادة المستعملة للحام ، هي متوسطها ذات حيار من الميارات القانونية ، وأنه لا يوجد فيها جزء (ماعدًا الحام) ينقص حياره عن الميار القانوني المذكور في الإقرار .

١١ - لا سم أقلام البسمة بسمة الحكومة المشغولات الذهبية والفضية التي تختم لنفسها بالشرط المبينة سابقاً إلا إذا ثبتت بعد فحص أنها على الأقل من الميار المذكور في الإقرار ، وفي هذه الحالة توضع البسمة المبينة لحقيقة الميار على كل قطعة ، وإذا ثبت غير ذلك فارت المشغولات تكسر في الحال بمرفة قلم البسمة ، ولا يجوز التحويل على التسليم في شيء .

١٢ - إذا قلمت عدة قطع بإقرار واحد باعتبار أنها جميعها من نفس الميار ، واتضح أن إحدى هذه القطع هي من ميار دون الميار المصرح به ، فإن جميع القطع أامة بموجب ذلك الإقرار تكسرتن بالطريقة وفي الحال ، بمرفة قلم بسمة المصوغات .

١٣ - تكون رسوم البسمة خمسة مائت على الدرهم المشغولات الذهبية ، و : م على الدرهم للمشغولات الفضية . وتكتب كود الدرهم دورها .

١٤ - تنفص أقلام بسمة المصوغات جميع ما يعلق ما لهذا الفرض من السبائك والأسلاك (غوش ومقصص) الذهبية والفضية . وتتقاضى عن ذلك الرسوم الآتية :

بسم	
عن كل سبيكة ذهب	٤٠
» فضة	٣٠
» خلطوة ذهباً فضة عند ما يجب تعيين نسبة	
مقدار النقي من كلا المعدنين	٦٠
عن سلك الذهب	١٨٠
» الفضة	٦٠
عن السلك المخلوط ذهباً فضة عند ما يجب تعيين نسبة مقدار	
النقي من كلا المعدنين	١٨٠
وكل سبيكة من ذهب الكيفية تنص بناء على طلب صاحب الشأن	
بمبلغ موزع مقدار المعدن النقي الذي تحتوي عليه .	

١٥ - المشغولات الذهبية والفضية التي يظهر أن حيارها دون الميار القانوني وتكسر يحصل منها حسب رغبة صاحب الشأن رسم البسمة للمقابل لما أورس فحص السبائك .

١٦ - يقاب مجلس ملقة خارج بين أربع وعشرين ساعة وسبعة أيام ، أو يرضى بمبلغ لا يقل عن خمسة قروش ولا يتجاوز مائة قرش كل صاحب غزن أو مدير غزن يوجدى غزنه قطعة ذهبية أو فضية تحت البيع أو مسروبة للبيع ولا تكون مدعومة بمدة الحكومة أو بمدة أجنبية مستف بها بقرار من وزارة المالية وكذلك كل شخص باع أو عرض لبيع مشغولات غير مدعومة .

وتصادر المشغولات التي تباع أو تعرض للبيع بهذه الصورة وتودع في المديرية أو المحافظة التي تطلى صاحب الشأن إرسالها بها وتحفظها إلى أن يحكم القاضي المختص في مسألة المخالفة .

فإذا حكم القاضي المختص ببراءة المخالفة ولو كان ذلك مع البراءة ، ترسل المديرية أو المحافظة المشغولات المصادرة إلى رقم دفعة المصوغات بالقاهرة وهو يتولى فحصها ، فإذا ثبت أنها من أحد الميارات القانونية المذكورة في المادة السابعة تمنح بالدفعة المخالفة ، وإلا فيكسرها قلم البسمة في الحال .

وفي كلتا الحالتين لا ترة المشغولات المصادرة إلا مقابل تسديد رسوم البسمة أو رسوم الفحص المنصوص عليها في المواد الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة ومصاريف إرسال المشغولات إلى قلم البسمة بالقاهرة .

١٧ - تؤتم فحص العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة فيما لو بيع أو عرض للبيع صنف ذو حيار وإطع غير مدعوم بالدفعة المقررة في المادة الثالثة أو صنف مجلس غير مدعوم بالدفعة المقررة في المادة الرابعة من هذا القانون . وإلا صنف غير المدعوم التي تصدر بكسرها قلم دفعة المصوغات ولا يبيعها إلا مقابل تسديد رسم الفحص المقرر في المادة الرابعة عشرة السابقة .

١٨ - لا يجوز للمجرمين (المجاهرين) ولا للصلح - دون الوقوع تحت طائل العقوبة نفسها - أن يسموا المشغولات الذهبية أو الفضية أو الأصناف ذات الميار الرأسي أو الأصناف المسماة بملاتهم التجارية أو بملات معاملهم إلا إذا كان قد سبق الاعتراف بهذه العلامات وتسجيلها في قلم دفعة المصوغات .

١٩ - تثبت المخالفات في الحضرة التي يجرها حامل قلم دفعة المصوغات وأرجل البوليس المتدربين خصيصاً لهذا الفرض .

٢٠ - يحق دائماً للعامل ورجال البوليس المذكورين أن يدخلوا إلى المخازن وهي مفتوحة لأثاث المخالفات على شرط أن يشهدوا قبل ذلك صفتهم .

٢١ - على وزراء الداخلية والمالية والمخاتبة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويعمل به من أول سبتمبر سنة ١٩١٦ م

مديرى راس الدين في ٨ أغسطس سنة ١٩١٦

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على هذا القانون لأن في تنفيذه حماية الجمهور من الغش الذي كان يقع عليه بمرفة المتجرى من المصوغات قبل صدوره وهو سار على الرولين والواجب على السواء .

سماعة محمود شكرى باشا - وأوقت اللجنة بالإجماع على هذا القانون لأن الفرض منه حماية الجمهور من الغش .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذا القانون فليغضض بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذا القانون من حيث المبدأ .

بدئى في القراءة الثانية القانون رقم ١٩ لسنة ١٩١٦

تليت حياجة القانون والمادة الأولى منه وهذا نصها :

قانون عمرة ١٩ لسنة ١٩١٦

قانون دمنة المصوغات

محضر سلطان مصر

بعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختطة بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩١٦ بالتطبيق للأمر المالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ - تنفيذ الأحكام التالية تحدد الكلمات الآتية كما على :

(١) "مشغولات ذهبية" : كل قطعة معدنية تحتوي على الأقل على

خمسة عشر قيراطا من الذهب النقي (٢٢٥ سهما أو جزا من الألف) ،

(٢) "مشغولات فضية" : كل قطعة معدنية تحتوي على الأقل على ٩٠٠

جزء من الألف من الفضة النقية .

(٣) "أصناف ذات حيار واطع" : كل صنف غلوط يحتوي على أقل

من خمسة عشر قيراطا معدنا نقيا للذهب ، أو على أقل من ٩٠٠ جزء

من الألف معدنا نقيا للفضة .

(٤) "أصناف ملبسة" : كل صنف من المعدن المغلى بقطرة لاصقة

من الذهب أو الفضة .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليمتنع بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - لا يجوز بيع المشغولات الذهبية أو الفضية ولا عرضها للبيع إلا اذا

كانت مضمونة بمسمة قلم دمنة الحكومة أو قلم أجنبي معترف بصحته بقرار

من وزير المالية .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليمتنع بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - لا يجوز بيع الأصناف ذات العيار الواحد ولا عرضها للبيع إلا اذا

كانت مضمونة برقم بين نسبة المعدن النقي الذى يحتوي عليه ، وذلك بالقيراط

اذا كانت من الذهب ، وبالأجزاء الألفية اذا كانت من الفضة .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليمتنع بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

٤ - لا يجوز بيع الأصناف الملبسة ولا عرضها للبيع إلا اذا كانت

مضمونة بكلمة "ملبس" باللغة العربية أو بكلمة "Plated" باللغة الإنجليزية .

حضرة محمود أبو الصربك - أرى أن تحذف الجملة الأخيرة من المادة

الرابعة وأن يقتصر فيها على كلمة "ملبس" فلا تذكر الكلمات الباقية .

"أو بكلمة "Plated" باللغة الإنجليزية" لأنه لا يصح أن تضع في كفة

الميزان كلمة "ملبس" باللغة العربية وهي لغتنا ، لغة الدستور ولغة البلاد وفي

كفة أخرى كلمة "Plated" الأجنبية . هذا ما أقدم به لحضراتكم راجيا

إما أن تحذف الجملة الأخيرة وأما اذا لوحت أن حالة التجارة قد تستدعى

لإيقاف الأجانب على حقيقة الصنف المروض للبيع فيجب أن يقال بكلمة

"ملبس باللغة العربية وبكلمة "Plated" باللغة الإنجليزية" أى أنه لا بد

من اللغة العربية في الحالتين .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المقصود هو أن الأصناف الواردة

من الخارج يجب أن تكون مضمونة بهذه الكلمة الإنجليزية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل الأصناف الملبسة لا ترد إلا من

الخارج حتى تكون الدفعة باللفظة الإنجليزية ؟ لا شك أنها ترد من بلاد أجنبية

أخرى ويصح أن تكون مضمونة بلغة البلاد الواردة منها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن هذه الكلمة هي كلمة مصطلح

طبيها في التجارة وتستعمل في كل البلاد ومنها ككل كلمة Patent الإنجليزية

التي تجمعها على المصنوعات الواردة من مختلف البلدان .

دولة الرئيس - هذه مسألة لا تستدعى الإهتمام .

من لا يوافق على هذه المادة فليمتنع بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها .

٥ - يجب أن تقدم المشغولات الذهبية أو الفضية لأجل دفعها الى أحد

أقسام السمة الخاصة بهذا الغرض فيخص قلم السمة المدونين عياره .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليمتنع بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

٦ - السيارات القانونية هي :

للمشغولات الذهبية

٢٣ قيراط ونصف قيراط أو ٩٧٩,١٦ سهما أو جزا من الألف .

» » » ٢١ قيراطا أو ٨٧٥ » » »

» » » ١٨ » أو ٧٥٠ » » »

» » » ١٥ » أو ٦٢٥ » » »

لشغولات القضية

٩٠٠ جزء من الإكف .

٨٠٠ » »

٦٠٠ » »

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

٧ - لا تنزع قطعة ما إلا إذا كانت تحتوي على مقدار من المئذني يقابل أحد العيارات القانونية للجنة أنفا .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

٨ - لا تقبل أقلام المصفاة قطعة من المشغولات المقدمة لهنسها إلا إذا كانت مشفوعة بأقرار كتابي يرفقه صاحبها أو وكيله وبين فيه أن تلك القطعة المقدمة ذات عيار من العيارات القانونية المذكورة في المادة السادسة وبشرط أن تكون القطعة عمالة لا يمتريها تغيير ما في شتيها .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

٩ - يقبل إقرار واحد من عدة قطع على شرط أن تكون من نوع واحد ومصرحا بأنها من عيار واحد .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

١٠ - يجب أن يبين الأقرار المقدم بشأن المشغولات المؤلفة من عدة أجزاء مشفوعة أو متصل بعضها ببعض أن مجموع القطعة بما فيها المادة المستعملة للحام ، هي بتوسطها ذات عيار من العيارات القانونية ، وأنه لا يوجد فيها جزء (معدا الحام) يتقص عياره من العيارات القانونية المذكورة في الأقرار .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

١١ - لاسم أقلام المصفاة بصفة الحكومة المشغولات الذهبية والفضية التي تقدم للمصفاة بالشرط المبينة سابقا إلا إذا ثبتت بعد فحصها أنها على الأقل من العيار المذكور في الأقرار ، وفي هذه الحالة توضع الدفعة المينة لحقيقة العيار على كل قطعة ، وإذا ثبت غير ذلك فارت المشغولات تكسر في الحال بمصرقة قلم الدفعة ، ولا يجوز التحويل على التصاع في شيء .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

١٢ - إذا قُسمت عدة قطع بأقرار واحد باعتبار أنها جميعها من نفس العيار ، وأتضح أن إحدى هذه القطع هي من عيار دون العيار المصرح به ، فإن جميع القطع المقدمة بموجب ذلك الأقرار تكسر بنفس الطريقة وفي الحال ، بمصرقة قلم دفعة المصوغات .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

١٣ - تكون رسوم الدفعة خمسة مليات على الدرهم للشغولات الذهبية ، ونصف ملي على الدرهم للشغولات الفضية . وتحسب كصور الدرهم دورها .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

١٤ - تفحص أقلام دفعة المصوغات جميع ما يقدم لها لهذا الغرض من السبائك والأسلاك (غشيش ومقصب) الذهبية والفضية ، وتتقاضى عن ذلك الرسوم الآتية :

عن كل سيكة ذهب ٤٠

» فضة ٣٠

» مخلوطة ذهبيا فضة عند ما يجب تعيين نسبة

مقدار التي من كلا المعدنين ٦٠

عن سلك الذهب ١٨٠

» فضة ٦٠

عن السبك المخلوط ذهبيا فضة عند ما يجب تعيين نسبة مقدار

التي من كلا المعدنين ١٨٠

وكل سيكة تم فحصها بهذه الكيفية تمنع بناء على طلب صاحب الشأن برقم يوضع بمقدار المئذني الذي تحتوي عليه .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليتنصل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .
تليت المادة السابعة عشرة وهذا نصها :

١٧ - توقع نفس العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة فيما لو بيع أو عرض للبيع صنف ذو عيار وأطن غير مدموغ بالدمغة المقررة في المادة الثالثة أو صنف ملهس غير مدموغ بالدمغة المقررة في المادة الرابعة من هذا القانون . والأصناف غير المدموعة التي تصدر يكسرها قلم دفعة المصوغات ولا يسيرها إلا مقابل تسليم رسم الفحص المقرر في المادة الرابعة عشرة السابقة .
دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليتنصل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .
تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

١٨ - لا يجوز للجوهرين (الجواهرجة) ولا للصياغ - دون الوقوع تحت طائل العقوبات قضا - أن يسموا المشغولات الذهبية أو الفضية أو الأصناف ذات العيار الواطئ أو الأصناف الملصقة بعلاماتهم التجارية أو بعلامات معاملهم إلا إذا كان قد سبق الاعتراف بهذه العلامات وتسجيلها في قلم دفعة المصوغات .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليتنصل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .
تليت المادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

١٩ - تثبت الخالفات في الحاضر التي يمررها عمال قلم دفعة المصوغات أو رجال البوليس المتدربون خصيصا لهذا الغرض .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليتنصل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .
تليت المادة العشرون وهذا نصها :

٢٠ - يحق دائما للرجال ورجال البوليس المذكورين أن يدخلوا إلى المحازن وهي مفتوحة لاثبات الخالفات على شرط أن يثبتوا قبل ذلك مفههم .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليتنصل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .
تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :

٢١ - على وزراء المالية والمالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويصل به من أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ .
سردبري داس بين في ٨ أغسطس سنة ١٩٢٦

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل المقصود هو تحصيل الرسم على سبيكه بصرف النظر عن مقدارها ؟

سادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - تم لأن الفحص واحد والعمل واحد سواء أكانت السبيكة كبيرة أم صغيرة .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليتنصل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .
تليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

٢٥ - المشغولات الذهبية والفضية التي يظهر أن عيارها دون العيار القانوني وتكسر يحصل منها حسب رغبة صاحب الشأن رسم اللمعة المقابل لها أو رسم غصن السبائك .

معالي محمد شفيق باشا - أوجب قبل الموافقة على هذه المادة الرجوع إلى أصل القانون لأنه يظهر لي أنه هناك خطأ مطبعيا في النص الواردة في تقرير اللجنة إذ يلوح لي أن عبارة "حسب رغبته" تلي مباشرة لفظة "تكسر" . سادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - بين يدي الأصل الوارد في مجموعة القوانين التي قمتها الحكومة وهو مطابق للنص الوارد في تقرير اللجنة والمقصود من هذه المادة هو أنه بعد كسر المشغولات الذهبية أو الفضية التي يظهر أن عيارها دون العيار القانوني يكون لصاحبها الخيار في دفع رسم اللمعة باعتبار أنها مشغولات أو رسم الفحص باعتبار أنها سبائك .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليتنصل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .
تليت المادة السادسة عشرة وهذا نصها :

٢٦ - يعاقب المجلس لمدة تتراوح بين أربع وعشرين ساعة وسبعة أيام ، أو يزعم بيلج لا يقل عن خمسة قروش ولا يتجاوز مائة قروش كل صاحب مخزن أو مدير مخزن يوجد في مخزنه قطعة ذهبية أو فضية تحت البيع أو مروضه للبيع ولا تكون مدموعة بدمغة الحكومة أو بدمغة أجنبية متوقف بها بقرار من وزارة المالية وكذلك كل شخص باع أو عرض للبيع مشغولات غير مدموعة .

وتصادر المشغولات التي تتابع أو تعرض للبيع بهذه الصورة وتودع في المديرية أو المحافظة التي تمطى صاحب الشأن إصلا لا بها وتحفظها إلى أن يتمكن القاضي المختص في مسألة المخالفة .

فإذا حكم القاضي المختص ببيوت المخالفة ولو كان ذلك مع البراءة ، ترسل المديرية أو المحافظة المشغولات المصادرة إلى قلم دفعة المصوغات بالقاهرة وهو يتولى فحصها . فإذا ثبت أنها من أحد البائعات القانونية المذكورة في المادة السادسة تنزع بالدمغة المخالفة ، وإلا فيكسرها قلم اللمعة في الحال .

وفي كلا الحالتين لأثر المشغولات المصادرة إلا مقابل تسليم رسوم اللمعة أو رسوم الفحص المنصوص عليها في المواد الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة ومصاريف إرسال المشغولات إلى قلم اللمعة بالقاهرة .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة ، وبذلك يكون المجلس قد وافق على هذا القانون للقراءة الثانية وستكون القراءة الثالثة في الجلسة المقبلة .
على المرسوم الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٦ التخلص من تصدير الذهب وهذا نصه :

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تصدير الذهب أو أواحدة تصديره عن جميع التحويلات البرية والبحرية ولأية جهة كانت سواء كان مسكوكاً أو مسبوكة أو محظوراً لا يترتب خاص من وزير المالية .

٢ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا ، ويسرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

مصدق بطريق رئيسي السلفي في ١١ محرم سنة ١٣٢٥ (٧ نوفمبر ١٩١٦)

وهذا نص المذكرة التفسيرية لهذا المرسوم المرفوع من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء .

نص المذكرة التفسيرية

المرفوعة إلى مجلس الوزراء من وزارة المالية

منذ بدأت الحرب لم يرأى هناك فائقة في منع تصدير الذهب من هذه البلاد إلى الخارج لسبب الحاجات التجارية أو المالية - إلا أنه يظهر من اتجاهات أسواق النقد الحالية أنه قد آن الأوان للنظر فيما إذا كان من المناسب تشديد هذا التصدير بعض القيود والواقع أن تصديرات الذهب من أسواق أوروبا الكبيرة قد حصرت في يد السلطات العامة لكي تتحكم من استخدام الأموال المتخزنة في حاجات الحرب المالية مع مرعاة الاقتصاد العام . بل أنه في إنجلترا قد حُظر أخيراً سبك الجنيهات الإنجليزية مصوغات .

لذلك لم يعد من السهل استيراد الذهب من أسواق أوروبا إذا دعت الحاجة إلى زيادة المخزون منه في مصر كما كان الحال من قبل .

ولما كنا لا ندرى ما يجنيه المستقبل في الصواب والحالة هذه أن لا يتقص مقدار الذهب المخزون الآن بمصر إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورات لإبد من سدّها ذهباً أما تصديرات الذهب إلى الخارج من البنوك والمحال التجارية الآن فلا يمكن الاستعاضة عنها بعمليات القطع .

وقد رأت وزارة المالية لتنظيم هذه الحالة أن يحظر تصدير الذهب إلى الخارج نقداً أو سبائك إلا بإذن خاص من الوزارة . ولهذا القرض أعلت مشروع مرسوم تشريف بمرسه على مجلس الوزراء لمصادقة عليه ما

امضاء : وزير المالية

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على هذا المرسوم لأن الأسباب التي دعت إلى منع التصدير والمذكورة خصمياً في المذكرة التفسيرية المرفوعة من وزارة المالية لمجلس الوزراء وجهية وتبرر العمل بهذا المرسوم لتأمين الأمان .

كما رأت اللجنة أن ما طرأ في بعض البلاد الأجنبية التي لها علاقات مالية بالقطر المصري من تقيدها الرجوع إلى التعامل بالذهب لا يمكن أن يكون مصوغاً إلى عمل بهذا المرسوم خشية تسرب الكمية من الذهب الموجودة بالقطر إلى البلاد الأخرى وهي ليست بالشيء الكثير خصوصاً وأن الدول الأجنبية ما زالت تطبق مثل هذا المرسوم ، ولأن أمر عدم إباحة تصدير الذهب احتياط مقبول لما فيه من المحافظة على ثروة البلاد .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - صدر هذا المرسوم وقت الحرب المالية وترى اللجنة أن الأسباب التي دعت إلى إصداره ما زالت موجودة ويخشى في حالة التائه أن يتسرب جزء من الذهب الموجود في القطر المصري وهو قليل إلى البلدان الأجنبية خصوصاً وأن حالة العملة سيئة في كثير من تلك البلدان لدرجة تجعلها تسعى للحصول على الذهب ما استطاعت إليه سبيلاً فيجب أن نأخذ على الكمية الموجودة من الذهب في القطر .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذا المرسوم من حيث المبدأ فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا المرسوم من حيث المبدأ ، بدئاً في القراءة الثانية لرسوم الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٦ تليت ديباجة المرسوم وللجنة الأولى منه وهذا نصها :

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ - تصدير الذهب أو أواحدة تصديره عن جميع التحويلات البرية والبحرية ولأية جهة كانت سواء كان مسكوكاً أو مسبوكة أو محظوراً لا يترتب خاص من وزير المالية .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - ما الفائقة من ذكر "أواحدة تصديره" ؟ أن كلمة "تصدير" تشمل ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - هذا من باب الاحتياط حتى إذا أراد شخص تصدير ذهب سبق أن استوفيه من الخارج ومنعته الحكومة لا يمنع بأن هذا الذهب لم يكن موجوداً أصلاً في القطر .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - أن كلمة "تصدير" يمكن لذلك إذ ليس هناك فرق بين تصدير أشياء كانت موجودة أصلاً في القطر وبين تصدير أشياء سبق استيرادها من الخارج .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - هذا احتياط كما قدمت والمقصود منه منع كل ذلك ، ولقد "أعادة تصدير" تستعمله مصلحة الجمارك فيما يخص بالدفن الوارد من الخارج والذي تمنع منه السجلات في القطر المصري ثم تصدر للخارج .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

١ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا ، ويسرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما

مصدق بطريق رئيسي السلفي في ١١ محرم سنة ١٣٢٥ (٧ نوفمبر ١٩١٦)

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليغضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثانية من هذا الرسوم وهذا نصها :

٢ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا ، ويسرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

مديرى ما بين ٨ محرم سنة ١٣٣٦ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٧)

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليغضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة وبذلك يكون قد وافق على هذا القانون للقراءة الثانية ويتكون القراءة الثالثة لهذا الرسوم في الجلسة المقبلة .
قرئ المرسوم الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩١٨ الخاص بتعديل اللائحة العمومية بقبول وترقية المستخدمين المدنيين في مصالح الحكومة وهذا نصه :

مرسوم

بتعديل اللائحة العمومية لقبول وترقية المستخدمين المدنيين في مصالح الحكومة الصادر باعتناها الأمير العالي الرقيم ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١

نحس سلطان مصر

بعد الإطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ بالتصديق على اللائحة العمومية لقبول وترقية المستخدمين المدنيين في مصالح الحكومة ، وبعد الإطلاع على المادة ٢٤ والفقرة الثانية من المادة ٣٦ من تلك اللائحة ،

وبما أن تطبيق المادة ٢٤ قد يؤدى إلى حدوث ما لا مستوخ له من عدم المساواة في المعاملة ،

وبما أن الحكم الأول الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ لم يبق له من فائدة عملية ويحيط بتشين الفناء ،

فبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ - نضائف فقرة جديدة على آخر المادة ٣٣ من اللائحة العمومية لقبول وترقية المستخدمين المدنيين في مصالح الحكومة الصادر باعتناها الأمير العالي للورخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ وهذا نصها :

« في سلطة ما انما ترقى مستخدم من درجة إلى درجة أعلى منها بعد أن كان قد حصل في درجته القديمة ومنذ أقل من سنتين على أدنى الربوط المقرر للدرجة التي ترق إليها فإن مدة السنتين المقررة لتسويغ منعه العلاءة الأولى في درجته الجديدة تسمى من تاريخ حصوله على آخر علاوة في الدرجة التي كان فيها قبل . »

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليغضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة وبذلك يكون وافق على هذا القانون للقراءة الثانية ويتكون القراءة الثالثة لهذا الرسوم في الجلسة المقبلة .

قرر المجلس علما بقرار الصلاد منه اليوم عدم النظر في الرسوم الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٧ الخاص بتقرير رسوم على السكر المصنوع أو المكر في القطر المصري ، وهو من القوانين الواردة بتقرير لجنة المالية . وذلك لما تبين من أن المرسوم المذكور الذي يجرى مرسوم صادر في ٨ مارس سنة ١٩٢٠ على الرسوم الصادر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٧ الخاص بمنع تصدير الفضة وهذا نصه :

مرسوم

بمنع تصدير الفضة

نحس سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ - تصدير الفضة أو إعادة تصديرها عن جميع التحويم البرية أو البحرية ولاية جهة كانت مسكوكة أو مسبوكة أو مسطوخ هو محظور إلا بترخيص خاص من وزير المالية ،

٢ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا ، ويسرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

مديرى ما بين ٨ محرم سنة ١٣٣٦ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٧)

رأى اللجنة

قررت اللجنة بأجماع الآراء الموافقة على هذا المرسوم للأسباب التي تبينت بخصوص المرسوم القاضي بمنع تصدير الذهب .

سعادة عمود شكرى باشا - الأسباب التي دعت لإصدار هذا المرسوم هي نفس الأسباب التي دعت لإصدار المرسوم الذى نظروا الآن الخاص بمنع تصدير الذهب .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذا المرسوم من حيث المبدأ فليغضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذا المرسوم من حيث المبدأ .

بدئى في القراءة الثانية للرسوم الصادر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٧

تليت ديباجة الرسوم والمادة الأولى منه وهذا نصها :

نحس سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ - تصدير الفضة أو إعادة تصديرها عن جميع التحويم البرية أو البحرية ولاية جهة كانت مسكوكة أو مسبوكة أو مسطوخ هو محظور إلا بترخيص خاص من وزير المالية .

٢ - تعديل المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة كما يأتي :

"كل مستخدم يتقدم من درجة إلى درجة أعلى منها يعطى أدنى المربوط المقرر للدرجة المتروك إليها إلا إذا كان قد حصل على هذا المرتب في درجته القديمة ومنذ سنتين على الأقل . وفي هذه الحالة الأخيرة يجوز منحه في وقت ترقيته أي مرتب يستحقه نيابة بمناسبة أول زيادة في مرتبه في الدرجة الجديدة ."

٣ - تتمثل الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من تلك اللائحة كما يأتي :

"لا يجوز في أي حال من الأحوال إعطاء المستخدمين المؤقتين مرتباً يزيد على ما كان يصح منحه لهم فيما لو كانوا بصفة نهائية ."

٤ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا المرسوم كل منهم فيما يخصه ، ويكون العمل به من أول أبريل سنة ١٩١٨ م

مقرر الصانع ١٨ جاني ثمانية ١٣٣٦ (٣١ مارس سنة ١٩١٨)
وهذا نص المذكرة التفسيرية لهذا القانون المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء :

اللجنة المالية

نمرة ٤٤ (١)

دلت التجارب على أن تطبيق المادة ٢٤ من اللائحة العمومية الخاصة بتعيين الموظفين المدنيين في مصالح الحكومة وترقيتهم وهي اللائحة المصنق عليها بالمرسوم الصادر في ٢٤ يولييه سنة ١٩٠١ كلفت في الغالب إلى عدم المساواة في المعاملة وإلى منع ملازمات والمزبات لا تجزئها الظروف وتشتت هنا مصروفات غير ضرورية .

هذا ومن جهة أخرى فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من نفس اللائحة وإلى مجموعها لا يجوز صرف مرتبات الموظفين المؤقتين من حساب الوظائف الخالية بغير موافقة اللجنة المالية ، ليست لها أية فائدة عملية من شأنها أن تبرز بقلها .

وطيلة فاللجنة المالية ترى وجوب تعديل نصوص هذه المواد حسب المبدأ بمشروع المرسوم الذي تمشرف بعرضه على مجلس الوزراء للتصديق عليه .

الفاخرة في ١٩ مارس سنة ١٩١٨

الرئيس
(امضاء)

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على هذا المرسوم للأسباب الواردة بالمذكرة التفسيرية المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء (والملتصقة بها في آخر هذا التقرير) .

كما رأت اللجنة أن تطبيق هذا المرسوم أصبح فاصراً للموظفين القليلين الذين لم يقبلوا نظام تعديل الدرجات الجديد إذ أن قانون تعديل الدرجات الجديد وما طرأ عليه من التعديلات من نظاماً آخر يختلف عن النظام الذي كان متبعاً وقت صدور هذا المرسوم .

سماعة محمود شكرى باشا - الأسباب التي قضت بإصدار هذا المرسوم هي المساواة بين الموظفين وقد أصبح مفعولاً بعد صدور قانون تعديل الدرجات معدولاً لأنه لا يسرى إلا على الموظفين الذين رفضوا المعاملة بقانون تعديل الدرجات وبمرا على ترتيب الدرجات القديم وصددهم قليل .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذا المرسوم من حيث المبدأ فليفضل بالوقوف

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذا المرسوم من حيث المبدأ .

بدئى في القراءة الثانية للرسوم الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩١٨ .

تليت ديباجة الرسوم والمادة الأولى منه وهذا نصها

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٤ يولييه سنة ١٩٠١ بالتصديق على اللائحة العمومية لقبول وترقية المستخدمين المدنيين في مصالح الحكومة ؛

وبعد الاطلاع على المادة ٢٤ والفقرة الثانية من المادة ٣٦ من تلك اللائحة ؛

وبما أن تطبيق المادة ٢٤ قد يؤدى إلى حدوث مالا يسوغ له من عدم المساواة في المعاملة ؛

وبما أن الحكم الأول للوراء في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ لم يبق له من فائدة عملية ومحتجاً بشيئين فاناه ؛

فبناء على ما عارضه علياً وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رحمنا بما هو آت :

١ - تصالف بقرة جديدة على آخر المادة ٢٢ من اللائحة العمومية لقبول وترقية المستخدمين المدنيين في مصالح الحكومة الصادر بإتخاذها الأمر الدالى المؤرخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٠١ وهذا نصها :

"في حالة ما إذا ترقى مستخدم من درجة إلى درجة أعلى منها بدون أن كان قد حصل في درجته القديمة ومنذ أقل من سنتين على أدنى المربوط المقرر للدرجة التي ترقى إليها فإن مدة الستين المقررة لتسويغ منحه العلاوة الأولى في درجته الجديدة تسرى من تاريخ حصوله على آخر علاوة في الدرجة التي كان فيها قبل ."

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

٢ - تتمثل المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة كما يأتي :

"كل مستخدم يتقدم من درجة إلى درجة أعلى منها يعطى أدنى المربوط المقرر للدرجة المتروك إليها إلا إذا كان قد حصل على هذا المرتب في درجته القديمة ومنذ سنتين على الأقل . وفي هذه الحالة الأخيرة يجوز منحه في وقت ترقيته أي مرتب يستحقه نيابة بمناسبة أول زيادة في مرتبه في الدرجة الجديدة ."

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - تتمثل الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من تلك اللائحة كما يأتي :

"لا يجوز في أي حال من الأحوال إعطاء المستخدمين المؤقتين مرتباً يزيد على ما كان يصح منحه لهم فيما لو كانوا بصفة نهائية ."

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المسألة فيفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المسألة .
تليت المسألة الرابعة وهذا نصها :

٤ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا المرسوم كل منهم فيما يخصه .
ويكون العمل به من أول أبريل سنة ١٩١٨ م

مدير قصر البستان في ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦ (٢ مارس سنة ١٩١٨)

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المسألة فيفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المسألة . وبذلك يكون قد وافق على هذا القانون للمرة الثانية وستكون القراءة الثالثة لهذا المرسوم في الجلسة المقبلة .

سعادة محمود شكوي باشا - القانونان الواردان بعد ذلك في تقرير اللجنة خاصان بإصدار الورق النقدي من فئة عشرة قروش وخمسة قروش ، ورأت اللجنة انهما لانهما غير معمول هما الآن وقد طلبت وزارة المالية من تأجيل النظر فيهما حتى يحضر وزير المالية أو مندوب من قبله لإبداء رأى الحكومة في هذا الإفتاء .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذين القانونين لهذا السبب ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر تأجيل النظر في هذين القانونين .

على تقرير لجنة المالية عن المرسوم الصادر في ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦ بشأن فرض رسم دفعة على العمليات المقررة لأجل في بورصة البضائع وهذا نصه :

تقرير

اجتمعت لجنة المالية بمجلس الشيوخ ونظرت في المرسوم الصادر في ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦ بشأن فرض رسم دفعة على العمليات المقررة لأجل في بورصة البضائع وهذا نصه :

مرسوم

يفرض رسم دفعة على العمليات المقررة لأجل في بورصة البضائع

نحن سلاطنت مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

١ - كل عملية مقررة لأجل في بورصة البضائع يجب أن تهت بتعني مذكرة عقد تصديدها بجنة البورصة .

٢ - العقود الخاصة بالعمليات المقررة لأجل عن القطن وبذرة القطن في بورصة البضائع بين البائسة وعملاتهم يفرض عليها رسم دفعة نسبي بمعدل ملم واحد عن قسطار القطن وربع ملم عن أرطب بذرة القطن . ويحصل هذا الرسم عن كل عملية يعمل بها عقد سواء كانت من عمليات الشراء أو البيع أو من عمليات "البرور" و "البريم" .

٣ - يحصل رسم الدفعة عن عمليات البورصة بواسطة وضع دفعة مضمومة على نماذج العقود ويهد إلى لجنة بورصة البضائع في بيع نماذج العقود المدفوعة .

٤ - على لجنة البورصة أن ترقب تنفيذ هذا المرسوم فيما يتعلق بالممارسة ، كل سمسار ثبت عليه أنه خالف أحكام هذا المرسوم يحال إلى مجلس التأديب بطلب الحكومة أو بطلب رئيس اللجنة .

يحكم في المخالفة الأولى برامة قدرها خمسون جنيا مصرها ويحكم في المخالفة الثانية برامة قدرها مائتا جنيه مصرى ويحكم في المخالفة الثالثة بالسطب .
وتكون هذه الأحكام غير قابلة للاستئناف .

٥ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا الذي يبدأ العمل به ابتداء من ١٦ أغسطس سنة ١٩١٦
مديرى داس بين في ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦

وقررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على هذا المرسوم نظرا للأسباب الواردة في المذكرة التفسيرية المرفقة به والمرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء (وللتبث نصها في آخر هذا التقرير) - ونظرا لأن هذا المرسوم وضع بعد الاتفاق مع لجنة بورصة البضائع .

نص المذكرة التفسيرية

المرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء

تشرف وزارة المالية بأن تعرض على مجلس الوزراء مشروع مرسوم يفرض رسم نسبي على عقود العمليات لأجل (الكوتيرات) التي يتم في بورصة البضائع عن القطن وبذرة القطن بين البائسة وعملاتهم كما هو حاصل في بورصات البلاد الأجنبية .

فالذا تفصل المجلس بالتصديق على هذا المشروع فالمرجو التكرم بعرضه على عظمة السلطان لتشرفه بتوقيعه التكرم

وزير المالية

يولييه سنة ١٩١٦

معل محمد شفيق باشا - أعرف أن معظم العاملين في بورصة البضائع هم من غير المصريين والألاحظ أنه لم يذكر في مقلدة هذا المرسوم أنه عرض على الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة فكيف يمكن تطبيقه على الأجانب .

سعادة محمود شكوي باشا (مقرر اللجنة) - هذا المرسوم أخذ فيه رأى لجنة البورصة نفسها وهو نافذ على الأجانب .

حضرة عبدالرزاق بك - أنا أعرف أيضا أنه نافذ على الأجانب .

نحسب سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

وتمت بما هو آت :

١ - كل عملية مقبولة لأجل في بورصة البضائع يجب أن تثبت بمقتضى مذكرة عقد تقدمها لجنة البورصة .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها .

٢ - العقود الخاصة بالمعاملات المقبولة لأجل من القطن وبذرة القطن في بورصة البضائع بين البائسة وعمالهم يفرض عليها رسم دفعة فسي يحصل علم واحد عن قطار القطن وبيع علم من أردب بذرة القطن ويحصل هذا الرسم عن كل عملية يعمل بها عقد سواء كانت من عمليات الشراء أو البيع أو من عمليات "الريو" و "البريم" .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - ألا يحسن تأجيل نظر هذا المرسوم حتى يحضر سائر وزير المالية ونرف منهل هو ناقد على الأجانب أولا ؟

سعادة محمود شكرى باشا (المقرر) - أكرر أن المرسوم ناقد على الأجانب والوطنيين ولجنة البورصة هي التي تدين على تنفيذ وللمحكمة مندوب فيها .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

٣ - يحصل رسم المفعة عن عمليات البورصة بواسطة وضع دفعة خصوصية على نماذج العقود ويهد إلى لجنة بورصة البضائع في بيع نماذج العقود المدفوعة .

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فيفضل بالوقوف لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

٤ - على لجنة البورصة أن ترقب تنفيذ هذا المرسوم فيما يتعلق بالبايسة . كل مسمار يشي طيه أنه خالف أحكام هذا المرسوم يبال إلى مجلس التأديب بطلب الحكومة أو بطلب رئيس اللجنة .

يتم في مخالفة الأولى بتراسة قدرها خمسون جنبا مصرى ويحكم في المخالفة الثانية بتراسة قدرها مائتا جنبة مصرى ويحكم في المخالفة الثالثة بالطلب . ويكون هذه الأحكام غير قابلة للاستئناف .

معالي محمد شفيق باشا - أنا كان ناظرا على الأجانب فكان الواجب أن يؤخذ فيه رأى الجمعية العمومية بالهكمة المختطة .

سعادة محمود شكرى باشا (المقرر) - السبب الذى من أجله لم يمرض الرسوم على الهكمة المختطة لأخذ رأى جمعية العمومية فيه هو أن العقوبات المنصوص عليها به هي عقوبات جنج ومثل هذه العقوبات لا تقرها المحاكم المختطة لأنها لا تقر إلا عقوبات المخالفات فقط .

معالي محمد شفيق باشا - أرجو من حضرات زملائي المشتغلين بتجارة القطن أن يسلوا معلوماتهم في هذا الموضوع .

سعادة محمود شكرى باشا (المقرر) - لقد سمعت معاليكم ما قرره حضرة زميلنا حيد العزيرضوان بك من أن هذا المرسوم ناقد على الأجانب .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هل استعملت لجنة المالية من هذا سعادة محمود شكرى باشا (المقرر) - سأنا نقبل لنا أن نل هذا المرسوم معمول به في بورصات البلاد الأجنبية ، وقيل صدوره أخذ فيه رأى لجنة البورصة بمصر وهي مكونة من أجانب ووطنيين وهي التي تتولى مراقبة تنفيذ هذا المرسوم .

معالي محمد شفيق باشا - أنا كانت لجنة البورصة هي التي تتولى المراقبة لها هي الهكمة في إصدار هذا المرسوم .

حضره حيد العزيرضوان بك - لجنة البورصة لا تلك تنفيذ العقوبات وذلك استماتت بالمحكمة في إصدار هذا المرسوم . وأكرر ما قلته أنه سار على الأجانب وأعرف فوق ذلك اشتراك البائسة وشركة المحاصيل مع لجنة البورصة في مجته .

حضره الشيخ حل رمضان الطويسى - ما دام هذا المرسوم لم يمرض على الجمعية العمومية بالهكمة المختطة فهو غير ناقد على الأجانب .

سعادة محمود شكرى باشا (المقرر) - قلت أن هناك بامنا قانونيا من عرض هذا المرسوم على الجمعية العمومية لهكمة الاستئناف المختطة وهو أن العقوبات المنصوص عليها فيه هي عقوبات جنج ومثل هذه العقوبات لا تقرها المحاكم المختطة وقد تقدم أنه ناقد على الأجانب .

حضره حيد العزيرضوان بك - هذا المرسوم معمول به من سنة ١٩١٩ سعادة محمود شكرى باشا (المقرر) - المرسوم نافذ من عشر سنوات والنسار الذى يخالف أحكامه يمرض نفسه لطلب اسمه ومثل هذه العقوبات موجودة في قانون نقابة المحامين .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا المرسوم إجمالا من حيث المبدأ ؟ موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر قبول المرسوم إجمالا من حيث المبدأ . تليت ديباجة المرسوم والمادة الأولى منه وهذا نصها : .

منه وليس من الانصاف الا يباع لقريه مصريه قد يكون كل زمامها من أرض الجزارات لا تستفيد من استغلال أراضيها بالطريقة التي تراها ناعمة وساقطة عليها بالرم أكثر من غيرها .

ان لأهالى الوجه البحرى ما ينهم بزراعة القطن لاستيفاء الزى فى بلادهم ولكن أهالى الوجه القبلى لا يكون عندهم ما يبادل ذلك الا اذا أباحت الحكومة زراعة الدخان أو أوجدت فى بلادهم مشروعات الزى الصغى .

قد يقال ان هناك سببا آخر غير الاتفاقية اليونانية يحوّل دون إباحة الزراعه وهو الإزداد الذى تجنيه البلاد من وراء الضريبة الجبركية . ولكن هذا رأى ان مع التمسك به فان هذه الصعوبة يمكن تلطيلها بفرض ضريبة عالية على أرض الدخان وحي ان لم تتوصل كل الدول الجبركي فانها تقي الخزانة بعض الخساره .

على أن هذه نقطة اذا وقفت امامها دائما وتشددت الحكومة فى التمسك بها كلها طبعا زرعه استعمل طبعا والحالة هذه ان نرى زراعة الدخان فى حياتنا واستعمال الأمر كذلك على أجيالنا من بعده ما دامت هذه النظرية قائمة فى وجهنا .

فهل يوجد مصرى يقول بذلك أو يقبله . وهل ترضى حكومتنا العادلة أن تكون الأمة المصرية دون الأمم كلها محرومة مما تجود به أرضها من خيرات ونعم .

ان تربة مصر والحده من أحسن ما خلق الله من الترى فالى متى تبقى معطله يا من الانتاع بها من ذرع الدخان ؟ والى متى يبقى الشعب المصرى عاجزا عن التمتع باستغلال أرضه فى زراعة ما يشاء ؟ وسى متى تبقى يد فلاحنا مغلوله من العمل فى أرضنا كما تبني وكما تريد ؟

ان كما صبرا على هذه البولي فيما مضى فقد كان ذلك لدواع وأسباب لا محل لذكرها هنا . أما الآن وقد تطورت أحوالنا وأصبح أمرنا بيدها . واعتادنا على أخصنا فى تحقيق مطالبنا بعد أن كنا والحدده استقلالنا فلا بد من العمل على إزالة كل مانع يحول دون الوصول الى تحقيق رغبتنا .

ان زراعة الدخان مباحة إباحة تامة فى كل المسالك . وكلها لها بمارك ومميزات تهم بها فلم لا نسمع بالتحريم والتعصيم عندهم وزنه عندنا . الا أن بلادنا كما يقولون حقيقة بلد السجائب .

ان أساس ثروتنا الآن فى بلاد قضا وجيريا وأسوان قائم على زراعة القطن والشعيريم والذس والقول وإيرانتنا من ذلك ان تهاوز الأربعة الخيرات من كل فدان ولذلك فاضناؤنا فقراء بالسياسة لتعديم وفقرناؤنا بؤساء على الدوام . ولكن اذا وجدت عندنا زراعة الدخان فانه بلا شك تريد ثروتنا تتحسن أحوالنا وترقى مدنيتنا وقدرة ذلك على إيجاد المعلوم مما هو لازم لإصلاح أحوالنا الاجتماعية تحصين الصحة وبناء المساكن وتضيء المدارس . وعند ذلك وفى وقتها ندعو لحكومتنا السنية وبنوينا الكلام بالشكر والتأييد مع دوام العز وطول البقاء .

وثانيا - الاقتراح المقدم من حضرة سيمان خيرال القمص بك وهذا نصه :

دولة الرئيس - من لا يوافق على هذه المادة فليفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه المادة .
تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

٥ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا الذى يبدأ العمل به ابتداء من ١٦ أغسطس سنة ١٩١٦
مديرى راس التير فى ٢٥ يولية سنة ١٩١٦
موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة وبذلك يكون المجلس قد وافق على هذا المرسوم للقرارة الثانية وستكون القرارة الثالثة فى الجلسة المقبلة .

على تحرير لجنة المالية عن الاقتراحين المحالين عليها والمقدمين من حضرة عبد الرحيم محمد مهنا افندى وسيمان خيرال القمص بك بطلب إباحة زراعة الدخان وهذا نص التقرير :

لجنة المالية

تقرير مرفوع لجنة المجلس الموقر من لجنة المالية
عن الاقتراحين المقدمين من حضرة عبد الرحيم محمد مهنا افندى وسيمان خيرال القمص بك العضوين بالمجلس بطلب إباحة زراعة الدخان .

أولا - الاقتراح المقدم من حضرة عبد الرحيم محمد مهنا افندى وهذا نصه :

اقتراح من حضرة عبد الرحيم مهنا افندى عضو مجلس الشيوخ
تبقى البلاد المصرية وخصوصا الأقاليم العليا من الوجه القبلى أن تصره بأرضها زراعة الدخان الى ما كانت عليه فى سالف الأزمان - ثم ان هذا أمر مرغوب فيه من كل مصرى وكثيرا ما حصل الكلام بشأنه وفى ظروف كثيرة قام رجال من الأمة أفرادا وجماعات يطالبون بالتحريم الشديد للبيع بزراعة هذا الصنف . ولكن يقال أن هناك اتفاقية بين الحكومة المصرية وأمة اليونان تحول دون تحقيق الرغبة فى الحال وحي مضطرة الى أجل معين سيجبى قريباً . فان كان الأمر كذلك وكان هذا هو السبب الحقيقى فانه على كل حال لا يمنع أن نجت الموضوع من الآن ونطلب من الحكومة أن تقدم من الاجراءات ما يلقى موافق المص بمجد الاتفاقية مرة أخرى وأن تصدق فى الوقت نفسه قانونا جديدا يسمح زراعة الدخان بكافة جهات القطر وفى جميع الأراضي المصرية . خصوصا وقد علم الجميع أن وزارة الزراعة عملت تجارب عديدة فى جهات مختلفة وفى النهاية جاءت نتيجة الاختبار دالة بأجل ظهور على أن أرض مصر قابلة تماما لإنتاج هذا الصنف وصالحه لاستخراج أحسن الأنواع منه . وقد نسمع أحيانا وأجندة يقررون على مسامحتنا ما جاءت نتيجة الاختبار مطابقة له .

ان فى تربة مصر كثيرا من الأبنة وعلى الأخص فى مديرية قنا لا تجود فيها أية زراعة أخرى كما يجود فيها هذا الصنف فليس من العدل أن نحر

(٣) نتيجة التجارب التي عملتها الوزارة لفساية الآن، وهل حصول محصول يكون له رواج في الأسواق ؟

أجابت الوزارة المذكورة بأن التجارب التي أجرتها بخصوص زراعة الدخان مازالت مستمرة في مناطق مختلفة القريبة من القطر المصري . ولم تقل الوزارة بعد إلى نتيجة حاسمة يصح الاعتماد عليها في إعطاء البيانات التي طلبتها اللجنة .

ثانياً - لأن مورد الحكومة من الرسوم الجمركية التي تمس لها على الدخان والتبليك والسجائر مطبق جبا كين على ذلك الجندول الآتي المبين به ماحد لثته الحكومة من الرسوم الجمركية في المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٢٦ المالية .

١٩٢٦	٤٧,٩٢٩	ر	ما تحصل في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١
١٩٢٢	٥,٩٢٨	ر	» » ١٩٢١ - ١٩٢٢
١٩٢٣	٥,٦٥٨	ر	» » ١٩٢٢ - ١٩٢٣
١٩٢٤	٥,٧٥٠	ر	» » ١٩٢٣ - ١٩٢٤
١٩٢٥	٥,٨٥٨	ر	» » ١٩٢٤ - ١٩٢٥
١٩٢٦	٦,٢١١	ر	» » ١٩٢٥ - ١٩٢٦

ثالثاً - لأن الحكومة تعتمد من زمن بعيد في سياستها المالية على المبالغ التي تحصلها من الرسوم الجمركية على الدخان . وتستعين بها على جزء كبير من المصروفات الضرورية لتسيير أعمال الدولة .

رابعاً - لأنه في نظر اللجنة يتعين صككتها في حالة إلمامة زراعة الدخان (مع المصوبات التي تمنع جباية الرسوم التي تفرض على زراعة) أن تحصل الحكومة على مبلغ يوازي ما يحصل عليه الآن من الرسوم الجمركية .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على رأى اللجنة فيفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر رفض هذين الاقتراحين .

على تقرير لجنة المالية عن الاقتراح المقدم من سعادة اللواء محمود قواد باشا بطلب استخدام ضباط الجيش الحاليين على المشاة وهذا نصه :

اقتراح من صاحب السعادة اللواء محمود قواد باشا عضو المجلس بطلب استخدام ضباط الجيش الحاليين على المشاة في الوظائف الملكية

تقتضى المادة ١٥ من قانون المخابرات العسكرية الصادر في ١٤ يولي سنة ١٩١٣ بإسالة ضباط الجيش العامل الى المشاة في وصل منهم الى حد معلوم كالآتي :

ملازم ثان وملازم أول ٤٥ سنة .

يريد باشا

٤٨ سنة .

صاغفولانطى وبكاشى ٥٢ سنة .

والحكمة في إسهامهم على المشاة وهم في هذه السن هي للأسباب الآتية :

أولاً - أن خدمتهم بالجيش بهذه الرتب وهذه السن تكون فوق طاقتهم ولو استمروا في الخدمة في الجيش لا تكون خدمتهم مفيدة كما لو كانوا في سن أقل من ذلك لأن خدمة الجيش كما لا يخفى شاقة ومتعبة .

اقتراح مقدم الى حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ من سيمان خيرال القصص بك عضو المجلس لمرضه على هيئة المجلس

موضوع الاقتراح - زراعة الدخان بالأراضي المصرية .

قد حرم البلاد من أمد بعيد من زراعة الدخان وسقطت بذلك الفائدة التي كانت تعود على القاعين بأمر تلك الزراعة .

كان هذا المصنف يزوع بأراضي الجزائر التي تمل من طمي النيل ما يجد تربتها فأصبحت الآن لا تصلح إلا لزراعة البطيخ والقمح مما لا يأتي بفائدة تذكر بجانب إيراد زراعة الدخان .

وعند صدور القرار المانع لزراعة الدخان حبطت قيمة تلك الأراضي وضاعت الفوائد التي كانت تعود على أربابها فان قلنا أن فرض الحكومة أن تقاضي جمركا على الدخان يفوق ما كانت تجنيه من زراعته قول أن التصريح بزراعته ربما لا يضيع مورد الجمركا كله من هذا النوع . خصوصا وأن الحكومة يمكنها أن تستعوض عما تفقده من إيراد الجمركا لهذا السبب بضرب ضريبة على فقدان المزرع دينا أكثر من ذي قبل . فقد كانت الضريبة على فقدان خمسة جنيها فلو جعلت خمسة عشر أو عشرين لقبلها الزارع بكل ارتياح .

هذا وقد ملنا أن زراة الزراعة جرت زراعته في ١٤ قراطا (أربعة عشر قراطا) اقتضت ما قيمته ٢٥٠ جنيا (مائتان وخمسون جنيا) فيكون إيراد الفدان ٣٨٠ جنيا و ٥٦٨ مليا وهذه القيمة أرى أنها كثيرة لأسباب :

(١) أن وزارة الزراعة تمنى أكثر من الفلاح البسيط في تقيع الزراعة .

(٢) أن القيمة احتسبت على سعر الدخان الوارد من الخارج . وهذا السعر مرتفع .

فالفا صدر قرار وزارة الزراعة بالتصريح بزراعته كثر الدخان المصري الذي يريه الأهالي وأخذت أثمانه في الميوط شيطا ولكنه على أى حال لا يقل إيراد الفدان عن (٢٢٠) مائتين وعشرين جنيا . فالفا كان بعض الدخان يرد من الخارج فعلى الحكومة أن تأخذ منه الجمركا . وبإضافة ما يرد للجمركا على ما يجنيه الحكومة من الضريبة قد زيد دخل الحكومة من هذه الوجبة بيد أن الفلاح المصري يمدد عليه الخيرات .

لهذه الأسباب تكون الفائدة مشتركة بين الحكومة والمزارعين والمندسين ولدى صدور القرار بزراعته يكون المجلس قد سعى لمساعدة البلاد فأرجو من هذا الاقتراح ومنى رأت هيئة المجلس الموافقة أصدرت القرار ما

عضو مجلس الشيوخ

سيمان خيرال القصص

ترى اللجنة عدم الموافقة على هذين الاقتراحين للأسباب الآتية :

أولاً - لأنه باستعمالهما من وزارة الزراعة من :

(١) الأراضي التي تصلح لزراعة الدخان في القطر المصري ، مساحتها ، بوجه التقريب .

(٢) مقدار محصول الفدان الواحد بالتعريب .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتبار هذا الاقتراح اقتراحا برغبة وإحالة على رئاسة مجلس الوزراء .

على قدر لجنة المالية عن الاقتراح المقدم من المرحوم بسوفى الخطيب بك بطلب بيع الأحيان التابعة لمصلحة الأملاك وهذا نصه :

محضره صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أقترح على هيئة المجلس الموقرة أن تتبع الحكومة في بيع الأحيان التابعة لمصلحة الأملاك الأميرية مايجرت عليه البائرة السليمة من قبل في بيع أحيانها من اصطافها إلى أهالي البلاد الكثرة فيها بالممارسة وبأثمان معتدلة وأن تكون الأولوية لم وأن لا يباع شيء منها لغير أهلها إلا بعد انعدام رغبتهم في شرائها .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبار هذا الاقتراح اقتراحا برغبة يحسن إحالته على وزارة المالية للنظر فيه .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على رأى اللجنة فليتنفضل بالوقوف

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتبار هذا الاقتراح اقتراحا برغبة وإحالة على وزارة المالية .

رعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والذقيقة ٣٥ مساءً على أن يعود للاستعداد غدا الأربعاء ٤ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ١٤ يولية سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساء .

ثانيا - أحالته على المعاش تعمل توسعة في الترقيع ليعم من الضباط نظرا لضيق نطاق الجيش ولكن أحالته على المعاش في هذه السن يترتب عليه خسارة على الحكومة وعلى أنفسهم وعلى الهيئة الاجتماعية .

لخسارة الحكومة هي دفع معاشات لم بدون أن يعود عليها أدنى فائدة من ذلك .

وخسارة الضباط أنفسهم هي أن أحالته على المعاش وهم بهذه السن يقضى على مستقبلهم ويثبط عزائم الضباط الموجودين بالخدمة .

وخسارة الهيئة الاجتماعية هي أن أحالته على المعاش ووجودهم به دايما إلى البطالة والكسل لأنه قد لوحظ أن الضباط والموظفين الموجودين بالمعاش والقادرين على الخدمة لا تميل أنفسهم إلى أى عمل غير خدمة الحكومة .

لذلك أقترح بأن هؤلاء الضباط متى قربت سنهم إلى الحد المذكور أن تحوّلهم الحكومة من الجيش إلى الخدمة في المصالح الملكية الإدارية مثل مصلحة السجون ومصلحة خفر السواحل ومصلحة الجمارك ومصلحة المعادن ومصلحة الطبيعيات ومصلحة الآثار والمجالس البلدية وما أشبه ذلك لأن مثل هؤلاء الضباط ذوو كفاية تامة للأعمال الإدارية في المصالح الملكية وذوو تجارب كثيرة ومتعودون على العمل بالنشاط والنظام واحترام القانون والصدق والاستقامة وبذلك تتوفر على الحكومة معاشاتهم وتقتض بحجراتهم .

مصر في ١٢ مارس سنة ١٩٢٤

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبار هذا الاقتراح اقتراحا برغبة يحسن إحالته على رئاسة مجلس الوزراء للنظر فيه .

دولة الرئيس - من لا يوافق على رأى اللجنة فليتنفضل بالوقوف .

مجلة الشيوخ

مضبطة الجلسة الثانية عشرة

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ٤ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦

حضره عقل محمد بك - أرجو تلاوة هذا الاقتراح .
على الاقتراح وهذا نصه :

الاقتراح

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أرجو عرض الاقتراح الآتي على هيئة المجلس الموقرة لتتقرر فيه بوجه الاستيعاب :

للملكة الآن نحو أربعة آلاف فنتار فطن سكلاريس من الرتب العالية
اشتريتها هذا العام وبخزينة الآن بالاسكندرية .

وبما أن بناء هذا القطن غزوة لمدة كبيرة يفقده من رتبته ويتلفه ولونه
طلاوة على ما يتكفله من نفقات التخزين والسكراته وغير ذلك من المصاريف
الأخرى ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن استقرار التخزين سيظل ملبا
بشروطه به حزب التزول لامتلاك الأسماء امتدادا إلى أن كية القطن الخزون
كبيرة وأنه لا بد أن يمرض للبيع يوما ما .

فبناء عليه :

أقترح أن يطلب المجلس من الحكومة أن ترسل هذا القطن إلى معامل
البلاد الأجنبية كفرنسا وإيطاليا لنزله ونسجه منسوجات من التي تصنع من
القطن السكلاريس وأقترح أن يكون في مقدماتها بكرة الخيط حيث ثبت أنه
يأتي بريح كبير جدا ، فإن البكرة التي تزن أربعة دوايم صافية تنباع بالجملة
في الأسواق بنحو عشرين مليا فيكون القطن من خيط البكر يشمل نحو ٣٩٠٠
بكرة مجموع ثمنها ٧٧ جنيها مصريا فهما مقدارنا من المصاريف التي يتكفلها
صنع القطن ملاوة على ثمنه الأصلي فإن الربح بين ظاهر .

والجواب أن تسوخن مصلحة التجارة والصناعة في المعاملات الفنية التي يرى
وجوب مرقبتها على أن القائمة لن تكون قاصرة على الربح من بيع هذه
المنسوجات فقط بل تكون بهذه الوسيلة قد رفعا عن مفايق السوق هذه الكمية
وأصبحت الخيال لسير أسعار الحصول الجليد نحو الصمود . وتكون بهذا قد
تبينا ما يمكن أن نغنيه من فوائد إنشاء معامل الغزل والنسيج في مصر ما يعود
على البلاد بالبريد يظل التحكم في أسعار قطننا .
ولا شك أن الائمال سيكون عظيما جدا على هذه المنسوجات من الجمهور
المصري الذي يعرف أنها "منسوجات قطن الحكومة المصرية" .

وبالمذكورة التفصيلية المصنعة بهذا بيان المنسوجات التي يمكن أن تصنع
من هذه الاقطن وطريقة البيع .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام
١٢ يولييه سنة ١٩٢٦
عضو الشيوخ عن دائرة كفر الشيخ
عقل محمد

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساء برياضة حضرة
صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عدا كل من حضرات أصحاب الدولة والمعال
والسمادة والعزة : أحمد فؤاد عزت باشا ، اسماعيل سرى باشا ، أحمد
زور باشا ، محمد طلعت حرب بك ، الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله ، أحمد
ذو الفقار باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، أحمد حلمي باشا ، محمود
محمد حسن الشنغولي باشا ، محمد فتحي يكن بك ، محمد عبد الطيف أفندي ،
عبد الرحيم صبري باشا ، بولس حنا باشا ، محمد انقلابون باشا ، صليب
فلودورس باشا ، عبد العظيم المصري بك ، سعيد فهمي الزوي بك ، حسن
أحمد العديني بك ، محمد محمود خليل بك ، السيد حسين القصبي (مصرح
لحضرته بآجازات) .

وحضرات اللاواعل فهمي باشا ، مصطفى الأهلوي بك ، محمد السيد بويل باشا ،
راض عطيه بك ، يوسف بشوتو بك ، الشيخ متولى عمر مجازي ،
(متذكرون عن جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرات : الشيخ ابراهيم 'عبد الحميد نوار ، الدكتور سوريال جريس
سوريال أفندي ، لويس أخوخ فافوس أفندي ، (متذكرون عن جلسات
الأسبوع) .

واحتذر من جلسة اليوم حضرة ابراهيم نور الدين بك وورد احتذار من
حضرة رؤوف شعبان شديع بك عن جلسات أمس واليوم .

وغاب كل من حضرات : الشيخ أحمد نصر ، الشيخ حسين والي ، على
بسيوني بك ، محمد ابراهيم والي بك ، يحيى ابراهيم باشا .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجائي أفندي ، على
عبد الزاز بك ، محمد احمد الشريف بك ، الشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس - طلب نيافة الأتباع والوكلاء اجازة لمدة شهر من ٢٦ يولييه
سنة ١٩٢٦ بسبب مرضه وهذا السبب يضطركم إلى عرض طلبه على
حضراتكم فهل توافقون على التصريح له بالاجازة المطلوبة ؟

وافق المجلس على ذلك .

صدق المجلس على حضور الجلسة الماضية .

أبلغ المجلس الاقتراح المقدم من حضرة عقل محمد بك بطلب ارسال القطن
السكلاريس الذي اشترته الحكومة إلى المعامل الأجنبية لنزله ونسجه وبنيه
على حساب الحكومة .

مذكرة

ملحقة باقتراح إرسال قطن الحكومة السكرلديس الى العامل الاجنبية لفته وسجده ويبيع على حساب الحكومة المصرية .

معلوم أن القطن السكرلديس له تيلة خاصة يجمعه في الفسج مثلا أهل للضائع الجيدة المتينة ومع ذلك لو صبت منه المنسوجات المميلة بالفتة وما شابهها (وهي التي تصنع عادة من القطن الأمريكي المضاف اليه جزء بسيط من القطن السكرلديس) فاننا لا شك نحصل على فتة غاية في الجودة والثانة مع أن الرخ من صنفها يحقق القابول الديبولان الرفيع الذي يصنع من القطن المصري لايزن أكثر من خمسة أرطال ويباع على الأقل بمئتين ونصف جنيه فيكون نحن القطن الذي يصنع ديولانا نحو مئتين جنيها مصريا فهما قلرة له من مصاريف غزل ونسج وخلافه طلائع على تحته الأصل فان ربحه مملوس وكذلك الحال لو عملنا ديولانا أكثر محكا . وقد أوضحنا بالاقتراح أيضا بيان الرخ الذي نجبه من صنع البكر الخيط فرى أن ترسل الحكومة القطن الموجود عندها الى عامل به من البلاد الأجنبية كفرنسا وإيطاليا وتسجه إما على دفعة واحدة أو على أربع دفعات كل دفعة منها مائة ألف قطار اذا كانت تفتش كثره مصاريف الفسج دفعة واحدة وكلما فرغت من نسج دفعة ووردت الى مصر أتيتها للفسج بدفعة أخرى حتى ينهى .

وبمن أن يعمل ثلث الكبة يكر خيط من الأبيض والأسود المصروف في الأسواق المصرية والثلث الثاني من البتة الخفيفة التي تستعمل في الملابس المناعية الدقيقة كالقمصان وغيرها والثلث الباقي من البتة التي تستعمل أنوابا وبلاسي خارجية أخرى ولست في حاجة الى بيان مبلغ ما يستهلكه الجمهور من هذه الأصناف فانها من الحاجات الضرورية للجميع وهذا ضمان لتصرفها .

والحكومة لتلصم وسيلة تصريف هذه المنسوجات في استطاعتها مثلا أن تمهد في كل مدينة بواسطة معصرة التجارة والصناعة الى جابر يتولى تصريفها

بالأسعار التي تحسبها مقابل عمولة يتقاضاها أو أن تمهد مباشرة الى بنك مصر

أن يتولى تصريفها الى التجار نظير عمولة يتقاضاها ولا يمكن أن نتم هذا

قبل أن نقول انه بجانب الرخ المسمى الذي نحصل عليه فان الرخ الخجل الذي نجبه من القيام بهذا العمل عظيم جدا فانه يظهر بمظهر المتمد على نفسه في دفع الضرر المحيط به من تحرك التفرق أهم مادة تصبها البلاد ويكون بمثابة سلاح في ايدينا شهر في وجه كل من اراد التفتت بثروتا تقطنية .

ومن المفهوم أن الحكومة عند قيامها بهذا العمل ستوفد من قبلها مندوبين لتمهده في العامل الأوروبية حتى يصدر ثانيا الى مصر .

هذا ما أشرت به عرض على المجلس الموقر راجيا النظر فيه وإقراره .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو الشيوخ
عبد محمد

١٢ ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٦

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات والمراض .

أبلغ المجلس المعلن الملقم من أحد النخبين على حضرة الشيخ على سليمان العضو بالمجلس بأنه قد شرط التصاب المالي المقرر لأعضاء مجلس الشيوخ وهذا نصها .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يشرت للموقع على هذا المدرج اسمه بقرار الانتخاب تحت نمرة ٩٠٠ عمرو محمد السليح يمرض الآن :

الشيخ على سليمان العضو المعلن بمجلس الشيوخ الآن فاقد لشرط اسام من شروط عضوية المجلس وهو التصاب القانوني إذ أنه لا يملك هذا التصاب بمال من الأحوال حسباً أصله وأحققه .

والمادة ٧٣ من قانون الانتخاب نمرة ٤ سنة ١٩٢٤ صريحة وتعلم للمجلس الحق في مثل هذه الحالة أن يصدر قراره في شأن من يفقد الصغار والشروط من أعضائه .

بناءه على ذلك :

أرفع لديكم هذا متمسكا عرضي على هيئة المجلس لتتخذ فيه الاجراء القانونية .

وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول الاحترام

٨ يولييه سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس - حضرة الشيخ على سليمان من كبار العلماء ولا يشتر

لصمة نيابة توفر التصاب المالي المقرر لأعضاء مجلس الشيوخ .

حضرة محمود أبو النصر بك - أرى ألا يحال هذا الطعن على لجنة الطعون (خيمة) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ان حضرة العضو المعلن فيه ليه من كبار العلماء . فيجب أن يحال هذا الطعن على لجنة الطعون لإبد رأيها فيه .

هذا حضر حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء دولة الرئيس - قد لا يكون حضرته من هيئة كبار العلماء ولكنه م كبار العلماء .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا الطعن كثير من الطعون على أء حال فيجب أن يأخذ سيرة القانون فيحال على لجنة الطعون لتتخذ فيه وتقرر عنه والرأي بعد ذلك للمجلس .

دولة الرئيس - المواق من حضراتكم على إحالة هذا الطعن على لجنة الطعون يتفضل بالوقوف .

وقفت أجلسي .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الطعن على لجنة الطعون .

أبلغ المجلس سؤالا موجهيا الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من حضرة عبد الله سليمان أباطه بك العضو بالمجلس عن تعيين أعضاء الاراسيات العلمية والعملية في الوظائف التي تخصصوا لها (١) .

(١) هذا نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء .

أرجو الفصل بالإجابة على السؤال الآتي :

هل هناك طريقة سيرة تتبها وزارات الحكومة تكفل وضع أعضاء الاراسيات العلمية والعملية في الوظائف التي تخصصوا لها ؟

وان لم تكن هناك طريقة سيرة تحول في تية الحرية تدارك ذلك الأمر ؟ وهل لى الحكومة أنه بما ترجبه الصلة العامة اخذت القطن في أمر المرتفقين الذين عاودوا من الاراسيات فأكا من أنهم يشغلون الوظائف التي تخصصوا لها ؟ وما منهم جماعة القنين ؟

وتفضلوا بقبول وإفرا احترام

القاهرة ١٠ يولييه سنة ١٩٢٦

عضو مجلس الشيوخ
عبد الله سليمان أباطه

دولة عدل يكن باشا (وزير الداخلية) - يقصد حضرة العضو بسؤاله لإيقاف الحكمدار عن العمل . وهذا أمر متروك لتقدير المحقق فلذا رأى أن مصلحة التحقيق تقتضيه طلبه .

أبلغ المجلس الطعنين المتقدمين على حضرة حافظ السيد بك العضو بالمجلس بأنه قد شرط التصاب المسأل المقرر لأعضاء المجلس الشيوخ وهذا نصهما :

(١)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد تقديم واجب الاحترام . أبدي لديكم أن حافظ السيد بك التاجر بالفورية بمصر والعضو بالمجلس لا يملك التصاب القانوني المقرر لأن يكون له الحق في عضوية مجلس الشيوخ، فنفقت نظر دولتكم الى ذلك ، وتبين من يكون له حق العضوية خلاله .

وتفضلوا بإدالة الرئيس قبول فائق الاحترام

١١ يولييه ١٩٢٦

أحمد حل

التاجر بالفورية بمصر

(٢)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد تقديم ما يلي لمقام دولتكم من الاحترام . تشرف بعرض هذا الطعن للنظر فيه بما يستحق من عنايتكم التي لا ترضى غير النظام والتي تحرص دائما على مصالح البلاد .

سبدي . من جن حضرات أعضاء مجلس الشيوخ الميتين حضرة حافظ السيد بك ، وهذا العضو لم تتوفر فيه الشروط القانونية اللازمة لهذه العضوية من السنين الآتية :

الأول - أنه لا يملك التصاب القانوني .

الثاني - عجزه عن القراءة والكتابة .

وعب أن حافظ السيد بك لا يتفق مضبوته في أكبر مجلس نيابي في البلاد مع القانون في أمر شرطه خصوصا أنه ينوب على الأخص عن دائرة الدرب الأحمر وهي موطنه الانتخابي .

لذلك :

نرجو من دولتكم إحالة هذا الطعن على اللجنة المختصة للنظر فيه ولتحقيق ما ذكر .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

١١ يولييه ١٩٢٦

ناخب ١٠٨

ناخب ٣٥

قسم الدرب الأحمر
قسم الدرب الشري
معهطى على الشري
شارع السلطان المصاحب بمصر

دولة عدل يكن باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أرجو تأجيل الاجابة على هذا السؤال بللسة أخرى .

دولة الرئيس - أرجو جلسة تالمة تتخذ فيها بعد .
وافق المجلس على ذلك .

على السؤال الموجه الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة أحمد حيد ابو ستيت بك العضو بالمجلس وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولتكم أني أوجه السؤال الآتي بعد الى صاحب الدولة وزير الداخلية راجيا الاجابة عليه طبقا لادة ٤٧ من اللائحة الداخلية :

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية

أقدم هل صحيح أنه منذ أسبوعين تقريرا تقدم تقرير من وكيل حكمدار مديرية المنوفية لمصادرة المدير بتضمن اتهامات بمجموعة ارتكبتها حضرة الحكمدار وأن سعادة المدير بدلا من أن يأمر بتحقيقها استدعى الحكمدار ووكيله الى منزله وبعد أن قرر وكيل الحكمدار شفويا ما قاله بالتقرير أمام الحكمدار اكفى سعادة المدير بأن أصلح بينهما ؟

وهل صحيح أن أحد مديري أقسام وزارة الداخلية لمصادرة مروره عقب ذلك للتفتيش بتلك المديرية مع بذلك من طريق الاشارة المنشرة وقد استفهم من سعادة المدير عن قيمة تلك الاشارة فبين له من المصادرة ما أكد عنده صحة ما وصل اليه ففقت عليه الحالة بحكم وظيفته بتبليغ ذلك وفعلنا بله لأحد رؤساء وزارة الداخلية ؟

فان كان هذا صحيحا فما هي الاجراءات التي اتخذت لتحقيق ذلك؟ وهل أسند التحقيق لأحد مفتشي وزارة الداخلية أم وكل أمره الى سعادة المدير الذي أظهر عدم رغبته فيه واكفى بمحصل المصلح كما تقدم ؟

أرجو أن تتفضلوا بالاجابة ولديكم منا جزيل الشكر وعظيم الاحترام

١١ يولييه ١٩٢٦

أحمد حيد ابو ستيت
عضو مجلس الشيوخ

دولة عدل يكن باشا (وزير الداخلية) - أبلغ الوزارة أحد مديري أقسامها أنه وصل الى طلبة وقوم مخالقات من حكمدار بوليس المنوفية ضد بعض موظفي الادارة لهسنه للمديرية قاتلتبب الوزارة أحد مفتشي التحقيق هذه المخالقات ولم يتم التحقيق بعد .

حضرة أحمد حيد ابو ستيت بك - هل يفضل دولة الوزير توج التهم التي نسبت الى حضرة الحكمدار ؟

دولة رئيس المجلس - لم تتكيف التهم بعد لأن التحقيق لم يتم .

حضرة أسد ميد ابو ستيت بك - وهل لا يرى دولة الوزير أن شاه الحكمدار في وظيفته قد يؤثر على سير التحقيق ؟

واقف المجلس على إحالة هذين العامين على لجنة الطعون .

هذا انصرف دولة عدل يكن بإشاد رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر لجنة الاقتراحات) - قيل أن يشرع المجلس في القراءة الثالثة للقوانين والمراسم المقدمة من لجنة المالية والواردة بمجدول أعمال اليوم أرجو أن ينظر المجلس في التعديلات المقدمة من لجنة خص الاقتراحات والمرافض عن الاقتراحات والمرافض التي فصلت فيها اللجنة لأن من بيننا عراض واقتراحات مقدمة من سنة ١٩٢٤ ولا ضرر من تأجيل القراءة الثالثة للقوانين والمراسم الواردة من لجنة المالية إلى جلسة أخرى لأن العمل جارٍ بها ولا داعي للتسجيل بنظرها .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر لجنة المالية) - أعارض في ذلك لأن لجنة المالية تقوم الآن بفحص مشروع ميزانية الدولة ولا يفي على حضراتكم أهمية ذلك ، فأرجو تسهلاً للعمل علينا أن نعرضوا الآن من القراءات الثالثة للقوانين والمراسم المقدمة من لجنة المالية حتى تتمكن اللجنة من تخصيص أوقاتها لدروس الميزانية .

واقف المجلس على ذلك .

على إثر القراءة الثالثة للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩١٦ انحلص بمشاش الضباط المعاملين بقانون سنة ١٨٧٦ الذين يقبلون في الخدمة الملكية وهذا نصه :

قانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩١٦

قانون خاص بمشاش الضباط المعاملين بقانون سنة ١٨٧٦ الذين يقبلون في الخدمة الملكية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على قانون المعاشات العسكرية الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦

وعلى الأمر المالى الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ بخصوص معاش الضباط الذين تكون آخر خدمتهم ملكية .

وعلى الأمر المالى الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٠٠ الذى قيد تنفيذ أحكام الأمر المالى الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣

وعلى قانون المعاشات الملكية نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٠

وبناء على ما عرضه علينا وزيراً الحربية والمالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

١ - الضباط القدماء المتصرفون بمشاش بمقتضى قانون المعاشات العسكرية الصادر في سنة ١٨٧٦ وكذلك الضباط الذين تحت السلاح أو في الاستعداد للمعاملين بالقانون نفسه يحق لهم إذا قبلوا في الخدمة الملكية

أو قبلوا بها أن يطالبوا بمشاش تكون أسويته على القواعد الآتية لدى أحاطهم من الخدمة للملكية المعاش وذلك بصرف النظر عن أحكام المادتين ١٨ و ١٩ من قانون المعاشات الملكية نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٠ :

(١) يسمل أولاً حساب المعاش الذى يستحقه الضابط بمقتضى قانون المعاشات العسكرية الصادر في سنة ١٨٧٦ الذى قبله في الخدمة الملكية .

(ب) يضم إلى قيمة المعاش الذى عمل حساب به هذه الكيفية عن كل سنة من مدة الخدمة الملكية جزء واحد من ستين جزءاً من متوسط المعاش في الستين الأخيرين من الخدمة الملكية أو جزء من ستين من متوسط المعاش في كل مدة الخدمة الملكية إذا كانت هذه المدة تقل عن ستين .

٢ - المعاش الذى يستحق بمقتضى المادة السابقة يعتبر كأنه سوى بموجب قانون المعاشات الملكية نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٠ . ولكن النهايات القصوى المنصوص عليها في المادة ١٦ من هذا القانون لا تسرى على المعاشات التي تستحق بمقتضى المادة الأولى السابقة من مجموع الخدمات العسكرية والملكية .

٣ - المعاش الذى تستحقه أرمال وأولاد الضباط المعاملين بقانون سنة ١٨٧٦ الذى قبل في الخدمة الملكية وقبل المعاملة بمقتضى هذا القانون يسوى ويجوز طبقاً لأحكام المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون المعاشات الملكية نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٠ وعلى واقع المعاش الذى كان يتقاضاه الضابط نفسه أو على واقع المعاش الذى كان يستحقه بمقتضى أحكام المادتين الأولى والثانية السابقتين فيها لو رقت يوم وفاته .

وبمع ذلك فإذا كان المعاش المذكور أقل من المعاش الذى كان الورثة يستحقونه بمقتضى قوانين المعاشات العسكرية فيقبل مفعول القانون هذا . ويتبع في تسوية معاش الأرمال والأولاد من كل الوجوه أحكام القوانين العسكرية المذكورة .

٤ - كل ضابط يقبل المعاملة بهذا القانون ويقدم استغفاره وهو في الخدمة الملكية قبل أن يتم السنة الخامسة والخمسين من عمره يفقد كل حق في خصمية المعاش المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الأولى السابقة عن خدمته الملكية ولا ينال إلا المعاش الذى يستحقه عن خدمته العسكرية بمقتضى قانون سنة ١٨٧٦

وفي هذه الحالة تسوى حقوق أرماله وأولاده بمقتضى قانون المعاشات العسكرية الصادر في سنة ١٨٧٦

٥ - الضباط المربوضون الآن في الخدمة الملكية وكانوا قبل قبولهم في هذه الخدمة يستولون على معاش بمقتضى قانون المعاشات العسكرية الصادر في سنة ١٨٧٦ أو كانوا قد قضوا مدة في الخدمة العسكرية قبل قبولهم

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء،

وسمنا بما هو آت

١ - تنفيذ الأحكام التالية لمحمد الكلمات الآتية كما على :

(١) "مشفولات فضية" : كل قطعة معدنية تحتوي على الأقل على خمسة عشر قيراطا من الذهب النقي (٩٣٥) سهما أو جزئا من الألف).

(٢) "مشفولات فضية" : كل قطعة معدنية تحتوي على الأقل على ٦٠٠ جزء من الألف من الفضة النقية .

(٣) "أصناف ذات ميار واطع" : كل صنف عطلوط يحتوي على أقل من خمسة عشر قيراطا معدنا بقايا للذهب، أو على أقل من ٦٠٠ جزء من الألف معدنا نقيا للفضة .

(٤) "أصناف ملبسة" : كل صنف من المعدن المنطى بشرة لاصقة من الذهب أو الفضة .

٢ - لا يجوز بيع المشفولات الذهبية أو الفضية ولا عرضها للبيع إلا إذا كانت ملحوظة بسمه قلم دمنه الحكومة أو قلم أجنبي معترف بصحته بقرار من وزير المالية .

٣ - لا يجوز بيع الأصناف ذات الميار والواطع ولا عرضها للبيع إلا إذا كانت ملحوظة بقرع بين نسبة المعدن النقي الذي تحتوي عليه، وذلك بالقرارات إذا كانت من الذهب، وبالأجزاء الأتية إذا كانت من الفضة .

٤ - لا يجوز بيع الأصناف الملبسة ولا عرضها للبيع إلا إذا كانت ملحوظة بكلمة "ملبس" باللغة العربية أو بكلمة "Plated" باللغة الإنجليزية .

٥ - يجب أن تخدم المشفولات الذهبية أو الفضية لأجل دمنها إلى أحد أقلام الدمنه الخاصة بهذا الغرض فيفحص قلم الدمنه المعدن ويظهر حياره .

٦ - الميارات القانونية هي :

للمشفولات الذهبية

٢٣ قيراطا ونصف قيراطا ٩٧٩،١٦٠ سهما أو جزئا من الألف

٢١ قيراطا أو ٨٧٥ " " " "

١٨ " أو ٧٥٠ " " " "

١٥ " أو ٦٢٥ " " " "

للمشفولات الفضية

٩٠٠ جزء من الألف

" " ٨٠٠

" " ٦٠٠

٧ - لا تلتصق قطعة تا إلا إذا كانت تحتوي على مقدار من المعدن النقي يقابل أحد الميارات القانونية الميئة آتفا .

الطبق على معاش بمقتضى القوانين المذكور يجوز لهم أن يطلبوا لدى إصالحهم من الخدمة الملكية إلى المعاش أن يسو معاشهم بمقتضى القواعد المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية .

٦ - تسرى أيضا أحكام هذا القانون على الضباط وأرباب المعاشات الذين كانوا معاشين سابقا بقانون المعاشات العسكرية الصادر في سنة ١٨٧٦ ودفنوا من الخدمة الملكية ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٢ وقسرى أيضا على أربابهم وأولادهم .

٧ - طلبات المعاملة بهذا القانون يجب تقديمها إلى وزارة المالية في مباد سنة أشهر تتبدى من تاريخ صدور هذا القانون بالنسبة إلى الضباط أو أرباب المعاشات الموجودين الآن في الخدمة الملكية أو الذين دفنوا منها ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٢ وفي مباد سنة أشهر تتبدى من يوم التحويل في الخدمة الملكية بالنسبة إلى الضباط أو أرباب المعاشات الذين قبلوا في هذه الخدمة ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون . ويجب إثبات تقديم الطلب بمقتضى إيصال من مدير عموم الحسابات المصرية .

وبعد اقتضاء الواجبات المذكورة في الفقرة السابقة لا يجوز للضباط أو أرباب المعاشات الذين طلبوا المعاملة بهذا القانون أن يطلبوا إلغاء مفعول عليهم في أى حال من الأحوال وبأية جهة كانت . وكذلك الذين لم يطلبوا المعاملة بهذا القانون لا يجوز لهم أن يطلبوا الانتفاع بأحكامه .

٨ - جميع أحكام قانون المعاشات الملكية نمرته الصادر في سنة ١٩٠٩ المعدل بقانون نمرته ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٠ تسرى على الضباط أو أرباب المعاشات الذين يطلبون المعاملة بهذا القانون وعلى رؤسهم في كل ما لا يكون منها مخالفا لأحكام هذا القانون .

٩ - على وزيرى الحربية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما صدر برأى راس البين في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٢٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩١٦) أخذت الآراء بالنسبة بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء باسم حضرة إبراهيم الطاهى بك الذى أسفرت عنه الفقرة وكان مجموع الأصوات التى أعطيت ٧٣ صوتا كلها موافقة على هذا القانون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون .

هذا حضر صاحبها الفضيلة الشيخ أحمد نصر والشيخ حسين والى المصنوع بالمجلس .

تلى لرة الثالثة القانون رقم ١٩ لسنة ١٩١٦ تلخيص بمضمون المصوغات وهذا نصه :

قانون نمره ١٩ لسنة ١٩١٦

قانون دمنه المصوغات

نحو سلطان مصر

بعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩١٦ بالتطبيق للأمر المالى الصادر في ٣١ يناير

سنة ١٨٨٩

١٥ - المشغولات الذهبية والفضية التي يظهر أن عيارها دون العيار القانوني وتكر يحصل منها حسب رغبة صاحب الشأن رسم الدفعة المقابل لها أو رسم خص السبائك .

١٦ - يصاب بالحبس لمدة تتراوح بين أربع وعشرين ساعة وسبعة أيام ، أو يتم بيعه لا يقل عن خمسة قروش ولا يتجاوز مائة قرش كل صاحب عزن أو مدير عزن يوجد في عزنه قطعة ذهبية أو فضية تحت البيع أو معروضة للبيع ولا تكون مملوكة بدمغة الحكومة أو بدمغة أجنبية معترف بها بقرار من وزارة المالية وكذلك كل شخص باع أو عرض للبيع مشغولات غير مملوكة .

وتصادر المشغولات التي تباع أو تعرض للبيع بهذه الصورة وتودع في المديرية أو المحافظة التي تعطي صاحب الشأن إيصالا بها وتحفظها إلى أن يصحك القاضي المختص في مسألة المخالفة .

فإذا حكم القاضي المختص ببلوت المخالفة ولو كان ذلك مع البراءة ، ترسل المديرية أو المحافظة للمشغولات المصادرة إلى قلم دفعة المصوغات بالقاهرة وهو يتولى فحصها . فإذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية المذكورة في المادة السادسة تمنع بالدمغة المخالفة ، والا فيكسرهما قلم الدفعة في الحال .

وفي كلتا الحالتين لا ترة المشغولات المصادرة إلا مقابل تسديد رسوم الدفعة أو رسوم النقص المنصوص عليها في المواد الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة ومعاريف إرسال المشغولات إلى قلم الدفعة بالقاهرة .

١٧ - توقع نفس العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة فيما لو بيع أو عرض للبيع صنف ذو عيار واطئ غير مملوكة بالدمغة المقررة في المادة الثالثة أو صنف ملبس غير مملوكة بالدمغة المقررة في المادة الرابعة من هذا القانون . والأصناف غير المملوكة التي تصادرت يكسرهما قلم دفعة المصوغات ولا يبيها إلا مقابل تسديد رسم النقص المقرر في المادة الرابعة عشرة السابقة .

١٨ - لا يجوز للجوهرين (الجواهرية) ولا للصياغ - دون الوقوع تحت طائلة العقوبة نفسها - أن يسموا المشغولات الذهبية أو الفضية أو الأصناف ذات العيار واطئ أو الأصناف الملبسة بعلامتهم التجارية أو بعلامات معاملهم إلا إذا كان قد سبق لإعتراف هذه العلامات وتسجيلها في قلم دفعة المصوغات .

١٩ - تثبت المخالفات في الحاضر التي يمررها عمال قلم دفعة المصوغات أو رجال البوليس المتدربون خصيصا لهذا الغرض .

٢٠ - يحق دائما للعمال ورجال البوليس المذكورين أن يستولوا إلى المخازن وهي مفتوحة لإثبات المخالفات على شرط أن يشترطوا قبل ذلك بمقتهم .

٢١ - على وزراء الداخلية والمالية والمخالفات تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه . ويصدر به من أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ م

مديرى رأس العين ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦

٨ - لا تلبث أقلام الدفعة قطعة من المشغولات المقلدة لدمغها إلا إذا كانت مشغولة بإقرار كاتب يوقعه صاحبها أو وكيله ويبين فيه أن تلك القطعة المقلدة ذات عيار من العيارات القانونية المذكورة في المادة السادسة وبشرط أن تكون القطعة بمجاله لا يتغيرا تغييرا في تثقيتها .

٩ - يقبل إقرار واحد عن عدة قطع على شرط أن تكون من نوع واحد ومصرها بأنها من عيار واحد .

١٠ - يجب أن يبين الإقرار المقدم بشأن المشغولات المقلدة من عدة أجزاء مملوكة أو متصل بعضها ببعض أن مجموع القطعة بما فيها للمادة المستعملة في عملها هي بمطهرها ذات عيار من العيارات القانونية ، وأنه لا يوجد فيها جزء (مادة الخاتم) يتقص عياره عن العيار القانوني المذكور في الإقرار .

١١ - لا تسم أقلام الدفعة بدمغة الحكومة المشغولات الذهبية والفضية التي تهتم لدمغها بالشروط المبينة سابقا إلا إذا ثبتت بعد فحصها أنها على الأقل من العيار المذكور في الإقرار ، وفي هذه الحالة توضع الدفعة المينة لفحفة العيار على كل قطعة ، وإذا ثبت غير ذلك ثابت المشغولات تكسر في الحال بمعرفة قلم الدفعة ، ولا يجوز التحويل على السامح في شيء .

١٢ - إذا قدمت عدة قطع بإقرار واحد بإقرار أنها جميعها من نفس العيار ، وتضع أن إحدى هذه القطع هي من عيار دون العيار المصرح به ، فإن جميع القطع المقلدة يجرى ذلك الإقرار تكسر نفس الطريقة وفي الحال ، بمعرفة قلم دفعة المصوغات .

١٣ - تكون رسوم الدفعة خمسة مليات على الدرهم للمشغولات الذهبية ، ونصف مليات على الدرهم للمشغولات الفضية . وتحسب رسوم الدرهم درهما .

١٤ - تمنح أقلام دفعة المصوغات جميع ما يقدم لها لهذا الغرض من السبائك والأسلاك (غيش ومقصب) الذهبية والفضية . وتتقاضى عن ذلك الرسوم الآتية :

من كل سبيكة ذهب	٤٠
» فضة	٣٠
» مخلوطة ذهبيا فضة عند ما يجب تعيين نسبة	٦٠
مقدار التي من كلا المعدنين	١٨٠
من سبك الذهب	٦٠
» الفضة	١٨٠
من السبك المخلوط ذهبيا فضة عند ما يجب تعيين نسبة مقدار	١٨٠
التي من كلا المعدنين	١٨٠

وكل سبيكة تم فحصها بهذه الكيفية تمنع بقاء على طلب صاحب الشأن برفع يوضع مقدار المعدن التي التي تحتوي عليه .

مرسوم

بفتح تصدير القصة

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية بموافقة رأى مجلس الوزراء ؟

رسمنا بما هو آت :

١ - تصدير القصة أو إعادة تصديرها عن جميع الترخيم البرية أو البحرية ولاية جهة كانت سواء كانت مسكوكة أو مسبوكة هو محظور إلا بترخيص خاص من وزير المالية .

٢ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا ، ويسرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

مديرى طبين ٨ محرم سنة ١٣٣٦ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٧)

أخذت الآراء بالنسبة بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء باسم حضرة حافظ السيد بك الذى أسفرت عنه القرعة فكان مجموع الأصوات التى أعطيت ٧٦ صوتاً كلها موافقة على المرسوم .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذا المرسوم .

تل للرة الثالثة المرسوم الصادر فى ٣١ مارس سنة ١٩١٨ بتعديل اللائحة الصومية لقبول وثيقة للمستخدمين المدنيين فى مصالح الحكومة الصادر بإتخاذها الأمر العالى الرقم ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ وهذا نصه :

مرسوم

بتعديل اللائحة الصومية لقبول وثيقة للمستخدمين المدنيين فى مصالح الحكومة الصادر بإتخاذها الأمر العالى الرقم ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ بالتصديق على اللائحة الصومية لقبول وثيقة للمستخدمين المدنيين فى مصالح الحكومة ؛ وبعد الاطلاع على المادة ٢٤ والفقرة الثانية من المادة ٣٦ من تلك اللائحة ؛

وبما أن تطبيق المادة ٢٤ قد أدى الى حدوث ما لا يسوغ له من عدم المساواة فى المعاملة ؛

وبما أن الحكم الأول الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ لم يبق له من تامة عملية ويحتج بتبنيها ؛

فبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وبموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

دولة الرئيس - قبل أن يؤخذ رأى على هذا القانون ألت حضراتك أن سعادة اللواء محمود فؤاد باشا تقدم اقتراحاً بطلب فيه تعديل المادة الرابعة من (١) وهذا الاقتراح غير مقبول شكلاً وموضوعاً .

أما عن الشكل فلا يجوز طلب تعديل فى القراءة الثالثة إلا إذا فتح باب المناقشة . وأما عن الموضوع فإن حضرة المقترح يطلب نفس الطلب الذى سبق أن قدمه حضرة محمود أبو النصر بك ورفضه المجلس . فهل يصح حضرة الموضوع هذا على اقتراحه ؟

سعادة اللواء محمود فؤاد باشا - اتفق متنازل عن هذا الاقتراح .

أخذت الآراء بالنسبة بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء باسم حضرة إبراهيم الطاهرى بك الذى أسفرت عنه القرعة فكان مجموع الأصوات التى أعطيت ٧٦ صوتاً كلها موافقة على القانون .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذا القانون .

تل للرة الثالثة المرسوم الصادر فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٦ الخاص بفتح تصدير الذهب وهذا نصه :

مرسوم

بفتح تصدير الذهب

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وبموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ - تصدير الذهب أو إعادة تصديره عن جميع الترخيم البرية أو البحرية ولاية جهة كانت سواء كان مسكوكاً أو مسبوكة هو محظور إلا بترخيص خاص من وزير المالية .

٢ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا ، ويسرى العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ما

مديرى طبين ١١ محرم سنة ١٣٣٥ (٧ نوفمبر سنة ١٩١٦)

أخذت الآراء بالنسبة بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء باسم حضرة إبراهيم الطاهرى بك الذى أسفرت عنه القرعة فكان مجموع الأصوات التى أعطيت ٧٦ صوتاً كلها موافقة على المرسوم .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذا المرسوم .

تل للرة الثالثة المرسوم الصادر فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٧ الخاص بفتح تصدير القصة وهذا نصه :

(١) هذا عرض الاقتراح الذى أعادته دولة الرئيس :

حضرة صاحب القصة رئيس مجلس الشيوخ
أقر استبدال الجملة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون مرة ١٩ سنة ١٩١٦ الخاص بالذهب بما بأتى :

"أو بكتلة تعادها من الفئات الأجنبية متى كانت المصوغات واردة من الخارج" .

محمود فؤاد

١٢ يولي سنة ١٩٢٦

عن مجلس الشيوخ

رسمنا بما هو آت :

١ - تضاف فقرة جديدة على آخر المادة ٣٣ من اللائحة العمومية لتتول وتثيق المستفيدين للمدينين في مصالح الحكومة المصادر باعتداح الأمر العالي المؤرخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ وهذا نصه :

"في حالة ما اذا ترقى مستخدم من درجة الى درجة اقل منها بعد أن كان قد حصل في درجته القديمة ومنذ اقل من سنتين على أدنى الربوط المقرّر للدرجة التي ترقى اليها فان مدة الستين المقررة لتسويج منه الملاوة الأولى في درجته الجديدة تسمى من تاريخ حصوله الى آخر صلاحية في الدرجة التي كان فيها قبل ."

٢ - تعدل المادة ٣٤ من اللائحة المذكورة كما يأتي :

"كل مستخدم يترقى من درجة الى درجة اقل منها يعلو أدنى الربوط المقرّر للدرجة المترقى اليها الا اذا كان قد حصل على هذا المراتب في درجته القديمة ومنذ سنتين على الأقل . ففي هذه الحالة الأخيرة يجوز منه في وقت ترقّيته أي مرتب يسمح نيله بمطابقة أول زيادة في مرتبه في الدرجة الجديدة ."

٣ - تعدل الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من تلك اللائحة كما يأتي :

"لا يجوز في أي حال من الأحوال اصطلاح المستفيدين المؤقتين مرتباً يزيد على ما كان يصح منه لم يما لو ميّتا بصيغة نهائية ."

٤ - على وزلاء حكومتنا تنفيذ هذا المرسوم كل منهم فيما يخصه . ويكون العمل به من أول أبريل سنة ١٩١٨ م

مدير قصر البستان في ١٨ جادى الثانية سنة ١٣٣٦ (٣١ مارس سنة ١٩١٨) .

أخذت الآراء بالنهائى بالام حسب ترتيب الحروف الجبائية ابتداء باسم حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل وهو الذى أسفرت عنه الفقرة فكان مجموع الأصوات التي أعطيت ٧٦ صوتاً كلها موافقة على المرسوم .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذا المرسوم .

على البرة الثالثة المرسوم الصادر في ٢٥ يولي سنة ١٩١٦ بفرض رسم دفعة على السجلات المقفولة لأجل في بورصة البضائع وهذا نصه :

مرسوم

بفرض رسم دفعة على السجلات المقفولة لأجل في بورصة البضائع

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

١ - كل عملية مقفولة لأجل في بورصة البضائع يجب أن تنهى بمقتضى مذكرة عند تصديدها لجنة البرومة .

٢ - السجود الخاصة بالسجلات المقفولة لأجل عن القطن وبذرة القطن في بورصة البضائع بين الميسرة وعملاتهم بفرض عليها رسم دفعة تسمى بمثل ملج واحد عن صفات القطن وربع ملج عن اوريد بذرة القطن . ويحصل هذا الرسم على كل عملية يعمل بها عقد سواء كانت من عمليات الشراء أو البيع أو من عمليات "الريز" و"البريم" .

٣ - يحصل رسم الدفعة عن عمليات البورصة بواسطة وضع دفعة مخصصة على نماذج العقود ويهد الى لجنة بورصة البضائع في بيع نماذج العقود المدفوعة .

٤ - على لجنة البرومة أن ترقب تنفيذ هذا المرسوم فيما يتعلق بالميسرة . كل محاسب يثبت عليه أنه خالف أحكام هذا المرسوم يحال الى مجلس

التأديب بطلب الحكومة أو بطلب رئيس اللجنة .

يحكم في المخالفة الأولى بغرامة قدرها خمسون جنيناً مصرياً ويحكم في المخالفة الثانية بغرامة قدرها مائتا جنيناً مصرياً ويحكم في المخالفة الثالثة بالشتط . وتكون هذه الأحكام غير قابلة للاستئناف .

٥ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا الذى يبدأ العمل به ابتداء من ١٦ أغسطس سنة ١٩١٦ م

مديرى راس القطن في ٢٥ يولي سنة ١٩١٦

أخذت الآراء بالنهائى بالام حسب ترتيب الحروف الجبائية ابتداء باسم حضرة يوسى مذكور بك الذى أسفرت عنه الفقرة فكان مجموع الأصوات التي أعطيت ٧٦ صوتاً كلها موافقة على المرسوم .

دولة الرئيس - المجلس يقر هذا المرسوم .

وفي الساعة السابعة مساءً رقت الجلسة بموافقة المجلس للاستراحة .

أجريت الجلسة في الساعة السابعة والنصف الخامسة والثلاثين برئاسة حضرة صاحب العزة محمد طوى الجزار بك وكل المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر لجنة الاقتراحات والمراءض) - الاقتراحات التي سكتل حل حضراتكم هي من سنة ١٩٢٤ قد بينت اللجنة في تقريرها ما ترى اتباعه بشأن كل اقتراح من إساته إما على الوزارة المختصة أو على إحدى بلان المجلس، وسيتل التقرير الآن على حضراتكم .

على تقرير اللجنة من الاقتراح المقدم من حضرة صاحب السعادة اللواء محمود نواد باشا المخلص بتكليف وزارة الأشغال بتفويض مستوى الكثرى الواقعة على مصرف بليس شرقية تكون في مستوى الأرض الزراعية تسجيلا لمروء الأقالى وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

"حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أرجو أن أقدم اقتراحى هذا لجنة المجلس الموقرة .

مصرف بليس شرقية عند ماصار توصيه وتصميجه وضعت الأتزية المستخرجة منه على جانبيه على ارضاع مقربين تقريبا ثم عمل عليه كبرى على

في الماضي يحلون مشقة كبيرة في قتل السباد بواسطة «الهدبة» ولا ينبغي ما يباينه الفلاح من التعب والمشقة في ذلك . أما عن قائمة الحكومة عنها تتقاضى من الأقاليم سنويا فوالين عماد وغيره ما لا يقل عن ثلاثة آلاف جنيه وهذا مبلغ لا يستهان به .

من أجل هذا أقتح أن تبجل وزارة المواصلات وفي أقرب فرصة إعادة كوبري البهسا كما كان محافظة على راحة أهالي البلدان المجاورة الواقع فيها هذا الكوبري وإلى لا يقل عدد سكانها عن الثلاثين ألف نسمة وأزيد .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته على لجنة المواصلات .

معلق على شقيق باشا - أطلب من حضرة الزميل صاحب الاقتراح أن يبين لنا موقع كوبري البهسا المذكور هل هو على طريق زراعية أم لا ؟ لأنه إذا لم يكن واقعا على طريق زراعية يقال على بلتي المواصلات والأشغال ؟

حضرة محمد علوي الجاز بك (نائب الرئيس) - حضرة العضو صاحب الاقتراح غائب فهل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح على بلتي المواصلات والأشغال ؟

أصوات : يكتفي بإحالته على لجنة المواصلات .

حضرة محمد علوي الجاز بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر إحالة الاقتراح على لجنة المواصلات .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من المرحوم سبد الفاهر خليل بك الخاص بطلب عمل حجارة لرى أراضي بلدة الجزيرة الشفراء بمركز الصف جيزه ر يا صيفيا وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

حضرة صاحب المعلق رئيس مجلس الشيوخ

تجوبلغ اقتراحنا للملئ وزير الأشغال وهو :

«يوسد بمركز الصف جيزه مقدار ثلاثة آلاف فدان تقريبا ببلدة الجزيرة الشفراء محرومة من رى الصبى ويرجد بموارده طلبات البلتي التي تروى مركز الصف ويستحسن عمل حجارة لرى هذه المساحة وتقضي بالمصاريف على الملاك وتحصل منهم أموال الحكومة ويحسن مربة تنفيذ اقتراح لتصيين أهالي الأقاليم الاقتصادية .»

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته على لجنة الأشغال .

حضرة محمد علوي الجاز بك (نائب الرئيس) - هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح على لجنة الأشغال ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد علوي الجاز بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر إحالة الاقتراح على لجنة الأشغال .

مسألة مطع هذه الأتربة إلا أنه في مدة الخمس عشرة سنة التي مضت على هذا العمل أزيلت هذه الأتربة لأن المزارعين أخذوها في أعمالهم الزراعية وصارت هذه الكبارى مغلقة في المولد والمروء عليها من أخطر الأمور لأن الناس يتساقون على هذه الكبارى تساقا لا ارتفاعها وكثيرا ما حصل ضرر من تلف المواشي التي يرغب المزارعون تديتها عليها أما إبطال فسيعجل مروعها عليها إلا بعض كبار المزارعين عملوها من مقلات من أنفسهم إلا أن ذلك قليل ومتعب أيضا .

بناء عليه :

أقتح بأن تكلف وزارة الأشغال السومية بتوطئة هذه الكبارى وجعلها على مسواة الأرض الزراعية أو أعل منها بقليل تسهيل لمرور الناس والمواشي وأن هذه العملية لا تكلف الحكومة إلا يسيرا من المال وعصيتها مهلة جدا ويكون لحكومتنا السنية الشكر الجزيل من الناس .

واقبلوا فائق احترامي .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته على لجنة المواصلات .

معلق على شقيق باشا - وزارة المواصلات مختصة بالكبارى المغلقة على طرق زراعية فقط ولكن الكبارى الواقعة على مصرف بليس «موضوع هذا الاقتراح» ليست على الطرق الزراعية لذلك أرى إحالة الاقتراح على بلتي الأشغال والمواصلات .

حضرة المقرر - أوافق على ذلك .

حضرة محمد علوي الجاز بك (نائب الرئيس) - هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح على بلتي المواصلات والأشغال ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد علوي الجاز بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر إحالة الاقتراح على بلتي المواصلات والأشغال .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة صاحب البرة عد ذكرى سبد الرازي بك الخاص بطلب إعادة كوبري البهسا بمركز بني مزار (النبأ) تسهيل للمواصلات وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة .

الاقتراح

«من المعلوم أن مسؤولية المواصلات تقي وتزيد في رفاهية البلاد وبالأخص عند ما تكون المنفعة مشتركة بين الأهالي والحكومة .

فهي ناحية البهسا كان يوجد كوبري أظهر وجوده منفعة عظيمة جدا للأهالي والحكومة معا . أما قائمة الأهالي فلها تسهيل المواصلات بين البلدان المجاورة وبالأخص سهولة مثال السباد اللزيم لزروعهم فقد كانوا

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة صاحب المزة أحد مصطفي بك الخاص بطلب رى الأقاليم المكتشة بنواحي انططارة وأقلت وسلوة والرديسة وقارى (أسوان) بطريقه رى الحياض وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

”حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام . أرجو تقديم اقتراحى الآتى لمجلس لتقرير ما يراه :

”لقد أجلت وزارة الأشغال النظر فيها فيما من المشاريع حتى يتوفر لها المال اللازم فقدم كل مشروع على حسب أهميته . وبما أن مشروع رى مديرية أسوان من ضمن تلك المشروعات وهو ينقسم الى قسمين :

أولاً - قسم كبير يحتوى على مشروع رى نحو الأربعين ألف فدان وهو وان كان في مقدمة المشروعات ذات الأهمية إلا أنه لكثرة المصاريف اللازمة يصعب أن يتأجل حتى يتيسر للوزارة المال الكافى مع رجاى أن يكون في مقدمة المشروعات .

ثانياً - قسم صغير يحتوى على مشروع رى نحو العشرين ألف فدان فى حياض متفرقة وبلاذ متعقدة وقد أدرجت الوزارة في ميزانيتها حشرين ألف جنيه رى حوضين منها فى بلدتى دراو وبلان فى هذا العام وأجلى رى الباقي مع أن الحياض الباقية وهى بنواحي الحطارة وأقلت وسلوة والرديسة وفارس لا تهل أهمية من الحياض التى تقرر ريتها ولا يؤخرها من المال على نسبة ما قدر لحياض السابقة سوى ثلاثين ألف جنيه .

وبما أن تلك الحياض لاهولها مياه النيل إلا وهو فى أعلى درجة فيضانه ولا تروى إلا دفعة واحدة فيتموسط كل خمس سنوات حتى أن أهالى تلك البلاد أضلهم الفقر لدرجة أوجبى حطفت حضرة صاحب الجلالة الملك وأوصى بالنظر فى مشروعتى رى أراضيهم .

وبما أن مشروعتى رى باقى الأرضى التى ضمن فى صلحها قليل المصاريف كبير الفائدة فارجو النظر فى تقرير المبلغ اللازم مما يمكن توفيره من الميزانية من مشروعات أهل أهمية .

وتفضلوا بقبول احترامات الخالص .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالة على لجنة المواصلات .

معالي محمد شفيق باشا - هذا الموضوع أدرج له في ميزانية هذا العام المقتمة لحضراتكم مبلغ ٥٢٥٠٠٠ جنيه مصرى فهل مع إدراج هذا المبلغ في الميزانية ترون عل للاحالة الاقتراح على اللجنة أم يكتفى بما هو ورد فى الميزانية خاصة به ؟ إلى رأى الكفاءة بما هو ورد فى الميزانية بخصوص هذا الموضوع ولا داعى للاحالة الاقتراح على اللجنة .

حضرة المقر - لا ضرر من احالته على اللجنة لأن الميزانية لم تقدم رسميا الى المجلس .

معالي محمد شفيق باشا - لا أرى فائدة من الاحالة .

حضرة المقر - الميزانية لم تعرض بعد على المجلس بطريقة رسمية ويحوز أن مجلس النواب يرفض الاعتراض الذى ذكره معالي محمد شفيق باشا على أنه ما الضرر من احالة الاقتراح على اللجنة .

حضرة محمد طوى الجزاز بك (نائب الرئيس) - هل توافقون حضراتكم على احالة الاقتراح على لجنة الأشغال ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد طوى الجزاز بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر احالة الاقتراح على لجنة الأشغال .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة صاحب المزة محمود على مهنا بك الخاص بطلب التصريح بمرور عربات الركوب والنقل على كبرى كفر الزيات مقابل رسوم وكذلك السماح لراكبي السيارات بمن لم يتمكنوا من الحصول على تصريح وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

”أشرف بأن أقترح إصدار الأمر بالتصريح بمرور عربات الركوب والنقل مقابل دفع رسوم على كبرى كفر الزيات أسوة بالسيارات ، وذلك تسهلا للأوصال وعدم تحمل الماشى القى يلاقيها راكبو العربات وأصحاب المصالح لنقل أمتعتهم وضائعهم .

ولى وعيد الأمل فى أن يذل معالي الوزير هذه الصعوبات لما فى ذلك من عظيم الفائدة لجميع المتصعين بالكبرى ولصلحة الكبارى أيضا بتحصيلها الرسوم .

وأرجو التسهيل أيضا لراكبي السيارات الذين لم يتمكن الحصول على تصريح المرور من مصلحة الكبارى قبل مرورهم فى أن يدفعوا الرسوم المقررة عند اجتيازهم الكورى مباشرة الى من يسهده إليه ذلك من موظفى الكورى .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحالته على لجنة المواصلات .

حضرة محمد طوى الجزاز بك (نائب الرئيس) - هل توافقون حضراتكم على احالة الاقتراح على لجنة المواصلات ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد طوى الجزاز بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر احالة الاقتراح على لجنة المواصلات .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من المرحوم عبد الظاهر خليل بك الخالص بطلب الشروع فى إنشاء باقى السكك الحديدية الزراعية بمركز السباط (جيزة) وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

أولاً - أن مدينة الأقصر من أهم مدن الوجه القبلي خصوصاً لشهرتها بالآثار القديمة التي جعلت لها مكاناً عظيماً في جميع أنحاء العالم ويروها سنوياً عشرات الآلاف من كبار الأجانب لزيرة أطلالها الكثر في البر الغربي .

ثانياً - صعوبة المواصلات بين الأقصر والبر الغربي لأن اللجنة المذكورة مشغورة بشدة المواصلات والراح حتى أن رجال الفيض يعانون صعوبة في الانتقال من الأقصر إلى الغرب في أثناء وقوع جنايات أو سرقات وفي بعض الأوقات تضيق معالم الجناية بسبب تأخير وصول رجال الضبط لما في الوقت المناسب .

ثالثاً - فضلاً عن القوائد الأدبية من وجود مثل هذا الكورى أمام الأقصر فإنه توجد فوائد مادية للحكومة وهي :

(١) ملحقاً من جناب مدير عموم شركة السكر بأنه إذا وضع الكورى المذكور أمام الأقصر فإنه ينقل عليه سنوياً السكر المستخرج من فأريقة أرمنت بلغة الحوامدية بدل قله بالمرأكب الشراعية ويدفع للحكومة سنوياً أربعة ألتعنة مبلغ ١٧ ألف جنيه تقريباً . لأنه توجد في البر الغربي سكة حديد تابعة لمصلحة السكك الحديدية الإضافية وهي خط واسموميتة من إسطا إلى القرية المقابلة للأقصر فهذه السكة متصلة عليها الشركة سكرها أنا عمل الكورى .

(ب) امتداد السباح السور إلى البر الغربي في زوارق وفلاطيك اللوكاندات الأجنبية مقابل خمسة قروش عن كل شخص . فلو عمل الكورى وتفاضت الحكومة نصف هذه القيمة بجمعت مبلغاً وافراً يبلغ عشرة آلاف جنيه تقريباً .

فالذا أخيراً هذا المبلغ على مبلغ ١٧ ألف جنيه الذي تستغفه شركة السكر نظير نقل السكر فيكون إيراد الحكومة السنوى من هذا الكورى ٢٧ ألف جنيه . فلو فرض وكانت مصاريف نقل الكورى المذكور وتركيبه ١٥٠ ألف جنيه مثلاً ففى مدة ست سنوات تقريباً تسترد الحكومة ما صرفته وبعد ذلك يكون لها إيراد سنوى ثابت قدره ٢٧ ألف جنيه .

بناء عليه نرفع لمعالكم هذا الاقتراح لنظريه في أقرب جلسة بمعد لمجلس الشيوخ الموقر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً برغبه ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحائه على لجنة المواصلات .

مطاني محمد شفيق باشا - (أرى أن لا عمل لنظر هذا الاقتراح الآن لأن الكورى المقترح نقله إلى مدينة الأقصر نقل إلى جهة أخرى .

حضره محمد طوى الجزاز بك (نائب الرئيس) - هل توافقون حضراتكم على أنه لا عمل لنظر الاقتراح ؟

أصوات : موافقة .

حضره محمد طوى الجزاز بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر أن لا عمل لنظر الاقتراح بسبب نقل الكورى .

الاقتراح

حضره صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه الاقتراح اتالي لمال وزير المواصلات .

الشروع في إنشاء باقي السكك الزراعية بمركز الفيض في أقرب وقت . إذ أنه رغمًا من تحصيل المبالغ اللازمة من الممولين منذ نحو عشر سنوات فإنه لم يتم إلا أن سوى ثلاث طرق بالثانية والفيض والبدرشين .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً برغبه ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحائه على لجنة المواصلات .

حضره محمد طوى الجزاز بك (نائب الرئيس) - هل توافقون حضراتكم على حالة الاقتراح على لجنة المواصلات ؟

أصوات : موافقة .

حضره محمد طوى الجزاز بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر حالة الاقتراح على لجنة المواصلات .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من المرحوم عبد الظاهر خليل بك الخاص بطلب مد خط حلوان لثاية البريل على الطريق المسمى على تربة الزى . وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة .

الاقتراح

حضره صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

قترح مد خط سكة حديد حلوان لثاية البريل لمصلحة حلل مصر ك الصنف وتسهيل المواصلات به مع أنه يوجد على تربة الزى طريق مسمى يمكن مرور الخط الحديدي المقترح عليه وهذا لا يحتاج إلى نفقات كثيرة ولا نزع ملكية سوى شيء قليل .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً برغبه ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس للاحائه على لجنة المواصلات .

حضره محمد طوى الجزاز بك (نائب الرئيس) - هل توافقون حضراتكم على حالة الاقتراح على لجنة المواصلات ؟

أصوات : موافقة .

حضره محمد طوى الجزاز بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر حالة الاقتراح على لجنة المواصلات .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضره صاحب السعادة ولس حنا باشا الخاص بطلب نقل كورى أمبابه القديم إلى مدينة الأقصر وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

حضره صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ

سبق أن رفعا تقريراً منا ومن باقي حضرات نواب مجلس الشيوخ والنواب من مديرية فدا لحضره صاحب المعالي وزير المواصلات برباله نقل كورى أمبابه الذي استغنت عنه الحكومة إلى مدينة الأقصر للأسباب الآتية :

وسبب اقتراحه هو في حالة وجود دواع لحضور رجال الادارة امام اللجنة للتحقيق في أى قضية يستدع زماً للوصول الى ديوان اللجنة الحالى وفي هذا ضياع للصلة العمومية .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً رغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحاته على لجنة الأشغال .

معالى محمد شفيق باشا - أرى احالة الاقتراح على لجنة الدائنية .

حضرة المقرر - ليس لجنة الدائنية شأن في مسألة المالى لأن المطلوب هو إنشاء بيان للحكمة والنياية وهما ثابتان للجانة . فأرى احالة الاقتراح على لجنة الحانة .

حضرة محمد على الجزاز بك (نائب الرئيس) - هل توافقون حضراتكم على احالة الاقتراح على لجنة الحانة ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد على الجزاز بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر احالة الاقتراح على لجنة الحانة .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة صاحب العزة بيوهى مذکور بك الخاص بطلب جعل حراسة البلاد اجبارية وإن يكون الخفره من رجال الجيش بعد انتهاء مدة خدمتهم العسكرية وأن يقوم كل منهم بالخفر مدة خمس سنوات وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة .

الاقتراح

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لحمايك هذا لعرضه على هيئة المجلس الموقرة وتفضلوا بقبول تائق الاحترام

ان حفظ الأمن في البلاد وانتشار المدوء والسكينة فيها مما يمتنا نحن تواب البلاد وحماة مصالحها كما ينى السلطة التنفيذية القائمة بالشؤون الادارية . وذلك لأنه سبيل السلام والصمران ، وإن يهتد الزارع في حقله ، ويجيد الصانع في مصنعه ، ويقوم كل فرد من أفراد الأمة بقسطه من واجبات الحياة اذا وثق بأن نتيجة سعيه موقورة على وليس للظالمين اليها من سبيل . لذلك كان حقاً علينا أن نبعث عن أقوم الطرق لحفظ مالى الأفراد ونموثهم ونصالحهم .

كلنا يدرك ما لخفراء البلاد من الخطر وكبير الأثر في استقامة الأمور وتوفر أسباب الأمن . لا سيما من باشروا أية وظيفة من الوظائف الادارية ولا غرابة فان الخفره هم أحران المد ونصرأقهم ، وأعينهم اليقظة التي تطلع على خفيات الأمور ويصبر برؤومة الشرق تتعامل قبل استئصالها . لذلك كان جيداً بالقائمين بالأمر أن يقرروا في اختيار هذه الطائفة كل الصحرى ، وكم لاقى المد من المشقات في اختيار الخفره الصالحين وقل أن يحدوا اليهم سبيلاً ،

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من المرحوم عبد الظاهر خليل بك الخاص بطلب جعل ديوان مديرية اللجنة والحكمة والنياية من عملها الحالى إلى بندر اللجنة وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس الشيوخ

أقترح جعل ديوان مديرية اللجنة وملحقاته كالحكمة والنياية ومكتب المجالس الى ذات بندر اللجنة حيث عملها الأصل على شاطئ النيل وهو الآن يعضه متخرب ويعضه مستعمل اصطبلات وغازن ومكتب مجلس على الحنية وهذا لا يكفل الحكومة أكثر من عشرين ألف جيه وهو مكان صحى قائم وسط البندر سهل المواصلات على أرباب المصالح ويسهل السكن على المولطفين ببندر اللجنة الذين يسكن معظمهم مدينة القاهرة وذلك لبعد الديوان الحالى عن عاصمة المديرية .

السبب في هذا الاقتراح هو الخطاط حالة البندر وإهماله لبعد ديوان المديرية عنه وسكن معظم الرؤاء بمصر هذا ولا يوجد في مديريات القطر المصرى بأجمعه ديوان مديرية بميد المواصلات خارج العاصمة كما هو الحالى في مديرية اللجنة .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً رغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحاته على لجنة الأشغال .

حضرة حافظ عابدين بك - هذا الاقتراح أصبح لا عمل نظره بالنسبة للحكمة والنياية لأنهما قفلاً لى بندر اللجنة، أما المديرية فان موقعها الحالى أنسب .

حضرة المقرر - تقرير اللجنة وضع في سنة ١٩٢٤ ولم تكن اللجنة تستطيع أن تعمل ما سيحدث من التغيرات . فتصرف اللجنة كان صحيحاً ولا ضرر في نقل من احالة الاقتراح على اللجنة المختصة وعلى التي تفصل فيه مع مراعاتها ما جدد من التغيرات .

حضرة محمد على الجزاز بك (نائب الرئيس) - هل توافقون حضراتكم على احالة الاقتراح على لجنة الحانة فيما يخص بطلب نقل ديوان المديرية ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد على الجزاز بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر احالة الاقتراح على لجنة الدائنية نظره فيما يخص بطلب نقل ديوان مديرية اللجنة .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من المرحوم عبد الظاهر خليل بك الخاص بطلب إنشاء بيان لحكمة ونياية امبابه بجوار مركز البوليس وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

أقترح إنشاء بيان لسكن حكمة ونياية مركز امبابه بجوار مركز البوليس لبعد عملها الحالى الكائن بالزناك .

عليها خصوصا في نهايتها وحل فروعاها الأخيرة أطليات بدون رى لا توى
الابتعاض في خبر دورها كما شهد بذلك رجال الهيئة وما أنه يوجد
في نهاية القربة المذكورة فرعا تربة بقتيا وتواره وفي كل منهما مجاور الآخر
وبنها وبين بحر شين كليتة فقط ومن السهل عمل توصيلة في مسافة الشكوى
المذكور توصيل المياه بسهولة إلى التريتين المذكورتين ونهاية جنية السطة
وذلك لا يكلف الحكومة مصارف كثيرة بل قليلة لا تذكر بجانب منفعة
الزراعيين الواقعة أطلياتهم على فرعى بقتيا وتواره خصوصا وأن في التوصيلة
أمام قنطرة المحلة الكبرى على بحر شين ."

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحه ورغبة ومقبولا شكلا، ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحتائه على لجنة الأشغال .

حضرة محمد على الجزار بك (نائب الرئيس) - هل توافقون حضراتكم
على إحالة الاقتراح على لجنة الأشغال ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد على الجزار بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر إحالة الاقتراح
على لجنة الأشغال .

على تحرير اللجنة من الاقتراح المقدم من حضرة صاحب العزة رزق شيمان
شميع بك الخاص بطلب عمل كوبرى على بحر شين على النقطة المشهورة
بمدينة الرباط . وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

"توجد سكة زراعية رئيسية توصل أهالى شبرا بابل وكفر حمجازى
وميت حبيب مركز المحلة وغيرها من البلدان الآهلة بالسكان إلى بندر المحلة
الكبرى بفضل هذه البلاد من بندر المحلة الكبرى بحر شين بمسافة كيلو
أو نصف تقريبا .

وبما أن بندر المحلة الكبرى بندر تجارى وبه دور الحكومة ولا غنى
لأهالى هذه البلاد عنه يوبى وأصبحوا لفتضاء مصالحهم ،

فأقترح عمل كوبرى على بحر شين المذكور عند نقطة مشهورة بمعية الرباط
توصل السكة الزراعية سالفة الذكر إلى البندر لتسهيل الوصول ، وفى ذلك
مخ لفوائد الحاصلة الآن لأهالى "

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحه ورغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحتائه على لجنة المواصلات .

حضرة المقرر - الحكومة شرعت فعلا في إنشاء الكوبرى المطلوب فلا
على النظر الاقتراح الآن .

معالى محمد شقيق باخا - انا الكوبرى المطلوب انشاؤه واقعا على
سكة زراعية فهو من اختصاص المواصلات .

حضرة المقرر - لاعل لنظر الاقتراح فانما الحكومة شرعت فعلا
في إنشاء الكوبرى .

ولقد أصبحنا وحراسة البلاد مقصورة على طائفة من الثغراء والنفراء
الموزين وذلك كثرت الجرائم وتعددت الحوادث إذ أن الخفير الأجنبي
لا يمتنع من حياة البلد إلا العذر الذى يراه أمام الرعيات . وكل كان للنفراء
الأجانب من يد في ارتكاب الجرائم . وأنى أفور الآن أنه قد أثبت التحقيق
إدانة ثلاثة ومشرين غفيرا من خفراء مديرية الجبلية في طام واحد بسبب
انشغالهم في جرائم السرقات . وليس يبديد على هذه الطائفة أن ترتكب كل
هذه الشرور فان مستواها العقل لم يصل بها إلى الشعور بالواجب حتى تؤديه
حق الأداء .

على أن هذه الطريقة المثبتة الآن قد أحدثت خطرا أكرواها لخطر عظيم .
ذلك لأنها سببت خسائر المنة وضعا في العزبة وأصبح كل شخص وليس
عنده استعداد لحاية نفسه أو الدفاع عن ماله وملكه . وبعد الخفير رجل
الثقة وبه أمانا هو فلا يكلف نفسه من أعمالا شيئا . وبذا فرت المآلات
الكبيرة من القيام بهذه المهمة كل الثغراء .

لهذا فأنى سأعرض على حضراتكم النظام الآتى وبموافقتكم عليه يصبح
قانونا تدير عليه جميع البلاد .

بأن لا تكون حراسة البلاد اجبارية ومن الطوائف الآتية :

(١) رجال الجيش بعد أن يقضوا خدمتهم العسكرية (الرديف) يقوم
كل واحد منهم بالخفر خمس سنوات .

(٢) اذا لم يكف هؤلاء فتمتار البقية من أنفار القربة موزعين على حسب
المآلات كثيرا وصغيرا فتقوم كل عائلة بمن يترها من الأفراد .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحه ورغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاحتائه على لجنة الداخلية .

حضرة محمد على الجزار بك (نائب الرئيس) - هل توافقون حضراتكم
على إحالة الاقتراح على لجنة الداخلية ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد على الجزار بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر إحالة الاقتراح
على لجنة الداخلية .

على تحرير اللجنة من الاقتراح المقدم من حضرة صاحب العزة رزق شيمان
شميع بك الخاص بطلب عمل توصيلة من ترضى بقتيا وتواره إلى بحر شين
وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

"حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الشيوخ
أرجو التفضل بتقديم اقتراحى الآتى لثقة المجلس الموقر حتى اذا أقره
يرسل للجهة المختصة :

توجد تربة تسمى جنية السطة آخذة مياهها من بحر شين أمام قنطرة
السطوة طولها نحو الأربعين كيلومترا ولكن قروعا والالات الواقعة المركبة
عليها لاتصل المياه لنهايتها ولا للقرع الآخذة منها إلا بمشقة وكثيرا ما يتخلف

لذلك أرجو ألا تصال الاقتراحات بمعاملة واحدة كما أرجو من حضرة العضو نائب السويس مقدم الاقتراح الذي توجت عنه ألا يحمل كلامي هذا على عمل آخر سوى أنه مجرد مثل .

حضرة احمد أبوسيف راضى افندى - اقتراحى الخاص بفتح اعتماد بنصف مليون جنيه لإنشاء سكك حديدية قدم في سنة ١٩٢٤ وأما اعتماد مبلغ ثلاثة مليون جنيه ونصف الذى أشار اليه معالى محمد شفيق باشا فلم يدرج الا في ميزانية هذا العام المروضة على البرلمان والتي لم يصادق عليها لآن ولو كان حصر قرار البرلمان باعتماد الميزانية وبها هذا المبلغ لاستنبتت عن اقتراحى ولكن الميزانية مازالت منظورة لآن ففى اقتراحى تمزير لبقااعتماد.

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر (مقرر اللجنة) - ان اعتراض حضرة الشيخ محمد عز العرب بك يخالف اعتراض معالى محمد شفيق باشا وكلا الاعتراضين مفصل عن الآخر ، يقول حضرة عز العرب بك ان اقتراح الرضبة بعد موافقة من لجنة الاقتراحات لا يحال على بلان آخرى بل يحال على الوزارة مباشرة وأن في حالته على اللجان الأخرى مخالفة للأمانة الداخلية .

وجوابا على ذلك أن اللجنة الداخلية لا تنص حقيقة على أن الاقتراحات تحال على لجنة أو وزارة ولكنها أخذت ذلك بطريق القياس من العرائض . جاء بالمادة ٩١ من اللائحة الداخلية الخاصة بالعرائض أن اللجنة تفحص العرائض وتميها الى المجلس ميتة ما يجب إرساله الى أحد الزوار وما يجب تحويله الى لجنة مختصة أو الى أى جهة أخرى وما ينبغي رفضه .

رأت اللجنة أنه لا فرق بين الاقتراحات والعرائض فطبقت النص الخاص بالعرائض على الاقتراحات .

تناقشتم حضراتكم في العام الماضي طويلا في هذا الموضوع وقررتم حالة الاقتراحات على اللجان أو الوزارات المختصة بعد عودتها من لجنة الاقتراحات وذلك لأن عمل لجنة الاقتراحات مقصور على النظر في الاقتراح من حيث الشكل والزمى لحضراتكم فلذلك أن تقرروا إحالتها على اللجان المختصة أو على الوزارات مباشرة فإن اللجنة لا تمارس في هذا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - لغرض أن هناك اقتراحا برغبة بإنشاء كوبرى وأجل على لجنة المواصلات وكان حضرة المقرر عضوا فيها فأرجو أن يقول لي ماذا يعمل في هذا الاقتراح ؟

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر (مقرر اللجنة) - أطالب على لجنة المواصلات أن تأخذ رأى الوزارة في الاقتراح وتبين هل هناك موانع تحول دون تنفيذ ثم تعرض الأمر على المجلس وتذكر له أنها تابرت الوزارة المختصة وتبين له المعلومات التي حصلت عليها وتبدي رأيا له وهو سـ و أن يقرها على رأيا أو يرفها له . هذا ما سار عليه المجلس فيدور الاقتصاد المالى ، وقد كان معالى محمد شفيق باشا من المعضدين لهذا رأى ، ومن قوله أنه لا يصح إحالة اقتراح على الوزارة قبل أن يرضى على اللجنة المختصة التي هي في الحقيقة لجنة فنية . وأذكر أن كلامه هذا كان بمناسبة اقتراح خاص بتأويلات الرى أردنا إحالة على وزارة الأشغال فاضطرر معاليه وطلب إحالة على لجنة الأشغال .

حضرة محمد علوى الجزار بك (نائب الرئيس) - هل توافقون حضراتكم على ألا عمل هذا الاقتراح ؟
أصوات : موافقة .

حضرة محمد علوى الجزار بك (نائب الرئيس) - المجلس يقر ألا يحال نظر الاقتراح بسبب شروع الحكومة في إنشاء الكوبرى .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر (مقرر اللجنة) - الاقتراح المقدم من حضرة لويس أخنوخ افندى سبق أن قرر المجلس إحالة على لجنة الصمة فلا داعى لتلاوته الآن .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - جرينا إلى الآن على طريقة تلاوة الاقتراحات وتسماع رأى اللجنة فيها ، وبوافقتها على إحالتها على اللجان التي تسميها وأنى اعتقد أن هذا ليس صحيحا ولا تطبيقا على الدستور ولا على اللائحة الداخلية فإن الذى يجب أن يحال على اللجان هو مشروعات القوانين أما اذا تقدم اقتراح برغبة وأجل على لجنة الاقتراحات فبجسته وتبين لها أنه يجوز نظره أمام المجلس فإن المجلس يحيله على الوزير المختص . فتكون حضراتكم أن ما نحن جاريون عليه من إحالة اقتراح الرضبة على اللجان خطأ فالإحالة على اللجان لم ترم الا لشروعات القوانين لأنها تحتاج إلى درس عميق وتحيس دقيق . أما اقتراح الرضبة فماذا تصل اللجنة في ؟ هل تملد مشروع قانون ؟ فليس هذا من عملها وإنما هو عمل لجنة المالية ، أم تتقدم وحى لتامك التنفيذ . أى ترى أنه اذا قدم لنا اقتراح برغبة يحيله على لجنة الاقتراحات ترمى اللجنة هل يجوز لنا نظره أم لا وتميها له فإذا وافقت نحن على الاقتراح بمتنا به الى الوزير المختص .

حضرة محمد علوى الجزار بك (نائب الرئيس) - ناقشنا في هذه المسألة في العام الأسبق وأعرض إذ ذلك معالى محمد شفيق باشا وطلب إحالة الاقتراحات بعد فحصها بعرفة لجنة الاقتراحات على اللجان المختصة .

معالى محمد شفيق باشا - اذا لم تكن اللائحة الداخلية مستوفاة في بعض المواضع فيجب علينا الرجوع الى النوق السلم وأبى أنه يجب علينا أن نطرح في كل اقتراح ونبحثه قبل إحالة على لجنة أو وزارة . ولو فعلنا هذا لوفرنا وقتا ثميا ، مثلا الاقتراح المقدم من حضرة أحمد أبوسيف راضى افندى الخاص بفتح اعتماد مبلغ نصف مليون جنيه لإنشاء السطوط الحديدية الضرورية للقطر المصرى . لما فائدة جارة لجنة الاقتراحات في إحالة على لجنة المالية مع أنه قد أدرج في ميزانية هذا العام مبلغ ثلاثة ملايين ونصف من أجل إنشاء سكك حديدية جديدة في البلاد ؟ أليس في إحالة مثل هذا الاقتراح على لجنة المالية ضياع للوقت .

مثل ثان إذا قدم لنا اقتراح بغير ترعة يتمز في مديرتين فإن الدستور يحتم عرض هذا الاقتراح على البرلمان لإبداء رأيه فيه أى أن الدستور يضع سغولية تقرير سطر القرعة التي تم بمديرتين علينا ففى هذه الحالة يجب علينا أن نحيل هذا الاقتراح على لجنة الأشغال لندرسه لنا ونعدها برأيا .

هناك اقتراحات موضوعاتها متافهة وبصيرها الرضى حتى كقترح مد خط سكة حديد بين القاهرة والسويس رأسا الذى قدم في العام الماضى فليس هناك فائدة من هذا الاقتراح الآن ولاداعى لإحالة على اللجنة المختصة ولأجل الوزير المختص .

حضرة عبد لطفي ططلاوي ططلاوي أفندي - أرى أن المجلس هو الذي يملك تحويل الاقتراح إلى اللجنة المختصة ولا يصح أن يمنع هذا الحق للجنة الاقتراحات .

سعادة أحد من باشا - تنص اللائحة الداخلية في المادة ٧٥ من "كل اقتراح رغبة أو مشروع قانون حضور أحد الأعضاء يقدم إلى الرئيس كتابة ليعرضه على المجلس في أول جلسة ويحال على لجنة الاقتراحات." "

هذا هو النص الوحيد الذي يجب أن يتقيد المجلس به وفيما عدا ذلك فالمجلس حر في أن يحيل الاقتراح بعد قبوله من لجنة الاقتراحات إلى اللجنة أو الوزارة المختصة .

والذي دعاني إلى التكلم في هذا الموضوع هو ما لاحظته في الصحيفة التي طلب أخذ الرأي عليها وهي "هل المجلس أن يحيل الاقتراحات بعد قبولها على اللجان فقط أو له أن يحيلها على الوزارات المختصة؟" فاني رأيت في هذه الصحيفة تعييناً لسلطة المجلس . لأن المجلس حق رفض الاقتراح كما له أن يحيله على الوزارة المختصة ولا حرج عليه في ذلك لأنه لا توجد تعصوم تمنعه . وله أيضاً أن يحيل الاقتراح على لجنة لأنها من المجلس فهي تقوم بمهمته وتعيضه من الوجهة الفنية ثم تيمده إليه ليصدر رأيه فيه .

وعلى ذلك أرى الموافقة على رأي معالي شفيق باشا لأن المجلس كما قلت له الحق في رفض الاقتراح أو إحالته على اللجنة أو إلى الوزارة المختصة .

حضرة حافظ بادين بك - حضرة الأستاذ من العرب بك أقترح على المجلس إحالة الاقتراحات التي يتقبلها اللجنة على الوزارات رأساً لا على اللجان فيؤخذ الرأي أولاً على ذلك .

حضرة الشيخ عبد من العرب بك - ما قلت مطلقاً لا يصح للمجلس إحالة الاقتراحات على اللجان وإنما قلت هل يجب أن تحال الاقتراحات إلى اللجنة أولاً أم لا ؟

والذي أريده أن المجلس الحق في أن يحيل الاقتراحات إلى الوزارة أو اللجنة المختصة وما قصيدت مطلقاً تعيد سلطة المجلس .

حضرة حافظ بادين بك - أظن أن اقتراحك الأول كان يرمى إلى أن المجلس يحيل الاقتراحات إلى الوزارات دون اللجان .

حضرة الشيخ عبد من العرب بك - أنا لا أعني أن الاقتراح الذي يحتاج إلى درس يحال على اللجنة المختصة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (المقرر) - إذن اقتراح الشيخ عبد من العرب بك يخفى في الرأي معنا .

حضرة عبد ملوي الجزار بك (نائب الرئيس) - قدم معالي عبد شفيق باشا اقتراحاً وهذا نصه :

"يقرر مجلس الشيوخ أن يحيل الاقتراحات التي وافقت عليها لجنة الاقتراحات على لجانها المختصة أو على الوزارات المختصة حسبما يقرره في كل موضوع على حدته" .

حضرة أحمد أبو سيف راضي أفندي - أذكر أنه حصل كثيراً أن الاقتراحات كانت تعرض على لجنة الاقتراحات وتقرر قبولها شكلاً ولا تعرض على اللجان المختصة بقرار هذه رفضها ، وذلك لأن لجنة الاقتراحات لا تنظر إلا في الشكل وأما اللجنة المختصة فاتها تنظر في موضوع الاقتراح وتكرسه من وجهته الفنية فأرى أن السير الطبيعي هو أن تحال الاقتراحات على اللجان المختصة .

معالي محمد شفيق باشا - المطروح أمام حضراتكم موضوعان مختلفان : الأول هو موضوع المناقشة بين حضرة المقرر وحضرة الشيخ محمد من العرب بك، لحضرة المقرر أمثالاً في المادة ٩١ من اللائحة الداخلية . ولكن هذه المادة وإرادة تحت باب المراض وهي تختلف عن الاقتراحات . واللجنة تقبها فلتستقر تقريراً خاصاً بالمراض وأما الاقتراحات أي أنها اجتماع قسمين منعزلين ، وهي حقبة في ذلك . فهناك فرق بين المراض والأقتراحات إذ يفهم من المادة ١١٦ من الدستور أن المراض تقسم من أفراد الأمة بخلاف الاقتراحات فاتها لا تقسم إلا من أعضاء البرلمان . وأحكام المواد من ٨٨ إلى ٩٥ من اللائحة خاصة بالمراض فقط ، أما الموضوع الثاني وهو موضوع المناقشة بين وبين حضرة المقرر فليل من التفاهم يوصلنا للاختلاف . أن لجنة الاقتراحات تدرس الاقتراحات وتبدي رأياً بأحالتها على اللجان المختصة وأرى ألا تأخذ هذا الرأي قضية مسلسلة بل يجب طيها أن تبحث الاقتراحات ، فأرى أن إحالة على اللجان أسلمة عليها ، وما زلت أرى رفضه . فلتأخذ ذلك الاقتراح انحصاراً بنصف مليون جنيه لأعمال السكك الحديدية يجب رفضه لا إحالته على لجنة المالية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (المقرر) - إننا لم نعرض لهذا بعد وإنما رددت على اعتراضات حضرة الشيخ محمد من العرب بك وقلت أن اللجنة رأيت أنه لا يوجد نص في اللائحة الداخلية يقضي بإحالة الاقتراحات إلى جهة معينة وإنما يوجد بها نص خاص بالمراض فقط .

معالي محمد شفيق باشا - أرى أن الاقتراح إذا كان مقبولاً وكانت أسبابه ووجهة إحالته مباشرة على الوزارة المختصة ، أما إذا كانت أسبابه غير واضحة تحتاج إلى بحث وتمحيص ففي هذه الحالة أرى أن يحال على اللجنة المختصة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (المقرر) - إذن توافق معاليكم على أن المجلس الحر التامة في إحالة كل اقتراح يراه مقبولاً في أي جهة يراها .

حضرة حافظ بادين بك - أرى أن المجلس الحرة في أن يحيل إلى اللجان الاقتراحات التي يرى أنها تحتاج إلى درس كما أن له الحرية في أن يحيل إلى الوزارات المختصة ما يرى إحالته عليها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (المقرر) - أظن أن المناقشة في هذا الموضوع قد استوفيت وأرى أن يؤخذ الرأي عما إذا كان المجلس أن يحيل الاقتراحات كلها على اللجان أم يحيلها على اللجان والوزارات المختصة .

حضرة عبد ملوي الجزار بك (نائب الرئيس) - سيؤخذ الرأي على ما يأتي : هل كل اقتراح يرى لجنة الاقتراحات قبوله ويرافق المجلس على رأيه يجب إحالته على اللجنة المختصة بالمجلس أو يجوز إحالته على الوزارة المختصة أم لا ؟

وعلى ذلك تقترح على المجلس أن يقرر فتح اعتماد على الاحتياطي بمبلغ نصف مليون جنيه للناية المتكلم بهاها .

فالمرجو عرض هذا الاقتراح على المجلس .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٢ ذي الحجة سنة ١٣٤٢ (٥ ماوسة ١٩٢٤)

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحتائه على لجنة المالية .

معالي محمد شفيق باشا - لا لزوم لهذا الاقتراح لأنه مدرج بميزانية الدولة في هذا المبلغ عام ثلاثة ملايين جنيه ونصف لهذا الغرض .

حضرة أحمد أبو يوسف راضى افندى - أنا متمسك باقتراحى لأن الميزانية لم يصدق عليها بعد ومن المحتمل أن يرفض طلب اعتماد المبلغ المذكور .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (القرن) - الميزانية لم يصدق عليها بعد ولا ضرر من حالة الاقتراح إلى لجنة المالية ترى رأيا فيه .

حضرة عبد طوى الجزار بك (نائب الرئيس) - هل توافقون على إحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية ؟

أصوات : توافق .

حضرة محمد طوى الجزار بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور محمد هاشم افندى الخاص بطلب إنشاء مدرسة ثانوية ببندر بنها وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

حضرة صاحب المعالي ورئيس مجلس الشيخ الموقر

بعد الصحة . أشرف بأن أقترح على هيئة المجلس الموقر بإساسة معالكم إيجاد مدرسة ثانوية ببندر بنها لأن هذا البندر رأس زوايا إداريات المنوفية والقريبة والدقهلية وجميع بلاد تلك الإداريات المحاورة لها أهلها محرومة من مدارس ثانوية قريبة منهم ليتمكنوا من تعليم أبنائهم مع ملاحظتهم الملاحظة المطلوبة من كل الوجوه .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحتائه على لجنة المعارف والمالية .

حضرة محمد طوى الجزار بك (نائب الرئيس) - ما رأى حضراتكم في هذا الاقتراح ؟

أصوات : يحال على وزارة المعارف .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (المقر) - هذا الاقتراح لا محل له لأن العمل جار على ما فيه .

حضرة محمود أبو النصر بك - المسألة تأخرت من الجدل
أصوات : انتهت المناقشة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (المقر) - هل حضراتكم توافقون على أن المجلس له أن يحصل كل اقتراح يراه مقبولا إلى الجهة التي يراها سواء أكانت وزارة أم لجنة ؟

أصوات : توافق .

فضيلة الشيخ حسين والى - ليس في اللائحة الداخلية نص يمنع المجلس من ذلك .

حضرة عبد طوى الجزار بك (نائب الرئيس) - هل ترون حضراتكم الموافقة على ما أبداه حضرة المقرر الآن ؟

أصوات : توافق .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة أحمد أبو يوسف راضى افندى الخاص بطلب فتح اعتماد على احتياطي الدولة بمبلغ نصف مليون جنيه لإنشاء الخطوط الحديدية الضرورية للقطر المصري ، وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيخ

فنية مصلحة السكة الحديدية أن تتفق مادة من الخطوط الحديدية ولكنها مضطرة بسبب قلة الاعتمادات المالية التي توضع تحت تصرفها أن تؤجل مشاربها سنة بعد أخرى وأن لا تنفذ هذه الخطوط إلا بتدرج بطيء جدا مقدمة الأهم على المهم .

على أن إنشاء خطوط السكة الحديدية من أعظم الأمور أهمية وفائدة للبلد فانها كالشرايين في الجسم ولعلها من أحسن الوسائل لاستثمار المال العام .

ولا ينبغي أن ينظر في إنشاء الخطوط إلى ما ينتج من الربح فقط بل يجب أن ينظر إلى ما يترتب عليه من ازدياد الثروة العامة وإنشاءها كثيرا في جميع المناطق التي يمر بها .

ولذلك نرى أن الحكمة تقتضي أن الخطوط التي ينظر منها قائمة كبيرة للخرانة والجمهور لا يجوز تأجيلها بسبب قلة المال بل أن الحكمة تقتضي بأن يؤخذ المال اللازم لها من احتياطي الحكومة ومن المؤكد أن استئثار بعض الاحتياطي من طريق إنشاء أعمال من هذا القبيل أكثر ربحا من استئثاره من طريق السندات والقراطين المالية .

على أننا لا نطلب أن يؤخذ لهذا الغرض مبلغ كبير يؤثر تأثيرا يذكر في الاحتياطي وإنما نطلب أن يؤخذ لهذا الغاية نصف مليون جنيه ويخصص لإنشاء الخطوط الضرورية التي يبين لمصلحة السكة الحديدية بد درس الأمر درسا دقيقا أنه ينبغي تقديمها على غيرها .

وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

تفتح عمل قطرة حيز على ترعة القنطرة المستجدة في المسافة الواقعة بين الشبوت وقرونه بما أن هذه المسافة طويلة جدا هنا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحيز عمل القطرة الأمامية بقدرونه لا يفيد معظم أراضي البلاد الواقعة بين البلدين الشبوت وقرونه وأن أراضي هذه المنطقة عالية ومنسوب المياه التناهي أمام قطرة قرونة لا يروى الأراضي العالية فرحة هؤلاء الناس أرباب الأراضي العالية حتى يكونوا كأخوانهم الجاهدين لهم في الرأسة يرى أراضهم يستحسن عمل قطرة في منتصف المسافة السابق الذكر منها .
وتفضلوا بقبول فائق احترامى .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتباسا برغبة ومقبولا شكلا ومن أجل أن نظره أمام المجلس للاحقة على لجنة الأشغال .
أصوات : يحال على وزارة الأشغال .

حضرة محمد طوى الجزار بك (نائب الرئيس) — المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح على وزارة الأشغال .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة محمود على مينا على انخاص يطلب تخفيض رسوم التسجيل المقود النافذة للكية ، وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة .

الاقتراح

تصدرت الحكومة قانونين رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٣٣ الخاصين بنظام تسجيل المقود النافذة للملكية العقارات والممول به من أول يناير سنة ١٩٣٤ وبموجب هذين القانونين صار تسجيل المقود شرطا أساسيا لانتقال الملكية بين المتعاقدين ويقدم واشترط تسجيل المقود أن يكون مصفيا على الامضاء من قلم كاتب المحكمة .

ولاشك أن الحكومة أرادت بذلك أن تحضى على ما كانت عليه المعاملات من الفوضى والاضطراب قبل صدور هذا القانون فقد كانت الملكية تثبت في حق المتعاقدين بمجرد التعاقد وتثبت في حق غير المتعاقدين بالتسجيل .

ولا يبنى ما كان النظام القديم من النتائج السيئة فكان البائع مثلا يتبرع فرصة عدم تسجيل المشتري لعقد البيع ويبيع عقاره لشخص آخر يسارع هذا المشتري الثاني الى تسجيل عقده وتثبت له الملكية بالتسجيل فانما أراد المشتري الأول أن يبيع بقيمة ما دفعه على البائع لا يبعد عنه شيئا وذلك حلاوة على ما كان يقع من التوريق في الامضاءات اذ لم يكن يشترط تسجيل العقد أن يكون مصفيا على الامضاء .

ولا ريب في أن نظام التسجيل الجديد كسبل أن يقضى على كل هذه النتائج السيئة وأن يضمن حسن سير المعاملات والقضاء على الارتباك فيها والمستعير .

حضرة محمد طوى الجزار بك (نائب الرئيس) — المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح على وزارة المعارف .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور محمد هاشم اتقى انخاص يطلب عمل نفق تحت شريط السكة الحديدية يوصل شارع جميل لقطعة التي بها المصالح الأميرية بينها وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

تفتح عمل نفق تحت شريط السكة الحديدية يوصل شارع جميل المنطقة التي بها معظم المصالح الأميرية مثل الإسبالية الأميرية وإسبالية الريد المدرسة والنسائي الذي يسبب بعد طريقه الحائل عن المساكن يستحق للموسمون والمستثرون فيه الى العدول عن التوجه اليه .

رأى اللجنة

قررت اللجنة اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن أجل أن نظره أمام المجلس للاحقة على لجنة الأشغال .

على محمد شقيق باشا — لا يصعب إحالة هذا الاقتراح على لجنة الأشغال لأنه ليس من اختصاصها والواجب أن يحال على لجنة المواصلات .

أصوات : يحال على لجنة المواصلات .

حضرة محمد طوى الجزار بك (نائب الرئيس) — المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح على لجنة المواصلات .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور محمد هاشم اتقى انخاص يطلب إنشاء بناء جديد للمديرية العقليوية وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة .

الاقتراح

تفتح بناء مكان للديرة حيث أن المكان الموجود به الموظفون عموما هو في حد نفسه قديم وضيق على العمل جميعا حيث تجدهم متفرقين بعضهم من البعض في اتجاهات مختلفة فضلا عن أن المكان الحالي لا يترك هنا بل هو لازم لمصالح أخرى أن لم يكن لعمال المسركفيكون لمصالح أخرى مثل ديوان لصلصة الصحة وديوان لوزارة الزمامة حيث أن هاتين المصلحتين توجران أمكنة بأجرة باهظة وليست من اللياقة في شيء .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن أجل أن نظره أمام المجلس للاحقة على لجنة الأشغال والمالية .

على محمد شقيق باشا — أرى أن يحال على اللجنة المختصة .

أصوات : يحال على لجنة المالية .

حضرة محمد طوى الجزار بك (نائب الرئيس) — المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية .

على تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور محمد هاشم اتقى انخاص يطلب عمل قطرة حيز على ترعة القنطرة المستجدة في المسافة الواقعة بين الشبوت وقرونه .

تل تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة محمد احمد الشريف بك
الخاص بطلب معافاة الأسمدة الكيماوية من الموائد الجبركية .

وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة .

الاقتراح

أقترح على المجلس أن يقرر معافاة الأسمدة الكيماوية من الضريبة الجبركية.

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاساتته على لجنة المالية .

حضرة حافظ مابدين بك - أرى أن يحال هذا الاقتراح على وزارة الزراعة
لأنه يجب أن تتفق هذه الأسمدة من الموائد الجبركية خدمة للفلاحين .

حضرة محمود أبو النصر بك - هذا من اختصاص لجنة المالية .

حضرة محمد احمد الشريف بك - أرجو إحالة هذا الاقتراح على وزارة
المالية لأن الموضوع خاص بالموائد الجبركية المتحصلة على الأسمدة الكيماوية
أما وزارة الزراعة فإنها ليست مختصة وبفضلها عن ذلك فإنها تتنافس التاجر
والجمعية الزراعية في تجارة الأسمدة . وهذا ٢٥ سنة لم يفرض على الأسمدة
حوائج جبركية وإنما فرضت في السنة التي شرعت وزارة الزراعة في بيعها .

حضرة محمد علوي الجوز بك (نائب الرئيس) - ما رأى حضراتكم في هذا
الاقتراح .

أصوات : يحال على لجنة المالية .

محمد علوي الجوز بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح
على لجنة المالية .

تل تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة شاهين الجندى أفندي
الخاص بطلب إنشاء حوض على فم بحر القرونية المتصل برامح المنوفية
بالقرب من ناحية بير شمس ، وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة :

الاقتراح

"يريد بمدينة المنوفية بين منوف وبلة بير شمس بحريسي بحر القرونية
طوله واحد وعشرون كيلومترا وعرضه مائتا متر وهو يمتاز في طريقه جهات
كثيرة قلت فيها وسائل المواصلات بدرجة تجعلها أحوج ما يكون إلى العناية
بتسهيل سبل المواصلات فيها . والبحر المذكور يسد تقصا كبيرا فيها لو أنشئ
فيه حوض (هويس) يصل الملاحة فيه ممكنة . ولهذا أقترح على الحوض
المذكور على فم هذا البحر المتصل برامح المنوفية بالقرب من ناحية بير شمس
حتى تستفيد منه البلاد المدينة الواقعة عليه والقريبة منه مع العلم بأن نفقات
هذا العمل قليلة جدًا ومزاياه كثيرة النفع بجهة الفائدة ."

تمرحا في ٢١ من ١٩٢٤

ولكن زيادة رسوم التسجيل وجعلها برافعة خمسة في المائة من شأنها
أنها لا تشجع الناس على تسجيل عقودهم وخصوصا متوسطي الحال منهم
فيكتفون بالتصديق على الأمضاء وبذلك لا تحصل الفائدة التي أرادت
الحكومة لم باصدار القانونين الجديدين لتسجيل ويرتبط على ذلك حصول
النتائج السليمة التي كانت تقع من جراء العمل بالنظام القديم بل ربما وجد
البايع في هذه الحالة مبررا لبيع عقاره لأشخاص آخرين ارتكبا على أنه أبايع
ملكه لأن للملكية لم تتدخل بعد والملكية لا تتدخل إلا بالتسجيل .

فهل الحكومة أن تطر في تخفيض رسوم التسجيل فتشجع المتأخرين على
الاقدماء على تسجيل عقودهم لثبوت الملكية في حقهم فتم بذلك الفائدة التي
أرادتها الحكومة من وراء إصدارها هذا القانون الجديد - ويجابوا أيضا
أن تخضع رسوم التصديق على الأمضاء من أصل رسوم التسجيل وذلك
لتسهيل المعاملات بين الناس ولتخفيف سيرها سيما يست على الطائفة .
وتفضلوا بقول فائق استراي ."

أول يولييه سنة ١٩٢٤

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاساتته على لجنة المالية .

حضرة حافظ مابدين بك - أرى أن يحال هذا الاقتراح على وزارة الخزانة .
حضرة الشيخ حسن عبد القادر (المقرر) - أرى أن يقدم هذا الاقتراح
مشروع قانون ...

حضرة عبد الفتاح الوز بك - بعد تقديم هذا الاقتراح خفضت رسوم
التسجيل وجعلت $\frac{3}{4}$ % .
أصوات : يحال على لجنة المالية .

حضرة محمد علوي الجوز بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر إحالة هذا
الاقتراح على لجنة المالية .

تل تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة يوسف بقشوي بك بطلب
رد الأمانات المتحصلة على الأسمدة من أول أبريل إلى أن يصدر قرار باستقرار
للمعافاة عن الأسمدة .

وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة .

الاقتراح

أقترح أن يوافق المجلس على أن الجمارك ترد الأمانات المتحصلة على الأسمدة
في أول أبريل إلى أن يصدر قرار باستقرار للمعافاة عن الأسمدة .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لاساتته على لجنة المالية .

أصوات : يحال على لجنة المالية .

حضرة محمد علوي الجوز بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر إحالة هذا
الاقتراح على لجنة المالية .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإصلاحه على لجنة الأشغال .

حضرة شاهين ابخندى أفندى - يحسن أن يحال الاقتراح على لجنة الأشغال والمواصلات لأنه تفصل بين البحرين سكاناً زراعية .

أصوات : نوافي .

حضرة محمد علوى الجزار بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح على لجنة الأشغال والمواصلات .

تل تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة صاحب السعادة الفريق موسى فؤاد باشا بطلب تخفيض عدد الموظفين ومنع منهم للمدة التي تسع لهم بأخذ نصف مماش وكذا توزيع أطيان الحكومة الصالحة للزراعة على أرباب الماشات خصصاً من المستحق لهم وما يتبقى منها يوزع بين منقسم على مصار الزراع ، وهذا نص الاقتراح ورأى اللجنة .

الاقتراح

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ
أشرف بإرسال اقتراح هذا راجياً عرضه على هيئة المجلس الموقر
معاً لا تراع فيه أن عدد الموظفين زائد عما تقتضيه الأعمال الحكومية
زائدة فادحة وأن نصيبهم في المزايا ينفخ جفا ومرحل لها ومعتل لباقي
الأعمال العمومية التي تتطلب إصلاحاً عاجلاً .

وقد وقع بالجمهور بالشكوى من تلك الحالة السيئة خصوصاً عند ما خدعت
المسئولية المالية لمفاعة على مائق وزير مصرى .

ولقد بدأت الحكومة تشمر فعلاً بذلك فعملت الى طريق الوفر التدرجى
منهم غير أن هذه الطريقة بطيئة العلاج فلك الحالة وضارة بمستقبل نهضى
للمدارس العليا .

ولذا اقترح الاقتراح الآتى :

(أ) يضاف عدد من السنين الى خدمة الموظف الذى يستحق نصف
مماش أو أكثر لصحين حالة مماشه من يحال على المماش بمرتبه
الحالى .

(ب) أن توزع أطيان الحكومة الصالحة للزراعة والقابلة للتصليح على
أرباب الماشات بحسب ثمن الثقلان تخمين خيرية بنسبة الأرض
المجاورة وبحسب البديل لم بحسب عشر سنوات .

(ج) أما الأراضي القابلة للتصليح فتباع على حسب ما تقتضيه حالتها
ويخصص ثمنها بما يستطع المستبدل ويصرف اليه الباقي للاعتاق على
تصليحها وكل أرض قابلة للتصليح وتصير الحكومة يبيعها تكون
وزارة الأشغال مسؤولة عن إعطائها ما يترتبها من الماد لرى إذا كانت
مجاورة لراح أو قريبة من ترعة من الترع العمومية .

وإذا ضا الحال عمل براخ أو مصارف أو قنطرة فتكون على مصارف
المستبدل أو المشتري وأما ما يتبقى بعد ذلك من أطيان الحكومة فيقسم الى
قطع صغيرة أو كبيرة حسب طبيعة الأرض وحسب ما يتراءى لمن يقومون
بهذا العمل وتباع للأطال بالتصليح كل حسب قدرته بحسب تخمين
ضريبة أيضاً تخمين في ذلك نفس الطريقة التي اتبعت في تصفية البائرة
السلي وتكون الأولوية للفقراء ومتوسطى الحال من الفلاحين أصحاب الماشات
الكيرة .

وبذلك يختص خزينة الحكومة مما يصرف لأرباب الماشات سنوياً
ما يزيد على للمليون جنيه مضافاً إليها ما يبيى من الضرائب على هذه الأطيان
زائداً آثان وأموال الأطيان التي تباع للأطال مما يتبقى بعد استيفاء أرباب
الماشات .

هذه موارد ثلاثة للحكومة ليا لو تبنت هذا الاقتراح الذى أشرف بعرضه
عليها هذا فضلاً عما يسببه من التفريخ على مصار الزراع وهم الأكثرية
في بلادنا حسب الإحصائيات التي دلت بوضوح تام على أن مساهمة الأراضي
الزراعية لا تتفق وعدد المزارعين والتي تستدل منها لحسن الحظ زيادة سكان
القطر تدريجياً بنسبة ٢٠٠,٠٠٠ كل عام وتفضلاً بقبول فائق الاحترام .

تحريراً في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٤

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء أن هذا الاقتراح إنما هو مشروع بقانون معدل
لقانون الماشات ، ونظراً لأن حضرة العضو المحترم لم يشفع عليه بمذكرة
تفصيلية ولم يخصصه في مواد طبقاً لنص المسألة (٧٦) من اللائحة الداخلية
لمجلس الشيوخ . لذلك رأت اللجنة رفض هذا الاقتراح شكلاً وإعادته للمجلس
للتصرف فيه .

أصوات : يرفض الاقتراح .

حضرة محمد علوى الجزار بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر رفض هذا
الاقتراح .

تل تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة صاحب السعادة الفريق
موسى فؤاد باشا إنحساب بطلب منع تصدير الفول البلى خارج القطر وهذا
نص الاقتراح ورأى اللجنة .

الاقتراح

حيث إن حصول الفول البلى ردى جداً هذا العام وأن إجماعاً أخذت
في الصعود أخيراً حتى وصل ثمن الأرنب الى ٢٠٠ قرش في بحر الأسبوع
الماضى مع أننا في مبدأ الموسم ورجا يلغ ثمنه في القريب الجابل الى ضعف
ثمنه الآن لذا لم تتدخل الحكومة وتمنع تصديره خارج وهذا حق من حقوقها
مضى ظهر لما أن حصول أى صنف من الأصناف لا يفي بحاجة البلاد ولا يفي
أن حصول الفول من المحصولات الضرورية جداً لنفاساتية التفاح في مدة
الصيف ولا يمكن الاستغناء عنه بصرف آخر لنفاد الموائى .

حضرة محمد طوى الجزائر بك (نائب الرئيس) - المجلس يقرر الموافقة على رأى اللجنة .

حضرة محمد طوى الجزائر بك (نائب الرئيس) - يشتغل مجلس النواب الآن يبحث الميزانية فهل توافقون حضراتكم على أن كل ما يرد علينا منه خاصا بها يحال على لجنة المالية مباشرة دون انتظار عقد المجلس لتقرير هذه الاحالة ؟
أصوات : نوافق .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة ٥ مساء على أن يسود للانتقاد يوم الاثنين المقبل ٩ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ١٩ يولييه سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساء .

ولذا أقترح منع تصدير المقدار الموجود الآن داخل البلاد من الغول البلدى الى الخارج وأن تستورد الحكومة الكمية اللازمة لسد العجز من الخارج اذا تبين لها عدم كفاية الكمية الموجودة بحاجة البلاد رحمة بصغار المزارعين .
نعمريا في ١٧ ماي سنة ١٩٢٤

رأى اللجنة

قررت اللجنة بأجراع الآراء أن هذا تهديم لمناخية الارتفاع الفاحش لأسعار الغول البلدى في سنة ١٩٢٤ ؛ ونظرا لأن هذا الاقتراح أصبح لا محل له بعد انتهاء الظرف الخاص الذى قضى بتقديمه لهذا رأيت اللجنة حفظه .
أصوات : نوافق على رأى اللجنة .

ملحق رقم ١

أجله حضرات الأعضاء الذين وافقوا على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩١٦ الخلع بمشاش الضباط للمعاملين بجانون سنة ١٨٧٦ الذين يقبلون في الخدمة الملكية

- | | | |
|---|--------------------------------------|------------------------------------|
| (٥١) حضرة محمد زكي عبد الرازق بك . | (٢٦) حضرة سميان غريال القص بك . | (١) حضرة ابراهيم الطاهري بك . |
| (٥٧) محالي محمد شفيق باشا . | (٧٧) شامين الجندي أفندي . | (٢) ابراهيم حليم مينا أفندي . |
| (٥٣) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك . | (٧٨) الشيخ طه حسين . | (٣) ابراهيم سيد احمد بك . |
| (٥٤) محمد علوي الجزائر بك . | (٧٩) عبد الرحيم محمد مينا أفندي . | (٤) ابراهيم فرج ابوالجدايل بك . |
| (٥٥) فضيلة السيد محمد علي البيلوي . | (٨٠) عبد العزيز رضوان بك . | (٥) أحمد ابوسيف راضي أفندي . |
| (٥٦) حضرة محمد عوض جبريل أفندي . | (٨١) عبد الفتاح اللوزي بك . | (٦) سعادة أحمد الشريفي باشا . |
| (٥٧) سعادة اللواء محمد كامل باشا . | (٨٢) عبد الفتاح رجائي أفندي . | (٧) أحمد تيمور باشا . |
| (٥٨) حضرة محمد لطفي طنطاوي طنطاوي أفندي . | (٨٣) عبد الله سليمان أباطه بك . | (٨) حضرة أحمد حميد ابوستيت بك . |
| (٥٩) حضرة محمد محمود بك . | (٨٤) عثمان محمد بك . | (٩) أحمد عيله بك . |
| (٦٠) سعادة محمد مختار باشا . | (٨٥) الشيخ عزب اللشي . | (١٠) سعادة أحمد علي باشا . |
| (٦١) حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي . | (٨٦) ضفي حسين البربري أفندي . | (١١) حضرة الدكتور أحمد عيسى بك . |
| (٦٢) محمود ابوالنصر بك . | (٨٧) عقل محمد بك . | (١٢) أحمد مصطفى بك . |
| (٦٣) سعادة محمود الأتري باشا . | (٨٨) علي اسماعيل بك . | (١٣) السيد عبد الرحمن بك . |
| (٦٤) حضرة محمود بسيوني أفندي . | (٨٩) الشيخ علي سليمان . | (١٤) السيد فوده بك . |
| (٦٥) سعادة محمود شكرى باشا . | (٩٠) الشيخ علي سليمان . | (١٥) ألفريد شمس أفندي . |
| (٦٦) حضرة محمود علي مينا بك . | (٩١) علي عبد الرازق بك . | (١٦) سعادة أمين سامي باشا . |
| (٦٧) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا . | (٩٢) الشيخ علي محمد مروان . | (١٧) حضرة بيومي مذكور بك . |
| (٦٨) حضرة مرسى وزير بك . | (٩٣) عمر أحمد خلف الله بك . | (١٨) حافظ السيد بك . |
| (٦٩) مصطفى رشيد بك . | (٩٤) عوض عريان الهدى بك . | (١٩) حافظ عابدين بك . |
| (٧٠) سعادة الفريق موسى فؤاد باشا . | (٩٥) فهمي حنا وصفا بك . | (٢٠) حسن رضوان حمادي بك . |
| (٧١) ميشيل أيوب باشا . | (٩٦) ناقة الأبا لوكل . | (٢١) الشيخ حسن عبد القادر . |
| (٧٢) حضرة الشيخ يس محمود ابوجليل . | (٩٧) حضرة محمد احمد الشريف بك . | (٢٢) حسين عبد الفتاح بك . |
| (٧٣) دولة يوسف وهبه باشا . | (٩٨) سعادة محمد الحنفي الطرزي باشا . | (٢٣) سعادة اللواء حسين خيرى باشا . |
| | (٩٩) محمد البياي باشا . | (٢٤) دولة حسين رشدي باشا . |
| | (١٠٠) حضرة محمد جعفر أفندي . | (٢٥) سعادة اللواء حسين شريف باشا . |

ملحق رقم ٢

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على القانون رقم ١٩ لسنة ١٩١٦ الخاص بسمعة المصونات

- | | | |
|---|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> (٥٣) حضرة محمد جعفر أفندي • (٥٤) • محمد زكي عبدالرازق بك • (٥٥) محلى محمد شفيق باشا • (٥٦) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك • (٥٧) • محمد علوى الجزائر بك • (٥٨) فضيلة السيد محمد على البيلاوى • (٥٩) حضرة محمد عوض جبريل أفندي • (٦٠) سعادة اللواء محمد كامل باشا • (٦١) حضرة محمد لطفى خنطاوى طنطاوى أفندي • (٦٢) حضرة محمد محمود بك • (٦٣) سادة محمد منازى باشا • (٦٤) حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي • (٦٥) • محمود ابوالنصر بك • (٦٦) سادة محمود الانرسى باشا • (٦٧) حضرة محمود بسيونى أفندي • (٦٨) سادة محمود شكرى باشا • (٦٩) حضرة محمد على مهنا بك • (٧٠) سادة اللواء محمود قواد باشا • (٧١) حضرة مرسى وزير بك • (٧٢) • مصطفى رشيد بك • (٧٣) سادة الفريق موسى فؤاد باشا • (٧٤) • ميشيل أبوب باشا • (٧٥) حضرة الشيخ بس محمود ابوجليل • (٧٦) دولة يوسف وهب باشا • | <ul style="list-style-type: none"> (٧٧) فضيلة الشيخ حميد والى • (٧٨) حضرة سمعان غريمال القصص بك • (٧٩) • شاهين الجندى أفندي • (٨٠) • عثمان السيد مؤمن بك • (٨١) • الشيخ طه حسنين • (٨٢) • عبد الرحيم محمد مهنا أفندي • (٨٣) • عبد العزيز رشوان بك • (٨٤) • عبد الفتاح اللوزى بك • (٨٥) • عبد الفتاح رجالي أفندي • (٨٦) • عبد الله سليمان أبانله بك • (٨٧) • عثمان محمد بك • (٨٨) • الشيخ عرب اللشى • (٨٩) • ضيفى حسين البربرى أفندي • (٩٠) • عقل محمد بك • (٩١) • على اسماعيل بك • (٩٢) • الشيخ على رمضان الطوبسى • (٩٣) فضيلة الشيخ على سليمان • (٩٤) حضرة على عبد الرازق بك • (٩٥) • الشيخ على محمد مروان • (٩٦) • عمر احمد خلف الله بك • (٩٧) • عوض عريان المهدي بك • (٩٨) • فهمى حتا وصا بك • (٩٩) • نياقة الالبيا لوكاس • (١٠٠) حضرة محمد احمد الشريف بك • (١٠١) سادة محمد حنى الطرزى باشا • (١٠٢) • محمد الببائى باشا • | <ul style="list-style-type: none"> (١) حضرة ابراهيم الطاعرى بك • (٢) • ابراهيم حليم مهنا أفندي • (٣) • ابراهيم سيد احمد بك • (٤) • ابراهيم فرج ابوالجليل بك • (٥) • أحمد ابوسيف راضى أفندي • (٦) • سادة أحمد الثرمى باشا • (٧) • أحمد تيمور باشا • (٨) • حضرة أحمد حيد ابوسيت بك • (٩) • أحمد عيده بك • (١٠) • سادة أحمد على باشا • (١١) • حضرة الدكتور أحمد عيسى بك • (١٢) • • أحمد مصطفى بك • (١٣) فضيلة الشيخ أحمد نصر • (١٤) • حضرة السيد عبد الرحمن بك • (١٥) • السيد فوده بك • (١٦) • ألفريد شماس أفندي • (١٧) • سادة أمين سامى باشا • (١٨) • حضرة بيومى مدكور بك • (١٩) • حافظ السيد بك • (٢٠) • حافظ عابدين بك • (٢١) • حسن رشوان حمادى بك • (٢٢) • • الشيخ حسن عبد القادر • (٢٣) • حسين عبد الغفار بك • (٢٤) • سادة اللواء حسين خيرى باشا • (٢٥) • دولة حسين رشدى باشا • (٢٦) • سادة اللواء حسين شريف باشا • |
|---|---|---|

ملحق رقم ٣

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على المرسوم الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٦ بمنع تصدير الذهب

- | | | |
|--------------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|
| (٥٣) حضرة محمد جعفر افندي . | (٧٧) فضيلة الشيخ حسين والي . | (١) حضرة ابراهيم الطاعري بك . |
| (٥٤) » محمد زكي عبدالرازق بك . | (٧٨) حضرة سمعان غبريال القنص بك . | (٢) » ابراهيم حليم مهنا افندي . |
| (٥٥) سالي محمد شفيق باشا . | (٧٩) » شامين الجندى افندي . | (٣) » ابراهيم سيد احمد بك . |
| (٥٦) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك . | (٨٠) » عثمان السيد مؤمن بك . | (٤) » ابراهيم فرج ابوالجدايل بك . |
| (٥٧) » محمد علوي الجزار بك . | (٨١) » الشيخ طه حسين . | (٥) » أحمد ابوسيف راضي افندي . |
| (٥٨) فضيلة السيد محمد علي البيلوي . | (٨٢) » عبد الرحيم محمد مهنا افندي . | (٦) » سادة أحمد الشريفي باشا . |
| (٥٩) حضرة محمد عوض جبريل افندي . | (٨٣) » عبد العزيز رشوان بك . | (٧) » أحمد تيمور باشا . |
| (٦٠) » سادة اللواء محمد كامل باشا . | (٨٤) » عبد القناح اللوزي بك . | (٨) » حضرة أحمد حيد ابوسيت بك . |
| (٦١) حضرة محمد لطفى طنطاوي | (٨٥) » عبد القناح رجائي افندي . | (٩) » أحمد عيده بك . |
| افندي . | (٨٦) » عبد الله سليمان أبانته بك . | (١٠) » سادة أحمد علي باشا . |
| (٦٢) حضرة محمد محمود بك . | (٨٧) » عثمان محمد بك . | (١١) » حضرة الدكتور أحمد عيسى بك . |
| (٦٣) » سادة محمد منازي باشا . | (٨٨) » الشيخ عزب المشي . | (١٢) » أحمد مصطفى بك . |
| (٦٤) حضرة الدكتور محمد هاشم افندي . | (٨٩) » غنيي حسين البربري افندي . | (١٣) فضيلة الشيخ أحمد نصر . |
| (٦٥) » محمود ابوالنصر بك . | (٩٠) » عقل محمد بك . | (١٤) حضرة السيد عبد الرحمن بك . |
| (٦٦) » سادة محمود الاتري باشا . | (٩١) » علي اسماعيل بك . | (١٥) » السيد فوده بك . |
| (٦٧) حضرة محمود بسبوني افندي . | (٩٢) » الشيخ علي رمضان الطوسي . | (١٦) » ألفريد شماس افندي . |
| (٦٨) » سادة محمود شكرى باشا . | (٩٣) فضيلة الشيخ علي سليمان . | (١٧) » سادة أمين سامي باشا . |
| (٦٩) حضرة محمد علي مهنا بك . | (٩٤) حضرة علي عبد الرازق بك . | (١٨) حضرة بيومي مذكور بك . |
| (٧٠) » سادة اللواء محمود فؤاد باشا . | (٩٥) » الشيخ علي محمد مروان . | (١٩) » حافظ السيد بك . |
| (٧١) حضرة مرسى وزير بك . | (٩٦) » عمر احمد خلف الله بك . | (٢٠) » حافظ عابدين بك . |
| (٧٢) » مصطفى رشيد بك . | (٩٧) » عوض عريان المهدي بك . | (٢١) » حسن رشوان حمادي بك . |
| (٧٣) » سادة الفريق موسى فؤاد باشا . | (٩٨) » فهمي حنا وصفا بك . | (٢٢) » الشيخ حسن عبد القادر . |
| (٧٤) » ميشيل أيوب باشا . | (٩٩) » نيافة الابنا لوكاس . | (٢٣) » حسين عبد النصار بك . |
| (٧٥) حضرة الشيخ من محمود ابوجليل . | (١٠٠) حضرة محمد احمد الشريف بك . | (٢٤) » سادة اللواء حسين خيرى باشا . |
| (٧٦) دولة يوسف وجيه باشا . | (١٠١) سادة محمد حفي الطرزي باشا . | (٢٥) دولة حسين رشدي باشا . |
| | (١٠٢) » محمد الباني باشا . | (٢٦) » سادة اللواء حسين شريف باشا . |

ملحق رقم ٤

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على الرسوم الصادر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٧ بمنح تصدير القضاة

- | | | |
|-------------------------------------|--|-------------------------------------|
| (٥١) حضرة محمود علي مهنا بك . | (٣٦) حضرة علي عبد الرزاق بك . | (١) حضرة حافظ السيد بك . |
| (٥٢) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا . | (٣٧) » الشيخ علي محمد مروان . | (٢) » حافظ عابدين بك . |
| (٥٣) حضرة مرسى وزير بك . | (٣٨) » عمر أحمد خلف الله بك . | (٣) » حسن رشوان حمادى بك . |
| (٥٤) » مصطفى رشيد بك . | (٣٩) » عوض عريان المهدي بك . | (٤) » الشيخ حسن عبد القادر . |
| (٥٥) سعادة الفريق موسى فؤاد باشا . | (٤٠) » فهمى حنا وصفا بك . | (٥) » حسين عبد النصار بك . |
| (٥٦) » ميشيل أيوب باشا . | (٣٩) » تيفافه الأنا لوكاس . | (٦) » سعادة اللواء حسين خيرى باشا . |
| (٥٧) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل . | (٣٧) » حضرة محمد أحمد الشريف بك . | (٧) » دولة حسين رشدى باشا . |
| (٥٨) دولة يوسف وهبه باشا . | (٣٣) » سعادة محمد الحفنى الطرزي باشا . | (٨) » سعادة اللواء حسين شريف باشا . |
| (٥٩) حضرة ابراهيم الطاهرى بك . | (٣٤) » سعادة محمد المائى باشا . | (٩) » فضيلة الشيخ حسين والى . |
| (٦٠) » ابراهيم حليم مهنا افندى . | (٣٥) » حضرة محمد جعفر افندى . | (١٠) » حضرة سمعان غريال القمصى بك . |
| (٦١) » ابراهيم سيد احمد بك . | (٣٦) » محمد زكى عبد الرزاق بك . | (١١) » شاهين الجندي افندى . |
| (٦٢) » ابراهيم فرج أبو الجدايل بك . | (٣٧) » معالى محمد شفيق باشا . | (١٢) » شبان السيد مؤمن بك . |
| (٦٣) » احمد أبو سيف راضى افندى . | (٣٨) » حضرة الشيخ محمد عز العرب بك . | (١٣) » الشيخ طه حسين . |
| (٦٤) سعادة أحمد الترسى باشا . | (٣٩) » محمد علوى الجزائر بك . | (١٤) » عبد الرحيم محمد مهنا افندى . |
| (٦٥) » أحمد تيمور باشا . | (٤٠) » فضيلة السيد محمد علي البيلاوى . | (١٥) » عبد العزيز رضوان بك . |
| (٦٦) حضرة أحمد عبد أبو سقيت بك . | (٤١) » حضرة محمد عوض جبريل افندى . | (١٦) » عبد الفتاح اللوزى بك . |
| (٦٧) » أحمد عبده بك . | (٤٢) » سعادة اللواء محمد كامل باشا . | (١٧) » عبد الفتاح رجالي افندى . |
| (٦٨) سعادة أحمد علي باشا . | (٤٣) » حضرة محمد لطفي طنطاوى افندى . | (١٨) » عبد الله سليمان أبانله بك . |
| (٦٩) حضرة الدكتور أحمد عيسى بك . | (٤٤) » حضرة محمد محمود بك . | (١٩) » عثمان محمد بك . |
| (٧٠) » أحمد مصطفى بك . | (٤٥) » سعادة محمد متنازى باشا . | (٢٠) » الشيخ عزب البشى . |
| (٧١) فضيلة الشيخ أحمد نصر . | (٤٦) » حضرة الدكتور محمد مكرم افندى . | (٢١) » عفيفي حسين البربرى افندى . |
| (٧٢) حضرة السيد عبد الرحمن بك . | (٤٧) » محمود أبو النصر بك . | (٢٢) » عقل محمد بك . |
| (٧٣) » السيد فوده بك . | (٤٨) » سعادة محمود الأترى باشا . | (٢٣) » علي اسماعيل بك . |
| (٧٤) » الفريد شماس افندى . | (٤٩) » حضرة محمود بسيوني افندى . | (٢٤) » الشيخ علي رمضان الطوبجى . |
| (٧٥) سعادة أمين سامى باشا . | (٥٠) » سعادة محمود شكرى باشا . | (٢٥) » فضيلة الشيخ علي سليمان . |
| (٧٦) حضرة بيومي مذكور بك . | | |

ملحق رقم ٥

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على المرسوم الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩١٨ بتعديل اللائحة العمومية لقبول وترقية المستخدمين المدنيين

في مصالح الحكومة الصادر باعتبارها الأمر العالي الرقم ٢٤ يولييه سنة ١٩٠١

- | | | |
|-------------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|
| (٥٣) سادة محمد الحفيظ الطرزي باشا . | (٢٧) دولة حسين رشدي باشا . | (١) حضرة الشيخ ميس محمود أبو جليل . |
| (٥٤) د محمد الباني باشا . | (٢٨) سادة اللواء حسين شريف باشا . | (٢) دولة يوسف وهبه باشا . |
| (٥٥) حضرة محمد جعفر افندي . | (٢٩) فضيلة الشيخ حسين والي . | (٣) حضرة ابراهيم الطاهرى بك . |
| (٥٦) د محمد زكي عبد الرازق بك . | (٣٠) حضرة سمعان خيرى القمص بك . | (٤) د ابراهيم حليم مينا افندي . |
| (٥٧) مالى محمد شفيق باشا . | (٣١) د شاعين الجندي افندي . | (٥) د ابراهيم سيد أحمد بك . |
| (٥٨) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك . | (٣٢) د شمان السيد مؤمن بك . | (٦) د ابراهيم فرج أبو الجليل بك . |
| (٥٩) د محمد علوى الجزاز بك . | (٣٣) د الشيخ طه حسنين . | (٧) د أحمد أبو سيف راضى افندي . |
| (٦٠) فضيلة السيد محمد على البيلوي . | (٣٤) د عبد الرحيم محمد مينا افندي . | (٨) سادة أحمد الشريعى باشا . |
| (٦١) حضرة محمد عوض جبريل افندي . | (٣٥) د عبد العزيز رضوان بك . | (٩) د أحمد تيمور باشا . |
| (٦٢) سادة اللواء محمد كامل باشا . | (٣٦) د عبد الفتاح اللوزي بك . | (١٠) حضرة أحمد حيد أبو ستيت بك . |
| (٦٣) حضرة محمد لطفى طنطاوى افندي . | (٣٧) د عبد الفتاح رجائي افندي . | (١١) د أحمد عبده بك . |
| (٦٤) حضرة محمد محمود بك . | (٣٨) د عبد الله سليمان أياضه بك . | (١٢) سادة أحمد على باشا . |
| (٦٥) سادة محمد منازى باشا . | (٣٩) د عثمان محمد بك . | (١٣) حضرة الدكتور أحمد عيسى بك . |
| (٦٦) حضرة الدكتور محمد هاشم افندي . | (٤٠) د الشيخ عزب الليثي . | (١٤) د أحمد مصطفى بك . |
| (٦٧) د محمود أبو النصر بك . | (٤١) د عفيفي حسين البربرى افندي . | (١٥) فضيلة الشيخ أحمد نصر . |
| (٦٨) سادة محمود الامري باشا . | (٤٢) د عقل محمد بك . | (١٦) حضرة السيد عبد الرحمن بك . |
| (٦٩) حضرة محمود بسيونى افندي . | (٤٣) د على اسماعيل بك . | (١٧) د السيد فوده بك . |
| (٧٠) سادة محمود شكرى باشا . | (٤٤) د الشيخ على رمضان الطوبجى . | (١٨) د الفرید شماس افندي . |
| (٧١) حضرة محمود على مينا بك . | (٤٥) فضيلة الشيخ على سليمان . | (١٩) سادة أمين سامى باشا . |
| (٧٢) سادة اللواء محمود فؤاد باشا . | (٤٦) حضرة على عبد الرازق بك . | (٢٠) حضرة بيومى مذكور بك . |
| (٧٣) حضرة مرسى وزير بك . | (٤٧) د الشيخ على محمد مروان . | (٢١) د حافظ السيد بك . |
| (٧٤) د مصطفى رشيد بك . | (٤٨) د عمر أحمد خلف الله بك . | (٢٢) د حافظ عابدين بك . |
| (٧٥) سادة الفريق موسى فؤاد باشا . | (٤٩) د عوض عريان الهدي بك . | (٢٣) د حسن رشوان حمادى بك . |
| (٧٦) د ميشيل أبوب باشا . | (٥٠) د فهمى حنا وصا بك . | (٢٤) د الشيخ حسن عبد القادر . |
| | (٥١) نيافة الإنبا لوكاس . | (٢٥) د حسنين عبد الغفار بك . |
| | (٥٢) حضرة محمد أحمد الشريف بك . | (٢٦) د سادة حسين خيرى باشا . |

ملحق رقم ٦

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على المرسوم الصادر في ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦ بفرض رسم دفعة على العمليات المعقودة لأجل في بورصة البضائع

- | | | |
|--------------------------------------|--------------------------------------|-------------------------------------|
| (٥١) سادة محمود شكرى باشا . | (٢٧) حضرة على عبد الرازق بك . | (١) حضرة بيومى مذكور بك . |
| (٥٢) حضرة محمود على مهنا بك . | (٢٨) » الشيخ على محمد مروان . | (٢) » حافظ السيد بك . |
| (٥٣) سادة اللواء محمود فؤاد باشا . | (٢٩) » عمر أحمد خلف الله بك . | (٣) » حافظ عابدين بك . |
| (٥٤) حضرة مرسى وزير بك . | (٣٠) » عوض عريان المهدي بك . | (٤) » حسن رشوان حادى بك . |
| (٥٥) » مصطفى رشيد بك . | (٣١) » فهمى حنا وصفا بك . | (٥) » الشيخ حسن عبد القادر . |
| (٥٦) سادة الفريق موسى فؤاد باشا . | (٣٢) نايقة الانبا لوكاس . | (٦) » حسين عبد الغفار بك . |
| (٥٧) » مشيل أيوب باشا . | (٣٣) حضرة محمد احمد الشريف بك . | (٧) سادة حسين خيرى باشا . |
| (٥٨) حضرة الشيخ ميس محمود أبو جليل . | (٣٤) سادة محمد الحفنى الطرزي باشا . | (٨) دولة حسين رشدى باشا . |
| (٥٩) دولة يوسف وهبه باشا . | (٣٥) » محمد الباشا باشا . | (٩) سادة اللواء حسين شرف باشا . |
| (٦٠) حضرة ابراهيم الطاهرى بك . | (٣٦) حضرة محمد جعفر افندى . | (١٠) فضيلة الشيخ حسين والى . |
| (٦١) » ابراهيم حليم مهنا افندى . | (٣٧) » محمد زكى عبد الرازق بك . | (١١) حضرة سمعان خيرىال القمص بك . |
| (٦٢) » ابراهيم سيد احمد بك . | (٣٨) مالى محمد شفيق باشا . | (١٢) » شاهين الجندي افندى . |
| (٦٣) » ابراهيم فرج أبو الجدايل بك . | (٣٩) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك . | (١٣) » شبان السيد مؤمن بك . |
| (٦٤) » أحمد أبو سيف راضى افندى . | (٤٠) » محمد علوى الجزار بك . | (١٤) » الشيخ طه حسين . |
| (٦٥) سادة أحمد الترمسى باشا . | (٤١) فضيلة السيد محمد على البيلاوى . | (١٥) » عبد الرحيم محمد مهنا افندى . |
| (٦٦) » أحمد تيمور باشا . | (٤٢) حضرة محمد عوض جبريل افندى . | (١٦) » عبد التميز رضوان بك . |
| (٦٧) حضرة أحمد حميد أبو ستيت بك . | (٤٣) سادة اللواء محمد كامل باشا . | (١٧) » عبد الفتاح اللوزى بك . |
| (٦٨) » أحمد عبده بك . | (٤٤) حضرة محمد لطفى طنطاوى | (١٨) » عبد الفتاح رجالي افندى |
| (٦٩) سادة أحمد على باشا | افندى . | (١٩) » عبد الله سليمان أباطه بك . |
| (٧٠) حضرة الدكتور أحمد عيسى بك . | (٤٥) حضرة محمد محمود بك . | (٢٠) » عثمان محمد بك . |
| (٧١) » أحمد مصطفى بك . | (٤٦) سادة محمد منازى باشا . | (٢١) » الشيخ عزب اللبى . |
| (٧٢) فضيلة الشيخ أحمد نصر . | (٤٧) حضرة الدكتور محمد حاتم افندى . | (٢٢) » عفيفى حسين البربرى افندى . |
| (٧٣) حضرة السيد عبد الرحمن بك . | (٤٨) » محمود أبو النصر بك . | (٢٣) » عقل محمد بك . |
| (٧٤) » السيد فوفه بك . | (٤٩) سادة محمود الأترى باشا . | (٢٤) » على اسماعيل بك . |
| (٧٥) » الفريد شماس افندى . | (٥٠) حضرة محمود بسيونى افندى . | (٢٥) » الشيخ على رمضان الطوبى . |
| (٧٦) سادة أمين سامى باشا . | | (٢٦) فضيلة الشيخ على سليمان . |

مجلة الشيوخ

مضبطة الجلسة الثالثة عشرة

المتعلقة علنا في يوم الاثنين ٩ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ١٩ يولييه سنة ١٩٢٦

صدق المجلس على محضر الجلسة الماضية .

تل الكتاب الوارد من لجنة المعارف بطلب تبليغ معالي وزير المعارف
رغبة اللجنة في إيقاف العمل مؤقتا بالرسوم الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦
الحاس بنظام مدرسة المنحة الملكية فيما يتعلق بفصل الطلبة من المدرسة
وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
صدر مرسوم مؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل نظام مدرسة المنحة
الملكية وذلك قبل امتحان تلك المدرسة بأيام معدودات وفي وقت كان الطلبة
خاضعين فيه لقانون التقديم . ولما كان هذا المرسوم يخالف الطلبة فقد تورت
الجنة بجلستها المتعلقة في يوم الخميس ١٥ يولييه سنة ١٩٢٦ أن تقدم للمجلس
رجاءها في سرعة تبليغ معالي وزير المعارف ورغبها في إيقاف العمل بالرسوم
المذكور فيما يخص بوقت التلاميذ وأن يعمل بالنظام القديم في هذا الشأن حتى
ينظر البرلمان ذلك الرسوم ويقرر ما يراه بشأنه خصوصا وأن جميع المدارس
التي ليس في نظرها تلك الشدة التي اخضعت بها مدرسة المنحة .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاستقام
القاهرة في ١٨ يولييه سنة ١٩٢٦
رئيس لجنة المعارف
أمين سامي

حضرة ابراهيم نور الدين بك — أوافق على هذه الرغبة وأرجو تبليغها
الى معالي وزير المعارف على وجه العزيمة .

دولة الرئيس — المعارض من حضراتكم يفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس — قرر المجلس الموافقة على تبليغ هذه الرغبة الى وزارة
المعارف .

مرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة محمد جعفر افندي المصو
بالمجلس بطلب إنشاء خط سكة حديدية من حلوان الى بلدة الكركمات بمركز
الصف وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ان بلاد مركز الصف بمديرية البحيرة وصنعها نحو الأربعين بلدا مع ما بينهما
من العرب والكفور جميعها واقعة على الضفة الشرقية للنيل وطرق المواصلات
فيها متعذرة جدا حيث لا يوجد فيها خطوط سكة حديدية فالمساوون من
تلك البلاد واليا يتكبدون مشقات كثيرة ولا بد لهم من جوار النيل في التعاقب
والايا .

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساء برئاسة حضرة
صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء مدنا كل من حضرات اصحاب الدولة والمالي
والسعادة والمرة : أحمد فؤاد عزت باشا ، اسماعيل سري باشا ، أحمد زور باشا ،
محمد طلعت حرب بك ، أحمد ذوالفقار باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ،
أحمد حلمي باشا ، محمود محمد حسن الشندويل باشا ، محمد فتحي يكن بك ،
محمد عبد اللطيف افندي ، عبد الرحيم صبري باشا ، بولس حنا باشا ،
محمد أفلاطون باشا ، صليب قلوبروس باشا ، عبد العظيم المصري بك ،
سيد فهمي الروبي بك ، حسن أحمد المديني بك ، محمد محمود خليل بك ،
السيد حسين القصبي (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرة أحمد عبده بك ولويس أخوخ قافوس افندي (متفران عن
جلسة اليوم) .

وحضرة نبوي مذكور بك (متنذر عن جلستي اليوم والغد) .

وحضرات : ابراهيم الطاهري بك ، أحمد مصطفى بك ، وأحمد توفيق باشا ،
ومعالي فيرغال القصص بك (متنذرون عن جلسات هذا الاسبوع) .

وغاب كل من حضرات : علي بسيوني بك ، فهمي حنا ويصا بك ،
محمد ابراهيم والي بك ، يحيى ابراهيم باشا ، يوسف بقشوني بك .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجائي افندي ، علي
عبد الرازق بك ، محمد أحمد الشريف بك ، الشيخ محمد عن العرب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس — طلب حضرة محمد ابراهيم والي بك مدأ اجازته ثمرا آخر
لمرضه ، فهل تراخون على التصريح لحضرته بالإجازة المطلوبة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة
الماضية ؟

أصوات : لا .

حضرة محمد زكي عبد الرازق بك — سبق أن قلمت اقتراحا في سنة ١٩٢٤
بأنشاء كبرى للسكة الحديدية على البحر الودفي . وقد أهتم به معالي وزير
المواصلات وقتئذ وأتمهم فعلا . فاشكر معاليه على ذلك .

دولة الرئيس — ولكني لا أظن أن هذا يتعلق بالتصديق على المحضر .

حاضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يقتشف سيمان خيرال القمص برفع هذا الاقتراح لدعوى لعمرضه على هيئة المجلس الموقرة لإقراره بصيغة مستعجلة لأهمية الموضوع . وإلغائه للوزير المختص .

كلفت وزارة الأشغال حضرات المدينين تبليغ المزارعين بواسطة المراكز وعمد البلاد بأنها متعلق المياه بالحياض في هذا العام في يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ بدون قبول أى حذر وطعيم ورفع محصلاتهم قبل هذا الميعاد وقد تم التبليغ فلا .

في هذا الميعاد لا تشجع محاصيل القطن والأذرة المزروعة بالحياض . فيجب تأخير فتح الحياض للأوجه الآتية :

أولاً - من المعلوم لدعوى وحضرات الأعضاء ووزارة الزراعة أن زراعة القطن قد تأخرت هذا العام من ٢٠ إلى ٣٠ يوماً وكذا زراعة الأذرة الصغرى وذلك بسبب العواصف القوية التي هبت إبان أنبات الزراعة فأعادت النباتات واضطر المزارعون لاحادة زراعة القطن . ولكل زراعة وقت محدود لا ينضج المحصول قبل حلوله والمدالة تأتي بحر الزراعة بالمياه قبل نضجها .

ثانياً - إذا كانت وزارة الأشغال ترى أن تأخير إطلاق المياه بالحياض ربما يسبب عدم رى بعض الأراضي فانه معلوم أن الحياض الواقعة جنوبي أسبوط ترى من التربة السوحاجية وأما الحياض في شمالي أسبوط فتروى من التربة الاريايمية وبفضل هاتين الترتين سهل رى الحياض ولو التخصف النيل للأسباب الآتية :

أولاً - التربة السوحاجية تأخذ مياهها من النيل بأواسط مديرية جرجا حيث يكون النيل مرتفعا نسبياً وتصيب بمجاض أراضيها منخفضة فالرى مضمون إذن جنوبي أسبوط .

ثانياً - التربة الاريايمية أخذت من الإمام لخزان أسبوط ويمكن رفع مستوى الماء بواسطة حزمه بالخزان .

ثالثاً - قنطرة ديموط تساعد على رفع الماء بالتربة الاريايمية .

أطلقت الحياض في البام الماضي شمالي أسبوط يوم ٥ سبتمبر ومع ذلك لم يتمكن المزارعون من جنى نصف المحصول في الزراعة البدرية وتلف معظم الزراعة المتأخرة ومعلوم مما سبق أن الزراعة في هذا العام تأخرت كثيراً عن العام الماضي . فهل تسمى الوزارة في ضياح أعقاب المزارعين أم تساعد على اتجاه ثروتهم . خصوصاً وأن مصوب النيل أقل من العام الماضي ؟

وما وجدت الحكومات والمجالس النيابية الا المساعدة الأامة وعمل كل جهدود لائتمام ثروة البلاد حتى يتقدم بين الأمم . أما الميعاد الذي حددته الوزارة فلا يستوى فيه محصول القطن والأذرة وليس في قدرة الفلاح أن يحصل الزرعة تشجيع قبل الميعاد - وهذا وقد صدم المزارع صدمة صدمات أثرت في ماليته منها نزول الأسعار وقلته من البذرة مريين فضلاً عن الحاجيات الضرورية من الأسمدة والآلات وعلاجه . فقرأت عليه الديون وهو منتظر المحصول الجليد تصحير حاله وتسديد ديونه فلم تفتح الوزارة على هذا الميعاد تلق المحصول وسامت حال الفلاح .

فالذى يريد السفر من بلاد هذا المركز يقوم من بلده ماشياً أو راكباً حتى يصل إلى محل مرصى القلايك وهناك ينتظر فإن كان الرخ متظماً أمكنه التمدية للضفة الغربية ثم يركب زوكة أخرى حتى يصل لمحلة السكة الحديدية وإن كانت الرياح شديدة أو ساكنة فعلى أغلب يومه أو اليوم كله في انتظار فرصة خروج الرخ أو هودوه حتى يتمكن من التمدية ، وكثيراً ما يجد المسافرين لبلده ثانياً إذا استقرت الرياح على شفتها ، وقد ينجم عن ذلك حطل أشغاله وضياح يهوده وقد يصيبه الضرر إذا كان مطلوباً لأحدى الحاكم أولاده دين أو لأولى ماملة أخرى مع أسد المصارف بمصر أو غيرها .

وكذلك الحال في من يقصدون هذه البلاد للتجارة أو لأشغال أخرى فانهم يلاقون تلك الصعاب ويعرضون أنفسهم لخطر أحياناً بسبب انتظار القلايك أو عدم انتظام الأهوية ، وكثيراً منهم من يضطره الحال للبيت في بلاد لا يعرف من أهلها أسداً .

وفوق ذلك فإن محاصيل تلك البلاد تباع في الغالب بآثمان بخسة بسبب امراض الصغار عن الوجهة اليسا للاختبارات المتقدم ذكرها وما يلاقونه من صعوبة نقل هذه المحاصيل إلى الأسواق .

تتسبباً لفاصلات وطولاً لراحة الأهالي وعمران بلادهم واستتباب الأمن فيها ودعاج محصلاتهم .

أنشراح

مد خط السكة الحديدية لهذه البلاد بمتدلاً من محطة حمامات حلوان حتى بلدة الكراعات فإن وجود هذا الخط مما يحسن حال تلك البلاد ويقرّب المسافات فيها للتجارين والتجار والمزارعين وأصحاب المصالح الأخرى وينزل الصعاب في تأدية واجبات موظفى الحكومة من حمية وإدارة وقضائية وعامل كبير الأخرى استتباب الأمن فيها .

هذا وقد سبق أن تخلف مثل هذا الاقتراح من المرحوم عبد الظاهر خليل بك عضو المجلس في دور انعقاده الأول وتحول على لجنة الاقتراحات فلم يقبل فيه .

وفي العام الماضي في عهد الوزارة السابقة قام وفد مؤلف من رئيس وأعضاء مجلس مديرية الجيزة وقابلوا أولى الشان طالين مدة هذا الخط ولم ينت في طلبهم .

فترجو عرض هذا الاقتراح على هيئة المجلس الموقرة فقرر بما يراه . وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

١٤ يولي سنة ١٩٢٦

محمد جعفر
عضو المجلس

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات والمراض .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة سيمان خيرال القمص بك المعروض بالمجلس بطلب إطلاق مياه الحياض جنوبي أسبوط يوم ٢٠ أغسطس وشمالي أسبوط يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وهذا نصه :

ويقوم بوزن الحاصلات في هذه السواحل وأنون يأمون الحكومة ويوردون رسوم الوزن الخزينة وقد عاد هذا العمل على الخزينة بخاصة كثيرة ولم يتدرج منه الأكلان وبلغ إيراد الحكومة منه نحو عشرين ألف جنيه ويظهر أن هذه الحالة تضيف القائمين بالأمر في هذه السواحل فاندفعوا في سبقي ١٩٢٣ و ١٩٢٤ إلى إصدار قرارات وزارية بإنشاء سواحل في الأقاليم بدون أن يقرروا درجة الفائدة من عملهم ولم يتجدد عمل الحكومة إصدار القرارات على الورق وإرسال موازينها إلى البادر المذكورة فترى هذه الموازين موضوعة في وسط الشوارع والطرق وبين الدور والمنازل ولا هم للقائمين بالأمر سوى تحصيل إيراد من الجهور ولم توجد مناطق البيع والشراء ولا أنشئت شوك كما حصل بالقاهرة والاسكندرية .

والوصول إلى حق الإيراد فانهم يكونون كل واحد منهم مستهلك على وزن عاصيه سواء أراد أو لم يريد ، ويقدم المقاتلون بالمشترى إلى الحاكم لاتمامهم من الوزن مع أن عملية الوزن نافذة منها للجهور نفسه فقلة المشترين لأن الأرباب بلاد استباح لاستهلاك ويكنى أن يطلع المجلس على الشكاوى البريقة التي تقدمت من دباط وفيها المصعب وولاء الأمور بدون جدوى . أن بلاد الريف ضما لاستهلاك الأقاليم جزئية جدا من الغلال والحاصلات وهذه تشرى من المزارع مباشرة حيث يصير وزنها أو كلها وبتاج بركاتها في المدن لمن يرغب في الشراء .

وبكل من هذه المدن فبائين عوميون حائرون لخص من الحكومة وهم خاضعون لتفتيش مصلحة الطبعيات وبياء عمل الحكومة في السواحل مزاجية لم بلا فائدة .

والإزم من المسمى التي يتلها مستخدمو السواحل فتؤ الأرباب بكل السواحل فانه ظهر أن إيراداتها لاتزال ضئيلة مع ما فيها من الأرباح للجهور والتجار .

ومرقي مع هذا بيان إيرادات هذه السواحل عن سنة ١٩٢٥ وللإحاطة تذكرها ما يتكفله الساحل تقريبا : ففيه مائة واحد يأخذ ٧٢ جنبا سنويا على الأقل وإيجار المكتب ٣٠ جنبا على الأقل وبكل ساحل ما لا يقل عن أربعة وزاين يتقاضون ٢٤٠ جنبا سنويا وفراش يتقاضى ٣٠ جنبا جملة ذلك ٣٧٢ جنبا تقريبا سنويا .

ومن السواحل ما يزيد على هذا وزاين عن ذلك .

(١) فالخزينة تتفق أموال الأمة بلا فائدة على هذه السواحل .

(٢) والجهور لا يستفيد أية فائدة في وجودها لأن استهلاك الجهور والحاصلات في مدن الريف يأتي من المزارع مباشرة وحركة التجارة بأسواق المدن المذكورة بسيطة .

(٣) والتجار يدفعون الحكومة أجرة الوزن بالإكراه كضريبة تقصا من المقاتلات مع أنهم يزبون الحاصلات عند مشتراك من التيطان نفسها .

(٤) والوزاين للعموميين لا يكادون يجدون دفعهم من مزاجية الحكومة . وهناك بلاد لاتتاج عاصيلها فيها كدباط مثلا فهي تدفع الأرز وتبيع به في أسواق مصر والاسكندرية حيث يصير وزنه . أما في دباط فوزنه عليه لا فائدة منها .

هذه الأسباب :

ورغبة في عدم ضياع ثمرة أعقاب المزارعين وعدم غمر الزراعة بالفيضات قبل جنبها أرغب أن تطلق مياه الحياض جنوب أسبوط يوم ٣٠ أغسطس وشمال أسبوط يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ - وهذا يعمل المجلس والوزارة على ختم الفلاح وازدياد الثروة التي هي أساس المروان .

وتفضلوا بقبول الاحترام

صمان غبريال

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات والمراض .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة عبد الفتاح الوزى بك بطلب إلغاء سواحل الغلال بدباط وفيها من الأرباب وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لدوكم اقتراحى هذا للنظر في إحالة بصفة مستعجلة إلى لجنة المالية ليبحثه أثناء بحث ميزانية المصروفات .

في خلال سبقي ١٩٢٣ و ١٩٢٤ صدرت قرارات وزارية من وزارة المالية بإنشاء سواحل للغلال بالزرايين والمصنوعة وكفر الزيات وشبين الكوم ودباط ونها ودمشور .

ولما كانت هذه السواحل عديدة الفائدة للجهور والتجار على السواء في البلدان المذكورة كما أن إدارتها في الأعوام الأخيرة أسفرت عن استمرار الشكوى من عدم فائدتها وأنها لم تخرج عن أنها أداة لنظام الدخولية الملفة ووسيلة للحصول على ضرائب على التجارة لا مبرر لها فضلا عن ذلك فانها تحمل خزينة الدولة نفقات بلا فائدة للجهور .

أقترح أن يقرر المجلس من أجل ذلك الموافقة على إلغاء الإحتياجات الخاصة بهذه السواحل في ميزانية مصلحة التجارة والصناعة ومرقني بالاقتراح مذكرة إيضاحية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٨ يولي سنة ١٩٢٦

عبد الفتاح الوزى

عضو مجلس الشيوخ

عن مدينة دباط

مذكرة إيضاحية

عن اقتراح إلغاء سواحل الغلال بدباط والأرباب

كانت سواحل الغلال في مضي تابعة لأعمال الدخولية وكانت قاصرة على القاهرة وموجودة في جهات متعقدة منها .

وقد وحدتها الحكومة في أثر التي وروض الفرج وأنشأت في عام سنة ١٩٢٢ ساحلا آخر بالاسكندرية على ترعة المصمودية لأن هاتين الماسمتين من البلاد المستملكة وبتعريض أسواقهما للتجارة ليحمل حصيل التجارة على الجهور والتجار .

من أجل ذلك لا أرى مانعا من بقاء سواحل مصر والاسكندرية فاتها بلاد مستهلكة يصحب وجود السواحل بها وإنهاء السواحل التي يمدن دمياط وكفر الزيات وشبين الكوم وبها ودمهور والمنصورة والزقازيق .

كشف بيان إيرادات سواحل الفلال الموقعة أدناه عن سنة ١٩٢٥ :

شمن	٢٦١	٨٥٢
المنصورة	٢٦١	٨٥٢
الزقازيق	١٦١	٨١٠
دمياط	١٢٧	٧٢٧
كفر الزيات	٣٢	٦٥٢
شبين الكوم	٢٠	٣٤٠
دمهور	١٩	٦٣٣
بها	١٤	٦٣٨
		٦٣٨

ملاحظة - يتكلف الساحل على أقل تقدير سنويا مبلغ ٣٧٧ جنيا كما جاء بالذكرة الايضاحية فجميع إيرادات هذه السواحل يقلص ٦٤٠ جنيا سنويا في حين أن ما تشقه الحكومة سنويا على ادارتها يربو على ٣٦٠٠ جنيا وبذلك يكون مقدار ما تقممه الخزنة العامة سنويا ٢٠٠٠ جنيا تقريبا ما

١٨ يولييه سنة ١٩٢٦

عبد الفتاح الوردي

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات والمعرض .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من سعادة أمين سامي باشا بشأن ائارة القرى والكفور وهذا نصه :

اقتراح بإنارة القرى والكفور

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

كلنا نريد أن يبلغ الأمن نصابه . وقد مرت مئات من السنين وأهل الرئاسة والسياسة يسبون القرويين ويتفرون بالنظامات الخاصة بحراسة البلاد لحين يسبون عدم الوصول إلى الفرض المقصود لقلعة عدد الحراس وجينا لعدم استيفاء قوانينهم وحقيقة أن الأمر في شدة الاحتياج إلى غير ذلك من البحث فقد جرت الفسلة والكثرة وغيرت الأنظمة وما وصلنا إلى الآن إلى نتيجة نزاع البها وتطمئن النفوس بها واستقرار الحال على هذا المنوال محال فالنفوس معرضة للفتك والسلب والنهب .

ولقد فأت الباحثين أنه لما أقيمت شوارع مدينتي القاهرة والاسكندرية في سنة ١٨٦٣ بواسطة شركة النازوى السنة التي قرئ فيها ساكن الجنان اسماويل باشا على مصر وكانت الأتارة بمصاريف على خزينة الحكومة وأنه في سنة ١٨٦٥ عقد مع الشركة شروط من ضمنها ائارة الليوت والغنازن على مصاريف أصحابها فقلت في المدينتين الحوادث التي كانت تحصل من قبل .

وأنه لما أنشئت المجالس البلدية البالغ عددها الآن ١٣ والمجالس المحلية البالغ عددها ٥٤ والمجالس القروية البالغ عددها ٣٧ ابتداء من نحو ثلاثين سنة وما زال يزداد عدد تلك المجالس التي جمعتها الآن ١٠٤ وأهاليها يمدونها با فرض عليهم والحكومة تساعدها بالايعات والسلف وأهالي القرى المحاورة لها تساعدها أيضا ببلغ عشر أجر النقل زيادة عن الأجر بالسكة الحديدية أو النهر والقرع عما يصدر منهم من الحاصلات وعما يصلهم من السلع التجارية زيادة عن ثمن تلك السلع وما دفع عليها من الجمر ك زيادة عن ثمنها وغير ذلك حتى تيسر لتلك المجالس ائارة شوارع المدن والبلاد التي تأسست فيها فاستتب الأمن فيها أيضا .

وهناك مثلا من أمثلة مساهمة الحكومة مدجبا في ميزانية سنة ١٩٢٦ -- ١٩٢٧ وهو خاص بمدينة القاهرة .

٧٩٩٧٢١ للمقرر لمصلحة التنظيم بما فيها ائارة والكس والرش وغير ذلك (صفحة ٣٠٣ سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧) .

الحايرى الرئيسية صفحة ٣١٩ ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧) .

٦١٠٩٦٣ أصله .

تقريب

١٧٨٦٨٧ بحسب على مجلس بلدية طيطا بصفحة

سلفة وهو خاص بحايرى طيطا بصفحة ٣٣٤

٩٥٠٠٠ بحايرى كفر الزيات بحسب على بلدية

كفر الزيات بصفحة ٣٢٤ .

٣٣٦٣٧٦ ٢٧٤٥٨٧

١١٣٦٠٩٧ تقريب

٣٧٠٠٠٠ عوائد الأملاك من الوطنيين والأجانب بصفحة ٢

من ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

٤٠٠٣٨٥ قيمة ال ٥ ٪ من إيراد شركة القرام بناء على قرار

٧٣٥٧١٢ مجلس الوزراء في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٣ على نمة

انشاء شاربين من الفتبة المنضرة للأزهر ولتأية الحسنية .

والكل مرتاح إلى بلل تلك المساعدات حتى تصل حضرة الديار المصرية إلى ما تستحقه من رة الشان وطو المنزلة .

فبعد مدينتي القاهرة والاسكندرية وال ١٠٤ من المدن والبلاد التي بها مجالس بلدية ومحطة وقروية بين ٣٥٨٩ بلنا منها ٢١٨١ بأوجه البحرى ١٤٠٨ بأوجه القبل فهذه رأها السارى في خلافا في البلى الحالكة الظلمة أنها هى والكفور قايضة موحشة لا فرق بينها وبين القبور وبجأتها هذه تكون مطمعا للمصايات المسلحة وفرصة للصوص .

والحكومة تحوط أهالى تلك البلاد بحراس أجرة لا يؤخذ من خزينة الحكومة بل من فريضة تفرض على الاعتاب ويخرج بالميزانية باسم رسوم الخلف فهى ضريبة خاصة تتوفر شروط الأمن ببلاد هؤلاء المزارعين .

وسكان تلك القرى والكفور حتى يسلف الكل لأنهم يملكون ضريبة الأبطالان وضريبة القطن وسظم رسوم الحاكم الشرعية والأحلية والمخاطلة وطهم نصيب لا يستبان به من إيرادات السكة الحديدية والجمارك وغير ذلك . وقد شهد لهم بهذه التفرقة ساكني الجبان محمد بن إيشا في الأمر الصادر منه في غاية جادى الآخرة سنة ١٣٥٢ هجرية أى بعد ما سمعت البلاد بمحكمه ٢٢ سنة من الآن ٤٤ سنة التى حكمها لفتش عموم التاوريفات (وهو بالحرف الواحد) :

قد اطاعت على شرمك المسطر على شقة مامون فأمر بارت قبلى بشأن البلى والمهمات اللازمة لفانبرية ملوى وعظماء تنزه على هامشها حصول حسن الاختصاص الواردين بدون ضمان بنفس الفانبرية . ألم أقل لك مراداً أن أولياء تمنع لثان أحدهما السلطان محمود والآخر الفلاح وأنت قصدى من هذه الحكاية عدم النظر إلى الفلاح بين الصداوة وإزالة ذلك من الوجود لأن أخذنا وعطائنا ونينا هذا الشرف من دجوعهم أى يسبهم عليه ويكون الفلاح أولى تم الجيمع ألم يجب النظر إلى ملهى أصول زاهيته وزيادة يربيات أولئك الشغافين فيزيم يوصله عمل صورة مستحسنة لصر أجورهم ليكون ذلك موجباً لراهمتهم وتوسيقهم للصلة إذ بذلك تمد المنفعة عليها ويسر الجميع ويستوجب حضورهم للأشغال بالشرح قلب وبعد تقرير ما يؤتم لها ذكر تعرض الكيفية لطرفاً .

فهذا أتراف بمحقق هؤلاء المزارعين والافراخ بالحقوق انصاف .

فأنا اتجست أهالى تلك البلاد والكفور وكلها أمل بإجابة التماسها باستمالة مبلغ الورى فى سقى ١٩٢٣-١٩٢٤ و ١٩٢٤-١٩٢٥ وقدره ٣٧٩,١٧١ ج.م فى إدارة تلك البلاد والكفور الباقية بدون إدارة ومدها ٣٥٨٩ مصابيح كالمستعملة بمحطات السكة الحديدية قيمة كل مصباح ألف شعبة بحيث تكون على قوائم عالية وثمن كل قائم ٤ جنيهات وثن المصباح ١١ جنيهاً و. ٥٠ ملم فانه يمكن بهذا المبلغ الحصول على ٢٤٤٦٢ مصباحاً توزع على البلاد بحسب كبرها وصغرها وفقاً للبيان الآتى :

جمله المصابيح	عدد البلاد	مصباح كل بلد
٨١٠٠	٩٠٠	٩
١٨٩٦	٢٣٧	٨
٤٥٧١	٦٥٣	٧
٥٤٠٠	٩٠٠	٦
٤٤٩٥	٨٩٩	٥
٢٤٤٦٢	٣٥٨٩	

أما نفقة الاضاعة فيصحب الجارى في المحطات بمسمة قروش المصباح الواحد في لالى الشتاء ، قابلية الكبيرة تكون نفقة اضافتها في الليلة الواحدة

والعدالة تقضى أن تنفى كل هذه الضريبة في هذا السيل وبهذه وكان الكامل ممن يبدع عروة الكيس ألا يحولوا ما يفيض من هذه الضريبة على الإحتياطي كما حصل في سقى ١٩٢٣-١٩٢٤ و ١٩٢٤-١٩٢٥ كما يمل من الحساب العموى الخالص بالسنة الأولى والحساب الخالص بالسنه الثانية . لأن الذى يضمن أسالته على الإحتياطي هو مالىق من المقرر لمصالح الحكومة بالمجانة لها . ولم يتيسر صرفه . لأن المالية كما أنها مستعدة لمد تلك المصالح بكل ما يحتاج زيادة من المقرر لها أن تحافظ على اضافة الباقي منها على الإحتياطي .

أما رسوم الخفر فليست من ضرائب الإيرادات العامة بل هي ضريبة خاصة كما سبق بيانه فلا يجب اضافة ما يتوفر منها على الإحتياطي . ولا يظفر أن تصرف الحكومة أى مساعدة للخفر .

وهالك بياناً للتصرفات التى حصلت في ضريبة الأخاب من سنة ١٩٢٣ لغاية سنة ١٩٢٥ التى وجد لها ميزانيات وحساب ختاي بين أيدينا يلم منها مقدار الورى في تلك الحقبة .

السنة	المربوط	الخصل	غير المتصل	مصرف	مخار	ملاحظات
١٩٢٣-١٩٢٤	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٩٢٤-١٩٢٥	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٩٢٥-١٩٢٦	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

بجمله الورى في السنوات الثلاث هو ١٥٧٠٠٠ جنيهات .

وحيت انه لم يطعم الحساب الخايطى سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ غير أنى توصلت على تفاصيل لحساب فرضة الأخاب من المالبية وصلت منه أنه لأول مرة تقر أن يصرف لضباط الجيش القاتمين بتعليم الخفر مرتباتهم من وفورات تلك الفرضة التى قدرها ٣٨,٣٨٨ جنيهاً .

وأنه أتباعاً لتلك الخطة تقر أن يصرف من ميزانية سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ من فوضه الأخاب مرتبات هؤلاء الضباط على الوجه الآتى :

المقرر	الوظيفة	المسد
١٨٠٠	أميرالالى	٢
٣١٢٠	قامقام	٤
٧٧٢٨	بكتشى	١٤
٥٨٨٠	صاغ	١٤
٢٤٠٢٤	بروزشى	٨٧
٨٨٥٦	ملازم أول	٤٨
١٠٠٨	د ثاني	٧
١٩٢	ملاوات احتياضية	
٥٢٦٠٨		

لذلك

أقترح أن يقرر المجلس بصيغة مستعجلة طبقاً للواد ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ من اللائحة الداخلية أن ما يبيح سنوياً من ضريبة القطن ابتداء من محصول سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ يخصص لمشروع القنابات الزراعية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

على عبد الرزاق
عضو مجلس الشيوخ

١٩ ريليه سنة ١٩٣٦

سعادة محمود شكرى باشا - إن اللجنة المالية أثناء نظرها لمشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ اتجهت إلى النظر في هذه المسألة ، فيحسن إذن أن يحال هذا الاقتراح على لجنة المالية مباشرة .

قرر المجلس اعتبار هذا الاقتراح مستعجلاً وإحالته على لجنة المالية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ليست صيغة الاستعجال على فرض ثبوتها مما يغير مسألة الاقتراح على اللجنة المختصة . بل أن الواجب أن يحال على لجنة الاقتراحات أولاً وإلى التي تنظر فيه بصيغة مستعجلة ، وبذلك تكون نزاعاً على ما يقضى به نص اللائحة الداخلية .

معالى محمد شفيق باشا - انى أحاطت حضرة الشيخ حسن عبد القادر في هذا الرأي ، وأرى أن يحال هذا الاقتراح على لجنة المالية مباشرة لأن المادة ٨٦ من اللائحة الداخلية نصت على أن "ينظر المجلس في طلب الاستعجال" ، فإذا أقره كلف اللجنة المختصة بنظر المشروع المستعجل قبل أى مشروع آخر" .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - انى أؤيد زميلي حضرة الشيخ حسن عبد القادر لأنه سبق لي تقديم اقتراح بتخصيص مبلغ مليون جنيه من ضريبة القطن لإنشاء منازل للفئسج ، وبما أن مقضى الاقتراح الذى عرض الآن هو توظيف ضريبة القطن كلها في مشروع القنابات الزراعية ، فأرجو إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات ليتبحثه مع اقتراحى المذكور .

حضرة محمد احمد الشريف بك - انى أرى توفيقاً بين الرأيين أن تستظر لجنة الاقتراحات في اقتراح حضرة عبد العزيز رضوان بك ثم يحمله على لجنة المالية لتظهر مع الاقتراح الآخر .

سعادة محمود شكرى باشا - لي اعتراض بسيط على مآلة حضرة محمد احمد الشريف بك لأنه ليس لجنة الاقتراحات أن تحيل الاقتراح بسند نظره على لجنة المالية مباشرة وإنما تحتمل تقريرها عنه إلى المجلس مشفوعاً برأىها بإحالة على لجنة المالية والمجلس هو الذى يقرر ذلك .

حضرة محمد احمد الشريف بك - هذا ما قصبته من عبارتي .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - انى أرى بالمكن أن ينظر الاقتراحان معاً ما دام أنهما يدوران حول شيء واحد وهو ضريبة القطن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى لهذه المناسبة أن يقرر المجلس قاعدة للسير عليها في مثل هذه الحالة فإذا قدم اقتراح موصوف بوصف الاستعجال وأقر المجلس هذا الوصف ، فهل يحال هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات لتتظهر على وجه المصرة أم يحال مباشرة على اللجنة المختصة ؟

خمسة وأربعين قرشاً ، وفي الشهر ١٣٥٠ قرشاً أى ١٣٥٠ جنيهاً تحسب من توفيق بعض الخضر ، وبما يتوفر من فرضه الاعتساب لأنه بعد إحاطة تلك البلاد بسياس من التور يشرف عليها وعلى مبانها لملو أعمدة المصاييح فانها لا تحتاج للمدد الوافر من خزانها الحاليين وتكون بوجوده للور سهلاً مع باقى الخلفاء آتية مأمو باتهم إذ يسجل عليهم رؤية الناسخ والملاحج .

فاذا تفضل مجلس الشيوخ الموقر وأحل هذا الاقتراح ما يستحقه من الاعتبار ونظر إليه بين القبول كان ذلك كفيلاً بحل معضلة من أعقد المعضلات وهي مسألة الأمن العام ، إذ يقبل هذا الاقتراح تنأيد أركانه في تلك البلاد ويغند أهالي تلك البلاد هم وفزارهم في الحال والاستقبال من الجليل المجلس ما يستحقه من الاجلال والاحترام .

وتفضلوا بقبول جليل الاحترام ما

١٨ ريليه سنة ١٩٣٦ أمين سامي

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات والمراض .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (السكرتير البرلاني) - تحتمل الآن اقتراح من حضرة على عبد الرزاق بك بتخصيص ما يبيح من ضريبة القطن ابتداء من محصول سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لمشروع القنابات الزراعية وسيتل على حضراتكم .

تلى الاقتراح وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ .

حيث أن الضريبة التي تقررت على القطن في سنة ١٩٣٠ كانت لتخفيف وطأة الفلاء الذى حل بالمواد الغذائية وأهمها القطن على أثر الحرب العالمية الكبرى ولهذا أنشئت مصلحة القطن وقد كان خلاء القطن وقت تقريرها يسمح بذلك بدون ارقاع المزارعين .

وبما أن هذه الظروف قد زالت وألغيت مصلحة القطن من زمن ونزلت أسعار القطن فأصبح لا مبرر لبقاء هذه الضريبة .

وبما أن وزارة الزراعة شرعت في إنشاء القنابات الزراعية وهذا لا شك مشروع مفيد لدافى الأموال التي تتكون منها هذه الضريبة وقد فاته البلاد على اختلاف مشاربها بالارتياح العام لما يعود عليها من سوائه من المنافع الجلية فمن العدل تخصيص ما يتحصل سنوياً من هذه الضريبة على ذمة هذا المشروع الخطير ليأخره من راس مال كبير يستفاد في الأغراض التي تستلزمها المحافظة على ثروة دافى هذه الضريبة .

وبما أن مشروع القنابات الزراعية يعتبر حياً للقطن الذى هو عماد ثروة الأمة واستقرار نزوله دعا ويدعو لتدور أسعاره بدرجة ينشئ منها على ثروته ودبج أثر ذلك في ميزانية الدولة في الضرورى التحصيل بنظر هذا الاقتراح وقرره بصيغة مستعجلة قبل الفراغ من ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

كان مجلس في حالة الاستعجال أن يشكل لجنة خاصة لنظر الاقتراح فن باب أولى له في هذه الحالة أن يجيء مباشرة على اللجنة المختصة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - المادة ٧٨ من اللائحة خاصة بمشروعات القوانين وهذه المشروعات يقم إحالتها على اللجنة المختصة عملاً بنص الدستور . أما الاقتراحات فيصحب المجلس بمد أن تنظر فيها لجنة الاقتراحات أن يجيئها مباشرة على الوزارات أو دراسة مجلس الوزراء دون حاجة إلى إحالتها على اللجنة المختصة فلذا فيدأ أنفسنا وقررتنا وجوب إحالة الاقتراحات المستنبلة على اللجنة المختصة لا أمكننا في المستقبل تقدير الظروف وجوب على المجلس في جميع الأحوال أن يجيئ الاقتراحات على اللجنة المختصة .

حضره على عبد الرزاق بك - أرجو من حضرة الرئيس أن يراجع المادة ٨٥

حضره الشيخ حسن عبد القادر - لا المادة ٨٥ من اللائحة الداخلية وهذا نصها :

"يجوز أن يقدم اقتراحاً أو مشروع قانون ولغيره من الأعضاء أن يطلب الاستعجال في نظره مع بيان الأسباب التي تبرر هذا الطلب" .

حضره حافظ مابدين بك - أرى أن حق المجلس مطلق في إحالة أى اقتراح على اللجنة المختصة .

دولة الرئيس - الإحالة على اللجنة المختصة لا تكون إلا في حالة الاستعجال . مساعدة محمود شكرى باشا - معنى الاستعجال هو اختصار الإجراءات فالمجلس قبل أن يقرر الاستعجال ينظر فيما كانت تنظر فيه لجنة الاقتراحات فلذا رأى جواز النظر في الاقتراح إحالة على اللجنة المختصة .

دولة الرئيس - هل اتفق الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر بذلك ؟ وهل هو مصر على اقتراحه ؟

حضره الشيخ حسن عبد القادر - نعم لا أزال مصر على اقتراحى .

دولة الرئيس - أظن أن حضرتك متفرد بهذا الرأى ، فن يوافق من حضراتكم على اقتراح حضره الشيخ حسن عبد القادر فيفضل بالوقوف .

وقف خمسة من حضرات الأعضاء .

قرر المجلس رفض هذا الاقتراح وأن عبارة "اللجنة المختصة" يفيد بها الجهة التى تختص بالنظر في موضوع الاقتراح والتي كان ينبغي إحالة الاقتراح إليها بعد وروده من لجنة الاقتراحات .

حضره جبه العزيز وضوان بك - ما دام المجلس قد قرر إحالة اقتراح حضره على عبد الرزاق بك على لجنة المالية مباشرة فيقرر أيضاً إحالة الاقتراح المقدم منى بشأن منازل القطن على تلك اللجنة لأن الاقتراحين متشابهان ووثقهما تخصيص مبلغ من ضريبة القطن لمشروعين يعتقد مقدم كل منهما أنه في مصلحة البلاد فيجب أن تنظر فيهما لجنة المالية في وقت واحد لأن كليهما يرمى إلى توظيف ضريبة القطن .

وقلم اقتراحاً هذا نصه "اقتراح أن يقرر المجلس استعجال اقتراح وإحالة على لجنة المالية" .

واقترح أن يقرر المجلس أن الاقتراحات ولو كانت مستنبلة تحال على لجنة الاقتراحات .

دولة الرئيس - اللائحة الداخلية تنص على أن الاقتراحات المستنبلة تحال على اللجان المختصة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أن نص المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية يقضى بأن "كل اقتراح رغبة أو مشروع قانون حضره أحد الأعضاء يحتمل إلى الرئيس كتابة ليعرضه على المجلس في أول جلسة ويحال على لجنة الاقتراحات" .

وتنص المادة ٨٩ من اللائحة المذكورة على أن "ينظر المجلس على طلب الاستعجال فلذا أقره كلف اللجنة المختصة بنظر المشروع المستعجل قبل أى مشروع آخروله أن يشكل لجنة خاصة لفحصه" .

وبتين من مقارنة هذين النصين أن اللجنة المختصة هي لجنة الاقتراحات فلذا ما رأى المجلس إحالة أى اقتراح عليها نظره بصفة مستنبلة وجب عليها أن تنظر فيه قبل أى مشروع آخر . وبما لأعضائها أن يصحبوا من الجلسة ليجته وتقديم تقريره للمجلس في نفس الجلسة .

دولة الرئيس - تريد أن تقول أن المجلس إذا قرر إحالة الاقتراح على اللجنة المختصة يكون الغرض من ذلك إحالة على لجنة الاقتراحات ؟

حضره الشيخ حسن عبد القادر - نعم ، لأن لجنة الاقتراحات قد لا ترى إحالة على أى لجنة أخرى وأن يحال على الوزارة المختصة مباشرة .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - الفرض من إحالة كل اقتراح على لجنة الاقتراحات هي أن يجيئ هذه اللجنة في جواز نظره أمام المجلس . وإذا كان حضره ذميل الشيخ حسن عبد القادر فيسمى "اللجنة المختصة" التى جاء ذكرها في المادة ٨٩ من اللائحة الداخلية بأنها لجنة الاقتراحات فإن المادة ٧٨ من اللائحة المذكورة نصت على أن : "يقرر المجلس بعد سماع تقرير اللجنة المشار إليها (لجنة الاقتراحات) باستبعاد المشروع أو إحالته إلى اللجنة المختصة الخ" .

ومن هذا يتضح أن اللجنة المختصة هي غير لجنة الاقتراحات .

ومن جهة أخرى فلذا قرر المجلس بأن الاقتراح مستعجل فلا معنى لإحالة على لجنة الاقتراحات وإحالة بعد ذلك مرة أخرى على اللجنة المختصة لأن هذا يناقض الاستعجال . والمادة ٨٩ المذكورة صريحة صراحة لا تحتمل تأويلها مطلقاً في إحالة الاقتراح المستعجل على اللجنة المختصة مباشرة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - حيث كل الاقتراح مستعجل يحال على اللجنة المختصة مباشرة .

دولة الرئيس - نعم . متى قرر المجلس أنه مستعجل .

حضره السيد فوده بك - تنص المادة ٨٩ من اللائحة الداخلية على أن "ينظر المجلس على طلب الاستعجال فلذا أقره كلف اللجنة المختصة بنظر المشروع المستعجل قبل أى مشروع آخروله أن يشكل لجنة خاصة لفحصه" فلذا

دولة الرئيس - هذا توفيق بين الرايين .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - قدمت اقتراحات كتابة وطلبت الاستعمال في نظره حتى ينظر مع الاقتراح الثاني ويلبس الرأي الأمل .
سعادة محمود شكرى باشا - ان الميزانية لم تقدم بعد بصيغة رسمية للمجلس وفي الوقت متسع .

دولة الرئيس - مشروع التعاون لم يتكون بعد فليطلب من حضرة عبد العزيز رضوان بك فان اقتراحه سيحال إلى اللجنة المالية قبل فوات الفرصة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - لا خلاف في أن الاقتراحين لما للمكافة الأولى في مقنعة البلاد والمزارعين وإن الثغابات في الدرجة الأولى من الأهمية ومن اللازم أن يشرح في تكوينها فورا وأن تعمل جهده الطاقة لتوفير المال لما بأسرع وقت ليحفظ الفلاح بمركزه فالمصاريف التي تعمل على قبول القطن في أقل الموم تممل في الوقت ذاته على تقليل الأسعار ثم تمترض المحصول المودع في شونها بحسبة علم وجود تأمينات وأقية لديها فيؤذى هذا السلوط الأسعار سقوطا يكون من مرداه نخراب ما قبل البلاد . فمشروع إنشاء الثغابات من أهم المشروعات .

أما مسألة منازل القطن فانتهم لما بقولها وأموالها ونسمل لها بكل الطرق والأساليب لاشيا كما قال حضرة الزميل عبد العزيز رضوان بك الملاح الأليخ في إزالة كل الأسباب المفضلة التي تؤدي إلى نخراب الفلاح وضياح الخسنة المالية بمجالة مصر الاقتصادية . أقول ذلك لأن القطن في مصر هو كل شيء .

أما التفضيل بين المشروعين فلم يحن وقته بعد لأن المجلس لم يفتحهما فمشروع التعاون لا يزال في مهده ومشروع المنازل لا يزال في أول أدواره لأنه اقتراح مقدم . من أجل ذلك يكون الأوجه نظر الاقتراحين معا حتى تمكن حشد المعارضة بين النافع والأضع وتقديم الأهم على المهم .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على النظر في اقتراح حضرة عبد العزيز رضوان بك الخاص بالمنازل بطريق الاستعمال مع أبحاثه إلى اللجنة المالية ؟

وافق المجلس على ذلك .

حضرة الدكتور سوريال جبريس سوريال أفندي - لقد ناقشنا طويلا في موضوع على يد جيميل الأعمال .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - نحن ننظر في أمر قاع فلا تعيدونا بالمشور . احتل منصة الخطابة حضرة الشيخ حسن عبدالمقادر مدير لجنة الاقتراحات .
قل من تهرير لجنة الاقتراحات والراضى ما يأتي :

(٥٤)

عن الاقتراحين المقيمين من حضرة أحمد مصطفى بك عضو المجلس الخاصين بالآتي :

الأول - توصيل سكة حديد أرمنت الإضافية للسكة الحديدية العمومية في اتجاه الأقصر مع سكة حديد أرمنت إلى نهاية بلاد مركز ادفو .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - حقيقة أن الاقتراحين متعلقان بشيء واحد هو توظيف ضريبة القطن ولكن هناك فرقا عظيما بين اقتراح حضرة صاحب العزة عبد العزيز رضوان بك واقتراح حضرة صاحب العزة على عبد الرزاق بك . ذلك لأن اقتراح حضرة على عبد الرزاق بك أصدر للمجلس فيه قرارا بالاستعمال وأحاله إلى لجنة المالية .

أما اقتراح حضرة عبد العزيز رضوان بك فلم ينظر المجلس في استعماله لأنه لم يقدم بصيغة مستعملة . ومن جهة أخرى فان تحقيقه يحتاج إلى ملايين من الجنيئات . فإكان يمكن اختياره مستعملا حتى ولو طلب مقدمه ذلك . وكان لابد من أن يأخذ سره الطيبى بخلاف الاقتراح الثاني فكل ما فيه إمانة التعاون لزواى . فالفرق عظيم بين الاقتراحين رغم الارتباط القائم بينهما ولهذا أرى الأوجه لأحالة الاقتراحين معا إلى لجنة المالية .

حضرة صيد العزيز رضوان بك - أرجو أن يصفى حضرة زميل محمد عز العرب بك من أين أتى بالمعلومات التي يذكرها من للملايين التي يستلزمها تنفيذ اقتراح .

قد اقترحت إنشاء منزل واحد أو جملة منازل والمزمل الواحد لا يحتاج لأكثر من خمسين ألف جنيه وهذا ما تحفته حين سافرت إلى أوروبا و زرت بها منازل كثيرة فان كان لدى حضرة الزميل أو بعض حضرات الزملاء معلومات تخالف هذا التقدير فليطلبوا بإبائها .

المبلغ المقترح تخصيصه لإنشاء المنازل هو مليون جنيه وهو يكفي لإنشاء عدد كبير منها ولا يمكن قيلاد أن تخرج ما هي واقعة فيه من أزيات القطن إلا بإيجاد منازل . أما التعاون الزراعى فاني أقرب بأعلى صوتي أن الفرض الأكبر منه تسهيل الاقتراض على الفلاح وهذا مما يشجعه على عزى القطن وعدم بيعه في الوقت المناسب كما حصل ذلك في الموسم السابق وهذا أمر تسبب عنه تلاعب المصارف على اقتراض المزارعين بمائة ضئيلة بلغت ٥ ٪ . وهذا في احتياقي هو السبب الوحيد الذي جعل الفلاح يغرن القطن حتى زادت كمية المنزون (Boule) في الاسكندرية وغيرها وما كان هذا ليجعل لولا سهولة الاقتراض التي هي الفاء المضاعف .

أني أطلب علاجا شافيا وهذا العلاج هو إنشاء المنازل بالبلاد . وأعتقد بحق أن اليوم الذي يريد الله سبحانه وتعالى فيه أن يرغ شأن هذا البلد هو نفس اليوم الذي يقرر فيه المجلس إنشاء المنازل فتكون قد خطونا خطوات وأساسات نحو استقلال البلاد الاقتصادى .

دولة الرئيس - إن شركات التعاون تفرض الفلاح بمائة تقبل من ٥ ٪ . وترشده إلى الوقت المناسب لبيع محاصيله وهذا لا يمتنى من أن أصرح برأي الخاص وهو أن الأفضل نظر الاقتراحين معا .

سعادة محمود شكرى باشا - لقد تركنا موضع البحث ودخلنا في موضوع الاقتراحين . أرى أن الأسهل أن تكلف لجنة الاقتراحات بنظر اقتراح حضرة عبد العزيز رضوان بك في زمن قصير يعمده المجلس ثم يحال هذا الاقتراح على لجنة المالية لتنظره مع الاقتراح الثانى وهذا لا يكون المجلس قد عدل عن قرار سابق .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة الجزأين الأولين من الاقتراح على لجنة الأشتغال (١).

(٥٤)

عن الاقتراح المقدم من مساعدة الفريق موسى فؤاد باشا الخاص بتقسيم مديرية المنزوية الى ستة مراكز وأن يكون مقر المركز السادس ببلدة الشهباء.

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة وبقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحاله على لجنة المالخية .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح على لجنة المالخية (٢)

(١) وهذا نص الاقتراح :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الشيوخ

بد الاحترام أرفع الفضل بمبادرة وزارة الأشغال بجل المواضيع الآتية في حقله الشارح الهامة والفرع بها في هذا العام :

(١) مشروع تصحى الرى الصفى بمديرية أسوان .

(ب) تعديل قرح الصيفة بأى طريقة توصل للماء لأودية أسوة بأولها حتى لا يحرم ملاك القنطار القراة أراضهم على الأذاب من الرى .

(ج) منع اعطاه ما يسونه نحو بنيا فى الباء لأية ترعة من القرح بعد نقل المياه من أن هذا يسبب تبيد المياه وان كان لابد من اعطاه نحو بنى فيكون بزيادة أيام أرواحات على أيام الماربة العادية في أثناء وجود الماربة بالترعة المتحاجة لتسويش .

وتحصلوا بغيره فائق استأوى .

في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(٢) وهذا نص الاقتراح :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أقدم لجلتكم اقتراح الآتى بعد عرضته على هيئة المجلس الموقرة :

مديرية القفرية اعظم اخطاراً بضربه رعا، زواجه وكثرة مسكاته اذ يقتلونه بغير ملوحدريج تقريبا من السكان وهذا الاطاع في سنه وثمانى المزارع في خمسة مراكز اخرى . تصاد كل مركز يزيد من الماشق أنفس خمسة ويجه ما ينوف من السنين قرية والساكنين قرية . ولا يحصى أن بعض هذه القرى تبعد من قلعة مركوبا بأكثر من نحو الأربعة وعشرين كيلو متر مع انعدام المواصلات وصعوبة في بعض الأحيان الأمر انقاذهم بظهور ما يتكبد صاحب الماشق في الذهاب الى المركز وما يلحقه المخاض في الذهاب الى المحكمة الأعلى أو التبرئة اذا أراد به القدر أنس يتقاضى سببا ريان كى تسوة وما أكثر فيها من اليوم على راية فكرة تكون لدى المصلح في أمر الأمن العام في هذه البلاد التي تبعد بعض القرى عن مركوبا بهذا مبع وصول القليلات في أوقاتها ولا يكون الانتقال للقلبات فيها سهلا ولا يمشى ما يجلبه المربط الانارى أو الحقن الحقن من الماشق في ركوب العرباب مسافة ٢٤ كيلو مترا ذهابا وايابا لفتب واحدة أو تحقن بجناف خصوصا اذا دعت الحاجة لتفتب القراة لئلا يلقى فصل الشتاء .

+

الساكن - تخفيض اجرة تلفونات قبل أسبوط وجعلها مساوية للأجرة التي تتقاضاها المصلحة من مصر لأسبوط .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبارها اقتراحين برغبة ومقبولين شكلاً ومن الجائز نظرها أمام المجلس لاحالتهما على لجنة المواصلات .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراحين على لجنة المواصلات (١)

(٥٣)

عن الاقتراح المقدم من حضرة أحمد مصطفي بك عضو المجلس الخاص بالآتى :

(١) تعميم الرى الصفى بمديرية أسوان .

(ب) تعديل القرح الصيفة بطريقة توصل المياه لنهائيتها أسوة بأولها .

(ج) منع اعطاه ما يسونه نحو بنيا فى الباء لأية ترعة من القرح بعد نقل المياه منها .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتبار الجزأين الأولين من اقتراحه اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته على لجنة الأشتغال ، أما الجزء الثالث من اقتراحه فأرجوه نظره للجلسة المقبلة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

(١) وهذا نص الاقتراحين :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الشيوخ

بسم الاحترام أرفع الفضل بمبادرة وزارة المواصلات بجل الطلبات الآتية في حقله الشرطت الهامة :

أولاً - توصيل سكة حديد أرمنت الثانية بالسكة الحديدية السورية في مجاه الأضر بواسطة وضع كوربى امبابه أو غيره مع السكة (أرمنت) لفاية نهاية بلاد مركز ادفر لكي تخضع كل هذه المنطقة من نقل حاصلاتها وكل الاجابات الى اراضى بواسطة السكة الحديدية بدل المراكب خصوصا نقل سكر قارة أرمنت من أرمنت الى ارضى مياصرة على ذلك فرق صفة الاحال ايرادات ذات قيمة تذكر لخدمة السكة الحديدية .

ثانياً - ايجاد طريقة في جعل أجرة الكلام بالهاتفات متساوية وبقيمة تناسب المصلحة ومصلحة الأهل أو على الأقل تخفيض الأجرة من قبل أسبوط وجعلها متساوية بأسبوط لأن في ذلك فائدة لا لأهل وثلاثة فائدة من تحلله استعمال التلفون بدل الاجام من الكلام فوه الا انه وجود ضرورة قصوى .

محررا في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(٥٥)

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل انخاص بطلب تبليغ الحكومة رغبته بأعادة النظر في أمر جمع العمد والمشايع وعهد العريان وكلاهما ومشايخ فرهم الذين وقفوا واضطروا الى الاستقالة من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا رغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاساتته على لجنة الماخيلة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح على لجنة الماخيلة (١) .

لماذا أقرح :

تتمتع مدينة المنوفية الى ستة مراكز يكون مقر المركز السادس بلدة القدياء المكونة من ثلاث قرى تكاد تكون جميعها بلدة واحدة وهي القدياء ومرسا وبنت هباله ، ولا يقل تعداد كل قرية من هذه الثلاث القرى من نحو خمسة آلاف نسمة ، وينتأل إليها قرى أخرى من الجوارية لها وأربط لها من مراكزها الحالية حتى تنوزر الزايدة للسكان ويستتب الأمن العام بالنسبة لقرى القرى من لامة المراكز .

١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(١) وهذا نص الاقتراح :

حضرة صاحب المندوبة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بعرض اقتراح المرقع مع هذا بابها من دفعكم التكرم بجدية في جدول أعمال أول جلسة طبقا لقاعدة ٨٥ من اللائحة الماخيلة قبيل ذلك لأن حالة البلاد مضطربة والفقر منتشرة للأصناف من الفقير الذي وقع طليا في عهد الحكومة الماضية .

وتعشوا بإسحاب المندوبة بجله لائق استقامي ما

القاهرة في ١٢ برهنة سنة ١٩٢٦

يس محمود أبو جليل
عضو مجلس الشيوخ

اقتراح

لما تولت وزارة زبور باشا الحكم في أكرسة ١٩٢٤ حرصت في تشكيل حزب يسمى حزب الاتحاد ورجعت له بلقاء في الأقاليم ونقلت هذه الجبان وصاروا لها على أعتدل بالمية لالحاكة في المديريات ولما تم تأليف هذا الحزب ونظر في الأقاليم عمل زبداء بلقاء على الترويج له وأهروا بأنه حزب سياسي يريد أن يحمك البلد ببعض قواعد المستورد وأرادوا أن تكون له أغلبية في الانتخابات فتمت عليها مذهبهم التي كانت قائمة بالحكم . ونعت هذا الحزب لعملا في رقتهم البلد ومشايخهم وهم فيال العريان وكلاهما ومشايخ فرهم الذين همزوا سيقية أمرهم ورفضوا العمل معهم ، وقد كتبت أضرار كثيرة من عمل الاتحاديين هذا التي حبسها على الأمن العام والفقير راسة الأقاليم عقب النظام رأسا على عقب .

(٥٦)

عن الاقتراح المقدم من حضرة داغب عليه بك عضو المجلس انخاص بطلب إنشاء كبرى على بحر شين أمام كفر ششتا تسهلا للمواصلات .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا رغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاساتته على لجنة المواصلات .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح على لجنة المواصلات (١) .

== وما أنه غير ما من نتيجة الانتخابات التي اشترك فيها الأقاليم مباشرة والأخص في البلاد التي رقت فيها البلد والمشايع أن الأقاليم أغليرا أرادتهم بالإجماع ضد هذه المخرجات التي قام بها الاتحاديون عدة سنة ونصف والتي تجرعت منها البلاد كل مرارة وسكنت ضد هذا النظام القاسم وبطلون الآن إصلاح أمانسدة يد الاتحاديين الباقية .

وبما أمت الرقابة الحالية التي هي مندوبة دستورية أخذت في طاعتها تنفيذ أحكام المستورد بصرامة واعتلاص . وبما أن الحالة المخرجة في البلاد الآن حالة مظفة وبصالح الأهل الذين مسجروا على مكانه وكذا الاتحاديون طول هذه المدة . والقائم يتفوقن الى أداة السكينة والمخاطبة يبرص الحق الى أمة .

لذلك :

أقرح على هيئة المجلس الموقرة تبليغ الحكومة رغبتي بأعادة النظر في أمر جمع العمد والمشايع وعهد العريان وكلاهما ومشايخ فرهم الذين وقفوا واضطروا للاستقالة من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ لادن لأصاحبه .

١٢ برهنة سنة ١٩٢٦

(١) وهذا نص الاقتراح :

أقرح على هيئة المجلس الموقر ما يأتي طالبا لنظره والموافقة عليه :

يخضع من طعنا طريق زواي من أم الطرق بالقطر ويريلاد كثيرة من مراكز السطة دقيق والحلة . ويضع مع جهات عديدة من مديرية الماخيلة . ويبنى عند جسر فوق النيل الشرق من الجهة اليمنى .

ولسدا الطريق أهمية على القراصلات في مواسم التجارة . وفي مواسم السيد احمه الهدي (الفرق اليسى) والفرق الأحمه، الهندي والفرق الكبير) .

يخضع بحر شين هذا الطريق أمام كفر ششتا . ففي أيام الحوامس كدس الناس في نقطة هذا القطاع انضماما تبنيدا يشبههم فيه أذى عظم عند عبور الجسر ، حيث تدفعهم الحاجة الى الصانع والمصنع والانتكباب على المركب (المنجى) فترى أرواحا وتضيق أموالا وتصلل مصالح وتقتل فرس على تجار ومزارعين وطريق سبيل .

فأرخص من هيئة المجلس الموقر الموافقة على طلب إنشاء كبرى في ذلك المكان بأسرع ما يمكن تسهلا للقراصلات ووفقا بصالح البلاد . خصوصا وأنه كان مقرا من قبل إنشاءه ثم أهمل أو نسي .

القاهرة في ١٦ برهنة سنة ١٩٢٦

عريضة رقم ٣٠٥ - مقدمة من جماعة الدفاع عن القضاء الشرعي
بالمقصود بمحتجون على اقتراح وزارة الأوقاف القاضي بسلب المحاكم
الشرعية اختصاصها في مولا استبدال ويحون رفضه .
قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٣١٤ - مقدمة من مجهول يشكو من سوء حالة قسم الاداب
ببوليس مصر .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٣١٥ - مقدمة من موظف قسم المساحة المحصل بطباط
يشكو من أعمال مفتش القسم .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٣١٦ - مقدمة من الشيخ ابراهيم أبو العلا سكرتير جمعية
الوطن بالاسكندرية يتقدم تعديل درجات الأئمة والمدرسين والخطباء
بمدارس ومساجد الأوقاف بمدينة الاسكندرية .

قررت اللجنة حفظها لملوها من النموان .

عريضة رقم ٣١٧ - مقدمة من جده مري يطلب تعديل قانون الانتخاب
بشأن تسجيل القيد لكل مصري حائز لمن للقر قانوناً .

قررت اللجنة حفظها لملوها من النموان .

عريضة رقم ٣١٨ - مقدمة من أهالي ناحية كفر سعد بميري (قليوبية)
يشكون من عملهم .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٣١٩ - مقدمة من مجهولين يطلب ماء لرى والشرب .
قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٣٢٠ - مقدمة من عمال سكك حديد الدلتا بالقربية يشكون
من سوء معاملة الشركة .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٣٢١ - مقدمة من عمال سكك حديد الدلتا بميت همر
يشكون من سوء معاملة الشركة لهم .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٣٢٢ - مقدمة من أهالي بني مريج المنيا بمحتجون لرقت
عملة ناحية مهنسية .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

ثم انتقل المجلس الى النظر في الراضى التي رأت اللجنة ارسالها الى الوزارات
المختلفة وهي :

عريضة رقم ١٥١ - مقدمة من على صالح وآخرون من أهالي ناحية
الخطاطرة المصرية مركز قاقوس شرقية يريدون لالة الامور من امتداد خليج
قوى الى البلاطم .

ثم انتقل المجلس الى النظر في تقرير هذه اللجنة عن الراضى المقدم للمجلس
فقرر عدم النظر في الراضى الخالية من التوقيع وهذا بيانها :

عريضة رقم ٢١٢ - مقدمة من محمد عرابي من عائلة المرحوم أحمد
عرابي باشا يتشكش اعادة املك والده التي صادرتها الحكومة عقب عاكنه .
قررت اللجنة حفظها لعدم ذكر عنوان مقدمها طبقاً لقاعدة ٩٥ من لائحة
المجلس الداخلية .

عريضة رقم ٢٢١ - مقدمة من كتاب تسجيل محكمة مصر الابتدائية
المختلطة .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٢٢٢ - مقدمة من مجهول بناحية قنادة مركز قوص يشكو
من اضطهاد مواطينه .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٢٢٣ - مقدمة من أهالي الياضية مركز ملوى يشكون
من قلة المياه .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٢٢٤ - مقدمة من مجهول بمصر يطلب اسناد الوظائف
للاكتفاء .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٢٢٥ - مقدمة من أهالي ناحية ساقية موسى يتظلمون
من قلة الماء لرى .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٢٢٦ - مقدمة من مجهولين يطلبون اعادة امتحان الكفاءة .
قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٢٢٧ - مقدمة من مجهولين يشكون من صعوبة الامتحان .
قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٢٢٨ - مقدمة من قنابة عمال حركة السكك الحديدية
بالاسكندرية يطلبون تعديل أجورهم بما يناسب أمان الحابيات .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٢٢٩ - مقدمة من القنابة العامة لبحري بمدارس
المعلمين الأولية يشكون من نبا اذاعة نقص مرتباتهم .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع والنموان .

عريضة رقم ٢٣٠ - مقدمة من حسن سالم من قنابة الورش الأميرية
وغيرها يطلبون تعديل درجاتهم .

قررت اللجنة حفظها لملوها من النموان .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأشغال .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٥٣ - مقدمة من موسى برأيا من موظفي مصلحة السكة الحديدية والآلات معروفات ويضمن النظر في أمره .
قررت اللجنة إحالتها على وزارة المواصلات .

دولة الرئيس - ولما إذا لا يتنظم مقدم العريضة مباشرة إلى الجهة المختصة، حضرة محمد عاوى الجزار بك - المجلس هو الذى أحال المراض على اللجنة، دولة الرئيس - أرى أن التوسع في نظر تلك المراض مضية لوقت المجلس فإن مثل هذه الشكاوى لما جاءت غصبة للنظر فيها ،
حضرة الشيخ حسن عبدالقادر (مقرر اللجنة) - تقديم المراض حق لكل فرد حسب نص الدستور .

قررت المجلس حفظ هذه العريضة

عريضة رقم ١٥٦ مقدمة من اسماعيل أحمد بعض موظفى وزارة الخفانية والمحاكم الأهلية والشريعة والنيابة العمومية بمصر يرفهون تمثيل قانون المعاشات .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المالية .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٥٧ - مقدمة من مسعود محمد التهاوى وآخرين من ناحية صفط اللين مركز إيايه (بين) يطعنون في صحة تعيين عمدة لبلدهم لأن سنة ٢٣ سنة ولا يملك التصاب القانوني وحصل هذا بتأثير أمور المركز وقعوده .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

دولة الرئيس - كان الأولى أن يقدم الشاكي شكواه مباشرة إلى وزارة الداخلية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - إن الأخذ بهذا الاعتراض يقترب عليه حرمان الأفراد من حق تقديم المراض للبرلمان مع أنه حق ثابت بنص الدستور في المادة ١١٦ التي أعطت لكل مجلس الحق في أن يعيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من المراض وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تضمنته تلك المراض كلما طلب المجلس ذلك منهم ، وقد حددت اللائحة الداخلية مياد شهر ليقدم الوزراء الإيضاحات المذكورة إلا أنا قرر المجلس أجلا أقصر فلا نل لعل الاعتراض على تقديم المراض للمجلس ومن واجب الوزراء تقديم الإيضاحات المطلوبة من كل عريضة إلى المجلس حتى ينظر بها صاحب الشأن ، وتعللون حضراتكم أن الأفراد باختيارهم خارجين عن هيئة البرلمان ليس من حقهم تقديم اقتراحات ، ولذلك أباح لم الدستور حق تقديم المراض للبرلمان ليكون واسطة للاعتام بشكاواهم بخلاف ما لو قدموا المراض مباشرة إلى الوزارة المختصة إذ كثيرا ما تهمل أمثال هذه الشكاوى التي تعد بالآلاف ولا يلقى بها ولهذا نرى أن في المحافظة على هذا الحق ضمانا لحقوق الأفراد إذ من المؤكد أن نخدم العريضة إلى المجلس يقتضى إحالتها على الوزارة المختصة وهي ملزمة بالإيضاح وإذا قلنا بأن كل شاك ملزم بتقديم شكواه للجهة المختصة لا للمجلس فانا بذلك نعطل نصا صريحا في الدستور .

قررت المجلس إحالة العريضة على وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٦٠ - مقدمة من ناشد عبد المسيح أفندي من موظفي مصلحة البوتة المحالين على المعاش في سنة ١٩١٥ بطلب أرباحهم إلى وظائفهم التي كانوا يشغلونها قبل إحالتهم على المعاش رحمة بهم .
قررت اللجنة إحالتها على وزارة المواصلات .

دولة الرئيس - ما شأنا بمن أحيل على المعاش لبلوفه السن القانوني ؟
الأولى حفظ هذه العريضة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - لا مانع من حفظها .
حضرة عموذ بسيوني أفندي - يجوز أن تكون الإحالة على المعاش مبنية على سبب أثر فير بلوغ السن القانوني ،

دولة الرئيس - مقدم العريضة يطلب رجوعه مع زملائه إلى وظائفهم رحمة بهم وهذا بشر بأنهم خير واثقين من حقهم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - اللجنة تفوض الرأي للمجلس في قبول إحالة هذه العريضة على وزارة المواصلات أو حفظها ،
دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على حفظ هذه العريضة ؟

أصوات : موافقة .

قررت المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ١٦١ - مقدمة من عبد الجيد شكرى أفندي الضابط بإعيليش المصرى سابقا وآخرين معه يتخسسون إحالتهم إلى إعيليش مع حفظ رتبهم التي يستحقونها بدورهم كما لو كانوا في أحصائهم إلى اليوم واقتساب مامضى في خدمة معاشهم جزوا من رتبهم العسكرية وحرموا من خدمة الحكومة بدون عاكسة ولا دفاع لأنهم اتهموا بالسلب فيما بينهم عقب حملة السودان سنة ١٨٩٩ على الاحتياج على اشتراك المجتاز فيه .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الحربية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٦٤ - مقدمة من على الصياد سيد أحد من أهالى كفر شكر تبع مركز ميت غمر مديرية الغربية يتخس للخدمة لكي يحصل على ما تركه أخوه المسعود عمر مصطفى أفندي المصرى المجلس والذي توفي بكلكا بالهند في نوفمبر سنة ١٩١٩ بيلة يردون وكان مقها بها .

قررت اللجنة إحالة هذه العريضة على وزارة الخارجية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٦٥ - مقدمة من موسى برأيا أفندي موظف بالسكة الحديدية ورتب ويطلب إعادة النظر في أمره .

قررت اللجنة إحالة العريضة على وزارة المواصلات .

دولة الرئيس - لا لعل للنظر في هذه العريضة فهي نفس العريضة رقم ١٥٣ التي نظرت فيها وأنا أقررت حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٧٠ - مقدمة من اللواء باشي محمود رياض أفندي يتمس بالترقى فصله من خدمة الجيش المصري بالاستثناء بلا سبب .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الحربية .

دولة الرئيس - من رأى حفظ هذه العريضة اتباعاً للبدا الذى قرره الآت .

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ هذه العريضة .

عريضة رقم ١٧٢ - مقدمة من أمين حسن رئيس نقابة عمال شركة بوس المولانية يتمس حرم الخلفاء بين عمال الشركة وبين مديريها .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

قررت المجلس حفظ العريضة لأشياء مقدمة من رئيس نقابة غير معترف بها .

عريضة رقم ١٧٣ - مقدمة من محمد حامد أفندي بالبابية عن إشكالك مأمورات الأوقاف بتظلمون من تعديل درجاتهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأوقاف .

دولة الرئيس - لأن أولئك حضراتكم حفظ هذه العريضة لأن مقدمها لا يملك حق التكم عن غيره .

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ هذه العريضة .

عريضة رقم ١٧٥ - مقدمة من محمود فاسم وآخرين من ناحية الزواك الشرقية والغربية مركز ومديرية جريا يمتحنون على قرار مجلس مديرية جريا القاضي بإنهاء مدرسة المعلمين الأولية بسوهاج ويرجون من ولاية الأمور النظر في ذلك .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٧٦ - مقدمة من عباس أحمد وآخرين من ناحية العليانة مركز ومديرية جريا يمتحنون على قرار مجلس مديرية جريا القاضي بالنساء مدرسة المعلمين الأولية بسوهاج وبظنون من ولاية الأمور النظر في ذلك .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٧٧ - مقدمة من عثمان أحمد وآخرين من ناحية كوم بار مركز ومديرية جريا يمتحنون على قرار مجلس مديرية جريا القاضي بالنساء مدرسة المعلمين الأولية بسوهاج ويرجون من ولاية الأمور النظر في ذلك .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - لأصبح مخالفة للمادة ١١٦ من الدستور ومن الواجب حالة العريضة على الوزارة المختصة .

معالي محمد شفيق باشا - أتلو على حضراتكم نص المادة ١١٦ من الدستور وهو "لا يسوغ لأحد غايلة البرلمان بشخصه ولكل جلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من المرائض وعليهم أن يقتضوا الايضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك المرائض كلما طلب المجلس ذلك الهم " فاقول بحفظ المرائض ومنع إحالتها إلى الوزراء تعطيل لأحكام هذه المادة وهذا لا يصح ويجب على المجلس أن يحيل كل عريضة مهما كان موضوعها إلى الوزارة المختصة .

دولة الرئيس - عبارة المادة ١١٦ لا تعيد الوجوب فليس المجلس ملزماً بحالة كل عريضة بل من حقه أن يحيلها أو يحفظها حسبما يرى له .

معالي محمد شفيق باشا - أئني أفيد حضرة المقرر في رأيه لموافقته للدستور وقواعد العدل .

دولة الرئيس - مثل هذه الشكوى يجب على صاحبها أن يعيها إلى الحاكم التي تصفه أن كان على حق .

معالي محمد شفيق باشا - هل تقرر هذا كهداً ؟

دولة الرئيس - إني لا أقدر مبدأ فإن المجلس ينظر في كل عريضة على حدة ويصدر بشأن كل منها قراراً خاصاً .

قرر المجلس حفظ العريضة .

ثم ثل من تقرير اللجنة ما يأتي :

عريضة رقم ١٦٦ - مقدمة من اللواء باشي جاسر تولى أفندي بالبيعات بالخرطوم يتمس بإيقاف إحالة على الماش وعمل التصديق اللازم معه .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الحربية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ١٦٨ - مقدمة من أسعد قربان من طلبة النظام القديم لطلاب المعلمين العليا يتمسون من ولاية الأمور النظر في حالة الاستعانة الخاص بهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المعارف .

دولة الرئيس - هذه العريضة خاصة بمسألة قد انتهى أمرها فلا وجه لنظرها الآن .

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ هذه العريضة .

عريضة رقم ١٦٩ - مقدمة من محمد محمد الفردوسي وآخرين من مندوبي التعليم الأولي مجلس مديرية جريا يتمسون من ولاية الأمور النظر في تعديل درجاتهم لمساواتهم بزيلاهم بوزارة المعارف .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

أصوات : تحفظ .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ هذه العريضة .

عريضة رقم ١٨٧ - مقدمة من الصراغ السيد اسماعيل افندي بالماش
يطلب تسوية ماشه على حسب تعديل درجات الضباط .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المالية .

أصوات : تحفظ .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ هذه العريضة .

عريضة رقم ١٨٨ - مقدمة من علوان عرقا وآخرون من أهالي اشلية
مركز إيناي البارود (بحيرة) يطلبون مد مصرف شباخيت لاصلاح أرض
بلدهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأشغال .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٩٠ - مقدمة من حافظ مصطفى وآخرون من خدمة
المساجد التابعة لوزارة الأوقاف يشكون من عدم صرف تعديل درجاتهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأوقاف .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٩١ - مقدمة من حسن مصطفى عثمان وآخرون من عمال
البلوك بسكة حديد الحكومة يطلبون تعيين مرتباتهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المواصلات .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٩٤ - مقدمة من محمد كامل من طلبة معهد طنطا يشكو
من تصرف وزارة المعارف أزاء مدرسة القضاء الشرعي .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المعارف .

دولة الرئيس - ما هو موضوع هذه الشكوى ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - أرسلنا في طلب العريضة
من قلم محفوظات المجلس .

دولة الرئيس - اذن ريثا النظر في هذه العريضة حتى نطلع عليها .

عريضة رقم ١٩٦ - مقدمة من عجيبة عبد المسح من المنشأة مديرية
جريا تنظم من بناء ابن في السجن ظلمة لا تـ وكان مرافا لتزينة الواحات
الخارجية التابعة لمصلحة الحدود وحكم عليه في مارس سنة ١٩٢١ في الواحات
الخارجية من المحكة العسكرية بالسجن مدة ١٥ سنة بدون تمكنه من الدفاع
عن نفسه وما زال بالسجن هناك .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٩٧ - مقدمة من يوسف صدق افندي من موظفي
حكومة السودان سابقا يشكو مما ساق به ظلمة ورتقه بلا سبب ويطلب
انصافه .

عريضة رقم ١٨٠ - مقدمة من الشيخ عبد المزر جاد وآخرون موظفين
بوزارة الأوقاف بأسبوط يتمسون تعديل درجاتهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأوقاف .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٨١ - مقدمة من صالح كزار وآخرون من أهالي سلوه بحري
وقبلى مركز ادفو (مديرية أسوان) يطلبون تركيب آلة واقية لرى أطيان
البلدين .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأشغال .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٨٢ - مقدمة من عيد سالم وآخرون من أهالي عرب مطير
مركز أنبوب (أسبوط) يطلبون توحيد العملة بينهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٨٣ - مقدمة من ابراهيم بهجت يشكو من تخفيض
ما يتلقاه من خزينة وزارة الأوقاف بصفة أحسان .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأوقاف .

أصوات : تحفظ .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ هذه العريضة .

ثم رعت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والدقيقة الثامنة مساء .

أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين .

ثم كلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

عريضة رقم ١٨٤ - مقدمة من عبد الحميد صفر وآخرون من مساعدي
ولاء البوصة بمحطات مختلفة يطلبون تعديل درجاتهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المواصلات .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٨٥ - مقدمة من حسين أبو الروس وآخرون من الفلاحين
المشتغلين بالريمية ببندر بنها يشكون من خروجهم لخفر الليل لفقرهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأشغال .

معالى محمد شفيق باشا - هذه المسألة خاصة بوزارة الداخلية لا وزارة
الأشغال لأن الأولى هي التي تجمع الأغفار ويهدمهم الى الثانية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - هذه الشكوى قمت
في سنة ١٩٢٤ فأنتج حفظها لأن سبب الشكوى قد زال الآن .

حضرة حافظ هادين بك - ولكن هذا السبب ربما يتكرر في المستقبل
فيحسن إحالتها على وزارة الداخلية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - اذا تكرر السبب نتقم
عريضة أخرى .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢١٥ - مقدمة من سيد يونس عن الخدمه السائرة درجة رابعة بتغيش رى القمم الثانى بطلما يتنسون صرف تعديل درجاتهم .

قررت اللجنة احوالها على وزارة الأشغال .

دولة الرئيس - أرى أن تحفظ هذه العريضة لأن مقدمها لا يحق له الكلام عن غيره .

أصوات - موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ هذه العريضة .

عريضة رقم ٢١٦ - مقدمة من عفيفى سالم افندى الذى كان مستخدما بمصلحة السكة الحديدية ، قسم الهندسة ، ورفت لخدمه وجود شغل له بدائرة أقسامهندسة السكة الحديدية ويشتم اعادته بأية وظيفة بالمصلحة .

قررت اللجنة احوالها على وزارة المواصلات .

أصوات : تحفظ .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ هذه العريضة .

عريضة رقم ٢١٧ - مقدمة من محمد ابراهيم الوكيل وآخرين باناحية أجهزة الكبرى مركز لثيوب بطليون رى أطيانهم من طلبات أبى المنبا كغيرهم .

قررت اللجنة احوالها على وزارة الأشغال .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢١٩ - مقدمة من امام سليمان الكوى عمدة قريقل مركز قلوب وآخرين بطليون عمل المشروبات اللازمة لضم أراضى بلدهم لأراضى البلاد المجاورة لم تتمتع بالرى من طلبات أبى المنبا .

قررت اللجنة احوالها على وزارة الأشغال .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٢٠ - مقدمة من فانوس عبد الشهيد وآخرين من قياسى وفرشى وسما وخفراء هندسة رى أوسان بطليون تعديل درجاتهم .

قررت اللجنة احوالها على وزارة الأشغال .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٢٤ - مقدمة من على مرعى السقا وآخرين من أهالى بندر ملوى يتظلمون من اطلاق المسجد اليوسفى الوحيد ببلدهم .

قررت اللجنة احوالها على وزارة الأوقاف .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٢٦ - مقدمة من أحمد طشور وآخرين من ناحية شترى البحرية مركز السلطة (غربية) يتظلمون من عمدة بلدهم .

قررت اللجنة احوالها على وزارة الداخلية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

قررت اللجنة احوالها على وزارة الحرية .

أصوات : تحفظ .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ هذه العريضة .

عريضة رقم ١٩٨ - مقدمة من مرقس سعد نصر من طليا مركز أشمون (منوفية) يشكو من عدم تطهير الترع .

قررت اللجنة احوالها على وزارة الأشغال .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٠١ - مقدمة من عبد المنظم المصرى بك وآخرين من وكلاء وشاىخ قبيلة عريان القوايد بطليون اناء أتيارات المربان .

قررت اللجنة احوالها على وزارة الداخلية .

دولة الرئيس - لا شك أنك توافقون على احوال هذه العريضة على وزارة الداخلية لأن من يستمتع بالحقوق المخولة لكافة المصريين يجب عليه القيام بالواجبات المفروضة عليهم .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

عريضة رقم ٢٠٣ - مقدمة من حنا جرجس افندى وآخرين من مستخدمى مصلحة الأملاك الأميرية بالمديريات والمحافظات يتظلمون من تعديل درجاتهم .

قررت اللجنة احوالها على وزارة المالية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٠٧ - مقدمة من ابراهيم الجمل جاويش بجمع تانى طلما يطلب قبول أولاد الصنف ضباط والساكر بالمدارس مجاناً ويطلب استعمال اللغة العربية .

قررت اللجنة احوالها على وزارة المعارف .

دولة الرئيس - ماذا يقصد مقدم هذه العريضة من طلبة استعمال اللغة العربية ؟

الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - أرسلنا فى طلب العريضة من قلم محفوظات المجلس .

دولة الرئيس - إنذ ريباً النظرف هذه العريضة حتى تطلع طليا .

عريضة رقم ٢٠٨ - مقدمة من بركات رمضان من دملومركز قويسنا (منوفية) يشكو من عمدة بلده .

قررت اللجنة احوالها على وزارة الداخلية .

أصوات : تحفظ .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ هذه العريضة .

عريضة رقم ٢١٤ - مقدمة من طليل على دويوس وآخرين معه من نكلا السنب وضواحيها يشكون من قرار مجلس مديرية البصرة بالقضاء حلقة أقطان نكلا السنب .

قررت اللجنة احوالها على وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٢٢٧ - مقمنة من عهد نجيب وآخرين من الخدمة الخارجية عن هيئة العمال من الدرجة الرابعة بتفتيش رى مديرية الفيوم بطلبون تعديل درجاتهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأشغال

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٣٠ - مقمنة من الشيخ السيد محمد نصر القرازي بمحلة الكلاب ، خط بورسعيد ، يطلب من وزارة المعارف مساعدته ماليا للشر التعليم بمحلة الكلاب حيث كان يتناول اطاعة من الوزارة وقطعت بسبب استيلاء السلطة العسكرية على المنطقة الموجودة بها مدرسته .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المعارف .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٣٢ - مقمنة من السيد سويى المقاول بأسيوط يشكو من أن المجلس المحلى لا يتبع الاقتصاد في العمل بسبب تحيز بعض المقاولين في المناقصات .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٣٣ - مقمنة من محمود أبو المجد بركات بكفر مصادع مركز إيتاى البارود (بحيرة) يشكو من أن السلطة المختصة لم تقض الاجراءات القانونية في حادثة تزوير حصل التلغى عنها .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الخفانية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٢٣٤ - مقمنة من عبد الحميد الكرنادى وآخرين بمصر الجديدة يشكون من عزم شركة مصر الكهربائية وواحبات عين خمس على رفع قم الاشتراك .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأشغال .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٢٣٥ - مقمنة من محمود عهد وآخرين بتاجية نقادة مركز قوص (قنا) يشكون من عمدتهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٢٣٦ - مقمنة من عهد احمد الصبيدى وآخرين من صناع كسوة بيت الله الحرام بطلبون عدم حذف المبلغ المقر في الميزانية لصنع الكسوة الشريفة .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المالية .

قرر المجلس إحالتها على لجنة المالية .

عريضة رقم ٢٤١ - مقمنة من السيد علي ماهر بمصر يطلب صرف ما يستحقه من المكافأة عن مدة خدمته بالحكومة نحو تمسين عاما وقد فصل منها وكان بتفتيش الرى .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأشغال .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٢٤٦ - مقمنة من عبد المزي نجر من طوخ (قليوبية) يتظلم من فضيلة نائب محكمة مصر الشرعية لتعيينه في قضية شقيقته .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الخفانية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٢٤٧ - مقمنة من دسوق عبد الوهاب وآخرين بمصر يشكون من اختلال الأمن بجهة عرب الحمدي .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٤٨ - مقمنة من علي هارون كسارى بمصلحة البوسنة سابقا بمصر يطلب اضافة مدة خدمته وهو خارج الهيئة على مدته وهو داخلها لتحصين حاله معاشه .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المواصلاات .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٢٤٩ - مقمنة من محمود أبو المجد بركات من كفر مساعد مركز إيتاى البارود يشكو من سادفة تزوير صدرت من موظف عموى وطلب ارجله للألام .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الخفانية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٢٥٥ - مقمنة من عبد الحميد السيد وآخرين من أهالى البهنسا وشقلم المشرئين أهليانا من الحكومة بالتقسيط يتشمسون اطالة مدة الأقساط المستحقة عليهم أو تخفيض قيمة الثمن .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المالية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٥٨ - مقمنة من الشيخ عهد عبد السلام وآخرين من ناحية مشطا (جيزا) بطلبون انشاء مدرسة أولية ببلدهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المعارف .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٥٩ - مقمنة من عهد السباعى عن أهالى حتون مركز زقى يتشمس حل مشكلة شركة الدلتا الحديدية مع معاملها .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأشغال .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٢٦١ - مقمنة من أحمد عهد حسين بالاسكندرية يشكو من تصرفات أحد تجورية البيادات الخاصة بالرمد معه ومع غيره .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٧١ - مقالة من الست زئب على الصياغ زوجة المرحوم عبدالرحاب، عبدالرحن الشافى افندى الذى كان ملازماً ثانياً بالجيش تطلب تعيين مرتب شهرى لها المساعدة .

قررت اللجنة احالتها على وزارة الحربية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٨١ - مقالة من السيد على وآخرين بتاحية كفو الشراعية بليس (شرقية) يشكون من تعيين عمدة لبلدهم بدون رتبته .

قررت اللجنة احالتها على وزارة الداخلية .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة او ترفضون العريضة .
حضرة حافظ طهين بك - لا ارى محلا لرفض العريضة لأنها تقتثل على شكوى من أهالى بلدة تعيين عمدة على غير رتبته . والأصل فى تعيين العمدة أن يكون بناء على رغبة الأهالى لهذا ارى الموافقة على رأى اللجنة .

حضرة عثمان محمد بك - هذا التعيين تم فى سنة ١٩٢٤ فلا محل للنظر فى الشكوى الآن .

دولة الرئيس - مارأى حضراتكم ؟

أصوات : نوافق على رأى اللجنة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر احالة العريضة على وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٣٨٧ - مقالة من على ابراهيم كرم وآخرين بدمرية بحريا من مستأجرى أطيان الحكومة يتخسرون عدم طرح الأطيان استعبارهم بالمراد البلى .

قررت اللجنة احالتها على وزارة المالية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٣٨٨ - مقالة من ديوستين كراكو مزروع وتاجر بحريا يقترح الاعتناء بمحاصيل البصل .

قررت اللجنة احالتها على وزارة الزراعة .

دولة الرئيس - ما الذى يقصده مقدم العريضة ؟

الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - لئن رجأ النظر فى هذه العريضة حتى نتحصرا .

عريضة رقم ٣٨٩ - مقالة من عبدالرحيم أبو بكر وآخرين بمركز اسنا (فيوم) يطلبون النظر فى اصلاح حالة بلدهم من وجهة التعليم .

قررت اللجنة احالتها على وزارة المعارف .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٩٠ - مقالة من صالح خيم وآخرين من موظفى مجلس مديرية البصرة يطلبون تعديل درجاتهم .

قررت اللجنة احالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٩٤ - مقالة من مصطفى أبو الليل وآخرين عن مجار بندو طما يؤيدون اقتراح نائب طما بمجلس النواب فى طلبه احادة مركز طما .

قررت اللجنة احالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٩٧ - مقالة من حسن محمد من مستغنى السودان سابقا ومقيم بقنا يشكو من ناظر ومدسى مرسلة قنا لعدم قيامهم بشؤون التعليم كما يجب .

قررت اللجنة احالتها على وزارة المعارف .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٩٨ - مقالة من آدم ابراهيم بيور سعيد يطلب صرف التعويض الذى يستحقه لما قاله من الضرر الذى لحق قهوته ومقره بسبب احدى طيارات الأعداء سنة ١٩١٦

قررت اللجنة احالتها على وزارة المالية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٣٩٩ - مقالة من محمد زكى وآخرين عمال زوكشة الكسوة الشرفية يطلبون صرف ما كانوا يتقاضونه فى السنين السابقة .

قررت اللجنة احالتها على وزارة المالية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٣٧٠ - مقالة من أحمد حسن نقابة عمال الصنائع اليدوية بمصر يطلبون النظر فى طلبات عمال النقابة .

قررت اللجنة احالتها على وزارة الداخلية .

دولة الرئيس - هذه النقابة غير معترف بها فهل ترون حضراتكم حفظ العريضة ؟

وافق المجلس على حفظها .

عريضة رقم ٣٧٢ - مقالة من محمد الميسرى بمصر يطلب من وزارة المالية أن تتحل لاسم زوجته ما حكم لها به على الوزارة وهو ٢ قمبواط و ١٢ سهما من الأطيان الكتلة بتاحية الضوالة (فى سوف) .

قررت اللجنة احالتها على وزارة المالية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٣٧٣ - مقالة من على سليمان وآخرين من تاحية عرب الأطاولا مركز أيتوب (أسيوط) يشكون من عمدتهم .

قررت اللجنة احالتها على وزارة الداخلية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٣٧٤ - مقالة من ابراهيم أحمد وآخرين بنواحي مركز أبو قرقاص يتخسرون تعديل نظام المتوبات الصيفية عندهم .

قررت اللجنة احالتها على وزارة الأشغال .

وافق المجلس على ذلك .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

قرر المجلس حفظ الرقصة .

عريضة رقم ٣١٩ - مقعدة من أحمد أيوب عن عمال كوم امبو يتظلمون من الاطلاق والنظر في الأسباب التي دعت الى اضربهم ويطلبون التوسط بينهم وبين شركة كوم امبو .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

قرر المجلس حفظ الرقصة .

عريضة رقم ٣٢٠ - مقعدة من أحمد أيوب وآخرين عن عمال شركة كوم امبو يقولون بأنهم عذبوا عن الاضراب ولكن ظهر لهم أن التاكيدات التي أعطيت لهم لا صحة لها ويطلبون من ولاية الأمور الرحمة والعبدل .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

قرر المجلس حفظ الرقصة .

عريضة رقم ٣٢٣ - مقعدة من الدكتور بطرس جرجيس وآخرين من موظفي وأهالي جهة البليس يشكون من أن مياه ترعة بحر تيره الممتدة عنهم جف ماؤها فسبب من ذلك انتشار المرض بشكل وبائي تلوث المياه الزاكية ويتظلمون لولاة الأمور لانقاذهم بجاه الشرب .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأشغال .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٢٤ - مقعدة من خليفة عبد المطلب من أهالي مهديه مركز ممالوط يمتنع على وقت عمله بلده .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

قرر المجلس حفظ الرقصة .

عريضة رقم ٣٢٦ - مقعدة من زبيب بنت سلم الحريري بالرقايق تتظلم من أنه حكم لها بتفقه وحجزت على مرتب زوجها بالسكة الحلبدية وكانت المصلحة تعطيا نصيبها ولكنها امتنت عن ذلك .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المواصلات .

قرر المجلس حفظ الرقصة .

عريضة رقم ٣٢٧ - مقعدة من عبد القادر سليم وآخرين من بلدة فرشوط (قنا) يتسبون إنشاء مدرسة أولية للبنين وأخرى للبنات ببلدهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المعارف .

وافق المجلس على ذلك .

العرارض التي رأت اللجنة إحالتها على اللجان المختلفة بالمجلس

أو حفظها لأسباب مختلفة

عريضة رقم ١٥٠ - مقعدة من إبراهيم بلوى وآخرين من أهالي ناحية ميت حنيف يطلبون مد خط حديدى من متوف لها .

عريضة رقم ٣٩١ - مقعدة من عبد الواحد أحمد وآخرين من ستاجرى أطيان الحكومة بميزة وزمام ناحية الجبلوية مركز أبنيم (بحريا) يتسبون عدم طرح أطيان الحكومة استقبارهم بالمزاد العلنى .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المالية .

قرر المجلس حفظ الرقصة .

عريضة رقم ٣٩٥ - مقعدة من عبد محمد وآخرين من أهالي المزازنة مركز دكرسى (دقهلية) يشكون من أن المديرية عيبت عمدة لبلدهم ضد رغبتهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٩٩ - مقعدة من جرجيس جرجيس القس وآخرين بالعباط ومشاة عبد السيد وضواحيها يتسبون من ولاية الأمور جعل يوم سوق العباط يوم الثلاثاء بدلا من يوم الأحد الذى هو يوم عبادة عند المسيحيين .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٠٠ - مقعدة من أحمد محمد عبده للكتاب العموى يشكو من أنه طلب ترخيصا بوضع مكتب بموارقهم الأريكية ودفع رسم الرخصة فلم يتصريح له وتصرح لشخص آخر من نفس المجل .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٠١ - مقعدة من يوسف بربوم المهر وآخرين بالعبالة يطلبون غارة وزارة الأشغال للاعتناء بالحارة سكنهم من جهة النور والكفس والأرض .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأشغال .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٠٤ - مقعدة من عبد الحميد الأخرى وآخرين بناحية شراص مركز فارسكور (دقهلية) يطلبون إعادة فتح المدرسة التي كانت ببلدهم وألغوا مجلس للمدرسة .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المعارف .

قرر المجلس إحالة الرقصة على وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٣٠٨ - مقعدة من محمد قرج عبد الحافظ المقاول بمصر يطلب إعطاه مجرى دال بدلا من المجرى الذى كان معه وصدر الأمر بحفله .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأشغال .

قرر المجلس حفظ الرقصة .

عريضة رقم ٣١٠ - مقعدة من حسن نجم عن أهالي كفر الشرايبة مركز بليس يشكو من عمدة بلده .

عريضة رقم ١٨٦ - مقدمة من جل هاشم علي وآخرون من أهالي ناحية البطاح والوقدة مركز سوحاج (حربا) يطالبون عدم نقل صرفا تاحيتهم .

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٨٩ - مقدمة من فاطمة بنت عبد المال من قسم بولاق تشكو من تصرف بعضهم بزواج ابنتها بدون علمها .

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٩٢ - مقدمة من جل عبد الصمد إبراهيم وآخرون من أهالي شادوة مركز مغاغة يطالبون ارجاع العمدة المستقيل .

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٩٥ - مقدمة من عبد الرحمن اسماعيل وآخرون من أهالي مرصفا مركز بنا (قليوبية) يشكون من شيخ بلدهم .

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٩٩ - مقدمة من أحمد عبد الواحد بضم الأربعة يشكو من معاكسة رجل البوليس له .

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٠٠ - مقدمة من بسطوروس اسكندر عن مستخدمى البنوك والمحلات التجارية ببناء البصل يطالبون مد قانون المساكين .

قررت اللجنة حفظها لمصادقة البرلمان على مد القانون المذكور .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٠٤ و ٢٠٥ - مقدمة من حضرة صاحب العزة بدرخان جل بك تحتوي على اقتراحات وهي :

(١) طلب إنشاء مساكن ومباني لفرز ونسج القطن بانتظر العمري بمعرفة الحكومة .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المالية .

وافق المجلس على ذلك .

(ب) طلب تكوين وإنشاء شركات التعاون الزراعية وتعديل القانون الحالي نمرة ٣٧ سنة ١٩٢٣ الخاص بها .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة الزراعة .

قرر المجلس إحالة هذا الطلب على لجنة المالية .

قررت اللجنة حفظها لأنه قد توجه سؤال من حضرة شاهين الجندى أنسدى الى صاحب المال وزير المواصلات بخصوص مد خط حديدى بين منوف وبنا فأجاب معاليه على هذا السؤال بجملة المجلس المتقدمة فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٤ بما يأتى :

٢٣ما ألتحق الثانى (بين منوف وبنا) الذى لم يبدأ فيه فليس فى الامكان البدء فى إنشائه الا بعد النظر فى كل الأعمال الجديده اللازمة ومقارنتها ببعضها وبتقرير السيرة فيها مقدمين الأهم على المهم مع ملاحظة ضرورة التجهيزات المطلوبة الحالية تلك التجهيزات التى تراكت أعمالها بسبب فترة الحرب وإغراق الأعمال فيها .

وهذا يجبه مرتبط بما تسمح به حالة ميزانية المصلحة .

وقد قابل حضرة العضو المحترم صاحب السؤال بربان صاحب المال وزير المواصلات على هذا السؤال بالشكر .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٥٢ - مقدمة من محمد غفرى إبراهيم قاسم وآخرون يتقدمون من حضرة الدكتور محمد هاشم أنسدى لأنه هو وأقاربه اغتصبوا منها الجرن الخاص بهموصيا .

قررت اللجنة حفظها لأن الموضوع مدنى .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٦٣ - مقدمة من أحمد محمد السيد كرم يتخمس من ولاية الأمور تقرير مائش له مما كان يستحقه المرحوم والده الذى كان من أرباب المعاشات وذلك لأنه ضعيف البصر ويعجز عن التكسب ويوصل عائلته كريمة .

قررت اللجنة حفظها لأن قانون المعاشات لا يسمح بذلك .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٦٧ - مقدمة من حسن محمد مهران عن أهالي مركز البدارى (أسيوط) يرجو اجابة اقتراح حضرة محمود ملام بك الخاص بمد سكة حديدية من أنعم الى أنوب .

قررت اللجنة حفظها لنظر الموضوع مجلس النواب .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٧٤ - مقدمة من إبراهيم سليمان عن أهالي قليوب يطالبون إنشاء محطة لتقريب البلد .

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٧٩ - مقدمة من محمد قطب بالنيابة عن عمال البحر بالسويس يطالبون تعيينهم بوزائر الجناح بدلا من الأبطالين والوصوليين .

قررت اللجنة حفظها لأن هذه البراير ليست ملكا للحكومة .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧٠ - مقدمة من السيد حسن مجوم التاجر بكفر الزيات وآخرين يطالبون ضم مدرسة الأيتام الصناعية بكفر الزيات الى وزارة المعارف أو مجلس المديرية .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المعارف .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧٠٩ - مقدمة من عطية محمد رضوان تاجر أقطان يجرى (متوفية) يمتنع على الاقتراح المقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك الخاص ببيع قطن الحكومة .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المالية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٧٠٩ - مقدمة من محمد باهر صديق أفندي يترشح طريقة لاصلاح الكساد الحاصل للقطن المصري .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المالية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٧١٠ - مقدمة من محمد كامل عثمان أفندي المحامي مستشار نقابة أطباء الأسنان بطلب إلغاء المعاملة بقانون طب الأسنان بالنسبة للمعتمدين بالصناعة قديما وسمراة على من يتناول المنة من الآن .

ونظرا لصدر قانون خاص بطلاقة أطباء الأسنان ومعاملتهم وامتحن بموجبيه أطباء الأسنان غير الحاصلين على شهادات رسمية وفي هذا الكفاية ؛ لذلك قررت اللجنة حفظ العريضة .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧١١ - مقدمة من كامل سيد جبالي من أهالي ملوى يشكو من قلة المياه .

قررت اللجنة حفظها لفوات الوقت المناسب .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧١٣ - مقدمة من زكي محمد المشد عمدة شبراخيل وآخرين بمرور السلطة يطالبون عدم الأخذ باقتراح حضرة بسويى الخطيب بك بشأن مد ترمه عمر بك بالمياه اللازمة . وربما أن اقتراح حضرة بسويى الخطيب يك أحيل على لجنة الأشغال ، قررت اللجنة إحالة هذه العريضة على لجنة الأشغال .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - الاقتراح المشار اليه في العريضة سبق أن تنازل عنه المرحوم بسويى الخطيب بك وعقله باقتراح آخر شقذ فضلا ولهذا أرى رفض العريضة لأنها أصبحت لا محل لها .

أصوات : ترفض العريضة .

دولة الرئيس - المجلس بقرار رفض العريضة .

(ج) طلب تشجيع الصناعات الوطنية لتندرج في طريق النجاة بأن تستورد الحكومة والمجالس المختلفة جميع احتياجاتها منها وتعيد السبل لاجتياح كل صناعة تتوافر خاصياتها داخل المملكة خصوصا الصناعات الضرورية التي يكف عنها الأمة مبالغ طائلة .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المالية .

وافق المجلس على ذلك .

(د) طلب وضع ضريبة على الإيراد الناتج من الأعمال المالية والتجارية والصناعية للشركات والأفراد في القطر المصري وأرى تسمى الحكومة المصرية لدى الحكومات صاحبات الامتيازات في القناعات بضرورة ذلك .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المالية .

وافق المجلس على ذلك .

(هـ) طلب تشكيل لجنة في كل قرية تسمى لجنة المنافع والصحة العامة ويكون عملها نقل المدافع الواقعة داخل البلاد وتجفيف البرك والمستنقعات وإنشاء منازل صحية ومراحيض قروية وغرس الأشجار وزراعة البلدة وإقامة الأبنية على الطرق الهندسية .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة الصحة .

وافق المجلس على ذلك .

(و) طلب الاقتصاد في أعمال الإنشاء والصيانة التي تقدم بها وزارات الأشغال والمواصلات بواسطة العمل عن الطرق المشبعة في الأيام بهذه الأعمال بواسطة مقاولين وأن تتولى الحكومة بنفسها أعمال البناء وغيرها بواسطة رجالها الفنيين الذين يضمون عملهم بمصدر زدهم ويستقبل أبنائهم وترفعهم الوطني والعلى .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة الأشغال والمواصلات .

معالي محمد شفيق باشا - لا يصح للحكومة أن تبشر أعمال المفاوضات بنفسها ولو قامت بهذه الأعمال لكفها ذلك ضعف ما تعطيه للقوانين ولتربى على ذلك أيضا مضايقة عدد الموظفين ومضايقة مرتباتهم المالية . ولهذا أرى رفض هذا الطلب .

دولة الرئيس - ما رأى حضراتكم في هذا الطلب .

أصوات : يرفض .

دولة الرئيس - المجلس بقرار رفض هذا الطلب .

(ز) طلب تخفيض المبالغ التي تنفقها الحكومة على المباني التي تستأجرها بأن تشغلها بمجالس الحكومة ونوابها بعض مباني جهة القلعة وشلاقات الباسية وشلاقات قصر البليل كما كان متعبا منذ عهد ساكني البلدان المرحوم محمد بك باشا .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المالية .

قرر المجلس رفض هذا الطلب .

عريضة رقم ٢١٨ - مقدمة من السيد موسى فرج وآخرون بكفر صقر
يشكون من تلف زراعة الأرز لقلة المياه .
قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت المناسب .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٢٢ - مقدمة من الشيخ محمد علي المين من علماء الأزهر
وآخرون من ناحية مشقة مركز تلا يتضررون من تقرير الحكومة من إنشاء
محويلة لطراد النيل في زمام بلدهم .
قررت اللجنة إحالتها على لجنة الأشغال .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٢٥ - مقدمة من عبد الرزاق نصر وآخرون بنواحي كفر
نزام والسامحات مركز ملوى يشكون من عدم وصول المياه الكافية لرى
مزارعتهم .
قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت المناسب .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٢٨ - مقدمة من أحمد متولى وآخرون من ناحية الجريدات
مركز طهطا (جرجا) يشكون ضم أطيان بلدهم لحوض ناحية أم دومة القريب
أو الشرق .
قررت اللجنة إحالتها على لجنة الأشغال .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٢٩ - مقدمة من علي إبراهيم وآخرون بناحية صميم
مركز السلطة (غربية) يشكون عدم النظر في الاقتراح المقدم من حضرة
إسبوي الخطيب بك الخاص بتعديل ترعة صميم .
قررت اللجنة إحالتها على لجنة الأشغال .
قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٢٣١ - مقدمة من نجيب خليفة بنى سويف يطلب مد
قانون المساكن .
قررت اللجنة حفظها لصندوق القانون المذكور .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٣٧ - مقدمة من فهدى مسلم عن أهالي البدمان مركز
ملوى (أسيوط) يشكون من قلة المياه .
قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت المناسب .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٤٠ - مقدمة من محمد عطية بناحية قريشيل مركز قلوب
يشكون من اضطهاد مواطنيه له .
قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٤٢ - مقدمة من ياقوت عبد النبي أفتدى بالإسكندرية
يتهم عدم إلقاء ملاحق الانتخابات .
قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

حضرة عبد الفتاح رجاى أفتدى - هذا الموضوع تنظر الآن فيه وزارة
المعارف فيحسن أن تحال العريضة على وزارة المعارف .
أصولت : تحال على وزارة المعارف .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة العريضة على وزارة المعارف .

عريضة رقم ٢٤٣ - مقدمة من رياض خليل غالى وآخرون مستخدمين
وعمال ورش النقل الميكانيكي يطلبون عدم إلغاء مصلحة النقل الميكانيكي .
قررت اللجنة إحالتها على لجنة الواصلات .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٤٥ - مقدمة من عبد العال الريدى عن أهالي ناحية شند
ملوى يشكون من قلة مياه الرى .
قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت المناسب .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٤٦ - مقدمة من علي النشار بالنيابة عن ركاب البانوة
الاطيالة الحاج يشكون على ما يلاقونه من الرضاة من متعوى الحكومة .
قررت اللجنة حفظها لخروجها من الطلبات .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٥١ - مقدمة من الشيخ طنادى جوهرى بمصر يطلب
اصلاح التعليم الثانوى .
قررت اللجنة إحالتها على لجنة المعارف .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٥٦ - مقدمة من أسعد قزمان بمحلة سرك مركز إشنون
يطلب عمل ملحق للاختام الخاص بتعليم المعلمين العليا على النظام القديم .
قررت اللجنة حفظها لسبق البت في ذلك .
قرر المجلس إحالتها على وزارة المعارف .

عريضة رقم ٢٥٧ - مقدمة من نجيب سليمان عن أهالي ناحية ساقية
موسى يشكون من قلة ماء الرى .
قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت المناسب .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٦٠ - مقدمة من عويس متولى وآخرون من كفر شحاته
مركز الباط يطلبون دفع الأموال الأميرية عن أحيائهم التي لم تصلها مياه
الرى .

عريضة رقم ٢١٨ - مقدمة من السيد موسى فرج وآخرون بكفر صقر
يشكون من تلف زراعة الأرز لقلة المياه .
قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت المناسب .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٢٢ - مقدمة من الشيخ محمد علي المين من علماء الأزهر
وآخرون من ناحية مشقة مركز تلا يتضررون من تقرير الحكومة من إنشاء
محويلة لطراد النيل في زمام بلدهم .
قررت اللجنة إحالتها على لجنة الأشغال .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٢٥ - مقدمة من عبد الرزاق نصر وآخرون بنواحي كفر
نزام والسامحات مركز ملوى يشكون من عدم وصول المياه الكافية لرى
مزارعتهم .
قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت المناسب .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٢٨ - مقدمة من أحمد متولى وآخرون من ناحية الجريدات
مركز طهطا (جرجا) يشكون ضم أطيان بلدهم لحوض ناحية أم دومة القريب
أو الشرق .
قررت اللجنة إحالتها على لجنة الأشغال .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٢٩ - مقدمة من علي إبراهيم وآخرون بناحية صميم
مركز السلطة (غربية) يشكون عدم النظر في الاقتراح المقدم من حضرة
إسبوي الخطيب بك الخاص بتعديل ترعة صميم .
قررت اللجنة إحالتها على لجنة الأشغال .
قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٢٣١ - مقدمة من نجيب خليفة بنى سويف يطلب مد
قانون المساكن .
قررت اللجنة حفظها لصندوق القانون المذكور .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٣٧ - مقدمة من فهدى مسلم عن أهالي البدمان مركز
ملوى (أسيوط) يشكون من قلة المياه .
قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت المناسب .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٤٠ - مقدمة من محمد عطية بناحية قريشيل مركز قلوب
يشكون من اضطهاد مواطنيه له .
قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .
وافق المجلس على ذلك .

قررت اللجنة حفظها لسبق الفصل في ذلك .

قرر المجلس إحالتها على وزارة المعارف .

عريضة رقم ٢٨٠ — مقدمة من أحمد عامر التاجر ببولاق الذكور يطلب سن قانون يجوز انجز على ماهية الموظفين لأى دين كان .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة الحفانية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ٢٨٣ — مقدمة من أحمد منصور وآخرين من ضباط خفر الوسائل سابقاً يشكون ولاية الأمور للتصريح لهم بالعودة الى القطر المصرى بدخولهم عشرة أعوام .

قررت اللجنة حفظها لعدم اشتغالها على طلب .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٩٢ — مقدمة من هنلاوى ابراهيم من محرر السلطة يقول أن المدعوة عائشة موسى زائدة طلبت من السلطة العسكرية صرف المكافأة لوفاء ولدها أحمد فتدليل سنة ١٩١٦ بنقطة العريش تبس الحملة المصرية مع أن الحقيقة غير ذلك .

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٩٣ — مقدمة من ابراهيم فرج وآخرين يشكون من عدم وصول المياه لأراضيهم .

قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت المناسب .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٩٤ — مقدمة من صادق ميخائيل عن أهالى مركز الواسطى يشكون من عدم ميواد مياه لى بقرعة قن .

قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت المناسب .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٩٦ — مقدمة من سكر اخوان الاسكندرية يطلبون عدم تطبيق قانون المساكم لمدة أخرى .

قررت اللجنة حفظها لصدور القانون الخاص بذلك .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٩٧ — مقدمة من محمد عد داود وآخرين من أهالى ادفو وأسوان يطلبون إلغاء قانون تحديد سن زواج البنات .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة الحفانية .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — أوافق على رأى اللجنة بأحالة العريضة على لجنة الحفانية وقانون تحديد سن الزواج سينظر فيه المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — بما أن القانون سيعرض على المجلس وتناقش فيه فلا غنى أذن لهذه العريضة .

قررت اللجنة حفظها لعدم وباهية الطلب .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٩٢ — مقدمة من بكر حسن حيد جاجيوف بالاسكندرية يشكون من شيخ الحارة .

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٩٣ — مقدمة من أحمد يوسف رضوان بمصر يشكو من صعوبة امتحان الكفاءة .

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٩٥ — مقدمة من أحمد محمد وآخرين بمركز ميت غمر يطلبون توسط ولاية الأمور لدى شركة سكك حديد الدلتا لمنع اضراب العمال المتصلة ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٩٦ — مقدمة من أسعد قزيان يطلب عمل ملحق لدبلوم مدرسة المعلمين العليا على النظام القديم في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٤

قررت اللجنة حفظها لسبق الفصل في ذلك .

قرر المجلس إحالتها على وزارة المعارف .

عريضة رقم ٢٩٧ — مقدمة من مهدي محمد وآخرين من ناحية سنهور القبلية مركز سنورس يطلب مد سكة حديد لبلدهم .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المواصلاات .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٩٥ — مقدمة من محمد وعيب وآخرين من أهالى الجزيرة الشقراء يطلبون تنفيذ اقتراح حضرة عبد الظاهر خليل بك الخناس بوضع صحارة لرى أراضيهم ربا صينيا .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة الأشغال .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٩٧ — مقدمة من عثمان محمد عثمان بأهم يشكو من بعض مواطنيه .

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٩٧ — مقدمة من أسعد قزيان يطلب عمل ملحق لدبلوم مدرسة المعلمين العليا على النظام القديم .

دولة الرئيس - ما رأى حضراتكم ؟

أصوات : تحفظ .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ العريضة .

عريضة رقم ٢٩٨ - مقدمة من أسعد قربان يطلب عمل امتحان لطلاب المعلمين العليا على النظام القديم في سبتمبر سنة ١٩٢٤
قررت اللجنة حفظها لسبق الفصل في ذلك .

قرر المجلس إحالتها على وزارة المعارف .

عريضة رقم ٣٠٢ - مقدمة من أحمد شكرى بك مفتش الحفافية سابقا بمصر يطلب تشكيل لجنة تحكيم للنظر في القضية التي بينه وبين وزارة الأوقاف .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٠٣ - مقدمة من مصطفى محمد بناحية الفتى مديرية المنيا يطلب المياه اللازمة لرى زراعة القطن وتخفيض قيمة الأيجار .

قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت المناسب .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٠٦ - مقدمة من رئيس وقاضى محكمة المنصورة الشرعية يؤيدون مذكرة حضرات القضاة الشرعيين ضد مشروع تصرفات الأوقاف المبرور على المجلس .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة الحفانية .

دولة الرئيس - أرجو أن يشرح حضرة المقرر المراد من هذه العريضة .
حضرة الشيخ حسين عبد القادر (المقرر) متحضرها من المخطوطات .

عريضة رقم ٣٠٧ - مقدمة من أسعد قربان يطلب عمل ملحق لامتثال طلاب المعلمين العليا على النظام القديم .

قررت اللجنة حفظها لسبق الفصل في موضوعها .

قرر المجلس إحالتها على وزارة المعارف .

عريضة رقم ٣٠٩ - مقدمة من الدكتور زكى الساعى يبرئ نفسه في اصلاح الحالة الاجتماعية .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣١١ - مقدمة من محمد السعدنى من المنصورة يشكر من قاضى محكمة طلائع حالا .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣١٢ - مقدمة من محمد شكرى يطلب رفع ضرائب الأموال المقررة على أطيان حريمه مع أنها غير متدعة .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣١٣ - مقدمة من محمود عبد الحليم مسلم وآخرون من أهالى عزبة الجبل تبغ زاوية محشور مركز البياط يشكون من قرار هدم سائرهم للقول بأنها مأوى الأشرار .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣١٨ - مقدمة من أسعد قربان يطلب عمل ملحق لطلاب على النظام القديم لمدسة المعلمين العليا .

قررت اللجنة حفظها لسبق الفصل في ذلك .

قرر المجلس إحالتها على وزارة المعارف .

عريضة رقم ٣٢٤ - مقدمة من أحمد فهمى وآخرون من موظفى المعاهد الدينية بالادارة العامة والأزهر وأقسام ومعاهد الاسكندرية وطنطا وديياط يشتمون بمعدل درجتهم .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المعاهد الدينية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٢٦ - مقدمة من الشيخ عبد الحليم قطيط من علماء الأزهر يطلب مساواة العلماء كفى البصر بالعلماء البصريين في التبين في وظائف الامامة بالمساجد التابعة لوزارة الأوقاف .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المعاهد الدينية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٢٧ - مقدمة من النادى القومى بمصر يطلب بمعدل مبلغ التأمين للاقتاب بالنسبة لنادى القدر .

قررت اللجنة حفظها لصعود القانون بذلك .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٣٢ - مقدمة من أسعد قربان يطلب عمل ملحق لطلاب مدوسة المعلمين العليا .

قررت اللجنة حفظها لسبق الفصل في ذلك .

قرر المجلس إحالتها على وزارة المعارف .

عريضة رقم ٣٣٣ - مقدمة من على أحمد بدوى يستفتهم عن حالة طالب حصل منه جرم يجرمه من حق الاقتاب لهل يحرم من حقه اذا تحسن سيره في المستقبل ؟

قررت اللجنة حفظها لعدم الاهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٣٥ - مقدمة من محمود عبد الجبلنى من ناحية تربنت (بن سويف) يشكون من قلة مياه الرى .

قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت المناسب .

وافق المجلس على ذلك .

البراضى المحالة على مكتب مجلس الشيخ وعلى مجلس الوزراء

المرسنة رقم ٢٤٨ - نسخة من عبد التواب على وآخرين من اللجنة الخارجية عن هيئة المال بمجلس التواب والشيخ يلتزمون بقاء المدعو أحمد ابراهيم بالى المأكولات بالمثل للوجود به الآن .

قررت اللجنة إحالتها على مكتب مجلس الشيخ .

وافق المجلس على ذلك .

مرسنة رقم ٢٨٤ - مقدمة من عثمان سليمان أئدى عضو مجلس مديرية أسبوط وآخرين محتجون على ما قعله الحكومة الانجليزية بالتودان والسودانيين .

قررت اللجنة إحالتها على رئاسة مجلس الوزراء .

وافق المجلس على ذلك .

مرسنة رقم ٣٢٢ - مقدمة من محمد أمين حبيب الممثل الآن بجهة مخرى بالشوهران يتكلم من آله حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات من تتكونه السوكان لتصرحه بأن مصر والسودان مرتبطان بروابط عديدة وبعد قضاء المدة اعتقل مع عائلته بجهة مخرى ويطلب النكاح في أمرة .

قررت اللجنة إحالتها على رئاسة مجلس الوزراء .

وافق المجلس على ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر (الفرز) - يثبث لدينا أربع مائة من تقرير اللجنة التي أدرجنا الفكر فيها نحن نحضرها وغنى رقم ١٩٤ و٢٠٧ و٢٨٨ و٣٠٩

ثالث. المرسنة رقم ١٩٤ المقدمة من محمد كامل من تلمبة معهد طنطا وهذا نصها :

رئيس مجلس الشيخ بمصر

تجوز على مصرف وزارة المعارف اداء مدرسة القضاء ذلك التصرف الذى خرق جرمة القانون وتهدى على حقوق الأحرار بين فئس من جلاتكم أيقظ اللجنة عن عملها خرسا على كرامة القانون وصيانة حرمة الدين والأحرار والا اضطررنا الى الاضراب عن الدروس ولا زلنا لمرشكم المظلمين .

دولة الرئيس - ما رأى حضراتكم في هذه المرسنة .

أصوات : ترفض .

دولة الرئيس - المجلس يقرر رفض المرسنة .

ثالث المرسنة رقم ٢٠٧ المقدمة من ابراهيم الجبل وهذا نصها :

حضرة صاحب المال رئيس مجلس الشيخ

سلام عليكم أهل الدلالة وشوكة الدين وصره الاسلام ؟

أما بعد فقد بغضى الروح بأن أقدم بين عواطفكم بعد أن أعيتنى الحيل راجيا شعور النثر والاصاف .

سادتى - لا حان للمصريين أن كان لما مجلس شيخ ومجلس برلمان كان لما الشوا العظيم بين الدول المتقدمة فمع الفضل والامام الامة المصرية الى ما زالت متسرفة بأعمالكم السابقة والحاضرة من فتح أبواب المدارس على اختلاف طبقاتها ومستشفيات وخلافه من الفوائد الجمة فلما اقتضت حالى تابعا عن نفسى وعن اخوانى أن أقول لما كانت حالة اليؤساء من موظفى البوليس من صف ضباط وعساكر قاصرة على تربية أولادهم بواسطة المدارس أردت أن أستطف سادتى باصدار أمر خاص يقول أولادنا بالمدارس على اختلاف درجاتها مع تبعتها بجنا كل ذلك لا يخفى على سادتى الانبياء قلة مرتبهم وعدم الوقت الكافى لإدارة شؤونهم بما لا يتحاشى كل ذلك .

سادتى - لا تكن النظر المصرى ناطقا باللغة العربية الى شرفها الله على سائر النئات كان الواجب شرعا أن يحتفظ المصريون لمكانة اللغة وطول شأوها وحفظها والله خير الحافظين . لكنا نعرف أن أعدادنا التام قصودا عموما ولكن الله علم فقد شاهدنا في هذا الصغر أن كثرة لمصر ضباط وعساكر البوليس من الجهة اليسرى بالعربية واليسرى بالانجليزية . فبأنه على يكون ذلك في وسط أمة عربية تطالب بالاستقلال التام ولم تكب يسطر المصالح المصرية من الاسفل باللغة العربية والاعلى باللغة الانجليزية ؟ رحاك اللهم رحمة . نعم لكنا نعرف ما كان عليه أبائنا الأفاضل من الصعابة والمهاسين من الثيرة والحماس على لثمت أن الله تعالى جعلكم خلفاء الارض وكل راع مسئول عن رعيته والراعى مسئول بين يدى رب العالمين الذى يسأل عن النثر والقتل والتطهير في يوم تفتيح فيه الولدان يوم لا تنفى عنهم أموالهم ولا أولادهم شيئا .

فتمت حللكم برب العزة والجبروت أن تتركوا بالنظر نحو ذلك لا زلت لآلهة دليلا وللخير سيلا جعلكم الله ملجأ القاصدين وعون البائسين والسلام .

كاتبه : ابراهيم الجبل

جاووش بقسم ثانى طنطا

دولة الرئيس - ما رأى حضراتكم في هذه المرسنة ؟

أصوات : تحفظ .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ المرسنة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - حضرة ابوالنصر بك يطلب منا
مخالفنا لما قرره المجلس فيلزم أن يؤخذ رأى المجلس أولا فيما اذا كان
يقبل فتح باب المناقشة فيه أم لا ؟

حضرة حافظ عابدين بك - المادة (٣٦) من اللائحة الداخلية
صرحة في أن هذا الطلب لا يصح النظر فيه في هذه الجلسة - وثلا
نص المادة المذكورة وهذا نصها :

«السادة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا يكون الا بقرار
من المجلس بناء على طلب كتابي يقدم للرئيس وينظر فيه بالجلسة التي
تلي تقديمه فان قدم أثناء جلسته نظر في آخر أعماله »

دولة الرئيس - ألا يلاحظ حضرة العضو المحترم أن العبارة
الآخيرة من المادة المذكورة تسمح بالنظر في هذا الطلب ؟

حضرة محمود ابوالنصر بك - أؤكد لحضراتكم أنني أعلم حق
العلم بالكم من حرية الرأي في فتح أو عدم فتح باب المناقشة ولكني
أؤكد لكم أيضا أنكم تتألمون كثيرا في هذا الحق وأن الغلبة في استعمال
هذا الحق تأتي أول مبدأ من مبادئ الدستور ألا وهو حرية الرأي
وحرية القول .

لاحظوا حضراتكم أن الوقوف في وجه التكتلين منكم
(ضجّة) .

حضرة حافظ عابدين بك - هل هذا درس أخلاقي يريد حضرة
أبي النصر بك أن يلقيه علينا ؟ هذا أمر لا قبله وفيه خروج عن
الموضوع .

دولة الرئيس - يحسن بحضرة أبي النصر بك أن ينسلكم في
الموضوع .

حضرة محمود ابوالنصر بك - في جدول أعمال اليوم طلب تقدم
من لجنة المعارف خاص بنظام مدرسة الهندسة وقد رأيتم اجابة هذا
الطلب بإسائه على وزارة المعارف لتوقف العمل بذلك النظام العالم
الآن فيما يختص بالطلبة الذين رسبوا في فترتهم ستين إلى أن ينظر
المجلس في القانون الخاص بنظام المدرسة المذكورة .

طلبى ليس بالإمر الكبير بل بالكمس . فكل ما أطلبه أن يأخذ هذا
المجلس بطريقة أخذ بها اليوم مجلس النواب وأرسل بها كتاب من
جسرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب إلى رؤساء اللجان يلتزم

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر (المقرر) - العريضة رقم ٢٨٨ المقدمة من
ديتتو كريكو المزارع بجزيرة تضمن الاعتناء بمحاصيل البصل وكيفية
بيمه وشحنه بطريق السكة الحديدية وأرى إحاطتها على وزارة الزراعة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - أوافق حضرة المقرر على إحالة
العريضة على وزارة الزراعة .

دولة الرئيس - ما رأى حضراتكم ؟

أصوات : تحال على وزارة الزراعة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة العريضة على وزارة الزراعة .

تليت العريضة رقم ٣٠٩ المقدمة من رئيس وثالب وقضاه محكمة
المصورة الشرعية وهذا نصها :

مجلس الشيوخ مصر

تؤيد مذكرة حضرات القضاة الشرعيين ضد مشروع تصرفات
الأوقاف المروضة على المجلس لمخالفته للشرع والمصلحة .

دولة الرئيس - هذه العريضة مبهمة فما رأى حضراتكم فيها ؟

أصوات : تحفظ .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ العريضة .

حضرة عبد الفتاح رجائي القدي - قدم حضرة محمود ابوالنصر بك
الطلب الآتي :

«جئت متأخرا يضع دقائق فلم أحضر ما قرره المجلس في المسألة
الثالثة من جدول أعمال اليوم ولى عليها ملاحظة هامة أرجو فتح باب
المناقشة والسماح لي بإبدائها »

محالي محمد شفيق باشا - اذا سمح المجلس بفتح باب المناقشة في
هذا الموضوع أرجو ألا يقل قبل لقائه .

حضرة حافظ عابدين بك - أرى أن يؤخذ رأى المجلس أولا في
هذا الطلب .

دولة الرئيس - قبل أن يسمع المجلس من الطالب الأسباب التي
بنى عليها طلبه ؟

حضرة حافظ عابدين بك - هذا رأى وأطلب أخذ رأى المجلس
عليه .

دولة الرئيس - حضرة محمود ابوالنصر بك قدم طلبه بفتح باب
المناقشة فله أن يشرح للمجلس الأسباب التي دعت إلى هذا الطلب .

مالي محمد خفيق باشا — كان حضرة أبو النصر بك موجودا عندما نظر المجلس في هذا الموضوع وكان بجانب سعادة أمين سامي باشا رئيس لجنة المعارف فكان من السهل عليه أن يسأل سعادته عما يريد ولكيه لم يصل هذا بل انتظر حتى خرج سعادة أمين سامي باشا وأثار هذا الموضوع • وصفتي عضوا في لجنة المعارف أخبر حضراتكم أننا استمعنا وكيل مدرسة الهندسة ووقتنا منه على كل المعلومات التي تلزمنا وقم لنا تقريرا

وعلى ذلك يتبين لحضراتكم أن عمل اللجنة كان بكل دقة وانتظام (تصفيق حاد) •

حضرة محمود أبو النصر بك — إذا كان الامر كذلك يكون طلبى عمل به •

دولة الرئيس — المجلس يقرر رفض طلب فتح باب المناقشة •

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والدقيقة ٥٥ مساء على أن يعود للاستئناف يوم الثلاثاء ١٠ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساء •

نظرهم فيه الى أن الواجب عليهم قبل أن يتروا أمرا في مسألة تتعلق بالحكومة أن يطلبوا مندوبا من المصلحة ذات الشأن ليعين لهم وجهة نظر الحكومة •

هذا الكتاب تروته منشورا اليوم في جريدة المظفر • من أجل هذا جئت لحضراتكم راجيا أن تؤجلوا البت في طلب لجنة المعارف حتى تستدعي مندوبا من وزارة المعارف ليقيم لما المعلومات التي تطلبها • وهذا على الرغم مما أدري من الميل الى مراضق في القول •

يسهل على اللجنة أن تطلب بواسطة وزارة المعارف ناظر أو وكيل مدرسة الهندسة وتساله عما يقرب على طلبها هذا من الضرر أو النفع إذا ما أجيبت إليه •

إذا ما تقدمت لحضراتكم بهذا الطلب فالحق أطلب منكم أن تستريدوا الامر بيانا وألفت نظركم الى أن مالي وزير المعارف يماي الآن أكبر الشاغل في بحث المناهج وقد صرح بذلك في مجلس النواب فكيف يهاجم بمثل هذا الطلب •

لذلك أرجو أكثر الرجاء تأجيل النظر في طلب لجنة المعارف واعتقد أن حضراتكم مهما كانت ميولكم لا بد أن توافقوا على ذلك وأن تؤخروا المصلحة العامة •

مجلة الشريعة

مضبطة الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ١٠ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أقدم واجب احتراماً وأرجو تبليغ السؤال الموضح بهذا لجنة المجلس الموقرة
ولحضره صاحب الدولة وزير الداخلية للإجابة عليه وأقبلوا دوتكم مزيد احتراماً :

«لكتبت لكم من عدة يومية عربية وأفريقية في هذا الأسبوع عن اهتمام
ميين بالحدود المصرية بجهة دغ و ذكرت أن في ماها فوائد محبة عما جعل
الجمهور يتشوق الى التحقق من صحة هذا الخبر .

فهل وصل الى علم دولة الوزير هذا الخبر بصفة رسمية من هذه الجهة
وإذا كان ذلك فـ الذى نعتله الحكومة بصدد تحليلها لهذه المياه وما الذى
تفكر فيه نحو خصها والاستغناء بها وإذا لم يكن لدينا معلومات فهل يجب
التحقق من هذا الخبر واصدار بلاغ عنه .

وتفضلوا بقبول واجب احترامى .

دولة على يكن بأش (وزير الداخلية) — أبلغ محافظ سينا الحكومة في ٦
يولييه سنة ١٩٢٦ خبراً اختصاراً من في الحدود المصرية ولا نظم بالضبط ان
كانت النقطة التي حصل فيها الاختصار داخل الحدود المصرية أو حدود
فلسطين وقد كتب اليه بإرسال عين من المياه لتحليلها تحليل كيميائياً واعطاء
بيانات أخرى عن هذه العين .

حضره حفيى حسين البربرى افندى — أشكر دولة الوزير على هذا البيان .

هنا اتصرف دولة على يكن بأش رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .

دولة الرئيس — نظراً لاختلاف المالى ووزير الاختلال بجلية مجلس النواب
فسيؤجل الى جليلة تالمة الرد على السؤالين الموجهين المالى . أولهما
من مالى محمد شفيق بأش عن سبب عدم زيادة المياه أمام القطار البخارية
عما هي عليه الآن على الرغم من وجود مياه كافية بالليل ولأنها من حضره
الشيخ محمد عن العرب بك عن وأجود مركب على ثم ترعة بمرج التابفة لمركو
كفر الزيات .

على السؤال الموجه الى حضره صاحب المالى وزير المعارف العمومية من

حضره حفيى حسين البربرى افندى عن افتناء مدونة ابتدائية بمصر القديمة
وهذا نصه :

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الثامنة مساءً برئاسة حضره
صاحب الدولة حسين رشدى بأش ورئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء من كل من حضرات أصحاب الدولة والمعالى
والسعادة والمهزة : أحمد فؤاد عزت بأش . اسماعيل سرى بأش . أحمد
زور بأش . محمد طلعت حرب بك . أحمد ذو الفقار بأش . الدكتور حبيب
خياط بك . أحمد حلمى بأش . محمود محمد حسن الشننوطى بأش . محمد فتحي
يكن بك . محمد عبد اللطيف افندى . عبد الرحمن صبرى بأش . بولس حنا بأش .
محمد أفلاطون بأش . صليب فلودويس بأش . عبد المظفر المصرى بك .
سعيد فهمى الزوى بك . حسن احمد البندى بك . محمد محمود خليل بك .
السيد حسين القصبى . محمد ابراهيم والى بك . (مصرحاً لحضراتهم بإجازات) .

وحضرهما محمود شكرى بأش وأحمد عبده بك (معتذراً عن جلسة اليوم)
وسعادة اللواء حسين خرى بأش (معتذر عن جلستى اليوم والغد) وحضره
محمد عوض جبريل افندى (معتذر عن جلسات هذا الأسبوع) .

وفاب كل من حضرات : أحمد الشربى بأش . على بسوى بك . يحيى
ابراهيم بأش . يوسف بشوتوبك .

وحضر من الوزراء حضره صاحب الدولة على يكن بأش رئيس مجلس
الوزراء ووزير الداخلية وحضره صاحب المالى على الشمعى افندى وزير المعارف .
تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجاى افندى . على
عبد الرزاق بك . محمد احمد الشرف بك . الشيخ محمد عز العرب بك .
محمد أمين يوسف افندى سكرتير عام مساعد .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة الماضية؟
أصوات : لا .

صلى المجلس على محضر الجلسة الماضية .

أبلغ حضره صاحب الدولة ووزير الداخلية المجلس بأنه أحال السؤال الموجه
اليه من حضره عبد العزيز رضوان بك العضو بالمجلس الخامس بأمانة تصدير
الخيرى الى الخارج على حضره صاحب المالى وزير الزراعة للإجابة عليه
ونظراً لقيام معاليه أرباً بالمجلس الإجابة على هذا السؤال الى جلسة أخرى .
على السؤال الموجه الى حضره صاحب الدولة ووزير الداخلية من حضره
حفيى حسين البربرى افندى العضو بالمجلس عن اختصار ميين بجهة دغ بالحدود
المصرية وهذا نصه :

ولما أحالت وزارة الأوقاف مدرسة حسن السويدي الأولية على وزارة المعارف في سنة ١٩٠٠ وهي في مصر القديمة كما أحالت بعض مدارس أولية أخرى على الوزارة قريباً من هذه الجهة قد جعلت الوزارة مدرسة مصر القديمة الأولية خاصة بالبنات وبها الآن من التلميذات ١٤٠ تلميذة .

وفي نوفمبر سنة ١٩٢٢ قدم بعض سكان مصر القديمة القاطن الوزارة يرجون فيه إنشاء مدرسة ابتدائية بدائرة القسم فيبحث الوزارة الطلب فوجدت أن هذا القسم مدرسة ابتدائية تسمى المدرسة الانجليزية بها ١٧١ تلميذاً وأن أبه هؤلاء التلاميذ يتفقون على أنبائهم فيها أكثر مما يتفق على أمثالهم في مدارس الوزارة كما أن ٥٦ تلميذاً آخرين يتقبلون في مدارس محمد علي والتربية والمحمدية والقاهرة والميتية .

ويستفحص الوزارة يزيد السنية حالة أقسام القاهرة التي لم ينشأ فيها مدارس ابتدائية بعد وإذا كان عدد التلاميذ يسمح بإنشاء مدارس باقتراحها في ميادينها للسنوات المقبلة (تصديق) .

حضره عفيفي حسين البربري افندي — أرى أن عدم وجود مدرسة ابتدائية أميرية بجهة مصر القديمة قد يضطر سكانها إلى الإقامة بالأحياء التي بها مدارس حتى لا يمانى أنبائهم مشقة الانتقال وأخطاره . هل أن هذا الحى الآن من التلاميذ عدداً كافياً يسمح بإعادة إنشاء هذه المدرسة وأرجو من معالي الوزير أن يبرهنه المسألة شيئاً من حباته .

هذا انصرف معالي على الشمسي افندي وزير المعارف .

أعلن منصة الخطابة حضره الشيخ حسن عبد القادر مقرر لجنة الاقتراحات والرائض .

على تحرير لجنة الاقتراحات والرائض عن المرائض التي نظرتها اللجنة بجلسته ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٦ وهذا بيانها :

مرضية رقم ١ — مقسمة من غريب قنديل سواق يطنطا وآخرون بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ يطلب النظر في حالة اخوانهم السواقين بالسكة الحديدية المصرية الذين زفروا من الخدمة .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المواصلاات .

قرر المجلس رفض المريضة .

مرضية رقم ٤ — مقسمة من عمال هندسة الواويرات بسوهاج بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بالاحتياج على اخراج بعضهم من الخدمة .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المواصلاات .

قرر المجلس رفض المريضة .

مرضية رقم ٥ — مقسمة من محمد ملاق وآخرون بتاجية الفرق السلطاني مركز أطسا بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بالتظلم من محمد شكرى بك بإشغفئش الحاكم الأهلية بخصوص أحيان إعماهم بهم .

قررت اللجنة حفظها لحض مدة طويلة عليها .

قرر المجلس رفض المريضة .

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو دولتكم توجيه هذا السؤال الى معالي وزير المعارف .

حضره صاحب المعالي وزير المعارف

هل تملكون ملاحظاً أنه كانت بمصر القديمة منذ أكثر من ثلاثين عاماً مدرسة أميرية ابتدائية من أحسن مدارس القاهرة خرج منها كثير من رجال الحكومة وقديم وبعد ذلك أهملت وأوصدت أبوابها مع أن جميع أقسام مصر التي لم يكن بها مدارس من قبل أصبح بها كثير من المدارس الابتدائية والثانوية .

وهل تملكون ملاحظاً أن أهالي مصر القديمة طلبوا مراراً من وزارة المعارف إعادة فتح المدرسة فلم يجب عليهم بحجة أنه ليس لدى الوزارة المال الكافي ؟ وهل هذا تأكيد الوزارة الأهالي مشقة إرسال أولادهم الى المدارس بالجهات الأخرى أو تضطربهم الى السكنى في أماكن بعيدة .

وهل في نية الوزارة إنشاء مدرسة في هذا العام . وإذا لم يكن في نيها ذلك لفي .

وإذا كانت الوزارة لا تملك في هذا العام من إنشاء للمدرسة، فهلا يمكن استعجار عمل لها ابتداء من السنة الفواضية المقبلة إلى أن يتم الانتهاء ورحمة بأهالي هذا القسم وتشجيعاً للتعليم .

وتفضلوا بأصاحب المعالي بقبول تهديتي .

معالي على الشمسي افندي (وزير المعارف) — هذه المدرسة كانت من المدارس الابتدائية وحولت الى مكتب سنة ١٨٩٧ مع فتح مدارس ابتدائية أخرى وذلك بناء على قرار مجلس المعارف الأعلى الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٦ القاضي بتحويل جميع المدارس الابتدائية إلى من الدرجة الثانية إلى كليات لعدم إقبال الأهالي على هذه المدارس .

وقد جاء في تقرير حضره حسين رشدي بك المفتش بالمعارف وتحت المؤرخ في ٦ أبريل سنة ١٨٩٦ عند الكلام على نقص من هذه المدارس ما يأتي :

«مدارس مصر القديمة وبليس والأبراهيمية وطوخ والفشن ليس بها كلها الا ٢٣ تلميذاً وذلك لأن الجمهور يفضل الكليات على مدارس الدرجة الثانية لأنه يرى أن التعليم بها مع فلة كفته هو عين التعليم بالمدارس الابتدائية وهذا الرأي يقتضيه عند ما تتعلم الكليات» .

وفيما يلي بيان عدد التلاميذ بمدرسة مصر القديمة قبل تحويلها الى مكتب ثم بعد التحويل وكذلك التفتات المستخدمين سنة ١٨٩٨ :

عدد التلاميذ		التفتات المستخدمين	
قبل التحويل	بعد التحويل	قبل التحويل	بعد التحويل
١	٣٢	٤٤	٤٠٠
٢٢	٣٢	٤٤	٣٢

عريضة رقم ٦ - مقدمة من عمال شركة السكر أرومت بالتماس الاسراع في اصدار القانون العام لحماية العمال .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧ - مقدمة من أحمد راشد بابيار محرك كثر الزيارات بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بالشكوى من اعتقال ابنه في السودان .

قررت اللجنة حفظها لمضى وقت طويل عليها .

قرر المجلس رفض العريضة .

عريضة رقم ٨ - مقدمة من محمد السيد طاشور وآخرون موظفين بمجلس بلدية المنصورة بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بطلب تعديل درجاتهم .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة الداخلية .

قرر المجلس إحالة العريضة على وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٩ - مقدمة من نقابة عمال خنيتش كرم ابو بطلب اصدار قانون لحماية العمال .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٠ - مقدمة من نقابة موظفي وعمال خنيتش شركة السكر الزراعية بالمطامنة بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بطلب اصدار قانون لحماية العمال من أصحاب الأعمال .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة الحفانية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١١ - مقدمة من تجار ومنكرى مركز مغافه بطلب تحديد زراعة القطن وهي مقدمة بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٢ - مقدمة من شفيق ساويرس حوض بيع حسانى مديرية قنا بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بالتظلم من توقيع المجرى ولله .

قررت اللجنة حفظها لأن نيابة الأنبا لوكاس أحد أعضاء اللجنة أخبر بأن والده هذا توفى .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٣ - مقدمة من السيد حلو السواق بحسم وابوزات الاسماحيلية بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بالتظلم من فصله من الخدمة والحافه للاستغفال بأعمال أخرى .

قررت اللجنة حفظها لمضى المدة الطويلة عليها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٤ - مقدمة من يوسف عبد الله وسامى ولله بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بطلب تعيينها بالسكة الحديدية لأنها نجما فامتعتان السابقة وكذلك تمييز الباقين تحت الطلب من بتاريخ ١٩٢٤

قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت الطويل عليها ،

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٥ - مقدمة من محمد كامل اخندى من ضباط مصلحة خفر السواحل بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بطلب اعادته للخدمة .

قررت اللجنة حفظها لمضى المدة الطويلة .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٦ - مقدمة من يوسف أبو زيد فراض تذاكر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بطلب اعادته للخدمة بدورته .

قررت اللجنة حفظها لمضى المدة الطويلة .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٧ - مقدمة من الخادمة الخارجيين عن هيئة المال بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بطلب رد المائة عشرين التي خصصت من صغار الموظفين .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٨ - مقدمة من محمد ابراهيم حشيش وزوجته بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بطلب عمل التحريات عن ولدها الذى كان مبيتاً في بيت الحروسه بوطيفة بحرى ونذهب في البيعت الى الاسكندرية في سنة ١٩١٦ ولم يبد في البيعت الذى رجع الى الاسكندرية في سنة ١٩١٦ لمعرفة ان كان على قيد الحياة أو توفى . وبما هو المبلغ المستحق له ان كان توفى .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة الداخلية .

قرر المجلس إحالة العريضة على وزارة الخارجية .

عريضة رقم ١٩ - مقدمة من رجب محمد ظم الجبرى من بندر بنها بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بطلب اعادته للخدمة في مصلحة البوستة بعد رفته .

قررت اللجنة حفظها لمضى المدة الطويلة .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٠ - مقدمة من حسن حسن ملين عن خدمة مساجد جياط بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بطلب النظر في تعديل درجاتهم .

قررت اللجنة حفظها لمضى المدة الطويلة .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢١ - مقدمة من نقابة عمال خنثيش كوم امبو بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بطلب تدخل الحكومة مع الشركة لإيقاف حضرة أحد مصطفي بك المفتش عند حته .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٢ - مقدمة من إبراهيم فهمي سكرير لجنة الشبيبة السعدية بالاسكندرية بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بالاحتجاج على رد المندوب السامي .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٣ - مقدمة من موظفي مدرسة الرقازيقي الثانوية بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بالاحتجاج على مطالب الانجليز القاذحة .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٤ - مقدمة من مشايخ وأعيان وأهالي حرب مطير مركز أبونوب مديرية أسوط بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بطلب تعيين عمدة قريتهم المدعو محمود سليمان عمدة الناحية .

قررت اللجنة حفظها لمضى المدة الطويلة .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٥ - مقدمة من محمد السيد شحاته بالمنصورة بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بشأن الطعن الذي قسّمه الدكتور نود ضد حضرة ابراهيم الطاهري بك عضو مجلس الشيوخ .

قررت اللجنة حفظها لانتهاه الزمن .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٦ - مقدمة من أهالي ناحية أهليت مركز أسوان بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بطلب تغيير عمدة خط كوم امبو .

قررت اللجنة حفظها لأن أعضاء المحكمة يشيرون على كسرة .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٧ - مقدمة من سواق وابردات قسم سوهاج بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بالشكوى من رفعت اخوانهم .

قررت اللجنة حفظها لمضى المدة الطويلة .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٨ - مقدمة من السيد زغلول أوصلى درهسة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بطلب احتساب مئة قضاها في الخدمة بقطر مريوط .

قررت اللجنة حفظها لمضى المدة الطويلة .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٢٩ - مقدمة من أهالي ناحية السوالية مركز تلا بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٥ بالشكوى من التمديل الذي حصل في الكتوف الانتخابية .

قررت اللجنة حفظها لتنفيذ القانون المباشر .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٠ - مقدمة من موظفي الحكومة بمركز الدرد بناتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٥ بطلب صرف بدل الإقامة الذي قرره لجنة تعديل الدرجات للجهات القاصية من القطر .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المالية .

قررت المجلس إحالة العريضة على وزارة المالية .

عريضة رقم ٣١ - مقدمة من مذكورين رأس الخليج مركز شرين بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٢٥ بالشكوى من منعهم بواسطة العملة من الاطلاع على الكشوف التاليفية .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع وتنفيذ قانون الانتخاب المباشر .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٢ - مقدمة من أهالي ناحيتي بيت خافان والكوم الأخضر منوفية بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٥ بالتظلم من التمديل الذي حصل بدوائر انتخابهم .

قررت اللجنة إحالتها على لجنة المالية .

قررت المجلس إحالة العريضة على وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٣٣ - مقدمة من عثمان محمد مرزوق بالقاهرة بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بالشكوى من حسن عبد المعطي الحامى ووكيله .

قررت اللجنة حفظها لمضى مدة طويلة عليها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٤ - مقدمة من محمد أحمد هادين حمدة برك الحفاشة مركز امبابية (جيزة) بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ بالظن في صحة انتخاب حضرة حافظ هادين بك .

قررت اللجنة حفظها لانتهاه الزمن .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣٥ - مقدمة من مندوبين ثلاثيين بناحية أولاد موسى مركز كفر صقر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ بالظن في الانتخاب الذي عمل بدائرة للمواثنة .

قررت اللجنة حفظها لتنفيذ قانون الانتخاب المباشر .

وافق المجلس على ذلك .

قررت اللجنة رفض الطلب لغاذا للمشروع .

الريضة رقم ٤٥ - مقسمة من يوسف عليه بكفر الصبي بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤ بطلب اقسام مشروع مد خط سكة حديد المرح من شين القنطرة (قلاوييه) الى منيا القمح (شرقية) .

قررت اللجنة قبولها شكلا واحاطا على لجنة المواصلات .

قرر المجلس احاطها على وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٤٦ - مقسمة من احوال خزام والسعادات وبني عمران بدرمواش بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٢٤ بالشكرى من نظام المناوبة الخاصة بالرى .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع .

وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٤٧ - مقسمة من جد على عزت وآخرون بالمخضوة بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٢٤ بالشكرى من حضرات اعضاء المجلس المناسبة انتهاء الدور البرلى .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٤٨ - مقسمة من احوال بلدة شوان منوية بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٢٤ يطالبون فيها أن يكون تعيين عمدة بلدهم بطريق ترغيب الأهل .

قررت اللجنة حفظها لوجود قانون مقدم مجلس النواب بخصوص العمدة .

وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٤٩ - مقسمة من احوال شوان منوية بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٢٤ بطلب تعيين عمدة شوان بطريق ترغيب الأهل .

قررت اللجنة حفظها لسبب التقدم .

وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٥٠ - مقسمة من نظار ومناوى المصطلات بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٢٤ بالشكرى من سوء حلم ويطالبون بالنابة بهم لتحسين أحوالهم .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع .

وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٥١ - مقسمة من طه ومضان وآخرون بنى مبرج مركز سالوط بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٢٤ بطلب تعيين عمدة لبلدهم أو ارباع عمدة بلدهم السابق .

قررت اللجنة احاطها على لجنة الداخلية .

قرر المجلس احاطها على وزارة الداخلية .

ريضة رقم ٣٦ - مقسمة من الحاج عمر راتب والسيد عبيد الحلا الكرى بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ بالشكرى من تدخل موظفى الادارة فى عملية الانتخاب .

قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت الطويل عليها .

وافق المجلس على ذلك .

ريضة رقم ٣٧ - مقسمة من اصعد قربان بتاحية ميك مركز اشون بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ بالتاس مقد ملحق لدياوم للمعلمين العليا .

قررت اللجنة حفظها لمضى المدة الطويلة عليها .

قرر المجلس حفظ الريضة لسبق الفصل فيها .

ريضة رقم ٣٨ - مقسمة من عمدة وشايج وأهل السليلاوين وعزة محمد بن القنطاش بك مركز أبو قرقاص بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥ بمشون فيها من ضرر السكة الزراعية فى جهة تضر بمصلحة اهل بلدهم .

قررت اللجنة احاطها على لجنة المواصلات .

قرر المجلس احوالة الريضة على وزارة المواصلات .

ريضة رقم ٣٩ - مقسمة من نقابة عمال الصنائع اليدوية بالإسماعيلية بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٢٥ بطلب تعديل قانون الانتخاب .

قررت اللجنة حفظها لتنفيذ قانون الانتخاب المباشر .

وافق المجلس على ذلك .

انتقل المجلس الى النظر فى تقرير لجنة الاقتراحات والمراضى عن المراضى الى نظرت فيها بجملة ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦

الريضة رقم ٤١ - مقسمة من عمدة وشايج الاخويه مركز فاقوس بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ بالشكرى ضد احوال سماكين الشرق لانتظام سوق بلدهم وسيلة للترعى والفنك بأهل ناحية الاخويه .

قررت اللجنة حفظها لملوها من التوقيع .

وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٤٢ - مقسمة من أحمد رشدى الحالى بالقاهرة بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ بطلب رفع المراقبة من موكله محمد المهيوى ائندى للمهم فى قضية جنائية بعد أن أخرجت النيابة عنه مقابل كفالة مالية .

قررت اللجنة حفظها لنهاية الحكم فيها بالمعفو عنه .

وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٤٣ - مقسمة من طاهر مظلوم بالإسكندرية بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤ بالتاس تعيين مدير وطنى شديد البأس من الوفد المصرى لمصلحة الجمارك .

قررت اللجنة رفض الطلب .

وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٤٤ - مقسمة من نجيب شرقا بك الحالى بالقاهرة بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ بالاحتجاج على مشروع قوطهن السلى بمدينة حلوان .

الريضة رقم ٥٢ - مقدمة من غبريايوس تكله وآخرين من أنجس بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٢٤ بالشكوى من معاون بوليس مركز أنجس .
قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٥٣ - مقدمة من عمدة وشايخ وأهالي ناحية أولاد الشيخ مركز مناخه بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٢٤ يطلب إنشاء وأبورشق النيل لرى أراضي ناحيتى أولاد الشيخ وزاوية الجندى .
قررت اللجنة إحالتها على لجنة الأشغال .
قرر المجلس إحالتها على وزارة الأشغال .

الريضة رقم ٥٤ - مقدمة من مراد عبد الصميع بمركبها مديرية بنى مريوط بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ يضى فيها بملومات فيحادثة الاستعانة على دولة سعد باشا .
قررت اللجنة حفظها لانهاء التحقيق .

حضره عبد الفتاح رجائى افندى - ألم يصرح مقدم العريضة بملومات ؟
حضره الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - بحثت في طلب العريضة لأطاول على حضراتكم .

الريضة رقم ٥٥ - مقدمة من الطيب أبو بكر عن مستخدمى مصالح الحكومة بالسودان بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ بالاحتجاج على أعمال الحكومة الإنجليزية بالسودان .
قررت اللجنة حفظها .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٥٦ - مقدمة من أهالي الصحراء الغربية بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ بالتظلم من استمرار بقاء مصلحة الحدود وتيسون الناعما .
قررت اللجنة حفظها .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٥٧ - مقدمة من على جاد وأكرين حلاق الصلعة ببلاد مركز كفر الشيخ بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤ يطلبون فيها أن تدور لم الحكومة ماحيات على أعمالهم .
قررت اللجنة إحالتها على لجنه الداخلية .
قرر المجلس إحالتها على وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٥٨ - مقدمة من قتيبة كريمة المرحوم طنطاوى طنطاوى بك من سنوس بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤ بالشكوى من حضره محمد لطفي طنطاوى طنطاوى افندى العضو بمجلس الشيوخ بخصوص توزيع تركه المرحوم والدعا .
قررت اللجنة إحالتها على لجنه الداخلية .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٥٩ - مقدمة من لبيب أحمد من طلبة الأزهر بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ يطلب فيها من الحكومة أن تنق بتفتيش القهاوى المعروفة ببيع الحشيش .
قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٦٠ - مقدمة من محمد راسم وأكرين بالاسكندرية - بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ بالاحتجاج على أعمال السلطة الإنجليزية بالسودان .
قررت اللجنة حفظها .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٦١ - مقدمة من لبيب أحمد من طلبة الأزهر بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ يطلب فيها من الحكومة أن تنق بتفتيش القهاوى المعروفة ببيع الحشيش .
قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٦٢ - مقدمة من حسن زهره بمنشأة عاصم مركز دكرنس بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٤ بالشكوى ضد محمد البشايى عمدة الناحية المذكورة .
قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٥٢ - مقدمة من غبريايوس تكله وآخرين من أنجس بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٢٤ بالشكوى من معاون بوليس مركز أنجس .
قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٥٣ - مقدمة من عمدة وشايخ وأهالي ناحية أولاد الشيخ مركز مناخه بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٢٤ يطلب إنشاء وأبورشق النيل لرى أراضي ناحيتى أولاد الشيخ وزاوية الجندى .
قررت اللجنة إحالتها على لجنة الأشغال .
قرر المجلس إحالتها على وزارة الأشغال .

الريضة رقم ٥٤ - مقدمة من مراد عبد الصميع بمركبها مديرية بنى مريوط بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ يضى فيها بملومات فيحادثة الاستعانة على دولة سعد باشا .
قررت اللجنة حفظها لانهاء التحقيق .

حضره عبد الفتاح رجائى افندى - ألم يصرح مقدم العريضة بملومات ؟
حضره الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - لا .

حضره محمد طوى الجزار بك - العريضة مقدمة من سنة ١٩٢٤ وكان في استعانة مقدمها أن يذكر معلوماته للنيابة .
قرر المجلس الموافقة على رأى اللجنة .

الريضة رقم ٥٥ - مقدمة من محمود راسم وأكرين بالاسكندرية - بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ بالاحتجاج على أعمال السلطة الإنجليزية بالسودان .
قررت اللجنة حفظها .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٥٦ - مقدمة من لبيب أحمد من طلبة الأزهر بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ يطلب فيها من الحكومة أن تنق بتفتيش القهاوى المعروفة ببيع الحشيش .
قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٥٧ - مقدمة من محمد راسم وأكرين بالاسكندرية - بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ بالاحتجاج على أعمال السلطة الإنجليزية بالسودان .
قررت اللجنة حفظها .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٥٨ - مقدمة من لبيب أحمد من طلبة الأزهر بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ يطلب فيها من الحكومة أن تنق بتفتيش القهاوى المعروفة ببيع الحشيش .
قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٥٩ - مقدمة من محمد راسم وأكرين بالاسكندرية - بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ بالاحتجاج على أعمال السلطة الإنجليزية بالسودان .
قررت اللجنة حفظها .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٦٠ - مقدمة من حسن زهره بمنشأة عاصم مركز دكرنس بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٤ بالشكوى ضد محمد البشايى عمدة الناحية المذكورة .
قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٦١ - مقدمة من حسن زهره بمنشأة عاصم مركز دكرنس بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٤ بالشكوى ضد محمد البشايى عمدة الناحية المذكورة .
قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .
وافق المجلس على ذلك .

الريضة رقم ٦٢ - مقدمة من حسن زهره بمنشأة عاصم مركز دكرنس بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٤ بالشكوى ضد محمد البشايى عمدة الناحية المذكورة .
قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .
وافق المجلس على ذلك .

قرر المجلس استبعاد هذا الاقتراح لسبق إحالة اقتراح من نوعه مقدم من
حاضرة العضو مقدم الاقتراح على لجنة الأشغال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - قد أحضرت نص
العريضة رقم ٥٩ وهي بتلخيص :

فإن عبد الجواد لعلى وآخريين من جهة الحامول وعزبه الجرم وأم الشعور
استأجروا أطباء من مصلحة الأملأك الأسيرية لفتحوا مائة وخمسون دنانا
ثلاث سنوات ابتداء من سنة ١٩٢٢ - وقد تمهلت لهم مصلحة الأملأك
بإيجاد المساق اللازمة لها لعدم وجود مساق لها . وأن المصلحة لم تقم بما
تمهلت به مع استعمالهم لأوضاع آلات واقعة إزاء لرى زراعتهم - وبهذا
تمطلت الزراعة . ولما قدموا شكواهم من ذلك إلى المصلحة تركت لهم
الإيجار المتأخر عن سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ الزراعية وعرضتهم بعد ذلك بعمل
المساق اللازمة حتى لاستعمل زراعتهم مرة أخرى ولكنها لم تقم ويعدها
حتى تسبب عن ذلك تلف زراعتهم مرة أخرى وهم يطلبون من المجلس
تكاليف من يتلبد لمجانة تلك الأطباء ورفع الظار عنهم .

دولة الرئيس - ألا ترون حضراتكم أن موضوع هذه المراجعة قضائي محض ويجب الرجوع فيه إلى المحاكم ،

قرر المجلس حفظ العريضة .

ثم عاد المجلس الى النظر في تقرير لجنة الاقتراحات ؛

كل من التقى ما يأتي :

عن الاقتراح المقدم من حضرة عقل محمد بك عضو المجلس الخاص بالتقاسم أن يطلب المجلس من الحكومة شراء ثمانية آلاف قططار قطن سكلاريوس من القطن الحاضريّة الكويتيّة لما فوق قبل دخول الموسم الجديد⁽¹⁾ .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحاطته عل لجنة المسألة.

(١) نص الاقتراح هو :

حضرة صاحب الدعوة رئيس مجلس الشيوخ

يشرف طلل محمد عضو المجلس عن دائرة كفر الشيخ بتقديم الاقتراح الآتي لرفقكم الكريم
برضه على هيئة المجلس المحترم النظر فيه :

الموضوع

يبلغ حضرات الشيخ الأجله أن الحلقه المائيه في مصر قوامها محصول القطن التي تدهورت
أسعاره في الآونة الأخيرة من هذا العام فأضرار كثيرة طالت المزارعين والتجار .

وكانت الحكومة تختص من النجدة التي وصلت الخلفة اليها قدرات العمل في سوق العمل
مشتري ثمانية خيالة ألف قطار عمان سكلاريس من وثبة فولد جودفرا فافوق ، ولعلنا أتمت
شراء نحو اربعمائة ألف قطار بأسماء قراقرم بين ٣٧ و ٣٢ وبلا انتظار .

العريضة رقم ٦٥ - مقدمة من بعض المجاهدين المصريين بالطور بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٤ يشكرون فيها الحكومة على راحتهم هذا العام .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

المریضة رقم ٦٦ — مقنعة من یوسف محمد المرق من جتور مرکز تلا
تاریخ ٣ أغسطس سنة ١٩٢٤ بالشکوی من نائب عمدة الناحية .

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

وَأَقْبَلَ الْمَجْلِسُ عَلَى ذَلِكَ .

انتقل المجلس الى النظر في تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض من
الاقتراحات التي نظرت فيها بجلسة ٥ يولييه سنة ١٩٢٦

من الاقتراح المقدم من حضرة أحمد مصطفى بك عضو المجلس الخاص
بطلب القيام بمشروع الرى النبلى والشوى بمديرية أسوان (١) .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز
فطره أمام المجلس لاحتائه حل لجنة الأشغال .

معالي محمد شفيق باشا - أرجو حفظ هذا الاقتراح لأن لجنة الأشغال نظرت في موضوعه بناء على اقتراح آخر وقضت بقررها بالجلسة .

دولة الرئيس — هل قبلت اللجنة الاقتراح أوفضته ؟

معالي محمد شفيق باشا - رأت اللجنة قبوله وأحالته على وزارة الأشغال.
حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - من قلم الاقتراح الذي
نظرت فيه اللجنة ؟

معالي محمد شفيق باشا --- من نفس حضرة أحمد مصطفى بك ،

(٩) هذا نص الاقتراح :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
سبق قدّمت اقتراحا للجلسة النظر في تكليف وزارة الأشغال والنظر في مشروع الزى الصيفي

بمدينة أسوان ولما لم يجد المياه الصالحة أكثر من جلبه المشروعات النشطة بالماء السحيق الآن نرى النظر في هذا الاقتراح الآن الى ما بعد أحمام مشروع خان جبل الأدياء أو ما يعادله من مشروعات خزن المياه فأقترح أن يصل المشروع الخماس يرى أطيان أعلى مدينة أسوان إلى الري بالماء والشمس الآن وصدت في المياه الصالحة ببعضها لم الزراعة الصالحة .

أطلب هذا لأن معظم أطياف هذه المبرية في زمن التقنيات الملاحظة والموسوعة لا تروى بين
بنون رى وأرباب تلك الأطياف يشعرون في أعناء للتهار المصري طبا الرزق ويزكون أولادهم
رعا ثلاثهم وهم في حاجة لوجودهم معهم .

بناء عليه أرجو النظر في طلي هذا وتقديمه لوزارة الأشغال .

وتمضوا بقبول فائق اجرامانی .

قد جرت الحكومة على تقيض أمر الشراء الى بعض كبار موظفيها بمن توفرت فيهم جميع مزايا الأمانة والزاتعة ولكنهم مع ذلك ليسوا بتجار فطهم في ذلك كمثل شخص مثل أنا مادي لقيادة معركة بحرية وهو ليس من رجال هذا الميدان .

فوضع الحكومة موضع التاجر خطر على الأمة وعلى الميزانية ونحن اذا تصرفنا في المال المقتصر في نزواتنا على غيروهو الحكمة كان مثلنا كمثل الصبي الذي رفضت عنه الوصاية فيئد أمواله تبديدا ويتم بعد ذلك حيث لا ينفع الندم .

وأخيرا فلا حاجة الى تدخل الحكومة لأن الفلاح المنتج للفطن يجب عليه أن يراقب أئمانه ويحمي الفرض المناسبة لبيع محصوله وليس له أن يطلب من الحكومة أن تشتري فطرته بأكثر من سعر السوق ففى تدخل الحكومة تقرير بالفلاح يجعله يتمكن عليها ولا يبيع أقطانه في الوقت المناسب .

إننى أرجو عدم التوسع في الأخذ بمبدأ تدخل الحكومة في أعمال التجارة . دولة الرئيس — أظن أن نظرية معاليك ان يكن لها نصيب من البضاج .

(تصديق) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — يادولة الرئيس . أشكر معالي محمد شفيق باشا لأفادته المفصلة حول هذا الاقتراح على المجلس اليوم لأن الأمة مشتتة لبيع رأى نوابها في هذا الموضوع الخطير وهو موضوع الفطن الذى هو أساس ثروة البلاد ، وإن كنا نعارض معاليه كل المعارضة فيما أبداه ، وذلك لعدم صحة الواقع التى ذكرها لأن الواقع هو أن الحكومة لم تنحسر بسبب دخولها مشتري في سوق الفطن مليون جنيه كما قال معاليه لأنها لم تنبع بدد أقطانها وإننى أؤكد حسب المعلومات التى استقيتها اليوم من وزارة المالية الى بعض التجار يعرضون على الحكومة في الوقت الحاضر مشتري جميع الأقطان التى لديها شيء من الربح نظرا لرطب الفطن المذكور وجودته فالواقعة التى رواها الباشا عن خسارة الحكومة للربح يتراوح بين ثلاثة أرباع المليون جنيه ومليون جنيه واقعة لا وجود لها .

وملاحة على ما تقدم فافى أؤكد أن دخول الحكومة مشتري في السوق في الماضي نتيج عن دمج ولو نظر معاليه بدقة في الميزانية لوجد أن الحكومة ربحت من هذا الباب مبلغا يتجاوز أربع مائة ألف جنيه من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٢٤ وهذا بخلاف ما عاد على الأمة من الربح الطائل الناجم من تحسین الأسعار بعد إيقاف تسيار هيوطها . وذلك لأن دخول الحكومة في السوق أضعف حزب التزول وأوقفه عند حده فارفضت الأسعار الى مستواها الطبيعي . وإننى أرجو من معالي الباشا ومن حضرات الزبلاء أن يذكروا دائما أن ثروة الحكومة والمال الاحتياطي للدولة وثروة الأهالي كل ذلك في الواقع مرتبط ببعضه ببعض تمام الارتباط ولا يمكن الفصل بين ثروة الأهالي وثروة الحكومة فانما احتاجت الحكومة الى أموالها على ألا تنفرض على الأهالي ضريبة بما تحتاج اليه من المال . فن المعلوم أن المال الاحتياطي للدولة ليس معتبرا حسب المبادئ الاقتصادية أساسا لثروة الحكومة بل أن أساس ثروة الحكومة واحتياطيها الصحيح الثابت الذى لا ينضب هو ثروة الأهالي وأساس ثروة الأهالي في مصر هو الثبوت وأسماؤه بالدفاع عن الفطن منبع ثروة البلاد دفاع عن ثروة الدولة وبالمثل كما هو أيضا دفاع عن ثروة الأهالي .

معالي محمد شفيق باشا — أرجو عدم الموافقة على هذا الاقتراح وعدم إحالة على لجنة المالية لأن الحكومة لا يجوز لها الاشتغال بالتجارة وعلى أنها تدخلت في سنة ١٩٢٥ بالداخل في سنة ١٩٢٦ بإشراء كميات كبيرة من القطن بأثمان باهظة فكشفت خسارتها فيما اشترت كبيرة جدا . قلت ان الحكومة قد خسرت والحقيقة أن الخسارة وقعت على الأمة أى على دافعي الضرائب ومن هؤلاء كثيرون من سكان الصعيد الذى لا يبيع قطنا . فلو كان القطر كله ينتج القطن وتعمل البعج الخسارة التى نجمت من تدخل الحكومة مشترية لقلنا ان البعج اشتركوا في الخسارة لأنهم شركاء في المكسب اذا كان هناك مكسب ولكن كثيرون من دافعي الضرائب لا تبنت أرضهم قطنا ولا شأن لهم به فلا مبرر مطلقا لا يحصل هؤلاء نصيبهم من خسارة يتراوح بين ثلاثة أرباع المليون جنيه ومليون جنيه .

ان القطر المصرى ينتج من ٥١ الى ٥٩ في الألف أى من نعمة الى سنة في المكسب من محصول القطن في العالم فلا يقل مهما بلغت المحاولة أن نسبة ضئيلة كهنه تحدث تأثيرا على الأثمان في السوق كما لا يقل أن طارض خمس برتقالات في السوق يستطيع أن يؤثر على السمرأزم من يمرض خمسا وتسعين برتقالة .

لقد كان تدخل الحكومة في السوق خطأ عظيما لأن وظيفة الحكومة الحكم لا التجارة كما هو مستفاد من اشتقاق اسمها . أن لها أعمالا خصصت بها بل أقيمت لأجلها لا يقوم بها الأفراد فهى القائمة على العدل والقامة بإعمال البوليس والصراف وازرى وغير ذلك مما يتصل بالمراقب العامة تكليفها بالأعمال التجارية يترجع بها عن أصل ما خصصت به وتكليف لها بما لا تحسن القيام به فهى اذا تاجرت كانت كمن يدخل معركة لا ينقسم الجند لأن الجند في هذه الحالة هو المال وهو موقوف في نزواتنا وأنا الذى ينقص هو القواد لأن الحكومة لا تصلح للقيادة في المعركة التجارية .

— ويريد الآن بحر المليون ونصف قطار بجا البعج المرونة البعج والأسعار الآن سرتو التالين وريلا وهذا سرتو يتكرر من متوسط السرا الذى اشترت الحكومة وذلك يمكن تحسین الحالة المالية العامة بالنسبة لفرادين والتجار — من جهة — ولصد على متوسط سرتو القطن الذى يكرن في سرتو الحكومة — من جهة أخرى — فلا سباب القصبة بالذرة الحقيقة بلها .

استغنى

أن طلب المجلس احترام من الحكومة أن تقرر شراء ثلاثة آلاف قطار فطن سكلاردس من الفطن الحاضر بربطية الكورتاتز لما فرق قبل دخول الموسم الجديد .

وتعقدوا بجند حطم الاسترام عا
في ١٩٢٦ سنة
عن دائرة كثر الشيخ
إصه : عجل محي

فلورجينا الى مذكرة اللجنة المالية المقترحة هذا العام مع الميزانية مثلا لوحدنا أن أول جملة فيها تضمنت الإشارة إلى سوق القطن وإلى الخطر الذي تهدد المالية العامة والضرر الذي حاق بالأهالي بسبب عمود أسماهم ، كذلك لو رجعنا إلى تقارير اللورد كورس فيل أن يتكون المال الاحتياطي لوجندا كل تقريرين ، وكل تقارير مستشاري وزارة المالية موجهة كل حاية إلى البحث في القطن وأسماهم لأن عليه مدار دخل الحكومة وإلزامه السام للأهالي ولأن ارتفاع أسماهم يعود على البلاد بالنفع والسعادة ، وعلى الحكومة بزيادة الإيراد . وإذا نظرنا إلى أعمال الدول المتقدمة لوجندا أن أولى شيء تتم به كل منها هو الدفاع عن مصادر الثروة الأهلية ولا يتخذ في اتفاق الأموال في صيبل تنجيتها والمحافظة عليها حتى يتجشأ مثلا حيث تعتبر التجارة من أساسات ثروة البلاد ترى حكومتها تعرض تجار الصادرات ملايين الجنيهات لتوسيع تجارتهم مقابل فوائد قليلة وتشترك في العرض لنظر الخسارة بحصة معهم ، وفي البلاد التي يكثر فيها اشتغال الأهالي بالزراعة تستعمل الحكومة آليات لشركات الملاحة . إنني مقنعة وأجابت الحكومات للدفاع عن الثروة الأهلية ومصادرها كما أن عليها الدفاع عن سلامة أراضي الدولة وحريات أهلها ، ولما كان القطن هو أساس الثروة الأهلية في مصر فالدفاع عن أسماهم يجب أن يكون دائما في مقنعة وأجابت الحكومة فلنظر الآن في تطبيق هذه النظرية على أساس ثروتي الأهلية وهو القطن فنقول بأن الزيادة في محصول القطن في هذه السنة تبلغ حوالى اثنتا عشرة ألف قطار فإذا حصل ٩ انتر المصارين وتجار الصادرات ويوجد هذه الزيادة في كمية المحصول فأخذوا يبيعون كرتات القطن السكلاريديس دون أن يكون عنهم بضاعة وأتأروا حريا غموه على المنتج المصري قبل نزع القطن الجديد فيمد أن كان السعر ٥٢ رالا فيسيل المحصول هبط إلى اثنت وصل إلى ٢٧ رالا منذ شهرين أو شهرين ونصف . ولأن لا تزيد الأسعار على ٢٨ رالا ونصف مع أن ثلثات أن العالم في العام الماضي استهلك من القطن المصري أكثر من سبعة ملايين قطار وبيع وكانت أسعار السكلاريديس تنفق السنين و١٩١٩ وأسعار الاشمون تنفق الخمسة والتلاتين رالا . أما محصول السنة الحالية فقد بلغ الثانية ملايين فتكون زيادة المحصول الحالي من مقطوعة العالم حوالى اثنتا عشرة ألف قطار فهذه الزيادة ليست زيادة عظيمة تستدعي هذا المجهود الفاحش لأن نسبتها لا تتجاوز عشر المحصول ومع ذلك فقد وصل المجهود إلى الحد الزائد الذى نحن منه البلاد ، فماذا علينا من الحكومة ؟ أن الذى طلبه هو أن تملك الحكومة الحق في إيجاد التوازن بين العرض والطلب حتى لا يحصل التدهور الشديد في الأسعار الناتج من الموقف الحالي بسبب تلك الزيادة في العروض من المطلوب ، وهذه سياسة اقتصادية يسلم عليها غزالو القطن باعتقارهم ويتخذونها من زمن محمدى ساعات العمل في جميع المنازل حتى توازن كمية الإنتاج مع الكيات المطلوبة في السوق كما أن جمعية الفزائين كما جاء في الجريدة الانجليزية قد قررت أخيرا تحديد السعر الأدنى لجميع القطن ومنع أعضائها من العرض بسر أقل من السعر المحدد وهذا حفظا لسموى الأسعار . وقد خطب السيد شارلس مككارا - وهو رئيس جمعية الفزائين - بما يفيد وجوب الاهتمام بوجود التوازن بين العرض والطلب في القطن في المخرول قرون حضراتكم بما تقدم أن تمثل الحكومة في سوق القطن بقصد

إيجاد هذا التوازن عمل مشروع وهو من عمل النقابات في البلاد التي توجد بها النقابات . أما بلادنا لا يوجد بها نقابات بعد فأصبح هذا العمل من واجب الحكومة أن تقوم به أل أن توجد النقابات لتتولوا فواجب على الحكومة الآن أن تتبادر بالعمل على تحسين الأسعار لأن الأسعار الحاضرة منتهى الميوط ولا توازي مصاريف الإنتاج والواقع أن الفلاح ينخر إذا باع بالأسعار الحاضرة خسارة فادحة ولا توجد طريقة أخرى توصل إلى عرضنا خسر . وفي الكلية الزائدة با كلها من السوق وهذا لا يتأتى إلا بمشترى الحكومة للكية الباقية من هذه الزيادة علوة على ما سبق لها شرائه ولذا كان عمل الوزارة السابقة لم يتج الأثر المطلوب في السوق فليس ذلك لفساد في مبدأ التدخل ولكن لفساد النطلة التي سارت عليها الحكومة في تنفيذ قرارها بمشترى فقد كانت الكلية التي قررت مشترها دون الكية الزائدة . ولذلك استمر تأخير التيق من الزيادة خاسطا على السوق لأن ولا يرى التحسين حتى ترجم هذه البقية با كلها بمشترى من جانب الحكومة . وقد أوضحت لحضراتكم أن الكلية الزائدة في محصول هذه السنة عن محصول السنة الماضية التي استهلك أسماهم تبلغ حوالى اثنتا عشرة ألف قطار فإذا أن تكون الكلية الواجب شرائها الآن علوة على ما اشترته هي ثمانية آلاف قطار فيجب الاسراع بمشترها ودفعها من السوق وإلى أرجو من معالي زينا المحترم شفيق باشا أن يقرض بمشترى القطن ولا يتهم عليهم بإتهمهم بالرضية في الاستمرار بأولى الأمة لخصتهم الخاصة لأنه إذا رجع إلى ميزانية الدولة لوجد أن مادته متجو القطن في مدى خمس سنوات ضرورة للقطن يبلغ عشرة ملايين جنيه ونصف مليون جنيه ، وهذا المبلغ الكبير الذي هم مصدوره يعطيهما الخطر في الانتاج به خاصة للدفاع عن القطن الذي هو مصدر هذا المال ولم يكن من الجائز مثلا أن يصرف الناتج من ضريبة القطن في أبواب أخرى مثل سدادة خسارة القسم الناجية من سوء تصرف مصلحة السكة الحديدية في سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ وأعمال الوزارة ، وقد بلغت تلك الخسارة ما يربو على الثانية ملايين جنيه وهذه عملية لم يكن لمنتج القطن فيها دخل حتى يحصل نتائجها . فمن العدل أن تستعمل المبالغ الناجية من ضريبة القطن في خدمة مصالح متجبة للدفاع عن أسماهم . ولما كان الواقع أن مشترى الحكومة للكية المطلوبة لا يستنفذ المال المتجمع من ضريبة القطن البالغ قدرها عشرة ملايين جنيه ونصف مليون من الجنيهات بل ولا يستنفذ نصف ذلك المبلغ فلا وجه إذن لاعتراض سلاطين محمد شفيق باشا على الاقتراح ولا محل لقوله بأنه لا يجوز للحكومة أن تستعمل الأموال العامة لمصلحة فريق خاص من الأهالي إذ أن الواقع هو أن الحكومة إنما تستعمل بعض أموال متجى القطن لحفظ أساس ثروة البلاد .

لذلك أرجو من المجلس أن يقرر إحالة هذا الطلب إلى وزارة المالية ومبدأ بالإجماع البادرة بتفقيهه لحفاظته في ثروتي البلاد .

(استحسن وتصفيق حاد) .

حضرة عبد الله سليمان أخته بك - لحضرة صاحب المالى محمد شفيق باشا إعجاب فية بمشترى القطن أن يخبرها ، وهو دائما يساهم في تنفيذ اللائحة الفائلة لا يبعد عنها قيد شعرة . ولكن من الأسف أن حاية القطن لم يكن لها من حظ عنده .

كل هذا حصل رغم تدخل الحكومة والويل كل الويل للصري اذا لم تكن الحكومة قد تسكنت واى اوراق حضرة الزميل عبد الله سليمان اباطه بك في رايه من أنه اذا كان هناك تنظيم في الشراء على الأسلوب النافع لما وصلنا الى ما وصلنا اليه الآن من تدهور الأسعار .

اسمحوا لي أن أقول أن من تولوا الشراء هذا العام كانوا كالحاربين مصر والمصريين ، فبينما كنا نسمع أن الحكومة ستدخل السوق مشترية إذا بنا نسمع في اليوم التالي أنها قد أجمعت . أدى هذا الى زوال مطرد في الأسعار فعاتت الحكومة لانتفاذ الحسالة ولكنها لم تقو على ذلك فقلعة الكيات التي كانت تشترىها ، واى اعراض معالى شقيق باشا فدأ به وأطلب أن يباع هذا الاقتراح على لجنة المالية ليأخذ بجره الطيبى وأن يكون ذلك على وجه السرعة للاحتفاظ بسوق القطن لا من الحصول الحاضر بل بتفاديا من هبوط قد يحصل في وقت قريب ونحن على أبواب محصول جديد تفاديا من هبوط قد يردى مصر ويلقى بها في حوة صعيقة . (تصفيق) .

حضرة أفريد شماس افندى - أرجوا من حضرات الزملاء أن ينظروا الى الحقائق ، فزمن الحرب قد مضى ، وكان سعر القطن قبل الحرب لا يتجاوز العشرين ريالاً وقد صعد الآن الى زمن السلم فلا يمكن أن تعود الأسعار الى ما كانت عليه وقت الحرب عند ماوصل سعر القطن الى مائتين فائة فاسكني ريال .

دولة الرئيس - وهل مصاريف الانتاج الآن قد عادت الى ما كانت عليه قبل الحرب ؟ (تصفيق) .

حضرة أفريد شماس افندى - وجه الى دولة الرئيس مسأولا وأراى مضطرا لرد عليه ولو أدى بي ذلك الى التحول عن الوجهة التي كانت تقبى اليها أفكارى .

نحن لسنا المستهلكين للقطن فلا يمكن أن نكون اصحاب الأمر في تحديد أسعاره . نتج مصر ما بين ستة وعشائة ملايين قطن في العام بينما العالم ينتج مائة مليون قطناً فمن ينتج هذه الكمية الزائدة هو الذى يتحكم في الأسعار وأما نحن فلنا مسيون لاخريون .

ذهبت بنفى ثلاث مرات الى منشستر وأنا الشخص الوحيد الذى بحث المسألة وقد رفضت تحرياً بتبعية بحى لحضرة صاحب الجلالة الملكية وأثبتت بتخليج من أطلان اقتبهاه تضاعى السكرانديس وبميت بأسمار أعلى من أسماره فلنا إذن اصحاب الأمر .

الحكومة - كما قال معالى شقيق باشا - عندما تدخلت في السوق أخيراً تصرفتم تصرفاً غير جائزاً لأنها فترت شرهه بحماية ألف قطن سكرانديس ولم تشتتر قطناً واحداً من القطن الأتشيون وهذا خطأ ، ومن جهة أخرى فليس في الحكومة إخصائيون في الشراء تدخلها في السوق انما هو من قبيل المضاربة .

قدم حضرة الزميل عقل محمد بك اقتراحاً يمس فيه أن يطلب المجلس من الحكومة شراء ثمانية ألف قطن سكرانديس . انب تدخل الحكومات في الأسواق مشترية ليس بدعة ، فهي تدخلها عند انطسار . أماما حكومة البرازيل فلها دخلت سوق البن مشترية وهو أهم حاصلات بلادها عند ما شرت بخضر زول بأسماره فوقف القنول وعظم المضاريون أن وراء المتجين قوة تجمعهم .

ولو كان تدخل الحكومة الماضية في سوق القطن منطاً وبمسن نية وخاليا من الفرض لمنع التزول . ولكن الحكومة كانت تشتري كيات قليلة كاتى يشترها الأفراد من التجار كحضرات زملائنا عبد العزيز رضوان بك ومحمد منازى باشا وهى كيات تتراوح بين مائتين وخمسمائة باقة في اليوم .

ان زول الأسعار في هذا العام يرجع الى مجموعة أسباب : منها سوء الحالة المالية في أوروبا ووفرة المحصول في مصر التي انتهت ثمانية ملايين قطن ، وفي أمريكا التي انتهت في هذا العام ستة عشر مليون باقة وهو محصول لم يسبق انتاجه ، ولا علاج النجح من أن تظهر الحكومة لتقاوم ذلك التيار الذى يندد أكبر قوة في البلاد . وكان المتظر أن يعل معالى شقيق باشا هذا الاقتراح على الاعتبار ويؤيد طلب تسكن الحكومة على أن يكون تدخلها في الوقت المناسب أى أننا لا نجد ما وقتاً لذلك ، ولهذا أؤيد اقتراح حضرة عقل محمد بك وأطلب قبوله .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - في الواقع - كما قال حضرات الزملاء - أنه كان من الحكومة أن تقم لتنج مصر ما دامت لم تتهأ له لان أسباب الدفاع عن نفسه أمام العاطامين لى وفي محصول مصر الوحيد ومنع ثرتها وهو القطن .

ولا أظن أن الحكومة جازفت في وقت من الأوقات بشئ من ما لها عند ما دخلت السوق مشترية لأنها لم تدخل الاعتماد على مبالغ حصلتها واستمرت عليها من الفلاح وهى ضريبة الخمسة والعشرين قرشاً المفروضة على كل قطن . واى أعتقد بحق أنه لو أخذ برأى معالى شقيق باشا اليوم وقيل أن الحكومة يجب أن تفرغ من أن تكون تاجرة لأصبحت أمام هبوط كبير وكان ذلك ضناً على البائة فتزل الأسعار جنبها أو أكثر احتقاداً من المضاريين بأن الحكومة خلعت عن الفلاح المسكين المنتج فأصبح وليس له من يحميه من تدهور الأسعار .

قال زملائى ان محصول العام الماضي في مصر وأمريكا كان وافرأ . ومع ذلك نتلاحظ أنه مع وفرة محصول أمريكا فان ثمن القطن انخفض من درجة "مدينج فير" كان في العام الأسبق ثلاثة وعشرين ريالاً فنزل الى سبعة عشر ريالاً ونصف أى ينقص خمسة ريالات ونصف بينما القطن السكرانديس كان ثمة اثنين وخمسين ريالاً فأصبح خمسة وعشرين ريالاً أى ينقص ثلاثة وعشرين ريالاً والقطن الأتشيون وهو محصول الصعيد وقسم من الدلتا يباع بشترين أو خمسة عشر ريالاً مع أنه من رتبة "نوتوى جودفير" والأمريكان الذى يباع بسبعة عشر ريالاً ونصف هو من رتبة "مدينج فير" والفرق بين اليتين عظيم بينما الفرق في السعر نحو ريالين .

رضت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والستة والثلثين مساء .

أعيدت الجلسة الساعة الثامنة مساء .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر (المقرر) - لم تقرأ اللجنة قبول هذا الاقتراح وإحالة على لجنة المالية إلا لأنها تعتقد أنه العلاج الوحيد وأن كانت تعترف من جهة أخرى أنه علاج وقفي .

تعملون حضراتكم وأتم من المتعين تلك المصاريف الباهظة التي ينبغي الفصل على زمامة القطن كصايف الحوت والفتاوى والفرق والري وما إليها . كل ذلك تعملونه وتعملون أيضا حالة الفلاح البسيط التي كان عليها في السنة الماضية . فهل من الحكمة أن تتركه دون أن نجبه من جهة السقوط .

نعمل جميعا أنه توجد كيانات كبيرة من القطن في السوق الآن .

ونعمل أيضا أن الحكومة لا يصح أن تكون طاعة ولكن زى ألا ماضي من تدخلها في السوق كما قلت لحماية الفلاح المسكين ولو أن هذا التدخل يعتبر علانيا وقليا .

كان يمكن أن يكون لكل مال شقيق بأنا نصيب من الوجاهة لو أن لدينا تقاليد زراعية تشكلت بحماية الفلاح وسماح للفرد تساهل على استهلاك القطن حتى لا تضطره الحاجة إلى عرضه بكميات وشيعة في السوق فيباع بأبض الأثمان تحت تأثير المضاربات وطعم تنظيم البورصة .

تعملون حضراتكم أن الحكومة فرضت ضريبة خاصة مقدارها ٢٥ قرشا على كل قطار من القطن فإذا فرضنا أن متوسط ما يتجه للفدان من القطن ثلاثة قطار تكون ضريبة القطن على كل فدان ٧٥ قرشا يقوم بعدها المنتج وتعملون أيضا أنه كثيرا ما طلب رفع هذه الضريبة فلماذا إذا رأينا بقاعنا لا نتعجب بها في دفع أثمان القطن .

لا ضرر في أن تدخل الحكومة سوق القطن مشترية شيئا من ضريبة القطن تصفط بذلك ثروة الفلاح من الضياع . ولو فرضنا أنها اشترت مليون قطار أو أكثر ثم خسرت هذه المقادير فلا ضرر علينا في الواقع لأنها استولت على ثمنه من ضريبة القطن .

أما من الجانب الثاني فلا نجدون بها شيئا خصصته الحكومة لإصلاح حالة الفلاح الذي أنهكت جسمه الأمراض كالانكسوتوما والبالورسيا وأنواع الأوبئة المنسوبة من وجود البرك والمستنقعات فلا أقل من أن تساعد على حفظ سعر القطن الذي يعتمد عليه في سداد الأموال والديون ومصاريف الزراعة التي انقضت في العهد الأخير حتى لقد وصلت أجرة العامل في البرق خمسة عشر قرشا في اليوم الواحد في بعض الجهات البحرية .

من أين يأتي هذا الفلاح المسكين بهذه المصاريف ؟ إنى أعجل أن أقول أنه يستدينها بجامدة لا تقل في الغالب من ٣٠ ٪ وهو مضطر لقبولها لأن قانون خمسة الأندنة كان يسيبها في أضعاف همة البنوك به وكان من الأسباب التي تضطره إلى الإقتداء إلى المايين والاستئدة بالآلة الفاحش .

حضرة عبدالعزيز وضوان بك - مع اعترافي بأن الحكومة لن تكون ناجحة موقفة وأن الأفراد أقدر منها في كل ما يتعلق بالأعمال التجارية وشؤونها والقرابات الاقتصادية التي تجري عليها ، أقول أن البلاد محرومة من جميع الوسائل التي يجب منحها لها ، وعلى الأخص حصول القطن الذي عليه كان البلاد ، محرومة من المنازل ، محرومة من تميم الثقات الزراعية ، فلا تنمو الحكومة من أن تدخل في السوق للدفاع عن ثروة البلاد بحفظ أسعار القطن وذلك الدفاع لا يكون - في اعتقادي - إلا بتدخلها عند الانقضاء أي في الوقت المناسب لاشتغال البلاد من التلاعب في الأسعار ذلك التلاعب الذي كثيرا ما يحصل من المضاربين بنية سيئة ، أن من أسباب تزلزل الأسعار في هذا العام وفرة الحصول ، ولكن لو رجعت لأسعار العام الماضي لوجدنا أن القطار من القطن السكاريديس كان يباع بخمسة وسبعين ريالاً والبطيخ الحاضرة من رتبة "تقوى جود غير" بسبعة وخمسين ريالاً ، وهذه أرقام أستطيع إثباتها رسمياً ، ولم يبلغ سعر القطن الأمريكي أكثر من أربعة وعشرين ريالاً فقل في هذا العام إلى سبعة عشر ريالاً السكاريديس إلى سبعة وعشرين ريالاً أي أن تزلزل سعر القطن الأمريكي لم يتجاوز ستة أو سبعة ريالات في حين أن سعر السكاريديس تزل نحو ثمانية وأربعين ريالاً . أنظروا إلى هذا الفرق العظيم ، فهو لا يمكن أن يكون فرقا تجاريا وإنما هو فرق أوجدته جملة أسباب ، منها وفرة الحصول التي استعرا وداعها وتقدموا بها في تزلزل الأسعار فاقض المضاربون على السوق في وقت كان فيه الفلاح ملزما بسداد الأموال الأميرية ودفع الإيجار وأقساط البنوك . دخل المضاربون السوق متزينين تلك الفرصة وأخذوا يبيعون كيانات لا يمكنها تهيبت الأسعار إلى هذه الدرجة التي ضمت منها البلاد ولم يكن هناك وسيلة لإيقاف تيار التزلزل عند ما لا تدخل الحكومة في السوق مشترية ولو أنبت الحكومة كانت رشيقة في تدخلها موقفة في عملها حازمة في موقفها لما أعلنت مقدار الكمية التي اعترت شرعاها وهي نصف مليون قطار . ولاكتفت بأن تمان عزما على الشراء دون تحديد الكمية ، لأن البلاد تنتج ثمانية ملايين قطار والحكومة أعلنت عزما على شراء نصف مليون منها فيبقى سبعة ملايين ونصف وهو مقدار كاف لتلاص المضاربين من حزب التزلزل ولو أن الحكومة السالفة كانت كالتاجر المحرب لأعلنت عزما على الشراء من غير تحديد الكمية ولكن في ذلك دفع لحزب التزلزل على المحروب من السوق وقطعية مراكمهم بالشراء فيصعب بذلك حزب صعود لا حزب تزلزل لأن التبعية وكثرة الشراء تسبب رفع الأسعار . لذا أرجو من حضرات الزملاء أن يقرروا تدخل الحكومة في السوق احتفاظا بثروة البلاد مادامت محرومة من وسائل الفلاح التي ذكرتها .

أما من اقتراح شراء ثمانية آلاف قطار في هذه الآلة فاني أرى أنه لا ينجح نتيجة حسنة لأن المزارعين باعوا ما لديهم من محصول العام الماضي ولم يبق منه إلا كميات قليلة في أيدي التجار ومن لم يبع من المزارعين لا الآن ونحن في شهر يولييه يمكنه أن يخطئ شهرا أو شهرين لأن عنده الآلات الحاصيل المستحقة .

فأرجو أن يقرر المجلس أن تدخل الحكومة السوق شارية في الوقت المناسب أي عند ما يمرض المزارعون أعظمهم للبيع في شهر أكتوبر .

ثانياً - تعديل الترع الصيفية بأى طريقة توصل المياه بأذنيها مرة بأوطا حتى لا يحرم ملاك الأحيان الواقعة أراضيهم على الأذنب من الرى .

ثالثاً - منع إعطاء ما يسمونه تمويضا في المياه لأى ترعة من الترع بعد نقل المياه منها لأن هذا يسبب تبديد المياه ، وإن كان لا بد من إعطاء تمويض فيكون زيادة أيام أو ساعات على أيام المناوبة العادية في أثناء وجود المناوبة بالترعة أو الترع المحتاجة للتويض .

تلى تقرير اللجنة عن الجزء الثالث من هذا الاقتراح وهذا نصه :

«عن الجزء الثالث من الاقتراح المقدم من حضرة أحمد مصطفى بك عضو المجلس الخاص بمنع إعطاء ما يسمونه تمويضا في المياه لأية ترعة من الترع بعد نقل المياه منها .

حضر حضرة صاحب الاقتراح في الجلسة واستوفته اللجنة عن غرضه فقال أن غرضه هو سرعة إعطاء التويض في أثناء وجود المياه بالترعة وتبليقلها بلغة أخرى خوفا من تبديد المياه .

قررت اللجنة بعد هذا الاستيضاح اعتباره اقتراحا بريده ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاسالته على لجنة الأشغال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (المقرر) - قدم حضرة أحمد مصطفى بك اقتراحه وهو يتخى على ثلاثة أجزاء فالجزء الأول والثاني سبق للمجلس أن أسالهما إلى لجنة الأشغال ، أما الجزء الثالث فهو المروض على حضراتكم وقد رأت اللجنة استدعاء حضرة المقترح لاستيضاحه عن غرضه فأبدي أنه عند ما يكون الدور ستة أيام لا يصح لمن يتخلف عن الرى فيه أن يعطى ما يسمونه تمويضا في المياه بعد انتهاء الدور لى ما يتخلف من طاقته ؟ فأظهر حضرة إعطاءه تمويضا بعد انتهاء الدور لى ما يتخلف من طاقته ؟ فأظهر حضرة أن الفرض من اقتراحه هو سرعة إعطاء التويض أثناء وجود المياه في التركة ، يضى على أثر نهاية الدور يطلب التلحاق بسرعة إعطاء التويض قبل انتقال المياه من التركة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - لا أوافق على هذا الاقتراح ولا على التفسير الذى أبداه مقدمه .

حضرة عبد احمد الشريف بك - الأسمر في إعطاء المياه موكل إلى رجال الرى وأرى أن يترك لهم تقدير الظروف .

مطل محمد شقيق باشا - الجزآن الأول والثاني من الاقتراح سبق للمجلس أن أسالهما إلى لجنة الأشغال وقد نظرت فيهما اللجنة ورفعت تقريرها بهما . أما الجزء الثالث من الاقتراح فأرى رفضه لأنه لا يمكن المنعدين بعد انتهاء المناوبة أن يترك الأراضي التى تحتلها المياه عنها بدون تمويض أصحابها وينقل الماء إلى جهة أخرى لأن ذلك لا يتفق مع العدل .

دولة الرئيس - ما رأى حضراتكم في الجزء الثالث من اقتراح حضرة أحمد مصطفى بك .

أصوات : رفض .

وبناء على ذلك أرجو الموافقة على رأى اللجنة وأعتبر أن رفض الاقتراح مصيبة على البلاد .

حضرة عبد الفتاح رجاى افندى - قدم كل من حضرة على عبدالرزق بك وأحمد ابوسيف راضى افندى اقتراحا في هذا الموضوع تعديلا لاقتراح حضرة عقل محمد بك وهذا نصهما :

اقتراح حضرة على عبد الرزق بك

«أقترح أن تستوى الحكومة من جميع أصناف القطن المصرى بكية غير محدودة حسبما ترى وفى الوقت المناسب .»

اقتراح حضرة أحمد ابوسيف راضى افندى

«أطلب من هيئة المجلس المقرر اذا قبلت اقتراح حضرة عقل محمد بك وأسالته على لجنة المسالية أن تخلف عبارة تحديد الكية وأن تخلف عبارة تخصيص الصنف بسبب أن القطن السكلاريدس قصرت الحكومة مشتراها عليه في العام الماضي وأباعت منه نصف مليون قنطار . والأآن يطلب حضرة المقترح مشتري ثلاثة ألف قنطار من السكلاريدس وهذا يد فىنا على مشتري القطن الأثووى وأطلب أيضا أن يكون تدخل الحكومة في الوقت المناسب .»

حضرة لويس اخوخ فانوس افندى - أرى أن يطلب من الحكومة مباشرة الشراء من الآن .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - نحن لا نحدد للحكومة وقتا ولا قدرا بل نترك لها تحديد المقادير ومراعاة الوقت المناسب .

دولة الرئيس - ما رأى حضراتكم في هذين الاقتراحين .

أصوات : نوافق على الاقتراح الأول .

دولة الرئيس - هل ترون أسالته على وزارة المسالية .

حضرة محمد علوى الحجاز بك - أرى أن يحال الاقتراح على وزارتي المسالية والزراعة .

أصوات : نوافق .

دولة الرئيس - المجلس يقرر قبول اقتراح حضرة على عبدالرزق بك وأسالته على وزارتي المسالية والزراعة .

ثم انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة الاقتراحات عن الاقتراحات التى فصلت فيها اللجنة يوم ١٤ يولي سنة ١٩٢٦ (القمم الثامن) .

اقتراح

مقدم من حضرة صاحب العزه أحمد مصطفى بك عضو مجلس الشيوخ «أرجو التفضل بمجاعة وزارة الأشغال بمجلس المواضيع اللمية في مقننة المشاريع العامة والشروع فيها في هذا العام :

أولا - مشروع تعمير الرى الصيرفى بمديرية أسوان .

وهو طلب إنشاء وزارة خاصة للصحة ليقبض بمقتضى القوانين التي تعود على الأمة منه وإلى تأكل كل التأكد من أنك توافقوني على أهميته العظمى وعلى التسجيل بخصمه وأقراره .

لسنا في حاجة لتذكيركم بمقالة الفطر الصحية وما هي عليه من سوء الحال على أننا لا نذكر أنها أحسن بكثير منها من صين مضت . فهذه الإحصائيات السنوية عن الوفيات والأمراض المعدية وتحريرات المستشفيات الزميدة والأمراض الطفيلية كاللهاورسيا والأنتكستوما هي أكبر شاهد على سوء حال الفطر الصحية .

هكذا وإذا نظرنا إلى نظامنا الصحي الحالي وجدنا أنه لا يفي بما تتطلبه حاجة البلاد ، فطبيب واحد أو اثنين على الأكثر لكل مركز لا يفي للراية الصحية لأنه مشغول أكثر الوقت بالحوادث الجسائية وهو لا يساعده في وظيفته إلا حلائل الصحة وأكثريهم من الجهل يمكن ولا يمكنه مرافقة المواد الغذائية في البنادق والأموال وبياء الشرب غير معنى بها في معظم البلاد وهي من أهم العوامل في انتشار الأمراض .

والمستشفيات العمومية تكاد تكون معدومة من معظم المراكز وكان يجب أن يكون في كل مركز مستشفى لمعالجة الأمراض المختلفة .

ومعامل التبديل التي لا تستفي من الأطباء غصوبها لمكلفة الأمراض المبدية لا توجد إلا في الواسم فقط وكان الأجدر أن يكون في كل مديرية واحد أو اثنين منها ونضيف إلى هذا أن مصلحة الصحة الحالية وهي جزء من وزارة الداخلية لا يمكنها القيام بكل ما يلزم من الإصلاحات والإصلاح إلا إذا كان لها ميزانية خاصة بها . هذا قليل من كثير وإلى أرى أنه لو أنشئت وزارة خاصة للصحة أمكننا أن نسد النقص الكبير في الحاصل الصحية وأرى أن وزارة الصحة هي إحدى من أهم الوزارات التي يلزم أن يعمل لها ميزانية خاصة واعتاد خاص ولو اضطرنا ذلك لتوفير في أبواب أخرى من المصروفات وذلك لأهميتها بالبلاد .

وإني أقول أن النقص العظيم في الحال الصحية لا يشعر به ساكنو المدن والواسم كما يشعر به سكان القرى والبلاد الصغيرة فهناك يمثل أماناً نتيجة الاهمال في الشؤون الصحية والحاجة إلى تحسينها .

ووب قائل يقول إن إنشاء وزارة بكلف الميزانية معاريف كثيرة لموظفين جدد وروساء أقلام وعلاوة وهذا فأرى أنه لو جعلنا مصلحة الصحة الحالية ميزانية خاصة وإدارة مستقلة وأفقنا في سبيل تقديمها جزءاً من الميزانية بشرط أن تكون مستقلة في إدارتها غير تابعة لأي وزارة وأن يكون لها مجلس استشاري من الأشخاص بالشؤون الصحية والأطباء لكنني بهذا الإصلاح ولاستغنيا عن اتفاق المسائل في غير وجهه .

دولة الرئيس - المجلس يقرر رفض هذا الجزء من الاقتراح .

ثم يقرر اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور سوريال جريس سوريال أفندي وهذا نصه :

«عن الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور سوريال جريس سوريال أفندي عضو المجلس انناض يتميدل لأهمية ترتيب واختصاص المجلس للمل العام للأقطار الأرثوذكس الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ ومشروع القانون مرفق به .

قرار اللجنة

اطلمت اللجنة على المشروع ووجدت أن فيه إصلاحاً تاماً لطائفة الإقطار الأرثوذكس ولا سيما فيما يخص تنظيم حالة الأوقاف وعلى التفرقات والمراض المحلية الواردة للمجلس وموقع عليها من ملات من الطائفة ومؤيدين لهذا المشروع .

لهذا :

قررت اللجنة اختياره اقترافاً برفية ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس طبقاً للسنتين ٧٧ و ٧٨ من اللائحة الداخلية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (المقرر) - اللجنة تعتبر هذا الاقتراح اقترافاً بمشروع قانون لا اقترافاً برفية كما ورد في التقرير .

حضرة علي عبد الرزاق بك - أرى الحالة هذا الاقتراح على لجنة الحفانية لتتفر في له وجه السرعة .

نيسامة الأنبالوكاس - لا أرى محال الاستقبال في نظر هذا الاقتراح لأنه اقتراف بمشروع قانون ويجب التدقيق في مجته .

دولة الرئيس - ما أرى حضراتكم في نظر هذا الاقتراح أمام لجنة الحفانية بطريق الاستقبال ؟

أصوات : يحال على لجنة الحفانية .

دولة الرئيس - المجلس يرفض الاستقبال ويقرر إحالة هذا الاقتراح على لجنة الحفانية .

ثم الاقتراح المقدم من حضرة عبد زكي عبد الرزاق بك عضو المجلس انناض يحمل مصلحة الصحة العمومية وزارة قائمة بنفسها وهذا نصه :

اقتراح

بطلب جعل مصلحة الصحة العمومية وزارة قائمة بنفسها

حالة الشعوب المحلية هي أقوى عامل لبقها فالأهم التي تنفي بصمة أفرادها العناية الكافية مهمة التقدم كمية الإنتاج وإني أقدم اليوم بهذا الاقتراح

قرار اللجنة

قررت اللجنة اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته على لجنة الصحة .

وافق المجلس على ذلك .

دولة الرئيس — أرى احادة التقريرين المقتضين من لجنة للصحة الخاص أولهما بمشروع تعديل المرسوم الصادر بقانون عن تهرير الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا . وثانيهما بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٦ الخاص بدم المستنقعات (المعروفة بالبرك) أو تجفيفها الى اللجنة المذكورة لاستنطاء مندوب من قبل مصلحة الصحة لأخذ رأيه فيهما .

وافق المجلس على ذلك .

دولة الرئيس — أرى أن مجال المراسيم التي لها قوة القوانين الصادرة من حل مجلس النواب في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ على لجنة الشؤون الدستورية تتفرع مع لجنة مجلس النواب على تقسيم العمل فيما بينهما .

وافق المجلس على ذلك .

رغبت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والبنقبة ٢٥ مساء على أن يودع الاجتماع في الأرماء ١ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٢١ يولييه سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساء .



مضبطة الجلسة الخامسة عشرة

المتعقدة علنا في يوم الأربعاء ١١ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٢١ يولييه سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس — ان النظر في موضوع هذا الكتاب سابق لأوانه لأنه يتناقض بالمقارنة التي يتعين ظاهرا مجلس النواب أولا، فهل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا الموضوع حتى تطرح الميزانية على المجلس ؟
وافق المجلس على ذلك .

أبلغ المجلس ثلاثة أسئلة موجهة الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة ابراهيم نور الدين بك العضو بالمجلس :

الأول — عن مشروع إنشاء المدرسة للصناعية بمدينة الزقاق في .

الثاني — بشأن إنشاء كوربي على بحر موسى .

الثالث — بشأن مبالغ أرسلها حضرة مأمور مركز الزقاق لحضرة سكرتير حزب الاتحاد بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٥ قيمة اشتراك محمد ومشايخ وأهالي بلدة القضايات بحملة الاحاد .

وأبلغ المجلس أيضا سوألا موجهة الى دولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل بشأن ممدق سيلان اللاهون .

دولة رئيس الوزراء — أرجو تأجيل الاجابة على هذه الاسئلة لجلسة اخرى .

دولة الرئيس — قُبلت الجلسة المقبلة .

وافق المجلس على ذلك .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي بشأن تخصيص ٤٠٪ من المتحصل لمجالس المديرات لانفاقها على الشؤون الصحية بالبلاد وهذا نصه :

اقتراح

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ المحترم

حيث ان مجالس المديرات تتقاضى ضرائب من الملاك تصرفها على التعليم والشؤون الصحية وغلافة ، وحيث اني وجدت ان الصرف على الشؤون الصحية في البلاد يكاد ان يكون ميسورا مما يدل عليه نسبة الأمراض الموجودة في أهالي البلاد .

أقترح الآتي :

(١) أن يخصص مبلغ أربعين في المائة من المتحصل للمجالس في عمل مشاريع صحية وعمل الترتيبات اللازمة للوقاية من الأمراض سواء كانت وبائية أو غيرية .

اجتمع المجلس في الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء علنا كل من حضرات اصحاب الدولة والمجالس والسادة والمزة : أحمد فؤاد عزت باشا ، اسماعيل صري باشا ، أحمد زور باشا ، محمد طلعت حرب بك ، أحمد ذوالفقار باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، أحمد حلمي باشا ، محمود محمد حسن الشندوبلي باشا ، محمد قصي يكن بك ، محمد عبد الطيف أفندي ، عبد الرحيم صبري باشا ، بولس حنا باشا ، محمد أفلاطون باشا ، صليب فلوديوس باشا ، عبد العظيم المصري بك ، سعيد فهمي الروي بك ، حسن احمد البديسي بك ، محمد محمود خليل بك ، السيد حسين القصبي ، محمد ابراهيم والي بك (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرات : ابراهيم الطاهري بك ، محمد عوض جبريل أفندي ، أحمد مصطفى بك ، أحمد تيمور باشا ، سمعان خيرال القمص بك (متذكرون عن جلسات هذا الأسبوع) .

وسادة اللواء حسين خيرى باشا المتعذر عن جلستي أمس واليوم .

واحتذر عن حضور جلسة اليوم حضرات : الفرقي موسى فؤاد باشا ، شعبان السيد مؤمن بك ، محمد السيد أبو علي باشا ، الدكتور سوريال جرجس سوريال أفندي ، أحمد القريشي باشا ، محمود بسيوني أفندي .

وظب حضرات : لويس . أخنوخ فاقوس أفندي ، علي بسيوني بك ، يوسف بشتوتو بك ، يحيى ابراهيم باشا .

وحضر من حضرات الوزراء حضرة صاحب الدولة مدني يكن باشا رئيس الوزراء وصيد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح ربياني أفندي ، هل عبد الزائق بك ، محمد احمد الشريف بك ، الشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

صلى المجلس على محضر الجلسة الماضية .

أبلغ المجلس كتابا واردا من وزارة الأوقاف بشأن موضوع اختصاص بالبرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية ومدى هذا الاختصاص .

(٢) يصرف على كل بلدة ما ينصها بقية ما يتحصل منها .

(٣) أن تساعد الحكومة هذه البلاد اذا لم تكن مبالغها كافية .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول باقي الاحترام

الدكتور محمد هاشم
عضو المجلس

٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦

قرر المجلس احالته على لجنة الاقتراحات .

عرضت اربعة اقتراحات مقدمة من حضرة حافظ عابدين بك :

الأول - انشاء سلك زراعية بمركز امبابه وجعل السكة الزراعية التي تبدأ من امبابه شمالا على جسر البحر الأعظم بمثابة سكة رئيسية تتفرع منها سكة فرعية عند كل بلدة واقعة على جسر النيل بالقرى التي تكون في اتجاه واحد .

الثاني - انشاء مدرسة ابتدائية للبنين ببلدة امبابه .

الثالث - ادخال التنظيم ببلدة امبابه والبلاد المحيطة لها او انشاء مجلس محلي .

الرابع - جعل خط السكة الحديدية من مصر الى المناشي خط ضواحي وجعله خطا مستقيما وهذا نصها :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أرجو أن تتكرموا برض اقتراحاتي الآتية على هيئة المجلس الموقرة لقررها على وجه السرعة وبذلك الشكر وهذه الاقتراحات هي :

أولا - تقرر من مدة تزيد على العشرين سنة انشاء سكة زراعية بمركز امبابه جيزة وتصل من ذلك الحين المصاريف اللازمة لتلك السكة ولكن لأن ومع شدة حاجة بلاد المركز الى هذه السكة لم ينشأ منها الا ثلاث مع أن المركز طويل جدا حيث تبدأ بلاده من الجنوب قريبا من جسر الهرم وتنتهي شمالا الى ناحية بنى سلامة المقابلة ل ناحية الخطاطبة من أعمال مديرية البصرة محاذية لمديرية القليوبية والمنوفية .

لذلك :

أقترح أن يؤخذ من الآن في انشاء السكة الزراعية التي لم تعمل وأن يبنى السكة الزراعية التي تبدأ من امبابه وتنتهي شمالا على جسر البحر الأعظم ماردة بناحية وراق الحضر وجعلها بمثابة سكة رئيسية تتفرع منها سكة فرعية عند كل بلدة واقعة على جسر النيل بالقرى التي تكون في اتجاه واحد .

وفي ذلك قصد لمصاريف الانشاء وحفاظة على جسر النيل بدون كبير عاء وحفاظة كذلك وهو الأهم على ادياح وأموال أهالي وراق الحضر التي ضاع ويضيع منها الشيء الكثير بسبب جشع اصحاب المراكب والزنايات في نقلهم بطريق البحر من يلهم الى القاهرة على اعمالهم الكثيرة المختلفة .

ثانيا - حرمت بلدة امبابه وهي عاصمة المركز (كوبه) من المدارس فلا تجدد فيها مدارس للبنين حتي ولا مدرسة أولية وفي ذلك من الظلم والتقصير ما فيه .

لذلك :

أقترح انشاء مدرسة للبنين ابتدائية لهذه البلدة اراحة لأهلها من عناء ارسال اولادهم الى القاهرة وتقليلا لمصاريف استئجارهم اليها خصوصا وأن معظمهم فقراء ويشدو الحاجة الى تلك المصاريف .

ثالثا - من مدة عشر سنوات تقريبا والحكومة تحصل من أهالي امبابه والبلاد المحيطة مثل الحوتية وجيزة ميت عقبة وميت عقبة عوائد أملاك حتى يبلغ المتحصل الآن مبلغا لا يقل عن عشرة آلاف جنيه مصري وهذه البلاد محرومة من كل شيء ولم يعمل في سبيل تنظيمها شيء فلا اصلاح الطرق ولا كس ولا ربح ولا ائارة ولا ماء ولا بل مهمة كل الاممال ، كذلك الحال في ناحية النقي مركز الجيزة .

لذلك :

أقترح أن يؤخذ حالا في عمل التنظيم خصوصا فيما يتعلق بجسر البحر الأعظم المسار لطول امبابه والاتارة والتنظيف وخلافه والا فسيهد المبلغ مع فوائده حتى يتمكن الأهالي من اصلاح حالهم بإيجاد مجلس على هذه البلاد .

رابعا - أهملت مصلحة السكة الحديدية انشط الفري المسعى بخط المناشي كل الاممال فلا تسير فيه الآن من مصر الا قطارين اثنين الأول صباحا الساعة ٩ والثاني مساء الساعة ١٠ والحقبة ٤ ، مواعيد غير صالحة جعلت الناس يفضلون ركوب السيارات أو العربات مع العلم بأننا لاحظنا أنه لما زادت المصلحة فيما سبق عدد القطارات زاد الأيراد بأكثر من نسبة زيادة القطارات أي تضاعفت الزيادة ورغم ذلك عادت المصلحة وانقصت على ما أسلفنا بدون مير .

لذلك :

أقترح أن يعمل الخط من مصر الى المناشي خط ضواحي يسرى عليه ما يسرى على خطوط الضواحي وأن يستعمل العرباج (الكوبه) الموجودة فيه الآن فيكون خطا مستقيما من قبيل قطرة يستعمل الى محطة المناشي وبنا يمر على معظم البلاد مثل الكوم الأحمر وشبراخيت وبرطس وزاوية ثابت والزبدية وأوسم وقريبا من المنصورة وبيرس فتتزايد فيه الحركة وينفع أهالي تلك البلاد وفي ذلك ما فيه من تميم النفعة ونفا الأيراد .

هذه الاقتراحات أربعة أرجو من هيئة المجلس الموقرة أن تقر فيها السرعة فتقرها وتحيلها الى الجهات المختصة وإذا رأت تلك الجهات حاجة الى بيانات أوضح فاني مستعد لذلك .

وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول عظيم احترامي

حافظ حسين عابدين

٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦

حضرة حافظ عابدين بك - أرجو أن ينظر في هذه الاقتراحات الأربعة على وجه السرعة .

دولة الرئيس - ان المدة المحددة لجنة الاقتراحات لتقديم تقريرها عما يحال عليها هي خمسة عشر يوما وأذن فلا وجه لطلب الاستعجال .

سنة ١٩٢٦ خلاص بنظام هذه المدرسة وأن يقرر المجلس عدوله عن موافقة
بجلسة ١٩ يولييه الجاري على إرسال طلب اللجنة إيقاف العمل بهذا المرسوم
مؤقتا إلى وزارة المعارف من أجل لكل ضرر (١)

(١) خلاص الاقتراح :

حضرة صاحب الدعوة رئيس مجلس الشيوخ
تخلت إلى المجلس الأسس طلبا الكلام في طلب بلة المعارف المحدث تحت رقم ٣ من جدول
الأعمال لأن طلت أن المسألة مرت بدون مناقشة قبل أن أحضر . . . ولأن أرفق ما قد
يتم من إجابة اللجنة إلى طلبها هذا من جسم الخطر وطمع القرضا ما سارعت وزارة المعارف
إلى الدل بهذا الطلب وبحثت القوانين عديدة المهندسات وبحثوا بعض من سكرى التعليم فيها
أذ أقل ما فيه كما قال فاطر المدرسة يقول في مذكرة إلى بلة الشيوخ أن يحرم القاريون بالمعادن
من طلبها ثمرة نشاطهم ويحرم ويحجب الكمال على القاريين في كسبهم . . . وذلك ما لا
بالنس : " انت أقصى حد يمكن وجوده في مدرسة الهندسة الملكية بجعلها بالمدرسة
الطلبة . . . كل طالب يريد دراسة في إحدى الفرق يتبع طلبة آخرين الانشغال بالمدرسة
في كل سنة فبعضها . . . وذلك نص القانون على فصل الطالب الذي يرغب في رفعه مرتين
سواء لإخلافه في الفراسة أو لعدم استعداده بطله بجمع جهة الهندسة ، إذا لم يتبع كل هذا
الطالب الاستمرار في التمتع بالأجور المذكور والقاضي في حرمان غيره من الطلبة الذين لا تفرق
فيهم شروط التمتع أكثر منه . . .

ومن جهة أخرى ليس من المرفوب فيه الاستمرار في كدرب الطلبة ضفاف الممارك الذين
يظنون نيا بعد دأما في مراكزهم لا يلقين قيمة بلهم مدرسة الهندسة الملكية . . . وأن من
هذه المراكز البصيرة ما يمكن بلوغها فائدة الجميع والعلمة العامة دأما من تروى مدرسة الفنون
والصناعات مثلا " . . . هذا بعض ما جاء في مذكرة فاطر الهندسة .

من هنا يتبين أن إجابة بلة المعارف إلى طلبها هذه بالمدرسة سريتها الأولى وبعثا كما كانت
عليه في الهندسة القوي لا تخرج إلا من دأما لا فخر كفاءة عالية وبقوة وأمانة في الوقت الذي
اشتدت حاجة البلاد إليهم فسكن بهم من الأجنبي رافعا يخرج موعسى وي وعامل تتعلم حسب .

أما المشروعات الكبرى والأعمال الجسيمة من إنشاء الكليات والحدود وشييد المدارس والعمود
تبقى المدرسة بعيدة عنها كل البعد .

لهذا ولحاجات خاصة أخرى أدت الكلام في طلب بلة المعارف وسرطان ما صاحب في
مساعدة شفيق باشا في جهة التفتيش وأحل الكلام فهم مع الكل أن فاطر لا استعمر رأه متفق
على رأى اللجنة في طلبها .

تأثر المجلس برسمه مع مساهمة إذ حبه كما يحرم كلاءه متفقا مع فاطر المدرسة في الرأى
ولكن رجعت إلى أوراق عمله المسألة في بلة المعارف فوجدت الواقع غير ما فهمنا من كلام
مساعده . وجدت فاطر المدرسة وهو الأستاذ الفيلسوف الذي أمضى سنة أغير يدوس هذا الموضوع
مع بلة من رجال فنون وأدب وبحثين من بينهم المشير ويرا عمدة كلية الهندسة يدرج .
وجدة يتكلم اللجنة على خط مستقيم ويحل بأصناف المجمع وأرض الأطله على ما في المساس بهذا
العلم من جسم الأنظار وطمع الانصراف بالنسبة لكيان المدرسة وما يرى لها من التقدم
والرأى بل بالنسبة لا من كمالها .

حضرة حافظ مابدين بك - أن وجه الاستقبال يتبين من ثلاثة نص
الاقتراحات .

دولة الرئيس - نحن نعلم موضوعها وأننا فلا داعي لتلاوتها .

حضرة حافظ مابدين بك - أنى أصمر على طلبها .

دولة الرئيس - من يوافق على طلب الاستقبال فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

قرر المجلس رفض طلب الاستقبال .

حضرة حافظ مابدين بك - بقيت الثلاثة .

دولة الرئيس - هل حضراتكم في حاجة لتلاوة الاقتراحات ؟

أصوات : لا .

قرر المجلس رفض هذا الطلب وأجالة الاقتراحات الأربعة على بلة
الاقتراحات .

عرض الاقتراح المقدم من مساهمة أمين سامى باشا بشأن تركيب طلمبات
على ترعة الساحل بمرکز قلوب وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أن الأطنان التي تحيط بترعة الساحل بمرکز قلوب بمديرية القليوبية سواء
كانت تلك الأطنان شرق الرياح التوفيق أو غربي الرياح المذكور وهي بين
الرياح والفرع الشرق لتهراويل إنباء من القنطرة الخيرية لغاية بينها كلها محرومة
من الوسائل الحسنة للرى الصيغى وعند ما كان شرع في تركيب طلمبات
أبى المنجا كانت آلية متجهة لتركيب طلمبات أيضا على ثم ترعة الساحل
المذكورة ولكن كانت المدة المصرح بها لشركة حلابة إقطان القنطرة الخيرية
بإدارة آلة تروى أطنان بلدى كفر الشرفا ووقية شفقان لم تنته . وبما أنها
انتهت الآن فيكون من أمالة الرأى الشروع في السمل الآن حيث الحاجة
المالية مساعدة ولأن في أجابه منافع عامة للأحالي والحكومة مما مثل النتائج
الحسنة العامة على المتضمنين من طلمبات أبى المنجا والإيراد للاتحاد حصول
الحكومة عليه منها .

ولما مل أن يوافق حضرات أعضاء مجلس الشيوخ الموقر على هذا الاقتراح .

وتفضلوا دولتكم بقبول جليل الاحترام ما

أمين سامى

٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦

قرر المجلس إحالة على بلة الاقتراحات .

عرض اقتراح مقدم من حضرة عمود أبى النصر بك طلب به طبع مذكرة
ناظر بمدرسة الهندسة المتكاملة لجنة المعارف عن المرسوم الصادر في ١٠ مايو

ناظروا حضراتكم الى هذه البارة "وأنه متفق مع رأى اللجنة" فهذا هو الاتهام الأول بالكتب .

والبارة الثانية - "عزير أن المجلس بما سمعه من معادته إذ حسبه كما يرمي كلامه متفقا مع ناظر للمدرسة في الرأى ولكن وجبت الى أوراق هذه المادة في لجنة المعارف فوجدت الواقع غير ما فهمنا من كلام سعادته" نسب الى حضرته في هذه البارة الكتب مرة أخرى .

البارة الثالثة - "ولكن سعادة شفيق باشا طوى عنا كل ذلك وأهمنا عكسه وكان جدرا به أن يوفقنا على رأى عميد المدرسة" . هذه ثالث مرة نسب الى "فها الكتب أيضا .

ثم عقب على جوارته هذه بالبارة الآتية : "غير أنه لم يفعل فصدقا وعلى طريقة لا أظن المجلس رضاها" . وهذه رابعة التهم بالكتب .

لقد نسب الى الكتب في أربعة مواضع من مذكرته ، وفى أرجو من حضراتكم أن تذكروا ما حصل في تلك الجلسة ، ولنا مرجع في ذلك الى حضرة السكرتير العام ومساعديه الذين يقيدون الألفاظ التي تخرج من أفواههم وموظفون شرفاء أمناه يصدق على عملهم السكرتيرون البلانيون الأربعة قبل (طبع) المضبطة ، فاصحوا حضراتكم كلامى حريفا كما جاءه بالمضبطة ، قلت مانصبه : "صفتى عضوا في لجنة المعارف آخر حضراتكم أنا استندنا وكل مدرسة الهندسة ووقفنا منه على كل المعلومات التي تبرزنا وقدم لنا تقريرها" هذا كل ما قلته ويدين منه لحضراتكم أنى لم أقل مطلقا أن كل المدرسة واقفا .

فإذا كنتم تعتقدون أن هؤلاء السكرتيرين جميعا لا يؤدون عملهم بأمانة أكون كاذبا ويكون حضرة محمود أبو النصر بك صادقا .

وبالرغم من كل ما تقسم فإن محمود أبو النصر بك يطلب باقتراحه اعادة المناقشة متذبرا في ذلك بأسباب أرجعها الى شخصي وقد بينت فسادها ، وإذنى أطلب من هيئة المجلس أن ينظر في هذه المسألة الفرعية أولا ويفصل في صحة ما أسنده الى أبو النصر بك ، ثم يقرر بعد ذلك استبعاد الاقتراح المقدم من حضرته وعدم نشره ولحضرته ببسند أن يقدم اقتراحا آخر يزيله على وقائع حقيقية .

حضرة محمود أبو النصر بك - آسف كل الأسف على أن حضرة الزميل يحمل كلامى مالا يحمله مطلقا . (أصوات) انى أرجو من حضراتكم أن تقرروا المدعى وأن تستصرا فنحن حق أن أنكم ومن الواجب أن تستمعوا ولكنى كلما تكلمت أرى صانعا ينجني . اسمعوا لى أن أذاع عن نفسي لأن ذلك من حقى .

حضرة زميل - وأكرر هذه الكلمة - فهم من كلامى مالا يحمله مطلقا . ان كلامى مسطور أمام حضراتكم وبارزى أمامكم وكلكم تعرفون أساليب اللغة العربية .

ما قلت مطلقا أن معالى شفيق باشا كان متفقا في الرأى مع حضرة ناظر لمدرسة الهندسة ولكنى قلت "سرنا ما صحاح في معالى شفيق باشا" والواقع أنه صاح صيحة عالية . صاح في في لجة التنيف ، لأنه قال معنا "ألم تكن

ولكن سعادة شفيق باشا طوى عنا كل ذلك وأهمنا عكسه وكان جدرا به أن يوفقنا على رأى عميد المدرسة للمضاد رأى اللجنة ويترك المجلس حق الموازنة بين الرأىين حتى يقول الشيوخ كلمتهم عن بيته .

غير أنه لم يفعل فصدقا وعلى طريقة لا أظن المجلس رضاها لذ أننا جميعا طلاب حقيقة والحقيقة بنت البحث الصحيح ولجلل الصريح فكلمنا خدام المصلحة العامة لا يبتنى سواها .

وقد أقاض ناظر للمدرسة في بيان وجوه تلك المصلحة اقاضة بليفة لا يرضى مجلس الشيوخ أن تبقى مطوية عنه ولا أن تمر المسألة بمد ظهور هذه الحقيقة بدون تمحيص .

من أجل هذا

وما هناك من الأسباب الوجبة حيث يقتضا :

أولا - طبع مذكرة ناظر مدرسة الهندسة بمطالبة اللجنة بالمصارف في هذه المسألة وتزويدها على الأعضاء ليتبينوا منها مواضع انطرد وأسباب الضرر الذى يترتب على اجابة لجنة المعارف الى طلبها .

ثانيا - أن يقرر المجلس صدقه على موافقته بلسة ١٩ عريسه الجارى على ارسال طلب اللجنة الى وزارة المصارف منعا لكل ضرر وتقاضيا من كل تشوش .

ولا يقلل ان كلامى بلسة الأسس بمعنى شكلا من تهدم هذا الاقتراح لأن الأسباب التي أبته عليها اليوم أسباب جديدة لم تظهر الا بعد انتهاء الجلسة ولأن كلام سعادة شفيق باشا كان يدل على خلافها .

ولذلك منى عظيم الاجال ما

٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦

محمود أبو النصر

معالى محمد شفيق باشا - أرجو أن يؤذن لى بالكلام لتصحيح واقعة والرد على مسألة شخصية .

حضرة محمود أبو النصر بك - أطلب الكلمة .

دولة الرئيس - ان معالى محمد شفيق باشا يريد أن يصحح واقعة وارد على مسألة شخصية وله حق التفتيم بمقتضى المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية .

حضرة محمود أبو النصر بك - انى أطلب ثلاثة اقتراح أولا .

دولة الرئيس - سنظر في ذلك عند ما يشرع المجلس في نظر الموضوع .

معالى محمد شفيق باشا - أرجو من دولة الرئيس أن يسمح لى بالكلام لتصحيح واقعة مدعى بها والرد على مسألة شخصية فإن المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية تقتضى بأن هذه الطلبات أولوية على الموضوع الأصلى يترتب عليها إيقاف المناقشة فى الموضوع حتى يتم النظر فيها .

دولة الرئيس - فلنا انك حق الأولوية فى الكلام .

معالى محمد شفيق باشا - قلم حضرة محمود أبو النصر بك اقتراحا جاءت به أوصاف لا تنطبق إلا على كتاب . وقد وردت بمذكرته في أربعة مواضع : البارة الأولى قوله "فلما ولا اعتبارات هامة أخرى أردت الكلام فى طلب لجنة المعارف وسرنا ما صحاح فى سعادة شفيق باشا فى لجة التنيف وأدلى بكلام فهم منه الكل أننا الناظر قد استحضروا أنه متفق مع رأى اللجنة فى طلبها" .

حضرة محمود أبو النصر بك - عابري تحمل مافهمته وأما وحدي أحمل مرتضى .

دولة الرئيس - إذن يجب أن تصدر عبارتك بما يفهم منها أنك إنما تقر مافهمته .

حضرة محمود أبو النصر بك - اننى أقول انى فهمت هذا وفق اعتقادى أن هذا هو مافهمه حضرات زملائي .

دولة الرئيس - إذن غير عبارتك .

حضرة محمود أبو النصر بك - انى أقول ذلك الآن . ثم بإدلة الرئيس هل ينظر على أن اصراح المجلس برأى عن أمر من أخطر المسائل الدستورية

معالى محمد شفيق باشا - المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية تمنع في حالتنا هذه الكلام في الموضوع .

حضرة محمود أبو النصر بك - قلت لحضراتكم ولا زلت أقول ان عبارتي ترجع الى ما اعتقدته من كلام معالي محمد شفيق باشا والى تلك الالفة التي كان يصيح بها والاساليب التي استعملها وأضيف الى ذلك أن تقريرا كثر في ناطق المدرسة أو وكيلها بين منتهى انظر والضرر في الرغبة الى أيدى لجنة المعارف وكان من الواجب أن يقدم لحضراتكم كطلوا عليه وتنتهوا الصواب فإذا قلت انهم تقدموا ولم يذكر شيئا من هذا التقرير ففهمت من ذلك ما فهمه غيرى فلا حرج على مطلقا .

بناء على هذا يكون اقتراحى بنصه لا ضرر فيه وإنما هو تبير عن عقيدتي وما استغرق في فهمي وقد كاشفت اخواني به فقالوا انهم فهموا من كلام معالي محمد شفيق باشا أن ناطق مدرسة الهندسة متفق مع اللجنة في الرأي . ولذا تأثر الكثيرون بهذا ووافقوا على اقتراح اللجنة ولذا قدمت القتراس . ولكنى بعد ذلك تبينت الحقيقة من أوراق هذه المسألة ووجدت أن الواقع غير ما فهمنا من كلام سعادته وقد يكون حضراتكم اننى حاولت أن أعرض عليكم في تلك الجلسة المسألة خطورة الرغبة التي تريد لجنة المعارف إقراركم عليها لأن هذا الرغبة مخالفة للقانون والدستور - ولكنى لما سلولت ذلك قوطت - فكان لا بد لي بعد ذلك أن أعود الآن الى الادلاء برأى لأن في استيفاء هذه الرغبة اضراما وتخريبا على الدستور والقانون ولا يمكن أن أفهم مطلقا أن المسألة تمزجه الصراحة في إذا ما أردت الكلام فيها يقال انى جرت اساسى زميل . عابري - وحضراتكم تعرفون - اساليب اللغة العربية - تكل على أى ما قلت أن معالي قال ذلك ولكنها تكل على أنى فهمت ذلك كما فهم غيرى من كلامه .

ان الموافقة فيما ضرر كبير . فيها مخالفة للدستور والحق أن أنكم وإن أكون أول من يشكم ما قدمت أرى أن الأمر خارج عن حدود الدستور ولذا أرجو الأخذ بالقتراس كما هو .

حضرة عبيد الله سليمان إبانة بك - ان كان حضرة زميل محمود أبو النصر بك موقفا في الامامة فهو غير موقفي في المية الثانية فقد أثار قضية ينظر حق حول

يجانب سعادة أمين سامى باشا رئيس لجنة المعارف وهذا هو التفرع ، وقال ان اللجنة استعدت ناطق مدرسة الهندسة . . .

دولة الرئيس - ان معالي عالان اللجنة استعدت وكيل المدرسة لاناظرها . حضرة محمود أبو النصر بك - يستوى الأمران .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - قال معالي شفيق باشا ان حضرة محمود أبو النصر بك كان بجانب سعادة أمين سامى باشا رئيس لجنة المعارف واناظر حتى يخرج .

حضرة محمود أبو النصر بك - اننى أقول واقعة لا ينكرها سعادة أمين سامى باشا وهى انى عرضت على سعادته قبل أن يخرج ملاحظتي ، فقلت له باستعادة الباشا الى ملاحظة ما تقدمت بها الى المجلس بخصوص طلب لجنة المعارف . فقال لى أنت حرليا تريد . إذن كل من فيالحق ماصودرت به لأن الواقع اننى لم اناظر حتى يخرج سعادة أمين سامى باشا ثم قدمت لاداء ملاحظاتي بل بالمعنى عرضت عليه أن يبقى حتى يسمح رأى . وقلت كلمتي صباح في معالي شفيق باشا في لجنة التنقيص قائلا : "الم لا يكن بجانبك سعادة أمين سامى باشا ؟" وهذا هو التفرع . وقد أدلى معاليه بكلام يستخرج منه وفهم منه الكل أن الناطق قد استعجزه أنه موافق على رأى اللجنة .

دولة الرئيس - هذا استنتاج من حضراتكم .

حضرة محمود أبو النصر بك - نعم هذا استنتاج منى واذك لحضراتكم انى راجعت كثيرين من احوالى الذين استمعوا معالي شفيق باشا وهو يصيح تلك الصيحات وسألتهم ماذا فهمت من كلام معالي شفيق باشا فقالوا فهمنا أن الناطق استعجزه وكان موافقا على رأى اللجنة . نعم أنا أقول ما اعتقدته . أقول ما فهمته فهل من حرج على أن استنتج هذا من كلامه .

ما كان ينظر برأى مطلقا وما كنت أعلن أن مسألة تعرض على حضراتكم فوافق المجلس عليها "وهى غير دستورية بالمره" والواقع أن المسألة حمرت وهى ليست دستورية لأنها مناقضة للدستور مناقضة كاملة وما كنت أعلن أنها تمردون أن يتقدم إليكم رئيس لجنة المعارف أو أحد أعضائها ويدل إليكم برأيه ويجهان رأى ناطق المدرسة . ولما عرضت ذلك على المجلس منعت بذلك الصيحات .

معالى محمد شفيق باشا - هذا كلام في الموضوع .

دولة الرئيس - هل تعتقد حضراتكم أنه يجب أن تلع اللجنة أن تلع رأى مندوب الوزارة ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - أبدا أريد أن أقول إنه لى يلى المجلس في الأمر يجب أن يمرض عليه الزاين وقلت أنه ما كان ينبغي أن يطوى رأى ناطق المدرسة . هذا ماقلته وماكنت أريد به جرح احساس حضرة زميل ولكنى أردت أن أيقن لحضراتكم ما استغرق في عقيدتي بما فهمته من كلامه .

دولة الرئيس - بعد ما سمعنا من التصحيح لاسنى استيفاء عبارتك كما دقبتها .

تراه ولما الحق في استبداه من ترى لزوم حضوره للحصول على بياناته
ولما أن تأخذ بها أو لا تأخذ .

قال حضرة في اقتراحه للمقدم اليوم ما نصه "ولذا ولا اعتبارات هامة أخرى
أردت الكلام في طلب لجنة المعارف وسرعا ما صاحب إلى سعادة شفيق باشا
في لهجة التعريف وأدلى بكلام فهم منه الكل أن الناظر قد استعجزوا به
متفق مع رأى اللجنة" ، يقول لنا فهنا ذلك ، ونحن نقول جميعا أننا لم نفهم
هذا وكل الذي قيل يدل صراحة على أن وكيل المدرسة قد استدعى ووقفت
منه اللجنة على كل المعلومات التي تليها وقلم لها تقريراً ولم يذكر أحد شيئاً
عن رأى وكيل المدرسة وعن كونه مخالفاً أو متفقا مع رأى اللجنة وقال حضرة
أبو النصر في اقتراحه أيضاً "بأن المجلس بما سمعه من سعادته إذ حسيه
كما يروم كلامه متفقا مع ناظر المدرسة في الرأى ولكن سعادة شفيق باشا
طوى عنا كل ذلك وأهملنا حكمه" فكيف نبنت هذه الفكرة في نحن
أبى النصر ؟ ومن أين له هذه المزاعم المخالفة للواقع ؟ ولم هذا التصريح ؟
انه يحرف الكلم عن مواضعه ثم يستشهد بالأعضاء وإياها من جهة .

لهذا أرجو يا حضرات الأعضاء أن لا يفتح باب المناقشة ثانية في هذا
الموضوع ويحضر بعض الاقتراح شكلا ولا يصح السباح به بالكلام في الموضوع .
حضرة عمود أبو النصر - سمعت من حضرة الزميل عبد الله سليمان
أبانه يك أنوارا كنت أراى موقفاً في مواقف أخرى فاني غير موقف بذكرك .
نعم لا يضيرني مطلقاً وأنا في جانب الأقلية وأتم الأكتيرة أن أكون غير موقف
ولكني أظن بأهل صونى أنك اذا تاملت على ذلك راجع إلى كثرة السدد
لا لقوة الحجة والبرهان .

(صحة شديده) .

حضرة في حيد الزاقي بك (السكرتير اليوناني) - لاحظ مكتب المجلس
أن حضرة عمود أبو النصر كعادته الأعضاء ببياراته الجارحة ولقد قلتم
حضرة الشيخ يس عمود أبو جليل الاقتراح الآتي :
"إقتح استبعاد اقتراح عمود أبو النصر من جدول جلسة اليوم لأنه غير
مصحح ومهين لأحد حضرات الأعضاء" .

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - قرر المجلس استبعاد اقتراح حضرة عمود أبو النصر
من جدول أعمال جلسة اليوم .
حضرة عمود أبو النصر - أرجو أن تتبرأ احتجاجي على مقاطعة كل
وحرمانى من الرد حتى على ما يوجه إلى شخصي .

حضرة في حيد الزاقي بك (السكرتير اليوناني) - كل ما يقال يدون
في المضبطة بطبيعة الحال .

حضرة عمود أبو النصر - انى أرى في خطلكم معي تحكما ينافى ما
تقتضيه الروح الدستورية وولاءى أنى لأخشى على الدستور من هذه التصرفات .
وقعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة السادسة والدقيقة ٤٠ من أن عمود
للاستعداد يوم الاثنين المقبل ١٩ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٩ يولية سنة ١٩٢٦
الساعة السادسة مساء .

مسألة فصل المجلس فيها والحكم بينه وبين معالى محمد شفيق باشا هو المضبطة
وهي أمانة ولا يخرج ما أثبت فيها عما قاله في الجلسة وصنعه جميعا من أن
الجنة استدعت وكيل المدرسة ووقفت منه على كل ما احتاجت إلى الوقوف
عليه في هذا الشأن ، وأنه قد قدم لها تقريراً .

وهذا واضح من أن معالى شفيق باشا لم يذكر ، بل لم يشر إلى أن وكيل
المدرسة وافق اللجنة على رأيا . فأرجو من حضرة زميلي أن يسحب اقتراحه .
وأمامه مجال البحث متسع فإما هو أبدي وأوقع عند عرض ميزانية الخفانية
على المجلس وهو غير بشؤنها .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - تذكرون يا حضرات الشيوخ أن الحياة
النيابية كانت معطلة زماناً طويلاً وكنتم أصحاب الفضل الأكل في أعضائها
حيث اجتمع في الوقت المناسب وطعن من حضرة صاحب الجلالة ملك
البلاد إعادة تلك الحياة النيابية فأعيدت ولم يكن النقص من أعضائها مجرد
اجتماع كل من المجلسين دون قيامهما بعمل يذكر في مصالح البلاد . ولكن
خطة حضرة عمود أبو النصر في كل جلسة ترى دائماً إلى تعطيل تلك
الحياة النيابية (تصفيق) إذ أن تعطيلها كما يصعب أن يكون مادياً بإغلاق
أبواب البرلمان يصعب أن يكون معنوياً بإستمرار أمثال هذه المشاغبات التي
يثيرها حضرة من أن لا حرج قريب على السباح بتكرارها أن ينهى دور الاستعداد
دون أن يقوم المجلس بعمل متبع فيه مصلحة للبلاد التي ستسببكم من
تساؤلكم في حقوقيها .

في كل يوم جمعة وفى كل يوم مشايخ يقصد بها تعطيل أعمال المجلس
وتشويه سمعته وقد كان مجلس الشيوخ مضرباً للثل في السنية والوقار والحزب
ولكن خلة إلى النصر كانه يرى بها دائماً إلى ما قد يخرجكم عن أأنكم .
لم يكن لحضرة حق في إثارة جمعة اليوم إذ أننا لا نسير في أعمالنا فوضى
بل تسير وفقاً لقانون وضمانه هو اللامعة الداخلية ، وحق كل منا ألا يخرج
عليها ، فكل هيئة لها نظامها ، وهي جديرة بإحترام هذا النظام ، ولعل حيات
أخرى كما ك الأخطاط أطوع لنظامها مما يراد بهذا المجلس أن يكون بالنسبة
لنظامه .

قدم لحضرتكم اقتراح من لجنة المعارف قبيلته وقررت إحالة على وزارة
المعارف فأتى أبو النصر وقال كنت ثانياً وطلب فتح باب المناقشة لشرح
لجلس الأسباب التي دعت لهذا الطلب وسمعه له حضراتكم بالكلام وتكلم
نعلأ وأخيراً قرر المجلس رفض إعادة المناقشة .

لماذا تريد يا حضرة الضرب بعد ذلك ؟ قلت انك كنت ثانياً وسمع لك
المجلس بالكلام فتكلمت وعقدت زميلك معالى محمد شفيق باشا وكنت تدعى
أن اللجنة لم تستحضر ناظر المدرسة فأباليك معاليه بأنها استدعت حضرة وكيل
مدرسة الهندسة ووقفت منه على كل المعلومات اللازمة وأنه قد قدم لها تقريراً فهل
يريد حضرة أبو النصر أن يلزم كل لجنة بالأخذ بما يدلى به كل مندوب
وزارة أو مصلحة يستدعى لإبداء معلوماته في أى موضوع تبحث فيه اللجنة ؟
وهل يريد أن يلزمها بالإزاما بإتياده ؟ وهل على منزلة استبداه مندوب من
الوزارة أو المصلحة المختصة في كل موضوع ينظر أمامها ؟ كلا فالجنة حرة فيما

مجلة الشريعة

مضبطة الجلسة السادسة عشرة

المتعلقة علنا في يوم الاثنين ١٦ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٦

الاقترح الثاني - بشأن إنشاء محطة السكة الحديدية بين التوفيقية وابناى البارود .

الاقترح الثالث - بشأن التصريح لشركة سكة حديد الدلتا بإنشاء خط حديدى بين بيان والتجيلة .
وهذا هو نص ذلك الكتاب :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على خطاب دولتكم رقم ٥٧٠/٢/٥/٦ المؤرخ في ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦ بشأن الاقتراحات المذكورة مآليه، أتشرف بأخبار دولتكم أن الاقتراحين الأول والثاني قد حولا على اللجنة الفنية بمصلحة السكك الحديدية لدرهما وتقديم التقرير اللازم عنهما .

أما الاقتراح الثالث فقد وافقت عليه لجنة السكك الحديدية الضيقة وأقرته هذه الأمانة وبلغ هذا القرار الى شركة سكة حديد الدلتا لتنفيذه .

وتفضل يا صاحب الدولة بقبول طائق الاحترام “

وزير المواصلات
محمد محمود

على تلخاب ولود من وزارة المواصلات بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٦ :
عن الاقتراح الخاص بإنشاء كبرى على رباح البقية بالكلو ٨٩ مركز كرم حماده وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا خطاب دولتكم رقم ٥٧٠/٢/٥/٦ المؤرخ في ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦ بشأن الاقتراح المذكور مآليه أتشرف بأخبار دولتكم أن إقامة هذا الكبرى ليست من اختصاص وزارة المواصلات (مصلحة الطرق والكبارى) لأنه غير واقع تحت سكة زراعية أو فرع من سكة زراعية بل هو من اختصاص وزارة الأشغال العمومية (مصلحة الري) .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول طائق الاحترام “

وزير المواصلات
محمد محمود

حضرة محمود على مهنا بك - ليجعلوا لاذ اقتراح هذا على وزارة الأشغال العمومية .

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح على وزارة الأشغال العمومية .

اجتمع المجلس في تمام الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء هذا كل من حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة والمزة : أحمد فؤاد عزت باشا ، اسماعيل سرى باشا ، أحمد زيور باشا ، أحمد نو الفقار باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، أحمد حلمى باشا ، محمود محمد حسن الشندوبى باشا ، جد قصى يكن بك ، جد عبد الطيف افندى ، جد الزحم صبرى باشا ، بولس حنا باشا ، جد أغلاطون باشا ، صليب فلديوس باشا ، جد العظيم المصرى بك ، سعيد فهمى الزوى بك ، جد محمود خليل بك ، السيد حسين القصبى ، جد ابراهيم والى بك ، الأتيا لوكاس (مصر) لحضراتهم بإجازات) .

وحضرات : جد علوى الجزار بك ، السيد جد على البيلوى ، الشيخ تولى عمر حمزى ، على اسماعيل بك (مبتلون من حضور جلسات هذا الأسبوع) .

وفاز كل من حضرات : حسن احمد البدينى بك ، سمعان شربال التمس بك ، على بسوى بك ، يحيى ابراهيم باشا .

حضر من الوزراء حضرة صاحب الدولة على يكن باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالي محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة وحضرة صاحب المعالي على الشمسى افندى وزير المعارف .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : جد الفتح رجائى افندى ، على جد ارازق بك ، محمد احمد الشريف بك ، الشيخ جد عز العرب بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

أبلغ المجلس طلب حضرة عمر احمد خلف الله بك إجازة خمسة عشر يوما، وافق المجلس على الإجازة المطلوبة .

دولة الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة الماضية ؟
أصوات : لا .

صدق المجلس على محضر الجلسة الماضية .

على الكتاب الوارد من وزارة المواصلات بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٥ عن ثلاثة اقتراحات سبق للمجلس أن أسأله عليها وهى :

الاقترح الأول - بشأن إنشاء فرع من السكة الحديدية الإضافية للثمنة من بنى سويف الى اللاهون .

البلدى لتقرير ما يراه فيه . وقد سبق أن قرر مجلس المديرية من جهته تخفيض مبلغ ٢٠٠٠ ج. م. الساعلة في إنشاء هذا الكورى وهذا المبلغ باقى بدون صرف حتى تستوفى الاجراءات الخاصة بالانشاء .

أما فيما يخص بما أشار إليه حضرة العضو المحترم عن الطلب المقدم من المقاولين لإنشاء الكورى فيلتخص الموضوع في أن اثنين من المقاولين أرسلوا خطابا خاصا في شهر أبريل سنة ١٩٢٦ إلى أحد أعضاء المجلس البلدى بالترافى باستعدادهما للقيام بعمل هذا الكورى بمبلغ ٥٠٠٠ ج. م. وحددا بمبدأ ثلاثة شهور يكونان فيه في حل من التخل عن هذا التعهد إذا لم يرخص لها بالعمل وقد يتم هذا الخطاب إلى المجلس البلدى في شهر مايو سنة ١٩٢٦ ، ولما كان تقدم هذا المطاء على هذه الصورة ومن غير أن ترفع في الرسومات والمقاسات الخاصة ببناء الكورى لا يمكن النظر فيه فقد أهمل المجلس .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - ليسمح لى دولة الرئيس أن أقول كلمة عن البيان الذى تمضى به دولة وزير الداخلية .

دولة الرئيس - حل تريد استيضاحا من دولة الوزير ؟

حضرة ابراهيم نور الدين - نعم . هناك نقطة جديرة بالملاحظة وبأن نستوضح عنها دولة الوزير وحي أن المجلس البلدى دفع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومجلس المديرية دفع ألقى جنيه أى أن مجموع ما دفع بلغ خمسة آلاف جنيه وتقدم المجلس البلدى مطالعات من أشخاص قبلوا إنشاء الكورى بمبلغ خمسة آلاف جنيه - وأن كانوا جعلوا أنفسهم في حل من القيام بتجهيز هذا إذا لم يتم الاتفاق معهم في شهر ثلاثة أشهر - فكان من الميسور أن يضع المجلس أمامهم الرسومات والبيانات اللازمة حتى إذا عدلوا عن مطالبهم كان للمجلس المنذر في عدم إنشاء الكورى واعتقادي أن إنشاء هذا الكورى ما زال في حيز الامكان . فهل لدولة الوزير أن يلفت نظر المجلس البلدى إلى ذلك ؟

دولة الرئيس - ليس هذا استيضاحا :

حضرة ابراهيم نور الدين بك - أقصد أن يتفضل دولة الوزير بإبداء الأسباب التى من أجلها لم يشرع في عمل الكورى .

دولة الرئيس - ليس لدى دولة الوزير ما يضيفه على جوابه السابق .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - انذ أن أكتفى بحجاب دولته .

على السؤال الموجه من حضرة ابراهيم نور الدين بك إلى دولة وزير الداخلية عن مشروع إنشاء المدرسة الصناعية بمدينة الزقازيق وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أضع سؤالا الآتى هنا موجها إياه لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية :

كان حظ مديرية الشرقية سيئا زما طويلا في التعليم إذ لم تتل منه قطعا حقيقيا الا ما يضعه سنين حيث انشئت فيها مدارس ابتدائية وعدة كبرى من المدارس الأولية بمعرفة مجلس المديرية .

ويرى وصول إيرادات المجلس إلى ٨٢٠٠٠ جنيه تقريبا ، ومع أن مجالس مديريات الدرجة الثالثة مثل بنى سويف وإلخيرة لها مدارس صناعية ، فإن الشرقية وحي من الدرجة الأولى حرمت من ذلك حتى تهدر الانشاء

على السؤال الموجه من حضرة ابراهيم نور الدين بك إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بشأن إنشاء كورى على بحر موسى وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يشرف ابراهيم نور الدين بك عضو المجلس بتوجيه السؤال الآتى إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية وأرجو تبليغه وهو :

اهتمت مديرية الشرقية في وقت مضى بإيجاد مدرسة ثانوية بمدينة الزقازيق طامعتها ، ومن أجل ذلك وبعد مناقشة طويلة ومفاوضات مع أكثر من وزير من ولوا وزارة المعارف وفي النهاية رضى مجلس مديرية الشرقية أن يدفع ١٨٠٠٠ جنيه لوزارة المعارف مقابل اسلال المدرسة الثانوية في الباء القائم الموجودة فيه المدرسة الابتدائية وأن يقدم لها المجلس أيضا قطعة أرض قدرها ٣ أفدنة لتتبنى عليها المدرسة الابتدائية المذكورة .

يجت المجلس فلم يجد أرضا ترضى بها الوزارة سوى قطعة في البر الغربى للقرية التى تتفرق للمدينة المعروفة باسم ”بحر موسى“ .

ولما كانت هذه المنطقة هي في طريق المدرسة الزراعية الصناعية التى وضع الجبر الأول في بنائها صاحب الجلالة الملك ، فقد رأى وقت ذلك تسجيلا للوصول للدارس الشبيبة (وتختصر رى القسم الأول التابع لوزارة الأشغال في تلك الجهة) إنشاء كورى على بحر موسى في اتجاه شاطئ فؤاد الذى اتفق يوم أشرف صاحب الجلالة وأعلى هذا الاسم لما سيكون له من الأهمية مستقبلا .

ولإتمام ذلك جمع فعلا قسم من المبالغ اللازمة لهذا الكورى ودفع منها المجلس البلدى ٤٠٠٠ جنيه ومجلس المديرية ٢٠٠٠ جنيه وتصور الاهتمام بجميع بقية اللازم من مختلف المصادر لإتمامه .

وصار أنه تقدم طلب من اثنين مقاولين لإنشاء الكورى مهما كان تصميمه بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

وقد مضى على هذا عشر سنوات ولم ينشأ الكورى ولا نعلم ما تم فيما جمع له من المبالغ .

لذلك

نتظرو جوابا على هذا السؤال ، ونفضلوا بقبول أجل احتراماتى ”

٢٠ يولييه ١٩٢٦

ابراهيم نور الدين

عضو مجلس الشيوخ

دولة على يكن باشا (وزير الداخلية) - سبق أن قرر المجلس البلدى بالترافى في سنة ١٩١١ إقامة كورى على بحر موسى غير أن حالته المالية لم تسمح له بتنفيذ هذا المشروع وقد رد المجلس الاكتسابات التى جمعت لهذا الغرض لأصحابها .

على أن البلدية استمرت في الاهتمام بهذا المشروع وتشييده وقررت في ١٦ يونيو سنة ١٩٢٣ اعتماد مبلغ ٣٠٠٠ ج. م. ونظرا لأن هذا الاعتماد غير كاف لإتمام إنشاء الكورى وما يتبعه فيمعرض هذا الأمر مرة أخرى على المجلس

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أضع على كاهي هذا السؤال الآتي موجها إياه لحضرة صاحب الدولة عدلي يكن باشا بصفتي وزير المالية :

قرأت في العدد ١٠١٤ من جريدة البلاغ الصادرة في ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ صورة زكوة غرافية تلطاب أرسله مأمور مركز الزقازيق بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٥ لحضرة محمود أبو النصر بك المحامي سكرتير حزب الاتحاد وأرسل معه ١٥٩ جنيتا اشتراك محمد وشانج وأهالي بلدة القناتيات بمركز الزقازيق في جريدة الاتحاد وقضمن الخطاب شيئا من التكاليف لابقى بكامة موظف مثل المأموران يستعمله فيما يهره من الخطابات .

فهل وصل إلى مصلحة الوزير شيء من هذا الأمر؟ وهل لا يرى دولة أن هذا يخلل سيب وهو هوالذي يوجب ويوجد القوضي في البلاد وفيه شيء من الازهاق والا لم يلزم الناس بما لم يرضوه أو لورضوه لذهبوا بأهصم طامعين للاشتراك كما هو الشأن في كل اشتراك الحرام ؟

لذلك نرجو دولة الوزير أن يتفضل بإخباره عما إذا كانت أصدر أمره بتطبيق من هذا الشأن واتخاذ ما يلزم لمنع تكرار حصول مثل هذا السكوت بد العلم بغير تخاضيا قد يجرى ما لا يحد .
وتفضلوا دولكم بقبول أجل احتراماتي م

أبراهيم نور الدين

٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦

حضرة علي عبد الرزاق بك (السكرتير البرلاني) - قدم حضرة محمود أبو النصر بك الآن اقتراحا وصفه بالاستيصال يطلب فيه استبعاد هذا السؤال من جدول الأعمال واظهره من حضراتك لاجل ما رأيك فيه وهذا نصه :

أقترح مستعجل

أقترح على هيئة المجلس الموقر أن يقرر استبعاد السؤال الثالث (قرة ٧) جدول أعمال اليوم من أسئلة حضرة المصطفى إبراهيم نور الدين بك وذلك للسبب الآتي :

بني هذا السؤال على جواب يقال أن مأمور مركز الزقازيق سلمه إلى محصل جريدة الاتحاد في شهر يونيو سنة ١٩٢٥ فتوصله إلى سكرتير الحزب مع تحويل مبلغ ١٥٠ جنيتا .

وحيث أنه لا داعي لهذا كان الجواب المذكور أمانة في يد ذلك المحصل ليسلمه إلى من أرسل إليه . وحيث أنه بدلا من أن يؤدي الأمانة إلى صاحبها سلم الجواب إلى خصمه ليستعمله ضدّه ويضد من أمته عليه . وحيث أن المحصل بعله هذا قد ارتكب جريمة خيانة الأمانة ووقع تحت طائلة قانون العقوبات . وحيث أن جسم هذه الجريمة هو الجواب الذي بني عليه السؤال . وحيث أن قواعد التشريع وأحكام القضاء تنطق على أنه لا يصح أن يبنى أي حكم أو عمل على مستند غير بره استنادا لقبضية الأمانة وحرما على واجب الأمانة .

وحيث أنه لذلك يجب ألا يتم وزن السؤال المذكور .

لهذا :

أقترح استبعاده من جدول الأعمال

أعضاء : محمود أبو النصر

في سنة ١٩٢٦ حيث احتفل فضلا بوضع الحجر الأول في أساس البناء بيد حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك .

وما يحزن كل شرقاوي أن المعرض الزبدي تقدم فيه من مختلف المديرات من صناعات مدارسها ما ينطبق به المصري ومع هذا فانا لم نر مديرية الشرقية شيئا أصلا .

ولما كان غير معلوم لنا ما تم في مشروع إنشاء المدرسة الصناعية بمديرية الشرقية فاني أتشرف برباه حضرة صاحب الدولة وزير المالية لبيّن المجلس ما عمله مديرية الشرقية بها في هذا المشروع الآتي

١٩ يولييه سنة ١٩٢٦

أبراهيم نور الدين

عضو مجلس الشيوخ

دولة عدلي يكن باشا (وزير المالية) - سبق أن قرر مجلس مديرية الشرقية إنشاء مدرسة صناعية بمديرية الزقازيق ولكن تنفيذ هذا المشروع يتوقف بطبيعة الحال على ما تسمح به حالة المجلس المالية نظرا لما يتطلبه هذا الانشاء من النفقات الكثير سواء أكانت خاصة بالقاعة المبنى وإيجاد المدمد أم بالمصاريف التي تخرم لأدائها سنويا .

وقد أفتشت المخازن الصناعية بمساعدة الأعيان من أهالي المديرات بما اكتسبوا به من مال أو أوقفوه عليها من عقار .

فان ملأ الأمير فاروق الذي أنشع في العام الماضي بمديرية الجيزة قام بأعداده وتأسيسه أحيان هذه المديرية وسلم بعد ذلك إلى مجلس المديرية ليتولى إدارته وقد أوقف عليه نحو ٤٨ فدانا مقدار ثلثها السنوي ٣٩٤ ج ٠ م هذا بخلاف مبلغ ١١٠٠ ج ٠ م تسلمها المجلس من باقي الاكتسابات .

ومدرسة بنى سويف تسلمها المجلس بعد انشائها وموقوف عليها أحيان مقدار ثلثها السنوي بمبلغ ٤٠٠ جنيه .

وقد تبين من فحص ميزانية مجلس مديرية الشرقية عن السنة المالية الحاضرة أنها لا تسمح مع الأسف بتنفيذ هذا المشروع الآن فان الأعمال التي قام بها المجلس للنفقة العامة ومنها الصلح قد استغدت جزاء كبيرا من ولوراته المتجمعة من السنوات الماضية . وقد بلغ كل ما بقى من هذه الوفورات مضاعفا إلى زيادة الإيرادات في السنوات في السنة المالية ١٣٣٩٢ ج ٠ م في حين أن المبلغ المقدّر لإنشاء مبنى المدرسة الصناعية وشرائه المندد اللازمة بمبلغ ١٣٤٠٠ ج ٠ م أن الوزارة التي يجمعها العمل دائما على نشر الصلح في البلاد مستعدة لتضيق المجلس في القيام بإنشاء هذا المعهد متى سمحت حالته المالية بذلك .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أشكر دولة الوزير على بيانه هذا وأرجو أن يقرّر هذا الاستعداد بالمحل القليل في القريب العاجل .

على السؤال الموّجه من حضرة إبراهيم نور الدين بك إلى دولة وزير الداخلية بشأن ما بلغ أرسلها حضرة مأمور مركز الزقازيق إلى حضرة سكرتير حزب الاتحاد بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٥ قيمة اشتراك محمد وشانج وأهالي بلدة القناتيات بمديرية الاتحاد وهذا نصه :

فيا ليس من شؤونها كوزج التذاكر والاكتابات والاشتراك في الجرائد وخصوصا ما كان له صيغة حزبية وسنراقب تنفيذ هذه الأوامر بكل دقة .

(تصفيق) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - سبق لي أن وجهت سوؤالا إلى دولة وزير الداخلية عن إجابة تصدير اللؤلؤ إلى الخارج فأحاله دولته إلى معالي وزير الزراعة للإجابة عليه ، وعجبا أن معاليه موجود في الجلسة فله الشكر لو تعهد بالإجابة .

دولة الرئيس - هل معالي وزير الزراعة مستعد للإجابة على هذا السؤال ؟

معالي وزير الزراعة - مستعد للإجابة .

دولة الرئيس - ليت السؤال .

تل السؤال وهذا نصه :

"تمس توجيه السؤال الآتي لحضرة صاحب القنولة وزير الداخلية :

ذكر في جريدة المقطم أسس بالعدد ١١٣٥٨ أن نية الحكومة إجابة تصدير الجيوب إلى الخارج وذلك نظرا بلحودة محصول هذا العام في القطر المصري وفي الخارج - فهل هذا صحيح ؟ وإذا كان ذلك صحيحا فعلا يرى دولة الوزير أنه ليس من مصلحة البلاد في شيء السماح بتصدير الجيوب في عام قد أجمع الناس على ردهاته بمسك ما يغالب بحودة المحصول مع العلم بأن البلاد قد احتاجت إلى استيراد كميات وفيرة من الخارج في العام الماضي مع جودة محصوله فن باب أولى أن تحفظ البلاد محصولها في هذا العام لشدة حاجة الأهالي إليه - فتمس أن نسمع تصريحاً شافيا من دولتكم مخالفا لما جاء بحرية المقطم بالمرحة الممكنة لتطمئن الأهالي ، لأن مجرد إحلال مثل هذه الأخبار من شأنه رفع أسعار اللؤلؤ وأحجام الكثير من التجار عن البيع طمعا في الربح المخشور خصوصا وأن حالة البلاد المالية لا تخفى على دولتكم ."

معالي وزير الزراعة - تم في نية الحكومة إجابة تصدير الجيوب إلى الخارج لأن دواعي منع التصدير قد زالت . وقد اشتدت الأزمة على الفلاحين زراع الجيوب في الوجه القبلي وشكروا سوء حالهم من وقوف حركة البيع والشراء في الجيوب حتى تكسبت محمولاتهم وأعطت أثمانها مع السعر العام المتأرجع عن وقوف الحركة التجارية في القطر .

وقد رجعتنا إلى أرقام الواردات والصادرات ومحصول البلاد نتحققنا منها أنه لا خوف من التصدير وداعى لاستعمال القوانين الاستثنائية .

ولدى من البيانات والأرقام ما يترك اقتناعا إذا لم يكن هذا الإجمال كافيا .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - الأجمال كاف ونحن مقتنعون بالإجابة ولا نعارض في تصدير الجيوب .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أشكر معالي وزير الزراعة على بيانه خير أرى لازلت مصرا على رأيي وأعتقد أن البلاد أحوج إلى عدم تصدير الجيوب إلى الخارج ومناقش معاليه في ذلك .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - طرحت السؤال على حضرة صاحب القنولة وزير الداخلية فعلا عن صورة زكوة خرافية نشرت في العدد ١٠١٤ من جريدة البلاغ . قرأت في الجريدة المذكورة أن أمور مركز الزقازيق أرسل في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٥ مبلغ مائة وخمسين جنيها قيمة اشتراك عمدة ومشايع وأعيان ناحية القناتيات مركز الزقازيق في عضوية حزب الاتحاد . أرسل المأمور هذا المبلغ لحضرة الأستاذ محمود أبي النصر بك ليقال له في خطابه أنه سلم الشيك وطلبات الاشتراك لصديق المقنل افندي ويكل حرية الاتحاد ولم يقل أنه سلم الخطاب إلى صادق افندي المذكور .

يخطب المأمور حضرة أبي النصر بك قائلا "سعادة الأستاذ المفضل محمود أبو النصر بك" هكذا يخطب مأمور مركز الزقازيق في مركز حزب الاتحاد تلقيا وهو ما يجب أن يترفع عنه موظف كبير مفروض عليه خدمة الحكومة والبلاد بالدية والأمانة .

أرسل إليه المبلغ وطلب منه "التكم بأرسال الإصلاات لتسليمها للشركين" .

وقد ذيل هذا الخطاب بمبارة من جريدة البلاغ قبل فيها :

"هل صحيح أن محمود فؤاد باشا أمين صندوق حزب الاتحاد استلم يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٥ الشيك المرسل باسم الأستاذ محمود أبي النصر بك لمشار إليه في الخطاب المتختم وأعطى باستلامه الإصلا الآتي " :

تمت أجريه بصورة إيصا من اللواء محمود فؤاد باشا باستلامه مبلغ ١٤٩ ج . م وخمسة وسبعين قرشا أما الفرق وهو مبلغ خمسة وعشرين قرشا فتقول الجريدة عنه أنه عمولة البنك الأهلي على الشيك .

اذن حصل المبلغ . اذن وصل المبلغ لأمين الصندوق . اذن سلم المبلغ لحضرة صاحب القنولة - أو صاحب السعادة كما لقبه المأمور - محمود أبي النصر بك .

دولة الرئيس - أودع أنو تمحصر كلامك في الرد على اقتراح حضرة محمود أبي النصر بك .

إبراهيم نور الدين بك - ردى هو أن الخطاب وصل فعلا لحضرة أبي النصر بك والآن ما كان وصل المبلغ لحضرة أمين صندوق الحزب . أما التهمة التي يوجهها حضرة صاحب الاقتراح فليست من شأن المجلس ولا هي في موضوع سؤالنا لأنها موجهة إلى شخص لا ضفة له بيانا . لذا أودع من المجلس أن يقرر رفض الاقتراح المستجمل المقدم من حضرة محمود أبي النصر بك .

دولة الرئيس - من يوافق على اقتراح حضرة محمود أبي النصر بك فيفضل بالوقوف .

لم يقف إلا أربعة أعضاء .

دولة الرئيس - المجلس يقرر رفض الاقتراح .

دولة معلى بك باشا (وزير الداخلية) - تبحث الحكومة فيما أشار إليه حضرة العضو المحترم لتصدير اللؤلؤ بالنسبة للظروف التي حصلت فيها المسألة المالية في سؤاله . وقد أصدرنا الأوامر لجهات الادارة بعدم التدخل

دولة الرئيس - اذا كنت تريد المناقشة فليكن ذلك بطريق تقديم طلب استجواب .

قال السؤل الموجه الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ بن محمود ابو جليل بشأن عمدة سيل والاخوان وهذا نصه :

«هل يتفضل دولة الوزير بالاجابة على السؤل الآتي :

ان عمدة سيلاً بمديرية اليوم دما حضرات اعضاء الشيوخ والنواب في عرس من اعيامهم . فاعضبت تلك الدعوة رجال الادارة بالقيوم فكفوه بالاستقالة .

وان عمدة الاخوان بالمديرية المذكورة لم يسرف في الاقتنايات حسب أهوال رجال الادارة فحصلت مشادة بينه وبينهم فاستقال ايضاً .

والآن رأى المحدثان أن الحكومة الدستورية قد عادت الى ما كانت عليه فندما طلبا بالعدل عن استقامتهم وريضان الاستمرار في خدمة بلادهم في ظل تلك الحكومة الصالحة .

فهل يرى دولة الوزير ماناً من اعادتهم الى عديتهم ولا سيما وهما من اكبر المالات ولم تشغل مراكزهم الى الآن ؟»

دولة وزير الداخلية - بحسب الوزارة أمر مدني المدينين ولم تر ما يقع من اعادتهما الى وظيفتهما فأحالت موضوعهما على لجنة الشكايات بمديرية اليوم فقررت اللجنة بجلستها المنعقدة في يوم ٢٢ ايلولى تهنيتهما .

قال السؤل الموجه الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة بيوى مسدور بك بشأن تشغل رجال الادارة في توزيع تذاكر على الأهل وهذا نصه :

«ياصاحب الدولة

بينكم وأتم القامون على أمر وزارة الداخلية أن تكون الصلة بين رجال الادارة والأهلين على أتم أحوال الصفاء والتفاحة .

وانه ليد الى المديريات كل عام تذاكر لبعيات مختلفة واغراض قد تكون نافعة .

(١) كينكا كالألعاب الأولمبية .

(٢) وتذاكر لأصحاب السلاسل والقبائل .

(٣) وأوراق التخصيص .

(٤) وكتب وبعلات كسده سوقيها وعز تصرفها .

يرد هذا وما أشبهه الى المديريات بإسفار و بما لا تخل قيمته من عشرة آلاف جنيه في العام الواحد لكل مديرية فيقوم رجال الادارة بتوزيعه وجمع منه والأهل من غير مراضين ومكون غير مختارين وكل في هذا التوزيع من عيوب اذ هو :

(١) ارباق وظلم فان بعض المديري من الشعب اصناف قيمة ماثل من التذاكر منتزاه هذه الفرصة .

(٢) ارجاع رجال الادارة وتكليف لهم بما ليس من واجبهم .

(٣) فتح باب الرءاء والوساطة فان من يبلغ عن شيء من ذلك يراه منة على رجل الادارة فيسبى له في كل مشكلة وفي هذا من القوضى ما فيه .

(٤) استخدام السلطة التنفيذية في مصلحة بعض الأشخاص وهذا ما تأباه الكرامة والفتان فيأى وبه يقوم رجال الادارة بهذا التوزيع وانما لم يكن ثمة وبه فهلا بمدد دولة الوزير يوقف هذا الظلم القادح ومنع هذه الضرائب التي تخرس على البلاد من طريق غير مباشر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

دولة وزير الداخلية - نحيل حضرة العضو المحترم الى ما جاء في الجزء الأخير من الاجابة على سؤل حضرة المحترم ابراهيم نور الدين بك رقم ٧ (وهو السؤل الثالث من أسئلة حضرة مجلسه اليوم) . (تصفيق)

ثم انتقل المجلس الى النظر في طلب الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ يس محمود ابو جليل الذي يريد به رغبته في استجواب حضرة صاحب المال وزير المالية عن التماس من الأموال الأممية وثمن السباد الكينايوى وثمن أحيان الحكومة بتأدية قشاهه مركزاً لها .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تحديد جلسة يوم الاثنين الآتي لمناقشة في هذا الاستجواب ؟

حضرة الشيخ بن محمود ابو جليل - أرجو أن يكون ذلك جلسة يوم الأربعاء ١ أغسطس سنة ١٩٢٦ لأن مالى وزير المالية أهدنى أنه مشغول الآن بنظر الميزانية في مجلس النواب وأنه مستعد للاجابة في اليوم المذكور .

واقى المجلس على ذلك .

ثم نظر المجلس في الاقتراح المقدم من حضرة عوض حريان المهدى بك بطلب ضم أربعة اعضاء من رجال القانون والأعيان الى لجنة عاقلنة الترع واليسور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام أرجو عرض هذا الاقتراح على هيئة المجلس الموقرة للنظر فيه ولعمركم الشكر :

الاقتراح

تقضى لأمانة الترع واليسور على مهنتى الرى أن يتفقوا بأنهم من خدمت المخططات التي يعمرون فيها معاضهم ويتكثروا في موضوع المخالفة من معرفة الخالف الحقيقي الذي ارتكبها، ولكن قد اتضح لنا من المشاهدات الميدية التي زارها في الأرياف أن مهنتى الرى يعمرون معاضهم ببناء على بلاطات ترسل اليهم من البصرة الذين يتخولون من ملاقاتهم المفسدة بمشايع البلاد وسيلة للإخاء بأفرادهم يتكثروا مخالفة ما ويشجعهم على استيرادهم بهذه الطريقة الظالمة علم تحقيق المهنتين هذه البلاطات بأنهم واضطراهم الى امتدادها سواء كان ذلك بمنح كثة أعمالهم أو غير ذلك . وعند تحويل الحضر على لجنة عاقلنة الترع واليسور الى رؤسها والمدبر ويتكون أعضاؤها من عمد البلاد يضطر للمهندسين بطبيعة الحال الى أن يقر الحضر سواء كان محيما أو غير محييج . ولما كان أعضاء اللجنة اى تلميذ لم يعض مصالح مرتبطة

دولة الرئيس — يطلب محالي وزير المعارف تأجيل النظر في هذا الاقتراح إلى الند فهدل توافقون حضراتكم على ذلك .

أصوات : توافق .

دولة الرئيس — المجلس يقرر تأجيل النظر في هذا الاقتراح إلى الند .
انصرف حضرات الوزراء .

ورفعت الجلسة للاستراحة الساعة السادسة والدقيقة الأربعين مساء .
أعيدت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة .

شرح المجلس في نظر القسم الأول من تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ وهو القسم الخاص بالإيرادات وكان حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرر اللجنة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أرى أن نخصص جلسة الند وما بعدها لنظر الميزانية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — التقرير لم يوزع علينا الا يوم السبت الماضى والفترة التي مضت من ذلك التاريخ قصيرة ولا تكفى لدرس التقرير .
دولة الرئيس — تقرير اللجنة الخاص بالميزانية فضلا عن أنه وزع على حضراتكم فانه سيئل إليكم الآن وأظن حضراتكم قد اطلمتم على المناقشات التي دارت في مجلس النواب عن الميزانية فلا عمل للتأجيل .
قل من تقرير لجنة المالية ما يأتى :

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧

القسم الأول

١ — ملاحظات عامة

١ — لا يحنى على المجلس أن الوقت الذى لدى لجنة المالية لفحص مشروع الميزانية في هذا العام كان ضيقا جدا وهو أقل بكثير من الوقت الذى كان لديها حين فحص مشروع ميزانية ١٩٢٤ — ١٩٢٥ إذ أن مشروع ميزانية تلك السنة أجهل على مجلس النواب في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ وبدأت المناقشة فيه في مجلس الشيوخ في ٢١ يونيو سنة ١٩٢٤ أما في هذا العام فإن المشروع الحالى لم يقدم لمجلس النواب الا في الأسبوع الثانى من شهر يونيو سنة ١٩٢٦

٢ — ونظرا للحالة الاستثنائية الناشئة من فتح البرلمان في دوره الحالى يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ وتقديم مشروع الميزانية لمجلس النواب في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦ وجوب للمبادرة في فحص للمشروع المذكور وفى أسوة بما حصل حين دراسة مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ أن تحصل دراسة للمشروع الحالى في لجنة المالية لمجلس الشيوخ بصفة غير رسمية في الوقت الذى ينظر فيه مجلس النواب حتى لا يكون تأخر اللجنة

بمهندسى الرى الذين في مكاتهم الحالى الضرر والتعب بأصحاب الأراضي وهؤلاء الممد يمكنون بالأغلبية حكما ظالما للبرية بدون محاكمة ولا قبول عما يدافع عن قضية المظلوم المغلوب على أمره انتهاء فغضب المهندس ومداولة ذلك طبعاً مخالف لا يقضى به القانون وفيه من الظلم ما لا يحصى .
وقد كانت هذه الطريقة سببا للاستقسام من كثير من الأرياء الذين غضبت عليهم الإدارة في العهد الماضى لأسباب سياسية كما يعلم ذلك أكثر حضرات الأعضاء المحترمين ، ولا يصح أن يبقى هذا الباب مفتوحا لنوى المكاتب في المستقبل منا لتكرار ما سلف إذا سمحت لهم الظروف .

ولذلك :

أقترح على هيئة المجلس الموقرة أن يضم إلى أعضاء كل لجنة أربعة أعضاء آخرين أحدهم من حضرات وكلاء النواب والثنان من حضرات القضاة الأهليين يصنفهم قانونيين والأخران من الوجهاء والأعيان الذين يشهد عليهم ويرفق بهم أو إحالة تلك الخلافات على الحاكم الأهلية للنظر فيها قانونيا وصعود الحاكم العادل على المركب ذاته وبجربة البرية وبذلك تنقطع أسباب الغايات الشخصية والاستقامات النفسية .
والرأى الأهم للمجلس أن يقرر ما يراه مؤديا لإيقاف أرباب الغايات الشخصية والاستقامات النفسية عند حد احترام القانون ومحافظة على الدستور .

وتفضلوا بإدولة الرئيس بقبول عظيم احترامى .

أصوات : مجال إلى لجنة الاقتراحات .

دولة الرئيس — المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .
نظر المجلس في الاقتراح المقدم من أحد عشر عضواً بالمجلس يطلب عمل مشروع قانون لتسديد زمامة القفلان بالثلث وهذا نصه :

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تقترح عمل مشروع قانون بتحديد زمامة القفلان بالثلث حالا لأجل أن يمكن المزارعون من ترتيب أراضهم لهذه الزمامة في العام المقبل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

عوض عريان المهدي	محمد لطفي ططاوى	يس أبو جليل
مرسى وزير	محمد زكى عبدالرازق	إبراهيم نور الدين
عبد الفتاح رجاى	إبراهيم فرج ابوالخايل	إبراهيم تواد
محمود مهنا	على نهى لوى	

دولة الرئيس — هذا الاقتراح مرفوض شكلا لسببين : الأول أنه غير مبصر في مواد . والثانى أنه موقع عليه من أكثر من عشرة أعضاء وذلك على خلاف ما تقضى به المادة ٧٦ من اللائحة السلطانية .
أصوات : يرفض .

دولة الرئيس — المجلس يقرر رفض الاقتراح شكلا .

شرح المجلس في نظر الاقتراح المقدم من محالى محمد شفيق باشا بمشروع قانون بشأن إنشاء مجلس إدارة المدرسة الهندسة الملكية .

معاذه عموذ شكري باشا (مقرر اللجنة) — أرى أن تبدى الملاحظات أولا فأولا فلماذا كانت لحضرتكم ملاحظة على ما تقدمت أرجو إبداءها الآن .

حضره لويس أحنوخ قاوس افندي — لكلام في موضوع تدخل الحكومة مشتركة في سوق القطن .

دولة الرئيس — سيأتي الكلام عنه في التقرير .

حضره لويس أحنوخ قاوس افندي — المقدمة التي استقبلت اللجنة بها تقريرها سمعناها في سنة ١٩٢٤ كما نسمعها الآن .

دولة الرئيس — ولكن لا تنس أن الظروف تجددت .

حضره لويس أحنوخ قاوس افندي — أقترح تشكيل لجنة خاصة النظر في بحث الميزانية مستقبلا . (هتفة) .

دولة الرئيس — أظن أن المجلس غير موافق على هذا الاقتراح وبذلك أكون في حل من حسب الآن لحضرتكم بالكلام .

استأنف المجلس النظر في تقرير لجنة المالية وعلى منه ما يأتي :

٨ — لقد أبانت وزارة المالية في الصفحتين الأولى والثانية من المذكرة الإيضاحية المرفقة بالمشروع تفصيلا عن حالة الرخاء التي شلت البلاد في سنة ١٩٢٤ وما كان من أثر هذا الرخاء في انتعاش التجارة وازدياد قيمة الصادرات عن قيمة الواردات بنحو خمسة عشر مليونا من الجنيهات وما كان من أثره أيضا في ازدياد الأموال المودعة بالمصارف وفي تناقص الدينون العقارية وفي الإقبال على اقتناء التسهيلات المصرفية وفي ازدياد تسهيل الأموال للمصرية في الخارج وفي زيادة الأرباح المترتبة وزيادة عدد الملاك الوطنيين وزيادة في حركة تشييد المباني في مدن القطر كله وفيما جرى في أسرار الأوراق المالية من التماسك ومن نشاط في حركة الأعمال في بورصتها بالقاهرة والاسكندرية .

٩ — ولقد أبانت الوزارة المذكورة أيضا في تلك المذكرة الصدمة الشديدة التي أصابت البلاد بسبب هبوط أسعار القطن وسببها الرئيسي وكيف أن البلاد أمكنها — بفضل ما أدعته بسبب ما صادفها من الرخاء في بعض السنوات السابقة القريبة — أن تحصل تلك الصدمة التي لم تتل منها كثيرا بفضل ذلك .

١٠ — ولطالما مقدار تلك الصدمة يكفي الرجوع إلى بيان من القطن في شهر مارس ويولي من سنة ١٩٢٥ وفي بدء موسم القطن وفي الشهرين التاليين الذكر من سنة ١٩٢٦ فقد كان متوسط سعره في شهر مارس سنة ١٩٢٥ نحو ٧١ ريالاً للسكلاريدس ونحو ٣٧ ريالاً للأشمتوني وفي شهر يولي سنة ١٩٢٥ نحو ٦٠ ريالاً للسكلاريدس ونحو ٣٣ ريالاً للأشمتوني وفي بدء الموسم نحو خمسين ريالاً للسكلاريدس وثلاثة وثلاثين ريالاً للأشمتوني . في شهر مارس سنة ١٩٢٦ نحو ٣٠ ريالاً للسكلاريدس و ٢١ ريالاً للأشمتوني وهو الآن نحو ٣٠ ريالاً للسكلاريدس ونحو ٢٠ ريالاً للأشمتوني . وفي أتمان لا تتفق مطلقاً مع تكاليف إنتاج القطن ولا تكفي لمد حاجات البلاد .

في لخص المشروع سببا في تأخير التصديق عليه وتعطيل أعمال الحكومة الموقوفة على ذلك التصديق . ويكون لدى الحكومة من الوقت ما يمكنها من تنفيذ المشروعات المختلفة التي يحصل التصديق عليها ولكي لا تضع معظم الفائدة المرجوة من المراقبة البرلمانية وحتى لا يكون ذلك التأخير سببا أيضا في مدد دور الائتقاد الحالي إلى أمد غير معقول .

٣ — وتفيدنا لذلك بدأت لجنة المالية في يوم ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦ بمقد جلستها وأخذت في لخص المشروع وطلبت من الجبان الثانية بالمجلس ارسال ما يتكون لديها من الملاحظات خاصة بما تكون في مشروع الميزانية المذكور وأطلعت على ما ورد إليها من تلك الملاحظات وعلى البيانات الكثيرة التي وردت إليها من مختلف الوزارات بناء على طلبها وعلى تقرير لجنة المالية مجلس النواب وعلى المناقشات التي دارت بذلك المجلس والقرارات التي أصدرها لجانة بتاريخ هذا .

٤ — ولقد سادت نتيجة على القيام ببعض المشروع بسرعة رغم غياب ثلاثة من أعضائها بإجازات ومرض الرابع : (أولا) كون أن أعضاء اللجنة الحالية هم أعضاء اللجنة التي قامت بفحص مشروع الميزانية في سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ، (وثانيا) التسهيلات التي صادفتها من قبيل مختلف الوزارات في تقديم البيانات المبنية التي رأت اللجنة عليها .

• • •

٥ — كان ضيق الوقت الذي لدى اللجنة لفحص هذا المشروع (إذا أنه لم يكن لأشمتوني) سببا في عدم إمكانية التحول في كافة التفاصيل ولذا تقرر اللجنة أنه لا يمكن اعتبار التصديق على المشروع الحالي دليلا على السياسة المالية التي يجب على الحكومة أو البلاد السير عليها في المستقبل إذ لم يكن لدى اللجنة في الوقت ما يتحقق منه من البحث في اقتراح سياسة مالية يصادق عليها البرلمان ويراعى تنفيذ برنامجها في الميزانيات المستقبلية .

٦ — واللجنة لم تتعرض لتلك السياسة الا من حيث علاقتها بالميزانية الحاضرة والتطور الاقتصادي الخاضع للتأثير من هبوط أسعار القطن . ذلك الهبوط الذي كان سببا في عدم تجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات الا بنذر يسير والذي أثار كثيرا من المخاوف .

٧ — ولقد اضطرت اللجنة أيضا بسبب ضيق الوقت الى عدم إثارة البحث في جملة تفاصيل وشؤون ترى اللجنة أنها لو أثارها لوجب أن يكون لديها ولدى المجلس أعضاء الوقت الذي لهما الآن لفحص المشروع الحالي وترجو اللجنة أن يتبع لها الوقت حين نظر ميزانية السنة المقبلة لبحث كل ما لم يتمكن من بحثه هذا العام .

دولة الرئيس — هل لحضراتكم ملاحظات على ما سبق تلاوته من تقرير لجنة المالية .

أصوات : لا .

حضره لويس أحنوخ قاوس افندي — أرجو لرجاء المناقشة الى ما بعد الانتهاء من تلاوة التقرير .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - قالت اللجنة في تقريرها أن الحكومة أحسنت صنعا بتدخلها في الموسم الحالى وفي بعض السنوات السابقة وأشارت فالوقت نفسه إلى أنها تدخل لا يصحح أن يكون القاعدة الوحيدة لحماية الأسعار وأنه يجب أن تقوم بذلك في تلك الحماية حيث أن كالتقابات الزراعية - والمفهوم أن اللجنة لا ترى منع هذا التدخل ما دامت التقابات الزراعية لا تقوى على أن تحمل على الحكومة في حماية الأسعار .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن يذكر صراحة أنه يجب تدخل الحكومة مشترية في السوق حتى تنافس التقابات وتقوم بما يجب على الحكومة من ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هل لا تنكثي بما صرحته به الآن؟
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وما المانع أن تكون عبارة اللجنة صريحة ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اعتبروا ما قلته تصميماً لما هو وارد في تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - سعادتك متفق معنا في النتيجة فلا ضرر من أن يكون النص صريحاً ، وهو أنه يجب على الحكومة أن تمثل السوق مشترية كلما دعت الضرورة إلى ذلك حتى تنافس التقابات ويظل حالها وتبقى على أن تحمل على الحكومة ، ويخفف من تقرير اللجنة ما يخالف ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - التقرير ملك اللجنة وحدها والمجلس له الحق في أن يقرها على رأيه أولاً يقرها . رأى اللجنة في هذا الموضوع أنها لا ترى ما قام من دخول الحكومة في سوق القطن مشترية ما دامت لم تقم التقابات الزراعية على الحل محلها .

حضرة محمود بسبوي القنلى - أظن أن المجلس يمكنه إثبات ذلك في المضبطة ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس القنلى - مسألة القطن مسألة خطيرة جداً وعبرة اللجنة في هذا الصدد تمسك الاتباعين بوزيد أن يكون تقرير اللجنة بالضرورة التي تختصها أهمية الموضوع ، ولذلك نطلب من سعادة المقرر أن يبدى هل ترى اللجنة أم من واجب الحكومة في هذه السنة والسنة المقبلة أن تدخل في سوق القطن مشترية ؟

دولة الرئيس - هل تريد أن تتكلم اللجنة بالمستقبل ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس القنلى - رأى أن التقابات لا يمكن أن تقوى على الحل محل الحكومة في بحر سنة ولذلك أرى أن تدخل الحكومة في السنة المقبلة واجب .

دولة الرئيس - هل تريد أن المجلس يقرر من الآن وجوب تمثيل الحكومة في السنة المقبلة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس القنلى - يجب أن تدخل إذا رأت أن الأسعار في تحوّل .

١٨ - وهنا رأيت اللجنة أنه من المناسب إيراد موجز بسيط يرقف المجلس على حقيقة الحالة التي وصلت إليها التقابات الزراعية الموجودة حالا التي أنشئت تبعاً لقانون شركات التعاون الزراعية الصادر في ٥ يولييه سنة ١٩٢٣

لقد تبين من البيانات التي وردت للجنة بناء على طلبها من وزارة الزراعة التي تتولى الإشراف على تلك التقابات ومن كشف الإحصاء للملحق بهذا التقرير تحت رقم ٥ (راجع ملحق المضبطة رقم ١) أنه لم ينشأ لغاية الآن من تلك الشركات في جميع أنحاء القطر - ومعنى معني ثلاث سنوات من وقت العمل بهذا القانون - إلا ١٤٩ شركة عدد أعضائها ١١٣٦٥ رأس مالها المكتوب به ١٠٣٩٨٠ ج ٠ م ٠ لم يدفع منه إلا مبلغ ٢٩٣٠٧ ج ٠ م ٠ أى بنسبة ٢٨ في المائة من رأس المال المكتوب به وباعتبار أن ما دفعته كل شركة من السند المذكور من رأس مالها هو ١٩٦ ج ٠ م ٠ في المتوسط وباعتبار أن ما يخص كل عضو في المتوسط من ١١٣٦٥ عضواً من ذلك المال المدفوع هو مبلغ جنيين و٥٨٠ ملياً .

وقد دل الإحصاء الذي ورد للجنة من وزارة الداخلية عن عدد مدن وبنادر وقرى القطر المصري أن مجموع المدن والبنادر والقرى المذكورة هو ٣٩٦٢ وصل ذلك تكون نسبة عدد البنادر والقرى التي أنشئت فيها شركات تعاون زراعية بالنسبة لذلك المجموع هي ٣,٧٥ في المائة .

وترى اللجنة أنها نتيجة سيئة وليس هناك قائمة ما ترمى من إنشاء هذا العدد القليل جداً من التقابات الزراعية والتي ليس لها مال يذكر وأنه يجب على الحكومة الالتفات بجدياً إلى أمر هذه التقابات ووضع خطة قوية لمساعدتها مساعدة حقيقية كما تقدم الكلام . إذ أنه بكون مساعدة الحكومة لهذه التقابات مالياً والإشراف على إدارتها إشرافاً جيداً والحث على إنشاء العدد العظيم منها لا يتظر لمجمل ما للشركات الموجودة حالا أو ما ينشأ مما لا لها .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - ذكرت اللجنة في الفقرة (١٥) من تقريرها ما يأتي :

«أن اللجنة ترى أنه وإن كانت الحكومة قد أحسنت صنعا بتدخلها في الموسم الحالى وفي بعض السنوات السابقة في السوق مشترية لحماية الأسعار من التدهور إلا أنها مع ذلك ترى ألا يكون هذا التدخل هو الوسيلة الوحيدة التي تتدبر بها البلاد في هذا الصدد وأنه وإن جاز لغاية الآن للحكومة مثل هذا التدخل في بعض السنوات الفرض سالت الذكر لكنه يجب ألا يكون ذلك قاعدة كلما دعا الحال إلى حماية الأسعار » .

ملاحظتي في هذه العبارة هو أنه يجب على الحكومة أن تتدخل في السوق كلما دعت الظروف لذلك وأن يكون هذا التدخل قاعدة لحماية الأسعار إلى أن تقوم شركات التعاون الزراعية بهذه المأمورية تمسك على الحكومة فيها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لا يمكن أن يفهم من كلام اللجنة غير ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أذا كان رأى اللجنة متفقاً مع ما قاله حضرة إبراهيم نور الدين بك ، فلماذا لا يكون صريحاً ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تقرير اللجنة متفق معك في هذه النقطة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - حلول النقابات الزراعية على الحكومة لحماية الأسمار أمر احتيالي فلا يمكن أن تعرض مصالح الأمة الخطر حتى تقوى هذه النقابات .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - قررنا ذلك .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - ذكرت اللجنة في الفقرة ١٥ من التقرير عبارة (أنه ليس من شأن الحكومات الرشيدة التدخل بصيغة قاضية في الأسواق بشرائها للمحاصيل لحمايتها) وأرى أن هذه النظرية خطأ .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذه قاضية من القواعد الصحيحة التي تدبر عليها الحكومات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أعتقد أن يقرر مجلس الشيوخ ويجوب كمثل الحكومة مشترية في السوق كلما دعت الضرورة إلى ذلك حتى تتألف النقابات الزراعية وينظم حالها .

حضرة الشيخ عبد من العرب بك - أريد ألا يتعبد تدخل الحكومة . ولو كان ذلك بتأسيس النقابات . وأن تدخل الحكومة في السوق وما لاجت الحاجة تنحو إلى ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنى أوافق زميل حضرة الشيخ عبد من العرب بك على ما ذكره لأنه لا يخرج من غرضنا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أعلن أن الموافقة على هذا الرأي معناه عدم العناية بأمر النقابات .

أصوات : لا . لا .

حضرة حافظ طابدين بك - أن سبب إثارة هذه المسألة هو ما جاء بالند ١٥ من تقرير لجنة المالية من أنه يجب ألا يكون تدخل الحكومة قاضية كلما دعا الحال إلى حماية الأسمار . وهذه العبارة صريحة في أن اللجنة ترى أن تدخل الحكومة لا ينبغي أن يتخذ قاضية وذلك بدليل قولها في موضع آخر من الوند ١٥ أيضا أنه يجب على الحكومة أن تمتنع من ذلك في المستقبل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أتم ثلاثة الفقرات .

حضرة حافظ طابدين بك - يتلوما باقي منها : " وأن يقوم ببلدا في تلك الحماية جهات أخرى كالنقابات الزراعية لذ ليس من شأن الحكومات الرشيدة التدخل بصيغة قاضية في الأسواق بشرائها للمحاصيل لحمايتها تجنبا للخطر التي تتعرض إليها بسبب ذلك " .

يفهم من ذلك أن اللجنة تسمح الحكومة بعدم التدخل . وأنها تميل إلى ترك حماية السوق إلى النقابات وقد يطول الزمن في تأليفها . وفي ذلك خطر محقق على الأسمار .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد أول حضرة حافظ طابدين بك عبارة اللجنة إلى غير ما تقصده . هل أن ما جاء بتقريرها هو أنه يجب على الحكومة أن تمتنع عن ذلك في المستقبل وأن يقوم ببلدا في تلك الحماية جهات

أخرى كالنقابات . ومعنى ذلك أن الحكومة يصعب أن تتدخل لحماية الأسمار من الآن إلى أن تتألف تلك النقابات وقد صرحنا بذلك في هذه الجلسة والمضبطة تعتبر مكلة للتقرير .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - المضبطة لا تعتبر مكلة للتقرير إلا إذا رغب منه هذا المجلس بنص صريح .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - التقرير ملك للجنة فلا يمكن التعديل فيه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل يريد سعادة المقرر بذلك أننا مضطرون إلى الأخذ بالتقرير غير إدخال ما نراه من التعديلات عليه ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - هذا التقرير مقدم من اللجنة باسم المجلس فعلى لا تخمكه .

دولة الرئيس - في الواقع أن الموضوع لا نزاع فيه لانفاضا جميعا هل تدخل الحكومة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - أن في عبارة الوند ١٥ من التقرير ما يفهم منه أن اللجنة ترى عدم تدخلها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن الذي رآه اللجنة هو أن تدخل الحكومة لا يصح أن يكون القاضية الوحيدة لحماية الأسمار .

حضرة عبد العزيز زبونان بك - أرجو أن يوسع المجلس صدره لهذا الموضوع الخطير . لأن القطن في اعتقادي هو بمثابة العمود الفقري للثروة البلاد فلا غرو إذا أطلقنا الكلام فيه . وأراي مضطرا إلى تكرار ما قلته في جلسة سابقة من أن تدخل الحكومة في السوق ليس هو العلاج السليم وأنها هو علاج قضتبه الضرورة يجب أن يستمر حتى يقضي الله لنا أسبابا أخرى .

ولقد سمعت أن هذه الأسباب تكاد تنحصر في أمر واحد هو النقابات الزراعية نعم أننا لا نكر فضل النقابات ومزاياها ولكننا ونحن في دور الانشاء والتبديد يجب أن نعلم بكل ما يمكن أن ينهض بالبلاد من الوجهة الاقتصادية .

أن القطن آخذ في الازدياد وهدى تنصاري وبيانات تقل على ازدياد محصوله بأمريكا من أحد عشر مليون بالة إلى سبعة عشر مليوناً وأن القطن ذا التيلة الطويلة الذي تنسج منه ثيابنا أصبح يضارع السكلايدين معنا . وهناك مناطق أخرى في السودان مثل طور وكلا يضارع قطنها القطن المصري من حيث التيلة والصنعة وأذن فالخلل المنج في اعتقادي لا يقتصر على تأليف النقابات بل يجب أيضا إنشاء منازل للقطن أموة بالهند وأمريكا اللاتين كانت منازل لا تشكركم قطنها بأنض الأسمار .

تبين لنا أن مصالح أوروبا تقتضي قطنها غاما وترسله لبلادها لفزله ثم تبعه بمخاضها بآمان عالية تشمل ما تنسج له أيد كثيرة من حيث السمرة والتغزل والفزل وغير ذلك ثم مقدار الربح ولهذا الرشد وأمريكا تحفظ لثروتها وحماية لهذا النصف أن تحلوا حلو أوروبا بإنشاء معامل للتغزل في بلادها . وهذه أمريكا ابتدأت بفزل ٨٠٪ من محصول قطنها وأصبحت الآن تنزل ٥٣٪ من هذا المحصول فوق ما تنتشره من أعطائنا على أنه بالرغم من

لقربول لا يتل عن ٤٥ قرشا ، يدخل في هذا التقدير نفقات النقل حتى
مشتري .

دولة الرئيس - هل تريد حضرتك أن تقدم اقتراحا بذلك ؟

حضرة عبد المرزوضوان بك - فقد قدمت اقتراحا من قبل وانما
تكلمت هنا بمناسبة ما دار من المناقشة بالمجلس حول حماية سعر القطن .

حضرة محمود بسويوني افندي - ليسمع لي حضرات زملائي أن أفتك
نظريهم إلى أن عبارة اللجنة لا تتناق مع ما يرون إليه فقد جاء في البقرة الثانية
في الفقرة (١٥) :

“أن اللجنة ترى أنه وإن كانت الحكومة قد أحسنت صنعا بتدخلها في الموسم
الحالي وفي بعض السنوات السابقة في السوق مشترية حماية الأسعار من
التدهور إلا أنها مع ذلك ترى ألا يكون هذا التدخل هو الوسيلة الوحيدة التي
تتنوع بها البلاد في هذا الصدد وأنه إن جاز لفاة الآن للحكومة مثل هذا
التدخل في بعض السنوات لفرض سائف الذر لكنه يجب ألا يكون ذلك
قاعدة كلما دعا الحال إلى حماية الأسعار .”

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لمأنا منع تدخل الحكومة ثم تبيحه .
هذا شيء يستوجب الشك فلم لا تزيله ؟

حضرة محمود بسويوني افندي - أن الأمر ظاهر إذ المفهوم من تقرير اللجنة
وجوب تدخل الحكومة في الشراء إلى أن تحمل عليها الغابات الزراعية فقد جاء
بالفقرة (١٥) من تقرير اللجنة “يجب على الحكومة أن تتنوع من ذلك في المستقبل
وأن يقوم بدلها في تلك الحماية جهات أخرى كالغابات الزراعية” وقد قرر
مصادة للقرر صراحة أن اللجنة تصعد بمبارتها مآثر بروتوكول حضراتكم كالأزاه إذن
متفقة في هذه القطة .

(هنا حضر حضرة صاحب السعادة محمد زكي الإبراهيمي باشا وكيل المالية)

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لا . لا . تقول اللجنة يجب على الحكومة
أن تتنوع من ذلك في المستقبل “إننا نفهم اللغة العربية وهذا التصور لا يؤدي
إلى ما نرى إليه من وجوب تدخل الحكومة كلما دعت الحالة إلى ذلك .

(انصرف حضرة صاحب السعادة محمد زكي الإبراهيمي باشا وكيل المالية)

حضرة محمود بسويوني افندي - ألتك في أن حضراتكم تفهمون أساليب
اللغة العربية . إن النص الذي أشرت إليه يزيله ما جاء وانفرد من أن هذا
التدخل لا يكون الوسيلة الوحيدة لحسابه القطن والكلام كل لا ينجزا . ومع
ذلك فقد صرح سعادة المقرر بما يتفق مع رغباتكم .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - نحن لا نقر ما جاء بهذه الفقرة في تقرير
اللجنة .

حضرة حافظ طابن بك - (موجها الكلام لحضرة محمود بسويوني افندي) ،
نحن لا نوافق على هذا .

دولة الرئيس - يجب أن يكون الخطاب موجها لمجلس وأن تحصل
على إذن بالكلام قبل أن تكلم .

حضرة حافظ طابن بك - فقد طلبت الاذن .

وجود قطن يبرو وقطن السودان فإن القطن المصري مازال صاحب المكانة
العليا بين الأقطان الجيدة ذات التيلة الطويلة . فارجو بإلحاح أن ينظر
المجلس إلى هذه المسألة نظرا جدبا .

انني لا أرى أن إنشاء المازل عندنا يقرب عليه تعطيل الغابات فلما
لا يكون المازل نصيب من ضريبة القطن ومصر لا تقل عن ضريبة من البلاد
ومرورها يسرع لها بذلك .

دولة الرئيس - يستخلص من كلام حضرة عبد المرزوضوان بك أن
هناك نقضا في تقرير اللجنة موضعه أن الغابات الزراعية ليست هي العلاج
الوحيد لهذه المسألة بل يجب بجانب ذلك إنشاء مازل القطن ولكن ألا يرى
حضرة الضو أن عدم وجود القود في مصر يحول دون تنفيذ هذه الفكرة .

حضرة عبد المرزوضوان بك - القود متوفر لدى البرلمان على ذلك .
فقد قرأت اليوم بحريمة كركب الشرق أن شركة انجليزية مصرية تدعى شركة
البترول تطلب ترخيصا من الحكومة بأنت تتوسع في التنقيب والبحث في
شواطئ البحر الأحمر فالبترول في القطر المصري يمكن لإدارة هذه المازل .

دولة الرئيس - إلى أي شيء تستند حضرتك في ذلك .

حضرة عبد المرزوضوان بك - أستند في ذلك على معلوماتي الشخصية
فقد زدت السويس مرارا وكان لي فيها على تجاري وأعرف فيها أن شواطئ
البحر الأحمر هناك فيها من البترول ما يمكن لحاجة مصر من القود وقد
أكد لي ذلك زميل حضرة الشيخ إبراهيم فرج أبو الجليل في يوم من دوى
الأماك بالسويس .

عل أن المازل لا تحتاج احتياضا إلى قوة كبيرة إذ يكفي للفزل الواحد أن
يدار بألة قوتها مشرون حصا .

دولة الرئيس - ولكن يتابع البترول بمصر أعطى امتيازها لشركات
أجنبية .

حضرة عبد المرزوضوان بك - هذا الامتياز له مباد يقضى إليه ولولا
خشيتي من أن يقال اني خرجت من الموضوع قلت لمأنا تمنع الحكومة
لشركات الأجنبية مثل هذا الامتياز وعلى كل حال فالقود متوفر في مصر .
حضرة إبراهيم نور الدين بك - طمت من حضرة إبراهيم فرج أبو الجليل
بك عضو المجلس من دائرة السويس لهذه المناسبة أنه ظهرت بالسويس مين
مدينة البترول وأنه تفتحت شركة انجليزية لتأخذ امتياز استجاره ولا يزال
هذا الطلب مطروحا أمام الحكومة إلى الآن .

حضرة عبد المرزوضوان بك - أرجو إلى الكلام من مسألة القود فقولوا إن
حلج قطنان من القطن يتكلف من ثمانية إلى عشرة مليات ويوجد بالمجلس
من هم أكثر من اطلاعا في هذا الموضوع لاسعاف دائرة أعمالهم مثل حضرة
محل محمد بك وسعادة محمد المازي باشا وهما يقدران تكاليف حلج القطن
الواحد بما لا يزيد على خمسة عشر مليا .

فأنا أشئت منازل للقطن عندنا وقدرة لنا مضطرون إلى استيراد القود
فلن تزيد تكاليفه عن قرشين أو ثلاثة للقطن الواحد في حين أن ما يتفق
عليه في السمسرة والكبس والقل من البالح إلى الاسكندرية ومنها إلى

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أرجو أن تسمعوا لي بأبداء رأيي فقد جاء بالفقرة ١٢ من تقرير اللجنة أن الأسعار الحاضرة لا تتكافأ مع مصاريف الإنتاج وقد قررت لجنة المالية بمجلس الشيوخ والنواب . . . دولة الرئيس - لقد خرجت عن الموضوع .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - لقد ورد بالفقرة ١٢ المذكورة أن الأسعار لا تتكافأ مع مصاريف الإنتاج وفي مستوى لا يكفي لمد حاجة البلاد ، وقبل ذلك لاحظت اللجنة أن البلاد تمكنت من اجتياز الصدمة الاقتصادية الحاضرة بفضل ما أذخره من المال في السنين الماضية ، وبسبب آسرة أن الأمة تعيش في هذه السنة من رأس مالها ، وهذه حالة خطيرة تؤدي إلى الانحلال بينانية الدولة وميزانية الأفراد ، لذلك قررنا بجلسته سابقة وجوب تدخل الحكومة مشترية في السوق في الأوقات المناسبة وتلك نظرية عامة ، أما ونحن ننظر الآن في الميزانية وفي طرق توظيف أموال الدولة فإني أقترح أن يقرر المجلس وجوب تدخل الحكومة في الشراء الآن لأن الحالة الحاضرة تستوجب ذلك بأغضاق رأي بلنحي المالية والمجلسين إذ الأسعار الحالية لا تتكافأ مع تكاليف الإنتاج ، وفي هذا منتهى الخسارة على الإحالي .

دولة الرئيس - من يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح فليفضل بالوقوف . لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر رفض هذا الاقتراح .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بالفقرتين ١٦ و ١٧ ؟ أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل حضراتكم ملاحظة على ما جاء بالفقرة ١٨ ؟ أصوات : لا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى أن تحذف من الفقرة ١٢ العبارة الآتية :

« وأن يؤخذ المال اللازم من المال المتحصل من ضريبة القطن وهو ليس بضائع مطلقاً على الحكومة » لأن في إقرارها هنا تصديقاً مما على بناء ضريبة القطن .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - إن ضريبة القطن لم تنظر بعد ولا بمجلس النواب ولا بمجلس الشيوخ وهذه العبارة فكرة أبتناها اللجنة لتعرض على الحكومة فإن بقيت الضريبة أخذ منها المال المطلوب والا أخذ من باب آخر .

عليت الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١٩ - وقد أبانت لجنة المالية بمجلس النواب تفصيلاً في الصحف من ٧ إلى ٥ من القسم الأول من تقريرها الأسباب التي تدعو إلى اختلال ميزانية الأفراد والتي يكون من ورائها حتماً اختلال ميزانية الحكومة وأهم الوسائل التي تراها والتي يمكن باتخاذها تجنب وقوع هذا الاختلال إذ قالت :

دولة الرئيس - من أذن لك . ان رفع اليد لا يعطيك حق الكلام بل يجب أن يرفد لك به قبل أن تتكلم .

دولة الرئيس - نحن متفقون على الموضوع فما هو التعديل الذي تريدون حضراتكم إدخاله على الفقرة (١٥) ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أرى أن تحذف هذه الفقرة .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - لحضرة الزميل أن يقرأ ولا يقر هذه الفقرة ولكنه لا يملك حذفها .

حضرة علي عبد الرزاق بك - المجلس الآن أمام رأيي (الأول) أن يكون دخول الحكومة مشترية في سوق القطن واجباً عليها كلما دعت الضرورة إلى ذلك (والثاني) وهو رأي حضرة الشيخ حسن عبد القادر «أن يكون دخول الحكومة مشترية في سوق القطن واجباً عليها كلما دعت الضرورة إلى ذلك إلى أن تتألف اللجان الزراعية وينظم حلفاً وتتمسك من قول حماية الأسعار بنفسها» .

دولة الرئيس - هناك رأي ثالث لحضرة عبد العزيز وضوان بك وهو أن تتدخل الحكومة حتى يتم إنشاء اللجان الزراعية والمخازن .

حضرة عبد العزيز وضوان بك - سبق أن ذكرت أن ليس لي اقتراح في الموضوع وأن ما ذكرته كان لمناسبة ما تناقش فيه المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إني غير متمسك برأى وأقيد الرأي الأول وهو أن يكون دخول الحكومة مشترية في سوق القطن واجباً عليها كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أقترح حذف الفقرة (١٥) وأن يحل الرأي الأول عليها .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - لا يملك حضرة العضو ولا المجلس حذف شيء من تقرير اللجنة . حضراتكم أن تهرؤوا مدع الموافقة عليها ولكنكم لا تملكون حذفها لأن هذا رأي اللجنة وهي متمسكة به .

قرر المجلس رفض الموافقة على الفقرة ١٥ من تقرير اللجنة وأن يكون تدخل الحكومة مشترية في سوق القطن واجباً عليها كلما دعت الضرورة إلى ذلك . حضرة الشيخ حسن عبد القادر - بقيت العبارة الأخيرة من الفقرة (١٥) .

دولة الرئيس - ما دام المجلس قد قرر أن تدخل الحكومة واجباً عليها كلما دعت الضرورة فهذا معناه إلغاء هذه الفقرة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أقترح أن يقرر المجلس تدخل الحكومة الآن في الشراء (مهمّة) .

دولة الرئيس - لقد قرر المجلس من قبل أن تتدخل الحكومة في الوقت المناسب .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - إني أرى أن الوقت لا يضره هو الوقت المناسب لتدخل الحكومة (مهمّة) ليسمح لي دولة الرئيس بالكلام .

دولة الرئيس - نحن الآن ننظر في الميزانية .

تتمتع الصناعة الوطنية وذلك لإيجاد عمل للكثيرين الممولين والأولئك المعاطلة ذات البائقة والاستعداد لأعمال الصناعة ، ولا يمكن الاستعانة بما يتخيه من المصنوعات المصرية عما تستورده من المصنوعات الأجنبية وهذا مجال مجهود مشترك بين الحكومة والأفراد لا يقل فيه واجب أحد الجانبين عن الآخر .

سادساً - تولى الاقتصاد في ميزانية الأفراد كما في ميزانية الحكومة وحصر الجهد في منع بثرة القوة العامة وتوزيعها على البلاد الأجنبية سواء بالإشراف في اقتناء الكاليت التي لا حاجة لنا بها أو بإضافتها في السياحات التي زاد مع الأسف أقبال المصريين عليها بغير التزعة لا العاطلة أو طلب العلم ومن المصنفين سيما وراء توفير المال وتقليل الجهود الاقتصادية تشجيع القابلات الزراعية بإتحاد البلاد .

أما واجب الحكومة من حيث تولى الاقتصاد في نفقاتها فسيجيء الكلام عليه في باب المصروفات .

سابعاً - العمل على زيادة موارد الحكومة لتتمكن من الاضطلاع بالأعباء الجسيمة التي تتطلبها تقدم البلاد ورفعتها ، وإنما يتحقق ذلك بمراجعة الاقتصاد مقرراً بالمثل على تنمية الموارد مما سيجيء الكلام عليه في باب الإيرادات . على هذه القواعد وبمثل هذه الوسائل يتحقق الفرض من اتباع سياسة التجديد والانشاء التي أشار إليها خطاب العرش والتي يجب أن تتكاتف السبل بها إلى الأمام الحكومة والبلدان وأفراد الشعب وبدونها لا سبل لنا حتى ولا للوقوف حيث نحن بل يمين علينا أن نزعج التفكير وأن نسطق لا فكر الله في مضمار الجود فيه هو الفلاح .

وهذه اللجنة تشترك معها تماماً في هذا الرأي وتتوافق عليه وتزجوا أن يقوم أفراد الأمة والحكومة كل فيما يخصه بالعمل على تحقيق الفرض القومي الذي يؤدي إليه حتى اتباع هذه الوسائل وهو سياسة التجديد والانشاء والتي بدونها لا يرجى للأمة تقدم ما .

وقد أرفق بنبذة هذا التقرير كشف ملحق رقم ١ (راجع ملحق المضبطة رقم ٢) بيان مبلغ الصادرات والإيرادات ابتداء من يناير سنة ١٩١٥ لسنة مارس سنة ١٩٢٦ وذلك ليان حركة الصادرات والإيرادات وما تكون البلاد قد جتته من الأموال في سنين الزيادة وانخفاض عليها في السنوات التي تجاوزت الإيرادات فيها قيمة الصادرات . كما أرفق كشف آخر ملحق رقم ٢ (راجع ملحق المضبطة رقم ٣) بيان ما كان متداولاً في مدة الخمس السنوات السابقة من ورق البنكنوت مع بيان الوقت الذي بلغ فيه أقصى حد لإصدار ورق البنكنوت .

دولة الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه الفقرة ؟
أصوات : لا .

حضرة عبد العزيز زهران بك - بمناسبة ذكر نتائج البترول أظن على حضراتكم البنية الآتية التي اطلعت عليها اليوم بحرية كوكب الشرق تحت عنوان "منابع البترول في مصر" وهي :

"طلبت شركة الزيت المصرية الانجليزية من مصلحة المناجم التصريح لها بالتوسع في أعمال التنقيب عن البترول في الشتاء القادم في عدة مناطق

لقد دل عجز الحكومة عن مقاومة عوامل هبوط الأسعار في هذه السنة على أنه لا بد لنا إلى جانب الوسائل الاستثنائية من وسائل أخرى مستمرة الإيجابية على برنامج واسع المدى عميق الانتاج .

إننا إذا نظرنا إلى موقفنا من الوجهة المالية لتصرف ما فيه من ملل الزيادة وعوامل الخوف وتحاول وصف ما يستتبه العلاج لوجدنا :

أولاً - أن استقرار هبوط أسعار القطن سيقرب عليه بالتحقيق اختلال بميزانية الأفراد تضيق معه ثمرة الرضاء الذي كنا وما زلنا نفيط عليه .

ثانياً - أن ازدياد عدد السكان ، وهو في مصر مطرد وعسوس ، مع بقاء حالتنا المالية على ما هي عليه من شانه أن يزيد هذه الميزانية اختلالاً .

ثالثاً - أن انتشار التلم وتقدم وسائل المشية وما هو منظور من استقرار تطلع الأفراد إلى درجات أعلى في السكن والملبس وغير ذلك مما هو نتيجة تحسن النطق العام أو من مستلزمات الصحة العامة كل ذلك من شانه علاوة على ما سبق بيانه أن يزيد اختلال ميزانية الأفراد .

وتلقاه ما يساورنا من الخوف على ميزانية الأفراد يجب عليه أن تخفف على ميزانية الحكومة التي يجب أن تكون صورة صحيحة تمثل فيها حالة الأحوال المالية والاقتصادية والتي يترتب رعاؤها أو كسادها على رعاها أو كسادهم .

والذي نراه بجنة المالية أن أوجب ما يجب على حكومة ساحرة على راحة البلاد ورعاها أن تجعل أول مهمها أن تبحث وأن تقرر للاشتراك مع البلدان الواسلة التي يتحقق بها لأهلها الرضاء والميسر ويصبح على الخوف للمال والاقتصادي من المانة بحيث يكون أقل ما يمكن تعرضاً للعوامل الناشئة من هبوط الأسعار .

وترى اللجنة أن أهم هذه الوسائل هي :

أولاً - تقرير برنامج أعمال الري الكبرى التي يقصد بها تحسين الري والصرف بالأراضي الجارية فيها الزراعة الآن وتوسيع نطاق الري حتى يعم جميع أراضي القطر القابلة للزراعة وتنفيذ هذه الأعمال تدريجياً مع مراعاة الزيادة المطردة في السكان وفي العمران .

ثانياً - حفظ وتحسين مرتبة القطن المصري حتى يزيد الإقبال عليه وحتى لا تحمل عمله أطنان البلاد الأخرى المثابة السعى وراء الحصول على مرتبة الملتزم من هذه الوجهة .

وإن وزارة الزراعة لعلها في هذا الباب واجب خطير يرتبط به مستقبل البلاد الاقتصادي .

ثالثاً - السعى في تحقيق تنوع المحاصيل الزراعية حتى لا يكون رضاء البلاد أو شفاؤها مرتبطاً بمحصول واحد كما هو شأننا الآن ، وهذا أيضاً من الشؤون التي يرجع في تحقيقها إلى وزارة الزراعة بتوسع خاص .

رابعاً - الوصول إلى النتيجة القصوى في استقرار القوى الطبيعية وأهمها مساقط المياه والمحاصيل المدنية وتكفي في ذلك الإشارة إلى القوة الآلية التي يمكن استخرجها من خزان أسوان لصناعة السد وإدارة آلات الري وبنجاح البترول الموجودة في شواطئ البحر الأحمر والتي قد يمكن لاستعانة بها يوماً ما عن جميع ما تستورده من انتاج من الفحم وأفرار القود .

بجزائر البحر الأحمر والساحل الغربي بشبه جزيرة طور سيناء ويقتصر اجابة هذا الطلب اذا لم تتقدم شركة اوميتية مصرية بطلب هذا الترخيص .

فلهذه المناسبة ارجو من المجلس ان يقرر تشجيع أية مينة مصرية بامدادها بالمسال لتقوم بالبحث والتقيب لأشياء من حاجة كبرى الى البترول والملازوت .

حضره على عبد الرزاق بك - لحضرتكم ان تقدموا اقتراحا بذلك .

حضره عبد العزيز رضوان بك - هذه رغبة لا تتوقف على كتابة اقتراح وقد جاءت مناسبتها الآن أثناء نظر الميزانية فقد ادرج فيها مبلغ ٥٥٠ ألف ج . م وكسور تعطى حيات وامانات ومهدايا يدخل فيها مبالغ مختلفة تمنح لشركتي روزر وهافاس ٢٠٠ ج . م امانة مؤقتة للفرقة التجارية بروما .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد حذفت هذه الامانة .

حضره عبد العزيز رضوان بك - اننى أقول ان الحكومة التى تمتع بمبلغ ٥٥٠,٠٠٠ ألف ج . م كميات مخلفة تستطيع ان تشجع هيئة البحث والتقيب عن البترول واقترح ان يبدى المجلس هذه الرغبة الآن .

دولة الرئيس - ليس فى هذا ملاحظة على الفقرة (١٩) .

حضره عبد العزيز رضوان بك - اننى أبدى رغبة .

دولة الرئيس - ارجو ان تقدم نصها .

حضره عبد العزيز رضوان بك - هذا هو نص رغبتي : "مناسبة ما جاء بتقرير لجنة المالية ارجو من المجلس ان يبدى رغبته الى الحكومة فى تشجيع هيئة من المصريين لتقوم بالبحث والتقيب عن البترول والملازوت" .

دولة الرئيس - اذا شكلت الهيئة فليس هناك ما يمنحها من طلب موعنة الحكومة .

معالي عبد شفيق باشا - هذا الكلام خاص بالمصروفات ومع ذلك فلا يوجد مصرى واحد له خبرة بهذه الاعمال .

دولة الرئيس - يمكن الاستعانة بغيره من الاجانب .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - توجد شركة مصرية يديرها زكى وصبا بك تشتغل فى استخراج البترول .

معالي عبد شفيق باشا - محل هذه المناقشة عند النظر فى باب المصروفات فيحسن ارجاؤه الى ان نصل الى هذا الباب .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - اشارت لجنة المالية فى الصفاة الثامنة من تقريرها الى وسائل العلاج ولم تذكر فيها مسألة تحمل الحكومة فى سوق القطن .

دولة الرئيس - هذا تكرر .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - حيث ان اللجنة ذكرت وسائل العلاج فيجب ذكر هذه الوسيلة أيضا لاهميتها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا الكلام تمحيدل حامل وزيد لباردة تكررت .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - اقترح ان تذكر هذه الوسيلة فى هذا الموضوع .

دولة الرئيس - العبارات التى اوردتها اللجنة فى تقريرها واتى تشرياحا مقبولة عن تقرير لجنة المالية مجلس النواب فليس لنا ان نعمل فيها زياد او نقصان .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - لا أفهم النرض من سرد عبارات لجنة المالية لمجلس النواب . هل المقصود ان نسمع الرواية لجمود لهما ؟ او اننا سترافق عليهما ؟ انا لا زلت متمسكا برأى المتقدم ايضا ، فضلا عن ذلك فان فى ملاحظة اخرى على البارة الواردة فى صفاة ٩ من تقرير اللجنة فى الفقرة الخامسة عند الكلام على تضسيد الصناعة الوطنية اذ كالا الواجب ان يشار الى تضسيد التجار الوطنيين كما اشير الى تضسيد الصناعة الوطنية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ان تشجيع الصناعة الوطنية فيه تشجيع للتجار الوطنيين ومع ذلك فلم تغفل اللجنة الاشارة الى وجوب تضسيد التجار الوطنيين عند الكلام فى باب المصروفات والقروضات وسيأتى ذكرها فى دورها .

تلى من تقرير اللجنة عن المسال الاحتياطى ما يأتى :

٢ - المسال الاحتياطى

٢ - رأت اللجنة التكلم عن المال الاحتياطى بعد الملاحظات العامة ونها بنظام التناقص فى المذكرة الايضاحية والترتيب الذى جرى عليه مجلس النواب بعد نظره القسم الخاص بالايرادات .

٢١ - ظهر مما ورد بالمذكرة الايضاحية خاصا بالمال الاحتياطى ان قيمة الباقي منه فى أول أبريل سنة ١٩٢٤ كانت ١٧,٨٣٣,٦٩٩ ج . م . وقد تبين فى تقرير لجنة المالية للجلسين من مشروع ميزانية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٥ كيفية استغلال وتوظيف هذا المبلغ .

٢٢ - وظهر من تلك المذكرة ومن مراجعة الحساب الخاص لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المالية أنه ضم الى ذلك الرصيد مبلغ ٧,٧٣٢,٤٣٧ ج . م . قيمة زادة ايرادات سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ من مصروفاتها . فيكون المجموع فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ : ٢٥,٥٥٧,١٣٥ ج . م . يدخل فى ذلك مبلغ ٥١٢,٤٦٤ ج . م . قيمة اقساط القروض الثمانية التى كان أجل دفعها متقدينا لقرار البرلمان فى سنة ١٩٢٤ وكان قد وضع فى احتياطي خاص . فاذا استغل هذا المبلغ - لمصدر حكم نهائى قضى باستحقاق المائتين لاقساط معظم قروض الجزيرة - من ذلك المجموع يكون الباقي ٢٥,٠٤٤,٧١١ ج . م .

وقد كان فتح الى الاحتياطى الموجود فى سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ اعتاد قدومه ١,٣٧٦,٨٦٠ ج . م . لاعمال بمصلحة السكك الحديدية والتلفرافات والتلفونات الا أنه لم يصرف منه شيء حتى مبلغ ٢٥٠,٤٤,٧١١ ج . م . على حاله .

٢٣ - وظهر من البيان الذى ورد للجنة من وزارة المالية بخصوص قيمة المال الاحتياطى حتى مارس سنة ١٩٢٦ ان اترفعت قيمته الى ٣٠,٣٨٠,٠٠٠ ج . م . وذلك بعد استبعاد اقساط القروض الثمانية التى استصحت فى مجمر السنة المالية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ فيكون ذلك المال قد

٢٨ - وترى اللجنة من هذه النتيجة أن المتجمد من المال الاحتياطي لم يكن نتيجة سياسة مالية رشيدة بيده القوي لأن الواقع يؤيد ذلك وبديل ما به بالذكرة الإيضاحية من أن المال الاحتياطي ما كان ليصل إلى ما وصل إليه لولا أربابه الكثير من الشروط الهامة من جهة ولولا عدم قيام بعض المصالح من جهة أخرى بتقييد مشروعات كان أدرج لها مبالغ تذكر في الميزانيات المتوالية ولم تصرف فتكدست سنة بعد أخرى . وهو اعتراف بحقيقة مؤلمة إذ لم يكن في نظر اللجنة منذ الحكومات التي تولت الأمر بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها فيما انتهت من خطة الجلود من المعنى في تنفيذ الشروط التي تعود على البلاد بالخير الوفير . ومن الواضح أنه كان لدى الحكومة في نهاية سنة ١٩٣٢ - ١٩٢٤ المالية مال احتياطي متجمد قدره نحو ١٨٠,٠٠٠ ج م تكوّن في السنوات التي تلت سنة ١٩٢٠ فالحال لم ينقص ابتداء من هذا التاريخ ، هذا فضلا عن أن تيار الزيادة في الموظفين الفتيين وبغيرهم لم يتقطع في أي وقت وكانت نتيجة هذا الجلود (أولا) ضياع ما كانت تجنيه البلاد من ثمرات تلك المشروعات (ثانيا) صرفها مرتبات لموظفين لا يقومون بعمل طول المدة المذكورة .

حضره لويس أغونخ فانوس انقضى - يدخل في المال الاحتياطي ما يجد من ضريبة القطن وهو يبلغ عشرة ملايين من الجنيحات ونصف مليون فيجب ألا يحسب هذا المبلغ من الاحتياطي العام لأنه لأغراض مشروع القوانين الزراعية وللدفاع عن أسرار القطن وقد لاحظت أن بعض حضرات الزيادة يرى في تسخيل الحكومة في سوق القطن خدمة خاصة للزراع وفيه إجحاف بحق باقي الفئتين وهذا لا يتفق مع الواقع لأن المال الذي تستعمله الحكومة في هذا التدخل إنما يخرج من قيمة ضريبة القطن . وهي تزيد على مجموع الاحتياطي . فلذلك أقترح أن يستل متجمد ضريبة القطن من مجموع الاحتياطي العام ويقرده له باب خاص باسم احتياطي القطن . أو باسم آخر يختاره وبذلك يكون ظاهرا أن المال الذي تسخر به الحكومة في سوق القطن حماية لمصالح متجنيه إنما يخرج مما حصل منهم .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المال الاحتياطي مجموع من جميع موارد الدولة لا من ضريبة القطن وحدها ، وقد فرضت هذه الضريبة في سنة ١٩٢١ لفرض معين هو توسيع ما خسرته الحكومة في القرن ، واستمر استعمال هذه الضريبة لهذا الغرض إلى سنة ١٩٣٣ فاذن لا صحة لما يقوله حضرة القنصل عن أن ضريبة القطن هي الجزء الأكبر من المال الاحتياطي لأنه استعملت لها جزء عظيم لسد الخسائر الناشئة عن القرن . وبعد ذلك دخلت في إيرادات الدولة ، والاحتياطي يتكوّن من هذه الإيرادات بجملة دون تخصيص .

حضره لويس أغونخ فانوس انقضى - ليس من العدل أن يفرض على متجني القطن ضريبة ثم تصرف في غير مصالحهم بل الواجب أن يكون دافعو تلك الضريبة أول المتصفيين بها ولهذا أطلب أن تخصص إيرادات ضريبة القطن لأغراض مصالح دافعيها . ولا نرضى أن يبقى الأمر كما كان هو الآن .

زاد في السنة المالية الماضية ما قيمته ٥,٣٧٥,٠٠٠ ج م . وهو ما يوازي زيادة إبدأت سنة ١٩٢٥ - ١٩٣٦ في مصر وقتها (وهذا المبلغ تجريج لمعلم انجم حساب الخنثى لسنة المذكورة) .

٢٩ - وقد أوضحت وزارة المالية في بيانها سابق الذكر كيفية توظيف واستغلال مبلغ ٣٠,٣٨٠,٠٠٠ ج م . المئين قبلا فذكرت أن منه ٢,٨٠٤,١٧١ ج م حصل توظيفه في شراء سندات والباقي وقدره ٢٧,٥٦٨,٨٢٩ ج م قودنا مودعة في المصارف . وقد تبين في الملحق رقم ٣ (راجع ملحق المضبطة رقم ٤) الوجود بنهاية هذا التقرير بيان عن سندات احتياطي الحكومة العمومي لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ وفي الملحق رقم ٤ كتب بيان للقيمة الموجودة في الخزنة العمومية والبروكلة لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ ومن هذا الكشف يظهر أيضا أنه لم يكن مودعا من مال الحكومة في بنك في الخارج إلا مبلغ يسير وهذا الإيجاف لازم لدفع أثمان ما تستورده الحكومة من البلاد الأجنبية .

٣٥ - يظهر من مقارنة بيانات الحالة التي كان عليها الاحتياطي حين نفس مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ والبيانات التي ذكرت قبلا عن حالته في ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ أن الجزء من الاحتياطي الذي وظف في شراء أوراق مالية في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ كان مبلغ ٩,٣٩١,٧٥١ ج م وأن الجزء الذي وظف في المال الاحتياطي في شراء أوراق مالية بعد ذلك حتى ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ بلغ ١١,٦٨٢,٨٠٤ ج م أي زيادة مبلغ ٢,٢٩١,٠٥٣ ج م فقط ويظهر أيضا من تلك البيانات أن قيمة سندات الحكومة المصرية وسندات الحكومات الأجنبية التي استعمل فيها مبلغ ١١,٦٨٢,٨٠٤ ج م متعاقبة تقريبا . وأن هناك زيادة بين القيمة التي اشترت بها هذه السندات وبين قيمتها حسب سعر البورصة يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ قدرها ١,٠٦٣,٣٣٣ ج م وكلها في قيمة السندات والأسهم المصرية وهو ما يدعو إلى الاعتباط .

٣٦ - ويظهر من البيانات المتقدمة أن المال الاحتياطي قد زاد في السنتين الأخيرتين ما يروى عن اثني عشر مليونا ونصف مليون من الجنيحات ولكن هذه الزيادة لم تكن في الحقيقة زيادة في الإيرادات وإنما يظنها جزء كبير يتبع من أرباء تنفيذ كثير من المشروعات الهامة وعدم قيام بعض المصالح بتقييد مشروعات كان قد أدرجها مبالغ تذكر في ميزانيات السنتين المذكورتين ولم تصرف .

٣٧ - ولقد ظهر من الحساب الختامي لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ومن البيانات الواردة للجنة من وزارة المالية بخصوص المنصرف في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ أنما لم يصرف مما تقرر صرفه في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ أو ٢,٩٩٠,٢٩٨ ج م وأن ما لم يصرف مما تقرر صرفه في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ أو ٢,٥٤١,٨٦٩ ج م أي نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيحات (ويراعى أن هذا المبلغ الأخير تجريج لمعلم انجم الحساب الختامي لسنة المذكورة) ومن ذلك تكون زيادة الإيرادات الحقيقية في السنتين نحو ٤,٨٦٧,٠٠٠ ج م ليس إلا . أما الباقي وهو ما يروى عن ٧,٧٢٠,٠٠٠ ج م فانه نشأ من عدم القيام بصرف ما تقرر صرفه في السنتين المذكورتين .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الواقع أن الحكومة تستعمل جزأ من المال الاحتياطى لشراء ما ترى لزوم شراءه من القطن توصلا لرفع أسعاره ولتبع زيادة المربوط . وفى هذا خدمة محققة لازعى القطن فلا عمل أذن لما يطلبه حضرة العضو من التخصيص .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أريد عمو الفكرة الشاملة عند العامة من أن تتجنى القطن ومنهم فريق كبير من النواب والشيوخ يسعون للحصول على منفعة خاصة عند ما يقررون ضرورة تدخل الحكومة في سوق القطن بشراء كمية غزيرة من الأسعار فإن ضريبة القطن ضريبة خاصة يتحصلها تتجوز القطن دون سواهم فلا ضرر إذا استعملت في مصلحتهم وهذا هو الذى أقصد الانضاح عنه فضلا لكل شبهة .

حضرة عبد الله ساليان أياض بك - للمال الاحتياطى عندها قد بلغ مقدارا عظيما لا يستهان به . وأنى لألاحظ أن حكومات الدول الأوروبية لا تهتم كثيرا بأن يكون لها مال احتياطى . فلو كان المال الاحتياطى من الأسس الضرورية للاهتمام بإيجاده تلك الدول وفيها من علماء الاقتصاد من يستدبر أنهم ولكن الواقع أن هذه الدول - إن استغنت عن الاحتياطى فذلك لأنها تحصل على جميع ما تحتاج إليه من المال بفرض الضرائب كلما دعت الضرورة لذلك . أما حكومتنا فلا غناء لها عن مقدار من المال الاحتياطى بالنظر لأنها بسبب نظام الامتيازات ليست مطلقة اليد في فرض ما تريد من الضرائب لئلا مطالبها عند الحاجة ولكن على ألا يبلغ ضخامة الاحتياطى الحاضر .

على أننا لو حققنا النظر في أسباب تضخم هذا الاحتياطى لوجدنا أن معظمه ناتج من أعمال تنفيذ المشروعات الحيوية التابعة للبلاد . فقد تحولت حالتها الاقتصادية ، وأهملت أعمال الصائون ، وساعت الحاجة الصحية ، وانتشرت الأمراض ، وسالة الفلاح برئى لها . وأنا وأفاق بأن مصلحة البلاد تنحصر إلى الاتفاق في إصلاح هذه الشؤون . ولو اتبعت الحكومة خطة الإصلاح لما تجمع هذا المال الوثير ولكانت النتيجة خيرا للبلاد ولو قصص الاحتياطى .

ومن جهة أخرى فأنى لألاحظ أن الحكومة لاتراعى دائما فوائد الاقتصاد في تصرفاتها فأنها تتفخ أجورا سنوية للبانى التى تشغلها بعض ادارتها زيرو على ملايين ألف جنيه في مدينة القاهرة وسيدا . وهذا تصرف سيء لأن هذا المبلغ يتضاعف بمرور السنين فتكون منه خسارة كبيرة كان من الممكن تخفيضها لو أنشئت على التدبير بيان للحكومة .

وخلاصة القول بأنه لا حاجتنا إلى احتياطى ضخم يبلغ ملايين مليوناً بالجنهار بيتنا كل شيء عندها في حالة برئى لها . وأقترح تنظيم طرق الإصلاح وأن يتفق عليها من هذا الاحتياطى حتى يترك إلى عشرة ملايين جنيه .

وقد اقترح بعضهم على الحكومة أن تشتري للمال الاحتياطى سندات الديون العمومية لتخلص من دفع فوائد تلك الديون البالغة في العام أربعة ملايين جنيه ونصف ولكن معالى وزير المالية صرح بأن استعمال الاحتياطى لشراء السندات مضر لأنه يرفع قيمتها بارتفاع وأبدي أن المصلحة تفضى أن يكون الشراء بالتدريج . ولعل العمود فأنى أرى أن ليس من المصلحة أن

يبقى مبلغ ثلاثين مليون جنيه مكسما وسيزداد إيراد الدولة مما يتخطى من زيار إيراد التجار عند ما تنهى المعاهدات التجارية إذ أن معظمها ينتهى بعد خمس سنوات . فأرجو المجلس أن يشير على الحكومة باتباع ما أثبتت إليه من وجوب الاتفاق في الأمور المالية التى تعود على البلاد بالخير والرفاهية سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - كل ما أشار به حضرة العضد المحترم وارد في تقرير اللجنة في الفقرتين ٣١ و ٣٢ وقد رأيت اللجنة الاكتفاء بأن يكون احتياطى الدولة ثمانية ملايين جنيه أى أقل مما يشير به حضرة العضد وسيؤخذ رأى المجلس على ذلك في موضعه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وارد في الملحق رقم (٣) في نهاية تقرير لجنة المالية أن الحكومة تملك أسهما في شركة التبريد المصرية فأعدها سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المبلغ المخصص لها هو مبلغ ألفى جنيه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هناك المبلغ المخصص لشراء هذه الأسهم فأنى أريد أن أعرف عددها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا أمر يمكن لمندوب المالية الاجابة عليه وهو غير موجود الآن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - نأسف جدا لعدم وجوده وكان اللازم حضوره .

دولة الرئيس - مندوب المالية موجود بمجلس النواب .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أرجو أن يحضر في الجلسة المقبلة وزير المالية أو وكيل الوزارة لأنه لا معنى لحضورهما في مجلس النواب وعدم حضورهما في جلسة .

حضرة عبد الفتاح رجائي افندى - نعتبت بنفى إلى مجلس النواب لمقابلة معالى وزير المالية فوجدت المجلس ينظر الآن في مسألة موظفى الحكومة ولا يستطيع الوزير ولا الوكيل ترك المجلس أثناء النظر في ذلك خصوصا أن وكيل الوزارة المساعد مريض .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أريد أن أعرف القاعد التى تتبعها الحكومة في شراء الأسهم والسندات .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن مجلسى الشيوخ والنواب فوضا في سنة ١٩٢٤ للحكومة شراء الأسهم والسندات من النوع الذى تخاره وفى الوقت الذى تراه مجلسا .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - ولكنى أريد أن أعرف نوع الأسهم التى اشترتها الحكومة لأن هناك سندات أسماها من عزمة وشراؤها فيه كثير من المضاربة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تجد هذا البيان في صفحة ٤٦ من التقرير .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - قرأت ما ورد في هذه الصفحة فوجدت أن الحكومة اشترت أسهما لشركات صناعية والمعلوم أن شراء مثل هذه الأسهم فيه شيء من المخاطرة .

والنوع الثاني هو الخاص بالشركات الصناعية والمعروف أنها معرضة لأخطار عظيمة فلا يصح أن تخاطر الحكومة بشراء شيء منها كأسمهم شركة سيدي سالم أو شركة الملح والصودا أو شركة لوكبانتل وريزل التي كان ثمن السهم منها أربعة جنيهات ثم نزل إلى خمسة قروش .

دولة الرئيس - كل ما وظيف في شراء أسهم شركة التبريدات إنما هو تسعة آلاف جنيه وقد رجحت الحكومة أربعة آلاف ونعمائة .

حضرة لويس أنتوخ فانوس افندي - لا هبة بهذا الربح لأن الحسارة محتملة والواقع أن توظيف أموال الدولة في أسهم شركات صناعية فيه شيء من المضاربة ويجب أن يوضع له حدود وقواعد حتى لا يترك أمره لموظفين قد لا يحسنون التقدير فيسبب عن تصرفهم الاضرار بأموال الدولة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هناك للمسؤولية الوزارية .

حضرة لويس أنتوخ فانوس افندي - إن مسؤولية الوزراء لا تعيد للأمة ما يحتمل أن تنحصر من جراء تصرفاتهم .

دولة الرئيس - يمكنك أن تقدم اقتراحاً بما تريد .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة على أن يعود للاجتماع غداً يوم الثلاثاء ١٧ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساء .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لو قارنت ما ورد في تقريرنا بما ورد في تقرير سنة ١٩٢٤ لظهر لك أن هذه الأسهم كانت موجودة من قبل .

مطلى محمد شفيق باشا - انى أرى أن جميع هذه الاعتراضات مردود عليها بالبيان الوارد في الصفحتين رقم ٤٦ و ٤٧ من التقرير .

أنظروا حضراتكم إلى أسهم شركة مياه القاهرة فإن الحكومة اشترت منها ما تبلغ قيمته نحو ثمانين ألف جنيه فأصبحت قيمتها حسب سعر البورصة نحو مائة وستين ألف جنيه أى أن الحكومة ربحت ١٠٠٪. أنظروا إلى أسهم شركة التبريدات فإن الحكومة اشترت منها ما قيمته ٩١٥٠٠ جنيهاً فأصبحت قيمتها حسب سعر البورصة ١٣٥٠٠ جنيه أى أن الحكومة ربحت منها ٥٠٪. فلم كل هذه الاعتراضات ؟

حضرة محافظ طابدين بك - إن هذه المناقشة سابقة لأوانها لأننا لم نصل إلى هذا الملحق الوارد في آخر التقرير .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن المناقشة الآن في عملها لأن الملحق مرتبط بهذا الجزء الذى نل على حضراتكم الآن من تقرير اللجنة .

لويس أنتوخ فانوس افندي - أقول انه يتضح من هذا الملحق أن الحكومة توظف بعض المال الاحتياطى في شراء أسهم شركات صناعية والمعلوم أن الأسهم والسندات نوعان الأول خاص بديون الحكومات

ملحق رقم ٢

بيان تجارة القطن المصري الخارجية من سنة ١٩١٥ لغاية سنة ١٩٢٥
باجتبار السنة من أول يناير لغاية ديسمبر

السنة	الواردات	المصادرات
سنة ١٩١٥	جنسية مصري	جنسية مصري
١٩١٦ »	١٩,٣٦٤,٧١٢	٢٧,٠٤٦,٨٧٢
١٩١٧ »	٣١,١٢٦,٧٥٢	٣٧,٤٦١,٧٦٣
١٩١٨ »	٣٣,١٧٥,١٣٩	٤١,٠٦٠,٦١٢
١٩١٩ »	٥١,٠٥٥,٣٠٦	٥٥,٧٠٠,٦٢٠
١٩٢٠ »	٤٧,٤٠٩,٦١٧	٥٧,٥٨٨,٣٢١
١٩٢١ »	١٠١,٨٨٠,٩٦٣	٨٥,٤٦٧,٠٦١
١٩٢٢ »	٥٥,٥٥٠,٧٩٨٤	٣٩,٣٥٦,٠٦٢
١٩٢٣ »	٤٣,٣٢٣,١٣٨	٤٨,٧١٦,٤١٨
١٩٢٤ »	٤٥,٢٧٦,٩٦٣	٥٨,٢٨٧,٣٢٧
١٩٢٥ »	٥٠,٧٣٣,٩١٨	٦٥,٧٣٣,٩٣٥
١٩٢٥ »	٥٨,٢٢٢,٤٨٩٥	٥٩,٩٨٩,٦٢٢
من يناير لغاية مارس سنة ١٩٢٦	١٣,٣٣٠,٠٨٥	١٣,٨٩٩,١٦٥

ملحق رقم ٣

بيان ما كان متداولاً من ورق البنكنوت من سنة ١٩٢٠ لغاية سنة ١٩٢٥
مع بيان الوقت الذي بلغ فيه أقصى حد لاصدار ورق البنكنوت

السنة	الوقت الذي بلغ فيه أقصى حد لاصدار ورق البنكنوت	قيمة ما كان متداولاً من ورق البنكنوت
سنة ١٩٢٠	جنسية	٦٤,٢٠٠,٠٠٠
١٩٢١ »	شمار	٣٧,٨٠٠,٠٠٠
١٩٢٢ »	اسكتونير	٣٥,٥٠٠,٠٠٠
١٩٢٣ »	شمار	٣٨,١٠٠,٠٠٠
١٩٢٤ »	توفيسير	٤٢,٠٠٠,٠٠٠
١٩٢٥ »	شمار	٣٩,٩٠٠,٠٠٠

ملحق رقم ١

كشف بيانات شركات التعاون الزراعية المصرية
التي أنشئت تبعا للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

سنة التأسيس	عدد الشركات	عدد الأعضاء	رأس المال	
			المكتتب به	المسجل
١٩٢٤	٤	٥٠٦	٢٤٨٧	٦٠٠
١٩٢٥	١٣٥	١٠٢٢٩	٩٤٨٧٣	٦٨٠
١٩٢٦	١٠	٦٣٥	٦٦٢٠	٦٨٠
الجملة ...	١٤٩	١١٣٦٥	١٠٣٩٨٠	٢٩٣٠٦

المديرية	عدد الشركات	عدد الأعضاء	رأس المال	
			المكتتب به	المسجل
البحيرة	١٢	٧٨٤	٥٣١٧	٧٨٠
الغربية	٢١	١٤١٠	١٣٦٧٦	٢٩٢١
المنيا	١٦	٨٦٠	٩٥٢٢	٢٥٦٥
الشرقية	١٤	١٣٧٦	١٥٢٧٩	٣٠٩٧
الغربية	١٧	١٠٢٩٩	١٠٢٠٠	٣٧٥٥
القليوبية	١٢	١٥١٩	١٢٤١٣	٢٥١١
الجملة	٩٢	٦٩٨٨	٦٦٢٧٧	١٦٥٤٠
البحيرة	٦	٨٢٩	٤٣٦٧	١٣٢٥
الفيوم	٤	٢٩٥	٣٨٩٦	٧٨٠
بنى سويف	٦	٧٤٧	٤٨١٤	١٤١١
المنيا	١٩	١١٩٤٩	١٠٧٥١	٢٢١٢
أسيوط	١٢	١٦٥٧٧	١٠٣٢٧	٤٥٥٢
جرجا	٥	١٤٩٠	١٧٨٦	٨٥٦
قنا	٤	١٢٧٧	١٥٣٨	١٤٤٢
أسوان	١	٢٤	٢٥٤	٢٤٩
الجملة	٥٧	٤٣٧٧٧	٢٧٧٤٣	١٢٧٦٦
الجملة المصرية	١٤٩	١١٣٦٥	١٠٣٩٨٠	٢٩٣٠٦

ملحق رقم ٤

كشف ببيان مستندات احتياطي الحكومة العمومي لثلاثة ٣١ مارس سنة ١٩٢٦

نوع المستندات		القيمة الاسمية		القيمة الواردة بها بالحسابات		سعر البورصة		القيمة حسب سعر البورصة		الفرق بين الوارد بالحسابات وسعر البورصة	
		ليرة		بنية		سليم		بنية		سليم	
مستندات الدين الموحد المصري ٤ % ...		٤٨٧٩٦٠٠		٩٧٧ ٣٣٥٨٢٠٤		٨٣ ١/٢		٣٩٧٢١٠٤		٣٧٣	
» » اقتطاع ٣ ١/٢ % ...		٣٠٧٢٧٤٠		٢٨٥ ١٩٦٨١١٧		٧٣		٢١٨٧٠٢٣		٤١٠	
» » » ٣ ١/٢ % المسجلة		٨٨٠٠		٤٦٨ ١٠٥		٦٤ ١/٢		٥٥٣٤		٩٩٥	
» » المضمون ٣ % ...		٣٦٢٠٠		٨٠ ٢٥٨٠٣٩		٨٣ ١/٢		٢٩١٦٦٦		٢٩٥	
» قرض الحرب الجديدة ١٩٢٩ - ١٩٤٧		٢٢٢٠٢٨١		٦٥٣ ٢٢٤٥٤٠٣		١٠١ ١/٨		٢٣٠٤٧٩٠		٢٤٧	
» » الحرب الأهلية / استحقاق أكتوبر سنة ١٩٢٧		١٠٨٥٠٠٠		٥٥٧ ١١٢٢٢٨٧		١٠٥ ١/٢		١١١٢٠٥٨		٤٣٢	
» » » مجموعة رقم ١ ...		٧٢٠٠٠٠		٤٦١ ٧٤٥٤٨٧		١٠٥ ١/٢		٧٤٠٦١		٤٦١	
» » » أبريل سنة ١٩٢٨		٢٢٠٠٠٠		٣٦٨ ٢٢٨٣٠٥		١٠٥ ١/٢		٢٢٦٢٩٧		٧٦٨	
» » » مجموعة رقم ٣ ...		١٣٣٣٠٠		٧٤٧ ١٣٦٨٩٧١		١٠٥ ١/٢		٦٠٦ ١٣٦٧١٨٩		١٤١	
» » » فبراير سنة ١٩٢٩		١٢٩٣٤٠		١٣١ ٩٥٩٨١		٨٣ ١/٢		٩٢٧ ١٠٥٢٩٨		٧٦٩	
» » » فرض الدفاع الثاني ٤ % ...		٨٢٠٠		٨٦٣ ٥٤٠٥		٧٦ ١/٢		١٧٥ ٩١١٦		٦٨٩	
» » » فرض التأمين ٣ ١/٢ % ...		١٠٠٠٠		٦٩٩ ٦٠٩٩		٧٩ ١/٢		٢٥٠ ٧٧٥١		٣٨٧	
» » » فرض مجلس باني الاسكتوتية ٤ % ...		٣٢٠٠٠٠		٦٩ ١٨٥٦٤٠		٧٧		— ٢٤٠٢٤٠		٩٣١	
» » » البنك الزراعي المصري: مستندات مضمونة ٣ ١/٢ %		١٠٠٠٠٠		١٠٠ —		١٠٠ —		١٠٠ —		—	
» » » أسهم شركة الجبلو ايجيبيسيان أولي فيلديس ...		٣٣٨٣		٧٤٢ ١٠٦٨٧		١١١ فرنكا		٢٣١ ١٤٠٥٧		٤٨٩	
» » » شركة مياه القاهرة: أسهم رأس مال ...		١٢٠٠٠		٢٠٠ ٥٥٥٤٨		٢٥٦ ١/٢		٢٣٥ ١٤٧٢٩٩		٥٦٢	
» » » تنوع فرض اول ...		٢٨٨٧		٤٧٢ ١٤٢٠٦		٥ %		— ١٣٥٠٠		—	
» » » ثمان ...		٣٠٠٠		٩١٥ —		—		—		—	
» » » التبريد المصرية: أسهم رأس مال ...		١٢٠٥٧٠		٩٦ ١١٦٨٢٨٠٤		—		٤٦٩ ١٢٧٤٦١٣٦		٣٧٣	
الجهة العمومية ...		١٢٠٥٧٠		٩٦		١١٦٨٢٨٠٤		٤٦٩		٣٧٣	
		١٢٠٥٧٠									



مضبطة الجلسة السابعة عشرة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ١٧ الحزم سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس — هل لأحد ملاحظة على محضر الجلسة الماضية التي وزع على حضراتكم ؟

أصوات : لا .

صلى المجلس على محضر الجلسة الماضية .

بدأ المجلس النظر في الاقتراح المقدم من معالي محمد شفيق باشا بمشروع قانون بشأن إنشاء مجلس إدارة للمدرسة الهندسة الملكية .

حضره صاحب المجلس على الشمسي أفندي (وزير المعارف) — ليسمع في المجلس الموقر قبل أن يصدر قراراً بشأن هذا الاقتراح أن أبدي رأيي في طلب النظر فيه بصفة مستعجلة .

تسلمون حضراتكم أن وزارة المعارف العمومية استدعت من أوروبا في العام الماضي خبيراً بأمر التعليم الهندسي ونظراً لمدرسة من أكبر المدارس الهندسية في العالم هو المسيو بوزا عميد كلية زيورخ الشهيرة . استدعت الوزارة لأخاطبة النظر في تنظيم مدرسة الهندسة الملكية وقد حضر في أثناء المباحث ودرس الموضوع درساً دقيقاً وقدم تقريراً بملاحظاته واقتراحاته . وقد رأت الوزارة أن تستدعي مرة أخرى لاجتماعه وتنظيم مدرسة الفنون والصنائع ويوافق مجلس الوزراء على ذلك في جلسته الأخيرة . أما والأمر كما ذكرت أن لا يضمن أن يكون بحث هذا الاقتراح عند وجود المسيو بوزا وأضع هذا النظام وعند نظر المرسوم الخاص بتعديل نظام المدرسة التي قلته الحكومة للبرلمان مع غيره من القوانين التي صدرت أثناء تعطيل الحياة البرلمانية ؟

هذا ما أردت أن أعرضه على حضراتكم راجياً عدم تقريره بصفة الاستعجال .

معالي محمد شفيق باشا — أشكر معالي الوزير الجليل على اهتمامه الشديد بهذا الاقتراح وعلى تلك العناية البالغة التي أبداها فضلاً عما هو مشهور من معاليه من الوطنية الصادقة وطول كبره في العلم والأدب .

ذكرتم سمايك أن المسيو بوزا وهو من كبار رجال العلوم الهندسية بأوروبا هو الرأى في هذا النظام وهذا التصريح بتقبله بكل إجلال ولكن الاقتراح الذي قلته ووصفته بالاستعجال إنما ينبغي على سبب لا يمكن أن ينسب للمسيو بوزا لأنه ليس من عمله وإنما هو من عمل غيره .

السبب الذي دعاني لتقديم هذا الاقتراح وطلب نظره بصفة مستعجلة هو أنه صدر مرسوم بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية جاء في المادة الحادية عشرة منه ما يأتي :

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والثلثية الخامسة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عدداً كل من حضرات أصحاب الدولة والمجالس والسعادة والعزة : أحمد سليم باشا . أحمد ذو الفقار باشا . أحمد زور باشا . أحمد فؤاد هرت باشا . اسماعيل سرى باشا . بولس حنا باشا . الدكتور حبيب خياط بك . السيد حسين القصبي . سعيد فهمي الزوي بك . صليب قلنديروس باشا . عبد الرحمن صبري باشا . عبد العظيم المصري بك . عماد خليفه القبط . الأناجيل الكلاس . عماد إبراهيم بك . محمد أفلاطون باشا . محمد عبد اللطيف أفندي . محمد تقي بك . محمد محمود خليل بك . محمود محمد حسن الشنبولي باشا (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرات : علي اسماعيل بك . الشيخ شوقي عمر حمزى . محمد علوي الجزار بك . السيد محمد علي البيلوي . سميان خيرال القصص بك . (معتذرون عن حضور جلسات هذا الأسبوع) .

وظب حضرات : أحمد الشريفي باشا . يحيى إبراهيم باشا . علي بيوني بك . وحضر من الوزراء حضرة صاحب المجالس على الشمسي أفندي وزير المعارف .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجائي أفندي . علي عبد الرزاق بك . عبد أحمد الشريف بك . الشيخ عبد الحزب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس — طلب حضرة سعيد فهمي الزوي بك استئذان إجازته شهراً من ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦ وطلب حضرة حسن أحمد الصديقي بك استئذان إجازته أحد عشر يوماً من ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٦ لمرضه .

وطلب سعادة الفريق موسى فؤاد باشا إجازة شهراً من ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦ فهل توافقون على التصريح بهذه الإجازات خصوصاً أن إجازة سعادة الفريق موسى فؤاد باشا سيقتضيها داخل القطر فانا احتاج الأمر إليه يمكننا أن نستدعيه ؟

أصوات : موافقة .

وافق المجلس على الإجازات المطلوبة .

ومع ذلك فقد عمل بهذا المرسوم وصدر تنفيذاً له قرار ظالم يفت ثمانية طالبا من أوجهة تفكر معالي الوزير فأوقف ردت اثنين وأربعين منهم ردت نص المسألة ١٧ من هذا المرسوم ولم يشمل عليه جميع هؤلاء الطلبة لأن قيل له ظلما وبهتان أن هؤلاء الثمانية والثلاثين طالبا الباقين يجب وتقيم موا طبق النظام القديم أو الجديد ونفوا ضلوا وأعلنوا بالرفق ونفذ سهم كما وروا بالمذكرة التي قدمها وكيل المدرسة لجنة المعارف بهذا المجلس وكان السبب في إيفاء ردت الاثنين والأربعين طالبا المتقدم ذكرهم أنهم كانوا يفتيصون لو طبق عليهم النظام القديم فلم ير من العدل معاملتهم بالنظام الجديد الذي لم يصدر الا قبل الامتحان بمدة وجيزة . ولكن هذا السبب نفسه ينطبق على خمسة وعشرين من الطلبة كما يتضح ذلك من مذكرة وكيل المدرسة إذ جاء بها أن تسعة عشر طالبا من الراسيين بحسب النظام الجديد يفتيصون لو طبق النظام القديم وستة من الطلبة الراسيين الذين رخص لهم بموجب النظام الجديد بدخول امتحان الملحق كانوا يفتيصون لو طبق عليهم النظام القديم . هؤلاء الخمسة والستون طالبا كانوا يفتيصون لو طبق عليهم النظام القديم . فلما لا يماثل هؤلاء الطلبة يمثل ما عول به الاثنان والأربعون طالبا الآخرون ، هذه هي الأسباب التي دعت لجنة المعارف الى أن تهتم الى المجلس تلك الرغبة التي قرر تلخيصها لوزير المعارف تخاشيا من الاسراف في الوقت .

إني لا أطلب الحط من مستوى التعليم وإنما أقول أن النظام الجديد يجب ألا يصرى إلا ابتداء من السنة المقبلة وهذا هو ما دعاني الى تقديم اقتراحى على وجه الاستعجال ، فان كان معالي الوزير يطلب الا ينظر الاقتراح بصفة مستعجلة فاني أقبل ذلك وأنا واثق ان عدليه وهو الأب الرحيم هؤلاء الطلبة وهو البسيط على وزارة المعارف ستعذبه الشفقة عليهم بعد سامه هذا البيان فينظر في أمرهم فلا يكون هناك إذن وجه الاستعجال .

معالي على الشمسي أفندي (وزير المعارف) - اذا كان الغرض من هذا الاقتراح هو حماية بعض الطلبة من هذا القانون الجديد الذي لم يبلغ الطلبة الا قبل الامتحان بمدة قصيرة فاني صرحت مرارا باقئ مستند لاحادة النظر في أمرهم .

اما اذا كانت الغرض منه الرجوع الى العمل بالقانون القديم فهنا ما أحارض فيه .

معالي محمد شفيق باشا - ما قصدت ذلك مطلقا .

معالي على الشمسي أفندي (وزير المعارف) - اذن نحن متفقون .

(تصفيق) .

دولة الرئيس - هل ترون حضراتكم بعد هذا التصريح ألا محل الاستعجال وان يحال الاقتراح الى لجنة الاقتراحات ؟

أصوات : نوافق .

دولة الرئيس - المجلس يقرر احوالة الاقتراح الى لجنة الاقتراحات .

(وهنا انصرف حضرة صاحب المعالي وزير المعارف) .

نظر المجلس في الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله بجعل حوائك مصيف البضاعة الواردة والاسنان بمرك بور سعيد مساوية لمثلها بمرك الاسكندرية والسويس وهذا نصه :

”معين بمرسوم الأحوال التي يسمح فيها للطلبة الراسيين في امتحان النقل أو الدبلوم بإبقاء وفرتهم لاعادة والأحوال التي يفصلون فيها من المدرسة“ . وبناء على هذه المسألة صدر مرسوم شامل للأعنة التنفيذية لتلك المرسوم بقانون جاء في المسألة التاسعة منه ما يأتي :

”لا يسمح للطلاب بالاعادة في الفقرة التحضيرية .“

ولا يسمح للطلاب بالاعادة الا مرة واحدة في خلال السنوات الثلاث الدراسية الأولى ، وذلك في حالة وجود محال خالية بالمدرسة ويكون للطلبة الناجحين في امتحان النقل الأفضلية على الطلبة الراسيين فيه .

الطلبة الذين لا يسمح لهم بالاعادة يفصلون من المدرسة .“

هذه القواعد وضعها المسير بوزار وهي بلا شك رافعة لمستوى التعليم لأن الطلبة الذين يفتيصون في الامتحانات بناء على هذه القواعد يكونون حتما أكفأ من الطلبة الذين يفتيصون في الامتحانات بناء على القواعد التي كانت متبعة قبل صدور هذا المرسوم . هذا لا نزاع فيه وهو من عمل المسير بوزار ولكن الذي لا يمكن أن ينسب الى المسير بوزار هو ما جاء بالمسألة ١٧ من هذا المرسوم وقد جاء فيها :

”عمل وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم الذي يصرى العمل به من السنة الدراسية ١٩٢٦ على أنه يقع من العام الدراسي ١٩٢٥-١٩٢٦“ .

فما يتعلق بامتحانات النقل للسنوات الأولى والثانية والثالثة .“

هذا ما يحال الوزير لا يمكن أن يكون من عمل المسير بوزار لأن عمله هنسي لا تشريعي .

هذه المسألة وضعت في مرسوم صدر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ وضعت في الامتحانات التي حصلت بعد صدوره بأسبوع أو أسبوعين . وهذا انتهى ما يتصوره الانسان من الظلم .

بدأ الطلبة دراستهم في شهر أكتوبر ويسعون على تنظيم خاص وقانون معمول به ثم يصدر في شهر مايو مرسوم يعدل هذا النظام ويطلق فورا . هذا ظلم فادح لا يمكن أن ينسب الى المسير بوزار كما أنه لا يمكن أن ينسب الى معاليه .

أرجو معالي الوزير أن تعمل جميعا كأفراد أسرة واحدة وأن تعتبر هؤلاء الطلبة كإبنائنا جميعا والذي أطلبه هو الرقي هؤلاء الإبناء . طلبت النظر في اقتراحى على وجه الاستعجال وذلك لأن قانونا صدر ونفذ بعد أن انتهت السنة الدراسية وبعد أن فرغ الطلبة من الدراسة واستعدوا لدخول الامتحانات طبقا لقانون معمول به .

العد المنع يقضى بالا يصرى القانون إلا ابتداء من السنة الدراسية المقبلة فيبدأ الطالب دراسته في شهر أكتوبر بالقبول وهو على علم بأن النظام القديم الضعيف قد انتهى العمل به واستبدل به نظام آخر شديد قسوة بذلك حقيقة المركز فيستد له أثناء الدراسة يسهر فيها الليالي جذا مجتهدا بمقدار ما يرى أنه كثيف يجابه طبقا للنظام الجديد .

اما تطبيق المرسوم على سنة دراسية قد أوشكت قد أوشكت فيه انتهى الظلم ولا تحضر قوانين وضعية ولا شرائع الحية إلا قال الله تعالى ” وما كنا مبدئين حتى نبهت رسولا“ .

يورسعيد في ضمن وتفرغ البضائع التي يتكفل التجار للمستودون والمصدرون بفتح طائفة لا احتلال لم عليها بخلاف الحالة التي عليها ميناء الاسكندرية من التسييلات وقلة المصاريف .

فقى بور سعيد لا توجد أرصفة ترسو عليها البواخر لتفرغ مشحوناتها ونحن ما يصدر عليها فيضطر التجار ان يحمل بضائعهم من أرصفة الجمارك الى تلك البواخر وكذا من البواخر الى أرصفة الجمارك بواسطة غلات صغيرة وفي ذلك يتكدس مصاريف قد لا تقبلها البضائع هذا ورغما عن تعرض البضائع الى التلف لكثرة القتل وتعرضها أيضا لمياه البحر - وذلك بخلاف الحال في ميناء الاسكندرية حيث توجد الأرصفة ترسو عليها البواخر وتفرغ مشحوناتها وكذا تأخذ الشحنت مباشرة من أرصفة الجمارك مباشرة وبذلك يأمن التجار على بضائعهم من التلف وتوفر عليه مصاريف القتل التي يتكبدها في بور سعيد ورغما عما يفرضه لخدمة الجمارك من رسم الرصيف أكثر مما هو مقرر على الاسكندرية .

من أجل ذلك يفضل التجار تحويل بضائعهم الى الاسكندرية حيث توجد السهولة وقلة المصاريف وبذلك أيضا قد شلت الحركة في المدينة فأنشئت في التحول بور بنيت أرصفة في ميناء يورسعيد لما كان هذا التحول وما كان هذا التحول .

ثالثا - حركة صادرات محاصيل القطن المصري زلما معدومة في ميناء يورسعيد لأن المواصلات بين بلدان القطن ومدينة يورسعيد تكاد تكون معدومة مع أنها ضرورية لما لركو يورسعيد من الأهمية من حيث موقعها الجغرافي كما يتألف ليس فيها إلا خط واحد يوصل بينها وبين مدينة القاهرة عن طريق بنها والزقازيق والامناصية وهذا الخط طميا لا يفيد إلا الركاب في التالاب مع أنه لو أنشئ خط حديدي بين القنطرة والصالحية لغرب المسافة بين مدينتي الشرقية والقاهرة وبين يورسعيد سهل على أهالي هاتين المدينتين تصدير محاصيلهم وبالأخص القطن والبذرة عن طريق يورسعيد ويكون ذلك حياة جديدة للمدينة فتزداد زرعها وتربح حركتها ويسعد أهلها .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات ؟

أصوات : نوافق .

دولة الرئيس - المجلس يقر إحالة الاقتراح الى لجنة الاقتراحات .

انتقل المجلس الى النظر في تقرير لجنة المالية عن ميزانية الدولة سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ (قسم الإيرادات) .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نظرا لأسس في الفقرات ٢٠ الى ٢٨ فحول لخصراتكم ملاحظة طيلة ؟

أصوات : لا .

على من تحرير اللجنة الفقرات ٢٩ و ٣٠ و ٣١ وهذا نصها :

٢٩ - وتظهر من المذكرة الايضاحية ان بلغت أميرا من بعض المصالح رغبة في القيام بمشاريع ذات أهمية حيوية للبلاد فلم تقدر وزارة المالية في اجابتها الى ما يطلبه مما أدى الى تحرير أحد مبلغ ٢,٨٣٧,٠٠٠ ج م .

٣٠ اقترح جعل عوايد رصيف البضاعة الواردة والدخان يجرى بور سعيد مساوية لجرى الاسكندرية والى سويس كما يقضى بذلك المذلة حتى لا يكون التاجر المستورد عن طريق بور سعيد مرفقا بإعطاء المصاريف التي لا تتفق مع المصلحة التجارية خصوصا في وقتنا الحاضر لرغوب فيه الضاية بالاقتصاد، وتفضيلا بقبول عظيم احتراماتي .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات ؟

أصوات : نوافق

دولة الرئيس - المجلس يقر إحالة الاقتراح الى لجنة الاقتراحات .

نظر المجلس في الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله بتعيين حالة ميناء بور سعيد وإنشاء خط حديدي بين القنطرة والصالحية وهذا نصه :

اقتراح برغبة

تخمين حالة ميناء بور سعيد بناء أرصفة فيه ترسو عليها البواخر مباشرة لسهولة تفرغها وضمن البضائع وجعل المياه صالحا لتصدير جزء من محاصيل القطن المصري مع تسهيل المواصلات بين مدينة بور سعيد وداخلية القطن بإنشاء خط حديدي بين القنطرة والصالحية ومرتقى مع هذا مذكرة ايضاحية .

مذكرة ايضاحية

تتوقف حياة مدينة بور سعيد على حركة مينائها فكما زادت الحركة فيه انتعشت المدينة وتقدمت وكما قلت سامت حالتها وتآخرت ، فمدينة يورسعيد التي تعد ثاني ثمر في القطن المصري والتي هي نقطة اتصال الشرق بالغرب والتي يمر عليها عناصر من جميع العالم تقريبا يصعب أن تكون عتوانا حسنا لبلاد القطن لو ان الحكومة اعارتها جانبنا من الضاية في سبيل تحسين مينائها وتسهيل المواصلات بينها وبين داخلية القطن .

كان من أهم الأعمال في ميناء يورسعيد :

أولا - تجميع البواخر بالنص فكلت العامل يكسب من وراء ذلك ما يروج للحالة في المدينة ولكن نرى الآن ان حالة تجميع البواخر بالنص قلت كثيرا بسبب تحويل غالب البواخر عن استعمال النعم وفردا واستبداله بالقاز واستمرار هذا التحول الذي يسبب في إحلال القاز محل النعم بجميع البواخر ، وبذلك قد شلت الحركة في المدينة وأخذت في الانحطاط .

ثانيا - كانت جميع البواخر المحملة بمحصولات الشرق كله والتي لا بد لها من أن تمر على مدينة يورسعيد تفرغ جميع مشحوناتها التي يرسم القطن المصري في تلك الميناء وكذلك كانت البواخر القادمة من الشرق قاصدة الشرق تحمل أيضا بضائع كثيرة يرسم القطن المصري فكثرت تضرع مشحوناتها فيها أيضا ومن هذه الحركة المباركة كانت تعود الفائدة العظيمة على الأهالي وعلى البلد ولكن أقول الآن - خلف ملأه الأسف ان هذه الحركة كانت تزول اذا أصبحت تتحول شيئا فشيئا الى مدينة الاسكندرية بسبب سوء حالة ميناء

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اللجنة وصفتها بأن تكون ذات المركز المالى من الدرجة الأولى ولم تقفل السندات المصرية .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أنا لا أترض على السندات المصرية وإنما أربح بتحديد نوع السندات الأجنبية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اللجنة لا ترى تحديد نوع السندات بالكثرة من أن تكون من مركز مالى من الدرجة الأولى .

دولة الرئيس - اللجنة أشارت بأن تكون السندات الأجنبية من الدرجة الأولى وأظن أن هذا الوصف كاف .

حضرة أحمد أبو سيف راضى افندى - لى ملاحظة على ما جاء بالفقرة ثمة ٣١ من تقرير اللجنة وأرجو أن يضاف إليها ما يأتى :

«معاذ أسهم وسندات شركة مياه القاهرة التى تؤل ملكيتها للحكومة كخص امتيازها مع الشركة لأن ما كان معكاه الحصول عليه بدون ثمن ولو بعد حين ليس من الاقتصاد دفع ثمن فيه الآن . وخصوصا أن ثمن أسهم وسندات الشركة الآن بلغ سراً مالياً أصبح حملها لا يحصلون على فوائد أكثر من أربعة وكسور بالمائة لأن حصة الأسهم لثباتها وعدم مزاحمتها أقبلوا على اقتنائها حتى بلغت هذا السعر» .

لن رأى عدم مشورتها واستبدالها بسندات أخرى وبهى بطيحتها محفوظة للحكومة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - قلت لخضراتكم بالأمس أن التقرير ملك اللجنة فلا يصح أن يضاف إليه شيء . وألفت نظر حضرة أبى سيف راضى افندى الى أن اللجنة أشارت في تقريرها الى شراء سندات مصرية لا أسهم مصرية وإذن انتهى ما يشاءه .

حضرة أحمد أبو سيف راضى افندى - اكتفيت بذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك - حارة اللجنة في تقريرها كافية وأنية فأرجو أن تقف عندها لأنها من منتهى الصراحة ومنتهى الوضوح .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أشارت اللجنة الى أن إيرادات الدولة محدودة وضيقة وهذا هو الحالى بينه فلك تأسف كثيراً . ويظهر لى أن السمر فى ذلك هو ما نكتبت به البلاد من الامتيازات الأجنبية .

ومن المعلوم أن البلاد الأجنبية لا امتياز فيها لأجنى . بل الامتياز لأهلها ، ففى الحقيقة لا يمكن لأجنى أن يستثمر مالا بها وخصوصا فى أسواق القطن فى القرويل فإذا أراد ذلك أجنى احتال عليه بالاستكار بربل من أهاليها فحاشاه الربح نظير استعمال اسمه .

لقد عرفنا ذلك ، ونعرف أيضا شيئا آخر هو أن المدل فوق القانون ومن المدل ألا يكون لأجنى امتياز لى وطنى ولهذا أرجو من المجلس أن يطلب الى الحكومة أن تسمى لدى السى لدى الدول فى حل هذه القيود بفرض ضريبة على أموال الأجانب .

دولة الرئيس - أرجو ألا يخرج من الموضوع المطروح أمام المجلس الآن .

من المال الاحتياطى وضمه الى الإيرادات في مشروع الميزانية الخالى للصرف منه فى شؤون الأعمال الجديدة فى مصرفى الزى والسلك الحديدية والقيفونات وأن المقدر للتكاليف النهائية للأعمال المذكورة هو ٥٠٠.٠٠٠ ١٢٧٠٠٠ ٠٠٠ .

٣ - وهذه اللجنة ترى اتباعا لما ذكر قبله المواقفة على أن يستخدم جزء من المال الاحتياطى فى شؤون الأعمال الجديدة فى المصلعين المذكورين إلا أنها لا توافق وزارة المالية على أخذ المبلغ اللازم من الاحتياطى وضمه الى الإيرادات بالميزانية بل ترى أن يحصل قطع الاعتماد لتلك الأعمال على الاحتياطى رأساً وبلا بدوج بالمشروع الا الإيرادات المتظر تحصيلها فى بحر السنة وما يتقرر من المصروفات بما يوازى تلك الإيرادات .

٣١ - وترى هذه اللجنة أن يقام مبلغ ثمانية عشر مليوناً وكسور من المال الاحتياطى نقداً أمر لا يتفق مع الأصول الاقتصادية كما أنه ليس فى مصلحة الحكومة لأن ما يتبع من السندات المصرية والسندات الأجنبية التى مركزها المال من الدرجة الأولى سواء من القائمة أو بسبب زيادة قيمتها يربو كثيراً من الفائدة التى تنفصها اليها البنوك نظير إيداعها فيها . ولما توصى هذه اللجنة أن يحصل توليف بحر الشرة مليوناً منه فى شراء سندات وأسهم مختارها الحكومة بدون تعييدها بنوع خاص منها وتبرج أن يكون للسندات المصرية نصيب يكون على الأقل موازياً للسندات والأقونات الأجنبية ذات المركز المالى من الدرجة الأولى وأن يترك الحكومة أيضاً اختيار فى أن تعين القرض المناسبة لشترى تلك الأوراق تحت مسووليتها .

أما يقام مبلغ ثمانية مليوناً من الجنيئات الأخرى نقداً فأمر تراه اللجنة واجباً قبله شدة الإحطية نظراً لما ذكر قبله من انتظار حصول قطع امتيازات على المال الاحتياطى لتنفيذ المشروعات الهامة التى لم تنب الميزانية العادية بما تتطلبه من المصروفات واستعداداً للطوارئ . وقد أقر مجلس النواب هذا الرأى .

(حضر حضرة جياحب السعادة محمد كى للارباشى باشا وكيل وزارة المالية) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أرى أن يحدف من الفقرة ٣١ العبارة الآتية (بدون تعييدها بنوع خاص فيها) لأننا لا نوافق أن تترك الحكومة الحرية المطلقة فى اختيار نوع السندات والأسهم التى تشتريها :

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا تدخل فى أعمال السلطة التنفيذية .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - ليس فى هذا تدخل فى أعمال السلطة التنفيذية وإنما الفرض هو أن تمتل الحكومة على توليف المال الاحتياطى فى شراء سندات وأسهم من الطبقة الأولى فى الضمان .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا ما أشارت إليه اللجنة فى الفقرة ٣١ من تقريرها فقد ذكر فيها «تبرج أن يكون للسندات المصرية نصيب يكون على الأقل موازياً للسندات والأقونات الأجنبية ذات المركز المالى من الدرجة الأولى» .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أريد أن أقدم نوع السندات الأجنبية التى تشتريها اللجنة .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - قلت انى سأتكلم في موضوع جديد فيحسن ان أسموه أولا قبل منى من الكلام .

دولة الرئيس - أرجو المحافظة على النظام .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - النظام لا يمنع الأعضاء ابتداء آرائهم .

دولة الرئيس - المجلس متفق معى في عدم الاذن لك بالكلام وتستطرق الى رفع الجلسة .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - المجلس غير متفق في هذا . ولى الحق ان أبدي رأيي ودونكم لا تملكون ما أريد الكلام فيه .

(ضجة) .

رفعت الجلسة الساعة السادسة والبقية الأربعين مساء .

أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والبقية الثامنة .

حضرة أحمد ابوسيف راضى افندى - قال معالى المهرمان العبارة الأولى من الفقرة ٣١ ترى الى توظيف جزء من الاخطايل في شراء سندات ولكنى لما اطلمت على هذه الفقرة وجدت أنها تشير الى توظيف هذا المال في شراء أسهم أيضا فقد جاء بها (ولذا توهى هذه البنية ان يحصل توظيف نحو عشرة مليونات منه في شراء سندات وأسهم) .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - (أرجو من حضرة العضو ان يتلو بالفقرة .

حضرة أحمد ابوسيف راضى افندى - انى أكتفى بما تلوته كدلالة على ما قلته .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إذن سأولى أنا ذلك .

حضرة أحمد ابوسيف راضى افندى - مع هذا فانا مكتف بما سبق .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - اقتربت اللجنة في الفقرة ٣١ أن يخصص الجزء الأكبر من الاخطايل لشراء سندات لأن الحكومة ترجع منها أكثر ما تريه لو أودع بالبنوك فطاعة تحت الطلب . ومع صحة هذا الرأي من وجهة النظر التي تعود للحكومة فالى أرى نظرا للأزمة الحاضرة ولحاجة الأهالى للتقودر ألا يصحب من البنوك ما يوجد من المال الاخطايل تقودا حتى يكون لدينا المال الكافى لأقراض المتجعين والتجار الى أن تنتهى الأزمة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا احتياطي الحكومة لا احتياطي الأفراد .

دولة الرئيس - علاوة على ذلك فان البنوك لا تميز عن الأفراد .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أريد أن أقترب فيما بعد الى الحكومة أن تتفق مع بنك معينة بأن تتوسع في اقراض المتجعين الأموال التي يحتاجونها (ضجة) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لقد قيل في تقرير اللجنة ان الميزانية معدودة وضيفة ولهذا أردت أن ألفت نظر المجلس الى أسباب ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذه الملاحظة كان عليها أسس عند الكلام في الملاحظات العامة عن الميزانية .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أرجو أن يقرر المجلس رفضه في أن تسمى الحكومة في حل هذه الاخلال وهذه القيود بفرض ضريبة على الأموال الأجنبية الطائلة التي تستثمر في البلاد .

دولة الرئيس - هذه الرغبة مذكورة في تقرير اللجنة .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - في ملاحظة على الفقرة رقم ٣١ سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذه الفقرة تنقسم الى شقين فيؤخذ الرأي أولا على الشق الأول الذى اتينا منه .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أعارض في أخذ الرأى وأطلب ان يسمح لي بالكلام .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - انما كانت لحضرتكم ملاحظة على الشق الثانى فيحسن أن نتكلم حتى يؤخذ الرأى على الشق الأول .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - ساداتكم لا تشكون بما أريد التكلم فيه .

دولة الرئيس - لقد تكلمت في هذا الموضوع مرتين فلا يجوز لك أن تتكلم مرة أخرى لأن هذا مخالف للأمانة الداخلية .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أطلب أن يسمح لي بالكلام لأنى أريد التكلم في نقطة جديدة .

دولة الرئيس - إذن يمكنك التكلم عند الوصول الى بحث هذه النقطة .

حضرة عبد الفتاح رجبى افندى - الفقرة ٣١ تنقسم الى شقين فيؤخذ الرأى أولا على الشق الأول منها .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أريد التكلم على الشق الأول .

حضرة عبد الفتاح رجبى افندى - دولة الرئيس لا يأذن لحضرتكم بالكلام لأنك تكلمت كثيرا في هذا الموضوع والأمانة الداخلية لا تسمح بذلك .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - الأمانة الداخلية تتيح للعضو الكلام متى طلب الكلام وأرجو ألا تعجز الرئاسة على انما أردت تنوير الرأى العلم قايما بالواجب عليها نحو الأمة والبلاد . ونحن الآن قد أضما في مناقشة حقيقة وقتا لو ترك في لأبدت فيه ملاحظاتى .

حضرة عبد الفتاح رجبى افندى - تنص المادة ٣٣ من الأمانة الداخلية على ما يأتى :

” لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم مرتين في موضوع واحد إلا اذا أجاز المجلس ذلك “ فهل حضراتكم يجيزون لحضرة لويس افندى الكلام ؟

أصوات : لا

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أعلن أن هذا خلع من الموضوع.
حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - سأقدم اقتراحا يرضى هذه وسى
أقدم هذا الاقتراح أطلب

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هل تضمن حضرتك قبول
في الاقتراح ثم العمل به ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - نعم . لأن الحكومة سبق أن
صرحت للتيك الأهل في أزمة سنة ١٩١٤ بالاقراض .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لا أعاد لقد هذه الأزمة .
معالي محمد شفيق باشا - نحن أمام اقتراح . أرجو سامحه وأخذ الرأى
عليه .

دولة الرئيس - لقد سمع المجلس اقتراح حضرة لويس أخنوخ افندى
ولم يؤيده أحد ولم يبق بعد ذلك إلا أخذ الرأى على العبارة الأولى من الفقرة
٣١ من التقرير فهل توافقون حضراتكم عليها ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على العبارة الثانية من الفقرة ٣١ ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - وهل توافقون على الفقرتين ٢٩ و ٣٠ أيضا .

أصوات : موافقون .

تليت الفقرة ٣٢ من تقرير لجنة المالية وهذا نصها :

٣٢ - كان من ضمن القرارات التي اتخذها البرلمان سنة ١٩٢٤
خاصة بالمسأل الاحتياطى ضرورة عدم مسه الى ما بعد وضع سياسة مالية
مبيلة على درس جميع المشروعات الكبرى التي تحتاج اليها البلاد درسا واقيا
وعده اللجنة تؤيد من جديد ذلك القرار وتزى أنه اذا أتيح للبرلمان أن يقرر
تلك المشروعات كلها أو بعضها وأصبحت بعد اتمام بحثها في حيز المقرر جاز
التصرف في هذا المسأل لفائدة تلك المشروعات إلا أنها مع ما تختم ذكره
ترى باصرار أن يكون للدولة المصرية في كل وقت ملك احتياطى معقول
تقدره اللجنة بنحو ٢٠ في المائة من مجموع ميزانية المصروفات حتى يمكن
الرجوع اليه عند الطوارئ . وما حل اللجنة في ابداء هذا الرأى هو أن موارد
الدخل من ميزانية الحكومة المصرية محدودة وضيقة كما أن الامتيازات الأجنبية
وفيها من القيود الدولية الحاضرة تتحد مقدرة الحكومة المصرية على فرض
الضرائب والرسوم فتحول بذلك دون اكساب الميزانية المرونة اللازمة . والجنة
متفقة في ذلك مع ما رآته لجنة المالية بمجلس النواب الذي أقر ذلك أيضا .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - بمناسبة عرض هذا الرأى على
المجلس أرجو أنب يثقت بنظر الحكومة الى ضرورة الاهتمام والاسراع
في معالجة البول بالغاء الامتيازات .

دولة الرئيس - سيأتى الكلام على هذا الموضوع .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - سنحكم في هذا الموضوع متى
وصلنا الى الفقرة ٣٩

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أشارت اللجنة الى الامتيازات
في الفقرة ٣٢

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ولكنها أشارت إليها بتوسع
في الفقرة ٣٩

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أريد أن أبدي رأى الآن وهو
أن يلت المجلس نظر الحكومة لضرورة إلغاء الامتيازات الأجنبية .
دولة الرئيس - كلنا معك في هذه الرغبة .

حضرة محمود ابو النعرك - أرى أن في استبقاء عبارة "كما أن الامتيازات
الأجنبية وفيها من القيود الدولية الحاضرة تتحد مقدرة الحكومة المصرية
على فرض الضرائب والرسوم" اعترافا منا بأن الامتيازات تتحد سلطة الحكومة
المصرية وفرض الضرائب والرسوم مع أن الحقيقة أنه ليس في هذا الامتيازات
ما يمكن أن ينف طبقة في طريق الحكومة اذا ما أرادت فرض أية ضريبة .
الحقيقة أن مسألة فرض الضرائب ترجع الى السيادة الأهلية وليس لأية دولة
أن تتدخل فيما يتصل بهذه السيادة . وأذا ما رجعت الى نصوص الامتيازات
وجدت أن كل ما تدرى اليه هو أن لا تتدخل كراهل الأجانب بضرائب تزيد على
ما يفرض على الأهلين . وتحقق أن ليس في الامتيازات ما يمنع الحكومة
للمصرية من فرض ضرائب على الوطنيين والأجانب بغير تمييز . فللحكومة إذن
هذا الحق وليس في مقدور أية سلطة أن تنقذ طبقة أمان الحق الطبيعي .
دولة الرئيس - تنصتوا القوة .

حضرة محمود ابو النعرك - معنا قوة التسانول والحق . لقد جرت
العادة - بحكم توسع الأجنبي في سلطته - بأن تنق عند حد اذا ما عرض
أمرين مصلحته . ولكن هذا لا يمكن أن يضيع حقا مرجعه الى السيادة .
ومن أجل هذا ولأن في بناء هذه العبارة اعترافا منا

دولة الرئيس - ما أشارت اليه اللجنة هو الواقع .

حضرة محمود ابو النعرك - أعلن أن حضراتكم تذكرون خطابا علينا
بمما ألقاه حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدق باشا بالمحنة المخطلة
في هذا المعنى .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد تكلمت اللجنة عن الواقع .
حضرة محمود ابو النعرك - طلي الأخير بشأن هذه الجملة أن تحذف
أو يقرر المجلس ما يلاحظ عليها .

حضرة عبد الله سليمان - أظنه بك - أنى أعجب لقول حضرة الزميل
أبي النعرك أنه ليس أمام الحكومة ما يوفقها عن فرض الضرائب .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أنى أؤيد حضرة محمود ابو النعرك
لأن الامتيازات أصبحت غير موجودة قانونا فقد ارتبطت بها هذه البلاد
بسبب تبييتها للدولة الثمانية التي زالت سيادتها فأصبحت البلاد مستقلة
غير مرتبطة بمعاملات تلك الدول مع الدول الأجنبية . وعلاوة على ذلك
فإن الحكومة الثمانية نفسها تخلصت من هذه الامتيازات بالتام .
دولة الرئيس - تقوم بمقصير بجانب الامتيازات عادات مرعية .

(أبرار) أن يتعين على كل حيلة من المصالح الرئيسية ذات الإيراد الحق جداول إضافية ليان الإيرادات والمصرفات القائمة لها بياناً تفصيلياً وأن تشمل هذه الجداول مقالة تين مدارغها السومية وإيراداتها لعدة سنوات حتى يمكن الوقوف على حقيقة حالتها وبرامجها المشروعة الخالي تين أن وزارة المالية تختص ذلك جزئياً بالنسبة لبعض المصالح فأدرجت بإلزام التاسع من أبواب الإيرادات تفصيل إيرادات التفورات وبإلزام العاشر تفصيل إيرادات التفورات مما لم يكن موجوداً من قبل .

وقد أوردت وزارة المالية في بياناتها أن المقارنة المطلوب عملها بين المصروفات والإيرادات أمرها متعسر ما دامت الإيرادات والمصرفات موضوعة في الميزانية وإن كانت في جهتين مختلفتين على أن اللجنة ترى أن في تنفيذ ذلك القرار ما يساعد على درس مشروعات الميزانية وعمل الجداول المطلوبة بسبب بالنسبة لوزارة المالية عند تجهيزها مشروع الميزانية . وقد قرر معالي وزير المالية أمام مجلس النواب أن الوزارة مستعدة لعمل الجداول المذكورة .

وافق المجلس على هذه الفقرة .

تليت الفقرة ٣٥ من تقرير لجنة المالية وهذا نصها :

٣٥ - ثانياً - ضرورة إنشاء قسم خاص بالديون التي للحكومة على مجالس المديريات وفيها من الهيئات الخفية الملتفة وعلى السودان وقد أرفقت وزارة المالية بالمشروع الحالي الملحق رقم ٢ . وقد ورد به بيان الديون التي للحكومة على المجالس البلدية . أما الديون التي للحكومة على السودان فلم يرد منها بيان ما وأجابت وزارة المالية بخصوص ذلك أنه لا محل لادراجها بالميزانية لعدم ارتباطها باب من أبواب الإيرادات أو المصروفات من أبواب الميزانية بخلاف سلف المجالس البلدية والمحلية فإن القوائم الواردة منها تعمل ضمن الإيرادات على أنه ذكر في تقرير لجنة المالية مجلس النواب أن المفهوم لدى تلك اللجنة أنه لم يجر بشأن هذه الديون تسوية نهائية تمكن من تحديدها تحديداً تاماً .

وقد أبدى معالي وزير المالية أمام مجلس النواب أنه لا مانع لدى الحكومة من تقديم البيان المذكور في السنة القادمة بعد تصفيتها .

وافق المجلس على هذه الفقرة .

تليت الفقرة ٣٦ من تقرير لجنة المالية وهذا نصها :

٣٦ - كان مجلس الشيوخ قد وافق حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٤ على ما رآه لجنة المالية من أنه يحسن أن تفكر الحكومة في عمل كشف جرد عام يشمل بيان جميع موجبات وممتلكات الحكومة من عقار ومقتول سواء أكانت مخصصة للخدمة السومية أم داخلية ضمن الاملاك الخاصة لا يمكن معرفة مقدار ما تملكه الدولة والحالة التي تكون عليها هذه القوة السومية وبالإستلام على م في ذلك من وزارة المالية أوردت أن الجرد المطلوب عمل يشمل . والمحكمة ما زالت ترى ما رآه سابقاً في هذا الصدد .

وافق المجلس على هذه الفقرة .

تليت الفقرات ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من تقرير لجنة المالية وهذا نصها :

حضرة لويس أختوخ فانوس أفندي - لا يجوز المجلس وهو الممثل للأمة أن يقر عائدات تضر البلاد وتهدم الاستقلال ولهذا نانا لا قبل من دولة الرئيس أن يبدى هذا الرأي .

دولة الرئيس - كيف يمكن إنكار الواقع .

حضرة لويس أختوخ فانوس أفندي - تلغ هذا الواقع بقرارات حتى لا تسجل على أنفسنا ما يضر البلاد بما لا يستند على قانون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الفقرة ٣٢ من تقرير اللجنة ؟ أصوات : موافقون .

تليت الفقرة ٣٣ من تقرير لجنة المالية وهذا نصها :

٣ - شكل الميزانية وتنفيذها

٣٣ - اتبعت وزارة المالية في المشروع الحالي القاعدة الموافقة للمستور والموصلة إلى المراقبة البرلمانية الكافية والتي أقرها المجلس حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ من جهة زيادة أبواب الميزانية كما أنها جرت أيضاً على القاعدة التي وصلت بنائها في سنة ١٩٢٤ على لسان حضرة وكيلها والخاصة بمسألة تجاوز المقر ليد ما عند الاقتضاء مقابل وجود وفر في بند أو بنود أخرى ضمن حدود باب واحد ، لتتمكن من مراقبة تصرف المصالح المختلفة داخل حدود تلك القاعدة ولذا فقد أصدرت تعليماتها بأنه لا يجوز صرف أى مبلغ غير وارد في الميزانية أو زائد عن القدرات الواردة بها ولا تقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية إلا بعد موافقة البرلمان كما وجهت النظر إلى أن الموافقة على تجاوز أستاذ بندين من البنود في أحد أبواب الميزانية مقابل وجود وفر في بند آخر من بنود نفس ذلك الباب هي من اختصاص وزارة المالية ما دام التجاوز لا يزيد عن ١٠ في المائة من جملة رطل البند أو ١٠٠٠ ج ٠٠٠ (أيهما أكثر) على ألا يتجاوز مقدار ال ١٠ في المائة ١٠٠٠٠ ج ٠٠٠ وما زاد من هذا الحد يكون الأذن فيه بالتجاوز من اختصاص مجلس الوزراء . كما ألفت وزارة المالية الوزارات والمصالح أنه قد تقرر أن تعامل معاملة البند المستقل مفردات البند المفصصة لكل نوع من المصروفات الآتية :

(١) ما عات المستخدمين النائمين والموظفين .

(٢) ما عات المتخرجين من هيئة البهل .

(٣) أجر الشغالة اليومية .

(٤) المرتبات .

(٥) كل عمل من الأعمال الجديدة على حدته .

وقد تضمن الحساب الختامي لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ بياناً تتجاوز أستاذات البنود في المصروفات باباً باباً مع ذكر أسباب التجاوز .

وترى اللجنة في هذا الشأن أن يصاد إصدار التعليمات ماعلة ذكر للوزارات والمصالح بمسألة إصدار الميزانية الجديدة .

وافق المجلس على هذه الفقرة .

تليت الفقرة ٣٤ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٣٤ - ولقد كان من ضمن القرارات التي وافق عليها البرلمان سنة ١٩٢٤ :

٤ - الارادات

٣٧ - بيلت وزارة المالية في القسم الأخير من الصفحة الرابعة من مذكرتها الايضاحية بعض ما يواجه البلاد من الشؤون التي تخفى مالا مترايدا والتي لا يمكن القيام باصبتها الا المال الاحتياطي فيا يتعلق بالمشكلات ولا الميزانية العادية فيا يخص مصروفات الصيانة والادارة والاستقلال فالحاجة الى الحصول على المال اللازم لهذه الشؤون ولغيرها مما هو ضروري لسير البلاد في سبيل التقدم العمراني يحمل على تحقيق النظر في أبواب الارادات التي تحت تصرف الحكومة الآن لمعرفة ما اذا كانت هذه الارادات تصلح لأن تكون الأداة المنة والثابتة التي يمكن معها حل مشكلات المستقبل.

٣٨ - وبالنظر في أبواب الارادات المذكورة ترى اللجنة أنه لم يكن من بينها من نوع الضرائب الحقيقية التي تصلح دعامة صحيحة لميزانية الارادات الا أموال الألبان ودوائد المائي ودروس ابجارك وضريبة القطن وهي جميعها لا تملى الا النصف تقريبا من إيرادات الحكومة ، أما الباقي من تلك الارادات فليست له صفة الدوام والثبات والبروة والقسم المطلوبه ليستسنى الاحتياط عليه كمدة في المستقبل ، فأيرادات املاك الحكومة معرضة للزوال بسبب احتمال التصرف في هذه الاملاك والفوائد الناتجة من تشغيل التقود قابلة للتناقص بسبب التصرف في الاحتياطي أو بسبب ما قد يطرأ على نظام التقشف في القطر المصري من التبدلات التي يمكن أن تؤثر في الأرباح الناتجة من النظام الحالي ، وإيرادات السكك الحديدية والنفطيات والخطوط الجوية والبريد تتأثر بعوامل كثيرة ذات ارتباط بالحالة الاقتصادية العامة للبلاد .

٣٩ - ولذا ترى اللجنة وجوب :

أولا - التذكير بجليل في أمر البحث عن موارد أخرى للحكومة خصوصا اذا لحظ ان توزيع الضرائب في القطر المصري لم يكن على أساس عادل يترشح اليه ويمكن الوقوف عند حده إذ ان تحسين في المساهمة من إيرادات الأفراد لاتأخذ عنها الحكومة ضريبة ما في حين أن صبه الضرائب واقع برته على الملكية العقارية وهي لا تغطي أكثر من النصف من إيرادات الأفراد .

ثانيا - ان تسمى الحكومة لتحقيق العدالة بفرض الضرائب وتوزعها . ولا يتأتى كل ذلك في نظر اللجنة الا بمفاوضة الدول الأجنبية ذات الشأن في رفع القيود التي وضعتها الامتيازات بغير حق وبمساواة جميع المقيمين بالقطر المصري من أصحاب الارادات في تحمل صبه الضرائب .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أرجو من معالي المقرر أن يوسع صدره لكل ملاحظة يسببها أى عضو في هذا المجلس الموقر من الميزانية فان لما ارتباطا بسياسة الدولة في جميع البلاد . فقد وصلنا في البحث الى بيان الإيرادات والجنة تقول ان مجموع هذه الإيرادات لا يفي بمطالب البلاد . وبعد أن أبدت أسفها على ذلك طلبت أن تشر الحكومة مجد في معالجة الامتيازات وفرض ضريبة جديدة على رؤوس الأموال التي تستثمر بالبلاد لأن توزيع الضرائب كما قالت اللجنة لم يكن على أساس عادل يترشح اليه إذ أن تحسين في المساهمة من إيرادات الأفراد لاتأخذ عنها الحكومة ضريبة ما

وهذا صحيح لأن الضرائب تدفع في الواقع من يد الفلاح المسكين أمام طريق مباشر أو غير مباشر .

نحن نعلم أن في البلاد رؤوس أموال كبرى تستثمر بغير أن يعود منها ثلثه على الحكومة - وانما لضطرار لأن أكثر ما قلته من قبل وهو أنه في البلاد الأجنبية لا يمكن لغير أهلها أن يستثمروا أموالهم . وهذا ما هو حاصل في بلاد الانجليز حتى أن الأجنبي عنها لا يستطيع أن يفتح عملا تجاريا بها إلا اذا استثمر تحت اسم انجليزى يقتسم معه الربح ولو كان فقيرا .

لهذا أرجو من المجلس أن يقرر رغبة صريحة في أن تعمل الحكومة مجد لحل هذه القيود ليعاد متسع من الربح يزيد في إيرادات الدولة حتى تخفف كلفتها أمام العالم .

أصوات : هذا ما تالته اللجنة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - كل ما أطلبه هو تقرير هذه الرضة . صراحة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ان المجلس اذا وافق على تحرير اللجنة في هذا الموضوع يكون قد وافق على هذه الرضة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الفقرات ٣٧ و٣٨ و٣٩ من تقرير اللجنة ؟

أصوات : موافقون .

على من تقرير اللجنة الفقرة ٤ وهذا نصها :

٤ - وكان رأى المجلس حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وجوب تأليف لجنة تشر في نظام الضرائب والرسوم الحالية وتدرسها واثباتها لمعرفة ما اذا كان الأساس الذى ترتكز عليه الضرائب المذكورة مقبولا وطريقة توزيعها عادلة وما اذا كانت هناك وسائل لزيادتها وعلى الأخص الرسوم الجركية ولا سيما ما يتعلق منها باصناف الزينة والترفيع مع تكليفها بدرس ما يمكن فرضه في المستقبل من الضرائب على الثروة المنقولة وقد علمت اللجنة من وزارة المالية أنه لم يتيسر تأليف تلك اللجنة انما قامت الحكومة بمباحث تمهيدية توطئة لتأليف اللجنة فيا بعد وترى هذه اللجنة وجوب المبادرة في تأليفها .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه الفقرة ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يوافق على هذه الفقرة .

على من تحرير اللجنة الفقرة ٤١ وهذا نصها :

٤١ - وأمام ما سلف ذكره واصطوبات المعلومة في مادة فرض ضرائب تسمى على جميع المقيمين في القطر المصري أو المتقنين برونه ترى اللجنة أنه ليس من الحكمة في شيء التغير في الإيرادات أو الترضى اليها بحذف باب من أبوابها خصوصا وأن الحكومة قوتت المصروفات مستندة في ذلك على الارادات لحذف شيء من هذه الأخيرة يؤثر شيئا في المصروفات .

ابراهيم نور الدين بك - ان موافقة المجلس على هذه الفقرة تغيد موافقته على استيفاء ضريبة القطن مع أن استيفاعها موضع نظر فلانها لم تستبد ضريبة

٥ - وبعد ما تقدم ذكره ترى اللجنة أن تسمى رأياها وما بين لها من الملاحظات على كل باب من أبواب الإيرادات كل على حدة .

وافق المجلس على هذه الفقرة .

على القسم الخاص بالأموال المقررة من مقرر اللجنة وهذا نصه :

١ - الأموال المقررة

٦ - يشمل هذا الباب أموال الأتليان وصوائف الأملاك وقوت في المشروع بمبلغ ٥٨٨,٠٠٠ ج.م. وهذا التقدير يزيد عن مثله في سنة ١٩٢٥ بمبلغ ٨٦٣,٩٧٣ ج.م. وهو يزيد على المبلغ المقتر .

٧ - إن الزيادة في القدر لأموال الأتليان عن مثله في السنة السابقة هي ٣,٠٠٠ ج.م. وهي زيادة تعبرها زيادة المتحصل في سنة ١٩٢٥ البالغة ٥٠٠ ج.م.

هذا وما عداه من المقررات على الأمر العالي الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٦ أن يمل تعديل آخر بعد معنى ثلاثين سنة من انتهاء تعديل الضرائب في جميع اللدريات وأنه من التمين أن يمد التقدير المذكور ابتداء من سنة ١٩٤٢ لأن التعديل لم يمت في مديرية بنى سويف ويدخل في دور التنفيذ إلا من أول يناير سنة ١٩١٢ ، ولما كانت عملية التعديل تستغرق زما طويلا ترى اللجنة (وهي متفقة في ذلك مع ما رآه مجلس النواب) أنه من الواجب أن يشرع منذ الآن في وضع الأساس للتعديل الذي يقب النظام الحالى للضرائب .

٨ - أما بتقدير حوائف الأملاك ففيه زيادة من مثله في العام الماضي مبلغ ٥٥٠,٠٠٠ ج.م. وهي زيادة تعبرها زيادة المتحصل في سنة ١٩٢٥ لذي أنها بلغت ٦٥٠,٠٠٠ ج.م. وترجع هذه الزيادة كما جاء بالمذكرة الإيضاحية إلى ربط حوائف على بعض المبانى وعلى المبانى المستعمدة وإعادة تقديرها على بعض المبانى القديمة .

وقد لاحظت لجنة المالية لمجلس النواب أن هناك فرقا بين ما يبي من هذه الموائف في مدينة القاهرة وفي مدينة الاسكندرية وأن نسبة ما يبي من القاهرة أقل مما يبي منها في الاسكندرية لذا روى اختلاف أسعار المدينين وزيادة عدد المبانى وضخامتها ومعدن السكان في أولاهما عن الثانية . وعملت ذلك بأن العناية بأمر تقدير الضرائب أكثر في الاسكندرية منها في القاهرة وأشارت بضرورة بحث أسباب هذا التقصير . وهذه اللجنة توافق على ذلك ويظهر راجعا إلى أن الحكومة تنازلت عنها مجلس البلدى بها وهو يبنى بذلك لأنها أعظم مورد لإيراداته .

وقد وافق مجلس النواب في هذا الصدد على اقتراح مؤداه أن تواف وزارة المالية لجنة لبحث هذا الموضوع بحثا تاما من كل وجهه وهذه اللجنة تريد الاقتراح المذكور .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب في المشروع .

نظن من الإيرادات بصورة واضحة فلا أقل من أن يذكر هنا أن المجلس يفتظ برأيه فيها .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد وضع تقرير اللجنة بعد نص الأبواب التي وافق عليها مجلس النواب وهو لم يمت بعد القسم الخاص بضمير القطن ولذا تخففير اللجنة قاصر على ما وافق عليه مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه الفقرة ؟

أصوات : موافقون .

تليت الفقرة ٤٢ وهذا نصها :

٢ - وترى اللجنة أيضا تكرار ما سبق أن ذكره حين خص مشروع بزيادة سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ أنه لا يضمن من المال الاحتياطي لمجرد سد بجز من المصروفات العادية .

فوافق المجلس على هذه الفقرة .

تليت الفقرة ٤٣ وهذا نصها :

٣ - ونظرا لما قرره اللجنة قبلا من أنها لا ترى العمل مبدأ أخذ بالغ من الاحتياطي لتنفيذ الميزانية به وأنها تستصوب نفع احتياطات على احتياطي رأسا بالمبالغ المقترحة صرفها في أعمال الرى الكبرى والسكك الحديدية والتلفونات ترى استبعاد مبلغ ٢٨٣,٧٠٠ ج.م. للمأخذ من المال الاحتياطي . وفي رقم ١٠,٠٠٠ ج.م. الذى ذكر في المشروع أنه مجموع الإيرادات وإعادة ذلك المبلغ إلى أصله على أن هذا الاستبعاد يتفق أيضا مع ما هو مفهوم من إعادة البحث في بعض مشروعات الرى الكبرى .

هذا وترى اللجنة من الآن الموافقة على أن تنفع احتياطات على الاحتياطي بالمبالغ المقترحة في المشروع صرفها في أعمال الرى الكبرى والسكك الحديدية والتلفونات بعد بحث تلك الأعمال وإقرارها بعمرة البرلمان .

ومل ذلك ستكون المغاراة التي سيأتى الكلام عليها هي عن مبلغ ١٦٣,٧٣٨ ج.م. الباقي بعد استبعاد المبلغ المأخذ من الاحتياطي والذي ضم في المشروع إلى الإيرادات .

وافق المجلس على هذه الفقرة .

تليت الفقرة ٤٤ وهذا نصها :

٤ - كان من وراء تأخير خص مشروع الميزانية الحالية لغاية الآن أن أسكن الوقوف على الإيرادات التي تمحصلت خلال سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وهي لا تقل حسب ما جاء بالبيانات الواردة من وزارة المالية عن مبلغ ٢٨٩,٦٦٧ ج.م. وهو ما يزيد عن ربط ميزانية السنة المذكورة بمبلغ ١٩٦,٦٦٧ ج.م. فتقدير ما يتظر تحصيله من الإيرادات في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بمبلغ ٣٨١,١٣٧ ج.م. أى بأقل مما تمحصل في السنة السابقة بمبلغ ١٣٦,٦٦٧ ج.م. تراه اللجنة من حيث المجموع تهديرا بجه في محله راحت فيه الحكومة الحيلة اللازمة .

وافق المجلس على هذه الفقرة .

تليت الفقرة ٤٥ وهذا نصها :

وقد دل الإحصاء الوارد من وزارة المالية عن إيرادات الجمارك والسخان من أول أبريل سنة ١٩٢٦ لغاية يوم ١٩ يولية سنة ١٩٢٦ أن المتحصل بلغ ٢,٣٠٠,٠٠٠ ج ٣٠٠ م وأن ما يناهله مما تحصل في سنة ١٩٢٥ بلغ ٣,٣٨١,٠٠٠ ج ٣٠٠ م. وهذا ما يمكن أن يؤخذ منه أن إيرادات الجمارك والسخان في سنة ١٩٢٦ ستكون قريبة جدا لما كانت عليه في سنة ١٩٢٥

٥٢ — وفي هذا الصدد تذكر اللجنة أن الإضافات الجمركية يتيسر أجل العمل بها في سنة ١٩٣٠ وأن الحكومة في اتفاقاتها التجارية الحديثة جرت على جعلها اتفاقات مؤقتة ولقد قصيرة وفي ذلك التاريخ تصبح البلاد في حل من جميع القيود المرتبة على الإضافات الجمركية. وترى اللجنة لهذه الموضوع من الوجهتين المالية والاقتصادية أنه يجب على الحكومة أن تأخذ من الآن في اقتراح الخطة المثل التي تتبع في إعادة النظر في الرسوم الجمركية مع مراعاة التوفيق بين ما هناك من الرضا في زيادة الإيرادات وبين ما تقتضيه المصالح التجارية والصناعية والمعيشية للبلاد من التوفيق والتأني.

٥٣ — وكان المجلس عند نظره ميزانية سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ وأبقى على ما رأته اللجنة من لفت نظر الحكومة إلى أمر رد الرسوم الجمركية التي تبلغ من العدد والآلات المستوردة لإقامة المصانع المستعينة بد التثبيت من إقامتها ومن تشجيعها تشجيعا للصناعة بالقطر المصري — وقد صالت اللجنة من وزارة المالية أنه لم ترد لأن الرسوم على العدد والآلات المستوردة لإقامة مصانع مستعينة واللجنة ما زالت ترى في هذا الصدد رأيا سابقا.

٥٤ — ومن المفيد في هذا الصدد بيان أن الجمعية رسوم على الفنون المصنوع بإقليم المصري وأن الرسوم التي كانت مقررة عليه باعتبار ٨ في المائة ألتيت بالموسم الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥

٥٥ — وهذا وقد قرر سداد توكيل المالية أمام مجلس النواب أنه صدر قرار من وزارة المالية بإضفاء السكر المصري المصنوع بمصر من رسم الصادر وهو باعتبار واحد من المائة ومن رسم الرصيف وهو باعتبار إثنى عشر في الألف وأن الوزارة تبحث الآن عما إذا كان من المصلحة إعفاء جميع الصناعات المصرية أو بعضها من هذه الرسوم.

دولة الرئيس — هل يورد الرسوم الجمركية التي تدفع من العدد والآلات المستوردة لإقامة المصانع بمقدار كبير في ميزانية الإيرادات ؟

سماعة محمد زكي الأبرشي باشا (وكيل المالية) — نعم يورد في الإيرادات والمساللة لا تزال تحت البحث ولا يمكن العلم بمبلغ التأثير الآن . على أن الصناعات الوطنية تشجيعها الحكومة الحاضرة وتمت بها كل الاهتمام . وقد صدر قرار من مجلس الوزراء بإعفاء السكر المصري المصنوع بمصر من رسم الصادر ومن رسم الرصيف وسيصدر عما قريب قرار آخر بإعفاء صناعات وطنية أخرى من رسوم الجمارك وغيرها وتعتقد وزارة المالية أن هذا النوع من التشجيع أجدي من إعفاء الآلات المستوردة لإقامة المصانع .

دولة الرئيس — هل إعفاء الصناعات الوطنية الذي تكلم عنه سماعة وكيل المالية غير كفي في أرقام الإيرادات ؟

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — أن ما يصرف على مدينة القاهرة هو أضعاف ما يبيع منها ومعنى ذلك أن المال يبي من الزقاق إلى أول الدنيا ليغنى عليها وبالرغم من ذلك فقد أصبح أن ما يبيع منها أقل نسبيا مما يبيع من الاسكندرية . وهذا أمر توافق اللجنة على ضرورة البحث في أسبابه . فقل منها ما إذا قضى عليه كانت جباية القاهرة كافية لتسدها .

دولة الرئيس — هل توافقون على التفورات السابقة ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — المجلس يقر اعتماد المبلغ المقرر لهذا الباب .

لن الجزء الخاص بالجمارك من التقرير وهذا نصه :

ب — الجمارك

٤٩ — قدر لإيرادات هذا الباب مبلغ ١١,٩٠,٩٠٠ ج ٣٠٠ زيادة ٨٣٩,٠٠٠ ج ٣٠٠ م. كما كان مقدرا لما في ميزانية السنة السابقة وبشكل في هذه الزيادة مبلغ ٢٨٦,٠٠٠ ج ٣٠٠ م. الذي يقرر تخصيصه في سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ على البضائع الواردة للحكومة وهو مالم يكن يعتسب في السنوات السابقة ضمن إيرادات الجمارك وهي زيادة وهمية في الحقيقة . وتكون حقيقة الزيادة ٥٣٣,٠٠٠ ج ٣٠٠ م.

وقد بلغ المتحصل في سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ من هذا الباب مبلغ ١٢,٥٦,١٣٥ ج ٣٠٠ م. أي زيادة مبلغ ١,٥٤,١٣٥ ج ٣٠٠ م. مما كان مقدرا في السنة المذكورة وزيادة مبلغ ١,١٣٥ ج ٣٠٠ م. من المبلغ المقرر في المشروع . بعد استبعاد المبلغ الذي تهدر منه نظير الرسوم الجمركية المستعانة على البضائع الواردة للحكومة .

٥٠ — وتربح أسباب معظم الزيادة في التقدير إلى ما تهدر أخيرا بالرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٢٦ من رفع معدل الرسوم على النسخان الذي أصله من بلاد لم تعقد اتفاقات خاصة مع مصر ويقصد بذلك النسخان الصيني والياباني فانه تبين أن الرسوم التي كانت تؤخذ عليه أقل من معدل الرسوم التي كانت تجبي على كافة أنواع النسخان الأخرى . وهذه الزيادة تراها اللجنة عادلة من جهة كما أن من وادها من جهة أخرى حماية سمعة السجائر المصرية إذ أن النسخان الصيني والياباني أقل جودة من الأصناف الأخرى وأن الأكر من استعمله يؤدي إلى إساءة سمعة السجائر المصرية .

٥١ — وقد ذكرت وزارة المالية في المذكرة الإيضاحية أنه ودعي تقدير الرسوم الجمركية اعتبار مجموع قيمة الصادرات ٤,٠٠,٠٠٠ ج ٣٠٠ م. ومجموع قيمة الواردات ٥,٠٠,٠٠٠ ج ٣٠٠ م. وهذه اللجنة وإن كانت ترى أن هناك بعض التساهل في ذلك التقدير بسبب نزول أسعار القطن نزولا كبيرا مما كانت عليه في السنوات الماضية وما تخافه من أن يكون الحصول المقاد أقل من مثله في العام الماضي بسبب العواض الجوية التي انتابت في أول فصل الزراعة إلا أنها لا ترى مع ذلك وجهها لاتصاص التقدير إذ أن هناك عوامل أخرى تعمل على سد ذلك النقص وأهمها أن القوة العمومية ما زالت قوية وبكثرتها متغلبة هذه المصاعب الطارئة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لقد لفت نظري حضرة إبراهيم فرج ابو الجليل بك - بمناسبة ما ذكر من صناعة السكر - الى مسألة تخصيص السكر المصري بالإعفاء وملاحظته هذه جديدة بالنتيجة لأنه لا معنى لإعفاء السكر وحده وفي البلاد من الحاصلات الأخرى كالحبوب وغيرها ما يستحق الإعفاء كذلك خصوصاً أن السكر صنعت في مصر شركة أجنبية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن هناك سبباً لذلك وهو أن السكر الأجنبي يرد لمصر بنقل من ثمن السكر المصنوع فيها . فاعفاء السكر المصري من الضريبة فيه تشجيع لهذه الصناعة .

سعادة عبد كى الأبراشى باشا (وكيل المالية) - إن كانت هناك شكوك في هذا الأمر فأن أريد تبديها .

من عدة شهور مضت شكاً أهلى مديرية المنيا من الشكوى من تحكيم شركة السكر بالشيخ فضل وأبى قرقاص من تخفيض أسعار قصب السكر لأنها قررت ألا تتفعل في قنطار القصب أكثر من ٣٥ ملياً . شكوا الى الحكومة سوء الحال وطلبوا منها أن تتدخل لاسلامه فطلبت الحكومة الشركة فكان جوابها أن الآن الذى حدده لا تستطيع الزيادة فيه لأنها إذا فعلت لا ترجع شيئاً من مصفى السكر بالشيخ فضل وأبى قرقاص وأن جميعها العمومية قررت إذا اضطرها الحال الى دفع أكثر من خمسة وثلاثين ملياً للقنطار الواحد اغلق هذين المصعين .

ونظراً لهذه الطرْف اعتمدت الحكومة بالإمرأ وألفت لجنة سمعت ملاحظات الشركة . وتبين من الأبحاث التي قامت بها أن الحكومات الأجنبية كفرنسا وانسا تشجع صناعة السكر بإعفاءه تشجيعاً يفرق حد الغلظل على القصب يعنى السكر المصنوع من القصبية ويرتب على ذلك أنه مع كونه يباع في بلادها بنحو باهظ فإن المصنع منه الى مصر يباع في الحوامدية ونجح حمادى بنى أقل من ثمن السكر المصري وذلك حالة مزعجة خطيرة . وترى الحكومة من واجبها أن تعمل لدرء خطرها خصوصاً أننا لاسلطنا أننا نشكو من اقتصادنا على محصول واحد وهو القطن فيجب أن نحافظ على محصول آخر هو قصب السكر . وذلك يكون بتشجيع صناعة السكر وتفضيلها وقد أشارت اللجنة إلى شكلت لهذا الغرض بما يأتى :

أولاً - أن تعمل مصلحة السكر الحديدية على تخفيض التعريف بالنسبة للسكر المصري ووفقاً بالنسبة للسكر الأجنبي .

ثانياً - أن يعفى السكر المصري من رسم التصدير ومن رسم الرصيف وقد عملت وزارة المالية برأى اللجنة فأصدورت قرارها بالإعفاء من الرصيف المذكورين .

حضرة لويس أخوخ فائوس افندى - السجائر المصرية كانت منتشرة في أنحاء العالم قبل الحرب ولكن زيادة الضريبة على الدخان بعد الحرب أثرت عليها تأثيراً عظيماً وعلقت انتشارها وهذا لتعطيل لصناعة مهمة فاقترح تخفيض الضريبة .

عمال عهد شقيق باشا - هذا الموضوع انتهى عند الكلام عن الصناعات دولة الرئيس - الكلام جاء عند عرضا ويمكن لحضرة الضؤ أن يبدى ملاحظته عند ما نصل الى الفقرة ٥٧

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لا أظن أن هذا الإعفاء يثير الأرقام كثيراً .

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا - (وكيل المالية) لذا كانت سعادة المقرر يرى أن التمييز الأرقام بسيط فأن أقرر أن القائمة التي تالها المصنوعات الوطنية من وراء ذلك عظيمة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد علمت اللجنة بتشجيع الوزارة لصناعة السكر وترى فوق ذلك أن تقوم وزارة المالية بما طلبه المجلس منها في الدور السابق من رد الرسوم الجمركية التي يتفعل من العدد والآلات المستوردة لاقامة الصانع المسجدة .

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا (وكيل المالية) - أرى أنما تقوم به وزارة المالية من التشجيع كاف .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - جاء بالفقرة ٥٥ أن الوزارة تبحث الآن عما إذا كان من المصلحة إعفاء جميع الصناعات المصرية أو بعضها من هذه الرسوم " وقد بدأ الحديث بهذا الآن فيما يستورد من الخارج من العدد والآلات المخصصة لاقامة الصانع المستمدة في مصر ونحن على أبواب حركة فكرية كبيرة قائمة في مصر فنجعلهم بنأييد اللجنة فيما رأه من وجوب إعفاء ما يستورد للصانع المصري من الآلات ونحوها وقد كان نود أن تكون وزارة المالية - وهي تعمل أننا نبحث الميزانية - على استمداد لاهلها بما كانت كاثلة عن مبلغ التغيير الذى يصيب أرقام الميزانية إذا أخذنا برؤية اللجنة أو برأى وزارة المالية . فغير أن الوزارة اكتفت بأن قالت إن تشجيع المصنوعات الوطنية باعناها من رسوم التصدير وغيرها أول من إصافه الآلات المستوردة لاقامة الصانع فرمياً كما نأخذ بعد ذلك برأى اللجنة ورأى الوزارة ما لأننا نريد تشجيع الصناعات الوطنية بكل الوسائل حتى تجارى مصنوعاتنا المصرية ما نستورد من الصانع الأخرى وأما أرقام البنية وأظن أن المجلس يوافق كما أرى أن تكون الحكومة معنا في هذا .

حضرة لويس أخوخ فائوس افندى - الفقرة ٥٥ تخص بقرار سياسة الدولة ومن حق المجلس أن يبدى رأيه في ذلك والذى أراه أن يقرر المجلس إعفاء المصنوعات المصرية جميعها من رسوم الجمارك وغيرها .

دولة الرئيس - يجب بحث فكرة الإعفاء أولاً .

حضرة لويس أخوخ فائوس افندى - إن الأهل في ازدياد مستمر وموارد الثروة في البلاد محصورة فيجب التوسع في تشجيع الصناعات .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أعقد أرب الإعفاء بغير بحث فيه مجازفة واعتداء على السلطة التنفيذية .

حضرة لويس أخوخ فائوس افندى - من شأن المجالس النيابية تقرير مبادئ عامة في سياسة الدولة أما طريقة التنفيذ فهي من اختصاص الحكومة .

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا (وكيل المالية) - إنذ لا خلاف . والحكومة توافق على الفقرة ٥٥ وقد أعطت السكر المصنوع في مصر من الضريبة ونظر الآن في إعفاء غيره من الصناعات .

فيجب أن تسهل سبل استيرادها للبلاد بكل الطرق لأنها تساعد على الاكثر من محصول القطن والفلين بزيادة بذلك ثروة البلاد وهذا هو الذي يتفق مع سياسة الحكومة ومخاطبة مع المزارعين لأنها اعادت توزيع الامتعة الكيماوية عليهم بأثمان متناهية تشجيعا لهم وعلى ذلك فن الواجب اعطاء الامتعة من الرسوم الجمركية .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - الحكومة تستورد الامتعة الكيماوية من الخارج وتبيعها للفلاح بربح بسيط لا يتجاوز خمسة في المائة والحكومة بهذه الخطة تضارب في الواقع شركات السداد وعلى ذلك لا تمنع الأسعار من المزارعين وهذه مساعدة عظيمة الأهمية للمزارعين فلاحاجة لافاء الامتعة من الرسوم الجمركية . والامتعة ليست المادة الوحيدة التي تستلج من الخارج لحاجة الزاوة بل تستلج أيضا الآلات الزراعية ومخلفاتها وهي لاصفى من الرسوم فإذا وجب اعفاء السداد لوجب أيضا اعفاء المواد الأخرى فلا محل تمييز الامتعة عن غيرها وبالجملة فان المساعدة التي تسديها الحكومة للمزارعين ببيع الامتعة توازي أكثر من ثمانية في المائة قيمة الرسوم الجمركية .

حضرة لويس أخنوخ فانوس ابندى - لاهل المقارنة الامتعة بغيرها من المواد التي تستلج للشؤون الزراعية كالآلات والعدد إذ أن السداد الذي يبلغ عنه ثمانية في المائة رسوما جمركية يستلج ويترك استجابه ودفع الرسوم عنه كل سنة بخلاف الآلات التي يدفع عنها هذا الرسم فانها لا تستلج الا بعد عدة سنوات فلا وجه للقياس عليها .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - كان الافاء من الرسوم الجمركية تشجيعا للفلاح عند بدء استعماله تلك الامتعة وذلك لأن المزارعين لم يكونوا قد جربوا فاعلموا أما الآن وقد أثمر التشجيع فلا معنى للافاء .

حضرة لويس أخنوخ فانوس ابندى - نحن نرى من زيادة مصاريف الانتاج ويجب العمل لتخفيفها بكافة الوسائل ومنها هذه وأظن أنه اذا جاز للبرلمان سنة ١٩٢٤ أن يقرر الافاء وكانت تلك السنة أكثر رخاء من السنة الحالية فأولى به أن يقرر الافاء في هذا العام الذي اشتدت فيه الضائقة المالية .

حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - المسألة أمام المجلس فيقرر فيها ما شاء .
وافق المجلس على رأى اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل الرسوم التي تحصل على البضائع الواردة وعلى القطن والفلين في جمرك بورسعيد والاسكندرية ؟

مساعدة جدى زكى اليراشى باشا (وكيل المالية) - الرسوم واحدة في المواين المصرية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل الحال كذلك بالنسبة لمواين الرصيف ؟

مساعدة جدى زكى اليراشى باشا (وكيل المالية) - نعم حوائذ الرصيف واحدة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس ابندى - مادام أن المسألة عرضت فانا أتتفر الفرصة وأبدى ملاحظتي .

مساعدة محمد زكى اليراشى باشا (وكيل المالية) - الواقع أن هذه المسألة على اهتمام وزارة المالية وتوقع قريبا تقرها مجلس الوزراء خاصا بالصناعات الوطنية ومن بينها صناعة السجائر .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الفقرات السابقة ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذه الفقرات .

فل من تقرير لجنة المالية الفقرتين ٥٦ و ٥٧ وهذا نصها :

٥٦ - وقد كانت حصلت مناقشة في المجلس حين نظر الميزانية سالفة الذكر بخصوص الرسوم الجمركية التي تحصل على الامتعة وطلب بعض حضرات الأعضاء استمرار العمل بالقرار المؤقت الصادر تلك الامتعة من الرسوم الجمركية وقد تناولت اللجنة بحث هذا الموضوع فبين من اجابة وزارة المالية أن الرسوم الجمركية على الامتعة أصبحت مستحقة الاداء اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٤ لعدم تجديد قرار الافاء المؤقت الذي انتهى أجله في ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ وأنه لتلك اضيفت جميع المبالغ التي كانت مقيدة في الأمانات عند ما كاتب المجلس ينظر في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ الى إيرادات الميزانية . كما أتت المبالغ التي حصتها بمصلحة الجمارك بعد ذلك التاريخ اضيفت الى الإيرادات وأن تقدير إيرادات سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ حصل باعتبار أن الامتعة غير مستفاه من الرسوم الجمركية وأن مقدار الرسم الذي يؤخذ عليها هو ٨ في المائة ولأن اللجنة ترى أن بحث أمر اعفاء الامتعة من الرسوم الجمركية (مخصوصا وأنها لم تكن المادة الوحيدة التي تستلج من الخارج متصلة بالزراعة) يستلج وقتا لم يكن لديها الآن ففى توافق على منح حصول رسوم جمركية عليها في هذه السنة .

٥٧ - هذا وعند المناقشة في باب إيرادات الجمارك مجلس النواب قد وافق المجلس المذكور على اقتراح نصه : "تكليف وزارة الجمارك اتخاذ الاجراءات اللازمة في أقرب وقت للقيام بتجارب فنية لفصى في تحسين زراعة القطن في مصر تمهيدا لاجايتها لها في ذلك من المنفعة الكبرى للبلاد " .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدردله الباب في المشروع .

حضرة لويس أخنوخ فانوس ابندى - على لائحة بخصوص اعفاء الامتعة الكيماوية من الرسوم الجمركية اذا سبق أن قرر البرلمان في دور الانقضاء الأول اعفائها من تلك الرسوم لكنها اعيدت في أثناء عطلة البرلمان . فيجب أن يقرر المجلس مرة أخرى اعفائها . أما قول اللجنة بأنها ترى أن بحث أمر اعفاء الامتعة من الرسوم الجمركية (مخصوصا أنها لم تكن المادة الوحيدة التي تستلج من الخارج متصلة بالزراعة) يستلج وقتا لم يكن لديها وأنها توافق على منح حصول رسوم جمركية عليها في هذه السنة فنقول لا محل له لأن الامتعة الكيماوية هي من أهم ما يستورد من الخارج لمنفعة الزراعة

٥٩ - هذا وقد وافق مجلس النواب عند مناقشة إيرادات هذا الباب على اقتراح مؤداه أن تبحث وزارة المالية من جديد الرسوم التي تجب حلال بناء على ذكريات وقرارات قديمة ترجع إلى سنة ١٨٨٠ و١٨٨٨ وإعادة النظر في تخديرها مستأنسة بما هو جارٍ في الموائج الأجنبية للوصول إلى تقرير قاعدة عادلة وشيعة.

وهذه اللجنة توافق في ذلك وتطلب اعتماد مبلغ ٣٧٠,٠٠٠ ج. م المقدر إيرادات هذا الباب في المشروع .

دولة الرئيس - هل توافقون على الفقرتين المذكورتين ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر اعتماد المبلغ المقترح لهذا الباب .

نقلى من تقرير اللجنة الفقرتان ٦٠ و ٦١ وهذا نصهما :

د - مصائد الأسماك

٦٠ - قدر مبلغ ٨٤٠,٠٠٠ ج. م إيرادات لهذا الباب في المشروع وقد كان مقدراً له في السنة الماضية مبلغ ٨٢٠,٠٠٠ ج. م وظهر أن التحصيل فعلاً في السنة المذكورة هو مبلغ ٩١,٧٤٩ ج. م .

٦١ - كان المجلس حين نظره ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ لفت الحكومة إلى أمر صون مصائد الأسماك والعمل على زيادته وعلى العناية بتربية الأسماك .

وقد علمت اللجنة من وزارة المالية أنها تبحث عن غير الخصائص في هذا الموضوع وأنه كتب منها أمراً إلى وزارة الخارجية لكي تحسن بواسطة المفوضيات عن هذا الأمر كما علمت اللجنة أيضاً من مصلحة خفر السواحل (التي تتبع لها مصائد الأسماك) أنه أرسل طالبان إلى فرنسا ليتخصصا في هذا الفن مدة سنتين وأن أولهما سافرا في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ والآخر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٦ وأن القصد من تخصصهما هو مساعدة ذلك الخبير الفني وإمكان الاستفادة بهما في المستقبل عن استخدام انبعاث الأجانب وهو أمر مفيد في نظر اللجنة .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب في المشروع .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أطلب من حضراتكم أنت منظروا بإهتمام في شؤون أصحاب مصائد الأسماك في بحيرة المزلّة والبرلس فأنهم في حالة شديدة من البؤس والشفاء بسبب ما حل بهم من الضيق من جراء قلة الأسماك في هاتين البحيرتين ، وقلة الأسماك ألبأت الحكومة إلى إيجاد إجراءات لحمايته ففرضت الضرائب وعينت أنواعاً من الشباك تمنع صيد السمك الصغير حفاظاً للنوع .

وقد أدى الأمر بسبب الضيق إلى أن هاجر كثير من هؤلاء الصيادين لأنهم فقدوا مورد رزقهم وين يئس منهم لا يتيسر لهم الصيد إلا بأعناقهم مع الحراس من دجال خفر السواحل ولا تقصوا حضراتكم أن هؤلاء القوم خلقوا حول هاتين البحيرتين واستقرروا الصياد فلما دنا منهم باب الرزق حرصوا

حضره الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله - عوائد الرصيف في مدينة بورسعيد على الواردة من البضاعة سبعة في الألف ، وعن كل كلون من السفن علم ونصف وأما في مدينتي الإسكندرية والسويس فعوائد الرصيف على الواردة من البضاعة أربعة ونصف في الألف ، وعن كل كلون من السفن علم واحد .

مسألة ميشيل أيوب باشا - عوائد الرصيف على الواردة في مدينة الإسكندرية أربعة ونصف في الألف ، أما في مدينة بورسعيد فهي سبعة في الألف وسبب هذه الزيادة راجع إلى اختلاف مقدار مائتة الواورات من العوائد في كل من المينائين وقد سبق أن تألفت لجنة بحرية لبحث هذا الموضوع وبعد درس طويل تقرر هذا الرزم ووافقته الحكومة .

حضره الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله - العوائد التي تصفها الواورات خاصة بالميناء ولا دخل للجمارك فيها ، أما عوائد الأرصفة فهي خاصة بالجمارك . والأرصفة في الإسكندرية ملك للحكومة والضريبة التي تحصلها هي مقابل قائمة رأس المال ومصاريف الصيانة بخلاف الحال في بورسعيد فالأرصفة ملك لشركة القتال وهي القائمة بصيانتها ولذلك فإن ضريبة السبعة في الألف ضريبة طالية جندا ولا مبرر لها ولا الأولى أن تكون أقل من عوائد الرصيف بمركز الإسكندرية ، فنقرر الضريبة بالشكل الجارى به العمل نخرج على قواعد العمل الذي يقضى بالمساواة بين جميع مايد من التضام على الموائج المصرية في عوائد الرصيف مع مراعاة الاختصاصات التي أشرت إليها بخصوص بورسعيد وهذه الضريبة تحصلها التجار والمستهلك ، فالواجب أن تجرى المساواة في الماملة وتكون الرسوم واحدة في جميع الموائج .

حضره صاحب السعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا الموضوع لم يكن داخلاً في تقرير اللجنة .

حضره صاحب السعادة وكيل المالية - أرى التأجيل حتى تبحث هذا الموضوع .

دولة الرئيس - هل توافقون على ما جاء بتقرير اللجنة خاصة بالجمارك ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - يقرر المجلس اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب .

نقلى من تقرير اللجنة الفقرتان ٥٨ و ٥٩ وهذا نصهما :

ج - رسوم الموائج والفتارات

٥٨ - قدرت رسوم الموائج والفتارات في المشروع بالمبلغ ٣٧٠,٠٠٠ ج. م وكان مقدراً لها في السنة الماضية مبلغ ٣٧٠,٠٠٠ ج. م وتبين أن ما تحصيل فعلاً في السنة المذكورة هو مبلغ ١٠٩,٣٧٧ ج. م فيرى من ذلك أن التقدير الحالي جاء في محله .

وما يلاحظ أن إيرادات هذا الباب في ازدياد مطرد إذ أن ما تحصيل في سنة ١٩٢١ هو مبلغ ٣٦٤,٩٣١ ج. م ثم طرأت الزيادة إلى أن وصلت في سنة ١٩٢٥ مبلغ ٣٧٧,١٠٩ ج. م ويخطر للمستقبل القريب أن تزيد هذه الإيرادات بسبب ما سيحصل من رسوم زائدة على الجارى تحصيلها الآن عند افتتاح حوضي التوليد الجديد ببحر السويس .

الميزانية والواقع أن المسألة ليست مسألة شكوى من الرسوم التي يجبرها الحكومة لأنها ما سمعتا شكوى من هذا القبيل وإن كانت هناك شكوى فهي بسيطة وليست موضع الدهاء .

أصبحت الحكومة هذا العام قانوناً خاصاً بالإسماك أقصت به الرسوم عما كانت عليه وتجلون حضراتكم قصاصاً قيمته ألف جنيه في تقدير إيرادات بحيرة المقلبة وحدها وهي التي يشكو صيادوها أكثر من غيرهم ، فالمسألة ليست مسألة رسوم وإنما هناك شكوى أخرى أهمها أن ماء بحيرة المقلبة ملغ ولا تصلها المياه العذبة لتنظيف الأسماك إلا بصعوبة وفي مدة الفضان فقط . وأن الشباك التي تفرسها الحكومة وأسمدة العيون تفلت منها الأسماك ولا يبق للصيادين إلا رزق يسير . فموضوع الشكوى إذن قلة المياه وصحة في عيون الشباك وفوق ذلك فبعض يجهلون سبب نقص الأسماك سنة بعد أخرى .

وهذه المسألة فنية ، ومن الأسف أنه من بضعة سنوات لا يوجد بحير رجل فني خبر بربية الأسماك ، وطبقاً للرغبة التي أبدتها المجلس في دور الانعقاد الأول خاريتاً حكومة فرنسا طلب هذا الخبير وكذا تنفق معه لولا أنه طلب طلب غير معقول . انفضنا عنه على الزايت ولكنه في آخر الأمر طلب أن يصير معه أساتذة بضعة أشهر فمشكلة في كفايته وروايت أن نجحت من غير آخر غلطاً في وزارة الخارجية لاستنقاء غير من المسالك التي نجحت في تربية الأسماك كإيطاليا والبرازيل والسويد والمسألة الآن بين يدى وزارة الخارجية والمأمول أن يكون عندنا خبير في العام المقبل .

أما فيما يخص بقاء المياه العذبة في بحيرة المقلبة فتجدون حضراتكم في الميزانية مبلغاً مقرراً لشراء حويس من شركة أجنبية لطلب المياه العذبة إلى البحيرة . سعادة محمود شكوى باشا (مقرر اللجنة) - أظن أن هذا المبلغ قد استبعد من الميزانية .

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل المالية) - إذا كان قد استبعد فإن وزارة المالية ستلج في طلب بقاءه لأن قلة المياه العذبة هي من أهم أسباب الشكوى ، ويطلب الصيادون شراء هذا الحويس أو إنشاء ترعة توصيل المياه العذبة .

أما مسألة الشباك فقد اهتمت بها الوزارة وأصدرت مجالي وزير المالية الحالي أمره بتأليف لجنة يضم إليها اثنان من النواب لبحث شكوى الصيادين وعلى الأشخاص ما كان خاصاً منها بالشباك وستقدم اللجنة تقريرها وستنظر في الأمر بما تقتضيه مصلحة العامة ولذلك طلب الموافقة على بقاء المبلغ المقدر لهذا الباب والذي وروعت فيه الشفقة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المسألة ليست مسألة جند كلامي بل يجب أن تكون عمليين وأني أقول أمامكم أن هؤلاء الصيادين قدموا عدة شكوى أثناء خمس السنوات الماضية ومنها ما هو خاص بالضريبة وطولوا الرحلة لهم يدفعون ضرائب مع قلة الأسماك ، وسعادة وكيل المالية يقول أنه لم يهتم إلا بشكوى بسيطة فأمسى قوله بسيطة؟ فهل هناك شكوى مركبة . إن السبب في قلة السمك يرجع إلى فتح قناة السويس ، ففتح ماء البحيرة وقد طلب الصيادون تنفيذها فلم يجب الطلب وتمتعت شكوى كثيرة لمصلحة الفري ثم تميل

من بلادهم وقدموا بحلة شكايت . وقد وصلت شكواهم إلى مجلس النواب الأول وتناقش فيها واقترح على الحكومة أن تبحث من خبر إحصائي في موضوع تربية الأسماك ليعمل على زياتها ووافقت وزارة المالية على ذلك ومع هذا لم يستعطف ذلك الأشخاص ، وأرسلت الحكومة طالين إلى فرنسا ليتخصصوا في هذا الفن ومع ذلك لم ترتب عليه . لسنا مقيدين بما يطلبه وزارة المالية أو الحكومة فلنك الحلق في إلغاء الضرائب المقررة على صياد الأسماك في جاتين البصريين لكي لا أن تخففوها رحمة هؤلاء الصيادين المساكين ، والحكومة معترفة بأن الأسماك قلت ويكنى هذا للدلالة على أن هؤلاء الصيادين مغبونون ويجب النظر في أمرهم ويستحقون رفع الظلم عنهم ويتحقق ذلك إذا رفضت اعتماد مبلغ ٨٠٠٠ جنيه إيراد مصادف الأسماك أروانا فقررتم تخفيضه إلى مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ويرفع عما يجي من الضرائب مقدار هذا التخفيض .

وأنا كلفتم وزارة المالية بتقديم المرافعة المقدمة من هؤلاء الصيادين في سنوات ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وأطلب عليها تصحيحكم فحاشا الظلم المحيى بهم . ولا يؤثر عليكم تمسك المالية بأن هؤلاء قدموا ضرائب قدرها ٩١٠٠٠ جنيه فاته لم يتيسر لهم ذلك إلا ببيع أملاكهم ولهذا أقترح على حضراتكم أن يجلوا الضريبة ٥٠٠٠ جنيه فقط رحمة بهم .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - في عقيدتي أن الطلب الذي يطلبه حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر طلب عادل ولكني اعتقد من جهة أخرى أن الأسماك نوع من أنواع الغذاء الضرورية بحير . والمالية بأمرها وما كانت أتفق من المالية بأمر تخفيض ضريبة أو رفضها بعضها أو نحو نصفها في هذا العام لأرشدنا حرياً في ميزانيتنا . أمانة أمر صدى وهو الناية بالشكوى التي تقدمت من الصيادين وسكان السواحل انخاضاً بأحياء مصادف الأسماك مثل بحيرة المقلبة التي كان إيرادها كافياً لسد حاجات البلاد ولا يوجد الآن فيها إلا النذر اليسير من الأسماك فإن ترك الحبل على القارب الصيادين يجم عنه انعدام المصنف من البلاد وفي ذلك ضرر عليهم يودى بهم إلى أسوأ مما هم فيه الآن .

ومع اعتقادي أن هؤلاء الصيادين قراء إلا أني أرى أن الهيمنة والرقابة لازمة وأنفع لهم من رفع قليل من الضريبة عن كواهلهم .

سعادة محمود شكوى باشا (مقرر اللجنة) - وفوق ذلك فاتهم على ما يظهر لا يشكون من الضريبة وإنما يشكون راجعة إلى معاملة رجال خفر السواحل لهم .

حضرة لويس أخوخو فانوس الفندي - أني أؤيد حضرة زميل الشيخ حسن عبد القادر وأضيف إلى ما قاله أن حرفة الصيد تحتاج تخمين وممارسة طويلة فإذا اضطر الصيادون إلى الامتناع عن الصيد لم تدل المتضمنين من هذه الحرفة . وبما أن المصلحة تقضي باستهلاك الشباك الراسعة فيجب أن ترتفع منهم هذه الضريبة . ويبلغ أربعة وثلاثين ألف جنيه لا يؤثر في الميزانية ولكنه قد يقتل هذه الصناعة بإرهاق هذه الفئة .

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل المالية) - وزارة المالية تؤيد ما يطلبه سالي المقرر وترجو من حضراتكم تقرير المبلغ المقترح في مشروع

(حضر حضرة صاحب الدولة على يكن باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية) .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - أظن أنه أمام التصريحات التي أدلى بها سعادة وكيل المالية يحسن أن لا نتكلم في الرسوم الآن لأن القانون انطاس بها سيطرح أمام المجلس ولم يحين وقت البحث فيه وقد روى فيه تخفيض تلك الرسوم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - انذرت لازم الموافقة على هذه التقديرات .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - التقديرات في هذا الباب بنيت على الرسوم التي فرضها هذا القانون ولا يمكن التغير فيها إلا بقانون آخر على أنه لا محل لاعتراض حضرة الشيخ حسن عبد القادر لأن بجملة المقتلة التي يتكلم عنها قد انقصت الرسوم فيها ١٠٠٠ جنيه على أنه يلاحظ أنه توجد مصاريف أخرى غير تلك التي تكلم عنها حضرة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إذا مع ذلك يكون المطلوب من الآن هو الموافقة فقط وتكون القضية أنه لا يمكننا أن نطلب تخفيض أى مبلغ مقرر في أبواب الإيرادات وهذا ما لا يتفق مع الفرض من عرض الميزانية والمناقشة فيها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - طلب التخفيض أو الإلغاء لا يكون إلا باقتراح مشروع قانون جديد معدل للقانون المعمول به .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا أختلف سادتك في هذه النظرية ولا تكون مأمور بتأقصر على الموافقة على التقديرات فقط .

دولة الرئيس - لك أن تقول أن هذا التقدير مبالغ فيه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل لا يكمل المجلس تخفيض الرسوم . دولة الرئيس - لا يكون ذلك إلا بقانون .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - واجب المجلس عند نظر الإيرادات أن ينظر فيها إذا كان تقدمها مبلغاً على قوانين معمول بها وما إذا كان التقدير مبالغاً فيه أو أقصى ما يحظر نظر حالة التحصيل في السنوات الماضية والحالة الاقتصادية للبلاد فإذا تحقق المجلس من صحة التقدير أقر الميزانية .

حضرة الشيخ عبد من العرب بك - يظهر لي أن حضرة الزميل الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر خفى عليه الفرق بين التقدير الوارد في باب من أبواب الإيرادات وبين القوانين التي تحصل بموجبها الإيرادات ، فإذا كان القانون يقضى بذلك بتحصيل ضريبة معينة على القندان وكان مجموع هذه الضريبة في تقدير الميزانية هو ٣٠٠.٠٠٠ ج ٣٠٠.٠٠٠ مثلاً فليس أن ينظر في موافقة هذا التقدير لما يربح بالنظر إلى ما حصل من هذا النوع من الإيراد في السنوات السابقة وإلى جملة الظروف التي قد يتأثر بها هذا النوع من الإيراد . ذلك حق المجلس عند نظر الميزانية . وأما القوانين التي تجب بمقتضاها الضريبة فلا يجوز العرض لها بتدبير أو إلغاء إلا بقانون .

فالواقع أنه لا يوجد إلا القليل من السلك ولهذا صدر الأمر بفرض الشباك الواسعة البيون . أن الصيادين لا يشكون من دجل خفر السواحل بل هم متواطئون معهم ويستعملون حياكاً ضيقة البيون وهذا هو السبب في وجود كثير من السلك الصغير الذي يعمدونه في الأسواق ولو كانت هناك رقابة فعلى على الشباك لما وجدت هذه الأسماك الصغيرة التي تعرض للبيع .

أن هؤلاء الصيادين لا يحسنون غير حملهم هذا ولا يصيدون لم مرتبة آخر فمن أين يأتون بهذه الضريبة بعد أن كان يضع مورد رؤسهم ؟

انهم يبيعون أملاكهم ويدفعون هذه الضريبة التي تنفقاها الحكومة في دفع الشوارع وإنشاء المفوضيات في البرازيل وغيرها . (تصديق) أنتم واحدة من هذه المفوضيات وأهوا هؤلاء المساكين من أربعة وثلاثين ألف جنيه . لهذا يا حضرات الأخوان أرجو أن لم يكن لديكم رأى قاطع مبنى على أدلة معينة ، أن تكتفوا وزارة المالية بأن تقدم جميع الشكاوى التي رست اليها من خمس سنوات تعرضها على لجنة المالية لفحصها وإبداء رأيا فيها .

دولة الرئيس - يظهر لي أن مجلس النواب قرر أمراء إبداء مصالحيهاتكم وقد شكل لجنة لعمل مباحث .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - مهمة اللجنة المذكورة هي البحث في زيادة الأسماك ولا تكثر منها لا لرفع الضرائب التي تجب منها . وأرجو أن يقرر المجلس تخفيض المبلغ المقرر لهذا الباب مع تكليف اللجنة بالاهتمام بأموريتها التي انتدبت لها .

سعادة محمد زكى الأرباشى باشا (وكيل المالية) - قلت أن الحكومة أصدرت قانوناً خاصاً برسوم الأسماك وهذا القانون بين أيديكم وليس الآن وقت مناقشة هذه الرسوم ووقت ذلك عند نظر القانون المذكور . ولقد أيضاً أن الحكومة انقصت الرسوم فضلاً عما قلت أن عمالي وزير المالية الحال شكل لجنة من بعض الموظفين واثنين من حضرات النواب للنظر في الشكاوى التي تقدمت في هذا الموضوع ومتبادر عملياً في هذا العام وسلطتها غير محدودة . واسمحوا لي حضراتكم أن ألفت نظركم إلى أن هذه المسألة متعلقة بالسلطة التنفيذية وهي مسؤولة أمامكم وأرجو أن تتركوا لها أن تتصرف في الأمور الموكلة اليها ولا يسن لأن يقوم مجلس الشيوخ يبحث هذه الشكاوى طالما أن السلطة التنفيذية قائمة بفحصها .

دولة الرئيس - ضممت إلى اللجنة اثنين من حضرات النواب فهل هناك مانع من أن تضموا اليها حضرة الشيخ حسن عبد القادر من مجلس الشيوخ .

سعادة محمد زكى الأرباشى باشا (وكيل المالية) - لا أعرف إذا كان حضرتهم خبيراً في الأسماك أم لا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - قلنا في سنة ١٩٢٤ أن هناك شكاوى وأن أصحابها ضفاء وأنهم مظلومون وطلبنا تأليف لجنة لفحصها ولكن لم يعمل شيء فارجو من حضراتكم أن تهربوا الآن تخفيض الاتحاد رافة بجلاء الضفاء لأن مهمة اللجنة التي شكلت أنحياً استغرق زمناً طويلاً .

تليت الفقرة ٦٢ من تقرير اللجنة المالية وهذا نصها :

هـ - رسوم الدفعة

٦٢ - قدرت رسوم الدفعة في المشروع بمبلغ ١٣٢,٠٠٠ ج.م. بدلا من ١١٠,٠٠٠ ج.م. التي كان مقدرا لها في السنة الماضية أي زيادة مبلغ ٢٢,٠٠٠ ج.م. مع ٩,٠٠٠ ج.م. بسبب قل إيرادات قلم تحقيق الشخصية إلى هذا الباب بعد أن كانت مدرجة في باب إيرادات الرسوم المتنوعة وذلك على أثر تعديل النظام الخاص بالاستشارة التي يستعملها القلم المذكور. وقد بلغ المخصص في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ يقطع النظر عن إيرادات قلم تحقيق الشخصية مبلغ ١٣١,٩١٠ ج.م. أي بزيادة ٢١,٩١٠ ج.م. عما كان مقدرا في السنة المذكورة .

ویدخل أيضا في زيادة ٢٢,٠٠٠ ج.م. سائلة الذكر الموجودة في التقدير مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج.م. خاصا برسوم الاجراءات التفصيلية في السفارات والتفصيلات وقد تبين من كشف ورد لجنة من وزارة الخارجية أن ما تحصل فعلا من رسوم الاجراءات المذكورة في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ هو مبلغ ١٨,١٧٣ ج.م.

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب في المشروع .

دولة الرئيس - المجلس يقر اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب .

تليت الفقرة ٦٣ من تقرير لجنة المالية وهذا نصها :

و - رسوم دفعة المصوغات

٦٣ - قدرت رسوم دفعة المصوغات في المشروع بمبلغ ٣٨,٠٠٠ ج.م. وكان المقدر لها في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ٣٢,٠٠٠ ج.م. وبلغ ما تحصل فعلا في السنة المذكورة ٤٠,٥١٦ ج.م. ولذلك ترى اللجنة أن التقدير في محله وتطلب اعتماد المبلغ المقدر في المشروع .

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - قرر المجلس اعتماد المبلغ المقدر لرسوم دفعة المصوغات .

وفت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة التاسعة مساء على أن يعود للاعتقاد هذا الأربعاء ١٨ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساء .

معالي محمد شفيق باشا - يحضرات الزلاء . ان المبلغ المتحصل عن مصائد الأسماك هو مجموع رسوم صيدها قانون . وقد ظهر أن المتحصل تشيذا لذلك القانون في السنة الماضية يزيد عن ٩١ ألف جنيه . وحضرانكم لا تكون تخفيض تلك الرسوم . أقول ذلك مستندا إلى المادة ١٣٤ من الدستور فقد قضت بأن "لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تصديها أو إلغاؤها إلا بقانون" هذه هي ألفاظ الدستور وتحليل الرسوم مما هو وارد بالقانون الصادر بها عبارة عن تعديلها والتعديل لا يكون إلا بقانون .

حقيقة أن رأى حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر في عمله من وجهة أن هذه الطائفة مظلومة ولكن رغبته التي أبدعها في إصنافهم لا تحقق إلا بأن يقدم المجلس مشروع قانون بتعديل القانون الحالي طبقا للسادة ١٣٤ من الدستور وعندئذ لا تنقص الرسوم إلا إذا أقر المجلس التعديل ووافقته المجلس الآخر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أطلب الكلمة .

دولة الرئيس - لقد سبق لك الكلام في هذا الموضوع .

حضرة حافظ حابدين بك - أطلب ائفال باب المناقشة .

حضرة لويس أنخوخ فافوس افندى - لي كلمة أريد إبداءها قبل ائفال باب المناقشة .

حضرة حافظ حابدين بك - أطلب أخذ الرأي على ائفال باب المناقشة .

دولة الرئيس - من يمارض في ائفال باب المناقشة فيفضل بالوقوف لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقر ائفال باب المناقشة .

حضرة لويس أنخوخ فافوس افندى - أطلب اثبات احتياجه على إبداء الرأي بهذه الصورة قبل أن أتكم فقد سمح لي دولة الرئيس بالكلام قبل أن يؤخذ الرأي .

دولة الرئيس - المجلس الرأي الأمل في ذلك وقد انتهى الأمر .

هل توافقون حضراتكم على الاعتبارات الواردة في هذا الباب ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقر الموافقة على اعتماد المبلغ المقدر لمصائد الأسماك .

مجلس الشورى

مضبطة الجلسة الثامنة عشرة

المتقدمة علنا في يوم الأربعاء ١٨ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦

تمن المعلوم أن بلدة قصر رشوان تبعد عن مركز سنورس مسافة غير قليلة وهي ملاصقة لجبل فاذا وقعت فيها حوادث خطرة بالأمن وجد مركز سنورس صعوبة كبيرة في اتخاذ التدابير اللازمة بإزاء ذلك في الوقت المناسب ثم إن هذا الخط يكون مقفلة لمد خط آهن من قصر رشوان إلى القاهرة لأن المسافة بين قصر رشوان والقاهرة توفر ثلث المسافة بين القاهرة والقنوم وبذلك يمكن إيصال جميع صادرات تلك الأنحاء الزراعية إلى أسواق القاهرة بسرعة تفضي إلى جعل هذا الخط خط المواصلات الأهم والأقرب بين القاهرة والقنوم فضلا عن رواج حركة السياحة على هذا الخط لأن السياح يضطرون الآن إلى اجتياز الطريق بين القاهرة وقصر رشوان على ظهور الجمال لمشاهدة الآثار الجاورة لقصر رشوان وركبة قارون فاذا أنشئ هذا الخط أنشئ انشاق إلى تكاثر عدد السياح وتزريالأن .

لذلك :

أقترح إنشاء خط سكة حديدية بين سنورس وقصر رشوان بركن محفوظ .
قرر المجلس إحاطة به لجنة الاقتراحات .

عرض الاقتراح المقدم من حضرة محمد لطفي طنطاوى على طعناوى أنئدى المصوب المجلس الخاص بإنشاء مركز راج بمديرية القنوم يكون مقره بلدة أشواى وهذا نصه :

« لما كانت أعمال مديرية القنوم قد كثرت كثرة عظيمة تقتضى توسيع نطاق نظامها الإدارى .

ولما كانت ضرورة صيانة الأمن والنظام في مديرية واسعة كديرية القنوم تستلزم وجود مركز راج فيها يكون مقره في بلدة أشواى .

ولما كانت للمديرية المذكورة قد ظلت تطلب من وزارة الداخلية منذ سنة ١٩١٦ حتى الآن إنشاء هذا المركز في البلدة المذكورة .

ولما كانت جميع المباحث اللازمة لإنشاء هذا المركز قد جرت ودارت مكثبات في هذا الموضوع بين الداخلية والمالية والوزارات الأخرى واستقر الرأى على تقدير المبلغ اللازم لتنفيذ هذا المشروع .

ولما كانت وزارة الداخلية قد اشتمت حتى الآن عن تنفيذ هذا المشروع لأنها استكتفت المبلغ المقرر لإنشاء المباني اللازمة للرك ورتب على ذلك أن مديرية القنوم رغبة منها في تلليل هذه العبية وتنفيذ المشروع رأث أنه من الممكن الاستثناء من إنشاء مبان جديدة توفيراً لقسم الأعظم من المبلغ المقرر بالإقتصار على إجراء أصلاحت بسيطة في المباني الموجودة الآن ببلدة أشواى

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس المجلس .

ويحضور حضرات الأعضاء صنا كل من حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة والفرقة : أحمد نوالفقار باشا ، أحمد زيور باشا ، أحمد فؤاد عزت باشا ، اسماعيل سرى باشا ، بولس حنا باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، السيد حسين القصبي ، سعيد فهمى الروي بك ، صليب فلوديوس باشا ، عبدالحليم صبرى باشا ، عبد العظيم المصرى بك ، عمر احمد خلف أفة بك ، الأثير الكوس ، محمد إبراهيم وإلى بك ، محمد أفلاطون باشا ، محمد عبد الطيف أفندى ، محمد على بك ، محمد محمود خليل بك ، محمود محمد حسن الشندوبى باشا ، الفريق موسى فؤاد باشا ، حسن أحمد المدينى بك (مصرح لحضرتهم بإجازات) .

وحضرات : حل اسماعيل بك ، الشيخ منولى عمر حمزى ، محمد لوى الجزار بك ، السيد محمد على البيلالى ، سمعان فخرالقصص بك (متنورون عن حضور جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرات : إبراهيم الطاهرى بك ، عبد الفتاح اللوزى بك ، يوسف بشوتوى بك ، حسين عبد النصار بك (متنورون عن جلسة اليوم) .

وغاب حضرات : على بسيونى بك ، محمد طلعت حرب بك ، يحيى إبراهيم باشا .

حضر من الوزراء حضرة صاحب المعالى مرقس حنا باشا وزير المالية .

وحضر حضرة صاحب السعادة محمد زكى الإبراشى باشا وكيل المالية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجاى أفندى ، حل عبد الرزاق بك ، محمد احمد الشريف بك ، الشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة الماضية ؟

أصوات : لا .

صايق المجلس على محضر الجلسة الماضية .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة محمد لطفي طنطاوى طنطاوى أفندى المصوب بالمجلس الخاص بإنشاء خط حديدى بين سنورس وقصر رشوان بركن محفوظ . وهذا نصه :

لذلك :

أقترح إنشاء مركز راجع بمديرية القنوم مقروءة ببلدة أشواى وتخصيص المبلغ اللازم سواء لإنشاء مبانٍ جديدة أو لأجراء إصلاحات للمباني الموجودة .

قرر المجلس إحالته على لجنة الاقتراحات .

عرض على المجلس الاقتراح الثالث المقدم من حضرة محمد لطفي طنطاوى طنطاوى أئندى العضو بالمجلس ، الخاص بإنشاء ضريبة القطن وأنا تذكر ذلك في هذا العام فيخصص نصف أرباحها لتشجيع الثغابات الزراعية والباقي لإنشاء معامل الغزل والنسيج بالقطر المصرى . وهذا نصه :

« لما كانت ضريبة القطن الواقعة قد بقيت في المبرانية في هذا العام كما كانت عليه من قبل في حين أن مصلحة البلد الاقتصادية تفتنى بتخفيف هذا الصبء عن عائق المنتج المصرى لكي يتمكن من التوسع في استغلال أراضيها والحرر من القيود المالية الثقيلة التي يضطر إلى التغلب بها عند تكرار الضرائب عليه .

ولما كان من المقرر أن القطن هو عماد ثروة البلد الطبيعية وهو يستهلك كله في الخارج حيث لا يستطيع المنتج المصرى أن يصون أسعاره من التلاعب فم أن مصر تستورد جميع حاجاتها من المصنوعات القطنية من الخارج فاعمل الطبع الذى يجب أن يعمل في هذه الحالة هو أن تنشأ في مصر معامل للغزل والنسيج تستخدم المادة الأولية التي هي عماد ثروة البلاد فتحصل بذلك على ثلاث فوائد رئيسية (الأولى) صيانة ثروة البلاد الأساسية من تلاعب الأسواق الأجنبية بها .

والثانية — إيجاد صناعات حيوية قائمة على ثروة البلاد الطبيعية ذاتها وهو أعظم دكن من أركان الاستقلال الاقتصادى أساس الاستقلال السياسى .

والثالثة — إيجاد أعمال لأغرف من المصريين وتشجيع روح العمل الاستقلالى في البلاد .

ولما كانت الحكومات في جميع البلدان الصناعية في العالم المتشد تشجيع صناعاتها وتجاراتها الحيوية وتحميها بالملايين من الجنيهات في كل سنة كما هي الحالة في انكلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها .

ولما كانت الحكومة المصرية تفصل نصيبا وافرا من المسئولية عن صيانة ثروة البلاد الطبيعية .

ولما كان المنتج المصرى يعمل أعياه ضريبة القطن حتى الآن بدون مسوغ قانونى لأن الأسباب التي على بنى فرض هذه الضريبة قد زالت .

لذلك :

أقترح على الحكومة إنشاء هذه الضريبة وأنا تذكر التفاصيل في هذه السنة أقترح أن يخصص نصف دخلها لخدمة القطن ذاته والنصف الآخر لتشجيع الثغابات الزراعية فتستخدم الأموال التي تجي من النصف الأول لتشيط إنشاء معامل للغزل والنسيج في القطر المصرى .

وتعهدا لذلك تبادر الحكومة من الآن إلى التعليم بما يأتي :

أولا — إرسال مبعثين إلى بعض البلدان الأجنبية احداها لدروس فنون الغزل والأخرى لدروس فنون النسيج لكي يتيسر وجود هذه الصناعة في مصر في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

ثانيا — أن يكون نصف دخل ضريبة القطن في هذه السنة الحالية وقفا على مساعدة الشركة أو الشركات المصرية التي تتألف لإنشاء معامل الغزل والنسيج .

ثالثا — أن تعفيب الحكومة عقد أى إقحاف جبرى يطل بدعا من حاية الصناعات القطنية في مصر .

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة المالية عن ميزانية الدولة سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ (قسم الإيرادات) .

أعطى منصة الخطابة حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقر لجنة المالية .

تلى من تقرير اللجنة الفقرات ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ وهذا نصها :

ز — الرسوم القضائية والقيدية

٦٤ — قلوت الإيرادات في هذا الباب في المشروع بمبلغ ٢,٠٧٢,٠٠٠ ج.٢٠ بدلا من ١,٩٥١,٠٠٠ ج.٢٠ الذى كان مقدرا لها في ميزانية السنة الماضية ويتبين أن ما حصل فعلا في السنة المذكورة هو ١,٨٤٥,٥١٩ ج.٢٠ أى زيادة بمبلغ ١,٩١٩,٣٣٣ ج.٢٠ عما كان مقدرا لها وزيادة بمبلغ ١١٢,٥١٩ ج.٢٠ عن المقدر في المشروع الحالى .

٦٥ — وقد صدر في أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ مرسوم بتخفيض تعريفات تسجيل العقود بإحكام المخططة إذ جعل الرسم النسبى الخاص بتسجيل بعض العقود ٣٪ في المائة بدلا من ٥ في المائة كما أنه صدر مرسوم آخران بتعديل الرسوم القضائية بإحكام الأهلية والشرعية تبعا للرسوم الأولى . وقد

ذكرت وزارة المالية في مذكرتها الإيضاحية أن تخفيض معدل تلك الرسوم لن يكون ذا أثر يذكر في مصلحتها إذ سيؤدى إلى زيادة عدد العقود المسجلة ولهذا فانها وضعت تقدير إيرادات سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ على أساس مصلحتات سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ وهذه اللجنة توافقها على هذا الرأى نظرا لما تبيته من أن

للتحصل في سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ في قسم العقود والوثائق مع ما حصل من التخفيض في رسوم التسجيل ابتداء من ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بلغ ٩٩٢,٩٩٢ ج.٢٠ م أن ما كان مقدرا لذلك في ميزانية السنة المذكورة (أى قبل التخفيض) هو مبلغ ٨٢٧,٠٠٠ ج.٢٠ فيكون قد زاد المحصل عما

كان مقدرا بمبلغ ١٦٩,٩٩٢ ج.٢٠ رغم العمل بالرسوم المخفضة مدة خمسة شهور من السنة المذكورة .

٦٦ — هذا ودارت المناقشة بمجلس النواب في أمر تخفيض رسم التسجيل إلى اثنين في المائة بدلا من ثلاثة ونصف في المائة وقد قامت وزارة المالية في ذلك وأبدت أن تحرير الرسم الحالى كان يعد بمثابة طويل وأن اقتصاصه ليس من المصلحة في شيء خصوصا وأن إجراءات التسجيل الحديثة تكلف الحكومة تكاليف باهظة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - الأمر المجلس في قراره رغبتي أو رفضها ولكن لا يصح أن يمتنع عليا هكذا عند كل مسألة تتعرض لها وأنا أرجو أن تقولوا لنا ماهي مهمتنا الآن، إننا لم نطلب تقريراً من الأمور بل طلبنا تحقيق رغبة وهذا أقل ما نسمح به لمجلس المجلس، إننا لم نجلس هنا للسمع ما يتلى علينا بالمجلس ثم تصرف .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المسألة أكبر من أن تكون مجرد كلام بل كل رغبة يجب أن تكون مشفوعة على الأقل بالبيانات والاحصائيات اللازمة ليعين المجلس ويأتمنها .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - هذه رغبة أطلبها للمجلس وله الحق في قبولها أو رفضها .

ان الجمهور يشكو من التشكي من زيادة النفقات القضائية ورسوم التسجيل بدليل أن كثيرين يهرون من تسجيل عقودهم في الأوقات المناسبة لذلك . ولهذا أرجو مع الإلمام أن يبدى المجلس رغبته لا أن يقرر قراراً يستوجب تقديم مشروع فإن استطاعت الحكومة تحقيق هذه الرغبة في هذا السام كان بها ولا قلقاً للمستقبل . ان لدى برلماني كثيرة على أن تخفيض الرسوم يعود بالنفع على الناس ولا يضرب نزاهة الحكومة وحسباً أن يرجع في ذلك الى قرار اللجنة نفسها وإلى ما ذكرته وزارة المالية في مذكرتها الاضاحية من " أن تخفيض معدل تلك الرسوم لرب يكون ذا أثر يذكر في محصلاتها إذ سيؤدي عدد العقود المسجلة " ، وفي الواقع فإن الحصول قد زاد عما كان مقرراً له ببلغ ٩٩٣,٩٤٠ ج . م بأثر من تخفيض الرسوم ستة خمسة شهور من السنة المذكورة في أن التجربة التي قامت بها وزارة المواصلات من حيث التخفيض في بعض الأجور المناسبة المعرض للزبائى والأعياد كانت سبباً في زيادة إيرادات الدولة كما صرح بذلك هذه الوزارة .

لقد اطلمت اليوم في جريدة السياسة على تقرير من لندن يقول فيه حامى بنك روتشيلد بمناسبة قضية الجزية التي عرضت على الحاكم المصرية أن هذا البنك يحمل نفقات كبيرة نظراً لصعوبة الاجراءات القضائية الناجمة فيها وهذا دليل على فسادة الرسوم القضائية والبيدي عندنا .

(ها حضر صاحب الدولة حطلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء) .

دولة الرئيس - ان هذا الحامى يتكلم عن الاجراءات لانه المصاريف . حضرة عبد العزيز رضوان بك - هذه الاجراءات تتفق بالمصاريف بدليل ان هذا الخراف ذكر أيضاً أن الحاكم المصرية لا تحملاً لا بمصاريف يسيرة .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المصنود من هذه العبارة أشخاص الحاماة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - ان بنك روتشيلد الشهيرين من زيادة الرسوم القضائية فأرجو أن يبدى المجلس رغبته بتخفيض هذه الرسوم .

دولة الرئيس - يحسن أن نحدد طلبك فهل تريد أن يبدى المجلس رغبته بالتخفيض أو بالنظر في هذا التخفيض ؟

وهذه اللجنة توافق وزارة المالية على رأيها لأنها ترى أن الأمر الحالى مقبول وأنه لا يقوم حالاً في سبيل تسجيل العقود اذا أراد أن يراها تسجيلها .

٦٧ - هذا وقد زيد المقدر تحصيله في هذا المشروع من رسوم المجالس الحسبية عما يقدّر ويحتمل فضلاً في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ بالنظر الى ما تقرر فرضه من رسوم جديدة على أثر توسيع اختصاص تلك المجالس .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب في المشروع .

ها حضر حضرة صاحب المالى عثمان عزم بك وزير الأشغال العمومية، حضرة عبد العزيز رضوان بك - لوحظ أن في هذا الباب وفراً كبيراً ولكن بما لا شك فيه أن تحميل سبيل السدالة هو من أهم واجبات الحكومات . ولا ينبغي أن الجمهور يشكو من زيادة نفقات المصاريف القضائية ورسوم تسجيل العقود خصوصاً اذا علمنا أن التالى يندفعها هو الفريق المدعى لا المدعى .

دولة الرئيس - يلزم حضرة العضو الآن الى حشمل ما ذهب اليه حضرة الشيخ حسن عبد القادر بجليلة الأملس وأريد أن أكرر أن مهمة المجلس هي النظر في اذا كانت التقديرات المبيته في الميزانية مبالغ فيها أو لا . اما طلب حضرة العضو الخاص بتخفيض الرسوم القضائية والبيدي فلا يكون إلا بتقديم اقتراح بمشروع قانون .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - يادولة الرئيس ليست للمسألة مجرد تلاوة أرقام .

دولة الرئيس - لا . بل المسألة مراقبة هذه الأرقام .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - هذا لا يمنع من أن يبدى المجلس رغبة في هذا الشأن .

دولة الرئيس - اذا أردت تقدم اقتراحاً بمشروع قانون .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - كلا فإن ابتداء الرغبة لا ينبغي بتقديم اقتراح بمشروع قانون .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اذن ما ذا تكون النتيجة العملية من مجرد ابتداء هذه الرغبة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - اذا كان الأمر كذلك فليكن ذلك المجلس من أنه سيقدم اليه في مدى أسبوع كثر من مشروعات القوانين ، على أنى غير ملزم بتقديم مشروع قانون وإنما لي الحق في ابتداء رغبة وبجلس أن يوافق عليها أو لا يوافق .

دولة الرئيس - ولكن رغبة كهذه تحتاج الى دوس طويل .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ان أقل بحث يجب اجراؤه في مثل هذه الرضة قبل تقديمها هو عمل احصاء دقيق لمعرفة ما اذا كانت هذه الرسوم مصدر إيرادات للحكومة . على أن الواقع ان هذه الرسوم ليست مصدر إيراد .

ولو فرضنا مثلا أن المتحصل في باب من أبواب السنة الماضية كما مليونين من الجنيهات وقد مرته في الميزانية الموضوعة علينا لما معنى الان في هذه الجلسة ما دامت النظرية أنه لا يحق لمجلس تقرير الزيادة أو الانقاص .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - رجعنا اليوم إلى بحث الأسس لقد قررنا بالجلسة الماضية أن مأمورية لجنة المالية والمجلس في نظر الإيرادات تهمر أولا في التحقق من أن الإيرادات الواردة في المشروع تنجس بمقتضى قانون وأن جبايتها منطبقه على أحكام ذلك القانون ، وثانيا في معرفة ما إذا كان التقدير مبالغ فيه أو متناشبا مع ما تحصل فعلا في السنة السابقة وهل رويته في الظروف وسالة البلاد الاقتصادية ؟ هذه هي مأمورية اللجنة والمجلس .

أما إذا رأى أحد أعضاء المجلس أثناء البحث إلطاء ضريبة ما فوجبه حينئذ أن يقدم اقتراحا خاصا محمدا بالطريقة المبنية باللائحة الداخلية ثم يأنس سره الطبيعي أن كل من غير مستعمل وينظر فيه بطريق الاستعمال أن رأى المهر ذلك . هذا هو الطريق القانوني .

أما الاقتراح المائل لاقترح حضرة الشيخ حسن عبدالقادر فهو "اقتراح عام" وليس له في حضرة الأستاذ أن أصف اقتراحه بذلك .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - إن اقتراحى هو روية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - وما تأثير هذه الروية ؟ هل تريد أن تخفف مصاريف التسجيل ؟ إن كنت تريد ذلك فتقدم اقتراحا يستند على الأولوية التي تراها وتبنى عليها التعديل وتقدم معه مشروع قانون تطلب نظره بطريق الاستعمال إذا رأيت ما يستوجب ذلك حتى إذا ما وافق المجلس وقرر الاستعمال في نظر الاقتراح أوقف النظر في الباب الذى تدخل فيه رسوم التسجيل إلى أن يحصل في الاقتراح . ولكن ما هي الفائدة من إبداء الرغبات إذا لم تقدم على هذا الوجه ؟ هل هي ملزمة ؟ أم لا ؟

سعادة محمد منازى باشا - لقد قدمت اقتراحا في ٣ يولييه سنة ١٩٢٦ طلبت فيه من المجلس استصدار مرسوم بتخفيض رسوم تسجيل عقود البيع من ثلاثة ونصف في المائة إلى اثنين في المائة قلت فيه أن تخفيض الرسم يساهم للمعاملات ويروج الإيرادات التي كانت تريد كما شرعت الحكومة بتخفيض تلك الرسوم وقلت أن الحكومة يجبها تسهيل للمعاملات بين الأفراد لأن في ذلك مصلحة لنفشاء أعمالهم وفى في الوقت ذاته لاتنس أن كلمة التصاعد تعوض عليها الفرق الناتج من التخفيض . والدليل على ذلك أنه لو رجعت إلى ما مضى من السنين التي خفضت فيها الرسوم تحققت في صدق أقوالى ، ولناسية النظر الآن في باب الرسوم القضائية أرجو نظره هذا الاقتراح .

معالي عبد شقيق باشا - بالإسمنس نظر المجلس في باب إيرادات مصاهة الإمكان الذى قدرت في الإيرادات بمبلغ ٨٤ ألف جنيه بينما كان تقديرها في السنة الماضية ٨٣ ألف جنيه اقترح حضرة الشيخ حسن عبدالقادر تخفيض هذه الضريبة فعلا أن المجلس لا يملك ذلك لأن الضرائب والرسوم المقررة قانونا لا تخفف قيمتها إلا بقانون . وأخذ المجلس بهذا المبدأ وأتبعه .

واليوم عاد حضرة الشيخ حسن عبدالقادر إلى نفس الموضوع وأبدى رأيا

حضرة عبد العزيز رضوان بك - عرضي أن المجلس يبدى رغبته بالنظر في التخفيض .

حضرة عبدالقادر سليمان إياط بك - أنا لا أبدي رغبة ولا أقدم مشروع قانون بل أتأكد أمر النظر في تخفيض الرسوم إلى الوزارة الحالية ولها وزارة برلمانية حرصه على مصلحة الأمة ولقد رأيت أن طوابع البريد لما أقتصت قيمتها إلى خمسة مليارات وأن أجور السلك الحديدية لما خفضت عما كانت عليه زاد الإيراد فأرجو أن تراعى الوزارة إعادة رسوم التسجيل إلى ٢ في المائة كما كانت من قبل .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - نريد أن نضع قاعدة تمشي عليها في نظر هذه الميزانية ، لا ينكر أحد منا أن من بين هذه الرسوم ما هو غير عادل فيرفع وما هو فادح فيجب تخفيضه .

ومدار المسألة ، هل يبقى لنا أن نبدى رغباتنا وملاحظاتنا على كل باب من أبواب هذه الميزانية أثناء نظرها أم نلزم بتقديم مشروعات قوانين .

إن إبداء رغبتي هو حق من حقوقى وليس ملزما حتى أثناء نظر الميزانية بتقديم مشروعات قوانين يخصصها .

أنا لست صنفا أو مجرما فتعل على أبواب الميزانية وأسمع أن هناك رسوما قادمة في الحال في يجب أن تصلى عليها بغير أن تتألم في فدايتها أو أن تبدى ملاحظاتك بشأنها .

تقولون أن المستوى ينص على أن الرسوم لا يمكن تعديلها إلا بقانون . هذا صحيح إذا لم يكن هناك ميزانية معروضة علينا أما والميزانية تحت نظرها فلنا كل الحق في إبداء رغبتنا بشأنها .

ولذلك فاني أؤيد زعمى حضرة عبد العزيز رضوان بك . هذه رغبة أبديتها فإذا وافق المجلس عليها أبلغها للوزارة لتضع بها مشروع قانون يعرض على المجلس للتصديق عليه أما إذا كان الغرض من نظر الميزانية هو مجرد مراقبة الأرقام فلا عمل إذن لإضاعة الوقت بتلاوة أبوابها ما دام أنه ليس في استطاعتنا مناقشتها ولا إبداء رغباتها فيها فلما كان هذا هو المراد فانا وجميع حضرات زملائي نقرر الآن قرارا نهائيا نأخذ فيه بما جاء بالميزانية قضية مسلمة بغير بحث .

اننى أرى أن المجلس وقت مناقشة الإيرادات حق إبداء اقتراحات ترسل إلى الجهات المختصة أو تحال على اللجان لعمل مشروعات قوانين بها . أما إذا كان المجلس يرى فيه ذلك فلا معنى للتلاوة مطلقا لأننا نتخذ جميعا أن الحكومة لا تحصل من باب الإيرادات على أكثر مما هو مستحق لها .

دولة الرئيس - أرجو أن تبين اقتراحك .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - اقتراحى هو أوجه المناقشة المجلس في الإيرادات ، لأن من حيث التقدير فقط ، بل ومن وجهة عدالة الضرائب أو فسادتها وتبلغ قراراته ورغباته للجهات المختصة بمعنى أن تكون المناقشة جديده معلى للمعوض حق اقتراح الزيادة أو الانقاص . أما إذا كان الأمر بخلاف ذلك وكان علنا قاصرا على النظر في كفة أو فلة ما هتذر في الميزانية فلا يكون هناك معنى للتلاوة لأننا نتفق جميعا أن الميزانيات تقدير بالقياس على السنين الماضية وأن كل ما يحصل يرد لميزانية فلا .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — لقد فهمت أنه طلب التخفيض . نحن ندرس الميزانية الآن وأنى أخالف مساعدة المقرر فيما ذهب إليه من أن علينا يقتصر على تقدير أرقام الميزانية لأن هذه النظرية تهدم سلطة المجلس ، وهو السلطة العليا ، وليس لأية هيئة أن تحد سلطته . نحن ننظر في صحة الإقدام وفى الجائز التى تبنى عليها تقديرها ونقرر ما نتقده أنه فى مصلحة البلاد .

حضرة محمود ابو النصرىك — يسمح لى حضرة الزميل أن أقرر الحقيقة عما قاله صاحبنا بالتقاليد التى يجرى العمل بها فى فرض الضرائب وتعديلها بالبلاد السورية .

هضى التقاليد البرلمانية الإنجليزية بأنه ليس لأى عضو أن يتقدم بأى مشروع مالى الى المجلس لأن هذا من اختصاص بلان تشكل لهذا الغرض فتقوم باقتراح مشروط تلك القوانين . ذلك لأنهم يعلمون أن المسائل المالية ليست ككل المسائل إذ هى مرتبطة بميزة الدولة فى مستقبل أيامها . وليس فى مقدور كل عضو أن يحيط عدا جميع الجزئيات الدقيقة التى تستلزمها الاقتراحات المالية .

ولمنا فاقى أصبح عبارة حضرة زميل وأؤيد مساعدة المقرر فى نظريته لأنها هى النظرية الدستورية .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — تصحيا لمساعدة حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى وهى قوله بأن المجلس له الحق عند نظر الميزانية أن يفرض ما يراه من الضرائب أوزيها . أقول أن هذه النظرية غير صحيحة وتختلف ماضى حقه الدستوري فى المساعدة ٢٨ حيث قالت ٥٥ أن ذلك وللمجلس الشيوخ والتواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بائشاء الضرائب أوزيها فاقترحه ذلك وللمجلس التواب لمجلس الشيوخ ممنوع من اقتراح أية ضريبة أوزيها لما قاله حضرة العضو من أن ائشاء الضرائب أوزيها مباح عند نظر الميزانية خطأ محض .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — قلت بإسداء المقرر بمجلسه أمس عند المناقشة فى تعديل الضرائب بأن للمجلس سلطة التعديل بقانون يصدره ولم تبد الملاحظة التى أبدتها اليوم ولم تتكسب بالمادة ٢٨ من الدستور ، فلا يصح لك بعد ذلك أن تقول بمرمان المجلس من حق التعديل فى الضرائب مع أنك كنت تقول بالأمس بأن له هذا الحق .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — يظهر أن حضرة العضو لم يحيط فى عبارته حيث يقول أن المجلس زيادة الضرائب .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — الثابت فى مضبطة الأوس أن مساعدك قلت أن طلب التخفيض أو الانفاء لا يكون الا باقتراح بمشروع قانون جديد مقلد للقانون المعمول به وهذا متفق مع رأينا .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — عبارتك التى تذكرها الآن خلاف ما صدر منك أولا وصمتت إذ قلت أن لهذا المجلس أن يزيد الضرائب والمضبطة شاهد ببنى وبنيك . ولو رجعا إليها لوجدنا أن ماقلته أولا يخالف ماقله الآن .

مقالنا لما قرره المجلس بالأمس وقال لنا اذا أخذنا بقرار المجلس كانت قراءة تقرير اللجنة على الميزانية وصدماها وتصدبنا وعدمه سواء ، لأننا لا نملك حق التعديل فى أرقام الميزانية . هذا هو عمل الخلفاء ، وأرى أن انقاص قرش واحد من الإيرادات مجرد أن يطلب ذلك أحد الأعضاء خطأ محض لأن الإيرادات قدرت بمقتضى قوانين معمول بها ومن الواجب احترامها وقدرت للمصروفات على أساسها . ومأمورتنا الآن أن تنهى مواضع الظلم فى الإيرادات ائشاء خصما ثم نينها للحكومة ونطلب إليها خصما والعمل على تلانيها مستقبلا .

لقد قدرت الإيرادات بمبلغ ٤ مليون جنيه وقدرت المصروفات بمثلها فلما أقتصنا ثلاثة أو أربعة ملايين من هذا الإيراد بناء على رغبات غير نبيلة على أسباب صحيحة وأصبحت الإيرادات ٢٨ مليون مثلا وبقيت المصروفات كما هى ٤١ مليون جنيه فمن أين تأتى بالفارق ؟

نكم أن نطلبوا انقاص رسوم التسجيل الى اثنين ونصف فى المائة . بل الى أقل من ذلك ولكن يجب عليك قبل ذلك أن تقبوا الدليل على صحة رأيك ببيانات مقننة والحكومة حكيمة حكيمة تقبل الدليل على صحة رأيك .

الوزراء منا ونحن منهم يحضرون منا ونناقش معهم وليس لنا أن نقص قرضا واحدا من الميزانية بغير القامدة التى يبتها . وهى ابتداء الرغبة وأرجاء التعويض الى أن ينبت وجوب ذلك قانونا . هذه هى القامدة التى يجب الأخذ بها .

حضرة حافظ مابدين بك — طلبت الكلام فى هذا الموضوع ولكننى أكتفى الآن بما أبداه معالى محمد شفيق باشا من أن كل عضو حق ابتداء رغبته على الميزانية وليس له أن يطلب انقاص شيء منها الا بقانون . والآن وقد مضى من السنة وقت طويل فلا محل لطلب الانقاص ويصح أن يكون هذا فى العام المقبل حين ينشأ الوقت لتقديم مشروعات قوانين التعديل وخصما .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — يظهر أن هناك خلافا بيننا وبين مساعدة المقرر فى حكمة تقديم الميزانية للمجلس وفى سلطة المجلس عليها .

لقد جرحت المادة فى البلاد السورية أن تعدل الضرائب وفرض الجديد منها ائشاء نظر الميزانية .

يقولون أن الضرائب لا يجوز انقاصها الا بقانون ونحن نعلم بذلك ونقول أن هذا القانون الذى نحتاج إليه تحقيقا لرغبة التخفيض هو نفس القانون الذى تصدر به الميزانية ولهذا فاقى أؤيد من طلب تخفيض رسوم التسجيل إذ لا يصح أن يكون التسجيل أو المعاملات القضائية باب إيراد للدولة لأن المسائل القضائية ما وجدت الا لتنظيم المعاملات وليس من حسن السياسة المالية أن تكون هذه المعاملات مصدر إيراد للدولة وعلى وزارة المالية أن تعمل على إيجاد موارد أخرى تسد ما ينقص من هذه الرسوم .

دولة الرؤس — لم يطلب أحد تخفيض الرسوم وكل ما فى الأمر أن حضرة عبد العزيز رضوان طلب ذلك الى الحكومة للنظر فى تخفيضها .

حضره لويس أجنوخ قانوس افندى - تعديل الضرائب بالتخفيض
مباح ويصح اجرائه بقانون .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اذن نحن متفقون على الرأى .

حضره لويس أجنوخ قانوس افندى - ما دام انه من الضروري عند
ما يراد تعديل الضرائب أن يقدم مشروع قانون به فانا نعتبر أن مشروع
الميزانية هو مشروع القانون وللجلس الحق في أن يجري التعديل الذى يراه .
وردا على حضره محمود ابو النصر بك أقول أن المتج في اجتماعنا في مسألة الضرائب
أنها تعدل عند نظر الميزانية وبثت التعديل فيها والذى يحصل هناك أن
المجلس باجمعه يتحول الى لجنة مالية تنظر في التعديلات خلافا لحال عندنا
إذ أن لجننا المالية تتكون من تسعة أعضاء .

حضره محمود بسبوي افندى - لسنا الآن في مقام تشريع لئلا ننتظر
في القانون أو القوانين المقررة حتى يتسنى لنا التعرض لها بالخص أو الزيادة
ولكانت تنظر في مشروع ميزانية إيرادات الحكومة ، وهي شيء آخر غير القوانين
التي تحصل بموجبها هذه الإيرادات ، فلا على الخط في الأمرين ولا لأن
تؤخذ الألفاظ بعين محتمل ، والأمر واضح لا يحتاج إلى تفسير ، وهو على
أيضا إذ تقدير ميزانية إيرادات الدولة تشابه تقدير ميزانية القرد فانا أردت
أن أعرف ميزانيته فاني أنظر في أبواب إيرادي وأهمل ما يتعلق بحصولي
عليه وأجى عليه نظام أعمال ومشروعاتي ، كذلك الحال في ميزانية الدولة فانها
تتضمن إيراداتها التي تحصل عليها بموجب القوانين المقررة لها ، فنظرت في هذه
الإيرادات يختلف من نظرات في تلك القوانين لأني إذا أردت التعرض لهذه
القوانين بالتعديل أو الإلغاء يجب أن يقدم مشروع بذلك وهذا المشروع
يحال الى اللجنة المختصة ببحثه ثم يعمده الى المجلس فيؤخذ الرأى عليه إجمالا
ثم يقرأ ملحة فساد ثم يقرأ مرة ثالثة ويؤخذ الرأى بالإدلاء بالاسم وهذه
الاجراءات وضعت في إداة في الحيلة ، وأما نظر المجلس في إيرادات الدولة فلا
يكون الإجماع فيه الا الى التحقق من أن هذه الإيرادات تحصل بموجب قوانين
قائمة وانها لا تتعدى الضد بها وأن ما قدر تلك الإيرادات ترجمه إيرادات
السنوات الماضية والظروف المالية القائمة .

حضره الشيخ دس محمود ابو جليل - كانت الرسوم غرضة قبل ارتفاع
أسعار الفطن . فلما ارتفعت أسعاره الى ما في ريال سلت الحكومة قانونا
بزيادة تمريرة رسوم تسجيل العقود بالحاكم المختطفة إذ جعل الرسم السنوي
الخاص بتسجيل بعض العقود خمسة في المائة بدلا من اثنين في المائة وغرض
الحكومة أن تزيد إيراداتها فأرى اذا ولقمت أن تؤجل النظر في هذا الموضوع
الآن حتى يقدم على وزير المالية بيان بإيراد الرسوم من مدة الخمس السنين
السابقة على التعديل وبيان بإيراد الرسوم لسنة التالية الى الوقت الحاضر
ليمكننا أن نقارن النتيجة في المدينين لأنى اعتقد أن الإيراد لم يزد بالتعديل
زيادة تذكر وذلك لأن المتعاقبين كثيرا ما يخفون حقيقة قيم العقود تخصا
من زيادة الرسوم ولهذا أتمسك بطلب هذه البيانات من سالي وزير المالية
حتى يمكن المجلس أن يقرر ما اذا كان هناك وجه الى إلقاء الرسوم على حلفا

حضره الشيخ حسن عبد القادر - يظهر أن النظر في الميزانية أوجب
اختلافا بيننا في الرأى فمضى سعادة محمود شكرى باشا وحضره محمود بسبوي بك
أن ليس لنا أن نمتنع عن أبواب الميزانية وليس لنا أن نتكلم فيها .

دولة الرئيس - لم يمكن أحد من إبداء أى اعتراض ولك أن تبسئ
اقتراحا برغبة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - ولكن يظهر أن حضرتيهما يقولان
بغير ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أقول لك بأن هذه الرغبة غير ملزمة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - ليس لي أن أبدي أى رغبة ؟

دولة الرئيس - لك أن تقدم اقتراحا يأخذ مجراه .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - لنيا الحق في إبداء اقتراحات شفوية

إنشاء نظر الميزانية ويجب أن يؤخذ الرأى على تلك الاقتراحات دون احتياج

الى الاجراءات المطولة وغير المصلحة العامة أن يفصل في اقتراح متج في وضع

دقائق بل على طول الانتظار فانا قلت بأن أجور السكة الحديدية عالية ويجب

تخفيضها ، فهل من الضروري أن أقدم انتماسا كتابيا وانتظر أياما لفصل فيه

من المجلس أم أن الأفضل هو نظر المجلس فيه مباشرة بمجرد إبدائه ؟ وهل

يخطر بينا القول إذا أردنا أن نعين مظلمة أو أن نفقد أصرا من الأمور

وهل يحظر علينا أن نتناقش في ما بين أبواب الإيرادات فلتا لو قيل لنا بأن

إيرادات السكة الحديدية سبعة ملايين جنيهه قول نأخذها قضية سلمة ولا

نتناقش فيها ؟ إلى الخلف نظرية سعادة المقرر وحضره محمود بسبوي بك

وأقول أن المجلس له أن ينظر الى ما يقدم اليه من الاقتراحات والطلبات عند

نظر الميزانية ويقدمها تقديرا جديا فيأخذ بما يراه صوابا ويرفض ما عداه .

فالمجلس صاحب الحق في أن يقبل اقتراحى أو يرفضه .

فانا كان الاقتراح مقبولا في نظر المجلس يعمل به مشروع قانون ويحول

على لجنة المخافنة ويحضر على المجلس ويأخذ سيره القانونى وعلى العموم

فان حالة الميزانية حالة استثنائية وليس من الضروري إحالة الاقتراح الذى

يبدى إنشاء نظرها على اللجنة المختصة بل ينظر أمام المجلس مباشرة فانا اقترحت

تخفيض الرسوم كلفت المرجع لرأى المجلس فانا وافقى على التخفيض قبل

اقتراحى والا رفضه . أما اذا كان الفرض أن تسرد علينا أرقام لتصادق عليها

بغير اعتراض فأولى بنا ألا نضيع استقرار ثلاثتها ونصادق عليها من غير بحث

دفعة واحدة . أما قول حضره محمود بسبوي بك بأنه لا محل لمناقشة وتشبيه

ميزانية الدولة بميزانية الأفراد فهو في غير محله لأن حضرته باعتباره مالكا

في اختيار طريقة السير في إدارة أملاكه وليس ثمة مراقبة عليه في ذلك

بخلاف الحال بالنسبة لميزانية الدولة إذ أن له الحق في أن نمتنع عن ما يستحق

الاعتراض عليه من الأرقام والبيانات الواردة في الميزانية فلتا لو اعترضت على

أجور السكة الحديدية والرسوم الخاضعة على الحق في ذلك ولا يمكن أن أسع

من إبداء رأى في هذا التخفيض .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - حضره العضو يقول انه اذا

وافق المجلس على التخفيض يجز الاقتراح على الحكومة للنظر فيه .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أنا طلبت التخفيض فانا رأى المجلس

أن الميزانية لا تسمح بذلك فانه يرفض الطلب .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - واذا وافق المجلس على التخفيض ؟

ليس أصر على الإنسان من نفس المسائل المالية إذ يجب أن تتجأ بأدى خبيرين فنيين يخصصونها بمائة ودفعة ، لا أن تتجأ بمناقشة صغيرة أو إلغاء خطاب في جلسة من جلسات المجلس ، وأؤكد لحضراتكم أن تلك الأرقام المطلوبة أمامكم هي ثمة أعمال موظفين عديدين ذوى خبرة طويلة ووزنها بيزان دقيق وشاقشوا في كل رقم منها .

بناء على ما قلتمته أرى أن الكلام في إلغاء أية ضريبة لا محل له الاكنا فلما أردتم تخفيض ضريبة في السنة المقبلة أمكن للحكومة النظر في ذلك والاحتياط له عند وضع ميزانية السنة القادمة ، أما عن هذه السنة فلطالبتكم التخفيض مطالبة بالمستحيل خصوصاً بعد أن مضى من السنة أربعة شهور وحصلت الضريبة فيها فلما واستعملت .

استمخروا في بادئ ملاحظة أشرطة وهي أدب الكلام في تخفيض رسوم تسجيل العقود يرمم الجمهور على الدول بما أنه سيأتي يوم تخفيض فيه الحكومة هذه الرسوم فيمتنع الجمهور من إجراء ذلك عن التسجيل انتظاراً لهذا التخفيض . سوى ذلك ضرر على الخزينة وضرر على الجمهور لأن القانون الحالي يتم تسجيل العقود فالأولى أن تكف من الكلام في هذه المسألة .

وفضلاً عن ذلك فإن الرسوم بفائون الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ الخاسر رسوم تسجيل العقود مرسوم على حضراتكم وستخصصه اللجنة المختصة وتناقشون فيه .

حضره الشيخ محمد زهر العرب بك - لقد سمعت فيما سمعته من معالي وزير المالية شيئاً كثيراً أعاني من كثير ما كنت أزممت الكلام فيه ولكني أرى أنه لا يزال هناك أمر لم يتضح .

ذلك أني سمعت من سعادة القروا أنه لا يمكن أن تنقص شيئاً من الأرقام الواردة في أبواب الإيرادات . وهذا ما أريد الكلام فيه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم أقل هذا بل قلت أن عمل اللجنة يتصرف في نفس الأرقام ومعرفة ما إذا كانت الضرائب منطبقه على القوانين والنسب الموجودة بها وما إذا كان التقدير الوارد بالمشروع يتفق مع ما سبق تخصيصه في السنين الماضية ومع الأحوال الاقتصادية في البلاد والحالات التي يحتمل أن تطرأ . فلما تبين لجنه أن هذا التقدير يتناسب فيه بالنسبة لما سبق تخصيصه في السنوات الماضية وأن هناك أزمة قد تأتي تنقص أنفسنا . وإذا رجع لنا لما ينظر معه فيرسلنا زيادة التقدير .

حضره الشيخ محمد زهر العرب بك - أفند نحن متفقون في ذلك ولكني أريد أن استوضح شيئاً آخر في سنة ١٩٢١ كانت إيرادات الرسوم القضائية ١٩٥٤,١٩٥٠ جنياً وبلغت في سنة ١٩٢٢ ، ١٩٣٠,١٠٩٣٠ جنياً والذي تحصل منه فلما في سنة ١٩٢٤ ، ١٩٧٧,٨٧٠٦٦ جنياً وفي السنة الحالية قدرت هذه الرسوم على ٢ مليون جنيه وكسور فضل أية قائمة حتى هذا التقدير الأخير يتبين أرى أنها كانت قبل هذه السنة أخذت في النقص .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لأشك هناك رسوماً زبدت في المجالس الحسبية والتحصل فلما في سنة ١٩٢٥ هو ١٩,٨٤٠,٢٠١٨٤ جنياً وهذا وارد في تقرير اللجنة الذي تلى على حضراتكم .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - يحيله على اللجنة المختصة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا ما سبق لي أن قورته وهو أنه إذا رأى المجلس أن هناك ضريبة يجب إلغاؤها أو تخفيضها وأن في بقائها ظلماً فادماً فإنه يوقف النظر فيها حتى يقدم عنها اقتراح ويخصص بالطريقة المعتادة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هذا ما أقوله أنا . أما سعادتك فقد قلتم أننا لا نملك التخفيض .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أنا لم أقل ذلك وإنما قلت أنه يجب تقديم اقتراح يأخذ سره الطيبى .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - إذن فلم لم يؤخذ رأى المجلس أسس من اقتراح الخاص بتخفيض ضريبة الأملاك ؟

دولة الرئيس - كيف يمكن للمجلس أن يبدى رأيه في مسألة غير محددة تنقصها المعلومات الدقيقة اللازمة للنظر فيها .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هذا كلام في الموضوع مع أنك تريدون رفض اقتراح شكلاً بحجة أن ليس لنا أن نتناقض في تخفيض الضرائب وكل ما أريد هو أن ينظر المجلس في اقتراح فأما أن يرفضه وأما أن يقبله فيأخذ بجره الطيبى .

دولة الرئيس - دعنا من النظريات ولكن عليمين ، الكلمة الآن لمعالي وزير المالية .

معالي وزير المالية - تضع وزارة المالية ميزانية الإيرادات على قائمة الضرائب المفروضة بموجب قوانين قائمة لا يملك وزير المالية تغييرها ، فالضريبة لا تعجل المناقشة عند نظر الميزانية من حيث الأساس الذي بنيت عليه وهو تلك القوانين التي فرضتها وإنما يجوز المناقشة إذا وجدت في الإيرادات أقسام ليست مبدية على قانون . وكذلك يجوز المناقشة في التقديرات التي تراضى وزارة المالية في وضعها ما تحصل فلما في السنوات الماضية من جهة ، والحالة المالية من جهة أخرى ، وما ينظر تخصيصه من جهة ثالثة ، فلهذا لمسان الحق عند نظر الميزانية في مناقشة هذا التقدير والتعرض له بالاتفاق إذا رأى ذلك . أما الضريبة التي بنى عليها فلا يجوز له المناقشة فيها لأن ذلك معناه الإخلال بالميزانية إذ أن إلغاء أى مبلغ من الإيرادات يستلزم حتى إلغاء مبلغ يقابله من المصروفات . فما هي المصروفات التي يريد حضرة العضو العامة ؟ أريد أن تضى الحكومة وزارة المعارف مثلا ؟ أريد إلغاء المحاكم ؟ إذا كان حضرة العضو لا يريد إلغاء شيء من ذلك وجب عليه ألا يتعرض للإيرادات . إن كلمة ميزانية معناها الموازنة القائمة بين الإيرادات والمصروفات فلما أخذت هذه الموازنة كان العمل على خير أساس لأنه إذا نقصت الإيرادات من المصروفات وجب أن تبحث عن مبالغ لسد النقص بفرض ضرائب أخرى أو الرجوع إلى الاحتياطي ، وإذا نقصت المصروفات عن الإيرادات نشأ من ذلك وفر . أما في حالة التوازن بين الإيرادات والمصروفات فلا يجوز مطلقاً التعرض للامور وإذا أردتم إلغاء أو تخفيض ضريبة وجب إتخاذ الطريق الخاص بتعديل القوانين .

تصرفا كبيرا يسمح للتنب على الصوبات الحاصلة الآن وتحصل كل عام في مبدأ فصل الفينيان . وقد طلبت تنفيذ ذلك عند ما كنت بالوزارة سنة ١٩٣١ ووافقني رأيي بجانب المسترديموي الذي استحضرت الحكومة لدراسة مشاريع الري والصرف الكبرى بالقطر المصري .

لو أبطلت هذه القاعدة لماكن أولا زيادة المياه بالوجه البحري بكميات هائلة في أول الفينيان تكفي لنبات زراعات القطن والأرز وثانيا التصريح بزراعة النخلة مبكرا وثالثا إبطال المناوبات الصيفية بنحو أسبوعين أو ثلاثة قبل مواعيدها الحالية .

حضرة صاحب المعالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال العمومية) — ترى الوزارة أن القناطر الخيرية بجائتها الزائدة لا تقوى على زيادة الضغط المائي مما هو مقرر وتعتقد أنه ربما كان من المجازفة تغيير قاعدة الأربعة لواحد قبل عمل تقويات للقناطر .

وتدرس الوزارة في الوقت الحالي مشروعا من مقترضا تعديل القناطر الخيرية وقناطر أسبوط وقناطر اسنا وتقويتها لتتمكن من زيادة الضغط المائي عليها تنفيذ فكرة زيادة الانتفاع منها وترجو الوزارة أن يتم درس ذلك تقريبا حتى يتمكن الادراج الاقتادات اللازمة في السنة المالية القادمة .

معالي محمد شفيق باشا — أشكر معالي وزير الأشغال على شروعه في دراسة هذا الموضوع العام .

قربا في جريدة الفضل أن سدة فاسكو قد قطع وإستأنت مياه النيل تصب في البحر المالح مع أن الوجه البحري في أشد الإحتياج الى الماء . فلأن هذه القناطر صرف عليها نصف مليون جنيه لا يمكننا الآت الحصول على زيادة في المياه وما كانت نصف الموجود الآن وأرجو أن تتم الدراسة وينفذ هذا العمل وتوضع الاقتادات اللازمة له في ميزانية العام المقبل .

على السؤال الموجه الى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ محمد عن العرب بك عن الوابور المركب على فم رعة نجرنج التابعة لمركز كفر الزيات وهذا نصه :

”هل يعلم معالي وزير الأشغال أن ديوان الأوقاف الملكية وأمين له وإوبرا على فم رعة نجرنج التابعة لمركز كفر الزيات والأخذة تلك التربة من رعة القاصد وأنه يدير هذا الوابور في مدة دور المياه بتلك الجهة بدد سد فوكة التربة حتى تشغل مياه رعة نجرنج ولا يمكن الأهل من استعمال تلك التربة في رى أراضيهم من المياه التي لو لا سد فوكة التربة وشغل مجراها بمياه الوابور لجرت المياه فيها بدون حاجة الى آلة رافعة وقد انتهى الدور أو يكاد والأهل على هذه الحالة مغلوبون اليهم من الانتفاع بمياه تلك التربة العمومية الصيفية وينظرون بحسرة الى زراعاتهم محتاجة للرى وفي الوقت عينه يرون الزراع لأراضي الديوان يروون أراضيهم حتى الشراق منها . فان أجبت معاليكم عن ذلك بالإيجاب فهل لا ترون أن الواجب رفع هذا الضرر للأهل بالأحالي من جراء هذا . وإن أجبت بالنسب فهل عتضلون معاليكم بحث المسألة بحثا دقيقا واتخاذ ما يوصل الى إزالة هذا الضرر الشديد المخرج للصدور حتى تيسر الأهل بالمساواة في الانتفاع بالمياه ويتمكنوا من رى تلك الأراضي الواسعة

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك — اذن أنا مكتب .

حضرة لويس أبنوخ فانوس افندى — أطلب أن يؤذن لي بالكلام .
دولة الرئيس — لقد تكلمت كثيرا .

حضرة لويس أبنوخ فانوس افندى — لي الحق في الكلام .

دولة الرئيس — ولكن ليس لك الحق الى الأبد .

حضرة لويس أبنوخ فانوس افندى — أنا أريد أن أتكم في معاملة البلاد .

دولة الرئيس — تفضل .

حضرة لويس أبنوخ فانوس افندى — نحن نهر معالي وزير المالية في الملاحظات التي أبدعها من الوجهة المالية ولكن تخفف سه في أن الحالة التي نحن فيها حالة غير طبيعية لأننا نبدأ بنظر الإيرادات قبل المصروفات .

دولة الرئيس — هذا ضروري بالنسبة لحالة البلاد .

حضرة لويس أبنوخ فانوس افندى — يجب أن ترجع الحالة الطبيعية الموجودة في البلاد الأخرى .

دولة الرئيس — ولكن لا تنس أن إيرادات مصر معددة وأن بها امتيازات .

حضرة لويس أبنوخ فانوس افندى — نريد إلغاء هذه الامتيازات .

رفعت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة ١٥ مساء .

أعيدت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ مساء .

دولة الرئيس — قدم حضرة عبد العزيز رضوان بك اقتراحا سيئبل على حضراتكم .

على الاقتراح وهذا نصه :

”أقترح أن يجلس الحق عند نظر إيرادات الدولة أمث يقرر رغبات واقتراحات يطلب من الحكومة النظر فيها قبل تقديم الميزانية عن السنة المقبلة“

دولة الرئيس — مارأي حضراتكم في هذا الاقتراح ؟

أصوات : توافق .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقترح لإيرادات الرسوم القضائية القديمة ؟

أصوات : توافق .

دولة الرئيس — المجلس يقرر اعتماد المبلغ المقترح لهذا الباب في المشروع .

استقل المجلس الى النظر في السؤال الموجه الى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من معالي محمد شفيق باشا عن سبب عدم زيادة المياه أمام القناطر الخيرية عما عليه الآن على الرغم من وجود مياه كافية بالليل وهذا نصه :

”هل يتكلم حضرة صاحب المعالي ويرفض المسألة لم يهر زيادة المياه أمام القناطر الخيرية عما هو الآن بالرغم من وجود مياه كافية بالليل وذلك خلافا لقاعدة السيرهيمى روادى التي تقتضى زيادة المياه أمام تلك القناطر مستعمرا واحدا كما زاد خلفها أربعة مستنمرات لتأخذ الرىحات والقرع حتى أمامها

ح - السكك الحديدية

٦٨ - فقدت لإيرادات هذا الباب في المشروع مبلغ ٧,٣٣١,٠٠٠ ج. م بدلاً من ٧,٠٠٠,٠٠٠ ج. م في ميزانية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦. وقد شُيخ أن للحصول في السنة المذكورة من مبلغ ٧,٣٨٦,١٩٥ ج. م تكون هناك زيادة عما كان مقدراً لها مبلغ ٣٨٦,١٩٥ ج. م ومعظم الزيادة هي في أجور قتل البضائع. ويرى من ذلك أن التقدير الحالي يبي على أساس ما تحصل فعلاً في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦

٦٩ - وقد خفضت أجرة النقل بالدرجة الثالثة ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٦ إذ سجلت الزيادة فيها ٣٥ في المائة بدلاً من ٥٠ في المائة مما كانت عليه قبل الحرب كما حصل تعديل أجور الاشتراك على خطوط ضواحي العاصمة بتقسيمها إلى مناطق كل منها ستة كيلو مترات وقد وضع المشروع الحالي على أساس التخصيص المتقدم بيانه لأنه من المنتظر أنه سيكون من وراء نشاط الحركة توفير المنصورة المالية على تخفيض الأجور كما دل على ذلك ما حصل في السنتين السابقتين إذ أنه حصل ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٤ تخفيض في أجور قتل البضائع المستعمل وغير المستعمل كما حصل ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ تخفيض في أجور ركاب الدرجة الثانية والثالثة فكانت نتيجة ذلك زيادة مبلغ ٨٩٠,٠٠٠ ج. م عن تقدير سنة ١٩٢٤ وزيادة مبلغ ٣٨٦,٠٠٠ ج. م عن تقدير سنة ١٩٢٥

٧٠ - وتبين أنه وإن كان ليس في البية الآت ألف إجراء تخفيض آخر سواه في أجور الركاب لم في أجور البضائع في خلال السنة المالية الحالية إلا أن المصلحة المذكورة تجري الآن ببطء في تفرقة قتل البضائع عموماً بعد ما أجبرته من التخفيض في أجور قتل الركاب عالم يرتب عليه مساهم بالإيرادات ومن المنتظر أن يكون تعديل تفرقة البضائع على أساس يضبط معه بالمقدار الحالي لإيرادات المصلحة.

٧١ - وجهه المناسبة ألبست رغبة مجلس النواب مؤداها طلب تخفيض أجور قتل ما تنجبه المصاعبات الوطنية تشجيعاً لها. وهذه اللجنة ترى أنه طلب في حله وترجيح تحقيقه قريباً خصوصاً وإن في رأيا أن التخفيض المطلوب لا يؤثر تأثيراً يذكر على إيرادات هذه المصلحة لأن ما تنجبه المصاعبات المذكورة ليس بالثمن الكبير.

٧٢ - وإذا استقر على مبلغ ٧,٣٣١,٠٠٠ ج. م للمقدّر لإيرادات هذه المصلحة مبلغ ٥,٩١٣,٠٠٠ ج. م قيمة المصروفات المقررة لها من الأول والثاني لهذه المصلحة يتبين أنه يمكن احتساب صافي الأربع مبلغ ٢,٤١٨,٠٠٠ ج. م وهو ما يوزن على ٧ في المائة من مبلغ ٣٠,٤٠٢,٠٠٠ ج. م المقدّر الآن للمصلحة ويستنتجها بصيغة راس مال.

حل أن هذه النسبة هي في الحقيقة أكبر من ذلك ويبلغ ١٠,١٥ في المائة إذا استعملت مبلغ ٩٥٩,٧٧٥ ج. م الذي سيأتي ذكره بعد وهو المقدّر لتجديدات متاعرة وهي تجديدات كان يجب عملها من سنوات سابقة فلم يتيسر عملها. أما إذا اعتبر رأس المال بمبلغ ٣٢ مليون ج. م وهو الناتج بعد إضافة المبلغ المقر للمشروع الحالي للأعمال الجديدة إلى رأس المال الحالي فإن النتيجة تكون في الحاليين ٦,٦٥ في المائة و ٦,٩٥ في المائة على التتابع.

يزام تاحتي بجرع وصرى الى تزيد على ثلاثة آلاف فدان، وتفضلوا معالكم بقبول فائق احترامى.

فأرجو دولة الرئيس اتخاذ الاجراءات الموصلة الى توجيه هذا السؤال للإجابة عنه.

حضره صاحب المعالي عثمان بحم بك (وزير الأشغال العمومية):

(١) مسقة بجرع هي مسقة خصوصية أخذت من تركة القاصد أمام قنطرة صرد. ويتبع بالرى منها ١٨٨٧ فداناً منها ١١٣٥ فداناً ملك الأوقاف الملكية والباقي وسطحه ٧٥٢ فداناً للأهالى.

(٢) يريد للأوقاف وأبور على تركة القاصد وتصب مياهه بمسقة بجرع ويتبع بالرى منه ١١٣٥ فداناً للأوقاف و ٣٣٣ فداناً للأهالى منها ١٧٠ فداناً لوقف الستة هبة لله التى ليس لها الحق فالرى بالزراعة من مسقة بجرع والباقي وقدره ١٩٣ فداناً للأهالى المتضمنين بالرى بالزراعة من مسقة بجرع من ضمن ٧٥٢ فداناً.

(٣) أهالى الأوقاف والأبور كانت أصلاً ملكاً للمومنين وانتقلت للملكية البرنسية بجيلة هاتم في سنة ١٨٩١ ثم ضمت للأوقاف للملكية في سنة ١٩١٦ ومن يوم ماركب الأبور على تركة القاصد للآل ومياهه تصب بمسقة بجرع الخصوصية.

(٤) ويدور هذا الأبور نادراً ففى الخمس السنوات الماضية لم يدر الا ثلاث مرات فقط وفى هذه السنة لم يدر الا مرة واحدة وعند مايدور الأبور وتستعمل المسقة لرى أرض الأوقاف والأهالى المتراضين معه لا يمكن لغير المتراضين لرى طبعاً الا باصطافهم توفيراً بعد دور الإدارة. وهذا ما يحصل فعلاً دائماً.

حضره الشيخ محمد بن العرب بك - مع شكرى لعناية معالى الوزير أسف شديد الأسف من أن المعلومات التى وصلت الى بعد توجيه سؤالى دلتى على أن الأوقاف الملكية أدارت هذا الأبور في هذا الدور مدة تسعة أيام لاستة أيام ولهذا أرجو من معاليه أن يتحقق من ذلك.

دولة الرئيس - ستكون الإجابة في جلسة أخرى على السؤال الموجه من حضره محمد عرض جليل لى لى بشأن تطهير بحر بسندلة وتنظيم تصامه الى معالى وزير الأشغال. وذلك بناء على طلب معاليه.

استأنف المجلس النظر في تقرير لجنة المالية عن الباب الثامن الخاص بالسكك الحديدية.

حضره الشيخ حسن عبد القادر - لا أرى شيئاً يستحق للملاحظة على أبواب الإيرادات الخاصة بالسكك الحديدية والتلفونات والتلغرافات والبريد ولهذا أرى الموافقة عليها بجملة واحدة دون حاجة لثلاثة تقرير الجيلة عنها.

دولة الرئيس - يحسن ثلاثة التقرير إذ ربما تبدو ملاحظة لبعض حضرات الأعضاء على ما به فيه.

تم تقرير لجنة المالية عن الباب الخاص بإيرادات السكك الحديدية المشتمل على الفقرات ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ وهذا نصها: ..

أصوات : نوافق .

دولة الرئيس - المجلس بقرار اعتماد مبلغ ٧,٣٠,٠٠٠ ج.م الباقي مما قدر لهذا الباب بعد استبعاد مبلغ ٢١,٠٠٠ ج.م قيمة المقدّر لإيراد البانزين الذي سينظر في أمره فيما بعد .

تلى تقرير اللجنة عن الباب الخاص بالتلفونات وهذا نصه :

ط - التلفونات

٧٧ - قدر لإيرادات هذا الباب في المشروع مبلغ ٢١٥,٠٠٠ ج.م. بدلا من ٢٥٠,٠٠٠ ج.م. الذي كان مقدّرا في ميزانية سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ ولم يحصل في السنة المذكورة ١٩٨,١٠٠ ج.م. أي بأقل من التقدير وترى اللجنة أن هذا الفرق لا يؤثر في التقدير الحالي .

٧٨ - وقد التفت وزارة المالية ما أوصى به المجلس حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ من ضم كلفة إيرادات الخطوط التلفونية الخارجية (الترك) إلى إيرادات مصلحة التلفون .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدّر لهذا الباب في المشروع .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدّر لهذا الباب؟

أصوات : نوافق .

دولة الرئيس - المجلس بقرار اعتماد المبلغ المقدّر لهذا الباب .

تلى تقرير اللجنة عن الباب الخاص بالتليفونات وهذا نصه :

ى - التليفونات

٧٩ - قدر لإيرادات هذا الباب في المشروع مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ج.م وكان المقدّر لها في ميزانية سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ ، ٥١٥,٠٠٠ ج.م. ولم يحصل في السنة المذكورة ٥٨٥,٨٢٤ ج.م أي زيادة نحو ٧٠,٠٠٠ ج.م. ويلاحظ أن هناك نموا سريعا في إيرادات التليفونات إذ أن المحصل منها في سنة ١٩٢١ كان ٣٣٥,٠٠٠ ج.م وقد أصبح في سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ مبلغ ٥٨٥,٨٢٤ ج.م فذلك النمو السريع يبرر الزيادة الموجودة في التقدير الحالي .

٨٠ - ولقد علمت اللجنة أنه حصل تخفيض اشتراكات التلفون في الأقاليم فقط وأن مشروع تخفيض اشتراكات التلفون بمصر والاسكندرية وبور سعيد لا يزال قيد البحث وتعمل الاقتراحات النهائية بشأنه حتى فرغت المصلحة من اعداد جهازات التليفونات الجديدة .

وقد أوردت المصلحة المذكورة أنه بعد انتهاء العمل من اعداد الجهايزات الحاصل اعدادها الآن بالقاهرة والاسكندرية والمدريات ستراد الخطوط التلفونية في ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ ، ٨٤٨٠ خطأ وترى اللجنة أن مثل هذا العدد من الخطوط الجديدة يفرض الأهمية الموجودة في هذا الشأن وأنه سيكون سببا في ازدياد إيرادات التليفونات زيادة مهمة .

٨١ - هذا وتلاحظ اللجنة أنه ينبغي في المبلغ المقدّر لإيرادات التليفونات مبلغ ٤٠,٠٠٠ ج.م وهو قيمة اشتراكات للمصالح الامتية وترى أنه عامل ومن وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدّر لهذا الباب في المشروع .

٧٣ - وبمقارنة مبلغ ٢,١٢٨,٠٠٠ ج.م قيمة العصفى المتقدم ذكره بالنسبة لمجموع الإيراد تبين أنه يوازي ٢٩ في المائة من مجموع الإيراد وهي نسبة يرى منها أن هناك ارتفاعا في مصاريف الاستمرار ولكن يخفف كثيرا من ذلك أنه أدرج لأول مرة في باب المصروفات العادية مبلغ نظير رسوم بحركة عن البضائع التي تستوردها مصلحة السكك الحديدية للاستمرار المادى وقد قدر اللازم لذلك بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج.م كما أدرج ضمن مصروفات الباب الثاني مبلغ ٩٥٩,٧٧٥ ج.م لتجديدات متآخرة في البود ٢٢ (صيانة وتجديد الخطوط) و ٢٤ (صيانة وتجديد الكبارى) و ٢٥ (صيانة وتجديد نظام الاشارات) و ٢٨ (صيانة وتجديد الواوورات) و ٤٩ (صيانة وتجديد عربات الركاب والبضائع) .

٧٤ - وقد رأت اللجنة أنه من المفيد أن تستمر من وزارة المواصلات عن نسبة المصروفات إلى الإيرادات ونسبة صافي الإيرادات إلى مجموعها في سنى ١٩٢٤ - ١٩٢٥ و ١٩٢٥ - ١٩٢٦ تبين أن نسبة المصروفات إلى الإيرادات في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ هي ٥٩,٦٦ في المائة وانها في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ : ٦٢,٧٢ في المائة .

وعلى ذلك تكون نسبة صافي الإيرادات إلى مجموعها في السنة الأولى ٤٣,٣٤ في المائة وفي السنة الثانية ٣٧,٢٨ في المائة وهي نسبة تراها اللجنة مرضية خصوصا إذا روي أنه في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ قد علمت تجديدات أكثر مما حصل في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ .

والجدول المبين بالمعنى رقم ٦ يبين نسبة صافي الإيرادات إلى مجموعها ابتداء من سنة ١٩٠٢ لغاية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ المالية . (راجع ملحق المضبطة ترغيب الجدول المذكور) .

٧٥ - هذا ولما هو ظاهر من احتياج هذه المصلحة إلى منشآت وتجديدات أخرى خلاف ما تقرر بالمشروع الحالي لاستكمال نظامها مما يحتاج إلى مال وغير لا يمكن أن تقوم به الميزانية العامة ترى هذه اللجنة كما تقدم البيان أن يكون من المستحسن أن تنشئ فكرة تخفيض الأجر في الوقت الحاضر مع ما يجب من المحافظة على الإيرادات الحالية لفصله .

٧٦ - وهذا وقد جاءه بالذكر الاضاحية أن إيرادات السكك الحديدية تشمل على مبلغ اضافي قدره ٢١,٠٠٠ ج.م وهو خاص بإيراد البانزين الذين يقررون لاسيما في نقل القسم الذي تستورده المصلحة وقد علمت اللجنة أنه لم يتم لأن شراء البانزين المذكورين ورأت لجنة المالية مجلس النواب عدم الموافقة على شرائهما وأوقف المجلس إصدار قراره في ذلك إلى حين نظره مصروفات مصلحة السكك الحديدية .

وبعد اللجنة ترجيحه إبدا رأيا في هذا الموضوع حتى يصدر مجلس النواب قراره فيه .

وبناء على جميع ما تقدمت تطلب اللجنة اعتماد مبلغ ٧,٣٠,٠٠٠ ج.م . الباقي بعد استبعاد مبلغ ٢١,٠٠٠ ج.م قيمة المقدّر لإيراد البانزين الذي سينظر في أمره فيما بعد .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدّر لهذا الباب طبقا لرأي اللجنة ؟

وتطلب اللجنة اعتماد مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ج.م لإرادات هذا الباب .
دولة الرئيس - هل حضراتكم توافقون على ما جاء بقرار اللجنة عن هذا الباب ؟

أصول : نوافق .

دولة الرئيس - المجلس يقرر اعتماد المبلغ المقترح لهذا الباب .
على من تقرر اللجنة لفقرات ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ وهذا نصها :

١ - الأملاك الأميرية

٨٥ - قسدت إيرادات الأملاك الأميرية بمبلغ ٩٣٠,٠٠٠ ج.م وكان المقدرها في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ مبلغ ٨٣٩,٠٠٠ ج.م فتكون هناك زيادة قدرها ٩١,٠٠٠ ج.م . وقد بلغ التصحيح في السنة الماضية مبلغ ٧١٧,٣٣٨ ج.م وهذا بخلاف ثمن القطع الناتج من الزراعة على الذمة بمصلحة الأملاك الأميرية والذي لم يحصل بيمينه نهاية الآن والبالغ مقداره ٢٩,٤٤٥ قطعا . فلذا أضيف ما يورث من هذا القطع عند بيعه إلى المبلغ المتحصل لكن الصيوع موازاة للتقدير الحالي في المشروع .

٨٦ - وقد جاء البيان الوارد للجنة من وزارة المسالية ، أن في حيازة مصلحة الأملاك الأميرية من الأقدنة ١,٤٩٢,٦٩٩ فداناً تزرع منها المصلحة ٣٤٨,٧٧٧ فداناً وتؤجر لرجال الحالى ١٠٨,٢٣١ فداناً فيكون مجموع ما يحصل استغلاله بالزراعة أو بالتأجير ١,٥٣١,٩٣٠ فدان . أما باقي أراضي الحكومة فليست مزروعة ومن ضمن هذا البيان أراضي البساتين الواقعة في المدن . وتستغل المصلحة ٣٤,٨٧٧ فداناً لزراعة ٧٧,٣٤٩ فداناً ويحصل من ذلك المنافع أى الطرق والمسالك والمصاريف وأصلها ٧٥٨ فداناً للأقشار التيقة الذين يسلمون في القدر الأول .

٨٧ - وأما بين المقدور إيراد هذه الأملاك وبصرفها عليها هو مبلغ ٥٦١,٣٢٢ ج.م أى بنسبة ٦٠ في المائة من مجموع الإيراد . وقد كانت تلك النسبة في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، ٤٩ في المائة .

وإن كانت هذه النسبة قد ارتفعت في هذه السنة إلا أن هذه اللجنة ما زالت ترى (وهي متفقة في ذلك مع رأى مجلس النواب) أن الحظ في هذه المصلحة ما زالت تدعو إلى قيام اللجنة إلى توطئها (بناء على قرار البرلمان في سنة ١٩٢٤) إلى أمر البحث في أوجه الوسائل لإصلاح شؤون الأملاك الأميرية - بالجهة التي عهدت إليها والتي اضطرت إلى إيقافها بسبب حل مجلس النواب - ومن المعلوم أن اللجنة المذكورة هي لجنة حكومية يشترك فيها بعض أعضاء البرلمان .

٨٨ - أن ٧٥٨ فداناً التي تعطى معاشاً للأقشار احتمية لم يقرر لها إيجار وترى اللجنة أنه يحسن بالنسبة للمقدار أن يقرر له في بند خاص ما يستحقه من الإيجار الاسمي ليقا به في المصروفات بند آخر تذكر فيه قيمة خدمات التلية حتى يبرر حسابها ولينى على هذا الحساب تقدير صحيح لما يتكفه القدان الواحد من النفقات .

مساعدة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - المقصود أن يجرى العمل على ذلك في ميزانية السنة المقبلة .

حضره حافظ هابدين بك - ألاحظ أنه كلما طلب من مصلحة التليفونات اشتراكات جديدة تمتدح بعدم وجود خطوط أو عند ، فأرجو أن يلتفت المجلس نظر الحكومة إلى القيام بكل ما يمكن عمله لإجابة الطلبات حتى يمكن بناء إيراد هذه المصلحة أكثر مما هو عليه الآن .

مساعدة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - هذا الموضوع قد استعملت معه اللجنة فأجابات المصلحة أنه بعد انتهاء العمل من أعداد الجهايزات الحاصل أعدادها الآن بالقاهرة والاسكندرية والمدريات متزاد خطوط التليفونية في ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ ، ٨٤٨٠ خطأ وأعلن بعد هذا البيان لأعمل لإنباء هذه الرغبة .

دولة الرئيس - هل يكتفى حضره حافظ هابدين بك بالبيان الذي إبداه مساعدة المقرر ؟

حضره حافظ هابدين بك - أكتفى بذلك .

دولة الرئيس - هل حضراتكم توافقون على ما جاء بقرار اللجنة من هذا الباب ؟

أصول : نوافق .

دولة الرئيس - المجلس يقرر اعتماد المبلغ المقترح لهذا الباب .

على تقرير اللجنة من الباب الخاص بالبريد وهذا نصه :

٢ - البريد

٨٢ - قدر بالمشروع الحالي مبلغ ٦٧٥,٠٠٠ ج.م لإيراد لهذا الباب وكان المقدرة في ميزانية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ مبلغ ٦٥٠,٠٠٠ ج.م وقد بلغ التصحيح في السنة المذكورة ٧٧٧,٣٩٦ ج.م أى زيادة مبلغ ١٢٧,٣٩٦ ج.م وزيادة مبلغ ١٠٣,٧٩٦ ج.م عن التقدير الوارد بالمشروع .

٨٣ - وبسبب هذه الزيادة الكبيرة ولما هو مقرر ضمن مشروع المصروفات من إنشاء ٣٦ مكتباً جديداً للبريد ٢٣ خطأ بالورقة الطوافة وإدخال تحسينات على النظام الحالي مما يخطر منه إطراد الزيادة في الدخل اقترحت لجنة المسالية مجلس النواب زيادة تقدير إيرادات هذه المصلحة بمبلغ ٢٥,٠٠٠ ج.م لإبلاغها إلى ٧٠٠,٠٠٠ ج.م وقد وافقها المجلس المذكور على ذلك .

وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضاً لأنه لم يكن في هذا التبرير مجازاة ما بل أن هذا التقدير ما زال ينقص عما تحصل في السنة الماضية بنحو ٧٨,٠٠٠ ج.م خصوصاً وأنه من المتشاهد أن إيرادات هذه المصلحة تزيد باطراد مستمر وقد كانت في سنة ١٩٢١ مبلغ ٦٠,٠٠٠ ج.م فاستقرت الزيادة مطردة إلى أن بلغ التصحيح في سنة ١٩٢٥ مبلغ ٧٧٨,٠٠٠ ج.م تقريباً .

٨٤ - وقد حصلت مناقشة أمام مجلس النواب في أمر مقدار الرزم الذي يحصل نظير تحويل نقود بالورقة ومطلب تخفيضه وفي رأى هذه اللجنة أن مقدار الرزم الجارى تحصيله الآن مرتفع وفي تخفيضه تحويل المعاملة على التاجر والمزارع كما أنها لا تتوقع من وراء التخفيض المطلوب حصول نقص من الإيراد الحالي .

السكرير المولف يستمر في التلاوة

٨٩ - ومن المفهوم أن مستقبل الأطنان التابعة لمصلحة الأملاك مرتبط ارتباطاً عظيماً بمشروعات الري الكبرى إذ أنه عند تنفيذها ومع إصلاح شؤون الري يمكن لدواء مساهلات عظيمة من الأطنان غير المقررة بسبب حرمانها الآن من المياه بتقيد طلبا إرادت الحكومة من هذا الباب .

٩٠ - هذا وقد قامت وزارة المالية بتقيد مآره البرلمان في سنة ١٩٢٤ من تخصيص ثمن ما يباع من الأملاك الأميرية لاستهلاك مستندات ديون الحكومة فاشترت في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٥ ما ثمنه ٢٩٠,٩٠٠ ج ٠ م .

وفي سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ما ثمنه ٣٤٥,٥٠٤ ج ٠ م . فلم يبق إلا تقرير اختلاف تلك الأوراق أو سلوك سبل آخر لاستهلاكها بحسب ما يقر عليه الرأي .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر لإيراد هذا الباب في المشروع .

حضره عبد العزيز رضوان بك - فقد دلل الاختبار على أن الحكومات بوجه عام تاجرة غير موفقة .

ولم نسمع إلا قليلاً بأن بعضها وفق في عمل تجاري . ولا شك أن الأفراد أقدر من الحكومات على إدارة الشؤون الزراعية ولذلك أقترح على الحكومة أن تبيع أملاكها حالاً أو في الوقت المناسب لصغار المزارعين بل ولجوارهم بالمزاد العلني إلا ما كان مخصصاً منها للتجربة وحفظ البذور .

حضره عبد الله سليمان أباطه بك - لما سمعت أن صافي إيراد القندان الواحد لا يتجاوز عشرين قرشاً هاتى الأمر . ولذلك طُلبت من مصلحة الأملاك بيان - كما هو حق لكل عضو - من مقدار أطنان الحكومة المزروعة والمزيرة فتأنيص أن مصلحة الأملاك تمتلك ٥٠,٠٠٠ فدان منها ٣٣٠,٠٠٠ فدان صالحة للزراعة . والحكومة تزعم منها بتقسماً ٢٨,٧٤٩ فداناً . والباقي تترك للأهالي لغير المحافظة عليه - أما باقى ملكها من ٥٠,٠٠٠ فدان فهو يوزع لصالح للزراعة . ووزارة الأشغال تمنع البيع لعدم توفر المياه لزراعتها - إذن من هذا البيان يتضح أن إيراد القندان ليس كما فُسر على الناس وبين الانصاف أن تنزع من المجهودات التي تبذلها مصلحة الأملاك في ترقية بذرة القطن وحفظها . ولولا شدة حاجتها بها لاحتطت صنف السكراريس . وتبين قيمة بذرتها في نظر الزراع والتجار من تهاقم جميعاً على شرائها حتى بلغ مائتين أحياناً في فطن السكراريس ٣١٠ قروش فوق الكثرات ، وملاحة على هذا فإن زراعتها قدوة للمزارعين في النظام وحسن الانتاج .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - ليس عندى اعتراض على بيع هذه الأملاك في ذاته ولكنها الآن في أزمة شديدة لا يصح معها الانتفاع إلى هذا البيع لأنه لا يقدم عليه في الوقت الحاضر غير الأغنياء . أما صغار المزارعين فليس في وسعهم شرائها وذلك للضائقة المالية التي هم فيها بسبب هبوط أسعار القطن . على أني أعتبر هذه الأطنان رأس مال الحكومة يجب أن تحتفظ به إلى الوقت المناسب وأقترح فوق ذلك ألا يباع أى جزء منها في هذا العام وأنه عند ما يمين الوقت الملائم ليبيها بإحدى طرق ذلك لشهارة بطريق للمزاد العلني لا بطريق الخاصة .

حضره صاحب المحلى وزير المالية - أذكر حضراتكم أنه في عام ١٩٢٤ أبلت رغبة بشأن هذه الأملاك من حيث تصنيفها وقد تشكلت فعلاً لجنة لهذا الغرض ولكنها نظراً لانقطاع الحياة البرلمانية لم تتمكن من الاستقرار في عملها وسيجاد تشكيلها تشكيلاً جديداً ويقوم بعملها فيما يخص تلك الأملاك ثم يمرض على حضراتكم تقريرها بما تراه (تصديق) .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أرجو أن يكون من بين أعضاء هذه اللجنة عضو من مجلسنا .

دولة علي بك باشا (رئيس الوزراء) - الحكومة لا ترى مانعاً من ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ألفت نظر حضراتكم إلى أن اقتراح اللجنة انحصار بتقدير أجرة القليلة سيميل به من السنة المقبلة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة خاصة بالأملاك الأميرية ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقر اعتماد المبلغ المقدر بهذا الباب .

(هذا حضر صاحب المحلى عبد فتح الله بكات باشا وزير الزراعة) .

على من تقرير اللجنة الفقرة ٩١ وهذا نصها :

م - بدل الخدمة العسكرية

٩١ - قدر إيراد هذا الباب في المشروع مبلغ ٢٣٠,٠٠٠ ج ٠ م وقد كان مقدراً له في السنة الماضية ٢١٠,٠٠٠ ج ٠ م . وبلغ المتحصل في السنة المذكورة ٣٢٥,٣٢٥ ج ٠ م وعلى ذلك يكون التقدير الحالي بنى على أساس ما تمحصل في السنة السابقة . على أن إيراد هذا الباب قابل للتقص إذا رأى زيادة عدد أفراد الجيش .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدر لإيراد هذا الباب في المشروع .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه الفقرة ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقر اعتماد المبلغ المقدر بهذا الباب .

على من تقرير اللجنة الفقرة ٩٢ وهذا نصها :

ن - رسوم الخفر

٩٢ - أن مجلس النواب لم يته لاية الآن من نظر إرادات هذا الباب وتري اللجنة أرجاء التكلم عنه حتى يصدر ذلك المجلس قراره فيه .

وافق المجلس على ذلك .

على من تقرير اللجنة الفقرة ٩٣ وهذا نصها :

وترى اللجنة في هذا الشأن أن تقرر وزارة المالية بمفاوضة البنك الأهل لوضع قاعدة جديدة أقل مصلحة للخزينة المصرية من القاعدة الحالية ورفع عين لا مبرر للاحتياط لا رجوعه .

هذا وقد ذكر في تقرير لجنة المالية لمجلس النواب أنها علمت من معادة وكيل وزارة المالية بأن سأل وزيرها شرع في بحث الموضوع من الآن .

٩٦ - وما قرره البرلمان أيضا حين نظره مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ في هذا الباب أن تترك الحكومة في إيجاد طريقة تكون شاملة للضمان الكافي والمرونة اللازمة لتحويل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية إذ أن طريقة ضمان البنكوت تجعل العملة المصرية تابعة في قيمتها لتقلبات أسعار العملة الإنجليزية مما يدعو إلى ضرورة إبطال جزء من أوراق الضمان الإنجليزية باستبدال ديون مصرية .

وقد اهتمت وزارة المالية في المدة الأخيرة بهذا الموضوع فطلبت إلى المجلس الاقتصادي أن يدرس القسم الثاني منه فقدم المجلس المذكور تقريرا وأياها فيما يتعلق بالتأجيل وصل إليها ذلك المجلس فيما يأتي :

أولا - أنه من اللازم الاحتفاظ بالسعر الأدنى لأوراق البنكوت طبقا لما تقرر في الأمر العالي الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤

ثانيا - أنه لا ضرورة لتغيير المبدأ القائم عليه النظام الحالي غير أنه لا مانع من أن يشمل ضمان أوراق العملة مليونين أو ثلاثة ملايين من الجنيهات من أوراق الدين المصري بدل المليون والثلاثمائة والخمسين ألف جنيه الموجودة الآن بصفة ضمان .

ورأى المجلس أيضا أنه من المستطاع النظر في زيادة الذهب الموجود الآن في حدود ما تسمح به حالة الميزانية وذلك بواقع مليون من الجنيهات في كل سنة لمدة خمس سنوات وبذلك يصبح مجموع الذهب أكثر قليلا من ثمانية ملايين من الجنيهات .

هذا ما وصل إليه بحث المجلس الاقتصادي وترى هذه اللجنة الأخذ به خصوصا وأنه قد طرأ على الموضوع طبل جديد لم يكن في الحسبان عند ما رأى البرلمان في دوره السابق ذلك الرأي وذلك أن إنجلترا قد عادت إلى قاعدة الذهب إلى أن تساوى بين قيمة ورق العملة والذهب وبذلك رأى اللجنة الآن أن لا عمل لها إبداء البرلمان وتقتد من التصرف في طلب أسعار العملة الإنجليزية .

وقد كان هذا أيضا رأى لجنة المالية لمجلس النواب في هذا الموضوع . وقد وافقها المجلس عليه .

قد رأت هذه اللجنة أن يحصل طبع تقرير المجلس الاقتصادي سالف الذكر وتوزيعه على حضرات أعضاء المجلس من هذا التقرير للإطلاع عليه إذ أنه يشمل أيضا تفصيلا لحالة الراية عن الأوراق الضامنة لما يصدره البنك الأهل من أوراق النقد ومقدار الذهب التي يحتون جزءا من الضمان المذكور .

٩٧ - أما مسير الفاعلة التي يبعثها البنك الأهل (وهو المودع لديه الجزء الأعظم مما لدى الحكومة) من الأوراق النقدية المودعة لديه لحساب وزارة المالية فينتقل باختلاف معدل القطع في تلك الأوراق وهو أقل واحد في المائة من معدل القطع وهي الآن نحو ٤ في المائة .

س - المستقطع من مبيعات المستعملين

٩٣ - قدر مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج.م. إيرادا لهذا الباب في المشروع وكان المقدرة له سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ مبلغ ٢٩٠,٠٠٠ ج.م. وبغ المصطلح في السنة المذكورة ٣١٠,٧٢٧ ج.م. فيكون التقدير الحالي بنى على أساس ما تحصل في السنة الماضية .

وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقدّر لهذا الباب في المشروع .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه الفقرة ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر اعتماد المبلغ المقدّر بهذا الباب .

على من تقرير اللجنة الفقرات ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ وهذا نصها :

ع - الأرباح الناتجة من تشغيل النقود

٩٤ - قدر مبلغ ٢,١٣٩,٠٠٠ ج.م. إيرادا لهذا الباب في المشروع وكان المقدّر له في العام الماضي مبلغ ١,٧٧٧,٠٠٠ ج.م. وبغ المصطلح في السنة المذكورة ٢,٣٩١,٨٣٣ ج.م. أي زيادة مبلغ ٦١٤,٨٣٣ ج.م. وهو ما يزيد أيضا عن التقدير الحالي بنحو ٢٥٥,٠٠٠ ج.م. وتفصيل مبلغ ٢,١٣٩,٠٠٠ ج.م. المتقدم ذكره هو كما يأتي :

جنيته	
٥٩٤,٠٠٠	كوبونات سندات الاحتياطي .
٥٤٠,٠٠٠	فوائد الحسابات الجارية .
٢٢,٠٠٠	فوائد السلف الممنوعة للمجلس البلدية والمحلية .
٨٥,٠٠٠	فوائد نقود صندوق الدين العمومي وكوبونات سندات .
٢٥,٠٠٠	فوائد نقود الحاكم المختلطة .
٩٠,٠٠٠	حصة الحكومة في أرباح البنكوت .

الإجمالي ٢,١٣٩,٠٠٠

وقد تبين في المذكرة الإيضاحية أن الزيادة في التقدير تقاوم على الأخص كوبونات سندات الاحتياطي وفوائد النقود المودعة بالمصارف وحصة الحكومة من أرباح إصدار البنكوت وأن الكوبونات قدرت على أساس السندات التي تملكها الحكومة فضلا وأن الفوائد قدرت على أساس حالة الإيداع وقت وضع الميزانية مع مراعاة ما قد يتبدل من واقع من قص بسبب المصروفات المقرر أخذها من الاحتياطي .

٩٥ - وقد حصل ببحث مسألة حصة الحكومة في أرباح إصدار البنكوت أمام البرلمان حين نظره ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وقرر حينئذ وجوب إعادة النظر في نظام إصدار ورق النقد من أساسه على طريقة سهلة تضمن استيلاء الحكومة على كامل حقها .

وجاء في البيانات المقدمة من وزارة المالية إلى اللجنة أن نظام إصدار أوراق البنكوت باقى على حاله .

٩٨ — هذا وقد علمت اللجنة من وزارة المالية أن ماسكة الحكومة تقوداً ذهبية ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٤ لغاية الآن بلغت قيمته ٢٢,٠٠٠ ج ٠ وصل منها ١٣,٠٠٠ ج ٠ وبالباقى تحت التسليم .
وتطلب اللجنة اعتماد المبلغ المتقدر لهذا الباب في المشروع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ما هي القاعدة الموضوعية لتقدير الفوائد ؟
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — هذه القاعدة مبنية في تقرير لجنة المالية يجلس النواب عن ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٥ — ١٩٢٥ وهى :
" أولا — فيما يخص ضمانات الثلاثة الملايين الأولى تبقى الحالة على ما كانت عليه .

ثانياً — بالنسبة لخمس الملايين التي كانت موجودة بعد ذلك ذهباً أجازت الحكومة للبنك إيداعها بأذونات على انجليزية الانجليزية وتكون كل أرباحها من حق الحكومة وحدها . وهذا لأن البنك كان لا يستفيد من الذهب .
ثالثاً — بالنسبة لخمس الملايين الأخيرة تأخذ الحكومة من فوائد الأذونات الضامنة لها ٢ في المائة أقل من سعر القطع في بنك إنجلترا وهو ينقص عن سعر الذي أصدرت به هذه الأذونات بمقدار ١ في المائة الذي يكون نصيب لبنك .

رابعاً — فإن زادت قيمة الأوراق المتداولة عن مبلغ الثلاثة عشر مليوناً يأخذ البنك ١/٢ في المائة من فوائد الأذونات الضامنة لما يزيد على هذا المبلغ ويكون الباقي للحكومة . "

حضرة عبد الحميد الشريف بك — أودع من سعادة المقرر أن يشرح لنا هذا الموضوع .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — رخص للبنك في بادئ الأمر بأن يصدر من أوراق العملة ما قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات . وأجيز له أن تكون قطعية نصف قيمتها بالذهب والنصف الآخر بأوراق تضمنها الحكومة المصرية ولم يكن للحكومة حصص في أرباح تلك الأوراق . وفي سنة ١٩١٦ بلغ قيمة المتداول من أوراق العملة ١٣,٠٠٠,٠٠٠ ونظراً لحاجة البلاط للنفود وتعدد استيراد الذهب حصل الاتفاق على أن ترخص الحكومة للبنك أن يصدر أوراقا نقدية بضمان أذونات على انجليزية الانجليزية . واتفق على أن يكون توزيع أرباح هذه الأذونات طبقاً للقواعد التي ذكرتها حضراتكم وهى أنه بالنسبة لخمس الملايين الأولى التي كانت موجودة ذهباً أجازت الحكومة للبنك إيداعها بأذونات على انجليزية الانجليزية تكون كل أرباحها للحكومة . وبالنسبة لخمس الملايين الأخيرة تأخذ الحكومة من فوائد الأذونات الضامنة لها ١/٢ أقل من سعر القطع في بنك إنجلترا وهذا السري ينقص من السعر الذي صدرت به هذه الأذونات بمقدار ١/٢ . فلذا كانت فائدة الأذونات ١/٤ . وكان سعر القطع ١/٤ . تأخذ الحكومة ١/٢ . وبالباقى وهو ١/٤ يأخذه البنك .

حضرة محمد أحمد الشريف بك — ما هو مقدار ما يخص البنك ؟
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — علمت من الاحصائيات أن مقدار ما يخص البنك في العام الماضي هو ١٧٠ ألف جنيه .

حضرة عبد الفتاح رجاى افندى — ما مقدار ما يخصه البنك مقابل إصدار البنكنوت ؟

سعادة محمد زكى اليراشى باشا (وكيل وزارة المالية) — هذا داخل في مبلغ ١٧٠ ألف جنيه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — أنا لمستكرم مبلغ ١٧٠ ألف جنيه على البنك لأنه استوفى ما صرفه في سبيل إصدار أوراق البنكنوت ولهذا رأت اللجنة أن تشرع وزارة المالية في مفاوضة البنك الأهل لوضع قاعدة جديدة أولى بمصلحة الخزينة المصرية من القاعدة الحالية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إن البنك الأهل يصدر أوراقا مالية تبلغ قيمتها نحو ٣٨ مليون جنيه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — وقد اتصل في موسم القطن إلى ٦٢ مليون جنيه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ما هو الضمان ؟
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — لما أتت على الورق النقدي في السوق ٣٩ مليون من الجنيهات في ٦ فبراير سنة ١٩٢٦ كان الضمان له كالآتى :

نوع	مبلغ	جنيه مصرى
ذهب	٢٠١	٣,٣٩,٥٧٦
أوراق الحكومة المصرية	٦٥٥	١,٣٤,٩٥٦٩
سندات الحرب الأهلية	—	٤,٨٧٥,٠٠٠
أذونات الخزانة البريطانية	٩٠٦	٢٤,٣٢٩,١٧٤
أوراق أخرى	٢٣٨	٦,٦٧٩
المجموع	٠٠٠	٣٩,٠٠٠,٠٠٠

أى أن ما يزيد على ٨٦ ٪ من أوراق العملة مضمون بأوراق مالية محسنة قيمتها باليرة الاسترلينية وقد اختيرت مثل هذه الأوراق لأنها تقصية الأجل ويمكن التصرف فيها من غير ضرر يلحق بالخزانة العامة .

أما الأوراق المصرية فلم تستسهل الصرف كما هو الحال في هذه الأذونات . وقد رأى مجلس النواب بناء على ما اقترحه المجلس الاقتصادى أن يشل ضمان أوراق العملة الثلاثة ملايين من الجنيهات من أوراق الدين المصرى بلد المليون وكسور للمليون الموجودة الآن بصفة ضمان . ووافق أيضاً على أن يزداد الشعب بواقع مليون من الجنيهات في السنة لمدة خمس سنوات وبذلك يصبح مجموعه أكثر من ثمانية ملايين من الجنيهات على أن يكون للحكومة عند نهاية هذا الأجل بل ودعاً قبل حلوله أن تعيد النظر في هذه المسألة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هل يوجد ما يمنع البنك الأهل من إصدار أوراق كما تزمى له ذلك ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — لا يصدر البنك أوراقا نقدية أكثر من المتداول الا عند الضرورة إذ لا فائدة له من إصدار أوراق أكثر مما يجرم لها الذى تعهده حضراتك من هذا السؤال ؟

ف - إيرادات ورسوم متنوعة

٩٩ - قدر مبلغ ٢,٢٦٩,٠٠٠ ج. م إيرادات لهذا الباب في المشروع وقد كان المقدّر له في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ مبلغ ١,٩٣٧,١٤٠ ج. م. وبلغ التصصل في السنة المذكورة ٣١,٣٩٤ ج. م.

١٠٠ - وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية أن " الزيادة في المقدّر في المشروع عن مثله في العام الماضي ترجع على الأخص إلى المبيع من السداد وبذرة القطن على أنهما قرره وزارة الزراعة في خلال سنة ١٩٢٥ من التوسع في بيع هذين الصنفين وهو توسع مستمر في سنة ١٩٢٦ كما يستتبع به عند الكلام على مصروفات الوزارة المذكورة .

ويظهر من المقارنة أن مقدار الزيادة المذكورة يبلغ ٣٦٤,٠٠٠ ج. م. وقد حصل أن أقر البرلمان الوزارة حين نظره ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ على أمر شراء السداد وتوزع به لصغار الملاك نظرا لاسراع الأراضي التي يحصل تسميدها بالسداد الكاوي وضمان عدم حصول غش في تلك الأسمدة صيانة للأراضي الزراعية (وهي الجزء الأعظم من ثروة البلاد) من التلف ولما في ذلك من تسهيل لشراء السداد على صغار المزارعين إذ أن الحكومة تحصل ثمنه منهم مع أقساط الأموال الأميرية وتستصوب هذه الجنية استقرار السداد على هذا البذا خصوصا وأنه لدى وقوعها على كيفية التوزيع ولأنها التي يحصل التوزيع على مقتضاها تبين لها أن الحكومة لا ترجع من ذلك بعد استئصالها على كافة ما تصرفه إلا خمسة في المائة ورى اللجنة أن هذا لا يعد في الحقيقة ربحا لأن الحكومة باستهلاكها جزءا من أموالها في هذا الشراء تحرم من فائدة الإيداع عنه وهي الآن نحو أربعة في المائة وترى أنه يحسن الاستقرار على هذه الطريقة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - قلت فيما سبق أنه لا يحسن الحكومة أن تبخر وقد كنت أفهم كما يفهم يرى أن الحكومة الحق في أن تقر في بذرة القطن للاحتفاظ بأجود أنواعه . كنت أفهم ذلك ولكن لا أفهم معنى لأن تتوسع الحكومة بتجديد السداد مع ما في هذا التوسع من مزاجاة الجمعية الزراعية التي قامت للبلاد بأحسن الخدمات ، فما الذي يدعو الحكومة للاحتجار بالسداد ؟ أن كان ذلك خوفا من غش السداد فليدب . من القوانين ما يوقع السداد الصادر من كل من يفضل ذلك . اني أقترح أن تكف الحكومة عن الاحتجار بالسداد بقي تم إنشاء وتنظيم القنابات الزراعية .

دولة الرئيس - هذا هو المثلزل .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - اذا كان الأمر كذلك فقد اكتفيت .

تليت الفقرتان ١٠١ و ١٠٢ وهذا نصها :

١٠١ - وقد جاء أيضا بالمذكرة الإيضاحية " أن هذا الباب يشمل مصاريف تلاميذ المدارس ورسوم الإشتغالات وأن في التقدير الحالي زيادة قدرها ٧٠,٠٠٠ ج. م. في التوزيع المذكورين . على أن الزيادة الحقيقية تبلغ نحو ٦٥,٠٠٠ ج. م. وذلك لأن المصاريف والرسوم الخاصة بالمدراس التي ألحقت بالإقامة قد سلفت من ميزانية الدولة وأضيفت إلى ميزانية الجامعة الخاصة " .

ز :

دولة الرئيس - يقصد الضيان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل قيمة الضيان محقة ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - في اليوم الذي تكون فيه قيمة الأوراق الصادرة ٣٨ مليوناً يجب أن يكون الضيان ٣٨ مليوناً والحكومة مرافقان بإريان ذلك يوميا ويصحقان من وجود الضيان .

حضرة محمد احمد الشريف بك - من أى تاريخ أخذت الحكومة حصتها في أرباح أوراق النقد ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - من سنة ١٩١٦ على ما أعلم .

حضرة محمد احمد الشريف بك - وقبل ذلك ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - فليوجه هذا السؤال للحكومة .

سعادة محمد زكى الابرأشى باشا (وكيل المالية) - كان الذهب متداولاً في ذلك الوقت .

حضرة محمد احمد الشريف بك - هل كانت الحكومة تخلص البنك في الربح ؟

سعادة محمد زكى الابرأشى باشا (وكيل المالية) - نعم كانت تخلصه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل اذا بلغت قيمة الورق النقدي لتداول ٨٠ مليون جنيه في زمن القطن يقيم البنك في الحال صفحا قيمته تساوى هذا المبلغ ؟

سعادة محمد زكى الابرأشى باشا (وكيل المالية) - نعم لا بد أن يوجد الضيان قبل أن ينتهى اليوم الذي تصدر فيه الأوراق وتخزينه البنك مفتاحان أحدهما بالبنك والاخر بوزارة المالية كما أن الحكومة مرافقين يتحققان يوميا من وجود الضيان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل حصصة الحكومة في الربح معينة لا تزيد ولا تنقص ؟

سعادة محمد زكى الابرأشى باشا (وكيل المالية) - تزيد حصصة الحكومة في نفس الرزاة لكثرة ما يصدره البنك من الأوراق ولأن الضيان يكون بسندات ذات فوائد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما نسبة حصصة الحكومة في الفائدة ؟

سعادة محمد زكى الابرأشى باشا (وكيل المالية) - يأخذ البنك الخمس تقريبا وتأخذ الحكومة الباقي وتخصيلات ذلك ذكرها سعادة المقرر وقد رأى حضرة صاحب المعالي وزير المالية الحالي أن حصصة البنك كبيرة فاهتم بهذه المسألة وبدأ في نظرها .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر في هذا الباب ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر اعتماد المبلغ المقدّر لهذا الباب .

تليت الفقرات ٩٩ و ١٠٠ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المقدر بهذا الباب .
تليت الفقرة ١٠٥ وهذا نصها :

ص - ضريبة القطن

١٠٥ - لم يناقش مجلس النواب في هذا الباب لغاية الآن ومتبدى
الجنة رأيا فيها عند وصول قرار ذلك المجلس إليها بخصوصه .
ثم تليت الفقرة ١٠٦ وهذا نصها :

ق - إيرادات غير اعتيادية

١٠٦ - يشمل هذا الباب بندين أولهما عن الناجم من مبيع أراضي
الحكومة وتقدره في هذا المشروع ٣٠٠,٠٠٠ ج.٠٠ وهو المبلغ الذي كان
مقدرا في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وقد بلغ ما تحصل في السنة المذكورة مبلغ
٧٨٠,٠٠٠ ج.٠٠ وقد تبين من الكشف الواردة من وزارة المالية أن قيمة
الأقساط التي كانت مستحقة في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ من ذلك متأخرات السنين
السابقة بعد تعديل الأقساط الخاصة بعمليات تنفيذ الفيزم وتنفيذ حملة تروسي
بقت ٥٧٩,٠٠٠ ج.٠٠ وأن ما تحصل منها هو ٢٨٠,٠٠٠ ج.٠٠ فقط
وأن قيمة الأقساط المستحقة في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ من ذلك متأخرات السنين
السابقة ٥٣٨,٠٠٠ ج.٠٠ وهي التي ينظر بمعدل مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج.٠٠
منها قيمة المقدر بالمشروع .

ومعلوم أن ما يحصل من هذا الباب يستعمل في استهلاك سندات ديون
الحكومة كما سبق البيان .

أما البند الثاني والمقدر له مبلغ ٤٥,٠٠٠ ج.٠٠ فيتكون من مبلغ ٤٤,٨٠٠ ج.٠٠
قيمة الأقساط المستحقة على المجالس البلدية والمحلية لاستهلاك السلف
الممنوعة لها ومن مبلغ ٢٠٠ ج.٠٠ قيمة القسط الأخير من ثمن الأراضي
التي باعتها مصلحة الموانئ والمنازل على أرصفة الأشغال بالاسكندرية وتطلب
الجنة اعتماد المبلغ للمقدر لهذا الباب في المشروع وقدره ٣٤٥,٠٠٠ ج.٠٠

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة عن هذا
الباب ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب .
مصادقة محمد زكي الإبراهيمي باشا (وكيل المالية) - وبه في الأساس سؤال
عما إذا كان هناك فرق بين رسوم الصرف في بورسعيد عنها في الاسكندرية
فاستعملت من جانب مدير الجمارك وتبين أن هناك فرقا بين الرسوم المذكورة
في البلدين ففي الاسكندرية قيمتها ٤ ٪ في الألف بينما هي ٧ ٪ في الألف
في بورسعيد والسبب في ذلك أن المراكب التي تتمثل المينا في الاسكندرية
تدفع ١٥ مليا عن كل طن من حوتها المضطمة الموانئ والمنازل ولا تدفع المراكب
التي تتمثل في بورسعيد شيئا من ذلك ، وقد عمل حساب عن مدة خمس سنوات
عن الرسم السابق ذكره وقدره ١٥ مليا تبين أنه يوافق تقريرا ٢ ٪ /
وبإضافة ٢ ٪ / على ٤ ٪ / تكون اللجنة ٦ ٪ / ولصديق العدالة بين البضائع

١٠٢ - وقد اطلعت اللجنة على أبحاث قامت بها وزارة المالية بشأن
أجور التعليم بالمدارس الأميرية كان من روايتها ظهور أن قيمة ما يتكفله
الطلاب في المدارس العالية والثانوية والإبتدائية تزيد كثيرا عن المصروفات
المدروسة التي يدفعها الطالب وأنه بذلك يكثر ما يتحمله الحكومة في تعليم الطلبة
بمدارسها غير الأميرية .

وترى اللجنة أنه عند تمام تنفيذ ما قضى به الدستور من نشر التعليم الإلزامي
الذي يستنزف من أموال الحكومة عند إتمام نشره حسب تقدير وزارة
المعارف ثلاثة ملايين ونصف مليون من إيجات سنويا سيتقل كاهل
المزانية بذلك المبلغ (الذي لم يسبق للحكومة أن عملت له حسابا) وبما يتطلبه
الانفاق على التعليم الإبتدائي والثانوي والعالي من المبالغ الآخفة في الأزيد
سنة عن أخرى ، ومن رأى اللجنة في هذا الصدد أنه يحسن من الآن درس
ما يمكن بمقتضى هذا السبب بالاعتقاد فيها هو مشاهد من الأسراف
في الأدوات المدرسية وغيرها وبتقليل التدريس وجعل ما يخص المدارس
من التلاميذ موازيا لما هو جار عليه العمل بالبلاد الأوروبية .

حضرة محمد احمد الشريف بك - بمناسبة ما خصص للتعليم نكره الرأى
الحكومة بأن تطلب من الدول الموافقة على تحرير ضريبة على الأيراد وأعلن أن
الدول الأجنبية لا تجادل علينا بالموافقة حتى نتفك من تعليم أبنائنا .

تليت الفقرتان ١٠٣ و ١٠٤ وهذا نصهما :

١٠٣ - وقد ذكرت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها أنها ترى
أن العدالة تقتضى بأن يعمل أبناء وأولياء أمور التلاميذ نصيبا معقولا من نفقات
تعليمية حقوق أبنائهم ما كانوا يتوخون لحلول الأبناء من وراء تنفيذهم فوائده
جمعة مادية وأدبية ولا تخال أن زيادة مستقلة في أجور التعليم يكون من شأنها
إقامة أى عائق في سبيل نشر العلم وأن أشارت بأن توضع هذه المسألة موضع
البحث وأن تالّف لذلك لجنة من رجال التعليم والمال يكون ضمن إيجات
ما لوحظ أيضا من أن هناك بعض الأسراف فيما تنفقه وزارة المعارف مما
يربو على نفقات التعليم في البلاد الأخرى .

وقد رأى مجلس النواب إرجاء البت في هذا الاقتراح حتى يتم بحسبه
مصرفات وزارة المعارف ، وهذه اللجنة ترى مبدأيا أنه لا يحسن الالتجاء
إلى رفع أجور التعليم الحالية إلا بعد إجراء النقص الذي أشارت إليه في الفقرة
السابقة ، وبعد ظهور أنه لا يتيسر الحصول على المال المطلوب من وجوه
أخرى مع مراعاة عدم الاضرار بالمراقب الأخرى للدولة .

١٠٤ - إن هذا الباب يشمل اثنين وأربعين بندا أخرى لم ترا اللجنة
من بينها ما يدور إلى الملاحظة على ما هو مقدر لها وترى أن الزيادة الموجودة
في معظم تلك البنود تتردها حالة المتحصل في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وتطلب
الجنة اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب في المشروع .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير لجنة المالية
عن هذا الباب ؟

أصوات : موافقون .

التي تدخل في المياثين المصرتين صدر مرسوم بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢١
وتنشر بالجريدة الرسمية في ٢ يونيو سنة ١٩٢١

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله - ان ما دفعه المراكب إنما هو
عوايد ميناء وليست عوايد بحرية وهناك فرق بين الاثنين لأن العوائد البحرية
تؤخذ على البضائع لدخولها إلى القطر، ولذا تفرض عليها عوايد قدرها ٨ %
أما عوايد الرصيف فتدفع أجرا لوضع تلك البضائع عليه . ولما كان
رصيف بور سعيد ملكا للشركة فهي التي تتولى الصيانة وتستولي

على العوائد ، والحال غير ذلك في الإسكندرية لأن الرصيف ملك للحكومة
وهي تأخذ عوايد قدرها ٤ % . باعتبار هذا المبلغ رأس مال للرصيف
على أن تدخل فيه مصاريف الصيانة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد قدم حضرة الشيخ إبراهيم يوسف
عطا الله اقتراحا يختص بهذا الموضوع فليجأ الآن الكلام في هذا الشأن .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة مساء على أن تعود للاستئناف
يوم الاثنين ٢٣ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ الساعة
السابعة مساء .

بيان نسبة مصروفات مصلحة السكك الحديدية الى ايراداتها ونسبة صافي الإيرادات الى مجموعها
ابتداء من سنة ١٩٠٢ لغاية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ المالية

نسبة صافي الإيرادات الى مجموعها	نسبة المصروفات للإيرادات	السنة	نسبة صافي الإيرادات الى مجموعها	نسبة المصروفات للإيرادات	السنة
النسبة في المائة	النسبة في المائة		النسبة في المائة	النسبة في المائة	
٤٣,٠٤	٦٥,٩٦	١٥/١٩١٤	٤٨,٢٩	٥١,٧١	١٩٠٢
٤١,١٢	٥٨,٨٨	١٦/١٩١٥	٤٧,٣٢	٥٢,٦٨	١٩٠٣
٣٢,٢٦	٦٧,٧٤	١٧/١٩١٦	٤٧,٣٨	٥٢,٦٢	١٩٠٤
٣٥,٩٧	٦٤,٠٣	١٨/١٩١٧	٤٤,٣٦	٥٥,٦٤	١٩٠٥
٤٧,٥٨	٥٢,٤٢	١٩/١٩١٨	٤٣,٥٣	٥٦,٤٧	١٩٠٦
٢٧,١٨	٧٢,٨٢	٢٠/١٩١٩	٤٥,٢١	٥٤,٧٩	١٩٠٧
١,٩٦	٩٨,٠٤	٢١/١٩٢٠	٣٩,٣٩	٦٠,٦١	١٩٠٨
١٧,٢١	٨٢,٧٩	٢٢/١٩٢١	٣٩,٣٩	٦٠,٦١	١٩٠٩
٢٤,٧١	٧٥,٢٩	٢٣/١٩٢٢	٤١,٩٧	٥٨,٠٣	١٩١٠
٢٥,٣٢	٧٤,٦٧	٢٤/١٩٢٣	٤٥,٠٠	٥٥,٠٠	١٩١١
٤٣,٣٤	٥٦,٦٦	٢٥/١٩٢٤	٤١,٥٠	٥٨,٥٠	١٩١٢
٣٧,٢٨	٦٢,٧٢	٢٦/١٩٢٥	٤٢,٦٥	٥٧,٣٥	١٩١٣

جريدة الشرق الأوسط

مضبطة الجلسة التاسعة عشرة

المتعددة علناً في يوم الاثنين ٢٣ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة الماضية؟
أصوات : لا .

صدق المجلس على محضر الجلسة الماضية .

على السؤال الموجه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من
حضرة عبد الله سليمان أياضه بك عن تعيين أعضاء الاسراليات العامة والعملية
في الوظائف التي تخصصوا لها وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة مدلى يكن باشا ورئيس مجلس الوزراء

أرجو التفضل بالإجابة على السؤال الآتي :

هل هناك طريقة معينة لتعيينها وزارات الحكومة تكفل وضع أعضاء
الاسراليات العامة والعملية في الوظائف الفنية التي تخصصوا لها .

وإن لم تكن هناك طريقة معينة فهل في نية الحكومة تشارك ذلك الأمر ،
وهل ترى الحكومة أنه مما توجيه المصلحة العامة انظر في أمر الموظفين
الذين عادوا من الاسراليات لتأكد من أنهم يشغلون الوظائف التي تخصصوا
لها ، وبما ملتهم بمعاملة الآخرين .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .

دولة مدلى يكن باشا (رئيس الوزراء) - القاعدة أن يوضع كل طالب
تخصص ليعمل في الوظيفة التي تخرجت لهذا العمل والوزارات كلها تعمل
على اتباع هذه القاعدة بقدر ما يسمح به عدد الوظائف المقررة بميزانيتها .

لأن معظم أعضاء البعثات الذين عادوا الى مصر يزارون أعمالاً مرتبطة
بالفروع التي تخصصوا لها وإذا كان البعض منهم وهو قليل يقوم بعمل في غير
الوزارة التي أوفدته . أو عبد الله في وزارته يعمل في الذي تخصص له
فذلك لعدم وجود وظائف خالية لهم في وزاراتهم أو في فرع العمل الذي
تخصصوا له . وهذه الحالة تكون بليغتها موقفة الى أن توجد الوظائف
التي تناسبهم .

حضرة عبد الله سليمان أياضه بك - لقد دعاني الى توجيه هذا السؤال
الى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء هو ما يقع من وضع الاختصاصيين
في وظائف غير التي خصصوا لها وتكون النتيجة أنهم لا يتمكنون الأعمال التي
تمهد اليهم ، ولا يجنى الأمة ثمرة الجهود التي بذلها في التخصص وفي ذلك
غير التوزيع وواد للكفايات . ولأن ولنا وزارة برلمانية تؤيدنا الأمة ويستندنا
البرلمان فألهم عظيم أن تضع حداً لهذا اليب . وقد يهدم الإيمان
عاشيد الكفر .

(١١)

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساء برئاسة حضرة
صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عدا كل من حضرات أصحاب الدولة والمعالى
السادة والعزة : أحمد ذوالفقار باشا . أحمد زيور باشا . أحمد فؤاد من باشا .
إسماعيل سري باشا . يونس حنا باشا . الدكتور حبيب خياط بك . السيد
حسين القصبي . سعيد فهمي الروبي بك . محمود عبد حسن الشنوطي باشا .
صليب قلودريوس باشا . عبد الرحمن صبري باشا . عبد العظيم المصري بك .
عمر أحمد خلف الله بك . الأستاذ الكس . محمد إبراهيم ولى بك . محمد
أفلاطون باشا . محمد عبد اللطيف أفندي . محمد قصى يكن بك . محمد
محمود خليل بك . حسن أحمد الدينسي بك . الفريق موسى فؤاد باشا .
(مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرات : محمد زكي عبد الرزاق بك . الشيخ إبراهيم عبد الحميد نزار .
الشيخ إبراهيم فرج أبو الجبال بك . (ممتثلون عن حضور جلسات هذا
الأسبوع) .

وحضرات : حسن رشوان حمادى بك . أحمد مصطفى بك . عبد الفتاح
رجبى أفندي . اللواء على فهمى باشا (ممتثلون عن جلسة اليوم) .

وغاب حضرات : الدكتور أحمد ميسى بك . على إسماعيل بك . على
بسيوفى بك . فهمى حنا وبصا بك . يحيى إبراهيم باشا .

حضر من الوزراء : حضرة صاحب الدولة مدلى يكن باشا ورئيس مجلس
الوزراء ووزير الداخلية وحضرة صاحب المالى محمد قصاهه بكات باشا ووزير
الزراعة وحضرة صاحب المالى على الشمسى أفندي وزير المعارف العمومية
وحضرة صاحب المالى محمد محمود باشا وزير المواصلات .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : على عبد الرزاق بك . محمد أحمد
الشريف بك . الشيخ محمد من العرب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس - طلب حضرة راضب عطيه بك اجازة شهراً ابتداء من
اليوم فهل توافقون حضراتكم على التصريح له بها ؟

أصوات : موافقة .

وافق المجلس على ذلك .

أقرح

أن يقام كوبرى آخر على نفس التربة من جهة أخرى أمام مدخل البلد خاص بمرور الأهالي ومواشيهم وصاحليهم حرصاً على المصلحة العامة وفخاد من ضياع أرواح كثيرة يجازف أصحابها في تحطى الكوبرى الحالى وقت وجو القطار المذكورة من تحت عجلاتها .

وتفضلوا بإصاحب الدولة بقول أسمى الاحترام .

قر المجلس حالته على لجنة الاقتراحات .

ثم انتقل المجلس إلى النظر في طلب الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل الموجه إلى حضرة صاحب الدولة ووزير الداخلية وحضرة صاحب للمالى وزير المعارف العمومية عن البعز في خامات مدرسة اليوم الصناعية .

حضرة صاحب المال على الشمسى أفندى (وزير المعارف) - أطلب تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب إلى جلسة أخرى .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيله إلى جلسة يوم الاثنين الآتى ؟

أصوات : موافقة .

وافق المجلس على ذلك .

اعلئتمسة الخطابة حضرة عبد احد الشريف بكمقرر لجنة المواصلات .

على تقرير لجنة المواصلات عن الاقتراحات التى أحالها المجلس عليها بجملة ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦

عن الاقتراح المقدم من حضرة صاحب السعادة اللواء محمود فؤاد باشا بشأن تخفيض مستوى الكبارى الواقعة على مصرف بلبيس .

نص الاقتراح

تتضمنه صاحب المال على رئيس مجلس الشيوخ

أرجو أن أقدم اقتراحى هذا لعية المجلس الموقرة .

مصرف بلبيس شرقية عند ما صار توسيعه وتعميقه وضعت الأثرية المستخرجة منه على جانبيه على ارتفاع مترين تقريباً ثم عمل عليه كبرى على مساواة سطح هذه الأثرية إلا أنه في مدة الخمس عشرة سنة التى مضت على هذا العمل آذيت هذه الأثرية لأن المزارعين أخضعوها في أعمالهم الزراعية وصارت هذه الكبارى معلقة في الهواء والمروء عليها من أخطر الأمور لأن الناس يشلقون على هذه الكبارى تسلسلاً لارتفاعها وكثيراً ما حصل ضرر من تلف المواشى التى يرغب المزارعون تدميتها عليها أما الجمال فتستحيل مرورها عليها إلا بعض كابر المزارعين عملوا لها من لفافات من أنفسهم إلا أن ذلك قليل وشعب أيضاً .

بناء عليه :

أقترح بأن تكلف وزارة الأشغال العمومية بتوطئة هذه الكبارى وجعلها على مساواة الأرض الزراعية أو أعلى من جليل تسهيلاً لمرور الناس والمواشى وأن هذه العملية لا تكلف الحكومة إلا يسيراً من المال وعمليتها سهلة جدا ويكون لحكومتنا السلية الشكر الجزيل من الناس .

واقبلوا فائقى احترامى .

على السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المال على وزير المواصلات من حضرة صيد الفتح الوزى بك عام فى تقرير الخيرة الثلاثة الذين كلتهم وزارة المواصلات بحث مسألة مشروع ميناء دمياط وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه السؤال الآتى لحضرة صاحب المال على وزير المواصلات :

حضرة صاحب المال على وزير المواصلات

أرجو أن تتفضلوا بإفادى عام فى تقرير الخيرة الثلاثة الذين كلتهم وزارة المواصلات بحث مسألة مشروع ميناء دمياط .

وهل اقتنعت الوزارة بفائدة المشروع .

وإذا كان كذلك فهل في نيتنا البدء في تنفيذه وإدراج الاعتماد اللازم لذلك في ميزانية السنة القادمة .

وإذا لم يكن كذلك فما هى الأسباب التى تحول دون إتمام هذا المشروع الجيدى العام .

وتفضلوا بقبول فائقى احتراماتى .

حضرة صاحب المال على محمد محمود باشا (وزير المواصلات) - قدم الخيرة تقريرى وهو على بحث الوزارة الآن . وعند البت فيه يدرج الاعتماد اللازم في الميزانية للبدء في تنفيذه . وسأترأى الوزارة في قرارها ما لمدينة دمياط وينبئنا من الأهمية التجارية العظيمة .

حضرة صيد الفتح الوزى بك - أشكر معالى الوزى وأرجو أن تكون عتابته موجهة دائماً إلى دمياط البلد القديم صاحب المركز الفخاز .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة مرمي وزير بك العضو بالمجلس الخاص بإنشاء كوبرى آخر على تربة الإبراهيمية عند مدخل بندر بيا لسهولة المواصلات وهذا نصه :

”حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

أشرف بتقديم اقتراحى هذا إلى دولتكم راجياً التكرم بمرضه على هيئة المجلس الموقرة ولدولتكم الشكر .

مركباً بيا أكبر مراكز مديرية بنى سويف ومعظم السكان فيه يعتمدون التجارة والزراعة ولذا كان في البندر وحده من إوابرات الخليج ثلاثة وكان يبيع التبار المشتغلين خاصة بمجارة القطن وكذا المزارعين حاجتهم الشديدة لاستخدام هذه الإوابرات خيراً لئلا يوجد عرقلولة التبار أو الإزراع وجميع سكان المركز الأكرى مضيقاً مقام في تربة الإبراهيمية تحتارز قطارات السكة الحديدية على اختلاف أنواعها ولما كان هذا الكوبرى تغفله مصلحة السكة الحديدية وقت تناورات قطارات البضاعة أو مرور قطارات الركاب وبذا تستعمل مصالح الجمهور والأهالى حيث لا بد لكل راضع في اجتياز الطريق أن يخطئ فوق السادة أحياناً حتى يفضله الطريق . ولما كان هذا الكوبرى الصغير الوحيد في البندر لا يقوم بمجابه المرور وحده وفيه من أسباب عدم الراحة ويخطر المرور ما لا يخفى خصوصاً ما يحصل دائماً من تعطيل التجارة مما شكاه الأهالى كثيراً .

نص الاقتراح

"تشرف بأن أقتح إصدار الأمر بالتصريح بمجرى عربات الركوب والنقل مقابل دفع رسوم على كبرى كبرى الزيارات أسوة بالسيارات، وذلك تسهلاً للمواصلات وعدم تحمل المشاق التي يلقيها راكبو العربات وأصحاب المصالح لغرض أمتعتهم وبضائعهم."

ولى وليد الأمل في أن يذلل مدال الوزير هذه الصعوبات لما في ذلك من عظيم الفائدة لجميع للتصديق بالركوبى ومصلحة الركابى أيضا بتسهيلها الرسوم."

وأرجو التسهيل أيضا لراكب السيارات الذين لم يمكنهم الحصول على تصريح المرور من مصلحة الركابى قبل مرسوم من أن يدفعوا الرسوم المقررة عند اجتيازهم الركوبى مباشرة إلى من يهد إليه ذلك من موظفى الركوبى."

رأى اللجنة

قرر حضرة مندوب وزارة المواصلات أن هذا اقتراح مفيد كان قد أدرج لتنفيذه في ميزانية سنة ١٩٢٤ مبلغ ١١٠٠٠ جنيه مصرى تقوية الجرات وتسهيلها وجعلها مريحة للركابى التقليل ولكن لم يعمل العمل."

وقررت اللجنة بالإجماع إحالة هذا الاقتراح على وزارة المواصلات نظرا لوجاهته ولأسباب المدينة فيه."

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح على وزارة المواصلات .
عن الاقتراح المقدم من المرحوم عبد الظاهر خليل بك بطلب الشروع في إنشاء باقى السكك الزراعية بمركز العياط .

نص الاقتراح

"أرجو توجيه الاقتراح للنال لحالى وذير المواصلات .

الشروع في إنشاء باقى السكك الزراعية بمركز العياط في أقرب وقت . إذ أنه ربما من تحصيل المبالغ اللازمة من المولين منذ نحو عشر سنوات فانه لم يتم إلا أن سوى ثلاث طرق بالثانية والعياط والبدرشين ."

رأى اللجنة

لقد قرر حضرة مندوب وزارة المواصلات أنه يوجد مرسوم بإنشاء طرق حوسية بمديرية اللجنة بما فيها مركز العياط وجار الآن تنفيذ الأمر فالهم من هذه الطرق إنشاء من مركز العياط متجها الى الشوال والبساتنج متوفرة .

والجنة قررت بالإجماع الموافقة على إحالة الاقتراح على وزارة المواصلات مع رجائها أن تسرع بتنفيذ إنشاء هذه السكك الزراعية التي دفع المولون المبالغ اللازمة لإنشائها .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

رأى اللجنة

قررت اللجنة أن توطئة الركابى فيه خطر تعطيل سير المياه مدة الفيضان واحتمال تعطيل الملاحة بالقلايك المصنوعة لأمر المطلوب تسجيها فالأولى أن تعمل مرافقات بميول مستقلة لإيصال الأراضي بسطع الركابى بحيث تكون جوابت تلك المرافقات مرصوفة بالبشيش لمنع أتيناها وترى اللجنة إحالة هذا القرار على وزارة المواصلات للنظر فيه بصفة عامة لإصفة خاصة لركابى مصرف بليس فقط لأن هناك كبرى عديدة على ترع ومصارف كثيرة ينطبق عليها هذا الاقتراح ذلك مع دوام صيانة هذه المرافقات حتى لا يحصل لها ثقب كالذى حصل لهذه المرافقات قبل الآن .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح على وزارة المواصلات للنظر فيه بصفة عامة بالنسبة لجميع الركابى دون قصر بمجها على كبرى مصرف بليس .

عن الاقتراح المقدم من حضرة محمد زكى عبد الرزاق بك بطلب إعادة كبرى الهندس .

نص الاقتراح

"من المعلوم أن سهولة المواصلات تنمى وتزيد في رفاهية البلاد وبالأخص عندما تكون النفعة مشتركة بين الأهلى والحكومة .

ففى ناحية الهندس كان يوجد كبرى أظهر وجوده منفعة عظيمة جدا للأهلى والحكومة معا . أما فائدة الأهلى فانهما تسهيل المواصلات بين البلدان المجاورة وبالأخص سهولة مشال السباد اللازم لمزروعاتهم وقد كانوا فى الماضى يمتنون مشقة كبيرة فى نقل السباد بواسطة والمعدية ولا يخفى ما يمانيه الفلاح من التعب والمشقة فى ذلك . أما عن فائدة الحكومة فانهما تنقضى من الأهلى سنويا نوالين سباد وضيعة مما لا يقل عن ثلاثة آلاف جنيه وهذا مبلغ لا يستهان به .

من أجل هذا أقتح أن تسهيل وزارة المواصلات وفى أقرب فرصة بإعادة كبرى الهندس كالأكان محافظة على راحة أهلى البلدان المجاورة الواقع فيها هذا الكورى وإلى لا يقل عدد سكانها عن الثلاثين ألف نسمة وأزيد ."

رأى اللجنة

رأت اللجنة أن وزارة المواصلات جارية إنشاء هذا الكورى وسيتم قريبا . فلا عمل لنظر هذا الاقتراح .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر ألا عمل لنظر هذا الاقتراح .

عن الاقتراح المقدم من حضرة عمود على مهنا بك بطلب التصريح بمجرى عربات الركوب والنقل على كبرى كبرى الزيارات .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟
أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح على وزارة الداخلية لأخذ رأى بلدية بنها فيه وإفادة المجلس به .
عن الاقتراح المقدم من حضرة شاهين الجندى افندى يطلب إنشاء حوض على فم بحر القرونية .

نص الاقتراح

”يوجد بمديرية المنوفية بين متوف وبلة ورشمس بحر يسمى بحر القرونية طوله واحد وعشرون كيلومتراً وعرضه مائتا متراً وهو يمتاز في طريقه بجہات كثيرة قلت فيها وسائل المواصلات بدرجة تجعلها أحيى ما تكون إلى غاية تسهيل سبل المواصلات فيها . والبحر المذكور يسد تقصداً كبيراً في لوانش فيه حوض (هويس) يعمل للملاحة فيه مكنته . ولهذا أقترح عمل الحوض المذكور على فم هذا البحر المتصل برباح المنوفية بالقرب من ناحية ورشمس حتى تستفيد منه البلاد البعيدة الواقعة عليه والقريبة منه مع العلم بأن ففقات هذا العمل قليلة جداً ومزاياه كثيرة التفع بجمه الفائدة .“

رأى اللجنة

قرر حضرة صاحب العزة حسين سرى بك وكل وزارة الأشغال المساعد لمعالى رئيس اللجنة أنه نظراً للاعتناء الذى المصطفى فى الوجه البحرى ولعدم وجود مصارف فى مديرية المنوفية أخذت بعض الأراضى تتلف بسبب وجود الأملاح بها ولذلك فإن وزارة الأشغال تدرس الآن مشروع إيجاد مصارف لفصل سطح الأرض ومن الضرورى أن تشعب مياه الفصل هذه المستصلحة فى مجار منخفضة وذلك أن أنسب مجرى ينفع لذلك فى هذه المنطقة هو بحر القرونية فلو قيل اقتراح حضرة شاهين الجندى افندى فإنه يسهل تنفيذ المشروع الأول الذى هو أهم بكثير من الاقتراح ومن الممكن تحسين طرق المواصلات بسببك زراعية وبها القرونية للصرف كما ذكر .

والجنة توافق بالإجماع على رأى وزارة الأشغال وترى رفض الاقتراح .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة .

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر رفض الاقتراح .

ثم انتقل المجلس إلى النظر فى تقريرات من لجنة المواصلات عن الاقتراحات التى قرر المجلس إحالتها عليها بجلسته ١٩ يوليه سنة ١٩٢٦

احتل منصة الخطابة حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله مقرر اللجنة .
عن الاقتراح المقدم من حضرة راجب عطية بك انشاء كوبرى على بحر شين أمام كفر ششتا .

نص الاقتراح

”أقترح على هيئة المجلس الموقر ما يأتى طالباً النظر فيه والموافقة عليه :
يبتدىء من طنطا طريق ذراعى من أهم الطرق بالقطر يمر ببلد كثيرة من مراكب السلطة وقتى والبلد ، يرتفع منه جهات جديدة من مديرية المنوفية ويتبين عند جسر فرع النيل المشرق من الجهة اليمنى .“

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح على وزارة المواصلات مع رجاها أن تسرع بتنفيذ إنشاء هذه السكة الزراعية التى دفع المولون المبالغ اللازمة لإنشائها .

عن الاقتراح المقدم من المرحوم عبد الظاهر خليل بك يطلب مد خط حلوان لغاية البرميل .

نص الاقتراح

”تقترح مد خط سكة حديد حلوان لغاية البرميل لتحصين حالة مركز الصف وتسهيل المواصلات به مع أنه يوجد على تربة اوى طريق عموى يمكن مرور الخط الحديدي المقترح توصيله وهذا لا يحتاج الى ففقات كثيرة ولا نزع ملكية سوى شئ قليل .“

رأى اللجنة

قرر حضرة مندوب وزارة المواصلات أن الوزارة تدرس الآن مشروع عمل سكة حديدية لمركز الصف .

والجنة قررت بالإجماع الموافقة على إحالة هذا الاقتراح على وزارة المواصلات مع رجاها أن تسجل فى درس هذا المشروع لكي تتمكن من إدراج الاعتناء اللازم له فى مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة لأن هذه المنطقة حقيقة محرومة من السكة الحديدية .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح على وزارة المواصلات مع رجاها الإسراع فى درس هذا المشروع لكي تتمكن من إدراج الاعتناء اللازم له فى مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة .

عن الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور محمد هاشم افندى يطلب عمل نفق تحت شريط السكة الحديدية يوصل شارع جميل بالمنطقة التى بها المصالح الأميرية بنها .

نص الاقتراح

”أقترح عمل نفق تحت شريط السكة الحديدية يوصل شارع جميل بالمنطقة التى بها معظم المصالح الأميرية مثل الاسجالية الأميرية واسجالية الزيد والمدرة والنادى الذى بسبب بده طريقه الحالى من المساكن يتسبب الموصون والشركون فيه إلى الصل من الوجهه اليه .“

رأى اللجنة

قرر حضرة مندوب وزارة المواصلات أنه يوجد الآن ففقات فى بنها وربما كان فيها الكفاية إلا أن اللجنة رأت أنه لئلا يبعد هذا الففق المقترح عمله داخل حدود مدينة بنها وربما كان للبلدية بشروع أكبر لتحصين حالة المدينة بصفة عامة أنه يحسن معرفة رأى تلك البلدية مقدماً . ولذلك فإن اللجنة ترى أن يحال هذا الاقتراح على وزارة الداخلية لأخذ رأى بلدية بنها فيه ثم إفادة المجلس برأى البلدية .

أولا - توصيل سكة حديد أرمنت الإضافية بالسكة الحديدية العمومية في اتجاه الأقصر بواسطة وضع كورى إمبابة أو غيره مع مدة السكة (أرمنت) لفائدة نهاية بلاد مركز ادفو لى تتفق كل هذه المنطقة من قتل حاصلاتها وكل الاحتياجات الزراعية بواسطة السكة الحديدية بدل المراكب خصوصا نقل سكر بقرقة أرمنت من أرمنت بقرقة مباشرة وفى ذلك فوق منفعة الأهل إرادات ذات قيمة تذكر لمصلحة السكة الحديدية .

ثانيا - إيجاد طريقة في جعل أجرة الكلام بالهاتفونات متساوية وقيمة تناسب المصلحة ومصلحة الأهل أو على الأقل تخفيض الأجرة من قبل أسيوط وجعلها متساوية بأسيوط لأن في ذلك فائدة للأهل وفائدة لمصلحة من تمتد استعمال الهاتفون بلل الاحجام عن الكلام فيه الا عند وجود ضرورة قصوى .

رأى اللجنة

(١) عن الاقتراح الخاص باستناد سكة حديد أرمنت

حضر حضرة أحمد مصطفى بك اجتماع اللجنة وقرره أنه بعد أن تقررت قبل كورى إمبابة لى دياط - ولم يكن هذا الاقتراح قد صدر وقت تقديم الاقتراح - عطل اقتراحه على الوجه الآتى :

يعد خط سكة حديد أسا - أرمنت لى يجرى حتى يصل لى محطة نجح حامدى لتتسع به البلاد الواقعة على الشاطئ الشرقى للبحر الأحمر الأقصر وفوس وقفا وشفا ونجح حامدى ويمتد الخط من الجهة الغربية قبل أسا لى أن يصل لى منطقة الرادى على الشاطئ الغربى للبحر الأحمر . وقال أن تكاليف هذا العمل ستكون قليلة لأن مهمات السكة الحديدية الحالية من أسوان إلى الأقصر تستعمل بلا استعمال بسبب تغيير الشريط في تلك المسافة لى شريط واسع ، فالضباب موجودة ولا يحتاج الحال أيضا لفتح ملكية أراض واسعة لأن جسور القرب العمومية في جميع هذه المناطق جيدة جدا وتصلح لأن تكون جسورا للسكة الحديدية .

ولقد أبان حضرة يوسف رزق الله بك أن خط أسا - أرمنت خط قديم جدا أنشئ في سنة ١٨٧٠ وأصبحت مهماته في حالة يصعب أن يقال أنها بالية وقد أشار الفنيون بمصلحة السكة الحديدية بأن هذه المصلحة أتباع إحد أمرين أما بيع الخط أو إصلاحه بمبلغ لا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى لا يدخل فيه مصاريف مد الخط كما يقترحه حضرة أحمد مصطفى بك وألا فائدة ترجى من الإصلاح المذكور لى أن إرادات الخط تكون ضئيلة جدا لاتساع مع الضرورات التى ستكثنها الحكومة .

أما من جهة استعمال قضبان سكة حديد أسوان - الأقصر التى أشار إليها حضرة أحمد مصطفى بك فانذى مصلحة السكة الحديدية ثلاثة مشروعات لاستخدام هذه القضبان وهى أولا مد خط مصر - بلوان لجهات القبيلة بمركز الصف وثانيا إكمال وادى النيل والبحر الأحمر من طريق مدينتى فقط مديرة قنا والقصر على البحر الأحمر وثالثا امتداد خط مربوط من نهايته الحالية بجهة الحمام لى أن يتصل بمحط مصر الغربية بجهة الضبعة والسلام . وكل خط من هذه الخطوط أهم من الخط المقترح لأنه يمر في جهات محرومة من السكة الحديدية . وقد ذهب حضرة المنسوب لى أبعد من ذلك إذ قرر أنه حتى إذا لم يكن لى هذه المصلحة الشروط فانها لا تهدم على إنشاء الخط المقترح ليسر طرق النقل برا وبحرا في منطقة .

ولمذا الطريق أهمية عظيمة للواصلات في مواسم التجارة ، وفى مواسم العيد أحد البدي (الواد الرجى والواد الأحدى الصغير والواد الكبير) .

يقطع بحر شين هذا الطريق أمام كفر شفا حتى أيام المواسم تزدحم الناس في قفلة هذا التقاطع ازدحاما شديدا يلحقهم في أى شديد عند صدور البحر حيث تدفعهم الحاجة لى التذلل والتناصم والالتكباب على المركب (للمدية) فتترق أرواح وتضيق أموال وتغلط مصالح وتغلط فرص على تجار ومزارعين وعابري سبيل .

فارجو من هيئة المجلس الموقر الموافقة على طلب إنشاء كورى في ذلك المكان بأسرع ما يمكن تسهلا للواصلات وفقا بمصالح البلاد خصوصا وأنه كان مقرا أشاق من قبل ثم أهمل أو نسي .

رأى اللجنة

قال حضرة محمود فهمى بك إن الطلب في عمله وإنشاء الكورى ضرورى جدا نظرا لكون بحر شين يفصل السكة الزراعية في تلك الجهة لى قسمين ويقسم على من يريد الانتقال من شاطئ لآخر أن يجر بحر شين بمدينة وثانيا لأن وزارة المواصلات قد أدرجت في مشروع ميزانية هذا العام اعتمادا لإنشاء هذا الكورى ولعلنا أعلنت عن مناقصة في الجزيرة الرسمية وستفتح المظاريف في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ وسيترجى في السهل في جفاف هذا العام إذا اعتماد البرلمان المبلغ المطلوب .

والجنة ترجو المجلس الموافقة على الاتحاد المطلوب عند عرض ميزانية المصروفات وأحالة الاقتراح على وزارة المواصلات للتنفيذ .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

حضر على سيد الرزاق بك - أرى أن يؤجل النظر في هذا الاقتراح لى حين نظر الميزانية .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا هو رأى اللجنة فلنتظر حتى تعرض الميزانية .

حضرة على عبد الرزاق بك - أنا قد اقتراعتاد المبلغ المطلوب لهذا الاقتراح في الميزانية فلا داعى إذن بعد ذلك لأحالة الاقتراح على وزارة المواصلات .

دولة الرئيس - إذن يؤجل النظر في هذا الاقتراح حتى ينظر المجلس قسم المصروفات من ميزانية الدولة .

أصوات : موافقة .

وافق المجلس على ذلك .

هذا أنصرف حضراتى صاحبى المجالى على التمشى أفندي وزير المصارف ومحمد محمود با وزير المواصلات .

عن الإقترامين المتقدمين من حضرة أحمد مصطفى بك الخاص أولها بسكة حديد أرمنت وثانيها بأجرة الهاتفونات قبل أسيوط .

نص الإقترامين

”حضرة صاحب المجالى رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام أرجو التفضل بمجاعة وزارة المواصلات بمثل الطلبات الآتية في مقدمة المشروعات العامة :

نص الاقتراح

«أرجو أن أقدم اقتراحى هذا لمعية المجلس الموقرة :

مصرف بليس شرقية عند ما صار توسيعه وتعميقه وبضعت الأثرية المستخرجة منه على جانبيه من ارتفاع مرتين تقريبا ثم عمل عليه بكارى على مساواة سطح هذه الأثرية إلا أنه في مدة خمس عشرة سنة إلى مضت على هذا العمل أزيلت هذه الأثرية لأن المزارعين أخضعوها في أعمالهم الزراعية وصارت هذه الكبارى مغلقة في الهواء والمروء عليها من أخطار الأمور لأن الناس يسلكون على هذه الكبارى تسلسلا لارتفاعها وكثيرا ما حصل ضرر من تلف المواشى التي يرغب المزارعون تدميرها فيها، أما الجبال فستحيل مرورها عليها إلا بعض كبار المزارعين عملوا لها منقارات من أقصمهم إلا أن ذلك قليل ومتسب أيضا .

بناء عليه :

أقترح بأن تكلف وزارة الأشغال العمومية بتوطئة هذه الكبارى وجعلها على مساواة الأرض الزراعية أو أعلى منها بقليل تسهيل مرور الناس والمواشى وأن هذه العملية لا تكلف الحكومة إلا إيسار من المال وعمليتها سهلة جدا ويكون لحكومة السنية الشكر الجزيل من الناس .

واقبلوا تالقي احترامى“ .

رأى اللجنة

رأت اللجنة أن توطئة الكبارى فيه خطر تعطيل سير المياه في مدة الفيضان واحتمال تعطيل الملاحة بالقلائك الصغيرة الأمر المطلوب تشجيعه والأرق أن تعمل منقارات بميل معتدلة لا يصلح الأراضي بسطح الكبارى وتكون جوانب تلك المنقارات مرصوفة بالبش لمع اتها لها .

وقررت اللجنة بالإجماع إحالة ما ذكر على وزارة الأشغال للترك بالنظر فيه بصفة عامة لا خاصة بكبارى مصرف بليس فقط لأن هناك كبارى عديدة على ترع ومصارف أخرى يتعلق عليها هذا الاقتراح .

دولة الرئيس — قرر المجلس اليوم إحالة هذا الاقتراح على وزارة المواصلات فإى الثانية من عرضة مرة ثانية ؟

معالى محمد شقيق باشا — لما قدم هذا الاقتراح إحالة المجلس على بلحن المواصلات والأشغال فظنرت فيه كل لجنة من وجهتها وقدمت كل واحدة منهما تقريرها وقد سمع المجلس اليوم تقرير بلحن المواصلات عنه وقرر إحالة الاقتراح على وزارة المواصلات ويسمع المجلس تقرير بلحن الأشغال عنه أيضا ومن رأي إحالته على وزارة الأشغال وليس في هذا العمل أى تضارب .

حضرة الشيخ محمد بن العرب بك — تطالب لجنة الأشغال في قرارها إحالة الاقتراح على وزارة الأشغال للنظر فيه بصفة عامة لا خاصة ومع ذلك لا يرى معالى شقيق باشا في إحالة الاقتراح على وزارتي المواصلات والأشغال أى تضارب . فكيف ذلك ؟

معالى محمد شقيق باشا — طلب بلحن الأشغال والمواصلات إحالة الاقتراح على وزارتي المواصلات والأشغال طلب وجهه والنرض منه أنه تنظر كل وزارة فيما يخصها من هذا الاقتراح .

واللجنة قررت بالإجماع رفض الاقتراح نظرا لوجود مناطق أخرى في القطر المصرى أكثر احتياجا للسكك الحديدية من المنطقة المقترح عمل خط فيها لا سيما أن جرى النيل والسكة الحديدية العمومية من أسوان إلى مصر كافية في الوقت الحاضر لقل الركاب والبضائع وتوسع الخط بين الأقصر وأسوان سيحسن كثيرا طرق النقل بهذه المناطق وأن مصاريف الخط المقترح وصيانته لا تتماثل مع الإيرادات المتوقعة .

(ب) عن الاقتراح الخاص بأجور التليفونات قبل أسبوط

قرر حضرة مندوب وزارة المواصلات أن مصلحة التليفونات تتقاضى ١٢ قرشا لكل ثلاث دقائق بين مصر وأسبوط وتزداد الأجرة كلما زادت المسافة حتى تصبح ٣٢ قرشا لكل ثلاث دقائق بين مصر وأسوان وأساس هذه الأجور إنما هو المسافة وبمقارنة الأجور بمصر بالأجور بأوربا نجد أنها معتدلة جدا فبينما يتقاضى ١٢ قرشا لكل ثلاث دقائق بين مصر وأسبوط نجد أنه يتقاضى في إنجلترا ٢٩ قرشا لكل هذه المسافة وكذا يتقاضى الآن ٢٥ قرشا بين مصر والأقصر بينما في إنجلترا يتقاضى ٤٦ قرشا لكل هذه المسافة .

وزيادة على ذلك فإن تكاليف الخطوط التليفونية لا تتناسب تناسبا بسيطاً مع طولها بل إن زيادة الطول زادت الأجر كما زادت تكاليف الكيلومتر الواحد مثال ذلك تكاليف الكيلومتر الواحد بين مصر وأسبوط ١٤ جنينا مصريا أما بين مصر وأسوان فإنه يتكلف ٢٤ جنينا مصريا .

وأضاف حضرة المندوب أن الخط بين مصر وأسبوط وأسوان مفرد وزيادة استعماله للجهات القليلة يصلح حيازته استعماله في مصر الوسطى وهو أمر غير مرغوب فيه خشية تعطيل أعمال الذين يستخدمونه الآن .

فلهذه الأسباب قررت اللجنة بالإجماع رفض هذا الاقتراح .

دولة الرئيس — مقدم الاقتراحين لم يحضر اليوم فهل تراقبون حضراتكم على تأجيل النظر فيما هي جلسة أخرى ؟

معالى محمد شقيق باشا — حضر حضرة أحمد مصطفى بك مقدم الاقتراحين جلسة اللجنة وقدم ما لديه من البيانات فأراه معروف لذلك أطلب النظر في الاقتراحين .

دولة الرئيس — حضر أحمد مصطفى بك طلب تأجيل النظر في الاقتراحين حتى يحضر ويما أن اللجنة قررت رفض الاقتراحين فيحسن أن ينظر فيما بمضروبه قد يستطيع إنتاج المجلس يوجاهة نظره في الاقتراحين .

أصوات : موافقة .

وافق المجلس على ذلك .

ثم انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة الأشغال عن الاقتراحات التي نظرتها يوم ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٦

احتل منصة الخطابة حضرة صاحب السعادة أمين سالى باشا مقرر اللجنة، عن الاقتراح المقدم من حضرة صاحب السعادة اللواء عمود فؤاد باشا بخصوص تكليف وزارة الأشغال العمومية بتخفيض مستوى الكبارى الموضوعة على مصرف بليس شرقية .

معالى محمد شفيق باشا - طلب صاحب الاقتراح رى مديرية أسوان
وإنيلا وعند ما شرعت اللجنة في نظره طك فطلب سحب الاقتراح وتعديله
بطلب رى المديرية المذكورة وإنيلا والجنة نظرت في هذا التعديل وراأت
إحاطته على وزارة الأشغال .

دولة الرئيس - اللجنة لم توافق الا على الرى التليل والشئوى ولم توافق
على الرى الصينى الذى طلبه صاحب الاقتراح في تعديله وهذا بخلاف
لما قوله ممالككم .

حضرة على عبد الرزاق بك (السكرير البلىانى) - عظم من حضرة
أحمد مصطفى بك مقدم الاقتراح خطاب لجنة بسجبه نظرا لتقديمه اقتراحا
آخر وهذا سحب الاقتراح لا تعديل .

معالى محمد شفيق باشا - هذه الجهات محرومة من الرى التليل والصينى
وحضرة أحمد مصطفى بك طلب الرى التليل ثم قدم لجنة تعديللا لاقتراحه
والجنة نظرت في الاقتراحين وما قررت الإحالة على وزارة الأشغال فبا يخص
بالرى التليل والشئوى ، أما الاقتراح الآخر الخاص بتسليم الرى الصينى بمديرية
أسوان فرأت الا عمل لنظره الآن لأنه غير ممكن في الوقت الحاضر .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - قضى المصادقة ٨٤ من الأربعة الفاحلية
باصطاء الحق لصاحب الاقتراح بأن يسترده ولكن اذا طلب واحد أو أكثر
من الأعضاء استقرار النظر فيه وجب ذلك وحضرة صاحب للمعالى محمد شفيق
باشا وأعضاء اللجنة أصدروا استقرار النظر في الاقتراح رغم سحب صاحبه له وهذا
كلف لاستقرار المجلس في نظره وأوافق على ما رآه اللجنة .

مسادة أمين ساي باشا (مقرر اللجنة) - وافقت اللجنة على الرى التليل
والشئوى ورفضت الرى الصينى .

دولة الرئيس - هل توافقون على رى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

قد المجلس الموافقة على رى اللجنة .

ثم على قرار اللجنة من الاقتراح المقدم من حضرة رزق شعبان شعيرة بك
الخاص بطلب عمل توصيلة من ترصى بقلبي ونواره الى بحر شبي (١) .

وهذا نصه :

”تقررت اللجنة بالإجماع إحالة هذا الاقتراح على وزارة الأشغال لوجاهاه
ولأسباب الميئنة فيه .“

وافق المجلس على قرار اللجنة .

ثم على قرار اللجنة من الاقتراح المقدم من حضرة شامون الجندى لهندى
الخاص بطلب إنشاء حوض على قم بحر القروونية المتصل برباع المنوفية (٢)

دولة الرئيس - هل يطلب معالى محمد شفيق باشا إحالة الاقتراح على وزارة
الأشغال ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - هذا ما تطلبه اللجنة أيضا .
معالى محمد شفيق باشا - لم تر اللجنة ضررا في ذلك .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح الى وزارة
الأشغال ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح على وزارة الأشغال للنظر فيه
بصفة عامة دون الاقتصاد على كبرى مصرف بليس .

هنا انصرف حضرة صاحب للقولة على يكن باشا رئيس الوزراء وحضرة
صاحب للمعالى محمد فتح الله بكراك باشا وزير الزراعة .

على قرار اللجنة من الاقتراح المقدم من المرحوم جسد الظاهر خليل بك
بطلب عمل صمارة لرى ثلاثة آلاف فدان بقرية بيلة الجزيرة الشفراء بمرز
الصنف (١) .

وهذا نصه :

”تقررت اللجنة بإجماع الآراء إحالة هذا الاقتراح على وزارة الأشغال لوجاهاه
ولأسباب الميئنة فيه .“

وافق المجلس على قرار اللجنة .

ثم على قرار اللجنة من الاقتراح المقدم من حضرة أحمد مصطفى بك عن الرى
التليل والشئوى بمديرية أسوان (٢) .

وهذا نصه :

تقدم لجنة خطاب من حضرة أحمد مصطفى بك مقدم الاقتراح بسجبه
نظرا لتقديمه اقتراح آخر لتسليم الرى الصينى بمديرية أسوان .

ولكن اللجنة رأت أن تبحث الاقتراح وقررت بالإجماع الموافقة عليه
وإحاطته على وزارة الأشغال لوجاهاه وذلك لأكثر من رعى تلك المناطق
محرومون حتى من الرى التليل مدة الفيضان وتكلف أراضيهم شرقاى سبع
سنوات من كل عشرة وقد وضعت وزارة الأشغال مشروعا لرى هذه الأراضي
بتكلف ٥٢٥٠٠٠ ج.م أدوج منها في ميزانية هذا العام مبلغ ٢٥٠٠٠ ج.م .

وحسب قرار الوزارة سيكون الرى تليلا وشئويا فقط ، أما الرى الصينى
فيكون فيه بعد عند ما تتواجد المياه الضعيفة التى تخزن في الجهات القبلة .
أما التصريح بالرى الصينى من الآن فيضر الأقاليم الجيرة لأنه يأخذ المياه
التي ترى الأراضي المتزعة الآن .

دولة الرئيس - صاحب الاقتراح غائب وقد سحب اقتراحه بأنت قدم
اقتراحا آخر لتسليم الرى الصينى بمديرية أسوان ولكن حضراتكم بالرغم
من سحب هذا الاقتراح ان تنظروا فيه اذا رأيتم ذلك .

(١) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة الثانية عشرة صفحة ١٨٩

(٢) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة الثانية عشرة صفحة ١٩٤

(١) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة الثانية عشرة صفحة ١٨٥

(٢) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة الثالثة عشرة صفحة ١٨٦

وهذا نصه :

رأت اللجنة أن تستمر برأي حضرة صاحب العزة حسين سرى بك وكيل وزارة الأشغال المساعد وقد أبدى عزته أنه نظرا لاستدامة الرى الصيفى في الوجه البحرى وعدم وجود مصارف في مديرية المنوفية أخذت بعض الأراضي تتلف من وجود الأملاح بها . ولذا كان وزارة الأشغال تدرس الآن مشروعا لإيجاد مصارف لنقل سطح الأراضي ومن الضرورى انصاب مياه النيل هذه المستصلحة في جبار منخفضة وروى أن أنسب مجرى شفع لذلك في هذه المنطقة هو بحر الفرونية ولو قبل اقتراح حضرة شاهين الجندى افندى لتعمل تنفيذ هذا المشروع وهو أهم بكثير من المطلوب في الاقتراح لأن طرق المواصلات يمكن تحسينها بإنشاء سكة زراعية مع بناء بحر الفرونية للمصارف كما ذكر .

وقد وافقت اللجنة على رأى الوزارة وقررت رفض الاقتراح .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

ثم تم على قرار لجنة الأمور الداخلية عن الاقتراح المقدم من المرحوم عبد الظاهر خليل بك بطلب نقل ديوان مديرية الجيزة الى بندر الجيزة (١)

وهذا نصه :

أولا - مشروع تعمير الرى الصيفى بمديرية أسوان .

سبق لجنة أن بحثت هذا الموضوع وقررت المجلس تقريرا رأيا فيه وهذا نصه :

”ولكن اللجنة رأت أن تبحث الاقتراح وقررت بالإجماع الموافقة عليه وأحالته على وزارة الأشغال لوجاهاه وذلك لأثر مزارعى تلك المناطق عموما حتى من الرى النيل مدة الفيضان وتختلف أراضيهم شرقا مسج سنوات من كل عشر وقد وضعت وزارة الأشغال مشروعا لرى هذه الأراضي يتكلف ٥٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى أودع منها في ميزانية هذا العام مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى . وحسب قرار الوزارة سيكون الرى نيليا وشويا فقط . أما الرى الصيفى فيسكون فيها بعد عند ما تتواجد المياه الصيفية التي تخزن في الجهات القليلة .

أما التصريح بالرأى الصيفى من الآن فيضر الأقاليم البحرية لأنه يأخذ المياه التي تروى للأراضي المزروعة الآن “

واللجنة قررت الآن بالإجماع ألا اكتشاف بالقرار السابق إذ لاجلابة لادخل أى تعديل عليه لأسياب المينية فيه لم ينظره المجلس الى الآن .

ثانيا - تعديل الترع الصيفية بأى طريقة توصل لإنهاء أسوء بأولها حتى لا يجرم ملاك النيطان الواقعة أراضيهم على الأذى من الرى . قررت اللجنة بالإجماع إحالة هذا الاقتراح نظرا لوجاهاه على وزارة الأشغال للنظر فيه وإذا احتاج الحال لصرحه بمصاريف غير عادية فترحب اللجنة إدراجها في ميزانية السنة المقبلة لأن فصل الفيضان ووفرة المياه ابتداء ولا حاجة

تنفيذ شيء في هذا العام ولكن ما تراه اللجنة هو أن تشرع الوزارة بأمر فمرة في دراسة الاقتراح ووضع موضح الاحتياج وأن يبدأ في التنفيذ في المناطق التي دلت التجربة على عدم عدم تنجها بالرأى الصيفى الكافى في مدة المناسبات ولا بأس من الاستعانة في معرفة تلك المناطق بمجالس المديرات .

وهذه المناحية ترى اللجنة أن لائحة الترع والجسود الحالية التي صدرت في القرن الماضى أصبحت لا تنى بمجاهاه الرى الحالية ولقد أدركت وزارة الأشغال ذلك ووضعت فعلا من سنوات مضت مشروع لائحة جديدة ولكن نظرا لما حصل في السنوات الأخيرة من كثرة التغير في رؤساء هذه الوزارة لم يتمكن أحد منهم من التفريع لهذا الموضوع الحام . واللجنة ترجو من المجلس أن يتكرم بإعلاء الوزارة دعوته في مراجعة مشروع اللائحة الجديدة وبسته من مرقده إذ الحاجة أصبحت ماسة لذلك .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

ثم تم على قرار لجنة الأمور الداخلية عن الاقتراح المقدم من المرحوم عبد الظاهر خليل بك بطلب نقل ديوان مديرية الجيزة الى بندر الجيزة (١)

وهذا نصه :

رأى اللجنة

قررت اللجنة فيما يتعلق بنقل ديوان مديرية الجيزة الى بندر الجيزة عدم الموافقة على هذا الاقتراح لأن المديرية في مكانها الحالية أصبحت في نقطة متوسطة بين المساكن التابعة لبندر الجيزة والمباني تمتد شيئا فشيئا من حولها وبدأ زادت في المستقبل من مباني البندر فلا داعى إذن لنقل المديرية من مكانها الحالى وتكلف الحكومة مصاريف بناء جديد بلا ضرورة .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

ثم تم على قرار لجنة الأمور الداخلية عن الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور محمد هاشم افندى بطلب إنشاء بناء جديد لمديرية القليوبية (٢)

وهذا نصه :

قررت اللجنة إحالة الاقتراح على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

ثم تم على قرار لجنة الأمور الداخلية عن الاقتراح المقدم من حضرة يسوى المذكور بك بطلب جعل حراسة البلاد اجبارية وبأن يكون انظرهم من رجال الجيش بعد انتهاء خدمتهم العسكرية (٣)

وهذا نصه :

تناقشت اللجنة في موضوع هذا الاقتراح ولاحظت أنه يستوجب عمل مشروع قانون وكان يجب تقديمه من حضرة العضو بمشروع قانون ومذكرة إيضاحية كصص المادة ٧٦ من اللائحة الداخلية .

(١) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة الثانية عشرة مضمة ١٨٨

(٢) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة الثانية عشرة مضمة ١٩٣

(٣) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة الثانية عشرة مضمة ١٨٨

(١) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة الثالثة عشرة مضمة ٢١١

لذلك :

قررت اللجنة إعادة الاقتراح الى المجلس وترى رفضه شكلا .

وافق المجلس على رفض الاقتراح شكلا .

ثم تم على قرار لجنة الأمور المالية عن الاقتراح المقدم من سعادة الفريق موسى فؤاد باشا الخاص بتقسيم مديرية النوفية الى ستة مراكز وأن يكون مقر المركز السادس بلدة الشهداء (١١)

وهذا نصه :

تناقشت اللجنة في موضوع هذا الاقتراح ورأت أن الأحزاب التي جرت عليها وجهية ، ولذلك قررت تقديمه للمجلس لاحاله على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

ثم تم على قرار لجنة الأمور المالية عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ يس محمود أوجليل الخاص بطلب تلخيص الحكومة رغبته في إعادة النظر في أمر جميع العمدة والمشايخ وعمد الريان وكلاهم ومشايخ فروعهم الذين وقعوا أو اضطروا الى الاستقالة من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ (١٢)

وهذا نصه :

وبعد المناقشة في هذا الاقتراح رأت اللجنة أنه تحقيقا للعمل يجب إعادة النظر في أمر العمدة الذين وقعوا أو اضطروا للاستقالة للأسباب المينة في الاقتراح المذكور ولذلك قررت تقديمه للمجلس لاحاله على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

ثم تم على من تقرير لجنة الاقتراحات والمرائض عن الاقتراحات التي نظرتها اللجنة المذكورة في جلسة ١٩ يولييه سنة ١٩٢٦ الأجزاء الآتية :

(١١)

عن الاقتراح المقدم من سعادة محمد متنازي باشا عضو المجلس الخاص باستصدار مرسوم بتخفيض رسوم تسجيل عقود البيع من ثلاثة ونصف في المائة الى اثنين في المائة . (١١)

قدم سعادته مشروع قانون باقراضه هذا بناء على طلب اللجنة .

قررت اللجنة باجاء الآراء ايجابية اقتراحا مشروع قانون ومقبولا شكلا ومن الجانب نظرهم أمام المجلس لاحاله على اللجنة المختصة .

فدلة الرئيس - تذكرون حضراتكم أن هذا الموضوع أثير عند نظر ميزانية الإيرادات .

أصوات : يحال على لجنة الحفانية .

وافق المجلس على إحالة الاقتراح على لجنة الحفانية .

(١٧)

عن الاقتراح المقدم من سعادة محمد متنازي باشا عضو المجلس الخاص باستصدار مرسوم بتحديد كمية زراعة القطن السكلاريس حفظا لائقاته . (١١)

حضر سعادة صاحب الاقتراح في الجلسة واستوصته اللجنة في بعض نقط فيه .

وبعد المناقشة مع سعادته في هذا الاقتراح قرر أنه متنازل عنه مؤقتا قررت اللجنة باجاء الآراء استبداده .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

(١٢)

عن الاقتراح المقدم من حضرة عبد الله سليمان أبانله بك عضو المجلس الخاص بأن تأخذ ميزانية وزارة الأوقاف حكمها إبتسار الوزارات في الدولة وأن يكلف المجلس الحكومة باعداد مشروع قانون بهذا المعنى (١٢) لم يقدم حضرة مشروع قانون باقراضه هذا بناء على طلب اللجنة وقرر بأنه يريد أن يحال اقتراحه هذا على المجلس كما هو .

قررت اللجنة باجاء الآراء ايجابية اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجانب نظرهم أمام المجلس لاحاله على رئاسة مجلس الوزراء .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

(١٣)

عن الاقتراح المقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك عضو المجلس بتخصيص مبلغ مليون جنيه من غريبة القطن سنويا للدرع في إنشاء منزل أو منازل لغزل القطن . (١٣)

قررت اللجنة باجاء الآراء ايجابية اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجانب نظرهم أمام المجلس لاحاله على لجنة المالية .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

ثم تم على من تقرير اللجنة ما يأتي :

(١٧)

عن الاقتراح المقدم من حضرة عبد الله محمد بك عضو المجلس الخاص بطلب ارسال القطن السكلاريس الذي اشترته الحكومة الى الممثل الاجنبية لنزله ونسجه وبه على حساب الحكومة . (١٤)

قررت اللجنة باجاء الآراء ايجابية اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجانب نظرهم أمام المجلس لاحاله على وزارة المالية .

(١١) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة التاسعة عشرة ١٢٤

(١٢) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة التاسعة عشرة ١٢٢

(١٣) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة التاسعة عشرة ١٥٥

(١٤) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة التاسعة عشرة ١٧٧

(١١) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة الثالثة عشرة ٢١١

(١٢) راجع نص الاقتراح في مضبطة الجلسة الثالثة عشرة ٢١٢

قررت اللجنة حفظها لعدم عريضة موقع عليها من الطالب وعنوانه.
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٩٧ - مقدمة من صولات الجيش المصري بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٢٦ بطلب تعديل مرتباتهم وتحسين سلم وإيجاد نظام يكفل ترتيبهم إلى ضباط .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع والعنوان .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٠٣ - مقدمة من خريجي مدرسة الفنون والصنائع الملكية الرسميين بوزارة الأشغال بمصر ، بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦ ، بطلب المبادرة في تعديل درجاتهم وتحسين مرتباتهم .
قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٠٥ - مقدمة من بعض موظفي وزارة الحرية ، بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦ ، بالنظم من أنهم منحوا علاواتهم ثم قطعت عنهم ثانياً ويطلبون أعادتها .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٩٨ - مقدمة من بعض الموظفين المصريين بالسودان ، بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، بالاحتجاج على بعض أعمال الإنجليز بالسودان .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٩٩ - مقدمة من فريق من الجيش بالطور ، بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، بالشكوى من عدم وجود بواصر تعلم إلى السويس .

قررت اللجنة حفظها لمضى المدة .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧٠ - مقدمة من بعض الجيش بالسويس ، بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، بالاحتجاج على تصرفات الإنجليز بالسودان .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧١ - مقدمة من أمين هديب المعتقل بمرسى السودان ، بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ بالاحتجاج والنظم من أعمال الإنجليز .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

معال محمد شفيق باشا - طلب لجنة الاقتراحات والرائض بحق في تقريرها أن يحال على لجنة المالية أولا الاقتراح المقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك بطلب تخصيص مليون جنيه لأشبه منزل أو منازل للقنصلت المدرسة ببنها هي بطلب أن يحال على وزارة المالية مباشرة الاقتراح المقدم من حضرة عقل عبد كد الخاص بطلب إرسال أربائة الألف قطار التي اشترتها الحكومة إلى أوروبا للصيها مع أن ثمنها يبلغ نحو ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه خلافاً لمصاريف النقل والوسيع التي إذا أضيفت بلغت التكاليف نحو ثلاثة ملايين جنيه أي أن اللجنة ترى أن يحال اقتراح يكلف الدولة مبلغ مليون جنيه على لجنة المالية لدرسه أولاً قبل إحالته على وزارة المالية وفي الوقت نفسه ترى أن يحال اقتراح يكلف الدولة نحو ثلاثة ملايين جنيه على وزارة المالية مباشرة قبل درسه في لجنة المالية . انظر أرجو أن يباد النظر في الأمر . تم قرر المجلس بجلسته ١٤ يولي سنة ١٩٢٦ أن له الخيار في إحالة الاقتراحات على الوزارة المختصة مباشرة أو على اللجنة المختصة لفحصه أولاً ولكن يجب عند الاختيار أن ترضى أهمية الاقتراح . والمادة ٦٤ من اللائحة تنص على أن كل مشروع يحتاج في تنفيذه لاحتياجات مالية مهما قلت يجب أن يحال على لجنة المالية لإبداء رأيها فيه .

والاقتراح الذي تنظره يحتاج لتنفيذه إلى تحويله للملايين من الجنيهاً . فلماذا يحال على الوزارة مباشرة دون أن تنظره لجنة المالية ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - اللجنة لا تمارض في إحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية .

قرر المجلس إحالة الاقتراح على لجنة المالية .

تم تل تقرير لجنة الاقتراحات والرائض عن الرائض التي فصلت فيها اللجنة المذكورة بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٩ يولي سنة ١٩٢٦ :

الرائض الخالية من التوقيع والصواب

عريضة رقم ٩٧ - مقدمة من مجهول بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، بإنهم خليل فهمي باشمون بالنصب والتدوير في مدة قضائهم مدينة وطلب التحقيق منه بواسطة النيابة العمومية .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٨٥ - مقدمة من نقابة عمال قناتش كوم أمبو بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، بطلب إصدار قانون لحاية العمال من ظلم أصحاب الأموال .

قررت اللجنة حفظها لخلوها من التوقيع .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٩١ - مقدمة من نقابة عمال شركة النور بالقاهرة وهي عبارة عن رسالة وضعتها النقابة فيها بيان ما يهده العمال جوراً لاحقاً بهم وتاريخها ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وعريضة تتضمن ما حوته الرسالة السابقة وتاريخها ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وليست بعنوان المجلس .

عريضة رقم ٧٩ - مقدمة من لجنة الدفاع الوطني المصري بالمانيا ، بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، بالشكوى من تصرفات صراف التاجية ، تخشيش منازل بعض الطلبة المصريين بتاجية الاعتداء على دولة سعد باشا .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٨٧ - مقدمة من ابراهيم الجيندى التاجر ببيروت ، بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، بطلب احادة ابنه تلميذا بحدسة الصنائع كما كان من قبل .

قررت اللجنة حفظها لمضى الوقت .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٨٣ - مقدمة من محمد يوسف توفيق وآخرون ببنتر منوف ، بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، بالشكوى من تصرفات بعض نظار الأوقاف الأهلية ويطالبون الرقابة الشديدة على هؤلاء النظار بواسطة المجالس الحسية .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٨٤ - مقدمة من محمد الحريش وآخرون بالقليوب ، بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، بالشكوى من محمد الباسل انفسى ابن سعادة حمد الباسل باشا .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٨٦ و ٨٧ - مقدمتان من محمد أحمد أبو العلام ببيت مسعود مركز أجا ، بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ و ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، بالشكوى من معاملة سعادة محمود الأرنى باشا عضو مجلس الشيوخ .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٨٨ - مقدمة من سالى اوسيف طيوس من ناحية المرين مركز الأقصر ، بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، بالشكوى من حضرة حسن احمد الصدينى بك العضو بمجلس الشيوخ من أنه اختصب أطبائهم باستعمال سلطة حضورته .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٩٠ - مقدمة من محمد اسماعيل وآخرون بتاجية أبا الوقف مركز أحمير ، بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، بالشكوى من تهمى شيخ خفراء الناحية طعيم .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧٢ - مقدمة من على عمران من نابول مركز طوخ ، بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، بالشكوى من تصرفات صراف التاجية .

قررت اللجنة حفظها لعدم الأهمية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧٣ - مقدمة من عبد العزيز حسن بإشاره قريد ببيدنا الحسين ، بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، بطلب اعفاء الذين استغلوا بالسلطة العسكرية من التجنيد بمقتضى قانون القردة .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧٤ - مقدمة من محمود السيد سليمان بتاجية المصوب مركز القليوب ، بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، بتم فيها ابراهيم انفسى جريس وآخرون بالتدعى على بعض أطبائه .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧٥ - مقدمة من حسن خليل درباس وآخرون بتاجية العويرات مركز قنا ، بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، بطلب أن يكون تعيين شيخ بلدهم بواسطة ترشيح الأهالى .

قررت اللجنة حفظها لوجود قانون مرسوم على مجلس النواب خاص بذلك .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧٦ - مقدمة من مغربى طه زايد وآخرون من ناحية محلة موسى مركز كفر الشيخ ، بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، بالتظلم من ذراعة الحكومة لأطبائنا بالمومنين وحرمانهم من استعبارها .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧٧ - مقدمة من لجنة الدفاع الوطني المصري ببراين ، بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، بالأحجاج على تصرفات السلطة الإنجليزية بالسودان .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٧٨ - مقدمة من راتب أحمد عبد الباق وآخرون من ناحية بلعل مركز بيا ، بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، بطلب أن يكون تعيين عملة بلدهم بطريق ترشيح الأهالى .

قررت اللجنة حفظها لوجود قانون مرسوم على مجلس النواب خاص بذلك .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١١٥ - مقدمة من حبيب مينا من موظفي مصلحة الترالف، بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤، بالتظلم من فصله من وظيفته وطلب الخافه بوظيفة بالوكالة .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٨٩ - مقدمة من ابراهيم جيندى عن سواكين وعطشجة وابورات سوهاج، بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤، بطلب اغفائهم من الكشف الطبي .

قررت اللجنة رفض هذا الطلب شكلا طبقا لـ المادة ٢٢ من الدستور .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٣ - مقدمة من حضرة السيدة هدى هاشم شرأوى بمصر، بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤، بطلب المرأة المصرية .

اطلعت اللجنة على جميع الطلبات المقدمة من حضرة السيدة هدى هاشم شرأوى وقبلت منها .

أولا - التسمي الخاص بالتعليم وهو :

(١) المبادرة بتنفيذ حكم الدستور الخاص بنشر التعليم الأولي في جميع أنحاء القطر بصيغة الزامية .

(٢) ادخال التعليم الديني والخلق في صوم المدارس .

(٣) الاكثار من البعثات العلمية وانتقاء المشرفين عليها من رجال التعليم الوطنيين الأكفاء .

(٤) جعل التعليم الثانوي والعالي غير مفيد أى من مساعدة على نشر التعليم .

(٥) ادخال القواعد الأولية من علم الصحة ومبادئ القانون العام وجبلا لو ادخل أيضا فن الموسيقى لئلا من الأثر في تهذيب النفوس .

(٦) مساواة البنين في التعليم. وفتح أبواب التعليم العالي وانماياته لمن يجهها ذلك من الفتيات تشجيعا لبوئخ من لها مواهب خاصة .

(٧) الاكثار من المدارس الثانوية للبنات .

(٨) فصل ادارة تعليم البنات عن تعليم البنين كما فعلت ادارة مراغبة التعليم الابتدائي عن التعليم الأولي على ما بينهما من النسبة .

(٩) احلال انجساعات بشؤون التعليم من النساء على الرجال في كل التعليم النسوي .

وقررت اسالة ذلك على وزير المعارف .

ثانيا - التسمي الخاص بالصحة وهو :

(١) اصدار القوانين اللازمة لمحاربة المقتدرات والمسكرات صيانة للاخلاق وحفظا للسل .

عريضة رقم ٩٣ - مقدمة من سليم السيد يمنية جاسو جريولى مركز بنى مزار، بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤، يتم فيها المدعى صاوى عبد الحيد بأنه مرضى على افتاد ابنه عباس بئر الساقية وترتب على ذلك وفاة ابنه لحذا السبب .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ٩٩ - مقدمة من على محمد جعفر طالب بالمدراس الثانوية عن لفيث من القصر مديرية أسوط، بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦ بالتماس إلغاء القانون الذى رفع من الرشد من ١٨ الى ٢٠ سنة .

قررت اللجنة رفض هذا الطلب شكلا طبقا لـ المادة ٢٢ من الدستور .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٠٨ - مقدمة من الشيخ سيد احمد الشيخ عن العلماء، بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦، بطلب ترقية حليم وتحسين مرتباتهم .

قررت اللجنة رفض هذا الطلب شكلا طبقا لـ المادة ٢٢ من الدستور .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٠٩ - مقدمة من السيد عبد الخالق أحمد بجارة الخصاصية نمرة ٥ ، بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦، بطلب توظيفه بمجلس الشيوخ .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١١٢ - مقدمة من محمد خليل سعيد مقالو أثار وعمال من أهالى المنصورين مركز أسوان، بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦، يدعى فيها بأن له حقوقا مدنية نحو خمسمائة جنيه طرف ليون رولان المقالول ويطلب الحصول عليها .

قررت اللجنة حفظها لعدم الاختصاص .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١١٤ - مقدمة من محمد شريف الميكائيل بالاسكندرية، بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦، بالتظلم من أن شركة الفزل الأهلية فصلته من خدمتها ويطلب اعادته لوظيفته .

قررت اللجنة حفظها .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١١٦ - مقدمة من صفاته السيد عن غرضية البضائع، بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦، بطلب تعديل مرتباتهم وتحسين أحوالهم .

قررت اللجنة رفض هذا الطلب شكلا طبقا لـ المادة ٢٢ من الدستور .

وافق المجلس على ذلك .

حريضة رقم ٩٢ - مقدمة من محمد خليل صويلح وآخرون بتأحية السيد مركز الزنازيق، بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤، بطلب إنشاء مصرف لصرف مياه المستنقع المجاور لهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الأشغال .
وافق المجلس على ذلك .

حريضة رقم ٩٤ - مقدمة من الفرقة التجارية المصرية بمخوف، بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦، بالاحتجاج على تصرف الوزارة السابقة من سحب ودائع المجالس البلدية والمحلية من بنك مصر وإدخالها إلى بنك الأهلي وتخص من المجلس النظر في ذلك .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المالية .
وافق المجلس على ذلك .

حريضة رقم ٩٥ - مقدمة من محمد سعيد البرتلي عمدة بنسلف مركز مينا الصنع سابقا، بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦، بالشكوى من أنه أكره على خروجه من المدينة ويخشى اعادة اليها .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .
وافق المجلس على ذلك .

حريضة رقم ٩٦ - مقدمة من الشيخ محمود أبو العيون الملقبش بالأحرار، بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦، بطلب فيها من المجلس العمل على منع البناء الرسمى من مصراسة بممالك أمريكا وإنجلترا وألمانيا .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .
وافق المجلس على ذلك .

حريضة رقم ٩٨ - مقدمة من الشيخ عبد ابراهيم خضر من علماء القضاء الشرعى وكاتب محكمة أنعم الشريعة، بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦، بالشكوى من اضطهاده وكثرة قتله من جهة لأخرى لأسباب سياسية ويرجو رفع الخيف الذى لحقه من الوزارة السابقة .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الحفانية .
وافق المجلس على ذلك .

حريضة رقم ١٠٠ - مقدمة من الموظفين المؤقتين بمخابرة أسوان، بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦، بالتماس تحسين مرتباتهم وتأمين مستقبلهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المالية .
وافق المجلس على ذلك .

حريضة رقم ١٠١ - مقدمة من نقابة المعلمين الأولى بالقويسية، بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦، بطلب تعديل درجات معلمى التعليم الأولى وتحسين مرتباتهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المعارف .
وافق المجلس على ذلك .

(٢) محاربة البناء وتطهير البلاد من هذه المواقف الفاتحة للدين والشرف والصحة .

(٣) العمل على تميم المستشفيات فى جميع مراكز القطر سيما مستشفيات الأمراض المعدية والسرية وأمراض البلهارسيا والآنكستوما والعمل على تقليل أضرارها أن لم يكن إبادتها .

(٤) إنشاء مصحات للأطفال الفقراء يفصلها الضخفاء والناقصون لاسترداد قواهم ويكون صيفا فى جهة مناسبة كالاسكندرية أو بور سعيد وفى الشتاء فى جهة كالقصر أو حلوان .

وقررت إحالة ذلك على وزير الداخلية .
ثالث - القسم الخاص بالزراعة وهو :

(١) تميم الثغابات الزراعية فى أنحاء القطر ،

(٢) ادخال زراعات أخرى خلاف القطن حتى لا تمتد ثروة البلد على محصول واحد .

وقررت إحالة ذلك على وزير الزراعة .
وافق المجلس على ذلك .

حريضة رقم ٨٠ - مقدمة من بعض أهالى وسكان مصر القديمة، بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٤، يتظاهرون فيها من القانون الخاص بتجديد سن المترشحين عند عقد الاقتراع ويطلبون إلغاء هذا القانون أو تعديله .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الحفانية .
دولة الرئيس - أرى حفظ هذه الرقبة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - القانون الخاص بتجديد سن الزواج معروض على البرلمان وينظره المجلس طيبا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - اللجنة لا تعلم أن هناك قانونا خاصا بذلك معروض على البرلمان .

دولة الرئيس - البحث فى هذا الموضوع يكون عند نظر هذا القانون فى المجلس . قاللى لا يوافق على حفظ هذه الرقبة يفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

وافق المجلس على حفظ الرقبة .

حريضة رقم ٨١ - مقدمة من محال أشغال السواثر بالقطارات والمعروفين بوظيفة مساعدى كتيبة متقنين بمصلحة البوسطة المصرية بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤، بالنظم من تعديل درجاتهم وتحسين أوضاعهم .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المواصلاات .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٠٢ - مقدمة من الشيخ محمود أبو العيون المفتش بالأزهر، بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦ ، يطلب البناء البناء الرسمي من مصر .
قررت اللجنة ضم هذه العريضة الى العريضة السابقة له رقم ٩٦ وإحالتها على وزير الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٠٤ - مقدمة من محمد جمال عبد الحلق من أهالي متعلين مركز سمالوط ، بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦ ، بالتظلم من أنه رقت من عيشة البلدة المذكورة لأغراض حزبية وطلب اعادته لوظيفته .
قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٠٦ - مقدمة من أحمى إبراهيم والى العمدة المتصحب بمئذنة المعالفة مركز مابوى ، بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٦ ، بالتظلم من أنه اتقب عمدة للبلدة المذكورة في يناير سنة ١٩٢٥ ولكن الوزارة السابقة ألغت انتخابه وحيث خصمه الذى لم يتضح في الانتخاب لاسباب حزبية وطلب اعادته للعمدية .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١٠٧ - مقدمة من حفيى سلامه عمدة كفر طحا سابقا مركز شين القضاطر ، بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦ ، يطلب اعادته للعمدية لأن الوزارة السابقة رقتة ظلما .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١١٠ - مقدمة من نقابة التعليم الأولى بالقليوبية ، بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦ ، يطلب تعديل مرتباتهم وتحسين أحوالهم .
قررت اللجنة ضمها الى العريضة السابقة رقم ١٠١ وإحالتها على وزارة المعارف .
وافق المجلس على ذلك .

عريضة رقم ١١١ - مقدمة من مصطفى مهدى الخدم بقنطرة الأمير حسين بباب الخلق ، بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦ ، يطلب فيها سن قانون للجندين بحيث لا يعتقها الا من تتوفر فيه شروط مخصوصة تناديا من دخول من لا خلق لهم في هذه المهنة .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة الداخلية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ١١٣ - مقدمة من الموظفين المؤقتين بمديرية المتوفية ، بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦ ، يطلب تحسين حالهم وتثبيتهم في وظائفهم بصفة استثنائية بدون كشف طبي .

قررت اللجنة إحالتها على وزارة المالية .

قرر المجلس حفظ العريضة .

عريضة رقم ١١٧ - مقدمة من السيد على أبو شلية من أهالي ديا الكرم منوفية ، بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٦ ، يطلب تحسين أحوال بلدته من إنشاء المدارس وتنظيم الوسائل الصحية وتحسين طرق الصرف والارز الخ .
قررت اللجنة إحالتها على وزارات المعارف والداخلية والزراعة والأشغال .

وافق المجلس على ذلك .

دعوة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن ؟

أصولت - موافقون .

حضره الشيخ محمد بن العرب بك - سينظر المجلس غدا في تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم ضد الدكتور أحمد عيسى بك وفي مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

رقت الجلسة في الساعة السابعة والذقيقة العشرين على أن يعود المجلس للاعتقاد غدا الثلاثاء ٢٤ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ في الساعة السادسة مساء .



مضبطة الجلسة العشرين

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ٢٤ الحزم سنة ١٣٤٥ الموافق ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦

اقتراح برغبة

«أقترح إنشاء مدرسة ثانوية بمبينة بور سعيد ومرافق مع هذا مذكرة

إيضاحية يا

أبراهيم يوسف عطا الله

٢ أغسطس سنة ١٩٢٦

مذكرة إيضاحية

بشأن اقتراح إنشاء مدرسة ثانوية بمبينة بور سعيد

إن فضائل التعليم جمة لا تحصى على حضرات الشيوخ إذ عليه مدار حياة الأمم وسعادتها فهو يخرجها من ظلمات الجهل إلى نور العلم والمعارف ويقتدر نشر التعليم وتعميمه ترقى مدارك الأبناء وتهذب الأخلاق وما من أمة أخذت من العلوم غائبا وتأمدت ناشقا إلا والرتوت وملا شأنها .

لذلك فقد أحسنت حكومتنا الدستورية في نشر التعليم في البلاد بين جميع طبقات الأمة فتفتحت أبواب المدارس الأولية والابتدائية في أنحاء البلاد لتعمم التعليم وتفتح في عوالم المديريات المدارس الثانوية لتعمل على أبناء أهلها الذين لا يستطيعون إرساءهم إلى مدارس القاهرة لتمام التعليم الذي هو من مستلزمات الحياة خصوصا في بلادنا الناحضة .

ولما كانت مدينة بور سعيد هي من أهم مدن القطر وهي إحدى عافطات الثلاث الأولى وأن عدد سكانها بلغ نحو التسعين ألفا وأدت هذا العدد أخذ في الازدياد زارها بحيرة من وجود مدرسة ثانوية بها لتمام تعليم أبنائها فيضطر بعض الأهالي الذين يقدرون على الأفاق إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس الثانوية داخل القطر وأما البعض الآخر فهم لا يكونون منددا والذين لا يقدرون على نفقات التعليم يخرج المدينة فيضطرون إلى حرمان أولادهم من جنى ثمره التعليم ولقوتهم ملومة حمرة وكأية خفي أولادهم طلة عليهم وعلى البلد والجهل طامس على قلوبهم .

فإنشاء مدرسة ثانوية بمبينة بور سعيد من الضروريات القصوى لئلا فضلا عما يستفيد منها من التعليم الإراق أسوة بأخوانهم في عوالم مديريات القطر فإنه يظهر للأجانب الذين يقطعون هذه المدينة والذين يمررون بها بقطة البلد وشدة اهتمامها بنشر التعليم .

ومما يزيد حساسا وألحاحا في طلب إنشاء مدرسة ثانوية بمبينة بور سعيد هو مرور تلك المدينة المتاخمة لهذه المدينة التي هي تقطة اتصال الشرق بالغرب يمر عليها في كل آن عظماء رجال العالم وكبراءهم الذين يتلون فيها نصيحة قدة

اجتمع المجلس في الساعة السادسة مساء برامة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عدا كل من حضرات أصحاب الدولة والممال والسعادة والمنة : محمود محمد حسن الشننويل باشا ، أحمد فؤاد عزت باشا ، اسماعيل سرى باشا ، أحمد زور باشا ، أحمد ذوالفقار باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، محمد فتحي يكن بك ، محمد عبد العليفت افندي ، عبد الرحيم هبيري باشا ، بولس حنا باشا ، محمد أفلاطون باشا ، صليب فلوديوس باشا ، عبد العظيم المصري بك ، سعيد فتحي الروي بك ، محمد محمود خليل بك ، السيد حسين التقصي ، عبد إبراهيم وإلى بك ، الألباوكاس ، عمر أحمد خلف الله بك ، حسن أحمد المديني بك ، القريق موسى فؤاد باشا ، راضب عطية بك ، (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرات : محمد زكي عبد الرزاق بك ، الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار ، إبراهيم فرج أبو البراديل بك (متنبرون عن جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرة الدكتور سوديال جرجس سوديال افندي (متنبر عن جلستي اليوم والغد) .

وحضرتا محمود بسيوني افندي وأحمد الشريفي باشا (متنبران عن جلسة اليوم) .

وناب كل من حضرات : الدكتور أحمد عيسى بك ، علي بسيوني بك ، يحيى إبراهيم باشا ، محمد طلعت حرب بك .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجاى افندي ، علي عبد الرزاق بك ، عبد أحمد الشريف بك ، الشيخ محمد من العرب بك .

حبيب للمصري بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس : هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

صتق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

مرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله بإنشاء مدرسة ثانوية ببور سعيد وهذا نصه :

من الوقت يستعملون مقدار الحياة الأهلية وما هي طيلة من حياة صلبة وأدبية، فلما رويها خالية من معاهد التعليم الزايق فلا شك أنهم يكونون طينا حكا قاسيا، وحل أبناء مصر الناهضة لأنهم يتبرون اذ ذلك أن هذه المدينة هي عنوان لحالة البلاد المعلية .

ولكى أئين من جهة أخرى شئت حالية للمدينة الى هذه المدرسة اذكر أنه تخرج من مدارسها الابتدائية هذا العام نحو اثنائين طالبا . هذا فضلا عن العدد العظيم الذي تخرج في السنوات الماضية، ففهم من الحق يندلس القطر ومنهم من يق طالة حل أهله لعدم مقدرتهم حل سد نفقات التعليم خارج المدينة .

فانشاء مدرسة ثانوية بها يجمع هذا العدد الذي تخرج فيها ويغنيها عدد كبير من أبناء البلدان القريبة منها مثل مدن الاسماعيلية والسويس والقويس والمقلا والطرية ودبيات والذين يفضلونها على غيرها بالنسبة لارتباط الأحوال عاليا ونهاريا .

لذلك قدتم اقتراحا هذا وأنا أجمع أملا من حلف هيئة المجلس الموقرة فيحوز القبول رحمة بأبناء هذا البلد وفيه حل نشر التعليم .

قرر المجلس احالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات .

عرض حل المجلس طلب الاستجواب المقدم من حضرة لويس أخوخ فانوس انفسى الذى يبدى فيه رغبته فى استجواب حضرة صاحب المعالي وزير المالية من شراء الحكومة القطن الاثيونى وهذا نصه :

استجواب

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

اتشرف بإبلاغ دولتكم أننى أريد أن أوجه الاستجواب الآتى الى حضرة صاحب المعالي وزير المالية :

قررت الوزارة السابقة مشتري خصمات ألف قنطار قطن من محصول سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ الحالى ، وبجست أساس السعر المشتري ٧٥٪ فوق الأمريكى الحاضر للسكلاريدس .

وفى أول يونيو وافق مجلس الوزراء السابق على أن يتناول المشتري صنف الاثيونى أسوة بالسكلاريدس ويقرر أن يكون أساس السعر المشتري للاثيونى ٧٥٪ فوق سعر الأمريكى . وهذا بخصم مقاومة الضغط الحاصل بالسوق قبل الأسامر من جماعة حزب القتل .

فأى من المفادير التى اشترتها الوزارة لأن من كل من هذين الصنفين ؟ وبأى طريقة حصل المشتري فى بادئ الأمر ؟ ولماذا قررت لجنة القطن تسلم العمليات بدلا من مشتري البضاعة الحاضرة كما كان القرار فى الأصل ؟ ولم كانت الكميات المشتراة فى آخر كل شهر حتى آخر يوليو ؟

فم لماذا لم يتم الوزارة الحاضرة المشتري لهذه الكمية أى الخصمات ألف قنطار بأكملها لأن والأسواق مكسدة بالقطن ، وهى فى أشد حاجة لتخفيف الضغط الحاصل عليها ، والموسم الجديد على الأبواب وعمله قبل الموسم الجديد من المعاملة العامة . وهل يرى الوزير أن ما اشترته الوزارة من الاثيونى كاف لخصيين سعره ؟

وهل لا يرى معالى الوزير أنه من العدل والمصلحة العامة مشتري الاثيونى بكميات مناسبة أسوة بالسكلاريدس نظرا لحصول الضغط على أسعاره بعضا خاصة عقب تسلم الحكومة فى سوق السكلاريدس ، فبعد أن كان الفرق بين سعره وسعر السكلاريدس فى الاسكندرية حوالى ٧٠٪ ريال بلغ الآن حوالى التسع والى ثلاث ، وبعد أن كانت النسبة بين سعره وسعر الأمريكى تزيد على الخمسة والعشرين فى المائة أصبحت الآن تقل عن العشرة فى المائة .

وهل لا يرى معالى الوزير من العدل والمساواة أن تشتري الحكومة الآن بمقدار الكمية الباقية من الاعتدال خصمات ألف قنطار والى قررت الوزارة السابقة مشتريا من القطن الاثيونى من فليرات شهر أغسطس أسوة بفلته للاثيونى شهر يونيو ؟ وهل لا يعلم معالى الوزير أن دخول الحكومة السوق لمشتري الاثيونى لشهر يونيو أفاد أسعاره بعض الفائتة مع صفر الكمية التى اشترتها ؟

وهل لا يرى معاليه أن تسبى الاثيونى وهم يدفعون ضريبة القطن مثل تسبى السكلاريدس على سواء ولم الحق فى الانتفاع من مساعدة الحكومة لسوق القطن وذلك باقرارها مشتري هذا الصنف بالكميات المناسبة لحاجته أسعاره . وأن يبدأ الآن بتسلم الأربعين ألف قنطار (الباقية من قرار الخصمات ألف) من فليرات أغسطس ؟

وأرجو أن يكون ذلك بوجه الاستجبال لأن الحالة تستدعى ذلك .

حضرة لويس أخوخ فانوس انفسى — أطلب تحديد أقرب جلسة للناقشة فى هذا الاستجواب لأن موسم القطن الاثيونى على الأبواب ولأن فى التأخير ضررا يقع على التجار والمبتعين .

دولة الرئيس — ولكن اللجنة المالية توجب على المجلس أن يحدد موعد المناقشة فى موضوع الاستجواب بعد ثمانية أيام على الأقل .

حضرة لويس أخوخ فانوس انفسى — أرجو أن يبدى المجلس رغبته فى الاستجبال والأمر بعد ذلك مفوض لمعالي الوزير .

حضرة فى عبد الرزاق بك — يشترط موافقة معالى الوزير على الاستجبال دولة الرئيس — ما رأى حضراتكم فى طلب الاستجبال ؟

أصوات : نوافى .

دولة الرئيس — المجلس يقرر تحديد جلسة يوم الأربعاء ١١ أغسطس سنة ١٩٢٦ للناقشة فى موضوع هذا الاستجواب مع تبليغ معالى الوزير رغبة المجلس فى الاستجبال .

استل المجلس الى النظر فى تقرير لجنة الطعون عن الطعنين المقدمين ضد حضرة الدكتور أحمد عيسى بك العضو بالمجلس لفقده شرط التصاب المالى المقرر لأعضاء المجلس .

دولة الرئيس — حضرة الدكتور أحمد عيسى بك لم يحضر ولكنه قدتم مذكرة بدفاعه وسئل على حضراتكم تقرير اللجنة والدفاع المقدم منه .

على تقرير لجنة الطعون وهذا نصه :

تقرير

عن العلمين الموجهين الى حضرة الدكتور أحمد عيسى بك عضو المجلس

إحال المجلس بجلسته التي انعقدت في يوم ٦ يولييه سنة ١٩٢٦ على لجنة الطعون العلمين الذين تقدموا بحضرة الدكتور أحمد عيسى بك عضو المجلس بتاريخ أول يولييه سنة ١٩٢٦ أحدهما من محمد طلعت وحسين محمد السيسى والآخر من محمود علي بارز وعبد الحليم سيد لفصهما وإبداء رأيا فيها .
وبناء عليه اجتمعت اللجنة في عدة جلسات فرأت أن كلا من العلمين يرجع الى فقدان النصاب المالي عند حضرة الدكتور .

ولما كانت المادة ٧٣ من قانون الانتخاب تنص على سقوط العضوية عند فقد الشروط وأتت اللجنة استنداء حضرة الدكتور ومؤهله مما يثبت أن النصاب المالي متوفر لديه ، فقدم لها مقرران من المفكرات الربوية أحدهما عن سنة ١٩٢٥ والآخر عن سنة ١٩٢٦ ومفكرين آخرين يما بيان بعض البيانات التي يعملها تحت الحساب كل منهما عن سنة من السنتين المذكورتين .

وقال حضرة الدكتور انه زيادة عن ذلك يستدل بمصره وبجائته التي يدل عليها بناؤه لتزلي بالكوري الأحمي يتفق مع نحو ثمانية آلاف جنيه واقتناؤه مكتبة بها كتب قيمة عديدة منها لا يقل عن أربعة آلاف جنيه واختياره عضوا في بعض الشركات الطيبة .

وقد سألته اللجنة عما إذا كان لديه دليل على توفر النصاب المالي عنده فیر ما ذكر فأجاب بالسلب .

والجنة لم تراع ذلك في توفر النصاب المالي لا بالمصرف ولا ببناء المنزل ولا بقتناء الكتب ولا بأنه ضمن أعضاء بعض الشركات لأن كلا من ذلك لو صح لا بدل مطلقا على توفر النصاب عنده فلم يبق لدى اللجنة بعد ذلك الا بحث الدفاتر .

ولما بحثت اللجنة في تلك الدفاتر لاحظت عليها ما يأتي :

أولا - اشتغالها على أرقام مجردة عن ذكر أسماء من وودت تلك المبالغ منهم .

ثانيا - أنه مرصده فيها مبالغ حصلت في أيام كان حضرة الدكتور مشغولا في بعضا بالأرياف في احتفالات عملت لحرب الاتحاد وكان حضرته من ضمن أعضاء وفد هذا الحزب كما تنطق بذلك أعداد جريدة الاتحاد وحضرة الدكتور وأن أكثر وجوده ببعض تلك الاحتفالات الا أنه أعترف بحضوره في البعض الآخر .

ثالثا - اشتغالها على رصده مبالغ في يومی ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ و ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ مع أنها يوم افتتاح البرلمان وقد حضر حضرة الدكتور جلسة البرلمان قبل الظهور وجلس الشيوخ بعده في اليومين المذكورين كما هو ثابت بالمضابط الرسمية ، وهو وأن قرر - أن المبالغ وأن وضعت في ساعته معينة الا أنه لامرعة بالتبديد أمام تلك الساعات تباعدا من مثل هذه الملاحظة - الا أنه لما توخى في ذلك قال لا يعرف أن كان التحصيل قبل الظهور أو بعده . وقد تبين على كل حال أنه كان مشغولا في الوقتين وهذا يمد الأغذ بقوله بعدم التقيد بالساعات ويؤكد عدم الاعتداد بالدفاتر .

رابعا - ناشره على بعض أيام متوالية في دفتر سنة ١٩٢٥ وهي أيام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٥ بأنها أيام عيد فضاءه بالاسكندرية وأرجاده بالقرى أيام ٢ و ٣ و ٤ و ٥ يولييه من تلك السنة مبالغ على أنه حصلها في تلك الأيام مع أن الأيام الأولى لم تكن أيام عيد في سنة ١٩٢٥ بل في سنة ١٩٢٦ وهو مؤشر في دفتره بذلك أيضا وأما أيام العيد في سنة ١٩٢٥ هي أيام ٢ و ٣ و ٤ يولييه التي أثبتت فيها تحصيل مبالغ .

ولما سئل عن ذلك توجى بذلك وطلب الاطلاع على الأجنة فلما تحقق من وجوده بها قال أنه أرصدها من أوراق مع أنه قد قبل ذلك أن إثبات المبالغ بالدفاتر هو في يوم التحصيل أولا فأرأى أنه هو الذي يحصلها بنفسه . ثم قال أن ذلك خطأ . ومع تقريره بهذا لا يمكن للجنة أن تعتمد بتلك الدفاتر التي يقرر صاحبها بالخطأ بأنها ليست منتظمة .

خامسا - وجود اختلاف بالزيادة تارة والنقص أخرى بين المفكرين البيوميين ومفكرين الزياميات في غير موضع .

ولما رأت اللجنة أن حالة الدفاتر لا تسمح مطلقا بالأخذ بها ولا بلها دليله أو عليه فيها هو مسطريا لما ذكر استندته فيمره وناقشته على أمل أن تجد ما يدل على توفر النصاب المالي عنده فظهر لها من تلك المناقشات أنه لم يكن سائرا للنصاب حتى وقت تبينه سائرا عما إذا كان قد اتجهت نفسه الى الترشح لعضوية مجلس الشيوخ في دائرة من الدوائر قبيل تبينه فأجاب بالإيجاب .

ولا سئل عن الدليل الذي كان يقدمه لجنة الترشح لإثبات توفر النصاب المالي عنده على أن القول بأنه كان يريد الترشح لعضوية مجلس النواب التي يعتقد أنها لا تحتاج إلى توفر نصاب مالي .

فيما عليه :

وعلى ما هو متفق بحضور جلسات اللجنة وما دونته من الأسباب قررت اللجنة بإجاء الآراء فقدان النصاب المالي المشروط في الدستور وقانون الانتخاب لعضوية مجلس الشيوخ عند الدكتور أحمد عيسى بك وسقوط عضويته لمجلس الشيوخ .

رئيس اللجنة
يوسف وهبه

بحريا في ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٦

على دفاع حضرة الدكتور أحمد عيسى بك عما جاء في تقرير لجنة الطعون وهذا نصه :

دفاع

الدكتور أحمد عيسى بك عما جاء في تقرير لجنة الطعون

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أشرف بأن أعرض على دولكم ما يأتي راجيا تودعه على حضرات أعضاء مجلس الشيوخ الموقر .

ونغضولوا دولكم بقبول قانون الإجلال ما

الدكتور أحمد عيسى

التمارة في ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦

(١)

لاحظت اللجنة (أولا) على مفكراتي (أنها مجردة عن ذكر أسماء من وردت بالمبالغ منهم) .

وردى على ذلك أنه تم تجميع المادة كما قدمت بقيد أسماء كل من مر بجانق من المرضى لا سيما أولئك المرضى العاديين . وليست هذه عائق رمدى بل أنها عادة جميع الأطباء المصريين . ونفس رئيس اللجنة صاحب الدولة يوسف وجيه باشا قد قال ذلك صراحة . واستشهد بأكثر طبيب وطني في الاسكندرية هو الدكتور عبد السيد بك . ولذلك ذهبت عند ما رأيت هذه الملاحظة في تقرير اللجنة . والواقع أنني إذا استعملت بعض مفكرات كهذه فإنما استعملها لنفسى وبقصد أن أرصد ما يبقى في ذكراى مما يرد الى من الزائت العاديين فلا تهينى استعمالي . أما المتدحدون أصحاب الرواتب الذين تكون عنهم في الطالب زمامات تحصل في أوقاتها فاني أفيد استعمالي .

(٢)

لاحظت اللجنة (ثانيا) أنى قيمت مبالغ في أيام كنت فيها غائبا عن مصر في استقالات عملت لحزب الاتحاد في يوسى ٢٥ يوسى سنة ١٩٢٥ و٢٩ يوسى سنة ١٩٢٥

وأقول ردا على ذلك أنى لم أسافر في وفد حزب الاتحاد الاسرة واحدة وهو يوم ٢٥ يوسى سنة ١٩٢٥ الى المنصورة ولا يوجد في مفكرتى ذكر اراد لهذا اليوم . نعم ان جلسة الطعون لاحظت أنه يوجد اراد في يوم ٢٩ يوسى سنة ١٩٢٥ مع أنه جاء في "جريدة الاتحاد" أنى سافرت الى الفيوم مع وفد الاتحاد الذى سافر اليها في ذلك اليوم .

والواقع أقبل أسافر قط في هذا اليوم مع الوفد المذكور على الرغم من ذكر اسمى في الجريدة لأن الوفد لم يمين أعضاؤه للسفر كست منهم وأرسلت الأسماء الى الجريدة قبل السفر بيوم ولكني تخلفت .

فلاستدل بالجرية استدلالا غير صحيح وحسبى أن أطلب استماع شهادة المدير وكيل المديرية والحكماء وابق أعضاء لجنة الاحتفال . ولست أنا وحلى الذى تخلفت وذكر اسمه في الجريدة بل أنه تخلف ثلاثة آخرون منهم حضرة عبد الرحمن الموم بك .

(٣)

لاحظت اللجنة (ثالثا) أن المفكرة مبالغ وردت يوسى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ و١٠ يوسى سنة ١٩٢٥ مع أنها يوم اقتاح البرلمان . وخطا اللجنة في هذه الملاحظة ظاهر جدا . لأن حفلة اقتاح البرلمان تتهى حوالى الساعة العاشرة وعيادى من الساعة الحادية عشرة . كما أن جلسة الشيوخ لا تبدأ الا الساعة السادسة . وفيما بين الجلستين منسح من الوقت للعيادة والمرضى .

(٤)

لاحظت اللجنة (رابعا) وجود تأشير على بعض أيام متوالية في مفكرة سنة ١٩٢٥ بأنها أيام عيد مع أنها لم تكن كذلك والواقع أنها كانت أيام عمل والاراد قيد خطا في أيام العيد . وحساب الشرح مع وجود هذا الخطا واحد ولو أنى تصمتت هذه المفكرة لما كان هذا الخطا فوجوده دليل على صدق مفكراتى وما فيها من الشامل من جانيه للأسباب التى تقدمت . ومن هذا يتبين أن اللجنة خططة في تقديمها تلك الواقعة وفيما استجتهه منها .

وزعت سكرتيرية المجلس بالأسس على حضرات أعضائه صورا من تقرير لجنة الطعون الذى رقتة الى المجلس عمام من الاجراءات في مادة تحقيق الطعن الذى تقدم في حق لآنى قدلت نصاب العضوية المنصوص عليه في المادة ٧٢ من قانون الانتخاب .

وقد ضمنت اللجنة تقريرها هذا جملة ملاحظات خاصة بما تقدمت اليها من مفكراتى التى قيلت بها بعض ما كان يرد الى في ساقى ١٩٢٥ و١٩٢٦ واستجبت من تلك الملاحظات أن حالة هذه المفكرات لا تسمح بالأخذ بها لتكون دليلا في أو على فيها هو مسطور بها . وزادت أنها ناقشتني على أمل أن نجد ما يدل على توفر النصاب الملكى صدى . فظهر لها من تلك المناقشات أنى لم أكن حاضرا للنصاب . وطلبت في النهاية بناء على ذلك وعلى ما هو معلون في محاضر جلساتها أن يقرر المجلس سقوط عضويتى لمجلس الشيوخ بقصد النصاب .

وحيث أن اللجنة أخطأت في تقدير الواقع وفيما أبدته من الملاحظات وما دوت من الأسباب خطا بينا فاسمحوا لى أن أناقضها فيما قالت حتى يتبين المجلس مبلغ خطيها ويقرر بعد ذلك ما يراه .

أولا - خالفت اللجنة في تحقيقها مبدأ من المبادئ الأولية المتفق عليها ملما وعملا ألا وهو أن الواجب أن يقيم الدليل على صحة الطعن من يذمجه لأن يكفل المعلوم فيه أثبات علم محص . ولكن اللجنة خالفت هذا المبدأ وانجملت بادى فيه الى تكليف أنا بإقامة الدليل على حقى ما أفضاه الطاعن الذى لم يقدم على ملته أى دليل كان . وكان حقا على اللجنة عملا بهذا المبدأ أن لا تجزم بللك الطعن . وزنا ولكنها لم تفعل وأخذت أقوال الطاعن فضية مسلمة وكلفتى إقامة الدليل على نفيها .

ثانيا - أنها بعد أن حكمت الآية على نحو ما ذكر في طريقة تحقيقها طلبت لى أن أقدم اليها نفاذى لثنتين منها مبلغ ارادانى فاجبتا بأن السمل جار في بلادنا لدى الأطباء على ألا يقتضوا دلائل متعلمة كالتي يقتضها الأطباء فى فرنسا والمجلدات مثلا لأن قوانين تلك البلاد تحتم على المشتغلين بالأعمال المسلكية أو التجارية أو الصناعية أو المهن الحرة أن يقتضوا دلائل قانونية يثبتون فيها ابرادهم في أوقاتها ليدفوا عنها ضريبة الاراد .

أما في بلادنا فالأمر خلاف ذلك . وقبلما يوجد بين الأطباء المصريين من يفتقد دقتا استغلا لاراد مهته لأن الأمر منه واليه وليس لأحد أن يطالبه بحساب ما . والواقع أنه يرد على الطبيب ما في عيادته من طبقات الناس على اختلاف درجاتهم ما لا يجد داعيا لتقييد أسمائهم ولا لمعرفة اختصاصهم وكل ما يبنى به الطبيب منا هو أن يقيد المبالغ في مفكراتى يرجع لى ذاكرته فيها وكتبها ما تخونه تلك المناكرة .

من هذا يتبين أن كل ما أبدته اللجنة من الملاحظات على مفكراتى كلت في غير محله . كما أقول أنها لم تصادف الصواب فيما ذهبت اليه من علم محص الاستدلال على توفر النصاب بما تقدمت اليها من حالة ميمش . وما تستدعيه من التفاتات يوما وتوفر لى من الأموال التى تمكنت بها من افتاء ما اكتسبت . وما أنا ناقض اللجنة في ملاحظاتها الواحدة بل الأخرى .

مجلس الشيوخ

لجنة الحسابات

تقرير مشروع من اللجنة عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٢٧-١٩٢٧

أعلنت هيئة المراقبة مشروعا لميزانية المجلس عن سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وألحقته بتقرير شرحت فيه مشروعهما وبيّنت ما اشتملت عليه من الفروق بالنسبة لميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

وبما أن لجنة الحسابات قد وافقت على المشروع المذكور فهي تشرف بعرضه على هيئة المجلس راجية التكرم بإقراره

رئيس لجنة الحسابات

حسين رشدي

ثم تلى محضر جلسة يوم ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٦ لجنة حسابات المجلس وهذا نصه :

مجلس الشيوخ

لجنة الحسابات

محضر جلسة ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٦

اجتمعت لجنة الحسابات في يوم الثلاثاء ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٦ تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس مجلس الشيوخ وبحضور:

حضرة صاحب السعادة عبد العلي باشا

» » » حفي الطووزي باشا

» » » علي فهمي باشا

» » » النزهة إبراهيم نور الدين بك

» » » عبد الله سليمان إياض بك

ولم يحضر حضرة حافظ طابرين بك

وقد حضر حضرة السيد فوده بك مرافق المجلس لعرض مشروع ميزانية المجلس عن سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وطلب إلى السكرتير العام حضور الجلسة لأجل قولي السكرتيرية وتهديم ما يطلب من البيانات

وبعد الاطلاع على مشروع الميزانية المقدم من هيئة المراقبة، وحل التقرير التفسيري الملحق به، وبعد سماع ما أبداه حضرة المراقب تطبيقا على تقريره؛ قررت اللجنة الموافقة على مشروع الميزانية المذكور، وما تضمنته من التعديلات بالنسبة لميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ طبقا لما هو مبين في الصورة الملحقة بهذا

(٥)

لاحظت اللجنة (خاصا) وجود اختلاف بالزيادة تارة والنقص أخرى بين ذكرين الوميتين ومفكر الزمام في غير موضع

وجوابي عن ذلك أنه مع صحة كل ماورد جهنم المفكرات فبا يختص بالإيراد ن كما قلت لا أدعى أنها موضوعة بنظام لا سباب التي ذكرتها

»

بقيت كلمة هامة ألقت بها نظر المجلس بوجه خاص ألا وهي :

أنه أن مع أن لجنة حقا في مخالفة ذلك المبدأ الذي أشرت إليه في صدر براني هذا وأن تكلفني بالاثبات فانه كان حقا ملها إلا تهمل جانب ذلك دليل القاطع الذي تهملت به إليها إلا وهو الاستدلال على توفر شرط التصاب مالي للماشية المعروفة لخاص والمعام وما تستدعيه من النفقات التي تربو نيرا على التصاب فضلا عما ادعاه مما يزيد عن تلك النفقات

فاني أدفع أجرة سكن للعيادة والبيت ٣٠ جنيها في الشهر وأصرف ٢٥ جنيها بالشهر على أوتوموبيل وأدفع سنويا مائة ليلاني في مدرسة الميردنديه برحاجاتهم ولوازمهم فكم تكون نفقات معيشي أنا ومالتي الكبيرة وما يلزمني ن خدم وحشم

صندوقني إن أقل ما أقفقه شهريا لا يخل من المائتين جنييه ويحتاج هذا مكفى أن أوفر مما زاد من هذه النفقات مئة آلاف من الجنيئات يشهد با بيت أشياده الآن بجمار "كوري الانجليز" اتفقت عليه حتى هذه اللحظة نة آلاف جنييه وساهمت في بعض شركات هامة من شركات الأدوية العاقبر إلى غير ذلك مما يقوم بهانا على أني أربع سنويا فوق التصاب كثير

هذه يادولة الرئيس على ملاحظاتي على تقرير اللجنة أقدمها بكل إيمان شفوعة بكل احترام وللمجلس الموقر رأي الأعلى ما

الدكتور أحمد عيسى

حضرة الشيخ محمد بن العرب بك (المقرر) - المادة الخامسة من اللائحة الداخلية صريحة في أنه اذا كان تقرير اللجنة يتضمن البناء انتخاب عضو يكن العضو غائبا، ويجب تأجيل النظر في هذا التقرير إلى جلسة أخرى فيأتي فيها التقرير المذكور، فأرى تأجيل النظر في موضوع الظن إلى جلسة غد

دولة الرئيس - ما رأى حضراتكم في ذلك ؟

أصوات : نوافق

دولة الرئيس - المجلس يقرر تأجيل النظر في تقرير اللجنة والدفع المقدم من حضرة الدكتور أحمد عيسى بك إلى جلسة غد

انتقل المجلس إلى النظر في ميزانية المجلس لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

على تقرير لجنة الحسابات عن مشروع الميزانية المذكورة وهذا نصه :

هي التي تتولى بنفسها وضع ميزانياتها وقد تضمنت لائحة الداخلية - عملا بهذا المبدأ - التوافق الذي نتج عن وضع ميزانيته فلا يصح الخروج عنها مجال. ولذا تمرد سبب من الأسباب الدل بها تبقى الميزانية القديمة معمولاً بها إلى أن يتسرع وضع الميزانية الجديدة على الوجه القانوني .

(٣) لم ترزع الحكومة في العام الماضي هذا المبدأ وتعرضت لميزانية مجلس الشيوخ (٣) كما تعرضت لميزانية مجلس النواب (١) وكان تعرضها على الأصح في نقطتين - الأولى أنها قررت تخفيض مكافأة الأعضاء من ٦٠٠ جنيه إلى ٣٦٠ جنيه سنوياً والثانية أنها قررت فيما يتعلق بموظفي المجلس السداد كل وظيفة تخلفه يصل المبلغ المخصص لموظفين إلى اثنين .

(٤) لم تتأخرهئة المكتب وبعية المراقبة عن الاعتراض على هذا العمل في حينه وأكاد حق الحكومة في التمرض لميزانية المجلس ، كما أن المجلس نفسه لم يكن يعتقد جلساته حتى أصدر قراره المشهور باستقلاله في ميزانيته وأعماله الداخلية عامة عن السلطة التنفيذية .

(٥) وجاء بعد ذلك القراران اللذان أصدرهما مجلس النواب ومجلس الشيوخ ومؤداهما بأن القرار الوزاري الذي صدر من الوزارة المسماة لا يمكن أن يؤثر بأي حال من الأحوال على قانون المكافأة البرلمانية . فكان في هذين القرارين تأكيد صريح لحرمة القوانين من جهة واستقلال ميزانية البرلمان من جهة أخرى .

(٦) فليس لنا إذن ونحن نضع مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ إلا أن نقارنه بميزانيته سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وهي الميزانية الدستورية الوحيدة .

(٧) وما نحن نبين فيما يلي من المشروع الحالي وبين ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ من الفروق :

بند ١ - مكافآت لرئيس المجلس وأعضائه
أصبح للمكافآت مبلغ ٧٤١٠٠ جنيه من سنة ١٩٣٦ - ١٩٢٧ كما كان مقرراً لها في ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

على أننا قد أوجدنا أيضاً مبلغ ٢٨٣٢٠ جنيه لنصف فرق مكافأة الأعضاء من سنة ١٩٢٥ - ١٩٣٦ بسبب بطلان قرار تخفيض المكافأة وجوب صرف هذا الفرق عن المخصص وهو مبلغ ٢٤٠ جنيه لكل عضو . على أن هذا المبلغ ليس هو في الواقع زيادة حقيقية في المصروفات بل هو تكلفة قانونية لميزانية سنة ١٩٢٥ - ١٩٣٦

بند ٢ - مرتبات موظفي المجلس وعماله
حيثما قبيل أن نذكر شيئاً من هذا البند أن نذكر أن أقلام السكرتيرة قسمت بقرار من المكتب إلى دائرتين : دائرة تشريعية وإدارة مراقبة . فالأولى تخصص بموجب مائتين بالمعمل التشريعي من مضايقات ومعاشر وأعمال بلان الخ . والثانية بالأعمال الإدارية وتشمل أقلام الحسابات والمخازن والمحفوظات والمباني الخ . وذلك قياساً على المنح في فرنسا ولجيكيا وغيرها من البلاد البرلمانية .

وكذلك نظرت اللجنة في الطريقة التي تتبع في أمر تقديم الميزانية . وهل تقدم إلى مجلس النواب رأساً باعتبار أن حكم الدستور أن المناقشة في الميزانية العامة للدولة تبدأ فيها أولاً . أو أن تهتم إلى مجلس الشيوخ أولاً باعتبار أنها ميزانية الخاصة ، وأنه من الضروري أن يكون هو الذي يتولى إقرارها . فرأت اللجنة بعد الإطلاع على ما هو متبع في البلاد الدستورية الأخرى كفرنسا أنه ينبغي أن مجلس الشيوخ هو الذي ينظر أولاً في ميزانيته الخاصة ويقرها . إذ لا عمل لتبليغ مجلس النواب ميزانية مجلس من غير أن يكون قد وافق عليها . ونظراً لأن العرف المتبع في البلاد الدستورية هو أن كل مجلس يتولى بنفسه وضع ميزانيته الخاصة من غير أن تتدخل الحكومة في أمرها . وأن يلغها للمجلس الآخر لها وإسداً إجمالاً . فلا نقاش للمجلس الآخر لها ولا يتعرض لها ، فقد كلفت اللجنة دولة رئيس المجلس بأن يتفاهم مع حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب على هذا الأمر ويتفق مع دولته على ألا يتعرض أحد المجلسين لميزانية المجلس الآخر .

رئيس اللجنة

حسين رشدي

حضرة حافظ عابدين بك - ذكر في هذا المحضر أنني لم أحضر والواقع أنني اعتذرت لأرجو تصحيح ذلك .
دولة الرئيس - يصح ذلك .

حضرة الشيخ طه حسين - ذكر في المحضر أن اللجنة كلفت دولة رئيس المجلس بالتفاهم مع حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب عن طريقة وضع الميزانية فهل حصل هذا التفاهم فعلاً ؟
دولة الرئيس - نعم حصل .

على التقرير المقدم من هيئة المراقبة عن مشروع الميزانية المذكورة وهذا نصه :

تقرير مقدم من هيئة المراقبة

عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

(١) تشرف هيئة المراقبة بأن تهتم مع هذا مشروع ميزانية مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ راجية من لجنة الحسابات النظر في هذا المشروع وعرضه على المجلس .

(٢) وفي ظل المجلس أن هيئة المراقبة لم تستطع في السنة الماضية أن تضع مشروع الميزانية بسبب تعطيل جلسات المجلس وعدم إمكانه النظر فيه ، وكان المفهوم لئسنا في كل حال أن الميزانية الوحيدة التي يحق لنا اختيارها صحيحة قائمة من سنة ١٩٢٥ - ١٩٣٦ هي نفس الميزانية التي كان إقرارها البرلمان وصدر القانون بها من سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وذلك عملاً بالمادة ١٤٢ من الدستور .

غير أن الحكومة أصدرت في ذلك العهد الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٢٥ - ١٩٣٦ بمرسوم استناداً إلى المادة ٤١ من الدستور . وليس هنا مقام البحث فيما إذا كانت المادة ٤١ المشار إليها تحول الحكومة حق وضع الميزانية بمرسوم إذ عمل البحث في هذا عند النظر بصفة عامة في دستورية جميع المراسم التي أصدرتها الحكومة أثناء تعطيل البرلمان . ولكن مهما يكن الرأي الذي يؤخذ به فيما لا مشاحة فيه أن الحكومة ليس لها أن تعرض وجهه من الوجوه لميزانية البرلمان فالحيلولة النائية في كل البلاد الدستورية

أما فيما يتعلق بالوظائف الثلاث الأخرى أى وظائف السكرير العام والسكرير العام المساعد ومدير إدارة المراقبة فقد رفعا متولاهما في المشروع على الوجه الذى أوصى به المكتب .

وليس في هذا البند أى تعديل آخر إلا بقدر المبالغ المأذونة التى تصحح قانونا للوطنين .

(ب) الوظائف الخارجية من هيئة البالي :

لم تدخل أى تعديل على البند المذكور فيما سوى أننا أضفنا فيه مقدار المبالغ القانونية والبنيا الدرجة الأخيرة (ومرئوطها من ٧ جنيه ٥٠٠ ملغ إلى ٣٠٠ جنيه ٥٠٠ ملغ) لعدم وفاة هذا المرتب بمجاعة أصاغر الساعة والفراشين . ومن الجهة الأخرى فإنه كان مدرجا بالميزانية القديمة مبلغ ٥٧٠٠ جنيه احتياطي لإنشاء وظائف حجاب مدوين وحجاب حيليات كما ذكر في التقرير الذى قدم عن ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وأقره المجلس ، وقد قرر المكتب أخيرا بالفعل إنشاء أربع وظائف لحجاب الحيليات ، وأطلق عليهم لقب ملاحظين لحيليات واحدة ورئيس الملاحظين ومرئوطها من ٨ - ١٢ جنيه شهريا وثلاثة ملاحظين من ٦ - ٩ جنيهات شهريا ، فجموع ربط الوظائف الأربع ٣٧٧٠ جنيه والباقي أدرج كما هو بشكل احتياطي .

بند ٣ - المكتب :

أدرج لما في ميزانية سنة ١٩٢٤ مبلغ ١٠٠٠ جنيه وكان المتفق عليه أن يدرج لما هذا المبلغ سنويا ، وبما أنه لم يصرف شيء من هذا المبلغ في السنوات الماضية وإلى الاتحاد في آخر السنة لعدم استهلاكه ، فقد رأينا أن ندرج في ميزانية هذا المبلغ لهذا الغرض أثنى جنيه دفعة واحدة حتى نستطيع الخروج في تكوين المكتب على وجه مرض .

بند ٤ - كسارى وديوتس - على حله .

بند ٥ - افتدات الأثاثات والمفروشات - على حله .

بند ٦ - مصاريب ثورية - على حله .

بند ٧ - مصاريب استقال وبذل السفيرة :

أين المقرر في هذا البند على حله أى مبلغ ٧٥٠٠ جنيه على أنه أدرج فيه مبلغ ١١٠٠٠ جنيه عن جوازات السكة الحديدية المنقولة لحضرات الأعضاء . على أن الاتحاد وحسب أكثر مما هو حقيقى لأنه لا يخرج من كونه ثقل مبلغ من باب إلى باب في ميزانية الدولة .

بند ٨ - أعمال جلدية :

لم ندرج في هذا الباب سوى مبلغ ١٢٠٠ جنيه وهو عبارة عن قبعة التكاليف المقدرة لإعطاء الحواجز الرئيسية بمرات المجلس ولإجراء بعض ترتيبات في مبنى المجلس .

بند ٩ - المصاريف غير المنظورة - على حله .

(أ) وتكون المراقبة هذا ما ذكر في تقرير سنة ١٩٢٤ وهو أن جميع المبالغ المطلوبة لمجلس الشيوخ ينبغي أن ترد في الميزانية العامة للدولة ولما أريدنا إيجاليا بنهر تفصيل ولا بيان ، فإن هذا هو المعمول به في كثير من البلاد الأخرى وهو يظهر لاستغلال المجلس في مصالح الحكومة في إدارة شؤونه بنسبه وبما أنه ليس لوزارة المالية مرافيق عليه فلا فائدة حيلته من ذكر التفصيلات في الميزانية العامة والاكتفاء بل بيانها في المناقشة بالمجلس واقراره بهذا البيان .

(١) الدرجات الدائمة :

من رأى المكتب السابق الذى يشر العمل من عهد افتتاح المجلس إلى الآن وقد قدر أهمية الوظائف والمسئولية اللازمة لكل منها (والمكتب الحالى يؤيد في ذلك كل التأييد) وجوب رفع مستوى الوظائف العليا بالمجلس أولا لئلا يكون هناك تناسب بين الدرجة والمسئولية ، وثانيا لئلا يكون الموظفون في حالة تجعلهم يفتخرون بوظائفهم في المجلس ولا يتطلعون إلى الانتقال منها إلى سواها لما في هذا الانتقال من إقناع الاضطراب في سير الأعمال ومن ضياع ثمرة الاختيار الذى يكون الموظف قد اكتسبه وقد ووعيت هذه الاعتبارات في جميع البلاد البرلمانية .

وقد كان في نية المكتب السابق إجراء هذه التعديلات منذ سنة ١٩٢٤ (وقررها مبدئيا بالفعل) لأن المعلوم أن الميزانية التى وضعتها الحكومة في ذلك الحين لم تكن إلا ميزانية مؤقتة ، وقد نص صراحة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء (وكان حينئذ دولة سعد باشا) في ذلك صراحة حيث قرر فيها أن لكل من المجلسين طمعا بعد اجتماعه حق تعديل ميزانيته على الوجه الذى يراه وطبقا لمقتضيات العمل به .

وبناء على ذلك أوصى المكتب برفع درجات وظائف السكرير العام والسكرير العام المساعد ومدير الإدارة التشريعية ومدير إدارة المراقبة على أن يكون ذلك بالاتفاق مع مكتب مجلس النواب .

فيما على هذه التوصية وعلى ما حصل الاتفاق عليه مع مكتب مجلس النواب قد أدرجت وظيفة السكرير العام في مشروع الميزانية بمرتبة ثابت قدره ١٥٠٠ ج ٠ م وهو الآن في الدرجة الأولى (ب) التى مرئوطها من ١٢٠٠ ج ٠ م - ١٥٠٠ ج ٠ م ومرتبته الحالى فيها ١٤٠٠ ج ٠ م ووظيفة السكرير العام المساعد في الدرجة الأولى (ج) (١٢٠٠ ج ٠ م - ١٣٠٠ ج ٠ م) بدلا من الدرجة الثانية (٩٠٠ ج ٠ م - ١٤٠٠ ج ٠ م) والسكرير العام المساعد يستولى فيها على مرتبة ٩٨٠ ج ٠ م وقد أدرجت الوظيفة بأولى مرئوط الدرجة الجديدة ، ووظيفة مدير الإدارة التشريعية من الدرجة الثانية بدلا من الثالثة (ومرئوطها من ٧٢٠ ج ٠ م - ٩٦٠ ج ٠ م) وصورة محمود شوكت بك يستولى فيها الآن على مرتبة ٩٣٦ ج ٠ م وقد أدرجت مرتبته في المشروع بزيادة ٨٠ ج ٠ م على مرتبته الحالى ، ووظيفة مدير إدارة المراقبة في الدرجة الثالثة بدلا من الرابعة (ومرئوطها من ٥٤٠ ج ٠ م - ٨٤٠ ج ٠ م) وصورة عبد السلام محمود أئندى يستولى فيها على مرتبة ٦٠٠ ج ٠ م وقد أدرجت مرتبته بأولى مرئوط الدرجة الجديدة (جديدة) ، لأنه في الواقع إذا قورنت هذه الوظائف بما يقابلها في المصالح الأيمرية طمة فلا يصح أن تكون درجاتها أقل مما ذكر أعلاه .

أما فيما يتعلق بوظيفة مدير الإدارة التشريعية فلم ندع الحلال إلى إحداث تغيير في أرقام الميزانية وذلك لأنه خلت بالفعل وظيفة من الدرجة الثانية بالمجلس وهي الدرجة التى كانت يشغلها مدير إدارة الترجمة المترجم فأصدر المكتب منذ عدة شهور قرارا بتخصيص الدرجة المذكورة كمدير إدارة الترجمة وأن يجعل وظيفة مدير إدارة الترجمة من الدرجة الثالثة لأن الوظيفة الأولى تنوق الثانية أهمية بما لا يقاس فصحق الغرض إذ من غير تعديل في الميزانية .

ميزانية سنة ١٩٢٦-١٩٢٧

قسم ٢ - البرلمان
فصل ١ - مجلس الشيوخ

	مصاريف		زيادة	انقضاء	مجموع الميزانية في سنة ١٩٢٦
	١٩٢٧-١٩٢٦	١٩٢٥-١٩٢٤			
بند ١ - مكافآت لرئيس المجلس وأعضائه .	٧٤١٠٠	٧٤١٠٠	—	—	٧٤١٠٠
» - فرق المكافآت من سنة ١٩٢٥-١٩٢٦	٢٨٣٢٠	—	٢٨٣٢٠	—	٢٨٣٢٠
» - مرتبات موظفي المجلس وعماله .	٢٥٧٧٣	٢٤٨٩٠	٩١٣	—	٢٥٧٧٣
» - المكتبة .	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	—	٢٠٠٠
» - كساري وملبوسات .	٦٠٠	٦٠٠	—	—	٦٠٠
» - أثاثات ومفروشات .	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	—	٢٠٠٠
» - مصاريف ثرية .	٨٠٠	٨٠٠	—	—	٨٠٠
» - مصاريف انتقال وبدل سفرية .	١١٧٥٠	٧٥٠	١١٠٠٠	—	١١٧٥٠
» - أعمال جليلة .	١٢٠٠	٩١٥٠	—	٧٩٥٠	١٢٠٠
» - مصروفات غير منظورة .	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	—	٢٠٠٠
الإجمالية	—	—	—	—	١٤٨٥٤٣

(تابع) فصل ١ - مجلس الشيوخ

عدد		القرية	القوة	الميزانية	المجموع	
					عدد	مصاريف
	السكرتيرة العامة :					
	١ - المصروفات الإدارية :					
	الترتيب الإداري :					
١	سكرتير عام (المرتب الحالي ١٤٠٠ جنيه)	مرتب ثابت	١٢٠٠-١٣٩٠	١٥٠٠	١	١٥٠٠
١	» مساعد (المرتب الحالي ٩٨٠ جنيه)	أول ج	١٢٠٠	١٢٠٠	١	١٢٠٠
	الادارة التشريعية :					
	الترتيب الإداري :					
١	مدير الادارة التشريعية...	ثانية	١١٥٠-٩٠٠	١٠١٦		
٣	» كل الفرقة	ثالثة	٩٦٠-٧٢٠	١٢٤٠		
٣	رئيس فرقة وسكرتير...	رابعة	٨٤٠-٤٤٠	١٢٦٠		
٢	مدير مكتب الرئيس	خامسة	٦٠٠-٢٤٠	٣٤٢٢		
٦	موظفون بالفرق والجان...	سادسة	٤٦٠-١٨٠	٢٠٩٤		
٣	مترجمون					
٦	موظفون بالفرق والجان...					
٢	مترجمان					
٢٢	قليل منه				٢	٢٧٠٠

قسم ٢ - البرلمان

فصل ١ - مجلس الشيوخ

المجموع		المربوط	الخدمة	المرتبة	عدد	جنيه
٢٧٠٠	٢	جنيه				
١٣٩٦٤	٤١					
الترتيب الكتابي :						
			(أ)	موظفون جـ (أ)	١٧٠٤	
			(ب)	موظفون جـ (ب)	١٧٦٠	
			(ج)	موظفون جـ (ج)	٨٨٨	
أدارة المراقبة :						
الترتيب الاداري :						
			ثالث	مدير ادارة المراقبة	٧٢٠	
			رابعة	مدير الحسابات والمستفيدين	٥٤٠	
				وكيل المراقبة	٥٤٠	
			خامسة	رئيس الحسابات والمستفيدين	١٤٨٨	
				أمين المخطوطات	٣٨٤	
				أمين الكلية	١٢٠	
				مساعد أمين المخطوطات	٣٢٦	
				موظف بالأحكام	١٢٠	
				مهندس كهربائي	١٢٠	
الترتيب الكتابي						
			(أ)	موظفون	٩١٢	
			(ب)	موظفون	٦١٢	
			(ج)	موظفون	٥٥٢	
جـ - الوظائف الخارجه ومرتباتها						
ب - الوظائف الخارجه عن حيز المبال						
			مالية (أ)	مساعد	١٤٤	
			(أ)	رئيس ملاحظي الحسابات	١٠٨	
			(ب)	ملاحظ حسابات	٢٦٤	
			(ب)	رئيس جاب	٩٢	
			(ب)	رئيس جاب	١٦٨	
			أول	ثاني	٣٤٠	
			ثالث	رابع	٢٥٥	
			رابع	خامس	٢٠٤	
			سادس	سابع	١٨٠	
			طابع أول	ثاني	٦٩	
			طابع ثان	ثالث	٤٢	
			رئيس قرائين	أول	٩٠	
			فراشون	ثالث	٥٤٠	
			برابر وغيره	رابع	٨٤	
			أحياط	—	٢٠٠	
جـ - حلال لأجل عهده						
مساعدون الخ						

(تابع) قسم ٢ - البرلمان

فصل ١ - مجلس الشيخ :

٢٠٠٠ بند ٣ - المكتبة .

٦٠٠ » ٤ - كساوى وملبوسات .

٢٠٠٠ » ٥ - أثاثات ومفروشات .

٨٠٠ » ٦ - مصاريف ثرية .

٧٥٠ » ٧ - مصاريف انتقال وبلد سفيرة .

١١٠٠٠ » ٨ - مصاريف انتقال (عن جوازات سفر لحضرات الأعضاء) .

١٢٠٠ » ٨ - أعمال جديدة .

٣٠٠٠ » ٩ - مصروفات غير منظورة .

حضرة السيد فوده بك - أطلب حذف مبلغ الـ ١١٠٠٠ جنيه الواردة في بند ٧ عن جوازات السكة الحديدية الممنوعة لحضرات الأعضاء لأن هذا المبلغ هو في الواقع صوري أسوة بما أفقره مكتب مجلس النواب .

سماعة محمود شكرى باشا - ألفت نظر المجلس الى أنه وافق على إيرادات مصلحة السكة الحديدية أثناء نظر القسم الخاص بالإيرادات من ميزانية الدولة وفيها هذا المبلغ لحذفه الآن منقضى لما سبق تقريره .

قوله الرئيس - ولكن مجلس النواب حذف هذا المبلغ .

سماعة محمود شكرى باشا - مكتب مجلس النواب أشار بحذف ثمن جوازات السكة الحديدية الممنوعة لحضرات الأعضاء ولكن مجلس النواب لم يثبت في ذلك الى الآن فيحسن أن ننتظر حتى يصدر قرار المجلس المذكور في ذلك .

قوله الرئيس - هل حضراتكم توافقون على إبقاء الـ ١١٠٠٠ جنيه حتى يصدر مجلس النواب قراره في هذا الموضوع .

أصوات : توافق .

حضرة السيد فوده بك - أرى أيضا تنقيص مبلغ الـ ٧٥٠٠ جنيه الواردة في البند السابع عن مصاريف الانتقال وبلد السفيرة الى مبلغ ٢٠٠ جنيه .

حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عماد الله - هذا المبلغ لا لزوم له مطلقا لأن تقريره في سنة ١٩٢٤ كان لسفر بعض حضرات الأعضاء الى أوروبا لدرس الأنظمة البرلمانية وقد انتهت هذه الأمور فلا محل لوجوده الآن .

قوله الرئيس - مارأى حضراتكم في التعديل الذى يطلبه حضرة مراقب المجلس بالنسبة لمبلغ ٧٥٠٠ جنيه وجهه ٢٠٠ جنيه فقط ؟

أصوات : توافق على هذا التعديل .

قوله الرئيس - وما رأى حضراتكم في ميزانية المجلس التى تليت الآن ؟

أصوات : موافقون .

قوله الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الميزانية مع التعديل الذى طلبه حضرة المراقب وهو تنقيص مبلغ الـ ٧٥٠٠ جنيه الواردة في البند السابع الى ٢٠٠ جنيه .

قوله الرئيس - هل ترون حضراتكم تأجيل الجلسة الى الغد ؟

أصوات : يوم الاثنين للمقبل .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - ألفت نظر حضراتكم الى أنكم قررتم اليوم أن ينظر المجلس ضلّا بحسب لجنة الطعون عن الطعنين المتقدمين ضده حضرة الدكتور أحمد عيسى بك .

أصوات : تؤجل الجلسة الى بعد .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس الساعة السادسة والدقيقة ٥٠ مساء على أن يعود المجلس للاعتقاد غدا الأربعاء ٢٥ المحرم سنة ١٣٤٥ (٤ أغسطس سنة ١٩٢٦) الساعة السادسة مساء .



مضبطة الجلسة الحادية والعشرين

المتعلقة علنا في يوم الأربعاء ٢٥ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦

شرح المجلس في المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ بن محمود أبو جليل لمعالى وزير المالية .

حضرة محمود أبو النصر بك — على كلمة على شكل الاستجواب .

حضرة عبد الفتاح رجاى افندى — على أى شيء تستند في ذلك ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — المسألة مسألة مبدأ يجب أن يتقرر لها بخص بالروح الذى يجب أن تكون عليها الأسئلة والاستجوابات . والذى أرى أن استجواب اليوم ليس من الاستجوابات البرلمانية التى يصح أن تتخذ نودجا لما يأتى بعده من الاستجوابات .

حق الضوق في توجيه الأسئلة والاستجوابات هو من أخص مظاهر الحياة النيابية ليتحقق الاشراف الذى خوله القانون للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية . ولكن هذا الحق على ما أرى قد فتح له الباب على مصراعيه فحصل فيه نوع من الإفراط وبيحت الأسئلة والاستجوابات في أمور خاصة ما كان يصح أن تكون موضع سؤال أو استجواب .

في عرف المجالس النيابية التي مضى عليها من السنين ما جعل لها تقاليد برلمانية خاصة نظمت على مقتضاها الأسئلة في شكلها وفي موضوعها . في ذلك العرف الذى نرجو أن تفصل إليه قريبا ما يأتى فيقول كل سؤال أو استجواب الا اذا كان متعلقا بأمر من شؤون الدولة العامة المهمة التي تتصل مباشرة أو مجاورة بشأن من شؤون سياستها الداخلية أو الخارجية .

هناك فقط يصح أن يوجه سؤال أو استجواب وتصح مناقشة الوزراء ويصح أن يقال لينا مشرئ النواب بما لنا من حق الاشراف وبما على الحكومة من المسؤولية الوزارية يصبح أنناقشها أمرا يتعلق بالشؤون العامة والا انكسبت الآلة وضياع القرض المقصود من الأسئلة والاستجوابات وتطلعت على الحكومة أعمالها وضاع على المجلس وقته .

لا أنذهب في نظري هذه إلى بعيد ولا أرجع الى ذكر أسئلة مما جرت عليها مجالس النواب العريقة في النيابة ولكني أثير الى أمر هوين أيدبك تقيتيرن منه ما يجب أن تكون عليه الاستجوابات ثم يقولون بعد ذلك اذا كان مثل هذا الاستجواب يصح أن يكون استجوابا برلمانيا .

أريد أن أصل بكم الى حجر رميدا . الى حجر رقاعة . الى هليلج برلى الى حتى لا يضيع وقتنا سدى في توجيه الأسئلة . اسمعوا حضراتكم ما جاء في صفة ٣٤ من تقرير النظم البرلمانية الذى قلته اليكم رجلان من خيرة رجالكم ذكاه وفضلا .

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والقيقة الخامسة مساء برامة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء علنا كل من حضرات اصحاب الدولة والمعالى والسعادة والمزة : محمود عبد حسن الشنوبلى باشا . أحمد فؤاد عزت باشا . اسماعيل نمرى باشا . أحمد زيور باشا . أحمد ذو الفقار باشا . الدكتور حبيب خياط بك . عبد فتحي يكن بك . عبد السيد اللطيف افندى . عبد الرحمن صبرى باشا . بولس حنا باشا . عبد افلاطون باشا . صليب قلودروس باشا . عبد العظيم المصرى بك . سعيد فهمى الروي بك . عبد محمود خليل بك . السيد حسين القصبي . عبد ابراهيم والى بك . الانبالوكاس . عمر احمد خلف الله بك . حسن احمد المنبى بك . الفريق موسى فؤاد باشا . راغب عطيه بك (معصر لحضراتهم بإجازات) .

وحضرات : عبد زكى عبد الرزق بك . الشيخ ابراهيم عبد الجيد نوار . ابراهيم فرج أبو الجليل بك (متذرون عن جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرة الدكتور سودى بك جريس سودى افندى (متذرون عن جلستي أمس واليوم) .

وحضرات : أحمد ابوسيف وادى افندى ويوسف بشوتوبك ووزق شعبان شعيرة بك (متذرون عن جلسة اليوم) .

وغاب كل من حضرات : الدكتور أحمد ميسى بك . عقل عبد بك . على بسويو بك . يحيى ابراهيم باشا .

وحضرة في مقامه الوزراء حضرات اصحاب المجالس عبد فتح الله بركات باشا ووزير الزراعة وحرس حنا باشا ووزير المالية وثمان عزم بك ووزير الأشغال العمومية وحضرة صاحب السعادة عبد زكى الارياشى باشا وكيل وزارة المالية وحضرة صاحب المزة أحمد عبد الوهاب بك وكيل المالية المساعد .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجاى افندى . على عبد الرزق بك . محمد احمد الشريف بك . الشيخ محمد عن العرب بك . محمود شوكت بك سكرتير عام بالنيابة .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .
دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

جاء في هذا التقرير - "ومهما يكن من العرف البرلماني في كل بلد فالمطلع عليه على كل حال أن السؤال سوله أكان سكرتيراً أم شفهاً ينبغي أن يكون مختصاً بشؤون عامة تمتع من قرب أو عن بعد بسياسة الحكومة في شأن من شؤون الدولة الخارجية أو الداخلية ، لأنه إذا كان القرض مجرد الحصول على بيمان في شأن تأفقه فلولوين الحكومة مفتوحة الأرباب لكل طالب ومن السهل على عضو البرلمان على الأخص أن يحصل على البيمان المطلوب . ولكن إخراج المسألة عن طرد الاستفهام البسيط وجعلها موضوعاً لسؤال برلماني لا يوفقه إلا أنها مسألة عامة مرتبطة بمصلحة الكثيرين من الناس أو بالمبادئ التي ينبغي أن تجري عليها الوزارة في تصرفاتها " .

استمعوا أيضاً ما جاء في صدر هذا الباب من التقرير المتقدم

"ولكن الانحراف في استعمال هذا الحق يؤدي إلى عرقلة أعمال الحكومة ، وقد يطل مصالح الدولة ولهذا عنت الدساتير وصيحت اللوائح الداخلية بتنظيمه بحيث يتحقق المراد منه من الجهة الواحدة ولا يساء استعماله من الجهة الأخرى ."

إذا تبين هذا لحضراتكم وأقيم نظرة بسيطة على الاستجواب المطروح أمامكم لوجدتم فيه مخالفاً تلك التقاليد التي جرى عليها العرف البرلماني . دولة الرئيس - قد تكون النظرة التي تتبناها خصية ولكن لا تحس أن الاستجواب أدرج في جدول أعمال جلسة اليوم والوزير مستند للإجابة عليه .

حضرة الشيخ محمد بن العربي بك - ونوق ذلك فإن موضوع الاستجواب مرتبط بمسائل عامة .

حضرة محمود أبو النصر بك - إذا كان كل مافي الأمر أن الاستجواب أدرج في جدول الأعمال ومعالى الوزير مستند للإجابة ، فأرجو أن تعتبر إجابة الوزير على هذا الاستجواب بمثابة منه فقط ولا يكون المجلس قد فرض طلب الاستجوابات على مصراحيه .

حضرة في عبد الرازق بك - موضوع الاستجواب يتعلق بمسائل عامة .

حضرة لويس أخويح فاوس افندي - أعترض على ما قاله حضرة أبو النصر بك من حيث البدء لأنه يريد تحديد سلطة المجلس وفي هذا مخالفة للدستور الذي يكفل للأمة الاشتراك العمل في إدارة شؤون البلاد والأشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها .

حضرة محمود أبو النصر بك - أرجو من حضرات زملائي ألا يخطأوني وأطلب من دولة الرئيس أن يحافظ على النظام .

دولة الرئيس - هل لا تكفي بما قلته .

حضرة محمود أبو النصر بك - تذكرون حضراتكم أنه وجه سؤال في موضوع نقابة قبايشه إلى حضرة صاحب المسائل وزير الزراعة فكان حكماً في جوابه إذ قال "إن علاقة الوزارة مع شركات التعاون لا تبدأ إلا بعد أن يتم جمع المال وإعلان الوزارة بتكوين الشركة تكويناً قانونياً" .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يرغب حضرة محمود أبو النصر بك بنظرته أن تكون الاستجوابات قاصرة على المواضيع المرتبطة بالمسائل العامة وأرى أن هذا الاستجواب المطروح أمامنا مرتبط بالمسائل العامة لأنه متعلق بالأموال الأميرية وبمن الأفيان المبيعة من الحكومة ، ولا أنهم معنى لا اعتراضه لأن السائل وضع سؤاله والمسئول قبل الجواب عليه (رضي الخصيان ونضب محمود بك) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - الثائرة التي أثارها حضرة أبو النصر بك فيما يتعلق بتقرير المبدأ تكاد تكون رغبة منه في حصر حق الأعضاء في الأسئلة والاستجوابات في دائرة معينة وهي أن تكون متعلقة بالشؤون العامة ، فلما طالبها بتحديد هذه الشؤون لما استطاع جواباً .

سمعت منه كلاماً في شكل محاضرة ولكن بما يؤسف له أنه لم يستطع أن يحدد ماهية الشؤون العامة تحديداً فإنه قد نصوص من الدستور والأخيرة فكلامه إذن هو كلام عام لا يبعث أن يلتفت إليه . وليس من أصالة الرأي ولا من الحكمة أن يثير حضرة أبو النصر بك هذه الثائرة ويضع وقت المجلس الذي يقول أنه يحرس عليه في غير جدوى وأولى بنا أن نسمع من السائل سؤاله ومن الجيب جواباً .

حضرة لويس أخويح فاوس افندي - لو رجع حضرة محمود أبو النصر بك إلى الأمر الملكي الكريم الصادر بوضع النظام الدستوري لوجدنا كما قلت أن الفرض من وضع هذا النظام هو إشراك الأمة في إدارة شؤون البلاد والأشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها فإذا أردنا تحقيق هذا الفرض بالنسبة لهذا الاستجواب لوجدنا أنه متفق مع هذا القصد وذلك لأن تحصيل الأموال الأميرية من اختصاص وزارة المالية التي للجلبس حق الاشراف عليها . لهذا لا أجد عذراً لما يرى إليه حضرة أبو النصر بك من تحديد سلطة المجلس وجعلها في دائرة ضيقة .

حضرة محمود أبو النصر بك - أنا ما أردت مطلقاً بما تقدمت به إلى حضراتكم أن أمتنع الإجابة على هذا الاستجواب . بل بالعكس أعرف أنه وارد في جدول الأعمال ولكن لما سمعته تقدمت اليكم بفكرة اغتمرت عندي ورجعت فيها إلى مقرره علماء التشريع وفي يدى من المتخصص ما إذا تلوته على حضراتكم تبين لكم صحة نظري . أما أن هذا من الشؤون العامة فلا ، ولا يلزمني أن أفهم اليكم هذا استجواباً أوجهه لمعالى وزير الأوقاف مطالبه فيه بيان المتاع من الإيمان واستجواباً آخر لمعالى وزير المالية مطالبه فيه أيضاً بيان من الإجراءات المتصلة من مصلحة الأملاك الأميرية .

دولة الرئيس - ليس من بين حضرات الأعضاء من يعترض على نظرية حضركم ولكنهم يعارضون في تقديرهم لأن المسألة تهديرية لحضركم تقول إنها ليست مسألة عامة وهم يخالفونكم في ذلك .

حضرة الشيخ محمد بن محمود أبو جليل - لو تمسكتنا عن نظرية حضرة محمود أبو النصر بك لفقدنا أكثر خير خوله لا الدستور .

دولة الرئيس - نظرية حضرة أبي النصر بك عليها ولكن الخطأ في التقدير .

الزراعة حين صدور أوامر أخرى وأما الأطنان المتروحة ملكيتها فلا يعطى لمالكها سداد كسدادى كالأوراق الخبز بذيل الاستمارة (١٠٠٠٠٠) سدادى الذى يوقع عليه من الصراف والمعلمة والشيخ والذى يذكر فيه "٣٠٠٠٠٠" قدر بأن الطالبين ليسوا من الماطلين في دفع من مطلوبات الحكومة ولم يسبق وقوع مشاكل بينهم وبين الحكومة وغير نزاع ملكية أرضهم وليس عليها محوزات ولا يوجد ما يدعو إلى الشك في امتلاكهم لها".

ثالثا - إذا بيعت الأطنان فإن المشتري يكون ملزما بسداد ثمن السداد المطلوب عليها والا يوقف نقل التكليف حتى يتمد كتابة بتسديد الثمن في المعاهد الصدد كما جاء في القبطيات الصادرة من المالية للسياريف ولا يوجد ما يمنع عدم البلاد والسياريف بالاعتماد إعطاء سداد لأصحاب الأطنان المروحة.

رابعا - إن الإجراءات اللازمة مستندة للحصول على الأموال المتأخرة ولا ينتظر تأجيل توقيع الخبز نظير من السداد من أول أكتوبر المقبل حيث تكون ذرمة القطن باقية لم يتمتها جنيها ويمكن الحصول على المطلوب.

حضره الشيخ يس محمود أبو جليل - أرجو أن يتفضل معالي الوزير بالاجابة على الاستيضاحات الآتية :

ما هو المتأخر من الأموال ومن ثمن السداد الكسبادى ومن ثمن الأطنان طرف ودية المرحوم والى على الجندى من سنة ١٩٢٥ لغاية مارس سنة ١٩٢٦ . وهل عمل حجز هذا المتأخر وكان توقع حجز حتى أى يوم توقع . وما هى الأشياء التى توقع عليها الجزو وماذا تم فيها . وما مقدار المبلغ المتحصل .

معالي وزير المالية - (الباقى لغاية سنة ١٩٢٥ - مالية (٣١) مارس سنة ١٩٢٦) في وردي والى الجندى أفتدى ميادة من :

حجم	٤٠٧
أموال	٤٩
حجم	٤٥٠
ثمن سداد	١٤٦
باقى ثمن أطنان	٨٧٦

حضره الشيخ يس محمود أبو جليل - ما هو المتأخر من الأموال والسداد على الورقة للذركوين من سنة ١٩٢٦ . وهل توقع بها حجز أيضا . وما هو مقدار الأشياء المحجوز عليها . وهل بيعت وما مقدار الناتج من ثمنها .

معالي وزير المالية - المستحق من سنة ١٩٢٦ (لغاية يولية) عبارة عن :

حجم	٤١٥
أموال	٨٠
حجم	١٣٥
ثمن سداد	...

وقد حجز على البرسم والورقة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وحصل البيع في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٦ وحجز بعد ذلك على القصب وبقي المتحصل من البيع في ١٩ و ٢٦ يولية ١٤٩ جنيها منها ٦٩ جنيها لحساب الأموال و ٨٠ جنيها لحساب السداد .

حضره الشيخ يس محمود أبو جليل - هل أطنان ورق المرحوم والى على الجندى متروحة ملكيتها ولكن بمعددا ١٠٠٠٠٠ جولييه سنة ١٩٢٦ وقتر منها بمجموعة البصر بتاريخ ٥ يولية سنة ١٩٢٦ بالعدد ٨٧١٦ من الجريدة المذكرة وأعلنت بمجلس ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦

حضره الشيخ يس محمود أبو جليل - المسألة يا دولة الرئيس أن حضرة أبا النصر بك يصر أن استجوابي هذا يس رئيس لجنة حزب الاتحاد في القديم وأنه كما قال حضرة الشيخ حسن عبد القادر فيما سبق أن حضرته يريد أن يسل أحكام الدستور في داخل المجلس بالاعتراض على كل مسألة تمس كل فرد من أفراد حزب الاتحاد .

دولة الرئيس - ليثل الاستجواب .

على الاستجواب وهذا نصه :

هل معالي وزير المالية أن يتفضل بالاجابة على الاستجواب الآتي :

أولا - هل صحيح أن هناك أموالا أميرية وثمن سداد كسبادى وثمن أطنان مبيعة من أطنان الحكومة لم تسدد من سنة ١٩٢٥ لأن بتأخيرة قفلهاء مركز اطسا مديرية التميم . وما هو مقدار هذه المبالغ وهل توقع بسبب ذلك حجز ادارى . وما الذى تم فيه .

ثانيا - وهل حجز أيضا على ثمن سداد كسبادى وأموال أميرية من سنة ١٩٢٦ وما هى قيمة هذه الأموال المتأخرة . وهل الأطنان المتروحة ملكيتها وعليها تأخيرات لأحد البنوك وكل عام تعرض لإزداد العلى بالمحكمة المخططة يعطى لمالكها سداد كسبادى بمقادير كبيرة تريد من مطلوب زراعتها .

ثالثا - لو بيعت هذه الأطنان بالمزاد هل المشتري يكون ملزما بسداد ثمن السداد المطلوب عليها . وهل في القبطيات ما يمنع عدم البلاد والسياريف بأن لا يبيروا إعطاء سداد كسبادى لأصحاب الأطنان المروحة .

رابعا - هل في نسبة معالي الوزير أن يتخذ الإجراءات اللازمة للحصول على هذه الأموال المتأخرة ومنع ما ساءه فيهم من خسارة الخزينة العامة بسبب اتمال المتسببين في هذه التصرفات خصوصا وفى أعلم أن بعض أطنان ناحية قفلهاء كانت معرضة لإزداد العلى بالمحكمة المخططة بجلية ٧ يولية وأعلنت لاكتوبر سنة ١٩٢٦ فلذا تأخرت الحكومة من الحصول على هذه المبالغ التى طرف صاحب الأطنان المتروحة ملكيتها قبل شهر أكتوبر بالحدود ليها هل تستطيع الحكومة أن تحصل عليها بعد ذلك من المشتري .

حضره صاحب المعالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - (أولا) حقيقة أن هناك من الأموال الأميرية ومن ثمن السداد الكسبادى ومن ثمن الأطنان المبيعة من الحكومة ما لم تسدد قيمته من سنة ١٩٢٥ لأن بتأخيرة قفلهاء وفى ٤١ جنيها من الأموال بعضها محجوز نظيره وبسببها مبالغ جزئية تحصل إداريا ٦٧٠ جنيها من ثمن السداد محجوز نظيره محجوزا بجزئان بجزئان ١٢٠٠ أغسطس السالى وسيحجز من جديد على ذرمة القطن نظير ما يبقى و ٢٨٤٠ جنيها من ثمن أطنان الحكومة المبيعة بالتقسيم وقد رفعت مصلعة الأملاك الأميرية دعوى ضد معظم المتأخرين .

ثانيا - المتأخر لغاية الآن من أموال سنة ١٩٢٦ هو مبلغ ٩٨٥ جنيها منه ٥٨٠ جنيها محجوزة نظيره والباقي سيدخل في أمر الخبز الذى سيفقد في هذا الشهر أما المتأخر من ثمن السداد بتأخيرة قفلهاء من سنة ١٩٢٦ فهو مبلغ ١٠٠٩ جنيها وقد تأجيل توقيع الخبزات نظيره بناء على طلب وزارة

(٤) قد أعطيت المياه اللازمة لرى بناية بحر بسنديله كذلك أعطيت التوضيحات التي تراهي لرومها .

(٥) أما مسألة تحسين حالة لرى بناية بحر بسنديله فهي تحت البحث الآن وستقوم الوزارة بعمل كل مايسمح به الميزانية في هذه السنة وستدرج في ميزانية السنة المقبلة المبالغ التي يلزم به ذلك .

حضره محمد عوض جبريل افندي - بحر بسنديله لم يظهر من البناية والملاك الموجودون في نهايته هم صفار الملاك اللذين وقع عليهم الظلم من علم وصول المياه اليهم لأن مرأى الملاك غير متكافئة فهم صفار والذين قبلهم أقوياء كالدومين والشركات الأجنبية حتى إذا أعطى لهم توضيح من مصلحة الرى فإن الآلات الرافعة المملوكة للدومين والشركات تأخذهم منهم وأنا أشكر معاليكم إذا قلتم بأغانة هؤلاء المظلومين .

معالى وزير الأشغال - وصلت حضرتكم بأن الوزارة ستقوم بعمل كل مايسمح به الميزانية في هذه السنة وستدرج في ميزانية السنة المقبلة المبالغ التي يلزم به ذلك .

(هنا انصرف معالى وزير الأشغال) .

دولة الرئيس - تل على حضرتكم بحسبة الأسس تقرير لجنة الطعون عن الطعنين المقتضين ضد الدكتور أحمد عيسى بك وكذلك دفاع حضرتهم وسنظر الآن في هذه المسألة .

احتل منصة الخطابة حضره الشيخ محمد بن العرب بك مقرر لجنة الطعون، حضره محمود أبو الصرعى - لى كلمة في المبدأ .

قرأت تقرير لجنة الطعون وراجعت محاضرها فوجدت أنها تمتش في عملها على قاعدة إذا أقرها المجلس أصبحت سنة شعبة ويجب العمل بها في الوطن للمرضس اليوم وفي الطعون التي تعرضت غدا وبعد غد أن شاء الله . تلك القاعدة هي أنها سوت في عملها بين حائتين غشفتين إحداهما عن الأخرى حكما ووجودا وعلما .

هاتان الحائتان هما حالة تحقيق صحة البناية وحالة سقوط المضوية بد ثبوت صحتها لسبب طرا من أسباب السقوط .

سوت اللجنة في عملها بين هاتين الحائتين فنذهبت الى تكليف العضو المظنون فيه، ذلك العضو الذي صحت عضويته أو اعتبرت صحيحة، ذهبت اللجنة الى تكليفه بتقديم الدليل على بطلان ذلك الطعن وعلى عدم صحة السبب الذي يبنى عليه الطاعن سقوط العضوية والنظرية الصحيحة التي جرى عليها العمل مستفادة من منطوق اللائحة الداخلية، فالمادة الثانية من هذه اللائحة الواردة تحت باب (المفصل في صحة تبائة الأعضاء) وبأن المواد التي جات بتلك اللائحة تتعلق بصريح العبارة وعلى مجهولهما وبمنطوقها أن العضو الذي يظن فيه يجب أن يقيم الدليل على عدم صحة الطعن ولكنه أى عضو هو ؟ هو ذلك العضو الذي انتخب وطن فيه على أثر انتخابه .

لنرجع إلى ذلك المبدأ الذي نقرر في هذا العام بمجلس النواب من أن تحقق صحة البناية أو العضوية لا يتوقف على تقديم طعن وأن كل عضو متخبا كان أو مينا يجب أن سولى لجنة الطعون البحث في تحقيق صحة عضويته

معالى وزير المالية - يظهر أن حضرة العضو المستقر أكثر علما منى بذلك .

حضره الشيخ يس محمود أبو جليل - هل اللجنة وشيخ البلد والصراف ومفتش الزراعة اللذين عملوا على غش الحكومة وأجازوا لمصلحة قلعشاه بأن يأخذ سمحا على أحيان مزوج ملكيتها ينوى معالى الوزير أن يتخذ الاجراءات ضدهم خصوصا وأن هذه الأخطاء أعلن عن بيها عدة مرات سنة ١٩٢٠ وكانت تعلق الاعلانات على منزل اللجنة والمباين العمومية .

معالى وزير المالية - سبقت الاجابة على الشطر الأول في الاستجواب، أما فيما يخص اللجنة والشيخ فيسكب للداخلية بشأنهم وسيكتب لوزارة بشأن مفتشها أما الصراف فيستند الاجراءات اللازمة منه .

حضره الشيخ يس محمود أبو جليل - ألاحظ أن هذا المصلحة لم يتمكن من التثبت بأموال الحكومة والخصاص في تأشيرها والحصول على البعاد وهو يعلم أنه لا حق له في الحصول عليها إلا لكونه عمدة ولو كان لهذه البناية عمدة خلافا لما يمكن من هذه الأعمال ولأثره بسداد هذه الأموال في مواجعتها . (هنا انصرف معالى وزير المالية) .

تل السؤال الموجه الى حضره صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية من حضره محمد عوض جبريل افندي بشأن تطهير بحر بسنديله وتنظيم قناته تنظيلا يكفل توزيع المياه توزيعا عادلا وهذا نصه :

هل يصحح أن بحر بسنديله لم يظهر منذ أنشائه الى الآن الا مرة واحدة في العام الماضي وكان تطهيره صوريا غير نافع .

وهل صحيح أن ذلك التطهير لم يصل الى نهايته التي تزيد على عشرة كيلومترات والتي هي دائما مبعث الشكوى من عمال الرى .

وإذا كان ما تقدم حصيا فهل يبدأ معالى الوزير بتطهير جميع بحر بسنديله تطهيرا نافعا في هذا العام، وهل يبدأ بتنظيم قناته تنظيلا يكفل توزيع المياه توزيعا عادلا على الأراضي الشاسعة التي يرونها .

وهل يبدأ بأن يضع حدا للشكوى الحزينة التي تليث من سكان كفور الغاب بناية بحر بسنديله من يوم لأخر فقلما يعنى عام بدون أن تفتك قلة المياه بثلاث مزرعاتهم على الأقل .

معالى وزير الأشغال :

(١) قد طهر بحر بسنديله في المسافات التي ظهر من الاختيار العمل أنها بحاجة للتطهير سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ وسنة ١٩١٧ - ١٩١٨ وسنة ١٩١٨ - ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ وسنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ .

(٢) والتطهير في العام الماضي كان من هويس البشار كيلو ١٩٥٠ الى كيلو ٢٧٠٦٥ وعلى المسافة التي اتضح من القناتات التي عملت أنها بحاجة للتطهير .

(٣) في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ تمتل قنات بحر بسنديله من القم الى هويس البشار كيلو ١٩١٥٠ .

على أثر انتخابه وأعينته فهناك فقط يصح أن يكلف العضو بتقديم ما يشترطه القانون من شروط صحة النيابة .

وأما الطعن بزوال العضوية بسبب طارئ من أسباب السقوط والطعن الذي يقدم بعد ثبوت صحة النيابة أو بعد اعتبارها صحيحة فهو من الخطورة يمكن كالطعن المتقدم ضد حضرة الطعون عليه الذي أقام بينكم ستين يوم عمل معكم جنباً إلى جنب .

إذا تقدم طاعن ولذى حقاً أو باطلاً أنه طرأ على الطعون عليه من الأسباب ما يستوجب سقوط عضويته فهذا أمر خطير كما قلتم . أمر ألقت نظر حضراتكم إليه وهو أن الواجب في هذه الحالة حسبما تقتضي به أصول التشريع وتوجيه نصوص الدستور هو ألا يكلف العضو المخطون عليه بتقديم دليل على نفاذ الطعن وإنما الذي يكلف بتقديم الدليل فهو هو الطاعن ، وهذا ما اصططلح شرح الدساتير على تسميته (Situation Acquise) أى "حالة الحائز" فالعضو الذى صحت نيابته وليس ثوب العضوية لا يمكن أن يكلف حمله إلا إذا قدم الطاعن دليلاً على صحة مزعمه .

أما مجرد الادعاء بأن العضوية سقطت لسبب ما ، فلا يصح مطلقاً أن يزعم العضو من مكانه ولا أصبح كل عضو ما يهدد بأن يقدم ضلته طعن .

يكتفى أن يقدم من ضد أحد الأعضاء بأنه فقد النصاب لإخذه حضرة الشيوخ بمجد من العرب بك إلى لجنة الطعون وبطالبه بتقديم الدليل على عدم صحة هذا الطعن ، ولا يكاد ينتهى حتى يقدم طعن آخر عليه يدعو إلى تحقيق جديد وهكذا .

تلك الصفة التى ليستوعبها وهي صفة العضوية التى أصبحت حقاً لكم بقوة الحالة الثانية نتيجاً حتماً نتيجة واسعة من أن يبقى هذا الحق محفوظاً . فلا تحرك من مكانى ولا أكلف بتقديم دليل حتى يقوم الدليل على تبطل حالتي .

لقد قرأت بالأمس في المصحف تحرير لجنة الشؤون الدستورية مجلس النواب عن المراسم التى صدرت في مجلة البرلمان ، هناك صيرة وذكرى يجب أن تحتل بها في مسألة اليوم ، ذلك أن أولئك الذين كانوا بالنظر في دستورية تلك المراسم قالوا "بعدم دستوريتها" ونحن نقول معهم بذلك" ولكنهم قالوا أن من بين تلك المراسم مراسمها قوة الوجود ، قوة النشأ ، الواقع ، قوة الحالة الثانية . هذه القوى ما حكم في نظر التشريع .

من أجل هذا يكون من الخطأ أن يكلف عضو إثبات صحة نيابته بإقامة الدليل عليها كلها صالح صانعاً أنه تغيرت حالته ، فالقاعدة التى جرت عليها لجنة الطعون قاعدة خطيرة لا تتفق مع أصول التشريع ونصوص الدستور التى تقتضى باحترام الحق الثابت .

إن القاعدة التى جرت عليها لجنة الطعون لا تتفق مع العدل ولا مع الاحترام الواجب للحالة الثانية ونحن نذكر عليها الأخذ بها .

من أجل هذا أرى باحضررات الإخوان أنه لا بد لنا من تقرير قاعدة تضمنت اليأس ويكون قولكم فيها هو القول الفصل . هو السنة . هو المبدأ

تلك اطلب اليك أن تفصلوا فيما يأتى "هل عضو المجلس الذى صحت عضويته إذا طعن عليه بعد ثبوت العضوية بسبب ما يكون هو المكلف بتقديم الدليل على حق ما أسند اليه كما هي الحالة عند تقديم الدليل على صحة النيابة ، أو أنه لا يكلف بذلك وبقى حقه في العضوية محفوظاً على أن يقدم الدليل على صحة الطعن . ذلك هو الأمر الذى أطلب اليك إبداء رأيكم فيه ليكون لنا قاعدة تجرى عليها فيما سيقدم لنا من الطعون في المستقبل .

تكلمت عن المسألة من حيث المبدأ العام ولأمل كبير في أنكم توافقوني عليه لأن المسألة ليست مسألة الدكتور أحمد عيسى بك بل هي مسألة الأعضاء ، ليلى الدكتور عيسى بك أو لينحى فالجلس باقى ويجب أن يطمئن الأعضاء على مراكرهم فلا يكون بينكم اليوم ثم أساق غداً إلى لجنة الطعون على غير قاعدة .

الى هنا انتهيت من تقرير ذلك المبدأ الذى أقدر أهميته قدرها . وأقرر لحضراتكم بصرف النظر عن أية شخصية كانت ، انى وأنا أعرض ذلك عليكم بعيد عن أن تكون لوجهة نظري شخص معين ولكن ككلاى متبج لجميع ولصناعة الجميع اذا سمعتم بعد هذا قلت كلمة ودية في تطبيق المبدأ .

حضرة عبد الفتاح ربيلى افندى - اذن فرغت من الكلام من الجهة العلمية وسيتبدأ في التطبيق العملى .

حضرة محمود أبو النصر ك - نعم يا سيدي سأذكر من الجهة العملية . يظهر من نصوص حضرة الشيخ محمد عن العرب بك الى (ضحك) "وأنا أعرف فيه أنه رجل الحق" أنه منى في ذلك المبدأ الذى تعلقت به اليك . ولكنه ليس منى في تطبيقه ، بعض المدر لانه لما استدعى المخطون فيه أمام اللجنة وحضر أمامها وسئل عن الطعنين قال كما هو ثابت من المحضر "أنهما طمان في نفيهما لائق في ازدياد وكان على الطاعنين اثباتهما بمقامهم" . ان العضو حينما أجاب دعوته وتوجه اليك أعلن تمسكه بهذا المبدأ مبدأ "التيهية على من اذى" ولكنكم تابستم الاسئلة حتى رضى أن يقدم هو اليك بما طنه دليلاً .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك (مقرر اللجنة) - أرجو حضرة محمود أبو النصر ك أن يتم الجلسة التى قرأها من محضر التحقيق .

حضرة محمود أبو النصر ك - باقى الجلسة هو مرقاا طلمن منى الأئلة على فساد هذا المدعى فاقى على اعتماد لتفديدها .

ريد حضرة الأستاذ الشيخ محمد عن العرب بك على ما فهمت أن يقول أن حق العضو في المبدأ الذى أشرت إليه قد سقط لعدم تمسكه به مع أن الحقوق العامة لا تسقط بالسكوت . ان قوله هذا لا يصح أن يتخذ حجة على عدم تمسكه بهذا المبدأ لأنه تسامع معكم ، وليس من شأن من يشاع أن يعامل بمس كما يعامل به الغير . فاطلب له الطيب ونشاعه طيب فكونوا طيين معه كذلك . لا تأخذوا عليه هذا حتى ولا من الوجهة القانونية لأنه لا يملك التنازل من هذا الحق . أرجو أن يطمئن حضرة الأستاذ محمد عن العرب بك لأن ما جرى على لسان حضرة الدكتور أحمد عيسى بك لا يتخذ دليلاً على أنه تنازل عن ذلك الحق .

إني لا أدخل في تفاصيل تحرير البنية فقد تكفل بمناقشة ذلك الدفاع الذي تقدم به الدكتور، ولكن أرجع إلى تقريركم أتم وأقرأ منه كلمة تكفي للدليل على أن الأستاذ في أشار به بخلاف تقريره .

اسموا حضراتكم ما جاء بالفقرة الخامسة من تقرير لجنة الطعون " وجود اختلاف بالإرادة تارة والقصص أخرى بين المفكرين اليونانيين ومفكرى الزمام في غير موضع . ولما رأت اللجنة أن حالة الدفاع لا تسمح مطلقاً بالأخذ بها ولا بجلسها دليلاً له أو عليه فيها هو مسطرباً لما ذكره " انج " .

هنا ترك دولة الرئيس مركز الرئاسة وحل محله حضرة صاحب المرة عد طوى الجزاء بك وكيل المجلس .

حضرة محمد طوى الجزاء بك (الرئيس بالنيابة) - أرجو أن تنهى إلى نتيجة تنطبق على المبدأ .

حضرة محمود أبو النصر بك - إن المبدأ ينطبق على حالتنا تماماً ولكن يظهر لي أن هناك خلافاً بيني وبين حضرة المقرر فهو يدعى أنت حضرة الدكتور رضي بالأ بتسك بالمبدأ .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - لا . اني لا أريد أن أقول هذا .

حضرة محمود أبو النصر بك - يقولون أنت للمفكرات لا تسمح حالتها بالأخذ بها ولا بجلسها دليلاً

حضرة عبد الفتاح رباني أفندي - لنأخذ نريد أن نأخذ أولاً قراراً من المجلس عن المبدأ .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - نريد أن نقرر المبدأ قبل للمناقشة في الموضوع لأن دائرة المناقشة قد آسمت .

حضرة محمود أبو النصر بك - أرجو ألا تهاطوني .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - اني لا أقاطع . بل أرجو حضرة الزميل أن يسمح لنا بأخذ الرأي على المبدأ لكي لا يضيع الوقت .

حضرة محمود أبو النصر بك - وأنا أرجو حضرة الشيخ محمد عز العرب بك أن يسمح لي بمناقشة الكلام . هل يعتبر حضرة الزميل دفاعي عن أمر هو يمل أهميته متضمنة للوقت ؟ كلا . ولصاري القول أن اللجنة انتهت بعد ما وقعت فيه من الخطأ سواء من جهة المبدأ أو من جهة الواقع من نحو ما تضمنته تقرير الدفاع الذي قدمته حضرة الدكتور أحمد صبيح بك . انتهت اللجنة بأن قالت " أن حالة الدفاع لا تسمح مطلقاً بالأخذ بها ولا بجلسها دليلاً له أو عليه فيها هو مسطرباً " . الحمد لله رب العالمين . تلك الدفاع يمكننا أن نعتبرها عدماً ، منزهة إذا شئتم ، تلك الدفاع لا تقوم بحجة للدكتور ولا عليه وماك الأمر بعد هذا القول أن هناك ادعاء بأن حالة الدكتور أحمد صبيح بك قد تغيرت

حضرة عبد الفتاح رباني أفندي - ما الذي يريد حضرة العضو أن يقوله باختصار وما هي طلباته الختامية .

حضرة محمد طوى الجزاء بك (الرئيس بالنيابة) - أرجو من حضرة محمود أبو النصر بك أن يبين طلباته الختامية .

حضرة محمود أبو النصر بك - أطلب فيها ينخص بالمبدأ . أن يؤخذ الرأي على ما يأتي : " هل عضو المجلس الذي تمت عضويته إذا طعن فيه بعد ذلك لسقوط العضوية لسبب طرأ عليه من أسباب السقوط يكون هو المكلف بتقديم الدليل على قبح ذلك السبب . يجرى الإدعاء كما هي الحالة في تحقيق صحة العضوية عند انتخابه أو أنه لا يكلف ذلك ويترك حقه في العضوية محفوفاً إلى أن يقوم الدليل على صحة الطعن " .

حضرة محمد طوى الجزاء بك (الرئيس بالنيابة) - وما الذي تراه في الموضوع .

حضرة محمود أبو النصر بك - إذا قررت هذا المبدأ انتهينا وإذا لم يقرر فلنا كلام آخر .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - إن الموضوعين مختلفان .

حضرة عبد الفتاح رباني أفندي - أرجو من حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي أن يشطر دوره .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أطلب أن يسمح لي بالكلام .

حضرة محمد طوى الجزاء بك (الرئيس بالنيابة) - لم يأت دورك في الكلام بعد .

حضرة محمود أبو النصر بك - إذا قررت عدم الأخذ بهذا المبدأ ورأيت المساواة بين حائقي تحقيق صحة النيابة وسقوط العضوية فيجب أيضاً أن ترفضوا الطعن . لأن تحرير اللجنة يتجه أن تلك المفكرات لا تخذ دليلاً عليه ولا . ولهذا تبقى الحالة كما كانت لأنه لم يتم دليل على صحة الطعن ولأن عجز الطعون فيه من قبي ما أسند إليه لا يكون دليلاً على صحة الطعن .

إنكم تعلمون أنه ليس بين الأطباء المصريين من يتخذ دفاتر منظمة لفيد إيرادته على النحو الذي يتخذها الأوربيون المزمعون ببيع خضرة الدخول وأسائل حضرة زميل الشيخ محمد عز العرب بك هل لديه دفتر لاثبات إيرادته فيه .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - ليس عندي دفتر مزور .

حضرة محمود أبو النصر بك - لا تخط هذا فليس لحضرتك أن تحول مثل هذا القول .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - تسأل هل عندي دفتر وأقول إنه لا يوجد لدي دفتر خفاف .

حضرة محمود أبو النصر بك - إن فكرة بجلسها رجل في جيبه يثبت فيها ويخو ما شاء لا يصح أن يقال عنها أنها مزورة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - لقد وجهتم إلى السؤال فأجبت بأنه لا يوجد في مكتبي دفتر لاثبات وقائع خبر حقيقية .

حضرة محمود أبو النصر بك - انك عام وفي اللجنة من رجال القانون من تعرفهم فسلمهم هل عنكم دفتر ؟ وهل أنا كتبت

حضرة محمد طوى الجزاء بك (الرئيس بالنيابة) - ألم تكن بعد من هذا الموضوع ؟ لقد وجهت كلامك لحضرة الشيخ محمد عز العرب بك شخصياً فأجابك عليه وما كان يجوز أن توجه الكلام إلى عضو من الأعضاء .

الانتخاب وجب أن يسأل العضو عن ذلك فإن كان جوابه أنه فقد التصاب سقطت عضويته أما إذا تمسك بتوفر شروط العضوية عنده طوّل بترقيم الدليل .

أقمت نظر حضرة العضو المقدم محمود أبو النصر كى الى المثل العمل الآتى إذ فيه خير ود على نظرتي .

وقفت شخص أملاكه على أولاده وكان من بينهم غلام واشترط له النظر إذا توفر فيه شرط معين كأن يكون دخله من عمله ألف جنيه في العام ثم ثراه أحد أخوته النظر مستندا الى قلة الدخل عن المشروط وطرحته المسألة على القضاء ليفصل فيها . فهل يكف الأخت المزعج بتقديم الدليل على قلة الدخل أو يكف الحاشي بثبات توفره ؟ لا يمكن لأحد ولا لحضرة الزميل أن يشك في أننا لم نكف مستكلف الذى عليه بإقامة الدليل على توفر شرط النظر عنده انتماء للقائمة العامة بأن البيانات شرحت للآليات لا للفنى .

وقوى ما يحتمل أقول بأن المقول هو أن المطعون عليه في حالته هذه هو الذى يقدم الدليل على توفر التصاب لا الطاعن إذ لو كلفنا الطاعن في مثل هذه الحالة بأن يقدم الدليل لما استطاع ذلك لاستعاضة عليه استعاضة مادية لأنه لا يمكنه أن تصل يده الى دفاتر حضرة الدكتور فيستخرج منها معلوماته . فواجب الآليات إذن واقع على الدكتور وما أيسر ذلك عليه لأن دفاتره ملك بديه . وهل الجلبة تانى لا أريد أن أتيسر في الموضوع بأكثر مما هتمت فقد اضمح أن اللجنة تحق في رأيا بتكليف الدكتور بتقديم الدليل وهذا الرأى صحيح من جهة الشرع والقانون وأطلب أخذ رأى المجلس على ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - تذكرون حضراتكم أن مجلس الشيوخ جرى على قاعدة تحالف القاعدة التى جرى عليها مجلس النواب فيما يخص بصحة نيابة الأعضاء وتلك القاعدة هى أنه لا يصح في صحة نيابة الأعضاء (متخزين أو معينين) إلا من طعن عليهم . وقد كنت على خلاف هذا الرأى خصوصا فيما يتعلق بحلها لأن به فريقا من المعينين من قبل الحكومة وهى لا تتحقق قبل تعيينهم من توفر شروط العضوية فيهم خلافا للمتخزين الذين وضع لتحقيق من توفر الشروط فيهم قواعد منصوب عليها ولذلك كنت أرى ضرورة بحث المجلس في صحة نيابة جميع الأعضاء المطعون فيهم وفيهم المطعون فيهم ولكن المجلس جرى على ألا ينظر في صحة نيابة الأعضاء إلا إذا تم طعن .

أفتروا بعد هذا الى ما جاء بالفقرة الأولى من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب . جاء في هذه الفقرة أن كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه وهو الرجع الأهل في ذلك . وهذا يؤيد صحة نظرتي . وأنى أشرب حضراتكم الأمثال الآتية لتستدلوا بها على أن المجلس له الحق في نظر صحة نيابة جميع الأعضاء . فلما إذا تقدم طعن في عضو بسقوط عضويته فقصده التصاب أو لأنه غش المجلس ودخل في عضويته غير حائز التصاب أو لأن سنة خمس وثلاثون سنة وعشرين الحكومة دون التحقق من سه أركان غير حائز لصفة من الصفات التى نص عليها الدستور ألا يكون من الطبقات التى فيها أو من الحائزين للأملاك التى يؤدى عنها ضريبة سنوية لا تقل من

حضرة محمود أبو النصر كى - أذا انتهيت من كلامي .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - يقف .

حضرة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - الكلمة لحضرة المقرر وبعد لمن طلب الكلام بالترتيب .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - حضرة المقرر يريد الكلام في الموضوع أما أنا فأطلب السماح لي بالكلام في المسألة التى عرض لها حضرة محمود أبو النصر كى وهى المبدأ الذى يطلب من المجلس أن يوافق عليه .

حضرة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - الكلام حسب الترتيب في الطلب فانتظر دورك .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - لى أن أتكم .

حضرة عبد الفتاح رجائى أفندى - يقضى الترتيب والسماح لحضرة للمقرر بالكلام أولا .

حضرة إبراهيم نود الدين بك - لا يجوز لأحد من الأعضاء أن يتكلم إلا بعد أن يأذن له الرئيس ويجب احترام الأمانة وعدم الخروج عليها فهناك أعضاء طلبوا الكلام قبل أن يطلبه حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى .

حضرة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - لم تأذن بالكلام لحضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى فلا يمكنه أن يتكلم وأما اسمه من ذلك .

حضرة عبد الفتاح رجائى أفندى - الرئيس يمنع من الكلام .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - أحجج على من منى من الكلام .

(صوت شديدا) .

رفعتم الجلسة الساعة السابعة والواقعة الخامسة عشرة مساء .

أعيدت الجلسة الساعة السابعة والواقعة الخامسة والثلثين برئاسة حضرة صاحب السيادة حسين رشدى باشا ورئيس المجلس .

دولة الرئيس - الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك (مقرر اللجنة) - تكلم حضرة العضو المقدم محمود أبو النصر كى عن قطة أولية ترجع الى المبدأ وهى من الذى يكف بالآليات . الطاعن أو المطعون فيه ؟ وجرى على تطبيق المبدأ العام الذى يقضى بأن تكون اللجنة على من ادعى ولكن قامت حضرة أن هذه النظرية لا يمكن تطبيقها في حالة الطعن مطلقا . وذلك لجملة أسباب منها أنه لم يتم للمجلس طعن بالمعنى المعروف بل أن الذى قُدم المجلس هو تبليغ ومن حق المجلس أن يلاحظ دائما بقاء الصفات المشترطة في العضو سواء قدم فيه طعن أو لم يقدم فيجب ألا نعتبر أن هناك طائفة مطالبا بالآليات فاهو في الواقع ألا يبلغ أحاط المجلس علما بحالة العضو . فعلى المجلس أن يتحقق من بقاء شروط العضوية . وليس أحق من المطعون فيه بالمسارعة الى تقديم الأدلة للجنة لبقاء الشروط متوفرة ومن جهة أخرى فإن اللجنة تطلب دائما من الملتزم لا من الثانى فإذا قيل بأن عضوا قد تصاب للشروط في المستور وقانون

المائة واخمين جنيها. فلذا يكون الحكم بالنسبة لأمثال هؤلاء وأنتم لم يسبق لكم التصريح بصحة نيابته؟

الحكم هو أن المجلس غير مفيد بقرار سابق إذ أنه لم يسبق له أن قرر صحة نيابته. ولهذا يكون من حقه أن ينظر في الطعن ويكلف نفس المظنون فيه بإقامة الدليل على توفر شروط العضوية عنده ولا يكلف الطاعن خصوصا إذا كان موضوع الطعن يتناول مسألة لا يوجد عنها مستندات رسمية كأن تكون متعلقة بإيراد طبيب أو عام من مهته لأثنا لو طالبنا الطاعن بالاثبات فأننا نكلفه إثبات الدم وهذا مستحيل.

استدعت اللجنة حضرة الدكتور أحمد عيسى بك وحده دون الطاعن حفظا لكرامته وسأته من توفر شروط النصاب عنده وطليت منه أن يقدم ما لديه من الاثبات فأجاب بأنه حائر للنصاب ولديه الاثبات وقدمه ولم يتج.

من الصعب جدا أن يكلف الطاعن بأن يثبت أن المحامي أو الطبيب أو المهندس لا يكسب في العام ألفا ونعمانية جنية فأولجب أن يطلب من المظنون فيه في مثل هذه الحالة لا من الطاعن والمظنون فيه حر في أن يقول بأن عنده دفاتر مثبتة أو ليس عنده وقد قرر حضرة الدكتور أحمد عيسى بك عند ما مثل أمام اللجنة بجلسها الأولى ما يأتي :

«بسمه طمان في غير علمها لأنني في ازدياد وكان على الطاعنين إثبات مدعاهم وأما طلبهم من الأدلة على فساده هذا للمتي فاني على استعداد لتقديمها وتبطل في : (أولا) من دخل أو كسب فيه بدخل حياذق قطع ، (ثانيا) من وجوه صرف و (ثالثا) من حالتي الحاضرة التي سأشرحها .

أما من دخل فانه يبلغ ما يقني وحشرة جنيات شهر يا كما هو مفيد في رصيدي الخزائن الخاصة وفي دفاتري» .

فلذا كان ينظر من اللجنة أن تعمل معه بعد إجابته الصريحة ؟ هل كانت ترفض سماع أقواله وإثباتها ؟ وهل ترد إليه دفاتره التي تمسك بها وتكلف الطاعن بعد ذلك بالاثبات ؟ إن الدكتور هو الذي أجاب من تقدمه نفسه دون أن تجهه اللجنة وقد ادعى أنه يكسب ما يقني بالنصاب وتمسك بما هو مفيد في رصيدي خزائنه ودفاتره فتصمت معه اللجنة وانضج لها ما هو وارد في تقريرها المقدم للجلس .

إذا نظرنا إلى حالة عضو أربعين من قبل الحكومة لم يكن حائرا للنصاب أو لم يبلغ الأربعين من العمر فهل مجرد وجوده بالمجلس يكسبه حقا لا يمكن للمساخ به ويمنع المجلس من النظر في توفر شروط العضوية ؟ هذا مستحيل.

لما ذا ضلت اللجنة مع الدكتور أحمد عيسى بك ؟ انما سأله عما إذا كانت الحكومة عند تعيينه قد استصغرت منه من توفر النصاب عنده فأجاب بالسلب وهذا دليل على أن شرط النصاب لم يكن محققا فتوفر عنده وقت تعيينه مما يبرز الرأي الذي اتبعتة اللجنة والذي بمقتضاه قبلت منه هدم الاثبات على توفر النصاب .

لا يمكن أن يقال بأن عضوا غير قبل أن يبلغ سن الأربعين ثم بعد زمن تقدم طعن ضده وهو لا زال غير مستكمل السن يكسب حقا ببقائه زما بالمجلس . ولهذا فليس له أن يتمسك بمبدأ الحق المكتسب أنه لا شك فحده الحالة يفقد العضوية ويكون مثله كمثل شخص دخل المجلس بناء على أنه

يلغ ضربة معية وتقدمها أو أنه أظن أو حكم عليه في جنابة . فن غير المقول أن يتنازل الشخص الذي دخل باعتباره متصفا بصفة معية لم يسبق التحقق من وجودها واستمر بالمجلس ط من طعن فيه على غيره ممن دخل حائرا لمصغرات العضوية ثم تقدمها بعد ذلك ، وعليه أقدر بأن المبدأ الذي قال به الأستاذ محمود أبو النصر بك صحيح ولا يصح أخذ الرأي عليه وذلك لأن فكرته بنيت على أن المجلس اعتبر نيابة حضرة الدكتور أحمد عيسى بك صحيحة وأنه بناء على ذلك غير مكلف بالاثبات . وهذا خطأ لأن المجلس لم يحكم بصحة نيابته ووجوده بالمجلس إلى الآن لا يمكن أن يكسبه حق البقاء في المجلس مع تقدمه الشروط .

لهذا يكون رأي اللجنة في محله وأطلب أن تقرروا رفض الطلب الذي أبداه حضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى - المادة ٧٣ من قانون الانتخاب كافية لرد على ما أبداه حضرة محمود أبو النصر بك .

دولة الرئيس - هذه المادة خاصة بالأعضاء المنتخبين وكلام حضرة محمود أبو النصر بك خاص بالمعينين .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى - هذه المادة تشمل المعينين وللمنتخبين .

دولة الرئيس - قانون الانتخاب خاص بالمنتخبين وذلك بدسبي من اسمه.

حضرة إبراهيم نوري الدين بك - المرجو أن تمسكوا بعدم قبول الدافع المقدم من حضرة الأستاذ الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك للأسباب الآتية :

في حقيقة أن الذي يمثل الأمة في مجلس الشيوخ يجب أن يكون عضوا شريفا على النفس كبرها وإذا طعن عليه طاعن فلا يصح أن ينتقل إلى الدرجة التي يرضى فيها بتكليف الطاعن لإثبات مطاعنه بل يجب أن تتلوه نفسه فيقول أن الطاعن كاذب وأما اللزم بالبرهان وما هو ذا بين يديكم لأن مركز العضو يجب أن يكون مشرفا قولاً وفعلًا ، هذا هو الخلق الجدير بعضو الشيوخ .

أعتقد أن حضرة الدكتور أحمد عيسى بك ياتي أن يقبل أسلوب النفاق الذي اختاره له حضرة محمود أبو النصر بك .

(تصفيق) .

انتقل إلى نقطة أخرى تكلم عنها الشيخ حسن عبد القادر أريد أن أيتها بصورة أوضح . وهي أن الواقعة التي يراد من الطاعن إقامة الدليل عليها واقعة سليمة ليست إيجابية ، ما كان لنا أن نطالب بإثبات واقعة سلبية أضيف إلى ذلك ما قلته أولا من أن العضو يجب أن يكون عالي النفس ، فلا ينظر من الطاعن أن يقسم الدليل على صحة طعنه ، بل العضو هو الذي يبادر من تقدمه نفسه بتقديم الدليل على فساده . وعلى أنه مازال حائرا لمصغرات التي قررها المستور .

دولة الرئيس - الموافق بن حضراتكم على المبدأ الذي يطلب تقريره حضرة محمود أبو النصر بك بتفضل بالوقوف .

وصمتا بما هوأت :

١ - الفترة الأولى من المادة التاسعة عشرة من اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين للملكين في مصالح الحكومة التي صدر الأمر الملكي بالتصديق عليها في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ والسابق تعديلها بالأمر العالي الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ صلت كما يأتي :

٢ - لا يقل قط في خدمة الحكومة مترشح غير مصري إلا بعد المصادقة على ذلك من لجنة مشكلتين المستشار المالي بصفة رئيس ومن المستشار القضائي ومستشار وزارة المعارف العمومية ومستشار وزارة الداخلية ووكيل وزارة الأشغال العمومية ووكيل وزارة الزراعة أعضاء .

٣ - على وزراء حكومتنا تنفيذ مرسومنا هذا كل منهم فيما يخصه ويكون العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

تقرير لجنة المالية

رأت اللجنة أنه بسبب ما طرأ في سنة ١٩٢٢ من اعتقال أعضاء اللجنة المالية بهذا المرسوم خدمة الحكومة المصرية أصبح لا محل لوجوده وقوت بإجماع الآراء إلغاءه .

هذا وبالرجوع إلى الأمر الملكي الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ الذي كان هذا المرسوم معدلاً له ، رأت اللجنة أن هذا الأمر الملكي أصبح أيضاً بعد اعتقال الموظفين الأجانب خدمة الحكومة المصرية ابتداء من سنة ١٩٢٢ غير قابل للتطبيق .

أما طريقة تعيين الأجانب في خدمة الحكومة المصرية ابتداء من سنة ١٩٢٢ فلنابة الآن ، فقد تبينت بطلب المالية المؤرخ في ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦ ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس لجنة المالية مجلس الشيوخ

رداً على الخطاب المؤرخ في ١٦ يونيو سنة ١٩٢٦ نمرة ٢ - ٣٨٢/٣/١ - لجنة المالية نفيد بذلك أن المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦ بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين للملكين في مصالح الحكومة بطل العمل به في بحر سنة ١٩٢٢ على أثر اغتيال لجنة انتخاب الموظفين الأجانب بسبب اعتقال أعضائها خدمة الحكومة المصرية ولم يصدر مرسوم خاص بإلغاءه فأصبح تعيين الموظفين الأجانب من سلطة الوزير المختص إلى أن صدر الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٣ في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية جاء في المادة الثالثة منه الإبقاء على الأجانب الوظائف الهامة مدنية أو عسكرية إلا في أحوال استثنائية يبينها القانون .

ولما لم يكن هناك قانون وقد تشكلت لجنة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ لسن الفروع الشاملة لجميع القواعد الخاصة بشروط الاستئجار والتقييدات واللاجازات والإجراءات التأديبية إلخ وكان موضوع تعيين الموظفين والمستخدمين الأجانب مما يتناول بحث هذه اللجنة بطبيعة

حضرة حافظ عابدين بك - هل المقصود الموافقة على المبدأ من حيث هو مبدأ فقط أو الموافقة على تطبيقه على الوطن الذي نحن بصدده ؟

دولة الرئيس - المقصود هو المبدأ فقط .

لم يقف إلا أعضاء .

دولة الرئيس - المجلس يقرر رفض المبدأ الذي اقترحه حضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - الآن يؤخذ الرأي على الاقتراح الثاني المقدم من حضرة محمود أبو النصر بك وهو أن يقرر المجلس رفض الوطن لأن حضرة العضو المطعون فيه مازال حائراً لصفته اللبنانية إلى أن يقدم الدلائل على صحة الوطن .

حضرة محمود أبو النصر بك - أيضاً أضسك وخذوا الرأي على قبول أو رفض قرار اللجنة .

حزمه على عبد الرزاق بك - أقصد بذلك أنك تنازلت عن اقتراحك ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - كلامي صريح .

دولة الرئيس - المواقف من حضراتكم على قرار لجنة الملعون وهو قبول الوطن وإسقاط عضوية الدكتور أحمد عيسى بك يتفضل بالوقوف .

وقلت أكرمية عطش أريد دعائها ، فخذ ذلك .

حضرة على عبد الرزاق بك - الأوفى أن يؤخذ الرأي بإلغاء الاسم . أخذت الآراء بإلغاء الاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء باسم حضرة بيومي مذكور بك الذي أسفرت عنه الفرعة فكانت النتيجة كالآتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ... ٧٢ صوتاً
الأغلبية المطلوبة (ثلث الأصوات) ... ٤٨
عدد الأصوات التي أعطيت بالموافقة ... ٦٨ صوتاً

بالرفض ... ٤ أصوات

دولة الرئيس - المجلس يقرر قبول الوطن وإسقاط عضوية الدكتور أحمد عيسى بك .

تم على المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦ بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين للملكين في مصالح الحكومة وتقرر لجنة المالية عنه وهذا نصها :

مرسوم

بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين للملكين في مصالح الحكومة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر الملكي الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ ، وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

صدر في سنة ١٩٢٣ وكان قد صدر قبل ذلك بشهرين أي في سنة ١٩٢٣ قانون خاص باستخدام الأجانب في الوظائف العامة فكيف تريد من لجنة المالية الآن أن تقي هذا القانون وتترك استخدام الأجانب غير مفيد بقانون؟ وهذا ما لا يبرره - إذا أردنا إلغاء هذا القانون وجب أن نضع قانوناً آخر بدلاً منه .

دولة الرئيس - المبدأ المقرر في الدستور هو عدم تعيين أجانب في الوظائف العامة .

معالى محمد شفيق باشا - نعم هذا هو المبدأ ولكن حدث في هذا العام قبل سقوط الوزارة التركية أن عين عدد كبير من الأجانب رغم المبدأ الذي تشيرون إليه دولكم . ولا أرى سبباً لما تريد من لجنة المالية من إلغاء هذا القانون .

دولة الرئيس - السبب في طلب إلغائه هو أن الأعضاء الذين يشكون منهم المهمة المنصوص عنها في القانون تركوا خدمة الحكومة .

معالى محمد شفيق باشا - ب. اللجنة التي تشيرون إليها تتألف من ستة أعضاء منهم أربعة مازالت وظائفهم باقية وهم المستشار السالي والمستشار القضاي ووكيل وزارة الأشغال العمومية ووكيل وزارة الزراعة ولم يقع الاوظيفة المضمون الآخرين وهما مستشار وزارة المعارف العمومية ومستشار وزارة الداخلية . فهل ترك ضوئين من اللجنة خدمة الحكومة يسوغ إلغاء القانون . تقول وزارة المالية في كتابها الوارد نصه في تقرير اللجنة أنها لم تعط نفسها سلطة تعيين موظفين أجانب بل ترفع دائماً الأمر إلى مجلس الوزراء وهي الهيئة التي أقرت تعيين الأجانب من عهد الدستور إلى الآن .

لساناً لا يمثل هذا القانون بدلاً من القائمة وتقرر عدم جواز تعيين الأجانب إلا في حالة عدم وجود مصريين يمكن تعيينهم ؟

جاء في كتاب وزارة المالية سالف الذكر ما يأتي :

« تشكلت لجنة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ لسن القوائم الشاملة لجميع القوائم الخاصة بشروط الاستخدام والقيودات والإجراءات والآدابية وكان موضوع تعيين الموظفين والمستخدمين الأجانب مما يتخلله بحث هذه اللجنة بطبيعة الحال تمهيداً لإصدار القانون الذي نصت عليه المادة ٣ من الدستور . »

هذا ما ورد في كتاب وزارة المالية ولكن اللجنة التي أثير إليها لم تفر بأي عمل الآن . فأقترح عدم إلغاء القانون ولقد اجتمعت لسببيرة المجلس مشروع قانون آخر . والمادة ٨١ من اللائحة الداخلية تنص على أنه إذا أراد أحد الأعضاء أثناء المناقشة أن يقترح تعديلاً للنص الأصلي أو يقترح إدخال تعديل على تعديل اللجنة أو إضافة مواد جديدة أو تجزئة المواد أو التعديلات وجب عليه أن يقدم اقتراحه إلى الرئيس مكتوباً للتحوية في الجلسة ثم يشرح صاحب الاقتراح أسبابه وإذا قرأ المجلس إحالة هذا الاقتراح على اللجنة أو طلب ذلك صاحب المشروع أو رئيس اللجنة أو مقررها فوجعل المناقشة في المشروع حتى تنهى اللجنة في الأجل الذي يبين لها .

الحال تمهيداً لإصدار القانون الذي نصت عليه المادة ٣ من الدستور أصدرت وزارة المالية منشوراً في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٤ عمرة ٣١ بالإمتناع عن تعيين أي مستخدم أو موظف أجنبي إلا بعد موافقة اللجنة المالية واستئذنت من أحكام هذا المنشور حالات الموظفين والعمال الأجانب بالميلومة في الأقسام الفنية بوزارة المواصلات والأشغال العمومية متى كانت الأجرة اليومية لا تزيد عن ٢٥ قرشاً .

والواقع أن اللجنة المالية لم تعط نفسها سلطة تعيين الموظفين الأجانب بل ترفع دائماً الطلبات التي من هذا القبيل إلى مجلس الوزراء وهي الهيئة التي أقرت تعيين الأجانب في الوظائف من عهد الدستور إلى الآن . والتعيين حاصل بعدد لا يسلي الحق في ملازمة ما عدا إنشاء العهد أو مكافأة عن مدة الخدمة إلا في أحوال استثنائية .

وتغضبوا دولكم بقبول طاق الاستقام ما

١٩ محرم سنة ١٩٢٥
وزير المالية
(امضاء)

وتتشرف اللجنة بأن ترفع المجلس مشروع قانون بإلغاء المرسوم سالف الذكر :

مشروع قانون

إلغاء المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦ بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين للملكيين في مصالح الحكومة .

بمصر
نحو فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦ بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين للملكيين في مصالح الحكومة .

مادة ٢ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

بأمر بأن يهيم هذا القانون بمجامع الدولة وأن ينفذ في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مصدق
١٩٢٦

دولة الرئيس - حل حضرة مندوب وزارة المالية ملاحظة على قرار اللجنة ؟

حضرة أحمد عبد الوهاب بك (وكيل وزارة المالية المساعد) - لا .

معالى محمد شفيق باشا - جله في المادة الثالثة من الدستور أن الوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية لا يهد بها إلا المصريين وحدهم ولا يرى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية بينها القانون ، والدستور

لهذا أرجو إحالة اقتراح على لجنة المالية لمحصنه وتأجيل المناقشة في هذا المرسوم (١).

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — إن هذا القانون أصبح غير قابل للتطبيق بترك أكثرية أعضاء اللجنة خدمة الحكومة . لأن المقصود بركلاء الوزارات المنصوص عنهم فيه هم الركلاء الأجانب وهؤلاء تركوا الخدمة .

معالي عبد شفيق باشا — القانون لم ينص على أن اللجنة تتألف من ركلاء أجانب أو مصريين .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — هذا معلوم لأن الركلاء عند صدور القانون كانوا أجانب . أما عن المستشارين المسائل والقضائي فانهما وإن كانا ما زالوا في خدمة الحكومة إلا أنه قد طرأ منذ سنة ١٩٢٢ تغيير في سلطتهما فلا يمكنهما الآن تأدية هذه الوظيفة ولهذا الأسباب أصبح تطبيق قانون سنة ١٩١٣ مستحيلا .

يقترح معالي محمد شفيق باشا وضع قانون خاص بتعيين الأجانب وإلى أوافق على اقتراحه هذا إذ يجب سد هذا النقص وعدم ترك سلطة التعيين لجهة قد لا يحسن التصرف فيها كما حصل . أما القانون الذي نطلب إلغائه الآن فانه غير قابل للتطبيق ولا فائدة منه سواء إبقاءه الآن أم إبقائه إلى أن نضع قانونا آخر على أنى أرى من الأوفق إلغائه الآن حتى إذا ما شرعنا في وضع قانون آخر أقدمنا على تشريع جديد نستهه بأنفسنا ولا نقيد بقانون ساقط بطبيعته .

معالي عبد شفيق باشا — أنا متفق معكم ولا أعارض في إلغاء هذا القانون وقد قدمت فعلا مشروع قانون آخر وكل ما أطلبه الآن هو عدم إلغاء القانون قبل الاستعاضة عنه بآخر .

(١) قرأ المجلس بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ أن يثبت بمحضه اللجنة أن الاقتراح المقدم من حضرة صاحب المعالي محمد شفيق باشا مشروع قانون من استبعاد الأجانب أحيل إلى لجنة الاقتراحات .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — المشروع الذي قدّمته مجال على لجنة المالية وأما نص المادة ٨١ من اللائحة فلا فائدة من تطبيقه في هذه الحالة لأن القانون غير قابل للتنفيذ .

معالي عبد شفيق باشا — ولكن اللائحة يجب أن تتبع إلى أن تستبدل بأخرى فأطلب إرجاء المناقشة في هذا القانون الآن .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — أكرر ما قلته لحمايك من أنه لا فائدة من تطبيق المادة ٨١ وإرجاء النظر في إلغاء القانون وأكرر ما قلته أيضا من أن الأوفق أن تقدم على تشريع جديد بدلا من أن نقيد أنفسنا بقانون غير معمول به .

معالي عبد شفيق باشا — ولم تريد التسجيل في أمثاله إذا كلف غير معمول به .

دولة الرئيس — الموافقة من حضراتكم على قرار اللجنة وعلى مشروع القانون الذي وضعت لالغاء المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦ من حيث المبدأ بتفضل بالوقوف .

وقفت أغلبية .

دولة الرئيس — المجلس يغمر مشروع القانون المقدم من لجنة المالية من حيث المبدأ .

وهنا تخرج دولة الرئيس إذ كانت الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين وتولى الرئاسة حضرة صاحب العزة عبد طوى الجزائر بك وكل المجلس .

حضرة صاحب العزة عبد طوى الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — أرى أن عدد الأعضاء الحاضرين الآن أقل من العدد القانوني ولذا أرجو إرجاء القراءة الثانية لمشروع القانون إلى الجلسة القادمة .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والدقيقة ٣٢ مساء على أن يعود المجلس للاجتماع في يوم الاثنين أول صفر سنة ١٣٤٥ (٩ أغسطس سنة ١٩٢٦) الساعة السادسة مساء .

ملحق رقم ١

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على قبول الطعنين المقتضين

ضد الدكتور أحمد عيسى بك واسقاط العضوية عنه

- | | | |
|--------------------------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|
| (٤٧) محمد العباي باشا . | (٢٤) سمان غريال القمص بك . | (١) ابراهيم الطاهري بك . |
| (٤٨) محمد جعفر أفندي . | (٢٥) شاهين الجندى أفندي . | (٢) ابراهيم حلم مهنا أفندي . |
| (٤٩) محمد شفيق باشا . | (٢٦) شبان السيد مؤمن بك . | (٣) ابراهيم سيد أحمد بك . |
| (٥٠) الشيخ محمد عز العرب بك . | (٢٧) الشيخ طه حسين . | (٤) ابراهيم نور الدين بك . |
| (٥١) محمد طوى الحزار بك . | (٢٨) عبد الرحيم محمد مهنا أفندي . | (٥) الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله . |
| (٥٢) السيد محمد على البيلاوى . | (٢٩) عبد الفتاح الورزى بك . | (٦) أحمد الشريعى باشا . |
| (٥٣) محمد عوض جبريل أفندي . | (٣٠) عبد الفتاح دجاني أفندي . | (٧) أحمد حلمى باشا . |
| (٥٤) محمد فتح الله بركات باشا . | (٣١) عبد الله سليمان أبانته بك . | (٨) أحمد حميد أبو ستيت بك . |
| (٥٥) اللواء محمد كامل باشا . | (٣٢) ميثان محمد بك . | (٩) أحمد حيد بك . |
| (٥٦) محمد لطفى طنطاوى طنطاوى أفندي . | (٣٣) الشيخ حزب اللهى . | (١٠) أحمد على باشا . |
| (٥٧) محمد محمود بك . | (٣٤) عتيق حسين البربرى أفندي . | (١١) أحمد مصطفى بك . |
| (٥٨) محمد مغازى باشا . | (٣٥) على اسماعيل بك . | (١٢) الشيخ أحمد نصر . |
| (٥٩) الدكتور محمد حاشم أفندي . | (٣٦) الشيخ على رمضان الطويحى . | (١٣) السيد عبد الرحمن بك . |
| (٦٠) محمود الأثرى باشا . | (٣٧) الشيخ على سليمان . | (١٤) السيد فودة بك . |
| (٦١) محمود بسيونى أفندي . | (٣٨) على عبد الرازق بك . | (١٥) الفريد شماس أفندي . |
| (٦٢) محمود شكرى باشا . | (٣٩) اللواء على فهمى باشا . | (١٦) بيومى مذكور بك . |
| (٦٣) محمد على مهنا بك . | (٤٠) الشيخ على محمد مريوان . | (١٧) حافظ السيد بك . |
| (٦٤) مرسى وزير بك . | (٤١) عوض حريان المهدي بك . | (١٨) حافظ جالدين بك . |
| (٦٥) مصطفى الأهواى بك . | (٤٢) فهمى حنا ويصا بك . | (١٩) حسن رشوان حمادى بك . |
| (٦٦) ميشيل أيوب باشا . | (٤٣) لويس آخترى فانوس أفندي . | (٢٠) الشيخ حسن عبد القادر . |
| (٦٧) الشيخ يس محمود أبو جليل . | (٤٤) الشيخ متولى عمر حجازى . | (٢١) حسين عبد التفار بك . |
| (٦٨) يوسف وهبه باشا . | (٤٥) محمد أحمد الشريف بك . | (٢٢) اللواء حسين خيرى باشا . |
| | (٤٦) محمد الحفنى الطرزى باشا . | (٢٣) اللواء حسين شريف باشا . |

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على قبول الطعنين المقتضين

ضد الدكتور أحمد عيسى بك واسقاط العضوية عنه

- | | |
|------------------------------|-------------------------------|
| (٣) محمود أبو النصر بك . | (١) فضيلة الشيخ حسين والى . |
| (٤) اللواء محمود فؤاد باشا . | (٢) محمد السيد أبو على باشا . |

محكمة الشيوخ

مضبطة الجلسة الثانية والعشرين

المتعددة علنا في يوم الاثنين غرة صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ٩ أغسطس سنة ١٩٢٦

لم ير صلة بين الأمرين، فيكون اقتراحك قد حوّل إلى لجنة الاقتراحات وسيتم ذلك في المحضر.

صلى المجلس على محضر الجلسة السابقة.

على الكتاب الوارد من حضرة صاحب العولة وزير الداخلية إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ بتاريخ ١٨ أغسطس رقم ١٣٠/٣ الخاص بإعلان انتخاب حضرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا وعزيز مريم أفندي عضوين بالمجلس وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بناء على المادتين ٦٧ و٤١ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣ للممثل بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ قد أظنا انتخاب كل من حضرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا عضوا بمجلس الشيوخ عن دائرة البحالية بمناظرة مصر وحضرة عزيز مريم أفندي عضوا بالمجلس عن دائرة بولاق بالمحافظة المذكورة فأجروا الإحاطة بذلك.

وتغضلوا دولكم بقبول باقي الاحترام

وزير الداخلية
على يكن

دعا حضرة صاحب الدولة الرئيس حضرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا ثم حضرة عزيز مريم أفندي لحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ٩٤ من الدستور خلفها كل منهما بالصيغة الآتية :

" أقسم أن أكون مخلصا للوطن وللك مطيعا للدستور وللوائح البلاد وأن أؤدي على بالذمة والصدق "

فأجراها المجلس بالتصديق .

على السؤال الموجه من حضرة العزيز رضوان بك إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات الخاص بنقل السكة الحديدية المتفرقة بمدينة الزقازيق وهذا نصه :

" حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ المحترم مع اجلائي ليقومك أرجو توجيه سؤال الآتي إلى مال وزير المواصلات أن مدينة الزقازيق تخترقها سكة حديدية من قبلها إلى البحر وما هذه السكة لا تزال على شكوى أهالي الشرقية وقد كانت كذلك من زمن عرييد وكتبتا ما قامت الوفود علو الوفود مطالبة أهلها أن يتنقل بهذه السكة الكثيرة الضرد

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء على كل من حضرات أصحاب العولة والمالي والسعادة والعزة : محمود محمد حسن الشندوبل باشا . أحمد نواد عزت باشا . اسماعيل سرى باشا . أحمد زيور باشا . أحمد ذو الفقار باشا . الدكتور حبيب خياط بك . محمد قصى يكن بك . محمد عبد اللطيف أفندي . عبد الرحيم صبرى باشا . بولس حنا باشا . محمد أفلاطون باشا . صليب فلوديوس باشا . عبد العظيم المصرى بك . سعيد فهمى الزوى بك . محمد محمود خليل بك . السيد حسين القصبي . عبد ابراهيم ولى بك . الأثيالوكاس . عمر أحمد خلف الله بك . الفريق موسى نواد باشا . واغب عطيه بك (مصحح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرات : اللواء على فهمى باشا . مصطفى الاهوانى بك . محمود أبو النصر بك . أحمد مصطفى بك (متنزهون من جلسة اليوم) .

وحضرة لويس أشتوخ فانوس أفندي (متنزه عن جلستي اليوم والغد) . وظاب كل من حضرة على يسوي بك وبجي ابراهيم باشا .

وحضر في مقاعد الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمالي : على يكن باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية . محمد قصى الله بركات باشا وزير الزراعة . محمد محمود باشا وزير المواصلات . على الشمسي أفندي وزير المعارف العمومية . مرس حنا باشا وزير المالية ومعه حضرة صاحب العزة أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية المساعد .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجائي أفندي . على عبد الرازق بك . محمد أحمد الشريف بك . الشيخ محمد عبد العرب بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

على محمد شفيق باشا — قلّنت بالجلسة الماضية اقتراحا خاصا ومشروع قانون بيان قواعد استخدام الأجانب وفهمت أن المجلس قرر إحاطته على لجنة الاقتراحات ولم يثبت شيء من ذلك بالمحضر .

دولة الرئيس — انك طلبت تأجيل النظر في الناء المرسوم الصادر في هاموس سنة ١٩١٦ الخاص باستخدام الأجانب إلى أن ينظر اقتراحك . والمجلس

من حل الأرصعة كما هو الحال في ميناء الاسكندرية . وإن كان ذلك صحيحا
فأما على المدة المقررة لإنهاء هذا العمل . وما هي الاحتياجات المنصوص
عليها بالشروط إذا حصل إهمال أو امتناع عن الأداء .

هذا ما أرجو الإجابة عليه . وتحضروا بقبول طاقى احترامى .“

معالى محمد محمود باشا (وزير المواصلات) — أرجو تأجيل الإجابة على هذا
السؤال لمدة أسبوعين لأن المسألة تتطلب بحثا دقيقا في اتفاقات ومقود بين
الحكومة وشركة قناة السويس .

دولة الرئيس — تجيب الإجابة على هذا السؤال أسبوعين .

أبلغ المجلس السؤال الموجع الى معالى وزير الزراعة من حضرة الشيخ طه
حسين عن غرس غابات بالغفل المصرى فأجبت الإجابة عنه أسبوعا بناء
على طلب حضرة موصيه السؤال وموافقة معالى الوزير .

ثم انتقل المجلس الى المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ
يس محمود أبو جليل لحضرتى صاحبي الدولة والمعالى وزير الداخلية ووزير
المصارف العمومية بشأن الجسر في خمامات مدرسة الفيوم الصناعية .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل — أطلب تأجيل هذا الاستجواب
مدة أسبوع .

حضرة عبد الفتاح رجاى افندى — الأول أن يكون التأجيل الى أجل
غير مسمى فتمكن المناقشة في أية جلسة تليها .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل — لا بأس .

وافق المجلس على ذلك .

ثم تلى السؤال الموجع الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة
عبد العزيز رضوان بك عن إنشاء الجارى بمدينة الزقازيق وهذا نصه :

“حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ المحترم

بعد التحية أرجو أن توجهوا السؤال الآتى الى حضرة صاحب الدولة
وزير الداخلية :

لا يخفى أن مدينة الزقازيق محرومة من الجارى الى أن فى أشد الحاجة
اليها وإلى طالب أخذ حكم وأحال هذا البلد وبعدها وتأكيدات من ولاية
الأمر بتنفيذ هذا المشروع الجوى أسوة بطلعا والمنصورة وحتى كفر الزيات .

فهل في نية الحكومة إبراز هذا المشروع الى حيز الوجود وإذا كان هذا
ففى يكون “ .

حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا (وزير الداخلية) — يتكلف مشروع
إنشاء جارى بالزقازيق مبلغا لا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ جنيه وبذلك يحتاج
سنويا الى نحو ٥,٠٠٠ جنيه للصيانة والاستهلاك ويجرى وزارة الداخلية
الآن بالاتفاق مع مجلس الزقازيق بالبلدى البحث عن كيفية تسديد هذا المبلغ
سنويا بطريق زيادة موارد المجلس المالية وبنى ثم ذلك مستطاب وزارة
الداخلية من وزارة المالية منح السلفة اللازمة لتنفيذ هذا المشروع .

على الأهالى كثيرا ما أزهدت أرواسا وعطلت مصانع حمة فضلا عن تشويه
جمال المدينة لاحتياجها أعظم شارع بها .

فهل في نية معالى وزير المواصلات العمل على نقلها بسرعة وإذا كان فى
ذلك “ .

معالى محمد محمود باشا (وزير المواصلات) — في سنة ١٩٢٣ كتبت وزارة
الداخلية الى وزارة المواصلات تخبرها أن بلدية الزقازيق قررت عبارة
الحكومة لتصفية مشروع نقل خط سكة الحديد من وسط مدينة الزقازيق .

فكلفت وزارة المواصلات مصلحة السكة الحديدية بعمل تقدير ابتدائى
لتفقات هذا المشروع ثم أبلغت وزارة الداخلية أن هذه التفقات تقدر حاليا
بما يربو على مائة وأربعين ألف جنيه وأن وزارة المواصلات وإن كانت
تقدر أهمية هذا المشروع فإن الاعتبارات المالية تحول دون إقدامها على
تنفيذه قبل معرفة المبلغ الذى تضمن بلدية الزقازيق دفعه نظير الأرض التى
تصبح ملكا لها بعد رفع الخط من مكانه وإلى سيق أن قدر مجملها يبلغ
٧,٠٠٠ جنيه فضلا عن الفائدة التى تعود على المدينة من هذا العمل .

أجابت وزارة الداخلية بأن بلدية الزقازيق ترى أن تقدير مصلحة السكة
الحديدية يمكن تخفيضه نظرا لبطول أمان الأرضى والأدوات والمعدات
وطلبت مراجعة المقايضة لكى يمكن للبلدية الإجابة على ما طلبته وزارة
المواصلات خاصة بتفقات هذا المشروع .

فأجابت وزارة المواصلات في فبراير سنة ١٩٢٥ بأنه مع فرض إمكان
تخفيض المبلغ فإن مصلحة السكة الحديدية ترى أنه لا يمكن أن يقل عن
١٠٠,٠٠٠ جنيه وأن أعداد الرومات والمقاصد اللازمة لعمل بهذه
الضخامة يستدعى مجهودا كبيرا يضيع سدى إذا لم تكن البلدية مستعدة
لصرف مثل هذا المبلغ الكبير على هذا المشروع . وإلى الآن لم تتلق وزارة
المواصلات ردا من وزارة الداخلية وقد وقفت المسألة عند هذا الحد .

حضر عبد العزيز رضوان بك — أشكر معالى الوزير على هذا التصريحات .
ولما كان المشروع من الأهمية يمكن وقد سمع أهالى مديرية الشرقية بالشكوى
من احتراق السكة الحديدية بمدينة الزقازيق فاقى أرجو معاليكم ودولة وزير
الداخلية الاهتمام بهذا المشروع حتى يخرج من حيز الكلام الى حيز العمل .

أبلغ المجلس السؤال الموجع الى حضرة صاحب المعالى وزير المواصلات
من حضرة الشيخ إبراهيم يوسف طه عفا عن الاتفاق الخاص بتوسيع ميناء
بور سعيد وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بتقديم سؤال الآتى لتوجيهه الى صاحب المعالى وزير المواصلات
رجاء الإجابة عليه :

“حضرة صاحب المعالى وزير المواصلات

هل بين الحكومة وشركة قناة السويس اتفاق خاص بتوسيع ميناء بورسعيد
وإنشاء أرصفة بها لرسو البواخر عليها ولكنها من إجراء عملية الشحن والتفريغ

(٥) وحيث أنه من جهة أخرى فإن مجلس على قنأ يقرب من زمن بعيد فرصة تساعده على إبعاد البور الكهري بأن في البلد وكثيراً ما أبدى رأيه في ذلك لوزارة الداخلية كي تساعد له بمجال اللازم فالآن إذا أجرى البحث في موضوعه هذا فما لا ريب فيه أن جزاء كبيراً من ثقافته يمكن أن يقوم به مجلس قنأ المحل وجلس الاصر . وحتى يتخذ ذلك فلم يبق على وزارة الأشغال إلا أن تكلف بمقابل قليل من المصروفات فيدبل المشروع في دور التنفيذ بقرب ما يمكن من الزمن .

(٦) وحيث أنه من جهة تقدير الملاءم اللازم فإن التبل كليل به ولا يمكن أن يقال بأي حال من الأحوال أنه غير كاف لبضعة آلاف من الفدادين تراوح بين الثلاثة أو الأربعة حول مدينتي قنأ والاصفر في الوقت الذي نرى فيه باعينا أن شركات الري الأجنبية في مركري البلبا ونجع حمادي تغطي لما المياه من النيل مباشرة بكيات لا تعد في كل من الزراعات البلبية والنوية وكما نرى أيضاً أن باب النيل مفتوح على مصراعيه لشركة أطيان كرم ابو تملأ حوضاتها الواسعة منه وتأخذ ما تشاء بلا حساب ولا تهدر . بينما نرى هذه الرخصة في الماء فتدق على جيراننا من التاحيين البحرية والقبيلة نرى الضيق من ناحية فقط ، فلما ما طلبت قنأ والاصفر نصيبا من النيل ولو على قدر الضرورة لإصلاح حلقا زراعي وتلطيف جوها الملبب صيفاً يقال لما عند ذلك أن ماء النيل قليل لا يكفي ، حقا أن هذا شيء غير مقبول ولها لأمور متناقضة .

(٧) يجب أن يكون لبلدنا نصيب صيفي من ماء النيل . إنها بلاد ما زالت متأخرة في كثير من ضروب الحضارة ، فهي فقيرة في المواصلات ، فقيرة في الري ، فقيرة في الصحة ، فقيرة في مآليتها وفي غير ذلك من المنافع والمزايا التي تحتاجها بلاد القطر .

(٨) لذلك ولعل في مدلى وزارتنا المستوردة الحاضرة . وما يحتم به من الجهود العظيمة لعمل الإصلاحات العامة خصوصاً للبلاد التي لم تزل حطها من مشروعات الري في السنين الماضية أن يكون قد آن الأوان على بدءا لأن تصل بلادنا إلى تحقيق أمنية طالما تحدث بها وتمتها من سنين عديدة .

من أجل ما تقدم

أرجو من هيئة المجلس الموقر أن يحل اقتضى هذا عمل التبول فيجعله على اللجنة المختصة لدرسه وإبداء رأيه .

دولة الرئيس - ما رأى معالي محمد شفيق باشا في هذا الاقتراح ؟

معالي محمد شفيق باشا - إن تنفيذ هذا الاقتراح نرى خمسة الآلاف فلكل المسدودة به يستدعي حرمات خمسة آلاف فدان أخرى من الأراضي المزروعة الآن في الوجه البحري .

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والمراض . عرض الاقتراح للمقتم من معادة السيد إى على باشا وأن وضع طلبات خلف القطار لتصحيح حالة الري بمركر إثمون وهذا نصه :

« لما كان مركر إثمون يعد من أكبر مراكم المنوفية معروف عند رجال الري بأن أراضيها أغلبها وسائل ولا يمكن دحاها إلا بالآلات المائية حتى مدة

حضرة عيد العزيز وضوان بك - ليس في استطاعة المجلس البلدى لمدينة الزقازيق أن يقوم بتسديد مبلغ مائتي ألف جنيه فإن ميزانيته لا تتجاوز الخمسين ألف جنيه في العام ولا يتوفر منها شيء وأعضاء فيه وأعلم ذلك ، فأرجو من دولة الوزير أن ينظر في الأمر حتى يبعد حلا غير هذا .

دولة الرئيس - ليس هذا استيفاسا . أتى المجلس من دولة الوزير أن يبحث عن حل آخر .

حضرة عيد الفتاح رجائي افندى (السكرير البرلى) - إذن هذه رغبة . وهنا تخرج حضرات أصحاب الدولة والمالى على يكن باشا ويحدث الله بركات باشا ويحدث محمود باشا وعلى الشمسى افندى اذ كانت الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة .

ثم عرض الاقتراح المقسم من حضرة عيد الرحم معنا افندى الخالص بتكيب آلة رافعة على النيل لرى ٥٠٠٠ فدان حول مدينتي قنأ والاصفر وهذا نصه :

(١) لاشك في أنه من أعظم الوسائل التي تؤدي لتصحيح حالة البلاد الزراعية ومنها قنطرة المصرى أن يبنى النابية القائمة بكل ما يؤدي لإصلاح الأراضي خصوصاً بتغلها من نظام الري القديم الذى مضى عليه الآلاف من السنين إلى نظام الري الحديث بحسب الطرق المستعملة في مصرنا هذا .

وأجبر دليل مشاهد على صحة ذلك أن أطيان الوجه البحري صارت تزوج مرات مديدة في السنة بسبب أن كانت لا تزوج إلا مرة واحدة فزادت محصولاتها ، وتبنا لذلك حصل ارتفاع كبير في أسعارها .

(٢) وما أن أهلى مديرية قنأ يتنوع أن تكون لم أسوة بمواطنهم ويشقون من زمن يسيد إلى أن يكون لم نصيب من هذا الخير إلا أن الحكومات السابقة ما كانت تسمح لم بكثير ولا قليل وكانوا كلما طلبوا منها تنف أمام هذه الأمانة العظيمة محتجة دائماً بأزمة المال ولكن المال لم يكن هو السبب الحقيق ، فما هو موجود في خزائنها بالآلاف والملايين وإنما الرغبة الصريحة في التوسع بالأمانة والسعى في العمل على زيادة ثروتها هي التي كانت تقصص في التوسع ونقص الأمر .

(٣) وحيث أن الظروف للمناخية قضت على مديرية قنأ أن تبقى كما هي لم تتقدم خطوة واحدة في سبيل الري المصيفى مع أنه هم الوجه البحري وتتاول بعض مديريات الوجه القليل . وهذا مما يرجب لامل الصيد الأصل أن يتألموا لحظهم وأفسحوا غاية الأسف لحالهم السيئ .

(٤) وحيث أنه ما زالت توجد بعض الصعوبات التي تحول دون إبعاد الري المصيفى في بلادنا بصيغة عامة وقد غدت زمن ليس بالليل قبل أن تزل هذه الصعوبات ، لذلك جئت بهذا الاقتراح عن مشروع بسيط لا يهول الحكومة ولا ينفذ وزارة الأشغال في ثقافته لأنه مقاصر على أدواء ٢٥٠٠ فدان فقط كلها واقعة في منطقة واسعة حول مدينة قنأ وضواحيها ومعها ٢٥٠ فدان أخرى واقعة في منطقة الاصر . وقد سبق أن عملت تجهيلات لتنفيذ هذا المشروع بواسطة الوزارة في سنة ١٩٢٥ وله دوسية خاص .

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والعرائض .
عرض الاقتراح المقدم من معالي محمد شقيق باشا بطلب إعادة الجمع
القنوي وهذا نصه :

"تسبما بجلسة ٢١ مارس سنة ١٩٢٤ فقاما مجددا من حضرة صاحب
الفضيلة الأستاذ الشيخ حسين وإلى عن اللغة العربية بمناسبة ورود كلمة
"بروفة" في السادة ١١٤ من مشروع اللامعة الناخلية .

وأنا لا أقصد الآن العودة الى المناقشة في الموضوع بعد أن انتهى الأمر
فيه، وإنما أقصد أمرا آخر أيا أمثاله حضرة صاحب الجلالة مليكا المعظم
وأياؤه الكرام .

فيوجد الآن بأيامهم وعناية البلاد جمعية الجغرافية وأخرى للشرعات وثالثة
للنهنيين ورابعة للأطباء وخامسة للأحصاء والتشريع، ولكن لا توجد جمعية
لغة العربية .

ويجب على الجمع القنوي من عهدناين عاما، ولكنه لم يمد طويلا، ولم يعمل
الا قليلا، حتى كانت تكون حفلة افتتاحا معى جلسة الختام، وفي العهد الأخير أعاد
بعض الفيورين على اللغة العربية من فقاء أغنهم صورة لهذا الجمع، واكتفوا
على ما يظهر بشرف الانتساب اليه، ولم نسمع لهم ذكرا ولم نر لهم عملا .

وبما أن هذا الجمع أثره خفي، والطولبي منه عمل جليل، وأصبحت
البلاد ولغتها أحوج ما تكون الى هذا الجمع العظيم الذي يهيئ اللغة ويرد اليها
الحياة عزيزة بما يصح بين جوانبه من الفضايل والأخصائيين والعلماء الذين
تردهم بهم مصر والذين يقفون بمجهوداتهم وأفكارهم وصلهم على خدمتها
والنموس بها .

فاقترح الآن "أرجو أن تفضوا حضراتكم أصواتكم معي" على حكومتنا
الجبلية إعادة تأليف هذا الجمع على نمط يكفل له الحياة والتمرة المرجوة، وأن
يؤلف ممن تشبه لهم البلاد بالقدم الزامعة في اللغة والعلم والدين، ولا سيما
أئنا في عصر نهضة عظمنا فيه رقي كل شيء . ومن أعز الأمور علينا لغتنا .
وأن لوائق من أن وزارتنا الجبلية ورجالها من صفوة الفيورين عليها والعلمانيين
على إحيائها عاملة على تنفيذ هذا الاقتراح ."

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والعرائض .

عرض الاقتراح المقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك بشأن إنشاء
كبرى على بحر موسى تجاه بلدة بنف هذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

بعد التحية أتمس عرض الاقتراح الآتي على هيئة المجلس لإبداء رأي فيه:
إنشاء كبرى على بحر موسى تجاه بلدة (بنف) مركز منيا القمص شرقية
لتسهيل المواصلات بين البلاد الواقعة على ضفتي البحر المذكور للأسباب
الآتية :

التيضاح الكامل مما يكلف رى الفنان الواحد ثلاثة جنات تقريبا وهو مبلغ
يبلغ كاهل الفلاح . ولقد رفضنا الشكوى أثر الشكوى الى وزارة الأشغال
تلع عليها تحسين رى هذا المركز فكانت تمدا كل مرة بأنها ستعمل على تحسين
الرى في مركز أشمون بوضع الطلمبات خلف الفضايل لتنفيذ الترع . ولكن
مضت السنوات الطوال ولم تعمل أى شيء .

فلذا أقترح عمل هذه الطلمبات بأسرع ما يمكن رحمة بالفلاح واصلاحا
لأراضي مركز أشمون .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ."

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والعرائض .

عرض الاقتراح المقدم من سعادة عبد السيد أبى على باشا بإنشاء سكك
زراعية بمركز أشمون وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية وتقدم واجب الاحترام ، أرجو عرض هذا الاقتراح على
مجلس الشيوخ الموقر :

بما أن مركز أشمون من أكبر مراكز المنوفية وقد اشترك سكانه في دفع
ضرائب السكك الزراعية من بدب انشائها الى الآن ولم ينله منها الا القليل
الذى لا يذكر ، وبما أن طرق مواصلاته صعبة جدا ،

فلذا أقترح المبادرة بعمل سكك زراعية فيه أسوة بباقي المراكز .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ."

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والعرائض .

عرض الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ منول عمر مجازي بشأن عمل
فصات للترع الرئيسية لوصول المياه الى نهاية الفروع الآخنة منها وهذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتمس عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة .

كثير من المزارعين الراقعة أطيانهم في نهايات الترع والفروع الآخنة منها
يشكون من عدم وصول المياه الى مزارعهم، والمنعسة تعطيلهم قروضات .
وسع كل فائس، لا تعلمهم وذلك ناتج من عدم نظام الفصات إذ أن الأراضي
الواقعة في البداية تأخذ أكثر من نصفها بينا النهايات محرومة .

فلذا أقترح

عمل فصات لجميع الفروع ويبدأ فيه في الترع الرئيسية كل ترعة وفروعها
دفعه واحدة . وأن كل مركز يأخذ نصيبه من هذا التمدل ويبدأ بالمهم
في المنعسة . وأن يكون مركز فاقوس نصيب أكثر لأنه في نهايات الرى في القنطر
المصرى ولاساع أراضيه وطول امتداد الترع وكثرة العمران .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ."

قل من تقرير اللجنة التفردت أن ١١ وهذا نصها :

١ - أسأل مجلس الشيوخ عن هذه اللجنة ما ورد إليه من مجلس النواب بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ بشأن ما قرره ذلك المجلس في القسم ٧ من اللائحة بمصر ووزارة المعارف العمومية وفي القسم ١٤ من اللائحة بمصر وبنات التعليم المصرية في الخارج لبحثهما وإبداء ما تراه من الملاحظات .

وقد سبق القول عند التكلم على الإيرادات أن هذه اللجنة كانت قد أخذت فيدرس مشروع الميزانية بصيغة غير رسمية من وقت تهديها من الحكومة إلى مجلس النواب بالكيفية التي ذكرت في العبارة الأولى من تقرير هذه اللجنة الخاص بالإيرادات .

٢ - ذكر مشروع الميزانية المعروض الآن أن تقدير المصروفات يبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ج. م. من ذلك ٢٨١٦٣٠٠٠ ج. م. قيمة ما قدرته الوزارة بالمشروع بموجب النظر في تحصيله من أبواب الإيرادات ويبلغ ٣٧٠٠٠٠ ج. م. ذكر في المشروع أنه مأخوذ من المال الإحتياطي .

٣ - وقد تضمن المشروع توزيع مبلغ ٤١٠٠٠٠٠ ج. م. على أبواب أربعة (الباب الأول) من المصالح والأجور والمرتب (الباب الثاني) للمصروفات العمومية (الباب الثالث) للأعمال الجديدة (الباب الرابع) من أبواب أخرى وهي أنواع الإحتياجات التي لا تدخل ضمن إحتياجات الأبواب الثلاثة السابقة .

٤ - وقد أدرج في الباب الأول مبلغ ١٣٠٣٠٠٠٠ ج. م. وبمطابقته بما كان مقدراً له بميزانية سنة ١٩٢٥ يرى أن في التقدير الحالي قصداً ظاهره أن قلده ٩٢٦٠٠٠ ج. م.

وأن ما أدرج في الباب الثاني يبلغ ١١٨٧٥١٠٠ ج. م. أي زيادة عما قدر له في ميزانية سنة ١٩٢٥ بمبلغ ١٨١٠٠٤٦ ج. م.

وما أدرج في الباب الثالث يبلغ ٤٧٠٠٠ ج. م. أي زيادة ٨٢٤٦٠٠ ج. م. عما قدر له في سنة ١٩٢٥

وقد أدرج في الباب الرابع مبلغ ١٧٠٠٠ ج. م. وهذا التقدير يتنص من ملكه في ميزانية سنة ١٩٢٥ مبلغ ٧٠٠٠ ج. م.

٥ - وقد ورد بالذكرة الإيضاحية أن المقارنة بين ما هو وارد بالمشروع الحالي وبين ما تم في ميزانية سنة ١٩٢٥ لا تتناول الواقع تماماً فيما يخص الإيرادات الأولى والثاني نظراً لما طرأ من إحتياجاتها من النقل مما خفض في إحتياجات المصالح وفاد في إحتياجات المصاريف العمومية ، وفي مصلحة السكك الحديدية مثلا تقلت إحتياجات أجور العمال المختصين بأعمال الصيانة وقصرها ٣٩٩٧٠٠ ج. م. من الباب الأول إلى الثاني وكذلك الأمر في ميزانية وزارة المعارف أي أنه خفض من بابها الأول نحو ٢٢٠٠٠ ج. م. من أثر إلحاق بعض المدارس بالمعاشرة المصرية وأضيف المبلغ إلى الباب الثاني لاعتباره جزءاً من الإحتاجة المقررة لهذه المعاشرة فأذا روي هذا المالان يكون في الباب الأول زيادة قلدها ٤٧١٠٠٠ ج. م.

أولاً - أن إنشاء الكوبرى المذكور يسهل المواصلات بين البلاد الآتية : ندف والعقدة ، البلمنة ، بني قريش ، كفر البدر ، أبو طولة ، التين ، لفة وغيرها وبين الجديدة مقر محكمة خط الجديدة بهذه البلاد الواقعة على شفا البحر الغربية فإن في ذلك الراحة للكثير من الآلاف من الناس الذين يضطرون إلى عبور هذا البحر لمصالحهم بواسطة (معديات) هي عرضة لاختطاف والحوادث من وقت لآخر .

ثانياً - أن (بندف) المذكورة واقعة على شفا بحر موسى الغربية ومعظم زماها واقع على الضفة الشرقية وهم مضطرون بمحكمة الطبيعة إلى نقل محاصيلهم ومواشيهم وأسمنتهم إلى المزارع الواقعة على الضفة الشرقية بواسطة (المعديات) وفي ذلك من العطل والتخلف ما لا يخفى خصوصاً وأن أهالي هذا البلد طلبوا طلباً من الحكومة عمل هذا الكوبرى بأنفسهم وعرضهم وأقرها خطراً بأبال أيام كان وزير الأشغال معالي مرقس حنا باشا وقد انتزوا فرصة تشرغه مع صاحب المسكن وزير الأشغال الحالي بنينا التجمع عند ما قاموا بأنفسهم بمحققون شكوى الأهالي من تعذر ما وباتت ترى في عام ١٩٢٦ وطلبوا تنفيذ هذا المشروع فوجدتهم خيراً .

وقد المجلس حالة هذا الإقتراح على لجنة فحص الإقتراحات والمراض عرض الإقتراح المقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك بشأن توسيع الطريق الموصل للأهرام وهذا نصه .

«حضرة صاحب النبوة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

بعد التحية أقدم عرض الإقتراح الآتي على هيئة المجلس لإبداء رايه فيه .
توسيع الطريق الموصل للأهرام فإن في توسيعه مهما يتكلف فوائده لا يصبح أن تنفى :

أولاً - أمن المسارة من وقوع حوادث بسبب ازدحام الشارع بالعربات والأوتوموبيلات والتمار .

ثانياً - أن الشوارع المذكور موصل إلى أكبر الآثار المصرية التي يجع إليها الكثيرون من أقصى البلاد إلى أخصاها .

ثالثاً - أن في توسيعه تشرافاً لامعاً لمهر يله الفراعنة الإعجاب .
دولة الرئيس - أن توسيع هذا الطريق من الكليات وأماناً ما هو أهم وألزم من ذلك .

عبد العزيز رضوان بك - سأبين عند ما ينظر المجلس هذا الإقتراح أن توسيع طريق الأهرام ليس من الكليات .

قرر المجلس حالة الإقتراح على لجنة فحص الإقتراحات والمراض .

ثم انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة المسالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ (قسم ثان - مصروفات وملاحظات عامة) .

احتل منصة الخطابة حضرة صاحب السيادة محمود شكرى باشا مقرر لجنة المسالية .

٥٠٠ و ٢١٤,٠٠٠ ج.م للبارى و ١,١٣٨,٠٠٠ ج.م للسكك الحديدية وتبلغ حلة هذه الزيادة ٣,٦٧٥,٠٠٠ ج.م وهو ما يروى على زيادة الباب الثالث في مجملته .

١٠ - أما فيما يخص باب الرابع فذكرت أن التخفيض فيه يتناول اعتمادات الماشات والمكافآت لأن عدد الموظفين الأجانب الذين يستحقون مكافآت استثنائية وفقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ يقل كثيراً عن مدهم في سنة ١٩٢٥

١١ - وقد أبان سعادة وكيل المالية في مناقشة دارت بمجلس النواب في صدد نقل بعض اعتمادات الأجور من الباب الأول للباب الثاني في المشروع الخاطئ أن السبب الذي حدا بوزارة المالية إلى هذا النقل هو أنها أرادت أن تخفض تكاليف أعمال الصيانة في حساب واحد لمعركة حقيقة ما تتكلفه تلك الأعمال كما أرادت بذلك أيضاً أن تعطي فكرة صحيحة عما يتكلفه الموظفون في الحكومة المصرية لأنه ليس من العدل في شيء أن يذكر في باب الماهيات والأجور والمزايا مبالغ جسيمة لا يمكن عقلاً اعتبارها ماهيات أو أجوراً للموظفين بالمعنى المفهوم عند الشعب ، فأوردت في الباب الثاني لا الأول المبالغ التي لا يمكن تصورها أعمال الصيانة إلا بها .

وقد أوردى سعادته أيضاً أن في النقل المتقدم ذكره حرجاً إلى العمل بما كان متبعاً في سنة ١٩١٤

وهذه البقرة ترى أن المبدأ المتقدم ذكره صحيح وطابق الأصول الاقتصادية والعدل وتطلب من المجلس إقراره .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقون .

ثم قرأ من تقرير اللجنة الفقرتان ١٢ و ١٣ وهذا نصهما :

١٢ - وقد رأت هذه اللجنة قبل التكلم على اعتمادات كل فرع من فروع الأقسام المختصة الواردة في المشروع أنه يحسن أن تنسرد على تقريرها فيما تبحث فيه هذه المصروفات الشاملة للصالح فيما وبتيرة حالة الواحدة إلى سائر مصالغ الحكومة من الملاحظات في تقرير ملاحظاتها واقتراحاتها من أبواب المصروفات في الوزارات والمصالح المختلفة كما سيأتي البيان .

١٣ - هذا وترى اللجنة قبل الانتقال إلى النظر التفصيل في المصروفات أن تذكر أنه كان ما قرره البرلمان حين نظره ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ إنشاء مراقبة مستقلة مسئولة أمام البرلمان تقوم بمراجعة الأوراق والمستندات التي تقدمها للمصالح المختلفة تأييداً للاعتمادات التي تطلبها أو إثباتاً للوجوه التي صرفت فيها هذه الاعتمادات .

ولما أن استأملت اللجنة عما أجراه الحكومة في تنفيذ هذا القرار أجابات وزارة المالية بأنه وضع مشروع لذلك وهو تحت النظر في اللجنة التشريعية ١٠

٦ - وأشارت وزارة المالية في المذكرة سالفة الذكر أن أسباب هذه الزيادة الكبيرة ترجع (أولاً) - إلى أنها تشمل المبالغ السنوية لجميع الموظفين في مختلف الوزارات والمصالح وقدرها ١,٨٧٠,٠٠٠ ج.م (ثانياً) - إلى ما أدخل على اعتمادات المعارف والصحة والبوليس والحفرو والسكك الحديدية من التحسين والرفق الذين قضت بهما الحاجة تبعاً لسنة التقدم التي تسير في سولها البلاد و (ثالثاً) - إلى ما تقتضيه حالة الاستمرار في المصالح ذات الإيراد تقوم بالأعمال الملقاة على كاهلها ، وأنه لا ينبغي أن الزيادة في مصاريف الاستمرار بتلك المصالح يقابلها دائماً زيادة في دخلها تروى على تلك الزيادة و (رابعاً) - إلى زيادة خدمات جديدة واتساع نطاق أعمال المصالح مما هو وارد مفصلاً في ميزانية كل مصلحة بمفردها .

٧ - وأضافت وزارة المالية في مذكرتها الإيضاحية إلى ما تقدم أن تلك الزيادة ما كانت تطف عند هذا الحد لو أن الجهة المالية بذلت جهوداً كبيرة في سبل إلغاء بعض الوظائف المالية وتخفيض درجات البعض الآخر مما أدى إلى الاقتصاد بالمبلغ لا يستهان به ، وما أجراه من التحصيل في الوظائف العالية من حيث درجاتها وفعاليتها ، وما اتخذته لتخفيف عبء المعاهدات بما اقتضته من تخفيض ما يترتب من الدرجات العالية في الوظائف الكتابية عند خلوعها إلى درجات أدنى لا يصعب تناسب في عدد الوظائف الكتابية في مختلف درجاتها ، وما أجراه من تعديل نظام التفتيش وتبسيطه بقيد أهمها للمدة الواجب وفالها لجواز الانتقال من درجة إلى درجة أعلى وجعلها أربع سنوات بدلاً من ستين

٨ - وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية سالفة الذكر صامها باعتمادات الباب الثاني أن الزيادة في المصاريف العمومية تتناول على الأصح اعتمادات وزارة المعارف بسبب إنشاء مدارس جديدة وتوسيع نطاق المدارس الحالية ودرج مبلغ ١,٩٤٠,٠٠٠ ج.م إعانة للجامع ٤٦٠,٠٠٠ ج.م لتعليم الإناث وغير ذلك من الاعتمادات المخصصة للمدارس التي أنشئت في سنة ١٩٢٥ وأخذت مصاريفها من اعتماد نشر التعليم المدرج في الباب الثالث . وأنه على وزارة المعارف في زيادة اعتمادات المصروفات العمومية وزارة الزراعة والمصالح ذات الإيراد . كالسكك الحديدية والبلديون والبريد . وأن مجموع الزيادة في تلك الوزارات وفي وزارة المعارف يبلغ نحو ١,٩٤٠,٠٠٠ ج.م وهو ما يقرب جداً من جملة الزيادة في الباب الثاني .

وذكرت أيضاً أن من تلك الزيادة مبلغ ١٥٤,٠٠٠ ج.م قيمة ما أودع لأول مرة في اعتمادات السكك الحديدية والنفطيات والتليفون لوفاء الرسوم التي تستحق عليها لصفة الجمارك ومبلغ ٢٩٠,٠٠٠ ج.م في اعتمادات وزارة الزراعة يرجع الشغل الأكبر منها لشراء الأسمدة والبيرة لترويضها في المزارعين وأن هذه الزيادة الأخيرة لا تعد حلاً للميزانية لأن من الميسر يضاف إلى الإيرادات .

٩ - أما الأعمال الجديدة بمبلغ المذكرة الإيضاحية أن الزيادة في اعتماداتها تتناول ١,١٥٩,٠٠٠ ج.م لأعمال الري و ١٩٤,٠٠٠ ج.م لبيانات

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - مادام مجلس النواب والشيوخ قد وافقا على الاقتراح ووافقت الحكومة عليه أيضا فيجب أن يصدر القانون .
دولة الرئيس - إذا أردت الاستعجال فإليك الآن أن تقدم مشروع قانون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل أنعم من هذا أنه لا يوجد قانون مرسوم على اللجنة التشريعية ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لما أصدر المجلس في سنة ١٩٢٤ هذا القرار أخذت الحكومة في تنفيذ رغبة المجلس وأعلنت مشروع قانون وأرسلته للجنة التشريعية لوضعه في الصيغة القانونية قبل تقديمه لمجلس الوزراء ولكن حدث أن تعطلت الحياة البرلمانية فوق في اللجنة التشريعية لأن . ولا بد للحكومة الحاضرة من إعادة النظر فيه . وقد ورد معالي وزير المالية الحالى عند نظر مجلس النواب في الميزانية بتقديم هذا القانون فيجب أن تكفى بهذا الوعد وأمل من معاليه أن يقدم مشروع القانون قبل نظر الميزانية المقبلة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرجو تحديد موعد لتقديم القانون ؟
دولة الرئيس - قدّم اقتراحا ليؤخذ رأى المجلس عليه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنتج أن يقدم مشروع المراقبة قبل تقديم الميزانية المقبلة .

دولة الرئيس - من يوافق على هذا الاقتراح فيفضل بالوقوف .
وقفت أقبلة .

استقل المجلس إلى النظر في تحرير لجنة المالية عن باب المساهيات والأجر والمزريات .

على من تحرير اللجنة الفقرات ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ وهذا نصها :

(١) المساهيات والأجر والمزريات

١٤ - كانت زيادة عدد الموظفين في مصالح الحكومة المختلفة في السنوات الأخيرة زيادة أوجبت صرف جزء عظيم من ميزانية الدولة لسد نفقات المراتب والأجر مما حدا بخلق المالية بالمجلس حين تخصيص ميزانية سنة ١٩٢٤ إلى ١٩٢٥ أن تفت نظر المجلس إلى هذه الحالة ولوحظ ويقط أن عدد الموظفين زاد في العشر السنوات الأخيرة زيادة عظيمة لا يبررها مطلقا نمو أرقام للمصالح الحكومية الموجودة ولا إنشاء أقسام جديدة وأن مستوى المساهيات قد ارتفع أيضا إلى درجة تكاد تكون غير مقبولة ويطلب أنها لا تتناسب مع موارد القوم في البلاد ، وعرضت اللجنة المذكورة على المجلس ويقط أن تعرض مسألة الزيادة المذكورة فستتم درس مسألة الموظفين برمتها ودأب ألا تهمس الأبواب الخاصة بالمساهيات والأجر والمزريات واقتراح أن يقرر البرلمان تأليف لجنة برلمانية تكون لها السلطة في أن ترض إليها أعضاء سواه من موظفى الحكومة أو من غيرهم لتستعين بهم في القيام بهما ما يكون من اختصاصها :

وكانت توجهه اللجنة - مع معنى متين من وقت اتخاذها لذلك القرار - أن يكون قد تم إنشاء هذه المراقبة التي ما كان يحتاج أمر إنشائها إلى كل هذا الوقت وتأسف لهذا التأخير الذى لم يكن له أى مبرر وترى وجوب إنشائها في القريب الجائل إذ أن انشائها من أزم الحاجيات لنظام مالية الدولة لأن من أهم أعمال تلك الإدارة أن ترعى تقررا سنويا إلى اللجنة البرلمانية تؤيد فيه صحة الحساب الختامى وتبسط له ما يتضح من نتيجة أبحاثها ، كما ترى هذه اللجنة أيضا (وهي متفقة في ذلك مع ما رأته لجنة المالية بمجلس النواب) أن يكون من ضمن اختصاصها فوق ما سلف ذكره التثبت من تحصيل إيرادات الدولة ودخولها الخزنة العامة ومن اتفاتها في الوجوه التي فيها البرلمان ، وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

وقر معالي وزير المالية أمام مجلس النواب في هذا الصدد أن الحكومة موافقة كل الموافقة على إنشاء إدارة رقابية المذكورة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لملحظة بسيطة بخصوص ما ورد في الفقرة ١٣ - إنشاء مراقبة مستقلة - مسؤولة أمام البرلمان لمراجعة حسابات الدولة ، ذلك أن اللجنة المالية اقترحت إنشاء هذه المراقبة ووافق على ذلك مجلس النواب وقرر وزير المالية أن الحكومة موافقة أيضا ولكن لأن لم يتم إنشاء هذه المراقبة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن الوزير الذى قرر ذلك هو وزير المالية الحالى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - قرار إنشاء هذه المراقبة صدر في الدورة البرلمانية الأولى ووافق وزير المالية على ذلك ، فإلى متى لأن ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا الافتراض إنما يوجه للوزارة السابقة .

دولة الرئيس - ويمل حضرة العضو أن الحياة البرلمانية كانت معطلة .
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولكنها استمرت عشرة أشهر قبل التعطيل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - في هذه العشرة الشهور أمد مشروع قانون بإنشاء هذه المراقبة ولكنه لم يصدر بعد .

دولة الرئيس - ما الذى يريده الآن حضرة الشيخ حسن عبد القادر ؟
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن أتحديد موعدا لا يتجاوز أول نوفمبر المقبل لتقديم هذا القانون حتى يصدر ويعمل به قبل نظر ميزانية السنة المقبلة واللجنة تقول أن مشروع هذا القانون قد أمد وهو الآن منظور أمام اللجنة التشريعية .

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - المشروع أمدته وزارة غير دستورية وقد يكون لي عليه بعض ملاحظات فيجب أن أجهه قبل تقديمه للمجلس وليس إذن في الامكان تحديد موعد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المجلس وافق على إنشاء المراقبة ووزارة المالية وافقت أيضا فيجب أن يصدر القانون قبل نظر ميزانية السنة المقبلة .

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - الذى واقف عليه أنا هو مجرد اقتراح وأما مشروع القانون فلم يقدم بعد .

١٣٥٠١٠١٤١٥ م. * ولا يدخل في ذلك ما يصرف لصيارف البلاد التي هدرت لهم أجناساً مرتبات تبلغ ٢٢٩٠٠٠ م. ولا يشمل أيضاً نصيب الماهيات والمرتبات ضمن اعتماد ٥٠٠٠٠٠ م. الذي يبلغ منذ سنة ١٩٢٥ السودان وهو نحو ٤٩٥٠٠٠ م. (وهو ناتج من قيمة الفرق بين اعتمادات المرتبات بميزانية الحرية قبل وبعد تصب الجيش من السودان) ، فالأخضر ذلك المبلغان وهما بقى من الماهيات والأجر والمرتبات المبلغ ١٣٥٠١٠١٤١٥ م. جمع المتقدم ذكره يكون ربط المرتبات الحقيقي في الميزانية الحالية نحو ٣٨١١٦٣٠٠٠ م. وهو ما يوازي ٣٧٠٢٧ في المائة من مبلغ ١٣٣٠٠٠٠ م. المقدر لمجموع إيرادات الدولة في المشروع الحالي . هذا فضلاً عما يقرب على هذه الزيادة في عدد الموظفين وماهياتهم من الزيادة اللازمة لهم بالتبعية في الأبواب الأخرى كبطل السيرة ومصاريف الانتقال والكسوى ومصرفات الايجار والمياه والادارة وغير ذلك .

١٨ - وفي نهاية هذا التقرير الحق أولاً جدول (ملحق رقم ١) (راجع ملحق رقم ١ لهذه المضبطة) يبيّن فيه مقارنة بين عدد وماهيات ومرتبات وأجر وموظفي ومستخد في عمال الحكومة في الخمس السنوات ١٩١٧ و ١٩١٩ و ١٩٢١ و ١٩٢٣ و ١٩٢٥ حسب ما هو وارد بميزانيات السنوات الخمس المذكورة .

ولما كان قد حصل بعد سنة ١٩١٧ أن أنشئت بعض مصالح جديدة أصلاً أو مصالح أخرى سلت على مصالح كانت موجودة وعلى ما هو معروف ديوان العموم بوزارة المواصلات ومصلحة التليفونات والمطبخ الكائين والملاحق بالخليج ومصالح الانتاج والتجارة والصناعة والمقوضيات والقصليات وجلسا الشيوخ والواب رأت اللجنة عمل جدول آخر (ملحق رقم ٢) (راجع ملحق رقم ٢ لهذه المضبطة) يبيّن فيه تلك المقارنة بعد اعتماد المصالح التي استحدثت بعد سنة ١٩١٧ لاصطاحكة صحيحة من كيفية اطراد الزيادة في العدد والمرتبات ابتداء من سنة ١٩١٧ لغاية سنة ١٩٢٥ كما ين بالجدول المذكور أيضاً النسبة المئوية للزيادة في العدد والمصالحات من سنة ١٩١٧ .

هذا وترى اللجنة أن تقرير انصافاً أنه يدخل في عدد الموظفين والخدمة الحازبين من هيئة العمل موظفو وعمال التليفون وموظفو قسم الحفر والخفره ويبلغ عدد الأوليين حسب ما هو وارد بالمشروع الحالي ٢٢٩٩٩ من ذلك ٣٣١ للوظائف العامة و ٢٠٦٨ للوظائف الخارجية من هيئة العمل وعدد الآخرين ٦٦٨٢٢ من ذلك ١٧٦ للوظائف العامة و ٦٦٣٠٦ للوظائف الخارجية عن هيئة العمل (أى مشايخ الخفره والخفرام) .

١٩ - وقد جاء بمذكرة وزارة المالية الرقمية ٢ مايو سنة ١٩٢٥ المتقدم ذكرها ما يأتي : تصحيح الخلل الخدمات للجريدة التي أنشئت في خلال السنة بين

* يترك هذا الملحق من جليل أبريل ١٣٤١٥ ج ١٣٠٣٠٠٠ م. قيمة الامداد التي بالمشروع الجلب الأول و تانياً مبلغ ٤٧١٠٠٠ م. الذي ذكر في المذكرة الانضمامية (ص ٧) أنه قيمة الزيادة الحقيقية في الجلب الأول إذا وضعه أمر قبل بغير الاعتمادات التي كانت تخرج في الجلب الأول إلى الجلب الثاني .

أولاً - درس مسألة الموظفين بمذاقها من حيث قواعد الاستخدام العامة وعدد الموظفين ومرتباتهم ودرجاتهم ومآسهم وتآديهم وطريقة توزيع العمل في المصالح المختلفة والقواعد الخاصة بيد السيرة وغيرها .

وثانياً - خص نظام العمل بالمصالح المختلفة وطرقه وإزالة ما يكون فيه من تعقيد يدعو إلى زيادة العمل والعمل بغير فائقة .

كما رأنا أيضاً أنه في انتظار القيام بإجراء هذا التحقيق الواسع التعلق الموافقة على ما كانت الحكومة قد قرره وتقتض من الداء الوظائف الدائمة التي تخولنا لم يضر ذلك بنظام العمل وتخفيض مربوط ما يتيسر الفاء منها ، وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح .

وكان من ضمن ما رأنا لجنة المالية مجلس الشيوخ وتقتضي (١) - أنه يحسن الاسراع بتأليف اللجنة التقدم ذكرها حتى لا تستمر هذه الحالة الضارة بالميزانية العامة للدولة طويلاً (ب) - وأن تستمر الحكومة على تنفيذ ما جاء به القرار الذي أصدرته في ذلك الوقت والذي سبق ذكره قبلاً (والذي كان ينبغي على تنفيذه بدقة عدم تعيين موظفين جديدين مع استثناء الوظائف الفنية وتكلمة النص الذي ينشأ في بعض المصالح من الموظفين الذين لا يمكن الاستثناء عن وظائفهم يآمرين بتقلول إليها من المصالح التي يظهر أن عدد الموظفين يزيد فيها من حاجتها) ، وأنه يجب عدم إنشاء وظائف جديدة مهما كانت الأسباب التي أن تم اللجنة البرلمانية الفتح تأليفها عليها وتهدم هدمها ووافقها على المجلس على جميع ذلك .

١٥ - وبالإستلام من وزارة المالية عام تم في أمر تنفيذ قرار البرلمان في هذا الشأن أجاب بأنها رعت إلى مجلس الوزراء : (أولاً) مذكرة بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٢٥ بشأن تشكيل لجنة الاقتصاد في الوظائف ومرتبات الموظفين (ثانياً) مذكرة أخرى بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٢٥ في الموضوع نفسه (وأرسلت لجنة صورة من المذكرتين) وأن المجلس المذكور لم يتخذ قراراً فيما .

١٦ - ولما لم يأت في وصلنا إليها في هذا الصدد يرى أنها لا تختلف كثيراً عما لاحظته اللجنة المالية في سنة ١٩٢٤ إذ بين في نهاية المذكرة المذكورة أنها ما وصلت إليه نسبة الزيادة في عدد الموظفين وقدر مربوط المصالحات بين سنتي ١٩١٤ و ١٩٢٤ فذكرها أن مجموع عدد الموظفين الدائمين والمؤقتين يبلغ في ميزانية سنة ١٩٢٤ ٣٧٩٤٩ موظفاً وكان يقابل في سنة ١٩١٤ ١١١٠٣٧٩ في سنة ١٩٢٤ ٣٨٩٢٩٢ في سنة ١٩١٤ في حين أن مربوط المصالح والأجر قد زاد من ٥٩٦٤٠٣٧٧ ج ٢٠٠ م. في سنة ١٩١٤ إلى ٣٢٨٠٣٢٨٠٣٤٥ ج ٢٠٠ م. في سنة ١٩٢٤ .

١٧ - وقد تبين أن ما يصرف في مربوط المصالح والأجر حسب الوارد بالمشروع الجلسي مقصود وما ذكر بالملحة الانضمامية هو مبلغ

خالية أو تخلف من الدرجة الثانية أو ما فوقها تنظر الوزارة المختصة في التأهب أو تخفيضها وتخبر وزارة المالية بما يقر عليه الرأي بشأنه وأنه لا يجوز التعيين فيها أو الترقى إليها بحريتها الخالية إلا بتصريح من وزارة المالية بعد بيان الأسباب المبررة لذلك، ولكن قلة عدد الوظائف التي من هذه الفئة لم تبق للتدوير المعمول به أولاً أمراً فثان من حيث الاقتصاد للشهود .

٢٤ - تلك الحالة حدثت بوزارة المالية أن تفتتح على مجلس الوزراء بذكرها المؤرخة في ٢ مايو سنة ١٩٢٥ (التي ما زالت قيد البحث لفساية الآن) أن تمسك الحكومة لعل هذه الحالة السبيل الذي مسكه إنجلترا وأمريكا وغيرها من قبل تشكل لجنة لم تسق اللجنة التي عينت في إنجلترا منذ بضع سنوات والمعرفة بلجنة (جديس) لبحث الموضوع من جميع وجوهه وبينت في هذه المذكرة اختصاص هذه اللجنة بخصيصا وكيفية تشكيلها .

٢٥ - وظهر أيضا أن وزارة المالية لم تنص على ذلك لأن الخطر المالي في أمر مرتبات الموظفين لم يكن في جسامته هذه المرتبات فقط بل في تدرجها ستة بعد ستة بسبب الزيادة الجبرية التي يستمر نظام تعديل الدرجات ويدل على ذلك أن التشريع الحالي يتضمن زيادة ١٨٧٠٠ ج.م. لعلوة المستفيدين ، فبدأت منذ العام الماضي في البحث عن وسائل تخفيف العبء الناشئ عن هذه الزيادات فقرر منح ثلثي المستفيدين فقط الزيادات التي يستحقونها بمقتضى نظام تعديل الدرجات وحرمان الثلث الباقي وكانت نتيجة تنفيذ هذا الإجراء توفير مبلغ ٤٤٠٠ ج.م. في السنة الماضية إلا أن ذلك القرار ما كان يسدل بعض الدرجات الصغيرة ولم يطبق على الموظفين الأجانب والموظفين المقيمين بمراسم .

٢٦ - ونظرا لشكوى العبيدة التي ردت إليها من ذلك النظام الذي ترتب عليه حرمان عدد كبير من الموظفين من الزيادات التي يؤمن أنهم مستحقون لها بمقتضى نظام تعديل الدرجات رأيت المصلح أن في هذه السنة واقترحت اجراءا جديدا قلست به مذكرة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦ ولم يحصل فيه ذلك المجلس ، ويقضي ذلك الاقتراح بتخفيض العلاوة المقررة الآن لكل درجة في نظام الدرجات بالجدد بمقدار الربع وذكرته وزارة المالية في إحدى الأسر أنه يظن أن تكون نتيجة اقتصاد مبلغ ٤٤٠٠ ج.م. وهو يوازي ما اقتصد في العام الماضي بثلثه حرمان ثلث الموظفين من العلاوة .

٢٧ - لم يهتمت وزارة المالية على ذلك بل شغلت ذلك بإجراء آخر صدر به قرار من مجلس الوزراء في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ وقد نفذ فعلا وتضمنته الميزانية الحالية وهو يقضي بتخفيض ثلث الكادر لبعض الوظائف الكبرى التي تبينت بذلك القرار . وفي نهاية هذا التقرير صورة من المذكرة التي ردت لمجلس الوزراء وقراره في هذا الشأن (ملحق رقم ٣) راجع ملحق رقم ٣ لهذه المضبطة ومنها تعرف الوظائف التي خفض مرتبها ومقدار التخفيض .

وهذا الإجراء يتتبع به اللجنة وتزله مقدمة حصة لإجراء آخر لم ينفذ ثلث الدرجات على العموم التي لا شك في أنها لا تتناسب وأهمية الوظائف وبوجه عام .

سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٤ كانت تتطلب زيادة في العدد وحقق أن تلك الزيادة قد أدت إلى زيادة المربوط وحقق أيضا أنه مع تعديل الدرجات من جهة وارتفاع الأجور على العموم بسبب فلاء الميزة أثناء الحرب العالمية من جهة أخرى ، لم تكن هناك مندوحة من زيادة تذكر في رتب للمهايا إلا أنه مما لا شك فيه أن هذه الزيادة لم تكن تتناسب مع تلك المبررات في شيء ولا يمكن أن يخطر بالبال أن الأعمال الجديفة (وقد كانت محدودة جدا في المدة المذكورة بسبب الحرب) تقتضي زيادة عدد الموظفين الناعمين والمؤقتين بنسبة ٢٥٩ في المائة والخمسة والخمسين عن هيئة الحال بنسبة ٢٩١ في المائة .

وهذه اللجنة ترى هذا الرأي كما رأته أيضا لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها وتلاحظ أن نسبة الزيادة في مربوط الماعيات والأجر والمرتبات بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٤ أصبحت ٢٢٣ في المائة .

٢٨ - ومن البيانات التي وردت للجنة من وزارة المالية بناء على طلبها تبين أن الحكومة حاولت قبل وبعد القرارات التي أصدرها البرلمان في سنة ١٩٢٤ أن تعالج الحالة المترتبة على الأخطاء السابق على تلك السنة فلم توفق إلا إلى طائفة قليلة من الإجراءات لم تخلف مع ذلك في تنفيذها إلى التباطؤ والشدة والمتابعة المطلوبة لإحداث الأثر المطلوب في حالة مستعصية كهذه .

٢٩ - فقد كان أول ما بدأت به هو استصدار قرار من مجلس الوزراء في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ (وقد كان موضوع بحث حيث نظر البرلمان ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥) بأقرار بعض قواعد أساسية عرضتها اللجنة المالية منها تحويل تلك اللجنة السلطة اللازمة لبحث الوظائف الخالية أو التي تخلف في الوظائف والمصالح حتى تنفي ما يمكن الباقى وتخفف درجة ما يمكن تخفيض درجته من تلك الوظائف ، ولكنها ضفت في النهاية أمام المقاومة التي كانت تبديها من المصالح صاحبة الشأن وانتهى الأمر على إثر القرار الذي صدر من مجلس الوزراء في ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ برفع قيود التقييدات التي اشغل عليها قرار ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ (وكان من بينها منع طلب أي ترقية أو علاوة استثنائية لمدة سنة إلا كان المسوغ لعدم الاستثناء ومنع التقييدات غير الاستثنائية في المدة المذكورة إلا بعد رفع الأمر لوزارة المالية وموافقة مجلس الوزراء) بأن أصبح موضوع إلغاء الوظائف في خبر كان ، فأصبح أمر الترقى في أيدي رؤساء المصالح دون خلافهم وهم قليلو الليل بطلهم إلى التخفيض من عدد الموظفين .

٣٠ - وأوردت وزارة المالية في هذا الصدد أنه من المصدر إيراد رقم يدل بالضبط على مقدار الاقتصاد الذي تم من وراء التدوير السابق ذكره غير أنه بالاستناد إلى إحصاء إجمالي علته لجنة المالية بالرجوع إلى ملفات الخاصة بهذا الموضوع أمكن وزارة المالية القول بأن الاقتصاد الذي تحقق من وراء ذلك لا يتقص عن ٩٠.٠٠٠ جنيا .

٣١ - ولما أصدر قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ وأصبح للوزارات والمصالح اجراءه التقييدات العادية طلبت وزارة المالية من باقي الوزارات بمقتضى ما لها من سلطة تنفيذ ذلك القرار أن كل وظيفة

٢٨ - وتبين أيضا أن مجلس الوزراء قرّر في ٥ مايو سنة ١٩٢٥ ألا يجوز ترقية موظف من درجة إلى الدرجة التي تليها إلا بعد أن يكون قضى أربع سنوات على الأقل في درجته وذلك بدلا من مدة السنتين المقررتين بمقتضى قواعد نظام تعديل الدرجات، وترى هذه اللجنة أنه تعجيل في عمله إذ من مقتضى ذلك تجنب ما كان حاصلًا من الترقى السريع الضار بالميزانية بل وبجالة الموظفين التسمية نظرا لاسراع مدى الدرجات التي أوجدتها نظام تعديل الدرجات سالف الذكر .

٢٩ - ويتخلص من جميع ما تقدم أن العلاج الذي اتبعت إليه الحكومات المتعاقبة لتخفيف عبء المرتبات عن كامل الميزانية لم يكن حتى الآن غير علاج وقتي ليس له من الآثار إلا الشيء اليسير الذي تبين قبلا والذي لا يفي عن الحالة البسيطة التي وصلنا إليها شيئا ما لأن تلك الحكومات التي شاهدت هذه الحالة وطأت مصعبها كانت مترددة في إجراء الدواء ذي الفعل للمستمع التابع ولم تقو على مواجهة حقيقة الحال .

وبما يوفى له بالأخص أن الحكومة السابقة لم تشد أزور وزارة المالية التي أظهرت استمداها في حين تنوالت بين يديها بما اقترحه في مذكريتها الرقيمتين ٩ مارس و ٢ مايو سنة ١٩٢٥ اللتين قدسهما إلى مجلس الوزراء ملحة في طلب التصديق عليهما وللتين تضمنتا العلاج التابع والذي سيأتي ذكره فيما بعد بل تلكأت تلك الحكومة في ذلك وبما كان هناك من سبب يدعو لهذا التلكؤ الذي انزعج عمل اللجنة الذي ذكرناه أكثر من سنة وكان سببا في استمرار تلك الحالة البسيطة الضارة بالبلاد لغاية الآن .

٣٠ - وهذه اللجنة ترى (وهي متفقة في ذلك مع رأى لجنة المالية بمجلس النواب) ، أنه لتعظيم الأضرار واحتياج البلاد في القريب الماجل إلى الموارد التي تضمن لها السير في سبيل الرق لم يبق بد من أن يشير البرلمان على الحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة إن لم تأت بالآخر المرغوب عاجلا فانها تدرأ على الأقل عن البلاد خطر ازدياد سوء الحال وتسمع بالتخفيف شيئا فشيئا إلى سياسة حكومية مقبولة يكون من ورائها تحقيق الأغراض الاقتصادية التي تحتمل البلاد بها إلى الأمام وذلك مع عدم الاختلال بنظام المصالح العامة .

٣١ - وقد أشارت لجنة المالية بمجلس النواب في هذا الصدد في تقريرها بموجب اتخاذ الإجراءات الآتية :

أولا - للمصادقة بصيغة وثيقة على اقتراح وزارة المالية الخاص بتخفيض مقدار العلاوات مما يدعو إلى تخفيض قدره ٤٤٠,٠٠٠ ج.م في ميزانية السنة الحالية .

ثانيا - تمسحا مع قرار التخفيض الذي طرأ على الوظائف الكبرى وطلب من المالية أن تقترح ما يلائم فئات جديدة لدرجات جميع الموظفين غير استثناء على قائمة تخفيض هذه الفئات أولا والمعدل ثانيا على طريقة الدرجات المتبادلة للمدى بين أهل مروطها وآخه مع تخفيض فئات العلاوات بنسبة الدرجات الجديدة . وثق تم اقتراح هذه الدرجات يصبح من المتيسر العودة إلى الطريقة التي كانت متبعة قبل تعديل الدرجات إذ كانت العلاوات توزع من وفر الاتحاد المخصص للمصالحات توزيعا متناسبا مع الانصاف .

ثالثا - تعيين لجنة عالية تسند رياستها لأحد كبار أصحاب الرأي والتجربة لا يكون عدد أعضائها كبيرا بل غنارا ولا يكون شرط العضوية فيها أن يكون العضو موظفا أو غير موظف وأن يعين إليها عند النظر في حالة كل وزارة عضو أو اثنتان من موظفي هذه الوزارة . وتكون مهمة هذه اللجنة درس المسألة الخاصة بعدد وتوزيع موظفي ومستعدي الحكومة الدائمين والمؤقتين للوصول إلى تخفيض الاحتياجات المخصصة الآن للرتب وذلك على الأوجه الآتية :

(١) الطرق المتبعة الآن في الجواز الأعمال في الأقسام الإدارية والكتابية والنظر في إصلاحها .

(ب) المصالح وأقسام المصالح التي أنشئت في السنوات الأخيرة مع بيان الأسباب التي تبرر إبقائها أو إلغاؤها أو اندماجها في مصالح أخرى .

(ج) توزيع الأعمال بين الوزارات المختلفة وبالنظر بين أقسام الوزارة الواحدة لمعرفة ما قد يترتب على ضم الأقسام المتشابهة من اقتصاد في الموظفين أو في الوقت .

(د) توزيع الأعمال بين الموظفين والمستعدين في المصالح من جميع الطبقات مع بيان العدد الضروري لكل نوع من الأعمال وتقدير الدرجات اللازمة لها .

(هـ) تعيين الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها دون الاختلال بحسن سير الأعمال .

(و) ما يصرف على الموظفين والمستعدين من أي نوع كان (غير للمصالحات الشهرية) وعلى الأخص مصاريف الانتقال وبدل السفر .

ولعلم أنه لا يقصد بتشكيل هذه اللجنة إلى الاستغناء عن فريق من الموظفين الموجودين الآن بالخدمة ، بل تبيان الوظائف الزائدة عن الحاجة وهذه تلتى عند خلوها أو ينقل شاغلها إلى وظيفة أخرى من الوظائف التي تحل محلها ويكون قد تمرد ألقاها . هذا مع عدم الاختلال بالبلغ بما للحكومة من ألق في الاستغناء عن الوظائف التي يتضح عدم لياقتها للعمل . وهكذا يتم من جهة الفاء الوظائف الزائدة تدريجيا في بضع سنوات ويتحقق من جهة أخرى ما قصدت إليه لجنة تعديل الدرجات من أن يقتصر التخصيص الذي يدخل على مرتبات الموظفين بتحديد مدهم تحديدا لا يمتد مصلحة العمل ويقف سدا في سبيل الزيادة المتكررة التي كانت تطلبها المصالح سنة بعد سنة في عدد المستخدمين .

هذا فيما يتعلق بالموظفين الدائمين والمؤقتين . أما الخدمة السائرة فيكون النظر في أصرم معرفة لجنة متفرغة من اللجنة الرئيسية استنادا على ما تقترحه المصالح نفسها ووفقا لما ترجعها لجنسها انشطت والقواعد التي تتخذ أساسا للعمل .

رابعا - انتظارا لتبرام هذه اللجنة بمهمتها ترى لجنة المالية أن يوقف اشتغال الوظائف الحالية من الدرجة الثالثة فأ فوقها ، فأنها قضت حاجة قصوى بالتعيين في بعض هذه الوظائف يكون ذلك بعد موافقة مجلس الوزراء .

٣٢ - ولدى مناقشة هذه الاقتراحات الأربعة أمام مجلس النواب الذي استغرق في ذلك عدة جلسات حصل ما يأتي ذكره .

(أولاً) أدخلت لجنة المالية تعديلاً بسيطاً على اقتراحها الثاني بأن دُفعت منه عبارة "بمراستثناء" فأصبح نص الاقتراح "أن تخفض أجالات فئات جديدة لدرجات جميع الموظفين على قاعدة تخفيض هذه الفئات الخ".

(ثانياً) وافق ذلك المجلس على الاقتراح الثاني المذكور بالنص الآتي :

" أن يطلب من وزارة المالية أن تخفض أجالات فئات جديدة لدرجات الموظفين على قاعدة تخفيض هذه الفئات أولاً والمعدل ثانياً عن طريقة الدرجات المتباعدة للمدنيين أول مروبوها وأخيراً مع تخفيض فئات المبررات بنسبة الدرجات الجديدة".

(ثالثاً) وافق المجلس المذكور على الاقتراحين الثالث والرابع كما وردا تماماً في قرارهما .

(رابعاً) لم يوافق ذلك المجلس تلك اللجنة على اقتراحها الأول القاضي بتخفيض مقدار الزرع من المبررات المستتقة والذي ظهر من أرقام لسادة وكيل المالية أن قيمة ما كان يتجهه هذا التخفيض هو ٣٧٧,٧٥٠ ج. ١٠ لا ٤٤,٠٠٠ ج. ١٠ كما ذكر قبلاً كما لم يوافق على اقتراحات أخرى قدمت في هذا الشأن من بعض أعضائه .

وفي هذا الصدد حصلت مناقشة طويلة أمام المجلس المذكور في اقتراح مؤاده تمريض ثلث الموظفين الذي حرم من المبررات المستتقة في سنة ١٩٢٥ والذي توفر بسبب حرمانه منها مبلغ ٤٤,٠٠٠ ج. ١٠ (وكان رأى وزارة المالية يمشي مع إجابة هذا الاقتراح) وأنهى الأمر بالمجلس بأن أقر اقتراحاً قدمه أحد أعضائه هذا نصه : "من حيث أن المجلس قرر بالأسس الموقوفة على اقتراح لجنة المالية الثاني مع تعديل خفيف فيه وعلى اقتراحها الثالث فاقى أطلب من المجلس : (أولاً) أن يقرر رفض الاقتراح الأول لهذه اللجنة وهو الخاص بتخفيض ملاوات الموظفين المذكور بتقريبها ٤٤,٠٠٠ ج. ١٠ وحقيقته ٣٧٧,٧٥٠ ج. ١٠ تقريباً ، (ثانياً) أن يستمر حال الموظفين كما هو من غير تخفيض المبررات المستتقة اليهم سواء منهم من حرروا في العام الماضي أو استحقوها في هذا العام وذلك حتى تنتهي وزارة المالية من وضع ترتيب الدرجات الجديد وتنفيذه لأن المسألة دقيقة جداً والعرض تقررئ فيها قبل الإحاطة بجميع أطرافها والوقوف على آراء أهل الخيمة الذين يسيطط بهم بحثها فيه مجازةً ودبياً يكون ضرره أكبر من نفعه".

٣٣ - وترى هذه اللجنة في جميع ما تقدم ما يأتي :

(أولاً) الموافقة على ما أقره مجلس النواب من إجابة الاقتراحات الثاني والثالث والرابع المقدم ذكرهما وتطلب أن تسرع الحكومة في القيام بتنفيذ الاقتراحين الثاني والثالث لكي لا يستمر الضرر الناشئ من الحالة الحاضرة خصوصاً وقد قرر ممثل وزير المالية أمام مجلس النواب عند نظر الاقتراح الثاني أن تنفيذ ما طلب بهذا الاقتراح لا يستغرق زمناً طويلاً لوجود مشروع لدى الوزارة وأنه يعتقد أن بالاستعانة أيضاً بتنفيذ المشروع في هذا العام .

وتظهر جلياً من المناقشات التي دارت مجلس النواب أنه متفق على أنه سيراى عند تنفيذ الترتيب المطلوب من وزارة المالية وضعه طبقاً للاقتراح الثاني - الحق المكتسب للموظفين من حيث الترقية التي وصلت إليها مرتباتهم لغاية الآن بمعنى أنه عند إقرار الكادر الجديد لا يمكن تخفيض المرتب الذي يتقاضاه الموظف إذا ظهر أنه يزيد عن النهاية القصوى للدرجة التي هو فيها وأن تخفيض النهاية العظمى للدرجة يسرى على الموظف الذي لم يكن وصل إلى نهاية الدرجة التي هو بها حسب الترتيب الحالي وأن تنفذ عليه النهاية الغفظة .

هذا وترى اللجنة فيما يخص الاقتراح الثالث أنه يحسن بالحكومة ألا تنظر انتهاء اللجنة العليا من عملها في كل الوزارات والمصالح بل أن يبدأ بتطبيق الإصلاح الذي ستقره هذه اللجنة على كل مصلحة أو وزارة مجرد وضع قواعد هذا الإصلاح إذ أنه بغير ذلك (خصوصاً مع قصر رفق عدم التمييز في الوظائف الحالية على الدرجة الثالثة فما فوقها وعدم شمول ذلك الإعفاء إلى المدرجين الرابعة والخامسة) تستمر الحالة التي تشكو منها البلاد ونحن نحث عليها .

ومن المفهوم لدى هذه اللجنة أن لجنة المقترح تمييزها في الاقتراح الثالث السلطة الثلاثية فطلب جميع ما تحتاج إليه من الوزارات والمصالح من بيانات وأحصاءات وغير ذلك وأن يكون لها اللجان يقومون بالأعمال الكتابية اللازمة لها جميعاً من موظفي الحكومة الذين يتخبرون بطريق الانتداب من الوزارات المختلفة تمجيداً لزيادة عدد الموظفين .

ثانياً - الموافقة أيضاً على ما رآه ذلك المجلس من رفض الاقتراح الأول الخاص بتخفيض ريع المداولة للأسباب التي ذكرت قبلاً ولما ظهر من ضالة المبلغ الذي كان مزمعاً توفيره فضلاً إجابة هذا الاقتراح إذ تبين أنه لا يتجاوز ٣٧٧,٧٥٠ ج. ١٠ وهو ما يراعى ١٤٪ فقط من مجموع المبررات البالغ قدرها ١٨٧,٠٠٠ ج. ١٠ ولأن الوفر الحقيقي في باب المداولة لا يمكن أن يتجنى إلا من تقليل عدد الوظائف والتخفيض في مروبوها . على أنه إذا سارت وزارة المالية بحسن تدبيرها فكلت به في الاقتراح الثاني فإنه من المضم حصول توفيره مما كان يحصل بتوفيره عند إجابة ذلك الاقتراح .

ثالثاً - الموافقة على ما رآه ذلك المجلس من تمريض ثلث الموظفين الذي حرم من المبررات في سنة ١٩٢٥ لما تراه هذه اللجنة من أن الإجراء الذي تم على مقتضاها هذا الإجراء ما يمكن إجراء عادلاً (أولاً) لعدم انطباقه على جميع أساليب الموظفين إذ استلتي من تطبيقه الموظفين المميزون بمراس والموظفون الأجانب وموظفو بعض الدرجات الصغيرة (وثانياً) لأنه في الواقع لم يحصل تطبيقه على أغلب الوظائف الكبيرة بسبب القاعدة التي تخررت حين تنفيذه من احتياز وظائف كل درجة في كل مصلحة أو قسم من مصلحة من مدها وسنة قائمة بناتبا وأنه لا يصرى الحرمان عليها إلا إذا كان عددها ثلاثة أو أكثر مع بغير الكسري الواحد إذا كان الكسري نصفاً أو زاد عن النصف . ولما ظهر لجنة من أن المسألة لم تكن متفرقة عند توزيع ما تقرر من نقي العلاتر وهو أمر يشتركها في التسوية مع ممالي وزير المالية بما ورد له لسانه في هذا الصدد في المناقشات التي دارت مجلس النواب .

تزيته إلى الدرجة الرابعة يتناول مرتباً قدره ٤٥ جنياً وهذا هو الخطر به. كذلك لوسط أنه إذا نفذ قرار مجلس الوزراء القاضي بأنه لا يجوز ترقية موظف من درجة إلى أخرى إلا بعد أن يكون قد قضى أربع سنوات على الأقل في درجته فلا يأتى أيضاً بالفرض المطلوب من الاقتصاد لأنه إذا وجد موظف في الدرجة الخامسة إلى أولى مربوطها ٢٠ جنياً وقضى فيها أربع سنوات حصل في خلالها على علاوين فأصبح مرتبه ٢٦ جنياً جاز أن يرقى بعد ذلك إلى الدرجة الرابعة بمرتب ٤٥ جنياً وهذا أمر غير مرغوب فيه بالمرء وهو على تضييق المرتبات الحالية للموظفين .

فإذا أنشئت درجات جديدة منخفضة الفئات بالكيفية التي اقترحتها اللجنة أمكن أن يكون الترقى فيها مقبولا . ومن فوائد هذه الطريقة أن العلاوات لا تعطى إلا من رقر مربوط الدرجات لأن ربط المرتبات سيكون في الكادر الجليد بتوسط ربط الدرجات وتكون العلاوات من وفر الاعتدال المخصص للرتب المذكورة . فلا يخصص مبلغ في الميزانية لهذه العلاوات التي تعطى بموجب النظام الحالي بصفة دورية . وقد راعت اللجنة طلباً في هذا الاقتراح مصلحة الخزينة أكثر من مصلحة الموظفين .

حضرة عبد الله سليمان أبظه بك — أوافق على إنشاء درجات جديدة ولكن دون أن يرقب بل ذلك تنقيص من المرتبات الحالية .
معادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — ذكرت اللجنة ذلك في تقريرها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — جاء في الصفحة السادسة فقرة ١٤ من تقرير لجنة المالية أن البرلمان قرر في سنة ١٩٢٤ تأليف لجنة برلمانية لدروس مسألة الموظفين ولكن لما يوسف لم أن القرار المذكور لم ينفذ ولم تفكر الحكومة من سنة ١٩٢٤ في تأليف اللجنة المذكورة ولم يخرج الموضوع من حد الاقتراح وكل ما جد في الأمر أن لجنة المالية الآن تقترح تأليف لجنة جديدة عالية بدلاً من اللجنة البرلمانية الأولى .

إذا خلا المرء منا أخيه شكاً إليه هذه الحالة البسيطة . كلنا نرى من هذه الحالة ومع ذلك ففى أيدنا البواء . كلنا متفقين بمرتبات الموظفين أبهت ميزانية الدولة فاتها تستنفد منها أربعة عشر مليوناً من الجنيئات ، وهو مبلغ جسم لاصل إلى الميزانية العامة لبعض الدول . يجب أن تقدم بشجاعة وأن تكون في المقدمة وأن يكون منها الوزراء كفلاً لكشف .

الناس وفي مقدمتهم الموظفون يقولون بأنهم يطالبون بتخفيض المرتبات بينما تتفاوضون أتم . ٥٠ جنياً في الشهر والوزير يتقاضى ٣٠٠٠ جنياً في السنة فكان لسان طلم يقول :

يا أيها الرجل "المقص" فيه . هلا لنضك كان ذا "التنقيص"

هذا ما نسمعه منهم في غدواتنا وروسلتنا .

الدواء بأيدكم فلا تقولوا ما قاله اللجنة بأن الاستنتاجات حق مكتسب بل قولوا معنى أنه حق مختل لأن الموظف الذي يتناول مرتباً ٣٥ جنياً في الشهر وهو في الكادر القضائي ثم ينتقل إلى الكادر الإداري في مصلحة الأتراك مثلاً يأخذ فيها الدرجة الرابعة بمرتب ٤٥ جنياً وبعد قليل يصل إلى ٨٠ جنياً ثم يبادى الكادر القضائي وفي وظيفة مستشار . مثل هذا الشخص لا يصح

٣٤ — وهذا ولما أن كانت قد تمت في الفترة الأخيرة ترقية استثنائية أعطيت كذلك علاوات استثنائية لبعض الموظفين وكان ذلك سبباً في تضرر قالموظفين لعدم مصادفتها أملاً لها في كثير من الأحوال وفي ازدياد تعلمهم إضطراب حالتهم ذلك الإضطراب الذي بدأ من وقت تعديل الدرجات سبب مالم من تحسين في حالة بعضهم تحسناً ما كان يعلم به ومن عدم استفادة كثيرين من ذلك التعديل وكانت نتيجة ذلك وما جرى بسببه من ترقية وأعطاه علاوات بطريق الاستثناء أنه حصل ما هو مشاهد الآن ن فقدان روح العمل وعدم المتابعة به عند كثير منهم ولما رعى هذه اللجنة ن يكون من السدالة ألا يعطى أولئك الموظفون الذين استفادوا من تلك استثناءات أكثر منها حتى على الموعد الذي كانوا يصلون فيه إلى ما وصلوا إليه الآن لم يماثلوا بطريق الاستثناء . وتنتج من هذا الصمد أن تشكل لحكومة في وقت قريب لجنة تقوم بفحص حالة أولئك الموظفين موظفاً وظفاً وتحدد بناء على ما يقرأى لها من لحصفاً ومراعاة ما تقدم ذكره الملة لتي يجب أن يعفاها كل منهم بحالته الحاضرة وأن تميز التاريخ الذي تعطى له فيه أول علاوة أو رتبة فيه أن كان مستحقاً لأية ما .

حضرة عبد الله سليمان أبظه بك — لم تترك لجنة المالية في تقريرها العين صغيرة ولا كبيرة إلا أحصتها بغاه تقريرها وإياها شافيا ولكن جاء في الصفحة ١٢ منه فقرة ٣١ العبارة الآتية "يطلب من المالية أن تقترح مجلساً من خمسة لدرجات جميع الموظفين بنبر استثناء على قائمة تخفيض هذه الفئات أولاً والعدل ثانياً من طريقة للدرجات المتبادلة للمدى بين أول مربوطها بآتم" .

معادة محمود شكرى باشا — ألفت نظر حضرة العضو المحترم أن هذا هو ما فقرته لجنة المالية لمجلس النواب .

حضرة عبد الله سليمان أبظه بك — هذا لا يمنع من أن نبدي ملاحظتنا عليه والذي أرى أن في تميم التعديل المقترح فيها على بعض الموظفين لأن تعديل الدرجات الذي حصل في سنة ١٩٢١ لم يكن إجبارياً بل خير للموظفين في قبوله أو رفضه فمنهم من قبله ومنهم من عى على حالته الأولى .

معادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — موضوع الاقتراح أن يطلب من المالية أن تقوم بعمل كادر جديد لتخفيض التباين الكبير للدرجات وذلك لأنه لوحظ أن الدرجات الحالية وأسماء المدى ، فمثلاً مربوط الدرجة السادسة ينتدئ من ١٥ جنياً إلى ٣٩ جنياً .

والدرجة الخامسة من ٢٠ جنياً إلى ٤٥ جنياً .

» الرابعة » ٤٥ » ٧٠ »

» الثالثة » ٦٠ » ٨٠ »

» الثانية » ٧٥ » ٩٥ »

والدرجة الأولى مقسمة إلى ثلاث "ج" "ب" "أ" فالموظف الموجود في الدرجة الخامسة مثلاً ومربطه فيها ٢٠ جنياً وضعت عليه ستان يجوز

أنظروا إلى الأمر الواقع، فقد خلت وزارة المحاسبة وظيفتان ابتتال حضرق أحد الصاوى بل يعود فؤاد بل الأولى إلى مجلس النواب. والثاني إلى مصلحة الأهلاك فهل نتركون مانا يجرى الآن ؟ يجرى أنه يحصل عدة تزيقات في الككادر القضاى يترتب عليها زيادة المرتبات ويتهى الأمر إلى تعيين اثنين من الخارج . بينما لو روى الاقتصاد لأمكن الوصول إلى أشغال هاتين الوظيفتين بموظفين من رجال القانون القانين بأعمال ادارية أو كتابية في المصالح الأخرى .

كذلك خلت وظيفة مدير إدارة المساكم الأهلية وهذه الإدارة ويكأن أصرف أسهلها ، وهو حضرة اسماعيل محمد بك . فلماذا لا يكتفى بإسناد هذه الوظيفة لأحدهما .

وما يخدم ترون حضراتكم أن اللجنة البرلانية أو اللجنة العالية التي تتفرعون تشكيلها يجب أن تحتد لها وقتاً لها لأجالة داعية إلى ذلك خصوصاً أن ميزانية السنة المقبلة ستأتى لنا قريباً .

معالى وزير المالية - أن الحكومة أخذت فعلاً في تشكيل هذه اللجنة العليا من وقت صدور قرار مجلس النواب وسمي تشكيلها في الوقت القريب حيث تبدأ عملها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أما فيما يخص تشكيل اللجنة الوارد ذكرها بنهاية الفقرة ٣٤ من تقرير لجنة المالية الخاص بخص حاله للموظفين الذين ترقوا بطريق الاستدعاء فاني أقترح تحديد مبداء تشكيل هذه اللجنة حتى تقوم ماجلا بخص مستند الاستدعاءات .

سماعة حمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن نظرية الحق المكتسب ليست مجدية بل مجلس الشيوخ ولا حل مجلس النواب فقد روجيت في تقرير لجنة المالية عن سنة ١٩٢٤ التي نص على ألا يمس الحق . وقد أقر البرلمان ذلك وزاد مجلس النواب على هذا الحق " الأعمال المشروعة " . أما الآن فقد رجعت خطوة فتركا الأعمال المشروعة واكتفينا بتقرير الحق المكتسب ، ولولم تكن هناك نظرية الحق المكتسب لحصل اضطراب في الحقوق .

أما فيما يخص بالتزيقات الاستثنائية فقد جاءتها اللجنة بما اقترحت في الجزء الأخير من الفقرة ٣٤ من تقريرها ، وهو أقصى ما يمكن عمله في هذا الصدد ، ولو كانت رأت خيراً من ذلك مما يمكن الإشارة به لفعلت ، ولكنها أشارت بما يمكن أن يعمل به . أما أن تشير بما لا يمكن فهذا ما رأت أن ليس من وجاهة اللجنة ، بل أن فيه ضرراً لأن لصاحب الحق المكتسب أن يرفع للصدور به لى الحاكم ، ففضي له ، ونحن لم يكن لنا أن تشير بما يعود بالضرر على الحكومة وصل الخزانة . لذلك أطلب من المجلس الموافقة على ما جاء بتقرير اللجنة .

حضرة عبد الله سليمان بإطه بك - مسألة الموظفين تدعو إلى تفكيركم . أن بعضهم في الواقع يأخذ مالا أكثر مما يؤدي من العمل ولكننا من جهة أخرى لا يصح أن نمنع حق كثير من الموظفين الذين يتناولون مرتبات ضئيلة بالنسبة لما يقومون به من الأعمال ، فمثل هذه الفئة مطلوبة .

أن نقول بأن الدرجات التي حصل عليها تعتبر حقاً مكتسباً له بينما نجدون زملاءه لا يصلون إلى ما وصل إليه إلا بعد عدة سنوات . فلماذا نساء لنا عن السبب وبدلاً أن نرتبه جاءت من طريق غير مشروع .

أنظروا حضراتكم إلى ملابح في تقرير لجنة المالية في الفقرة ٣٣ ونظام جليا من المناقشات التي دارت مجلس النواب أنه متفق على أنه مراعى عند تنفيذ الترتيب المطلوب من وزارة المالية وضعه طبقاً للاقتراح الثاني . الحق المكتسب للموظفين من حيث القيمة التي وصلت إليها مرتباتهم لغاية الآن يعني أنه عند اقرار الكادر الجديد لا يمكن تخفيض المرتبة التي يتقاضاه الموظف إذا ظهر أنه يزيد من النهاية القصوى للدرجة التي هو فيها .

فإنه بهذا التصير أخذت بنظرية الحق المكتسب الموظفين على الإطلاق دون أن تراه من حصل منهم من تزيقات بطريق الاستدعاء ذلك الطريق الغير المشروع والذي جعل في نفوس البعض مالبقم به على أخيه .

يريد في دواوين الحكومة أناس منعت عليهم عشر سنوات ولم يرقوا فاذا سألهم عن السبب قالوا ليس لدينا واسطة فمثل هذه الكلمة القبيحة يجب على مجلس الشيوخ أن يجرحها .

أصرف كذلك كتاباً في المحاكم الأهلية لم يرقوا من مدة طويلة فانظروا حضراتكم إلى هذه الحالة السيئة . أنظروا إذا كان للأسان ولد حاصل على شهادة فلا يجب على الوظيفة إلا بواسطة فهل ترضون ذلك ؟ لأجلهم أن هناك تواضع وأن ترتيبهم ولو أنها استثنائية لكنها جاءت من طريق الكفاءة والتدريج والتفوق مستنداً إلى مصلحة العمل .

جاه في الفقرة ٣٤ من تقرير اللجنة : " أن يكون من العدالة ألا يحظى أولئك الموظفون الذين استفادوا من تلك الاستدعاءات بأكثر من حق يحل الموعد الذي كانوا يصلون فيه إلى ماوصلوا إليه الآن أن لم يعمادوا بطريق الاستدعاء " .

والذي أراه في هذا الصدد أن ما اقترحت اللجنة ليس بالعلاج المطلوب ولا يفرغ من الميزانية شيطاً . ويجب أن تخصص اللجنة حالة كل موظف وأن تلحق كل الاستدعاءات التي حصل عليها من طريق غير شرعي لأنها أخذت عناية وبفضل الوساطة ولم تفرغ بالكفاية بل بالاحمال لأن الشخص الذي يتقدم من كادر إلى كادر توصلاً إلى درجة أعلى من درجته إنما يستعمل في ذلك حيلة من حيل رجال المال فلا يمكن أن نغف له بحق مكتسب . ثم ألا يصح أن نعرض بما يقضى على ماتم من ذلك في الماضي ؟

جاه في تقرير اللجنة أيضاً في الفقرة السابعة " أن اللجنة المالية بذلت جهداً كبيراً في سبيل إلغاء بعض الوظائف الخالية وتخفيض درجات البعض الآخر مما أدى إلى اقتصاد مبالغ لا يستهان بها " .

فإذا كان هذا ما عايناه من اللجنة فهل إذا اقترحت إلغاء الاستدعاءات قيل لنا إن هذا حق مكتسب ؟

قررت فيما معنى أنه عند خلو وظيفة ينظر فيما إذا كان يمكن الاستدعاء منها أو يمين فيها أحد الموظفين الزائدين من حابة المصالح الأخرى فهل هذا التفرق شذ ؟

دولة الرئيس - لا يمكن .

حضرة حافظ عابدين بك - يمكن وأقول يمكن .

دولة الرئيس - وما رأى حضرتك أخيراً ؟

حضرة حافظ عابدين بك - أبديه بعد الاستراحة .

دولة الرئيس - لا بأس فربما توعدت فيه .

وفست الجلسة للاستراحة وكانت الساعة السابعة والديقعة الخامسة والأربعين .

أعيدت الجلسة في الساعة الثامنة والديقعة الخامسة والعشرين .

حضر حضرة صاحب المحلل أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الحفانية .

حضرة حافظ عابدين بك - رد على ما قاله دولة الرئيس من أن الحكومة استعملت السلطة المخولة لها في منع العلوات أقول أن الحكومة قد تجاوزت سلطتها ولزمت ما يسمونه (abus de droit) وعملها هذا الذي تجاوز حد سلطتها لا يحسب الفيرحق . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه لا يوجد حق مكتسب أمام التشريع اني لا أطالب إلغاء الاعتدال في ذاته ولكني أقتبح بحسب لمعة ما تجاوزت فيه الحكومة حدود سلطتها وانما ما يقابله في الاعتدال ولو أدى ذلك لاستصدار قانون .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن الترتيبات والعلوات الاستثنائية داخلية في احتمالات جميع المصالح فأى اعتدال قصد ؟

حضرة حافظ عابدين بك - أرى أن اثنين ما تجاوزت الحكومة سلطتها فيه فم نلغيه .

دولة الرئيس - لا تقل أن الحكومة تجاوزت سلطتها لأن تقدير الحالات الاستثنائية من حقها .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لك أن تقول أن الحكومة أعطت التصدير .

دولة الرئيس - نعم لك هذا .

حضرة حافظ عابدين بك - لست من هذا الرأي ، فلا يصح أن نقسم الحكومة اعتدالاً يشمل ما أعطت في تقديره وتطلب إلى المجلس التصديق عليه . ولا شك أن المجلس في هذه الحالة حق بحث الموضوع لمعرفة ما تجاوزت الحكومة سلطتها فيه وإفائه .

دولة الرئيس - لم تجاوز الحكومة سلطتها وربما تكون قد أعطت التصدير وعلى كل حال لا نملك إلغاء ما قرره إلا بقانون ولا أصبحت الحكومة عرضة للقضاة .

حضرة حافظ عابدين بك - وما المانع من استصدار قانون ؟

دولة الرئيس - إن القوانين لا تسرى على الماضي .

حضرة حافظ عابدين بك - يمكن أن تنس في القانون بأن تسرى أحكامه على الماضي .

دولة الرئيس - يتقرر الإنسان من أن يسرى مفعول القوانين على الماضي فإذا وضع المجلس مثل هذا القانون يكون قد أساء استعمال سلطته .

ولو كانت الهيئة النيابية متصلة بالاعتقاد ولم تستعمل لكان موقفنا مع الحكومة خير موقفنا معها الآن . أما والحياة النيابية لم تجدد إلا منذ مدة قليلة ولدينا كثير من الأعمال فأرى ألا نقيد الحكومة بمبدأ وأن نكتفى بأن نطلب منها الإسراع في تشكيل اللجنة وهذا أصبح دواء لعداء الذي نشكو منه أما عن تخفيض الدرجات . فاني أعارض فيه أشد المعارضة ، وأنى ممن يفضلون إلغاء الوظائف عند عدم ضرورتها على تخفيض الدرجات .

عن أن الموظفين الذين لم يبق إلا زمن قريب على إحالتهم على المعاش كسنة أو سنتين مثلاً فيمكن الاتفاق معهم على تركهم الخدمة مقابل إعطائهم أطيافاً من مصلحة الدوام على سبيل التمييز وبذلك يكون المكتسب من وراء مثل هذا الاتفاق مزدوجاً .

حضرة حافظ عابدين بك - لى كلمة فيما قاله سعادة المقرر في موضوع الحقوق المكتسبة من أنه ليس لأحد أن يمس هذه الحقوق .

أبني لا تعرض لنظرية الحقوق المكتسبة من حيث أنه لا يصح المساس بها وأن تعرض لها يمرض الحكومة للفساد ولكني ألاحظ أن الحقوق المكتسبة لا تكون كذلك إلا إذا كانت قائمة على أساس مشروع وليست تلك الترتيبات التي نحن بصدها بمحقوق مكتسبة لأنها جاءت بطريق الاستثناء وبناء على مراسيم صدرت في عطلة البرلمان فهي باطلة ولا تصطب أساساً لحق مكتسب . ومن هنا الآن بعد أن بحث الموضوع بحثاً دقيقاً أن نصدر قرارنا فيه وما على الحكومة الاستئذنه .

دولة الرئيس - على أى أساس تبقى عدم مشروعية الترتيبات ؟

حضرة حافظ عابدين بك - على المراسم الصادرة بها .

دولة الرئيس - هل تقصد أن كل ترقية يصدر بها قانون ؟

حضرة حافظ عابدين بك - نعم .

دولة الرئيس - وما هو عمل السلطة التنفيذية إذن ؟

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ألتحق بطريق الاستثناء موجود في نظم الحكومة ، والقانون المالى يبيع الحكومة هذا الاستثناء في أحوال خاصة يقرها مجلس الوزراء ، فالموظف الذى ينال ترقية من هذا الطريق إنما ينال حقاً بيكرية مشروعة .

حضرة حافظ عابدين بك - على هذا يكون المرسوم الصادر بالترقية على وجه الاستثناء ...

دولة الرئيس - أنه قرار لا مرسوم .

حضرة حافظ عابدين بك - على كل حال فإنه لا يتفق مع القانون المالى .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إنه يتفق معه في الطريقة وفى الإجراءات . وهو قانونى شكلاً . أما إن الموظف يستحق أو لا يستحق فهذا شيء آخر موكل لتقدير الحكومة . ولك أن تعابها .

دولة الرئيس - هذا من اختصاص السلطة التنفيذية .

حضرة حافظ عابدين بك - إننى أقول أنه بما مجلس الشيوخ من الحق في مراقبة الميزانية لا توافق على هذه الاستثناءات ، وكل اعتدال لها لا تقرر .

حضرة عبد الفتاح رجاى ائدى - هذه الملاحظة خاصة بمصرفات مجلس الوزراء التي لم تطرح علينا بعد .

حضرة عبد العزيز زروان بك - أرجو من حضرة الزميل ألا يباغطني حتى أتم كلامي .

المثل الثاني عن موظفي الديوان العام لوزارة المالية

دولة الرئيس - ليس لما تقول أقل ارتباط بالجنة الخاصة .

حضرة عبد العزيز زروان بك - إن مرتبات الموظفين بلغت حدا يستدعى النظر فيه من كل الوجوه ودليل على ذلك ما هو ثابت بالميزانية المطروحة أمامنا الآن

دولة الرئيس - لا تشتر إليه مستظرف في الجنة العليا لا الجنة الخاصة .

حضرة عبد العزيز زروان بك - شأن عدنى أن ينظر هذا في الجنة العليا أو الجنة الخاصة ولكن ما أقصده هو أن ميزانية الموظفين أصبحت محل الشكى من الأمة كلها . أقول ذلك لأن مجلس الوزراء ووزارة المالية وهما اللذان يجب أن يكونا قدوة للمصالح الأخرى في الاقتصاد قد أسرفا إسرافا شديدا في عدد الموظفين ومرتباتهم ولهذا أطلب بإلحاح تحديد مأمورية الجنة .

سادة محمود شكرى باشا (مقر الجنة) - مأمورية الجنة محددة .

حضرة عبد العزيز زروان بك - أريد كذلك تحديد مدة تتم فيها الجنة عملها .

دولة الرئيس - أرجو أن تبين هذه المدة .

حضرة عبد العزيز زروان بك - المدة التي رآها المجلس .

دولة الرئيس - ما هي المدة التي تراها كافية للمؤدية الجنة ؟ انى أرى أن مأموريتها قد تستغرق سنتين .

حضرة عبد العزيز زروان بك - وأنا أرى أنه يكفى لإتمام عملها أربعة شهور .

دولة الرئيس - ما رأى معالى وزير المالية ، هل يمكن الآن تحديد الزين الذى تستغرقه أعمال الجنة .

معالى وزير المالية - من الصعب جدا تحديد مدة لعمل اللجنة فيصعب أن يستغرق عملها سنوات ولكن كل قرار يصدر منها يتخذ بمبادرة صدى .

معالى محمد شفيق باشا - لقد وضع تقرير لجنة المالية المطروح علينا الآن بنائة الاختلال والقرى وبنى على معلومات مكتسبة من موظفين يعرفون قواعد المصارف وغيرها مما يتنبأ بالموظفين لأن المصارف المدنية والاستثنائية كلها خاضعة لقوانين فيها ما يكون منعه من حق الوزراء ومنها ما لا يجوز منعه إلا بقرار من مجلس الوزراء وجميع العداوات التي يسمنها استثنائية أو غير عادية رويبت فيها اللوائح والقوانين المعمول بها الآن .

يذكر البعض منا أن المصارف التي ظلمها بعض الموظفين قد أصبحت حقا مكتسبا لهم . والواقع أنه لا يمكن انكار هذا الحق لأن المادة ١٢٧ من الدستور تضى بأن ^{٢٥} كل ما قرره القوانين والمراسم والأوامر واللوائح

حضرة حافظ عابدين بك - إن المجلس الحق في وضع قوانين تسمى على الماضي .

حضرة عبد الفتاح رجاى ائدى (السكريهالى) - ما الذى تفتخره حضرتك الآن ؟

حضرة حافظ عابدين بك - اقتراحى هو أن يصمت فيما تجاوزت الحكومة سلطتها فيه ويبقى ما يقابله في الاعتدال .

دولة الرئيس - هل يكلف بهذا البحث اللجنة العليا أم اللجنة الخاصة ؟

حضرة حافظ عابدين بك - اللجنة الخاصة .

دولة الرئيس - هل هذا اقتراح رغبة ؟

حضرة حافظ عابدين بك - نعم هو رغبة ألبها .

دولة الرئيس - أصبح لدينا الآن هذه الرغبة ورغبة لجنة المالية .

حضرة عبد العزيز زروان بك - انى أعظم لحضرة زميل الشيخ حسن عبد القادر في أن يئدى المجلس رغبته في تحديد موعد لجنة التي تنظر في أمر الموظفين لكن تم فيه عملها .

دولة الرئيس - أى اللتين تقصد العليا أو الخاصة ؟

حضرة عبد العزيز زروان بك - أقصد اللجنة الخاصة .

دولة الرئيس - ما هو الاختصاص الذى تفتخره لهذه الجنة ؟

حضرة عبد العزيز زروان بك - في اعتقادى أنه يمكن لجنة أنا رأيت أن بعض الموظفين أخذوا في معنى ملاوات غير قانونية أن تطلب من الحكومة إصدار قانون عام شامل لكل قواعد الإصلاح قياسا على ما حصل من ستين أو ثلاث سنين فقد عمت شكوى المستأجرين بسبب ارتفاع الإيجارات التي تماقدوا عليها مع المالكين بقعود مسجلة لمدة معينة ولكن المصلحة رأيت وجاهة الشكوى فأصدرت قانونا يسرى على العقود المسجلة قبل صدوره .

دولة الرئيس - هذا القانون صدر في حالة استثنائية ناتجة من الحرب ، حضرة عبد العزيز زروان بك - نحن الآن في مثل هذه الحالة . كيف لا والحكومة تنفق من دخلها الآن على موظفيها ما يقرب من ٣٨٪ ولو أن فردا أو جماعة أو شركة أخفت على موظفيها ما يوازي هذه النسبة من إيراداتها لأدى ذلك إلى الجحش أو الانحلال ، لهذا أرجو أن يحدد المجلس مأمورية الجنة .

دولة الرئيس - لدينا لجنة عليا تختص بالنظر في مسائل الموظفين من رتبة عام وأخرى خاصة تختص بالنظر في الترتيبات الاستثنائية فأجما تصعد ؟

حضرة عبد العزيز زروان بك - أقصد اللجنة الخاصة .

دولة الرئيس - إذن تصعد الجنة التي تقصر مأموريتها في بحث الترتيبات الاستثنائية وهي التي ورد ذكرها في الفقرة ٣٤ من تقرير لجنة المالية .

حضرة عبد العزيز زروان بك - نعم انى أقصد هذه الجنة على انى قبل ختام كلمتي أشرب عابدين :

الأول من حالة الموظفين بسكريه مجلس الوزراء فان ما من الموظفين الاداريين ١٦ موظفا ومن الكتبة أربعة فقط ومن الخدمة السابرة ٢٣ ومن هؤلاء الموظفين الاداريين ثمانية يتقاضون مبلغ ٥٨٠٠ جنيه سنويا .

والقوانين من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الإجماع والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة حتى نأخذها" فنجح المداولات معجت طبقاً للوائح والقوانين وأصبحت حتماً مكتسبة لم ينص الدستور .

يقولون أنه يمكن من قانون بتعديل القوانين المعمول بها يسلب هذا الحق وهذا ما لا يمكنه المجلس فأجابه ١٩٢٧ من الدستور يقول أيضاً " وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إقالتها وتعديلها في حدود سلطتها على ألا يمس ذلك بإلبد المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي " . أنك تكون وضع قوانين تسمى على المستقبل ولكنها لا تصرف على الماضي بحكم الدستور .

أما من إلغاء الوظائف المالية التي ترق إليها من لا يستحقها فاني أعترف بحسرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر فإني رآه من الغائبين لأنا لو فرضنا أنه عضو نيابة أصبح مستشاراً أو وصل إلى درجة مدير غير استحقاق فلا يمكنه إلغاء الوظيفة لتصلح منه لأن هذه الوظائف لا يمكن الاستثناء منها فأنا عزل شافوها اكتسبوا الحق في التصويص كما حصل فعلاً في القضايا التي رفعت في العهد الأخير من بعض الموظفين المعزولين ونقصي لم فيها بتعويضات كثيرة . فكل هذه الآراء لا يمكن العمل بها وأرجوكم الإقلاع عنها .

لقد تبين أن الحكومة تتفق ما يراى ١٩٢٧ في المادة تقريباً على موظفيها وهذا بالطبع كثير ولكن مجلس النواب اقترح أن تشكل لجنة لتتفرق حالة الموظفين . وقد قال معالي وزير المالية أن اللجنة كانت تشكل وتتفرق في هذا الأمر بدقة فلذلك بذلك .

أما من تحديد مبداء لعمل اللجنة فأقول إني كنت في سنة ١٩٢٠ رئيساً للجنة تعديل الدرجات واستدعى السيد بول حارفي خصيصاً لهذا العمل ومع هذا لم يتيسر للجنة إتمام عملها في أقل من سنتين فكل محاولة لتحديد مبداء لعمل اللجنة هي محاولة غير مجدية فارتكوا الأمر لمعالي وزير المالية لكي يضع التوجيهات ويبلغها للوزارات تطبيقاً على موظفيها وأطمعوا فأنك أن صرفتم هذا العام أكثر من ٣٧٪ فستصرفون مثل ذلك في سنة ١٩٢٧ قبل أن يتم اللجنة عملها ثم يقل بعد ذلك ما يصرف حتى يقل إلى ٣٧٪ وأقول ولهذا أرجو الموافقة على قرار اللجنة .

حسرة الشيخ حسن عبد القادر - قال معالي شقيق باشا : " إن اللجنة استأنست فيما قرره ترى بكلام الموظفين المدين بأصول تعديل الدرجات فيها ، وقال أن التقيات التي نالها الموظفون إنما قالوها بقوانين وأنه لا يمكن التفرص لما لأن المادة ١٩٢٧ من الدستور تقول بأن " كل ما قرره القوانين والمراسم والأوامر واللوائح والقوانين من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة حتى نأخذها " إلى أن قالت : " على ألا يمس ذلك بإلبد المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي " ونص أن يتوكل المادة ٣٧ من الدستور التي قالت بأنه : " لا يجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، ولا يقرب عليها أثرها واقع قبله . ما ينص على خلاف ذلك

بنص خاص " . من الجازم إذن التشريع الماضي ، ومن المسلم أن ذلك لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى وأن الأخذ به مبعض في ذاته ولكن أكره منه الاستمرار في أكل أموال الأمة . فأنا أضع لك مثلاً أن وزيراً من الوزراء رفع درجة قريبه ومنه بطريق استثنائي منعه فهل يحرمون حضراتكم من حق عادية الوزير على عمله اللقيع على الفرض الشخصي والذي لا يطابق القوانين أن بعض الوزراء انتهز الفرصة ، وأعطى المحسوبين عليه والأقرباء والأصحاب ما لا يستحقونه وبقد ذلك أموال الأمة فهل يحرم من الحق الذي خوله لنا الدستور ومنع من سن قانون يرسخ أثره إلى الماضي ليعود سببنا ؟ إنه من الحق أن تقل هؤلاء الموظفين من الدرجات التي نالوها فإنا نالوها بنبرحق . ولنا أن نضع في ذلك قانوناً وأن ننص على منع المحاكم من السماح للنظر التي رفضها هؤلاء الموظفون الذين نالوا مرتبات عالية طرفة وبغير حساب وبطريق استثنائي مبداء الفرض ويكون من أثر القوانين التي نسبنا أن نحو الماضي وزد الحق إلى نصها فلا يأخذ موظف إلا ما كان يستحقه قانوناً وتقله إلى الدرجة التي كان يجب أن يكون فيها لو جرى العدل مجراه .

وتعلمون حضراتكم أن خطة الاستثناء والمحاباة التي اتبعت في الماضي قد وادت الأحقاد في قوس الموظفين الأصاغر وجعلت الموظفين للمستئين حلاً البض والكريمة والواقع أنه هؤلاء الموظفين الذين بروت لهم الأموال جزاءهم موضع ضغط كثير من الموظفين ومن الأمة وأذن من يحرم علينا أن نضع قانوناً خاصاً بهذا الموضوع إنما يطلب منا أن نقتل أنفسنا بأيدنا . وعليه فلا يصح لنا أن نأخذ بقول القائلين بأن هناك حقوقاً مكتسبة لا يمكن المساس بها . ومن رأي أن النظر في هذا الموضوع يجب أن يكون موفوا إلى اللجنة العليا التي أقرعوها حضراتكم كما أقرها مجلس النواب ولا أوافق على رأي بعض المالية الوارد في نهاية الفقرة ٣٤ من تقريرها عن المصروفات من تشكيل لجنة خاصة تقوم بفحص حالة الموظفين الذين نالوا تزيات استثنائية أو أعطيت لهم علاوات استثنائية والوقوف بالأمر عند ما رآه لجنة المالية في ذلك . بل أرى أن يناط الأمر بالجنة العليا وتكلف بأرب تبين أسماء الموظفين الذين تفرقوا بطريق الاستثناء أو نالوا علاوات استثنائية مع بيان الأسباب التي تفرق عليها الوزراء تصرفاتهم هذه . وإني أقدم لحضراتكم الاقتراح الآتي نصه :

أقترح أن يكون من ضمن أعمال اللجنة العليا البحث في حالة الموظفين الذين تفرقوا بطريق الاستثناء من سنة ١٩١٤ لغاية الآن مع بيان أسمائهم والتدابير التي يتخذها هذا الاستثناء .

دولة الرئيس - اقتراحك هذا يلقي الفزع في قلوب الناس وإذا جاز لك أن ترسخ إلى هذا الماضي . فلماذا لا نرفع إلى أجد من ذلك ؟

حسرة الشيخ حسن عبد القادر - إلى الحق في مراجعة هذه التصرفات ابتداء من سنة ١٩١٤ ولا يجب فيه لأنا لا نأخذ نتظر في قوانين صادرة منذ ذلك الحين .

دولة الرئيس - إذا كان لا بد من تشريع جديد فيكون المستقبل لا الماضي .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ومن جهة أخرى فان لجنة المالية في مجلس النواب رأيت أن تخفض جزوا من العلاوات ولكن المجلس لم يوافقها واتى رأى ألى تعطى علاوات لمن حصلوا على درجات أو علاوات استثنائية بل تعطى الموظفين الذين حرموا .

دولة الرئيس - اذا كانوا ترفعوا بالاستثناء فيطلب الا يكتروا من ضمن الثلث الذى حرم من العلاوات .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تخفى نظرية حضرة الشيخ حسن عبد القادر بأى يكلف اللجنة العليا بالنظر في الترقيات الاستثنائية ومن قانون يسرى على الماضى .

لا أوافق على هذا رأى كما أن اللجنة لا توافق عليه أيضا لأن مريان القوانين على الماضى أمر غير مرغوب فيه مطلقا ولا يسمع به الا لضرورات قصوى . وارى أن يتناط الأمر بالحدود التى يثبتها هذا اللجنة بالجهة الخاصة المنصوص عليها بالفقرة ٣٤ لأن اللجنة العليا المشار اليها فى الفقرة ٣٣ من تقرير لجنة المالية لما مامو به خاصة هى تحليل عدد الوظائف والتخفيض فى مربوطها .

حضرة حافظ طابرين بك - أورد فأقول ان العلاوات الاستثنائية التى أعطتها الحكومة لبعض الموظفين إن هى الا رشوة قلمتها لهم .

دولة الرئيس - الى أى عهد تنسبر ؟

حضرة حافظ طابرين بك - أشير الى عهد قريب وأقول بأن هذه العلاوات لم تكن الا رشوة عظم للموظفين ليساروا الأمة، ولهذا أطلب من المجلس الموقر الممارسة لتشكيل لجنة خاصة لفحص هذا الموضوع، وبصعب بعدئذ أن يسن قانون يسرى على الماضى ليقضى على هذه الفوضى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أعدل اقتراحى على أن يكون مبدأ بحث اللجنة من سنة ١٩٢١

سماعة أحمد على باشا - النجبة التى حصلت بسبب الموظفين ضجة فى عهنا فاجلب الخ التى تصرف لم كبيرة والحرس على انقاصها أمر محمود ومرغوب فيه ، ولكن فوق كثيرين الحرس على أموال الدولة وبين الرضبة فى إمدلت أمور غير مرغوب فيها لأى الرضبة فى قلب النظام الحالى تخلف عدم العدالة فى تلوام الموظفين الذين هم عماد الحكومة والقانون بصيانة مرافق الأمة فهم يخدمون البلاد خدمة لا يمكن انكارها ، فلذا أصبحوا تقضى غير مطمئنين على مرار كرمهم ويستقبلهم فلا يمكنهم أن يردوا أمهالهم على الوجه الأكمل .

ان خطة التصدى على الحقوق المكتسبة خطة ضارة ويجب عدم المساس بتلك الحقوق حفظا للنظام ، وأرى أنه يحسن بحالة النيابة أن تنبذ عما يتعلق له نفوس الموظفين بالأخذ وإلزد من هذا الموضوع لأنه اذا بدت من تلك المجالس الرضبة فى المساس بحق الموظفين المكتسبة اضطرت أعمالهم . لا نزاع فى أوت الحكومات الماضية أسرفت كل الاسراف فلذا أردنا أن تتلافى الضرر فيجب أن تعمل للتعديل . أما الماضى فلنظره اذا ليس أمامنا أحد نطالبه عما تم فيه من التصرفات السيئة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا لا أوافق على رأى لجنة المالية بأن حل هذه المشكلة يتم بإبقاء كل من الموظفين الذين تالوا درجات أو علاوات بطريق الاستثناء بمجالهم الحاضرة وأن بين التاريخ الذى تعطى اليوم فيه أول علاوة أو يرقوا فيه إن كانوا مستحقين لأنها بل الى أرى أن خير حل أن تخفض درجاتهم ومرتباتهم الى الحد الطبيعى الذى يستحقونه بحسب سنى خدمتهم ومؤهلاتهم ، وما يؤدونه من الأعمال لأن مرتباتهم الحالية بلغت حدا غير معقول .

دولة الرئيس - لو جعلت تاريخ صدور الدستور ابتداء فربا كان ذلك أدعى للنظر فيما تعرض .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المجلس ينظر الآن فى القوانين التى صدرت بعد تعطيل الجمعية التشريعية من سنة ١٩١٤ فلا مانع من جعل تاريخ سنة ١٩١٤ ابتداء بمحت اللجنة .

دولة الرئيس - المعقول ألا يس هذا البحث الحقوق المكتسبة .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - ألفت نظر حضرة الشيخ حسن عبد القادر الى اللبداء الذى قرره المادة ١٦٧ من الدستور من عدم مريان القوانين على الماضى واتى أقولها على حضرة .

كل ما قرره القوانين والمراسم والأوامر والقوانين والقرارات من الأحكام وكل ما سار أو أخذ من قبل من إصلاح والإجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نافذا متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق النافذ وتتمديها فى حدود سلطاتها على ألا يسما ذلك بالبداء المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم مريان القوانين على الماضى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما طلبت هو أن تعيد اللجنة العليا من أسماء الموظفين الذين منخوا علاوات أو ترفعوا بالاستثناء وبعد ذلك يكون المجلس الرأى الأمل فى الخطة التى تتبع .

دولة الرئيس - هل تريد أن تسترد من هؤلاء الموظفين ما مالوا من الزيادة ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - عند ما تقدم لكم اللجنة تقريرها يمكنكم وقتئذ تقديم الظروف واتى أعتقد أنك اذا وسدتم أن تخفضا وصل مرتبه فى مدة أربع سنوات من ثلاثين جنبا الى ١٥٠ جنبا ستكونون من راجى فى ضرورة التخفيض من هذا المرتب الذى بلغ حدا غير معقول . وسترون متى أن الإخذ برأى لجنة المالية القاضى بوقف المرتب عند هذا الحد حل غير شاف واتى أترك لحضراتكم الرأى فى أن تجعلوا مبدأ بحث اللجنة من تاريخ مريان الدستور .

حضرة عبد الفتاح رجائى افندى - هل توافق على أن يبدأ البحث من تاريخ الدستور ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا متمك بأن يكون البحث من ابتداء سنة ١٩١٤

دولة الرئيس - انك إذن تطلب المستحيل وتعرض اقتراحك للرفض .

وقف عضوان .

دولة الرئيس - إذن المجلس يوافق على عدم تجديد وقت اللجنة .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن تقرير لجنة المالية يشمل أمرين الأول تأليف اللجنة العليا للميزان اختصاصها في الفقرة ٣٣ من التقرير والثاني هودية أيدتها اللجنة في الفقرة ٣٤ من تقريرها بتأليف لجنة خاصة تولفها الحكومة لفحص مسألة الاستثناءات، وعرضت أثناء المناقشة في ذلك الآن فكرة وهي أن يهد لجنة العليا لفحص مسألة الاستثناءات أيضا ، ولكن لجنة المالية تصر على رأيا في ضرورة تأليف لجنتين وهذا هو ما يطلب . أخذ الزاى عليه الآن .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة المالية الذى يقضى بتأليف لجنتين ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - الآن ننظر في اقتراح حافظ طابدين بك الخصاص بالغاء الترتيبات الاستثنائية .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اللجنة الخاصة التى اقترحت لجنة المالية تأليفها ستكون مهمتها فحص حالة الموظفين الذين حصلوا على ترتيبات أو ملاوات استثنائية موطفا موطفا وتحديد المدة التى يجب أن يتقاعا كل منهم بمجائته الحاضرة وهذا معناه عدم لباس بما أعطى في الماضي .

حضره حافظ طابدين بك - أكتفى الآن برأى اللجنة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أضيف اقتراحى الى رأى اللجنة .

دولة الرئيس - وما هى الغاية التى ترى لها ؟

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن اللجنة تبين لنا أسماء الموظفين الذين شغلهم الاستثناء وما وجدته في ملفات خدماتهم من التقديرات التى بن عليها منح الاستثناء ؟

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أى أنك تريد أن يعرض عمل اللجنة بعد انتهائهم على المجلس .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - نعم .

نصلى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - هنا أرجو أن تسمحوا لى حضراتكم بكلمة "للاقتراح الوارد في الفقرة ٣٤ من التقرير يقضى بتشكيل لجنة لفحص حالة الموظفين الذين عوملوا بطريق الاستثناء موطفا موطفا وتحديد المدة التى يجب أن يتقاعا كل منهم بمجائته الحاضرة" وهذا في الحقيقة عمل من أعمال السلطة التنفيذية لأنه يتعلق بالموظفين وهم إيدى الحكومة وعملها وشأنهم في الحقيقة يتعلق بها دون سواها . تشكيل هذه اللجنة إنما هو عمل من أعمال هذه السلطة .

لحضراتكم أن تبدوا رغبة الحكومة بأن تنظر في شأنهم وما تالوه من الترتيبات وعرض نتيجة بحثها والطريقة التى ترى أن تسلكها في شأنهم ، أما تشكيل لجنة تعرض عملها على المجلسين فمعناه أنها تؤدى حسبا عن حالة كل موظف

اننى لأوافق حضره الشيخ حسن عبد القادر على رأيه القاضي بإعفاء درجات الموظفين الذين قالوا ترتيبات وملاوات استثنائية فلو رفق شخص على غير استحقاق أثناء قيام البرلمان لما طلبنا عزل هذا الموظف بل لاكتفينا بمجاسة الوزير المسئول عن تصرفه ، فإذا وجد أشخاص ترقوا في غير استحقاق فلا يصح تنزيل درجاتهم ولا يصح مبرمان القانون على الماضي لأنهم صار لهم حقوق مكتسبة يجب احترامها في ذاتها تأييدا للنظام حتى يعرف كل شخص أن الحقوق التى يتلها طبقا للقوانين حقوق ثابتة لا يمكن المساس بها ، وإذا لاحظتم أن الموظف الذى يعطى علاوة استثنائية أويرق الى درجة أعلى من درجته لا يتأهل جزأيا بل أن امره لابد أن يعرض على وزارة المالية التى تحمله على اللجنة المالية لفحصه وبعد ذلك يرغ الأمر الى مجلس الوزراء ليقره ، فإذا تم ذلك ثبت حق الموظف في العذبة فهل بعد هذه الاجراءات يصح النظر في اقتصاص المرتبات ؟ إننى أرى حرصا على المصلحة العامة وأتباعا للقوانين عدم التعرض لما يتقاضاه الموظفون من المرتبات ، وإذا أردنا إصلاحا فيجب أن نمشي الموثنا وبثوده . لأن الإسراف استمر منذ طويلا فيجب أن نتعمل ونعمل اللجنة الوقت الكافي للفحص ونرى آتمه تعرض نتيجة بحثنا طبقا فنناقشه بريدة أما تعرضنا لهذا الموضوع الدقيق عند نظر المالية وتصلبنا في الأمر فرما أدى بنا إلى الشطط حيث يجب التدرج .

حضره حافظ طابدين بك - يقول معالى أحد على باشا أن النظام أو حسن النظام يقضى بالا يترشح لهذه العلاوات وأنا لا أوافق على ذلك لأننا لو نظرنا الى الشركات التى أقصعت مرتبات موظفيها لوجدنا أن أعمالها لم تتخل بسبب هذا الخصاص .

وأما من جهة التسجيل فانا لا أطلب ذلك وإنما أطلب تشكيل لجنة للبحث في هذا الموضوع وتعرف وجوه الخطأ الذى ارتكبته الحكومات السابقة ، ذلك الخطأ المعروف لدى الخصاص والمأم وهى التى تقرر إصلاحه بقانون تضعه هذه الغاية وإذا قضت الضرورة بأن يسرى هذا القانون على الماضي فافى لا أرى بأسا من ذلك .

وانى أقول أن المحافظة على النظام تقضى علينا بالا نفض الطرف عن هذه الرشاوى التى أخلت بالنظام وفقرت الخلفه في قلوب باقى الموظفين ، هذا هو رأيى ولجلى رأى الأهل .

دولة الرئيس - إن هذا يخالف ماقلته من قبل في اقتراحك الذى طلبت فيه البحث فيما تجاوزت الحكومة سلطتها فيه وإلغاء ما يقابله في الاعتداء . اليس هذا ما طلبته في اقتراحك ؟

حضره حافظ طابدين بك - اقتراحى الثانى لا ينافى مع اقتراحى الأول فيها أرى .

دولة الرئيس - الآن لدينا مسألة أولية . وهى هل يحدد موعد للجنة العليا أم لا ؟ إن رايى هو عدم تحديد موعد .

بجبالى محمد شفيق باشا - أن التصديق لا يمكن أن يأتى بأية فائقة .

حضره إبراهيم نور الدين بك - وبأى أيضا لا يرى التصديق .

دولة الرئيس - من يوافق من حضراتكم على تجديد موعد ليطتفضل بالتوقف

دولة الرئيس - لا أرى نقرا كبيرا بين رأى اللجنة والرغبة التى يريد بها حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - أرى أن رغبة حضرة الشيخ حسن عبد القادر فيها ايضاخ لقرار اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرغب أن اللجنة التى تشكل تبتين سبب الاستثناءات والتعديرات التى بنت عليها الوزارات السابقة لاستثناءات المذكورة .

دولة الرئيس - هذا ظاهر في تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - تقرير اللجنة خال من الرغبة التى أبديتها .

دولة الرئيس - مهمة اللجنة أنها ستبحث حالة كل موظف وهذا لا يتم إلا بتبين أسباب الاستثناءات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أطلب أخذ رأى على الاقتراح .

دولة الرئيس - الذى يوافق على رأى حضرة الشيخ حسن عبد القادر يتفضل بالوقوف .

وقف بعض حضرات الأعضاء .

أصوات : أغلبية .

أصوات : أقلية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أطلب أخذ رأى بطريقة عكسية .

دولة الرئيس - الذى يخالف رأى حضرة الشيخ حسن عبد القادر يتفضل بالوقوف .

وقفت أقلية .

(تصفيق)

دولة الرئيس - المجلس يقرر إضافة رغبة حضرة الشيخ حسن عبد القادر

على ما اقترحه بجنة المالية في الفقرة ٣٤ من تقريرها .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والثلاثين

سواء على أن يعود للاقتصاد غدا الثلاثاء ٢ صفر سنة ١٣٤٥ (١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦) الساعة السادسة مساء .

لا أظن أن هذا يتعلق بالمالية، وأنى أرى إجابة طليكم بأن تبحث الحكومة مسألة هؤلاء الموظفين أما كون البحث بواسطة تشكيل لجنة أو بأى طريق لارى أترافن ذلك من حق الحكومة وحدها .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أرادت اللجنة أن تلت نظر لحكومة الى البحث في حالة هؤلاء الموظفين ورأت أن تشكيل لجنة هو أقرب دليل يؤدي الى هذا الغرض فإذا رأت الحكومة سيلا أتراف اللجنة لا تعارض ذلك ما تطلبه هو فحص حالة هؤلاء الموظفين .

معالى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - انذ نحن متفقون .

دولة الرئيس - هذه رغبة والحكومة أن تفننها بالطريقة التى ترهاها .

حضرة حافظ طابئين بك - المجلس يطلب من الحكومة تأليف لجنة تبحث هذه المسألة وعرض نتيجة بحثها عليه . فهل يعد هذا تمخلا في أعمال لسلطة التنفيذية ؟

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لجنة المالية لم تطلب في تقريرها عرض أعمال هذه اللجنة على المجلس .

دولة الرئيس - الحكومة تطلب ألا تتبدد شكل لجنة وتريد أن يترك لنا الحرية في بحث الموضوع بالطريقة التى نختص .

حضرة حافظ طابئين بك - وأنا أطلب أن تعرض الحكومة نتيجة بحثها على المجلس .

دولة الرئيس - النتيجة لا تعرض على المجلس ولك أن أردت مصرتها أن تقدم بذلك سؤالاً للوزير .

حضرة حافظ طابئين بك - وما اللامع من عرض نتيجة بحثها علينا دون سؤال ؟

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اللامع هو أن اللجنة التى تشكل لذلك هى لجنة حكومية فلا تعرض أعمالها على المجلس وأنا تعرضها على الوزير المختص .

دولة الرئيس - هل يتكلم حضرة الشيخ حسن عبد القادر بإقتراحه بعد سماعه تصريح الحكومة ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - نعم أنا متمسك باقتراحى .

تمت الرغبة المقلمة من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهذا نصها :

" أن يكون من ضمن أعمال اللجنة المخصوصة البحث في حالة الموظفين الذين رفقوا بطريق الاستثناء وبين التعديرات من سنة ١٩٢١ لغاية الآن " .

ملحق رقم ۱

مقارنة بين عدد وماهات ومرتبات وأجر موظفي ومستخدمى وعمال الحكومة فى الخمس السنوات ١٩١٧-١٩١٩-١٩٢١-١٩٢٣-١٩٢٥

١٩٢٥		١٩٢٣		١٩٢١		١٩١٩		١٩١٧		
مبلغ	مبلغ	مبلغ	مبلغ	مبلغ	مبلغ	مبلغ	مبلغ	مبلغ	مبلغ	
٧٢-٧٧١٥	٣٣٤١٩	٦٧٢-٨٦٣	٣٣٣٤٢	٥١٧٥٤٦٩	٢٥٥-٥	٣٦-٣٤٩٣	١٩٥٦٧	٣٠-٣١١٢	١٧٧٢٢
٣٢٦٧٧٧	١٦-٩	٢٤٩٧٨٨	١٢٨٩	٧٩-٧٤٣	٦٤٧٢	٦٧٣٣-٧	٧٥-٢	٤٦٣٧-٢	٥-٢٤
٥٤٩٣٣١	—	٢٤٩٧٨٨	—	٣٣١٨-٤	—	١٥٨١٧٤	—	١٤٣٣٨٨	—
٨-٨٣٦٣٢	٢٥-٢٨	٧٣٢٧٩٢٩	٣٣٣٣١	٦١٩٨-١٦	٣١٩٢٢	٤٤٢٤٩٧٤	٢٧-٦٩	٣٦١-١٥٢	٢٢٢٤٦
٣٧٢٣٥٥٥	١١٧٥٧٨	٤٠٥-١٥	١١٥٨٦٤	٣٣٣٣١٨٨	١-٦٦٣٥	٢٥١٣٨٣٣	٩٧٤٣٦	٢١٥١٣٣٧	٩٨٤٦٠
١٣٧٤٣٧٩	—	١١٦٩٢١٣	—	١١-٠٩٤٤	—	٨٢٩-٦٢	—	٦٩-٥٥٢	—
٥١١٧١٦٤	—	٥١٧٤٢٢٨	—	٤٤٧٤١٣٢	—	٣٢٤٢٨٩٥	—	٢٨٤١٨٢٩	—
١٢٢-١٢٣٧	—	١٢٥٠٢١٥٧	—	١-٦٧٢١١٨	—	٧٧٧٧٨٦٩	—	٦٤٥١٩٨١	—

رئيسة	٢٢٩٠٠٠	خدمة الصارف
	٤٩٥٠٠٠	نصيب المصاحبات والمترجات ضمن احوال
	٧٢٤٠٠٠	التي يقسم منها سنة ١٩٢٥ السودان
		٧٥٠٠٠ ج.م

وهذا بخلاف ماهيات ومرثيات وأجزاء لم تسجل في الميزانية ضمن بابها ولم
بلغت قيمتها في سنة ١٩٢٥

ملحق رقم ٢

مقارنة بين عدد واهيات موظفي ومستغنى الحكومة بعد استئصال عدد واهيات مستغنى المصالح التي استجبت بعد سنة ١٩١٧

١٩٢٥		١٩٢٢		١٩٢١		١٩١٩		١٩١٧		الموظفون والمستغنىون المأمونون والموقوفون :
موظفون	موقوفون	موظفون	موقوفون	موظفون	موقوفون	موظفون	موقوفون	موظفون	موقوفون	
٧٢٠٧٧٥	٣٣٤١٩	٧٣٠٨٢٣	٣٣٣٢٢	٥١٧٥٤٩٩	٢٥٥٠٥	٣٦٠٢٤٩٢	١٩٥٧٧	٣٠٠٣١١٢	١٧٢٢٤٨	...
٢١٧٧٧٧	١٦٠٩	٢٤٩٢٧٨	١٢٨٩	٧٩٠٧٤٢	٦٤٢٧	٧٣٣٠٧	٧٥٠٢	٤٢٧٢٠٢	٥٠٢٤	...
٧٥٢٤٤١	٣٥٠١٨	٦٨٠١٤١	٣٣٣٦١	٥٩٦٦٢١٢	٢١٩٢٢	٤٢٧٦٨٠٠	٢٧٠٩٩	٢١٦٦٨١٤	٢٢٢٤٨	...
٢٠٨٦٤٨	٥٩٧	٦٩٧١٦	٣٦٤	١٠٨١٠٩	٨٢٧	٨١٨٤٥	٦٧٢	—	—	...
٧٣٥٧٩٤	٣٤٤٢١	٦٩١٠٤٢٥	٢٣٣١٧	٥٨٥٨١٠٢	٢٦١٠٥	٤١٩٤٩٥٥	٢١٣٣٧	٢٤٦٦٨١٤	٢٢٢٤٨	...
٥٤٩١٣١	—	٢٤٧٧٨٨	—	٢٢١٨٠٤	—	١٥٨١٧٤	—	١٤٣٣٣٨	—	...
٧٨٧٥٠٥٥	٢٤٤٢١	٧٥٥٨٢١٣	٢٣٣٦٧	٦٠٨٩٩٠٧	٢٦١٠٥	٤٢٥٢٣٢٩	٢١٣٣٧	٢٦١٠١٥٢	٢٢٢٤٨	...
١٤٤٢٠٧	—	٢٥٠	—	—	—	—	—	—	—	...
٧٣٠٨١٨	٢٤٤٢١	٧٥٥٧٩٢٣	٢٣٣٦٧	٦٠٨٩٩٠٧	٢٦١٠٥	٤٢٥٢٣٢٩	٢١٣٣٧	٢٦١٠١٥٢	٢٢٢٤٨	...
٤١٢٠٦٦٦	١٢١٨٣	٢٦٤٧٨١١	١١٠٦٩	٢٤٧٩٧٥٥	٨٨٥٧	٧٤٢٩٧٧	٤١٤٩	—	—	...
١١٤	٥٥	١٠١	٥٠	٦٩	٤٠	٢٦	١٩	—	—	...
المستخدمون الخارجون من الخدمة ومحال الجارية :										
٣٧٢٣٥٨٥	١١٧٥٧٨	٤٠٥٥٠١٥	١١٥٨٦٤	٣٣٣٣١٨٨	١٠٦٦٣٥	٢٥١٢٨٣٢	٩٧٤٢٦	٢١٥١٢٣٧	٨٩٤٦٠	...
٣٧٢٤٣٢٩	—	١١٦٩٢١٢	—	١١٠٩٤٤	—	٨٢٩٠٦٢	—	١٩٠٥٢	—	...
٥١١٧٩٢٤	١١٧٥٧٨	٥١٧٤٢٣٨	١١٥٨٦٤	٤٤٧٤١٣٢	١٠٦٦٣٥	٢٢٤٢٨٩٥	٩٧٤٢٦	٢٨٤١٣٣٩	٨٩٤٦٠	...
١٥٧٧	٢٠٨٢	١٤٦٥٤٩	١١٢١	٧٨٢٩٩	٥٥٥	٢٧٨٢٠	٦٧	—	—	...
٥١١١٣٨٧	٦١٥٤٩٥	٥٠٢٧٦٧٩	١١٤٧٤٢	٤٣٩٥٧٣٢	١٠٦٠٨٠	٢٣٠٥٠٧٥	٩٧٣٦٩	٢٨٤١٣٣٩	٨٩٤٦٠	...
٢٢٧٥٠٥٨	٢٦٠٣٥	٢١٨١٣٥٠	٢٥٢٨٢	١٥٥٤٠٤	١٦٦٢٠	٤٦٣٧٤٦	٧٩٠٩	—	—	...
٨٠	٢٩	٧٧	٢٨	٥٤	١٨	١٦	٩	—	—	...

ملخص المقارنة

٧٣٠٨١٨	٢٤٤٢١	٧٣٥٧٩٢٣	٢٣٣١٧	٦٠٨٩٩٠٧	٢٦١٠٥	٤٢٥٢٣٢٩	٢١٣٣٧	٢٦١٠١٥٢	٢٢٢٤٨	...
٥١١٢٣٨٧	١١٥٤٥٥	٥٠٢٧٦٧٩	١١٤٧٤٢	٤٣٩٥٧٣٢	١٠٦٠٨٠	٢٣٠٥٠٧٥	٩٧٣٦٩	٢٨٤١٣٣٩	٨٩٤٦٠	...
١٢٨٤٧٢٠٥	١٤٩٩٦٦	١٢٢٨٥٤٢	١٤٨٠٦٠	١٠٤٥٤٥٠	١٣٧١٨٥	٢٦٥٨٢٠٤	١٣٣٦٦٦	٢٤٥١٤٨١	١١١٧٠٨	...
٢٣٩٧٢٤	—	٥٨٢٤١٦١	—	٤٠٢٤١٥٩	—	١٢٠٧٧٢٢	—	—	—	...
٩٩	—	٩٠	—	٢٣	—	١٩	—	—	—	...

ملحق رقم ٣

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

فلما ما أقر مجلس الوزراء المربوط المقترح لدرجات الوظائف المينة فيما تقدم يكون تعيين جميع الموظفين في تلك الوظائف بالمربوط الجديد ابتداء من تاريخ صدور القرار بالموافقة ما عدا وكلاء الوزارات المساعدين فان النظام الجديد يتناول الموجودين الآن منهم في هذا المنصب لأن راتبهم الحالي هو أدنى للمربوط المقترح ما

السكرير
الزئيس
امضاء : الجليل
امضاء : يحيى ابراهيم

القاهرة في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦

(مرة ١٥٠ - ٢٣/١)

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ على ما جاء في هذه المذكرة مع ادخال التعديلات الآتية :

أولا - جعل درجة وظائف السكرير الخاص لحضرة صاحب الجلالة الملك - والأمين الأول بجلالته - والطبيب الخاص بجلالته - والمستشارين الملكيين - ومدير الجامعة المصرية من ١٧٠٠ ج.م الى ١٩٠٠ ج.م .

ثانيا - جعل وظائف المفوضين من الدرجة الثالثة بمربوط ثابت قدره ١٨٠٠ جنيه .

ثالثا - جعل وظائف وكلاء الوزارات المساعدين بمربوط ثابت قدره ١٦٠٠ ج.م وقد أبلغت جميع الوزارات هذا القرار ما

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زبور

بناء على ما أبداه مجلس الوزراء من الرغبة في تخفيض الدرجات المربوطة الآن لبعض الوظائف العالية قصد تخفيف ما تتحمله ميزانية الدولة من الأعباء من جراء الاعتمادات اللازمة للرواتب بمقتضى اللجنة المالية هذا الموضوع ورات أن تتقدم الى هيئة المجلس بالاقترح التالى الذى يرى الى تخفيض المربوط للوظائف العالية الآتية تخفيضاً يصل بذلك المربوط الى الحد المين امام كل وظيفة .

الوظيفة	المربوط الحالي	المربوط المقترح
رئيس محكمة الاستئناف الأهلية - مصر ...	٢٣٠٠	٢٢٠٠
رئيس محكمة الاستئناف الأهلية - أسوط ...	—	٢٠٠٠
الوزراء المفوضون من الدرجة الثانية ...	٢٣٠٠	١٨٠٠ - ٢٠٠٠
وكلاء الوزارات - وكيل المديران الملكى - النائب
المدرس - المدير العام لمصلحة مسكن الجديد
والنظارات والمفوضات ...	٢٣٠٠ - ٢٠٠٠	١٨٠٠ - ٢٠٠٠
وكيل محكمة الاستئناف الأهلية - مصر ...	٢٠٠٠	١٩٠٠
وكيل محكمة الاستئناف الأهلية - أسوط ...	—	١٨٠٠
السكرير الخاص لحضرة صاحب الجلالة الملك - الأمين الأول - الطبيب الخاص - المستشارون
المحكويين - مدير الجامعة المصرية ...	١٨٠٠ - ١٦٠٠	١٦٠٠ - ١٨٠٠
المفوضون في الدرجة الثالثة ...	١٨٠٠	—
وكلاء الوزارات المساعدين ...	١٨٠٠ - ١٦٠٠	١٦٠٠ - ١٨٠٠
مدير العموم وكبار الموظفين الذين يتقاضون راتباً
سوريا قدره ١٧٠٠ ج.م ...	١٧٥٠	١٦٠٠
مستشار محكمة الاستئناف الأهلية وطبيون نا جانب	١٣٠٠ - ١٧٠٠	١٣٠٠ - ١٦٠٠



مضبطة الجلسة الثالثة والعشرين

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٢٠ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأب أبلغ دوركم بأن مجلس النواب وافق في جلسته المنعقدة في ٢ أغسطس الجاري بالإجماع على المذكرة المقدمة من مكتب المجلس في ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦ بشأن استقلال مجلس النواب بجميع شؤونه الداخلية، وتفضلوا دوركم بقبول باقي الاحترام.

رئيس مجلس النواب

سعد زغلول

الثامنة في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٦

وهذا هو نص المذكرة :

مذكرة مرفوعة من مراقبي مجلس النواب الى هيئة المكتب

١ - نبدأ فصل السلطات أولاً ونسب السلطة التشريعية في الاشراف على السلطة التنفيذية فاننا سنترددان استقلال كل من مجلس البرلمان بجميع شؤونه الداخلية بحيث لا يجوز أن يكون لأي سلطة خارجية عنه حق التدخل في هذه الشؤون أو الرقابة عليها .

٢ - وقد أخذت اللجنة الداخلية لمجلس النواب بهذا المبدأ فصوتت (أولاً) في الساعة ١٥٩ على حق المجلس في وضع لائحة خاصة لإدارة الداخلية تتضمن القواعد الواجب اتباعها في صرامة موظفيه (ثانياً) في المساءين ١٤٥ و ١٤٧ على استقلاله في شؤون ميزانيته وحسابه الختامي .

٣ - ولم يكن بد من أن تسلم الحكومة بهذا المبدأ وهو ماقتضه في جلسته ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ إذ صرحت بأنها لا تمنع من أن يكون لكل من المجلس حق وضع ميزانيته الخاصة . وإذا كان المجلس قد قبل بهذه المسألة أن يطبق لوائح الحكومة على حساباته وموظفيه فالمفهوم أنه قبل ذلك على أن يستعمل هو بتطبيق تلك اللوائح على شؤونه لا يتدخل في ذلك من أية سلطة أخرى .

٤ - إذا خرد مبدأ استقلال المجلس بشؤون عامة وهو ما لا مهيل الى الشك فيه فاننا ننتزع تمام تحقيقه وتطبيقه ما يأتي :

(أولاً) فيما يخص بالمرصع ومسك الحسابات يقرر المجلس صراحة أنه في هذه الشؤون غير خاضع لأي رقابة أو مراجعة من قبل سلطة أخرى وأنه بناء على ذلك عزل كل من مسك حساباته بنفسه وأن أدوات الصرف الموقع عليها من أحد الرافقين والسككبر العام تعتبر معتمدة ومراجعة تصرفه غير مراجعة جديدة ما دامت لم تتجاوز الإعتدال الخاص بالمجلس في الميزانية ؛

اجتمع المجلس علناً في الساعة السادسة والستين الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء من كل من حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة والوزراء : محمود محمد حسن الشنتو باشا . أحمد فؤاد عزت باشا . اسماعيل سرى باشا . أحمد زيور باشا . أحمد فؤاد القفار باشا . الدكتور حبيب خياط بك . محمد قاضي يكن بك . محمد عبد اللطيف افندي . عبد الرحمن صبري باشا . بولس حنا باشا . محمد أفلاطون باشا . صليب قلوديوس باشا . عبد العظيم المصري بك . سعيد فهمي الروي بك . محمد محمود خليل بك . السيد حسين القصبي . جابر إبراهيم والي بك . ألبا لوكاس . الفريق موسى فؤاد باشا . راضب عطيه بك . (بصرح لحضراتهم بإجازات) وحضرة صاحب السعادة أحمد الشريي باشا (ممتنع عن جلسة اليوم) وحضرة لويس أختوخ فانوس افندي (ممتنع عن جلستي أمس واليوم) وفاب كل من حضرات : أحمد تيو باشا . حل بسويون بك . يحيى إبراهيم باشا . عبد الفتاح وجاني افندي .

وحضر في مقامد الوزراء حضرة صاحب المعالي مرقس حنا باشا وزير المالية ومعه حضرة صاحب المزة أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية المساعد وحضرة صاحب المعالي حل التيمسي افندي وزير المعارف العمومية ومعه حضرة صاحب المزة عبد الفتاح صبري بك وكيل وزارة المعارف العمومية وحضرة محمد فهم بك مدير إدارة الحسابات والميزانية بالوزارة المذكورة . تولى السككبرية اللبنانية حضرت : في عبد الرزاق بك . محمد احمد الشريف بك . الشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

صاغة المجلس على محضر الجلسة السابقة .

أبلغ المجلس الكتاب الوارد من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ الخاص باستقلال مجلس النواب وهذا نصه :

وبعد البحث والتدقيق الذي قام به أعضاء المجتمع المذكور حصرت طلبات الشعب القبطي الاصلاحية في أمرين :

الأول - تمريض وهو الرجوع الى لائحة سنة ١٨٨٣ معتلة الذي هدم عنه الاقتراح بشروع القانون الى مجلس الشيوخ الموقر لاقراءه .

الثاني - اقامة نائب بطريرك ليدر شؤون الطائفة والكثيسة بسد أن حالت شيخوخة غبطة البطريرك البالغة حدنها ومرضه الشديد دون القيام بعمله وتحقيقا لذلك قام المجتمع بالبحث التدقيق عن يمكن إستاد هذا المنصب السامى اليه ، فتوفى عملا بمراض التفقر التراكمت التي وقعها كبار وأعيان الشعب القبطي الى ترشيح نيافة الأنبا مكاريوس مطران أسوط لعهذه النيابة البطريركية باعتباره أصغر وأزنا وأقرب رجل في الأكليريوس .

وقيل أن يتم جميع هذه التراكمت سى بعض ذوى الأغراض وهم أقلية لاهية لم ترشح الأنبا يونس مطران الاسكندرية لهذا المركز (وهو صاحب الموقف المشهود سنة ١٨٩٢) .

ومن المضحى أن بعض الجراء أذاع أس خبرا مؤدها أنه أصبح في حكم المقرر تعيين هذا الأخير (الأنبا يونس) نائباً لنبطة البطريرك وأن الحكومة لم تأخذ بقرار مجلس على أسبوط ولا باستجابات الشعب .

(١) فهل لنبطة الوزراء أن يتنازل بالإجابة عما إذا كان هذا الأخير صهييا .
(٢) وهل لنبوته أن يبين الأسباب التي أخذت بها الحكومة في حالة صحة هذا الأخير لاستاد النيابة البطريركية للأنبا يونس المذكور رغم مرضه الشعب القبطي ورفضه قبوله .

(٣) وهل لا يعلم دولة الوزراء أن قانون الكنيسة القبطية يتم أخذ رأى الشعب وتزيكته لكل من يرشح لمراكز الرئاسة الدينية من درجة نفس الىخربة بطريرك ويكون ذلك لايصح التعيين .

والآن وقد ثبت لدى دولتك رفض الشعب قبول تعيين الأنبا يونس نائباً بطريركا ووجود عراضات همة وتراكمت موقع عليها منه بترشيح نيافة الأنبا مكاريوس مطران أسوط لهذه النيابة البطريركية ستقدم لدولتك بأقرب فرصة بعرفة رجال مجتمع الاصلاح عن القاهرة وبجميع حواصم القطر .

فهل لدولتك أن تتكرموا بالإجابة الآن عن زايكم ورأى الحكومة التهاوى في هذا الأمر ولا أخاله الا اعتقا لطلاب الشعب القبطي ومؤيدا لفتحه في دولتك وحكومة جلالة الملك العاطلة .

وتسألوا بقبول فائق الاحترام .

دولة الرئيس - المجلس يقرر تعييد جلسة يوم الأربعاء ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ للناقشة في موضوع هذا الاستجواب مع تبليغ دولة وزير الداخلية ذلك .

أبلغ المجلس السؤال الموجه من حضرة صاحب العزة محمد علوى الجزار بك وكل المجلس الى سلاى وزير المالية عن عوائل البائى بسنين الكوم وهذا نصه :

(ثانيا) فيما يخص بالموظفين يتولى مكتب المجلس سلطة معاملتهم طبقا للوائح الحكومة على أن يكون له حق الاستثناء وهذا هو المعمول به في البرلانات الأجنبية ولذى أمره مجلس الشيوخ عندنا في جلسة ١٦ يولية سنة ١٩٢٦ هذه هي المسائل التي رأينا من واجبا لحسن سير العمل أن نعرضها على هيئة مكتب المجلس رجاء النظر فيها وإجراء اللازم بحسبها ما

٢٩ يولية سنة ١٩٢٦

المراقبون

أحمد حدى سيف النصر محمد عبد الجليل سمرة

وافق مكتب المجلس على هذه المذكرة بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٢٨ يولية سنة ١٩٢٦ على أن ترفع هيئة مجلس النواب ليقدر بشأنها ما يراه ما

٢٨ يولية سنة ١٩٢٦

رئيس مجلس النواب
محمد زغلول

أبلغ المجلس الكتاب الوارد من حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية الى حضرة صاحب النبوة رئيس مجلس الشيوخ بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ الخاص باستصحاب معاليه لحضرتي وكيل المعارف وسدير الحسابات والميزانية بما إنشاء نظر المجلس في ميزانيتها وهذا نصه :

حضرة صاحب النبوة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أخبر دولتك بأني مستصحب كلا من حضرة صاحب العزة عبد الفتاح صبرى بك وكيل المعارف وحضرة محمد فهم بك سدير إدارة الحسابات والميزانية عند النظر في ميزانية وزارة المعارف فأرجو الموافقة على ذلك .

وتفضلوا بدولتكم بقبول أسئتي تحياتي ما

تحريرا في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٦

وزير المعارف العمومية

على الشامي

وافق المجلس على ذلك .

أبلغ المجلس الاستجواب الموجه من حضرة الدكتور سودي بك بحريوس سودي بك اتندى الى حضرة صاحب النبوة وزير الداخلية بشأن تعيين نائب لنبطة بطريرك الإقليم الأرثوذكس وهذا نصه :

حضرة صاحب النبوة وزير الداخلية .

بكل احترام أشرف بأن أبلغ لدولتك الآتي :

ماتت حالة الطائفة القبطية لدرجة لا يمكن السكوت عليها بعد أن استخف رجال الاكليريوس وحاشية غبطة البطريرك بحقوق الشعب فنادوا كرامته وبدخوا أموال أوقافه وتصرفوا في كل مرافق الطائفة طبق أهوائهم التي لا يقيها المرف ولا يميزها القانون المدني والكنائسي .

وكان من نتائج ذلك أن نهض الشعب فألف من بينه ومن غيره رجاله هيئة اصلاحية دعت باسم مجتمع الاصلاح القبطي مركز مدينة القاهرة وتشكلت له فروع في جميع حواصم القطر المصري .

فهل لماي الوزير الذي ينار على هذا الشعب الكريم أن يصرح لنا برفع هذا العبء الثقيل عن كاهل دافعي الضرائب في شين الكوم ، وذلك برفع التراموات التي فرضت أولا ، وتخفيض الموائد ثانيا ، ورفعها من بعض المساكن الياسين ثالثا .

وحجبت تشكر له عمله وانصافه ويحفظ له أهل شين جميعا تلك اليد البيضاء في تاريخه الجليل ٥
٩ أغسطس سنة ١٩٢٦

محمد طوى الجزائر
وكيل مجلس الشيوخ
أجبت الاجابة على هذا السؤال الى يوم الاثنين المقبل بناء على اتفاق معالي وزير المالية مع حضرة صاحب الؤرة محمد طوى الجزائر بك .

انتقل المجلس الى النظر في بي من تقرير لجنة المالية عن ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ (قسم ثان - مصروفات - ملاحظات عامة) .
اعتل منصة الخطابة حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرو لجنة المالية .

تمت الفقرات ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ . وهذا نصها :

(ب) للمصروفات العمومية

أولا - مصاريف الانتال وبذل السفيرة

٣٥ - لحظت اللجنة المالىان بالمجلس حين فحص مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ أن مصاريف النقل والسفر التي كانت في سنة ١٩١٤ ١٠٣٠٠ ج م زادت بلغت في سنة ١٩٢٤ ٨٢١٠٠٠ ج م أى أن نسبة الزيادة في هذا الباب وصلت الى ٣٢٢ في المائة .

وقد قدرت هذه المصروفات للمشروع الحالي بـ ٧٧٨٠٠٠ ج م يقابلها ٧٥٢٠١٣٩ ج م في سنة ١٩٢٥ أى زيادة نحو ٢٥٠٠٠ ج م عن عهدها في السنة المذكورة وذلك بالرغم من تخفيض بعض فئات بذل السفيرة تخفيضا محسوسا طبقا لأحكام اقرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وبالرغم مما جرى من تخفيض في هذا الباب في مصروفات وزارة الحربية إذ خفض مبلغ ٦٦٠٠٠ ج م بسبب عودة الجيش المصرى من السودان .

٣٦ - وهذه اللجنة تعود الى لفت النظر الى أن اعتاد مصاريف الانتال وبذل السفيرة فالح خصوصا اذا روى أن وسائل الانتال أصبحت أكثر تيسرا مما كانت في الزين السابق بحيث يشقى للوظف أن لا يضطروا غلب الأحيان لبيت خارجيا عن محل اقامته .

٣٧ - ومشاهدا أن كثيرا من الموظفين الذين يذهبوا الى التواجد باستقرار في الأقاليم التي يؤدون عملهم فيها قد اعتبرتهم المصالح التابون لما موظفين بالقاهرة فيقتاضون بذل السفيرة باسفرار حتى أصبحوا يمتنعون جزيا متما لمرتباتهم . وترى اللجنة أن هذه العادة غير نظامية يجب عى الدول عنها لعدم تحمل الميزانية بسببه غير مشروع وتشير على اقامة أولئك الموظفين في الأقاليم التي يؤدون عملهم فيها .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو أن تبلغوا صاحب المعالي وزير المالية أنى أوجه إليه السؤال الآتى في أقرب جلسة ممكنة .

السؤال

ترامى لجنة جرد المبانى في شين الكوم في العام الماضى أن المبانى التي سبقها قد تسلمت بعض التساهل في إحصاء المبانى فزادت ٥٠ د المبانى المقدر أخذ الموائد عليه نحو السبعة مع صفر المئتين وبعى مغلالة فاحشة لأن كثيرا مما زادت في هذا العدد موجود في الواقع ضمن مبان أخرى تنفع عليها الموائد من قدم .
ثم رأيت أن تضاعف الموائد المفروضة مع أن المبانى لم تستير ولم يزد عليها شيء .

ورأت أيضا أن تربط موائد ثلاث سنين ماضية جعلتها غرامة على الملك . وهم فقراء سواء منهم من كان يدفع الموائد . ومن أخته ضمن دافعيها مع شدة فقره وسوء حاله عشه أو كونه الذى يؤويه . ومع أن اللذب في جميع هذه الحالات ليس ذنب الملك حتى يوافقوا بتلك التراموات القاسية من جهة وبمضاعف الموائد عليهم من جهة أخرى . وكلما يعلم أن الأمر في الماضى كان موكولا لجان تقدير الموائد التي صنعت مطلق الحرية في التقدير والاحصاء .

ولقد وصلت القرارة التي فرضتها في العام الماضى لجنة تقدير الموائد على ملك شين الفقراء نحو ثمانية جنيه . وذلك خلاف المبلغ الجسيم الذى زادت به الموائد ، حتى أؤتت من كان يدفع مائة مثلا بضع مائتين . فهذا المسمى (عسارة السقا) يشين لم يكن يدفع موائد مطلقا ، لأن كونه فقير ولأنه لا يملك أن يدفع شيئا ، أؤتت بضع مائتى قرش موائد وغرامة ثلاث سنين ، وعشه قد لا يساوى نصف هذا المبلغ . أؤتت بذلك حتى اضطر الزيل أن يبيع قربته ليدهه وليتسكن من تقديم شكايته في المياد للقانون وهو الآن ينظر الرحمة من الله والطف من الوزير . وهذا ليسى (حبس الطيف البرى) كان يدفع في سنة ١٩١٧ ٤٥٠ قرشا زادت في سنة ١٩٢٠ حتى صارت مائة . وفي هذا العام جعلوا مائة وستين ، ثم ضاعفوا عليها هذا المبلغ وذلك خلاف غرامة ثلاث السنين وقدرها ٩٥٠ قرشا مع أن مثله من سنة ١٩٢٠ لم يزد شيئا ، ومظلم في سوء الحال الحاج سيد ابو عامر وطات لا تحصى إسماعيل .

هذه أمثلة ياملى الوزير منها يتبين مبلغ الظلم الفاحش الذى وقع على أولئك المساكن ، وهم في الواقع لا يفيض من أجبيهم تلك الموائد ، وهذه التراموات لا يستطيعونها بحال فهم اليوم يثبون من تلك المفارم ويصرخون من فداحتها ، وينظرون عطف الوزير ، وقصوا فلا شكايته الى المديرية التي وافقتهم وألفت متمسعين الى المالية بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٢٦ بقرعة ٣٩٤ ، هم اليوم يثابون ويتوقعون من الوزير الشىء أن يرفع الظلم عنهم . ولو أن سالى الوزير أبصر حالهم بنفسه لكان أشقى الناس عليهم وأبرع في معاملتهم . وهم لو استنصحووا لكثرا جميعا اليوم بين يديه يشرعون له ما أصابهم من مظالم ليكشف الضرر عنهم .

حضرة محمود أبو النصر بك - اذن معالي المقرر لا يرى إسرافاً في ذلك .
سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أن هذه المصاريف قامت على اعتبارات مادية بمحسوسة . على أن اللجنة قررت مع ذلك تخفيض مبلغ ٣,٠٠٠ جنيه من الأعياد المقرر لها كم المخططة فيما يتعلق بتلك المصاريف .
دولة الرئيس - أن هذا الاستيضاح يجب أن يوجه إلى معالي وزير الخزانة عند نظر ميزانية هذه الوزارة .

حضرة محمود أبو النصر بك - أما أردت أن أقف على بعض المعلومات فهذا الشأن ومع ذلك فلي وجه إلى هذا الموضوع عند نظر ميزانية الخزانة دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الفقرات ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من تقرير اللجنة ؟
أصوات : موافقون .

تليت الفقرات ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ الخاصة بالتوريدات العمومية وهذا نصها :

أانيا - التوريدات العمومية

١ - يبلغ مجموع الاحتياجات المخصصة للتوريدات في المشروع الحالي مبلغ ٩٩٦,٦٦٩ ج م . وقد كانت في سنة ١٩٢٥ ٩٧٧,٩٠٠ ج م فيرى أن الزيادة تبلغ نحو ٢٠,٠٠٠ ج م ، وأكثر أوجه هذه الزيادة وزارة المعارف وبقية الميكانيكي ووزارة الزراعة ومصصلحة السكك الحديدية ووزارة الحربية ومصصلحة العمومية . وقد تبينت مقادير الزيادة في هذه الوزارات والمصالح بالصفحة العاشرة من تقرير لجنة المالية بمجلس النواب .

٢ - وصي أن لاحظت اللجان الماليتان للجلسين في سنة ١٩٢٤ أن ما تصرفه كل مصلحة في شراء ما يلزمها بنفسها يكون في النهاية مبالغ جسيمة جداً وراثاً ضرورة توحيد هذه المشتريات لتستفيد الحكومة من أمان الجملة وقصلي إلى الاقتصاد في المصاريف العمومية كما رأنا أيضاً أن يكون المكتب المركزي الذي يتكلف ذلك موجوداً بمصر لا ياجتازاً لتسهيل مراقبة أعماله ومراجعتها والتفتيش عليها ، وأقرها البرلمان على ذلك .

٣ - وتبين من إجابة وزارة المالية عند الاستفهام منها عام في هذا الموضوع أنه على أثر ذلك القرار تشكلت لجنة برئاسة مدير عام السكك الحديدية وعضوية مندوبي عطلون ووزارات المالية والداخلية والزراعة والحربية والأشغال والمطارف لبحث هذه المسألة ومسألة مكتب مشتريات الحكومة بغيره المقترح إن شاء الله ، ولكننا لم نحسم تقريرها لغاية الآن مع أن الأمر الذي قضى بتشكيلها صدر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، ورغم ما ذكره بضطاب وزارة المالية للمرسل لوزارة المواصلات في التاريخ المذكور من أن ينفذ سعادة رئيس اللجنة المذكورة الاجراءات اللازمة بأسرع ما يمكن لتجديدا اللجنة عليها .

٣٨ - وقد ظهر أن ما يتقاضاه الموظفون من بدل السفرية قطع بمناسبة وجود الوزارة بمصيف الاسكندرية يبلغ نحو ١٨,٥٠٠ ج م مما يدعو إلى النظر في تخفيض من يتلقون إلى هذا المصيف من الموظفين إلى أقل عدد ممكن .

وقد قرر معالي وزير المالية أمام مجلس النواب في هذا الصدد أن الحكومة ستقل بغسدر الاسكان من عدد الموظفين الذين يافرون إلى الاسكندرية أثناء فصل الصيف .

٣٩ - وجميع الاعتبارات ساقفة المذكورة في هذه اللجنة (وهي متفقة في ذلك مع ما رأته لجنة المالية بمجلس النواب) أنه يمكن تخفيض مبلغ ٥٠,٠٠٠ ج م من أعيادات مصاريف الانتقال وبدل السفرية وأنه لا خوف من إجراء هذا التخفيض إذا وصى ما أشير به آخفا وأنه حصل تأخير في انتقال الحكومة إلى الاسكندرية في صيف هذا العام . وقد وافق مجلس النواب على هذا التخفيض .

وفي نهاية هذا التقرير كشف (ملحق رقم ٤) مرفح ملحق رقم ١ لهذه المضية بكمية توزيع مبلغ ٥٠,٠٠٠ ج م المضمم ذكره على المصالح المختلفة وقد أجرى هذا التوزيع بمعرفة وزارة المالية .

٤ - وهذا وقد صلت الذكرا أنه يدخل ضمن أعمال لجنة الاقتصاد في الموظفين التي اقترحت تشكيلها قبل درس ما يصرف على الموظفين والمستخدمين من مصاريف الانتقال وبدل السفرية .

حضرة محمود أبو النصر بك - لاحظت أن في مشروع الميزانية مبلغ ١١,٠٠٠ جنيه مخصص لمصاريف الانتقال وبدل السفرات لها كم المخططة ومبلغ ٥,٠٠٠ جنيه لها كم الأصلية و ٦,٥٠٠ جنيه لها كم الشريعة وأريد أنب أنهم كيف تبلغ مصاريف الانتقال وبدل السفرات ١٠,٠٠٠ جنيه في الها كم المخططة التي مدحا ثلاث وعلها من القضاة عدد محدود في حين أن الها كم الأصلية وهي تهرب من عشرها كم وفيها عا كم جزئية كثيرة لا تزيد مصاريف الانتقال وبدل السفرات فيها على ٥,٠٠٠ جنيه فقط فلي أى أساس يلى هذا التقرير .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - فن ما أعلمه بخصوص تقرير احتياجات مصاريف الانتقال وبدل السفرية لها كم تقريره قاضاً على ما يصرف في السنوات السابقة . وأظن أن سبب زيادة احتياجات مصاريف الانتقال وبدل السفرية لها كم المخططة هو أن هناك ثلاث عا كم منها عكة القاهرة التي يدخل في دائرة اختصاصها كل البلاد الواقعة بين القاهرة وأسوان . فانتقال المحضرين والقضاة وأعضاء النيابة إلى هذه البلاد البعيدة يصلى الاتحاد المقرر يبلغ ما يبلغ .

وكذلك عكة المنصورة فإن اختصاصها يتأولى مديرية الشرقية وبورسعيد وجزءاً من مديرية الغربية كما أن عكة الاسكندرية يدخل في دائرة اختصاصها مديرية البحيرة وجزء من مديرية الغربية وكل هذا يدعو إلى انتقالات وهذه الانتقالات تدعو إلى مصاريف أما الها كم الأصلية فانتشرة في كل بلاد القطر تقريباً وليس هناك بالضبط لها انتقالات بعيدة تستمر أكثر مما اجتمد لها من المصاريف .

هناك إذن حيطان، اللجنة الأولى تلك الجبان المركزية واختصاصها ما تقدم.
والهيئة الثانية مكتب المشتريات واختصاصه هو ما تقدم أيضا والعمل الذي
يقوم به هو نفس ما يطلبه حضرة العضو المسمي .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أنا لا أستعمل فيما يجب شرائه . وإنما
أقول أنه يحسن تشكيل مكتب للمشتريات .

دولة الرئيس - هذا موجود .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - اني أقصد تشكيل لجنة عامة تجمع
موظفينا من كل مصلحة من مصالح الحكومة المختلفة ليتفرغوا بذلك وظائف
كبيرة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - وما تكون مهمة هذه اللجنة ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك - مهمتها القيام بمشتري ما يطلبه
الحكومة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا ما يقوم به مكتب المشتريات
حضرة عبد العزيز رضوان بك - اني أطلب توحيد مشتريات الحكومة
وهذا هو مضمون اقتراح الذى سبق أن قدمته لسعادة المقرر منذ شهرين .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - وهذا هو ما اقترحه اللجنة
في الفقرة ٤٣ من تقريرها .

حضرة محمود أبو النصر بك - أوافق اللجنة كل الموافقة على ما تقدمت به
من الآراء في تقريرها . ولكنى لا أريد أن أتروك المسألة تمر دون أن أمن
أسفل على أن تلك اللجنة التي صدر أمر بتشكيلها في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤
تفقدنا قرار مجلس النواب لم يتم عملها حتى الآن . أبداً أسفياً لأن الموضوع
أهمية كبرى وأرجو ألا يكون نصيب الجبان التي تشير إليها الفقرة ٤٥ من تقرير
اللجنة المالية نصيب تلك اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن أعرف الحالة المثبتة الآن
في مشتريات الحكومة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تحصل المشتريات بواسطة
مكتب للمشتريات بلندن بناء على توصية الوزارات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل تتبع كل الوزارات في شراء
ما يجرىها طريقة واحدة ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تقرها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل يرسل المكتب المناقصات لصالح
ذات الشأن ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم . المكتب يرسل المناقصات
لصالح ويطلب امتدادها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل ذلك متبع أيضاً في وزارة
الواصلات ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم . متبع بها وهي تعتمد
المناقصات قبل الشراء .

ع - ولعلم تهديم اللجنة الوزارية لتقرير المطلوب لأن ترى هذه
اللجنة أنه من الحكمة استشاره ولما كبر الأمل في أن تر تلك اللجنة البحث
المطلوب وتقدم تقريرها بحيث يمكن الاستفادة به في وضع ميزانية السنة
القادمة .

ع - وقد اقترحت لجنة المالية مجلس النواب - نظرا لأهمية المبالغ
الموضوعة تحت تصرف مصالح الحكومة للمشتريات - وجوب تكوين لجنة
خاصة منذ الآن لكل مصلحة من المصالح كآلاف من كبار الموظفين المختصين
وتكون مهمتها العامة تقرير ما يلزم اقتناؤه من التوريدات ومراجعة عقود
الشراء والإشراف على المناقصات واستلام التوريدات بعد مقارنتها بالبيانات
المقدمة . وأن يطلب أيضا من هذه الجبان بصفة خاصة ولدى مباشرتها للعمل
أن تنتظر في التوريدات المالية للظان التصرف فيها ليس معة قائمة وأن تعمل
على التفتيش في المشتريات بقدر ما تسمح به الحاجة مع بلل الجهد دائما
في تفضيل المنتجات المصرية على سواها تشجيعا للصناعة الأهلية .

وترى هذه اللجنة تأييد هذا الاقتراح والعمل به لا فيه من الفائدة ويمكن
توفير جزء من الاعترافات المخصصة للتوريدات العمومية .

وقد وافق مجلس النواب على هذا الاقتراح .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - ان فكرة توحيد مشتريات الحكومة
فكرة سليمة ومشتركة ولكن لجنة المالية ترى في تقريرها وجوب تكوين لجنة
خاصة منذ الآن لكل مصلحة من المصالح للمشتريات . وفي اعتقادي أنه
يمكن التوفيق بين هذا الاقتراح وبين اقتراحى على عرضى على حضراتكم وهو
أن تشكل لجنة عامة كآلاف من اثنين في جميع المصالح تكون مهمتها القيام
بمشتري ما يلزم بجميع المصالح لأنه يقرب من ذلك اقتصاد في الوظائف وتوفير
في التأمين بسبب الشراء بالجملة . ولا يخفى أنه قد يحصل أن مصلحة
تشتري صفا بجن يختلف من اثنين الذى تشتري بالمصلحة الأخرى والعصف
واحد وهذه مسألة معروفة عند التجار وقد سبق أن قدمت لسعادة المقرر
بيانات من هذا الموضوع .

وبما أن اللجنة قررت هذا المبدأ وهو من المبادئ الطيبة فأرى أن
تشكل لجنة عامة كما طلبت .

دولة الرئيس - المشتريات متنوعة والأفضل أن كل مصلحة تختص
بمشترياتها إذ لاجلها بين مشتريات وزارة الزراعة ومصلحة السكك الحديدية
مثلا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يظهر أن حضرة العضو لم يلاحظ
الفرق بين مكتب المشتريات وبين الجبان التي جاء ذكرها بالفقرة ٤٥ من
التقرير إذ أن المقصود من هذه الجبان هي أن تكون مركزية في مختلف المصالح
مهمتها تقرير ما يلزم لهذه المصالح من التوريدات ثم مراجعة عقود الشراء
والإشراف على المناقصات والنظر في عقود المخازن للتصرف فيها ليس معة
قائمة .

أما مكتب المشتريات فلأموريته توحيد مشتريات مصالح الحكومة
المختلفة وعمل مناقصة واحدة عنها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما الفائدة إذن من وجود اللجنة التي تشير إليها الفقرة ٤٥ وتكليفها بالإشراف على المناقصات .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ما دور اللجنة التي أشارت إليها الفقرة ٤٥ هي تقرير ما يلزم اقتناؤه من التوريدات أى أنها تقر مقدار ما يشتري ومن مهمتها أيضا مراجعة عقود الشراء والإشراف على المناقصات وغير ذلك مما ورد بالفقرة المذكورة . وهذا لا يتعارض مع حق المصالح فى اعتماد المناقصات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ألا يستطيع الوزير أن يقوم بعمل تلك اللجنة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لا يمكن للوزير تعيين أن يقوم بهذا العمل ومع ذلك فعلى وزير المالية عييك على ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ألم يكن لدى الوزير موظفون يسترشد بأرائهم .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يوجد بالوزارات موظفون اختصاصيون وقد قضت الفقرة ٤٥ بأن يكون تشكيل اللجنة منهم ومع هذا فيجب عليك حضرة صاحب العزة وكيل المالية المساعد عما تطلب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرجو بيان ما هو متبع الآن عند شراء لوازم المصالح كالوقود السكك الحديدية والكتب والمواد .

حضرة أحمد عبد الوهاب بك (وكيل المالية المساعد) - الحاصل الآن فى الوزارات المختلفة أن بكل مصلحة إدارة تسمى إدارة التوريدات وهذه الإدارة تتولى أعداد كشوف بالمقايير اللازمة من الأصناف المختلفة لفروع تلك الوزارة ثم تصد بناء على تلك الكشوف دفتر مواصفات بالشروط التى لا بد أن تتوفر فى الأصناف . بعد هذا تتولى هذه الإدارات الإعلان عن تلك الأصناف لتقديم إليها المناقصات . وقد كان المتبع فى الماضى أن يقوم مكتب مشتريات الحكومة بتلدين بشراء جزء كبير من لوازم المصالح إلا أنه فى السنوات الأخيرة خال عمل المكتب تدريجياً وأصبح يشتري الأصناف اللازمة على الأخص لمصلحة السكك الحديدية ووزارة الحربية .

إن المناقصات تعمل هنا فى أغلب الأحيان إلا فى بعض بعض أصناف خاصة لمصالح معينة فهذه المصالح تلجأ إلى مكتب المشتريات بملء فكهة بشرائها .

أما فيما عدا ذلك فالمناقصات تعمل هنا وتسلم البطاقات هنا ثم ترسل نسخ منها إلى مكتب مشتريات الحكومة بملء وقد ترد أحياناً بطاقات من طريق ذلك المكتب عندما تأتى تلك البطاقات بمحدد مبالغ لتفحصها بحضور عدد من الموظفين تختلف طريقة اختيارهم باختلاف المصالح فى بعض المصالح يحدد ذلك العمل لإدارة التوريدات فهى تختص البطاقات وتعين ألقها قيمة مما استوفيت فيه الشروط المدققة بالمواصفات . وفى بعض المصالح تشكل لجنة خاصة لذلك . فالطريقة المثبتة الآن ليست موحدة فى جميع المصالح ويراد الآن توحيدها . تشكيل لجنة تشكيلاً أدنى من التشكيل الحالى

يتولى رياستها موظف كبير يكون فى ذلك ضمان للوصول إلى أهل الأمان وأحسن الأصناف وقد جرت بعض المصالح على هذه السنة فى الماضى . قد وزارة المالية تشكلت لجنة برئاسة سعادة وكيلها عهدتها اختيار الأصناف ومض المناقصات واختيار المطابق للشروط منها .

ثم إن كثيراً من الأصناف اللازمة لمصلحة السكك الحديدية يجب مراقبتها صحتها فيقوم المكتب بهذا الإشراف . وذلك من الأسباب الداعية إلى بقاء المكتب الآن ، لأن المكتب فضلاً عن قيامه بالشراء يقوم أيضاً بالتفتيش والمراقبة وعلى كل حال فمسألة بقاءه أو إلغائه هى موضوع بحث لجنة لم تقم تقريرها بعد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ألا توجد مناقصات عملية ؟
حضرة أحمد عبد الوهاب بك (وكيل وزارة المالية المساعد) - المناقصات قسمان : عمومية وعلمية فالعمومية تشمل البطاقات التى تزيد قيمتها على مائة جنيه وهذه يعلن عنها فى داخل القطر وخارجه . أما العلمية فهى التى تكون أقل قيمة من ذلك وتعرض فى الأسواق المحلية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل الجبان التى أشير إليها فى الفقرة ٤٥ مؤقته ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ستكون دائمة فى كل وزارة .
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - واللجنة التى أشير إليها فى الفقرة ٤٢ ؟
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ما ورد فى هذه الفقرة هو ما قرره البرلمان فى سنة ١٩٢٤ وما نتج منه تقرير قتل مكتب المشتريات إلى مصر وما ما اقتضت فى الفقرة ٤٥ فهو شئ آخر يرد به وضع نظام جديد للمشتريات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل توافق اللجنة على بقاء مكتب المشتريات ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - مسألة المكتب تكلمت اللجنة عنها فى الفقرتين ٤٢ و٤٣ وهى لا تزال مطلة حتى تقدم اللجنة المنصوص عنها فى الفقرة ٤٣ تقريرها الذى وصلت بتقديمه .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على القسم الخاص بالتوريدات العمومية .
أصوات : موافقون .

على القسم الثالث من تقرير اللجنة الخاص بالكسوى والمليوبات وهذا نصه :

ثالثاً - الكسوى والمليوبات

٤٦ - يتبين من حصر الأعدادات المقررة فى المشروع لاقتناء كسوى ومليوبات لرجال الجيش ورجال الحرس والبوليس والتفريق وغيرهم من الخدمة السائرة كالجلابية والجاويج أن مجموع ما هتد ذلك مبلغ ٣١٣,٠٠٠ ج م . وأن ما كان مقرراً له فى ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢٧٢,٤٩٠ ج م أى بزيادة تبلغ نحو الأربع مئتين ألف جنيه .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على تقرير اللجنة في هذا الباب .
تلى القسم الرابع من تقرير اللجنة الخاص بالإيجار والمياه والآلة وهذا نصه :

رابعا - الإيجار والمياه والآلة

٤٩ - - - - - يظهر من حصر المبالغ المقررة للمشروع لهذا الفرع من المصروفات أنه وصل إلى ٤١١٦٦١ ج ٠٠ وقد كان ٣٨٥٠٣١٠ ج ٠٠ سنة ١٩٢٥ وتظهر من الإحصاء الوارد في الصفحة ١٢ من تقرير لجنة المالية مجلس النواب أن الزيادة في هذا الباب مطردة سنة بعد أخرى .

٥٠ - - - - - ويرجع التوسع في الاتفاق في هذا الباب إلى ازدياد عدد الموظفين وإلى إنشاء فروع جديدة لصالح لم تسعها إلا ما كان الملوكة الحكومة في الوقت الحاضر .

وتظهر من البحث الخاص بمصروفات كل مصلحة على حدة أن هناك مخالفة في عدد الأمان التي ألجأت الحكومة إلى استئجارها وفي فئات الإيجار التي تبلغ أحيانا مقادير باهظة .

٥١ - - - - - هذا وقد ترى اللجنة أنه كان من نتيجة الميل إلى الإفصاح على الموظفين فيما يشغلون من القرب وجعلهم متفرقين في غرف متعددة أضعاف الرقابة وتشتيت المستخدمين على قطع أراض السمل بالاراسة والتحدث إلى بعضهم ومع الزائر كما ترى أن تفرق أقسام المصالح وبعد بعضها عن الأقسام الأخرى أو عن المركز الرئيسي قد أحدثت شيئا كثيرا من أتاخير في العمل المشترك ومن ضعف في الرقابة ومن ميل عند بعض الزعماء إلى الإثارة إذ شعروا باقتطاع الصلة المكتبية بينهم وبين رؤسائهم .

ولما كانت تلك الحالة لا يقتصر أثرها على المال بل يتعداه إلى العمل وبقته ونظامه فيكون من المنهين أن يطلب إلى الحكومة أن تهني بذلك حاية خاصة وأن تعمل على درء الخطر الناجم عنه وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

٥٢ - - - - - ولما كان ما يجب اتباعه من سياسة لإقامة بيان لمصالح الحكومة وأبطال طريقة الاستعانة بالمتعة والآل وإعترضا بوجه عام حالة الميزانية والمال الاحتياطي فيكون من الحكمة أن يعد برنامج لالاية التي يشترطها وأن يوزع تنفيذ على ضيق سنوات بحيث لا يكون عبء تهيلا في الوقت الذي تدور فيه الحال إلى التضحية الكيفية التي تتطلبها المشروعات الخاصة بالرى .

٥٣ - - - - - ولما كان ربط الميزانية في هذا الباب مبنا على ما هو متصرف فصلا من الإيجارات ومن ثمن المياه والآلة ترى هذه اللجنة أنه لا يمكن تخفيض شيء من احتاجات هذا الباب وتوافق لجنة المالية مجلس النواب على ما ذكرته في تقريرها وأقرها عليه ذلك المجلس من ربه أن تمكن الحكومة من تخفيف عبء الإيجارات الحالية ومن أمداد مشروع مفصل يتضمن الخطة التي يجرى عليها العمل منذ الآن في إقامة المباني .

٥٤ - - - - - وهذا وقد تبين من إجابة وزارة المالية من المبلغ الذي تحصل فضلا من المياه والبر من المستخدمين السابقين في محلات الحكومة أنه بلغ في سنة ١٩٢٤ ٢٢٨٨١ ج ٠٠

ويلاحظ أنه منذ سنة ١٩٢٤ قصبت الامتيازات الخاصة بهذا الباب نحو ٧٠٠٠ ج ٠٠ بسبب انفصال الجيش السوداني من قوة الجيش المصري .

٥٥ - - - - - وقد دأت لجنة المالية مجلس النواب إجراء تخفيض مبلغ ١٣٠٠٠ ج ٠٠ من تلك الامتيازات ورجت أن توفق الحكومة في بحر السنة الحالية إلى الوسائل التي تمكنها من ادخال تخفيض ذي شأن في هذا الباب وتوافق مجلس النواب على ذلك، وهذه اللجنة توافق على إجراء هذا التخفيض. وقد حصل توزيع مبلغ ١٣٠٠٠ ج ٠٠ المذكورة في المصالح المختلفة بمعرفة وزارة المالية بالكيفية الواردة بالمبلغ رقم ٥ (راجع ملحق رقم ٥ لهذه المجلسبة)

٥٦ - - - - - هذا وقد ذكرت لجنة المالية مجلس النواب بتقريرها في هذا الصدد أنه ربما كان من الأفضل أن تقوم الحكومة بصمت واقف فيما يتعلق بمن يجب أن تصرف له كسائر الموظفين من التلمذ، وينبع هذه اللبوسات والكساورى عن تولى الاقتصاد في إشغالها وأزيائها ، وأنه نظرا لأهمية المبلغ الذى يصرف سنويا في هذا السيل يجب البحث عن الوسائل التي ربما تؤدي إلى المقاصد، وأنه لما كان الموضوع مرتبطا من جهة أخرى بصناعة يمكن أن تصادف نجاحا اذا قامت بها الحكومة عليها فهناك مجال للبحث فيما اذا كان من المواقف نسج الألفسة الممتدة للجيش والبوليس مثلا داخل البلاد وأنه اذا لم يتيسر ذلك فتقوم على الأقل بأعداد جميع الكساورى بمصر بدلا من أن تشتري بعضها جاهزة من الخارج .

وهي فكرة صائبة تؤيدها هذه اللجنة وترجو أن تسفر التجربة التي فكرت مصلحة السجون في إجرائها والتي أخرج من أجلها مبلغ ١٥٠٠٠ ج ٠٠ ضمن ميزانية مصروفاتها لشترى ما يمكنه لنزل القطن عن نجاح يمكن من تنفيذ تلك الفكرة .

حضره محمود أبو النصر بك - - - - - لقد تمخص تقرير اللجنة الداء تشغيما تاما وأشار إشارة خفيفة إلى الدواء ولكنه اكتفى بهذه الإشارة فهل تسمعون حضراتكم أن تكون عمليين نوطا ما وأن توافقوا على اقتراح توجيه ربه إلى الحكومة ؟

للسائلة وجهتان، إدارية وافية، والمبلغ الذى نحن بصلده وهو ٣١٣٠٠٠ جنيه لا يستهان به .

والسائلة من وجهتها الثانية أهمية كبرى في تشجيع الصناعات المصرية، فهلا يحسن لفت نظر الحكومة إلى تشكيل لجنة إدارية تتولى النظر في الشق الأول في الفقرة ٤٨ ولجنة فنية تتولى النظر في الشق الثاني حتى يكون ذلك مستجما للصناعات الوطنية وحتى تسير في طريق التقدم .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - - - - - لقد أشارت اللجنة بلفت نظر الحكومة إلى هذا الموضوع فلما أن تشكل الجبان التي يشير إليها حضرة العضو الحترم كما أن لها تحقيق رغبة اللجنة بما قد تراه من الوسائل الأخرى .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة في هذا الباب ؟
أصول : موافقون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لي ملاحظة بخصوص ما ورد بالفقرتين ٥٢ و ٥٣ من تقرير اللجنة .

إن اللجنة تتألم من كثرة المبالغ التي تدفعها الخزينة في الإيجارات وتسكنون ذلك ثم ترجو في آخر الأمر في الصقرة ٥٣ أن تتحكم الحكومة من تخفيف صبه الإيجارات الحالية .

إن في هذا اعتراضا صريحا من اللجنة بأن هناك طلبا وإتصافا على الخزينة من استمرار قيامها بدفع هذه المبالغ الكبيرة . وهي لذلك ترجو الحكومة أن تعد مشروعا مفصلا يتضمن الخطة التي يجري عليها العمل منذ الآن في إقامة المباني .

هذا كلام يصح لو كان المطلوب بناء دار أو دارين أو مكان ما تطلبه اللجنة لا تريد تقسمة على مليون جنيه ولكن ما تعرفه نحن وتعرفه اللجنة والحكومة ويعرفه مالى وزير المالية أيضا وكذلك كل مصرى أن مسألة الإيجارات مسألة كبيرة وأن الحكومة قد تسلمت في استعجار الأماكن لمصلحتها المختلفة والخال أن لها أراضي قضاء واسعة يصعب أن تقام عليها ما تحتاجه من الأبنية . فلذلك أتبع هذا الحل والدواء في أبنيتها ؟ الأرض موجودة . ولدينا من المال الاحتياطي ما يبلغ ٣٨ مليون جنيه مودع في المصارف بأمانة لا تتجاوز ٣ في المائة .

هل يشك أحد في ضرورة إنشاء أبنية لصالح ؟

الحاكم الإنجليزية كلها في أماكن مستأجرة وأعطيا في حوار وازفة وفي وجودها تلك الأماكن إهانة للقضاء . كذلك حربا كوك قطب البوليس كلها مستأجرة فهل كل ما نصله إصلاحا لهذا الحال أن نرجو الحكومة بأن تصد لنا مشروعا لبناء أماكن لمصلحتها المختلفة ؟

ما الضرر باحضرأت الأعضاء الذى يعود على الخزانة لو قرروا أن الآن تخصيص نصف مليون جنيه سنويا لهذا المشروع ؟

دولة الرئيس - أن نصف مليون الجنيه لا يكفى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - فليخصص مليون جنيه سنويا للمال كثير لدينا والأرض أرض الحكومة وهذا أفتح على حضراتكم تخصيص مبلغ مليون جنيه من المال الاحتياطي لبناء الأماكن التي تحتاج إليها الحكومة . أنكم لو تقسم هذا المبلغ من الاحتياطي ووضتموه تحت تصرف مالى وزير المالية ثم رأى مالى أن هناك خططا مثلا تحتاج لبناء لاسكنه أن يتم لها هذا البناء وإذا لم يجد الحكومة أراضي تصلح أن يقام عليها البناء اشترى الأرض التي تصلح لذلك وأعلن أن حضراتكم تتفقون على أن تخصيص مبلغ مليون جنيه تشييد مباني الحكومة يكون أفضل بكثير من تركه مودعا في المصارف بأمانة قليلة قد لا تزيد على ٣ ٪ لأن هذه الفائدة لا توازي ما ترجه الحكومة من وراء توفير مبالغ الإيجارات وأرى أن يوضع هذا المبلغ تحت إشراف المالية لتنفق في بناء المآكل وفيها من المباني الضرورية للحكومة فهي خير أمين عليه وأن نكل ما الأمر لكي يتصرف في عمل المناقصات وتسلم الأهم من المهم من المباني التي ترى أن الحاجة ماسة إليها . ولهذا

أقترح أن يخصص مبلغ مليون جنيه سنويا للغرض الذى وضعتة حضراتكم وأؤكد أنه لا تضى عشر سنوات حتى توفر قرائنا ما نلصه لمالكى سقواي وغيرها من الأماكن ذات الأجرة العالية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المال لا ينقص الحكومة والأراضي موجودة والبرلمان لا يرضى بفتح اعتماد خاص بالمباني ولكن المهم أن قسم مباني الحكومة لا يمكنه أن يقوم سنويا إلا بأعمال لا تزيد قيمتها على مائتين وخمسين ألف جنيه . فالحكومة هي التي تبين لنا ما يلزم من المباني وتوضع درجة أهمية كل منها لينفذ المهم منها أولا فأولا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولكن هذا لا يتناقص كلامي .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المال موجود والأراضي موجودة والبرلمان لا يتأخر عن الموافقة على الاحتياجات اللازمة لهذا الموضوع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن أفهم السبب الذى لا يستطيع معه قسم المباني القيام بأعمال تزيد قيمتها على مائتين وخمسين ألف جنيه وكيف عرف سعادة المقرر هذا الأمر ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - علمته من وزارة المالية . وقد فهمت أن المهتمين الموجودين بقسم المباني لا يستطيعون أن يقوموا من الأعمال إلا بما لا تزيد قيمته سنويا على القدر المذكور . وإذا أريد الزيادة في الأعمال وجب وضع نظام جديد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لأن لا أفهم كيف أن قسم المباني لا يستطيع أن يبنى ما أكثر من مائتين وخمسين ألف جنيه مع أنى أرى أفرادا يبنون بما يزيد على هذا واستغرب جدا من القول بغير قسم المباني عن القيام بالمباني التي تزم مهما بلغت قيمتها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المباني متعددة ومتنوعة وتحتاج إلى ملاحظة دقيقة وإلى أعمال مقاييسات والصعوبة على ما يظهر ناشئة من قلة عدد المهندسين .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرجو يا سعادة المقرر ألا تضع صعوبات فأنت شخصيا يمكنك أن تبني مليون جنيه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أنا لا أضيق صعوبات ويحسن أن نرجع الكلام في هذا الموضوع إلى أن تنظر ميزانية وزارة الأشغال ويحك أن تقترح إذ ذلك زيادة عدد موظفى المباني ليقوموا بالأعمال المطلوبة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لو كانت موظفو قسم المباني مشرة أشخاص فقط لاستطاعوا أن يقوموا مباشرة الأعمال المطلوبة .

دولة الرئيس - يحسن توجيه كلامك هذا إلى مالى وزير الأشغال عند النظر في ميزانية وزارة الأشغال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا أبدي ملاحظاتي الآن المناسبة نظر المجلس في الملاحظات العامة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نحن متفقون مع حضرة الشيخ حسن عبد القادر في رغبته ولكن يحول دون تنفيذها في الوقت الحاضر حالة

حضرة عبد العزيز رضوان بك - وقته الآن .

حضرة إبراهيم توب الدين بك - مع التسليم بوجاهة الموضوع الذي تكلم فيه حضرات الزلاء غاننى لا أوافقهم على الطريقة التي تكلموا بها لأنها وجوها وديتهم بجارات شديدة قد دش منها توجيه اللوم إلى الحكومة مع أن حضرتهم لا يشكون أنها عدلة إلى الحياة السياسية منذ شهرين فقط وتولت وزارتها الدستورية الحكم أيضا منذ شهرين ووجدت ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ تأمة ولم تكن من عملها فلا معنى لتوجيه ملاحظات بصورة شديدة عند ما نريد لفت نظرنا إلى المشروعات الخاصة . أن الواجب أن نقدم كل شيء في دوره وبني أردنا أن نذكر ملاحظاتنا فيجب أن ننسبها بجارة رفيعة لأننا إذا خاطبنا غاننى مخاطبة وزارة هي منسقة في جلد دور هذا الموضوع يمكن لحضرتهم أن يبدأوا بمضور معالي وزير الأشغال ما بين لهم . فلذا أضحى أن ذلك إمكان العمل بل فاعلة أوسع من الفائدة التي ذكرها سعادة المقرر أمكن لوزارة الأشغال أن تقوم بإجراء اللازم مع ملاحظة ما تحمله الوساطة التي تمكنا فنانا إذا استعملنا الأمور لوصول طرفة إلى تحقيق ما نريد قد يحتاج الحال إلى الاستانة بمهندسين من الأحياء وهذا أمر غير مرغوب فيه فالأول أن نتجهل وتزيت والأمر يحتاج إلى التدرج إذ أن هذا الموضوع ليس أهم ما يحتاج إليه في الوقت الحاضر من أوجه الإصلاح فليتنا كثيرا نشتت الحاجة إليه بسبب ما وقع من الخلل الذي كان سائدا في البلاد مدة تعطيل الحياة السياسية .

حضرة الشيخ محمد خير العرب بك - لا أريد أن أعارض حضرات الزلاء في رديتهم وفي تحليل الإيجازات والأشياء من مبادئ الحكومة ولكننا الآن ننظر في الملاحظات العامة وسيأتي باب خاص بالمباني ولابد من مشروع ميزانية للدولة في المصنعة ٢٩١ وسيجعل الكلام فيه من المباني إلى بدئ العمل فيها من السنوات الماضية ولم يأت إلى الآن ومقرر لما مبلغ ٣٤٨,٠٢٧ جنيها وبناء على هذا فالواجب علينا إيراد الكلام في هذا الموضوع الآن وعند بحث باب المباني نطلب من الحكومة أن تفي ماترته سواء أصدقت المبلغ المطلوب لذلك من المال الاحتياطي أو من الوفورات وأحفظ لنفسي الحق في الكلام في هذا الموضوع متى عرض ذلك البحث في وقته .

حضرة عبد الله سليمان إبانة بك - أخالف زميلي حضرة إبراهيم توب الدين بك في نظريته ، حقيقة أن الحياة البرلمانية لم تستأنف إلا منذ شهرين وحقيقة أن الوزارة الدستورية لم تتول الحكم إلا منذ ذلك الوقت ولكننا لو تخشينا مع نظريته وكارنا التجهل والانتظار لما تهدمنا في أعمالنا . نعم أن هذه الوزارة دستورية ونحن نلجأ ونشمر بأن على عاقلها مسؤوليات كثيرة ولكننا نتقدم إليها بأمان ورجاءات نرجو تحقيقها . ولست أدري في تقديم هذه الأمانى والرجاءات أحيانا لها .

دولة الرئيس - أعتقد أرف الموضوع قد استوفى بمجه نهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

أصوات : موافقون .

واقى المجلس على الفترات من ٤٩ إلى ٥٤ من تقرير لجنة المالية .

ثم على من تقرير اللجنة ما يأتي :

قسم المباني التي لا يستطيع منها أن يقوم بمباشرة أعمال تزيد قيمتها على الحد السابق ذكره . ولذا أرى أن يربأ الكلام في هذا الموضوع حتى ترض ميزانية وزارة الأشغال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرجو أن يقدم معالي وزير الأشغال بياناً بعدد المواطنين الموجودين بقسم المباني ومرتباتهم التي أعلن أنها قد تزيد على ربع مبلغ المائتين والخمسين ألف جنيه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أنا موافق لحضرة الشيخ حسن عبد القادر في أهمية الموضوع والوسيلة الوحيدة هي أن يزداد عدد موظفي قسم المباني .

حضرة صيد الله سليمان إبانة بك - أن ما قاله حضرة الشيخ حسن عبد القادر ترديداً في نفسى وحقيقة أن الموضوع مهم جداً وذلك راجع إلى أن الحكومة تدفع ستروياً أجوراً باهظة للمباني التي تستأجرها المصالح وغيرها من مصالح الحكومة . نعم إنما مبلغ يتراوح طائلة ورغم دفعها تلك الأجور الباهظة فإن معظم المباني المستأجرة فقرة غير صالحة ولا لا فاعلة بليطات التي تستأجرها . انظروا مثلاً إلى محكمة مابدين وهي في وسط العاصمة تجدها فقرة مظلمة لما سئل ضيق (أمر على الصراط ولا عليه) ووافق لا أوافق سعادة المقرر في القول بأن فلة عدد موظفي قسم المباني مع الحكومة من إجراء الأعمال المطلوبة إذ في رسمها أن تطرحها في المناقصات فترها فالج الباهظة التي تدفعها ستروياً بينا أموال الدولة المودعة لا تستثمر بفلة تزيد على ثلاثة في المائة .

دولة الرئيس - يحسن أن يكون هذا الكلام بمضور معالي وزير الأشغال حتى يمكن مناقشته .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن اللجنة في سياق الملاحظات العامة تقترح وضع برنامج لإنشاء مباني تستوفى الحكومة بها من الاستقرار في خطة التأمير .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ونحن نخرج من إبداء ملاحظات عامة إنشاء نظر تلك الملاحظات العامة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أنا معضم لأقوال حضرة الشيخ حسن عبد القادر وصيد الله سليمان إبانة بك والاحتفاء ما دام المال مغوراً والأرض كذلك فلا معنى للتأخير وقد سمعنا سعادة المقرر يقول بأن المانع يرجع إلى فلة عدد موظفي قسم المباني وهذا مغل لا يقتنع به ولا معنى للانتظار حضور معالي وزير الأشغال الذي لا يمكنه أن يجاوز الميزانية المخصصة لوزارته والأمر في الواقع يتعلق بتدبير المال اللازم لإنشاء هذه المباني . فعل المجلس أن ينظر في ذلك . وأما المال الاحتياطي مغور وإن ذلك يتيسر لوزير الأشغال أن ينفذ ما يطلبون وذلك لأن الصعوبة تروى مجرد توفر المال ولا تعجز وزارة الأشغال عما تستطيع شركة أو فرد عمله إذا أراد إنشاء مباني فانه يستعين بمهندسين حتى يتجها فلا معنى لتأخير مشروع مهم كهذا .

دولة الرئيس - أعتقد أن مثل هذا المشروع ينظر في وقته عند النظر في ميزانية وزارة الأشغال .

(ج) الأعمال الجديدة

٥٥ - ترى هذه اللجنة أنه يجب اتباع القواعد الآتية فيما يختص بالاختصاصات المدربة في هذا الباب :

(١) ما رأته سابقا عند نظر ميزانية سنة ١٩٢٤ من جواز عدم الاذن بعمل من هذه الأعمال لم يبدأ فيه اذا تبين لها أنه قليل الفائدة أو أنه لم يدرس دسرا وأيا وحصل بمجه تماما أو كان في الامكان اجراؤه بشرط ألا يضر هذا الارباب بالمصلحة العامة أو بهذا الاقتصاد

(٢) انه يمكن استعمال ما يمكن اقتصاده من جميع أبواب الميزانية في عمل أو أعمال معينة يتبين للبرلمان ضرورة اجرائها بعد تقديم اقتراح عنها ودسرها دسرا أولا بمعرفة الحكومة .

(٣) انه فيما يختص بأعمال الزى الكبرى وأعمال السكك الحديدية والتليفونات التي لا يمكن لإيرادات الميزانية العامة القيام بها ترى لجنة المسبق أن ذكرته في التقرير الخاص بالإيرادات تقع اعتادات بمصرفات ما يقرره البرلمان منها في المال الاحتياطي راسا .

ولفق المجلس على الفقرة ٥٥ من تقرير لجنة المالية .

احتل حضرة صاحب العزة محمد طوى الجزاز بك وكيل المجلس منصة الخطابة وألقى الكلمة الآتية :

بعد أن أتم المجلس النظر في إيرادات الفولة في بحث بلقنة المالية ها ، وبعد أن فرغ المجلس هذه الليلة أيضا من النظر في تلك الملاحظات التي ألبستها اللجنة الجليلة لا سيما إلا أن تنتهزا فرصة نال فيها شاءا الم على تلك الأبحاث القيمة والمجهودات الطويلة والاحصاءات الدقيقة والارشادات السديدة التي ضمنها اللجنة تقاريرها حتى كانت للبلدس بحق نبراسا مضية أستار به في خبايا الميزانية واستطاع أن ينتج نيج الصواب في أبحاثه .

كما إذا فشركويزر المالية ودولها على بياتهم وإيضاحاتهم وتصرحاتهم وبخاصة ما كان منها من الجبان التي أقرها المجلس وطلبها ، وألا نرجو أن تسرع الحكومة في تأليف تلك الجبان ما استطاعت تقوم بأعمالها التي وكلت اليها في زمن فسيح . نطالب الحكومة بالإسراع في تكوين تلك الجبان كلها سوف عصفها عقب تأليفها على وجه السرعة لإيجاز الأعمال . كما إذا نلح عليها في أن تبنى خاصة بالبنية التي أقرها المجلس في الفقرة الرابعة والاربعين من تقرير اللجنة المالية عن المصروفات حتى تقوم بإيجابها التي يرض فيها البرلمان والشعب معه فتظهر انخبايا وانغفايا التي ارتكبت في العهد السابق باستثناء كثير من المصروفين في كل المال لم جرافا من غير حساب .

يامنلى الوزير رفع الخلاج كه في أن تبني اللجنة بحث كل موظف استثنى في المعاملة في العهد السابق لا كفاية ولا لهم معروف ولا فضل ونوبع مذكور وإنما لصفة بكيرو أوزير حتى خشي الناس على الأخلاق أن نخسده وعلى المصالح أن تضطرب من تلك الاستثناءات التي أسامت

الى الأمة وإلى المالية وإلى الأخلاق كثيرا . نرجو ونلح أن تهتم اللجنة بشرح كل حال على حنتها وأن تتفضل الحكومة بعد ذلك بمرض هذا الحساب الفقيق ليمل المجلس ولصلح الأمة يبلغ الدين الذى أصاب البلاد والذي به حم الإكفاء . وقدم المصوبون حتى لا تعود تلك البيئات سيرتها الأولى في عهد من اليهود بعد اليوم كما تطلب أن تبدي الحكومة رأيها للبلدس فيما تراه لكل حال مداواة للشروع التي وقست والأمان التي اقتربت .

ولا أختم كلمتي حتى أذكر شاكى لجنة الشيوخ المالية ورجل وزارة المالية وعلى رأسهم الوزير المحترم مرقس حنا باشا .

حضرة الشيخ يس محمود أبو بيل - أنعم الى حضرة محمد طوى الجزاز بك في شكره على وزير المالية وأرجو أن توضع الرغبات التي أبداها المجلس موضع التنفيذ في العام المقبل إن شاء الله .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اللجنة وإن كانت ترى أنها لم تهم الا بالواجب عليها الا أنها تتقدم بالشكر الى حضرة محمد طوى الجزاز بك .

معلى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - وزارة المالية تشكر حضرة محمد طوى الجزاز بك وكيل المجلس على عبارات الشاء التي وجهها اليها وترجو أن توفيق على اللوام الى إرضاء المجلس بتحقيق رغباته على قدر ما تتعمله الطاقة ويقتضيه عدم التسرع .

وقد تكلم حضرة طوى بك وكيل المجلس من الجبان المراد تأليفها وطلب السرعة في إنجاز أعمالها وأما أعدكم أن الحكومة ستمثل على تشكيلها بمنهى السرعة وأنها ستضطلع على القيام بأعمالها في أقرب وقت مستطاع .

تكلمنا بالأمس من اللجنة الخاصة بالاستثناءات التي وقست والتقيات التي خولف فيها النظام والقواعد العادية وذكرت لحضراتكم أن هذه اللجنة ليست لجنة عادية بل حكومية . إن الواقع أنها بلنة سامية تشرف على هذه المباحث وتحقق للنظام التي وقست وهي لجنة جديرة بشمك وأطمئناكم لأعمالها لأنها ليست مؤلفة من بضعة موظفين من موظفى المصالح بل هي مجلس الوزراء نفسه ولا يسحق بعد ذلك الا أن أطلب منكم أن تكونوا الأسرى الى مجلس الوزراء .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - بلنة المالية توافق على طلب معلى الوزير وتعمل اقتراحها طبقا له .

ولفق المجلس على أن يعلى مجلس الوزراء على اللجنة الخاصة التي قرر مجلسه الأمس وجوب تشكيلها للنظر في أمر الاستثناءات .

رفعت للجلسة للاسترخاء في الساعة السابعة والدقيقة العشرين .

أعيدت الجلسة الساعة الثامنة مساء .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نتخل الآن الى النظر في القسم السابع الخاص بوزارة المعارف العمومية .

تل من تقرير لجنة المالية عن هذا القسم ما يأتي :

قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية

١ - قدرت الاعتمادات الخاصة بهذه الوزارة في المشروع بمبلغ ٢,٦٢٧,١١٠ ج. م. خلاف مبلغ ١٨٤,٧٧٤ ج. م. أدرج في ميزانيات ووزارات أخرى بيئت تفصيلاته بالصيغة ١٣٤ من المشروع . وعلى ذلك تكون حقيقة الاعتمادات الخاصة بهذه الوزارة ١,٨٨٤,٢٨١ ج. م.

وكان يقابل ذلك في السنة الماضية مبلغ ٢,٧١١,٢٣٦ ج. م. منه مبلغ ٢,٠٩١,٦٦٤ ج. م. قيمة المدرج في اعتمادات الوزارة ومبلغ ١١٩,٥٧٢ ج. م. قيمة المدرج في ميزانيات المصالح الأخرى وعلى ذلك تكون زيادة الاعتمادات المقررة في المشروع سواه في اعتمادات الوزارة أو ما أدرج في ميزانيات المصالح الأخرى عن مثله في العام الماضي هي مبلغ ٦٠٠,٦٤٨ ج. م.

وقد وزع مبلغ ١١٠,٢٦٢,٧١١ ج. م. المدرج بالمشروع كالآتي :

١٠,٢٦٢,٩٧٢ ج. م. باب ١ - ماهيات وأجروماتيات .

١٠,٢٦٢,٩٠٩ ج. م. باب ٢ - مصاريف عمومية .

١٣٢,٢٢٩ ج. م. باب ٣ - أعمال جديدة ونشر التعليم العام .

٢ - وبعد تقديم المشروع للحال إلى مجلس النواب أقر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٦ إدخال تعديلات على ما هو مدرج بالمشروع بميزانية الوزارة المذكورة متضاهيا طلب زيادة ١٨٢ ج. م. على ما هو مدرج باعتمادات الباب الأول وتخفيض مبلغ ٢٣,٤٦٣ ج. م. من اعتمادات الباب الثاني وزيادة مبلغ ١٦٠ ج. م. على اعتمادات الباب الثالث وعلى ذلك تصبح الطلبات الأخيرة لوزارة المالية فيما يخص المطلوب من الاعتمادات لوزارة المعارف كالآتي :

١٠,٢٦٢,٩٧٢ ج. م. + ١٠,٢٦٢,٩٠٩ ج. م. = ٢٠,٥٢٩,٨٨١ ج. م. لـ باب الأول .

١٠,٢٦٢,٩٠٩ ج. م. - ٢٣,٤٦٣ ج. م. = ١٠,٢٣٩,٤٤٦ ج. م. لـ باب الثاني .

١٣٢,٢٢٩ ج. م. + ١٦٠ ج. م. = ١٣٢,٣٨٩ ج. م. لـ باب الثالث .

ويجوز الأرقام الأخيرة الثلاثة الأرباب هو ٢٠,٥٢٩,٨٨١ ج. م. أي يقل مما كان مدرجا بالمشروع بمبلغ ٥٢٩ ج. م.

٣ - وقد أوردت وزارة المالية بهذا ذكرتها الإيضاحية بآلة أم أسباب التعديل وزيادة الدين تضمنتها بالمشروع فذكرت (أولا) أنه صدر في أوائل السنة المالية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ مرسوم بقانون خاص بإنشاء الجامعة المصرية وتخطيطها كان من مقضى أحكامه أن تدخج مدرستا الطب والحقوق في الجامعة وأن يكون لها شخصية منوية قانونا وأن تدبر أموالها بنفسها وأن تدرج في باب إيراداتها العادية من ميزانيات الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة ولفة أموالها المنقولة والثابتة وصومها والإعانات وقنوات الإيرادات العادية للسنتين الماضية وسائر الإيرادات من أي مورد كان وأن تخصص تلك الإيرادات لمصروفاتها السنوية على أن يتبع في حسابات الجامعة القواعد والتشليات التي تسير عليها حسابات الحكومة وأنه بناء على ذلك الأحكام حذفت من ميزانية وزارة المعارف الاعتمادات الخاصة بمدرستي الطب

والحقوق والاعتمادات المخصصة للجامعة نفسها وللدعوة الآثار المصرية التي تعبر إلحاقها بإيضافا فبلغ مجموعها ١٥٤,٨٨٠ ج. م. (منها ٩١,٦٨٨ ج. م. للماهيات والباقي للمعارف العمومية) وأن الجامعة صنعت في سنة ١٩٢٥ إعانة بمقتدر تلك الاعتمادات بأن تلك الإعانة زفت في سنة ١٩٢٦ إلى ١٩٤,٠٠٠ ج. م. مع احتفاظها بإيرادات المدارس الملحقة بها وكانت مقدرة في سنة ١٩٢٥ بمبلغ ٤٥,٠٠٠ ج. م. وأنه على ذلك تكون جملة المبالغ المخصصة للجامعة هي مبلغ ٢٣٩,٠٠٠ ج. م. وأنه لما تقدمت تلك الإعانة زيادة في ميزانية الوزارة بمبلغ ٣٩,١٢٠ ج. م. وهو الفرق بين مبلغ الإعانة في السنتين الماضية والحالية .

ثانيا - إن اعتمادات هذه الوزارة تتضمن اعتمادات إجمالية لمصاريف التأليف الأولى قدره ٤٦٠,١٤٩ ج. م. يشمل الماهيات والمصروفات العمومية والأعمال الجديدة وأن يفرض من وضع هذا النظام الخاص هو حصر جميع مصروفات التعليم الأولى في بند واحد .

ثالثا - إن اعتمادات الباب الثالث تشمل اعتمادا بمبلغ ٩١,٠٧٢ ج. م. للشرطيات الجديدة الخاصة بنشر التعليم حسب البائ الذي ورد في الصفحة ١٥ من تلك المذكرة .

٤ - وتظهر من الفصارة الموجودة بالصيغة ١٣٤ من المشروع أن با يصرف على هذه الوزارة قدر زادته سنة بعد أخرى فقد كان ما صرف فضلا من سنة ١٩٢١ (بجلاف ما هو مدرج ضمن ميزانيات مصالح أخرى) هو ٩٠,٩١٢ ج. م. فأصبح في سنة ١٩٢٤ ١٨٤,٤٢٩ ج. م. وبلغ للفقتر في ميزانية سنة ١٩٢٥ مبلغ ٢,٠٩١,٦٦٤ ج. م. فبالمشروع الحالي بلغ ٢,٦٢٧,١١٠ ج. م.

٥ - وبمقارنة ما صرف فعلا في سنة ١٩٢٤ وبقدره ١٨٤,٤٢٩ ج. م. بما أدرج في المشروع الحالي وهو ٢,٦٢٧,١١٠ ج. م. يرى أن هناك زيادة قدرها ١٠,٨٦٨,١٠٨ ج. م. ويظهر أن سببا راجع : (أولا) إلى درج الماهيات التي اقتضاه نشر التعليم الأولى في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وتعديل مناهج الدراسة بالمدارس الابتدائية والثانوية التي حصل في السنة المذكورة وما أتبع من المدارس الجديدة وما زيد من القصول في بعض المدارس في السنة المذكورة أيضا و(ثانيا) إلى ما هو مطلوب بالمشروع الحالي من إنشاء بعض مدارس جديدة والاستقرار في نشر التعليم الأولى وزيادة الإعانة المخصصة للجامعة في السنة الحالية .

٦ - فقد كلف للفقتر في ميزانية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ لمصاريف المشروطات الجديدة للتعليمين العام والأولى الواردة بالبند ٢٠ مبلغ ٢٩١,٩٤٥ ج. م. منه (مبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج. م. للتعليم الأولى) وذلك بجلاف المبلغ الذي كان مقررا للأجوات ولتعديل مناهج التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية للبين والبنات وقدره ٦٧,١٨٥ ج. م. وتبليت تلك المشروطات في الصفحة ١٦٤ من ميزانية السنة المذكورة . وقد أمكن تنفيذها كلها هذا إنشاء مدرسة صناعية بالسويس ووزارة للصناعات في الجالية بالقاهرة مما استغرق تنفيذه مبلغ ٢٢٢,٤٤٥ ج. م. وذكر بالصفحتين ١ و ٢ من تقرير لجنة المالية مجلس النواب تفصيل هذا المبلغ .

هذا وقد وضع مجلس الوزراء عند إقراره عدد ١٥٠٠٠ ج ١٠ سالف الذكر شروطاً حتم مراعاتها عند إضافته وهي :

(١) أن تقوم كل مدرسة بتعليم ١٢٠ تلميذاً (ذكرًا أو أنثى) على الأقل ولا تفتح مدرسة في جهة إلا بعد التثبت من وجود العدد للذكور.

(٢) ألا يصرف من هذا المال شيء لإنشاء أو استئجار أماكن لهذا النوع من التعليم أو غيره ولا لشراء أثاث .

(٣) ألا تزيد المكافأة التي تعطى للدرس عن ٤ جنيهات والتي تعطى للمناظر عن ٥ جنيهات في الشهر .

(٤) ألا يزيد ثمن الكتب والأدوات للمدرسة عن ٥٠ جنيهاً في السنة لكل مدرسة باختيار عدد ثلاثينها ١٢٠ تلميذاً .

(٥) يدخل في الاتحاد المذكور ما يتفق على مدارس المعلمين الأولية التي تنشأ لهذا الغرض من أن يتبع فيها نفس النظام المتبع الآن في مدارس المعلمين الحالية .

(٦) يدخل في هذا الاتحاد مربيات المفتشين الذين يجب تعيينهم للاحتظة تطبيق هذا النظام على أن تتفق وزارة المعارف العمومية مع وزارة المالية على تحديد مدهم وبدرجتهم .

٧ - ولقد حذلت فعلاً وزارة المعارف مناهج التعليم الابتدائي والثانوي في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ الدراسية إذ أصدر وزير المعارف السابق قرارات بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ (أي عند انتهاء السنة الدراسية) بإسقاط مناهج جديدة للتعليم المذكورين كان من مقضاها جعل سنى الدراسة في كل من التعليم بمسار بدل أربع وأن يعمل بالمناهج الجديدة اعتباراً من السنة الدراسية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ بالسنوات الأولى والثانية والثالثة واعتباراً من السنة الدراسية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بالسنتين الرابعة والخامسة سواء في التعليم الابتدائي أو في التعليم الثانوي . وقد كانت مناهج التعليم الابتدائي والثانوي موزعة في كل منها على أربع سنيين دراسية وثلاثة مفضى قرارات صادرة من مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٢٥ يونيو سنة ١٩٠٧ و ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٣ فيما يخص بالتعليم الابتدائي وبتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥ و ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٧ و ١٣ أغسطس سنة ١٩١٣ فيما يخص بالتعليم الثانوي وأنه ظل معمولاً بها حتى التعديل سالف الذكر .

وقد أدرج في ميزانية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ مبلغ ٦٠٠٠٠ ج ٢٠ لشقاقات ذلك التعديل في المناهج حصل صرفه في مجرى السنة الدراسية المنصرمة . ويوجد في ميزانية هذا العام ما يقابله أدرج في البنود المختلفة الخاصة بالتعليم الابتدائي والثانوي .

٨ - ولقد أثار أمر تعديل المناهج وخطط الدراسة والتعليم الابتدائي والثانوي السالف ذكره حين نظر أعضائات وزارة المعارف أمام مجلس النواب مسألة تمثلي وزير المعارف السابق حدود اختصاصه وتسمره في تغيير النظم التي كانت مقررة للتعليم المذكورين ووافق ذلك المجلس على

اقتراح تشكيل لجنة تحقيق يرأسها تكون مهمتها فحص التصرفات التي صدرت من الوزير المولى إليه وما أنطوت عليه من مخالافات لقوانين البلاد وبيان مدى هذه المخالفات وذلك بمناسبة ما أجراه من تغيير مناهج التعليم وتعديل خطط الدراسة وأن تعقد المجلس تقريراً بأمرها قبل نهاية دور الانعقاد الحالي وحين فلا سبعة من أعضائه تكون منهم لجنة التحقيق المذكورة .

٩ - وهذا وقد قدم محامي وزير المعارف أمام مجلس النواب أنه نظراً لتغير الكبير الذي أحدثته ذلك التعديل في أنظمة التعليم الابتدائي والثانوي والانتقادات الكثيرة الموجهة إليه ولأنه لا يصح أن تكون نظم التعليم مجالا لإجراء التعاريف (إذ أن كل تجربة غير صالحة قد تضر بعدد كبير من الطلبة) وأتت وزارة المعارف أن تألف لجنة قوامها كبار رجال التعليم وعدد من الشيوخ والنواب لدرس خطط التعليم ومناهج ونظم الامتحانات العامة والمصنعة وأن اللجنة المذكورة شرعت في عملها وهذا إجراء محمود تستحقه هذه اللجنة .

١٠ - أما في السنة الحالية فتقدر (أولاً) : لشروط الجديدة الخاصة بتعليم المعلم مبلغ ١٠٧٠٠٩٥ ج ٢٠ حسب ما جاء في المشروع وبذلك التعديل الأخير وبيوت الأعمال المخصص لما هذا المبلغ في الصفحة ١٦٢ من المشروع وفي مذكرة التعديل للتقدم ذكرها (ثانياً) مبلغ ٣٦١٠٤٠٩ ج ٣٠ لتعليم الأتراك حسب التعديل الأخير بدلاً من ١٥٠٠٠٠ ج ٢٠ الذي أدرج في ميزانية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وستين فيما بعد الأوجه التي سيصرف فيها المبلغ المذكور .

١١ - ونرى هذه اللجنة أن تبدأ بالكلام من الاتحاد المطلوب للتعليم الأتراكى :

أصدر وزير المعارف السابق فيما يخص بالتعليم الأتراكى قراراً بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٥ بتشكيل لجنة بالوزارة برئاسة وكيل وزارة المعارف وصحفية وكيل وزارة المالية المساعد ومراقب التعليم الأول ومدير قسم الإدارة ووزارة الداخلية ليبحث في تعاون وزارة المعارف ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية في الصفات اللازمة للدارس التي تستلزم في أنحاء القطر المصري لتعليم الأتراكى وأن تكون مهمتها إعداد مشروع قانون يشمل اختصاص كل من وزارة المعارف وتلك المجالس في تنفيذ هذا العمل وتبين ما يتطلبه من النفقات وما يتخذ من التدابير لإيجادها وقصد درجة مشاركة المجالس المذكورة في تلك النفقات .

١٢ - وقد علمت هذه اللجنة أن اللجنة المذكورة قامت بعملها وأعلنت مشروع القانون المطلوب وقد ردت النفقات التي يستلزمها تنفيذه وبيوت ما يجب أن تحصله وزارة المعارف وما تقوم به مجالس المديرية من النفقات . وقرروا سلك وزير المعارف أمام مجلس النواب أن المشروع المذكور لم يعرض عليه بصفة رسمية وأنه بعد تمام وضعه واستيفاء ما يلزم من الاجراءات سيرض على البرلمان .

وظاهر من أعمال تلك اللجنة أنها قررت أن تتلأ في كل سنة ٢٥٠ مدرسة لمدة عشر سنوات وأنها قدرت أن النفقات السنوية التي يتطلبها المشروع في حالة إتمام نشر التعليم الأتراكى في مدة عشر سنوات تبلغ في أجموعه وهي سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ مبلغ ٣٩٢٠٧٠ ج ٣٠ وأنها تبلغ بعد ذلك في سنة

وقد بينت وزارة المعارف في كشف تفصيلي مؤرخ ٢٩ يولي سنة ١٩٢٦ أرسلته لهذه اللجنة أنه فيا يخص بالجامعة وعشرين مدرسة المزمع أنشاؤها في سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ قد تم فعلا ابتداء ١٣٩ مدرسة وأن ٢٦١ مدرسة من مع تسليمها في أغسطس سنة ١٩٢٦ وأن ٧٤ مدرسة سيتم تسليمها بعد أغسطس سنة ١٩٢٦ وصورة هذا الكشف متجة للملحق رقم ٣ (راجع ملحق رقم ٥ لهذه المضبطة) .

١٥ - وقد طلبت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها اعتماد مبلغ ٤٣١,٤٥٩ ج. مع المطالب لتعليم الآزلي وأقارت حين مناقشة هذا الاعتماد في الجلسة مسألة المدّة التي يجب فيها إتمام تشريك التعليم وإزالة الأمية عن أفراد الأمة ومسألة اشتراك مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية في النفقات التي تتطلبها ذلك التعليم ومقدار ما تقصده تلك المجالس وما تحصله الحكومة منها ومسألة وجود اسراف في صرف على التعليم المذكور كالاسراف الموجود في أنواع التعليم الأخرى التي تقوم بها وزارة المعارف .

ويؤخذ مما قاله محال مقرر تلك اللجنة بالجلسة أنها ترى : (أولاً) أنه يجب من الوجهة المالية أن تنقش النفقات الخاصة التي يستلزمها تعمم التعليم الآزلي مع رضى البلاد للمال خصوصاً وأن البلاد في صدد البحث عن موارد جديدة لتفدية مزاياها وأنه يحسن نظراً لموقفها الحال الترتيب بموارد المدّة التي يجب إتمام التعليم المذكور فيها مع مراعاة الصعوبات المالية التي ربما تواجه البلاد (وثانياً) أن موضوع اشتراك مجالس المديرات في نفقات التعليم المذكور بمقدار ٤٠ في المائة (كما رأيت اللجنة التي سبق ذكرها) وتجعل تلك المجالس في نهاية الأمر من نفقات ذلك التعليم مبلغ ١٣٦,١٢٨ ج. مع أن مجموع ميزانياتها الحالية هو نحو ٦٠,٠٠٠ ج. موضوع خلق النظر لأنه لا يمكن تلك المجالس أن تقوم ببلغ هذا المبلغ إلا إذا وفقت الضريبة التي يتقاضاها مجالس المديرات إلى أكثر من ١٦ في المائة وذلك بخلاف ما يارها المصروفات المنشأت العامة الأخرى التي تدبرها، وأدري ما عليه في هذا الصدد أن محال وزير المعارف أنشأ لجنة مهمتها البحث في نتائج التعليم الآزلي ووسائله وقانونه وكل ما يتعلق بتطبيق نصوص الدستور فيما يخص بالتعليم الآزلي وأنه يحفظ ذلك أن يحصل الاختلاف على كلمة محال الوزير وهذا الشأن خصوصاً مع وعده بأنه سيعاى الاقتصاد في مصروفات التعليم الآزلي مع الوصول إلى النتيجة الطيبة .

١٦ - وبعد مناقشة طويلة في هذا الموضوع انتهى الأمر بأن قرر المجلس تأجيل البحث في الموضوع لمعرفة "هل تستلزم وزارة المعارف بالتعليم الآزلي أم تشترك معها مجالس المديرات وما هو مقدار الزين الذي يسهم فيه ذلك التعليم" وأن يكون التأجيل إلى أن يقدم مشروع القانون الذي وعد به وزير المعارف .

١٧ - وطلبت بعد ذلك لجنة المالية مجلس النواب على لسان محال مقررها اعتماد مبلغ ٤٣١,٤٥٩ ج. مع ذلك من باب الاحتياط لعدم معرفة الرأي الذي تستعمل إليه اللجنة التي شكلت بوزارة المعارف السنوية لبحث هذا الموضوع ورأى ما عليه أن يوجه نظر تلك اللجنة إلى أمور منها :

١٩٢٨ - ١٩٣٩ مبلغ ٣,٤١٧,٨٢٠ ج. مع إسبب علاوات للمحافظات التدريجية المقر منها للمعلمين وأنها تهدر نصف الحكومة يستين في المائة من أى مبلغ ٢,٥٠٠,٦٩٢ ج. مع نصيب مجالس المديرات بأربعين في المائة أى مبلغ ١,٣٦٧,١٢٨ ج. مع وأن ما يخص السنة التالية الخاضعة حسب البرنامج المتفق ذكره هو مبلغ ٨٢٤,٩١٨ ج. مع حصص الحكومة منه مبلغ ٤٩٤,٩٥١ ج. مع حصص مجالس المديرات ٣٢٩,٩٦٧ ج. مع .

١٣ - وظاهر من تقرير الاتحاد اللازم لتقرير التعليم الآزلي في المشروع مبلغ ٤٦٠,١٤٩ ج. مع أن الحكومة قد أخذت بتقديرات اللجنة سابقاً فقد كره مع أن عملها لم يكن إلا تخمينياً محضاً .

وقد خفضت الحكومة هذا الاتحاد في مذكرة التصديق التي ورد ذكرها في أول التقرير إلى مبلغ ٤٣١,٤٥٩ ج. مع وأوردت وزارة المعارف أنه سدل لأن يصرف على المدارس الآتية :

- (١) ٧٨٠ مدرسة أولية أنشئت في سنة ١٩٢٥
- (٢) ٥٢٠ " مستشاً في سنة ١٩٢٦
- (٣) ٧ مدارس معلمين أنشئت في سنة ١٩٢٥
- (٤) ٤ " معلمات أنشئت في سنة ١٩٢٥
- (٥) ٤ " معلمين أولية مستشاً في سنة ١٩٢٦
- (٦) ٤ " معلمات أولية مستشاً في سنة ١٩٢٦
- (٧) ٣٩ فصلاً بمدارس المعلمين الأولية أنشئت في سنة ١٩٢٥
- (٨) ٣٩ فصلاً بمدارس المعلمين مستشاً في سنة ١٩٢٦
- (٩) الأقسام البيلية المنشأة في سنة ١٩٢٥
- (١٠) التفيتش العلمي والطبي .
- (١١) الموظفون الذين يقومون بأعمال التعليم الآزلي بالمديرات .

وقد ذكر نهاية هذا التقرير في الملحق رقم ١ (راجع ملحق رقم ٣ لهذه المضبطة) بيان إجمالي عن تكاليف نشر التعليم الآزلي في سقى ١٩٢٥-١٩٢٦ و ١٩٢٦-١٩٢٧ كما تبين بالملحق رقم ٢ (راجع ملحق رقم ٤ لهذه المضبطة) توزيع إجمالي للبلغ المتفق ذكره من حيث الجهات التي سيصرف عليها . ويرى مما تقدم أن المدارس الآزلية التي أنشئت في العام الماضي والتي مستشاً هذا العام تبلغ ١٣٠٠ مدرسة بدلاً من ١٢٨٠ مدرسة التي كان مقدراً أنشاؤها عند تحضير مشروع الميزانية الحال في ذلك مطابقة لما رأته اللجنة سابقة الذكر من حيث عدد المدارس التي تنشأ سنوياً .

١٤ - وبغلاظ هذا البعثة أنه وإن كانت وزارة المعارف قد أوردت كما ورد في البيانات الواردة منها أنها أصبحت من جهتها باعتماد للمدرسين الثلاثين للناظر التي مستشاً في سنة ١٩٢٦ وقدرها ٥٢٠ مدرسة إلا أن أمر إنشاء هذه المدارس الجديدة لا يتم إلا إذا أجابت مجالس المديرات كل ما يطلب منها وإلا أنها ساعدوا المدرسون بالمديرات . وقد ذكر في تقرير لجنة المالية مجلس النواب أن وزارة المعارف أوردت على لسان وكيلها أنه توجد بينها وبينهم اختلافات على تنفيذ المطلوب منهم .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما تقدم من تقرير اللجنة .
أصوات : توافق .

تمت الفقرة ٢٢ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

(٢٢) ويعد ما تقدم ذكره ترى اللجنة أن تبدي ملاحظاتها على باقي الاعتمادات المطلوبة بالمشروع وبمذكرة التبديل .
ثم نل من التقرير ما يأتي :

(١)

فيا يختص باعتمادات باب ٣ وهي التي تشمل ما هو مدون في البند ٢٢ انحصار باعتمادات التعليم والتبديل انحصار به المين بالمذكرة وما هو مدرج ببند ٢١ انحصار بالأعمال الجديدة .

(٢٣) ذكر بالمشروع بالصفحة ١٢٢ بيان الأعمال المطلوب لها هذا الاعتماد وقدره ٩١٠٧٧ ج ٠٠ وترى اللجنة بخصوصها ما يأتي :

أولاً - عدم الموافقة على إنشاء مدرسة ثانوية للفنون الجميلة بالقاهرة والمقرر ليه فيها هذا العام مبلغ ٥٢ ج ٠٠ لأنها ترى أن إنشاء تلك المدرسة سابق لأوانه كما ترى أن تبنى الوزارة بتعيين حال مدارس الفنون الجميلة الموجودة الآن .

وقد وافق معالي وزير المعارف على ذلك وأضاف أنه لم يتم بعد وضع برنامج مدرسة الفنون الجميلة العالية وأن الوزارة فكرت في إعادة تكوين لجنة الفنون الجميلة التي كانت أنشئت في سنة ١٩٢٤ (وألفت بعد ذلك في سنة ١٩٢٥) لتكون الهيئة الفنية التي يؤخذ رأيها فيما يرى المشاؤون من المدارس الخاصة بالفنون الجميلة وبرامجها .

هذا وقد كان اقترح في مجلس النواب اعتماد مبلغ ٥٢ ج ٠٠ (الذي كان مخصصاً للدراسة العالية سابقة الذكر) لتشجيع تلك الفنون ولكن المجلس لم يوافق على ذلك مكتفياً بما هو وارد في المشروع من تقرير مبلغ ٦٠٠ ج ٠٠ لتلك وهو موضوع البند ١٨

وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضاً .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فيما تقدم ؟
أصوات : توافق .

ثم نل من تقرير اللجنة ما يأتي :

ثانياً - عدم الموافقة على إنشاء مدرسة ثانوية خاصة للبنين بالقاهرة أدرج لمصاريفها ٥٠٠ ج ٠٠ لأنه لا يمكن إنشاء مثل هذه المدرسة يجب أن تكون هناك مدرسة أو مدارس ابتدائية خاصة لتفديتها وذلك للحد من غير موجودة . وقد استبعدت الوزارة هذا المبلغ في مذكرة التبديل التي أقرها عليها مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ يولي سنة ١٩٢٦ لمدولها من إنشاء هذه المدرسة واستبدالها بمدرسة ثانوية عادية كما سيجيء الكلام بعد .

دولة الرئيس - مارى حضراتكم في ذلك ؟

أصوات : توافق .

أولاً - مدة التعليم الإلزامي وما هو ظاهره - أنها ستقدر بمدة خمس سنوات وأنها بما كانت كثيرة جداً وأن اتعاضها ربما كان أصعب خصوصاً من الوجهة المالية .

ثانياً - مراعاة أن المقصود بالتعليم الإلزامي هو إزالة الأمية عن البلاد وأنه في إضافة أشياء أخرى إلى ذلك كالزيت والفسج وتعليم الحقل من أجل الأطفال عن الموضوع الأصيل الذي من أجله يطلب تعليمهم

ثالثاً - مسألة ما سيؤول إليه أمر المعلمين والمعلمات بمدارس على الكفاية الذين سيستقون عنهم في آخر الأمر عند إلغاء المدارس التي لم تنشأ إلا لتنفيذ مدارس التعليم الإلزامي المعلمين اللاتزمين على يتم تعليمها ويوجب أن يكون جميع أولئك المعلمين غاربين عن هيئة العمل حتى لا تواجه الحكومة بنظرية الحقوق المكتسبة بالنسبة إليهم إذا أدخلوا داخل هيئة العمل .

رابعاً - إلى ما يصرف في إحصاء مدارس المعلمين والمعلمات وما يدفع مرتبات للطلبة بهذه المدارس وما تقوم به الوزارة من الصرف على ملابس الطالبات إذ لا يصعب أن يسطوا أجراً على تعليم الحكومة إياهم كما أن صرف المدارس الطالبات أمر لا داعي له .

١٨ - ومفكر معالي وزير المعارف بعد سماعه ذلك أن اللجنة التي شكلها لتعظر في التعليم الإلزامي تتقبل بكل ارتياح جميع الآراء والاقتراحات التي تفصل إليها لأنها تساعد على مساعدة قيمة ورأى ألا يبدى ملاحظة ما على ما قاله معالي المفكر حتى لا يتقيد رأي ربما اضطر إلى تغييره بعد البحث وحتى لا يتقيد أعضاء اللجنة رأي يكون قد أبداه ، وطلب اعتماد المبلغ المقرر من باب الاحتياط وأورى أن أي تخفيض فيه ربما يضر ضرراً يلحق بمحركة نشر التعليم الإلزامي خصوصاً وأن وزارة المعارف قد ارتبطت فعلاً بشأن ٤٧٤ مدرسة من ال ٥٢٠ المطلوب إنشاؤها في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ولما كان معاليه أن الروح السائدة الآن في وزارة المعارف الضمومية هي روح الاقتصاد وأن إدارة تستعمل ما في وسعها لبحث أوجه الاقتصاد الممكنة .

(١٩) وبناء على ما تقدم وافق المجلس على الاعتماد المطلوب مع مراعاة ما وعد به معالي وزير المعارف من تصاد خطة الاقتصاد .

(٢٠) هذا وقد أبدت أثناء المناقشة ملاحظة وجهية فيما يختص بوقت الاجازات التي تعطى في مدارس التعليم الإلزامي وأنه يجب تنظيمها بحيث تكون في الاوقات التي يحتاج فيها أهل الأولاد إليهم في الأعمال الزراعية بمعنى أن تكون مثلاً في وقت جنى القطن بالوجه البحرى أو في أيام الحصاد بالوجه القبلى وقد قرر وكيل وزارة المعارف في هذا الصدد بأنه سيؤخذ رأى مديري الأقاليم في مواعيد الاجازات حتى تكون في أوقات الزراعة أو الحصاد .

(٢١) ولأشباب التي تقدم ذكرها توافق هذه اللجنة على اعتماد المبلغ المطلوب لتعليم الإلزامي وقدره ٣١٦٩٥٩ ج ٠٠ وتطلب مراعاة جميع ماسلف ذكره من الملاحظات كما يطلب أيضاً أن تسرع الحكومة في إصدار مشروع تعميم التعليم الإلزامي وتعرضه على البرلمان قبل عرض مشروع ميزانية السنة المقبلة لأهمية الموضوع وخطورته .

تقرى هذه اللجنة الموافقة على الأرمسة المبالغ الأولى وإعفاء اعتماد المبلغ الخامس وقدره ١٢٠٠ ج ٠ م (المطلوب لإنشاء مدرسة للآثار الإسلامية) .

وبمجموع مبلغ ٦٠٨٠ ج.م المقرر لمصروفات مدرسة العمليات الأولية
بمنهوز تشترط هذه اللجنة أن يضيف مجلس المديرية ما كان يصرفه على هذه
المدرسة على ما قرره لانشاء مدارس الزامية وقدره ١٥٠٠ ج.م وذلك تبعا
لقرار الذي أصدره البرلمان في سنة ١٩٢٤ في هذا الصدد .

وهذه اللجنة متفقة فيما ذكر مع ما رأته لجنة المالية بمجلس النواب ووافقتها عليه ذلك المجلس .

حضرة حافظ عابدين بك - في أى مكان منشأ المدرسة الابتدائية من
التقاطع الخيرية ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يمكن أن تسأل معالي وزير المعارف عن ذلك .

حضرة حافظ بلالدين بك - كل ما أطلبه أن تكون المدرسة في جهة متوسطة بين الجيزة والقنطرة لتمكن أهالي المدرستين من الانتفاع بها .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الفقرة ٢٤ من تقرير اللجنة ؟
أصوات : نوافذ .

تقر من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢٥ - سارت لجنة المجلس النواب بقرارها حلف مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية في ١١ كانون الثاني ١٩٦٠م. للوقوف على أعمال متروكة أطهارا لاستيانتها من ربح الاسراف التي تسود أعمال وزارة المعارف وعند نظر هذا الاعتداء أمام مجلس النواب بين مدير مقرر لجنة المالية ما يصرف في هذا المبلغ، وطلب المجلس مدبل المراقبة على اعتدائه من أن تطلب وزارة المعارف من المالية أن من مجلس الوزراء صرفه من النفقات التي استأجرها ولكن وزارة المعارف عارضت ذلك ووافق مجلس النواب على تجاه مديرها.

وهذه اللجنة توافق على ما قرره ذلك المجلس من بقاء هذا المبلغ اذ تبين من الاطلاع على مفرداته المذكورة بعد أنه لا يمكن الاستغناء عن المبالغ التي تكوّن ذلك المجموع لارتباط معظمها بنظام التعليم ومواصلة الدراسة ، ومقررات مبلغ ٢٢١٠ ج م مبالغ الذكوى :

٤٩٠ عمل أرفق للمخازن العمومية والمخازن الفرعية بطنطا والزقازيق ، جنه

١٣٠. لعمل تكمية جنب محل القديمة وشراء ما كنة خراج واعداد اوكار للطور الباجنة وعمل حضان لتسهيل أدوات السفر بمدرسة الزراعة
شمن الكوم .

٥٠. عمال مظلة للآلات الزراعية بمدرسة مشهور الزراعية .

٢٠. ثمن آلات زراعية وآلات لاختبار البذور لمدرسة الزراعة العليا
بالجيزة .

تأ. من تقریر اللجنة ما يأتي :

ثالثاً - كانت لجنة المالية بمجلس النواب رأت استبعاد مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ ج.م المقرر لإنشاء مدرسة صناعية بالسويس من ميزانية هذه السنة لما ظهر لها من أن وزارة المعارف لم تقدر بصيغة نهائية أن كانت ترأس تلك المدرسة في السويس أو في الاسكندرية وأنه لقاء عدم الاعتماد الآن إلى البلد الذي يُقام فيه بناء المدرسة يكون إلغاء الاعتماد غير ضروري هذه السنة .

ولكن مجلس النواب بعد مناقشة دارت في هذا الموضوع وسماع بيانات
معالي وزير المعارف بخصوص المنشئة التي تنشأ فيها المدرسة المذكورة قرر
استبقاء مبلغ الثلاثين ألف جنيه لانشاء مدرسة صناعية بحرية بصرف النظر
عن مكانها ، وهذه اللجنة توافق على ما تم في هذا الموضوع .

أصوات : نوافق •

تار من تقرير اللجنة ما يأتى :

رابعاً — الموافقة على الباقي من المنشآت الميينة بالمشروع بالصفحة ١٦٢
بعد استبعاد ما حصل الكلام عليه آنفاً .

وقد وافق مجلس النواب على كل ما تقدم ذكره .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الباقي من المنشآت المذكورة
المبينة بمشروع المزانبة فى الصفحة نمرة ٣٦٢ هـ :
جـ

مدرسة ثانوية للبنين بسوهاج ومقرها ١٠٧٠٠

مدرستان ابتدائیان بالقاهرة وطنطا مقررهما ۱۲۰۰

مدرسة معلمات بالقاهرة على نسق المعلمات السنية مقلوها ٤٠٠

« أولية راقية للبنات بالزقاقين ... » ١٣٠٠

» روضة الأطفال بالمنصورة « ٣٧٠٠

» للصباغة وأظن أنها بحى الجمالية ... » ٧٠٠

قسم خاص لتخريج أسطوانات بورشة مصر الصناعية مقادير ٤٢٠

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما رآته اللجنة ؟

• أصوات : نوافق

تليت الفقرة ٢٤ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٢٤ - أما بخصوص الاعتبارات الإضافية التي وردت في مذكرة التعديل وهي :

جني

٦٠٠٠ لإنشاء مدرسة ابتدائية بالقنطرة الخيرية .

٦٠٨٠. لمباريف مدرسة المعلمات الأولية بدمنهور التابع لمجلس مديرية
السنة الثالثة - حالتها : زيادة المعارف .

... لا تشاؤم سنة ثانية حادة بالقاهرة قد أصبح انشاؤها ضروريا

للتخفيف من المدارس الأخرى التي زاد عدد التلاميذ مختلف

(ب)

فيما يختص بالاعتادات المؤنة في المشروع بالباين الأول والثاني وبما جاء بخصوصها في مذكرة التعديل .
قررت هذه اللجنة ما يأتي :

٢٧ - (أولاً) لم تر اللجنة حلف شيء من اعتادات الباب الأول الواردة في المشروع أو في مذكرة التعديل رغم ما هو ظاهر من روح الاسراف التي سادت أعمال هذه الوزارة وما ذلك إلا بسبب ضيق الوقت وعدم امكانها فحص الوظائف البلدية الواردة في هذا الباب المقتر له حسب التعديل الأخير مبلغ ١٢٠٨,٧٩٢ ج. م وعرفه ما يكون غير لازم منها ، ونظراً لما قرره البلسان من تأليف اللجنة العليا "بلنة الاقتصاد في الوظائف" التي ورد الكلام منها تفصيلاً وقسم الملاحظات العامة، ولما هو مفهوم مما قرره محالي وزير المعارف أمام مجلس النواب أنه ساع في تنظيم وزارته بواسطة الاختصاصين عنده وأنه يجوز على خطة الاقتصاد

ولقد لاحظت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها التكميلي خاصاً بزيادة مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج. م على أجور العمال بالماوية أن استخدام عمل اليومية في المدارس الصناعية إجراء غير مرغوب فيه يعمل من تلك المدارس ورشاً صناعية ويضر بأخلاق التلاميذ من جراء اختلاطهم بالعمال وأنها ترى أن تبقى المدارس الصناعية لما خصصت له وهي لملاحظة وجهة تشترك هذه اللجنة معها فيها .

وبناء على ما تقدم تطلب هذه اللجنة اعتماد مبلغ ١,٢٠٨,٧٩٢ ج. م المطلوب لهذا الباب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : توافقي .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢٨ - (ثانياً) فيما يختص بالاعتادات الواردة بالباب الثاني والتي أصبح مجموعها بعد التعديل مبلغ ١,٢٣٣,٤٤٦ ج. م ترى هذه اللجنة أنها وإن كانت وقتت على جميع التفاصيل الواردة بهذا الباب إلا أنه لا يمكنها البحث فأوجه الاسراف في مصروفات وزارة المعارف نظراً لضيق الوقت ولأن هذه الوزارة قد وسعت أعمالها في السنة الماضية ولأن الموضوع حساس للغاية وحقيق جداً إذ أنه يس أسهل عمل أبناء البلاد فلم يكن من الحكمة أن تتعرض له هذه اللجنة أي تعرض غير مصحوب بدقة البحث والاستمارة بإراءه انخراطه ولذا لم يكن في استطاعتها أن تشير بتعديل جوهرى في الاعتادات المطلوبة بهذا الباب بل أشارت بصيغة عامة الى وجود الاسراف وطلبت النظر الى ما ين لها من الملاحظات وهي تمتد على الحكومة الدستورية القائمة الآن في تحسن كل وجوه الاسراف الموجودة في هذا الباب واقتصاد ما يمكن اقتصاده من المصروفات المقررة بخصوصها وأنها قد وجدت أمام مجلس النواب غير صراحة على لسان محالي وزير المعارف بأنها ممتزمة بحث كل وجوه الاسراف بما لديها من خبرة وموالبه وتأمل هذه اللجنة أن تجد أمراً للاقتصاد المنشود في مشروع ميزانية السنة المقبلة .

١٤٠ لعمل أختيائره بمدرسة المعلمين الأولية بنى سوف .

١٠٠ لشراء أربعة آلات مكتبية لمدرسة التجارة المتوسطة .

٥٠٠ لشراء آلات جراحة لمدرسة طب الإنسان .

٦٠٠ لإنشاء معامل جلينة لطبية والكينياه بمدرسة الفتيوم الثانوية الجديدة .

٢٢١٠

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فيما تقدم ؟

أصوات : توافقي .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢٦ - هذا وترى اللجنة الموافقة على ما ذكر من اعتادات البند ٢١ أعمال جديدة" وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

سعادة محمود شكوى باشا (مقرر اللجنة) - الأعمال الجديدة للمدرسة بالبند ٢١ صفحة ١٦١ من مشروع الميزانية هي كما يأتي :

٢٠٠٠ شراء آلات للاتصالات العمومية .

١٠٠٠٠ آلات وآلات وأدوات المدرسة الهندسة .

٣٤٨٠ آلات ومعدات المدرسة للفنون والصنائع بيرواق .

٧٥٠ سيارات لنقل تلميذات مدارس البنات وتلاميذ مدارس روضة الأطفال .

١٩٨٩ شراء آلات وماكينات للعمل بالجلد لمدرسة الصناعات المنصودة .

٤٠٩٣ » » » لورشة مصر الصناعية .

٤٠٠٠ » » » وإشاء عتبرق ورشة السجاد بأسبوط .

٢٠٥٠ » » » لورشة أسبوط الصناعية .

٧٦٠٥ » » » آلات مختلف للمدارس .

٣٩٨٠ إنشاء ورشة صناعية الجرافيت بأمان .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

وبناء على جميع ما تقدم يكون مجموع ما يستفيد من اعتادات الباب الثالث هو : (أولاً) مبلغ ٢٠٥٥٢ ج. م من الاعتادات الواردة بالمشروع و(ثانياً) مبلغ ١,٢٠٠ ج. م من الاعتادات الواردة بمذكرة التعديل ويكون ما يجب اعتاده للباب الثالث هو مبلغ ١٤٣,٠٠٠ ج. م وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فيما تقدم ؟

أصوات : توافقي .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢٩ - وقد طلبت الوزارة بمذكرة التصديق زيادة المبالغ الآتية :

١٩٠٠ في بند ٨ للطبع والنشر .

١٠٣٧ في بند ١٠ (التلفون والتغراف) .

٣٠٠ اعانة للنادى الأهل بالجزيرة .

حضره حافظ مابدين بك - أريد أن أقدم ما هو النادى الأهل وما فائده ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا النادى مخصص للرياضة .

حضره حافظ مابدين بك - هل هو خاص بالاندية فقط ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الذى أعرفه أنه متدرب رياضة للجهاز وأن كثيرا من خيرة الشبان أمضاه فيه وأعرف أن سعادة جعفرولى باشا رئيس له وأن حضرة حبيب المصرى بك عضو فيه أيضا .

حضره حافظ مابدين بك - هل لهذا النادى قانون يحصل فيه رسوم ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المشتركون فيه يدفعون طبعا رسوم الاشتراك ، كذلك تحصل رسوم دخول المحلات التى يقيمها ، وبما أن إيراداته أقل من مصروفاته فالحكومة تتحمل ائامه وهى المطلوب اضطلاعها .

سعادة أمين سائى باشا - تأسس النادى الأهل للرياضة في سنة ١٩٠٧ وكان أعضاء لجنة التأسيس هم حضرات عزيز عزت باشا وعبد الحنانى ثروت باشا وأديس راضى بك والمرحوم عمر سلطان باشا والمرحوم عمر لغنى بك " والى البند الأخير " والمبالغ التى جمعت منها هى التى أتيت بها النادى وحصل له قانون يميز الدخول فيه لفاحصين على ديبلوم للمدارس العالية وأمين القصر والموظفين ويسمح لوزارة المعارف الانتفاع به في فترات مدرستها الرياضية وفى مقابل ذلك تمنح له هذه الامانة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هذه الامانة المخصصة للنادى الأهل بسيطة جدا وإذا أردتم التفكير في موضوع الامانات تفصيلا فأنكم تملكون لها بابا خاصا بمشروع الميزانية وهى تريد على نصف مليون جنيه موزعة على الوزارات المختلفة . وكل هذه المبالغ المخصصة في جميع الوزارات يأتى بمحتوا الحكومة في باب الامانات اذا أردتم أن تتكلموا عنها يجب أن يكون الكلام عنها اجمالا لا تفصيلا .

والذى أراه فيها أننا لا يمكننا اجتماعها في الوقت الذى ينفجده حكومتنا مدينة بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه . وفي الوقت الذى نجد فيه الأمراض الخطيرة متفشية في البلاد مثل البلهارسيا والانتكستوما .

إن حالة البلاد في حاجة لاكثر من المال الاحتياطى اذا أردنا انفاقه في العلم والصحة وردم البرك والمستشفيات وغيرها مما يحتاج اليه البلاد . لا أرى معنى لأن تبرع الحكومة بنصف مليون جنيه بينما حالة البلاد في حاجة لنصف مليون قرش .

انهم أنه قد تطلبا ظروف اضطرابية كالخريف في البلاد تكون الاعانة فيها واجبة رسحة بأهلها الذين يمكنون اياها وليلك في العراق أن أن يجدوهم . الحكومة ببعض الانعام والتفريق هذا هو الذى يصح للحكومة أن تقدم فيه

امانات . والذى أريد أن ألفت النظر اليه هو أن مسألة الامانات لا يحسن النظر في اجزائها منفردة فان كل جزء منها قليل في ذاته وإنما يجب أن ينظر المجلس في مجملتها ليتبين خطرهما على أننا لو نظرنا الى الامانة المخصصة للنادى الرياضية فلا ضرورة لها وأطلب من حضراتكم عدم الموافقة عليها لأن يوجد في كل مدرسة ملعب خاص بها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أخالف حضرة العضو المحترم في نظريته وأرى أن الامانات يجب مناقشتها واحدة فواحدة لما يجده المجلس منها ضروريا يقره وما يجده غير ضرورى يرفضه .

أما الكلام فيها اجمالا فغير مفيد وبالأخص فان منها امانات ضرورية . حضره الشيخ حسن عبد القادر - لا أجد لأمانة ضرورة أكثر مما أجد لزوم البرك والمستشفيات وأساسيا بالصحة العامة ومقاومة حى اللذاري وطعوى مياه الشرب في القرى .

أطلبكم قرأتهم تقرير سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية . قرأتهم أن جميع القرى في القنطر المصرى لاتصلح للسكنى مطلقا وأنه يجب ازلتها .

وعما يمشى أن سعادة أمين سائى باشا تقدم اقتراحا بطلب ائارة القرى في الوقت الذى نجد مبانها أقرب فقلل منها للسكنى فهل يصح بعد ذلك أن توافق على منع امانات للنادى الرياضية والموسيقى ؟

هل يصح أن تأخذ من مال القنطر وكهك لتبرع به للرياضة ونهمل شؤونه الحيوية . أعلن أن حضراتكم لاتفكرون على ذلك .

حضره سعادة صاحب المولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يظهر أنه فات حضرة الشيخ حسن عبد القادر أن من ضمن الامانات الواردة بمشروع الميزانية مبلغ ١٩٤٠٠٠ جنيه مخصص لأمانة الجامعة المصرية و ١٦٠٠٠٠ جنيه للجالس البلدية والمحلية و ٨٢٠٠٠ جنيه للأزهر ومجموعها ٤٤٠٠٠٠ جنيه وهى معظم المخصص الامانات لذلك لأرى علا هذه الضجة وأرى أن هذه الامانات يجب البحث فيها عند نظر ميزانية كل وزارة على حدة . وألفت نظر حضراتكم الى أن مجلس النواب نظر ميزانيته وزارات المعارف والداخلية وأقر الامانات الواردة بها .

سائى عبد شفيق باشا - إن سعادة المقرر سيقضى الى ما كنت أريد أن أذكره من أن أرب الامانة البالغة نصف مليون جنيه مقررة كلها في أعمال حكومية كإدارة الكتب والأزهر والمجالس المحلية والجامعة وكلها لازمة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - المبالغ المخصصة لهذه الجهات ليست بأعانة .

سعادة محمود شكرى باشا (المقرر) - ولكنها مدرجة في باب الامانات . حضره حافظ مابدين بك - انى أشكر حضرة العضو على فيه ولكنى أقدره أن يجهل حتى يأتى أوان النظر في هذه الامانات وأما من جهة عمود الامانات فجمله واحدة فهذا ما لا أوافق حضرته عليه لأن الحكومة يجب عليها ككل الحكومات الرقابة أن تشجع الأعمال النافعة بأمنها بالامانات . لهذا أرى أن نكتفي بذلك الآن وأن نترك المناقشة في الامانات الى أن يجىء دورها فلذا وجد من ينها ما لا يتفق مع العصبلة فينظر وقتها فيه .

ووافق أيضا معالي وزير المعارف على عدم اعتماد المبلغ الثالث وقدره ١٨٠ ج. م المخصص لجسائر لمدرسي المدارس الفرائين في امتحان اللغة الإنجليزية وعادى معاليه في تخفيض المبلغ الأربع وقدره ٣٠٣٢ ج. م. الخاص بجسائر للتلاميذ وطلب رد الاعتماد الى أصله وقد قرر المجلس حذف المبلغين الأول والثالث وحصل المبلغ المخصص للرحلات ٢٠٠٠ ج. م فقط والمبلغ المقرر لجسائر للتلاميذ ١٠٠٠ ج. م على أن تكون تلك الجسائر كتباً .

وهذه اللجنة ترى فيما تقدم ما يأتي :

(أ) الموافقة على تخفيض مبلغ ٣,٠٠٠ ج. م المستلزم من مصاريف الانتقال وبدل السفرية إذ أن هذا المبلغ هو قيمة ما خص الوزارة المذكورة من توزيع مبلغ ٥٠,٠٠٠ ج. م الذي قرر المجلس تخفيضه من اعتمادات مصاريف الانتقال وبدل السفرية حين نظره القسم الخاص بالملاحظات العامة .

(ب) الموافقة على ما رآه مجلس النواب من حذف مبلغ ٣,٠٣٢ ج. م. من المبلغ المقرر بالبند ١٧ لجسائر للتلاميذ والاكتفاء بمبلغ الألف جنيه الباقى من قيمة الاعتماد المذكور على أن تكون تلك الجسائر كتباً .

(ج) الموافقة على حذف مبلغ ٥,٢٥١ ج. م. بند ١٥ مصاريف ثمرية ومتنوعة لما ذكر قبل من أنه يمكن لوزارة المعارف الحصول على ترخيص من المسألة أو مجلس الوزراء بصرفه من وفودات وزارة المعارف وظاهر من مرفقاته أنه يصرف في أمور ضرورية لا يمكن الاستثناء منها . وأمر صرفه من الوفودات لا يضر ميزانية الوزارة المذكورة لأن هذه اللجنة تتوقع حصول وفودات فيها .

(د) الموافقة على تخفيض مبلغ ١٤,٨٩٠ ج. م بند ١٤ المخصص للرحلات العلية الى ٢,٠٠٠ ج. م. يخفف للرحلات العلية بالمدارس العلية والخصوصية إذ أن الرحلات العلية في تلك المدارس جزء من برامج التعليم بها .

أن هذه اللجنة لم تكن ضد مبدأ الرحلات العلية في جميع المدارس وإنما ترى نظراً لحالة الميزانية الحاضرة أن يدفع الطلبة مصاريفها على أن تساعدهم الوزارة على تخفيض أجور السفر بالسكك الحديدية .

(هـ) الموافقة على حذف مبلغ ١٨٠ ج. م المخصص لجسائر لمدرسي المدارس الابتدائية الفرائين في امتحان اللغة الإنجليزية .

(و) عدم الموافقة على حذف مبلغ ٢,٢١٠ ج. م. للأسباب التي ذكرت عند التكلم على اعتمادات الأعمال البلدية .

حضره محمد طوى الجزار بك - ماهر الغرض من توزيع الجسائر المخصص لها مبلغ الألف جنيه ؟

سأده محمود شكرى باشا (المقرر) - الفرض منها تشجيع التلاميذ الذين يتفوقون في المواد الاختيارية لأنهم يحصلون طاعة هذه المواد ارتكاً على أنها لا تؤثر في نجاحهم ولذلك فإن اللجنة ترى زيادة هذا المبلغ في السنة المقبلة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الفقرة السابقة ؟

أصوات : موافقون .

حضره محمود أبو الصديق - أشاطر سعادة المقرر رأيي في مناقشة هذه الامانات واحدة واحدة وما كان ينبغي لنا أن نثير مثل هذه الضجة حول مبلغ الثلاثة جنيه المقرر لاجتماع النادى الأهل في جانب ما يرى منه في التربية البدنية بل أن أراه زعيماً لأشياء في حاجة الى أجسام صحاح قوية .

دولة الرئيس - أظن أن الموضوع استوفى .

أصوات : تم .

تليت بقية الفقرة ٢٩ وهذا نصها :

٩٠٠٠ ج. م. لمواد أولية وأدوات للمدارس ولورش الصناعية وذلك في مقابل دفع المبلغ الذى يستعمله من ربط اليد من أعمال تؤدى لمصالح الحكومة من ١٥,٠٠٠ ج. م. الى ٢٢,٠٠٠ ج. م. أى زيادة ٧,٠٠٠ ج. م. على المستبد .

ذلك جميعه في مقابل تخفيض مبلغ ٢٨,٦٩٠ ج. م. في بند (التعليم اللازم) كما سلف البيان .

وهذه اللجنة توافق على إضافة المبالغ المذكورة وأما هذا نظراً للأسباب الوجيهة التي أيدتها وزارة المعارف في مذكرتها لوزارة المسألة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الفقرة السابقة ؟

أصوات : موافقون .

تليت الفقرة ٣٠ وهذا نصها :

٣٠ - ولقد اقترحت لجنة المسألة بمجلس النواب على ذلك المجلس في تقريرها اظهاراً لاستيائها من روح الاسراف التي سادت أعمال الوزارة المذكورة حذف المبالغ الآتية :

جنيه ٥٢٥١ الحنية بالبند ١٥ مصاريف المتنوعة وغير المنظورة .

١٤٨٩٠ المخصصة للرحلات العلية بند ١٤

١٨٠ المليون بالبند ١٧ المقرر لجسائر لمدرسي المدارس الفرائين في امتحان اللغة الإنجليزية .

٣٠٣٢ من المقرر بالبند ١٧ لجسائر ١٠٠٠ جنيه فقط لشراء جسائر للتلاميذ توزع على المستحقين منهم .

٣٠٠٠ ج. م. بند ٢ مصاريف انتقال وبدل سفرية وهو قيمة ما خصها من جملة التوفير في هذا النوع .

٢٢١٠ المقرر لأعمال متنوعة في بند ٢١ وهو الذى سبق الكلام عنه .

وعند المناقشة في هذه النقطة أمام المجلس عدلت عن رأيي فيما يخص بالمبلغ الثاني وهو المخصص للرحلات العلية وطلبت أن يكون أقوى جنيته فقط بدلاً من ١٤٨٩٠ جنيهاً وأن تقتصر هذه الرحلات على المدارس العلية والخصوصية .

وقد وافق معالي وزير المعارف العمومية على عدم اعتماد المبلغ الأول وقدره ٥٢٥١ ج. م. ووافق على أنه إذا كان هذا المبلغ ضرورياً لوزارة المعارف يمكن أن تطلب من وزارة المسألة أو مجلس الوزراء الموافقة على صرفه من وفودات وزارة المعارف .

تليت الفقرة ٣١ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٣١ - وهذا ولدى مناقشة بعض مصروفات الباب الثاني أمام مجلس النواب أبدى حضرة وكيل وزارة المعارف أنه في الإسكان نصف مبلغ ١٠٠,٠٠٠ مقرر لتجديد شرائط السليما المدرج ضمن احتياجات بند ٧ مصاريف عمومية (ص ١٥٨) فوافق مجلس النواب على صفته، وهذه اللجنة توافق أيضا على حذف المبلغ المذكور .

دولة الرئيس - هل توافقون على هذه الفقرة ؟

أصوات : موافقون .

تليت الفقرة ٣٢ وهذا نصها :

٣٢ - وقد رأى مجلس النواب عند المناقشة في مبلغ ١٥٠٠ جنيه المدرج ضمن البند ١١ امانة لنادي الطلبة يلتزمه الموافقة على اقتراح تخفيضه إلى ١٠٠٠ جنيه كما كان مقررا في سنة ١٩٢٥ وهذه اللجنة توافق على ذلك اذ ترى كفاية مبلغ ١٠٠٠ جنيه للفرش الذي تقرر من أجله .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه الفقرة ؟

أصوات : موافقون .

تليت الفقرة ٣٣ وهذا نصها :

٣٣ - وقد لاحظت هذه اللجنة أيضا أنه يوجد اسراف فيها هو مدون عند الايجار ولكنها لم تستطع تخفيض شيء منه لوجود ارتباطات بشأته وترى أن سياسة تأجير ما كمن يجلها مدارس سياسة غير حكيمة وترجو طبعا لما رآه عند كلامها على الملاحظات العامة أن يوضع برنامج لبناء المدارس المستأجرة لها أمكنة على أن ينفذ في مدة معقولة ولكن مدى مشروعات مثلا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما هو المقصود من البرنامج الذي تشير اليه اللجنة ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الفرض من هذه الفقرة أن الوزارة تحصى عدد المدارس الموجودة في دور مؤجرة وتظفر في الإيجارات التي تدفعها فيها وتضع برنامجا لبناء أمكنة خاصة لها ولتبدأ بالمدارس الكبرى حتى يخفص هذا الإيجار .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل هذا يحتاج إلى برنامج .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم لأنه ليس من السهل إقامة مباني للمدارس في سنة واحدة ويجب وضع برنامج لذلك ينفذ في جملة سنوات لأن المسألة تحتاج إلى بحث عن الأمكنة اللازمة لإقامة تلك المباني فلما وافقت الوزارة إلى مكان بدأت العمل فيه فوراً أما إذا وجد مكانا ولم يكن في وسعها إلا بناء مدرسة واحدة فضلت أن تبدأ بإقامة بناء للدرسة التي تنفع لها أطعرا أهل .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وماذا يقول سعادة المقرر من مدرسة الطبع مع أن المكان المختار لها موجود والتصميم الخاص بها موضوع .
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذه مسألة أخرى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أمتعلمكم بالله باحضرات الأعضاء أن توجهوا إلى مستشفى القصر العيني لتصلوا أخوانكم المرضى وتغفروا على الحالة السيئة التي جعلها سواء في القيادة الداخلية أو الخارجية، إن الاختلاط بينهم هناك شديد كما يساعد على العدوى . ولقد قدم حضرة وكيل الداخلية للشؤون الصحية تقررا جاء به أن الغرف المفصصة لفرش لا تصل إليها الشمس ولا الهواء ويخفي في القنبرن العشري . تلك حالة خنت الأبداء وقد تدعو الظروف إلى اخراج المرضى قبل تمام شفائهم ليفسحوا المكان لتعير مع أن الأرض موجودة في البداية أو المئبل والتصميم مجهز ومدفوع فيه مبلغ عشرة آلاف جنيه . ألا لا أدري ما الذي يقعد الحكومة بعد ذلك من البه في العمل من الآن ؟ وما الذي يمنحها من عمل منافسة كما يفعل الأقاليم وهي لا تقدم من المقاولين من يقومون بهذا العمل ؟ ولقد طرح سؤال في هذا الشأن مجلس النواب فقبل أن هذا الموضوع من اختصاص معالي وزير المعارف ولذا كانت الميزانية لا تسمح بذلك فليتنا من المسأل الاضطراري ما يحقق إقامة هذا المستشفى وما على حضراتكم إلا أن تقرروا

معالي محمد شفيق باشا - لقد تكلم حضرة الزميل في هذه الليلة مرين عن موضوع البناء أما وزارة الأشغال فليس بها غير مصممين اثنين ورئيس ومساعدتين وهؤلاء الخمسة لا يمكنهم القيام بمشروع يزيد تقديره عن ٤٠٠٠٠٠ جنيه فضلا عما عليهم من أعمال جسيمة ومتوقف تنفيذها على تصديق البرلمان على الميزانية .

وستستجيب الجامعة أربابا للطلبة في شهر أكتوبر ولكنهم لن يمسدوا بها المقاعد التي تكفيهم وذلك لأن الميزانية لم يصدق عليها البرلمان حتى يمكن امتداد الأمكنة اللازمة .

أن يد وزارة الأشغال مغفلة عن العمل لعدم المصادقة على الميزانية . ولعلهم توافر المند الكائن من الفنين للقيام بهذا العمل . هل أن مباني الحكومة ليست كباقي بعض المند التي لا تحتاج إلى عاء كبير في انشائها . ويكني أن نلقوا نظرة واحدة على غرفة الجلسة لتروا أن في كل قطعة منها أترا مجهود في دقيق حتى تخرجت على ما يناسب مقام المجلس . فإني أن يوضع حد لهذه المناقشة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما الذي يقصده معالي الباشا ؟

معالي محمد شفيق باشا - الذي أقصده أنه ليس من الممكن أن تشاء ملات من المباني في زمن قصير .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد تعرض معالي الباشا لما في المند مع أن من بينهم ما هو أكثر من مباني الحكومة . ولأن لأذكر من مباني الحكومة تلك التي أقامتها بدمهور .

معالي محمد شفيق باشا - إن الجامعة في حاجة إلى بناء كليتين مقرر لها مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه في ميزانية هذا العام والحكومة لا يمكنها أن تبدأ بهذا البناء إلا بعد اعتماد البرلمان لهذا المبلغ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اني أطلب بناء المستشفى قبل بناء الكليتين .

أصوات : نطلب إقفال باب المناقشة .

دولة الرئيس — الموافق على إقفال باب المناقشة بتفضل بالوقوف .
(وقفت أظلي)

حضره الشيخ حسن عبد القادر — هذا الموضوع مطرح في مجلس النواب وكان معالي وزير المعارف غائباً .

دولة الرئيس — أن معاليه موجود الآن .

معالي وزير المعارف — هذه المسألة على ما أظن هي أولاً من اختصاص وزير الأشغال وثانياً من اختصاص مجلس الوزراء فلا يمكن لوزير المعارف أن يقدم اقتراحاً بهذا الموضوع قبل عرضه على الجهات المختصة .

حضره عبد العزيز رضوان بك — ألفت نظر حضرة الزميل إلى أن هذه المناقشة بذاتها ثابتة في محاضر الجلسات ، وقد تمرد تأجيلها حتى يأتي دور النظر في ميزانية الأشغال .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الفقرة السابقة ؟

أصوات : موافقون .

تليت الفقرة ٣٤ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٣٤ — وقد رأيت لجنة المالية بمجلس النواب بخصوص مبلغ ١٩٤٠٠٠ م. للمقدرة امانة الجامعة المصرية ضمن مصروفات وزارة المعارف إيقاف النظر في هذا الاعتماد حتى ترسل ميزانية الجامعة إلى مجلس النواب فألى اللجنة لبحثها ومن المفهوم حسب ما تقدم ذكره أن ميزانية الجامعة تتكون من فلك المبلغ ومن أجور الطلبة بالمدراس التي ألحقت بها وهي تريد

عن ٥٥٠٠٠ م. ومن مواردها الأخرى . ووافق مجلس النواب على هذا الرأي وعل اقتراح مؤداه أن تقدم ميزانية الجامعة المصرية إلى ذلك المجلس بكرة من ميزانية الدولة وأن يوقف كل اعتماد يخص الجامعة إلى وقت تقديم الميزانية المذكورة .

وقد رأى مجلس النواب أيضاً إيقاف النظر في مبلغ ٣٥٠٠ جنيهه المخصص لدار الكتب المصرية للسبب عينه .

وهذه اللجنة توافق على ماقرره مجلس النواب بخصوص المبلغين المتقدم ذكرهما .

وبناء على ما تقدم يكون مجموع ما يجب حذفه وما هو موقوف النظر فيه من اعتمادات الباب الثاني هو مبلغ ٢٢٨٧٠٣ م. ويكون المبلغ الواجب اعتماد الآن للباب المذكور هو مبلغ ١٠٣٤٦٩٣ م. ج .

سماعة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) — أذكر في هذا الصدد أن مجلس الوزراء قرر عرض ميزانية الجامعة ودار الكتب وأرسلها لمجلس النواب .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الفقرة السابقة ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على ما جاء به هذه الفقرة .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والدقيقة العشرين مساءً على أن يعود للاعتقاد غداً الأربعاء ٣ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ١١ أغسطس سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساءً .

ملحق رقم ١

كثف بيان توزيع مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه المقترح تخفيضه من اعتمادات مصاريف الانتقال وبدل السفرية

النوع	جنيه	النوع	جنيه
الدواير العالى وفروعه ...	٢٠٠٠	ما قبله ...	٢٥٠٠٠
وزارة المالية ...	١٠٠٠	الحاكم المخططة...	٣٠٠٠
الأموال المقررة (الأقاليم) ...	٣٠٠٠	د الأهلية ...	٢٠٠٠
المساحة ...	١٠٠٠	د الشرعية...	١٠٠٠
الأموال وفروعها ...	١٠٠٠	الى ...	٦٠٠٠
وزارة المعارف ...	٣٠٠٠	المباني ...	١٠٠٠
وزارة الداخلية (الدواير العمومى) ...	٣٠٠٠	الزراعة ...	٣٠٠٠
البوليس ...	٥٠٠٠	السكن الحديدية ...	٤٠٠٠
الخفر ...	١٠٠٠	التفراف ...	١٠٠٠
الصحة ...	٣٠٠٠	البريد ...	١٠٠٠
السجون ...	٢٠٠٠	الجيش ...	٣٠٠٠
تقل بعده ...	٢٥٠٠٠	الجملة ...	٥٠٠٠٠

ملحق رقم ٢

كثف بيان توزيع مبلغ ١٣,٠٠٠ جنيه للمقترح تخفيضه من اعتادات الملبومات والكساري

النوع	جنيه
بوليس السراريات	٥٠٠
بوليس	٥٥٠٠
الخلف	١٠٠٠
السكك الحديدية (قسم الخطوط)	١٠٠٠
الجيش	٥٠٠٠
الجلسة	١٣٠٠٠

ملحق رقم ٣

بيان اجمالي عن تكاليف نشر التعليم الاثري في سنى ١٩٢٥-١٩٢٦ و ١٩٢٦-١٩٢٧

الاسوع	مشرع ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧					
	ميزانية ١٩٢٦-١٩٢٥	تقدرات مشقات ١٩٢٥-١٩٢٦	تقدرات توسع طاق مشقات ١٩٢٥-١٩٢٦ ميزانية	تقدرات الاعمال الجديدة ميزانية ١٩٢٦-١٩٢٧	المشروعات الجديدة ميزانية ١٩٢٦-١٩٢٧	جمله تقدرات ميزانية ١٩٢٦-١٩٢٧
	تقدرات مشقات في ١٩٢٥-١٩٢٦	١٩٢٥-١٩٢٦	١٩٢٦-١٩٢٧	١٩٢٦-١٩٢٧	١٩٢٦-١٩٢٧	١٩٢٦-١٩٢٧
مدارس الازانية	٨٢٨٠٠	١٧١٢٢٠	٣٠٠٤٠	—	٦٤٤٣٦	٢٦٥٧٩٦
مدارس سطين اولى	١٦٦٦٠	٣٥٣٢٠	٦٣١٤	٤١٨٩	٩٦٠٠	٥٥٤٧٠
» » سطيات »	١٦٥٠٠	٢٣٢٠٩	٥٠٨٠	٣٦٦٠	١٦٥٠٠	٤٧٤٤٩
اصول احاطة بدارس العلين التديبة	١٢٩٥٠	١٣٤١٠	—	٣٥٠٠	٧٣٤٩	٢٤٢٥٩
اقسام لليلة لادنداء سلعين	١٢٥٠٠	١٧١٦٠	—	—	—	١٧١٦٠
تفتيش طبي	٣٢١٨	٥٧٤٠	—	٩٠٠	٤١٢٠	١١٧٦٠
» طبي	٣٣٧٢	٨٠٧٠	—	—	١٥٤٥	٩٦١٥
	١٤٨٠٠٠*	٢٧٤٢٢٩	٤١٤٣٤	١١٢٤٦	١٠٤٥٥٠	٤٣١٤٥٩

* الاعتماد الذى كان مدرجا بميزانية ١٩٢٥-١٩٢٦ هو ١٥٠٠٠٠ جنيهه أى زيادة ٢٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ مخصص لانشاء مشغل البيات وهذا المشغل لم يدخل ضمن مشروع الله الاثري في ميزانية هذا العام .

ملحق رقم ٤

إجمالي التعليم الإلزامي

الرقم	النوع
٢٦٥٧٩٦	مدارس التعليم الإلزامي
٥٥٤٢٠	مدارس المعلمين
٧٤٢٥٩	أبناء ٧٨ فصلا بمدارس المعلمين للتدريس
١٧١٦٠	الأقسام الكلية لأعداد المعلمين
٤٧٤٤٩	مدارس المعلمين
١١٧٦٠	التفتيش المالي
٩٦١٥	التفتيش الطبي
٤٣١٤٥٩	إجمالي

ملحق رقم ٥

كشف عن بيان المدارس الأولية للزعم انشائها في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ والمقرر انشاؤه في السنة المذكورة

عدد	أسماء المحافظات والمدريات	تمت فلا الآن	المدارس الأولية الجديدة في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧		جدة	جدة	ملاحظات
			المدارس التي ستم بده	الزعم تجميعها في			
			أغسطس سنة ١٩٢٦	أغسطس سنة ١٩٢٦			
١	القاهرة	—	١٠	—	١٠	١٧	سكول الوزارة استخبار الأماكن بسند حموص على
١	الإسكندرية	—	٨	—	٨	٨	٤٠٠٠ ج م م من المجلس
١	دمياط	—	—	—	—	٢	سكول الوزارة استخبار الأماكن وسائط من المحافظة
١	السويس	—	—	—	—	٣	٤٠٠ ج م م سبعا
١	المنيا	—	—	—	—	٣	تبرير المحافظة أن تبرر الوزارة لدى المحافظة في المصادقة على قرارها
١	مصلحة الخدم	—	—	—	—	٢	
١	مدرسة البحيرة	—	٣٠	—	٣٠	٢٠	
١	الشرقية	٤١	٣٩	١٥	٩٥	٨٠	
١	الغربية	١٩	٢١	—	٤٠	٤٠	
١	الدقهلية	٢	٣٩	—	٤١	٣٠	
١	الشرقية	١٠	١٧	١٣	٤٠	٣٥	
١	القليوبية	—	—	٢٠	٢٠	٢٠	
١	البحيرة	١٧	—	١٧	٣٤	٢٤	
١	الفيوم	١٩	٥	—	٢٤	٢٠	
١	بنى سويف	—	٤٩	—	٤٩	٢٠	
١	المنيا	٢٢	١٣	—	٣٥	٤٠	
١	أسيوط	٩	—	٨	١٧	٤٠	
١	جرجا	—	—	—	—	٤٧	سبيل المجلس الوزارة فيما به
١	قنا	—	٢٠	—	٢٠	٤٠	
١	أسيوط	—	١٠	—	١٠	١٠	على أن تدعى الوزارة بالأحداث
٢٠		١٣٩	٢٦١	٧٤	٤٧٤	٥٢٠	



مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين

المتعددة علنا في يوم الأربعاء ٣ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ١١ أغسطس سنة ١٩٢٦

تلقت الرسالة الواردة من معالي وزير المالية بشأن الاقتراح المقدم من المرحوم بسببوني الخطيب بك بطلب بيع الأطنان التابعة لمصلحة الأملاك وهذا نصها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ
تشرفت ببرود كتاب دولتك نمرة ٦ - ٧/١ (٦٢٢) رقم ٢٦/١٩ الموافق
به الاقتراح المقدم من المرحوم بسببوني الخطيب بك بطلب بيع الأطنان
التابعة لمصلحة الأملاك المحوّل على الوزارة للنظر .
وقد أطرت الزائرة هذا الموضوع ما يستحق من الاهتمام والبحث وصرفنا
دولتك برأى الوزارة قريبا .
وتفضلوا دولتك بقبول طائق الاحترام ما

وزير المالية
مرقس حنا

في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦
تلقت الرسالة الواردة من حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية بشأن
الريضة المقدمة من محمد إبراهيم حسين زوجته بشأن عمل تمهيدات عن
والدها المنفود وهذا نصها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ
بالإشارة إلى كتاب المجلس المؤرخ في ٢١ يولييه الماضي رقم ٧٧٩ - ١/١/٧
الواردة منه الريضة المقدمة إليه من المنصور محمد إبراهيم حسين وزوجه
بشأن عمل التمهيدات عن والدها . أشرف بأن أبلغ دولتك أنه لما كان
موضوع الريضة هو طلب الاستعلاء من تحقيق وفاة أحد البحارة الذين كانوا
يشتغلون ببحث الحمرة وطلب صرف استحقاقه في حالة ثبوت الوفاة
إلى ورثته . فأرجو دولتك التفضل بإحالة تلك الريضة على سماعة كبير
أوربان جلالة الملك لاستصاصه بالنظر في الموضوع .

والريضة المتقدمة الذكر مرقة بهذا .
وتفضلوا دولتك بقبول آسنى الاحترام ما
في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ / وزير الخارجية
ثروت

قر المجلس إحالة الريضة على سماعة كبير أوربان جلالة الملك .
دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة
السابقة ؟
أصوات : لا .

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساء برؤاية حضرة
صاحب الدولة حسين رشدي باشا .

وبحضور حضرات الأعضاء عدا كل من حضرات أصحاب الدولة والمعال
والسعادة والعمة : محمود محمد حسن الشنتوي باشا ، أحمد قوادمت باشا ، اسماعيل
سري باشا ، أحمد زور باشا ، أحمد ذوالفقار باشا ، الدكتور حبيب غياط بك ،
محمد تقي يكن بك ، محمد عبد اللطيف أفندي ، عبد الرحيم صبري باشا ،
يونس حنا باشا ، محمد أفلاطون باشا ، صليب فلوريس باشا ، عبد العظيم
المصري بك ، سميد فهمي الروي بك ، محمد محمود خليل بك ، السيد حسين
القاضي ، محمد إبراهيم والي بك ، الأنبا لوكاس ، الفرقي موسى فولاد باشا ،
راغب عطية بك (مصرح لخسارتهم بإجازات) .

وسعادة أحمد محمود باشا (متدن من جلستي أمس واليوم) .
وحضرات : الشيخ متولي عمر مجازي ، فهمي حنا وصبا بك ، يوسف
بشتوتو بك ، الشيخ حسن عبد القادر (متدنون من جلسة اليوم) .
وفاب كل من حضرات : إبراهيم الطاهري بك ، حل بسببوني بك ، السيد
محمد علي البيلاوي ، يحيى إبراهيم باشا ، حيد الفتاح رجائي أفندي ، محمد
طلعت حرب بك .

وحضرف مقاعد الوزراء صاحب المعالي مرقس حنا باشا وزير المالية
ومعه حضرة صاحب السعادة محمد زكي الأراشي باشا وكيل وزارة المالية
وحضرة صاحب العزة أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية المساعد
وحضرة صاحب المعالي حل الشمسي أفندي وزير المعارف ومعه حضرة
صاحب العزة حيد الفتاح صبري بك وكيل وزارة المعارف وحضرة محمد فهم بك
مدير إدارة الحسابات والميزانية بوزارة المعارف .

تولى السكرتيرة البلمانية حضرات : حل عبد الرزاق بك ، محمد احمد
الشريف بك ، الشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .
أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

أبلغ المجلس أن سعادة محمد السيد ابو حل باشا بطلب إجازة عشرين يوما
لمرضه وقد قدم شهادة طبية بذلك .

وافق المجلس على التصريح بالإجازة المطلوبة .

صلى المجلس على عضو الجلسة السابقة .

على كتاب من وزارة الداخلية بشأن انتخاب حضرة الشيخ إبراهيم بسوي الخطيب عضواً لمجلس الشيوخ عن دائرة السطة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بناءً على المادتين ٦٧ و ٤١ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ الممثل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، قد أعلن انتخاب حضرة الشيخ إبراهيم بسوي الخطيب عضواً لمجلس الشيوخ عن دائرة السطة للمرة ٣ بمرتبة الغريبة فأرجو الإحاطة بذلك .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

عمري في ٣ صفر سنة ١٣٤٥ (١١ أغسطس سنة ١٩٢٦)

وزير الداخلية

مولى يكن

دعا حضرة صاحب الدولة الرئيس حضرة الشيخ إبراهيم بسوي الخطيب لحلف الإيمان المنصوص عليها في المادة ٩٤ من الدستور خلفها بالصيغة الآتية : « أقسم أن أكون مخلصاً للوطن وللكم عليها للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤتي على بالنسبة والصدق » .

فهما دولة الرئيس وسماه المجلس بالتصديق .

حضرة على عبد الرزاق بك (السكرتير البرلماني) - قلم عمن مرت إبراهيم إبراهيم هاشم في انتخاب حضرة الشيخ إبراهيم بسوي الخطيب بأن سته لم تبلغ الأربعين سنة فهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المعلن الى لجنة الطعون ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - قرر المجلس إحالة هذا المعلن على لجنة الطعون .

على كتاب وارد من مجلس النواب ملحق به تقرير لجنة الشؤون الدستورية التي شكلت للبحث في دستورية القوانين الصادرة منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ الى حين انعقاد البرلمان في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٦ وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأخبار دولكم أن مجلس النواب نظر بجملة يوم السبت الموافق ٧ أغسطس الجاري في تقرير لجنة الشؤون الدستورية التي شكلت بالمجلس للبحث في دستورية المراسم بقوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ الى حين انعقاد البرلمان في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٦ وأنه قد أقر بأجاء الآراء هذا التقرير ومرسل ببولكم صورة منه .

ومغضوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم الاحترام ما

فما في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ رئيس مجلس النواب

سميل زغلولي

وهذا نص التقرير المشار إليه والكشف الملحق به .

تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن المراسم بقوانين التي صدرت في خيبة البرلمان

من حيث أن المراسم بقوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب الواقع في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية انعقاد البرلمان في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٦ صدرت لا بين أدوار انعقاد البرلمان بل في مدة تعطيله حيث لا يمكن عقده لمرضها عليه .

وحيث أن الدستور في المادة ٤١ لم يمنح السلطة التنفيذية أن تصدر مراسم يكون لها قوة القانون الا في المدة الأولى فقط وهي مدة ما بين أدوار الانعقاد حيث يمكن عقد البرلمان فوراً وعرضها عليه .

وحيث أنه لا يمكن إجراء حكم المدة التي بين أدوار الانعقاد على مدة التعطيل بقياس المشابهة : أولاً لوجود الفرق بين المدة الأولى والمدة الثانية وهو فرق جوهرى تملكه بملة هذا الحكم ويوجد هذا الفرق تبعد المشابهة وثانياً لأن نص المادة ٤١ السالف ذكرها هو نص استثنائي لا يهيم القياس عليه .

وحيث أنه بناءً على ذلك لا تكون المادة ٤١ من الدستور منطبقة على هذه المراسم وحيث أن هذه المراسم غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً .

وحيث أنه يترتب على هذا البطلان سقوط جميع الآثار المترتبة على هذه المراسم من وقت صدورها .

وحيث أن تسمي نتائج هذا البطلان وإن كان طبيعياً وموافقاً للبادئ العامة ومتيحاً قضائياً مهما كانت خطورته لأن السلطة القضائية مكلفة بتطبيق القوانين كما هي بقطع النظر عما يترتب عليها من النتائج إلا أن الحالة ليست كذلك بالنسبة للسلطة التشريعية التي لا يمتدحها إلا العدل والمصلحة العامة .

وحيث أنه لا شك في أن تسمي حكم البطلان على نتائج كثير من هذه المراسم يترتب عليه انقلاب حاله فيه ضرر كبير على المصالح العامة وحقوق الأفراد وهو ما لا يستهان به ولا يصح تعرض البلاد له .

وحيث أنه ليس أقل من الشارع في التوفيق بين احترام الدستور وبين الوفاة من هذا الانقلاب فيما يترتب على المراسم التي تؤدى إليه بأن يقصر سلطان المراسم المذكورة على منعة الدستور وجعلها في حكم المصحة بالنسبة لنتائجها .

وحيث أن هذه الطريقة نظراً في الشرع الفرنسي الذي يميز لصحة النقض والارام للنه الاحكام الصادرة بالبراعة في منعة القانون واستبقاها بالنسبة لنتائجها .

وحيث ان الأبطال في منعة الدستور يترتب عليه قطع كل شك بالنسبة لعدم دستورية مطلق تلك المراسم ومنع كل أو بول وتعذر السلطة التنفيذية من العودة الى التوقيع في هذا المحذور .

وحيث أنه يجب العمل على استبقاء السكينة للنفوس وإتھيد للمصاف
بعد الخصومة .

وحيث أنه تطبيقاً لهذه المبادئ ترى اللجنة :

أولاً - أن جميع المراسم بقوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب
الواقع في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦
غير دستورية وأطلة بطلاناً أصلياً في منعة الدستور .

ثانياً - أن حكم هذا البطلان يسرى على نتائج المراسم بقوانين الميعة
بالكشف المرافق لهذا كما نكاحا خاصاً بالاقتضات أولم يطبق لأن أوتضمن
نصوصاً تسرى على أحكام انتهائية بحقوق مكتسبة .

ثالثاً - أنه فيما عدا ذلك من المراسم بقوانين يصدر قانون يعطلها في حكم
الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد مجلسي الشيوخ أو النواب عدم
الموافقة عليها . ومن المتفق عليه أن الحكومة مستقدم المجلس بوجه السرعة
مشروع هذا القانون .

رابعاً - منّا لتكرار إصدار مثل هذه المراسم يجب التصحيح بوضع القانون
المشار إليه في المادة ٦٨ من الدستور وتضمينه نصاً بمطابقة من يتعرض من
وزراء الدولة في المستقبل لاستصدار مثل تلك المراسم بقوانين . ومن المتفق
عليه أن الحكومة مستقدم المجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

خاصاً - أن يصدر قانون بالغو الشامل في الجرائم التي تكون قد
وقعت بمناسبة تنفيذ المراسم بقوانين التي رؤى سريان حكم البطلان على
نتائجها . ومن المتفق عليه أن الحكومة مستقدم المجلس بوجه السرعة مشروفاً
لهذا القانون تمين فيه هذه الجرائم ما

٢ أغسطس سنة ١٩٢٦

مكبر اللجنة
أحمد رمزي
رئيس اللجنة
فصفا واصف

كشف

بيان المراسم بقوانين التي يسرى حكم البطلان على نتائجها

(أولاً) مراسم بقوانين خاصة بالاقتضات

(١) المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق قانوني
الاقتضات رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ودرق ٤ لسنة ١٩٢٤ والمشار بالوقائع المصرية
في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بالعدد ١١٧ (غير احتيادي) .

(٢) المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بشأن نشرات تزوج الاقتضات
والمشار بالوقائع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بالعدد ٣ (غير احتيادي) .

(٣) المرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بتحديد مواعيد جديدة
لاقتضات المنسوين وأعضاده مجلس النواب ولعمرة مجلس النواب للاجتماع
والمشار بالوقائع المصرية في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بالعدد ٧ (غير احتيادي) .

(٤) المرسوم الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بفتح ميدان الترشح لعنوبة
مجلس النواب في بعض دوائر الانتخاب والمشار بالوقائع المصرية في ٤ فبراير
سنة ١٩٢٥ بالعدد ١٤ (غير احتيادي) .

(٥) المرسوم الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة ٤٦ من
قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدلة بقانون الانتخاب رقم ٤
لسنة ١٩٢٤ والمشار بالوقائع المصرية في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بالعدد ٢٤

(٦) المرسوم الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٥ بإيقاف عمليات
الاقتضات والمشار بالوقائع المصرية في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٥ بالعدد ٣٥
(غير احتيادي) .

(٧) المرسوم الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب
والمشار بالوقائع المصرية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالعدد ١١٨ (غير احتيادي)
وهو المرسوم الذي قرر مجلس النواب بجلسته ١٧ يولييه سنة ١٩٢٦ أنه باطل
بطلاناً أصلياً .

(ثانياً) مراسم بقوانين لم تطبق لأن

أوتضمنت نصوصاً تسرى على أحكام انتهائية بحقوق مكتسبة .

(١) المرسوم الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص
قانون العقوبات لأجل الأمانة بجرائم النشر والمشار بالوقائع المصرية
في ١٣ يولييه سنة ١٩٢٥ بالعدد ٦٩

(٢) المرسوم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادة الثالثة من
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى هي المادة الثالثة مكررة
والمشار بالوقائع المصرية في ٧ يولييه سنة ١٩٢٦ بالعدد ٥٤

قرر المجلس إحالة هذا التقرير على لجنة الشؤون الدستورية لمجلس الشيوخ .
أخذ المجلس في المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة لويس أجنوخ
فانوس انندي لحضرة صاحب المصال وزير المالية بشأن شراء الحكومة
القطن الإثخوى .

دولة الرئيس - هل يتسك حضرة لويس أجنوخ فانوس انندي
بالاستجواب المقدم منه .

حضرة لويس أجنوخ فانوس انندي - نعم يا دولة الرئيس .
حضرة إبراهيم نور الدين بك - ليس الوقت صالحاً للمناقشة في هذا
الاستجواب الآن .

دولة الرئيس - هل معالي وزير المالية مستعد اليوم للمناقشة في هذا
الاستجواب .

معالي وزير المالية - أكون ممثلاً لما وافق المجلس على تأجيل هذا
الاستجواب للأسبوع المقبل لولاى ميداد آخر .

أصوات : موافقون .

حضرة لويس أجنوخ فانوس انندي - أريد أن أوقف قطعاً ثان والفتى
معالي الوزير عليها فاني أوافق على التأجيل .

أرجو عدم موافقة اللجنة المالية على إلغاء هذا القانون لأنه يبيح لحد ايو سنة ١٩٢٦ من الورق النقدي فئة عشرة وخمسة قروش مقيمة ٥٥٠٠٠ لم تستند الحكومة قيمته .

وهذا المبلغ يجب أن تستند خزائن الدولة قيمته عملاً بالمادة الأولى والثالثة من القانون المطلوب إلغاؤه .

وليس من المصلحة في شيء إلغاء قانون مع سريان مفعول جزء منه في وقت واحد .

وما ضربه القانون لكمة ستة مثلاً يستعمل فيها وزير المالية السلطة المخولة له بالمادة ٥ منه التي جاء فيها أن الورق النقدي الذي يطرح للتداول طبقاً لهذا القانون يكون صحيحاً من التداول في المستقبل بمقتضى قرار يصدر من وزير المالية بموافقة مجلس الوزراء .

ما القائمة من إلغاء القانون ، ربما كانت منع وزير المالية من إصدار أوراق جديدة ، وليس هذا بالسبب الوحيد الآن لأن وزير المالية لم يطبق القانون إلا مرة واحدة في الوقت الذي وضع فيه القانون وهي مدة الحرب وعدم وجود مدني النقض الرخيص والكاف لسك ما يلزم من النقود الفضية اللازمة لاحتياجات القطر وقتاً اخذت العملة الذهبية وتحولت حالة الاكتناز الى الفضة بعد الذهب والآن وقد زال السبب فلن يصدر وزير المالية أوراقاً من هذا النوع .

القانون رقم ١٣ الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩١٨ يشمل أمرين :

الأول - الترخيص لوزير المالية بإصدار الورق النقدي الصغير .

الثاني - تمهيد الحكومة بدفع قيمة هذا الورق عند الطلب فلو تقدمت الآن لاحدى خزائن الدولة بورقة من هذه الأوراق وامتنعت عن الدفع فاني أفتضيه وأستند على المادتين الأولى والثالثة من القانون المذكور .

وأما أنا فاني هذا القانون فسا جو الضمان الذي عند الجمهور على استعداد خزائن الدولة للتسديد .

لا يخفى القول بأن الورقة مكتوب عليها تمهيد على الحكومة بالدفع لأن قانون الائتلاف المطروح الآن على المجلس صدر بعد التمهيد المذكور .

وإذا رأى المجلس بعد كل ماذكر عدم الأخذ برأي هذا المقترح إضافة مادة على قانون الائتلاف تحفظ لجمهور حقه في استرداد قيمة الأوراق الباقية ، وأشرف بتقديم مشروع التعديل اللازم كالآتي :

مشروع القانون

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - يلغى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٨ بالتخصيص بإصدار ورق نقدي من فئة عشرة قروش صاغ مع جواز استبدال الباقي من هذه الأوراق في التداول بلا قيد في خزينة وزارة المالية وفي جميع خزائن المحافظات والمديريات .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لقد وافق المجلس على التأجيل .
حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أريد أن أشرح لكم موضوع الاستجواب (ثم احتل منصة الخطابة) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لقد أطلعنا على الاستجواب وعلنا ما فيه فلا داعي لإضاعة الوقت .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - قررت الوزارة السابقة مشتري ٥٠٠ ألف قطار من القطر لرفع هذه الكمية من السوق وتخفيف الضغط الناشئ من كثرة حصول العام الماضي تلك الكثرة التي سببت هبوط الأسعار ولم تستد الحكومة قرارها بطريقة متجبة فتج من قتل هذه السياسة أن وجدت فكرة عند البعض بأن هذا التدخل غير متبرع وأنه يجب على الأمة المصرية أن تسلم أسرارها لأعدائها الذين يتربون أموالها عن طريق البورصة ...

معالي وزير المالية - لا ادري هل أجل الاستجواب أم سيتأجل المجلس فيه . لاني أرى تأجيل الاستجواب لمبدأ آخر .

أصوات : موافقون .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - كيف يمكن تأجيل هذا الاستجواب ولأن جاز تسلم القطرات ويتبقى مباد تسليمها في أغسطس .

حضرة محمد طوى الحجاز بك - لقد طلب معالي وزير المالية الى المجلس تأجيل الاستجواب وأنبأ المجلس طلبه وأني أطلب أن يكون التأجيل الى ما بعد الفراغ من نظر الميزانية التي هي أهم عمل لدينا .

أصوات : موافقون .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أرجو أن يسمح لي بالكلام .
على عبد الرزاق بك (السكرتير العام) - من يعارض من حضراتكم في تأجيل الاستجواب الى ما بعد نظر الميزانية فليفضل بالتوقيف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر تأجيل الاستجواب الى ما بعد نظر الميزانية .
وهنا انصرف حضرة صاحب المعالي وزير المالية .

دولة الرئيس - ترحيل الأجابه عن السؤال المقدم من سعادة امين سامي باشا حتى بمضردولة وزير الداخلية .

عرض على المجلس اقتراح مشروع قانون مقدم من معالي عبد شفيق باشا بإلغاء القانونين رقم ١٣ و ١٤ لسنة ١٩١٨ المتعلقين بإصدار ورق النقد من فئة عشرة وخمسة قروش صاغ وهذا نصه :

الاقتراح

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

عملاً بالمادة ٨٠ من اللائحة الداخلية أشرف بتقديم هذا في موضوع القانون رقم ١٣ الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩١٨ بالتخصيص بإصدار ورق نقدي من فئة عشرة قروش صاغ .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا الاقتراح حتى ينظروا تقرير لجنة المالية عن القانون رقم ١٣ و ١٤ لسنة ١٩١٨ الوردين بمجمل أعمال اليوم ؟

أصوات : موافقون

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله بأن يكون محكمة بورسميد الأهلية قاضيان أصيلان تسيلا للأعمال وهذا نصه ونص المذكرة المرفقة به .

اقتراح برقية

أن يكون محكمة بورسميد الأهلية الجزئية قاضيان أصيلان يتقاضيان نظر قضاياها المختلفة الأشكال تسيلا للعمل وسرعة التبرار وضمان العدالة واقتصادا لمصاريف الاستئناف التي أصبحت عبئا ثقيلا على خزنة الدولة .

مذكرة إضافية

أنت مدينة بورسميد بأثر من حداثتها وعربا واشتاتها قد تمت وتقدمت ترحبا سريعا من الممران حتى أصبح سكانها لا يتجاوزون مائة ألف وذلك لأهمية مركزها وموقعها الجغرافي بوجودها على مدخل قناة السويس من جهة البحر الأبيض المتوسط ولولا هذا وسددها ومدم اتصالها ببلاد القطر العاصرية بالسكان بما هي محاطة به من البحيرات والأراضي القفراء الجرداء وصعوبة المواصلات وعدم كفايتها ما كان يضارعا في الممران بلد من بلاد القطر ومع ما هو موجود من تلك الموانع والصعوبات فقد زاد سكانها زيادة كبيرة أوجب ذلك قضاياها المنظورة أمام محكمة الجزئية التي بلغت حدا لا نظيره كما يشهد بذلك الإحصاء الرسمي الذي دل على أن الزيادة بلغت في قضاياها المجمع المركزية ثلاثة أضعاف ما كانت عليه منذ عشرة أعوام والزيادة في قضاياها المجمع الجزئية ضف ما كانت عليه منذ المئة المذكورة وفي قضاياها المدنية الثلث ومن أجل ذلك دعت الحالة وزارة الحفانية إلى أن قررت انتخاب قاضيين أسبوعيا. بإسمائهم قاضيا أسبوعيا لتفصل في القضايا المدنية والجزئية في جانب من القضايا المركزية وأما باقي القضايا على اختلاف أشكالها فخاص بقاضيا أصيلين. ولما أن كانت طريقة الاستئناف معمولا بها للضرورة وليس للعدول ويعلم أن ما كان للضرورة ليس مرغوبا فيه ماديا وأدبيا لما يترتب عليه من كثرة المصاريف وعدم التبرار ولما لا يبدل أن يحدث من عدم التفاهم بين القاضي والمتقاضين بسبب ضيق الوقت .

لذلك أرجو النظر في اقتراح المتقدم بين الاعتبار لما فيه من الفوائد العائدة على الحكومة والمتقاضين معا .

إبراهيم يوسف عطا الله

١٩ أغسطس سنة ١٩٢٦

قرر المجلس إحاطته على لجنة الاقتراحات .

المادة الثانية - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

هذا ولوجود القانون رقم ١٤ الصادر في ١٨ يولي سنة ١٩١٨ بالترخيص بإصدار ورق نقدي من فئة خمسة قروش صاغ. وبدأت اللجنة المالية استصدار قانون بالغائه مثل القانون الخاص بالأوراق التي من فئة عشرة قروش لأسباب التي يبينها في تقريرها . نأرى أن يطبق اقتراحنا والتعديل الذي رأيناه في القانون الأقل على هذا القانون الثاني فيصبح المشروع كالآتي :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - يلغى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٨ بالترخيص بإصدار ورق نقدي من فئة خمسة قروش صاغ مع جواز استبدال الباقي من هذه الأوراق في التبادل بلا قيد في خزينة وزارة المالية وفي جميع خزانة المحافظات والمديرية .

المادة الثانية - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

هذا إذا حادنا اللجنة المالية على إصدار قانونين ولكني أقترح الاكتفاء بقانون واحد لانقضاء القانونين ويكون المشروع الذي أقدمه كمعدل لاقتراح اللجنة كالآتي :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - يلغى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٨ والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٨ بالترخيص بإصدار ورق نقدي من فئة عشرة قروش وخمسة قروش صاغ مع جواز استبدال الباقي من هذه الأوراق في التبادل بلا قيد في خزينة وزارة المالية وفي جميع خزانة المحافظات والمديرية .

المادة الثانية - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وتفصلوا دولكم بشرك فائق الاحترام .

١٩ أغسطس سنة ١٩٢٦

عبد شفيق

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من سعادة اللواء محمود فؤاد بإنشاء
الكتب التي تصرف لتلاميذ المدارس وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
الى الشرف بأن أقدم لكم اقتراحى هذا :

وزارة المعارف تصرف سنويا مبالغ طائلة فى مشتري الكتب المدرسية
التي تصرفها لتلاميذ المدارس مجاناً وهذه الكتب عند ما يتي التلميذ منها
تهدل اهمالا ويؤول الأمر فيها الى حرفها أو يبيعها للبالغين .

فأنا أقترح أن ما يصرف من الكتب للتلاميذ يكون مارية . أى أنه عندما
يستقن التلميذ عن أى كتاب انتهت الدراسة فيه عليه أن يده الى عززت
المدرسة لكي تصرف هذه الكتب للزوجة الى التلاميذ الجدد . وبذلك يتوفر
على الوزارة مبالغ لا يستهان بها يمكن الانتفاع بها فى شؤون أخرى .
وهذه الطريقة كانت متبعة فى الزمن السابق .

ولما يعلم التلميذ أن الكتاب الذى بيده مارية يستهد فى المحافظة عليه وعلى
نظافته ، وبذلك يتعود التلميذ المحافظة والنظافة فى كل شىء يكون بهدته
ويصبح ملكة عنده .

فأرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقر للنظر فيه .
وتفضلوا بقبول اقرائى ما

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦

محمود فؤاد

عضو مجلس الشيوخ

قر المجلس إحاطة على لجنة الاقتراحات .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ على محمد مروان
بإنشاء مدرسة ابتدائية ببلدة بيله وهذا نصه :

اقتراح

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يتشرف على محمد مروان عضو المجلس بعرض اقتراحه هذا لمرضه على هيئة
المجلس الموقر راجياً قبوله لما فيه من المنفعة العامة .

أن فضائل التعليم لا تحصى على حضرات الأفاضل أعضاء المجلس الموقر
إذ عليه مدار حياة الأمم وسعادتها فهو خرجها من ظلمات الجهل الى نور
العلم والمعارف وبقدر نشر العلم وتعميمه ترقى مدارك الأبناء وتهذب
الأخلاق لذلك اهتمت حكومتنا المصرية بفتح التعليم خصوصاً الابتدائى
فى جميع أنحاء الدولة لفتحت أبواب المدارس الابتدائية فى معظم البلاد
وسوت فى التعليم بين الفنى والفقير .

غير أن هناك بلاداً أهلة بالسكان محرومة من هذا التعليم الابتدائى يزيد
سكانها عن المائة وخمسين ألفاً من هذه البلاد المحرومة بلدة بيله مركز طلفا
مديرية الغربية وما يجاورها .

لهذا أقترح وأطلب بإحاط على المجلس الموقر مساعدتى فى إيجاد مدرسة
ابتدائية بهذه البلدة للأسباب الآتية :

أولاً - أنها أكبر من البلاد التي تجاورها وأهلة بالسكان والموظفين بل
أنها أعظم بلاد المركز إذ يبلغ سكانها وحدها نحو العشرين ألف نفس .

ثانياً - مركزها الجغرافى حيث ملقى أربعة مراكز فهي تضم مجاورها
من مركز طلفا البلاد الآتية : الكفر الشرق والاضفران وأبو مرقى وحافق
وكفر العجوى والأبجروبيج وبيوت والقلية وطبردا وكفر قفة . ومن مركز
شربين البلاد الآتية : كفر الجبلانية والشطوط والحامول . ومن مركز كفر
الشيخ : الكوم الطويل وأبو بلى والحمة وأقليم البراس الذى يبلغ سكانه
وحده نحو السنين ألفاً . ومن مركز المحلة الكبرى إشنان ونصف أول بشيش
ونصف ثانى بشيش والعابية وسيلاره . كل هذه البلاد مجاورة بعضها
بمسافات قريبة .

ثالثاً - أن بها المواصلات سهلة وقريبة جداً الأمر الذى يجعل التلميذ
يردئ عمله ويعود الى بلده بدون تعب ، ذلك أن بها السكة الحديدية المصرية
ماوة بها من الشرق الى الغرب وسكة حديد الدلتا أيضاً من الجنوب الى الشمال
(الخط الموصل الى إقليم البراس) وبها أيضاً السكك الزراعية بهذا الوصف .

رابعاً - أن هذه البلاد مع كونها أهلة بالسكان الأصليون يوجد بها
موظفون تابعون لبلدة مباح كمصلحة السكة الحديدية المصرية والدلتا
ومصلحة البريد ومصلحة الإمداد الأميرية حيث يوجد بها غنائش
وماوردات ونظارات وأتباعهم محرمون من التعليم وهم استثنوا ولا مئيت
حتى جاء وقت المساواة وقت الحياة الثانية .

الخلاصة

إن إنشاء المدرسة بيله مما ترجع له الأحالي ويشجعهم على تعلم أبنائهم
خصوصاً الطبقات الفقيرة التي تؤد تعلم أبنائهم ويعتصم من ذلك بمد مكان
التعليم .

لذلك أقدم باقتراحى هذا وأنا واثق كل الثقة من هيئة المجلس الموقر
المساعدة بإقرار هذه المدرسة الابتدائية بتلك البلدة رحمة بأبناء هذه البلاد
البيدة عن المدارس والمحرورين من التعليم وحفا فى نشر التعليم الذى تؤهده
خطاب الرش .

وتفضلوا بقبول أميى اقترائى ما

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ على محمد مروان

قر المجلس إحاطة على لجنة الاقتراحات .

عرض على المجلس ثلاثة اقتراحات مقدمة من حضرة بيومى مذكور بك :
الأول - يجعل حراسة البلاد اجبارية .

الثانى - إنشاء مدرسة زراعية متوسطة بالبردشين .

الثالث - إنشاء سكة زراعية على أحد جسرى ترعة سفارة وهذا نصها :

مشروع قانون

يجعل حراسة البلاد اجبارية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - حراسة البلاد اجبارية وتكون من الطوائف الآتية :

(١) رجال الجيش بعد أن يقضوا خدمتهم العسكرية (الرديف) على أن يقوم كل واحد منهم بالخفر خمس سنوات .

(ب) إذا لم يكف هؤلاء نخمار البقية من رجال القوترة موزعين على حسب الأسر كبارا وصغارا يقوم كل أسرة بتعيينها المائل فعنده المهمة .

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إضافية

ان حفظ الأمن في البلاد وانتشار السكينة فيها سبيل السلام والعمران ولن يتجدد الزارع في حقله ويغيد الصانع في مصنعه ويقوم كل فرد من أفراد الأمة بقسطه من واجبات الحياة الا اذا وثق بأن نتيجة سعيه موفورة طيبه وليس للطامعين اليها من سبيل لذلك كان حقا علينا أن نبصم من أقوم الطرق لحفظ مال الأفراد ورويتهم وامنهم .

ونلغواء البلاد أثر كبير في استقامة الأمور وتوفر أسباب الأمن ولا غرابتهم منصر من عناصر الضبطية الادارية وأهوان الممد وأعينهم البقطة يفنونهم من جرئمة الشر تستأصل قبل استئصالها اذا كان واجبا أن يجرى في اختيار هذه الطائفة كل التحري ولم لاقى الممد من مشقات في اختيار الخفراء الصالحين وقل أن يجدوا اليهم سبيلا ولقد أصبحت حراسة البلاد مقصورة على طائفة من الغرياء والموزنين فكثرت الجرائم وتمتدنت الحوادث فانالغفر الاجنبى لا يبينه من حماية البلد الا القدر الذى يبره أمام الرصيات وكما كان لأثمان هؤلاء الخفراء الأجانب من يد في ارتكاب الجرائم ولا أدل على هذا من أن التحقيق قد أدان ثلاثة وعشرين خفرا من خفراء مديرية الجبقة في عام واحد بسبب اشتراكهم في جرائم السرقات وغيرها .

على أن هذه الطريقة المثبة الآن قد أحسنت خطرا آخره وان خطر عظيم ذلك أنها صرفت الناس عن حراسة أنفسهم غارت حزامهم وجبنوا عن الدفاع عن أموالهم وفوت الأسر الكبيرة من القيام بهذه المهمة . لهذا يرى مجلس الشيوخ ومجلس النواب أن النظام الذى يقينا كل هذه الشروط السابقة هو الانتفاع برجال الجيش بعد أداء خدمتهم العسكرية (الرديف) فيلزم كل واحد منهم بالانتظام فيسلك خفراء البلاد خمس سنوات وبذا توكل هذه المهمة الى رجال عوفيا النظام العسكرية وتزوا على احترام

القانون وإذا لم يكف هؤلاء من اليهم جيبا من يلزم من رجال القوترة في الأسر الختلفة وبذا توكل حراسة البلد الى من يبينه شأنه ويقضى على ذلك الضمف والذين الذى قضى على ما فيها من ضماة وقد أقر المجلسان مشروع قانون يتعلق بهذا القرض ويشترطان برضه على صاحب الجلالة الملك .

ثانيا - أقرح إنشاء مدرسة زراعية متوسطة بالبردين .

مذكرة إضافية بشأن هذا الاقتراح

ينبتا كثيرا أن نسلك شيباننا طريق الحياة العمل في تربيتهم المدوسية وإن مصرنا الخصبية القربة لتدر على نينا بالغير الكثيران أجادوا الفلح والزرع لهذا كان واجبا أن نذكر بيننا المدارس الزراعية ليجمع فيها الشرا بين العلم والعمل وليخرجوا منها وطريق الحياة خضع أمامهم لا يتعلمون على منصب أرباب . ولما كانت المدارس الزراعية بمصر محدودة الممد بحيث لا تفي بحاجة البلاد مع أنها من أهم الاماها لكان ضروريا أن تبدأ زيادة هذا الممد .

لهذا أقرح إنشاء مدرسة زراعية متوسطة بالبردين لأنها مسعد في هذا البلد وسطا زراعييا يقوم فوه التلاميذ بتجاربيهم الختلفة هذا الى قرب البلد من مصر الأسرى الذى يعمل على المدرسة عملها وبذا تكون قد مكلا التلاميذ من دراسة محاصيل مصر الوسطى وأحوالها البلوية كما أرجوا أن تمكنهم من دراسة محاصيل مصر العليا والسفلى دراسة عملية .

ثالثا - أقرح إنشاء مكل زراعية على أحد جسريرة سفارة تتدعى من البردين ويتجه إلى القوس لما تمر طيله هذه القوترة من بلاد أهله بالسكان ولما هو دائم طيلنا من حركات النقل الكثيرة والواسعة النطاق .

هذه الاقتراحات ثلاثة أحضرها على هيئة المجلس الموقرة وآمل أن همزها ونحياها على الجهات المختصة .

قرر المجلس إحالتها على لجنة الاقتراحات .

حضرة محمد طوى الجزاز بك - لمناصبه الاقتراحات وكثرتها أقول أن لجنة الاقتراحات والمرافض يتقصوا كثير من الأمضاة لتباينهم بأوربا وأرجو من المجلس أن يقرر ضم عضو أو عضوين هيئة بصغة مؤقتة حتى يمكنها القيام بعملها .

دولة الرئيس - هل يوافق المجلس على تدب سادة محمد صفوت بأنا

وحضرة عزيز ميهي افندى .

واقى المجلس على ذلك .

حضرة الشيخ ابراهيم يوسف خطا الله - لى رجاء أحضره على المجلس وهو أنه نذر بالأسر تخصيص مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه لإنشاء مدرسة صناعية بحرية فبر أنها لم تتصل إلى قرار نهائى في شأن جعلها في مدينة السويس أو الاسكندرية وربما أن مدينة بورسعيد فيها ميناء بحرى عظيم فأرجو أن تضم الى المدنيين المذكرتين فربما ظهرت أفضلها من هاتين المدينتين فتشأ المدرسة بها .

دولة الرئيس - لقد انتهى المجلس من نظره هذه المسألة أسس ويمكن لحضرة العضو المحترم الاتصال بالوزير المختص .

بيانات

كلنا نريد أن يبلغ الأمن نصابه . وقد حثرت مئات من السنين وأهل الرئاسة والسياسة يستون القوانين ويتقنون في المنظمات الخاصة بحراسة البلاد فخنا يسيون عدم الوصول إلى الغرض المقصود لقلّة عدد الحراس وحينئذ لم يستفاد قوانينهم والحقيقة أن الأضر في شدة الاحتياج إلى غير ذلك من البحث فقد جرت القلّة والكثرة وضرت الأنظمة وما وصلنا إلى الآن إلى نتيجة نرتاح إليها وتطمئن النفوس بها واستقرار الحال على هذا المنوال حال النفوس معرضة للفتك والسلب والنهب .

ولقد فات الباحثين أنه لما أنيرت شوارع مدينتي القاهرة والإسكندرية في سنة ١٨٦٣ بواسطة شركة الغاز وهي السنة التي تولى فيها ساكن الجبان اسماعيل باشا على مصر وكانت الآترة بمصاريف على خزينة الحكومة وأنه في سنة ١٨٦٥ عقد مع الشركة شروط من ضمنها إثارة البيوت والمخازن على مصاريف أصحابها نقلت في المدينتين الحوادث التي كانت تحصل من قبل . وأنه لما أُنشئت المجالس البلدية البالغ عددها الآن ١٣ والمجالس المحلية البالغ عددها ٥٤ والمجالس القروية البالغ عددها ٣٧ ابتداء من نحو ثلاثين سنة وما زال يزداد عدد تلك المجالس التي جعلها الآن ١٠٤ وأهلها يمدونها بما يفرض عليهم والحكومة تساعدها بالإعانات والسلف وأهل القرى المحاذرة لها تساعدها أيضا بدفع عشر أجرة النقل زيادة عن الأجر بالسكة الحديدية أو النهر والترح عما يصدر منهم من الحاصلات وعما يصلهم من السلع التجارية زيادة عن من تلك السلع وما دفع عليها من الجمركة زيادة عن غيرها وغير ذلك حتى تيسر تلك المجالس إثارة شوارع المدن والبلدات التي تأسست فيها فاستتب الأمن فيها أيضا .

وهناك مثلا من أمثلة مساعدة الحكومة مدرجا في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وهو خاص بمدينة القاهرة .

٧٩٩٧٣١ المقرر لمصلحة التنظيم بما فيها الآترة والكسب والرش وغير ذلك (صفحة ٣٠٣ سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧) .

المجاري الرئيسية صفحة ٣١٩ ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

٦١.٩٦٣ أصله

تتريل

١٧٨٩٨٧

١٧٨٩٨٧ بحسب على مجلس بلدية طنطا بصفة

٣٢٤ صفحة

٩٥٩٠٠ مجاري كفر الزيات بحسب على بلدية

٣٧٤٥٨٧ ٣٣٦٦٦٦

٣٧٠٠٠٠ عوائد الأسلاك من الوطنيين والأجانب

٣٠٣٨٥ ٤٠٠٣٨٥

٣٧٠٠٠٠ قيمة اله. من إيراد شركة الترام بناء على قرار

٣٧٠٠٠٠ مجلس الوزراء في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٣ في ذمة

٣٧٠٠٠٠ إنشاء شوارع من العتبة الخضراء للأزهر ولنهاية الحسينية .

حضره حافظ جابدين بك - قدم حضرة بيوي مذكور بك اقتراحا بحمل مراسة البلاد لإجبارية ولما أحيل على لجنة الأمور الداخلية رفضته شكلا لأنه لم يقدم بمشروع قانون . والآن وقد قدم هذا الاقتراح بمشروع قانون لا يرى ما يدعو إلى إعادته لجنة الاقتراحات وأرى أن يحال على لجنة الأمور الداخلية .

دولة الرئيس - يتعين بمقتضى الدستور أن يحال الاقتراح على لجنة الاقتراحات أولا .

معادة محمود شكرى باشا - سواء رفض الاقتراح شكلا أو موضوعا فإن الاقتراح الثاني لا بد من أن ينظر بلجنة الاقتراحات عملا بأحكام الدستور .

حضره حافظ جابدين بك - لقد سبق أن أحيل الاقتراح على لجنة الاقتراحات ولم ترفضه إلا لغيره في الشكل .

حضره على عبد الرزاق بك - إن المادة ١٠٣ من الدستور تضى بأحالة الاقتراحات أولا إلى لجنة تخصصه ويتبدى رأيا في جواز نظرها فيه .

حضره حافظ جابدين بك - سبق أن أحيل هذا الاقتراح على اللجنة .

دولة الرئيس - ولكنه أصبح في الواقع اقتراحا جديدا بمشروع قانون لم تنظر فيه بلجنة الاقتراحات .

(هنا حضر حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية) .

على السؤال الموجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من معادة أمين سامى بإشباشان إثارة القنوى والكفوى وهذا نصه ونص البيان المقدم به :

سؤال

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو توجيه السؤال الآتى إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية :

هل هناك قانون يجبي بموجبه فرصة الأتخاب (المروقة بوسم الخضر) فإن كان هناك قانون فهل نص فيه على ما يجب اتباعه في المتوفر من هذه الفرصة الخاصة بالخضر فغيره . وإذ كانت لذلك أنه ظهر من الحساب اختلافى لسنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ حصول وفر مقدار ١٧٧٥٧٩ جنبها وفي سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ حصل وفر مقدار ٢٠١٥٩٢ جنبها . وجه المتوفر في السنتين ١٧٩١٧١ جنبها .

ومن حيث أنه يمكن استخدام هذا المبلغ في إثارة القنوى والكفوى لتأييد نصاب الأمن فيها وفقا لبيان المرافق لهذا .

فأرجو التكرم بالإجابة عما إذا كان يمكن استعمال الوفرة المذكور فيها ذكر ولدونكم الفضل ما

أمين سامى

١٩ أغسطس سنة ١٩٢٦

وأنة ابتداء تلك الخطة قرر أن يصرف من ميزانية سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ من فريضة الأختاب مرتبات هؤلاء الضباط على الوجه الآتي :

المقرر	الوظيفة	العدد
١٨٠٠	أميرالاي	٢
٣١٢٠	قائمقام	٤
٧٧٢٨	بكتشي	١٤
٥٨٨٠	صاغ	١٤
٢٤٠٢٤	موزباشي	٨٧
٨٨٥٦	ملازم أول	٤٨
١٠٠٨	« ثان	٧
١٩٢	ملاوات احتيادية	
٥٢٦٠٨		

وسكان تلك القرى والكفور أحق بحطف الكل لأتهم يدفعون ضريبة الأتليان وضريبة القطن ومنظر رسوم الحاكم الشرعية والأطعمة والمخططة وعليهم نصيب لا يستهان به من إيرادات السكة الحديدية والإجمارك وغيرها. وقد شهد لهم بهذه الميزة ساكنو الجبلان محمد علي باشا في الأمر الصادر منه في غاية جدادى الأكرة سنة ١٢٥٧ هجرية أى بعد ما سمعت البلاد بمكة ٣٢ سنة من ال ٤٤ سنة التي حكمها القنصل عوام القوريات (وهو بالحرف الواحد). فقد اطلعت على شرحه المصغر على شقة معاون قاوريات قبلي بشأن المال والمهمات اللازمة لتساريفه ملوى وعلم بما شروه على هامشها حصول حبس الأشخاص الزواردين بدون ضمان بنفس القاريفه ألم أقل لك مراداً أن أولياءهم تمنى إثنان أحدهما السلطان محمود والأخر الفلاح وأن قصدي من هذه الحكاية عدم النظر إلى الفلاح بين السداوة وإزالة ذلك من الوجود لأن أخذنا وسطاً ونيلنا هذا الشرف من وجوههم أى يسبهم عليه ويكون الفلاح ولّى نم الجميع ألم يجب النظر إلى ما فيه أصول وراغبته وزيادة إيرادات أولئك الشغاليين فليزم بوصولهم على صورة مستحسنة لعرف أجورهم ليكون ذلك موجباً لراغبته وتقومهم للخدمة بذلك تعود المنفعة عليهم ويسر الجميع ويستوجب حضورهم للأشغال بالشرع قلب وبعد تقرير ما يؤم لما ذكر تعرض الكيفية لطرفاً «

فهنا اعتراف بحق هؤلاء المزارعين والاعتراف بالحقوق انصاف .

فإنما انصبت أحوال تلك البلاد والكفور وكلها أمل ببابه التجانس باستمال مبلغ الوفرفى سقى ١٩٢٣-١٩٢٤ و ١٩٢٤-١٩٢٥ وقدره ٣٩٩١٧١ جنيا في أثاره تلك البلاد والكفور الباقية بدون أثاره ومدعها ٣٥٨٩ بمسابع كالمتصلة بمحطات السكة الحديدية قيمة كل مصباح ألف شمعة بحيث تكون كل قوائم عالية وثمن كل قلم ٤ جنيهات وثمن المصباح ١١-جنيا

والكل مراتح إلى بلى تلك المساعدات حتى تصل حاضرة الديار المصرية إلى ما مستحقه من رضة الشأن وهو التولية .

فيعد مدينتي القاهرة والإسكندرية والـ ١٠٤ من المدن والبلاد التي بها مجالس بلدية ومحلية وقوية يقبى ٣٥٨٩ بلدا منها ٢١٨١ بالوجه البحرى ١٤٠٨ بالوجه القبلى فهذه يرادها السارى في خلالها في القبايل الحالكه الظلمة أنها هي والكفور قابضة موحشة لا فرق بينها وبين القبور وبجالتها هذمتكون مطعما للعصابات المسلحة وفريسة للصوص .

والحكومة مضمومة إلى أهالى تلك البلاد بغير أجرهم لا يؤخذ من خزينة الحكومة بل من فريضة تفرض على الأختاب وتدرج بالميزانية باسم رسوم انقراضه فريضة خاصة لتوفر شروط الأمن ببلاد هؤلاء المزارعين .

والسدالة تفضى أن تتفق كل هذه الضريبة في هذا السبيل وحده وكان المأمول من يديهم عروة الكيس لا يميلون ما فيض من هذه الضريبة على الاحتياطي كما حصل في سقى ١٩٢٣-١٩٢٤ و ١٩٢٤-١٩٢٥ كما يعلم من الحساب العمومي الخاص بالسنة الأولى والحساب الخلقى الخاص بالسنة الثانية .

لأرب الذى يحسن أحواله على الاحتياطي هو ما يقبى من المقرر لمصالح الحكومة بالميزانية لها . ولم يتيسر صرفه . لأن المسألة كما أنها مستعدة لدى تلك المصالح بكل ما يحتاج زيادة من المقرر لها أن تحافظ على إضافة الباقي منها على الاحتياطي .

أما رسوم الخفوف فليس من شرائب الإيرادات العامة بل هي ضريبة خاصة كما سبق بيانه فلا يجب إضافة ما يتوفر منها على الاحتياطي . ولا يتخطر أن تصرف الحكومة أى مصادرة الخفوف .

وهناك بياناً للتصرفات التي حصلت في ضريبة الأختاب من سنة ١٩٢٣ لغاية سنة ١٩٢٥ التي وجد لها ميزانيات وحساب تختبى بين أيدينا يعلم منها مقدار الوفرفى تلك الحقبة :

السنة	المربوط	التحصي	غير المتحصي	مقدار الوفرفى	ملاحظات
١٩٢٣-١٩٢٤	١٣٨١٠٠٠	١٣٨١٠٠٠	١٣٨١٠٠٠	١٣٨١٠٠٠	٣٠٧٣٠٠٠
١٩٢٥-١٩٢٦	١٣٨٤٠٠٠	١٣٨٤٠٠٠	١٣٨٤٠٠٠	١٣٨٤٠٠٠	٤١٢٠٢٥٠
١٩٢٦-١٩٢٧	١٣٨٤٠٠٠	١٣٨٤٠٠٠	١٣٨٤٠٠٠	١٣٨٤٠٠٠	٤١٢٠٢٥٠
				٣٥٨٩	٤١٥٧٠٩

فلمة الوفرفى السنوات الثلاث هو ٤١٥٧٠٩ جنيا .

وحيث أنه لم يطبع الحساب الخلقى سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ غير أنى توصلت على تفاصيل لحساب فريضة الأختاب من المسألة وعلست منه أنه لأول مرة قرر أن يصرف لضباط الجيش القائمين بتعليم انقراض مرتباتهم من وفورات تلك الفريضة التي قدرها ٣٥٣٨ جنيا .

و ٥٠٠ مليم فانه يمكن بهذا المبلغ الحصول على ٢٤٤٦٢ مصباحا توزع على البلاد بحسب كثرة وصغرها وفقا لبيان الآتى :

جدة المصباح	عدد البلاد	مصابيح كل بلد
٨١٠٠	٩٠٠	٩
١٨٩٦	٢٣٧	٨
٤٥٧١	٦٥٣	٧
٥٤٠٠	٩٠٠	٦
٤١٩٥	٨٩٩	٥
٢٤٤٦٢	٣٥٨٩	

اما نفقة الاضائة فيجب على الجارى في المحطات ٥ قروش المصباح الواحد في لالى الشتاء، والبالغة الكمية يكون نفقة اضاءتها في الليلة الواحدة ٥ قرشا ولى الشهر ١٣٥٠ قرشا أى ١٣٥ جنيه يؤخذ من توفير بعض الخضر وما يتوفر من قرضه الاعطاب لانه بعد اضاءة تلك البلاد يساج من النور يشرف عليها وعلى مبانيها لعل اعمدة المصابيح فانها لا تحتاج للمدد الزاخر من خضرها الحالىين ويكون بوجود النور سهلا مع باقى الخضر اذ يأمروا بهم اذ يسلم عليهم رؤية الداخل والخارج .

فانما ننضم دولكم وحلتم هذا البيان ما يستحقه من الاعتبار ونظرت اليه بعين القبول كان ذلك كفيلا بحل معضلة من أعقد المعضلات وهي مسألة الأمن العام اذ يقوله تنديد اركانها في تلك البلاد ويخلف اهلها وذوارهم في الحال والاستقبال من الجليل ما تستحقه من الاجل والاكرام .

وهذه فرصة سانحة ، والفرصة سريعة القوت بطيئة البود .

وغضضوا دولكم بقبول جليل الاحكام

٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ أمين سائى

دولة مللى يكن ياها - وفورات الخضر في الستين الذين ذكرها حضرة العضو المصترم حيث اثل ميزانية الدولة ، وقد حدث عجز في مصروفات الخضر في السنة الماضية قامت وزارة المالية بتسليده ويحتمل ألا يتوفر شيء في هذا العام بل أن مسألة اارة القرض ستكون موضع بحث الحكومة عند النظر في تحسين احوال القرض على وجه عام .

(تصفيق) :

سعادة أمين سائى ياها - لقد أذنت وزارة المالية باستعمال ما توفر في العامين الماضيين من خضيرة الخضر في سد عجز البورد الأخرى من ايراب الميزانية مع أن الفرضة التي ينفقها العجزه والقرواء ليست من الضرائب العامة التي يجوز استعمالها لست نفقات مصالح أخرى لأن هذه الفرضة تقع لاستقبال الأمن العام واتارة البلاد توفر مدحا كبيرا من الخضره ولا يحصل البلاد تحت سيطرة الصهايات المسلحة من القصوص وغيرهم .

ان نفقات الحراسة يتحملها الأهالى دون أن تتكبد الخزنة شيئا منها وهم فضلا عن هذا يقومون بتعيينهم من المصاريف بما ينفقون من خضيرة

القطن والضريبة المتقاربة بل وباقي الضرائب لأن المشتري اذا اشترى شيئا من محصولات البلاد فانه عند تعيين ثمنه يراعى أن ينقص منه اجرة التصدير لجهة التي يريد أن يرسل اليها تلك المشتريات كما ينقص أيضا ما ينفقه في الرسوم الجمركية اذا أراد أن يرسلها الى الخارج فهم بذلك لم يصيبهم من الأذى عشرين مليون جنيه ايراد الجمارك والسلك الحديدية فهلا اكتفينا بذلك وأغفيناكم من أن يؤخذ منهم ما دفعوا لنفقات الخضر ليسد به العجز في ايراب أخرى .

أخذ المجلس في نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ (عن القسم الخاص بوزارة المعارف العمومية ومبثات التعليم في الخارج) .

تليت الفقرتان ٣٥ و ٣٦ من التقرير المذكور وهذا نصها :

٣٥ - بعد ما تقدم ترى هذه اللجنة ابداء جملة ملاحظات عامة عن أمور خاصة بهذه الوزارة وقد تكلمت لجنة المالية بمجلس النواب عن بعضها :

٣٦ - للملاحظة الأولى - كان من وراء تعديل مناهج التعليم الأخير الذي قضى بزيادة مدة الدراسة والتعليم الابتدائي والثانوي تخفيض في سنى الدراسة خصوصا اذا لوحظ أن سنى الدراسة في المدارس العليا حسب النظم الحديثة خراج من أربع أو خمس سنوات وأن التخليد لا يدخل المدارس الابتدائية الا بعد أن يقضى اما ثلاث سنوات برياض الأطفال أو ستة بالمدارس الأولية فتكون مدة الدراسة متقاربة بين خمسة عشر عاما وثمانية عشر عاما اذ لم يضاف التخليد عائق في سنى الدراسة المختلفة وهو أجل طويل قد لا يقدر على تحمله . كما أن مناهج التعليم متقلة بالواد مما قد لا يشجع الأثر المطلوب من التعليم للمدوس وأن سياسة التعليم بمصر حاليا ولاما لم تكن واضحة بل ومضطربة ولم يعرف لها أساس ثابت تقوم عليه .

وقد اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب في هذا الصدد تشكيل لجنة خاصة يكون من مهمتها .

أولا - بحث أعمال الادارة العامة بوزارة المعارف .

ثانيا - بحث نظم التعليم ومناهجه في مختلف انوامه واقسامه ومراجعة قوانينه ولوائحه واقتراح ما يرى ادخاله من تعديل فيها .

ثالثا - تحرير سياسة التعليم العلمية والمالية .

رابعا - وضع مشروعات القوانين واللوائح الخاصة باقسام التعليم المختلفة تبعا لما يتقرر من سياسة التعليم العلمية والمالية .

خامسا - اقتراح كل ما يرى رفع مستوى التعليم في الدولة المصرية .

وبنى نظرهذا الاقتراح أمام مجلس النواب . فبرمى والى وزير المعارف أشكال لجنة عامة ليبحث مناهج التعليم ويخططه ولجنة خاصة لفحص مسألة الكتب والأدوات المدرسية كما شكل لجنة أخرى لدروس حالة الخازن وتنظيم أعمالها وأنه ميسر في تأليف لجنة تكون مهمتها بحث جميع أوجه الاقتصاد فيها تتعلق بمشروعات الوزارة وأنه يرى أن ما اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب من وجوه الاصلاح يسهل في مهمة هذه اللجنة المختلفة كما أن أمر بحث أعمال الادارة العامة بالوزارة المذكورة مسألة ادارية تدخل في اختصاص الوزير وأنه سيتناولها بنفسه . وهذه اللجنة ترى أن ما قرره آتفا معالى الوزير للموحي اليه يقوم تماما بالفرض الذى دعى اليه لبلجنة المالية بمجلس النواب

باعتراحها سالف الذكر وتوافق على ما قرره معالي الوزير وتعامل أن تقوم اللجنة التي شكلها ويشكلها معالي (وردت في جيارته) بإتمام مهمتها وأن يتم معاليه أيضا بحث الإدارة العامة قبل نظر ميزانية السنة المقبلة .

حضرة عمود أبو النصر يك - لي ملاحظة على ملاحظة لجنة المالية في تقريرها عن سنى التعليم ومواد الدراسة .

فلجنتنا المالية ترى أن في زيادة سنى الدراسة على النحو الذى قرره المناهج التى وضعت سنة ١٩٢٥ ، تراه أمرا لا يتفق مع مصلحة التعليم وتكمل على هذا بأن مدارس روضة الأطفال يقضى فيها التلميذ ثلاث سنوات وأنه اذا قضى عشر سنوات أخرى في التعليم الابتدائى والثانوى . وأضيف الى هذه العشر خمس سنوات أخرى أو أربع للتعليم العالى ، كانت مدة التعليم متراوحة بين خمسة عشر عاما وثمانية عشر عاما . وهذا ان لم يضاف التلميذ بعض العقبات .

اصحوا لي بأن الاظح من هذا الحساب الذى قرره لجنة اثبت مدة دراسة رياض الأطفال ليصبح أن تتأخر في حساب سنى الدراسة ، فمدارس رياض الأطفال هذه إنما وضعت لتنمية الجسم وتقوية البدن ، وتدريب الطفل على أن يتعود الذهاب الى المدرسة ، فهو في حقيقة أمرها ليست مدارس تعليم . وإنما هي معاهد تربية يتكون فيها الطفل لأن يتدرج بعد في تلك المدرسة يتعلم فيها ويتعود الذهاب إليها والدراسة فيها . فليس إذن من الصواب في شيء أن تنحصر مدة رياض الأطفال في سنى التعليم ، وفوق هذا فإن الذى يوجد منها بمصر حتى هذا اليوم أربعة معاهد فقط ، وليس كل تلميذ يذهب الى المدارس الابتدائية مع هذه الحال يكون قد مرّ قبلها في مدارس رياض الأطفال ، بل الأسر الواقع أن بعض الأطفال يتسدى في تعليم حروف الهجاء في بيته ، ومنهم من يتأخر في كتاب أوفى مدرسة أولية ولا يدخل المدرسة الابتدائية حتى تكون سنة قد بلغت السابعة .

وكان العمل حتى سنة ١٩٢٥ جاريا على تحديد سنى الدراسة في المدارس الابتدائية بأربع سنين . ولكن التجارب التى ظهرت من هذا التحديد أوضحت اللجنة الفنية المشار إليها في تقرير لجنة المالية والتي صدر بتشكيلها قرار وزارى في سنة ١٩٢٥ ، تلك اللجنة التى ينظر بها بعض حال التعليم على اختلاف درجاته وبناء على ما وصلت إليه من تجارب وأوصايات تهتمت لها ، رأت أن التلاميذ الذين ينظمون في تلك المدرسة أيام كانت مفضا أربع سنوات يقضون في غالب أمرهم ست سنوات . لأنهم حين ينظمون في تلك المدرسة يكونون قد جاؤوا من طرائق مختلفة ، فهذا من كآبه وهذا من بيته وذلك من رياض الأطفال ، وهذا لا يكون التلاميذ متكافئين متكافين ، وتلقى عليهم دروس السنة الأولى وهنا اللغة الإنجليزية ويستمرزون على هذا المنوال حتى السنة الرابعة ، وهنا يقعون في الطريق راسيت وقد مضى عليهم في المدرسة ست سنوات وذلك لأنهم لم يوضعوا من المبدأ في قالب واحد . ولم يتكثروا على أسلوب متحد يقدم لهم ما يلقي عليهم .

من أجل هذا كانت سؤالات اللجنة حتى سنة ١٨٩٧ خمس سنوات في التعليم الابتدائى ، منها سنة تحضيرية

حضرة عزير ميمبندى - هذا تضعيع الوقت ونحن الآن ننتظر في الميزانية لا في مناهج التعليم .

حضرة عمود أبو النصر يك - إذا أرجو الزملاء أن يتكثروا ، أنى أنكم على ملاحظة أيتها لجنة المالية في تقريرها ، وقد يكون لها أثرها في اللجان المشار إليها في التقرير ولو أن الجهة المالية لم تتعرض لهذا الموضوع ما تكلمت فيه .

دولة الرئيس - اللجان التى تشير إليها لا تأخذ كلام لجنة المالية قضية سلبية دون بحث .

حضرة علي عبد الرزق يك - لو كان حضرة عمود أبو النصر يك اقتراح ليقلعه للجلس حتى لا يضيع وقته سلى .

حضرة عمود أبو النصر يك - أنا أعرف أن المجلس رئيسا واحدا ، وأنا لا أسمع لحضرتك بأن تطالني بمثل هذا .

حضرة علي عبد الرزق يك - اتبأ أوجه كلامي المجلس ، وأقرض على تصرفك هذا ، والمجلس هو الحكم بيني وبينك .

حضرة عمود أبو النصر يك - لا توجه كلاما الى ، وماندت الملاحظات تبدي وتسل علينا في الحق كرايحي في ابداء ملاحظاتك عليها وآرائي فيها . حضرة صاحب الدولة عدل يكن باشا - اصبح لي يا صاحب الدولة الرئيس أن أتكلم بصفة كوني عضوا في المجلس لا رئيسا للحكومة أن أبدي أن النقاشه هي أن المجلس رئيسا ووجهه الذى يدير الجلسة وأما حضرات السكبريين اذا شاعوا الكلام فيجب أن يتكلموا مرأى بهم . (ها انصرف حضرة صاحب الدولة عدل يكن باشا) .

حضرة عمود أبو النصر يك - قلت ان ملاحظتي على ملاحظة اللجنة المالية هي أنى أخشى كثيرا أن يكون ملاحظتي أثر على أئحان حضرات الأعضاء الذين تتألف منهم لجنة البحث في أحوال التعليم ومناهجه ، ولا أستطيع أن أترك ملاحظتي الا الانا ببيت لحضراتكم من الحقائق التاريخية عن التعليم وسياسة ومدته مالم يحوز هذا التقرير .

لم يكن بدنا أن نمثل سنى التعليم الابتدائى والثانوى في بلادنا الى عشر سنين لأن التعليم ونهجت سياسته وتقرر أساسه بنصوص الدستور لا كما يقول تقرير اللجنة ، وأساس هذا التعليم ، تعمير التعليم الاوالب ، وهو الأساس الاوكل ، وأما الأساس الثانى فهو ربيع سنوى التعليم الثانوى وما يؤدى إليه ذلك من رفع مستوى التعليم العالى حتى يخرج رجلا يستطيعون أن يشغلوا المناصب المالية بكفاءة وبقدرة لا كما كان عليه الحال في العهد الماضى بيد رؤساء يصرفونه كما يشاؤون . ولا يخرجون به الا عمالا للوظائف الصغرى يعيشون فيها أذلاء ، فانما قالت اللجنة اليوم أنه لا أساس لسياسة التعليم عندنا قلت لها ان سياسة التعليم عندنا قد وضعت وظهرت من سنة ١٩٢٤ وذلك حيث ابتدئ في سياسة التعليم الإلزامى الذى تخروله يومئذ مائة ألف جنيه انتهى بـ ١١٩ مدرسة . وبجاءت سنة ١٩٢٥ فاستقرت سياسة التعليم على هذا الطريق . وأنشأت الوزارة ٧٨٠ مدرسة خصصت لها ٤٦٩٠٠٠ جنيه وكسور .

صرفت على انشائها وتكوينها ومطافئها وإعداد السند لها من مدارس معلمين ومعلمات وغير هذا .

فسياسة التعليم واضحة وسياسة المعارف فيها واضحة كذلك إذ تبين لهذه الوزارة بعد الفحص أن هذا النوع من التعليم عند تميمه لا يستلزم أكثر من ثلاثة ملايين جنيه وكسور وذلك على خلاف ما كان قد رآه المالية من أنه يستدعي ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لإخراجه من حيز الفكر إلى حيز الوجود في حين أنه قد ظهر للمعارف أن ستة آلاف المدرسة والخمسة المئاة لنشر التعليم الإلزامي لا تستدعي أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات وكسور، وقد بذلت وزارة المعارف في سنة ١٩٢٤ بنشر التعليم الإلزامي وتوسعت فيه في سنة ١٩٢٥ سائرة على هذا المنهج بما تستحق عليه أجزل الشكر .

أما فيما يخص رفع مستوى التعليم الإبتدائي حقيقة الأمر أنه لا زيادة في سني دراسته مطلقاً إذ السنة الخامسة التي زِيدت لا تخرج من أنها سنة تحضيرية تعد للتلايد، وهي إذن من مستلزمات التدريس لتهيئة مداركهم لهذا النوع من التعليم وحتى يتقارب ملكة الفهم فيهم وتكون عقولهم واحدة فيسبوا في السنين الثانية والثالثة والرابعة والخامسة متقاربين لا متعثرين ولا متخلفين ، وقد أُرشد إلى هذا ما قلته رجال التربية والتعليم من الإحصاءات التي عملوها والأشهرار التي لاحظوها في اليهود السابقة حين كانت الدراسة في أربع سنين .

هذه السنة التي زادوها كانت تضع حتماً ، ومع ضياعها كانت تضع سنة أو ستان ، لأن التلاميذ يدخلون التعليم الإبتدائي من جهات مختلفة كما قدمت ، وكان المعلوم بأنهم المشاق من هذا البائن . ومن أصعب الأمور معالجة تعليم الأطفال ، وإلزام من هذا الصناء كانت النتيجة سيئة لاختلاف بيئاتهم بدئاً أصحهم . وهنا تظهر لنا حقيقة الأمر، وهي استعصاء تلقى التعليم بدرجة واحدة على هؤلاء التلاميذ، فإذا سلكا الطريق الذي استقر عليه رأى اللجنة الفنية في زيادة سني التعليم وصلنا إلى نتيجة باهرة، وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى التعليم الثانوي بعد زيادة سنة أيضاً استعملنا في هذا الوقت أرب زبيل أبنائنا إلى الجامعات ليتفوقوا فيها التعليم الزائق وكانوا كاخولتهم في جامعات أوروبا، وهناك فقط يمكننا أن نقول أننا وصلنا إلى رفع مستوى التعليم العالي ، وهذه هي غايته المنشودة .

هذه ملاحظاتي أحببها على الفقرة الأولى ، ولما لاحظت أخرى أحببها فيما بعد .

دولة الرئيس — ما نتيجة كلامك هذا يا أبا النصر بك ؟

(تصنيق) .

حضرة محمود أبو النصر بك — أشكر دولة الرئيس على هذا السؤال وأؤكد أن الفرض الذي أرى إليه من كلامي هذا اتساق هو عبارة الفكرة التي سادت الأذهان واتجهت إليها الأفكار من أنه يجب اقتصاص سني التعليم .

دولة الرئيس — وهل تمارض في تأليف اللجنة الفنية التي ستقرر من نتائج التعليم ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — لا . أني لا أمارض في هذا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — أن ما حدثا بلجنة المالية لإبداء ماورد في تقريرها من الملاحظات هو الانتقادات المبدئية التي وجهت إلى التغير الذي أدخل على مناهج التعليم واللجنة لا تقصد بذلك إلا أن تلفت نظر الحكومة إلى بحث هذا التغيير حتى إذا وجدته مفيداً أقرته والا عدلته ولذا ذكرت اللجنة في آخر الفقرة ٣٦ من تقريرها أنها توافق على ماقرره معالي وزير المعارف من تشكيل لجنة عامة لبحث مناهج التعليم فنحن إذن متفقون ولم تكن هناك ساجبة لهذه الاطالة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك يطلب الكلام .

دولة الرئيس — أعلن أن الموضوع استوفى بحثه .

حضرة أمين سامى باشا — أنا لا أعارض في تأليف اللجنة ولكني أريد أن أقول شيئاً خاصاً بمسألة انجاح التعليم .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — طلبت الكلمة فليت بحسب أن الموضوع استوفى بحثه وبعد ذلك أذن لسعادة أمين سامى باشا بالكلام فيجب أن يؤذن لي أنا أيضاً .

سعادة أمين سامى باشا — تنازلت عن الكلام .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك كان يرى بكلامه هذا إلى إزالة أثر تخيل أنه وقع في القفوس أو بعبارة أصح لازالة أثر يعتقد أن القفوس في البلاد تأثرت به من أعمال الوزارة الماضية . فكان المسألة تكاد تكون حزبية لا مسألة دفاع . أردت أن أفند هذا فتعني إخواني من الكلام بحسب أن المسألة قد استوفى بحثها فذلك تنازل من الكلام . دولة الرئيس — أريد أن ألفت نظر معالي وزير المعارف إلى وجوب بحث اللجنة في أن مناهج القسم الأدبي من المدارس الثانوية تشمل كثيراً من العلوم ومناهج القسم العلمي تشمل كثيراً من الآداب ويضم عن ذلك أن متخرجي القسمين يكونون متوسطي المملومات في مواد كثيرة ولا يتضلعون في شيء خاص منها .

معالي وزير المعارف — هذا الموضوع داخل في اختصاص اللجنة العامة .

دولة الرئيس — هم حضراتكم موقوفون على التقريرين ٣٦ و ٣٧ من تقرير اللجنة ؟

أصوات : موافقون .

تليت الفقرات من ٣٧ إلى ٤١ من تقرير لجنة المالية وهذا نصها :

٣٧ — الملاحظة الثانية — لاحظت هذه اللجنة بوجه عام أن مصروفات وزارة المعارف بالنسبة لمعلم ما تقوم به الآن من الأعمال شيئا من الاسراف فالتعليم بها يتكلف أكثر مما يتكلف مثله في أغنى ممالك أوروبا كما تسرف أيضاً فيما تنفقه لاختصاص كتب الدراسة وأدوات التعليم وما تنفقه أجزاً لا ما كان لي تستأجرها .

وقد قام حضرة وكيل مراقب مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة بعمل إحصاء دقيق في هذا الموضوع بين به ما تنصرفه الحكومة المصرية وما يصرف في الجزائر على التبليغ والطالب في أنواع التعليم المختلفة، وقد جاءه

٢٠. للدرسة السنية والمطبوعات السنية و ١٢. للدراسة الباث الثانوية و ٢٠. للدراس الابتدائية للبنات و ١٧. للدراس الثانوية للبنين و ٥. لدراسة القضاء الشرعي و ١٤. لدار العلوم و ١٠. للمعلمين العلياء و ١٥. للمعلمين الثانويين و ٢١. للدراس الابتدائية للبنين .

وترى هذه اللجنة أن هذا المقرر من المحصل قليل ويجب زيادته على الخصوص في مدارس القضاء الشرعي ودار العلوم والمعلمين العلياء ومدرسة الباث الثانوية كما ترى أن رفع إعطيه كل مدرس في المدارس الثانوية من المحصل أسبوعيا إلى ١٩ أو ٢٠ حصص وما يعطيه للمدرس أسبوعيا من المحصل في مدارس البنين والبنات الابتدائية إلى ٢٢ أو ٢٣ حصص يأتي حتى اقتصاد يذكر ولا تعتبر هذه الزيادة حلا على المدرسين لأنها زيادة مقبولة .

١٤ - وفي هذا الصدد تذكر هذه اللجنة ما سبق أن ذكرته في تقريرها الخاص بالإيرادات أنها ترى مبدئيا أنه لا يحسن الإبقاء على رفع أجور التعليم الحالية إلا بعد إجراء مفاوضات الية بالفترة السابقة وبعد ظهور أنه لا يتيسر الحصول على المسال المطلوب من وجوه أخرى مع مراعاة عدم الإضرار بالمرافق الأخرى للدولة .

وقد فرسما إلى مقرر لجنة المالية مجلس النواب رأى تلك اللجنة فيما أرتأته من بحث أمر رفع أجور التعليم أن اللجنة المذكورة لا تصر على رأيا إلا إذا ظهر بعد الاقتصاد في الموظفين والأدوات والكتب المدرسية وإزالة جميع أوجه الإسراف في باقي أعمال وزارة المعارف أنه ما زال هناك فرق كبير بين ما يتكفله الطالب وبين ما يتصرف به من أجور التعليم .

حضرة محمود أبو النصر بك - أعتقد أن المرجح في مسألة المحصل يجب أن يكون لجنة مالية ومن الصعب أن تعرض هذا إلى ذلك .

دولة الرئيس - لا شك في أن اللجنة ستعظر في مسألة مد المحصل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذه ملاحظة ابتدئ بها لجنة المالية مجلس الشيوخ .

حضرة محمود أبو النصر بك - قد يكون رأى اللجنة في هذا الموضوع خطأ؟ سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - بنت اللجنة على ما هو جار في مدارس أخرى سيد على منافع وزارة المعارف ولما نتاج باهرة .

مطلى على الشمسى افندى (وزير المعارف) - على كل حال فان ملاحظات لجنة المالية كلها ستكون موضع عناية وبحث اللجنة الفنية .

وافق المجلس على الفقرات من ٣٧ إلى ٤١ من تقرير لجنة المالية .
تليت الفقرتان ٤٢ و ٤٣ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٤٢ - للاطلاع الثالثة - وهذا وقد قامت هذه اللجنة يبحث في حالة الإسكانة الموجودين حالا في وزارة المعارف لمعرفة ما إذا كان القائمون منهم بالتحريش في المدارس الثانوية والابتدائية حاصلين على الاجازات التي تؤهلهم إلى التحريش بتلك المدارس والسبب الذي دعا هذه اللجنة إلى البحث المذكور ما هو مشاهد (وارفعت الشكوى منه كثيرا) من انخفاض مستوى التعليم في تلك المدارس . فتبين من الاحصائيات التي وردت لجنة من وزارة

هذا الاحصاء ما نصه :^{٢٢} إذا راعينا قيمة نفقات الطالب ومتوسط عدد الطلبة بالنسبة إلى كل مدرس في إنجلترا يمكن لوزارة المعارف العمومية تعلم ٧٧ بالمائة أزيد من مجموع الطلبة والطالبات المقبولين بالمدارس الآن^{٢٣} وكان من نتيجة هذا الاحصاء أن لفتت وزارة المالية وزارة المعارف لما أتجه الاحصاء المذكور .

وفي نهاية هذا التقرير كشف (ملحق رقم ٤) (راجع ملحق رقم ١ لهذه المضبطة) بتكاليف الطلاب في مختلف المدارس التابعة لوزارة المعارف عن سنة ١٩٢٤ حسب ما جاء بالاحصاء المتقدم ذكره .

٣٨ - هذا ولما أن غاشت هذه اللجنة وزارة المعارف في أمر ما يتكفله الطالب في المدارس المختلفة في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ قدمت كشفا بذلك لم تضم فيه ما يخص الطالب في تلك المدارس من مصاريف الإدارة العامة البالغ قدرهما (حسب تقديرها) ٣٦٧,٠٠١ ج. وإذا حصل تخصيص هذا المبلغ على عدد التلاميذ الوارد بالكشف المذكور فانه يخص الطالب في المتوسط ٩ جنيهات و ٤٠٠ مليم وهو ما يجب ضمه إلى القيمة الواردة بالكشف المذكور عن كل صنف من أصناف التعليم .

ومع اختلاف سببي المقارنة وإضافة ما يخص الطالب في مصاريف الإدارة العامة إلى ما ورد بكشف وزارة المعارف ترى هذه اللجنة أن تكاليف الطالب حسب ما جاء بالكشف المذكور مضاعفا لما ما يخص الطالب في مصاريف الإدارة العامة لا تخلف كثيرا عن التكاليف التي أوردتها حضرة وكيل مرافق مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة في الكشف المتقدم منه بل يرى أن من بين التكاليف المدفوعة بكشف وزارة المعارف ما يزيد على ثلثها في كشف حضرة وكيل مرافق مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة . مثال ذلك مدرسة الهندسة والمدارس الصناعية. وقد أدرجت صورة الكشف المتقدم من وزارة المعارف بأمر هذا التقرير (ملحق رقم ٥) (راجع ملحق رقم ٢ وتابعه لهذه المضبطة) .

٣٩ - وهذه اللجنة لا تشك مطلقا في أن هناك اسرافا فيما يتكفله الطالب بمدارس وزارة المعارف إذ من المعلوم لدينا أن التعليم في مدارس ابتدائية وثانوية - تدار تماما حسب النظام المتبع في وزارة المعارف ويخوق مدارس المعارف في نتائجها - لا يتكفله فيما يتكفله مثله في مدارس وزارة المعارف إذ لم يبلغ مجموع تكاليف الطالب في سنة ١٩٢٥ في المدرسة الثانوية إلا ٣٣ ج. م وفي المدرسة الابتدائية على عدم تناول طعام اقتناه سوى ١٠ جنيهات و ٥٠٠ مليم وفي مدارس الباث ٢٠١ جنيتها .

٤٠ - وترى هذه اللجنة أنه لا يمكن منع الإسراف الموجود فيما تقوم وزارة المعارف به من الأعمال إلا : (١) بحيث تكون الإدارة العامة وإزالة ما هو مشاهد فيها من زيادة المراقبين والمفتشين وغيرهم من الموظفين الذين لا تدعو الحاجة إليهم . وبسبب على إقامة المفتشين في الإكفاء إلى اختصاصهم بالعمل فيها لا بالقاهرة (٢) والاقتصاد في الأدوات والكتب المدرسية (٣) وزيادة عدد التلاميذ في الفصول التي لا تضر الزيادة فيها . بسير التعليم (٤) وزيادة متوسط ما يعطيه للمدرسون بالمدارس المختلفة من المحصل أسبوعيا إذ تبين أن ما يخص المدرس أسبوعيا من المحصل في المدارس المختلفة هو كالاتي :

الوارد من وزارة المعارف أنه يوجد ٦٦ مدرساً وطنياً حائزون لدبلوم مدرسة المعلمين العليا يقومون بتدريس اللغات الأجنبية بتلك المدارس وهو ما يوازي نصف عدد المدرسين الأجانب. ولما أن كانت هذه اللجنة ترى تلافياً للشكوى العامة المذكورة من ضعف الحائزين لشهادة الدراسة الثانوية قسم ثانٍ في اللغات الأجنبية التي يتلقونها ضعفاً ظاهراً أن يحصل بتدريس تلك اللغات في المدارس الثانوية بمعرفة مدرسين أجانب حائزين للإجازات التي تؤهلهم لتدريس تلك اللغات فهي توصي باتباع ما سبق ذكره حتى يكون المتخرجون من المدارس الثانوية في ملين بتلك اللغات بدجة يمكنهم من متابعة دروسهم العالية متابعة مفيدة .

حضرة محمود أبو النصر بك - اللجنة تطلب من الوزارة أن يكون تدريس اللغات الأجنبية بمعرفة مدرسين أجانب تلافياً للشكوى من ضعف الحائزين لشهادة الدراسة الثانوية في اللغات الأجنبية والواقع أن وزارة المعارف جرت بالفعل على هذا وكشفت لوزارة المالية بأن يكون اختيار المدرسين الأجانب بطريقة غير المنصوص عنها في مفرد الاستعداد للموضوعة لذلك، وللمسئلة ما زالت بين وزارتي المعارف والمالية وليس من الدليل أن تبدى اللجنة هذه الملاحظة الآن .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم يصل هذا إلى علم اللجنة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - للبلد لجنة أن تبدى كل ملاحظة تراها حتى تعيها هذه المعلومات من مصدر رسمى، أما أن تأخذ بما يقوله أحد الأعضاء فهذا ما لم يقل به أحد .

حضرة محمود أبو النصر بك - أنا صادق فيما أقوله .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - الصديق شيء والمصادر الرسمية شيء آخر، وأقول حضرة أنجيل أنما ترى كلها إلى تمييز سياسة الوزارة السابقة رغم أغف الأمانة .

حضرة محمود أبو النصر بك - لم أقصد هذا .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - بل قصده وهو ظاهر من شأنا كلامك .

حضرة محمود أبو النصر بك - إنما أردت الحق .

وافق المجلس على الفقرة ٤٤ من تقرير اللجنة .

تليت الفقرات من ٤٥ إلى ٤٧ من تقرير لجنة المالية وهذا نصها :

٥ - الملاحظة الخامسة - تبين من الإحصاء الخاص بأقسام البكالوريوس أن هذه الحركة التي بدأت في سبتمبر ١٩٢٢ تعلم من زاد سنة على الأمانة عشرة (وهو أقصى السن المقرر لتعليم في المدارس الأولية) من البكالوريوس قد صادفت نجاحاً باهرًا سواء في المدن أو في الأقاليم فزاد عدد الطلاب بهذه الأقسام من ٣,٢٨٦ في سنة ١٩٢٢ إلى ٢٢,٧١٤ في سنة ١٩٢٥ كما توقع بعد إنشاء الأقسام التي قررت مجالس المديرية ووزارة المعارف إنشاءها وصعدنا ١٨٦ قسماً لتكون جملة الأقسام البكالوريوس في القطر ٥٤١ قسماً) أن يكون فيها ٣,٧٩٦ متعلماً وعلى حركة يجب في نظر اللجنة تشجيعها لما فيها من عناية الأمانة بالنسبة لطيفة لا يمكن أن تشملها التعليم الأولى تتجاوز سنهم السن المقررة وسيكون لهذا التعليم أثر عظيم في حياة هذه الطوائف بما يجتهد من

المعارف وجود ١٣٧ مدرساً في المدارس الابتدائية غير حاصلين على دبلومات ما من مجموعهم البالغ ٧٧٧ وهو ما يوازي الخس النصف تقريباً كما تبين أنه حصل تبين ٩٧ من هؤلاء في ١٣٧ في سبتمبر ١٩٢٤ - ١٩٢٥ و ١٩٢٥ - ١٩٢٦ في الدارسين مما يدل على أن الوزارة لما اقتسمت في حركة نشر التعليم الابتدائي في السنتين المذكورتين لم يكن فيها المعلمون الحائزون لإجازات التدريس اللازمون للعمل بالمدارس التي انتشرت فاستعانت بأولئك المدرسين الذين لم يكونوا حاصلين لدبلوم تدريس بل ولم يمارسوا التدريس .

هذا وقد ذكر في الإحصائيات المشار إليها بأن من بين ١٣٧ مدرساً ساقى الذكر ٣٣ مدرساً يتابعون دراستهم بالقسم الليل بمدرسة المعلمين العليا .

وقد دلت تلك الإحصائيات أيضاً على أنه استخدم بالمدارس الثانوية في السنتين المذكورتين من المدرسين الأجانب ٩٩ مدرساً منهم سبعة غير حاصلين على دبلوم عالٍ وذكر أن السبب في استخدامهم هو عدم تيسر الحصول على فيهم من حاصلين على دبلوم عالٍ وترى اللجنة في هذا الصدد أنه يحسن عدم التوسع في التعيينين الابتدائي والثانوي إلا إذا تيسر وجود المعلمين الحائزين لإجازات التدريس اللازمين للتوسع المطلوب إذ من وراء استخدام ما لم تكن ييسر إجازات ولم يخصصوا لجنة التعليم ولم يمارسوه من قبل اصطلاح مستوى التعليم وهو أمر غير مرغوب فيه بالرة خصوصاً بعد ما تقر من نشر التعليم الأول وتعميمه .

وتأمل هذه اللجنة أن تتلاقى وزارة المعارف ذلك القصص بأن تحمل تدريجياً على أولئك المعلمين غير حاصلين على دبلومات ولم يكونوا قد تخصصوا من زمن بعيد للتدريس من هم أهل له من حاصلين على الإجازات القانونية للتدريس .

٤ - وهذه اللجنة لم توافق على إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية المطلوب إنشاؤها في العام الدراسي ١٩٢٦ - ١٩٢٧ إلا بعد أن تحققت من إمكان وجود المعلمين حاصلين على إجازات التدريس اللازمين لتلك المدارس إذ ظاهر من البيانات الواردة للجنة من وزارة المعارف أنه تمخض في شرويه سنة ١٩٢٦ و ١٠١ مدرس من مدرسة المعلمين العليا و ٧٦ مدرساً من مدرسة دار العلوم و ٧٩ مدرساً من مدرسة المعلمين الثانوية وهو أول عدد تمخض من هذه المدرسة التي أنشئت حديثاً .

حضرة محمود أبو النصر بك - ماذا تعبد اللجنة بإجازات التدريس الواردة في الفقرة ٤٢ . أقصد شهادة الدراسة الثانوية قسم ثانٍ ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اللجنة تعقد دبلومات التدريس .

وافق المجلس على الفقرتين ٤٢ و ٤٣ .

تليت الفقرة ٤٤ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٤ - الملاحظة الرابعة - بحثت هذه اللجنة أيضاً فيما إذا كان تعليم اللغات الأجنبية بالمدارس الثانوية يقوم به المدرسون الأجانب أو أنه يقوم به بعض المدرسين الوطنيين في المدارس المذكورة تبين من الإحصاء

دولة الرئيس — نعم . ولكنت تتكلم بدون أخذ .

وافق المجلس على الفقرات من ٤٥ الى ٤٧ من تقرير اللجنة .

تليت الفقرة ٤٨ من تقرير لجنة المالية وهذا نصها :

٤٨ — الملاحظة الثامنة — ذكر بتقرير هذه اللجنة عند فحص ميزانية سنة ١٩٢٤ أن نسبة ما تحسبه وزارة المعارف بنصفها من إيراداتها في سنة ١٩٢٢ تبلغ ثمانية وعشرين في المائة من مصروفاتها وأن الخزينة العمومية لا تحصل إلا ٧٧ في المائة من مجموع ميزانية الوزارة وقد ظهر من البيانات الواردة لهذه اللجنة من الوزارة أنه حصل تقدير إيراداتها في هذه السنة بمبلغ ١٥٥٠٠٠ ج ٣٠٠ وهو ما يوازي ٢٢ في المائة من مبلغ ١٨٨٤٠٠٠ ج ٢٠٠٠٠ المقتدر لمصروفات هذه الوزارة سواء في القسم الخاص بها أو بميزانيات مصالغ أخرى . وافق المجلس على الفقرة ٤٨ من تقرير لجنة المالية . تليت الفقرة ٤٩ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٤٩ — الملاحظة التاسعة — قامت لجنة المالية بمجلس النواب في سبيل التبدل على فكرة ما يتفق على التعليم بمصر الآن مع قلة ما يقع بعمل مقارنة بين عهدين من عهود التعليم بمصر مسروفا ونتيجة باختراست ساقى ١٩١٠ و ١٩٢٥ وهي أكرمته مرتت نتائج الامتحانات بصفة قاطعة وبنت تفصيل هذه المقارنة بالمصحات من ١٠ الى ١٠٠ من تقريرها وكانت نتيجة تلك المقارنة انه كان من الواجب أن يكون عدد تخرجيين مدارس وزارة المعارف في سنة ١٩٢٥ ، ٦٧٢٨ ، تلميذا وطالبا أى زيادة ٣٢٤٠ تلميذا و طالبا عما تخرج هذه المدارس فلا نأى متوسط ما تكلفه تخرج مدراس الحكومة سنة ١٩١٠ على اختلاف الشهادات ٢٨٩ جنيهًا و ٥٧٥ مليا ومتوسط ما تكلفه تخرج مدراس الحكومة على اختلاف الشهادات ٥٥٣ جنيهًا و ٨٥ مليا في سنة ١٩٢٥ أى زيادة أكثر من ٩٠ في المائة وهذه اللجنة توافق على صحة هذه المقارنة وتشترك مع تلك اللجنة في رأيها .

دولة الرئيس — هل حضراتكم ملاحظات على ما تقدم من تقرير اللجنة ؟

حضره جد ترك عبد الرزق بك — جاءه في الفقرة ٤٦ من تقرير اللجنة أن وزارة المعارف أجهت فكرتها في سنة ١٩٢٥ الى انشاء مشغل للفنون اليدوية لتعلم البنات أشغال التفصيل والقطر زواري أن يدخلن في برنامج هذه المدرسة تعلم البنات أشغال التفصيل (سقيال) حتى يمكن الاستغناء عن العمالات الأجنبية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — عمل التلفزيون ينظف تسماما عن أشغال التفصيل والقطر .

حضره جد ترك عبد الرزق بك — أربب أن يراد من ذلك أعمال التلفزيون ليستفدن وتستفيد منهن البلاد .

دولة الرئيس — هذه الرغبة يمكن لحضرتكم توجيهها الى معالى وزير المواصلات لأن مصلحة التلفزيون تابعة اليه وأخشى أن يتأخر بدم معرنة البنات المصريات اللغات الأجنبية .

حضره جد ترك عبد الرزق بك — على كل حال أرى أن وزارة المعارف يمكنها التفكير في هذا الموضوع .

تكون عقولها وتبني أخلاقها وتربية مستواها واعدادها لاثقان أعمالها والتفغن فيها . ولذا توصي هذه اللجنة بأن تتكرر وزارة المعارف وبجائس المدرسات في العمل على زيادة تلك الأقسام ليتمكن معظم تلك الطوائف من التعلم بها . هذا ومن المقرر أن التلم بهذه الأقسام بجائى .

٦ — الملاحظة السادسة — هذا وقد تبين أنه قد أجهت فكرة وزارة المعارف في سنة ١٩٢٥ الى انشاء مشغل في الفنون اليدوية لتعلم وتخرجن من يتحقن به من البنات على أشغال التفصيل والقطر زليفتن بذلك في حياتهن المستقبلية ويكون مورد رزق لمن وألق هذا المشغل بمدرسة المعلمات الأولية بنشبا .

وترى هذه اللجنة وجوب التوسع في هذا المشروع وانشاء مشاغل أخرى من هذا النوع في المدن لما في ذلك من امانة فكة كبيرة من بنات تلك المدن على كسب حياتهن من طريق شريف .

٧ — الملاحظة السابعة — افتت لجنة المعارف بمجلس الشيوخ هذه اللجنة الى الحالة السيئة الموجودة عليها الآن مدرسة الفنون والصنائع الملكية سواء من جهة مبانيها أو موقعها الحالي أو نظام الدراسة بها وهذه اللجنة بعد اطلاعها على ماورد اليها من لجنة المعارف والاحيال العظيم الموجود على هذه المدرسة إذ أنشأه في الرحيدة من نوعها في القطر المصري (حتى اضطرت وزارة المعارف الى انشاء أربعة فصول في السنة الملكية المغيلة) ترى أن يبقى بهذه المدرسة سواء من جهة مبانيها أو موقعها أو من حيث خطط الدراسة والمناهج التي أصبحت لا تتفق مع حالة التقدم السائرة اليها البلاد وتطلب وجوب رفع مستوى التعليم بهذه المدرسة .

حضره محمود أبو النصر بك — لا عمل للفت نظر الوزارة الى العناية بهذه المدرسة مادامت قد شرعت في ذلك بالفعل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — أفن أن معالى وزير المعارف هو الذى له أن يقرر ذلك لأن عنده العلم الصحيح وكل ماصمناه من مصالحه هو أنه كلف المسيو بوزا بذلك .

حضره محمد احمد الشريف بك (السكرير البرلىانى) — الاظح على حضره محمود أبو النصر بك أنه يتكلم بلا استقنان فضلا عن أنه يتكلم وهو جالس وهذا مخالف لأدابنا ونظامنا .

حضره محمود أبو النصر بك — وأنا لا أقبل كلاما من أى عضو خلاف الرئيس .

أصوات .

حضره محمود أبو النصر بك — لم يؤذن بالكلام لأحد .

حضره ابراهيم نور الدين بك — قبل أن نمر على ماجرى من الكلام أوجه نظر المجلس الى أن حضره محمود أبو النصر بك يقول انه لا يقبل كلمة من عضو لم يؤذن له الرئيس بها ، فهل على المجلس أن يقبل منه كلاما كلما أراد أن يتكلم بغير إذن ؟ ما هذا ؟ طليق حضره الأستاذ عند حله ولتبع ما يأسر فيه باتامه .

حضره محمود أبو النصر بك — ليسمح في دولة الرئيس أن أقول ان دولته هو الذى له أن يدير المجلس .

ثانياً - السالم - هل يشغل سكتين متواليتين أو أكثر من طلبة المدارس العالية في امتحانات النقل بها بأن يتسبب إلى المدرسة التي رقت منها على شرط أن يكون نظام الانتساب مقرراً بالمدرسة .

ثالثاً - تصمم نظام الامتحانات الملحقة في جميع الامتحانات العامة من ابتدائية وثانوية وعالية على القاعدة التي سارت عليها وزارة المعارف في سنة ١٩٢٤ وكذلك في امتحانات النقل بالمدارس العالية وحمل امتحانات ملصقة لامتحانات النقل في المدارس الثانوية والابتدائية إذا سقط التلميذ في مادة واحدة وقد وعد سالي وزير المعارف أمام مجلس النواب في هذا الصدد بأن يعطى هذه الاقتراحات وضعها بما ذكر أثناء المناقشة في مجلس النواب كل المادة كما قرر معاليه بأنه سيوضع نظام مؤقت لامتحانات الملصقة في هذا العام سيظهر قريباً .

حضرة عمود أبو النصر - هل يسمح سعادة المقرر بأن يوضع لنا هل انارت طالب من مدرسة الهندسة أو الطب يمكن أن يتسبب إليها ؟
سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - انا كان الانتساب مقرراً بها فيمكنه ذلك .

دولة الرئيس - هل لحضراتكم ملاحظة على الفقرة ٥٠ من تقرير اللجنة ؟

أصوات : لا

بليت الفقرتان ٥١ و ٥٢ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٥١ - وهذا وقد وافق مجلس النواب على اقتراح بطلب تخفيض أجور التعليم لأهالي مديرية أسوان في المدارس الثانوية والخصوصية والعالية بنسبة ٥٠ في المائة وهذه اللجنة توافق على الاقتراح المذكور لما فيه من المساعدة لأهالي تلك المديرية نظراً لحالة الفقر التي هم عليها بسبب موقعها الجغرافي .

٥٢ - وقد تهممت أيضاً اقتراح أمام مجلس النواب بطلب إلغاء الاحتاد انخاص بمدرسة البنات بفصر الفواره واستند المقترح على أن هذه المدرسة خاصة ببنات الأخوان وأن ما تقدمه الطالبات فيها من أجور التعليم لا يوازي ما يصرف عليهن فيها ولكن المجلس رفض هذا الاقتراح وترى هذه اللجنة موافقته على ذلك لأن وجود هذه للمدرسة يسد قصصاً كثيراً يشكو منه كل من لا يريد من للصيرن تعليم بناته بالمدارس الأجنبية التي تتعادل في الدرجة مع المدرسة المذكورة .

حضرة عزيز ميم افندي - مناسبة ما جاء في تقرير اللجنة من مدرسة البنات بقصر الوابرة أريد الرأي القائل بأنه لا يصح مطلقاً تخفيض الأجرة وجعلها طبقات متفاوتة طبقاً من الأضياف تحاييم وزارة المعارف بالما وطريقة من الفقراء لا تصرف على تعليمهم شيئاً والذي أراه أن تخصيص مبلغ لإنشاء مدرسة لبنات الأخوان فيه ظلم كبير ويحسن بوزارة المعارف أن تصرفه لإنشاء مدرسة أو مدرستين للزلازل الفقراء .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أظن أن المحافظة على الأخلاق في المدارس أمر جدير بالنظر فإن المدارس التي تكون مصروفاتها قليلة يمكن لكل طبقة من طبقات الأمة ارتباها وهذا ما يشكوه الكثيرون الذين يريدون المحافظة

سعادة عمود صفوت باشا - بدأت وزارة المواصلات الآن في تسيير نظام التليفون وجعله (أوتوماتيك) وبذلك ستستغني عن الامانات فلا محل للرجعة التي يبذلها حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك .

حضرة محمود أبو النصر - جاء في الفقرة ٤٩ من تقرير اللجنة أنه للتدليل على كلفة ما يتفق على التعليم حصلت مقارنة بين ما كلفت يتفق في سنة ١٩١٠ وما أتفق في سنة ١٩٢٥ وأرى أن مقارنة كلفه لا تجوز لأن ميزانية الدولة كانت في سنة ١٩١٠ ١٣٤ مليون جنيه ولم تكن قد ابتدعت لحة تعديل درجات الموظفين ولم تكن حالة المعيشة في تلك السنة مثلها في سنة ١٩٢٥ لهذا أرى أن المقارنة بين سنة ١٩١٠ وبين سنة ١٩٢٥ للوصول إلى النتائج التي وصلت إليها تلك اللجنة مقارنة غير صحيحة وكان الأجدر أن تكون المقارنة بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥ حيث ترون الأرقام طائفة وترون أن مبلغ ١٠٠ ألف جنيه أنشأ به ١١٩ مدرسة التعليم الإلزامي في سنة ١٩٢٤ وأن مبلغ ٤٩٩ ألف جنيه أنشأ به في سنة ١٩٢٥ ٧٨٠ مدرسة لهذا التعليم غير ٧ مدارس للبلدين و ٤ مدارس للبلات و ٣٥ فصلاً للدارس الأولية . فهذه هي المقارنة التي تؤدي إلى نتائج صحيحة .

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - عملت للمقارنة على حد البيانات التي أحيطت في الامتحانات الثانوية وكلفها وأظن أن حضرة عمود أبو النصر يك رد على نفسه بما قرره من أن البذمة التي ابتدعت في سنة ١٩٢٦ بتعديل الدرجات هي التي كانت سبباً في هذا الاسراف .

حضرة محمود أبو النصر - إذن نحن متفقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فيما تقدم .
أصوات : نوافق .

بليت الفقرة ٥٠ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٥٠ - هذا ولدى مناقشة ميزانية هذه الوزارة أمام مجلس النواب وجهت انتقادات كثيرة على الحالة الزاهية التي تسييرها الوزارة المذكورة سواء فيما يخص بما يوجد من الاسراف في جميع مصروفاتها أو فيما يخص ضيق المدارس وعدم إمكانها قبول الراغبين في التعليم بها أو فيما يخص بالشروط المفروضة لقبول الطلبة بها والتي يؤخذ منها أن هناك تضييقاً في قبول من يتقدمون للاتحاق بتلك المدارس أو فيما يخص بالصورات والتوريد الشديدة الخاصة بنظام الامتحانات العامة أو امتحانات النقل في كافة أنواع التعليم وما يقرب عليهن من ضياع سنوات على كثيرين من الطلبة بنير قائمة وتقامت مدة اقتراحات وريجات فيصعبها مدلوله كل ما ذكر . وترى هذه اللجنة إيراد المهم والمحدد منها لما زاره في أبحاثه والعمل على تحقيقه من الفائدة في زيادة عدد المتعلمين وتسهيل أمر التحاقهم بالمدارس المختلفة وتوفير ما يمكن أن يصعب على بعض الطلبة من جراء اتباع النظام الحالي انخاص بالامتحانات وتلك الاقتراحات هي :

أولاً - لغت نظر وزارة المعارف لبحث ما اذا كان من الممكن تميم نظام الانتساب في المدارس العالية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - إن ما قلته قلته عن تجربة كادتها في أولادى وكذلك منها جميع الآراء، ويظهر لى أن الأستاذ ميريم أفندى ليس لديه أولاد فيكلمه ما تكلمه . وزائدة على ذلك أن التميز الذى يريد حضرة أن يحوه قضى به السنور ضه فاشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يبلغ ١٥٠ جنيا ضربة أو يكون أربابه ١٥٠٠ جنيه فأين المساواة ؟

(تصفيق)

فالذا أردنا المحافظة على أولادنا فلا يصح أن يلومنا أحد .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا التميز موجود في جميع الأحوال حتى في مصلحة السكة الحديدية حيث يوجد بها درجات مختلفة للركاب ومع ذلك فالمساواة متحققة لأن من يريد من الناس أن يركب في الدرجة الأولى فاعطيه إلا أن يدفع قيمة الأجرة المقررة لها ولا شيء في هذا بقاى المساواة ، والذي أعرفه أن مدرسة قصر الدوارة مفتوحة أبوابها لجميع وليست لفئة دون أخرى فمن كان قادرا على دفع مصاريف التعليم فيها فليقدم .

حضرة عبد الله سليمان باشا بك - لا شك عندى أن المدارس الأجنبية فضلا على التربية ولكن الوقت قد حان لأن تنولى تربية بناتنا بأنفسنا .

أما نظرية حضرة عزيز ميريم أفندى فلا حل لها لأن بنات الأخياء لسن طلة على الحكومة فانهن يدفعن أجورا عالية للتعليم ولا يصح القول بأنهن يسدن طريق التعليم على الفقراء ، والمهم في الأمر هو مراعاة البيوت والاعتناء بالأخلاق .

حضرة عزيز ميريم أفندى - النتيجة التي أتت منها من هذه المناقشة أن تهذيب الأخلاق لا يكون إلا أن يبلغ ٨٠ جنيا .

دولة الرئيس - هذه سنة الله في خلقه ، هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة في الفقرتين ٥١ و ٥٢ ؟

أصوات : نوافق .

محالى محمد شفيق باشا - قبل الانتهاء من ميزانية وزارة المعارف أبدي أن لجنة الأشغال أرسلت لى لجنة المالية رغبته في نقل ميزانية دار الأوبرا من وزارة الأشغال إلى وزارة المعارف لأنها الوزارة المشرفة على العلم والتهذيب فهل يسمح سعادة المقرر أن يقول لنا ماذا تم في هذه الرغبة ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - هذه الرغبة ووددت لى لجنة المالية وبجتها ورايت نقل الاختصاص الخاص بدار الأوبرا إلى ميزانية وزارة المعارف وسيأتى ذلك عند نظر ميزانية الأشغال .

ليت الفقرة ٥٣ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٥٣ - وبناء على ما تقدم تطلب اللجنة من المجلس المراقبة على الاختصاصات الآتية لكل باب من أبوابها الثلاثة :

باب ١ - ٧٩٢، ١٣٠٨ ، وهو قيمة المخصص لهذا الباب بناء على ما جاء به مذكرة التعديل .

على أخلاق بناتهم . وكنت أفهم أن يطلب حضرة الأستاذ ميريم أن يحصل من الطالبات كل ما يعرف طين بدلا من طب النساء للمدرسة .

حضرة عبد الله سليمان باشا بك - جاء في آخر الفقرة ٥٢ من تقرير اللجنة أن يوجد هذه المدرسة بسدة قصفا كبيرا يشكو منه كل من لا يريد من المصريين تعلم بناته بالمدارس الأجنبية ، وأرى أن هذا كاف للرد على حضرة عزيز ميريم أفندى .

حضرة محمود ابو النصر بك - حقيقة قد نتقص كثير بإنشاء هذه المدرسة التي انتفعت على ضرورة وجودها بلقاء النواب والشيوخ . قدس كبير يعرفه كل من ذهب بناته الى تلك المدارس الأجنبية حتى إذا ما أتمن دراستهن هدن الى المنزل مستكلات بالعقبات والآداب ، ولكن هناك شيئا يفرق بينهن وبين بقية أعضاء العائلة ، ذلك الشيء هو الذى يجب مراعاته وهو أن تكون التربية وطنية قبل كل شيء في البنات قبل البنين ، لذلك أجد أن وجود هذه المدرسة يحقق لنا تربية .

حضرة حافظ عابدين بك - يئيل لى أن حضرة الزميل عزيز ميريم أفندى قد فهم أن مدرسة قصر الدوارة لا يدخلها غير أبناء الأغنياء وهذا خطأ لأن المدرسة مفتوحة لأربابا لى يريد من الأهل ادخال بناته فيها . وكل ما هناك أن وزارة المعارف جعلت مصاريف التعليم بها عالية بلغت ٨٠ جنيا للقيم الداخل و ٤ جنيا للقيم الخارجى وليس ممنوع قط على أى إنسان من الألفة متى كان في وسعه دفع هذه المصاريف أن يدخل بنة في المدرسة المذكورة ، ولذلك لا أرى حلا للملاحظة حضرة وأوافق لى رأى اللجنة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أخالف حضرة العضو عزيز ميريم أفندى في نظريته وأقر أن هذا النظام معمول به في إنجلترا حيث توجد مدرسة مخصوصة وهي مدرسة "ماتن" لطبقات مخصوصة احتفاظا بأخلاقيها .

حضرة عزيز ميريم أفندى - لىسمح لى دولة الرئيس أن أتكلم .

دولة الرئيس - يظهر أن المجلس يخالفك في رأيك .

حضرة عزيز ميريم أفندى - لقد أبديت رأيي نحو هذه المدرسة الخاصة بما يحتم على وأبني وللمجلس أن يأخذ به أو يرفضه والذي أهمه أنه لا يصح أن توجد مدرسة خاصة بالمحافظة على أخلاق طبقة دون سواها من طبقات الأمة .

دولة الرئيس - المعروف أن الأخلاق في عموم المدارس قد لا تكون مرضية ففى إنشاء هذه المدرسة محافظة على الأخلاق .

حضرة عزيز ميريم أفندى - الذى أعرفه أن السنور قرر المساواة بين جميع أفراد الأمة وقال أن جميع المصريين متساوون في الحقوق والواجبات فلا يصح لمجلس الشيوخ أن يفرق بين الفقراء والأغنياء وأن يحافظ على أخلاق الأغنياء دون غيرهم .

دولة الرئيس - إذا أقيمت هذه المدرسة يضطر الأغنياء الى الحاق بناتهم بالمدارس الأجنبية وهذا أمر غير مرغوب فيه .

حضرة عزيز ميريم أفندى - فليذهب .

فيما ينهوا فيه حتى تستفيد البلاد من نبوغهم وأن النبوغ ليس قاصراً على فئة دون أخرى ويجب تشجيعه أينما وجد .

واتى الأمر في هذا الصدد بقبول حل وسط يوفق بين ما قصدهه اللجنة وبين ما يرى إليه ممالي وزير المعارف وهو أنه عند التعادل في الكفاءة يفضل الفقير على الغني .

وهذه اللجنة توافق على هذا الرأي الأخير لأنه يضمن الوصول إلى الغرض الذي تقرر من أجله إيجاد البعثات العلمية ويمكن الناجح غير القادر على التخصص فيما ينح فيه .

٣ - وهذا وقد قدم اقتراح أمام مجلس النواب بطلب تخفيض مبلغ ١١٣٩٢ ج ٠ المقرر لمصرفات إدارة البعثات العلمية إلى مبلغ ٧٠٠٠ ج ٠ وإنشاء هذه الإدارة وإدخالها بمقتضى تبعية قسم وزارة المعارف إلى صوامع الدول التي بها مكاتب بعثات يقيمون بغير المفوضيات ويساعدون في عملهم كتيبة من المفوضيات وأنه يمكن الاستعانة أيضاً في التفتيش بقناصل الدولة بتلك البلاد ، وقد رأى ذلك المجلس تأجيل النظر في هذا الاقتراح لحين المناقشة في ميزانية وزارة الخارجية لارتباط الموجود بينهما .

ويعد ما تقدم ذكره وافق المجلس على الاحتياط الخاص بهذا القسم كما هو وارد بالمشروع وقدره ١٩٦,٤٥٥ ج ٠ وعنده اللجنة تطلب إقراره .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - هل يسمح بمالي المقرر أن ينجها عما إذا كانت وزارة المعارف مشرفة على جميع البعثات .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - للبعثات لجنة خاصة يرأسها ممالي وزير المعارف .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - ولماذا يوجد طالب واحد في البعثات لوزارة الخارجية .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا الطالب باق من البعثات السابقة لوزارة الخارجية لا ترضى في إرسال طلبة جدد .

دعوة الرئيس - هل حضراتكم موافقون على تقرير اللجنة في القسم الرابع عشر ؟

أصوات : نوافي .

وردت الجلسة للاسترخاء الساعة السابعة والديقية الخامسة والخمسين مساء .

أعيدت الجلسة في الساعة الثامنة والديقية الخامسة والثلاثين برئاسة حضرة صاحب العزة محمد طوى الجزاز بك وكيل المجلس .

اعتلى منصة الخطابة حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرر لجنة المالية .

تلى للمرة الثانية مشروع قانون لجنة المالية بإلغاء المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦ بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وتربية المستخدمين المالكين في مصالح الحكومة :

باب ٢ - ١٠٣٤,٩٩٣ - وهو الباقي من مبلغ ١٠٣٦٣,٤٤٦ ج ٠ المخصص لهذا الباب حسب ما جاء بمذكرة

التعديل بعد استبعاد مبلغ ٢٢٨,٧٥٣ ج ٠

من بتود ٢ و ١٧ و ١٤ و ١٥ و ١٧

وحتى يفصل في أمر امانة المطبعة ودار الكتب المصرية .

باب ٣ - ١٤٣,٠٠٠ - وهو الباقي من مبلغ ١٤٩,٧٥٢ ج ٠ المخصص لهذا الباب حسب ما جاء بمذكرة

التعديل بعد استبعاد مبلغ ٦٧٥٢ ج ٠

الذي كان مقرراً لانشاء مدرسة عالية للفنون

البلدية وانشاء مدرسة للأثار الاسلامية .

مع العلم بأن مجلس النواب وافق على المبالغ مضافة الذكر كما تجتهد بهاليه دولة الرئيس - هل حضراتكم ملاحظة على هذه الفقرة ؟

أصوات : لا .

ثم تلى القسم الرابع عشر الخاص ببعثات التعليم المصرية في الخارج وهذا نصه :

قسم ١٤ - بعثات التعليم المصرية في الخارج

١ - تدرت قيمة الاحتياجات المخصصة لهذا القسم في المشروع بمبلغ ١٩٦,٤٥٥ ج ٠ وهو ما كان مقدراً في سنة ١٩٢٥ وهذا المبلغ بعد تخفيف ٥٣٥ سقراً يكونون أعضاء بعثات التعليم المصرية في الخارج وهم موزعون على الوزارات والمصالح المختلفة كالآتي :

٢٥٤ وزارة المعارف .

٣٠ الزراعة .

٣٠ الحفائية .

٢٨ المالية .

٥٠ المالية .

١٢٥ المواصلات .

٤٤ الأشغال .

١ الخارجية .

٥٣٥

وهذه اللجنة توافق على هذا الاحتياط إذ أن قائمة هذه البعثات لا تتكرر .

٢ - وقد اشترطت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها (أولاً) ألا يبعث خارج من فهم الاستعداد للتخصص في المواد العلمية إلا من توفرت لهم شروط الكفاءة والاستحقاق وكانوا غير قادرين على أن يقوموا بتكاليف أنفسهم و (ثانياً) ألا يوظف أفراد البعثات بعد عودتهم إلا فيما أعدوا له . وقد لعترض ممالي وزير المعارف على الشرط الأول وأدعى أن المقصود من البعثات هو تشجيع التخصص في ذاته باختيار الأكفاء النابئين للتخصص

مشروع قانون

إلغاء المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦

بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين للملكين في مصالح الحكومة .

نحن فؤاد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ وبجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صكنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يلغى المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦ بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين للملكين في مصالح الحكومة .

حضرة صاحب العزة محمد علي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فيفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

حضرة صاحب العزة محمد علي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة صاحب العزة محمد علي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - من لا يوافق من حضراتكم على هذه المادة فيفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

حضرة صاحب العزة محمد علي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة وبذلك يكون المجلس قد وافق على مشروع هذا القانون للقرأة الثانية وستكون للقرأة الثالثة في الجلسة المقبلة .

سعادة محمد شكرى باشا (المقرر) - نيا يخصص بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٨ بالتخصيص بأصدار ورق قدى من فئة عشرة قروش صاغ وبالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٨ بالتخصيص بأصدار ورق قدى من فئة خمسة قروش صاغ تطلب اللجنة أعادتهما إليها ليجتمعا من جديد لما نسبة الاقتراح بمشروع قانون المقدم من معالى محمد شفيق باشا إلتصاص بإنشاء هذين القانونين والمدمج بمعدل أعمال اليوم .

قرر المجلس إعادة هذين القانونين إلى لجنة المالية مع إحالة الاقتراح لما نص بهما المقدم من معالى محمد شفيق باشا إلى اللجنة المذكورة للتقرير مع القانونين المذكورين .

حضرة صاحب العزة محمد علي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - نخدم الآن اقتراح من حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى يفتح باب المناقشة في موضوع الاستجواب المقدم منه لحضرة صاحب المعالي وزير المالية بشأن شراء الحكومة القطن الأشعوى فهل نوافقون حضراتكم على ذلك ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك - معالى وزير المالية غير موجود الآن وقد طلب تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب قبل انصرافه ووافق المجلس على ذلك . فهل من الممكن فتح باب المناقشة ومعاليه غير موجود ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - لم أطلب هذا وإنما أطلب ألا يؤجل الاستجواب إلى ما بعد نظر الميزانية لأن هذه مسألة دستورية فقد خول الدستور لأعضاء المجلس حق الاستجواب .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أرجو من حضرة صاحب العزة الرئيس أن يلتفت حضرة العضو إلى أن معالى الوزير الموجه إليه الاستجواب غير موجود، وفتح باب المناقشة لا يكون إلا بقرار بالمجلس لا يصدر منه قرار بهذا الشأن .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - اننى أستاذ في طلب فتح باب المناقشة على المادة ٣٩ من اللائحة الداخلية .

حضرة عبد الله سليم أياض بك - هذا المشروع ليس من الهئات الهيات ولا هو بالمشروع السهل لأنه يحتاج إلى تمحيص ومبحث وعناية كبيرة. فمن لا يمكنه النظر فيه وذلك أقترح تأجيله إلى جلسة يوم الاثنين المقبل .
أصوات : لا . لا . بعد الميزانية .

حضرة صاحب العزة محمد علي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - نحن الآن ننظر في طلب فتح باب المناقشة من جديد. أما نفس الاستجواب فقد تأجل من قبل .

معالى محمد شفيق باشا - لقد نصت المادة ٣٩ من اللائحة الداخلية على أن السادة المناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا يكون إلا بقرار من المجلس بناء على طلب تكال يقدّم للرئيس وينظر فيه بالجلسة التي تلى تقديمه. وقد نصت أيضا على أنه إذا قدم هذا الطلب أثناء جلسة نظر في آخر أعمالها، فأرى تأجيل النظر في هذا الطلب إلى ما بعد الانتهاء من أعمال الجلسة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - وأما أوافق على ذلك .

شرح المجلس في نظر تقرير لجنة الصحة من المرسوم الصادر بقانون من تهرى الاحباطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا وعن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٦ إلتصاص بدم المستحضرات (المروقة بالبرك) أو تحفيها .

أعطى منصة إخطابة حضرة الدكتور محمد هاشم أفندى مقرر لجنة الصحة . سعادة محمد شكرى باشا - يجب أولا أن يكون حضرة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية حاضرا عند النظر في المرسوم والقانون المذكورين لأن موضوعهما في .

حضرة صاحب العزة محمد علي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - إذن يؤجل النظر في تهرى اللجنة من المرسوم والقانون المذكورين لهذا السبب. وافق المجلس على ذلك .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء رفض هذه العريضة شكلاً طبقاً للسادة ٢٢ من الدستور .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

رابعا — العريضة رقم ٢٢٤ المقدمة من أحمد فهمي وآخرون من موظفي الإدارة السامة للمعاهد الدينية والأزهر الشريف وأقسامه ومعاهد الإسكندرية وطنطا ودمياط بطلب تعديل درجاتهم .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء إحالة هذه المرافض على وزارة الأوقاف .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة الأشغال عن المرافض التي فصلت فيها بجلسة ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦

انتقل منصة الخطابة حضرة أحمد أبو سيف راضى افندي مقرر اللجنة .
تلى تقرير اللجنة .

أولاً — عريضة رقم ٢٧ — مقدمة من مصطفى الفولى بطلب فيها : (أولاً) جعل خليج الفولى عمومياً ؛ (ثانياً) سحب سلطة العمدة الخوازة له بمقتضى المادة ٧٢ من لائحة العمدة ومقتضاها يوزع المياه على المتفعين منها في الجبلان الخصوصيين ، ويصل هذه السلطة لعمدة الجبلان .

عن القسم الأول — قررت اللجنة إحالة العريضة على وزارة الأشغال العمومية للنظر فيها .

وعن القسم الثاني — قررت اللجنة رفض الطلب لأنه لا يمكن سحب السلطة الخوازة للعمدة في توزيع المياه في المساق الخصوصي في منطقة هذه الثمنر مباشرة المهندسين لذلك ولأنهم عند ما يدعون للنظر في بعض الشكاوى التي تهتمهم ضد العمدة فهم لا يتناحون عن إجابة الطلب .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

ثانياً — عريضة رقم ٢٢٢ — مقدمة من الشيخ عبد على المهيبي وآخرون من ناحية مشلة مركز تلا يتضررون فيها من تقرير الحكومة إنشاء تحويلة لطراد النيل في زمام بلدهم ويطلبون الاستعاضة عنها برؤوس وتعاجير من الدبش .

وقد رأت اللجنة أن تستشير برأى حضرة صاحب القرة حسين سرى بك وكيل وزارة الأشغال المساعد ، ففعل حضرته إن عمل التحاويل أمر ضروري جداً لمنع انخطر الوقى الذي قد ينشأ من تحويل تيار النيل بينة على النقط الضعيفة مما قد ينشأ عند غرق البلاد وهلاك المبادىء . والوزارة تعمل كل ما يلزم من الرؤوس والتعاجير للمحافظة على الجسور القديمة ، وعن باب الاحتياط تعمل تحاويل جديدة تكفى دفاع ثان لها لو كسر النيل الجسور القديمة بنتة .

وقد قررت اللجنة إحالة العريضة على وزارة الأشغال للنظر فيها .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن الاقتراح والمرافض التي فصلت فيها اللجنة بجلسة ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦
احتل منصة الخطابة حضرة الشيخ محمد عن العرب بك مقرر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

تلى تقرير اللجنة .

أولاً — الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر حجازى بطلب ضم مساجد القرى إلى مراقبة وزارة الأوقاف وتعيين علماء الجامعة الأزهرية أئمة بها^(١) .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء أنه اقتراح يرضه وأتمه مقبول شكلاً وإسائه على وزارة الأوقاف بأمل العمل على تنفيذه بقدر الاستطاعة .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

ثانياً — العريضة رقم ٨٥ المقدمة من فضيلة الشيخ محمود صبر مدير معهد طوطا الدين عن مدرسى المعهد بطلب النظر في نتائج التعلّم وتماذج الدراسة في جميع المعاهد عن اختلاف أنواعها لأنها في حاجة شديدة للإصلاح والمناية بأمر التدبير للنزلى بمدارس البنات وطلب من قانون منع اختور والمخدرات ومنع الترخيص للوساات ومنع خروج النساء إلى الجنازات بمخالطة منكرة .

رأى اللجنة

قررت اللجنة بإجماع الآراء رفض هذه العريضة شكلاً طبقاً للسادة ٢٢ من الدستور .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

ثالثاً — العريضة رقم ٢٢٢ المقدمة من الشيخ عبد الحليم قطيط من علماء الأزهر بصفتهم وكلاً مؤوضاً عن طائفة العلماء كفيين البصر بطلب مساواة العلماء كفيين البصر بالعلماء البصيرين في التعيين وفي وظائف لإمامة المساجد التابعة لوزارة الأوقاف .

(١) عن الاقتراح هو :

الاقتراح

حضرة صاحب اللجنة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

أكثر من عرض الاقتراح الآلى على دفتك رعية المجلس بصفة رعية ،

كثير من علماء ، تفرسوا من الجامعة الأزهرية ولا عمل لم يرتكفوا منه طمرا على شرف العلماء وحقا في البالغ العام .

أنتزع من وزارة الأوقاف أئمة تضم مساجد القرى تحت مراقبتهم وإمامهم بإعمالهم كدريجي وتعيين الدليل أئمة بها للاقتراح بطلبهم لى في هذا من لفوائد الدينية ودرسا لفضيلة بين العامة ولأن سطر الأئمة الحاليين بالقرى لا يحسون قرامد المهيبي وهذا عند ما يشهد التعلّم ويقدمه الحال .

فرغة في المصلحة العامة أقدم بإقتراح هذا رادياً فيه مع تقديم واقر الإهتمام .

ثانياً - فيما يخص بالعرضة رقم ٢٧١ بطلب مدة سكانية لسنور
القبيلة بمركز سنوس .

قرر صاحب العزة وكيل المواصلات المساعد أن الوزارة ربما أن تكثر
من إنشاء السكك الحديدية ولكنها تهتم بالأمر على المهم من مشروعاتها لأن
هذه المشروعات تحتاج إلى استثمارات مالية لاستطيع وزارة المالية إنقاذها
مرة واحدة .

والجنة قررت رفض الطلب نظراً لكون بلدة سنور القبيلة قروية من محطتي
أبركاه وسفرو والمسافة بينها وبينها لا تزيد من خمسة كيلومترات وهناك
بلاد كثيرة في القطر المصري تبعد أكثر من هذه المسافة من محطات السكك
الحديدية وزيادة من ذلك فإن طريق المواصلات لهذه البلدة سهل بسبب
وجود سكة زراعية توصل لمحطتين المذكورتين آنفاً .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة المواصلات عن الاقتراحين للمؤجلين
من جلسة ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦
تلى تقرير اللجنة .

اقتراحان من حضرة أحمد مصطفى بك أربابا خاص بسكة حديد أومنت
وأنهما خاص بأجرة التليفونات قبل أسبوعاً (١) :

رأى اللجنة

(١) عن الاقتراح الخاص باستاد سكة حديد أومنت

حضر حضرة أحمد مصطفى بك اجتماع اللجنة وقرر أنه بعد أن تقرر نقل
كوري أمياه إلى دسباط - فلم يكن هذا القرار قد صدر وقت تقديم
الاقتراح - مثل اقتراحه على الوجه الآتي :

بعد خط سكة حديد أسنا - أومنت إلى بحري حتى يصل إلى محطة
نجع حادى لتتصل به البلاد الواقعة على الشاطئ الشرقى لليل بمرآة الانصر

(١) هذا عرض الاترايين :

الاسمات

حضرة صاحب المال دس مجلس الشيوخ

بعد الانصرام أصر الفضل بخانة وزارة المواصلات بمسائل الطيات الآتية في مضبطة
المزبوتات الخاصة :

أولاً - توصيل سكة حديد أومنت الانصافية بالسكة الحديدية السورية في مياه الانصر
برأسه ومنع كوري أمياه أو غيره من السكة (أومنت) ثانياً بناءً بلامر كورادو لكي تخضع
كل هذه الخطوط من نقل حامليها لكل الاحتياجات الزراعية بواسطة السكة الحديدية بدل
الراكب خصوصاً نقل سكرابنة أومنت من أومنت لفرادهة مباشرة وذلك لفائدة الأحال
إيرادات ذات لينة ذكر لخدمة السكة الحديدية .

ثانياً - إيجاد طريقة في سهل أجرة الكلام بالتليفونات متارة وريقة تناسب المصلحة
ورسلة الأحال إلى الأقل تخفيض الأجرة من قبل أسبوعاً وصولها متارة بأسبوعاً لأن
ذلك فائدة لأهل راحة المصلحة من تمديد استمال التليفون بدل الاجام من الكلام به الامت
وجود ضرورة قصوى .

ثالثاً - عرضة رقم ٢٧٨ - مقدمة من أحمد متولى وآخرين من ناحية
الجبلدات مركز طيطا (جربا) يقولون فيها إن أحال الناحية يتكون نحو
٥٠٠ فدان بكثيرة بين فرعى ترعة السوهاجية لا تزيها مياه النيل بنزارة
ويطلبون منها حل حوض أو مدة القري أو الشرق المجاورين بلزيتهم
وقد قال حضرة وكيل وزارة الأشغال المساعد إن الطلب وبه ويجوز أن تتكهن
الوزارة من عمل شيء لاصلاح حالهم .

قررت اللجنة إحالة العرضة على وزارة الأشغال للنظر فيها .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

رابعاً - عرضة رقم ٢٧٥ - مقدمة من محمد وهيب وآخرين من أحالي
الجزيرة الشفراء بـ يدون بها الاقتراح المقدم من المرحوم عبد الظاهر خليل بك
من عمل صحارة لرى أراضي بلدة الجزيرة الشفراء بمديرية اللجنة وهو الاقتراح
الذى سبق لجنة أن خصته وقررت إحالته على وزارة الأشغال ووافق المجلس
على قرارها بجلسته المنعقدة في ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦

قررت اللجنة ضم هذه العرضة على أوراق الاقتراح المذكوران لم تكن
أرسلت لأن من المجلس لوزارة الأشغال .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة المواصلات عن العرضتين اللتين
فصلت فيهما اللجنة بجلسته ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦

أهل منصة الخطابة حضرة الشيخ إبراهيم يوسف خطا الله مقرر اللجنة .

تلى تقرير اللجنة :

أولاً - فيما يخص بالعرضة رقم ٢٤٢ بطلب علم لقاء مصلحة النقل
الميكانيكى .

اطلعت اللجنة على العرضة المذكورة فتبين لها أنها موقع عليها من ستة أشخاص
يقولون بأنهم ثابثون من مستغدى وعمال ورش النقل الميكانيكى فقررت
رفضها شكلاً طليقاً لأنه ٢٢ من الدستور التي تنص على أن مخاطبة السلطات باسم
الجميع لا تكون إلا للهيئات التنظيمية والأشخاص المعنوية وتوياً للجلس من
حيث الموضوع تقرر اللجنة أن مصدر علم المذكورين إنما هو ما نشره بعض
الجزائريين من أن بلدة المسالية مجلس النواب قد قررت إلغاء هذه المصلحة ولكن
حضرة صاحب العزة عمود شاكر محمد بك الزكى المساعد لوزارة المواصلات
والذى كان حاضراً في اللجنة أخبرها بالآ أساس لهذا الإلغاء وكل ما حصل
هو أنه شكلت لجنة لفحص حالة هذه المصلحة فقررت تخفيض صناديق البارات
والموتوسيكلات التي تستخدمها المصلحة ولا تستخدم إلا للمصلحة العامة فقط
ولمعد تخفود من الموظفين وقد فصلت قرارات اللجنة فعلا وبين مراقبون
تنفيذ قراراتها أما لجنة المسالية مجلس النواب فلم تقرر إلغاء المصلحة إنما
اقتربت اجراء تخفيض فيها مبلغ طليقة الحال مجلس الشيوخ عند نظر ميزانية
المصروفات .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله (مقرر اللجنة) - اذ كانت وزارة المواصلات القائمة في أعمالها على أساس متين لتوفر الفئتين لديها قد قررت أن الخط الذي يفتح انشاءه حضرة العضو بكلفها كثيرا من المال لا يوزن الفائدة التي تعود منه ، فالأخذ بقول حضرة لا يبدل الأخذ برأى الفئتين من رجال هذه الوزارة .

حضرة أحمد مصطفى بك - ان كفافة هؤلاء الفئتين قاصرة على ما هو خاص بإنشاء السكك الحديدية ولكنهم يجهلون في الواقع طبيعة الأراضي القريبة في مديرية أسوان وما يتكبد أهلها في نقل حاصلاتهم الى القاهرة كما قلتمت على أن هذا الخط لا يكلف الحكومة مالا كثيرا لأنه يمكن استخدام قضبان الخط بين أسوان والأقصر في هذا المشروع .

حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله (مقرر اللجنة) - لا أظن أن وزارة المواصلات تجهل طبيعة هذه المنطقة والظروف التي ذكرها حضرة العضو . حضرة أحمد مصطفى بك - على كل حال لا أرى مانعا من اسالة هذا الاقتراح على وزارة المواصلات بدلا من رفضه ويكون لها الرأى الفصل .

حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله (مقرر اللجنة) - ان الخط المحدث من اسنا الى أرمنت هو خط جديد أقنع في سنة ١٨٧٠ وأصبحت مهماته بالية .

وأما من استمال قضبان سكة حديد أسوان - الأقصر فان لدى مصلحة السكك الحديدية ثلاثة مشروعات لاستخدام هذه القضبان فيها وهي أهم من الخط الذي يفتح انشاءه حضرة العضو المحترم .

حضرة أحمد مصطفى بك - يكفي تنفيذ اقتراحى استمال المهمات التي أشرت إليها ولو أنها قديمة .

حضرة محمد طوى الجزاوى بك (الرئيس بالنيابة) - أطلب إحالة الاقتراح على وزارة المواصلات ؟

أحمد مصطفى بك - نعم .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - اريد البيانات التي أبدعها حضرة أحمد مصطفى بك والتي أبدعها حضرتك لفرع رفعا من تلاوة تقرير اللجنة وسمعتها مرمين ولما أرجو أخذ الرأى .

حضرة محمد طوى الجزاوى بك (الرئيس بالنيابة) - هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح الى لجنة المواصلات ؟

معالى محمد شفيق باشا - أرى أن إحالة الاقتراح على وزارة المواصلات وعدم إحالة سيان لأن نصيبه سيكون الرضى فقد قالت وزارة المواصلات بشأن مندوبها ما يؤخذ من مهمات خط أسوان - الأقصر هي في حاجة اليه لاستعماله في خط الصف . والخط الذى يصل النيل والبحر الأحمر . أو لاستناد خط ممروط الى السلم . وهنا تعلم أن الصف محرومة من السكك الحديدية بينما هي فى أعصم مناطق القطر . وتقطع الجنود المسافة بين ممروط والسلم في خمسة أيام سيرا على الأقدام . فكيف تفعل على هذه الخطوط خطأ يمد الى بلاد ليس يدين وبين النيل أكثر من نصف كيلومتر وبعد النيل توجد السكة الحديدية ؟

وقوم وقتا ودشا ونجح حادى ويتبد الخط من الجهة القبلى قبل اسنا الى أن يصل الى منطقة الريادى وهي آخر المناطق المترعة في تلك الجهة . وقال ان تكاليف هذا العمل ستكون قليلة لأن مهمات السكة الحديدية الحالية من أسوان الى الأقصر مستصعب بلا استعمال بسبب تغير الشريط في تلك المسافة الى شريط واسع ، فالقضبان موجودة ولا يحتاج الحال أيضا لترع ملكية أراض واسعة لأن جسور الترغ المومية في جميع هذه المناطق جيدة جدا وتصلح لأن تكون جسورا للسكك الحديدية .

ولقد إبان حضرة يوسف رزق الله بك أن خط اسنا - أرمنت خط قديم جدا أقنع في سنة ١٨٧٠ وأصبحت مهماته في حالة يصبح أن يقال انها بالية وقد أشار الفئتين بمصلحة السكك الحديدية بأن للمصلحة اتباع أحد أسرين ا مع اخط أو اصلاحه بمبلغ لا يقل عن ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرية لا يدلل فيه مصاريف مد الخط كما يقترحه حضرة أحمد مصطفى بك وأن لا فائدة ترمى من الاصلاح المذكور إذ أن إيرادات الخط تكون ضئيلة جدا لا تتعامل مع المصروفات التي مستجدها الحكومة .

أما من جهة استمال قضبان سكة حديد أسوان - الأقصر التي أشار اليها حضرة أحمد مصطفى بك فان لدى مصلحة السكك الحديدية ثلاثة مشروعات لاستخدام هذه القضبان وهي أولا مد خط مصر - أسوان لجهات القبلى بمركز الصف وثانيا اتصال وادى النيل والبحر الأحمر من طريق مدينتى قفط بمديرية فنا والقصر من البحر الأحمر وثالثا امتداد خط ممروط من نهايته الحالية بجهة الاحام الى أن تصل بمحدود مصر الغربية بجهة التبعة والسلم . وكل خط من هذه الخطوط أهم من الخط المقترح لأنه يمر في جهات محرومة من السكك الحديدية . وقد ذهب حضرة المندوب الى أبعد من ذلك إذ قرر أنه حتى إذا لم يكن لدى مصلحة هذه المشروعات فانها لا تقدم على إنشاء الخط المقترح كغير طرق النقل برا وبحرا في منطقته .

والجنة قررت بالإجماع رفض الاقتراح نظرا لوجود مناطق أخرى في القطر المصرى أكثر احتياجا للسكك الحديدية من المنطقة المقترح عمل خط فيها لا سيما أن جرى النيل والسكة الحديدية المومية من أسوان الى مصر كافة في الوقت الحاضر نقل الركاب والبضائع وتوسيع الخط بين الأقصر وأسوان سيسجن كثيرا طرق النقل بهذه المناطق وأن مصاريف الخط المقترح ومساياته لا تتعامل مع الإيرادات المنتظرة .

حضرة أحمد مصطفى بك - تأييدا لاقتراحى ألفت نظر حضراتكم الى أن الأراضي الزراعية بمديرية أسوان كلها بالشاطئ الغربى للنيل وهذه المنطقة خالية من خطوط مواصلات حديدية حتى أن الأهالى يضطرون الى نقل محصولاتهم الى القاهرة بطريق النيل وهو طريق طويل يستغرق نحو ٢٠ يوما . أما ما جاءه من لسان حضرة مندوب وزارة المواصلات في تقرير اللجنة من أن هناك ثلاثة خطوط في النية إنشاؤها لأنها أهم وأكثر نفا . فان الخط الذى اقترحت إنشاؤه أكثر نفا من تلك لأنه يشتمل على الحاصلات من ٢٠ يوما الى خمسة أيام .

على ما يأتي من تقرير لجنة الشؤون الخارجية من الائتلافين التجاريين المؤقتين المبرم أولمخ مع تركيا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ والثاني مع اليونان بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٦

تقرير

من الائتلافين التجاريين المؤقتين المبرم أولمخ مع تركيا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ والثاني مع اليونان بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٦

قرر مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ٥ يولييه سنة ١٩٢٦ إحالة أمر النظر في الائتلافين التجاريين المؤقتين المبرم أولمخ مع تركيا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ - والثاني مع اليونان بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٦ على لجنة الشؤون الخارجية .

وقد نظرت اللجنة في الائتلافين المذكورين بجلستها المنعقدة في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٦ في يوم الثلاثاء ١٠ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ - والثانية في يوم الأربعاء ٢٥ المحرم سنة ١٣٤٥ الموافق ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦

الائتلاف التجاري المؤقت

بين مصر وتركيا

حضرة صاحب السعادة توفيق رشدي بك

وزير خارجية الجمهورية التركية

أتشرف بإبلاغ سعادتك أنه ريثما تمقد قريبا معاهدة بين تركيا ومصر على العلاقات التجارية بينهما وشروط الإقامة فيهما . وقبل الحكومة المصرية ، لمدة ستة شهور ابتداء من ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ وعلى شرط أن تعامل معاملة تامة بالمثل ، أن تمنح الواردات التي تنسحبها الأرض والصناعة سواء كانت من تركيا أصلا أو أجنبية منها وتدخل مصر لتستهلك فيها أو تصديرها إلى بلاد أخرى حتى يتمتع بالامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازاً ما عدا الامتيازات الممنوحة للمصنوعات السودانية .

وتفضلوا بقبول عظيم إحترامى

(ترجمة)

امضاء : محمد حديده

حضرة صاحب السعادة وزير مصر للنفوس

أتشرف بإبلاغ سعادتك أنه ريثما تمقد قريبا معاهدة بين تركيا ومصر على العلاقات التجارية بينهما وشروط الوطن فيهما . وقبل الحكومة التركية لمدة ستة شهور ابتداء من ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ وعلى شرط أن تعامل معاملة تامة بالمثل - أن تمنح الواردات التي تنسحبها الأرض والصناعة سواء كانت من مصر أصلا أو أجنبية منها وتدخل تركيا لتستهلك فيها أو تصديرها إلى بلاد أخرى حتى يتمتع بالامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازاً ما عدا الامتيازات الممنوحة للوارد من منتجات بعض البلاد النامية على مقتضى اتفاقات - هدية خاصة بها .

وتفضلوا بقبول عظيم إحترامى

(ترجمة)

امضاء : توفيق رشدي

إن إحالة هذا الاقتراح على وزارة المواصلات لأجدي فائقة ، ويجب أن تكون قراراتنا محترمة وبمكة القبول ، وإنني أطلب تقريراً فائقة طمة بأن لا يحيل على الوزارات إلا الاقتراحات التي نرى صلاحيتها .

حضرة محمد طوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - الواقع أنه لا فائقة من إحالة هذا الاقتراح على وزارة المواصلات لأنها أبنت رأيها فيه على لسان مندوبها .

حضرة أحمد مصطفى بك - ليس رأى للمندوب الذي أرسلته وزارة المواصلات حجة على رؤسائه الذين يرجع إليهم في مثل هذا الأمر .

حضرة محمد طوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقون .

حضرة محمد طوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - المجلس يقرر الموافقة على رأى اللجنة .

على تقرير لجنة المواصلات من اقتراح أحمد مصطفى بك الخاص بأجود التليفونات قبل أسبوط وهذا نصه :

قرر حضرة مندوب وزارة المواصلات أن مصلحة التليفونات تتقاضى ١٢ قرشا لكل ثلاث دقائق بين مصر وأسبوط وتزداد الأجرة إذا زادت المسافة حتى تصير ٣٢ قرشا لكل ثلاث دقائق بين مصر وأسبوط وأساس هذه الأجرة إنما هو المسافة وبمقارنة الأجرة بمصر بأوروبا نجد أنها معتدلة جدا فيينا يتقاضى ١٢ قرشا لكل ثلاث دقائق بين مصر وأسبوط نجد أنه يتقاضى في إنجلترا ٢٦ قرشا لكل هذه المسافة وهذا يتقاضى الآن ٢٥ قرشا بين مصر وألمانيا فيينا في إنجلترا ٤٦ قرشا لكل هذه المسافة .

وزيادة على ذلك فإن تكاليف الخطوط التليفونية لاقتناص تناسبيا بسيطا مع طول المسافة بل أن كلما زادت الأطوال زادت تكاليف الكابلات الواحد مثال ذلك تكاليف الكابلات الواحد بين مصر وأسبوط ١٤ جنها مصريا ، أما بين مصر وأسبوط فإنه يتكلف ٢٤ جنها مصريا .

وأضاف حضرة المندوب أن الخط بين مصر وأسبوط وأسبوط وفرد وزيادة استعماله بجهات التبعية يعطى حتما مزايا استخدامه في مصر الوسطى وهو أمر ضروري في خشيته تعطيل أعمال الذين يستعملونه الآن .

لهذه الأسباب قررت اللجنة بالإجماع رفض هذا الاقتراح .

قرر المجلس الموافقة على رأى اللجنة .

أصوات : نزع الجلسة .

حضرة محمد طوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - فيينا الآن تقرير لجنة الشؤون الخارجية وهو على جانب من الأهمية لأنه يتعلق باقتراحات تجارية تتهيأ منها بعد شهر .

احتل حضرة الفريد سماس القديس مقعد لجنة الشؤون الخارجية منصبة الخطوبة .

رأى اللجنة

قوت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على هذا الاتفاق لأنه مؤقت لمدة ستة شهور. ولأنه يقضى بتبادل الماملة بين مصر وتركيا فاعلة تمتع كل من هاتين الدولتين في بلاد الأخرى بالامتيازات الممنوعة للدولة الأكثر امتيازاً .

أصوات : موافقون .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - تصدّر لنا تركيا بضائع ترد لها من إيران وروسيا وغيرها بعد أن تحصل عليها رسوماً جمركية كبيرة . أما مصر فلا يصدر عن طريقها بضائع للبلاد الأخرى تستطيع أن تستفيد منها كما تستفيد تركيا فهل تبحث اللجنة هذا الموضوع ؟

حضرة القريد شماس المندي (مقرر اللجنة) - إن البضائع التي ترد من تركيا تعامل بمعاملة البضائع التي ترد من البلاد الأخرى الأكثر امتيازاً والاتفاقية المعروضة على حضراتكم هي لمدة ستة شهور فقط وقد جرت الحكومة على عمل اتفاقات مؤقتة حتى تنتهي مدة الاتفاقيات الموقودة من مصر وإيطاليا في سنة ١٩٣٠ وفي ذلك التاريخ تصبح البلاد في حل من جميع القيود الممنوعة على الاتفاقات الحاضرة ويصنع يمكن تقدير الرسوم الجمركية تحديراً مناسباً .

حضرة محمد علوى الجزار بك (الرئيس البالية) - لم يبق من مدة هذا الاتفاق إلا شهر واحد فهل توافقون حضراتكم عليه ؟

أصوات : موافقون

حضرة محمد علوى الجزار بك (الرئيس البالية) - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاتفاق .

ثم تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

الاتفاق التجارى الموقت بين مصر واليونان

الفاخرة فى ١١ أبريل سنة ١٩٢٦

جناب وزير اليونان المفوض في مصر

بالإشارة إلى مكالماتنا الحديثة في موضوع عقد اتفاق تجارى موقت بين اليونان ومصر ، أمتدرك بأن أؤيد بخصائكم أنه بالنظر لتفكير الحكومة المصرية في تعديل نظامها الجمركى تعديلاً تاماً من شأنه زيادة نفقات الرسوم الجمركية المفروضة الآن - فهي تؤثر الاستقرار مؤقتاً في العمل بالطريقة الجارية في العلاقات التجارية بين البلدين بإحالتها الناشئة من مجموع اتفاقية ١٩٠٦ ويونيه سنة ١٩٠٦ وبروتوكول (مخصص) مد أجلها في ١١ يوليه سنة ١٩١٤ ومن تدبير الحكومة المصرية بعد ١٦ أبريل سنة ١٩١٥ أى تاريخ انتهاء أجل الاتفاقية .

بناء على ذلك تقرر الحكومة المصرية أنها توافق على أن تمتنع التجارة والملاحة اليونانيّين في مصر الامتيازات الممنوعة للدولة الأكثر امتيازاً وهذا على شرط أن تمتنع كذلك التجارة والملاحة المصريّين في بلاد اليونان من كل وجه وبلا قيد ولا شرط الامتيازات الممنوعة للدولة الأكثر امتيازاً .

وتقبل الحكومة المصرية موقفاً أن تعترف بحق انتفاع التبغ اليونانى الوارد في مصر من معاملته بمثل ما تعامل به الدولة الأكثر امتيازاً وأن تضمن له في طول مدة هذا الاتفاق استمرار فرق التعريفه الواقع الآن بين الرسوم المفروض على التبغ الوارد من البلاد الخشنة بأخفاقات مخصوصة والرسوم المفروض على التبغ الوارد من البلاد التي لم تعقد معها اتفاقات .

هذا وإن أثبت هنا ما لا كدتموه لي باسم حكومتكم من أن الأشخاص التابعين للدولة اليونانية الذين يستوردون الحشيش أو يدخلونه في القطر المصرى بما يكون في المستقبل كما كانوا في الماضي أمام المحكمة الفصلية اليونانية بالإسكندرية يصعبهم فاعلين أصليين بلجنة التهريب أو مشتركين فيها وذلك من غير اختلال بالمصادرات والتعريفات التي يمكن أن تحمك اللجنة الجمركية بها عليهم بمقتضى اللوائح الجمركية .

وتحفظ الحكومة المصرية لنفسها الحق في أن تبطل العمل بهذا النظام في أى وقت شامت على أن تحفظ حكومتكم بذلك قبل أخفاقه بثلاثة شهور .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ما

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

امضاء : أحمد زبور

(ترجمة)

حضرة ابراهيم فرج أبو الجندل بك - تؤخذ الرسوم الجمركية باعتبار ٨ في المائة وتأخذ الحكومة علاوة ٢ في المائة رسوم استهلاك فيكون مجموع ما تحصله الحكومة ١٠ في المائة .

حضرة محمد علوى الجزار بك (الرئيس البالية) - لم تكمل التساوية ولم تطفوا على الخطاب الصادر من الحكومة اليونانية بشأن الاتفاق فأرجو من حضراتكم أن تنظروا .

تلى ما يأتى :

الفاخرة فى ١١ أبريل سنة ١٩٢٦

حضرة صاحب الدولة

علماً ما تضمنته الكتاب رقم ... الذى شرقتونه دولتكم بتوجيه اليوم اليه وهذا نصه :

بالإشارة إلى مكالماتنا الحديثة في موضوع عقد اتفاق تجارى موقت بين اليونان ومصر ، أمتدرك بأن أؤيد بخصائكم أنه بالنظر لتفكير الحكومة المصرية في تعديل نظامها الجمركى تعديلاً تاماً من شأنه زيادة نفقات الرسوم الجمركية المفروضة الآن - فهي تؤثر الاستقرار مؤقتاً في العمل بالطريقة الجارية في العلاقات التجارية بين البلدين بإحالتها الناشئة من مجموع اتفاقية ١٩٠٦ ويونيه سنة ١٩٠٦ وبروتوكول (مخصص) مد أجلها في ١١ يوليه سنة ١٩١٤ ومن تدبير الحكومة المصرية بعد ١٦ أبريل سنة ١٩١٥ أى تاريخ انتهاء أجل الاتفاقية .

بناء على ذلك تقرر الحكومة المصرية أنها توافق على أن تمتنع التجارة والملاحة اليونانيّين في مصر الامتيازات الممنوعة للدولة الأكثر امتيازاً وهذا على شرط أن تمتنع كذلك التجارة والملاحة المصريّين في بلاد اليونان من كل وجه وبلا قيد ولا شرط الامتيازات الممنوعة للدولة الأكثر امتيازاً .

وتقبل الحكومة المصرية موقفاً أن تعترف بحق انتفاع التبغ اليونانى الوارد في مصر من معاملته بمثل ما تعامل به الدولة الأكثر امتيازاً وأن تضمن له

حضرة الفريد شماس افندي (مقرر اللجنة) - ليعلم حضرة العضواتشرف أن مصلحة الجمارك ترتكز في تقدير أثمان البضائع على القوانين الواردة منها، وفي حالة عدم وجود القوانين تقدر المصلحة القيمة فلذا لم تستف المصلحة والمستورد على التقدير تأخذ رسومها من نفس الشئامة باعتبار ١٠٪.

حضرة محمد علوي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - ماذا يطلب حضرة ابراهيم فرج ابو الجدايل بك الآن ؟

حضرة ابراهيم فرج ابو الجدايل بك - أريد لت النظر لذلك .

حضرة الفريد شماس افندي (مقرر اللجنة) - مصلحة الجمارك تحصل رسومها على مقتضى القوانين التي ترد مع البضاعة أو تأخذ ١٠٪ من نفس البضاعة ، ومع ذلك فوضع البحث الآن هو معاهدة تجارية لا عوائد جمركية.

حضرة محمد علوي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - وهذه المعاهدة مؤقتة.

حضرة الفريد شماس افندي (مقرر اللجنة) - هل يعارض حضرة ابراهيم فرج ابو الجدايل بك في المعاهدة ؟

حضرة ابراهيم فرج ابو الجدايل بك - هذه ملاحظة للاستئصال .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - ما أفهمه كلامك أن حضرة زميل ابراهيم فرج ابو الجدايل بك يقول إن الجمارك يأخذ ١٠٪.

حضرة حافظ طابدين بك - هذا الكلام خارج عن موضوع المعاهدة.

حضرة عبد العزيز رضوان بك - انني أريد أن أوضح مجلس مايري اليه حضرة زميل ابراهيم فرج ابو الجدايل بك .

يسأل حضرة ان الجمارك يأخذ رسومه بنسبة ١٠٪ ولكن في حالة تحصيلها عينا (منه في) يأخذ رسومه ١٠ قروش من كل ما قيمته ٩٠ قرشا . سماعة ميشيل أيوب باشا - يطلب الجمارك تقديم القوانين لأخذ الرسوم الجمركية على مقتضاها فلذا رفض التاجر دفع هذا الرسم أخذ الجمارك رسومه (منه في) أي عشر البضائع عينا وفي هذا شيء من الفرامة ومع هذا فلنا وهذا البحث والكلام فيه طرح عن الموضوع .

حضرة محمد علوي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - هل توافقون حضراتكم على هذا الاتفاق ؟

أصوات : موافقون .

حضرة محمد علوي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - المجلس يقرره هذا الاتفاق .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس السابعة التاسعة والديقية الخامسة والعشرين على أن يسود الاعتقاد يوم الاثنين ٨ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساء ٤

في أول مدة هذا الاتفاق استمرار فرق التعريف الواقع الآن بين الرسم المفروض على البضائع الواردة من البلاد المشتملة باختصاصات خصومة والرسم المفروض على البضائع الواردة من البلاد التي لم تقدم معها اختافات .

هذا وإن أثبت هنا ما لا كد يتحده في باسم حكومتكم من أن الاختصاص التابعين للبلاد اليونانية الذين يستوردون الحشيش أو يخلطونه في القطر المصري بما يكون في المستقبل كما كانوا في الماضي أمام المحكمة القنصلية اليونانية بالإسكندرية بصفتهم قاعلين أصليين بلجنة التدريب أو مشتركين فيما وذلك من غير اختلال بالمصادرات والتعريفات التي يمكن أن تحكم اللجنة الجمركية بها عليهم بمقتضى اللوائح الجمركية .

وتحفظ الحكومة المصرية لنفسها الحق في أن تبطل العمل بهذا النظام في أي وقت شابت على أن تخطلر حكومتكم بذلك قبل انقضاء ثلاثة شهور . وإجابة على ذلك نبادر بأن نزيد لكم باسم حكومتنا موافقتنا التامة على القواعد السابق ذكرها .

وفي من البيان أدت الحكومة اليونانية من جهةها تحفظ لنفسها الحق في أن تنقض هذا النظام في أي وقت شابت باختار سابق لذلك ثلاثة شهور .

وتختصلا بإدولة الوزير يقول عظيم احتراي ٤

(امضاء) ٣ مستدريين

١ بوليتيس

(ترجمة)

رأى اللجنة

قررت اللجنة - بعد الاطلاع على الوثائق التي يشير إليها هذا الاتفاق الموافقة عليه بإجماع الآراء لأنه مؤقت إلى أن يبرم اتفاق جديد بعد إحداث التعديل المتطرق في نظاما الجمركي والذي سيكون من شأنه زيادة ذات الرسم الجمركية المفروضة الآن .

ولأنه لم يغير الطريقة الجارية العمل بها من قبل في العلاقات التجارية بين البلدين .

حضرة ابراهيم فرج ابو الجدايل بك - تحصل الحكومة ٨٪ حوائك جمركية و ٢٪ رسوم استهلاك في مجموع ما تحصله ١٠٪/١. أعني إذا ورد لي مائة كيلو من البن مثلا وكان سعر الكيلو عشرة قروش في مجموع ما تحصله الحكومة هو مائة قروش ويكون مجموع البن ما فيه رسوم الجمارك ١٠٠ قروش أو أحد عشر جنيها مصريا ويكون ثمن الكيلو في هذه الحالة ١١ قرشا ، هذا إذا دسنت الرسوم الجمركية قندا ، أما إذا لم يحصل الاتفاق بين التاجر ومصلحة الجمارك فاتها تستولى على رسومها الجمركية على قناعة (منه في) فأتخذ عشرة كيلوم البن ويصبح الباقي تسعين كيلومترها ٩٠ قرشا ويكون التاجر خسر عشرة قروش لأن قيمة البضاعة في الحالة الأولى وهي حالة سداد الرسوم قندا تكون ١٠٠٠ قروش وفي الحالة الثانية وهي حالة تحصيل الرسوم (منه في) تكون ٩٠٠ قرشا وفي هذا ضرر يبلغ بالتاجر .

ملحق رقم ١

تكاليف الطالب في مختلف المدارس سنة ١٩٢٤

المدارس	تقانات الطالب	ملاحظات	المدارس	تقانات الطالب	ملاحظات
المدارس العالية :	طبع	بنية	المدارس	تقانات الطالب	ملاحظات
الحقوق ٨٨٠ ٤٠			بورسيد ٥٠٠ ١٤		
دارالعلوم ٤٧٩ ٥٨			أسبوت والمثيا ٦٠٠ ١٨		
المعلمين العليا ٥٨٩ ٨٤			محمد علي ٤٠٠ ٢٠		
المختصة ٥٧١ ٩٦			ملطا والقراري ٥٠٠ ٢٠		
التجارة العليا ٨٧٠ ١١٧			المتسرة — ٢١		
الطب البيطري ١٢٥ ١٢٢			شين الكرم والحسينية ٣٠٠ ٢١		
الطب ٨٨٥ ١٥٧			دمنور ٤٠٠ ٢٢		
القضاء الفرص ٩٨٢ ١٦٣			القيوم وطلين ٦٥٠ ٢٢		
الزراعة العليا ١٥٣ ٢٠٣			الحمدية والناشرين — ٢٣		
المدارس التخصصية :			القرنية ٦٠٠ ٢٣		
المصورة الصناعية ١٣٥ ٤٠			القرنوس وطلوان ٥٠٠ ٢٤		
بورسيد الصناعية ٢٨١ ٦٠			شما ٢٧٩ ٢٥		
المدارس الثانوية للبنين :			عمر بك ٥٨٥ ٢٦		
الاسكندرية ٢٢٧ ٤٨			(ج) مدارس ثانوية :		
الاسكندرية بالقاهرة ٨٥٩ ٤٩			بدون طلاء :		
فراد الأول بالقاهرة ٦٥٣ ٩١			ديماط ٧٤٢ ١٣		
السيدية بالقاهرة ٨٦ ٥٢			استا واطفي ٦٠٠ ١٥		
الفرانسية بالقاهرة ٥ ٥٣			باب الشعيرة والجيزة وقتا ٣٠٠ ١٦		
المدارس الثانوية للبنات :			طالين وبن مويهدا وسوان ٥٠٠ ١٧		
الاسكندرية ٩٢٢ ٤٣			والقمر ٤٦٢ ١٨		
السنية بالقاهرة ٨٥٧ ٦١			الاحالية ٤٦٢ ١٨		
الحلية بالقاهرة ٧٦٧ ٨٨			الاسماعيلية ٢٥٦ ١٩		
المدارس الابتدائية للبنين :			سوطاج ٨٥٢ ١٩		
(١) مدارس داخلية وصف			القناتين ٦٣٣ ٢٠		
داخلية :					
واس البنين ١٦٠ ٢٣					
المختصة ٧٢٣ ٢٤					
بنها ٣٦٩ ٢٦					
الثانوية ٧٠٠ ٣٨					

ملحق رقم ٢

بيان ما يتكفله الطالب بمدراس الوزارة المختلفة حسب تقديرات ميزانية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦

أنواع المدارس	مصرفات سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦		عدد التلاميذ		ما يتكفله الطالب		ملاحظات
	مجموع المصرفات	الأعمال الاجتية	صافي المصرفات	طارية	داخلية	طارية	
المدارس العالية :	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
طب الأسنان...	١٠٠٠٠	٥٩٩٠	٤٣١٠	١٨	—	٢٣٩	تبع المدرسة المذكورة مصروفات زراعية يبلغ ١٦٧٠ جنيها وإذا خصمت من مصروفاتها لكاتبت تكاليف الطالب المدارس ١٧٤ جنيها وإذا اخل ٣٦١ جنيها
الزراعة العليا...	١٥٣٢٤	٣٠٠	١٥٠٢٩	٧٧	—	١٩٥	
الغشاء الثمن...	١٧٢٣	—	١٧٢٣	—	٢٠	—	
الغشاء...	١٨١٩١	—	١٨١٩١	١٤٩	—	١٢٢	
الحفصة...	٦٩٦٧٩	٩٠٠	٦١١٢٩	٥٨١	—	١٠٥	
الطب البيطري...	٥٠٨٤	٤٠٠	٤٧٠٤	٤٩	—	٩٦	
المطبخ العليا...	٤٤٥٢٢	٣٠٠	٤٤٢٢٨	٦٦٣	—	٦٧	
التجارة العليا...	١٢١٤٢	٧٠٠	١١٤٧٧	١٨٠	—	٦٤	
دار العلوم...	٢٩٨٥٣	٦٠	٢٩٧٩٦	٦٦١	—	٤٥	
المدارس الثانوية للبنين...	٢٨١١٤٨	٧٧٩٠	٢٧٣٧٤٨	٦١٨٠	—	٤٤	
	٤٢٦١٠	—	٤٢٦١٠	—	١٥٠٢	٧٥	
المدارس الخصوصية :	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
الزراعة شين الكوم...	٥٤٥٥	١٦٠	٥٣٠٣	٣٢	—	١٦٦	تبع مدرسة الزراعة شين الكوم مصروفات زراعية يبلغ ٥٨٧ جنيها وتبع لطلبة من مجلس مديرية الغربية يبلغ ٨٠٠ جنيها وإذا خصمت من مصروفاتها لكاتبت تكاليف الطالب المدارس ١٢٣ جنيها وإذا اخل ١٦٠ جنيها
...	٩٥٨٥	٤٥٠	٩١٥٦	—	٩٣	—	تبع مدرسة شين الزراعية مصروفات زراعية يبلغ ١٢٧٤ جنيها وإذا خصمت من مصروفاتها لكاتبت تكاليف الطالب ٧٩ جنيها .
المطبخ الثانوية...	١٦٦١٣	٣٩٠	١٦٢٢٣	٣٧٤	—	٤٤	
التجارة المختصة...	١٣٣٧٢	١٥٠	١٣٢٢٠	٢٤٥	—	٢٨	
الفنون والصنائع...	٢١٥١٥	١٠٠٠	٢٠٥١٥	٦٥١	—	٢٢	
والتجارة...	٤٠٠٧	—	٤٠٠٧	—	١٢٥	٦٥	
	٧٠٠٧	٣٦٠	٦٦٦٥	٢٩٠	—	٢٣	
التعليم الابتدائي للبنين...	٢٦١٨٧٨	٦٣٨٧	٢٥٥٤٩١	١٥٣٥٦	—	١٧	تقدر نفقات الطلبة في المدارس يبلغ ٦ جنيها و ٥٠٠ مليم وعلى ذلك تكون نفقات ١٠ جنيها و ٥٠٠ مليم بدلاً من ١٧ جنيها .
	٢٤٦١١	—	٢٤٦١١	—	٥٤٠	٦٣	
تعليم البنات...	٨٨٤٤٦	٩١١٥	٧٩٣٣١	٢٢٣٠	—	٢٤	
	١٤٤٣٧	—	١٤٤٣٧	—	٣٠٣	٨٥	

(تابع) ملحق رقم ٢

مدارس المعلمين والمعلمات الأولية والأولية الراقية للبنات ورياض الأطفال

ملاحظات	ما يتكفله الخليل		عدد التلاميذ		مصرفات سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦			أنواع المدارس
	داخلية	خارجية	داخلية	خارجية	صافي المصرفات	الأعمال الخطية	مجموع المصرفات	
	بجنيه مصري	بجنيه مصري			بجنيه	بجنيه	بجنيه	
المعلمين الأولية	—	١٠	—	٥١٠٨	٥٢٧٢٨	٥١٧٣	٥٢٦٤٣	...
المعلمات	٤٠	—	١٧٦٧	—	٧٠٤٨٢	٤٩٦٠	٧٥١٩٤	...
الأولية الراقية للبنات	—	١٧	—	١٠٣٧	١٧٥٩٧	٣٧٧	١٧٩٥٥	...
رياض الأطفال	—	٢٧	—	٥٩٥	١٦٠٥٠	٣٩٠٠	١٦٧٥٥	...

المدراس والورش الصناعية

جميع الورش المذكورة مشغولات تقدر بمبلغ ٣٠١٥٠ بجنيه وإذا خصصت من مصرفاتها لمكانت تكاليف الطلاب ٢٧ بجنيه .	—	٥٨	—	٩٧٦	٥٦١٩٢	١٨٣٣٠	٧٣٦٠٥	...
								جدة عدد التلاميذ ... ٣٥٦٥٢ ٤٣٩٨

ملاحظة - مصرفات الادارة العامة لم تدخل في هذه التفقات .



مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين

المتعقده علنا في يوم الاثنين ٨ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦

واقف المجلس على التصريح بالاجازات المطلوبة .

دولة الرئيس - حضرة علي بسيوني بك غاب مدة لمرجه ولكنه لم يكن مصرحا له بإجازة فهل توافقون حضراتكم على قبول مخره واعتباره غايه بإجازة .

أصوات : موافقون .

على الكتاب الوارد من لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ يبلغ المجلس أن اللجنة اتخبت حضرة عمود بسيوني أفندي رئيسا لها وحضرة الشيخ محمد من العرب بك سكرتيرا وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أحيط دولتك علما بأن لجنة الشؤون الدستورية قد وافقت بجلستها المنعقدة في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٦ على أن أكون رئيسا لها .

واقبقت حضرة صاحب العزة الشيخ محمد من العرب بك لأني يكون سكرتيرا .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

رئيس لجنة الشؤون الدستورية

عمود بسيوني

على الكتاب الوارد من حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية يطلب التصريح لحضرة محمد فريد أفندي مدير الادارة المالية والمستخدمين بالنيابة بمصلحة الصحة بالحضور مع دولته في قاعة الجلسات أثناء نظر الميزانية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

حيث أنه من المنظور يخص المجلس الميزانية المصلحة قريبا ، فأرجو التكرم بالتصريح لحضرة محمد فريد أفندي مدير الادارة المالية والمستخدمين بالنيابة للتواجد مع دولته في قاعة الجلسات أثناء نظر الميزانية . وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

وزير الداخلية

علي بك

تحريرا في ١٦ أغسطس ١٩٢٦

على الكتاب الوارد من حضرة صاحب المالى وزير المواصلات بشأن (١) انشاء فرع من السكة الحديدية الإضافية الممتدة من بنى سويف إلى اللاهون

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا .

وبحضور حضرات الأعضاء هذا كل من حضرات أصحاب الدولة والمالى والسعادة والوزراء : أحمد فؤاد مروت باشا . اسماعيل سرى باشا . أحمد زور باشا . أحمد ذو الفقار باشا . الدكتور حبيب خياط بك . محمد قصي بك . محمد عبد العلي أفندي . عبد الرزق صبرى باشا . بولس حنا باشا . محمد أغا بطون باشا . صليب قلوديوس باشا . عبد العظيم المصرى بك . سعيد فهمى الروي بك . محمد محمود خليل بك . السيد حسين القصصى . الأنبا لوكاس . القزوين موسى فؤاد باشا . راضى عليه بك (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرة أحمد مصطفى بك (متنذر من جلسة اليوم) .

وحضرات : ابراهيم الطاهرى بك . محمد محمود بك . علي اسماعيل بك . مصطفى الأهواى بك . محمد الباقى باشا (متنذرون من جلسات هذا الأسبوع) .

وظب كل من حضرتى : يحيى ابراهيم باشا . محمد ابراهيم والى بك .

وحضرتى مقاعد الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمالى : مثل: يكن باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وبمعه حضراتا مساعيه السعادة علي جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية ومحمد شاميه باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية ، وحضرة محمد فريد أفندي مدير الادارة المالية والمستخدمين بالنيابة بمصلحة الصحة ، ومحمد فتح الله بكات باشا وزير الزراعة ومرقس حنا باشا وزير المالىة وحضرة صاحب العزة أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية المساعدا .

تولى السكرتيرية الجلانية حضرات : عبد الفتاح رجلى أفندي ، علي عبد الرازق بك ، محمد أحمد الشريف بك . للشيخ محمد من العرب بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

أبلغ المجلس الطلب المقدم من سعادة محمود محسن الشندوبل باشا بإجازة لمدة شهر ابتداء من اليوم . وقد أرفق بطلبه شهادة طبية لانهاء إجازته اعتبارا من الأسس . وكذا الطلب المقدم من سعادة أحمد تيجور باشا بإجازة لمدة ثلاثة أسابيع . وقد أرفق بطلبه شهادة طبية . والطلب للمقدم من سعادة أحمد الشريعى باشا بإجازة لمدة خمسة عشر يوما .

٣ - متى تم تحويل المدارس الابتدائية للبيات التابعة لمجالس المديريات على الوزارة فإنها تستعمل تباعا على جميع القلم الابتدائي بإنشاء مدرسة ابتدائية للبيات في عاصمة كل مركز كما تسمح به الميزانية .

وتفضلوا بقبول أسنى الاحترام ما

وزير المعارف العمومية
على الشعمي

دولة الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

صالح المجلس على محضر الجلسة السابقة .

تل الكتاب الوارد من لجنة الصحة بالمجلس يطلب انتخاب عضو بدلا من حضرة الدكتور أحمد صبيح بك الذي سقطت عضويته وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

حيث أن المجلس قرر بجلسته ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ سقوط عضوية الدكتور أحمد صبيح بك .

وبما أن حضرتكم كان عضوا في لجنة الصحة وقد أصبح الآن محله خاليا فأتشرف بإخطار دولتكم بذلك لعرضه على المجلس لانتخاب عضو بدلا منه . وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس اللجنة
محمود بسبوني

دولة الرئيس - أظن أنه يحسن أن نختار فلا يتخلف عضو لجنة الصحة حتى يمين عضو جديد بل من سقطت عضويته .

حضرة محمد طوي الجزار بك - أرى انتخاب عضو اللجنة الآن منعا لتعطيل الأعمال وأقترح انتخاب سعادة محمد صفوت باشا .

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - قرر المجلس الموافقة على انتخاب سعادة محمد صفوت باشا عضوا لجنة الصحة .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي (السكرتير البرلاني) - حضرة الدكتور أحمد صبيح بك كان عضوا بلجنة المعارف وغلا محله الآن .

حضرة محمد طوي الجزار بك - أقترح انتخاب حضرة مزير ميمم أفندي عضوا بلجنة المعارف .

معال محمد شفيق باشا - أرجو تأجيل انتخاب عضو لجنة المعارف حتى يمين عضو جديد بدلا من سقطت عضويته وذلك لأن من الضروري أن يوجد طبيب بين أعضائها .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أقترح انتخاب حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي عضوا بلجنة المعارف .

أصوات : موافقة .

(٢) إنشاء محطة للسكة الحديدية بين التوفيقية وإيتاي البارود وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

الحقا بكتابنا رقم ٣٠-١٧ المؤرخين ٢٤ و ٢٥ يولية سنة ١٩٢٦ رد على كتاب المجلس رقم ٥٧٠٦٦ بتاريخ ١٣ يولية سنة ١٩٢٦ أشرف بإخبار دولتكم أن مصلحة السكة الحديدية قائمة بخصص مشروع إنشاء فرع للسكة الحديدية بين بني بجيت (الرافقة) على خط السكة الحديدية الضيقة بين بن سويف وللاهلون وأبر راضي .

أما الاقتراح الثاني فإن اللجنة المختصة تفضعه الآن بالاجتماع مع الأهالي .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ما

وزير المواصلات
محمد محمود

تل الكتاب الوارد من حضرة صاحب المعالي وزير المعارف بخصوص اقتراح السبحة هدى شعراوي بالمرضة رقم ٣ لسنة ١٩٢٦ خاصا بالتعليم وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ دولتكم أننا قد اطلعنا على كتاب المجلس المؤرخ في ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ رقم ١١٢ بشأن ما اقترحه السيدة هدى شعراوي بالمرضة رقم ٣ لسنة ١٩٢٦ خاصا بالتعليم وستخصص هذه الاقتراحات ببنية تامة بمعرفة اللجنة العامة لنظم التعليم . وتفضلوا دولتكم بقبول أسنى الاحترام ما

وزير المعارف
على الشعمي

تل الكتاب الوارد من معالي وزير المعارف بخصوص ما اقترحه حضرة محمد زكي حيد الرازي بك بشأن التعليم الابتدائي للبيات وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

جوابا على كتاب المجلس المؤرخ في ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ رقم ١١٢ بشأن ما اقترحه حضرة محمد زكي حيد الرازي بك العضو بمجلس الشيوخ من إنشاء مدرسة ابتدائية للبيات في عاصمة كل محافظة ومديرية ومركز أشرف بإبلاغ دولتكم ما يأتي :

١ - توجد الآن مدرسة ابتدائية للبيات تابعة لمجلس المديرية في عاصمة كل مديرية ماعدا مدرسة أسوان الابتدائية للبيات فإنها تابعة للوزارة وينظر أن تحول المدارس التابعة لمجالس المديريات على وزارة المعارف متى سمحت الحالة المالية بذلك .

٢ - توجد مدرسة ابتدائية للبيات في عاصمة كل محافظة ماعدا دمياط وهذه مقترح جعل المدرسة الأولية الراقية بها مدرسة ابتدائية للبيات ابتداء من العام المقبل .

وقد أظهر الاختيار أن مقدمة القوانين التي تستلج الإدارة أن تستخدمها لأغراض مختلفة من سياسية وغيرها قانون الترع والجسور الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ نفى هذا القانون عقوبات على مخالقات تتعلق بالرى تحكم فيها لجنة مؤلفة من المدير والمباشرين من من يوجب عنه وثلاثة من عمد المديرية نفسها تبين على اقتطاعهم وزارة الداخلية ويكون حكم تلك اللجنة بأغلبية الآراء ونهايا إلزاماً بنزاهة ، أما إذا كان المجلس فيجوز للحكم عليه استئناف الحكم أمام لجنة مخصوصة تشكل في وزارة الداخلية من وكيل هذه الوزارة بصفة رئيس ومن مستشار مدنى ومن مندوب من وزارة الأشغال (المادة ٣٨ من قانون الترع والجسور) .

فواضح من طريقة تأليف اللجنة الإدارية واللجنة المخصوصة أن الإدارة هي كل شيء فيها فلنفسد تحت رحمة وزارة الداخلية في كل ساعة والمدير خاضع لأوامر رئيسه والوزارة الثانى كله في اللجنة المخصوصة أيضاً . ففى ومع أحد مشايخ القرى الذى يضمن خضوعاً مطلقاً لأصغر موظف إدارى أن ينظم محضر مخالفة ضد أكبر مربي من أعيان البلاد ويسوقه به أمام اللجنة الإدارية حيث تكون للإدارة السلطة التامة في الحكم لنساية مستين يوماً . يضاف الى كل هذا أن وجود هذه اللجنة التي هي في الواقع محكمة استئنافية على بوحدة القضاء ومانع لتحقيق العدالة في حالات كثيرة .

فتلما لهذه الحالة التي لا يتفق بقاؤها مع صيانة الحرية السياسية مما يبنى من تحكم الإدارة ولا مع وحدة القضاء وضمان العدالة ضامناً بما يجب أن يجمل وظائف اللجنة الإدارية واللجنة المخصوصة من اختصاص المحاكم الأهلية فتصحب في جميع المخالفات التي ينص عليها قانون الترع والجسور وفاقاً لنصوص هذا القانون وليس في هذا ما يمنع أن يكون لمهندس وزارة الأشغال من الشأن في مخالفات الترع والجسور ما لمهندس التنظيم من الشأن في مخالفات التنظيم ومن الممكن أن تضمن اللجنة التي تضمها وزارة الحفانية بالإجراءات التي يجب إتباعها في جميع ما يلزم من السرعة في نظار المخالفات وكل ما يجره وزارة الأشغال .

على أن مشروع القانون الذى أقدمه الآن ضد أعظم منفذ تستلج أن تنفذ منه الإدارة الى التاجر في حرية الأهالي السياسية ويوجد القضاء في هذه النقطة المهمة التي تميزها عندها وسدته وتضمن السرعة اللازمة في معالجة مخالفات الرى .

وقد لوحظ أن العقوبات المبينة بقانون الترع والجسور شديدة فرائس تخفيف المجلس الى مئة لا تتجاوز أسبوعاً والغرامة مائة قرش صاغ وفي هذا العقاب راجع كلف كما أنه معلوم أمث قانون الترع والجسور غير نافذ على الإيجاب ولذلك أطلب من وزارة الحفانية إجراء اللازم لوضع قانون خاص للترع والجسور يطابق القانون الأصل المتخذ لمشروع القانون للقدمت ما تم يصتق عليه من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المخالفة وبعد ذلك ينفذ على الإيجاب وفي ذلك على ومساواة

محمد لطفي طنطاوى

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس - قرر المجلس الموافقة على انتخاب حضرة الدكتور محمد حاتم افندى عضواً للجنة المعارف .

بديء في تلاوة السؤال الموجه الى حضرة صاحب المصالح وزير المالية من حضرة محمد طوى الجوز بك وكيل المجلس عن مواعيد المبنى بشين الكوم (المؤجل من جلسة ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦)

حضرة محمد طوى الجوز بك - وجهت سؤالاً الى حضرة صاحب المصالح وزير المالية خاصاً بمواعيد المبنى بشين الكوم وافقت مع مطالبه على تأجيل الجواب الى الأسبوع المقبل .

حضرة صاحب المصالح محمد طوى الله بركات باشا (وزير الزراعة) - وبه الى سؤالان أولهما من حضرة الشيخ طه حسين عن إنشاء غابات بالقطر المصرى ، والثانى من حضرة حسن أحمد البديسى بك بشأن الاختلاف الذى تم بين الحكومة وشركة السكر عن شراء قصب السكر بين مربي من المزارعين ، وأرى إرجاء الاجابة عليهما الى حين نظر المجلس في ميزانية وزارة الزراعة .

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - حضرة صاحب المصالح وزير المواصلات موجود الآن مجلس النواب فأرى تأجيل النظر في السؤالين رقم ٧ ورقم ٨ من جدول أعمال جلسة اليوم لحين حضوره مهالية للاجابة عليهما .

معرض من المجلس اقتراح بمشروع قانون نسق من حضرة محمد لطفي طنطاوى افندى خاص بمجلس المالك الأهلية خصصة بالنظر في مخالفات الترع والجسور وهذا نصه :

اقتراح مشروع قانون

حضرة صاحب المصلحة لرئيس مجلس الشيوخ
أشرف بأن أقدم اقتراحاً بمشروع قانون بمجلس المالك الأهلية خصصة بنظر مخالفات الترع والجسور وأرجو عرضه على هيئة المجلس الموقرة ولعلكم الفكر. المذكرة الايضاحية

بعد قيام الحكم الدستوري في البلاد أصبحت سلطة الحكومة مستمدة من الأمة بواسطة البرلمان الذى يمثلها فيرتبب على ذلك أن تكون الأمة متممة بجزية تامة في انتخاب النواب الذين ترى فيهم اليافعة لتمثيلها والتكلم باسمها والافسد الحكم النيابى من أساسه ، فيجب والمخالفة هذه أن تروى جميع المواطن التي قد تمنع الأمة من التمتع بهذه الحرية أو التي تهددها بجزائها منها .

وقد ظهر الاختيار حتى الآن أن السلطة التي كانت تستخدمها الإدارة في كثير من الأحيان باسم القوانين المعمول بها كانت تؤثر تأثيرها الشديد في تحويل الآراء قسراً الى حزب معين أو شخص معين لا تميل الى مبادئه لو تركت لها الحرية التامة وكان السبب الاضطراب في ذلك سلطة الإدارة الشديدة وما لها من الحرية المطلقة في معالجة كثير من الأمور التي تتناول مصالح الأفراد مباشرة فتقتضى على الأفراد وعلى أعيان البلاد خاصة لمهام على الانحياز الى حزب معين أو ترويج أغراضه وكان الأعيان والأفراد يضطرون في حالات كثيرة الى الانحياز لرضية الإدارة خوفاً من أن تستخدم سلطتها ضدهم متفردة بذلك ببعض القوانين .

مشروع قانون

بتعديل الأمر الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤
لتنظيم القانون رقم ٢٠ الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٠٩
الخاص بمخالفات الترع والجسود

يُحضره فخاد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى

تُلغى المادة الثامنة والثلاثون من قانون الترع والجسود الصادر في ٢٢ فبراير
سنة ١٨٩٤ التي تنص بالقانون رقم ٢٠ الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٠٩ وتكون
الحاكم الأهلية مختصة بنظر المخالفات المذكورة في المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤
و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ من القانون السالف الذكر .

المادة الثانية

تمثل الفقرات المنصوص عليها في المواد المذكورة بالمادة الأولى من
هذا القانون ونصاها بالمقررات والآية :

كل من يعمل عملا من الأعمال المنصوص عليها في المواد ٣٢ و ٣٣
و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ من قانون الترع والجسود الصادر في ٢٢ فبراير
سنة ١٨٩٤ التي تنص بالقانون رقم ٢٠ الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٠٩ يعاقب
بالحبس لمدة لا تزيد من أسبوع وبغرامة لا تتجاوز ١٠ قرش صاغ أو إحدى
هاتين العقوبتين ويحكم عليه أيضا بمصاريف اعادة النهر لأصله حسب
التقدير المصنف عليه من وزير الأشغال ، ولذا حصل خلاف في التقدير
تتمين المحكمة خيرا للاستعانة برأي في التقدير الذي تراه المحكمة ويكون تحصيل
هذه المصاريف بالكيفية المقررة في الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠

المادة الثالثة

الاجراءات الخاصة بالتحقيق وتحرير المحاضر وإقامة الدعوى والمحاكمة
والاستئناف والتنفيذ يتبع فيها نصوص قانون تحقيق الجنايات الخاصة بمواد
المخالفات مع مراعاة نص المادة الثانية من هذا القانون بخصوص تحصيل
المصاريف .

المادة الرابعة

تحرر المحاضر وتحقيق المخالفات يكون بمعرفة المهندسين القتين يتسلمهم
مفتشوا الري لذلك كل منهم في دائرة اختصاصه ويصير من رجال الضبطية
القضائية .

المادة الخامسة

تُلغى جميع النصوص المخالفة لهذا القانون .

المادة السادسة

على وزير الداخلية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
كقانون من قوانين الدولة .

فرد المجلس أحواله على لجنة الاقتراحات .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة عبد العزيز رضوان بك
بشأن توليد الكهرباء من مياه شلال أسوان وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بتقديم اقتراح المرافق لهذا الخالص بتوليد الكهرباء من مياه
شلال أسوان للتكم بهرضه على المجلس الموقر لابتداء رأيه فيه .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق استعراضي ما

عبد العزيز رضوان

القاهرة في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٦

الاقتراح

أشارت خطبة العرش في كثير من مواضعها الى سياسة الانشاء والتجديد
التي تحتاج اليها البلاد .

ولما كان من أهم أسباب العمران الانتفاع باستخدام قوة مياه شلال
أسوان في توليد الكهرباء لانجاز المشروعات الاقتصادية العظيمة النفع .
أتشرف بأن أقترح أن تقوم الحكومة المصرية بتأليف لجنة اقتصادية
فنية من :

أولا - بعض حضرات أعضاء المجلس الاقتصادي .

ثانيا - بعض حضرات المهندسين الاختصاصيين .

ثالثا - أصحاب رؤوس الأموال .

وتكون مهمة هذه اللجنة تدريس مشروع استخدام قوة مياه شلالات أسوان
لتوليد الكهرباء منها بحيث يكون لها الحرية التامة في أن تضم اليها من تشاء
من الفنين مصريين وأجانب .

وبقي أسفر الدرس عن نجاح هذا المشروع وفوائده الاقتصادية الكبرى -
وهي حقيقة بلا ريب ان شاء الله - تمن هذه اللجنة من عمل مسابقات
في جميع البلاد التي تستولد الكهرباء من شلالاتها عن أهم المشروعات التي
تحتاج اليها البلاد المصرية من استخدام هذه الشلالات وبعد اتمام التهيئة
النهائية تحفظ الحكومة المصرية بهذا المشروع للجيل وتفتح فيه اكتتابا
لأبناء الدولة يرجع اسمهم الى اكتاب فقط وتحفظ انفسها بالثلاثة الأرباع
الباقية حتى يكون لها دائما السيطرة التامة على المشروع وحتى لا تمتد اليه
الأيدي الأجنبية ما

عبد العزيز رضوان

١١ أغسطس سنة ١٩٢٦

فرد المجلس أحواله على لجنة الاقتراحات .

وحيد حضر حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات قبل السؤال الموجه
الى معاليه من حضرة حسين عبد الفتاح بك عن انشاء كوبرى شرق قنطرة
السكة الحديدية بتلا وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو تبليغ صاحب المعالي وزير المواصلات أي أوجه الى معاليه السؤال
الآتي :

السؤال

في مدخل "تلا" قنطرة هي الممر الوحيد لخلول البلد، ونوقها السكة الحديدية ضد مرور القاطرات تنفق السكة، فنفت الحركة، ولا يستطيع الناس دخول البلد، أو الوصول إلى بلادهم من طريقها، وأنا ما بدعهم سوء الخط، وكان القطار للضيافة، وبقوا ساعة أو أكثر، ومهمهم ومشاهيرهم، ومزروعاتهم وأولادهم، ونوافر الشمس تنفضهم، ويريد الشتاء يؤلمهم، ومصلحهم معطلة، مع حرمانهم من الوصول إلى منازلهم أو متاجرهم في موايدهم - ثم إن هذه القنطرة تنجم إلى سوء المنظر ضيق الطريق حتى لا تنسج مرور العربات غير احتشاس وتمهل، خشية أن تعوس أناساً، أو تصدم حيوات ولا تخرج العربات من هذا الضيق الشديد، حتى تستقبلها هوة لا يقلل عنها عن أماناً فانا نجعت الخيل، أو أسرعت السيارة قليلاً، أو لم يخطئ السائق، وتعرض المركبة ومن فيها للسقوط انغم في تلك الهوة، وتعرضت الأضراس للبلوك .

على أنب هذه القنطرة فرق هذا هي الممر لثلاث بلاد مركز تلا وأحالي الهند كله .

فهل لحالي الوزير بعد أن وقف في ما يماينه أهالي تلا ومركزها من هذه القنطرة أن يصرح أنا بإنشاء كوبرى شرق قنطرة السكة الحديدية على بعد لا يزيد على ٤٠ متراً منباً فيخفف بذلك كثيراً من آلام الناس ويحفظ عليهم مصلحهم التي تضيق عليهم بسبب تلك القنطرة وطريقها، وهذا الكوبرى لا يكلف الحكومة أكثر من ١٠٠٠ جنيه، وهل أنا واقف بماليه على إنشاء هذا الكوبرى منما تلك الأضرار الجسام، هل يفضل ويصرح لنا بالمعد الذى يشرع فيه بالعدل وحيداً لو كان في جفاف هذا العام نعطش الناس وتعرف أن لما مودنا قريباً يتفجعا من هذه القنطرة .

وانى لشاكره بلسان أهل مركز تلا جميعاً انما ما تفصل الوزير بإجابة هذا الطلب ما

١٢ أغسطس سنة ١٩٢٦
حسين عبد الغفار
عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المالى محمد محمود باشا (وزير المواصلات) - مستقيم مصلحة الطرق والكبارى بدوس مشروع إنشاء كوبرى على ركة البانوتية عند تلا .

ونظراً لعدم توفر المال اللازم لهذا العمل فإن الوزارة ستسحق قرارها في موضوع هذا الكوبرى متى قدمت مصلحة الطرق نتيجة إيجائها إليها .

حضرة حسين عبد الغفار بك - أشكر مالى الوزير .

ثم على السؤال الموجه إلى مالى أيضاً من حضرة الشيخ شولى عمر جازى عن المفاوضات التي جرت بين الحكومة وشركة سكة حديد الوجه البحرى عن الخط المراد إنشاؤه لغاية صان البحر وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر
أن من قافوس أكبر مراكب القطار المصرى مساحة ويرجع سبب عدم تلمحه الحرياته من المواصلات قائم بالزم من أن به ١٥٦٧٠١ فلفاف مزروع وأربعة أمثاله تقريباً غير مزروع ومدد سكانه ١٤٥٢٠٧ محروم من المواصلات لأن كل المواصلات الموجودة به هي ٢٩ كيلومتراً (منه الخط من

أبو كبير الصالحية) ذاك الخط المقترح في سنة ١٨٦٩ ومع أنب هذا الخط لا يتجاوز إلا بثلاثاً فلبان من المركز فإن متوسط عدد الركاب سنوياً ينحذف بين مائة وسبعة وعشرين ألفاً ومائة وأربعة وأربعين ألفاً .

ولما كان الحد الشرقى للركب هو القنطرة والحد الغربى الاستماعية والحد البحرى بحيرة المنزلة والحد الغربى مركز كفر صقر ومحاصلات المركز (أشجار الصنيل والبطيخ والبقول وأنواعها خلاف القطن) تصرف عادة للجهات المجاورة كانت الحاجة ماسة إلى تسهيل النقل .

ليس ذلك فقط بل إن الحكومة نجس فقط بوليس بالسيطة وبحرية علوه وصان البحر وقهوية والقطار محرومة من وسائل النقل المستعمل وثلاثة ذلك للاثمن العام ولرسعة ضبط الأرباح لا تخفى .

ينصف ذلك أنه بالمرکز خمسة أسواق محرومة محرومة من وسائل المواصلات والنقل والمرکز بلدة أثرية بها حصاد كبرى تحتاج بلاد المركز ولا عنهم من الانتفاع به سوى عدم وجود المواصلات فضلاً عن تردد معظم السائحين للبلدة المذكورة لأنها العاصمة القديمة المصرية وهي صان البحر .

ويسبق أن الحكومة شرعت في مد سكة حديدية وفاوضت شركة سكة حديد الوجه البحرى للمساهمة لإنشاء خط حديدى من كفر صقر إلى صان البحر عن طريق قافوس وبضى زمن طويل على ذلك والآن تبتدأ الشركة المذكورة بالعمل مع شدة الحاجة لإنشاء الخط المذكور كما أن مجلس بلدى بور سعيد سبق أن طلب من الحكومة أن توصل الخط من أبو كبير للصالحية للقنطرة توفيراً لوقت المسافرين من بور سعيد أو القنطرة إلى مصر والسكة مهددة الآن لهذا الخط لأن السلطة العسكرية وصلته للقنطرة في أثناء الحرب ولا تتخلف الحكومة الآن سوى وضع القضبان الحديدية .

لذلك، أسأل مالى وزير المواصلات عما يأتى :

(١) ما هي المفاوضات التي جرت بين الحكومة وشركة سكة حديد الوجه البحرى للمساهمة في الخط المراد إنشاؤه لغاية صان البحر عن طريق قافوس وما تم فيها الآن ؟

(٢) اذا كانت الشركة المذكورة اعتدلت بعذر مالى فهل في عقد الامتياز المقرر بينها وبين الحكومة إلزام بمدة السكة المذكورة أم لا وهل في نية الحكومة عرض هذا على شركة أخرى أو عمله بميرة الحكومة لشدة لوجه خصوصاً وأنه موجود سكة زراعية لغاية صان البحر صالحة لقط الحديدى عليها ؟

(٣) هل لا يرى مالى الوزير وجوب تقديم مركز قافوس من خلافة من المراكب في مد أى سكة حديدية لأنه المركز الوحيد المحروم من سكة حديدية تناسب من أنساعه واحتياج أهاليه والذى لم يعمل به من سنة ١٨٦٩ سوى ٢٩ كيلومتراً لآن وهل لا يرى مالى الوزير إغفال أى اتفاق مع الشركة على مد أى خط آخر تطليه إلى أبعد قايما به خط سكة حديد صان البحر المذكور عن طريق قافوس .

(٤) ما هو رأى الوزارة في توصيل الخط من الصالحية للقنطرة وهل يوجد مانع من مده وهل في نية وزارة المواصلات مدته متى أم لا ؟ وأرجو أن تناظروا لي بقدر فائق الاستحسان أقدم ما

متولى عمر جازى
عضو مجلس الشيوخ

١١ أغسطس سنة ١٩٢٦

وجار تحصيل هذه الرسوم بناء على الرسوم الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ ويقوم بدفعها الوطنيون وعدد قليل من الأجانب يدفعونها باختيارهم . أما العدد الكثير منهم فانه متوقف عن دفعها .

وبناء على البيانات الواردة للجنة من وزارة الداخلية أن الوزارة جادة في تحضير قانون يخفف تعرض على السلطات المختصة لإمكان تطبيقه على الأجانب .

واللجنة ترى وجوب اتخاذ ذلك التشريع بسرعة لرفع الحيف الواقع بسبب تحمل الفقراء من الوطنيين بدفع أجرة خفارة الأغنياء من الأجانب .

وبمجلسه ١٩ يولييه سنة ١٩٢٦ دارت مناقشة مجلس النواب بخصوص طلب تخفيض مبلغ مائة ألف جنيه من المبلغ المقرّر لطلب دولة وزير الداخلية لتأجيل لبحث الموضوع وتهديم البيانات اللازمة عنه لذلك المجلس .

وبحين مناقشة اعتبارات مصروفات الخفر أمام مجلس النواب بمجلسه ٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ وبعد أن أدلى دولة وزير الداخلية بالبيانات التي وردت في تقرير هذه اللجنة خاصة بالزيادة في قوة الخفر التي تمرد ادخلها في السنة الحالية . قرر ذلك المجلس بقاء المبلغ المقرّر لإيرادات رسوم الخفر في مشروع ميزانية الإيرادات على حاله وأقره .

وهذه اللجنة نظرا لحالة التعمد من هذه الرسوم في سنة ١٩٢٥ ولما هو ظاهرا من ميّزاتى الستين السابقين من أن إيرادات هذا الباب حصل تقديرها فيها بالمبلغ المتقدم ذكره ولما تبين حين نظر ميزانية مصروفات وزارة الداخلية أن المبلغ الذى قُدر لمصروفات الخفر (وهو مبلغ ٣٨٦,٣٨٦ جنيها) يزيد عن المبلغ المقرّر لإيراداته بمبلغ ١٠٦,٣٨٦ جنيها - ترى أن التقدير الوارد بالمشروع لهذا الباب في محله وتطلب إقرار مجلس النواب على اعتباره .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقر الموافقة على رأى اللجنة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - نوافق على أمل أن نسمع في القريب العاجل تحقيق ما رجته لجنة المالية من وجوب اسراع الحكومة في إنجاز التشريع الذى يمكن تطبيقه على الأجانب بقصد رفع الحيف الواقع على الفقراء من الوطنيين الذين يحملون دفع خفارة الأغنياء من الأجانب وتأمل أن نرى في ميزانية العام المقبل نتيجة هذا التشريع .

تلى القسم الثانى من تقرير لجنة المالية عن خصصات ومربيات ودواجن جلالة الملك (ضمن أبواب المصروفات) وهذا نصه :

قسم ١ - - خصصات ومربيات ودواجن جلالة الملك

١ - يشمل هذا القسم أربعة فروع - الأقل لخصصات جلالة الملك والفاى لمربيات حضرات أعضاء البيت الملكى والثالث لدواجن جلالة الملك والرابع لدواجن حضرة صاحبة العظمة السلطنة ملك - ويبلغ مجموع المبالغ المقررة في المشروع للفرع الأربعة مبلغ ٨٦٦,٩٧٩ ج - م وكان يقابله في ميزانية سنة ١٩٢٥ ، ٨١٠,٠٧٢ ج - م فكان هناك زيادة قدرها ٥٦,٩١٧ ج - م وكلها في مصروفات الفرع الثالث (دواجن جلالة الملك) .

حضرة صاحب المال محمد محمود باشا (وزير للمواصلات) - أودجت مصلحة السكك الحديدية في ميزانية هذا العام مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه لأجل مشروع إنشاء خط حديدى من صان الجمرى لفاقوس وقدّرت تكاليف هذا المشروع بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه على وجه التقريب وستبدأ المصلحة بالعمل فيه متى وافق البرلمان على الميزانية .

وبما أنه يوجد خط حديدى للحكومة بين كفر صقر وفاقوس فتم إنشاء خط لفاقوس - صان الجمرى ، أصبحت الأخيرة متصلة بكفر صقر بخط حديدى ، ولهذا لا ترى الوزارة عملا لخفارة شركة سككة حديد الوجه البحرى في هذا الشأن .

أما عن الخط المطلوب إنشاؤه بين المالحية والقنطرة فهو موضع بحث مصلحة السكك الحديدية ويحل عناية هذه الوزارة .

حضرة الشيخ متولى عمر مجازى - أشكر معالى الوزير .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب بشأن إقرار اعتماد مبلغ ١٤٧٩٩٣ جنيها لميزانية مجلس الشيوخ وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإخبار دولتكم أن مجلس النواب قد نظر بمجلسه اليوم في مكتبة مجلس الشيوخ المارخة في ٤ إبرارى رقم ٨٨٣/١٣٩ التى صدرت بها ميزانية مصروفات ذلك المجلس لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بمبلغ ١٤٧٩٩٣ جنيها وأقر ذلك المبلغ جلية ، ووافق على إدراجها في ميزانية الدولة ، وبذلك وافق أيضا على أن تشمل تلك المصروفات مبلغ ١١٠٠٠ جنيه المقررة لحراقات سفر حضرات أعضاء مجلس الشيوخ لأنها وردت فصلا ضمن إيرادات مصلحة السككة الحديدية . وتفضلوا بإيداع الرئيس بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

سعد زغلول

دولة الرئيس - هل يوافق المجلس على الاتحاد المذكور ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - قرر المجلس الاتحاد المطلوب لميزانية مجلس الشيوخ عن سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، وقدره مبلغ ١٤٧٩٩٣ جنيها .

(انصرف حضرة صاحب المال محمد محمود باشا وزير المواصلات) .

تلى من تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ القيم الخاص برسوم الخفر ضمن أبواب الإيرادات وهذا نصه :

القسم الأول - - الإيرادات

(لمحق رقم ١)

رسوم الخفر

قدر مبلغ ١٢٨٤٠٠٠ جنيه إيرادا لهذا الباب في المشروع وهو يوازى ما قدر له في سنة ١٩٢٥ وقد بلغ للحصول في السنة المذكورة ١٢٠,٣٣٠ جنيها .

التكاليف السنوية العسكرية الحرس أشياء تستعمل عدة سنين (كالبنديفة) وكروت احتساب ثمنها سنوياً في تلك التكاليف بينما أنها لم تدخل ذلك في تقرير تكاليف عسكري الجيش كما أنها لم تراع ما يتكفله العسكري والحرس زيادة على زينة في الجيش بسبب صرف ملابس وجوخ وملابس بيضاء له يقتضيها وجوده في خدمة جلالة الملك .

كما ذكر حضرته خاصاً بمبلغ ٦,٣٠٢ ج. م قيمة الاحتياطي المتقدم ذكره أن هذا المبلغ يشمل فرق ماقيات السائر الذين قضوا في الخدمة أكثر من خمس سنوات لأن الجندي الذي يقضي في الخدمة أكثر من خمس سنوات يمنح ثلاثين قرشاً شهرياً أزيد من الجندي الذي لم يقض في الخدمة إلا خمس سنوات أو أقل وقد بلغ ما يدفع لسائر الحرس تباً لهذه القاعدة مبلغ ٢,٦٠٠ ج. م وأنه لم يستعمل المبلغ الاحتياطي في المدة ما بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٥ إلا مرتين - إذ صرف منه مبلغ ٢٤ جنياً في سنة ١٩٢١ و ١٩٠ ج. م و ٥٠٠ ج. م في سنة ١٩٢٥ وتمسك حضرته بضرورة وجود هذا الاحتياطي للاحتياط .

وفيما يخص بالباخرة البيلية أورد حضرته أنه لم يحصل إلا بتقدير واحد وقدم المكاتب المتبادلة بين رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير المواصلات ومدير عام سكك حديد الحكومة في هذا الشأن والتي تبنت ذلك .

هـ - وبعد أن أدلى حضرته بالبيانات المقدمة هدم اقتراح من ثلاثة من حضرات أعضاء مجلس النواب هذا نصه :

" أن المجلس يرى أن هذه المصروفات تحت إشراف في السنين الأخيرة تحموا كثيراً حتى بلغت الآن مبلغاً فوق ما تتحملة خزنة الدولة وما يتناسب حالة البلاد من الفرة وصركها بين الأمم وهو مع ذلك يرى اختصاصاً لوظائف واستراماً للقيام الذي تقتضيه به وطعماً في عطفه وأصافه ألا يخفص شيئاً منها بنفسه وأن يلجأ لجلالة لكي يلقى في هذه المصروفات نظراً من عدائه تخفف من خزنة الدولة أحياءها ويجعلها مثلاً صالحاً لأخته وحكومته في حسن التصرف والاقتصاد " .

فوافق المجلس على الاقتراح المذكور بإجماع الآراء إلا واحد كما وافق على جميع الاعتقادات المقررة لهذا القسم مشروع الميزانية بتغيير وأضاف إلى اعتقادات الباب الثالث مبلغ ٣٩,٠٠٠ ج. م المطلوب لأثاث البائرة البيلية الذي سبق ذكره في فقرته ٢ كما لم يوافق في ما مضته لجنة المالية تقريرها من الاقتراحات أو تخفيض في الاعتقادات .

هذا وقد تضمن التبليغ الوارد من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ أصدره ذلك المجلس من القرارات الخاصة بهذا القسم نص ذلك الاقتراح .

٦ - وعنده البية بعد خصها جميع الاعتقادات الواردة بالفريقين الثالث والرابع من فروع هذا القسم ووقوفها على أسباب التغيير من نقص وزيادة فيها ونظراً لما سبق ذكره ترى الموافقة على ماقره مجلس النواب وتطلب اعتقاد المبالغ المدونة بالمشروع لهذا القسم مضافة إلى اعتقادات الباب الثالث في الفروع الثالث مبلغ ٣٩,٠٠٠ ج. م المطلوب لأثاث البائرة البيلية فيكون مجموع ما هو مطلوب اعتقاداً للباب المذكور مبلغ ٢٤٣,٦٧٠ ج. م .

وقد ورد بالذاكرة الإيضاحية لوزارة المالية تحسباً لأسباب الزيادة أو التغيير للذين طرأ على ميزانية هذا العام ما يأتي :

(أولاً) أن الأعمال الجديدة هي السبب الرئيسي للزيادة فقد بلغت اعتقاداتها ٢١٧,٦٧٠ ج. م منها ١١٣,٠٠٠ ج. م لمواصلة أعمال البناء في السرايات حسب البرنامج الذي كان تقر في سنة ١٩٢٠ مع مراعاة ما أضحى وجوب إجراؤه من تعديل وما أضيف إليه من الأعمال الخاصة بصهرى المته والقبية ومبلغ ٥٨,٠٠٠ ج. م لصهرى الباقي من ثمن البائرة التي تقر شرائها لاستعمالها في رحلات جلالة الملك بالنيل وأصبح لها ٣٠,٠٠٠ ج. م في ميزانية سنة ١٩٢٥ والباقي وقدره ٤٦,٦٧٠ ج. م معطاة معد لشراء الأثاث اللازم للسرايات .

(ثانياً) أن اعتقادات المصاريف العمومية تقل في ميزانية هذا العام عن مثلاً في ميزانية سنة ١٩٢٥ بمبلغ ١٨,٠٠٠ ج. م تقريباً ويتناول التخفيض على الأخص اعتقاد صيانة وترميم مباني السرايات الذي أريد إلى ما كان عليه في سنة ١٩٢٤ واعتقادات الكسوى والمكسوى استأجرها أوهاص المقادير الاحتياطية المخصصة لها .

(ثالثاً) أنه فيما يخص بالوظائف لم ينشأ في جميع أقسام الديوان الوظيفية واحدة في السلك الباثم من الدرجة الأخيرة و ١٢ في سلك الخدمة السارة . ٢ - وقد طلبت وزارة المالية من مجلس النواب بمخطوطها الرقم ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦ إقرار اعتقاد بمبلغ ٣٦,٠٠٠ ج. م لأثاث البائرة البيلية سالف الذكر وأن يضاف هذا المبلغ إلى اعتقاد ٥٨,٠٠٠ ج. م المدرج لباقي نفقات البائرة في المشروع ضمن بند ٧٦ الأعمال الجديدة (ص ٤) .

٣ - وقد صفحت لجنة المالية مجلس النواب تقريرها ملاحظات واقتراحات من الحرس وزيادة عدده تدريجياً من سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩٢٦ وعن معاملة الموظفين بتفروع الديوان من حيث الدرجات والعلات وعن الاحتياطي المدرج في البنود المختلفة للوظائف في القبول الأربعة الأولى من فصول هذا الفرع البالغ قيمته ٦,٣٠٢ ج. م هم من البائرة البيلية المتقدم ذكرها وعن قسم المباني بالسرايات وعن الأعمال الجديدة وطلبت في نهاية تقريرها التصديق على الاعتقادات المبينة بالمشروع للميزانية هذا مبلغ ٦,٣٠٢ ج. م قيمة الاحتياطي المدرج في الباب الأول ومبلغ ٥٠٠ ج. م الذي خفضته وزارة المالية من اعتقادات الكسوى لافتة النظر إلى ضرورة الاقتصاد منذ الآن في المصروفات نظراً لما يواجهه البلاد من المشروبات الكبرى التي تحتاج لكثير من التضحية والجهد .

٤ - وبعد تلاوة التقرير سالت ذلك مجلس النواب طلبت الحكومة تصحيح بعض الأرقام التي وردت في ذلك التقرير .

فذكر حضرته وكيل المالية المساعد فيما يخص بعد الحرس في سنة ١٩١٤ وفي سنة ١٩٢٦ ومقدار تكاليفه الحالية أنه أضحى لوزارة المالية من البحث : (أولاً) أن العمل كان جارياً في سنة ١٩١٤ وما قبلها على أن تقوم بعض أوطر الجيش بحملة السرايات الملكية سواء في القاهرة أو في الإسكندرية (ثانياً) أن لجنة المالية مجلس النواب في مقارنتها أدخلت ضمن مخدرات

جـ	١٦٨,٥٦٤
الباب الأول من الفرع ٣ - ماهيات وأجر ومرتبات .	
٢١٧,٤٦٥	الباب الثاني من الفرع ٣ - مصاريف عمومية .
٢١٧,٦٧٠	مقدرة في أصل المشروع {الباب الثالث من الفرع
٢٦,٠٠٠	قيمة اعتماد جديد {٣ أعمال جديدة .
١,٣٦٨	الباب الأول من الفرع الرابع - ماهيات وأجر ومرتبات .
٤٠٠	الباب الثاني من الفرع الرابع - مصاريف عمومية .

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على جميع الاعتادات المطلوبة لخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك وعلى الاقتراح الذي أقره مجلس النواب في هذا الشأن .

ترك دولة الرئيس كرمي الرئاسة في الساعة السادسة والبقية الأربعة وتولى الرئاسة حضرة صاحب المدة على طولى الحجاز بك وكيل المجلس . وترك الجلسة حضرة صاحبى للمعالى مرفس حنا باشا ومحمد تيم الله بكيات باشا .

شرع المجلس في النظر في تقرير لجنة المالية عن ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ - (القسم الثاني - مصروفات - قسم ٨ - وزارة الداخلية) .

تلى من تقرير اللجنة الفقرات ١ الى ٤ وهذا نصها :

- ١ - تقتشل ميزانية هذا القسم ميزانيات القروع الخمسة الآتية ذكرها :
- (١) ديوان العموم ومصالح أخرى .
- (٢) البوليس .
- (٣) الخنزير .
- (٤) مصلحة الصحة العمومية .
- (٥) السجون .

وتقرر لمصروفات الوزارة المذكورة بالمشروع مبلغ ٥٢٠,٨٢١٦ جنبها وكان المقدر لها في ميزانية ١٩٢٥ مبلغ ٤٨١,٩١٨ جنبها فتكون هناك زيادة قدرها ٧٨٩,٢٩٨ جنبها وهي موزعة على ميزانيات الأربعة القروع الأخيرة إذ أنه ظهر مما ذكر بالمشروع أن ميزانية البوليس زيادة قدرها ١٧٦,٨٢٧ جنبها وميزانية الخنزير ١٧٨,١٣١ جنبها وميزانية مصلحة الصحة العمومية ٩٨,٧١٦ جنبها وميزانية السجون ٤٧٦,٩٦٩ جنبها .

وتبين فيما بعد أسباب الزيادة المذكورة حسب ما ورد بالمشكرة الايضاحية والبيانات الواردة سواء من وزارة الداخلية أو من وزارة المالية .

٢ - ذكرت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها عن هذه الوزارة وقبل ابداء رأيا في ميزانيات القروع الخمسة التي تتكون منها أنها رأت أن تتوخى في مجمل ميزانية الوزارة المذكورة الأصول السامية التي يجب أن تسير عليها سياسة الإصلاح فيها وذلك باقتراح خطة كلية تتناول تدريجيا جميع القروع وأن هذه الخطة يجب أن تكون خالية مما في النظام الحالي من ميوب وأضادت أن أظهر عيب فيه هو تركيز السلطة في الديوان العام إذ أنه أخذ يتبرع ما للقروع من اختصاص فاساثر بشئ كثير مما كان يجب أن يبقى للمحافظين والمديرين والماورين وأنه كان من نتائج ذلك تضاد العمل فيه

حضرة عبد العزيز رضوان بك - عند ما وزعت علينا ميزانية الدولة مجتمعا كما فيها خبري وقدمت مذكرة بملاحظاتي عليها لحضرات أعضاء لجنة المالية وقد ضمنها استنفاة لجلالة ليكنا المحبوب أن ينظر جلالاته في تلك الأرقام الضخمة وهو الأب الرحيم ...

دولة الرئيس - هذا ما لا يخرج عما ورد بتقرير اللجنة ، فلا فائدة من تذيده .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أودع أن يسمح لي دولة الرئيس بإتمام كلامي . قدمت هذه المذكرة وبعدت طبت من أقي به ولا أشك في روايته أن جلالة الملك ينظر بنفسه في هذه الأبواب ولهذا سمعت مذكري واستجبت منها ملاحظاتي على الأبواب المذكورة

دولة الرئيس - لا فائدة مما تقول .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لولا أنني كنت ممن أخبرني كمت ...

دولة الرئيس - إني لا أسمع بك الكلام .

حضرة عبد الله سليمان إياض بك - مجلس النواب أقر اقتراحا في هذا الموضوع ونحن نوافق عليه .

أصوات : موافقون .

حضرة عزيز مريم أفندي - أنا متفق مع أخواني في الرأي ومزاج لما قرره مجلس النواب ولكن توجد نقطة دستورية يجب ألا نغفوها وأن نقول عنها كلمة صغيرة . قرر مجلس النواب أنه يرى اخلاصا لوطن واستقاما لذلك المقام وطعنا في قطعه وانصافه ألا يخضع شيئا بنفسه وأن يفي بجلالاته لكي يلقى كل هذه المصروفات نظرة من عدائه تخفف عن خزانة الدولة أعيانها ويجعلها مثالا صالحا لأشبه وحكومته في حسن التصرف والاقتصاد ونحن في الواقع نكتفي بهذا . ولكن لا يفوتنا أن جلالة الملك المستورى يتولى سلطته بواسطة وزرائه . فهل لدولة رئيس الوزراء أن يصرح بأن يتولى الأمر بنفسه ؟

دولة الرئيس - أنا أرفض توجيه هذا السؤال ، وما رآه مجلس النواب ووافقت عليه لجنتنا المالية مطابقا للتقاليد البالية في البلاد المستورية .

حضرة عبد الله سليمان إياض بك - أن قرار مجلس النواب على كل ما ذكر من أن جلالة الملك حفظه الله سينظر الأمر بنفسه .

دولة الرئيس - الآن نأخذ الرأي على قرار اللجنة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لاشك أن المجلس وافق على رأى اللجنة بالإجماع .

دولة الرئيس - من لا يوافق على رأى اللجنة يتفضل بالوقوف .

لم يقف أحد الا حضرة عزيز مريم أفندي .

حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الاعتادات الواردة في القوانين الأول والثاني مطابقة للدستور والمطلوب أخذ الرأي عليه هو الاعتادات الآتية :

من هذا النوع تنبئ على أنها ملاحظات ألقت نظر الحكومة إلى الموضوعات الخاصة بها. وأضاف أن هذه الملاحظات ستكون موضع دراسة تامة وإهتمام كل من جانب الحكومة تنولى بمبحثها وتعيمها خصوصا وأن لديها من الوقت والمعدات ما يجعل ذلك البحث أحسن البر.

٤ - وبعد مناقشة قصيدة فيا قاله دولته وبعد أن أضاف إلى عبارته أنه يرى أن ما ذكره لا يقيد المجلس بشئ لأن المجلس الحق في أن يبنى ما يراه من الاعتقادات وأنما ما يرى إليه هو أنه يحسن الانتظار وأن يكتفى المجلس بلقت نظر الوزارة وهي تبحث الموضوع ثم تعرض نتيجة البحث عليه ليعبر ما يراه - ووافق المجلس على ما رآه دولته .

وهذه اللجنة تقرر ما سلف ذكره أن في: (أولاً) مراعاة لما سبق أن قرره البرلمان حين نظره للملاحظات العامة الخاصة بالمصروفات من تشكيل اللجنة العليا للاقتصاد في الوظائف (رواتباً) أنه لكي يحسن البرلمان استعمال ماله من الحق في البناء ما يراه من الاعتقادات يجب أن تكون قراراته مبنية على معلومات صحيحة وبعد بحث دقيق وهو ما لا يتيسر إلا بإتباع الخطة التي ربما دولة رئيس الوزراء من مجلس النواب العمل بها (رواتباً) ويوجب تقدير الظروف التي تعلقت فيها الوزارة المالية الحكم ، خصوصاً وقد ذكر دولة رئيس الوزراء مراراً أنه يقرر المجلس من لفت النظر إلى ما يراه حق دولة ويصحب به كل المناهية .

وافق المجلس على الفقرات من ١ إلى ٤ من تقرير لجنة المالية .

(ترك الجلسة دولة على بكى بإشاد رئيس الوزراء) .

تليت الفقرات من ٥ إلى ١٦ من تقرير لجنة المالية وهذا نصها :

٥ - وبعد ذلك تذكر هذه اللجنة ملاحظاتها عما تكون المشروع خاصاً بفروع تلك الوزارة وتلفت النظر إلى أنها بما فيها من للمصالح تعد من أكبر الوزارات شأناً في النظام الحكومي لقيامها بإعلاء أمرين مهمين هما الأمن العام والصحة ولأنها يكون من الصعب كثيراً اقتراح وفكر كبيراً ابتادات فروعها المختلفة .

أولاً - فرع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى

٦ - بلغ ما هو مقدار هذا الفرع في المشروع مبلغ ١,١٨٧,٦٣٩ جنياً (بغلاف ما هو مدرج بميزانيات للمصالح الأخرى وقدره ١٦٥,٧٣٤ ج. م. وسببته مفرقاته في الصفحة ثمة ١٦٨) وكان المقتره في ميزانية سنة ١٩٢٥ مبلغ ١,١٩٢,٧٩٩ ج. م. فيكون هناك وفر قدره ١٦٥,٧٣٤ ج. م. أنشأ معظمه حسب ما ورد بالذكرة الإيضاحية من حصول تخفيض مبلغ ٤٥٠,٠٠٠ ج. م. في الباب الثالث (أعمال جديدة) .

٧ - وجاء بالذكرة الإيضاحية سائلة الذكر : (أولاً) أنه قد ألفت وظيفة أسد وكل الوزارة وأنه زيدت وظائف السلك الدائم والموقت ثلاث عشرة وظيفة منها ٣ بـ خمسة الإقليم و ٤ في قسم البلديات لئلا زادت أعمالها بإتساع عمليات الإثارة وإلياه في مدد الإقليم و ٤ في قسم تحقيق الشخصية

زائدة تناسب مع ما أترع من اختصاص الفروع حتى أصبح مدروري الإدارات ومن دولتهم يتأخرون في توسيع اختصاصهم وأتجار عدد مرؤوسهم مما حل الميزانية عباً قتيلاً مع ما فيه من الإخلال بحسن سير العمل .

وذكرت في سبيل ذلك أن عدد موظفي الديوان العام بلغ ٥٦٤ موظفاً (حسب المشروع الحالي) بينما كان في سنة ١٩٢٠، ٣٨٢ موظفاً وأنه ترى أنه يستحسن أن يكون في الديوان العام (كما هو الحال في أرقى الأمم) عدد قليل من الموظفين المتخصصين في أعمالهم كل واجبههم الارشاد والارشاف على أعمال الفروع وإيجاد الصلة الواجب تأويرها بينها، وأن الأعمال التنفيذية تترك ميدانياً لرجال السلطة المحلية المسؤولين عنها مع التوسع لهم في الاختصاص واشعارهم بالاستقلال في تحمل المسؤولية على أن يجري في ترتيبهم تمام الإصاف وفي اختيارهم تمام الجدارة لتحصل هذا السبب .

٣ - وعندنا نظر ما تقدم ذكره في مجلس النواب طلب دولة رئيس الوزراء قبل الدخول في مناقشة تقرير تلك اللجنة لفت نظر المجلس إلى مسألة ذات أهمية لا تقتصر على ماذكر بالقرار المذكور بل تمتد إلى تقادير تلك الجهة من الزادات الأخرى .

وتلخص تلك المسألة في أن تقادير اللجنة المذكورة - وعلى الخصوص تقريرها من وزارة الداخلية - تتضمن ملاحظات عن ميوب في النظام الإداري الحاضر من حيث توزيع العمل واختصاصات القائمين به كما تتضمن الإشارة إلى وجوب علاج تلك الميوب من حذف بعض الوظائف وإدماج بعضها في البعض الآخر إلى غير ذلك مما تراه اللجنة ناجماً في التوزيع وحسن سير العمل مما وأنه في التقرير من وزارة الداخلية ترى تلك اللجنة أن أظهر ميوب في النظام الحالي هو تركيز السلطة في الديوان العام وأنه قد مضت تريم بالنسبة لفروع الوزارة المختلفة أسباباً للإصلاح فيما يتعلق بمعدوظائف واعداد اختصاصها ، وأن ما يريد أن يبيده هو أن هذه الملاحظات من حيث أنها تعد لتتنام الإداري الحاضر ويأين لوجوه الإصلاح فيه يحسن ألا تتعلق بها رغبات من جانب المجلس إلا بعد تحقيق دقيق وبحسب شامل (كما هو الشأن في الرغبات ولها ما لها من الحرمة والمكانة عند الحكومة) وأن هذا البحث والتحقق يقتضى الوقوف على معلومات كثيرة وإحصاءات متنوعة ليس لدى المجلس أثناء مناقشة الميزانية متسع من الوقت يسمح له بالوقوف عليها وبمبحثها البحث الوافي الذي يقتضيه مثل هذا الإصلاح الأساسي وأن تقرير رغبات الإصلاح وقواعد نظر الإدارة الحالية البلاد يستلزم أن يخذ الوزير المسؤول موقفاً صريحاً وواضحاً قاطعاً فيما يعرض من أدوية التغيير وهذا ليس بالميسور إلا بعد دراسة تامة لحالة العمل وبغيره بما كالملة لا بد في الحصول عليها من زمن كاف وهو ما لم يتيسر للوزارة إلى اليوم . وأنه ليس في حامية إلى التعريف بما قد يكون من الأرباح للوزارة من عدم مراعاة ذلك الظرف وأنه في رأيه أن ألفت هذه الملاحظات لا تخرج عن أن تكون تفصيلاً للملاحظات التي تقدمت بصفتها بمجلة عن مشكلة الوظائف والموظفين والتي من أجلها قررت الحكومة (صحيحاً لرغبة المجلس) تشكيل لجنة لفحص الموضوع برمتها لتكون القواعد التي يؤخذ بها وإسناد في المصالح المختلفة، وربما من مجلس النواب أن ما يقره ذلك المجلس من ملاحظات لجنة المالية وما يرى أن يضيفه إليها من ملاحظات أخرى

وهذه اللجنة ترى أن الآراء والملاحظات المتقدم ذكرها جديرة بالنظر وتطلب من الحكومة طبقاً لما رأته أنفاً درسها وبشئها في وقت قريب وأمل أن يكون لهذا الدرس والبحث أثر في الميزانية المقبلة .

١١ - وقد ذكرت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها فيما يخص بالقسم الأوروبي ما يأتي :

« أدرج في ميزانية هذا القسم ٦ وظائف ٤ وظلت الوزارة ذلك بأن هناك ست وظائف مؤقتة استبدلت بست وظائف محلية في الإدارة الأوروبية لتسوية حالة المستعدين الشافلين لها الآن لأنهم دأبوا ومتشبهون من مصالح أخرى ومطلوب تعيينهم نهائياً في الإدارة المذكورة .
والجنة ترى أن يقولوا «متدين كما كانوا» .

وهذه اللجنة تشارك لجنة المالية بمجلس النواب في رأيها هذا نظراً لما أقره البرلمان من تشكيل لجنة الاقتصاد في الوظائف فلا يصح في نظرها إجراء مثل التعديل المطلوب إلا بعد أن تشير إليه تلك اللجنة وهي متبذلاً عليها قريباً كما هو مفهوم من تصريحات دولة رئيس الوزراء أمام مجلس النواب .

١٢ - هذا وقد اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب حين كلامها عن قسم النظام والخفر الناء وظيفية كبير مفتش الخفر عند التمكن من استلامها . وسينظر هذا الاقتراح بمجلس أجب سادة وكل الدلائل بأن كبير مفتش الخفر صلاً ما لا يه القائد العام لقوة عظيمة من الضباط مدنها ١٧٦ ضابطاً قلوا من وزارة الحربية إلى الداخلية ويقومون بتعليم الخفر وأضاف سعادته أيضاً أنه على كل حال لن يكون كبير مفتش الخفر أستاذ بالميزانية القادمة وسيأخذ مرتبه من الوفورات .

وهذه اللجنة تلاحظ على العبارة الأخيرة التي جاء بها سعادته وترى أن حذف وظيفية من الميزانية مع إبقاء الموظف الذي كان يشغلها ودفع مرتبه من الوفورات لا يغير في الأمر شيئاً ولا يعتبر اقتصاداً طلياً ما يصبه البرلمان من الاقتصاد أعاً هو الاقتصاد الفعيل لا الاقتصاد البصوري الذي هو نتيجة الطريقة التي أشار بها سعادته .

١٣ - وقد ذكرت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها خاصاً بالدرجات المؤقتة المدرجة في مشروع الميزانية بالصيغة نمرة ١٧٨ هي :

(١) موظف إداري (أمن عام) ؛

(٥) مفتشون (أمن عام) ،

(١) كونستابل ؛

(١٥) مستخدمون ؛

(٦) بالقسم الأوروبي .

أنها تلاحظ أنه أورد لهذه الوظائف باب خاص في الميزانية وأنها لا ترى معنى لجعل هؤلاء الموظفين وهم يأمون لأن العام متفصلين عن بقية أقلامه بالميزانية فينبى وضعهم ضمن موظفي القسم الذي يقيمونه مع الناء وظائف خمسة المفتشين المؤقتين بعد انتهاء عقود استئجارهم على أن يقوم بمعلمهم الزائكون على أمانة من موظفي وزارة الداخلية الدائمين .

لكن يمكن من القيام بالأعمال الملقاة على عاتقه والتي زادت كثيراً في السنوات الأخيرة و ١٢ في المندة السارة . (وفاياً) أن ميزانية هذا الفرع ما زالت تستعمل على مبلغ ١٦٠.٠٠٠ ج ٠٠ لانادات المجالس البلدية والمحلية ومبلغ ١٦٠.٥٠٠ ج ٠٠ للسلف المندة لعمليات الاتارة والمياه في المند وأن هذا المبلغ الأخير يزيد عن مثله في سنة ١٩٢٥ ١٠٠ ج ٠٠ .

٨ - ويشمل هذا الفرع سبعة فصول وهي :

(١) ديوان العموم .

(٢) مدرسة البوليس .

(٣) خدمة عجير الطور .

(٤) الكسوة الشرقة .

(٥) خدمة قافلة الحمل .

(٦) خدمة الإكائيم والمخاضات .

(٧) البلديات والمجالس المحلية ومجالس المتريرات .

وفيما على للملاحظات التي تراها هذه اللجنة خاصة بالفصول السبعة المذكورة .

(٢) فصل ١ - ديوان العموم ؛

٩ - لا تشك هذه اللجنة في وجود زيادة في عدد الموظفين والمندة الخازنين من هيئة البول للدرجة وظائفهم في هذا الفصل وترى أنه يمكن توفير عدد لا يستهان به من تلك الوظائف (١) أو تتبع نظام عدم تركيز السلطة في الديوان العام (٢) وحصول تحليل الأقسام بالادارات المختلفة بأن يعذف منها ما لا يكون هناك مبرر لبلده إسماءاً فائمة بلانها لكل منها مديرو دليل (٣) وحصول ضم الوظائف المتشابهة في العمل الموجودة في الادارات المختلفة إلى الادارة التي تقوم بالقسم الأكبر منه .

ونظراً لما سبق أن أقره البرلمان من تشكيل لجنة الاقتصاد في الوظائف ، ولما ذكر قبل من وجوب أن يسبق أمر تقرير تمييز الأنظمة الحالية أو حذف بعض الأقسام أو ادماج بعضها في البعض الآخر أو حذف بعض الوظائف أو ادماج اختصاص بعضها في البعض الآخر - تحقيق دقيق ومبحث شامل تقوم بهما الحكومة أولاً والبرلمان ثانياً - ترى هذه اللجنة أن تقتصر على لفت نظر الحكومة إلى وجوب بحث ما في النظام الحالي من عيوب والعمل على إزالتها للوصول إلى الاقتصاد المنشود .

١٠ - وقد أشارت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها بالصصف من ٨ إلى ٨ بمجلة آراء وملاحظات أدلت بها بخصوص ما يجب إيجراؤه من الإصلاح أو ما يجب أن يسير عليه العمل في أقسام التفتيش والإدارة وعازن البوليس وإدارة عموم الأمن العام والمباحث الجنائية والقسم الأوروبي والقسم الفني وقسم النظام والخفر وقطلة أساس الحماية ، وقد ناقش مجلس النواب بعض هذه الملاحظات ولم يبد فيها رأياً أو يصدر في موضوعها قراراً ثباً لما رآه عند بده نظر ميزانية هذه الوزارة من اعتبار ما جاء بالقرار المتقدم ذكره مما سلف بيانه ملاحظات بقيت إليها نظر الحكومة لتقوم بدرسها وببحثها ثم تعرض نتيجة بحثها عليه ليقرر ما يراه .

وعند نظر ذلك أمام المجلس قرر سعادة وكيل وزارة الداخلية أن الوزارة المذكورة توافق على ما رآه لجنة المالية في هذا الصدد فأقر المجلس ذلك وهذه النتيجة توافق على هذا الرأي .

١٤ - وقد أوردت لجنة المالية مجلس النواب بتقريرها فيما يخص بالوظائف الخارجية من هيئة العمل ما يأتي :

فيلاحظ اللجنة أن عدد السعاة والمراسلات والفراشين بديوان الوزارة يبلغ ١٢٣ وهو فوق الحاجة فضلاً عن أن بينهم عدداً كبيراً من الباشاويش والجاويش والأفغار في الوقت الذي تشكو فيه الفروع حاجتها إلى الساكر فيحسن أن يسد هؤلاء الساكر حاجة الفروع وأن يقتصر على العدد اللازم من السعاة . ووافقها المجلس على ما ذكره ، وهذه النتيجة تؤكد ذلك أيضاً ،

١٥ - وقد طلبت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها خاصاً بالمحصل من قانون المرحاضات المقدرة في ميزانية إيرادات هذا العام مبلغ ٢٨.٠٠٠ جنيه والذي يتحصل منه سنوياً فوق الثلاثين ألف جنيه أن ترضى وزارة الداخلية ألا توزع هذه المبالغ على جماعات كثيرة بحيث لا يصيب كل واحد إلا مبلغ ضئيل لا يستفيد منه هذه الجماعات فأكده ذلك بل يخص سنوياً المشروع واحد أو مشروعات قليلة ذات منفعة عامة ، وبفضل على كل حال المشروعات المتعلقة بالصحة العامة كالمنشآت والبيانات وللجان المجانية ، وذلك بعد استبعاد ما يخص تصحيح تساج الخليل لأن هذا من الأمور التي من أجلها فرضت هذه الضريبة .

وعند المناقشة في ذلك أمام مجلس النواب صرح دولة وزير الداخلية أنه يوافق على ما أبدته اللجنة المالية المذكورة ويوصد أن لا تصرف تلك الأموال إلا للأعمال الخيرية التي تستحق الرعاية .

وهذه اللجنة توافق على ما رآه لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها ، وما أبداه دولة وزير الداخلية في تصريحه لما في صرف المال المذكور بالكيفية المقترحة من منع التبذير وسوء الصرف اللذين شوهها في صرفه في المدة السابقة بل ومن المعالجة لما قضى به القانون الذي بمقتضاه يحصل هذا المال من وجوب صرفه في تربية الخيل أو ترقية تعليم الرياضة الدينية أو في الأعمال الخيرية أو في أعمال الاسحاف أو الأعمال الاجتماعية النافعة .

هذا وما يحد ذكره أن ما هيأت وفاق مصاريف موظفي التفتيش على محلات المرحاضات تدفع من المتحصلات المذكورة ومقدرة لما في هذا العام مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه وهو الفرق بين مبلغ ٣٦٤٠٠ جنيه المقرر صرفه وبين مبلغ ٢٨.٠٠٠ جنيه المقدّر إيراداً لهذا الباب .

١٦ - هذا وقد ورد ضمن الاعتبارات المدرجة في المشروع لـديوان المصوم مبلغ ٣١.٠٠٠ جنيه موضوع البند ١٢ لمصاريف السرية وبالإستعمال من وزارة الداخلية مما صرف في السنة الماضية في هذا الصدد أوردت أنه بلغ ٥٥٨٨٥٠٠ جنيناً بزيادة ٣٤٨٨٥٠٠ جنيناً عما كان مقدراً في ميزانية سنة ١٩٢٥ (عاد دولة حسين رشدي باشا إلى تولي الرئاسة) .

دولة الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على ما قل الآن من تقرير اللجنة ؟

حضرة ابراهيم نور الدين - صرف في العام الماضي مبلغ طائل زيادة عما كان مقدراً في ميزانية ذلك العام لمصاريف السرية ، فلا يستأ وقد صرف هذا المبلغ فضلاً إلا أن تبدى أسفنا لما حصل على أننا أصبحنا الآن آمينين من أن هذا لا يتكرر في المستقبل .

حضرة محمد علي الجزولي - أت أضم الحاضرة ابراهيم نور الدين في الملاحظة التي أبدتها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - جاء في الفقرة الثانية عشرة من تقرير لجنة المالية أن وكيل وزارة الداخلية قال أنه لن يكون لكبير مفتش الخمر اعتاد الميزانية وسياخذ مرتبه من الوفورات وأنا لجنة ترى أن حذف وظيفته من الميزانية مع إعفاء الموظفين الذي كان يشغلها ودفع مرتبه من الوفورات لا يفيّر في الأمر شيئاً ولا يمتد اقتصاداً مطلقاً لأن ما يقصده البرلمان إنما هو الاقتصاد الفعلي لا الاقتصاد العددي الذي هو نتيجة الطريقة التي أشار بها سعادة وكيل الداخلية . هذا ماورد في تقرير لجنة المالية وبته يتبين أن اللجنة اكتفت بالاعتراض على رأي وكيل الداخلية دون أن تبدى لنا رأياً في الموضوع .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - اللجنة رأت أن احتساب الوظيفة على الوفورات كما قال سعادة وكيل الداخلية لا يفيّر وفراً حقيقياً والذي يقصده اللجنة من ملاحظتها هو أن على الوظيفة عند خلوها من أن المسألة في الواقع داخلية في اختصاصات اللجنة السامة التي تستلزم سائل الموظفين .

فالجنة تتفق إنشاء هذه الوظيفة عند خلوها وسيكون ذلك مما تنظر فيه لجنة الموظفين العامة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وما الذي قرره مجلس النواب بشأن هذه الوظيفة ؟ أتم فقرها ؟

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - مجلس النواب لم يقرر إلغاء هذه الوظيفة استنظاراً لقرار اللجنة العامة التي تستلزم في مسألة الموظفين . وإذا قررنا الناعدا الآن وجب علينا إعادة المسألة لمجلس النواب للنظر في قرارتنا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا لا أوافق على أن يكون هذا سبباً في تمتنا من إبداء رأينا لأننا غير مقدين بما يقرره مجلس النواب .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - نعم أنا لسنا مقدين بما يقرره مجلس النواب ولكني لا اتخذ قراراً بخلاف ماقرره ذلك المجلس وجب أن يرضى قرارنا عليه ليمد النظر في المسألة ولست أرى مسألة أهمية تستحق ذلك .

دولة الرئيس - وبفضلنا من ذلك فقد سبق أن قررنا أن ملاحظتنا في مثل هذه الشؤون لا تكون إلا مجرد نقد نظر الحكومة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لذا كان الأمر كذلك لما كان هناك عمل لكل ما ذكره اللجنة .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - إنما أريدت اللجنة أن تلفت نظر الحكومة إلى أنها لا تفرق سعادة وكيل الداخلية على ما ذهب إليه ، ومن يندى ظلماً إذا لم يُفعل ذلك ويبدت في التزايمة المقبلة لموظفين آخرين تعلق رؤيتهم من الوفورات .

حضرة السيد فوده بك - لى ملاحظة على ما أبداه حضرة الشيخ حسن عبد القادر فيما يخص بالمبلغ المتحصل بمقتضى قانون المراهقات وهى أن العادة المتبعة بموضوع المراهقات ألا يخصص إيراد ما نوع خاص من المصروفات وأما تخصص الإيرادات المصروفات العامة. ولكن بما أن المراهقات من الأمور المحققة لأنها قد لا تتخرج عن كونها نوعاً من أنواع القمار رؤى توزيع المبلغ المتحصل منها على الأعمال الخيرية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يسمح لى حضرة العضوان أقول له أن هناك فرصة للتكلم فى هذا الموضوع إذ أن القانون الذى فرض هذه الضريبة هو من ضمن القوانين المروضة على البرلمان وسيظهر فيه المجلس وعندئذ يكون الكلام .

دولة الرئيس - الذى فهمته من عبارة حضرة السيد فوده بك أنه لا يريد تعديل القانون وإنما يندى الدبيب على تخصيص المبلغ المتحصل بمقتضاه للأعمال الخيرية .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - هل العادة المتبعة فى المصاريف السرية أنه لا يطلب من الوزير بيان عنها ، فإذا كان الأمر كذلك فكيف وصلت لجنة المالية إلى معرفة مقدار المبلغ الذى صرف فى العام الماضى ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المبالغ السرية لا يمكن التدخل فى معرفة تفاصيلها وأوجه صرفها أما معرفة مقدار المبلغ فهذا ثابت فى القفاز .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - إذن باب المصاريف السرية مفتوح على مصراعيه ويمكن أن يصل إلى ١٠٠ ألف جنيه فإذا أردنا الاعتراض عليه حيل بيننا بحجة السرية ولا يمكن معرفة أوجه صرفه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - معرفة أوجه الصرف يعتبر تدخل فى أعمال الحكومة ، أما قيمة المبلغ المخصص للمصاريف السرية فلا يمكن للحكومة أن تتجاوز ما هو مقرر له فى مشروع الميزانية إلا باقتدار بقره البرلمان. والسبب فى تجاوز هذا المبلغ فى العام الماضى هو لأن البرلمان كان معطلا .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - إذا كان لا يمكن تجاوز المبلغ المقرر فى الميزانية فانا أكتفى بذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل لا يمكن للجلس أن يطلع ولو بطريقة سرية على الأوجه التى تصرف فيها للمصاريف السرية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الحكومة لا تتحمل هذا وبماه منها لجنة مثل هذا الجواب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - كيف تجاوزت الحكومة فى العام الماضى المبلغ الذى تقتدر على المصاريف السرية ؟

دولة الرئيس - حكومة مستبدة .

(تصفيق) .

واقف المجلس على الفقرات المذكورة .

رقت الجلسة للاستراحة فى الساعة السابعة والدفقة العشرين مساء .

أعيدت الجلسة فى الساعة السابعة والدفقة الخمسين .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - أعشى أننا لو قررنا إلغاء هذه الوظيفة بعد أن قررنا تأليف لجنة للظفر فى أمر جميع الوظائف يكون الاتفاقاً لها دون سواها إقراراً متساوياً عدداً ، لذا أرى أن يترك أمر هذه الوظيفة كغيرها من الوظائف لبحث اللجنة الخاصة بمسألة الموظفين .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لى ملاحظة على ما جاء فى الفقرة الخامسة عشرة خاصاً بالمحصل من المراهقات . ذلك أن هذا المتحصل إنما هو ضريبة كباقي الضرائب تصبح مجرد تحميلها جزءاً من الأموال العامة فلا معنى إذن تخصيصه بالمصرف على أمور معينة لأننا لو تمسكنا مع هذا المبدأ كان لأصحاب الأقطان مثلاً أن يطلبوا تخصيص المتحصل من الضرائب التى تجبى منهم على مسائل الصمة والرى والصرف الخاصة بهم وليست هذه الطريقة بما يميز أتباعه فى الميزانيات .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن ملاحظة حضرة العضو المحترم تكون وجيبة لو أن القانون الذى فرضت بموجبه هذه الضريبة لم ينص على وجوب تخصيصها لأغراض معينة ولكن القانون قد نص فى الواقع على هذه الأغراض ، واللجنة فى تقريرها وافقت على ما اقترحه لجنة المالية لمجلس النواب ووافقه عليه دولة وزير الداخلية من كبرية توزيع المتحصل .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - دام القانون ينص على أبواب معينة للصرف فلا معنى إذن للملاحظة العامة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - كانت تصرف المبالغ المتحصلة على مشروعات كثيرة لا يجب كلاً منها إلا مبلغ ضئيل لثلاثة فيه فرأت لجنة المالية مجلس النواب أن يخصص المتحصل لمشروعات قليلة ثابت متعة عامة . وهو ما توافق هذه اللجنة عليه .

حضرة عبد الله سليمان باشا بك - ألاحظ أن مبلغ ٥٥٨٨٥ جنياً تقرر فى الفقرة ١٦ من تقرير اللجنة والذى صرفته الحكومة للمصاريف السرية فى السنة الماضية بأهمل جداً .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المبلغ المقدر فى مشروع ميزانية هذا العام للمصاريف السرية هو ٣٩٠٠٠ جنيه وبذلك يكون هناك وفر قدره ٢٤٨٨٥ جنياً عن العام الماضى .

سعادة محمد صفوت باشا - هل يسمح سعادة المقرر أن يرفع على إذا كانت وظيفة كبير مفتش الخفر مدرجة فى مشروع ميزانية هذا العام أم لا ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هى مدرجة فى للمشروع والذى أذن حرملاً الكلام أن لجنة المالية مجلس النواب اقترحت التنازل . فقال سعادة وكيل الداخلية أن هذه الوظيفة إن يكون لها اعتماد بالميزانية القادمة وإن شاعها سيأخذ مرتبه من الوفورات .

سعادة محمد صفوت باشا - هل توجد وظائف أخرى من هذا النوع يأخذ أصحابها مرتباتهم من الوفورات .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم يحصل التمرس الى مثل هذا البحث فإن شئت معرفة ذلك فيمكن أن توجد ما تزيد الى سعادة وكيل الداخلية الموجود الآن .

تليت الفقرتان - ١٧ و ١٨ من تقرير لجنة المالية وهذا نصها :

(ب) - فصل ٢ - مدرسة البوليس :

١٧ - ذكرت الحكومة عدد نظم مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ في مذكرتها الايضاحية بأنها مستدخل بتدليلات في لائحة مدرسة البوليس ونظامها رغبة في رفع مستوى التعليم فيها .

وقد جاء ضمن البيانات الواردة الى اللجنة من وزارة الداخلية أنها قامت بتنفيذ ما تدون بهاليه واستصردت في ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٥ مرسوما بالنظام الجديد لقسم الضباط بالمدرسة المذكورة وهو يقضى بعدم قبول الا من كان حائزا لشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان ويحصل مدة الدراسة ثلاث سنوات بدلا من اثنين ويزيادة بعض مواد في برنامج التدريس ، وانها أصبحت بهذا التعديل في مصاف المدارس العليا .

وقد ورد ايضا بالبيانات المذكورة أن نظام المدرسة في الوقت الحاضر يقتضى وجود ثلاثة أقسام :

(١) قسم الضباط وكان عدد تلاميذه في سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ ، ٧٧ وسيزاد الى (١٢٠ - ١٨٠) .

(٢) قسم الكونستبلات وكان عدد تلاميذه في السنة المذكورة ٨٠ وسيزاد الى ١٢٠ - وان هذا القسم أثنى قرار وزاري في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٥ لتفريخ كونستبلات وطنيين وانه جار اقتساب التلاميذ من حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم أول أو من راسبيها ويحصلون بالمدرسة جيادا وأن مدة الدراسة ستان .

(٣) قسم العساكر وهو خاص بإعفاء القوماء الجارئين بدم ومدة الدراسة به تسعة شهور للبيادة وستة كاملة للسواري ويخرج منه سنويا ١٠٠ عسكري بساذه و ٧٠ سواري يصلحون بصفة عساكر بلوك خفر الجملات .

١٨ - وقد لاحظت هذه اللجنة وبلغة المالية يجلس النواب فيما يخص بالكونستبلات المار ذكرهم أن السبب الذي قضى بإعدادهم هو لأن يحلوا محل الكونستبلات الأجانب عند انتهاء مدة خدمتهم في سنة ١٩٢٧ ، ولكن مجلس الوزراء للحكومة السابقة قرر في شهر يونيه سنة ١٩٢٦ مد خدمة الكونستبلات الأجانب ثلاث سنوات تنتهي في سنة ١٩٣٠

ونظرا لحصول هذا الاجراء غير المتظر ترى هذه اللجنة (كما رأيت لجنة المالية يجلس النواب من قبل) أنه يحسن بوزارة الداخلية أن توفق لارتفاع بيؤلاء الكونستبلات من غير أن تزيد صبه الميزانية وأن تتجهل في اعتدل كونستبلات آخرين حتى تقرب نهاية مدة الكونستبلات الأجانب ، وعلى نظر ما تقدم ذكره أمام مجلس النواب قرر سعادة وكيل المالية أن الوزارة عملت بهذه المشورة فقبلت عدد من سيقبلون في قسم الكونستبلات هذا العام .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما سبق تلاوته من تقرير اللجنة ؟

أصوات : نوافي

تليت الفقرات ١٩ و ٢٠ و ٢١ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

(ج) فصول ٣ و ٤ و ٥ خدمة عجز الطور والكسوة الشرفية وقافلة الحمل :

١٩ - لم تلاحظ هذه اللجنة بخصوص الاجتادات المدرجة تحت هذه الفصول الثلاثة الا ما يأتي :

(١) حصول درج مبلغ ٣٠٠ جنيه لأول مرة ضمن المرتبات المقررة بالبد ٣٧ لمرتب استقال لأبصر الحج ويحت سبب تحرير هذا المبلغ أجابت وزارة المالية أنه كثيرا ما يضطر أمير الحج الى عقد استقبالات خصوصا في مكة والمدينة المنورة لاطهار المملكة المصرية من حجاج الأمم الاسلابية يظهر يتفق مع صحتها ويحفظ كرامتها ، وأنه سبق أن صرف مثل هذا المرتب الى أمير الحج في عام سنة ١٩٣٣ وخضع من كل وفورات المحصل الشريف بتصريح من وزارة المالية وقد ذكرت وزارة الداخلية في هذا الصدد أيضا أن مجلس الوزراء المتكونة السابقة قرر اعتماد كافة الزادات في ميزانية المحصل الشريف قبل تصديق البرلمان عليها نظرا لحلول ميعاد سفر المحصل قبل عرض الميزانية للبرلمان .

(٢) حصول درج مبلغ ٥٠٠ جنيه لأول مرة في البد ٤٠ تحت عنوان احتياطي لمرتبات الريان وقد أوردت وزارة الداخلية أن السبب في تخفيره هو ما ذكر في ضريبة من مرسومات لبقايل القاطنة في طريق مكة والمدينة حيث لم يصحوا شيئا من زمن بعيد وأنه أدرج بصفة احتياطية على ألا يصرف الا اذا دعت الضرورة الى ذلك ولقطة سنة واحدة فقط .

(د) فصل ٦ - خدمة الأقاليم :

٢٠ - لم تلاحظ هذه اللجنة فيما يخص بهذا الفصل الآن تركيز السلطة في الديوان العام وزيادة الموظفين فيه لم يقابل بتخفيف العمل في الفروع ولا بتقليل في عدد موظفيها كما كان متظرا والواقع أن هناك زيادة في موظفي هذا الفصل وتقت نظر الحكومة الى حصص ذلك وتأمل أن تشمل الميزانية المقبلة أثرا لهذا البحث .

٢١ - وقد رأت لجنة المالية يجلس النواب في تقريرها عند كلامها على مسموح العمدة المقتدر له بالبد ٥٠ مبلغ ١٧٨٠٠ جنيه (وهو ما يقابل الضريبة التي يحضون من دفعها) أنه قيمة غائفة لا تتناسب مع العمل العظيم الذي يتولونه وأن العمدة أنفسهم لا يلقون عليها كبير أهمية خصوصا وأنهم من أحيان البلاد وأخفائها الذين يشعرون بأنهم يقومون بمهمة عملة لا يؤرجون عليها وطلبت هذه اللجنة المسموح بالنسبة للعمدة الذين يمتنون منذ الآن .

وعند المناقشة في ذلك المجلس أدوى دليلا ويرافقها على هذا المسموح مقرر قانون صدر في سنة ١٨٩٥ ويجب عدم إلغاء الاعتماد المطلوب حتى يسن قانون جديد الأمر الذي لا يتيسر اجراءه حين نظر الميزانية ، وبناء على ذلك لم يوافق المجلس على ما رآه لجنة المالية في هذا الصدد .

وبعد اللجنة توافق على ما رآه مجلس النواب لأن أمر إلغاء هذا المسموح يتطلب درسا وانما اذ أن الحالة التي ذكرتها لجنة المالية يجلس النواب لا تنطبق على كثيرين من العمدة ولأنه من الملائم أن يكون هناك مقابل لما يؤديه العمدة من الأعمال العامة والتي تعبرهم قوانين البلاد من أجلها أنهم موظفون .

ثانياً - أن التنازل لقياس من عوائد المباني مقابل إلغاء الإتاوات المنوعة لما سيضيف القياس التي تزيد قيمة العوائد في دائرتها من قيمة الإتاوات ويحدث ثغرة في ميزانيات القياس التي تنقص قيمة العوائد في دائرتها من قيمة الإتاوات المقررة لها .

ثالثاً - أن استقلال القياس لا يتعارض ومصعها اعانة من الحكومة .

رابعاً - أن القوانين التي تشير اليها المادتان ١٣٢ و ١٣٣ من الدستور بترتيب اختصاصات القياس وعلاقاتها بجهات الحكومة لم تصدر الى الآن ووزارة المالية تنظر بالاتفاق مع وزارة الداخلية في النظام الذي يحسن وضعه بشأن إعانات القياس البلدية والمحلية .

٢٥ - وقد ذكرت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أنها تريد الرأي الذي أبدته وزارة الداخلية والذي تدون به المالية .

وسين مناقشة ما ورد بتقرير لجنة المالية بمجلس النواب أمام ذلك المجلس قرر سعادة وكيل الداخلية أنه بعد أن أدى إلى لجنة المالية بالرائي الذي سلف ذكره تباهت وزارة الداخلية بالموضوع من جديد مع وزارة المالية ورات السدول من رأيا الأول والأخذ بما أرسلت به وزارة المالية لهذه اللجنة (وورد ذكره بهالية تفصيلا) واستند في ذلك على أن عوائد الأملاك هي ضرائب عامة فرضها من اختصاص السلطة المركزية ومن أكبر مظاهر سيادتها وأنه ليس للقياس البلدية شيء من هذه السيادة وأنه يجب عدم تخصيص الأموال المأخوذة منها لأي مبنى أو لأي عمل خاص خصوصاً وأن للضرائب المذكورة علاقة باليمن المصري من حيث الضمان وأضاف بأن العمل بهذا المبدأ يطابق ما قضت به المحاكم المختصة وبهذا الصدد أنها أيدت النظرية السامة التي تعضى باعتبار الأملاك أموالاً عامة لا يجوز استغلالها لمصلحة فرد من الأفراد أو جهة من الجهات وأن استغلالها يجب أن يكون لمصلحة المجموع .

وقد أبدى في ذلك معالي وزير المالية وذكر أن الضريبة لا يمكن أن تنقص من لجهة من الجهات ولا لعمل من الأعمال بالذات بل تكون عامة وتدخل في الإيرادات العمومية وأن الأساس هو أن يصرف مايجي من الضرائب في شؤون الدولة العامة بحسب الظروف ولا يمكن أن يخصص لعمل من الأعمال إذ قد تعالجا البلاد بمحدث من الحوادث يقتضي توجيه كل الجهود إليه وصرف مبالغ عظيمة في سبيل اقتضائه لا لعدم توجهه .

ومست لجنة المالية المذكورة برأيا وقال معالي مقرره ان ما تطلبه اللجنة هو أن تكون الإتاوات التي تسطها الحكومة لكل بلدية مساوية لمقدار ما يحصل من عوائد مبانيه وأن هذا لا يتنافى ما أدى به كل من سعادة وكيل الداخلية ومعالي وزير المالية وأن ما أشارت إليه اللجنة الاستشارية للبلديات ليس فيه ضيق على الحكومة وفيه كل الفائدة للبلديات لأنه لا يتجنى عنه طغرة في النظام أو ضرر مالي للدولة .

فأجاب بعد ذلك معالي وزير المالية بأنه يرى أنه لا اختلاف في الرأي على هذه المسألة فيما يتعلق بالجواهر ولكن الخلاف في التفصيلات وأضاف بأنه سبق أن صرح دولة رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس النواب بأنه بعد تشريعا جديدا للقياس البلدية والمحلية والمجالس المدبريات ويتبظار لهذا التشريع

حضرة عبد الله سليمان إياظه بك - العمد قيمان أغنياء وقراء والفقراء منهم أكثر كرميا من الأغنياء ويذهبهم كرمائهم مقعة لضيافة رجال الحكومة ولذا أمارض في إلغاء المبلغ المسجوع به لهم بل وأطلب زيادته .

دولة الرئيس - الزيادة لا تكون إلا بقانون .

تليت الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨

(هـ) فصل ٧ - البلديات والقياس المحلية ومجالس المميزات :

٢٢ - تشمل إعانات هذا الفصل (أولاً) مبلغ ١٩٠,٠٠٠ جنيه لإعانات البلديات والقياس المحلية وكان مقررا مثل ذلك في ميزانية سنة ١٩٢٥ وتتبع الحكومة هذه الإعانة لهذه الهيئات في مقابل استئجارها على عوائد الأملاك التي تحصل من المدن والبلدات التي تجي لها عوائد من الأملاك .

٢٣ - وكان البرلمان حين نظره ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ رأى أنه تمشيا مع ما أشار إليه الدستور من جعل القياس البلدية مستقلة في إدارتها الداخلية وجرة في فرض الضرائب على سكانها أدت ترك الحكومة لكل بلدية عوائد الأملاك لتكون تحت تصرفها ولقد مر تارة مناسيا من الضرائب .

ولما أن استعملت هذه اللجنة من وزارة الداخلية عما في هذا الموضوع أجابت بأنه من وقت إبداء المجلسين وبعثهما في هذا الصدد قامت وزارة الداخلية مع وزارة المالية بمبحث الموضوع وأتت الأمر بأن أصدرت اللجنة الاستشارية للقياس البلدية والمحلية قرارا بتنفيذ رغبة البرلمان وذلك بأن يطلب من وزارة المالية التنازل عن عوائد الأملاك الخاصة بالجهات الموجودة بها مجالس على أن يقوم قسم البلديات بتوزيعها على مختلف القياس مرافيا في ذلك حاجيات كل مجلس ومقدار ما يحصل فيه من العوائد على أن يسوى موضوع التوزيع تدريجيا في عشر سنوات بحيث يكون ما يعطى لكل مجلس بعد انتهاء تلك المدة موازيا لمقدار العوائد المحصلة في دائرته .

وأضافت وزارة الداخلية إلى ما تقدم أن قامت إضرافات من جهة وزارة المالية على هذا النظام أهمها (أولاً) أن عوائد الأملاك ليست عوائد بلدية أو محلية بل هي ضريبة عمومية خاصة بميزانية الحكومة ويجب إضاقتها للإيرادات العمومية وأن وزارة المالية تعضى من التوسع في مثل المبدأ المرغوب الأخذ به خصوصاً وأن القياس ينظمها الحال لا تقوم بكثير من الواجبات العامة المفروضة على الحكومة كصيانة الأمن العام وسنائه (ثانياً) أنه يوجد من ضمن القياس البلدية والمحلية ما يعطى إعانات أقل أو أكثر من مقدار العوائد التي تجي منها .

٢٤ - ولما أن طلبت هذه اللجنة من وزارة المالية إبداء رأيا في الموضوع أجابت بما يأتي :

نظرت وزارة المالية في الاقتراح لتلخيص بمحذف الإعانات المنوعة للقياس البلدية والمحلية في مقابل تنازل الحكومة لهذه القياس على عوائد الأملاك فترأت ما يلي :

أولاً - أن عوائد المباني من الضرائب العامة التي يجب أن يحفظها الحكومة الحق في تحرير رأسها ويعملها دون أن يتجنى ذلك القياس البلدية والمحلية من فرض الضريبة على تلك العوائد في المدن المكتظة في دائرتها .

تجلت الفترات ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ من تقرير اللجنة وأثناء تلاوة الفقرة ٢٩ حضر حضرة صاحب البوابة عدل يكن باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وهذا نص الفقرات المذكورة :

٢٩ - وقد خضعت لجنة المالية لمجلس النواب نظر بها توجيه نظر الحكومة إلى المالية بمدينة القاهر وتوفير أسباب الصحة والراحة لقاصديها وذلك بتقسيم ما سبق أن اقترحه وزارة المالية على مجلس الوزراء من تخصيص مبلغ لصفه في أوجه الإصلاح التي تحتاجها المدينة المذكورة واقترحت فعلا على المجلس فتح اعتماد مبدئي لهذا الغرض بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ج. م في ميزانية السنة الحالية من مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج. م المقترن تكاليف الأعمال في مدة خمس سنوات .

ولما أن حصلت المناقشة في هذا الاقتراح أمام مجلس النواب صرح دولة وزير الداخلية بأن الحكومة مهتمة بمشروع تحسين مدينة القاهر وتريد أن تنصفه ولكنها الآن لم تتجه بها وأنها وارض في تقرير الاتحاد الآن وأضاف بأنه إذا كان المجلس يميل إلى تنفيذ هذا المشروع فإنه يده يخته ويطلب تقرير اتحاد المبالغ اللازمة له من المجلس في شهر نوفمبر القادم . وبعد مناقشة طويلة طلب عليه دولته قرر المجلس عدم موافقة لجنة المالية على ما طلبته وأجابه دولته إلى ما طلب من عدم فتح تحديد مدة للوزارة لتنظر هذا المشروع .

وتوافق هذه اللجنة على ما تم أمام مجلس النواب في هذا الموضوع إذ أنه جاء مطابقا لما قرره مجلس الشيوخ عند نظره القواعد العامة الخاصة بالإعمال الجديدة ولأنه جاء أيضا موافقا لما هو معمول به في البلاد الدستورية ، إذ من المؤكد أن العمل على خلاف ما تم قد يجر إلى خطر عظيم .

هذا ويرى من التفصيل الموجود بالفصل ١٩٦ من المشروع بأنه تقرر إدخال المياه والآلة في مدينة القاهر وتقدر تكاليف هاتين الميكنتين تقديرا أوليا بمبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه صرفته لتأدية ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ بمبلغ ٥,٠٠٠ جنيه وأدرج في المشروع الحالي مبلغ ٣١,٧٠٠ جنيه وذكر سعادة وكيل الداخلية في هذا الصدد أمام مجلس النواب أن المناقصات اللازمة عرضت وأن العمل جار ولا يمر زمن طويل حتى تم إقامة القاهر وإدخال المياه فيها .

٣٠ - وما يحسن ذكره في هذا الصدد أنه ذكر باليات الواردة من وزارة الداخلية أن مجموع ما اقترضته الحكومة القبال البلدية والحلية لتأدية مارس سنة ١٩٢٥ يبلغ ١١٨١٩٦٦ جنيه وأن المستد منها لتأدية مارس سنة ١٩٢٥ هو مبلغ ١٤٩٨٤٢٢ جنيه وأن هذا المبلغ السلف استبدئ باعطائها القبال البلدية والحلية من سنة ١٩٠٣ للقيام بأعمال إدخال المياه والور ولاشغال التنظير في المدن والبادر على أن تسدين بأحاط سنوية بواقع ٥ / (منها ٢ / للقائمة) السلف القديمة وأنه تقرر بالنسبة للسلف البلدية أن تكون قائمة السلفيات ٥ / . والاستهلاك لمدة ثلاثين سنة أي ١٥ / اعتبار ١٥ / . تحريبا . وأن السبب في قلة المبالغ المستدقة بالنسبة لأصل السلف ناتج من أن كثيرا من الأعمال أوقف أثناء الحرب كما أن الأعمال التي كانت قد تمت لم تنط في بادئ الأمر لإيجادها كليا فبقيا بمصرفات العمل وتسديد القائمة والاستهلاك .

فإن دولته سيشكل لجنة من بعض موظفي الحكومة والنواب والشيوخ والأعيان للنظر في هذه الأمور من جميع وجوهها . ثم زاد محالها أنه يرى أن مجرد التوجه بأن لهذه الضريبة صفة عليا (أي أنها ليست ضريبة عامة) قد يحدو ببعض الأجانب إلى الاحتجاج عليها وعدم القيام بدفعها ويكون من وراء ذلك مشاكل طويلة .

فإن المجلس إلى الأخذ بهذا الرأي وترى هذه اللجنة انتظار ما ستقره تلك اللجنة في هذا الأمر .

٢٩ - وعند نظر الاتحاد الذي نحن بصدد استطلاع أحد حضرات أعضاء مجلس النواب رأي دولة وزير الداخلية عما إذا كانت مدينة القاهر ستكون من المدن التي يراد إنشاء مجالس بلدية فيها فأجاب دولته أنه لا يمكنه أن يقرر إذا كانت مدينة القاهر تدخل ضمن المدن التي تستأهل فيها مجالس بلدية وأنه يرى أن اللجنة التي شكلت للنظر في المسائل البلدية تستطيع أن تقترح لمدينة القاهر نظاما أن لم يكن نظاما بلديا (لأن المجلس البلدي الذي ينشأ في القاهر يجب أن يكون مجلسا مختلطاً وربما قامت أمام ذلك بعض الصعوبات) فقد يكون نظاما يؤدي إلى النامية جميع أمور تلك المدينة .

٢٧ - وتتمثل الاتحادات الموجودة في هذا الفصل بتأليف ١٦٧٥٠٠ جنيه موضوع البند ٥٣ من ١٩٠٥٠٠ جنيه السلف لمدة لسليكات الآلة والمياه في المدن وهو يزيد بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه عما كان مخصصا في ميزانية سنة ١٩٢٥ للغرض نفسه .

وقد تبينت بالفصل ١٩٦ من المشروع الأعمال التي سيصرف فيها مبلغ ١٦٧٥٠٠ جنيه سالف الذكر .

٢٨ - وعند المناقشة في صدد هذا المبلغ أمام مجلس النواب اقترح أن يكون جرد هذا المبلغ بالميزانية تحت باب خاص يسمى باب السلفيات تحت النسوية إذ أن هذا المبلغ يعطى من الحكومة للبلديات بصفة سلف ترد مع فوائدها إلى الحكومة وأنه لا يجبر من المصروفات في شيء . ولكن سعادة وكيل المالية أبدى أن وضع مثل هذا المبلغ تحت أبواب خاصة بالسلف مخالف للنظام الحسن في حسابات الدولة وأنه أدرج في باب الإيرادات ما يقابل هذا المبلغ مما تسدده البلديات للوزارة . وأضاف معالي مقرر لجنة المالية لمجلس النواب بأنه لا يصح أن يوضع هذا المبلغ تحت عنوان يشتر بأنه جزء من الاحتياطي الذي تستعمله الحكومة لأنه من الجائز أن يطرأ على بعض البلديات ما يجعلها عاجزة عن الدفع وأن الأساس في توزيع النفود أن يكون استرجاعها مع فوائدها مضمونة وطلب أن يبقى هذا المبلغ في أبواب المصروفات وأن يقابله في الإيرادات ما يرد منه إلى خزنة المالية .

وعند اللجنة ترى أن أمارة معالي المقرر وسعادة وكيل المالية في هذا الصدد هو الرأي المنطبق على الأصول الاقتصادية والحسابية وأنه النظام العام المتبع في الميزانيات .

ترك الرئاسة حضرة صاحب البوابة رئيس المجلس وسل عمله فيها حضرة محمد طوي الجزار بك وكيل المجلس .

حضرة محمود أبو النصر بك - زيادة الفوائد أو تقصصا من اختصاص السلطة التنفيذية وأرى الاكتفاء بقسط نظر الحكومة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا ما طلبته .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - وهذا ما قرره المجلس .

معالي محمد شفيق باشا - جاء في الفقرة ٣٠ من تقرير اللجنة من المبالغ التي تقرضها الحكومة للمجالس البلدية أنه يقرر بالنسبة للسلف الجديدة أن تكون قائمة السلفيات ١/٥ والاستهلاك لمدة ٣٠ سنة أى باعتباره ١/١٠ تقريباً وأنا أشك أن تكون قيمة الاستهلاك ١/١٠ كما ذكر وأظن أنها ١/٣ .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا البيان هو الذى ورد الى اللجنة من وزارة الداخلية .

معالي محمد شفيق باشا - لاشك عندى أن قيمة الاستهلاك هى ١/٣ . من غير قائمة اذا كانت مدة الاستهلاك ٣٠ سنة وذلك أرى معاً للتباس أن يخل من الفقرة ٣٠ الكلمات الأربعة الآتية (أى باعتبار ١/١٠ تقريباً) .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المسألة ليست مسألة حذف كلمات وإنما اذا كان هناك خطأ في الأرقام فلوزارة الداخلية أن تصححه . معالي محمد شفيق باشا - الذى أفهمه أنه اذا كان القرض مائة جنيه مثلاً فلا يستهلك في ثلاثين سنة إلا بنسبة ١/٣٠ . سواء من غير قائمة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يمكن لوزارة الداخلية أن توضح ذلك .

حضرة صاحب البعولة عبد حلى باشا (وزير الداخلية) - المسألة مسألة حسابية يمكن تحقيقها .

حضرة يوسف بشوش بك - أظن أنه وقع خطأ مطبعى في الأرقام وصحته ١/١٠ بدلاً من ١/١٥ . المذكورة في التقرير . قرر المجلس المراقبة على الاعتقادات المبينة بالفقرة ٣٣

تليت الفقرات من ٣٤ الى ٤٣ وفي أثناء تلاوة الفقرة ٣٩ عاد محاضر شدى باشا الى الرئاسة . وهذا نص الفقرات المذكورة :

ثانياً - فرع ٢ - الجولاس

٣٤ - تتخذ لهذا الفرع في المشروع مبلغ ١٢٧ ١٣٦٠٠٠ جنيه وكان يقابله في ميزانية سنة ١٩٢٥ مبلغ ١١٢٨٣٠٠ جنيه فيكون هناك زيادة قدرها مبلغ ١٣٨٧٣٠٠ جنيه وقد ذكرت وزارة المالية في المذكرة الإيضاحية في سبيل بيان أسباب تلك الزيادة ما يأتى :

أولاً - أن أسباع العميران وزيادة حركة المرور في العاصمة وفي المدينت الكبرى وإنشاء نظام خاص بإباحتها الجنائية ومرصاتها المواوى من الأمور التي أوجبت زيادة اعتقادات البوليس زيادة كبرى لتتيزر قوته تمزيراً يمكن من القيام بالأعمال المقالة في حافله لصيانة الأمن في البلاد فأنشئت لهذا الغرض ١٢٣٠ وظيفة منها ٩٦ في السلك الدائم و ١١٣٤ في الوظائف الخارجية من حيث العمل ، وقد استدعى هذا التتيزر اعتقادات تبلغ مجموعها ١١٣٣٦٠٠٠ جنيه منها ٧٣٣٢٠٠٠ جنيه لأجوات والمرتبات و ١٣٠٤٤٠٠٠ جنيه للجولاس والأغذية والمليق و ٥٠٧٠٠٠ جنيه للأعمال الجديدة .

٣٩ - وقد ذكرت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها أنها ترى أن أعمال البلديات بطبيعتها أقرب الى مصلحة الصحة العمومية منها الى وزارة الداخلية وأن أعمال وزارة الداخلية الكثيرة المتشعبة تجعل أمر البلديات في نظرها ثانوياً مع أهميتها وساحتها للدقة والصيانة وأنه متى تحقق ما يرجوه الكثيرون من إنشاء وزارة للصحة وجب أن يضم إليها قسم البلديات وهي فكرة صائبة توافقها عليها هذه اللجنة .

٣٢ - وقد أدرج ضمن اعتقادات هذا الفصل مبلغ ٩٤٨٤٠٠٠ جنيه اعانات للمجالس البلدية وهو موضوع البند ٥٢ وقد تبين من الإجابات الواردة لهذه اللجنة من وزارة الداخلية أن هذا المبلغ هو الباقي من مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه كان يقرر في سنة ١٩١٢ منه لمجالس البلديات لمساعدتها في تنفيذ مشروعاتها الهامة كإنشاء مدارس ومستوصفات وخلافه وأنه ظهر عند تفصيل الحسابات أن صحته مبلغ ٩٦٧٧٠٠٠ جنيه و ٨٩٥٠ ملياً وبالجزء الأكبر منه وهو مبلغ ٨٥٠٠٠٠ جنيه يخصص لمجلس مديرية المنوفية كما يظهر ذلك من توزيع المبلغ المذكور على المجالس المختلفة .

٣٣ - وبناء على جميع ما تقدم وصل ما سلف ذكره في التقرير الخاص بالملاحظات العامة بشأن توزيع مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه الذى حلف من مجموع اعتقادات بلل السفر وصاريق الاستئصال والذى على مقتضاها يخص هذا الفرع منه بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه ترى هذه اللجنة اعتماد جميع المبالغ المخصصة لهذا الفرع بالمشروع بعد استئصال مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه من اعتقادات باب ٢ وتكون اعتقادات أبوابها الثلاثة كالآتي :

جنيه مصرى

٥١١٤٤٥ باب ١

٤٩٣٠٠٠ باب ٢

١٨٠١٩٤ باب ٣

حضرة إبراهيم نور الدين بك - ألاحظ أنه ورد في الفقرة ٣٠ من تقرير اللجنة أن المبالغ التي تقرضها الحكومة للمجالس البلدية للسلف الجديدة تكون بقائمة ١/٥ بدلاً من ١/٣ . التي كانت تتقاضاها من قبل عن السلف القديمة وأرى أن هذه القائمة كبيرة لأن المبالغ التي تقرر من الحكومة للمجالس البلدية إنما هي للصحة العامة لتسهيل أعمالها في وقت أقصر مما لو ارتكن فيه على إيرادات تلك المجالس ، من أجل ذلك لا أوافق على أن تكون القائمة المذكورة بنسبة ١/٥ خصوصاً وأن أموال الحكومة تودع في البنوك بأقل من هذه القائمة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أرى أن يلتفت نظر الحكومة الى ذلك .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا هو عرضي .

حاضرة عبد عظيم الجزار بك (الرئيس بالإنابة) - هل توافقون حضراتكم على إبلاغ هذه اللجنة بمضبطة الحكومة ؟

لجميعكم : نفي .

أولى بها سعادة وكيل المخابرة في جلسة ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ طلب دولة وزير المخابرة تأجيل البحث والمناقشة في أمر الاتحاد المذكور بجلسته أخرى حتى يمتحنه بنفسه .

وفي جلسة ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ قدم دولته لذلك المجلس نتيجة بحثه عن الأسباب التي ترتبت عليها تلك الزيادة وقال أنها الأسباب التي استجبتها عن التقارير الرسمية والمذكرات التي بينت عليها تقديرات تلك الزيادة وترتب عليها ذلك الاتحاد .

ولما يحتاجه الأمر من كثرة التفاصيل تلا دولته على ذلك المجلس مذكرة بأمره في الموضوع وهي الممتن نصها في نهاية هذا التقرير في الملحق رقم ٢ (راجع ملحق المضبطة رقم ٢) وأضاف دولته على ما جاءه تلك المذكرة أنه أراد أن يتحقق من مدى تنفيذ الذي ترتب على قرار مجلس الوزراء السابق القاضي باتخاذ هذه الزيادة وترسيمه لوزارة الداخلية بصرفه وأن يتأكد مما إن كانت المبالغ التي اعتمدت قد صرفت فعلاً أم لا فظهر لدولته من البحث أن الذي صرف فعلاً أو ارتبط به الوزارة حتى الآن لا يتمد مبلغ ٩٧٧٠ جنياً وأنه نظراً للأحساب التي يتبناها لا يمكنه أن يفتح على المجلس تخفيض أى مبلغ من هذا الاتحاد ولكن بما أن الاتحاد لم يصرف كله وبما أن التنفيذ في حقه فطلب من المجلس إقرار ذلك الاتحاد على أن يبدد النظر في التقرير في التوزيع وأنه يد بان لا يوافق إلا على ما تفتق عنه ضرورته وفائدته لمصلحة الأمن والنظام .

وبعد سماع تلك البيانات من دولته وتأييده دولة سعد زقزل باشا له فيها رآه وبعد المجلس به - وافق ذلك المجلس على اتخاذ الزيادة في ميزانية البوليس بشرط أن يحقق دولة وزير الداخلية قبل صرف أى مبلغ منها أن مصصلحة الأمن تقتضيه .

وهذه اللجنة توافق تمام الموافقة على ما تم في هذا الصدد .

٣٩ - وقد ذكر بالبيانات الواردة لهذه اللجنة من وزارة الداخلية أن عدد الكونستبلات الأجانب المقرر وجوده بقوة البوليس بلغ ٢١٥ كونستبل من جنسيات مختلفة يوجد منه في الخدمة الآن ٢٩٤ كونستبل وذكر وزارة الداخلية أنها جادة في انتحاب مرشحين للأسدى والعشرين وظيفة الخالية حاجة المل إلى ذلك وترى هذا الحاجة أنه وإن كانت حالة الأمن في المدن الكبرى التي بها عدد كبير من الأجانب تدعو إلى استعمال بعض الكونستبلات الأجانب إلا أنها ترى من جهة أخرى أن هذا العدد زائد ويمكن الاستغناء من بعضه واستبداله بكونستبلات من الوطنيين الذين سيخرجون في سنة ١٩٢٧ من مدرسة البوليس من القسم الذي أمده ذلك .

٤٠ - وهذه اللجنة توافق على تعديل النظام الذي أبرمه وزارة الداخلية فيما يخص بالمكالات الخاصة بضبط المواد المخدرة ولقضى كان من ورائه درج مبلغ ١٦٠٠ ج.م في المشرع الحالي لا في ذلك من المعدل ومن تشجيع رجال البوليس على ضبط من يتجرون بتلك الجواهر السامة التي تؤثر كثيراً في صحة مدله لا يستهان به من شأن الفطر .

ثانياً - وجوب دمج ١٥٠٠٠ جنياً للبوليس والتجهيزات لغذاء ما كان زائداً من بعض الأصناف من الاحتياطى المادى و ٦٥٠٠ جنياً قليل بما في ذلك مصاريف النقل و ٦٧٠٠ جنياً للمكالات أذارت وزارة الداخلية أن تصرف إلى رجال البوليس قيمة القرامات التي يحجبها في قضايا الحشيش عملاً بالنظام الذى كان متبعاً فيما مضى وكانت قد أوقفت في سنة ١٩١٩ وثالثاً - تخصيص مبلغ ١٢٣٠٠٠ جنياً لمصاريف سيارات اشترى خصيصاً لانشاء دوائريات في الإقليم كى يتمكن رجال الأمن العام من سرعة الانتقال لمنع وقوع الحوادث وضبط الوقائع في الأوقات المناسبة .

٣٥ - وقد طلبت وزارة المالية ضمن خطابها المرسل لدولة رئيس مجلس النواب بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٢٦ تخفيض مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنياً من الباب الأول لهذا الفرع نظير الاتحادات الإضافية التي ورد ذكرها في ذلك الخطاب .

وطبقاً لما سبق أن قرره المجلس حين نظره للملاحظات العامة من التخفيض في اعتمادات بدل السفر ومصاريف الانتقال واعتمادات الكسوى يجب تخفيض مبلغ ٥٠٠٠ جنياً من اعتمادات الباب الثانى فيما يخص بدل السفر ومصاريف الانتقال ومبلغ ٥٥٠٠ جنياً فيما يخص بالكسوى .

٣٦ - ولما تراء هذه اللجنة من أن كل زيادة في البوليس ترتب عليها تحسين حالة الأمن في البلاد لايسها إلا اقرار ما هو مطلوب وعامل أن يكون من وراء هذه الزيادة تحسين ظاهر سواء في حالة الأمن بالمحافظات والمدريات أو في حركة المرور وتنظيمها في العاصمة وبأن المدن ترجو أن يكون توزيع قوة البوليس على المدريات والمحافظات متناسباً مع حاجة الأمن وحركة المرور في كل منها .

٣٧ - وقد بحث هذه اللجنة في كيفية توزيع قوة البوليس الحالية على المحافظات والمدريات وفي توزيع الزيادة التي سلف ذكرها الخاصة بتعزيز تلك القوة فورد إليها المكشف المرفق بنهاية هذا التقرير (ملحق رقم ١) - (راجع ملحق المضبطة رقم ١) والتي يمتل فيه كيفية التوزيع المذكورة .

ولما تبين لهذه اللجنة من اطلاحة على ما جاءه بالكشف المذكور من أن العاصمة اختصت وحدها بسقط كبير من القوة الأصلية ومن الزيادة مع علم وجود مبرر لذلك الآن ترى أنه يحسن أن تميز وزارة الداخلية النظر في توزيع هذه القوة بطريقة تضمن للمدريات نصيباً يكتفى لانشاء قطب بوليس فيها تكفل بتأييد الأمن لأنها من أهم العوامل في استيلاءه . وقد صدرت وزارة الداخلية أمام مجلس النواب على لسان سعادة وكيلها بأمانة النظر في توزيع القوة .

٣٨ - وقد أثار مسألة زيادة مبلغ ١٢٣٨٢٧ جنياً الموجودة في اعتمادات البوليس هذا العام وأمر اتحاد مجلس وزراء الحكومة السابقة لها وتصريحه بصرفها مناقشة هامة أمام مجلس النواب إذ أراد المجلس الوقوف على كافة الأسباب التي دعت إلى طلب تلك الزيادة وإلى صدور قرار مجلس الوزراء السابق باتخاذها والتصريح بصرفها ، ولما لم يفتح المجلس بالبيانات التي

١٠ - وقد ذكرت المالية مجلس النواب في تقريرها بأنها اجتمعت بموائد الحرب الجديدة التي تحصل في القري وتوصى بالكثير من الأرواح والمال وتبين لها بعد مباحة وكيل وزارة الداخلية أنه لم يلجأ إلى وسائل فعالة لمكافحة هذه الكوارث وأنها توصي المجلس بأن يسدى كل مساهمة في هذا السبيل وأن يطلب من الحكومة استمرار البحث للوصول إلى تدابير فعالة تدرأ عن البلاد شرويات هذه الحرائق .

وهذه اللجنة ترى هذا الرأي وتلفت نظر الحكومة إلى الاستقرار بعيد في ذلك البحث خصوصاً وقد تكررت تلك الكوارث بصفة شديدة في الأيام الأخيرة .

٤٢ - أما فيما يخص مبلغ ١٧,٥٧٠ ج. م. المقدر للأعمال الجديدة فقد تبينت بالعدد ١٥ مئة ٢٠٤ من المشرع الأعمال التي سيصرف فيها هذا المبلغ ، وترى هذه اللجنة أنها كلها أعمال ضرورية لفرقة المطافئ أوتقلاط البوليس ولا يسها إلا اقارها .

•••

٤٣ - وبناء على ما تقدم تكون الاعتمادات التي تعرض اللجنة على المجلس اقارها لهذا الفرع ج :

١٩٢٧,١٢٦ باب ١

٢٩٩,٤٣١ ٢

١٧,٥٧٠ ٣

حضره الشيخ حسن عبد القادر - لقد جاء الجزء الثاني من الفقرة ٣٤ ذكر مبلغ ٦,٧٠٠ ج. م. مكافآت التي ترى وزارة الداخلية صرفه إلى رجال البوليس قرعة التراموات المحكوم بها في قضايا الحشيش . وقد جاء في الفقرة ٤٠ ذكر مبلغ ٦,٧٠٠ ج. م. أيضاً . فهل هذا المبلغ هو نفس المبلغ السابق ؟

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - نعم هو نفس هذا المبلغ والفقرة ٣٤ تضمنت ماورد بمذكرة وزارة المالية عنه . والفقرة ٤٠ تضمنت رأى اللجنة فيه .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أرى حذف هذا المبلغ خصوصاً وأن النظام الذي كان متبعاً فيها معنى من حيث صرف مكافآت رجال البوليس من التراموات المحكوم بها أوقف في سنة ١٩١٩ ولا ينبغي أن منح هذه المكافآت من أكبر المشجعات لرجال البوليس على الانتماء من الأحرار ، وحسب الانتماء وانتظار تلك المكافآت مما يدفعهم إلى التخليق ، ولقد شاهدنا ذلك كثيراً أمام المحاكم حتى أن بعضهم كان يعتمد وضع المراء الخدرة في جيوب الناس ، على أن هذه التراموات هي في الحقيقة من أموال الدولة العامة ولا يصح أن تصرف في مثل هذا السبيل التدار للأسباب التي بينتها ، ومع ذلك فلا يخرج ضبط رجال البوليس لفراد المخدرة عن واجب قد لا يكون أكبر شأناً من واجباتهم بالنسبة للبرامج الأخرى التي لا يتكافأون عليها .

حضره صاحب البعثة وزير الداخلية - هذه الاعتمادات مقررة بناء على قانون معمول به وهذا القانون معروض على البرلمان فيحسن أن يؤجل المناقشة في هذا الموضوع إلى أن ينظر هذا القانون .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - لا أرى مانعاً من تأجيل المناقشة كما يشير دولة رئيس الوزراء . وأما هناك مسألة أخرى ألفت نظر دوقته بها وهي أنني لاحظت أن الحكومة جرت على تعيين ملاحظي البوليس في النقط المختلفة بدلاً من معاونين فيها . وهؤلاء الملاحظون تعيينهم الحكومة في النقط البعيدة عن المراكز قبل تدريسهم مع أنهم أول من يتولون ضبط الواقع الجنائية الخطيرة التي تقع في دائرة قطعهم . فالتدري أراه هو ألا يبين في هذه النقط الأمن معاوني البوليس لأنهم أكثر ذكاءة وتجربة . وهذا ما أردت أن ألفت إليه نظر الحكومة .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - هذا الطلب يستدعي زيادة الاعتمادات لأنه يترب عليه طريقة بعض ملاحظي البوليس الخرجة معاونين . ونحن نشكو من هذه الزيادة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - انما أقصد أن الملاحظين الجدد يمتنون في المراكز ويتولى معاونون رئاسة هذه النقط وحل كل حال فما أردت الاثت نظر الحكومة إلى ذلك .

حضره عبد الله سليمان باشا بك - يحسن أن يبين في هذه النقط ضباط من أقدم الملاحظين .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - هذا هو المتبع في الحقيقة ولقد كنا نؤلاه نباهة وشاهدنا بأنفسنا .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فيما تقدم ؟ وافق المجلس على رأى اللجنة .

تليت الفقرات من ٤٤ إلى ٥٢ من التقرير وهذا نصها :

ثالثاً - فرع ٣ - الخفر

٤٤ - قلدر بالمشرع لهذا الفرع مبلغ ١,٤١٣,٩٨٦ ج. م. بدلاً من ١,٢٨٥,٨٥٥ ج. م. في سنة ١٩٢٥ تكون هناك زيادة قدرها ١٢٨,١٣١ ج. م. وقد ورد بالذاكرة الإيضاح أن أسباب تلك الزيادة ترجع :

أولاً - إلى الحاق ١٧٦ ضابطاً من رتب مختلفة زادوا عن حاجة وزارة الحربية على أثر سحب الجيش المصري من السودان بصدمة الخفر للإشراف على أعماله والمحافظة على الأمن للسام في الأقاليم وقد استدعى ذلك اعتقاد قدره ٦٦,٦٠٠ ج. م. منه ٥٢,٦٠٨ ج. م. للمساكنات و ٩,٩٩٢ ج. م. لمصاريف الاستئجار .

ثانياً - إلى زيادة مبلغ ٢٩٩,٦٦٤ ج. م. في المساهيات لتسعين ٢٥٥٠ خفراً إضافياً واستبدال الأجور على إثر إلغاء الإعانة للمساعدة على غلاء المعيشة .

٤٥ - ومن مقارنة مبلغ ١,١٣,٩٨٦ ج. م. المقرر لمصروفات فرع الخفر بمبلغ ١,٢٨٥,٠٠٠ ج. م. المقدر لإيراداته يرى أن الحكومة تصرف عليه أكثر من الرسوم التي تجبى من أهله وأن الخزانة العامة تحصل في سبيل ذلك بنحو ١٣٠,٠٠٠ ج. م. .

٤ - وبناء على ما سلف ذكره في تقرير هذه اللجنة عن الملاحظات العامة ترى أنه يجب أن يستبعد مبلغ ١٠٠٠ ج.م من بلل السفرو وما ريف الانتقال ومبلغ ١٠٠ ج.م آخر من المبلغ المقرر للكاوي .

٥ - وقد لاحظت هذه اللجنة ما لحظته أيضا لجنة المالية بمجلس النواب من أن نظام الخفر الحالي مريب وأن الشكوى عامة من نظام التصلوع المتبع حالا والذي لا يهتم للخدمة الخفر الاطلاقا لا يركز عليها في صيانة الأمن واقترحت لجنة المالية بمجلس النواب أن الواجب قضى بأن يكون شيان القربة الذين يستغنى عنهم الجيش هم القوة التي يستند عليها في حماية الأمن وأن في ذلك ضمانا لصلواته وراحة الأهالي الذين يكونون الشكوى من زيادة أجور الخفر كما الحال في زياتنا .

ولكن هذه اللجنة ترى أنه يمكن الوصول الى نتيجة أوفى لو استندم في الخفر من يتولى مدة خدمتهم من عسكري الجيش أمضى أن يكون نظام الخفر الذي تقترحه قائما على قاعدة التكليف لا على قاعدة الطوع بأن يكلف الجندي بعد انتهاء مدة التجنيد بالخدمة في الخفر مدة أخرى للحفاظ على الأمن العام وبهذه الطريقة يمكن الحصول على خفره يصلحون للقيام بما يهدد بهم لأن من يقرى تربية عسكرية يشعر بالمسؤولية الكبيرة الملقاة عليه - وهي المحافظة على الأمن العام - وأي أبى أن يزل الى الدورك الذي يزل اليه الخفره الحاليين من اعتبار أنفسهم خدمة العمدة أو لولطفين .

وقد اقترح ذلك أحد حضرات أعضاء مجلس النواب عند نظر ما ذكرته لجنة المالية في هذا الصدد وفتت نظرا للحكومة الى رغبة مؤيديها أن تجهز وتقدم مشروع قانون يمثل نظام الخفر الحالي تمديدا أساسيا ، وما ذلك الا لوجود الوسائل والبراطفين الاخصائيين لسيا بما يساهمها على أن تقوم تجهيز مشروع لقانون المشار اليه بتقديمه المجلس في أقرب فرصة .

وتسرد دولة رئيس الوزراء أن الحكومة توافق تمام الموافقة على ما أبداه حضرة العضو وعلى رأى لجنة المالية بخصوص نظام الخفر الحالي .

١ - ولما كانت هناك شكوى عديدة من سوء توزيع أجور الخفر بين سكان القرى لا فلا غرض الشخصية من الله ظل أحيانا في هذا التوزيع ، ويجب العمل على إلزائها اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب بأن تقوم وزارة المالية بصحت هذا الموضوع بحثا وإتيا يتناول الأمانة الجارية تطبيقها ويضع من كمال الأخلاص ما يشئون منه من بعض المظالم الواقعة عليهم ، وقد ولىق دولة رئيس الوزراء في هذا الاقتراح بذكر هذه اللجنة ذلك لأنه من المشاهد أنه ترتب حقيقة مظالم في توزيع أجور الخفر بين سكان القرى الذين لا يصلون بتسلسل ما تقرر عليهم إلا عند جبايته منهم وما ذلك إلا لأن الاجراءات التي تنص عليها تلك الأمانة تجعل التوزيع فيد أشخاص لا يتبعون ما تقتضي به تلك الأمانة من الاجراءات .

٦ - وقد لاحظت لجنة المالية بمجلس النواب أن زيادة الخفره للمفترقة في مشروع ميزانية هذا العام والتي سلف ذكرها لا تتناسب مع ما زيد في السنين الماضية خصوصا أنه لا توجد ضرورة تستدعي كل هذه الزيادة وراث أن تقر من الزيادة المفترقة الا ما تقتضي به ضرورة الأمن العام وهي الزيادة المقررة على اقسامات جديدة كالخفره الاثريين المزرب أو البلاد الجديدة أو وابورات الري والطرق والكباري وغيرها وقد بلغ عددهم ١٥٥٠ خفرا وأن يضاف من عددهم وقررت تبعا لذلك بعد موافقة سعادة وكيل وزارة الداخلية على هذا التخفيض حذف مبلغ ٢١,٦٠٠ ج.م من باب أجور الخفره .

٧ - وعند المناقشة أمام مجلس النواب في هذا الموضوع تناول البحث مسالة زيادة عدد الخفره المؤقتين الذين عينوا في سنة ١٩٢٥ وكان تعيين بعضهم لأسباب استثنائية ومسالة الزيادة المطلوب اضافها الى القوة الأصلية في مشروع الميزانية الحالية وتبين في اجابة دولة وزير الداخلية أن الخفره المؤقتين الذين عينوا في سنة ١٩٢٥ بلغ عددهم ٣٣١٧ خفرا انتهت مدة خدمة ٢٢٨٥ خفرا منهم في شهر يولييه الماضي والباقيون وعددهم ١٠٣٢ خفرا انتهى مدة خدمتهم في أوقات مختلفة أطولها آخر ديسمبر سنة ١٩٢٦ أمر دولته باستناده عنهم لما تبين له أن الاستناده عنهم لا يخل بالأمن وأصدر أمره برفعهم بدون انتظار لانتهاء مدة خدمتهم .

وذكر دولته البيان الآتي لعدد ١٥٥٩٦ خفرا الذي تقرر زيادته في مشروع ميزانية هذا العام وهو :

- (١) ٤٩٨ خفرا لحراسة ٢٤٩ عزبة أُنشئت حديثا .
- (٢) ٣٣٦ خفرا لحراسة ٣٣٣ وابورا دكت حديثا .
- (٣) ٤ خفرا لحراسة بعض مصالح الحكومة .
- (٤) ٦٤٢ خفرا لحراسة الطرق والكباري .
- (٥) ١٧٦ خفرا ملحقين بضباط الجيش كما يقضى بذلك النظام العسكري

وأوردى دولته أنه لم يبق من القوة المؤقتة التي كانت أضيفت في سنة ١٩٢٥ أحد وأن المزرب والوابورات الواردة ذكرها بمالية كلها جديدة .

وتوافق هذه اللجنة نظرا لما تقدم ذكره على حذف مبلغ ٢١,٦٠٠ ج.م مما سالت للذكر .

٨ - وقد تناول البحث أيضا أمام مجلس النواب مسألة توصي من لهمهم حين من جراه الضررية المؤقتة التي فرضت في سنة ١٩٢٥ واتهى الأمر بعد موافقة دولة وزير الداخلية على قرر مجلس النواب الموافقة على أن الأشخاص الذين قدسوا في زيادة في سنة ١٩٢٥ يقفون هذا العام وفي الأعوام التالية من الزيادة التي قد ترتب على زيادة القوة الى أن يقع من عاقهم المبلغ الذي عينوا في دفعه ، وأنه بناء على ذلك لا يوضع الشخص دما عنه في الماضي اذا لم يحل في قوة الخفر .

وهذه اللجنة توافق على ما تم إذ أن فيه توصيفا لأغلب من لهمهم حين بخصوص ما أجرته الوزارة السابقة في سنة ١٩٢٥ من زيادة الخفره المؤقتين .

وضع هذا القانون فستفيد منه البلاد من الوجهة العسكرية ومن الوجهة الخاصة بنظام الخفر .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة فيما تقدم ؟
وافق المجلس على رأى اللجنة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — أرى تأجيل نظر الباب الخامس بميزانية مصلحة الصحة العمومية الى الغد .

دولة الرئيس — حضرة لويس أخنيخ فانوس افندى يريد أن يثير مسألة نظراً فيها من قبل وذلك أنه كان وجه استجوابا الى وزير المالية فتأجل .
هبة من حضرات الأعضاء وأصوات لا . لا . لا توافق .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة اثامنة والدقيقة الخمسين على أن يعود المجلس للانعقاد يوم الثلاثاء ٩ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساء .

٥٢ — وبناء على جميع ما تقدمت عليه هذه اللجنة اعتماد المبالغ المقررة لهذا الفرع في المشروع على مبلغ ٢١٦٠٠٠ ج ٠ من باب ١ ومبلغ ٢٠٠٠ ج ٠ من باب ٢ ويكون المبالغ الواجب اعتمادها لهذا الفرع هي كالآتي :

بنته
١٩٦٠٢٠٣٥٢ باب ١

١٩٠٣٨٠ باب ٢

حضرة عزيز ميرهم افندى — لقد وجهت انتقادات مجلس النواب الى نظام الخفر ووجدت الحكومة أنها ستعنى بتلك الانتقادات عند تعديلها القانون الخاص بهذا النظام ، فأرى بهذه المناسبة أن الذى يجب تعديله ليس هو نظام الخفر وإنما هو نظام الخدمة العسكرية لأن تعيين الخفر لا يجب أن يكون من الجند خصوصا وأن الدستور قرر أن يكون نظام الخدمة العسكرية بقانون وهذا القانون لم يصدر لأن تألفت نظر الحكومة الى سرمة

ملحق رقم ١

كيفية توزيع قوة البوليس المقررة لكل جهة بعد التوزيع

الجهات	ضباط أصايب	ضباط وطيون	كؤنستبلات أصايب	مستقدمون مطعون	مصف ضابط وصاكو وعدة سائرة
مصر	٢٨	١٥٧	١٢٩	٢٤٠	٤٠٧٩
الاستعمارية	١٧	٨٣	١٤٩	١١٩	٢٦٦٠
القتال	٧	٣٣	٢٧	٥٢	٩٢٨
السويس	٣	١٣	٩	١١	٢١٨
جهة الحافظات	٥٥	٢٨٦	٢١٤	٤٢٢	٧٦٨٥
دمياط	—	٤	—	—	٨٠
وجه بحرى	—	٣٠٦	—	—	٣١٦٨
» قبل	—	١٨٩	—	—	٣١٢٦
جهة الأقالم ودمياط	—	٣٩٩	—	—	٦٣٧٤
احتياط غير موزع	—	٤	—	—	٣١
الجهة المصرية	٥٥	٦٨٩	٣١٤	٤٢٢	١٤٠٩٠

الزيادة الخاصة بتوزيع القوة وتوزعها

الجهات	ضباط	مستقدمون مطعون	مصف ضابط وصاكو وعدة سائرة	التكاليف
مصر	٢٤	٢٣	٢٤٦	٢٦٩٠٥
الاستعمارية	—	—	١٥٠	٩٩٦٤
القتال	٥	١	٦٥	٤٩٢١
السويس	—	—	٣٥	١٣٤٤
الموافق	١٣	—	١٣٤	١٢٣٢٦
الأقالم	٣٠	—	٥٠٤	٣٥٨٦٦
المجموع	٧٢	٢٤	١١٣٤	٩١٣٢٩

ملحق رقم ٢

مشروع ميزانية البوليس سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

ولا أدل على أن القوة الحالية ليست كافية من أن جميع المديرات كانت تطلب دائماً في خلال تلك المدة اعاتها بقوة جديدة من المديرات الأخرى كلما حان موسم السياح أو شرع في عمل الموالد وهي كثيرة في القطر ويقام في أغلب شهور السنة فكانت تجاب إلى طلبها بما أدى إلى وجود نقص مستمر في القوة طالما شكت منه المديرات .

على أن النقص في عدد الجنائيات في السنين الأخيرة يستلزم الاستقرار في المجهودات من رجال البوليس حتى يطرد الضحايا في الأحوال المقبلة ، وهذا لا يكون طبعاً إلا بتعزيز القوة المطلوبة .

وهذا بيان عدد الجنائيات في السنوات الثلاث :

سنة ١٩٢٣ - ٧٨٣١ جنائية .

سنة ١٩٢٤ - ٧٠٣٤ " .

سنة ١٩٢٥ - ٦٧٩٧ " .

المحافظات :

محافظه مصر

بلغت الزيادة المطلوبة لبوليس مصر ٢٤ ضابطاً و ٢٣ مستخدماً ملكياً و ٢٤٦٠ صف ضابط وصكريا موزعة على كل المردود وفرقة المطافئ وقسم مصر الجديدة وقلم المباحث لاكتشاف الجنائي وتعزيز قوة الأقسام .

قلم المردود - القوة الموجودة حتى الآن أربعة ضباط و ١٢ مستخدماً و ٣٩ كونستبل و ٧٤ صف ضابط وصكريا وقد استقرت هذه القوة تعمل من سنة ١٩٢٢ حتى الآن من غير أن تميز بقوة جديدة رغم أن أن عملها تضاعف بدرجة ظلت النظر كما يدل على ذلك الإحصاء الخاص بالسيارات والمراتب بأنواعها حيث بلغ في سنة ١٩٢٥ (٣٣٤٧) بعد أن كان ١٥٥٠٢ في سنة ١٩٢٣ والمحافظات ١٨٩١٠ بعد أن كان ١٧٣٦١ والجزمادات الادارية ١٩٢٩٦ بعد أن كانت ١٥١٣٢

وقد كان إيراد هذا القسم ١١٩٧٤ جنيتها في سنة ١٩٢٣ فأصبح ٣٦١٧٠ جنيتها في سنة ١٩٢٥

لذلك فكر في زيادة القوة الموجودة في هذا القسم فزيد ضباطان ومستخدماً و ٥٢ صف ضابط وصكريا حتى يتسنى إبعاد العدد الضروري من السكار في القسط الجديدة التي اقترح البوليس الشاهما في مختلف الجهات بالمدينة تأمينا لشارع أثناء سيعهم .

فرقة المطافئ :

القوة الموجودة بها الآن ٧ ضباط ومستخدماً و ٢٥٣ ميكانيكي وصانعا وصف ضابط وصكريا موزعة على الفرقة الرئيسية وقطع الواطل والزيوتون والمطرية وطولان ومصر القديمة .

تبلغ الزيادة في مشروع الميزانية ١٣٦٨٢٧ جنيتها منها ٩١,٣٣٦ تعزيز القوة و ٣٥٤٩١ جنيتها للتدبيلات الإضافية الاعتيادية .

والمبلغ المخصص لتعزيز القوة هو من ماهيات ومهمات وميلوبات وجميع مصروفات القوة الجديدة ، أما اسباب هذا التعزيز فهي :

” سمحت وزارة المالية اعتماداً في سنة ١٩٢٣ قدره ١٠,٠٠٠ جنيه لتعزيز قوات البوليس بالمديرات والمحافظات واشترطت وقتها ألا تطلب الداخلية اعتمادات جديدة لتعزيز القوات في بضع سنوات وتبيننا لهذا الشرط رفضت الداخلية جميع ما ورد إليها من الطلبات من المديرات والمحافظات لتعزيز القوات في سنة ١٩٢٤ وكذلك أرجأت النظر في الاقتراحات الواردة إليها لفرض عبء في سنة ١٩٢٥

وفي هذا السام وردت اقتراحات الأقاليم والمحافظات وبلغ مجموعها ١٩٠٠٠ جنيه فقصصتها الوزارة وتباينت وزارة المالية شأنها وبعد مناقشة مع اللجنة المالية اتفق الرأي على أن يكفى في هذا السام مبلغ ٩١,٣٣٦ جنيتها وزرع كالآتي :

جنه	الأقاليم
٢٥٨٦٦
٤٣١٣٤
١٢٣٣٦
٩١٣٣٦

الأقاليم :

قرتها الأصلية ٣٩٥ ضابطاً و ٥٧٩٠ صف ضابط وصكريا وقد زيد عليها ٣٠ ضابطاً و ٥٠٤ صف ضابط وصكريا .

لأنه تبين أن الأثر من إنشاء نقط البوليس هو من أجمع الوسائل لتحصين حالة الأمن لقرب رجال الضبط من البلاد التي تقع فيها الحوادث وسرعة وصولهم إليها في الوقت المناسب ولذلك أنشأت المديرات قطعا مستديمة لقرتها الوزارة وقد بلغ عددها من مايو سنة ١٩٢٣ (تاريخ نفع آخر اعتماد البوليس) حتى آخر أغسطس سنة ١٩٢٥ عدد ٥٧ نقطة مستديمة أخذت القوات اللازمة لها من المراكز والبيادر وبعض القطع المستديمة القديمة وترتب على ذلك بطبيعة الحال عجز في أصل القوة المخصصة للأراكو والبيادر وقطع البوليس الأصلية ولسبب هذا العجز وإنشاء ٥٦٦ عزية و ٦٨٠ بلدة كوتت من ٣٧٧ عزية في المئة السابق ذكرها وزيادة عدد الجنح والمطافئ في سنة ١٩٢٥ عما كانت عليه في سنة ١٩٢٣ بـ ٣٨,٩٩٧ جنيتها تضاعفت جهود رجال البوليس وأصبح الكثيرون منهم يشتغلون طول أيام الشهر بلا انقطاع وهي حالة لا يقرون على الاستقرار عليها .

إحصائية عن الجنايات والخلافات والجنح في رمل الاسكندرية

سنة ١٩٢٥	سنة ١٩٢٤	سنة ١٩٢٣
جنايات ٢٧	٣٨	٥٢
خلافات وجنح مرورية ٣٢٦٠	٢١٠٧	٣٠٦٠
جنح بحرية ٥٢٤	٧٨٥	٩٧٦
الجميع ٢٨١١	٢٩٣٠	٤٠٨٨

” وزيادة الجنايات والجنح والسرقات والأشخاص في الرمل واتساع العمران يتجلى إلى ١٥٠ عسكرياً “

محافظة القنال

تبلغ قوة البوليس الحالية ٧ ضباط أجانب و٢٨ ضابطاً وطنياً و٣٧ كونستبلات أجنيا و٩٣٣ صف ضابط وعسكري . وقد لوحظ أن القوة المذكورة قليلة بالنسبة لامتداد العمران في المدينة حيث زاد فيها عدد السكان من سنة ١٩٢٢ (١٦٦٠ سكا) حتى أصبحت المسافة بين العسكري والآخر في بعض المناطق داخل حـ ٥٠٠ متر . ولذلك رأى زيادة ٥ ضباط و٦٥ صف ضابط وعسكري .

محافظة السويس

القوة الأصلية لثلاثة ضباط أجانب و١٣ ضابطاً وطنياً و ٩ كونستبلات و ٢٨٣٣ صف ضابط وعسكري . وقد طلب زيادة القوة المذكورة ٣٥ صف ضابط وعسكري وذلك بسبب إنشاء قطعتين للبوليس اسداهما بمجهة الشلوفة والثانية بمجهة شركة الناز حيث يوجد بها عدد كبير من العمال .

ملاحظة - ذكر حضرة صاحب المالى مقرر القصة المالية أن مشروع ميزانية تفرز للقوة قد صدر عنه قرار من مجلس الوزراء في يونيه سنة ١٩٢٦ وصرف فلا . وبالحصر عن هذا الموضوع تبين أن ما ارتبطنا به فلا من أصل الاعتماد المطلوب وقدره ٩١,٣٣٦ ج ٢٠ هو ٩,٦٧٠ ج ٢٠ .

الموازي

في سنة ١٩٢٣ فكرت الوزارة لمنع التهريب والتورب في زيادة مراقبة الموازي ووضع برنامجاً من مقتضاه تتركز القوات المخصصة لقراؤه يتكلف ما يزيد عن ٣٠,٠٠٠ ج ٢٠ . وقد طلب درج هذا المبلغ في ميزانية ر سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ولم يقل .

على أنه نظرا لشدة الحاجة لاجراء هذه المراقبة أخذت القوة اللازمة من الأقاليم بقدر المستطاع والبالى تبين من وفورات ميزانية البوليس .

وقد قدم هذا الاقتراح الى وزارة المالية التي لم توافق الا على ١٢,٣٣٦ ج ٢٠ من ١٣ ضابطاً و ١٣٤ صف ضابط وعسكري وبمبارى في هذه السنة على أن يعطى الباقي في العام المقبل .

وتبين القوة التي أعطيت الآن مستبعد في ارجاع القوات التي صيرت من الأقاليم التي هي في شدة الحاجة اليها .

وقد طلب في العام الماضي إنشاء ست قطط جديدة في الجبلية ومصر الجبلية والخليفة والسيدة زينب وباب الحديد وشبرا وشرع فلا في إنشاء الأربع القطط الأولى وجار الاثام نحو إنشاء القطعتين الأخريتين ، وقد استدعى انشاؤها زيادة القوة الأصلية بأربعة ضباط و ٤٧ صف ضابط وعسكري واصطاد لاستكمال العدد اللازم للقطط التي أنشئت ولقطعتين الجبليتين .

وقسم المطاني يردى عمله في المدينة وضواحيها ويماون في بعض الأحيان المديرات عند الحاجة .

قسم مصر الجبلية - طلب لهذا القسم ٣ ضابط ومستقدمان و٢١ صف ضابط علوة على القوة الموجودة بالقطعة الآن وهي ضابط و ٣٩ صف ضابط وعسكري . وهذه القوة الجديدة منضمة الى القوة الأصلية بالقطعة أقل بكثير من المرتب المخصص لأصغر قسم في المدينة . أما الأسباب التي دعت الى إنشاء هذا القسم فترجع الى امتداد العمران في مصر الجبلية نفسها وفي جميع الضواحي الداخلة في اختصاصه .

فلم المباحث واكتشاف الجاني - أنشئ هذا المكتب في الحكندارية في يونيه سنة ١٩٢٤ من القوة الأصلية على نعل المكاتب الموجودة في البلاد الأجنبية وهو خاص باكتشاف الجاني بحسب طريقة ارتكابه الجريمة وقد أفاد في الاحتذاء الى كثيرين من الجرمين المهكوم عليهم غيبايا والمشيويين والمتشردين . لذلك رأى تتركز القوة الموجودة فيه أصلا بثلاثة ضباط و ٣ كتاب و ١٩ صف ضابط وعسكري حتى يمكن الوصول الى ترقية هذا القسم للدرجة التي يربى من وراثتها تقع كبري للأمن العام .

ويوجد الآن على رأس مكتب المباحث ضابط ذهب الى أوروبا ودرس هذه الطريقة هناك .

تتركز قوة الأقسام - يوجد بمدينة القاهرة ١٢ قسما بها ١٠٦ ضباط و ٩٣٣ مستخدما و ٣٢ كونستبل و ٢٣٤٤ صف ضابط وعسكري .

ونظرا لامتداد العمران وزياد عدد الجنح والخلافات حتى بلغت في سنة ١٩٢٥ (١٢٣٤٥١) بعد أن كانت ٧٤٧٨٧ في سنة ١٩٢١ وبسبب إنشاء قطط بوليس جديدة بمجيات غفلة منها قطط السكاكين والامام والسفانة ، رأى أن تزداد القوة الأصلية ١٣ ضابطاً و ١٠ مستخدمين و ٩٧ صف ضابط وعسكري لاسد العجز الموجود بالاقسام وهذه الزيادة بنسبة ثمانية عساكر في كل قسم .

محافظة الاسكندرية

بلغت القوة الأصلية للبوليس الأسكندرية ١٧ ضابطاً أجنيا و ٨٣ ضابطاً وطنياً و ١٤٩ كونستبلات أجنيا و ٢٥١٠ صفوف ضابط وعسكري .

ونظرا لامتداد العمران في تلك المدينة خصوصا في جهة الرمل وازدياد حركة المرور وكثرة الجنايات والسرقات (كما هو مبين بمسـ) رأى أن تزداد القوة بـ ١٥٠ صف ضابط وعسكري توزع على أقسام المدينة وقلم المرور

بند ١٢ - عيانة السيارات ٩٠٠ ج ٢٠٠ :

هذا الاختاد جديد وهو لصيانة اثنتان سيارة بوكس فورد التي اشترتها الوزارة في بحر سنة ١٩٢٥ لتزويها على المراكز لأعمال الأمن العام وكافة المادريات ولاستعمالهم بمعرفة ضباط الجيش الذين تقلوا للمداخلة وكلفوا بتعليم الخضر . ولا شك أن شراء هذه السيارات يمثل الوزارة في غنى عن طلب قوة جديدة للسوروى في الأقاليم وشراء ركائب وطليق .

بند ١٣ - مصاريف مكتب الحكومة ببلندة :

ربط سنة ١٩٢٥ والمطلوب لسنة ١٩٢٦ ٤٠٠ ج ٢٠٠ :

هذا المبلغ خفف من ميزانية سنة ١٩٢٥ بمعرفة مجلس الوزراء ولربما كان ذلك توفيقا لائفاء مكتب الحكومة في بلندة وبما أنه لم يصدر قرار بالفاء هذا المكتب فقد اضطرت الوزارة لصفحة بترخيص من وزارة المالية في سنة ١٩٢٥ ودرج المبلغ اللازم في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٦

بند ١٤ - تلفونات :

الزيادة في هذا الربط ٥٠٠ ج ٢٠٠ .

بند ١٥ - أعمال بلدية :

ربط الأعمال البلدية في مشروع هذا العام ١٧٥٠٠ ج ٢٠٠ منه مبلغ ٧٥٠٠ ج ٢٠٠ خاص بتعزيز القوة وضج من ال ٩١,٣٣٦ ج ٢٠٠ وبياه :

- ١١٠٠ لشراء وابور حريق لمطافئ القاهرة .
- ٢٠٠٠ » لاثنتين لبوليس القتال (لواقي) .
- ١٢٠ » فلوكنين لسيارات (لواقي) .
- ٣٥٠ أدوات لأعمال التجهيزات البحرية .

أما الباقي وقدره ١٤,٥٠٠ ج ٢٠٠ فبياه :

٣٠٠٠ لشراء سلم للتجارة لفرقة مطافئ القاهرة تقع به أحياد في العام الماضي وترسل . وهذا السلم طلبه لعل وسبب طلبه هو وجود مبان مرضعة بكثرة .

٣٠٠ أدوات لورش الطبايات ببوليس مصر لمرصعة عمل التصليليات في نفس الورشة .

٤٦٠٠ لشراء ثلاث سيارات لمطافئ الحريق في القاهرة .
كان هذا المبلغ مدرجا بميزانية العام الماضي ولم يتم صرفه وترسل وهو خاص بالقطب الجديدة السابق ذكرها .

١٠٠ لشراء لقياس لفرقة نقل السيارات .
هذه الآلة ضرورية خصصوا لأعمال حركة المرور على الكبارى التبرير العرص بالمرور عليها إلا يتقل مين .

٤٥٠٠ تركيب حفيات للحريق بمدينة القاهرة .
هذا المبلغ باق من مبلغ ٨٠٠٠ جنيه أودرج في ميزانية العام الماضي لتركيب ٥٠٠ حفية حريق في أنحاء القاهرة .

١٥٠٠ لشراء آلة لاطفاء الحريق الذي يشب في السواحل المتلينة .
هذه الآلة ضرورية جدا نظرا لكثرة حلازئ البترين .



أما فيما يخص بالتصديلات الاخائية الاختيادية البالغ قدرها ٤٩١,٣٥٠ ج ٢٠٠ فأكثرها في بند الملبوسات والمكالات وطليق والأفندية وبياه :

١٥,٣١٤ ج ٢٠٠ في ربط بند "ملبوسات وقوديات" :

ربط سنة ١٩٢٥ ٧٧,٦١٨ ج ٢٠٠ والمطلوب لسنة ١٩٢٦ ١٠٣,٤٤٢ ج ٢٠٠ يستبعد منه ١٠,٤٠٠ ج ٢٠٠ من ملبوسات القوة البلدية وحسابها ضمن مبلغ ٩١,٣٣٦ ج ٢٠٠ ويتبقى ١٥,٣١٤ ج ٢٠٠ بصفة زيادة حقيقية اختيادية وسبب هذه الزيادة هو أن الاختاد الذي درج في ميزانية سنة ١٩٢٥ كان فيه وفور كبر عما هو مدرج في ميزانية ١٩٢٤ حيث كان الربط ١٠,٩٤٤ ج ٢٠٠ ونقص في ال ٧٧,٦١٨ ج ٢٠٠ بسبب وجود كيكات متوفرة من الملبوسات والمهمات في مخازن البوليس استقلت قيمتها من ربط سنة ١٩٢٥

ويصل حسبة ما يصرف من النفر الواحد من الملبوسات تكون النتيجة خمسة جنيهات سنويا عن العسكري وهذا مبلغ معتدل .

بند ٤ - أفندية (بلوك الخضر) ٣,٣٥٠ ج ٢٠٠ :

مربوط سنة ١٩٢٥ (٢٠,٠٤٣ ج ٢٠٠) والمطلوب لسنة ١٩٢٦ (٢٢,٣٩٨ ج ٢٠٠) وهذه الزيادة سببها أن قوة بولك الخضر الموجودة ببور سعيد كانت تستعمل على بدل أفندية باعتبار النفر ٣٠ مليا بريا أي ١٠ ج ٢٠٠ و ٩٠ مليا وتقرر صرف أفندية صفحا أسوة ببوليس الاسكندرية ومصر واختار ١٣ ج ٢٠٠ تقريبا سنويا وكذلك بسبب ارتفاع الأسعار في مدينة الاسكندرية .

بند ٥ - إيجار مياه وأقالة :

ربط سنة ١٩٢٥ (٢٣,٦٨٣ ج ٢٠٠) والمطلوب لسنة ١٩٢٦ (٢٤,٥٥٦ ج ٢٠٠) أي زيادة ٨٧٤ ج ٢٠٠ أغلبها في ربط الإجراءات بسبب إنشاء قط بوليس مستجدة .

بند ٧ - حليق وشراء ركائب صفحة (٧٠٤) :

ربط سنة ١٩٢٥ (٤١,٦٩٠ ج ٢٠٠) والمطلوب لسنة ١٩٢٦ (٤٩,٢٢٨ ج ٢٠٠) فالزيادة ٧,٥٣٨ ج ٢٠٠ وذلك بسبب ارتفاع الأسعار وقت تحضير الميزانية على أنه بالنظر الى هبوط الأسعار يمكن إذا استعصم ذلك تخفيض مبلغ ٢,٥٠٠ ج ٢٠٠

بند ١٠ - مكالات (صفحة ٧٠٤) :

ربط سنة ١٩٢٥ (٢٧,٢٧٣ ج ٢٠٠) والمطلوب لسنة ١٩٢٦ (١٠,٩٤٠ ج ٢٠٠) فالزيادة ١٦,٣٣٣ ج ٢٠٠ وسبب هذه الزيادة هو إصدار قانون المواد الاختيادية في سنة ١٩٢٥ وصرف مكالات من ضبط الحشيش والمواد للأجورى . وقد أوضح سادة وكيل الوزارة الطريقة الجديدة التي رأت الوزارة اتباعها في صرف هذه المكالات التي كانت تصرف على قاصمة ١٠ في المائة من قيمة الترامات المحكوم بها . ولما كانت هذه الطريقة لاخظ من الجبن رأت الوزارة أن الصرف على قاصمة الكليات المضبوطة فيه تشجيع ولو ف .

مضبطة الجلسة السادسة والعشرين

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٩ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦

تلى كتاب من وزارة الأشغال العمومية بشأن اقتراح حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي عضو مجلس الشيوخ عمل قنطرة حجاز جديدة على تربة القنفذية المستجدة بين الشبوت وقرونة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

اسألة على الكتاب رقم ٦٦٣/٢٦٩ المؤرخ ١٩ يولي سنة ١٩٢٦
الخاص باقتراح حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي عمل قنطرة حجاز على تربة القنفذية المستجدة في المسافة بين الشبوت وقرونة أشرف بأن أفيد دولتك أن السبب في عدم ركوب المياه بالراحة في المسافة خلف قنطرة الشبوت تربة القنفذية المستجدة هو أن قنطرة قرونة قديمة وتحتاج لترميم يمكن إيجز عليها ويمكن بتعليق الفيضان خلف قنطرة الشبوت أن تركب المياه الأراضي الواقعة خلفها بالراحة بدون ضرورة بناء قنطرة جديدة بين قنطرتي الشبوت وقرونة، وسنخذ الوزارة الاجراءات اللازمة لتقوية جسور التربة في المسافات المحيطة وتقوية قنطرة قرونة ، وتتمش أن يتم ذلك في الخفاف المقبل انا سمحت سالة الميزانية بذلك .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام

وزير الأشغال العمومية
عنان محرم

١٧ أغسطس ١٩٢٦

دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا

صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

انصرف حضرة صاحب المال محمد فتح الله بكات باشا وزير الزراعة .
حضرة يوسف يشوت بك — عند ما تكلمت أس في مسألة استهلاك مسلفيات المجالس البلدية وأخيلة قلت بما أجداه معالي محمد شفيق باشا من عدم مطابقة ما جاءه بتقرير اللجنة للوائح أن حصص الزعم المشار اليه في الفقرة ٣٠ من تقرير اللجنة هو ١٠٠٪ لا ١٠٪ كما ورد بالتقرير . قلت ذلك اعتقاداً بأن المدة هي ١٥ سنة أما وهي ٣٠ سنة فيكون الرقم ١٠٪ وقد أبلغت ذلك بالأساس لحضرة السكرير العام وأرجو تصحيح ذلك في المضبطة .

سادة محمود شكرى باشا — متى التصحيح هو أن يكون ما أبلغت بالمضبطة يخالف ما قاله العضو ، والثابت الآن بالمضبطة هو ما قاله حضرة الزميل ولهذا يكون مؤدى الطلب تصحيح أقواله لا تصحيح المضبطة .

(١١)

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والديقية الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

ويحضر حضرات الأعضاء عدا كل من حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة والمرتبة : أحمد فؤاد عزت باشا ، اسماعيل مرسى باشا ، أحمد زيور باشا ، أحمد ذو الفقار باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، محمد فتحي يكن بك ، محمد عبد اللطيف أفندي ، عبد الرحيم صبرى باشا ، بولس حنا باشا ، محمد أطلالون باشا ، صليب فلديوس باشا ، عبد العظيم المصرى بك ، سعيد فهمى الروي بك ، محمد محمود خليل بك ، السيد حسين القصبي ، الأبنائى كاس ، الفريق موسى فؤاد باشا ، وأغب عطيه بك ، محمود محمد حسن الشندوبلى باشا ، أحمد نجور باشا ، أحمد الشريشى باشا . (مصرح لحضراتهم باجازات)

وحضرة حسين عبد الفتار بك (متذرع من جلوس اليوم والند) .
وحضرات : إبراهيم الطاهرى بك ، محمد محمود بك ، علي اسماعيل بك ، مصطفى الأهواى بك ، محمد البسالى باشا (متذرعون عن جلسات هذا الأسبوع) .

ونائب كل من حضرتى يحيى إبراهيم باشا ومحمد إبراهيم والى بك .

وحضر فى مقاعد الوزراء حضرة صاحب المال محمد فتح الله بكات باشا وزير الزراعة وحضرنا صاحبى السعادة على جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية ومحمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية الشؤون الصحية ومه حضرة محمد فريد أفندي مدير الادارة المالية والمستخدمين بالنيابة بمصلحة الصحة .
تولى السكرتيرة البرلمانية كل من حضرات : عبد الفتاح ربحاى أفندي ، على عبد الرازق بك ، محمد أحمد الشريف بك ، الشيخ محمد مز العرب بك ، حبيب المصرى بك سكرير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .
تلى كتاب من معالي وزير الحفانية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ
أشرف بأن أرجو من دولتك السماح لحضرة يوسف فهمى بك مدير ادارة المستخدمين بحضور جلسات المجلس أثناء نظري ميزانية وزارة الحفانية للاستفادة به في تقديم البيانات التي يطلبها المجلس .
وتفضلوا بإصاحاب الدولة بقبول فائق الاحترام

القاهرة ١٧ أغسطس ١٩٢٦
وزير الحفانية
أحمد زك أبو السعود

حضرة يوسف يتشوق بك - أأ أقصد تصحيح عبارتي .

أبلغ المجلس الطعن المقدم من بعض التاخيرين ضد حضرة شاهين الجندى اقتضى لفقده شرط التصاب المالي المقرر لأعضاء الشيوخ .

دولة الرئيس - هذا الطعن وإن كان يتفق في أسبابه مع الطعن الأول الذي فصل فيه المجلس إلا أنه يجب إحالة على لجنة الطعون .

حضرة الشيخ تيس محمود أبو جليل - أنا كانت أسباب هذا الطعن هي نفس أسباب الطعن الأول فليس هناك ما يدعو لإحالة على اللجنة .

دولة الرئيس - اني أرى وجوب إحالة الطعن على اللجنة على أن يكلف الطاعون بإقامة الدليل على صحته .

حضرة محمد علوي الجزار بك - يجب أن يترك هذا الجنب .

سعادة محمود شكرى باشا - بنى الطعن على فقد التصاب وقد يحدث هذا في كل وقت ولذلك أرى إحالة الطعن على لجنة الطعون .

دولة الرئيس - أرى الإحالة على أن يقوم الطاعون بإقامة الدليل .

سعادة محمود شكرى باشا - الأصل هو هذا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - ان إحالة الطعن على اللجنة محتمل بنسب المصادرة ٢ من الأمانة الداخلية ولكني أعارض في أن يخط المجلس لجنة خلية تفسير عليها إذ أن واجب اللجنة يقضى عليها بحسب الطعن بكل الطرق التي توصلها الى الحقيقة وللمجلس بعد ذلك الرأي الأعلى ولهذا فاني أعارض في سن خطة لجنة .

سعادة محمود شكرى باشا - اني أوافق على هذا الرأي .

سعادة أحمد بك باشا - اني أؤيد حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك لأن لجنة حق بحسب الطعن بالطريقة التي تراها وليس للمجلس أن يسل عليها خطة في ذلك بل الواجب أن تتحرك لها حرية البحث .

دولة الرئيس - لا بأس . وليحول الطعن على لجنة الطعون .

حضرة محمود أبو الصديق - أؤيد الأستاذ عز العرب بك لما ذهب اليه وأحمد الله الذي حقق تلك النظرية التي تنكمت بها لحضراتكم في الطعن السابق .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - ان النظرية التي تقول بها اليوم غير تلك التي قال بها الأستاذ أبو الصديق .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من سعادة أمين سامى باشا بإنشاء كوربى على الرياح التوفيقى أمام بلدة زفتة شلقان بمرکز قلوب وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ان البلاد التي بين الرياح التوفيقى ودرج النيل الشرقى عاصلة من السكك الزراعية ووسائل الاتصال بنقطة البوليس والمركز وقد سبق للاشياء الذين يدوسون القوانين بأقدامهم أنهم أفتقروا راحة تلك البلاد ذكرتهم الشق فرسات الذى حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وأنة بعد قيام قطر الساعة ٩ ونصف من القنطرة الخيرية يتعذر على الحكام إغاثة تلك البلاد أن أصابهم حريق أو مسمم ضرر بليغ من المصائب وغير ذلك .

ومن أكرم ما يلزم إغاثة تلك البلاد مما هم فيه وتسهيل الأمر على الحكام لمساعدتهم وأنه لو أشتى كوربى على الرياح التوفيقى أمام بلدة زفتة شلقان لأفاد عدة بلاد مما هم فيه لأنهم في عزلة تامة مثل زفتة شلقان وكفر الشرفا الشرقى وشبرا شهاب والسيفية وكفر علي وكفر الحوالة وعرب الزبدية ولعماد ذلك بغائمة كبرى على تأييد الأمن العام في تلك البلاد .

هذا الاقتراح الذى أشتريه بتقديمه مؤملا من حضرات أعضاء مجلس الشيوخ الموقر إحاطة بمنايتهم والموافقة عليه .

وتفضلوا بقبول جليل احترامى لدوكتكم

١٤ أغسطس سنة ١٩٢٦

أمين سامى

قرر المجلس إحالته على لجنة الاقتراحات .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من سعادة أمين سامى باشا لتوفير مياه صحية للشرب أثناء تطهير الترع بمدة الجفاف وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

انه لا يمكن عمل التطهير الشتوية في المدة من ٢٥ ديسمبر لغاية ٥ فبراير من كل سنة يتختم خلو الترع الأصلية والفروع وفروع الفروع من المياه كلية . وقد اضطر ذوو البساتين من الأقالى الى وضع طلبات صغيرة كل منهم في حين ذاره لشرب منها هو ومواشيه . وباقى الأقالى يضطرون لأن يستمدوا ما يحتاجونه من هؤلاء بالضرورة وكلما يعلم ما يحيط بتلك الطلبات من الفاقدرات لأنها تكون عادة تحت أرجل المواشى أو بالقرب منها .

فللخلاص من ذلك أقترح أن أمدى الحكومة النصح للأقالى بأن يتصفوا المكان بعيدا من المساكن هذا يعني لوقاية الطلبة أو الطلبة اللذين للقرية بحسب صفرها وكبرها أو أزيد من ذلك وتكون مقصورة على استعمالها لشرب السكان ويشرف عليها حضرة طبيب المركز في حروره وباقى الحكام ان مساعدتهم الظروف وتنفع تلك الطلبات بقيمة البطالة الصيفية في مقدارها ١٨ يوما مدة المناوبات الصيفية خلو المساكن والفروع من المياه .

وهذا الاقتراح أرجو عرضيه على حضرات أعضاء مجلس الشيوخ الموقر ليكن من عنايتهم ما يستحقه من الاعتفات .

وتفضلوا بقبول جليل احترامى

١٤ أغسطس سنة ١٩٢٦

أمين سامى

قرر المجلس إحالته على لجنة الاقتراحات .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من سعادة أمين سامى باشا بفصل زرايب المواشى عن مساكن الأقالى وهذا نصه :

فلها أشرف بأن اقترح إنشاء جبالين يحوار البلاد التي تمت مشروعات
الري فيها طبقاً لنص المادة الأولى من دكرتو سنة ١٨٨٩ والسادة الثالثة
من دكرتو سنة ١٨٩٤ انخاض كل منها بإنشاء الجبالين الصحية وربما
كانت بعض مجالس المديرية تساعد على ذلك إلا غير أن الأمر يحتاج
إلى عناية خاصة .

فلما نظر مجلس الشيوخ الورق هذا الاقتراح ونظر إليه بين القبول فلا أشك
في أن تقر برتبته يرد على أهالي تلك البلاد براحة البال والله هو المسئول
لتحسين الحال .

وتفضلوا دوتكم بقبول جليل احتراماً

١٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ أمين سامي

قر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة شاهين الجندى أفندي
بإنشاء سكة زراعية من منفى إلى عزبة مدينة يرشس وهذا نصه :

حيث أن طرق المواصلات التي تكفل راحة الأهالي وتساعدهم على
تصرف محصولاتهم وقضاء حوائجهم تكاد تكون معدومة في مديرية المنوفية
وبالأخص في مركز منوف فأقترح :

أن تنشأ سكة زراعية من منفى الهزبة مدينة يرشس ونحو — بكفر
فيشا — وعزبة منولى الشوية بجهة القنصل — وبتراس هيت ، وتوانه ،
وكفر قلى وقنسى بجهة مدينة يرشس المذكورة حيث تصل بالسكة
الزراعية الموصلة بين مصر والاسكندرية وطول المسافة المذكورة ستة عشر
كيلو متراً تقريباً وأغلب هذا الطريق متصل بطرق يمكن اصلاحها بتفقات
قليلة بجانب ما يوجد من القنارات المنظمة على أهالي تلك المنطقة المحرومة
وبغيرها من البلاد .

١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦

شاهين الجندى

عضو مجلس الشيوخ

قر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من سادة اللواء محمود لؤي باشا بالآ
هذهم لجنة الاقتراحات والبرائن إلى المجلس من الاقتراحات والبرائن إحالة
عليها إلا ما كان هاماً ويمكن تنفيذه وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أقدم اقتراحاً هذا وأرجو عرضه على هيئة المجلس الورق :

يرد إلى المجلس يومياً اقتراحات ومرائض بكثرة عظيمة والمتبع الآن هو
تحويلها إلى لجنة الاقتراحات والبرائن للنظر فيها وعرضها على المجلس ليقرر
ما يراه فيها .

هذه الاقتراحات والبرائن وإن كانت مفيدة إلا أن كثرتها تجعل من
التفكر الناية بها كلها في آن واحد من قبل الحكومة مرعاة لمالية الدولة
والوسائل التي تحكمها .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
تسمل كل دار من دور قري القطر المصري حيرت أروية (قاعات)
لفظ أو قاعات وعرفنا علوية لسكنها وعلى زواياها الواشي وحذا الأساليب
المتبع من زمن بعيد يجعل الوصول إلى توفير الوسائل الصحية من سكان
تلك القرى بعيد النال .

ولا يمكن التخلص من ذلك إلا إذا كانت المساكن الحالية خاصة بالسكان
فقط وأن تتخذ لماوى المواشي زوايا خاصة بها تتخذ في الجهة الغربية من كل
بلد وأن يعطى لكل بلد المقدار المناسب لعدد مواشيه باعتباره من المنافع العمومية
بالطرق المتبعة بدون أسراف في المقنن ويقسم بين الأهالي بحسب توفر عدد
المواشي عند كل أسرة على حدتها وبأحكام بناء تلك الزوايا والاعتناء بنظافتها
يطهر الأهالي عليها ويقوم باقي الخضر بجماعة البلد . وإذا ساعدت الظروف
وأثيرت البلاد كان أقل عدد من الخضر يكفي لإطعام الناس على مواشيههم
والتدعيم .

هذا ما أشرف باقتراحه على هيئة المجلس الموقر وبذلك تنهى الأجيال الآتية
(٤) هو يحق بالأهالي الآن من الأمراض والعلل .

وتفضلوا دوتكم بقبول جليل احتراماً

١٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ أمين سامي

قر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من سادة أمين سامي باشا بإنشاء مقابر
بجوار البلاد التي تمت مشروعات الري فيها وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
الآن وقد تمت مشروعات الري في البلاد من بحري أسبوط لقناة أراضى
مديرية الجيزة من الجهة البحرية .

ولما كانت طريقة رى الحياض القديمة تقضى بإتخاذ مقابر تلك البلاد
بالجبل الشرق أو غيره نظراً لعدم كمال الأراضي الزراعية بالمياه مدة فيضان
النيل وعند امتلاء الحياض بالمياه كان يشتد الانتفاخ من بلد إلى آخرى إلا
بواسطة المراكب .

ولا يلى الأهالي في قتل موتاهم من بلادهم التي تبعد أو تغرب من الجبل
صعوبات خصوصاً في مدة فيضان النيل فأنى شاهدت حادثاً موقبلاً سف
حصلت في سنة ١٨٧٨ أن ثلاثة مراكب كان بها جملة من الرجال والسيدات
يشمون جنازة تهلن في مقاربعي الدين بالجبل الشرق لمدينة بى سوف
في مدة الفيضان فالتفت إحدى تلك المراكب وغرق من بها في الميناء لاجل
جثة واحدة فقدت أرواح .

وبن شاهد الآن أحيينا كيف تنقل الموتى من بلاد أبعد من أمياه
لندفن في مدافن الإمام وما تحتاجه من الزمن وما يجنيه المشيعون مدة المطر
والبرد ومدة الحر الشديد وما يعترضه من وقوفهم بسبب سير القطار
أو الأتومبيلات التي تحمل مواد البهارات والأتومبيلات التي تحمل الزكائب
والأتومبيلات السريعة التي تحمل الأفراد وما هو حال هؤلاء الأهالي عند زيارة
موتاهم أمام الأعياد وغير ذلك وكيف كانوا يحملون من المتاع وقت خل
البر من الكبارى فكل هذه الحوادث والمشاهدات توجب الرأفة بأمر هؤلاء
وهؤلاء .

"كذلك متعلل المسائل الصحية عملاً خاصاً من رعاية الحكومة وإعانتها وتريد حكومتى أن تتبع في هذا الميدان سياسة إصلاح وأسمه التظاق إلى أن قالت وقد كان هذا التصديق قاصراً على بعض المدن فصيصاً إلى أن ما ويتناول القرى على وجه خاص الخ ."

لذلك فأنى تقدم هذا الاقتراح معتقداً أن في تنفيذه أنفاً لآلاف الأرواح وما ملأ من عوالم ازدياد نشاط العامل وقدرته على العمل ولا يخفى ما في ذلك من الفوائد في عصر قوامه المسابقة في الإنتاج كما قالت خطبة المرش بحق . وهذه هي الأسباب التي أبغى عليها اقتراح هذا :

(١) الاسماعيلية بلد مأهول بالسكان وهو في ازدياد مطرد على الدوام ويبلغ تعداد الوطنيين ما يقارب العشرين ألفاً .

(٢) هذا البلد له اتساعه لا يوجد به مستشفى واحد للأمراض الباطنية والجراحة أو المرشد قمارض لا يجد من يتي به أو يسفقه لاسياً هؤلاء الذين يصابون بأصابات خطيرة فاتهم بمحاولات إلى مستشفى بور سعيد لإسعافهم وفي هذا نافية من خطر .

(٣) وليس الأمر في المستشفى المقترح قاصراً على مدينة الاسماعيلية بل هو شامل لها ولضواحيها والقرى المحيطة بها ، وهذه القرى والضواحي الغربية من الاسماعيلية والمحيط بها يبلغ تعداد سكانها ما يقارب الخمسين ألفاً بلهم فلاحون فيكون تعداد البلد وما حوله وما قاربه من القرى ٧٠ ألفاً .

(٤) وهذه القرى والضواحي لها اتصال وثيق بالاسماعيلية :

(أولاً) لقرية منها (ثانياً) لظرف قضاياها بحكمة الاسماعيلية الجزئية الأهلية (ثالثاً) لتبجيتها لها في الإدارة والضيطة (رابعاً) لارتباط المزارعين والفلاحين في هذه الجهات بمجار الاسماعيلية في المعاملة كالبيع والشراء والاقتراض الخ . وبالاختصار فإن الاسماعيلية تعتبر مركزاً جامعاً لجميع هذه القرى والضواحي من حيث التجارة في المصالح واشتراكها في تبادل المنافع ومن حيث صلة الجوار .

(٥) واليك بعض أسماء هذه الضواحي والقرى :
القصاصين الجديدة ، فايد ، أبو سلطان ، حيون حسن ، طسن ، السبع آبار ، القصاصين القديمة ، الدقة ، المكفر ، أبو صوير ، القردان ، البلاح ، الحصنة ، نفقسه ، حوس ، ٤٧ ، الواصفية ، سرايم الخ ، من الاسماعيلية إلى العباسية ومن الاسماعيلية إلى فايد وما جاورها .

وهذه القرى والضواحي اعتبرتها الحكومة دائرة انتخابية بعد انضمام التل الكبير والقرين والغازي إليها فأنها جعلتها مذابلي هذه الجهات نفس بلدة الاسماعيلية كانت مدينة الاسماعيلية وهذه الضواحي بمثابة دائرة انتخابية ينازع تملدها السين ألفاً .

(٦) ولا يخفى أن أمراض الباهراسيا والاكستوما والمرشد مششرة انتشاراً فظيماً بين الفلاحين والعامل سكان هذه الجهات وأن هذه الأمراض فتتكا تكاً ذرياً فأنما ما وجد مستشفى للأمراض الباطنية وبه ملحق لمرشد في مدينة الاسماعيلية كان هذا سبباً في تخفيف كثير من الآلام وفي تحسين الحالة الصحية على وجه عام .

لذلك أقترح أن يقرر المجلس أن لجنة الاقتراحات والمرافض يبد أن تنظر في الاقتراحات والمرافض التي تحول إليها لا تهتم إلى المجلس إلا الاقتراحات والمرافض التي يتوفر فيها شروط الأهمية وإمكان التنفيذ .

وتغضبوا يقول فائق احترامى
١٦ أغسطس سنة ١٩٢٩

محمد قزاد
عضو مجلس شيوخ

حضرة الشيخ يس محمد أبو جليل - أأ معارض في هذا .

حضرة على عبد الرزاق بك - هذا الاقتراح يخالف المادتين ٧٧ و ٧٨ من اللائحة الداخلية لأن المادة ٧٧ تنص على ما يأتي : "يحال المشروع إلى لجنة الاقتراحات عقب تقديمه لإبداء رأيها في جواز نظر المجلس فيه وعلى اللجنة تقديم تقرير بهذا الرأي في ظرف خمسة عشر يوماً" وتنص المادة ٧٨ : "على أن المجلس يقرر بعد سماع تقرير اللجنة المشار إليها باستبعاد المشروع أو إحالته إلى اللجنة المختصة وفي هذه الحالة يطبق المشروع مع المذكرة الإيضاحية ويوزع على الأعضاء" . فحضرة المقترح يريد أن يسحق اللجنة سلطة ليست لها إذ أن لجنة الاقتراحات لا تملك البت نهائياً في الاقتراحات التي تحول عليها يقول أو الرض لأن هذا من حق المجلس ولذلك أرى أن لا عمل لعرض هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات وأن يقرر المجلس رفضه .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفض الاقتراح ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر رفض هذا الاقتراح .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ إبراهيم يوسف خطا الله بإنشاء مستشفى للأمراض الباطنية والجراحة وملحق لمرشد بمدينة الاسماعيلية وهذه نصه ونص المذكرة الإيضاحية المقدمة منه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بتقديم الاقتراح الآتي لعمري على المجلس بصفة مستجيبة وهو : إنشاء مستشفى للأمراض الباطنية والجراحة وملحق لمرشد بمدينة الاسماعيلية ما الأسباب التي يبت عليها اقتراح هذا فقد سمعتموها المذكرة المرفقة لهذا . وتغضبوا يقول فائق احترامى

١٥ أغسطس سنة ١٩٢٩

عضو مجلس الشيوخ عن منطقة القتال
إبراهيم يوسف خطا الله

مذكرة إيضاحية

لاقتراح المقدم مني الخاص بإنشاء مستشفى للأمراض الباطنية والجراحة وملحق لمرشد بمدينة الاسماعيلية

مقدمة

لقد فلتت حكومتكم الدستورية العاملة إلى أن حياك الشعب وفلتمته جمادات وأفراداً تتوقف على الاهتمام بصحته السامة وبعثت خطبة المرش مبرة احسن تمير عن هذا الشوراد جاء فيها ما نصه :

ويوجد الآن مع حضرة مندوب الداخلية جدول الوزارم وهو مستعد لأن يبيحكم عن كل ما تريدون الاستمرار فيه .

كذلك ألفت نظر حضراتكم إلى خطأ مطبعي وقع في الفقرة ٦٠ من تقرير اللجنة حيث ورد ما يلي ٩١,٨٣٠ جنيا وصحة ٦١,٤٨٣ جنيا .
حضرة إبراهيم نور الدين بك - كان يحسن أن يكون التصحيح وقت تلاوة الفقرة .

مصادرة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - كذلك وقع خطأ مطبعي في الملحق رقم ٣ في الصفحة ٥٣ من التقرير فقد جاء به أن مستشفى برهم ومستشفى ملوى أنشأ بين سنى ١٩١٩ و ١٩٢٠ والحقيقة أنها أنشأت في سنة ١٩٢٥ وموضحهما في الجدول الخانة الأخيرة منه .
تلى من تقرير اللجنة ما يلى :

فرع ٤ - مصلحة الصحة العمومية

٥٣ - قدرت الاتحادات الخاصة بهذا الفرع في المشروع الحال بمبلغ ٩٦٥,٥٢٣ ج. موفد كان المقدرة في ميزانية سنة ١٩٢٥ بمبلغ ٨٧٢,٦٥٢ ج. م تكون هناك زيادة قدرها ٩٣,٨٧١ ج. م منها ٤٣,٩٠٠ ج. م في باب ١ ماعيات وأجر ومزيرات ٤٠,٣٣٣ ج. م في باب ٢ مصاريف عمومية و ٧,٧٣٤ ج. م في باب ٣ أعمال جديده .

وبمبلغ ٩٦٥,٥٢٣ ج. م سالف الذكر هو بخلاف مبلغ ٨٥٠,٦٦٦ ج. م مدعج في ميزانيات مصالح أخرى بيئت مفرقاته بأقل الصفة ٢٠٧ من المشروع ، وأهم مبلغ من تلك المقتدرات هو ٣٣٩,٥٠٠ ج. م في ميزانية مصلحة البانى ولكن يقابله في سنة ١٩٢٥ مبلغ ١٣,٥٠٠ ج. م .

٥٤ - وقد ذكرت وزارة المالية بمذكرتها الإيضاحية بأنه لا يزال القنطرة في حاجة إلى الإصلاح الكثير في الشؤون الصحية وأن المصلحة جاذبة في هذا السبيل على قدر طاقتها وأن الاتحادات الخاصة بها والمدينة في المشروع الحال تشتمل على زيادة قدرها نحو ٩٢,٠٠٠ ج. م منها ٧١,٠٠٠ ج. م للمشروعات المستجدة التي منها القيام بإدارة مستشفى فراد الأول بالإسكندرية وه مستشفىات جديدة أنشأتها السلطات المحلية في جرجا ومناطوط وريت غرب واشقرية وبمناطه وأنشاء خمسة ملحقات لمعالجة الانكسوترو والبهاراسيا في الجيزة والمنيا وجرجا وأسوان وديماط وأربع عيادات للأمراض السرية ومستشفين منتقلين للربو وعيادتين لمعالجة الزيد في مدارس القاهرة وأنشاء خمسة مكاتب جديدة وتقسيم ١٣ مكتبا صحيا في القاهرة والأقاليم وأنه من أجل ذلك ونظرا لحاجة المصلحة إلى زيادة عدد ممالكا لكي تمكن من القيام بالأعمال المفقاة على ماخها أنشئت في ميزانيتها ٤٨٠ وظيفة جديدة منها ١٥٨ في السلك الدائم والوقت ٣٢٢ في الخدمة السارية .

هذا وقد ورد أيضا بتلك المذكرة أن ما تخدم بيانه عن تكاليف المشروعات المستجدة لا يشمل أعدادات أعمال البناء قائما بمدرجة في ميزانية مصلحة البانى التي تتولى العمل .

٥٥ - وترى هذه اللجنة أنه لا شك فيه أنه كان هناك جهود في الماضي فيما يخص تحسين الحالة الصحية في البلاد وأن مشروعات

(٧) وإذا ما حصلت إصابة تقتضي الاسمان الرقبي لا يبعد المصاحب عملا لاصفاته إلا في بور سيد أو الزقازيق . ويضطر البوليس لتحويل هؤلاء المصابين إلى بور سيد لاصفاتهم وربما أقضوا بحجهم في الطريق .

عضو مجلس الشيوخ عن افتال

إبراهيم يوسف عطا الله

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - بإدولة الرئيس ...

دولة الرئيس - يريد حضرة لويس أخوخ فانوس افندى تغيير جدول الأعمال بتقديم النظر في طلبه فتح باب المناقشة في القرار الذي أصدره المجلس بتأجيل الاستجواب الموجه من حضرة الخالص بشره القطن إلى أن يتبنى المجلس من نظر الميزانية . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

أصوات : لا .

دولة الرئيس - من يوافق على هذا الطلب فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر إرجاء طلب فتح باب المناقشة حتى يأتي بدوره .

حضرة عزيز مبرهم افندى - ذكر بالصفحة الثامنة من مضبطة جلسة الأسس يد ما تمكثت على دستورية القرار الذي أصدره مجلس النواب عن خصصات ومزيرات ديوان جلالة الملك ما يلى :

"دولة الرئيس - من لا يوافق على رأى اللجنة فليفضل بالوقوف .

لم يقف أحد إلا حضرة عزيز مبرهم افندى ."

وهذا التعبير يشتم منه أنى لم أكن موافقا على رأى اللجنة مع أنى قلت كما هو ثابت بالمضبطة أنى متفق مع أخوانى في الرأى ومربح لما قرره مجلس النواب .

دولة الرئيس - ألم تطلب تعديل هذا القرار ؟

حضرة عزيز مبرهم افندى - كنت أتكلم عن نقطة دستورية .

دولة الرئيس - ولكن ماقته يخالف الدستور .

حضرة عزيز مبرهم افندى - كنت أطلب تغييرا دستوريا لرأى اللجنة فأطلب اثبات موافقتى على ما جاء بتقريرها .

أخذ المجلس في نظر تقرير لجنة المالية من مصروفات وزارة الداخلية واملت حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) منصة الخطابة

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - قبل أن نبدأ في فحص الجزء الخاص بمصلحة الصحة أذكر لحضراتكم أنه حصل كلام في الجلسة السابقة عن مسألة استهلاك سلفيات الجبال البلدية والمالية التي ورد ذكرها بالفقرة ٣٠ من تقرير اللجنة واليوم أوست في وزارة الداخلية مذكرة عن هذا الموضوع أتأملها مع حضراتكم وهى : "بالرجوع إلى جدول استهلاك السلفيات بتضخم أن كل سلفة تخصص لاستهلاكها قسط سنوى ثابت قدره ٦,٥ ٪ منها ٥ ٪ للفلاحة و ١,٥ ٪ لاستهلاك يتم تسديدها في مدة ثلاثين سنة "

سعادة محمود شكرى باشا - (مقرر اللجنة) يظهر أن حضرة العضو المحترم لم يقرأ التقرير ولو قراه رأى هذا مذكورا فيه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - ولكننا لم نتعلم حتى الآن حقى قولى . اننى أريد ارسال بئنة لتلقى علوم الطب في كلية بيروت .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - زيد أن يتعلم من زسليم الى انلاخ تعليميا جميعا في كليات أرقى من الكلية التى فيها حضرة العضو .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - ان كلية بيروت من أشهر كليات الطب في الشرق .

دولة الرئيس - ربما كان ذلك في الشرق كما تقول .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ففى ليست من أرق الكليات .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - انها كلية محترمة وقد تخرج منها عدد كبير من الأطباء الحقى بعضهم بإجلىش والسودان وبعضهم عيادات في مصر وهم في مقدمة الأطباء، وبما أنه ليس لدينا العدد الكافى من الأطباء والبلاد في حاجة ماسة اليهم الآن فنقترح أن ننظر مصلحة الصحة في ارسال بئنة الى تلك الكلية

دولة الرئيس - ما رأى سعادة وكيل الداخلية ؟

سعادة محمد شاهين باشا (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - هذه المسألة معروضة على وزارة المعارف لبحثها واتخاذ قرار فيها .

حضرة محمود أبو النصر بك - اختيار المدرسة من حق السلطة التنفيذية ووزارة المعارف هي التى تقوم بهذا الاختيار .

دولة الرئيس - هذا صحيح . ولكنها أمنية .

قل من تقرير اللجنة ما يأتى :

٥٦ - وبعد ذلك ترى اللجنة ان تبنى رأيا وملاحظاتها في الاعيادات الميدنة بالمشروع وعلى الاقتراحات التى حصلت أمام مجلس النواب .

(١) باب ١ - مرتبات وأجر ومهايات :

٥٧ - ترجع أسباب الزيادة في هذا الباب وقدرها ٤٣٠٠٠ ج ٤٣٠٠٠ إلى :

(١) ما تستدعيه المنشطات الجديدة للسلطات المحلية الى احتالها على المصلحة (وهي مستشفى الأمير فاروق بحرجا ومستشفى سمساوط وميتيت غمر والفكرية والزميدجناغه ونقود الأولى بالاسكندرية) من تعيين الموظفين اللازمين لادارتها .

(٢) ما تستدعيه المنشطات الجديدة للصحة (وهي باقى المنشطات التى سبق ذكرها في الفقرة ٤٤ بعد استبعاد خمسة المستشفيات الميدنة بماليه) وما تستدعيه معالجة الانكسوسما والبهاريسا من تعيين الموظفين اللازمين لادارتها أيضا .

(٣) إنشاء ٣٩ وظيفة جديدة في السلك الدائم و ٤١ وظيفة خدمة سارية في مختلف المستشفيات والعيادات والمعامل والأقسام الصحية التابعة للمصلحة المذكورة وقد ورد ذكرها تفصيلا في الصفحه ١٢ من تقرير لجنة المالية مجلس النواب .

الاصلاح المقترحة في ميزانية مصلحة الصحة لهذا العام سواء كانت تخصيص للمنشطات القديمة أو للقيام بمشاريع جديدة لتحصين الحالة الصحية ضليقة جدا لا تتفق لا مع حالة البلاد الصحية التي هي في حالة سيئة (حتى أصبحت الحالة الصحية في القرية المصرية مضرب الأمثال في العالم من حيث قذارتها وعدم توافر أى شرط من شروط الصحة فيها) ولا مع نسبة الاصلاخ والتقدم في المصالح الأخرى فان مصلحة الصحة لم تجد اليها لافاية الآن يد السخاء التي شملت بعض الوزارات الأخرى كوزارة المعارف ووزارة الخارجية، ويعبرد القاء نظرة على جدول المقارنة المبين بالصفحه ٢٠٧ من المشروع كغليل يظهر حقيقة ما نتكلم فان ما صرف على هذه المصلحة في كل من سنى ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ لا يختلف اختلافا يذكر إذ أنه كان في سنة ١٩٢١ ، ٨٢٠٧٠٠ ج ٢٠٠ وفي سنة ١٩٢٤ ، ٧٥٢٠٣٨٦ ج ٢٠٠ وبلغ القدر في ميزانية السنة الماضية ٨٧٣٠٦٥٢ ج ٢٠٠ في المشروع الحال يبلغ ٩٦٥٠٥٣٢ ج ٢٠٠ . كما ترى أيضا أن هناك عيوب باكرية في الأسس التي تقوم عليها أعمال الصحة العامة للبلاد بسبب اصلاخها (أولا) بتخصيص حالة سلاك الصحة والعيادات في الأرياف وتعليمهم (وثانيا) بتخفيف العمل على أطباء المراكز بتقليل المناطق المخصصة لهم حتى ينشئ لم القيام بعملهم على الوجه المطلوب (وثالثا) بالانحياز من المستشفيات إذ أنها قليلة جدا والكشف المرفق بنهاية هذا التقرير ملحوظ رقم ٤ (أنظر ملحق المضبطة رقم ١) يشمل بيان ما تدبره مصلحة الصحة من المستشفيات والعيادات بكافة أنواعها، وقد تبين به أيضا ما أنشئ منها في السنة من ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٢ ، وما أنشئ في كل من سنوات ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٢٥ أن كان المستشفيات المذكورة محتاجة الى اصلاح كبير إذ ينقصها العدد الكافى من الأطباء بنسبة المرضى الذين يترددون عليها (ورابعا) بادخال قاعدة التخصص في العلاج في تلك المستشفيات وتكلفتها بالمستعدات الطبية اللازمة لتشخيص والعلاج (وتاسعا) بمقاومة الأمراض التي تصيب الطبقة العظمى من سكان القطر وتفتك بها فتكاد كما كأمراض البهاريسا والآنكسوسما والتلب عليها بالملاجات الوارثة منها . (سادسا) بالعمل على تخفيض نسبة الوفيات في الأطفال إذ أنها نسبة مرتفعة جدا . (وسابعا) بالعمل على الاكثر من الأطباء الذين تحريجهم مدرسة الطب حتى يمكن القيام بالاصلاخات المتقدمة ذكرها إذ أنب العدد الذى يفرج منها الآن لا يكفي مطلقا لمد حاجات البلاد من الوجبة الصحية .

فأما هذه الحالة البيضة وذلك النقص الظاهر ترى اللجنة : (أولا) ضرورة المواقفة على الاعيادات المطلوبة للمشروع لهذا النوع الا ما يظهر أنه غير ممكن صرفه منها في بحر هذا العام . (وثانيا) اجابة كل اقتراح يكون من ورايه تحسين ما في الحالة الصحية للبلاد .

وفي أثناء التلاوة حضر حضرة صاحب المالى أحمد زكى أبو السعود باشا وزير المالية .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - بمناسبة ما جاء في الفقرة ٥٥ خاصة بعدم وجود العدد الكافى من الأطباء للقيام بالأعمال الصحية في البلاد لأن مدرسة الطب في مصر لا تخرج العدد الكافى منهم أرى أن نتمركز مصلحة الصحة في ارسال بئنة

وترى هذه اللجنة أن كل الأعمال المدققة تحت هذا البند من الضرورات وتوافق عليها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل ين المستشفى المقترح له مبلغ ١٥ ألف جنيه ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - سبني المستشفى ويبلغ ١٥ ألف جنيه هو نصف المصاريف وسيأشرف مجلس بلدى الاسكندرية ببناءه عند ما يستولى على هذا المبلغ بعد أن يقره البرلمان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اذن هذا المبلغ لم يقر الا فى هذا العام .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد علمت أنه تقرر من قبل .

سعادة محمود شكرى باشا - كان المبلغ مقررا فى ميزانية سنة ١٩٢٥ ولما لم يصرف رسل الى ميزانية سنة ١٩٢٦

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ألم يقرر انشاء المستشفى قبل ذلك ؟

سعادة محمد شاهين باشا (وكيل الداخلية للشؤون الصحية) - تقرر انشاء مستشفى للأمراض الجلدية فى مدينة الاسكندرية فى سنة ١٩٠٤ يتولى الاتفاق عليه المجلس البلدى ولما كانت مصبعة الصحة تهم بالصحة العامة فقد رأى المجلس البلدى أن تشارك الحكومة فى دفع نصف نفقات البناء وقد تقرر مبلغ ١٥ ألف جنيه من عدة سين وكان يرسل من سنة لآخرى فى الميزانية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولم كان هذا الترحيل ؟

سعادة الدكتور محمد شاهين باشا (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - لأن المجلس البلدى لم يقر بناء المستشفى إلا أخيرا وكان من قبل ذلك يدرس المشروع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - منذ كم عام كان يدرس المشروع ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ليس لنا سلطة على أعمال المجلس البلدى .

حضرة لؤيس أخنوخ فانوس افسلى - اذا كان المجلس البلدى مهملًا وكان المستشفى جديرا بأن يمد بالمال فكان من الحكمة أن تقوم بالمشروع وسدعا حتى لا تلاقى المرضى تحت رحمة المجلس ليقر كملة مشرطن طاما فى بناء المستشفى .

دولة الرئيس - لابد أن يتحمل المجلس البلدى جزا من عبء النفقات .

حضرة لؤيس أخنوخ فانوس افسلى - اذا كان المجلس البلدى لا يقوم بهذا الواجب فلماذا لا تقوم به مصبعة الصحة ؟

سعادة محمد صفوت باشا - قرو مجلس بلدى الاسكندرية بمصبعة الصحة بناء هذا المستشفى واختر له مالا منذ أكثر من ١٥ سنة وانفا على أن تدفع الحكومة نصف النفقات ويحصل المجلس البلدى بالنصف الآخر وقد عمل الرسم وبلى فى التنفيذ ولكن الحكومة طلبت بعد ذلك أن تطلع على الرسم

٥٨ - وقد ظهر عند نظر هذا الاعتماد أمام مجلس النواب أن المنشآت الجديدة الى أحوالها السلطات المحلية على المصلحة لم تكن كلها جاهزة بحيث يمكن ادارتها فى بحر السنة المالية الحالية وذلك بسبب عدم تمام بنائها الآن وأن المنشآت التى تقرر انشاؤها فى جريا وسالوط والفكرية ومستشفى فواد الأول بالاسكندرية لم يكن أن يتم بنائها قبل آخر السنة الحالية كما ظهر أنه لا يخطر أن يتم بناء مستشفى ميت غمر ومستشفى الرمد بمقاعة إلا فى شهر سبتمبر المقبل وأنه بناء على ذلك يجب أن يحذف من المشروع الخلل المبالغ المقررة للمستشفيات الأربعة الأولى وبمجوعها ٢٠١٨٦ ج ٠ م وأن يخفض نصف ما كان مقدرا فى المشروع للمستشفيات الأخرى، ويبلغ ذلك النصف ٢٢٦٩٩ ج ٠ م .

هذا وقد حصل فى ذلك الوقت أن أميد النظر فيما يلزم من المصروفات للمنشآت الأخرى التى لا تحتاج الى بناء لأنها غير مستخدمة كمعاهد الأكلستوما بالمديرية والمدارس ومبانيات الأمراض السرية فانضح أنه يمكن توفير مبلغ ١٠٢٩٥ ج ٠ م من المقرر لما .

وقد وافق سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية على تخفيض الثلاثة المبالغ المتقدم ذكرها والتالى بمجموعها ٣٣١٥٠ ج ٠ م ويخص هذا الباب ١٦٥٩٢ ج ٠ م .

(ب) باب ٢ - مصاريف عمومية :

٥٩ - أن من ضمن مبلغ ٤٠٣٣٧ ج ٠ م قيمة الزيادة الموجودة فى هذا الباب مبلغ ٧٠٠٠ ج ٠ م فى التوريلات العمومية اللازمة للمنشآت والمبانيات والبالى هو فى مصاريف الأغذية والمصاريف الأخرى المتنوعة .

وترى هذه اللجنة انقاص مبلغ ٣٠٠ ج ٠ م من اعتبارات هذا الباب الذى خص هذه المصلحة فى تخفيض اعتبارات بدل السفر ومصاريف الانتقال وقد طلب سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية أمام مجلس النواب إعادة درج هذا المبلغ ولكن المجلس لم يجب عليه . وهذه اللجنة توافق مجلس النواب على ذلك لأنه لا يصعب فى نظرها على رجال المصلحة المذكورة توفيره من أبواب أخرى بدون أن يؤثر ذلك فى سير العمل بكل دقة .

هذا وتبين ما سلف ذكره بحال يجب خصم مبلغ ١٦٥٥٨ ج ٠ م قيمة ما خص هذا الباب من مبلغ ٣٣١٥٠ ج ٠ م الذى تقرر تخفيضه قبلا .

(ج) باب ٣ - الأعمال الجلدية :

٦٠ - بلغ المخصص لهذا الباب فى المشروع مبلغ ٦١٤٨٣ ج ٠ م وهو موضوع البند ٢٤ وقد ذكرت فى الصفحة ٢٢٧ من المشروع الأعمال التى سيصرف فيها هذا المبلغ .

ولاحظت هذه اللجنة أن من ضمن مفرداته مبلغ ١٥٠٠٠ ج ٠ م مقر لبناء مستشفى للأمراض المعدية بالاسكندرية والاستسلام من المصلحة تبين أن هذا المبلغ هو عبارة عن نصف تكاليف بناء ذلك المستشفى الذى يقوم المجلس البلدى بالاسكندرية ببنائه وتقرر أن تختم الحكومة لذلك المبلغ بصيغة امانة .

ان الحالة خطيرة جدا خصوصا وقد علمت حضراتكم ان نسبة الوفيات في الأطفال عندنا توازي أكثر من ثلاثة أضعاف ما في البلاد الأخرى كما علمت أن الأمراض تصيب الطبقة العظمى من سكان القطر وفنكنا بها فتكا ذريعا كأمراض البلهارسيا وهذا بالطبع يثير اهتمامكم ويدعو إلى الأسف الشديد .

لقد وقع إهمال شديد لا أستطيع أن أصر به دون إبداء ملاحظاتى وأن ألفت نظر حكومتنا الدستورية للعمل سريعا لتلافى ما نشأ عنه من هذه الحالة السيئة ولا يتأذى ذلك بالوقوف عند حد المقادير المطلوب إتخاذها في الميزانية لمصلحة الصحة بل يكون ذلك اذا ضوحت تلك المقادير إلى حد يتناسب مع ما يجد البلاد من التوائى بسبب إهمال شؤون الصحة العمومية في العهد الماضي إلى هذا الآن فقد نظرت وزارة الداخلية وأرجو أن تمبرر لملاحظات لجنة المالية كل الاقتضات وأن تحمل عبئها على الأهتمام وصلى أن يرى آثار هذا الاقتضات بادية بشكل محسوس في ميزانية العام المقبل وبذلك نرى أن نزول الأخطار المهددة للبلاد من الوجهة الصحية وأن تنق هذا الشر الذى يحيط بنا ونحن عنه غافلون .

حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) - لا شك أن مصلحة الصحة مهمة كما هي مهمة الأمة تقدم الصحة العامة في القطر وتتمتع البلادون حاجة كبرى إلى كثير من الإصلاحات الصحية وعلى كل جهدنا في العمل بالجد والاخلاص بكل ما لدينا من المال والرجال ولا نزال مستعدة لمضاعفة مجهوداتنا في هذا الشأن، ولكن لا يفرقت حضراتكم أن دراسة المشروعات الصحية تحتاج إلى التأنى وأن تنفيذها يحتاج إلى زمن يتناسب مع أهميتها ومع ذلك فإن مصلحة الصحة لم تتوان في أى وقت من الأوقات عن تقديم تقارير وإتية إلى الحكومة من الحالة الصحية وما تتطلبه من العناية وليست مصلحة الصحة هي المنفذة وك وجه إليها النقد في أمور ليست في الواقع هي المسؤولة عنها ولا المختصة بها . فإذا أدلت فيها برأى فاعنا رأيها الشورى وليس عليها التنفيذ . فمثلا مسألة إدخال المياه وتنظيف التربة وأعمال النظافة من الكدس والارش ليست في الواقع خافضة في اختصاص مصلحة الصحة اللهم الا من قبيل الشورى فإذا وجدنا مثلا أن بلدة تحتاج إلى المياه فالتنى يمكننا عمله هو أن نشير على الحكومة بذلك فإذا كان المال متوفرا أمكن تنفيذ مشورة الصحة وأجابات الطلب وإن لم يكن المال متوفرا فما هي الحيلة في ذلك ؟

اننى لا أوجه نقدا أو لوماً إلى أى مصلحة أخرى لما تطوعت حضراتكم من الارتباط والضمان للوجود بين سائر مصالح الحكومة ولا يسعنى إلا أن أذكر لحضراتكم أن المصلحة قسمت إلى الحكومة في سنة ١٩٢٥ بمقتضى اقتراحات ذات أهمية كبرى يحقق بتنفيذها كثير مما تتطلبه حالة البلاد ومع ذلك فقد رفض الكثير منها ومع ذلك فالمصلحة وأمانة تصيب عليها الإصلاح الصحي في كل الفروع وقائمة بمعالجة قومية في كل النواص . ففى الصحة العامة ابتدأنا بتجفيف السهوب من الأطلاب وقسمنا بعض المراعى إلى قسمين وأوجدنا في كل قسم طبيباً خاصاً كما أوجدنا في بعض البقاع أطباء فرق من كانوا بها وعلمنا على تحسين حالة حلاقى الصحة في البلاد وهم حجر الأساس في نظام البلاد

لأنها مشتركة في نفقاتها فأرسل إلى مصلحة الصحة ولما لم يزد طلب المجلس أدايته إليه قبل له أنه أرسل إلى وزارة الأشغال ولما لم يزد إليه في تلك الوزارة عمل رسم الجربونات الحكومية في دراسته وفي هذا الوقت أنشئ بالقاهرة مستشفى جديد للأمراض الفتية فاجتمعت الفكرة إلى أن يكون مستشفى الإسكندرية على نمط هذا المستشفى وقملاً أخذت الرسومات ولما تم الاتفاق على البناء قامت الحرب العظمى فأرسلت بريقة من الحكومة إلى المجلس البلدى بإيقاف العمل وبمايت السلطة العسكرية فوضعت يدها على المكان الذى أمد لأقامة المستشفى وأقامت السلطة فيه مستشفى عسكرياً على النمط الذى ١٩٢٤ ولا طولبت السلطة بإخلائه قبل ذلك حتى تأخذ تموينها . وقد اتفق فعلا على عدم هذا التحويل وقامت بذلك البلدية فدفعت مبلغاً يتراوح بين الثلاثة والأربعة آلاف من الجنيهات .

ولما كان الاتفاق بين البلدية والحكومة يقضى بأن تحصل الحكومة نصف النفقات فقد طلبت البلدية من الحكومة نصف التحويل الذى دفعته السلطة ويبدأ أن أخذت المسألة دوراً كبيراً فدفعت الحكومة نصف التحويل وتقرر في سنة ١٩٢٤ بناء المستشفى وتخصص له في ميزانية سنة ١٩٢٥ مبلغ ١٥ ألف جنيه ولا أعلم ما تم به بعد ذلك .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - يجلو بنا ونحن ننظر في ميزانية مصلحة الصحة العمومية أن لا نبر عليها دون أن نبدى ملاحظتنا عنها وأنى سأتكلم بنوع خاص في القطة الآتية التى أشارت إليها لجنة المالية لمجلس الشيوخ في الفقرة ٥٥ ص ٢٨ حيث قالت :

"تبقى هذه الميزة إلى ما لا شك فيه أنه كان هناك جهود في الماضي فيما يخص تحسين الحالة الصحية في البلاد وأن مشروعات الإصلاح المقترحة في ميزانية مصلحة الصحة لهذا العام سواء أكانت تحسين المنشآت القديمة أو للقيام بمشاريع جديدة لتحسين الحالة الصحية ضئيلة جداً لا تتفق لا مع حالة البلاد الصحية التى هي في حالة سيئة (حتى أصبحت الحالة الصحية في القرية المصرية مضرب الأمثال في العالم من حيث قذارتها وعدم توفر أى شرط من شروط الصحة فيها) ولا مع نسبة الإصلاح والتقدم والمصالح الأخرى فإن مصلحة الصحة لم تمتد إليها لغاية الآن بد السهام التى شملت بعض الوزارات الأخرى ."

وقد أشير في هذه الفقرة إلى ما تدعو إليه الحاجة من مقاومة الأمراض التى تصيب الطبقة العظمى من سكان القطر وفنكنا بهم فتكا ذريعا كأمراض البلهارسيا والانتكستوما . كما أشير فيها إلى وجوب العمل على تخفيض نسبة الوفيات في الأطفال إذ أنها نسبة مرتفعة جدا .

فهذه أشياء قد صدروا عليها ولا يمكن أن نطهر أسفاً بل أنها تستوجب الأتني والكداء والمويل وشن النارة الكبرى على القائمين بأعمال الصحة في مصر لأن الواجب كان يقضى عليهم بأن يقدموا التقارير الواضحة لفقت نظر الهيئة المسؤولة إلى سوء الحال ويطلبوا آراءهم بجورة ليسمع سكان القطر كافة بأن الحالة الصحية على نحو ما زاه من التفقر الذى يرقى به ذل إلى انحطاط القوى العقلية لأن العمل السليم في الجسم السليم .

ويجب مياه ومع ذلك لم يتم لها الحكومة جعل ما ولا زال أهلها يشربون مياه النيل بدون ترشيح وبما فيها من الأخطار والميكروبات على مرأى من رجال الصحة وأطباء المراكز ومع ذلك لا ترى أى إهتمام من مصلحة الصحة ولم نسمع أنها رفعت صوتها الحكومة طالبة اتخاذ هذه البلاد من الأخطار المحيطة بصحة أهلها .

أنظروا مثلاً إلى بلدة أسيوط التي يتألف المرء عند المرء بها لما هو منتشر فيها من التآذيرات والأوراش تجدون أن أهلها يشربون الآن ماء قذراً مع أنهم يدفون الموائد منذ سنة ١٩١٥ لأنهم لم يعمل في تلك البلية شيء من أعمال النظافة مع أنى ذكرت لحضراتكم أن المال مدفوع منذ عدة سنوات ، فكيف يشكون من عدم وجود المال ؟

يقولون أن المصلحة مهملة بإيجاد مستشفيات جديدة ولكن أصرار حكم القول بأن العمل على منع المرض قبل وجوده خير وأجدى من العمل لئلا منه فتأخر على مصلحة الصحة أن تطلب من الحكومة لاحتلال التنظيم في مثل هذه البلاد يمكن القيام بأعمال النظافة من كدس ورش وادخال المياه فيها وأن يتم ذلك أسرع ما يمكن محافظة على الصحة العمومية .

دولة الرئيس — كلام سادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية يدل على أن مصلحة الصحة قائمة بما يتطلبه حضرة العضو المحترم .

سادة محمد شاهين باشا (وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية) — صرح دولة رئيس الوزراء أمام مجلس النواب بأنهذا الموضوع تحت البحث وأنه سيقدم إلى البرلمان مشروع قانون يرى إلى الإصلاح الصحى العام .

حضرة حافظ مابدين بك — إن الذى أشك منه هو أن هذه البلاد رغم استقرارها على دفع الموائد من عدة سنوات لا زالت مهملة الشأن ولا زال أهلها يشربون المياه القذرة .

دولة الرئيس — الذى تقصده بأحضرة العضو المحترم خاص ببلدة واحدة ولكن المشروع الذى يشير إليه سادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية عام ينظم طرق الإصلاح الصحى فى جميع البلاد .

حضرة حافظ مابدين بك — لا أذكر أياها إلا على سبيل المثال وإنما أقصد بكلاى كافة البلاد التى فى قبيلها .

دولة الرئيس — تصريح الحكومة يفيد عزمها على بحث الموضوع وجعل كل ما يمكن من الإصلاح الصحى .

حضرة مززعيم افندى — اى أسف كل الأسف للهجة التى تكلم بها سادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية .

دولة الرئيس — إن سعادته تكلم بكل اعتدال .

حضرة مززعيم افندى — نعم ولكنه أراد أن يلقى المسؤولية على مصالح أخرى، والذى أعرفه أن وزارات الحكومة كلها متضامنة فى المسؤولية.

الصحة وأنشأت عيادات للأمراض السرية لم تكن موجودة من قبل وكذلك أنشأت معامل للفحص البكتريولوجى ولم يكن عندنا ثم واحد منها بباصحة البلاد ، وكذلك ضابطاً عند المستشفيات المخصصة لمعالجة الانكسوسوما فأصبح العدد خمسة عشر بدلاً من ثمانية ومن ذلك يتضح لحضراتكم أننا قمنا بعملية صحية عامة تناولت كل الفروع بقدر الطاقة ويقدر ما يسمح به لدينا من الوسائل ويشهد بذلك ما لدينا من التقارير التى قدمناها إلى الوزارات المختلفة وقد ذكرنا كل ذلك في تقريرنا المقدم إلى حضرة صاحب المودة رئيس الوزراء عقب تشكيل الوزارة الحالية .

إننا يا حضرات الأعضاء فوق ما نشر به من عظم المسؤولية من الصحة العامة مدفوعون إلى العمل على تحسين حالة البلاد الصحية وبعثنا ذلك لأننا من أبناء البلاد وأهلنا أهلها ونود أن يتم التحسين فيها بنهضى ما يمكن من السرعة حتى نظهر البلاد بأحسن مظهر .

حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — يؤيد ما قرره حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية التصريح الذى فاه به حضرة صاحب المودة وزير الداخلية أمام مجلس النواب "بأن الحكومة تدرس الآن مشروع تحسين يرمى إلى بناء المساكن على نظام صحى وتخطيط القرى تخطيطاً صحياً وإعداد مياه قنية للشرب وغير ذلك من التحسينات الصحية وأما تبحث في جميع وجوه الإصلاح المتقدمة مدة المصلحة الصحية تمهيداً لعرض ما يستقر عليه الرأى من المشروعات على البرلمان" ويؤيد من هذا التصريح أن الحكومة جادة فى الإصلاح الصحى ومهتمة به كل الإهتمام، وفى الواقع أن المصلحة العامة تقضى بتحويل مصلحة الصحة إلى وزارة حتى تزول العقبات التى يشكو سعادة وكيل الداخلية من وجودها ، وإذ ذاك يمكن القيام بتنفيذ أعمال الإصلاح الصحى بالسرعة المطلوبة التى تقتضها مصلحة البلاد .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — لو أن الوزارة الماضية صرفت فى الشؤون الصحية مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه ثمن قصر لنوده لكان ذلك أجدي لمصلحة البلاد.

حضرة حافظ مابدين بك — سمعنا ما يقوله سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية من عدم وجود الأموال التى تساعدها على القيام بما يطلب منها ومن قوله بأن أعمال النظافة والكسب والرش ليست من اختصاص مصلحة الصحة وإنما تابعة لمصلحة أخرى . وأقول ردّاً على هذا بأن أعمال النظافة من كدس ورش وادخال المياه للبلاد تابع لمصالح أخرى ولكن الواقع أنها كلها مصاح حكومية مرتبطة مع مصلحة الصحة التى لها طبيعة الحال صوت مسدوع فى هذا الخصوص .

ونلاحظ أن كثيراً من البلاد الواقعة على شاطئ النيل يبلع أهلها الموائد من أكثر من عشر سنين مقابل القيام بأعمال النظافة من كدس ورش وأضامة

وقد وزعت مبلغ ٢٤,٠٠٠ ج. م المطلوب لبناء هذه المراكز الطبية وتجهيزها بالأدوات والآلات ولادارتها مدة ستة كما يأتي :

٦٠,٠٠٠ ج. م الباب الأول ٣٠,٠٠٠ ج. م الباب الثاني ١٥,٠٠٠ ج. م الباب الثالث .

وقد ذكر معالي مقرر تلك اللجنة بالجلسة أن اللجنة إنما أرادت بذكرها التفاصيل المبينة بالصفحتين ١٦ و ١٧ أن ينص المبلغ المذكور لأعمال الوقاية لا للعلاج إذ أن مصلحة الصحة العمومية تقوم مع مجالس المديرية بإنشاء مستوصفات للأطفال .

وقرر سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية أن مصلحة الصحة العمومية مشغولة منذ شهور بمسألة رعاية الأطفال وقد شكلت لذلك لجنة خاصتها قبل أن ينص الاتحاد المطلوب لأعمال الوقاية لا للعلاج .

وبناء على ما ذكر به عليه وعلى ما ورد به سادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية من اصلاح حال المستوصفات التي تتولى الآن علاج الأطفال قرر المجلس الموافقة على اعتماد مبلغ ٢٤,٠٠٠ ج. م سالف الذكر بالتوزيع المبين آنفا .

٦٣ - وقد سبق بيان أنه أدرج ضمن ميزانية مصلحة المياه مبلغ ٣٩,٥٠٠ ج. م لاقامة بيان خاصة بهذه المصلحة وبالرجوع الى كيفية صرف هذا المبلغ تبين تخصيصه كالاتي :

(١) مبلغ ٩,٥٠٠ ج. م لاسهام مستشفى الحيات بأسبوط والذي بدئي بالعمل فيه في السنة الماضية .

(٢) مبلغ ٣,٥٠٠ ج. م لانشاء مفاصل ومطابخ بمستشفى المجاذيب بالمباسبية .

(٣) مبلغ ٣,٠٠٠ ج. م لانشاء قسم جديد بمسشفى المجاذيب بالمباسبية .

(٤) مبلغ ٢,٥٠٠ ج. م مستشفى الحزام بالمنامة .

(٥) مبلغ ٣,٠٠٠ ج. م انشاء قسم جديد بالمنامة .

(٦) مبلغ ١,٠٠٠ ج. م لتحويل منزل الصنابية بالمنامة الى قسم الرضى بالمادين .

(٧) مبلغ ١,٠٠٠ ج. م مستشفى رمدي بروص الفرج .

(٨) مبلغ ٥٠٠ ج. م مستشفى الاقص .

(٩) مبلغ ٨٠٠ ج. م مستشفى اسنا .

(١٠) مبلغ ٣,٠٠٠ ج. م فرع رمدي وعيادة خارجية بمستشفى السويس .

(١١) مبلغ ١,٠٠٠ ج. م فرع رمدي بمستشفى أسوان .

والعشرة المبالغ الأخيرة ومجموعها ٣٠,٠٠٠ ج. م قررت طلبه في الأعمال المبينة أمامها في هذه السنة على أن يحصل إتمامها في سنوات أخرى أمضى أنه لا ينظر الانتهاء من قبل نهاية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية ويبلغ المقرر لإتمامها بعد المبلغ ٣٠,٠٠٠ ج. م سالف الذكر مبلغ ٦٩,٦٣٠ ج. م .

دولة الرئيس - قال سعادته إن لمصلحة الصحة حق الإرشاد ولكنها لا تملك التنفيذ .

حضره عزيز مريم افندي - وهل المقصود بهذا هو أن المصالح الأخرى لا تنفذ إراداتها ؟

دولة الرئيس - سعادة وكيل الداخلية قرر ذلك .

حضره لريس أخنوخ فانوس افندي - من المتفق عليه بين الوزارة والبرلمان أن تتم الحكومة بالإصلاحات الصحية اللازمة للبلاد . ولكننا لاحظنا أن كثيرا من المشروعات الصحية الهامة لم ينفذ لأن . وبما أن البرلمان مستند لاتخاذ المبالغ اللازمة لتحسين الحالة الصحية ، فإننا نطلب من مصلحة الصحة العمومية أن تمتد من الآن الى أن يعقد البرلمان في الدور المقبل المشروعات اللازمة وتقدمها اليها حتى تقرها وبعد كل وزارة ينفذ ما يخصها .

وهنا حضر حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء .

تليت للقررات من ٦١ الى ٦٣ من تقرير اللجنة وهذا نصا :

٦١ - هذا وعند مناقشة اعتمادت هذه المصلحة أمام مجلس النواب ومناسبة تخفيض مبلغ ٣٣,١٥٠ ج. م الذي مبلغ ذكره تقدم اقتراح بطلب فتح اعتماد بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ج. م يكون تحت تصرف مصلحة الصحة لانشاء خمسة مستشفيات بالمبارسيا والاكتسوتوا واستحضار الإخصائيين في الموضوع لدرسه دورا وأيا .

وقرر سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية عند نظر هذا الاقتراح أن الحكومة توافق عليه إذا رأى المجلس إيجابته وأنها تستعمل جزءا من الاعتماد المذكور لفتح المستشفيات الخمسة المقترحة انشاؤها وبالجزء الباقي للقيام بأبحاث علمية يشترك فيها كبار الإخصائيين من مصريين وأجانب لبحث وتشخيص العلاجات الوقائية من مرضى المبارسيا والاكتسوتوا إذ لا فائدة كبيرة تريس من علاج الأشخاص يمرض أغلبهم بعد شفائهم الإصابة بالمرض نفسه نظرا لعدم استئصال أسباب المرض ، ووافقت لجنة المالية بمجلس النواب على ما تقدم ذكره فقرر ذلك المجلس فتح هذا الاعتماد .

وهذه اللجنة توافق على ذلك لحاقه من ثمانية بصحة الطبقة التي تكون أغلبية سكان القطر المصري والتي عليها عمار تروته .

٦٢ - وقد اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب ضمن تقريرها حين تكلمها على نسبة وفيات الأطفال في القطر المصري وارتفاع نسبتها عن مثنها في جميع البلاد الأخرى (إذ أنها تبلغ ثلاثة أضعافا في بعض البلاد المتقدمة) بقصد مداواة هذه الحالة ودفعها لخطورتها فتح اعتماد بمبلغ ٢٤,٥٠٠ ج. م يخص لانشاء ثلاثة مراكز رعاية الأطفال تتوافر فيها جميع الشروط التي تقرها مؤتمر الأطفال الذي انعقد بجنيف في أغسطس سنة ١٩٢٥ (وتفاصيل هذه الشروط موجودة بمصلحة الصحة) وتكون هذه المراكز أشبه بمخازن لهذا النوع من المبادئ تكون من جهة أخرى كدارس لتخصيص الأطباء والممرضات والدايات في هذا النوع المهم من فروع الطب وتدريب الصنفين ١٦ و ١٧ من تقريرها نظام تلك المراكز .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم تخرج الاعترافات بمزانية مصلحة الصمة بل أدريت بمزانية مصلحة اللباني، وأنا وريد ذكرها في تقرير اللجنة عن وزارة الداخلية بمناسبة الكلام على الانشاءات الجديدة الخاصة بمصلحة الصمة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - انذ اؤيل كلامي في هذا لحين نظر ميزانية وزارة الأشغال .
على من تقرير اللجنة ما يأتى :
(د) عن الملاحظات :

٦٤ - ضمت لجنة المالية مجلس النواب تقريرها ملاحظات وجيهة بالمصنف من ١٣-١٧ تخص بما عليه الآن الحالة الصحية للبلاد والأمراض التى تؤثر في صحة الطبقة الكبيرة من سكان البلاد وما تراه من طرق اصلاح ذلك، وقد وافق عليها سادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية وهذا اللجنة تلتفت النظر اليها لوجاهتها .

٦٥ - هذا وادى المناقشة في ميزانية هذا الفرع أمام مجلس النواب ثم ما يأتى :

أولا - لوحظ أن الاعترافات الخاصة بقسم الأمراض العقلية أودجت تحت فصل مستقل (وهو الفصل ٢) له بند خاصة بما بشر بوجود استعمال لهذا القسم من مصلحة الصمة العمومية التى قرر البرلمان حين نظره ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ملحقه بها .

ولما كان هذا يتعارض الواقع اذ أن القسم المذكور جزء من مصلحة الصمة العمومية وأن وضعه بالوكالة الموجودة في المشروع الحالى كان لئلا يحصل في ميزانية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٤ وعد سادة وكيل المالية بتبديل هذا النظام في ميزانية العام المقبل .

ثانيا - أورد سادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية أنه ان كانت مصلحة الصمة العمومية لم تحتط الا خطرات قصيرة لما ذلك الا بالرغم منها لأنها سارت حسب ما يعطى اليها من المال ويقدر ما عندها من الرجال لأن مدرسة الطب لم تكن تخرج من الأطباء الا بقدر ما تحتاج اليه الأعمال الاعتيادية وأن المصلحة بسبب توسعها في أعمالها الصحية في الثلاث السنوات الأخيرة اضطرت (مع أنها زادت عدد الطلبة الذين يقبلون بمدرسة الطب) أن تستقدم بفقد أطبيائها لا تتوافر لهم شروط الاستخدام ومع ذلك فلا تزال بالمصلحة وظائف خالية، وأنه يرى مراعاة عدم تسليم أرواح الأهالي لأطبيائها بحديث العهد بالمهلة قبل مجربتهم . الأمر الذى يحتاج لوقت غير قصير وأضاف سعادته أنه بتقصير المصلحة كثير من الاخصائيين في الأمراض الخفيفة وأنه بدنى بإيجاد اخصائيين في المستشفيات كما دعا الى ارسال أطباء التخصص في الأمراض المختلفة المنتشرة في القطر المصري وفي طم البكتريولوجيا أيضا لا يمكن التوسع في حركة انشاء العامل في الأقاليم التى لا يوجد فيها الآن الا أربعة في كل من الأقصر وأسبوط ويوس سيدة والسويس .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - تعترف بمصلحة الصمة بأنه يتقصها الأطباء الاخصائيين في الأمراض المختلفة ولا شك أن في المسالك الأخرى كثيرين من الأطباء الاخصائيين الذين يقبلون العمل بمصر اذا عرضت عليهم مرتبات مناسبة وعددها من المال ما يكفى لذلك .
أصوات : لا ، لا .

وهذه اللجنة تأمل أن تم إقامة المباني اللازمة لهذه المصلحة في الأوقات التى تقدرت لذا أنها كلها أعمال ضرورية تساعد على صون الصحة العامة .
ومعارة الأمراض التى تنتك بكثير من أهالى القطر .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - المناسبة المستشفيات الجديدة التى تستشها مصلحة الصمة أريد أن ألفت نظركم الى ضرورة انشاء مستشفى في المنطقة الشرقية من مديرية أسبوط أى مركزى أبوب والبدارى وذلك لأن المواصلات بين هذه المنطقة وأسبوط صعبة ويتعذر على المرضى الانتقال الى مستشفى أسبوط وأرجو أن يكون انشاء هذا المستشفى في مقدمة المشروعات التى ستقوم بها الحكومة .

سعادة محمد شاهين باشا (وكيل الداخلية للشؤون الصحية) - الخطة التى رسمتها المصلحة ترى ان انشاء مستشفى في كل مركز من مراكز القطر وهذه الخطة تستند بالتدريج .

دولة الرئيس - ان حضرة العضو يطلب أن تكون المنطقة التى أدار اليها في مقدمة الجهات التى تستشها في المستشفيات .

سعادة محمد شاهين باشا (وكيل الداخلية للشؤون الصحية) - وهو كذلك .
حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - بمناسبة مستشفيات الأمراض العقلية لاحظ أن المرضى الذين يرد إدخالهم في الدرجة الثانية أو الأولى يضطرون الى الانتظار خمسة أو ستة أشهر في الدرجة الثالثة حتى تخلو لهم أماكن في الدرجتين المذكورتين، فهل لصحادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية أن يقول لنا اذا كان هناك أمل في اصلاح هذه الحال ؟

سعادة محمد شاهين باشا (وكيل الداخلية للشؤون الصحية) - حقيقة أن عدد الأسرة في هذه المستشفيات غير كاف ولنا مجدون حضراتكم أننا أدرجنا في ميزانية هذا العام مبلغ ثلاثة آلاف جنيهه لانشاء قسم جديد في مستشفى الخانكة وألف جنيهه لتحويل مقل الدناح الى قسم لمرضى الهادئين بالمستشفى المذكور والنرض من هذا هو زيادة عدد الأسرة في المستشفيات الموجودة، وأما انشاء مستشفيات جديدة فهو موضع النظر الآن .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - على كل حال الأسرة قليلة وأطلب الاسراع في زيادتها .

دولة الرئيس - حضرة الشيخ حسن عبد القادر كان قد طلب حذف المبلغ المخصص لكافة رجال البوليس الذين يضبطون المواد الخفزة فلأن المجلس وافق على هذا زاد عدد المرضى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن أعرف السبب في عدم بناء المستشفيات التى سبق أن اعتمدت المبالغ اللازمة لها ؟

دولة الرئيس - ليست مصلحة الصمة هى التى تقوم بالبناء وإنما هى مصلحة اللباني التى تتولى ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولماذا تخرج الاعترافات انذ ميزانية مصلحة الصمة ؟

واقترح في هذا الصدد معالي مقرر لجنة المالية مجلس النواب اتخاذ وسيلة استثنائية لخروج من هذه الأزمة وكسب الوقت وإيجاد أطباء وذلك بإرسال بعثة تتجسس من الخارجين على شهادة البكالوريا مدة ستين أو ثلاثة لدراسة الطب .

ووافق معالي وزير المعارف على هذا الرأي وأورد أنه سيطلب من وزارة المالية اقتراح اللازم لإرسال بعثة من حملة الشهادة الثانوية إلى أوروبا للتخصص في علوم الصحة .

وهذه اللجنة توافق على هذا الاقتراح وتطلب تنفيذ في أقرب وقت ممكن .
حضرة لويس أخنوخ فافوس أفندي - لى ملاحظة وهي أن الطلبة المصريين الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان لا يقبلون بمدارس الطب بأوروبا .
دولة الرئيس - لا . بل يقولون .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هناك عدد كبير من الطلبة الحاصلين على هذه الشهادة قبلوا بالفصل في كليات الطب بأوروبا .
دولة الرئيس - أن شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان تعتبر في فرنسا معادلة للبكالوريا الفرنسية .

حضرة لويس أخنوخ فافوس أفندي - الذى أمله أن في إنجلترا لا يقبل هؤلاء الطلبة في كليات الطب بدون تأدية امتحان ، وأما قبولهم في كليات فرنسا فيتعذر لعدم المساهم باللغة الفرنسية .
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يمكن للطالب أن يقيم في فرنسا ستة أشهر أو سنة على الأكثر ليم باللغة الفرنسية إلماماً كافياً .

حضرة لويس أخنوخ فافوس أفندي - أرى أن الأوفيق إرسال بعثة من الطلبة إلى بيروت وبها كليات للطب أحدها فرنسية والأخرى الإنجليزية . ولا يتكلف الطالب بها على ما أعلم أكثر من خمسين جنيه في السنة بينما لا يتكلف الطالب بأوروبا أقل من ثمانية أو أربع مائة جنيه في السنة أى أن ما يصرف على طالب واحد في أوروبا يمكنه تعلم ستة من الطلبة في بيروت ولذا أقترح على مصلحة الصحة العمومية النظر في ذلك .

سعادة محمد شاهين باشا (وكيل الداخلية للشؤون الصحية) - مسألة أكتار عدد الأطباء تخصصها الآن وزارة المعارف ولا شك في أنها ستجبرها الإحتياج اللازم .

معالي محمد شفيق باشا - جاء في تقرير اللجنة في آخر الصفحة ٣٦ منه ما يأتي :

وهذا وتبين أيضاً أن النظام الجديد لدخول مدرسة الطب يقتضى بأخذ تلاميذها عن طريق قسم كلية العلوم بالجامعة المصرية ولهذا لم تأخذ المدرسة تلاميذ جديداً في سنى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وسيستمر الحال على هذا المنوال مدة ستين آخرين بسبب هذا النظام .

ومعنى هذا أن الطلبة المصريين لا يقبلون بمدرسة الطب إلا بعد ثلاث سنوات ومن طريق الجامعة المصرية وأرى أن السبيل في تطبيق هذا النظام (نظام الجامعة) مضراً بالمصلحة العامة إذ لا يصح لنا مطلقاً أن نترك فترة خلو بالمدرسة وفيها من المدرسين والموظفين من يتقاضون مرتباتهم ومعهم على استعداد للعمل .

اننى أقترح الموافقة على استحضار عدد من هؤلاء الاخصائيين يمينون بمقدور ويتولون العمل الى أن يحضر الأطباء المصريين الذين أوفدوا الى أوروبا للتخصص وذلك حتى لا يحرم الأهل من هذه الفترة من الخدمات الصحية .

حضرة عبد الله سليمان باشا بك - اننى أقضل أن نظهر حضور البعثات المصرية على استخدام الاخصائيين الأجانب .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - ان القائمة المرجوة من استخدام الاخصائيين الأجانب لا تتناسب مع مبادئهم لم البلاد من المراتب الباهظة . يقول حضرة الزميل أن البلاد غنية ويكتفى أن تدفع مرتبات مناسبة لاختصاصيين أجانب واقف يشهد ولأنهم تعلم أن البلاد في ضيق مالى شديد فتشكك منه ويمن أن الواقع أن لا مال عندنا يمكنه لعدد حاجتنا ومن يلق نظرة صحيحة على ميزانيتنا يرا ما نحن عليه من الضائقة المالية .

على الجزء السابق من المقرر ٢٥ من تقرير اللجنة وهذا نصه :

ثالثاً - صرح دولة وزير الداخلية في رده على استجوابي وجهنا لدولته بخصوص برنامج الوزارة فيما يخص بالمحالة الصحية أن تنفيذ سياسة الإصلاح التي رسمتها الحكومة (والتي لا تقف عندمكالفة الأروبة والأمراض واستفهام الوسائل العلمية في هذا السبيل بل تمتد الى تحسين أسباب الصحة العامة) يقتضى درسا وإلها وبماحت كثيرة كما يقتضى تعديلا في النظام الإدارى يهيئ لمصلحة الصحة المطلقة والوسائل اللازمة لوضع أسس تلك السياسة وإقيام بتنفيذها وأن الحكومة تعتد أن أول ما يجب العناية به هو تحسين نظام المسكن وتوزيع مياه الشرب النقية والفرى وأخاف دولته أن الحكومة تدور الآن مشروع تحسين يرى الى بناء المساكن على نظام صمى وتخطيط الفرى تخطيطا صحيا وأعداد مياه نقيه للشرب وغير ذلك من التخصيصات الصحية وأنها ستبحث في جميع وجوه الإصلاح المتقدمة مدلة العطفة المصيبة تعيدنا لعرض ما يستقر عليه الرأى من المشروعات على البرلمان .

رابعا - تناول البحث أيضا مسألة أزمة الأطباء وعدم كفاية العدد الذى غرضه مدرسة الطب لعدد حاجات البلاد فبين أن عدد من تخرجوا من مدرسة الطب ابتداء من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٢٦ هو الآتى ذكره :

في سنة	١٩٢١	١٥	طالبا
»	١٩٢٢	٥٤	»
»	١٩٢٣	١٧	»
»	١٩٢٤	٢٨	»
»	١٩٢٥	٣٩	»
»	١٩٢٦	٤٠	»

هذا وتبين أيضا أن النظام الجديد لدخول مدرسة الطب هذه ، بأخذ تلاميذها عن طريق قسم كلية العلوم بالجامعة المصرية ولهذا لم تأخذ المدرسة تلاميذ جديداً في سنى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وسيستمر الحال على هذا المنوال مدة ستين آخرين بسبب هذا النظام خصوصا وأن مشروع إنشاء مدرسة الطب والمستشفى الجديد في دور التكوين ولا يلزم متى تم ، له أن لا فرض وبدئ بالفعل إحتياجها الآن فيسمى من الزمن نحو للشر السوات الى أن يفتتح العدد الكاف من الأطباء .

يقضى نظام الجامعة الجسدي أن الطالب يتحق بها ويقضى في القسم التحضيري بها مدة سنتين ثم يتحق بعد ذلك بكلية الطب في السنة الثانية فإذا أخذنا بنظرية معالي شفيق باشا وأجزأ اليوم لحامل شهادة البكالوريا أن يدخلوا مدرسة الطب في هذا العام فيستحيل إذن أن تنفذ نظام الجامعة .

افترضوا مثلاً أن ٢٥ طالباً حصلوا على شهادة البكالوريا من القسم العلمي والتحقوا في هذا العام بمدرسة الطب فإذا عمل زملائهم الذين دخلوا الجامعة في السنة الخامسة ؟

أنا إذا أردنا تغيير النظام المتبع الآن بالجامعة فأرى أن يكون عمله وقت نظر القانون الصادر بوضع نظام التدريس بها .

دولة الرئيس - أظن أن البحث في قانون الجامعة يكون عند عرضه على المجلس .

ثبتت الفقرة ٦٦ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٦٦ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ التي تطلب هذه اللجنة اعتماداً لهذا الفرع هي كما يأتي :

١٤٦,٩٩٩	باب ١
٢٧٥,٩٩٤	٢
٩٨,٢٣٣	٣

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما سبق تلواته من تقرير اللجنة وهل الاتحاد الوارد في الباب الأول ؟

وافق المجلس على ذلك .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ الوارد في الباب الثاني ؟

وافق المجلس على ذلك .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ الوارد في الباب الثالث ؟

وافق المجلس على ذلك .

وقعت الجلسة للاستراحة الساعة السابعة والذقية الأربعين وانصرف حضرة صاحب الدولة مدلى يمين باشا وزير الداخلية ومساعدة محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية .

أعلنت الجلسة الساعة الثامنة والذقية العاشرة .

شرح المجلس في النظر في تقرير اللجنة عن الفرع الخامس (مصلحة السجون) .

ثبتت الفقرات ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ وهذا نصها :

فرع ٥ - مصلحة السجون

٦٧ - تقدر لهذا الفرع بالمشروع الخالي مبلغ ٢٧٥٩٤١ جنياً وكان المقدرة في سنة ١٩٢٥ مبلغ ٢٢٨٣١٢ جنياً فتكون هناك زيادة قدرها ٤٧٦٢٩ جنياً .

وأوردت وزارة المالية في مذكرة الإيضاح أن تلك الزيادة اقتضاها : أولاً - تسلم هذه المصلحة من وزارة المعارف في خلال سنة ١٩٢٥ مدرسة الحقل وأخيراً التي كانت تابعة للوزارة ترسل إليها المصلحة بعض النملان

والذي قضى بهذا النظام هو القانون الذي صدر ضمن قوانين المفاجآت المعروفة لحضراتكم وهو يقضى بجرمان البلد من ١٥٠ طليبا يمكن أن يخرجوا من مدرسة الطب في مدة الثلاث السنوات المذكورة .

أنظروا حضراتكم أيضاً إلى المصفاة ٣٧ من تقرير اللجنة حيث جاء فيها ما يأتي : (واقترح في هذا الصدد معالي مقرر لجنة المالية مجلس النواب اقتاد ومصلحة استثنائية لخروج من هذه الأزمة وكسب الوقت وإعادة أطباء وذلك بإرسال بعثة لخارج من الحائزين على شهادة البكالوريا مدة سنتين أو ثلاث سنوات (الطب) ، وأنا أرجو من حضراتكم عدم الموافقة على هذا الاقتراح لأنه لا يصح أن نرسل بعثة للخارج من حامل شهادة البكالوريا في الوقت الذي يحرم عليهم فيه دخولهم في مدرستنا الطبية إذ أن ادخالهم في هذه المدرسة أول ، وأقصد من إرسالهم إلى المدارس الأجنبية ، وإذا لم توافقوا على اقتراح هذا فأقترح مع إرسال هذه البعثات لأوروبا أن تستمر على قبول طلبة بمدرسة الطب من حملة البكالوريا مدة الثلاث السنوات المقبلة حتى تمكن الجامعة من تقديم خريجها فنكون حصلنا على طائفتين من الأطباء .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أؤيد معالي شفيق باشا في رأيه .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لجنة المالية تصمم على اقتراحها وترى أن في حاجته تسبيلاً للعمل ، أما المسألة التي يتذمر منها معالي شفيق باشا فالقصة فيها لم تفتأ لأن قانون الجامعة هو من القوانين التي تنظر فيها لجنة الشؤون الدستورية ، ويمكن لحضراتكم أن تطلبوا منها التسهيل في نظره حتى إذا ما عرض عليكم يمكن لحضراتكم النظر في تعديله .

دولة الرئيس - ولكن مشروع هذا القانون يمسر على المجلس بمناقشة السنة الدراسية .

السنة الدراسية - (مقرر اللجنة) - يمكن المجلس أن يطلب تسجيل النظر فيه .

مساعدة محمد صفوت باشا - أوافق معالي شفيق باشا على رأيه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - الذي أطلبه أن ينظر المجلس في هذه المسألة الخطيرة قبل انتهاء الدور الحالي حتى يتمكن الطلبة من الالتحاق بمدرسة الطب على النظام الجديد .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لجنة المالية تضم لحضراتكم في هذا الطلب .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أرجو أن يؤخذ رأى المجلس على الرضية التي أبدتها معالي شفيق باشا لأنها وحيية .

دولة مدلى يمين باشا (وزير الداخلية) - القانون الذي أشرع إليه حضراتكم يتعلق بتنظيم التعليم العالي وهو قانون الجامعة المصرية التي فيها مدرسة الطب ، وهذا القانون يقضى على ما أذكر بإعداد قسم تحضيري بين التعليم الثانوي والتعليم العالي في هذا القسم تعطى علوم كالكيمياء والطبيعة وهي مما يتعلق بدراسة الطب ، وأرى أنه لا يمكن البحث في هذا القانون بمناسبة النظر في الميزانية .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الرغبة السائدة هي التسهيل في نظر هذا القانون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - نظرية معالي شفيق باشا لا تتفق مطلقاً مع نظام الجامعة الذي اتبع في السنة الماضية ولو أخذنا بهذه النظرية لكان فيه ظلم على التلاميذ الذين دخلوا الجامعة في السنة المذكورة .

الامزيم في تكثات خاصة بهم داخل السجون وعدم السماح لهم بالاتصال بأهل السجون، ولا يتأتى ذلك إلا بأخذهم من شبان القرعة الذين ياملون معاملة أفراد وسدات الجيش .

ولجنة المالية بمجلس النواب متفقة مع هذه اللجنة في ذلك الرأي .

وقد صرح سعادة وكيل الداخلية في هذا الصدد أمام مجلس النواب بأن وزارة الداخلية لا تتجاف في ذلك .

٧ - وقد أورد سعادة وكيل الداخلية في صدد زيادة المصاريف العمومية أن سببها يربح زيادة عدد المسجونين هذا العام حتى ضاقت بهم السجون ولارتفاع أسعار الأغذية .

٧١ - ذكر في المشروع تقدير مبلغ ١٧٢٠ ج. ١٠ مكافآت للسجون وترى هذه اللجنة (كما رأت ذلك أيضا لجنة المالية بمجلس النواب) أنه من التنبه ألا يخصص للسجون إلا هذا المبلغ مع أن موارد مصلحة السجون من تسهيلات الصالح والأفراد التي يقوم بها المسجونون لا تقل عن ٣٠٠٠٠ ج. ١٠ وتلفت نظر الحكومة إلى وجوب زيادة هذا المبلغ خصوصا فيما يخص مكافآت الأحداث (إذ أن أقصى ما تصل إليه مكافأة المجرم حديث السن بعد تحفيظه خمس سنوات في الإصلاحية ومع عدم توقيع أي براء عليه هو مبلغ خمسة جنيهات و ٤٧٥ مليا ويجب في نظر اللجنة أن تتناسب الزيادة المطلوبة مع المبلغ الذي يدخل للمصلحة من تشغيل هؤلاء المسجونين وحتى نفي بالفرض الذي تقررت من أجله المكافآت المذكورة وهو أن يمد المسجونون بعد خروجهم من السجن ما ياتوهم على الاشتغال بالحرفة التي تملوهم فيه حتى لا يعودوا كما كانوا من عناصر الفساد للأمن والسكينة .

٧٢ - ولقد تبنت بالجمعية ٣٣٨ من المشروع الأعمال التي خصص لها مبلغ ٣٠٠٨٢ ج. ٣٠ المخصص للأعمال الجديدة (بند ١٥) وترى هذه اللجنة أنها كلها أعمال ضرورية ولا يسعها إلا إقرارها . وترى أن ما فكرت فيه مصلحة السجون من بناء سجن خاص ببيان طره لم يكن إجماعا مرضيا أولئك الذين لا تملك حالتهم على أنهم من يملكون للشرطية بهم هو إجراء حسن إذ أن ذلك السجن سيكون عبارة عن مزودة يشغل بها أولئك المسجونون في الأعمال الزاوية وسيكون من وراء ذلك مصلحة لهم ألا يضطروا بمتمادى الأجرام ومصلحة للزراعة أيضا التي تستعمل بطبيعة الحال في إيرادات هذه المزودة وتجب هذه اللجنة أيضا ما فكرت فيه تلك المصلحة من شتى ما مكينة لفنل القطن والتي قلل ثمنها ١٥٠٠ ج. ٣٠ وموضوع هذه المسألة بسجن القطن الأخيرة (إصلاحية الزنك) فيتم جدد من الموجودين بهذه الإصلاحية صناعة الفلز والنسيج وهذا العمل لا يركو طلبة لا فيما يخص السجون فقط ولكن فيما يخص نهائس الصناعة الوطنية على العموم (كما سبق ذكر ذلك عند الكلام في الملاحظات العامة) . هذا ويخطر أن إيجاد هذه المسألة سيوفر على مصلحة السجون مبلغا كبيرا إذ أنها كانت تستورد سنويا من القطن المفنول ما يقدره ١٣٦٠٠٠ ج. ٣٠ .

٧٣ - وقد تضمن تقرير لجنة المالية بمجلس النواب توجيه نظروا الداخلية إلى بحث مسألة المجرمين الأحداث بحثا علميا إذ أن الإصلاحية الخاصة بهم تحتاج إلى إصلاح كبير بليل أن نسبة الذين يهودون إلى الأجرام بعد خروجهم منها كثيرة كما أن اختلاط الأطفال صغار السن الذين يجرمون

من إصلاحية الأحداث قتل المنشردن والمحكم عليهم لروقتهم من ملطة واليهيم من المحكوم عليهم بمقتضى قانون العقوبات لأن اختلاط أولئك هؤلاء قد يقصد أسلافهم قترتب على ذلك قتل الاعتدات الخاصة بهذه المدرسة من ميزانية المصارف إلى ميزانية هذه المصلحة و زيادة مبلغ ٤١٠٣ ج. ٣٠ في اعتداتها .

وبين بالذكر أن المدرسة المذكورة في حالتها الحاضرة لا تكفي إلا لايواء ١٢٠ غلاما وأنت مصلحة السجون تنظر في توسيع نطاقها لتصبح كافية لايواء ٥٠٠ غلام .

ثانيا - أن مبلغ ٤٣٥٢٦ جنيه إلى الزيادة موزع كالآتي: ٩٤٥ جنيه لأحيات ٢٢١٩٩ جنيه للمصاريف العمومية و ١٨٢٠ جنيه للأعمال الجديدة إذ زيد في عدد الوظائف ٧ في السلك الدائم لخمس السجون دون الإدارة العامة و ١٣٦ في سلك الخدمة السارة منها ١٨٠ صف ضباط وصغار لتدريب الأتباع الذين يشغرون بالمصلحة بلوكات خفر السجون واليساق لوظائف صباهين وممرضين لأمراض مختلف السجون .

أما فيما يخص بالمصاريف العمومية فذكر أن الزيادة فيها ناشئة عن ارتفاع من الأغذية وعن انمايات اللازمة لتشغيل المسجونين سواء لحساب المصالح أو للأفراد أو لحساب السجون نفسها .

وذكر فيما يخص بالأعمال الجديدة أن أهم ما فيها مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه لشراء ما مكينة لفنل القطن لكي ييسر الاستغناء عن استيراد القطن المفنول من الخارج و ٣٠٠٠ جنيه لبناء مسجد ببيان أبي زبيل و ٤٢٠٠ جنيه لشراء المعدات اللازمة لبناء سجن في الجهة الشرقية من طره يخصص للمجرمين الذين يحكم عليهم بالأشغال الشاقة بمرام حربية أو الذين لا تملك حالتهم على أنهم من يملكون للشرطية بهم .

٦٨ - وقد طلبت وزارة المالية في خطتها لمرسلة لوزة رئيس مجلس النواب بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦ تخفيض مبلغ ٢٠٠٠ جنيه من الباب الأول لهذه المصلحة نظير الاعتدات الجديدة التي توه منها في ذلك الخطاب .

وطبقا لما قرره المجلس حين نظره للملاحظات العامة من تخفيض اعتدات بدل السفر ومصاريف الانتقال ترى هذه اللجنة تخفيض ٢٠٠٠ جنيه من باب ٢ من بند بدل السفر ومصاريف الانتقال .

٦٩ - وهذه اللجنة توافق على الزيادة التي طلبت للباب الأول إذ تراها لازمة وتستعوب أمر نقل مدرسة الحقل إلى مصلحة السجون وتخصيصها للفرض الذي ينب في الفقرة الأول وإجراء التوسيع المسمى عمله فيها كما تستحسن ما قرره مصلحة السجون من اختيار أائة نفر من شبان القرعة لتقوم المصلحة بتدريبهم ليعينوا في بلوكات الخفر ، وترى اللجنة أن توسيع المصلحة في ذلك حتى تتكف أيضا من أخذ جميع فئة السباهين من شبان القرعة وبذلك تتخلص من السباهين الحاليين الذين يؤخذون من الإرفد ويسكنون خارج السجون ويكونون على اتصال بأهل المسجونين إذ معظم الفساد في نظام السجون ناتج من السباهين ولا سبيل للقضاء على ذلك الفساد

٧٧ - ويتخلص من جميع ما ذكر بخصوص هذا القسم أن الجاني الواجب اعتناقه لقروعه الخسبة هي كالآتي :

باب ١	باب ٢	باب ٣
جنيه ٥١١٤٤٥	جنيه ٩٦٣٠٠٠	جنيه ١٨٠١٩٤
٩٢٧٦٢٦	٢٩٩٤٢١	١٧٥٧٠
١٣٥٢١٩٦	٣٨١٩٠	—
٩٩٩١٤٦	٣٧٥٩٩٤	٩٨٢٣٣
١٥٣٣٥٢	١٨٨٥٠٧	٣٠٠٨٢
٢٤١٣٧٦٥	١٣٩٥١٢٢١	٢٢٦٠٧٩
ويعبر ما ورد في الأرباح الثلاثة
...	...	١٠١٦٤٩٦٦

سادة محمد صفوت باشا - جاء بالفقرة ٧٢ من تقرير لجنة المالية ما يأتي فترى أن ما فُكرت فيه مصلحة المسجونين من بناء معين خاص ببيان طره لن كان اجزاه عرضياً أو للذين لا تملك حالتهم على أنهم ممن يملكون لشر بطيئتهم هو اجراء حسن .

والذي أراه في هذا الموضوع أن ترك أمر تقدير قضية المسجونين الى مصلحة المسجونين خطر جداً خصوصاً وأنا أشكر من الفساد الموجود في نظام المسجونين .

إن تبين قضية الجرم لمعرفة ما إذا كانت مسألة بطيئتها الى الاجرام أو لا تميل اليه أمر من الأمور التي تستر فيها الحماة وتجري بشأنها تحقيقات قسم الشهود فيها وتطلع على صحيفة السوابق وتقف على تاريخ حياة المتهم وبعد هذا المجهود - الذي يصحب جنده على مصلحة المسجونين القيام به - تصل المحكمة الى تقدير قضية المتهم فإن كان جرمه عرضياً وكان ممن لا يملكون الى الشر بطيئتهم كانت هذه الحالة من الظروف المخففة التي لا يجزى عليه من أجلها بالاعتقال الشاقة .

وعلى ذلك لا أرى للواقعة على بناء معين خاص - فأطلب عدم اعتداد المبلغ المخصص لهذا الغرض .

حضرة عمود أبو النصر - أتحلف حضرة الزميل كل مخالفة وأرجو ربه خالصاً أن اللجنة التي وعدت بديلة رئيس الحكومة تبحث في اصلاح المسجونين - أرجو أن تنهي هذه اللجنة كل العناية بالقيود والنظريات التي طرأت للمسجونين وأوضاع الجرائم .

أنا خدمت هذا الزميل إلى حضراتكم فأنا أهتم به عن بيته بعد أن عانت ما عانت به في مختلف المسجونين إذ رأيت فيها المسجونين يحشون الى حجرة واحدة لأقرق بين القس والمزور وبين من تارت مواطفه لسبب من الأسباب كأن اعتدى عليه فقابل الاعتداء بمثل خذاف من نفسه وكرامته . فلا يصح لعل هذا أن يساق الى ساحات المسجونين ويوضع مع أولئك الذين اعتدوا بالجرائم دينا لهم .

مرة واحدة بأطفال أكثر منهم سنة ومن متاعدي الاجرام يتناق مع مبادئ الأخلاق كما وجهت نظروا وزارة الحفانية الى درس مسألة من الاجرام وعقوبات المجرمين الأحداث ونظام محاكمتهم وجرمهم والآباء الذين يحملون أولادهم أو يسبونون تبنيلهم في أعمال غلة بالأذاب أو الصمة .

وهذه اللجنة متفقة مع لجنة المالية بمجلس النواب فيما ذكر وتأمل أن تعير الحكومة هذه المسألة الأهمية اللازمة لها في أقرب وقت ممكن .

٧٤ - وقد ذكرت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أن مصلحة المسجونين تجري على علم تشييل فقة من للمسجونين والواجب تشغيلهم أسوة بغيرهم تحقيقاً لمعنى الإصلاح المراد من مجيئهم . وهذه الفقة تشمل فاعسدى الأخلاق الذين لا يمكن مراعاتهم خارج المبادئ أن البطالة لا تربطهم إلا فساداً وجرماً ومن مال يتفهم عند الأفرار عنهم كما تحرم المسلمين ثمة معلوم . وهذه اللجنة ترى أيضاً هذا الرأي .

٧٥ - وقد حصل عند نظر ميزانية هذه المصلحة بمجلس النواب توجيه انتقادات : (١) فيما يخص بالطريقة المتبعة في المسجونين من حيث معاملة المسجونين وعدم تعليمهم القراءة والكتابة أو الصانع حتى بينهم ذلك على أن يجبروا بعد خروجهم من السجن حياة شريفة بعيدة عن الاجرام وحتى يمكن الحكومة في الوقت نفسه أن تتفهم بمصنوعاتهم في مختلف مصالحها (٢) وفيما يخص بسلم وجود تشريع خاص بالمسجونين السياسيين حتى يوضع حد لكثرة الشكاوى الحاصلة في هذا الموضوع (٣) وفيما يخص بالحالة السيئة التي عليها المسجونين المركزة وفساد نظامها من حيث قيام الرجال بجرامات المسجونين فيها (٤) وفيما يخص بما يرتكب من المفساد والزنا والرشوة في المسجونين العمومية .

وقد وعد سادة وكل الداخلية بدرس مسألة تعليم المسجونين القراءة والكتابة والصنائع التي ورد ذكرها في الانتقاد الأول دوماً وفيما أضاف أن المصلحة تقوم من الآن بتعليم المسجونين صنائع مختلفة وكان أيراد المصلحة من أعمال المسجونين في العام الماضي ٨٨٥٣٣ ج.م. وأن وزارة الداخلية كتبت الى جميع مصالح الحكومة أن تكون جميع اتفاقاتها مع المقاولين على أساس تشغيل المسجونين في الأعمال وذلك بأجر زهيد كما ذكر سادته فيما يخص بالانتقاد الثالث أن الوزارة قد بدأت فعلاً في مراعاة التصيين في المسجونين المركزة في المباني الجديدة من جهة الشروط الصحية فيها وأنها ستبحث على وجه السرعة مسألة إبطال قيام الرجال بجرامات المسجونين .

وصرح دولة وزير الداخلية فيما يخص بشأن الانتقادات : (أولاً) أنه يوافق على وضع تشريع خاص بالمسجونين السياسيين وأن هذا التشريع سيوضع سرى . (ثانياً) أنه سيعين لجنة لمبحث مسألة تشغيل المسجونين وبأق الأمور التي سبق ذكرها بحثاً دقيقاً يؤدي الى اصلاح حقيق .

٧٦ - وبعد ما تم ذكره وافق مجلس النواب على الاعتداءات المطلوبة لهذا الغرض والتي توافق عليها هذه اللجنة وهي كالآتي :

باب ١	جنيه مصرى ١٥٣٣٥٢
٢	١٨٨٥٠٧
٣	٣٠٠٨٢

لماذا أرى أن فكرة إيجاد معين خاص بهذا النوع من الأجرام فكرة صائبة استبشرها وأعدتها مبدأ من مبادئ الإصلاح في السجون بد أن وصلت إلى ما وصلت إليه من الفساد .

ليعلم سعادة زليل صفوت باشا أن هناك جرماً بطبعه ويجرم عرضي الأجرام ورسيع الفصل بين النوعين إنما يكون إلى الحكم نفسه .

لهذا أوافق اللجنة على رأيها وأرجو ردها مكرراً أن اللجنة التي منظر في إصلاح السجون أن تعمل على التمييز بين المسجونين وأن تفي أيضاً بمسألة المجرمين الأحداث .

أخبروا إلى حين الاستئناف ماذا ترون . ترون هؤلاء الأحداث ينظرون نية أسبوعاً حتى يتقنوا ما إلى إصلاحية الأملاك .

وفي هذا الأسبوع يتخطون بالمجرمين ويرون الجرائم تحتل أمامهم في أخصاص هؤلاء المجرمين فيثابرون بها .

لهذا أرى حفاً أن توجه رعاية خاصة إلى ذلك .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - أرى أريد حضرة أبو النصر بك وأخالف سعادة صفوت باشا فيما ذهب إليه . فقد قال إن القضاء هو للدين يقوم بمسألة التمييز فيرجعون إلى مصف سوابقهم ويدرسون أنفسهم ثم يتكلمون وفقاً لآرائهم من ذلك مع أنني أطمح أنفضاء حكوا وعليهم يكاد ينظر لحكوا به وما ذلك إلا لأهمهم مقيدون فيه بخصوص قانوناً كما أرى أصرفهم تمييز حكم عليهم الظروف طارئة لا تكن من طبيعتهم فإذا لم يخصص هؤلاء معين سوى بينهم وبين غيرهم من المجرمين في السجون وفي هذا ظلم فادح . ولذلك أريد حضرة أبو النصر بك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الواقع أنه لا خلاف بين حضرة أبي النصر بك وسعادة صفوت باشا . لأن فكرة إنشاء معين خاص لا أرى مانعاً من تحقيقها . وإنما الذي إيلينا جميعاً هو ترك أمر الحكم عليهم بيد مصلحة السجون من حيث الفصل في أنفسهم . لأن هذه المصلحة التي نشكو من تقصير المفساد والرشوة في سمونها لا يصح أن تلمس إليها في مراعاة أحوال الحكم عليهم عند التنفيذ .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - لم يرد في تقرير لجنة المالية أن مصلحة السجون أو الحاكم أو اللجان هي التي تتولى التمييز بين الحكم عليهم من حيث حالاتهم النفسية وإنما الذي تعرضت له هو تقدير امتداد لإنشاء معين خاص ببيان طوعه كان إجرامهم عرضياً أو لئلاً لحالهم على أنهم مغفولون بطبيعتهم على الشرير .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرجو على كل حال أن لا يترك أمر التمييز بين المجرمين إلى مصلحة السجون .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - نحن لا نتعرض الآن للتفاصيل وإنما نناقش المسألة لإنشاء هذا السجن الذي سيكون النرض منه حماية المجرمين لظروف طارئة .

سعادة صفوت باشا - أن مسألة الفصل بين طبقات المجرمين مسألة مسلم بها في كل البلاد ويصر أيضاً لأنه يوجد فيها من زمن طويل معين خاص لمتامد الأجرام وأصلحية المجرمين الأحداث . لهذا أمر متفق

عليه وإنما الذي أتمرض إليه هو مسألة السجن انخاص المراد إنشاءه ببيان طره لحماية بعض المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة . إن حضرة أبي النصر بك ذهب بعيداً في هذا الموضوع عند ما ذكر على سبيل التمثيل حالة من يصنع غيره لسبب من الأسباب طارئة لا يرجع بمثل هذا المثلهم مع غيره من المجرمين إذ أن مثل هذه الحالة في الواقع لا تستلزم عقوبة الأشغال الشاقة .

أن هذه العقوبة لا يمكن بها التقاضي إلا بعد تقدير ظروف الجريمة وحالة المتهم النفسية لا كما قال حضرة عبد الله سليمان أباطه بك فللقاضي بعد تقدير هذه الظروف أن يستبدل هذه العقوبة بعقوبة أخف منها لأنه ليس من المعقول أن يحكمه تحم بعقوبة الأشغال الشاقة وجرمة تعترف فيها بأن المتهم ارتكبها تحت تأثير أحوال طارئة ، لذلك أرى أن اقتراح إنشاء معين خاص لن يحكم عليهم بالأشغال الشاقة في غير محله .

أما إذا كان الغرض إنشاء هذا السجن لن يحكم عليهم بالمحبس أو باعتقال آخر غير الأشغال الشاقة بل جرائم ثبت ارتكابهم إياها في أحوال طارئة فهذا لا أعترض فيه خصوصاً إذا علمنا أن من الجرائم ما يضطر القاضي فيه إلى الحكم بالمحبس لأنه لا يمكن التحويل من هذه العقوبة بحكم القانون وعلى كل حال فأنى لا أسلم بأن يترك أمر التمييز بين المجرمين إلى مصلحة السجون .

دولة الرئيس - لم يقل أحد أنه يترك لهذه المصلحة . سعادة محمد صفوت باشا - وإلى أي هيئة هو متروك ، أن كل ما يرضه التشريع القائم هو أن للحكمة أن تحكم بأن الجرم من المتعادين على الأجرام . دولة الرئيس - أن وضع قواعد التمييز بين طبقات المجرمين متروك للجنة المشار إليها في التقرير .

سعادة محمد صفوت باشا - إذن لا يوجد تشريع قائم الآن ويجب عدم اعتماد المبلغ حتى يصدر هذا التشريع .

دولة الرئيس - يلوح لي أنك موافق على المبدأ . ولكنك تريد ألا يدخل ذلك السجن انخاص الحكم عليهم بالأشغال الشاقة ، فلماذا تقول في جرائم المواطء ، أم ألا يجوز أن يحكم على شخص بالأشغال الشاقة ويكون من أشرف الناس والواقع أن العار مرتب على نوع الجريمة لا على العقاب . سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أظن أن في إيمان طره انضماماً يستحقون الشفقة . فماذا يقول حضرة في جرائم المواطء .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما سبق تلاوته من تقرير اللجنة وهل الاعتراض الواردة في الباب الأول من المقرر ٧٦ المقدر له مبلغ ١٥٣,٣٥٢ جنياً .

وافق المجلس على ذلك .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتراض الواردة في الباب الثاني المقدر له مبلغ ١٨,٠٧٠ ج. ١٨٨٠٠ م .

وافق المجلس على ذلك .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتراض الواردة في الباب الثالث المقدر له مبلغ ٣٠,٠٨٢ جنياً ؟

وافق المجلس على ذلك .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والديقية الخامسة والأربعين مساءً على أن تبدأ يوم الثلاثاء ١٠ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساءً .

ملحق رقم ١

بيان ما تكبره مصلحة الصحة من المستشفيات والعيادات بكافة أنواعها

المستشفيات العمومية

ما أنشئ منها قبل سنة ١٩١٩	ما أنشئ منها ما بين سنة ١٩١٩ و ١٩٢٢	ما أنشئ منها في سنة ١٩٢٣	ما أنشئ منها في سنة ١٩٢٤	ما أنشئ منها في سنة ١٩٢٥
(١) مستشفى القصر العتيق (٢) » الخوض المرمود (٣) » الاسكندرية (مصر) (٤) » » (تاسل) (٥) » بور سعيد (٦) » السويس (٧) » دياط (٨) » قلوب (٩) » نهبأ (١٠) » شين الكوم (١١) » دمنهور (١٢) » طنطا (١٣) » المنصورة (١٤) » الزقازيق (١٥) » بنى سويف (١٦) » القوم (١٧) » المنيا (١٨) » أسوط (١٩) » سوهاج (٢٠) » قنا (٢١) » اسنا (٢٢) » أسيوان		(١) الانصر	(١) طنطا	(١) ملانة (٢) برج (وحد عيادة رملية) (٣) طوى (وحد عيادة رملية)

المستشفيات الزميرية

(١) مستشفى الزيد المتقل فترة ١ بمرض الفرج (٢) » » » » » بالذليجات (٣) » » » » » بالدفق (٤) » شين الكوم (٥) » دمنهور (٦) » طنطا (٧) » المنصورة (٨) » الزقازيق (٩) » بنى سويف (١٠) » القوم (١١) » المنيا (١٢) » أسوط (١٣) » سوهاج	(١) مستشفى بور سعيد (٢) مستشفى الاسكندرية فرع الزيد (٣) مستشفى نهبأ	(١) مستشفى قنا	(١) مستشفى نواد الأول بالجزيرة (٢) مستشفى السويس فترة ٥ بنى مزار (٣) مستشفى دياط فرع الزيد	(١) مستشفى الزيد المتقل فترة ٤ بنى (٢) مستشفى الزيد المتقل فترة ٥ بنى مزار (٣) مستشفى دياط فرع الزيد
---	--	----------------	---	---

ملاحظة - وقد أنشئت خلال عيادات زميرية بالمدارس الابتدائية موجودة بمراسم المديريات ما عدا أسيوان - وكذلك مدرستى جرم بك ورأس العين بالاسكندرية - والحسينية وعبد الله بن مصر -
وما عدا منها من سنة ١٩١٩ هو القوم والجزيرة ونهبأ وقنا (سنة ١٩٢٣) وعمر بك ورأس العين بالاسكندرية والحسينية وعبد الله بن القاهرة .

(تابع) ملحق رقم ١

مستشفيات الحيات

ما أنشئ بنا قبل سنة ١٩١٩	ما أنشئ بنا من سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٢	ما أنشئ بنا من سنة ١٩٢٣	ما أنشئ بنا من سنة ١٩٢٤	ما أنشئ بنا من سنة ١٩٢٥
(١) مستشفى الحيات بالعاصمة	—	—	—	(١) مستشفى الحيات بالمقصرة
(٢) » » » » »				(٢) مستشفى الحيات بقنا
(٣) » » » » »				
(٤) » » » » »				
(٥) » » » » »				

العيادات السريرة

(١) العيادة السريرة بالقاهرة				
(٢) العيادة السريرة ببورسعيد				

مستشفيات الانكسوما واليلهارسيا

(١) مستشفى قلوب	(١) مستشفى دنهور	(١) مستشفى دوق
(٢) » » » » »		(٢) » » » » »
(٣) » » » » »		(٣) » » » » »
(٤) » » » » »		(٤) » » » » »
(٥) » » » » »		

مستشفيات أقسام الجلود

(١) مستشفى العاصرية	(٥) » » » » »
(٢) » » » » »	(٦) » » » » »
(٣) » » » » »	(٧) » » » » »
(٤) » » » » »	

ملاحظة - المستشفيات التابعة لقسم طبي الجلود كانت تابعة لعملية الجلود وقلت إلى مصلحة الصحة أحيانا من سنة ١٩٢٤

دولة الرئيس - ما رأى سعادة محمود شكرى باشا مقرر لجنة المالية ؟
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ما ذكرته أمس لم يكن إلا ما ورد

من وزارة الداخلية كتابة وقد ظلت في ذلك الوقت عن يكون لديه استيضاح
أو معارضة من حضرات الأعضاء أن يغضل باشاها بجيبه حضرة مطوب

وزارة الداخلية وحضرة العضو لم يبد شيئا ولهذا لا يمكن الرد على ملاحظته
الآن .

معالي محمد شفيق باشا - لقد قلت في مقدمه كلامي اني لم اسمع ما قيل
بشان هذا الموضوع أمس .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تجمل اللجنة الى نظر هذه القوانين
على وجه السرعة فقلتم على غيرها لأنها تتوقف عليها أمور هامة وأن ننظر
في المجلسين قبل غيرها ، وهذه الرغبة كانت سائدة في المجلس ولكنه لم يقرر
الاستجبال .

دولة الرئيس - لقد اتهمنا إذن .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - يقول سعادة محمود شكرى باشا
إن الرغبة التي كانت سائدة على المجلس هي نظر القانون على وجه الاستجبال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الرغبة شيء والقرار شيء آخر والمجلس
لم يقرر الاستجبال .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - المسألة مهمة وقد قلت أمس...
دولة الرئيس - على حال كل لم يقل أحد بأن يتبع هذه السنة النظام القديم.
حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - فلتنظر إذن في هذه المسألة الآن.
دولة الرئيس - لا يمكن هذا الا اذا قلتمت طلبا بفتح باب المناقشة
أولا ووافقك المجلس على ذلك .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - لا بأس .

حضرة يوسف بشقوت بك - أوافق معالي محمد شفيق باشا في ملاحظته
الخاصة بسبلقيات المحاسن البلدية والمحلية وذلك لما يتفق برقم العدد ٦٠ / الموه
عنها في المضبطة بأنها ١٠٠ / لا استهلاك و ١٠٠ / لفوائد وهذه مسألة حسانية
معروفة فلتا اذا كانت قيمة السلفة مائة ألف جنيه بغائلة ٥٠ / لمدة ثلاثين
سنة فالتكلفة من المدة هي ٩٥ ألف جنيه تقريبا يضم على الأصل فيصبح
جميع المبلغ ١٩٥ ألف جنيه تقريبا ويتقسمه على ثلاثين سنة يكون القسط

السوى ٦٥٠٠ جنيه تقريبا أى في أول سنة يستهلك ١٠٠ / من رأس
المال و ٥٠ / من الفائدة مع كل التوالى تزيد قيمة الاستهلاك من رأس المال
سنة بعد أخرى والفائدة ٥٠ / تنقص حيث تنحسب على وصيد السلفة .
دولة الرئيس - المقصود أن الخمسة في المسألة تستمر على الدوام على المبلغ
الباقى ونحن جميعا نفهم ذلك .

حضرة يوسف بشقوت بك - نعم .

قرر المجلس التصديق على محضر الجلسة السابقة .

تلى السؤال الموجه الى حضرة صاحب المحلى وزير الأشغال العمومية من
حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله عن التهمة المتهمة من الاسماحيلية الى
بورسعيد وهذا نصه :

حضرة صاحب المحلى وزير الأشغال

بند الاحترام أرجو التكرم بالاجابة على سؤالي التالي :

هل التهمة المتهمة من الاسماحيلية الى بورسعيد ملك خاص للحكومة أو
أنها أنشئت بحال شركة قناة السويس .

في وجوب نظر قانون الجامعة المصرية على وجه الاستجبال ، إن المسألة ترجع
الى نظام وضع وإلى مبراسم وقوانين صدرت وإلى منافع التعليم وأرى أن
أقل واجب عليها هو أن ترجع أولا إلى وزارة المعارف لتستطلع رأيا فيماذا كان
تغير ذلك القانون ممكنا أو غير ممكن لأن تلك البرامج وانطقت التي صدرت بها
المبراسم وتختلف فصولا ويصير العمل عليها سواء في الجامعة أو في مدرسة
الطب ليس من السهل مطلقا أن نقلها رأسا على عقب لمجرد نظرة . انه من
انطرح جدا أن تنسرح في مثل هذه الأمور وليس هناك موجب لما أشار
به معالي محمد شفيق باشا من أن في الألسن إحصاءا لأن الحقيقة كما أشار حضرة
الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر بالأساس أنها حين الستين التي قضى تعديل
البرامج أن يبدأ التحليل فيها في الجامعة إنما هما في الحقيقة تمهيد لدراسة
الطب كما أشار دولة مدلى يكن باشا بالأساس وفي هاتين الستين يتمثل الطلبة
كثيرا من العلوم الأولية ويتوسعون في دراسة الكيمياء والتاريخ الطبيعى
وما لهما من العلوم التي لا بد منها لطلاب الطب وهم في الحقيقة كأنهم
في مدرسة الطب وإن كانوا يتقنون تلك المواد في دار الجامعة بدلا من تعليمها
في القصر العيني ، وإذا ما لاحظتم أن الأساس الرغبة في رفع مستوى التعليم
رأيت أنه من الواجب ألا تنسرح في أمر هذه القوانين الى هذا الحد ، ليست
الأرواس مغلقة أمام الطلبة فامامهم الجامعة .

دولة الرئيس - الحقيقة أن المجلس لم يقرر الاستجبال أمس على من
يريد الاستجبال أن يقدم به اقتراحا على أن النظر في قانون الجامعة قبل
النظر في منافع التعليم على وجه عام قلب لما يقضى به الترتيب الطبيعى .
معالي محمد شفيق باشا - إننى لم أطلب مطلقا نص باب المناقشة ولو كانت
طلبت واجبت إليه بلنا لحضرة محمود ابو النصر كى أن يدلى بملاحظاته .
وأما تكلمت بمناسبة تصحيح المضبطة وقلت اني فهمت أن المجلس قرر
أن يطلب من لجنة الشؤون الدستورية الاستجبال على نظر القانون والقرض
هو إثبات الواقع في المضبطة .

دولة الرئيس - لم يقرر المجلس الاستجبال .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - لقد طلبت بالأمس أن يسمح
لطلبة مدرسة الطب بالانتماء بالمدرسة على مقتضى النظام القديم تأييدا
لطلب معالي محمد شفيق باشا .

دولة الرئيس - ولكن لم يوافقك أحد

حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا (وزير الداخلية) - يرغب مجلس منوف المحلى في اعادة البصر بالكهرباء والقيام بتعيين حالة المياه بأخطأ من ترسة الرساوية وعمل مرشحات لما وقد قام قسم البلديات بتخصير مقاييسات ابتدائية لمئين للمشروعين لتبلغت تكاليفها حوالي الخمسين ألف جنيه وسأ كان المتوفر المحقق لدى المجلس لا يزيد على مبلغ ٩٠٠٠ جنيه فالمبلغ المتقاضى الحصول عليه كسلفة من وزارة المالية هو ١٠٠٠٠ جنيه على أن الوزارة المشار اليها قد تحدثت بمجموع السلف التي تمنح للبلد سنويا بمبلغ لا يزيد على ١٥٠٠٠ جنيه وعطفت توزيع هذا المبلغ على عدة اعتبارات منها عدد سكان كل مدينة وحالتها الصحية والمالية وغير ذلك .

وتشارك مصلحة الصحة مع قسم البلديات في وضع المدن بكشف الأولوية لتنفيذ ما يلزمها من مشاريع الآترة والمياه وصحة السلف المطلوبة على أساس هذه الاعتبارات .

وعلا بهذه القاعدة سيقوم قسم البلديات بإيجاد مشاريع الآترة والمياه يندر منوف في الوقت المناسب .

حضرة شاهين الجندى افتدى - أن مبلغ ال ٢٢ ألف جنيه المتحصل من الضريبة الاختيارية مخصص لإيجاد النور الكهربائى والمياه المرشحة وهذا بخلاف ميزانية المجلس فذلك أرجو دولة الوزير أن يبرر هذا الموضوع جانباً من الأهمية لكي يشرع في حل وبه السرعة .

تلى السؤال الموجه الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة عبد العزيز رضوان بك عن مستشفى الأمراض العفنة بمدينة الزقازيق وهذا نصه :

وضعت مصابة العسمة مستشفى الأمراض العفنة تجاه الاسباجية العمومية بمدينة الزقازيق وحل شاطئ بحر موسى بالمدينة .

ولا شك أن وجود هذا المستشفى في مكانه الحالي غير لائق للأسباب الآتية :

أولاً - لوجوده على شاطئ النهر الذى يسقى الناس منه مما يساعد على انتشار العدوى ؛

ثانياً - لمجاورته للاسباجية العمومية مما أدى لتفكر الشكوى .

خصوصاً اذا لوحظ أن الاسباجية العمومية ضيقة جداً وكثيراً ما ترفض إدارتها الكثيرين من المرضى .

فهو لا يرى دولة الوزير نقل هذا المستشفى من مكانه الحالي لمكان آخر خارج المدينة للأسباب المتقدمة .

ولذا كان في نية الحكومة نقل هذا المستشفى فهل لا يرى من المستحسن إضافة المكان المذكور للاسباجية العمومية لتقوم بمعالجة المرضى على قدر الامكان ؟

١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ عبد العزيز رضوان

حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا (وزير الداخلية) - وقع الاختيار على موقع هذا المستشفى في سنة ١٩١٢ وكان وقتئذ خالياً من السكان من جميع الجهات وكان يقع أقرب سكن له على مسافة ١٥٠ متراً في الجهة الغربية وتم بناؤه آخر مايو سنة ١٩١٤

فاذا كانت ملكاً للحكومة فما هي الأسباب التي دعمتها لعدم اعادة رى الاراضى الواقعة على جانبي التربة من عهد انشائها للآن . وهل هذه الأسباب مستندة الى أجل معين ومتى ينتهى هذا الأجل .

واذا كانت التربة انشئت بمال شركة قناة السويس فهل ترتب من أجل ذلك حق أو امتياز للشركة على التربة . وهل هذا الحق ينول للشركة عدم اعادة رى الاراضى الواقعة على جانبي التربة . وهل هذا المنع ملته معينة ومتى ينتهى . هذا ما أرجو الاجابة عليه .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى

١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦

ابراهيم يوسف عطا الله

حضرة صاحب المحالى عثمان محرم بك (وزير الأشغال العمومية) - أنشئت التربة المذكورة بمال الشركة وبناء على عقد الامتياز لا يجوز استئجار مياه التربة التي هي ملك الشركة إلا لشرب الأهل فقط .

انصرف حضرة صاحب المحالى وزير الأشغال العمومية .

تلى سؤال موجه الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة شاهين الجندى افتدى عن إدخال النور الكهربائى وتوفير المياه المذبة المرشحة يندر منوف وهذا نصه :

في سنة ١٩١٨ قبل أهالى بندر منوف بقرارات اختيارية على أنفسهم قدرها عشرة في المائة من نولن صادرات واورادات السكة الحديدية للمجلس المحلى على أن يخصص المتحصل منها لإيجاد النور الكهربائى والمياه المذبة المرشحة لبندر منوف .

وفي سنة ١٩١٩ قرر المجلس إيجاد ابور لآترة البندر المذكور والنور الكهربائى ولكن وزارة الداخلية رأت تأجيل تنفيذ هذا المشروع لسببين :

أولاً - لعدم توفر المال الكافى لدى المجلس ؛

ثانياً - لارتفاع أثمان الأدوات الى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب وقد قدرت التغطات في ذلك الوقت بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه للشروع المذكور .

ولقد قرر المجلس المحلى في جلسات متعددة طلب سلفة لإيجاد المشروعين المذكورين لأهميتهما ولكن لم يتم شيء حتى الآن .

فهل لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية أن يفضل تعيين لنا ممثلاً فيضم هذين المشروعين أو أحدهما حتى الآن مع العلم بأن مجموع المتحصل من العوائد الاختيارية المذكورة لغاية سنة ١٩٢٥ هو مبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه تقريباً . وإذا كان صرف من مجموع المتحصل المذكور شيء في أعمال أخرى فهل هذا يتفق مع شروط تقريره العوائد التي عليها الأحال لإيجاد النور والمياه . أرجو أن يبين صاحب الدولة الطريق الذى تستلزمه الحكومة إرضاء للأهالى الذين يخشوا بالشكوى لتحل أعياء هذه الضرائب منذ ثمانى سنوات بلون جددى .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول الاحترام

١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦

شاهين الجندى
عضو مجلس الشيوخ

ومن المدهش أن بعض الجرائد أذاع أسس خبراً مؤداه أنه أصبح في حكم المقرّعين هذا الأخير (الأنبايوس) نائباً لنبطة البطريك وأن الحكومة لم تأخذ بقرار مجلس مل أسبوت ولا باحتياجات الشعب .

(١) فهل لدولة الوزير أن يتنازل بالإجابة عما إذا كان هذا الأخير معصياً .
(٢) وهل لدولة أن يبين الأسباب التي أخذت بها الحكومة في حالة معصية هذا الأخير لاستناد النيابة البطريكية للأنبايوس المذكور رغم معارضة الشعب القبطي ورفضه قبوله .

(٣) وهل لا يلزم دولة الوزير بأن قانون الكنيسة القبطية يتم أخذ رأي الشعب وتزكيته لكل من يرشح لمراكم الرئاسة الدينية من درجة قس إلى درجة بطريك وبدون ذلك لا يصح التعيين .

والآن وقد ثبت لدى دولتك رفض الشعب قبول تعيين الأنبايوس نائباً بطريكاً ووجوده عرضاً نقّة وكرهات موقع عليها منه بتزجيش نيافة الأنبا مكاريوس مطران أسبوت لهذه النيابة البطريكية مستقيداً لدولتك بالفور فرصة بمصرّة لرجال مجتمع الإصلاح من القاهرة وجميع حواصم القطر .

فهل لدولتك أن تتكروا بالإجابة الآن عن رأيكم ورأي الحكومة التّباي في هذا الأمر . ولا أخاله إلا اعتقافاً لرجال الشعب القبطي ومؤيداً لظنه في دولتك وحكومة جلالة الملك المأذلة .

وتنازلوا بقبول فائق الاستقام ما

محرم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ الدكتور سوديال جرجس سوديال
عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب الدولة عظمى يكن بأشأ (وزير الداخلية) - لم تفكر الحكومة في تعيين الأنبا يوسف نائباً لنبطة البطريك ولم تطلب منها ذلك أية هيئة دينية وعليه فلا عمل للإجابة على الشطر الثاني من الاستجواب .

وقد ورد الحكومة شكوى من ترشيح الأنبا المذكور وأخرى بالاحتجاج على اقتراح حضرة المستجوب ولكن الحكومة لم تتخذ رأياً نهائياً في هذا الموضوع .

حضرة الدكتور سوديال جرجس سوديال أفندي - أشكر دولة الرئيس على هذه التصريحات التي سيقابلها الشعب القبطي بالمرور والنبطة وأرجو أن يلم دولة رئيس الوزراء أن الشعب القبطي وهو أحد المتصرنين المكوّنين للأمة المصرية والذي عمل كثيراً للحصول على المستور وتحقيق الأمانى القويمة يؤمل آمالاً كبيرة في الحكومة الحاضرة التي قامت بتحقيق أمانى الأمة ، يؤمل هذا الشعب ألا تتزل الحكومة إلا على إرادته ولا تتخذ إلا رغبته مهما كانت العوامل والظروف وبذلك تحترم الكنيسة وتؤيد ما جرى عليه العمل منذ أكثر من ١٠٠٠ سنة .

حضرة عزيزي مريم أفندي - أنا لا أعرف شيئاً اسمه الشعب القبطي وأنا أعرف أن هناك طائفة بهذا الاسم لها قوانين طائفية أو دينية وهذه الطائفة حقيقة متأثرة وسبب ثورتها يرجع إلى أن طائفة منها وهي الطائفة الدينية تريد الاستقلال بمجالها . ولكن الشعب المصري بأجمعه يسير في طريق

والاستشفى المذكور معاً لئلا الأضرار التي لا تنفل عنواها بالهواء وإذا ظهرت أصابات مثل الجدري أو الطاعون فإنها تنزل في كروانات خاصة قيل المساكين على مسافات كافية .

ونظراً لأن المستشفى العمومي الخالد أصبح لا يسع للمرضى الذين يقصدهونه فبمصلحة الصحة ففكر في إنشاء مستشفى جديد لضميمات بمجه أخرى وضم بناني مستشفى أحيات الخالد إلى المستشفى العمومي .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - مع شكرى لحضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء على هذه التصريحات أرجو أن يؤخذ في التنفيذ فوراً لأن الحاجة ماسة لذلك .

دولة الرئيس - هل دولة وزير الداخلية مستعد للإجابة الآن على الاستجواب المقتّم من حضرة الدكتور سوديال جرجس سوديال أفندي .
حضرة صاحب الدولة عظمى يكن بأشأ (وزير الداخلية) - نعم .

على الاستجواب المقتّم من حضرة الدكتور سوديال جرجس سوديال أفندي لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية عن تعيين نائب لنبطة البطريك وهذا نصه :

استجواب

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية

بكل احترام أشرف بأن أرفع لدولتك الآتي :

ساعت حالة الطائفة القبطية لدرجة لا يمكن السكوت عليها بعد أن استغف رجال الأكليروس وطنية غيلة البطريك بمحقوق الشعب فنادوا كرامته وبددوا أموال أوقافه وتصرفوا في كل مرفق الطائفة طبق أهوائهم التي لا يقبلها المرف ولا يجهزها القانون المدني والكنائس .

وكان من نتائج ذلك أن غرض الشعب قائل من يثبه ومن خيرة رجاله هيئة إصلاحية دعت باسم مجتمع الإصلاح القبطي مركزه مدينة القاهرة وتشكل له فروع في جميع حواصم القطر المصري .

وبعد البحث والتدقيق الذي قام به أعضاء المجتمع المذكور حضرت طلبات الشعب القبطي الإصلاحية في أمرين :

الأول - تشريعي وهو الرجوع إلى لائحة سنة ١٨٨٣ مصادلة الذي تعتمد منه الاقتراح بمشروع القانون إلى مجلس الشيوخ للمقرر لقراره .

الثاني - إقامته نائب بطريك ليدبر شؤون الطائفة والكنيسة بعد أن حالت شيخوخة غيلة البطريك البالغة سحاً ومرضه الشديد دون القيام بسبله وتحقيقاً لذلك قام المجتمع بالبحث والتدقيق عن مكن أسناد هذا المنصب السأى إليه فوافق عملاً برأى الخلق والتزكيات التي وقها كبار وأعيان الشعب القبطي إلى ترشيح نيافة الأنبا مكاريوس مطران أسبوت لحسنه النيابة البطريكية باختياره أصبع وأثى وأثى رجل في الأكليروس .
وقيل أن يتم جمع هذه التزكيات لدى بعض ذوي الأراض وهم أقلية لا قيمة لهم لترشيح الأنبا يوسف مطران الاسكندرية لهذا المركز (وهو صاحب الموقف المشهود سنة ١٨٩٢) .

والى صدور قانون في ٣ مارس سنة ١٩٢٦ بتقرير الرسوم الواجب استيفاؤها على اثر صدور القانون المتقدم ذكره مما حدا الى انشاء ١٧ وظيفة في السلك الدائم وأربع وظائف في سلك الخدمة الساتية في ميزانية المجالس الحسبية .

(وثانيا) الى انشاء محكمة استئناف أهلية بتمنية أسيرط بناء على المرسوم الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ مما حدا الى انشاء ٢١ وظيفة لأعمال المحكمة ومعاون وظائف لأعمال النيابة في السلك الدائم و١٥ وظيفة في ميزانية المحكمة وثلاث وظائف في ميزانية النيابة العامة الساتية .

(وثالثا) الى انشاء ثلاث وظائف مستشارين بمحكمة الاستئناف ومثانية عشر وظيفة قاض وملازمة وكلاء نيابة و٣٩ وظيفة كاتب استندتها الزيادة المطردة في أعمال الحاكم الأهلية بتقرير انشاء محكمين جزئيين احداهما في الاستعانة والثانية في المنصورة علالة على المحكمة الموجودة فيها الآن .

٢ - وترى هذه اللجنة (أولا) وجوب لفت النظر الى أن الحاكم لم يكن مصدر ايراد الخزينة العمومية وأنها تستغرق في الحقيقة جزئا كبيرا من صافي إيرادات قسم العقود والوقائق اذ أن ما قلته ايرادات جميع أنواع الحاكم في ميزانية السنة الحالية يبلغ ١,٩٦٠,٠٠٠ ج.م وأن ما قلته مصروفا في هذه الميزانية يبلغ ١,٩٦٩,٣٦١ ج.م فتكون هناك زيادة في المصروفات عن الإيرادات يبلغ ٩٩,٣٦١ ج.م وهو ما يقوم به الخزانة العامة التي تمود إيرادات قسم العقود اليها . (وثانيا) أن تذكر أن بمجلسا لاحتياجات فرعي الحاكم الأهلية والمجالس الحسبية مصحوب بالتحفظ الذي تقتضيه أن القوانين الصادرة سواء فيما يخص بإنشاء محكمة أسيرط أو فيما يخص بالتوسع في اختصاص المجالس الحسبية وجباية الرسوم على أعمالها ما زالت تحت نظر البرلمان .

(١) فرع ١ - ديوان العموم :

٣ - لم يطرأ على احتياجات هذا الفرع تغيير يذكر سوى انشاء دوجة جديدة لرئيس قلم المجالس الحسبية وتوحيد احتياجات الكساية للوزارة وباقي فروعها هذا الحاكم المختلطة في بند واحد ودرجتها في ميزانية ديوان العموم .

(ب) فرع ٢ - الحاكم المختلطة :

٤ - لم يطرأ تغيير على الاحتياجات المقررة لهذا الفرع في المرسوم الحالي عما كان مقررا له في السنة الماضية سوى أن احتياج الباب الأول (ماهايات وأجر ومزيتات) في السنة الحالية يتنص عن مثله في السنة الماضية مبلغ ٢٩ جنيها في قسم القضاء .

٥ - وقد قُسمت محكمة الاستئناف المختلطة شكوى من قلة عدد القضاة بها وبالحاكم الابتدائية وما زال هذا الطلب محل البحث في وزارة الحفانية .

وقد أرفق بنهاية هذا التقرير كشف (ملحق رقم ١) مبين فيه أعمال تلك الحاكم في الثلاث السنوات القضائية الأخيرة (راجع ملحق المضبطة رقم ١) .

٦ - وتبنا لما تقرر اقتصاده من امتيازات بدل السفرية ومصاريف الانتقال يجب تخفيض مبلغ ٣,٠٠٠ ج.م من احتياجات الباب الثاني لهذا الفرع وهو قيمة ما خصه في ذلك الاقتصاد .

المدينة ويجب على مجلسنا التشريعى أن يشجع هذه الحركة الحسنية . ففى الوقت الذى تستخلص فيه هذه الأموال من يدهؤلاء الطامعين فيها ويستغلها الشعب المصرى بأجمله كأموال مصرية تهدأ هذه الشارة . والشئ الذى نريد أن تأخذ به الحكومة هو السير في طريق التشريع المبدى وأن تترك التشريع الذى الخاص وسرى ذلك أن شاء الله في تقرير لجنة الحفانية التي أحيل عليها مشروع القانون وأتمنى أن يأتى جليلا ذلك اليوم الذى تستفيد فيه أموال أوقاف الأقباط والمسلمين جميعا في تحقيق مصلحة البلاد العامة . (تصديق حاد) .

حضرة حافظ طابن بك - في كلمة أرجو السماح بإبائها قبل النظر في ميزانية وزارة الحفانية .

دولة الرئيس - سماعة مقرر لجنة المالية يرى أنه في حاجة الى الوقت ويطلب النظر في ميزانية وزارة الحفانية .

حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا (مقرر لجنة المالية) - حقيقة أرى أنا بحاجة الى الوقت حيث أن بعد الفراغ من النظر في تقرير اللجنة من ميزانية وزارة الحفانية سأنسحب مع حضرات أعضاء لجنة المالية من الجلسة لقدع اللجنة للتمكن من النظر في مسائل أخرى ستعرض على حضراتكم في الأسبوع المقبل .

حضرة حافظ طابن بك - أنا لا أحتاج لأكثر من خمس دقائق .

شرح المجلس في النظر في تقرير لجنة المالية من ميزانية الدولة سنة ١٩٢٦ - (القسم الثانى - مصروفات قسم ٩ - وزارة الحفانية) .

تلى من تقرير اللجنة الفقرات من ١ الى ٨ وهذا نصها :

قسم ٩ - وزارة الحفانية

١ - أدرج في المشروع لمصروفات هذه الوزارة مبلغ ١,٥٣٧,٦٥٠ ج.م وكان المقرر لها في سنة ١٩٢٥ مبلغ ١,٤٩٣,١٣١ ج.م فتكون هناك زيادة قدرها ٤٤,٥١٩ ج.م .

وتقسمل هذه الوزارة خمسة فروع هي :

- (١) ديوان العموم .
- (٢) الحاكم المختلطة .
- (٣) » الأهلية .
- (٤) » التشريعية .
- (٥) المجالس الحسبية .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية أن أسباب هذه الزيادة ترجع :

(أولا) الى التوسع في اختصاص المجالس الحسبية بناء على القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذى جعل لها حق النظر في مسائل الوصاية والقيامه والنية بالنسبة لجميع المواطنين باقطر للمصرى مصرين أو غير مصرين مسلمين أو غير مسلمين إلا اذا قضت القوانين أو المأملات بتبرئ ذلك .

٧ - وهذا وما يلاحظ أن مصروفات قسم العقود والرقائق المدعومة ضمن هذا الفرع تبلغ ٧٨,٣٨٩ ج. وأن ما هو مقرر لإيراداته هو مبلغ ٩١٢,٠٠٠ ج. فيكون ما يبدل الخزينة العامة من هذا الباب نحو ٨٣٤,٠٠٠ ج. تستعمل منه ما في مصروفات الحاكم نحو ٣٠٠,٠٠٠ ج. ما سبقه البيان .

٨ - وقد أدرج ضمن احتياطات مصلحة المبالغ مبلغ ٦٢,٠٠٠ ج. خاصا بهذا الفرع منه مبلغ ٦٠,٠٠٠ ج. لمواصلة أعمال البناء بالدار الجديدة للحكمة المختلطة بالقاهرة و ٢,٠٠٠ ج. لتكلفة مكاتب تسجيل العقود بها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - في ملاحظات ألبها بمسألة النظر في ميزانية الحاكم المختلطة أولها أنه ذكر في مشروع ميزانية الدولة بالصيغة بمرة ٢٤٤ مبلغ ٤١٠٠٠ جنيه مصاريف انتقال وبدل سفرية ونقل الحاكم المختلطة وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب كما رأت لجنة المالية بمجلس الشيوخ أن تخفض من هذا المبلغ ثلاثة آلاف جنيه وهذا التخفيض قليل جدا وأرى أنه يصح أن يكون المبلغ الذي يخصص لهذا الباب هو مبلغ ثلاثين ألف جنيه فقط وهو كاف لهذا الغرض وإذا فرض أن الحاكم المختلطة تضرت من هذا التخفيض فيمكنها أن تبلغ الأمر لمعالي وزير المالية للنظر فيه وتجرى ما يراه مناسباً وإلى أرى أن مبلغ ٤١٠٠٠ جنيه مبلغ كبير جدا إذا قيس بما هو مقرر للحاكم الأهلية في هذا الباب .

ولما ألفت نظر معالي وزير المالية إلى هذا الموضوع وأرجو أن يتم التخفيض إلى الحد الذي اقترحه في ميزانية العام المقبل . وأما ملاحظتي الثانية فهي متعلقة بما هو وارد في صيغة ٢٤٤ أيضا بخصوص مبلغ ٥٥٠٠ جنيه المربوط لأدوات الكتابة بالحاكم المختلطة وإلى أنهم معنى لتخصيص هذا المبلغ مع أننا نعلم بأن جميع مصالغ الحكومة تأخذ أدوات الكتابة اللازمة لها من قلم التوريدات والمخازن العمومية بوزارة المالية فألفت نظر معالي وزير المالية إلى هذا وأرجو أن يخلص هذا المبلغ من ميزانية العام المقبل وأن تأخذ تلك الحاكم ما تحتاج من الأدوات الكتابة من قلم التوريدات والمخازن العمومية بوزارة المالية أسوة بباقي المصالح .

أما ملاحظتي الثالثة فهي متعلقة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه المقرر في مشروع الميزانية لأدوات كتابة قسم العقود والرقائق بخلاف مبلغ ٥٥٠٠ جنيه المشار إليه في ملاحظتي الثانية وإلى ألفت نظر معالي وزير المالية إليه وأرجو أن يخلص هذا المبلغ من ميزانية العام المقبل .

كما أرجو معاليه أن يوضح لنا أن كان هناك مفتشون مختصون بمراقبة صرف المبالغ المخصصة للحاكم المختلطة أسوة بما عليه الحال في الحاكم الأهلية والشريفة التي ترى مفتشاً وإثنين مصروفاتها بدقة وإرجو من أعمال المسابقات جميع الحاكم .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير المالية) - هل يشترع حضرة العضو المحترم على المجلس أن يخفف الاحتياط أو يرد فقط لفت نظر وزارة المالية ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما أقصده هو لفت نظر وزارة المالية .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير المالية) - إذا كان الغرض لفت نظر المالية فاني أقول أن ما أدرج في الميزانية قد روعي فيه تحديات السنوات الماضية وقد لوحظ أن ما كان يدرج سنوياً كان يستند تخريباً ما هذا مبلغ يسير يقرب من ألفي جنيه وأما عن مراقبة الصرف فاني أقول بأنها من عمل وزارة المالية لا من عمل المالية .

حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - فضلاً عما قاله معالي وزير المالية أذكر لحضراتكم أننا إذا ألقينا نظرة إلى ما صرفه أدوات الكتابة في سني ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ وجدناه على التوالي ٩٩٣٩ جنيه و ٩٤٢١٩ جنيه و ٩١٢٩٩ جنيه و ٨٠٣٩٩ جنيه وهذا يدل على أن التقدير الحاصل هو ٥٥٠٠ جنيه تقدير معتدل وفي عمله وأما فيما يخص بمصاريف الانتقال وبدل السفرية فلن هذا الموضوع سبق الكلام فيه وأذكر أن حضرة العضو المحترم محمود أبو الصديق كان أول من تكلم فيه وقلنا أن ما قدر بين كل ما صرف في السنوات الماضية وقد رأت اللجنة أن ما يمكن اتقاؤه من هذا الباب هو مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومع ذلك فإنه ينبغي أن المبلغ المقرر لا يكفي وذلك لأن المصالح المختلطة كما تعلمون ثلاثة فقط واحدة في القاهرة وأخرى في الإسكندرية والثالثة في المنصورة ويشمل اختصاص محكمة مصر المختلطة بمديريات الوجه القبلي ومديريتي القليوبية والمنوفية والمساقط البعيدة كما سألنا الانتداب إليها مصاريف زائدة فلوفرش أن يحضر ذهب ليلين أو ثلاثة في أسوان فانه أما أن يقوم من مصر أو من أسيوط حيث يوجد عمل محضرين فيجب عمل حساب المصاريف وهي ليست فقط بدل السفر بل فيها أيضاً مصاريف النقل والركاب وتعلمون أن هناك لائحة خاصة ببذل السفرية والمصاريف الأخرى لحسنه الحاكم على أن هذه المصاريف لا تخرج من الخزينة العامة بل يدفعها المتقاضون وإنه فلا عمل للاقتراض عليها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا ليس مبرراً .

حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن الذي يجرى ضرورة اعتماد المبلغ الذي وافقت عليه اللجنة هو أن تحديات السنوات الماضية صرحت بالفعل . أما إذا كان الغرض الانتقاد على تفصيلات المصاريف والبيحت في محصة وجوه الصرف كان يقال بأن الحضر احتسب بدل سفرية ومصاريف في مأموية عن مدة لا تستغرقها هذه المأموية فهذا شيء آخر يختلف عما نحن بصدده وكذلك الحال إذا كان المقصود انتقاد لائحة بدل السفرية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أعلن أن ملاحظاتي في عليها والمعلوم أن المصاريف في الحاكم الأهلية والشريفة يراقبها ومفتش وزارة المالية فهل هناك مفتشون لرقابة حسابات الحاكم المختلطة أيضاً حتى يمكن التأكد من صحة الاستقارير التي يجرى بمقتضاها صرف مبلغ الـ ٤١٠٠ جنيه أو الـ ٣٨٠٠ جنيه أم أن التبع أن الحاكم المختلطة تصرف هذه المبالغ ولا يقبض لها غير الرقاب المشار إليه في صيغة ٢٤٤ من مشروع ميزانية الدولة لم تخطر ببد ذلك وزارة المالية دون مراقبة من وزارة المالية ؟

المبر للزيادة المذكورة زيادة الأعمال فقط بل الرغبة في أن يكون القضاء سرياً بقدر المستطاع وأن يكون لدى القضاء الوقت الكافي لبحث القضايا بحثاً وافياً إذ عمت الشكوى من تأثير الفصل في كثير من القضايا من مدينة أو جنائية كما زاد عدد المحبوسين احتياطياً في القضايا الجنائية وطالت مدة الجلوس الاحتياطي للتميين في الجنائيات سواء بالنسبة لمن حكم عليهم بالعقوبة أو لمن يبرأ وهذا أمر لا يراجع له الضمير .

وفي نهاية هذا التقرير كشف ملحق رقم ٥ (راجع ملحق المضبطة رقم ٥) بمدد التمهين الذين حبسوا احتياطياً وأحيلوا مسوا له من حاكم الجنائيات أو الحاكم الجزئية ومدد الجلوس الاحتياطي في الخمس السنوات القضائية الأخيرة وفي الملقة من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لناية ١ أبريل سنة ١٩٢٦

كما ترى هذه اللجنة أنه ليس في الوسع إبطاء القضاء في أعماله كما تكرمها هو الحال في الوقت الحاضر وتشير زيادة عددهم زيادة تناسب مع زيادة القضايا وتعطيلهم الوقت الكافي لنظر القضايا بإمان ويكون القضاء سرياً كما تشير أيضاً بوجوب الملوك نهائياً من فكرة الانتدابات من الحاكم الابتدائية إلى محكمة الاستئناف أو منها إلى النيابة العمومية .

وترى هذه اللجنة وجوب ذكر أنها أن أشارت من جهة بوجوب زيادة عدد القضاة فاعلمنا بها أن تشير من جهة أخرى بوجوب إقامة حضرات القضاة في مراكزها كهم أذ أن ذلك يوفر عليهم كثيراً من المتاعب ويؤدي إلى سرعة ودقة في الفصل في القضايا .

حضرة عمود أبو النصر - حقيقة من الميزن جدا أثبت تمثل أمانة كل هذه الظروف وتصبح بها في كل مكان ، في مجلس الشيوخ ، في مجلس النواب ، في أندية القضاء وفي الأندية العامة وترى أن العدالة توزع بكيفية تكاد ترق القضاء وتجاوز حد الطاقة . ترى كل هذا ثم تهتم إليها ميزانية وزارة الحفانية وهي من أهم وزارات الدولة أن لم تكن أهمها وليس بها إلا ٤٤٥١٩ جنيناً زيادة عن ميزانية العام الماضي بينما تقرأ في الصفحة الثانية من تقرير لجنة المالية أن كل ما يتكلفه توزيع العدالة ٢٩٩٣٦١ جنيناً لخلف الحاكم ما بين خفلة وأجيلة وشرعية ومجلس حسيبة الخ . تقرأ هذا وترى أن الأعمال في اطراد مستمر زيادة في الأعمال ، زيادة في الشعب ، زيادة في الاختصاص ، أنظروا إلى القاضي الجزئي مجده من قبل الكمال له اختصاص مدني واختصاص جنائي واختصاص في المجالس الحسينية وفي المجالس الاقتصادية . ترى أنه يبدل جهدا فوق الطاقة ثم ترى الدولة تفنن على العدالة بالمال فلا تسمح إلا بهذه الزيادة . كل هذا ونحن ننتقل تلك الأثمان إلى كواهل القضاة ونرى للمقبلات تنفق في طريق العدالة والحقوق ضائعة والأمن مشرذع الأركان ، والقضاء هو إيصال الحقوق لأربابها من أقرب الطرق ، فإبطاء القضاء والتواني في رد العدالة مضيق للعدالة .

لهذا يذهبون أن تهتم إليها ميزانية وزارة الحفانية وليس بها زيادة في عدد وظائف القضاة الاثمان مشرة وظيفة في حين أنظم تسجيل القعود وحده يأتي بإيراد يقرب من مليون جنين .

حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المالية هجوم بمراجعة هذه المصروفات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل في وزارة الحفانية مراجع لمراجعة مصروفات الحاكم المختطلة ؟

حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ليس في وزارة الحفانية مراجعون للمسابات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الواقع أن هناك مراجعين في وزارة الحفانية من وظائفهم مراجعة الرسوم التي تحصلها الحاكم حتى يمكن ضبطها ولا يحصل من شخص أكثر مما يخص به لائحة الرسوم .

حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - حقيقة توجد مراجعة للرسوم في وزارة الحفانية ولكن مراجعة المصروفات هي من اختصاص وزارة المالية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الذي أعلمه أن الحفانية مفتشين من وظائفهم المراجعة .

حضرة صاحب المال أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الحفانية) - يظهر أن حضرة العضو المحترم يريد أن ينشأ نظام جديد لمراجعة مصروفات الحاكم المختطلة خلافا لما هو متبع الآن أذ أن المراجعة من اختصاص وزارة المالية مباشرة فلماذا كان هذا هو غرض حضرته فيمكن أن يكون هذا عمل النظم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل هناك حكمة في أن يكون قلم القعود تابعاً لـ الحاكم المختطلة ؟

حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الواقع أن قلم القعود تابع للحاكم المختطلة من عهد إنشائه ولكن للمساءلة يملأه بل قلم القعود فلماذا بذلته وإلى أن تنقح هذه المسألة يجب اتباع النظام الحالي . على من تقرير اللجنة الفقرتان ٩ و ١٠ وهذا نصها :

(ج) فرع ٣ - الحاكم الأهلية :

٩ - تزيد الاختصاصات المطلوبة في المشروع لهذا القدر عر منها في سنة ١٩٢٥ مبلغ ٣٧٨٩١ جنيناً وهذه الزيادة موزعة كما تبين مما ذكر بالفقرة الأولى على حاكم الاستئناف والنيابة العمومية والحاكم الابتدائية .

فلزيادة في حاكم الاستئناف ناشئة من إنشاء المحكمة الجديدة بأسبوط وفي النيابة العمومية ناشئة من إنشاء وظيفة أمركاوى عمومي ووظائف أعضاء النيابة التأسيسية له ودرج مبلغ ٥٠٠ جنيناً لوظائف مؤقتة بدلاً من وظائف دائمة لانجاز الأعمال المتأخرة بقلم السوابق ، وفي الحاكم الأهلية ناشئة من الزيادة في عدد القضاة والكبتية التي تميمت قبل في الفقرة الأولى .

١٠ - وهذه الزيادة ترمي من الإحصاءات الخاصة بأعمال حاكم الاستئناف والحاكم الابتدائية والجزئية للجنة في نهاية هذا التقرير ملحق رقم ٣ و ٤ (راجع ملحق المضبطة رقم ٣ و ٤) أن العمل أخذ في الازدياد زيادة مطردة وأنه أصبح من المتعين زيادة الميزانية سنوياً في تلك الحاكم ولم يكن

سعادة محمود شكشي باشا (مقرر اللجنة) - وتصل أحيانا إلى ثمانين وإلى مائة .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - وصل القاضي أن يخصص كل هذه القضايا وينتاش الخصوم في كل منها .

لم يتغير نظام القضاء من جهة توزيعه منذ عشرين سنة فشلا محكمة الأريكة أو السيدة زينب كان بكل منهما كما لا يزال قاض واحد بالرغم من تضاعف عدد القضايا نظرا لازدياد السكان ، لهذا أرجو من معالي وزير الحفانية أن يبرهنه للسادة الهامة ما تستحقه من العناية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - بجاه يقرر اللجنة في الصفعة الرابعة البارة الثانية ^{١٢} وترى هذه اللجنة وجوب ذكر أنها إن أشارت من جهة بوجوب زيادة عدد القضاة فانه يجب عليها أن تشير من جهة أخرى بوجوب إقامة حضرات القضاة في مراكزها ^{١٣} .

فالتش الأولي من هذه البارة وهو الرغبة في زيادة عدد القضاة هو ما أريد أن ألفت إليه نظر معالي وزير الحفانية وأرجو تحقيقه وذلك لكثرة عدد القضايا بالحاكم ولأن من الحاكم الخيرية ما يحتاج إلى قاضيين أحدهما للقضايا المدنية واثنيهما للقضايا الجنائية .

أما الشق الثاني من عبارة اللجنة وهو وجوب إقامة حضرات القضاة في مراكزها ^{١٤} كما أنهم إنما أشارت إليه اللجنة لحكمة تسهدها جميعا ولا يصح مطلقا أن يسكن القاضي بيده من محل وظيفته إلا لسبب قاهر كأن لا يجد به مسكنا له وهنا يرجع فيه إلى وزير الحفانية ، أما إذا تكلم القاضي في هذا الأمر الباب حل مصرا فيه فلا تتدخل المحكمة .

أما ما يتنزه به حضرة أبو النصر بك من عدم توفر الكتب عند القاضي ومن الرغبة في استشارة أخواته فكذلك نعرف أن في كل محكمة مكتبة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة . ولذا أرى أن ما أشارت إليه اللجنة في محله . حضرة حافظ مابدين بك - أرى أن فيها قاله حضرة أبو النصر بك تناقضا يصح تليبه إليه - أرى أن في ذلك يقول فيه أن حضرات الأعضاء مظلون بحال القضايا يرى في هذا الوقت نفسه أن يترك القاضي حق اختيار محل إقامته وألا يلزم بالسكن في محل وظيفته .

أرى أن في هذا القول تناقضا لأن كثرة أعمال القضاة التي تنترف بها بما يشجع على أن تستقر أقاليمهم في مراكزها ^{١٥} كما هي يتحكموا بقدر المستطاع من القيام بهذه الأعمال الكثيرة .

لنا نعرف أن لحضراتهم ذمما وخماترا لا يصح معها إجبارهم على السكنى في جهة قد تكون سيئا في تألمهم وتأففهم ويجعلهم ينتفرون من القيام بواجبهم ولكن المصلحة العامة تضي بالاحتياط في اشتراط إقامة القاضي في محل وظيفته خصوصا أنه لا يوجد من حضراتهم المبدل الكافي للقيام بهذه الأعمال الكثيرة .

حضرة لويس أبوخو فائوس النسي - كل ما أرجوه من وزارة الحفانية أن تعمل على زيادة عدد الحاكم والأحكام من عدد القضاة تمهيدا لتفويض وقد أبدينا عند نظر الإيرادات أن الحاكم لا يصح أن تكون مصدر إيراد .

ليست الحاكم من مصادر إيرادات الدولة إذ أن العدالة حق من حقوق الأمة فلا يجوز أن يتاجع بيع السلع .

إذا نظرنا إلى أن الحاكم يأتي بإيراد قدره ١١٦.٠٠٠ جنبا وإلى أن مصاريفها لا تزيد عن ١٤.٥٩٦٦ جنبا ويبدو أننا ضئلا بالمسأل وظلمنا الحاكم ولم نعتدوا قدرها . ظلمنا العدالة وظلمنا الأمن .

لهذا أقدم بإرجاء الحل حكومتنا الباطلة بأن تكون ميزانية العام المقبل زيادة توازي ضعف الزيادة المدروجة في ميزانية هذا العام حتى تتمكن وزارة الحفانية من تعيين تسعين قاضيا على الأقل .

هذا فيما يخص بالميزانية أما ما يخص بتلك الرغبة التي أبدتها لجنة المالية من وجوب إقامة حضرات القضاة في مراكزها ^{١٦} كما هم فإني أرى أن هذا تحكم في حريتهم الشخصية .

(هتاف) .
دولة الرئيس - المصلحة العامة تضي أن يتم القضاة في مراكزها ^{١٧} .

حضرة محمود الصربك يحاول الكلام .
(هتاف) .

حضرة عمود أبو النصر بك - لا تخطوا على قول . من حق أن أتكلم وأن أبدى رأيي وأني لا تزعم لأفسدكم أن نتموا على حرية الرأي .
كلنا متفقون على أن قضائنا في الحاكم الأهلية يتصلون من الأعمال والمشاق ما قد يزيد على الطاقة .

أقول لحضراتكم أن أعرف من القضاة من يصلون الليل بالنهار في أداء أعمالهم ودرس القضايا ومع ذلك فإن روايتهم يفتشون براقون أعمالهم .

لو سألت قاضيا كيف قروا كلنا أو حكمت بكلنا قال لك انني أحصل جهد الطاقة وليس في وقتي متسع يسمح لي بمراجعة الكتب أو استشارة اخواني . هذا الرجل المنصب الذي يضي بكل قوة في سبيل إقامة العدل إذا نرج من الحكمة متعبا وذهب إلى مقله وجد به ملفات القضايا مكتمة فاذا ما فرغ من دراستها انكب على مكتبته لكتابة الأحكام . كل هذا وأنت لا تسمحون له أن يغير لنفسه المكان الذي يجد فيه راحتته ويمكن فيه من مراجعة المأخذ والكتب واستشارة زملائه . تعلمون أن مرتبات القضاة ضئيلة لنهم من لا يتناولون راتبا يزيد على خمسة وثلاثين جنبا في الشهر وصل عمله قريب من محل إقامة حالته وأتم تركهونه في أن يأخذ مسكنا آخر بعيدا من حالته فيكون قلق البال على أولاده وهو ما يتنافى مع الغرض الذي نرى إليه من اطمئنانهم على راحتهم . يجب أن تترك لهم حريتهم الشخصية فهم رجال أمانة على أعمالهم أشدهم على الحق . لا تظنوا أنك لو أكرهتموهم على الإقامة في مراكزها ^{١٨} كما هم تستفيدون منهم أكثر مما لو تركتم لهم حريتهم . لا تخافوا منهم أكثر من أن يقوموا بالواجب عليهم .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - لا أوافق حضرة محمود أبو النصر بك على الشق الثاني من كلامه ، فواجب القاضي أن يتم في مركز عمله فيكون ذلك أوفر في وقته وأضمن لقيامه بمسئله فلا يختلف من حلبة ولا يفرقه قطار .

أما من الشق الأول من كلام حضرة فإني أوافق فيه ذلك أن القضايا كبرت تبعا لازدياد السكان المظرد فأصبحت جدول الجلسات مقسلة تبلغ القضايا في بعضها الخمسين أو الستين

دولة الرئيس - لم يقل أحد أن المحاكم مصدر إرباك والواقع أن الحكومة تصرف عليها أكثر من دخلها .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أنا أطلب أن يزداد عدد القضاة .

سعادة محمد صفوت باشا - لي ملاحظة على حاكم الأخطاط .

دولة الرئيس - سيأتي الكلام فيها .

” في هذا الموضع وفي مواضع أخرى دارت مناقشة عامة بالقضاء خلعت من المنصة بنده

على مرار أمده المجلس بالمناقشة على اقتراح قدم من بعض حضرات الأعضاء .“

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الحفانية) - سمعنا كلاما عن كثرة عدد القضاة وقلة عدد القضاة وأعتقد أن هذه قضية مسلم بها وكنت أود أن يستطيع المجلس أن يقرر اعتمادا من الآن زيادة عدد القضاة مائة فأرحب به ولكن بما أن ذلك غير ميسور الآن فإنا أجد حضراتكم أنني سأعمل على تحقيق هذه الرغبة .

أما فيما يتعلق بأقامة حضرات القضاء في مراكز حاكم فلا نستطيع للمناقشة على أنهم يقيمون بعيدا عن لأن القاضي موظف كبقية الموظفين وأنا أرجو النظر في النظر كله فلا أجد موقفا صعبا أو كيريا يقيم بعيدا عن مركزه وظيفته .

وقد انتهت وزارة الحفانية الى هذا الأمر فاحتاطت بأن وضعت نصا في قانون حاكم الأخطاط يقضي بضرورة إقامة القضاة في مراكز حاكمهم ثم عاجلت ذلك بمشورات ولكن وجدت أخيرا أن هذه المشورات لم تعد الفائدة المرجوة ولذلك أصررت وزارة الحفانية أن تطلب إلى وسائل أخرى وأرجو من حضرات القضاء أن يلبوا داعي الوطن ويسهلوا على وزارة الحفانية تحقيق هذا الغرض .

حضرة عبد علوي الجزاز بك - مناسبة تصريح معالي وزير الحفانية بأنه كان يرحب بقرار المجلس فتح اعتماد بتعيين مائة قاض أفول أن سكان المنوفية الآن لا يفلون من مليون نفس وهو بطبيعة زراعية واتساع مصالحيهم ويتأدلها وارتباطها لهم مشاكل في المحاكم بلغت في كثرتها نسبة كثرتهم . ولا تزال مع هذا قضايهم المدنية والجنائية والشرعية معلقة على حاكم طنطا الكلية فيشعرون من أجلها متاعب كثيرة ومصاعب جملة لا تراهم مع أهل القرية في محكمة واحدة تضمهم جميعا ويجمع قضاياهم المتكاثرة حتى صارت قضاي المنوفية المدنية ثلث قضاي محكمة طنطا تقريبا والقضاي الجنائية لاهل من النصف تقريبا وهو عكة شين صاممة للمنوفية إلى أن ينظر قضاي المنوفية فيخففون من أهل القرية ويوفرون على أنفسهم كثيرا من متاعب الاشتراك في قضاء واحد ومكان واحد مع غيرهم .

أما اصداد بنابر الحكيمين الأهلية والشرعية لا يكتفيان الوزارة باعتماد لأن مكانهما موجودان وفيصيان لا يحتاجان إلى الاصلاح إلا لبقاء بعض الغرف بمحكمة شين الأهلية حتى يصير كل منهما لاهما بمحكمة كلية أهلية وشرعية ، فهل المجلس أن يقر ذلك وهل لمحال وزير الحفانية أن يتفضل بأجابة طلب أهل المنوفية جميعا في تخفيف متاعبهم بإنشاء حكيمين اثنين للقضاء الأهل والشرعي تحفظ له المنوفية فضله في النهاية - بسم

وقضائهم .

دولة الرئيس - هل ترغب لفت نظر معالي الوزير ؟

حضرة محمد علوي الجزاز بك - هذه رغبة رأيت أن ألفت نظر معالي الوزير إليها وذلك بمناسبة تصريح معاليه بأنه كان يرحب بقرار المجلس فتح اعتماد بمائة قاض .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الحفانية) - ترحب وزارة الحفانية بهذه الرغبة وستبحثها وتطرحها التانية الواجبة ، أما طلب فتح اعتماد فغير ممكن الآن وسيكون بمه في الميزانية القادمة .

حضرة محمود بسويو أفندي - إن أعمال القضاء التي يكفون بها مرهقة ولم يصعب علينا في الواقع أن توجه العطف للذين يجرى الجهود العظيمة التي يبذلونها في سبيل العدالة كما يحتم علينا أن نذكر من الآن في أن نعمل على تحقيق الضمانات الكافية لاستقلال القضاء الذي أريتنا الظروف الصعبة أنه الملجأ الوحيد الذي نلجأ إليه والذي لا حاص لنا سواء من خطر يلحقنا أو نلزم برهنا .

أن القضاء بما عندهم من الحرية في ضماهم ومن التزامه في قومهم والكرامة في أخلاقهم قد أفلحوا في مواقف صعبة من تحرك المستبدون فوجب علينا حقا أن نذكر في مشروع قانون يضمن للقضاء استقلاله وقدم قابلية للتعزل (تصفيق حاد) .

هل ألا يكون هذا الأمر قاصرا على تحقيق استقلال القضاء فقط بل يجب أن يشمل جميع السلطات القضائية سواء كانت أهلية أو شرعية أو حربية . يجب علينا أن نتم وتقدم مشروع قانون يقول في أن قضاة مصر مستقلون وغير قابليين للتعزل ، فهل لنا أن نسمع من معالي وزير الحفانية الوعد بتحقيق هذه التانية قبل عرض الميزانية القادمة .

ذلك لأن القضاء داجنا في الأزمات الشديدة .

فليحى القضاء وصل القضاء في مصر .

(تصفيق حاد) :

رفعت الجلسة للاستراحة الساعة السابعة والبقية الأربع مساء .

أعيدت الجلسة في الساعة الثامنة والبقية الخامسة عشرة .

حضرة صاحب السعادة محمد زكي الأبراشي باشا وكيل وزارة المالية وجلس في مقاعد الوزراء .

حضرة عبد الفتاح بجاني أفندي - قدم اقتراح من ستة أعضاء بطلب افتعال باب المناقشة في موضوع القضاء مأخوذه على حضراتكم .

على الاقتراح وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بما أننا نتقدم إلى مجموعة القضاة من شعبة المصريين الذين لا رغبة لهم إلا تحقيق العدالة طلب افتعال باب المناقشة في موضوع القضاء والسير في باقي الأعمال وحلف ما يتعلق بهذا الموضوع من المضبطة .

محمد أحمد الشريف على رمضان الطريحي على عبد الرزاق محمد عز العرب محمد البلاوي على فهمي لواء

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

لم يبق أحد .

وافق المجلس على هذا الاقتراح .

حاضرة حافظ عابدين بك - في كلمة في غير موضوع القضاء تتعلق بما وقع من دولة الرئيس قوله أنه ينبغي من الاستمرار في الكلام وأنه يسحب مني القول فأنا أعرض هذه المسألة على المجلس ليقدر فيها ما يراه .

دولة الرئيس - المجلس أقرنى على ذلك .

حاضرة حافظ عابدين بك - ليست المسألة مسألة انتصار على أو لغيري . ملا، وأنا هي مسألة حق خوله الدستور للمعزى في الكلام فهل لدولة الرئيس أن يسلبه هذا الحق ، هذا ، طلبت أن يفصل المجلس فيه .

حاضرة عزيز مريم أفندي - أن ما بين دولة الرئيس وحاضرة المعزى لا يخرج من سوء التفاهم ، فهو يقابل هل يكون حق أسكات المعزى من اختصاص المجلس أو دولة الرئيس .

دولة الرئيس - هذا الحق للرئيس والمجلس أن يقره فيه أو لا يقره وهذا هو ما حصل ، وقد قرر المجلس إقفال باب المناقشة .

حاضرة عبد العزيز رضوان بك - ولكنني أخشى أمراً أخشى أن تسجل هنا سابقة سيئة ، في اعتقادي أن دولة الرئيس لا حق له في منع المعزى من الكلام إلا إذا أخذ في ذلك رأى المجلس .

دولة الرئيس - بل إن لي حق منع المعزى من الكلام فإذا لم يمتنع يؤخذ رأي المجلس في ذلك .

حاضرة عبد العزيز رضوان بك - لا زلت أكرر: بأنني أخشى أن تسجل هنا سابقة سيئة فيجب أن تتفق على ما يحفظ كرامة المجلس ، وأنى مع احترامى لشخص دولة الرئيس أطالب من المجلس أن يقرر ألا حق للرئيس في منع أحد منا من الكلام إلا بموافقة .

دولة الرئيس - أنا في حق منع حاضرة المعزى من الكلام فإذا أمر على الكلام أرجع إلى رأي المجلس .

حاضرة عبد العزيز رضوان بك - أنا مكثت بهذا .

تليت الفقرة ١١ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١١ - وملاحظ هذه اللجنة أن معظم الأمكنة المستجرة للحاكم الأهلية والشرعية لا تصلح لأن تكون دولاً معدلة وأن ما يبلغ فيها من الإيجار أصبح باهظاً جداً إذ يبلغ ١٤٥٧٢ جنيتاً للحاكم الأهلية و ٧٤٠٥ جنيتات للحاكم الشرعية كما أن بعض الدواوين الحكومية وتقيم فيها مجاً في ملائمة بها وتحت النظر أن ملائمة ذلك بإتباع سياسة إنشاء جديدة اقتصاداً وبالنفقات من جهة ولايجاد عملات لائقة بالحاكم من جهة أخرى وذلك بإعداد نظام لجانى في جميع جهات القطر على نسق واحد يشمل الحاكم الأهلية والشرعية في بناء واحد منفصل الأجزاء كما ظقت النظر إلى وجوب الإسراع في ذلك .

وظاهر من المشروع الخالى أنه لم يدرج لجانى بالحاكم الأهلية إلا مبلغ ١٥٩٠٠ جنيتاً منه ٢٠٠٠ جنيتاً للبلد في بناء دار لحكمة الاسكندرية الأهلية والباقي لتوسيع محكمة قضا الأهلية وجريئتها وهو مبلغ قليل جداً ويجب زيادته في السنوات المقبلة للملافة تلك الحالة السيئة .

وحين نظر ميزانية هذا القرض أمام مجلس النواب أبدت الملاحظات التي تقدم ذكرها في الفقرتين السابقتين ووافق المجلس على لفت صاحبى المعالى وزير الحفانية ووزير المالية إليها .

حاضرة عبد الله سليمان أباطه بك - لما أردت فيها مضى الكلام من مبادئ الحاكم الأهلية وعلى الأخص محكمة عابدين التي أفاض في وصفها حاضرة هلباوى بك مجلس النواب طلب منى أرجاء ذلك إلى حين نظرميزانية وزارة الحفانية ، أما دعى تحت نظراً الآن فاني ألفت معالى وزير الحفانية إلى هذا الموضوع .

تليت الفقرة ١٢ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١٢ - هذا وقد قرر مجلس النواب حذف مبلغ ١٠٠ ج . م كانت يتقاضاه سنوياً كل من رئيس ومكيل محكمة استئناف مصر واحد مستشارها بمئة مائة شخصية فوق المرتب المقرر لوظيفته وذلك من وقت تقرير هذه الميزانية وتوافق هذه اللجنة على ذلك .

حاضرة محمود أبو النصر بك - أصدر مجلس النواب قراره هذا في أثر ذلك البيان البالغ وتلك الجمعية الدائمة التي أدلى بها دولة رئيس ذلك المجلس وغنياً ضل في تقرير هذا المبدأ السامى فقلد قال دوتى بحق أنه لا يتفق مع كرامة القضاء ولا مع استقلاله أن تتدخل السلطة التنفيذية في شؤون رجال القضاء وأن تميز بعضهم عن بعض .

ليس منا من يخالف هذا المبدأ فكلنا يعلم قدسية القضاء وما يحق له من كرامة واجلال. المبدأ في ذاته لا يمكن أن يختلف فيه اثنان ولكن المسألة لها وجهة نظر أخرى فيما يخص بصحة تطبيق المبدأ على حالة خاصة كانت موضع اخذ ورد في مجلس النواب .

تلك الحالة التي طبق عليها هذا المبدأ مبدأ استقلال القضاء وعدم الخلال بتدخل السلطة التنفيذية والذين بين القضاء ، لا ينطبق عليها هذا مبدأ فيها أراءه .

وإذا كان مفروضاً علينا أن نقول كلمتنا في هذا القرار فقد قلت كلمتي عن الشق الأول منه بأنه يقرر مبدأ سامياً تنقيبه جميعاً على الدين والأرض، ولكن الذى يصح أن نتساءل عن هو هل صحيح أن هذا المبدأ ينطبق على تلك الحالة الخاصة .

وإذا كان مفروضاً علينا أن نقول كلمتنا أيضاً في ذلك التطبيق هل كان حقاً وملاً لا يخفى من روابى أولئك المستشارين مبلغ تقرير زيادته علينا، وهل كان من حقنا أن نعمل هذا تحقيقاً لهذا المبدأ أو أنه يبعد كل البعد عن هذه الحالة .

إذا كان مطلوباً منا أن نقول هذه الكلمة فلا أعلن أننا نقولها إلا إذا تبينا حقيقة الأمر. وعرفنا ما هي الظروف والأسباب التي اقتضت تلك المعاملة

من هذا يا إخواني ترون أن هذا العمل في ذاته يبعد كل البعد عن أن يكون فيه شبهة غير مستشار من آخر كما أنه لا يدل على تدخل السلطة التنفيذية في شؤون القضاء ، أن كل مقاصد من هذا العمل هو أنصاف جنين المواطنين أوسع من استفادوا من تلك الحركة العامة التي رمت إلى ما رمت إليه .

انني أعود فأقول أن مبدأ قديمة القضاء مبدأ جليل قبله على الرأس والعين ولكن أرى أنه لا يصح تطبيقه على تلك الحالة خصوصاً إذا راعينا نظرية الحق المكتسب ، فنحن أمام هذه الظروف وهذا المبدأ زى أنه ليس من العدل ولا من الحق في نزع أن تنشئ مع مجلس النواب في تطبيق هذا المبدأ على رئيس محكمة الاستئناف وذلكها .

ثم إن هناك أمراً لا أخفيه عن حضراتكم .

صدر قرار وزاري بأن الوزير الذي يرأس من محكمة الاستئناف إذا حاد بها يرد راتبه عن راتب المستشار وليس في هذا شبهة عاهلة أو تمسك سلطة في شؤون سلطة أخرى فمما يخص بالوكيل فقد اقتضت الظروف أن يدعى الوكيل الحالي إلى تولي منصب وكالة محكمة الاستئناف فاشترط لقبوله أن يسوى بينه وبين وكيلها السابق وعند ذلك ظهر لي أن يأخذ ٢١٠ جنيه وهو المرتب الذي يقره له ذلك القرار الوزاري على ألا يضم منه احتياطي المساحات أو أن يأخذ ٢٣٠٠ جنيه على أن يضم منها الاحتياطي ففضل أن يأخذ ٢٣٠٠ جنيه في السنة وهذا المرتب يضم منه مبلغ ١١٠ جنيهات وهو قيمة احتياطي المساحات الواجب خصمه باعتبار ٥٪ فيكون ما يتقاضاه في الحقيقة هو ٢١٩٠ جنيه أي أنه لا يكون قد زاد مرتبه عما كان يتقاضاه لو قبل أن يأخذ بموجب ذلك القرار إلا بمقدار ٩٠ جنيه فقط .

أما عن ذلك المستشار الذي قرر مجلس النواب خصم مائة جنيه من راتبه فاستطيع أن أقول في ذلك كلمة واسعة وهي أن هذا المبلغ ليس امتيازاً منه هذا المستشار ولا أن منه إياه بغير تدلان من السلطة التنفيذية في سلطة القضاء وإنما حقيقة الأمر أنه كان يتقاضى ١٨٠٠ جنيه حين كان مديراً في الكفالة فلما عين في محكمة الاستئناف اشترط أن يعطى هذا الراتب الذي كان يتقاضاه وهو لا يزيد إلا مائة جنيه عن أقصى راتب لمستشاري محكمة الاستئناف ولما راض هذا المستشار أن يخفف راتبه إلى ١٧٠٠ جنيه سئل رئيس أعلام قضايا الحكومة وكان وقتئذ السيد بيروكازاني عما إذا كان لهذا المستشار أن يحرم على الحكومة إعطائه راتبه كاملاً أو أن من حقه ألا تمنحه راتبه فوق أقصى راتب للمستشارين فكانت الفتوى أن لاحقاً الحكومة في انقاص راتبه فأعطى ذلك الراتب ولم يعترض أحد من زملائه على زيادة راتبه .

وحينئذ تأين هو التدخل أو التبريد الذي يؤثر في كرامة القضاء واستقلاله . من أجل هذا أرى أنه ليس من الحق ولا من العدل ولا من مقتضى القوانين أن تنقص شيئاً من رواتب هؤلاء الثلاثة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يا حضرات الاخوان وضع نظام قضائياً الحاضر منذ أربعين عاماً وطناً معجب بهذا النظام إلى أن حلت تلك السئون المشهومة وأصبحوا إلى أن التبا بذلك فهي حقا مشهومة حيث أرادت

التي يذهبون إلى أن فيها تميزاً لبعض رجال القضاء عن البعض الآخر . حتى إذا رأينا هناك إذا لهذا التميز أو تميلاً أو شجماً رابعة تأثير فلكننا بالموافقة على هذا القرار .

أما إذا تبين لنا من ظروف تلك الحالة انخاصة أنه ليس هناك شائبة تميز بالمعنى الصحيح وأنه ليس هناك أثر تدخل لاية سلطة في القضاء بالمعنى الصحيح — إذا تبين لنا هذا — كان حقاً علينا ألا نقر هذا الشئ الثاني من القرار .

أصبحوا إلى أن أين لحضراتكم ظروف تلك المعاملة . تبين رئيس محكمة الاستئناف الحالي في وظيفته في شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ مرتب قدره ٢٣٠٠ جنيه في السنة وفي ذلك التاريخ كانت وكالة المحكمة يشغلها المستر برسيفال كان مرتبه وقتئذ ٢٢٥٠ جنيه أمضى أقل من مرتب رئيس المحكمة بخمسين جنيه .

ثم إن المستر برسيفال كان يتقاضى ١٩٥٠ جنيه بصيغة مرتب أصلي . و ٣٠٠ جنيه بدل اقتراب . ولكنه على كل حال كان يتقاضى ٢٢٥٠ جنيه في الوقت الذي كان رئيس المحكمة يتقاضى فيه ٢٢٠٠ جنيه .

وقد كانت مرتبات المستشارين في ذلك الميعن تتراوح بين ١٣٠٠ جنيه و ١٧٠٠ جنيه في السنة فكان المرحوم جدي ياشا من الذين يتقاضون ١٣٠٠ جنيه و ١٧٠٠ جنيه وسأطلب لطفي بك من الذين يتقاضون ١٣٠٠ جنيه .

استمر الحال في هذا المنوال حتى سنة ١٩٢٣ حيث سئوا لنا تلك البعثة الشيعية بدعة تعديل الدرجات ولا يصحني أن أين لحضراتكم شركاء البعثة أو أشرح لكم أسبابها فليس هذا مقامه ولكنني أقول أنه من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٣ كان مرتب رئيس المحكمة ٢٣٠٠ جنيه .

صعدت الدرجات وكان ممن شملهم هذا التعديل رجال القضاء فزادت مرتبات المستشارين والقضاة ورجال النيابة وسائر الموظفين إلى الحد الذي صرحنا منه وصرخ منه مجلس النواب أيضاً ولكن ذلك التعديل لم يمد يدها فلما لا على رئيس محكمة الاستئناف ولا على وكيلها فبق مرتب رئيس المحكمة ٢٣٠٠ جنيه كما هو ، أما الوكيل فقد زيد راتبه خمسين جنيهاً فبلغ ألفين بدلاً من ١٩٥٠ جنيه ، وإذا أضفنا إلى ذلك بدل الاقتراب وهو ٣٠٠ جنيه كان ما يتقاضاه معادلاً لراتب رئيس المحكمة وهو مبلغ ٢٣٠٠ جنيه . وفي ذلك الوقت أن حركة عامة قفزت بأموال الأمة إلى جيوب الموظفين كباراً وصغاراً فاستفادوا منها إلا واحداً وهو رئيس محكمة الاستئناف أما وكيلها فلم يزد مرتبه إلا خمسين جنيهاً .

تأمل عندئذ الذين كانوا قواماً ما توزع تلك الأموال عن وسيلة لانصاف هذين الموظفين حتى يكون لما نصيب منها أسوة بغيرها فأراد أنهم بين أحد آخرين : إما أن يعطوا راتب وظيفة الرئاسة إلى ٢٤٠٠ جنيه والوكالة إلى ٢٣٠٠ جنيه ، وإما أن يعطوا الأسر كما هو حتى لا يكون لغيرهم في المستقبل حق في هذا الراتب . ويكتفي بإعطائهما مبلغ مائة جنيه بصيغة علاوة مخصصة فوق المرتب المقرر لوظيفتهما ، واستقر الرأي على العلاوة الشخصية ولم يكن ذلك تمييزاً لها .

السلطة التنفيذية أن تدين تلك السمعة الحسنة. أرادت أن تسمى إلى القضاء فلم تتمكن بفضل الله وبفضل رجال القضاء .

رأت السلطة التنفيذية أن القضاء فريق غير مستقل وفي سلطة عليه من وجهة أن سلطة تقيهم موكلة به ، كما أن لها سلطة تعظم إلى الجهات القضائية إذا خالف لها أمراً ، حصل هذا في حضرات الزبلاء واستأثرت منه القضاء ورأيت ذلك بأنفسكم .

ترافقت أمام قاضي محكمة شرين الجزئية في قضية أقيمت ضد مأمور المرور لاحتدائه على للاح بطلمه على وجهه لطمة أسالت دمه وبعد أن سمع القاضي شهود الاتهام سأل المتهم عن التهمة فانكر فقال له القاضي ولماذا يدعي عليك ؟ فكان جوابه أن اتهم ادعاه هذا راجع إلى اعتدائه بأنه لم أحترمه فسأل القاضي عن سبب عدم الاحترام فقال المأمور لأنه دخل على يشكو لي أمر سرقة وهو يرتدي جلابة زرقاء فقال القاضي وهل يبدو هذا للاحتجاز ؟ وعندئذ قال للمني عليه انني أليس جلابة زرقاء ولكني أمك مائة فدان وفي بلاد في مدرسة الحقوق وولدت في مدرسة الطب وراج في المدارس الثانوية وانما اغتصب السارق وأنا بجلابة التي يشير اليها المأمور ، فلم يسمع القاضي عن هذا إلا أن يتلف في قضائه حكم على المأمور بمائة قرش غرامة ، وانني أقسم لكم أنه لم يمس من ذلك الحكم يوماني حتى قتل القاضي إلى الوجه القليل .

انظروا إلى ما حصل لقضاة الذين أبت أنفسهم أن يرضوا للسلطة التنفيذية ، انظروا إلى ما حصل به قاضي فلا فقد تفل بعد أن أصدر حكمه المهروف .

وقد تفل كثير من القضاة عن لم ترض إحكام السلطة التنفيذية ومن بين هؤلاء حضرة زكريا مهنا أفندي وكان من القضاة الذين يخضرون الشباب بأعمالهم لكفائته وزاخرته فقد تفل إلى أنسيبوت ثم إلى جهة أريد منها ولما جاء يشكو الوزارة بأنه لم يفعل ما يستوجب هذا التفل قيل له "إنك لست من حزبنا" قيل له ذلك في دار الحكومة ، في دار الوزارة ، فقال لهم ، انني مستقيل وقسم استقائته والتحق بالمحامة (تصفيق حاد) .

حصل هذا وبقائه من مفضن وقتنا لقضاة عليكم باستحسان ما يلاقونه من هذه التصرفات لأنكم وطنيون والوطن يجب عليه أن يرضى ويقتل الأذى في سبيل خدمة بلاده فاضحوا واحتملوا ونحن نقضهم ويوطنيتهم .

حصل هذا ثم أرادت السلطة التنفيذية أن تمتد يدها إلى الفئة الأخرى وهي فئة المستشارين للذين لا يمكن لأى سلطة أن تمتد إليهم لأنهم غير تابعين للوزراء ، فإذا قللت السلطة ؟ سنت قانوناً بإنشاء محكمة أسبوت لا لوجه الله ولا لوجه العدالة وإنما لاختضاع المستشارين ولئلا يمتثلوا لما عليهم عليه وزارة الحفانية .

أشئت تلك المحكمة من أن مجموع القضايا التي يمكن أن تنتظر فيها سنويا لا يزيد على ٢٥٠ قضية . استمل المستشارون وقالوا اننا نفضي ونقتل ونفلا انتقلوا إلى حيث أرادت لهم السلطة التنفيذية بعد كل هذا انظروا حضراتكم

تجهلوا في الميزانية أن بعضاً من المستشارين الذين حدد القانون مرتبهم يصحون مرتبات شخصية ويقول الأستاذ محمود أبو النصر بك في هذه القطعة انهم ظلموا في تعديل الدرجات .

ان كان هذا هو السبب فقد كان عليهم أن يتظلموا من هذا التعديل ، وليس للسلطة التنفيذية أن تمنعهم مالا من أموال الحكومة وهي أموال الأمة ولئن لم تتجاوز ذلك مائة أو مائتي جنيه ولكننا إذا أجزنا تصرفها هذا وقرنا هذه المنحة لا للوظيفة ولا للدرجة بل بصفة شخصية فقد يمر ذلك إلى أن تبلغ تلك المرتبات الشخصية مبلغا كبيرا ليس لنا أن نقرأ وزارة حتى ولو كانت وزارة الشعب الحائرة لفئة الأمة على إعطائه منع شخصية لرجال القضاء لأن المنحة إن بلغت الآن مائة جنيه فقد تكبر ما حتى تصل إلى مائتي أو ألاف جنيه فضلا عن أن هذا لا يتفق مطلقا وكرامة القضاء .

نعم انه لا يتفق وكرامة القضاء لأنه يفتح الباب على مصراعيه من جهة ولأنه يضعف نفوس المستشارين الآخرين .

لا يمكن أن نجيزوا هذا ، فلا أكون مستشارا قضيت مدّة طويلة في القضاء ولا يزيد مرتبي على ١٦٠٠ جنيه ثم أجد بك ذلك مستشارا أحدث مني في أقدسيته تعطيه الحكومة مرتبا أعلى لأى عرض من الأخراس .

حال أن نجيحوا مثل هذه التصرفات أو نجيزوها .

قالوا انت مرتب رئيس محكمة الاستئناف هو ٢٢٠٠ جنيه فأصله ٢٤٠٠ جنيه ، الواقع أن الفرق زهيد ولكننا إذا أجزنا ذلك نكون قد قررنا مبدأ منع المرتبات الشخصية وأعطينا هذا الحق للسلطة التنفيذية فتزوره على رجال القضاء وهذا ما أراد أن يتفاداه مجلس النواب ، وكذلك الحال فيما يخص يوكيل المحكمة ، أما عن المستشار فأننا لم نسمع أن الحكومة عند تفل الموظفين تتفق معهم على تحديد مرتباتهم خصوصا إذا كان هذا التحديد يتجاوز مرتب الوظيفة التي ينقل اليها الموظف . يدل على ذلك أن حضرة يس المين يركبات بك وقد كان ويكلا لوزارة الحفانية ومرتبه ٢٠٠٠ جنيه تفل إلى وظيفة مستشار بالحكمة المختلطة بمرتب قدره ١٦٠٠ جنيه ولم يمارض في هذا ولم يجد عيبا . ان الوزير ويكلا الوزارة أو المديرا إذا رضى بأن ينقل إلى وظيفة أخرى فلا يجوز له أن يطلب أكثر من راتب الوظيفة المخول اليها .

لقد صدر قرار من مجلس الوزراء يجعل مرتب ذلك المستشار مبلغ ١٨٠٠ جنيه سنويا مع أن فيه من المستشارين كفضة على سالم بك وأمثاله ممن تقضهم مصر لا يتقاضون مثل هذا المرتب . ولست هذا المرتب أعطى له من تاريخ القرار بل احتسب له من تاريخ تعيينه . أناشدكم الله . أناشدكم الانصاف . أناشدكم العدالة ألا تجعلوا السلطة التنفيذية أي تأخير على القضاء . لا تطوم سلطة التأخير عليهم بمثل هذه المرتبات الشخصية وأبدوا اللجنة في تقريرها .

لقد يقال لم هذا التخصيص ؟

فقولوا إننا نريد أن نبدل كل تأخير على القضاء . أما رجال الإدارة فهم من رجال السلطة التنفيذية الخاضعين لأمرها .

ولذلك ألفت نظر حضرة صاحب المملوك وزير الحفانية إلى حالة هذه الحالكم وعدم صلاحيتها لأداء وظائفها وأخضعه سيوافقتنا على ألقائها وبعد مشروع قانون بذلك في الترتيب المائل .

تلى من تقرير اللجنة الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧ وهذا نصها :

١٥ - وتري هذه اللجنة نظرا للعلاقة التي بين قلم السوابق وقلم تحقيق الشخصية والارتباط الشديد الموجود بينهما وجوب البحث فيما إذا كانت هناك مصلحة في ضمهما إلى بعضهما وجعلهما قلمًا واحدًا ضمن أحد فروع وزارة الحفانية ، وتلفت نظر معالي وزيرها إلى ذلك .

١٦ - وقد طلبت وزارة المالية من مجلس النواب بمطالبة الزعم ١١ أغسطس سنة ١٩٢٦ المواقفة على إنشاء ثلاث وظائف مستشارين بمحكمة استئناف مصر لأجله في ميزانية السنة الحالية فأحيل هذا الطلب بمجلس اليوم مائل الذكر لم لجنة المالية لمجلس النواب لدرسه تمهيدا لنظره أمام ذلك المجلس .

١٧ - هذا ويجب أن يخضع من الاعتادات الواردة بالمشروع هذا القرض :

أولاً - مبلغ ٨٠٠ جنيه من الباب ١ (ملجأت وأجر مصريات) وهو ما طلبت وزارة المالية تخفيضه بمطالبة المرسل لمجلس النواب المورخ ١٣ يونيو ١٩٢٦

ثانياً - مبلغ ٢٠٠٠ جنيه من الباب ٢ من احتياذ بدل السفر ومصاريف الانتقال طبقاً للاقتصاد الذي أقره البرلمان من اعتادات بدل السفر ومصاريف الانتقال .

حضرة محمود أبو النصر بك - أريد أن أتكم عن مسألة تعيين مستشاري محكمة الاستئناف .

حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - أريد أن أقول كلمة صغيرة توفر طين الوقت وهي أن الاعتاذ الذي يريد أن يتكم عنه حضرة المصطفى محمود أبو النصر بك لم ينظره مجلس النواب بعد .

دولة الرئيس - لا يمكن أن ننظر في باب من أبواب الميزانية قبل أن ينظره مجلس النواب .

حضرة محمود أبو النصر بك - إننى لا أريد أن أتعرض إلى باب من أبواب الميزانية وإنما أريد أن أقدم هذه المناسبة ديباً إلى حضرة صاحب المملوك وزير الحفانية ليعمل على إعداد مشروع قانون ينظم طريقة تعيين مستشاري محكمة الاستئناف تنفيذاً للسادة ١٣٦ من الدستور التي نص على أن "تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون" .

جرى العمل حتى هذه اللحظة في الوزارات المتابعة على تعيين مستشاري محكمة الاستئناف بطرق حتى وعلى غير قاعدة معينة أستمر في لها ضمائر القضاة الذين يستقصدون أنهم أولى بهذه المناصب وأحق من غيرهم .

وقد كان السيرة على هذه الخطة في تعيين قضاة أعلى هيئة قضائية في مصر أترسي في نفوس كثير من رجال القضاء كما كان تعيينهم على هذا الرتبة موضعاً للشك والافتقار والتقليل من أجل هذا قدسدت ريبانى ولأن أقول

ولهذا أرجو أن توافقوا على رأى اللجنة .

حضرة عبد الفتاح رجباً أفندى (السكرتير البرلماني) - تقدمت طلب بإقتال باب المناقشة من خمسة أعضاء وهم حضرات : محمد طوىل الجزائر بك ، محمود بسبوى أفندى ، محمود الأترى باشا ، الشيخ على سليمان ، الشيخ أحمد نصر . وأخذ رأى على رأى اللجنة أوراى حضرة محمود أبو النصر بك .

أصوات : موافق على رأى اللجنة .

حضرة محمود أبو النصر بك - نطلب الكلام .

حضرة عبد الفتاح رجباً أفندى - من يوافق على رأى اللجنة ...

حضرة محمود أبو النصر بك - لاحظ أنى كلما طلبت الكلام في هذه

الليلة يقفل باب المناقشة مع مالى من حق الكلام .

دولة الرئيس - يجب أن تخضع لقرار المجلس .

حضرة محمود أبو النصر بك - يجب ألا أقابل بهذا ويجب على الرئاسة أن تسمح لي بالكلام كلما طلبت ذلك .

دولة الرئيس - يكون هذا إذا لم يقرر المجلس إقتال باب المناقشة .

حضرة على عبد الرازق بك - تنص المادة ٣٣ من اللائحة الداخلية على أنه لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم مرتين في موضوع واحد إلا إذا أجاز المجلس ذلك وستثنى من هذا الحكم صاحب الاقتراح ومقرر اللجنة ولهذا لا يكون لحضرتك الحق في الكلام .

حضرة محمود أبو النصر بك - كان من الواجب أن يسمع كلامى فقد يجوز ألا يوافق المجلس على طلب إقتال باب المناقشة .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

تلى من تقرير اللجنة الفقرتان ١٣ و ١٤ وهذا نصهما :

١٣ - وقد لفتت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها النظر إلى المبدأ القاضي بإجانية القضاء وعدم صلاحية لأنى يكون مصدر إيراد الحكومات وجوب أخذ ما يكفى من مال الدولة صيانة للحقوق وحفظاً للأمن العام ، وهذه اللجنة تشترك معها في ذلك وتطلب إلى الحكومة النظر في أمر تخفيض رسوم التقاضى ليعمل على أفراد الأمة الحصول على حقوقهم .

١٤ - وقد طلبت تلك اللجنة في تقريرها النظر فيما إذا كانت هناك الأخطاء مع تجارب السنوات الماضية هي أداة صالحة للمسألة وتوفير القضاء على المتأخرين ، وهذه اللجنة تشتركها في طلب إجراء هذا البحث فحسبها وقد طرأ ظرف جديد لم يكن موجوداً وقت إنشاء تلك الحالكم إلا وهو تقدم وانتشار طرق المواصلات وسهولتها واستمرار التقدم في ذلك .

حضرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا - أنت تقرب لماكم للتأخرين أمر مرغوب فيه بل واجب ولهذا التركة أعشت عاكم الأخطاء في سنة ١٩١٢ على سبيل التجربة وإن كانت من نوع آخر غير القضاء المأدى وقيل أن تسفر التجربة عن النتيجة قامت الحرب الكبرى واستمرت هذه الحالكم إلى وقتنا هذا وقد كانت الرقابة عليها قليلة ونظر أن التجربة لم تنفع وإن مع أن بعض هذه الحالكم قامت بعملها على وجه مرضى نودا ما فان كثيراً منها لم تقرب على هذا الوجه ومن جهة أخرى فان طرق تنفيذ أحكامها معينة للغاية والشكوى منها عامة .

والواقع أن الصعوبة التي تترتب إذا أردنا إلغاء المحاكم المختلطة هي أن أمرها لا يتعلق بنا وحدها بل يتعلق بنا وبالأجانب فإذا تمرد علينا الشخص من المحاكم المختلطة بالنسبة لاعتراض مصالح الأجانب فإنه لا يصعب علينا التخلص من الهيئات القضائية الأخرى التي لا دخل فيها للأجانب . ولذلك ألفت نظر معالي الوزراء على ضرورة العمل سريعا لوضع قاعدة تتوحد بها السلطات القضائية في مصر .

دولة الرئيس - حضرة العضو يقصد لفت نظر معالي وزير الحفانية .

حضرة عزيز مريم أفندي - نعم أريد لفت نظر معالي الوزير .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أعترض على عبارة الأستاذ عزيز مريم أفندي في قوله أن إلغاء المحاكم المختلطة لا يتعلق بنا وحدها وإنما يتعلق بنا وبالأجانب مع أن أجل المحاكم المختلطة محدود تنتهي مدته ويتحدد بمصادقة الحكومة المصرية فنحن في الواقع نملك الحق في عدم تجديد مدته ولا يصح أن يسلو من تأبى ما يقيد سلطة الأمة بتصرجات من هذا القبيل .

دولة الرئيس - ألفت نظر حضرة العضو المحترم أنه في حالة عدم تجديد مدة المحاكم المختلطة تعود الحالة إلى كما كانت عليه قبل انشائها .

فل من تقرير اللجنة الفقرة ٢١ وهذا نصها :

٢١ - وبناء على ذلك تكون المبالغ المخصصة لتتطلب أبواب هذا القسم هي كما يلي :

باب ١	باب ٢	باب ٣
جنيه	جنيه	جنيه
٥٩٨٧٢	٩٠٧٨	فرع ١ - ديوان السوم
٣٣٧٧٩٢	٥٧٩٢٨	فرع ٢ - المحاكم المختلطة
٧٥١٤٢٤	١١١٦٧٦	فرع ٣ - المحاكم الأصلية
١٤٥٤١٠	١٤٧٣٢	فرع ٤ - المحاكم القلمرية
٣٢٥١٣	٣١٢٥	فرع ٥ - المجالس الحسبية
١٦٣٢٩٠١١	١٩٦٥٢٩	٨٠٠

ومجموع ما ورد في الأبواب الثلاثة هو مبلغ ١٥٢٣٣٥٠ ج ٢٠٠ .

أخذ الرأي على الاجتماعات الواردة بالفقرة ٢١ فأقرها المجلس بأبواب .

دولة الرئيس - الآن أيها السادة لنبدأ بتقرير مرفوع من لجنة الشؤون المستورية عن المراسم بقوانين التي صدرت في مدة تعطيل البرلمان فهل توافقون حضراتكم على نظر هذا التقرير الآن خصوصا أن صاحب المصالح وزير الحفانية موجود بالمجلس ومن رأيه نظر هذا التقرير على وجه الاستعجال .

حضرة محمد علوي الجوزار بك - لا مانع من نظر التقرير الآن .

كلمة أروجو أن تكون عمل نظر عند وضع ذلك القانون ألا وهي أن يكون الجمعية العمومية محكمة الاستئناف رأى في اختيار المستشارين الذين يراد تعيينهم لأنها أعرف الناس بتكفايات القضاة وهي تمانى في كل يوم من بعض الأحكام التي تعرض عليها ما تمانى

دولة الرئيس - أليس يقصد حضرة العضو المحترم أن يلفت نظر معالي وزير الحفانية إلى هذا الموضوع ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - حقيقة أريد أن أفقت نظر معالي وزير الحفانية ، ولا أدري لماذا تطاولوني وبني بجهلون كلامي ؟

دولة الرئيس - كلامك يكون مقبولا عند ما تقدم لمجلس اقتراح مشروع قانون في هذا الموضوع .

فل من تقرير اللجنة الفقرة ١٨ وهذا نصها :

(د) فرع ٤ - المحاكم الشرعية :

١٨ - لا يوجد بالامتيازات المخصصة لهذا الفرع ما يستحق الملاحظة سوى تخصيص مبلغ ٢٠٠٠ جنيه من احتياذ بدل السرفومصاريف الانتقال طبقا لما قرره البرلمان سابقا من الاقتصاد في امتيازات هذا الباب .

هذا وقد دارت مناقشة في مجلس النواب حول طلب إلغاء ونظيفة مفتي الديار المصرية ولكن المجلس لم يقر ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ألفت نظر معالي وزير الحفانية ليعمل على إنشاء دائرة ثانية محكمة الاستئناف الشرعية العليا .

حضرة صاحب المصالح أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الحفانية) - هذا الموضوع عمل بحث وزارة الحفانية الآن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اكتفى بذلك .

فل من تقرير اللجنة الفقرتين ١٩ و ٢٠ وهذا نصها :

(هـ) فرع ٥ - المجالس الحسبية :

١٩ - تشمل امتيازات الباب الأول لهذا الفرع بعض وظائف جديدة لازمة للعمل نظرا لتوسع الذي سلف ذكره وتعديل درجة كاتب أول مجلس حسي مصر .

٢٠ - وترى هذه اللجنة أنه لا ملاحظة لديها على باقي امتيازات هذا الفرع ونفقت النظر إلى أنه مهما كان الرأي في النظام الجديد للمجالس الحسبية (المطور الآن بالبرلمان) فلا بد من التفكير في جعل هذه الهيئات قضائية بكل معنى الكلمة وبموجب لرأسها الاقضاة من المحاكم الأصلية .

وهذا الأمر لا يدعو إلا إرادة طليقة في تعديل نقابة تلك المحاكم ولكنها لازمة لحسن سير العدالة في المجالس الحسبية .

حضرة عزيز مريم أفندي - أريد أن أفقت نظر معالي وزير الحفانية إلى مسألة تمديد السلطات القضائية في مصر ما بين محاكم مختلطة وأهلية وشرعية ومجالس حسبية وبلدية .

٦٣ إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحمل التأثير لظلمك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون عاقلة للدستور ويجب دعوة البرلمان للاجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أدوم قررها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

٦ - وحيث أن هذه المادة هي في الحقيقة استثناء من حكم اللادئين ٢٤ و٢٥ من الدستور اللتين نص أولاهما :

٦٤ "السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب" ونص ثانيتهما :

"لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصلى عليه الملك" .

٧ - وحيث أن من القواعد المقررة أن حكم الاستثناء لا يفسل التوسع ولا يصح القياس عليه إذ التوسع فيه والقياس عليه قد يهدم الأصل المستثنى منه .

٨ - وحيث أنه لذلك يجب قصر المادة ٤١ على الحالة التي نصت عليها فقط وهي الفترة التي بين أدوار انعقاد البرلمان ولا يمكن سران حكم تلك المادة على فترة تعطيله بالحل لأن هذا يجرى السلطة التنفيذية على أن تعمل دائماً على تعطيل البرلمان تصبح هي سلطة تشريعية أيضاً ويهدم بذلك الدستور وينقذ الأمة سلطتها في حين أنها هي مصدر السلطات كما نصت على ذلك المادة (٢٣) من الدستور .

٩ - وحيث أنه من جهة أخرى فالفرق شاسع بين الفترة التي بين أدوار الانعقاد وبين زمن التعطيل بالحل لأن البرلمان له وجود في الفترة الأولى ولذلك نصت المادة ٤١ على وجوب دعوته إلى اجتماع غير عادي عرض المراسيم التي تصدر في تلك الفترة عليه ولا وجود له في فترة تعطيله بجل مجلس النواب حتى يكون من الممكن دعوته للاجتماع إذ لا وجود لأعضاء مجلس النواب في فترة الحل لفقدان صفة النيابة عنهم .

١٠ - وحيث أنه يفرض التسليم بصحة التوسع في الاستثناء والقياس عليه ووجود أقل شبه بين الفترة التي تقفل أدوار الانعقاد وبين فترة التعطيل بالحل وهو ما لا يقل به أحد فإن الشروط المشروطة لإصدار مراسيم قوانين تطبيقاً للمادة ٤١ لا تتوافر في مرسوم من تلك المراسيم المعروضة على اللجنة للنظر فيها وذلك لما يأتي :

أولاً - أن المادة المذكورة اشترطت حدوث ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحمل التأثير ولا يمكن السلطة التنفيذية أن تدعى حدوث ذلك فيما يخص المراسيم التي صدرت في فترة التعطيل بالحل لأن الواقع لا يساعدنا على هذا الادعاء وما هي المراسيم بين أيدينا لا نجد من بينها مرسوماً واحداً صدر بناء على أمر حدث في الدولة يستوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحمل التأثير .

ثانياً - اشترطت المادة المذكورة أيضاً أن لا تكون تلك المراسيم عاقلة للدستور وكل المراسيم التي نحن بصدد الكلام عليها ناطقة بخالفه المواد (٢٣) و٢٤ و٢٥ من الدستور فإنها قد نصت صراحة على أن جميع السلطات

حاضرة محمود أبو النصر ك - لا على لتلظر التقرر الآن وأرى تأجيله إلى الجلسة المقبلة حتى يكون عندنا الوقت الكافي للاطلاع على التقرير ومعرفة ما جاء فيه .

دولة الرئيس - سمعتك تتحدث قرار مجلس النواب الذي صدر في هذا الموضوع ورأى بلفظ موافق لقرار مجلس النواب .

وحيث أن احتل المنبر حضرة محمود بسيوني القننى مقرر لجنة الشؤون الدستورية .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لديكم مع هذا تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن المراسيم بقوانين التي صدرت والبرلمان معطل بجل مجلس النواب راجياً مرضه على هيئة المجلس بوجه السرعة .

وقد انقضى اللجنة مقراً لما أمام المجلس عند نظر هذا التقرير .

وتفضلوا لديكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس لجنة الشؤون الدستورية

محمود بسيوني

جلس الشيوخ

لجنة الشؤون الدستورية

تقرير عن المراسيم بقوانين التي صدرت والبرلمان معطل بجل مجلس النواب

١ - بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ حل مجلس النواب وجرى انتخابات ودعى البرلمان بعدها للاعقاد في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ولم يته ذلك اليوم حتى حل ذلك المجلس لرة الثانية وبعد أن حصلت انتخابات أخرى انعقد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ فكانت الفترة من يوم الحل الأول إلى الانعقاد الأخير فترة لم يكن لمجلس النواب وجود فيها .

٢ - في تلك الفترة صدرت مراسيم بقوانين من السلطة التنفيذية ارتكبت تلك السلطة في إصدارها على المادة ٤١ من الدستور .

٣ - ولما انعقد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ للدور الثالث رأى كل من جلسيه أن يؤلف لجنة سماها لجنة الشؤون الدستورية وعهد إليها البحث في أمر تلك المراسيم التي صدرت في زمن تعطيل البرلمان بجل مجلس النواب .

٤ - بناء على ذلك عقدت لجنة الشؤون الدستورية لمجلس الشيوخ جلساتها وتباحثت في تلك المراسيم وأطلعت على ما صدر بشأنها من مجلس النواب ولجنته فكانت نتيجة إبحاثها ومناقشتها أن أصدرت ما يأتي :

٥ - من حيث أن المراسيم بقوانين المؤه منها قد اعتمدت السلطة التنفيذية في إصدارها على المادة ٤١ من الدستور التي نصها :

مصدورها الأمة وأن السلطة التشريعية هي تلك الاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب وأن لا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وأن السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود الدستور .

وأقر تلك المراسم التي صدرت في مدة تعطيل البرلمان بالحل فيه لاعداد سلطة الأمة والغاء لثلاثين ٢٥٥٢٤ وجعل السلطة التنفيذية سلطة تشريعية على غير ما تقتضيه صراحة المادة ٢٩ من الدستور .

حضرة لويس أغنيو فائوس أفندي - أرى أن عبارة اللجنة التي تقول "وحيث أنه يفرض التسليم بصحة التوسع في الاستثناء والقياس عليه ووجود أقل شبه بين الفترة التي تحتل ادوار الاستعداد وبين فترة التعطيل بالحل وهو ما لم يقل به أحد" .

هذه العبارة يجب حذفها لأنها مضعفة للنتيجة التي وصلت اليها اللجنة .

دولة الرئيس - المهم لدينا الآن هو قرار اللجنة نفسه .

حضرة لويس أغنيو فائوس أفندي - المجلس له الحق في تصحيح عبارة اللجنة بما يراه من الصواب واقتراح حذف العبارة التي قرأها في حضراتكم الآن .

حضرة محمود ديموي أفندي (مقر اللجنة) - عبارة التبرير روافية وليس فيها ضغينة ولا إهانة .

دولة الرئيس - نحن نعلم من العبارة التي تريد حذفها غير ما فهمت والمجلس لا يوافقك على ذلك .

استقرت ثلاثة الباقي من تقرير اللجنة .

١ - وحيث أنه بناء على ذلك يكون مما لا يقبل الجدل أن تلك المراسم لا تطبق على المادة ٤١ من الدستور التي تقتضي السلطة التنفيذية تكافة عليها كلها اغتبت اعداد مرسوم من تلك المراسم ، ومن المتعين على السلطة التشريعية أن تهتد بطلانها بطلاناً أصلياً صيانةً للدستور الذي أقيمت على احترامه .

٢ - وحيث أنه يقرب من هذا البطلان سقوط جميع الآثار المترتبة على هذه المراسم من وقت صدورها . وحيث أن تصمم نتائج هذا البطلان وإن كان طليحاً وموافقاً للبائى العامة إلا أن السلطة التشريعية يجب عليه أن تراعى المصلحة العامة وأن تعمل على إيجاد الوسائل التي توصل إلى تحقيقها .

٣ - وحيث أنه مما لا شك فيه أن تصمم حكم البطلان على نتائج كثير من هذه المراسم يترتب عليه انقلاب حائل في تركيزه على المصالح العامة وحقوق الأفراد وهذا لا ينبغي به ولا يصح تعرض للبلاد له .

٤ - وحيث أنه ليس أكثر من الشارح على التوفيق بين احترام الدستور وبين الرقابة من هذا الانقلاب فيما يخص المراسم التي ترقى إليه بأن يقصر بطلان المراسم المذكورة على ما يقع حرية الدستور ويحفظها في حكم الصحيح بالنسبة لنتائجها ، وليس هذا بما له في التفرع نظائر فإن الشرع الفرنسي يميز شبكة الغرض والأبرام أثناء الأحكام النهائية محافظة على كيان القانون دون أن تمس النتائج التي ترتبت عليها .

٥ - وحيث أن الإبطال المحافظة على كيان الدستور يترتب عليه قطع كل شك بالنسبة لعدم دستوريتها مثل تلك المراسم ومنع كل تأويل يتخذ لدستوريتها ويكون ذلك تحذيراً للسلطة التنفيذية من العودة إلى الوقوع في مخالفات الدستور ويوسع دائرة سلطانها بغير حق .

وحيث أن اتجاه السلطة التشريعية إلى استيفاء النتائج التي ترتبت على تلك المراسم إنما هو الرغبة منها في المحافظة على السكينة للنفوس واتمهيد الصفاء بعد الخصومة التي نشأت من تعطيل الحياة النيابية واعتصاب السلطة التنفيذية لحقوق السلطة التشريعية وهو الاتجاه يدعو إليه الضرورة القصوى والمصلحة العامة التي يجب على كل سلطة أن تشدها في جميع أعمالها .

٦ - وحيث أنه تطبيقاً لهذه المبادئ ترى هذه اللجنة ما رأته لجنة الشؤون الدستورية لمجلس النواب وأقرها عليه جلسها وهو ما يأتي :

أولاً - أن جميع المراسم بقوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب الذي حصل في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً احتراماً لأحكام الدستور . (تصفيق) .

ثانياً - أن حكم هذا البطلان يسرى على نتائج المراسم بقوانين المينة بالكشف المرافق لهذا مما كان خاصاً بالانتخابات أو لم يطبق إلا الآن أو تضمن نصوصاً أسرى على أحكام انتهائية بمقتضى مكتسبة .

ثالثاً - أنه فيما عدا ذلك من المراسم بقوانين يصدر قانون يصحها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد مجلسي الشيوخ والنواب عدم الموافقة عليه . ومن المتفق عليه أن الحكومة مستقدم للجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

رابعاً - منعا لتكرار إصدار مثل هذه المراسم يجب التسجيل بوضع القانون المخار إليه في المادة ٦٨ من الدستور وتضمنه نصاً بمطابقة من يتعرض من وزراء الدولة في المستقبل لاستصدار مثل تلك المراسم بقوانين ، ومن المتفق عليه أن الحكومة مستقدم للبرلمان بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

(تصفيق) .

خامساً - أن يصدر قانون بالصفو الشامل عن الإجراءات التي تكون قد وقعت بمنايعة تنفيذ المراسم بقوانين التي رأى سريان حكم البطلان على نتائجها . ومن المتفق عليه أن الحكومة مستقدم للجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون تعيين فيه هذه الإجراءات .

كشف بيان المراسم والقوانين التي يسرى حكم البطلان على نتائجها

(أولاً) مراسيم بقوانين خاصة والانتخابات

١ - المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٢ وقدم ٤ لسنة ١٩٢٤ والممنوع بالوقائع المصرية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بالعدد ١١٧ (غير اعتيادي) .

٢ - المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بشأن نشرات توزيع الانتخاب والممنوع بالوقائع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بالعدد ٣ (غير اعتيادي) .

(ثانياً) مراسيم بقوانين لم تطبيق لآن

أو تضمنت نصوصاً تسمى على أحكام انتهائية يخفوق مكتسبة

١ - المرسوم الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات الأهل لخاصة بجرائم النشر والمنشور بالوقائع المصرية في ١٣ يولييه سنة ١٩٢٥ بالعدد ٦٩

٢ - المرسوم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى هي المادة الثالثة مكررة والمنشور بالوقائع المصرية في ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ بالعدد ٥٤

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟
أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقر الموافقة على رأى اللجنة .

رقت بالجلسة بموافقة المجلس السابعة والتاسع والستة والخامسة والثلاثين مساءً على أن يعود للاعتماد يوم الاثنين ١٥ صفر سنة ١٣٤٥ (٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦) الساعة السابعة مساءً

٣ - المرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بتعديل مواعيد جديدة لانتخاب المتدوين وأعضاء مجلس النواب ولدعوة مجلس النواب للاجتماع والمنشور بالوقائع المصرية في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بالعدد ٧ (غير اعتيادي) .

٤ - المرسوم الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بفتح ميدان الترشيح لعضوية مجلس النواب في بعض دوائر الانتخاب والمنشور بالوقائع المصرية في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بالعدد ١٤ (غير اعتيادي) .

٥ - المرسوم الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة ٤٦ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المتعلقة بقانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ والمنشور بالوقائع المصرية في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بالعدد ٢٤

٦ - المرسوم الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٥ بإيقاف عمليات الانتخاب والمنشور بالوقائع المصرية في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٥ بالعدد ٣٥ (غير اعتيادي) .

٧ - المرسوم الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب والمنشور بالوقائع المصرية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالعدد ١١٨ (غير اعتيادي) وهو المرسوم الذي قرر مجلس النواب بجلسته ١٢ يولييه سنة ١٩٢٦ أنه يطل بطلاة أصليا .

ملحق رقم ١

كشف من أعمال المحاكم المختصة في القضايا عن الثلاث السنوات الأخيرة

المدة	قضايا متأنة من العام الماضي	قضايا جديدة	حقة	قضايا انتهت	قضايا باق
تابع (١) القضايا المدنية					
١٩٢٢-١٩٢٣	٥٦	٢٤٧٩	٢٥٣٥	٢٤٨٩	٤٦
١٩٢٣-١٩٢٤	٤٦	٢٥٠٥	٢٥٥١	٢٥١١	٤٠
١٩٢٤-١٩٢٥	٤٠	٢٨٣٠	٢٨٧٠	٢٨٤٢	٢٨
١٩٢٢-١٩٢٣	٢٦٩	١٦٥	٤٣٤	١٤٤	٢٩٠
١٩٢٣-١٩٢٤	٢٩٠	٢٠٥	٤٩٥	١٧٧	٣١٨
١٩٢٤-١٩٢٥	٣١٨	٢٠٥	٥٢٣	٢٢٠	٣٠٣
١٩٢٢-١٩٢٣	٤٥٩	٤٣٠	٨٨٩	٢٧٠	٥١٩
١٩٢٣-١٩٢٤	٥١٩	٤٧٣	٩٩٢	٤٤٧	٥٤٥
١٩٢٤-١٩٢٥	٥٤٥	٥٤٩	١٠٩٤	٤٨٧	٦٠٧
(٢) مسائل جنائية					
١٩٢٢-١٩٢٣	١١٢	٤٠٤٨	٤١٦١	٤٠٧٦	٨٥
١٩٢٣-١٩٢٤	٨٥	٤٨٩٦	٤٩٨١	٤٨١٢	١٦٩
١٩٢٤-١٩٢٥	١٦٩	٥٨٦٣	٦٠٣٢	٥٩١٣	١١٩
١٩٢٢-١٩٢٣	١٥٥	٢٤٥	٤٠٤	١٩٢	٢١٢
١٩٢٣-١٩٢٤	٢١٢	١٥٩	٣٧١	١٨١	١٩٠
١٩٢٤-١٩٢٥	١٩٠	٢٨٩	٤٧٩	٢٤٩	٢٣٠

المدة	قضايا متأنة من العام الماضي	قضايا جديدة	حقة	قضايا انتهت	قضايا باقية
أولاً - محكمة الاستئناف					
(١) القضايا المدنية					
١٩٢٢-١٩٢٣	١١٤٩	١٤٩١ (١)	٢٦٤٠	١٣٦٩ (٢)	١٢٧١
١٩٢٣-١٩٢٤	١٢٧١	١٤٤١	٢٧١٢	١٣٤٨	١٣٦٤
١٩٢٤-١٩٢٥	١٣٦٤	١٤٨٦	٢٨٥٠	١٥٤٣	١٣٠٧
(٢) القضايا الجنائية					
١٩٢٢-١٩٢٣	—	٣٩	٣٩ (٣)	٣٨ (٤)	١
١٩٢٣-١٩٢٤	١	٩٦	٩٧	٩٤	٣
١٩٢٤-١٩٢٥	٣	٣١٠	٣١٣	٣١٠	٣
ثانياً - المحاكم الابتدائية					
(١) القضايا المدنية					
١٩٢٢-١٩٢٣	٧٦٥٢	٢٣٣٩٠	٣١٠٤٢ (٥)	٢٤٣٢٩ (٦)	٦٧١٣
١٩٢٣-١٩٢٤	٦٧١٣	٢٦٦٩٩	٢٩٤١٢	٢٤٥٢١	٦٨٩١
١٩٢٤-١٩٢٥	٦٨٩١	٢٣٩٦٧	٣٠٨٥٨	٢٣٦٩٣	٧١٧٥

- (١) يدخل ضمنها طلبات التسجيل والمعارضات .
 (٢) القضايا المضمومة والمسطرة .
 (٣) قضايا المعارضات والاستئناف من الأحكام الجزائية .
 (٤) المستأنف والقبض والإبرام .
 (٥) القضايا الجزائية والاستئنافات الجزائية والمعارضات وطلبات التسجيل .
 (٦) الاستئناف الجزائي والقضايا المضمومة والمسطرة .

ملحق رقم ٢

كشفت عن أعمال محكمة الاستئناف الأهلية في القضاء الجنائية ابتداء من سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ لغاية سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦ بما في ذلك أعمال محكمة استئناف أسيوط من تاريخ تشكيلها لغاية أبريل المذكور

السنة	أقضايا مأثورة من السنة الماضية	أقضايا جديدة	الجلسة المسموعة	أقضايا حكومتها	باق لغاية السنة الماخيرة
١١ — ١٩١٣	٥٤	٢٤٨٢	٢٥٢٦	٢٥٠٤	٣٢
١٥ — ١٩١٤	٣٢	٢٥١٨	٢٥٥٠	٢٥٣٣	١٧
١٦ — ١٩١٥	١٧	٢٥٣٧	٢٥٥٤	٢٥٢٥	٢٩
١٧ — ١٩١٦	٢٩	٢٤٩٣	٢٤٢٢	٢٤٨٣	٣٩
١٨ — ١٩١٧	٢٩	٢٣٩٥	٢٤٢٤	٢٤٨٢	٥٢
١٩ — ١٩١٨	٥٢	٢٢٨٣	٢٣٣٥	٢٢٠٩	١٢٦
٢٠ — ١٩١٩	١٢٦	٢٥٣٩	٢٦٦٥	٢٥٨٣	٨٢
٢١ — ١٩٢٠	٨٢	٤٠٣١	٤١١٣	٣٦١٠	٥٠٣
٢٢ — ١٩٢١	٥٠٣	٤٣٦٨	٤٨٧١	٣٣٦٨	١٥٠٣
٢٣ — ١٩٢٢	١٥٠٣	٣٦٥٩	٥١٦٢	٣٦٣١	١٥٣١
٢٤ — ١٩٢٣	١٥٣١	٣٤٢٥	٤٩٥٦	٣٤٠٥	١٥٥١
٢٥ — ١٩٢٤	١٥٥١	٣٢٨٥	٤٨٣٦	٣٠٥٧	١٧٧٩
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦	١٧٧٩	١١٧٤	٢٩٥٣	١٧٤٦	١٢٠٧

كشفت عن أعمال محكمة الاستئناف في القضايا المدنية من سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ لغاية سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦

السنة	أقضايا مأثورة من العام الماضي بالإضاف	أقضايا جديدة	الجلسة المسموعة	أقضايا انتهت	أقضايا باقية في آنوالس
١٩١٣ — ١٩١٤	٨٩٢	١١٩٥	١٣٢٩	٣٤١٦	١٢٩٠
١٩١٥ — ١٩١٦	٩٧٩	١١٥٠	١٣٢٣	٣٣٤٩	١٠٩٨
١٩١٦ — ١٩١٧	١٠٩٨	٦٧٩	١٢٥٠	٣٠٢٧	١٠٤٩
١٩١٧ — ١٩١٨	١١٢٣	٨٥٥	١٠١٨	٢٩٩٦	٩٣١
١٩١٨ — ١٩١٩	١١٠٣	٩٣١	١١٥٠	٣١٨٤	٩٠٨
١٩١٩ — ١٩٢٠	١١٥١	٩٠٨	٨٤٤	٢٩٢٣	٦٩٤
١٩٢٠ — ١٩٢١	١١٦١	١٠٦٨	١١٢٢	٣٣٦١	٩٠٢
١٩٢١ — ١٩٢٢	١٢٢١	١٢٣٨	١٢٠٣	٣٦٦٢	٨٢٧
١٩٢٢ — ١٩٢٣	١٢٣١	١٢٧٦	١٢٠٩	٤١٧٣	١٥٧٦
١٩٢٣ — ١٩٢٤	١٢٧٦	١٢٣١	١٢٠٩	٤٤٥١	١٨٩٣
١٩٢٤ — ١٩٢٥	١٢٨٣	١٢٤٠	١٢٣١	٤٧٦٦	٢٠٣٥
١٩٢٥ — ١٩٢٦	١٢٨٣	١٢٤٠	١٢٣١	٤٧٦٦	٢٠٣٥
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦	١٢٤٠	١٢٤٠	١٢٣١	٤٧٦٦	٢٠٣٥

ملحق رقم ٣

كشف بأعمال الحاكم الابتدائية في الجمع والمخالفات المستأنفة
من سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦

السنة	ضحايا ثانوية من العام الماضي	ضحايا جديدة	جملة	ضحايا سكن فيها	ضحايا باقية
-------	---------------------------------	-------------	------	-------------------	-------------

جميع مستأنفة

١٩١٣ - ١٩١٤	٢٢٢٢	٢٤٦٨٢	٢٦٩٠٤	٢٤٦٥٠	٢٢٥٤
١٩١٤ - ١٩١٥	٢٢٥٤	٢٦٠٨٧	٢٨٢٤١	٢٥٨٢٥	٢٥١٦
١٩١٥ - ١٩١٦	٢٥١٦	٢٤٥٢٨	٢٧٠٤٤	٢٤٨٢٣	٢٢٢١
١٩١٦ - ١٩١٧	٢٢٢١	٢٣٩٦٤	٢٦١٨٥	٢٣٢٩٦	٢٨٨٩
١٩١٧ - ١٩١٨	٢٨٨٩	٢٢٠٠٢	٢٤٨٩١	٢٢٣٢٢	٢٥٦٩
١٩١٨ - ١٩١٩	٢٥٦٩	١٨٩٧٩	٢١٥٤٨	١٨٠٦٣	٣٤٨٥
١٩١٩ - ١٩٢٠	٣٤٨٥	٢٧٦٢٨	٣١١١٣	٢٦٠٧٨	٥٠٣٥
١٩٢٠ - ١٩٢١	٥٠٣٥	٢٧٦٠٣	٣٢٦٢٨	٢٧٣٦٤	٥٢٧٤
١٩٢١ - ١٩٢٢	٥٢٧٤	٢٧٤٦٦	٣٢٧٤٠	٢٧٦٩٦	٥٠٤٤
١٩٢٢ - ١٩٢٣	٥٠٤٤	٣١٧٥٥	٣٦٩٩٩	٣١٢٧٣	٥٥٢٦
١٩٢٣ - ١٩٢٤	٥٥٢٦	٣٤٢٢٠	٢٩٨٤٦	٣٢١٩٩	٧١٤٧
١٩٢٤ - ١٩٢٥	٧١٤٧	٣٩٨٠٤	٤٦٩٥١	٣٧٣٣٦	٩٦١٥
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦	٩٦١٥	٢٤٨١٣	٣٤٤٢٨	٢٦٣٧٩	٨٠٤٩

مخالفات مستأنفة

١٩١٣ - ١٩١٤	٨٢	١٣٥٩	١٤٤١	١٣٤٩	٩٢
١٩١٤ - ١٩١٥	٩٢	١٠٠٩	١١٥١	١٠٦٩	٨٢
١٩١٥ - ١٩١٦	٨٢	١١٣٨	١٢٢٠	١١٤١	٧٩
١٩١٦ - ١٩١٧	٧٩	١٥٥٢	١٦٣١	١٥٠٠	١٢٦
١٩١٧ - ١٩١٨	١٢٦	٢٢٠٥	٢٣٣١	٢٢٣٢	٩٩
١٩١٨ - ١٩١٩	٩٩	١٤٠٠	١٤٩٩	١٣٢٣	١٧٦
١٩١٩ - ١٩٢٠	١٧٦	٢٦٨٨	٢٣٧٤	٢٠١٧	٣٥٧
١٩٢٠ - ١٩٢١	٣٥٧	٢٣٠٣	٢٦٦٠	٢٢٣٩	٤٢١
١٩٢١ - ١٩٢٢	٤٢١	٢٣٢٢	٢٧٢٣	٢٢٧٠	٤٧٣
١٩٢٢ - ١٩٢٣	٤٧٣	٢٦٠٤	٢٦٥٢	٢٤٩٩	٣٢٠
١٩٢٣ - ١٩٢٤	٣٢٠	٢٨٥٨	٣٤٨٨	٢٧٥٥	٣٢٣
١٩٢٤ - ١٩٢٥	٣٢٣	٣٣٩٩	٤١٢٧	٣١٠٢	١٠٢٠
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦	١٠٢٠	٣٤٥١	٤٢٧١	١٩١٢	١٥٥٩

كشف عن أعمال الحاكم الابتدائية الأهلية في القضاء المدنية الكلية
والمستأنفة من سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦

السنة	ضحايا ثانوية من العام الماضي	ضحايا جديدة	الجملة الاصولية	ضحايا انتبت	ضحايا باقية لغاية العام الماضي
-------	---------------------------------	-------------	--------------------	----------------	-----------------------------------

ملحق ابتدائي

١٩١٣ - ١٩١٤	٣٥٤٥	٥٧٧٣	١٢٣٨٨	٦١١٩	٢٤٢٤
١٩١٤ - ١٩١٥	٣٤٢٤	٥٧٤٥	١٠٨٩٨	٥٥٧٢	٣٠٠٩
١٩١٥ - ١٩١٦	٣٠٠٩	٤٦٠١	٩٩٢٧	٤٩٥٢	٢٣٥٠
١٩١٦ - ١٩١٧	٢٦٢٠	٤٩٩٣	٩٩٦٨	٤٦٣٧	٢١٥٧
١٩١٧ - ١٩١٨	٢١٥٧	٣١٧٤	٤٨١٠	٤٣٤٢	٢١٨١
١٩١٨ - ١٩١٩	٣٦١٨	٤١٨٣	٩٩٨٢	٤٣٢١	٢٢٢١
١٩١٩ - ١٩٢٠	٢٢٣١	٤٢٢٠	٦٥١٣	٤٦٧٥	٢٦٨٠
١٩٢٠ - ١٩٢١	٢٦٨٠	٥٧٠٩	١٥٤٣٨	٥٩٦٩	٢٦٤٥
١٩٢١ - ١٩٢٢	٢٦٤٥	٦٨٢٤	١٦٧١١	٧٠٣٢	٢٧٠٤
١٩٢٢ - ١٩٢٣	٢٧٠٤	٦٩٥٥	١٦٦٦١	٦٤٣١	٢٨٨١
١٩٢٣ - ١٩٢٤	٢٨٨١	٦٣٥٠	١٥٥٧٠	٧٠٤٠	٢٨٧٥
١٩٢٤ - ١٩٢٥	٢٨٧٥	٥٦٥٥	١٤٣٩٩	٦٨١٠	٢٥٧٧
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦	٢٥٧٧	٥٠١٢	١٠١٠٩	٣٤٩١	٢٠٩٥

ملحق مستأنف

١٩١٣ - ١٩١٤	١٤١٨	١٢٢٨	٤٧٨٧	٨٠٢٣	١٥١٥
١٩١٤ - ١٩١٥	١٥١٥	١٢٣٦	٣٨٦٣	٧٦١٤	١٤٥١
١٩١٥ - ١٩١٦	١٤٥١	١٧١٤	٣٩٨٤	٧٠٧٥	١٠٥٤
١٩١٦ - ١٩١٧	١٠٥٤	٢٠٣٧	٤٢٣٧	٤٢٠٨	٨٤٤
١٩١٧ - ١٩١٨	٨٤٤	٣٢٦٦	٤٥٤٨	٤٦٠٨	٨١١
١٩١٨ - ١٩١٩	٨١١	٤٠٠٤	٤٠٠٤	٣٣٧٥	١١٢٣
١٩١٩ - ١٩٢٠	١١٢٣	٣٣٧٥	٤٠٠٤	٤١٩٢	١١٨٠
١٩٢٠ - ١٩٢١	١١٨٠	٤١٩٢	٤٠٠٤	٤٠٠٤	١٢٥٢
١٩٢١ - ١٩٢٢	١٢٥٢	٤٠٠٤	٤٠٠٤	٤٠٠٤	١٢٥٢
١٩٢٢ - ١٩٢٣	١٢٥٢	٤٠٠٤	٤٠٠٤	٤٠٠٤	١٢٥٢
١٩٢٣ - ١٩٢٤	١٢٥٢	٤٠٠٤	٤٠٠٤	٤٠٠٤	١٢٥٢
١٩٢٤ - ١٩٢٥	١٢٥٢	٤٠٠٤	٤٠٠٤	٤٠٠٤	١٢٥٢
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦	١٢٥٢	٣٨٨٦	٤٠٠٤	٣٨٨٦	١١١٤

ملحق رقم ۴

كشف عن أعمال المحاكم الجزئية في القضايا المدنية من سنة ١٩١٣-١٩١٤ لغاية ١٩٢٤-١٩٢٥ ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦

السنة	قضايا مطبوعة من العام الماضي		جديدة قضايا	الاجل المصوبة	قضايا انتهت	قضايا باقية في آجالها	
	بالأجاف	بالقضايا				بالقضايا	بالأجاف
١٩١٣ - ١٩١٢	٢٢ - ٩١	٢٢٠٩٢	٩٨١٩٩	١٢٣٨٢	١ - ٨٩٤١	١٦ - ٥٨	١٧٨٨٣
١٩١٥ - ١٩١٤	١٧٨٨٣	(١) ١٦ - ٤٢	١٤ - ٨٩٣	١٤٣٨١	١٤ - ٣٣٣	١٧٧١٧	١٦٠٦٣
١٩١٦ - ١٩١٥	١٦٠٦٣	١٧٧١٧	١٣٣٣٣	١٢٣٢٤	١٣٦١٧	١٦٦٢٩	٢٢١ - ٨
١٩١٧ - ١٩١٦	١٤١ - ٨	١٦٣٦٩	١١٤٥ - ٥	١٢٦٢٤	١١٤٢١	١٨٤٢٤	٢٢٢٩٧
١٩١٨ - ١٩١٧	٢٢٢٩٧	١٨٤٢٤	١ - ١٢٣٠	١٣٣٩١	١ - ٢٨٨١	١٧١١٣	١١٤٤٢
١٩١٩ - ١٩١٨	١١٤٤٢	١٧١١٣	٨٩٥ - ٥	١٣٨٥٠	٨٩٣٢٢	٢٢٦٦١	٢٥٠ - ٧
١٩٢٠ - ١٩١٩	٢٥٠ - ٧	٢٢٦٦١	١١ - ٥٩٦	١٤٣٧٤	١٤ - ٣٨٨	٢٢٦٢٢	١٤٣٥٣
١٩٢١ - ١٩٢٠	١٤٣٥٣	٢٢٦٢٢	١٤٤٤٤	١٣٨٨١	١٤ - ٣٩٩	٢١٤٦٧	٢٤٣١٠
١٩٢٢ - ١٩٢١	١٤٣١٠	٢١٤٦٧	١٥٦ - ٦٥	٢ - ١٨٤٢	١٥٥٧٥	٢٢٦٦٢	١٤٣٠٥
١٩٢٣ - ١٩٢٢	١٤٣٠٥	٢٢٦٦٢	١٥٥٣٣٣	٢ - ٢٢٩٤	١٥٥١٥	٢٣٧ - ٦	٢٢٢٧٣
١٩٢٤ - ١٩٢٣	١٢٤٧٣	٢٣٧ - ٦	١٤٣٧٢	١٤٥٤١	١٤٣٧ - ٦	٢٣٥١١	١٣٢٤٣
١٩٢٥ - ١٩٢٤	١٣٤٧٣	٢٣٥١١	١٤٣٣٣٣	١٥ - ٦٥٦	١٥٥٥٥	٢١٧٦٦	١٣٣٥٥
من نوفمبر سنة ١٩٢٥	٢٣٥٥	٢١٧٦٦	٨٧ - ٧٩	١٣٦١٠	٩٣٣٧٢	٢٦ - ٥٤	١٢٤٦٩

(١) السبب في اختلاف القضايا بالمدارة بالبلديات من السنة التي قبلها الخفاء بحكمة الرئيس في السنة المذكورة وبسببها تحت حكم السلطة العسكرية .

كشف عن أعمال المحاكم الجزائية والمركزة في مواد الجمع والمخالفات عن الملتحقين سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ للغاية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ للغاية أبريل سنة ١٩٣٦

[illegible]

ملحق رقم ٥

كشف عن المتهمين الذين حبسوا احتياطيا وأحيلوا على المحاكم الجزئية
من سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦

السنة	من يوم الـ ١٤ إلى شهر	من ١٥ يوما إلى شهر	لغاية شهرين	لغاية ثلاثة أشهر	أكثر من ذلك
مدة الحبس الاحتياطي التي قضاهما أشخاص حكم عليهم بالعقوبة					
١٩٢٠-٢١	١٤١٨	٤٩٧٨	٢٨٤٥	١٩١	٣٢
١٩٢١-٢٢	١١٦٣	٥٣٥٥	٢٦٥١	١٦٧	٣٢
١٩٢٢-٢٣	١٤٢٣	٦١٨٠	٢٢٨٩	١٣٠	١٧
١٩٢٣-٢٤	١٨٢٧	٦٩٩٨	٢٣٩٦	١١٦	٢٨
١٩٢٤-٢٥	٢٦٢٤	٨٢٢٢	٣٠٦٠	١٧٨	١٩
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦	٢١٠٧	٤٥٢٢	١٣٠٤	١٣٦	١٠
مدة الحبس الاحتياطي التي قضاهما أشخاص حكم عليهم بالبراءة					
١٩٢٠-٢١	١٨٩	٦١٠	٣٤١	١٥	٦
١٩٢١-٢٢	١٧٥	٦٢٦	٣٠٧	٤٢	٣
١٩٢٢-٢٣	٢١٠	٦٨٣	٢٩٧	١٩	١
١٩٢٣-٢٤	١٨٩	٦٤٠	٢٨٩	٢٠	١
١٩٢٤-٢٥	٣١٨	٦٤٩	٢٦١	١٣	٢
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦	٢٠٣	١٨٢	٥٠	٢٢	٣

كشف عن المتهمين الذين حبسوا احتياطيا وأحيلوا على المحاكم الجنائية
من سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦

السنة	أقل من شهرين	من شهرين إلى أقل من أربعة	من أربعة شهور إلى أقل من خمسة	من خمسة شهور فأكثر
١ - المتهمون حكم عليهم بالعقوبة				
١٩٢٠-٢١	٥٦٦	١٣٧٧	٧٤٧	١٢٧٥
١٩٢١-٢٢	٤٤٧	٧٩٣	٦٧٧	١٤١٥
٢ - المتهمون ببراءة				
١٩٢١-٢٢	٢٣٣	٥٣٤	٢٩٧	٥٦٠
١٩٢٢-٢٣	٢٤٣	٢١٩	١٥٤	٥٧٥
السنة	أقل من شهرين	من شهرين إلى أقل من أربعة	من أربعة شهور إلى أقل من خمسة	من خمسة شهور فأكثر
١ - المتهمون حكم عليهم بالعقوبة				
١٩٢٢-٢٣	٤٢٨	٧٦٢	١٠١٣	٥٦٤
١٩٢٣-٢٤	٤١٩	٦٨٢	٨١٤	٤٩٥
١٩٢٤-٢٥	٣٧٩	٧٢٤	٧٤٤	٤٠٢
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦	٢٠٣	٣٦٨	٤٦٩	٢٨٩
١٢٤	٥٠	١٤١	٢٨٩	١٤١
٢ - المتهمون ببراءة				
١٩٢٢-٢٣	٣٠١	٢٤٠	٢٦٩	١٣٧
١٩٢٣-٢٤	٣٠٨	٢٥٩	٢٣٨	١٣٢
١٩٢٤-٢٥	٣٠١	٢٦٨	١٥٧	٩٢
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦	١٨٠	١٠٩	١٢٥	٧٢
١١٤	٢٠	٧٢	١٢٥	٧٢



مضبطة الجلسة الثامنة والعشرين

المتعددة علنا في يوم الاثنين ١٥ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

انه لمناسبة عرض ميزانية وزارة الخارجية على المجلس أرجو اتكم بالتخصيص لحضرة صاحب السعادة ابراهيم وجيه باشا وكيل الوزارة وصاحي العزة صالح عادل بك مدير الادارة المالية ومحمد وجيه بك مدير ادارة الشؤون السياسية والتجارية بالحضور بالمجلس أثناء نظر هذه الميزانية لتقديم ما قد يطلب من البيانات .

وتفضلوا دوتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الخارجية

ثروت

نعمرا في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة الماضية ؟

أصوات : لا .

صدق المجلس على محضر الجلسة الماضية .

على السؤال الموجه الى حضرة صاحب المالى وزير المواصلات من حضرة الشيخ ابراهيم يوسف خطا الله عن الالتحاق الخاوس بتوسيع ميناء بور سعيد وهذا نصه :

هل بين الحكومة وشركة قناة السويس اتفاق خاص بجميع ميناء بور سعيد وإنشاء أرصفة بها لرسو البواخر عليها لتمكينها من إجراء عملية الشحن والتفريغ من على الأرصفة كما هو الحال في ميناء الإسكندرية ، وإذا كان ذلك صحيحا فما هي المدة المقررة لانتهاء هذا العمل ، وما هي الاحياطات المتصوص عليها بالشروط اذا حصل اجماع أو استئذان عن الأثناء .

هذا ما أرجو الاجابة عليه ، وتفضلوا بقبول فائق احترامى

٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ ابراهيم يوسف خطا الله

حضرة صاحب المالى محمد محمود باشا (وزير المواصلات) — عقد بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس اتفاق في أول فبراير سنة ١٩٠٢ جاء في المادة العاشرة منه أنه بناء على طلب الحكومة المصرية أخذت شركة القنال على ماتها أن تنفق على جميع أعمال التوسيع في ميناء بور سعيد التي يستلزمها تقديم الحركة التجارية وأنه يتفق بالقرعة ألف طن من طيعة تلك الأعمال وتمكينها وأهليتها وترتيب شحونها وتفصيل ذلك التنفيذ على أنه يجب عليها أن تجعل الميناء بحيث تكفى لحاجات التجارة وأن تريد في توسيعها كلما ازدادت تلك الحاجات .

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والبقية الخامسة مساء برئاسة حضرة

صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء من كل من حضرات أصحاب الدولة والممالى والسعادة والوزراء : اسماعيل سرى باشا ، أحمد زيور باشا ، أحمد ذوالفقار باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، محمد قصي بك ، محمد عبد اللطيف افندى ، عبد الزحم صبرى باشا ، محمد افلاطون باشا ، حبيب قلوذىوس باشا ، عبد العظيم المصرى بك ، سعيد فهمى الروبى بك ، محمد محمود خليل بك ، السيد حسين القصبي ، الأبالر كاس ، الفريق موسى نواد باشا ، راضى عطية بك ، محمود محمد حسن الشنودى باشا ، أحمد تيمور باشا ، أحمد الشربى باشا ، (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرة السيد نوهد بك وأحمد مصطفى بك (متنذران من جلسة اليوم) .

وحضرة لويس اخنوخ فانوس افندى وابراهيم الهامرى بك (متنذران من جلستى اليوم والغد) .

وحضرات : حيان محمد بك ، محمد طلعت حرب بك ، الدكتور مودى آل جرجس مودى افندى ، حسين عبد النصار بك ، حسن أحمد البلبسى بك ، محمد زكى عبد الرازق بك ، محمود الأكرى باشا ، (متنذرون من جلسات هذا الأسبوع) .

ونائب كل من حضرات : أحمد نواد عزت باشا ، بولس حنا باشا ، يحيى ابراهيم باشا ، محمد ابراهيم والى بك ، الشيخ حسين والى ، سمعان فريال القمص بك .

وحضر في مقاعد الوزراء حضرة صاحب الدولة عبد الحالى ثروت باشا ووزير الخارجية ومعه حضرة صاحب السعادة ابراهيم وجيه باشا وكيل وزارة الخارجية وصاحي العزة صالح عادل بك مدير الادارة المالية ومحمد وجيه بك مدير ادارة الشؤون السياسية والتجارية ، وحضرة صاحب المالى مرقس حنا باشا ووزير المالية وحضرة صاحب المالى محمد محمود باشا ووزير المواصلات .

تولى السكرتيرة البرلمانية كل من حضرات : عبد الفتاح ربحى افندى ، على عبد الرازق بك ، محمد احمد الشريف بك ، الشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

على كتاب من دولة وزير الخارجية وهذا نصه :

وليس لهذه الأعمال بروجرام معين أو مدته محددة فإن الاتفاق المتكتم لا يتسبب أجله إلا ابتداء الانبازاى فى سنة ١٩٦٨

وسى الآن كانت الشركة قائمة بالواجب الذى تعهدت بالقيام به وصى
رسل الى الحكومة الرسم التفصيلى للأعمال الجديده لىاء الذى تعده سنويا
لمجلس ادارتها ولم ترفع للحكومة أى شكوى عن عدم كفاية أعمال التوسيع
ليكون هناك عمل للبحث فى وسائل تنفيذ الواجب المذكور .

حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله — هل يعلم معالى الوزير أن حالة
مدينة بورسعيد الآن متاحة لأن العمل فى هذا المشروع موقوف وفى تركه
الأمر لشركة تعطيل لا يمكن معه أن تنفذ الأعمال اللازمة فى وقت لائق
فأرجو معالى الوزير أن يبحث شركة الفثال على الإسراع فى العمل حتى تروج
حالة المدينة التجارية لأنها أصبحت فى التدهور .

معالى محمد محمود باشا (وزير المواصلات) — ما هو المشروع الذى يشير
إليه حضرة العضو ؟

حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله — مشروع إنشاء أرصفة ميناء
بورسعيد .

معالى محمد محمود باشا (وزير المواصلات) — ليس عندى ما أزيد على
الجواب السابق غير أن أقول أن الشركة ترسل للحكومة فى كل سنة رسما عن
العمل والحكومة توافق عليه ولم يتقدم الآن شكوى فى هذا الصدد .

حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله — ليس هم أهل المدينة الذين
لم أن يرفعوا شكواهم . فهناك استعم أقدم شكوى وأرجو من معالى الوزير
العمل على سرعة تنفيذ المشروع .

معالى محمد محمود باشا (وزير المواصلات) — سنبر هذه المسألة كل رعاية .
أبلغ المجلس السؤال الموجبه الى حضرة صاحب المطلب وزير المواصلات
من حضرة رزق شيمان شيعر بك عن إنشاء سبلك زراعية بمركز المحلة
الكبرى وهذا نصه :

سبق أن حصلت الحكومة منذ ثلاثين سنة تقريبا من أهالى مركز
المحلة الكبرى مديرية الغربية أموالا على ذمة إنشاء سبلك زراعية وقد قامت
بإنشاء القليل منها فلم يتقدم تلك الطرق الا قليل من البلاد وترك الكثير من
القرى مثل لمبشيط ودونشر والمكياتم وبقيها بدون طرق زراعية تربطها ببعضها
وبيندها المحلة الكبرى بالرغم من قيامها ببلغ النفقات اللازمة لإنشاء تلك
الطرق التى لا يفتقر على معالكم ما تشبه من كسول المواصلات واستيغاب
الأمن ورواج التجارة وزيادة العمران وسهولة انفاذ هذه البلاد فى أحوال
كثيرة كالخراش التى كثرت فى المدة الأخيرة .

فهل لمعالى وزير المواصلات أن يفتبرعا عما تم فى أمر هذه الأموال وهل
تنوى الحكومة القيام بعمل تلك الطرق . وإذا كان الرد بالإيجاب ففى

وتفضلوا جلالكم بقوله لائق الأسترام ما

تحريرا فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٦ رزق شيمان شيعر
عضو المجلس

محمد محمود باشا (وزير المواصلات) — أرجو تأجيل الأجابه على هذا
السؤال أسبوعا .

وافق المجلس على ذلك .

وهنا انصرف معالى محمد محمود باشا وزير المواصلات .

تلى السؤال الموجبه الى حضرة صاحب المطلب وزير المالية من حضرة
صاحب المدة محمد طوى الجزائر بك وكيل المجلس عن حواء المباني بشبين
الكوم وهذا نصه :

ترامى لجنة جرد المباني فى شبين الكوم فى العام الماضى أن المباني التى
سبقتها قد تساعلت بعض التساهل فى احصاء المباني فزادت عدد المباني
المقدر أخذ الموائد عليه نحو السبعائة مع صغر المدينة ، وهى مثالا فاحشة ،
لأن كثيرا مما زادت فى هذا البلد موجود فى الواقع ضمن مبان أخرى تنفع
عليها الموائد من قديم .

ثم رأت أن تضاهى الموائد المفروضة مع أن المباني لم تتغير ولم يزد
عليها شئ .

وأتأت أيضا أن تربط عوائد ثلاث سنين ماضية بجمعها غرامة على الملاك ،
وهم فقراء ، سواء منهم من كان يبيع الموائد ، ومن ادخلته ضمن ذاتها مع
شدة فقره وسوء حاله عشه أو كونه الذى يؤويه . ومع أن الذنب فى جميع
هذه الحالات ليس ذنب الملاك حتى يتأخروا بتلك الغرامات الناجمة من جهة
ومضاعفة الموائد عليهم من جهة أخرى . وكلنا يعلم أن الأمر فى الماضى كان
موكولا لبلان تقدير الموائد التى صنعت مطلق الحرية فى التقدير والاحصاء .

ولقد وصلت الفرامة التى فرضتها فى العام الماضى ببلغ تقدير الموائد على
ملاك شبين الفقراء نحو ثمانمائة جنيه . وذلك خلاف المبلغ الجسم الذى
زادته على الموائد حتى أزيدت من كان يبيع مائة مثلا ببلغ مائتين . فهذا
المسئ (عمارة السقا) بشبين لم يكن يبيع عوائد مطلقا لأن كونه صغير
ولأنه لا يملك أن يبيع شيئا أزيدته ببلغ مائتى قرش عوائد وغرامة ثلاث
سنيين ، وعشه قد لا يساوى ضعف هذا المبلغ ، أزيدته بذلك حتى اضطر
الرجل أن يبيع قربته لي دفعه وليتمكن من تقديم شكايته فى المياد القانونى .
وهو الآن يتظلم لرحمة من الله والمعلم من الوزير . وهذا المسئ (عبدالطريف
البرجى) كان يبيع فى سنة ١٩٦٧ ٥٠ قرشا زادت فى سنة ١٩٦٠ حتى صارت
مائة وفى هذا العام جعلوها مائة وستين ثم ضاعفوا عليه هذا المبلغ
وذلك خلاف غرامة الثلاث سنين وقدرها ٩٥ قرشا مع أن مثله مائة
سنة ١٩٦٠ من ريد شيئا . ومنظوما فى سوء الحال الحاج سيد أبو حامر ومات
لأحمى أحاسهم .

جيدته أمثلة ما يملك الوزير منها يبيع مبلغ العظم الفادح الذى وقع على
أولئك المساكين . وهم فى الواقع لا يتقاضى من أيهم تلك الموائد . وهذه
الفرامات لا يستطيعونها بحال . فهم اليوم يفتون من تلك المفارم ويصرخون
من فداحتها ويتظلمون حلف الوزير . فصرخوا فضلا شكوتهم الى المديرية
الى واقفهم وأبلغت مضمون المذالية بتاريخ ٧ يولية سنة ١٩٦٦ بتمرة ٣٦٤
هم اليوم يتألمون ويتوهمون من الوزير الشيعر أن يبيع العظم منهم ، ولو أن

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

أتشرف بتقديم اقتراحی هذا لولتكم راجيا التكرم بمرضه على هيئة المجلس الموقر ولولتكم الشكر.

بالنسبة للصعوبة الشديدة التي انتابت البلاد حوما وأصاغر الزراع (المستأجرین) خصوصا الذين أصبحوا في حالة مئیة جدًّا بسبب هبوط أسعار القطن حيث قد أصبح ما ینتج من محصول فدان القطن لا یفي قيمة مصاريفه الزراعية من ثمن أسمدة وحرث وتعلوی وبما أن المستأجر الذي استأجر الأطلان في سنة ١٩٢٤ لمدة ثلاث سنوات ليراعتها والانتفاع منها كان مراحيا نسبة أثمان القطن وقتها التي كانت تتراوح ما بين ٧٢ و ٧١ رويالا للسكلاریدس ومیعة وتلجین رويالا للأشوی و استمرت لثایة مارس سنة ١٩٢٥ و هیبت فشر یولیة سنة ١٩٢٥ لثایة ٢٠ رويالا للسكلاریدس و ٣٣ رويالا للأشوی واستمرت لأوائل محمول سنة ١٩٢٥ وفي شهر مارس سنة ١٩٢٦ هیبت الأسماط المحبوط غیر المنظر حتى أصبحت الأسعار الآن ما بین ٣٠ و ٢٠ رويالا للسكلاریدس و ٢٠ و ٢٠ رويالا للأشوی رغم المجهود التي بذلتها الحكومة. وبما أن الزارع المسکین قد أصبح في حالة حریة وهو الأقلية في سكان القطر وطیه مدار الانتاج حيث أنه هو القوة الوحيدة المنتجة في بلدنا الزراعية وقد خرج واشتکى مشیًا الى هذه الصعوبة .

أسترح

تألیف بلان بالمديریات للنظر في جميع حقوق الإيجار التي حدثت في سنی ١٩٢٤ و ١٩٢٥ حيث كانت الأسعار وقتها مرتفعة بالنسبة للأسعار الحالية رحمة بأصاغر الزراع الذين أصبحوا في حالة مرتبکة إذ ربما كان هذا التخفيض في الإيجار سببا في انتمائهم نوحا حتى يتمكن التیام بحركة الزراعة والانتاج .

وتفضلوا بأصاحب الدولة بقبول استرحای ما

شعبان السيد مؤمن
عضو مجلس الشيوخ

١٧ أغسطس ١٩٢٦

حضرة عبود أبو الصریح - أقترح حضرة العضو تألیف بلان للنظر في جميع حقوق إيجار الأطلان التي أبرمت في سنی ١٩٢٤ و ١٩٢٥ تقريبا ما تراه من جهة تخفيض قيمة الإيجار وهذا بخالف الدستور لأنه اقتراح على خلاف ما تنص به القوانين الفاعلة للمعامل بلان . وبالظاهر أن هذه التركة قد تسرت لى ذممن حضرة العضو مما حدث في سنی ١٩٢١ و ١٩٢٢ بین الملاك والمستأجرین عند ما أبرمت بينهم عقود إيجار كان مقدار الإيجار فيها قاصدا وكان أساس تلك الاعیارات ارتخاع أثمان المصاصیل الزراعية للحد غیر منقول فكان مفهوما وطبیعا أن تألیف بلان للنظر في تخفيض قيمة هذه الاعیارات ولكن هذه الجان ألفت بخلفی قانون صلد بذلك .

وقد كان لحضرة العضو للمقترح أن يقدم مشروع قانون يقضى بتشكیل هذه اللجان . أما تقديم الاقتراح على هذه الصورة فهذا ما یأیه الدستور ولا یصح إحالة له بلغة الاقتراحات . فأدبر أن أقدموا رفض الاقتراح .

معالی الوزیر أیضا حالم بنفسه لكان اشفق الناس علیهم وأیرحم في معاملتهم وهم لو استطاعوا لكانوا جميعا اليوم بین یدیہ یشرحون له ما أصابهم من مظالم لیكتشف الضرر عنهم .

فهل لمالی الوزیر الذي ینار علی هذا الشعب التكرم أن یصرح لنا برغ هذا الشعب التقليل من كاهل ضایع الضرائب في شیین الكوم وذلك برغ الغرامات التي فرضت أولا ، وتخفيض الوائد ثانی ، ورفضها عن بعض الساکنین البائسین ثالثا .

وحیث ذکره عدله وانصافه ، وحفظ له أهل شین جميعا تلك البید البیضاء في تاريخه الجلیل ما

٩ أغسطس سنة ١٩٢٦
محمد طوی الجزار
وکیل مجلس الشیوخ

معالی مرقس حنا باشا (وزیر المالیة) - تقسم الشکوی الخاصة بریط الوائد في بندر شین الکوم الى قسمین :

الأول - القسم الخاص بزيادة تقدير الوائد من مبان لم یجهد فيها شئ ولم یضف الجرد إليها أجزاء كانت ساقطة وهذه الزيادة لا یتستحق رطلها الا من هذا العام یفصل فيها مجلس المراجعة ويجب لامکان نظرها أن ترتقی بها قسام الأساط المستحقة .

الثانی - القسم الخاص بزيادة الوائد مع فرض غرامة وللمطالبة بوائد سنوات ماضية وذلك اما عن مبان جددت أو مبان سقطت من الجرد السابق ، وهذه مستنبر الوزارة تعلیمات لبلان التقدير ترشدها فيما الى التصرف المناسب المبادل وتكفله فيها بمراجعة تقديره السابق سواء كان ذلك لمن قدم شکواه الى مجلس المراجعة أو لمن لم یقدم .

والمتوقع أن التقدير الجلید الذي سیقسط منه الوائد المتأخرة والقرامة في سواط الجرد والوائد المتأخرة في المبان الجديدة سیزیل أسباب الشکوی.

حضرة محمد طوی الجزار بك - أشکر لصاحب المعالی وزیر المالیة عنايته التي تجلت في رفع الظالم التي وقعت من بلان تقدير الوائد في شین الکوم. أشکره كثيرا بلسانی ولسان أهل البندر وأن الاحتمام الكبير الذي أبصره منه حين زيارتی له بديران المسألة من أجل هذا الفرض لیعطف له في نفسی ونفس أهل شین أكبر الأثار وانی لأشکره منه في الشکر صاحب السعادة رئیس اقسام قضایا الحكومة عبد الجلید بدوی باشا الذي خص المسألة ببذل وزاعة حوت الوزیر كثيرا علی رفع تلك المظالم وتخفيف الألام عن الناس .

معالی مرقس حنا باشا (وزیر المالیة) - أشکر حضرة صاحب العزة محمد طوی الجزار بك وکیل المجلس بالاصالة عن نفسی وبالنسبة عن سعادة عبد الجلید بدوی باشا علی الكلمات الطيبة التي تعضل بها .

(وهذا انصرف معالی مرقس حنا باشا وزیر المالیة) .

عرض علی المجلس الاقتراح المقدم من حضرة شعبان السيد مؤمن بك بتألیف بلان بالمديریات للنظر في حقوق الإيجار الصادرة في سنی ١٩٢٤ و ١٩٢٥ رحمة بالمؤجرین وهذا نصه :

حضرة محمد علوي الجزاز بك - يجب عملا بالألحقة الداخلية أن يحال الاقتراح على لجنة الاقتراحات والامراض التي يكون لها أن تبدي مثل هذه الملاحظات التي سمعناها الآن من حضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة محمود أبو النصر بك - اذا كانت اللحقة تنص على وجوب إحالة كل اقتراح على لجنة الاقتراحات والامراض فإن هذا يكون معناه أن كل الاقتراحات قابلة للنظر فيها .

دولة الرئيس - لجنة الاقتراحات هي التي تقرر قابلية الاقتراح للنظر .

حضرة محمود أبو النصر بك - في جلسة سابقة قرر المجلس رفض اقتراح دون إحالته على لجنة الاقتراحات فليس ما أطلبه الآن بدعة ومستعمل على لجنة الاقتراحات أن تقرر قبول الاقتراح المقدم لأنه يتعارض مع القانون .

حضرة عزيز ميمم أفندي - أطلب أن ينظر هذا الاقتراح على وجه السرعة . لأنه أما بنى على الشكوى الصارخة المبنية من المزارعين والمستأجرين بسبب ارتفاع الإيجارات التي يلغونها مع هبوط أسعار المحصولات وأنما يريد حضرة العضو المقترح أن يرفع هذا الظلم للمعيق بالمستأجرين فإذا أردنا أن نصالحا يجب ألا نرفض هذا الاقتراح .

لا أقول أن العمل يكون - كما رأى حضرة المقترح - بتأليف بلان النظر في عقود الإيجارات وأنما يكون ذلك بإحالة الاقتراح على لجنة المحفانية لتظرفيه على وجه السرعة لتضع المبدأ الذي يلى عليه الاقتراح على الصورة القانونية . وقد حل الآن موعد دفع الإيجارات فإن لم نبادر بوضع تشريع لهذا الغرض حل بالمزارعين في نهاية هذا العام أزمة شديدة .

حضرة عبد الله سلمان إياض بك - اللحقة توجب إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات لتقرر رأيا فيه والمرجع الأمل بعد ذلك للمجلس إما ما قاله حضرة محمود أبو النصر بك من أننا نقرر في جلسة سابقة رفض اقتراح دون إحالته على لجنة الاقتراحات فهذا صحيح ولكنه استثناء والاستثناء لا يهاض عليه أما السئول في موضوع الاقتراح الآن فسابق لاوانه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - سبق أن تكلمنا في هذا كثيرا ونقذا أن الاقتراح أن يكون اقتراحا برقية أو اقتراحا بمشروع قانون فإن كان اقتراحا برقية وجب إحالته على لجنة الاقتراحات التي تبدي عنه ملاحظاتها وتقديمها للمجلس الذي له بعد ذلك أن يحيل الاقتراح على لجنة أخرى أو على الوزارة المختصة . هذا ما قرأناه . أما اقتراح حضرة محمود أبو النصر بك بأن المجلس سبق أن رفض اقتراحا دون إحالته على لجنة الاقتراحات فهذا صحيح ولكن قرار الرضا بنى على أن المقترح كان يطلب في اقتراحه من المجلس أن يقرر ألا يتقدم لجنة الاقتراحات والامراض إلى المجلس من الاقتراحات والامراض المحالة عليها إلا ما كان هاما ويمكن تنفيذه فكان حضرة المقترح كان يشكو من قرارات لجنة الاقتراحات فلم يكن هناك عمل لإحالة الاقتراح على تلك اللجنة . لذلك قرر المجلس رفضه .

دولة الرئيس - ووفق هذا فإن الاقتراح كان مخالفا للدستور .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - اعتدنا أن نحيل كل الاقتراحات على لجنة الاقتراحات والامراض وقد قال حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر

أن الاقتراح إما أن يكون اقتراحا بمشروع قانون أو اقتراحا برقية . وقد تكلم حضرته عن الاقتراحات برقية بما أوقفه عليه خصوصا وأن الاقتراحات التي تستلزم تشريعا خاصة قد جرت على لجنة الاقتراحات على أن يطلب من مقدمها أن يمد بمشروع قانون بها . من أجل هذا أرى أن يحال الاقتراح على لجنة الاقتراحات والامراض لتبدي رأيا فيه .

مصادرة جد صفوت باشا - المادة ٧٥ من اللحقة الداخلية صريحة في وجوب إحالة كل اقتراح سواء أكان برقية أم بمشروع قانون على لجنة الاقتراحات .

دولة الرئيس - لا شك في ذلك . فهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات والامراض .

أصوات : موافقون .

حضرة عزيز ميمم أفندي - أطلب أن ينظر على وجه السرعة .

دولة الرئيس - المجلس لم يوافقك على ذلك ولا لقرار إحالة الاقتراح على لجنة المحفانية مباشرة .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة ألفريد شماس أفندي بمشروع قانون بشأن زواج المصريين غير المسلمين (١) :

حضرة ألفريد شماس أفندي - أرجو أن يحال هذا الاقتراح على لجنة المحفانية لأنه مستعمل جدا .

دولة الرئيس - هذا الطلب مخالف للألحقة الداخلية ومخالف أيضا للمادة ١٠٣ من الدستور فهل توافقون حضراتكم على إحالته على لجنة الاقتراحات .

أصوات : موافقون .

ثم عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر مجازي بإنشاء مستشفى دائم بمركز فاقوس وهذا نصه :

اقتراح

حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

يتشرف متولى عمر مجازي بعرض اقتراح بإنشاء مستشفى دائم للجراحة ومرضى البلهارسيا والالكلستوما بمركز فاقوس على هيئة المجلس الموقرة .

"المذكرة الإيضاحية"

١ - لما كان مركز فاقوس من أكبر مراكز القطر أساما إذ يجده غربا مركز كفر صقر وشرقا القطر وقبليا الاسماعيلية وبحريا بمعية المتلة وتبلغ مساحته ١٥٦٧٠١ فدان مترفع وأربعة أمثال هذا القدر غير مترفع .

فضلا من أزدحمه بالسكان البالغ عددهم ١٤٥٢٧ نفس حسب تعداد سنة ١٩١٧

٢ - ولما كانت الأمراض شديدة الوطأة ومتفشية في أرجاءه خصوصا مرض البلهارسيا والالكلستوما وكثيرا ما قضت الجبهات الرجعية والانتفوزا والتيفود بين السكان وذلك نظرا لانحطاط الصحة العامة لعدم وجود مستشفى دائم يقوم بمداواة المرضى والصغير على راحتهم والغاية بهم .

(١) نص الاقتراح بالحق رقم ٥ .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الميزانية المذكورة .

أصوات : توافق .

دولة الرئيس - المجلس يقرر بالإجماع اعتماد مبلغ ٢١٦,٦٠٤ ج م وهو المحدد لميزانية مجلس النواب لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة المالية عن مصروفات وزارة الخارجية (القسم الخامس من الميزانية العامة للدولة سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧) .

على من تحرير اللجنة الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ وهذا نصها :

قسم ٥ - وزارة الخارجية

١ - قدر لمصروفات هذه الوزارة في المشروع ٣٢١,١٩٧ جنبا وكان مقدرا لها في سنة ١٩٢٥ مبلغ ٢٩٢,٣٩٤ جنبا فتكون هناك زيادة في المقدر فوقها ٢٨٨,٣ جنبات .

وقد بينت وزارة المالية في مذكرة الإيضاحية بالصفتين ١ و ٩ أسباب تلك الزيادة تفصيلا .

وقد وزعت تلك الزيادة كما يأتي :

(١) ١٤٥٩٣ جنبا في باب المأهات والأجور والمرتبات سببا انشاء وظائف جديدة والطلبات الساذية والخصومية للوظائف ونقص ديوان المصوم منها ٢٤٦٠ جنبا واختصت المفوضيات بمبلغ ٨٧٢٤ جنبا والقتصليات بمبلغ ٣٤٠٠ جنبات .

(٢) ٨٧٦٠ جنبا في باب المصاريف العمومية وسببا زيادة تلك المصاريف في المفوضيات والقتصليات .

(٣) ٥٤٥٠ جنبا في باب الأحمال الجديدة نشأت من زيادة المقر في هذا الباب للسفارات .

وقد وزع مبلغ ٣٢١,١٩٧ جنبا على ثلاثة فصول هي :

١ - الديوان العام .

٢ - السفارات .

٣ - القنصليات .

وبلغ ما يخص الأول منه مبلغ ٤٨,٩٧١ جنبا وما يخص الثاني (السفارات) ٢٠,٤٤٥ جنبا وما يخص الثالث (القنصليات) ١٧٧٨١ جنبا فيكون مجموع المبلغ المطلوب تخصيصه في المشروع الحالى للتنبيل السيامي والقتصل هو ٢٧٧,٢٢٦ جنبا .

٢ - وبالرجوع إلى الاعتبارات التي تخص هذه الوزارة ابتداء من سنة ١٩٢٧ (وهي السنة التي أعيدت فيها) تبين أن ما صرف عليها في سنة ١٩٢٦ بلغ ٢١٧,٨١١ جنبا وكان مقدرا لها في ميزانية الاستقلال كدرة مبلغ ٢١٦,٦٠٤ جنبا

٣ - وحيث أنه لا يوجد بالمرآك المجاورة له مستشفيات حتى يجمع الأهالي إليها اللهم إلا في القزازيق ويور سعيد حيث يتكلف الفقراء مالا طاقه لهم به للتداوي بها . ولو وجد مستشفى بفاقوس لامت منفعته على مركز كفر صقر أيضا حيث يكون قريبا منه .

٤ - وحيث أن الاكتفاء بالمستشفيات الحالية لا يفي بالفرض المطلوب إذ هي بطبيعتها غير ثابتة ولا تتوصل في داخل المركز فضلا عن ندرة وجودها في فاقوس إذ أنه في بحر خمسة عشر سنة الماضية لم ترمم في فاقوس سوى اثنين لمداواة الريد وكثيرا ما تركت مئات المرضى بدون تكملة علاج حتى داهم ذلك فتكد المصاريف والشاق إلى البلاد الموجود بها مستشفيات الريد وهذا مما يؤسف له جدا الأصف الأمر الذي دعانا للقول بأن ضررها يفوق نفعها في بلد كفاقوس .

٥ - وحيث أن فائدة المستشفى لا تقتصر على معالجة المرضى بل سيكون به من الأطباء من يرشد الأهالي إلى أقوم الوسائل لمعالجة الأمراض فضلا عن أنه سيوجد به صيدلة كياويون تحضير العقاقير الطبية إذ لا يوجد بفاقوس سوى مخزنين للأدوية ولا يوجد به صيدلة كياويون تحضير الأدوية .

٦ - لكل هذه الأسباب نجد الحاجة ماسة جدا لإنشاء مستشفى يتدر فاقوس إذ الصحة أساس للجهود التي تبذل في الإنتاج .

وتفضلوا بقول فائق الاحترام
١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦
متولى عمر حمزى
نصر مجلس الشيوخ

وافق المجلس على إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

وهنا حضر حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية .

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن ميزانية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولتكم أن مجلس النواب قرر بالإجماع بملسته للمضبطة في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ تجديد ميزانية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بمبلغ ٢١٦,٦٠٤ ج م بمن ذلك ١٧١,٢٨١ ج م للباب الأول مكلفات ومأهات وأجور ٣١,٥٤٣ ج م للباب الثاني مصاريف عمومية ١٣,٧٨٠ ج م للباب الثالث أعمال جديدة .

فالمرجو من دولتكم التكرم بمصر ذلك على مجلس الشيوخ لإقرار الاعتبارات المذكورة وإدراجها في الميزانية العامة للدولة .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
محمد زعلول

والتهوية مما لا يتفق مع المسؤولية الملقاة على عاتق أولئك الموظفين ولا مع مركز البلاد بالنسبة لباقي الأمم فإن تلك المساهمات والمزيمات والامتيازات تزيد بكثير من مميزات أغلب موظفي المفوضيات الأجنبية بمصر (والعيفة) في مصر ليست رخيصة) كما أنها تزيد من مميزات سفراء وموظفي أغلب المفوضيات للدول لدى البلاد المحتلة فيها مصر.

وهذه اللجنة ليست في حاجة إلى الشرح في هذا الموضوع إذ الحال معلوم للجميع وقد أتت منه البلاد وارتفعت الشكوى من أجله عالية . وقد وجهت انتقادات وجيهة إلى ما دون مشروع الميزانية الحال خاصة بهذه الوزارة وما حواه من اسراف وإلى مقدار كفاية الشاغلين لوظائف التمثيل السياسي والفنصلي وعدم وجود أي فائدة للبلاد من التمثيل المذكور بسبب عدم كفاية الكثيرين منهم لوظائفهم .

هذه الأمور التي وقف عليها دولة وزير الخارجية الحال والتي قال بخصوصها في خطابه الذي ألقاه مجلس النواب : « بأن هذا التمثيل قد انشط في الاسراف شططا كبيرا وأن تدبير أموره قد جرى على غير طريقة مرضية وأن البلاد لم تستد منه فائدة تذكر بجانب ما يهبط ميزانيته أي بحساب الأموال التي تنفق عليه » دعت دولته إلى إعادة النظر والتدقيق في اعتبارات ميزانية تلك الوزارة وكانت نتيجة ذلك أن أجرى دولته تعديلات هامة لها تكون مشروع الميزانية سواء في يتعلق بالتمثيل السياسي أو الفنصلي كان من دولتها حصول وفرد في كل فيما وقدم دولته لبعثتين السالطين بالبحرين مشروعا جديدا بمقتضاه في الموضوع وقرر أنه تولى فيه ضيقه ذلك المشروع من الاقتراحات سبيل الاقتصاد مع التوفيق بينه وبين المصلحة العامة وذكر دولته أن الورق الذي يتحقق من تنفيذ المشروع الجديد يبلغ ٣٥٠ ألفا من أصل اعتبارات التمثيل السياسي المطلوبة في مشروع الميزانية و ٢٠ ألفا من المصارف في اعتبارات التمثيل الفنصلي كما كان مقررا في المشروع المذكور وأن صرف الضيف المظهر عند تنفيذ المشروع الجديد يبلغ ٣٩٦٢٠ جنينيا في التمثيل السياسي و ٨٧٠٥ جنينيات في التمثيل الفنصلي . هذا بخلاف الورق الذي سيحقق عند لقاء بعض المفوضيات واستقبال المكاتب التي تحصل عليها من أجور الماسكين التي تستغلها الآن تلك المفوضيات إذ أن المكاتب التي تستغلها لا تحتاج لثل ما تستلزمه المفوضية من المظهر ومن مسكن خاص للعالم بالأعمال فيها .

وقد أرقت هذه اللجنة بنهاية هذا التقرير صورة من ذلك المشروع (معلق رقم ١) للاطلاع عليها (راجع معلق رقم ١ لهذه المضبطة) .

٥ - أن هذه اللجنة توافق على مبدأ التمثيل الخارجي باعتباره مظهرا من مظاهر الاستقلال وترى أهميته بالنسبة إلى الدولة المصرية (سواء كان التمثيل سياسيا أو فنصليا) لأنها دولة ذات استقلال حديثا ويجب أن تثبت وجوده وأن تشرّف بتعظيمها على مصالحها في الخارج ، كما ترى أيضا أنه يعود على البلاد بالفائدة نظرا لأكثر الخواص التي هي فيه بسبب الامتيازات الأجنبية، إذ أنه يمكن من أعاء حسن التعامل وتبادل روح الثقة والطمانينة بين الدولة المصرية وبين الدول صاحبة الامتيازات التي لابد من اقتناعها بأن الأمة المصرية جديرة بثقة تلك الدول وأن توليها رقابة ودعائها لها من المصالح .

وأن ما صرف عليها في سنة ١٩٢٣ بلغ ٧١٣٨٠ جنينيا وكان مقترحا لها في ميزانية السنة المذكورة مبلغ ١٤٠٨٠٠ جنينيه وأن ما صرف عليها في سنة ١٩٢٤ بلغ ١٧٩٩٢٨ جنينيا وكان مقترحا لها في ميزانية السنة المذكورة مبلغ ١٩٠٦٥٠ جنينيا وأن ما كان مقترحا في ميزانية السنة الماضية هو ٢٩٣٣٩٤ جنينيا وما هو مدرج لها في المشروع الحال ٣٣١١٩٧ جنينيا .

ويرى من ذلك كيفية التدرج في زيادة المصروفات في هذه الوزارة والزيادة الكبيرة التي ابتدأت منذ سنة ١٩٢٣ - وهي السنة التي بدئ فيها بتأسيس المفوضيات والفنصليات - تلك الزيادة التي يسببها يرى أن ميزانية وزارة الخارجية أصبحت عينا تحيلا على خزينة الدولة ويكفي للدلالة على ذلك أن ما هو مطلوب لاحتياجاتها في سنة ١٩٢٦ يبلغ تقريبا ضعف ما صرف عليها في سنة ١٩٢٤ وهي السنة التي نظر فيها البرلمان ميزانية الدولة .

٣ - وقد تضمن تقرير لجنة المالية لمجلس النواب في المصنفين ٤ و ٣ كشفًا بيته في الأربع عشرة مفوضية الموجودة حالا وتاريخ إنشاء كل منها والوزارة التي قررت انشاءها وما هيات موظفيها ومصروفاتها العامة بما فيها أجور الأمكنة وملحقاتها من ثمن مياه ونور وبكفّة وتبوية وبعض ملاحظات خاصة بأجور تلك الأمكنة ويحسن الاطلاع على ذلك الكشف لصرفه ما تتكفل كل مفوضية منها .

وتضمن التقرير المذكور كشفًا آخر (ص ٥) يبين فيه عدد موظفي كل مفوضية السالطين في هيئة البالي والمدعم الخارجيين من الهيئة وما هياتهم ومصاريفهم الإضافية كما تضمن أيضا بالمصنف ٧ كشفًا ثالثًا ما صرف بغاية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ في ألات المفوضيات المتضمنة المذكورة ويحسن الاطلاع عليها أيضا . هذا وقد تضمن تقرير اللجنة المذكورة بالمصنفات ١٠ و ١١ كشفين آخرين ذكر في أولهما بيان الثلاث والعشرين مفوضية الموجودة حالا وتاريخ إنشاء كل منها والوزارة التي قررت انشاءها وما هيات موظفيها ومصروفاتها العامة بما فيها أجور الأمكنة وما يلحقها من ثمن مياه ونور وبكفّة وتبوية وما صرف عليها في التأمين والإيراد المحصل من كل منها وبين في الثاني عدد موظفي كل مفوضية السالطين في هيئة البالي والخمسة الخارجيين منها وما هياتهم ومصاريفهم الإضافية وتضمنت هذه اللجنة النظر إليها أيضا .

٤ - ويظهر من الاطلاع على البيانات المدونة في الخمسة الكشفيات المذكورة :

أولا - أنه حصل إنشاء عدة مفوضيات وقنصليات في بلاد كثيرة لا توجد بينها وبين مصر علاقات سياسية أو تجارية ذات شأن تدعو إلى تمثيل مصر لديها تمثيلا سياسيا أو قنصليا . وثانيا - أنه حصل الانحلال من الوظائف والموظفين في كل المفوضيات حيث لا حاجة ولا عمل يستدعي ذلك . وثالثا - أنه زادت أولئك الموظفين وموظفي القنصليات أيضا ما هيات ومصاريفهم خاصة كما تقررت للوزراء والمفوضين والمعلمين والأعمال في المفوضيات امتيازات كبيرة أهمها السكنى بجاف في بيوت مفروقة على حساب الحكومة مع عدم تحملهم شيئا مما يدفع في سبيل الخدمة والمياه والأتارة والتدفئة

(٢) ان المفوضيات الأخرى التي اقترح دولته التسامح مع بقاء مكتب المفوضية مؤلفاً من سكرير أقل ممتاز - يقوم أيضاً بأعمال قنصل - وأمين مخفولات يقوم بعمل التحريات فهي نفس موجودة بيوكسل ولاهاي وبيوتست وبراغ وبيوتكلم .

(٣) ان المفوضيات التي تبقى بهذا تكون كل درجتين نفس منها من الدرجة الأولى في لندره وواشنطن وباريس وروما وبرلين وأرج من الدرجة الثانية في الاسكندرية وطهران وأثينا ومدريد .

٨ - وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على ما اقترحه دولة الوزير بخصوص المفوضيات المالية أثناء تأم وبخصوص المفوضيات التي ستبقى وتبقى مكاتبها وتعمل أعمالها على الوزراء المفوضين في أقرب البلاد إليها متى أمكن ذلك . وطلبت أيضاً أثناء مفوضية مدريد مع بقاء مكاتبها وذكرتها أنها لم تفتح بالأسباب التي ذكرها دولة وزير الخارجية في سبيل إظهارها والتي تلتخص في أن هناك صعوبة على وزير مصر المقوض بباريس في تنفيذها بمجرد نظراً لظول مسافة الطريق وأن رفع المفوضية من أسبانيا قد لا ينظر إليه نظراً جسدتها وأنه من مصلحة مصر أن تشهد مودة تلك الدولة لأنها من الدول التي لها امتيازات وقد يساعد حسن العلاقة معها عند المفاوضات في الفناء الامتيازات .

وذكرت تلك اللجنة في تقريرها أنها كانت فكرت بادئ ذي بدء في أن تخرج أثناء مفوضية طهران أيضاً ولكنها رأيت استيفاعها بعد بيان من دولة وزير الخارجية بالأسباب التي رى من أجلها ضرورة إبقاء هذه المفوضية وأهم هذه الأسباب تلتخص في أن طهران مركز سياسي شرقي ممتاز وأن مصر تحرم عن أن تفل في البلاد الشرقية وأن مركز المقوض المصري في تلك البلاد يسمح له أن يربط مصر بروابط صداقة بالبلاد الإسلامية الكبيرة المجاورة لغارس لا سيما أن هذه البلاد بدأت ترسل تمثيلات حربية إلى مصر كما بدأت تستعين بالمعلمين المصريين لاصلاح التعليم فيها وأن مصر تفسد ما يقرب على ذلك من زيادة نفوذها الأدبي في تلك البلاد .

٩ - وعند نظر ما رآه تلك اللجنة (وتعقد بالفقرة السابقة) أمام المجلس وبعد سماعه البيانات التي أدلى بها كل من دولة وزير الخارجية ومجلس مفوضي المالية فيما يخص بمفوضية مدريد، وبعد مناقشة طويلة دارت في أمر ما اقترحت لجنة المالية من إبعاد مكاتب في المفوضيات المطلوب التأقفا بالكيفية الملائمة بالفقرة السابقة قرر ما يأتي :

أولاً - إلغاء مفوضية رودى جانيرو التي أنشئت في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥ ومفوضيها استكمل وبن الذين تقرر انشاؤها ولم تفتح بعد أثناء تأم أوجهها اللجنة توافق على ذلك كما تراه من عدم وجود مصلحة ما للدولة المصرية في أن يكون لها رودى جانيرو أو استكمل مفوضيات ولاكتفاء فيما يخص بمفوضية برن بالتفصيل الموجودة لها بمعية شيف .
ثانياً - الموافقة على الفناء كل من مفوضيات بيوكسل ومدريد وبراغ وبيوتست ولاهاي مع إبعاد مكاتبها وإسالة التتيل فيها إلى الوزراء المفوضين في أقرب البلاد إليها على أن يوجد في كل جهة منها مكتب المفوضية مشكل بالطريقة التي سلف ذكرها في الفقرة ٧

ومع موافقتي على ذلك ترى أن يكون تحيل البلاد سياسياً وقضائياً متفقا مع حالة ميزانية الدولة ومركزها بين الدول الأخرى وأن لا يكون من وراء خذ البلاد بعداً التتيل المذكورين لها لا يتفق لا مع قائمتها منه ولا مع احتياجاتها الداخلية التي هي أكثر ضرورة كما ترى أن مبلغ ٢٧٢٢٢٦ جنيا المقرر في المشروع الأصلي للتشغيل الخارجي السياسي والتفصيل مبلغ مرقق لزيادة الدولة أشد لرهاق وأنه يجب أن يكون المبلغ الذي يتقرر لذلك أقل منه بكثير بحيث يتفق مع الفائدة المرجوة من التتيل المذكور وأن لا يكون ما يصرف عليه عائقاً للبلاد في سبيل الصرف على ما هو أكثر منه ضرورة وفائدة مما تحتاج إليه البلد في شؤون الرى وتحسين الصحة ونشر التعليم وهي كما ينبغي أعمال كريمة مستحاج إلى مبالغ كثيرة في المستقبل .

وترى هذه اللجنة أيضاً أن التتيل السياسي والتفصيل لا يكون مفيداً للدولة المصرية - خصوصاً مع ما يحتاج إليه الأمر من السعى لدى الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية في تخفيف وطأة الامتيازات وما يربط بها من المسائل الكثيرة المقيدة لسلطة الحكومة المصرية - إلا إذا استأنتت بالأكتفاء لهذا التتيل .

٦ - وملاحظاً لهذه الحالة ترى هذه اللجنة :

(أولاً) الأخذ بمقترحات دولة وزير الخارجية التي أوردتها بمشروعه المنزه عنه أثناء سافه فيما يخص بالتتيل السياسي أو التفصيل : (٢) بن حيث إلغاء بعض المفوضيات والتفصيلات وإلغاء تأم أو إلغاء بعض المفوضيات الأخرى التي اقترح دولته إقامتها وإسالة التتيل فيها على الوزراء المفوضين في أقرب البلاد إليها متى أمكن ذلك، على أن يوجد في كل جهة منها مكتب للمفوضية مؤلف من سكرير أول ممتاز وأمين مخفولات وأن يكلف السكرير الأول بأن يقوم في الوقت نفسه بعمل التفصيل في تلك الجهة، (ب) ومن حيث تخفيض وتعديل المناهات والمرتبات الإضافية لتمثيل السياسي والتفصيل، وإلجولان المرفغان بنهاية هذا التقرير (لمعاً رقم ٢) بياناً أصلياً لهذه المناهات والمرتبات والتدليل للمقترح لها (راجع ملحق رقم ٢ و٣ لهذه المضبطة) .

وثانياً - بإلغاء بعض المفوضيات والتفصيلات التي لم يرد دولته في مقترحاته سافة الذكر الفاعدا .

وثالثاً - أن لا يشغل وظائف التتيل السياسي والتفصيل إلا من كانت فيهم الكفاءة للقيام بأعمالها الدقيقة وأن يبعد منها جميع الباصر التي لا تليق لها والذين يشغلون الآن كثيراً منها .

٧ - ويؤخذ من مقترحات دولة الوزير المذكورة ثانياً :

(١) ان المفوضيات التي اقترح دولته في المشروع الفاعدا أثناء تأمها مفوضيات البرازيل وبن .

وعده اللجنة توافق على ما تقدم لنا في ذلك: (١) من التوفيق بين مبدأ الاقتصاد في مصروفات هذا القتل الذي يشهده الجبلان وبين ما سبق أن ذكرته اللجنة من حيث تقديرها لقيمة القتل الخارجي بالنسبة للدولة المصرية (٢) ولما في ذلك من الإيحاء على المصلحة مع الدول التي تهدد إبقاء تلك المكاتب بها والتي تمكن من جعل هذه المكاتب مفوضيات في المستقبل إذا قضت مصلحة البلاد بذلك (٣) ولأن إلغاء المفوضيات إلغاء تاما يكون عادة مدعاة للتأويل والتساؤل عن سبب الغائها إذ أن القتل الخارجي يتبادله بين الأمم المختلفة دليل على الاحتكام للتبادل بينها (٤) ولأن في قيام السكرتير المختار بالمكاتب المذكورة بأعمال تفصل قائمة من الوجهة الاقتصادية ومن وجهة أخرى هي قيام المصريين بالأعمال التفصيلية في الأقطار المختلفة بأنفسهم ليحصل بذلك تجنب احتمالاته على فواصل إحدى الدول المتعاقبة التي هي على استعداد للقيام بهذا السبب لأنه من القواعد المرسية أن يكون لكل دولة في كل قطر من الأقطار تفصيل على الأقل فإن لم يوجد تقوم الدول المتعاقبة بهذا السبب عن بعضها (٥) ولأن الأسباب التي أبدعها دولة وزير الخارجية فيما يخص بإبقاء مفوضية مدريد كمفوضية قائمة ببلدتها غير مقصده في سيل ذلك .

ثالثا - موافقة اللجنة على ما رآه بخصوص مفوضية طهران وعده اللجنة توافق على ذلك للأسباب الموجبة التي وردت في لسان دولة وزير الخارجية السابق بربانيا .

وبناء على جميع ما تقدم تكون المفوضيات الباقية هي كالآتي :

مفوضيات من الدرجة الأولى :

١ - لوندون

٢ - باريس

٣ - روما

٤ - برلين

٥ - واشنطن

مفوضيات من الدرجة الثانية :

١ - تركيا

٢ - طهران

٣ - أثينا

مكاتب :

١ - مدريد

٢ - بروكسل

٣ - لاهاي

٤ - بوخارست

٥ - براغ

أثناء تلاوة الفقرة الزامة تخرج حضرة صاحب الدولة مدلى يمين باشا من الجلسة .

حضرة أحمد ابيوف ماضي أفندي - هل لا يرى دولة وزير الخارجية أن تكون الأولوية في التعيين بالوظائف التي تخلف في القتل الهياضي والتفصيل للذين تلقوا طوعهم بجامعات أوروبا بعد أن اتقوا دراستهم بمصر لأنهم أكفأ من غيرهم ؟

دولة عبد الحافظ ثروت باشا (وزير الخارجية) - هذا هو الحاصل الآن فالشبان الذين تبيت بهم الوزارة للتعليم السياسي بأوروبا ويتجون دراستهم بها تكون الأولوية لهم في التعيين .

حضرة أحمد ابيوف ماضي أفندي - وهل لا يرى دولة الوزير أن يكون لأخوانهم الذين أتوا دراستهم لحسابهم نصيب في هذا التعيين ؟ دولة عبد الحافظ ثروت باشا (وزير الخارجية) - نعم يكون لهم نصيب فيه .

حضرة عزيز مريم أفندي - ورد في تقرير اللجنة في الصفحتين ٧ و ٨ منه أنها لا ترى مصلحة من وجود مفوضية برن والاكتفاء بالقنصلية الموجودة بمدينة جنيف . وأرى أن القتل التفصيل هو غير القتل السياسي وأن للبلاد السويسرية حركا دوليا ممتازا فكان من الطبيعي أن تكون البلاد المصرية ممثلة تمثالا سياسيا في البلاد السويسرية وخصوصا أن مصر تطمح لأن تكون عضوا في عصبة الأمم فأرجو أن يكون لمصر مفوضية بسويسرا بجانب القنصلية الموجودة الآن في جنيف خصوصا أن البلاد السويسرية تلتحق فيها جميع الجهود السياسية الدولية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - في الحالة الحاضرة تشكو من كثرة مصاريف القتل السياسي وعند قبول مصر في عصبة الأمم سيكون هناك عمل للنظر في إنشاء المفوضية وأما الآن فلا أرى عملا لها .

حضرة عزيز مريم أفندي - توجد قنصليات عديدة في البلد الواحدة كان من الجائز الاستفادة منها بأموريات كما هو الحال في إيطاليا فغلبا مفوضية ثلاث قنصليات (جنوة ونابولي وترينستا) بينما في إنجلترا مثلا لا توجد الا مفوضية وقنصلية واحدة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أظن أن وجود هذه القنصليات مفيد لوجود علاقة جيدة بيننا وبين البلاد التي أنشئت بها وجميعها مراكز تجارية وموانئ قريبة منا .

حضرة عزيز مريم أفندي - ولم لا يستعاض عنها بأموريات .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اللجنة لا توافق على ذلك وترى بقاء تلك القنصليات .

حضرة عبد الله سليمان أبطه بك - أوافق على رأى اللجنة فيما رآه من إلغاء مفوضية برن الآن وإذا رضى في المستقبل أن تكون لنا مصالح فيها فينظر في إحداثها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد حصلت مناقشة طويلة في مجلس النواب بسبب إنشاء المفوضيات انتهت بإلغاء البعض منها والاستعاضة عنها بمكاتب وأرى أن هذه المكاتب غير ضرورية ولا فائدة من وجودها مطلقا لأنها في الواقع لا تؤدي إلى الغرض الذي يصح منه أن تتكلف المصاريف التي تصرف عليها .

دولة الرئيس - أظن أن المجلس لا يوافق على هذا الرأي .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - رأي أن نكتفي الآن بالمفوضيات الخمس من الدرجة الأولى والثلاث المفوضيات من الدرجة الثانية وإذا رضى في المستقبل أن هناك حاجة لإنشاء غيرها فنعتقد بنظر في الأمر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أظن أننا لو أضفنا بشأن الامتيازات مع الأرج الدول الكبرى فلا نرى معارضة من الدول الصغرى .

دولة عبد الحاقى ثروت باشا (وزير الخارجية) - هذا غير ممكن .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - الاخلاق مع الدول الكبرى ليس من شأنه ان يؤدى الى الاخلاق مع الدول الصغرى .

حضرة عبد الله سلطان باطله بك - الأسباب التي أبدتها اللجنة في تقريرها وجيهة جدا ولهذا أرى بقاء هذه المكاتب وأرجو من حضرة الشيخ حسن عبد القادر ان يمدد عن رأيه فيها .

حضرة عزيز مريم افسدى - ألا يصعب الاستثناء عن مفوضي أيتا وطهران .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - العلاقة التجارية بين مصر وأيتا علاقة كبيرة وأظن ان حضرة العضو المحترم يرى ان أكبر الجاليات بمصر هي الجالية اليونانية ، أما عن طهران فان الأسباب التي أبدتها اللجنة في تقريرها كافية لتبريرها ولم ولن حضرة العضو ان يلاحظ بها .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما سبق تلاوته من تقرير اللجنة . أصوات : توافق .

تليت الفقرة المبشرة من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١٠ - من ضمن الاقتراحات التي ذكرت في المشروع الجلبدي الذي قدمته دولة وزير الخارجية العامة درجة التأمين بالأعمال التي مرتبها من ٢٠٠٠ ج.م. إلى ١٦,٩٠٠ ج.م. ومن ١,٣٠٠ ج.م. إلى ١٥,٠٠٠ ج.م. والامتيازات بدرجة سكرتير أول ممتاز راتبها من ٩٠٠ ج.م. إلى ١٢,٢٠٠ ج.م. وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على هذا الاقتراح ووافقت عليه مجلس النواب أيضا وهذه اللجنة تقر ذلك .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بهذه الفقرة ؟

أصوات : توافق .

تليت الفقرة الحادية عشرة من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١١ - وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب إلغاء وظيفة المحرر أكتفاء بوظيفة السكرتير إذ أن أهم ما يطلب من السكرتير هو التحرير وتحرير وزارة الخارجية بوجود هذه الوظيفة بضعف السكرتيرين في التحرير بالتمثيل الأجنبية وأضافت تلك اللجنة أنه مبدئيا بل أن مع له سوء اختيار الوزارة في الماضي لموظفيها وأن عليها أن تصمم باستبدال السكرتيرين اللذين لا يصلحون لهذه الوظيفة بتعيين من يصلحون للتحرير وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق أيضا على هذا الرأي .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بهذه الفقرة ؟

أصوات : توافق .

تليت الفقرة الثانية عشرة من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١٢ - من ضمن الاقتراحات التي تضمنها المشروع الأخير لدولة وزير الخارجية اقتراح عدد السكرتيرين والمحققين بحيث لا يبقى منهم إلا ما يلزم

(٤)

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - الأسباب التي ذكرتها اللجنة مقننة تماما في بقاء هذه المكاتب وهي في الواقع تفصيلات مختارة تقوم بعمل سياسي وعمل تفصيلي وكأننا أصبنا الغرضين بمجرد واحد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولماذا تجتمع هذه البعثة ونشئ هذه المكاتب مع وجود ممثل سياسي لا وآخر تفصيلي وطحاى البلاد الأخرى تم عمل هذا العمل فهل للبيان مثلا مكتب عددا ؟ انى أرى أن هذه المكاتب لا فائدة منها وهي تكلفنا مبالغ طائلة وإناؤها لا يضرنا .

دولة عبد الحاقى ثروت باشا (وزير الخارجية) - أظن أن حضرة الشيخ المحترم فهم من أمر المكاتب غير المقصود منها فليس معنى وجود المكتب إلغاء المفوضية بل المفوضية لازالة قائمة وأما إذا لا يكون لنا وزير مفوض بها . فبدلا من أن يكون لنا وزير مفوض في بروكسل ولهاى رؤى أن يحال عليه فيها على الوزير للمفوض في أقرب البلاد اليهما ونظرا لأن هذا الوزير لا يمكن أن يقيم في ثلاث عمالك في وقت واحد رؤى إيجاد مكاتب في البلاد التي أنشئت فيها وظائف المفوضين وما دام التمثيل الدولى لازال باقيا في هذه البلاد . فلا بد من وجود مكاتب بها لأنه اذا اقتضى الحال مكاتب فلا يمكن أن ترسل الى غير المكاتب المذكورة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - كأننا لم نلق شيئا .

دولة عبد الحاقى ثروت باشا (وزير الخارجية) - نحن وفرنا مبلغا كبيرا والغرض المحافظة على مبدأ التمثيل مع مراعاة الاقتصاد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - رأي أنه يحسن فوق ما لنا من التفصيلات الاكتفاء بالتمثيل للمفوضيات من الدرجة الأولى وإزالة من الدرجة الثانية .

دولة عبد الحاقى ثروت باشا (وزير الخارجية) - يوجد فرق بين التمثيل السياسى والتفصيلي ، فالتفصيل ليس موظفا سياسيا ولا يعتبر ممثلا للدولة ولكنه موظف مصرى مشدود في البلاد الأجنبية للقيام بمصالح الأفراد وإفادة حكومته بكل ما يراه مفيدا من المصالح التجارية والاقتصادية . أما الممثل السياسى فهو الوزير المفوض ويرسل بصفته ممثلا للدولة من ملك البلاد الى ملك البلاد الأخرى أو رئيس الجمهورية بخلاف التفصيل فان الحكومة كما تقدم تميته مندوبا من لديها في الخارج ليتولى النظر في مصالح المصريين المتبعين في البلاد الأجنبية وعند الحكومة بالمعلومات الاقتصادية . حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أأ لا أعارض في مبدأ التمثيل وأرى أن نكتفى فيه تدريجيا ونكتفى بالتمثيل للمفوضيات فقط .

دولة عبد الحاقى ثروت باشا (وزير الخارجية) - نحن ساتون فيه تدريجيا . حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل من المتدرج أن تعيد مكاتب في بلجيكا ورومانيا وهل للبيان مكاتب فيها ؟

دولة عبد الحاقى ثروت باشا (وزير الخارجية) - إن بلجيكا ورومانيا هما كأنه صغيرين فان لما نصيبا في الامتيازات عندنا بما نل نصيب فرنسا وللمانيا وإيطاليا . ونحن نشكو في كل وقت من هذه الامتيازات - فكلما بلجيكا ورومانيا في هذا الموضوع ككلية أكبر دولة في أوروبا .

الوزير المفوض موظف أو موظفون لهم من المركز الاجتماعي ما يمكنهم من الاختلاط بالأوساط الخارجية وأن عمل موظفي المفوضية خارج المكتب عليه موقوت كبير .

١٦ - نظرنا لما سبق ملاحظته من أن المرتبات التي تعطى حالا للموظفين في المفوضيات كبيرة جدا وأن تلك المرتبات تزيد بكثير عن مرتبات أغلب موظفي المفوضيات الأجنبية بمصر كما تزيد عن مرتبات أغلب موظفي مفوضيات الدول في البلاد الخطة فيها مصر وأن ما يتقاضاه أولئك الموظفون لا يتفق مع المسؤلية للمقاة على ما فهم من وجوب تنقيص مرتبات وظائف التمثيل السياسي، ولا تتواءم دولة وزير الخارجية بذلك قد ضمن دولته المشروع الذي تقدمت منه الاقتراحات المدينة تفصيلا بالمسقط رقم ٢ والتي تشمل تخفيضا بذكر في ماهيات ومرتبات التمثيل بالنسبة لجميع الوظائف السياسية .

وقد ذكر دولته في خطابه الذي ألقاه مجلس النواب أنه بمقارنة ميزانية التمثيل السياسي والقتصل سنة ١٩٢٤ وهي التي أقرها البرلمان بما جاء بمشروعه الأخير يرى أن ميزانية سنة ١٩٢٤ اعتمدت مبلغ ١٤٩,٤٢٢ ج. لانشاء أربع مفوضيات و٢١٠ قنصلية أما المشروع المذكور فيستلزم أعبادا قدره ١٧٥,٨٠٠ ج. فهو خمسة عشر مفوضية و٣١٠ قنصلية أكثر مما جاء في الزيادة وقدرها ٣٦,٣٧٨ ج. مع الصرف على ١١ مفوضية و ١٠ قنصليات لم تكن موجودة حين إقرار ميزانية سنة ١٩٢٤

وزاد دولته أنه أريد بالمشروع المذكور نظاما للنقض منه تدبير مالي الدخول في السلك السياسي إذ أنشئت وظائف لتدريب الطلبة على أعمال التمثيل السياسي والقتصل واختيار كفاءتهم في حتى لا يختلج في السلك المذكور الا كل موظف تحققت أهليته لوظائفه .

وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على ما تضمنته هذا المشروع فيما يخص المراتب الواردة به .

وعند نظر ذلك أمام مجلس النواب اقترح أحد حضرات الأعضاء تخفيض الدرجات التي تضمنها هذا المشروع فيما يخص بوظائف الوزراء المفوضين فجدجتهما بأن يكون مرتب الوزير المفوض من الدرجة الأولى كمرتب وكيل وزارة أمى من ١٨,٠٠٠ ج. إلى ٢٠,٠٠٠ ج. ومرتب ممثل يتناسب مع حالة المعيشة في البلد الذي يتم فيه وأن يكون مرتب الوزير المفوض من الدرجة الثانية من ١٤,٠٠٠ ج. إلى ١٦,٠٠٠ ج. ومرتب ذلك المرتب وبعد مناقشة طويلة في هذا الصدد وافق المجلس بأغلبية عظمى على جميع المرتبات الواردة بالكشف السابق الذكر .

وهذه اللجنة توافق على ذلك إذ أن التخصيص في الماهيات ومرتبات التمثيل بالكر ما حصل في المشروع الجديد ربما يكون مائلا في سبيل قبول الأكفاء الذين يراود الاستماتة بهم في مهمة التمثيل السياسي لتلك الوظائف . سادة محمود شكوي باشا (مقرر اللجنة) - المرتبات موجودة في الملحق نمرة ٢ وأعلن أن حضراتكم اعظم عليها .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بهاتين الفقرتين .
أصوات : توافق .

لعمل فاهصت وظيفتان من وظائف السكرير الثاني فجعل مدعهم ٦ بدل ٨ وأقصمت ست وظائف من وظائف السكرير الثالث فجعل مدعهم اثنين بدلا من ٨ وأقصم عدد المصنفين فجعل سبعة بدلا من ١٦ ووافقت لجنة المالية بمجلس النواب وذلك المجلس على ذلك وهذه اللجنة تقرر .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بهذه الفقرة ؟

أصوات : توافق .

تليت الفقرة الثالثة عشرة من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١٣ - وهذا وقد وافق دولة وزير الخارجية أمام لجنة المالية بمجلس النواب على إلغاء وظيفة المصالحى المستشار من مفوضيات باريس وروما وبروكسل حيث لا ضرورة لهذه الوظيفة وقد كان المرتب لكل من الأولين مبلغ ٢٠٠ جنيه سنويا وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة تقرر .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بهذه الفقرة ؟

أصوات : توافق .

تليت الفقرة الرابعة عشرة من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١٤ - أما فيما يخص بالجنة الأربعة الموجودين بمفوضيات الجزائر وفرنسا وأمريكا وألمانيا ترى هذه اللجنة أنه في الواقع لامل لم يذكر وقد اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب ضمن تقريرها أن تتفق وزارة الخارجية مع وزارتي المعارف العمومية والخارجية على إيفاد أورالية صغيرة من المتخرجين من دار السليم والقضاء الشرعى للتخصص في أوروبا في التعلم أو ضمن الطوائف القضائية وينطبق بالمفوضيات وأحد من أعضاء هذا الأورالية بصفة أمام و يشترط أن لا يشغل هذه الوظيفة طالب أكثر من ثلاث سنوات ، فليبقى على ذلك أن تم القائمة ويكثر عدد المستفيدين إذ أن ما يعطى الآن للامام مرتبا يكفى لمصروفات طالبين ، وطلبت إلغاء وظيفة الأمانة من ميزانية وزارة الخارجية ، وهذه اللجنة ترى أنه اقتراح وجيه ومفيد وتوافق عليه وقد أقره مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بهذه الفقرة ؟

أصوات : توافق .

تليت الفقرتان ١٥ و ١٦ من تقرير اللجنة وهذا نصهما :

١٥ - من ضمن المقترحات التي تضمنها المشروع الجديد لمعولة وزير الخارجية أقصم راتب وظيفة المستشار بمفوضية لندره وجعل راتبها من ١٢,٠٠٠ ج. إلى ١٠,٢٠٠ ج. مع ما كان من ٣٠,٠٠٠ ج. إلى ١٦,٠٠٠ ج. مع استبقائها نظرا لأهمية المفوضية، وقد طلب أحد حضرات أعضاء مجلس النواب إلغاء تلك الوظيفة وبعد مناقشة طويلة بين فيها دولة وزير الخارجية الأسباب التي تدعو لإبقاء هذه الوظيفة ، قرر المجلس الموافقة على بقائها وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضا لأهمية سفارة لندره وضرورة وجود وظيفة عالية تقل وظيفة الوزير المفوض مباشرة أن المستشار المذكور يقوم مقام السفير عند غيابيه ولأن مهمة مفوضية لندره ليست قاصرة على العمل في المكتب بل في المصلحة - كما قال دولة رئيس الوزراء بحق - أن يكون بجانب

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الفقرتين ١٧ و ١٨ من تقرير اللجنة .

وافق المجلس على الفقرتين المذكورتين .

وقعت الجلسة لاستراحة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة .

أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الخمسين .

هنا حضر حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء .

تليت الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١٩ - ونظرا للاقتصاد الذى تقرر حصوله سواء فى الوظائف بالمفوضيات أو بالتفصيلات يرى دولة وزير الخارجية أن يعطى لتنفيذها فرصة من الوقت يمكن فيها من معالجة مسألة الموظفين خصوصا الكفاءات منهم الذين أخذوا من وظائفهم فى مصر ليعيدهم الى وظائفهم الأولى أو إلى ما يعادلها .

وقد أبوى معالى مقرر لجنة المالية بمجلس النواب أنه ليس لدى تلك اللجنة مانع من الموافقة على هذا الطلب .

وذكر دولة وزير الخارجية فى تصريح له أمام مجلس النواب أنه طلبه يقضى به البديل فان كثيرا من الموظفين الذين سلفى وظائفهم كانوا يشغلون وظائف فى الحكومة وأن مفاجاتهم بالزمت قبل التبرير أحرمهم وقبل السعى للعقول لإيجاد عمل لهم يكون نفعيا فاشعا والذي يريدوه دولته أنه لا يتم الإلغاء منذ الآن بل تعطى له الفرصة للتفكير حتى ينظر فى أمر من يرى فيهم الكفاءة فيقبلون الى الوظائف اللازمة بهم كما ذكر دولته أنه اتفق فى سبيل ذلك مع معالى وزيرى الحفانية والحلفاء العمومية بأن يرسل لها كشفا بأسماء ودرجات الموظفين الذين يسيئون منهم حتى اذا ما خلعت فى إحدى الوظائف وتوظيفة أمكن نقل أحد الموظفين الزائرين عن حابة وزارة الخارجية إليها ويأمل دولته أن تتم تسوية مسألة هؤلاء الموظفين قبل عرض ميزانية العام المقبل على المجلس .

وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة ترى أن هذا الطلب فى محله وتبين إيجابته .

وقدنا الصدد ببحث مناقشة بمجلس النواب بخصوص الوقت الذى يبدئ فيه سران ما قرره المجلس من التخفيض فى المساحيات والتعديل فى مرتبات التفتيل فى التفتيل السياسى والتفصيل فقرر أن كل من بين وظيفته الوظائف من جديد يأخذ المساحية ومرتب التفتيل المعتادين وأن الذين يبقون من الموظفين الحاليين يجد تنقيح الاقتصاد الذى أقره المجلس يستمرون فى أخذ ما يحتاجهم ومرتبات التفتيل الحالية إلى أن يبين فيهم مكانهم وذلك فيما يخص بالوظائف التى أنشئت قبل سنة ١٩٢٥ المالية .

وتبنا لذلك صرح دولة وزير الخارجية أن سفره الدرجة الأولى (وقد سبق البرلمان على ميزانية ما يحتاجهم ومرتباتهم فى سنة ١٩٢٤) يستمرون فى أخذ ما يحتاجهم ومرتباتهم المقررة أصل صلاحية بين غيرهم مكانهم كما لم من الحق المكتسب ، وأما الوزير المعين فى نفوضية طهران فيستكون خاضعا للتعديل الجلبجى أى يشاهل ١٨٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠ جنيه وأنه سينظر فى أمر سفير مصر فى الاستانة وهو يشاهل الآن ما حابة قدرها ٢٣٠٠ جنيه سنويا .

تليت الفقرتان ١٧ و ١٨ من تقرير لجنة المالية وهذا نصهما :

١٧ - تضمن المشروع الجلبجى المقدم من دولة وزير الخارجية حذف لتفصيلات الموجودة فى سالتونيك وأقرس وبرلونه وبتونيك كما تضمن أيضا تبديلا فى ما حيات ومرتبات التفتيل وما مورى التفصيلات والسكربين ، والجلبجى المرفق بنهاية هذا التقرير (راجع ملحق رقم ٣ لهذه المذبطة) بين ما كان مقررا أصلا لهذه الوظائف من ما حيات ومرتبات وما طرأ عليها من التعديل كما سلف الذكر .

وقد اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب إلغاء ثلاث تفصيلات أخرى زائدة على الأربع التى سلف ذكرها وهى تفصيلات ليون وهامبورج ويوناست .

وهذه اللجنة توافق على إلغاء الأربع التفصيلات الأولى كما توافق أيضا على إلغاء الثلاث التفصيلات الأخرى لعدم لزومها اكتفاء بتفصيلي باريس ورسيليا فى فرنسا وبفصلية برلين فى ألمانيا ولعدم وجود علاقات أو صلات مهمة فيما يخص تفصيلية يوناست ولأن ما حصلته فى سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ الثلاث التفصيلات المطلوب حذفها أى مبلغ قليلة إذ بلغت ٦٦ جنيا للأولى و ٥٩٩ جنيا للثانية و ٣٣٣ جنيا للثالثة وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

وقد حصلت المناقشة أمام مجلس النواب فى أمر إلغاء تفصيلية بيريه وحالة عملها على مفوضية إيتيا ، ولكن لم تحصل الموافقة على ذلك للأسباب التى أدلى بها دولة وزير الخارجية ومعالى مقرر لجنة المالية والتي تلخص فى أن العمل بتلك التفصيلية هام (وقد بلغت إيراداتها فى السنة الماضية ١٨١٧ جنيا) ولا يمكن أن تقوم به مفوضية إيتيا لعدم وجود الموظفين الذين يمكنهم القيام به ولأن وجود هذه التفصيلية على السافل فيد كثيرا فى أحوال مختلفة .

وبناء على جميع ما تقدم تكون التفصيلات الباقية هى كالتالى :

(١) ليغريول	(٩) بيريه
(٢) مرسيليا	(١٠) الأستانة
(٣) جنوه	(١١) آزموير
(٤) نابولي	(١٢) بيروت - وتبناها مأمورية حلب
(٥) ترينتا	(١٣) القدس
(٦) جنيف	(١٤) جقة
(٧) فيينا	
(٨) نيويورك - وتبناها مأمورية نيو أورليانز	

١٨ - هذا وقد وافق مجلس النواب على التعديل الذى تضمنه المشروع المقدم من دولة وزير الخارجية بخصوص المساحيات والمرتبات الإضافية لوظائف السلك التفصيلى والتي تبتدئ بضميل فى الملحق سالف الذكر وهذه اللجنة تقرر المجلس المذكور على ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ألفت نظر حضراتكم إلى أن الملحق رقم ٣ وارد به بيان المساحيات والمرتبات الإضافية للسلك التفصيلى وأظن أن حضراتكم اطلمت عليه .

سعادة عمود شكرى باشا - (مقرر اللجنة) - أرجو من دولة الوزير. يتفضل بتلاوة أحوال حضرة إبراهيم الملباوى بك التى جاءت بعد ذلك وإلا تتأملت المستندات الإضافية ورد عليه دولة الرئيس بأن الطريقة التى أدهبنا بها تمت احتيالا .

دولة وزير الخارجية - تلا تلك الأحوال وما احتوا وهذا نصها :

"إبراهيم الملباوى بك - تحق البحث أريد أن أسأل اذا كان هناك حق مكتسب بالنسبة للسكيات فى الرأى فى بدل التمثيل ؟ أرى أريد أن ينع من بدل التمثيل ما يصحح به مجموع ما يتناوله الوزير المفوض كالتعدي الجليلد ."

"الرئيس - هذا يكون احتيالا ."

"أحمد مصطفى الشويخى أفندى - أرجو ألا يأخذ المجلس بنظره الحق المكتسب لأننا لم نقرأه عند الكلام عن مرئيات الموظفين وأخفى إذا نحن سلمنا بها فلن نجد أنفسنا أمام صعوبات كثيرة ."

"(المقرر) - لقد أقررت فعلا نظرية الحق المكتسب ."

"مصطفى الشويخى أفندى - كلا ."

ويظهر لي أن هناك شيئا من القس فى البارة .

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - على كل حال فإن هذه اللجنة تمن احتياطها بتصريح دولكم .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة. وافق المجلس على هذه الفقرة .

بليت الفقرة ٢٠ من التقرير وهذا نصها :

٢ - ولما نظرت لجنة المالية مجلس النواب أن التعيينات لجميع الوظائف السياسية التفصيلية حصلت فى عهدى غير دستور بين (عهد وزارة يحيى باشا وعهد وزارة زيور باشا) وأنه لا يلاحظ فى التعيين فى هذه الوظائف ما كان يجب مراعاته من أن تكسب هذه التعيينات البلاد الفائدة الأدبية من حيث كثافة وسعة الخلل السياسى أو التفصيل فى الوسط الخارجى الذى يعيش فيه كما لم تتوافر فى بعض التعيينات جميع الشروط الأساسية التى يجب توفرها فى أصحاب هذه الوظائف الانطوية وطلبت من دولة وزير الخارجية اعادة النظر فى جميع هذه التعيينات وأن يعيد من تلك الوظائف جميع الأشخاص الذين لا يليقون لها خصوصا وأن النام ما اقترح النقاش من المفوضيات بما يسمح بإعادة النظر فى أمر هذه التعيينات بأكملها .

وهذه اللجنة ترى أن الشكوك عن القاعدة التى كان يجب اتباعها شمل أغلب التعيينات فى هذه الوظائف بحيث تجعل أن لا فائدة منها وتتعمد إلى لجنة المالية لمجلس النواب فيها طلبية من دولة وزير الخارجية الذى ظهر من خطابه الذى ألقاه بمجلس النواب أنه يشعر تماما بما تقدم ذكره وأنه واقف على جميع ما ارتكب من مخالفات شديدة بل ومعرضة بل تلك التعيينات وعامل أن يميز دولته سريعا وهذه التى فاه به أمام مجلس النواب فى هذا الصدد .

دولة وزير الخارجية - لى ملاحظة على تقرير اللجنة فقد ذكر فيه أننا اعتبرنا مرئيات التمثيل حقا مكتسبا، والواقع أننا لا نعتبر من الحقوق المكتسبة إلا المصالحات الأصلية . وأرى أن يحذف من عبارة "يستمترون فى أخذ مايتهمهم ومرئيات التمثيل الحالية . . . الخ" الواردة بالفقرة ١٩ كلمتا "ومرئيات التمثيل" . ثم لا حاجة إلى ذكر عبارة "ونك فى يخص بالوظائف التى أنشئت قبل سنة ١٩٢٥ المالية" الواردة عقب البارة السابقة. لأن الواقع أن الوزراء المفوضين معينون قبل السنة المذكورة . وكذلك أرى حذف كلمة "ومرئياتهم" من عبارة "يستمترون فى أخذ مايتهمهم ومرئياتهم المقررة لهم أصلا . . . الخ" الواردة بعد ذلك فى الفقرة المذكورة .

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن ما ورد بتقرير اللجنة هو عين ما ورد بمضابط مجلس النواب ويظهر أن الخطأ وقع فى هذه المضابط ، على أن هذه اللجنة تنتبه لكل الاحتياطات بتصريح دولة وزير الخارجية لأف فيه اقتصادا آخر ، وهذا ما تشهده اللجنة .

حضرة حافظ جابدين بك - أرى أن تولى الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة بعد تصحيحها .

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - التقرير يلى على أصله وأما التصحيح الذى جاء على لسان دولة وزير الخارجية فسيثبت فى المضبطة .

دولة وزير الخارجية - التى أصبح به أن المرئيات الإضافية ليست حقا مكتسبا لأن ما أوجب به دولة رئيس مجلس النواب فى هذا الصدد قصصت به المصالحات الأصلية للاثلاث المرئيات وأنى أطول على حضراتكم نص تلك الأجابة كما جاءت بمضبطة مجلس النواب .

"دولة وزير الخارجية - أظن أن ليس هناك مفوضيات أنشئت سنة ١٩٢٦"

"الرئيس - وما الرأى فى المفوضيات التى أنشئت سنة ١٩٢٥ ولم يصدق عليها البرلمان ؟ ألا يرى دولة الوزير أن كل مرتب لموظف فى ميزانية لم يصدق عليها البرلمان لا يصح أن يتبرجحا مكتسبا ؟"

"دولة وزير الخارجية - الواقع أن سفارة الدرجة الأولى الذين خفضت درجائهم من ٣٣٠٠ جنيه إلى ٢٥٠٠ جنيه قد سبق أن سبق البرلمان على ميزانهم سنة ١٩٢٤ اللهم إلا اذا استثنينا واحدة وهى مفوضية برلين ، والمفوضيات التى اعتمدها البرلمان هى مفوضية لندرة وباريس ورومه وبواشنطن ، فلو زاء هذه المفوضيات حقوق مكتسبة . هذا والوزير المفوض الموجود الآن فى برلين كان قبل ذلك وزيرا مفوضيا فى واشنطن نشأ فى هذا "شأن الآخرين الذين ذكرتهم"

"الرئيس - وما الرأى فى سفارات الدرجة الثانية ؟"

"دولة وزير الخارجية - مفوضية واحدة ألفت وهى الموجودة فى مدريد أما المعلن فى مفوضية طهران فانه خاضع للتشديد الجليلد أى يتساوى من ١٨٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠ جنيه متزايا . بقى عندنا سفير مصر فى الامستات وهو يتساوى ٣٣٠٠ جنيه وسنظر فى أمره ."

تتلا مساعداً وكيل الخارجية على المجلس مذكرة بجميع ما جرى في هذا الموضوع إلا أنه لم يذكر سبوا أمر اعتماد مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ج.م الذي اعتمدته مجلس وزراء الحكومة السابقة في يوم ٥ يونيو سنة ١٩٢٦، وقد تدارك سعاده ذلك بذكر كيفية طلب اعتماد ذلك المبلغ . وقد أرقت هذه اللجنة في نهاية هذا التقرير (ملحق رقم ٤) «رابع ملحق رقم ٤ لهذه المضبطة» صورة من المذكرة المقدم ذكرها ومن أقوال سعاده فيها يختص باعتماد مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ج.م سالف الذكر للاطلاع عليها .

وقد طلب بعض حضرات أعضاء المجلس إجراء تحقيق دقيق في التصرفات التي صدرت من الوزارة السابقة في هذه الصفة لمعرفة مدى ما فيها من المخالفات وما انتهت إليه الاحتجاجات المذكورة آنفاً وهل انقضت في وجوبها أم لا ولتحميد المسؤولية ووضعها إن كانت هناك مسؤولة .

ولكن المجلس لم يتخذ قراراً ما في تلك الجلسة وأجل إتمام بحثه هذا الموضوع بجلسة ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ حتى يتمكن دولة وزير الخارجية من بحث ما طلب إليه ومن الأجابة على الأسئلة المبدئية التي وجهت إليه بخصوص هذه الصفة وكيفية إتمامها وحتى يمكن الاستسلام عما صرف من مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه الذي اعتمد لشراء الآلات ومبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه الذي اعتمد مجلس الوزراء السابق بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ على فحة الترميمات والتعديلات لجواز طبع صرف بعض هذين المبلغين إلى الآن ، ورأى استبعاد ما هو مخصص ليوت هوس في الميزانية حتى استيفاء البعث المذكور .

وقد صرح دولة وزير الخارجية أمام مجلس النواب أن الوزارة ستقوم بكل ما يجب عليه لكي يصبح هذا القصر صالحاً للمفوضية والأمانة وأنه لا يظن أنه مستحق فحقات أخرى لذلك .

سعاده محمود شكى بأخا (مقر اللجنة) - بمناسبة شراء دار بيوت هوس أذكر لحضراتكم أن مجلس النواب عاذه إلى المناقشة في هذه المسألة يوم السبت الماضي وأنه قرر استكمال تصرف دولة زبور بأخا وزملائه فيها . وراسلوا محل حضراتكم قرار مجلس النواب في ذلك .

«يستكمل المجلس كل الاستنكار هذا التصرف من زبور بأخا وزملائه الذين شاركوه فيه ويبدو الحكومة أن تتخذ الإجراءات القانونية المباعدة على حقوق النوبة في هذا الموضوع وإن تخصص هذه الفارعة بأنها لأمانة الوزير ومكاتب المفوضية والتعديلات ولذا أمكن البعث أيضاً . كما أنه يدعوها أن تضمن مشروع القانون المنصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور والذي انقضت مع المجلس على تقديمه أصلاً بجماعة كل وزير يقدم على تكليف الوزارة بمبلغ لمسل لم يكن في الميزانية اعتماد بخصوصه أو لم يصدره اعتماد من البرلمان»

وهذه اللجنة توافق مجلس النواب على هذا القرار .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أضيف على ما قرره مجلس النواب من الاستنكار السابق - أن الأمر يصرف ٢٥٠,٠٠٠ ج.م بصفة اعتماد إضافي للترميمات والتعديلات في ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ بعد تمام الاقتضات وقيل اعتماد البرلمان بمجدة إيام - فكان الأمر لا مبرر له ولا يصح السكوت عليه

على من الفقرة ٢١ من التقرير ما يأتي :

٢١ - وقد تبين أن الحكومة اشترت قصراً بلندن بدعى بيوت هوس ليجعله مقر المفوضية ويقيم به الوزير المفوض وقد بلغ ثمنه وما غمره لأصلاحه وتأنيته ١٦٠,٠٠٠ جنيه بالتفصيل الآتي :

جنيه	
قيمة ماذفع لمشتري مباني ذلك القصر	١٢,٠٠٠
قيمة ماذفع لمشتري حركو	٥٠,٠٠٠
قيمة ماذفع نظير مسخرة	٥,٠٠٠
قيمة مصاريف اضافية لأعمال الصفة .	٢,٠٠٠
للترميمات والتعديلات وخلافها	٥٦,٠٠٠
الأثاث	٣٥,٠٠٠
	١٦٠,٠٠٠

وكان اعتماد مجلس الوزراء السابق لهذه المبالغ بالكيفية الآتي ذكرها :

جنيه	
أقره مجلس الوزراء بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لمبلغ ثمن الدار والمسخرة ومصرفات أخرى وللترميمات والتعديلات والتحصينات	٩٠,٠٠٠
أقره ذلك المجلس بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٦ للترميمات والتعديلات والتحصينات	١٠,٠٠٠
أقره ذلك المجلس بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ للأثاث ومبلغ ضمن بند ١٢ أعمال جديدة ص ٦١	٣٥,٠٠٠
أقره ذلك المجلس بصفة اعتماد إضافي للترميمات والتعديلات بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ (أي بعد تمام الاقتضات لمجلس النواب وقيل اعتماد البرلمان بمجدة إيام) وهو لم يكن ضمن الاحتجاجات الواردة بالمشروع بل طلبت وزارة المالية اعتماده ضمن خطابها المرسل لمجلس النواب في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦	٢٥,٠٠٠
	١٦٠,٠٠٠

وترى هذه اللجنة أن المبلغ المقدم ذكره باعقل ولا يسعها إلا أن تشارك لجنة المالية مجلس النواب في الأسف الذي ورد في تقريرها وتساطرها الرأي فيها لأنه من أنه ليس في الاستطاعة الآن إلا أن يتخصص هذا المنزل لأمانة الوزير ومكاتب المفوضية والتعديلات وأنه يحسن أن يتخصص جزء من موظفي إدارة بنة وزارة المعارف العمومية أيضاً .

وقد أثاربت مسألة شراء هذا القصر مناقشة عامة أمام مجلس النواب بجلسة ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ حين نظره ما دونته لجنة المالية في تقريرها خاصاً بهذا الموضوع فتناولت البحث أمر اختياره والكيفية التي تم بها شرائه والإجراءات التي اتخذت بشأنه وما فيها من مخالفة أو خروج على الأصول والقواعد التي توجبها قوانين الحكومة والبلاد وما أقرته تلك الإجراءات والتصريفات في هذا الموضوع من شبه .

يكونوا موضع ثقة كفؤوا بتلك الأعمال . أمام كل هذا يصح أن نرجو قرارنا في هذه المسألة إلى أن يظهر أن كان هناك عين في الصفقة أم لا ، وإن كان هناك عين فهل هو من الدرجة إلى الحد الذي يسمح لنا بأن نؤيد ذلك القرار العروض علنا .

ذلك ما أراه أبدا نأخذ نحن معاشر الشيوخ . أننا لا نصدر في قراراتنا عما يقرره مجلس النواب لأننا هيئة خاصة ولنا وجود خاص ويجب أن نصدر قراراتنا عن عقيدة ثابتة فليس من الصواب أن نسرع في الموافقة على قرار مجلس النواب وأما تلك الأسانيد قبل أن نتيقن أن كانت مطابقة للواقع أو غير مطابقة له .

لذا أعرض على حضراتكم أن ترجعوا إصدار قراراتكم في هذه المسألة إلى ما بعد تدب خبره من المصريين أو فزعيم من ثقتون بهم يمانون القصر ويتبنون حقيقة أمره . وهل هناك من الذين ما يسمح بأن تفكر في تلك الاجراءات صدرت عن سوء نية أو هي ليست كذلك ذلك ما أقوله .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - نسب إلى دولة زيور باشا ثلاث مسائل : الأولى مسألة شراء القصر وقد اشترك معه باقي الوزراء في المسؤولية والثانية هي ما استولى عليه نظير قتل أمته .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - لم نصل إلى هذه النقطة من تقرير اللجنة بعد ونحن نتكلم الآن عن مسألة " بيوت هوس " .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هذه المسألة وفيها بما هو ثابت في التقرير هي المسائل التي لا يصح لنا نحن معشر الشيوخ أن نقر شيئا فيها قبل أن نسال منهم عن التهمة .

لا يصح لنا الآن أن نحكم بأن ما جرى من تلك التصرفات كان من حق أو عن غير حق ولو أن الظاهر أنها أجريت عن غير الحق .

إن دولة زيور باشا عضو في مجلس الشيوخ وقد أصدر مجلس النواب قرارا عن نظرية الوصت وكانت كما ورد بمجاسره وتقاريره فلا يكفي فيها قرار الاستنكار .

يبس التحقيق . فقد يسفر على الأقل عن مسؤولية مدنية لجميع الوزراء فليس الأمر كما قال حضره عمود أبو النصر بك من أن دولة وزير الخارجية قال بأن القدر استوفى شرائطه القانونية . لا يمكن أن يقال ذلك الأمر وبسك من يرف القانون ولا يستند أن هذا القدر استوفى فيه الشرائط القانونية فالقوانين الإنجليزية لا تسمح لدولة أجنبية أن تتحكم عقارا في إنجلترا ، والذي حصل أن مدير البنك الأهلي اشترى العقار باسمه وانتهت المسألة على ما قيل بأن هذا المدير ضمن البيع وقد حصلت مناقشة أمام مجلس النواب قبل فيها بأنه لو كان لمدير البنك الأهلي دائن فلحق أن يرفع ملكية ذلك العقار .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - قيل المكس يا ستاذ .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - ان كل ما حصل تفاديا من الضرر الذي قد يصيب الحكومة هو أخذ لقرار من مدير البنك الأهلي بأن ما اشتراه باسمه هو في الواقع على ذمة الحكومة المصرية .

ولا يمكن أن يكفى فيه بالاستنكار . بل يجب أن نقرر تشكيل تلك اللجنة التي كان اقترح بعض أعضاء مجلس النواب تشكيلها لتحقيق هذه المسألة . لأننا لا ندرى كيف ابتنى على أخذ امتياز هذا المبلغ بعد علم الوزارة بآلها وبعد أن تم الانتخاب وأصبح البرلمان على أهبة الانتقاد لأن في هذا من التهاون بال الدولة ما لا يمكن أن نسل به . أننا نستطيع أن نقول أن هذا حصل مقررا بنام سوء النية .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - المسألة بحث بحثا تاما في مجلس النواب ولا يمكن الوصول إلى أكثر مما أقره ذلك المجلس لعدم وجود قانون خاص بمسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات . فالتحقيق الآن غير مجد .

ولو أن مجلس النواب يريد إجراله أشد من هذا لما فتحه .

حضره محمود أبو النصر بك - كلمة . أرجو ألا يرى أخواني أي أذاع من شخص معين أو انتصر لسياسة خاصة . حاشا له .

يقول لكم ولي أن تدعش كل الحش عند ما نرى وزير مصر المرفوض وهو ذلك الرجل العظيم عزيز من باشا يمان إلى دولة زيور باشا أن هذه الصفقة ليست بالصفقة الإيجابية وأن ذلك القصر ليس كما يرى بالفرض المطلوب . ومع ذلك نرى دولة زيور باشا يعض في تصرفه القبيح .

كل هذا يصح أن يكون موضعا للتساؤل ولكننا مع كل ما جرى في هذه المسألة من الأخذ والرد . ومع تلك المناقشات التي أثارتها أفكار حضرات الأعضاء في مجلس النواب نرى أمانا أصرا يجب أن تكون مالا في أذهاننا قبل أن نقدر أي قرار . ذلك الأمر هو ما أحل به دولة وزير الخارجية خاصا بهذا الموضوع . وأجابه عن أسئلة وجهت إليه بعضها يتعلق به من الوجهة القانونية وبعضها يتعلق به من الوجهة الفنية . ومن جهة أنه صفقة واجبة أو غير واجبة .

أظنكم تذكرون أن دولته إبان جلوس الإنعاش استوفت شرائطها من الوجهة القانونية سواء فيما يخص بها من أحكام القانون الإنجليزي أو ما يخص بها من الوجهة المصرية القانونية لأن كل القضايا استوفت قبل البت فيها . وأما من الوجهة الفنية فقد أبان دولته أن هناك تقريرا من ثلاثة خبراء قدروا فيه قيمة ذلك القصر . وأن الصفقة فيه واجبة على الوجه الذي تبين لهم .

أما وهذا التقريرين أيدينا وتلك الإجابة ماثلة في أذهاننا فلنا أن نستطيع باحضرات الإخوان الموافقة على قرار أسسه ما اليوم ذلك التمييز والاسراف والاستهانة بمحقق الدولة . هذه مسائل هامة يجب أن تريت فيها ولا أرى مطلقا أن تتسبل في الموافقة على ذلك القرار . قرار الاستنكار قبل أن نتيقن حقيقة لابد لنا أن نتبينها حتى يكون علنا عن بيته وسعي لا تكون قد انقلبت فيها قردره بامل الشورى أكثر من حامل الروية . ذلك لأنه أمام تلك التقارير الموجودة في ملف هذه المسألة والتي تعيد أن الصفقة واجبة ، أمام تلك التقارير سواء أصابت أم لم تصب . وأمام تلك الاجراءات التي يتلق الملف بأنها استوفت شرائطها ، وأمام ما يجري من الصفقات الأخرى بواسطة مكتب المشتريات لوزارة المواصلات ، وأمام أشخاص يصح أن

أشياء لا يملكونها وقد تكون بعيدة عن المظاهر الآن وقد تكون موجبة لمسئولية قانونية خصوصا فيما يتعلق بالمبلغ الذى يقرر صرفه بظهور نتيجة الانتخابات لا أدري كيف يمتن وزارة زبور باشا أن تصرف ذلك المبلغ وفى وزارة غير دستورية طالبا بالاستقالة فوعدت بالاستقالة بعد ظهور نتيجة الانتخابات. ولما تمت الانتخابات وقيل أن يتقدم البرلمان قررت صرف مبلغ الخمسة والعشرين ألف جنيه .

لما نطلب تحقيق هذا الموضوع لصعوبة المسئولية فإن التشريع الجسدي الخاص بمحاكمة الوزراء يسرى على المستقبل ولا يسرى على الماضي .

حضرة صاحب الدولة عبد الحالى ثروت باشا (وزير الخارجية) - أذن حضرة المدعو ورافقى على أنه ليس هنا على البحث في القوة القانونية للعقد لأن قوة هذا العقد يجب أن ينظر إليها في غير هذه الهيئة المقررة . أما على النواب لم يبن قراره على تلك النقطة ولذلك فانه في آخر هذا القرار ترك للحكومة أمر البحث فيما ولقائد أفراد اثنين بما بعد البحث أن هذا العقد غير كاف في تحقيق ملكية الحكومة ، والأمر الذى بنى عليه مجلس النواب قراره هو مجموع التصرفات .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - خصصت بالذكر في مقال الأول مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه لأن سوء التية متورف فيه وأما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى فإن الأخذ بالآراء فيها مما يقتضى تحقيقا ليس هذا مكانه كما سمعنا من حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية فإن ذلك موكل إلى الحكومة المحافظة على حقوقها .

أما صرف مبلغ ٢٥٠٠٠ فاقى أقول أن سوء التية متورف فيه تماما إذ أنه بعد أن تمت الانتخابات سمعنا أن الوزارة استقلت وسمعت أنها بقيت في مراكزها وتكررت الاضطرابات مرارا وبمرار لاسمها فيه أن دولة زبور باشا صرح لأكثر من واحد أنه استقال أو على أعية الاستقالة ، فوزارة هذا شأنها يصدر منها هذا العمل الذى لا يتفق مع الواجب ولا مع الوجدان ولا مع الضمير ولا يتفق مع المحافظة على أموال الأمة . وهى ليست دستورية وإنما وجدت في ظروف خاصة كان عليها أن تمل أن وجودها الموقت لا يبيع لها التوسع في بذل الأموال على النحو الذى جرت عليه .

لقد اشترت القصر وسمعت من الماطن ما سمعت وفضله على غيره وفى هذا مالا يتفق مع الواجب من وزارة يجب عليها أن تحافظ على أموال البلاد ، لقد أتجاوز عن تصرفها هذا ولكنى أقول لئلا لا يجد مبررا في صرف مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وتصرفها هذا يرضها للشعوية المدنية وقد يؤدى إلى أكثر من ذلك .

اتنى أنتظر أن تتولى الحكومة شأن هذا المبلغ بنوع أخص لأنه صرف من الخزينة والوزارة مختصر . وقرار صرفه سبقه قرار مله من مبلغ آخر وبما كان فيه شيء من تلك أما من ٢٥٠٠٠ جنيه فقد بقيت الوزارة في مراكزها بحكم الغائب فترة قصيرة اعتبرت فيها ذلك المبلغ من الخزينة بغير مبرر .

أرجو أن نتخذوا أن هذا الحل لا يحميه مطلقا إذ أنه لا يوجد في العالم عا ك لا تحكم لمصلحة الدائنين في مثل هذه الحالة .

أما عن القول بأن مدير البنك الذى بيع قول هذا الضمان صدر منه بصفته الشخصية وبصفته مديرا للبنك ؟ وإن كان بهذه الصفة فهل اجتماع مجلس إدارة البنك ووافق على هذا الضمان ؟

إن ضمان مدير البنك للعقد أمر سمعته ولكنه لا يمدى لأن توكيله لا يبطئه حق الضمان إلا إذا أجاز مجلس الإدارة ذلك . على أنى أقول أنه حتى لو أقر مجلس الإدارة الضمان فانه لا يقيده لأن البنك إنما وجد للأقراض لا للضمان .

الواقع أنه لا يوجد قرار من مجلس الإدارة لا الضمان ولا بإذاعة الضمان لمديره وكل هذا الكلام يقصد منه أن تفهموا أن الصيغة قانونية وإن كانت لا تطبق تماما على القانون .

إن للدول الأخرى مفوضيات في بلاد الإنجليز فهل أتبع في شراء أما كتبها ما أتبع في شراء دار مفوضيتنا ؟ لا . لقد أجاب دولة وزير الخارجية بأن هذه المسألة لم تنصص والواقع أنه لم يتبع في شراء دور المفوضيات الأخرى ما أتبع في شراء دار مفوضيتنا لا من جهة المادة ولا من جهة القانون .

يقولون أن هناك تقريراً من ثلاثة خبراء يدل على أن الصيغة ليس فيها غش من الحكومة ولكن يقال من جهة أخرى أن هذا البيت أقدم من جامع عمرو فهو غير صالح للسكنى ولم يؤخذ رأى وزيرنا المفوض في شراؤه مع أنه هو الذى يستخذ منه دارا لسكناه وقد قرر بصفته بأنه غير صالح للسكنى وضررناكم يملكون أن البيوت القديمة لا تصلح للسكنى . هذه مسائل تخصها مجلس النواب .

لما نقصد أن الصيغة غشاً ويكنى للدلالة على ذلك أن تراجعوا الجداول الخاص بنحو وتكاليف هذه الدار فبه :

جنيه	قيمة ما دفع لشترى مباني ذلك القصر
١٢٠٠٠	» » » حركو
٥٠٠٠٠	» » » نظير سمرة
٥٠٠٠	» » » مصاريض إضافية لإتمام الصيغة
٢٠٠٠	» » » الترميمات والتعديلات وخلافها

هذا البيان موجود بين أيديكم ويعملون فيه ٥٦ ألفاً من الجنيئات لازمة لترميم ذلك البيت فهل يقال يرمض هذا إنه صالح للسكنى .

ولقد بلغت السمرة خمسة آلاف جنيه فلن دفع كل هذا المبلغ . كل هذا مما يستدعى أن يجلس الشيوخ قبل أن يصدر قراره يجب عليه أن يشكل لجنة من أعضائه واقترح أن يرأسها دولة عبد الحالى ثروت باشا بصفته كونه عضواً في المجلس لعمل تحقيق دقيق في هذا التصرف سواء من الوجهة القانونية أو من وجهة التقدير وهل أنفق هذه المبالغ عينا في الوجوه السابقة ؟ على أن يكون لهذه اللجنة الحق في أن تسأل دولة زبور باشا . أما الحكم الآن في هذه المسألة فهو سابق لأوانه والاستنكار لا يكتفى وقد يسفر التحقيق عن

من أجل ذلك اختصصت هذا المبلغ بكلمة، أما بقية المبالغ فلا تفي بما
قرره حضرات زملائي في شأنها .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أرى أن البحث فهذا الموضوع -
موضوع بيوت هوس - وما صرف طينه من المبالغ بحث سابق لأوانه
وذلك لأن الدستور نص صراحة في المادة ١٣٩ على أن تكون مناقشة
الميزانية وتقريرا في مجلس النواب أولا ، وصداقة مقرب بلغة المالية أهمها
اليوم أن مجلس النواب لم يبت في هذا الموضوع ولذا اعتذر كل مناقشة
فيه الآن سابقة لأوانها ، فأطلب من المجلس أن يقرر إرجاء البحث حتى
يفصل في مجلس النواب .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ما ذكرته هو على سبيل الإحاطة
لكي يعلم المجلس كل ما تم في جلسة ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ مجلس النواب
خاصا بموضوع شراء قصر بيوت هوس وأنه أصدر قرارا بالاستنكار .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - مجلس النواب لم يمتد البسالم
الخاصة بهذا الشراء ولذا لا محل للمناقشة فيه الآن مجلس الشيوخ .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أتى ذكرت ما حصل في مجلس
النواب على سبيل الإحاطة ولم أطلب من المجلس اعتماد هذه المبالغ الآن .
حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - وجه اعتراضى هو حصول المناقشة
في هذا الموضوع قبل أن يصدر مجلس النواب قراره التالى فيه .
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - عارضى أتى أشرت إليها لم تكن
الإتكال لتقرر اللجنة .

دولة الرئيس - حقيقة أن البحث في هذا الموضوع الآن سابق لأوانه .
حضرة سيد الله سليمان أباطه بك - أرى أن قرار مجلس النواب قرار
في محله وأطلب من المجلس الموافقة عليه وأن التضامن بين المجلسين يلقى
بذلك خصوصا وأن البيانات التى صممتها حتى قليل من كثير مما قيل
مجلس النواب وأن أبلغ قول سمعته في هذا الموضوع وأدعى للمحب هو
ما قاله حضرة زميلنا محمود أبو النصر بك (وصاحب البيت أدنى بما فيه)
حيث قال بأنه يجب علينا أن نتنظر حتى نسمع أقوال الجبناء وأقوال
زيد باشا ، ولم هذا الانتظار على وجود تلك البيانات الكفيلة التى قتست
لمجلس النواب من وزارتي المالية والخارجية ؟ وأن من يتأمل قرار مجلس
النواب باستنكار تصرف وزارة زويد باشا يصده وأيا لم يقره المجلس المذكور
الادب أن أقتنع بالبيانات للشراء إليها ولذا أطلب من هيئة المجلس الموقر أن
تقرر الموافقة على إصدار قرار بالاستنكار موافقا لقرار مجلس النواب وهذا
لا يمنع من تشكيل لجنة التحقيق التى طلبها حضرة الأستاذ الشيخ حسن
عبد القادر .

حضرة حافظ جادلين بك - هل وافق مجلس النواب على اعتماد المبالغ
الخاضعة لشراء قصر بيوت هوس أم لا ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الاتفاق موقوف حتى يتم الاستعلام
مما صرف من مبلغ ٥٠٠٠ جنيه الذى أعده لشراء الأثاث ومبلغ ٢٥٠٠ جنيه
الذى أعده مجلس الوزراء ، بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ في ذمة
الترميمات والتديلات ، ومبلغ ٢٠٠٠ جنيه لشترى الأثاث لموضوعة لاهى .

حضرة حافظ جادلين بك - إذن مجلس النواب لم يمتد تلك المبالغ .
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لأن لم يمتد لها مجلس النواب
بل أوقف النظر فيها حتى ترد الاستعلامات المطلوبة ووفق بين الاثنين .

حضرة صاحب الدولة عبد الحامق ثروت باشا (وزير الخارجية) - أنا نتظر
ورود البيانات حتى تعرف ما صرف منها وما لم يصرف فترتب على ذلك مقدار
ما يجب اعتاده وسعقد المجلس هذه البيانات بمجرد وصولها ليصدر اعتاده
بناء عليها . فالأمر موقوف على هذه البيانات التى قد يستغرق الحصول عليها
وقفا .

حضرة حافظ جادلين بك - إذن فنحن نوقف الاعتقاد أيضا .

دولة الرئيس - الاتفاق موقوف .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن كان حصل كلام فإن ذلك
بشأن مبلغ مائة ألف جنيه الذى صرف في سنة ١٩٢٥

حضرة محمود أبو النصر بك - لا أشارك حضرة الشيخ محمد عز العرب بك
في أن مجلس النواب لم يمتد المبالغ المذكورة وأن المسألة موجهة إلى ما
بمورد البيانات إذ الواقع أن مجلس النواب اهتمت ولكنه استبق المسألة
نفا يتجسس بالمبلغ الذى صرف حتى ترد البيانات المذكورة ، ولكن الاتحاد
أعلن في غضون كلامه والمسألة فرغ منها في مجلس النواب كما قال لكم دولة
ثروت باشا والطريق أمامنا الآن قرار الاستنكار .

يقول حضرة سيد الله سليمان أباطه بك بأنه يجب أن نسير على سنن مجلس
النواب استنادا على التضامن الذى يريد بين المجلسين وهذا خطأ كبير وليس
هناك معنى لهذه الكلمة فالمجلسان يتكلمان بالبرهان وما مكثفان كثنى الزما
ولكل منهما عمل خاص وإن اتصل أحدهما بالآخر وحكمة التشريع في إيجاد
مجلس ثان (مجلس الشيوخ) هي ثلاثان ما قد يفوت على مجلس النواب
(الثواب) فيتدارك الأمر فيه . ليس معنى التضامن الواجب أن يسود بين
المجلسين ، إن نسير على أثر مجلس النواب مسلين بكل ما يراه يدرن بحث ولا
مناقشة لئلا لو فعلنا ذلك لأضمت الحكمة التى من أجلها ويعد مجلس الشيوخ
الذى يجب أن يكون مستغلا في أعماله إذ أن المفروض فينا أن يكون لنا
حقول مستقلة وأراء خاصة قد تتفق وقد لا تتفق مع آراء مجلس النواب
وإذن فن الواجب أن تترك جانباً حارة التضامن التى قال بها حضرة الزميل .

وإذا أصدرت قرارا يجب أن لا يكون من أجل التضامن مع مجلس
النواب بل يجب أن يصدر من حقيقة قد أذهناكم ولا رقيب عليكم في ذلك
غير ضاركم . أنا متفق مع حضرة الشيخ حسن عبد القادر وأما ما
أسأله من تهاجر خبره وتصريحات من دولة وزير الخارجية وأمامنا أوراق
يصح أن تكون متفقة مع الحقيقة أو مخالفة لما فيجب أن تتبناها إن كان
هناك شيء من الإجماع لا يتفق مع القانون الإنجليزي ، ولذلك تكون
موافقتنا الآن لمجلس النواب على قراره موافقة سابقة لأوانها . ويجب أن
تتقوا من الحقيقة ما بأن تشكروا اللجنة التى اقترحتها حضرة الشيخ حسن
عبد القادر أن تتركوا الأمر لسلطة وزير الخارجية ليتخذ الإجراءات اللازمة
لفحص الموضوع ويحتم ، وأما للمناقشة على قرار الاستنكار الذى أصدره
مجلس النواب قبل التثبت فهذا مما لا يتفق مع الرأى الذى يتبعه مجلس
الشيوخ .

دولة الرئيس - الاتحاد أوقف بالفعل .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لولا أننى قد سمعت من دولة وزير الخارجية أن المسألة وإن كان قد فرغ منها في مجلس النواب إلا أن الحكومة تنتظر فيها من الوجهة المالية اثنين ما إذا كان هناك غبن أو لا . أقول لولا ذلك لكنت أجد طلب تشكيل لجنة لتحقيق .

أما ما يقوله حضرة محمود أبو النصر بك من أن القصر قد لحقه خيلاء ، فلا أرى أنه يمكننا التحويل على رأى الخيلاء أمام تصريح الوزير المفوض الذى ورد في البرقية إلى ثمرت في الجرائد وعرقته البلاد بأسرها . ذلك التصريح الذى تضمن ملاحظات عشر أبطلها عن هذا الموضوع وهى كما يلى بالنص الحرفي :

" أولا - لقد كنت غائبا في سويسرا عند شراء قصر بيروت .

ثانيا - انى عارضت بشدة في شرائه عندما أخذ رأيي في هذه المسألة قبل سفري الى سويسرا .

ثالثا - لم يتصرف الأمر في ذلك فان موظفى المفوضية لم يروا قصر بيروت مطلقا الا بعد ان اشترته الحكومة المصرية ولم يؤخذ رأى أحد في التصديلات التى تعمل فيه .

رابعا - ان مسألة جعل المفوضية المصرية مقرا لجميع المصالح المصرية في انجلترا لم ترضى لبحث مطلقا .

خامسا - لا صحة مطلقا لما قيل من اننى ابلغت وزارة الخارجية المصرية بأن هذه البنايات ستكون مسكنا .

سادسا - ان الذين اشترؤا قصر بيروت والذين قاموا بإجراء التعديلات والترميمات فيه قد فعلوا ذلك بتدخل ما لديهم من تملكات من البداية الى النهاية والذى أعلمه أن هذا القصر سيكون معنسا للسكن الخاص لا ليكون دارا للمفوضية المصرية .

سابعا - اشككت المفوضية المصرية الى وزارة الخارجية المصرية مرارا عديدة قبل عودتي من سويسرا من أن القائمين بترميم القصر يهدونه للسكن فقط ولا يبدلون به ما يصلح للكتاب .

ثامنا - ان المفوضية المصرية في لندن خاطبت "المفاوضين" وذكرتهم بما يجب عمله من التعديلات الضرورية اللازمة لمكتب المفوضية فأجابوا مرارا بأن التملكات التى لنهم من الحكومة المصرية تخفى أعداد القصر للسكن لا للكتاب .

ثامنا - هذا يدل بكل وضوح على أنه لم تكن لى أية علاقة بشراء قصر بيروت وأن موظفى المفوضية لم يؤخذ رأيهم مطلقا في أى شيء يتعلق به لا من قبل شرائه ولا من بعده .

عاشرا - لما قرأت في الجعيف الانجليزية أن الحكومة المصرية مستعزى قصر بيروت أرسلت من لوزان بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ التفراف الآتى الى زيور باشا :

حضرة ابراهيم نور الدين بك - كاتى بالأستاذ يقول انه من الواجب أن لاستنكر أعمال الوزارة السابقة الآن كان لم يكن أمامنا ما يمكننا من أن نصدر حكما على أعمالنا ! كان ليس أمامنا حتى ولا قول الوزير المفوض بأنه نصح زيور باشا بأن القصر لا يصلح . حتى ولا بعد ما قيل في مجلس النواب بأن القصر الملتشى قد لا يوجد من يشترى بنصف ثمنه . حتى ولا بعد هذا يستنكر الأستاذ تصرف الوزارة ! حتى ولا بعد أن قررت الوزارة المذكورة صرف مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه قبل أن تقدم استقالتها بثلاثة أيام ! أقيمد هذا يصيح الاستنكار كثيرا على وزارة زيور باشا في نظر الأستاذ محمود أبو النصر بك ؟ غريب وغريب جدا أن يستنكر علينا حضرة الزميل حق الاستنكار ! لا . لا يكتفى الاستنكار ولا يرضينا وحده بل يطلب أن تشكل لجانا لتثبت انه حصيل تصرف مبنى على الإسراف والتبذير فقط وانما تثبت أنه حصل تصرف بسوء نية وأنه يجب أن يقضى على من وقع منه هذا التصرف وأن رد للأمة ما صرف من غير حق . ولكنا سمعنا من دولة وزير الخارجية أن المسألة فرغ منها في مجلس النواب فيجب أن نرضى بذلك الصفقة الضليلة ألا وهى استنكار عمل وزارة زيور باشا وتصرفها في مسألة بيروت هوس نفيس وقسوى الآن إلا أن أقول بهذا الاستنكار الذى قرره مجلس النواب .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - أنا لم أقل بأننا يقيمون قرار مجلس النواب ولكن مادام مجلس الشيوخ والنواب يتلان الأمة فيجب أن نقول الأمة كلمتها ، اذا رجعنا الى قرار مجلس النواب وجدناه يفيض حكمة ووطنية ويدل على بعد النظر فاذا وافقنا عليه كان لنا في ذلك نفع عظيم . لم أقل بأن لسير وراء مجلس النواب في كل قرار يصدره ولكن قراره هذا صائب ومطابق للصحة العامة فيجب أن نوافق عليه وأرجو أن يؤخذ رأى كل من ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يظهر أن المناقشة الآن تقتصر في المواقف أو عدم الموافقة في قرار الاستنكار الذى أصدره مجلس النواب فأمام هذه المسألة أرى أن يشكل مجلس الشيوخ لجنة برلمانية تسأل أحمد زيور باشا وفاق زملائه وتبحث في قانونية تصرفاتهم ومسؤولتهم المدنية أما المسؤولية الجنائية فأرى أن يترك أمرها للوزارة أذى صاحبة الشأن . أما أن نتخذ قرارا من غير مناقشة زيور باشا فهذا كثير والواجب هو تشكيل لجنة من خمسة أعضاء أو أكثر للنظر في هذه المسألة .

دولة الرئيس - إذا كان حضرة العمودى رأى أن الاستنكار سابق لأوانه فالتحقيق أيضا سابق لأوانه فليجاب زيور باشا الآن في الجواب ولا يمكن التحقيق منه قبل عودته .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ليس زيور باشا هو المسؤول وحده بل جميع الوزراء ولا أرى ما يمنع من أن تشكل الآن لجنة التحقيق .

حضرة حافظ جابدين بك - كما نود من جميع أعضائنا أن ننشئ مع الرأى الذى أبداه حضرة محمود أبو النصر وكنت الموضوع بحثا دقيقا لتبين أوجه المسؤولية ولكن للأسف فان الوقت ضيق ولا يسمح بذلك . وبما أن المسألة قد فرغ منها فلا نعلم إلا اننا نوافق على ما قرره مجلس النواب ونعلن استيذاننا ونقره بإيقاف الاتحاد حتى لا يصرف منه ما يتم صرفه الآن إذ ما لا يدرك جله لا يترك كله .

على الجزء الباقي من الفقرة ٢١ من تقرير لجنة المالية وهذا نصه :

وترى هذه اللجنة بمناسبة ما حصل بخصوص شراء دار بيوت هوس (وهي متفقة في ذلك مع رأى لجنة المالية بمجلس النواب) أن تمتنع الحكومة عن شراء منازل لفوضيات بعد الآن .

وترى هذه اللجنة أيضاً توجيه نظر وزارة الخارجية إلى ارتفاع أجور أماكن الفوضيات وأن تتميز فرصة نهاية كل عقد للسعي في استئجار أماكن باقل نفقة .

وافق المجلس على هذا الجزء من تقرير اللجنة .

على الجزء الآتي من الفقرة ٢٢ من تقرير لجنة المالية :

٢٢ - وقد تبين من بحث أجراه أحد حضرات أعضاء لجنة المالية بمجلس النواب - فيما سبق أن صرف للوزراء المفوضين وموظفي الفوضيات الذين تمينوا قبل ٢ مارس و ٦ أبريل سنة ١٩٢٥ من مرتب نقل الفش الذي قرره مجلس الوزراء في التاريخ الأول ببيع موظفي الفوضيات وقدره مرتب شهر ومن مرتب التأثيث الذي قرره مجلس الوزراء في التاريخ الثاني للوزراء المفوضين وقدره مرتب شهر أيضاً - أنه حصل صرف هذين المرتبين إلا وبه حق لدولة أحمد زور باشا ومعالى أحد ذوالفقار باشا إذ استولى أولهما في شهر ماي سنة ١٩٢٥ على مبلغ ٨١٤ جنبها قيمة مرتب ثلاثة شهور منها شهرين نظير مرتب نقل الفش حين تمينته في أواسط سنة ١٩٢٣ و ذرا مفوضاً لروما وعند هودته منها في مارس سنة ١٩٢٤ لمناسبة تمينته رئيساً لمجلس الشيوخ والثالث نظير مرتب التأثيث سالف الذكر ، وفلك بعد خصم مبلغ ١٠ جنبات و ٩٥٥ ملياً قيمة أجرة نقل الفش الفعلية التي كان استلها دولته .

وقد استولى ثانيهما على مبلغ ٥٣٥ ج . م وهو مرتب شهرين أولهما من مرتب نقل الفش حين تمينته خلفاً لدولة زور باشا في شهر مارس سنة ١٩٢٤ و ثانيهما من مرتب التأثيث سالف الذكر بعد خصم مبلغ ١٥ ج . م وهي المصاريف الفعلية التي استلها معاليه أجرة نقل الفش من مصر إلى روما .

وقد كان صرف هذين المبلغين لما بالكيفية الآتية (أولاً) طلب دولة زور باشا بصفته وزيراً للخارجية بضغط تاريخه ١٦ أبريل سنة ١٩٢٥ وبتوجيه إلى وزارة المالية إقامته عما إذا كان قرار ٢ مارس و ٦ أبريل سنة ١٩٢٥ يسرى معمولاً على الماضي فأجابت وزارة المالية بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٥ بكتاب موقع عليه من دولة زور باشا أيضاً بصفته وزيراً المالية بالإنابة بأن قرار ٦ أبريل سنة ١٩٢٥ الخاص بمرتب التأثيث يمكن تطبيقه على الماضي . أما قرار ٢ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بمرتب نقل الفش فإنه لا يسرى على الماضي ، ولوحظ أن خطاب المالية هذا خلو من كل أعضاء إلا أعضاء زور باشا (أي : أرسلت وزارة المالية كتاباً آخر إلى وزارة الخارجية مؤرخاً ٢٠ مايو سنة ١٩٢٥ أي بعد الخطاب السابق بثمان أيام تخبرها فيه أنه باعثة النظر في موضوع سريان حكم قرار ٢ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بمرتب نقل الفش على الماضي رأت المالية أن يسرى حكمه على الماضي بالنسبة للوزراء المفوضين فقط بعد خصم قيمة الشقات الفعلية التي تكون صرفت إليهم ولوحظ أن هذا الخطاب مذكّل بأعضاء دولة زور باشا وحده أيضاً .

لقد دهشت بما قرأت في الصحف الإنجليزية من عزم الحكومة المصرية على شراء قصر بيوت ليكون داراً لفوضوية المصرية وأرى من واجبي أنا أعود فأكرر ملاحظاتي الخاصة بهذا القصر والتي سبق أن ذكرتها لدوكم في مقابلتي الأخيرة في لندن . وأرى أن موقع هذا القصر لا يصلح وأن الترخي باهظ جداً وهو قصر قديم لا يصلح بأية حال للقرض المقصود .

كيف ترك هذا كله وتخاذل بتقرير انبعاث على ما نلناه وعلمه الناس أجمعين عن انخراط وأعمالهم .

لذلك أرى أن يقتصر المجلس على إعلان مزيد استيائه .

دولة الرئيس - يتقدم اقتراح من ثمانية أعضاء بطلب افتتاح باب المناقشة والموافقة على إعلان الاستنكار .

حضره على عبد الرزاق بك - وتقدم أيضاً ثلاثة اقتراحات :

الأول - مقدم من حضرة الشيخ عبد العزيز بك يقول فيه أن المناقشة في هذا الموضوع لا تكون صحيحة إلا بعد أن يقرر مجلس النواب الاحتياط المعلق للباب الثالث ويلفتنا ذلك .

الثاني - مقدم من حضرة عبد الله سليمان بإطالة بك وحضرة عبد العزيز رضوان بك وحضرات الثمانية الأعضاء الذين طُلبوا لإقفال باب المناقشة بالموافقة على قرار الاستنكار الذي أصدره مجلس النواب .

الثالث - مقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وحضرة إبراهيم نور الدين بك بتأييف لجنة تحقيق على الوجه الذي كان اقتراح في مجلس النواب أولاً .

حضره إبراهيم نور الدين بك - أي أتنازل عن اقتراح هذا .

حضره محمود أبو النصر بك - وأنا لا أتنازل عن اقتراح وهو " تأجيل الاستنكار إلى ما بعد استئانة الحقيقة والوقوف على ما إذا كان هناك من أم لا " .

حضره الشيخ يس محمود أبو جليل يريد الكلام .

دولة الرئيس - لقد أفضل باب المناقشة .

حضره الشيخ يس محمود أبو جليل - أنا لا كذلك اقتراح محمود أبو النصر بك قد تم اقتراحه بعد إقفال باب المناقشة فأرى استحاده .

حضره على عبد الرزاق بك (السكرتير البرلماني) - المواقف من حضراتكم على الاقتراح المقدم من حضرة محمود أبو النصر بك يفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

حضره على عبد الرزاق بك (السكرتير البرلماني) - الآن فيخذ الرأي على الاقتراح المقدم من حضرة عبد الله سليمان بإطالة بك وزملائه الذين يطلبون فيه الموافقة على قرار الاستنكار الذي أصدره مجلس النواب فن لا يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح فيفضل بالوقوف .

لم يقف إلا حضرة محمود أبو النصر بك .

وافق المجلس على قرار الاستنكار الذي أصدره مجلس النواب .

وتبين من ذلك أن دولة زيور باشا بما أتى به بصفته وزيراً المالية
لنائبه صرف إلى نفسه بصفته السفير السابق لمصرف روما المبلغ المتقدم ذكره
أصرف لملاي أحمد ذو الفقار باشا مبلغ ٥٥٠ ج م سالف الذكر .

وقد حصل أن صرف هذا السبب بلمة موظفين في مقوضيات لشده
باريس وروما بمبالغ بلا وجه حق واستندت من أغلبهم الاتسعة منهم
كرت اسماعيل بالصفا ١٣ من المضبطة الثالثة والثلاثين لمجلس النواب .
وتبين أن وزارة المالية أجابت وزارة الخارجية بتكليفها المؤرخ ٢٠ مارس
سنة ١٩٢٦ بأنها توافق على إعفاء الموظفين المذكورين من رد ما سبق
صرفه إليهم في نظير صرف شهر لنقل الأثاث كما أنها توافق أيضاً على رد
مبلغ ٧٠٠ ج م و ٢١٤ ملياً لذكر عبد السلام الجندى .

وبعد ذكر ما تقدم وافق المجلس بالإجماع على اقتراح قدمه حضرة العضو
المذكور مؤداه "أن يطالب وزير الخارجية والمالية أحمد زيور باشا سفير
روما الأسبق وأحد ذو الفقار باشا سفير روما السابق برد المبالغ التي استولوا
عليها ظلماً من جراء قرارات أصدرها الأول بصفته وزيراً المالية بالنابذة
وتعفى هذه القرارات بغير أن أحكام بعض قرارات مجلس الوزراء على الماضي
فاستفاد هو شخصياً من هذه التصرفات الشاذة في استغفار زيه أيضاً واستولوا
بذلك بدون حق على أموال من الخزانة العامة فيجب أن ترد هذه الأموال
كما يجب أن تسترد الحكومة ما قد يكون صرف لبعض الموظفين الآخرين
من الأموال بناء على هذه القرارات" كما وافق على أن تكون المطالبة برد هذه
المبالغ بالطرق القانونية .

وتوافق هذه اللجنة على ذلك .

حضرة الشيخ عيسى محمود أبو جليل — أريد أن أقول أن المسألة مسألة
اختلاس ولما كان أحمد زيور باشا وأحد ذو الفقار باشا عضوين في المجلس
فاقتض على المجلس أن يحقق معهما حتى إذا ثبت الاختلاس قرر المجلس
فصلهما إذا لا يصح أن يجلس عضن في هذا المجلس الموقر .

سعادة محمود شكري باشا (مقر اللجنة) — هذا لا يتبر اختلاسا بل سوء
تأويل لنصوص القرارات .

حضرة محمود أبو النصر بك — قولوا ما شئتم فيما يخص استيلاء زيور باشا
على هذا المبلغ ولكن أرجو أن تلاحظوا رغبة الانصاف أنه عندما قرر
زيور باشا الاستيلاء على هذا المبلغ وجعل ذلك قاعدة عامة تسرى على جميع
موظفي السفارات كان أحد ذو الفقار باشا في روما لأنه كان في هذا الوقت
وزيراً مقوضاً بها فأرسله في روما فيجب الاتصفاً زيور باشا وذو الفقار باشا
في مستوى واحد .

دولة الرئيس — أنعمد بذلك أن ذو الفقار باشا استولى على المبلغ بحسن
نية .

حضرة محمود أبو النصر بك — نعم .

دولة الرئيس — له أن يدافع عن نفسه .

حضرة الشيخ عيسى محمود أبو جليل — لم يؤخذ الرأي على اقتراح
دولة الرئيس — لاجنبية في الأمر .

عزيز مريمع أفندي — أتى اعتبر عمل زيور باشا عملاً شائناً وفرض أنه
غير معاقب عليه جانياً بل هو في الواقع غير معاقب عليه إلا أنه من الوجهة
الأدبية يتبر عملاً معيباً .

دولة الرئيس — ولكن حضرة الشيخ عيسى أبو جليل يطلب معاقبتهم
حضرة الشيخ عيسى محمود أبو جليل — لم أحط ذلك إنما طلبت فصلهما
من المجلس لأنهما ارتكبا عملاً شائناً .

حضرة الشيخ حسن صيد القحاد — كل هذا سابق لأوانه ولا يصح أن
يحكم عليهما بدون أن نسألهم إذا ربما كان كل واحد .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — إذا أراد حضرة الشيخ عيسى محمود أبو جليل
أن يقدم اقتراحاً فليقدمه على الصورة التي يجب أن يقدم بها .

حضرة الشيخ عيسى محمود أبو جليل — وهو كذلك .

وافق المجلس على ما تلى من الفقرة ٢٢ من تقرير لجنة المالية .

تلى الجزء الباقي من الفقرة ٢٢ من تقرير اللجنة وهذا نصه :

هذه وتلاحظ هذه اللجنة أن المكافآت والمرتبات التي تصرف للوظفين
بالقوانين خضعت قانوناً صدر في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وهو من ضمن
القوانين المعروضة على البرلمان .

وافق المجلس على هذا الجزء من التقرير .

تلى الجزء الآتي من الفقرة ٢٣ من تقرير لجنة المالية :

٢٣ — أدرج بمشروع الميزانية ضمن اعتمادات هذه الوزارة مبلغ
٦٠٠٠ جنيه الصاريب السرية وقد كان المقرر لها في سنة ١٩٢٥ مبلغ
١٠٠٠٠ جنيه وتضمنت البيانات التي وردت لهذه اللجنة من وزارة الخارجية
مفردات ما صرف منه في السنة المذكورة وبمبلغ مجموعها ٨٩٧٢ جنيهًا وظهر
أن جزءاً كبيراً منه لم يستعمل في الغرض الذي تمرد من أجله إذ أنه استعمل
منه (أولاً) مبلغ ٣٠٠٠ جنيه لدفع مرتبات مستخدمين بالديوان العام
والمقوضيات والتفصيلات (كاتب ومترجمين وتخدم) دمت الحال فيصنعهم
على هذا الربط نظراً لعدم وجود وظائف لهم في بند المساعدات (وثانياً) مبلغ
٦٣٤ جنيهًا للوامر لعدم كفاية ما كان مقرراً لها ضمن بند ٧ مصاريف شرعية .

ما عتقد ذكره يدل على أن مبلغ ٦٠٠٠ جنيه المطلوب بتقريره في هذا
العام يزيد من حاجة الوزارة في هذا الشأن ولذا توافق هذه اللجنة على ما قرره
لجنة المالية مجلس النواب من تخفيضه إلى ٣٠٠٠ جنيه وقد وافق مجلس
النواب على ذلك .

وافق المجلس على هذا الجزء من تقرير اللجنة .

تلى الجزء الباقي من الفقرة ٢٣ ووج من الفقرة ٢٤ من تقرير اللجنة وهذا
نصها :

وتتوخى هذه اللجنة على المجلس لفت ويزى الخارجية والمالية الى الحصول على ما صرف مما تقدم ذكره بغير وجه حق .

دولة عبد الحلق ثروت باشا — اشكرتكم المالية على قرارها في هذه المسألة لانها على شيء من الدقة ذلك أن المرتب الإضافي الذى يعطى رؤساء الوزارات ليس كالمرتبات الإضافية التى تعطى للوظائف الآخرين كسند التفتيش والمرتب الإضافي للديرين فهذه المرتبات تستقطع في مدة غياب الموظف بالإجازة لأن بدل التفتيش هو في الواقع كبدل السفرية فلا يصح صرفه مدة انقطاع الموظف عن عمله ، أما المرتب الإضافي الذى يعطى لرؤساء الوزارات فهو في الواقع جزء من المرتب الأصلي لأن رئيس الوزراء يتكلف بحكم منصبه تكاليف ومصاريف غير عادية فهذا المرتب لا يتعلق بزيان أو مكان فهو مستحق وسواء أكان الرئيس في مصر أو في أوروبا ولا تطبق عليه القواعد التى تسرى على المرتبات الإضافية الأخرى وقد كان مرتب رئيس الوزراء لمهد قريب أكثر من مرتبات الوزراء ولكن روى تخفيضا لأحياء الميزانية أن يحصل مرتبه كمرتب باقي الوزراء وأن يعطى الفرق كمرتب اضافي لا يخلو في حساب المعاش .

هذه أيضا يتعلق برئيس الوزراء أما فيما يتعلق بمن يقوم مقامه فقد يكون من المصلحة أن يقوم بمصاريف غير عادية يعملى هذا المرتب بصفة مؤقتة . على أن دولة يحيى إبراهيم باشا لم ينشئ للملاحظة العامة التى أبدتها له وزارة المالية من أن صرف المبلغ يجب أن يكون بموجب قرار من مجلس الوزراء فتخطى ملاحظة وزارة المالية هذه وقرر بنفسه صرف المبلغ . فالمسألة دقيقة في ذاتها ورأى هو ألا يتخذ المجلس قرارا في هذه المسألة بل يتركها لوزير المالية حتى يتخذ فيها ما يحل عليه المصلحة العامة .

كذلك أرى أن يترك لوزير المالية النظر فيما اذا كانت مصاريف حفلة سان استافان تحسب على زيور باشا أم على يحيى إبراهيم .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — هذا يتفق تماما مع ما رأيته لجنة المالية .

حضره حافظ حادين بك — هذا من جهة ما هو مرصود لرئيس الوزراء أما ما يتعلق بمصاريف الحفلة فأتفق على أوافق على عدم التعرض لها بل أرى أن نطلب رد هذه المصاريف .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — هذا هو ما طلبته لجنة المالية في تقريرها .

واقى المجلس على الفقرة ٢٤ من تقرير اللجنة .

تليت الفقرات ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٢٥ — وهذا وقد حصلت مناقشة أمام مجلس النواب في أمر ما ورد بالشرع من الاتيادات المخصصة لبند ٢ بمصاريف انتقال وبليل سفرية وقدرها ١٦٣٠٠ جنيه وبتد ٦ مصروفات عامة بالخارج وقدرها ١٨٠٠٠ جنيه وطلب تخفيضها ولكن المجلس لم يقر ذلك لأن الغاء بعض التفاصيل والسفارات الغاء

هذا وقد جاء بالبيانات المذكورة أنه لم يسبق دمج شيء في ميزانية سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ المصروفات السرية غير أنه قد صرف مبلغ ١٠٨٠٠ جنينا خصصت قيمته على بند التفتيش (منه مبلغ ٣٠٠ جنيه في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٥ و ٧٨٠ جنينا صرف بمعرفة مفوضية لندن) .

٢٤ — ولما أن بحثت هذه اللجنة سبب عدم كفاية ما كان مقررا للولائم في سنة ١٩٢٥ ضمن بند ٧ مصاريف ثرية للملكة مبلغ ١٢٠٠ جنيه تبين أن ما صرف على الولائم في السنة الماضية بلغ ١٥٧٣ جنينا خصم منه ٩٤٩ جنينا على البند ٧ واستحب الباقي وقدره ٦٢٤ جنينا على ربط المصروفات السرية ودرجت وزارة الخارجية في هذا الصدد أنه أقيمت في السنة المذكورة وثمان لا يتخطى كوزها في العام الحاضر . ولما أن اطلعت هذه اللجنة على مفردات صرف مبلغ ١٥٧٣ جنينا سالت الدكتورين أنه يدخل ضمن مصاريف تلك الولائم مبلغ ٤٨٣ جنينا و ٦٧٧ مليا صرف في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لإدارة كلزينو سان استافان عن الحفلة التى أقيمت به في يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — تمديد مبلغ ٤٨٣ جنينا و ٦٧٧ مليا كان بناء على كشف ورد من قلم حسابات وزارة الخارجية قيل فيه أن هذا المبلغ صرف في ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لوليتين أقيمت بمناسبة عيد الجبلوس الملكي . على أنه قد ورد اليوم من وزارة الخارجية طلب بتصحيح المبلغ إذ أن ما صرف في ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هو ٢٨٦ جنينا و ٨٠٠ مليا الفرق بين المليونين وهو ٩٦ جنينا و ٨٧٧ مليا صرف على وليمة أخرى أقيمت في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

واقى المجلس على الجزء الذى تل من الفقرة ٢٤ من تقرير اللجنة بعد تصحيحه كما أشار سعادة مقرر اللجنة .

على الجزء الباقي من الفقرة ٢٤ من تقرير اللجنة وهذا نصه :

ولما كان من المعلوم أن مصاريف الحفلة التى قام في اليوم المذكور يقوم رئيس مجلس الوزراء بنفسها من مبلغ ١٠٠٠ جنيه الذى يعطى إليه مستويا ملاوة على ماهية وزير وأن إقامة تلك الحفلة في مثل هذا اليوم على السبب في رفع قيمة تلك الملاوة الى ذلك المبلغ (وقد جاء على ما فعله اللجنة جميع رؤساء الوزارات السابقين من عدمه بدون احتساب شيء منها على جهة الحكومة) رأيت هذه اللجنة أن تلتفت النظر الى هذا التصرف الشاذ وترى أن احتساب هذا المبلغ على جهة الحكومة وصرفه من مصروفات وزارة الخارجية أمر في غير محله بالمرة ويصح رده الى الخزينة .

وقد تبين أيضا أن دولة زيور باشا كان يتقاضى تلك الملاوة كاملة في مدة غيابها بالإجازة بأوروبا في صيف العام المسمى وحي في ١١ يوليوس سنة ١٩٢٥ الى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وأن دولة يحيى إبراهيم باشا الذى نائب عنه قد تقاضى أيضا تلك الملاوة في مدة تباينه وصرف له عنها مبلغ ٣٣٨ جنينا و ٦٧٢ مليا بأمر منه وبدون صدور قرار من مجلس الوزراء خلافا لما كانت تراه مراقبة جسابات الحكومة بمذكرة قلتمتها لندوته .

تاما والتعديل الذي أدخل على بعض السفارات سيقرب عليه قتل كثير من موظفي هذه الوزارة الموجودين بالخارج وتوافق هذه اللجنة على عدم تخفيض شيء من اعتمادات هذين البلدين لأن مالا يحصل صرفه من الأعتمادين المذكورين سيكون وفرا يظهر عند عمل الحساب الختامي .

٢٦ - هذا وقد تناقش مجلس النواب في الاقتراح - الذي كان طرح حين نظر ميزانية قسم بعثات التعليم المصرية - في الخارج وتاجل حين النظر في ميزانية وزارة الخارجية - انخاص بطلب انشاء ادارة تلك البعثات والاستعاضة عن مدبريها بمفتشين تبحث بهم وزارة المعارف الى عواصم الدول التي بها مكاتب بعثات يقيمون بدور المفوضيات ويساعدون في عملهم كتيبة من المفوضيات كما يساعدون في اعمال التفتيش فواصل الدولة في البلاد المختلفة توفيراً لما يصرف في هذا الباب - فصرح معالي وزير المعارف أنه يوافق على توحيد أمكنة الاقامة بأن تقيم مكاتب البعثات بدور المفوضيات ولقننهليات متى كانت تلك الدول بها أمكنة تكفي لاقامة مكاتب البعثات أيضاً بشرط أن يكون مديرو البعثات مستقلين وتأمين لوزارة المعارف فقط وألا يكون للسياسة سلطان عليهم وانتهى الأمر بعدم موافقة المجلس على باقى ما تضمنه الاقتراح .

وهذه اللجنة ترى أن ما تضمنته ذلك الاقتراح يمكن أن يدخل ضمن مأمورية إحدى اللجان التي شكلها معالي وزير المعارف للحل للبحث في أمور وزارة المعارف وورد ذكرها في تقرير هذه اللجنة الخاص بوزارة المعارف وظلت النظر الى وجوب قيام اللجنة المختصة ببحث ما تضمنه هذا الاقتراح .

٢٧ - وعمل حساب ما يمكن توفيره من اعتمادات الباب الأول لهذه الوزارة بسبب ما تقرر قبلاً من الاقتصاد في وظائف التتيل السياسي والقنصلية تبين أنه يمكن حذف مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه من اعتمادات هذا الباب للبيئة بمشروع الميزانية .

هذا ويبلغ المطلوب للأعمال الجديدة في المشروع مبلغ ٤٠٠٠٠٠ ج. م يضاف اليه (أولاً) مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه انخاص بالترميمات بدار بيوت هوس (وثانياً) مبلغ ٢٠٠٠٠ ج. م لشراء الآلات لمفوضية لاهاي صدر عنه قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١١ مايو سنة ١٩٢٦ وطلبت وزارة المالية من مجلس النواب بمطالبا ١٣ يورته سنة ١٩٢٦ اعتمادها ، فيكون مجموع المطلوب للأعمال الجديدة هو مبلغ ٦٧٠٠٠٠ ج. م ، وقد أوقف مجلس النواب الفصل في تلك الاعتمادات حتى يحصل استيفاء ما طلب بشأن الاعتمادات الخاصة بدار بيوت هوس والأانات الخاصة بمفوضية لاهاي .

• • •

٢٨ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ الواردة بالاراجب اعتمادها الآن لهذه الوزارة هي كالآتي :

١٧٣٥٢٧ الباب الأول (ما هيأت وأجرى شتات) بمقد حذف مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه .

٨٦٦٢٠ الباب الثاني (مصاريف عمومية) بمقد حذف مبلغ ٣٠٠٠ جنيه من المصاريف السرية .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المقدر للباب الأول؟
أصوات : توافيق

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر للباب الثاني ؟
أصوات : توافيق

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والنقبة الثلاثين على أن يعود للاعتماد هذا الساعة السادسة مساءً

ملحق رقم ١

- (٣) أُلغيت درجة الفاعين بالأعمال كما تهدم وهي التي كان مربوطا لها الدرجة الأولى أي ١٢٠٠ إلى ١٣٦٠ جنبها و ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ جنبه واستعيب جنبها بدرجة سكرتير أول ممتازة راتبها من ٩٩٠ جنبها إلى ١٢٠٠ جنبه .
- (٤) اقتص راتب المستشار بمفوضية لشدة مع استبقاء هذه الوظيفة نظرا لأهمية المفوضية وقد جعل راتبها من ٩٩٠ جنبها إلى ١٢٠٠ جنبه بعد أن كان ١٣٠٠ جنبه إلى ١٧٠٠ جنبه .
- (٥) أُنقص عدد السكرتير وأُنقص رطب الدرجات المحدلم كالآتي :

الأصل	الدرجة	الاقتراح
عدد	عدد	
١	١٥٠٠ - ١٢٠٠	٣
٢	١٣٦٠ - ١٢٠٠	٦
٨	٩٠٠ - ١١٤٠	٢
٨	٥٤٠ - ٨٤٠	٢

- (٦) أُنقص عدد المحققين من ١٦ إلى ٧ وخفضت درجاتهم من الدرجة الخامسة (٤٢٠ - ٦٠٠) ووضوا في الدرجة السادسة (من ٣٠٠ إلى ٤٢٠) .
- (٧) خفضت درجة الأئمة وصددم أربعة من الدرجة الخامسة (٤٠٠ - ٥٠٠) ووضوا كالمحققين في الدرجة السادسة (٣٠٠ - ٤٢٠) .
- (٨) عدل الاقتراح الخاص بوسائل مأموري القنصليات العامة في المفوضيات الحالية للوزير المفوض فيها أعمال قنصل عام بجلت أربعة بدلا من ثلاثة أن تكون في مفوضيات روما وبرلين التي ألغيت القنصليات العادية منها في خلال الاستقراطية . وفي مفوضي باريس ولندره المقترح إلغاء القنصليات العادية فيها كما سيبحث الكلام عن ذلك في مكانه ، وخفضت درجاتهم من الخامسة (٢٤٠ إلى ٦٠٠) ووضوا في الدرجة السادسة (من ٣٠٠ إلى ٤٢٠) .
- (٩) خفضت درجة المحررين وأمناء المحفوظات في المفوضيات من الدرجة الخامسة (٢٤٠ - ٦٠٠) وجعلت من الدرجة السادسة (١٨٠ - ٣٠٠) وفي عدد المحررين وهو خمسة على حالة . أما عدد أمناء المحفوظات فقد زيد من ٩ إلى ١٤ ليكون مدعها سائرا لعدد المكتبات التابعة لها .

وقد ترتب على ذلك أن مجموع رطب المساهيات الجديد الخاص بالمفوضيات يقل عن الرطب المقدم في مشروع الميزانية بمبلغ ٣٦٨٧٨ جنبها بزيادة قدرها ١٣٦٨ جنبها خصصت لزيادة

مشروع بمقتضات حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية فيما يتعلق بالتبثيل السياسي والقنصلي

فقدت الحكومة مشروع ميزانية السنة المالية الحاضرة إلى البرلمان كما كان موضوعا من قبل توليا الحكم مختلفة لنفسها بحق إبداء الرأي في الاختلافات المقترحة عند نظر المشروع في المجلس .

وتحققا لما وعدت به المجلس قد أجادت كل وزارة النظر في مشروع ميزانيتها . وأشرف الآن بأن أقدم لجنة الميزانية هذه المذكورة بمقتضات وزارتي فيما يتعلق بالتبثيل السياسي والقنصلي بعد إعادة النظر وتحقيق البحث متوخيا في ذلك سبيل الاقتصاد مع التوفيق بينه وبين المصلحة العامة .

التبثيل السياسي

بلغ مقدار الورق بمقتضى المشروع المرفق بهذا في اعتادات هذا التبثيل ٣٥٪ من أصل الاعتاد المطلوب في المشروع الأول .

وقد بنى ذلك المشروع على الأسس الآتية :

(١) فيما يتعلق بمقدار الموظفين ومشتاتهم :

(١) حُللت مفوضيات البرازيل وفرن وأثبتت مفوضية باستوكهلم وبذلك أصبح عدد المفوضيات أربع عشرة مفوضية منها خمس من الدرجة الأولى في لندره ووشستن وباريس وروما وبرلين ، وأربع من الدرجة الثانية في الاستانة وطهران وأثينا ومدريد ، وبعدي على رأس كل منها وزير مفوض ، أما المفوضيات الأخرى وصددها خمس في بروكسيل ولاهاي وبوخلوس وبراج واستوكهلم فالمقترح إحالة التبثيل فيها على الوزراء المفوضين في أقرب البلاد إليها على أن يوجد في كل جهة منها مكتب للمفوضية مؤلف من سكرتير أول ممتاز وأمين محفوظات يقوم كذلك بعمل التحريات .

وملاحظة على ما في هذا التبديل من المصلحة المالية والاقتصاد - بإحالة التبثيل على بعض المفوضيات على مثل بعض المفوضيات الأخرى - فإن فيه مصلحة أدبية أخرى وهي أنه قد عدل في المشروع المقترح من ذلك النوع من المفوضيات التي يهد بها إلى متولي أعمالهم بالنسبة لرجال التبثيل السياسي يعملون في طبقة أدنى من طبقة الوزراء المفوضين ، فالتأني وظواهرهم وإحالة تبثيل مصر في البلاد التي كانوا فيها على أقرب الوزراء المفوضين المصريين فيه رفع لشان تبثيل مصر من الوجهة الأدبية .

(٢) أُنقص راتباً الدرجة الأولى والثانية من درجات الوزراء للمفوضين لجعل راتب الأول ٣٥٠٠ جنبه بدلا من ٣٠٠٠ جنبه وراتب الثانية من ١٨٠٠ جنبه إلى ٢٠٠٠ جنبه بدلا من ٢٣٠٠ جنبه .

التَّحْيِيلُ الْقَنْصَلِي

بلغ مقدار الوفرة بمقتضى المشروع المقترح في اعتمادات هذا التمثيل ٢٠٪ مما كان مقررا في المشروع الاصل.

وقد بنى هذا القسم من ذلك المشروع على الأسس الآتية :

(١) فيها يتعلق بعدد الموظفين ودرجاتهم :

(١) أثبتت أروع فصليات ذات أهمية ثانوية بالنسبة لمصر وذلك في مالونيك وأفرس وبرشلونه ومونيخ. كذلك أثبتت فصليات باريس ولندن مع أحالة الأعمال التفصيلية على المفوضين والامتياز بالخافق مأمور فصلية في كل منهما ، و وجدت وظيفة مأمورين احداها ملجئ نفاها من هذه الوظيفة مع أهمية التفصيلية والثانية أضفت الى فصلية نيويورك لكتمة الأعمال فيما

(۲) کان مدد درجات الفواصل کالائی :

٢ من ٩٠٠ الى ١١٤٠ عدد

٩٧٠ هـ ٧٢٠ م ...

At. 20. 2. 20 2 9

تفقد الممد وصلت الدرجات كالآتي :

عدد
١١ قضاة و١٢ مدعي

700 2 120 2 1.2 2 2 7

(٣) خفض عدد المأمورين الى ٢٠ بلا من ٢٤ وخفضت درجاتهم من الخامسة (٢٤٠-٦٠٠) الى السادسة (٣٠٠-٤٢٠) .

(٤) خفضت درجة السكرتين (الكاتب) من السادسة (١٨٠-٤٦٨) الى السادسة (١٨٠-٣٠٠) مع بقاء عندهم ١٣ كما هو .

وقد ترتب على ذلك أن يجري وبطامعات الجليد الخاص بالفصل
يقل من الربط للمتمسك في مشروع الميزانية بمبلغ ٧٧٠٧ جنيه يقابله
زيادة قدرها ١٠٠٨ جنيهات بسبب إنشاء سبع وظائف لتلاميذ لمن
يدون أنفسهم لوظائف التجميل المتفصل. وبناء على ذلك يكون الوفرة
الخصم ٦٩٩٤ جنيها في الماهات .

(ب) فما يتعلق بالمرتبات الإضافية فإنها عدلت بالكيفية الآتية :

كانت المرتبات الإضافية المقررة في الفصليات محسوبة بنسبة مئوية تختلف بحسب درجات الوظائف كالآتي :

الدرجة	المرتبة الإضافية
٩٠٠ الى ١١٤٠	٤٠ ٪ من المأهية
٧٢٠ الى ٩٦٠	٣٠ ٪ من المأهية
ما دون ذلك	٢٥ ٪ من المأهية

أما في أمريكا فكانت:

٨٤٠ فما فوق ١٠ في المائة من المساهية زائداً ٢٤٠ جنيه

» 12. » » 7. AŁ.—22.

ما دون ذلك . ١٢٠ د

وظيفة مأمور قنصلي كما تقدم الذكر وإنشاء عدد وظائف تلاميذ
الذين يعدون أنفسهم لوظائف التمثيل السياسي، وبناء على ذلك يكون
الوفر الحقيقي هو ٢٥٥١٠ جنات .

(ب) فما يتعلق بالمرتبات الإضافية فإنها حددت بالكيفية الآتية :

الأصل	الوظيفة	التعديل
بجـ	وزير مفوض درجة أولى (لتنه ووشنغن) ...	بجـ
٢٦٤٠	» » » (دوما وباريس وبرلين)	٢٦٠٠
١٩٦٠	وزير مفوض درجة ثانية ...	١٣٠٠
١٥٠٠	سكرتير أول ممتاز (كان قائماً بأعمال) ...	٣٦٠
١٢٠٠	مستشار ...	٢٤٠
٢٥٠	سكرتيرون أول وغوان ونوائت ...	١٨٠
٢٥٠	مصحفون وأئمة ومحرمون وأسماء محفوظات ...	١٤٤
١٧٥	مأمورون ...	١٤٤
١٥٠	تلاميذ ...	١٢٠

هذا مع اضافة ٣٠٪ على مرتبات موظفي المجلدات وهولندا و٥٠٪ على مرتبات موظفي وشغل بسبب حالة الغلاء الخاصة عدا مرتبات الوزراء والمفوضين .

وترى الوزارة اتباع مبدأ جديد فيما يخص المراتب الإضافية وعدم قطعها أثناء الإجازات معاملة الموظفين المقيمين في الخارج في نفقات السفر تغطية الأجازات أسوة بالبدلاء المقرر بالنسبة لموظفي السودان ويقع لدى الحكومات الأخرى على أن لا تزيد مدة غياب الموظف عن شهرين في السنة ، وبالنظر لأن غياب الوزراء المفوضين يتضمن حالة أعمالهم من غير يتشكل كذلك بنفقات القبول ومن الواجب أن يقع على أمتابها فالوزارة تقدر كذلك مبلغا اجاليا قدره ١٠٠٠ ج.م.

وبناء على ما تقدم ومع تطبيق هذا التعديل في المرتبات الإضافية على الوظائف المقترحة يكون قد خفض الاعتماد الخاص بها في المشروع الجديد من ٣٦,٢٩٩ جنبا إلى ٢٦,٤٤٥ جنبا ووفو مبلغ ٩,٨٥٤ جنبا .

فيكون ما أمكن تحقيقه من الوفرة الاعتمادات الخاصة بالفوضيات كالآتي :

الأصل	الاقتراح	الوفر
جبه	جنيه	جبه
٧١٣٤٢	٤٥٨٣٢	٢٥٥١٠
٣٦٢٩٩	٢٦٤٤٥	٩٨٥٤
٤٣٥٦	—	٤٢٥٦
١١١٨٩٧	٧٢٣٧٧	٣٩٦٣٠

فيكون ما أمكن تحقيقه من الوفرة في الاعتادات الخاصة بالتفصيلات كالاتي :

المراتب	الأصل	الاقتراح	زيادة	وفر
المساعدات	٢٨٩٤٢	٢٢٢٤٨	٦٦٩٤	٦٦٩٤
المرتبات	٨٣٢١	١١١٢٠	٢٧٩٩	٢٧٩٩
مرويات التفصيلات الت الخاصة	٤٨١٠	—	—	٤٨١٠
الاجلة ...	٤٢٠٧٣	٣٣٣٦٨	٢٧٩٩	١١٥٠٤
	—	—	تخفيض الزيادة	٢٧٩٩
	—	—	الوفرة الحقيقي	٨٧٠٥

ملاحظة — يلاحظ فيما تقدم أنه سيحقق وفر جديد من إلغاء المقوضيات تاليه من اجور المساكين التي تنطوي الآن لأن المكاتب التي تحمل عليها لا تحتاج لقل ما تُستوفى المقوضية من المظهرين سكن خاص قائم بالأعمال .

فيكون أنه بالنظر الى كثرة شكاوى الموظفين في الدرجات الصغرى مما تتكلفه الحياة في الخارج وما يستلزمه نوع وظاهفهم من حسن المظهر ومبيلات الجمالة قد عدلت المراتب بالكيفية الآتية :

الاجلة	بلد تمثيل	بلد اشتراك ومظهرية
٢٤٠	٦٠	١٨٠
١٤٤	—	١٤٤
١٢٠	—	١٢٠

هذا مع تطبيق القاعدة الخاصة بالفلاحة في بعض الجهات كما تقدم ذكر ذلك في القسم الخاص بالاضيات مع اضافة القديس طيها والولايات المتحدة . وبناء على ذلك وبسبب انشاء وظائف التلايد وتقدر مبلغ ١٠٠٠ جنيه لتأدية عن الفناصل في الاجازات قد زاد الاعتداد الخاص بالمراتب الاضافية في التفصيلات عن المشروع بمبلغ ٢٧٩٩ جنيا .

ملحق رقم ٢

مشروع تعديل مرتبات موظفي المقوضيات

رقم	الوظيفة	المالية	المرتب الاضافي
		الأصل	التعديل
١	مؤرخة درجة أولية	٣٣٠٠	٢٦٤٠
٢	مؤرخة درجة ثانية	٢٢٠٠	١٨٠٠
٣	سكرتير أول ممتاز كان ثانياً بأعماله	١٢٠٠	١٢٠٠
٤	سكرتير أول	١٢٠٠	١٢٠٠
٥	سكرتير ثان	١٢٠٠	١٢٠٠
٦	سكرتير ثالث	١٢٠٠	١٢٠٠
٧	سكرتير رابع	١٢٠٠	١٢٠٠
٨	سكرتير خامس	١٢٠٠	١٢٠٠
٩	سكرتير سادس	١٢٠٠	١٢٠٠
١٠	سكرتير سابع	١٢٠٠	١٢٠٠
١١	سكرتير رابع	١٢٠٠	١٢٠٠

مع اضافة ٢٠ ٪ على مرتبات موظفي التبريد و١٠ ٪ و ٥٠ ٪ على مرتبات موظفي واشتجون جدا الزيادة المقوضين بسبب غلاء المعيشة .

ملحق رقم ٣

ملحق رقم ٣ - مرتبات وظائف السلك التقني

رقم	الوظيفة	المهنية		المرتبة الإضافي	
		الأصل	التعديل	الأصل	التعديل
١	فصل درجة أولى	١١٤٠-٩٠٠	٨٤٠-٥٤٠	٤٠٪ من المهنة	٢٤٠
٢	» » ثانية	٩٦٠-٧٢٠	٦٠٠-٤٢٠	» ٣٠٪	—
٣	» » ثالثة	٨٤٠-٥٤٠	—	—	—
٤	مأمورين	٦٠٠-٢٤٠ (خامسة)	٤٢٠-٣٠٠ (سادسة)	٢٥٪ من المهنة	١٤٤
٥	سكريرين (كتاب)	١٨٠-٤٦٨ (سادسة)	١٨٠-٣٠٠ (سابعة)	» ٢٥٪	١٢٠
٦	تلاميذ	—	١٤٤	—	١٢٠

ملاحظة : كان المرتب الإضافي في أمريكا ٣٠ ٪

المهنية
 ٨٤٠ جنيهًا فاخر ... ١٠٪ من المهنة زائفة ٢٤٠
 ٢٤٠-٨٤٠ جنيهًا ... ٢٠٪ » ١٢٠
 ما دون ذلك ... ١٢٠

ملحق رقم ٤

(١)

مذكرة وزارة الخارجية عن الاجراءات التي تبنت في مشقري دار "بيوت هوس"

مضمونه أنه حال وجوده بلندن كلف المستر هورنسي محافظ البنك الأهلي بالقاهرة بشراء دار لقفوضية وأنه هو ومن زوجته باخا عينا دارين أحدهما القفود هوس والثانية بيوت هوس وكلاهما ملك لبقول وستفستر .

وقد ورد للوكيل من السيد هورنسي المكلف بالمفاوضة في إحدى هاتين الدارين التفاريف الآتي ونصه :

"وستفستر غير مستعد لقبول البيع بطريق التملك (Freehold) ولكن ييسون السمسار المكلف بالمفاوضة أخبره أنه اذا عرض على البقول مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه لشقري حكر القفود أو بيوت للبقول، قبل، ويضاف على هذا الثمن ١٥٠٠٠ جنيه تقريبا لمباي بيوت و ٥٢٠٠٠ جنيه للباي القائمة ولقفود و ٥٠٠٠ جنيه أعقاب عمادة وبمعرفة وأن شراء بيوت هوس يستدعي مصاريف إضافية تبلغ بوجه التقريب نحو ٢٠٠٠ جنيه بلعله صالحا لقفوضية وأنه يرى أن مشقري بيوت هوس أدنى من مشقري القفود هوس وأنه يطلب موافقة ظنراقيا بما سيقطبه الرأي لتسنى له الدخول في المفاوضات التي تؤدي إلى مشقري إحدى الدارين الخ .

كانت وزارة الخارجية تلغ مبالغ باهظة بسبب سكن الوزراء المفوضين بالفتاح، ففكرت في أن تشتري منازل تكون مقرا لقفوضيات وسكا الوزراء المفوضين ولو في المواسم الكبرى ، فأومن لسمادة عز زعزت باشا حال وجوده بالإجازة :

١ - بأن يبحث عن دار في لندره ، فورد ظفراف من سعاده في ٤ يولي سنة ١٩٢٥ يتضمن اقتراح شراء دار لسكناه ولقفوضية بشوارع جروزفورد سكوير بلندن وأن يكون ذلك بطريق الحكر (Leasehold) لمدة ٧١ سنة كما هي العادة المتبعة ببلاد الانجليز . وهذه الدار كانت تسكنها قفوضية شيل . وقد أوردى مستعاده أن المشتري سيكون مبلغ مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه تقدا و ٢٥٠٠ جنيهات سنويا لمدة ٧١ سنة نظير ايجار الحكر (Leasehold) .

٢ - أجب عن ذلك بتفاري من الوزارة في ١٠ يولي سنة ١٩٢٥ بأن دولة رئيس مجلس الوزراء سيكون بلندره في ١٦ منه وسيبقى مع سعاده على أمر شراء الدار المذكورة .

٣ - بعد ذلك ورد ظفرات من دولة زيرو باشا من اكس ليان بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ إلى دولة يحيى إبراهيم باشا الرئيس بالنيابة

وأنة فيا يختص بالتصريحات والتصيلات اللازم عملها بما في ذلك بند جناح الكلاب فيحسن انتظار تقيية المفاوضات التجارية لحرفة ما اذا كان البند يقبل المبيع بناتا .

٨ - فكان الرد لتفرايف ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ بمعل المانية عن المباني ونحو المفاوضات قبل ترك لندره حتى يتمكن الباشا من مخاطبة مجلس الوزراء لاستصداره قراره النهائي .

٩ - فورد لوفه تخلف من المستر باونل الوكيل عن محافظ البنك الأمل بلندره بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يخبره في أن المانية الثانية دلت على أن مشقري حكومتاني بيوت هاوس يقدران بخسبة وستين ألف جنيه يضاف لذلك ٥٠٠٠ جنيه مسمره و ٤٠٠٠ جنيه لتدبيلات أخرى ضرورية . ويبلغ ١٢٠٠٠ جنيه احتياطي يصرف لجلل المدار صالحة للقضوية فيكون مجموع المطلوب ٩٠٠٠٠ جنيه بوجه التهرب .

١٠ - طلب دولة زيور باشا من دولة يمي ابراهيم باشا بتفرايف بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يصادق مجلس الوزراء على شراء بيوت هوس وأن يكون الاتخاذ لذلك ٩٠٠٠٠ جنيه .

١١ - وبتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قرر مجلس الوزراء المصادقة على شراء دار بيوت ويقتض اعتياداً قدره ٩٠٠٠٠ جنيه لهذا الغرض وقض المجلس لدولة زيور باشا اتخاذ الاجراءات اللازمة لاتمام الصفقة .

١٢ - بلغ دولة زيور باشا هذا القرار للمستر باونل وكيل البنك الأمل بلندره وقض اليه أمر التوقيع بالنيابة عنه على العقدن الابتدائي والنهائي وقد تم ذلك حيث أعطى دولة زيور باشا بطلب بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ من السير هورنسي محافظ البنك الأمل بالقاهرة لاتمام الصفقة واحتار ١٢٠٠٠ جنيه لباني ٥٠٠٠٠ جنيه للحكر وقد أبدى السير هورنسي أنه لكون القوانين الانجليزية لا تسمح لدولة اجنبية بأن تملك موطراً بالغلقاً فقد صدر اليه باسم مدير البنك الأمل بلندره على أن يتصرف هذا الأخير للحكومة المصرية كتابة بأن المقار ملك لها .

١٣ - وبعد أن تمت صفقة شراء بيوت هوس ونشرت خبرها بالجرائد الانجليزية ورد تخلف لدولة زيور باشا من مسعدة عز عززت باشا بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ من ملجنة لوزان بسويسرا حيث كان مقياً في ذلك الوقت ونصه :

"تمت بما قرأته بالجرائد الانجليزية عن حزم الحكومة المصرية على شراء بيوت هوس لمقضية لندن وأرى أن أكرر ملاحظاتي التي كنت أديتها لدولكم شأن هذا المثل وقت مقابلتنا الأخيرة بلندن وهي أنه علاوة على موقع هذا القصر الرائع والمهم في غايته الشيفتة لاحتياطي مطلقاً للغرض المقصود ."

وقد حفظ هذا التخلف نظراً لوروده بعد أن تمت صفقة الشراء .

١٤ - وبناه على كتاب من دولة زيور باشا الى جناب محافظ البنك الأمل بالقاهرة في تاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٦ انتدب جنابه مهندساً معمارياً ليعمل بقراره وافق عن التصريحات والتدبيلات اللازمة لبيوت هوس ولكن

وقد أضاف دولته على ما تقدم أنه هو وعز عزت باشا يفضلان الفورد هاوس وأن يبن هذا الأخير سيكون ٥٠٠٠٠ جنيه للحكر و ٥٢٠٠٠ جنيه الباني و ٥٠٠٠ جنيه للسمة أي نحو ١٠٧٠٠٠ جنيه ، وأما بيوت هوس فيسلك ٥٠٠٠ جنيه للحكر و ١٥٠٠٠ جنيه الباني و ٢٠٠٠٠ جنيه لجلسه صالحاً للقضوية أي ٨٥٠٠٠ جنيه وذلك بوجه التهرب .

وقد طلب دولته عرض الأمر على مجلس الوزراء وأن يحظر تخلفاً فيما يتردد ليسنى له الترخيص للسرتيسون بالشروع في المفاوضات ، وقد أبدى دولته أن قرار مجلس الوزراء يجب أن يصدر بالموافقة على فتح أكبراً للاعتيادين ١٠٧٠٠٠ جنيه ليسنى مشقري الفورد هوس في سلة قبل اللوق بيمه وأما في حالة امتناعه فيمكن مساومته على بيوت هوس .

٤ - أرسل لوفته الرد باكس ليان بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ أن الحكومة على استعداد للشراء إلا أنها تود قبل صدور القرار الاتفاقية لتفصيل الواقع عن الجهات المرجوة بما كل من المارين ومن حال كل منهما .

٥ - وبتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ورد تخلف من السير هورنسي لدولة يمي ابراهيم باشا الرئيس بالنيابة بالنص الآتي :

بناء على طلب دولة زيور باشا أرفع لوفتكم البيانات الآتية :

قصر الفورد كلن في حي بارك لين بني في سنة ١٨٩٥ ويشمل خمسة صالونات و ١٥ حجرة نوم وأربعة حمامات وبلدوم غلم وحديقة صغرية ليس بها جراج والمساحة السوية ١٢٢٥ متراً تقريباً .

وأما قصر بيوت فكانت شارع ساوت أولدي بالقرب من حي بارك لين وهو حي جميل ولكنه بني منذ مائة سنة وبه سبعة صالونات وجو الرقص و ٢٣ حجرة نوم وحمامان وبلدوم لا بأس به والمساحة السوية ٢٠٠٠ متر منها ٩٣٠ متراً تشغلها المباني و ٣٧٠ متراً للاصطبلات و ١٠٠٠ متر للحديقة مع العلم بأن الأمان التي أوصفتها لدولة زيور باشا ليست نهائية وأنه يستحيل الحصول على تفويض وأن يبلغ المقدر لتدبيلات بيوت هو تقريبي إلا أنه مع ذلك كاف ، وبطبيعة الحال هذا متروك على نوع الأعمال التي تريد الحكومة المصرية ضرورة اجرائها وكل عطاء تقدمه يكون متوقفاً على تقيية لمص آل أخيرة وصلاحيه المباني .

٦ - وبتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ أرسل تخلف من دولة يمي ابراهيم باشا لدولة زيور باشا يخبره بأن مجلس الوزراء قرر شراء بيوت هوس بالنسبة لمركزه والمساحة والمزايا الأخرى الموجودة به بشرط أن يسفر شخص المباني عن صلاحيتها ، وأما في الحالة السلبية فيقرر المجلس شراء الفورد وأن المجلس يصير لدولته بالسهولة في المفاوضات مع موانته تفرايفاً بنتيجة المفاوضات والمانية لاعطاء قراره نهائياً في الموضوع .

٧ - بعد ذلك ورد خطاب من السير هورنسي لدولة زيور باشا بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ يخبره بأنه هو والمستر تيسون للمكلف بالمفاوضة مع اللوق زارا دار بيوت وأن دايه لم يتبين أن هذه المدار تصلح لقضوية أكثر من الفورد هوس .

(٢)

أقوال سعادة وكيل الخارجية التهمة للذكر السابقة

سبحى على أنب أدقن في المذكرة التي تلوتها بالأسس على حضراتكم مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه صرفت على "بيوت هوس" زيادة عما صرف عليه وسبب صرف هذا المبلغ أن دولة وزير الخارجية أحال إلى اللجنة المالية كتابا بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ تنقاه من جناب السير هورنسي محافظ البنك الأهلي بالقاهرة مفاده أن الاعتادات المفتوحة لأجراء التمديلات والتزيمات اللازمة لدار "بيوت هوس" غير كافية وأن هناك حاجة لاعتادات إضافية آخر قدره ٢٥٠٠٠ جنيه وقد رأت اللجنة المالية رفع هذا الطلب إلى مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق عليه يفتح الاعتاد المذكور في ميزانية وزارة الخارجية.

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ على فتح الاعتاد المطلوب وقدره ٢٥٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخارجية وقد أبلغت وزارة المالية هذا القرار فوضعت المبلغ تحت تصرف جناب محافظ البنك الأهلي كطلبه.

وعل هذا الاعتبار تكون الاعتادات التي قرر مجلس الوزراء فتحها لفرض مشتري دار "بيوت هوس" وأعدادها لاحقا للمقوضبة الملكية لمصرية بمدينة لندن هي الآتي بيانها :

جنيه مصرى	
اعتاد لمشتري الدار	٩٠٠٠٠
» إضافي »	١٠٠٠٠
» لمشتري الأثاثات وغلانها »	٢٥٠٠٠
» إضافي للترميزات والتمديدات	٢٥٠٠٠
الجملة	١٦٠٠٠٠
تحويل :	
جنيه مصرى	
قيمة مبالغ لمشتري مباني بيوت هاوس	١٢٠٠٠
» » » حكر »	٥٠٠٠٠
» » » نظير سميرة »	٥٠٠٠
» » » مصاريف إضافية لإتمام صفقة الشراء »	٢٠٠٠
» » » الأثاثات »	٢٥٠٠٠
	١٠٤٠٠٠
قيمة ما تبقى من جملة الاعتادات المفتوحة للترميزات والتمديدات وغلانها	٥٦٠٠٠

قبل الإتيان في العمل كان قد تقرر زيارة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لاجتماعا في صيف هذا العام فطلب من جناب محافظ البنك الأهلي عمل كشف أثر بالأثاثات اللازمة لتأثيث دار بيوت هوس وجعلها صالحة لتضافه حضرة صاحب الجلالة الملك .

وقدم الخبير بقرره شامل لبيان التمديلات والتغييرات المقترحة عملها بالدار فكان من ضمن التمديلات جعل المدخل العمومي بوسط الهارة بدلا من تركه على جانبيه وإزالة كثير من الأسقف الخشبية وإبدالها بكون من الحديد والحمران وأصلاح البهو من على الطريقة الفنية الحديثة لمنع تسرب الرطوبة إليه وتغيير أبواب وشبابيك إلى أخرى ما تضمنه بقرره من التمديلات والتغييرات التي قدرها بنحو ٢٦٠٠٠ جنيه وكسور .

١٥ - وقد تصرح بإجراء التمديلات التي اشتمل عليها تقرير الخبير سالف الذكر وقض مقابل ذلك اعتاد بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

وقد عاق بالأضراب العام الذي حصل بلندن مواصلة العمل الأمر الذي اضطر المفاوض إلى دفع أجور إضافية باهظة للعمال ليحصلهم على الاستقرار في العمل في أوقات راحتهم ليتسنى له الانتهاء من الترميمات في المبنى المناسب .

١٦ - وقد تقرر من دولة زيور بلاش بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦ إلى جناب محافظ البنك الأهلي بالقاهرة يطلب عمل مقايضة تقريبية عرب الأثاثات وغلانها اللازمة لتفريش دار بيوت هوس بما في ذلك الجزء المخصص لاقامة جلالة الملك .

وقد قرر الخبير المبلغ اللازم لهذا الغرض بنحو ٣٥٠٠٠ جنيه في تقرير وافق شامل لبيان المقروضات وغلانها صفنا صفنا وقد خصصت مبالغ ورنج وجيلو (المقروضات) من هذا المبلغ ٢١٥٠٠ جنيه وكسور .

وقد خصصت مبالغ ما يلي وشركاء (المقروضات) من هذا المبلغ ٣٣٠٠٠ جنيه وكسور وقد خصصت مبالغ جولد سميت وسلفر سميت (القروضات) من هذا المبلغ ٥١٠٠٠ جنيه .

وقد خصص للصروفات التبريدية المنظورة من هذا الاعتاد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ على فتح هذا الاعتاد في ميزانية وزارة الخارجية ووضع المبلغ تحت تصرف محافظ البنك الأهلي للصرف منه كاليان أملاه .

فما تقدم يتضح أن دار بيوت هوس اشترت لتكون مقرا للقروضية الملكية المصرية بمدينة لندن ومسكنا لوزيرها المفوض بالمدينة المذكورة .

ملحق رقم ٥

(ثانيا) أن يكون نظره بصفة مستجيبة عملا بالمادة ٨٥ من اللائحة الداخلية خصوصا أنه مطروح أمام لجنة الحفائية مشروع قانون خاص بملاقاة الاقباط الارثوذكس .

ولذلكم عظيم الشكر ووافر الاحترام .

٨ أغسطس سنة ١٩٢٦

ألفريد شمس

مشروع قانون خاص بزواج المصريين غير المسلمين

مذكرة إضافية عن مشروع قانون مقدم من ألفريد شمس
عضو مجلس الشيوخ

حضرات المعتردين رئيس وأعضاء مجلس الشيوخ الموقر
زملائي ،

أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة الإضافية لحضراتكم متضمنة حاجة يحسب اليها أبناء خمس عشرة طائفة مصرية من غير المسلمين تتن وتبالم من الفوضى التي تسبب في ديارنا .

شمل القانون المصري من مدني وجنائي وحسبي المصريين عامة بدون فرق ولا تمييز بين الأديان ولم يبق بحالة فوضى ويدون قانون ولا نظام إلا للسالك الخاصة بأحوال زواج غير المسلمين فانهم لا يجدون أمامهم محاكم ينتجئون اليها لتصفهم وتأخذ بناصر المظلوم منهم . ومصر الحديثة الدستورية تأبى أن يبقى بثلث الحالة بعض أفرادها المتدين إلى أديان مختلفة هم :

- (١) الروم الارثوذكس .
- (٢) الروم الكاثوليك .
- (٣) الارمن الكاثوليك .
- (٤) الارمن الارثوذكس .
- (٥) اليطبة الارثوذكس .
- (٦) الموارنة الكاثوليك .
- (٧) السريان الكاثوليك .
- (٨) الكلدان الكاثوليك .
- (٩) البروتستانت الكاثوليك .
- (١٠) البروتستانت الانجليكان .
- (١١) البروتستانت الاسريكان .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر
لي مزيد الشرف بأن ألفت نظركم الى حالة الفوضى التي تسبب فيا المصريون غير المسلمين لعدم وجود نظام أو قانون يسترشدون به ويسوس أحوالهم الشخصية .

ان مصر من زمن بعيد وهي قبله أنظار الممالك الشرقية المتاخمة لها وما اشتهر عن كرم أهلها وحسن معاملتهم للقائدين اليها من مختلف البلدان جعلها محط آمال الآلاف وعشرات الآلاف من المخطوئات . فتطامروا اليها من كل صوب وحذب على اختلاف الاجناس والاديان فمنهم المسيحي الارثوذكسي والكاثوليكي والبروتستانت و... والاسرائيلي على أن قانون الجنسية الذي أصدرته الحكومة المصرية في ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ (٢٩ مايو سنة ١٩٢٦) قد سمح بالاعتراف بجنسيتهم المصرية وشهم جميعا تحت لواء واحد (فلسي مصر) .

ولكن بما أن تلك الطوائف الى الآن لم يكن لها قانون خاص بأحوالها الشخصية . والحكومة كانت ترجيه النظر في ذلك من سنتين بعيدة لاسباب سياسية متظنة الفصل أولا في أمر الجنسية فكانت تلك الطوائف تتخبط تحتضط المعواء في كل أمر خاص بملاقاتهم وكانوا يندب تلك الفوضى كثيرا ما ينتجئون تارة لرؤساء طوائفهم وتارة للمحاكم الشرعية طالبن الفصل فيما يقع بينهم من المنازعات والاختلافات الخاصة بأمر الزواج واليائات واليتيم . فكانت تصدر الاحكام المتناقضة ، فبعضها ارتكانا على الفرائعات الصادرة من الباب العالي ، وبعضها على لوائح وقوانين المحاكم الشرعية — وهذا نظام مضطرب لا يد من القضاء عليه ووضع قانون خاص شامل تلك الطوائف خصوصا بعد أن أعلنت مصر استقلالها . وقد كثرت الشكاوى المقسة للحكومة المصرية بهذا الشأن من أصحاب المصالح وزيادة تضجرهم وتظلمهم من تلك الفوضى مما جعل حكومة جلالة الملك تسرع في سن قانون المجالس المحلية الصادر في ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤٤ (٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥) للعمل جميع المصريين بدون فرق ولا تمييز بين الأديان . ولكن لا تزال الحالة باسة لوضع قانون ينظر في أمر زواج المصريين غير المسلمين كما فصلت في ظروف عمالة حكومة السودان التي أصدرت قانونا خاصا بهذا الشأن في مدينة الخرطوم في ١٥ مايو سنة ١٩٢٦ وقد كانت سبقتها الى ذلك حكومة الجمهورية التركية والجمهورية اللبنانية السورية كما سأبينه بالمذكرة الإضافية .

فلذلك أرجو :

(أولا) عرض اقتراحي هذا ومشروع القانون المصوب به على هيئة المجلس الموقرة للنظر فيه وإقراره .

اعتبار الزواج عقدا مدنيا

قد كانت فرنسا أول الدول المسيحية التي قررت عدم اعتماد الزواج المفقود بواسطة الرؤساء الروحانيين واعتبرت الزواج عقدا مدنيا ومن اختصاص المحاكم المدنية استيفاء الاجراءات القانونية الخاصة به وتوقيمه أملها بتبني القوانين التي أصدرتها في مارس سنة ١٨٠٣ وجعلت تلك المحاكم هي المختصة بالنظر في كل ما ينتج من التنازعات والاختلافات والحكم بالطلاق والفرق بين الزوجين بناء على ما وضعته من الأنظمة والقوانين .

جمهورية المكسيك

ان فرنسا لم تكن الدولة الفريدة التي اضطرت لاستعمال مثل هذه الفضة مع رجال الاكليروس فان حكومة المكسيك أرادت بعد عتاء شديد أن تتخلص من مشائبات ومساكنات رجال الدين فوضت قانونا مدنيا للمذهب يصل به من أول أغسطس من السنة الحاضرة فصدر رئيس الجمهورية المسيو كلاس مفوردا حظر فيه التعليم الديني ومنع إقامة الشعائر المنحفية في جميع المدارس وحظر أيضا على رجال الاكليروس إدارة المدارس .

واضطرت الحكومة الى القضاء التضي في مقاطعة أريزونا على رئيس أساقفة ميكسيكو وأسقف تون سيكو لانتهاكهما حرمة القانون بدعوهما الكاثوليك الى الضبط على الحكومة توصلا الى تعديل القانون . واجتمعت جمعية ضيقة في الكائس يوم ٣ يولييه سنة ١٩٢٦ لانتظار القدس احتفى وكهرون لم يتمكوا من الدخول الى الكائس قبل انقلابا . وقد أقد المياح في يويلا من بلاد المكسيك الى مأساة . فان بقلا طائفا في السن حلق على باب غزته متفورا دنيا فنفأ عن ذلك متعاف صيغة أطلق في أناتها البقال النار على الجنرال أمايا فانهالت عليه الجماهير وقتلته فوراً .

وقد أخذت تتفلس نهائيا من بلاد المكسيك سلطة الفاسوة وهي آخر الحكومات الفرية التي ما زالت تحافظ على الشعائر الدينية .

وذلك بما يؤسف له لانه ربما يكون من المستحب بقاء مسحة دينية لقيادة الامم وادعائها الى طرق الفضيلة والصل الصالح لان في ذلك من الروادع التي تقود الناس الى حسن السبر والاستقامة والكمال ومعرفة أن الولي سبحانه وتعالى هو القوى الجبار .

حكومة جمهورية أقره

قد استبدل المشرعون الترك بالتشريع الاسلامي التشريع الغربي ووافق على ذلك المجلس الوطني بأكملة في آخره في ٨ فبراير سنة ١٩٢٦

رأت الحكومة التركية في عهد بطليها المنوار مصطفى كمال باشا أنه لا يرجى لما قائمة الاشم وحدتها وإزالة ما يترسها في طريقها من دسائس رجال الدين على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم فقررت ابطال جميع

(١٢) الاسرايليين القرائين .

(١٣) الاسرايليين الربانيين .

يرغبون الحصول على قانون خاص لانهم ليسوا من أصل شعبي ولم يكونوا قط مشمولين بالفرمانات والخطوط الممايوية الصادرة من الباب العالي

(١٤) الاقباط الارثوذكس
(١٥) الاقباط الكاثوليك

من يلقى نظرة الى العهد القديم ير أن ما يتخطب فيه الآن مسيحيو الشرق كان بين منه مسيحيو الغرب وقد اضطرت الحكومة الفرنسية لكي ترفع عنها تلك المظالم الى استعمال الفضة المتناهية فطالوت السلطة الكنسية التي لا تتفق مع الصبر الحاضر عصر العلم والكشف وزوال عصر الخيال والفرهات وجدلتها ودفت بها الى الحضيض .

قد أصدرت فرنسا وهي أعظم الممالك تمسكا بالدين الكاثوليكي في ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ قانونا خاصا بفصل الكنيسة عن حكومة الجمهورية وضمت لكل فرد من أفرادها الحرية الدينية وقررت قطع ما كانت تنفذه من الاجر والاعانات لرجال الدين .

وأصدرت في يولييه سنة ١٩٠٤ قانونا يمنع الرهبان من زواله فن التعليم في داخلية لتمكن نشر مبادئه بين شبتيه حتى لا يحوّلوا دون رقيها وعلو شأنها . الا أنها سمحت بترية الرهبان المخصصين للخدمة في الشرق وفي المستعمرات الفرنسية أيضا ليعاودوا على الاستمرار ونشر النفوذ الفرنسي واشترطت ألا يتجاوز الرهبان المخصصون لذلك عددا معيناً . فرهبان اليسوعيين والفريركان والفرير المتشرعين بالشرق يكتسبون ومدارسهم لا يجوز لهم مطلقا مباشرة عملهم في داخلية فرنسا ثم اذا ذهب الرهبان الى بلادهم فينبذون ملابسهم السوداء التي يظهرون بها بيتنا ويلبسون الملابس المعتادة لان تلك الملابس التي هي عندنا محل التحلة والاستحرام هي في بلادهم محل الاستهزاء والاحقار .

في ٧ يناير سنة ١٩٠٧ أصدرت فرنسا قانونا باستيلائها صفة نهائية على جميع تمسكات الطيريكيات والكائس وقد كان الرهبان الى عهدنا الاخير لم امتيازات يسبقهم من رجال الدين فيكون من الخلفة العسكرية الا أن فرنسا رأت في الحرب الاخيرة ضرورة رفع تلك الميزة حتى حي يكونوا أسوة بأبناء فرنسا علمة وضمتهم الى السلاح فتجنل منهم في ساحات الوضى البند الكبير لدرجة أن بعض الرهبان في الشرق اضطرت لاضال أبوابها بسبب قلة عدد الرهبان وأكبر مثل لدينا ما حصل في مدرسة الآباء اليسوعيين في الاسكندرية التي يمت بعد انقلابا .

والسبب في اضطراب فرنسا لاستعمال هذه الفضة هو ما كانت تلاقه من مقاومة رجال الاكليروس عند وضعا القوانين والأنظمة الملائمة لوقت الحاضر وكثيرا ما كانوا يحولون دون تنفيذها على أهيتها العظمى .

الآن بحكمة الاستئناف المتخلطة أثبتت بحكمها الصادر في الاسكندرية بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ في قضية ودية سكاكيني بشا فطاعة تلك الاحكام .

وقررت أن الفرمانات الصادرة من الباب العالي بتولية حكم مصر لم تشر بشئ الى سلطة البطريكيات كما أن نصوص الحظ المسايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ لم يطلق للبطريكيات حرية الحكم بين الافراد .

وأنت بكثير من الأدلة في هذه القضية أثبتت بها أن حضرات رجال الاكليروس الموقرين اغتصبوا سلطة الحكم للحكم في القضية المذكورة وقد قدمت بحكمة الاستئناف المتخلطة ذلك الحكم تخفيفا وجهته هياه مشدوا . ولكن ذلك لم يمنع ما كان من النتائج الفظيعة لذلك الحكم الذي كان سببا في وقوع الجناية على فضيلة الاساتذ المرافى .

ويلا شك لولا ذلك الحكم لما وقعت تلك الجناية وما ألقى بالسجن شهودا ابن السكاكيني بشا الذي كان له من الفضل على بطريكية الروم الكاثوليك ورجال الاكليروس ما لا ينكر . وهل يصح أن الدولة المصرية تبقى في عهدنا الحاضر لحضرات رجال الاكليروس من السلطة المدنية ما يجعلهم دولة داخل الدولة وهم يملكون من كل مراهبة وأصحاب القول الفصل فيما يصدرونه من الاحكام وليس فوقها استئناف ولا تقص .

بطريكية الأرمن الكاثوليك

أثبتت بحكمة الاستئناف المتخلطة أن حضرات رجال اكليروس بطريكية الروم الكاثوليك اغتصبوا الحكم ليصدرها حكمهم في قضية ودية الكونت سكاكيني بشا وربما كان لهم في ذلك عندهم لانهم يطمعون في سلطة الحكم ولكن الحكومة المصرية بحكمتها لم تعند قانون مجلسهم الى .

ولكن بطريكية الارمن الكاثوليك لما قانون ومجلس على مؤلف من فطحل رجال القانون يهتم بالنظر والحكم فيما يمرض عليه من الامور الخاصة بتلك الطائفة .

ورغم ذلك فإن رجال الاكليروس ضربوا بالقانون وبالمجلس الى عرض الحائط وأسد سيدة الطران المجلد حكما في أول فبراير سنة ١٩٢٦ قضى فيه بالطلاق زوجين من الطائفة بناء على أن الزوجة لم تكن راضية بالزواج عند العقد (أنظر القطع عدد ١١٣٣) وهو سبب تافه مضحك خصوصا أن الكاثوليك يشاهدون من أهل الاسطحة أن البداية الكاثوليكية لا تسمح بالطلاق مطلقا حتى في حالة الزنا . ولما قلت الطائفة على الطران المذكور واحتجت على حكمه هذا أعلن على صفحات الجرائد بأنه لم يحكم بالطلاق بل حكم بطلان الزواج ولم يرض القليل حتى قبل عقدا للزوجة على زوج آخر . فقد أثبت سيدة الطران المذكور بحكمه هذا أنه أثبت تمت قديمه للمجلس وقانون المجلس الى الذي أصدرته الحكومة المصرية وأظهر أنه سلطان في دائرته يتصرف فيها كيف شاء وأراد . وليس فوق سلطانه سلطان .

الامتيازات التي كانت تسلمهم وكانوا يرعون في ظلها لتنفيذ غاياتهم ومقاصدهم وضربتهم ضربة قاضية قايما على مصلته فرساقيلها ووضعت قانونا خاصا بالاحوال الشخصية لافراد الترك عامة بدون فرق ولا تمييز المذاهب والجناس والكل أسحبوا أمام القانون سواء لم شاعر واحد وهو الوطن .

حكومة السودان

وقانون زواج غير المسلمين

وضمت حكومة السودان قانونا لزواج أبناء طوائف غير المسلمين في سنة ١٩٠٦ وأدخلت عليه كثيرا من التعديلات في سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٥ وأخيرا سنة ١٩٢٦ ولأن أصدرت في مدينة الخرطوم في ١٥ مايو سنة ١٩٢٦ قانونا شمل كثيرا من التصوير والتبديل وألغت كل ما سبقه من القوانين وقد اعتبرت الزواج عقدا مدنيا من احتصاص بحكمتها العليا النظر في كل ما يقع من المنازعات والاختلافات بين الافراد مهما كانت شانهم الدينية وأجزاء الطلاق خاتمة بذلك المادى المكتسبة . وقد نشر القانون المذكور في جريدة الحكومة السودانية عدد ٤٧٢ الصادرة في الخرطوم في ١٥ مايو سنة ١٩٢٦

المملكة المصرية

وضروية اصدار قانون زواج مدنى للصرب غير المسلمين

المشروعون يتسالمون كيف تسير خمس عشرة طائفة بيد أفرادها لا يقل عن بضع مئات الألوف بدون قانون ولا نظام وتبقى عرضة والوعية بين أيدي أصحاب الاغراض والاموال . ثلاث من بين تلك الطوائف وهي طائفة الانباط الارثوذكس . وطائفة الارمن الكاثوليك . وطائفة البروتستانت الانجليكان تتصلت على قانون مصدق عليه من الحكومة المصرية السابقة خاص بإنشاء مجلس على لكل منها الا أنه لم يرض القليل حتى ظهرت نواصي ذلك القانون واستتمت الحكومة المصرية على التصريح بتلك الطوائف الأخرى الى أن تمنح قانونا يشملهم جميعا .

وفلا في ٨ جادى الأولى سنة ١٣٤٤ (٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥) أصدرت قانون المجلس الحسية للصربين طمة . فترت ماكان بذلك من السلطة لرجال الاكليروس في أمر الميراث والوصاية والنية ثم أصدرت بتاريخ ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ (٢٩ مايو سنة ١٩٢٦) قانونا آخر خاصا بالجنسية المصرية يجعل لكل أمام القانون على سواء .

بطريكية الروم الكاثوليك

وكان حضرات رجال الاكليروس الموقرين الى أن صدر قانون المجلس الحسية متمسكين بمصوص الحظ المسايوني الصادر من الباب العالي في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ الذى يسوغ لهم النظر والحكم فيما يقع من المنازعات بين أفراد كل طائفة منهم الخاضعة بالاحوال الشخصية من ميراث وخلافه بشرط أن الخصامين يتفقون على قبول ما يصدرونه من الاحكام .

مشروع قانون خاص بزواج المصريين غير المسلمين

نحن فرؤاد الاول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - عقد الزواج بين المصريين غير المسلمين هو عقد مدنى
يجب أن يوقع وسجل أمام مندوب معين من قبل وزير الحفائية صلاحيته
القانون .

مادة ٢ - لوزير الحفائية أن يبين بقرار وزارى لكل محافظة أو
مديرية متنوبا أو أكثر من مندوب لتسجيل عقود الزواج وتشر أسماؤهم
وحمل ألقابهم بالجرىة الرسمية وله حق الناء هذا التمين .

مادة ٣ - لكل مندوب معين أن يكون له مكتب فى المقر التى
يتمت لها وزير الحفائية بالمقرته مأموريته الخاصة بتسجيل عقود الزواج
طبقا للاشتراطات الواردة بهذا القانون .

مادة ٤ - لكل مندوب مسجل الحق فى اتداب من يقوم مقفه
فى حالة اضطراره لتتبع لمرض أو لعدم مقدرته على القيام بالسل م
وذلك بعد موافقة وزير الحفائية وإصداره الأمر بالاتبه . ويكون النائب
هو المسئول عن كل أعماله وتصرفاته .

مادة ٥ - لا يمتنع عقد الزواج صحىحا دون استيفاء جميع الاشتراطات
الواردة بهذا القانون .

مادة ٦ - كل زواج يقد يمتنع هذا القانون يمتنع صحىحا ويبنى
قفا حتى يموت أحد الزوجين أو حتى يمتنع بحكم الطلاق أو الطلاق
الصادر من محكمة ذات اختصاص . وما دام هذا الزواج قائما فلا يصح
لاحد طرفيه أن يقعد زواجا آخر بحسب هذا القانون أو غيره ويشترط
اذا احتق الزوج الدين الاسلامى وأصبحت بذلك الاحتق أحواله
الشخصية خاضعة للشريعة الاسلاميه :

(١) أن يمتنع الزواج ولكنه يجوز فسخه طبقا للشريعة الاسلاميه .

(ب) برغم قيام ذلك الزواج يصح للزوج أن يتزوج زوجة أخرى
أو زوجات أخر طبقا لنصوص وقواعد الشريعة الاسلاميه .

ولكنه يشترط أن تخضع المحكمة المختصة الزواج بنه على طلب
الزوجة فى حالة احتق الزوج الدين الاسلامى ولم تمتعه الزوجة
وتزوج الزوج زوجة أخرى فى أثناء قيام ذلك الزواج . أو تظهر
بزواجها . سواء أصبحت أحواله الشخصية خاضعة للشريعة الاسلاميه
أم لا .

ويرغم هذه الفتاوى

هل يصح إبقاء أفراد خمس عشرة طائفة تحت رحمة رجال الكليروس
محرمين الذين خلقوا لتكشف والعبادة لا للحكم بين الناس خصوصا
لا قانون يسوسهم ولا نظام يرجعون اليه فى الحكم فيما يقع بين أفراد
هذه الطوائف من المناخسات والمنازعات التى لا تخلو منها أمة واحدة ولا
أمة واحدة .

مصر حكومة مستقلة ذات سيادة

قد انقطعت كل صلة بين تركيا ومصر من تاريخ اعلان الحماية ثم
صبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة أثر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
عليه فقد زال اذن نهائيا مفعول جميع الاتيازات التى كانت تمنع بها
طوائف المسيحية وأخصها المظالمانيون الصادر فى ١٨ فبراير سنة ١٨٥٩
إلا أن ما عاد يصح لرؤساء تلك الطوائف أن يدعوا التمسك بحقوق
كنسية لأن الحكومة المصرية لا تسمح مطلقا بالتفريق بين أفرادها
شما المسئولة عن الجميع مهما احتقت الأديان . ولهذا بادرت بإصدار
انون المجالس المسيحية الذى وضعه المصريين كلهم تحت لواء واحد وتلاء
انون الجنسية المصرية .

فما هذه الأمانة تسجل لها بله الذهب لانها بتخلصها من الفرماتات
المخطوط الممايويتية تخلصت من القيود والسلاسل التى كانت تعزلها
أصبحت ولىة أمرها وما كان سينا فى تفرق سلطتها تفرقا وبشرتها شمالا
يمينا بين البطريركيات والمخاضفانات أوشك أن يزول وهذا تجمع
لدولة سلطتها وتصرها بين أفراد دعيها ولن تسمح فيما بعد بأن يدغم
ريق من أفرادها تحت سلطة موهومة زالت بزوال القرون الوسطى .

أرجو من حضرات أعضاء المجلس الموقر بالآا يسمح لسلطة حضرات
رجال الكليروس التى أنكرتها فرنسا والمكسيك وانجلترا وجميع الملوك
لغربية أن تبقى بمصر مسيطرة على أفراد خمس عشرة طائفة جميع
مى بلوائها مع بقائهم فرسية بين أيدي غيرها .

فأرجو النظر فى مشروع القانون المرافق لتقررى هذا المأخوذ
من قانون الأحوال الشخصية الفرنسى والسويسرى والسودانى إذ
اعتماده يكون البرللان المصرى رفع مظلمة يئن تحتها مئات الآلاف من
قُراد الرعية المصرية .

الفريد شمس

مصر فى ٨ أغسطس سنة ١٩٢٦

الحاق نسب الأولاد غير الشرعيين بالديهم

بواسطة زواج لاحق أم بدونه

مادة ٧ - الولد الذي يولد من زواج غير شرعي يجوز الحاقه بأبيه بزواج أبويه فيما بعد زواجا شرعيا بموجب هذه القانون بشرط أن يكون قد ولد في وقت لم يكن هناك مانع قانوني من زواج الأبوين .

مادة ٨ - التي يحمل الولد المولود من أبوين غير معلومين في مصاف الولد الشرعي متى استوفيت جميع الاجراءات الخاصة بذلك طبقا لاصول الشريعة المصرية بناء على طلب راضئ التي .

اعلان الزواج

مادة ٩ - متى أراد شخص الاقتران قبل أحد الطرفين الراضين في الزواج أن يوقع على النموذج حرف (١) الملحق بهذا القانون يرسله الى المسجل أو مندوبه المفوض باستلام ذلك الاعلان لاستيفاء الاضمانات الواردة فيه موضوع عليه من صلح الاعلان اذا كان سرف الكتابة أو موصوما بحقه ان كان أميا بحضور شخص عارف القراءة والكتابة يشهد على صحة ذلكا التوقيع بعد تلاوة نصوص الاعلان عليه وذلك بدون مصارف .

تسجيل الاعلان بذكر اعلانات الزواج وقسره

مادة ١٠ - على التذويب المسجل المفوض باستلام الاعلان أن يأمر هذه تسلمه ذلك الاعلان بتلويحه بذكر رسمي دفتر اعلانات الزواج يمكن الاطلاع عليه بدون دفع رسم أثناء مواعيد العمل . وعليه أن ينشر هذا الاعلان بتعليق صورة منه خارج مكبه وبها مبروثة هناك حتى صدور شهادة المسجل .

(١) على التذويب المسجل أو وكيله منه تسلم اعلان الزواج أن يرسل على الفور نسخة منه الى السلطات الدينية أو غيرها التابع لها الفضلان الراغبان الزواج لتقديم ما لئبها من المعلومات بشأنها .

(ب) على السلطات الدينية أو غيرها بعد استيفائها التحريات بشأن الفضلين الراغبين الزواج أن تيد الاعلان الى التذويب المسجل مؤشرا عليه منها بما يجنب استيفاء جميع الاجراءات المقررة في هذا القانون وبأنه ليس ثمة مانع من عقد الزواج وذلك في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ وصول اعلان الزواج نموذج حرف (١) .

(ج) قبل اصدار الشهادة المذكورة عليه التحقق مما يأتي مشفوعا بالبين .

(أولا) بأنه قد أرسل الاعلان عن الزواج المرغوب مقدمه بواسطة أحد الطرفين لتمام الزواج بالكيفية المقررة في المادة ٩ وبأن أحد الطرفين الذي قسم ذلك الاعلان مقيم في ناحية من مدن لا تقل عن خمسة عشر يوما .

(ثانيا) ان عمر كل من طرفي الزواج المراد عقده (ان لم يكن أرملًا أو أرملة أو مطلقًا) لا يقل عن ٢١ سنة وإذا كان عمر أحدهما يقل عن ذلك فانه يجب الحصول على رضى كتابي يصحب بالاهرار المشفوع بالبين .

(ثالثا) أنه لا يوجد مانع بسبب زواج آخر صحيح قائم ولا بسبب القرابة أو المصاهرة أو أي مانع شرعي آخر من الزواج بموجب هذا القانون . وأنه لا يوجد هناك أي مانع شرعي للزواج بمقتضى قانون الاحوال الشخصية السارية عليهما في حالة ما اذا كان موطن أحد الطرفين خارج مصر . ويجوز حلف البين على ذلك الاقرار أمام المسجل العام أو المسجل المتدرب أو مندوب رسمي يصدق عليه بموجب محضر يعمل حسب النموذج حرف (د) الملحق مع هذا .

(رابعا) يجب على المسجل الذي يباشر تحليف البين أن يوضع للنفوس الحائلف الدرجات المنوع التزوج بها بسبب القرابة أو المصاهرة أو الجزاءات المقررة على مخالفة المتباينين لاحكام هذا القانون .

يعقد الزواج في مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الاعلان

مادة ١١ - اذا لم يقع الزواج في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم الاعلان بواسطة المسجل أو وكيل المسجل يكون الاعلان وجميع الاجراءات المترتبة عليه باطله ويجب على اعلان جديد أو الحصول على رخصة من وزير الحفانية باطلانه من إعادة الاجراءات كما هو مقرر بهذا القانون وذلك بسطة استثنائية .

على أن هذه الاجراءات تبقى صحيحة اذا رضى الطرفان كتابة أمام المسجل أو الرئيس الروحاني باستناد هذه الملة .

الاعتراض على اصدار شهادة الزواج

مادة ١٢ - كل شخص لا يسم الزواج بغير رضاه أو كل شخص يسم مائلا لهذا الزواج له أن يكتب كلمة متنوعة في دفتر اعلانات الزواج قبل اعطائه الشهادة المنصوص عليها في المادة (١٠) . وعليه أن يذكر بجانبها تاريخ اعتراضه واسمه . وعمل اقلته . والاسباب التي يبنى عليها طلبه منخ اصلا شهادة الزواج .

وعلى عرض نسخة من اعلان الزواج خارج مكب وكيل المسجل يجوز تقديم اعتراض على اصدار شهادة المسجل باعلان كتابي الى وكيل المسجل أو المسجل . وإذا قدم الاعتراض في مكب وكيل المسجل يجب عليه أن يرسله فوراً الى المسجل .

وعلى المسجل في هذه الاحوال ألا يعطى الشهادة الا بعد رفض هذا الاعتراض بالطريقة المبينة في المادة (١٣) .

ويجوز تقديم اعتراض على اصدار رخصة الزواج لوزير الحفانية رأساً باعلان كتابي .

الرضا بالزواج — الرضا بزواج القاصر

مادة ٩٦ — إذا كان عمر أحد الطرفين الراغبين الزواج المراد عقده أقل من إحدى وعشرين سنة ولم يكن أرملاً أو أرملة أو شخصاً مطلقاً فيشترط الحصول على رضى بالكتابة موقع عليه من أبيه، أو أمه إذا كان الأب متوفى، أو غُتِلَ العقل، أو غلباً عن مصر، أو من وصيه، إذا كان كل من أبيه وأمّه متوفى، أو غُتِلَ العقل، أو غلباً عن مصر ولا بد من تقديمه مرفقاً بالأقرار المدفوع بالبين للمذكورة أعفاً قبل إمكان إعطاء الرخصة أو إصدار الشهادة. ويعتبر ذلك أنه إذا لم يكن ثمة أحد من الأبوين أو وصي الطرفين المذكور مقيماً في مصر وأهلاً للرضى بالزواج فيجوز إذا ذاك لقاضي المحكمة المختصة أن يرخص بالزواج كتابة متى اقتنع بمدا التحقيق اللازم بأن الزواج موافق ويكون ترخيص المحكمة نافذاً كما لو رضى الأب والأم.

المسجل لعقود الزواج

مادة ٩٧ — يجوز لحال وزير الحفائية صلا بالمادة ٢ من هذا القانون أن يرخص إذا طلب منه بوجوب التودج حرف (هـ) إلى رؤساء الطوائف الروحية الواردة أساقفهم بعد القيام بأعمال مسجل لعقود الزواج طبقاً لما ورد بهذا القانون. وبهذه الحلة يصير تسليم كل منهم النفاذ والاستمارات للملح بموجبها على شرط أنها تكون على الدوام مستوفاة وتحت أمر من يرد مراجعتها من موظفي أو مفتي وزارة الحفائية:

- الروم الأرثوذكس
- الروم الكاثوليك
- الأرمن الكاثوليك
- الأرمن الأرثوذكس
- البعلبة الأرثوذكس
- الموارنة الكاثوليك
- السريان الكاثوليك
- الكلدان الكاثوليك
- البروتستانت الكاثوليك
- البروتستانت الأنجليكان
- البروتستانت الأمريكان
- الأسراليين الفرنسيين
- الأسراليين الرثانيين

- الاتباط الأرثوذكس
- الاتباط الكاثوليك

يرغبون الحصول على قانون خاص
لأنهم ليسوا من أصل عثماني ولم يكونوا
قط مقبولين بالقرامانات والمخطوط
المباينة الصادرة من الباب العالي

الاجراءات الواجب اتباعها عن تقديم الاعتراض

مادة ٩٣ — كلما قدم اعتراض على إصدار شهادة يجب على المسجل على الفور أن يستحضر طرفي الزواج المترضى عليه ويكلف المترضى بإبراز السبب الذي يمنع المسجل من إصدار شهادته ويدون أدلة المترضى والطرفين الخاصة بموضوع الاعتراض.

إذا كان الاعتراض مبنيًا على ادعاء أن أي الطرفين (وهو ليس أرملاً أو أرملة أو شخصاً مطلقاً) هو دون سن الحادية والعشرين وأن الرضا المطلوب بالمادة ٩٠ لم يحصل عليه أو أن ثمة مانعاً من الزواج بسبب وجود زواج قائم صحيح أو بسبب القرابة أو المعاصرة أو أن ثمة طرفاً من الظروف يجعل الزواج قابلاً للبطالان بموجب المادة ٢١ من هذا القانون فيجب في تلك الأحوال على المسجل أن يحيل في الحال الاعتراض وما سمعه عليه إلى المحكمة المختصة التي تصدر الحكم بما تراه مطابقاً للمادة صفة مستجيبة لأجل الفصل في الموضوع نفسه.

أما إذا اقتنع المسجل بأن الاعتراض ليس مبنيًا على أي الأسباب المبينة بهذا القانون أو اقتنع بما لا يترك مجالاً للشك بأن الاعتراض غير وافي أو بسيط أو لا يمكن الأخذ به أو أن ادعاءات المترضى لا يمكن إثباتها فيجب عليه إذا ذاك أن يرفضه بالكيفية المقررة بالمادة ١٤ من هذا القانون.

رفض الاعتراض

مادة ٩٤ — إذا قرر المسجل أو المحكمة المختصة وجوب إصدار شهادة يجب على المسجل على الفور أثر وصول قرار المحكمة إصدار الشهادة على حسب الحال وله أن يحذف الاعتراض يطالب كلمة ممنوع من دفتر إعلان الزواج ويكتابة كلمة مطب بأمرى، أو مطب بأمر المحكمة على حسب الحال ويضع أعضاء تحت التأخير والخطب المذكورين.

ويجب على المسجل إذا ذاك عند الانتهاء أن يصدر شهادته ويجوز السير في إجراءات عقد الزواج بعد ذلك كأنه لم يقدم الاعتراض ولكن لا يحسب الوقت الذي مضى بين تدوين خطب الاعتراض من مدة الثلاثة الأشهر المبينة في المادة ١١ من هذا القانون.

التعويض والمصاريف

مادة ٩٥ — يجوز الحكم بالتعويض والمصاريف للطرف الذي لحقه الضرر إذا ظهر أن الاعتراض لم يكن مبنيًا على أسباب كافية.

(١) في أي عمل غير مكتب مسجل عقود الزواج أو أحد المعابد المسجلة ما لم يكن الزواج جائزاً بمقتضى رخصة من وزير الحفانية أو بواسطة رئيس روحاني مسجل بأنه مقبوض مباشرة عقد الزواج خارج المعبد المسجل أو بواسطة وكيل المسجل المقبوض من المسجل مباشرة عقد الزواج بموجب المادة ٢٥ من هذا القانون ؟

(ب) بدون شهادة الإعلان من المسجل أو استصدار رخصة من وزير الحفانية استصدار قانونياً ؟

(ج) أو هل يد شخص ما يمكن رئيساً روحانياً معتمدا لطائفة دينية أو مسجلاً أو وكيل مسجل لعقد الزواج مقبوضاً بما ذكر بموجب هذا القانون .

الرضا الفاسد من أحد الزوجين المتزوجين

مادة ٢٢ - الزواج الذي يقصد بموجب هذا القانون يمكن إبطاله بواسطة المحكمة ذات الاختصاص إذا كان أحد طرفي العقد :

(١) لم يرض بالزواج وهو عالم به ؛

(ب) أو أكرهه الرضا بذلك الزواج ؟

(ج) أو حمل الرضا بذلك الزواج بطلت خاص بذاتية الطرف الآخر ؛

(د) كان وقت ذلك الزواج غير قادر «بسبب اختلال عقله أو غير ذلك» على ادراك ماهية ذلك العقد وما يقرب عليه من النتائج .

غير أنه لا يطل الزواج إلا إذا طلب إبطاله ذلك الطرف أو بالسلطة المختصة (د) بناء على طلب من أحد الزوجين أو وصي ذلك الطرف ؛

(هـ) لا تقبل قضية لإبطال ذلك الزواج إذا تعاضرت الزوجان مدة ستة أشهر متوالية بعد العلم بالاكراه أو الخطأ أو أي سبب آخر من الأسباب المبطلة لعقد الزواج أو بعد زوال هذه الأسباب .

زواج ذكر لم يبلغ ١٥ سنة أو أنثى لم تبلغ ١٣ سنة

مادة ٢٣ - يجوز للحكمة أن تبطل الزواج المقعود بموجب هذا القانون لذكر عمره دون ١٥ سنة أو أنثى عمرها دون ١٣ سنة .

لا تجبل قضية بإبطال الزواج المذكور بعد مضي ستة أشهر من بلوغ السن المطلوبة لمن كان وقت العقد لم يبلغها ولا بعد حل الزيجة ولو كان أحد طرفي العقد لم يبلغ السن المطلوبة . كما أنه لا تقبل قضية بإبطال ذلك الزواج بناء على طلب الطرف البالغ السن المطلوبة إذا كان في وقت الزواج حالاً بأن الطرف الآخر غير بالغ السن المطلوبة في ذلك الوقت .

الفراق بين الزوجين والطلاق

مادة ٢٤ - إذا تقدم المحكمة المختصة طلب من أحد طرفي الزواج بالفراق أو الطلاق لها أن تحكم بذلك إذا توافرت أحد الأسباب الآتية :

(١) أسباب الطلاق انزاعاً أو التعريض أو قتل أو سوء المعاملة أو السب أو السهر بطريقة غير شريفة حتى تكون المعيشة غير محتملة ؛

(٢) إذا ثبت بعد مهلة الزوجية أو إياه الرجوع إليه بدون سبب مقبول (على شرط أن يقدم ذلك على الأقل سنتين) ؛

وجوب تسجيل المعابد لأجل الزواج

مادة ١٨ - يجوز لوزير الحفانية أن يسجل أي معبد ككنيسة مباشرة عقد الزواج . وله في أي وقت أن يلغى ذلك التسجيل وفي كلتا الحالتين ينبغي أن يعلن ذلك بالجريدة الرسمية .

ويجوز أيضاً أن يسجل أي رئيس روحاني لأي طائفة دينية كقبوض عقد الزواج خارج معبد عام مسجل وله في أي وقت أن يلغى ذلك التسجيل ويجب عليه أن يقدم شهادة عن التسجيل المذكور إلى الرئيس الروماني المختص . والتفويض الذي يفرضه التسجيل هو حلاوة على التفويض الممنول لكل رئيس روحاني معتمد لأي طائفة دينية لها معبد أو معابد عامة مسجلة بمقتضى هذا القانون مباشرة عقود الزواج في ذلك المعبد المسجل أو المعابد المسجلة .

الزواج الفاسد المحكم إبطاله - الزواج القائم سابقاً

مادة ١٩ - الزواج الذي يقصد بمقتضى هذا القانون يكون باطلاً وملغى إذا كان أي الطرفين وقت عقده متزوجاً زوجاً صحيحاً (سواء كان بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى الشريعة الإسلامية أو أي شريعة أخرى) بأي شخص غير الشخص المتعاقد معه على هذا القانون .

المنع بسبب القرابة أو المصاهرة

مادة ٢٠ - الزواج الذي يقصد طبقاً لهذا القانون بين الأشخاص الآتي ذكرهم باطل بسبب القرابة :

(١) بين الأصول والنسب مهما علوا أو سفلوا ؛

(ب) بين الأخوة والأخوات سواء كانوا لأبوين أو لأب فقط أو لأب فقط ؛

(ج) بين الذكور وبنات أخوتهم أو أخواتهم سواء كانوا لأبوين أو لأب أو لأبوين والآث وأبناء أخوتهم أو أخواتهم سواء كانوا لأبوين أو لأب أو لأب .

الزواج بموجب هذا القانون بين الأشخاص الآتي ذكرهم باطل بأسباب المصاهرة :

(١) بين الرجل وأحد أصول زوجته السابقة مهما علت أو فروعهما مهما سلقت وبين المرأة وأحد أصول زوجها السابق مهما علوا أو فروعهما مهما سفلا ؛

(ب) بين الرجل والزوجة السابقة لأحد أقاربه الآتي ذكرهم سواء لأبوين أو لأب أو لأب أي بينه وبين زوجة أبيه السابقة أو زوجة أم أبيه السابقة أو زوجة أبي أمه السابقة ، وبين أمة امرأة الزوج السابق لأية قريباتها الآتي ذكرهم سواء لأبوين أو لأب أو لأب أي زوج أمها السابق أو الزوج السابق لأخت أمها أو أخت أمها .

بطلان الزواج لعدم اتباع الإجراءات

مادة ٢١ - الزواج بموجب هذا القانون يكون باطلاً ملغى إذا رضى الطرفان عن علم وقصد بأن يقصد الزواج :

لا يجوز للرئيس الروحاني أن يعقد الزواج مع وجود مانع ولا بدون رخصة أو شهادة

مادة ٢٧ - لا يجوز للرئيس الروحاني أن يعقد زواجا إذا كان يعلم بوجود مانع مشروع عن ذلك الزواج وليس له أن يعقده قبل أن يسلمه الطرفان شهادة المسجل أو رخصة وزير الحفانية .

أين يعقد الرئيس الروحاني الزواج

مادة ٢٨ - لا يجوز للرئيس الروحاني أن يعقد زواجا إلا في بناية مسجلة تسجيلًا قانونيًا بواسطة المسجل العام أو على مقر في رخصة وزير الحفانية مالم يكن الرئيس الروحاني مسجلًا كنفوس بعقد الزواج في غير المعبد المسجل .

التأشيرات الواجب عملها في شهادات الزواج

مادة ٢٩ - يجب على الرئيس الروحاني مباشرة بعقد الزواج أن يحضر شهادة زواج من ثلاث نسخ أصلية من البيئات المطلوبة في النسخ (د) الملحق بهذا القانون .

توقيع الشهادة

بعد ذلك يجب أن توقع أو تحتم الشهادة من ثلاث نسخ أصلية بواسطة الرئيس الروحاني الذي يعقد الزواج، والشاهدين، أو أكثر على الزواج. ثم يسلم الرئيس الروحاني شهادة واحدة إلى الطرفين ويرسل في خلال سبعة أيام بعد ذلك شهادة أخرى إلى مسجل عقود الزواج في الناحية التي وقع فيها الزواج ويطلب المسجل أن يحفظ الشهادة في مكتبه ويترك الرئيس الروحاني الشهادة الثالثة في المقر .

الرسم الواجب دفعه للرئيس الروحاني

مادة ٣٠ - يجب للرئيس الروحاني أن يقبض من المسجل مبلغ خمسة فروش عن كل شهادة تحضر وترسل كما ذكر .

عقد الزواج في مكتب المسجل

مادة ٣١ - يجوز للطرف الزواج بعد إصدار شهادة المسجل أو رخصته وزير الحفانية أن يعقد زواجهما أمام مسجل أو وكيل مسجل مفوض بقدر الزواج فلذا عقدهما أمام المسجل في مكتب المسجل أو وكيل المسجل وإلا عقدها أمام وكيل المسجل في مقر العمل المدين في الرخصة .

ويجب عقد الزواج المذكور أمام شاهدين والأبواب مفتوحة بين الساعة قبل الظهر والساعة ٥ بعد الظهر والكيفية الآتية :

الضيقة المتبعة

مادة ٣٢ - يجب على المسجل أو وكيل المسجل بعد تسلمه النشأ أو الرخصة أن يخاطب الزوجين إما راء أو بواسطة مترجم كما يلي :

"هل أنكما تعهدان أنت - وأنت - بحضوركما هنا أن تصريا زوجين ؟"

(٣) أدخل العقل يعمل المعيشة غير عمتلة ويدوم ذلك أكثر من ثلاث سنوات ؛

(٤) وأيضًا في حالة ما يكون الزوج عتيا ويدوم ذلك أكثر من ثلاث سنوات ؛

(٥) يجوز لأحد الطرفين طلب الطلاق أو التفراق فقط . وإن لم يطلب الطلاق فلا يجوز للقاضي الحكم به .

(٦) إذا طلب الطلاق من أحد الطرفين فقط يجوز المحكمة أن تحكم به إذا كان الصلح لا يتيسر ؛

(٧) بعد الطلاق لا يجوز للزوجة حل أمم زوجها التي حملته بسبب الزواج فتعود لاسم عائلتها أو اسمها السابق إذا كانت أرملة ؛

(٨) في حالة الحكم بالطلاق على المحكمة أن تحكم بما تراه في شأن الأولاد بعد سماع أقوال الأب والأم أو الأوصياء مع الالتزام بمصاريف تقتدر تكتف إلى الشخص المكلف بالإنابة بالأولاد ؛

(٩) في حالة الطلاق يأخذ كل من الطرفين ما يكون دفعه للطرف الثاني من الأموال مهما كانت الحالة وتبطل الحقوق المكتسبة بسبب عقد الزواج ؛

(١٠) أما في حالة التفراق فقط فالأمر مفوض للمحكمة في استمرار أو بطلان الحقوق المكتسبة بسبب عقد الزواج ؛

(١١) يجوز الحكم بتسوية لأحد الزوجين الذي أصيب بضرر بسببه الطرف الثاني ؛

(١٢) يجوز الحكم بنفقة إذا وقع أحد الطرفين في ضيق أو احتياج شديد .

مباشرة عقد الزواج

مادة ٢٥ - يجوز عقد الزواج في أية ناحية من مصر مع مراعاة أحكام هذا القانون حال تسليم رخصة وزير الحفانية أو شهادة صادرة بموجب المسادة ١٤ و ١٣ للرئيس الروحاني أو المسجل الذي يباشر عقد الزواج أو وكيله الذي يفوضه في عقد .

عقد الزواج في المعبد المخصص له بواسطة

رئيس روحاني معترف به بين الساعة ٦ قبل الظهر والساعة ٦ بعد الظهر

مادة ٢٦ - يجوز مباشرة عقد الزواج في أي معبد مسجل بموجب الفقرة الأولى من المادة ١٨ من هذا القانون بواسطة أي رئيس روحاني معتمد لطائفة دينية يستعمل ذلك المعبد العام المذكور أو في أي عمل بواسطة رئيس روحاني مسجل بموجب الفقرة الثانية من المادة ١٨ وبشرط في أي الحائتين وجوب عقد الزواج وأبواب المصل مفتوحة بين الساعة ٦ قبل الظهر والساعة ٦ بعد الظهر وبحضور شاهدين أو أكثر غير الرئيس الروحاني الذي يباشر العقد .

واحدة من الشهادة إلى طرق الزواج وبعد الأثرى في خلال سنة
أما بعد ذلك إلى مكتب المسجل الذي يجب عليه فوراً أن ينقل
جميع البيانات الموضحة في النسخة المذكورة إلى النسخة الثالثة
الباقية في دفتر شهادات الزواج ويثبت عليها بأنها "نسخة صحيحة
مطابقة للنسخة الأصلية ويحفظ أثر ذلك النسخة الأصلية
في مكتبه .

يجب تجهيز المسجلين والرؤساء الروحانيين بدفاتر الشهادات

مادة ٣٥ - يجب على المسجل العام أن يطبع دفاتر شهادات زواج
حسب النموذج حرف (و) الملحق بهذا القانون من ثلاث نسخ ويوزعها
على المسجلين ورؤساء المعابد المسجلة الروحانيين المعترف بهم ويجب
على المسجلين وعلى رؤساء تلك المعابد المسجلة إذ ذاك المعترف بهم أن يحفظوا
تلك الدفاتر في عمل مغفل عليها ويحفظوها تحت حراستهم .

من أقطع المسجل عن تولي وظيفته يجب عليه أن يسلم كل دفتر ما ذكر
في حراسته إلى المسجل الذي يخلفه في أعماله عالم يأسر المسجل العام بخلاف ذلك .

يجب على المسجلين أو الرؤساء الروحانيين الذين في حراستهم أي دفتر ما
ذكر أن يسلموه إلى المسجل العام أو إلى المسجل أو الرئيس الروحاني الذي
يسميه المسجل العام عند حدوث أي الحوادث الآتية :

(أ) حين استعجال جميع شهادات الزواج الموجودة بالدفتر ؛

(ب) متى أقطع الرئيس الروحاني عن العمل كرئيس روحاني للمعبد المسجل
الذي سلم له من أجله الدفتر أو متى حذف تسجيل المعبد المذكور ؛

(ج) في كل حال يقرر فيها ذلك المسجل العام .

سجل الزواج والبيئة عليه - وجود تسجيل شهادات الزواج

مادة ٣٦ - يجب على مسجل عقود الزواج في كل ناحية أن يسجل
على الفور في دفتر يحفظ بمكتبه لذلك الغرض ويدعى "دفتر سجل الزواج" كل
شهادة من شهادات الزواج ويحفظ الشهادة في مكتبه بحسب النموذج (ز)
الملحق بهذا القانون . وكل تأشير ما ذكر يجب عمله بترتيب التاريخ من أول
الدفتر إلى آخره ، ويؤرخ كل تأشير بدون ذلك التاريخ الذي ذكر فيه ويوقع
عليه المسجل ويجب أن يهرس الدفتر بأحسن طريقة موافقة لتسهيل
للمراجعة .

يجب على المسجل في جميع الأوقات المعقولة أن يسمح بتفتيش دفتر
سجل الزواج وسطى نسخة مصدقة عليها من عند دفع الرسم المقرر .

يجب على كل مسجل في خلال عشرة الأيام التالية بعد اليوم الأخير من كل
شهر أن يرسل إلى المسجل العام نسخة مصدقة عليها مع جميع التأشيرات التي
وقتها في أثناء الشهر السابق في دفتر سجل الزواج بالجهة المقيم فيها ويجب على
المسجل العام أن يحفظها في مكتبه .

فإذا أواجه الطرفان بالإيجاب سار في مخاطبته أيهما قالوا :

أولاً أنه بقبولك بطريقة خفية أنك تكونت زوجين - أم لا وبمضور
الأشخاص الموجودين في هذا المجلس وبمواقفتك بعد ذلك على الزواج بوضع
امضائك بصرياً زوجين شرعيين وإن لم تم شتماً أخرى دليلاً أو مدنية .
وان هذا الزواج لا يمكن فسخه أثناء حياتك إلا بمحضر جميع قضى بالطلاق
وأنه إذا عقد أحدكما قبل وفاة الآخر زوجاً آخر حال قيام هذه الزوجية
يكون منكم جريمة جنائية وعرضة للعقاب من أجل ذلك .

وعلى كل من الزوجين بعد ذلك أن يقول الآخر " أشهد جميع الأشخاص
الحاضرين هنا أنني أنا فلان أولئك قد قبلك زوجة شرعية أو زوجاً شرعياً " .

التوقيع على شهادة الزواج

مادة ٣٣ - يجب على المسجل أو وكيل المسجل بعد ما تهدم أن يلا
شهادة الزواج من ثلاث نسخ أصلية وتوقع ورسم عليها الطرفان والشهود .
ويجب على المسجل عندئذ أن يسلم شهادة واحدة من الثلاث إلى الطرفين
وأخرى تحفظ بمكتبه وتترك الثالثة بالدفتر .

الزواج في المعابد أو مكتب المسجل

مادة ٣٤ - يجب على الرئيس الروحاني أو المسجل أو وكيل المسجل
الذي يعقد الزواج في جميع الأحوال الآتية أن يتبع بدقة جميع الإجراءات المقررة
فيما تهدم للنسبة إلى عقود الزواج في معبد عام يسجل أو في مكتب المسجل
على حسب الحال وبالنسبة إلى مله . وتسلم نسخ الشهادة إلى طرق الزواج
وكلى المسجل أي في جميع الأحوال التي :

(أ) يعقد فيها الزواج في غير معبد مسجل بواسطة رئيس روحاني مفوض
بعد الزواج إما بمقتضى شهادة بموجب الفقرة الثانية من المادة ١٨
وأما بمقتضى رخصة وزير الحفانية .

(ب) يعقد فيها الزواج في عمل غير مكتب مسجل عقود الزواج بواسطة
مسجل أو وكيل المسجل إما بمقتضى رخصة أو بمقتضى مفوض
ينزل وكيل المسجل بموجب نصوص المادة ٢٥ من هذا القانون
ويشترط دائماً أنه إذا كان من المستحيل أو غير المشير لذلك
الرئيس الروحاني أو المسجل أو وكيل المسجل أن يستعمل في عمل
عقد الزواج دفتر شهادات الزواج الذي يصدره المسجل العام
لرئيس الروحاني أو للمسجل فيجوز اقتراح استئجار دفتر
مملوئين من دفتر الشهادات الخاص بمسجل الناحية المراد عقد الزواج
فيها لأجل استعمالها لتوقيع الزوجين . ويجوز تسلم تينك
الاستئجار للرئيس الروحاني أو للمسجل أو وكيل المسجل الذي
ينوي عقد الزواج ويجوز إعادتها معهم .

ويجب بعد عقد الزواج مباشرة أن تملأ نسخة الشهادات
المذكورة أو تمضي أو تحتها ويصدق عليها بالكتابة المقررة لعقد
الزواج التي تقدم في المعبد ومكتب التسجيل وبعد ذلك يجب
على الرئيس الروحاني أو للمسجل أو وكيل المسجل أن يسلم نسخة

تصحيح الأخطاء الكتابية في شهادة الزواج

مادة ٣٧ - يجوز لأى مسجل بموافقة المسجل العام متى أبرزت له النسقة التى سلت للطرفين من أى شهادة مخفولة في مكتبه أن يصحح أية غلطة كتابية في تلك الشهادة أو النسقة ويصدق على كل تصحيح بمأذرك بالتوقيع عليه ويضع تاريخ التصحيح .

إثبات الزواج

مادة ٣٨ - كل شهادة زواج تكون قد حفظت في مكتب مسجل أية ناحية أو كل نسخة منها موقع وصلى عليها من مسجل الناحية اذ ذلك كسنة صحيحة وكل تأشير في دفتر سجل الزواج أو نسخة منه مصدق عليها كما عهدهم - كل ما ذكر قبل كنية حل الزواج الذى يتعلق به في أية محكمة أو أمام أى شخص غوى الآن أو فيما بعد بالقانون أو برضا الطرفين باستماع وتأمين ولخص البينة .

اختصاص المحاكم المدنية - الاختصاص

مادة ٣٩ - الإجراءات الخاصة بإبطال أو إفساد أى زواج معقود بمقتضى هذا القانون يكون من اختصاص المحاكم الشرعية التى تكلف بتطبيق هذا القانون مهما كانت الأحوال الشخصية للطرفين مع ضم أحد أعيان الطائفة المعنية بموجب قرار وراى لحضور جلساتها ويؤخذ رايه أثناء المناقولة وعند الحكم :

- (١) يهر المدبرون والمخالفون في شهر نوفمبر من كل سنة كشفا بأسماء الأعيان الذين يرضون لحضور جلسات المحاكم الشرعية كلما حضرت قضية مصرى غير مسلم ؛
- (٢) ترسل تلك الكشف الى وزارة الداخلية قبل أول ديسمبر من كل سنة ؛
- (٣) يبين وزير الداخلية قبل ١٥ ديسمبر من كل سنة الأعيان الذين يبينون لحضور الجلسات بكل جهة من البلدة المدة لذلك ؛
- (٤) حل رؤساء المحاكم الشرعية أنت يرفعوا الى وزارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر من كل سنة لملاحظتهم حل أعضاء الأعيان الذين تنهى منهم في ٣١ ديسمبر من السنة منها لتبلغ ما تراه فيها الى وزارة الداخلية ؛

(٥) يكون تعيين الأعضاء لمدة سنة ويجوز إعادة تعيينهم كما يجوز استبدالهم في بحر السنة متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ؛

(٦) يختب رئيس المجلس من بين الأعيان المعيين الأعضاء بالمدين والاختياطين مع مراعاة التساوب في العمل ويرسل كشفا بذلك لوزارة الداخلية قبل أتمر ديسمبر من كل سنة للتصديق عليها ؛

(٧) يبين وزير الداخلية بعد عمل التحريات الى رايها وقبل أول يناير من كل سنة أعضاء اللجان الذين يرضون الجلسات التى ينظر في أشأها المسائل الخاصة بالمصريين المسيحيين غير المسلمين ؛

(٨) انا تخلف أحد الأعضاء الأميان بتخب رئيس المحكمة ببله من الأعضاء الاختياطين إن وبد، وأنا تكرر التخلف بدون منقوبول يرفع الأمر لوزير الداخلية ليقرر ما يراه .

الزواج المعقود قبل صدور هذا القانون

مادة ٤٠ - اذا أراد طرفا الزواج من المصري غير المسلمين المعقود زواجهم قبل صدور هذا القانون ، أو أحدهما ، التصديق على عقود زواجهما وطلباه أو طلبه أحدهما من المسجل العام أو وكيل المسجل ، أو الرئيس الروحاني المفوض من وزير الداخلية بأعمال التسجيل . ويحدد قسرى عليها كل أحكام هذا القانون .

الجزاءات

الادعاء الكاذب بوجود مانع من الزواج

مادة ٤١ - كل من يسي في ذرع مانع يصرى أن القانون يستلزم رضاه بذلك الزواج أو يصرى حلم رضا أى شخص يستلزم القانون رضاه بالزواج أو يصرى وجود أى مانع قانونى من الزواج يرضى أن فعل ذلك للمحاكمة قانونا .

مباشرة مراسم الزواج أو التوقيع على شهادة الزواج

بما يخالف القانون

مادة ٤٢ - كل من يشرع زواج أو أقام أية مراسم زواج أو وقع على شهادة زواج كطرف فيه أو كشاهد عليه وهو يعلم أو لديه سبب للاعتقاد بأنه غير أهل قانونا أو غير مفوض قانونا بموجب هذا القانون أو بموجب أى أمر موضوع بمقتضى ذلك القانون بإجراه ما ذكر أو بأن هناك أى مانع قانونى من ذلك الزواج أو وهو يعلم أو لديه سبب للاعتقاد بعدم حصول أو استيفاء أى المسائل التى يستلزمها هذا القانون أو أى أمر موضوع بموجبه أو أثنى تستلزمها عقيدة أى الطرفين أو أثنى تكون بفرض ذلك معلومة لعامة الزواج بحيث يقرب بطلان أو عدم مشروعية الزواج يرضى للمحاكمة قانونا .

عدم ملء أو إرسال الشهادات أو الدفاتر

مادة ٤٣ - كل شخص من واجبه ملء شهادة زواج تولى عقده أو إرسالها الى مسجل عقود الزواج أو تسليم أى دفتر شهادات زواج وأمل عند القيام بهذا الواجب بما ك قانونا .

إغفال شخصية أخرى في الزواج

مادة ٤٤ - كل من إغفل شخصية أخرى في زواج أو تزوج متغلا اسمها كاذبا أو صفة كاذبة يقصد غش الطرف الآخر في الزواج بما ك قانونا .

القواعد والرسم

مادة ٤٥ - يجوز لوزير الداخلية أن يضع قوانين جديدة تنطبق على هذا القانون لصحين تنفيذ أحكام وأغراض هذا القانون . ويجوز له بتلك القواعد أن يقرر رسوما تدفع من أجل أية مسائل أو أشياء واجب عملها بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى أية قواعد توضع بمقتضاه .

مادة ٤٦ - يعمل هذا القانون بعد ثلاثين يوما من نشره بالجريدة الرسمية .

مادة ٤٧ - كل وزيرى الحفانية والداخلية تنفذ هذا القانون كل فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما
صدر في

(تمتدج حرف «ا»)

ملحق لقانون زواج المصريين غير المسلمين

اعلان عن زواج مراد عقلمه

وجوب الاعلان طبقا لقاعدة السادسة من هذا القانون .

جانب مسجل عقود زواج في

أخبر بأنه يراد عقد زواج في خلال
الاعلان بينى أنا للرفع أدناه بين الطرفين الآخر المذكور اسمه بعده :

الاسماء بالكامل

الهنسة

أو الصنعة

أو المركز

العمر

المسكن أو محل الإقامة

الجنسية والطائفة الدينية ان وجد

الرضا ان وجد وصاحبه

قد وقعت على هذا في

وقم على هذا الاعلان في يوم شهر سنة

وقد قرئ المستند أولا عليه (أو عليا) باللغة
وظهر (أو ظهرت) أنه يفهم المستند المذكور وقد وقع (أو وقعت) بمجتمه
أو أمضى (أو أمضت عليه بحضورى)

(تمتدج حرف «ز»)

ملحق لقانون زواج المصريين غير المسلمين

دفتر سجل زواج ناحية

محفوظا طبقا لقاعدة ٣١ من القانون المذكور

تاريخ عقد الزواج

اسماء الطرفين

اسماء عائلاتهم

بالغ أو قاصر

الصفة .

الهنسة أو الصنعة أو المركز

محل الإقامة .

الجنسية والطائفة الدينية ان وجدت

اسم الأب واسم عائلته

ومهنسة أو صنته أو مركزه

أين عقد الزواج

رقم الشهادة

تاريخ التأشير

اسم المسجل

(تمتدج حرف «ج»)

ملحق لعقد زواج مصريين غير مسلمين

شهادة المسجل

بإبداء اعلان زواج وأنه لم يقدم اعتراض صحيح

صدر طبقا لقاعدة ١٠ والمادة ١٤ من هذا القانون

مسجل عقود زواج ناحية

أنا

أشهد في هذا بأنه في يوم من شهر من سنة

قد دون اعلان تمدينا قانونيا في دفتر اعلانات الزواج بهذه الجهة من الزواج
المراد مقدمه بين الطرفين المذكورين والموصوفين في هذا وقد سلم هذا الاعلان

موقعا عليه من أحد طرفي الزواج أى

الاسماء بالكامل

الصفة

الهنسة أو الصنعة أو المركز

العمر

الرضا

المسكن أو محل الإقامة

الطائفة الدينية ان وجدت والجنسية

مدة الإقامة

طريق الاعلان المتفق فيه

تاريخ الشهادة الصادرة في

لم يقدم اعتراض على هذه الشهادة

أو قدم اعتراض على اصدار هذه الشهادة في يوم

شهر سنة

ولكنه حذف

وقته يبدى في يوم

شهر سنة

مسجل عقود الزواج

شهود

تكون هذه الشهادة باطلة ان لم ياشتر عقد الزواج في مدة شهود

وقبل انقضاء يوم من شهر سنة

المسجل

(نودج-د) «د»

ملحق لقانون زواج المصريين غير المسلمين

اقرار مشفوع بالقسم

بأنه لا يوجد مانع من الزواج وأن الرضا اللازم (ان وجد) قد أخذ
يحصل الاقرار المشفوع بالقسم طبقا لقاعدة ١٠ من هذا القانون بما أنه
قد أدى اعلان في يوم من شهر سنة الى تسجيل
عقود الزواج ناجحة بأنه صيعد الزواج بين الطرفين المذكورين
فيما يلي :

الاسماء بالكامل

الصفة

المهنة أو الصنعة أو المركز

العمر

المسكن أو محل الإقامة

الجنسية والطائفة الدينية ان وجدت

اسم الأب

الرضا ان وجدت وصاحبه

أنا المذكور أعلاه أقسم وأقول ما يأتي :

(١) أعتقد أن الايضاحات السابقة هي صحيحة من كل وجه .

(٢)

(٣)

(٤)

(٥) لا يوجد أى مانع من جهة القرابة أو المصاهرة أو أى مانع آخر
مشروع عن الزواج .

حصل القسم في يوم من شهر سنة أمامي

(نودج-د) «د»

ملحق لقانون زواج المصريين غير المسلمين

شكل الرضا

وجوب الاعراب عن رضا القاصر طبقا لقاعدة ١٦ من هذا القانون

بما أنه قد أدى اعلان في من شهر سنة

الى تسجيل عقود الزواج في بأنه يتوى عقد الزواج بين
الشخصين المذكورين فيما يلي :

الاسماء بالكامل .

الصفة .

المهنة أو الصنعة أو المركز .

العمر

المسكن أو محل الإقامة .

الطائفة الدينية ان وجدت والجنسية .

اسم الأب .

وبما أن المذكور أعلاه هودون الحادية عشرة من عمره وليس

ولأجل هذا السبب لا يمكن اصدار شهادة بعقد الزواج المذكور بدون أن
يكون قد عرض سابقا على المسجل المذكور الرضا كتابة من شخص مفوض
بهذا القانون بإداء ذلك الرضا

وبما أنه

فبناء على ما قلتم أنا

للكور أرضى رضا لا رجوع فيه بعقد الزواج المذكور

المراد عقده وقد وقعت على هذا بيلى في شهر سنة

(نودج-د) «د»

ملحق لقانون زواج المصريين غير المسلمين

زواج مفقود في

شهادة الزواج

الرقم التاريخ

اسماء الأشخاص .

بالغ أو قاصر .

الصفة .

المهنة أو الصنعة أو المركز .

محل الإقامة .

وقت الزواج .

الجنسية والطائفة الدينية ان وجدت .

اسم الأب وجائلا الاب .

المهنة أو الصنعة أو المركز .

بواسطى وأمامي حصل عقد الزواج في

عقد هذا الزواج بيننا

عقد هذا الزواج بحضورنا

الروسة توضع باسمائهم ليل التوقيع .

(تخرج حرف «هـ»)

ملحق لقانون زواج المصريين غير المسلمين

الرخصة الخاصة

بما أن _____ يرغبان في الزواج وقد أقيم لدى سبب كاف لوجوب التجاوز عن المقادير التي يستلزمها قانون زواج سنة ١٩٢٦ المصريين غير المسلمين .

فالآن بناء على القانون المذكور أعلاه من أداء الإعلان وإصدار الشهادة المقررين في ذلك القانون _____ وأعرض بهذا أي مسجل من مسجل عقود الزواج أو أي رئيس روحاني معترف به للطائفة دينية لها معبد عام في مصر مسجل لأجل عقد الزواج بموجب القانون المذكور بأن يباشر عقد الزواج بين _____ في خلال _____ يوماً من تاريخ هذه الرخصة .

ويجوز عقد الزواج بواسطة مسجل عقد الزواج بين الساعة ٩ قبل الظهر والساعة ٥ بعد الظهر أو بواسطة الرئيس الروحاني المعترف به بين الساعة ٦ قبل الظهر والساعة ٦ بعد الظهر .

صدرت هذه الرخصة في يوم _____ شهر _____ سنة _____

وزير الحفانية

(تخرج حرف «د»)

ملحق لقانون زواج المصريين غير المسلمين

طلب الترخيص للقيام بوظيفة مسجل لعقود الزواج

أنا _____ الرئيس الروحاني للطائفة _____

أرجو صاحب المعالي وزير الحفانية أن يرخص لي بالقيام بأعمال مسجل لعقود الزواج بين كل من يطلب الزواج من أولاد طائفتي المصريين وقد اطلعت على القانون الصادر بهذا الشأن لزواج المصريين غير المسلمين زواجا مدنياً وضمت شروطه ونصوصه الحكومة المصرية وأتعهد بالتزام جميع الاجراءات وتنفيذ جميع الاشتراطات عملاً بما هو وارد بالقانون المذكور . وأيضاً أرجو الترخيص لي بأن يكون مسجل عقد الزواج جائزاً في المعبد المختص بالطائفة المذكورة الكائن في

توقيع على هذا بخطي في شهر _____ سنة _____

مجلس الشيوخ

مضبطة الجلسة التاسعة والعشرين

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ١٦ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦

عرض على المجلس الاقتراح للقدم من مساعدة اللواء محمود نواد باشا بإنشاء شوارع بالمقرى لثلاث حوادث الحريق وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أقدم اقتراح هذا لجنة المجلس الموقر :

تكررت حوادث الحريق في قرى الأرياف وتسبب عنها خسارة عظيمة في المال والأرواح وكل علاج عمل لمنع هذه الحرائق لم يأت بقائمة ما .

كلنا يعلم أن أسباب هذه الحرائق هي وضع مواد الحريق على سطوح المنازل والتصاق بعضها ببعض .

فأنا أقترح على الحكومة بأن يشق في هذه القرى شوارع كافية للاسراع فتلا تشق القرية أولاً بشوارع عرض كل شارع ١٢ متراً أسدها من بحرى الى قبل والثاني من شرق الى غرب فيكون ذلك أربعة أقسام للقرية ثم يشق كل قسم من هذه بشوارع عرض كل منها ثمانية أمتار من بحرى الى قبل ومن شرق الى غرب وبهذه الطريقة تكون القرية مكونة من ستة عشر قسماً فإذا شئت التبرأت بأحد هذه الأقسام يكون من السهل حصرها فيه وقبول مكافئها لأنه مفصول عن بقية الأقسام .

ولمذا أقرض بوضع في ميزانية الدولة أوفى ميزانية مجلس المديرية مبلغ لصرفه على أصحاب المنازل التي تزال عند فتح هذه الشوارع .

وبما أن تنفيذ هذا النظام يستلزم مبالغ كبيرة ويصعب على الحكومة تنفيذه بالنسبة لميزانية الدولة ، فإني أطلب أن ينفذ هذا النظام عند ما تسمع ميزانية الدولة بذلك وعند ما تشاء قرى جديدة بالأرياف .

وإني أرى أن هذا النظام مع أنه يفيد في منع الحرائق فإنه مفيد أيضاً من الوجهة الصحية والاجتماعية مما .

وتغضوا بقبول فائق احترامى ما

٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٦

محمود نواد

عضو مجلس الشيوخ

قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والبرائض .

شرح المجلس في النظر في تقرير لجنة المالية عن ميزانية الدولة سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ (القسم الثاني - مصروفات قسم ١٥ - وزارة الأشغال) .

(١)

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عندا كل من حضرات أصحاب الدولة والممالى والسعادة والمنة : اسما جل سري باشا ، أحمد زور باشا ، أحمد ذوالفقار باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، محمد قصى يكن بك ، محمد عبداللطيف افندي ، عبد الرحمن صبرى باشا ، محمد أفلاطون باشا ، صليب قلويدوس باشا ، عبد العظيم المصرى بك ، سعيد فهمى الزوى بك ، محمد محمود خليل بك ، السيد حسين القصى ، الألبا لوكاس ، الفريق موسى نواد باشا ، راغب عطيه بك ، محمود محمد حسن الشندوبى باشا ، أحمد تيجور باشا ، أحمد الشريى باشا (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرتا لويس أختوخ فانوس افندي وإبراهيم الطاهرى بك (ممتندان عن جلستى أسس واليوم) .

وحضرات : عثمان محمد بك ، محمد طلعت حبيب بك ، الدكتور سور يال جرجس سور يال افندي ، حسين عيد الغفار بك ، حسن أحمد العبدى بك ، محمد زكى عبد الرازق بك ، محمود الأترى باشا (ممتندان عن جلسات هذا الأسبوع) .

وفاب كل من حضرات : أحمد نواد عززت باشا ، بولس حنا باشا ، يحيى إبراهيم باشا ، محمد إبراهيم ولى بك ، إبراهيم نور الدين بك .

قولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجبى افندي ، حل عبد الرازق بك ، محمد أحمد الشريف بك ، الشيخ محمد عن العرب بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة .

أصوات : لا .

صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

دولة الرئيس - نظرا لغياب حضرة صاحب الممالى وزير المواصلات أجل السؤال الموجة الى مماله من حضرة إبراهيم الطاهرى بك عن محطة السكة الحديدية بلبة فارسكور .

- ٥ - القسم الكهربائي
- ٦ - مصلحة التنظيم
- ٧ - مصلحة الجمارك الرئيسية
- ٨ - إدارة عموم الآثار المصرية
- ٩ - دار الأوبرا واقتيل
- ١٠ - مصلحة الطبليات

أولاً - فرع ١ - ديوان العموم

٢ - قدر في المشروع لهذا الفرع مبلغ ٤٠٤٧٧ جنيها وكان المقرره في السنة الماضية مبلغ ٤٤٨٠١ جنيه فيكون هناك تخفيض قدره ٤٣٢٤ جنيها منه ٣٨٩٤ جنيها في الباب الأول نشأ حسب ما جاء بالذكره الايضاحية من نقص عدد الوظائف في هذا الفرع بالناه ١١ وظيفة من السلك الثام ونقل وظيفة أخرى الى وزارة المعارف .

٣ - ولاحظت هذه اللجنة عند مقارنة عدد المستخدمين الدائمين بهذا الفرع وقدره ١٠٠ بمدد الوظائف الخارجية عن هيئة الحال به وقدره ٨٥ أن هناك كثرة في عدد الخدم خصوصا في الجاوشية والساعة والفراسين إذ يبلغ عدد الجاوشية والساعة ٥٢ وعدد الفراسين ١٩ وهو أمر يلفت النظر ويستحق ثنات اللجنة العليا للاقتصاد في الموظفين .

وطبقا لما تقرره تأليف هذه اللجنة لترتد هذه اللجنة التعرض الى الوظائف الموجودة في هذا الفرع بجميع أنواعها .

٤ - أما فيما يخص الباب الثاني (مصروفات عمومية) فخصه نقص عما تقرره في السنة الماضية قدره ٤٣٠ جنيها بسبب تخفيض المقرره في بند مصاريف الانتقال وبدل السفر وفي بند الثرية .

٥ - وترى هذه اللجنة اعتماد المبالغ المبنية للمشروع لهذا الفرع في البابين ١ و٢ وقد وافق مجلس النواب عليها .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الفقرات ١ و٢ و٣ و٤ وما من تقرير اللجنة ؟

وافق المجلس على هذه الفقرات .

تلى من تقرير اللجنة الفقرات ٦ و٧ وهذا نصها :

(ثانياً) فرع ٢ - الري

٦ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع الحالي مبلغ ٤٩١٣٣٠ جنيهاً وكان المقرره له في السنة الماضية مبلغ ٢٨٢٦٢٢٩ جنيهاً فكون هناك زيادة قدرها ٢٠٨٦٦٧٧ جنيهاً .

وورد بالذكره الايضاحية أن ميزانية هذا الفرع تشتمل على اعتماد مبلغ ١٤٨٥٠٠٠ جنيه لمباشرة الأعمال الخاصة بمشروعات جبل الأولياء وأعمال النيل الأبيض وقناطر نجح حامدي وهي التي وافق مجلس الوزراء على أخذ تكاليفها من المال الاحتياطي وأن هناك مشروعات مترتبة على المشروعات

حضره الشيخ بس محمود أبو جليل - أطلب تأجيل النظر في هذا التقرير لأنه لم يوزع علينا إلا بعد ظهر اليوم فلم نتكمن من الاطلاع عليه واللائحة الداخلية صريحة في أنه يجب توزيع تقارير اللجان على أعضاء المجلس قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

دولة الرئيس - لأجله للتأجيل لأن التقرير سيصل الآن من حضراتكم، وبفضلنا من ذلك فانتا نتجع المناقشات التي دارت بمجلس النواب حول الميزانية، ومع ذلك فمن يرى التأجيل من حضراتكم بفضل بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - معالي وزير الأشغال لم يحضر بعد فزجئ تلاوة هذا التقرير بلحن حضور معاليه .

حضره عهد طوى إجاز بك - لمكاننا لا ينظر المجلس الآن في طلب حضرة لويس أحنوخ فانوس افندي الخاس يقع باب المناقشة في القرار الصادر بتأجيل المناقشة في الاستجواب الموجه من حضرة إلى معالي وزير المالية عن مشترى الحكومة للقطن الأثوني . خصوصاً وأنه قد تكرر درجه في جدول الأعمال .

دولة الرئيس - يحسن النظر في هذا الطلب بحضور معالي وزير المالية، سعادة محمود شكرى باشا - تلاوة من ذلك فإن صاحب الطلب غائب اليوم، وأرجح أن حضرته سيتأخر عنه سيما وأنه قد فات أوانه .

(هنا حضر حضرة صاحب السعادة صالح خان باشا وكيل وزارة الأشغال العمومية) .

دولة الرئيس - لنبدأ في تلاوة تقرير لجنة المالية .

احتل منصة الخطابة حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرره لجنة المالية .

تلى من تقرير اللجنة الفقرات ١ و٢ و٣ و٤ وهذا نصها :

قسم ١٠ - وزارة الأشغال

١ - قدر لمصروفات هذه الوزارة في المشروع مبلغ ٧٣١٩٩٣٣ جنيهاً وكان المقرره لها في ميزانية السنة الماضية ٤٨٤١٨٤٢ جنيهاً فكون هناك زيادة قدرها ٢٤٧٥٠٩١ جنيهاً .

وقد تبينت بالصفحات ١٩ و٢٠ و٢١ من الذكره الايضاحية أسباب هذه الزيادة الكبيرة والتي سيأتى ذكرها عند الكلام على الفروع الختلفة لهذا القسم .

وتشمل هذه الوزارة الفروع العشرة الآتية :

١ - ديوان العموم

٢ - الري

٣ - المبانى

٤ - القسم الكهربائي

من جون قنطر القرق الشرق وصرور المياه تحت أساس قنطر القرق المذكور حتى اضطر ساكنو الجبلان احتمايل باشا الى ارسال مظهر باشا المهندس الى فرنسا وإبقاء بهجت باشا بالقنطر الخيرية ليواليه بكل ما يطلبه من الاستعلامات لمرضاها على لجنة من المهنيين من ضمنهم موجيل بك بنى القنطر المذكورة بالاشتراك مع كل من مظهر باشا وبهجت باشا . واستقر البحث أزيد من سنة ونصف حتى انتقل المرحلة لله تعالى بهجت باشا بغاة بالقنطر الخيرية وسيتخذ استدى مظهر باشا من فرنسا وكانت نتيجة البحث أن اللجنة قررت أن سبب ما طرأ على قنطر القرق للشرق هو وجود جزيرة الشعر التي مساحتها ٥٠٠ فدان وكسور أمامها . ولأن التيارات المائية تقوى بسببها الى تلك القنطر بشدة تخفق شدة المذقونات النارية مع اسفراها حتى سببت الخلل الذي حصل . وفي سنة ١٨٨٤ قررت الحكومة عمل ترصم خلف أمام القنطر الخيرية بمعرفة المستردي وتمت تلك الترميمات وحضر تجربة مرور المياه ساكنو الجبلان المرحوم توفيق باشا ولكن لما تبين جباب المستر ولكوكس مقشاً رأى القسم الثاني وسيد أن المياه مازالت ترم تحت أساس القنطر فطلب اعتاداً آخر وصار يصعب الاستمات السائل في تقرب تكلف القنطر وصرف على ذلك نحو مليون آخر من الجنيئات .

وفي نهاية الأمر عملت تجربة بوضع اللول السائل في القنوط التي بالإكلاف فرن من تحت الأساس وانضم الى الأعمال التي قام بها المستردي والتي عملت أخيراً لم تأت فائتة لشدة تأثير التيارات التي تبقى الأوسيلة واحدة وهي عمل سدود خلف القنطر لتحصين المياه بينها وبين القنطر حتى يكون ضغط الماء الأمامي أقل تأثيراً مما كان ثم تويد مياه خلفها وصرف على الجانبين في القنطين الشرق والغربي لئيل نصف مليون جنيه .

فيكون جملة ما صرف على القنطر لفاة الآن مليونين ونصفاً من الجنيئات ومع ذلك فانه لعدم مجز المياه الكافية أمام تلك القنطر أثناء الفيضان لعدم مائتها فانه يتسبب عنه تأخير زراة اللدة ويضمر أهالي الوجه البحري بسبب ذلك في كل سنة نحو مليون جنيه .

فالاتحاد الآن على خزان أسوان وقلتيه أمر يغشى منه فانه غصب الشاه ظهور وجود تحرف في الأرض المجاورة لبنا الخزان من خلف نشأ عن تأثير انصباب المياه من البيون بشدة واستلزم الحال لبنا سد خلف الخزان ككلاي بنى خلف القنطر الخيرية .

ولقد استأثمت قنطرة خزان أسوان حقوة السد . وأنه اذا زيد في بنائه فيعشى أنب يصل به ما حل بالقنطر ويكون الاتحاد عليه اتحاداً محققاً بالخطر أو اتحاداً على ظل مائل وعرض زائل . وانخرن بيد الشاه وسقى بعد تملته لم يحد الوجه البحري مطلقاً لأن الماويات ما زالت مدة البطالة ١٨ يوماً كما كان الأمر قبل بناء الخزان وإنما الجزء الذي استعاد هو من بحري أسبوط لغاية البحيرة .

وأما حاجة مصر الى المياه فشدة جدنا ولقد دعت الحكومة في عهد الروم احتمايل باشا المسويدي لاموت يملكها برأيه فعمل مباحثات كانت نتيجةها أنه أشار بجزن الماء في الصحراء فكدحت منها بحيرة أطلق عليها حيدقاً اسم بحيرة دي لا موت .

ثم استدى السير جويل باك ليكون حكداراً لخط الاستواء وطلبت منه الحكومة أن يرشد الى ما يراه مفيداً من جهة زيادة المياه للقنطر المصري .

السابقة تدعو الحالة الى تنفيها في الوجهين البحري والقبلي لارتفاع المياه الزائدة التي يمكن الحصول عليها من جبل الأدياء وان جملة تكليف المشروعات المشار اليها تبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه أمدج منه ٧٩١٥٠٠ جنيه في مشروع الميزانية يؤخذ من المال الاحتياطي أسوة بالمشروعات الرئيسية وإبانت هذه المشروعات الفرعية وتكليفها في الصفحة ١٩ من تلك المذكرة .

ورود بها أيضاً أن جملة الاعتادات المخصصة للأعمال الجديدة باب ٣ تبلغ ٣١٧١٨٧٥ ج م منها ٣٢٢٧٦٥٠٠ ج يؤخذ من المال الاحتياطي للمشروعات السالفة ذكرها والباقي وقدره ٣٧٥٨٩٥ ج م للشروعات العادية . أما فيما يخص باعتادات الباب الأول فقد ورد بتلك المذكرة أنه ألقيت ٧٢ وظيفة في السلك العام والمؤقت وقتلت وظيفية الى وزارة الزراعة زيد عدد الوظائف في سلك الخدمة السارة ٩٢ منها ٥٠ مقولة من اعتاد الصيانة . وفيما يخص باعتادات الباب الثاني فقد ورد بها أنها خفضت بمبلغ ٥٤٩٩٤ ج م وأن هذا التفضيض يتناول على الأخص اعتادات العناية والأعمال الجديدة الصيفية استناداً الى المنصرف في السنوات السابقة .

٧ - وقد أدخلت وزارة الأشغال تعديلات في اعتادات الباب الثالث (أعمال جديدة) لهذا القرق أقرها عليها مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ يوليوس سنة ١٩٢٦ وقرر عرضها على البرلمان وطلبت وزارة المالية بكتلها الموزع ٢٥ يوليوس سنة ١٩٢٦ عرض الأمر على مجلس النواب للظفر فيها . ومن مقتضى هذه التعديلات حصول ورفها كان مقراً لاعتادات هذا الباب في المشروع قدره ١٧١٧٠٠٠ ج م . وزيادة أعمال أخرى قيمتها ٦٥٠٠٠ ج م . فيكون صافي المبالغ المخفضة بناء على مذكرة التعديل من الاعتادات الواردة بالمشروع هو مبلغ ١٢٥٢٠٠٠ ج م ويكون الباقي من قيمة الاعتادات المذكورة بسند استبعاد ذلك المبلغ الأخر هو ١٧١٩٨٧٥ ج م . وهو صافي المطلوب الآن لاعتادات الباب الثالث .

وقد تبين بالكتف المرفق بنهاية هذا التقرير ملحق رقم ١ (راجع ملحق رقم ١ لهذا المضبطة) التعديلات المقترحة إجمالاً اذ يشمل اسم العمل الذي اقترح تأجيله أو ائخافه والاتحاد الذي استبعد أو طلب إقراره وأسباب التأجيل أو ائخاف أو الإضافة وقتلت اللجنة النظر الى الاطلاع على الملحق المذكور .

وبناء على ذلك يكون مجموع الاعتادات النهائية التي تطلبها وزارة المالية الآن لهذا القرق هو مبلغ ٣٠٩٠٤٩٠ ج م وهو يزيد عما كان مقدراً لهذا القرق في ميزانية السنة الماضية بمبلغ ٦٧٧٠٣٧٧ ج م .

وهذه اللجنة تنظر بين الارتياح الى هذه الزيادة لما سبق أن ذكرته في تقريرها الخاص بالإيرادات من أن المشروعات الكبرى المتصلة إلى هي الأساس الذي سبني عليه أكبر مورد من موارد القوة العامة في القنطر المصري . مساعدة أمين ساي باشا - الآن وقد بلغ عدد سكان القنطر المصري نحو خمسة عشر مليوناً وصدحهم أخذ في الازدياد فليس من إصالة الرأي الاعتاد على خزان أسوان وسده . تذكرن حضراتكم ماحل بالقنطر الخيرية التي أنشئت في عهد ساكنو الجبلان المنفرد له عبد الله باشا من تصليل نحو إحدى عشرة ميلاً

تل من التقرير ما يأتي :

(ب) باب ١ - مصاريف عمومية

وفيما يخص اعتمادات بنود الباب الثاني لم نلاحظ هذه اللجنة الامايات :

٩ - (أولاً) تبنا لما سبق أن قرر من تخفيض مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه من مجموع اعتمادات بدل السفر ومصاريف الانتقال يجب تخفيض مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه من اعتماد بند ٢ مصاريف الانتقال وبدل السفر وبقية ما خص هذا القدر من التخفيض المذكور .

١٠ - (ثانياً) بالنسبة لما جاء بالبنود خاصة بصيانة المراكب والمعدات العرومة والتي قدر لها في المشروع مبلغ ٤٥٨٨٥ جنيه (وكان مقرراً لها سنة ١٩٢٥ مبلغ ٤٦٣٠٠ جنيهات وفي سنة ١٩٢٤ مبلغ ٤٦٤٥٠ جنيه) لاحظت كثرة عدد البوابات التابعة لوزارة الأشغال سواء المخصصة لاستعمالها أو استعمال غيرها من الوزارات والمصالح التي تستعمل البوابات أعمالها وزيادة هذه البوابات من حاية تلك الجهات وسوء الاستعمال الواقع بسبب تلك الزيادة إذ احتاد كثير من الموظفين على استعمال هذه البوابات مع عدم وجود حاية ما عمو إلى استعمالها خصوصاً مع السرعة الموجودة حالا في المواصلات البحرية وإذا أخيف إلى ذلك قدم طراز هذه البوابات التي تختلف عن البوابات الحديثة في تركيبها وقيل وزنها وكثرة عملها وطبيعتها وكثرة ما تحتاجه من الوقود ويجب النظر في أمر هذه البوابات ومبلغ الحاجة إليها .

وقد لاحظت لجنة المالية مجلس النواب ذلك أيضاً فأشارت في تقريرها بتأليف لجنة حكومية يهده إليها البحث في موضوع هذه البوابات ومبلغ الحاجة إليها وتقرير ما تراه من حيث بيع بعضها واستبدال البعض الآخر الذي تنحو الحاسبة إلى إبقائه أو استبداله بنوعيه بما يكون مستعمل طرازاً وأخف حركة وأقل نفقة بحيث تكون الميزانية القادمة موسعة على ما تشير به اللجنة المذكورة .

وقد وافق معالي وزير الأشغال العمومية على ذلك أمام مجلس النواب عند نظره هذا الموضوع .

١١ - (ثالثاً) ذكر بالبنود ٨ تقرير مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وقيل انه لتحصينات وأعمال جديدة صغيرة وتبين أنها أعمال صغيرة في جميع تفاصيلها إلى القطر المصري وأنها أعمال غير منظورة وكثير منها بطراً في مصر السنة ويتحمل على مصلحة الري مرفقها ودرج تفصيلات عنها ونظراً لذلك ترى اللجنة أنه يستحسن أن تسمى مثل هذه الأعمال الصغيرة « أعمال غير منظورة » إذ صرح معالي وزير الأشغال أن الوزارة تخرج في مشروع الميزانية في باب الأعمال بالبلدية كل عمل معروف .

١٢ - (رابعاً) ورد بالبنود ٥ صيانة أعمال الري (ص ٢٧٤) المقرر له مبلغ مليون جنيه أن به تفتين من الأعمال الأولى قدر لها مبلغ ٨٥٠٠٠٠ جنيه وأورد في المشروع بصيغة رقم إجمالي عن أنواع كثيرة من أعمال الصيانة دون بيان ما يخص كلا منها والثانية قدر لها مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه وبينت مفروقاتها .

فوضع كتابه المطبوع في سنة ١٨٩٦ وأشار فيه إلى تفاصيل خاصة بصيرة ألبرت نيستار وإلى أنه في عهد القراصة كانت توجد خزانات شتى مواضعها للشلالات لأن بين كل شلال وأخر مسافات متساوية .

ويوجد في القطر المصري أراض طالية صالحة للزراعة وبمقدارها كبير جدا كمنطقة المصمصة بين الزغازقي والقزمية التي توصل المياه الهذلية إلى البر سيند وكانت هي وغيرها محل حناية السلطان قلاوون والذي توفي سنة ١٩٢٣ هجرية . فهذه الأراضي وسواها تحتاج إلى توفير المياه اللازمة لأحيائها .

فعدم البت نهائياً فيما يجب اتباعه بمدد خص كل المشروعات الخاصة بخزان جبل الأولياء ضار جداً .

ولقد كان طلب من الحكومة المصرية في أول الأمر مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه تعويضاً عن الأرض التي بنيت لأبنائه فأصبحوا يطلون الآن أن يكون هذا التعويض أربعين مليوناً من الجنيهات وإذا طال العهد فلا تنوي ما ذا ينفقه هذا التعويض ؟ ليه تيسر لنا من الأول إقامة الخزانين (خزان جبل الأولياء وخزان ساد) على مصاريف الحكومة المصرية وقت أن كنا أصحاب الشأن فيها . ونحن على كل حال في شدة الاحتياج للمال على وعلى اقتناص شئ القليل . (هنا حضر معالي عثمان حرم بك وزير الأشغال العمومية) .

دولة الرئيس - هل تعهد بطلب ادخل تعديل على الميزانية الحالية ؟

سماعة أمين ساي باشا - إن حذف الاعتماد الخاص بمشروع خزان جبل الأولياء خطأ .

سماعة محمود شكرى باشا (المقرر) - إن الاعتماد الذي كان مخصصاً لهذا المشروع إنما استبعد لتأجيل النظر فيه حين البت نهائياً فيما إذا كانت تلبية خزان أسوان تفي من إنشاء خزان جبل الأولياء خصوصاً لأن خزان أسوان هو في أرض مصر ويحتج نظرها .

هل أننا لم نصل بعد إلى التفصيل في أمر المشروعات ؟ أأرجو تأجيل إبداء هذه الملاحظات حتى نصل إليها .

وافق المجلس على التقريرين ٧ و ٨ من التقرير .

تل من تقرير لجنة المالية ما يأتي :

(١) باب ١ - ماهيات وأجر ومصاريف

٨ - فيما يخص اعتماد الباب الأول البالغ قدره ٨٩٩,٣٧٢ جنيهاً لم تراجمه العرض له نظراً لما قرر من تشكيل اللجنة العليا للاقتصاد في الوظائف وإيف لتفت نظرها أمر اشتغال هذا الباب على وظيفة خمسة السارية من يونيو ٧٠٩ والساعة ٣٧٥ لتقياس و ٢٧٠ لقوانين وهذا أمر يستحق أن يفتي به لجنة الاقتصاد سائلة الذكر أن مجموع عدد الوظائف الدائمة والمؤقتة هذا القدر يبلغ ١٠٣١ مع أن مجموع عدد وظائف الساعة والقوانين والقوانين المتقدم ذكرها يبلغ ١٢٥٤

وافق المجلس على ذلك .

معالي محمد شفيق باشا - لقد طلعت اللجنة المالية أن يرعى إيراد تفصيل المبلغ الذى يقر للجنة الأولى في ميزانية السنة القادمة ولا يذكر جملة كما حصل هذا العام وأرى لا أرى هناك مبدأ لعدم دمج هذه التفصيلات في ميزانية هذا العام وقد كان عليها في الصفحة ٢٧٤ من الميزانية فكان يجب بيان تفصيلات هذا المبلغ عوضاً عن درجته جملة واحدة، أقول ذلك بمناسبة الصعوبة الماثلة التى لاقتها في ميليل جمع المعلومات للجنة الأشغال بالمجلس عن هذا المبلغ . أرجو مساعدة المقرر أن يبين لماذا يطلب وضع التفصيلات في ميزانية السنة القادمة ولا يطلب إيرادها في ميزانية هذا العام، اننا لا نطلب تمير الاعتقاد، ولكن نطلب بياناً يسهل المرجعة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد أردنا بهذا التسهيل .

معالي محمد شفيق باشا - لا تسهيل في هذا مطلقاً .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اذا وافقت وزارة الأشغال على درج التفصيلات فطبعة المالية لمجلس الشيوخ لا تتأخر في ذلك .

معالي حناى محرم بك (وزير الأشغال العمومية) - ان وزارة الأشغال ليس لديها أى مانع وهى مستعدة لإدراج هذا التفصيل .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - تقرر في ميزانية هذا العام مبلغ ١٥٣ ألف جنيه لصيانة المصارف وهذا المبلغ أقل مما قدر لهذا الباب في السنوات الماضية، واللجنة تقرر أن هذا المبلغ قليل وأتم خصصون بمبلغ الاجتهادات أو زيادتها أو تمديدها فهذه أمور يتكهن أتم ويجلس النواب فلما أن تزيد المبالغ التى ترى وجوب الزيادة فيها وتذهب مالا زهواً له وتتقصص ما يستحق الاتقاص . كل هذا من حقنا وقت فحص الميزانية .

لكنتكم ترون مع هذا أن اللجنة المالية اكتفت بثلث نظر الوزارة الى أمر زيادة هذا الاتحاد في ميزانية السنة المقبلة . المسال موجود لدينا ونحن محتاجون لصيانة المصارف وتحسينها فهل يكفى أن تلتفت وزارة الأشغال لهذا وتطلب منها الرحمة والانشاق بزيادة المسال المقدر لتوسيع المصارف في السنة المقبلة .

لم لا تزيد المبلغ من الآن ما دمت في حاجة لإصلاح حالة الصرف ؟

كلهم مترادجون وتعلمون كيف سبب عدم العناية بالمصارف ضرراً كبيراً بالأراضي . لقد اتينا بشركة تسمى شركة الكراكات مهنياً كما يقولون تطهير المصارف وهى في اعتادى لا تزدى هذا العمل مطلقاً بل كل مهنا الحصول على الأموال الباغلة من وزارة الأشغال .

ان من اختصاصاتنا ونحن أرباب المصالح أن نقول أن مبلغ ١٥٣ ألف جنيه المخصص لصيانة المصارف قليل ولا أرى أن تكفى بسد ذلك بثلث نظر الوزارة فليس لدينا مانع من تهرير الزيادة الآن حتى يتبدأ بالعمل في خلاف هذا العام . ألم يكن هذا أوجب من المشروطات التى قدر لها " كما سترون في الملحق " مبلغ مليون ونصف من المجهيزات بنفق في صنع شوارع وضع وزارة الأشغال في طلب المحافظة عليها مع أن المشروطات التى تتوقف عليها ثروتنا وحيلتنا وكل ما فيه حياة البلاد رجاء السنة القادمة .

والاستلام عن كيفية توزيع مبلغ ٨٥٠٠٠٠ جنيه المقرر للجنة الأولى ورد البيان الآتى :

جنيه	
١٢٠٠٠٠	صيانة جسور النيل
٨٠٠٠٠	توزيع الأعمال الفنية
	الترع
٣٥٥٠٠	أعمال
٧٩٥٠	أراض
١٥٣٠٠	صيانة المصارف
٣١٠٠٠	جسور الحياض
٣٣٠٠	الحدائق
٧٠٠٠	حائط رصيف أبى قير
٤٣٣٠٠	مصاريق ادارة طلبات في أبى المنيا
٥٠٠	مياه صيفية لجزم من مساحة منتفعة بطلقات العامرية
٤٧١٠٠	أجر عمال
١٣٥٠٠	تطهير مجرى أعلى النيل الأبيض
٨٥٠٠٠٠	

انصرف حضرة صاحب السعادة صالح حناى باشا وكيل وزارة الأشغال العمومية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما ذا يبنى بكلمة " أعمال " الواردة بالبيان السابق .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - مبلغ ٣٥٥٠٠٠ جنيه هو قيمة العمل أما مبلغ ٧٩٥٠٠ جنيهاً فهو ثمن الأرض .

ثم تم على من التقرير ما يأتى :

تقرر هذه اللجنة وجوب مراعاة إيراد التفصيل اللازم من المبلغ المقرر للجنة الأولى في الميزانية القادمة أسوة بالقائمة الثانية كما كان ذلك متبعاً سابقاً لغاية ميزانية سنة ١٩٢٤ حتى يمكن معرفة المبلغ الذى يتقرر لكل عمل ويمكن الحكم بكتابته من مدته ولأن في طريقة الفهم هذه خطرها وهو إمكان تحويل المبالغ جميعها أو معظمها الى نوع واحد أو أكثر من تلك الأعمال وحرمان الباقى .

وتلاحظ هذه اللجنة (وكما لاحظت ذلك أيضاً لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ) أن مبلغ ١٥٣٠٠٠ جنيه المقرر لصيانة المصارف من مبلغ ٨٥٠٠٠٠ جنيه سالف الذكر غير كافٍ لأن حالة المصارف أصبحت الآن أسوأ من قبل وهذا المبلغ أقل بكثير مما كان مقبلاً لهذا العمل في السنوات الماضية إذ كان المقرر له في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ٢١٧٥٠٠ جنيه وفى سنة ١٩٢٤ مبلغ ١٥٩٦٠٠ جنيه وتلفت النظر الى أمر زيادته في ميزانية السنة المقبلة .

وبناء على ما تقدم يكون ما يجب اعتناؤه لهذا الباب هو مبلغ ١٢٤٥١٦٩ جنيهاً .

وكذلك السنة التي قبلها لم يصرف فيها كل المبلغ المخصص لأعمال الصرف ، فهذا يدل على أن هناك نقصا لم تستطع اللجنة أن تصل إلى حقيقته ، فقد يجوز أن يكون نتيجة قصير تعاقبش يرى كما يجوز أن قوة المقاويل لا تنهض بالأعمال الجديدة وأعمال الصيانة ولهذا للمناسبة طلبت اللجنة في الصفحة ١٧ وما يليها من معالي وزير الأشغال أن يبين موضع الضعف ويعمل على تلافيه.

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إذن لم يكن هناك محل للفت نظر وزارة الأشغال إلى زيادة المبلغ .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد رأت اللجنة زيادة المبلغ المخصص لصيانة المصارف في السنة الآتية بعد أن تدرس وزارة الأشغال أسباب التخصيص في علم صرف ما تقرر لهذا الباب في السنة الماضية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اذا وجد المال أفلا يكفى سبتمبر وأكتوبر لدراس هذا الموضوع ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لأفائدة من درج مبالغ في الميزانية لا تصرف بل تضم للاحتياطى لم تطلب فتح احتياطات جديدة في السنة التالية.

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اذا قرنا أن يكون المبلغ المخصص لصيانة المصارف ٣٠٠,٠٠٠ جنيه فهل يخرج من خزنة وزارة المالية في الحال وتضيق فوائده ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - كلا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المبالغ موجودة بالبيك الأهل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يجب قبل أن تقرر مبلغا ما أن نصت فيما إذا كان هناك مقدرة على القيام بالأعمال التي يتخصص لها المبلغ أم لا ، ويجب أن وزارة الأشغال لا مقدرة لها على القيام بعمل يستلزم أكثر من المبلغ المقرر الآن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أن مسألة المصارف تهم الجميع .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لا نزاع في أننا جميعا نهم بأمور المصارف .

حضرة محمد طوى الجزاز بك - بمناسبة الكلام من المصارف أقول :
 "إن المنوية من أعصب أقاليم القطر أرضا وذلك بحكم موقعها بين فرعى النيل وقد خصتها الحكومة لهذا بأكثر الضرائب ، وقد كثبتت فيها الترع وفروعها ودامت فيها الزراعات على طول أيام السنة، فلم تشر الأرض لذلك بالراحة مع تسرب المياه في باطنها في كل جهة، والآن وقد ظهر السيخ في معظم الأراضي لهذا كله كانت المنوية من أحوال الأراضي المصرية الآن للمحافظة على قيمتها وعلى جودتها ."

ومن خير تلك الوسائل في مثل تلك الأرض هو إنشاء المصارف وذلك أمر لا يختلف فيه الفنون من المهتمين والفلاحين ،

أخى أطلب زيادة المبلغ المخصص لصيانة المصارف من الآن من مبلغ ١٥٢,٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه . وأن يبدأ في جفاف هذا العام بتطهير المصارف وإنشاء ما يمكن انشاء منها .

حضرة صاحب المالى عثمان محرم بك (وزير الأشغال العمومية) - ليطلعنى حضرة العضو فان وزارة الأشغال تهم بالمصارف بصفة خاصة وإذا كان المبلغ الذى قدر في ميزانية هذا العام لأعمال الصيانة يظهر أنه قليل فلنا اذا رجعا إلى أبواب الميزانية نجد مبالغ تتقارر بمئات الألوف من الجنيهات مخصصة لأعمال جديدة كلها كبرى لتحسين الصرف لأن اصلاح الصرف لا يكون قاصرا على التطهير بل هناك أعمال أخرى جديدة وهى الصيانة والتوسع وإنشاء المصارف الجديدة، وبخل في الأعمال الجديدة جزء كبير من أعمال الصيانة والإثناء والتوسع والتحسين وإذا رجعا لتفصيلات الواردة في الميزانية نجد أن هناك مئات الألوف من الجنيهات مدرجة لأعمال جديدة ولكن مقدرة المفاوضين والمعال لا تكفى للقيام بهذه الأعمال فلوا عطيت الوزارة حشرين مليوناً من الجنيهات للقيام بمشروعات الصرف فاقب لا نجد عمالا ولا مهندسين للقيام بالأعمال فيجب أن نقضى مع الحالة لئلا كد حضرت الأعضاء بأن وزارة الأشغال مهتمة بمسائل الصرف وستبدأ عملها في منطقة الدلتا كلها بإقامة جميع محطات الصرف في وقت واحد ثم تعمق المصارف وتوسعها .

أما ما يقوله حضرة العضو من الكراكات فهو طعن في وزارة الأشغال إذ أن مؤدى كلامه أن وزارة الأشغال تعمل شركة الكراكات أجرا من غير أن تقوم بعمل وهذا ليس الواقع .

حضرة محمود بسبوي افندي - أن حضرة العضو لا يقصد العمل في الوزارة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لم يخص الميزانية غير مبلغ ١٥٢ ألف جنيه لصيانة المصارف أما المبالغ الأخرى فهى خاصة بمشروعات أخرى .

حضرة صاحب المالى عثمان محرم بك (وزير الأشغال) - يوجد في الميزانية مبالغ كبيرة لأعمال الصرف ولا يمكن القيام بتحسين الصرف في القطر المصرى كله في سنة واحدة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تمهيدا للبحث أقول أن أعمال الصرف تنقسم إلى قسمين : الصيانة والتحسين أو التوسع أو الإثناء فأعمال الصيانة تقدر لها مبلغ ١٥٢ ألف جنيه مصرى من ميزانية هذا العام . أما الأعمال الأخرى فداخلة في الأعمال الجديدة وهذه مفصلة في مشروع الميزانية بالقرارات الأولى والثانية والثالثة (٢٩١) ولوا لى حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر نظرة على مقرر اللجنة لوجد أن اللجنة إنما انصرفت عن طلب الزيادة في المبلغ المخصص لصيانة المصارف لما أوردته في تقريرها في الصفحة ١٣ من أنها ثبت لها أن وزارة الأشغال ما أكتفى في الثلاث السنوات الماضية أن تستق المبالغ التي كانت مقدرة في الميزانية فقد كان المقدار في العام الماضى ١٥٦,٠٠٠ جنيه لم يصرف منه سوى مبلغ ١٠٩,٠٠٠ جنيه

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر الجلسة) — لم يأت هذا الموضوع بعد .
حضرة أحمد مصطفى بك — وضع تفتيش رى خامس منذ ستين تقريرا
عن تخطيط مصرف بباية "أقلت" غير أنه لم يعمل لأن .

معالى عثمان عرم بك (وزير الأشغال العمومية) — هل ا لوض الذى
تقصده هو الكائن بجوار كوم ابو ؟
حضرة أحمد مصطفى بك — نعم .

حضرة صاحب المعالى عثمان عرم بك (وزير الأشغال العمومية) — السهب
فإن وزارة الأشغال قررت عدم البدء فى عمل هذا المصرف هو اعتقادها أن
التلف لك من طريق شركة كوم ابو وسنقر فى اتخاذ الاجراءات التى تقضى
الشركة الى اصلاح ما تسببت فى الخلل .

حضرة أحمد مصطفى بك — اتى ارى أن يمل المصرف وأن تفتد
الحكومة الاحتياطات لمنع النشع من أطيان الشركة .

حضرة صاحب المعالى عثمان عرم بك (وزير الأشغال العمومية) — وأمكان
حضرة العضو يصفه مديرا لشركة كوم ابو أن يمنع تلف أطيان الأعالى
للتسبب من نشع أطيان الشركة بدلا من أن يطلب هذا من وزارة الأشغال .

حضرة أحمد مصطفى بك — اتى أنكم بصفة كبرى عضوا بالمجلس وأطلب
من الوزارة أن تعمل على منع الضرر وأن تزم الشركة بذلك أن كانت المسئولة
واقعة عليها .

حضرة صاحب المعالى عثمان عرم بك (وزير الأشغال العمومية) — ترى
الوزارة أنه ليس فى استطاعتها إيقاف الضرر وسكلفت الشركة بترويض
الأعالى عما لحقهم .

حضرة أحمد مصطفى بك — الترويض شيء ومنع الضرر شيء آخر .
حضرة صاحب المعالى عثمان عرم بك (وزير الأشغال) — هل يريد حضرة
العضو أن وزارة الأشغال يجب عليها أن تتدخل فى كل اعتداء من الشركات
الأجنبية فيسبب ضررا للأعالى لكن تزيل الضرر ولو أدى ذلك لغضاضة
الشركات ؟ أظن أن هذا ما لا يقبل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر الجلسة) — وهو غير منطبق على الأصول
القانونية لأن الدعوى لا تقبل الا من صاحب المصلحة فيها .

حضرة أحمد مصطفى بك — هذه مسألة عامة وليست خاصة بالنالذ التى
أتكلم فيها يبلغ زامها ٣٠٠٠ فدان والمصرف يحيا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر الجلسة) — ولماذا تقاخص الأعالى من
طلب حقه ولم يرفقا القضاء على المسئولين ؟

حضرة صاحب المعالى عثمان عرم بك (وزير الأشغال) — لقد رفعت
القضايا فضلا .

حضرة أحمد مصطفى بك — اتى أطلب من الوزارة أن تمنع الضرر
الواقع على الأعالى .

ولا شك أن وزير الأشغال الخالى وهو معروف بأنه من أكفأ المهتمين
وأعدلهم وأعيرهم عامل جهده على إنشاء المصارف فى جهات المنقوبة حفظا
لبودتها وقيمتها ومنعتها بين أراضى مصر .

وانى أروجا اجابة معالى الوزير على ذلك بالقبول ويشرع فى الحال أو بعد
بالشرع فى ذلك فى المستقبل القريب حتى تم إقامة مديرية المنقوبة كما تمت
كثيرا من المدرجات .

حضرة صاحب المعالى عثمان عرم بك (وزير الأشغال العمومية) — وزارة
الأشغال ستدرس هذه المسألة وأنتم أن تتكلم من ادراج مبلغ لما فى ميزانية
العام القادم .

حضرة محمد على الجزار بك — أشكر معالى الوزير .

سعادة محمد الغازى باشا — ليعضد معالى وزير الأشغال بإضاح ما يملحه
من مشروع طلبات المطف التى ستدار بالكره بل لأن هذا المشروع سيكون
ذا فائدة عظيمة لمديرية البصرة .

حضرة صاحب المعالى عثمان عرم بك (وزير الأشغال العمومية) — لقد
أدرج لهذا المشروع مبلغ فى الميزانية مخصص لزيادة قوة الماكينات وبعد ذلك
ستعمل المحطات الكهروباية التى يدال عنها حضرة العضو .

سعادة محمد الغازى باشا — هل سيدأ بالعمل فيها هذا العام ؟

حضرة صاحب المعالى عثمان عرم بك (وزير الأشغال العمومية) — نعم .
حضرة إبراهيم حلم مهنا بك — ألفت نظر معالى وزير الأشغال العمومية
بمسرر بإح البصرة فقد أصبح فى حالة ودية قد تزداد خطورتها فى نيل هذا
العام لأن التفقات التى أنفقت على البناء لم تأت بغائمة .

حضرة صاحب المعالى عثمان عرم بك (وزير الأشغال العمومية) — اتى
مستعد لتكليف التفتيش المختص بمش المسألة واتخاذ الاجراءات اللازمة .
حضرة إبراهيم حلم مهنا بك — أشكر معالى الوزير .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — بمناسبة ذكر المصارف سمحت تصرع
معالى وزير الأشغال بأن الوزارة متبدا عليها فى منطقة الدلتا وانى أعتقد
كما يعتقد معاليه أن مديرية الشرقية وهى الأقليم ذو الأراضي الواسعة والمساحات
الشاسعة تحتاجه جدا للمصارف اذ يوجد فى هذا الأقليم بلاد آهلة بالسكان
كلاخيرة والقصاصين تقصها المصارف ولو أن يساه الى توفرة فى هذا
الأقليم الا أن عدم وجود المصارف قد سبب تلفا لبعض الأراضي مع أن
أصحابها يذهبون ضرائب فارجو من معالى الوزير أن يعمل للشرقة حفظا من
عوائقه وفى التفكير فى القريب المجال وأرجو أن يصرح بذلك خصوصا
وأن أقدم الشرقية لم يره مفتش الا ويشهد الأرض بالخصوبة كما يلاحظ
احتياجه لمصارف .

حضرة صاحب المعالى عثمان عرم بك (وزير الأشغال العمومية) — الوزارة
مستعدة لدوس هذا الموضوع .

حضرة الشيخ دس محمود ابو جليل — فى سنة ١٩٢٤ تقرر فتح اعتماد
لمصرف الفرق .

الذين هم من أبناء الأمة المصرية قد ضاعت مصالحهم وانقطعت أسباب معيشتهم بين مملتي وزير الأشغال وحضرة أحمد مصطفى بك . فكلما يحل الانتزعة ما حل هؤلاء المساكين .

يعيشني ما يحسن من سعادة المقرر بأن قلم قضايا الحكومة أتى بأن هذا الموضوع ليس من شأن الحكومة التدخل فيه وأن النزاع محصور بين الشركة والأهالي وهم وشأنهم معها ، وهذا غريب جدا . فهل يليق أن مثل هذه الفتوى تصدر عنها الحكومة في أمثال ثلاثة آلاف فدان يتنفع بها ثلاث آلاف نسمة وتترك هؤلاء الناس يموتون جوعا خشية أن تدفع الحكومة بعض العقود لإنشاء مصارف قد لا يزيد طولها على سبعة كيلومترات ولأنه قد يتكلف الكيلومتر الواحد مائة أو مائتين أو ثلثمائة جنيه ؟ فلماذا كان ينظر من هؤلاء الأهالي الضعفاء من سنة ١٩٠٠ وقت طلب الشركة لامتيازها من الحكومة ، وهم من الحفاة المساكين عراة الصعود القبرن لاسرفون أبواب الحاكم والحكومة ولا يعاطيون من رجالها غير الملأون المكلف بجباية الأموال الأميرية منهم . فهل كان في وسع هؤلاء أن يطالبوا الحكومة ويؤمروها بمنع ما حل بهم . لئلا تفي دهنه من خوى قلم قضايا الحكومة التي تؤدي إلى استمرار شقاء هؤلاء الناس . وما لفافته من قلم قضايا الحكومة أن لم يتم بالواقع من مصالح أمثال كهؤلاء وعن أراض تبلغ مساحتها ثلاثة آلاف الفدان تنفع عنها لخزينة الحكومة الضرائب ؟

يجب على الحكومة متى رأت أن الشركة مسؤولة أن تبادر بمقاصاتها ولا يصح ترك هؤلاء الناس يموتون جوعا وتبقى أراضيهم بورا . ثم واجب الحكومة السعي لإصلاح هذه الأراضي وإتخاذ أهلها بعمل المشروعات اللازمة وإنفاذاً أكد أن الإصلاح بات مستحيلا فيجب أن تمنعهم الحكومة أرضا في جهة أخرى . أن النظر إلى هذه الأراضي يوجب الحزن وقد تأملت كثيرا حيث رأيت التفتيل التي كانت من قبل باسمه أصبحت جافة عذرة وأن من الظلم أن يترك الأهالي بدون عناية حتى يموتوا بين سلعتي الشركة والحكومة فمن الواجب على مجلس الشيوخ الموقر أن يصدر قرارا بشأن هؤلاء يتقدم مما أصابهم من الضيق .

دولة الرئيس - ما الذي تفتحه معايلكم لملافة هذه الحالة ؟

معالي محمد شفيق باشا - أفتتح أحد أميرين أما أن يصرف مبلغ أربعة أو خمسة آلاف جنيه حالا للإصلاح أو يسهل لهم أسباب الهجرة إلى مواطن أخرى ليزدروا فيها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن قيام الحكومة برفع الدعوى على الشركة أمر منطوق للقانونية التي تقتضي بأن يكون رفع الدعوى من صاحب المصلحة وهم أصحاب الأراضي وكل ما يمكن أن يطلب من الحكومة هو أن تساعدهم مساعدة مادية كأن تدرهم مقاماتهم من الرسوم القضائية أو تعفيهم بالنابة عنهم أجور الخبراء . أما إذا كان هناك مشروع هندسي وفتى بأن ترك الكلام فيه لكل من صاحبي المال محمد شفيق باشا ووزير الأشغال .

حضرة صاحب المال عثمان محرم بك (وزير الأشغال) - ليبن لنا حضرة العضو النجدة القانونية التي يمكن أن تستند إليها وزارة الأشغال في رفع الدعوى لأن المستشارين القضائيين أقر بأن هذا ليس من حق الوزرا لعدم وجود دخل لها في الموضوع .

دولة الرئيس - أتكم بعد من هذا الموضوع ؟

حضرة أحمد مصطفى بك - إن هذه مسألة عامة .

دولة الرئيس - إنك مدير الشركة التي سميت الضرر .

حضرة أحمد مصطفى بك - لست هنا قائما عن الشركة وإنما أنا نائب عن الأهالي وأحضر على طلب إنشاء المصرف حتى يرفع الضرر عنهم .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن معالي الوزير لا يمكنه أن يتجهى إلى القضاء لاتباع رأى المستشارين القضائيين أما من حيث العمل الفني فإن معاليه يقرر بأنه لا فائدة لهذا المصرف .

حضرة أحمد مصطفى بك - وهل يترك الضرر واقعا على البلدة بهذه الحالة حتى تنهت القضية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - معالي الوزير يقول بأن إنشاء المصرف لا يمنع الضرر .

حضرة صاحب المال عثمان محرم بك (وزير الأشغال) - لا يمكن منع الضرر إلا إذا امتنعت الشركة من زراعة أراضيها القريبة من أراضي الأهالي وكما قلت سابقا لحضرة أحمد مصطفى بك عند ما عرض على هذا الموضوع أنه يجب أن تستبدل الشركة أراضي الأهالي الرابطة بأراض عالية .

حضرة أحمد مصطفى بك - للشركة رأى آخر في هذا الموضوع .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إذن هناك خلاف يفصل فيه القضاء .

معالي محمد شفيق باشا - الموضوع دقيق جدا . متعلقة بمصروية بين النيل والجليل مساحتها تتفرق ثلاثة آلاف فدان وأرضها من أخصب أراضي الصعيد لا تملأها مياه النيل إلا بنسبة أربع سنوات في كل عشر سنوات . أراض عالية ما كان ينظر أن يتطرق إليها التفساد وأن توجد بها برك وكان أهلها البالغ منهم ثلاثة آلاف نسمة مطمئنين إلى أن جاءت شركة أجنبية وهي شركة كرم لير وأخذت امتيازاً في منطقة مساحتها اثنتان وعشرون ألف فدان فأقامت عليها طلبات أخذت من النيل بارتفاع قد يبلغ اثنين وعشرين متراً في مدة التحاريق والتي أملة أن مقدار ما زرعت تلك الشركة وبها بلغ سبعة عشر ألف فدان . فهذه الأراضي مرصعة ارتفاعا حالاً يزيد على مستوى الأراضي التي وضعها الإنجليز وقد ترتب على تصرف الشركة صاحبة الامتياز أن تلفت أرض الأهالي بسبب مياه الفيض وقد تضررت بنسبة منذ سنتين فزنت حالتها وتصورت أنني لا أرى حقيقة بل خيالا لأنني لم أكن لأصور أن تلك الأراضي الخصبة الجيدة الثرية تصبح ما بين يديهم بركا وملاحة . وذلك لأنني على طول خبرتي لم يسبق لي أن رأيت أرضا صالحة تجلب هذه السرعة الثرية حقاً إن أصحاب هذه الأراضي المساكين

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وإذا لم تخضع الشركة لما عمل ؟
دولة الرئيس — إنما إذا لم تخضع فلا بد من مقاضاتها ومساءلة الأهل.
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — الأهل فقراء فيجب أن تتولى الحكومة الأمر بالتبعية عنهم .
دولة الرئيس — معالي الوزير سيعمل ذلك .

معالي خيآن عرم بك (وزير الأشغال) — الدعوى قائمة فعلا وهي مرفوعة مذكرة معالي محمد شفيق باشا وزير الأشغال .

حضرة عزيز مريم أفتى — إذا لم تفلح المقاضاة مع الشركة فلماذا يكون شأن هؤلاء الأهل المساكين ؟

حضرة محمد طوى الجزار بك — لي اقتراح سيحل على حضراتكم فإن كان لأحد ملاحظات فليدها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — سبق لشركة أن وزعت أطلينا بمديرية الغربية على الأهل لاستغلالها .

سماعة محمود شكري باشا (مقر البقية) — هل يمتد أن هؤلاء الناس وهم من سكان مديرية أسوان يقبلون أن يزوروا في بلاد الوجه البحري بجهة شبرا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إذا لم ييسر الحكومة إعطاء الأهل أطيانا بالوجه القبلي فيمكن إعطائهم أراضي بالوجه البحري .

على الاقتراح المقدم من حضرة محمد طوى الجزار بك وهذا نصه :
يقرر المجلس لفت نظر الحكومة إلى هؤلاء الناس لاقتادهم عما حل بهم من الضيق بسبب تلف أراضيهم من شح المياه وذلك بالتفاوض مع الشركة لتوضيحهم عن أراضيهم الثالثة بأخرى من أراضي الشركة الجيدة وأن لم يكن فيجوز الحكومة من الطريقة التي تمنع الضرر وذلك (أولا) بترك أرض من أراضي الشركة يروا بينها وبين أرض الأهل (ثانيا) إنشاء مصرف بين أرض الشركة وأرض الأهل .

معالي محمد شفيق باشا — هذا الاقتراح يشمل ثلاث قطع أريد أن أتمم منها قبل أن يؤخذ رأى المجلس على الاقتراح .

القطعة الأولى — إعطاء أرض من الشركة لمولاه الناس بدلا من أراضيهم الثالثة . أرى أن هذا لا يأتي بغائبة ما لأن هذه الأراضي لا يمكن رباها وهي على ارتفاع نحو ٣٢٠ قرا مربعا يف لا قبل هؤلاء المساكين بتحملها .

القطعة الثانية — تبديل شقة بين الأرضين — أراضي كوم أمبو ، وهي أرض مرتفعة من الأراضي المجاورة لها شبه حائط رأسية وبها بدا منها فلا يمكن تجنب مياه الرشح التي يوصلها الضغط إلى أبعاد شاسعة وكلما تملأ مياه الرشح تملأ بفعل الضغط من المياه القاهرة البعيدة كالسيدة زبيب مثلا إلى النيل بجهة دوش الفرج .

حضرة محمد طوى الجزار بك — بعد الذي سمعته من معالي محمد شفيق باشا الذي كان وزيرا للأشغال سابقا أقول أن الحكومة التي أصحلت الامتياز لشركة كوم أمبو أجبرت إجراها فليطاع نحو هؤلاء الأشخاص ، بحيث أن معالي وزير الأشغال يقول الآن أن المصرف لا يفيد مطلقا ورأيه تقي ذلك أرجو من المجلس لفت نظر الحكومة لحال هؤلاء الناس لتساعدهم بالطريقة التي تراها .

دولة الرئيس — أن الحكومة مسؤولة أمام الأهل بسبب إعطاء الشركة هذا الامتياز .

(تصفيق)

حضرة محمد طوى الجزار بك — وهذا ما تطلب من المجلس أن يقرره في هذه الليلة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أنا متضام لحضرة محمد طوى الجزار بك .
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — بعد البيان الذي سمعته من معالي محمد شفيق باشا يجب علينا أن نعمل عملا جديا لاتخاذ هؤلاء الناس من البؤس الذي حل بهم بعد فساد أراضيهم ويرواها بالشكل الذي وصفه معاليه . أما مسألة رفع الدعوى فنن الواجب على الحكومة أن تتولى أمرها تباعا عنهم وتدفق ما تكلفه من أجور الحاماة وبالجملة فهي ملزمة بعمل كل ما يمكن رفع الأذى والضرر عنهم .

معالي خيآن عرم بك (وزير الأشغال) — الحكومة عاملة يحد في هذا الموضوع ونحن نستعمل كل ما لدينا من سلطة ممكنة للضغط على الشركة لرفع الحيف عن الأهل ، وسبق أني تكلمت مع مدير الشركة للوصول إلى حل حاسم ، وبالجملة فستستعمل كل سلطة ممكنة لاتخاذ هؤلاء الناس .

(تصفيق)

دولة الرئيس — أظن أن الموضوع استوفى .

أصوات : موافقين .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أطلب من المجلس أن يقرر عملا حاسما في هذا الموضوع وهذا في نظري يكون إنشاء المصرف ، فهل من الممكن إنشاء المصرف وهل يصح رفع الضرر أم لا ؟

معالي خيآن عرم بك (وزير الأشغال) — سبق أن عملت مصارف ولكنها كانت تزدحم بالزوال التي تنهار عليها من أراضي الشركة للزراعة عنها . ولا طريق لرفع الضرر إلا بمنع الشركة من زراعة جزء من أراضيها المجاورة لأرض الأهل وإذا لم يتيسر ذلك فالمسيل الوحيد لاتخاذ هؤلاء الناس هو نقلهم إلى جهات أخرى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — الذي أرجوه هو العمل الجسدي إما إعطاء الأهل أراضي أخرى من أراضي الحكومة أو إنشاء المصارف مع أخذ الاحتياطات التي تمنع من ردمها .

معالي خيآن عرم بك (وزير الأشغال) — الوزارة ستعمل كل ما يمكن لاتخاذ الأهل من الحلا التي هم فيها .

القطعة الثالثة :

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال العمومية) - عرض الآن حل زراعي جديد بأن تدرس أن ذرعا يوصلنا إلى إصلاح هذه الأراضي . هنا الحل هو عمل مصارف صغيرة أرضية من القناتر كاتى عملت في مديرية البعجة تكون كل أجاد متقاربة تكتمل قصبت مثل تصب في مصارف عمومية كبيرة . معالي محمد شفيق باشا - لا بد من وضع وابدو للمصرف . معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - ولكن هذه الأراضي مرتفعة عن النيل .

معالي محمد شفيق باشا - وفي وقت التيهان ؟ إنني أؤكد أنه اذا لم يوضع وابدو للمصرف فكل ما يصرف على أى مشروع كان لا يأتى بأية فائدة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل يدنا وزير الأشغال بالبحث في أقرب وقت عن طريقة فنية نرفع الضرر مهما تكلف ذلك من النفقات ؟ معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - أنا مهم بهذه المسألة بدليل أنى خاطبت فيها حضرة أحمد مصطفى بك لأول مرة حضريا في ياردق . حضرة الشيخ حسن عبد القادر - بصرف النظر عن حالة هؤلاء الناس هل هناك طريقة فنية لرفع الضرر ؟

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - الطريقة التي شرحها الآن قد تؤدي إلى ذلك وأمل أن أقدم إليكم بمشروع في العام المقبل . حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - المصارف القناتر عملت وبجهد في ألمانيا .

حضرة علي عبد الرازق بك (السكرتير البرلاني) - حضرة صاحب العزة محمد طوي الجزار بك علل اقتراحه ويطرح الآن أن تقوم الشركة أو الحكومة بعمل مصارف بواسير من القناتر تحت سطح الأرض . حضرة محمد طوي الجزار بك - إن ما دعاني لتصديق اقتراح هو ما سمعته الآن من معالي محمد شفيق باشا ومعالي وزير الأشغال .

دولة الرئيس - لا يصح تعيين طريقة خاصة . وأرى أن تقرروا حضراتكم لفت نظر الحكومة إلى العمل على إزالة الضرر عن أولئك الناس في أقرب وقت وبجميع الوسائل الممكنة . وافق المجلس على ذلك .

رفعت الجلسة للاقتراحة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والتلاثين . أعيدت الجلسة في الساعة الثامنة والدقيقة العاشرة . حضرة أحمد مصطفى بك - في كلمة في موضوع المصارف التي تكلم فيها الآن .

دولة الرئيس - لم تقرر عمل مصارف وانما قرروا أن تعمل الحكومة على إزالة الضرر بكل الطرق الممكنة .

معالي محمد شفيق باشا - حديث حضرة أحمد مصطفى بك إنشاء الاستراحة بأن التدرج يشمل منطقة أخرى .

دولة الرئيس - قرارنا يشمل كل المناطق المتألفة .

معالي محمد شفيق باشا - الجبل المجري يحيط بالأراضي المزروعة هناك لغاية نهر النيل وحضرة أحمد مصطفى بك يريد إصلاح منطلق دواو وأقلية .

دولة الرئيس - إن القرار الذي أصدره المجلس الآن يشمل جميع المناطق التألفة بهذه الجهة .

حضرة الشيخ متولى عمر حمجازي - في بلدة صان الحجر ثلاثة وخمسون ألف فدان تيمد من بحر فافوس نحو عشرين كيلومترا وكان بها مصرف فأشادت الحكومة مصرفا آخر يسمى مصرف رئيسي فأصبح بها مصرفان مع أن مياه الري لم تصل إليها الآن وأعتقد أن معالي وزير الأشغال يعلم ذلك . فهل لمعاله أن يقول إذا كان من الممكن توصيل المياه إليها والا ترفع الضرائب عن مائق الأجل ؟

دولة الرئيس - هذا طبيعي إن لم تصل مياه الري لهذه الأراضي وجب رفع الضرائب عنها .

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - الخمسون ألف فدان البور في هذه البلدة ليست ملكا للأهالي وهي ملكولة للحكومة ، ولا يمكننا أن نتفكر في إيصال المياه إلى الأراضي البور قبل توفير المياه اللازمة للأراضي المزروعة الآن . وهذه المنطقة تروى من مياه المصارف .

حضرة الشيخ متولى عمر حمجازي - بل والأهالي أيضا يشربون من مياه المصارف .

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - أظن أن هناك ترعة اسمها ترعة الفزالي .

حضرة الشيخ متولى عمر حمجازي - نهاية هذه التربة تصل إلى البلدة وأما الكفور فلا تصلها المياه فأرجو أن يتكرم معالي الوزير بالنظر في إيصال المياه إلى هذه الجهة ولو للشرب فقط .

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - سنظر في ذلك .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد مبلغ ١٢٤٥١٩٦ جنيه لهذا الباب كتقرير لجنة المالية . أوصوت : موافقون .

تلى من تقرير لجنة المالية باب ٣ (أعمال جديدة) الفقرة الثالثة عشرة وهذا نصها :

(ج) باب ٣ - أعمال جديدة

قسم هذا الباب إلى ثلاث فئات :

١٣ - (أولا) الفئة الأولى : وهي أعمال تخص السنة الحالية ، أي أعمال يبدأ بها ويخرج منها في السنة نفسها ، وثانياً التفصيل في المشروع بالخصومات من ٢٧٥ إلى ٢٧٨ مبلغ مجموع المقدر لما مبلغ ٣٨٧,٦٠٠ جنيه ولم يستبعد من هذه الأعمال في التصديق الأخير إلا عمل واحد موضوع

في مصر — أصبح من الممتع تأجيل الأعمال المرتبطة ارتباطاً تاماً بالمشروعات الكبرى الخاصة بتوفير وتخزين مياه النيل والتي لا يصح البدء فيها إلا حين البدء في تنفيذ تلك المشروعات .

١٧ — وتباً لذلك طلب معاليه بذكره التعديل الوارد ذكرها في الفقرة استبعاد الأعمال المتعلقة بتلك المشروعات (وهي مدينة بناها تماماً بتلك المذكورة) كما طلب معاليه المضي في باقي الأعمال ومنها مشروع إنشاء قنطرة حادى والأعمال الهندسية المرتبطة به وذلك لأن هذا المشروع مع ارتباطه بالمشروعات الكبرى التي رؤى إعادة النظر فيها له مزاياه الخاصة ولن تزال الحاجة تدعو إليه مهما تغيرت وجهة النظر إلى المشروعات الكبرى المشار إليها إذ أن هذه القنطرة كقنطارسها وأسيوط تخفف من رضى الحياض الكثيرة بالبرين الشرق والغربى للنيل وتضمن رضى منطقة مساحتها ٦٧٠,٠٠٠ فدان واقعة على شاطئ النيل بمديرتي قنا وبحريا وأسيوط وتتمتع من أهل هذه المنطقة نكبة الشرق الذى يسبب أضرارهم حين الفيضانات المنخفضة وقد وردت ملاحظات لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ أن خسارة أهالى تلك المنطقة بلغت في سنة ١٩١٣ إلى ١٠٠٠ فداناً وأطلقاً جداً نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات وأن خسارة الحكومة بلغت نحو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه نظراً لما وقع من الضرائب ، وترجو هذه اللجنة نظراً للقوائم المتقدمة وجوب الاهتمام بالعمل في هذه القنطرة حتى تقوم بوظيفتها ابتداء من فيضان سنة ١٩٢٩

وهذه اللجنة مع موافقتها على ما تقدم ذكره تأمل أن تجد وزارة الأشغال في بحث مشروع تهيئة خزان أسوان سائل الذكر وما يتعلق به من المشروعات الأخرى وأن يكون الزاى التالى في هذا الموضوع أقرب وقت ممكن إذ أن عدم البت في ذلك يمنع من المضي في تنفيذ البرنامج الواسع النطاق الذى أعدته وزارة الأشغال والذي تعلق عليه البلاد أكبر الآمال وحتى لا تثنى البلاد أيضاً من جراء تأخير تنفيذ مشروعات الرى الكبرى أكثر مما عانت من إحلال هذه المشروعات السنين الطوال والذى حرمت البلاد بسببه من الحصول على أموال طائلة وبجنى فوائد جمة .

وبناء على ما تقدم تراقب هذه اللجنة على استبعاد الأعمال الهندسية تفصيلاً بالمعنى رقم ١ والداخله ضمن ما هو وارد تحت بند ٥٧ بمجموع المقرر لها مبلغ ٩٨٥,٠٠٠ جنيه ولا يرى هذا اللجنة ضرراً من استبعاد هذا المبلغ الآن لأنه يخص المشروعات المرتبطة بالمشروع الرئيسى والتي يرى بها إلى إصلاح الأراضي البور أصلاً . وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على ذلك كما وافق عليه أيضاً المجلس المذكور .

هذا وتصرح هذه اللجنة من الآن أنها على استعداد تام للواقعة على فتح الاحتاد اللازم لتنفيذ المشروع الرئيسى والأعمال الأخرى التي حصل تأجيلها لارتباطها به ارتباطاً تاماً ، ولو قبل حلول السنة المالية القادمة متى فرغت وزارة الأشغال من بحثها في ذلك المشروع وانتهت إلى رأى يحوز موافقة البرلمان .

معالي محمد شفيق باشا — مع شاركتي تمام المشاركة لجنة المالية في رجاها الحار الذي تقدمت به إلى وزارة الأشغال بسرعة بدروس هذه المشروعات التي

البدين ٣٨ و ٣٩ الخاصين بالقنطرة الملاحية على بحر الملاح وذلك لما رأه معالى وزير الأشغال الحالى من ضرورة إعادة درس هذا المشروع على قاصدة أوسع .

واستبعاد المقرر لهذا المشروع وهو مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج.م يكون الباقي لأعمال هذه الفئة مبلغ ٣٧٩,٦٠٠ جنيه . وهذه اللجنة لا اعتراض لها على هذه الأعمال أو الاعتقادات المقررة لها وتطلب إلى المجلس اعتماد المبلغ المعدل وقدره ٣٧٩,٦٠٠ جنيه وقد أقره مجلس النواب .

وافق المجلس على الفقرة المذكورة .

تليت الفقرة الرابعة عشرة من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١٤ — (ثانياً) الفئة الثانية : وهي أعمال موزعة على خمسة سنوات ورد بيانها بالتفصيل في الصفحات من ٢٧٩ إلى ٢٨٤ من المشروع . وقدر لها فيه مبلغ ٧١٢,٧٧٥ ج.م ويبلغ مجموع تكاليفها التأسيسية حسب ما جاء بالمشروع المذكور مبلغ ٢٤٥٧,٤١٦ جنيهاً والبيض منها قد بدى فيه في السنوات الماضية والبيض الآخر مشير فيه هذه السنة كما هو ظاهر من التفصيلات المبينة بالصفحات ماثلة للذكر لم يستبعد منها شيء في التعديل الأخير .

وهذه اللجنة لم لها اعتراض لا على مفرداتها ولا على مجملها وقد وافقت عليها لجنة المالية بمجلس النواب . ولعدم حصول اعتراض أمام مجلس النواب إلا على عملين بدى فيهما من سنوات مضت وتبان في هذه السنة وافق المجلس المذكور على الاعتقادات المطلوبة لهذه الفئة بلا تغيير .

وافق المجلس على ذلك

تليت الفقرات الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١٥ — (ثالثاً) الفئة الثالثة : ومطلوب لها في مشروع الميزانية مبلغ ٢,٣٧٩,٥٠٠ جنيه وهي أعمال مأخوذة تكاليفها من الاحتياطى كما سبق البيان ومرتبطة بنوع خاص بالمشروعات الكبرى الخاصة بتوفير وتخزين مياه النيل والتي قومها خزان جبل الأولياء ومشروعات أهالى النيل الأبيض ومن نتائجها ومكائنها أعمال أخرى كثيرة يقصد بها الانتفاع بما يوفر ويخزن من المياه كقنطرة حادى ومشروعات أخرى للرى والصرف والوجه البحرى بنوع خاص وقد قدر لهذه المشروعات التكاليف الأخرى في مشروع الميزانية مبلغ ٧٩١,٥٠٠ جنيه من مجموع تكاليفها المقررة بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات كما سلف الذكر .

١٦ — هذا ولما رأته الحكومة الحالية من ضرورة إيفاء ما كان جارياً من الأعمال التحضيرية الخاصة بمشروع خزان جبل الأولياء وإعادة النظر فيه ولما قرره معالى وزير الأشغال من وجوب درس المشروع المقابل له وهو مشروع تهيئة خزان أسوان والتي قال عنه معاليه أنه يمكن أن يستأخر به عن مشروع جبل الأولياء ، ويؤدى الغرض عنه تماماً إلى ويتأخر عنه أنه

حضرة محمد أحمد الشريف بك - وما اسم ذلك الوزير الذي عطل مشروع
تلية نزان أسوان

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - ان معرفة اسمه يستلزم البحث
في ملفات وزارة الأشغال .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - هل يبدد معالي الوزير بأخباره ؟
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يحسن أن تترك المسألة .

دولة الرئيس - يحتمل أن الوزير ترك المشروع كان يعتقد أن
مشروع نزان جبل الأولياء أكثر فائدة لمصر من مشروع تلية نزان أسوان .
تليق الفقرات ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من تقرير اللجنة
وهذا نصها :

١٨ - هذا وقد طلب معالي وزير الأشغال بمذكرة التصديق سائلة للذكر
تصديق بعض الأعمال الواردة بالبنود ٥٧ (وهي ميتة يائسا تاما فيها) وكانت
نتيجة ذلك التصديق حصول توفير مبلغ ٦١,٠٠٠ جنيه وهذه اللجنة توافق
على التصديق المطلوب لأنه ظاهر أن ماله إنما طلب درج المبالغ التي يمكن
صرفها في السنة الحالية وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

أما فيما يخص الأعمال الواردة ضمن البنود ٥٨ و ٥٩ فقد طلب معاليه :

١٩ - (أولا) إنجاء مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه المقرر للأعمال الأولى
التجريبية لمشروع تحويل الأحواض المنزلة بالروحة القبل والمقدرة بتكليفه
النهائية بمبلغ ٥٢,٥٠٠ جنيه وقد تبين بمذكرة مقدمة من وزارة الأشغال
أوقفت صورتها بهذا الخصوص في الملحق رقم ٢ (راجع ملحق المضبطة رقم ٢)
مواقع تلك الحياض المنزلة ومساحة كل منها وأن ما سيرى منها عند تنفيذ
هذا المشروع يبلغ ٤٨,٩٠٠ فدان (واقعة في الحياض الميمنة بتلك المذكرة)
وسكون رجا شوي في بادئ الأمر ثم يحول إلى رى مستديم مستقبلا .
تمت مشروعات توفير وتخزين المياه التي تخدم ذكرها وقد صرح معالي وزير
الأشغال أنه سيكون لهذه الأراضي الأولوية في إدارة الطلبات للرى الصيفي
حتى توفر المياه الصيفية عند تنفيذ المشروع الرئيسي المنصوص بخزن المياه
وتلقت اللجنة النظر إلى ما احتوته تلك المذكرة .

وهل حالتها توافق على اعتماد هذا المبلغ لما في هذا المشروع من الفائدة الكبرى
لسكان مديرية أسوان الذين يستحقون حماية بسبب ما هو حاصل عندهم
من عدم تمكنهم من رى أراضيهم المذكورة مدة الفيضان الا ثلاث مرات
في كل عشرين سنة تقريبا ويمكن بذلك تخليصهم مما هم فيه من قلق دائم .

وتؤيد هذه اللجنة ما لاحظته لجنة المالية بمجلس النواب في هذا الصدد
من أنه كلما تم تركيب الطلمبات في منطقة من المناطق يجب أن تفرض عليها
الضريبة الملائمة مع إضافة مبلغ في مقابل أجرة رفع المياه ومع صراماة ما عليه
سكان هذه الجهات من التفرد وعلى أن يجاد النظر في الضريبة وفي أجرة رفع
المياه عند ما تم عملية تحويل الرى إلى رى مستديم .

وصرح معالي وزير الأشغال أنه ليس لديه مانع من الموافقة على ذلك
كما صرح أيضا أن أقام هذا المشروع سيكون في آخر سنة ١٩٢٩

استقبلت من ميزانية هذا العام فإن في كلمة صغيرة تبين لكم ضرورة التسجيل
بدروس هذه المشروعات والوصول لتكوين رأي قاطع بات في صحتها .

عند ما كتبت وزيرا للأشغال العمومية في سنة ١٩٢١ طلبت دراسة
مشروع تلية نزان أسوان وقد كتبت لأسابيع قليلة مضت على اعتماد تام بأن
المشروع قد تم درسه ولكني طلبت مع مزيد الأسف من معالي وزير الأشغال
أن توصيني بدراسة المشروع كانت قد حفظت ولم يمت بهامن سنة ١٩٢١
إلى الآن أي أنه قد ضاع من حياتنا الاقتصادية خمس سنوات - فهل سيجمل
المشروع بخمس سنوات تخمس سنوات وهكذا ؟

من الواجب على كل مصري أن يتم بذلك لأن نياه النيل التي تضيع مدة
الفيضان من كل عام في البحر الأبيض المتوسط إنما هي سيئات من ذهب
حرم منها المصريون هذه السيئات الطول يجب اتخاذ كل الطرق لحبس هذه
المياه وتخزينها في أية جهة كانت .

إن الأمر بإحضرات الزملاء لا يتعلق بنا وحدنا وإنما يتعلق بأبنائنا
وأحفادنا . لقد كان عدد سكان القطر المصري في زمن المغفور له محمد علي
باشا مليونين وبلغ في زمن المغفور له توفيق باشا ستة ملايين وبلغ الآن
ثلاثة عشر مليونا أي أن عدد السكان يتضاعف كل أربعين أو خمسين سنة
وقياسا على هذا سيبذل عدد السكان بعد أربعين سنة نحو عشرين أو أربعة
وعشرين مليونا . فلذا يكون الحال ويتخذ مع أن الأراضي المنزلة لا تكفي
لتزويد عدد السكان الحالي لأثنا استورد كل سنة ما تبلغ قيمته مليونين
أو ثلاثة ملايين . جنينا من النصح والحق والقدرة وغيرها من الحاصل
الزمانية .

انظروا إلى ما تعمله الحكومات الأخرى . ففى العراق صرفت الحكومة
مبالغ طائلة لإصلاح أراضي نهرى دجلة والفرات وفي السودان أنشئ نزان
مكوار وصنعت الحكومة زراعة ثمانية آلاف فدان وتطلب الزيادة وصنعت
أسس أن المنسوب الباهى يسوديا صرح بأنها ستكون المتبعة للقطر لكافة
حاجيات فرنسا . هذه خطة الأمم الأخرى ونحن نيام . أوصى في سنة ١٩٢١
بدراسة مشروع تلية نزان أسوان وحتى الآن ونحن في سنة ١٩٢٦ لم يتم
شيء في الموضوع لأن وزيرا لم يمكن له رغبة في تلية انزان .

هنا موضوع يجب على كل مصري أن يتم به ويجب علينا ألا نكتفى
برصد من وزير الأشغال بل نضع عليه في السؤال يوما لصحة على الاسراع في
العمل ولا أقصد بهذا معالي الوزير الحالي شخصيا بل أعرض كلامي إلى كل
وزير يتولى وزارة الأشغال لأنه يجب عليه ألا يفسر اهتمامه على إنشاء ترعة
أو مصرف بل يجب أن يكون لهذه المشروعات الحظ الأوفر من اهتمامه
وعنايته .

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - وزارة الأشغال مهمة كل
الاحتياط بهذه المشروعات وأمل أن أقدم بها إليكم عند بدء الدورة البرلمانية
القبلية حتى يشرع في العمل في أوائل السنة المالية المقبلة .

(تصفيق) .

٢٤ — هذا وقد صرح معالي وزير الأشغال في خطاب له بمجلس النواب بأن جميع المشروعات التي ذكرت قبلا والتي وافقت عليها لجنة المالية بمجلس النواب أولا وذلك للمجلس ثانيا رأت هذه اللجنة الموافقة عليها أيضا وقد درست بمعرفة بلان مختصة في السنوات الماضية ولم يكن هناك خلاف في شأنها وأنه يرى أن ثالثة لمصر من تأجيل تنفيذها بل التأجيل هو في غير مصلحة مصر.

وبناء على ما ذكر قبلًا يكون ما هو مطلوب اعتناؤه لهذا الباب هو مبلغ ١٧١٩٨٧٥ جنينًا من ذلك ٣٧٩٠٠٠ جنيه للفترة الأولى و٧١٢٧٧٥ جنيه للفترة الثانية و ٢٢٧٥٠٠ جنيه للفترة الثالثة .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما سبق تلاوته من تقرير اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هل يسمع سعادة المقرر أن يبين لنا مسألة منطقة السودان التي ورد ذكرها في الفقرة ٢١ من تقرير اللجنة ؟

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — منطقة السودان هي منطقة من المناطق التي يمر فيها النيل وهي عبارة عن مستغلات واسعة المساحة وروحية في عدم ضياع مياه النيل فيها رؤى على تفاوت مسطحتها المنخفضة ترميها المياه فصل الينا دون أن يضيع منها شيء يذكر . والطريقة أن تحفر القنات بالآلات كات ويعمل لها جسور وهذا المشروع مقداره ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه يوزع على خمسة سنوات والمقدوره في هذا العام هو ١٠٠٠٠٠٠ جنيه

ثم على من تقرير اللجنة ما يأتي :

د — ملاحظات

وبعد ما سلف ذكره ترى هذه اللجنة التكلم من بعض ملاحظات ضرورية تناولت لجنة المالية بمجلس النواب ذكر بعضها في تقريرها وعن بعض أمور تناولها البحث أمام مجلس النواب .

٢٥ — (أولاً) نلاحظ هذه اللجنة (وقد لاحظت ذلك لجنة المالية بمجلس النواب أيضاً) أن نظام الصرف الموجود الآن بأوجه البحرى غير مرتبط بمشروعات الري الكبرى التي رؤى تأجيل البت فيها مؤقتاً حتى يتم البحث الذي سلف ذكره وأن هذا التأجيل لا يمنع من معنى وزارة الأشغال في توجيه العناية لتحسين هذا النظام واستكمال أسبابه خصوصاً في المناطق البحرية المتشعبة أرضها بالياه والتي تأتوت أحوالها بسبب ما انتابها من الامهال والازمن الأخير والذي لا ترى هذه اللجنة له سبباً ظاهرياً في الماضي — مع توفر المال لدى الوزارة (كاسيد كريد) سوى التقصير والتأخير بتوفيره في إجراء التحسين المطلوب وقد وافق معالي وزير الأشغال على هذا الرأي ويوجد بالنيشيل وزارة الأشغال لخصارى جهتها متدلاتاً في ترقية نظام الصرف وتحسين حلاله المصارف حتى تبلغ حد الكمال في أداء ما موروثها العامة .

وقد وافق مجلس النواب على الاحتاد المقرر لهذا المشروع وعلى الملاحظة التي تقدم ذكرها هذا وقد ذكرت وزارة المالية في مشروع الميزانية (ص ٢٨٦) بأنه لا يجوز الارتباط بهذا المشروع الا بعد بحثه وإقراره بمعرفة البعثة المالية، ونظراً لاختام درسه بمعرفة وزارة الأشغال وتهدم المذكرة التي سلف ذكرها عنه ويخص لجنة المالية بمجلس النواب له طلب معالي وزير الأشغال أمام مجلس النواب حذف ذلك البند اذ لم يبق هناك داع لبقائه وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة ترى ذلك أيضاً .

٢٠ — (ثانياً) تعديل المبلغ المقرر لمشروع قنات نجح حادى والأعمال الهندسية الملحقة بها اذ طلب ماله اقل من ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه من المقتدر في المشروع والاكتفاء بهذا العام بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه نظراً لقوات جزه كبير من السنة كما لا يخلط معه امكان صرف ما كان مقدراً أولاً وهو مبلغ ٥٥٠٠٠٠٠ جنيه وهذه اللجنة توافق على ذلك .

٢١ — (ثالثاً) تعديل المبلغ المطلوب في مشروع الميزانية لمشروعات اطل النيل الأبيض (أى مشروعات السدود) وبعده ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه بدلا من ١٨٥٠٠٠٠٠ جنيه وما حصل منه هو من المقرر لشراء وتركيب مهمات عوامة ويبلغ مجموع التكاليف المقدرة لهذا المشروع مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وقد وافق مجلس النواب على الاحتاد المطلوب وهذه اللجنة تقرر .

ويلاحظ أن هذا المبلغ هو بخلاف مبلغ ١٣٥٠٠٠٠ جنيناً المخصص لتطهير مجرى أملى النيل الأبيض الذى ورد ذكره عند الكلام على البند ٢ باب ٢

٢٢ — (رابعا) فيما يخص مبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه الذى كان مقرا في مشروع الميزانية لمشروع خزان جبل الأولياء طلب ماله استبعاد مبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه الذى كان مقرا لأعمال فيه وبذلك تصويت عن الأراضي التي ستعمرها المياه وذلك ريثما تخرج الوزارة من بحثها عن أفضل الطرق لتوفير وتخزين مياه النيل ولم يطلب ماله إبقاء مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه الباقى بعد ذلك الا لضرورته لسد ثقبات سبق أن ارتبطت بها الوزارة فيما يخص بالمشروع المذكور وبالغ امتاب الخبراء والموظفين والمال اللازم من لدن مشروع تلية خزان أسوان وقد وافق مجلس النواب على احتاد هذا المبلغ وهذه اللجنة توافق على ذلك وتلفت النظر الى ما ذكرته بالفقرة ١٧ من وجوب الاسراع في نهي هذا الدرس في أقرب وقت ممكن .

٢٣ — وقد اتهم معالي وزير الأشغال فرصة ما جرى من الاقتصاد في ميزانية وزارته فطلب أن تدرج بالميزانية الثلاثة الأموال التي بينت بمذكرة التعديل الملتزم ذكرها ملحق رقم ١ (رابع ملحق المضبطة رقم ١) تحت عبارة "تكاليف" والتي يرى ماله ضرورتها والتسجيل بتنفيذها ويبلغ مجموع المطلوب لها في هذا العام مبلغ ٦٥٠٠٠٠٠ جنيه .

وقد وافق مجلس النواب على احتاد المبلغ المذكور وهذه اللجنة تقرر للأسباب الواردة أمام كل عمل في خاتمة سبب الأضافة ولأسباب الملاحظة في المذكرة الخاصة بمشروع مصرف النوب للمقرر تكاليفه ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه وفي نهاية هذا التقرير صورة منها ملحق رقم ٣ (رابع ملحق المضبطة رقم ٣)

الملكية على أساس ملائم من البرية والاقتصاد كما أن لديها أكثر من غيرها وسائل مفاوضة أرباب الأملاك واقناعهم بما تنفق عنده مصابح الطرفين وأن لدى مفتش الري في ذوات أعمالهم من الخوف ما يكفل الوصول إلى الناية على الوجه الآتم والتي منها أيضا أن تملأ العمل بين صاحبين فيه تكرار لا داعي له ويجال تجاريت طالبا كانت سببا للشكوى وتزاعات ثار ثارها بين المصالحين فضلا عما هو محقق من وجود الموظفين الفنين لهذا العمل لدى وزارة الأشغال ما عدا ما يتفق بالإجراءات الفنية المتطلبة للمساواة ووضع اللابات التي يجب بقاؤها في اختصاص مصلحة المساحة وظلت تلك اللجنة أن تتولى المصالح المختصة وضع المشروع اللازم لهذا التعديل بحيث يدخل في دور التنفيذ في بحر السنة المالية الحالية .

وهذه اللجنة تضم إليها في هذا الاقتراح لم فيه من مراعاة مصالح العمل وتوفير الوقت الذي كان يضيع بسبب اتباع النظام الحالي كما فيه مراعاة لمصلحة الخزينة إذ ترى هذه اللجنة أن تولى مفتش الري أمر المفاوضات في التدبير يعود بوفر محقق . وقد وافق كل من معالي وزير المالية ووزير الأشغال على هذا الاقتراح فأقره مجلس النواب .

٢٨ - (رابعا) وبمناصفة الأعمال الجدية لا حظت لجنة المالية بمجلس النواب أنه سيكون من ذوات تنفيذ المشروعات الكبرى وتوفير وتزوين مياه النيل لإصلاح مساحات ضخمة من الأحيان البور وأن العمل يقضى بأن يقع تصيب من ميهه هذا التصيب على طاقى المصنعين وبافترقت أن تعرض ضريبة (تجزى) وزارة المالية بشأنها منذ الآن بحثا خاصا) على كل منطقة تنفذ فيها المشروعات المشار إليها بصرف النظر عما إذا كان الملاك هذه أهلا أو لم يجداوا الانتفاع بهذه المشروعات وذكرت أن ما يبرر فرض هذه الضريبة هو (أولا) تمكين الحكومة من استرداد جانب مما تتشفق على المشروعات لتستعين به على تنفيذها في جهات أخرى (وثانيا) ما يقضى به العدل من وجوب تقاضى ما يقابل الميزة الناشئة من تنفيذ المشروعات في جهة معينة قبل جهة أخرى وما يترتب على ذلك من أنسبية انتفاع أرباب الجهة الأولى بهذه المشروعات على أرباب الجهة الأخرى ويجب على وزارة المالية أن ترضى في هذا الصدد تفاوت قيمة الضريبة تبعا لدرجة السبق (وثالثا) حل أرباب الأحيان التي تتناولها المشروعات على الانتفاع بها بأكثر مما يمكن من السرعة تحقيقا لفائدة العامة المنتظرة منها .

وقد وافق مجلس النواب على هذا الاقتراح وهذه اللجنة تقره أيضا .

٢٩ - (خامسا) تضمن تقرير لجنة المالية لمجلس الشيوخ من ميزانية سنة ١٩٢٤ توجيه نظر الحكومة إلى ضرورة إصلاح قناطر الدلك بكيفية تضمن زيادة المياه بألوجه البحري في أوائل الفيضان .

وبالاستعلاء عما تم في ذلك أجاب سعادة وكيل وزارة الأشغال أنه لم يحصل إصلاح تلك القناطر وأن وزارة الأشغال تدور الآن (مع دراستها) لمشروعات زيادة الأبراد (السقي) أمر قوتها وبجملها صالحة تجزئية أكبر من المياه مما تقوى على حزمه الآن لكي يتيسر استعمال ما يمكن استهلاكه من مياه الفيضان التي تسرب إلى البحر .

وبهذه المناسبة تذكر هذه اللجنة ما أشارت إليه لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ من ملاحظاتها على مشروع الميزانية (والتي تشاركها فيه هذه اللجنة) من أن وزارة الأشغال لا تقوم بصرف ما يتقرر لها في كل عام من الاعتمادات الخاصة بأعمال الري وغيرها فيوجب جزم كثير من هذه الاعتمادات في آخر السنة إلى الاحتياطى مع وجود ضرورة قصوى إلى وجوب استعمال الاعتمادات المذكورة بأجلها في السنة التي تقررت فيها . وضرت مثلا بما هو حاصل في الاعتماد المقرر لصيانة المصارف إذ كان مقررا له في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ٢١٧,٥٠٠ ج.م. لم يصرف منه إلا مبلغ ١٥٦,٧٠٠ ج.م. مع احتياج حالة المصارف إلى الإصلاح ولاحتلت أن الوزارة لم تنفق على حالة الممران التي تقتضى زيادة ما يتفق على إصلاحات المصارف كل سنة من السنة التي قبلها بل رجعت القهقري فلم تدفع لهذا العمل في سنة ١٩٢٤ إلا مبلغ ١٥٦,٧٠٠ ج.م. لم يصرف منه إلا مبلغ ١٠٩,٧٤٨ ج.م. وهذه اللجنة لما عطل الأمل أن تحصل وزارة الأشغال بما صرح به معالي وزيرها قبلا حتى يحصل تلافى هذا النقص وينتج ما يبره من ضرر محقق .

٢٦ - (ثانيا) لاحظت هذه اللجنة (وقد لاحظت ذلك أيضا) لجنة المالية بمجلس النواب مع الاحتياط ما ورد ذكره في مشروع الميزانية من اعتراف وزارة الأشغال استعمال القوة الكهربائية في إدارة العمليات المخصصة للصرف في الجهات التي تحس فيها حاجة الصرف لاستعمال الآلات وذلك لما يترتب على هذه من توفير الوفود ونفقات الإدارة والصيانة فضلا عن القضاء على الصعوبة الفنية التي كان يطوى عليها البت فيما إذا كان الأصغر هو تركيب طلمبات الصرف في حدود المظيق الزراعية أو على مصبات المصارف لأن استعمال الوفود في إدارة الطلمبات كان يقتضى وجود الآلات المحركة بجانب الطلمبة وتعدد الآلات بتعدد الطلمبات مما يحصل من الصعب نقل الطلمبات من مكان إلى آخر أما استعمال القوة الكهربائية في إدارة الطلمبات فيمكن فيه إيجاد محطة كهربائية مركزية تمتد منها الأملاك إلى الطلمبات مما يحصل من السهل نقلها من مكان إلى آخر منه متى سمع بذلك المنطقة التي خصصت لها الطلمبات .

ولفحص معالي وزير الأشغال أذ الوزارة مهتمة اهتماما خاصا بهذا المشروع وأنها جادة في بحثه بحثا وإياها وستعمله المجلس في أقرب فرصة لأنه مشروع نافع يدر على البلاد أموال طائلة وهذه اللجنة تجال هذا التصريح بالشكر وترجو أن يفيد هذا البحث في أقرب وقت ممكن حتى ينتج الضرر الذي يحق الآن بجزء كبير من أراضي المناطق البحرية المترعة سالا والتي يرجع بها مود الصرف في المصارف العامة إلى القهقري ويضيق بها ضررا كبيرا سواء فيما يخص بمدن الأرض أو بقلة المحصول .

٢٧ - (ثالثا) رأت لجنة المالية بمجلس النواب أن تتولى وزارة الأشغال بنفسها شؤون زرع ملكية الأراضي اللازمة للمشروعات الخاصة بها بدلا من إدارة زرع الملكية التابعة لمصلحة المساحة بوزارة المالية لعدم تمكن هذه الأخيرة من متابعة جميع الإجراءات التي يقتضيها هذا الأمر . وبنت ذلك على أسباب منها أن وزارة الأشغال هي صاحبة المصلحة الأولى في تلك الشؤون وبمهما أكثر من شيئا من جهات الحكومة أن تجري أعمال زرع

توزع عادلًا في المناطق التي تزوج صبيها وأنه يأمل أن يقدم إلى المجلس في مشروع ميزانية السنة القادمة طلب الاعتادات اللازمة لأهم هذا المشروع .

٣٢ - (عائلا) - أثبتت لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ في تقريرها الذي بحث به إلى هذه اللجنة بلاخطتها على ميزانية وزارة الأشغال رغبة في أمر وضع نظام ثابت للقولوات والتوريدات هذا نصها "ترجو اللجنة أن تتبع الحكومة في إعطاء الأعمال للقاولين نظامًا واحدًا دقيقًا بدلاً كل الشيء التي تقوم حول قبول بعض المطالبات دون البعض الآخر بلا معقول تقريبًا فلا يتخصص على تحوّل أمة على أمة بل يقبل دائماً إعطاء الأكل ما لم يكن صاحبه غير كفء للعمل .

ولا تحبل اللجنة التافهة التي تتذرع بها بعض المصالح بقبولها لتبر المطالبات الأكل بدعى أن أصحاب المطالبات الأكل يوردون المواد أو المنعمات أو يربون الأعمال في وقت أقل إذ قد دلت التجربة على أن أثر تلك المواعيد كثيرًا ما كانت غير مرضية ويتم على تلك المصالح طلب المطالبات قبل المواعيد اللازمة للتوريد بمدة كافية وبذلك تسقط عادة التوريد المستعمل .

ويجب أن يوجد قبل ذلك للمالية خاص بمراجعة المطالبات والتحقق من تنفيذ الاقتراحات المبنية عليه ومواءمة المصالح إلى لا تراعى تلك الاقتراحات مع ما يوضع لها من القواعد في المستقبل ."

وهذه اللجنة تضم إليها في ذلك وتطلب إلى المجلس تقرير لفت نظر معالي وزيري الأشغال والمالية إلى هذا الموضوع لما فيه من الفائدة للقراءة ومنع الشكاوى المبدئية والانتقادات الوجهية المأهولة في هذا الشأن .

معالي ضياع عزم على (وزير الأشغال) - لم يسبق في تاريخ وزارة الأشغال أنها تبتغي تغيير القواعد المشار إليها في تقرير اللجنة بالنسبة للقولوات والتوريدات .

معالي محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - هذه للملاحظة وردت إلى لجنة المالية من لجنة الأشغال وأغلها لمعالي محمد شفيق باشا ويظهر أنه اعتمد فيها على معلومات خاصة .

معالي ضياع عزم على (وزير الأشغال) - أن وزارة الأشغال تراعى دائماً إعطاء الأكل .

معالي محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - هذا ما تريده اللجنة .

حضرة الشيخ إس محمود أبو جليل - في سنة ١٩٢٤ أدرج في ميزانية وزارة الأشغال لمصرف "الفرق" من أعمال مديرية الفيوم مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه وعملت عنه مقاييسات ولكن لما يؤسف له أن هذا المشروع أهمل بعد سقوط الوزارة السعيدية غير أنه أعيد إدراج اعتدله في ميزانية هذا العام وللا الذي أرجوه الآن من معالي وزير الأشغال أن يتم تنفيذ هذا المشروع الجوى الذي تخضع عنه بلاد كريمة يبلغ عدد سكانها نحو ٤٥٠٠٠ نسمة وزمامها يبلغ نحو ٢٠٠٠٠ فدان ويحيط للسائق حربة وأصبح أهلها في شدة الفقر أكثر من أهالي أسوان الذين عطف عليهم المجلس اليوم .

وقد صرح معالي وزير الأشغال أمام هذا المجلس بجملة ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٦ ضمن رده على سؤال كان وجهه معالي محمد شفيق باشا بخصوص هذه القطار وكيفية انجز عليها أن الوزارة تدرس في الوقت الحالى مشروعا من مقضاه تعديل القطار الخيرية وقطار أسبوط وقطار إسماعيلية وتحويلها للممكن من زيادة الضغط المائى عليها تفيداً لفكرة زيادة الانتفاع منها وأنها ترجو أن يتم درس ذلك قريباً حتى يمكنها طلب الاعتادات اللازمة في السنة المالية القادمة .

٣٠ - (سادساً) قد أثيرت بمجلس النواب مسألة ما يليق أهالي الوجه القبلى من الخسارة بسبب إدخال المياه بالخرسان قبل تمكثهم من جنى القطن الذي يزوجه على الآبار الارتوازية فصرح معالي وكيل وزارة الأشغال أن الوزارة ممثلة أهماً خاصاً بهذه المسألة وأنها شرعت بحالها فترأت أن أتمتع علاج لها إنما هو توسيع فصحات الخياض بحيث يمكن يرى الخوض الواحد في أقل من المدة التي يستغرقها الآن ربه وأن الوزارة تأمل أن توفى في ظرف سنة أو سنتين أو ثلاث إلى حل هذه المسألة بتوسيع فصحات الخياض . دولة الرئيس - ورد البنا من مجلس النواب مشروع قانون عت - حى الملايا وهذا القانون إذا لم يصدر في ٢٥ أغسطس الجارى يسقط مفعوله ويستلزم إجراءات جديدة حتى يسرى على الأجانب وقد استغرق هذه الإجراءات مدة مرقصية فهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع الآن على لجنة الصيغة لتنظره بصيغة مستعجلة .

أصوات : نوافى .

حضرة محمد علوى الجزار بك - أظن أن لجنة الصيغة سبق لها أن نظرت هذا المشروع وقدمت عنه تقريراً للمجلس .

دولة الرئيس - لقد أدخلت تعديلات جديدة عليه .

وهذا نص الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون البادى ذكره :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأخبار دولتك بأن مجلس النواب نظر بمسألة اليوم بصيغة مستعجلة في مشروع قانون (صادق في ٢٤ أغسطس الجارى) بشأن الإحياتات اللازمة لمقاومة انتشار حى الملايا ووافق عليه بعد قراءته الثانية .

ومرسل لدولتك مع هذا تقرير لجنة الشؤون الصحية عنه بأمل مرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى"

توقيع في ١٩

القائمة في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦

رئيس مجلس النواب

سعد زغلول

تليت الفترتين ٣١ و ٣٢ من تقرير اللجنة وهذا نصهما :

٣١ - (سابعاً) وقد تناول البحث أيضاً أمام مجلس النواب أمر توزيع المياه ومعدن وصولها إلى نهاية الترع فنصحت معالي وزير الأشغال أن الوزارة بدأت بدراسة مشروع توزيع المياه في القطر المصرى بين المزارعين

ثانياً - أنما هذا التوسع في أعمال البناء وجبت زيادة عدد موظفي المصلحة فأشقت في ميزانيتها ١٧ وظيفة منها ٧ في السلك الدائم و ١٠ في الوظائف الخارجية عن هيئة المال .

٣٥ - ويتابع ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ وافق مجلس الوزراء على تصديق مشروع ميزانية هذه المصلحة فيما يتعلق بالباب الثالث (أعمال جديدة) على أن يمرض الأمر على البرلمان وعرضت وزارة المالية على مجلس النواب هذا التعديل بمطالبتها المؤرخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ ومن مقتضى هذا التعديل (التي عمل به مشروع جديد يحمل عمل ما هو مدرج بالمشروع العام للميزانية) حصول وفر قدره ٩٩٠٠ جنيه من مجموع الاعتادات المقررة لتلك السبب في المشروع الأصلي والبالغ قدره ٣٤٨,١٢٧ ج.م وقد تناول ذلك التعديل :

(أولاً) تخفيضات رأت وزارة الأشغال إجرامها في بعض الشروط المالية للمشروع العام بعد مراقبتها لها وإعادة النظر في المبالغ المخصصة لكل منها ووقفتها على ما يحتمل صرفه منها لغاية نهاية السنة المالية الحالية .

(ثانياً) درج بعض اعتادات غير واردة في المشروع الأصلي ولكنها تتفق بتكلفة أعمال سبق الترخيص بها .

(ثالثاً) درج مبلغ ٩٠٠٠ جنيه لعمل واحد جديد لم يسبق إقراره وهو تعديل سقف السلم الفني العمومي لمصنف الآثار المصرية بقيمة تكاليفه بمبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه وصلت وزارة الأشغال درج هذا المبلغ بضرورة اليه في التعديل المذكور حالاً قبل دخول فصل الشتاء (وهو موعد قديم السياح وعلماء الآثار) حتى يكون ذلك دليلاً على اهتمام الحكومة بدار آثارها وميراثها في طريق الإصلاح سيراً حثيثاً .

ولوجود اختلافات كثيرة بين المشروع الأصلي والمشروع الجديد سواء فيما يخص بيان الأعمال أو بمقدار المبالغ رأت هذه اللجنة أن ترفق في نهاية تقريرها هذا صورة من المشروع الجديد ملحق رقم ٤ (راجع ملحق المضبطة رقم ٤) للاطلاع عليها .

٣٦ - وترى هذه اللجنة فيما يخص اعتادات الباب الأول أن الزيادة المطلوبة فيه بسبب السبع عشرة وظيفة المتقدم ذكرها في الفقرة (٣٤) على أنها لوجوب زيادة عدد الموظفين في هذه المصلحة لا يمكنها القيام بالأعمال الجديدة المطلوب إجراؤها هذا العام كما ترى أنه لا يوجد ما يستحق الملاحظة بخصوص الاعتادات المالية في الباب الثاني سوى وجوب تخفيض مبلغ ١٠٠٠ ج.م من بند ٢ مصاريف انتقال وبدل سفرية وهو قيمة ما يخص هذا الفرع من الاقتصاد الذي سبق أن تقرر بخصوص مجموع اعتادات بدل السفر ومصاريف الانتقال .

٣٧ - أما بخصوص اعتادات الباب الثالث (أعمال جديدة) ترى هذه اللجنة إقرار جميع ما ورد بشأنها في المشروع للمثل الذي سلف ذكره واعتاد مبلغ ٢٩٨,٣٣٧ جنيه المطلوب لهذه الأعمال إذ أنها كلها أعمال ضرورية وقد وافق مجلس النواب عليها وعلى اعتاد ذلك المبلغ .

مما يضاف بحرم بك (وزير الأشغال) - وما الذي يطلبه من حضرة العضو أكثر من أن يرى أن هذا المشروع لم يرد له ذكر في الميزانية قدمت ملحقاً بطلب اعتاد مبلغ له وقد وافق عليه مجلس النواب .

حضرة الشيخ بس محمود أبو جليل - أشكر مطلق وزير الأشغال على ذلك وأرجو منه تنفيذ المشروع .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - ادراج المبلغ في الميزانية يدل على الرغبة في التنفيذ .

تمت الفقرة ٣٣ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٣٣ - وبناء على ما تقدم من تكليفات الاعتادات الواجب إقرارها لهذا الفرع هي :

باب ١ - ٤٨٩,٣٦٢ جنيه

باب ٢ - ١٢,٢٤٥,١٦٩ جنيه

باب ٣ - ١,٧١٩,٨٧٥ جنيه

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتاد المبلغ الوارد في الباب الأول ؟

أصوات : توافقت .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على اعتاد المبلغ الوارد في الباب الثاني ؟

أصوات : توافقت .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتاد المبلغ الوارد في الباب الثالث .

أصوات : توافقت .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

(ثالثاً) فرع ٣ - إدارة محرم المبانى

٣٤ - قدر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٥٥٩,٢١٧ جنيه وكان المقدر له في السنة الماضية ٣٩٢,٩٩٧ جنيه فتكون هناك زيادة قدرها ١٦٦,٢٢٠ جنيه .

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية في سبيل بيان أسباب هذه الزيادة :

أولاً - أن اعتادات الأعمال الهندسية في هذه المصلحة رفعت في هذه السنة إلى ٣٤٨,١٣٧ جنيه بدلاً من ١٨٤,٥٠١ جنيه في السنة الماضية وخصص من ذلك مبلغ ١٥٤,٦٠٠ جنيه لمواصلة الأعمال التي بدئ فيها في سنة ١٩٢٥ والسنوات السابقة وبمبلغ ١٩٢,٥٣٧ جنيه للأعمال المستجدة التي خص وزارة المعارف المصنف الأفرع منها فاعلم مبلغ ٨١,٦٧٠ جنيه وهو مخصص لبناء الأبنية في السنة الدراسية المقبلة ولقسم من المباني التي يستعملها نشر التعليم في السنة الدراسية التي تليها كما خص مبلغ خمسة مائة جنيه لتنفيذ في سنة واحدة فأدرج هذا المبلغ في السنة الحالية لهذه في بيان تبلغ تكاليفها النهائية ٩٩,٦٣٠ جنيه .

وبماسبة الأعمال الجديدة ترى هذه اللجنة وجوب ذكرها إلى :

٣٨ - (أولاً) لاحظت أن ما تتفذه هذه المصلحة من الأعمال الجديدة في كل سنة من السنوات الماضية قد أخذ يقل سنة بعد أخرى إذ أن ما صرف في هذا الباب في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ بلغ ٣٢٨,٢٤٣ جنيهاً وأن ما صرف فيه في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ تضاعف إلى أقل من نصف ذلك إذ لم يصرف في الأعمال المذكورة إلا مبلغ ١٣٨,٨٤٦ جنيهاً كما أنها لاحظت أيضاً أن هذه المصلحة لا تصرف في معظم السنوات ما يتقرر لها من الاعتادات سنوياً وأنها في بعض السنوات لم تصرف إلا أقل من نصف المبلغ المقرر في الميزانية وفي الجدول الآتي بعد بيان ما تقرر لهذه الأعمال في الميزانية وما صرف منه فعلاً في المدة من سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٥ وما هو مقرر لها حسب التعديل الأخير في السنة الحالية .

السنة	الربط في الميزانية	المصرف فعلاً
١٩٢٠ - ١٩٢١	٣٥١,٥٨٢ جنية	٣٢٨,٢٤٣ جنية
١٩٢١ - ١٩٢٢	٢١٥,٧٥٥	٢٢٦,٣٦٧
١٩٢٢ - ١٩٢٣	٢١٥,٥٠٧	١٨٠,٦١٠
١٩٢٣ - ١٩٢٤	٢٥٠,٠٠٠	٢٠٩,١٨٨
١٩٢٤ - ١٩٢٥	٢٧٢,٠٠٠	١١٩,٩٦١
١٩٢٥ - ١٩٢٦	١٤٥,٠٠١	١٣٨,٨٤٦
١٩٢٦ - ١٩٢٧ حسب التعديل الأخير	٢٨٨,٢٢٧	—

وهذه نتيجة تأسف لها اللجنة سواء فيما يخص تناقص المبالغ التي تقرر في السنوات الأخيرة لهذا النوع من الأعمال أو فيما يخص بعدم استعمال هذه المصلحة جميع ما تقرر على قلة مما يدل على وجود إحمال أو نقص في عمل هذه المصلحة وتطلب من المجلس تقرير لنت وزارة الأشغال إلى الاهتمام بهذا الأمر ومعالجة هذا النقص .

٣٩ - (ثانياً) لفت نظر الحكومة إلى ما سبق أن ذكرته اللجنة في تقريرها السابق في مناسبات مختلفة من أنه يحسن وضع برنامج عام لها تشرى الحكومة أقاتته من الألية الصالح المختلفة في بحر مدعين من السنين مع بيان درجات الأهمية والاستعمال بالنسبة لكل منها وتقدير نفقة كل بناء بوجه التخریب وما يستدعيه إتمامه من المدة ومن ضرورة عمل نماذج لتصوف المباني التي تشيها الحكومة عادة كاللحما على اختلاف درجتها ومكتب الصمة والمستشفيات بأنواعها والملازم ابتدائية وثانوية والمراكب وأقسام البوليس وغير ذلك بحيث أنه يتم تقرير بناء شيء من هذه الأنواع كان التخرج معداً بحيث لا يدخل عليه من التعديل إلا ما تقتضيه بعض ظروفه الخاصة .

وقد أبدت لجنة المالية مجلس النواب هذا الاقتراح في تقريرها ووافقها عليه ذلك المجلس وصرح معالي وزير الأشغال أن الوزارة ستعمل بالاقتراح المذكور وستشكل لجنة حكومية لدراس هذا المشروع .

٤٠ - (ثالثاً) من ضمن الاعتبارات المطلوبة للمشروع الأخير مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ م لسراى موصى به موضوع البند ١٣ لأجل تنفيذية على سطح السراى المذكورة بطلاص معمرانى وتعيد أربعة ماور بدل القديمة وتركيب الميازيب اللازمة وترميم بيض الفراوى (وقد كان المطلوب لهذه السراى في المشروع الأصلي مبلغ ٦,٥٠٠ جنيه) وما هو مبلغ ترميم الحكومة أنهما تنظر المادون في البند الخامس من عقد الإيجار، ولما لم يكن هذا المبلغ هو الوحيد الذى يصرف على هذه السراى المستأجرة لمدة خمس سنوات تنتهى في شهر يناير سنة ١٩٣٠ ولما سبق من حصول صرف مبالغ أخرى عليها من وقت استئجارها الحاصل في شهر يناير سنة ١٩٢٥ استعملت هذه اللجنة عما صرف على السراى المذكورة لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ تتبين أنه مبلغ ٢١,٣٥٧ م وترى أن صرف مثل هذا المبلغ مع القيمة المستأجرة بها هذه السراى وهى ٢٠,٠٠٠ م ج. م. سوف تدفع مقدماً يعتبر إيراداً كبيراً يلقى استحسانه إذ تبلغ قيمة إيجارها بسبب ما صرف وما تقرر صرفه لهذه السراى (وعرض) أن تصرف لا يصرف عليها شيء آخر) مبلغ ٨,٨٧١ م ج. م. سوف يكون هو الإيجار باهظ جداً وتأسف هذه اللجنة لهذا التصرف .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل يسمح سعادة المقرر أن يذكر لنا ما هي الطرق التي تتبعها مصلحة المباني في القيام بأعمالها ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إذا تقرر مبلغ في الميزانية للقيام بعمل من أعمال البناء يوضع عنه تصميم ويطلع على المناقصة ثم يؤخذ بالبناء الأقل ويسمى الأمر للقيام صاحب العمل الأقل بالعمل . ولقد لاحظت شخصياً أن أغلب هذه الأعمال لا تتم في المواعيد المقررة لها وأن وزارتي المالية والأشغال كثيراً ما تتعامل ولا توفيق الشرط الجزائى الواردة في العقد بناء على نظرية قربتها وزارة المالية وهى أنه مادام لم يحصل ضرر من التأخير فلا داعى لتوقيع الشرط الجزائى فلأن وزارتي المالية والأشغال تتقدم في الأمر وقررت توقيع الشرط الجزائى عند المناقصة لاستيعاب التأخير وأذكر أن سعادة وكيل وزارة الأشغال صرح أمام مجلس النواب أنه ما من عمل أخفق عليه مع مقاول وانتهى بتسليمه في المياد المحددة له ، لهذا أسف كثيراً وأطلب من الحكومة أن تضع حداً لذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - من الذى استأجر سراى موصى به وبني تم استئجارها ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الإيجار حصل في شهر يناير سنة ١٩٢٥ على أن يكون تسليم السراى في أول فبراير من السنة المذكورة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وما هو المبلغ الذى صرف على السراى من وقت استئجارها ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المبلغ الذى صرف عليها هو ٢١,٣٥٧ م . م ثمانية عشر ألف جنيه وكسور واردة في ميزانية وزارة الأشغال وثلاثة آلاف جنيه وكسور واردة في ميزانية وزارة المعارف .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل هذه المبالغ التي صرفت على السراى هي غير قيمة الإيجار المتفق عليها ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تم هذه المبالغ صرفت على السراى لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ ووضحت اليها قيمة الأيجار البالغ قدرها ٤٠٠٠ ج م سنويا بلغ مائتة الحكومة فعلا عن هذه السراى ٨٨٧١ ج م فى السنة وهو مبلغ باعظ جدا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إلا يسمي بحضوركم بعد أن مسمي ماسمتم أن تحققوا هذا العيب الفاضل الذى تم باعتباره هذه السراى لتصرف على الأقل من كان السبب فيها والمستول عنها ؟ ويحوز أن يتبى التحقيق الى تحديد المسؤولية المدنية .

أظن أن حضراتكم لا توافقون أن أنسكت على هذه اللبوس وأن نكتفى بإظهار الأسف على وقوعها دون أن نبدى اهتماما بتحقيقها .

أعترف أن مصلحة المبانى هى السبب فى هذه المصائب .

معالي خيآن عرم بك (وزير الأشغال العمومية) - مصلحة المبانى لا دخل لها فى استيجار سراى موعبري .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أطلب عمل تحقيق لمعرفة المسئول عن هذه الإيذارة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - رأى أن يكلف وزير المعارف يبحث هذه المسألة وأن يقدم لمجلس معلوماه عنها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أوافق على ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أقترح أن يقر المجلس تكليف وزير المعارف بفحص هذا الموضوع وتقديم بيان عنه المجلس .

أصوات : نوافق .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إن مصلحة المبانى هى السبب فى كل هذه المصائب لآى أعرف أن الهاكم الأهلية والشرعية ووزارة المعارف فى حالية الى أما كن وكذلك مصلحة الصحة فى حاجة الى مستشفيات وكل هذه الأشياء تتغيرها الحكومة قدرها ولا تجمل عليها بالكل فاذا تسامحا عن السبب فى تأخير إقامة مبان لها يقولون أن مصلحة المبانى هى السبب فى التأخير والواقع أن هذه المصلحة تتأخر كثيرا فى وضع التصميمات مع مهولتها لآلتا لوظرة الى بنائى للمستشفيات والهاكم لوجدها كلها متفقة فى الشكل وحل غط واحد،

أظنوا حضراتكم الى الاعتاد المطلوب إقراره لهذه المصلحة مجدهم يقرب من نصف مليون جنيه، وكثيرين من الأفراد فى الاسكندرية ومصر مثل الشواربى وروفيه ينون به عمارات فى سنة واحدة يقوم عليها مهندس واحد، هذا المبلغ لا يحتاج لثلث الجيش المرمم من الموظفين الموجودين فى مصلحة المبانى الذين لا هم لهم غير تأخير مصالغ البلد الحيوية .

اصبحوا فى حضراتكم أن اصبح لكم بأن ازمة أو خمسة من الاسكندرية يشنون فى السنة مبانى بمثل هذا المبلغ المنذر لمصلحة المبانى . أنا لا أفهم غير أن هناك ابدى لا تمل الى الإصلاح مطلقا وإنما تريد تهرب البلد ولا يمكن أن يكون هذا العمل يمس نية .

أفهم أننا اذا أردنا بناء عشرين حكمة عائلة فى الشكل لحكمة السلطة ونبح حامدى مثلا وطلبنا من أى مقابل أن يقوم بهذا العمل أظن أنه يتبى منه فى أقرب وقت ولا يحتاج الا لمراقبة بسيطة واحتياط وشرط العقد، ولكن مما يؤسف له أن كل مقابل يتنق مع الحكومة يتبى أمره بقضية تمام عليه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم يقل أحد أن الحكومة رفعت قضايا على مقابلين .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - فهمت من كلام سعادتك أن كل المقابلين يتأخرون فى أعمالهم .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - قلت إن سعادة وكيل وزارة الأشغال صرح أنه ما من عمل اتفق عليه مع مقابل وقام به فى الميدان المجد أضحى أنه بدلا من أن يتم للمشاكل عمله فى مارس يتأخر فيه الى أبريل مثلا والذى الاضطر من هذا الموضوع أنه لو نفذ الشرط الجزائى على المقابلين لتسكنت الحكومة أعمالها منهم فى المواعيد المحددة .

دولة الرئيس - وما الذى يطلبه حضرة الشيخ حسن عبد القادر بدهذا البيان ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أطلب فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه لبناء مستشفى القصر العتيق .

معالي خيآن عرم بك (وزير الأشغال) - سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية ذكر فى جلسة ماضية أنه لو وجد المال لما تيسر وجود الأطباء .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا كلام غير صحيح .

دولة الرئيس - يمس أن تبر بغير هذه الألفاظ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أقول انه كلام غير صحيح لآى أعرف أنه يوجد أطباء كثيرين يقبلون الخدمة فى الحكومة لو أحسنت معاملتهم وأعطيتهم المرتبات الكافية، والذى أطلبه من حضراتكم أن ترجعوا النظر فى اعتماد المبالغ المقررة لمصلحة المبانى الى غد وأن توجهوا الى القصر العتيق لتروا بأنفسكم حالته السيئة وسلامة المرضى فيه .

معالي خيآن عرم بك (وزير الأشغال) - هذا أمر يتعلق بوزارة المعارف .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن أمر تقرير برئانه مستشفى القصر العتيق لا يتعلق بوزارة الأشغال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ألبست ملاحظتى هذه عند ما نظرت ميزانية مصلحة الصحة قرأتها تأجيلها حتى تعرض ميزانية مصلحة المبانى .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - قبل بناء المستشفى يجب اختيار المكان أولا ثم ينظر فى البناء تأتيا وأذكر أن سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية قال فى مقاي أن مدرسة الطب والقصر العتيق أمرهما متفق بوزارة المعارف ومن حسن الصواب أن سعادته حضر الآن (هنا حضر حضرة صاحب الجلالة محمد شاهين باشا وكيلى الداخلية للشؤون الصحية) .

حضرة محافظ طابن بك - لا يصح لنا أن نرمس الخطط السلطة التنفيذية وأرى أن المناقشة حثيئة فى هذا الموضوع .

دولة الرئيس - هل يمكن حضرة الشيخ حسن عبد القادر ذلك ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أكرر طلي فتح اعتياد مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه ليته مستشفى القصر العيني .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - مثل هذا الطلب تراه اللجنة لا ينطبق على الأصول الدستورية ولما قرره المجلس عند النظر للمبادئ العامة للميزانية من أنه لا يمكن تحرير اعتياد لعمل جديد إلا إذا حصلت دراسة الموضوع بواسطة الحكومة دراسة تامة أولاً وبواسطة المجلس ثانياً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أمر بناء المستشفى لا يحتاج إلى دراسة فالأرض موجودة والإرم موجود .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المسألة تختلف عليها الآن فالبعض يرى بناء المستشفى في المنزل والبعض يرى بنائه في الباسية .

حضرة عبد العزيز زوربان بك - مسألة المبانى سبق أن أجمعت في المجلس وتوافقنا فيها . وبذكر سعادة المقررات طلب ارجاعها إلى وقت النظر في ميزانية وزارة الأشغال فإذا كان هناك موضع للنقاش في هذه المسألة فهذا وقته . أما القول بغير ذلك فلا أوافق عليه .

وإذا كان حضرة زبيل الشيخ حسن عبد القادر طلب من معالي وزير الأشغال أن يشرح في المبانى من الآن فإن طليبه في حله .

معالي محمد شفيق باشا - قلت في جلسة مضت أن قوة المال في مصلحة المبانى محدودة ولا يمكن تكليفهم بشئ فوق الطاقة ، فقد جاء بالصفحة ٢٨٨ من ميزانية الدولة لهذا العام في الباب الخاص بإدارة عموم المبانى أن بها مديراً عاماً وثالثاً له وأربعة مفتشين ورئيساً للمصممين فيكون صدقهم سبعة .

وفي القسم الفني عشرة مديري أعمال ومصممين وثلاثة عشر مهندسا وأربعة مساعدي مصممين وإثنان وأربعون مهندسا . . . الخ . ويبلغ عدد موظفي هذا القسم بما فيه القسم الكتابي ١٧٧ موظفاً .

ولقد قال حضرة الشيخ حسن عبد القادر إن عمارة الشوارع تكلف هذا المبلغ وهذا صحيح ، لأن عمارة واحدة تحتاج إلى مهندس واحد ولكن في الميزانية ٧٦ عمارة تحتاج إلى ٧٦ مهندسا لأنها وإن كانت صغيرة ولكنها منتشرة في أنحاء القطر ويمكن في الإشراف عليها رئيس واحد .

والمنصبية الكبرى أن رئيس هذا الجيش وهو المسيو باستور الرجل الكفء سيعتزل خدمة الحكومة في العالم للقليل ، وسنرون أن الأعمال تستعمل أكثر من ذلك لأننا أسمرنا في انجراف هؤلاء الرجال الذين المديريين قبل اطلالهم ولطين يخلون عليهم (جملة) .

هذا صحيح . وأرجو من معالي وزير الأشغال أن يتكرم بتنفيذ ما طليبه حضرة الشيخ حسن عبد القادر من أفكار المبانى . وقلة الرجال لا تمنع من ائكارها لأن في وسع الوزارة أن لا تتسرع في الاستئناء عن لها من الاختصاصيين .

إن هذه الأعمال أي ٧٦ عمارة هي خلاف التزميات التي تكاد مبانى الحكومة تستأجرها كل سنة . وهذا الجيش القليل من الموظفين يكلف بالقيام بها . فإضافة ١٠٠٠٠٠ جنيه على ميزانية هذا العام مع مضي خمسة أشهر من السنة المالية الحالية يترتب عليه زيادة الأعمال بما يكون فوق الطاقة . أنظروا حضراتكم إلى تحرير لجنة المالية لجدوا أن الاعتياد الذي تقرر في السنة الماضية كان بمبلغ ١٨٤٥٠٠٠ جنيه لم يصرف منه إلا مبلغ ١٣٨٨٤٦٦ جنيه وأن الاعتياد الذي كان في السنة التي قبلها مقداره ٢٧٢٠٠٠٠ جنيه لم يصرف منه أيضاً إلا ١٩٩٦١١٠٠ جنيه .

فهذه الاعتيادات المفتوحة كل شهر الوزارة بتفكيك كل الأعمال المخصصة لها فكل ما تريجو منها هو أن لا يفي من مبلغ ٢٧٨٠٢٢٧٠٠٠ جنيه المقرر لهذه السنة قرشاً واحداً في آخرها وأن تبذل كل جهدها في صرفه فيما أمده له ورضينا ذلك .

حضرة عبد العزيز زوربان بك - إذا أذا وافقت معالي شفيق باشا فيما قاله فإنى أخالفه كل المخالفة في تصرعه طناً بأنه بعد اختزال المسير باستور خدمة الحكومة لا يجد البلاد من يخلفه . ولقد سبق لماليه أن صرح بمثل هذا أيضاً في مسألة شواطئ البحر الأحمر قالاً بأعلى صوته إنه لا يوجد في مصر من يقوم بالبحث من مناهج وآبار بترول هناك فأرجو أن لا يفي بمثل هذه التصريحات بتران لأنها ليست من مصلحة البلاد ولا من مصلحة الأمة .

دولة الرئيس - هل مازال حضرة الشيخ حسن عبد القادر مصر على إضافة مبلغ المائة ألف جنيه على الميزانية ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد سمعت حضراتكم أن مصلحة المبانى ليس بها المبدد الكافي للقيام ببيع الأعمال وأنا لا أقبل مثل هذا المنزلة لأنه يضر أعمالنا ومن هذه الأعمال إقامة المستشفيات وعلى الأخص مستشفى القصر العيني الذي دفعت الحكومة لن وضع رسمه مبلغ عشرة آلاف جنيه وأؤكد لحضراتكم أن بناء مدرسة الطب أصبح غير صالح كأن هذا المستشفى أصبح ضيقاً بالمرضى .

هل يصح ونحن في القرن العشرين وفي عهد الاستبداد أن يقال إن نصر ليس بها مهندسون لمراقبة الأعمال وأن يصرف مبلغ ٢١٠٠٠ جنيه على إصلاح مدرسة مستأجرة وأن يرد للميزانية مبلغ كبيرة تخصص للاختصاصات ؟ فإذا كانت هناك حكومة رشيدة فليحضر على مصلحة الأمة كما كان من دافع لكل ذلك ، وكلما نال الوزارة عن السبب في التأخير في إنشاء المبانى تنتشر بقلة المهندسين مع أن هذا ليس بغير مقبول ، إذ من الحق الاستعانة بمهندسين من غير الموظفين يقومون بهذه المشروعات تحت إشراف أحد مديري الأعمال ، حتى إذا وجد عملهم غير منطبق على الشروط للمأخوذة عليهم فاضمتهم الحكومة ، وأقسم لكم يا أخواني أنه لو أرادت سيادة الشاه عشر مائة وعشرة مستشفيات ومنها القصر العيني لفلقت وكان المال متفرفاً لهذا لأن المال هو رأس العمل متى وجد ، وليسلم معالي شفيق باشا أن المهندس الذي أخذ عشرة آلاف جنيه في التصميم الذي وضعه تمهد أيضاً بمراقبة البناء مقابل أن يأخذ ٢٠٠ / من قيمة التكاليف بل أن الرسم موجود والمقاوم موجود والأرض موجودة وما على المدير إلا أن يتفضل بالمرور ساعة في اليوم بطله لمراقبة العمل ، وإذا قيل إن هذا غير ممكن لئلا

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - لماذلا لا يقرر ذلك في ميزانية هذا العام ؟
تليت الفقرة ٤١ من التقرير وهذا نصها :

١ - بناء على ما تقدم تكون المبالغ المطلوب اقتضاها لهذا الفرع هي :

باب ١ - ١٥٩,٣٢١ ج ٢٠

٢ - ١٥٠,٧٦٩ ج ٣

٣ - ٢٩٨,٢٢٧ ج ٤

وقد أقرها مجلس النواب :

دولة الرئيس - هل توافقون على الاعتقاد الوارد في الباب الأول ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - وهل توافقون على الاعتقاد الوارد في الباب الثاني ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - وهل توافقون على الاعتقاد الوارد في الباب الثالث ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتقادات الواردة بالأبواب

الثلاثة المبينة بهذه الفقرة .

انصرف معالي وزير الأشغال العمومية .

أصوات : ترفع الجلسة .

دولة الرئيس - لدينا تقرير لجنة الصحة عن مشروع القانون الخاص

بالاحتياطات اللازمة لقائمة انتشار حي الملاريا . وقد نظر مجلس النواب

هذا المشروع بصيغة مستقلة وإذا لم ينظره مجلس الشيوخ الإلية تسقط كل

الإجراءات التي حصلت فيه ، وهذا ما يضطرنا لنظره الآن .

احتل حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي مقرر لجنة الصحة منصة الخطابة .

تلى تقرير لجنة الصحة وهذا نصه :

تأملتم لجنة الصحة على مشروع القانون الخاص بالاحتياطات اللازمة

للمقاومة انتشار حي الملاريا .

وبنى ترى الموافقة عليه حرصا على الصحة العامة ولما في تطبيقه على الأجانب

والوطنيين من المزايا العظيمة .

ونظرا لأن القانون المذكور لا بد من إصداره قبل يوم ٢٦ الجاري ولا

احتاج الأمر إلى عرضه مرة أخرى على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف

المختلطة طبقا للمادة ١٢ من القانون المدني المختلط كما أبدت الحكومة

بمذكرتها التفسيرية ، فتقترح اللجنة على المجلس نظره بصيغة استثنائية بطريق

الاستعجال وإقراره في جلسة واحدة كما أقره مجلس النواب .

وقد اتخذت اللجنة حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي مقررًا

تليت المذكرة المرفقة بمشروع القانون وهذا نصها :

صدر هذا القانون لأول مرة بصيغة مرسوم بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥

دون أن يرضى على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة تطبيقا للمادة ١٢

من القانون المدني المختلط . رغبة في سرعة تطبيقه على المصريين لشدة الحاجة

إليه . وقد أرسل المحكمة المختلطة بعد ذلك فاقترحت بعض تعديلات لم تر

الحكومة مانعا من قبولها ، وكانت الواجب في هذه الحالة أنه بعد مضي

ثلاثة أشهر من تأخير موافقة الجمعية العمومية لشرعية القانون المعللة لتكون

سارية على المصريين والأجانب . ولعل المرسوم الذي سبق نشره .

إلى غيره مقابل مائة جنيه في الشهر أو مائتين ولو ترتب على ذلك زيادة التكاليف من مائة ألف جنيه إلى مائة وعشرين ألف جنيه لأشياء نعلم أن البرانس التالية الخاصة بوزارة الأشغال يدفع لمصانيتها مبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه فأرجو أن تقرر أو مبلغ ٥٠٠٠ جنيه أو ١٠٠٠٠٠ جنيه الشروع في بناء مستشفى القصر العيني .

دولة الرئيس - في أي جهة تريد إقامة هذا المستشفى ؟

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - بعد اتفاق معالي وزير الأشغال مع الجهات المختصة يمكن إقامته في أية جهة .

دولة الرئيس - هذا يستغرق وقتا يستدعي تأخير اقتراحك إلى ميزانية السنة القادمة .

حضرة عبد الله سليمان أبانك بك - بعد البيانات القيمة التي أبداها معالي شفيق باشا أقول إنى أعلم أن هناك مصممين كثيرين يمكن أن يستغلوا في أعمال التنفيذ .

معالي وزير الأشغال - هل هؤلاء في الحكومة أو خارجا عنها ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقررا للجنة) - عرض حضرة أبانك بك للملاحظون .

معالي وزير الأشغال ت لا يوجد مهندس لا يستطيع مباشرة التنفيذ لأن المهندس المتخرج من قسم المبانى يتلقى المواد التي يؤمله لعمل التصميم وبمباشرة التنفيذ والمهندسون العاملون بهذه الأعمال يهتم بوضع التصميمات والبعض الآخر يباشر تنفيذها . فالمسألة إذن غير متوقفة فقط على المهندسين وإنما تتوقف أيضا على القوانين وهؤلاء قدرتهم على القيام بالأعمال العمودية :

حضرة أحمد أبو سيف وادى أفندي - ألا يكفي بنا دولا من كل هذا لفت نظر معالي وزير الأشغال إلى بلل كل ما يمكنه في تحقيق مسألة هذه المبانى وتكتفى بقرار لجنة المسألة فنوفر على أنفسنا الوقت .

دولة الرئيس - أعلن أن المسألة استوفيت نصيبا من البحث فليؤخذ الرأي على اعتماد المبالغ الواردة بتقرير لجنة المالية . وبالبلل إذا قرر اعتمادها يكون طلب حضرة الشيخ حسن عبدالقادر مرفوضا ضمنا .

معالي محمد شفيق باشا - طلب الشيخ حسن عبدالقادر اعتماد مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه لبناء مدرسة الطب ومستشفى القصر العيني وإلى على هذا الموضوع لأن المشروع تم خصه ووضع رسمه وتقدر له مبلغ مليون جنيه فإذا اتحد المجلس له مائة ألف جنيه في ميزانية هذه السنة لا يمكن الانتهاء من هذا المشروع في أقل من عشر سنوات مع أهميته عن كل شيء آخر .

وقد كان هذا المستشفى أسطىلا في الأصل خصصه ما كان لبحان المنفورة له محمد له باشا لجيش السوارى وهكذا أصبح هذا الأسطىل بعد مائة سنة مستشفى ومن البار أن يكون هذا هو المستشفى الأول للحكومة فأرجو أن توجهوا برضية إلى الحكومة وليس إلى وزارة منها فنقرر إنشاء هذا المستشفى ويخصص له مبلغا كافيا في ميزانية العام القادم .

مادة ٧ - ينبغي أن تبنى الصابغ ويغرها من مستودعات الماء المد لشرب وأن يبنى بها بحيث يكون دخول البوض فيها ممتنا ويظل كذلك .
وينبغي ألا يستعمل زير أو بريل أو غيره من الأوعية غير الغائبة المعلقة الماء الامع الاحتياطات اللازمة لمنع دخول البوض فيها .

كذلك ينبغي أن تظل الحفبات والأحواض الصناعية ونزلات المياه لرى الحدائق أو غير ذلك من الأغراض خالية من نفس البوض وذلك بأن تنظف كل أسبوع أو بأن توضع فيها الأسماك التي تتغذى من ذلك النفس والتي تنزل الإدارة تعديها جانا .

ويجب أن تبنى التباويرف التي تستعمل لوصول مواسير الرى بحيث يمنع بقاء الماء فيها .

ويجب إزالة فضلات الماء من الحدائق والأبنية والأراضي الفضاء أو مالجتها بطريقة تمنع تولد البوض فيها .

مادة ٣ - تترأ الأحكام السابقة بقدر ما يمكن تطبيقها في المراكب ووسائل النقل الخاصة بالملاحة الداخلية الموجودة في حدود المدن أو القرى أو المناطق اللينة في القرار المشار اليه في المادة الأولى .

مادة ٤ - يجب أن تقطى مواسير التهوية لمياه الشرب أو مياه المجارى بشباك من الأسلاك المعدنية بحيث يمنع دخول البوض ويحرمه .

ويجب أن يكون لكل حفرة فضاء يمنع مرور البوض .

ويجب إزالة أو وردم كل حفرة أو مجرى أو قناة بطل استعماله .

مادة ٥ - يجب في أسس البيوت وأقبعتها وطبقاتها السفلية التي يجوز أن تفرها المياه مدة فيضان النيل أن تجرى الأعمال اللازمة لمنع تولد البوض بها وذلك برفع مستوى الأرض أو بإخذ غير ذلك من التدابير المناسبة .

أما الحفر التي تحفر لبناء أسس البيوت فيجب أن يبنى في أشباه حفرها ما تقرره مصلحة الصحة العمومية للقراض عنه .

ويجب ردم ما عدا ذلك من الحفر الموجودة حول البيوت أو في الأراضي المعلقة لبناء .

مادة ٦ - يحظر بناء السواقي أو تركيبها دون إخطار مصلحة الصحة العمومية مقدما بذلك .

ولهذه المصلحة أن تأمر بما تراه ضروريا من تدابير وقائية .

ويجوز لها أيضا أن تأمر بمنع تلك التدابير بالنسبة للسواقي القائمة .

مادة ٧ - يجب أن تكون الآبار كشفا ما كانت مغطاة بحيث يمنع دخول البوض فيها كما يجب أن تترك عليها طابعية لرفع المياه منها .

ولا يجوز مطلقا حفر دون إخطار مصلحة الصحة العمومية مقدما بذلك . وتبين هذه المصلحة تدابير الوقاية التي يجب اتخاذها منها وتجبها لتكون ذرة بوض .

ويجوز في الجهات التي تتخذ قرار يصدره وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الأشغال العمومية أن يشترط لغفر الآبار الحصول مقدما على رخصة بذلك من مصلحة الصحة العمومية .

غير أنه بدأ لمصلحة الصحة ووزارة الأشغال في هذه الفترة أن تتخلا تديلات أخرى على القانون فوجب عرضه من جديد على الجمعية العمومية وقد وافقت على التعديلات الجديدة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٦ ، وكان من الممكن ابتداء من ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ نشر المصيبة المعدلة الثانية وجعلها نافذة على جميع السكان مع إلغاء مرسوم ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ ، ولكن هذا النشر لم يتم ثم اجتمع البرلمان بعد ذلك وصار أمر مرسوم فبراير سنة ١٩٢٥ نفسه مرهونا بما يتقرر في القوانين التي صدرت في فترة تعطيل البرلمان ، وسيصبح الآن لهذا المرسوم الأخيرة القانون طبقا لما قرره البرلمان . غير أنه لا يسرى على الأجانب كما نعلم ذكره .

ومن جهة أخرى فإن قرار الجمعية العمومية بالموافقة ينزل أثره إذا لم يصدر القانون في ستة أشهر من تاريخ صدوره أي قبل ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ ويحتاج بعد ذلك إلى عرضه من جديد والقرص ثلاثة أشهر أخرى قبل أن يكون ساريا على الأجانب .

ولما كانت الحكومة ترى من الواجب أن يكون هذا القانون ساريا على سكان القطر جميعا وأن تتخذ التعديلات التي أدخلت عليه لم يكن بد من إقراره على وجه السرعة ليحل محل مرسوم ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ ، ولذلك تتشرف الحكومة بعرض هذا المشروع على المجلس الموقر وهو بيته المرسوم الذي سبق اصطلاحه مضافا اليه التعديلات التي أدخلتها الجمعية العمومية والتعديلات التي أدخلتها مصلحة الصحة ووزارة الأشغال ووافقت عليها الجمعية العمومية أيضا .

ولما تروين من التعديلات ظاهر من مقابلة النص القديم بالنص الجديد ، وقد عينت الحكومة فوق ذلك بتفصيل المصيبة العربية القانون .

على مشروع القانون وهذا نصه :

قانون بشأن الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا

نحن رؤا الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٠ الخاص بمنع أحداث حفر بالقرب من المدن والقرى والقرى ،

وعلى القانونين رقم ٤ لسنة ١٩١٤ ورقم ١٨ لسنة ١٩١٦ المتعلقين بدم أو تجفيف البرك والمستنقعات ،

وعلى المرسوم بقانون الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ عن تحرير الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار الملاريا ،

وبناء على ما عرضه عليه وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

شروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

مادة ١ - يجوز لوزير الداخلية بقرار يصدره أن يأمر بتنفيذ كافة أحكام هذا القانون أو بعضها في بعض المدن أو القرى أو في أجزاء منها وإذا اقتضت الحاجة في دائرة لا يتجاوز نصف قطرها ثلاثة كيلومترات من حدودها وذلك بحسب ما يذكر في الرسم الملحق بالقرار الوزاري من البيانات والحدود .

مادة ٨ - يجوز لمصلحة الصحة منها وتجنباً لتكوين وور بوضوح للمساكن والمصارف الخصوصية أن تأمر بكل زراع ضرورياً من تدابير الوقاية .

مادة ٩ - يجب القيام بصرف مياه البرك والمستنقعات أو المياه الزائدة في أي أرض قابلة للصرف لذا أقررت مصلحة الصحة العمومية بذلك .
ولتفع في هذه الحالة أحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القانون .

مادة ١٠ - يجب أن تظل البرك الخاصة حتى تصرف مياهها أو تزدمل طبقاً لأحكام القانون مرة ه لسنة ١٩١٤ ومرة ١٨ لسنة ١٩١٦ خالية من نقص البوض وذلك بأن توضع فيها الأسماك التي تنفذ من هذا النقص والتي تتولى الإدارة تقديمها مجاناً وبأن يحافظ عليها وهذا إذا كان ماء تلك سائلاً قريبة الأسماك المذكورة .

ويحظر الصيد في تلك البرك إلا بترخيص خاص تمنحه مصلحة الصحة العمومية .

مادة ١١ - إذا رأت مصلحة الصحة العمومية ضرورة ردم أي مسق أو مصرف أو تغطيته أو وصله بمسق أو مصرف آخر أو بترعة أو مصرف عمومي منها لتكوين بوض عمومي أو استصلاحاً لبؤرة تكونت فعلاً جازماً بعد الاختراق مع مصلحة الري إذا استندت الحال ذلك أن تأمر المالك بإجراء أحد الأعمال المتقدم ذكرها .

وتجندل مع مصلحة الصحة الأجل الذي تراه لازماً لتلك وتجندل بأنه إذا لم يتم به فاقبته هي به حل فقتة ومسلولته .

فأذا قصر المالك في القيام بالعمل الذي أمر به أو قام به حل وجهه بخالف ماقتل من البيانات جاز للصحة أن تقوم بالعمل اللازم وأن تكلف به غير وتحصل فقتة طبقاً للأمر المالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

مادة ١٢ - إذا نشأ من ردم المسق أو المصرف المنصوص عليه في المادة السابقة إبطال طريقة ري أو صرفه ويجب لاستقرار الري أو الصرف أن يمر المياه بأرض الغير فإن الأعمال الجديدة التي يجب القيام بها فلك تنفذ بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة التالية .

وتلك الحال إذا اتفق الأضر وصل مسق أو مصرف بمسق أو مصرف آخر أو بترعة أو مصرف عمومي ويجب إجراء هذا الوصل كله أو بفضة فإرض النسر .

وتتبع القواعد فيها إذا استندت الحال إنشاء مصارف في أرض الغير لتجهيف البرك أو مستنقعات أو صرف المياه الزائدة المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا القانون .

وتقتل مصلحة الصحة كل فقتات إنشاء المساق والمصارف المتقدم ذكرها إذا كانت قد أنشئت بدلا من مسق أو مصرف إبطال .

وكذلك الحكم بالنسبة لفقتات وصل مسق أو مصرف بمسق أو مصرف آخر أو بترعة أو مصرف عمومي إذا حصل هذا الوصل في أرض الغير .

فأذا كان الضرر من إنشاء المصرف أو طريقة الصرف تجهيف ريك أو مستنقعات أو صرف مياه ركة ساغ لمصلحة الصحة أن تطالب صاحب البركة أو المستنقع أو الأرض التي تنشاها المياه الزائدة بأن يرد لها قيمة التكاليف والمصاريف التي تفتتها في ذلك إنشاء وذلك بحسب القواعد وطبقاً للأحكام المنصوص عليها في المواد ٩ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من القانون مرة ه لسنة ١٩١٤ ومرة ١٨ لسنة ١٩١٦

مادة ١٣ - تطلب الطلبات الخاصة بمرور المياه بأرض الغير للدير أو المحافظ . وتتولى تقديمها مصلحة الصحة العمومية أو صاحب الشأن ، ويجب أن يرقى بالطلب :

(١) صورة من إعلان الردم أو الوصل أو الصرف .

(٢) خريطة مساحة مبنية بها رسم المسق أو الصرف الذي إبطال أو الذي يجب وصله والأراضي التي تتوسط بينه وبين أقرب ترعة أو مصرف عمومي .

وعلى المدير أو المحافظ أن يميل بإزالة الأوراق الخاصة بذلك حل مفتش إلى الذي يجب عليه يمد حل تحقيق غنصر أن يقدم له تقريره في مدة خمسة عشر يوماً مصحوباً برسم مبنية به تخطيط الأعمال الجديدة وأن يقدم مبلغ التعويض الذي يدفع لأصحاب الأراضي المتوسطة وصل المدير أو المحافظ بمجرد الاطلاع حل هذا التقرير أن يصدر قراراً بالتريخ بالأعمال الجديدة في الأراضي المتوسطة حسب التخطيط المبين بالرسم الملحق بالقرار المذكور ويجوز أن يبين بالقرار أيضاً كيفية الانتفاع بحق الارتفاق الذي تقدر بهذه الصفة وأن يذكر به عند التزوم مدة الانتفاع بهذا الحق .

ويرسل هذا القرار إلى مصلحة الصحة العمومية وعليها أن تبينه بالطرق الإدارية إلى ذوي الشأن وإلى أصحاب الأراضي المتوسطة مع تكليفهم بأن ينفوا في مدة خمسة عشر يوماً قبولهم أو رفضهم مبلغ التعويض الذي تقدره مصلحة الري .

فأذا قبلوا ذلك المبلغ يدفع طبقاً للقواعد المنصوص عليها بالمادة التاسعة من القانونين مرة ه لسنة ١٩٠٧ ومرة ٢٧ لسنة ١٩٠٦ للمتلفين بترع الملكية للنفعة العامة .

وإذا رفضوه أو لم يرد إلى الرق في المدة السابق ذكرها يودع مبلغ التعويض في خزنة المحكمة المختصة .

وعلى المدير أو المحافظ بمجرد الاطلاع حل شهادة إيداع المبلغ أن يصدر قراراً بالامتلاء على الأرض ينفذ بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية بالارتفاق مع مصلحة الري فم يكون الإجراء بعد ذلك طبقاً لما جاء بالمادة ١٩ والمواد التالية من القانونين مرة ه لسنة ١٩٠٧ ومرة ٢٧ لسنة ١٩٠٦ السابق ذكرها سواء فيما يتعلق بوضع اليد على الأرض أو بالتقدير النهائي للمبلغ التعويض .

مادة ١٤ - لا يسوغ إجراء ردم المساق والمصارف المنصوص عليه في المادة الحادية عشرة من هذا القانون إلا بعد إنشاء طريقة الري أو الصرف الجديدة .

وإذا كان الساكن أجنبيا وجب إخطار القنصل التابع له قبل ذلك بأربع وعشرين ساعة .

مادة ١٩ — الاجراءات المنصوص عليها بالمواد ٢ و٣ و٦ و٧ و٨ تكون على نفقة المالك ووضعت اليد على البيت أو المزرع أو الأرض أو الحائز لما بأية صفة كانت وهذا بدون احتلال بما يجوز أن يكون لما من حق الرجوع على المالك .

والاجراءات المنصوص عليها بالمادة الرابعة والفقرتين الأولى والثالثة من المادة الخامسة تكون على نفقة المالك .

والاجراءات المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة الخامسة تكون على نفقة المالك الذي يقوم بالأعمال المذكورة بها .

مادة ٢٠ — يقابح المسؤولون بمقتضى حكم المادة السابقة الذين لا يقومون بتنفيذ الأعمال المطلوبة منهم بالإعلانات الكتابية التي يرسلها لهم مفتش مصلحة الصحة العمومية طبقا لنص المادة ١٨ بمرارة لا تقبلها ١٠٠ قرش من كل مخالفة .

وعند ارتكاب مخالفة أخرى في بحر الاثنى عشر شهرا التالية لارتكاب المخالفة الأولى يجوز الحكم بالسجن مدة لا تتجاوز أسبوعا مع الفرامة مع إرسلها، وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر تنفيذها له يقابح مرتكبها بمرارة لا تتجاوز مائة قرش .

ويجوز دائما للقاضي أن يأذن لمصلحة الصحة العمومية بأن تقوم من تلقاء نفسها باتخاذ الاجراءات والأعمال والتدابير اللازمة لازالة حالة المخالفة على الوجه وبالشروط المبينة في الحكم .

وتحصل غرامات الأعمال التي تقوم بها لمصلحة المذكورة تنفيذها للحكم طبقا للأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

مادة ٢١ — يلغى المرسوم بقانون الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ من تحرير الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار الملاريا .

مادة ٢٢ — على وزراء الداخلية والزراعة ولغاينة والأشغال العمومية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالبريدة الرسمية .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا المشروع اجمالا من حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

ترك دولة الرئيس كرسي الرئاسة وحل مجلسه حضرة صاحب العزة محمد طوي الجزار بك (وكيل المجلس) .

سعادة محمد صفوت باشا — كما قدم هذا المشروع الى لجنة الصحة استمرت اللجنة من سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية من بعض شهاب وقد حضرها سعادته ضميرا إذ ذكره الآن حتى اذا ما وافق سعادته عليه أنهت بالمحضر ليكون مفعلا لذلك القانون .

مادة ١٥ — يجوز بمقتضى قرار خاص يصدره وزير الداخلية بالاختار مع وزير الزراعة أن يحظر زراعة قصب السكر والأرز في دائرة لا تتجاوز نصف قطرها كيلومترين من حدود أية مدينة أو قرية صدر بشأنها قرار طبقا لما جاء بالمادة الأولى .

مادة ١٦ — مفتش مصلحة الصحة العمومية المنتدبين خصيصا لمراقبة تطبيق أحكام هذا القانون حق الدخول في أي أرض أو حديقة أو فضاء أو بيت أو ذعيرة أو أي مكان آخر في المدينة أو القرية أو المنطقة للمدينة بالقرار المشار إليه في المادة الأولى .

ولا يسوغ إجراء التفتيش الا بين الساعة الثامنة صباحا والخامسة مساء .

وفي حالة تفتيش بيت أو ذعيرة مملوكة للسكنى أو فناء أو حديقة ملحقة بذلك البيت يجب على المفتش أن يحظر الساكن كتابة قبل المصادق للمفتش بأربع وعشرين ساعة وأن يحدد ساعة التفتيش وعليه أن يبرز عند إجراء التفتيش مستندا رسميا يثبت السلطة المخولة له لإجراء هذا العمل .

وإذا كان البيت أو الذعيرة خاليين من السكان مؤقتا فيحظر حارسهما . ولا ضرورة لأي إخطار عند دخول فناء أو حديقة تابعين لمثل فيرسكون وليس له حارس .

مادة ١٧ — على ساكني المنزل أو حارسه بعد إخطاره طبقا لحكم المادة السابقة أن يكون حاضرا بالمكان الذي يرد تفتيشه في الساعة المبينة بالاختار والازاج للتفتيش إجراء التفتيش بالرغم من غيابهم وفيه ذلك اذا أريد تفتيش بيت أو ذعيرة فلا يسوغ قفلن الدخول فيها إلا بمصوحا بأحد ضباط البوليس . وعلى المفتش أن يحضر حاضرا بتفتيشه بعض من جميع الحاضرين .

وإذا كان الساكن أجنبيا وجب إخطار القنصل التابع له عن التفتيش قبل إجرائه بأربع وعشرين ساعة .

مادة ١٨ — بين مفتش مصلحة الصحة العمومية أثناء التفتيش أو بعده الأعمال التي يجب القيام بها أو الأوامر التي يجب اتباعها تطبيقا لنصوص هذا القانون وكذلك اللثة التي تحدث تنفيذ تلك الأعمال أو الأوامر ويثبت هذا كله في ورقة مضممة منه .

ويرسل الإعلان الكتابي لمن يشغل البيت أو الأرض بصفته مالكا أو مستأجرا أو مديرا أو حارسا قضائيا أو بأية صفة أخرى تحفظه حق وضع اليد على البيت أو الأرض أو حق حيازته .

وإذا كان البيت خاليا من السكان فينبط حارسه .

ويتم الإعلان الذي أوصل على الوجه المتقدم كأنه أرسل للمالك وذلك فيما يتعلق به .

وإذا كان الفناء أو الحديقة ملحقيين بيت فيرسكون وليس له حارس فيجوز للتفتيش أن يدخلها وأن يجري بواسطة المصلحة تنفيذ التدابير اللازمة لمنع تولد البعوض .

شرح المجلس في القراءة الثانية لمشروع القانون وتليت مقتضات والمادة الأولى منه وهذا نصها :

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٠ المجلس بفتح أحداث حفر بالقرب من المدن والقرى والمزب .

وعلى القانونين رقم ٥ لسنة ١٩١٤ ورقم ١٨ لسنة ١٩١٦ للمتلقيين بدمج أو تجفيف البرك والمستنقعات .

وعلى المرسوم بقانون الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ عن تحرير الاحتياطات اللازمة لتقديم اقتراحات الملاكيا ؟

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؟

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

مادة ١ - يجوز لوزير الداخلية بقرار يصدره أن يأمر بتنفيذ كافة أحكام هذا القانون أو بعضها في بعض المدن أو القرى أو في أجزاء منها وإذا اقتضت الحاجة في دائرة لا يتجاوز نصف قطرها ثلاثة كيلومترات من حدودها وذلك بحسب ما يذكر في الرسم الملحق بالقرار الوزاري من البيانات والحدود .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - يلغى أن تبني الصهاريج وغيرها من مستودعات الماء المدد للشرب وأن يتبنى بها بحيث يكون دخول البوض فيها ممتنا ويظل كذلك .

وينبغي ألا يستعمل نهر أو برميل أو غيرها من الأوعية الغير الثانية المدة للماء الامع الاحتياطات اللازمة لمنع دخول البوض فيها .

كذلك ينبغي أن تظل الحفريات والاحواض الصناعية وخزانات المياه لرى الحدائق أو غير ذلك من الأغراض خالية من فئس البوض وذلك بأن تنظف كل أسبوع أو بأن توضع فيها الأسماك التي تتغذى من ذلك القئس والتي تتولى الإدارة تقديمها مجاناً .

ويجب أن تبني الصهاريج التي تستعمل لوصول مواشير الري بحيث يتجمع بقاء الماء فيها .

ويجب إزالة فضلات الماء في الحدائق والآبار والاراضي الفضاء أو سائلها بطريقة تمنع تولد البوض فيها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

(القطعة الأولى) - هي أن المادة الأولى من المشروع تعفى عنه يجوز لوزير الداخلية بقرار يصدره أن يأمر بتنفيذ كافة أحكام هذا القانون أو بعضها في بعض المدن أو القرى أو في أجزاء منها وإذا اقتضت الحاجة في دائرة لا يتجاوز نصف قطرها ثلاثة كيلومترات من حدودها الخ وبناء على ذلك لا يبرى أى نص من نصوص هذا القانون كلها إلا بناء على قرار يصدره وزير الداخلية من جهات معينة بما فيها السواق وضمن إنشاء ساقية إلا بعد أخذ تصريح من مصلحة الصحة أى أن هذا لا يكون الا في المنطقة الصادر عنها ذلك القرار :

سعادة وكيل وزارة الداخلية (الشؤون الصحية) - واضح تمام الوضوح أن القانون لا يطبق إلا بقرار وزاري فكل الاحتياطات لا يمكن تنفيذها إلا في المنطقة التي يبينها ذلك القرار .

سعادة محمد صفوت باشا - (القطعة الثانية) هي أن القانون منع زراعة القصب والأرز في المنطقة التي تمخه بقرار وقد اقترض على هذا النص بأنه أن ويبدت مزروعات قصب أو أرز قبل صدور القرار هل يمكن إزالة الزراعة ؟ فأجاب سعادة وكيل الوزارة بأن النص قاصر على منع الزراعة ، أما المزروع فلا يس .

سعادة وكيل الداخلية وزارة (الشؤون الصحية) - القانون يقول "معنى" أى قاصر على المنع .

سعادة محمد صفوت باشا - (القطعة الثالثة) مذكور في المادة الأولى أنه لا يبرى نص من نصوص هذا القانون إلا بقرار تقتضيه الظروف أى وجود الملاكيا .

سعادة وكيل وزارة الداخلية (الشؤون الصحية) - أو منع ظهورها أو منع انتشارها .

سعادة محمد صفوت باشا - لو فرض أنه صدر قرار لموجب ثم زال الموجب فهل يستمر مفعول القرار الى ما شاء الله ؟ لقد قال سعادة الوكيل انه لا ينطبق الا اذا كان الموجب موجوداً .

سعادة وكيل وزارة الداخلية (الشؤون الصحية) - أى تم .

حضره الشيخ حسن ضد القادر - أرجو من حضراتكم أن تلاحظوا أن غذا هو أكثر ميعاد لاستصدار هذا القانون وأن أى تعديل في كلمة منه يطل فضله ويستدعى اتخاذ إجراءات جديدة وإليك أطلب من حضراتكم أن توافقوا عليه .

أصوات : موافقون .

حضره الرئيس (بالباب) - سعادة محمد صفوت باشا لم يطلب تعديل القانون وإنما هو يطلب إثبات إضاحات مفسرة له فهل توافقون حضراتكم على هذا المشروع إجمالاً ومن حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

حضره الرئيس (بالباب) - المجلس يقرر للرفقة على هذا المشروع إجمالاً ومن حيث المبدأ .

وميجوز في الجهات التي تتحدد بقرار تصدده وزارة الداخلية بالاتفاق مع وزير الاعمال العمومية أن يشترط لحفر الآبار الحصول مقدما على رخصة بذلك من مصلحة الصحة العمومية .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٨ — يجوز لمصلحة الصحة مناجاة وتجنباً لتكون بؤرة بوض في الساقى والصارف الحمومية أن تأمر بكل ما تراه ضرورياً من تدابير الوقاية .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ — يجب القيام بصرف مياه البرك والمستنقعات أو المياه الراكدة في أي أرض قابلة للصرف إذا أمرت مصلحة الصحة العمومية بذلك .

وتجوز في هذه الحالة أحكام المواد ١١ و١٢ و١٣ من هذا القانون .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة العاشرة من القانون وهذا نصها :

مادة ١٥ — يجب أن تظل البرك الخاصة حتى تصرف مياهها أو تدمر طبقاً لأحكام القانون بمره ٥ لسنة ١٩١٤ وبمره ١٨ لسنة ١٩١٩ خالية من قس البوض وذلك بأن توضع فيها الأسماك التي تتغذى من هذا القس والتي تتولى الإدارة تدعيمها بحماها وأن يحتفظ عليها وهذا إذا كان ماء تلك البرك صالحاً لثريمة الأسماك المذكورة .

ويحظر الصيد في تلك البرك إلا بترخيص خاص تمنحه مصلحة الصحة العمومية .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٦ — إذا رأيت مصلحة الصحة العمومية ضرورة ردم أي مستقى أو مصرف أو تظليل أو وصله بمسقى أو مصرف آخر أو بترعة أو مصرف عمومي مناجاة لتكون بؤرة بوض أو استئصال لبؤرة تكونت فعلاً جاز لها بعد الاتفاق مع مصلحة الري إذا استبعدت الحال ذلك أن تأمر المالك بإجراء أشد الأعمال المتقدم ذكرها .

وتحدد له مصلحة الصحة الأجل الذي تراه لازماً لذلك وتحدد بآته إذا لم يتم به قلت هي به حل فقتة ومسؤوليته .

فلذا قصر المالك في القيام بالعمل الذي أمر به أو قام به على وجه يتخالف ما تقتضيه من البيانات جاز للمصلحة أن تقوم بالعمل اللازم أو أن تكلف به آخر وتحصل فقتة طبقاً للاس المال الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

وافق المجلس عليها .

مادة ٣ — تراعى الأحكام السابقة بقدمها يمكن تطبيقها في المراكب ووسائل النقل الخاصة بالملاحة الداخلية الموجودة في حدود المدن أو القرى أو المناطق المينة في القرار المشار إليه في المادة الأولى .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ — يجب أن تغطي مواسير التوية لمياه الشرب أو لمياه المجارى بمشابك من الأسلاك المعدنية بحيث يمنع دخول البوض وخروجه .

ويجب أن يكون لكل حفرة فضاء يمنع مرور البوض .

ويجب إزالة أو ردم كل حفرة أو مجرى أو قناة بطل استعماله .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ — يجب في أسس البيوت وأقبيةا وطبقاتها السفلية التي يجوز أن تفرمها المياه مدة فيضان النيل أن تجري الأعمال اللازمة لمنع تولد البوض بها وذلك برفع مستوى الأرض أو باصتاد غير ذلك من التدابير المناسبة .

أما الحفر التي تحضر لبناء أسس البيوت فيجب أن يشق في أثناء حفرها ما تقرر مصلحة الصحة العمومية للتفريغ منه .

ويجب ردم ما عدا ذلك من الحفر الموجودة حول البيوت أو في الأراضى المدة للبناء .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ — يحظر بناء المساكن أو تركيبها دون إخطار مصلحة الصحة مقدما بذلك .

ولمذة المصلحة أن تأمر بما تراه ضرورياً من تدابير الوقاية .

وميجوز لها أيضاً أن تأمر بمل تلك التدابير بالنسبة للمساكن النافذة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ — يجب أن تكون الآبار كائنة ما كانت مغطاة بحيث يمنع دخول البوض فيها كما يجب أن تركيب عليها طلمبة لرفع المياه منها .

ولا ميجوز مطلقاً حفر بئر دون إخطار مصلحة الصحة العمومية مقدما بذلك . وتبين هذه المصلحة تدابير الوقاية التي يجب اتخاذها مناجاة وتجنباً لتكون بؤرة بوض .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٧ - إذا نشأ عن ردم المسمى أو المصرف المنصوص عليه في المادة السابقة إبطال طريقة رى أو صرف ووجب لاستمرار الرى أو الصرف أن تمر المياه بأرض النهر فإن الأعمال الجديدة التي يجب القيام بها لذلك تنفذ بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة الثالثة .

وكذلك الحال إذا أفضى الأمر وصل مسمى أو مصرف يسمى أو مصرف آخر أو بترعة أو مصرف عمومي ووجب إجراء هذا الوصل كله أو بعضه في أرض النهر .

وتتبع القواعد عينها إذا استعملت الحال إنشاء مصارف في أرض النهر لتجفيف البركة أو لسرف مياه راكدة صاخ لمصلحة الصحة أن تطلب التسمية من هذا القانون .

وتحصل مصلحة الصحة كل نفقات إنشاء المساقى والمصارف المتكتم ذكرها إذا كانت قد انشئت بدلا من مسمى أو مصرف أبطل .

وكذلك الحكم بالنسبة للثقاق وصل مسمى أو مصرف يسمى أو مصرف آخر أو بترعة أو مصرف عمومي إذا حصل هذا الوصل في أرض النهر .

فإذا كان الغرض من إنشاء المصرف أو طريقة الصرف تجفيف برك أو مستنقعات أو سرف مياه راكدة صاخ لمصلحة الصحة أن تطلب صاحب البركة أو المستقيم أو الأرض التي تحتها المياه راكدة بأن يرد لها قيمة التكاليف والمصاريف التي تحملتها في ذلك الإنشاء وذلك بحسب القواعد وطبقا للإحكام المنصوص عليها في المواد ٩ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من القانونين رقم ٥ لسنة ١٩١٤ ورقم ١٨ لسنة ١٩١٦

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٣ - تقدم الطلبات الخاصة بمرور المياه بأرض النهر للمدير أو المحافظ . وتولى تنفيذها مصلحة الصحة العمومية أو صاحب الشأن . ويجب أن يرفق بالطلب :

(١) صورة من إعلان الردم أو الوصل أو الصرف .

(٢) خريطة مساحة مبن بها رسم المسمى أو المصرف الذي أبطل أو الذي يجب وصله والأراضي التي توسط بينه وبين أقرب ترعة أو مصرف عمومي .

وعلى المدير أو المحافظ أن يسجل بإحالة الأوراق الخاصة بذلك على مفتش الرى الذى يجب عليه بعد عمل تحقيق مختصر أن يقدم له تقريره في مدة خمسة عشر يوما مصحوبا برسم مبن به تخطيط الأعمال الجديدة وأن يقدم مبلغ التوضي الذى يدفع لاسم صاحب الأرض المتوسطة وعلى المدير أو المحافظ بمجرد الإطلاع على هذا التقرير أن يصدر قرارا بالتخصيص بالأعمال الجديدة في الأراضي المتوسطة حسب التخطيط المبين بالرسم الملحق بالقرار المذكور ويجوز أن يبين بالقرار أيضا

كيفية الانتفاع بحق الارتفاق الذى تقرر بهذه السفة وأن يذكر به عند اللزوم مدة الانتفاع بهذا الحق .

ويرسل هذا القرار الى مصلحة الصحة العمومية وعليها أن تبينه بالطرق الادارية الى ذوى الشأن وإلى أصحاب الاراضى المتوسطة مع تكليفهم بأن يملئوا في مدة خمسة عشر يوما قبولهم أو رفضهم مبلغ التوضي الذى قدرته مصلحة الرى .

فإذا قبلوا ذلك المبلغ يدفع طبقا للقواعد المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانونين رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ورقم ٢٧ لسنة ١٩٠٦ المتعلقين بترع الملكية للشبهة العامة .

وإذا رفضوه أو لم يرد الرى في المدة السابق ذكرها يودع مبلغ التوضي في خزانة المحكمة المختصة .

وعلى المدير أو المحافظ بمجرد الإطلاع على شهادة ابداع المبلغ أن يصدر قرارا بالاستيلاء على الأرض ينفذ بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية بالاتفاق مع مصلحة الرى ثم يكون الاجراء بعد ذلك طبقا لما جاء بالمادة ١٩ والمواد التالية من القانونين رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ورقم ٢٧ لسنة ١٩٠٦ السابق ذكرهما سواء فيما يتعلق بوضع اليد على الأرض أو بالتقدير النهائي لمبلغ التوضي .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٤ - لا يجوز إجراء ردم المساقى والمصارف المنصوص عليه في المادة الحادية عشرة من هذا القانون الا بعد إنشاء طريقة الرى أو الصرف الجديدة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٥ - يجوز بمقتضى قرار خاص يصدره وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الزراعة أن يحظر زراعة قصب السكر والأرز في دائرة لا تتجاوز نصف قطرها كيلومترين من حدود أية مدينة أو قرية صدر بشأنها قرار طبقا لما جاء بالمادة الاولى .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السادسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٦ - لتفصى مصلحة الصحة العمومية المتبتدين خصيصا لمراقبة تطبيق هذا القانون حق الدخول في أى أرض أو حديقة أو قناه أو بيت أو خضبة أو أى مكان آخر في المدينة أو القرية أو المنطقة بالمينة بالقرار المشار اليه في المادة الاولى .

ولايسوغ إجراء التفتيش الا بين الساعة الثامنة صباحا والخامسة مساء وفي حالة تفتيش بيت أو خضبة مدنة للسكنى أو قناه أو حديقة ملحقة بذلك البيت يجب على المفتش أن يحضر الساكن كتابة قبل البعاد المحدد للتفتيش بأربع وعشرين ساعة وأن يمدد مساعدا للتفتيش وعليه أن يتردد لاجراء التفتيش مستندا رسميا يثبت السلطة المخولة له لاجراء هذا العمل .

وإذا كان البيت أو الخضبة خاليين من السكان مؤقتا فيحظر جارسهما .

تليت المادة العشرون وهذا نصها :

مادة ٢٠ — يجب التسولون بمقتضى حكم المادة السابعة الذين لا يقومون بتنفيذ الأعمال المطلوبة منهم بالإعلانات الكتابية التي يرسلها لهم مفتش مصلحة الصحة العمومية طبقاً لنص المادة ١٨ بمرامة لتجاوز ١٠٠ قرش صاغ عن كل مخالفة .

وعند ارتكاب مخالفة أخرى في بحر الاتى عشر شهراً التالية لارتكاب المخالفة الأولى يجوز للحكم بالمجلس مدة لا تتجاوز أسبوعاً مع الغرامة أو بدونها .

وكل مخالفة أخرى لحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر تنفيذاً له يعاقب مرتكبها بمرامة لا تتجاوز مائة قرش .

ويجوز دائماً للقاضي أن يأذن لمصلحة الصحة العمومية بأن تقوم من تلقاء نفسها باتخاذ الاجراءات والأعمال والتدابير اللازمة لازالة حالة المخالفة على الوجه والشروط المبينين في الحكم .

وتتصل نفقات الاعمال التي تقوم بها المصلحة المذكورة تنفيذاً للحكم طبقاً للامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢١ — يلغى المرسوم بقانون الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ عن تحرير الاخطايلات اللازمة لقانون اقتشار الملايا .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٢ — على وزراء الداخلية والزراعة والحفانية والأشغال العمومية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وبمعدل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وافق المجلس عليها .

حضره محمد علوي الجزائر بك (الرئيس بالنابة) — لتبدأ الآن في أخذ الرأي على هذا القانون بالبناء بالاسم .

أصوات : يؤيد ذلك لندد .

عاد الى كرسي الرئاسة حضرة صاحب النولة حسين رعدى باشا رئيس المجلس .

دولة الرئيس — لا يتبع الدستور من أخذ الرأي على مجموع القانون في هذه الجلسة وإن كانت اللائحة الداخلية قد نصت على خلاف ذلك فللمجلس أن لا يتقيد بها .

أخذ الرأي على مجموع القانون بالبناء بالاسم ابتداء باسم حضرة الشيخ ابراهيم بسويط الحطيط الذي أسفرت عنه القرعة وكان عدد الاصوات ستين صوتاً كلها موافقة على مشروع القانون .

دولة الرئيس — المجلس يقرر هذا المشروع .

رضت الجلسة بموافقة المجلس الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً على أن يعود للاستئناف هذا الاسباء ١٧ صفر سنة ١٣٤٥ (٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٦) الساعة السادسة مساءً .

ولا ضرورة لاي اخطار عند دخول فناء أو حديقة تابعين لمنزل غير مسكون وليس له حارس .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٧ — على ساكن المنزل أو حارسه بعد اخطاره طبقاً لحكم المادة السابقة أن يكون حاضراً بالمكان الذي يراد تنقيشه في الساعة المبينة بالاخطار والاجازة للمفتش اجراء التنقيش بالرغم من غيابه ومع ذلك اذا أريد تنقيش بيت أو ذبابة فلا يسوغ للمفتش الدخول فيها الا مصحوباً بأحد ضباط البوليس وعلى المفتش أن يحرر محضراً بتنقيشه يضى من جميع الحاضرين .

وإذا كان الساكن أجنبياً وجب اخطار النقص التابع له عن التنقيش قبل اجراءه بأربع وعشرين ساعة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٨ — بين مفتش مصلحة الصحة العمومية أثناء التنقيش أو بعده الاعمال التي يجب القيام بها أو الاوامر التي يجب اتباعها تطبيقاً لنصوص هذا القانون وكذلك المادة التي حددت لتنفيذ تلك الاعمال أو الاوامر ويثبت هذا كله في ورقة تحضه منه .

ويرسل الاعلان الكتابي لمن يشغل البيت أو الارض بصفته مالكاً أو مستأجراً أو مديراً أو حارساً قضائياً أو بأية صفة أخرى تفوله حق وضع اليد على البيت أو الارض أو حق حيازته .

وإذا كان البيت خالياً من السكان فيعلم حارسه .

وعتبر الاعلان الذي أرسل على الوجه المتقدم كأنه أرسل للمالك وذلك فيما يتعلق به .

وإذا كان الفناء أو الحديقة ملحقين ببيت غير مسكون وليس له حارس فيجوز للمفتش أن يدخلها وأن يجري بواسطة المصلحة تنفيذ التدابير اللازمة لمنع تولد البوض .

وإذا كان الساكن أجنبياً وجب اخطار النقص التابع له قبل ذلك بأربع وعشرين ساعة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٩ — الاجراءات المنصوص عليها بالمواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٨ تكون على نفقة المالك وواضع اليد على البيت أو المركب أو الارض أو الحائز لما بأية صفة كانت وهذا بدون اخلال بما يجوز أن يكون لها من حق الرجوع على المالك .

والاجراءات المنصوص عليها بالمادة الرابعة والفقرتين الاولى والثالثة من المادة الخامسة تكون على نفقة المالك .

والاجراءات المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة الخامسة تكون على نفقة المالك الذي يقوم بالاعمال المذكورة بها .

وافق المجلس عليها .

ملحق رقم ١

بيان التعديلات المقترحة لإجرائها في مشروع ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

مصلحة الري

(أولاً) تأجيل الأعمال الميئة بعد :

السبب في التأجيل	الاحتياج	اسم العمل	السبب في التأجيل	الاحتياج	اسم العمل
	جنيه			جنيه	
	١٩١٠٠٠	تأجيل ما تحسبه تفتش رى القسم الثالث: تعديل وياح البنية	ضرورة دراسة المشروع على قاعدة أربع لائحات الملاحة من بحرين لصرف ثمرة ٦ عن طريق بحرا الملاحة	٢٨٠ ٢٠٠	القطعة الملاحة على بحرا الملاحة بد ٣٨٠ - تكاليف أعمال ... بد ٣٩ - من أراض ...
ضرورة البدء في أعمال زيادة تصرف التبر الصبى حتى يتسنى التوسع الزراعى في الأرض البود في الريحة البحرى على أن كرج هذه الأعمال في السنة التالية .	٦٠٠٠٠ ٩٠٠٠٠	تكاليف أعمال ... من أراض ...		٣٠٠٠	بد ٥٧ - تفتش رى القسم الأول تعديل بحريوس ... من أراض ... تعديل بحرا فوس ...
	١٤٠٠٠٠	تفتش رى قسم رى: الحصايف القصرية من ١٠٣٠٠٠ لقدان	ضرورة البدء أولا في أعمال زيادة تصرف التبر الصبى حتى يتسنى التوسع الزراعى في الأرض البود في الريحة البحرى على أن كرج هذه الأعمال في السنة التالية .	١٥٠٠٠ ٣٠٠٠	من أراض ... وصلة أبو الأخضر مع مينا القصب من أراض ...
	١٠٠٠٠	مشروعات الترع المصفاة في مصرف السرد		—	تفتش رى القسم الثالث: مشروع مصايف القصرية لصرف ١٤٥٠٠٠ فدان بالخطبات على مصرف شربت مصايف ثمرة ١٠٠٩ و ١١
	٣٠٠٠٠	مشروع مصرف القصرية للشرق		—	تعدى الترع الحالية ... توسيع الترع الرئيسية ... مشروع ترعة ميت زيد لرى بحر ١٠٠٠٠٠ فدان الآف ٢٧٥٠٠٠ فدان في المستقبل .
	—	تعديل فروع ترعة موصودة ...		٣٠٠٠٠	
	٢٠٠٠٠	تكاليف أعمال ...		٣٠٠٠٠	
	٢٠٠٠٠	من أراض ...		٥٠٠٠٠	
	٤٠٠٠٠	توسيع فرع رئيسية:		١٩١٠٠٠	
	٢٠٠٠٠	تكاليف أعمال ...			
	٣٠٠٠٠	من أراض ...			
	٥٠٠٠٠				
	٤٧١٠٠٠				

(تابع) ملحق رقم ١ - ثانياً - تعديل الأعمال الموضحة بد :

اسم العمل	ما يدرج	السابق درجته	الوفر	الزيادة	المجموع
بج ٥٧ - تنفيذ رى القسم الثاني :	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته
مشروع مصارف القرية لعرض ١٤٥٠٠ فدان بالطلب على مصرف شربت ومصارف ١٠ و ٩ و ١١ و ١٢	٢٠٠٠	٩٠٠٠	٤٠٠٠	—	٤٧١٠٠٠
المصرف الرئيسى وفروعه	١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	٢٠٠٠
انشاء ثلاث محطات للطلب	١٠٠٠	—	—	—	٢٠٠٠
تنفيذ رى القسم الثالث :	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته
طلبات المظف	١٠٠٠	٤١٠٠	٣١٠٠	—	٣١٠٠
تنفيذ رى قسم زقى :	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته
المصارف الرئيسة والقرية	٥٠٠٠	٥٠٠٠	—	—	٥٠٠٠
تكاليف أعمال	٤٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠	—	٤٠٠٠
من اراض	١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	١٠٠٠
انشاء خمس محطات	١٠٠٠	—	—	—	١٠٠٠
بج ٥٨ - مشروع قنطرة شح حامى بالأعمال الهندسية المعلقة ج (١)	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته
بناء القنطرة	١٠٠٠	١٠٣٢٤	٣٢٤	—	١٠٣٢٤
ماهيات	٢٠٠	٣٤٦٨	٤٦٨	—	٣٤٦٨
اجور ومصرفات سائرة	٨٧٠٠	٢٨٦٢٠٨	٢٩٩٢٠٨	—	٢٩٩٢٠٨
أعمال هندسية	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	—	٣٠٠٠٠

الأعمال المعلقة :

ماهيات	٨٠٠	٨٥٦١	٥٦١	١٠٠٠٠
اجور ومصرفات	٩٠٠٠	٦٤٣٩	٤٣٩	١٠٠٠٠
من اراض	١٨٠٠	٣٠٠٠	١٢٠٠	١٠٠٠٠
أعمال هندسية	١٨٠٠	١٠٥٠٠	٨٧٠٠	١٠٠٠٠
٩٣٢٠٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

(١) غوات بين كيم من الوقت وعدم التمكن من الصرف بأكثر من ذلك في المدة المالية من السنة .

(١٦) ملحق رقم ١ ثالثاً - إضافة الأعمال الآتى بيانها :

اسم العمل	التقدير	الامداد المطلوب	جهة الامداد المطلوب	السبب في الاضافة
تنشيد رى القنوم : مشروع صرف القوق	١٢٠٠٠	٢٠٠٠	جنه مصرى	لايجاد طرق الصرف لمخلفه يبلغ زمامها نحو ٣٠٠٠ هكتار كائنه بالبحه الغربيه القبلية لمدرية القنوم وهي طاقية من وسائل الصرف في الوقت الحالى بالقسم لاصطلاحها الكثير من كل ما يجاورها حتى صارت حالتها الزراعية سيئة للغاية وأخذت في الانحلال (ينظر ملحق رقم ٢) .
تنشيد رى دم ثالث : توصيل المياه لادكر	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	جنه مصرى	بلدة اذكر الواقعة بـ النيل والبحر الأبيض المتوسط محرومة بالكافة من المياه العذبة ولما عن ان سكانها يريدون المشرب اقاموا - فالمطلوب هو توصيل المياه اليها من قرية فؤارة بواسطة خطبة ترويض في حفرة طينيات البصيل وتكون وتليتها رفع المياه من قرية وشعلها في مواسير حتى تصل الى تزان ينشأ في بلدة وتوزع من المياه على السكان . وهذا المشروع يشابه من كل الناحية المشروع الذى ثالث به مصلحة الري لتوصيل المياه العذبة لقرية البرج الواقعة أمام رأس البر .
تنشيد رى قسم لاقى	١٨٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	جنه مصرى	ان توصيل المياه الآن لثبابة البحر الصغير في طاية من القصورة نظرا لرى المياض من البحر الضخم على جانبها . فذلك كانت مصلحة الري بإنشاء ثلاث قنارات على البحر وهي قنطرة كركس وقنطرة ميت حاسم وقنطرة الجبلية والمطلوب الآن عمل بنائيات تأخذ أمام هذه القناطر لرفع المياه الى الأرض المنخفضة الآن مباشرة من البحر حتى يتم توصيل المياه لثبابة وتحسين أحصان توزيعها وهذا المشروع ليس بجديد بمنى ولكنه اذا تم هو نفس المشروع الذى اقترح تأجيله في القسم الاول وهو مشروعات القنوع المتداخلة في مصرف السرور والغرض من ذلك ليس في الحقيقة الا زيادة الايراد في القنوع .
		٦٥٠٠٠		

ومطلة على ما تقدم فقد ورد في الميزانية بأجل مائة ٢٨٦ ملاحظة من مشروع تحويل الأراضي المنخفضة في الوجه القبلى مؤداه انه لا يجوز الارتباط بهذا المشروع إلا بعد مجتمعه والمراعاة
 حرة الجهة المالية إلا أن الجهة المالية البريطانية قد امتنعت من هذا المشروع وقررت لها حسب المذكرة المرفقة (ملحق رقم ٢) لقي هذا بما المشروع وقد اقتضت الجهة بأوقافه العمل وماددت عليه .
 فذلك يؤهل حذف الملاحظة السابق بيانها من مشروع الميزانية .

ملحق رقم ٢

مذكرة الحياض المنعزلة

الحياض المنعزلة في الريف القليل هي المينة فيما بعد :

لرى صيفى مستديم المياض المذكورة في البنود ١ و ٢ و ٣ ولقصدار
٤٠٠٠ فدان من البند ٥ وبمجموع المساحة هي ٤٨٩٠٠ فدان .

أما حياض جريا فيمكن ضمان دينا النيل بعد إقامة قناطر جميع حادى
وأثناء ترعة القاروقية في الشرق والتي تمر في جبل الأحايرو بنفق .

أما حياض المنيا فهي مبعثرة ولا يمكن إقامة طلبات حكومية لها إنما
المنظور الترخيص للأعمال بإقامة طلبات خاصة عند مائتوا فرامياه الصيفية .

وبجمع أراض حياض بن سويف تروى صيفيا الآن بواسطة طلبات
خاصة .

المهيرة أو المزو	عدد الحياض أو المناطق	المساحة بالفدان
(١) مركز القدر	٥	٦٥٠٠
(٢) » أسوان	٦	١٢٤٠٠
(٣) » أدفو	٢	٢٦٠٠٠
(٤) » جرجا	٢	٦٤٠٠٠
(٥) » أسوط	٥	٩٢٠٠٠
(٦) » المنيا	—	١٩٠٠٠
(٧) » بن سويف	—	١٤٠٠٠

ويقضى مشروع الوزارة بإقامة طلبات لرى الشوى الآن الذى يبدأ
في الفيضان وينتهي في آخر شهر فبراير من السنة التالية على أن تحول مستقبلا

ملحق رقم ٣

مشروع الفرق

هذه المسألة قد شغلت أئكمهم من البداية فقد أعطيت التعلبات
في سنة ١٩٠١ بدرس مشروع نفق يمتدق المضطربة التي تفصل الفرق من
وادي الريان بما أنه قد بدئ في دوس مشروع الصرف سنة ١٩٠٩ وكان هذا
المشروع يرى إلى إنشاء مصرف يمتدق الصحراء والأراضي الزراعية إلى أن
يصل إلى وادي القزلة على أن تركب الطلبات في أخفض نقطة في الفرق
لرفع المياه إلى المصرف، وتدار هذه الطلبات بالكهرباء التي يمكن توليدها من
محطات المياه في الفيوم .

وباتمام مشروع الفرق منقطع به ما مساحته ٣٨٠٠٠ فدان تقريبا منها
خمس عشرة ألف فدان تملكها الحكومة .

هنا مع العلم أن الأراضي التي تروى من هذا القدر هي ١٦٠٠٠ فدان
قط . وهذه أيضا عرضة لتلف التدرج بسبب صرف المياه منها .

إن مشروع الصرف في منطقة الفرق هو من المشروعات التي توجه وزارة
الأشغال إليه عناية خاصة حيث أن كل محاولة لرى الأراضي البالية منهاها
إتلاف الأراضي المنخفضة الواقعة في منطقة الفرق مع أنها أجود تربة من
العالية، ولذلك لم تنقطع الشكوى من أصحاب الأراضي سواء كانت أراضيهم
عالية أو منخفضة وبالأخص من ملاك الأراضي المنخفضة إذ أن أراضيهم
معرضة دائما لتلف بسبب صرف المياه فيها .

ويرجع سبب تلف إلى كمية المياه الزائدة بدون أن عبر وسائل الصرف
اللازمة لها ، ولا شك فإن وصول هذه الكمية من المياه إلى الفيوم بسبب إنشاء
نتران أسوان وقناطر أسوط قد كانت له نتائج حسنة في جميع أنحاء الفيوم
ما عدا منطقة الفرق .

وليس حرمان منطقة الفرق من وسائل الصرف يرجع إلى إهمال في هذه
المسألة الحيوية من جهة من كلفوا بحمل التبدلات في منطقة الفيوم إذ أن

ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧

(١٢) قسم ١٠ - وزارة الأشغال العمومية . (١٣) فرع ٣ - إدارة عموم المباني

سنة ١٩٢٥	سنة ١٩٢٦
١٣٣٥٠	١٣٣١٥
٢٠٠٠	٩١٤٢٧
—	٧٤٦٥٠
٣١	—
١٨٠٥١	—
١٨٤٥٠١	٢٩٨٢٢٧

[illegible]

* يمكن تعيين مستخدمين للأعمال الجديدة بما لا يزيد عن ٣ بالمائة من المعروف فضلا عن تلك الأعمال و يبقى ضمن ماياتهم على حد ٤٣ ولا يجوز تجاوز النسبة المشار إليها إلا بتخصيص خاص من وزارة المالية .

قسم ١٠ - وزارة الأشغال العمومية . (٣) فرع ٣ - إدارة عموم المباني

[illegible]

ملحق رقم ٥

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع القانون الخاص بالاحتياجات اللازمة لمقاومة انتشار حي الملايا :

- | | | | | | |
|----|-----------------------------------|----|-----------------------------------|----|-----------------------------------|
| ١ | حضرة الشيخ إبراهيم بسبوي الخطيب . | ٢١ | حضرة الشيخ حسن عبد القادر . | ٤١ | سعادة محمد صفوت باشا . |
| ٢ | » إبراهيم حلم مهنا أفندي . | ٢٢ | دولة حسين رشدي باشا . | ٤٢ | حضرة الشيخ محمد عن العرب بك . |
| ٣ | » إبراهيم سيد أحمد بك . | ٢٣ | حضرة الشيخ طه حسين . | ٤٣ | » محمد طوى الجزار بك . |
| ٤ | » الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار . | ٢٤ | » عبد الله سليمان أباطه بك . | ٤٤ | » السيد محمد علي البيلوي . |
| ٥ | » إبراهيم فرج أبو الجدايل بك . | ٢٥ | » الشيخ عزب البشي . | ٤٥ | » محمد عوض جبريل أفندي . |
| ٦ | » الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله . | ٢٦ | » عزيز مريم أفندي . | ٤٦ | » محمد لطفي طمناوى طمناوى أفندي . |
| ٧ | » أحمد أبو سيف راضي أفندي . | ٢٧ | » عفيفي حسين البربرى أفندي . | ٤٧ | » محمد محمود بك . |
| ٨ | » معالي أحمد حلمي باشا . | ٢٨ | » عقل محمد بك . | ٤٨ | » الدكتور محمد هاشم أفندي . |
| ٩ | » حضرة أحمد حميد أبو سميت بك . | ٢٩ | » الشيخ علي رمضان الطوبجي . | ٤٩ | » محمود أبو النصر بك . |
| ١٠ | » أحمد عبده بك . | ٣٠ | » علي سليمان . | ٥٠ | » محمود بسبوي أفندي . |
| ١١ | » سعادة أحمد علي باشا . | ٣١ | » علي عبد الرازق بك . | ٥١ | » سعادة محمود شكرى باشا . |
| ١٢ | » حضرة أحمد مصطفى بك . | ٣٢ | » سعادة اللواء علي فهمي باشا . | ٥٢ | » حضرة محمود علي مهنا بك . |
| ١٣ | » الشيخ أحمد نصر . | ٣٣ | » حضرة الشيخ علي محمد مروان . | ٥٣ | » سعادة اللواء محمود فؤاد باشا . |
| ١٤ | » السيد عبد الرحمن بك . | ٣٤ | » عوض مريان المهدي بك . | ٥٤ | » حضرة حسنى وزير بك . |
| ١٥ | » السيد فوده بك . | ٣٥ | » فهمي حنا ويصا بك . | ٥٥ | » مصطفى الاهواى بك . |
| ١٦ | » الفرید شماس أفندي . | ٣٦ | » الشيخ متولى عمر حجازى . | ٥٦ | » مصطفى رشيد بك . |
| ١٧ | » سعادة أمين ساي باشا . | ٣٦ | » محمد أحمد الشريف بك . | ٥٧ | » سعادة ميشيل أيوب باشا . |
| ١٨ | » حضرة حافظ السيد بك . | ٣٨ | » سعادة محمد الحفنى الطرزي باشا . | ٥٨ | » حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل . |
| ١٩ | » حافظ مابدين بك . | ٣٩ | » سعادة محمد البباني باشا . | ٥٩ | » دولة يوسف وبه باشا . |
| ٢٠ | » حسن رشوان حمادى بك . | ٤٠ | » معالي محمد شفيق باشا . | ٦٠ | » حضرة شاهين الجندى أفندي . |



مضبطة الجلسة الثلاثين

المعتمدة علناً في يوم الأربعاء ١٧ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٦

معالى محمد شفيق باشا — حصل خطأ ما أدى في الصفحة الثانية من محضر الجلسة حيث ذكر أن المجلس اعتمد مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه لتوصيل المياه (لادق) والصواب لادكو ، فأرجو تصحيح ذلك .
صلى المجلس على محضر الجلسة الماضية .

نقل السؤال الموجه الى حضرة صاحب المالى وزير الأوقاف من حضرة محمد طوى الجزاز بك من مسجد شين الكوم وهذا نصه :

في شين الكوم مسجد حميدى خليل وأولاد عرفة محمد تدم ، وأغلقت أبوابه من أزمان ، ورحم الناس من الصلاة فيه ، مع أنه واقع في الجهة القبيلة من البلد ، وهي أهل جهاتها السكان ، وهذا المسجد هو الوحيد في تلك الجهة الذي يقيم فيه الناس شعائهم التي فرضها الله عليهم ، وهو تابع لوزارة الأوقاف وتطول أماله اضطر الحال إلى تجميعه من أموالهم ما استطاعوا ، ولكنهم عجزوا عن اتمام بمد التى صرفوه عليه ، واملدانه ليكون صالحا للصلاة لا يكلف الوزارة كثيرا من الأموال .

فهل لمالى وزير الأوقاف يتفضل على الأحال فيدرج في الميزانية مبلغا يقوم بإتمام هذا المسجد وقسمه للشعائر المفروضة فيشكر الناس له فضله ، ويحفظون له يده في الخير وإصلاح حال الدين وساجده .

حضرة صاحب المالى محمد نجيب الغزالى باشا (وزير الأوقاف) — سيدرج المبلغ اللازم لذلك في مشروع ميزانية السنة المقبلة .

حضرة محمد طوى الجزاز بك — أشكر معالى الوزير بكل الشكر على هذه الإجابة وأرجو ألا يتأخر إصلاح المسجد منعا لتعطيل الشعائر الدينية فينال الأجر من الله والشكر من الناس .

'انصرف معالى وزير الأوقاف .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة محمود على مهنا بك بالناء ساحل الخلال برشيد وهذا نصه :

حيث أنه بتاريخ ١٨ يولي سنة ١٩٢٦ تم تقديم اقتراح من حضرة عضو المجلس عبد الفتاح اللوزى بك بطلب إلغاء سواحل الغلال .

فتطلب أن يضم السواحل المطلوب إلغاءها ساحل رشيد لأن حالته هي حالة السواحل الأخرى المذكورة بإقتراحه .

قرر المجلس إحالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة المباشرة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عدا كل من حضرات أصحاب الدولة والمالى والسعادة والعزة : استاميل سرى باشا ، أحمد زيور باشا ، أحمد فواف باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، محمد خصى يكن بك ، محمد عبد اللطيف افندى ، عبد الرحمن صبرى باشا ، محمد أفلاطون باشا ، صليب قلودوروس باشا ، عبد العظيم المصرى بك ، سعيد فهمى الزبى بك ، محمد محمود خليل بك ، السيد حسين القصبي ، الألبا لوكلان ، الفريق موسى فؤاد باشا ، وأغب عليه بك ، محمود محمد حسن الشنتوبى باشا ، أحمد تيجور باشا ، أحمد الشريعى باشا (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرات حسن رشوان هادى بك ويوسف بشوتوك (معتذران من جلسة اليوم) .

وحضرات : عثمان محمد بك ، محمد طلعت حرب بك ، الدكتور سوريال جريس سوريال افندى ، حسين عبد الفتار بك ، حسن أحمد اللبديى بك ، محمد زكى عبد الرزاق بك ، محمود الأخرى باشا (معتذرون عن جلسات هذا الأسبوع) .

وغاب كل من حضرات : أحمد فؤاد عزت باشا ، بولس حنا باشا ، يحيى إبراهيم باشا ، محمد إبراهيم والى بك ، إبراهيم نور الدين بك ، فهمى حنا ويصا بك .

وحضر في مقاعد الوزراء حضرات صاحبي المالى محمد نجيب الغزالى باشا ووزير الأوقاف وعثمان عزم بك ووزير الأشغال .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجاى افندى ، حل عبد الرزاق بك ، محمد أحمد الشريف بك ، الشيخ محمد عز العرب بك ، حبيب المصرى بك سكرتير عام .
أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

أبلغ المجلس طلب نيافة الألبا لوكلان امتداد إجازته لمدة ثلاثة أسابيع من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ لمرضه .

وكذلك طلب مساعدة اللواء محمود فؤاد باشا إجازته شهر من أول شهر رجب سنة ١٩٢٦ لأسباب عائلية هامة توافقون على التصريح بهذه الإجازات ؟ وافق المجلس على الإجازات المطلوبة .

دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة الماضية ؟

فلو أن هناك إجراءات كاملة كاللشر في الجوازات اليومية . ولو أن صاحب الألبان أعلن يوم البيع وباتجاهه ما لحقه هذا التنبؤ الفاحش .

ولم ينقطع كل يوم في الواقع التي تكفي الحكومة للشرفاء اعلانات بتقدير أمان بحسب ما يمكن أن يقبلها النقل .

في العدد نمرة ٧٧ من الواقع المصرية الصادر بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ اعلانات كثيرة تقتطف منها على سبيل المثال ما يأتي :

(١) إعلان عن بيع عشرين فداناً ملك الخواجات انصحاق فرنشي وشريكه بتأحية التجول بحيرة نظير الأموال بسعر الفدان ٦٠٠ مليم .

(٢) وعشرين فداناً بالتأحية المذكورة ملك عبد الله السمصار بسعر الفدان الواحد ٢٠٠ مليم .

(٣) ٧٧ فداناً و٢١ قيراطاً و٢٠ مهما بتأحية الأفعين بحيرة ملك الانواعه جودوي لطف الله سريق بسعر الفدان الواحد ١٠٠ مليم .

وفي العدد نمرة ٧٨ الصادر بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ اعلانات بحسب منها بالصيغة نمرة ٢٠ :

(١) عن ستين فداناً ملك أنور باسيل افندي بتأحية سندويون غربية بسعر الفدان الواحد ٢٠٠ مليم .

(٢) وعشرين فداناً أخرى بالتأحية المذكورة ملك كامل حنين افندي بسعر الفدان ٢٠٠ مليم وبالعدد نمرة ٧٩ الصادر بتاريخ ١٩ أغسطس اعلانات متعددة منها بالصيغة نمرة ١٨ :

(١) إعلان بيع ١٠٢ فدان و١٧ قيراطاً و٨ أسهم ملك الست عيلة فريج بتأحية قصاصين السباخ بسعر الفدان ٩٠٠ مليم وغير ذلك كثير .

هذه أمثلة نوردتها لتبين أن تقدير أمان المقاربات المتروكة وبينها بطريقة الاجراءات المتبعة الآن فيه بين وبين وأضرار كبيرة يجب دفعها عن كامل المولدين .

ولو راجعنا الاجراءات التي تتخذ في حالات نزاع الملكية بالحاكم الأهلية والمختصة لوجدنا اتباعها أكثر تحقيقاً للعدل .

هذا ما حدا بنا الى تقديم اقتراح للفرع المجلس رجاء النظر فيه واتخاذ قرار المجلس احالة الاقتراح على لجنة الاقتراحات .

دولة الرئيس - قدم طعن من الشيخ عباس طه الحاي الشرعي وأحد علماء الأزهر ضد حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسين وإلى لأنه لم يكن من هيئة كبار العلماء وقت تعيينه عضواً لمجلس الشيوخ وإن كان أصبح الآن من هيئة كبار العلماء لأن ذلك لم يمت له الا بعد تعيينه في مجلس الشيوخ بأكثر من سنة . وأرى أن لا عمل الآن للنظر في هذا الطعن بعد أن أصبح فضيلة الشيخ حسين وإلى من هيئة كبار العلماء .

حضرة الشيخ بس محمود باجيليل - أرى احالة هذا الطعن على لجنة الطعون .

ثم عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة عقل محمد بك بتعديل اجراءات نزاع ملكية ألبان المولدين عند التأخير في دفع الأموال الأميرية وهذا نصه :

اعتادت وزارة المالية عند تأخير أحد الملاك عن دفع الأموال الأميرية أن تحجز أحياناً على ألبانهم وتزدهر بالجزء وبعد ذلك تنفرد بالتأجير اجراءات البيع لا يملأها المولّد فتعتمد يوماً للبيع وتعلن عنه في الواقع المصرية ويتم البيع ونسلم الألبان للشترى دون أن يملأ المولّد بشئ من ذلك .

وبما أن اتخاذ هذه الاجراءات بالصفة المذكورة كثير الضرر بمصلحة المولدين حيث انه موهوب للمصاريف يتمين الألبان المتروكة فكثير ما يستغل بعضهم ذلك ويحتجبوا بين جنس ويتفقون مع بعض الأهالي على شترائها أو يشترونها ثم لا ينسبهم بذلك التبن البض على غير طم من المالك .

أرى أن سبب هذا الضرر يرجع لعدم اخذة أمر البيع والشرعته في الجوازات السياره كما هو الحال في اجراءات المالك الأهلية والمختصة عند نزاع الملكية . لأن الشرع في الواقع المصرية وحدها غير كاف مطلقاً إذ أن التبن يقرأونها في كل مركز لا يتجاوزون عدد الأصابع وقد لا يقرأونها الا لشأن خاص بهم فلا يشترون مثل هذه الاعلانات .

فلهذا :

والأسباب الهامة المفصلة بالذكر الملتصقة بهذا اقتراح أن يوافق المجلس المحترم على أن يطلب من وزارة المالية اتخاذ اجراءات كالتالي في حالة نزاع ملكية ألبان المولدين أن تقدر أنشراحان البيع على الأقل في جريدتين يريتين مع إعلان صاحب الألبان رسمياً ولصنع اعلانات البيع في أماكن ظاهرة من البلد التابعة لها الألبان . وكذلك عند اتمام البيع يملأ المولّد ليستعمل حقه في دفع قيمة التبن والمصاريف ليستأجر ألبانها إن أراد في الميعاد القانوني .

وبهذا نرفع ضرراً لاحقاً بفرق من الملاك من اجراءات ناقصة كالتيمة الآن .

مذكرة

ملحقة بالاقتراح المقدم من عقل محمد بك عضو مجلس الشيوخ عن كفر الشيخ بطلب تعديل اجراءات نزاع ملكية ألبان المولدين

أن الطريقة التي تتبعها المحكمة في الجزاء على ألبان من يتأخر عن دفع الأموال الأميرية يرجع هذه الألبان بحيث لا يكاد يعلم بها أحد لطريقة مضرة ضرراً كبيراً بهذا الفرع من البلاد .

فإن أحد الملاك بتأحية تيديه مركز كفر الشيخ (غربية) بتأخيره عن الأموال الأميرية نحو عشرين جنيهاً . وكان في ذلك الوقت موطناً بالقيوم لحجز على ثلاثة أقدنة من ألبانهم وتم بيعها دون أن يعلم . وقد تمت صفقة البيع لمصارف البلد ذاته وهو الذي قدر ثمناً للفدان ثمانية جنيهاً تم بها البيع في حين أن الفدان لا يساوي بإجماره سوى أقل من ثمانية جنيهاً ، والمالك المذكور لم يعلم إلا هذا الأسبوع حين جله رجال الادارة ليسلموا الألبان لشترى وقد سلموها اليه فعلا بالقوة .

٣١٤٤ جنيا سالف الذكر والذي اتخذي الحال زيادته بسبب اعداد عطفي طلبات البوسيلي وبني صالح . وما ذلك الا لحصول نقص في المرتبات المقررة بالشروع للوظائف الدائمة والمؤقتة بما كان مقررا لما في ميزانية السنة الماضية .

٤٤ - أما فيما يخص باضدادات الباب الثاني (مصاريف عمومية) فبري أن بها زيادة قدرها ٨٢٩٧ جنيا عما كان مقدرا في السنة الماضية وسببا الزيادة التي تفررت في بند ٧ (المخازن) وقدرها ٢٦٢٦٦ جنيا (اذ كان المقدر لهذا البند في سنة ١٩٢٥ مبلغ ٣١٤٤٧ جنيا ففرع في هذه السنة الى ٥٨١٦٨ جنيا) لتغطية أثمان الاستاق اللامنة للقيام بالأعمال التي تكلف بها مصلحة الورش الاميرية لمختلف المصالح ومنظم ما هو وارد تحت هذا البند يتحصل من تلك المصالح وقد بلغ ما صرف في السنة الماضية في هذا البند ٥٤٢٠٩ جنيات وهو يتجاوز ما كان مقررا بميزانية السنة المذكورة وقد أصدر مجلس الوزراء قرارا بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بالترخيص لهذا الفرع بهذا التجاوز .

وترى هذه اللجنة اقرار الزيادة الموجودة في هذا الباب لانها لازمة للقيام بالأعمال التي تكلف بها الورش الاميرية من مختلف المصالح نظير احتساب قيمتها عليها .

٤٥ - أما فيما يخص بالاضدادات المطلوبة للباب الثالث فتري هذه اللجنة استبعاد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه المخصص لشراء رفاص واحتساب ما عدا ذلك منها .

٤٦ - وقد كانت لجنة المالية بمجلس النواب رأيت في تقريرها أن يقتصر اختصاص هذا القسم على الأعمال الفنية وأعمال الرقابة على الاجهيزات الميكانيكية وألا يقوم بما يقوم به الآمن أعمال صناعية كثيرة سواء لوزارة الأشغال أو لمصالح أخرى وألا يكون لهذا القسم صيغة صناعية وقصر أعماله بقدر الامكان على أعمال الرقابة الفنية فقط واقترحت اجراء تخفيض في اضمادات البندين ٧ و١٢ يبلغ مجموعه ٤٣٤٥٠ جنيا وهو ما يقابل ما تقوم به الورشة الاميرية من الأعمال للمصالح الأخرى . ولكن ممالي وزير الأشغال عارض في ذلك وقدم اليها مذكرة في هذا الموضوع طلب فيها ابقاء الاضدادات المخصصة لهذا الفرع على حالها وعدم استبعاد البالغ التي رأيت تلك اللجنة استبعادها وبالنظر لوجاعة البيانات المدونة بتلك المذكرة ونظرا للجزع الذي تولى عمال القسم الميكانيكي من فكرة التوفير رأيت تلك اللجنة المدول عن رأيها وطلبت من المجلس اقرار الاضدادات المطلوبة لهذا الفرع بدستبعاد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه الوارد ضمن اضمادات الباب الثالث والمخصص لشراء رفاص .

دولة الرئيس - لا نقاشة من حالته على لجنة الطعون لأن وجه الطعن قد زال باعتراف الطاعن .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - تقضي اللجنة بالسلبية ماحالة الطعون على اللجنة لفحصها بصرف النظر عن كونها وجيبة أو غير وجيبة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى أن لا ضرر من إحالة الطعن على لجنة الطعون وهذا أوفق .

دولة الرئيس - لو تقدم المجلس طعن يأتي لم أكن رئيس وزارة ولا من الوزراء السابقين فهل في هذه الحالة يحال الطعن على لجنة الطعون ؟

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - هذا قياس مع الفارق اذ أن أمر دولة الباشا معروف لا يختلف فيه اثنان .

قرر المجلس إحالة هذا الطعن على لجنة الطعون .

انتقل المجلس الى النظر في تقرير لجنة المالية عن مصروفات وزارة الأشغال (القسم الثاني - مصروفات قسم ١٠ - وزارة الأشغال عن الميزانية العامة للسنة ١٩٢٦-١٩٢٧) .

على من تقرير اللجنة الفقرات ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ وهذا نصها :

(رابعا) فرع ٤ - القسم الميكانيكي

٢ - قد تقدم لمصروفات هذا الفرع في المشرع مبلغ ٤٧١,٢٣٥ ج.م بدلا من ١٩١,٩١٧ ج.م الذي كان مقداره في ميزانية السنة الماضية فتكون هناك زيادة قدرها ٢٧٩,٣١٨ ج.م .

وقد أوردت وزارة المالية في المذكرة الإيضاحية أن أسباب هذه الزيادة تيسر :

أولا - أن درج الاعتمادات اللازمة لإدارة عطفي طلبات البوسيلي وبني صالح التي انتهت الوزارة أوكلت من اعدادها وهي تبلغ ١٤٤,٣٠٠ ج.م في الباب الأول لانضمام خمس وظائف في السلك الدائم ١٣٠ وظيفة في سلك الخدمة السائرة ولا يجوز العمل باليومية ٣٣٠,٣٠٠ ج.م في الباب الثاني للوجود في ذلك من المصاريف العمومية .

وثانيا - أن درج مبلغ ٤٩,٤٥٥ ج.م في الباب الثالث (أعمال جديدة) منه ٦٩,٠٠٠ ج.م لمواصلة الأعمال الخاصة باستبدال ماكينات طلبات المكس بماكينات ذات الاستراق الباطل واستبدال الطلبات نفسها بطلبات من طراز جديد وبمبلغ ٢٠٠ ج.م لشراء رفاص لتوزيع الوقود بدلا من أحد الوايووات الحالية الذي أصبح غير صالح للعمل ١٤٥٥ ج.م لاستكمال العند والآلات اللازمة للورش

٤٣ - ومن الأخلع على الاضدادات الواردة في الباب ١ (معميات وأجر ومربيات) يرى أن المقرر لهذا الفرع هذا العام يقتض عما كان مقررا له في العام الماضي بمبلغ ٢٠٥٨ جنيا بالرفع من زيادة مبلغ

وليس لهذه اللجنة ملاحظة ما على اعتمادات هذا الفرع الذي أقرها مجلس النواب وتطلب الموافقة على المبالغ المينة بالشروع وهي :

باب ١	٤٠٣٢
٢	٣٧٦
٣	٢٠٠

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتماده للباب الأول ؟

أصوات : توافقي .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتماده للباب الثاني ؟

أصوات : توافقي .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتماده للباب الثالث ؟

أصوات : توافقي .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتمادات الواردة بالأرباب الثلاثة للمينة بهذه الفقرة .

سعادة محمد صفوت باشا - أريد أن أعرف وظيفة القسم الكهربائي لأنه ليس أساساً تفصيل بلذا على ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يشتمل هذا القسم في الأعمال الكهربائية الخاصة بالحكومة وفي كل ما يتعلق بالأعمال الكهربائية كادخال النور في مصالح الحكومة ومباشرة كل المفاصل الكهربائية وكذلك فيما يختص بالآلات الكهربائية وإذا ذكر أنه لما ركبت الآلات الخاصة بالنور في سراى المتقنة كان العمل جارياً تحت إشراف هذا القسم كما أنه هو الذى وضع المقاييس اللازمة .

سعادة محمد صفوت باشا - أذن وظيفة القسم قاصرة على ادخال النور في مصالح الحكومة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - له الاشراف على تركيب جهايزات الكهرباء ولا تركيب الآلات .

معالي حثان عزم بك (وزير الأشغال) - وعليه مراقبة الامتيازات الخاصة بالكهرباء التي تقبل لشركات فهو المكلف بملاحظة عدم منحها عن شروط الامتياز .

سعادة محمد صفوت باشا - يوجد في وزارة الداخلية قسم البلديات قسم خاص بالكهرباء واختصاصه الاشراف على أعمال النور وفي بعض المدن وأبواب كهربائية فهل العمل واحد ؟

معالي حثان عزم بك (وزير الأشغال) - لكل من القسمين عمل خاص فالقسم الكهربائي بوزارة الداخلية من اختصاصه أعمال الكهرباء المتعلقة بالبلديات فقط . أما عمل قسم وزارة الأشغال فخاص بمراقبة شركات النور التي لها امتياز من الحكومة فوق مباشرته أعمال النور في مباني الحكومة جميعها .

وبعد سماع مجلس النواب ما تضمنته المذكرة المترو عنها آنفاً وللمقرر بتهاية هذا التقرير صورة منها ملحق رقم ٥ (راجع ملحق رقم ١ لهذه المضبطة) وافق مجلس النواب على هذه الاعتمادات للمينة بمشروع الميزانية لهذا الفرع على حافاً واعتمادها على مبلغ ٢٠٠٠ جنيه المتعلق ذكره والخصص لشراء الرافس .

وهذه اللجنة توافق على ما تقدم وتكون الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع هي كالآتي :

باب ١	١٠٠٤٩٠
باب ٢	٨٥٥٣٦
باب ٣	٤٧٤٥٥

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتماده للباب الأول ؟

أصوات : توافقي .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتماده للباب الثاني ؟

أصوات : توافقي .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتماده للباب الثالث ؟

أصوات : توافقي .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتمادات الواردة في الأرباب الثلاثة .

حضره حافظ عابدين بك - لى كلمة أود ابدلها بمخصوص الضرائب المفروضة على الآلات البخارية سواء منها ما يدور بالنعم أو بالزيت وذلك لأن الضريبة ليست موضوعة على نسبة طاقة أو أساس مغلول . فان المالكية التي قوتها من ١ الى ٢٠ حصاناً تحصل عنها ضريبة متساوية لما يحصل عن المالكية التي تبلغ قوتها من ٥٠ الى ١٠٠ حصاناً فأكبر وهذا في الواقع لا يتفق مع المبدأ الذي يجب أن يكون أساساً لتوزيع الضرائب . ولذلك أطلب من معالي وزير الأشغال أن ينظر في هذه المسألة نظراً لمعادلة حتى يكون مقدار الضريبة متناسبا مع قوة كل ماكينة .

معالي حثان عزم بك (وزير الأشغال) - هذا يستدعي تغيير التشريع الحالي والوزارة مستعدة لدراسة هذه المسألة .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

خلاصة - فرع ٥ - القسم الكهربائي

٤٧ - قدر الحروفات هذا الفرع بالشروع مبلغ ٤٦٠٨ جنيهات وكان يقابلها في السنة الماضية مبلغ ٤٩٤٩ جنيهات فيكون هناك تخفيض قدره ٣٤١ جنيه شمل أبوابه الثلاثة .

سعادة محمد صفوت باشا - هل سئل معالي الوزير أنه كان هناك مشروع لنعم قسم الكهرباء بوزارة الداخلية والأشغال لبعضها ؟

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - هذه مسألة أخرى ولا ينبغي عليّ أن أدعي عمال الديانة أعمالاً كالتيه .

حضرة محمد طوى الحجاز بك - أريد أن أعرف الجهة المختصة بمراقبة النور في مجلس الشيوخ ؟

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - المختص بذلك هو القسم الكهربائي بوزارة الأشغال .

حضرة محمد طوى الحجاز بك - أذن ألفت نظر معاليك إلى أن النور ينطفئ أحياناً بمجلس الشيوخ فأرجو عمل الاحتياط لذلك من أجل أعمال المجلس الذي يشغل ليلاً .

فل من تقرير اللجنة ما يأتي :

سلامة - فرع ٦ - مصلحة التنظيم

٤٨ - تمدر في المشروع لمصروفات هذا الفرع مبلغ ٢٩٩٧٢١ جنياً وكان للتقدير له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٨٤٧٨٨٩ جنياً فيكون هناك تخفيض تقدر ٤٧٩٨٨٩ جنياً كله في الأعمال الجديدة إذ تستمر للفترة بين ما تقر في ميزانية السنة المالية وبين ما هو مطلوب اعتماد في المشروع الحالي في الأبواب الثلاثة عما يأتي :

أولاً - زيادة مبلغ ٢٤٩٧ جنياً في باب ١ (مصاريف وأجور وممرات) .

ثانياً - زيادة مبلغ ٢٤٩٨٥ جنياً في باب ٢ (مصاريف صومية) .

ثالثاً - تخفيض مبلغ ٧٥٥٥٠ جنياً في باب ٣ (أعمال جديدة) .

وقد أوردت وزارة المالية بذكرتها الإيضاحية في سبيل بيان أسباب الزيادة في البابين الأول والثاني : أولاً - أن هذه المصلحة تبذل مجهوداً كبيراً في صيانة شوارع الخسنة التي أهملت في مدة الحرب لئلا تسوء حالتها كما أنها توسع في أعمال الصرف بالاسفلت التي هي أكثر نفقة من الصرف بالكلمد ولكنها أكثر متانة منه لاسيما وأن اتساع حركة النقل الميكانيكي مما يستدعي كثرة الإصلاح والترميم المتواصل فيما لو كان الصرف بالكلمد . ثانياً - أن أعمال الكس والرش في المدينة زادت بامتداد نطاق الشوارع كما زادت تكاليف الآلات للسبب نفسه بزيادة عدد المصالح . ثالثاً - أن مبلغ ٢٤٩٧ جنياً الذي زيد في اعتمادات الباب الأول يتناول اتساع ٣١ وظيفة في سلك اللجنة السابقة منها ٢٨ لصيانة المرافق المستجدة و٣ لاتساع نطاق الآلة .

وورد بالمذكرة سابقة الذكر أن أهم الأعمال الجديدة المطلوب لافتتاحها في المشروع مبلغ ٢٥٤٠٠٠ جنياً هي حواصل الأعمال الخاصة بفارص

سعادة محمد صفوت باشا - شركة النور لها امتياز في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد ولكن يوجد بكل من مدينتي الإسكندرية وبورسعيد مجلس يادى وبذلك يكون النور في المدينتين المذكورتين تحت إشراف قسم الكهرباء التابع لوزارة الداخلية وعلى ذلك يصبح عمل قسم الكهرباء بوزارة الأشغال قاصراً على مراقبة النور بمدينة القاهرة .

معالي الوزير - هذا صحيح .

سعادة محمد صفوت باشا - أريد أن أعرف عدد موظفي قسم الكهرباء بوزارة الأشغال .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - عدد الموظفين وارد بالتفصيل في مشروع الميزانية .

حضرة حافظ جابون بك - زيد أن تعرف نوع المراقبة التي لهذا القسم على شركة النور .

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - إذا جاوزت الشركة شروط الامتياز وأهملت بموظفي المشتري فإن القسم هو المختص بالنظر في شكواهم إذ أن له الحق في مراقبة تصرفات الشركة طبقاً لشروط الامتياز .

سعادة محمد صفوت باشا - إذا حصل من شركة المياه ما يدعو لشكوى مشتركيها فلن يشكون ؟

معالي عثمان عزم باشا (وزير الأشغال) - يشكون لمصلحة التنظيم . سعادة محمد صفوت باشا - ولج لا يكون الشأن كذلك مع شركة النور بالقاهرة . وعلى هناك فرق بين الشركة التي تديره مصلحة طناً وبين الشركة التي تدير القاهرة . فلماذا لا تكون شركة القاهرة تحت إشراف مصلحة التنظيم كما أن شركة طناً تحت إشراف البلدية ؟

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - هل يريد حضرة العضو المحترم أن الحكومة إذا أرادت إحداث الكهرباء في مجلس الشيوخ أو وزارة الأشغال مثلاً طلباً في ذلك إلى الشركة . مع أن بعض العمال الكهربائيين يحفظونهم كهرائيين خاصين بها . وبفضلنا من ذلك فإن الحكومة تستعمل الكهرباء في المشروعات الخاصة بالزى . وعلى الأخص بالصرف - ويستعمل هذا القسم في ذلك باعتباره قسماً فنياً .

سعادة محمد صفوت باشا - ولماذا لا توحد الأقسام الكهربائية ؟

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - هذا ما لا يربح فيه . وذلك لتلافى سرياً كل مصلحة ما يصيب نوحها من تعطيل . فلما نطقوا النور في مجلس الشيوخ تدارك القسم الأمر بالمرة .

سعادة محمد شكرى باشا (مقرر اللجنة) - القسم الكهربائي بوزارة الأشغال هو القسم الفني وهو المراقب للأعمال الكهربائية في مصالح الحكومة وتظهر من مشروع الميزانية أن كل البكاليتين في هذا القسم هم سبعة عمال منهم رئيس ومدير أعمال ومساعد مدير أعمال وأربعة مهندسين وأظن أن وجود سبعة أشخاص للإشراف على أعمال الكهرباء بمصالح الحكومة ليس بالكثير .

سواء من الوجهة الصحية بسبب إقبال الشمس والهواء إلى الأحياء المذكورة أو من الوجهة المالية بسبب ارتفاع صنف أملاكهم وثالثاً لما يعود على الحكومة أيضاً من زيادة ما يصح من عوائد الديارات تلك الأحياء بسبب ارتفاع صنفها ورابعاً لما يعود على العاصمة من التصنيع العظيم من وراء تنفيذ هذه المشروعات وعلى الأخص مشروع توسيع الخليج المصري إذ أن هذا الشارع الذي يترق العاصمة من قبل إلى بحري هو من أهم الشرايين فيها وتوسيعه بالقدر المطلوب يفيد كثيراً في حركة المرور التي زادت جداً في هذه الأيام ويمنع كثيراً من الأخطار التي يتعرض لها الآلاف المارون بالشارع الضيقة التي تكتنف حالا الشارع المذكور وتناموا لأن المبلغ المطلوب للمشروع لترع ملكية أراضي لوضع خطوط التنظيم وقدره ١٥٠٠٠ جنيه قد صرف جميعه لأن حركة الانشاء والتعديل في مائى المدينة في ازدياد مطرد ويجب زيادته بإعتاد مبلغ آخر لهذا الغرض .

وقد كانت لجنة المالية بمجلس النواب حين عرضت عليها المذكورة الخاصة بهذه الاعمال قررت : أولاً الموافقة على الاعتماد الإضافي الخاص بنزع ملكية ضواحي التنظيم وقدره ١٥٠٠٠ جنيه وثانياً فيما يختص بباقى المشروعات التي تضمنتها تلك المذكورة رأت مع اعترافها أنها حسنة ومفيدة تأجيل النظر في الاعتمادات الخاصة بها لحين بحث مشروع ميزانية السنة المقبلة لجواز وجود مشروعات أخرى أهم منها ولكن مجلس النواب بعد سماعه بيانات مالي وزير الأشغال بخصوص الاعمال المذكورة واعتماداتها وحصول مناقشة طويلة في هذا الموضوع لم يوافق على رأى اللجنة وقرر الموافقة على رأى ماليه وأمر الاعتمادات التي طلبت لهذه المشروعات وهذه اللجنة نظرا للأسباب التي أبدتها بحالها تفر ذلك .

وبناء على جميع ما تقدم يكون المبلغ المطلوب لامتدادات الباب الثالث لهذا الفرع هو مبلغ ٣٦٧٥٠٠ جنيه وهو يزيد عما كان مقررا له في السنة الماضية بمبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه .

٥٣ - وتأمل هذه اللجنة أن تتمكن وزارة الأشغال بالرغم من مضى جزء كبير من السنة المالية من استعمال الاعتمادات التي تقررت للمشروعات المدرجة في الباب ٣ (أعمال جديدة) بأكملها حتى يمكن البدء في تحقيق الفوائد الجمة التي تنشأ من تنفيذ تلك المشروعات وحتى لا يحصل تعميم ميزانية اللجنة المقبلة بجائز كان يمكن صرفها في بحر هذه السنة .

وبالنظر إلى ما سلف ذكره يسر هذه اللجنة أن تشير إلى الرقي الطرد المتشاهد في أعمال هذه المصلحة إذ قد زادت المسطحات المرصوفة زيادة تذكر في السنوات القليلة الماضية وتضاعف الاهتمام بالأحياء الوطنية ونشطت أعمال نزع الملكية لفتح الصوامع .

الازهر والامير فاروق إلى متحصل تكاليفها من شركة الترموى وفق الاتفاق المتعود معها ومقدر لها ٨٨٠٠٠ جنيه وتوسيع منفذ حي طولون من جهة شارع الطوايط ومقدر له ٤٥٠٠٠ جنيه وتوسيع مفتى شارع تويار بقطعة الدكة ومقدر له ٢٥٠٠٠ جنيه وتصنيع وتوزيع جهارات المياه والأنارة في الجزيرة وحلوان ومقدر لها مبلغ ١٧٥٧٠٠ جنيها وشراء سيارات للتنقل والكس والرش ومقدر لها ٩١٠٠٠ جنيه .

٤٩ - وقد طلبت وزارة المالية بمطابها الرقم ٢٥ بوليه سنة ١٩٢٦ المرسل لرئاسة مجلس النواب ادخال تعديل على اعتمادات الاعمال الجديدة (باب ٣) الواردة بمشروع ميزانية هذه المصلحة باضافة بض أعمال أخرى وقد أمر مجلس الوزراء بذلك مجلسه المتقدمة في ٢٩ بوليه سنة ١٩٢٦ وتبلغ قيمة الاعتمادات المطلوبة للاعمال المطلوب اضافتها (وقدرها ستة أعمال) مبلغ ١١٣٥٠٠ جنيه وقد تبينت هذه الاعمال تفصيلا في الكشف للرقق بنبذة هذا التقرير (ملحق رقم ٩) إذ ذكر في اسم العمل وجميع تكاليفه ومقدار الاعتماد المطلوب له في هذه السنة والسبب الذي يبرر طلب اضافة كل من هذه الاعمال . وثقت اللجنة النظر للاطلاع عليه . وبناء على ذلك يكون مجموع ما طلبه وزارة المالية لامتدادات هذا الباب هو مبلغ ٣٦٧٥٠٠ جنيه ويصبح مجموع الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع مبلغ ١٩٢٢٧١٠ جنيه وهو يزيد عما كان مقررا له في السنة الماضية بمبلغ ٦٥٣٢٧ جنيها .

٥٠ - وعنه اللجنة توافق على الاعتمادات المطلوبة للبابين الأول والثاني إذ أن الزيادة فيها ناتجة عن إنشاء مراحض كثيرة تحتاج لعمال وعن السام نطلق أعمال الكس والرش لاستبدالها في أحياء جديدة لم تكن تتناولها من قبل وعن ازدياد الأعمال في الشوارع فقد كانت مساحته في سنة ١٩٢٥ ٣٠٠٠٠٠ مرسطع فأصبحت ٥٠٠٠٠٠ مرسطع وهو يستدعى عملا كثيراً من غسل وورش وكس وعن زيادة الأتارة بمقدار ٤٢٧ مصباحا .

٥١ - أما فيما يخص الاعمال الجديدة المبينة تفصيلا بالمشروع والمقرر لها مبلغ ٢٥٤٠٠٠ ج. وهي موضوع البود من ١٤ إلى ٢٨ (ص ٣١٢) واليند ٣٥ (ص ٣٢٤) واليند ٤٥ (ص ٣١٦) واليند ٥٦ (ص ٣١٨) فتقر هذه اللجنة أنها كلها أعمال ضرورية وتوافق عليها وحل الاعتمادات المطلوبة لها وقد وافق عليها مجلس النواب .

٥٢ - أما فيما يخص بالاعمال الأخرى التي طلبت وزارة المالية اضافتها أمثرا والمبينة بالمحرق رقم ٢ (راجع ملحق رقم ٢ لهذه المضبطة) والتي صرح بخصوصها مالي وزير الأشغال أن النقص الذي أجراه في المشروعات الهامة المتعلقة بالأحياء الوطنية فله على الأعمال المبينة بالمحرق المذكور هي أهم وأرفع تلك المشروعات ولذا رأى اللجنة بتفويضها - فتقر هذه اللجنة للموافقة عليها أولاً لأسباب الواردة أمام كلمتها بالمحرق سالف الذكر وثانياً لما يعود على أهالي الأحياء الوطنية التي ستم فيها هذه الأعمال من الفوائد والمزايا الهامة

وقد صرح معالي وزير الأشغال أمام مجلس النواب في هذا الصدد ، أن هذه المسألة محل البحث البتة والنتيجة الثابتة من قبل الوزارة وأنها الآن بين يدي قلم القضاء لمرفة ما اذا كان يمكن الاكتفاء بما يقرر من وزير الداخلية لتتبع ترغية الرخص فلما كان ذلك ممكناً صدر القرار والا عرض الأمر على الجمعية العمومية للمحاكم المختلفة في قول اجتماع لما وردنا أن يتم ذلك قبل ابتداء السنة المالية المقبلة ، وزاد معاليه بأن الإيراد الذي ينتظر أن تستفيد الحكومة من هذا البلب قد يصل إلى مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه يخص القاهرة منه نصفه .

معالي محمد شفيق باشا - بمعية الكلام من فرض الضرائب على أصحاب السيارات لأنها تلطف الشوارع أتمت هذه الفرصة لأنكظ نظر معالي وزير الأشغال إلى ما هو حاصل في الشوارع خصوصاً ما رصفت بالإسفلت الذي يكلف الحكومة مبالغ طائلة وذلك لأننا نشاهد أن شركة المياه والنور يجرى ما يتم رصف شارع تبدأ أعمال التخريب فيه وإلى أن ذكر كل سبيل المثال شارع الملكة فزلى فانه بعد أن أُنقِى في رصفه ما أنقِى في العام الماضي زاه الآن مقطوعاً في قطعتين وهكذا الشأن في الشوارع الأخرى ، ولوقى ما تجر به الشركات المشار إليها من أعمال الحفر في الشوارع فلما لا ننسى أعمال عمال نظيفات الحكومة أيضاً والتي فسرنا ذلك بما أفاكت الحكومة تسترد من الشركتين المذكورتين تكاليف الترميم .

دولة الرئيس - الشركات تدفع بالطبع قيمة تكاليف الترميم كما هو حاصل مع شركة المياه .

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال) - وهذا هو الذي أحله .

معالي محمد شفيق باشا - بين التلغ والترميم يضع الوقت وتستعمل حركة المرور والشركات لا تدفع قيمة التكاليف كاملة .

دولة الرئيس - الذي أحله أنها تدفع قيمة هذه التكاليف كاملة .

معالي محمد شفيق باشا - لاحظ أن هذه العملية ستكون طول السنة في الشارع الواحد .

دولة الرئيس - هذا سببه تقدم العمران فإن المباني الجديدة تحتاج إلى المياه والنور والمجاري فيضطر لأعمال الحفر في الشوارع .

معالي محمد شفيق باشا - لم تعمل لياه وأسلاك النور والخطوط ما أخذت أبوة بالمجاري حتى لا يتكرر التخريب والحفر في الشوارع طول السنة ولا زلت أذكر أن الشركات لا تدفع كامل تكاليف الترميم .

معالي محمود شكرى باشا (مقرر الجلسة) - الواقع أن الشركات تدفع تكاليف ترميم الشوارع ولا تخسر أغلبية شيئاً منها بل إلى الذي يحصل يكون دائماً مساوياً لما أنفق .

معالي محمد شفيق باشا - لا أسلم بصحة ذلك وأطلب من معالي الوزير أن يقدم بيانات عما تكلفته الحكومة في ترميم الشوارع وما دفعته الشركات .

وبعد ما تقدم بيانه ترى هذه اللجنة وجوب ذكر ما يأتي :

٥٤ - (أولاً) نلاحظ هذه اللجنة أن ما تقرر صرفه في السنة الحالية على مدينة القاهرة وملحقاتها يبلغ ١٤٥٧٢٣٨٠ جنيهاً منه مبلغ ٩١٣٧٢١ جنيهاً قيمة المخدم لمصروفات مصلحة التنظيم ومبلغ ٥١١٧٧٦ جنيهاً قيمة المخدم بالمصروفات لمصروفات مصلحة الجمارك بعد استبعاد ما يخص بمشروع مجارى غلظ وكفر الزيات و ٣٧٧٣٨٠ جنيهاً قيمة ما يخص أعمال الصحة بها . وإذا استبعد من ذلك مبلغ ٣٦٥٠٠٠ جنيه المقدار تحصيله من عوائد الأملاك ومبلغ ١٥٦٣٣٨ جنيهاً قيمة الإيرادات المختلفة الأخرى الخاصة بالمصلحة والمدينة بالكلف الرقيق نهاية هذا التقرير ملحق رقم ٧ (راجع ملحق رقم ٣ لسنة المضبطة) يكون الباقي مبلغ ٩٣٥٨٩٧ جنيهاً وهو قيمة ما تحمله الميزانية الصالحة ما يصرف على مدينة القاهرة وملحقاتها وهو في نظر اللجنة مبلغ كبير يؤخذ من غير العاطنين بها وهذا أمر يصح بصوالج مجموع السكان غير المستفيدين من الأعمال التي تقوم بها الحكومة لإصلاح تلك المدينة وزيادة ردها ولذا ترى هذه اللجنة أنه يحسن أن تقوم الحكومة ببحث الموضوع سواء من وجهة أزيد الإيرادات الحالية أو المناقشة مع الدول ذوات الشأن في أمر فرض ضرائب جديدة مائة لا ينضم أهل الاسكندرية لتستحق بذلك العبالة وليتوفر المال اللازم لا تطلبه العاصمة من زيادة التحسين في مراقبتها .

٥٥ - (ثانياً) يرى ما ورد بالكلف المتقدم ذكره أن ما يتحصل من إيرادات رخص السيارات هو مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه فقط وهو لا يتفق مع ما يتفق كاهل الميزانية بسبب إصلاح ائتلاف الشوارع الثاني من اصناع حركة النقل الميكانيكي وقد أصبح من الضروري وجوب تحميل أصحاب السيارات شيئاً من تكاليف صيانة تلك الشوارع وذلك بفرض رسم خاص على السيارات والموتوسيكلات يتناسب مع كبر حجمها ونقل وزنها إذ أن التلغ الذي يصيب شوارع القاهرة هو من السيارات الكبيرة التي يجتازها باستمرار .

وقد أشارت وزارة المالية في مذكرتها الإيضاحية أن المصالح الحكومية المختصة بهذا الأمر تنظر فيه ولكن نلاحظ هذه اللجنة أنه قد مضى على هذا الأمر نحو ستين وهو تحت البحث بين وزارات الأشغال والمالية والداخلية ولم يتم البتة المذكور إلى نتيجة ما مع سلطة الموضوع وسهولة .

وترى هذه اللجنة أنه عند الفصل في هذه المسألة ستزداد الإيرادات التي تجبي من هذا الباب إلى أكثر من عشرة أمثال ما يجبي الآن وهو مبلغ يمكن أن يعيى على مدينة القاهرة بعض ما ينق على إصلاح شوارعها .

معال عثمان محرم بك (وزير الأشغال) - الذي أعلمه أن الشركات تلغ التكاليف كاملة .

دولة الرئيس - الشركات تلغ التكاليف كاملة بالتأكيد .

حضره عزيز مريم أفندي - ألفت نظر معالي وزير الأشغال إلى ما هو حاصل في البلاد الأوروبية الكبيرة من وجود مبان تحت الأرض مخصص للجاري وللغاز والنور والتليفونات والمياه وهي من أجل ما يكون فإذا تم إنشاء مبان من هذا النوع فلها تساعد وزارة الأشغال لمنع هدم الشوارع التي تكلف الحكومة مبالغ كبيرة وجهدا لو أتبع عمل ذلك في مصر إذ يتعب عليه توفير مبالغ عظيمة .

معال عثمان محرم بك (وزير الأشغال) - الفكرة في حد ذاتها طيبة ولكنها تحتاج لمبالغ طائلة فضلا عن أن توزيع تكاليف تلك المباني يكون من الصعبه بمكان عظيم الذكيف يمكن أن يحدد حصص كل شركة من الشركات في التكاليف المذكورة ووفق ذلك فإن أرض مصر رخوة والفرش كثير وصيانة مثل هذه الأعمال تحتاج إلى مبالغ كثيرة .

حضره عزيز مريم أفندي - على كل حال يحسن أن يدرس هذا الموضوع .

ثابت الفقرات من ٥٦ إلى ٥٩ من تقرير لجنة المالية وهذا نصها :

٥٦ - (ثالثا) بمناسبة ما ورد بالكشف سالف الذكر من تقدير مبلغ ٥٠٠٠ جنيه لأيرادات أشغال الطرق الصومية ترى هذه اللجنة أن يهد في تحصيل هذه الإيرادات إلى مصلحة التنظيم لا إلى المحافظة حيث يقوم بالتصديق بعض رجال البوليس وقد صرح معالي وزير الأشغال أمام مجلس النواب بأن هذه المسألة موضع بحث الوزارة ومناظرتها وأن مصلحة التنظيم مهمة بها وعقفت مع وزارة الداخلية على التنظيم الذي يتبع في هذا الشأن .

٥٧ - (رابعا) ذكرت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أنها ترى أن تدرج الاشتراكات الخاصة برصف الشوارع بالاشتراك ضمن اشتراكات الأصناف الجديدة (باب ٣) لا ضمن اشتراكات أعمال الصيانة الواردة في باب المصاريف الصومية (باب ٢) لأنه عمل انتفاعي محض وقد اشتركت طريقته (على ككرة ما تستعمله من نفقات أولية) لتتصف ما تتكلفه أعمال صيانة الطرق فيما بعد وطلبت لفت وزارة المالية للنقل بذلك عند وضع ميزانية العام المقبل .

وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضا لأن رصف الشارع بالاشتراك هو عمل انتفاعي إذ لا يحتاج الشارع للصيانة إلا بعد مرور عشر سنوات أو أكثر .

٥٨ - (خامسا) لفتت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها بالصفتين ١٧ و ١٨ نظر وزارة الأشغال إلى طائفة من الملاحظات جديدة بتأية الحكومة وهي تختص بوجود وضع برنامج عام لتحسين والتوسيع في مدينة القاهرة ينفذ تدريجيا بما طلة الميزانية وتطروفي الاحوال وأهم تسقيق الفوائد بها ورسف أفاديرها وكيفية كسها ووجوب اقتشار غرس الأشجار وزيادة التنوير وأمر مراقبة تقسيم الأراضي القضاء التي تعد للمياه وهي ملاحظات وجهية في نظر هذه اللجنة .

وقد صرح معالي وزير الأشغال في هذا الصدد أن مدينة القاهرة يربطها ولما خرط مقررة درست جيدا وهي مجهزة بطريقة أحسن من مدينة الاسكندرية وسين على هذه الخطوط كل الأعمال والمشروعات التي تتمتع بالمدينة في المستقبل وأنه سيراعى عند تجهيز الميزانية المقبلة عمل برنامج للمشروعات التي تتمتع كل سنة كوافق على باقي الملاحظات ووعده بدرسا .

٥٩ - (سادسا) ترى هذه اللجنة أنه في انتظار وضع النظام الخاص بمدينة القاهرة الذي يؤدي إلى التاية بجميع أمورها - والذي أشار إليه دولة وزير الداخلية حين نظر ميزانية قسم البلديات والمجالس المحلية - لفت نظر وزارة الأشغال إلى أمر تعديل تأليف مجلس التنظيم بالقاهرة ليصبح شبه هيئة استشارية يرجع إلى رأيها في الشؤون العامة الخاصة بالمدينة وقد أشارت إلى ذلك لجنة المالية بمجلس النواب أيضا في تقريرها ووافق معالي وزير الأشغال على ذلك ووعده بدرس الموضوع .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - وزع علينا مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ والمبلغ الذي يخص مصلحة التنظيم حسب الوارد بالصيغة ١٠٣ من مشروع الميزانية هو ٧٩٩٧٢١ جنيها ، هذا هو المبلغ الذي ذكرته لجنة المالية فيصفا ٢٥ من تقريرها أنه هو أصل المفسر لمصروفات هذا الفرع وقد بيئت مرفداته في مشروع الميزانية .

لأناقش في زيادة مرتبات الموظفين وإنما المطلوب منا أن نقرره الآن هو مبلغ ٩١٣٢٢١ جنيها أي زيادة ١١٣٥٠٠ جنيه عن الوارد في مشروع الميزانية كما هو مبين بالمحق رقم ٦ لتقرير اللجنة الموجود الآن بين أيديكم . ما هذا ؟ ٧٩٩٧٢١ جنيها توضع تحت تصرف مصلحة التنظيم في القاهرة ولا تكفى هذه المصلحة بصرف هذا المبلغ في هذه السنة بل تطلب أن تقروا لما يبلغنا آخر قدره ١١٣٥٠٠ جنيه فكل هذا ؟ وهذه تهدرات عظيمة لاحظت لجأت إلى مجلس الشيوخ ومجلس النواب أنه يفضل كثيرا من مقدار ما يحصل من مدينة القاهرة ، يقولون إن هناك احتياجات شديدة ومستعجلة . يقولون أنها احتياجات أكثر ضرورة من إنشاء المستشفيات . أكثر ضرورة من إنشاء المدارس وفي طلبت لنا الحكومة اعتماد المبالغ اللازمة لها وجب علينا أن نقرها . هذا وأما أنا فإنا نطالب أحدنا اعتماد مبلغ لإنشاء مستشفى أو مدرسة أو حكمة كان الجواب أن هذا يحتاج كبحه ودرس كائننا لأننا لا زيادة أو انقاصا إلا بعد درس وبحث أما ما اضطلع به الحكومة فإراد منا أن نتقبله على الدين والرأس .

تدرس المسألة فإذا تبين لكم أنها ليست ضرورية فلا تهرأوا المبالغ المطلوبة لها لأشأن في احتياج شديد السال. يقولون لكم أن توسع هذه الشوارع ضرورية لاستئصال الهواء والنور إليها وأن القاهرة هي العاصمة والمدنية الأولى بالملك، كلام صحيح ولكن هل هذا أقيم إلينا من إقامة المستشفيات والعامة بصحة الأبدان ؟ أنظروا إلى الحالة السيئة في الأرياف . أنظروا إلى الماء الذي يشربه الفلاحون . أنظروا إلى الأمراض التي تنفك بهم من جذري ويتفوس وما إلى ذلك . أنظروا إلى الخيام البالية أنهم يرضون فيها المرضى بدل أن ينشعروا في كل قرية أو جملة قرى متقاربة تستشفى فيها الأمراض المعدية . نحن في شدة الاحتياج للسك في القرى . أروجو ألا يتألم من كلامي هذا سكان مدينة القاهرة ولقد يعلم إلى أنما أريد تقديم الأهم من المهم وليس أمامنا ما هو أهم من إقامة المستشفيات .

لذلك أروجو من حضراتكم عدم اقاروا هذه الاعتبارات الإضافية وأن يكتفى ببلغ ٧٩٩٧٢١ جنبا للقدرد مشروع الميزانية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم أجد في هذا المقال الطويل الذي قاده به حضرة الزبيل طعنا يمكن توجيهه بحق إلى هذه المشروعات أو دليلا يثبت أن هذه الأعمال غير ضرورية . يقول حضرة ويمسك بأن الأمراض فاشية في القرى ونرى أن أمراضنا كاسل مثلا - وهو أمدد . وأنك في الجردى والبلهارسيا - تفنك بسكان هذه الأحياء في المدن وتسهل بهم .

يقول حضرة أن بناء المستشفيات في القرى الآن من توسيع الشوارع في المدن لا يمل حضرة أن سكان القرى قد فهموا الله فحما ساحة وهواء تقيا مما يساعد على منع الأمراض منهم وجعلهم في غنى من المستشفيات في هذا ما يمكن لاسقاط حجة حضرة الزبيل .

ويقول هذا فإن سكان المناطق المراد تنظيمها قد هجروها وتركوا أملاكهم وسكانهم وخربوا إلى جهات أخرى فأخبطت حال هذه المناطق وأصبحت خرابا . فلذا سار حضرة الزبيل في شارع الخليل من أوله إلى آخره لما قيل أن يعود للسيرة مرة أخرى . وهناك الشوارع التي تكنتف شارع الخليل فانها ضيقة ولو توجه حضرة إلى عمكة الاستئناف ورأى الضيق الموجود أمامها لوافق في هذه المشروعات ولما اعترض على توسيع شارع الخليل . المرور الآن صائر في شارع درب الجمائز وشارع بين الهدين وفيهما من غرة إلى السيرة زبيل . ولا يمكن أن تنقف عربة أمام بيت في هذه الشوارع دون أن تعطل حركة المرور .

أما عن الزحام في الشوارع فاني ألفت نظر حضرة الزبيل إلى أن مصلحة التنظيم ليست هي التي تعطى الرخص للسيارات بل محافظة القاهرة . وهذا يتفق في الأمر كثيرا ولا يمنع رخصا إلا إذا رأت لزوما لذلك وكثيرا ما تجتمع من إعطاء الرخص بسبب ضيق الشوارع ، أن حركة المرور في المدينة أخذت في الازدياد لأن سكان القاهرة يقرب صدهم الآن من مليون فهل يستكثر حضرة الزبيل مبلغ مليون ونصف مليون من الجنيهات تصرف على تنمية عظيمة فيها البلد الكبير من السكان والمبلغ مهم على عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ؟

اسمعوا يا اخوان . اسمعوا بيان الزادات التي يطلب منا اقاروها . مليون ونصف مليون من الجنيهات لتوسيع شارع الخليل إلى ٤٠ مترا يصرف منها هذا العام بمخسوف ألف جنيه . ثم خمسة آلاف جنيه تترك كلها في هذا العام لتوسع تقابل شارع القايدون بالمناخية . ثم مائة وخمسون ألف جنيه لمشروع ميدان بين جامي الأزهر وميدان الحسين يصرف منها هذا العام مبلغ خمسة وعشرون ألف جنيه ثم ستة آلاف جنيه تصرف كلها في هذا العام لازالة الماني الباقية بين شادى الكوى وميدان السيدة زينب وشارع الخليل المصرى ثم خمسة عشر ألف جنيه تصرف كلها في هذا العام لتزع ملكية أراضى لوضع خطوط التنظيم ثم مائة ألف جنيه يترك منها في هذا العام اثنا عشر ألف جنيه لمشروع توسيع الدرب الواسع وحمل ميدان في نهايته من جهة شارع كلوتيك ويجمع هذه الزادات المطلوبة اقاروها لهذا العام حو ١١٣٥٠٠ جنيه .

اسمعون حضراتكم ما ذا يجرى في مصلحة تنظيم القاهرة ؟ أنها إذا أرادت توسيع شارع بين العتبة الخضراء والأزهر مثلا أعطت رخصا كثيرة لسير السيارات فيه حتى يتعذر المرور فيكون لها من ذلك مرد لطلب توسيعه ويتبع ذلك زحاما ملكية عقارات يدفع عنها أثمان باهظة ويتبع من ذلك ملكا كانت أملاكهم قليلة القيمة تصبح بعد التوسيع ذات قيمة عظيمة . هذه طريقة عظيمة . كيف تحصل الأمة وتتبع من نزاتها مصارف هذه المشروعات التي يعود نفعها على أفراد لا يقومون بدفع شيء من هذه المصروفات ؟ أظنكم قرأتم في جريدة السياسة أن حكومة ألمانيا لا تجرى على مثل هذا منطلة لأنها ومساها عظيمة لا تتفق مع المصلحة العامة فوضعت شرها جديدا يقول للحكومة الحق إذا أرادت قطع شارع عرضه عشرين مترا مثلا أن تترك ملكية أربعين مترا وتتبع لأصحاب الأملاك الآن التي تساويه قبل إنشاء الشارع حسب تقدير الخبراء وبعد قطع الشارع تتبع المشرن مترا الزائدة عن الحاجة بحسب السعر الذي تساويه بعد إنشاء الشارع وبهذه الطريقة أمكنهم أن ينظفوا بلادهم دون أن تحصل الأمة للمصاريف وأصبحت بذلك برلين من أجل مدن العالم .

بعد أن تترع مصلحة التنظيم ملكية المقارنات تعلن في الجرائد فيأتى الماقلون لعدم المباني ورفع الأثاث وأخذها ويديرون بينا الأبواب والشبابيك والأكوات المصيبة باعتبار أن المهدوم ملك الهادم فيقتع الماقلون اجانب أو وطنيون ويأخذون كل هذا ضيقة باردة . هذه العملية الضيقة بمن عنها في الجرائد .

كيف يقولون أن هناك ضرورة لتوسيع شارع الخليل مع ما يتكلف من المبالغ العظيمة في حين أن أبناء وأولادنا في القرى تفنك جسم الأمراض وتخص مناهم اللبدان رتبتك قوام الالهارسيا . نطلب امتداد مبلغ مليون ونصف من الجنيهات لإنشاء المستشفيات فيقال أن هذا يحتاج لدرس وخص وأعداد رسوم وليس لدى الحكومة البلد الكلى من المهندسين . فهل منعتنا هذا من فقط ؟ يقولون أتب فتح توسيع هذه الشوارع أكثر ضرورة من إنشاء المستشفيات والمدارس وتحسين الحالة المصيبة فلا أظنكم توافقون على هذا وأطلب من حضراتكم أن توجبوا البيت في هذه الاعتبارات حتى

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل معنى هذا أنه لا يمكن تأجيل هذا المشروع ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ولم تريد التأجيل ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد التأجيل لأن مصروفات المشروع أننا نأخذ من أموال الفلاح - من أموال - وأريد أن أضع بها نصيب حالى الصحة وقد قال وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية في تقريره أننا لو زرنا بالخليجة أن مساكن القرويين لا تصلح للسكنى لأنها أشبهت في المقابر ويجب أن نبنى لهم مساكن صحية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أريد أن تبنى الحكومة مساكن للفلاحين ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن تتولى الحكومة تنظيم القرى وتفتح بها الشوارع كما تعمل في القاهرة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - رأى الشخصى هو أنه لا يمكن تحسين حالة الفلاح ما لم يرد هو نفسه تحسين حاله لأنه إذا أراد أن يبنى لنفسه داراً واسعة محيطة بغيره هالك من يمينه من ذلك والغرض يجره ويحيط به وليس عليه إلا أن يترك وسط القرية ويبقى في الفضاء خارجها . لا نتصور أن تبنى الحكومة مساكن للفلاحين فليس عليها إلا أن تدعم بأرشادها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا لم أقل بأن تبنى الحكومة مساكن للفلاحين وإنما طلبت تنظيم القرى وتفتح شوارع بها فهنا تصرف الحكومة مليوناً ونصف مليون من الجنيئات لتوسيع شارع واحد والأولى أن يصرف هذا المبلغ على تنظيم القرى .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تنظيم القرى لا يكلف الحكومة كل هذا المبلغ .

معالى جنان عزم بك (وزير الأشغال العمومية) - إذا سمح حضرة البصر المحترم الشيخ حسن عبد القادر لنفسه بالاعتراض على مشروعات التنظيم في القاهرة وتفتح أهلها بها دون أهل القرى فهل يسمع حضرة لسكان القاهرة بأن يتصرفوا بأن الفلاحين يأخذون من أموالهم تحسين حالة القرى والعرف بالقرى ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الفلاح لم يأخذ هذه المبالغ من أهل الامة .

معالى جنان عزم بك (وزير الأشغال) - يصرف على أهل القرى كما يصرف على أهل القاهرة .

حضرة عبد الله سليمان أبظه بك - كان يودى الرد على ما قاله حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر ولكن سعادة المقرر كثاني مؤونة الرد على حضرة بما أدلاه من البيانات ونقطت أزيد عليها بأن مركز البواصم في النبل بمثابة القلب لجمهورية البلاد الأولى بية تمتى حماية كبرى تحسين مواطنيها وتنظيمها يفتح الشوارع وإنشاء الميادين وما إلى ذلك من ضروب الإصلاح التي تتطلب الملايين من الجنيئات .

يقصد حضرة الزميل مصلحة التنظيم في الإجراءات التي تتخذها لتزج الملكية والأمان التي تمنحها لذلك . ألا يعلم حضرة أن نص القانون يقضى بأن يراعى في تقدير المبالغ جميع العقارات فأنها هناك إجمال من المولفين المكلفين بتطبيق القانون فهذا لا يمنع من إقرار الاعتادات ولا يصح أن يكون حالاً دون تنفيذ المشروعات .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - هل السداد بالمصنع الذي يقضى القانون بمزامته في تقدير المبالغ الصنع الجديد أم القديم ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تراعى زيادة المبالغ التي تعود من تنفيذ المشروع على باقي العقارات المتروكة ملكية جنة منه .

معالى جنان عزم بك (وزير الأشغال) - مثلاً عند ما يقضى مشروع من المشروعات يترج ملكية نصف منزل يبنى هذا النصف بحسب ما يساويه في حالته الحاضرة ثم يترج النصف الباقي مع مراعاة ما سيدخل عليه من التحسين والفرق بين المبلغين يخصم من المبلغ الذي قلر للنصف المتروكة ملكية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وما هي الطريقة التي تتبع إذا اقتضى المشروع ترك ملكية منزل كامل ؟

معالى جنان عزم بك (وزير الأشغال) - يبلغ من المثل كل بحسب حاله الحاضرة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولكن صاحب المنزل الواقع خلف المنزل المتروكة ملكية يفتح من المشروع .

معالى جنان عزم بك (وزير الأشغال) - هذا لا يحصل إلا نادراً والغالب لا تترج إلا ملكية أجزاء من المنازل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - وفق هذا فإنه يختلف بعد تنفيذ المشروع ما يسمى بزيادة التنظيم وهذه تراج بأثمان عالية يلاحظ فيها ما طرأ على البلدة من التحسين ونظر الأخص مشروع توسيع شارع الخليل لأن هذا الشارع كتشفه كل من المنازل ورامها شارع آخر ويقضى التوسيع حتا إزالة هذه البلكة ولا بد من أن يفتح من ذلك زيادة تنظيم يكون من وراءه ببعضه خوض جزء عظيم مما يصرف على هذا المشروع . فإذا بينت لحضراتكم الفوائد المادية التي تعود على سكان هذه المنطقة من تنفيذ هذا المشروع . من تحسين حالتهم الصحية ومن درء الأخطار التي تتسبب من ضيق الشوارع وكثرة حركة المرور . إذا بينت لحضراتكم هذه الأسباب تازكا جانباً مسألة تحسين الامة لوليدتها بلا شك كافية لانفاكم بغاية هذه المشروعات وضروعة اعتداد المبالغ المطلوبة . وبما يقال أن هناك شوارع أهم . . .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ليس شارع الخليل أهم شوارع الامة فهناك شوارع النحاسين والقمامين . . .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أفرد لحضراتكم أن شارع الخليل هو من أهم شوارع الامة لأنه شران عظيم يمتد من الشمال إلى الجنوب وطوله نحو خمسة وأربعين كيلو مترات .

نحن نشكو جميعا من سوء حالة البلاد الصحية والواقع أن أهالي تلك البلاد لا يشرون وقت التصاريح إلا بما يسبب ركود المياه وفسادها ولذلك ألقت نظر معالي وزير الأشغال الي ذلك وإذا تراءى لمعاله أن ادخال الإصلاح على هذه البلاد غير ممكن فلا غشاصة أن يد إليها تلك المبالغ التي دفعتها لهذا الغرض مع فوائدها من طريق تحصيلها لتتمكن من إنشاء مجلس على يتولى اصلاحها .

معالي حثان عرم بك (وزير الأشغال) أما السلك الزاوية فأمرها كما قلت مرتبط بوزارة المواصلات . أما الضواحي التي ذكرها حضرة العضو المحترم فلها استأذات أضافا ما تحصل منها فقد أنشئ شارع من الزواياك لاسبابة ووصف بالمكالم وسار فيه الترام . ثم عمل شارع آخر غربي فرع النيل يحدئ من امبابة الى كوبري الانجليز وفضلا عن ذلك فان موابير المياه قد امتلئت من البليظة الى امبابة التي يوجد بها الآن ١٣٥ مشتركا .

حضرة حافظ مابدين بك - غريب جدا أن أسمع أن امبابة انتفعت من التنظيم .

معالي حثان عرم بك (وزير الأشغال) - هذا فضلا عما استفادته امبابة والبلاد المجاورة لما من الكبارى التي صرفت الحكومة في انشائها مبالغ طائلة والتي ينبرها ما كان يسيل على أهالي تلك البلاد الاتصال بالعامية . وزيادة عما قلته أصبح لحضراتكم أن الوزارة الأشغال تدرس الآن مشروع إنشاء شارع رئيسي داخل امبابة .

حضرة حافظ مابدين بك - يظهر أن معالي وزير الأشغال يرى أن إنشاء الكبارى هو كل ما عليه أهالي الضواحي من الإصلاح على أن أعرف أن كوبري الزواياك أنشئ لفائدة شركة القرام أما كوبري امبابة فان فائدته غير قاصرة على أهالي الضواحي بل فائدته مأكمة على سكان العامية وما يجاورها .

والذي أريد أن ألقت نظر معالي الوزير اليه هو شارع البحر الأعظم الذي يحدئ من كوبري الزواياك الى تقطة بوليس امبابة والذي لا يمكن أن يمر الانسان فيه بسيارته ليلا . وأرجو من معاليه أن يهتم بصلاحه حالا .

دولة الرئيس - هل تريد أن تبرزها للطلب بمثابة لفت نظر لمعالي الوزير ؟

حضرة حافظ مابدين بك - نعم وأرجو معاليه أن يأمر بالشرع فوراً في هذا السبل ويحیی أن أسمع تصريحاً من معاليه بذلك .

دولة الرئيس - أظن أن معالي الوزير يحتاج لوقت يدوس فيه مشروع الإصلاح الذي طلبه .

حضرة حافظ مابدين بك - أرجو أن يتم بدرسه حتى لا يضطر أهالي الضواحي الى إقامة دعوى على الحكومة باسترداد المبالغ التي قضاها منهم .

حضر صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء وحضرة صاحب المعالي محمد فتح أفه بكيت باشا وزير الزراعة .

حضرة محمود أبو النصر بك - العامية في كل دولة من الدول هي منظر عظمها وممرها حضارتها تغل عراها في نظر الزائرين والتدخين صورة شوها

ان اصلاح عامية مصر ليست فائتة قاصرة على القاطنين بها بل هي مأكمة على جميع المصريين فالفلاح الذي يشكو حضرة الشيخ حسن عبد القادر سوء حاله يسيل ابنه في مدارسها ويقطن في أمبائها ولا تستحي مأكته من الحضور اليها فالاصلاح المطلوب ادخاله على العامية لا يقتصر فائدته كما تقدم على السكان المقيمين بها بل فائدته ينجح أهل القطر المصري ولا نسي تلك الفوائد التي تعود علينا من وراء إقبال الساعين عليها عما يستثمر تمهدها بالاصلاح .

والذي تشاهده الآن أن مصلحة التنظيم جادة في الاصلاح وقائمة بعملها خير قيام . أنظروا مثلا الى شارع الملكة تازي تجدهو لا يقل في عظمتة عن أحسن شوارع أوروبا .

وذلك بفضل ما أدخلته تلك المصلحة عليه من الاصلاح فلا تنصوا عليا بما تطليه من الاصلاحات الواردة في الميزانية ومنها توسيع شارع الخليج الذي ينفق العامية من النبال الى الجنوب فان فائدته لا تقتصر على الأعمال بل تستفيد منه الحكومة أيضا لأنها بدلا من أن تقاضى عوائد زهيدة على منازل أشبه بالمشش ستقاضي بعد اصلاحه عوائد كبيرة على ما سيثا على جانبية من المبالغ الضخمة . لهذا أوافق اللجنة على رأيها وأطلب احتداد المبالغ الواردة في تقريرها .

حضرة محمد علوى الجزار بك - أرى أن فكرة حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر من جهة تحسين حالة القرى هي فكرة زهيدة جدا وكنا نطالب الحكومة بتفضيها والذي أرجوه من حضرة أن يقدم مشروع قانون يادخل التنظيم في القرى ونحن نقره بكل ارتياح . وأرى الآن الموافقة على تقرير اللجنة .

حضرة حافظ مابدين بك - نحن لا نخل على مصلحة التنظيم بإقرار الاتحادات المطلوبة لما ونفط الأحظ أن أهالي بلاد الضواحي دفنوا كثيرا من الأموال لادخال التنظيم في بلادهم فلم تعمل وزارة الأشغال شيئا لهم .

فذلك الأحظ أن الحكومة تحصلت على مبلغ يزيد على ٥٠ ألف جنيه من مديرية البليظة لإنشاء ٥٦ سكة زراعية فلم تعمل منها حتى الآن غير ١٧ مع ما قلده الطرق من الأهمية في تسهيل المواصلات .

معالي حثان عرم بك (وزير الأشغال) - السلك الزاوية أمرها خاص بوزارة المواصلات .

حضرة حافظ مابدين بك - أن وزارتي الأشغال والمواصلات متضامتان معا في الاصلاح .

دولة الرئيس - يمكن لحضرتكم أن تخطت نظر معالي وزير المواصلات الى هذه الزوية .

حضرة حافظ مابدين بك - أطلب من معالي وزير الأشغال أن يسيل على ادخال التنظيم في البلاد التي تقاضى الحكومة منها عوائد كبلاد امبابة وبيت عقبة والحوية وأن تدخل بها نظام الكفن والرش والماء الصالح للشرب .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - أعارض في اقبال باب المناقشة لأن هذا الموضوع هام وسبق أن طابعت التكم فيه .

دولة الرئيس - سيؤخذ الرأي على الاقتراح ، فإذا وافق عليه المجلس وجب أن تخضع لإرادته .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - أتالى حق الكلام في طلب اقبال باب المناقشة .

دولة الرئيس - من لا يوافق على اقبال باب المناقشة فليفضل بالوقوف . وقف خمسة أعضاء .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - لحضرات الأعضاء حق الكلام قبل أخذ الرأي .

دولة الرئيس - لا تمط دوما المجلس ويجب أن تخضع لإرادته والمجلس يقرر اقبال باب المناقشة .

تمتت الفقرة ٦٠ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٦٠ - وبناء على جميع ما تقدم تكون البالغ المطلوب اضمادها لهذا الفرع هي كالآتي :

٣٣٦٩٠٥ باب ١

٣٣٦١١٦ باب ٢

٣٦٧٥٠٠ باب ٣

وقد وافق عليها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اتياده للباب الاول ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اتياده للباب الثاني ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اتياده للباب الثالث ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاقتادات الواردة بالأبواب الثلاثة للمبينة بهذه الفقرة .

رُفعت الجلسة للاقترحة الساعة السابعة والدقيقة ٤٥

أعيدت الجلسة في الساعة الثامنة والبقية انقاسا والعشرين .

تليت الفقرات ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

(سابعاً) فرع ٧ - مصلحة المجارى الرئيسية

٦١ - بعد لمعزونات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٦١.٩٦٣ جنيا وكان المقدار في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٨٩٤٨٠ جنيا فتكون هناك زيادة قدرها ٢٢١٤٨٣ جنيا منها ٣٨٦٠ جنيا في الباب ١ و ٣٤٣٦٠ جنيا في الباب ٢ و ٢١٤١٨٧ و ٢٢ جنيا في الباب ٣

أوصورة حسنة من حقيقة حياتها ، ومصر حاصمة الملكة المصرية وإنما كانت حواصم الدول الكبرى تتنافس فيما للحصول على لقب تختصر به كحاصمة العالم أو حاصمة المواسم - فصر الآن أو غدا تختصر بأنها حاصمة الشرق وهي مظهر الحياة التي يجب أن تمثل فيه أهل صورة في نظر الرأشين والعادين - تتر في الأحياء الوطنية فإذا نرى ؟ نرى مقابر الأحياء . نرى أرواما تتكدس بعضها فوق بعض لا تعجد هوا ولا تعجد نورا .

أن الذين يطلبون تسمير الحاصمة لا يتقصون منه مطلقا طلب إنشاء المستشفيات وإنما أرى أن كلمة المستشفيات قد تردت كثيرا وهي وإن كانت مما يؤثر على حواطنها ولكن يجب أيضا أن يكون للعقل حكمة .

أن الذين يطلبون توسيع الشوارع يجب أن تتقبل طلبهم بزيد الشكر لأنهم يهيئون الموتى بما يسيرون من أسباب الحياة ويوفرون من عناصرها - وما عناصر الحياة إلا الماء والنور والهواء .

شارع الخليج المصري هو كما قاله سعادة المترجم بحق شرعان في جسم الحاصمة وعند تمام اصلاحه يزيد في تحسين شكلها وهو أول خطوة من الخطوات التي يجب أن تتوالى لانتشال الأحياء من مقابرهم .

أنك إذا صرتم شوارع الدرب الأحمر وسوق السلاح والأزهر والسيدة مثلا وتزائم الى مساكنها لوليدتها دون المقابر . إن تلوينا ونصف مليون يصرف في عشرات من سبل توسيع شارع الخليج لا يصح مطلقا أن نعتبره كثيرا ونفضل عليه إنشاء المستشفيات .

أنك إذا وسعتم الشوارع وشتمتم الهواء واستغاثتم النور كان ذلك أيسر على الحياة وأخفى من المستشفيات ولوليدتكم أجسام سليمة تنجم بالحياة الصحيحة .

ذكر لنا الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر فيما قرأه من بحرية السياسة ، الطريقة للتيمة في ألمانيا عند اختراع الشوارع بها ويسمح لي حضرته أن أصرح بأنني بعد أن عملت فكري لم أهتم إلا أنه تناقض مع نفسه .

يقول حضرته أن طريق العمل هناك أنه عندما يرد إنشاء شارع عرضه ٣٠ مترا مثلا فإن الحكومة تنزع ملكية أرض عرضه ٤٠ مترا فإذا أخذنا بهذا القول لتضايف المبلغ المطلوب اتياده فيصبح ٣ مليون جنيه بدلا من مليون جنيه ونصف .

(سبقت السجى يرحل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تسبواهم لأنهم عمروا بلاد الله فماش فيها عباد الله) .

أن الذى تزيله حكومتنا الرشيدة إنما هو تميم . حياة . وجود . إعطاه مظهر من مظاهر المنظمة لاسمها الملكة - فأرجو ألا تضيقوا عليها بالمكالم المطلوب .

حضره عبد الفتاح ربحاني افندى (السكوي البراني) - تقدم الاقتراح من ستة أعضاء بإقبال باب المناقشة في هذا الموضوع وهذا نصه :

تقرر اقبال باب المناقشة وأخذ الزاى على الاقتادات المطلوبة .

محمد عن العرب علوى محمود بسيوى

على عبد الرازق على سليمان محمد الحفنى الطرزي

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية بيانا لأسباب هذه الزيادة ما يأتي :

أولا - أن الزيادة الموجودة في الباب الأول ترجع رغم إلغاء وتقليص في السلك الدائم إلى فرق ربط المساحات وإلى الزيادة في أمتداد أجور البقال بالعمومية .

ثانيا - أن الزيادة في الباب الثاني تتناول على الأخص احتياطات الرفود والتوريدات العمومية لامتصاص نطالق أعمال المصلحة على أثر زيادة توصيلات المنازل بالمجاري العمومية .

ثالثا - أن الاحتياطات المطلوبة للباب الثالث (أعمال جديدة) بلغت في هذه السنة ٥٣١٢٨٧ جنيتها وهي ممددة على الأخص لمواصلة الأعمال المتصلة بتقنية المواصلات والمستجيب للموسم في مدينة القاهرة وأعمال المجاري في طنطا وكفر الزيات وأعمال وصل المجاري القرية بالمجاري العمومية إذ أدرج للأعمال الأولى ٣٥٠٠٠ جنيه ولثانية ٩٩٦٨٧ جنيتها ولثالثة مبلغ ٩٠٠٠ جنيه وأن المبلغ المقرر لأعمال المجاري في طنطا وكفر الزيات لم يكن إلا مئلة للبالس البلدية .

٢٢ - وترى هذه اللجنة الموافقة على الاحتياطات المطلوبة للبابين الأول والثاني لأسباب الواردة بالمذكرة الإيضاحية .

٢٣ - أما فيما يخص الأعمال الجديدة للمدينة في الصفحة ٣٢٤ من المشروع والمطلوب واختاذاها بمبلغ ٥٣١٢٨٧ جنيتها وأما (أولا) الأعمال الواردة بالغة الثانية بند ١٣ وهي أعمال بدئ لها في السنوات الماضية وسيتم العمل في بعضها هذا العام ويظن أن يتم العمل في البعض الآخر في نهاية السنة المالية المقبلة . و (ثانيا) أعمال وصل المجاري القرية بالمجاري العمومية (بند ١٠ من الفئة الأولى) للتمكين من إجابة الطلبات الكثيرة التي التي تقدم لهذه المصلحة بطلب توصيل المنازل بالمجاري) ترى هذه اللجنة الموافقة على الاحتياطات المطلوبة لها هذا مبلغ ٩٠٠٠ ج. م. من ضمن اعتماد ٩٩٦٨٧ ج. م. المخصص لمجاري طنطا لمصروف سنة السنة الماضية . وعلى ذلك يكون مجموع المبلغ المطلوب للباب الثالث هو ٥٣٥٠٢٨٧ ج. م. .

٢٤ - وبمناصفة أمر وصل المجاري القرية بالمجاري العمومية بمدينة القاهرة لتلاحظ هذه اللجنة أنه لم ينفذ إلا ٢٨٠ كيلومترا بينما أن المطلوب عمله يزيد عن ٢٦٦ كيلومترا وأن المنازل التي تم توصيلها بالمجاري لا تتعدى ٩٠٠ منزلا بينما أن عدد منازل القاهرة يزيد عن ٧٥٠٠٠ منزل وكلفت هذه اللجنة النظر إلى زيادة المخصص لهذا العمل في السنوات المقبلة إذا تيسر ذلك .

وفي هذا الصدد رأيت لجنة المالية مجلس النواب أنه يحسن عمل برنامج لأعمال وصل المجاري القرية بالمجاري العمومية مع وضع قاعدة يجرى العمل على مقتضاها في شأن الطرق التي لا يطلب وضع البقاري بها غير عدد قليل جدا من السكان كما رأيت أيضا أنه من المفيد أن يوضع مشروع يقرع يقضى بالزام أصحاب الأملاك بإصصال منازلهم بالمجاري العمومية متى تم إتمامها . وهذه اللجنة ترى أن هاتين الملاحظتين وجهتيهما وتضم إلى لجنة المالية مجلس النواب في لفت النظر إليهما .

٢٥ - وقد اقترح أحد حضرات أعضاء مجلس النواب الحلق حفل الجباري في الخانكة بوزارة الزراعة فصرح معالي وزير الأشغال في هذا الصدد أن هذه المسألة كانت موضع مناقشة بين وزارتي الأشغال والزراعة وحصل الاتفاق على درهما وعمل الترتيب اللازم للحاق هذا الحفل بوزارة الزراعة بعد وضع حد فاصل بين ما يختص به وزارة الأشغال العمومية من الأعمال الهندسية وما يختص به وزارة الزراعة من الأعمال الزراعية وأن للمزاينة المقبلة ستشمل نتيجة هذا البحث .

مخاطبة محمود شكري باشا (المقرر) - بمناصفة ذكر هذا الحفل أذكر لحضراتكم أن في نية وزارة الزراعة عند استلامها إياه أن تحولها إلى غابات وأن تمنح زرع الفاكهة فيه مرعاة للصحة العامة .

نليت الفقرة ٦٦ من المقرر وهذا نصها :

٦٦ - وقد اقترح أيضا أحد حضرات أعضاء مجلس النواب بمناصفة زيادة ما يستملك في مدينة القاهرة من المساء زيادة كبيرة عن السنوات الماضية وما يظفر من ازدياد عدد المشتركين بسبب انتشار توصيل المنازل بالمجاري العمومية وما اقترح من طلب عمل التفتيش الذي يقضى بالزام أصحاب الأملاك بإصصال منازلهم بالمجاري العمومية متى تم إتمامها ، لفت نظر وزارة الأشغال العمومية إلى مفادضة شركة المياه بالقاهرة في تخفيض ثمن المياه فصرح معالي وزير الأشغال أن ما عني من مفادضة الشركة وهذا الشأن .

حضرة محمود أبو النصر بك - هذه جاء بهذه الفقرة أن معالي وزير الأشغال لا يرى مانعا من مفادضة الشركة بخصوص تخفيض ثمن المياه ولكن أرجو من معاليه أن يقول كلمة توجب عندئذ الإذن في تخفيف هذا السبب . معالي وزير الأشغال - مسلم في ذلك .

حضرة عزيز ميم أفندي - في ملاحظة صينية أريد لفت نظر معالي وزير الأشغال إليها وهي أن وزارة الأشغال تستخدم أطفالا صغارا في مختلف مصالحها وعلى الأخص مصلحة التنظيم لكس الشوارع وهذا يؤثر كثيرا في صحتهم فيجب أن يكون لها من التفتيش ما يحميها على مرادها صحة أولئك الأطفال لأن صحتهم مرتبطة بالصحة العامة فأرجو أن تعمل الحكومة على تربيتهم وتعليمهم بدلا من تركهم يرتقون من هذا الباب .

حضرة عبد الله سليمان باشا بك - أني أختلف حضرة الأستاذ عزيز ميم أفندي في هذا الرأي إذ أنه يحسن تسهيل طريق الارتقاء على هؤلاء الصغار الفقراء .

حضرة عزيز ميم أفندي - ولكن هذا العمل يؤثر في صحتهم . دعاية الرئيس - بالعكس أنهم يشتغلون تحت الشمس وفي الهواء الطلق ، حضرة عزيز ميم أفندي - ولكن الفشار المتطاير من الكس يؤثر في صحتهم .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - بمناصفة هذا الموضوع ألفت نظر معالي الوزير إلى أن هؤلاء الأطفال لا يقربون منهم إلا في الصباح وعند الظهر وهي أوقات غير مناسبة لأنهم يشيرون النبار في وجوه الموظفين ونعيرهم صند نعاجم إلى محال أعمالهم وهذا يؤثر كثيرا في صحتهم .

حضرة محمود أبو النصر بك - لكل مقام مقال غلوأنا راعياً قاصدة أن كل ملاحظة يجب أن تنصب على الموضوع الذي ينظره المجلس لسبل ذلك طينا العمل . وليس المقام مقام تربية أولئك الصغار . هل أنه بمناسبة

ملاحظة حضرة الوكيل أفندي فانوس أقول لحضرتكم ان الكتابين في أوروبا يشارون أعمالهم في وقت الصجر والتجيع يساقط عليهم فأقول أن يرأى ذلك في بلادنا .

سماعة محمود شكرى باشا (المقرر) - ألاحظ أننا عدنا ثانيا الى التنظيم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد سمعت أن مصلحة المجارى أرادت أن تشتري طوباً فأخبرها مكتب المشتريات بلندره بأن المجارى لا يصحس لها الا الطوب الأزرق المزجج وأنه أحق مع مكتب في بلنر على شراء هذا الصنف بمصر تسعة عشر جنياً ونصف عن كل ألف طوبة وأنه أرسل فعلا ولكن بلنر أن الطوب الذي أرسل ليس أزرق مزججيا واقفا هو أحر غرض من مثله كمثل الطوب الذي عدنا لا تساوى الآلف منه أكثر من ١٧٠ قرشا .

بلنر هذه الرواية فاستغربتها ولذلك أريد أن أسأل معالي الوزير عما يعلم بهاها .

معالي وزير الأشغال - حقيقة هذه المسألة أن مصلحة المجارى تناقشت مع أحد المقاولين على عمل بناء عند جزء من المجمع الرئيسى للمجارى حدث فيه تآكل بسبب التآثر فلما درست المسألة رأى بعد الاختبار أن أصلح طوب لا يتأثر من الغازات هو الطوب الأزرق المزجج وهو الطوب الذى أحرق حتى صار مزججيا أى كالزجاج لأن الزجاج عبارة عن طوب زيد في أحرقه فزجج وقد أرسل النقد الى مكتب مشتريات لندره ليتأكد من أن الطوب الذى يسمونه المقاول لمصر مطابق للترسوط فحصل أن رسالة وصلت الى مصر فرفضتها مصلحة المجارى لماثلتها للصنف المتفق عليه في النقد .

ولذلك دارت غابرات بين مصلحة المجارى ومكتب لندره انتهت بقول هذا المكتب لوجهة نظرهم المصلحة فرفض الطوب ولم يستعمل . حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن أسأل هل ورد الطوب أم لا ؟

معالي وزير الأشغال - قلت فيما سبق أنه ورد ولكن وزارة الأشغال رفضته .

سماعة محمود شكرى باشا (المقرر) - الذى يجب ملاحظته من موافقته من عبارة معالي الوزير من أن مكتب لندره كان يخالف مصلحة المجارى ويقول ان الطوب ينطبق على البنية .

٢٧ - وبناء على ما تقدم تكون المبالغ المطلوبة اعتمادها لهذا القرض هي :

باب ١ - جنيه مصرى
٤٦٣٠٠

باب ٢ - ٣٣٣٧٦

باب ٣ - ٥٢٥٢٨٧

وقد وافق عليها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتمادها للباب الاول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتمادها للباب الثانى ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتمادها للباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتمادات الواردة بالابواب الثلاثة المبينة بهذه الفقرة .

دولة الرئيس - تقدم لنا الآن اقتراح برغبة من تسعة أعضاء بخصوص إنشاء مستشفى القصر العيسى الجديد وسجل على حضراتكم .

على الاقتراح وهذا نصه :

حضرة صاحب البقالة رئيس مجلس الشيوخ

طلب معالي شفيق باشا أس من المجلس أن يتوجه برغبته الى الحكومة لتقرر إنشاء مستشفى القصر العيسى الجديد وتخصص له مبلنا كافيا في ميزانية العام المقبل . وكنا نعتقد أن المجلس وافق على ذلك ولكننا عند الاطلاع اليوم على المضبطة لم نر أنها لذلك .

ولنسية تقرير صرف مليون جنيه ونصف على توسيع شارع واحد بمدينة القاهرة نمود الآن الى المجلس مرة أخرى بربطه المداخلة على تبليغ الحكومة الرغبة السابقة الذكر .

٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٦

محمد شفيق • محمد البلاوي • حسن عبدالقادر • علي ريسان الطوبجي •
ألفريد شمس • عبد الله سليمان أبانته • عبد الفتاح رجائي •
علي عبد الرزاق • أحمد عيده •

معالى وزير الأشغال - الوزارة على ما أعلم تفتتح الآن في بحث
هذا الموضوع ودولة رئيس الوزراء مهم به اهتماما خاصا وقد اجتمعت
برئاسة لجان من الوزارات المختلفة لبحث هذا المشروع بقصد تنفيذه
في العام المقبل •
(تصديق) •

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تبليغ هذه الرغبة
الى الحكومة ؟

وافق المجلس على ابلاغ هذه الرغبة الى الحكومة •

حضرة حافظ عابدين بك - لي ملاحظة على ما جاء بالفقرة ٦٦
من الزام اصحاب الاملاك بايسال منازلهم بالمجارى الموصية فاقى
أوافق على ذلك بشرط مراعاة حالة الفقراء •

سادة محمود شكرى باشا (المقرر) - هناك تشريع سيوضع ليكون
ايسال المنازل بالمجارى اجباريا وعند بحث هذا التشريع ينظر في أمر
هؤلاء الفقراء •

حضرة حافظ عابدين بك - أرجو أن يلاحظ عند وضع هذا
التشريع تخفيف المصاريف عن هذا الفريق من الملاك •

دولة الرئيس - القانون سيعرض على المجلس فإذا لم تجد فيه
ما تريد فلك الحق في طلب تنديله •

تليت الفقرة ٦٨ وهذا نصا :

(ثمنا) فرع ٨ - ادارة عموم الآثار المصرية

٦٨ - قدر مصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٨٣٥٥١ ج.م
وكان المقدرة في السنة الماضية مبلغ ٧٦٤٥٩ ج.م فتكون هناك زيادة
قدرها ٧٠٩٢ ج.م •

وبمقارنة ما ورد في كل من الأبواب الثلاثة في مشروع هذا العام بمثل
في ميزانية السنة الماضية يرى أن هناك تخفيضاً في الباب ١ قدره ٣١٢١ ج.م
وتخفيضاً آخر في الباب ٢ قدره ٤٨٧ ج.م وزيادة في الباب ٣ (أعمال
جديدة) قدرها ١٠٧٠٠ ج.م •

وقد بينت وزارة المالية في مذكرتها الأيضاحية أن مصلحة الآثار تواصل
أعمال الحفر والتقيب بمجهتي مقارة ودعشور وقد خصص لذلك مبلغ
٨٠٠٠ ج.م كما أدرج ٣٦٠٠ جنيه لفل آثاث مدفون توت عنخ أمون
وترميمه وترقيته ومبلغ ٣٣٧٠٠ ج.م لانعام الإحصال الخاصة بحفظ ميد
الكركنا واصلاح الخلل الذى تطرق اليه •

حضرة لويس آخنوخ فاقوس انندى - بمناسبة هذه الفترة أطلب
من وزارة الأشغال ألا تمنح امتيازات حفر للاجانب مرة أخرى بعد
الذى حصل في مسألة مقبرة توت عنخ آمون الا اذا رأيت أن هناك مصلحة
تتضح التصريح لمصلحة عليية أجنبية بالبحث والتقيب وفي هذه الحالة
تتفرط على هذه المصلحة عدم اخراج أى شئ من كنوز الامة الى البلاد
الاجنبية •

معالى وزير الأشغال - ليطعن حضرة العضو فان كل ما يطلبه من
الاجراءات تسير الوزارة عليه • فاقها لا تمنح هذا الامتياز الا للجمعيات
المصلحة على شرط أن ما يتكف من الآثار يبقى ملكا للامة •

حضرة لويس آخنوخ فاقوس انندى - أشكر معالى الوزير على
ما صرح به ولكنى علمت أن المقيمين لهم مع ذلك الحق في أخذ ما يوجد
له مثل من الآثار وأن الحكم في ذلك هو جناب رئيس المتحف أو
السيو لاكو • ولقد علمت أنه خرجت فعلا آثار ليس لها مثل في مصر
كرأس حمتة توت عنخ آمون الموجودة الآن في برلين وهي
من أبدع ما وجد من التماثيل • فعلى معالى الوزير أن يبين لنا كيف
خرج هذا الأمر مع أنه لا يوجد بمصر أمر يقا له ولو سلمنا بمصلحة
الفاعدة التى كانت متبنة في الماضي ؟

لذلك أطلب أن يصدر معالى الوزير التعليمات الشديدة بأن لا يخرج
بأخراج الآثار لأى سبب كان بل تبقى بمصر لانها ملك للامة المصرية
وتحرس عليها للاجبال للمصلحة •

حضرة حافظ عابدين بك - بلفنى بأفقه تقدمت طلبات من مصريين
يلتمسون بها التصريح لهم بالتقيب في جهات معينة بنفس القيود التى
تتفرطها على الاجاب ولكن طلبهم رفضت فأرجو من معالى الوزير
أن يوفىنا على سبب ذلك •

معالى وزير الأشغال - لا يمكن بحث هذه المسألة الا اذا ذكرت
لى أسماء مقدمى هذه الطلبات •

حضرة حافظ عابدين بك - لا أذكر اسمهم •

سادة محمد صفوت باشا - لقد خصص مبلغ ٨٠٠٠ جنيه لكى تواصل
مصلحة الآثار أعمال الحفر والتقيب بمجهتي صفارة ودعشور فإذا كانت
الحكومة يتأخر عملية الحفر ينسحب فلماذا تعطى تصاريح لجهات أخرى
عليية وغير عليية • خصوصا وأن كل الآثار الثمينة التى عثر عليها
مذكور أنها اكتشفت بمعرفة الاجانب وهذا بما يحصلنا نستنج أن أعمال
الحفر الثقيلة بيد الحكومة عديمة الفائدة أو قليلتها • وأظن أنه من مصلحة
البلد من الوجهة العلمية والادبية والمالية أن تقوم الحكومة وحدها
بواسطة علمائها بهذه الاعمال حتى يكون النضر لنا وتذكر أسمائنا الى
جناب هذه الاسماء •

كما أرجو من معالي وزير الأشغال العمومية بمناسبة ذكر تمثال حاتم توت منح أمن الموجود الآن بربلين أن يبحث مسألة خروج هذا التمثال من القطر ويتخذ إجراءات قانونية لاسترداده لأنه أخرج من القطر خلسة ولذا يجب أن يرد • خصوصاً وأن ليس له مثيل عندنا دولة الرئيس — لقد قلت ذلك من قبل •

حضره لويس أختوخ فانوس افندي — ولكني أؤكد الآن اتخاذ الإجراءات القانونية لاسترداد التمثال •

دولة الرئيس — لقد طلبت التحقيق • ويتبع التحقيق اتخاذ الإجراءات التي تقول عنها •

حضره الشيخ حسن عبد القادر — ثم هل هناك دليل على أن التمثال موجود بربلين ؟

حضره حافظ عابدين بك — يوجد بمشروع الميزانية مبلغ ٣٣٧٠٠ جنيه لترميم ميدان الكرنك فما هي هذه الترميمات التي تستدعي هذا المبلغ •

معالي وزير الأشغال العمومية — ميدان الكرنك موجود بميدنة الأهرام وهذه المدينة كانت عاصمة مصر وهي في أوج مجدها • وهذا الميدان هو أكبر ميدان يشرف تاريخ مصر القديم فإذا صرف المبلغ المقدر للمحافظة عليه فهو أقل ما يجب نحو هذا الأثر العظيم •

حضره حافظ عابدين بك — هل تستدعي الترميمات صرف كل هذا المبلغ المذكور ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — لقد تداعى الميدان في الحقيقة •

معالي وزير الأشغال العمومية — تداعى الميدان بسبب ارتفاع مياه النيل وتطرق المياه إلى أساساته •

حضره عزيمير افندي — أرى أنه لا يحسن أن تضيق النبل في وجوه الجمعيات العلمية •

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — لقد وافق المجلس على ذلك بعد تصريح معالي وزير الأشغال العمومية •

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٦٩ — وقد طلبت وزارة الأشغال أمام لجنة المالية بمجلس النواب أولاً — تعديل التقرير النهائي للأعمال اللازمة لحفظ ميدان الكرنك وتقوية أساساته ورفع ذلك التقدير من ٣٣٧٠٠ جنيه إلى ٣٥٢٨٤ جنيه — يدخل في ذلك مرتب المهندس الذى يقوم بالأعمال لمدة ثلاث سنوات — وذلك في نظير إنشاء وظيفة مدير أعمال خالية بالقيمة ٤٥٠ جنيهًا وثانياً — تعديل المبلغ المطلوب اعتماداً في هذه السنة للأعمال المذكورة وتخفيضه من ٣٣٧٠٠ جنيه إلى ١٠٦٠٠ جنيه بنقص قدره ١٣١٠٠ جنيه (في الباب الثالث) — وثالثاً — تخفيض مبلغ ٤٥٠ جنيهًا من الباب الأول وهو مائة مدير أعمال خالية وقد وافق سعادة وكيل وزارة المالية على هذه التعديلات •

أما ترى في الأهرام أن هذا القبر مثلاً مكتوب عليه أنه اكتشف بواسطة جمعية إيطالية وذلك بمعرفة مئة أمريكية وهكذا ينظر أن يذكر إلى جانبها اسم الدولة المصرية • ولذلك أرجو أن تعتم الحكومة بهذه المسألة اهتماماً جدياً يجعل لنا نصيباً من هذا القصر إلا إذا كان اختراقها بأعمال الحفر والتقيب غير ممكن •

معالي عثمان عزم بك (وزير الأشغال العمومية) — إذا أريد أن تقوم الحكومة بجميع عمليات الحفر لزمناً موفتوقينون أشخاص العدد الموجود الآن • وقد أدى العلماء الأجانب في الماضي للبلاد خدمات جليلة لأنهم بدأوا العمل في الوقت الذي لم يكن فيه مصرى واحد يفهم قيمة هذه الأعمال •

أما الأعمال التي قامت بها الحكومة في جهة سفارة ودهشور فظن أن حضراتكم مستحق أن تقرأتم في الجرائد عن الميدان القديم الذى وجئت آثاره في سفارة ووجدت به أصدمة من نوع خصوص كان يقال قبل كشف هذا الميدان أنها يونانية وأن اليوناني استعملوها قبل المصريين • فلما كشف هذا الميدان عرف أن المصريين قد استعملوا هذا النوع من الأصدمة قبل اليونان • وإذا أصليت وزارة الأشغال المال الكافي ٥٥٠ •

حضره محمود أبو النصر بك — ولم لا ترسل وزارة الأشغال بشتات لتعلم علم الآثار ؟

معالي وزير الأشغال العمومية — لقد أرسلت وزارة الأشغال بعض العيانات المصريين إلى أوروبا ليتقوا علم الآثار في معاهد أبحاثهم ثم يمرنوا في فرنسا وألمانيا حتى يحلوا بعد عودتهم محل الأجانب للوجودين الآن ولكن هذا يحتاج لوقت لأنه إذا تخرج مصري في المدرسة فلا يمكنه أن يختلف في الحال علماً حتى زماً طويلاً في ممارسة هذا السلك • وليس من العدل بعد ما رأيت العلماء والجمعيات تصرف مصاريف باهظة • وبعد ما استفادت البلاد من أعمالهم أن تأتي الآن فبأية وقت قبل أن نستمد لأجساد من يحل محلهم وتقول لهم لا تشغلوا • مع أنهم يعملون لفائدة العلم •

دولة الرئيس — هل تكفون حضراتكم بهذا التصريح ؟

أصوات : هم •

حضره لويس أختوخ فانوس افندي — أرجو ألا يفهم من حديثي السابقة أنى مداد للبحث الأجنبية فكل ما أردته هو الاحتفاظ بالآثار للقطر المصري • وأنى أرجو الوزارة أن تنظر في إعداد مشروع قانون لتنظيم البحوث بواسطة الهيئات العلمية إن لم يوجد من المصريين العدد الكافي للقيام بهذا العمل • أو أن تصل الحكومة بالجمعيات العلمية بأوروبا وأمريكا •

٧٣ - وليس لدى هذه اللجنة ملاحظات على اعتبارات هذا الفرع وإنما تلاحظ وجوب إلحاق إدارة الأوبرا الملكية بوزارة المعارف أسوة بالبلد الأخرى ولأنها الوزارة المختصة بالقانون البلجيكية خصوصا وأن الوزارة المذكورة جالدة في السنوات الأخيرة بتربية فن التمثيل والقضاء وتدعيمهما في بعض مدارسها كما تبين لدى الموسيق الشرقي يبلغ من المال بشروط خاصة أهمها تعليم هذه الفنون لمن يريد من الطلبة .

أما صيانة مباني دار الأوبرا والقيام بالأصلاحات التي يتطلبها بناؤه فتبقى من اختصاص وزارة الأشغال كما هو الحال في باقي مباني الحكومة .

وقد أبدت لجنة المالية مجلس النواب هذا الاقتراح في تقريرها وصرح معالي وزير الأشغال أمام مجلس النواب في هذا الصدد أنه سيدرس هذه المسألة بالاتفاق مع وزارة المعارف وبعد دراستها وإقرار مجلس الوزراء لها تعرض على البرلمان مشروع ميزانية السنة المقبلة .

٧٤ - ولما كان البند ٨ من المشروع يشمل اعتماد مبلغ ٨٣٣٠ جنيا اعادة لمساعدة فن التمثيل منه ٦٣٣٠ جنيا اعادة لتمهيد دار الأوبرا و ٢٠٠٠ جنيا جوائز لتشجيع فن التمثيل العربي طلب أحد حضرات أعضاء مجلس النواب قسمة المبلغ المذكور بالتساوي بين الفرضين ولكن لما صرح به معالي وزير الأشغال بأن الوزارة مهتصة بمبلغ ٦٣٣٠ جنيا سأل في الذكر في هذا العام لم يوافق المجلس على هذا الاقتراح كما لم يوافق على اقتراح زيادة المبلغ المخصص لتشجيع فن التمثيل العربي إلى ٤٠٠٠ جنيا .

ولأسباب المتقدمة توافق هذه اللجنة على ما تم وظفت نظرو وزارة الأشغال إلى أمر بحث مسألة اعادة تمهيد دار الأوبرا وزيادة المبلغ المقرر لتشجيع فن التمثيل العربي وترجو أن يظهر لهذا البحث أثر في ميزانية السنة القادمة .

حضرة عبد الله سليمان أباظه بك - أن دور التمثيل ليست من محال اللهو بل هي أماكن تبرز فيها الوطنية والاعمال القومية فاصمة زاهرة ويجب أن تكون تلك الدور مدرسا للفن في يديها ولكن لسوء الحظ قد انصرف معظم دور التمثيل عندنا إلى تمثيل الروايات الهزلية التي لا تحضن الشبان. وهذا راسع إلى عدم تشجيع الحكومة لتمثيل .

لما نرى الحكومة تشجع الأوبرا بمبلغ نحن لا نتمتع له . ولكننا نطلب أن يكون نصيب دور التمثيل العربي من الاعانة نصيب هذه الدار أو نصفه لأن هذا فن جديد عندنا انتدج فيه من المصريين شبان راقرن ومميزات احترق التمثيل طليا للزق من باب شريف وعدم تشجيع هذه الدور قد يؤدي إلى تعطيلها .

وأرجو أن يكون حظ تلك الجوقات من إعانة وزارة الأشغال مثل حظ الأوبرا الملكية وأن تخرج الاعانة في ميزانية السنة المقبلة .

معالي وزير الأشغال - سلفظ في ذلك في ميزانية السنة المقبلة .

٧٥ - وترى هذه اللجنة أن مبلغ ٣١٢١ ج.م الذي اقصد من الباب الأول نشأ من صنف وظيفتين من الدرجة الثالثة ومن تخفيض وتقي طرا على كثير من مرتبات الموظفين الدائمين . ومن القصص في صحت بل الاقتراب وأن مبلغ ٤٨٧ ج.م الذي اقصد من اعتبارات الباب الثاني نشأ من تخفيض المربوط في بعض اعتبارات بندي ٨ و ٧ .

أما لما يخص بالأعمال الجبلدة فقد انتهت بالمصنعة ٣٢٩ من المشروع وهي أعمال بدئي فيها من السنوات الماضية وتوافق عليها هذه اللجنة .

٧٦ - ولما سلف ذكره توافق هذه اللجنة على المبالغ المطلوب اعتبارها لهذا الفرع وهي كما يأتي :

باب ١ - ٣٦١٦٣ جنية

باب ٢ - ١١٥٤٨

باب ٣ - ٢٢٢٠٠

وقد وافق عليها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتباره للباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتباره للباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتباره للباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتبارات الواردة بالأبواب الثلاثة الميئة بهذه الفقرة .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

(تاسعا) فرع ٩ - دار الأوبرا والتمثيل

٧٧ - قدر مصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٣٤٣٠ جنيا وكان المقدار له في ميزانية السنة الماضية ١٢٨٥٤ جنيا فتكون هناك زيادة قدرها ٥٧٦ جنيا وهي ٧٦ جنيا في الباب ١ و ٥٠٠ جنيا في الباب ٣ .

وقد ذكرت وزارة المالية في مذكرة الإيضاحية أن سبب الزيادة في باب ٣ هو اشتغاله على مبلغ ١٠٠٠ جنيا لتجديد سائر لويزات حضرة صاحب الجلالة الملك وحضرة صاحبة الجلالة الملكة وهي لم تجدد منذ إنشاء الأوبرا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا ما طلبته اللجنة المالية .
 جلبت الفقرة ٧٥ من تقرير اللجنة وهذا نصها :
 ٧٥ - وبناء على ما تقدم تكون المبالغ المطلوبة احتياجا لهذا
 الفرع هي :

بنية

باب ١ - ٣٠٠٧

باب ٢ - ٩٤٢٣

باب ٣ - ١٠٠٠

وقد وافق عليها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب احتياجه للباب
 الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب احتياجه للباب
 الثاني ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب احتياجه للباب
 الثالث ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاتات الواردة بالأبواب
 الثلاثة المينة بهذه الفقرة .

على من تقرر اللجنة ما يأتي :

(عاشرا) فرع ١٠ - مصلحة الطبيعيات

٧٦ - قلر لمصرفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٥٧١٨٩ جنيهها
 وكان المقرره في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٥٧٥٦٧ جنيهها فيكون هناك
 تخفيض قدره ٣٤٨ ج . م وقد أدرج في الباب الثالث مبلغ ١٧٣٠ جنيهها
 للأعمال الجديدة منها ١٥٠٠ جنيهه مصاريف بمئة لدرس صيد السمك
 في أعلى النيل الأبيض وأوردت وزارة المالية في مذكرة الإيضاحية
 أن سبب تقرر هذه الرحلة التي عهد بها إلى المدير العام لمصلحة الطبيعيات
 هو أن الحاجة ماسة إلى متابعة واستكمال المعلومات اللازمة لمشروعات الكرى
 التي يبنى القيام بها في المستقبل لزيادة إيراد مياه القطر إلى أقصى ما يمكن
 وضرورة درس صيد السمك لوضع برنامج زراعى على أساس معلومات واسعة
 وقد قامت مصلحة الطبيعيات لتأية الآن بفسط منه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفتدى - ذكر بهذه الفقرة أنه خصص
 مبلغ ١٥٠٠ جنيهه مصاريف بمئة لدرس صيد السمك في أعلى النيل
 وإلى الألف أن هذا المبلغ ضئيل بالنسبة للهمة المكثفة على كاهل تلك البعثة .
 ويجعل في أن أموريتها عمودية لأن المبلغ لا يكفي لعمل مباحث طويلة .
 ولما كانت مشروعات الزرى بالسودان تقابل مناطق مجهولة في أعلى النيل

فأنى أوجه نظر معالى الوزير لضرورة إرسال بعثات قسدية من كبار العلماء
 لدوس جهات أعلى النيل وتستخدم تقارير فنية عنها قبل الشروع في تنفيذ
 مشروعات الزرى بالسودان لأن هذه الجهات تكاد تكون مجهولة لنا جهلا
 تاما كما قلت .

حضرة محمود أبو النصر بك - أودع أن يسمح سعادة المقرر ببيان وزير
 عن عمل مصلحة الطبيعيات فقد جاء بمشروع الميزانية أنه خصص لها مبلغ
 ٤١١٢٠ جنيهه للوظفين منه ١٥٠٠ جنيهه مرتب شخصى ...

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - مبلغ الألف والتمسائة الجنيه هو
 مرتب المراقب .

حضرة محمود أبو النصر بك - وقد ذكر في مشروع الميزانية أيضا مبلغ
 ١٢٨٠ جنيهه مرتبا شخصيا لوكيل المراقب ومبلغ ١٧٣٠ جنيهه لأعمال جديدة
 و١٤٣٣٩ جنيهه مصاريف عمومية فأرجو معالى الوزير أن يتفضل ببيان وزير
 عن أعمال هذه المصلحة حتى يمكن الموازنة بين هذه الأعمال ونفقاتها .

معالى وزير الأشغال العمومية - تقوم هذه المصلحة بالأبحاث العلمية
 البعثة لوزارة الأشغال في جميع المشروعات .

حضرة محمود أبو النصر بك - أيعنى معالى الوزير المباحث الخاصة
 بجبل الأولياء ؟

معالى وزير الأشغال العمومية - أنها تقوم بأبحاث علمية زراعية تتعلق
 بأحوال النيل وتصرفاته كعرفة حالة الفيضان قبل حصوله إذ أنه يمكنها
 بواسطة الأرصاد التي تسلمها في كل وادى النيل "ستجيب المعلومات منها وترتبها
 لمصر . فالمصلحة محطات في كل وادى النيل "ستجيب المعلومات منها وترتبها
 على تحركات علمية خاصة يمكن الاستفادة منها في المشروعات وتسجيل جميع
 تصرفات النهر وفروعه في كل بقعة وهذا لازم لأعمال الزرى وكل مشروعاته .

أما الأمورية التي عهد بها إلى مدير المصلحة فالغرض منها درس صيد
 السمك في أعلى النيل الأبيض وسير في مناطق كثيرة سكانها مصابون
 بمرض النوم وأمراض أخرى . فلا بد أن يتمكن من المرور في هذه البلاد
 وهو رجل متميز يجب أن يتفقد كل حيطة اللواعة من تلك الأمراض وأن
 يأخذ معه كل ما يلزمه من المعدات الصحية .

والغرض من هذه الرحلة أن ترتب المحطات اللازمة للمباحث بالانفاق مع
 حكومة الكونغو وضربها من البلاد المجاورة وبعد ذلك تعرض علينا هذه الأبحاث
 لتفحصها فقامت المحطات بعضها بمصر وبعضها بمجرات أخرى وكل هذه المباحث
 تقوم بها المصلحة من أجل الأعمال المستقبلية التي تقتضيها مصلحة مصر .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أزيد على ما قاله معالى وزير
 الأشغال العمومية أنه لو كان حضرة محمود أبو النصر بك تتبع بحرى التحقيق
 في قضية السيرويكوكس والسيرو كوكس لراى أن كل مآدر في هذه
 القضية كان مباح عمل هذه المصلحة لأنه عمل عام .

٧٧ - وليس لهذه اللجنة ملاحظات على الاعتادات المطلوبة لهذا الفرع بالمشروع وهي :

جنه

باب ١ - ٤١١٢٠

باب ٢ - ١٤٣٣٩

باب ٣ - ١٧٣٠

وقد وافق عليها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتماد الباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتماد الباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتماد الباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتادات الواردة بالأبواب الثلاثة للمبينة بهذه التقررة .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والدقيقة العشرين مساء على أن يعود الاجتماع يوم الاثنين ٢٢ صفر سنة ١٣٤٥ (٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦) الساعة السادسة مساء .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - ما الذي استفادته مصر من هذه القضية ؟

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - عرفت أن كانت الأعمال في مصلحة مصر أو في غير مصلحتها .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - ممن تكون البينة ؟

معالي وزير الأشغال العمومية - هي رحلة يقوم بها مدير للمصلحة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أما كان يحسن أن يصحبه مصرى ؟

معالي وزير الأشغال العمومية - تفررت البينة وقامت برسلها قبل أن يهد إلى أمر الوزارة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - وهل قام المدير بهذه المأمورية ؟

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم قام برسلته وصاد منها .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - ولماذا تتكلم في موضوع هذه البينة الآن ؟

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لاهوار الاعتاد المدرج بالميزانية .

تليت الفقرة ٧٧ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

ملحق رقم ١

مذكرة معالي وزير الأشغال بطلب إيقاع اعتمادات القسم الميكانيكي

إن هذا القسم ضرورى جدا لوزارة الأشغال لأنه يقوم لما ولعوض مصالح الحكومة بخدمات عظيمة قد لا يتيسر تأديتها من الخارج أو تتكلف كثيرا .
فإذا قصرت أعماله على الرقابة الفنية كما تشير اللجنة ظلت أيدي الوزارة من كثير من الأعمال وخصوصا المستعمل منها ، فقد يحصل أن يكسر هويس وتضطر الوزارة لسرعة إصلاحه فلذا كانت شركة كوك بذلك مشلا ورات الشركة وجه الاستعجال فقد تطلب أجورا عالية بدعى كثرة العمل لديها وأنها ستضطر لتأخيرها إنجازا لأعمالها ، أما القسم الميكانيكى فيقوم بمثل هذه الأعمال في أوقاتها ولو اضطر لتأخير الأعمال استعجالا منها .

على أن مصالح الحكومة ليست ملزمة بتكليف هذا القسم بالقيام بالمتطلبات من الأعمال بل هي تطرحها في المناقصة وهو يستل فيها مع المجلات الأخرى فلذا رما عليه السواء قام بالأعمال بدقة واخفاف يفوق فيها المصانع الأخرى .

وقد كان مقدرا لهذا القسم في السنة الماضية مبلغ ٢٤.٠٠٠ جنيه لشراء خامات غير أنه لم يكف واضطر لشراء خامات أخرى بمبلغ ١٥.٠٠٠ جنيه وقد حصل التقدير في هذه السنة على حساب الأعمال المعتاد عليها من المصالح وهو يضمها في عاونه استنادا لتلك الأعمال .

وأى أصرح حضراتكم أن هذه زيادة فيما يقوم به من الأعمال لا يقرب عليها زيادة في عدد الموظفين بل بالعكس يقرب عليها وغرق الأمان .

وقضلا عما ذكر فإن محطات الطلبات الكهربائية تحتاج الى ميكانيكيين متمرنين وأنى لا يمكن أن أتق بمثل من الخارج لأسلمهم إدارة هذه الطلبات ولكن أطلب من مدير القسم أن يثق من عماله من أظهر كفاءة ومقدرة في عمله كما أن البلديات كثيرا ما تطلب عمالا فنيين من القسم الميكانيكى للاحارة وإبوابها .

لكل ما ذكر أرجو بقاء اعتماد القسم الميكانيكى على حاله .

ملحق رقم ٢

بيان التعديلات المقترح ادخالها في مشروع ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

مصلحة التنظيم

اسم العمل	التقدير	الاعتماد المطلوب	حالة الاعتماد المطلوب	السبب في الاضافة
١ - اضافة الاعمال الآتية يأتيها : توسيع تقابل شارع القاديين بالمشقة مشرود عمل ميدان ما بين جاسي الأهر وسيدنا الحسين	٥٠٠٠ ١٥٠٠٠٠	٥٠٠٠ ٢٥٠٠٠٠	جنيه مصرى جنيه مصرى	النفقة شقيقة جدا ومزدوجة بالزور ويحدث بها عطلات كثيرة فالمطرب توسيع هذا التقابل لتسهيل المرور واجتباب انطراوات . نظرا لازدحام منطقة الأهر وسيدنا الحسين بالسكان ازدحاما شديدا وزيادة حركة المرور في هذه المنطقة ونظرا لوجود العدد الكبير من الأهرمين وعدم وجود تجوية لفتح الشوارع والمطارات بلك المنطقة لازدحام الشديد في المراسم نظرا لأن طهرين المجلسين الأهرين يحملان المساكين وفيه تكتوئين ترى الوزراء من الوجنتين الصعبة والأثرية عمل ميدان ما بين المجلسين ولا يفرتا أن تذكر أن الأهرام في نوع ملكية هذه المقارنات في الوقت الحاضر من ملكية الحكومة إذ أن أثمان المقارنات والأراضي في ازدياد مستمر بخلاصة على ما سيورد على الخزانة من الفائدة من زيادة عوائد الاملاك .
توسيع الدرب الواسع وعمل ميدان في نهايته من جهة شارع كلوت بك .	١٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	جنيه مصرى	الشوارع المرمية بين كلوت بك ورويه البركة شقيقة جدا فالمطرب توسيع شارع الدرب الواسع لتسهيل حركة المرور بين القنارين الخردون ومطرب أيضا عمل ميدان في نهاية الشارع بعد توسيعه لتجوية المنطقة وإظهار البناء الأثرى لطريقه الأحياط الأثرية كسور الأهرام في نوع ملكية هذه المقارنات من ملكية الحكومة إذ أن أثمان المقارنات والأراضي سترداد باستمرار ويزداد بالقيمة هوائك الاملاك .
مشروع توسيع شارع الخليلج المصري بعرض ٤٠ مترا بين السيدة زينب ومنزله المرحوم الشيخ الاباوي .	١٥٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	جنيه مصرى	هذا العمل من أهم مشروعات التنمية في العاصمة لأنه يمتدتها من الشمال الى الجنوب ويشطرها الى نصفين متساويين وذلك تيمنا بعهدة الوزارة أن توسيعه يجرى قديمه وحديثا الشارع من ميدان في الخليلج الى شارع الملكة نائل بضمه يتسلم الى ثلاثة أقسام : القسم الأول ويهتدى من ميدان في الخليلج وينتهي بميدان السيدة زينب والثاني من ميدان السيدة زينب الى منزله المرحوم الشيخ الاباوي بشوارع الظاهر "وهو المرحوم المطرب الاكتفاء بتوسيعه الآن" والثالث ويهتدى من منزله المرحوم الشيخ الاباوي الى شارع الملكة نائل بضمه بمرحلة ٣٥ مترا ويهتدى بهذا العرض لانه كاف حركة المرور . وتقدر تكاليف القسم الثالث بخمسين ألف جنيه ونصف مليون من الجنيات وترى الوزارة تقسم العمل على عدة سنوات والمطرب البنية بترج ملكية الأراضي حالما حيث أن ذلك يفرل على الحكومة مبالغ طائلة نظرا لزيادة المستسرى في أثمان المقارنات طيلة كل ما يستعمله الى الاعمال المرمية من زيادة عوائد الاملاك .
مشروع ازالة الحوائط الباقية بين شارع الكروى وميدان السيدة زينب وشوارع الخليلج المصري .	٦٠٠٠	٦٠٠٠	جنيه مصرى	أهمية هذا العمل أن حركة المرور بين شارع طرقت وسيدان السيدة زينب هي من شارع الكروى بمرحلة ٨ متره حتى يتجلى شقيقة حركة المرور الى الميناء المذكورة تشابه على توسيع الشارع وتتم خطط الحركة فيه والمطارات الثالثة منها .
تعديل العمل الآتي يأتيه : المطرب السابق دبريه نوع ملكية أراضي لوضع خطوط التنظيم	٣٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠	— ١٥٠٠٠	— جنيه مصرى	اضعت وزارة المالية لتنظيم في ميزانية عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧ مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه لفتح ملكية شوارع التنظيم صرف المبلغ جبهه ولم يرض من السنة الى ثلاثة فهوروا السبب في ذلك إلا أن حركة الأتنة والتدليل في سائر المدينة لازداد طرد ما يضطر التنظيم الى نوع ملكية الممتلكات من خطوط التنظيم وداهجات الميناء الجديدة والمطرب هو اعتماد اضافي قدره ١٥٥٠٠٠ جنيه لفرش جبه حتى يتسنى الفرش منه لأكثر من ١٠٣٥٠٠٠

الجلسة ... ١٣٥٠٠



مضبطة الجلسة الحادية والثلاثين

المتعددة حلنا في يوم الاثنين ٢٢ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦

حضرة محمد طوى الجزار بك - أرى أن نحال هذه الرسالة على لجنة الاقتراحات والرائض .

دولة الرئيس - هذه الرسالة خاصة بوزارة الزراعة فلا محل لاحتائها على لجنة الاقتراحات والرائض .

أبلغ المجلس طلب حضرة الدكتور حبيب خياط بك وسعيه فهمي الربوب بك امتداد اجازتهما الأول لمدة شهرين والثاني إلى أكثر النور لمريضهما . وافق المجلس على ذلك .

تم الكلب الوارد من لجنة الصحة مجلس الشيوخ يبلغ المجلس أن اللجنة اتفقت حضرة الدكتور محمد حاشم أفندي سكرتيراً لها بدلاً من حضرة الدكتور أحمد عيسى بك الذي سقطت حضورته وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولكم بأن لجنة الصحة قررت مجلسها المتعددة في يوم الثلاثاء ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ انتداب حضرة الدكتور محمد حاشم أفندي سكرتيراً لها بدلاً من حضرة الدكتور أحمد عيسى بك الذي سقطت حضورته .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس اللجنة

محمد بسيوني

تم الكلب الوارد من حضرة صاحب المال وزير الزراعة بإخطار المجلس بأن حضرة صاحب السعادة وكيل هذه الوزارة وحضرة صاحب العزة سكرتيرها العام سيحضرن مع مآله جلسة مجلس الشيوخ التي ستعقد اليوم للتعرض لمشروع ميزانية الوزارة وطلب الموافقة على ذلك وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بإحاطة دولكم علماً بأن حضرة صاحب السعادة وكيل هذه الوزارة وحضرة صاحب العزة سكرتيرها العام سيحضرن معاً جلسة مجلس الشيوخ التي ستعقد غدا للتعرض لمشروع ميزانية الوزارة . فأرجو التفضل بالموافقة على ذلك .

وتفضلوا دولكم بقبولائق الاحترام

وزير الزراعة

(عبد فصح الله بركات)

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الباشرة مساء برياضة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عدا كل من حضرات أصحاب الدولة والمالي والسعادة والعزة: اسماعيل سرى باشا ، أحمد زور باشا ، أحمد ذو الفقار باشا ، محمد فتحي بك ، محمد عبد الطيف أفندي ، عبد الرحمن صبري باشا ، عبد أفلاطون باشا ، صليبي قلودروس باشا ، عبد العظيم المصري بك ، محمد محمود خليل بك ، السيد حسين القصبي ، الأنبا الكوكس ، الفريق موسى فؤاد باشا ، راجب عطية بك ، محمود محمد حسن الشنغولي باشا ، أحمد تجور باشا ، أحمد الشريبي باشا ، (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرات : مصطفى رشيد بك ، الشيخ علي محمد مروان ، أحمد حلمي باشا (متنزلون عن جلسة اليوم) .

وحضرات : عثمان محمد بك ، حسن أحمد العبدسي بك ، أحمد علي باشا ، اللواء علي فهمي باشا ، سيمان خيرال القصص بك ، محمد الخفي الطارزي باشا ، اللواء حسين شريف باشا ، لويس أخنوخ فانوس أفندي ، الشيخ متولى عمر مجازي ، (متنزلون عن جلسات هذا الأسبوع) .

وظاب كل من حضرات : أحمد فؤاد عزت باشا ، أحمد مصطفى بك ، يونس حنا باشا ، الدكتور سوريال جرجيس سوريال أفندي ، محمد إبراهيم وإلى بك ، يحيى إبراهيم باشا .

وحضر في مقاعد الوزراء حضرات أصحاب المال محمد محمود باشا وزير المواصلات وولي الشحى أفندي وزير المعارف العمومية ومحمد فصح الله بركات باشا وزير الزراعة ومعه حضرة صاحب السعادة وشوان محفوظ باشا وكيل وزارة الزراعة وحضرة صاحب العزة جلال فهم بك سكرتير عام الوزارة المذكورة .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح وجاني أفندي ، علي عبد الرازق بك ، محمد أحمد الشريف بك ، الشيخ محمد عز العرب بك ، حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس - وردت إلينا رسالة من حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون بصفته رئيساً للجمعية الزراعية الملكية بالإنابة بشأن السيد الكيلوي وسئلي على حضراتكم عند مناسبتهم في تمرير لجنة المالية عن وزارة الزراعة .

على الكتاب الوارد من معالي وزير المعارف الخاص بالرد على دولة رئيس المجلس بخصوص إنشاء مدرسة ثانوية بتندو بها وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ردا على كتاب دولتك رقم ٦-٩-٢٤/٢٤ المؤرخ ١٩ يولي سنة ١٩٢٦ تشرف بأن فيديكم أن مسألة إنشاء مدرسة ثانوية بتندو فيها قيد البحث بالوزارة ولم يدرج منها أى امتداد بميزانية هذا العام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
وزير المعارف
على التسمي

حضرة الدكتور محمد هاشم إفتدى - بتندو فيها بمجاة كبرى الى مدرسة ثانوية وذلك لانه بلد يبلغ سكانه عشرين ألف نسمة وموقعه متوسط بين مديريات القليوبية والمنوفية والشرقية وعلى مقربة من مديرية القليوبية فيصن إنشاء مدرسة ثانوية به بدل أن يضطر أهالى تلك المدينة والبلاد المشار اليها الى إرسال أولادهم الى مصر أو الاسكندرية فأطلب من معالي وزير المعارف أن يوجه التفاته الى هذا الموضوع بترج خاص وأنتم أن يتم ذلك في العام المقبل وأن يدرج الاعتماد المطلوب لذلك في الميزانية القادمة .

دولة الرئيس - وبعد معالي الوزير بالنظر في مسألة إنشاء مدرسة ثانوية بتندو فيها ولو طلب من معاليه هذا الطلب عند نظر ميزانية المعارف لكان ذلك أقوى بفرصكم .

حضرة الدكتور محمد هاشم إفتدى - سمعت جواب معالي الوزير وأود أن أسمع وعد معاليه .

حضرة صاحب المعالي على التسمي إفتدى (وزير المعارف) - سلتظر في هذا الموضوع ونتمش أن تتحقق الوزارة من تنفيذ إنشاء المدرسة في العام المقبل .

على الكتاب الوارد من حضرة صاحب المعالي وزير المالية بخصوص شكوى الصبايين من ضرائب العيد المفروضة عليهم وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بورد كتاب دولتك رقم ٧-١/١ (٨٣٩) المؤرخ في ٣١ يولي سنة ١٩٢٦ المرسل مع ثلاث هراهن من صبايين يتظلمون فيها من ضريبة العيد المفروضة عليهم ، وقد أمارت الوزارة هذا الموضوع بما يستحقه من الاحتماء والبحث فألفت لجنة للنظر في هذه الشكوى وسنوافي دولتك عما يتم في الأمر حالما يتبين شخص الموضوع .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام

٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٦
وزير المالية
مرقس حنا

على الكتاب الوارد من وزارة المواصلاات بخصوص اقتراحات حضرات أعضاء مجلس الشيوخ المحالة للوزارة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ ،

ردا على كتاب دولتك رقم ٦-٩-٢٤/٢٤ (٨٩٠) بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٢٦ أشرف بأن أبحث الى دولتك مع هذا بأراء وزارة المواصلاات في الأربعة الاقتراحات المحالة عليها بالكتاب السابق الذكر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٦
وزير المواصلاات
(عبد محمود)

١ - رأى وزارة المواصلاات في الاقتراح المقدم من سعادة اللواء حمود فؤاد باشا بشأن تخفيض مستوى الكبارى الواقعة على مصرف بليس وكذلك بالنسبة لجميع الكبارى .

ان النظر في هذا الاقتراح من اختصاص وزارة الأشغال العمومية لان هذه الكبارى تابعة لها .

٢ - رأى وزارة المواصلاات في اقتراح حضرة حمود على مهنا بك عضو مجلس الشيوخ بخصوص مرور عربات النقل وعربات الركوب على كبرى كفر الزيات والتصريح لراكي السيارات بفتح الرسوم المقررة لأحد موظفي الكبرى .

القسم الأول من الاقتراح

لتنفيذ هذا الاقتراح يجب تحوية وتوسيع ممرات الكبرى وقد سبق أن قدرت التكاليف اللازمة لذلك بمبلغ ١٦,٠٠٠ جنيه طلبت وزارة المواصلاات من وزارة المالية درجها في ميزانية مصلحة الطرق والكبارى عن سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ غير أن مجلس الوزراء أثناء مجته هذه الميزانية قرر عدم الموافقة على هذا الاتحاد فأرسل في تنفيذ المشروع - والوزارة معتمدة طلب الاعتماد اللازم لذلك في ميزانية السنة القادمة .

القسم الثاني من الاقتراح

تأسف وزارة المواصلاات لعدم امكانها الموافقة على هذا الاقتراح إذ لا يمكن للملاحظ الكبرى اتخاذ الاجراءات اللازمة لاصدار الرخص .

٣ - رأى وزارة المواصلاات في الاقتراح المقدم من المرحوم عبدالظاهر خليل بك بطلب مد خط سكة حديد حلوان لغاية ابريل .

سعى وزارة المواصلاات بهذا الاقتراح العناية الكافية بترديد اقتراحات ميزانية مصلحة السكك الحديدية عن سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ اعتماد اللازم للأعمال التحضيرية ونزع ملكية الأراضي التي سيتطلبها مد خط سكة الحديد من حلوان الى الصف .

٤ - رأى وزارة المواصلاات في الاقتراح المقدم من المرحوم عبدالظاهر خليل بك بطلب المشروع في إنشاء باقي السكك ازرابية بمركز العياط .

حضرة صاحب المالى محمد محمود باشا (وزير المواصلات) - فى سنة ١٩١٥ أخضعت الطرق التابعة لمصلحة الرى الى مصلحة الطرق والكبرى وكان الباقى فى تلك السنة من المبالغ التى حصلتها الحكومة لانشاء سكك زراعية بمديرية الغربية مبلغ ٥٠١٠ جنيهات أسلمتها مصلحة الطرق .

وقد صرف هذا المبلغ فى انشاء الطريق الموصلى ما بين بلدى بيله وبيره ولم تحصل الحكومة بعد ذلك مبالغ أخرى لانشاء طرق زراعية بمديرية الغربية .

ولقد كان نصيب مركز المحلة الكبرى من السكك التى أنشئت قبل سنة ١٩١٥ عظيمًا جدًا بالنسبة الى باقى مراكز المديرية إذ يتفرع من بندر المحلة الكبرى وسد ثمان طرق زراعية تربطها بالبلاد الأخرى بالمديرية علاوة على مرسوها بأخط بلاد المركز ووزارة المواصلات جادة فى انشاء سكك زراعية جديدة ببلاد مديرية الغربية المرومة من تلك السكك وقد أعدت مصلحة الطرق والكبرى عدة مشروعات بالطرق التى رأت ضرورة انشائها ببلاد المديرية وهى الآن تقوم بإنجازها باقى الاجراءات اللازمة لاستصدار مرسوم ملكى بها وتحصيل نفقاتها .

حضرة زرق شعبان شمع بك - أشكر معالى الوزير . أن نعم السكك الزراعية مما يجرى على البلاد فائدة عظيمة وأرجو سرعة العمل على انشاء السكك الزراعية بالبلاد المرومة منها .

فى السؤال الموجه الى حضرة صاحب المالى وزير المواصلات من حضرة ابراهيم الطاهرى بك عن عطية السكة الحديدية لبلدة فارسكور وهى هذا :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أرجو عرض سؤالى الآتى الى حضرة صاحب المالى وزير المواصلات :

حضرة صاحب المالى وزير المواصلات

قبل الحرب كانت لفارسكور محطة بالسكة الحديدية المصرية وألغيت إنشاء الحرب بقصد اشغال الفضيان لأغراض السلطة العسكرية فى ذلك الوقت والآن قد زالت هذه الأغراض ، ولما كان هذا الأمر يسبب متاعب كثيرة لأهالى فارسكور ويحرم لانعدام السير مسافة ثلاثة كيلومترات المحطة الحالية وفضلنا من ذلك فانه تاتى الحكومة ربح لا يقلد بأقل من أربعة عشر ألف جنيه سنوياً بسبب قرب محطة الشركة الأجنبية للبلد . وبعد محطة الحكومة وقد ارفع صوت أهالى فارسكور بالشكوى لجميع المراجع حتى ظفروا بأن قررت وزارة المواصلات اعادة المحطة كما كانت قبل الحرب وأعلنت ذلك الوزارة اليوم ولكن وقف الأمر عند حد الاطلاق ولم يتم الحكومة تنفيذ هذا الرصد الذى يود عليها بالأرباح الطائفة ويوفر الرأسة لمصلحة لا يقل عدد سكانها من عشرة آلاف نسمة ولتنبها أيضاً خصوصاً وأنها مركز حركة تجارية عظيمة وعدم اعادة هذه المحطة يترتب عليه قتل الأرباح التى كانت تأخذها الحكومة الى شركة أجنبية يقال أنها هى التى تسمى سعيًا متواصلًا لمنع اعادة المحطة المذكورة .

شعرت بمصلحة الطرق والكبرى فى انشاء الطرق الواردة بالمرسوم الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٠٩ تكميداً بحراعية فى ذلك تهدم الأهم على الملم . على الكاتب الوارد من وزارة الاشغال العمومية بخصوص البرية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٢٤ الملغمة من محمد نجيب وآخرين وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

إيماء الى المكتبة المؤرخة ٣١ يولييه سنة ١٩٢٦ رقم ١٠٧ - ٧٧٨/١ بخصوص شكوى بعض الخدماء الخارجين عن هيئة البهل بتفتيش رى قسم الفيوم والبلدية من تأشير تعديل درجاتهم . نقترح بأن نعيد دوتكم أن تعديل درجات الخدماء الخارجين عن هيئة البهل بالتفتيش المذكور وماتر التفتيش الأخرى يرى الوجه القليل قد اعترضنا ثانياً فى سنة ١٩٢٤ وصرف للمستحق هؤلاء الخدماء فى حينه .

وتفضلوا دوتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الاشغال العمومية

عثمان حميد

٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة الماضية .

أصوات : لا .

صتق المجلس على محضر الجلسة الماضية .

فى السؤال الموجه الى حضرة صاحب المالى وزير المواصلات من حضرة زرق شعبان شمع بك عن انشاء سكك زراعية بمركز المحلة الكبرى وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أرجو توجيه السؤال الآتى لحضرة صاحب المالى وزير المواصلات للاجابة عليه :

حضرة صاحب المالى وزير المواصلات

سبق أن حصلت الحكومة منذ ٣٠ سنة هرباً من أهالى مركز المحلة الكبرى بمديرية الغربية أموالاً على ذمة انشاء سكك زراعية وقد قامت بإنشاء القليل منها فلما يتبع تلك الطرق الا قليل من البلاد وترك الكثير من الترى مثل لمشيط ودونشور والحياتم وبقية بلدون طرق زراعية تربطها ببعضها ويوصلها المحلة الكبرى بالريغ من قيامها بلغ الضفقات اللازمة لانشاء تلك الطرق التى لا يخفى على معاليكم ما تسببه من تعجز المواصلات واستناب الأمن ورواج التجارة وزيادة العمران وسهولة اقامة هذه البلاد فى أحوال كثيرة كالطرائق التى كثرت فى المدة الأخيرة .

فهل لمالى وزير المواصلات أن يهتبه عام فى أمر هذه الأموال وهل تنوى الحكومة القيام بعمل تلك الطرق وإذا كان الرد بالإيجاب ففى ؟

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

عمرى فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦

زرق شعبان شمع

عضو مجلس الشيوخ

أما المدارس الابتدائية فإن الوزارة ستعظر مسألة توزيع هذا النوع من التعليم على بلاد القطر وبالطبع تكون بلاد النوفية من ضمن هذه البلاد.

حضره محمد علوى الجزائر بك — بعد جواب صاحب المسائل الوزير لا يسمي الا شكوه وأرجوه أن يكون البحث عن أماكن تلك المدارس باهتمام كبير — وأنى مستعد شخصيا لمعاونة اللجنة التى تخصص للبحث عن تلك الأماكن فى البلديات متى طلبت منى ذلك .

تلى السؤال الموجه الى حضرة صاحب المسائل وزير المعارف العمومية من حضرة محمد علوى الجزائر بك وبكى المجلس عن إنشاء مدرسة صناعية بشبين الكوم ونصه هذا :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو تبليغ صاحب المسائل وزير المعارف الى أوجه الى معاليه السؤال الآتى :

النوفية هى الاقليم الوحيد الذى يكاد يقوم وحده بأعباء التعليم فى نواحيه، وهو الذى خفف عن وزارة المعارف كثيرا من أمهات المدارس ونفقاتها، وهو الذى أفرد بين أقاليم القطر بإنشاء جمعية المساعى المشكورة منذ ثلاثين عاما فتنهضت بالتعليم الابتدائى والثانوى، ومدارسها لا تزال مثلا حيا رائعا، وكذلك أنشأ مجلس المديرية للمدارس الابتدائية فى بعض البلاد، هذا خفت المديرية من كاهل الميزانية العامة أمهات جساما حملتها لغيرها من المديرات بأعباء لا تقبل من مشرات الأوفى، فكان حقا على الحكومة وعلى الميزانية العامة أن تحمل من هذا الأقليم مسؤولية فروع التعليم الذى لم يضرب فيه بهم ولم يصيب منه خطأ، وكان للأقليم أن يحاسب عليه إذا التمس إتمام هذا النقص، ومن ذلك التعليم الصناعى على اختلاف مهته وتباين حرفه . وأن النوفية الزراعية البهجة، والتى تيف تمدادها على المليون، والتى حرمت من كل معد صناعى لما أن تم ما نقص منها، ولما أن تلبى الى حكومتها المطوفة فإتمام ذلك الكمال، على أن مدارسها الأولية المنشرة فى قرأها ومدنها وصياها، والتى تضم الجمل التغير بحاجة قصوى الى مدرسة صناعية، أو مصنع على الأقل، يشاد فى شبين يفتننى من تلك المدارس ويخرج صناعات مهرة ممن ضاقت فى سبلهم وسائل الزراعة .

فهل لحالى وزير المعارف أن يسارع الى اجابة هذا المتشمس وهو المعروف بشينته وموطنه، انا لاجابته لمظنون ؟

محمد علوى الجزائر

٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٦

حضرة صاحب المسائل على التسمى افندى (وزير المعارف) — إن الوزارة تحترم ما قامت به مديرية النوفية من إنشاء المدارس على اختلاف أنواعها بإعانة المديرية وبالتك مجهات أن تستكمل هذه الأنواع بإنشاء مدرسة صناعية أسوة بالمديرات الأخرى والوزارة ستعظر فإقامة مدرسة صناعية فى شبين الكوم ضمن للمشروعات الجديدة وتقول انه يتعاون مع مجلس المديرية يمكن تنفيذ المشروع .

أرجو معالى الوزير أن يبل لنا بأسباب عدم تنفيذ ما أمنت الحكومة عزما عليه بإعادة العطلة للتعليم ذكرها وهل فى نية الوزارة تنفيذ هذا المشروع بأقرب ما يمكن أم لا ؟

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا

إبراهيم الطاهرى
عضو مجلس الشيوخ

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦

حضرة صاحب المسائل محمد محمود باشا (وزير المواصلات) — ستخرج وزارة المواصلات فى ميزانية السنة القادمة للمبلغ اللازم لمشروع تحويل خط السكة الحديدية ليتصل بمحطة فارسكور القديمة .

حضرة إبراهيم الطاهرى بك — أشكر معالى الوزير .

تلى السؤال الموجه الى حضرة صاحب المسائل وزير المعارف العمومية من حضرة محمد علوى الجزائر بك وبكى المجلس عن إنشاء مدارس ببلدى (المسى) و(بيت خالفان) مركز شبين الكوم وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو تبليغ صاحب المسائل وزير المعارف الى أوجه الى معاليه السؤال الآتى :

من بلاد مركز شبين الكوم بلدا "المسى" و"بيت خالفان" يبلغ تعداد الواحدة منهما نحو عشرة آلاف نفس على الأقل، ومع أن سكانهما يذهبون العشرات على اختلاف أنواعها فانهم محرومون من حقبة وزارة المعارف بهم، وهم قوم متعطشون لنور العلم يائسون بحبه، ثم هم ينظرون بلدا أخرى من أقليمهم ومن مركزهم وأقل منهما تعدادا قد أُنشئت فى كل منها المدارس وشيدت للمعاد، فإيها أبنائنا وهم فى ديارهم، لا يتكفون بذلك من المال الا قليلا، ولا من الشاق الا مجهودا يسيرا .

فهل لحالى الوزير الوطنى الذى عرفته البلاد بمجاشيه الناصح وحاضره العظم أن يصرح لنا بأن وزارته ستعلق هذا وستتفق فى أقرب فرصة مدارس أولية للبنين والبنات فى هذين البلدين مع إنشاء مدرسة ابتدائية فى كل منهما، وأن يمد الوزير فى طريقه طائفا من ميزانية المعارف لبعض هذه المدارس، هل له أن يطلب مجلس المديرية بالمعاينة بأمر المدارس التى تحتل عن إنشائها وزيارته حتى يساو جما بينهما من البلاد التى قيد فيها المدارس والمعاهد، هل لنا تأمل من معاليه أن يجعل التباه الى مجلس المديرية فى أى مدرسة حين لا يجد من ذلك حصصا ؟

محمد علوى الجزائر

٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٦

حضرة صاحب المسائل على التسمى افندى (وزير المعارف) — إن الوزارة مهمة بشين مدارس التعليم الأولى بكل بلاد القطر سنة بعد سنة وتقدم فى ذلك البلاد الأكثر احتياجا إلى تعد فيها الأماكن اللازمة وتلك فإن الوزارة مستعدة لا تخاد باهو ضرورى لما بين البلدين من المدارس الأولى التى أعلمت الأكسنة اللازمة بلغة التعليم اللغوى بالمديرية .

زراعة القطن تدعو إلى توسيع نطاق البرنامج الذي وضع بهذا الشأن بحيث يشمل توزيع البذرة للمتقاع من السككاديس والاشتهور والإيجوداء على أن يتم تنفيذ هذا البرنامج شيئا فشيئا. ولذا قد رعت الاعتبارات الخاصة بتوزيع الأسمدة بالبلدة من ٥٣٣,٠٠٠ إلى ٧٥٠,٠٠٠ م. وقد ذكرت أنه أقل ما ينبغي تخصيصه لهذه الأعمال في ميزانية السنة المقبلة.

ثالثا - أن من الأعمال التي تقوم بها الوزارة الآن وتوسيع نطاقها في سنة ١٩٢٦ تجنيز الأشجار الحظية سواء أكانت من منتجات القطن أم واردة من الخارج وقد ترتب على ذلك زيادة في الاعانات الخاصة بشراء للمهمات والأدوية وزيادة اعتماد الأجور للعامل المستعدين في هذا العمل.

رابعا - أن وزارة الزراعة توجه عناية خاصة إلى المواشي لوقايتها من الطاعون البقري إذ قد دلت التجارب على أن أحسن وسيلة للوصول إلى هذا الغرض إنما هو التلقيح للزويج بالمصل الواقو والم المويبره قررت جملة اجباريا وبدأ بالعمل في سنة ١٩٢٥ على أن واصل بصفة مطردة إلى أن تكتسب جميع مواشي القطن المناعة اللازمة وقد أدرج لذلك مبلغ ٥٠,٠٠٠ م. في الميزانية الحالية.

٢ - وبعد تقديم مشروع الميزانية إلى مجلس النواب طلبت وزارة المالية ادخال التعديلات الآتية :

أولا - طلبت بمضطابها الرقم ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦ المرسل لرئاسة مجلس النواب فتح اعتماد بمبلغ ٤,٥٠٠ م. ج. للتي أفقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ لتنظيم مؤتمر الاتحاد الفلحي بمجتمعات أصحاب منازل القطن.

ثانيا - طلبت بمضطابها الرقم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٦ المرسل لرئاسة مجلس النواب ادخال تعديلات على ميزانية هذه الوزارة أفقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٢٦ ومن مقتضاها إضافة مبلغ ٢٦,٨٩٦ م. ج. موضع كالآتي :

(١) مبلغ ٥,٩٣٦ م. ج. في الباب الأول منه مبلغ ٣,٢٣٦ م. ج. للمهمات مشرين وظيفية فنية وأدارية من درجات مختلفة وستذكر التفصيلات الخاصة بها فيما بعد و ٢,٧٠٠ م. ج. لأجور عمال التدخين بسبب إنشاء مشربان جديدة للتدخين.

(ب) مبلغ ١٦,١٢٠ م. ج. في بند الباب ٢ سيحصل ٢ م. ج. على مفرقاته حين نظر اعتمادات الباب المذكور.

(ج) مبلغ ٤,٨٠٠ م. ج. في الباب ٣ (أعمال جديدة) ستذكر مفرقاته عند نظر اعتمادات الأعمال الجديدة.

كل ذلك في مقابل زيادة مبلغ ٦٠٠٠ جنيه في إيرادات البند ٤١ من باب (٧) إيرادات المصنع لإيرادات رسوم التجنيز وتنقيض مبلغ ٢١,٩٦ م. ج. من بند ١٤ لقرارة الباد والبنو.

وقد أوردت وزارة الزراعة في مذكرتها التي أرسلتها إلى رئاسة مجلس الوزراء حين طلبها تهرردا لادخال التعديلات المذكورة أن الوظائف والاعتمادات التي طلبت إضافتها ضرورية جدا لما لا يمكن ساهم العمل على الوجه الذي بكل تحقيق الأغراض التي ترعى إليها الوزارة والتي يجب أن يكون لها المكان الأول في هذا البلد الزراعي وليتسرها أيضا تدعيم جميع مباحين المنطقة الاجبارية بلا استثناء.

حضره محمد علوي الجزار بك - بلسان أهل مديرية المنوفية جعيا أشكر صاحب المعالي وزير المعارف على إجابته طلي (أشكره علىثناء الذي وجهه لهذا الاقليم) ولنا لننظر ببارغ الصبر اليوم الذي تأسس فيه تلك المدرسة الصناعية (وأنه تقريب جدا أنشاء الله) فنصدق في رأس الوزير المحترم الشموك اكليلا من الثناء والفتار.

دولة الرئيس - يجند يوم الثلاثاء الموافق ٧ صتمبر سنة ١٩٢٦ للنقشة في الاستجواب المقدم من حضرة حافظ مابدين بك إلى حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية والوارد في جدول أعمال جلسة اليوم.

أصوات : موافقة

دولة الرئيس - السؤالات الموجهة إلى حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة من حضرة الشيخ طه حسين وحسن أحمد العبدري بك سيجاب طليها معلى الوزير أثناء نظر ميزانية وزارة الزراعة.

انصرف حضرات أصحابي المعالي محمد محمود باشا ووزير المواصلات وعمل الشمسى افندى وزير المعارف.

حضر حضرة صاحب المعالي احمد زكى ابو السعود باشا وزير الحفانية انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة المالية عن مصروفات وزارة الزراعة (القسم الثانى - مصروفات قسم ١١ - وزارة الزراعة عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

قل من تقرير اللجنة الفقرات ١٥١ و١٥٢ وهذا نصها .

قسم ١١ - وزارة الزراعة

١ - قدر المصروفات هذه الوزارة مبلغ ١,١٣٣,٥١٥ م. ج. وكالت المقتر لها في السنة الماضية مبلغ ٨٧٩,٩٩٩ م. ج. فكانت هناك زيادة قدرها ٢٤٣,٥١٦ م. ج. وهذا بخلاف مبلغ ٤١,٢٦٨ م. ج. مرفج في ميزانيات مصالح أخرى سنة ١٩,٨٠٠ م. ج. إلى

والزيادة المذكورة موزعة بين أبواب الميزانية كما يأتي : ١١,٤٥٣ م. ج. في الباب ١ و ٢٢٨,٩١٣ م. ج. في الباب ٢ و ٢,١٥٠ م. ج. في الباب ٣ وقد أوردت وزارة المالية بمذكرتها الإيضاحية في سبيل ذكر أسباب هذه الزيادة ما يأتي :

أولا - أن الزيادة في الباب ١ (مهمات وأجور ومربيات) سببها إنشاء ٣٠ وظيفة في السلك الدائم والمؤقت لتسوية حالة موظفين كانوا مبعينين على اعتمادات الباب الثانى وتقل خمس وظائف من مصصلة الأملاك الأميرية نظرا لانحاق قسمها البيطرى بوزارة الزراعة وإنشاء وظيفتين من الوظائف الكبرى لإعمال الأبحاث في الباثولوجيا وفلاحة البساتين وست من الوظائف الصغرى لأعمال تجنيز الأشجار الواردة من الخارج وزيادة ٤ وظائف في الخدمة السائرة أيضا.

ثانيا - أن الأسباب التي حلت وزارة الزراعة على التدخل في أمر توزيع الأسمدة على الزراع قائمة بل أن الحال تدعو إلى التوسع في هذا العمل. وأن الفائدة الكبرى التي تعود على القطن من الحصول على بذرة نقية لتقاوى

(١) باب ١ - ما هيأت وأجرومات

٣ - تبلغ قيمة اعتمادات الباب الأول المدرجة بالشروع ٣٢٢١,٥٣٨ ج.٠ وسبق القول أنها تزيد عن مثلها في ميزانية السنة الماضية بمبلغ ١٤١,٤٠٠ ج.٠

وتربح أسباب هذه الزيادة : (أولاً) القيمة البالغة للاعتمادية المقررة لموظفي الدرجات الدائمة والمقدرة في المشروع بمبلغ ٣٧٠,٣٧٠ ج.٠ و (ثانياً) إلى إنشاء ثلاثين وظيفة جديدة في الوظائف الدائمة والمؤقتة من درجات منخفضة منها اثنتان في الدرجة الثانية و (ثالثاً) إلى زيادة مبلغ ٢,٤٨٦ ج.٠ في أجور عمال باليومية بسبب تساق العمل في فروع الوزارة المتعددة التي تحتاج لهذا النوع من العمال . وتوافق هذه اللجنة على الاعتمادات المذكورة .

أما الوظائف الجديدة التي طلت في مذكرة التعديل والمقدّر لها مبلغ ٣,٢١٣,٤٠٠ ج.٠ فهي :

جنية

١٨٠ وظيفة من الدرجة السادسة لتدوين
الأشجار وقسم "وقاية النباتات" .
١٤٤ وظيفة من الدرجة الثامنة لتدوين
الأشجار وقسم "وقاية النباتات" .
٥٤٠ وظيفة من الدرجة الرابعة وقسم وقاية النباتات لأعمال
البحاث الفنية .

٧٢٠ وظيفة من الدرجة الثالثة لرئاسة
مكتب الوزير وقسم الإدارة
٤٨٠ وظيفة من الدرجة الخامسة
لمكتب الوزير وقسم الإدارة .
٢٤٠ وظيفة من الدرجة الخامسة
للمسكارية الفنية وقسم الإدارة .

١٨٠ وظيفة من الدرجة السادسة
بقسم المباحث الزراعية .
١١٥٢ اثنتا عشرة وظيفة من الدرجة
السابعة لقسم المباحث الزراعية .

وترى اللجنة إقرارها نظراً للأسباب التي أوردتها وزارة الزراعة بمذكرةها في صدد حاجتها لتلك الوظائف .

كما ترى هذه اللجنة أيضاً الموافقة على اعتماد مبلغ ٣٧٠,٣٧٠ ج.٠ للمطلوب لأجور عمال التدوين بسبب إنشاء عشر بلان جديدة لتدوين نظراً لقائمة الكمية التي تعود على البساتين التي لم يتيسر تدوينها في أعوام المصلحة الإيجارية . وما لا شك فيه أن تدوين البساتين قد أدى وبقي نتائج حسنة .

وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على جميع ما تقدم ذكره وأوردت ضمن تقريرها فيما يخص بالوظيفة التي من الدرجة الثالثة المتقدم ذكرها أنها أجرت بجمع مع وزارة المالية فيما إذا كان يمكن نقل وظيفة خالية من الدرجة

المذكورة بإحدى الوزارات الأخرى أو تقل أحد الموظفين الشاغرين لهذه الدرجة ممن رأت الحكومة الاستثناء عن وظيفته عند إخلائه لها إلى وزارة الزراعة فلم يتيسر ذلك لعدم وجود وظائف خالية من الدرجة الثالثة في باقي الوزارات ولعدم تيسر إيجاد موظف من موظفي الوزارات الأخرى يبق لهذا العمل إذ ثبت لها أن العمل يحتاج إلى دربة وكفاءة خصوصاً ولا بد أن يكون الشاغل للوظيفة المذكورة عمل ثقة محاسباً وزير الزراعة لأنه سيكون رئيساً لمكتبه .

وبناء على جميع ما تقدم يجب زيادة مبلغ ٥,٩٣٦ ج.٠ على اعتمادات الباب ١ لهذا القسم للمدونة بالمشروع فيكون المجموع مبلغ ٣,٢٢٧,٤٧٤ ج.٠ وهو ما يجب اعتدائه للباب المذكور وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك - طلبت وزارة الزراعة إنشاء وظيفتين جديدتين بقسم الإدارة احداهما من الدرجة الثالثة لرئاسة مكتب معالي وزير الزراعة والثانية من الدرجة الخامسة للمسكارية الفنية وإلى أسف لأن المذكرة التي ذكرت بها الأسباب التي دعت لطلب إنشاء هاتين الوظيفتين لم تطبع . غير أني لاحظت أنه ورد في الصفحة ٣٣٩ من مشروع الميزانية أن في قسم الإدارة والأحصاء وظيفة مدير من الدرجة الثالثة راتبها ٧٢٠ جنيهاً ووظيفة وكيل لهذا القسم من الدرجة الرابعة راتبها ٥٤٠ جنيهاً ووظيفة سكرتير في راتبها ٣٣٦ جنيهاً وشرن وظيفة أخرى لمصاحدين آخرين منهم ١٢ في الدرجة الخامسة وسبعة في الدرجة السادسة فأورد من معالي المدير أو معالي الوزير أن بين لنا الضرورة التي دعت لإنشاء هاتين الوظيفتين وظيفتين مكتب الوزير ووظيفة سكرتير في آخر بالقسم المذكور . وما هو العمل الذي سيناط بالموظف الذي يراد إنشاء وظيفة "رئيس مكتب الوزير" من أجله ؟ وما هو الفرق بين عمله وعمل مدير قسم الإدارة ؟ من المعلوم أن الوزير يتلقى المعلومات من رؤساء الأقسام المختلفة . وأن في وزارة الزراعة أقساماً عديدة كقسم الإدارة والأحصاء وقسم التنشيط الزراعي وقسم وقاية النباتات الخ ألا يكون عمل الموظف الذي سيأمر مكتب الوزير مزودجاً مع عمل المدير الموجود الآن بقسم الإدارة ويكون عمل السكرتير الفني الجديد مزودجاً مع السكرتير الفني الموجود الآن في القسم المذكور ؟

صداة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن عمل المدير الموجود الآن هو إيجاد الاتصال بين جميع فروع الوزارة . أما الوظيفة الجديدة فالمراد أن يشغلها موظف يكون محل ثقة الوزير لمحاوئته في كل ما يجب لحضرة من المشروعات أو عبارة أوضح معاونة على إعداد ما يلزم للشروط المعينة التي تجب دراستها شيئاً لفظة الواسعة التعلق التي تضمنتها خطاب معالي الوزير في مجلس النواب . هذا هو ما قبله لجنة المالية عن الأسباب التي دعت لطلب إنشاء هذه الوظيفة وبما كان لدى معالي الوزير أسباب أخرى .

مطل على عهد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) - ليس لدى ما أؤيده على ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك - هل المقصود هو أن يتلقى الموظف الجديد المعلومات الواردة من الأقسام الأخرى وينقلها لمعالي الوزير ؟

١٠٠٠ من بند ١٧ - مكالات وتوصيات مقررة للعمد والمشايخ مقابل مساعدتهم في مقاومة دودة القطن . نظرا لظاعمة المبلغ المخصص لكل منهم . ولأن هذه الأعمال تكتل ضمن واجباتهم .

١٠٠٠ {من بند ١٧} - من ضمن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه - المقررة لجوارش صغار الفلاحين لأحسن انتاج - والاكتفاء بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لتشغيل معامل التفريخ ، وذلك لفئة المبلغ من جهة ، ولصوبة توزيعه من جهة أخرى .

١٠٠ من بند ١٢ - مشريات وأعمال جديدة مقررة لشراء حربة ركوب صحرية رش لحقل البجيزة والبنادر حيث انه لا ضرورة لذلك .

٨٦٠٠

وقد وافق مجلس النواب على حذفها وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضا
للاسباب المبينة أمام كل منها .

وقد وافق مجلس النواب على اعتماد مبلغ ٤٥٠٠ ج . م المطلوب لمصروفات مؤتمر الاتحاد الدولي لجمعيات اصحاب منازل القطن . وهذه اللجنة توافق عليه أيضا لضرورته .

أما فيما يخص مبلغ ١٦٠١٦٠ ج . م الذى طلبت الوزارة بمذكرة التعديل اضافته الى اعتمادات الباب ٢ فهو مخصص للأغراض الآتية :

جنيه مصرى
٨٧٦٠٠ للعاقرين بند ٨

٥٠٠٠ مصاريف تجبير تقوم به شركات خاصة في بند ١١ للتوسع في اعمال التدخين .

٢٠٤٠٠ لشراء آلات لتدخين الأتجار والقواكه بند ١٢

١٦٠١٦٠

وقد وافق عليها مجلس النواب وترى هذه اللجنة الموافقة عليها أيضا إذ أنها كلها خاصة بعملية التدخين كما هو ظاهر من مذكرة وزارة الزراعة وقد سبق لهذه اللجنة أن ذكرت أنها ترى قائمة كبيرة للعمل المذكور .

ونظرا لما تقدم ذكره ولما طلبته وزارة المالية ضمن مذكرة التعديل المفقمة منها لمجلس النواب من زيادة مبلغ ٦٠٠٠ ج . م على إيرادات بند ٤١ باب ١٧ رسوم تجبير ومن تخفيض مبلغ ٢١٠٩٦ ج . م من بند ١٤ (باب ٢) المخصص لشراء البهاد والبذرة يكون مجموع الزيادة في هذا الباب مبلغ ٢٠٠٦٦٠ ج . م ومجموع التخفيض ٢٩٦٦٦ ج . م ويكون المبلغ الواجب اقراره لاحتياجات هذا الباب هو ٨٨٣٠٩٤١ وقد وافق عليه مجلس النواب .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الموظف الجديد كما قلت لحضراتكم يجب أن يكون عمل فئة الوزير لهماوية .

حضرة محمود أبو النصر بك - ألا يمكن أن يقوم مدير قسم الإدارة بهذا العمل ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لا يريد معالي الوزير أن يعمل المدير الموجود الآن عملا أكثر من عمله الحال . وهذه الأسباب التى ذكرتها لحضراتكم هى الأسباب الواردة في مذكرة الوزارة والتي بنت عليها اللجنة موافقتها وإلزامى الأهل للجلس .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد مبلغ ٢٣٧٤٧٤ جنبا للمختار الباب الأول ؟

وافق المجلس على ذلك .

على من تقرير لجنة المالية للفقرتان ٤ و ٥ وهذا نصهما :

(ب) باب ٢ - مصاريف عموية

٤ - فقر لاحتياجات هذا الباب في المشروع مبلغ ٨٩٢٩٧٧ جنبا بزيادة مبلغ ٢٢٨٩١٣ جنبا على ما كان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٢٥ منه مبلغ ٢١٦٧٠٠ جنيه في الاعتماد المخصص لشراء البهاد وبلود القطن (بند ١٤) ومبلغ ٩٥٨٩ جنبا في الاعتماد المطلوب لشراء الموانئ والمعدات والأدوات (بند ٨) وهذا المبلغان هما الما ملان الكبيران نظر باقتل المذكورة وما يستترقها تقريرا .

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها اقتراح حذف المبالغ الآتى ذكرها والتي يبلغ مجموعها ٨٦٠٠ جنيه للأسباب المبينة أمام كل منها وهى :

جنيه مصرى
٣٠٠٠ من بند ٢ - بدل السفر وهو مخصص هذه الوزارة من جهة لتخفيض في هذا النوع .

١٠٠٠ من بند ٨ - من الاعتماد المطلوب لشراء الموانئ بالنظر لاستثناء من شراء بعض أنواع الموانئ ، ولقيام الجمعية الزراعية بهذا العمل من مدة طويلة غير قيام .

٢٠٠٠ من بند ٩ - من الاعتماد المطلوب لشراء البليق ، وذلك بالنظر لتزول أسعار الجيوب .

٥٠٠ من بند ١٥ - من ايجاد الاماكنات وهى الغنية المقررة لجمعية الخشريات الملكية حيث انه ظهر من البيان الذى ألقاه رئيسها وهو سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية في مجلس النواب أن لدى الجمعية مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه لاستئثاره . وأن جميع القائمين بشؤونها متبحرون . فلا على إذن الامانة وهذا يتشى مع ما سبق أنب فرره مجلس النواب في سنة ١٩٢٤

٥ - وبمناسبة ما جاء بمشروع الميزانية بالبندين ١٤ من هذا الباب من اعتماد مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج - م لشراء سداد وبذرة قطن ذكرت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها ما يأتي :

« ما فيا يخص شراء السداد والبذرة القطن فترى اللجنة أن مسألة البذور حيوية جدا للبلاد وتستدعي مجهودا عظيما لاستقامتها وأخطارها وتوقها على الزارعين لحفظ نوع القطن وتحسينه ، لذلك يحسن بالوزارة مع قيامها بالكثير من المهام الأخرى الضرورية للزراعة أن تفرج جهدها عن الاهتمام بالبذور وأن تركز على توزيع السداد الى الجمعية الزراعية وهو ما تقدم به من زمن طويل .

ولما كانت الوزارة تسهل على صغار المزارعين دفع ثمن ما يشترونه منها فلا مانع من أن تتكلف الجمعية بذلك أيضا على أن تتفق على النظام الواجب اتباعه لضمان مصطلحي الجمعية والمزارعين ، فمع موافقة اللجنة على الاعتبارات المطلوبة في هذه السنة لشراء السداد والبذور تشير بأن يقتصر في السنة المقبلة على البذور وأن يترك السداد للجمعية الزراعية متى تم ترسيخه من الاتفاق . »

ولكن هذه اللجنة لا تتفق معها في الرغبة التي أبدتها بخصوص مسألة السداد وترى أن تستمر وزارة الزراعة على توزيعه على المزارعين نظرا لعدم زوال الأسباب التي حلت الوزارة المذكورة على التدخل في أمر توزيعه واستقرار قيامها ونظرا للقوائم السعيدة التي حادت على جميع المزارعين وبخصوصا الصغار منهم ، « فالوزارة الكبيرة المصلحة المنظمة من التدخل المذكور إذ إنه ثابت أنه كان من وراء التدخل المذكور :

أولا - زيادة القدر الذي يستلج إلى القطر من الأسمدة (ولا تخفى الفائدة من استهلاك قدر كبير منها) ولم يكن في يوم الجمعية الزراعية استلجاب معظم ما يسد حاجة البلاد منه إذ أنها لم تستلجب الا ٩٠٠,٠٠٠ طن من ١٢٢٧٧٢٣ طن في سنة ١٩٢٣ و ٧٧٩٦٨ طن في ٢٤٧٤٦٤ طن في العام الماضي .

وثانيا - هبوط الأسعار التي كانت تباع بها الأسمدة قبل تدخل وزارة الزراعة بسبب هذا التدخل إذ اضطرت الجمعية الزراعية إلى تخفيض الأسعار التي كانت تباع بها الأسمدة .

وثالثا - توحيد أسماءه ومنع دفعها عند ما تهل الكليات الموجودة منه في وقت نهالت الزراع على المجهول عليه إذ أن الجمعية الزراعية كانت تعمل وقت ذلك على التاجر ولا تحدد ثمنها واحدا وقد تبين ذلك من أرقام ذكرها معالي وزير الزراعة في تصريحه له أمام مجلس النواب .

ورابعا - منع حصول الفس فيا وتقص الوزن أيضا .

وخامسا - عدم إرجاع المزارعين ومنع ما عساه أن يلقوا بهم من الضرر إذا تركوا الجمعية الزراعية وسدما تحكم فيهم خصوصا وأنها كانت تفتقر إلى التاجر في هذا السبيل .

وسادسا - ما هو حاصل من عمل تسميلات المزارع في دفع الثمن ما يأخذونه من السداد ومعالهم حتى حصاد أو حتى المجهول الذي استعمل فيه السداد أو إذا ما طرأ عليهم ما يذهب إلى صهرهم .

وسابعا - بيع الحكومة الأسمدة المهم بثمنها الأساسي وعدم احتسابها مكسبا على ما توزعه على المزارعين منها إذ أن الفائدة المتبعة هي أنها لا تحسب على جميع ما يصرف إلا في المائة وهو مبلغ زهيد جدا إذا روعي أن المزارع لا يدفع ثمن ما يأخذ من السداد فورا بل يدفعه بعد عدة أشهر بدون فائدة وقد تبلغ هذه المدة نحو ستة أشهر إذا أمهل في وقت التسليم حصل أخيرا ولا يتبرأ أن الحكومة تفرج شيئا بسبب ذلك إذا روعي أنها تحرم من فوائد المبالغ التي تستعملها في شراء السداد مدة سنة وأكثر ومعلوم أن مقدار هذه القوائد هو نحو ٤ في المائة .

ولأن طرح على مجلس النواب ما رأته لبلته المالية في الموضوع لم يوافقها على رغبته هذه وأقر اقتراحا نصه « أن تستمر وزارة الزراعة على القيام بعملية شراء السداد وتوزيعه بكمية الفلاح والدفع من مصلحته وأن لا يوافق المجلس على الرضبة التي تشيها لجنة المالية » .

وهذه اللجنة تظل الأسباب المفصلة التي يبينها أعفا توافق على ما تم مجلس النواب في هذا الصدد .

دولة الرئيس - ورد اليك كاتب من حضرة صاحب السمو الأمير عمر طومسون يصطفه رئيسا للجمعية الزراعية للملكية بالإشارة بمقتضى ما فاقته وزارة الزراعة من الأرقام والبيانات إلى مجلس النواب عند النظر في الاقتراح لجنة المالية به عن منع وزارة الزراعة من الأرباح بالأسمدة في العام المقبل ، معالي محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) - ما هو المطلوب بهذا الخطاب الخطاب ؟

دولة الرئيس - يظهر أن قرار مجلس النواب على بيانات تعتبرها الجمعية الزراعية غير صحيحة وترى الجمعية أن هذه البيانات انحصرت ربما أثر ذلك في القرار الذي تصدرونه .

معالي محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) - هل المراد بهذا الخطاب أن يعتبر كهرضة مقدمة للدراسة أم المراد به المناقشة في موضوع مطروح على المجلس ؟

إن كان كهرضة وجب إحالتها على لجنة الاقتراحات والبرافض وإن كان مناقشة في الموضوع فاعلم المناقشة من حق الأعضاء وسددهم .

سعادة محمود شكري باشا (مقر اللجنة) - أضيف على ما قاله معالي الوزير أن لجنة المالية عند ما حصلت هذا الموضوع من نتائج هذه الأرقام وأتمت بقتل قرارها على القوائم المفصلة التي يبينها الفلاح من جراء تدخل الحكومة في توزيع السداد .

القائمة الأولى - هي أن الجمعية الزراعية والتجار لم يستطيعوا لأن استيراد كل الكمية اللازمة للبلاد من السداد وضربكم تملكون فضل الأسمدة الكيماوية على الزراعات المتنوعة كالقصب والقطن إذ كلما زاد الوارد منه انتفع الفلاح .

القائمة الثانية - هي التزام التجارى وما تسبب عنه من نزول الأسعار وقادة ذلك عاتمة على الفلاح ولا يخفى على حضراتكم أن الحكومة لا تجنى

دولة الرئيس - ان الكتاب لم يتل وكل ما في الأمر هو اني اخطرتكم بوروده اذ لا يصح أن يد الى كتاب من شخص كبير كسمو الأمير عمر طوسون ولا أحكم به.

وهنا حضر حضرة صاحب الدولة على يكي باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .

مالي محمد فتح الله يركات باشا (وزير الزراعة) - أما من جهة اللياقة فكنا متفقون على أن لسمو الأمير المقام الأعلى وله في نفوسنا كل الاحترام . أما من جهة الموضوع فليبقا للأمانة الداخلية ولنظام المجلس يجب أن يحفظ هذا الكتاب .

دولة الرئيس - هل ترون حضراتكم حفظ الكتاب أو اسأله من لجنة الزراعة ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - أرى أن لا يحال على لجنة ما لأنه لا يتضمن طلب .

حضرة عبد الفتاح رجباني افندي (السكبري-البياتي) - من يمرض من حضراتكم في حفظ هذا الكتاب فيفضل بالوقوف .
لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يقرر حفظ هذا الكتاب .

حضرة إبراهيم سليم مهنا افندي - أطلب من معالي وزير الزراعة أن يعم مخازن الأسمدة والبذور في الجهات التي لا يوجد بها مخازن لما في ذلك من النفع .

مالي محمد فتح الله يركات باشا (وزير الزراعة) - أما فيما يتعلق بطلب حضرة العضو المحترم فوزارة الزراعة مهتمة به كثيرا وبجادة في زيادة عدد المخازن بقدر المستطاع حتى يكون كل واحد من الفلاحين ممتثا بالرعاية التامة . وللمناسبة المخازن أروى لحضراتكم رواية تتكلم على مبلغ شعور الوزارة بالنسبة للجمعية الزراعية وللمدالة التي أراها واجبة بين هاتين الهيئتين .

طلبت الجمعية الزراعية من وزارة المالية أن تتل لها من أجرة المخازن بقدر معلوم كالمعاملة التي تعامل بها وزارة الزراعة تخاطبت وزارة المالية بالجارك في ذلك فرفضت الجارك التزول عن شيء من أجرة المخازن وقالت ان وزارة الزراعة دفعت ٢٢.٠٠٠ جنيه مساعدا لها على بناء المخازن فانما كانت تتل عن شيء لوزارة الزراعة من أجرة المخازن فلا تأخرنا شركتها في بنائها . وعمل ذلك خاطبت أفا وزارة المالية في هذا الموضوع وانخفضت مع معالي وزيرها بشغوا بأنها متنازلين عن مبلغ ٢٢.٠٠٠ جنيه التي دفعتها مساعدا على بناء المخازن حتى تكون معاملتنا بالنسبة للمخازن كاملا كالجمعية الزراعية فقبلت المالية ذلك . وقرضى من هذا أن تكون الزراعة بيتنا وبيت الجمعية الزراعية مزاحمة شرقية بميدان من كل ناحية ، مزاحمة تدعو للزحام أن يحترم المعاملة وأن يعيها .

حضرة الشيخ يس عمو أبو جليل - لي رجاؤه أيديها لمالي ووزير الزراعة وهو أن يعم مخازن البساتين في جميع المراكز لتشجيع صغار المزارعين على صيانة أراضيهم .

وبما من وراء قيامها بهذا العمل فكل ما تأخذه هو خمسة في المائة زيادة على اثنين وهذا لا يصح اعتباره وبما لأن الحكومة تستعمل جزءا من أموالها في هذا العمل ، ولو لم يتم بهذا لامكنتها أن تحصل على ربح قدره أربعة في المائة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا أرى حاشيا لرد معالي المقرر لأن الاعتراض على هذه الأرقام لم يصدر من أحد الأعضاء .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أتى أقر رأى لجنة المالية بصرف النظر عن هذه الأرقام اذ ربما تشرأض الجمعية الزراعية في الجرائد فأقول دفعا لوجه وبما يتسرب الى الأذهان أن هذه الأرقام لم تقرر على اللجنة المالية التي لم تكون رأيها الا نظرا للفوائد التي تعود على الفلاح وقد بيت لحضراتكم أن النسبة الأولى هي زيادة كبيرة السداد التي تستورد والتي تعود زيادة الحاصلات . الفائدة الثانية هي ما يترتب على التزام التجارى من هبوط الأسعار وهناك فائدة أخرى وهي امهال الفلاح في دفع الثمن .

كل هذه الفوائد هي التي حدثت بالجمعية الى ابداء هذا الرأى ولم يكن للأرقام التي ورد بشأنها كتاب الجمعية الزراعية أى تأثير على اللجنة في تكوين رأيها . والمسألة مطروحة على حضراتكم لتبدوا رأيكم فيها بصرف النظر عن صحة أو عدم صحة الأرقام المذكورة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا أنا لأناقش الموضوع وإنما أقول أنه اذا ظهرت اللجنة المالية قرارا وعرض على المجلس فلا يجوز لغير الأعضاء أن يد على مجابهة في تقرير اللجنة ويتناقش المجلس في هذا الرد .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ليس هناك رد ولا مناقشة في رد ، كلما في الأمر أن الجمعية أرادت أن تلت نظر المجلس الى أن الأرقام التي قدتها وزارة الزراعة غير صحيحة هي أن يؤثر هذا في القرار الذي تصدرونه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الكتاب اما أن يكون عرضة واما أن يكون اقتراما ، فان كان عرضة وجب أن يحال على لجنة المرافض ، وان كان اقتراما فلا يجوز تقديمه من غير الأعضاء .

حضرة محمود أبو النصر بك - ان القرار الذي صدر من مجلس النواب معلوم حكمة ، ولهذا والأسباب التي وردت في تقرير لجنة المالية أرى أن نأخذ بقرار مجلس النواب ، كلنا متزادون وكلنا نعلم الفوائد الكبرى التي طادت على البلاد من تمثيل وزارة الزراعة في توزيع الأسمدة فأرجو أن تستمر الوزارة على ذلك .

مالي محمد فتح الله يركات باشا (وزير الزراعة) - اذا كان المجلس يرى عدم اعتبار الكتاب الوارد من الجمعية مناقشة في الموضوع ولا يرى احتضاره عرضة فيجب أن يحفظ .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أضيف على ذلك أنه سواء اعتبر الكتاب عرضة أو مناقشة فقد ظهر رأى المجلس فيه ويجب أن يحفظ .
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اذا اعتبرناه عرضة فان ما ابتناه لان هو عدم تلاوة المرافض في الجلسة .

دولة الرئيس - لقد أجاب معالي الوزير على ذلك .

هل توافقون حضراتكم على ما تقدمت تلاوته من تقرير اللجنة ؟

أصوات : نوافي .

على من تقرير اللجنة (الباب الثالث الخاص بالأعمال الجديدة) وهي الفقرات ٦ و ٧ و ٨ وهذا نصها :

(ج) باب ٣ - أعمال جديدة

٦ - أن المقدّر لاحتياجات هذا الباب بالمشروع هو مبلغ ٩٠٠٠ جنيه وهو يزيد عما كان مقدرا لها في السنة الماضية بمبلغ ٣١٥٠٠ جنيها وربع السبب في هذه الزيادة إلى الاعتماد الذي تقرر درجته في هذا العام لمصاريف التفتيش الإجباري لمقاومة الطاعون البقري .

وبمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه السالف الذكر خصص ثلاثة أعمال هي :

جنيه ٣٠٠٠ مصروفات أولية لمشاريع جديدة .

٥٠٠٠ لمصاريف التفتيش الإجباري لمقاومة الطاعون البقري .

١٠٠٠ تكاليف عرض مناسط زراعية بالسبيل .

٩٠٠٠

وهذه اللجنة توافق على اعتماد المبلغ والأعمال السالفة الذكر لأن التفتيش الإجباري أصبح ضروريا للظافة على المواشي من فئكة الأرضية بها ولأن هناك فائدة عظيمة من إنشاء المشار والمأكار منها ولأن الوزارة قامت فعلا فيما يخص اعتماد تكاليف عرض مناسط الزراعة بالسبيل بشره بعض الأدوات والشرايط وسيكون هذا العمل على سبيل التجربة .

وتلقت هذه اللجنة النظر على وجوب إصدار قانون التفتيش الجبري في وقت قريب جدا حتى يمكن تنفيذ المشروع الخاص به .

أما فيما يخص مبلغ ٤٨٠٠ ج م الذي طلبت وزارة المالية إضافته إلى اعتمادات هذا الباب فهو مخصص للأعمال الآتية :

جنيه ١٣٠٠ مصروفات جبهة الأورمان .

١٥٠٠ » مشار أسويط والفيوم والفيوم »

١٥٠٠ إنشاء بيان لعمل الباثولوجي بسفانة مصر .

٥٠٠ إنشاء كشك البصرة بجزيرة الأمكنندية .

٤٨٠٠

وترى هذه اللجنة الموافقة على هذه الأعمال والمبلغ المقدّر لها كما جاء بمذكرة وزارة الزراعة من أن العاملين الأولين سبق أن تقرر لها اعتمادات في ميزانية السنة الماضية ولأن الباثين المطلوب لها المبلغان الثالث والرابع ضروريان جدا لأعمال الوزارة وسيوضع هذان المبلغان تحت تصرف مصلحة الباثين رغم درجتهما ضمن اعتمادات هذه الوزارة لأن المصلحة المذكورة هي التي ستباشر عمل هذين الباثين أسوة بباقي باثي الحكومة وبناء على ما تقدم يكون مجموع ما هو مطلوب إقراره لاحتياجات الباب ٣ هو مبلغ ١٣٨٠٠ ج م

٧ - وهذا ولدى نظر ميزانية هذه الوزارة أمام مجلس النواب تلا معالي وزير الزراعة على ذلك المجلس مذكرة وأقية بين فيها حالة وزارة الزراعة والبلاد من الوجهة الزراعية وما تقتضيه مصالحها من جهة الدفاع عن مصالحها الحيوية ومنها بحثا عن حقيقة ميزانية الوزارة المذكورة وعن عجز محصول القطن وما تقدمه وتقوده البلاد بسببه وعن زيادة الواردات من المحاصيل الزراعية وما تلحقه البلاد في هذا السبيل وعن افتقار البلاد إلى المشروعات كما ضمنها أيضا بياناً شافياً للسياسة التي رسمتها وزارة الزراعة لتضمها للسياسة ولتجهوداتها في سبيل مقاومة الأمراض والآفات وما نجحت في مقاومتها نجاحاً تاماً وما ظهرت بوادر النجاح بخصوصه وما توحيته البحث منها كما تضمنت أيضا ماوصلت إليه حالة مشروع التعاون .

وقد رأت هذه اللجنة أرقام صيرة من المذكرة بنبأية هذا التقرير وتلقت النظر إلى الإطلاع عليها لما تضمنته من لطائف الهامة والسياسة الواسعة النطاق التي ترى هذه اللجنة أن تنفيذها يعود بفوائد كبيرة على البلاد ولذا فإنها توافق عليها . (راجع ملحق رقم ١ من المضبطة)

وقد أقر مجلس النواب - بعد سماعه ما حوته تلك المذكرة - معالي الوزير على السياسة التي أباها فيها .

٨ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتمادها لهذا القسم هي كالآتي :

جنيه مصرى

٢٢٧٤٧٤ باب ١

٨٨٣٩٤١ » ٢

١٣٨٠٠ » ٣

وقد أقرها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر لاحتياجات الباب الأول .

أصوات : نوافي .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر لاحتياجات الباب الثاني .

أصوات : نوافي .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدّر لاحتياجات الباب الثالث .

أصوات : نوافي .

تلقت الفقرة ٩ من تقرير اللجنة المالية وهذا نصها :

٩ - هذا وتطلب هذه اللجنة الموافقة أيضا على زيادة مبلغ ٦٠٠٠ ج م الذي يتنظر تحصيله بناء على التوسع في التدشين الذي تضمنته مذكرة التعديل وأقر المجلس فيما تقدم المبالغ اللازمة له ليكون مجموع البند ٤١ باب ١٧ إيرادات المقدّر لرسوم التبشير مبلغ ٤٠٠٠ ج م بدلا من ٣٤٨٠٠ ج م وقد توافق مجلس النواب على ذلك .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء به هذه الفقرة .

أصوات : توافق .

حضرة محمد طوى الجزائر بك - أيها السادة :

بعد أن فرغنا من نظر ميزانية وزارة الزراعة علينا أن نصح بمباشرة صلاحيات تلك الوزارة من الأعمال ، فإن مصر إن كانت هبة النيل فإن حياتنا لا تكون إلا الفلاحين ، فقم علينا أن تكون أموالنا وقوانا وطولنا وتكنولوجيانا على خدمة الزراعة والزراعيين ، لم تمنح الطبيعة مصرنا الزينة ما منحته بلاد الصناعات ، فهنا فكرنا وجاهدنا واحتلنا في سبيل الصناعة ورفقنا فلن نبنا عن الزراعة ، فهي وسعنا حرقنا التي ورثناها عن آبائنا ، فيها ثروتنا يها عزنا ، ومنها خلاصنا ، فليس بد أن تكون وزارة الزراعة أهم الوزارات - صرحت هذا البيان التاريخي الذي ألقاه الوزير الوطني نصح الله ربك ربنا باشا بلس النواب ذلك البيان الذي أمته عليه تجارده ، والتي أوصرت به مصر إلى أن توحى به مصلحة وطنية ، أنا بيان جدير أن يكون الميثاق الزراعي صريحا جريما ، لا تنفرد به وزارة ، ولا يحددها شخص دون شخص ، بل والمهدد الزراعي الذي يبع أمثالا جريما - ونحن لا نكتفي بالتصديق عليه وإقراره ، بل نطلب تنفيذته وحمايته على مدى العصور ، وتغيير الوزارات بتقلب السياسات ، لأنه بصدى ألمانيا ، وصورة صادقة بما في صيدونا .

أيها السادة - أننا نعيش من صف واحد هو عماد رشتنا ، هو الفطن ، وقد اتبعت به الزين آفات وأحداث حطت من قيمته ومن كبريته . وهذه لأحداث الهزلة التي أطعها الوزير شمس الدين التندوب الذي يتألم ثروتنا ، لا مفرنا من مرض المكافآت الضخمة على بلاد السلام وطمانتها حتى يتماونوا جريما ، حتى يتفادوا جريما في اختراع ما يشبه شرهه الآفات - واجب علينا أن نفر مدالي الوزير بكل قوائمه التي هي الفطن ، وجوده وقيمه زكياته ، وما يحفظ على الفلاح تشجيع قوته ، وثمرة ثمره ، واجب علينا أن نطالب الوزير وزارته بأن تمتنى جهد العاقلة ، بمباحث الفطن المنتجة ، وأن تمتنى بقسم الكيمياء الزراعية في مدرستها ، وفي صلاحياتها - وأن يكون اختيارها لعلماء هذا الفن من البلاد التي اشتهرت بهذا العلم ، كالألمانيا وأمريكا وبلجيكا وهولندا - وإلى الأمل أن ملأه الكيمياء الزراعية في ألماتها به البنين جددنا لأرضهم شبابا وقوتنا ، وأن اتعاملتهم الكيمياء في الزراعة صياغت المحصول ، ولتخضرم إلى قوتنا في الآفات ، فلتقدم لهم ، ولأنخذ منهم ، ولتخضرم إلى بلادنا ، ولتولم المناصب التي تلقى بهم ويلقون لها - ليست أخرج من أمثالك أن ثروتنا على صف واحد ، ولست أشارك الجزائر ، فإن الطبيعة في مصر أفردتها بيزرات لا تشتركها فيها بلاد أخرى ، فإن شئت أن تستقي قيمة هذا الفطن وجوده ، وأن يكون فريدا في العالم ، فليست كل يوم مما يرق قومه ، ويغفلهم من آفات الأرض وأحداث الزمان . قد زادتنا العالم في كثرة الفطن ، ولكنه لا يستطيع مزاحمتنا في قومه لو عينا بأمره واتهمنا بشأنه .

لفطن آفات كثيرة ، وليس دواء أغلبها مستعصيا علينا ولا على أفاضنا . فالنوعية مثلا كان الفدان فيها يتج حبة فاطمير أو أكثر فقل إلى ثلاثة قائل .

وأشد الملل في ذلك وأفكها هي تسرب المياه إلى باطن الأرض من الترع ومن مياه الري المستديرة . وصلت المديرية في الوقت نفسه من المصارف في جميع نواحيها . فركبت المياه ، وألقت الأرض . وولدت الحشرات وأثرت في بلور الشجيرات - هذه الحال من أكبر الملل في زراعة المنوية ، فقد نزل فدان الذرة أيضا من عشرين أردبا إلى عشرة ، ومن خمسة عشر أردبا في القمح إلى ستة قائل - وذلك طالع من أيام وزير الأشغال عند نظر ميزانية أن يسبق المصارف في اقتناء حفظ الأرض وقيمتها وزادها - ففضل وأجابه إلى طلبة ، ولكنه اشترط ، أن تسع أولا المصارف في إقليم الغربية ، فانا الآن اطالب وزير الزراعة الذي أعرف غيره أن يبد الكرامة مناعل وزارة الأشغال تقوم بمشروع المصارف في المنوية في أقرب أم . اطالب بذلك لأن في هذا انقاذ لزراعة إقليم من أحصى أقلام مصر وأكثرها سكانا ونشاطا .

وقد تكون البلور ، أيها السادة ، من الجمع الوسائل في حفظ النوع وزيته ، فذلك نطالب وزارة الزراعة بأن تمتنى بشأنها في تجاربها وفي تزيينها على الناس ، أما التجارب فلوكل أمرها إلى علمائها الذين تتق بهم ورأب أحاسنهم ، وتماصهم على ما يتقدمون ، وأما التوزيع فلنا مشكلة نسلطها على الوزير فقد طلبت أنا مثلا بلورا حريين في سنة ١٩٢٤ عقب نقل الوزارة السديرة ، ثم في سنة ١٩٢٥ فرأيت أجابة شوفية ، ثم معالجة ، ورفضاً لأمر له سبياً حتى اضطررت إلى أن أكتب لوزيرها في فبراير سنة ١٩٢٦ معرضاً على تلك المعاملة الشاذة . فربما إلى مثل ما لوزير أن يشمل أمر التوزيع بمنايته فيقضى على ما فيه من عيوب .

ولى رجاء إلى السادة في البداية بأمر تربية الحيوانات على احتلالها ، وبخاصة ذات الألبان التي تزج من صميم اقتصادنا ونموها وازديادها حتى تجاري فربنا في السمن والزبد وفي أنواع الجبن التي لا تعرف بلادنا أنواعها ، والتي أصبحت في العالم تجارة رابحة يمر بالبلد السمن على أهلها ، وكذلك شأن الحيوانات الناجنة ، فأرجو أن يكون لوزارته في كل إقليم قسم خاص بتربية تلك الحيوانات حتى تكون موددا للأكل يأخذ منه حاجته ويتقوى به .

هذا أيها السادة - ولدى رأى في تخفيض الأبقار هو أن يتسع هذا القسم أساسا عطيا حتى يستطع أن يقوم بتعريف الأبقار طاعة لكل عام ، فلتأمنه من تعريضه في التبييض على دون حجة ، فإن المداوى لا تستطع . أما تعميم التبييض وقت واحد في القطر كله فانه يقضي على الآفات ، ولا سيما تلك التي تكرر في أعوام متوالية ، ويجتهد يستغنى عن هذا القسم وعن عمله الذين يتصرفون بعد ذلك على عمل جديد ، وحيداً لو كان التبييض بالمان إلى ما يترب منه ذلك ولا يتأذى بغيره . وحيداً لو عمت زيادة الأبقار على شاطئ النيل وجسود الترع كلها ، وبجاني الطرق الزراعية ، حيداً هذا فإن فيه موددا للوقود لا ينضب ، وفيه وقاية للآرين . وأرى أن تكون الأبقار التي تفرس على النيل أو على الترع من أبقار الفوت مثلا ليستطيع الفلاح أن يربي دود الحرير ويكون مودد زرق له بجانب زراعته ، وهذه تجر به قد نجحت نجاحاً باهراً في بلدتي الباجور وكفر الباجور (منوالية) - فاق حررها أصنافاً ترد لنا من الخارج - وهذا ولا يخفى على حضراتكم أن النهضة البعلية في مصر ترجع في أساسها إلى

(انصرف حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - في ملاحظات على مذكرة معالي وزير الزراعة الملحقة بتقرير اللجنة وكنت أود أن تنقل هذه المذكرة على حضراتكم لأجدي ملاحظاتي عليها فإذا كان المجلس لا يرضى في تلاوتها فلا أقل من أن يسمح لي بإبداء ملاحظاتي عليها .

دولة الرئيس - لا مانع من إبداء ملاحظاتي بعد الاستراحة .

رقت الجلسة للاستراحة الساعة السابعة والدقيقة الأربع مساء .

أعيدت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة .

دولة الرئيس - هل يسمع حضرة عبد طوى الجزار بك بتعديل قسمية اقتراحاته .

حضرة عبد طوى الجزار بك - أوافق بأن تسمى أمنيات أو رغبات .
دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الرغبات التي أبدتها حضرة عبد طوى الجزار بك ؟

أصوات : توافق .

معالي عبد شفيق باشا - هذه الرغبات لا تتفق مع ما قرأته الآن في ميزانية وزارة الزراعة .

دولة الرئيس - هذه الرغبات يقدمها حضرة طوى بك للاستئصال .

معالي عبد شفيق باشا - من هذه الرغبات رغبة خاصة بقرية المواشي وتحسين أسلحتها وهذا الموضوع ورد ذكره في تقرير اللجنة مضمة ٢ إذ حلف من الاتحاد الذي كان مقدرا قرية المواشي مبلغ ١٠٠٠ جنيه فوافقنا على حلف هذا المبلغ يتناول مع الموافقة على أمانة حضرة طوى بك .

فهل يسمح لنا بوقت ندرس فيه هذا الموضوع مع باقي الأمنيات الأخرى .

دولة الرئيس - هذه رغبة قد تقبل وقد لا تقبل والمجلس وافق على تبليغها لوزارة الزراعة فقط .

مصادرة محمد صفوت باشا - جاء في الخطاب الذي ألقاه معالي وزير الزراعة مجلس النواب ليس في تقطين فاطمب الإيضاح من ماله عنها إذ ربما كنتي بذلك ويمدل حضرة عبد العزيز رضوان بك من ملاحظاته ويحفظ المجلس وقته . أما النقطة الأولى فهي خاصة بزيادة زراعة القطن هل تكون في ثلث الزمان في العموم . أو في الثلث بالنسبة لبعض الاطيان وأكثر من الثلث في أطيان أخرى لا تزجر غير القطن ؟

أما النقطة الثانية فهي من الاعتادات فقد ظن البعض أن وزارة الزراعة ربما تتخطى القوانين والعادة المتبعة عند طلب الاعتادات لعمل المشروعات اللازمة تنفيذ سياسة وزارة الزراعة .

دولة الرئيس - وكيف تتخطى وزارة الزراعة القوانين . هل تعمل شيئا بنهر جريانين .

رجال البساتن فلذلك أشاركه الوزير المشاركة كلها في زيادة رجال البساتن الزراعية ، واشتراط أن تبثت إلى البلاد التي تفتتت فيها الزراعة الحديثة . وبخاصة الكيمياء الزراعية ، وأن تزيد سنو الدراسة . ويشترط على الطالب للمبوت أن ينال أعلى الشهادات في الزراعة وتجاربها .

وقد عرف حضراتكم أن تلك الوزارة التي أنشئت لخدمة ثروة البلاد لا تصيب من الخزانة العامة إلا أقل من ربع مليون من الجنيحات ، بينما بعض الإدارات في وزارات أخرى تستنفذ أكثر من هذا .

لهذا كله لا أختم كلمتي حتى أقدم إلى المجلس المقرر باقتراحات أرجو أن يفضل بقبولها والموافقة عليها مع تبليغها إلى الحكومة لتنفيذها .

أولاً - أن تترك الحرية لوزارة الزراعة في زيادة ميزانيتها المقبلة ولا سيما ما كان خاصا بالأعمال الفنية لزراعة أو الحيوانات ، وألا تحذف المالية في سبيلها .

ثانياً - يطالب المجلس وزارة الزراعة بالتوسع قسم التبخير حتى يستطيع أن يقوم بتبخير أخبار القطر كل عام وأن يكون التبخير الجاهز .

ثالثاً - أن تشرع الوزارة في الحال في الإعلان العام عن استعمالها لمكاشاة من يتوفى في اختراع يبدد أقات القطن مكاشاة كمية .

رابعاً - أن تستقدم الوزارة إلى المجلس في أقرب وقت بمشروع التعاون لمساعدة الفلاح وتآخفه .

خامساً - أن تشرع الوزارة بإنشاء قسم لقرية الحيوانات وتحسين أسلحتها في كل مركز من المراكز .

سادساً - أن تنفذ الوزارة في هذا العام رغبة المجلس في ازدياد البساتن الزراعية لأرق البلاد في الزراعة الحديثة .

سابعاً - يطالب المجلس الحكومة بدراسة مشروع زرع أخبار الثوت وضمه على جانبي النيل والقرع والطرق الزراعية وتنفيذها حالا .

ثامناً - يطالب المجلس الحكومة بإنشاء المصارف في المتوفية في أقرب وقت تحفظ لثرتها وزراعتها .

هذه هي اقتراحاتي التي أرجو من المجلس العظيم أن يتفضل بقبولها وتقريرها فدا البلاد وأهلها لقرتها . كما أرجو من معالي الوزير الاهتمام بها وتنفيذها فتعطف البلاد له رجال الحكومة جميعاً أكبر التآثر .

(هتاف) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - وماذا يعمل في مديرية الشرقية ومديرية البحيرة .

حضرة إبراهيم فخر الدين بك - ومديرية الشرقية ؟

حضرة عبد طوى الجزار بك - هذه الاقتراحات بالنسبة لمديرية المنوفية وأنا أرحب بكل الاقتراح يقدم من حضراتكم في المديرية الأخرى لمنفعة البلاد .

وهنا ندلل على عدم صلاحية هذه النظرية بما يأتي :

(١) مضطحة المبلغ المحدد للمكافآت

(٢) إعلان مثل هذه المكافآت في البلاد الأجنبية من شأنه أن يحصل كثيرا من المبالغة يتقدمون إليها باسئرامتهم ويطالبون بتجربتها فتصبح الحكومة أمام الأمر الواقع بعد هذا الإعلان قانما أن تجرب هذه الاقتراحات وقد تكون كثيرة وأما أن تجرب بعضها وترك البعض الآخر فضعف الحكومة في مشاكل جمة

نذكر لهذه المناسبة أن معالي الوزير كان قد اقترح مثل هذا الاقتراح في وزارته الأولى فرأى بعض رجال الاشارة القضائية وقتها الملحق من هذه الفكرة خشية الوقوع في مشاكل قضائية وغيرها

(٣) يأتي محصول القطن المصري في الدرجة الثالثة بعد محصول أمريكا والمهند ، وبدلنا التقارير والاحصاءات التي ترد من أمريكا على أن الآفات القطنية منتشرة أيضا في حاصلها ولم نسمع أنها بلغت الى مثل هذه الطريقة مع العلم بأن الفدان هناك لا يزيد محصوله عن ٢٠٠ رطل تقريبا وأن أمريكا تتجني سنويا نحو ثمانين مليوناً من القناطير وطبعا يحجم إزادة هذه الآفات قبل غيرها ، والذي أراه علانيا لهذه الحالة هو أن يخصص من أرباح الثلاثة الملايين المطالبة لهذه المكافآت وهي تقدر بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه سنويا باعتبار ٤ في المائة مبلغ يصرف منه بسداه على توظيف كبار العلماء الاختصاصيين في علم النباتات بمرتبات ترضيهم ويحتفظ بأموال الدولة .

(ب) عجز القطن

أما عجز محصول القطن على الوجه الذي ذكرته المذكورة فنختلف فيه أيضا مع حضرة صاحب المعالي الوزير بدليل ما يأتي :

أولا - أصبحت الزيادة محصول الفدان سنة ١٨٩٦ أساسا بليت عليه عجز محاصيل السنين التي تلتها وكان الأجدر والأصح أن تأخذ الوزارة متوسط خمس عشرة سنة متوالية ويجعله قامة كما يحصل عادة في عمل الاحصاءات ، ونحن اذا أخذنا من احصائية وزارة الزراعة المبنية بالذرة متوسط انتاج الفدان في الخمس عشرة سنة من ١٨٩٥ - ١٩٠٩ لوجدنا أن المتوسط ٦٧٠٢٦ .

(مضمية)

أصوات : نحن لا نزيد قراءة .

حضرة محمود ابو النصر بك - أريد أن أتكلم في الشكل .

ان ثلاثة خطابات من الأوراق ستة مثيلة لا تاهنا فبادل الحديث

دولة الرئيس - الثلاثة جائزة

حضرة عبد العزيز وضوان بك - هذه احصائية لفدان وعشرين سنة وأما تاجرولست حاصل على شهادة البيلسان كحضرة محمود أبو النصر بك . أنا رجل خبير بمسائل القطن فاصحوا لي أن أذكر الأرقام ولحضرتكم أن تناقشوني بعد ذلك فيما

دولة الرئيس - استقر رأي عبد العزيز بك

سماعة محمد صفوت باشا - فهم البعض أن وزارة الزراعة ربما تخطئ العادة الشائعة في إصدار القوانين فلا ترضيها على البرلمان .

وهذا ما أطلب من معالي الوزير أن يوضحه لنا .

احل منصة الخطابة حضرة عبد العزيز وضوان بك ثلاثة مذكرته الخاصة بإرد على خطاب معالي وزير الزراعة الذي ألقاه على مجلس النواب بجلسة ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦

حضرة عبد العزيز وضوان بك - أيها السادة :

من حسن حظنا أن حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة فلاح فتخبره كما نفتخر به البلاد فلا غربة اذا رأيتم منه عناية فائقة بشؤون الفلاح وأهتاما عظيما بمراقب البلاد .

ونحن نشكر له سعيه المتواصل وجهوده العظيم الذي يبذله للوصول الى الفرض الأمسي من الحياة الزراعية .

تبعفتمنا مذكره معالي الوزير التي تلاها في مجلس النواب بجلسة ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ وأضمت النظر فيها فرأينا من الواجب علينا أن نتكلم لجاليه عظيم الشكر لمعالي الوزير على تحقيق تميم المصارف التي لا يشك أسد مطلقا في أنها تدل على البلاد بغير عجم وتصلح تربة الأرض وتقومها . ونشكره أيضا عنياته بسن القوانين التي تكفل حماية القطن مثل قانون التعاون الزراعي وقانون مراقبة تجمار القطن وقانون منع خلطه ووضع الأنظمة للبرومسة وقانون مراقبة الإخمسة وقانون التلقيح الإيجاري وكذلك نشكره ما فكفريه من المشاريع النافعة كمشروع حقول الاكثار ومحطات التجارب ومشروع اكثار البذور المتفاعة وزيادة البساتين الزراعية الخارج ورفع مستوى التعليم في مدارس الزراعة والطب البيطري الى غير ذلك من المشاريع المفيدة المدونة بالذرة .

أيها السادة :

لقد استوقف نظري إنشاء بحث هذه المذكرة مسائل اختلف فيها مع معالي الوزير واستسمح حضرتكم أن أشرحها ولكم الرأي الأمل في الفصل فيما .

عجز محصول القطن

جاء بالذرة صفحة ١٥ ما يأتي حرفيا :

(منذ ٢٨ سنة كان متوسط محصول الفدان ٥٨٠ قنطارا ثم هوى الى ٣٠٦ قنطارا وان كان قد زاد الى ١٣٠٤ في السنين الأخيرة بسبب توسع مزارعي الوجه القبلي و في زراعة القطن وبخول أصناف أخرى على السككادس مثل الزاجوراء وغيره ولكن ذلك لم يكن من شأنه أن يتقل النتيجة عن مركزها الخطير فقد بلغ العجز في المحصول في ال ٢٨ سنة المذكورة ٧٣٠١٦٥٠٦٤٩ قدر ثمنها بمبلغ ٤١٠٠٥٣٠٢١٠ جنيهات وذلك متوسط الفين في كل سنة من السنين المذكورة) ثم قالت المذكرة (انه اذا قسمنا هذا المبلغ المسائل على ٢٨ سنة لكان متوسط خسارة البلاد في كل سنة ١٤٠٣٤٤٠٧٥٨٠ (جنيها) .

واستقر رأي الوزارة بعد ذلك على أنه تلاينا لهذه الحالة السئية تميز الحكومة مكافآت عظيمة تمنحها لمن يرشدنا لعلاج الآفات الزراعية فقلتها بملوئين أو ثلاثة ملايين من الجنيهات .

الأول - حفظ تربة الأرض المصرية وبقاء جودتها حتى يزيد الانتاج من القطن لأن البيانات المقدمة من الوزارة تقول أن محصول القطن آخذة في النقص باستمرار .

الثاني - الأمل في ارتفاع أسعار القطن بسبب تحديد مساحة التث الزرعة القطنية .

أما عن السبب الأول فقد بينا فيما تقدم أن العجز وهى وبكى الرجوع الى الاحصائية المدونة بهذه المذكرة لتضع حصة ما قول ، وفى اعتقادى أن تحديد لزراعة بالتث لا يفيد الأراضي كثيرا وإنما الذى يفيدنا إنما هو تجميع المصارف فقط لأن زراعة الحبوب بمجهد الأرض أكثر من زراعة القطن وهذا بدعى

حضرة الشيخ بن محمود ابو جليل - أرجو أن يؤخذ رأى على الاستمرار في التلاوة .

دولة الرئيس - لا تقاطع .

حضرة الشيخ بن محمود ابو جليل - الأفضل أن توزع علينا صورة هذه المذكرة بدلا من تلاوتها وأكره طلى في أخذ الرأى على ذلك .

دولة الرئيس - ليس لك أن تمنعه من التلاوة وإذا شئت فقدم اقتراحا بإقتال باب المناقشة .

استقر رأي عبد العزيز بك .

حضرة عبد العزيز وضوان بك - أما عن السبب الثاني الخالص برفع الأسعار ، فنقول أن محصول القطن المصرى بالنسبة للمحاصيل المالية لا يسمع له أن يسيطر على الأسعار المالية لأنه لا يحتاج إلى ٧ في المائة من هذه المحاصيل في التكية وليس من الحكمة ولا من الاقتصاد في شيء أن تقلل من زراعة القطن وهو عماد ثروة البلاد في الوقت الذى نرى فيه أمريكا والسودان والهند والبرازيل وبيرو والعراق حتى جبل لبنان الذى يقول حاكم سوديه انه يؤمل في القرب الما قبل أن تنجح سوديا قطنيا يسد حاجيات فرنسا جميعا .

حضرة الشيخ بن محمود ابو جليل - لقد قدمنا اقتراحا بإقتال باب المناقشة ، دولة الرئيس - اقتراح إقتال باب المناقشة لا يمنع من استمرار تلاوة المذكرة .

حضرة عبد العزيز وضوان بك - يعملون جميعا بكل جهد لاكتاثر من انتاج القطن وقد اطمنا في أهرام ٢٨ أغسطس على بيان ما نتيج من القطن في السودان وهو نصف مليون تقريبا سكلاريدس وهذا طبعا يراهم على نوع ما قطننا السكلاريدس بخلاف ما يراه السودان من الأصناف الأخرى .

إذا علمنا هذا وجب علينا ألا نقصر في الاستمرار على الاكثار من زراعة القطن لحفظ ثروتنا وبكتنا من العالم ، نعلم أن يقال بتحديد زراعة القطن السكلاريدس فقط بحيث أن ما ينتج منه لا يتعدى المستهلك منه في العالم ،

حضرة عبد العزيز وضوان بك - وفى هذه السنين كانت البلاد لا تزور الا القطن ذات التيلة القصيرة مثل القطن الصيني والشموى . وإذا أخذنا متوسط محصول الخمس عشرة سنة الأخيرة من ١٩١٠ - ١٩٢٤ التى كان يزرع فيها القطن السكلاريدس الذى ينتج محصولا أقل من الأنواع الأخرى يسقدر قطننا ونصف قطننا أوقطارين في القدان لوجدنا المتوسط ٣٨١ قطنارا على انشا إذا نظرنا الى محصول العام الماضى ١٩٢٤ - ١٩٢٥ لوجدنا أن ناتج القدان ١٣٠ رء وبمقارنته بمتوسط الخمس عشرة سنة الأخيرة نجد أن المحصول في ازدياد لا في نقص وإلى حضراتكم البيان :

السنة	متوسط محصول المساحة بالقدان	السنة	متوسط محصول المساحة بالقدان
٩٥ - ١٨٩٦	٥٩٠	١٠ - ١٩١١	٤٣١
٩٦ - ١٨٩٧	٥٨٠	١١ - ١٩١٢	٥٣٥
٩٧ - ١٨٩٨	٤٩٨	١٢ - ١٩١٣	٤٤٥
٩٨ - ١٨٩٩	٥٤٤	١٣ - ١٩١٤	٣٩٧
١٨٩٩ - ١٩٠٠	٤٤١	١٤ - ١٩١٥	٥٠٣
١٩٠٠ - ٩٠١	٥١٠	١٥ - ١٩١٦	٣٠٦
٩٠١ - ٩٠٢	٥٥٨	١٦ - ١٩١٧	٣٧٥
٩٠٢ - ٩٠٣	٥٨٨	١٧ - ١٩١٨	٣٦٦
٩٠٣ - ٩٠٤	٤٤٢	١٨ - ١٩١٩	٥٥٤
٩٠٤ - ٩٠٥	٣٨٢	١٩ - ١٩٢٠	٣٢٠
٩٠٥ - ٩٠٦	٤٦١	٢٠ - ١٩٢١	٣٣٧
٩٠٦ - ٩٠٧	٥٥٢	٢١ - ١٩٢٢	٣٧٣
٩٠٧ - ٩٠٨	٤١٢	٢٢ - ١٩٢٣	٣٨١
٩٠٨ - ٩٠٩	٣١٣	٢٣ - ١٩٢٤	٥٠٧
٩٠٩ - ٩١٠	٥٥٦	٢٤ - ١٩٢٥	٤١٣
المجموع ...	٧٠١٧	المجموع ...	٥٧٢٣

١٧ و ٧٠ على ١٥ = ٤٦٧ متوسط الخمس عشرة سنة الأولى - ٣٣ و ٥٧ على ١٥ = ٣٨١ متوسط الخمس عشرة سنة الثانية .

وإذا أضفنا الى قطنات ١٣ و ١٣٠ رءلا وهو متوسط انتاج القندان في السنة الأخيرة مقدار ٧٥ رءلا قيمة ما يخصص القندان في جميع مساحة البلاد باعتبار أنه عجز محصول السكلاريدس عن فيه قطنارا ونصف نتج ق قطنات ٨٨ و ١٣ رءلا أى أكبر من متوسط الخمس عشرة سنة الأولى مع العلم أنه يدخل ضمن مساحة الأرض المزروعة قطننا مقادير كبرى من الأطنان لم يتم أصلاها ، ومن هنا يظهر أن من أسباب هبوط الأرقام في السنين الأخيرة زراعة السكلاريدس وما يخاله من أمستاف القطن الأبيض ذات التيلة الطويلة وهى كما بينا تنقص طدة في كل فدان من قطنارا ونصف الى قطنارين من الأصناف الأخرى مثل الأشموى والجرجراء والبغوى كما هو موضع الاحصائية وإذا فالعجز وهى لا حقيق .

(ج) حصر المساحة القطنية وتحديد بها بثت الزمام

تختلف عن معالى وزير الزراعة في نظرية من قانون حصر المساحة القطنية وتحديد بها بثت الزمام لأنه يظهر أن الفرض من من هذا القانون فيا تنقذ لا يخرج من امرين .

عزيز ميم، ميس أبو جليل، حسين عبد الغفار، إبراهيم يسوي، الخطيب، محمد جعفر، شعبان مؤمن، محمد زكي عبد الرزاق، حسن وشوان حمادي، عمر خلف الله، سيد عبد الرحمن، أحمد حميد أبو ستيت، على اسماعيل

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي (السكريب البرلاني) - هناك اقتراحات أخرى .

حضرة على عبد الرزاق بك (السكريب البرلاني) - ولكن ليس منها ما يتعارض مع هذا الاقتراح .

معالي محمد فتح الله بكات باشا (وزير الزراعة) - أرجو أن تسمعوا لي بالكلام قبل أخذ الرأي على هذا الاقتراح .

دولة الرئيس - تفضل .

معالي محمد فتح الله بكات باشا (وزير الزراعة) - سأجيب أولاً عن السؤال الموجبة إلى من حضرة الشيخ طه حسين عضو المجلس عن زراعة الغابات بالقطر المصري (١)

(١) هذا هو نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة مجلس الشيوخ

بعد استمراء مدينتي أريو ترحبه السؤال الآن لحالي وزير الزراعة بعد عرضه على هيئة المجلس الخوري .

طه حسين

عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المجلس وزير الزراعة

بعد الاستزام، يعلون سادس أن اللجنة المصرية تستود من المطابع جميع الأشغال الخالصة لها هيئات والبرقيات والألات ما يقدر بالملايين من الجنيحات .

ويعلمون سادس أن أرض وادي مصر مملكة لرسم الغابات التي تستعمل في الحاجيات الصرورية قديمة .

ويعلمون أيضاً أن كثيراً من الأرض الخالصة لهذه الأجهزة لا يستغنى بها الآن ولغرض فيها عظماء ربحاً منها : (أولاً) عمارة تلك الأراضي الخالصة ، (ثانياً) زيادة لزرة العمرة ، (ثالثاً) تشجير كثير من المناطق ابتداء من القوس حتى استيها ، (رابعاً) فائدة الخراج المصري بين المشتري والبائع .

فهل فكرت الزراعة في هذا الأمر الجليل الفاعلة وان كان لا هي التغطية التي تحتها في مقبلة . وان كان السلب قبل يرى سادس الوزراء أن يذهب هذا المشروع العام بمررة الوزارة من كل القصور متى اقتنع أن الأسباب الكوفة لفساد مبدية تبدأ في تنفيذ أسورة المشاريع الخالصة التي يستقام باعتمادها والتي ترجو الآن أن تال ما يتفكره على يدكم .

وتفضلوا بسامال الوزير بشوك استراما ، ع

٥ أغسطس سنة ١٩٢٦

طه حسين
عضو مجلس الشيوخ

أما باقي الأصناف الأخرى فلا يرى مطلقاً تعميدها بل يجب أن تتوسع فيها على قدر الاستطاع لأن البلاد يزيد بعدها زيادة مطردة تحتاج معها إلى زيادة الانتاج وإذا كان الآن نقال من زراعة أعظم محصول تنبع طيه في أمورتنا الخيرية وهو القطن فكيف نبنا في المستقبل إذا حصلت في بلادنا الثلاثة الملايين فدان الباقية تحت الإصلاح وتضاف مئذالسكان وهذا هو المشطر إن شاء الله - إن المعقل والمنطق والبقاء والعمران - كل هذا يجمع على البلاد المصرية في تجميع المصارف والأفكار من زراعة القطن ليكنها أن تبتش بين الأمم ، وقبل أن أختم كلمتي أرجو أن أوجه نظر حضرة صاحب المصالح إلى أن أرقام واردات المذكورة بالمذكرة لا تنحو إلى الأسف وليس فيها شيء جديد بليل أن محصول القطن في سنة ١٨٩٧ كان ٥٨٠.٧٢٢.٥٨٠ قطناً تقريباً من ١.١٢١.٢٦٢ فداناً متوسط الفدان فيها ٤٩٨ رطلاً فانا لاحظنا أن متوسط السمركان وقتها ١٥٧ قرشاً كان محصول البلاد (رتوتا) يساوي ٣٣٧.٠٣٠ جنيهاً استودت من هذه الثروة يبلغ ١.٧٣٦.٩٤٠ جنيهاً حبوا وأخشاباً ومواشي الخ .

أما في سنة ١٩٢٤ الداخلة في سنة ١٩٢٥ فكان المتردد ١.٩٢٤.٣٨٢ فداناً متوسط نتاج الفدان فيها ٩١٣ عيسر متوسط قدره ٩٨٢ قرشاً فيكون محصول البلاد ورتوتا في هذا العام ٥٤.٢٤٦.٩٨١ جنيهاً وفي هذه السنة استودت من نفس الأصناف التي استودتها قبل ٢٨ سنة يبلغ ٨.٩٨٣.١٤٠ جنيهاً وعلى ذلك تكون نسبة الزيادة الآن لا تزال كما كانت قبل ثلاثين عاماً متشابهة مع نسبة انتاج البلاد حتى في السنين التي أقصها فيه القطن إلى ثلث الزم .

ومن هذه المقارنة يتضح لحضراتكم بالبرهان القاطع بل ومن نفس الأرقام المقاسة من وزارة الزراعة أن واردات تكتفي تشبهاً نسبياً مع زيادة الانتاج في البلاد مع انه في العادة يكون السماع الثروة وزيادة الرخاء موجبين للتوسع في أمور الترف . والظاهر أن الانتاج المحلي المطرد كان له الفضل الأكبر في عدم احتياج البلاد لأشياء كثيرة مما كانت تحتاج إليه البلاد في الزمن السالف .

هذه ملاحظاتي إبدتها لحضراتكم كميل لكم فإن حازت منكم قبولاً فقد انتهى الأمر وإلا فاني أرجوكم بالخاص ألا تتروا اعتقاد هذه المسائل العامة إلا بعد أن تتروا أولاً احتياجها على بلان الخفائية والزراعة والمالية يشتركون ما في مجها ويقدمون لجلس أراهم فيها وأجلس بعد ذلك الرأي الأمل .

حضرة على عبد الرزاق (السكريب البرلاني) - تقدم اقتراح من بعض الأعضاء سيأتي على حضراتكم وهذا نصه :

اقتراح

إن مجلس الشيوخ بعد اطلاعه على تقرير بلخته للمالية عن ميزانية وزارة الزراعة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وخطاب مسال وزير الزراعة عن سياسة الحكومة الزراعية لمجلس النواب يعلن تأييده تلك السياسة ويدعو الوزارة إلى الاسراع في تنفيذها .

هذا موضوع هام يجب على وزارة الأشغال العمل على جميع الوزارات أن تعطيه عنايتها للوصول إلى تحقيقه لأنه بدون المصارف لن تنجح في سبيل مقاومة الخطر القادم إلا وهو خطر اختلال الزراعة وكثرة الواردات من أوروبا .

تكلم أيضا حضرة القاضي على أن الجزار عن مسألة التجارب ولأن حضراتكم طالعتم مضبطة مجلس النواب رأيت أن هذه الفكرة جاءت بخاطر من منذ سنة ١٩٢٤ وأقيمت فيها وطلبت من وزارة المالية أن تضع اعتمادا لوزارة الزراعة قدره نصف مليون جنيه كي تبدأ الوزارة بواسطته في إيجاد حقول للتجارب في مختلف مناطق البلاد لأن البلاد المصرية ليست من نوع واحد في تربتها ولا في أجزائها ولذلك فهي في حاجة إلى إيجاد حقول للتجارب في كل منطقة من المناطق التي تختلف بعضها من بعض .

وإذا أشكست هذه الحقول على الطريقة التي تتبعها الوزارة الآن فلها يؤدي خدمة جليلة للبلاد وتكون بمثابة مدرسة يتعلم فيها من هم حول هذه الحقول من أبناء البلاد كما أنها تعلمهم بالتعامل اللازمة للسائبة أو التطوير الداجنة أو الزراعات المختلفة لحقول التجارب ضرورة جدا .

أيها السادة :

ليست سألنا من المسائل التي يكفي فيها مجرد التفكير والمناقشة والبحث ، إنما هي مسألة حيوية مهمة جدا يجب علينا أن نعطيهما من وقتنا ومن مجهوداتنا وقصصيتنا كل ما يساعدنا على الخروج من هذا المازق الخطير .

أيها السادة :

لقد قال خطيبنا صديقي وزميل حضرة عبد العزيز رضوان بك ما قال ولا يؤاخذني إذا لم أوافق على انكاره أن حصول القطن في البطاط ، عجا أنا لا أنهم كيف يمرض حصرته هذه المعارضة في أمر واضح لا يحتاج إلى طعن أو بيان كبير .

لقد كان القندان في سنة ١٨٩٧ يعطي محصولا من القطن قدره ٨٠٠ قنطارا فأعطى في سنة بعد ذلك ٣٠٦ قنطارا ثم أعطى في سنة أخرى بسدحا ٤١٣ قنطارا فهل ٨٠٠ أقل من ٤١٣ .

أما إذا قال حضرة أن مجموع المحصول في مصر الآن أكثر بالنسبة لسنين مضت فهذا كلام لا دليل عليه سهل جدا لأنه متناقض بمقدار المساحة المزروعة فان كانت المساحة عشرة أضعاف مثلا لا يكون محصولها كمحصول مساحة قدرها ثلاثون فدانا ، وهنا لا يقال إننا نعتدنا أن منتج القندان وانما في كثرة المساحات المزروعة وهذا أمر واضح من خطابي الذي أقيته في مجلس النواب ومن الجدول الذي وضعت وزارة الزراعة .

أخشى أن أطيل على حضراتكم الكلام فإذا سلمت نبهوني وأنا أسكت . على أنكم إن فصلت ذلك تفرون على جهودنا خطابة وأنا لا أمودها .

أصوات : استمر بإسما إلى الأبد .

معالي وزير الزراعة - يمشي حضرة وقيل عبد العزيز رضوان بك من أن تضم الحكومة سكاكنا لأن يأتيها ببلعج لأمرنا - ولا أسميتها أمراض الزراعة بل أمراضنا لأن أمراض الزراعة منتشرة هنا وهناك ، فليعلم ، فليعلم ، فليعلم أمراضنا - يخلف حضرة من تقدير هذه المكافأة بملوئين أو ثلاثة

الغابات مصدر كبير من مصادر القوة في كثير من الممالك . وقد استوردت مصر في سنة ١٩٢٤ من الأخشاب والمصنوعات التي تصنع من حاصلات الغابات ما يربو على الثلاثة ملايين من الجنيهات . ولم تقتصر فائدتها على الأخشاب بل أنها تنجح الصنعة والمطاط والزيوت والدهن ورماد الصبغة والديانة والطب وعمل الورق والحبال . أما من مزايا أخرى في التأثير على احتلال الجو وتجهيف المستنقعات .

لذلك كان لمشروع زراعة الغابات ودراسته بقسم المسامين رعاية خاصة حيث قد أعد القسم المذكور جنيته نباتية عليا استورد لها من ممالك العالم آلاف الأشجار وقد ثبت صلاحية كثير منها كالمغني والبلوط وبجوزيت الكافور واليك والشارب شير والسرور والصنوبر والتاكسودوم والسريرج وغير ذلك من الأشجار التي تمت في التربة المصرية نمو حسنا .

وعلى أن تكون وزارة الزراعة مهتمة بهذا المشروع بأن غطت الخطوة الأولى في سبيل نجاحه ولم يبق إلا الشروع في تنفيذ ذلك قد اتفقت مع حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال على أن تحمل مزرعة الخاتكة إلى وزارة الزراعة لأعدادها للفرض المتقدم ذكره خصوصا بعد أن ثبت طليا أن استعمال هذه المزرعة لزراعة الخضر والفواكه يمرض صحة الجمهور إلى أمراض من تلوث هذه الخضر والثمار بجراسيها لنقلها إلى الجارى .

على أن وزارة الزراعة تفكر في جهات أخرى يمكن التحويل إليها في زراعة الأشجار المشار إليها سواء كانت تشتمل هذه إلى من الأمطار أو من الجارى أو من مياه الصرف الخ .

دولة الرئيس - أريد أن أعرف إذا كان الحايك رد على ملاحظات حضرة عبد العزيز رضوان بك .

معالي عبد القادر بكاش (وزير الزراعة) - نعم سأرد على هذه الملاحظات .

أعني متصلة الخطابة وإرجيل الخطاب الآتي نصه :

يادولة الرئيس ، وإيادى الحزمين :

لقد تكلم حضرات الخطابة في مواضع مختلفة ففهم من أيد المشروع تأييدا مطلقا ومنهم من أيد تأييدا جزئيا فأفترض على بعض الوجوه وأقر البعض الآخر .

أما ما تكلم فيه حضرة عبد على الجزار بك وكيل المجلس فيما يتعلق بما يراه أيضا لهذه البلاد فإنني أقر عليه وأؤيده فيه . وأؤكد لحضراتكم أني لن أترك جهدا في تأييد أي مشروع من المشروعات سواء التي جاءت بها سياسة الوزارة أو التي جاءت من لسان حضرة عبد على الجزار بك إلا سميت فيها سعيًا جديًا متواصلا مستمدا في تنفيذها على مساعدكم ومؤازرتكم .

أيها السادة :

عما جاء في طلبات حضرة القاضي عبد على الجزار بك مسألة المصارف وهي مسألة هامة جدا وحيوية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننسى البلاد إلى التقدم الزراعي إلا إذا تمتت البلاد المصارف سواء في الأراضي التي لم يمر بها الآن أو الموجودة فيها ولكنها غير وافية بالمراد في حاجة إلى تنظيم .

الى ملزم بمقتضى وظائفي ووطنيتي أن أشرح لكم ما عندي ولكم الرأي الأمل بعد ذلك .

مسألة الدورة الثلاثية هي مسألة هامة جدا . لا أقول أنها هامة بناتجها وإنما أقول أنها هامة لما يترتب عنها من الآثار للأقاليم البلاد الآن مسألة خطيرة .

البلاد بمقتضى الحساب التي قدمت خسرت في سنة ٢٨ سنة ١٩٠٦ مليون جنيه وكسور . وإذا أضمتنا للنظر في ذلك وقدردنا نتيجته وحسبنا للاستئصال حسابا وجب علينا أن لا نترك نوعا من أنواع العلاج إلا استعملناه ولا سلاحا من أسلحة البغاع إلا شرعناه . ووجب علينا أن ننظر لجميع الوسائل الواثبة نظرة مجردة من كل مصلحة شخصية أو رأي شخصي . بل يجب أن ننظر إليها نظرة صادقة مستندة على آراء القنطين فيما لا نعلم وعلى آراء مجموعتنا أو أكثرتنا فيما نعلم . ولذلك كانت مسألة الدورة الثلاثية من هذا المعنى فهي ترشح إلى الأمرين معا . ترشح إلى القنطين أولا وإلى ما يقع تحت أنظارنا ثانيا . ولذا فاني رجوت آراء القنطين في هذا الموضوع ولا أرى عملا لمرضنا عليكم الآن لأتأسس لسنا في موضوع تقرير هذا الموضوع بالذات . وإن أردتم مع ذلك أن أكون عليكم آراء القنطين الذين شهد لهم العالم بكتاباتهم وتبصيرهم وأهمهم من كبار الاختصاصيين الذين تتخضع لهم رقاب العلماء في كل جهة . إن أردتم أن أكون عليكم آراءهم فاني مستعد .

إن أردتم أن أكون عليكم آراء الشركات الزراعية والمصارف في مصر التي فكرت ودفقت البحث وألفت جمعيات عمومية منها ، ونظرت في هذا الموضوع وفكرت قرارات مبنية فاني مستعد لأن أكونا عليكم . ولكني أيا السادة أرى أنه لأجل هذه المناقشة ولتأليب الآن لا إذا أردتم أن تسمعوا هذه الآراء .

مرسوم زمامة ثلث الزمام ، أو مرسوم الدورة الثلاثية ، أمرؤفون كيف قرره الوزارة السابقة في السنة الماضية !

أخبرني سعادة وكيل الوزارة وحضرة السكينة العام الموجودان الآن بمسك أن وزارة الزمامة لم يكن لديها في السنة الماضية علم بقرار مجلس الوزراء الذي أصدره خاصا بتجديد زمامة ثلث الزمام إلا من الجرائد أولا .

كيف وقع هذا الأمر !!

وقع بشكل غريب جدا . بدلت رغبة في نفس وزير . تلك الرغبة هي تجديد مقدار الأرباح التي تترجع فقط . بدلت الرغبة شائعة فأشار على مجلس المديرات بأن تسمى بإرسال قرارات منها لوزارة الداخلية تقول فيها أنها ترى وضع مرسوم يحدد زمامة القطن ، وعلى أثر ذلك جاءت القرارات بتولي بعضها بعضا يطلب إصدار ذلك المرسوم .

الجدد . توافقنا الخواطر !! ليس هناك أحسن من هذا .

اتخذ مجلس الوزراء وقرروا استصدار مرسوم يحدد زمامة القطن في ثلث الأقاليم ثم انحطرت وزارة الزمامة لتضع مواد هذا المرسوم .

ألا تضمنكون قليلا من ذلك ؟

شئ غريب جدا !! لقد أصدروا المرسوم في ١٦ ديسمبر ومعلوم أن تزيق الزمامات الشترية يجب أن يكون سابقا على هذا التاريخ بأشهر . لكنهم لم يلاحظوا ذلك وأصدروا المرسوم في النصف الثاني من شهر ديسمبر بعد أن كان الناس قد أخذوا أهبيتهم وأجروا الزمامة الشترية فضلا .

ملايين من الجنهات خوفا شديدا ويرى أن الخطر قد أحْدق بنا لذا مر على لساننا ذكروا مليونين أوتلاتة ملايين ولكنني لم أطلب مليونين أوتلاتة ولا عشرة ولا عشرين وإنما قلت مليونين أوتلاتة على سبيل التمثيل وقلت أن هذا المبلغ بالغ القسمة لما تنحصر البلاد سنويا وهو ما يحدد تقريبا بأربعة عشر مليونا وكسور من الجنهات لا يكون إلا بمثابة الخمس منه وهو عبارة عن الفرق بين ثمن القطن الذي كنا نحصل عليه لولا الآفات وبين ثمن القطن الذي حصلت عليه البلاد فعلا كما ذكرت ذلك في مجلس النواب .

على أنني كنت متساهلا في هذا التقدير ومتساهلا في تسميته إلى المبلغ الذي تنحصره البلاد بسبب الآفات فإن البلاد لا تنحصر ١٤٦٠٠٠٠٠ جنيه فقط بل تنحصر فوق هذا سبعة ملايين تقريبا من غير المحاصيل المصرية والسبعة الملايين هذه هي قيمة زائدة الواردات في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ من سنة ١٨٩٧ أن قيمة ما ورد من البلاد الأجنبية من المحاصيل الزراعية في سنة ١٨٩٧ هو ١٧٣٦٩٤٠٠ جنيه وكل ما زاد من هذا المبلغ إنما هو نقص في حاصلاتنا المصرية ، ثم أنظروا إلى القيمة التي وصلت إليها الواردات في سنة ١٩٢٥ فقد بلغت ٩٨٣١٤٠٠٠ جنيه أي بفرق قدره ٧٤٦٢٠٠٠ جنيه من سنة ١٨٩٧ فإذا أخسيف هذا الفرق إلى الـ ١٤٦٤٧٥٨٠٠ جنيه لكان المجموع ٢١٨٩٠٩٥٨٠ جنيه تقريبا .

هذا ما تنحصره مصر سنويا بفجر محصول القطن بقيمة ما تستورده البلاد من المحاصيل الزراعية التي كان يجب أن نتجها مصر . فالمليونان أو التلاتة التي هتت بذكرها من قبيل التمثيل لم تكن في الواقع مساوية لخمس الخسارة السنوية . وإنما هي أقل من جزء من سبعة أجزاء من الخسارة ولا شك في ذلك مهما قلينا المسائل على كافة وجوهها ونحليها وأسرفنا في التحليل لأننا لا نمكننا أن نثير الحقيقة ولا نؤثر عليها بأي مؤثر فهذه أرقام رسمية لا يمكن لأحد أن يترجس عليها أو يبدل فيها .

لذلك يسمح لي حضرة زميل المحترم وصديقي عبدالرزاق أن يقول أنا قلت أنني لا يمكن أن أخفى معي .

أيها السادة :

أشعر أن كل ما يهم حضرات الأعضاء أو بعضهم في كلامي بعد البيان الذي قلته أمران ، لا ثالث لهما . أما ما مدعاه فقد حصلت على الموافقة والتعديد فيه .

وإني خضوعا لأرادكم وروحية في اقتاعكم أشرح لحضراتكم ما يخص جهات القطاعين :

القطعة الأولى هي الدورة الثلاثية . والقطعة الثانية هي المكافأة . فهل لديكم قطعة ثالثة تريدون أن أتكمّل فيها ؟

أصوات : لا .

أسمع صوتا يجهني يقول أن المكافأة حتى لو ارتفعت إلى خمسة ملايين بدلا من ثلاثة لا خطر لها ولكن وزيرنا - سواء كان بمقتضى القانون أو بمسك الوطنية - لا يركب ، معذرة لقرارنا . فان قدروا أمرا غير موافق رأئي فاني أخضع له وأخجل على العين والظاهر وإن شئت أمرا وجب على أن أقوم به أقوم به كما رستم ، ولو كان خافا لرأيي .

جئت بعد ذلك في وزارة الزراعة وطلعت كل ذلك من حضرات زملائي ورايت أن تنفيذ هذا القانون غير ممكن إلا إذا أسألت إلى الناس جميعاً في أموالهم ونظامهم وحقوقهم لأني أعبر أن نظاماً يوضع خلفاً لمصلحة البلاد هو نظام جائز يصلح مطلقاً لواحد أن يطبقه بدون نظر ولا بحث .

لذلك قررت أنا وزملائي وموظفو وزارة الزراعة أرفع بالفرنسيين وبالإبلاد أن لا تنفذ هذا النظام في هذه السنة .

هذا ما حصل ولهذا الحادث تأخير يقيتاً ، وأنا أعترف من يخاف من حضرات أعضاء مجلس الشيوخ وحضرات أعضاء مجلس النواب وكذلك من يخاف من الفرنسيين والتجار وغيرهم ، أعترف لأن الحكومة السابقة أعطتهم مثلاً سيئاً يصح منه ألا يطعنوا الحكومة إلا أذنت ، ولكننا أيها السادة لسنا من نوع تلك الحكومة فوزارتنا مشتقة منك أما تلك الوزارة فلا علاقة لكم بها ، وأنا أطلب إليكم أن تطعنوا كل الإطعنات وأن تعتقدوا اعتقاداً جائزاً بأننا لاملع أمراً ولا نهم قانوناً إلا إذا تأكدنا أنه يتعلق على مصلحةكم ويجوز رضاكم .

أيها السادة :

أن قانون الدورة الثلاثية لا يمكن إصداره في هذا العام . هناك استعانة مادية (تصفيق) من كان من أنصار قانون الدورة الثلاثية فلا ينفسب لأن هناك ماذا ما جمع من إقناع هذا القانون في هذا العام . فليطعن إذن حيوف قانون الدورة الثلاثية وكارهوه على السواء . وأنا أضمن العمل على إرضائكم جميعاً .

أما المانع من اتخاذ هذا القانون فهو يرجع إلى أن من القانون يحتاج إلى إجراءات طويلة أدرجها بينها إلى ما بعد إبداء الملاحظة الآتية فقد زعم البعض أن تصديق البرلمان على نتائج وزارة الزراعة من شأنه أن يصل تلك الوزارة الحق في أن تصدق القوانين من نقاء نفسها ، زعم مع الأسف بعض البسطاء ذلك .

والقانون أيها السادة الذي تتكلم بخصوصه يجب أن يحضر أولاً بمعرفة وزارة الزراعة ، ومن ثم يقدّم إلى قلم قضائياً ليضمه بالمصيبة القانونية ، ثم يبيده إلى الوزارة وهي ترفعه إلى مجلس الوزراء فإذا أقره مجلس الوزراء يرسل إلى الجمعية العمومية شككة الاستئناف المختلفة فإذا أقرته يقدّم إلى البرلمان . فلما أقره رفع إلى صاحب الجلالة الملك للتصديق عليه وإصداره . على أنه يقتضي الاعتقالات لا يمكن تنفيذها إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ تصديق الجمعية العمومية للجمعية المختلفة عليه .

ولما كان المخطئة الآن بإحضرات السادة في عطلة الصيف ولا تنهي قبل ١٥ أكتوبر فإذا فرضنا أننا وضعنا القانون وقدمناه إلى الجمعية العمومية لشككة الاستئناف المختلفة فلأنها لا يمكنها أن تنظر فيه قبل ١٥ أكتوبر ، ولذا تم ذلك وقطع كل الأدوار التي ذكرتها فلا يمكن أنتم أن تكون مسؤولاً به قبل ١٥ يناير ومن هذا يتضح لحضراتكم أن إصدار هذا القانون مستحيل في دور الاعتقاد الحالي .

نرجع إلى الكلام في مسألة المكافآت وأمرها واضح جداً ، يخاف حضرة صديق زميل عبد العزيز رضوان بك أن يطلب فرد أو شركة أو دولة أجنبيته على فيرقح مبلغ نضعه على ذمة إيجاد علاج لمرض من أمراض الزراعة ،

وأنا مع حضرة في خوفه وهذا ولكن في سؤال أوجهه إلى حضرة هو هو ، هل حكومتنا وأنتا من البساطة بدرجة لا تستطيعان معها أن تضعنا شروطاً تحيط بالمكافأة من أن تمتد لها يد كل طامع وكل غاش وكاذب ؟ أعتقد أن الجواب بالعكس وإن كان فلا تخفوه ، وأؤكد لحضراتكم أني أول ما اقترحت هذه الفكرة في سنة ١٩٢٤ قلت في اقتراحه أنه يجب أن يكون عرض المكافأة عموماً لجميع الشروط ومصنوا بكل الضمانات حتى لا يمكن لواحد أن يتقبل أنه يستطيع أن يحصل على المكافأة من غير أن يثبت صلاحية عمله فعلاً .

وأني لا أخاف إذا كنت أحيط هذه المكافآت بكل ما ينبغي من القيود والشروط . كل أن المكافآت الكبرى التي من هذا النوع لا يصعب لشخص أن يتفرد بوضع شروطها وحده ، سواء كان وزيراً أو غير وزير ، بل لابد من عرض تلك الشروط أولاً على وزارة المالية ، ثم على مجلس الوزراء وتدرج في مشروع ميزانية الدولة وعند عرض المشروع عليك إذا وجدتم قصراً في الشروط أكتبوه فالكافأة ذات أهمية ولا أظنكم تتمولون بغير هذا وتطلون الاكتفاء بتوظيف اثنين الاختصاصيين من الخارج ، ولو أن حضرة العضو المحترم عبد العزيز رضوان بك طالع أقرأني التي فلتت بها أمام مجلس النواب وقرأ خطي لطلسمان كثيراً .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أنا مطمئن جداً .

معالي محمد فتح الله بكات باشا (وزير الزراعة) — فاني قلت في ذلك عند ذكر الأسس التي وضعتها لسياسة الوزارة أن من الضروري أن نستعين بالاختصاصيين من جميع البلاد فلم يكن رأيي الشخصي ولا سياسة الوزارة التي تأت فيقولكم قاصراً على اتباع إحدى الخطتين بل كان جامعا بين الاثنين ، المكافأة واستخدام الاختصاصيين . فالاعتراض بأن المكافأة لا لزوم لها وأنه يكفي بالاختصاصيين فقط اعتراض في غير محله .

فيتين حضراتكم أن استخدام الاختصاصيين أساس من الأسس التي بنيت عليها سياسة وزارة الزراعة كما أن مسألة المكافأة لها نفس الأهمية وبذلك يكون حضرة العضو المحترم عبد العزيز رضوان بك وفيه راضين مطمئتين .

سادتي :

بعد أنت صرحت مطمئناً ومتعطياً بإحجامكم على تأييد خطة وزارة الزراعة يمكن أن أدل إلى حضراتكم بكثي الأخرية وهي كلمة لا تؤدي بعض ما في نفسي من الشكركم ومن الاعتباط بتأييدكم وأقول لحضراتكم بأن وضع الشروط وتكاتها والخطية بها ليست هي المقصودة بالذات وأما هي وسيلة للفرض الذي نرى إلى طرس وضع البرامج والأوضاع السياسية مما يستدعي لها أو شأه أروحي أو إيجاباً لنا التي تستدعي البناء والاعجاب والذي يقتضي به فاعله أنا هو التنفيذ (تصفيق) لذلك أنا أعتدل تشاكراً وأقبل رضاكم وأقبل تأييدكم لأنه مؤيد ومشجع للوصول إلى الغاية التي نشخصها .

أيها السادة :

أني أشكره سبحانه وتعالى . أشكره على أن وقفني إلى وضع سياسة قالت قبولاً من مجلس نوابنا الموقر وقبيلتها لجسكم الموقرة بكل تكريم وتأييد

(تصديق) .

وفي الختام أكر الشكر لحضراتكم وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يجنبنا جميعا ما يدرأ الخطر عنا وما يحفظ لبلادنا خيرها وعزها انه جميع محبب .

تصديق حاد .

دولة الرئيس - هل ترون حضراتكم أن يكون نص الاقتراح المقدم من حضرات الأعضاء كما يأتي :

أن مجلس الشيوخ بعد اطلاعه على تقرير لجنة المالية عن ميزانية وزارة الزراعة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وخطاب معالي وزير الزراعة عن سياسة الحكومة الزراعية لمجلس النواب وبعد سماع التصريحات التي أبدتها معاليه هذه اللجنة يعلن تأييده لتلك السياسة ويدعو الوزارة الى الامتثال في تنفيذها .

أصوات : موافقة .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والبقية ٣٥ مساء حل أن
تعود للاستقاد غدا الثلاثاء ٢٣ صفر سنة ١٣٤٥ (٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦)
الساعة السادسة مساء .

ونفضلت بأن أرفقت بتقريرها خطي وما يتبعها من برنامج وزارتي وأشكر حضرات من فضلوها بالخطابة في تأييد للمشروع أو انتقاده. أشكر حضراتكم على تأييدكم لهذا المشروع وعلى انصاح صدوركم لسياسي وأعتبر أن هذا التأييد الذي نالته سياسة وزارة الزراعة ، التأييد الإجماعي له معنى عظيم ليس هو تأييدا لشخصي وإنما هو تأييد لسياسة وضمها وزير وحكومة قالت تصديقاً من مجلسي الشيوخ والنواب وقالت فوق التصديق انجاباً وشاء .

سياسة أصبحت كقانون هذه الوزارة لا يستطيع أي انسان أن يلعب به ولا أن يحرفه عن موضعه ، سياسة هذا شأنها أصبحت لا تتأثر بتغير وجهات الحكومة مهما تغيرت .

هذه سياسة أصبح من الواجب على كل من يتولى وزارة الزراعة بل على كل وزير أن ينفذها تنفيذاً بعيداً عن كل تهلون بعيداً عن كل تلاعب .

هذه السياسة لا يستطيع وزير يبيع في وزارة الزراعة بعد "بركات" أن يدخل عليها تعديلاً أو يغير منها شيئاً إلا بعد العرض عليكم والحصول على الموافقة منكم . لذلك إذا كنت أعتد نفسي معيداً ، فلأني معيد لهذه الخدمة التي أدتها ، هذه الخدمة هي التي وضعت لوزارة الزراعة قانوناً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

ملحق رقم ١

مذكرة حضرة صاحب المثلل وزير الزراعة التي تلاها على مجلس النواب بجلسته ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦

صادق صاحب الدولة الرئيس وحضرات النواب المحترمين:

أنه بمناسبة عرض ميزانية وزارة الزراعة على هيئة المجلس الموقر أرجو أن يكون لها نصيب وأثر من عنايتكم وجميل تضديدكم وبذلك تمولون على النورس بحالة البلاد الزراعية والاقتصادية والاجتماعية الى المستوى الذي تصبو اليه نفوسكم .

وأتمنى هذه الفرصة الثمينة لأبين لحضراتكم ما عبادف هذه الوزارة من العقبات التي حالت بينها وبين تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها . فقد كانت منذ سنة ١٩١١ مصلحة تابعة لوزارة الأشغال المحصر عملها في مقاومة دودة القطن وبعض مباحث أولية باستكشاف أمراض المحاصيل الزراعية، وبالرغم من أن مصلحة البلاد كانت تغطي إنشاء وزارة الزراعة فإن الحكومة لم تعمل على ورجوعها إلا في أواسط سنة ١٩١٣ بعد إلحاح من الأمة لكنها مع الأسف لم تلبث إلا قليلا حتى قامت الحرب العالمية الكبرى في سنة ١٩١٤ فأوقفت المشروعات المختلفة في الوزارة وهي في البدء تكونها وانصرف همها الى القيام بأعمال الخويز الى سنة ١٩٢٠

ولما تمت بالشروع في القيام بأعمالها الجديدة صادفها الاضطراب النشئ من تغيير وجهات نظر الحكومات المختلفة وكان له الأثر في توقف عملها وارتيك أعمالها .

كل هذه العقبات والتطورات السببة التي وقعت في طريق الوزارة جعلت مهمتها صعبة شاقة . وهى الآن تمسك بالملء للفتل على هذه الصعوبات مستمدة في ذلك على معاونتك الصادقة .

ميزانية الوزارة

يرى المثلل على ميزانية وزارة الزراعة أنب تقابلها مبلغ ١,١٣٣,٥١٥ جنيها مصريا وهذا المبلغ من شأنه أن يفرح المثلل عليه بأن في البلاد وزارة زراعية يتفق عليها من تهيئة الحكومة مبلغ جسم كهذا ولا بد أن يكون لهذا المبلغ سواء في ترقية الزراعة من جميع وجوهها أو في محاربة الأمراض التي تصيبها أو تفننك بها الأثر الصالح ولكن من الواجب على أن أبين لكم حقيقة هذا المبلغ لئلا تتركوا إدراكا صحيحا أنه لم يرصد للاستعمال في أعمال أساسية زراعية وإنما هو مبلغ يسمى تستعمل الوزارة أكثره في عمل هو أقرب الى التجارة منه الى الزراعة .

لن ذلك مبلغ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه للمباد ومبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه للبذور يكون جملة ذلك ٧٥٠,٠٠٠ جنيه يعود للزينة بأرباح لا تقل عن ١/٥ . ويضم هذا المبلغ من الأصل يبقى بعد ذلك مبلغ ٣٧٣,٥١٥ جنيها ترقى منه وزارة الزراعة لخزينة الحكومة ١٤٩,٧١٠ جنيها ترحبها الوزارة من معمل السيوم ومن السلطات وبغيرها فكان ما تصرفه الخزينة من أموال الأمة على وزارة الزراعة هو فقط ٢٣٣,٨٠٥ جنيها وهذا مبلغ لا يساوي نصف مصروفات إدارة صغيرة من الأدارات الملحقة بكثير من الوزارات .

انشاء أقسام وتحفيض وظائف

وقد كنت أوجه اللوم وأشد التكرير بتقاعد الوزارة أمام تلك الحالة الخطيرة لولا ما صرفته من أن الوزارة رغم أنها أنشئت في السنوات الأخيرة :

أولا - قسم الصان بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٣

ثانيا - قسم السكريرية الفنية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤

ثالثا - قسم المختصة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥

رغم هذا التجديد لهذه الأقسام فانب موقفها الفتيين بعد أن كانوا في سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ٥٠٢ أصبحوا في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ٤٧٥ وفي سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ٤٧١ أما عدد الوظائف الكتابية فكانت في السنة الأولى ٢٥٩ في السنة الثانية ٢٣٨ وفي السنة الثالثة ٣٣٠

ولا شك أن هذه نتيجة لا تتفق مع مقصاتها إذ تنشأ أعمال جديدة وفي الوقت نفسه تلبي وظائف موجودة ، وزارة هذه حالها من الصعب جدًا أن تستطع القيام بواجبها

عجز محصول القطن

رأيت هذا ودرست الحالة الزراعية في البلاد وما صارت اليه من تأخر وتعود وما انتب زراعتا من آفات وأمراض فلم أملك نفسي ورايت من واجبي أن أبادر بإعلان ما شعرت به ولاسته من خطر محقق للبلاد وأن كان في اعلاته من الصعوبة والإلزام ما فيه ولكنها ضرورة لا حيلة فيها فاتم نواب الأمة وأتم وحدكم القادرون على تشارك الأخطار اذا احلقت . لذلك أيرت مع الأسف الشديد اصحاتي وضعتها بالأرقام التي ترجع الى المستندات للتطاعة عمل على أن محصول القطن الذي هو قوام الثروة في البلاد آيل الى الانحلال .

ثانياً - انتشار الآفات الزراعية وتكاثرها وعدم تعرف المزارع الباق منها .

ثالثاً - إجهاد الأرض بالإزاحة المتوالية منضبط فوق بعض أراضي الأكر من زراعة القطن .

رابعاً - عدم وجود تعاون في البلاد يصون حقوق الأفراد ويدبر الشتر عنهم وما يقع ذلك من عدم وجود تشريع يتناول الفروع المختلفة لهذا الموضوع .

سياسة الوزارة

والآن أتشرّف بأن أعرض على مسامح حضراتكم ما رأيته صالحاً لبلده قاعدة لسياسة هذه الوزارة :

أولاً - أن تتم وزارة الأشغال بإنشاء المصارف في جميع البلدان وأن تصطب ما هو موجود منها أصلاً وإلا وأن تجعل ذلك في مقدمة أعمالها المهمة .

ثانياً - بذل المال بسطة لتوظيف الإصعاصيين من أي جهة كانوا لاستماتة بهم في الوصول إلى مكافحة الآفات الزراعية .

ثالثاً - أن تعين الحكومة مكافآت عظيمة من المال تمنحها لمن يرشدها إلى علاج ناجح لتلك الآفات وتعلن عن ذلك في جميع الأرباب .

وهنا أسمحوا لي أن أخرج عن هذه الخطبة لأتعرض لحضراتكم أهمية هذا الموضوع ، أمّا إذا وضعت مكافأة عظيمة كليونين أو ثلاثة من الجنيهات لمن يصل إلى اكتشاف طريق لإبادة آفات القطن بشرط ألا تتكف الحكومة شيئاً مطلقاً لعمل التجارب أو غير ذلك من المصروفات والأناضع هذه المكافأة المأخوذة إلا بعد أن يثبت ثبوتاً قاطعاً نجاح هذا الاكتشاف ، فإن ذلك يفرى طائفة الأعداء في العالم على أدب يتخصصوا من عالم جزاء يستخدمون به علماء الحشرات ليصلوا إلى اكتشاف طريقة لإبادة تلك الآفات وذلك رغبة في الحصول على هذه الجائزة التي تستوي النفوس وعندى أن هذا المبلغ على خطائته ليس يضاهي مدى أن البلاد تنحصر على طام خسارة عظيمة من جراء تدهور محصول القطن . يهب هذه الحشرات وأن مبلغ الثلاثة ملايين من الجنيهات أمّا لفساد جزاء من خمسة أجزاء مما خسرتها سواء في الثمانية والعشرين سنة الماضية وإلى أن أعلن ألا تقتصر على جعل مكافأة واحدة من يكتشف حلاً لآفات القطن بل أرى أن ينصص مبلغ ٧٠٠ ألف جنيه مضافاً إلى مكافأة من يكتشف حلاً للأمراض الفسح و ٥٠٠ ألف جنيه من ينصح في إيجاد طريقة لمكافحة آفات القرفة و ٣٠٠ ألف جنيه من يصل إلى اكتشاف علاج للبرص ... وهلم جرا .

فهذه المبالغ النظمية لا شك تستوي نفوس العلماء والباحثين في مشارق الأرض ومغاربها ولقد سبق أن اكتشفت سفرة صاحب الجلالة الملك بهذه الفكرة وكانت أن تنفذ لولا استقالة الوزارة التي كنت عضواً بها .

واسمحوا لي أن أعود إلى ثلاثة بنات :

منذ ثمانية وعشرين عاماً كان متوسط محصول القطن في قناطير ٨٠ حوى إلى ٣ قناطير ٦ أطلال وأن كان قد زاد في السنين الأخيرة إلى أربعة قناطير وثلاثة عشر رطلًا بسبب توسع مزارع الوجه القليل في زراعت القطن ودخول أصناف أخرى على السكك لربط شلل الزاجوراء وغيره في الوجه البحري ولكن ذلك لم يكن من شأنه أن يتقل النتيجة عن مركزها الطير فقد بلغ العجز في المحصول منذ ٢٨ سنة المذكورة ٧٣١٦٥٤٩ قنطاراً يبلغ ثمنها ٤١٠,٥٣٢,٢١٠ جنيهات مصرية وذلك متوسط الثمن في كل سنة من السنين المذكورة وما هو جدول الإحصاء الرسمي يبدى لمن يريد الإطلاع عليه .

إذا قسمنا هذا المبلغ المائل على مدة السنين الثمانية والعشرين لكان متوسط خسارة البلاد في كل سنة ١٤,٦٤٤,٧٥٨ جنيناً .

ولا بدنى أن اعلام القريب ماذا تكون النتيجة بعد بضع سنوات إذا استمر الحال على هذا المنوال إذ كما زادت الأمراض وانتشرت أسربت بالفتك . أعلن أن هذا الإحصاء يولكن ويحسب بقدر ما هالي وأزعمني وأنه ليدفعا جميعاً إلى تدارك الأخطار المحدقة بالبلاد وبذل كل مرتخص وظل في سبل معالجة الحالة المذكورة قبل أن يستصمى البناء ويمتد الدولة .

زيادة الواردات من الحاصلات الزراعية

سادق :

لم يكن الأمر واقعاً عند هذه النتيجة المرعبة الهزينة التي تطغى بنفسها عن خطورة الحالة ولكن والأسف بلا ظوايد أقدم بين يديكم إحصائية أخرى لما من الأهمية مكان عظم تلك الإحصائية هي إحصائية الواردات الأجنبية من الحبوب والثاكة والماشية فقد كانت في سنة ١٨٩٧ يبلغ ١٧٣٦٩٤٠ جنيناً فيلنت في سنة ١٩٢٥ مبلغ ٨٩٨٣١٤٠ جنيناً .

ومضى هذا أن البلاد تدهور حاصلاتها الغذائية أيضاً التي كانت في المصور الماضية قوامها وقوام غيرها من الأمم كما كانت منبع ثروتها ويصدها الذي سيطرت به على حوالها من بلاد وأم فلذا أضفت هذه النتيجة إلى ساجتها كان الأمر أوضح من أن يحتاج إلى بيان .

انقراض البلاد إلى مشروعات

سادق :

البلاد زراعية قد وهبها الله النيل المبارك وجعلها جنة العالم فوهبت أرضاً تخر كل شيء وتنتج كل شيء برزتها التوية ونيلها الفيض ولا غفر لنا أن نستورد أى محصول مما تنبت أرضنا . فذلك يجب على أن أفكر فيما يدرأ هذا الخطر ويعد إلى الأرض قوتها وإلى الحاصلات كثرتها وإلى الأمة ثروتها وهاتما أبدى لكم رأيي بما يجب أن تكون عليه السياسة العملية لوزارة الزراعة حتى زول الخطر ويحقق الأمان ولكن قبل أن أرين لكم تلك السياسة العملية يسمن لي أن أرجع بكم إلى رأى الوزارة في الأسباب التي أدت بنا إلى الخطر الذي نحن فيه .

الذي استقر عليه الرأي أن الأسباب التي وصلت بنا إلى هذه الحال هي : أولاً - عدم وجود المصارف في كثير من البلاد وعدم كمال نظام ما هو موجود منها .

رابعا - بلل المال كذلك لتوظيف اختصاصيين في علم النباتات للاستفادة بمعلوماتهم الفنية لتحسين الموجود من المزروعات ولإيجاد أنواع جديدة .

خامسا - سن القوانين الآتي بيانا :

- (١) التعاون الزراعي .
 - (٢) قانون مراقبة شحاذى القطن .
 - (٣) قانون منع خط الاقطان .
 - (٤) قانون حصر المساحة القطنية وتحديد بها ذلك الزمام .
 - (٥) وضع نظام للبوصة يشمل مع بيع القطن على الكورجات .
 - (٦) قانون مراقبة تجارة الأسمدة .
 - (٧) قانون التفتيش الاجبارى لمواشى الفصيلة البقرية .
- سادسا - مشروعات يصحب القيام بها :
- (١) مشروع حقول الأفكار وعصمات التجارب .
 - (٢) مشروع اكلار بذور القطن المتفاعة للتغاوى .
 - (٣) مشروع تحسين تربية الماشية بنوع طم وتحسين تفرغ الطيور المباحة بنوع خاص .

(٤) زيادة عدد البعثات الزراعية في الخارج اذ ليس لوزارة الزراعة فيها اكثر من ٥ في المائة .

(٥) رفع مستوى التعليم في المدارس الزراعية والطلب البيطرى .

(٦) ادخال التعليم الزراعى في مكاتب التعليم الاثرى وبغيره بغير الاسكان .

(٧) انشاء مدارس عملية لتعليم وتخرج جانبية من شوية الفلاحين الهال .

أيا السادة :

لقد فكرت في بعض ما تهمكم من هذه المشاريع أيام كشت في وزارة الزراعة في سنة ١٩٢٤ فطلبت من وزارة المالية أن تعتمد نصف مليون من الجنيهات لإيجاد حقول للتجارب في البلاد المختلفة ذلك لأن تجربة واحدة أو اثنتين أو أكثر قليلا لا يمكن أن تتطابق على أراضى القطر جميع نظرا للاختلاف العظيم بين الأراضى المصرية سواء في التربة أو في الطبيعة، ولذلك فانه ينبغي أن تشارك محلات التجارب في جميع الجهات المختلفة . وفكرت أيضا في ذلك العهد في وضع مكافآت مالية عظيمة تمنح لمن يتوصل إلى عناية الآفات الزراعية وكان ذلك موضع بحث بعض لفتنيين في وزارة الزراعة .

جهودات الوزارة في سبيل مقاومة الأمراض والآفات

أيا السادة :

أنى لا أنجس وزارة الزراعة حقها في التناجح في مدتها القصيرة في كثير من أعمالها فنفذت توفقت إلى علاج وإلف شاف لبعض الأمراض وهي بحسنة في سبيل الوصول إلى معرفة علاجات لأراضى أخرى منها ما أصبحت تهمي نجاسا جزئيا ومنها ما هو تحت البحث والتجربة ويبداه :

الأمراض التي نجحت في مقاومتها

١ - الطاعون البقرى - ولا أبلغ اذا قررت بأن شافته أقطعت من البلاد أو كادت .

٢ - الحشرة القشرية في المواش - تقوم الوزارة بمقاومتها بطريق التفتيش ولزائن الهال ومراقبتهم كاتين نغماسا لكان النجاش الآن تهما .

٣ - مرض المن - الذى يصيب البطيخ وأنواع الفقات والخضروات حصل النجاش العام في اكتشاف مداخلته ومقاومته ويتوقف نعيم قائمه على المال .

٤ - فطر الساق (اللايكتر) - وهو مرض يصيب ماقاشجار الفاكهة .

٥ - الأمراض الفطرية - تصيب العنب والتين .

الأمراض التي ظهرت بوادر النجاش في طرق مقاومتها :

- (١) دودة اللوز التي تصيب اللوز فقتلها .
- (٢) دودة اللوز القرقرية التي تصيب اللوز .
- (٣) مرض البق الدقيق الذى يصيب الفواكه وبعض الزراعات الأخرى .
- (٤) ذبابة الفاكهة التي تصيب الفاكهة فتفتتها وتلفها .

الأمراض التي تحت البحث :

- (١) خناق القطن .
- (٢) ذبول القطن .
- (٣) الدودة النعانية التي تصيب القمع والشعير .
- (٤) مرض الصبأ والخميرة الذى يصيب القمع والشعير .
- (٥) الدودة القارضة .

ويجزم مع ترقى الوزارة تهماسا إلى استئصال شافة جميع الأمراض والآفات المقلقة عدد الموظفين الفتنين للاشراف على مختلف أعمال المقاومة هذا من جهة ومن جهة أخرى إلى أن كثيرا من الموظفين المنوطين بأعمال المقاومة مقتنون ونحوسهم يحرم الوزارة من اختباراتهم .

مشروع التعاون

أيا السادة :

أما ما يتعلق بمشروع التعاون فان الوزارة قد شكلت لجنة لوضع النواهد التي يؤسس عليها هذا المشروع وهي تنظر الآن في جميع مشروعات التعاون المعمول بها في الممالك الأخرى كي نستخلص منها أحسن ما يتناسب مع حالتنا مضافا إلى ما تقتضيه طبيعة البلاد .

وعند ما يتم وضعه وقبل أن نعرضه عليكم بصفة رسمية سنطلبه للكافة حتى تستر اللجنة لاختصاصاتهم وتضمن آرائهم وبذلك يفرج المشروع وإياها محققا لما تقتضيه ونرجوه .

وسنحيطه بسياج من الحراسة فهو لا يتسبب لشخص دون آخر ولا يتأثر بتغيرات وجهات النظر مهما تغيرت الحكومات أو تبدلت .

ولقد عزمت الحكومة الحاضرة أن تمد شركات التعاون بمبلغ مليون من الجنيهات ليكون أساسا تقدم عليه عند ما يتم وضع مشروعه وينال من خضراتك التصديق والحكومة مستعدة بأن تقدم بما يحتاجه من المال كلما اقتضى ذلك وصححت ماليها .

كلمة ختامية

سادق :
 ها قد شرحت لحضراتكم سياسة الوزارة على قدر ما استطعت وصارحكم بحقيقة الواقع وبينت لكم ما قد يكون خافيا عليكم وأرجو أن أكون قد قلت بعض واجبي أمامكم ووزارة الزراعة الآن تنظر من حضراتكم أن تلحظوها بمنابكم وأن تمدوها بسديد آرائكم .

أيها السادة :

هذه السياسة التي أشرف برضاها على حضراتكم تحتاج في تنفيذها إلى السهولة والمال والتأييد بالثقة فإن كنت فزت بالموافقة على هذه السياسة وجهت الوزارة إلى وضع ميزانية للعام المقبل تكون كافية بتنفيذ هذه السياسة وتحقيقها لأغراضها .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ذلك يشجع الوزارة على المعنى في التنفيذ وفي هذه الحالة قد يمتنع الأمر لامتيازات يكون من الحكمة والسداد المبادرة بصرفها ولو في عطلة البرلمان .
 وفي الختام أتوجه إلى حضراتكم بالشكر على أن أنصحت صدوركم لما أريدته .

واقف يتولانا ويتولاكم بتوفيقه وتأييده ما

وهذان الكشفان يبيان مقدار نقص محصول القطن المصري وزيادة الوارد من المحاصيل الزراعية والمواشي من الخارج :

مقدار الخسارة النسبية من نقص متوسط محصول القطن من القطن

السنة	المساحة بالقدان	متوسط محصول القطن بالقدان	البحر في القطن بالنسبة لمتوسط محصول ٩٧/٩٦	بحر البحر بالقدان	متوسط سعر القطن	بحر الفدان
١٨٩٦ - ١٨٩٧	١١٢٨١٥١	٥٨٠	٨٧	٩١٩٤٣٥	٥٧٦	١٤٤٩٠٣٠
١٨٩٧ - ١٨٩٨	١١٢١٢٢٢	٤٩٨	١٦	١٨٤٥٢٩	٧٨٢	٢٣٨٨٣١
١٨٩٨ - ١٨٩٩	١١٥٣٣٠٧	٥٦٤	٣٩	١٧١٠١٤٣	٤٥٥	١٣١٨٤٠١
١٩٠٠ - ١٩٠١	١٢٢٠٣١٩	٤٦٤	٧٠	٨٧٤٩١٩	٧٥٩	٢٤١٣٩٠٢
١٩٠١ - ١٩٠٢	١٢٤٩٨٨٤	٥٧٠	٢٢	١٥٥٦٣٢٦	٨٤	٢٢٤٣٢٨٣
١٩٠٢ - ١٩٠٣	١٢٧٥٦٧٧	٤٦٨	٢٢	١٢٢٥٩٠٩	٧٢٩	٣٢٤٥٥٠٦
١٩٠٣ - ١٩٠٤	١٣٣٢٥١٠	٤٨٨	٣٨	١٩٨٢٦٥٨	٣٣٠	٦٦٠٢٢٥١
١٩٠٤ - ١٩٠٥	١٤٣٦٧٠٩	٤٤٢	٤٨	٢١٠١٨٧٢	٧٩٣	٨٦٦٣٢٥٨
١٩٠٥ - ١٩٠٦	١٥٦٦٦٠٣	٣٨٢	١٩	١٧٤٢٤٨٦	١٩٧	٥٧٢٢٤٠٨
١٩٠٦ - ١٩٠٧	١٦٠٣٢٢٤	٤٥٢	٢٨	٢٠٥٢١٢٧	٨٣١	٧٨٦١١٩٩
١٩٠٧ - ١٩٠٨	١٦٤٠٤١٥	٤٦٢	٢٨	٢٧٥٥٨٩٧	٦٤١	١٠٠٣٢٢٢١
١٩٠٨ - ١٩٠٩	١٥٩٧٠٥٥	٣٧٣	٢٧	٤٢٦٤١٣٧	٩٦١	١٣١٨٠٤٤٧
١٩٠٩ - ١٩١٠	١٦٤٢٦١٠	٤٥٦	٢٤	٢٠٣٦٨٢٦	٦٦٠	٩٤٩١٥٦٦
١٩١٠ - ١٩١١	١٧١١٢٤١	٤٣١	٢٤	٢٥٤٩٧٩٦	١٢٢	١٠٥٣٥٥٦٣
١٩١١ - ١٩١٢	١٧٢١٨١٥	٤٣٥	٢٤	٢٤٩٦٦٢٢	٤٥٠	٨٦١٣٢٨٠
١٩١٢ - ١٩١٣	١٧٢٣٠٩٤	٤٤٥	٣٥	٢٢٢٦١٧٧	٦٥٥	٨٥٠٢١٧٧
١٩١٣ - ١٩١٤	١٧٥٥٧٧٠	٣٧٧	٣٣	٣٧٣٩٧٢٥	٨٠٣	١٤٢١٨٣٧١
١٩١٤ - ١٩١٥	١٨١٤٠٠٤	٣٠٦	٧٧	٢٠٩٩٢٢٧	٤٠٢	٥٠٤٢٢٤٣
١٩١٥ - ١٩١٦	١٨٥٥٥٢١	٣٠٦	٧٤	٤٥٣٦١٠٣	٨٥٧	١٧٩٩٥٧٤٩
١٩١٦ - ١٩١٧	١٦٧٧٢١٠	٣٧٥	٢٥	٢٤٣٨٤٨٦	٥٦٢	٢٦٠٠١٨٣١
١٩١٧ - ١٩١٨	١٦١٥٥٧٢	٣٦٦	٢٦	٢٨١٥٣٢٤	٧٠٣	٢١٦٨٢٤٤١
١٩١٨ - ١٩١٩	١٥٧٣٦٦٢	٣٥٤	٢٦	٣٥٥٤٤٧٦	٤٤٠	٢٦٤٦٠١٨١
١٩١٩ - ١٩٢٠	١٨٧٢٦٨١	٣٥٧	٢٥	٤٥٦٦٦٠	٥٦٢	٨٠٢٥٢٥٥٥
١٩٢٠ - ١٩٢١	١٨٤٩٨٠٥	٣٢٧	٢٤	٢١٣٤٢٦٦	٩٠٠	٢١٦٢٦١٥٩
١٩٢١ - ١٩٢٢	١٨٠٠٨٤٣	٣٧٣	٢٧	٢٧٢٧٧٥٥	٨٥٨	٢٥٥٦١٨٧٥
١٩٢٢ - ١٩٢٣	١٧١٤١٥٠	٣٦١	٢٩	٢٤١٣١٤٩	١٤٢	٢٠٦٢٣٥٦١
١٩٢٣ - ١٩٢٤	١٧٨٧٨٤٣	٤٥٧	٢٣	٣٠٩٢٦١٨	٩٥٩	٢٤٦١٦٩٣٢
١٩٢٤ - ١٩٢٥	١٩٢٤٤٣٨	٤١٢	٢٧	٣٢١٢٧١٨	٨٢٦	٢١٦٣١٨٣٩
١٩٢٥ - ١٩٢٦				٣٢١٦٥٦٩		٤١٠٠٥٣١٠

أي ١٤٦ و ١٤٧ مليون جنيه سنوياً في كل سنة من الثانية والثلاثين سنة الماضية .

قيمة الوارد لمصر من الموائى واللقب ومشتقات الموائى والقواكه والمربات والأخشاب والحبوب منذ سنة ١٨٩٧ الى الآن بالجنيهات المصرية

سنة	الأخشاب	القواكه	الموائى	اللقب	مشتقات الموائى	الحبوب	الجلسة
١٨٩٧	٥٣٤١٩٤	٢١٠٢٤٩	١٧٢٩٢٨	—	٢٢٢٢٠٣	٥٨٦٣٥٦	١٧٢٦٩٤٠
١٨٩٨	٦٦٦١٥٦	٢١٢١٩٢	١٧٥٩٩٨	—	٢٥٠٩٧٤	٦٦٧٦٢٥	١٩٧٢٩٤٥
١٨٩٩	٦٦٥٧٦١	٢٣١٤٥٢	١٧١٠٢٥	—	٢٥٥٠٢٠	٣٤٧٧٢١	١٩٧٠٩٧٩
١٩٠٠	٧١١٤٠٠	٣٠٢٦٧٥	٢٢٤٩٠٦	—	٢٢٢٢٤١	٥٨٧٨٠٨	٢٢٩٠١٣٠
١٩٠١	٧٩٢٦٤٨	٣٤١٢٥٤	٢٢٧٠٢٢	—	٢٢٩٩٧٨	٦٥٧٩٨٥	٢٤٩٨٨٨٧
١٩٠٢	٨٦٩٢٦٢	٢٥٩١١٩	٢٨٩٤٢١	—	٢٤٥٥٦٢	٥١٠٣٥٥	٢٢٧٢٨٢٠
١٩٠٣	١٠٢٢٢٣٩	٢٩٧٨١٢	١٧٨٢٢٨	—	٢٧٩٠٨٤	٥٩٤٤٨٣	٢٥٧٧٢٤٧
١٩٠٤	١٢٢٤١٢٧	٤٧١٨٦٨	٢٦٩١٥٣	—	٤٥٢٢٦٩	٧٥٠٩٤٨	٢٢٧٨٤٦٥
١٩٠٥	١٤١٢٢٨٥	٥١٢١٦٦	٢٦٩١٥٣	—	٥٠٧٢٢٩	١٣٩٧٠٦٨	٤٢٤١٧٩٧
١٩٠٦	١٤١٩٤٣٩	٤٩٢٢٠٢	٢٠٩٩٩٢	—	٥٦٢٩٩٨	١٥٧٤٥٠٨	٤٣٦٠٢١١
١٩٠٧	١٤٠٢٥٢٢	٥٦١٢٨٦	٤١٢٨١٢	—	٦١١٨٥٢	١١٩٢٤٢٧	٤١٨٠٩١٠
١٩٠٨	١٤٦٢٧٥٥	٥٩٨٦٦٥	٤٣٠٦٣٦	—	٥٧٨٠١٥	٢١٧٤٥٨٦	٥٢٤٥٦٤٧
١٩٠٩	١١٥٥٢٨٢	٥٨٥٩٥٦	٢٨٢٢٢٦	—	٥٧٠٤٦٤	٢٠٠٤١٠٥	٤٥٩٨١٤٢
١٩١٠	١٢١٢٢٨٤	٥٣٠٠٨٧	٢٨٠٩٠٧	٥٩٨٠	٦٠٨٩٠٦	١٢٨٢١٢٩	٤٠٢١٢٩٢
١٩١١	١٢٢٤٦٢٢	٦٠١٢٢٢	٢٢٢٢٢٢	٢٢٨٢	٥٩٩٩٥٠	١٢٢٦٠٢٢	٤٤٢٦٤٧٢
١٩١٢	١١٠١٥٢٢	٥٥٥١٩٨	٢٢٤٢٢١	٢١٤٥	٦٠٦٠٥١	١٥٦٢٢٧٢	٤٠٩٢٢٢١
١٩١٣	١٤١٦٢٥٩	٥٤٢١٠٠	٢٧٩٩٨٢	٢٩٢٨	٥٩١٥٢٩	٢٤٤٦٥٢٧	٥٢٨٣٤٦٠
١٩١٤	٨٥٧٩٨١	٤٨٥٢١٢	١٦٢٢٢٢	١٦٢٩	٥٥٢٠٠٠	١٥٢٨١٩٦	٣٥٩٨٤٦٠
١٩١٥	٣٠٠٣٥٠	٣١٤٢٨٩	٨٤٩٤	١٧٧٤	١١١٧٦٢٩	٦٥٧٩٩٠	٢١٢٠٢١٢
١٩١٦	٣٥٥٠٠٠	٣١٢٢٦٦	٢٧٨٩٨	١٢٤٩	٢٠٦٢٠٩٦	٧٤٤٥٩٨	٢٤١٠٦١٢
١٩١٧	١٧٦٨٨٠	٢٢٠٢٦٩	١١٨٤٩	٢٢٥	١٧١٢٦٢٢	١٠٩٤٢٩٦	٢٣١٦٤٩٤
١٩١٨	١٧٥٨٥٥	٤٢٠٠٥٢	٩٢٤٦	١٨٧١	٢٢٢٧٠٧٨	٨٤١٦٠٩	٢٨١٥٧١١
١٩١٩	٦٥٠٠٢٦	١٠٩٢١١٧	٢٢٨٨٠	—	١٥١٢٧٢٥	٨٠٠٢٢٢	٤٠٧٩٩٠
١٩٢٠	٣٠٧٦٢٣٥	١٥٧٢٦٩٨	٨٤٠١١	٤٠٢٩	١٢٧٤٠٠٤	٩٦٦٧٩٦١	١٥٧٧٨٨٨٩
١٩٢١	٢٠٤٩٨٨١	١١٢٢٤٧٢	١٢٧٥٧٤	٤٥٨	٨٥٥٢٧٢٢	٨٩١٥٧٨٥	١٣٠٨٢٥٤٢
١٩٢٢	١٨٦٢٦٦١	١١٥٨٦٥٧	١٤٥٩٤٥	٦٣٤٥	٩٦٧٩١٦	١٧٨٨٥٢٥	١٧٨٨٠٣٥٥
١٩٢٣	١٨٢٢٩٨٨	١٠٧٥٩٦٧	٢٤٤٧٩٢	٢٧٦٨	٧٩٦٠٢١	٢٢٠٢٥٠٥	٦٢٠٨٠٤٢
١٩٢٤	٢٩٢٧١٥١	١١٢٨٤٥٤	٢٥٢٢٩٤	٥٤٨٥	٨١٩٢٢٦	٢٢٧١٠٠٥	٦٦٠٥١١٥
١٩٢٥	٢٢٤٤٤٧٠	١٠٩٠٤١٨	٢٥٢٥٩١	٦٧١٨	٨٤٢٧٧٤	٤٢٤٨٩٦٩	٨٩٨٢١٤٠
الجلسة ...	٢٢٥٩٥٥٧١	١٧٥١٧٧٨٧	٦٨٠٦٦٥٤	٤٩٠٠٦	٢٢٨٢٠٨٥٠	٥٥٠٤٠٥٩٩	١٢٥٨٤٠٤٥٧

مجلة الشريعة

مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين

المعلقة طنا في يوم الثلاثاء ٢٣ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٦

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أمان دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

تل خطاب وزارة المواصلات رقم ٥/٤/٢٠ ونصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أتشرف باخطار دولتكم أن حضرة صاحب العزة محمود شاكر محمد بك وكيل وزارة المواصلات المساعد سيوب عنا في إعطاء البيانات اللازمة لمهمة المجلس الموقرة أثناء النظر في ميزانية وزارة المواصلات وأن حضرات المواطنين الآتية إسمائهم يهد سيحضرون المساعدة في إعطاء هذه البيانات أثناء نظر ميزانية مصالحهم كل في دوره وهم :

حضرة صاحب العزة يوسف زقاق الله بك السكرتير العام لمصلحة السكك الحديدية ؛

حضرة صاحب العزة ميشيل شربين بك الوكيل العام لمصلحة البريد ؛

حضرة محمود علي أفندي وكيل كبير مهنتي مصلحة المواني والناتر ؛

حضرة السيد جودت أفندي مدير عام مصلحة الطرق والكبوتر بالنيابة ؛

حضرة محمد عبد الله سالم أفندي مدير أعمال قسم النقل الميكانيكي ؛

حضرة محمود علي سليمان أفندي مدير إدارة حسابات وزارة المواصلات ؛

وتفضل يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ما

في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٦

وزير المواصلات

محمد محمود

دولة الرئيس — طلب حضرة محمد ابراهيم والي بك امتيدا اجازته التي انتهت يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ لمدة شهر واحد وطلب حضرة محمد لطفي طنطاوي أفندي اجازة لمدة خمسة عشر يوما ابتداء من الغد فهل توافقون حضراتكم على التصريح لهذا بالاجازتين ؟

وافق المجلس على ذلك .

دولة الرئيس — هل لأحد ملاحظة على محضر الجلسة الماضية التي وزع على حضراتكم ؟

اصوات : لا .

صدق المجلس على محضر الجلسة الماضية .

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والبقية العاشرة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الاعضاء هذا كل من حضرات اصحاب الدولة والممال والسعادة والعزة : اسماعيل مري باشا ، أحمد زور باشا ، أحمد ذو الفقار باشا ، محمد فهمي يكن بك ، محمد عبد اللطيف أفندي ، عبد الرحمن صبري باشا ، عبد افلاطون باشا ، صليب فلاديمير باشا ، عبد العظيم المصري بك ، محمد محمود خليل بك ، السيد حسين القصي ، الأنبا لوكس ، الفريق موسى فؤاد باشا ، راضى عطيه بك ، محمود محمد حسن الشنغول باشا ، أحمد محمود باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، معيد فهمي الزوي بك ، (مصرح لحضراتهم باجازات) .

وحضرات : أحمد حلي باشا ، اللواء محمود فؤاد باشا ، محمد شفيق باشا (متذرون عن جلسة اليوم) .

وحضراتهم سي وذي ربك واحد الشريعي باشا (متذرون عن جلستي اليوم والغد) .

وحضرات : عثمان محمد بك ، الدكتور سوريال جبريس سوريال أفندي ، حسن أحمد المديني بك ، أحمد علي باشا ، اللواء علي فهمي باشا ، سمعان خيرال المنص بك ، عبد الحفي الطريز باشا ، اللواء حسين شرف باشا ، لويس أخنوخ فانوس أفندي ، الشيخ متولي عمر حمجازي (متذرون عن جلسات هذا الأسبوع) .

وظاب كل من حضرات : أحمد فؤاد عزت باشا ، بولس حتا باشا ، يحيى ابراهيم باشا .

وحضر في مقاعد الوزراء حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وذي الخالدية وحضرة صاحب الممال عثمان محمد بك وذي الأشغال العمومية وحضرة صاحب الممال محمد محمود باشا وذي المواصلات وحضر معه من كبار موظفي وزارته حضرات محمود شاكر محمد بك وكيل الوزارة المساعد ويوسف زقاق الله بك السكرتير العام لمصلحة السكك الحديدية وميشيل شربين بك الوكيل العام لمصلحة البريد ومحمود علي أفندي وكيل كبير مهنتي مصلحة المواني والناتر ومحمود علي سليمان أفندي مدير إدارة حسابات وزارة المواصلات .

تولى السكرتيرية البهلانية حضرات : حيد الفتح ريجاني أفندي ، علي عبد الرازق بك ، محمد أحمد الشريف بك ، الشيخ محمد هن العرب بك .

دولة الرئيس - معالي وزير الأشغال يريد الإجابة الآن على الأسئلة الموجهة إليه لأنه سيترجم في الحال لمجلس النواب .

عرض على المجلس السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة محمد علوي الجزائر بك عن تجهيد قطرة على ترعة (شعب شوان) بمديرية المنوفية .

معالي عثمان محمد بك (وزير الأشغال) - أرجو تأجيل الإجابة على هذا السؤال أسبوعاً .

وافق المجلس على ذلك .

على السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الدكتور محمد هاشم أغا عن مشروع تعديل جسر النيل ببندر بنها وهذا نصه :

حضرة صاحب المولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية والسلام أرجو مع الموافقة عرض سؤالى هذا على حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال وهو :

إن وزارة الأشغال العمومية عتبت من زمن بعيد بتقوية جسور النيل وتعديل المروج منها أمام المدن الواقعة على ضفتيه حرصاً على الصحة العامة وحفاظة على الأمن ودفعاً لتفوال الفيضان وتحسيناً لمنظر هذه المدن وتجميلاً للزور العام .

وقد وضعت وزارة الأشغال مشروعا لتعديل جسر النيل أمام بندر بنها ولقد اجتمع مندوبو وزارة الأشغال والداخلية والمجلس البلدى وصمما على جسر النيل من صراى سمو الأمير جميل طوسون لناية كفر منافر وانفقوا على كيفية تنفيذ المشروع ثم حملت جميع الرسوم التكبيلة ووضعت عليها خطوط التنظيم بحرفة المندوبين المذكورين وبقيت هذه الرسوم على غنيتها رى القسم الأول ثم عملت كشوف وقادير عن حالة الأملاك للرغوب فى نزع ملكيتها وقدوت قيمتها وأخذت التمهيدات اللازمة على إحسانها بقبول الثمن واستامت مصلحة نزع الملكية منهم مستندات التليك ثم قامت مصلحة المساحة بعمل الرسوم ووضعت ملاحظات من حيد فى القطع المختلفة وقد كلفت الحكومة بمن بعض الأملاك التى نزع ملكيتها للأهالى وكلفت عنها فى أواخر سنة ١٩٢٢

١٩٢١م وأرسل مع طلب البلدية كشفا بإسماء الذين صرفت لهم المبالغ وقيمتها لكى تستخلص منه وزارة الأشغال لأتمام المشروع وتنفيذه وأخيراً بعد مكاتبات تبوؤت بين المصالح ذات الشأن ووزارة الأشغال وود منها ما يقيد أن غنيتها رى قسم أول فتح الاتفاق اللازم لتنفيذ مشروع جسر النيل أمام بندر بنها ضمن الأعمال البلدية ولكن للأسف لم يعمل شيء ما فى هذا المشروع لأن.

الأمل التفضل بالإجابة بما هو فى نية الوزارة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٦

الدكتور محمد هاشم
عضو مجلس الشيوخ

معالي عثمان محمد بك (وزير الأشغال) - وزارة الأشغال تستغنى الإجراءات اللازمة لأن تبدأ بتفيذ هذا المشروع فى السنة المالية المقبلة وتتمش أن تم فى سكتين .

حضرة الدكتور محمد هاشم أغا - أشكر معالي الوزير على هذه الإجابة .
(هنا انصرف حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال) .

على السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات من حضرة محمد علوي الجزائر بك عن إنشاء كوبرى على الباجودية أمام بلدة سنجرج وهذا نصه :

حضرة صاحب المولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو تبليغ صاحب المعالي وزير المواصلات أنى أوجه إلى معاليه السؤال الآتى :

قد تكون بلاد المنوفية من أقل البلاد حظاً فى طرق مواصلاتها ، وقد يلاق أهلها من جراء ذلك كثيراً من الصعاب فى الانتقال ، ومن تلك البلاد "سنجرج" بمرکز منوف و"المسى" بمرکز شين الكوم وما بينهما أو تلاحها من البلاد حتى شين .

فهل للمالى الوزير أن يخفف عن أهالى هذه الجهات كثيراً من المصاعب والآلام فى الانتقال ، فينشئ طريقاً تصل "سنجرج" بالمسى ، وهذه الطريق لا تزيد على ثلاثة كيلو مترات وبهذه الطريق تتمصل شين صاحمة للمديرية بمنوف أكبر مراكها من طريق سهل ، وأقصر مسافة ، إذ تصبح الطريق بينهما حائلاً لا تزيد على اثنى عشر كيلو متراً ، مع أن الطريق الحالى الذى ترطهما لا يخل من خمسة وعشرين كيلو متراً ، والطريق المقترح يوفر كما هو ظاهر ثلاثة عشر كيلومتراً .

وهذا الاتصال بين البلدين يتم بإنشاء كوبرى على الباجودية أمام سنجرج ، ولناس الآت يجهان فى انتقالهم من هذه الجهة باستعمال "المعدية" ، يتعرضون بسببها للأخطار ، وقد فرق فضلاً أحد جهاز شين المسى "عمود قالى" يضياعه وأمواله وديارته حين كان يمسدى بالمعدية المذكورة من شهر واحد ، وكان لذلك أسف كبير .

على أن أهالى سنجرج اكتفى من أموالهم لإنشاء هذا الكوبرى أيام مدير المنوفية المرحوم نغرى باشا .

فهل لنا بعد هذا البيان أن يتفضل معالى الوزير ويبدأ بإنشاء هذا الكوبرى ، وكذلك تلك الطريق الصغيرة التى توفر على الناس مسافات طويلة ، تفضلت هذه الجهات وأهلها أثر من آثاره الخالدة ؟

٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ محمد علوي الجزائر

معالى محمد محمود باشا (وزير المواصلات) - معنى مصلحة الطرق والكبرى بتخصير مشروع إنشاء عدة طرق زراعية بمديرية المنوفية ومنها مشروع طريق بين سنجرج وبكا لتصل الطريق الحالى الموصل لشين الكوم عند منشأة

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بتبليغ حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية أني أوجه إلى دولته السؤال الآتي :

ذكرت جريدة لسبور في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ أغسطس الجارى أن الحكومة المصرية صرفت إلى الموظفين السياسيين والقتضيين مبالغ تموينية لم تم بمصاريف انقلاطهم . فلما وصلوا إلى مراكز عملهم أعادوا إلى الحكومة المبالغ التي قد زادت عما صرفوه فعلا . قام هؤلاء الموظفون بهذا الواجب ماعدا مدينت زيور التي تأخر من سداد ثمانين جنينا بقيت في ذمتهم من أصل المبلغ الذي صرف له .

ولذا أبدى حضرة رئيس موظفي وزارة الخارجية ملاحظته لحضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية سابقا أمر دولته بإصدار استقارة بمسألة جنينته كقضاء من المصاريف السرية ويصرف منها ثمانين جنينا المتأخرة طرف حضرة لمجة مدينت زيور والباقي وهو ٢٠ جنينا يدفع لحساب حضرة لمجة في أحد المصارف الإيطالية .

أرجو الإجابة عن مبلغ هذا التبرع من الصحة، وما الذي اقتضاه دولة وزير الخارجية أو ما يتولى التخاذل من الإجراءات إذا ما ثبت له صحة هذا الخبر ؟

وتفضلوا بأصحاب الدولة بقبول عظيم احترامي ما

عزيز ميرهم

٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٦

دولة عبد الخالق ثروت باشا (وزير الخارجية) - انظر كما أشركه جريدة لسبور وأوردته حضرة العضو المتميز جميع .

حضرة عزيز ميرهم افندي - أي أن فيه شيئا من الصحة .

دولة عبد الخالق ثروت باشا (وزير الخارجية) - انذا حضر العضو مؤلفه فاني أجيب عليه .

(هنا انصرف دولة وزير الخارجية) .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة ابراهيم سليم منها الفندي بتعميم اقتناء المصارف بالقسم القليل من مديرية البعيرة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أقدم هذا راجيا عرضيه على هيئة المجلس وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

أقترح تعميم اقتناء المصارف بالقسم القليل من مديرية البعيرة لما في ذلك من عظيم الفائدة لمصلحة الأرض والزراعة ما .

ابراهيم سليم منها

٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٦

عضو مجلس الشيوخ

قدور المجلس إحالة الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والمراضى .

الشريكين ، ويستأنز ذلك إنشاء كبرى على ترعة الباجورية عند سنجر لى يتم الاتصال بين شبين الكوم ومنوف ، أما بلدة المائى فستعمل لها وصلة تربطها بمشروع الطريق السالف الذكر وهذا تكون كل هذه البلاد متصلة ببنديري شبين الكوم ومنوف .

على السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المال وزير المواصلات من حضرة محمد علوى الجزار بك عن تجديد قطرة على (شعب شنوان) بمديرية المنوفية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو تبليغ صاحب المال وزير المواصلات أني أوجه إلى معاليه السؤال الآتي :

في المنوفية ترعة "شعب شنوان" الآخذة من بحر شبين أمام كفر مناوله "طبا فطرتان منخفضان قديتان باليان لإدخالها في القم وأثرهما في شنوان، وهذه الثانية تابعة لوزارة المواصلات وواقعة على الطريق العامة التي تصل مصر بالاسكندرية وأصبحت قديما وضفها لا تستعمل إلا لاحتلال السليحة التي تنقل يوبا إلى طريق الاسكندرية أو مصر فيخفى منها الخطر، ولا بد لذلك من قوتها وتجديدها وانخفاض القطر بين حال دون الملاحه على أى مركب مهما صغر فخرم بذلك أهالى شنوان والمائى وغيرها من كل صلة مالية تثقل حاصلاتهم وأصعبتهم وأشتهم .

فهل لحالى الوزير أن يفضل تجديد القطر التابعة لوزارةه وأن يامر برغم مستواها حتى يتيسر لهذه الجهات - وكثير عديدهم - أن يمتصوا بطريق من طرق المواصلات المهمة وهى الطريق المائية ، إن معالى الوزير لو تفضل بذلك كان له فضل كبير ما

محمد علوى الجزار

٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٦

معالى محمد محمود باشا (وزير المواصلات) - ان الكبرى المشار اليه في سؤال حضرة العضو المتميز مدرج ضمن الكبرى التي يستجد في جفاف يناير سنة ١٩٢٨ وسيلحظ جعل مستوى سطحه غالبا بحيث تمكن القلائك الصغيرة من المرور تحته .

حضرة محمد علوى الجزار بك - ألك معالى الوزير التليل أن فضله بإجابة هذين التليلين فيه تمثيل كبير للمواصلات في ذلك الاقليم الذى يحفظ له أجل الذكري في نفوس أهله جميعا ويرتاح به اليوم عشرات الأكراف اللين تطهرهم أحسانهم إلى سلوك هذه الطرق فانا أشكره بلسان ولسان أهل المنوفية جميعا وأقدم له عظيم الخونية ومزيد الاحترام .

على السؤال الموجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية من حضرة عزيز ميرهم افندي عن مبلغ صرفه دولة وزير الخارجية السابق من المصاريف السرية وهذا نصه :

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أقدم هذا راجيا عرضه على هيئة المجلس وغفصلوا بقبول
فاتق استقامي .

بما أن عجلة التوفيقية بحيرة لها أهمية عظيمة من الوجهة الزراعية والتجارية
فأقترح إيجاد مكتب سنترال تليفون عمومي للخبرات ليصل على الأهالي
الاشترك بطلبهم عدد تليفونات الى منازلهم ببلاد هذه المنطقة لما في ذلك
من عظيم الفائدة لمصلحة الأهالي والحكومة ما

٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ محمود علي مهنا

قرر المجلس إحالة الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والمراض .

انتقل المجلس الى النظر في تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة
لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ (مصرفيات القسم ١٢ - وزارة المواصلات) .

احتل منصة الخطابة حضرة صاحب السعادة محمود شكري باشا مقرر
لجنة المالية .

حضرة عزيز ميمم أفتدى - تقرير اللجنة لم يوزع علينا الا الآن فلم
نستطع قراءته لذلك أرجو تأجيل النظر فيه .

دعوة الرئيس - التقرير وزع على حضراتكم الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم
وفضلا عن ذلك فقد كانت نتيج المناقشات التي دارت في مجلس النواب بشأن
ميزانية وزارة المواصلات وأصبحت على بينة بالموضوع .

حضرة عبد الله سليمان أباظة بك - وفضلا عن ذلك فان مشروع الميزانية
قد وزع علينا منذ أكثر من شهرين والمفروض أن كل عضو قد أطلع عليها
وما تقرر اللجنة الا كمذكرة تفسيرية لهذه الميزانية وأرى ألا داعي للتأجيل .
ثم في تقرير لجنة المالية الفقرات من ١ الى ٣ وهذا نصها :

قسم ١٢ - وزارة المواصلات

١ - بلغ مجموع الاعتمادات المطلوبة لهذه الوزارة بالمشروع مبلغ
١٨٧,١٢٤,٨٧٢ جنيا وكان المقدار لها في ميزانية السنة الماضية مبلغ
٩٢,٥٠٩,٨٠٢ جنيا فتكون هناك زيادة قدرها ٩٤,٦١٨,٠٧٠ جنيا .

وتشمل هذه الوزارة سبعة فروع هي :

١ - ديوان العموم ؛

٢ - السلك الحديدي ؛

٣ - التفرغات ؛

٤ - التليفون ؛

٥ - البريد ؛

٦ - المواني والمناش ؛

٧ - الطرق والركابى .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور محمد هاشم أفتدى
بناقل الحكومة عن ضرائب الأطنان التي تزدح جنائن لمدة ثلاثة سنوات
وأن تشهد وزارة الأشغال بصرف المياه الكافية للرى كل شجرة أيام وهذا
نصه .

جميع الأهالي أصحاب الأطنان يوجهون مهمهم نحو زراعة القطن فبالنسبة
لما يطرأ عليه من المعاهدات ومن محصوله من عوامل التزول ونظرا لأنه يؤثر
على تربة الأرض ويضعفها فلاجل الأقتصار على زراعته ولأجل تشجيعهم
على زراعة أشجار الفاكهة اقترح أن الحكومة تتنازل عن ضرائب مايزرع من
الأطنان جنائن لمدة ثلاث سنوات وهي لمدة التي انتهى انشائها من الأرض
ثمرة تذكر كما اقترح أن تشهد وزارة الأشغال بصرف المياه الكافية للرى كل
شجرة أيام ما

في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦

الدكتور

محمد هاشم

قرر المجلس إحالة الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والمراض .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة محمود علي مهنا بك بإنشاء سكة
زراعية تبتدى من طاحمة مركز كوم حمادة لتتصل بالسكة الزراعية العمومية
بين مصر والاسكندرية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أقدم هذا راجيا عرضه على هيئة المجلس .

وغفصلوا بقبول أجل استقامي ما

محمود علي مهنا

بما أن مركز كوم حمادة من أكبر مراكز مديرية البحيرة ولم يوجد به
سكة زراعية تكفل راحة الأهالي في قضاء مصالحهم العامة .

فأقترح ضرورة إنشاء سكة زراعية تبتدى من طاحمة المركز حتى تتصل
بالسكة الزراعية العمومية بين مصر والاسكندرية ليتسنى بها ما يريو على
الأرباب من ألفا من سكان هذا المركز القاطنين بالبلاد الآتية بعد وهي :
كوم جصاص ، بريم ، القهيدي ، دميوت ، كفر دميوت ، سرمية ،
ميث زيد ، منشاة مهنا ، بسلامون ، كفر بسلامون ، كفر البيض ،
كفر مجاهد ، شايو .

وتست أن بعض البلاد بالبر الشرق من ديار البحيرة فلامح هذا
الطريق المفيد يمكن إنشاء كورى بالكليو ٨٩ إلى قدمت عنه اقتراحا
بالدور الأول منها فساد المجلس اتصال البلاد بعضها بواسطة هذا الكورى ما
محمود علي مهنا

قرر المجلس إحالة الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والمراض .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة محمود علي مهنا بك بإنشاء
مكتب تليفون عمومي (سنترال) بمحلة التوفيقية بحيرة وهذا نصه :

أولاً - فرع ١ - ديوان العموم

٢ - بملت الاجتماعات المطلوبة لهذا الفرع مبلغ ١٢٩,٣٣٧ جنبا (وذلك بخلاف ١٤,٩٣٧ جنبا قيمة ما هو مدرج خاصاً بهذا الفرع ضمن ميزانيات مصالح أخرى) وكان المقدر له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١١٢,٠٤٣ جنبا تكون هناك زيادة في التقدير الحالى قدرها ١٧,٢٩٤ جنبا ترجع كلها الى الزيادة في الاجتماعات المطلوبة للأعمال الجديدة .

٣ - وبمراجعة مفردات الاعتادات المقررة في المشروع الباب الأول الخاص بالمعاشات والأجور والمرتبات تبين (أولاً) أنه أنشئت ست وظائف في قسم النقل الميكانيكى في السلك العام لأعضاء اللجنة الميكانيكية الذين عادوا في سنة ١٩٢٥ (ثانياً) أنه أنشئت وظيفة مفتش الوزارة جديدة من الدرجة الثانية يشغلها الآن موظف من الدرجة الأولى (ج) بصفة شخصية وذكر في نهاية الصفحة ٣٥٠ من المشروع وجوب الصافي عند خلوها عن يشغلها الآن (و ثالثاً) أن وزارة المالية أشارت في نهاية الصفحة المذكورة من المشروع بإلغاء وظيفة مساعد السكرير العام لدى خلوها عن يشغلها الآن .

ورأت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها (أولاً) أنه لا ضرورة لوظيفة المفتش بالوزارة ومساعد السكرير العام واقترحت إلغاءها ابتداء من السنة المالية القادمة على أن ينقل الموظفان الشاغلان لها الى وظائفين أخريين تكونان خاليتين بالوزارة أو بالوزارات الأخرى (ثانياً) أنه يحسن استبدال وظيفة السكرير العام عند خلوها بوظيفة مراقب إدارة الدرجة التي تقتضيه معها وعند نظر ذلك أمام المجلس صرح سبيل مقرر تلك اللجنة أنها انما قسمت من اقتراحاتها هذه مجرد لغت النظر وأنه يرى ترك الأمر لجنة العليا للاقتصاد في الوظائف التي قرر البرلمان تسكينها لتقرر فيه ما تراه .

ولكن أحد حضرات الأعضاء اقترح إلغاء الثلاث الوظائف الخاصة بالمفتش والسكرير العام ومساعد من الآن والامتاضة عنها جميعاً بوظيفة واحدة هي وظيفة مراقب عام الوزارة فنصرح سبيل وزير المواصلات في هذا الصدد بأن وظيفة المفتش العام خلقت خصيصاً ولا يؤم لها كما أنه لا داعي لوظيفة السكرير العام ومساعد لأنه لا عمل لها ووافق على إلغاء الوظائف الثلاث واستبدالها بوظيفة واحدة تكون من الدرجة الثالثة ويسمى لشاغلها لقب مراقب عام أو مدير على أن يكون كل ذلك ابتداء من أول السنة المالية القادمة فقرر المجلس بعد سماعه ذلك إلغاء الثلاث الوظائف المتقدم ذكرها واستبدالها بوظيفة من الدرجة الثالثة على أن يكون ذلك من أول السنة المالية المقبلة .

وهذه اللجنة نظراً لما هو ظاهر مما ذكر بالمشروع من أن وزارة المالية قررت إلغاء وظيفة المفتش ومساعد السكرير العام عند خلوها ولم يرد في تصريح سبيل وزير المواصلات المتفهم ذكره ولما تراه من عدم وجود أي فائده للوزارة المذكورة من تمتد الوظائف موضوع البحث توافق على ما قرره مجلس النواب وعلمت إقراره .

وافق المجلس على الفقرات ١ و ٢ و ٣ من تقرير اللجنة .

ثليت الفقرة ٤ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٤ - ويدخل ضمن اعتادات هذا الفرع اعتادات قسم النقل الميكانيكى وكانت لجنة المالية بمجلس النواب حين نظرها مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ رأت أنه من الأفضل أن تصفى هذه المصلحة وأن تمتع الحكومة بمصاريف انتقال لمن ترى أن عملهم يستلزم استخدام سيارة أو موتورسيكل لما تبين لها أن تكاليف تلك المصلحة كثيرة جداً ولكن مجلس النواب بناء على الايضاحات التي أبدتها أمامه سبيل وزير المواصلات أربأ بالثبوت في أمر إلغاء هذه المصلحة أو عدمه العام القادم ووافق على ذلك مجلس الشيوخ .

وبله بالذكرة الايضاحية أدب مجلس الوزراء قرر له بفتح ميزانية سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ تشكيل لجنة للنظر في أمر السيارات والموتوسيكلات ليقرر ما يمكن الاستثناء منه منها وأن تلك اللجنة رأت من أجلها الاستثناء عن ٢٥ سيارة و ٢٦ موتورسيكلا ونخفضت ما يقابل ذلك في اعتادات الصيانة ومن عدد الوظائف في سلك الخدمه السارة الا أن هذه اللجنة علمت من البيانات الواردة اليها من وزارة المواصلات أن قرار اللجنة المالية في هذا الصدد لم ينفذ لأن الوزارة رفضت مذكره عن ذلك الى مجلس الوزراء لإبداء الرأي .

وقد اطلعت هذه اللجنة على كشف بيان الموظفين الذين يستعملون المركبات التي يقوم القسم الميكانيكى بصيانتها وتوجيهها ووجدت أن هناك سوء تصرف عسيب في توزيع تلك السيارات غير القصد الذي من أجله اقتبعت أذا أصبح استعمالها في أغلب الأحيان لغرض للصيانة العامة ويجري إلغاء نظراً على الكشف المذكور المرفق بمذكرة منه بنهاية هذا التقرير (طبق رقم ١) يدل على ذلك دلالة قاطعة (راجع الملحق رقم ١ لهذه المضبطة) .

ولجئ مع ما تهتمت به هذه اللجنة أن تزيد ما اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها - ووافق عليها ذلك المجلس - خاصاً بإلغاء السيارات التي يستعملها الموظفون كركوبهم بمدينتي مصر والإسكندرية وأن يستثنى من ذلك السيارات الممتدة لثغلات رجال البوليس ورجال الصحة والانتظيم .

وافق المجلس على الفقرة ٤ من تقرير اللجنة .

ثليت الفقرة ٥ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٥ - وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب نظراً لأن السيارات الشائع استعمالها بمصالح الحكومة هي من طراز "فورد" إمكان الاستفادة مما حوم به ورش مصصلة النقل الميكانيكى وأن يسهل في ذلك الى فروع شركة فورد وورشها الموجودة بالمدن والأقاليم وذكرت أنه من المستحسن أن تولف لجنة حكومية للنظر بما في إلغاء القسم المذكور كذا أو إدخال اصلاح كير عليه بحيث يتم البحث ويظهر أنه قبل عرض ميزانية السنة المقبلة .

ولم ينظر هذا الاقتراح أمام مجلس النواب صرح سبيل وزير المواصلات أنه يوافق على تشكيل لجنة للنظر في مسألة السيارات فوافق المجلس على الاقتراح المذكور . وهذه اللجنة توافق على أيضاً بكون البرلمان على بينة من حقيقة الأمر في هذا الموضوع .

وافق المجلس عليها .

وافق المجلس عليها .

تليت الفقرة ٦ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٦ - وقد أدرج ضمن اعتمادات الهند ١٢٠٠٠ عمل جديدة مبلغ ٣١,٠٠٠ جنيه لشراء سيارات، وتبين من الكشف التفصيلي الخاص بذلك المبلغ أن منه نحو ٢٧,٠٠٠ جنيه لتجديد سيارات وموتوسيكلات بدل مستهلك ونظرا لما تقدم ذكره من وجوب إلغاء السيارات التي يستعملها الموظفون (كزبجيم بمديتي مصر والاسكندرية مع استثناء السيارات المعلقة لتقنات البوليس ورجال الصحة والتنظيم اقترحت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها حذف مبلغ ١١,٠٠٠ جنيه من ذلك الاعتماد وتخصيصه الى ٢٠,٠٠٠ جنيه وبشرط استعمال هذا المبلغ في اقتناء السيارات اللازمة لمصلحة الصحة أولا وتخصيص الباقي منه لشراء نوريات للفل وموتوسيكلات .

وعند نظر هذا الاقتراح أمام مجلس النواب طرأ على وزير المواصلات في اجراءه التخفيض المذكور من الآن وطلب أن يترك بحث هذا الموضوع أيضا الى اللجنة التي ستألف لبحث مسألة السيارات وذكر ماله أن عددا كبيرا من السيارات الموجودة حالا قديم ويكاد لا يصلح للاستعمال وأن أمر اصلاحه واستعماله يحتاج الى مبالغ كبيرة يوفرها استبدال سيارات جديدة فنظر المجلس الموافقة على ما طلبه ماله وأبقى الاعتماد على أصله .

وهذه اللجنة توافق على ما تم ذكره من أن يبحث اللجنة المزيج التالي في هذا الموضوع بحث من تعيين المبلغ الذي يجب اقتصاده من الاعتماد المذكور .

وافق المجلس عليها .

تليت الفقرات ٧ و ٨ و ٩ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٧ - انه سينع بطبع إلغاء السيارات التي يستعملها الموظفون (كزبجيم بمديتي مصر والاسكندرية واستبدال بعض السيارات القديمة بأخرى حديثة حصول وفر في اعتماد المساعيات وفي الاعتماد المخصص لعمالة وتصيلحات مركبات القسم المذكور . وهذه اللجنة رأيت عدم التعرض لتخفيض شيء من هذين الاعتمادين لسببين (أولهما) أنه سيكون قد مضى عند تنفيذ هذه الميزانية نحو خمسة شهور من السنة (وثانيهما) أنه لم يمكن الوقوف بدقة على ما يتوفر عند التنفيذ من الاعتمادين المذكورين وسيظهر ذلك الورق في مجموع المصروفات عند عمل الحساب الختامي .

٨ - ونظرا لما هو مندرج في المشروع من اعتماد مبلغ ١,١٠٠ جنيه رتبنا تخفيض الطعان (ضمن اعتمادات بند ١ بديون العموم) لفت أحد حضرات أعضاء مجلس النواب نظر مالى وزير المواصلات الى رسم سياسة عامة فيما يخص الطعان فنصرح ماله بأنه سيطلب في ميزانية السنة القادمة فتح اعتماد يبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه للطعان مع ارسال بئته من خمسة بلايذ الى الانسراج لتسليم والتجديد على فن الطعان المسمى واث هذه الارشالية ستكون الأولى من هذا النوع كما صرح بأن البحث جار لايجاد قطعتين من الأرض تكونان بمثابة عطفين للطعان في مصر والاسكندرية وأنه يؤمل انتهاء ذلك البحث قريبا وأوصاف ماله أيضا أنه لا بد في بادئ الأمر من إيجاد عناصر غير مصرية في هذا القسم الى أن يعود التلاميذ المرسلون الى الخارج .

٩ - وبناء على ما تقدم يكون مجموع الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع هي المينة بالمشروع وهي :

باب ١ - ٤٣,١٤٧ جنيه

باب ٢ - ٥٤,٦١٥

باب ٣ - ٣١,٥٧٥

وقد أقرها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتمادات المذكورة .

تليت الفقرات - ١٠ ١١ ١٢ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

ثانيا - فرع ٢ السلك الحديدية

١ - فقر مجموع اعتمادات هذا الفرع مبلغ ٧,١١٧,٤٣٦ جنيها في المشروع وكان المقداره في السنة الماضية ٨,٦٠,١١٤ جنيها فكان هناك زيادة قدرها ١,٥٧,٣٢٢ جنيها - ويرجع معظم هذه الزيادة الى باب الأعمال الجديدة إذ أن ما تقرر في هذا العام للأعمال المذكورة يبلغ ١,٩٢٤,٢٥٠ جنيها مقابل ٧٨٦,٥٦٠ جنيها في السنة الماضية .

والجدير بالذكر بين كيفية توزيع الاعتمادات المقررة لهذا الفرع على أبوابه الثلاثة سواء في السنة الحالية أو في السنة الماضية ومقدار الزيادة أو التخفيض اللذين أسفر عنهما المقارنة بين اعتمادات السنتين المذكورتين ؟

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٥	سنة ١٩٢٦	مقارنة الاعتمادات
٤٢٩,٠٥٢	٢٠٣,٠٣٩	١,٧٣,٢٥٠	١,٧٣,٢٥٠	١ - حاجات أبروميات
٥٤٨,٦٨١	١,٧٨١,٢٤٥	٣,٤١,٩٨٢	٣,٤١,٩٨٢	٢ - مصارف عموية
١,١٧٦,٦٩٠	٧٨٦,٥٦٠	١,٩٢٤,٢٥٠	١,٩٢٤,٢٥٠	٣ - أعمال جديدة
٤٢٩,٠٥٢	١,٧٨٦,٣٧٤	٧,١١٧,٤٣٦	٥,٨٦٠,١١٤	اجمعة
١,٣٥٧,٢٢٢				ماتق الزيادة

ونما لا يخفى فيه أن تقرير هذه الزيادة الكبيرة دليل واضح على أن الحكومة قد شعرت بالحاجة الى متابعة اصلاح أحوال هذه المصلحة بعد أن أصابها في سني الحرب وبسببها من إهمال كاد يرجع بها الى الفقرى ويؤدي بمصالح الجمهور

١١ - أن مصاريف هذه المصلحة تقسم في الحقيقة الى قسمين : (أولا) المصروفات العادية أي مصروفات الاستئجار وهذه تشمل عادة مجموع المالحات والأجور والمربآت (باب ١) والمصروفات العمومية أي الصيانة

و٤٣٦ في سلك الخدمة السائرة قالت عنها وزارة المالية في مذكرتها الإيضاحية أنه دعا إلى التنازل توسع نطاق العمل بالمصلحة وطلبت عليه هذه الأثرية بزيادة عدد الزكباء من ٣٧,٥٨٥,٣٥٦ في سنة ١٩٢٤ إلى ١١٨,٠١٨,٧٩٠ في سنة ١٩٢٥ وازدياد مقدار البلاغ المشعور من ٥,٧٨٠,٤٩١ طناً إلى ٧,٢١٦,٧٤٠ طناً في سنة ١٩٢٥

وهذه اللجنة توافق مضطرة على الوظائف المطلوب إنشاؤها لأنها لم يكن عندها الوقت والأداة اللذان يمكنها من أمر فحص هذه الزيادة ومعرفة ما عساه يكون زائفاً من الوظائف الحالية من حاجة العمل . وهي تزك هذا البحث كله إلى اللجنة العليا للاقتصاد في الوظائف التي أقر البرلمان تشكيلها .

وافق المجلس على الفقرات ١٠ و ١١ و ١٢ من تقرير اللجنة .

تليت الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١٣ - وقد لاحظت اللجنة أنه أدرج بالمشروع لأول مرة وظيفة المفتش عام في الدرجة الأولى (ج) وأنه يشغلها الآن موظف في الدرجة الأولى (أ) ورأت لجنة المالية مجلس النواب إلغاء هذه الوظيفة ابتداءً من السنة المالية القادمة على أن يتقل شغلها إلى وظيفة أخرى .

وعند نظر ذلك أمام المجلس طلب معالي وزير المواصلات أن يكون الحكم في هذه الوظيفة كالحكم في الثلاث الوظائف الموجودة بالبيان العام لوزارة المواصلات (الوارد ذكرها في الفقرة ٣) وصرح معاليه أنه من الصعب عليه أن يحد وظيفة يتقل إليها المفتش العام فطلب معالي المقرر عندئذ تعديل عبارة "على أن يتقل إلى وظيفة أخرى" الواردة في التقرير بعبارة "تعمل أن يسمي في أن يتقل شغلها إلى وظيفة أخرى" فوافق المجلس على ذلك على أن إلغاء هذه الوظيفة ابتداءً من أول السنة المالية القادمة وهذه اللجنة توافق أيضاً على ذلك .

وافق المجلس على الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة .

تليت الفقرتان ١٤ و ١٥ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١٤ - وقد لاحظت هذه اللجنة أنه أدرج في المشروع وظيفتان قضائيتان ضمن الوظائف الفنية الدائمة في قسم خدمة السكك وقسم إدارة الخطوط مع وجود قسم قضائي لهذه المصلحة . ولما استطلعت من وزارة المواصلات عن سبب درجتهما في غير عملهما أجابت أنها ترى تقل هاتين الدرجتين إلى القسم القضائي في مصلحة السكك الحديدية ، وأنها اتخذت الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك .

١٥ - وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها عدم اعتماد مبلغ ٥٢٠٠ جنيه موضوع البند ٦٤ القدر لمرتبات موظفي الباشيرين التجار بين المرغوب شرارهما لنقل ما تستورده مصلحة السكك الحديدية من الفحم من إنجلترا واليمن إلى تركك اللجنة موجبا لاعتقائهما لما تنوقه لهذا المشروع من الخسارة .

وعند نظر ذلك أمام مجلس النواب أضاف معالي المقرر تلك اللجنة أنه حصل الاتفاق مع معالي وزير المواصلات على أرجاء شراء الباشيرين بالكرمين وصرح أنه قد أتم الخسارة التي يتوقعها مبلغ ٧٠٠٠ جنيه سنوياً (في وقت يرى فيه الجميع إلى الاقتصاد) وهذا فوق ما يحتاجه الأمر من الاستماتة

والتجديد وما يتبعهما (باب ٢) و (أ) في المصروفات غير الاعيادية وهي انحصار بالأعمال الجديدة (باب ٣) وهي دائماً تعتبر جزءاً يضم إلى رأس المال

فاذا ضم ماورد في المشروع في البابين ٢ و ٣ إلى مصاريف الاستأثار تبلغ ١٩٣,١٨٦,٠٠٠ جنيه وهو مبلغ يظهر لأول وهلة أنه كبير وأنت هناك ارتفاعاً في مصاريف الاستأثار ولكن إذا وصى أنه يتضمن مبلغ ٩٥٩,٧٧٥ جنيه قيمة التجهيزات المتأثرة من التجهيزات السنوية التي كان يجب عملها في سنوات سابقة ولم يتم عملها وروى وجوب القيام بها في هذا العام حتى تصل المصلحة إلى الدرجة التي كانت تصل إليها لو أنه أدرج في كل سنة من السنوات السابقة ما تقرر لها من التجهيزات السنوية - يظهر أن مصاريف الاستأثار هي أقل من ذلك وتبلغ ٤١١,٢٣٣,٤١١ جنيه فقط وهو مبلغ مقبول بالنسبة لبلغ المقتصر في المشروع لإيرادات هذه المصلحة وقدره ٧,٣٣١,٠٠٠ جنيه .

وقد أوردت هذه اللجنة في تقريرها الخاص بالإيرادات (صفحتي ٣٩ و ٤٠) التفصيلات اللازمة المتعلقة بنسبة صافي الإيرادات إلى مجموع المصروفات والنسبة الشقية لتلك الصافي بالنسبة لرأس المال والمبلغ المقتدر الآن لرأس مال هذه المصلحة ولا ترى عللاً لتكرارها .

وبمناسبة تقدير رؤس المال تذكر اللجنة أن أساسه عمل في سنة ١٩٠٥ وأضيفت إليه الأعمال الجديدة وقيمة الجزء الذي يخصه من التجهيزات السنوية التي جرت لغاية الآن لأن ذلك الأساس قد مضى عليه زمن طويل يربو على العشرين سنة فقد صرح معالي وزير المواصلات أن الوزارة تفكر في عمل تقدير جديد .

أما تقدير مبلغ ١,٩٢٤,٣٥٠ جنيه الأعمال الجديدة فقرأه اللجنة خطوة محودة في سبيل التوسع في أعمال هذه المصلحة سيكون من ورائها حتماً زيادة في إيراداتها .

وبعد ذلك ترى اللجنة أن تبدل ملاحظاتها على كل باب من أبواب ذلك التقرير .

(١) الباب الأول - ماهيات وأجر ومرتبات

١٢ - يرى من مقارنة اعتماد هذا الباب بمثل في السنة الماضية أن هناك تخفيضاً قدره ٤٢٩,٠٥٣ جنيه ولكنه لم يكن إلا تخفيضاً وهمياً إذ حصل تقل مبلغ ٣٩٩,٧٠٠ جنيه من هذا الباب إلى الباب الثاني (مصروفات عمومية) وهو عبارة عن أجور المثل اليومية وذلك بناء على ما روى من حصر تكاليف الأعمال في باب واحد بما فيها أجور العمال الذين قاموا بها حتى تظهر حقيقة تكاليف الأعمال (وهو رأي وافق عليه المجلس عند نظر الملاحظات العامة انحصاراً بالمصروفات) . فإذا استعمل المبلغ المقتدر ذكره من قيمة التخفيض كان الباقي مبلغ ٢٩,٣٥٤ جنيه وهو القيمة الحقيقية للتخفيض ذلك على الرغم من إنشاء ٥٤٦ وظيفة جديدة منها ١١٠ في السكك الحديدية

ومبلغ ٩٥٩,٧٧٥ جنيهًا سالف الذكر هو ما يخص تعديلات سنة ١٩٢٦ مضافا إليه قيمة مالم يمكن إجماعه أو إيجازه من أعمال السنة الماضية وقيمة مالم يمكن دفع منه في بحر السنة المذكورة .

وتريه هذه اللجنة أن تتمكن المصلحة من إجراء التعديلات المذكورة آنفاً في بحر السنة المالية الحاضرة حتى تزول الحالة التي نشأت من جراء التأثير في السنوات السابقة .

١٨ - وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب عدم الموافقة على مبلغ ٢٠٠٠ جنيه المطلوب لإنشاء مكتب استعلامات للساحين بأوروبا ضمن احتياطات (شبه ١٥) اكتفاء بما ورد بحد ١١ ميزانية ديوان المصوم من درج ٥٠٠٠ جنيه أمانة بجمعية ترغيب السياحة في البلاد - وقد استعظمت هذه اللجنة من الغرض الذي من أجله طلب تقرير هذا المبلغ فأجابت وزارة المواصلات أن مكتب الاستعلامات قد أنشأته معظم الممالك في أوروبا لتساعد على تنشيط السياحة وتطلي المعلومات الصحيحة عن البلاد التي تنظمها وتمنع انتشار الأخبار والافتقار بالملفقة فيها وأنها طلبت من وزارة المالية درج ٤٠٠٠ جنيه لإنشاء مكاتب أحدهما في لندن والآخر في باريس ولكن المالية خفضت القيمة إلى ٢٠٠٠ جنيه لإنشاء مكتب واحد وأن وزارة المواصلات كلفت حضرة صاحب السعادة مدير عام السكك الحديدية باختيار الجهة وذلك أثناء وجوده في الإجازة بأوروبا وأنه ليس من المنظور أن يكون لذلك المكتب فروع .

وهذه اللجنة ترى أن توافي لجنة المالية بمجلس النواب على رأيها بخصوص ما راه يمكن بغير مصاريف تذكر تكليف القنصليات المصرية سواء ببلد أو بباريس أو بباقي الجهات التي لمصرها قنصليات - وهي عديدة - بإعطاء المعلومات الصحيحة عن البلاد والقيام بالمهمة التي تقوم بها مكاتب الاستعلامات الواردة ذكرها في أجابة وزارة المواصلات وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

وافق المجلس على الفقرات ١٦ و ١٧ و ١٨ من تقرير اللجنة .

تليت الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١٩ - وتبين لما ذكر قريلا في الفقرة ١٥ ترى هذه اللجنة استبعاد الحساب المطلوب في هذا الباب لإدارة البائرين السابق ذكرها وقدره ١٤,٨٠٠ جنيه وهو موضوع البلود من ٦٥ إلى ٦٩

وافق المجلس عليها .

تليت الفقرة ٢٠ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٢٠ - ومعلما بما تقرر عند نظر الملاحظات العامة من باب المصروفات الموسومة من تخفيض مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه من بدل السفر ومصروف الانتال ومعلما بالتوزيع الذي حصل بقضى تخفيض مبلغ ٤٠٠٠ جنيه من احتياطات هذا الباب انتهى ما يخص هذه المصلحة منه .

وافق المجلس عليها .

بوظنن أجايب خيرين بالملاحة ليستطيعوا إدارتها حسب أصول الفن حتى يمكن أمداد من يمل عملهم من المصريين الأمر الذي يستغرق من عشرة إلى خمسة عشر سنة على الأقل وزاد مبالغه أنه إذا أريد أمداد نواة الأسطول تجارى مصرى فيمكن استيعاب البواخر التابعة لمصلحة الموانئ وغفر السواحل في الغرض الذي كانت توديه البائرين المذكورين لو افترقا .

وصرح معالي وزير المواصلات أنه متفق مع اللجنة فيما رآه في هذا الصدد الأسباب المتقدم ذكرها وأضاف بأنه يرى أن تكون الحكومة بعبلة من امثال هذه المسائل وأن كلف من أجلها شركات مصرية من أبناء البلاد المشتغلين بالتجارة تمد إليهم الحكومة يد المساعدة بمنحهم الإجازات اللازمة لتحصين شؤونهم .

وبعد إبداء هذا البيان وافق مجلس النواب على ما رآه لجنة المالية من استبعاد كل الإحتياجات الملحة بما بين البائرين في الأواب الثلاثة كما وافق أيضا على حذف مبلغ ٢١,٠٠٠ جنيه الذي كان مقدرا ضمن إيرادات السكك الحديدية إيرادا للبائرين المذكورين وكان أرفق النظر فيه حتى بحث مصروفات السكك الحديدية وعلى ذلك يكون المقدار لإيرادات السكك الحديدية هو مبلغ ٧,٣٠٠,٠٠٠ جنيه وهذه اللجنة تقرر على جميع ذلك لأسباب التي بيئت قبلا .

وافق المجلس على الفقرتين ١٤ و ١٥ من تقرير اللجنة .

تليت الفقرات ١٦ و ١٧ و ١٨ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

١ (ب) الباب الثانى - مصروفات عمومية

١٦ - تبلغ الإحتياجات المطلوبة لهذا الباب في المشروع مبلغ ١٩,٨٢٩,٣١٤ جنيه أي زيادة ٥,٤٨,٦٨٤ جنيه عما تقرر لها في العام الماضى .

وقد نشأت هذه الزيادة من ثل مقدار قيمة الإحتياجات المخصص لأجور عمال المارومة للمعين لأعمال الصيانة الذى سلف ذكره في الباب (١) الى هذا الباب وين درج ١٥٠,٠٠٠ جنيه لأول مرة لرسوم البحرية طبقا لما تقرر من إخصاب رسوم بحرية على ما تنص عليه المبالغ الحكومية من الأدوات والمهمات .

١٧ - وأما ما يشتمل عليه هذا الباب هو التعديلات وقد قسمت الى تعديلات حادثة أى سنة قدر لها بالمشروع مبلغ ٤١٧,٥٠٠ جنيه وتعديلات متأخرة لأدراج لها عليه مبلغ ٩٥٩,٧٧٥ جنيه فتكون الإجمالية ١,٣٧٧,٢٧٥ جنيه .

وقد تبين بالمشروع في البنود ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ (صفحة ٣٧٢) و بند ٣٨ (صفحة ٣٧٧) و بند ٤٩ (صفحة ٣٧٨) مفردات أعمال التعديلات السنوية والتعديلات المتأخرة كل في حدتها - وقد كلف تقرير إجراء التعديلات المتأخرة بناء على قرار صدر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تنفيذ لما كان قد رآه البرلمان حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٤ - من ضرورة زيادة المبالغ التي تخصص للنفقات الجارية والعمل على تحسين حالة هذه المصلحة في جميع فروعها - وقد بين بالقرار المذكور ما يجب عمله منها في كل من السنوات ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧

سادة محمد شكري باشا (مقرر اللجنة) - أضيف على ما قاله معالي الوزير أن الحكومات الأوروبية تساعد أمثال هذه الشركات بالحكومة الفرنسية مثلا تقدم مساعدة قيمة لشركة الماسجري ماريتيم الفرنسية .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أشكر معالي الوزير على هذا التصريح ولكن أقول أن هذا ليس ردا على سؤالى لأنى إنما طلبت معرفة مقدار ما تقدمه الحكومة من أجور النقل فى البواخر وإلى أظن أنها تبلغ بضع مئات الآلاف الجنيهات .

دولة الرئيس - أنك تطلب أرقاما لا يمكن أن تكون حاضرة فى ذهن معالي الوزير الآن فإذا كنت تريد معرفة هذه الأجور فما عليك إلا أن توجه معاليه سؤالا بالطريق المعتاد .

معالي محمد محمود باشا (وزير المواصلات) - أضيف على ما قلته أن بائعين لا تكفيان .

سادة محمد شكري باشا (مقرر اللجنة) - إن معالي الوزير قد قرأ الآن سياسة الحكومة فى هذا الموضوع وقد وافق المجلس على حذف الاعتداد اللازم لشراء البائعين فلا يصح الكلام فى الموضوع بعد ذلك .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لا زلت متمسكا بسؤالى وأرجو معالي الوزير أن يمدنى بتقديم البيان الذى أطلبه .

معالي محمد محمود باشا (وزير المواصلات) - المبلغ الذى تدفعه الحكومة يبلغ على وجه التقريب نحو خمسة والعشرين ألف جنيه .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أظن أن المبلغ يزيد عن ذلك بكثير لأن خمسة وعشرين ألف جنيه لا تكفى لشغل الفهم الذى تشتريه الحكومة من أوروبا إلى مصر .

سادة محمد شكري باشا (مقرر اللجنة) - أجرة النقل تدخل أحيانا ضمن الثمن الذى يتفق عليه وذلك عند ما يشترط أن يكون التسليم بمصر وفى هذه الحالة لا يمكن معرفة قيمة النقل على حدة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - من الممكن معرفة القيمة فى حالة ما إذا اشترت الحكومة سائحين لإصلاحها تسليم أوروبا ولاشترى تسليم مصر لأن الفرق بين الاثنين يكون قيمة النقل .

حضرة حافظ عابدين بك - طلب حضرة الزميل معرفة أجور النقل التى تصرفها الحكومة على المهنات التى استودها وذلك كى بدال على ضرورة شراء بائعين أو جولا بواخر على أن معالي الوزير أبدى لنا رأى أنصار فكرة شراء البائعين وملاحظات معاليه على هذه المسألة وفضلا من ذلك فإن المجلس وافق على علم الشراء فكل كلام يقال فى الموضوع الآن يكون تمصيل حاصل هذا من جهة ومن جهة أخرى فأنى أرى أنه من البعث ومن الخطأ وما يضر المصلحة العامة أن تستغل الحكومة بالإعصاف التجارية فتزاسم الشركات والأفراد فيها وهذا الرأى متفق عليه .

وافق المجلس على النقطة الثانية والعشرين من تقرير اللجنة .

تليت النقطة ٢١ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٢١ - وعلا بما تقرر من تخفيض مبلغ ١٣,٠٠٠ جنيه من إعانات الملبوسات والكسائر يجب تخفيض مبلغ ١٠٠٠ جنيه أيضا من إعانات هذا الباب وهو قيمة ما خص هذه المصلحة منه . وافق المجلس عليها .

تليت النقطة ٢٢ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٢٢ - ولاحظت لجنة المالية بمجلس النواب فى تقريرها أن هناك أعمالا أوردت بعض إعاناتها فى الباب الثانى (باب المصروفات العمومية) والبعض الآخر فى الباب الثالث (باب الأعمال الجديفة) ولما كان هذا التوزيع من شأنه تحويل النظر عن حقيقة ما تتكلفه هذه الأعمال أوردت أن يكون من المستحسن أن يذكر بجانب هذه الإعانات فى كل من البابين جملة التكاليف المقررة لها .

كما لاحظت أيضا أن بند ٢٤ (صيانة وتجديد الجكارى) قد تضمن مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه قليل أو كثيرا لعمالها فبالحقيقة أن من هذا المبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مقدرة لتجديد كبرى برى سوق وجوز مع ما تقدم لتجديد الكبرى المذكور مما أدرج بإقده وقدره ١٠,٢١٠٠ جنيه بالباب الثالث عملا بقاعدة توزيع الإعانات المقصود بها معرفة رأس مال المصلحة - وهذه اللجنة تقرر هذه الملاحظة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - هل يسمع معالي وزير المواصلات بأن يقدم لنا بيان عما دفعته الحكومة فى السنة الماضية أجرة نقل الفحم والشحم والمهمات الأخرى التى استودتها الوزارة من الخارج .

إن عرضى من الحصول على هذا البيان هو التمهيد لسؤال آخر أريد أن أوجهه وأن أدلل على أن الحكومة ترجع إرباها طائفة إذا هى نظمت وسائل خاصة لنقل الفحم والشحم وغير ذلك من المهمات التى تستودها الوزارات المختلفة من الخارج . أنا لا أولف على الرأى القائل بإلغاء مشروع شراء البائعين فالحكومة التى تقوم بتسيير القطارات الحديدية وإدارة التليفونات وغيرها لا يصعب عليها أن تقوم بتسيير سبع أو ثمان مراكب لنقل ما تستودها هذا هو مادامى لطلب هذا البيان الآن ولا أشك فى أن أجور النقل التى تدفعها الحكومة كبيرة جدًا .

دولة الرئيس - أنك تتكلم الآن عن مسألة سبق لمجلس القصل فيها إذ أنه وافق الآن على رأى المصلحة بمعلم شراء البائعين .

معالي محمد محمود باشا (وزير المواصلات) - أن اللجنة التى ألفت برأىنى لفحص هذه المسألة أكلت لى - مع أن أعضائها كانوا من أشد أنصار الرأى القائل بشراء البائعين - أن أخلصه التسوية التى تمود على الحكومة بسبب تسييرها بين البائعين لا يمكن أن تقل من سبعة آلاف جنيه ولكن الذى دناى إلى الموافقة على علم شراء البائعين هو أنى لا أميل إلى تدخل الحكومة فى الأعمال التجارية وأكرر هنا ما قلته فى مجلس النواب من أنه إذا الفت شركة مصرية للنقل بين القطر المصرى وأوروبا فوجب على الحكومة أن تساعدوا أدبيا وماديا .

(تصفيق) .

تل من تقرير اللجنة ما يلى :

(ج) الباب الثالث - الأعمال الجديدة

قدر لهذا الباب فى مشروع الميزانية مبلغ ١٩,٢٤,٢٥٠ جنيا أى بما يزيد على ائتماد السنة الماضية بمقدار ١,١٣٧,٦٩٠ جنيا وقد قسمت الأعمال الجديدة الى ثلثات ثلاث .

٢٣ - الفئة الأولى وهى الأعمال المقروض اتمامها فى سنة واحدة وتبذل تمصيفا بالبنود من ٧٠ الى ٨٧ بالصيغة ٣٨٦ من المشروع وقدرها مبلغ ٢٩٣,٦٠٠ جنية وهى أعمال ترى هذه اللجنة وجوب القيام بها هذا ما يتعلق منها بشراء الباترين للمدنيين لنقل الفحم .

وقد أقر مجلس النواب جميع ائتماداتها هذا مبلغ ٧٢,٥٠٠ جنية الخاص بشراء الباترين المذكورين للأسياب التى تقدم ذكرها فى الفقرة ١٥ وهذه اللجنة توافق على ذلك .

٢٤ - وتلاحظ هذه اللجنة كما لاحظت ذلك لجنة المالية مجلس النواب أيضا أن كثيرا من الأعمال الجديدة المقروض اتمامها فى سنة واحدة تحتاج للحقيقة لمدة طويلة وترى أنه يبنى للمستقبل نقل ائتماداتها الى البنود الخاصة بالفئة الثانية مع بيان جملة تكاليفها .

٢٥ - أما أعمال الفئة الثانية ومجموع ائتمادها ١٣٠,٦١٥٠ جنيا فهى الأعمال الجديدة التى وزعت نفقاتها على جملة سنوات وتحتسب قيمة ائتماداتها ضمن مصروفات الميزانية العادية . وهى مبنية بالبندين ٨٨ و ٨٩ صيغة ٣٨٧ و ٣٨٨ من المشروع .

ويشمل البند ٨٨ - ومجموع ائتمادته ٦٥٨,٦٠٠ جنيهه التجهيزات المقررة لهذه السنة والتجهيزات المتأخرة مما يضاف على رأس المال لأنه جرت عادة المصلحة على أن تضيف جزءا من ثمن ما يشتري بدلى مستهلك على حساب رأس المال باعتبار ما هو مفروض من أن الأدوات المشتراة أرقى من الأدوات التى استبدلت بها فى النوع والصناعة وهو إجراء توافق عليه هذه اللجنة لاطلاقه على المبادئ الاقتصادية .

أما البند ٨٩ فيشمل ما هذا ذلك من الأعمال وكلها أعمال جديدة بدئ فيها قبل هذا العام ومطلوب تكليفها .

وقد وافق مجلس النواب على ائتمادات هذه الفئة ، وهذه اللجنة تقتره .
دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما سبق تلاوته من تقرير اللجنة ؟

أصوات : توافق .

بليت الفقرة ٢٦ من تقرير اللجنة وهذا نصها .

٢٦ - أما أعمال الفئة الثالثة فهى الأعمال الجديدة التى طلب أخذ ائتمادات اللازمة لها من الإحتياطي وحسلة المقررها للمشروع هو ٥١٠,٥٠٠ جنيه وتبذل تلك الأعمال ومصروفاتها فى البنود من ٩٠ الى ٩٥

من ٣٨٩ من المشروع . وأهم ما ورد بهذه الفئة مبلغ ٣٥٧,٥٠٠ جنيه لشترى عربات إضافية منها ١٠٠٠ عربة جديدة المضاع يتقاضها ازدياد حركة النقل ومبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لمشروع ازدواج الخط ما بين المنيا وأسيوط (واقترع بلجنة تكاليفه ٤٠,٠٠٠ جنيه) ومبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه للبدء فى إنشاء الخطوط الثلاثة من قافوس الى اتجاها صبان الحجر ومن ططا الى السطة ومن ميت بره الى زقى .

واللجنة توافق على جميع أعمال هذه الفئة وائتماداتها وقد أقرها مجلس النواب .

حضرة حافظ مابدين بك - هل لا يرى معالى وزير المواصلات أن الأصل عمل مناقصات عن أعمال التجديد والإصلاحات حتى يتوفر على الحكومة مرتبات ذلك السدد الجرار من المستخدمين والعامل الذين يتقاضون مرتباتهم بدون عمل .

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أى أعمال تقصد ؟

حضرة حافظ مابدين بك - أعمال هندسة السكة الحديدية من تصليحات وترميمات وتجديد ، والذى لاحظته أنه يوجد موظفون وعمال كثيرون جدا يابسون لهندسة السكة الحديدية بأخون مرتباتهم ولا يشتغلون إلا اذا وجد العمل .

معالى محمد محمود باشا (وزير المواصلات) - هؤلاء يشتغلون دائما .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما هى القائمة من مد خط سكة حديدية من ططا الى السطة ؟

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الذى أعلمه هو تكملة المواصلات من بورسعيد الى الاسكندرية بطريق الزقازيق .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل السبب فى إنشاء هذا الخط هو تسهيل السفر على الركاب المسافرين من بورسعيد الى الاسكندرية ؟

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ليس السبب قاصرا على قائمة الركاب فقط بل لنقل البضائع والبريد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وما هو الفرق فى المسدة بين الخط الموجود حالا والخط المراد إنشاؤه ؟

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الخط الجديد هو وتمرلت حاد الزاوية وفى إنشائه تمصير للسافة وتسهيل للواصلات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل الفرق نصف ساعة ؟

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نصف ساعة له قيمة فى المواصلات وفضلا من ذلك فان هذا الخط الجديد يخفف الضغط على الخط الموجود من الزقازيق الى بنها ومن بنها الى ططا وفى ذلك فائدة كبرى لمصلحة السكة الحديدية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا تخفيف خطها فى ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الخريطة أمامك وأنا ألقها ثلاثين كيلومترا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هي أربعة أمثال الخط المراد إنشاؤه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل هذا التقدير مبنى على شيء ثابت ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الخط المطلوب إنشاؤه هو ١٣ كيلومترا أما الخط من سطحا إلى محلة روح فهو ٢٠ كيلومترا يضاف إليه المسافة من محلة روح إلى السطة وهي توازي هذا القدر أيضا فتكون جملة المسافة هي ٤٠ كيلومترا فهل يرى حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر أن ازدواج خط طوله ٤٠ كيلومترا لا يبراز إنشاء خط طوله ١٣ كيلومتر ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إذا كان معالى وزير المواصلات يقرر بأن إنشاء الخط الجديد على تكاليف ازدواج الخط من محلة روح إلى السطة فانا أوافق على الاعتناء المطلوب

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أرى أن تكاليف الخط بين محلة روح إلى السطة فهو إنط الذي يطلب حضرة الشيخ حسن عبد القادر ازدواجه حتى يمكن مرور القطارات الكبيرة عليه توازي مصاريف إنشاء الخط الجديد من سطحا إلى السطة وأما هذا فضلا عن أن اتباع الطريق الأول مضية للوقت ومربحا من خط جديد

معالى عبد محمد باشا (وزير المواصلات) - أود أن أؤكد لحضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر أنه ليس لدى وزارة المواصلات ما يسميه عواطف نحو أمالى بور سعيد وإنما هذا الخط وغيره من الخطوط الصغيرة إنما تنشأ لأن الضغط على الخط من مصر إلى الإسكندرية أصبح شديدا جدا بمعنى أنه إذا لم تتلاف هذا الضغط بعمل مثل هذه الخطوط الصغيرة تكون مضطرون لعمل خط ثالث بين مصر والإسكندرية .

أما ما أشار إليه حضرة العضو من خط فوه - مطوبس فأؤكد لحضرة إن هذا الخط على جانب عظيم من الأهمية وإني أؤيده الآن وأعد حضرة أنه سادس له الاعتناء بالأمر لإنشائه في ميزانية العام المقبل .

أما ما يتساءل عنه حضرة الشيخ حسن عبد القادر من جهة فرق المسافة بين سطحا ومحلة روح وبين سطحا والسطة فأقول لحضرة أن الأولى هي ضعف الثانية أو تزيد .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - أكثر من الضغط .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لو ضاعفنا الخط بين محلة روح والسطة هل تزيد نفقاته على قيمة ما يصرف على إنشاء الخط الجديد .

معالى محمد محمود باشا (وزير المواصلات) - نعم تزيد نظرا لطول المسافة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ولأنّ ازدواج الخط الحالي ما يحتاج لترع ملكية أراضي جديدة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الأرض موجودة على جانبي الخط وهي ملك الحكومة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا ما أراه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إذا ضاعف سعادة المقرر فيما يتعلق بتخفيف الضغط على الخطوط الأخرى ولا أرى عللا لأن تقرر اعتماد مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه لأجل إنشاء سكة حديدية لا تتجاوز طولها ثلاثة عشر كيلومترا وترك أعمالا هامة أخرى كالسكة الحديدية بين صدوق وفوه .

أما إذا كان إنشاء الخط الجديد هو لأجل راحة الركاب المسافرين من بور سعيد إلى الإسكندرية فانا لا أشاطر مصلحة السكة الحديدية في هذا العطف الشديد الذي يدعو لصرف مثل هذا المبلغ العظيم بينا توجد خطوط أخرى أولى بهذا العطف كأنكم من المتصوره أن الخط الذى تستغله الشركة الفرنسية وخط فوه المتقدم ذكره لهذا الطلب أتأقروا حضراتكم على اعتماد المبلغ المطلوب لهذا الخط ما دامت تكتشف خطوط أخرى .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - حضرة الشيخ حسن عبد القادر تناول بحث الموضوع من جهة واحدة وعلى فكرة الركاب ولكن فاته أهمية هذا الخط من جهة نقل البضائع والعرب .

والواقع أن هذا الخط ومصلحة ضامنة فانا ما آتمناها بمد خط طوال فان قطارات البضاعة تمر عليه من سطحا إلى السطة ثم إلى بور سعيد .

أما الآن فالطريق إلى بور سعيد إما أن يكون من طريق بنها وإلترافى وإما من طريق القرشية ومحلة روح وزققي وانخط الأخير هو من الخطوط القديمة أتق أنشتت القطارات الخفيفة ولا يصلح الآن لقطارات الكبيرة الحديدية . ولا يخفى أن مصلحة السكة الحديدية تعتمد كثيرا على إيرادات البضائع

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل البضائع تستخرج ذلك كله ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم وقد مر على حضرتكم في تقرير اللجنة أن زيادة المطردة في عدد الركاب وازدياد مقدار البضائع المشحونة فقد كان عدد الركاب في سنة ١٩٢٤ ٢٧,٥٨٥,٢٥٦ فصار في سنة ١٩٢٥ ٢٨,٧٩٠,١١٨ وكان مقدار البضائع المشحونة في سنة ١٩٢٤ ٩٩١,٤٩١,٥٧٨ طنًا فصار في سنة ١٩٢٥ ٦,٢١٩,٧٤٠ طنًا هذا فضلا عن أمت البصرة في المواصلات يفهمها كل من يقدّر الوقت .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إذا أرى لا اكتشاف الآن بالخط الموجود بين سطحا والسطة عن طريق محلة روح ويمكن تنقية هذا الخط .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ماهى تكاليف هذا العمل ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل يوجد من يقول بأن مصاريف توسيع الخط توازى مصاريف إنشاء خط جديد ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هل يمكن لحضرتكم أن تخبرنى الآن عن مقدار طول الطريق بين سطحا والسطة عن طريق محلة روح .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يمكن الرجوع إلى الخريطة لمعرفة ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - وكى نظن تبلغ هذه المسافة حتى نتيها مناقشتك .

المبلغ اللازم له فألباه التي تصرف عليه ١٠٠٠ جنيه متلا هو في الحقيقة لا يساوي غير ٥٠٠ جنيه وأنا أتحدى كل من يخالف هذا الرأي وبالأخص من الأعمال التي تمت في سنة ١٩٢٥

أؤكد حضراتكم أن الإنسان منا إذا أراد أن يبنى شيئا لا يستريح إلا إذا باشره بنفسه فأذا حرل عليه فإولاده .

لهذا ألفت معالي وزير المواصلات إلى نحو هذه الطريقة وعدم إتباعها في المستقبل وأرجو أن تمل المناقصة عن كل بناء حتى يرتفع الظن .

معالي وزير المواصلات - أوافق تمام الموافقة على ما قاله حضرة الشيخ الحنم وأرجو أن تجري الأعمال في المستقبل بطريق المناقصة معاد الأعمال الفنية البعثة التي يجب أن يقوم بها عمال المصلحة تحت مباشرة مهندسي السكة الحديدية الفتيين لأنهم مسئولون عنها .

وافق المجلس على الفقرة ٢٦ من تقرير اللجنة .

رفضت الجلسة للاسراع الساعة السابعة والنصف مساء .

أعيدت الجلسة الساعة الثامنة مساء .

حضر حضرة صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الخزانة .
على من تقرير اللجنة ما يأتي :

(د) ملاحظات

٢٧ - وقد اقترحت لجنة المالية مجلس النواب نظرا لما يلفتته مصلحة السكك الحديدية من الأهمية وما تستدعي حالتها من الاستعانة بأفراد رجال العلم والتجارب فيما يتعلق بأمورها السامة الفنية والاقتصادية وإلجائها الانشائية إلى غير ذلك من وجوه أعمالها الدقيقة ، إعادة إنشاء مجلس لها يهده برياسته إلى معالي وزير المواصلات على أن يكون هيئة استشارية .

ولما أن حصلت المناقشة في هذا الاقتراح أمام المجلس أبدى معالي وزير المواصلات أنه لا يوافق على إنشاء مجلس استشاري لمصلحة السكك الحديدية وأنه يرى وجوب تأليف مجلس أعلى لوزارة المواصلات يكون مكونا من كبار الفتيين من خبر موظفي الوزارة وبعضهم أحد الاقتصاديين المعروفين تعرض عليه كل الأعمال الفنية الكبرى في الوزارة - ومن بينها مسألة السطحات - ويكون رأى المجلس فيما ينظره استشاريا ولوزير الحرية التامة في الأخذ به أو عدمه ووجه معاليه بأنه سيضع مشروعا بذلك ويرضيه على المجلس ، وقد وافقت لجنة المالية بالجلية على ما اقترحه معالي واستغنت به عن اقتراحها وقد وافق المجلس على ذلك .

وهذه اللجنة تحب باقتراح معالي وزير المواصلات في هذا الصدد لا فيه من القائلة السطحي مختلف فروع هذه الوزارة - وظها فنية ولا رابطة بينها - إذ يمكن بمجموعة هذا المجلس وضع جميع البرامج التي تتعلق بالأمور الفنية والاقتصادية العامة لجميع فروع الوزارة ، وسيكون أعضاء ذلك المجلس في الحقيقة بمثابة مستشارين فنيين للوزير يستعين برأيهم في الأمور المختلفة وهو ما لم يكن موجودا الآن .

وافق المجلس على ذلك .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - المسافة بين طنطا والسطنة عن طريق حلة روح نحي ٣٣ كيلومترا . أما المسافة بين السطة وطنطا مباشرة فهي ١٣ كيلومترا تقريبا .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله - أشكر حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر على حسن نيته في توثيق الاقتصاد في مصاريف الحكومة ولكن معالي وزير المواصلات أظهر لنا أن تكاليف ازدواج الخط الذي يطلبه حضرته يوازي ضعف تكاليف الخط المواد إنشائه من طنطا إلى السطة .

على أني أعجب حل حضرته لأنه لم يعط لجنة بور سعيد شيئا من عنايته مع إظهاره أن الخط المصري لأهمية مركزها ومن الواجب أن تكون حوازا حسنا لتقدم البلاد ورفقها ، هذا من الوجهة السياسية ، أما من الوجهة الاقتصادية فإنها واقعة على رأس قناة السويس التي هي واسطة الاتصال بين بلاد العالم وكنت أريد أن تبنى الحكومة بها لأنها المليئة الثانية للقطر المصري بعد الإسكندرية ولها أهمية تجارية حيث ترد عليها البواخر وتفرغ مشحوناتها من الفحم والبضائع فيها .

وإذا كان الخط الجديد يسهل المواصلات ويغيد في قتل البضائع فيكون للتجارة منه نصيب وأوفر .

أما الركاب الذين يرون على هذا الخط فأنهم ليسوا جميعا من القطر المصري بل فيهم من الأجانب الذين تنفع البلاد بقدومهم إليها .
فأولاً يجب قبل النظر في أمر الاقتصاد أن ينظر إلى أهمية المركز الأدبي والتجاري .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن أعرف الطريقة التي تتبناها مصلحة السكة الحديدية في مباشرة ما بناها .

معالي محمد محمود باشا (وزير المواصلات) - هذا العمل يحصل في أغلب الأوقات بالمناقصة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وقد بشر بالأغلب ؟

معالي محمد محمود باشا (وزير المواصلات) - تبشره المصلحة إذا كان من الأشياء الفنية البعثة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أعرف أن الطريقة التي تتبناها مصلحة السكة الحديدية عند ترديد بناء مسكن لعمال الدريشة أو بناء محطات صغيرة غير التي تمل عنها المناقصة أنها تقوم بإنشاء هذه المباني بنسبها أي على القصة يعني أنها إذا أرادت أن تبنى مساكين لعمال في محطة القنطرة مثلا يرضي المهندسين المقامة ويقدر تكاليف البناء . وبعد اعتماد المبلغ شرع المهندس في العمل بأن يحضر تباين ويصلي كل واحد منهم أجره اليومية ويشي البناء بهذه الطريقة .

ورأى أن هذه الطريقة خطيرة بل طريقة مخوفة ومدمية القائلة وأقرب أن كل بناء يحصل على هذا الشكل يكلف مصلحة السكة الحديدية ضعف

ن. ن. من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢٨ - وقد أبدى كل من معالي مقرر لجنة المالية مجلس النواب وأحد حضرات أعضائه رغبة مؤداها وجوب تقرير سياسة أنشائية لوزارة المواصلات إذ أن حالة البلاد أصبحت تستدعي هذه السياسة نظرا لاطراد زيادة العمران فيها ويكون من وراء ذلك وضع برامج تتفق بالأمور العامة الفنية والاقتصادية بلجج فروع الوزارة تنفذ تدريجيا وقد صرح معالي وزير المواصلات بأنه يوافق على هذه الرغبة وأنه سيعمل على بحثها جيدا .

٢٩ - هذا ونظرا لما ورد ذكره تفصيلا بالفقرة ٢٦ من هذا التقرير خاصا بالفئة الثالثة من الأعمال الجديدة المقرر تكليفها النهائية في المشروع مبلغ ٩٩٥,٥٠٠ جنيه يؤخذ من المال الاحتياطي والمطلوب لبلده فيها خمسة مئة مبلغ ٥١٠,٥٠٠ جنيه ترى هذه اللجنة أنه لا محل لاعتراض الاقتراح المقدم من حضرة أحمد أبو سيف راضي افندي عضو المجلس والمحال على هذه اللجنة لفحصه وأبداء الرأي فيه وهو يتضمن طلب فتح احتياطي على الاحتياطي يبلغ نصف مليون جنيه لإنشاء خطوط للسكك الحديدية الضرورية التي تبين لمصلحة السكك الحديدية وجوب تنفيذها على وجهها إذ أن ثمة تكون سائيا بالفقرة المتقدم ذكرها ما ينبغي من هذا الاقتراح .

وقد حصل حين نظر اقتراحات هذا الفروع أمام مجلس النواب أن أبديت طائفة من الاقتراحات والملاحظات تختصر هذه اللجنة على بيان المهم منها وما كان له صيغة فيما يلي :

وافق المجلس على ذلك :

ن. ن. من تقرير اللجنة ما يأتي :

٣٠ - (أولا) تناول اثنان من حضرات أعضاء مجلس النواب بحث أمر الطعانات الهامة الخاصة بمصلحة السكك الحديدية التي اتمت من أول يناير سنة ١٩٢٥ لغاية أول يونيو سنة ١٩٢٦ - والتي بلغت قيمتها حسب البيانات الرسمية المطعنة من المصلحة المذكورة مبلغ ١٩٩٧٦ ٢٤٤ جنينا والتي يوجد فرق بينها وبين الطعانات الأدنى قدره ٣٣١٣١٢ جنينا (إذ أن قيمة الطعانات الأدنى تبلغ ٢٠٨٨٣٤٤ جنينا) - والاقتراحات التي اتمت في المناقصات ويقبل هذه الطعانات وما وقع فيها من التأخير الكبير في طرح المناقصات بعد إقرار الاعتاجات في طلب الاستقبال في التوريد ثم التأخير الذي حصل في إخطار الشركات المؤهلة بقبول الطعانات وتأخير هذه في التوريد عن المواعيد المحددة لها أو الشراء بطريق الممارسة وبغير عمل منافسة وما خلق الخزانة العامة من الخسارة من جراء اتباع تلك الإجراءات المتخذة مما هو مضمين تفصيلا بالمضبطة الثانية والأربعين مجلس النواب الأمر الذي دعا ذلك الأمر إلى أن يوافق بالأجراع على اقتراح قلته حضرات المضمون المذكورين بطلب تكليف الحكومة تأليف لجنة بتأط بها. لخص جميع عطايات السكك الحديدية التي اتمت من أول يناير سنة ١٩٢٥ لغاية أول يونيو سنة ١٩٢٦ والتحقق عما إذا كانت الأسباب التي بن عليها احتياج الطعانات مطابقة للمصلحة والحقيقة من عدمه مع تحديد المستويات وتقديم نتيجة هذا التحقيق للجلس .

وهذه اللجنة أزاء ما وقعت عليه من الإجراءات التي وقعت في بعض الطعانات المذكورة كالتأخير في طرح بعض الأعمال في المناقصة بعد حصول إقرار الاعتاجات اللازمة لها تأخيرا كبيرا يصل في بعض الأحيان إلى خمسة شهور ثم طلب الاستقبال في التوريد واحتياج الطعانات الأكبر من أجل ذلك من التأخير بعد ذلك في إعطاء المواصفات إلى الشركات التي قبل عطاياها ثم إطالة المدة المحددة للتوريد وكالشراء بالممارسة وبغير عمل منافسة تحجب العمل بهذا الاقتراح .

وبهذه المناسبة تشير هذه اللجنة إلى اقتراح ورد لها من لجنة المواصلات مجلس الشيوخ ضمن ملاحظاتها التي أرسلتها لهذه اللجنة من الميزانية وهو يتضمن طلب وضع نظام ثابت للقنوات والتوريدات في جميع فروع هذه الوزارة التي تقوم بصرف أكثر من ٢٥ من المائة من مجموع ميزانية مصروفات الدولة قالت " ترى اللجنة أن تتبع الحكومة في إعطاء الأعمال للقوانين نظاما وإسداء دقيقا بلدا كل الشيء التي تحوم حول قبول بعض الطعانات دون البعض الآخر بل بغير معقول تقريبا فلا يميز شخص على شخص ولا أمة على أمة بل يقبل دائما الطعانات الأقل ما لم يكن صاحبه غير كفء للعمل .

ولا تحيل اللجنة التانية التي تتدرج بها بعض المصالح في قبولها لغير الطعانات الأقل بدعى أن أصحاب الطعانات الأعلى يوردون المواد أو المهمات أو يتبنون الأعمال في وقت أقل . إذ قد دلت التجربة على أن تلك المواعيد كثيرا ما كانت غير مرجحة وتتم على تلك المصالح طلب الطعانات قبل المواعيد اللازمة للتوريد بمدة كافية وبذلك تقطع حادة التوريد المستحيل .

ويجب أن يؤخذ في الحسنة خاص بمراجعة الطعانات والتحقق من تنفيذ الاقتراحات لمصلحة عالية ومؤاخذة المصالح التي لا تراعى تلك الاقتراحات مع ما يوضع لها من القواعد في المستقبل ."

وهذه اللجنة قد بد هذا الاقتراح وتشير بإتباع النظام المبين إذ ترى أن من وراء اتباعه توفيرا بلا شك للبالغ التي شوهده صرفها بدون أي مرد حقيق .

وفي إنشاء ثلاثة هذه الفقرة نخرج معالي أحمد زكي أبو السعود بأشياء وزير الخزانة .

معالي وزير المواصلات - أعلن أن في وجود المجلس الأعلى لوزارة المواصلات أكبر ضمان لجريان الأمور على أحسن حال فيسكون من أهم أعماله لخص الطعانات ويكون بمثابة مستشار للوزير في هذه المسائل على أن المرجح الأخير هو للوزير فهو الذي يقبل الطعانات ويأمر بالتنفيذ .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن ما جلد بالجنة إلى اقتراحها الواردة في الفقرة ٣٠ من التقرير هو تلك المصالح التي ظهرت .

معالي وزير المواصلات - وهذه المصالح التي هي دعت لطلب تشكيل المجلس الأعلى .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - فمن أن المجلس الأعلى سيكون من اختصاصه مراقبة مسالة الطعانات وقبولها أما ما يختص بالتأخير أو إطالة

مهلة أو عدم التوريد في المياد فذلك لا دخل للمجلس الأعل في شأن ما مور به
تتبع عند قبول المضاء . وهناك ما مور به أخرى تختلف عنها وهي مراقبة
تنفيذ المطامات على حسب الاشتراطات .

معالي وزير المواصلات - لا توريد للأمر مراقبة من وزارة المالية على
أعمال السكك الحديدية وستوجد هذه المراقبة في وقت قريب .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إذا وجدت هذه المراقبة يمكن
الاستغناء عن اقتراح اللجنة .

معالي وزير المواصلات - لقد اتفقت مع معالي وزير المالية على إيجاد
هذه المراقبة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إذن قد اتفقتا وليست ذلك
في المضبطة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل هذه اللجنة متكونة فاصرة على
وزارة المواصلات ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم وقد اقترحت إنشاء مئطها
في وزارة الأشغال أيضا وأظن حضراتكم تذكرون ذلك .

ترك دولة الرئيس كرسى الرئاسة وأبى عنه حصة محمود شكرى على الجزار بك
وكل المجلس .

حضرة أحمد أبو سيف راضى افندى - لقد اقترحت تخصيص نصف
مليون جنيه لإنشاء خطوط السكك الحديدية الضرورية ولكن لجنة المالية
رأت رفض هذا الاقتراح كفاء بنصف المليون الجنيلى الذى خصص لخطوط
يحرى العمل فيها الآن .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم يخص نصف ذلك المبلغ لخطوط
بندى العمل فيها ولكنه خصص لخطوط مستشأ في هذا العام .

حضرة أحمد أبو سيف راضى افندى - أذكر أنه صدر مرسوم بشأن
هذه الخطوط .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لا يمكن البدء في إنشاء الخطوط
إلا إذا أقر المجلس الاقتادات اللازمة لها .

حضرة أحمد أبو سيف راضى افندى - بما أن الاقتاد خصص لخطوط
خاصة

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد طلب حضرة العضو
تخصيص نصف مليون جنيه لإنشاء خطوط حديدية يمتدب أنها ضرورية
ورأت اللجنة المالية ألا عمل للفرق في هذا الاقتراح كفاء بما ورد
في المشروع من تخصيص مبلغ يقرب من المبلغ الذى اقترحه لإنشاء خطوط
جديدة تراها الوزارة ضرورية . فلذا تكون مصلحة السكك الحديدية سبقت
حضرة العضو إلى إجابة طلبه .

حضرة أحمد أبو سيف راضى افندى - لقد خصص المبلغ الوارد
في المشروع بمئنة فلنترض الآن أنى اقترح إنشاء خط حديدى آخر
وكان لازما فهل يمكن أن نطلب له امتلاء

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لا يمكن طلب الاقتاد في هذه
السنة ولكن لك أن تقترح إنشاء الخط وبعد دراسة الموضوع بواسطة مصلحة
السكك الحديدية ووزارة المواصلات يفتح له الاقتاد اللازم في السنة المقبلة

حضرة أحمد أبو سيف راضى افندى - إذن أحفظ لنفى الحق في طلب
الاقتاد الذى اقترحه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) إذا اقترحت إيجاد خط حديدى
وتبين أنه ضرورى ووافقت المجلس عليه فسنشدب يخصص الاقتاد اللازم له .

حضرة أحمد أبو سيف راضى افندى - إذن لا تكون موافقتنا لقرار اللجنة
الآن حجة على من المستقبل وماعة من المطالبة بتنفيذ الاقتراح .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم موافقتك لا تكون حجة عليك .

وافق المجلس على الفقرة ٣٠ من تقرير اللجنة .

تليت الفقرة ٣١ من تقرير اللجنة وهذا نصها .

٣١ - (أانيا) كرماسة درج مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه بالبند ٨ مخزن
اقتادات هذا القرب (ص ٣٥٥) حصلت المناقشة من جديد أمام مجلس
النواب في أمر بقاء مكتب لنلت أو الغائه أو الاقتصار على جعله مكبا
للتفتيش فقط والاستغناء عن القسم الخاص بالمشتريات . وبعد مناقشة
طويلة في هذا الموضوع تناولت تصرفات هذا المكتب في بعض التوريدات
وظهور أن المكتب للمذكور لا يشتغل تقريبا إلا لوزارة المواصلات رأى
مجلس النواب أن يمكن بقت نظر الحكومة إلى البحث في مسائل اصلاح
حال هذا المكتب وجعله موافقا للصيغة بحيث يتم المطلوب في الفقرة
الباقية من العام الحالى وأن تطلع المجلس على ما يكون قد فعلته في هذا الموضوع .
وشرح معالي وزير المواصلات بأنه يوافق على ذلك ويد المجلس وعدا صادقة
بتنفيذ هذه .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - هل يأمر معالي الوزيرادة بالتفتيش
على مكتب المشتريات ؟

معالي وزير المواصلات - نعم . وسعادة مذكر مصلحة السكك الحديدية
للموجود الآن يتدوره يقوم بالتفتيش عليها بأمر ما . . .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - أن المأمورية المقتاة على حائق هذا
المكتب خطيرة تدعو للعناية به فربما أن يكون مرجع هذه العناية لمعالكم .

معالي وزير المواصلات - وهو كذلك .

تل من تقرير اللجنة ما يلى .

٣٢ - (أانيا) لقت أحد حضرات الأعضاء نظر معالي وزير المواصلات
الى التيكوى السديدة التى وصلت الى حضرات النواب من كل طيفات
العمل الذين يشتغلون في مصلحة السكك الحديدية بخصوص ما وقع عليهم
من اللطال المختلفة كالخفاف والحريمان من السلاوة والرفق واقترح تشكيل
لجنة من كبار رجال ووزارة المواصلات المعرفين بالتزامة والاصناف لتحقيق
هذه الشكاوى وتبلغ نتيجة ذلك التحقيق الى المجلس نصحر مسألتي وزير
المواصلات بأنه يوافق على تأليف اللجنة المقترحة تشكيلها .

٣٣ - (رأيا) لفت بعض حضرات أعضاء ذلك المجلس نظرهم الى ارتفاع أجور الشحن بالنسبة لبعض المواد بترميز كاجور عن القطن والاشمعة الكثيرة فصرح معاليه أن سألته التعرفة انطاعة بالشحن هي موضع بحث وزارة المواصلات الآن .

٣٤ - (خامسا) لفت أحد حضرات أعضاء ذلك المجلس نظرهم الى ما هو مشاهد من أن أغلب المحطات تثار بالفاز كما أن رصيف محطة مصر انحصار بركاب الوجه القبلي ينار بالفاز أيضا مع وجود التيار الكهربائي في القاهرة وفي كثير من المدن ومع استعداد المجالس البلدية والمحلية لاثارة المحطات فصرح معاليه بأن مسألة اثارة المحطات بالكهرباء موضع اهتمامه وقد عين من أسبوعين لجنة لفحصها وتقديم تقريره بنتيجة أبحاثها .

٣٥ - (سادسا) لاحظ لثان من حضرات أعضاء ذلك المجلس أن شركة سكة حديد الدلتا فيما يخص بالخط من دسوق الى برية الأضيقر والشركة البلجيكية فيما يخص بالخط الموجود بالمنطقة المحاذية لقارسكور لم تحدا في المتلفتين المذكورتين خطوطهما الا في الجهات الأمامية بالسكان رغبة في الربح وخلافا لما تقتضيه شروط الامتياز الممنوحة لكل منهما لأن المقصود من منحهما الامتياز هو إنشاء السكك الحديدية بالجهات القليلة العمران ليكون ذلك مدعاة لانتشاره فيها وقتنا نظر معالي وزير المواصلات الى هذا الأمر فصرح معاليه بالنسبة للشركة الأولى بأنه سينظر في الأمر وبالنسبة للشركة الثانية بأن أمرها تحت النظر في الوقت الحاضر .

٣٦ - (سابعاً) لفت أحد حضرات أعضاء مجلس النواب نظر معالي وزير المواصلات الى ما ينشأ من تعطيل للمواصلات بسبب اختراق جزء من خط سكة حديد حلوان الى كثير من أحياء العاصمة وإلى ما ينشأ أيضا من ذلك من الضرر للباقي القائمة على جانبيه ومن اطلاق راحة جزء كبير من سكان هذا الحى الذى يوجد به أيضا كثير من وزارات ومصارف الحكومة وطلب عو هذا الجزء واستبدله بخط ترام أو مترو ، فوافق معاليه على هذا الاقتراح .

٣٧ - (مقرر اللجنة) - لقد وافق معالي وزير المواصلات على إنشاء خط سكة حديد حلوان الى كثير من أحياء العاصمة وإلى ما ينشأ أيضا من ذلك من الضرر للباقي القائمة على جانبيه ومن اطلاق راحة جزء كبير من سكان هذا الحى الذى يوجد به أيضا كثير من وزارات ومصارف الحكومة وطلب عو هذا الجزء واستبدله بخط ترام أو مترو ، فوافق معاليه على هذا الاقتراح .

٣٨ - (مقرر اللجنة) - لقد وافق معالي وزير المواصلات على إنشاء خط سكة حديد حلوان الى كثير من أحياء العاصمة وإلى ما ينشأ أيضا من ذلك من الضرر للباقي القائمة على جانبيه ومن اطلاق راحة جزء كبير من سكان هذا الحى الذى يوجد به أيضا كثير من وزارات ومصارف الحكومة وطلب عو هذا الجزء واستبدله بخط ترام أو مترو ، فوافق معاليه على هذا الاقتراح .

٣٩ - (مقرر اللجنة) - لقد وافق معالي وزير المواصلات على إنشاء خط سكة حديد حلوان الى كثير من أحياء العاصمة وإلى ما ينشأ أيضا من ذلك من الضرر للباقي القائمة على جانبيه ومن اطلاق راحة جزء كبير من سكان هذا الحى الذى يوجد به أيضا كثير من وزارات ومصارف الحكومة وطلب عو هذا الجزء واستبدله بخط ترام أو مترو ، فوافق معاليه على هذا الاقتراح .

٤٠ - (مقرر اللجنة) - لقد وافق معالي وزير المواصلات على إنشاء خط سكة حديد حلوان الى كثير من أحياء العاصمة وإلى ما ينشأ أيضا من ذلك من الضرر للباقي القائمة على جانبيه ومن اطلاق راحة جزء كبير من سكان هذا الحى الذى يوجد به أيضا كثير من وزارات ومصارف الحكومة وطلب عو هذا الجزء واستبدله بخط ترام أو مترو ، فوافق معاليه على هذا الاقتراح .

٤١ - (مقرر اللجنة) - لقد وافق معالي وزير المواصلات على إنشاء خط سكة حديد حلوان الى كثير من أحياء العاصمة وإلى ما ينشأ أيضا من ذلك من الضرر للباقي القائمة على جانبيه ومن اطلاق راحة جزء كبير من سكان هذا الحى الذى يوجد به أيضا كثير من وزارات ومصارف الحكومة وطلب عو هذا الجزء واستبدله بخط ترام أو مترو ، فوافق معاليه على هذا الاقتراح .

٤٢ - (مقرر اللجنة) - لقد وافق معالي وزير المواصلات على إنشاء خط سكة حديد حلوان الى كثير من أحياء العاصمة وإلى ما ينشأ أيضا من ذلك من الضرر للباقي القائمة على جانبيه ومن اطلاق راحة جزء كبير من سكان هذا الحى الذى يوجد به أيضا كثير من وزارات ومصارف الحكومة وطلب عو هذا الجزء واستبدله بخط ترام أو مترو ، فوافق معاليه على هذا الاقتراح .

٤٣ - (مقرر اللجنة) - لقد وافق معالي وزير المواصلات على إنشاء خط سكة حديد حلوان الى كثير من أحياء العاصمة وإلى ما ينشأ أيضا من ذلك من الضرر للباقي القائمة على جانبيه ومن اطلاق راحة جزء كبير من سكان هذا الحى الذى يوجد به أيضا كثير من وزارات ومصارف الحكومة وطلب عو هذا الجزء واستبدله بخط ترام أو مترو ، فوافق معاليه على هذا الاقتراح .

٤٤ - (مقرر اللجنة) - لقد وافق معالي وزير المواصلات على إنشاء خط سكة حديد حلوان الى كثير من أحياء العاصمة وإلى ما ينشأ أيضا من ذلك من الضرر للباقي القائمة على جانبيه ومن اطلاق راحة جزء كبير من سكان هذا الحى الذى يوجد به أيضا كثير من وزارات ومصارف الحكومة وطلب عو هذا الجزء واستبدله بخط ترام أو مترو ، فوافق معاليه على هذا الاقتراح .

٤٥ - (مقرر اللجنة) - لقد وافق معالي وزير المواصلات على إنشاء خط سكة حديد حلوان الى كثير من أحياء العاصمة وإلى ما ينشأ أيضا من ذلك من الضرر للباقي القائمة على جانبيه ومن اطلاق راحة جزء كبير من سكان هذا الحى الذى يوجد به أيضا كثير من وزارات ومصارف الحكومة وطلب عو هذا الجزء واستبدله بخط ترام أو مترو ، فوافق معاليه على هذا الاقتراح .

٤٦ - (مقرر اللجنة) - لقد وافق معالي وزير المواصلات على إنشاء خط سكة حديد حلوان الى كثير من أحياء العاصمة وإلى ما ينشأ أيضا من ذلك من الضرر للباقي القائمة على جانبيه ومن اطلاق راحة جزء كبير من سكان هذا الحى الذى يوجد به أيضا كثير من وزارات ومصارف الحكومة وطلب عو هذا الجزء واستبدله بخط ترام أو مترو ، فوافق معاليه على هذا الاقتراح .

٤٧ - (مقرر اللجنة) - لقد وافق معالي وزير المواصلات على إنشاء خط سكة حديد حلوان الى كثير من أحياء العاصمة وإلى ما ينشأ أيضا من ذلك من الضرر للباقي القائمة على جانبيه ومن اطلاق راحة جزء كبير من سكان هذا الحى الذى يوجد به أيضا كثير من وزارات ومصارف الحكومة وطلب عو هذا الجزء واستبدله بخط ترام أو مترو ، فوافق معاليه على هذا الاقتراح .

٤٨ - (مقرر اللجنة) - لقد وافق معالي وزير المواصلات على إنشاء خط سكة حديد حلوان الى كثير من أحياء العاصمة وإلى ما ينشأ أيضا من ذلك من الضرر للباقي القائمة على جانبيه ومن اطلاق راحة جزء كبير من سكان هذا الحى الذى يوجد به أيضا كثير من وزارات ومصارف الحكومة وطلب عو هذا الجزء واستبدله بخط ترام أو مترو ، فوافق معاليه على هذا الاقتراح .

٤١ - ومما يمس أن المقرر تصعبه من إرادات التفرقات يقل عن المبلغ المقرر لمصروفاتها ولأن أغلب المخابرات التفرافية مصالحة أشرف في مجلس النواب إلى وجوب استعمال مصصلة السكك الحديدية طرق الاحتلال الموجودة فيها في المخابرات التفرافية ليتمكن توفير جزء من مصروفات مصصلة التفرافات فصرح معالي وزير المواصلات بأن الوزارة شارعة في اتباع طرق الاحتلال المذكورة .

هذا وقد صرح معاليه أيضا أمام المجلس المذكور أنه سيبحث أمر إنشاء مكاتب للتفراف في الجهات ذات الحركة التجارية بالأرياف ووعد بأنه سيمثل جهده في تحقيق ذلك إذا سمحت الحالة .

٤٢ - وبناء على ما تقدم تكون المبالغ التي ترى هذه اللجنة وجوب اعتمادها لمصروفات هذا الصرح هي كالتالي :

باب ١ - ٢١٦٤٢٦
باب ٢ - ١٩٥٩٦

باب ٣ - ١٢٥٠٠

وقد وافق عليها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد بالباب الأول؟
أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد بالباب الثاني؟
أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد بالباب الثالث؟
أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتمادات المذكورة .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

فرع ٤ - التليفون

٤٣ - عتقر لمصروفات هذه المصلحة في أروبايا الثلاثة مبلغ ٦١٤,٦١٣ جنيا أي زيادة على ١٠٢,٥٤٣ جنيا عما عتقد لاعتدائها في السنة الماضية .

ومن هذه الزيادة مبلغ ٣٦,٠٤٣ جنيا في باب الماهيات وأجروا والمريات لاشتغالها على زيادة ٤٤,٤٣٣ وظيفة جديدة منها ٤٣ في السلك الدائم و ١٠٠ في سلك الوظائف الخارجية من هيئة العمل وذكرت وزارة المالية في مذكرتها الإيضاحية أن السبب في هذه الزيادة التفرافية يرجع إلى اتساع نطاق عمل المصلحة والزيادة في تسهيل المصالحات الخارجية التي تأتي بالكر نصيب من الإيرادات فقد اتضح أن قلة عدد المعاملات يحول دون إجابة جميع الطلبات فمن ستة طلبات للكلفة بين القاهرة والاسكندرية لا يجاب الا خمسة وهو ما يفتي عليه .

أما باقي الزيادة فترجع أسبابها إلى زيادة اعتماد المهمات لصيانة الخطوط وتجديدها لاذ فيه نحو ٢٠,٠٠٠ جنية وإلى ما تقرر من زيادة ٥٠,٠٠٠ جنية

معالي وزير المواصلات - هل حضرة العضو المحترم وأتى ما يقول ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أنا وأنتي من قول في خطة الزفاز في عربيات كثيرة متروكة ويقال إنها لا تصلح للعمل وميتري بها في حين أنتي سمعت من مصادر أخرى أنها صالحة للعمل .

هذا عاد دولة الرئيس .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد بالباب الثاني؟
أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد بالباب الثالث؟
أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتمادات الواردة في الفقرة ٣٨ تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

فرع ٣ - التفرافات

٣٩ - يبلغ ما عتقد لمصلحة التفرافات في أروبايا المصروفات الثلاثة مبلغ ٢٦٥,٥٢٢ جنيا بزيادة ٣,٣٠٣ جنيا على اعتمادات السنة الماضية . وظاهر من الإطلاع على مشروع الميزانية أنه لم يسل على أعمال هذه المصلحة تغيير يذكر وأن معظم الزيادة التي تقدم ذكرها هي في باب (ماهيات وأجروا ومريات) إذ أن به زيادة قدرها ٢,٤١٦ جنيا نشأ عنها من زيادة ١٤ وظيفة منها ١٢ لعمال التفراف الاسكندرية لمصلحة رأس العين وليوانس مصالحي خفر السواحل والمناشر .

وليس لهذه اللجنة ملاحظات على اعتمادات البابين الأول والثاني سوى تخفيض مبلغ ١,٠٠٠ جنية من اعتماد بدل السفر ومصاريق الانتقال من الباب ٢ وهو قيمة ما خصا في مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنية الذي هدر اقتصاده من مجموع اعتمادات بدل السفر ومصاريق الانتقال .

وقد وافق مجلس النواب على الاعتمادات الواردة فيما بعد خصص المبلغ المتقدم ذكره .

٤٤ - أما فيما يختص باعتمادات الباب الثالث فقد أشارت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها بالموافقة عليها ما عدا مبلغ ١٩,٠٠٠ جنية المطلوب لشراء عمل لمكتب التفراف العمومي بالقاهرة ورأت أن الأفضل في هذا الصدد بناء مكتب للتفراف في نقطة متوسطة بالمدينة كالركن الشمالي للبري لمدينة الأزبكية مثلا . ولدى نظر ذلك أمام مجلس النواب صرح معالي وزير المواصلات بموافقة على ما رآه اللجنة المذكورة من حذف اعتماد مبلغ ١٩,٠٠٠ جنية السائل المذكور . فوافق المجلس على ذلك .

وهذه اللجنة تؤيد ما رآه المجلس المذكور في هذا الصدد نظرا لما جاء في بيانات وزارة المواصلات بخصوص البطار المقترح شراره من أنه كان يشارع الشيوخ أبو السباع وأن مبانيه سيئة الحالة ويجب إجراء تعديلات ضرورية فيها وأن وكيل مبانى الحكومة قدره ثمان مائة ١٢,٨١٦ جنيا باعتبار ١٢ جنيا ثمان مائة للمسطح من الأرض وستة جنيا ثمان مائة للمسطح الباقي نظرا لسوء حالته .

في بند الأعمال الجديدة لمد خط تحت الأرض بين القاهرة والإسكندرية وتبلغ جملة تكاليف هذا العمل ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مطلوب أخذها من المال الاحتياطي .

٤٤ - ونظرا لنمو إيرادات هذه المصلحة نموًا سريعًا كما يدل على ذلك البيانات التي وردت في تقرير هذه اللجنة عن الإيرادات خاصة بالتليفونات (ص ٣١) ولما ينتظر من استقرار هذا النمو بسبب الاتساع والإصلاحات المطلوب إدخالها على أعمال هذه المصلحة ترى هذه اللجنة أنه يصعب اقتراح إجراء وفر في البالغ المطلوبة لها .

وليس لهذه اللجنة ملاحظات على اعتمادات الباب ١ (معايير وأجر ومربيات) واعتمادات الباب ٢ (مصاريف عمومية) سوى أن وزارة المالية قد طلبت في خطابها رقم ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦ المرسل لرياسة مجلس النواب تخفيض مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه من اعتمادات الباب ١ الخاصة بهذه المصلحة نظير الاعتمادات الجديدة وقد أقرت اللجنة تخفيضه من المقتصر لهذا الباب ووافق مجلس النواب على ذلك .

٤٥ - أما تفصيل الأعمال الجديدة فورد في البرود من ١٠ إلى ١٨ صفحة ٤٠١ من مشروع الميزانية وهي أعمال يرجع أكثرها إلى مقتضيات اتساع نطاق المصلحة اتساعًا مطردًا وليس فيها ما يلفت النظر إلا اعتماد المطلوب في البند ١٨ لمد خط تحت الأرض من مصر إلى الإسكندرية وهو عمل هام وضروري جدا في نظر هذه اللجنة وإن كانت تكاليفه النهائية مقدرة بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه وترى اللجنة به في أقرب وقت لأنه لا سبيل لتسجيل المكالمات التليفونية بين مصر والإسكندرية إلا بإجراء مد هذا الخط إذ أصبح من المستحيل زيادة عدد الأسلاك الموجودة حالا بين المدينتين وإن إقامة أعمدة جديدة تتكلف مثل هذا المبلغ وسيكون من نتيجة هذا المشروع عند إتمامه أنه يمكن لمن يطلب التكلم في إحدى المدينتين أن يتصل بمن يرغب أن يتكلم معه في المدينة الأخرى بعد مضي عشر دقائق على الأكثر بدلا من انتظار ساعة أو ساعتين كما هو حاصل الآن الأمر الذي يشكو منه كثير من علم علاقات تجارية في المدينتين وقد أقر مجلس النواب إجراء هذا العمل والاتحاد المطلوب له .

٤٦ - وقد اقترحت لجنة المالية لمجلس النواب اعتماد مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه (موضوع البند ١١) المطلوب للتليفونات الجديدة لمصالح الحكومة بسبب التناقص في استعمال الموظفين لهذه التليفونات واستئلت على هذا التناقص بأن المقتصر إيرادا وهما لمصلحة التليفونات الأميرية يبلغ ١١١,٠٠٠ جنيه من مجموع إيرادات المصلحة من الاشتراكات وقدره ٢٩٧,٥٠٠ جنيه ورائت تأليف لجنة حكومية يهدها إليها يبحث موضوع المدد التليفونية الموجودة بالمصالح ومنازل الموظفين واقتصاد السدد الذي لاتمس إليه الحاجة القصوى .

وإلى نظر ذلك أمام المجلس صرح سكرتير وزير المواصلات أنه يشعر بأن هناك أسرافا في كثرة التليفونات التي يستعملها الموظفون وأنه يوافق تلك اللجنة على ملاحظاتها واقتراحاتها ولكنه يعارض في اعتماد مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لأن معظمه مخصص لوضع تليفونات في منازل السعد لمصلحة الأمن العام حتى يمكنهم عمارة جهات الإدارة المختصة بالحوادث التي تقع في جهاتهم ولا جدال في أنه لا يمكن توفير السرعة الواجبة في مثل هذه الأحوال إلا باستعمال التليفون ومطلب إبقاء المبلغ المذكور كما هو وُلِد في ذلك مساعدة وكيل وزارة المالية فتمثل سكرتير تلك اللجنة بعد سماعه البيانات المذكورة رأيا ووافق على قضاء المبلغ المذكور وأضاف أنه لو كانت أبدت هذه الملاحظة إلى اللجنة من قبل لما اشارت في تقريرها بخفضه وقد وافق مجلس النواب على قضاء المبلغ وعلى الاقتراح الخاص بتأليف اللجنة الحكومية المتقدم ذكرها .

وهذه اللجنة توافق على ما أقره مجلس النواب سواء من إبقاء المبلغ أو من إجابته اقتراح تشكيل اللجنة المنوه عنها آنفا .

٤٧ - وهذا صرح سكرتير وزير المواصلات بمناسبة تعيينه وبموجبها إليه مجلس النواب: (أولا) أنه سيطرق أمر عمال التجربة وقسم فتحش العدد بمصلحة التليفون لتصديق سلم ورفع مصادره أن يكون لأشخاص من فين أو واقعا عليهم من نظام - (ثانيا) أنه طلب إلى مدير مصلحة التليفونات تمديد عشر شريات مصريات على أعمال التليفون مع تعيين بعض مبادئ القسرات الأجنبية وأنه سيحصل الأثر من هذا المدد في المستقبل حتى يحصل الوصول إلى أعداد المدد الكافي من المصريات لهذا الغرض .

٤٨ - هذا وقد سبق أن بيئت هذه اللجنة في تقريرها انحصار بالإيرادات عند التكلم على إيرادات التليفونات أنه بعد انتهاء العمل من أعداد الجهايزات الحاصل إعادتها الآن بالقاهرة والإسكندرية ستعاد لخطوط التليفونية في ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ ٨٤٨٠٠ خطأ وترى اللجنة أن مثل هذا المدد من الخطوط الجديدة يخرج الأزمة الموجودة في هذا الشأن .

٤٩ - وبناء على ما تقدم تكونت المبالغ التي ترى هذه اللجنة اعتمادها لمصرفات هذا النوع هي كالآتي

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - من بين الاعتمادات المطلوب من حضراتكم الموافقة عليها مبلغ ربح مليون جنيه لمد خط التليفون تحت الأرض من مصر إلى الإسكندرية، وأظن أن هذا شيء جليل في الوقت الحاضر لأنه لا ضرورة تدعو إليه الآن فقد عاشت الأمة كل هذه المدة ولديها من وسائل المعارف والتلفون والحالي ما يستدعي حاجتها . والحالة الصحية الآن في ناسر مستر كما شهد بذلك عموم الأطباء وسعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية . وهذا يرجع إلى أنه لا توجد وزارة للصحة ولا يوجد من يقوم باقتناء الوزراء بما تتطلبه الصحة العامة كما يطلب الآن سكرتير المواصلات فانه يقول بأنه يلزم ربح مليون جنيه لمد خط تليفون تحت الأرض من مصر

المصالح الذي ورد في تقرير اللجنة ذلك لأن هذا المشروع كما علمناه هام وضروري جدا . وإن إبداءه قد يروى على العشرة في المائة من تكاليفه وسيكون من أرباح موارد الدولة ومن أضعافا فنية اقتصاد في الوقت الذي قال عنه الغربيون بحق " أنه من ذهب " .

هذا مع ملاحظة أن إضاعة الوقت إضاعة للفرص وقد يكون في إضاعة الفرص ضياع لآل فوق ضياع الوقت الثمين . أن هذا المشروع يأتي بالفوائد الكثيرة وليست إيرادات الدولة إلا مجموعة موارد متفرقة متى توفرت كوت إيرادات الدولة .

أما من جهة ما يقرره حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر فيما يتعلق بحاجة البلاد إلى المشروعات الصحية وضرورتها فأنا متفق معه في رأيه من حيث أهمية المشروعات الصحية ، إلا أن هذا لا يمتنع من تقرير الاختتام للمشروع مد خط التفويج الذي نحن بصدد .

كنت أول من أثار موضوع حاجة البلاد إلى المنشآت الصحية واثرت لذلك ثائرة على سادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية لانتشار حتى الملايا التي قضت في ٢٥ / ١٠ من أحيائها بها من أهال البلاد وقلت بحق أنه يجب أن تقرر الاختتامات الكافية لمعالجة هذا المرض وخلافه ، ولكن هذا لا يمتنع في الوقت ذاته من مباشرة الأعمال الأخرى المفيدة .

وكت أحسب أن حضرة زميل الشيخ حسن عبد القادر سبقت نظر معالي وزير المواصلات بتسمية التفويجات إلى أمر التفويجات الوطنية وتدريب على أعمال الخطابات التفويجية . صرح معاليه في مجلس النواب بأنه طلب إلى مدير مصلحة التفويجات تدريب عشرينات مصريات على أعمال التفويج مع تفتين بعض مبادئ اللغات الأجنبية والأكثر من معدن في المستقبل . كت أحسب أن زميل سبطن من معالي الوزير الإسراع في تنفيذ ما طله من مدير التفويجات حتى يسمح هذا العمل الشريف مورد رزق للتفتين المصريات . أن مشروع مد خط تفويج تحت الأرض ما بين مصر والإسكندرية يأتي بفائدة مالية كبيرة فضلا عن أنه يساعد على سرعة تلافى الأضرار في أوقات حصوله فقد يجوز أن خبرا واحدا من الأغيار المسالية يمد إلى البلاد بفرات قد تضر بشرات بل بمئات الآلاف من الجبهات إذا لم يعمل . وقد تفر البقية على هذا الخبر الهام دون أن يحصل في أزماته فيترتب على التأخير إضاعة المبالغ الكبيرة .

من أجل ذلك يحسن بنا ألا نهمل الشأن التجاري لأن بلادنا تصبو لأن تكون في مقدمة البلاد التجارية وهمها جدا انتشار الخطوط التفويجية في جميع البلاد نظرا لضرورتها في كل الأعمال التجارية وعلى الأخص في تجارة القطن الذي هو أساس ثروتنا الأهلية .

وإن أرجو من معالي وزير المواصلات أن يعمل على تخفيض أجور التفويجات في جميع الخطوط كما حصل ذلك في أجور السكك الحديدية فإن التخفيض آن زيادة كبيرة في الإيراد كما تملكون واثق أن الأمر يكون كذلك إذا حصل التخفيض في أجور التفويجات .

إلى الإسكندرية اقتصادا في الوقت لكي لا يضيع من وقت التكلم أكثر من عشر دقائق بدلا من أن ينظر ساعة ، يطلب هذا مع وجود تفرقات مستعملة ويرى أن هذا المشروع الذي يتفق عليه ربع مليون جنيه هو مشروع بالغ وضروري للتجارة . أما من أهلكهم الأمراض المعدية فلا يوجد في بلادهم مستشفيات وليس لهم من يتم بأمرهم .

فهلا ترون حضراتكم أن نقرر تخصيص هذا المبلغ لإنشاء مستشفيات في المراكز لأحوالكم الذين نقتض فيهم الأمراض أو أن نقرر صرفه في إعداد مياه صالحة للشرب في القرى في مدة الجفاف التي لا يمتد فيها ماء صالحا لأروائهم ولرؤاه مواسمهم وهذا المبلغ إذا لم يكف لأعداد مياه في جميع البلاد فلا أقل من أن يصرف في إعداد المياه في البلاد الغربية من البحر والتي ياتي أهلها أشد الماء للحصول على ماء للشرب يعني أن تضع في كل بلد مرصفا كما فعل مساعدة بدروى طاحور بأشأ في بلده فقد أوجد مرصفا يشرب منه أهالي البلدة في مدة الجفاف ومدة البطالة في المزارع التي قد تبلغ ١٨ يوما لأن في هذه الفترة لا يوجد الماء إلا في حفرة في الكلاب أن تشرب منها . وهذا من أسباب تفتن الأمراض .

أن كل بلد من بلاد القطر يحتاج لمستشفى صغير قد لا يتكلف أكثر من ١٥٠ جنيه فهل من الحكمة أن يخصص ربع مليون جنيه لمد خطوط تفويجية كالية ومليون ونصف مليون جنيه لتوسيع شارع الخليلج مع أنها ليست من الأهمية بمكان تلك المشروعات الصحية التي يجب أن ننفقها قبل كل شيء .

أنا لا أقول أن هذا الخط ليس ضروريا ولكن أقول أن هناك أمرا أهم وأرجو أن توافقوني على تخصيص ربع المليون جنيه في هذا العام للشارع الصحية وإجراء مد الخط التفويجي إلى العام المقبل .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إذا ناقشنا في ميزانية وزارة الأشغال حاجتنا إلى حضرة الشيخ حسن عبد القادر بالحالة الصحية في البلاد ، وإذا ناقشنا في ميزانية وزارة المواصلات كانت التهمة بينهما . أن الخط المطلوب منه طلب له الآن أمتد مبلغ ٥٠ ألف جنيه ولكن تفتاته تبلغ ٢٥٠ ألف جنيه قسمت على خمسة سنوات لأنه لا يمكن إتمام العمل في سنة واحدة ، وهذا المشروع ليس كاليا كما يقول الممران والشيخ حسن عبد القادر بل هو من الضروريات التي تختصها حالة الممران والشيخ الذي قدر لإنشائه سيده إلى الحكومة أضعافا بزيادة إيرادات مصلحة التفويجات وتصرف هذه الإيرادات في مراقب الدولة ومنها الأعمال الصحية . نريد أن نزيد في إيراداتنا على أن هذا العمل ضروري من جهة تحسين المواصلات ومن جهة إنماء الإيرادات وما دام قد تفرغ في هذان الشرطان وجب التصديق عليه مهما كانت الإحتياجات الأخرى ، وزيادة على ذلك فقد سمعنا من مساعدة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية بأنه غير مستبد ليام مستشفيات في هذه السنة ، فهل بعد ذلك قيل عملا فأينما بإيراد انتظارا لملل آخر تحت الدرس ؟ إذن لا .

حضرة إبراهيم نور الدين يك - أتمنى إلى رأى مساعدة المقرر المقرر من أهمية مشروع مد خط تفويج تحت الأرض من مصر إلى الإسكندرية على

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتماد للباب الثالث ؟

أصوات : توافق .

دولة الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتمادات الواردة في الأبواب الثلاثة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أئنا مضطرون لليلة للعمل بالبحان فأطلب دفع الجلسة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر البنية) - أئنا متبهون أعمال مجلس النواب في الميزانية خاطئة لخطوة وخطوة يصح بنا أن نستمع حتى نتهى من النظر في تقرير البنية من مصروفات وزارة المواصلات .

دولة الرئيس - حقيقة نحن متبهون أعمال مجلس النواب .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر البنية) - إن مجلس النواب يشغل سنة أيام في الأسبوع فهنا تشتغل ثلاثة أيام كاملة .

على من تقرير البنية الفقرات ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ وهذا نصا :

فرع ٥ - البريد .

٥ - فقد لمصروفات هذه المصلحة في أبوابها الثلاثة مبلغ ٢٩٨,٣١٠ جنينيات مقابل ١١٩,٥٤٤ جنينيات في السنة الماضية أى زيادة ١٧٨,٧٦٦ جنيناً . ويرجع أغلب هذه الزيادة إلى المصروفات العمومية كما ترجع أسبابها : (أولاً) إلى تعديل أساس المحاسبة مع مصلحة السكك الحديدية فيما يخص بتقليات البريد إذ رأى تعديل ذلك الأساس بمبلغ ١٥ ملياً عن الكلوتر الواحد بدلا من ٧ ١/٢ مليات ليتفق والتكاليف الحالية مما ترتب عليه زيادة ٣٩,٠٠٠ جنيه وهي زيادة وهمية (وثانياً) إلى تعديل أساس المحاسبة على رسم المرور بين الدول الباطلة في اتحاد البريد الدولي وتبلغ الزيادة بسبب ذلك ١٧٧٠٠ جنيه وهي ترجع إلى ما تقر في مؤتمر مدريد من إجراء تلك المحاسبة على أساس احصائيات تقدم إلى مكتب البريد الدولي كل ثلاث سنوات (وثالثاً) إلى توسيع نطاق أعمال المصلحة إذ يتناول المشروع الحالي إنشاء ٣٦ مكتبا جديدا و ٢٢ خطا للهوطة المتوافقة .

وقد أوردت وزارة المالية بذكريها الإيضاحية أنه لم ينشأ من الوظائف في هذه المصلحة إلا ما كان واجبا بسبب توسيع نطاق الأعمال وأنها ترى أنه قد تمسح الحال إلى منع المصلحة المذكورة بعض وظائف اضافية لتخفيف السبب الملحق على بعض أقسامها وهو ما يستظر فيه في خلال السنة .

٥١ - وهذه النظرة لما سلف ذكره ولأن إرادات هذه المصلحة في نمو مستمر وأن ما يخل من التوسع على أعمالها من شأنه زيادة إيراداتها وتسهيل الأمر على الجمهور ترى الموافقة على ما طلب اليها من الاعتمادات .

وبما أن وزارة المالية طلبت بموجها لرئاسة مجلس النواب (الذى سلف ذكره) حلف مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من الباب الأول نظير الاعتمادات الجديدة ترى البنية تخفيضه كما ترى تخفيض مبلغ ١٠٠٠ جنيه من بند بدل السفيرة ومصاريف الانتقال وهو ما خص هذه المصلحة من مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه التي تنمو اقتصادا من اعتمادات بدل السفيرة ومصاريف الانتقال .

هكذا ما أردت أن أذكر به أمام حضراتكم وأقول إن الموافقة على اعتماد مبلغ خمسين ألف جنيه في بند الأعمال الجديدة لمد خط تحت الأرض بين القاهرة والاسكندرية هو من أزم الأعمال في هذا العام .

وأختم كلامي بأن أكرر رجائي إلى معالي وزير المواصلات بأن يمدد على زيادة العناية بتدبير الفقيات المصرية على أعمال التليفون لما في ذلك من فوائد الجلة لمصلحة البلاد .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - يظهر أن حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبيد القادر سيستمر واقفا لنا بالمروصا ما دام أن مستشفى القصر العيني لم يتم بناؤه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر البنية) - إن حضرة الشيخ حسن عبد القادر لم يتكلم في مسألة مستشفى القصر العيني بل كان يتكلم هذه الليلة عن الأرباب .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - في ملاحظة على الطريقة المتبعة الآن في داخلية البلاد خاصة بأجور المحادثات التليفونية في الخارج إذ أن كل عادة يحصل منها الآن أجر خاص خلافا للنظام الذي كان متبنا من قبل إذ كان مصرعا للشاركت للمع في التنازق أن يتحدث مع جميع بلاد المديرية من غير أجرأما الطريقة الحالية فقد أدت إلى إجماع كثيرين عن استعمال التليفون وهذا أثر طبيعي الحال من الإزاد ، ولهذا أرجو معالي الوزير أن يتم بالنظر في هذا الموضوع وبمبدأ النظام القديم فيه فائدة كبرى للأهل وسعادة على استتباب الأمن .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر البنية) - نحن الآن في المصروفات وكلام حضرة عبد العزيز رضوان بك يتفق بالإيرادات .

معالي محمد محمود باشا (وزير المواصلات) - لقد سبق أن تبت إلى هذه المسألة وأنا أهتم بها الآن وأرجو أن أعين من تحقيق مصلحة المشتركين قريبا على أن في تحقيقها فائدة تعود على مصلحة التليفونات زيادة الإيرادات .

على من تقرير البنية من الفقرة ٤٩ ما يأتي :

جنيه مصرى

باب ١ - ٢٤٧,٩١٣

» ٢ - ١٢٤,٣٠٠

» ٣ - ٢٣٣,٤٠٠

وقد وافق عليها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتماد للباب الأول ؟

أصوات : توافق .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اعتماد للباب الثاني ؟

أصوات : توافق .

وقد وافق مجلس النواب على الاعتادات المطلوبة للمشروع لهذا الفرع بعد استبعاد المبلغين سألني الذكر من اعتادات البابين ١ و ٢

٢ - هذا ويتناسب احتثال اعتادات البند ١٢ مبلغ ٦٠٠٠ جنيه اعانة لشركة وايروات اليوستة الخديوية تذكر هذه اللجنة أن قيام الحكومة المصرية بدفعه مبنى على تعهد أخذته على عاتقها باتفاق حصل في ١٥ مايو سنة ١٨٩٨ لمدة خمسة عشر عاما نظير قيام المشتريين لوايروات اليوستة الخديوية التي كانت ملكا لها باستقرار تفسير الوايروات في الخطوط الجارى نقل ارساليات البريد اليها وللمصلحة في الاتفاق المشار اليه وقد تجدد هذا الاتفاق لمدة خمسة عشر عاما أخرى تنهى في ١٥ مايو سنة ١٩٢٨ ونص عند التجديد أن يحصل نقل كافة ارساليات وطرود البريد مجانا وأن تخفض أجر النقل لموظفي الحكومة على يونس الشركة بمقدار ٥٠ في المائة وأجر نقل مهمات الحكومة بمقدار ٢٥ في المائة وترى هذه اللجنة أن موضوع هذه الامانة مما يجب دراسته منذ الآن لمعرفة اخطايفها على ما تقتضيه المصلحة العامة في الوقت الحاضر وتقتت نظرو وزارة المواصلات الى هذا الأمر .

٣ - وبما تحسن الاشارة اليه أن المبلغ المودع في صندوق التوفير والذي تدفع عنه المصلحة ربما قلته ٢ في المائة بلغ في آخر مارس سنة ١٩٢٦ مبلغ ١٨٧١١١٣٣ جنيها و ٩٢٣ مليا بعد أن كان مبلغ ٥٠١٦٤٤ جنيها و ٤٧٥ مليا في ٣١ مارس سنة ١٩١٦ وترى هذه اللجنة أنه أمر صار لآلته ارفع الى ما يقرب من أربعة أمثاله ولأنه يدل على أن أوضاع الناس الذين يودعون ما يقتصدونه في هذا الصندوق أخذوا يجهون فائكة الاقتصاد وهو ما يرى من ازدياد مقدار المودع في هذا الصندوق سنة بعد أخرى كما يتبين ذلك من الاحصاء الوارد بنهاية هذا التقرير ملحق رقم ٢ (راجع ملحق رقم ٢ لهذه المضبطة) .

٤ - وبناء على ما تقدم ترى هذه اللجنة أن المبالغ الواجب احتثافا لهذا الفرع هي كما يأتي :

جنيه مصرى

باب ١ - ٤٢٤٦٩٦

باب ٢ - ٢٥٢٧٩٢

باب ٣ - ٤٨٢٢

وقد وافق عليها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اجتثاده للباب الأول ؟

أصوات : توافق .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اجتثاده للباب الثاني ؟

أصوات : توافق .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المبلغ المطلوب اجتثاده للباب الثالث ؟

أصوات : توافق .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتادات الواردة في الأبواب الثلاثة .

وفت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة مساء على أن يعود لانتقاد هذا ٢٤ صفر سنة ١٣٤٥ (أول سبتمبر سنة ١٩٢٦) الساعة السادسة مساء .

ملحق رقم ۱

كشف بيان الموظفين الذين يستعملون مركبات النقل الميكانيكي

[illegible]

(1) بصفة مؤقتة والصيانة والتسيير على حسابها . (2) اشترت حديثا .

(٣) تم: من المصلحة العامة والتسليم على حيايا .

(٣) تم: من المصلحة العامة والتسليم على حيايا .

ملاحظة — باقي مركبات الفلور الهلالي غير ممكنة مرة الوثنيين الذين يعملونها نظرا لتوزيع هذه المركبات مرة المصالح القصبة لها .

ملحق رقم ٢

المبالغ المودعة في صندوق التوفير في آثر مارس سنة ١٩٢٦ والسنوات العشر السابقة

قيمة المبالغ المودعة في آثر مارس		السنة
دينار	ليم	
٥٠١٦٤٤	٤٧٥	١٩١٦
٦١١٢٧٥	٢٠٨	١٩١٧
٧٨٠٣٤٣	٦٩٣	١٩١٨
١٠٢٨٦٠٥	٤١٦	١٩١٩
١١١٧٨١٣	٤٥٥	١٩٢٠
١٢٦٤٢٩١	٧٩٨	١٩٢١
١٣٢١١٠٤	٧٩٩	١٩٢٢
١٤٨٩٩٠٠	٩٠٧	١٩٢٣
١٧٠٧٤٤٩	٩٨	١٩٢٤
١٨٣١٨٢٣	٩٠٨	١٩٢٥
١٨٧١١١٣	٩٢٣	١٩٢٦

مجلس الشيوخ

مضيفة الجلسة الثالثة والثلاثين

المتقدمة علنا في يوم الأربعاء ٢٤ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق أول سبتمبر سنة ١٩٢٦

دولة الرئيس - ألفت نظر حضراتكم الى أن كثرة الاضغاث قد يترتب عليها تعطيل سير الأعمال في المجلس ، فأرجو ملاحظة ذلك حتى تنتهي من نظر الميزانية .
أصوات : موافقة .

أبلغ المجلس طلب حضرة رافع عطيه بك استئذان اجازته - التي تنتهي في هذا اليوم - لمدة أسبوعين ابتداء من الأسبوع القادم .
وكذلك طلب حضرة محمود بسويى أفندى اجازة الى نهاية النور الحال نظرًا لمرضه .

وافق المجلس على الاجازتين المطلوبتين .

دولة الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة الماضية ؟
أصوات : لا .

صدق المجلس على محضر الجلسة الماضية .

أبلغ المجلس الطعن المقدم من الشيخ عباس طه الحامى ضد فضيلة السيد محمد علي البيلاوى العضو بالمجلس لأنه ليس من هيئة كبار العلماء وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

لما صدر المرسوم الملكي لسنة ١٩٢٤ بتعيين حضرة السيد محمد البيلاوى عضواً لمجلس الشيوخ عجب الناس غاية العجب منتهى العجب بالغ ما شئت في مجيهم لأنهم لم يكونوا يقدرون يوماً أن شخصاً كالسيد محمد البيلاوى منذ قلته النجاش في شهادة العالمية من الدرجة الثالثة يوم كثر - والده شيخا الجامع الأزهر بعد أن رتب في أصنام شهادة العالمية في عهد أستاذنا الأكبر المرحوم الشيخ حسونه النواوى الشيخ السابق الجامع الأزهر يصعب بين شتى وضعاها عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ المميزين تحقيقاً لاتمام الكفايات التي تقتضيها في الأعضاء المنتخبين للمجلس ومثلًا لكبار العلماء .

فإن كبار العلماء يكاد يكون صدهم محصوراً ومعيماً من جميع حدوده قبل أن يظهر قانون نعمة ١٠ المعاهد الدينية الذى نظم من كبار العلماء هيئة محصورة العدد وشروط لها شروطاً وحدد لها حدوداً فليس من سبيل الى القول بعد أن ظهر قانون نعمة ١٠ بأن في المعاهد الدينية هيئتين مختلفتين يطلق كل احداهما لقب "هيئة كبار العلماء" وعلى الأخرى لقب "كبار العلماء" بل ليس لدينا في الحقيقة مشرط العلماء سوى لقبين لا ثالث لهما أولهما لقب "عالم" وثانيهما لقب "هيئة كبار العلماء" فذلك ما يفرقه القاصون من الاصطلاحات فالقول بأن ذلك هيئتين مختلفتين اسماً ومعنى ضلالة من ضلالات العقل . ووضوح الشيء في غير مكره الاطلاق .

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عدا كل من حضرات اصحاب الدولة والمعالى والسعادة والمنة : اسماعيل سرى باشا ، أحمد زيور باشا ، أحمد ذوالفقار باشا ، محمد فهمى يكن بك ، محمد عبد الحافظ أفندى ، محمد أنطوان باشا ، صليب فلوريوس باشا ، عبد العظيم المصرى بك ، محمد محمود خليل بك ، السيد حسين القصبي ، أنطوان كوكس ، رافع عطيه بك ، محمود حسن الشندوبلى باشا ، أحمد تيمور باشا ، الدكتور حبيب غياط بك ، سيد فهمى الزويى بك ، محمد لطفى طنطاوى طنطاوى أفندى ، القواء محمود فؤاد باشا ، (مصرح لحضراتهم باجازات) .

وحضرات : حسن رشوان حمادى بك ، يوسف بشتوى بك ، أحمد حلمى باشا ، ابراهيم نور الدين بك (مستنونون عن جلسة اليوم) .

وحضرات حرمى وزير بك وأحمد الشريعى باشا (مستنونون عن جلستى أمس واليوم) .

وحضرات : ميثان محمد بك ، الدكتور سوريال جرجس سوريال أفندى ، حسن أحمد الصديقى بك ، أحمد علي باشا ، القواء علي فهمى باشا ، سمعان خيرال المعص بك ، محمد الحفنى الطرزي باشا ، القواء حسين شريف باشا ، لويس أخنوخ فانوس أفندى ، الشيخ متولى عمر مجازى (مستنونون عن جلسات هذا الأسبوع) .

وغياب كل من حضرات : أحمد فؤاد عزت باشا ، بولس حنا باشا ، يحيى ابراهيم باشا ، عبد الرحيم صبرى باشا ، محمد طلعت حرب بك ، عبد الفتاح رجاى أفندى ، عفيفى حسين البربرى أفندى .

وحضر في مقاعد الوزراء حضرة صاحبى المعالى محمد نجيب الترابى باشا وزير الأوقاف وميثان حرم بك وزير الأشغال وحضرة صاحب المنرة محمود شاكر محمد بك وكيل وزارة المواصلات للسادة ومعه حضرة محمود علي أفندى وكيل كبير مهندسى مصلحة الموانئ والمنازل ومحمود علي سليمان أفندى مديرا إدارة حسابات وزارة المواصلات .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : علي عبد الرزاق بك ، محمد احمد الشريف بك ، الشيخ محمد بن العرب بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

وحيث انه لا يتعبر في عدد أى صنف آخر من أصناف العلماء أكثر من أنه يحمل شهادة العالمية المجردة وهذا يجعل عضويته مجلس الشيوخ ماقلة .
فهذا أطنن في تعيين السيد محمد البيلوي قتيب الأشراف عضواً بمجلس الشيوخ .

واتس من دولكم عرض هذا الطعن على أقرب جلسة لتقرير ما يلي
صالحاً .

القاهرة في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦
عباس طه الحامى
وأحد علماء الأزهر
نمرة ٢٤ ذوق النوى
قسم الغرب الأخر بمصر

قرر المجلس إحالة هذا الطعن على لجنة الطعون .

أبلغ المجلس السؤالان الموجهان الى حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف
من حضرة الشيخ حسن عبد القادر :

الأول — عن مساجد وزوايا معطلة في الاسكندرية .

الثاني — عن مسجد متخرب بمبينة طنطا .

معالي محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف) — افي مستعد للإجابة على
السؤال الأول أما السؤال الثاني فأرجو تأجيله حتى تصلى البيانات الخاصة به .
على السؤال الأول وهذا نصه :

حضرة صاحب العولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو تبليغ السؤال الآتي لحضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف وهو :

(أولاً) يوجد في مدينة الاسكندرية جملة مساجد وزوايا معطلة ولا تقام فيها
الشعائر الدينية من مدة وهي :

عدد	عدد
١ مسجد سيدى عبد الرزاق	٥ مسجد الأربصى
٢ » » جابر	٦ » نذير أفا
٣ » » الخويجى	٧ » أوده باشا
٤ » » ناصر الدين	٨ » زاوية سيدى ضامه

فهل يوجد لهذه المساجد أوقاف مرصدة عليها ، فان كان الجواب إيجابياً
فلماذا أغلقت هذه المساجد وتطلت إقامة الشعائر الدينية فيها خلافاً لشروط
الواقفين ؟

معالي محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف) — المساجد التي يسأل عنها
حضرة العضو اهتمت أوقاف مرصدة عليها .

وقد أغلق بعضها وتطلت إقامة الشعائر فيه لحاجته الى التجديد والتصحيح .

وسواء طلك اتخذتم بلفه قانون نكرة ١٠ للمعاد الدينية فلم تعتبر إلا هيئة
واحدة وهي "هيئة كبار العلماء" المنصوص عنها في القانون أم ذهبتم الى أبعد
مدى في التأويل فليس السيد محمد البيلوي العضو بمجلس الشيوخ المعين
حالياً من "هيئة كبار العلماء" كما هو واضح . ولا هو من "كبار العلماء"
مع اقتراض هيئة في المعاهد الدينية بهذا العنوان . فقد خرج من الأزهر وهو
ببعد عرب علماته كل العلم لم توجه اليه مشيئة الجامع الأزهر جندلاً ما
من جندلوا التدريس ولم يقرأ أصغر كتاب في أبسط علم من العلوم التي
يجرى تدريسها بالجامع الأزهر بل ظل موظفاً منذ تخرجه ونجاحه في المكتبة
الملكية ، فغاية الأشراف حتى أصبح الشيخ المورداً اليه من لم ضلع في تضخم
ميزانية المكتبة الملكية نوعاً ما . فانه لما توفي المرحوم السيد عمر مكرم
قتيب الأشراف سعى بصنف الرسائل التي حين بدله قتيبا . وقد كان يشغل
منصب وكيل المكتبة الملكية وهو منصب لا عمل فيه . وتعيينه في منصبه
الجديد يستلزم بحكم القانون المسائل علم الجمع بين مرتبتين من جهة واحدة
وتحقيق هذا المبدأ الدال على عزز الواقع على نفس الشيخ فسي وما أكثر ماسى
في الصغر من هذا التمييز الضيق على قلبه فوجد له مقفلاً يكتفه من الجمع دون
أن يكون قد دخل بالقانون المسائل ظاهراً فأعطى محاضراً قدره أربعون جنياً
في الشهر ثم أنشئت له وظيفة أطلق عليها مشيئة يومئذ اسم "مراقب أحياء
الأدب العربية بالمكتبة الملكية" وبصل له مرتب في نظير هذه الوظيفة
قدره أربعون جنياً أخرى في الشهر تسمى بالأستاذ على سبيل المكافأة بمقتضى
عقد يحدد في نهاية كل خمس سنوات وقد انتهت للدة الأولى في الأسماء
الماضى . ثم جدد له العقد بشروط أضخم وأوفى بمصلحة الشيخ على يد حزب
الاتحاد ووليه حسن شحات باشا والوظيفة اسمية بحت لا يؤدي عليها حساب
ولا يحضر الشيخ الا في أوائل كل شهر ليتعرف ما فعل الله بهذه الأسفار
الملكية التي تقوم أقدام الكتاب في كل صباح وفي كل مساء على قد ما فيها
تقدماً عليها وإقامة الدليل على أن القائمين بتصحيح كتب الأدب العربية
لم يكونوا في أماناً على الأمانة ، فضلاً عن ذلك كله ما يتقاضاه الأستاذ من
الربح الكبير وقفية قدرها مائتان وخمسون فلداً يعطى له بصفته ناظرًا
بمبلغ ١٥ في المائة من ربحها ويحضر حفرة جنينات تسمى له في نظير أدائه
خطبة الجمعة في المسجد الحسيني ، ويحضر خمسة وعشرين جنياً يأخذها مرتباً
من وزارة المالية ، ونصيبه في صندوق النقود ليسدى عبد الله الحسين .

فهل يطعم سيده الشيخ وفي هذا المال الذي حبلت به الجيوب وضائق
له الصبور أن يردها لى ليس من حقه من عضوية مجلس الشيوخ — قد تكون
شططاً من جوهر الموضوع بعض الشيء ولكننا اضطررنا اليه اضطراراً
حتى لا نجس صيغة من بعض الناس :

"إن كثرة المال التي غمرت الشيخ من مرتبات ومكافآت ونذور
واستعطفات أماره على جدارته بصغوبة المجلس مادامت كثرة المال تقوم
ظاهرة أحياء على الجدارة في مصر منذ ذوى البصائر الكلية" .

وحيث ان السيد محمد البيلوي لم يكن من الذين يتطابق عليهم الفروع الأول
قوة ثانية مادة ثمانية وسبعين من الدستور إذ للفراد بكبار العلماء في الفقرة
المذكورة هم هيئة كبار العلماء كأود في الأصل للفراسوى الساجدة للذكورة .

أما ما يخص بموضوع توصيل المياه ووش وكس وأدارة الضاحية فساطها العاية الأترة في الوقت المناسب .

حضرة بيوى مذكور بك - أشكر معالي الوزير .

دولة الرئيس - فيل السؤال الموجه من حضرة هز زميرم افندي عن تحديد المواتر الانتخابية لمجلس الشيوخ والنواب الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية لحين حضور دولته .

انتقل المجلس الى النظر في تقرير لجنة المالية عن مصروفات وزارة المواصلات (القسم الثاني - مصروفات قسم ١٢ - وزارة المواصلات عن الميزانية العامة للدولة سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧) .

اعطي منصة لخطاب حضرة صاحب السعادة محمود شكري باشا مقرر لجنة المالية . حضرة أحمد ابراهيم افندي - وقف حضرته ولا ما يأتي :

بمتابعة نظر ميزانية وزارة المواصلات لي رغبة أريد أن أعرضها على هيئة المجلس الموقر وأرجو أن يتفضل بقرارها وهي أن يلت نظر معالي وزير المواصلات الى مضاعفة الجهد في إنشاء الخطوط الحديدية اللازمة للقطر المصري نظرا لأهمية على القطر نحو افنى مشروعا لم تنشأ فيه خطوط حديدية ولأن كثرة الخطوط كما هو معلوم للجميع تزيد في العمران وفي انشاء الثروة العامة للسكان فضلا عن راحة الجمهور ورفاهيته .

ولست أمة عسافرة من ما يصرف في إنشاء خطوط السكك الحديدية وما يصرف على المصالح الخفيفة للوزارات الأخرى لأن الأولى تصرف لمصلحة الأمة وتأتي بإيراد غير للدولة والمصالح الأخرى تصرف لمصلحة الأمة وتستهلك من ايراد الدولة وقد أشير الى ذلك ضمنيا في مجلس النواب كما هو وارد بتقرير بلنقا المالية بالفقرة الثامنة والعشرين .

والشعب ينتظر من الوزارة الشفعية أن تعني براحة وتحقق أمانيه أكثر من سولها .

أصوات : موافقون .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أرى أن ما قاله حضرة العضو المحترم هو اقتراح ، وكل اقتراح سواء كان رغبة أو مشروع قانون يجب أن يأخذ سيرة القانوني .

حضرة أحمد ابراهيم افندي - سبق أن تقدمت لمجلس رغبات كهذه أثناء نظر ميزانية وزارة الزراعة ووافق المجلس على تبليغها للوزارة .

دولة الرئيس - لو أن هذه الرغبة تقدمت أثناء نظر ميزانية السكك الحديدية لكنت هناك منافية للوافقة على تبليغها . أما الآن فيجب أن تقدم اقتراحا بهذه الرغبة ليأخذ سيرة القانوني .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - هذه الرغبة جاءت متأخرة بعد أن انتهينا من نظر ميزانية السكك الحديدية .

حضرة أحمد ابراهيم افندي - ولكن المجلس وافق على رضى الآن . سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - المجلس لم يصدر قرارا وانما قال بعض حضرات الأعضاء " موافقون " .

أما مسجد نذر أغا فانه غير مطلق وتقام فيه الشماثر الآن وكذلك مسجد سيدي جبار ومسجد أوده باشا تقام الشماثر مؤقتا في جنة منهما والعمل جار الآن في اصلاحهما فضلا .

وعن مسجد سيدي عبد الرزاق الوفاي فقد أدرج له في ميزانية هذا العام صنفه ٤٩٢ ٢٠٠ جنيه وسيدا العمل فيه بعد اعتماد الميزانية .

أما باقي المساجد الواردة في السؤال فقد درست حالتها وأجل العمل فيها لوجود ما هو أول منها بالصميم تنفيذاً للقاعدة التي جرت عليها الوزارة من تقديم الأكرم على ما يلزم .

حضرة الشيخ حسن حيد القادر - أشكر معالي الوزير وأرجو من معالي الاهتمام بتعمير المساجد في القرب المبجل أن شاء الله .

هنا انصرف معالي وزير الأوقاف .

تلى السؤال الموجه الى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة بيوى مذكور بك عن العاية بتاجية الباسين ودخال التنظيم بها وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
بعد تقديم واجب التحية أخص من دولكم عرض سؤالى هنا لي صاحب المعالي وزير الأشغال للأجابة عليه أمام هيئة المجلس الموقرة وإسديكم الشكر :
يا صاحب المعالي

إن ناحية الباسين مركز ومديرية الجيزة مفعونة من ضواحي مصر وتقع المواليد منذ سنة ١٩١٥ فهل صحيح أن مصلحة التنظيم لم تنم بها في شيء من أمر الأرض والكس والنور والماء ؟

وإذا كان كذلك فلماذا ؟ وهل يرضى معالي الوزير أن تبقى ضاحية من ضواحي القاهرة لا تتصل بها بشوارع ؟

أو لا ترى معاليكم سرعة اتأم الشوارع المتد من الإمام الى الباسين وبناها تم في أمر شارع ترب اليهود المزعج توصيله الى الباسين ولم يبق منه الا نحو كيلومترين متروك عمل له رسم تمهيدى ولم يعلم عنه شيء حتى الآن ؟

وهلا يمدنا معالي الوزير بالعناية بأمر هذه الضاحية واضطاحتها نظها من وسائل النظام والتقدم وفي اسمها ما يستلفت النظر وفي قربها ما يفرج ضاحية السكى ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ بيوى مذكور

شيخ دائرة الخوامدية

نملى عثمان محرم بك (وزير الأشغال) - شارع الباسين الموصل الى هذه الضاحية يتحدى من الإمام وقد وصف جزء الشارع بالمكافئ سنة ١٩٢٦ لغاية جبانة اليهود ويبار سيانته منذ هذا التاريخ بمعرفة مصلحة التنظيم وإلجزه الباقي من هذا الشارع الى ضاحية الباسين صابر دوسه وعمل عنه مقايضة في اوائل صيف هذا العام ويتكلف نحو ١٠٠٠ جنيه ويستغرق في عمله في العام القادم .

تقديم رغبة زيادة خطوط السكك الحديدية بعد الفراغ من النظر في ميزانية هذه المصلحة غير نجد خصوصاً وأن هذه الرغبة مهمة لا يتبين منها في أية ناحية من نواحي القطر يريد حضرته زيادة تلك الخطوط ولا كيف يحصل على الأموال التي تلزم لتنفيذ هذه الرغبة .

ولذلك ألقت نظر حضراتكم إلى اتباع تلك الأصول الدستورية حتى لا يقترب على مخالفتها تعطيل الأعمال .

دولة الرئيس - المسألة استوفت نصيبها من المناقشة فهل يوافق المجلس على تبليغ رغبة حضرة للنضو للوزارة ؟

وافق المجلس على ذلك .

أخذ المجلس في نظر تقرير لجنة المالية عن مصروفات وزارة المواصلات وتلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

فقر ٦ - الموائ والمناظر

٥٥ - قدرت الاحتياجات المطلوبة لهذه المصلحة بمبلغ ٥٧٤٣٨٨ جنيتها مقابل ٤٣٠١٤٥ جنيتها في السنة الماضية أي زيادة ١٤٤٢٤٣ جنيتها وتكد هذه الزيادة تكون محصورة كلها في الأعمال الجديدة التي قتلرها بمبلغ ٣٤٧٦٤٥ جنيتها بدلا من ٢٠١٥٥٨ جنيتها أي زيادة ١٤١٠٨٧ جنيتها .

٥٦ - أما التمديد الذي طرأ على احتياجات الباب الأول فهو زيادة قدرها ٣٤٧٨ جنيتها نشأت عن زيادة امتداد الأجور بمبلغ ٥٥٣٤ جنيتها وعن حذف ١٧ وظيفة في السلطة العامة .

وقد طلبت وزارة المالية ضمن خطابها المرسل لرياسة مجلس النواب والذي تقدم ذكره تخفيض مبلغ ٥٠٠٠ جنيتها من احتياجات هذا الباب وهذه اللجنة توافق على هذا التخفيض .

٥٧ - وقد اقترح أحد حضرات أعضاء مجلس النواب عند المناقشة في احتياجات هذا الباب أمام ذلك المجلس إلغاء وظيفة مراقب الإدارة التي هي من الدرجة الثانية والتي ذكر أمامها بالمشروع أنه يحصل لهاؤها عند خلوها ودخل على عدم لزومها بأن شافلها موجود بالوزارة بمصر من مدة خمسة شهور فصح مسأل وزير المواصلات بموافقة على البناء الوظيفية المذكورة ابتداء من السنة المالية المقبلة . ووافقت لجنة المالية بمجلس النواب على ذلك فوافق المجلس على إلغائها ابتداء من السنة المالية المقبلة وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضا .

وافق المجلس على ذلك .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

٥٨ - أما فيما يخص بابال الثاني فالاحتياجات المطلوبة له تكاد تكون مساوية لاحتياجات السنة السابقة .

أما الأعمال الجديدة فنقسمت إلى فئتين :

٥٩ - الفئة الأولى : أعمال مفروضة أنها تنهى في السنة الحالية وقد أدرجت في البنود من ١٦ إلى ٣٠ وهي وأردت في الصفحة ٤٢٠ من المشروع وتبلغ قيمة تكاليفها ٨٠١٣٠ جنيتها .

حضرة أحمد أبو سيف راضى اقتدى - انذ أطلب أخذ رأي المجلس خصوصاً وأن السكك الحديدية تابعة لوزارة المواصلات التي لا تزال ميزانيتها معروضة علينا .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - أؤيد حضرة أبو سيف راضى اقتدى في تبليغ رغبته هذه لمعالى وزير المواصلات .

حضرة محمد ملوى الجزار بك - لا أرى مانعا من قبول رغبة حضرة الموضو المحترم وتبليغها إلى وزارة المواصلات .

حضرة أحمد أبو سيف راضى اقتدى - لا زالت أطلب أخذ رأي المجلس .

حضرة محمود أبو النصر بك - ألقت نظر المجلس إلى أن هذه الرغبة التي أدلى بها حضرة العضو المحترم هي رغبة يجب النظر فيها ما دامت ميزانية وزارة المواصلات بين أيدينا خصوصا وأن السكك الحديدية هي من أهم طرق المواصلات .

على أن الرغبة شيء والاقتراح شيء آخر فلا أرى حلا لتكليف حضرة العضو بتقديم رغبته بكمية محصورة لأن هذا مخالف لما جرى عليه ، ولا يصح أن نوافق سمادة المقرر على راية لأن ذلك يكون سنة خطيرة .

وما دامت هي رغبة وفي صميم المواصلات التي لا تزال ميزانيتها تحت نظرا فيجب النظر فيها سواء تشارف إيدائها حضرة العضو أو تقدم لإنها أسية برجوها كل منا وقرب عليها تسهيل طرق المواصلات التي هي بمثابة الشرايين للبلاد .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أتى منضم لحضرات اخواني وظيفية ما أرجو من سمادة المقرر أن يوسع صدره ويقر عند ما يوجه أحدنا سؤالا إلى أحد حضرات الوزراء حتى يجب عليه لأنه لا يصح مقاطعة العضو عند كل سؤال يوجهه أو رغبة يبلينا .

دولة الرئيس - العادة المتبعة أن الوزير إذا لم يطلب الكلام فالمقرر هو أول من له الحق في الكلام .

سمادة محمود شكوى باشا (مقرر اللجنة) - اننى أؤيد ما موديق وأرجو حضرة العضو أن لا يظن في سوء لأن كل فرضي المحافظة على نظام المجلس حتى لا تكون موضع نقد فأنا في الواقع إنما أحافظ على صميم المجلس .

حضرة السيد فوده بك - مسألة إبداء الرغبات والاقتراحات إنشاء نظر الميزانية كشرت في هذا المورد وهي معطلة لسبب العمل بلا فائدة . والفتاعة المتبعة في المجلس أنه لا يصح مطلقا لأحد أعضاء البرلمان أن يبدى رغبة أو اقتراحا يتقص أو زيادة في الميزانية ما دامت لجنة المالية في المجلس متفقة مع الوزارة في الرأي ، أما في فرنسا فلا يمكن إبداء هذه الرغبات أو الاقتراحات إلا بطلب كتابي يقدم المجلس بعد توزيع الميزانية بمشرة إلى كل الأعضاء لأن كلمة الرغبات أو الاقتراحات تأتي من هذا القبيل تحمل التوازن الموضوع بمعرفة الحكومة بين المصروفات والإيرادات ومجلس الحكومة في مركز صعب لأنها ترى نفسها أمام ميزانية ليست من وضعها ، فلما أشير على جبرضا زملاتى بأن يقدموا اقتراحاتهم ودرخاتهم قبل نظر الباب الذى يريدون الزيادة أو القص فيه .

المنطقة من الخطورة بكان، وكان ترخيص مجلس الوزراء لوزارة المواصلات بصرف مبلغ ٨٠٠٠ جنيه بشرط خصمه على وفورات المبلغ المخصص لتوسيع ميناء السويس - ولما لم يصرف منه شيء في السنة المالية الماضية أدرج مبلغ ١٣٠٠٠ جنيه بأنه قد تم في المشروع الحالي وأن هذه العملية قد رست على المسبوق السابق للمقاول يقتضي إيداعها ٤٣ ملياً فإن وضع نتائج التطوير داخل الميناء $\frac{١}{٧}$ و $\frac{٤}{٦}$ إذا وضعه خارجها وأنه كان مقرراً أن يستعمل جزء من نتائج التطوير في ردم بعض الأجزاء من الميناء لإمكان إنشاء الرصيف موضوع البند ٢٦ وأن المقاول استند في العمل وأتمجه ما قيمته ٣٢٠٠ جنيه ولكنه وقف لأنه وجد أن جزءاً من المنطقة صخرى وقرر حضرة وكيل وزارة المواصلات المساعد أمام لجنة المالية مجلس النواب أن المقاول طلب نقل العمل إلى منطقة أخرى بدعى وجود أحجار في المنطقة الأصلية وأن الأوراق أرسلت لتقسم القضايا لأخذ رأيها كاتر حضرته أيضاً أنه لا يميل للوفاء على النقل وأورى أن المقاول أتم ما قيمته ٣٢٠٠ جنيه تحريماً وأنه يرى أن فائدة عمل رصيف بين السراي وبين الحوض ولكنه لم يقرر ولم يتكلم فيه أحد.

وبعد نظر ذلك أمام مجلس النواب صرح معالي وزير المواصلات أنه لما اطلع على رأى لجنة المالية مجلس النواب قرر إيفاء العمل وشرع في عاصمة القول على ما أتمه من لفظاته حقه وأنه يطلب أن يكون المبلغ المستحق للقبول أكبر من مبلغ ٣٠٠٠ جنيه الذي قدرته اللجنة المذكورة لدفع قيمة ما يكون قد تم من العمل لتأية الأسر الأيتام . وقد وافق مجلس النواب على ما رأته لجنة المالية في تقريرها وهذه اللجنة تقره .

وافق المجلس على ذلك .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

٦٠ - أما الفقرة الثانية من الإحصاء الجديدة والمقرر لها مبلغ ٢٦٢٥١٥ جنيه وهي موضوع البند ٣١ ص ٤٢١ فهي أعمال يقتضي لانهاها أكثر من ستة وهي صيانة أحدها يبدأ في هذا العام والثاني قد بدئ به من قبل .

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب بخصوص بعض الاحتياجات المطلوبة في هذا البند ما يأتي :

أولاً - تخفيض الاحتياجات المطلوبة لبناء جسر بئر سعيد وتفتيش حوض شريف ومكاتب الحرس ومجلات البوليس من ٢٠٠٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠٠ جنيه حيث طلبت وزارة المواصلات ذلك التخفيض المذكورة المرفوعة منها مجلس الوزراء في ٧ يولييه سنة ١٩٢٦ (رأى أمراً هذا المجلس بتاريخ ١٤) إذ اتضح ما بعد تقديم المشروع أنه لا يمكن إتمام ما كان متظراً لتمامه من العمل في السنة الحالية . وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة تقره .

وافق المجلس على ذلك .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

ثانياً - افتاد افتاد ١٠٠٠٠ جنيه المطلوب هذا العام للبدء في بناء رصيف السلوم المقدّر تكاليفه النهائية مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه إذ لم تر اللجنة

وقد وافقت لجنة المالية مجلس النواب على الاحتياجات المطلوبة للاعمال المذكورة ما هذا :

أولاً - الاتحاد المطلوب بالبند ٢٦ وقدره ١٥٠٠٠ جنيه المقرر لانتشاء مر ورصيف بأجله الشرقية من سراي رأس العين وذكرت تلك اللجنة أنها تحققت بعد الاطلاع على بيانات المصلحة أنه لا ضرورة تخفى بإتشاء المر والرصيف المذكورين .

و يرجع هذه اللجنة إلى تلك البيانات تبين أن المقصود من هذا العمل هو الرغبة في زيادة مساحة الأرض المجاورة لسراي رأس العين بواسطة ردم الجزء الجاور للنادي البحرية وأنه طلب من بلدية الاسكندرية تجهل جزء من المصاريف فلم تقبل بدعى أن القطعة كلها للسراي ولا تعمل في النافع العمومية . وأن العمل لم يبدأ به لأن ولم يمتد في سبيله من الاجراءات سوى أنه طلب من أصحاب النوادي البحرية اخلاصاً فانقسموا أمهالهم ودفع تعويض لم قدره ١٠٠٠ جنيه وأنه لم يتم شيء لآن في هذا الصدد .

وقد وافق معالي وزير المواصلات أمام مجلس النواب على استبعاد المبلغ المطلوب لهذا العمل وأقر المجلس المذكور ما رأته بلجته المالية، وهذه اللجنة توافق أيضاً على ذلك للأسباب التي ذكرت قبلاً .

وافق المجلس على ذلك .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

ثانياً - مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من افتاد ١٣٠٠٠ جنيه موضوع البند ٢٨ المطلوب لتعميق المنطقة الواقعة بين منارة رأس العين ورصيف الزيزية وذكرت تلك اللجنة في تقريرها أنها لاحظت أنه لا ضرورة تخفى بهذا التعمييق وأشارت بتصفية هذه العملية خصوصاً لما علمته من بيانات المصلحة أن هناك اشكالا مترتباً على وجود حفور بالمنطقة المتخض تميميها وطلبت إبقاء مبلغ ٣٠٠٠ جنيه الباقي من قيمة الاتحاد المذكور لدفع تكاليف ما قد تم من العملية لأنها علمت بأنه بدئ في عملية التعميق المذكورة وأن ما تم منها يروى على ٣٠٠٠ جنيه .

و يرجع هذه اللجنة إلى البيانات الخاصة بالعملية المذكورة (والتي حلت بلجنة المالية مجلس النواب إلى اتخاذ ذلك القرار) تبين منها أن وزارة المواصلات قدمت مذكرة قالت فيها أن تعميق هذه المنطقة هو من الإعمال الداخلة ضمن مشروع تحسين ميناء الاسكندرية وهي مسطرة لخط البيخوت والمراكب التجارية والمراكب الحربية بأنواعها التي تقوم ميناء الاسكندرية لأنها تجدد في هذا الجزء من الميناء زيادة الضخان في إرثائها وأن هذه المنطقة تبلغ مساحتها ٩٠٠٠ متر مربع ومطلوب تميميها إلى مسلوب ٨ أمتار وأنه كان قد اقترح دمج مبلغ ١٣٠٠٠ جنيه لتكاليف هذا العمل في ميزانية السنة الماضية ولكنه لم يدرج وأنه في أكتوبر من السنة الماضية قرر مجلس الوزراء بناء على طلب وزارة المواصلات افتاد مبلغ ٨٠٠٠ جنيه قيمة المبلغ الذي كان منظوراً صرفه لآتسار السنة المالية الماضية على أن يدرج الباقي وقدره ٥٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة الحالية وذلك لما رؤى في الوقت المذكور من ضرورة البدء في العمل إذ أصبح سير البواخر ومستواها بتلك

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

واقفت تلك اللجنة على قيد ما هُتم من اعتبارات هذه المصلحة وأقرها مجلس النواب على ما رأته وهذه اللجنة تقر ذلك أيضا .

واقى المجلس على ذلك .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

٩١ - وبعد ما هُتم بانه ترى هذه اللجنة أن تذكر بما يلي بعض أمور حصلت المناقشة فيها أمام مجلس النواب وأن تبدي رأيا فيها وهي :

أولا - حصلت المناقشة أمام مجلس النواب في أمر استبدال الوردانيات الإيجابيات وصدمح تحسون بتعيم من المصريين فلاحظ معالي مقر لجنة المالية بذلك المجلس أن الوردانيات المذكورين هم الذين يشتغلون في منائر البحر الأحمر القائمة في وسطه والتي لا يصلها الزاد والمؤونة الاكل بضعة أشهر مرة وأنه لا يتقبل الورداني من منائره الاكل تسعة أشهر حتى أشتاعها منفردا مع زيل له وفائقة هذا العمل تعدد على البواخر التي تعبر البحر الأحمر من الغرب إلى الشرق والعكس وأن في طابق مصر من هذه الوجهة مسؤولية حائلة لأنها مطالبة بإرشاد هذه المراكب فيجب اختيار مرشدين متصفين في عملهم بمنهج الدقة وحازرين تمام الثقة من شركات الملاحة الكبرى وأنه قد تتحمل الحكومة المصرية مسؤوليات جسيمة فيها لو غرقت إحدى هذه البواخر بسبب سوء الإرشاد وطلب لسان لجنة المالية أن يراعى في انتخاب الذين يملكون عمل الإيجابيات منتهى الثقة حتى لا يسلم العمل إلا لمن يؤمن بجانبه تماما .

وهذه اللجنة تريد تماما ما قاله معاليه حتى لا يورد أمر إحلال المصريين محل أولئك الإيجابيات بفسادة كبيرة قد تروى على ما يتقاضاه أولئك الإيجابيات زيادة من أمثالهم من المصريين وحتى يحصل تجنب دخول مصر في مشاكل هي في خفي عنها .

ثانيا - لاحظ أحد حضرات أعضاء مجلس النواب أن مصلحة الموانئ والمنائر تقوم بأعمال بحرية يخصص أغلبها مصلحتي خفر السواحل وأقسام الحدود واقترب أن استغنى هذه المصلحة عن السفن الأربع التي يمر بها والتي تحملها مصاريق باهظة فصرح معالي وزير المواصلات أنه اتفق مع معالي وزير البحرية على أن تأخذ مصلحة خفر السواحل ثلاث سفن وتبقى سفينة واحدة لمصلحة الموانئ للتنشيط على منائر البحر الأحمر على أنه في حالة عدم كفاية السفينة المذكورة لهذا الغرض يمكن استئجار سفينة أخرى من مصلحة خفر السواحل ، وهذه اللجنة ترى أنه أمر في محله .

ثالثا - اقترح أحد حضرات أعضاء تلك المجلس تأليف لجنة خاصة لبحث حالة مصلحة الموانئ والمنائر لأنها تحتاج لإصلاح كثير فصرح معالي وزير المواصلات أن من ضمن البرامج التي وضعه تأليف لجنة قوية من كبار المهتمين ليبحثوا هذه المصلحة ويقرروا بشأنها ما يرونه موافقا ثم يرضوه عليه وعند ذلك يمكن إحلال الإصلاح اللازم . وهذه اللجنة تأمل أن تقوم اللجنة المقترحة بتشكيلها بعملها في وقت قريب وأن يظهر أثر عملها في ميزانية السنة القادمة إذ أن نظام هذه المصلحة في نظرها يحتاج إلى إصلاح حقيقي .

للكورة ضرورة لهذا العمل في الوقت الحاضر ، ولما بحثت هذه اللجنة في الأسباب التي دعت لجنة المالية لمجلس النواب إلى استبعاد المبلغ المذكور تبين من أجابة لسعادة وكيل وزارة المالية أمام تلك اللجنة أن سبب دوج ذلك المبلغ في المشروع يرجع إلى أنه أرسلت أوطة من الجيش إلى السلم وأنها محتاجة لياه وأن الميناء قد وصمت ويراد تجديد بناء الرصيف فترأت تلك اللجنة أن السلم عبارة عن قشلاق وأكواخ للعرب وليس لها أهمية تجارية ولا تروى عليها إلا المراكب خفر السواحل فقررت ماقوته ، وقد وافق مجلس النواب على ذلك ، وهذه اللجنة تقره .

واقى المجلس على ذلك .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

ثالثا - أثناء اجتماع ٤٠٠٠ جنيه المطلوب لمشروع بناء أرصفة لرسو بواخر الحاج بالطور والذي تبلغ جملة تكاليفه ٦٠٠٠٠ جنيه وذكرت تلك اللجنة أن ما حدا بها إلى عدم الموافقة على الاتحاد المذكور هو أن هذا المشروع لم يبحث بمجمل وأيا فضلا عما سبق من صرف مبلغ ٩٠٠٠ جنيه على مشروع مماثل لم يكن نصيبه غير الضياع ، ويرجع هذه اللجنة إلى البيانات التي ذكرها أمام لجنة المالية لمجلس النواب كل من سعادة وكيل وزارة المالية وحضرته وكيل وزارة المواصلات الساعدين فيهما حقيقة أنه لم يحصل درس المشروع دسرا وأيا ، إذ قرر حضرته وكيل وزارة المواصلات الساعدين أن التصمم بخصوص الرصيف الذي تهدم السابق عمله بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه كان خطأ إذ كان حشوه بالقرب ، أما الآن فليطلب حشو الرصيف بالجديبالديش . ولجنة المالية لمجلس النواب لم تستبعد ذلك استنادا نهائيا بل رأيت ضرورة استيفاء مجيء توطئة لإعادة النظر في الوقت المناسب .

وقد صرح معالي وزير المواصلات أمام مجلس النواب بموافقة على استبعاد هذا المبلغ على أنه بعد بحث هذه المسألة سيطلب من المجلس فتح الاتحاد اللازم . وقد وافق المجلس المذكور على ذلك وهذه اللجنة تقره .

واقى المجلس على ذلك .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

أما فيما يخص بياق الاتحادات المطلوبة لأعمال تخص ميناء الاسكندرية والتي ذكرت تفصيلا في المشروع بالصمعة ٤٣١ وقد وافقت عليها لجنة المالية لمجلس النواب ورأت أن يكون الاتحاد المدرج في السنة الحالية لتكفي ميناء سري الملقى هو آخر ما يطلب لهذا العمل ووافقها مجلس النواب على ذلك ، وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضا .

واقى المجلس على ذلك .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

وقد وافقت تلك اللجنة أيضا على الاتحاد المطلوب لتوسيع ميناء السويس وقدره ١٢٧٧٠٠ جنيه وهو كائلا ما يتطلبه هذا المشروع من النفقات وقد أرى على المليون من الجنيهات وقد وافقها مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة تقره .

واقى المجلس على ذلك .

٢٦ - وقد لاحظت لجنة المالية مجلس النواب أن بعض وسائل صيانة الطرق أولية بحصة. وذكرت أنه ربما كان من المستحسن مثلا إجراء الرش بالطلبات الثقيلة بدلا من طريقة الرش بالجرالند وهذه اللجنة تشترك معها في هذه الملاحظة .

٢٧ - أما فيما يخص بالأعمال البلدية وهي موضوع البند من ١٣ الى ٢٦ وميمنة بالصيغة ٤٢٧ من المشروع قالت وزارة المواصلات قد أعدت النظر فيها بعد تقديم المشروع وقررت استبعاد الأعمال الآتية والتي قيمتها ٢٩٦٠٠ جنيه ومفرداتها كالآتي :

- ٢٩٠٠ كبرى طريق نزة الأشطر - الجراجيل (مديرية الجيزة) بند ٢١
- ٣٢٠٠ « الطريق من ناحية المرم وصفت مدموم ... » ٢٢
- ٣٥٠٠ كبرى مديرية المنوفية من نزة التمنية ... » ٢٣
- ٢٥٠٠ « من نزة الباسية عند محطة الألفية ... » ٢٤
- ٦٠٠٠ « مديرية القهيلية عند سندوب على نزة المنصورة » ٢٦
- ٦٠٠٠ « عند كفر شكر ... » ٢٦
- ٦٠٠٠ « على بحر نقاس لورصل شرين وطلعا بقلين ... » ٢٦
- ٥٠٠ إنشاء كبرى على مصرف المساهم بالجيزة ... » ٢٦

٢٩٦٠٠

حضرة حافظ طابدين بك - مناسبة ما جاء بتقرير اللجنة من مصلحة الطرق والكبارى أعرض على معالي وزير المواصلات سألة عامة أرجو أن يسطها عنايته الممهودة .

هذه المسألة هي أنه في سنة ١٩١٠ أخذت الحكومة من مديرية الجيزة وحدها مبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه وهوسر لإنشاء ٥٦ سكة زراعية فبعد المديرية وبين ذلك التاريخ إلى الآن أي منذ خمس عشرة سنة تقريبا لم يثأ في هذه المديرية سوى ١٧ سكة زراعية والآن أرى أمرا يغيثني ألا وهو إلغاء اعتماد كبرى الطريق من نزة الأشطر الى الجراجيل ، فقد كان هناك تصمم على عمل سكة زراعية من نزة الأشطر الى الجراجيل وأخشى أن يشمل هذا الإلغاء السكة الزراعية .

فقد أهمل إنشاء السكك الزراعية التي جمعت من أجلها تلك الأموال طول هذه المدة ثم بعد ذلك هجر إلغاء الكبرى الذي كان يستثمره إنشاء إحدى السكك الزراعية .

إذا كان المقصد من الإلغاء هو الرغبة في الاقتصاد فانا أوافق على ذلك بشرط إنشاء سكة زراعية تبدأ من بصرى الأهرام الى الجراجيل لأنه منذ خمس سنوات حصل حريق في وادي وطنين ببلدة كفر طهرس فاستتات الأهالي بفرقة المظاظ التي أسرحت وحضرت الى ناحية التسمية . هناك على مسافة خمس دقائق من مكان الحريق وقعت القرعة ولم تستطع التقدم لعدم صلاحية الطريق وبكث رجال الفرقة ينظرون الحريق ولا يستطيعون الوصول إليه لإطفاءه وهذه واقعة ثابتة . فأرجو من معالي الوزير أن ينى

٢٢ - وبناء على جميع ما تقدم تكون البالس التي يجب اعتمادها لهذا النوع هي كالآتي :

جنيه مصرى

باب ١ - ١٣٨,٢٩٢

باب ٢ - ٨٨,٤٥١

باب ٣ - ٢٥٧,٦٤٥

وقد وافق عليها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الأول ؟ أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الثاني ؟

أصوات - موافقون .

دولة الرئيس : وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقر الاعتمادات المذكورة .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

فرع ٧ - الطرق والكبارى

٢٣ - قدرت اعتمادات هذا الفرع بمبلغ ٤٢٤,٥٨١ جنيها مقابل ٤٠٨,٩٥٢ جنيها في السنة الماضية أي زيادة ١٥,٦٢٩ جنيها كلها في الأعمال البلدية .

أما في البابين الأول والثاني (المحاجات والأجر والمزيتات والمصرفات العمومية) فيوجد في الحقيقة فيما تقضي قدره ٧,١٠١ جنيه فتكون حقيقة الزيادة في الأعمال البلدية هي ٢٢,٧٣٠ جنيها .

٢٤ - ولا يوجد لهذه اللجنة على ما جاء بالباب الاثني ملاحظة ما .

٢٥ - أما فيما يخص بما دخن الباب الثاني فقد تبين لها أن مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه المقتر في المشروع لصيانة الطرق لا يكفي نظرا لزيادة الطرق التابعة لهذه المصلحة عما قيل إذ زادت أطوالها من ٤٤٨ كيلومترا سنة ١٩١٣ الى ٥١٥٩ كيلومترا في آخر مارس سنة ١٩٢٦ ويستصبح ٧٧٩ كيلومترا في آخر مارس سنة ١٩٢٧ ولما أعدت وزارة المواصلات النظر في هذا الموضوع وأقرها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٦ على دفع هذا الاعتماد الى مبلغ ١١٦,٦٠٠ جنيه وترى هذه اللجنة أن هذا التعديل في محله إذ أنه يتكفى المصلحة المذكورة من زيادة الفرق للمصلحة لصيانة الطرق المذكورة لأنها غير كافية الآن فتعود بذلك العناية التي كانت سببها في السنوات الماضية . وقد وافق مجلس النواب على التعديل المذكور وهذه اللجنة تحرم على ذلك للاسباب المبينة أعلاه .

وبناء على ذلك يكون مجموع اعتمادات الباب الثاني هو مبلغ ١٥٣,٠٨١ جنيها .

وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها الإضافي وبما ورد
على لسان معالي مقررها بالجلسة على اعتماد الثلاثة الأعمال المذكورة والمبالغ
المطلوبة لها ووافقها مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة تقره .

وافق المجلس على ذلك :

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٦٩ — وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أنه من البعث
وصف الطرق الزراعية بالمكادام لأنه كثير الطبب وصعب الصيانة وقد
تفضلت الطريقة العادية لتهدد الطرق لذا اعني بها ولذا رأت استبعاد مبلغ
٣٠٠٠٠ جنيه من البند ٣٤ وهو المطلوب لوصف الطريق رقم ٢٨ ما بين
كفر البوار وأبو حمص والذي كان مقدراً المجموع تكليفه مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه
تصرف على منفين .

وقد رأت تلك اللجنة استثناء الكيلومترات الباقية من الطريق بين مصر
وقليب والقطار لتأخيرية المطلوب لاعتداف وصفها بالمكادام ١٠٠٠ ج ١٠٠
من القاعدة التي ذكرت قبلاً وذلك لاعتبار الطريق المذكور في ضواحي
التيهارة .

وهذا نظراً ما تقدم خاصاً بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه المطلوب لوصف الطريق
رقم ٢٨ بين كفر البوار وأبو حمص بالمكادام لم يوافق معالي وزير المواصلات
على استعمال المبلغ المذكور وأورد أن وصف الطريق المذكور بالمكادام
يصل هذا الطريق ممداً للورد على الدوام إذ أن الأمطار التي تهطل بكثرة
في أواخر الخريف وفي الشتاء في هذه المنطقة تجعل المرور متعذراً في الطريق
المذكور مدة يربو عن ثلاثة في كل مرة ولكن ذلك المجلس لم يفتن بما
أبداه معاليه وأخذ بالأسباب التي ذكرتها لجنة المالية في تقريرها ووافق على
رأي تلك اللجنة . وهذه اللجنة تقر ما رآه ذلك المجلس .

وافق المجلس على ذلك .

حاضرة عزيز ميمع أفندي — أريد أن أستفهم من معالي وزير المواصلات
عن مسألة بسيطة وهي أن الوزارة تقوم عادة بأعمالها بواسطة مقاولين فهل
تكون علاقة هؤلاء المقاولين مباشرة مع المصالح المختصة بتنفيذ الأعمال أم مع
الوزارة . ومن الذي يقوم بالإشراف على المقاولين هل هي الوزارة أو المصاحبة
صاحبة الشأن ؟

معالي وزير المواصلات — تحصل المناقصات أولاً وتنفى رسا البطاه على
مقاول تقوم للعملية المختصة بالإشراف على العمل .

حاضرة عزيز ميمع أفندي — أشكر معالي الوزير .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٧٠ — وذكر بتقرير لجنة المالية بمجلس النواب أنها لم تتعرض لأمر وصف
الطريق من المعمورة إلى رشيد بالمكادام المقدّر له مبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه ضمن
البند ٢٥ (ص ٤٢٧) لأنه قد تم وأكاد وأن تكليف هذا الطريق يلتف
لتأخير يربو سنة ١٩٢٦ ١٣٣٨٣ ١١٣٣٨٣ جنبها وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضاً .
وبناء على جميع ما تقدم يكون مجموع اعتمادات الباب الثالث هو مبلغ
٢١٨٠٠٠ جنيهه .

بمسألة السلك الزراعية وألا يحرم أهالي مديرية الجيزة من ثمرة أموالهم وأن
يتم إنشاء السلك التي أشرت إليها وبذلك يكون قد أدى خدمة جليلة
للمديرية الجيزة وسحها على القطر أجمع إذ أننا نعلم جميعاً أن طرق المواصلات
يتوقف عليها العمران وإن انتظر من معاليه أن يعدا وعدا يتحقق مع الأيام
أن شاء الله .

معالي وزير المواصلات — إن للموايلات التي قالها حضرة العضو المحترم
كلها محسنة وقد أفقت مصلحة الطرق نحو ٢٥٠٠٠ جنيه من المبلغ الذي
دفعته مديرية الجيزة وعمل به أسد عشر طريقاً ومصلحة الطرق تتخذ الآن
الاجراءات اللازمة لاستصدار مرسوم لإنشاء باقي الطرق لأن المبلغ الباقى
لا يكفي لإنشائها كلها .

أما من حذف الاتحاد الذي كان خصصاً للكبارة فائق لما رأيت أن
هذه الكبارة لا توصل بين طريقين — وأنه ليس هناك طرق مزيج أنشائها
حالا — ألفتيت هذا الاتحاد إذ أن إقامة كبارة لا توصل بين طريقين
وقد خصصنا الأموال التي كانت مقدرة لهذا المشروع لتحصين الطرق . وقد
قلت أن مصلحة الطرق تتخذ الآن الاجراءات لاستصدار المرسوم .

حاضرة حافظ مابدين بك — انى أكتفى بتصريح معالي وزير المواصلات
وأفتمك معاليه بالتشكر على هذا التصريح وأتمنى أن يتفقد وعدك في القريب
المآجل أن شاء الله .

(حضر حضرة صاحب البعثة صدى يكن باشا رئيس الوزراء ووزير
الداخلية) .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

وقد أقرها مجلس الوزراء بقراره مالف الذكر على ذلك .

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب الموافقة على حذف الاعتمادات
المذكورة ووافقها ذلك المجلس وهذه اللجنة تقره على ذلك لأنه ظاهر مما أورد
به معالي وزير المواصلات أمام مجلس النواب أن الكبارة المتقدم ذكرها لم
يلغ أنشائها وإنما أجل أمر أنشائها إلى أن تنشأ الطرق الزراعية التي تكون
عمودية عليها وأنه لا فائصة من إنشاء الكبارة من غير أن تنشأ لها أولاً الطرق
الزراعية التي تتصل بها .

٦٨ — وقد طلبت وزارة المواصلات حين خصص مالف الذكر إضافة
الأعمال الآتية إلى هذا الباب وطلبت إدراج الاعتمادات المطلوبة لها وأقرها
مجلس الوزراء عليها بقراره مالف الذكر وهي :

جنيه مصرى

٥٠٠٠ — لاجراء الأعمال الأولية اللازمة لإنشاء كوبرى عند سميرى على فرع
النيل الشرقى لأهمية وتنفيذ قرار اللجنة التي صينت للفصل في ما
كوبرى أماباة القديم بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤

٣٠٠٠ — لتحويل مسافة ٧ كيلومترات ونصف من جسر تربة الإبراهيمية
بين مغسوط والمراككة إلى طريق يكون جزاء من الطريق
الرئيسي بين مصر وأسيوط بدلاً من جسر النيل المستعمل الآن
والغير الصالح للمرور لأن يكون طريقاً .

٥٠٠٠ — للطريق رقم ٣٧٦ (جزء من الطريق بين مصر وأسيوط) لتوسيمه
وتطويله وإعلاء طراده النيل وذلك من عزبة النيب إلى أبى
الغرس لمسافة أربعة كيلو مترات .

مورد خاص تستعين به على نفقات هذه الأعمال ولذلك تنظر الحكومة الآن في وضع برنامج يمكنها من استيفاء رسوم تصد هذه النافذة على أن تتناول الرسوم أصحاب الأطنان وأصحاب السيارات الذين يتفقون من تسهيل أسباب النقل . ولما استملت هذه اللجنة من العرجة التي وصلت إليها الحكومة في وضع البرنامج سالت الذكر أجبته وزارة المواصلات أنها شكلت لجنة لوضع مشروع لأمانة تضمن نظام سير السيارات وتقرر رخص للسير على الطرق الزراعية وقد أخرجت مهمتها وقدمت تقريراً عنها كما شكلت وزارة الداخلية لجنة أخرى للفرض نفسه (من بين أعضائها مندوب من وزارة المواصلات) لوضع مشروع القانون وأن هذه اللجنة لم تم عملها الآن .

هذا وقد ذكرت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها في هذا الصدد ما يأتي :

"هذا ولما كانت سيارات الأجرة وسيارات الأسيوس وسيارات نقل البضائع قد زادت صعداً زيادة كبيرة حتى أصبح استعمالها للطرق الزراعية من أكبر الأسباب لسمرة تلفها مما يدعو إلى ازدياد نفقة الإصلاح والصيانة ترى اللجنة أن من العدل تحميل أصحاب هذه السيارات جزءاً من نفقة الإصلاح وذلك بأن يضرب عليهم رسم سوى يتخفف باختلاف سعة السيارة وقوة ألتها المحركة . ويحسن أن يضمن التشريع الذي يقتضيه وضع الرزم المذكور الشروط التي يجب أن تتوافر في السيارات وفي سائقها لأنها في الغالب بعيدة الآن من أن تحقق ما يرب من وسائل الراحة والسلامة للركاب"

وهذه اللجنة تشارك لجنة المالية مجلس النواب فيما أرادتاه وتطلب من الحكومة سرعة العمل على ذلك البرنامج لا مكالن القيام بتحسين الطرق الزراعية الموجودة حالاً وصيانتها صيانة عامة ولا مكالن زيادتها وتأمل أن يتم هذا التشريع قبل نظر مشروع ميزانية السنة المقبلة .

٧٢ - وهذا وبمناخ ما هو حاصل من تأخر مصلحة الطرق الرئيسية في إنشاء الطرق التي دفعت ضريبتها اقترح أحد حضرات أعضاء مجلس النواب أن يصدر المجلس قراراً يقضي بأن تفضل المصلحة المذكورة الطرق التي دفعت ضريبتها أولاً على غيرها أي أن تأخذ في إنشائها بنظام الأعباء في دفع الضريبة فوافق المجلس المذكور على هذا الاقتراح بالإجماع وهذه اللجنة تحبذ هذا الاقتراح لما فيه من سلامة العمل .

حضرة عبد رزك عبد الرزاق بك - وقف حضرة وبلا ما يأتي :

نظر المجلس ميزانية وزارة المواصلات وكان اعتمادها أكبر الاعتمادات من كل الوزارات فهو صعبة ملايين من الجنيهات ولكن المجلس مستريح لكفاة عمالي وزير المواصلات على إصلاح كل ماني هذه الوزارة بأنواعها فألفت نظر عمالي إلى أشياء بسيطة جداً ولكنها عند الرأي العام لها أهمية كبيرة وديشة عظمى منها أنه في يوم الاثنين الماضي الموافق ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ كنت مسافراً من سيدي جابر لمصر فوصل القطار هذه المحطة الساعة ٧ و ٢٥ دقيقة وكنت المسافرون كثيرين جداً فظننا ابتداءً تركب في القطار وكان الركاب من أميان البسلاد وأعضاء مجلس النواب وسيدات كبار الأجانب فوجدنا أن ديوانين ياتي عشر كرميا محجوزة والاس وقوف بالطرقة وبلا استضافهم علينا أن هذين الديوانين محجوزان لحضرات

حضرة عزيز مريم أفندي - لقد سمعت الآن من عمالي وزير المواصلات أن علاقة المقاولين تكون مباشرة مع المصلحة المختصة وأريد أن أسأل عمالي عن السبب الذي من أجله أهملت الوزارة النصيحة التي تقدمتها لها مصلحة الطرق عن المقاولات التي أشيرتها لإنشاء الطريق بين للمعمورة ورشيد . لقد جرأت مصلحة الطرق الـ ١٨٣٠٠ متر إلى صفتين وذلك لحكمة هي أن مصلحة الطرق رأت أن في التقسيم ضخماً لانجاز العمل في الوقت المحدد له وبعد ذلك تقدم مقاول بأقل النفقات ثم تقدم عطاء آخر من مقاول ثان وكان من الواجب أن تعطى صفقة لكل مقاول من الاثنين تبعاً لما توخته مصلحة الطرق من حكمة . ومع هذا فقد اتفقت مصلحة الطرق مع المقاول الثاني على تقليل عطائه (يفته) بحيث يكون مساوياً لأقل المعاملات لتحقيق حكمتها دون خسارة، فما السبب الذي ألبا الوزارة لتخطي النصيحة التي ألبتها مصلحة الطرق فأعطت المقاولات كلها لوحاد دون أن تجزى العمل ؟

عمالي وزير المواصلات - هذه المسألة موضوع البحث والتحقيق الآن .

حضرة عزيز مريم أفندي - ليسمع لي عمالي الوزير أن أقول أن هذه المسألة خطيرة

عمالي وزير المواصلات - ولكن ليطعن قلبك فاتها موضوع بحثي .

حضرة عزيز مريم أفندي - أتى وإن كنت مطمئناً للتجربة التي يصل إليها التحقيق إلا أنني أريد أن أبدي بعض معلومات ليرجع إليها في التحقيقات . (مخفية) .

يا أخواني المسألة خطيرة وأريد أن تنبهوا لها .

عمالي وزير المواصلات - من مصلحة التحقيق أن يتفضل حضرة العضو المبرور علينا في الوزارة لإبداء معلوماته .

حضرة عزيز مريم أفندي - يجوز أن المجلس يرى أن في الأمر خطورة ولهذا فاني شديد الرغبة في إطلاع المجلس على المعلومات المبلطة التي عندي . دولة الرئيس - ألا تكتفي بطلب عرض نتيجة التحقيق على المجلس بعد انتهائه .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - وحيلت نستطيع المناقشة في الموضوع .

حضرة عزيز مريم أفندي - انني أريد ذكر وقائع شرياً للتحقيق وأطلب أن تعرض نتيجة التحقيق على المجلس .

عمالي محمد شفيق باشا - إذا كان حضرة العضو يرى فائقة التحقيق من إبداء معلوماته فلا بأس من أن يدل بها مباشرة لمجال وزير المواصلات .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

٧١ - وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية أن الحاجة إلى تسهيل سبل النقل تدعو إلى التفكير في توسيع نطاق السكك الزراعية وإلى الأكثر من صفقات الاتصال بين مختلف الطرق بإنشاء الكبارى وتقسيم مسافات الانتقال من بلد إلى بلد ومن الجبسي أنه يتعذر تحقيق هذه الأمنية إذا لم يكن في الميزانية

على الكتاب الوارد من لجنة الطعون الخاص بقرار اللجنة عن الطعن المقدم ضد حضرة شاهين الجندى افندى عضو المجلس وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لادولكم مع هذا تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم ضد حضرة شاهين الجندى افندى عضو مجلس الشيوخ بأمل عرضه على هيئة المجلس .

وقد اتخبتت اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر مقروا لها أمامه .
وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام .

رئيس اللجنة

يوسف وجيه

نظر المجلس في تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم من طه اسماعيل الشاى الشهر بمحامد وآسرين ضد حضرة شاهين الجندى افندى ونص الطعن وارد بملحق المضبطة (أنظر ملحق رقم ١) .

على رأى اللجنة وهذا نصه :

رأى اللجنة

نظرت اللجنة في هذا الطعن بعينها المنتقدة في يوم الثلاثاء ٢٣ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٦

وبعد أن اطلعت على المستندات المقدمة من الطرفين وعلى ملف الطعن السابق وورد كتابه من مديرية التربية لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ والسابق لهذه اللجنة اتصل فيه برفضه بعد احاطته عليها من المجلس بعينها المنتقدة في يوم ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦

وبعد المناقشة في أوجه الطعن اتضح لجنة ما يأتى :

أولاً - أن أحيان ناحية غمرين البالغة ٥٥ فدانا و ٣٠ قراريط و ١٨ سهما والمكففة باسم حضرة المدامون فيه يدفع حضرته عنها نفريضة الحكومة مبلغ ١٠٤ جنيهات و ٣٩٨ سهما ضريبة ومجلس مديرية والطاعنون لا يتنازعون في ذلك فقط يطالبون أن يخلف من هذا المبلغ مبلغ ٤ جنيهات و ٢٠٠ مليم قيمة المقابلة كما يطالبون أن يتخمس منه أيضا مال فدان ١٦ قراريط و ٢٠ سهما اشتراها للمطون فيه من الست أمونه بنت ابراهيم باعتبار أن نفريضة مضمين أن هذا المبلغ مودى واللجنة ترى أن لا حق لهم في ذلك .

(١) لأن العبرة بمقدار المال المقرر على القول، وتوضيح المقابلة ما خرج من كونه دفعه من ماله .

(ب) لأن البيع الصادر من الست أمونه لحضرة المطون فيه لم يتقدم من الطاعنين دليل ما على صوريته .

ثانياً - أن أحيان ناحية منوف البالغة ١٧ فدانا و ١٧ قراريط و ١٢ سهما والمكففة باسم المطون فيه يدفع حضرته عنها نفريضة الحكومة ٣١ جنيهات و ١١٣ مليا والطاعنون يقولون أنه تصرف من هذا القدر في فدان ١٤ قراريط و ٤ سهما بالبيع لآخرين . واللجنة ترى أن لا تأخذ بهذا القول لأن التكليف لم يزل قائما باسم المطون فيه وأنه لا يزال مستمرا على دفع أموال هذا القدر كله لأن على مقتضى ورد تحت يده مقدم منه .

وكل وزارة المالية والمواصلات فكشفت دهشتها غريبة جدا لعدم تمكن الناس من الركوب مع أن حضرة الوكيلين قضيا كل الوقت مع موظف كبير جدا في ديوان عموى والديوانان المحجوزان لها مغفلا فافا كان هذا من ضمن الحقوق المكتسبة للوظفين كما يقال الآن فليس لى التكلم وإذا كان لا يعد حقا لهم فباسم الأمة أطلب تعديل هذه الحالة .

ولى أمل بأن يبرمعالى الوزير لثافته لذلك . (تصفيق)

معالى وزير المواصلات - مسألة حجز الدواوين مستضع جدا لما قريبا .
(تصفيق حاد)

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

٧٣ - وبناء على ما تقدم تكون المبالغ التى يجب استعادها لهذا الفرع هى كما يأتى :

حينه مصرى

باب ١ - ٣٣,٥٠٠

باب ٢ - ١٥٣,٠٨١

باب ٣ - ٢١٨,٠٠٠

وقد وافق عليها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداد الوارد في الباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداد الوارد في الباب الثانى ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداد الوارد في الباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه الاعتادات .

رفعت الجلسة للاستراحة الساعة السابعة والربع مساء .

أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والنقيصة الخمسين برئاسة حضرة عدوى

الجزاير بك وكيلى المجلس .

حضرة شاهين الجندى افندى - قدمت لجنة الطعون تقريرها عن الطعن

المقدم ضده من أشخاص لا حظ لهم الا التشهير والخط من كرامتى ويحضى

نظرة في هذه البلية حتى يتحصرا الحق على الباطل .

حضرة الشيخ جده من العرب بك - أريد طلب حضرة شاهين الجندى

افندى في نظر تقرير لجنة الطعون وأريد أنه في عمله خصوصا وأن التقرير

مطبوع وموزع على حضراتكم وقد سبق فليس أن نظر طمنا آخر ضد

حضرة العضو بنفس موضوع الطعن الحالى وفصل فيه بالرفض .

حضرة جده طوى الجزاير بك (الرئيس بأنيابة) - لا داعى لثلاثة نص

الطعن لأنه مثبت في تقرير اللجنة الموزع على حضراتكم .

أصوات : موافقة .

اعطى المبر حضرة الشيخ حسن عبد القادر بقرعة لجنة الطعون .

عرض على المجلس طلب حضرة لويس أخنوخ قانونس افندى اعاده فتح باب المناقشة في القرار الصادر بتأجيل المناقشة في الاستجواب الموجه من حضرة الى معالي وزير المالية عن مشقري الحكومة للقطن الأشعوني .

حضرة محمد طوى الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - هل توافقون حضراتكم على تلاوة طلب حضرة لويس أخنوخ قانونس افندى باعادة فتح باب المناقشة في استجوابه ؟

أصوات : يؤجل .

سعادة محمد صفوت باشا - ... يؤجل النظر في هذا الطلب الى ما بعد الفراغ من نظر ميزانية الدولة .

معالي محمد شفيق باشا - سبق أن المجلس قرر تأجيل النظر في هذا الاقتراح الى ما بعد الفراغ من نظر الميزانية ونظرا لتنبئ حضرة العضو صاحب الاستجواب تأري تأجيل المناقشة في اما اني جلسة أخرى يكون حضرته موجودا بها أو يؤجل الى ما بعد الانتهاء من نظر الميزانية .

سعادة محمود شكرى باشا - أوافق على رأى معالي محمد شفيق باشا .

حضرة عبد الله شايان أبانله بك - لم يبق محل لنظر هذا الاقتراح حيث ان ثمة لقطار للقطن كان وقت تقديمه مسجبة ومشترين وبالا ولأن أصبح اثنين وتلاثين وبالا .

حضرة محمد طوى الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - هل توافقون على تأجيل النظر في هذا الطلب الى ما بعد الفراغ من نظر الميزانية ؟
حضرة حافظ طابطين بك - أرى تأجيله الى ما بعد الانتهاء من نظر الميزانية .

سعادة محمود شكرى باشا - أرى تأجيله للجلسة المقبلة حتى اذا حضر حضرة مقدم الاقتراح ننظر فيه .

حضرة محمود أبو النصر بك - أوافق على رأى سعادة محمود شكرى باشا .
سعادة محمد صفوت باشا - لازلت أرى تأجيل النظر في هذا الاقتراح الى حين الانتهاء من نظر الميزانية .

حضرة محمد طوى الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - هل ترون حضراتكم أن يأخذ هذا الطلب سيره الطبيعي فيؤجل للجلسة المقبلة ؟
أصوات : موافقة

حضرة محمد طوى الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - المجلس يقرر تأجيل النظر في اقتراح حضرة لويس أخنوخ قانونس افندى للجلسة المقبلة .

بدئى في القراءة الثالثة لمشروع القانون بإنهاء الرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٩ بتبديل اللائحة السومية الشاملة لشروط قبول وثيقة المستعدين للملكيين بمصالح الحكومة المتقمن من لجنة المالية .

معالي محمد شفيق باشا - هذا المشروع قرئ لمرّة ثانية والأمر مسبقا لمرّة الثالثة وقد استبعد بعد القراءة الثانية ما يدعو الى تأجيل القراءة الثالثة وذلك اني قدتمت اقتراحا بمشروع قانون خاص بتبديل اللائحة السومية الشاملة لشروط قبول وثيقة المستعدين للملكيين بمصالح الحكومة والمجلس قرر احواله

واذن يكون مجموع الأموال التي يدفعها حضرة شاهين الجندى افندى عن الأطنان الكاشنة بثمانين الجنيهين ١٣٥ جنيها و ٥١١ مليا .

وانا أضيف الى ذلك ما يدفعه من عوائد المائى البالغ قدرها ١١ جنيها و ٥١٠ مليات حسب تقدير الطاعنين أنفسهم يكون جملة ما يدفعه المطعون فيه بلجنة الحكومة هو مبلغ ١٥٢ جنيها و ٢١ مليا وهو أزيد من التصاب القانونى المشترط لعضوية المجلس .

على أن شاهين الجندى افندى يدفع أيضا مبلغ ٢٧ جنيها و ٧٩ مليا أموالا عن ١٥ فدانا موقوفه عليه بتاحية الأوط بموجب محجة صادرة من محكمة متوفى الشرعية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٢٤ ، ويقول الطاعنون ان أصل الأطنان محركة لمحمد سلطان افندى صهر المطعون فيه باعها اليه ثم أوقفها هذا على صهره المذكور وأنه بعد هذا أصبح لالملك ولاستحقا بالنسبة لهذا القدر . ولكن ذلك مخالف للحقيقة لأن محمد سلطان افندى الموقوف عليه بما له من الشروط العشرة أدخل المطعون فيه في الاستحقاق بمقدار خمسة عشر فدانا من مشرين وهي حقيقة القدر الذى جرى التصرف فيه أولا بالبيع وثانيا بالانقاف وحيث يكون جملة ما يدفعه المطعون فيه لتزينة الحكومة من اطنان غرين وسونوف وهذا القدر الموقوف وعوائد المائى مبلغ ١٧٩ جنيها و ٧٨١ مليا وهو فوق التصاب المقرر بكثير .

لهذه الأسباب

قررت اللجنة بإجماع الآراء رفض هذا الطعن واعتبار ثبابة حضرة شاهين الجندى افندى صحيحة ما

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - فوق ما ورد في تقرير اللجنة من حيث الموضوع فان هذا الطعن سبق أن تقدمت عليه وبشخص موضوعه وقرر المجلس رفضه ، وكان من الممكن أن تقرر اللجنة رفض الطعن الجندى لسبق الفصل فيه لولا اختلاف الأشخاص الطاعنين ، فأطلب أن يقرر المجلس رفض الطعن موضوعا .

حضرة عزيز ميمم افندى - أطلب رفض الطعن لسبق الفصل فيه حيث سبق أن قرر المجلس رفض طعن ميمى على نفس الأسباب الواردة في الطعن الجندى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - رأت اللجنة أن لا ترفض الطعن لسبق الفصل فيه حتى لا يقال بأن الطعن وجبه في موضوعه خصوصا اذا لاحظنا اختلاف الأشخاص الطاعنين .

حضرة محمد طوى الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد طوى الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - المجلس يقرر رفض الطعن بالإجماع .

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦ بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين المكيين في مصالح الحكومة.
مادة ٢ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويغذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة محمد طوى الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - يؤخذ الرأي على مشروع القانون في مجمعه بالبناء بالاسم .

أخذت الآراء بالبناء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء باسم حضرة الشيخ طه حسين الذي أسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة كالآتي :
عدد الأصوات التي أعطيت بموافقة ٥٩ صوتاً .

» » » » » بالرفض صواتاً .

حضرة محمد طوى الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - المجلس يقرر مشروع القانون .

أمامنا الآن تقرير لجنة المعارف .

سعادة محمود شكرى باشا - أرى ألاّ أحل نظره الآن لعدم وجود من ينوب عن وزارة المعارف .

أصوات : موافقة

حضرة حافظ مابدين بك - إذن ينظر تقرير لجنة خصص الاقتراحات والمعارض عن الاقتراحات التي نظرتها في يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦

حضرة محمد طوى الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - يجب أن نسرع طبعاً لجدول الأعمال .

حضرة حافظ مابدين بك - أن تقرير لجنة الاقتراحات مؤجل من جلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٢٦

حضرة محمد طوى الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - إذن ننظر تقرير لجنة الاقتراحات والمعارض الآن .

احتل حضرة الشيخ حسن عبد القادر مقرر اللجنة منصة الخطابة .

على الكتاب الأورد على المجلس من لجنة الاقتراحات والمعارض رفع تقرير اللجنة عن الاقتراحات التي فصلت فيها بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأنت أرفع لودتكم مع هذا تقريراً من لجنة خصص الاقتراحات والمعارض عن الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة بجلسته ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ بأمل عرضه على هيئة المجلس الموقرة .

اقتراح هذا من لجنة الاقتراحات التي نظرت وأحالته على المجلس وهو وارد في تقرير لجنة خصص الاقتراحات والمعارض الموزع على حضراتكم اليوم وقد كور في المصلحة الخامسة منه نص بالمشاء المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦ المطلوب قراءته القراءة الثالثة فهل لا توافقون على تأجيل القراءة الثالثة حتى ينتهي المجلس من النظر في المشروع المقدم من . أى أرى أن الأوفى أن تؤجل القراءة الثالثة حتى ينظر المجلس في مشروع القانون الذي اقترحه ولا ضرر من ذلك لأن المرسوم المراد الفائه قديم وغير معمول به ولجنة المالية تطلب الفاء واقتراح مؤده الفائه أيضاً .

احتل المتبر سعادة محمود شكرى باشا مقرر لجنة المالية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أظن أننا لو رجعنا الى ما تم بالجلسات الماضية نجد أننا تناقشنا في هذا الموضوع ملياً ورغم اعتراضات معالى محمد شفيق باشا عند البدء في القراءة الثانية قرر المجلس مع ذلك قراءة مشروع القانون مرة الثانية وهذا القانون المطلوب الفائه هو قانون ميت ويصعب إزالته من الطريق لتحلل لجنة اقتخاب الموظفين الأجانب بسبب اعتزال بعض أعضائها خدمة الحكومة المصرية وتغير طبيعة وظغى المستشار المالى والمستشار القضائى اللذين كانا عضوين في اللجنة .

معالى محمد شفيق باشا - ما قاله سعادة المقرر كان ينطبق على الواقع في وقتها ولكننا الآن أمام أمر جديد لما دام سعادة المقرر يقول بأن القانون معطل من نفسه لاصدر قانون بالفائه يدرج في الواقع الرسمية ولازوم لاصدر قانونين مادام أحدهما يكتفى بتحقيق الفائه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ليست المسألة مسألة عند ، واقتراح معاليلك لا يلزم إلاّ الله متى ينتهى لأنه لا يمكن العمل به إلا بعد اجراءات طويلة فلو صدق مجلس الشيوخ في دور الاعتماد الخالى فلاأمر يحتاج الى عرضه على مجلس النواب وأظن أن ذلك لا يتيسر إلا في دور الاعتماد المقبل ، ولهذا أرى ألاّ أحل لأن توقف الفاء قانون أصبح لا عمل له بالمرّة .

حضرة محمود ابوالنصر بك - طيبة العمل فعلى أن تنهى من هذا القانون الملقى بطيسته لأنه غير معمول به للأسباب التي بينها سعادة المقرر . هل أن هذا لا يمنع من النظر في الاقتراح المقدم من معالى محمد شفيق باشا في حيته .

حضرة محمد طوى الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - الموافق على رأى معالى محمد شفيق باشا يتفضل بالوقوف .

لم يلف أحد غير معالى محمد شفيق باشا .

حضرة محمد طوى الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - قرر المجلس قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة .

على مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

بالغاء المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦ بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين المكيين في مصالح الحكومة .

وقد اتخذت اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر ليكون مقررا لما في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس اللجنة
محمد علوي الجزائر

تلى تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة محمد جعفر افندي عضو المجلس انخاص بإنشاء سكة حديدية من حلوان الى بلدة الكريكات بمركز الصف وهذا نصه :

حيث ان المرحوم عبد الظاهر خليل بك الذي كان عضوا بالمجلس قدم اقتراحا بهذا الغرض وهو خط حديدي من حلوان الى البريل بمركز الصف ؛ وحيث ان هذا الاقتراح أحيل على لجنة الاقتراحات وتقررت احالته على لجنة المواصلات وأقرها المجلس على ذلك ؛

وحيث ان لجنة المواصلات خضعت هذا الاقتراح وقررت احالته على وزارة المواصلات والمجلس بمجلسه ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ أقرها على ذلك وقرر احالة الاقتراح على وزارة المواصلات بصيغة مستجلمة ؛

لهذا :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لخصه الى الاقتراح المقدم من المرحوم عبد الظاهر خليل بك واحالته على وزارة المواصلات .

حضرة محمد علوي الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد علوي الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — قرر المجلس احالة هذا الاقتراح على وزارة المواصلات .

تلى قرار اللجنة عن الاقتراح المقدم من سعادة أمين ساني باشا عضو المجلس بآثار القرى والكفور وهذا نصه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالته على لجنة الداخلية .

حضرة محمد علوي الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح على لجنة الداخلية ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد علوي الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — المجلس يقرر إحالة هذا الاقتراح على لجنة الداخلية .

تلى قرار اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة عبد الفتاح اللوزي بك عضو المجلس بإنهاء سواحل الغلال بسيماط وغيرها من الأرياف وهذا نصه :

اطلعت اللجنة على هذا الاقتراح وعلى المذكرة الإيضاحية المرفقة به وتبين لها فائده ؛

اطلعت كذلك على التفرقات والمراض الواردة للمجلس مؤيدة لهذا الاقتراح .

لهذا

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالته على لجنة المالية .

حضرة حافظ مابدين بك — أرى إحالة هذا الاقتراح على وزارة المالية لا على لجنة المالية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — لا مانع من ذلك .

معالى محمد شفيق باشا — بلجنة المالية يجلس النواب قررت إلغاء هذا السائل فيصن احالة الاقتراح على لجنة المالية لا على الوزارة .

حضرة محمد علوي الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية .

أصوات : موافقة .

حضرة محمد علوي الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — قرر المجلس احالة هذا الاقتراح على لجنة المالية .

تلى قرار اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة سحمان غبرال الخصص بك عضو المجلس بإطلاق مياه الحياض جنوبي أسبوط يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ وشمال أسبوط في يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وهذا نصه :

اطلعت اللجنة على هذا الاقتراح وعلى التفرقات الواردة بتأييده .

لهذا :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالته على لجنة الأشغال .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل — أطلب إحالة هذا الاقتراح على وزارة الأشغال لا على لجنة الأشغال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — لا مانع من ذلك .

حضرة محمد علوي الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح على وزارة الأشغال ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد علوي الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — قرر المجلس الموافقة على إحالة هذا الاقتراح على وزارة الأشغال .

تلى قرار اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة أحمد أبو سيف راضي افندي عضو المجلس بمحويل حوض قشيشة الى رى صيفي وهذا نصه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالته على لجنة الأشغال .

حضرة حافظ مابدين بك — أرى إحالة الاقتراح على وزارة الأشغال بدلا من لجنة الأشغال .

تناقضات ولا في هذا الموضوع وأصدرنا هذا القرار وجرينا عليه فهل هناك داع للرجوع عنه الآن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - لا . ولكن حضرة السيد فوده بك يريد أن نحال كل الاقتراحات على الوزارات المختصة وهذا يخالف قرارنا السابق الذي أشار إليه معالي عد شفيق باشا والذي يميز لنا أن نحيل الاقتراح على لجنة من بلان الموضوع كما يميز لنا أن نحيله على الوزارة المختصة . فيخصوص الاقتراح الذي نحن بصده الآن ، هل ترون حضراتكم حالته على لجنة الأشغال أم على وزارة الأشغال مباشرة ؟

حضرة عمود أبو النصر بك - كفاني معالي عد شفيق باشا مؤونة الإحالة في الشرع .

الواقع يا حضرات الاخوان أن الجبان التي شكلتموها وجمعت لسل كل منها اختصاصا لم تشكلوها عينا ولم تجعلها قاصرة على نظر مشروعات القوانين كما ذهب إليه حضرة الزميل السيد فوده بك . بل الأمر على عكس ذلك ، ما أراد واضح الألية أن تشكل هذه الجبان عينا ولا أراد منا أن تقتصر في عملنا على الإحالة . قد تكون الرغبة المقدم بها الاقتراح غير قابلة للتنفيذ فلا يكون هناك محل لاحتالها على الوزارة ، ومن أجل أن تبتينا أن كانت تلك الرغبة ممكنة التنفيذ أو لا يجب أن يحال الاقتراح على اللجنة المختصة لتفحصه وتبين لنا رأيها فيه .

حضرة الشيخ يس محمد أبو جليل - إذا قرأنا أحالة كل اقتراح على الوزارة المختصة دون أن نحيله على لجنة من بلاننا لتستدعي مندوبا من الوزارة وتبحث الاقتراح معه من الوجهة الفنية ، أقول إذا قرأنا ذلك لكان هناك نقص في عملنا . أريد أن تكون الاقتراحات التي تقرر إحالتها على الوزارات المختصة موضع استقام وهذا لا يكون إلا بعد فحصا بعرفة اللجنة التي أن رأت أن الاقتراح مفيد أشارت عليها بإحالة على الوزارة . والأشارات بحفظه . لهذه الأسباب أرجو من حضراتكم أن توافقوا على رأي لجنة الاقتراحات وتقرروا إحالة هذا الاقتراح على لجنة الأشغال .

حضرة السيد فوده بك - البرلمان هو السلطة التشريعية وأمر عمل من أعماله هو أعداد مشروعات القوانين ، أما الرغبات فالنظر فيها وتنفيذها داخل في اختصاص السلطة التنفيذية على أنه إذا رأى عضوان وزيرا عمل القيام بعمل من أعماله فله أن يقدم رغبة يطلب فيها تنفيذ هذا العمل .

من هذا يتبين لحضراتكم أن الاقتراح الذي نحن بصده والذي يتضمن رغبة يعمل من الأعمال الماخلة في اختصاص وزير يجب أن يكلف هذا الوزير فحصه وعرض رأيه بعد ذلك على المجلس .

حضرة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - لاحظ أن عدد حضرات الأعضاء الحاضرين الآن لا تتعدى به الجلسة قانونا .

رغبتم الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والنصف مساء على أن يعود للاقتداء يوم الأربعاء ٢٩ صفر سنة ١٣٤٥ (١٩٢٦) الساعة السادسة مساء .

مصادرة محمود شكرى باشا - أوافق على رأى حضرة حافظ طهين بك لأن هذه رغبة بتجهيز الوزارة المختصة .

حضرة محمود أبو النصر بك - أرى للموافقة على رأى اللجنة .

حضرة حافظ طهين بك - أعارض في هذا لأن لجنة المراض لم ترفضه وإحالته على المجلس ولا فائدة من إحالته على لجنة الأشغال لأن هذا اقتراح برغبة ويحال على الوزارة حتى بعد درسه ، أما أن ترفضه أو تقبله ، أما حالته على اللجنة فغيره ضياع للوقت بدون جدوى .

حضرة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - الواقع أن لجنة الاقتراحات قررت إحالته على لجنة الأشغال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - اللجنة وضعت قراراتها ولحضراتكم أن تقرروا عليها أو تعدلوا فيها .

حضرة الشيخ يس محمد أبو جليل - أرى إحالة الاقتراح على لجنة الأشغال ليسهفه فنيا وتستبين رأى مندوب الوزارة إذا رأت لزوما لذلك . حضرة حافظ طهين بك - أعارض في هذا وأرى أن تكون حالته على الوزارة مباشرة .

حضرة السيد فوده بك - الاقتراح أما أن يكون مشروع قانون أو رغبة فإن كان مشروع قانون وجبت إحالته على اللجنة أما الاقتراح برغبة فتعديده من اختصاص السلطة التنفيذية ويجب إحالته مباشرة على الوزارة المختصة ولا لزوم للإحالة أن اللجنة إذ أن الرغبة ما هي إلا لفت نظر الحكومة الى عمل داخل في اختصاصها مسؤل عنه الوزير المختص وعلى ذلك أرى إحالة الاقتراح على وزارة الأشغال .

حضرة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح على وزارة الأشغال ؟

أصوات : موافقة .

حضرة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - قرر المجلس الموافقة على إحالة الاقتراح على وزارة الأشغال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - أخلص لحضراتكم ما قاله حضرة السيد فوده بك : قال حضرته أن كل اقتراح برغبة يجب أن يحال على الوزارة المختصة مباشرة لتفحصه وتطلع المجلس على رأيها فيه ولا لزوم لإحالة على لجنة الموضوع لأنه لا يتضمن مشروع قانون ولأنه لو أحيل على لجنة الموضوع فكل ما تطله اللجنة هو أن تميمه للمجلس لإحالة على الوزارة المختصة وفق هذا إحالة لا مبرر لها .

معالي محمد شفيق باشا - هذا يتناقض مع القرار الذي أصدرناه في جلسة ١٤ يولي من هذه السنة وهذا نصه "يقرر مجلس الشيوخ أن يحيل الاقتراحات التي ولقت عليها لجنة الاقتراحات على لجاته المختصة أو على الوزارات المختصة حسب ما يقرر في كل موضوع على حدة" .

ملحق رقم ١

مجلس الشيوخ

لجنة الطعون

تقرير من الطعن المقدم من بعض الناخبين ضد حضرة شاهين الجندى اقضى لفقده شرط النصاب المال المقرر لأعضاء مجلس الشيوخ

عكك هذا النصاب عند الترشح وأنه لا يملكه الآن رغمًا من المحاولات التي بذلها العضو ليكمل النصاب على محمل يمد بتقديم الطعن من مساعدة المدير وبعد أن شعر بخطورة موقفه أمام المجلس وبأنه مقبل على حساب غير يسير أمام لجنة الطعون فلما إلى الست زوجته واستكتبها عند بيع بكل ماملك وهو عبارة من ١ فدان و ١١ قيراطا و ٢٠ سحما ونحو هذا المقد وبمحل بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦ كل ذلك استكالا للنصاب الذي لم يكمل رغمًا من هذه الجهود ذات الشاقة التي أبجده العضو نفسه بما لاستكمال هذا النصاب .

بيان الضرائب والمواد التي يدفعها العضو المذكور في سنة ١٩٢٤ :

علم جبهه س ط د
١٦١ ٩٧ ١٨ ٣ ٥٥ قيمة الضرائب التي يدفعها عن أطيائه
الكثنة لبناحية غمرير كما هو ثابت
بالكشف الرسمى حافظه نمرة ١ بعد اضافة
عوائد مجلس المديرية وتحويل لحسط المقابل
٢٥٤ ٢٩ ٢٠ ١٥ ١٧ قيمة الضرائب التي يدفعها عن أطيائه
الكثنة لبناحية منوف كما هو ثابت
بالكشف الرسمى حافظه نمرة ٢٠

علم جبهه
— ٥ عوائد عن منزله نمرة ٣
٨٠٠ — ٥ الملك نمرة ٣٢
شارع الأمير فاروق .
٥٠٠ — عوائد عن الملك نمرة ٣٤
شارع الأمير فاروق .
٥٠٠ — عوائد عن الملك نمرة ١٩
شارع حيدلنم .

١١ ٨٠٠

٤١٥ ١٢٦

قرر مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ احالة هذا الطعن الى لجنة الطعون لفحصه وابداء رأيا فيه .

نص الطعن

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يقدم هذا الملحق طه اسماعيل الشامي الشير بمحامه وعبد ابراهيم النمريني والآخرين الموقعون أدناه الناخبون بذاتة منوف مديرية المنوفية والمصنفون على توحياتهم بحكمة منوف الأولية ، ضد شاهر الجندى اقضى عضو مجلس الشيوخ بعدم امتلاكه النصاب القانوني ويتشرفون بأن يرفعوا مع طعنهم هذا المستندات الرسمية المؤيدة لهذا الطعن وقد سبق أن أرسلت تلك المستندات بتاريخ ١٤ الجاري ضمن رسالة مسجلة من بوسته مصر وايصال البروستة نمرة ٤٣٢

في الأيام الأولى لاستيفاد هذا الدور أرسل حضرة صاحب السعادة مدير المنوفية كتابا الى مجلس الشيوخ يخطره بأن شاهين الجندى اقضى عضو مجلس الشيوخ لا يملك النصاب القانوني وقد أحال المجلس هذا الطعن على لجنة الطعون وعنده بعد استجواب العضو المذكور أشارت على المجلس برفض الطعن وبغلا أخذ المجلس رأى اللجنة وقرر رفض الطعن واستقرار النيابة .

ولما كان هذا القرار مناقضا للواقع المفسوس وكما تمتد اعتقادا جازما بأن العضو المشار إليه لا يملك النصاب ولم يملكه في أى يوم من أيام حياته . وقد تقدم مررها نفسه لعضوية المجلس مستعينا على ذلك بطرق غير مشروعة ونجح فعلا أمام لجنة الترشح وقد استعان بالطرق نفسها أمام لجنة الطعون . لذلك رأينا حرصا على الصالح العام من جهة . وحرصا على كرامة مجلس الشيوخ وهو أكبر هيئة تشريعية في البلد من جهة أخرى رأينا أن نقدم هذا الطعن مرتكبين في تأييده على مستندات رسمية لا تقبل شرا ولا تأويلا . وهذه المستندات في مجموعها تبين دليلا على ماأداء العضو المذكور من طرق الإتهام أمام الهيئة التشريعية التي ينشئ إليها بغير حق .

وستقدم الى هيئة المجلس بيانًا بما كان يدفعه العضو المذكور من الضرائب والمواد في سنة ١٩٢٤ عند أن تقدم مررها نفسه لعضوية المجلس كما ستقدم له بيانًا بالضرائب والمواد التي يدفعها الآن فترى هيئة المجلس أنه لم يكن

والواقع أن هذا الكشف فيه كثير من الغش والإيهام للذين أراد العضو
بهما أن يستعجز النصاب وإلى المجلس بيان ذلك :

أولاً - ١٠٤ جنهات و١٧٠ ملياد ذكر العضو أنه يدفع هذا المبلغ عن أطيانه
الكثثة بتاحية غمرين وهذا الرقم غير صحيح من جهتين الأولى لم يستقل منه
المقابلة وهو عبارة عن ٤ جنهات و١٠٠ مليون والثانية أنه اشترى من زوجته
بطريق الاستعجال بعد أن تقدم الطعن فيه من معادة المدرفدان ١١ قيراطا
٢٠٠ مهما ولم يكن هذا المقدار مكلفا باسمه عند تقديم هذا البيان منه وكان
واجب الشرف والشفقة بقضى عليه بأن يثبت الضريبة لنفسه التي يدفعها عند
تقديم بيانه وكان يجب أن تنقص جنهتين و٧٠ مليا حيث ثابت من الكشف
الرسمي المستخرج من المديرية حافظة غمرة ١ أن تاريخ نقل التكليف من
زوجه وقع في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٦ فيكون جملة ما أضافه هذا العضو
لنفسه بتيرحق ٧ جنهات و٣٧٠ مليا في هذا البند .

ثانياً - ٣١ جنهات و١١٣ ملياد ذكر العضو أنه يدفعها عن أطيانه الكثثة
بتاحية منوف على اعتبار أن أطيانه الكثثة يزيم منوف ١٧ فدانا و١٧ قيراطا
و١٧٠ مهما والواقع أن هذه الأطنان تخرج منها فدان ١٤ قيراطا و٤٠ أسم
بيمت مساكن وغيرها للكثيرين يخص بالذكر منهم محمد الفقي ويوسى سالم
ومحمد الشرقاوي والسيد أبو خريزه والفترة وهذا المقدار مشغول الآن بالماني
التي يقطنها هؤلاء المشتركون ويدفعون ضما عوائد بيان وقد أثبتت بغيرطة
ماني البند بأصاتهم ولكن كان تكليفها لم ينقل من اسم العضو المشار إليه فذلك
راجع إلى عدم اهتمام المشترين بالتسجيل وهذا أمر لا يؤثر مطلقا على الواقع
والحقيقة .

والطاعون يا حضرات الأعضاء المحترمين على تمام الاستعداد لتقديم الدليل
القاطع على ذلك بكافة الوسائل هذا إذا جرى العضو على انكار هذه الحقيقة
المحسوسة وهو لا يستطيع أن ينكها عند مواجهته بها بحال من الأحوال فلو
استعملنا ما رواه ضريبة هذا المقدار وهو عبارة عن جنهتين و٧٠٠ مليون مضافا
إليه قسط المقابلة وقدره جنه و٣٨٠ مليا يكون هذا العضو أضاف لنفسه
بغيرحق مبلغ ٤ جنهات و٨٥٠ مليا في هذا البند .

أطيان الواط الموقوفة

ثالثا - ٣٧ جنهات و٦٧٠ ملياد ذكر العضو أنه يدفع هذا المبلغ عن خمسة عشر
فدانا موقوفة عليه بتاحية الواط وثابت هذا المبلغ لنفسه دليل محسوس على
مبلغ ما جيل عليه هذا العضو من الاقتراض على الواقع ومن الجرافة في امتنان كرامة
المجلس والسخرية به وبهذه الأطنان الكثثة بتاحية الواط رواية يجب أن
تقصا على حضرات الأعضاء المحترمين بالتفصيل ليقفوا على مبلغ ما أماء العضو
من التقيق سيما وراء استكمال النصاب غير طاهي بأن له كرامة والمجلس الذي
يشي إليه كرامة ومن أجلها يجب أن يحدد من ذلك الكتب والبهتان للذين
أطاموا في وضع هذا الرقم .

لما شعر العضو بادئ ذي بدء عند أن تقدم لترشيح نفسه بأن الضريبة
غير مستكيلة بل إلى صهره محمد سلطان افندي (زوج ابنته) فاستكتبه عقد

- ٢٠٠ - عوائد من الملك نمرة ٨
بشارع الأمير يوسف
- ٥٠٠ - عوائد من الملك نمرة ١٦
بشارع عباس الثاني
- ٣٠٠ - عوائد من الملك نمرة ٦
بشارع عباس الثاني
- ٤٠٠ - عوائد من الملك نمرة ١٠٦
بشارع عباس الثاني
- ٣١٠ - عوائد من الملك نمرة ١
بشارع العليمة بمقائش

١٣ ٥١٠

٩٢٥ فقط مائة وتسعة وثلاثون جنهات مصرية وتسعة
وخمسة وعشرون مليا لا غير .

وطية ترى هيئة المجلس أن العضو المشار إليه لم يكن يملك النصاب عند
أن تقدم برش نفسه للعضوية ومع ذلك مرت المسألة على لجنة الترشيح وذلك
راجع إلى أن حضرة العضو أباح لنفسه أن يضم لاسمه أطيانا موقوفة من
بعض الأهالي على أحد المساجد بمبنى المعروف بمسجد الجيار متزافرة
جملة ناظرا على هذا الوقت فاستان بالماني هذا الوقت لغيره لا لجل
النصاب وهي وسيلة لا تشرف صاحبها وترفع عنه صفة الأمانة التي يجب أن
أن يذنب بها كل من يتقدم ليطلب شرف النيابة عن الأمة المصرية .

بيان الضرائب والبوائ التي قدم بها العضو المذكور كشفا تفصيليا لجنة
الطعون :

سليم جنه	٥١٧	١٠٤
(أولاً) ضريبة الأطنان الكثثة بتاحية غمرين	١١٣	٣١
(ثانياً) " " " " " " " " " " " "	٦٧٠	٢٧
(ثالثاً) " " " " " " " " " " " "		

عوائد الماني ملكه ببندر منوف :

سليم جنه	٨	٣
(رأباً) - عوائد من مائة نمرة ٣	٨٠٠	-
" " " " " " " " " " " "	٥٠٠	-
" " " " " " " " " " " "	٣٤	-
" " " " " " " " " " " "	١٩	-
" " " " " " " " " " " "	٥٠٠	-

سليم جنه	٣٠٠	١٦٣
سليم جنه	٨٠٠	١٤
سليم جنه	٨٠٠	١٦٣

٢٠٠ ضريبة عن الملك نمرة ٨ بشارع الأمير يوسف	٨٠٠	١٤
٥٠٠ " " " " " " " " " " " "	١٦	٣
٣٠٠ " " " " " " " " " " " "	٦	٣
٤٠٠ " " " " " " " " " " " "	١٠٦	٣
١٥٠ " " " " " " " " " " " "	١	٣

شريك له في هذه الفترة بلغ النصف الآخر .
١٧ ٤٥٠
١٨٠ ٧٥٠ فقط مائة وثلاثون جنهات مصرية وسبع مائة وخمسون مليا .

ولم يكفه كل ما تقدمت في هذه السنة بعد أن شر بتقديم الطعن من سعادة السيد استكنب زوجته عقد بيع تجردت به المسكنة من كل ماله وهو عبارة عن فدان ١١ قيراطا و ٢٠٠ سهما وأسرع لسجل المقد ليقتل التكليف فيمكن عليه أمام لجنة الطعون ولم يكفه كل ما تقدم فانه حضر أمام لجنة الطعون وادرك أن أمامها على أطيان موقوفة عليه بناحية الواط ذكر أنها ١٥ فدانا ولما تدرى كيف جرؤ هذا العضو على اختلاق هذه الأطيان الموهومة التي لا وجود لها والتي أثبتت المديرية والمحكمة الشرعية في الشهادات المستخرجة منها أن هذه الأطيان لا وجود لها .

كل ذلك لم يمنع العضو من أن يثبت لنفسه ما يقرب من الثلاثين جنينا ضريبة لهذه الأطيان التي استكمل بها النصاب غشا وخداعا أمام لجنة الطعون .

فكل هذه المحاولات نهض دليلا قاطعا لا يقبل التأويل على أن العضو المظنون فيه تمعد ادراج نفسه بغير حق في كشف المرشحين كما تمعد إيهام لجنة الطعون بوجود ضريبة موهومة قائمة على أطيان لا وجود لها حتى قال بذلك وبموجباته الأخرى التي شرعها لجنة المجلس رأى اللجنة التي رفعت إلى المجلس رفض الطعن .

فهذا كله موجب لمسئولية العضو المظنون فيه جنائيا ويجب عدلا إحالة أوراقه للنيابة للتحقيق معه .

بناء عليه

يتمس الطاعنون إحالة هذا الطعن إلى لجنة الطعون ويتمسون من هذه الأخيرة بتحديد يوم للطاعنين الحضور أمامها ومناقشتهم في مواجهة العضو

للمظنون فيه في كل ما جاء بهذا التقرير مع استئذانهم لتقديم كل ما تطلبه اللجنة من الإيضاحات أو الأدلة الكتابية وغيرها على صحة جميع ما جاء بهذا الطعن حتى بعد تحقيقه بفصل المجلس حقا وعدلا بأن العضو المظنون فيه يفتقد النصاب المسأل فيقتضى بسقوط عضويته وإحالة أرقائه على النيابة .

وتفضلوا يا صاحب القولة بقبول احترامنا ما
الطاعنون
ثلاثة امضات ونتم
شهود
١٩٢٦/٨/١٧
امضات

محكمة تنوف الأهلية

محضر تصديق مرة ٢٤٤٤ سنة ١٩٢٦

إنه في يوم الثلاثاء ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ حضر أمامي كل من سيدالحادي مصطفى الشقيرى أفندى ومحمد صبرى محمد الشقيرى أفندى وعل اسماعيل الشامى الشهبى مجاهد وصيده إبراهيم الفمرى الذين أقرروا شخصيتهم بشهادة شاهدين حسن أحمد الشامى أفندى مندوب المحضر بالمحكمة وحامد ربيع بمنوف وصده ثلاثة هذا عليهم أقرروا ووقعوا بامضاتهم عل عيده إبراهيم الفمرى فانه وقع معهم عل هذا والذكر بتم وأيضاً الموقعون عل عيده إبراهيم الفمرى فانهم وقعوا بخطهم عل هذا والذكر ولذا أتم التصديق عليه ما

ختم المحكمة كاتب المحكمة
امضاء

ملحق رقم ٢

- أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع القانون بإلغاء المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦ بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين المكين في مصالح الحكومة

(١) الشيخ طه حسين	(٢١) محمد صفوت باشا	(٤١) إبراهيم فرج أبو الجدايل بك
(٢) عبد الرحيم محمد مهنا أفندي	(٢٢) محمد عوض جبريل أفندي	(٤٢) الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله
(٣) عبد العزيز رضوان بك	(٢٣) اللواء محمد كامل باشا	(٤٣) أحمد أبو سيف راضي أفندي
(٤) عبد الله سليمان إبانة بك	(٢٤) محمد محمود بك	(٤٤) أحمد حيد أبو سنيت بك
(٥) الشيخ عزب الأبي	(٢٥) محمد منازي باشا	(٤٥) أحمد عبده بك
(٦) عزيز مبرهم أفندي	(٢٦) الدكتور محمد هاشم أفندي	(٤٦) أحمد مصطفى بك
(٧) حل اسماعيل بك	(٢٧) محمود أبو النصر بك	(٤٧) الشيخ أحمد نصر
(٨) الشيخ علي سليمان	(٢٨) محمود الأتري باشا	(٤٨) السيد عبد الرحمن بك
(٩) حل عبد الرزاق بك	(٢٩) محمود شكرى باشا	(٤٩) السيد فوده بك
(١٠) الشيخ حل محمد مروان	(٣٠) محمود حل مهنا بك	(٥٠) الفرزدق شماس أفندي
(١١) عمر أحمد منظر الله بك	(٣١) مصطفى الأهواي بك	(٥١) أمين ساي باشا
(١٢) عوض عريان المهدي بك	(٣٢) مصطفى رشيد بك	(٥٢) بيومي مذكور بك
(١٣) نعمى حنا ويصا بك	(٣٣) الفريق موسى فؤاد باشا	(٥٣) حافظ طابدين بك
(١٤) محمد أحمد الشريف بك	(٣٤) ميشيل أيوب باشا	(٥٤) حسين عبد الغفار بك
(١٥) محمد السيد أبو حل باشا	(٣٥) الشيخ يس محمود أبو جليل	(٥٥) اللواء حسين خيرى باشا
(١٦) عبد العاني باشا	(٣٦) يوسف وهبه باشا	(٥٦) الشيخ حسين والي
(١٧) محمد جعفر أفندي	(٣٧) الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب	(٥٧) رزق شبان شعيرة بك
(١٨) محمد زكي عبد الرزاق بك	(٣٨) إبراهيم حليم مهنا أفندي	(٥٨) شاهين الجندى أفندي
(١٩) الشيخ محمد عز العرب بك	(٣٩) إبراهيم سيد أحمد بك	(٥٩) شبان السيد مؤمن بك
(٢٠) محمد طوى الجزار بك	(٤٠) الشيخ إبراهيم عبد الحيد نور	

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على مشروع القانون بإلغاء المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٦ بتعديل اللائحة العمومية الشاملة لشروط قبول وترقية المستخدمين المكين في مصالح الحكومة

- (١) محمد شفيق باشا
(٢) الشيخ حسن عبد القادر

مضبطة الجلسة الرابعة والثلاثين

المتعقد علنا في يوم الاثنين ٢٩ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس — ألفت نظر حضراتكم إلى أن كثرة الاعتذارات قد يترتب عليها تعطيل سير أعمال المجلس ، فأرجو ملاحظة ذلك .
أصوات : موافقة .

دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة الماضية ؟
أصوات : لا .

صلى المجلس على محضر الجلسة الماضية .

قل الكاتب الوارد من معالي وزير الأشغال العمومية إلى دولة رئيس المجلس الخالص باقتراح حضرة رزق شبان شيعة بك إنشاء وصلة تغذية ترمي بقربنا وقواره من بحر شين وهذا نصه :

حضرة صاحب اللعولة رئيس مجلس الشيوخ

احالة على المكتبة الملوحة في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٦ رقم ٧٩٧/٨٩٧ (ضيف) بالخصوص أملاه تشرف بإحاطة دولتك علما بأن هذا المشروع تحت البحث .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام ما

٢ سبتمبر ١٩٢٦
وزير الأشغال العمومية
عثمان محرم

قل الكاتب الوارد من معالي وزير الأشغال العمومية إلى دولة رئيس المجلس بخصوص طلب أحاطة بقبول وأجود الكبري بمركز قلوب بمديرية القليوبية رى أراضهم من طلبات أبي المنيا وهذا نصه :

حضرة صاحب اللعولة رئيس مجلس الشيوخ

احالة على ما ورد من المجلس بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩٢٦ رقم ٢٩١/١٧٧ ، بالخصوص أملاه تشرف بأن محيط دولتك علما بأن الوزارة تدور هذا المشروع الآن وتستعمل على ادخال الأراضي المذكورة بمنطقة طلبات إلى المنيا في أول فرصة .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام ما

٢ سبتمبر ١٩٢٦
وزير الأشغال العمومية
عثمان محرم

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والستين العاشرة مساء برئاسة حضرة صاحب اللعولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء هنا كل من حضرات أصحاب اللعولة والمعالي والسادة والمزة : اسماعيل سري باشا ، أحمد زبور باشا ، أحمد ذو الفقار باشا ، محمد فتحي يكن بك ، محمد حيد اللطيف أفندي ، محمد أفلاطون باشا ، صليب قلنديوس باشا ، الأنبا الكلس ، محمد محمود خليل بك ، محمد إبراهيم وإلى بك ، محمود محمد حسن الشندويل باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، راضب عطية بك ، سعيد فهمي الزوي بك ، محمد لطف طنطاوي طنطاوي أفندي ، اللواء محمود فؤاد باشا ، السيد حسين القمص ، محو بسويو أفندي ، (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرات : على عبد الرازق بك ، صيد العزيز رضوان بك ، لويس أخنوخ فانوس أفندي ، محمد محمود بك (ممتنزون عن جلسة اليوم) .

وحضرات : إبراهيم الطاهري بك ، صيد الرحيم مهنا أفندي ، محمد الحفي الطري باشا ، إبراهيم فرج أبو الجليل بك ، على اسماعيل بك ، محمود الأبري باشا ، أحمد الشريبي باشا (ممتنزون عن جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرة عثمان محمد بك (ممتنزون عن حضور الجلسات الباقية في دور الانقضاء الحالي لموضه) .

ومساعدة بولس حنا باشا أرسل غفرانا من خارج القصر يمتنزون عن حضور الجلسات لموضه .

وغاب كل من حضرات : أحمد فؤاد عزت باشا ، يحيى إبراهيم باشا ، صيد الرحيم صبري باشا ، صيد العظيم المصري بك ، أحمد مصطفى بك ، محمد طلعت حرب بك .

وحضر في مقاعد الوزراء حضرات أصحاب اللعولة والمعالي : عدلى يكن باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، عبد الخالق ثروت باشا ووزير الخارجية ، محمد فتح الله تركات باشا ووزير الزراعة ، صرق حنا باشا ووزير المالية ومعه حضرة صاحب السعادة محمد زكى الأبراشي باشا وكيل وزارة المالية .

تولى السكرتيرية الألمانية حضرات : صيد افتتاح رجاى أفندي ، محمد أحمد الشريف بك ، الشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

٣ دولة الرئيس - ورد اليها من مجلس النواب بعض مشروعات قوانين مستجيبة لدهاى ستعرض على حضراتكم فأدجو أن تهرروا أحاطها على الجانب المختصة نظرهما بطريق الاستجواب وهى :

مشروع قانون بمنع العقوف الشامل فى بعض الجرائم التى ارتكبت بين
٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٦
قر المجلس حالته على لجنة الحفائية .

مشروع قانون يميل حراسم بقوانين صدرت فى المدة من ٢٤ ديسمبر
سنة ١٩٢٤ لغاية ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ فى حكم الصميمة .
قر المجلس حالته على لجنة الحفائية .

مشروع قانون يقيد امتحانات ملحة بصفة استثنائية هذا العام للمدرسة
المتوسطة الملكية ومشروع قانون يقيد امتحانات ملحة بصفة استثنائية هذا
العام للديولومات والشهادات النواسية (علما لىاساس الحقوق وديولومات
الطب والصيدلة) .
قر المجلس حالتهما على لجنة المعارف .

ثلاثة مشروعات قوانين : الأول بشأن منع خلط أصناف القطن والثانى
بشأن مراقبة بذرة القطن والثالث بشأن تلخيص مواشى الفصيلة البقرية لتقليها
اجباريا لوقايتها .
قر المجلس أحاطها على لجنة الزراعة .

تلى السؤال الموجه الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة
عزيز مريم افندى عن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ والنواب وهذا
نصه :
حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية

أرجو التكرم بالإجابة على السؤال الآتى :
نصت للسائدان ٧٦ و ٨٤ من الدستور على أن يكون تحديد الدوائر
الانتخابية لمجلس الشيوخ والنواب بقانون .

فهل أعلت الحكومة مشروع قانون بتحديد هذه الدوائر . وإذا كانت
لم تصد لآن فما هى أسباب التأخير وما توى أعداده مع علمها أن هذا
المشروع فى المقام الأول من الأهمية ومن الضرورى إصداره فى أقرب فرصة
يمكنه ؟

وتفضلوا بأصحاب الدولة بقبول عظيم استعاضى ما
عزيز مريم
٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦

دولة ملهى يكن باشا (وزير الداخلية) - لم تضع الحكومة مشروع القانون
الذى يشير اليه حضرة العضو المكرم وهى لا ترى أن هناك ما يدعو للتسجيل
فى وضعه خصوصا وأنه يجب انتظار نتيجة التمدد القليل ليكون القانون
أوفى بالحاجة ويستظهر الحكومة فى الأسم فى الوقت المناسب .

حضرة عزيز مريم افندى - دولة الوزير يقول انه ليس هناك ما يدعو
للتسجيل فى وضع القانون المشار اليه ولكننى أرى ممكن ذلك .

تلى الكتاب الوارد من معالى وزير الأشغال العمومية الى دولة رئيس
المجلس بخصوص الرخصة المقدمة من أمالى السيد مديرية الشرقية بطلب
انشاء مصرف يصرف مياه المستنقع الجاور ليلهم وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

احالة على المكتبة للورشة فى ٥ أغسطس سنة ١٩٢٦ رقم ٨٩٦
(١/٧) بالخصوص أعلاه فتشرف بأطاعة دولتك علما بأن المستنقع المذكور
تبلغ مساحته ١٥ فدانا تقريبا وقد قامت مصلحة الى بأبحاث ظهر منها أن
اجراء العمل المطلوب لا يفيد لتدنو تخفيف المستنقع تصريف مياهه فى مصرف
السيد شحاتان المنسوب للتوسط لياه المستنقع ٩٩٥ مترات ومنسوب قاعه
٥٩٥ مترات ومنسوب أصل مياه لمصرف السيد ٩٩٠ مترات .

ولذا أطلنا الرخصة الى وزارة الداخلية لتنظر مصلحة الصحة فى أمر دم
ذلك المستنقع اذا كان فى الاسكان .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام ما

وزير الأشغال العمومية

٢ سبتمبر ١٩٢٦

عنان حرم

تلى الكتاب الوارد من وزارة الداخلية باقتياب حضرة سعد مكرم بك عضوا
لمجلس الشيوخ عن دائرة البياط وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أعفرت نتيجة الاقتياب التكميل بأائرة البياط الانتخابية لمجلس الشيوخ
بمديرية الجيزة عن اقتياب حضرة سعد مكرم بك .
فترجو الإحاطة بذلك .

وتفضلوا دولتك بقبول وافر الاحترام ما

وزير الداخلية

عنان يكنى

٢٨ مفرسة ١٣٤٥ (٥ سبتمبر ١٩٢٦)

دعا حضرة صاحب الدولة الرئيس حضرة صاحب العزة سعد مكرم بك
للفاء الذين المنصوص عليها فى المادة ٩٤ من الدستور خلفها بالصيغة الآتية :
" أقسم أن أكون خالصا للوطن والملك مطيعا للدستور وقوانين البلاد
وأن أؤدى أعمالى بالذمة والصدق " .

غياها المجلس بالتصديق .

تلى الكتاب الوارد من لجنة المعارف بخصوص اقتياب سكرتيرها وهذا
نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولتك بأن لجنة المعارف قررت مجلسها المنعقدة فى يوم
الأربعاء أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ اقتياب حضرة الدكتور محمد هاشم افندى
سكرتيرها بلا من حضرة الدكتور أحمد ميسى بك الذى سقطت عضويته .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة فى أول سبتمبر ١٩٢٦

رئيس لجنة المعارف

أمن سامى

وللمناسبة الشكوى التي وردت إلى وزارة الزراعة أخيراً من بعض زراع القصب الخارجين عن منطقتي المصليين المذكورين بسبب عدم المساواة بينهم جميعاً في سعر القصب استعملت من مساعدة وكل المال الذي كان عضواً بالجنة تقرر أن الاتفاق على السعر كان خاصاً بمناطق المصليين المذكورين فقط .

في السؤال الموجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية من حضرة عزيز مريم أفندي عن مبلغ صرف في العام الماضي لحضرة مدحت زير أفندي وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية
هل صحيح أن الوزارة صرفت إلى مدحت زير في العام الماضي مبلغ مائة جنيه علاوة على بدل السفرية القانوني بسبب انتدابه لمراقبة والده في أوديا .

وإذا صح هذا التبراف في ظروف صرف هذا المبلغ ومن أي باب من أبواب المصروفات أخذ ؟

وتفضلوا بإصاحب الدولة بقبول عظيم استعاري ما

عزيز مريم

أول محرم سنة ١٩٢٦

دولة عبد الحفيظ ثروت باشا (وزير الخارجية) - الجواب على الشطر الأول من السؤال بالايجاب وظروف الصرف كما يتضح من أوراق هذه المسألة هي أنه تقدمت طلب من مدحت زير أفندي على أتراته انتدابه لمراقبة حضرة صاحب الدولة زير باشا كمسؤول حال وجوده في أوديا القس له منه بدل السفرية المخصص لوظائف اثنين يتدبرون بصفة مسكرين خاصين لحضرات أصحاب الدولة رؤساء الوزارات في الخارج .

ولما كان قد صرف لحضرة بدل السفرية القانوني وليس هناك بدل سفرية استثنائي لمثل الحالة المشار إليها عرض الأمر على دولة وزير الخارجية السابق فأمر بأن يصرف له مبلغ مائة جنيه مصري نظير قيامه بأعمال خصوصية استدعت صرف مبلغ من طرفة .

وقد احتسب المبلغ من المخصص للمصروفات السرية .

حضرة عزيز مريم أفندي - ثمين لنا من رد دولة وزير الخارجية أمران : أولاً خاص بوزارته وهو أن أحد موظفي الوزارة تحصل على مبلغ بدون وجه حق والذي أراه هو أن دولة الوزير مطالب بإتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد المبلغ .

الأمر الثاني خاص بتأمين الشيوخ وهو أن أحد أعضاء مجلسنا وهو دولة أحمد زير باشا كان مكلفاً بعمل عام كرئيس للوزارة ووزير للخارجية وكان بين يديه مبلغ مخصص للمصاريف السرية فاستعمله في وجه غير الوجه المخصص له

دولة الرئيس - ليس هذا استيضاحاً .

حضرة عزيز مريم أفندي - هذه ملاحظات أليها حقيقة أنه لا يمكننا أن نطالب وزيراً بملك الأدوية التي صرف فيها المبالغ المخصصة للمصاريف

دولة الرئيس - هذا اعتراض على الإجابة وليس لحضرتكم إلا حق الاستيضاح لا الاعتراض .

حضرة عزيز مريم أفندي - هب أن حاجة جدت لإجراء انتخابات جديدة فلماذا يكون العمل وقتئذ ؟

دولة الرئيس - يكون حسب القانون الحالي .

حضرة عزيز مريم أفندي - ليس لدينا قانون الآن .

دولة الرئيس - أقصد أن تجري الانتخابات بمقتضى النظام الحالي .

حضرة عزيز مريم أفندي - النظام الحالي يسمم على الحكومة أن تسن قانوناً .

في السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المسائل وزير الزراعة من حضرة حسن أحمد المديني بك بشأن الاتفاق الذي تم بين الحكومة وشركة السكر عن شراء قصب البكر بمن ميعن وهذا نصه :

حضرة صاحب المسائل وزير الزراعة .

سبق أن اتفقت الحكومة مع شركة السكر على تخفيض أجور قلع زراعها على السكك الحديدية الأسيوطية وأعطائها من أرضية إيجار وفي نظير ذلك تمهدت الشركة بمشتري قصب السكر من المزارعين بسعر القطن أربعة قروش للجبهات الغربية لليل وأربعة قروش ودرج للجبهات الشرقية لليل .

فهل يسرى هذا الاتفاق على جميع المديرات أم هو خاص ببعض المديرات فقط . وما هو بيان المديرات التي يسرى عليها هذا الاتفاق . ولماذا هذا التخصيص إن كان ما

١١ أغسطس سنة ١٩٢٦

حسن المديني

عضو مجلس الشيوخ

معالي تفتح الله بكات باشا (وزير الزراعة) - كان موضوع الشكوى التي قدمتها شركة السكر لرياسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ أنها ترى ضرورة إغاثة معمل الشيخ فضل وأبي قرقاص نظراً لانخفاض أسعار السكر مع كثرة تكاليف صناعته إلا أن الدولة تحتلت الحكومة في الأمر وكان في الوقت نفسه أهالي تلك المنطقة يتظلمون من توقف الشركة عن شراء قصبهم بالسعر المناسب .

ولهذا الأسباب تشكلت لجنة تحت رئاسة وزير الزراعة السابق وبجنت الموضوع وقوت ما يأتي :

أولاً - أن تتنازل الحكومة عن رسوم التصدير وحوادث الأرضية التي تحصلها بمصلحة الجمارك على السكر المصنوع في مصر عند تصديره إلى الخارج وأن تعمل في تنفيذ تمريرة النقل الجبلية بالنسبة للسكر .

ثانياً - وفي مقابل ذلك تشتري الشركة من القصب بسعر القطن أربعة قروش من مزارعي الجهة الغربية وأربعة قروش ودرج من مزارعي الجهة الشرقية لليل .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ ابراهيم عبد الحميد نواز بإنشاء مستشفى بأبي حصص وتعيين طبيب خاص لتفطقي حوش عيسى وأبي المطاير وهذا نصه :

بما أن مركز أبو حصص بمديرية البعجة واسع الأرباع متراى الأطران والحالة الصحية فيه ليست على ما يرام والسياسة المرجوة أن يكون في كل مركز مستشفى لذلك أقترح إنشاء مستشفى بأبي حصص خصوصا وأن مستشفى دمنهور لا يكتفى إلا للبلد مركز دمنهور وكذلك أقترح تعيين طبيب خاص لتفطقي حوش عيسى وأبو المطاير راحة بأهل هاتين النقطتين اللتين لا يصل طبيب مركز أبو حصص إلى بعض أطرافهما إلا بعد مضي ٢٤ ساعة على الأقل .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق احترامى

أول سببر ١٩٢٦
ابراهيم عبد الحميد نواز
عضو مجلس الشيوخ

قرر المجلس إحاطته على لجنة فحص الاقتراحات والمرائض .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بإنشاء مصرف لاجية كفر مجازى التابعة لمركز الحلة الكبرى وهذا نصه :

من ضمن بلاد مركز الحلة الكبرى بلدة كفر مجازى البالغ زمام أراضيها ١٨٠٠ فدان تلف كلها سبب عدم وجود مصرف في البلدة المذكورة وهذا لا يكلف الحكومة مصاريف كثيرة نظرا لقربها لمصرف امتداد نمرة ٥ المار بأطيان حلة أبو حل القنطرة والحلة الكبرى ويفصل بينهما البحر فقط .

ولهذا فاقى أقترح إنشاء مصرف لاجية كفر مجازى وأرجو تبليغ اقتراحى هذا طيبة المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى

حسن عبد القادر

قرر المجلس إحاطته على لجنة فحص الاقتراحات والمرائض .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بتفويض الضريبة لمعوض مجلس الشيوخ عن طورسينا واليريش الى الثلث وهذا نصه :

بأننى أن الحكومة شرعت في تقسيم دائرة انتخاب لمعوض مجلس الشيوخ عن طورسينا واليريش .

وحيث أن أهالى تلك الجهة لا يملكون من العقارات ما يدفعون حاف ضريبة قدرها ١٥٠ جنبا وكذلك وجودهم في هذه الجهة البعيدة لا يملكهم من أن يكون دخلهم السنوى ١٥٠٠ جنيه ومن الواجب تخفيض ذلك بالضريبة لهم أموة بمديرية أسوان حيث خفضت الضريبة السنوية والدخل السنوى الى الثلث .

السرية ولكن لنا أن نقول أن هذه المبالغ يجب ألا تصرف إلا في الأوجه المخصصة لها، وهذا التصرف من دولة زيرو بائنا أن لم أقل أنه خيانة أمانة - لأنه غير منطبق عليه قانونا - فهو على الأقل تصرف غير لائق به فلا يمكن فيما أرى أن يكون عضوا بالمجلس .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من سعادة محمد منازى بإنشاء ثلاثة أفرع والجسور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أقدم لدولتكم اقتراحى هذا راجيا عرضه على هيئة المجلس : أقترح تغيير ثلاثة أفرع والجسور التى مضى عليها أكثر من أربعين عاما لأنها لا تتفق مع وقتنا الحاضر فالتفتت على مقامات عديدة وتحليل الأعمال ومن تلك المقامات أنها تسرى على المواطنين قطع وعدة والحمد لله من المواطنين الفتيان ما تمكنهم خبرتهم وقدراتهم من تعديلها ، علم بأن هذه المسألة كانت موضوع بحث في الزيارات السابقة ولكنها لسبب ما أهملت .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

أول سببر سنة ١٩٢٦ محمد منازى عبد ربه

قرر المجلس إحاطته على لجنة فحص الاقتراحات والمرائض .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة محمد ذكى عبد الرزاق بك بتفويض سكة اضافية الى جسر ترعة السبخة المجاورة للبحر اليرسوى وهذا نصه : لوزارة المواصلات ضمن سكة حديد الحكومة المصرية سكة تسمى السكة الاضافية تتجدي من نصف مديرية أسبوط البحري وتجر بمديرية المنيا وبن سويف على مسافات غير بعيدة من خط مصر والشلال الرئيسى وتتفاوت المسافة البسيطة للوصول الى الخانات الرئيسى ما بين الأربعة كيلومترات واثنين كيلومترات في بعض الجهات الموضوع بها هذا الخط ولكن لو قلت هذه السكة الاضافية الى جسر ترعة السبخة المجاورة للبحر اليرسوى والبعيدة جدا عن الخط الرئيسى خصوصا وأن مناطق هذه الجهة ليس لهم أى طرق مواصلات بل هم بمنزلة عن العمران مع أنها تحلة بالسكان الذين يرحلون الزراعات الصيفية وغيرها ويحاصلهم متوفرة جدا خصوصا فان تقل هذه السكة لا يكلف الوزارة أى مصاريف مشعل تزج ملكية أو خلافتها لأن الجسور مؤجزة بطبيعة الحال على هذه الفترة علاوة على أنها تساعد الحكومة على استيابة الأمن وتجنبي منه مصلحة السكة الحديدية أضافا لفائدة التى تجنبا الآن . وأنى وأنى بعد البحث بعرفة مثال الوزير أن يضع هذا المشروع في مقدمة المشاريع العامة وأنى وأنى أيضا بأنه لو رأى سالى الوزير هذه المسألة ويأبينا تحقيق وجوب ذلك وضرورته قبل كل مشروع ويكون مهما لو وجد لهذه السكة بعد تعزيز قائلها مواصلات لكل مركز من مراكز المديريات التى تجر بها . وبذلك يكون قد قدام لوطن خدمة كبيرة في طريق اصلاحه وبتفويضه .

وتفضلوا بقبول مزيد احتراماتى

أول سببر سنة ١٩٢٦ محمد ذكى عبد الرزاق

قرر المجلس إحاطته على لجنة فحص الاقتراحات والمرائض .

وتشمل ميزانية هذه الوزارة أحد عشر فرعاً هي :

- ١ - ديوان الموم .
- ٢ - إدارة عموم الأموال المقررة .
- ٣ - مصلحة المساحة .
- ٤ - مصلحة الاحصاء .
- ٥ - المطبعة الأميرية .
- ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية .
- ٧ - الجمارك .
- ٨ - المناجم والحاجر .
- ٩ - الكيمياء .
- ١٠ - التجارة والصناعة ومواصل الحكومة .
- ١١ - أقاليم قضاء الحكومة .

(أولاً) فرع ١ - ديوان الموم

٢ - كان المقدّر مصروفات هذا الفرع في العام الماضي مبلغ ٤٦٨,١٠٧ جنيهات فبلغ هذه السنة مبلغ ٤٩١,٩٦٤ جنيهات فتكون هناك زيادة قدرها ٢٣٨,٥٧٧ - جنيهات وهذه الزيادة تقابل الباب الثاني (مصاريف عمومية) وحده إذ أن به زيادة عما كان مقدراً له في السنة الماضية مبلغ ٢٧١,٢٢٦ جنيهات .

٣ - أما فيما يخص اعتمادات الباب الأول (مهامات وأجروصرتات) فيرى أن فيها تخفيضاً قدره ٣٢٦,٩ جنيهات نشأ من إلغاء عشر وظائف في السلك العام والمحرق ووظيفتين من الخدمة السارية ومن انقاص اعتماد المستنديين المؤقتين المخصصين لتصفية مكالات فرقة العمال المصرية من ٧,٠٠٠ جنيه إلى ٤,٠٠٠ جنيه .

وبالرغم من ذلك فإن هذه اللجنة ترى أن هناك كثرة في عدد الوظائف الرئيسية في هذا الديوان نظمت النظر هنا إذ قد بلغت غير الوزير والوكلاء ١٧ وظيفة منها ٦ من الدرجة الأولى (أى مديريين عموميين) والباقى من الدرجة الثانية (التي مربوطها من ٩٠٠ جنيه إلى ١١٤٠ جنيه) على أن من هذه الوظائف ما يمكن لدمج اختصاصه ضمن اختصاص وظائف أخرى دون الإخلال بنظام العمل وما يحسن ذكره في هذا الصدد أن عدد الوظائف الرئيسية المذكورة بهذا الديوان كانت في سنى ١٩١٦ و ١٩١٧ ثلاثة وفى سنة ١٩١٨ أربعة ثم تضاعف في سنة ١٩١٩ وأخذ يزيد حتى بلغ سبعة عشر في هذا العام كما سلف الذكر مع أنه حصل أن سلّخت من وزارة المالية مصلحتان مهمتان في سنة ١٩١٩ أحفنا بوزارة المواصلات وهما مصلحتا البريد والهاتف والمناشير كما أنه سلّخ منها في سنة ١٩٢٥ مصلحة خضر السواحل وجباله الأستاك وألحقت بوزارة الحربية .

لهذا أقتراح تخفيض الضريبة والدخل السنوى إلى الثلث أسوة بأعلى أسوان .

وحيث أن الانتخاب سيحصل في مدة عطلة البرلمان فأرجو عرض اقتراحى هذا على المجلس بوجه السرعة ليقر فيه ما يراه ما

حسن عبد القادر

قرر المجلس إحالته على لجنة فحص الاقتراحات والمعارض .

حضرة عزيز مبرم أفندى - لى اعتراض على هذا الاقتراح وهى ... دولة الرئيس - لك أن تبدى اللجنة التى أحيل عليها الاقتراح ما تشاء من الاعتراضات .

عرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بإنشاء مدرسة ابتدائية وأخرى ثانوية ببندر المحلة الكبرى وهذا نصه :

ببندر المحلة الكبرى من البنادر القديمة ويبلغ عدد سكانه الآن نحو مئتين ألفاً وكانت المحلة الكبرى صاحبة مديرية الغربية في الزمن السابق ومن الألف الشديد أنه لا يوجد بها مدرسة ابتدائية للحكومة ولا مدرسة ثانوية .

لهذا أقتراح وجود مدرسة ابتدائية وأخرى ثانوية في بندر المحلة وأرجو تبليغ اقتراحى هذا إلى المجلس ليقر فيه ما يراه ما

حسن عبد القادر

قرر المجلس إحالته على لجنة فحص الاقتراحات والمعارض .

عرض على المجلس العطن المقدم من الشيخ قاعود الشريفي ضد حضرة الشيخ طه حسين لفقده شرط النصاب المالى المقرر لأعضاء مجلس الشيوخ فقرر المجلس إحالته على لجنة العطمون .

وهنا انصرف حضرات أصحاب الدولة والمعالى مدلى بكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا وعبد قنص الله بركات باشا .

انتقل المجلس للنظر في تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة (مصروفات ورقم ٦ وزارة المالية) .

اعتل حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرر لجنة المالية منصبة الخطابية .

تلى من تقرير اللجنة الفقرات من ١ إلى ٥ وهذا نصها :

قسم ٦ وزارة المالية

١ - فقد لمصروفات هذه الوزارة بالمشروع مبلغ ٢,٥٤٢,٦٣٣ - جنيهات وكان المقدّر لها في السنة الماضية مبلغ ٢,٤٦٠,٧١٩ - جنيهات فتكون هناك زيادة قدرها ٨١,٩١٤ - جنيهات وتقابل هذه الزيادة بعض فروع هذه الوزارة دون البعض الآخر كما سيذكر بعد .

٧- وبماسبة هذه المخصصات رأيت هذه اللجنة أيراد بيان عن قيمتها ابتداء من سنة ١٩١٤ لغاية سنة ١٩٢٦ ليبيان الزيادة التدريجية التي دخلت على هذه المخصصات وبلغتها من ٧٦١٢ جنيا في سنة ١٩١٤ إلى ٨٥٨٠٠ جنيا في سنة ١٩٢٦ أى إلى أكثر من أضع عشر مثلا كما يظهر ذلك ما هو مذكور بالكشف الآتي :

ملاحظات	السنة	الاعتدال
الزيادة ثلاث من اضافة مبلغ ٧٨٠٠ جنيا لمصاريف الجامع الأزهر .	١٩١٤ ١٩١٥	٧٦١٢ ١٥٤١٢
الزيادة في اعداد هذه السنة ثلاث من اضافة ٢٠ في المائة على جميع المخصصات بما تقاعدة زيادة جميع المرتبات بمقدار ٢٠ في المائة التي تفرزت في السنة المذكورة .	١٩٢٠	١٨٤٩٤
الزيادة ثلاث من اضافة مبلغ ١٥٠٣٤ جنيا لمصاريف الجامع الأزهر .	١٩٢١	٢٩٧٠٢
الزيادة ثلاث من اضافة مبلغ ١٢٨٨١ جنيا لمصاريف الجامع الأزهر بما في قرار البرلمان في السنة المذكورة .	١٩٢٤	٤٣٥٨٢
الزيادة ثلاث من اضافة مبلغ ١٢٥٢٠ جنيا لتحسين مرتبات حضرات العلماء والمدرسين بالمعاهد العلمية بما في ذلك ١٠٠٠ جنيا لفتحيتش .	١٩٢٥	٥٦١٠٢
الزيادة ثلاث من اضافة مبلغ ٢٥٥٤٠ جنيا لمصاريف السيرة الخاصة بالمشائخ الحديثية في المعاهد العلمية من اضافة مبلغ ٤١٥٢ جنيا أيضا لمصاريف الأولية لانتامة تلك المنشآت .	١٩٢٦	٨٥٨٠٠

ولما كانت ميزانية المعاهد لم ترض على هذه اللجنة فلا ترى إمكان ابتداء ملاحظة مآل هذه المخصصات ولكن نظرا للتفصيل الواردة بهاليه وتخصيص جزء كبير منها للانشآت الحديثة في المعاهد الدينية وتحسين مرتبات العلماء والمدرسين بالمعاهد الدينية ترى هذه اللجنة وجوب دمج هذا المبلغ مفصلا بميزانية وزارة المعارف اذ أنه لا يضر من كونه معدا للشرع من أنواع التعليم بالبلاد (وهو التعليم الديني) وهو رأى أراهنا لجنة المالية مجلس النواب أيضا .

ولما أن حصلت المناقشة في ذلك أمام مجلس النواب صرح معالي وزير المالية أن سبب الزيادة التي طرأت في المخصصات المذكورة بعد سنة ١٩٢٤ كانت بناء على قرار من مجلس الوزراء على تقرير من لجنة وزارية شكلت من ثلاثة من الوزراء لتقصي مطالب الأزهريين وكانت نتيجة تقريرها التوصية بتخصيص مرتبات العلماء وانشاء ١٨ فصلا في القمم الثانوية للمعاهد الدينية قالت عنها تلك اللجنة أن الغرض منها هو الاستعانة بتخرجين هذا القسم للتعليم في المكاتب الأولية مع إبقاء تلك الفصول المنشأة تابعة للمعاهد الدينية ودرج الإحاطة المخصصة لها في ميزانية وزارة المالية دعما للتصوف الذي ابتداء الأزهريون حينما بدت فكرة دمج تلك المخصصات في ميزانية وزارة المعارف - كل ذلك مع الاحتفاظ بكامل مداولات المعلنين الأولية التابعة لوزارة المعارف - وأخاف معاليه يرى أن عمل تقريره في هذا الاعتدال

ولا يقتصر الأمر على كثرة عدد الوظائف الرئيسية بهذا الدريان بل تلاحظ هذه اللجنة أن هناك زيادة في عدد باقي الموظفين وخصوصا في وظائف السكرتيرين الخصوصيين كما أنها تلاحظ أيضا وجود عدد كبير من الخدمة السائرة بدون الموم من سماء وقراشين الخ مما بلغ عدده ٢٥٨ وهو يزيد في نظر هذه اللجنة من حاجة هذا الفرع .

٤- ولما كان أمر يخص جميع ما تقدم ذكره بخصوص كثرة الوظائف بجميع أنواعها وكثرتها عن حاجة العمل في هذا الفرع بدخل في اختصاصات اللجنة العليا للاقتصاد في الوظائف التي أقر البرلمان تشكيكها تقتصر هذه اللجنة على لفت نظر تلك اللجنة عند تشكيلها إلى هذا الأمر وترجو أن يحصل تشكيكها بسرعة لأن الحالة في نظر هذه اللجنة تدعو إلى اتخاذ تدبير سريع من حيث إصلاحها .

٥- وقد رأيت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها أنه يجب الإشارة إليه أنه لم يبق من وظائف السكرتيرين الماليين غير اثنين إحداهما بوزارة الأشغال والأخرى بوزارة الحربية وأن وجود موظف بكل وزارة مستقل عن ادارتها وله إشراف على تصرفها المالي من شأنه هوية الرقابة ومع شيء كثير من سوء التصرف ، وقد رأيت أنه يجب التفكير في جعل رؤساء الحسابات في باقي الوزارات تابعين إلى وزارة المالية تحقيقا لمعنى استقلالهم وتمتعهم بحرية الرأي وترى هذه اللجنة أن هذا الاقتراح جدير بالإجابة وترجو تحقيقه بسرعة للغايات التي تعود على العمل من تنفيذها خصوصا وأن أمر تنفيذها لا يحو إلا لإجراء بسيط خصوصا وقد كان هذا هو المنهج في الماضي وقد وافق مجلس النواب على هذا الاقتراح .

وافق المجلس على الفقرات المذكورة .

على من تقرير اللجنة الفقرات من ٦ إلى ١٢ وهذا نصها :

٦- أما اعتمادات الباب الثاني فيها زيادة قدرها ٢٧١٢٦ جنيا لنا أكثرها من زيادة مخصصات الجامع الأزهر بنحو ٨ ص ٦٩ بما قيمته ٢٩٦٩٧ جنيا اذ كان المقدار في سنة ١٩٢٥ ٥٦١٠٣ جنيات فأصبح ٨٥٨٠٠ جنيا وهو يختلف مرتب شيخ الجامع الأزهر وقدره ٢٠٠٠ جنيا ومرتب رئيس الطباخين بالإزهر وقدره ١٥٠ جنيا وبثمن كسوى شرف العلماء وقدره ١٥٠ جنيا .

وتفصيل مبلغ ٨٥٨٠٠ جنيا المتقدم ذكره هو كالآتي :

٤٣,٥٨٣ قيمة الاعتدال المين بميزانية سنة ١٩٢٤

١٢,٥٢٠ قيمة الزيادة التي أدرجت في ميزانية سنة ١٩٢٥ لتحسين مرتبات حضرات العلماء والمدرسين بالمعاهد الدينية بما في ذلك ١٠٠٠ جنيا لفتحيتش .

٢٥,٥٤٠ قيمة الزيادة المدرجة في مشروع الميزانية الحالية للانشآت الحديثة في المعاهد الدينية .

٤,١٥٢ لمصاريف الأولية الخاصة بالمشائخ الحديثية ودمج المشروع الحالي .

معالى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - نعم إن إحدى الوظائف تختص عن الأخرى اختلافا تاما فإن مراقبة التوريدات من شأنها أن تنفذ جميع ما يخص توريد الأموال اللازمة للحكومة ، وأما مراقبة المشتريات فعملها أن تبحث عن أحسن الأنواع وتخصص الأصناف الخفيفة وأتمائها وجودتها ، كل ذلك من شأن إدارة المشتريات التي عليها أيضا أن ترشد الحكومة وتنصحها بشراء صف من وترك صف آخر كما أنه من الواجب عليها أن تبحث عن الكميات الموجودة في المخازن وعن المنظر صرفه في العام المقبل وعلى مراقبة التوريدات أن تتبع ما تقتضيه عليها مراقبة المشتريات وعليها أن تحقق عازن التوريدات في الزيارات الأخرى . فراقبة التوريدات تنفذ نصيحة مراقبة المشتريات ، فصل الثانية عمل فني ، وأما عمل الأولى فهو عمل تنفيذي .

حضرة عزيز مريم أفندي - هل المقصود بهذا مراقبة المشتريات هي بمثابة مخزن ؟

معالى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - أنا قلت غير ذلك ، قلت أنها تخصص الأصناف المختلفة لمعرفة أيها أولى وأصلح وعند الحاجة ترسل ما يلزم للتحليل إلى المصل الكياري وتقدر المدة التي يمكن بقاء الصف فيها على وجه التقريب . ولا شك أن من يقوم بهذا العمل لا يصبح تسميته مخزنجيا .

حضرة عزيز مريم أفندي - هل مراقبة المشتريات تراقب مشتريات الحكومة ؟

معالى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - بلا شك .
حضرة عزيز مريم أفندي - ولكن كل مصلحة لها قسم خاص بالمشتريات وتعمل من نفسها عن الحاجيات اللازمة لها .

معالى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - إن وجود بلان خاصة بالمشتريات في الوزارات المختلفة لا يعنى مراقب المشتريات من المسؤولة لأن عليه أن يرشد هذه البلان وبين لها آراءه في كل ما تحتاج لشراؤه وعلى كل حال فهذا لا يمنع مطلقا من أن تنتظر في إمكان الاستثناء عن إحدى الوظائف وهذه مسألة داخلية ضمن اختصاص اللجنة العليا التي ستنتظر في مسألة الموظفين .

سماعة محمود فكرى باشا (مقرر اللجنة) - لزيادة الأيضاح أقول إن مراقبة المشتريات ليست خاصة بوزارة المالية وسندعا بل هي مشتركة بين كل فروع الحكومة . نهى التي تقدر التقادير اللازمة وتحدد أسعارها وبناء على هذه التقديرات وعلى هذا التمهيد يبنى مشروع الميزانية ، أما مراقبة التوريدات فاعمالها خاصة بوزارة المالية دون غيرها . فصل كل منهما يختلف عن عمل الأخرى . أما مسألة أوضاع الموظفين في بعضها فهذا كما قال معالي الوزير داخل في اختصاص اللجنة العليا التي ستنتظر في أمر الموظفين .

حضرة عزيز مريم أفندي - نى سؤال آخر أرجو معالي الوزير أن يتفضل بالإجابة عليه وهو نحن كشكل اللجنة المالية وما هو اختصاصها ؟

معالى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - يمكن لمعرفة ذلك الرجوع إلى كافة الأوامر العالية الخاصة بتشكيل هذه اللجنة وعلى كل فائدة كان عند المجلس متسع من الوقت فاني مستعد لشرح ذلك .

يكون عند بحث تقرير لجنة الأوقاف من جهة وعند النظر في التشريع المطلوب وضعه خاصا بالمعاهد الدينية وفقا لسنة ١٥٣٢ من الدستور .

وبعد مناقشة حصلت فيها اقتراحه معاليه ولأن باقى الاعانة المقررة للمعاهد الدينية وقدره نحو ١١٠٠٠٠ جنيه مدرج في ميزانية وزارة الأوقاف العمومية وافق المجلس على اقتراح تأجيل اعتماد المبالغ المخصصة لجميع الأزهر ولقضية شيخه إلى حين عرض تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن ميزانية وزارة الأوقاف على المجلس ، وهذه اللجنة تقدر على ذلك .

٨ - من ضمن المرتبات الواردة ذكرها في البند ٨ من هذا الباب مبلغ ٤٥٦٢ جنينا للأمراء دارفور وريج سبب ترده هذه المرتبات إلى أنه عند فتح دارفور في عهد المغفور له الخديوي إسماعيل باشا حصل خلع أولئك الأمراء من إماراتهم واستقدموا إلى مصر ورتبت لهم إعانات مستمرة يتوارثها الأبناء عن الآباء حتى يتقربوا وقد صرح معالي وزير المالية لمجلس النواب بمناسبة انتقاد وجهه إلى أبدية ترتيب هذه الإعانة بأن الوزارة تتفكر في بحث هذه المسألة من جديد في هذه السنة .

٩ - ومن ضمن الإعانات المقررة بالبند ٨ السالف الذكر مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه لمجلس بلدى الاسكندرية لأعمال جمعية خصوصية . ويثبت سبب تقرير هذه الإعانة تبين أنه حصل منحها لمجلس بلدى الاسكندرية ليستعين بها على وفاة أقطاب القرض الذى عقد في سنة ١٩٠٢ لأعمال النظافة مراعاة للجمعية العمومية وأن منع تلك الإعانة سيؤثر في المدة اللازمة لاستهلاك ذلك القرض الذى سئم في سنة ١٩٢٢ وهذا المبلغ يصرف من الحكومة إلى البنك الأهلى من فوزه من المبالغ المستحقة للمجلس البلدى المذكور وذلك بموجب النظام الذى تم الاتفاق عليه وقت عقد القرض .

١٠ - ولا يوجد بعد ذلك ما يلتفت النظر من اعتمادات الباب الثانى سوى أنه قد حذف مبلغ ١٠٠٠ جنيه كان مقررا لإعانات خفيفة لجميكت خيرية وعلمية أجنبية روى أخذها من متحصلات المراهات الموضوعة تحت تصرف وزارة الداخلية .

١١ - وبما أنه قد خص هذا القرض مبلغ ١٠٠٠ جنيه من ضمن المبلغ الذى اقتصد من اعتمادات بدل السفر ومصاريف الانتقال ترى هذه اللجنة تخفيضه من اعتمادات البند ٢

١٢ - ولما يقع هذه الوزارة على كثير من المفتشين وأعمالهم والمدرسات المكلفين بالتفتيش عليها ولا يمكنهم في القلعة عمل ما ترقى هذه اللجنة - وفقا لما قرره المجلس من نظر الملاحظات العامة من وجوب إقامة هؤلاء المفتشين في منازلهم - فلت نظر وزارة المالية إلى تنفيذ ذلك بسرعة حتى يحقق القرض الذى قصده المجلسان من القرار المذكور .

حضرة عزيز مريم أفندي - توجد بالصفحة ٦٥ من مشروع ميزانية الدولة رقم ٢ وزارة المالية وظيفتان لموظفين كبيرين في الديوان العام أحدهما يسمى مراقب علم للادارة والتوريدات ومرتبه ١٤٠٠ جنيه في العام والثانى يسمى مراقب المشتريات وحسابات المخازن ومرتبه ١٣٩٠ جنينا في العام ، واللذين أريد الاستغناء عنه ، هل عمل كل من هذين الموظفين يختلف في شيء عن عمل الآخر ؟

حضره عزيز مريم افندى - هل كانت اللجنة المالية في سنة ١٩٢٥ تقوم بكافة الأعمال للماطة بها ؟

معالى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - أعمال اللجنة في سنة ١٩٢٥ ترجع الى عهد وزارة سابقة وليس في امكاني الاجابة إلا اذا اتى السؤال عن مسائل معينة .

سعادة محمود شكري باشا (مقر اللجنة) - حضره العضو لم يحدد واقعة معينة يمكن التكلم عنها .

حضره عزيز مريم افندى - ألم يكن من الواجب أن تمر الترتيبات الاستثنائية التي تمت في عهد الوزارة السابقة على اللجنة المالية قبل عرضها على مجلس الوزراء .

سعادة محمود شكري باشا (مقر اللجنة) - في الواقع أن كافة الترتيبات الاستثنائية يجب أن تمر على اللجنة المالية غير أنه حصل في عهد الوزارة الماضية أن بعضها لم يعرض على اللجنة . ولكن الانتقاد يجب أن يكون مبني على واقعة معينة ومحددة حتى يمكن المناقشة فيها .

حضره عزيز مريم افندى - الذي أراه هو أن اللجنة المالية لم تتم بالمهمة الملقاة عليها كما يجب ليبدئي أن يبدل تشكيلها . تتألف اللجنة اليوم من معالي وزير المالية رئيساً وسعادة وكيلها وصاحب العزة وكيلها المساعد وأحضر باقي الوزارة أعضائه . فيمكنني أن أقول أن هؤلاء الأعضاء الثلاثة مندوبون في شخص الوزير .

معالى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - على الرغم من أن حضره العضو المترم لم يقدم اقتراحاً بما يطلب فاني ألفت نظره إلى أن رئاسة الوزير للجنة المالية ليس من شأنها أن يكون فيها فحمان أعضاء اللجنة من حرية الرأي . وأود أن حضره العضو يشرقي في وزارة المالية ويطلع على بعض دواشيئات المسائل التي عرضت على اللجنة المالية ليشين أن أراء حضرات أعضائها مسطورة وموقع عليها بأعضائهم وبعضها يخالف البعض الآخر بما يدل على أن الآراء تعلى بجزئية تامة . هذا أمر واقع فلا يصح أن يؤخذ فيه بالظنون بل يجب أن يكون الأخذ فيه بالفحص والاطلاع .

رأى تشكيل اللجنة من وزير المالية ووكيله والوكيل المساعد والمراقب . فذلك لأنه يجب أن يكون أعضاء هذه اللجنة من رجال ماليين مسؤولين . والمسؤولون من مالية الدولة هم رجال وزارة المالية لذا فرض وانضم إلى اللجنة نخبة من الخليلج فلا يزال أن تكون له خبرة واسعة فان المسؤولية تنتمه في

على أنه مما يراعى دائماً في تشكيل اللجان والمجالس الأخرى أن يكون رئيسها أكبر الأعضاء دجسية . ولا أريد أن أتعب بك مجيئاً بأن في المساكم الأولية قد يرأس الجلسة رئيس المحكمة والأعضاء قضاة فيها والفرق في المرتب والدرجة كبير جداً ومع ذلك فالتوقع الذي نعلمه حتى العلم أنهم أحرار في إبداء آرائهم .

وأطمئن حضره العضو أن اللجنة المالية قد وضع لها الآن نظام خاص بأن تجتمع مرتين في كل أسبوع .

والطريقة عند أخذ الرأي أن يعطى أصغر الأعضاء رأيه أولاً بمعنى أن المراقب يعطى رأيه أولاً فالوكيل المساعد فالوزير ثم تصد اللجنة قرارها في المسألة المطروحة عليها فان كان قرارها بالرفض فلا يحمل لإرساله إلى مجلس الوزراء وإن كان قرارها بالقبول يعرض على مجلس الوزراء .

ولتبيح الآن أن وزارة المالية تفحص بمعرفة موظفيها أولاً كل طلب يرد إليها من الوزارات الأخرى ثم تحيله إلى اللجنة فينتج في أخذ الرأي فيه ما يتخذ فائداً آخره عرض الأمر على مجلس الوزراء ثم يعرض على البرلمان انفا كان خاصاً يطلب فتح اعتماد .

وأظن أن هذا النظام لا اعتراض عليه . وليس من مصلحتنا تعديل تشكيل اللجنة .

سعادة محمود شكري باشا (مقر اللجنة) - إن تعديل تشكيل اللجنة المالية لا يكون إلا قانون فذا صمم حضره العضو على طلبه فليقدم بذلك مشروع قانون .

حضره حيد الله سليمان أباطه بك - أرى أن مهمة اللجنة المالية بعد البرلمان أصبحت تختلف اختلافاً بيناً عما كانت عليه من قبل .

سعادة محمود شكري باشا (مقر اللجنة) - عملها لم يختلف وإنما يصح القول بأن الرقابة زادت .

حضره عزيز مريم افندى - ورد في ملحق الميزانية (باب الامانات) مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه أمانة لوزارة الأوقاف لحفظ الآثار العربية ثم مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه لشعب الآثار التبليجية فهل لا يرى المجلس أنه من المناسب ضم جميع الآثار إلى بعضها ؟

سعادة محمود شكري باشا (مقر اللجنة) - الآثار العربية هي آثار قديمة ولست كالآثار الفرعونية ويوجد فرق بينهما والذي أعرفه أن العلماء المشتغلين بالآثار العربية يحتفظون عن العلماء المشتغلين بالآثار الفرعونية .

حضره عزيز مريم افندى - انني لأعلم كيف يفرق من هذه الجهة مثلاً بين آثار القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر .

سعادة محمود شكري باشا (مقر اللجنة) - أن الآثار الفرعونية القديمة تختلف اختلافاً ظاهرياً عن الآثار العربية فلا يصح القياس على آثار القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر .

معالى محمد شقيق باشا - باعتباري عضواً في لجنة حفظ الآثار العربية أقدم أن اللجنة لا تشغل بالآثار العربية فقط بل تشغل أيضاً بالآثار القبطية وترجمتها يبدل في أعمال لجنة حفظ الآثار العربية ويوجد فرق بين هذه الأعمال وبين التجهيز القبطي .

حضره عزيز مريم افندى - أقترح توحيد إدارة الآثار .

حضره إبراهيم نور الدين بك - الاقتراح الذي يبديه حضره عزيز مريم افندى هو اقتراح جيد ولا يرتبط بالموضوع للمروض على المجلس ولهذا أرى أن يتبع فيه الطريق القانوني من تقديم اقتراحاً بما يحال إلى لجنة الاقتراحات .

حضره الشيخ حسن حيد القادر - هذا الاقتراح مرتبط بالميزانية وأما لا أنهم متى لا اعتراض حضره نور الدين بك .

معالى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - لقد بدت أن مهمة مندوب الحكومة في البورصة هي مراقبة تنفيذ القرارات الخاصة بالبورصة وتحقيق الاشراف الفعول لوزير المالية عليها .

أما فيما يخص بمصلحة القطن في مصلحة الاملاك فهذا موضوع آخر .

مصلحة الاملاك من شأنها زامة الاراضي المملوكة للحكومة واختيار احسن اصناف القطن وانتقاء احسن البنود وهذا يمكن لمصلحة الاملاك أن تصل الى إيجاد بذرة من احسن البنود وأنتمت في هذه السنة ٣٠ ألف قطار قطن تغطي هذه البذرة وصنف القطن الذي أقتبته من أجود الاقطان، ولقد جرت مناقشة في هذا الموضوع أمام مجلس النواب فرأى بعض حضرات اعضائه أنه يحسن بمصلحة الاملاك أن تتم بإختيار البذرة ويعودة الاصناف الزراعية وماهى في الواقع إلا منازع يجب أن يبيع ما تقتنيه زراعتة أما مندوب الحكومة في البورصة فلا شأن له بالزراعة ولكنه مراقب على أعمال البورصة ومنها عملية القطن والفرق عظيم بين السليمان .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - وبما لا يتكرأن هذا المندوب كان الساعد الاكبر في شراء القطن للحكومة في السنة الماضية .

حضرة عبد رزق عبد الرزاق بك - ما هي نتيجة عمله في السنة الماضية .
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد ساعد الحكومة في السنين التي قبلها .

حضرة عزيز مبرهم افندي - ورد في صفحة ٧٠ من الميزانية بند ١٣ توريلات عمومية مبلغ ٩٢٦٤ جنيتها لشراء آلات مكتبية ومبلغ ٤٧٨٩ جنيتها لأدوات الآلات الناحضة والتي أراه أن هذين الجنبين باهظان جدا ويحبل لي أن الزاوية العملية تكاد تكون مبدومة في هذا القسم . بدليل أن الوزارة صرحت بشراء عدد ٨٠ مكتة بسعر ١٠٠ جنية لكل واحدة مع أنه توجد آلات أخرى للكتابة يمكن الاستغناء بها عنها وهذا فضلا عن أن طريقة استعمال هذه الماكينات الجديدة معقدة وتستهلك كثيرا من الكهرباء ويعمل كل حال فهي إما أن تكون أصلح من غيرها تستغني الحكومة عما لديها من الآلات المكتبية الأخرى وبذلك تخصص مبلغا كبيرا وأما ألا تكون كذلك فكفني الحكومة هنا بالآلات المكتبية الموجودة لديها .

لهذا أقترح تأليف لجنة من مصالح الحكومة ومن ذوي الخبرة لفحص أعمال التوريلات وتوضي سياسة الاقتصاد .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أظن أن اللجنة التي طلبها حضرة المندوبين أن قرر البرلمان تأليفها في كل وزارة وبذلك عند النظر في الملاحظات العامة في قسم المصروفات .

معالى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - ومع ذلك أطمئن حضرة العضو بأن هذه المبالغ مقررة لمشترى آلات مكتبية بلج مصالح وفروع الدولة وهي ليست كثيرة عجائب ما توفره من وظائف المكتبية .

وفرق بين الآلة الحديثة والكتابة القديمة وقد جربتها بنفسى فوجدت أنها قطع علنا عظيم من الضخ في وقت تفسيره يلقى على صوره من طبعها فانا

حضرة ابراهيم نور الدين بك - انا كان حضرة الشيخ حسن عبد القادر لم يفهم غرضى فقد فهمه حضرات الاعضاء جميعا وكنت أود من حضرة أن يبرهن هذا التعبير وأرى يا محضرته أن يتكلم بهذه الشدة .

دولة الرئيس - حضرة لم يقصد الحساس بك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - حضرة نور الدين بك دائما يقرض على الاقتراحات المتلفة بالميزانية وأرى أن هذا الاقتراض في غير محله .

دولة الرئيس - انا كان الغرض من الاقتراح هو تعديل انون قائم فيجب أن يقدم به مشروع قانون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - حضرة عزيز مبرهم افندي أراد الاستغناء فقط .

دولة الرئيس - حضرة اقترح أولا تعديل تشكيل اللجنة المالية . والان يقترح توحيد ادارة الآثار .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - حضرة عزيز مبرهم افندي استغهم أولا واتبنى باقتراح .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - جاء في صفحة ٩٨ من الميزانية مبلغ ٨٠٠ جنية مرثب لمندوب الحكومة في بورصة الضباط في الاسكندرية ومبلغ آخر لمندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية في القاهرة والاسكندرية فما هي أعمال المندوب الأول ؟

معالى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - مأمورية هذا المندوب هي في الواقع مأمورية عظيمة تفوزر المالية له حق الاشراف على أعمال البورصة وهذا الاشراف يستلزم أن يكون له مندوب يراقب من قرب جميع ما يتلاق بعملات البورصة ويراقب أيضا السامسة ويقف على كل ما يحصل في البورصة ويرسل تقريراً لوزارة المالية يوميا . وبناء على ذلك يكون هذا المندوب هو عين الحكومة في البورصة وفوق ذلك فانه يراقب تنفيذ القرارات الخاصة بالبورصة ورياقب السامسة والاجسبات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل عمل المندوب في البورصة لأجل القطن ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم .

معالى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - وكما قلت لأجل تنفيذ القرارات الخاصة بالبورصة ومراقبة السامسة والمهم طبعا القطن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - قطن مصلحة الاملاك ؟

معالى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - عملية القطن في مصلحة الاملاك غير عملية البورصة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل تشتري قطناً في كل سنة ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نظام البورصة يقضى بوجود مندوب للحكومة بها .

١٥ - وترى هذه اللجنة من مراجعة الوظائف الرئيسية في هذا الفرع أنه يوجد بعض التناقض عندنا إذ يوجد به غير مدبره العام وكيل للدر العام من الدرجة الأولى وسماهان للدر العام من الدرجة الثانية ومديران آخرون من الدرجة الزامة وهو ما تراه كثيرًا ونظمت اليه نظر اللجنة العليا للاقتصاد في الوظائف .

وطليت وزارة المالية بخطابها الرقم ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦ المرسل لرياسة مجلس النواب تخفيض مبلغ ٣٠٠٠ جنيه من اعتمادات الباب الأول لهذا الفرع نظير الاعتمادات الإضافية المطلوبة بذلك الخطاب وترى هذه اللجنة تخفيضه .

١٦ - أما فيما يخص اعتمادات الباب الثاني فلم تر هذه اللجنة ما يستحق للملاحظة سوى ما حصل من رفع المبلغ المقرر بالبند ٣٢ (ص) ٧٦ من المشروع لمكاملات لضبط الكحول ٥٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٥ الى ٣٠٠٠ جنيه وتبين أن سبب هذه الزيادة هو تعديل النظام الحسابي الخاص بصرف الفرامات وبيعها من المصاريف التي تؤخذ من ثمن المضبوطات ومن غراماتها وذلك بصرفها من اعتمادات تدريج لما بالمزانية بدلا من أخذها مباشرة من ثمن المبيع ومن الفرامات على أن يضالفت ثمن وقية الفرامات الى إيرادات المزانية وهو أمر في حله وقرره هذه اللجنة .

وترى هذه اللجنة تخفيض مبلغ ٣٠٠٠ جنيه من اعتمادات بدل السفر ومصاريف الانتقال قيمة ما خص هذا الفرع من الاقتصاد الذي أخره المجلسان في هذا الصدد .

١٧ - وبناء على ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتمادها لهذا الفرع هي كالآتي :

جنيه

باب ١ - ٢٢٠,٢٤٢

باب ٢ - ٢٨٥,٣٥٨

وقد وافق عليها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقرر للباب الأول؟
أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقرر للباب الثاني؟
أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الاعتمادين المذكورين .

تليت الفقرات ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من تقرير اللجنة وهذا نصا :

(ثالثا) فرع ٣ - مضبطة المساحة

١٨ - فتقرر مصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٤٨٥,١٦٥ جنبا وكان المقرر له في السنة الماضية مبلغ ٥٥١,٠٣٠ جنبا فتكون هناك زيادة قدرها ٣٠٠,٩٦٥ جنبا وهي تشمل اعتمادات البابين الأول والثاني إذ أن في الأول زيادة قدرها ١٩٨٩٤ جنبا وفي الباب الثاني زيادة قدرها ١٥٣٦٨ جنبا وقد أوردت وزارة المالية بمذكرة الإيضاح في سبيل بيان أسباب هذه الزيادة ما يأتي :

طلبتم حضراتكم مثلا من بياننا بقدر عدد أعضاء البرلمان فانه يمكن لهذه الآلة أن تطبعه في وقت قصير جدا وقد علمت من صاحب المزة وكيل مجلس الشيوخ أن هذه الآلة مستعملة بالمجلس .

على أن هذه المسألة هي من المسائل التي تدخل في اختصاص المجال التي أشار اليها مسادة المقرر .

تليت الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة وهذا نصا :

١٣ - وبناء على ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتمادها لهذا الفرع هي كالآتي :

جنيه

باب ١ - ٢٧٨,٥٤٥

باب ٢ - ١٢٤,٤٥٤ بد حذف مبلغ ١٠٠٠ جنيه من بدل السفيرة واستبعاد مبلغ ٨٧,٩٢٥ جنبا الذي تمرد إيفاف الفصل فيها الآن .

وقد وافق عليها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقرر للباب الأول؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقرر للباب الثاني؟

أصوات : موافقون .

رعت الجلسة للاستراحة الساعة السابعة والعقيقة الخامسة عشرة .

أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الخمسين .

تليت الفقرات ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ من تقرير اللجنة وهذا نصا :

(ثانيا) فرع ٢ - إدارة عموم الأموال المقررة

١٤ - فتقرر مصروفات هذا الفرع في المشروع بمبلغ ٥١٦,٠٠٠ جنيه وكان المقرر له في السنة الماضية مبلغ ٥١٣,٨٠٢ جنبا فتكون هناك تخفيض قدره ٢٢٠,٢ جنبا موزع على البابين الأول والثاني إذ يبلغ التخفيض في الباب الأول ١١٠ جنبا وفي الباب الثاني ١٠٩٥ جنبا .

وتبين من مراجعة التفاصيل الخاصة باعتمادات هذين البابين :

أولا - أنه قد حذف من وظائف السلك الدائم ١٩ وظيفة .

وثانيا - أن الحال قد قدمت الى زيادة عدد المصاريف المقتضين بتحويل رسم التفتيش على المحلات المغلفة للراحة كما زيد معهم في بعض المديرات على أثر تقسيم المصاريف الكبيرة فيها لكثرة الأعمال وتبذر أدائها بواسطة المصاريف الحاليين وفي مدينة القاهرة لزيادة المبالغ المستحقة الناتجة من الجرد العمومي الذي أجرى في سنة ١٩٢٥ وقد بلغت خصصات هذه الفئة من المستخدمين (المصاريف) على أثر هذا التعديل ٢٢٧,٧٩٩ جنبا بدلا من ٢٢٣,٣٩٥ جنبا في العام الماضي .

٢٤ - ولما كانت الزيادة في اعتبارات هذا الفرع راجعة كلها الى مسألة نظام التسجيل العقاري الذي طبق بمديرية المنوفية على سبيل التجربة ولأن البرلمان لم يزل لئالة الآن كلمته الخاصة في هذا الموضوع إذ أنشأ القانون رقم ١٩ و ٢٠ سنة ١٩٢٣ اللذين تضمنتا هذا النظام ما زالوا معروضين على البرلمان وهما تحت التدريس الآن في مجلس النواب ، ترى هذه اللجنة أنه قد آن الوقت لبيت في هذا الموضوع حتى يمكن السير بالمشروعات في تشريع النظام بمديريات أخرى خلاف مديرية المنوفية .

وقد أُنشئت فصلا بلنة المالية بمجلس النواب بالصفحة من ٤ الى ٧ من تقريرها طريقة التسجيل المتبعة قبل صدور القانون رقم ١٩ والطريقة الجديدة التي وضعت بناء على نصوصه ولوقت نظر المجلس الى وجوب اتخاذ خطوة نهائية في الموضوع حتى يمكن للحكومة أن تمنح بناء على ذلك في تنفيذ البرنامج الذي يتضمن تطبيق المشروع على باقي جهات القطر .

ولما كان القانون المذكور تحت التدريس أمام البرلمان ترى هذه اللجنة لتحسينها الطريقة الجديدة واعتمادها أنها من أصلح ما يتخذ وسيلة لافراح الملكية وتحليل المنازعات الموافقة على اعتبارات ميزانية مصلحة المساحة المدققة بالمشروع كما هي ، وهي متفقة في ذلك مع ما رأته بلنة المالية بمجلس النواب في هذا الصدد .

ولما أن طرح على مجلس النواب ما ذكرته بلنة المالية بتقريرها في هذا الموضوع ، والذي جاء به أنه قد آن على كل حال الأوان لأن يقول المجلس كلمته الخاصة في هذا الموضوع ويصدر التشريع اللازم بعد اطلاعه على المباحث التي قامت بها اللجنة الخاصة التي شكلت بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ ، رأى بعض حضرات أعضاءها تأجيل البيت في الاعتبارات المطلوبة بسبب هذا النظام الى أن ينتهي المجلس من نظر التشريع الخاص به فصاح محالي وزير المالية أنه لا ينبغي في تأجيل البيت في أحرار النظام حتى ينتهي لحضرات الأعضاء درسه ولكنه لا يوافق على تأجيل البيت في الاعتبارات إذ أنه مهمل للعمل تعطيلها تاما لوجود موظفين يتقاضون مرتبات وأماكن مستأجرة يجب دفع قيمة إيجارها وأن القانون لا يمكن أن يصدر إلا بعد إقرار هذا النظام ليكون مبنا على قواعد ومطلب أن يقرر المجلس الاعتراض وأن يقرر البيت في الطريقة التي أن يدرسها حضرات الأعضاء وأحد في ذلك على ما قرره البرلمان حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ من أقرار الاعتبارات التي كانت مطلوبة في السنة المذكورة لذلك النظام ، وأضاف محالي أن التجارب لابدت صلاحيته وأنه لا يشك «مطفا» في أن النظام المذكور آمن بكثير من النظام الحالي لأن طريقة تسجيل الأراضي في مجيئها أحدها لذلك والإحترار للأراضي ويتبع ذلك من تسجيل الأراضي ووسمها على الخرائط مائة لتتراجع في المستقبل فوافق المجلس على الاعتبارات المطلوبة لهذا النظام ضمن اعتبارات مصلحة المساحة الواردة بالمشروع .

وهذه اللجنة لأصابع التي سبق ذكرها توافق على ما دأه مجلس النواب ونظمت النظر الى أنه بعد إقرار الاعتبارات يكون للمصلحة أن تسير في عملها في غير مديرية المنوفية .

توجه المصلحة عناية خاصة الى الأعمال التحضيرية المتعلقة بنظام التسجيل العقاري المزمع وضعه بعد أن تنتهي اللجنة المشكلة لذلك من النظر في تحليل بعض المقبات التي تترتب تنفيذ المشروع وقد دعت الحال الى إنشاء ١٥٥ وظيفة مساعد مهندس ومساح لهذا الغرض في ميزانية سنة ١٩٢٥ ولكنه لم يدرج فيها الاعتداد اللازم لتحسين القياس الواجب للمهام هؤلاء الموظفين فاستدرك الأمر في ميزانية سنة ١٩٢٦ بإضافة مبلغ ٨٤٠٠ جنيه الى ربط العمال باليومية كما أضيف الى اعتماد التوريدات العمومية مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه لشراء علامات لتحديد الأراضي وهو عمل مرتبط بمشروع نظام التسجيل الذي تقدمت الإشارة اليه .

١٩ - وقد طلبت وزارة المالية في خطابها الرقم ١٣ يونيه سنة ١٩٢٦ المرسل لرئاسة مجلس النواب تصح اعتماد بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه في باب ٣ أعمال بلدية لشراء وأبور مواد للكهرباء بهذه المصلحة مقابل تنزيل مبلغ سائر له من الوفورات المتوفرة في اعتبارات المصلحة المذكورة وقد أقر مجلس الوزراء هذا الطلب بجلسته أول يونيه سنة ١٩٢٦

٢٠ - وبفحص اعتبارات الباب الأول تبين أن الزيادة فيها مرتبة على الأعمال التحضيرية المتعلقة بنظام التسجيل العقاري مما دعا الى إضافة مبلغ ٨٤٠٠ جنيه الى ربط العمال باليومية لتحسين عدد من القياسين وإلى إنشاء وظيفة وكيل مدير التسجيل وأربع وظائف مراقبين ومساحين ، وهذا وقد أضيف مبلغ ٥٠٠٠ جنيه قيمة ما استعمل في ميزانية العام السابق من ربط الوظائف مقابل ما لا يتخطى صرعه وهو مالم ينقص من ميزانية العام الحالي.

٢١ - وقد قلقت أحد حضرات أعضاء مجلس النواب نظر محالي وزير المالية الى ما حصل بعد الحرب من تقسيم هذه المصلحة الى قسمين هما إدارة المساحة التفصيلية الخارجية وإدارة المبروريات وكثرة الرؤساء فيها ووجود رئيس على موظفين أو ثلاثة في مثل أقسام قعود محالي يبحث الموضوع . وهذه اللجنة ترى في الحقيقة أن هناك زيادة في الوظائف الموجودة في هذا الفرع ونظمت نظر اللجنة العليا للاقتصاد في الوظائف الى ذلك .

٢٢ - أما فيما يخص بابايب الثاني فيجمل الزيادة فيه يرجع الى اعتماد التوريدات حيث أضيف اليه مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه لشراء علامات لتحديد الأراضي وهو عمل مرتبط بمشروع نظام التسجيل كما سلف البيان .

٢٣ - وقد طلبت وزارة المالية تخفيض مبلغ ٢٠٠٠ جنيه من مجموع اعتبارات هذا الباب نظير الاعتداد الإضافي بمبلغ مواز له في باب ٣ أعمال بلدية لشراء وأبور مواد للكهرباء كما سلف الذكر وترى هذه اللجنة إجراء تخفيض هذا المبلغ من اعتبارات الباب الثاني والموافقة على درج المبلغ المذكور في باب ٣ لشراء الواير المنوه عنه أعفا ما هو ظاهر من أنه ضروري لأعمال هذه المصلحة كما ترى أيضا تخفيض مبلغ ١٠٠٠ جنيه من اعتماد بدل السفرة ومصاريف الانتقال وهو ما خص هذه المصلحة من مبلغ ٥٠٠٠ جنيه الذي يقرر اقتصاده في هذا النوع من المصروفات .

٢٥ - وبناء على ما تقدم تكون المبالغ الواجب احتياها لهذا الفرع هي كالآتي :

باب ١ - ٣١٨٣٢٢ جنيه

باب ٢ - ١١٧٣٣٣

باب ٣ - ٣٠٠٠

وقد وافق عليها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتناء الوارد في الباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتناء الوارد في الباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتناء الوارد في الباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه الاعتناءات .

تليت الفقرات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

(رأباً) فرع ٤ - مصلحة الاحصاء

٢٦ - قدر مصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٤٣.٧٩٠ جنها وكان المقدّر له في السنة الماضية مبلغ ٧٧٨٢١ جنها فتكون هناك زيادة قدرها ١٥٢٥٨ جنها منها ١٣٦٦ جنها في الباب ١ و ١٣٩٣٢ و ٣ جنها في الباب ٢ أعمال جديدة .

٢٧ - وقد جاء بالذكر الايضاحية فيما يخص باعتناءات باب ١ أنها تشمل : (أولاً) زيادة ثلاث وظائف ممثلة لانشاء مكتب يتولى ابحاثاً علمية مرتبطة بالاحصاء تراها الحكومة ذات فائدة عظيمة للبلاد كاستخراج جداول للسّج يرف منها نسبة الوفيات في الاحصاء المختلفة وما يكون لها من الأثر في حساب المعاشات ومن تلك الأبحاث اعداد بيانات خاصة بحركة الأوراق المالية الشامل بها في بورصتي القاهرة والألكندرية لاحتاجها مقياساً لحركة الصناعية والمالية في البلاد .

(ثانياً) مبلغ ٣٠٠ جنيه لوظائف مؤقتة ممثلة لاستيفاء بعض احصائيات جديدة واستكشاف نشر ما للوقف منها مدّة الحرب كاحصاء الشركات المساهمة ومساعد التعليم وأسعار الحبوب وإيجار المباني وأجور الصناع وغير ذلك من الاحصاءات القيمة .

وهذه اللجنة نظراً للاحتعاد الذي يرمم به هذه المصلحة لعمل تمديد عام لسكان القطر المصري في أوائل سنة ١٩٢٧ وتتمكن من توسيع نطاق الأبحاث العلمية المرتبطة بالاحصاء ، توافق على الزيادة الموجهة في اعتناءات هذا

حضره عزيز مريم افندي - أماني كشف عن الموظفين الايجلزمصلحة المساحة ومنه يتبين أن حاجهم ٢٩ يتقاضون أكثر من ٣٥٠٠٠ جنه سنوياً من بينهم ٢٢ موظفاً يتقاضون أكثر من ٢٨.٠٠٠ جنه وقد أخذ هؤلاء الموظفين تمريضاتهم حسب قانون التمريضات . وكان من المقرر الاستثناء عنهم ولكن وزارة زور باشا أحادتهم الى وظائفهم بقبولهم وهذه العقود تنتهي في ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ ؛ فالتفت نظر معالي وزير المالية الى عدم تجديد هذه العقود .

حضره محمد زكي عبد الرزاق بك - ولرد في صفحة ٨٧ من الميزانية مبلغ ١٨.٩٠٨ جنيهات من علامات لتحميد الأراضي ولإزائها وهذا المبلغ كثيراً الغرض من هذه العلامات ؟

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - هذه العلامات خاصة بالتسجيل والطريقة النتمية هي أنه اذا بيعت قطعة أرض من شخص الى آخر يتخذ القطعة المبيعة بهذه العلامات وترسم على خريطة وتصحب مستنداً عند قيام أي نزاع ، وهذه الطريقة تقلل كثيراً من المنازعات .

حضره محمد زكي عبد الرزاق بك - هل توجد علامات من هذه المخازن مصلحة المساحة لم تستعمل ؟

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - كانت مصلحة المساحة تتفقد هذه الطريقة في مديرية الفتوة فقط ، أما الآن فيراد تطبيقها في مديريات أخرى حتى تم التجربة .

حضره محمد زكي عبد الرزاق بك - ولكني أريد أن أعرف هل هناك علامات بالخازن لا تستعملها مصلحة المساحة ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - إن المبلغ الذى يتكلم عنه حضره العضو هو مخزن علامات لتحميد الأراضي ووارد في الحساب الختائى لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وليس وارداً في ميزانية هذا العام المطروحة أمامنا .

حضره محمد زكي عبد الرزاق بك - أتتكم عن مبلغ ١٨٩.٠٨ جنيهات .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - نعم أنه وارد في الصفحة رقم ٨٦ من الحساب الختائى لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وقد صرف .

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - الميزانية خاصة بالمبالغ المطلوب احتياها أما ما قد في السنة الماضية وصرف فيها والموجودات المختلفة منها فكل هذا يظهر في الحساب الختائى وعند نظر المجلس في هذا الحساب يمكن التحقق من صحته وما اذا كانت الحكومة قد نفذت الميزانية في وجهها أم لا ، وتبين الفروقات والبقا . أما الآن فليبحث ذاتر عن الاعتناءات المطلوبة .

حضره محمد زكي عبد الرزاق بك - هل كل حال فائق أقتت نظر معالي وزير المالية الى البحث عن الموجود بالخازن من علامات لتحميد الأراضي .

تليت الفقرة ٢٥ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

(هنا ترك دولة الرئيس كرسي الرئاسة وحل محله حضرة صاحب العزة
عبد علوي الجزار بك وكيل المجلس) .

صحة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - لو رجعت الى مشروع ميزانية
١٩٢٦ - ١٩٢٧ حصفه رقم ٩٠ لوجدت أن هناك وظيفة مراقب واحدة
في الدرجة الثانية الادارية .

أما وظيفة المراقب الأخرى التي كانت في ميزانية سنة ١٩٢٥ فغير موجودة
في هذه السنة .

حضرة عزيز مريم أفندي - ليس المستر كنج مراقب لمصلحة
الاحصاء ؟

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - المستر كنج ليس مراقب
لمصلحة الاحصاء بل مراقبها مصري ولكن المستر كنج بصفته رجلا فنيا
عين لمدة التعداد فقط .

حضرة عزيز مريم أفندي - وما وظيفة المستر كنج ؟
معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - عين المستر كنج بناء على
طلب المستر كنج المراقب الفني الذي له أن يختص من يشاء لمعاونته طبعا .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - مصلحة الاحصاء مصلحة فنية يقوم
بالعمل فيها اختصاصيون من الأجانب ، فهل فكر معالي وزير المالية في أعداد
بعض من الشبان المصريين ليختصوا في هذا الفن حتى يخلوا على هؤلاء
الإختصاصيين الأجانب ؟

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - أظن أنه هناك بعض
لهذا الغرض .

حضرة عزيز مريم أفندي - ألفت نظر معالي الوزير إلى أنه كانت
موجودا أو أتت في الوزارة المالية قسم الحلق في سنة ١٩٢٢ بمصلحة الاحصاء
للاشراف على حركة اعتمادات الميزنة والمالية ، ولأن لم يعمل هذا القسم
شيئا ما ، فأرى أن يضم هذا القسم الى قسم التأمين الزراعي .

حضرة الرئيس (بالباب) - هل توافقون حضراتكم على اعتماد أكوارد
في الباب الأول من الفقرة ٣٠ من مقرر اللجنة ؟

أصوات : موافقون .

حضرة الرئيس (بالباب) - هل توافقون حضراتكم على اعتماد الوارد
في الباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

حضرة الرئيس (بالباب) - هل توافقون حضراتكم على اعتماد أكوارد
في الباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

حضرة الرئيس (بالباب) - المجلس يقرر الاعتمادات المذكورة .

الباب إلا أنها لاتوافق على إنشاء المكتب الخاص الوارد ذكره بماليه اأصاء
أن يرتب على ذلك من طلب اعتمادات أخرى في المستقبل ، وقد رأت لجنة
المالية مجلس النواب هذا الرأي أيضا ووافقه مجلس النواب عليه .

٢٨ - وفيما يختص باعتمادات باب ٢ (مصاريف عمومية) ليس لهذه
اللجنة ملاحظة على ما جاء بها .

٢٩ - أما فيما يختص باعتمادات الأعمال الجديدة موضوع البند ٧
فقرى اللجنة أنها معصومة في مصاريف التعداد العام السالف ذكره ومصاريف
تنظيم مؤتمر الاحصاء الدولي الذي تقرر انعاده بالقاهرة في سنة ١٩٢٧
ومصاريف احصائية للملاحة المطلوبة لأعمال مؤتمر الملاحة الدولي الذي
سيُعقد بالقاهرة في سنة ١٩٢٦ فقد تقدم بالمشروع (أولا) مبلغ ١٥٧٤٨ جنيا
لعملية التعداد العام (وهذا بخلاف مبلغ ٣٥٠٠ جنيه كانت تشمل ميزانية
السنة الماضية لمصاريف الأعمال التحضيرية لهذا التعداد) وقد أودت وزارة
المالية في مذكرة الإيضاح أن احصائية هذا التعداد ستتناول الاحصاء
الصناعي ملاوة على البيانات التي تناولها التعداد الأخير (وثانيا) مبلغ ١٠٠٠ جنيه
لمصاريف مؤتمر الاحصاء الدولي السالف الذكر (وثالثا) ٦٨٤ جنيا لمصاريف
أعداد الاحصائية اللازمة لمؤتمر الملاحة الدولي المتقدم ذكره .

وترى هذه اللجنة الموافقة على الاعتمادات المطلوبة لهذا الباب .

٣٠ - وقد لفتت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها النظر إلى أن
بعض وزارات ومصالح الحكومة كالأرماة والمخفانة والسكك الحديدية لازل
تتعمد في إنجاشها الاحصائية على أقلام خاصة موجودة بها مع أن لدى مصلحة
الاحصاء من الآلات الحديثة ومن الفنيين ومن التجارب ما يسمع لها القيام
بكافة عمليات الاحصاء بشيء كثير من الدقة والسرعة وطلبت البحث في أمر
حصر جميع أعمال الاحصاء بمصلحة المذكورة . وهذه اللجنة توافق في هذه
الملاحظة لما تؤدي إليه إجابة هذا الاقتراح من الاقتصاد في نفقات الأقسام
المكلفة بالاحصاء في الوزارات والمصالح سالف الذكر .

وقد وافق مجلس النواب على هذا الاقتراح كما وافق أيضا على جميع
الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع بالمشروع هي :

جنيه

باب ١ - ٢٢,٢٩٦

باب ٢ - ٢,٩٥١

باب ٣ - ١٧,٤٣٢

وتطلب هذه اللجنة إقرارها .

حضرة عزيز مريم أفندي - لي ملاحظة أخرى وهي كاستبتها تدل على
سوء تصرف الوزارة السابقة .

كان لمصلحة الاحصاء مراقب أجنبي ترك الخدمة بعد حصوله على
التعويض لخل محله أجنبي آخر ترك الخدمة أيضا بعد حصوله على تعويض .
فبين مكانه مصري لما كان من الوزارة السابقة إلا أن صلت المراقب الأجنبي
الأول مع المراقب الحالي المصري بمقدار لمدة معينة فالتفت نظر معالي وزير
المالية إلى عدم تجديد هذا العقد بعد انتهائه .

حضرة الرئيس (بالنيابة) — هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد
بالباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

حضرة الرئيس (النبیاء) - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد
بالباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

حضرة الرئيس (بالنيابة) — المجلس يقرر الموافقة على هذين الاعتمادين .
 كل من تحرير اللجنة ما يأتي :

تلى من تحرير اللجنة ما يأتى :

(سادسا) فرع ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية

٣٥ - قتل مصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣٦٨٦٧٨ جنها
وكان المقتولة في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٦٤٤٣٧ جنها فتكون هناك
زيادة قدرها ٤٢٤١ جنها .

ومقارنة أحمال الأبواب الثلاثة الواردة في هذا المشروع يمثلها في السنة الماضية. يتبين أن هناك تخفيضا في أحمال الباب الأول قدره ٥٣١٢ جنيها وزيادة في أحمال الباب الثاني قدرها ٧٥٠٣ جنيها وزيادة في أحمال الباب الثالث قدرها ٢٠٥٠ جنيها .

وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية في سبيل بيان الزيادة المتقاسم ذكرها
في :

أولاً - تشكلت لجنة في سنة ١٩٤٤ للتحقق من الطريقة المثلى التي يمكن اتباعها في استغلال الأملاك الأميرية وأصلاح الأراضي البور منها ولما كانت اللجنة تضم بين أعضائها اثنين من حضرات النواب فقد اضطرت إلى إيقاف أعمالها على أثر عمل المجلس ولذلك فقد اضطرت اللجنة إلى المحافظة على النظام الحالي ووضع مشروع ميزانية هذه السنة على هذا الأساس مع مراعاة زيادة مساحة الأرض المعدة لزراعة القطن بمقدار ١٢٠٠ فدان لذ وزارة الزراعة والإحلال اللازمة لها من بذرة القطن التي توخها على الزراع للتقارب كما أن الأعمال المالية الجديدة انحصرت على ما هو لازم لإدارة الأملاك أي أيا كان النظام الذي سيتم في المستقبل .

(ثانياً) أنه قد ألحق القسم الطبرى بوزارة الزراعة توجيهاً للعمل كما
التي فروع الاسكندرية على أثر اعتقال مديره خدمة الحكومة لتضمن وجود
أخصائي لفرد القطن ترتب مقتاسب وكية القطن التي تبيها المصلحة معهد
إعماله الى البنك الأهل مقابل عمولة تصرف له .

٣٦ - وقد طلبت وزارة المالية في خطابها الرقم ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦ المرسلاً لرابطة مجلس النواب تخفيض مبلغ ٥٠٠ جنيه من اعتمادات الباب ١ نظير الاعتمادات الجديدة المطلوبة في ذلك الخطاب وترى هذه اللجنة تخفيضه .

٣٧ - وقد لاحظت هذه اللجنة أن في اعتمادات الباب ١ تخفيضاً قدره ٥٣١٢ جنهما وأنه حصل انقاص ١٣ وظيفة من وظائف السلك الدائم وهذا التخفيضان في عدد الوظائف وفي الاعتماد المطلوب للرتبات ومع زيادة المساحة المترجمة قطناً على التمة مما مقداره ١٢٠ فدان بدلان

حضرة الرئيس (النبابة) — أعرض على حضراتكم أن لجنة الزرارة أصبح يتقضا أعضاء لتجهم بالاجازة . وهتاك قوانين عالمة عليها ولابد من نظرها بصفة مستعجلة قبل نهاية الدور الحالي . فهل توافقون حضراتكم على انتخاب عضوين لها بصفة مؤقتة ؟

أصوات : موافقون .

حضرة الرئيس بالنیابة - اذن اقترح انتخاب حضرتی محمد صفوت باشا
وعزیز میهم افندی .

أصوات : موافقون .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

(خامساً) فرع ٥ - المطبعة الأميرية

٣١ - قدر لمصرفات هذا القمع في المشروع مبلغ ١٠٥.٨٧ جنها
وكان المقتر له في السنة الماضية مبلغ ١٠٣.١٢٣ جنها فكون هناك
زيادة قدرها ١٩٩٤ جنها موزعة على البابين الأول والثاني ، اذ ينص
الباب الأول منها مبلغ ١٢٥٢ جنها والباب الثاني مبلغ ٧١٢ جنها .

وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية أن من الأعمال التي عهد بها إلى المطبعة ملاوة على الأعمال العادية التي تقوم بها مختلف مصالح الحكومة طبع الكراسات اللازمة لوزارة المعارف وطبع ٥٠٠٠ نسخة من المصنف الشريف ليتمها للجمهور وذلك أدرج في أرقاميات التور بدأت العمومية بنـ ٦٢٩٦٩ مبلغ ١٠٢٢٦ جنيها للكراسات ومبلغ ٣١٦٢٢ جنيها في التبنفسه لأدوات طبع المصنف الشريف كان أدرج في بند الساعات بمبلغ ٨٨٠ جنيها لأجور عمال باليومية وأنه مع قيام المطبعة بهذين العملين لم تكن الزيادة في مجموع ميزانيتها سوى مبلغ ١٩٦٤٤ جنيها .

٣٢ — وهذه اللجنة نظرا لما تحتمل ذكره ولما تبين من حذف وظيفتين واحدة في الدرجات الدائمة والأخرى في الدرجات المؤقتة ترى اعتماد المبالغ المطلوبة لهذا الفرع .

٣٣ - وما يجب ملاحظته أنه مدرج ضمن انتخابات الأجور بند ٩ (د) مبلغ ٣١٩١ جنيا أجر عمال لطبوبات البرلمان ومبلغ ٣٣٣ جنيا ضمن بند التوريدات لأشخاص طبوبات البرلمان ولما كان كل جلس النواب قروي من ميزانيته التي اعتمدها المجلس أخيرا أنه سيأخذ على مائه التقييم بعمال طبوباته فإنه يتقرر أن يثار هذا الزمان حتما من جراء مباشرة جلس النواب القيام به وتوقف دجبة هذا التأثير على الوقت الذي يشرع فيه المجلس بتنفيذ قراره.

٣٤ - وقد وافق مجلس النواب على الاعتمادات المطلوبة لهذا القرار كما وردت بالمشروع وهي :

جیپہ عصری

باب ۱ - ۱۰۰,۰۰۰

باب ۲ - ۴۹,۵۷۲

وتتطلب هذه اللجنة أقرارها .

وهذه اللجنة تحيد هذه الطريقة وتقرر بتسجيها لما فيها من الوفرة والكسب خصوصا وأن لدى المصلحة مؤونة تكفي لذلك وعمل الأخص مؤونة الربسم في مدة الربع التي تسامد كثيرا لى انهاء هذه العملية النافعة .

٣٩ - ولما كان يخص هذه المصلحة مبلغ ١٠٠٠ جنيه من المبلغ الذى تمرد اقتصاده من مجموع احتياطات جبل السفرية ومصاريف الانتقال قرى هذه اللجنة تخفيضه من احتياطات هذا الباب .

٤٠ - وقد جرت مناقشة في مجلس النواب فيما يخص ما تتكلفه المصلحة في أمر قباها بنفسها بمبلغ القطن الناجم من زراعتها في أوامر حركها والمقدر له في بندي ٣٤ و ٣٥ (ص ٩٨) مبلغ ٢٠٠٠ جنيه أذا رأى بعض حضرات الأعضاء أن ما تتكلفه المصلحة في صيل حلق القطن الواحد يزيد عما أخذه المالح في هذا الصدد ، وهذه اللجنة وإن كانت ترى أن مصاريف الحلق المذكور تزيد حقيقة عما تقاضاه المالح عادة ولكنها تحيد أن تقوم مصلحة الأملاك بحلق أقطانها لما في هذا العمل من فائده الحصول بل بذر متقاة تقيه لا يوجد ظها في القطن وكه وحى توزع بين يزيد بالطح من ثمن البذرة التي يبيعها التجار كما أنه يورد على نفس القطن بالفائده أيضا إذ أن الداية في الحلق مما يزيد ثمن القطن وقد جرى أن قطن مصلحة الأملاك يباع بسعر أعلى من ثمن أجود قطن بمقدار ستة أو سبعة ريالات في القطن الواحد ومن ذلك يرى أنه لا بأسرأف في هذا الأمر بل أن كل ما يصرف في هذا السيل يحصله المصلحة فوق الفائده التي يجنيها البلاد من الحصول بل قوة هي أنقى البذور الموجودة في القطر المصرى وحى بلا جدال فائده تظمى .

٤١ - أما فيما يخص احتياطات الباب الثالث المقرر لها في المشروع مبلغ ٦٤٠٠ جنيه فرى أنها تزيد من مطلقا في السنة الماضية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيها وكلها أعمال رأت هذه اللجنة أنها ضرورية لتصميم حالة بعض التفاتيش وأمر عمل منها هو ما يخص بيع ملكية الأرض اللازمة لتوسيع ترمة راجب بإشا وإجراؤه توسيعها المقدر له مبلغ ٣٦٠٠ جنيه وقد ظهر من البيانات التي وردت من وزارة المالية أن توسيع الترمه المذكورة ويصلها صيفيه (لأشها) لم تكن إلا نيليه) سيكون من نتيجته زيادة إيراد مملكه المصلحة في هذه الجهة والكشف في نهاية هذه الترمه من ١٢٠٠ الى ١٥٠٠ جنيه .

٤٢ - سلف الذكر أنه حصل إنشاء فرع الاسكندرية في أثر أضرال مديره خدمه الحكومة . ولقد وجد اختصاصى فرغ القطن بترتب يتناسب وكية القطن التي تيمها المصلحة عهد بأعماله إلى البنك الأهل مقابل عمولة تصرف له وتبين أن السمولات الآتية يتقاضاها البنك الأهل نظير قيامه بالعمل المذكور :

٣٥ - عن القطن الواحد نظير تريب درجات القطن ونحوه ورايوه وتصصيل قيمتها من المشتري .

٥٠ - عن البالة الواحدة مصاريف جارايج ونيشان ووزن .

٤٠ - عن البالة الواحدة مصاريف تخزيرت لكل مئة تبلغ ١٥ يوما أو جزئا منها .

على أن هذه المصلحة تسوى الاقتصاد في هذا الباب ولكن نلاحظ هذه البية من المقارنة الموجودة بالصحة ٩٦ من المشروع أن ما صرف في هذا الباب في سنوات ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ يقل عما تنذر له في سنة ١٩٢٥ وما هو مطلوب له في المشروع الحالي ويصح سبب هذه الزيادة الى نظام تعديل الدرجات الذى شمل هذه المصلحة الزراعية أسوة بباقي مصالح الحكومة . هذا وترى هذه اللجنة أن معاملة الموظفين والوظائف الصغيرة في التفاتيش الزراعية بمقتضى نظام تعديل الدرجات وجعل رؤساء المخابز ورؤساء الكلاب في الدرجة السابعة (من ٩٦ - ٣١٢ جنيها) ورؤساء الحسابات ومساعديهم والمصاريف ومساعدي الخزنجية في الدرجة ج (من ٧٢ - ٣١٦ ج . م) لا تتفق مع حالة الاستمرار الحاصلة في مثل هذه التفاتيش وأن هناك علوا في المساحيات والمرتبات التي تعطى لموظفي التفاتيش بهذه المصلحة وخصوصا لمن هم في الوظائف الصغيرة التي سلف بيانها والتي يتقاضى أطام في المصالح الفردية نحو مئتين جنيها في السنة ، ولذا نفتت هذه اللجنة نظر وزارة المالية الى هذا الأمر حتى تضمن مشروع الكادر الذى طلب البرلمان إليها اقله درجات ومرتبات خاصة لموظفي التفاتيش الزراعية تتفق مع حقيقة عملهم وما هو جار دفعه في المصالح الفردية لأعمالهم .

كما ترى هذه اللجنة أيضا لفت نظر اللجنة العليا للاقتصاد في الوظائف التي قبل البرلمان تشكيلها لبحث أمور هذه المصلحة جميعها من الوجهة الادارية والاقتصادية إذ ترى أنه توجد زيادة في موظفي هذه المصلحة .

وقد تضمن تقرير بولنه المالية مجلس النواب ما سلف ذكره من الملاحظات وذكر تلك اللجنة في تقريرها أن مدير المصلحة وافق عليها ووجد بالبحث في حالة موظفي التفاتيش على العموم والنظر والتفتيش في أمر المساحيات والمرتبات توصلا الى إدخال الاقتصاد فيها وإتباع الاقتصاد في السنوات المقبلة .

٣٨ - أما فيما يخص احتياطات الباب الثاني ففى مجموعها زيادة قدرها ٧٠٥٠٣ ج . م عن السنة الماضية وبالإطلاع على مفرداتها يظهر :

(أولا) أن هناك زيادة قدرها مبلغ ٤٤٠٠ جنيهه في بند ١٤ (ثمين وشالاه ونخزنجى القطن) نشأت من تأخير بيع القطن بأمر الوزارة السابقة وبمبلغ ٣٢٩٥ جنيها في بند ٢٣ (مشتى مهمات ميكانيكية وأدوات زراعية ولوازم أخرى) وبمبلغ ٥٠٩٠ جنيها في بند ٣٣ (المحصول) و ٦٢٠٠ جنيها في بند ٣٥ (مصاريف الحلق) وترجع أسباب هذه الزيادة كلها الى زيادة مساحة الأرض المخصصة لزراعة القطن بمقدار ١٢٠٠ فدان لى وزارة الزراعة بالكية اللازمة لما من بذرة القطن التي توزعها على الزراع لتقاوى ومن السلم به أن المصلحة ستحصل على ربح من وراء زراعة المقدر المذكور يزيد كثيرا عن المصاريف التي تتطلبها .

(وثانيا) أن هناك تخفيضاً قدره ٣٢٠٠ جنيه في مشتى المواشى و ١١٢٠ جنيها في خدمة المواشى وسبب ذلك هو ما انتهت المصلحة حديثا في طريقة اقتناء المواشى وذلك أنها اشترت ٣٠٠ مجل من الواحد ثمانية جنيئات لتربيتها واقتناء ما يربها منها بدلا من المواشى المعاملة وبيع الباقي بجن أعلى مما اشترته به وسيكون من نتائج هذه الطريقة وفر عظيم في مشتى ما يربها من المواشى وكسب كبير من وراء تلك العملية .

وإلجاء اللجنة إلى المضبطة الرابعة والأربعين لمجلس النواب التي حصل عليها
نظر تقرير تلك اللجنة في هذا الموضوع تبين أن المجلس المذكور لم يفصل فيما
أرأته تلك اللجنة .

وهذه اللجنة ترى حقيقة أن أمر الحصول على بكرة متفئة للقطن وتعميمها
حفظاً لحيات ربه ومنعاً لضيف نياته وتنقية التقاوى اللازمة للقمع والبرة
عمل نافع جداً للبلاد وهو فائقة عطى لها إذ يحفظ أهم محصولاتها الزراعية
(وهي أهم مواردها) من الاحتطاط الذي يبدئ في مشاهدته بوادره ولذا توصي
بأن تستمر مصلحة الأملاك على القيام بهذه المهمة . على أنها ترى من جهة
أخرى أن تستغل المصلحة المذكورة ما عدا ما يلزمها من الأطنان للفرش
سائق الذكر بالطرقة التي كان قررها البرلمان في سنة ١٩٢٤

عاد دولة الرئيس وتولى الرئاسة .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد أصدر البرلمان في سنة ١٩٢٤
قراراً بأن تستغل مصلحة الأملاك الأميرية أراضيها بتأجيرها بالمزاد العلني وأن
تسعى في تأجير أطنانها كلها ولكن رأى أخيراً أن هذه المصلحة تقوم بعمل هام
هو تنقية البذور ولا يتيسر لها ذلك إلا إذا زدحت بعض الأراضي على ذمتها
ولما كانت الزراعة على الذمة تخالف قرار البرلمان الصادر في سنة ١٩٢٤
تقد اقترحت لجنة المالية على المجلس أن يباح للمصلحة زرع الأراضي اللازمة
لتحصين وتنقية البذور وأن يعمل بالقرار المشار إليه فيما عداها .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

قر المجلس الموافقة على ذلك .

حضرة عقل محمد بك - مصلحة الأملاك أربعة أو خمسة قناطير منها
اثنا عشر لقطن الجيد وهما تفتيش سقا وتفتيش عملة موسى ...

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لمصلحة الأملاك الأميرية أملاك
في جهات كثيرة بديرية الغربية ولما أن تلقى ما تراه صالحاً منها فقرره
تنقية البذور ونحن لا يمكننا أن نحمل عليها الزراعة في تفتيش سقا أو تفتيش
عملة موسى دون غيرها من أملاكها .

حضرة عقل محمد بك - توجد قناطير أرضها جيدة وأخرى ضعيفة .
سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن أمر اختيار الأراضي
التي تزرعها المصلحة على ذمتها متروك لها لكي تحصل على بكرة تفتية
وتقاوى جيدة .

حضرة عقل محمد بك - هل يجوز للمصلحة الأطنان التي لا تزرعها على
ذمتها كأرضها في اليوم والمتنوعة ؟

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - كل ما لا يزرع لذلك الغرض
يجوز وقد كانت المصلحة قبل الآن تزرع أراضيها للاستثمار في سنة ١٩٢٤
رأى البرلمان أن خير طريقة هي تأجير تلك الأراضي بالمزاد ثم تبين أن البلاد
في حاجة إلى تقاوى تفتية وأن مصلحة الأملاك هي أقدر مصلحة على إنتاج
هذه التقاوى لما تله الزرع الآن هو أن تزرع للمصلحة على ذمتها ما يمكن
الحصول على بكرة جيدة للقطن وتقاوى جيدة لباقي المحصولات وما عدا ذلك
من أطنانها يجوز على نحو ما بينه البرلمان في قراره الصادر في سنة ١٩٢٤

وترى هذه اللجنة أن هذه الفتحات مرتفعة وأن ما احتكفاه المصلحة من
وراء تنفيذ هذا الاتفاق يخفى المبلغ الذي كانت تحتكفاه المصلحة من وجود
فرع بالإسكندرية .

وقد لاحظت ذلك لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها وزادت بأن
البك لم يكن في الواقع إلا عملاً تجارياً مهم ما يعود عليه من الربح ولا يمكن
أن يكون في الملاحة والتدقيق كاستغنى المصلحة أنفسهم وذلك أشارت
بانتداب بعض الموظفين في مدة الموسم يقيموا بعملية البيع في الإسكندرية
والقاء الاتفاق المبرم مع البك خصوصاً لما هو معروف أن القطن يفرز
ويرتب دائماً في الخارج وأن قطن المصلحة معروف ومشهور فضلاً عن أن البيع
يحصل دائماً بالمزاد العلني وفي هذا ضمان كافٍ لحسن تصرفه .

وعند النظر ما تقدم أمام مجلس النواب صرح معالي وزير المالية بأنه
سيستد البحث في هذه المسألة مرة أخرى من جميع وجوهها وسيستجد
في تخفيض تلك العمولة إلى أقل مقدار ممكن لأن هذا الاتفاق يمكن تمديده
كما أنه سيتفاوض مع البنوك المختلفة في هذا الشأن عند انتهائه المقادير .

وهذه اللجنة توافق على ما قرره معالي الوزير وتوصي أن يتم البحث الموضوع
به قريباً حتى لا تكلف الخزينة بأن تدفع للبك الأهل زيادة عما هو متاد
دفعة في هذا النوع من العمل .

سماعة محمد منازي باشا - ألفت نظر معالي وزير المالية إلى أن ما تنفق
مصلحة الأملاك الأميرية في ترتيب درجات القطن ووزنه وتجزئته يبلغ ضخم
ما يتفوق الأفراد في ميانه الجبل . وإلى مستعد أن أين لمعالي الوزير في أي
وقت شاء مفضل هذه الزادات الباهظة حتى يمكن تخفيض تلك النفقات
إلى الحد المناسب .

معالي مرسى حنا باشا (وزير المالية) - لقد وعدت في مجلس النواب
بأن أحل هذه المسألة . وأكرر هنا الآن هذا الوعد وإذا كان لدى حضرة
العضو المحترم معلومات فاني مستعد لسماعها إذا سمع زيارتي في الوزارة .

سماعة محمد منازي باشا - أرجو معالي الوزير أن يضع رقابة شديدة
في وقت البيع .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٤ - كان البرلمان بين نظره ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ قرر أن
توزع أطنان مصلحة الأملاك بقدر المستطاع والمزاد العلني لما في ذلك من
الربح والاقتصاد مما هو في الزراعة على الذمة وتبين أن للمصلحة لم تستد ذلك
القرار إلا في أجزاء قليلة لأن وزارة الزراعة اتفقت مع وزارة المالية على أن
تقوم مصلحة الأملاك بما يلزم البلاد من تنقية بكرة القطن وتعميمها حفظاً
لحيات الرطب ومنعاً لضيف النبات في أصناف السكراديس ودرق ٣١٠
(النابج من السكراديس) والنبضة (النابج من الأصيل) خصوصاً وأنها قد
وصلت في تجارتها المدرجة فائقة ما كلفتها وزارة الزراعة أيضاً بتقنية القمح
والذرة وقد باشرت المصلحة فعلاً هذه العملية .

وقد رأيت اللجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها أن هذا العمل أمر
مهم للمصلحة العامة للبلاد خصوصاً إذا جمرت هذه المصلحة جهودها في تحسين
البذور وتنقيتها توصلاً إلى زيادة الإنتاج ولذا ذكرت في تقريرها أنها تترك
للمجلس حتى يقر هذه الاعتبارات وتقرر ما يراه .

حضرة عقل محمد بك - حقيقة لم نخدم مصلحة ما زمامة البطان بآثر مما خدمتها مصلحة الأملاك الأميرية .

حضرة عبد الله سليمان باشا بك - إن الذي يجمع مصلحة الأملاك الأميرية من بيع المقادير التي يرغبها حضرة عقل محمد بك هو أن وزارة الأشغال لا تبيع لما ذاك لعدم توفر المياه المطلوبة لزراعة تلك الأراضي . . .

دولة الرئيس - لا تعرف إن كانت قلة مياه الري تمنع بيع الأرض التي تكلم عنها حضرة عقل محمد بك أم لا ؟

حضرة عبد الله سليمان باشا بك - أما فيما يخص باسطة مصلحة الأملاك الأميرية على وزارة الزراعة فأنا موافق مساعداً للمقرر على عدم ضمها للوزارة المذكورة .

حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك - ألي الآن لم تعرف شيئاً عن إيرادات مصلحة الأملاك وصاريفها ، فزجو معالي الوزير بأن يوضح لنا مبالغ هذين البابين .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - مبلغ الإيرادات لهذه المصلحة وارد في باب الإيرادات . وقد أتوه البرلمان من قبل . ومصروفاتها واردة في باب المصروفات أيضاً ، وإذا راجع حضرة العضو المحترم تقرير الإيرادات المقدم من اللجنة ليرى أن المجلس قد بحث فعلاً إيراد المصلحة المذكورة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - بإحضرات الإخوان : تملكون حضراتكم أن الحكومة المصرية مبنية في مبلغ مائة مليون جنيه وزيادة . . . أصوات : أقل ، أقل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن الذين أقل من ذلك ويبلغ حولي تسعين مليوناً فقط .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ليكن الذين ثمانين مليوناً فقط ، وأتم تملكون أن تسع ستوناً أو مائة مليوناً من الجنيهات فوائد . . . سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الأربعة الملايين فوائد واستهلاك للدين .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وتماماً حضراتكم أن هناك مراتين من قبل الملتين يتقاضون ممرات سنوية تبلغ ٢٩٠٠٠ جنيه ، وهذا علاوة على الأربعة الملايين ، هذه هي حالنا ، فما هو عمل الرقعة التي أمدتكم لسداد هذا الدين ؟ كل سنة تتقدم لنا الميزانية وتتقدم لنا القليلة أيضاً هذه الميزانية فما وجدنا يوماً نخرق سداد هذا الدين .

إن ما يباع من مصلحة الأملاك يجب أن يدفع في سدادها ٣٠٠٠٠ جنيه التي تملق لاستهلاك هذا الدين لا توازي ما نحتاجه لاسعاع شارع الخليل وما قرواه لأحياء فيخون في باطن الأرض ، وذلك لأن الملاكين لا يرضون في أن تقوم بالتسديد ، ولأن الروح التي أمدت من قبل مشروع الميزانية لاتريد التسديد أيضاً . وعندنا ميزانية بلغت أربعين مليوناً نصرفها جميعاً من غير تسديد شيء ، ولا نطوئاً أن لنا مالا احتياطياً ذا قيمة ، لأن منه

حضرة عقل محمد بك - أقلت نظرم معالي وزير المالية إلى أنه يوجد للحكومة أراض كثيرة مؤجرة بفئات قليلة فإن المسألة القندان مثلا قد توجر بجسة أو بمشرة جبهات على أنها لو بيعت لجنت الحكومة من أموالها أكثر مما تحصله الآن من إيجارها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - مصلحة الأملاك تبشر الآن بيع القطع الصغيرة المتفرقة وقد تكلمنا عن ذلك عند فحص باب الإيرادات ورؤى ألا يطرح للبيع مقدار يزد عما يقبله ثروة البلاد لأنه ليس من الحكمة أن تطرح للبيع خمسة آلاف أو ستة آلاف فدان مثلاً في الوقت الذي لا نسمح فيه حالة الأهالي للمالية بشرائها .

حضرة عقل محمد بك - انني أقصد البيع ولو تدريجياً .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - يادولة الرئيس : كتبت لمصلحة الأملاك ٢٠٠٠ فدان بمدينة الفيوم وفي عهد راسة دولتك الحكومة صدر قرار ببيع هذه الأطنان للأهالي فبيعت مائداً ٢٧٠٠ فدان بناحية أبي جشوش أقيمت لعمل تجارب وهذه الأطنان كانت ملوكة لأسلاف الأهالي وأخذت منهم واستولى عليها الدومين وهذه حقيقة معروفة وكل واحد من أهالي تلك الجهة يعرف ما كانت تملكه حالته فيها ، لهذا ألفت نظرم معالي وزير المالية إلى توزيع الأطنان المكتبة بناحية أبو جشوش على الأهالي لأنها كانت ملكاً لهم وإلى أنظار سماع ما يصريح به معاليه .

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - الواقع أنه بناء على طلب مجلس النواب والشيخ شكلت لجنة النظر في أمر مصلحة الأملاك الأميرية من كل الوجوه سواء ما يخص بالاستقرار أو البيع أو تنقية البذرة أو غير ذلك .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - هذه مسألة خاصة لأن الأطنان أصلها ملك للأهالي وأريد أن أعرف رأى معالي الوزير فيها .

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - هذه المسألة الخاصة ستعظر فيها .

حضرة عزيز مريم أفندي - لمصلحة الدومين نوجان من الأراضي نوع تجرير وإلى موافق اللجنة على رأيا فيه والآخر تستفله المصلحة لإنتاج البذور فأرى أن يلحق هذا النوع بوزارة الزراعة لأنها تقوم الآن بنفس هذا العمل ولديها من الفنيين ما يكفي حسن القيام به . فقد رأينا أن تلك الوزارة قائمة على قدم وساق في تحسين البذرة وعمل التزيينات اللازمة لتحسين الزراعة .

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - أن ما قامت به مصلحة الأملاك الأميرية إلى الآن يثبت أنها نجحت نجاحاً باهراً في تحسين البذرة وانتقامها ولهذا لا أرى سبباً في أن يترجم من مصلحة عمل نجحت فيه . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن وزارة الزراعة ليس من عملها أن تقوم بزراعة الأراضي وإنما عملها هو التجارب ، وهذه التجارب تجريها في قطع صغيرة متعقدة ومتفرقة ومتباعدة ، وهذا العمل هو غير عمل مصلحة الأملاك التي نجحت فيه ولا موجب لانتقام منها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أذكر أن هذا الأمر كان موضع بحث كبير وتشككت من أجله لجنة رأت أنه ليس من المصلحة ضم مصلحة الأملاك الأميرية إلى وزارة الزراعة .

حقيقة أن وقت الإصلاح صار الآن متعلنا . ولا يمكننا بأي حال أن نسد هذا البين السام إلا إذا فكرنا في سداده كتفكيرنا في سداد ديوننا الخاصة . فيجب اصلاح أراضي الحكومة . التي فيها الرى والمصارف . ولذلك اقترح تخصيص مبلغ عظم من المال في السنة القادمة لاصلاح الأقطان المتوفرة فيها الرى والصرف .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إحقاقا لحق أقول أننا عندما قمنا بميزانية سنة ١٩٢٤ وجدنا أن مصلحة الأملاك طلبت مبلغا من المال لاصلاح أراضيها . وكانت تلك الأرض التي ذكرها حضرة العضو المحترم من ضمنها فيما أذكر . ولكن البرلمان لم يوافق على الاعتقاد المطلوب لهذا الإصلاح . ولا يجب على المصلحة بعد ذلك . لأن البرلمان هو الذى رسم لنا الخطة الواجب اتباعها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أمتنى أن الفكرة في الاصلاح موجودة عند المصلحة . والبرلمان هو الذى طامها عنها ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم أن الفكرة عند المصلحة وهذا رأيا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أذكر أن البرلمان قرر أربعين ألف جنيه لاصلاح أراض خاصة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هل منها أرض كفر الجصى التي تشير إليها ؟ وهل كل حال فالمصلحة سبق لها أن طلبت مبلغ الاصلاح ولم يمنحها الا قرار البرلمان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل سعادتك توافقونى على أن الحكومة أطيافا صالحة لزراعة لتوفر الرى والصرف ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أوافق حضرة على ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولم أذن لم تطلبوا في تقرير اللجنة فتح اعتيادات لهذا الاصلاح مادمت ترونه ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا يرجع لما يقرره البرلمان وما يراه وأما موافق على أن هناك أراضي يمكن زرعها واصلاحها . ولكن في أى جهة تكون تلك الأراضي ؟ نعينها موكلا لمصلحة الأملاك نفسها . وعلى التي تطلب اصلاح هذه الأراضي اذا توقت من نتيجته فائدة كبيرة .

محلى مرقس حنا باشا (وزير المالية) - في اعتقادى أن الاقتراح المقدم من حضرة العضو سابق لأوانه لأنه قد تشكلت لجنة للنظر في كل ما يتعلق بمصلحة الأملاك الأميرية فأرجو أن تعينها موكلا لمصلحة الأملاك بهذه المصلحة الى أن تقف الحكومة على آراء هذه اللجنة وتخصص تقاررها ذلك أتى أخشى أن تعارض الاقتراحات التي تقدم الآن مع آراء اللجنة .

يريد حضرة العضو المحترم أن يخص مبلغ من المال لاصلاح هذه الأراضي

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أزيد الأراضي المتوفرة بها الآن طرق الصرف والرى .

١١٠٠٠٠٠ من سندات البين الموحد لا تتصرفون فيها ولا نستطيع أن نخلص من تلك الرقابة . ولا من اتياه السداد الا اذا فكرنا في محل الوفاء . وحل الوفاء موجود في أملاك الحكومة . فلا نعلموها فيها . وابتدوا كل رأى يطلب منك غير ذلك الا لسداد تلك الديون . هذا هو الحل . وهذه هي السياسة الحكيمه .

يا حضرات الاخوان - إن أقطان الحكومة تقدم الى ثلاثة أقسام : قسم يزود بحلوه وأهميته ، وتوفير المياه فيه ، وهذا يؤجر معظمه . وقسم آخر صالح للزراعة لتوفر المصارف والمياه الكافية لريه ، ولكنه مهمل . وقسم ثالث غير صالح للزراعة لعدم توفر المياه والمصارف . فلذا نلت الحكومات السابقة في القسم الصالح للزراعة والمتوفر له المياه والمصارف . هل خصص له شيء في تلك الميزانية الضخمة . وهذا يخصص لاصلاح نحو نصف مليون من الجنيهات . والمصلحة قد بلغ إيرادها السنوى ٩٣٠ ألف جنيه ، ولم تزد مصروفاتها على ٣٠٠ ألف جنيه . فالباقى وهو أكثر من نصف مليون واجب أن يخصص لاصلاح أراضيها ، وأما ما الميزانية لم يخصص منها شيء لاصلاح الأقطان التي يمكن اصلاحها - مع أن المياه والمصارف قريبة منها - لم يفعل ذلك لأن الروح السائدة لا ترغب أن نستفيد من تلك الأقطان وأن نستثمرها . انهم يريدوننا بالبيع لأن الأرض لا تآلى بالفاكهة ، والأحلى في أزمة لا يستطيعون الشراء فيضرون بأعضا .

وقع في ناحية (بيت أبو ظالب) أن أحد الوزراء كان يملك خمسة عشر ألف فدان ، باعها لشركة الاتحاد بسعر خمسة جنيئات للفدان الواحد ، على شرط أن يقام لهذه الأرض وأبويرى على النيل ، وعلى أن يمين هو سكرتير للشركة ، وبين تلك الأقطان أراض للحكومة ، وقد أقامت الشركة مستقن لرى أراضيها ، انصهرت بينهما أراضى الحكومة بحيث لا يمكن ربا الا من هاتين المستقن ، وإلا اذا سمحت لها الشركة بذلك ، وأصبحت أرض الشركة يباع الفدان منها بمائة جنيه أو مائة وخمسين ، ومع أن أرض الحكومة في بقعة أرض الشركة فلا تساوى هذا الثمن ، وليس في وسعنا أن نقيم فيها مصرا ، ولا أن نقيم وأبويرا على النيل ، حتى يعود مصنفها ونشئ يتكافأ عنها مع ثمن أراضي الشركة .

وطلبت الشركة في السنة الماضية أن يشتري أرض الحكومة هذه بسعر الفدان خمسة جنيئات مشترية فرصة بورها . ولولا لطف الله فلم الأهل بذلك وتوقعوا شكواهم ضد الشركة لنفذ الأمر وتم البيع .

موجود كذلك نحو ألف فدان في زمام يله . وهذه الأقطان لا تبعد عن أطياف الخاصة للملكية التي اشتراها الآن بخمسين كيلو مترا والخاصة تصلحها وتردها . لوجود المصارف والمياه . ومع ذلك فالف فدان توير بالث جنيه فقط لأنها يوز وغير صالحة للزراعة . وأؤكد حضراتكم أن خمسة آلاف جنيه تصلحها وتجعلها قابلة للزراعة . وأتوا بمدير المصلحة أو كبير مفتشيها . وسأزعم من قيمة الألف فدان . وستملكون أنها في وسط أراض جيدة . ومع ذلك فهل يمكن أن يوجد من يشتري الفدان من هذه الأرض بمشرة جنيئات أو بخمسة عشر جنيئا ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل اقتراحى هذا يتناقى مع تأليف اللجنة ؟

دولة الرئيس - اقتراحك مبهم على انه يمكنك أن تقدم به لجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اقتراحى ليس مبهما ، أقول أن عندنا أراضى فى بيته ورأس الخليج يجب اصلاحها فقول فى هذا ايهام ؟ هل معالى الوزير لم يمر على هذه الأراضى فأثروا الى جدير المصلحة حتى أقول له ان هناك أيضا آلاف فدان فى كفر السجى وعشرة آلاف فدان فى بيته بها رى وصرف فلم لا تعتمد المبالغ اللازمة لاصلاحها ؟

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - الفتت نظر معالى وزير المالية الى أنه لا يصح أن تقوم الحكومة باصلاح الأراضى .

(منهية)

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ان ما قاله حضرة الشيخ حسن عبد القادر لا يخرج عن كونه رغبة كالرغبات التى أبديت من قبل ويمكن أن تكون موضع نظر الحكومة .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - هل اللجنة تشكلت وهل سيكون من بين أعضائها أعضاء من مجلس الشيخ ؟

معالى مرفس حنا باشا (وزير المالية) - سيتم تشكيل اللجنة فى يومها الأسبوع غاليا وسيكون من بين أعضائها شيخو ذواب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما الذى تم فى اقتراحى ؟
سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الحكومة مستظير اختياره أمرهية .
تليت الفقرتان ٤٤ و ٥٥ من تقرير اللجنة ونصها :

٤ - لاحظت لجنة المالية مجلس النواب أن مصلحة الاملاك تأثرت من بيع أقطانها فى الوقت المناسب بناء على ماصدر اليها من الأوامر من الوزارة السابقة وأن فى ذلك ضررا ظاهرا (أولا) : لأن أقطان مصلحة الاملاك لها صفة ممتازة فى الأسواق وتباع دائما بأسعار تفوق ما عائلها وأن بيعها فى الوقت الذى تصل فيه الى مينا البصل مما يساعد على زيادة إيرادات المصلحة (ثانيا) : لأنه لا يبنى لمحسكة أن تضارب بأقطان ناجمة من مصلحة تابعة لها لاختلاف هذه المصلحة عن عملية دخولها فى السوق مشترية لحفظ أمان القطن كما ظنت (وثالثا) : لأن المصليين مفتضلتان من بعضهما فتلك عملية استغلال لاحدى مصالحها وهذه مضاربة لها مالها من النتائج التى تصبب نتيجتها الأخرى عن احتياط الدولة وهذه اللجنة ترى ، وأرائه لجنة المالية مجلس النواب فى هذا الصدد :

٥ - وعند نظر ميزانية هذا القرض أمام مجلس النواب شاول البحث ما تكبدته الحكومة من الصروفات بخلاف القرض فى سبيل ما اختتمه من الأقطان بناء على قرار تملكها فى سوق مينا البصل مشترية واتى بفتح مقاديرها له (١٧٥٣٩٨٠ قنطارا) بخلاف قطن مصلحة الاملاك التى لم - ١٠

معالى مرفس حنا باشا (وزير المالية) - أرجو أن لا نهاطملى حتى أتم كلامى . حضرة العضو يطلب تخصيص مبلغ لاصلاح اراضى . ولكن المبلغ المطلوب إدراجه لم يبين ، والأراضى المطلوب اصلاحها لم تحدد محتاج الأمر (أولا) لمعرفة ما هى الأراضى التى يراد اصلاحها (وثانيا) ما هى الاصلاحات المقصودة (وثالثا) ما هى المبالغ الواجب استبعادها (ورابعا) ما هى المدة التى تقتضيا هذه الاصلاحات فى كل سنة لمرة الجزء الواجب درجته من الاتحاد اللازم (وخامسا) ما هى نتيجة الاصلاح . كل هذا يجب بحثه قبل تقديم الاقتراح . واللجنة التى تشكلت للنظر فى أمر هذه المصلحة مستظير فى كل ذلك وتقدم تقاريرها وعندنا يمكن البرلمان أن يقدم ما يشاء من الاقتراحات التى تكون عند ذلك سادرة عن روية تامة .

أظن أن هذا هو ما يتفق مع ما يجب من الادارة المحسنة لهذه الأراضى الواسعة وهذا يصل حضرة العضو المحترم الى غرضه عن الطريق الصحيح المتبع . أما الآن ونحن لازلنا معالى الأراضى الواجب اصلاحها ولا ما هى الاصلاحات اللازمة لها ولا المال اللازم لذلك . فلا يكون من سداد الراى أن ندرج مبلغا فى الميزانية من أجل عمل لا يزال مجهولا .

هذا من حيث اصلاح الأراضى ، أما من حيث ما يطلبه حضرة العضو من بيع الأملاك الأميرية ويخصص منها لاستهلاك الدين العموى الذى يبلغ الآن حوالى تسعين مليونا من الجنيهات فاصبحوا لى أن أقول ان الحكومة قائمة بذلك وترون حضراتكم فى صفحة ٤٨٢ من مشروع الميزانية تحت تقديرات سنة ١٩٢٦ للدين العموى مبلغ ثلاثمائة ألف جنيه مخصصة من الملتصم من بيع الأملاك الأميرية لاستهلاك الدين . فالحكومة تفعل تماما ما يطلبه حضرة العضو كما يتبين من مشروع ميزانية هذه السنة وقد حصل مثل ذلك فى الماضى ، وفضلا عن ذلك فان الحكومة تعمل على استهلاك الدين من طريق آترو هو شراء السندات وليست مسألة الاستهلاك بالمعيلة السهلة بل هى مسألة مالية دقيقة لأن بيع أملاك الحكومة لاستهلاك الدين معناه أن ندفع للبلاتيين مائة جنيه عن كل سند حالة كونه فى السوق نحو اثنين وسبعين جنيها للدين الممتاز ونحو ثلاثة وعشرين جنيها للدين الموحد تقريبا ولا شك أنه ليس من الحكمة أن ندفع القيمة الاسمية فى حين أنه فى الاستطاعة الشراء ببلغ قيمتها فى السوق وأظن أن الأولى بحضرة العضو أن يسأل هل تسترسى الحكومة سندات من سندات الدين العموى أم لا ؟

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - حضرة العضو يريد اصلاح الأراضى حتى تزيد قيمتها فتباع ثم يشتري بالثمن سندات الدين العموى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا لم أطلب بيع أملاك الحكومة بل على العكس أعارض فى بيعها لأنها الاحتياطى العقارى للدولة وأنا أطلب اصلاحها وللحكومة أموال مودعة فى البنك الأهلى فبأنه لا تزيد على ثلاثة فى المائة لو صرفت على اصلاح هذه الأراضى لاددت على الحكومة فبأنه لا تخطل عن العشرة فى المائة .

معالى مرفس حنا باشا (وزير المالية) - لقد أت الحكومة فى تنفيذ رغبة حضرة العضو ، ذلك بأن شكلت لجنة من عملها أن تخصص هذه الأراضى وتبدي رايها عن الاصلاحات اللازمة لها .

الحكومة الآن) وتبين أن ما صرفته الحكومة في هذا الصدد هو مبلغ ٧٧,٥٢٥ جنيناً و٧٧٢ ملياً بالتفصيل الآتي :

مبلغ	٢٣,٨٤٨	٢٤٥
إيجار شون بجملة أشخاص من مصرين وأجانب	٢٣,٤٢٠	٧١٠
عمولة وبمسرة محل رويس	٤,٢٧٦	٨٤٧
مصاريف عمومية	٢٢,٩٧٩	٩٧٠
تأمين ضد الحريق لمدة سنة	٧٧,٥٢٥	٧٧٢

وهذه المبلغات ترى أنها مصروفات زائدة من الحد خصوصاً فيما يخص بإيجار الشون والعمولة والسمسرة .

وقد رأى بعض المشتغلين من حضرات أعضاء مجلس النواب بجماعة الأقطان أن هذا المبلغ يزيد من الحد المقبول ويشاركهم معالي مقرر لجنة المالية بذلك المجلس في هذا الرأي إذ صرح بالجلسة أنه انضح لذلك اللجنة من مباحثها التي لم تذكرها في تقريرها عن المصروفات المذكورة أنها فادحة حقيقة وتورد أن تمديد الوزارة النظر في هذه المصروفات فوافق معالي وزير المالية على ذلك .

حضرة عقل محمد بك - جاء بالفقرة ٤٢ من تقرير اللجنة أن البنك الأهل يتقاضى ٤ ملياً بمصاريف تخزين من البقالة الواحدة لكل مدة تبلغ ١٥ يوماً .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا المبلغ خاص بيقطن اللوميين أما المبلغ الذى دفع للتخزين وأشير إليه في الفقرة ٤٥ التي تقرأها الآن فهو خاص بنصف اللوميين قنطار قطن الذى اشترته الحكومة .

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) - الأرقام التى وردت في صفحة ٢٢ و ٢٣ من تقرير اللجنة من مقدار القطن وتكاليفه كانت أعطيت لمجلس النواب لغاية ٣١ يوليى سنة ١٩٢٦

أما اليوم فقد عمل الحساب لغاية ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٦ فتغيرت الأرقام وأصبحت كما يأتى :

مقدار القطن الذى تم شرائه ٤٧٥٦٦٥ قنطاراً و٧٢ وحدة وقد بلغت المصاريف الصومية وهى تشمل (أجور غلاخجية ونظيره ومصاريف ومعالين وكهرباء ومصادر تليفونات ونظيراتها) ومن أخشاب وساعات تهفراء الخ مبلغ ٥٠٨١ جنيناً و١٢٢ ملياً .

وبلغت أتعاب وبمسرة البنك الأهل نظير القيام بتنفيذ أوامر الشراء وسلك الحسابات واستحجار الشون والتأمين ٧١٣٤ الخ ٦٤٤ ملياً .

والسعر دروس...	٣٠٠	١١٠٠٠
والسمسرة ...	٦٣	٦٣٤٠
والتأمين ...	٣٩٠	٢٣٦٩٤
وإيجار الشون ...	٣٣٥	٣١٩٦٤
فيكون المجموع الكلى...	٨٤٥	٨٥٢١٤

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لن تبلغ السمسرة ؟

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) - تدفع للسمسرة وتأخذ ٤ ملياً أى تدفع ١/٢ وتأخذ ١/٢ .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تنفى مبلغ السمسرة المنظور تخصيله ؟

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) - نعم .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إذا كانت اللجنة استكثرت مبلغ ٧٧ ألف جنيه مقدار المصاريف الى ٣١ يوليى فهو بالأول نستكثر مبلغ ٨٥ ألف جنيه الذى ذكره سعادة وكيل المالية الآن .

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) - بناء على طلب مجلس النواب قدم معالي وزير المالية مذكرة بالتفصيلات وفيها أن وزارة المالية اتبعت في التأمين القاطعة المنجبة في أحسن الحالات .

وقال بعض حضرات النواب بقصر التأمين على مدة شهر أو شهرين أو ثلاثة ويحين وإن كان أمنا لمدة سنة فقد حصل وفر من ذلك وقد بينت المالية كل هذا في مذكرة التى قدتها لمجلس النواب .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لجنة المالية لم تجار حضرات النواب في رأيهم من جهة التأمين ولكنها استكثر بمصاريف التخزين ولو كانت المالية دفعت أرضيه نحو قرضين عن كل قنطار كما دفعت جهات أخرى لتسج من ذلك وفر كبير .

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) - إذا أراد المجلس أن تقدم له صورة من المذكرة التى قدمت الى مجلس النواب فخص مستعملون لذلك وقد جاء فيها أن الأرضية كانت تتكلف ٦ قروش في الشهر وبتاء على الحساب الذى أجرته المالية وجدلت أن الأرضية ٦٦ ملياً فالفرق ٦ مليات من كل يالة في الشهر فهو ليس بالفرق الكبير وقد استعينا هذه المعلومات من كتاب ورد من البنك الأهل وذكر به أن هذا هو التسج في البنوك الأخرى .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - دللتنا التجارب على أنه كان يمكن التخزين بأقل من هذا المبلغ .

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) - ألفت نظر سعادة المقرر الى أن كمية التخزين في العام الحاضر هو مليون وكسور وفى مثل هذه المدة من العام الماضى كان ٣٠٠٠٠ قنطار تحترق وهذا الفرق يعمل له حساب في نظر البنوك عند تقدير الأرضية .

معالي محمد شفيق باشا - تتألف سعادة المقرر عن سعادة وكيل المالية في المصروفات التى تكبتها الحكومة في شراء القطن ولكن يوجد مبلغ آخر لا يقل عن مائة وعشرين ألف جنيه وهو فوائد مبلغ الثلاثة المليون جنيه ممن شراء هذا القطن ، هذا المبلغ لم يدخل في الحسابات التى عرضت علينا .

أن دخول الحكومة في مشتري القطن كان لرفع الثمن ولكن من الأسف أنه لم يرفع مع صرف هذه المبالغ الجسيمة . وقد ارتفع اليوم السعر فبلغ ٣٥ ريالاً للقنطار وكان الثمن من أسبوعين ٢٨ ريالاً فهل هذه الزيادة أتت من دخول الحكومة مشتري في السوق ؟ كلا وأما التصحيح يرجع الى أوائل

تليت الفقرة ٤٦ من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٤٦ - وقد وافق مجلس النواب على الاعتبارات للمينة للمشروع لهذا الفرع بعد استبعاد مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من الباب الأول و ١٠٠٠ جنيه من الباب الثاني كما سبق البيان .

وبناء على ذلك ترى هذه اللجنة أن المبالغ الواجب اعتمادها لهذا الفرع هي كالآتي :

جنيه مصرى

باب ١ - ٥٤١ ١٦٢

٢ - ٧٣٧ ١٩٣

٣ - ٤٠٠ ٦

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقترح للباب الأول ؟

أصوات : نوافق .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقترح للباب الثاني ؟

أصوات : نوافق .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقترح للباب الثالث ؟

أصوات : نوافق .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء على أن تعود للاعتقاد غدا الثلاثاء ٣٠ صفر سنة ١٣٤٥ (٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦) الساعة السادسة مساء ٥

خارجية وهذا مما يؤيد النظرية التي تكلمت عنها فيما سبق من أن الحكومة لا يصح لها أن تتدخل في شراء الأقطان لأنها تتعرض لخسائر فادحة .

دولة الرئيس - المبلغ الذى تشترى الحكومة به القطن هو من ضريبة القطن .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أرجو أن لا تحصل المفقعة في هذا الموضوع الآن لأن المجلس سبق أن تناقش فيه وأصدر قراراً بشأنه . أصوات : نوافق .

حضرة عقل محمد بك - أريد الرد على معالى شفيق باشا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أكرر رجائى بعدم البحث في هذا الموضوع وقد وافق المجلس على ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وما الذى يطلبه سعادة وكيل المالية بشأن مبلغ الـ ٨٥ ألف جنيه ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا المبلغ هو قيمة المصاريف التى صرفت في سبيل شراء القطن لغاية ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٦ ويزداد هذا المبلغ في الأشهر المقبلة الا فيما يتعلق بالتأمين .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل يطلب منا اعتماد هذا المبلغ ؟ سعادة محمد زكى الابراشى باشا (وكيل وزارة المالية) - لقد ذكرت ذلك لاحاطة حضراتكم فلما فقط .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - ردا على معالى شفيق باشا أقول أن المجلس لم يرض ولا يرضى ولن يرضى أن يقال بعدم دخول الحكومة في سوق القطن بل المجلس قرر فيما سبق بوجوب دخول الحكومة في السوق كلها دعت الحاجة الى ذلك .



مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٣٠ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦

تلى الكتاب رقم ٥٤/٥٤ الصادر من حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية عن الرعيضة رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٢٤ للمقنعة من فائوس عبد الشيد وكثيرين وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

إيحاء إلى المكتبة المؤرخة ٣٩ يوليو سنة ١٩٢٦ رقم ٧-١/١-٧٩٠ بخصوص شكوى بعض الطلبة الخارجيين عن هيئة البعالي هندسة رى حركو أسوان التابعة لتفتيش رى القسم الخامس من تأشير تمثيل درجاتهم وعدم صرف المستحق اليهم تنشر بأن قيد دولكم أن تمثيل درجات الطلبة الخارجيين عن هيئة البعالي بالتفتيش المذكور قد اتمتد نهائياً وصرف اليهم في أوائل فبراير سنة ١٩٢٥ فرق استحقاقهم الناشئ من هذا التمثيل .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

وزير الأشغال العمومية
مؤيد محرم

أبلغ المجلس طلب حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية التصريح لحضرة وكيل وزارة المعارف بالحضور معه أثناء نظر قانوني الامتحانات الملحقه .

دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة الماضية ؟

أصوات : لا .

صدق المجلس على محضر الجلسة الماضية .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر — أقتج أن يقرر المجلس تأجيل الأسئلة والاستجوبات الى ما بعد الانتهاء من نظر المذانية .

وافق المجلس على ذلك .

حضرة التبريد شمس افندي — هل أتر تهدى لجنة المجلس المقترح القانون الخاص بزواج المصريين غير المسلمين الذين من أصل مثنائ الآمت بعض الجرائد عاصفة من الاعتراضات جعلت حضرات الرؤساء الرومانيين يشعرون من أن القانون المذكور يكون ماساً بسلطتهم الرومانية ألا هنا عندى جزيل الاجلال والاحترام كما أتمته بالمقترح مائل الذكر .

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عدداً كل من حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة والمنة : اسماعيل سرى باشا ، أحمد زور باشا ، أحمد ذو الفقار باشا ، محمد فتحي يكن بك ، محمد عبد الطيف افندي ، محمد أفلاطون باشا ، صليب فلوديوس باشا ، الأتبالوكاس ، محمد إبراهيم وإلى بك ، محمد محمود خليل بك ، محمود محمد حسن الشنبولى باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، راضب عطيه بك ، مسيد فهمى الروبى بك ، محمد لطفى طسلاوى طسلاوى افندي ، اللواء محمود فؤاد باشا ، السيد حسين القصصى ، محمود بسيوفى افندي (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرة عبد الفتاح رجاى افندي (ممتذر عن جلسة اليوم) .

وحضرات : إبراهيم الطاهرى بك ، عبد الرحيم مهنا افندي ، محمد الحفنى الطرزي باشا ، إبراهيم فرج أبو الجليل بك ، حل اسماعيل بك ، محمود الأثرى باشا ، أحمد الشربى باشا . (ممتذرون عن جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرة هيثم محمد بك (ممتذر عن حضور الجلسات الباقية في دور الاقتصاد الحالى لمرضه) .

وسادة يونس حنا باشا (ممتذر عن حضور الجلسات لمرضه) .

وفاب كل من حضرات : أحمد فؤاد عزت باشا ، يحيى إبراهيم باشا ، عبد الرحيم صبرى باشا ، عبد العظيم المصرى بك ، محمد طلعت حرب بك .

وحضرت مفاد الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمعالى : عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، مثنائ عزم بك وزير الأشغال ، صرقت حنا باشا وزير المالية ، أحمد زكى أبو السعود باشا وزير الخزانة ، على الشسمى افندي وزير المعارف ، محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة ، محمد زكى الأبراشى باشا وكيل وزارة المالية ، عبد الفتاح صبرى بك وكيل وزارة المعارف .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : على عبد الزازق بك ، محمد أحمد الشريف بك ، الشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة :

وحيث أن لجنة الاقتراحات بعد بحثها مشروع القانون قررت أنه مقبول شكلا وأداته وهو مطروح الآن لدى المجلس فأتى أصرح بأجل صوته في هذه الهيئة الموقرة أنه ليس في القانون المذكور ما يمس كرامة الأديان مطلقا ولا يمنع من إقامة الشعائر الدينية المتبعة الآن عند الزواج ولا التمازج معها وما هو الا قانون مدني محض لا صلة ولا علاقة بينه وبين مختلف الأديان ولا يلها إليه الا في أحوال خصوصية استثنائية .

وشروع القانون المذكور خاص بالعثمانيين الذين تشرفوا بقبول الجنسية المصرية فأخوذ البعض منه من قانون زواج غير المسلمين المعمول به بالسودان والذي قبلته عموم الطوائف التي من أصل عثماني القيمة في تلك البلاد . والبعض من قانون البلاد الرأبعية مثل فرنسا وموسيرا وبلجيكا وانكلترا وأمريكا وبهذا التصريح أرجو أن يطمئن بال حضرات الزملاء الرومانيين، وليتصقروا أن مصر البلاد المستقلة تحافظ على حرية أديان رعاياها وقد كانت وستبقى بفضل رجالها العظام ملجأ كراميا يظل بعثاته وبركاته كل ملجئ إليها.

حضرته حمزة ميمم أفندي - أطلب أن يبال مشروع هذا القانون على لجنة الحفانية .

دولة الرئيس - سيأتي دوره .

انتقل المجلس الى النظر في تقرير لجنة المالية عن مصروفات وزارة المالية (القسم الثاني - مصروفات قسم ٦ - وزارة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧) .

احتل منصة الخطابة حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرر لجنة المالية .

قلى من تقرير لجنة الفقرات ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ وهذا نصها :

(ساجا) فرع ٧ - مصلحة الجمارك

٤٧ - قد تم مصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣٢٥٢٤٧ جنهما وكان المقدر له في السنة الماضية مبلغ ٣١٠٧٥٦ جنهما فتكون هناك زيادة قدرها ١٤٤٤٩١ جنهما .

وبمقارنة أمتادات الأبواب الثلاثة للهيئة بالمشروع لهذا الفرع يظهر في السنة الماضية يبين (أولا) أن هناك زيادة قدرها ١٤٧٣٠ جنهما في الباب الأول و ٣٩٩٥ جنهما في الباب الثاني (وثانيا) أنه هناك تخفيضاً في أمتادات الباب الثالث قدره ٤٧٣٤ جنهما .

٤٨ - فيما يخص بأمتادات الباب الأول يبين أن هناك زيادة في الوظائف قدرها ١٥ وظيفة في السلك الدائم و ٦٩ في سلك التعمدة السائرة ترتبت طبقا لما جاء بالذكره الايضاحية على ما يأتي :

(أولا) إنشاء مدينية في يوزقود في البر الأسيوي من يور سيد وشروع شركة القتال في شركة الحجاز الجبركي مما يستند منه الفائدة الجبركية الى نحو خمسة عشر كيلو مترا ونصف على الشاطئ وأنه يرى لذلك زيادة قوة الحرس لتعزير المراقبة .

(ثانيا) ادارة مخزين جديدين بالاسكندرية كانت تدبرهما شركة الخازن العمومية وهما يخضمان شركة البواخر الخلدوية و أوسع منطقة الحراسة بها بسبب إنشاء الأرصفة الجديدة والخازن القائمة عليها وتخزين البضائع فيها مما يدعو الى تعزيز قوة الحرس في هذه المنطقة أيضا .

(ثالثا) تعزيز البغال بالقنطرة بسبب شكوى مصلحة السكك الحديدية من اضطرابها الى الحالة ملحة انتظار قطار يور سيد الى أن تنتهى الإجراءات الجبركية على أمتعة الركاب القادمين من فلسطين لمنع تهريب الحشيش والمواد المخدرة على الخصوص .

(رابعا) تعزيز البغال في جبرك المحمودية على أثر اتساع العمل في قسم التمرات الذي زادت وارداته في سنة ١٩٢٤ نحو ٧٧٠٠٠ طن عما كانت عليه في سنة ١٩٢٣ وإعادة بناء أحد المخازن وقد كان احترق في سنة ١٩١٩ واتساع نطاق العمل في قسم المواد المنبهة والزيوت حيث قد تضاعف العمل بزيادة عدد شركات توريد البترول والبترين مما فاض عنه زيادة الصاراج التي تستعمل في تخزين هذه المواد .

وهذه اللجنة نظرا لاسباب سالفة الذكر ولما يجب حصوله من تشديد المراقبة حتى تتجدد إيرادات الجمارك ونظرا للنمو المستمر في إيرادات هذه المصلحة ترى أنه لا مندوحة من الموافقة على الأمتادات المطلوبة لهذا الباب .

٤٩ - وافق هذا المجلس حين نظر مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ على ما رآه هذه اللجنة من لفت الحكومة الى التاية بأمر التامين والكثافين بسبب دقة عمل حشيش النوعين من الموظفين والاستسلام من وزارة المالية مما تم في ذلك أجابت أنه رخص لمصلحة الجمارك بصفة استثنائية بترقية موظفيها من الدرجة الثانية (ب) الى الدرجة الخامسة وأن هذا الاستثناء يشمل الكثافين ومساعدي التامين وأن مجلس الوزراء قد أقر ذلك بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٥

٥٠ - أما فيما يخص بأمتادات الباب الثاني لمعظم الزيادة فيها ناتج : (أولا) من استعبار المخزنيين سألنى الذكر وترتب على ذلك زيادة مبلغ ١٦٢٧٩ جنهما في بند ٤ إيجارات ومياه وتور وكسح .

وثانيا - من تعديل نظام الحسابات الخاص بصرف الترامات وغيرها من المصاريف التي تؤخذ من مخن المضبوطات ومن غراماتها وذلك بصرفها من أمتادات تتدرج لها بالميزانية بدلا من أخذها مباشرة من مخن المبيع ومن الترامات على أن يضاف الآن بقيمة الترامات الى إيرادات الميزانية وحل أنه من المقرر أن قيمة هذه المكشآت تمل من قيمة المضبوطات بما مقداره عشرة في المائة التي يضم الى إيرادات مصلحة الجمارك .

وبمناسبة ما تقدم من تولى هذه المصلحة ادارة المخزنيين الجديدين الذين كانت تدبرهما شركة الخازن العمومية تذكره اللجنة أن جملة تكاليفهما تقدر بمبلغ ٢٣١٦ جنهما يقابلها في الإيراد مبلغ لا يقل عن ٣٠٠٠ جنهما .

وهذا ما يجنبه للاسباب المتقدم ذكرها ترى الموافقة على أمتادات هذا الباب .

وقيا يخص اعتبارات الباب ٢ فان التخصيص الذي طرأ عليها كان سببه اقتصاص اعتبار بند ٢ (مصاريف الانتقال وبدل السقاية) بمبلغ ٦٨٠ جنيتها . ولا ملاحظات لهذه اللجنة على اعتبارات هذا الفرع ونظرا لذلك ولما اهتم ذكره بساليه ولأن اراءات هذه المصلحة مقدرة في المشروع (ص ٨) بمبلغ ٥٦٠٠٠ جنية ترى اللجنة المبالغ المطلوبة لهذا الفرع .

٥٥ - كان القترح حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ أن تضم هذه المصلحة الى مصلحة الجيولوجيا (وهي قسم من مصلحة المساحة) توغيرا للمصاريف وصرحت وزارة المالية بحيث أنها تسلم بهذا الاقتراح مبدئيا وستخصصه وتعمل على تنفيذه ، وبالاستسلام منها عما تم في هذا الأمر أجيأت بأنه انضغ لها بعد البحث أن لا تضافه تربي في الوقت الحاضر من ضم مصلحة المناجم والمحاجر الى مصلحة المساحة .

وقد أثبتت المناقشة في هذا الاقتراح من جديد أمام مجلس النواب حين نظر ميزانية هذا الفرع وطلب أحد حضرات أعضائه من معالي وزير المالية أن يجيب البحث في الموضوع فصرح معاليه بأن العمل الجيولوجي يختلف عن عمل المناجم لأن الأول يتعلق بخصص طبقات الأرض بصفة عامة بينما يقوم رجال المناجم بخصص الأرض لمعرفة المناطق التي توجد بها أنواع المعادن المختلفة وأنه يقر بأن الضم ليس من المصلحة السامة في شئ ولكنه وعد يصح الموضوع من جديد .

٥٦ - هذا وقد اقترح أحد حضرات أعضاء ذلك المجلس ضم مصلحة المناجم والمحاجر ومصلحة الكيما الى بعضها فصرح معالي وزير المالية بأنه ليس من حسن الادارة ضم المصلحتين المذكورتين الى بعضها ولا يمكن ضمهما لأن عمل كل منهما يختلف عن الأخرى فضلا عن أن كلا من المصلحتين يحتاج الى اختصاصيين وأنهم في الكيما غيبر في المناجم ، وهذه اللجنة ترى ما يراه معاليه في هذا الصدد .

٥٧ - هذا وقد لوط إنشاء المناقشة في مجلس النواب أن نصيب الحكومة من أرباح الشركات ذات الامتياز في هذا النوع من العمل لا يجاوز ٢ ٪ في المائة وحصلت لفت نظر وزارة المالية الى زيادة ذلك النصيب بحيث لا يقل عن ٢٠ ٪ في المائة إذا أمكن فصرح معالي وزير المالية أن العقود التي أبرمت مع تلك الشركات قديمة وأن وزارة المالية تستعمل جهدها على أن تكون حصة الحكومة في كل عقد يتم المستقبل أكثر جملى عليه الآن .

٥٨ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتبارها لهذا الفرع هي المبينة بالمشروع وهي :

باب ١ - ١٨٠٣٤

باب ٢ - ٤٥٥٤

وقد أقرها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

٥٩ - أما فيما يخص اعتبارات الأعمال الجديدة فالمقرر لها هو مبلغ ١٨٠٠ جنية منه ١٣٠٠ جنية لإنشاء مخازن خصوصية بمخازن السلخ بالاسكندرية و ٥٠٠ جنية لشراء زورق بحاري (لاش) بجرمك بروسعيد وها عملا ضروريا يقرهما هذه اللجنة .

٥٢ - وفي هذا الصدد تفتت اللجنة نظر وزارة المالية الى ما تتطلبه حاجة العمل بمجرمك الاسكندرية من بناء مخازن جديدة أو إعادة بناء ما اخل منها أخيرا نظرا لامتداد نطاق العمل فيها ولما حصل من إنشاء أرصفة جديدة مما يستوجب بناء مخازن عليها لكي يتسنى استعمالها والحفاظ على البضائع من التالف الذي يعسبها بسبب تركها على الرصيف عرضة لتلفيات الجو وتآكل هذه اللجنة أن تشمل ميزانية السنة القادمة اعتبارا يمكن من تلافى التلص المشار اليه .

٥٣ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتبارها لهذا الفرع هي كالاتي :

جنية مصرى

باب ١ - ٢٨١,٦٢٨

باب ٢ - ٤١٨,١٩٠

باب ٣ - ١,٨٠٠

وقد أقرها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقر الاعتمادات المذكورة .

هذا انصرف حضرة صاحب الدولة عدلى بك باشا رئيس مجلس الوزراء على من تقرير اللجنة للقرارات ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ وهذا نصها :

(ثامنا) فرع ٨ - مصلحة المناجم والمحاجر

٥٤ - قوتت مصروفات هذه المصلحة للمشروع بمبلغ ٢٢٥٨٨ جنيا وكان المقرر لها في السنة الماضية مبلغ ٢٥٥٧٦ جنيا فيكون هناك تخفيض قدره ٢٩٨٨ جنيا منه ٢٣٣٧ جنيا في الباب ١ و ٦٦٢٢ جنيا في الباب ٢

أما فيما يخص اعتبارات الباب ١ فبسبب التخصيص الذي طرأ عليها هو حذف ثلاث وظائف منها اثنان في السلخ الدائم وواحدة في السلخ المؤقت وتقص ما يزيد عن ١٠٠٠ جنية في مرتب بدل الانتخاب .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء الوارد في الباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الاعتادين المذكورين .

تلى من تقرير اللجنة الفقرات ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ وهذا نصها :

(٢١٢١) فرع ٩ - مصلحة الكيما

٥٩ - قدر مصروفات هذا الفرع بالمشروع مبلغ ٦٣٠٥٨ جنبا وكان المقدرة في السنة الماضية مبلغ ٦٦٣٩٥ جنبا فيكون هناك تخفيض قدره ٣٣٣٧ جنبا سنة ١٩٢٦ جنبا في الباب ١ و ٦٧٥ جنبا في الباب ٢

٦٠ - وتلاحظ هذه اللجنة أن التخفيض في باب المصاحيات (باب ١) وقدره ٢٦٦٢ جنبا ناشئ من تعديل بعض الدرجات في الإدارة الموسوية وفي معمل تكرير البترول وليس من قص في عدد المستخدمين الذي زاد بالعكس ١٢ وظيفة في السلك الدائم والمؤقت و ٣ في سلك الخدمة السائرة فطلبنا زيادة الأعمال في المصلحة بسبب كثرة التحليلات والاسامع العمل بكم الثقة الذي تحصل منه في سنة ١٩٢٥ ٥٥٦٦ جنبا بيد أن كان ٣٣٧١٥ جنبا في سنة ١٩٢٦ و ٣٨١١١ جنبا في سنة ١٩٢٤ ويبلغ المقدر لإيراداته في هذا العام مبلغ ٣٨٠٠٠ جنبا .

٦١ - أما فيما يخص باعتمادات الباب ٢ فلا نتخف إلا قليلا عما كان مقدرا لها في ميزانية السنة الماضية ويصل من ضمتها مبلغ ٢٥٣٠٠ جنبا مصاريف معمل التكرير بالسويس بند ١٠ الذي يخطرون أن يقوم بتكرير كمية من البترول الخام يبلغ مقدارها نحو ١١٤٠٠ طن هذا ويبلغ المقدر لإيراداته في هذا العام مبلغ ٤١٠٠٠ جنبا .

وذكرت وزارة المالية في مذكرتها الإيضاحية أن تقرير مصروفات هذا المعمل وضع باختيار أن أعماله ستقتصر على الزيت الذي يؤخذ أمانة من شركة الفرقة ولكنها ترى أن ذلك لا يمنع من التوسع في العمل عند الاقتضاء .

وترى هذه اللجنة من تقدير أرباح هذا المعمل بمبلغ ٤١٠٠٠ جنبا مايدعوها إلى الموافقة على الاعتداء الخاص به .

٦٢ - وقد رأيت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها أنه من المستحسن أن تحصل إدارة هذا المعمل بمعرفة الحكومة بيد أن استكلت أدواته وألا تتحرك هذه الأدوات صراحة للثقف في حالتها التوقيف أو الإيجار وأن يصح عن أفضل الوسائل لإدارته باقتصاد ولفيانه يتوحد أكبر كمية ممكنة من البترول التي لإدارات الحكومة التي لا تزال حاجتها إلى البترول والبتيرين مطردة في الزيادة سنة بعد سنة ذكرت في المصضعة ١٦ من التقرير المذكور بيان ماكان من نتيجة إدارة المعمل في السنوات الأربع الماضية وهو يدل على أن الحكومة كانت مترددة في أمر إدارة ذلك المعمل .

وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضا لما فيه من صيانة آلات وأدوات هذا المعمل واستثمار المبلغ الطائل الذي تكلفته الحكومة في ميليل اقامته والذي يبلغ ٢٣٠٠٠٠ جنبا .

٦٣ - هذا وقد صرح معالي وزير المالية أمام مجلس النواب جوابا على سؤال وجه لمعاليه أن الكيما التي يمكن للعمل المذكور القيام بتكريرها هي ١٢٠٠٠ طن في السنة وأنه لا يمكنه أن يقوم بتكرير كمية أكبر إلا إذا أدخلت عليه تحسينات جديدة وزدت الاستمدادات الحالية وأضاف معاليه أن مصروفات ذلك المعمل بلغت في الجزء الذي مضى من السنة المالية الحالية ٩٠٠٠ جنبا وأن إيراده في المدة ضمها يقرب من ٢٥٥٠٠ جنبا فضلا عن أنه يوجد لدى المعمل من البترول المكرر ٤٦٠ طن قيمتها ١٩٧٥ جنبا وأنه بناء على ذلك يخطرون تكون نتيجة الإيراد في أتم السنة حسنة خلافا لماكان عليه الحال في الماضي .

وقد صرح معاليه أيضا أن الكيما التي تحتاج إليها الحكومة من البترول المكرر هي أكثر مما يستخرجه المعمل المذكور .

٦٤ - هذا وكان قد اقترح حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ضم مصلحة الكيما إلى مصلحة الطبييات وودعت الحكومة وقتئذ أن تنظر في هذا الاقتراح ، ولما استتمت هذه اللجنة عام ٢ في ذلك أجابت وزارة المالية بأنها ستأثيرت بالمصالح ذات الشأن في هذا الموضوع فأجست الآراء على أنه لا تلائمة تربى من هذا الضم لتباين الأعمال التي تقوم بها كل من المصلحتين المذكورتين وأن الحكومة المصرية بفضل الواجهة من الأخرى أثبتت النظم المعمول بها في أوروبا وأمريكا ، وهذه اللجنة توافق على هذا الرأي .

٦٥ - وبناه على جميع ما تقدمت ترى هذه اللجنة أن المبالغ الواجب اعتمادها لهذا الفرع هي المقررة بالمشروع وهي :

جنبا مصرى

باب ١ - ٣٢٦٧٣

باب ٢ - ٣١٢٨٥

وقد أقرها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداء الوارد في الباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء الوارد في الباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الاعتادين المذكورين .

تلى من تقرير اللجنة الفقرات ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ وهذا نصها :

(٢١٢٢) فرع ٩٠ - مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة

٦٦ - قدر مصروفات هذه المصلحة في المشروع مبلغ ٢٦١٤٠ جنبا وكان المقدر لها في السنة الماضية مبلغ ٢٦٥٤٧ جنبا فيكون هناك تخفيض قدره ٤٠٧ جنبا تكافى في الباب الثاني إذ يبلغ ما تخفض منه ٤٩٨ جنبا .

أما في الباب الأول ففيه زيادة قدرها ٩١ جنبا بسبب إنشاء وظيفتين منها وإضافة في السلك الدائم وواحدة في الخدمة السائرة لأعمال السواحل على أن إنشاء ساحل جديد في مصر .

وهذه اللجنة رغم ما صرح به معالي وزير المالية في هذا الصدد ما زالت ترى ما سلف ذكره من وجوب وضع نظام لمساعدة الصناعة المصرية أبلغ في الأثر عما هو قائم الآن .

٧ - وقد بحثت هذه اللجنة مسألة السواحل التي تدبرها هذه المصلحة والشكوى التي أثبتت من عهد قريب بشأن السواحل التي أقيمت ببعض بلدان الأقاليم قنين لها أنه ينما تأتي وسائل القاهرة والاسكندرية بإرادات تفوق بكثير ما قلتر لها من المصروفات فإن السواحل الأخرى التي أنشئت في العام الماضي بالمتصورة والزقاق وبها ودهنور وشبين الكوم وكفر الزيات وديياط لم تتجأ أكثر من ١٨٧٦ جنيتها في مجموعها مع أن مصروفها يبلغ ٣٣٣٢ جنيتها . وهذا الرقآن يدلان على أن هذه السواحل لم تقم بالفرض الذي أنشئت من أجله وترى أن السبب في ذلك هو ما اعتاده أهالي تلك الجهات من بيع حاصلاتهم بدون واسطة السواحل ولذلك ولما ذكر أيضا من موطنين هذه السواحل من الليل لأرهاق الناس طلبا لزيادة الأيراد ترى هذه اللجنة أن توافق لجنة المالية بمجلس النواب على ما اقترحه في تقريرها من تصفية السواحل التي لا تأتي منها أيراد للسواحل السابق ذكرها ومن إلغاء الوظيفتين المطلوب زبانتها في الباب الأول وورد ذكرها في الفقرة ٢٦ ولدى نظر ذلك أمام مجلس النواب صرح معالي وزير المالية أنه يوافق على هذا الاقتراح وقد أقر مجلس النواب ذلك .

حضره عبد الفتاح اللوزي بك - أرجو معالي وزير المالية أن يعضها من الوقت الذي يتم فيه تصفية هذه السواحل .

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - لا يمكن تحديد الوقت بالضبط ولكن الوزارة ستبذل جهدها في القيام بهذه التصفية في أقرب وقت .

حضره عبد الفتاح اللوزي بك - وهل الفرية التي تحصل الآن سيستمر تحصيلها ؟

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - مسألة عامة كهذه لا يمكن إنهاؤها يوم واحد ولكن ذلك فإن الحالة مستمرة كما هي إلى أن تنهى التصفية .

حضره عبد الفتاح اللوزي بك - أطلب إلغاء السواحل من الآن .

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - هذا غير ممكن لأن هذه السواحل بها موظفون ولها أمكنة ومسرير عليها نظام خاص لا يستطيع إزالته بين الصباح والمساء والمجلس بالطبع يعطى الحكومة الوقت الكافي لتسيير هذه المسألة .

حضره عبد الفتاح اللوزي بك - على كل حال أرجو من معالي الوزير الإسراع في إلغاء هذه السواحل .

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - أهد .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - من المقرر أن تصفية هذه السواحل لاحتتمد السنة المالية الحالية .

٦٧ - وذكرت وزارة المالية في مذكرتها الإيضاحية أنه لم يطرأ تعديل هام في ميزانية هذه المصلحة فهي لا تزال تستعمل في باب الأعمال الجديدة على اعتاد خاص قدره ١٠٠٠ جنيه لمساعدة السلطات المحلية في إقامة معارض مماثلة لمعرض القاهرة في عواصم المديريات كما أنها تستعمل في الباب المذكور على اعتاد قدره ١٠٠٠ جنيه أيضا لمعرض تتلخج من المصنوعات المحلية في البلاد الأجنبية بواسطة قنصليات الدولة .

وهذه اللجنة ترى أنه محل عقيد إلا أنها لاحظت من الإجابات التي وردت إليها من وزارة المالية خاصة بهذا التفرع أنه لم يصرف في السنة الماضية في هذا الصدد إلا مبلغ ٢٠٠ جنيه بصفة أمانة لمأسيس معرض دائم في إحدى المديريات .

٦٨ - وقد لاحظت لجنة المالية بمجلس النواب أن الفرض الأصل الذي أنشئت هذه المصلحة من أجله هو الأخذ بسيد الصناعة والتجارة الأجنبيين وأن هذه المصلحة لم تستعمل إلى الآن أن تحمل أكثر من إنسائه التصنيع والإرشادات للصناع المصريين ووضع نماذج الصناعة المصرية أمام الميرون بواسطة معارضها الدائم ترويجا لتجلبات الأهلين، وأنه ليس لذلك من الأثر إلا مقدار تافه لا يتفق مع ما تحتاج إليه البلاد من نهضة واسعة في أمر الصناعات وأشارت بأن تنى الحكومة بتبطل مصلحة التجارة والصناعة على قاعدة تحقق بها الأغراض التي أنشئت من أجلها كما لاحظت حلوهذه المصلحة من الأشخاص في الصناعة وفي التجارة وعدم تكون ملاقة جديدة بينها وبين إدارة التعلم الصناعي بوزارة المعارف من أنه يجب أن تعطوا في العمل للوصول إلى أقصى ما يمكن من النتيجة العلمية .

وسين نظر ذلك أمام مجلس النواب صرح معالي وزير المالية بأنه متفق مع تلك اللجنة في هذا الرأي الذي وافق عليه ذلك المجلس أيضا ، وهذه اللجنة تتشجع ليلهما في ذلك .

٦٩ - وكان هذا المجلس وافق حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٥-١٩٢٥ على ما طلبته هذه اللجنة من لفت الحكومة إلى التنازل كل ما يلزم لتشجيع الصناعات المحلية بمساعدتها مساعدة تذكر حتى تنمو بعيد كثيرا من الأيدي المعاطلة الموجودة في البلاد وطلبت لجنة المالية بمجلس النواب ضمن تقريرها في هذا العام لفت نظر الحكومة إلى أنه قد حلت الوقت للاستفادة من التجارب الماضية بوضع نظام لمساعدة الصناعة المصرية أبلغ في الأثر من النظام الحاضر وسين نظر ذلك أمام مجلس النواب لفت أحد حضرات أعضائه نظر الحكومة إلى أن تمدد بها حقيقة ظاهرة الأثر لمساعدة الصناعة والتجارة الوطنية فنصر معالي وزير المالية في هذا الصدد أن الحكومة عاملة على أن تشرى ما يلزم لمصلحتها من داخل البلاد بطريق المناقصة وأن وزارة المالية أصدرت قرارا وزاري في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ يقضى بإعفاء بعض أصناف المصنوعات المصرية من رسم الجمر وكرسوم الرصيف عند التصدير ويروى واحد في المائة رسم الجمر وأثنا عشر في الألف رسوم الرصيف . وأنه يعد ذلك مساعدة قيمة من جانب الحكومة للصناعات الوطنية لأنها تلتازل من جز من دخلها لمساعدة هذه الصناعات لتتمكن من ترويجها خارج القطر المصري وعرضها في الأسواق الأجنبية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يوجد موظفون وتوجد أدوات وآلات والتصرف في أمر الموظفين يستلزم وقتا كما أن التصرف في الأدوات يتطلبها أو بيعها أو التصرف فيها على أي وجه يستلزم وقتا أيضا وليس الباقى من الوقت نهاية السنة المالية سوى ستة شهور .

معالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - ليس من الكرامة أن وزير المالية يفت موظفون لم يملأوا يمولونها ويقسلف بهم إلى الطريق في ظرف ٢٤ ساعة وأعلن أن المجلس لا يوافق على اتباع هذه الطريقة .

حضرة حافظ مابدين بك - أرى أن نكتفى بتصريح معالي وزير المالية الذى ورد فيه بإلغاء هذه السواحل وتصفيها في مدى هذا العام .

حضرة عبد الله سليمان باشا بك - يستلزم من هذه المناقشة أن هذه السواحل ليس لها فائدة فأطلب من معالي الوزير تدبير عمل هؤلاء الموظفين في مدى هذا العام .

تلى من تقرير اللجنة الفقرة ٧١ وهذا نصها :

٧١ - وينتاهى به جميع ما تقدم ترى هذه اللجنة أن المبالغ الواجب اعتدالها لهذا التفرع هي الواردة بالمشروع وهي :

بجته

باب ١ - ٢٠٦٢٩

باب ٢ - ٣٥١١

باب ٣ - ٤٠٠٠

وقد أقرها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداد الوارد في الباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد الوارد في الباب الثانى ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد الوارد في الباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقر الاعتدالات المذكورة .

تلى من تقرير اللجنة الفقرات ٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ وهذا نصها :

(حلى عشر) فرع ١١ - أخلاص قضايا الحكومة

٧٢ - قتل لمصرعات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٠٠.٢٧ جنيها وكان المقتره في السنة الماضية مبلغ ٩٩.٥٢ جنيها فتكون هناك زيادة قدرها ٩٧٥ جنيها منها ٨٧٣ جنيها في باب ١٠٢٥١ جنيها في باب ٢

٧٣ - وظاهر مما هو وارد في المشروع ومن البيانات التي وردت لهذه اللجنة من وزارة المالية (أولا) أنه حصلت ترقية أحد مساعدي المستشارين إلى وظيفة مستشار في سنة ١٩٢٥ فزاد بذلك عدد المستشارين المكيين إلى ٩ بدلا من ٨ (ثانيا) أنه في سنة ١٩٢٦ أنشئت وظيفة مساعد مستشار

مساعدة محمد صفوت باشا - لقد فهمت من تقرير اللجنة ومن أقوال معالي وزير المالية أن هذه السواحل سيبنى بمصها لأنها لا تأتي بإيراد ويترك البعض الأمر إلى باقي إيراد ولكني أرى أن يكون البحث في هذه المسألة بطريقة أخرى فإذا كانت مفيدة فلا وجه لانفاها بمجرد أنها لا تعطى إيرادا وإذا كانت غير مفيدة وتعطى إيرادا فلا وجه لانفاها ويجب أن يكون أساس البحث فائدة هذه السواحل لا إيراداتها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أعلن أن مقياس الفائدة هو الإيراد لأنه لو لم يستند الأهالي منها لما أقبلوا عليها وهذا دليل على فائدها .

دولة الرئيس - الإيراد دليل على الفائدة .

سعادة محمد صفوت باشا - وهل يؤخذ من هذا أن المصلحة ذات الإيراد تكون مفيدة وأن التي لا إيراد لها ليس لها فائدة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ظاهرا من تقرير اللجنة أن السواحل المطلوب انقاعها لا أنقال من الأهالي عليها أما سواحل الاسكندرية ومصر فقد تمود أهالي هاتين المدينتين شره حاجياتهم منها .

سعادة محمد صفوت باشا - إن ساحل الاسكندرية لم ينشأ الا في السنة الماضية ولم يتعود الأهالي بعد الشراء منه

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أقول هذا من القاهرة التي بها ساحلا روض الفرج وأثر الناي ، أما سواحل الاسكندرية فهي موجودة من قبل ولكن كانت غير رسمية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أن هذه السواحل تعد من مصائب الزين لعدم فائدها نظرا لوجود الأسواق في جميع المدن التي بها هذه السواحل وأن كانت ثمرة حاجة السواحل القديمة كساحل روض الفرج وأثر الناي في القاهرة فلا حاجة لها في شبين ودمياط حيث لم يتعودها الأهالي ولا يستفيدون منها فائدة نظير ما يربحون به من الضريبة التي تجبي لها ، ولا يحسن بمال أنه من أجل مركبين زموان على ساحل دمياط وشبين الكوم مثلا يطمح الأهالي على دفع ضرائب لا يأتي مجموعها بإيراد يذكر .

أني أرى في ذلك أرهاقا .

دولة الرئيس - لقد ورد معالي وزير المالية بإلغاء هذه السواحل

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن يبدأ معالي الوزير بتصفي هذه السواحل قبل حلول السنة المقبلة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - سبق أن قلت إن هذه التصفية لا تنتمى السنة المالية الحالية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إذن اتفقنا .

حضرة الشيخ علي رمضان الطوبى - هل من أجل بضعة موظفين - يتقاضون مرتباتهم دون أن يكون لهم عمل ما ومن أجل بضعة موازين - لا تبنى هذه السواحل الآن ؟

انصرف حضرة صاحب المال وزير المالية وحضر حضرة صاحب المال محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة .

اعل سعادة أحمد علي باشا مقرر لجنة الحفائية منصة الخطابة .

قلى الكتاب الوارد من لجنة الحفائية وتقريرها من مشروع قانون يجعل مراسيم بقوانين صدرت في الملة من ٧٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ في حكم الصحيحة وهذا نصها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لولتكم مع هذا تقرير لجنة الحفائية عن مشروع القانون القاضي باختيار القوانين الغير الواردة بالمحق المرفق به في حكم الصحيحة ما لم يقر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها لعرضه على هيئة المجلس .

وقد استندت اللجنة لا كون مقررا لها أمامه .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم احترامى ما

القاهرة في ٦ صفر سنة ١٩٢٦

رئيس اللجنة

أحمد علي

تقرير

لجنة الحفائية عن مشروع القانون القاضي باختيار القوانين غير

الواردة في الملحق المرفق به في حكم الصحيحة ما لم يقر

أحد المجلسين عدم الموافقة عليها

أحال مجلس النواب هذا المشروع بتاريخ ٤ صفر سنة ١٩٢٦ على مجلس الشيوخ فقرر مجلسه المتخذة في يوم الاثنين ٦ صفر سنة ١٩٢٦ إحاطته على لجنة الحفائية للنظر فيه .

وبناء على ذلك اجتمعت اللجنة بدار المجلس في يوم الاثنين ٦ صفر سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة والنصف لبحث هذا المشروع الذى هو تنقيذ لما رآه المجلسان فيما يتعلق بالمراسم والقوانين التى صدرت في عطلة البرلمان .

وتحصير القوانين المدرجة بالمحق المرفق بالمشروع المذكور في تسعة قوانين منها سبعة خاصة بالانقطاعات وقانون خاص بتعديل بعض نصوص قانون المتوبات الأهل الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٢٥ والقانون التاسع هو الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى هي للمادة الثالثة مكررة .

واللجنة ترى بإجماع الآراء الموافقة على هذا المشروع ما

القاهرة في ٦ صفر سنة ١٩٢٦

رئيس اللجنة

أحمد علي

على مشروع القانون المذكور والملحق المرفق به وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

بذل الذى كان يشغلها ذلك المستشار الذى حصلت ترفيته في السنة الماضية (وتالفا) أنه زيدت ست وظائف في القسم الكتابي ووظيفتان في الخدمة السائرة ويورد في المذكرة الإيضاحية أن من ضمن الست الوظائف المتضمن ذكرها وظيفتين مقولتين من ميزانية ديوان العموم بوزارة المالية لأن الأعمال التى يقوم بها شاغلها تتعلق بإدارة القضايا أكثر منها بقلم الحسابات .

٧٤ - وترى هذه اللجنة أن تلتفت نظر اللجنة العليا للاقتصاد في الوظائف الى هذه المصلحة لما بها من وظائف يمكن توفيرها اذا حصل تنظيم أعمالها بشكل غير الحالى الذى أمامه التوسع بغير مقصود .

٧٥ - وترى اللجنة نظرا لما تقدم ذكره اعتماد المبالغ الواردة بالمشروع لهذا الفرع وقد أقرها مجلس النواب وعلى :

بنيه

باب ١ - ٩٣٥٨٤

بنيه

باب ٢ - ٩٤٤٣

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد الوارد في الباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على اعتماد الوارد في الباب الثانى :

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقر الاعتمادين المذكورين .

على من تقر اللجنة الفقرة ٧٦ وهذا نصها :

٧٦ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوب اعتمادها لجميع فروع هذه الوزارة في الأبواب الثلاثة والى وافق عليها مجلس النواب على كالات :

نات	باب ٢	باب ٣	مجموع الأبواب الثلاثة	الفرع
٢٧٨٥٤٥	١٢٤٤٥٤	—	٤٠٢٩٩٩	١ - ديوان العموم
٢٢٠٤٢٢	٢٨٥٣٥٨	—	٥٠٥٦٠٠	٢ - إدارة عموم الأموال بالقررة
٣٦٣٨٢٢	١١٧٣٣٣	٣٠٠٠	٤٤٤١٦٥	٣ - مصلحة الماسة
٢٢٦٩٦٦	١٢٩٥١	١٧٤٣٢	٤٣٠٧٩	٤ - « الاحصاء
٥٥٥١٥	٤٩٥٧٢	—	١٠٥٠٨٧	٥ - المحلة الأبرية
١٦٢٥٤١	١٩٢٧٢٧	٦٤٠٠	٣٦٢٧٨	٦ - مصلحة الألوكة الأبرية
٢٨١٢٧٨	٤١٨١٩	١٨٠٠	٣٢٠٢٤٧	٧ - « الجمارك
١٨٠٣٤	٤٥٥٤	—	٢٢٥٨٨	٨ - « المام والمخابر
٣٢٦٧٣	٣٠٣٨٥	—	٦٣٠٥٨	٩ - « كيميا
٢٠٢٢٩	٣٥١١	٢٠٠٠	٢٦٤٤٠	١٠ - « خبيرة والصناعة رسايل الحكومة
٩٣٥٨٤	٦٤٤٣	—	١٠٠٠٢٧	١١ - « انعام نصايل الحكومة
١٥٤٩١١٩	٨٦٠١١٧	٣٠٦٣٢	٢٤٤٠٦٦٨	المجموع

مادة ١ - المراسم بقوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى تاريخ انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ ولم تكن واردة في ملحق هذا القانون تعتبر في حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها فإذا قرر ذلك بطل العمل بها في المستقبل .

مادة ٢ - كل وزير أو وكيل في أي منصبه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق

١ - المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤

٢ - المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بشأن نشرات ترويج الانتخاب .

٣ - المرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بتحديد مواعيد جديدة لانتخاب المندوبين وأعضاء مجلس النواب ولدعوة مجلس النواب للاجتماع .

٤ - المرسوم الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بفتح ميدان الترشيح لمضوية مجلس النواب في بعض دوائر الانتخاب .

٥ - المرسوم الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة ٤٦ من قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ للملحقة بقانون الانتخاب نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤

٦ - المرسوم الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٥ بإيقاف عمليات الانتخاب .

٧ - المرسوم الصادر في ٩ يولي سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المقربات الأهل .

٨ - المرسوم الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب .

٩ - المرسوم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى هي المادة الثالثة مكررة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا القانون إجمالاً ومن حيث المبدأ ؟
أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون من حيث المبدأ .
دولة الرئيس - يثل القانون لرة الثانية .

تليت مقالة القانون والمادة الأولى منه والملحق المشار إليه فيها وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدريه :

مادة ١ - المراسم بقوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى تاريخ انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ ولم تكن واردة في ملحق هذا القانون تعتبر في حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها فإذا قرر ذلك بطل العمل بها في المستقبل .

ملحق

١ - المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤

٢ - المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بشأن نشرات ترويج الانتخاب .

٣ - المرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بتحديد مواعيد جديدة لانتخاب المندوبين وأعضاء مجلس النواب ولدعوة مجلس النواب للاجتماع .

٤ - المرسوم الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بفتح ميدان الترشيح لمضوية مجلس النواب في بعض دوائر الانتخاب .

٥ - المرسوم الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة ٤٦ من قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ للملحقة بقانون الانتخاب نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤

٦ - المرسوم الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٥ بإيقاف عمليات الانتخاب .

٧ - المرسوم الصادر في ٩ يولي سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المقربات الأهل .

٨ - المرسوم الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب .

٩ - المرسوم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى هي المادة الثالثة مكررة .
وافق المجلس على ذلك .
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

المادة الثانية

كل وزير أو وكيل في أي منصبه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
وافق المجلس عليها .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تلاوة مشروع القانون لرة الثانية بمجلس اليوم بصيغة استثنائية نظراً للاستعجال ؟

أصوات : موافقون .

تلى مشروع القانون لرة الثالثة وهذا نصه ونص الملحق المرفق به :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدريه .

جاء القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ووضع هذا لذلك الضرر ، لكنه لم يتناوله فعدل القانون الذي أجعل اليوم المرسوم بقانون الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٠) . كنت أود أن أرى هذا المرسوم ضمن المراسيم التي لم يتناولها البرلمان لأنه حقيقة وضع قاعدة تخفيضها الضرورة القصوى وضع قاعدة يرتفع بها من الناس ضرر جسمي فقد وضع هذا لنفقة المعتدة في حالة ما إذا كانت مرضيا أو غير مرضع بجل مدة العدة سنة واحدة من تاريخ الطلاق - ونسبي في عرف الفقهاء على ما أظن - وكما يعلم حضرة صديق الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك - السنة البيضاء - وضع هذا للعدة بقلها سنة فلا تستطيع المطلقة بعد أن كان يمكنها أن تطالب بنفقة عشرات السنين أن تطالب بأكثر من سنة أن كانت غير مرضع أو سنتين وثلاثة أشهر إن كانت مرضيا وبذلك خفف الضرر الذي كان موجودا بحكم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠

لقد أتى الآن مرسوم ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ وعاد الضرر كما كان وميعود الناس للشكوى من مطالباتهم وتعود الحالة كما كانت في سنة ١٩٢٠

من أجل هذا أحتمل لبراهة المحامي وزير الحفانية - وأنا أسف ، لأن البرلمان شمل هذا المرسوم - أن ينظر في هذه المسألة لأننا إذا انتظرنا حتى يمرض قانون سنة ١٩٢٠ على البرلمان فقد يجوز أن تمضي سنة أو ستان قبل أن يمرض عليه ويبنى الناس يحملون أضراره عرويين من الفائدة التي كانت تعود عليهم من المرسوم الملغى .

سعادة أحمد علي باشا (مقرر لجنة الحفانية) - أعتقد أن حضرة محمود أبو النصر بك ليس له ملاحظة على مشروع القانون الذي سبق المجلس عليه اليوم خصوصا وأن المجلس باق على تقرير لجنة الشؤون الدستورية الشامل لهذا القانون .

(انصرف سعادة محمد زكي الأبراشي باشا وكيل وزارة المالية) .

محامي وزير الحفانية - أن الضرر الذي يضر إليه حضرة العضو المحترم يحتمل أن يكون على النظر في التشريع القادم أما السبب الذي أتى من أجله هذا المرسوم فهو أنه يتناول الآن حقوقا مكتسبة يجب أن تكون على نظر عند التشريع القادم وهذا لتشريع سيرض عن حضراتكم .

(انصرف حضرة صاحب المحامي محمد نعيم الله بكباشي وزير الزراعة) .
تل خطاب لجنة الحفانية وتقريرها عن المشروع المنضمين الغنو الشامل عن الجرائم التي ارتكبت من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ وهذا نصها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لعلوكم مع هذا تقرير لجنة الحفانية عن المشروع المنضمين الغنو الشامل عن الجرائم التي ارتكبت بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ لمرضه على هيئة المجلس وقد انتدبني اللجنة لاكون مقرا لها أمامه .
وتفضلوا دوتكم بقبول فائق الاحترام

٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦

رئيس اللجنة
أحمد علي

مادة ١ - المراسيم بقوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى تاريخ انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ ولم تكن وأردت في ملحق هذا القانون تصير في حكم الصحيحة ما لم يقر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها فإنما قرر ذلك ظل العمل بها في المستقبل .

مادة ٢ - حل وزراشكال فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وبمعل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق

١ - المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤

٢ - المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بشأن نشرات توزيع الانتخاب .

٣ - المرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بتحديد مواعيد جديدة لانتخاب المنحويين وأعضاء مجلس النواب ولدعوة مجلس النواب للاجتماع .

٤ - المرسوم الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بفتح مياد الترشيح لعضوية مجلس النواب في بعض دوائر الانتخاب .

٥ - المرسوم الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة ٤٦ من قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ الملغاة بقانون الانتخاب نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤

٦ - المرسوم الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ بإيقاف عمليات الانتخاب .

٧ - المرسوم الصادر في ٩ يولي سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المغوبات الأهل .

٨ - المرسوم الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب .

٩ - المرسوم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى هي لكافة ثلاثة مكررة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون في مجموعه بإنهاء بالامم استبداد باسم حضرة حافظ السيد بك الذي أسفرت عنه الفقرة فكان مجموع الأصوات ٧٤ صوتا كلها موافقة على مشروع القانون .
(راجع ملحق رقم ١ لهذه المضبطة) .

دولة الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا المشروع .

حضرة محمود أبو النصر بك - لي رجاء أتوجه به إلى محامي وزير الحفانية وهو أنه من ضمن المراسيم التي شملها حكم الانهاء مرسوم صادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ وهو المرسوم المشار إليه في الملحق برقم ٩

لقد عدل هذا المرسوم بعض مواد القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ذلك القانون الذي كان قرر قاعدة في مسألة شرعية هي نفقة العدة . وبمسألة نفقة المعتدة من من المسائل التي عمت بها البولي قبل سنة ١٩٢٠ لأنه كان يمكن للطائفة عملا بحكم الشرع أن تبقى طول حياتها دون أن تنقضي عدتها . وهي طول هذه المدة بتتر من أموال مطلقة عشرات السنين لما حق لها فيه .

تفسير

بلحة الخفائية من مشروع القانون المتضمن العقوب الشامل عما ارتكب بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ من الجرائم المذمومة فيها به

أحال مجلس النواب مشروع هذا القانون بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ على مجلس الشيوخ فقرر بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ إحالة على هذه اللجنة للنظر فيه .

وبناء على ذلك اجتمعت بلحة الخفائية بدار المجلس في يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الساعة السابعة مساء لبحث هذا المشروع المتضمن العقوب الشامل عما ارتكب بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ من الجرائم المذمومة عنها به .

وبعد نظر اللجنة في هذا المشروع والاطلاع على المذكرة الايضاحية المرفقة به رأيت أنه تنفيذ لما ورد في خطاب العرش الذي أتى بعد عودة الحياة النيابية إذ وعدت الحكومة بأنها ستعمل على إقرار السكنية في النفوس كما أنه تنفيذ لرغبة أقرها مجلس الشيوخ وهي واردة تحت البند الخامس من تقرير لجنة الشؤون الدستورية لهذا المجلس وهذه الرغبة هي أن تصدر الحكومة صفوا شاملا عن الجرائم التي وقعت بمناسبة بعض المراسم التي صدرت في فترة عطلة البرلمان .

لذلك أقرت اللجنة هذا المشروع بإجماع الآراء ما

القاهرة في ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦
رئيس اللجنة
أحمد حل

تليت المذكرة الايضاحية المقدمة من الحكومة عن مشروع القانون المذكور وهذا نصها :

بيان أسباب التشريع

مشروع القانون الصادر بالعفو الشامل عن بعض الجرائم

جاء في خطاب العرش الذي أتى بعد عودة الحياة النيابية أن الحكومة ستعمل على إقرار السكنية في النفوس وقياماً بهذا العهد تنشر الحكومة بأن تعرض على المجلس للمؤمر مشروع قانون يعفو شامل عن بعض الجرائم .

وقد دعا إلى وضعه العمل على استبقاء السكنية للنفوس والتعهد للصفاء بعد انحصارات الناشئة من الحوادث التي وقعت بمناسبة تنفيذ المراسم بقوانين التي اتفق رأى الحكومة والبرلمان على اعتبارها باطلاً وعلى سريان حكم البطلان على نتائجها .

من أن هذا العفو قاصر بطبيعته وما جرى به اصطلاح الأهم الدستورية على حق الحكومة في العقاب على الجرائم فهو لا يتعدى ذلك إلى حقوق الأفراد فيها بينهم وتبقى هذه قائمة يتداولون إذا شاءوا فيها ترتب لبعضهم على البعض الآخر منها أمام المحاكم المدنية ، وحتى لا يكون هناك لبس أو إيهام نص صراحة على ذلك في المادة الثالثة من المشروع .

والجرائم التي يراد العفو عنها نون : نوع لا يشترط فيه غير شرط الزمان أي أن يكون قد ارتكب في الفترة الواقعة بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ تاريخ حل مجلس النواب الأول و ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ تاريخ نشر المرسوم الصادر بتحديد مواعيد الانتخابات الأخيرة ، والنوع الآخر يشترط فيه غير ما تقدم من شرط الزمان أن يكون قد اقترن ارتكابه بجرائم النوع الأول ويتحقق هذا الاقتران بوحدة الزمن فيما أو أن يكون قد وقع بمناسبة الانتخابات في المدة الموضحة بالقائمة السابقة .

ويرجع اشتراط ذلك الاقتران أو هذه المناسبة إلى أن هذه الجرائم ليست لها صيغة سياسية خاصة فكا جمع بمناسبة الانتخابات تقع في ظروف ولأسباب أخرى . ولا وجه للعفو عنها طبعاً إلا إذا توافر فيها الاقتران أو المناسبة المشار إليهما .

والنيابة قيمة على تنفيذ أهم آثار العفو التي يتلقى بها كإيقاف الدعوى وصدوم تنفيذ الأحكام الأصلية على أنه إذا رأى شخص أن العفو الحاضر يشمل ولم تشايه النيابة لم يأت به رايه كان الفصل في هذا الخلاف للقضاء ، والقاعدة أن هذا الخلاف يفصل فيه القاضي القاضى المختص بالحكم في الجزية نفسها فهو القاضي الجزئي في الجلع وبمحكمة الجنائيات في الجنائيات ، أما أثر العفو في أسقاط العقوبة التجمية فلا يحتاج غالباً إلى تنفيذ خاص ، وفي الأحوال التي يحتاج فيها إلى هذا التنفيذ يرجع الفصل في أمره إلى الهيئة التي يكون من صلاحها أن تفصل في الموضوع الأصل كما إذا كان اسم شخص محكوم عليه حذف من جدول الانتخاب بسبب الحكم الذي جاء العفو ماحياً له ، فإن البرلمان التي عهد إليها بمراجعة الجدول وجهات القضاء التي تستأنف إليها قرارات تلك الهيئة يكون من شأنها إعادة الاسم إذا شاء الشخص الذي يستأنف أن العفو يشمل أن يحصل موضوع دعوى مستقلة على الوجه المتكسبم ذكره بالنسبة للعقوبات الأصلية .

وقد رأى زيادة في الاحتياط أن يصح على عدم قبول الدعوى التي رفعها العفو عنهم على الحكومة بطلب التعويضات بسبب المحاكمات أو الأحكام التي عفاها العفو حتى لا يكون من هذه الدعوى سبيل لانتارة البحث في ماض يجب أن يعمل الجميع على تسايه ويعوآثاره .

تل مشروع القانون وهذا نصه :

قانون رقم لسنة ١٩٢٦

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ والنواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يمنح العفو الشامل عن كل ما ارتكب بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ١٣ أبريل سنة ١٩٢٦ من الجرائم المنصوص عليها في قوانين التجهر والاحتجاجات العامة والانتخاب والمواد ١٥١ و ١٥٤ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ من قانون العقوبات .

مادة ٢ - يمنح العفو الشامل أيضاً عما ارتكب من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨١ و ١١٧ و ١١٩ و ٢٠٤ و ٢٠٧ و ٢١١ و ٢٦٥

تليت للمادة الزامة وهذا نصها :

مادة ٤ - لا تعجل لدى أية هيئة قضائية دعوى المسؤولية التي يرفعها المفوض عنهم على الحكومة بسبب المخالجات أو الأحكام التي عاها المفوضون بهذا القانون .

وافق المجلس عليها .

تليت للمادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وافق المجلس عليها .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة هذا المشروع بمجلس اليوم ليرة الثالثة بصيغة استثنائية نظرا للاستعجال ؟

أصوات : موافقون .

تلى مشروع القانون ليرة الثالثة وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ والبراب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يمنح الصفو الشامل من كل ما ارتكب بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٦ من الجرائم المنصوص عليها في قوانين التجديده والانتخابات العامة والانتخاب والمواد ١٥١ فقرة أولى ١٥٤ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦٢ من قانون العقوبات .

مادة ٢ - يمنح الصفو الشامل أيضا عما ارتكب من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨١ و ١١٧ و ١١٩ و ٢٠٤ و ٢٠٧ و ٢٦١ و ٢٦٥ و ٣١٦ و ٣١٩ من قانون العقوبات اذا اقرن ارتكاب تلك الجرائم بالجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة أو وقعت بمناسبة الانتخابات في المادة الموضحة بالمادة المذكورة .

مادة ٣ - لا يجوز مجال من الأحوال أن تمنح حقوق الغير بالصفو المذكور في المادتين السابقتين ولم أن يرضوا دعوتهم أمام المحاكم المدنية المختصة .

مادة ٤ - لا تعجل لدى أية هيئة قضائية دعوى المسؤولية التي يرفعها المفوض عنهم على الحكومة بسبب المخالجات أو الأحكام التي عاها المفوضون بهذا القانون .

مادة ٥ - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

و ٣١٦ و ٣١٩ من قانون العقوبات اذا اقرن ارتكاب تلك الجرائم بالجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة أو وقعت بمناسبة الانتخابات في المادة الموضحة بالمادة المذكورة .

مادة ٣ - لا يجوز مجال من الأحوال أن تمنح حقوق الغير بالصفو المذكور في المادتين السابقتين ولم أن يرضوا دعوتهم أمام المحاكم المدنية المختصة .

مادة ٤ - لا تعجل لدى أية هيئة قضائية دعوى المسؤولية التي يرفعها المفوض عنهم على الحكومة بسبب المخالجات أو الأحكام التي عاها المفوضون بهذا القانون .

مادة ٥ - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا المشروع اجمالا ومن حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا المشروع من حيث المبدأ ولتلى مادة فسادة .

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه وهذا نصها :

قانون رقم لسنة ١٩٢٦

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ والبراب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يمنح الصفو الشامل من كل ما ارتكب بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٦ من الجرائم المنصوص عليها في قوانين التجديده والانتخابات العامة والانتخاب والمواد ١٥١ فقرة أولى ١٥٤ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦٢ من قانون العقوبات .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - يمنح الصفو الشامل أيضا عما ارتكب من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨١ و ١١٧ و ١١٩ و ٢٠٤ و ٢٠٧ و ٢٦١ و ٢٦٥ و ٣١٦ و ٣١٩ من قانون العقوبات اذا اقرن ارتكاب تلك الجرائم بالجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة أو وقعت بمناسبة الانتخابات في المادة الموضحة بالمادة المذكورة .

وافق المجلس عليها .

تليت للمادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - لا يجوز مجال من الأحوال أن تمنح حقوق الغير بالصفو المذكور في المادتين السابقتين ولم أن يرضوا دعوتهم أمام المحاكم المدنية المختصة .

وافق المجلس عليها .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية ؛

ونظرا لأن تغيير خطة الدراسة ومناهجها بهذه المدرسة تغييرا كبيرا إنشاء السنة المدرسية الخاصة يستدعي اتخاذ إجراءات خاصة بامتحانات السنة المذكورة واتخاذ القبول للسنة المدرسية المقبلة .

مادة ١ — يعقد بصفة استثنائية في المعهد الذي يمتدده وزير المعارف العمومية امتحان ملحق بامتحان دبلوم مدرسة الهندسة الملكية في هذا العام للطلبة الذين رغبوا في هذا الامتحان .

ويتضمن الطلبة الذين رغبوا في ثلاث مواد على الأكثر فيما رغبوا فيه فإذا رغبوا في أكثر من ذلك امتحنوا في جميع المواد .

ويسمى بالمتحدين في هذا الامتحان دبلوم مدرسة الهندسة الملكية .

مادة ٢ — لا تسرى أحكام المرسوم الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الخاصة بشروط التباح في امتحانات النقل بمدرسة الهندسة الملكية على من رغبوا في امتحانات هذا العام وتُسرى عليهم بصفة استثنائية أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٦ الخاصة بشروط التباح في كل مادة أو فروع مادة حصل فيها الامتحان غير أنه يصح بصفة استثنائية للطلبة الذين رغبوا في مادة أو مادتين في امتحانات الانتقال في هذا العام أن يمتحنوا فيما رغبوا فيه .

مادة ٣ — لا تسرى كذلك أحكام القانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الخاصة بامتحان القبول لمدرسة الهندسة الملكية على من يتقدمون للدخول في المدرسة في السنة المدرسية ١٩٢٦ — ١٩٢٧ بل تسرى عليهم أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٦

مادة ٤ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الوقائع الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

معالي محمد شفيق باشا — أرى أنه يجب على أن أوجز حضراتكم أن تشاركوني في تقديم مزيد الشكر لصاحب المعالي وزير للمعارف الذي حقق رغبتي التي أبديتها في شهر يولييه الماضي للنظر في أمر الراسمين من طلبة مدرسة الهندسة الملكية هذا العام وكان من نتيجة بحثه هذا القانون المزمع عليكم الآن . وأتمنى هذه الفرصة لأقول كلمة عن خطابي الذي ألقيته في ٢٧ يولييه الماضي . فقد وجدت فيه كلمات ظن البعض أنها ماسة بمحضرة عبد العزيز أحمد بك فاطر مدرسة الهندسة بالنيابة . وإلى أسف جدا على هذا الظن . وأعلن مكن ما ظن بكلامي . فان محضرته بما أعلم قد بلغ غاية جهده حتى وصلنا إلى هذا القانون فأرجو حضراتكم الموافقة عليه لأنه في صالح الطلبة . (تصفيق) .

أخذت الآراء عن هذا المشروع في مجموعه بالبناء بالامم ابتداء باسم حضرة الشيخ إبراهيم بسويو الخليل الذي أسفرت عنه القرعة وبلغ عدد الأصوات ٧١ صوتاً كلها موافقة على المشروع .

(راجع ملحق رقم ٢ لهذه المضبطة) .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون .

رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والثلاث .

أعيدت الجلسة الساعة الثامنة مساءً إلا بحسب دقائق .

احتل منبر الخطابة حضرة السيد فوده بك مقرر لجنة المعارف .

حضرة محمود أبو النصر بك — أعرض على دولة الرئيس أن الوضع القانوني يقتضي أن يقدم بالنظر في مشروع القانون المقيد رقم ١٠ في جدول الأعمال على مشروع القانون المقيد رقم ٩ لأن المشروع الأول يتناقض بإجراء الامتحانات الملحقه على وجه عام .

دولة الرئيس — ما السبب في هذا التغيير ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — لأن مشروع القانون المقيد رقم ١٠ عام ، والمقيد رقم ٩ خاص . والبحث العام قد يفتينا عن البحث الخاص .

دولة الرئيس — يحسن أن نسير في نظر المشروعين مع الترتيب الوارد في جدول الأعمال .

معالي محمد شفيق باشا — لا أرى عللا للملاحظة حضرة أبي النصر بك . دولة الرئيس — أنه لم يصمم على طلبة .

قال خطاب رئيس لجنة المعارف عن مشروع القانون الخاص بهذا امتحان ملحقه بصفة استثنائية هذا العام لمدرسة الهندسة الملكية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لديكم تقرير لجنة المعارف عن مشروع القانون الخاص بهذا امتحان ملحقه بصفة استثنائية هذا العام لمدرسة الهندسة الملكية .

وقد انتهت اللجنة حضرة صاحب العزة السيد فوده بك ليكون مقرراً لها أمام المجلس وتفضلوا بديكم بقبول عظيم الاحترام ما

سكرتير لجنة المعارف
الدكتور محمد هاشم

رئيس لجنة المعارف
أمين سامي

على تقرير عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه .

اجتمعت اللجنة يوم الاثنين ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وتناقشت في مشروع القانون الخاص بهذا امتحان ملحقه بصفة استثنائية هذا العام لمدرسة الهندسة الملكية الذي صنف عليه مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم السبت ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وللحال على اللجنة من مجلس الشيوخ بتاريخ اليوم وقررت بإجماع الآراء الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ما

٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦

سكرتير لجنة المعارف
الدكتور محمد هاشم

رئيس لجنة المعارف
أمين سامي

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - لا تسرى كذلك أحكام القانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الخاصة بإمتحان القبول للمدرسة الهندسة الملكية على من يتقدمون للدخول في المدرسة في السنة الدراسية ١٩٢٦-١٩٢٧ بل تسرى عليهم أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٦ وافق المجلس عليها .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون .
نأمر بأن يعمم هذا القانون بجاتم الدولة وأن يفسر في الواقع الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
وافق المجلس عليها .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون للقرارة الثانية .
هل توافقون حضراتكم على تلاوة هذا القانون الليلية بصفة استثنائية نظرا لما تقتضيه حالة الاستعجال ؟

أصوات : موافقة .

على القانون لرة الثالثة وهذا نصه :

مشروع قانون

خاص بمقد امتحانات بلخبة بصفة استثنائية هذا العام بمدرسة الهندسة الملكية
نحن فؤاد الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية ونظرا لأن تغير خطة الدراسة ومناهجها بهذه المدرسة تغير تنظيرا كليا إنشاء السنة المدرسية الماضية يستدعي اتخاذ إجراءات خاصة بإمتحانات السنة المذكورة وإمتحان القبول للسنة المدرسية المقبلة .

مادة ١ - يعقد بصفة استثنائية في المياد الذي يحدده وزير المعارف العمومية امتحان ملحق بإمتحان دبلوم مدرسة الهندسة الملكية في هذا العام للطلبة الذين رسبوا في هذا الامتحان .

ويعتصن الطلبة الذين رسبوا في ثلاث مواد على الأكثر فيها رسبوا فيه فائزا رسبوا في أكثر من ذلك امتحنوا في جميع المواد .

ويعطى التاجون في هذا الامتحان دبلوم مدرسة الهندسة الملكية .

مادة ٢ - لا تسرى أحكام المرسوم الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الخاصة بشروط النجاح في امتحانات القبول بمدرسة الهندسة الملكية على من رسبوا في امتحانات هذا العام وتسرى عليهم بصفة استثنائية أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٦ الخاصة بشروط النجاح في كل مادة أو فرع مادة حصل فيها الامتحان غير أنه يصرح بصيغة استثنائية للطلبة الذين رسبوا في مادة أو مادتين في امتحانات الانتقال في هذا العام أن يمتحنوا فيها رسبوا فيه .
وافق المجلس عليها .

دولة الرئيس - يا حضرة المقر ما الحكمة في المادة الثالثة من هذا القانون ؟

حضرة السيد فوده بك (مقرر اللجنة) - في قانون سنة ١٩٢٦ يشترط لدخول المدرسة إجراء امتحان قبول .

حضرة صاحب المالحى على الشصى افندى (وزير المعارف) - الترض من هذه المادة السماح لطلبة الشهادة الثانوية بدخول مدرسة الهندسة أسوة بزملائهم في المدارس الأخرى ، فان القانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ كان يشترط امتحان قبول للدخول في مدرسة الهندسة الملكية . وقد عمل هذا القانون وقدم للبرلمان ولكنه لم يخصصه ، فأردنا بهذه المادة أن نزيل من طريق الطلبة العلية إلى أوجدنا هذا القانون .
دولة الرئيس - اكتفيت ببيان معالى الوزير .

هل يوافق حضرات الأعضاء على هذا القانون إجمالا ومن حيث المبدأ ؟
أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون إجمالا من حيث المبدأ .

شرح المجلس في القرارة الثانية لمشروع القانون وتليت مقدمته والمادة الأولى منه وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية ؛

ونظرا لأن تغير خطة الدراسة ومناهجها بهذه المدرسة تغير تنظيرا كليا إنشاء السنة المدرسية الماضية يستدعي اتخاذ إجراءات خاصة بإمتحانات السنة المذكورة وإمتحان القبول للسنة المدرسية المقبلة .

مادة ١ - يعقد بصفة استثنائية في المياد الذي يحدده وزير المعارف العمومية امتحان ملحق بإمتحان دبلوم مدرسة الهندسة الملكية في هذا العام للطلبة الذين رسبوا في هذا الامتحان .

ويعتصن الطلبة الذين رسبوا في ثلاث مواد على الأكثر فيها رسبوا فيه فائزا رسبوا في أكثر من ذلك امتحنوا في جميع المواد .
ويعطى التاجون في هذا الامتحان دبلوم مدرسة الهندسة الملكية .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية من هذا القانون وهذا نصها :

مادة ٢ - لا تسرى أحكام المرسوم الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الخاصة بشروط النجاح في امتحانات القبول بمدرسة الهندسة الملكية على من رسبوا في امتحانات هذا العام وتسرى عليهم بصفة استثنائية أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٦ الخاصة بشروط النجاح في كل مادة أو فرع مادة حصل فيها الامتحان غير أنه يصرح بصيغة استثنائية للطلبة الذين رسبوا في مادة أو مادتين في امتحانات الانتقال في هذا العام أن يمتحنوا فيها رسبوا فيه .
وافق المجلس عليها .

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ وبجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

نظرا لأن تغيير نظم التعليم أثناء السنة المدرسية المسماة أوجد حالة خاصة بالنسبة للتلاميذ الذين تهيئوا لامتحان الدبلومات والشهادات الدراسية وهذه الحالة تستدعي إجراءات خاصة بهم في امتحانات هذا العام .

مادة ١ - تقعد بصفة استثنائية في الميدان الذي تحدده وزارة المعارف العمومية امتحانات ملحقه بالامتحانات التي عقدت هذا العام للدبلومات والشهادات الدراسية (عدا ليسانس الحقوق ودبلومات الطب والصيدلة) الطلبة الذين رسبوا في تلك الامتحانات في مادة أو مادتين أو في مجموع الدرجات الكلية أو الجزئية بحسب الأحوال أو في الاثنين مما .

ويتمتع الطلبة الذين رسبوا في مادة أو مادتين فيها رسبوا فيه .

ويتمتع الذين رسبوا في المجموع في مادة أو مادتين من مواد ذلك المجموع الكلي أو الجزئي على حسب اختيارهم .

فإذا رسب الطالب في المجموع وفي مادة واحدة امتحن في هذه المادة وله أن يختار فريق ذلك مادة أخرى من مواد ذلك المجموع .

وإذا رسب الطالب في المجموع وفي مادتين امتحن في هاتين المادتين دون غيرها .

ولا يدخل الامتحانات في الأحوال الثلاثة الأخيرة من لا يعتبر ناجحا في المجموع إذا حصل على النهاية الكبرى لأداة أو المادتين اللتين يحرى امتحانه فيها .

وتوضع أحكام خاصة بمدرسة الهندسة الملكية .

مادة ٢ - يسقط الناجح في هذه الامتحانات الملحقه الدبلوم أو الشهادة التي يتقدم لها .

مادة ٣ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن ينعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الوقائع الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

سماعة محمد صفوت باشا - لا أطرض في إجراء امتحانات ملحقه إذ لا ضرر في عمل أكثر من امتحان واحد للشهادات . ولكن إذا طرأ ضرر من الامتحانات الملحقه وكالت الضرر أكثر من النفع فإن الطبعي ألا يقبل أناس هذه الامتحانات لما فيها من الضرر .

وكان من تأخير الشروع في الامتحانات الملحقه المطلوب عملها هذه السنة أن تأخر افتتاح الدراسة للسنة المكتوبة أربعة أسابيع على الأقل . وسعى هذا أن من جراء هذه الرغبة في إفادة بعض الطلبة الراغبين الذين قد لا يتجاوزون العشرين أو وقع الضرر بعشرات الآلاف من أخوانهم وترتب على هذه الرغبة أن بلغت العطلة الصيفية في هذه السنة لبعض المدارس أربعة أشهر . وربما بلغت خمسة أشهر لمدارس أخرى . ولا توجد عطلة مدرسية بهذا الطول في بلد من بلاد العالم .

مادة ٣ - لأمرى كذلك أحكام القانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الخاصة بامتحان القبول لمدرسة الهندسة الملكية على من يتقدمون للقبول في المدرسة في السنة المدرسية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بل تسرى عليهم أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٦

مادة ٤ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن ينعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الوقائع الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

دولة الرئيس - لنبدأ الآن في أخذ الرأي على هذا القانون ابتداء بالاسم . أخذت الآراء بالنسبة بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء باسم حضرة بيومي مذكور بك الذي أسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة كالآتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٧٤ صوت
الأخيلة المطلقة ٢٨
عدد الأصوات التي أعطيت بالموافقة ٧٢
عدد الأصوات التي أعطيت بالرفض ٢

(راجع ملحق رقم ٣ لهذه المضبطة) .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون .

على خطاب رئيس لجنة المعارف عن مشروع القانون الخاص بمقد امتحانات ملحقه هذا العام بصفة استثنائية للدبلومات والشهادات الدراسية (عدا ليسانس الحقوق ودبلومات الطب والصيدلة) وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أشرفني أن أرفع لعلكم تقرير لجنة المعارف عن مشروع القانون الخاص بمقد امتحانات ملحقه هذا العام بصفة استثنائية للدبلومات والشهادات الدراسية (عدا ليسانس الحقوق ودبلومات الطب والصيدلة) .
وقد انتدبت اللجنة حضرة صاحب العزة السيد فودة بك ليكون مقررا لها أمام المجلس .

ومفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام
سكرتير لجنة المعارف
الدكتور محمد هاشم
أمين سامي

على تقرير اللجنة عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

اجتمعت اللجنة يوم الاثنين ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وتناقشت في مشروع القانون الخاص بمقد امتحانات ملحقه هذا العام بصفة استثنائية للدبلومات والشهادات الدراسية (عدا ليسانس الحقوق ودبلومات الطب والصيدلة) الذي صدق عليه مجلس النواب بمجلسته المنعقدة في يوم السبت ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وإحال على اللجنة من مجلس الشيوخ بتاريخ اليوم وقد قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب .

٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦

سكرتير لجنة المعارف
الدكتور محمد هاشم
رئيس لجنة المعارف
أمين سامي

لعمل للملاحق وحصل عليه هذه الجهة لا تؤيده فيه . ولو لاحظت سعادته أن هذا القانون إنما وضع بطرق الاستثناء وظروف خاصة جدت في هذا العام لما حل هذه الجهة الشواء عليه .

منيت مصر بأن التجارب فيها قد لا تحدث إلا في وزارة المعارف . فندرج قرن أو أكثر ووزارة المعارف مشهور عنها أنها وزارة التجارب العظيمة في مختلف الدراسة وفي مختلف العلوم . في كل عام لها أحوال وتغيرات في مناهجها . وكل ذلك لأن الأمر فيها لم يكن في إيدنا . والراي لم يكن رأينا ومن كان يعمل فيها وله السيطرة التامة عليها كان يعمل لخدمة تتعارض مع خدمة التعليم في مصر . وما كان عليها في هذا إلا الزبوح كراهين على غير إرادتها ولما جاء الوقت ووجدت البرهان القاطع لاعتناء البلاد بالاعتراف على التعليم فيها . إلا أنه لسوء الحظ عطلت الحياة السياسية وبها معها ، وأبقي على التعليم في العام الماضي في تلك السنة المشؤومة أدخل منها تغيير بأبدى بعض أبناء البلاد وتسبب عنه اضطراب لم يكن يشتر حصوله بهذه في تلك الأزمان حين كان التعليم في أيد غير مصرية .

بعد هذا . وبعد أن رسب كثير من الشبان بسبب ما حدثت من التعديل والخلط في شؤون التعليم في العام الماضي لم يكن هناك مناص من هذه امتحانات استثنائية . وقد سمعنا من الشيخ المحترم مقال شقيق بإنشاء مستطابا على صاحب المال وزير المعارف الحالى وإقناعه عليه . وصرفناه إلى انجباب واستصفا . فإكان لا بعد أن أجبنا إرتياحنا لاشتمال امتحاننا على حلحلة شعراء على امتحان استثنائي آخر للدارس الثانوية . مع أنه شويه به . وهذا الامتحان الاستثنائي للدارس المطلوب منا المراقبة عليه إنما طلب بسبب العمل الملقوق الشويه بالتي جرى في مدرسة الهندسة أنهم شعروا في سنها بخلوها بحسب بدل أربع . وترتب على هذا أن اختل النظام . فمن كان في السنة الأولى وضموه في الثانية . ومن كان في الثالثة وضموه في الرابعة ولإزالة هذا الضير لابد من أن نعمل عملا نوفق فيه بين مصلحة الراسين ومصلحة المجموع . وليس ذلك قاصرا على فرد واحد بالندسة السعيدية كما أشار سعادة الزميل . بل هناك عدد كبير يبلغ المئات في المدارس الأخرى . ولو أراد سعادته أن يعرف نسبة الراسين في المدارس الأخرى لاله كثرتها وما كان لوزارة المعارف أن تستصعد قانونا لمصلحة فرد أو بعض أفراد .

بعد هذا انتقل حضرة الزميل إلى الكلام على زمن العطلة وطولها ومطلب وضع قانون لتجديد منتهى . ما أحرانا بالأفئدت إلى هذا المطلب فهو مطلب طائل يجب أن يكون موضع رعاية وتقدير وإنما ليس هنا موضعه على أننا نتضارب ونقتل إليه نظر ماعلى وزير المعارف ، فقد أصبحت الوزارة المذكورة وعلى رأسها رجل يعمل لمصلحة البلاد ومصلحة أبنائها وفي عقيدتي أنه سيحل هذه الرغبة التي سمعنا من الآن لعل اللائق بها ومصمم في القريب أنه عمل على ملأنة الضرر بإحلال ما ينتفع به لا ينتفع من تلك النظم البالية التي لا تتفق مع مصلحة البلاد .

يتم علينا أن نرى أبنائنا يمرحون في الشوارع نصف سنة بلا عمل وهو ما لا بد له ولا نغفله في البلاد الأخرى . يجب أن يكون زمن الراحة ماعلا

ولا شك أن التلميذ الذى ينقطع كل هذه المدة عن الدراسة لا بد أن يفقد كثيرا من رغبته في التعلم ولو كان نيتها ذكيا جينا في طلب العلم . لأنه اعتاد حياة أخرى لا تتفق مع حياة التدريس .

فإذا كان الامتحان الملحق يؤثر على دراسة التلميذ ويؤثر اقتراح السنة المكتنية ، فإن ضره أكثر من نفعه .

ولمناسبة مشروع قانون الملحق المعروض علينا روى في أحد زملاي في المجلس أن القانون إذا طبع على طلبة المدرسة السعيدية في هذا العام فإنه لا يستفيد منه غير طالب واحد . وبمضى هذا إلى الرغبة في إعادة امتحان طالب واحد تؤخر افتتاح المدرسة أربعة أسابيع . وهذه مدة كبيرة بالتسبة للسنة الدراسية ، وربما سادت نحو مصعبا ، لأن الطلبة امتحنا في آترباوي ، وسيدخلون في ١٥ أكتوبر . ثم لا نقضى أنه يقتل مدة الدراسة سلطانا احدها لامتحان نصف العام ولا تقل عن عشرة أيام ، وأحرارها في عيد القطر وهذا غير إجازات المراسم والأعياد الأخرى التي قد يكون منها عيد الإضحى وإن كان الآن لا يقع إلا في العطلة ، وبفضلا من ذلك فالدراسة تضطرب وتقل في شهر رمضان وما يلو لأن الطلبة يتصرفون فيها ظهورا من أجل الصوم واشتداد الحر فلو حسبنا بعد هذا أيام الدراسة الحقيقية لما تجاوزت ستة أشهر ، وإذا فنأخير الدراسة أربعة أسابيع في عطل كبير .

أنظروا إلى المدارس الأجنبية في بلادنا فإن لها قوانين تسير عليها ولا نجد فيها أبنا في الامتحان وفي مواعيده ، وكذلك في مواعيد الدراسة ، وأعرف مدارس أجنبية هنا . ضفى عليها أربون سنة وهي تنتهج دراستها دائما في يوم الاثنين الأول من شهر أكتوبر من كل عام ، وبتهفل أوروبا في ١٥ يولييه كما أن منها ما ينتهج في أوائل سبتمبر وتنتهى دراسته في ١٥ يونيو ، أى تستغل ثمة أشهر ونصف ، ومع هذا فقد روى لي أحد نظار هذه المدارس أن مدة الدراسة في مدارسهم بمصر أقل منها في الخارج ، وذلك لأنهم مضطرون إلى اطلالة عطلة المدارس وجعلها شهرين ونصفا لأن نصف مدرسيهم تقريبا مضطرب إلى السفر خارج القطر كل عام ، فإذا كانت هذه حالم وجب علينا أن نقضى بهم . وأن نعمل ما فيه مصلحة البلاد .

لذلك أرى أنه يجب عمل قانون يحدد افتتاح الدراسة ونهايتها في كل سنة ، ويحدد بالتسبة لكل فئة من فئات الطلبة .

وما يستدعي دهشنا أيضا أن روضة الأطفال تسامح أربعة أشهر أو أكثر مع أنها لا ملاحق لها .

إن نظامنا في مدارسنا بعيد عن استيفاء الوقت في العمل . وفي الوقت نفسه نطلب أن تكون مدة الدراسة خمسة أعوام . وفي الواقع وعلى هذا النظام لا يتكفى خمسة أعوام ولا ستة بل ولا سبعة فأقترح أن يعمل أيضا قانون للملاحق بشرط ألا يتعارض مع مواعيد افتتاح الدراسة ونهايتها أى أني أقترح من قانونين : أحدهما لمدة الدراسة ، والآخر للملاحق .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - عبارة سعادة العضو المحترم محمد صفوت باشا اشغلت على أعياء كثيرة . فإن كان في بعضها ما يمكن أن نلحظه لأنه يطلب تنظيم مدة الدراسة وتقصير مدة العطلة فإن اقتراحه على وضع قانون استثنائي

لجميع في البلاد الأخرى مع مراعاة حالة أبنائنا . كل هذا في محله وفي عقيدتي أننا سنرى قريباً من معالي الوزراء أنه سيعمل كل ما يؤمله ونرجوه من الأعمال النافعة لخير البلاد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الذي قمته والذي أظن أن كثيراً من حضرات الإخوان يفهمون من سعادة عبد صفوت باشا هو أنه لا يمارض في هذا القانون وأما بمناسبة النظر فيه يبدى سعادته رغبة خاصة بمدة السنة الدراسية ومواعيد ابتداء الدراسة والامتحانات الملحقه فهو يرى أن يوضع لذلك قانون خاص حتى يفهم من يرسم من الطلبة أن أمامه امتحان آخر في موعد معين وكذلك فيما يخص مدة العطلة فكذلك نأمل أن الطلبة أيضاً يملكون جلساتها أقصر مما هي عليه الآن . هذه الرغبة لا تتعارض مطلقاً مع القانون المطروح بين أيدي حضراتكم .

مما على الشمسي افندي (وزير المعارف العمومية) - أنزل الحالة الاستثنائية التي أشار إليها حضرة عضو الضمير إبراهيم نور الدين بك هي التي دعت وزارة المعارف لتقدم هذا المشروع لحضراتكم وهو مشروع قانون خاص بالامتحانات الملحقه لهذا العام فقط ، أما عن السنوات المقبلة فكما سبق أن صرحت مجلس النواب ستضع وزارة المعارف نظاماً ثابتاً للامتحانات ومدة الدراسة ومواعيد بدء السنة الدراسية وغير ذلك من الأنظمة التي ستشرف بعرض مشروحات قوانين بها على حضراتكم في دور الاعتقاد المقبل .

أما عن عدد التلاميذ الذين سيقدمون للامتحانات الملحقه هذا العام بموجب مشروع القانون المزمع الآن على حضراتكم فهو كالآتي :

لامتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان ١٩٣٦ طليحة .

» » » » » » أول ١٩٣٦ » .

» » » » » » الابتدائية ٣٠٧٥ » .

من ذلك يتضح لحضراتكم أن عدد الطلبة الذين سيستفيدون من هذا المشروع لا يستهان به . حقيقة أنه سيتسبب عن عقد هذه الامتحانات الملحقه تأجيل افتتاح المدارس ولكن هذا التأجيل لن يتجاوز الأسبوع أو الأسبوعين .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا القانون من حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر هذا القانون من حيث المبدأ .

تليت ديباجة القانون والمادة الأولى منه وهذا نصها :

نحضر : فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

نظراً لأن تغيير نظم العلم أثناء السنة المدرسية الماضية أوجد حالة خاصة بالنسبة للتلاميذ الذين تقدموا لامتحان الدبلومات والشهادات الدراسية وهذه الحالة تستدعي إجراءات خاصة بهم في امتحانات هذا العام .

مادة ١ - تمقد بصفة استثنائية في الميدان الذي تحتده وزارة المعارف العمومية امتحانات ملحقه بالامتحانات التي عقدت هذا العام للدبلومات والشهادات الدراسية (عند إيلان الحقوق ودبلومات الطب والصيدلة) للطلبة الذين رسبوا في تلك الامتحانات في مادة أو مادتين أو مجموع الدرجات الكلي أو الجزئي بحسب الأحوال أو في الاثنين مما .

ويتمتع الطلبة الذين رسبوا في مادة أو مادتين فيما رسبوا فيه .

ويتمتع الذين رسبوا في المجموع في مادة أو مادتين من مواد ذلك المجموع الكلي أو الجزئي على حسب اختيارهم .

فإذا رسب الطالب في المجموع وفي مادة واحدة امتحن في هذه المادة وله أن يختار فوق ذلك مادة أخرى من مواد ذلك المجموع .

وإذا رسب الطالب في المجموع وفي مادتين امتحن في هاتين المادتين دون غيرها .

ولا يدخل الامتحان في الأحوال الثلاثة الأخيرة من لا يتسرى ناجحاً في المجموع إذا حصل على النهاية الكبرى للمادة أو المادتين اللتين يجري امتحانه فيهما .

وتوضع أحكام خاصة بمدرسة الهندسة الملكية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - استأني في هذا القانون مدارس الحقوق والطب والصيدلة فهل سيقدّم امتحان ملحق لمدرسة مساعدي الصيدلة ؟

أن طلبة المدرسة المذكورة لا يحضرون في المدرسة إلا نصف اليوم لأنهم يجبرون بمحك القانون على أن يقضوا النصف الثاني في الصيدليات للتمرّن وكثير منهم رسب في مادة واحدة فهنا ترون حضراتكم أنهم أحق بأرجحة من باقي الطلبة .

دولة الرئيس - السبب الذي من أجله ستقدّم امتحانات ملحقه لباقي المدارس إنما هو ما أدخل على مناهجها من التمديل والتغيير في العام الماضي وهذا السبب غير متوفر في مدرسة مساعدي الصيدلة .

مما على الشمسي افندي (وزير المعارف العمومية) - هذه المدرسة تابعة لمصلحة الصحة العمومية لا لوزارة المعارف .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أتى أرى أنه لا يصح أن تضع سنة كاملة على من رسب من هؤلاء الطلبة في مادة واحدة .

دولة الرئيس - ليس لمن رسب من طلبة هذه المدرسة حذر في الرسوب لأنه لم يدخل على مناهجها أي تعديل .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - عذره هو أن القانون يتم عليه أن يقضى نصف اليوم في الصيدليات .

دولة الرئيس - ليس لهذا الموضوع ارتباطاً بالقانون الذي ننظره الآن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - كيف يقال أن الموضوع غير مرتبط بهذا القانون مع أن القانون إنما وضع للامتحانات الملحقه ولست أرى ما يورد حرمان هؤلاء الطلبة من الانتفاع بهذا القانون .

مساعدة أمين ساي باشا - طلبة مدرسة الصيدلة يفقدون لهم امتحاناً في السنة أعدها في يولي والثاني في سبتمبر وذلك بموجب القانون الذي وضع لهذه المدرسة في سنة ١٨٩٦

نحن فؤاد الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

نظرا لأن تغير نظم التعليم أثناء السنة المدرسية الماسية أوجد حالة خاصة بالنسبة للتلاميذ الذين تقدموا لامتحان الدبلومات والشهادات الدراسية وهذه الحالة تستدعي إجراءات خاصة بهم في امتحانات هذا العام.

مادة ١ — تعدد بصفة استثنائية في الميدان الذي تحدده وزارة المعارف العمومية امتحانات مطابقة بالامتحانات التي عقدت هذا العام للدبلومات والشهادات الدراسية (عدا ليسانس الحقوق ودبلومات الطب والصيدلة) للطلبة الذين رسبوا في تلك الامتحانات في مادة أو مادتين أو في مجموع الدرجات الكلية أو الجزئي بحسب الأحوال أوفى الاثنين مما .

ويمتحن الطلبة الذين رسبوا في مادة أو مادتين فيما رسبوا فيه .

ويمتحن الذين رسبوا في المجموع في مادة أو مادتين من مواد ذلك المجموع الكلي أو الجزئي على حسب اختيارهم .

فاذا رسب الطالب في المجموع وفي مادة واحدة امتحن في هذه المادة وله أن يختار فوق ذلك مادة أخرى من مواد ذلك المجموع .

وإذا رسب الطالب في المجموع وفي مادتين امتحن في هاتين المادتين دون غيرها .

ولا يدخل الامتحان في الأحوال الثلاثة الأخيرة من لا يستمر نجاحها في المجموع إذا حصل على النهاية الكبرى لثلاثة أو المادتين اللتين يجرى امتحانه فيهما . وتوضع أحكام خاصة بمدرسة الهندسة الملكية .

مادة ٢ — يسطى التاج في هذه الامتحانات المعطاة الدبلوم أو الشهادة التي يهتم لها .

مادة ٣ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بحتم الدولة وأن يشر في الوقائع الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على هذا القانون ابتداء بالام حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء بالأم الذي أسفرت عنه القرعة وعوامم حضرة سعادكم بكونت النتيجة هكذا .

مجموع الأصوات ... ٧٣

الأغلبية المطلقة ... ٣٧

الموافقون على المشروع ... ٧٧

غير الموافقين على المشروع ... ١

(راجع ملحق رقم ٤ لهذه المضبطة) .

دولة الرئيس — المجلس يقر مشروع القانون المذكور .

حضرة لويس أجنوخ قانونى افندى — في ملاحظة هامة على إجراءات المجلس وجرى أن قدمت طلبا لفتح باب المناقشة في القرار الذي أصدره المجلس بتأجيل المناقشة في الاستجواب المقدم من لعمالي وزير المالية بشأن مشق الحكومة للظن الأشعوى وسبق أن غرر المجلس بجلسته ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ أن ينظر هذا الاستجواب بطريق الاستجبال ويتحد لمناقشة فيه يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٢٦ لحضر سعالى الوزيرى اليوم المذكور وطلب تأجيل المناقشة فيه أسبوعا كما هو ثابت في المضبطة ولأن لهجات دور هذا الاستجواب مع أن اللأمة الداخلية تنص على وجوب نظر الاستجواب في مدة لا تتجاوز الشهر وقد منع الدستور حق الاستجواب للأعضاء لأنه السلاح الذي به يتحقق الاشراف على أعمال الحكومة ضمانا لمصلحة البلاد ، فخرنا الأعضاء من هذا الحق عدم الدستور ، ولذا أطلب أن يقرر المجلس تكليف سعالى الوزير بالحضور لمناقشة في هذا الاستجواب .

دولة الرئيس — لقد قرر المجلس اليوم أرجاء النظر في الأسئلة والاستجوابات حتى يتم النظر في الميزانية .

حضرة لويس أجنوخ قانونى افندى — هذا الاستجواب قديم وقرار اليوم يسرى على المستقبل لا على الماضي .

دولة الرئيس — القرار يسرى على هذا الاستجواب .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة مساء على أن يعود للامتداد هذا الأربعاء غرة ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساء

ملحق رقم ١

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع قانون يميل مراسم بقوانين صدرت في اللغة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤
لتأية ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ في حكم التصحية

(٥١) حضرة مصطفى الأهواني بك	(٢٦) حضرة الشيخ علي سليمان	(١) حضرة حافظ السيد بك
(٥٢) » مصطفى رشيد بك	(٢٧) » حل عبد الرزاق بك	(٢) » حافظ مابدين بك
(٥٣) سعادة ميشيل أوروب باشا	(٢٨) سعادة اللواء علي نهدي باشا	(٣) » حسن أحمد المديني بك
(٥٤) حضرة الشيخ زين محمود أبو جليل	(٢٩) حضرة الشيخ علي محمد مروان	(٤) » » رشوان حادي بك
(٥٥) » يوسف بشوتو بك	(٣٠) » عوض عريان المهدي بك	(٥) » الشيخ حسن عبد التادر
(٥٦) دولة يوسف وهبي باشا	(٣١) » نهدي حنا وصبا بك	(٦) » حسين عبد الفار بك
(٥٧) حضرة الشيخ إبراهيم ميموني الخليلي	(٣٢) » لويس أخوخ فانوس أفندي	(٧) سعادة اللواء حسين خيري باشا
(٥٨) » إبراهيم سليم مهنا أفندي	(٣٣) » الشيخ متولي عمر مجازي	(٨) دولة حسين رشدي باشا
(٥٩) » إبراهيم سيد أحمد بك	(٣٤) » محمد أحمد الشريف بك	(٩) سعادة اللواء حسين شريف باشا
(٦٠) » الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار	(٣٥) سعادة محمد السيد أبو علي باشا	(١٠) حضرة الشيخ حسين وإلى
(٦١) » الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله	(٣٦) » محمد الباني باشا	(١١) » رزق شعبان شمير بك
(٦٢) » أحمد أبو سيف راضي أفندي	(٣٧) حضرة محمد جعفر أفندي	(١٢) » » سمان خيرال القمص بك
(٦٣) سعادة أحمد محمود باشا	(٣٨) معالي محمد شفيق باشا	(١٣) » سعد مكرم بك
(٦٤) معالي أحمد سليم باشا	(٣٩) سعادة محمد صفوت باشا	(١٤) » شاهين الجندى أفندي
(٦٥) حضرة أحمد حميد أبو ستيت بك	(٤٠) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك	(١٥) » شعبان السيد مؤمن بك
(٦٦) معالي أحمد زكي أبو السمود باشا	(٤١) » السيد محمد علي البيلوي	(١٦) » الشيخ طه حسين
(٦٧) حضرة أحمد صبه بك	(٤٢) » محمد عوض جبريل أفندي	(١٧) » عبد العزيز زروان بك
(٦٨) سعادة أحمد علي باشا	(٤٣) معالي محمد فتح الله بك بكباشا	(١٨) » عبد الفتاح اللوزي بك
(٦٩) حضرة أحمد مصطفى بك	(٤٤) سعادة اللواء محمد كامل باشا	(١٩) » عبد الله سليمان أباطه بك
(٧٠) » السيد عبد الرحمن بك	(٤٥) حضرة محمد محمود بك	(٢٠) » الشيخ عزيز الليثي
(٧١) » السيد فؤاد بك	(٤٦) سعادة محمد منفلزي باشا	(٢١) » عزير مريم أفندي
(٧٢) » الفريد شماس أفندي	(٤٧) حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي	(٢٢) » عفيفي حسين البربري أفندي
(٧٣) سعادة أمين ساي باشا	(٤٨) » محمود أبو النصر بك	(٢٣) » حفل عبد بك
(٧٤) حضرة بيومي مدكور بك	(٤٩) » محمود علي مهنا بك	(٢٤) » علي ميموني بك
	(٥٠) » مرمي وزير بك	(٢٥) » الشيخ علي رمضان الطويحي

ملحق رقم ٢٠

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع القانون الخاص بالفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت

بين ٢٤ ديسمبر سنة ٢٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٦

- | | | |
|------------------------------------|----------------------------------|--------------------------------------|
| (٤٩) حضرة فهمي حنا ويصا بك | (٢٥) حضرة حسين عبد الغفار بك | (١) حضرة الشيخ ابراهيم بسيوني الخطيب |
| (٥٠) » لويس أخنوخ فانوس افندي | (٢٦) سعادة اللواء حسين خيري باشا | (٢) » ابراهيم سليم مهنا افندي |
| (٥١) » الشيخ متولى عمر حجازي | (٢٧) دولة حسين رشدي باشا | (٣) » ابراهيم صيد أحمد بك |
| (٥٢) » محمد احمد الشريف بك | (٢٨) سعادة اللواء حسين شريف باشا | (٤) » الشيخ ابراهيم عبد الحميد تواتر |
| (٥٣) سعادة محمد السيد أبو علي باشا | (٢٩) حضرة الشيخ حسين والي | (٥) » الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله |
| (٥٤) » محمد الباني باشا | (٣٠) » رزق شعبان شميره بك | (٦) » أحمد أبو سيف راضي افندي |
| (٥٥) حضرة محمد جعفر افندي | (٣١) » سعد مكرم بك | (٧) سعادة أحمد محمود باشا |
| (٥٦) معالي محمد شفيق باشا | (٣٢) » سمعان خيرال القمص بك | (٨) معالي أحمد سليم باشا |
| (٥٧) سعادة محمد صفوت باشا | (٣٣) » شاهين الجندى افندي | (٩) حضرة أحمد حميد أبو ستيت بك |
| (٥٨) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك | (٣٤) » شعبان السيد مؤمن بك | (١٠) معالي أحمد زكي أبو السعود باشا |
| (٥٩) » محمد عوض جبريل افندي | (٣٥) » الشيخ طه حسين | (١١) حضرة أحمد صهبة بك |
| (٦٠) سعادة اللواء محمد كامل باشا | (٣٦) » عبد العزيز رضوان بك | (١٢) سعادة أحمد علي باشا |
| (٦١) حضرة محمد محمود بك | (٣٧) » عبد الفتاح اللوزي بك | (١٣) حضرة أحمد مصطفى بك |
| (٦٢) سعادة محمد مغازي باشا | (٣٨) » عبد الله سليمان أباطه بك | (١٤) » الشيخ أحمد نصر |
| (٦٣) حضرة الدكتور محمد هاشم افندي | (٣٩) » الشيخ عزب اللقي | (١٥) » السيد عبد الرحمن بك |
| (٦٤) » محمود أبو النصر بك | (٤٠) » عزيز ميمم افندي | (١٦) » السيد فوده بك |
| (٦٥) » مرسى وزير بك | (٤١) » عفيفي حسين البربري افندي | (١٧) » الفريد شماس افندي |
| (٦٦) » مصطفى الأهواني بك | (٤٢) » علي بسيوني بك | (١٨) سعادة أمين سامي باشا |
| (٦٧) » مصطفى رشيد بك | (٤٣) » الشيخ علي رمضان البلويجي | (١٩) حضرة يوري مد كود بك |
| (٦٨) سعادة الفريق موسى نؤاد باشا | (٤٤) » علي عبد الرازق بك | (٢٠) » حافظ السيد بك |
| (٦٩) » ميشيل أيوب باشا | (٤٥) سعادة اللواء علي فهمي باشا | (٢١) » حافظ جليلين بك |
| (٧٠) حضرة الشيخ زين محمود أبو جليل | (٤٦) حضرة الشيخ علي محمد مروان | (٢٢) » حسن أحمد القديسي بك |
| (٧١) دولة يوسف وجهه باشا | (٤٧) » عمر أحمد خلف الله بك | (٢٣) » حسن رشوان حادي بك |
| | (٤٨) » عوض عريان المهدي بك | (٢٤) » الشيخ حسن عبد القادر |

ملحق رقم ٣

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع القانون الخاص بقصد امتحانات ملحقة بصفة استثنائية هذا العام لمدرسة الهندسة الملكية

(١٩) مرعي وزير بك	(٢٥) عقل محمد بك	(١) يوربي مذكور بك
(٥٠) مصطفى الأوهواني بك	(٢٦) الشيخ علي رمضان الطويحي	(٢) حافظ السيد بك
(٥١) مصطفى رشيد بك	(٢٧) الشيخ علي سليمان	(٣) سائق طابرين بك
(٥٢) ميشيل أيوب باشا	(٢٨) علي عبد الرزاق بك	(٤) حسن أحمد البديبي بك
(٥٣) الشيخ يس محمود أبو جليل	(٢٩) اللواء علي فهمي باشا	(٥) حسن رشوان حمادي بك
(٥٤) يوسف وعبد باشا	(٣٠) الشيخ علي محمد مروان	(٦) الشيخ حسن عبد القادر
(٥٥) الشيخ إبراهيم بسبري الخطيب	(٣١) عمر أحمد خلف الله بك	(٧) حسين عبد النفار بك
(٥٦) إبراهيم حلم مهنا الفندي	(٣٢) حوض عريان المهدي بك	(٨) اللواء حسين خيري باشا
(٥٧) إبراهيم سيد احمد بك	(٣٣) فهمي حقا ويصا بك	(٩) اللواء حسين خيري باشا
(٥٨) الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار	(٣٤) لؤي أخوخ قانوس الفندي	(١٠) الشيخ حسين والي
(٥٩) إبراهيم نور الدين بك	(٣٥) الشيخ متولي عمر مجازي	(١١) حسين رشدي باشا
(٦٠) الشيخ إبراهيم يوسف حطاف الله	(٣٦) محمد أحمد الشريف بك	(١٢) رزق شعبان شعيرة بك
(٦١) أحمد أبو سيف راغبي الفندي	(٣٧) محمد السيد أبو علي باشا	(١٣) سعد مكرم بك
(٦٢) أحمد محمود باشا	(٣٨) محمد الباني باشا	(١٤) سمعان خيرال القمص بك
(٦٣) أحمد حلمي باشا	(٣٩) محمد جعفر الفندي	(١٥) الدكتور سوريال جريس سوريال الفندي
(٦٤) أحمد حميد أبو سبت بك	(٤٠) محمد شفيق باشا	(١٦) شاهين البغدادي الفندي
(٦٥) أحمد هيلم بك	(٤١) محمد صفوت باشا	(١٧) شعبان السيد مؤمن بك
(٦٦) أحمد علي باشا	(٤٢) السيد محمد علي البيلوي	(١٨) الشيخ طه حسين
(٦٧) أحمد مصطفى بك	(٤٣) محمد عوض جبريل الفندي	(١٩) عبد العزيز رضوان بك
(٦٨) الشيخ أحمد نصر	(٤٤) اللواء محمد كامل باشا	(٢٠) عبد الفتاح الموزي بك
(٦٩) السيد عبد الرحمن بك	(٤٥) محمد محمود بك	(٢١) محمد الله سليمان أباطه بك
(٧٠) السيد فوده بك	(٤٦) محمد مغازي باشا	(٢٢) الشيخ عزب الليثي
(٧١) الفرزدق شماس الفندي	(٤٧) الدكتور محمد هاشم الفندي	(٢٣) عزيز ميهيم الفندي
(٧٢) أمين سامي باشا	(٤٨) محمود علي مهنا بك	(٢٤) عفيفي حسين البربري الفندي

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على مشروع القانون الخاص بقصد امتحانات ملحقة بصفة استثنائية هذا العام لمدرسة الهندسة الملكية

(٢) القرقي موسى نواز باشا

(١) محمود أبو النصر بك

ملحق رقم ٤

أسماء حضرات الأعضاء المواقفين وغير المواقفين على مشروع القانون الخاص بقصد امتحانات ملحقة هذا العام بصفة استثنائية للدبلومات والشهادات الدراسية (عنا ليسانس الحقوق ودبلومات الطب والصيدلة)

أسماء حضرات الأعضاء المواقفين

- | | | |
|----------------------------------|------------------------------------|--------------------------------------|
| (٤٩) الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله | (٢٥) محمد جعفر افندي | (١) سعد مكرم بك |
| (٥٠) أحمد أبو سيف راضي افندي | (٢٦) محمد شفيق باشا | (٢) عثمان خيرال القمص بك |
| (٥١) أحمد تيجور باشا | (٢٧) محمد صفوت باشا | (٣) الدكتور سوديال جرجس سوربال افندي |
| (٥٢) أحمد حامى باشا | (٢٨) الشيخ محمد عز العرب بك | (٤) شاهين الجندى افندي |
| (٥٣) أحمد حميد أبو ستيت بك | (٢٩) السيد محمد علي البيلاوى | (٥) شعيان السيد مؤمن بك |
| (٥٤) أحمد حميد بك | (٣٠) محمد عوض جبريل افندي | (٦) الشيخ طه حسين |
| (٥٥) أحمد علي باشا | (٣١) اللواء محمد كامل باشا | (٧) عبد العزيز رضوان بك |
| (٥٦) أحمد مصطفى بك | (٣٢) محمد محمود بك | (٨) عبد الفتاح الكوازي بك |
| (٥٧) الشيخ أحمد نصر | (٣٣) محمد منازلي باشا | (٩) عبد الله سليمان أباطه بك |
| (٥٨) السيد عبد الرحمن بك | (٣٤) الدكتور محمد هاشم افندي | (١٠) الشيخ عزب البشي |
| (٥٩) السيد فوده بك | (٣٥) محمود أبو النصر بك | (١١) عزيز ميعيم افندي |
| (٦٠) القريد شماس افندي | (٣٦) محمود شكرى باشا | (١٢) حفيظ حسين البربرى افندي |
| (٦١) أمين سامى باشا | (٣٧) محمود علي مهنا بك | (١٣) الشيخ علي رمضان الطويي |
| (٦٢) بيومي مذكور بك | (٣٨) مرسي وديرك بك | (١٤) الشيخ علي سليمان |
| (٦٣) حافظ السيد بك | (٣٩) مصطفى الاهواني بك | (١٥) علي عبد الرازق بك |
| (٦٤) حافظ هادي بك | (٤٠) مصطفى رشيد بك | (١٦) اللواء علي فهمي باشا |
| (٦٥) حسن أحمد المدهني بك | (٤١) ميشيل أيوب باشا | (١٧) الشيخ علي محمد مروان |
| (٦٦) حسن رشوان حمادى بك | (٤٢) الشيخ يس محمود أبو جليل | (١٨) عوض مريان المهدي بك |
| (٦٧) الشيخ حسن علي القادر | (٤٣) يوسف وجيه باشا | (١٩) فهمي حنا وعصا بك |
| (٦٨) حسين عبد الغفار بك | (٤٤) الشيخ إبراهيم كسيوف الطليط | (٢٠) فويس أغنيو فافوس افندي |
| (٦٩) دولة حسين رشدى باشا | (٤٥) إبراهيم سليم مهنا افندي | (٢١) الشيخ متولي عمر حمجازي |
| (٧٠) اللواء حسين شريف باشا | (٤٦) إبراهيم سيد أحمد بك | (٢٢) محمد أحمد الشريف بك |
| (٧١) الشيخ حسين ولى | (٤٧) الشيخ إبراهيم عبد الحميد تراز | (٢٣) محمد السيد أبو علي باشا |
| (٧٢) رزق شعيان شمعو بك | (٤٨) إبراهيم نور الدين بك | (٢٤) عبد الباقى باشا |

أسماء حضرات الأعضاء غير المواقفين

(١) القريد موسى غواد باشا

مجلة الشيوخ

مضبطة الجلسة السادسة والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء غرة ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

صلى المجلس على محضر الجلسة السابقة .

معالى محمد فتح الله بكات باشا (وزير الزراعة) — نظراً لمرض سعادة وكيل وزارة الزراعة وحضرة سكرتيرها السام قد حضر من محضره محمد منير بك لما يوفق عند النظر في قوانين وزارة الزراعة المطروحة على المجلس اليوم .

على كتاب لجنة الزراعة عن مشروعات القوانين الزراعية الثلاث التي حالها المجلس عليها وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تتشف بأن نفع إلى دولتكم مع هذا تدارر لجنة الزراعة عن مشروعات القوانين الزراعية الثلاث التي أسألتها المجلس عليها بمجلس ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الخاصة بمنع خلط أصناف القطن ومراقبة بذرة القطن وتلقيح مواسي الفصيلة البقرة تلقها إجبارياً لوقايتها .

وتطلب اللجنة إلى دولتكم التكرم بعرض التقارير المذكورة على هيئة المجلس . وقد اقتضت حضرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا ليكون مقرا لها أمام المجلس .

وتعضلوا دولتكم بقبول وافق الاحترام

القاهرة ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦
رئيس لجنة الزراعة
محمد طوى الجزار

على تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بمنع خلط أصناف القطن وهذا نصه :

مجلس الشيوخ

لجنة الزراعة

تقرير

مرغوخ إلى هيئة المجلس عن مشروع القانون الخاص بمنع خلط أصناف القطن أحال المجلس على هذه اللجنة بمجلس ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ مشروع هذا القانون الذى صنف عليه مجلس النواب بمجلس ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء صلا كل من حضرات أصحاب الدولة والمعال والسعادة والمزة : اسماعيل مرسى باشا ، أحمد زور باشا ، أحمد ذوالفقار باشا ، محمد فتحى بك ، محمد عبد اللطيف أفندى ، محمد أنطون باشا ، صليب قلاويوس باشا ، الأنبا لوكاس ، محمد إبراهيم والى بك ، محمود خليل بك ، محمود محمد حسن الشندويل باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، راضى عطية بك ، سعيد فهمى الزوى بك ، محمد لطفى طنطاوى أفندى ، اللواء محمود فؤاد باشا ، السيد حسين القصبي ، محمود بسيونى أفندى ، (مصرح لحضراتهم بأجازات) .

وحضرة محمد طوى الجزار بك متدن عن جلسة اليوم .

وحضرات : عزيز ميمى أفندى ، حسين عبد الغفار بك ، محمد احمد الشريف بك ، يوسف بشوشو بك (متدنون عن جلسى اليوم وفد) .

وحضرات : ابراهيم الطاهرى بك ، عبد الرحيم محمد مينا أفندى ، محمد الحنفى الطبرى باشا ، ابراهيم فرج أبو الجدايل بك ، علي اسماعيل بك ، محمود الأخرى باشا ، أحمد الشربى باشا ، (متدنون عن جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرة عثمان محمد بك (متدن عن حضور الجلسات الباقية في دور الانعقاد الحالي لمرضه) .

وسعادة بولس حنا باشا (متدن عن حضور الجلسات لمرضه) .

وظف كل من حضرات : أحمد فؤاد عزت باشا ، يحيى ابراهيم باشا ، عبد الرحيم مرسى باشا ، عبد العظيم المصرى بك ، محمد طلعت حرب بك .

وحضر في مقاعد الوزراء حضرة صاحب المعالي محمد فتح الله بكات باشا وزير الزراعة ومعه حضرة محمد منير بك مدير الادارة بوزارة الزراعة .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجلى أفندى ، علي عبد الرازق بك ، الشيخ محمد عز العرب بك ،

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

مادة ٢ - كل شخص يوجد في حيازته أو تحت مراقبته بأي سبب من الأسباب قطن علوج أو غير علوج لا يجوز له أن يخط أي صنف من الأصناف بصفت آخر أو صنف قبل الخلع أو أثنائه .

مادة ٣ - كلما استكشف قطن مخلوط في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة يحرر بذلك محضر ضد من تخلطه لأن لا يكن هذا الشخص معروفاً يحرر محضر ضد صاحب القطن فإنه يعتبر إذ ذاك فاعلاً لهذا الخلط مالم يتم الدليل على عكس ذلك .

هذا ويجوز القطن بمعرفة محرر المحضر .

لا يحرر محضر مخالفة ولا يوقع بغير أجازة كان القطن المخلوج قد وصل إلى ميناء الشحن .

ويحفظ القطن المخلوط مؤقتاً في المكان الذي يجز فيه وذلك على نفقة صاحبه إلا إذا صرح محرر المحضر بقله إلى مكان آخر في نفس الجهة .

مادة ٤ - على محرر المحضر أن يمرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة المذكورة بمد في نفس يوم الجز أو في اليوم التالي له على الأكثر لتجرى الفحص اللازم ويقرر ما إذا كان يمكن اعتبار القطن له على أو غير مخلوط فإذا قررت اللجنة أن القطن غير مخلوط أو إذا لم تصدر قرارها في ظرف ثمانية أيام كاملة من تاريخ الجز يصبح الجز ومحرر مخالفة لغيره من قضاة قسمها ويكون لصاحب القطن أن يتصرف في قطعه كما يشاء .

مادة ٥ - إذا أيد قرار اللجنة أن القطن مخلوط فإن كل هذا القطن غير علوج ترسله الإدارة إلى أقرب خليج على نفقة ومسئولية صاحبه كما يخلع فوراً ، أما القطن الذي يوجد علوجاً والذي يخلع بالكيفية المبنية آنفاً فيخلع بواسطة الإدارة على نفقة ومسئولية صاحبه إلى الاسكندرية ليلاع بالمزاد في بورصة ميناء البصل مالم يكن المالك أو الدائن المرتهن قد استعمل حقه الخولي له في المادة الآتية .

يخص من ثمن البيع جميع المصروفات التي صرفتها الإدارة في حراسة القطن وسلبيه ونقله والتأمين وكافة المصروفات الأخرى بما في ذلك مصروفات البيع .

ويسلم في الحال لصاحب القطن من صافي الثمن ما يوازي ثلاثة أرباعه والربع الباقي يودع بمخزاة الإدارة إلى أن يصدر حكم قطعي نهائي في موضوع المخالفة .

مادة ٦ - ومع ذلك يجوز لصاحب القطن المخلوط أن يسترد قطعه بعد سلبيه وأرماله بمعرفة الإدارة إلى ميناء الشحن الذي يضارته وذلك بشرط أن يودع بمخزاة الإدارة كما هو منصوص عليه في المادة السابقة مبلغاً يساوي ربع ثمنه على قاضية التقدير التي تهدره اللجنة المنصوص عليها في المادة الآتية وهو تقدير لا يقبل الطعن .

وطيه أيضاً قبل استلام البضاعة أن يدفع فضلاً عن ذلك نفقات الخلع وفيها ما صرفته الإدارة كتفتات التصدير ويكون للدائن المرتهن نفس الحق المنصوص عليه في هذه المادة .

ولما كانت اللجنة على علم بأن هذا المشروع يجب النظر فيه بصفة مستعجلة حتى تتمكن من عرضه على المجلس فدور الاستعداد الحالي قد بادرت إلى النظر فيه بجلسته عقليتها يوم ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بمد أن استدعت مندوباً من وزارة الزراعة وبعد سماع إيضاحات حضرة المتدوب والمناقشة في المشروع رأت اللجنة ما يأتي :

كانت اللجنة تبذل إلى إجراء تعديلات في مشروع هذا القانون خصوصاً في المادة الثالثة منه ولكنها رأت أن ذلك يدور لوقت طويل لأن مشروع هذا القانون سبق أن عرض على محكمة الاستئناف المختصة وسلك الطريق الخاص بمراسم تنفيذه وأن أي تغيير أو تعديل فيه الآن يجب إعادته حتى إلى المحكمة المشار إليها وهذا يستغرق زمناً طويلاً خصوصاً وأنه من المرجح فيه سرية في موسم قطن هذا العام متى وافق المجلس عليه . على أنه ليس هناك ما يمنع من التعديل في المستقبل إذا رأى وجه لذلك كما أن التعديل العملية ربما تلجأ إليها فائدة تتطلب هذا التعديل ومن جهة أخرى فقد ألقى معلو وزير الزراعة مجلس النواب تصريحات خاصة بمشروع هذا القانون بجلسته ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ إذ قال معلو عند المناقشة ما يأتي :

"إني لا أطمئن كثيراً لاجتماع قانون لم يجر عليه التجربة ولم يسبق تطبيقه واقترح على حضراتكم الموافقة على هذا القانون ووزارة الزراعة تمدد يذلل ما في وسعها في تطبيق هذا القانون حتى لا يحدث ما يخالف الواقع ."

وقال معلو عند مناقشة المادة الثالثة ما يأتي :

"لا يكون هذا القانون منصفاً إلا على الخلط الصمد ."

إلى أن قال ما يأتي : "وأي أضرر على حضراتكم أن يقرر هذا القانون وأحمد بصفتي وزيراً للزراعة أن أبذل كل جهدي حتى لا يقع حيف على الإنسان وأي مستند بأن مجلس الوزراء قريباً تعديل هذا القانون بما ينطبق على المصلحة التي ترضيكم وأن أسعى في هذا التعديل ورجساً لا يأتي شهر ديسمبر أو يناير حتى يكون الأمر قد تم في التعديل الخ ."

فأزاء هذه التصريحات ولما تختم من الأسباب رأت اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بدون إدخال أي تعديل عليه وترى أن يأخذ المجلس بهذا الرأي وإقراره لجباية الأثمان من الخلط الذي يسببه كلفت شكوى النزائين والذي أثارها كثيراً في الأسعار .

رئيس لجنة الزراعة

محمد طوى الجزوار

على مشروع القانون الخاص بمنع خلط أصناف القطن وملحق المشروع لئلا تكرر وهذا نصها :

مشروع قانون خاص بمنع خلط أصناف القطن
نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه واصرناه :

مادة ١ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر عبارة "أصناف القطن" شاملة لأصناف القطن المبنية بملح هذا القانون ولكل صنف آخر يمكن أن يضاف إلى هذا الملحق بقرار يصدره وزير الزراعة .

معلى جد شفيق باشا — يقولون أن هذا القانون جائر لأنه يقضى بمصادرة ربع الأقطان المخلوط ويحس من كانت في حيازته أو صاحبها . ثم . هو قانون جائر ولكن رب قانون نائل أسوأ استعمله كان شرار من قانون جائر أحسن استعمله . ولا شك أن حضراتكم جميعا توافقون على أن مالى وزير الزراعة الخالى هو خير من يحسن استعمال هذا القانون لما هو متصل به من الصفات الحسنة وما هو عليه من الحكمة والروية .

لو أردتم تعديل أى شيء في مشروع هذا القانون فإلى الذى يترتب على تعديلكم ؟

لقد استبدأ في موسم القطان الجديد وصفت الجمعية العمومية للحاكم المخططة في مشروع القانون المطروح أمامكم وهى لا تجتمع قبل ١٥ أكتوبر المقبل فأى تعديل يدخل عليه لا يمكن عرضه على الجمعية المذكورة قبل ١٥ أكتوبر .

وقستغرق الإجراءات الواجب اتباعها في مثل هذا الأمر ثلاثة شهور ثم ثلثها ثلاثة شهور أخرى فتكون النتيجة أن ينتهى هذا الموسم من غير قانون يمنع غلط الأقطان وفي ذلك أسوء لسبب القطان المصرى وأضرار ليست ناصرة على الوجهة الأدبية فقط بل تتناول الوجهة المادية أيضا لأن غزالى القطان السكلا بدس لاستعماله قبل إجراء عملية التسميع أو التمشيط فهم يمشطون القطان أو يبرسونه بالألوان الفضية التيلة هى التى تسقط والذى يخرج من عملية التمشيط هو السكلا بدس ذو التيلة الطويلة والفرزال الذى يشتري فطار القطان المخلوط بمقدار السدس ستة جنيهات يرضى مراتها أن يشتري فطار السليم منه بسبعة جنيهات فخطوطه لاخذ من أقوى الأسباب لقول سحر القطان ولا يعلمه الا من لاخلق له من الزارمين والتجار وعلاجى القطان . فلا تمل فالتشهم وفى سبيل أطباعهم يضرون بسبب القطان . وأمام هذه الحالة يجب علينا أن نخشع أعنف الضربين وأهون الشربن أما أن نطبق هذا القانون هذا العلم بما فيه من العيوب لنضرب النقاشين بيد من حديد وأما أن نترك النقاشين يتلاعبون ويسبقون بسبب القطان سنة أخرى . وعندى أن الضرر الأول هو الأضعف ولهذا أرجو أن توافقوا حضراتكم على القانون كما هو وإذا تبن لكم في الثلاثة الأشهر القادمة (أى في الدورة البرلمانية المقبلة) أن الحكم وأهل السوء من الأهالى استندوا بعض مواد هذا القانون لتتكلل ببعض المزاريين الأبرياء الذين لم يخطئوا أفعالهم عمدا بل كان غلط طبعيا أما بتفريق المواله أو ضبط عدم تقاوة بلة القطان فهؤلاء الأبرياء إذا وجدت حضراتكم أن الادارة أو الأهالى قد أساءوا استعمال هذا القانون لتتكلل بهم يجب أن تقوموا قومة واحدة وفيه الحكومة لإيقاف تنفيذ وتاريخكم في العام المسمى كان مجيدا حين وقفتم ضد قانون الأحزاب السياسية فهدمتموه .

وعندى أن حضرة صاحب المالى وزير الزراعة سيكون في مقعدكم وساملا والواكف .

ولقد صرح معالي مجلس النواب أنه لن يسمح بتطبيق هذا القانون الا في حالة الخلط العمدا ، أما الخلط الطبعي الذى ذكرته حضراتكم فلن يطبق القانون عليه وأظن أن معاليه سيكره هذا العهد أمام حضراتكم هذه الليلة .

مادة ٧ — ألف في كل سنة في كل محافظة أو مديرية لجنة أو عدة بلجان بقرار يصدره وزير الزراعة وتتكون اللجنة من خمسة أعضاء منهم عضوان فنيان يتجربان من بين موظفي وزارة الزراعة وثلاثة خبراء يتخبون من قائمة يضعها . نوباً شركة المحاصيل العمومية بالإسكندرية لكل محافظة أو مديرية ويدكر كذلك في هذا القرار أعضاء احتياطيون يدعون بحسب ترتيبهم في القائمة إلى الحلول محل الأعضاء الأصليين الذين يتوفون عن الحضور ماعدا وأن الذين يتخبون .

في حالة عدم تخدم الشركة المذكورة قائمة اختياره المشار إليها الوزارة الزراعة في الوقت المناسب يكون انتخاب هؤلاء الخبراء بواسطة الوزارة مباشرة .

تكون القرارات التى تصدرها اللجان المذكورة غير قابلة لأى طعن .

مادة ٨ — كل مخالفة لأحكام المادة ٢ المقدم ذكرها يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط . وفضلا عن ذلك يقضى بالحكم الصادر بالعقوبة صادرة ريع اثنين الصالح للقطان الذى وقتت شأنه المخالفة بالطلب الحكومية .

مادة ٩ — متى قضى بتأجيل العقوبة يعطى للمدعى البلاغات التى أنضت إلى استكشاف المخالفة مبلغ إجمالى يوازي نصف ما يؤدى إلى الحكومة بمقتضى المادة السابقة .

يكون للإدارة السلطة المطلقة في توزيع هذا المبلغ بين مدعى البلاغات .

مادة ١٠ — رجال النيابة القضائية أو موظفو وزارة الزراعة اللذين يتدبون لذلك هم اللذين يجوز لهم إثبات كل مخالفة لأحكام هذا القانون .

وبناء عليه يجوز لهم دخول كل حقل وكل مخزن عموى أو خصوصى وكل صلب ولكن لا يجوز لهم الدخول في القسم المخصص من هذه المخلات السكنى فقط .

مادة ١١ — إذا أثبتت الدعوى ضد أجانب ووطنيين معا من مخالفة واحدة فالحكم المخططة تكون هى المختصة بالنسبة للتهمة جميعا .

مادة ١٢ — ينال القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٢٠ انقاص بالتدابير اللازمة لمنع غلط الأنواع المختلفة من تهاوى القطان .

مادة ١٣ — على وزراء الداخلية والخارجية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويصرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

لوزير الزراعة السلطة في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

ناصر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الوقائع الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق لمشروع القانون انقاص بمنع غلط أصناف القطان

سكلا بدس	ميت شفيق	فقرس
٣١٠	توبرى	تيود ورو
معرض	أصيل	قضى
نهضة	عباسى	أشجورى
بيون	كارولى	زاجوراء

وبتبريراته العامة المرفعة جداً يفتح باب الاستفادة والانتماء لمن لا خلق لم من الناس حتى أولئك الذين يخدمون أصحاب الإقطاع فيحاولون كسب المبلغ الموعود به مقدوم البلاغات .

وزاد على ذلك جناب المستشار المذكور بأن طلب اعطى مشروع القانون الى الحكومة أو إيقافها ثبت فيه على الأقل لعدم ضرورة الاستعجال حتى يقول البرلمان كلمته في الموضوع وتكون الجمعية قد زادت استنارة ولكن مستشار آخر قال إن الجمعية إذا عرض عليها مشروع قانون فليس لها أن تقتضى نصه وأنها مكلفة بالتشريع فاما أن ترفض المشروع أو تتبناه أو تملئه .

وبناء على ذلك تناقشت الجمعية في المشروع وعلى التي وضعت نص المادة الثالثة المروضة على حضراتكم التي نصها : "كل استكشف قطن مخلوط في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة يجرى بذلك محضر ضد من خلطه . فان لم يكن هذا الشخص معروفاً يجرى محضر ضد صاحب القطن فانه يعتبر إذ ذلك فاعلاً لهذا الخلط ما لم يتم الدليل على عكس ذلك انج " فكله " ضد من خلطه " ثبتت العمد حتى ولكن السبب فيما يأتي بعد ذلك لأنه اذا لم يكن الشخص الذي خلط القطن معروفاً يعتبر صاحب القطن فاعلاً .

فالمصيبة تقع بصاحب القطن اذا جهل الخلط ويصبح أن يكون صاحب القطن مبيداً من مزارعته حقاً في مصر مثلاً ، فقد جرى واضح هذا القانون على فاعلة أن كل من يحمل شيئاً من الأشياء المحظورة عليه مستوفياً كحالة حمل (الكوكايين والماروين مثلاً) .

كل هذه المصائب آتت من التعديل الفشول الذي عمل في وزارة الحفانية ولا أقول في اللجنة التشريعية لأن محضرها ثبت أنها لم تغير هذه المادة مطلقاً ولو وقع نص المادة كما وضعتها وزارة الزراعة لانهى الأمر ولكن ما لا يدرك كله لا يتركه كله فقد سمعنا من معالي وزير الزراعة في مجلس النواب أنه لا يطبق هذا القانون إلا في حالة العمد .

لهذا أرجو من حضراتكم الآن الموافقة على هذا القانون كما هو لعدم ضياع الفرصة الثمينة .

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) : ... لى كلمة فيها قوله معالي شفيق باشا من جهة مصادرة القطن فأقول أنه اذا ثبت أن شخصاً خلط قطناً ليكيد لذلك فلا يحكم بمصادرة القطن انما يحكم بالفرامة فقط على من ارتكب المخالفة وأظن أن معالي وزير الزراعة يوافقنى على هذا الرأى .

(هنا حضر معالي أحمد زكى أبو السعد باشا وزير الحفانية) .

معالي محمد عبد الله بكباشا (وزير الزراعة) : سأتكلم في الموضوع كله وأعتقد أنني سأصل بك إلى ما نريدون .

حضرة عبد العزيز رضوان بك : ... تملكون حضراتكم أن أصحاب المنازل في لاكتنيز يرضونها من مزارك القطن كثيراً ما يشكروا من انحطاط مراتب القطن المصرى خصوصاً الإسكندريديس وتكونت الشكوى واهتمت الحكومة

على ملاحظة . خوفاً من أن يقال إن وزارة الزراعة هي المسؤولة عن تقديم هذا القانون بشكها المحاضر البرلمان فانا باختيارى عضواً بالمجلس الاستشارى لوزارة الزراعة أقر لحضراتكم عكس ذلك فانه بعد ست عشرة جلسة عقدتها في أشهر أبريل ومايو ويونيه من العام الماضى اتفقنا مع وزارة الزراعة على أن يكون نص المادة الثالثة هكذا :

" في كل الأحوال التي يترتب فيها على قطن خلط عمداً يجرى بذلك محضر مخالفة ويصحب القطن بمعرفة الموظف الذي قام بصير هذا المحضر .

ويحفظ القطن مؤقتاً في المكان الذي يجرى فيه على ثقة صاحبه الا اذا صرح الموظف المذكور بنقله الى مكان آخر في نفس الجهة ."

هذا هو النص الذي اتفقنا عليه مع وزارة الزراعة ولكن كانت دعتنى عظيمة في يوم الجمعة الماضية عند ما قرأت مشروع القانون الذي تقدم لمجلس النواب وفيه نص المادة الثالثة بشكها المروضة على حضراتكم لأن هذا النص جائز جداً .

فإذا اذا كانت في عزبة أو مأوى في مصر وافترق الفلاح والحلوى ضدى وخلطاً كمية من القطن ولم يعرف الشخص الذي ارتكب هذا الفعل فتكون النتيجة حسب المادة الثالثة من المشروع المروضة أمام حضراتكم أن يجرى محضر ضدى وأعتبر فاعلاً لهذا الخلط والمهنية واضحة على كل حال لأنى إن نجحت من المجلس فلا أنجح من المصادرة

لما علمت على هذا النص أسست جداً وفلننت أن وزارة الزراعة هزأت بمجلس الاستشارى فذهبت الى الوزارة وأطلعت على أصل المشروع الذي أرسل منها الى اللجنة التشريعية بوزارة الحفانية فوجدت المشروع الذي أرسل منها الى اللجنة المذكورة مطابقاً لما حصل الاتفاق عليه مع المجلس الاستشارى فذهبت بعد ذلك لوزارة الحفانية وأطلعت على محضر جلسة اللجنة التشريعية التي انعقدت برئاسة حضرة صاحب المعالي أحمد ذو الفقار باشا وزير الحفانية وعضوية مستر ريفال ومسيو بيسولا كازيل ومسيو ليان بلقون ومسيو واتلى وخضرات زمينى جريس بك وحيد الله عبيك بك ومستر فليدمان قتيون في أنها لم تعدل شيئاً في المواد الست الأولى وصدلت في المشروع ابتداء من المادة السابعة .

من هذا تبين أيضاً أن اللجنة التشريعية لم تكن لها يد في تعديل المادة الثالثة ولكن وزارة الزراعة تملك من وزارة الحفانية هذا القانون بمجاءه المخالفة وفيه المادة الثالثة لم المصائب فمن الذى أجرى هذا التعديل يأتى ؟

لقد كتبت صديق سعادة محمد بك باشا أن يرغ الأمر الى مجلس النواب ولأن أكرر هنا ما أقامه سعادتكم هناك بشأن المادة المذكورة التي قال عليها انها زلت من المياه .

رجعت بعد ذلك الى وزارة الزراعة فكتبت أن القانون أرسل الى الجمعية العمومية لعلها كالمخططة فاطلمت على محضر جلسة هذه الجمعية فوجدت أن أعضاء اللجنة الأجانب قد فغوا من دوس قواعد البديل في المادة الثالثة حتى أن أحدهم قال "إن هذا المشروع يمتد أى نوع من الخلط مهما قلت النسبة

دولة الرئيس - أن الاتفاقات الدولية ترضى أن يرضى من الجمعية العمومية لمحاكمة الاستئناف المختصة بجمع القوانين المراد تنفيذها على الأجانب فيا يطلبه حضرة القنصل مستحيل عملا .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - لا يمكن التسليم بأن هناك سلطة أهل من البرلمان ولقد سبق لي أن طلبت من الحكومة في سنة ١٩٢٤ عبارة الدول بشأن الناء تلك التقاليد ولو أنها ضلت ذلك لوصلنا إلى حقوقنا كاملة . أما الآن فأبديا مغلوطة ونحن نواب الأمة إذ لا نستطيع أن نصل قانونا خاصا بحماية أقطانادونان نعرضه إلى الجمعية العمومية لمحاكمة الاستئناف المختصة . لي أرى في ذلك أذلالا لئلاسل به وأطلب من الحكومة أن تحصل بحد لازالة هذه التقاليد حتى يمكن أن يؤدى أعمالنا دون أن نترحم سلطانا التشريعية سلطة أخرى وإذا أراد المجلس أن يقر هذا القانون يجب أن نضع مشروع قانون آخر بتعديل قهره في دورتنا هذا ونرسله للمحاكمة المختصة حتى تنق بلك ضرر القانون الحالي إذا وقع في يد وزارة أخرى غير موقوق بها .

حضرة حافظ حابدين بك - أوافق على مذكرة حضرة الزميل عبد العزيز رضوان بك من إثبات ملاحظاته على هذا القانون . تلك الملاحظات التي لا يقصد بها تعديل بل يقصد مجرد توضيحها في المصيبة تكون مرشدا للهيئات القضائية عند تطبيق نصوص هذا القانون . ومن جهة أخرى أرى أن لاهل التصوف من عدم وجود كلمة "معد" في المسألة الثالثة إذ المقصود في تلك المسألة هو الخلط السد كما هو المفهوم من روح القانون .

حضرة عبد الله سليمان أظنه بك - إن هذا القانون معرض علينا لأقاربه أو رفضه . ولم يترك مالا حقيقيا باشا قولنا لائق في موضوعه . ولا شك أن مالى وزير الزراعة قد تردد قبل تقديم هذا القانون اليه لأنه من كبار المزارعين المصريين ولكن الشكاوى التي توالت من المامل والمنازل بسبب خلط القطن وما ترتب عليها من أسامة ممتدة وتدهور أسماره كل ذلك دعا ماله إلى تقديم هذا القانون . إن هذا القانون أشبه شيء بالمواد المرادى لا بد من تعاطيه على أن هناك ضامين تكفلان عدم الجور في تنفيذ الأول مراقبة نواب الأمة الذين هم صوبنا الماهرة والثانية وزير الزراعة الذى لا به هبة كبرى قد أعطى مهنا بأن يتولى المدة بتنفيذ هذا القانون لذلك أطلب من حضراتك أن تقوموا بأحداث ملاحظات حضرة عبد العزيز رضوان بك فهى وجهة ويجب أن يرجع إليها عند النظر في التعديل .

حضرة الشيخ موسى محمود أبو جليل - تهاون حضراتك أن شكاوى الغزاليين كانت فاصرة على القطن السكالايدس وبما أن زراعة الوجه القليل القطن فاصرة على الشيوخ والأجواء فأرى أن يستثنى الوجه القليل من تطبيق هذا القانون في العام الحاضر وأرجو أن نسمع تصريحنا من مالى وزير الزراعة بهذا الاستثناء .

معالى محمد شفيق باشا - رجعت الآن إلى المذكرة التي قدمتها حضرة زميلنا عبد العزيز رضوان بك فوجدت فيها أمرا عاما أر يد لفت نظر المجلس إليه . أما باقى ملاحظاته فقد جعلها مشروع القانون . هذا الأمر العام هو أن حضرته ونهنا من التجار طلبوا ألا يطبق هذا القانون إلا على الزبب المالية

لهذا الأمر اهتماما عظيما ورات حلاجا لذلك أن تسن قانونين أحدهما لمراقبة بكرة القطن والثاني لمنع خلط أصناف القطن . وعندنا من سنة شهر هذان القانونان في الجرائد تصفصتهما فوجدت أن لا اعتراض على القانون الأول ولكن اعتراض على القانون الثانى الخاص بمنع خلط أصناف القطن ووضعت مذكرة بأعراضاتى قمتها في وقتها لمالى فتح الله بركات باشا وزير الزراعة وتشرفت بمقابله أكثر من مرة وفهمت من ماله أن هذا القانون لم يكن من وضع وزارته وقد أكد لي أيضا أن بعض الأعراضات الواردة في مذكرتى وجبة وأنه يتقبلها بانشرح صدر وإني إذا قمتها المجلس سيصرح في شأنها بما يرضى المدة وما يتفق ومصصلحة البلاد وبناء على ذلك طميت هذه المذكرة ووزعتها على حضراتك وإلى أرجو أن يوافق المجلس على تلاوتها ليقرب ما يستصوب منها .

أر يد بتقديمها لتعديل في القانون إنما أر يد أن أظهر المجلس وجوب ملاحظاته فيه لكي يرجع المجلس عنها إذا عرض عليه مشروع تعديل في القانون مستقبلا .

هذه من جهة ، ومن جهة أخرى فاقى أعتقد أن ما يقره المجلس من المذكرة خاصة بهذا القانون ربما يفيد القاضى عند التطبيق خصوصا إذا لوحظ أن القانون يقضى بقوة المجلس أو الفرامة أو هما معا . هذا فضلا من مصابرة ريع نحن القطن المخلوط .

لذلك أرجو أن نسمعو حضراتك بتلاوة المذكرة ونقرها أو نرفضها ما توافون منها ، وإلى على استمداد لأن أشرحها لحضراتك فقرة فقرة بقدر استطاعتي بخارج مارس تجارة القطن وقتا طويلا .

(راجع الملحق رقم ٢ الموافق لهذه الجلسة)
دولة الرئيس - هل توافقون حضراتك على تلاوة المذكرة ؟
أصوات : قرأناها .
أصوات : لا مانع من تلاوتها .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لا زالت أرجو من المجلس أن يسمح بتلاوتها .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - لا شك أن القانون قصا بموضع الناس وحريةهم وأموالهم فخطر عظيم قد يؤدى إلى سوء ظن وزارة الزراعة لو لم يكن على رأسها وزير يتقن به ويؤيده الا وهو مالى فتح الله بركات باشا ولكن يجب علينا أن نحاط بالتسليم ونقتل القانون ونزيل ما به من قص لأنه قد تتغير الأحوال وتتبدل الظروف بدليل أن وزارة الشعب أقيمتا وزارة أسست إلى الشعب ، أسف جدا أن اللجنة تحول أن كل تعديل تنسله على القانون يضطربنا إلى إعادة إلى الجمعية العمومية لمحاكمة الاستئناف المختصة وأن هذا يتطلب وقتا طويلا إلى لا أفر اللجنة على رأيا فليست الجمعية العمومية ذات سلطان أهل من سلطان البرلمان .

ذكر دولة الرئيس في جلسة ماضية أن هناك تقاليد واجبة الاحترام ولكن أرى أنها تقاليد سيئة لا مبرر لها مع تمتع البلاد بالحكم النيابى فلماذا نحميتها مع هذه التقاليد تكون قد سلينا من الأمة بعض الحقوق التي ضمنها لها الدستور ونحن نريد أن نحفظ لها تلك الحقوق كاملة ولناك أرى أن نبشر أعمالنا ونفض النظر عن تلك التقاليد .

المحلج أو أثنائه . وإذا رجعا إلى المادة الثالثة نجد أنها تنص على أن "كلما استكشف قطن ملحوج في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة إنه" فهذه المادة تحمل على المادة السابقة . وتلك المادة صريحة في أن الخلط المماثل عليه هو الخلط العمد .

بناءً على ذلك أعلمت حضراتكم وأصرح لكم تصريحاً لا يقبل شكاً أن المقصود من المسادتين إنما هو الخلط عمداً .

حضرة محمود أبو النصر بك - إن هذا التفسير ينافي ما جاء بالمادة الثالثة من أنه "بأن لم يكن هذا الشخص معروفاً بمجرد محضر ضد صاحب القطن فانه يعتبر أن ذلك فاعلاً لهذا الخلط" لم يتم الدليل على عكس ذلك .

معال وزير الزراعة - هذا الشرط الأخير من المادة الثالثة لا يؤثر مطلقاً فيادلت عليه دلالة صريحة المفارقة بين الشرط الأول من المادة المذكورة والمادة الثانية والواقع أن مسؤولية المالك مسؤولة مفترضة رؤى الأعداء بها تماماً هيطة عند علم وجود الفاعل . وبمثل هذه المسؤولية مأخوذ به في بعض القوانين ومنها قوانين وزارة الأشغال في بعضها نص على أنه إذا قصرت قنطرة ولم يوجد الفاعل كان مشايخ البلدة مسؤولين عن هذا الفعل وعلى كل حال... ..

حضرة حافظ هادي بك - في كلمة صغرية .

(صغرية)

معال وزير الزراعة - أرجو أن ينظر حضرة العضو حتى أتم كلامي .

يا حضرات السادة :

لقد صرحت في مجلس النواب بما على يديكم وإلى أعيد عليكم ما صرحت به لأجند العهد بين أيديكم . قلت « اني لا أعلم كثيراً لاهتمام قانون في حجر عليه الصجرة ولم يسبق تطبيقه واقترح على حضراتكم الموافقة على هذا القانون ووزارة الزراعة تعد بئذ ما في وسعها في تطبيق هذا القانون حتى لا يحدث ما يخالف الواقع » .

وقلت أيضاً « لا يكون هذا القانون منصفاً الا لا الخلط العمد » .

"ثم قلت وإلى أعرض على حضراتكم أن تقرروا هذا القانون وأتمهد بصفتي وزيراً للزراعة أن أبذل كل جهدي حتى لا يقع حيف على انسان وإلى مستعد بأن أترشح على مجلس الوزراء قريبا تعديل هذا القانون بما ينطبق على المصلحة التي ترضيكم وإلى أسنى في هذا التعديل وربما لا يأتي شهر ديسمبر أو يناير حتى يكون الأمر قد تم في التعديل " .

قلت هذا في مجلس النواب وأكره لحضراتكم الآن وأقول اني أعتقد اعتقاداً جازماً بأن هذا القانون لن يطبق الا تطبيقاً عادلاً بعيداً عن كل ظلم وعن كل غاية وإنني سأكون أناذا صاغية لأي شكاية في أمر وقع من موظف تمسك في حد القانون أو أراؤه بظلم أو إساءة . ولن أترك مطلقاً أي انسان سواء من الموظفين أو من يكتفون بتنفيذ هذا القانون بغير مراقبة دقيقة وبغير أن أوقع أشد العقاب على كل من يخالف في تنفيذه الحق والمصلحة .

من القطن لأن الفرض من القانون في الواقع هو حفظ القطن الجيد . أما القطن الذي في درجة «غير» وما دونها فإذا خلط أولم يخلط فلا تأثره على سمعة مصر الزراعية ولما كان إدخال هذا التعديل على القانون فيمكن الآن فائداً تكفي إلى بينه معالي وزير الزراعة وموظفي وزارته لهذه الملاحظة اذا وافق عليها .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - اني أحفظ لنصي حتى إبداء ملاحظاتى على القانون عند مناقشته مادة فائدة .

معال وزير الزراعة - سادى :

أشكركم كل الشكر على تفهمكم بشخصي الضعيف . تلك الفتة التي ما تركم فرصة في سبيل اظهارها ، ولا توليت بحث مسألة الا تم في كلمة تشريها . وإلى لايجز عن إيفائكم حقكم من الشكر . وأؤكد لحضراتكم أنك كلما أظنتم تفهمكم في زدتوني خشية واستعداداً بالمسئولية إزاء هذا المشروع الذي سمعت من كل واحد قائل ، ومن كل شخص سادى ، ومن كل هيئة عرض عليها هذا المشروع . سمعت تشكيكاً واستنابة ورايت قلقاً وانقباضاً من جراء تنفيذها على غير ما تقتضيه المصلحة العامة .

انني أقدر تماماً ما أحمله من المسؤولية العظمى أمام الأمة وأمام حضراتكم حين أقدم إليكم بهذا القانون الذى يشاء الناس ويضطرون لذلك . ومع الضرورة أخرى يضمنون رعايتهم له ويتولون على حكمة يرضى ما يمتثلون من خطره ويجروه . وما يملون ذلك الا اطمئناناً لشخصي وثقة بي . إن هذه المسؤولية تتروى بعلمها الجليل .

وإزاء هذه الثقة أريد أن أتمهد أمامكم وأؤكد لحضراتكم اني لا اغشى - اذا سمعتم لكم - الاطروفاً قد تخرج عن قدرتي وعن آمالي فان الموت مقرر ، واختريل من اللغابات . أريد أن أتمهد لحضراتكم بأنى ما دامت في هذه الوزارة يادى كل جهدى مستند كل ما في وسعى بلسن هذا القانون ناهياً والجدد به عن كل . يا صبر .

(تصديق حد)

سادى : لا أنهم أن قانوناً يوضع لهاكمة شخص لم يركب جرماً . لا يضطرب إلى هذا حتى ولو كان الرابض نفسه أراد هذا الغنى ليقع به من شاء . لأن المفترض أن العقاب لا يكون الا لجرمة ولا يوجد قاض لا يصح من قيام لجرمة إذا أراد العقاب . تلك هى خطة العدل ، والعدل فوق كل شيء .

لعلهم يعلوا بهذا القانون ما أشار إليه معالي محمد شفيق باشا ، لعلهم بدلوا فيه وأدخلوا عليه تعديلاً بلغائياً حذفوا به النص على "العمد" قال ذلك معالي وإلى أصدقه ولا أنافسه فيه . ولكني أقول إنه سواء كان هذا اقتراحاً أو صحت الزاوية فيه فان القانون المعروض على حضراتكم يدل بنفسه على أن الشارع لم يقصد تطبيقه الا على من وقع منه الخلط عمداً ، اني لا أنهم غير ذلك لأن المادة الثانية من المشروع تنص على أن "كل شخص يوجد في حيازته أو تحت مراقبته أى سبب من الأسباب قطن ملحوج أو غير ملحوج لا يجوز له أن يخلط أى صنف من الأصناف بصنف آخر سواء قبل

موضع النظر عند وضع هذا التعديل، وإلى أشكر جميع من تكلموا في هذا الموضوع وأشكر حضرة زميل عبد العزيز رضوان بك الذي أجهده نفسه في وضع مذكرة طويلة حول كثير من الآراء وأرجو أن تكون هذه المذكرة مفيدة عند إعادة النظر في هذا الموضوع.

دولة الرئيس — الأعضاء يخرجون من الجلسة، وصار المبدأ القانوني غير متوفر، فلذلك رقت الجلسة.

كانت الساعة السابعة والنصف مساءً.

أعيدت الجلسة الساعة الثامنة مساءً.

دولة الرئيس — أطلب من البيانات التي سمعناها، وخصوصاً بعد تصريحات معالي وزير الزراعة بحسن أن يؤخذ الرأي على القانون إجمالاً من حيث المبدأ.

حضرة لويس أغنيو فانوس أفندي — كلمة واحدة قبل أخذ الرأي؛ وذلك لأن الموضوع مهم.

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنا طليت الكلمة من قبل.

دولة الرئيس — الكلمة للأستاذ الشيخ حسن عبد القادر.

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — القانون الموجود بين أيديكم لنا فيه طريقتان: الطريق الأول أن نرفضه بشاكاً، والطريق الثاني أن نسلخه. ولكن ذلك يمنع تنفيذه حتى تصادق على التعديل الجمعية العمومية لهيئة الاستئناف المختلطة، وهذا التصديق حتى نلصق الحكم المختلط بمقتضى العوائد الزمنية.

هذا القانون يسترف مشعوه أنفسهم بأنه جائر، والمشتون له ومنهم معالي شفيق باشا يصرحون بأنه وقع شخص في وضع موارده جعله جائراً. وذلك لأن المادة الثالثة منه كانت في أصل وضعها تنص على أن العقاب لا يكون إلا إذا كان الخلط عمداً، فخلف هذا القيد منها، واستدعى ذلك أن بحث معالي شفيق باشا وهو من المنشئين لهذا القانون وراء هذا التنوير الذي حدث، فحين له أن وزارة الزراعة بريئة، وأن اللجنة التشريعية بوزارة الحفانية بريئة، وأن الهيئة المختلطة بريئة كذلك، حيث قد وضع هذا اللبس وأزال ذلك القيد؛ قيل إن هذا التنوير حدث من وزارة الحفانية، وبعد أن خبرته أرسلته إلى وزارة الزراعة.

فقوا هنا ثانية، وفكروا في هذا الحلف هل حدث بحسن نية أو بسوء نية؟ وهل هناك شخص يخلف هذه الكلمة إلا إذا كان سيئ النية. ويريدون بذلك إقناع المجلس في هذا الشك لأننا لم نسمع مطلقاً أن قانوناً يرضى على اللجنة التشريعية نتميزاً، ويخرج منها إلى وزارة الحفانية فحدث هذه فيه تغييراً للحلف دون أخذ رأي اللجنة والوزارة المختصة. هذا الكلام سمعته حضراتكم، فلا تظنوا أن الحكم المختلط لأننا لم نتدبر فيه شيئاً، بل سمعتم أنها بريئة وأنها أسست لمرونته، فأرباب الشهوات وضعوا هذا التنوير ليتحسروا في رقب الناس.

وضع هذا القانون وصلح عليه من الجمعية العمومية لهيئة الاستئناف المختلطة. فهل يجب علينا حتى أن نصنف عليه «كلاً» ماذا يصير لنا عدلناه

إلى سادق — هذا قانون جديد لم يسبق للبلاد أن عرفت مثله ولا أدري ما ستكون نتيجته، كما أن حضراتكم لا تدرون ذلك، قد تظهر فيه عيوب كثيرة وقد يظهر في تنفيذه خطأ كبير. ومع هذا فمن متفقون على أنه قانون لازم لأن الجمعية العمومية لهيئة الاستئناف المختلطة أقرته. ولا لأن وزارة وضعته. ولا لأن الوزارة الحاضرة تؤيده. ولكن لأن مصلحة البلاد تقتضيه لأننا لو رفضنا التصديق عليه لكان ذلك حجة علينا لخصومنا الذين يتهموننا دائماً بأننا سيئو التصرف في عاصيلنا وأتانا نريد السوء للمنازل. ويقتضون هذا القرار لترويج هذه التهمة. فيجب علينا ألا نساعد على رفض هذا المشروع، خصوصاً أننا إذا ما قرأنا رفضه قلنا إننا رفضناه للصوب الظاهرة فيه، ولكن يقال إن هذا الرضا دليل على أن المصريين مصرزون على الغش والخلط والاسامة. وغير ذلك مما يهتسا به خصوصاً أنه ليسرى جلدًا ويتبعني في آن واحد أنك تفكك شخصي قبلتم هذا المشروع ووضعتم المسؤولية على ماني. فانا أحصل المسؤولية وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقني ويساعدني على تحقيق آماليكم.

أما ما قاله حضرة الشيخ من محمود أبو جليل من أنه يريد أن يستثنى الوجه القليل من تطبيق هذا المشروع بحجة أن قطعه مخلوط فاني أصرح بأن هذه محاولة في القول قد يكون فيها شيء من التواضع، ولكن لا أوافق على هذا التواضع الضار لأن القول بأن قطعه القليل مخلوط قد يجعل المستهلكين والعزائول في ظاهره فيفتقدون أنهم لن يحصلوا من مصر على بضاعة خالية من الخلط، من أجل ذلك أعارضه كل المعارضة وإن كنت أوافق على أن هناك بعض الخلط الجزئي الناتج من عدم الحصول على بيرة نقية، وأقول إن الوجه القليل لا يزعج إلا صنفين اثنين فمن يكون هناك بطيئة الحال مجال لتطبيق هذا القانون عليه، فليطعن حضرة الشيخ من محمود أبو جليل وليضمن أعالى الوجه القليل إلى أخوانهم أعالى الوجه البحري في قبول هذا المشروع.

حضرة الشيخ من محمود أبو جليل — انني أكتفي بإثبات هذا التصريح بالمضبطة.

معالي وزير الزراعة — بجاني صديق قال أن تصريحاً بأن هذا المشروع لن يطبق على الوجه القليل يمد وهذا ولكني أختلف في التأويل لأنني أرى أنه ليس هناك من الأحيات ما يقتضي الخلط إذ أنه لا يوجد بالوجه القليل إلا صنفان من القطن. والخلط فيما غير عمل آدمي أنه لن يقع في الوجه القليل ما يقتضي تطبيق القانون.

وانني أصرحاً بتصريحاً جديداً وأقول إن باب وزارة الزراعة مفتوح لكل واحد من حضراتكم ولكل واحد من المزارعين صغيراً كان أو كبيراً وأن الوزير وعمل الوزارة مستعدون لأن يسموا كل شكاية وأن يبروها ما تستحق من الاتفاقات حتى لا يظلم أحد فقيراً كان أو غنياً.

(تصفيق)

أيها السادة — إنني سأسل كل ملاحظة صدرت من حضرات الأعضاء سواء في أوقالهم أو منذ كراتهم على العناية والاحتماء وسأبحث فيها بكل وسائل البحث حتى إذا جشاً كما بتعديل جديد زيل خوفكم كانت هذه الملاحظات

يقولون أن هذا القانون مؤقت ، ولا يبق بحاله أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر ، ماعني هذا ، ألا تشر بقطره إلا إذا قضى على عشرات منا بالحبس أو صودر من بعضنا ربح أقطانهم ؟

ياسادة : أتمتعون من هم رجال الضبطية القضائية ، الذين يوكل بهم تحرير المحاضر ، إنهم السادة والملاحظ والمعاون والمأمور .

تقولون أن القانون ليس من صنع ألبينا ، ولكنه سيطبق على فئة مخصوصة هي التي يريدها مأمور الضبطية القضائية بالأذى ، وحينئذ تكون كن يدع نفسه بيده ، إن هذا القانون على كل حال سيكون من وضعكم ؟ ولأن الوزارة السابقة هي التي وضعت ما أنكم أتم الذين تصدق عليه .

لا تخشوا سوء السمعة مطلقا فإن سمعتنا حسنة ، وأنتم لا ترفضون القانون لثامته . ولكنكم ترفضون ما فيه من الظلم . ومضابطكم الرسمية شاهدة بذلك لتلك الأتقى وأرجو أن تهربوا إعادة القانون إلى لجنة الزرارة لتسديله بالنصوص التي زارها ، ثم عرض عليكم ، ثم يقدم إلى المحكمة المختصة ، فإن قبضه جميعها العمومية انتهى الأمر . وإلا فالوزد عليها (تصفيق) .

صاحب المحلل محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزرارة) — من يريد من حضرات الأعضاء تأييد حضرة الشيخ حسن عبد القادر فيفضل بإبداء رأيه ؟

دولة الرئيس — لدى ستة طلبات منها طلب بإقفال باب المناقشة .

حضرة لويس أخنيق فافس أفندي — أنا أعارض بإقفال باب المناقشة لظنطورة الموضوع الذي نتكلم فيه . فيجب استيفاء البحث أولا .

حضرة صاحب المحلل محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزرارة) — إذا رأى دولة الرئيس اختصارا للوقت أن يأذن بالكلام لمن يعارض في القانون ثم يبد ذلك لمن يريده كان ذلك أولى .

محلى محمد شفيق باشا — أطلب الكلمة .

دولة الرئيس — هل معاليك تؤيد القانون أو تعارض فيه .

محلى محمد شفيق باشا — أنا أؤيد القانون وأرجب الآن فقط تصحيح واقعة تعرض لها حضرة الشيخ حسن عبد القادر ، فقد نعمت من كلام حضرة آني معترف بأن القانون جائر وأنا أحد واضعيه ، فلذا صرح فمى هذا فالواقعة تكون غير محسنة ، لأنني حين اشتركت فيه كان ضد الخلط السدد ولم يكن على صوره التي بين ألبينا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أصحح عبارتي ، فإلدي قعبدته أن محلى شفيق باشا اشترك في وضع القانون قبل تغييره على صوره الحالية ، وأن معاليه هو الذي أظهر التغيير الذي أدخل عليه وأنه يراه الآن جائرا .

دولة الرئيس — الكلمة الآن لمن يعارض في القانون .

حضرة لويس أخنيق فافس أفندي — أطلب أن يذكر من باب الاحتياط ما يأتي :

وأرجعته إلى حاله الأولى قبل التغيير . يقولون أنه ذلك يستلزم إعادة عرضه على الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المخططة . فليكن هذا ، فلا ضرر فيه ، إذ التشريع يجب ألا يحصل ليسا وأتم السيلة التشريعية العليا ، وهذا حكم .

وهناك سلطة تنفيذية وسلطة قضائية مستقلة عن السلطين . ولا يمكن أن تنقيد هذه السلطة إلا بتقرير صريح ظاهر ، لا بتهمد وزير ولا بتهمد أي شخص .

إن الإنسان لا يلدغ من بحر صرخين ، فقد رأيت أن صاحب الدولة سعد زقول باشا تمهد أمام مجلس النواب مذ كان رئيس مجلس الوزراء بالإلا بتنفذ قانون المظاهرات ، وقد تسكتنا بهذا التصريح أمام الحاكم فلم تأخذ به وقالت أن هذا التصريح ليس قانونا .

واليوم يصرح محلى وزير الزرارة بأن القانون جائر وأنه يأخذ على ماوجه تنفيذه بالمدل والدقة تمام بات ظروف استثنائية ، وهذا صحيح لا يحتاج إلى تصريح أو تمهد ، ولكن التصريحات لا تنقيد الحاكم كما رأينا .

نبتوى حضراتكم ، ماذا تكون الحال إذا أتى رجل يكره من رجال ضيق أو يكره ناظري ، وجاء بقلن وخلطه بقلن في غزني خفية ، ثم أطلع رجال الإدارة بأن يجرى قضا غلوطا ، بغاؤوا وقشوا الخزن وضبطوا هذا الفطن المخلوط ، وأذركل الرجال الترتيب حلق معهم بأن لم يدا في هذا الخلط ؟ إن القانون بشكله الحالي يستلزم تبنيهما بصيغة كوني مالمكا مالم أقم الدليل على براءتي ، وكيف أقم الدليل حيثلظ من براءتي ، لا معنى لهذا إلا أننا في حال تشبه الأحكام المرفوعة .

ما ذا يفيد تمهد الوزير بتنفيذ القانون بالمدل والدقة ، والحضراتما يجرى ضدي على يد رجال الضبطية القضائية ولا يرسل وزير الزرارة لأخذ رأيي في إقامة الدعوى . إذ بعد التشريع قد ارتفعت سلطة الوزير وانتهت مأموريته ، ويجري الابتداء بتمهيد الحضرة انتقل الأمر إلى يد سلطة أخرى هي البوليس والنيابة ، وإلى القاضي الذي يطبق القانون كما هو ، ولا يمكن لوزير ولا لرئيس الوزراء نفسه أن يتدخل في الأمر ويرقفت تنفيذ القانون . هذا ما رأينا وأرى العين ، كيف نصت على هذا القانون ونحن معترفون بأن فيه غشا ، ومعترفون بأن فيه ظلم وجورا ، وماذا يضربنا لو أميد إلى المحكمة المختصة ونأمر شهرين أو أكثر .

ما هو الخطر في رفض هذا القانون ؟ يقولون إن البلاد الأجنبية حيثلظ تنسب اليها النش وسماونة الخاطلين للظفن ، وفي ذلك تأثير سيئ على سمعتنا وعلى زورتنا ، كلا ، إننا لا نرفض القانون ، وهذه مضابطنا الرسمية تنفي عنا هذا الرفض وقد أبدت طلب فقط تمديله ووقع الظلم منه ، ونحن الآن نطلب إعادة إلى لجنة الزرارة مجلس الشيوخ لتعديله ثم ترده إلينا لاقراهه ثم يباد إلى الحاكم المختصة ، وبذلك يسلم الأجلب إننا لم نرفض القانون بل طلبنا تمديله بحيث يرفع الظلم منه ، وتكون قد غلادينا سوء السمعة التي أشار إليها محلى الوزير ، فلذا رفضته الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختصة بكل هذا أشهدنا الرأي العام عليها .

ملقوا أهمية كبرى على هذين القانونين اللذين أقرهما مجلس النواب وعلوا طبعهما تحويلا من شأنه أن يسيرا ويؤيدا في التحسك بطلب إقرارهما .

اليك ما جاء في أحرار اليوم :

لندن في ٧ سبتمبر — لمراسل الأهرام الخاص :

نشرت جريدة النيل ثلثاء اليوم تقريرا من مكاتبها في القاهرة قال فيه ان الحكومة المصرية قد انتهت الى خطوة الحالة في صناعة القطن فسمت بواسطة التوسيع الى معالجة حالة لا يمكن أن تعالج بالمعاملات في سوق القطن . ولذا صرفنا النظر عن الأسباب الناجمة من — أحوال العالم فان الأحوال المحلية ذاتها قد أثرت تأثيرا سائيا في صناعة القطن المصري ولكن ثلاثيا أصبح ممكنا بتطبيق القانونين اللذين وافق عليهما مجلس النواب المصري يوم الأحد الماضي وهما قانون منع خلط القطن وقانون منع خلط البذور .

أيها السادة :

هكذا ما جاءت به تقررات اليوم ونحن نطعم حالة يجب أن أشرعها لحضراتكم وأرجو أن تفسحوا صبوركم لذلك .

قلت فيما مضى ان مصر خربت في ثمان وعشرين سنة ١٨٤٦ مليوناً من الجنيهات، قلت ان هذه الخسارة تعيد من سوء الحالة الزراعية وسوء السمعة المصرية فيا يتعلق بالقطن وخلطه وعن عجز المحصولات الغذائية وتلك الاتهامات التي تلقى جزاءا ريبا بسد يوم خارة ترى باننا نخط صفا بصفت وتارة نرى إهمال نظافة الأضراس الى غير ذلك من التهم .

ومن المعلوم أنه نقرر ان يعقد بمصر في شهر يناير المقبل مؤتمر لغزالي القطن من جميع دول العالم .

سيحضر هؤلاء النزولون الى بلادنا لبحث الحالة الزراعية والنقطة والمناظرة في كل ما يتعلق بالانتاج المصري . فاذا رفضنا القانون أو أجلنا إصداره نكون قد قطعنا على أنفسنا سبيل إبداء المصلحة أمام ذلك المؤتمر . فلن نستطيع أن نتجت أننا نعملون في تحسين صناعتنا وبإذن كل مرتخص وظال في ذلك السبيل .

أيها السادة :

يقول زميلي وصديق حضرة الشيخ حسن عبد القادر انه اذا قرر المجلس في هذه الجلسة تأجيل المصادقة على هذا القانون لما كان لذلك أي تأثير . ولكن ليسمح لي أن أقول ان الحقيقة نير ذلك ، بل انها على المكس من ذلك ، لأنه يقال ان النواب الذين لا يشترط في اقتراحهم أن يكونوا من المؤمنين أو من كبار المزارعين قد أقروا القانون في حين أن الشيوخ قد رفضوه وهم من كبار الأعيان ومن كبار التجار والمزارعين واني لأخشي أن يكونوا على اتهام وأخشي أن يقال منهم انهم مصلحة في ذلك ، لا أريد أن يشهر هذا السلاح علينا . واني لواقف ان أن حضرة الشيخ لو تمضى ووضع أمام عينيه هذه الملاحظة لتأثر من رأيي ورجع الى رأي وقال ان الحق سلطانا .

بمناسبة إصدار قانون منع خلط القطن بنصوده الحاضرة ولقد استطاعة تعديله الآن لأسباب مختلفة بقرار المجلس اعتبار التصريحات الصادرة من حضرة صاحب الممال وزير الزراعة بشأن تطبيقه كذكره إضاحية لإرشاد السلطات القضائية والإدارية عن تنفيذه والسبل به وأن يكون ذلك طبقا لتلك التصريحات .

دولة الرئيس — من الطيبى أن كلام الوزير يكون ضميرا للقانون والقضاء يأخذ به .

حضرة لويس أختوخ فانوس اقتدى — من حيث ان المسألة طبيعية فاطلب أن يثبت ذلك بنص صريح في المضبطة حتى يزول الخطر الذي يتوقسه حضرة الشيخ حسن عبد القادر ، وأظن أن المجلس يوافق على ذلك .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — بعد تصريحات معالي وزير الزراعة وبعد التصريح الأخير الذي ألقاه دولة رئيس المجلس الآن من أن التفسيرات التي تسجل هنا اليوم ستكون نبراسا يعتدى به القاضي عند تطبيق هذا القانون أقول كاشي : وهي أنه مع عدم موافقتي على هذا القانون ، فاني أترك أمر الموافقة وعدمها للمجلس ، ولكن أرجو أن توافقوني على أحد أمرين : إما أن يوافق المجلس على ثلاثة اعتراضات على هذا القانون ، وإما أن يوافق على مناقشة القانون مادة لمادة .

دولة الرئيس — هذا هو ما سيحصل .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أنا سمعت طلب إفتال باب المناقشة وأنا أحفظ لنفسي الحق في الكلام عند تلاوة القانون مادة لمادة .

(هنا حضر حضرة صاحب الممال أحمد محمد خشبة بك وزير الحربية والبحرية) .

معالي محمد فتحة بك (وزير الزراعة) — بعد ذلك المقال الذي ألقاه حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر أريد أن ألقى على حضراتكم كلمة أزيل بها الخواوف التي أشار إليها وشمرت بتأثيرها على قلوب حضراتكم . جاء في أقواله أنه يخاف من الموظفين الإداريين الذين يرشون عن الأقطان المخلوطة ويصرفون ويتحكمون بمطابق أراهم ولكني ألفت نظر حضرة الى أن المسألة السامة في القانون قضى بأن تتألف كل سنة في كل محافظة أو مديرية لجنة أو عدة بلجان بقرار يصدره وزير الزراعة وتتكون من خمسة أعضاء منهم عضوان فيبان يختبان من بين موظفي وزارة الزراعة وتلاوة خبراء ينتخبون من قائمة تضعها سنويا شركة الحاصل العمومية .

من هذا يتبين لحضراتكم أن الإجراءات التي يستلزمها هذا القانون يقوم بها رجال يختارهم أو يقرهم وزير الزراعة فلا محل إذن لهوف من رجال الإدارة .

يقول حضرة الأستاذ انه لا ضرر من تأجيل إصدار هذا القانون ولكني أظن أنه لو قرأ ما جاء في عدد اليوم من جريدة الأهرام لاسدل عن رايه . هذا لأنه يتبين بيقين ما جاء بهذه الجريدة أن أوروبا أو بعبارة أخرى النزولين

أيها السادة :

يجب أن ننظر الى هذا القانون المروع الآن على حضراتكم من جهة الثقة الجردة عن النية ولو كان في تنفيذه قضاء على بيت أو عشرة بيوت فلتضع بها في سبيل منفعة البلاد .

أيها السادة :

لست من الفقهاء ولا من غير المزارعين ، أنا واحد منكم لي ما لكم وعلى ما عليكم ، معنى أضلأن ولي زراعت ومع ذلك أرى أنه من السبب أن تتواري وراء ما قد يقع من دجال زراعتنا لنخلص من قانون تقضي به مصلحة البلاد .

أيها السادة :

استمعوا لي أن أقول عبارة سمعتها سمعت أن بعض حضرات النواب بعد خروجهم من جلستهم وبعد ما رأوا مني تأييد هذا القانون قالوا أنا لنصيب من ارادة الله سبحانه وتعالى ، نصيب من أن واضع هذا القانون كان يرسم به الى أن يكون أول حفل للمادة الثالثة منه هو قنص الله بركات . فأراد الله أن يكون من وضع هذا المادة هو الذي يقدم هذا القانون ويؤيده بلسانه ومجهوده .

لم يثن ذلك من هزمي حتى ولو قضى على بيت بركات وضاعت ثروته في سبيل المحافظة على مصلحة البلاد وثروتها .

لا تساوركم الفسوك والمظبوط ولا تأثروا بفسور يأتكم من هذه الناحية ، وجهاً أنظاركم للمصلحة العامة ، ليس الامر عسيراً ، اذا سقطت الوزارة وجاءت بعدها وزارة أخرى فهي إما أن تكون وزارة برلمانية أو وزارة برلمانية فإن كانت برلمانية كان رجلاً من بينكم ولن يتقبل الامر بانزعال وزير وقيل آخر منكم .

أما اذا قضى على البرلمان وجاءت وزارة لا تستند الى ارادة الامة فإن وزارة كهذه لا تحترم قانوناً ، ولا يمتها عدم وجود القانون من صل ما تريد فانها توجد القانون وتتفقه في أقل من لمح البصر .

أذن فلا محل للمخوف من إصدار هذا القانون بل ان إصداره في مصلحة البلاد ، واني لارجو أن أكبرن قد وفقت الى افئاعكم واذن فأرجو أن تصفقوا لي كما صفتكم لزعلي الاستاذ الشيخ حسن .

(صديق حاد) .

دولة الرئيس — من لا يوافق من حضراتكم على هذا القانون من حيث المبدأ فليتنصل بالوقوف .

وقف حصة أعضاء .

وافق المجلس بعد سماع بيان معالي وزير الزراعة على هذا القانون من حيث المبدأ .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مشروع قانون خاص بمنع خلط أصناف التطن

نحن فؤاد الاول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر عبارة وأصناف التطن، شاملة لاصناف التطن المبتعة بلحق هذا القانون ولكل صنف آخر يمكن أن يضاف الى هذا الملحق بقرار يصدره وزير الزراعة .

حضرة عبد العزيز. رضوان بك — المادة الأولى عدت أصناف التطن المصري بالحسنة عشر صنفاً المبتعة بالملحق للمشروع والذي ألاحظه أنه لا يوجد صنف تطن يسمى ٣١٠ كما هو مذكور في الملحق وأعرف أن هذا النوع من التطن هو سكلاريس . والتسمية بهذا الرقم إنما جاءت من أن وزارة الزراعة اختارت صنفاً من بذرة التطن السكلاريس وزرعتها وأطلقت على التطن الناتج من هذه الزراعة هذا الرقم وهو في الواقع من التطن السكلاريس ومن أصل واحد .

ذكر أيضاً في الملحق نوعان من التطن باسمي «كازولي» و«تودورو» وصاحباهذين السنتين كانا في شركة واحدة ولما انفصلا سمى كل منهما صنفاً من التطن باسمه مع أن أصل البذرة في السنتين واحد ولا يمكن لواحد أن يفرق بينهما وأنا أعرف ذلك لاني كنت شريكاً مع واحد منهما .

كذلك ذكر في الملحق صنفان آخران من التطن باسم (الاشموني والراجوراء) في حين أن الراجوراء من نوع الاشموني وهما على النوام يسر واحد في جميع الرب ولا ضرر من خلطهما معاً . والذي أعرفه أن التطن في مصر أربعة أصناف : اشموني ، صفي ، عباسي ، سكلاريس .

فألباسي تفرع منه (تودورو ، وكازولي ، وصفي ، وفلوس) وتفرع من السكلاريس (نوع ٣١٠ والمرش والنهضة) وتفرع من التطن الصفي (الاسيلي والنوباري) كذلك تفرع من الاشموني (الراجوراء) .

من هذا البيان يتبين حضراتكم أن المادة الأولى من هذا القانون عند وضعها لم يلاحظ فيها تعدد الاصناف على الوجه الحقيقي وفوق ذلك فانها أغفلت استئناساً أخرى من التطن كالقطن الفؤادي والبوليفنتي ولكننا أبناات لوزير الزراعة أن يضيف الى الملحق المذكورة فيه أصناف التطن أي صنف آخر بقرار يصدره .

هذه ملاحظاتي أيتها حضراتكم وأرجو تسجيلها للرجوع اليها عند الحاجة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لقد وافقتم حضراتكم على هذا القانون اجمالاً من حيث المبدأ فأني تمثيل فيه أو في الملحق خصوصاً وقد صدقت عليه الجمعية العمومية بالجمعية المتعلقة . . .

دولة الرئيس — حضرة عبد العزيز رضوان بك يطلب تعديل في هذا القانون وإقاً أبدى حضرة ملاحظاته للرجوع اليها في المستقبل .
حضرة لويس أختوخ قاتوس أبندي — أرى تبليغ هذه الملاحظات لوزارة الزراعة .

معالى محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — يكبس القطن في مكابس الاسكندرية ثم ينقل منها الى الرصيف حيث يرغمه الوش الى البواخر التي تنقله للمطبخ فسلطة هذا القانون جددا ميناء التصدير .
سماعة محمد صفوت باشا — حضرة عبد العزيز رضوان بك يقرض على ما جاء في المادة الخامسة .

معالى محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — وإن كنا لم نصل في البحث الى هذه المادة ولكن ردنا على ما قاله حضرة العضو المحترم عبد العزيز رضوان بك أقول ان القانون خول في نهاية لوزير الزراعة السلطة في اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه وسيراعى عند وضع هذه القرارات أنه عند تصدير القطن المخلوط توضع عليه علامة تفيد أنه مخلوط .

حضرة عقل محمد بك — هل يكب عليه أنه مخلوط ؟
معالى محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — نعم .
حضرة عبد العزيز رضوان بك — المادة الخامسة صريحة في أن القطن المخلوط يباع بينا البصل فالفقرى له ما ذا يعمل به وهو مخلوط ؟
دولة الرئيس — يبيحه أو يصدره .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — لوباعه وهو مخلوط تسلمه له مخالفة .
دولة الرئيس — في هذه الحالة لا تسلم له مخالفة ويباع باسم مخلوطه .
حضرة عبد العزيز رضوان بك — كنت أود أن ينص في القانون أنه في حالة تصدير القطن المخلوط للمطبخ أن يكب عليه أنه مخلوط لفظة صمة البلاد .

دولة الرئيس — هذا سيرايعي معالي وزير الزراعة عند اصداره القرارات لتنفيذ القانون .
حضرة عبد العزيز رضوان بك — هل المكابس في الاسكندرية خاضعة لأحكام هذا القانون ؟

معالى محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — لم يرد في القانون أي استثناء .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — القانون لم ينص على المكابس ويصق من تجار الصادرات ومن تجار شركة المحاميل ومن تجار ميناء البصل أقرون أن المخلوط لا يكون متنا الا في مكابس الاسكندرية لان القطن يرم ثم يكبس فيخرج كالبلوط فيتميز بعد ذلك معرفة خلطه ولا يظهر ذلك الا في العبارة عند تقطيعه حيث حينئذ يتبين التلوث الطويلة من التلوث الضعيف .

لماذا أرجو أن تنظروا حضراتكم الى هذه الملاحظة لان للراد من هذا القانون هو حفظ صمة البلاد واسمحوا لي أيضا أن ألفت نظر حضراتكم الى أن الحاصل في تجارة القطن هو أن المشتري في أوروبا اذا اشترى مثلا من عشرة أطنان سكلارييس بـ ٢٨ ريالاً للطنان ثم اتفق مع بعض التجار على أن يبيعه قلنا من هذا النوع بـ ٢٩ ريالاً من صنف قولي جوديفر ثم ارتفع السعر حينئذ في كل قطار لقادنا يعمل بتلجس الصادرات ؟

دولة الرئيس — الملاحظات أثبتت في المضبطة .
هل توافقون حضراتكم على المادة الاولى ؟
أصوات : توافق .

دولة الرئيس — المجلس يقرر هذه المادة .
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — كل شخص يوجد في جيارته أو تحت مراقبته بأي سبب من الاسباب قطع مخلوج أو غير مخلوج لا يجوز له أن يخلط أي صنف من الاصناف بصنف آخر سواء قبل الخلج أو أتماته .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
أصوات : توافق .

دولة الرئيس — المجلس يقرر هذه المادة .
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ — كلما استكشف قطن مخلوج في الاحوال المنصوص عليها في المادة السابقة يحضر بذلك محضر ضد من خلطه فلن لم يكن هذا الشخص معروفا يحضر محضر ضد صاحب القطن فانه يعتبر اذا كان فاعلا لهذا الخلط ما لم يتم الدليل على عكس ذلك .

هذا ويجوز القطن بجمرة محرر المحضر .
لا يحضر محضر مخالفة ولا يؤرخ حجز اذا كان القطن المخلوج قد وصل الى ميناء الشحن .

ويحفظ القطن المخلوط مؤقتا في المكان الذي حجز فيه وذلك على نفقة صاحبه الا اذا صرح محرر المحضر بنقله الى مكان آخر في نفس الجهة .
حضرة عبد العزيز رضوان بك — سألت خلد القطن قلنا مجلسنا ومجلس النواب يمتن . ولكن ذكر في المادة الثالثة أنه ولا يحضر محضر مخالفة ولا يؤرخ حجز اذا كان القطن المخلوج قد وصل الى ميناء الشحن فهل يقصد بكلمة (ميناء الشحن) الساحل الذي على البحر ذاته ؟

معالى محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — تم المقصود بميناء انشع هو ساحل البحر .
حضرة عبد العزيز رضوان بك — هل تنص ممالككم انه لا تكون هناك مخالفة اذا وصل القطن المخلوج الى ساحل البحر ؟

معالى محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — نعم يعتبر القطن قد خرج عن دائرة القانون .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — لكن جاء في المادة الخامسة أن القطن المخلوط ينقل الى الاسكندرية ليباع بالزاد في بورصة ميناء البصل فماذا يصنع للمشتري بهذا القطن ؟ هل يبيحه ثانية ففكر المخالفة أو يصدره الى أوروبا وهو مخلوط ؟ فلن كان محتما عليه أن يصدره الى أوروبا فيجب أن ينص على هذا حفظا لصمة البلاد ولا يمكن أن تحتفظ صمتها الا اذا كتب عليه أنه قطن مخلوط .

معالى محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — تنص المادة على أن القطن متى وصل الى ميناء الشحن أي الرصيف الذي ينقل منه الى المركب فلا عقوبة وما بعد ذلك فهو داخل تحت حكم القانون .

حضرة عبد الفتاح رجائي الفتني — ما هي المحكمة في هذه الفقرة ؟

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ — كل عمر المحضران يمرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة المذكورة بعد في نفس يوم الجيز أو في اليوم التالي له على الأكثر لتجري القصص اللازمة ويقرر ما إذا كان يمكن اعتبار القطن غلوفا أو غير غلوفا فإذا قررت اللجنة أن القطن غير غلوفا أو إذا لم تصدر قرارها في ظرف ثمانية أيام كاملة من تاريخ الجيز يصبح الجيز ومحضر المخالفة لإجيين من تلقاء نفسها ويكون لصاحب القطن أن يتصرف في قطعه كما يشاء .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : توافي .

دولة الرئيس — المجلس يقرر هذه المادة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — لي ملاحظة على هذه المادة .

معالى محمد فتح الله بكركات باشا (وزير الزراعة) — لا أرى محلا للكلام بعد موافقة المجلس على هذه المادة .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أنفندي — أرى أنه ما دام لا قدرة لنا من الجهة العملية على تعديل هذا القانون الآن وقد وافقنا عليه في القراءة الأولى أن من إضافة الوقت أن تناقش فيه ، وعلينا أن قبله الآن يتيسر تعديله .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — قلت أن ملاحظاتي على القانون قد تكون مفيدة في تفسيره .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — هل لدى حضرة عبد العزيز رضوان بك ملاحظات أخرى غير التي وردت في المذكرة التي وزعت علينا .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أنفندي — ليس المراد تعديل المواد ولكن نريد أن نفهم أن المقصود بكلمة (مياه الشجن) هو رصيف المياه .

معالى محمد شفيق باشا — ردا على حضرة لويس فانوس أنفندي أقول أن مسألة مياه الشجن مسألة دقيقة وقد اقترحت القاية الزراعية أن يربط اتصال بين المستجيبين والفزاليين مباشرة دون توسط التجار غايتهم في هذه الفكرة ولكن لم تتل منهم موافقة وقالوا أن الفلاح لا يذرع سوى صنف واحد من القطن طاعة وأن المزارع لا تنزل صيفا واحدا بل تنزل ما يعرف باسم توليفة وهذه التوليفة تحتوي على خليط من الأقطان بنسبة معينة وكل منزل له توليفة خاصة به لا يشترك معه في أي منزل آخر وقد أثار عليهم أعضاء القاية بأن القاية نفسها تقوم بضل هذه التوليفة إليهم ولكنهم قالوا بأن هذه الطريقة لا يمكن تنفيذها عمليا لأن المنزل الذي سبق له التصايد مع تاجر أقطان مدة لا تتجمل من عشرين سنة مثلا ويملك كيفية عمل التوليفة اللازمة له لا يستطيع في نظير توفير عشرة قروش في القطن أن يمرض أعمال منزله للاضطراب وبناء على ذلك يجب هذا المشروع .

هذا هو السر في أن موافق التصدير لا يطبق عليها هذا القانون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أن كان معنى هذا أن المكس له حق في منطف القطن كما يشاء فانا أعارض في ذلك .

في هذه الحالة يشتري قطن بلون من رتبة جود ويشترى سكلاريس من رتبة جوديفر ويجري خلط هذه الأصناف ويكبسه كبس النار فلا يغم هذا الخلط إلا عند التمشيط .

هذا ما يحصل في كل وقت والذي أروجه أن يحاط بالمجلس لكل هذه الظروف فيسلي الحق لرجال الحكومة في مراقبة المكابس مراقبة تتحقق منها الناية التي يرعى إليها هذا القانون .

قد تقول المكابس عند اكتشاف الخلط بأنه موسى عليه من أوروبا ولكن الذي أطلبه هو ألا يسمح بخلط نوعين مختلفين من أنواع القطن كالبلون والسكلاريس لأن ذلك يسهل سمه البلاد .

دولة الرئيس — معالي وزير الزراعة صرح بأن المكابس خاصة لهذا القانون .

معالى محمد فتح الله بكركات باشا (وزير الزراعة) — مع احترامكم لحضرة زميلنا عبد العزيز رضوان بك الذي أجهد نفسه وأتعبها في سبيل وضع مذكرة بشأن هذا الموضوع أريد ألا يؤاخذني إذا قلت لحضرتي أنني كنت أروجه أن يقرأ القانون أولا حتى يريح نفسه عما أتعبا فيه فقد ورد في المادة العاشرة من المشروع ما يأتي :

مادة ٩٠ — رجال الضريبة القضائية أو موظفو وزارة الزراعة الذين يندبون لذلك هم الذين يجوز لهم إثبات كل مخالفة لأحكام هذا القانون .

وبناء على يجوز لهم دخول كل حقل وكل غزن عمومي أو خصوصي وكل محالج ولكن لا يجوز لهم الدخول في القسم المنصوص من هذه المحلات للسكن فقط .

إني لا أرى في هذا البيان الصريح الذي تضمنته المادة السابقة محلا لأيهام يستدعي المناقشة .

أنا تختلف من المواد التي تحصل تأويلا . ولكن أمام النص الواضح الصريح لا يجدر بنا العك ولا أن نطيل الشرح ولا موجب للمطالبة بأي تصريح ما دام النص أوفى من أن يستدعي أي تصريح .

أيها السادة : أرى أن الموضوع استوفى حقه من البحث ولم يبق إلا أن نقولوا لكم ولا أخاطبكم إلا قائلها لمصلحة البلاد .

قولوا وافقنا على هذا القانون بعد البيان الذي جئت به .

أيها السادة :

لم أقرأ قانونا أخذ من التصريحات أوفى مما أخذ هذا القانون ولم أروجا صرح ببيانات وأقاة من شأنها أن نريح كل واحد من حضراتكم أكثر مما أدليت به إليكم .

ودعاني من حضراتكم أن لا نضموا أوقاتكم ، وإرحموا أنفسكم ، والله رحما .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المادة الثالثة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس — المجلس يقرر هذه المادة .

معالي محمد شفيق ياشا — هذه رغبات الغزاليين .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — أنا أؤيد رأى حضرة الشيخ
حسين عبد القادر .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - إذا أيد قرار اللجنة أن القطن مخلوط فإن كان هذا القطن غير مخلوط ترسله الإدارة إلى أقرب محل على ثقة ومسئولية صاحبها كما يحلج فوراً ، أما القطن الذي يوجد مخلوطاً أو الذي يحلج بالكيفية المينة أعلاه فيقبل بواسطة الإدارة على ثقة ومسئولية صاحبها إلى الاستكشافية ليبيع بالمراد في بورصة ميناء البجمل ما لم يكن المالك أو الثان المرتب قد استعمل حقه الحزول له في المادة الآتية :

يُخصم من ثمن البيع جميع المصروفات التي صرفتها الإدارة في حراسة القطن وحملته ونقله والتأمين وكافة المصروفات الأخرى بما في ذلك مصروفات النقل.

ويسلم في الحال لصاحب القطن من صافي الثمن ما يوازي ثلاثة أرباعه والربع الباقي يودع بمخزنة الإدارة الى أن يصدر حكم قطعي نهائي في موضوع المرافعة.

دوله الرئيس — هل توافقون حضراتكم هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - ومع ذلك يجوز لصاحب التظن الخطوط أن يسترد قطعه بيد
حليجه وارساله بمعرفة الادارة الى ميناء الشحن الذي ينشأه وذلك بشرط أن
يودع بمخازن الادارة كما هو منصوص عليه في المادة السالفة ملغيا يساوي
ربع ثمنه على قاعدة التقدير الذي تقررته اللجنة المنصوص عليها في المادة الآتية
وهو تقدير لا قبل الطعن .

وعليه أيضا قبل استلام البضاعة أن يبلغ فضلا عن ذلك نفقات الحليج وغيرها مما صرفته الادارة كنفقات الصيديويكون للدائن المرتب نفس الحق المنصوص عليه في هذه المادة .

دعوة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المائة ؟

أصوات : موافقون .

مقالة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لى ملاحظة على هذه المادة .

دولة الرئيس — لقد وافق المجلس على هذه المادة ولا محل لابتداء أى ملاحظة بعد ذلك .

قلت المادة البايعة وهذا نصها :

مادة ٧ - تتألف في كل سنة في كل محافظة أو مديرية لجنة أو عدة لجان بقرار يصدره وزير الزراعة وتتكون اللجنة من خمسة أعضاء منهم عضوان فنان شخصان من بين موظفي وزارة الزراعة وخامسة خبراء بشخصين من لائحة

تضعها سنوياً شركة المحاصيل العمومية بالاستكترية لكل محافظة أو مديرية
ويذكر كذلك في هذا القرار أعضاء احتياطيون يعينون حسب ترتيبهم في القائمة
إلى الحلول محل الأعضاء الأصليين الذين يوقعهم عن الحضور عائق أو الذين
تسبون -

في حالة عدم تقديم الشركة المذكورة قائمة المبرء المشار إليها آذا الى وزارة الزراعة في الوقت المناسب يكون انتخاب هؤلاء المبرء بواسطة الوزارة مباشرة .

تكون القرارات التي تصدرها اللجان المذكورة خاضعة لأي طعن ،

دولة الرئيس. — هل توافقون حضرة الكم على هذه المادة ؟

أحبوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثامنة وهنا نصها :

مادة ٨ - كل مخالف لأحكام المادة ٢ المتقدم ذكرها يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط ، وبغضل عن ذلك يقضى بالحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة ريع الثمن الصافي للعلن الذي وقعت شأنه المخالفة لحساب الحكومة.

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

نظمت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ - متى قضى نهائيا بالمقوبة يعطى لمقدمي البلاغات التي افضت الى استكشاف المخالفة مبلغ اجمالي يوازي نصف ما يؤول الى الحكومة بمقتضى المادة السابعة .

يكون للإدارة السلطة المطلقة في توزيع هذا المبلغ بين مقدمي البلاغات .

دولة الرئيس. — هل توافقون على أنكم مل هذه المادة ؟

أحيوات : موالحقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

مادة ١٠ - رجال الضبطية القضائية أو موظفو وزارة الزراعة الذين يندون للملك هم الذين يجوز لهم اثبات كل مخالفة لأحكام هذا القانون.

وبناء عليه يجوز لم يدخل كل حقل وكل غزن عوى أو خصوصى وكل
حليج ولكن لا يجوز لم النخول في القسم المخصص من هذه الحلات السكن
فقط .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

على مشروع القانون لآلة الثالثة وهذا نصه :

مشروع قانون خاص بمنع خلط أصناف القطن

لجن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر عبارة "أصناف القطن" شاملة لأصناف القطن المبينة بملحق هذا القانون ولكل صنف آخر يمكن أن يضاف إلى هذا الملحق بقرار يصدره وزير الزراعة .

مادة ٢ — كل شخص يوجد في حيازته أو تحت مراقبته بأى سبب من الأسباب قطن علوج أو غير علوج لا يجوز له أن يخلط أى صنف من الأصناف بصنف آخر سواء قبل الخلج أو أثنائه .

مادة ٣ — كلما استكشف قطن مخلوط في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة يعمر بذلك محضر ضد من خلطه فإن لم يكن هذا الشخص معروفا يعمر محضر ضد صاحب القطن فإنه يسترد ذلك فاعلا لهذا الخلط ما لم يتم الدليل على عكس ذلك .

هذا ويحجز القطن بمرفة محرر المحضر .

لا يعمر محضر مخالفة ولا يوقع حيز إذا كان القطن المخلج قد وصل إلى ميناء الشحن .

ويحفظ القطن المخلوط مؤقتا في المكان الذي حجز فيه وذلك من قفصة صاحبه إلا إذا صرح محرر المحضر بنقله إلى مكان آخر في نفس الجهة .

مادة ٤ — على محرر المحضر أن يرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة المذكورة بعد في نفس يوم الحجز أو في اليوم التالي له على الأكثر شجى الفحص اللازم وتقرر ما إذا كان يمكن احتجاز القطن مخلوطا أو غير مخلوط فإذا قررت اللجنة أن القطن غير مخلوط أو إذا لم تصدر قرارها في ظرف ثمانية أيام كاملة من تاريخ الحجز يصبح الحجز ومحضر المخالفة لا يبين من تلقاء نفسها ويكون لصاحب القطن أن يتصرف في قطنه كما يشاء .

مادة ٥ — إذا أيد قرار اللجنة أن القطن مخلوط فإن كان هذا القطن غير علوج ترسله الإدارة إلى أقرب ملجج حل قفصة ومسئولية صاحبه كما يحلج فوراً . أما القطن الذي يوجد علوجا أو الذى يحلج بالكيفية المبينة آنفا فيلج بواسطة الإدارة من قفصة ومسئولية صاحبه إلى الاسكندرية ليبيع بالآزاد في بورصة ميناء البصل ما لم يكن المالك أو الدائن المرتب قد استعمل حقه المأذول له في المادة الآتية .

يخص من يمن البيع جميع المصروفات التي صرفتها الإدارة في حراسة القطن وحلجه ونقله والتأمين وكافة المصروفات الأخرى بما في ذلك مصروفات البيع .

ويسلم في الحال لصاحب القطن من صافي الثمن ما يوازي ثلاثة أرباعه والربع الباقي يودع بمخازن الإدارة إلى أن يصدر حكم قطنى نهائى في موضوع المخالفة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

مادة ١١ — إذا أقيمت البحوى ضد أجنبىين مما من مخالفة واحدة فالحاكم المختطة تكون هي المختصة بالنسبة للهمين جميعا .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٢ — يلقى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٢٠ انقاص بالتدابير اللازمة لمنع خلط الأنواع المختلفة من قطنى القطن .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٣ — على وزير الداخلية والحفانية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويصرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

لوزير الزراعة السلطة في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .
أما أن يصح هذا القانون بنظام النسخة وأن ينشر في الوقائع الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

على الملحق للملء عنه في المادة الأولى من مشروع هذا القانون وهذا نصه :

ملحق لمشروع القانون انقاص بمنع خلط أصناف القطن

سكلارينس	ميت حفيى	قطنوس
٣١٠	نوبارى	تيودود
معرض	أميل	نصوى
نهضة	حبابى	أشوبوى
ليون	كازوى	زاجوراء

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا الملحق ؟
أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذا الملحق .

هل توافقون حضراتكم على تلاوة هذا القانون الآن لآلة الثالثة بصيغة استثنائية نظرا للاستعجال ؟

أصوات : نوافى .

مادة ١١ — إذا أقيمت الدعوى ضد أجانب ووطنيين معا عن مخالفة واحدة فالحكم المختطفة تكون على المختصة بالنسبة للترتين جميعا .

مادة ١٢ — يلغى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٢٠ الخاص بالنداء بالضرورة اللازمة لمنع خلط الأنواع المختطفة من قضاة القطن .

مادة ١٣ — حل وزراء الداخلية والخارجية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويجرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

لوزير الزراعة السلطة في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يعمم هذا القانون بمئات الدولة وأن يشر في الوقائع الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق لمشروع القانون الخاص بمنع خلط أصناف القطن

سكلاريس	ميت هفنى	فخوس
٣١٠	نوبارى	تيدودورو
معرض	أصيل	قضى
نهضة	ميسى	أشورى
بليون	كازوف	زاجوراه

أخذ رأى على هذا القانون بالنداء بالاسم حسب ترتيب الحروف الجبائية ابتداء بالاسم الذى أسفرت عنه القرعة وهو اسم حضرة " الشيخ متولى عمر مجازى " وكانت النتيجة كما يأتى :

مجموع الأصوات ... ٦٨

الأغلبية المطلقة ... ٣٥

الموافقون على المشروع ... ٦٢

غير الموافقين على المشروع ... ٦

(راجع الملحق رقم ١ للمرافق لهذه المضبطة)

دولة الرئيس — المجلس يقر مشروع القانون المذكور .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس السابعة التاسعة والحادية الخامسة والعشرين مساءً على أن يعود للاعتقاد غدا الخميس ٢ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦ السابعة السادسة مساءً .

مادة ٦ — ومع ذلك يجوز لأصحاب القطن المخلوط أن يسترد قطنه بعد حلجه وإرساله بمعرفة الإدارة إلى ميناء الشحن الذى يحضره وذلك بشرط أن يودع بمخزن الإدارة كما هو منصوص عليه في المادة السابقة بملئنا يساوى ربع منه على قاعده التقدير الذى يقرره اللجنة المنصوص عليها في المادة الآتية وهو تقدير لا يقبل الطعن .

وعليه أيضا قبل استلام البضاعة أن يدفع فضلا عن ذلك نفقات المخلج وضربها بما صرفته الإدارة كنفقات التصدير ويكون للترتين المرتين نفس الحق المنصوص عليه في هذه المادة .

مادة ٧ — تتألف في كل سنة في كل محافظة أو مديرية لجنة أو لجان بقرار يصدره وزير الزراعة وتتكون اللجنة من خمسة أعضاء منهم عضوان فنيان يشتركان من بين موظفى وزارة الزراعة وثلاثة خبراء يختصون من قائمة تضمها سنويا شركة المصايل العمومية بالإسكندرية لكل محافظة أو مديرية ويدكر كذلك في هذا القرار أعضاء احتياطيون يدعون بحسب ترتيبهم في القائمة إلى الحلول محل الأعضاء الأصليين الذين يوفقهم من الحضور طاق أو اثنين يتنبهون .

في حالة عدم تقديم الشركة المذكورة قائمة بأجراء المشار إليها أيضا إلى وزارة الزراعة في الوقت المناسب يكون انتخاب هؤلاء بأجراء بواسطة الوزارة مباشرة تكون القرارات التي تصدرها اللجان المذكورة غير قابلة لأي طعن .

مادة ٨ — كل مخالفة لأحكام المادة ٢ المتقدم ذكرها يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط . وفضلا عن ذلك يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة ربع الثمن الصافي للقطن الذى وقست بشأه المخالفة لمخاطب الحكومة .

مادة ٩ — متى قضى نهائيا بالعقوبة يعطى بقدرى البلاغات التي أفضت إلى استكشاف المخالفة مبلغ إجمالى يوازي نصف ما يؤدى إلى الحكومة بمقتضى المادة السابقة .

يكون للإدارة السلطة المطلقة في توزيع هذا المبلغ بين مقدمى البلاغات .

مادة ١٠ — رجال الضبطية القضائية أو موظفو وزارة الزراعة الذين يتنبهون لذلك من الذين يجوز لهم إثبات كل مخالفة لأحكام هذا القانون .

وبناء عليه يجوز لهم دخول كل حقل وكل خزن عمومي أو خصوصي وكل حقل ولكن لا يجوز لهم الدخول في القسم المنصوص من هذه المحلات السكن فقط .

ملحق رقم ١

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع القانون الخاص بمنع خلط أصناف التطن

(١٧) فضيلة الشيخ متولى عمر حمجازى	(٢٢) حضرة إبراهيم سيد احمد بك	(٤٣) فضيلة الشيخ حسين والى
(٢) سماعة محمد السيد أبو حل باشا	(٢٣) » الشيخ إبراهيم عبدالحديد توار	(٤٤) حضرة رزق شعيان شمير بك
(٣) حضرة محمد جعفر افندى	(٢٤) » ابراهيم نور الدين بك	(٤٥) » سعد مكرم بك
(٤) مهلى محمد شفيق باشا	(٢٥) حضرة أحمد أبوسيف راضى افندى	(٤٦) » سمعان خيرىالى القمص بك
(٥) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك	(٢٦) سماعة أحمد محمود باشا	(٤٧) » شاهين الجندى افندى
(٦) فضيلة السيد محمد على البيلوى	(٢٧) مهلى أحمد حلمى باشا	(٤٨) » شيبان السيد مؤمن بك
(٧) مهلى محمد فتح الله بركات باشا	(٢٨) حضرة أحمد حميد أبوسيت بك	(٤٩) » الشيخ طه حسين
(٨) سماعة اللواء محمد كامل باشا	(٢٩) سماعة أحمد على باشا	(٥٠) » عبد الفتاح اللوزى بك
(٩) حضرة محمد محمود بك	(٣٠) حضرة أحمد مصطفى بك	(٥١) » عبد الفتاح رجبى افندى
(١٠) سماعة محمد صفوت باشا	(٣١) فضيلة الشيخ أحمد نصر	(٥٢) » عبد الله سليمان أباطه بك
(١١) حضرة الدكتور محمد هاشم افندى	(٣٢) حضرة السيد عبد الرحمن بك	(٥٣) » الشيخ عزب اللبى
(١٢) سماعة محمود شكرى باشا	(٣٣) » السيد فوده بك	(٥٤) » حفيى حسين البربرى افندى
(١٣) حضرة محمود على مهنا بك	(٣٤) » القريد شماس افندى	(٥٥) » عقل محمد بك
(١٤) حضرة مرسى وزير بك	(٣٥) سماعة أمين سامى باشا	(٥٦) فضيلة الشيخ على سلتان
(١٥) حضرة مصطفى الأهوانى بك	(٣٦) حضرة يوسى مذكور بك	(٥٧) حضرة على عبد الرزاق بك
(١٦) سماعة الفريق موسى فؤاد باشا	(٣٧) » حافظ السيد بك	(٥٨) سماعة اللواء على فهمى باشا
(١٧) سماعة ميشيل أيوب باشا	(٣٨) » » » طالبين بك	(٥٩) حضرة عمر أحمد خليف الله بك
(١٨) حضرة الشيخ يسى محمود أبوجليل	(٣٩) » حسن رشوان حمادى بك	(٦٠) » عوض مرزبان المهدي بك
(١٩) دولة يوسف وهبه باشا	(٤٠) سماعة اللواء حسين خيرى باشا	(٦١) » فهمى حنا ويصا بك
(٢٠) حضرة الشيخ إبراهيم بسيونى الخطيب	(٤١) دولة حسين رشدى باشا	
(٢١) » ابراهيم حلم مهنا افندى	(٤٢) سماعة اللواء حسين شريف باشا	

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على مشروع القانون الخاص بمنع خلط أصناف التطن

(١) حضرة محمد عوض جبريل افندى	(٤) حضرة الشيخ حسن عبد القادر
(٢) » الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله	(٥) » » » على رمضان الطوبى
(٣) » حسين أحمد الديبى بك	(٦) » » » على محمد مروان

ملحق رقم ٢

ملاحظات وإعراضات على القانون الخاص بمنع خلط القطن

وهو أن يضاف الى المادة المذكورة أن كل قطن يصدر من موانئ الشحن برسم النزول يخضع من التسوية ومن المخالفة بشرط أن يوضع على بالاته علامة خاصة تختارها الحكومة . وكل قطن يصدر الى الأسواق العمومية في داخل القطر أو خارجه يكون خاضعا لهذا القانون الذي سيتلغ منه صورة رسمية الى الأسواق الخارجية . فإذا كان القطن المراد شحنه للأسواق الخارجية عموما يجب أن يأخذ علامة خاصة أخرى تختلف عن العلامة الأولى ويحل على أنه مخلوط .

(٢) المادة ٤ - جاء فيها : "إذا لم تصدر اللجنة قرارها في ظرف ثمانية أيام كاملة من تاريخ الخبز يصبح الخبز محضرا مخالفا لآيتين من ثلثة نصوصها ويكون لصاحب القطن أن يشرف في قطنة فيها شاء" وهنا أقترح تقصير هذه المدة الى ثلاثة أيام على الأكثر تخديا من تقلبات أسعار البورصة .

(٣) المادة ٧ - جاء فيها "أن قرار اللجنة غير قابل للطعن" والراى هنا أن هذه المادة غالبة شدة النظم حيث يخضع أن تخضع هذه اللجنة خصوصا ونحن في بداية هذا القانون وفرازو القطن في البلاد قليلون وعقوبة المخالفة صارمة - مصادرة أموال - غرامة - سجن - وعلى الأخص اذا لاحظنا أن هذا النظام يخالف ما يميل به في شركة الماصيل بالاسكندرية عند توقيع أى خلاف بين طرفين . إذ المتبع هناك أن للطرفين أن يمتدحا أولا الى مندوبين من شركة الماصيل يمثلهما طبقا للمادة ٣٧ من قانون شركة الماصيل فإذا اختلف المندوبان حينئذ إما برأسمتهم وإما بمعرفة شركة الماصيل ويصدر الحكم بالأغلبية ومع ذلك ومع أن لا غرامة هناك ولا مصادرة ولا سجن وغاية ما في الأمر تمديد فروقات بين الرتب المباع عليها في الأصل والمتنازع عليها - مع ذلك يجوز للشخص الذي يرى نفسه متضررا أن يلجأ الى شركة الماصيل قصير له لجنة استئناف مركبة من سبعة أشخاص وذلك طبقا لقواد ٥٥ و ٥٦ من قانون شركة الماصيل ومهمة اللجنتين الأولى والثانية فحص البينات التي تؤخذ بمعرفة الطرفين من أصل البضاعة المتنازع عليها .

لذلك نرى أن يكون من ضمن مأمورية اللجنة الأولى الحكومية المختصة بمحرمات من أصل البضاعة داخل ثلاثة أبواب أو مواد صغيرة يضم عليها بالشمع الأحمر من الطرفين ويوزع لصاحب البضاعة أن يطلب من القاضي عند النظر في أمره استدعاء لجنة فنية استئنافية ترجع الى البينات المذكورة وتصدر قرارها قبل توقيع العقوبة وتتكون هذه اللجنة من سبعة أشخاص ليس بينهم أحد من أعضاء اللجنة الأولى .

نعم كما يعلم غيرنا أن كثيرا ما شكا أصحاب المنازل في لا نكتشروفي غيرها من البلاد الأجنبية للحكومة المصرية من انحطاط مرتبة القطن للصيرى بسبب خلط القطن السكلايريس المتنازل بطول ومناة تيلته ونوعه وبأنواع أخرى تتفق معه لونا وتختلف عنه في جميع مجزاته الأخرى . وقد تكررت الشكوى من وقت لآخر .

لذلك اهتمت الحكومة بالنظر في هذا الأمر وبمبحث الوصول الى ما يوجب قطع الشكوى فوات علاجيا لذلك أن تصدر قانونين :

الأول - لحماية وحفظ بذرة قطن القطن وعدم خلطها بأنواع أخرى ليكفل راحة الناس . وفي اعتقادي أنه ليس لأحد اعتراض على هذا القانون لأنه يضمن بقائه الأصبع من بذرة القطن .

الثاني - قانونا يمنع خلط القطن .

وعند ما اطعنا في الجرائد على القانون الأخير وجدناه للأسف مع شدة حاجة البلاد اليه - يحتاج الى تعديلات جوهرية فلذا لم نعمل عليه هذه التعديلات يصعب نشره أكثر من نفعه .

كيف لا والقانون المذكور يفرض على المخالف جلة عقوبات مالية وأدبية بل ومن ضمن عقوباته عقوبة أشبه بمصادرة لقيمة لأموال المخالف .

فلاجل أن ينفذ هذا القانون بالعدل والإنصاف يجب أن نعمل عليه التعديلات التي سنذكرها بعد واليك البيان :

(١) المادة ٣ غامضة حيث جاء فيها "لا يعمد محضر مخالفة ولا يوقع محضر إذا كان القطن المخلوط قد وصل الى ميناء الشحن" ومعنى هذا ظاهر وهو أن القطن المخلوط يباع ويشترى عموما بميناء الاسكندرية ولا حرج . اذن أصبح التصريح قاصرا على فريقين أو فريقين أو عبارة أصرح يصبح تنفيذ هذا القانون قاصرا على المتجدين والمحللين في داخلية البلاد فقط . يصبح مباحا لتجار ميناء البصل وفي داخل وأوروباهم ومكائهم - ولذا لا تصفق القائمة المطلوبة وهي حفظ سمعة القطن المصري في البلاد الخارجية . وهذه المادة لنا فيها رأيان :

الأول - أن يكون محرم الخلط شاملا لجميع الطبقات وفي جميع أنحاء القطر لتتوزع العدالة على الناس كما هو الإنصاف . وإذا قلنا قائل أن الخلط أحيانا يكون موصى عليه من أصحاب المنازل أقصم الى بعض التجار بميناء البصل بالاسكندرية . وهذا قول فضلا عن أنه لم يتم عليه دليل قط . وأنه في اعتقادي شخص يندرج يتنزه في تجار المصادرات ليستأروا هم أنفسهم دون سواهم يرفع هذه العملية الخطيرة في سمعة القطن . إذا قلنا قائل هذا القول فنفضله على الراى الثاني .

وأقترح أيضاً أن تضاف كلمة عمداً بجانب كلمة الخلط حتى لا يقع الأرباب تحت طائلة العقوبات الصادرة أديباً وبادياً وذلك للأسباب الآتية :

(١) لا ينبغي أن كثيراً من المزارعين كانوا قد اشتروا ثخاوى قطعهم أيام لم تكن لهكومة رقابة على البذرة من عامة التجار ومن الأسواق وقد يكون ما اشتروه من البذرة مخلوطاً في الأصل .

(٢) ويحصل كثيراً أرباب مزارعنا تنفذ بذرتهم ثم يحتاج إلى ترقيع خيطه فيقتض من جاره جانب بذرة تكملة للترقيع قبل فوات الوقت وقد تكون البذرة التي استعملوها من نوع يخالف النوع المزروع عنده فينتج من ذلك خلط غير مقصود .

(٣) من العمل جداً على بعض مربى لا خلاق لهم أن يوقع الناس في أضرار جسيمة كأن يعتمد ناظر الزراعة نفسه أو غوى الزراعة إدخال بعض أصناف على أخرى ثم يشير إلى شريك له بتبليغ الحكومة طمعا في اقتسام نصيبه بكل سهولة وهذه الأمتلا كثيرة وخصوصاً إذا لاحظنا أن التنمية عبارة عن ربع المحصول .

لذلك يجب أن تقرر كلمة الخلط بلفظة العمد أى الخلط العمد فيعنى من عقوبة المصادرة والسجن والغرامة كل من ثبت أنه غير متعمد الخلط ، وفي هذه الحالة يكفي أن يخلع قطعه ويباع على أنه مخلوط وفي ذلك الكفاية .

وهذا الاستدلال يجب قصره على المزارعين فقط ما

عبد المزي زهوان

ويجب أن تضاف مادة أخرى وهي :

يعنى من أحكام هذا القانون خلط الأصناف الآتية :

الاشعوى بالإجوداء لأنهما من فصيلة واحدة ونوع واحد .

الفنقى والبابسى والتبودودو والفنتوس والكازول بعضها ببعض لأنها لا يمكن تمييزها لأنها من فصيلة واحدة كذلك .

المقبنى والأصيل .

البليون والفؤادى .

كذلك السكاريدس والنهضة و ٣١٠ والمرض لأنها قريبة من بعضها في اللون وفي التيلة تقريبا وتكاد تكون أسماؤها واحدة .

ولا فائدة لمخالط من خلط صنف على آخر من هذه الأصناف .
هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حيث إن جنبا عظيما من الأفطان المعروفة بالسقط وهي التي تباع وتشتري عادة في الأسواق في داخلية البلاد والتي يبيعها صغار الفلاحين من رجال ونساء إلى أشخاص ليسوا تجارا حقيقيين ولا فزازين ولا شبه فزازين وهم المعروفون (بالمسبيين) وهؤلاء يخلطونها جهلا منهم لعدم معرفتهم رتبها وأنواعها كما هو معلوم . لذلك يجب عدلا أضافهم من أحكام هذا القانون .

وهل ذلك تضاف المادة الآتية أيضا :

يعنى من أحكام هذا القانون خلط القطن بجميع أنواعه من رتبة جودمدلنج لما دونها إلى الاسكارنو والسقط . وبذلك يصبح القانون منطبقا فقط على الرتب العالية والمتوسطة وما هو أقل منهما أى من رتبة مدلنج غير لما فوق .

محكمة الشيوخ

مضبطة الجلسة السابعة والثلاثين

المنعقدة علناً في يوم الخميس ٢ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦

وجلس أسعد أفندي مدير حسابات مصلحة خفر السواحل ومصادم الأسمالك .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : علي عبد الرازق بك . عبد الفتاح رجائي أفندي . الشيخ محمد من الرب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

تلى كتاب وزارة الحرية رقم ٥٠١-٦ (١٧٥٩) ونصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو أن تسمحوا لحضرات الفريق السيد علي باشا وكيل وزارة الحرية والبحرية واللواء أحمد شفيق باشا للمدير العام لمصلحة الخفود والقواء حسن توفيق بلز باشا المدير العام لمصلحة خفر السواحل ومصادم الأسمالك بأن يتنوبوا عن إنشاء مناقشة مشروع ميزانية هذه الوزارة والمصالح التابعة لها لتقديم ما يطلب منهم من البيانات .

وكذلك السماح لحضرات عبدالرحمن السبك بك سكرتير مالى الوزارة وتوفيق مسيحه أفندي مدير حسابات مصلحة الخفود وجريس أسعد أفندي مدير حسابات مصلحة خفر السواحل ومصادم الأسمالك بحضور الجلسات المذكورة للسامعة في إعطاء البيانات .

وتفضلوا بوقوتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الحرية والبحرية
أحمد خشبه

دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة الماضية ؟

أصوات : لا .

صدق المجلس على محضر الجلسة الماضية .

حضرة لويس أشتوخ فافوس أفندي — في ملاحظه على جدول أعمال جلسة اليوم وهي أنه لم يدرج فيه الطلب الذى سبق أن قدمته باعادة فتح باب المناقشة في القرار الصادر بتأجيل المناقشة في الاستجواب الموجه منى الى مالى وزير المالية عن مشقوى الحكومة للعتل الاثنتونى وأرى أن حذفه من الجدول لا يميز له مطلقاً .

دولة الرئيس — سبق المجلس أن قرر تأجيل الأسئلة والاستجوابات الى ما بعد الانتهاء من نظر الميزانية .

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عدا كل من حضرات أصحاب الدولة والمالى والسعادة والمرتبة : اسماعيل مرسى باشا ، أحمد زيور باشا ، أحمد ذوالفقار باشا ، محمد قصي يكن بك ، محمد عبد اللطيف أفندي ، محمد أفلاطون باشا ، صليب قلودريوس باشا ، الأتياق كلاس . محمد إبراهيم والى بك ، محمد محمود خليل بك ، محمود محمد حسن الشنتوبل باشا ، الدكتور حبيب غياط بك ، راعب عطيه بك ، سعيد فهمى الروي بك ، محمد لطفى طنطاوى طنطاوى أفندي ، اللواء محمود فؤاد باشا ، السيد حسين القصبي ، محمود بسيونى أفندي ، (مصرح لحضراتهم بالجازات) .

وحضرات : إبراهيم الطاهرى بك ، عبدالرحيم عبد مهنا أفندي ، محمد الحفنى الطنيزى باشا ، إبراهيم فروج أبو الجليل بك ، حل اسماعيل بك ، محمود الأثرى باشا ، أحمد الشريشى باشا ، (متنزون عن جلسات هذا الأسبوع) . وحضرات : هنز مبرهم أفندي ، حسين عبد التفار بك ، عبد احمد الشريف بك ، يوسف بشتوبل بك (متنزون عن جلسات أمس واليوم) . وحضرات : الشيخ متولى عمر جهازى ، عبد الفتاح اللوزى بك ، محمود أبو النصر بك ، شاهين الجندى أفندي ، محمد الببائى باشا ، اللواء محمد كامل باشا ، حافظ طابدين بك ، عقل محمد بك ، محمد زكى عبد الرازق بك ، محمد علوى الجزار بك ، عبد العزيز رضوان بك (متنزون عن جلسة اليوم) . وحضرة عثمان محمد بك (متنذر عن حضور الجلسات الباقية في دور الانعقاد الحالى لمرضه) .

ومصادمة بورس حنا باشا (متنذر عن حضور الجلسات لمرضه) .

وغاب كل من حضرات : أحمد فؤاد عزت باشا ، يحيى إبراهيم باشا ، عبد الرحيم صبرى باشا ، عبد العظيم المصرى بك ، محمد طلمت حرب بك ، أحمد حبه بك .

وحضر في مقاعد الوزراء حضرة صاحب المالى محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة ومعه حضرة محمد منير بك من كبار موظفى وزارته وحضر حضرة صاحب المالى أحمد خشبه بك وزير الحرية والبحرية ومعه من كبار موظفى وزارته حضرات أصحاب السعادة والمرتبة الفريق السيد علي باشا وكيل الوزارة والقواء أحمد شفيق باشا للمدير العام لمصلحة الخفود والقواء حسن توفيق بلز باشا المدير العام لمصلحة خفر السواحل ومصادم الأسمالك وعبد الرحمن السبك بك سكرتير مالى الوزارة وتوفيق مسيحه أفندي مدير حسابات مصلحة الخفود

حضرة لويس أخوخ فاوس افندي - أن اقترافى مبنى على علم ٣ طلي يحصل أعمال جلسة اليوم ، ولا زلت أرجو أن توسعوا صدور وتوسعوا بالكلام .

(تجسمة)

دولة الرئيس - من يوافق من حضراتكم على فتح باب المناقشة فيفيض

بالوقوف .

لم يقف أحد .

دولة الرئيس - المجلس يرفض فتح باب المناقشة .

(تصفيق)

انتقل المجلس الى النظر في تقرير لجنة الزراعة عن مشروع القانون الخاص بمراقبة بذرة القطن .

أحيل منصة الخطابة حضرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا على لجنة الزراعة .

على تقرير لجنة الزراعة عن مشروع هذا القانون وهذا نصه :

تقرير

مرغوب الى هيئة المجلس عن مشروع قانون بشأن مراقبة بذرة القطن أحال المجلس على هذه اللجنة بجلسته ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ مشروع هذا القانون الذي صاغ عليه مجلس النواب بجلسته ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ -

ولما كانت اللجنة على علم بأن هذا المشروع يجب للنظر فيه بصفة مستعجلة حتى يتمكن من عرضه على المجلس في دور الانقضاء الحالي قد بادرت الى النظر فيه بجلسته عهدها يوم ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بعد أن استعدت مندوبا من وزارة الزراعة ووجد سماع ايضا حاضرا حضرة المندوب والمناقشة في المشروع رأت اللجنة الموافقة عليه لأن في تنفيذها فائدة لحماية البذور التي يتوقف عليها وفرة محصول القطن ووجوده في رئيس لجنة الزراعة محمد طوى الجزائر

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

مشروع قانون خاص بمراقبة بذرة القطن

نحن نؤاد الكول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز حلق قطن تكون لونه ممتد كليا أو بعضها للتجارة إلا بعد الحصول على تصريح خاص من وزارة الزراعة .

ويسمى هذا التصريح طبقا للقواعد التي يضعها وزير الزراعة في قرار وزاري ويكون خاضعا للشروط الواردة في هذا القرار .

مادة ٢ - أصحاب المصالح الحاصلون على التصريح المنصوص عليه في المادة الأولى ملزمون قبل الشروع في حلق أية كمية من القطن بمدة لأن تستخرج منها بذرة للتجارة أن يرسلوا تلك الخطأرا - ليبيا الى موظفي وزارة الزراعة المبشرين لهذا الغرض ولا يجوز لهم أن يشيروا الى الحلق إلا بعد أن يضمن هؤلاء الموظفون الكمية المذكورة ويغزوا صلاحيتها لاستخراج بذرة للتجارة منها .

حضرة لويس أخوخ فاوس افندي - مع استأري قرار المجلس أقروا بأن الطلب الذي تقدم من ليس استجوابا ولا سؤال بل هو طلب فتح باب المناقشة في القرار الذي أصدره المجلس بتأجيل الاستجواب إذ أتى لما لاحظت انزعاج هذا الطلب من جدول الأعمال سالت السكرتيرية فعملت أن ذلك تم بناء على القرار الذي أصدره المجلس .

حضرة الشيخ محمد عن العرب (السكرتير البرلاني) - قد فهمت السكرتيرية أن قرار المجلس الذي أصدره بتأجيل الأسئلة والاستجوابات الى ما بعد الانتهاء من نظر الميزانية يشمل طلب حضرة العضو فاذ كان هذا الفهم في غير محله فللمجلس أن يقرر ما اذا كان يرى أن فتح باب المناقشة في تأجيل استجواب أهم من الميزانية .

حضرة الشيخ حسن حيد القادر - سبق للمجلس أن قرر تأجيل الاستجوابات والأسئلة الى ما بعد نظر الميزانية ولكن حضرة العضو يطلب فتح باب المناقشة في قرار أصدره المجلس بتأجيل استجواب مقدم من حضرته فارجو أن تسمحوا له ببيان غرضه وإعطاء الرأي بعد ذلك ولن يستغرق هذا من وقت المجلس الا دقائق .

حضرة لويس أخوخ فاوس افندي - أن مسألة القطن مسألة حيوية في البلاد

(تجسمة)

أصوات : يؤخذ الرأي .

حضرة لويس أخوخ فاوس افندي - أرجو من حضرات الأعضاء الا يجاملوني احتراماً للأمانة الداخلية .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أرى أن يؤخذ رأي المجلس فيما لنا كان يوافق على فتح باب المناقشة أم لا .

(تجسمة)

سعادة محمود شكري باشا - لا ينبغي على حضراتكم أن اليوم لم يكن من أيام عمل المجلس المقررة، ولقد حضراتنا وليس عددا كبيرا فإني من الأصوب ألا نضيع وقتنا في مسألة فتح باب المناقشة في موضوع سبق أن قرر المجلس تأجيله. ومما رأي المجلس فيه ويجب أن تستغل فيها هوامهم من ذلك كنظر ميزانية الدولة والقوانين المستعجلة اذ تملمون أننا نضيعها صيف هذا العام مع ما فيه من حرس شديد ابتناء نظر هذه الأعمال الهامة .

حضرة لويس أخوخ فاوس افندي - ليس لسعادة العضو المحترم محمود شكري باشا حق الاعتراض على عضو يوم بواجبه ويدافع عن مسألة يرى أنها تبعية بالنظر .

دولة الرئيس - يظهر من الروح السائدة في المجلس أن حضرات الأعضاء لا يوافقون على ما تطلب فلا فائدة إذن من الاستمرار في الكلام .

حضرة لويس أخوخ فاوس افندي - ليس في البلاد مسألة أهم من مسألة القطن ، فأرجو أن تسمحوا لي بالكلام .

مسأل محمد شفيق باشا - أرى أن لا نلحق لحضرة العضو في الكلام في مسألة لم تكن واردة بمحصول أعمال جلسة اليوم .

ويجب أن يكون هذا الطلب مصحوبا بالوصل الدال على دفع رسوم الخيرة ويصدر وزير الزراعة قرارا بتعريف رسوم الخيرة وترد هذه الرسوم الى طالب التحكم اذا صدر قرار التحكيم لصالحه . وفي هذه الحالة تحصل الحكومة اجاب التحكيم .

مادة ٨ - ان على اي صادر قرار التحكيم يجب حفظ القطن أو البذرة اللذين يكونان موضوع النزاع بصفة مؤقتة في المحلج على حساب صاحب الصنف وتحت مسؤوليته . وله أن يتخذ الوسائل اللازمة بالاتفاق مع مندوب الوزارة لضمان عدم استبداله بغيره .

وعلى المحكمين أن يصعدوا قرارهم في مدة ثمانية أيام كاملة على الأكثر من يوم تقديم طلب التحقيق فإن لم يحصل ذلك وكان التحكم خاصا بقطن غير محلج أمكن حليه واعتباره صالحا لأن تستخرج منه بذرة للتقاوى . أما اذا كان التحكم خاصا ببذرة فانها تعتبر سالحة للتقاوى .

مادة ٩ - لا يجوز عرض بذرة للتقاوى أو بيعها أو شرائها أو توزيعها أو تسليمها أو تسليمها ما لم تكن موضوعة في أكياس مرقومة مغلقة بين عليها صنف القطن وختمومة بواسطة موظفى وزارة الزراعة كما هو مذكور في المادة الثالثة .

مادة ١٠ - على كل من يرد الاجبار في بذرة القطن للتقاوى المحصول على تصريح بذلك من وزارة الزراعة ولا يصلح هذا التصريح الا للكتب المنصوص عليه فيه . وكل تقدير في المكان يجب اخطار وزارة الزراعة عنه مقدما والا اعتبر التصريح ملغيا . وأصحاب المحاليل الحاصلون على تصريح طبقا للشادة الأولى يكون لهم الحق قانونا أن يشتغلوا بتجارة بذرة التقاوى .

وعلى كل من يصرح له بمزاولة هذه التجارة أن يحتفظ لديه سجلا بدون فيه ما يأتى :

(أولا) مقادير وأصناف بذرة التقاوى المشتراة والمثل الواردة منه .

(ثانيا) اسم وعنوان المشتري وكلما كية بذرة التقاوى المبيعة لكل منهم وصفتها .

مادة ١١ - يجب على كل من يرد أن يشتغل بصناعة القطن في غير الاسكندرية وبور سعيد والسويس أن يحصل على تصريح بذلك من وزارة الزراعة .

وطبقا أن يحتفظ له سجلا بدون فيه كيات البذرة التي أدخلت للمعمل مع ايضاح الجهات الواردة منها والكيه التي عسرت والمقايير الباقية وبذرة القطن التي أدخلت في معامل الصنوسه منها ما يشتغل بتصريح من الوزارة أو بدون تصريح لا يجوز لتراجها منها الا بتصريح خاص من وزارة الزراعة ووستنى من ذلك ما كان مرسلنا بطريق السكة الحديدية الى الاسكندرية وبور سعيد والسويس .

مادة ١٢ - لا يجوز إرسال أو نقل بذرة قطن في داخل القطر غير البذرة للمشار إليها في المادة التاسعة .

ويجب حصول الفحص فوراً أو في مدى ثلاثة أيام على الأكثر من يوم تسلل الاخطار فانما لم يحصل الفحص في هذا المياد جاز سلج القطن وتخزين بذرة الى أن تفحص طبقا لنص المادة التالية .

مادة ١٣ - بعد المحلج يجب أن ينحصر الموظفون للمذكورين البذرة المستخرجة وذلك في مدى ثمانية أيام فانما قراروا بعد هذا الفحص الأخير أن البذرة سالحة للتقاوى توضع فوراً تحت اشرافهم داخل أكياس من نسق مخصوص وتوضع عليها اشارة ببيات نوعها ثم تغلق وتختتم طبقا لتعليمات المقررة .

أما اذا قررنا خلاف ذلك فان البذرة تترك في حوزة صاحب المحلج وتعتبر بذرة معدة للصناعة أو التصدير (بذرة تجارية) ولا يجوز له أن يتصرف فيها إلا بطريقة من الطرق المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة الثانية مشترط من هذا القانون . ويصدر وزير الزراعة قرارا يشتمل على القواعد التي يجب أن يراعيها هؤلاء الموظفون عند الفحص وإعطائه أو عدم إعطائه الاقرارات المنصوص عليها في هذه المادة والتي سبقتها كما يشتمل على التعليمات الخاصة بتأديج الأكياس والطريقة التي يجب اتباعها في ردها واقفالها وختمها .

مادة ١٤ - الموظفون المشار اليهم في المادة السابقة يحق لهم :

(أ) الحضور أثناء سلج القطن للمد لاستخراج بذرة للتقاوى .

(ب) أخذ عينات من القطن أو البذرة لانحاصم الفحص خصوصا فيما يتعلق بالبذرة للتحقق من قوة الابيات .

(ج) إعطاء أو عدم إعطاء الاقرارات اللازمة بمقتضى المادة السابقة لمحلج القطن المذكور آخفا أو لاستيالى البذرة المستخرجة منه للتقاوى ووضعها في الأكياس المخصصة لهذا الغرض .

مادة ١٥ - اذا رفض موظفو وزارة الزراعة إعطاء اقرارات بصلاحية القطن المد لمحلج لأن تستخرج منه بذرة للتقاوى أو بصلاحية البذرة المستخرجة لأن تستعمل للتقاوى جاز لكل من له شأن أن يطلب الاحتكام في الخلاف الى خبيرين أو ثلاثة بالكيفية المبينة بعد .

مادة ١٦ - يضع وزير الزراعة كل سنة لكل جهة فيها محالج كشفا أسماء عدد من ذوى الخبرة في المسائل الفنية يتناسب مع احتيايات هذه المحالج وتوزعها .

ويؤرض هذا الكشف بناء على ما يقرره شركة الحاصلين العمومية بالاسكندرية فانما لم تعرض هذه الشركة مقترحاتها في الوقت المناسب يضع وزير الزراعة بنفسه الكشف المشار اليه . ويتعجب كل من مندوب الوزارة وصاحب الشأن وإسدا من التحريم المؤقتة أستاذهم في الكشف المذكور فانما لم يتفق الخبيران عين خير ثالث من الكشف بالمقررة .

مادة ١٧ - يقدم طلب عرض الخلاف على المحكمين كتابة الى مندوب الوزارة وهذا عليه أن يبادر في الحال باتخاذ الوسائل اللازمة لدعوة المحكمين الى الاجتماع .

مادة ١٨ - على وزيرى الحفانية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل فيا يخصه . ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ولوزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

سماعة أمين سامى باشا - أرجو من حضراتكم أن تسمحوا لي بالتكلم فى موضوع هذا القانون حتى نصل إلى نتيجة حسنة للحصول على بذور للقطن غير مخلوطة ، فبذرة السكلاريدس التى تنتجها أقطان مصلحة الدومين نهد أنها من المزيتة الأولى وأن سبب وجودها هو وجود حمالج تلك المصلحة لا تخلع غير هذا الصنف مطلقاً . تملكون حضراتكم أنص مصلحة الدومين أنشأت حمالج خاصة خلج قطعها لا يخلج فيه أحد غيرها ولا يخلج فيه إلا السكلاريدس وبذلك أصبحت بذرتها غير مخلوطة وبمنازة وأرى أن أحسن طريقة لعدم خلط البذرة ولكن تكون فى مامن من المضار أن يقوم كل خلج بخلج صنف خاص .

فى سنة ١٨٧١ ابتدأ القطر المصرى بزرع القطن الأشموني وكان محموله فى السنة الأولى ٩٨١ قطناراً وكان المنتج من حليه استعمال دوابل مثلية لاأويرات بخارية فاستقر النوع سليماً مع تزايد الحصول سنة بعد سنة إلى أن وصل إلى ملايين القطنار وقد تمددت أصفانه قليلاً مثدل الأشموني وحل محله الحامولي وقطن البابية والعينى واليانوش والسلطاني والحبرى وغير ذلك وصار تفتية الأصلين من العنقى . فلما تمددت هذه الأصناف اختلطت البذور . وما ترمده الآن فهو خليط بسبب أن كل خلج من الحمالج يخلج جميع أصناف القطن فلا تخرج البذور سليمة من أى نوع كانت . فلذا أريد الحصول على بذور خالية من الخلط وجب أن ينحصر كل خلج بخلج نوع واحد من القطن .

سماعة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) - أن العنقين الذين وضعوا هذا القانون لا يتفقون مع سماعة العضو فى رأيه ، إذ أن مجرد خلج صنفين من القطن فى أبود وأعد لا تسبب عنه خلطهما ، وعلى كل حال فإن كان لدى سماعة العضو المقترح فليقدمه .

معالى محمد شقيق باشا - أرى أن اقتراح سماعة أمين سامى باشا لا يمكن تنفيذه من الوجهة العملية لأن الحمالج ليست ملكاً للحكومة بل هى لأشخاص يديرونها على الوجه الذى يورد عليهم المربح ، وفضلاً عن ذلك فإنه لا يمكن أن تكلف مزارعين بزراعة أصنافاً معينة من القطن وفى بلدهم خلج أن يتفلا أقطانهم إلى بلد آخر به حمالج تخلج الأقطان التى يزرعونها وقد يكون هذا البلد على مسافة بعيدة جداً .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون أجمالاً ومن حيث المبدأ .

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا المشروع من حيث المبدأ ولينقل مادة المادة .

وكل بذرة معدة للصناعة أو التصدير (تجارى) تنقل رأساً فى السكة الحديدية إلى الاسكندرية أو بورسعيد أو السويس أو أى معمل لصهر البسندرة موجود داخل القطر حاصل على رخصة من وزارة الزراعة طبقاً للسادة السابقة .

أما إذا أريد النقل بنير السكة الحديدية أو كان التصدير إلى جهة أخرى فيجب الحصول على تصريح خاص بذلك من وزارة الزراعة ويشد هذا التصريح لشحنة واحدة وليلة شهرين ويماد إلى وزارة الزراعة بعد استمالة . ويعتبر مخالفة لهذه المادة مجرد حيازة بذرة قطن تجارى إلا إذا وجدت فى الحمالج نفسها أو فى المحاصر المرخص لها بذلك أو فى الاسكندرية أو بورسعيد أو السويس أو الجهات الأخرى التى تكون قد أرسلت إليها بناء على تصريح خاص من وزارة الزراعة .

مادة ١٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً له يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ١٤ - عند حصول مخالفة للسادة التاسعة أو المادة الثانية عشرة تضبط البذرة التى هى موضوع المخالفة وعند الحكم على المخالفة بأن يصادر بجانب الحكومة نصف البذرة المضبوطة ولا يستطيع المالك التصرف فى الباقي من البذرة إلا بأحدى الطرق المنصوص عليها فى الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٢ من هذا القانون أو باستمالة طبقاً بعد مصره .

مادة ١٥ - إذا وقعت إحدى المخالفات المنصوص عليها فى المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من صاحب الخلج أو معمل لصهر البذرة أو عمل تجارية أو من يتوب عنه وكان من ركب المخالفة قد وقع منه مثتها فى خلال السنة السابقة وحكم عليه بسببها حكماً نهائياً فللمحكمة أن تأمر بإغلاق المحل أو المخلج أو المعمل ويصحب التصريح مدة لا تزيد على ستة أشهر . فلذا وقعت منه مخالفة مخالفة فى ميعاد سنتين من ارتكاب الأولى جاز للمحكمة إذا طلبت التيسية ذلك أن تأمر بالإغلاق ويصحب الرخصة نهائياً .

مادة ١٦ - إذا أقيمت دعوى ضد أتائب ووطنين مما لأجل مخالفة واحدة فالحكم المخططة تكون هى المختصة بالنسبة لجميع التهمين .

مادة ١٧ - يكون مفتشى وزارة الزراعة وكلائهم والمهتمين الزراعيين والمعاونين وكل موظف فى تشبته الوزارة المذكورة مسفة رجال الضبطية القضائية فيما يخص تطبيق هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذاً له .

يرخص هؤلاء الموظفين بأن يدخلوا أى محل أو مخزن عموى أو خصوصى أو معمل لصهر البذرة أو خلج لمراقبة تنفيذ هذا القانون ولكن القسم المخصص من هذه الأماكن للسكن فقط لا يجوز الدخول فيه .

ولم يفضلا عن ذلك أن يفتشوا فى أى وقت على السجلات المنصوص على حفظها فى المادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون .

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه وهذا نصها :

مشروع قانون خاص بمراقبة بذرة القطن

محرر فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - لا يجوز خلط قطن تكون بذرته معدة كلها أو بعضها للتقاوى إلا بعد الحصول على تصريح خاص من وزارة الزراعة .
ويعطى هذا التصريح طبق للقواعد التي يضعها وزير الزراعة في قرار وزاري ويكون خاضعا للشروط الواردة في هذا القرار .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - أصحاب المحاليج المحاصرون على التصريح المنصوص عليه في المادة الأولى مازمون قبل الشروع في خلط أية كمية من القطن معدة لأن تستخرج منها بذرة للتقاوى أن يرسلوا بذلك إخطارا كتابيا إلى موظفي وزارة الزراعة المعنيين بهذا الغرض ولا يجوز لهم أن يشعروا في الخلط إلا بعد أن يخصص هؤلاء الموظفون الكمية المذكورة ويقرروا صلاحيتها لاستخراج بذرة للتقاوى منها .

ويجب حصول الفحص فوراً أو في مدى ثلاثة أيام على الأكثر من يوم تسلّم الإخطار فإذا لم يحصل الفحص في هذا الميالد جاز خلط القطن ونحوه بذرته أن تفحص طبقاً لنص المادة التالية .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - بعد الخلط يجب أن يفحص الموظفون المذكورون في المادة المستخرجة وذلك في مدى ثمانية أيام فإذا قرروا بعد هذا الفحص الأخير أن البذرة صالحة للتقاوى توضع فوراً تحت إشرافهم داخل أكياس من نسق مخصوص وتوضع عليها إشارة ببيان نوعها ثم تغسل وتحمّ طبقاً للتعليمات المقررة .

أما إذا قرروا خلاف ذلك فإن البذرة تترك في حوزة صاحب المحلج وتعتبر بذرة معدة للصناعة أو التصدير (بذرة تجارية) ولا يجوز أن يتصرف فيها إلا بطريقة من الطرق المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة الثانية عشرة من هذا القانون . ويصدر وزير الزراعة قراراً يشمل على القواعد التي يجب أن يرضى هؤلاء الموظفون عند الفحص وإعطائهم أو عدم إعطاء القرارات المنصوص عليها في هذه المادة والتي سبقتها كما يشتمل على التعليمات الخاصة بنجاح الأكياس والطريقة التي يجب اتباعها في رفعها وإفلالها وتخزينها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - الموظفون المشار إليهم في المادة السابقة يبقون لهم :
(أ) الحضور أثناء خلط القطن المد لاستخراج بذرة للتقاوى ؛
(ب) أخذ عينات من القطن أو البذرة لأجسام لفحص خصوصاً فيما يتعلق بالبذرة للتحقق من قوة الانبات .
(ج) إعطاء أو عدم إعطاء الإقرارات اللازمة بمقتضى المادة السابقة لخلط القطن المذكور أيّاً أو لا استعمال البذرة المستخرجة منه للتقاوى ووضعها في الأكياس المخصصة لهذا الغرض .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - إذا رفض موظفو وزارة الزراعة إعطاء إقرارات بصلاحية القطن المدخل لخلط لأن تستخرج منه بذرة للتقاوى أو بصلاحية البذرة المستخرجة لأن تستعمل للتقاوى جاز لكل من له شأن أن يطلب الاحتكام في الخلاف إلى خبيرين أو ثلاثة بالكيفية الميينة بعد .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - يضع وزير الزراعة كل سنة لكل جهة فيها عالج كشفاً باسماء عدد من ذوي الخبرة في المسائل الفنية يتناسب مع احتياجات هذه المحاليج وتوزعها .

ويوضع هذا الكشف بناء على ما يقرره شركة المحاصيل العمومية بالإسكندرية نظراً لما تعرض هذه الشركة مقترحاتها في الوقت المناسب يضع وزير الزراعة بنفسه الكشف المشار إليه . ويتصحب كل من مندوب الوزارة وصاحب الشأن واحداً من الخبراء المدفوعة أسمائهم في الكشف المذكور نظراً لما يتفق للخبراء من خبرة ثالث في الكشف بالقررة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - يشتم طلب عرض الخلاف على المحكمين كتابية إلى مندوب الوزارة وهذا عليه أن يباشر في الحال باتخاذ الوسائل اللازمة لدعوة المحكمين إلى الاجتماع .

ويجب أن يكون هذا الطلب مصحوباً بالموصل المال على دفع رسوم الخبرة ويصدر وزير الزراعة قراراً بتعريف رسوم الخبرة وترد هذه الرسوم إلى طالب التحكيم إذا صدر قرار المحكمين لصالحه . وفي هذه الحالة تتحمل الحكومة أتعاب الخبراء .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

مادة ٨ - أن إلى أن يصدر قرار المحكمين يجب حفظ القطن أو البذرة اللذين يكونان موضوع النزاع بصيغة مؤقتة في الخلط على حساب صاحب الصف وتحت مسؤوليته . وله أن يخطئ الوسائل اللازمة بالاتفاق مع مندوب الوزارة لضمان عدم استبدالها بنوعه .

وعل المحكمين أن يصدر قرارهم في مدة ثمانية أيام كاملة على الأكثر من يوم تقديم طلب التحقيق فإن لم يحصل ذلك وكان التحكيم خاصا بقطع غير ملحج أمكن حليه واعتباره صالحا لأن تستخرج منه بذرة للتقوى . أما إذا كان التحكيم خاصا ببذرة فانها تعتبر صالحة للتقوى .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ - لا يجوز عرض بذرة للتقوى أو بيعها أو شرائها أو توزيعها أو تسليمها أو قسملها ما لم تكن موضوعة في أكياس مرفومة مغلقة بين عليها صنف القطع وبغزومة بواسطة موظفي وزارة الزراعة كما هو مذكور في المادة الثالثة .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

مادة ١٠ - على كل من يريد الإبحار في بذرة القطع للتقوى الحصول على تصريح بذلك من وزارة الزراعة ولا يصح هذا التصريح إلا للكان المتصور عليه فيه . وكل تغيير في المكان يجب إخطار وزارة الزراعة عنه مقدما ولا اعتبر التصريح ملغيا . وأصحاب المبالغ الحاصلون على تصريح طبقا للسادة الأول يكون لهم الحق قانونا أن يشتغلوا بختيار بذرة للتقوى .

وعلى كل من يصرح به بمزاولة هذه التجارة أن يحفظ لديه سجلات يبين فيه ما يأتي :

أولا - نقادير وأصناف بذرة التقوى المشتراة والمحل الواردة منه .

ثانيا - اسم وهذان المشترين وكذا كمية بذرة التقوى المبيعة لكل منهم وصنفها .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

مادة ١١ - يجب على كل من يريد أن يشتغل بمصر بذرة القطع في غير الاسكندرية وبور سعيد والسويس أن يتحصل على تصريح بذلك من وزارة الزراعة .

وعليه أن يحفظ لديه سجلات يبين فيه كميات البذرة التي أدخلت المعمل مع إيصاح الجهات الواردة منها والكمية التي عسرت والمقادير الباقية وبذرة القطع التي أدخلت في معامل الصمصاء منها ما يشتغل بتصريح من الوزارة أو بدون تصريح لا يجوز إخراجها منها إلا بتصريح خاص من وزارة الزراعة ويستثنى من ذلك ما كان مرسلا بطريق السكة الحديدية إلى الاسكندرية وبور سعيد والسويس .

وافق المجلس عليها .

تليت للمادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٢ - لا يجوز إرسال أو نقل بذرة قطن في داخل القطر غير البذرة المشار إليها في المادة التاسعة .

وكل بذرة ممثلة للصناعة أو التصدير (بحار) تنقل رأسا في السكة الحديدية إلى الاسكندرية أو بور سعيد أو السويس أو أي معمل لصهر البذرة موجود داخل القطر حاصل على رخصة من وزارة الزراعة طبقا للسادة السابقة .

أما إذا أريد النقل بين السكة الحديدية أو كان التصدير إلى جهة أخرى فيجب الحصول على تصريح خاص بذلك من وزارة الزراعة ويتم هذا التصريح لشحنة واحدة ولمدة شهرين ويمد إلى وزارة الزراعة بعد استمالة .

ويعتبر مخالفة لهذه المادة مجرد حيازة بذرة قطن تجاري إلا إذا وجدت في المبالغ فيها أو في المعاصر المرخص لها بذلك أو في الاسكندرية أو بور سعيد أو السويس أو الجهات الأخرى التي تكون قد أرسلت إليها بناء على تصريح خاص من وزارة الزراعة .

معالي محمد شفيق باشا - لما عرض هذا القانون على المجلس الاستشاري لوزارة الزراعة فأساطنا ما الحكم إذا ضبط شخص يحمل إلى خطه مقدارا بسيطا من البذرة كتصيف بكيلة مثلا في كيس غير معروف ولا مغفل .

ان المادة ١٢ لا تجيز " ... نقل بذرة القطن غير البذرة المشار إليها في المادة ٩ " .

وللمادة ٩ لا تجيز " عرض أو شراء أو توزيع أو تسليم أو تسليم البذرة ما لم تكن موضوعة في أكياس مرفومة ومغلقة " .

فهو يعتبر مخالفا من يحمل إلى خطه قليلا من البذرة في كيس غير معروف ولا مغفل ؟ كلا . فواضو النص لا يريدون بنصهم هذه الحالة وإلى أثرتها هنا اليوم لأن أعراض القانون ولأدوم معالي وزير الزراعة إلى إبداء تصريح بأن نقل الكميات القليلة من مكان إلى آخر لا يقع تحت النصين السابقين الذكر .

معالي محمد عبد الله بكرات باشا (وزير الزراعة) - إن ما أشار إليه معالي شفيق باشا حقيق بالنظر . إن ما فهمه من هذا القانون وأصرح به هو أن النقل الذي يفيد القانون ويشترط فيه الشروط هو النقل لغرض البيع أو الشراء أما النقل للزراعة سواء أكان في البلد نفسها أو من جهة إلى جهة فذلك واحد خارج عن مرمى القانون ويباح .

خنوا مثلا - هناك الهداوي باشا أطباء في بلاد متعلقة بالليس له الحق في نقل بذرة الممثلة للزراعة من مخزنه إلى تلك البلاد ، أعلن ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما الحكم إذا اشترى فلاح بكتين أو ثلاثا من بلد كالحلة مثلا وأراد أن ينقلها إلى بلد آخر في آخر حدود المركز .

معالي محمد عبد الله بكرات باشا (وزير الزراعة) - يتنوى المهتمين حل تنفيذ القوانين المصلحة العامة والحكمة في التنفيذ فهو لا يتنقد بالقانون إنما يحترم أغراضه ومراعيه المصلحة العامة وعلى كل حال لا يمكن عند وضع القوانين الاحتياط لكل دقيق من دقائق الأمور وإنما يترك ذلك للشرعين في تنفيذ القانون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ليس من الجائز أن نقلها يكون سائرا إلى خطه وبمسه قليل من البذرة فيقبض عليه بتهمة أنه يحمل بذرة بلا ترخيص .

للمعمل ويصحب التصريح مدة لا تزيد على ستة أشهر . فإذا وقعت منه مخالفة تالفة في ميعاد ستين من ارتكاب الأولى جاز للحكمة إذا طليت النيابة ذلك أن تأمر بالافلاق ويصحب الرخصة نهائياً .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة السادسة عشرة وهذا نصها :

١٦ — إذا أقيمت دعوى ضد أجنبى ومولدين معاً لأجل مخالفة واحدة فالحكم المختطبة تكون هي المختصة بالنسبة لجميع المتهمين .
وافق المجلس عليها .

تليت المادة السابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٧ — يكون لمفتنى وزارة الزراعة وكلائهم والمهندسين الزراعيين والمعاونين وكل موظف في تشديده الوزارة المذكورة صفة رجال الضبطية القضائية فيما يخص تطبيق هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .
يرخص هؤلاء الموظفين بأن يدخلوا أى حقل أو غرن عموى أو خصوصى أو معمل لمصر البذرة أو على مراقبة تنفيذ هذا القانون ولكن القسم المخصص من هذه الأماكن للسكن فقط لا يجوز الدخول فيه .

ولم يفضل من ذلك أن يفتشوا في أى وقت على السجلات المنصوص على حفظها في المادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٨ — على وزيرى الحفانية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ووزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

تأمر بأن يعم هذا القانون بمئات الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وافق المجلس عليها .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ثلاثة هذا المشروع بجلسته اليوم لرة الثالثة بصفة استثنائية نظراً لاستعجاله .

أصوات : موافقون .

كل المشروع وهذا نصه :

مشروع قانون خاص بمراقبة بذرة القطن

نحن رؤا الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صلتها عليه وأصدرناه :

مادة ٩ — لا يجوز حليج قطن تكون لونه مقلد كلها أو بعضها للتجارة إلا بعد الحصول على تصريح خاص من وزارة الزراعة .
ويصل هذا التصريح طبقاً للقواعد التي يضمنها وزير الزراعة في قرار وزارى ويكون خاضعاً للشروط الواردة في هذا القرار .

معالي محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — أن القانون يقضى بأن البذرة التجارية لا تتفل في داخلية البلاد إلا بتصريح خاص من وزارة الزراعة وعلى ذلك يكون بعيد الاحتمال أن أحد الموظفين يصادر من ينقل بذرة للزراعة بهمة أنها بذرة تجارية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إذا أراد أحد صغار المزارعين أن يشتري مقداراً قليلاً من البذرة فكيف يشتري كيما غنوماً وهو يزيد من حاجته .

سماعة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — لقد حتم القانون على كل تاجر ألا يبيع بذرة إلا إذا كانت في كيس غنوم ، فإذا أراد شخص أن يشتري كمية قليلة فله أن يشرك معه من يشاء في شراء الكيس واقتسامه .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — من الميسور لوزارة الزراعة أن تعمل أكياس صغيرة تسع كمية أو اثنين .

حضرة الفردي شماس افندى — أن المزارع البسيط له أن يشتري من البذرة ما يريد وينقلها إلى حيث يشاء ما دامت من تاجر مرخص له حتى إذا ما صادفه أحد رجال وزارة الزراعة واشتبهاً فيها معه من البذرة فله أن يرشده عن اهل الذى اشترى منه .

سماعة محمد صفوت باشا (مقرر اللجنة) — هذا لا يجوز لأن القانون نص على أن تكون البذرة في كيس معين غنوم من وزارة الزراعة ولما على وزير الزراعة أن يصدر القرارات المنسرة لتنفيذ هذا القانون .

معالي محمد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — أمدكم بمشية الله عند ماتضيع الوزارة لاحقة تنفيذ هذا القانون سترأى اللدة العامة في أن يكون التنفيذ مطابقاً للصيغة وأنها تستقيم ملاحظتكم موضع الاختيار .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً له يعاقب عليها بالمخمس مدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو إحدى مائتين العقوبتين فقط .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٤ — عند حصول مخالفة للمادة التاسعة أو المادة الثانية عشرة تضبط البذرة التي في موضوع المخالفة وتعود الحكم تأمر المحكمة بأن يصادر لجاناً الحكومة نصف البذرة المضبوطة ولا يستطيع المالك التصرف في الباقي من البذرة إلا بإحدى الطرق المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٢ من هذا القانون أو باستهلاكها بعد حصره .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٥ — إذا وقعت إحدى المخالفات المنصوص عليها في المواد ٩ و ١٢ و ١٣ من صاحب المخلع أو معمل لمصر البذرة أو محل تجارة أو من يربو عنه وكان مرتكب المخالفة قد وقع منه عليها في خلال السنة السابعة وحكم عليه بسببها حكماً نهائياً فلم يحكم أن تأمر بإغلاق المحل أو المخلع أو

مادة ٢ - أصحاب الحاجب الحاصلون على التصريح المنصوص عليه في المادة الأولى مازمون قبل الشروع في طرح أية كمية من القطن ممتدة لأن تستخرج منها بذرة للتقاوى أن يسلوا بذلك إخطاراً كتابياً إلى موظفي وزارة الزراعة المعنيين لهذا الغرض ولا يجوز لهم أن يشروا في الحليج إلا بعد أن يخصص هؤلاء الموظفون الكمية المذكورة ويقرروا صلاحيتها لاستخراج بذرة للتقاوى منها .

ويجب حصول الفحص فوراً أو في مدى ثلاثة أيام على الأقل من يوم تسلّم الإخطار فإذا لم يحصل الفحص في هذا الميادان جاز سلج القطن وتزق بذرة إلى أن تخصص طبقاً لنص المادة التالية .

مادة ٣ - بعد الحليج يجب أن يفحص الموظفون المذكورون بالبذرة المستخرجة وذلك في مدى ثمانية أيام فإذا قروا بعد هذا الفحص الأخير أن البذرة صالحة للتقاوى توضع فوراً تحت إشرافهم داخل أكياس من نسق مخصوص وتوضع عليها إشارة ببيان نوعها ثم تنقل وتحم طبقاً للتعليمات المقررة .

أما إذا قروا خلاف ذلك فإن البذرة تحرك في حوزة صاحب الحليج وتعتبر بذرة ممتدة للصناعة أو التصدير (بذرة تجار) ولا يجوز له أن يتصرف فيها إلا بطريقة من الطرق المنصوص عليها في الفقرتين ٣ و ٤ من المادة الثانية عشرة من هذا القانون . ويصدر وزير الزراعة قراراً يشتمل على القواعد التي يجب أن يراعى هؤلاء الموظفون عند الفحص وأصطه وأمد إعطاء الإقرارات المنصوص عليها في هذه المادة والتي سبقتها كما يشتمل على التعليمات الخاصة بتسليم الأكياس والطريقة التي يجب اتباعها في رملها وإقفالها وتحمها .

مادة ٤ - الموظفون المشار إليهم في المادة السابقة يحق لهم :

(أ) الحضور أثناء سلج القطن للمد لاستخراج بذرة للتقاوى .

(ب) أخذ عينات من القطن أو البذرة لإتمام الفحص خصوصاً فيما يتعلق بالبذرة لتفحص من قوة الإنبات .

(ج) إعطاء أو عدم إعطاء الإقرارات اللازمة بمنحى المادة السابقة للحليج القطن المذكور أعفاً أو لاستعمال البذرة المستخرجة منه للتقاوى ووضعها في أكياس المنصبة لهذا الغرض .

مادة ٥ - إذا رفض موظفو وزارة الزراعة إعطاء إقرارات بصلاحية القطن المد للحليج لأن تستخرج منه بذرة للتقاوى أو بصلاحية البذرة المستخرجة لأن تستعمل للتقاوى جاز لكل من له شأن أن يطلب الاحتكام في الخلاف إلى خبيرين أو ثلاثة بالكيفية المبينة بعد .

مادة ٦ - يضع وزير الزراعة كل سنة لكل جهة فيها عالج كشفاً بإتمام مدد من قوى الخبرة في المسائل التقنية يتناسب مع احتياجات هذه العالج وتوزيها .

ويوضع هذا الكشف بناء على ما تقره شركة الحاصلين العموية بالإسكندرية فإذا لم تعرض هذه الشركة مقترحاتها في الوقت المناسب يضع وزير الزراعة بنفسه الكشف المشار إليه . ويتشبع كل من مندوب الوزارة وصاحب الشأن وأحد من الخبراء المدققة أعمالهم في الكشف المذكور فإذا لم يتفق الخبراء بين خبر ثالث من الكشف بالقرعة .

مادة ٧ - يقدم طلب مرض الخلاف على المحكين كتابة إلى مندوب الوزارة وهذا عليه أن يبادر في الحال باتخاذ الوسائل اللازمة لدعوة المحكين إلى الاجتماع .

ويجب أن يكون هذا الطلب مصحوباً بالوصل الدال على دفع رسوم الخبرة ويصدر وزير الزراعة قراراً بتسوية رسوم الخبرة وتزد هذه الرسوم إلى طالب التحكيم إذا صدر قرار المحكين لصالحه . وفي هذه الحالة تتحمل الحكومة أتعاب الخبراء .

مادة ٨ - إلى أن يصدر قرار المحكين يجب حفظ القطن أو البذرة القطن يكون موضوع النزاع بصفة مؤقته في الحليج على حساب صاحب الصنف وتحت مسؤوليته ، وله أن يتخذ الوسائل اللازمة بالاتفاق مع مندوب الوزارة لضمان عدم استبداله فيه .

وعلى المحكين أن يصدروا قراراتهم في مدة ثمانية أيام كاملة على الأكثر من يوم تقديم طلب التحقيق ، فإن لم يحصل ذلك وكان التحكيم خاصاً بقطن غير محليج أمكن حليه واعتباره صالحاً لأن تستخرج منه بذرة للتقاوى ، أما إذا كان التحكيم خاصاً ببذرة فإنها تعتبر صالحة للتقاوى .

مادة ٩ - لا يجوز عرض بذرة للتقاوى أو بيعها أو شراؤها أو توزيعها أو تسليمها أو تسليمها ما لم تكن موضوعة في أكياس مرقومة مغلقة يبين عليها صنف القطن وغنومه بواسطة موظفي وزارة الزراعة كما هو مذكور في المادة السابعة .

مادة ١٠ - على كل من يريد الاتجار في بذرة القطن للتقاوى الحصول على تصريح بذلك من وزارة الزراعة ، ولا يصلح هذا التصريح إلا للكان المنصوص عليه فيه ، وكل تغيير في المكان يجب إخطار وزارة الزراعة عنه مقدماً ، وإلا اعتبر التصريح ملغياً ، وأصحاب الحاجب الحاصلون على تصريح طبقاً للمادة الأولى يكون لهم الحق قانوناً أن يشتعلوا بتجارة بذرة التقاوى ، وعلى كل من يصير له بمزاولة هذه التجارة أن يحفظ لديه سجل يبين فيه ما يأتي :

أولاً - مقادير وأصناف بذرة التقاوى المشتراة والمحل الواردة منه .

ثانياً - اسم وعنوان المشتري ، وكذا كمية بذرة التقاوى المبينة لكل منهم وصفتها .

مادة ١١ - يجب على كل من يريد أن يشتغل بعصر بذرة القطن في غير الإسكندرية وبوز سعيد والسويس أن يحصل على تصريح بذلك من وزارة الزراعة .

وطيه أن يحفظ لديه سجل يبين فيه كميات البذرة التي أدخلت المعمل مع إيضاح إبلتها الواردة منها والكمية التي عصرت والمقادير الباقية وبذرة

يرخص هؤلاء الموظفين بأن يدخلوا أى حقل أو غرس عموى أو خصوصى أو معمل لصهر البذرة أو سطح لمراقبة تنفيذ هذا القانون ولكن القسم المخصص من هذه الأماكن للسكن فقط لا يجوز الدخول فيه .

ولم فضلا عن ذلك أن يقتشروا فى أى وقت على السجلات المنصوص على حفظها فى المادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون .

مادة ١٨ - على وزيرى الحفانية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ووزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام النسخة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الزاى عن هذا المشروع فى جموعه بالثناء بالاسم ابتداء باسم سعادة محمد السيد أبى على باشا الذى أسفرت عنه القرعة وبلغ عدد الأصوات ٦٢ صوتا كلها موافقة على المشروع .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا المشروع .
لنشر الآن فى نظير مشروع القانون الخالص بتلخيص مواثيقه التفصيلية البقرة .

فى تقرير لجنة الزراعة عن هذا المشروع وهذا نصه :

مجلس الشيوخ

لجنة الزراعة

تقرير

مرفوع إلى هيئة المجلس عن مشروع قانون بشأن تلخيص مواثيق التفصيلية البقرة تنطبقا إجباريا لوقايتها .

أحال المجلس على هذه اللجنة بمجلسه ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ مشروع هذا القانون الذى صدق عليه مجلس النواب بمجلسه ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦

ولما كانت اللجنة على علم بأن هذا المشروع يجب النظر فيه بعناية مستعجلة حتى تتمكن من عرضه على المجلس فى دور الاستعداد الحالى قد بادرت إلى النظر فيه بمجلسه عقدتها يوم ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وبعد المناقشة فيه رأت الموافقة عليه وتسير على المجلس بإقراره لما فيه من الفائدة ولوقاية تلك التفصيلية من الأمراض التى تنشا وتعرضها للأخطار وفى ذلك انقال لتناولها الضار بالبلاد

رئيس لجنة الزراعة
محمد طوىر الجزار

القطن التى أدخلت فى معامل العصر سواء منها ما يشتغل بتصريح من الوزارة أو بدون تصريح لا يجوز إخراجها منها إلا بتصريح خاص من وزارة الزراعة ويستثنى من ذلك ما كان مرسلًا بطريق السكة الحديدية إلى الاسكندرية وبورسعيد والسويس .

مادة ١٢ - لا يجوز إرسال أو نقل بذرة قطن فى داخل القطر غير البذرة المشار إليها فى المادة التاسعة .

وكل بذرة معلة للصناعة أو التصدير (تجارى) تنقل رأسا فى السكة الحديدية إلى الاسكندرية أو بورسعيد أو السويس أو أى معمل لصهر البذرة موجود داخل القطر حاصل على رخصة من وزارة الزراعة طبقا للادة السابقة .

أما إذا أريد النقل بغير السكة الحديدية أو كان التصدير إلى جهة أخرى فيجب الحصول على تصريح خاص بذلك من وزارة الزراعة ويشهد هذا التصريح لشحنة واحدة ولمدة شهرين ويمد إلى وزارة الزراعة بعد استمالة .

وبينتر مخالفة لهذه المادة مجرد حيازة بذرة قطن تجارى إلا إذا وجدت فى الخارج نفسا أو فى المعاصر المرخص لها بذلك أو فى الاسكندرية أو بورسعيد أو السويس أو الجهات الأخرى التى تكون قد أرسلت إليها بناء على تصريح خاص من وزارة الزراعة .

مادة ١٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ١٤ - عند حصول مخالفة للادة التاسعة أو للمادة الثانية عشرة تضبط البذرة التى هى موضوع المخالفة وعند الحكم تأمر المحكمة بأن يصادر لحساب الحكومة نصف البذرة المضبوطة ولا يستطيع المالك التصرف فى الباقي من البذرة إلا بأحدى الطرق المنصوص عليها فى الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٢ من هذا القانون أو باستمالة طبقا بعد عصره .

مادة ١٥ - إذا وقعت إحدى المخالفات المنصوص عليها فى المواد ١ و ٩ و ١٢ من صاحب المخلع أو معمل لصهر البذرة أو محل تجارة أو من ينوب عنه وكان مرتكب المخالفة قد وقع منه متعاطيا فى خلال السنة السابقة وحكم عليه بسببها حكما نهائيا فللمحكمة أن تأمر بإغلاق المحل أو المخلع أو للمعمل ويجب التصريح مدة لا تزيد على ستة أشهر . فإذا وقعت منه مخالفة ثالثة فى ميعاد ستين من ارتكاب الأولى جاز للمحكمة إذا طلبت النيابة ذلك أن تأمر بالإغلاق ويجب الرخصة نهائيا .

مادة ١٦ - إذا أقيمت دعوى ضد أجنبى ووطنى معاً لأجل مخالفة واحدة فالحكم المختلطة تكون هى المختصة بالنسبة لجميع المتهمين .

مادة ١٧ - يكون لمنقش وزارة الزراعة وكلاهم والمهندسين الزراعيين والمعاونين وكل موظف فى تحتية الوزارة المذكورة صفة رجال الضبطية القضائية فيما يخص تطبيق هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذا له .

على المشروع وهذا نصه :

مشروع قانون

خاص بتفويض موائى الفصيلة البقرية تطبيقا اجباريا لوقايتها

نحن فرؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - ينوب لوزير الزراعة أن يكلف عمال قسم الطب البيطرى في مواعيد دورية بتفويض موائى الفصيلة البقرية التى تبلغ من العمر ثمانية عشر شهرا على الأقل تطبيقا واقيا ما لم تكن قد تحصنت من قبل .

تبقى الموائى الملقحة في الاسطبل تحت الملاحظة خلال المدة التى يقررها المالك المذكورون آتفا على ألا تزيد هذه المدة على خمسة عشر يوما بأى حال من الأحوال وتخصص الموائى الملقحة يوميا مدة المراقبة بواسطة عمال القسم البيطرى اللذين عليهم أن يقرروا الوقت الذى يمكن فيه أن تنادى هذه الموائى الاسطبل .

والقسم البيطرى ألا يقوم بتفويض أية ماشية يرى أنها لا تحتمل التفويض من غير خطر عليها لضعفها أو مرض أو أى سبب آخر .

مادة ٢ - لأجل سداد ما يتطلبه التفويض من الضقات يحصل مقدمًا عن كل رأس من الماشية براد تفويضها رسم يمينه وزير الزراعة بقرار ولا يزيد هذا الرسم على عشرة قروش صاغ بأى حال من الأحوال .

مادة ٣ - إذا نفقت ماشية ملقحة من جراء عملية التفويض في ١٥ يوما على الأكثر التالية لتاريخ التفويض وأرسل خبر نفوقها فورًا وقبل دفنها إلى عامل القسم البيطرى المكلف بمعملة التفويض في تلك البلدة فإن القسم البيطرى يقوم بدفع قيمة الماشية إلى المالك وفقا لصريفة يصدقها وزير الزراعة بقرار . ويراعى في تقدير هذه الصريفة جنس الماشية (ذكر أو أنثى) وعمرها وقامتها . ويجب أن يصدق لكل فئة من أحدى فئات كل إقليم مجال كالم يسمح بتفويض صاحب الماشية تمويضا عادلا .

في حالة منازعة صاحب الماشية في تقدير التويض يقرر بصفة نهائية في حدود الصريفة بواسطة لجنة مكونة من عمدة البلد والمفتش البيطرى الأول في تلك الجهة ومفتش وزارة الزراعة بالمديرية .

إذا كان نفوق الماشية بعد انتهاء المهلة المقررة لها خمسة عشر يوما فإن مدير القسم البيطرى هو الذى يقرر بصفة نهائية ما إذا كانت الماشية قد نفقت من جراء عملية التفويض .

مادة ٤ - كل من أخفى أو حاول إخفاء ماشية من الفصيلة البقرية نوبا من عملية التفويض المتضمن عليها في المادة الأولى يعاقب بغرامة تزيد على جنيه مصرى واحد وبالجلوس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو بأحدى أحدى العقوبتين فقط .

ويعاقب بهذه العقوبة نفسا كل من ارتكب مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون .

مادة ٥ - على وزراء الحفانية والزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الزراعة جميع القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام النوبة وأن ينشر في الوقائع الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا المشروع اجمالا ومن حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون من حيث المبدأ .
وليت مادة فائدة .

تليت مقدمة القانون والمادة الأولى منه وهذا نصها :

نحن فرؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - ينوب لوزير الزراعة أن يكلف عمال قسم الطب البيطرى في مواعيد دورية بتفويض موائى الفصيلة البقرية التى تبلغ من العمر ثمانية عشر شهرا على الأقل تطبيقا واقيا ما لم تكن قد تحصنت من قبل .

تبقى الموائى الملقحة في الاسطبل تحت الملاحظة خلال المدة التى يقررها المالك المذكورون آتفا على ألا تزيد هذه المدة على خمسة عشر يوما بأى حال من الأحوال وتخصص الموائى الملقحة يوميا مدة المراقبة بواسطة عمال القسم البيطرى اللذين عليهم أن يقرروا الوقت الذى يمكن فيه أن تنادى هذه الموائى الاسطبل .

والقسم البيطرى ألا يقوم بتفويض أية ماشية يرى أنها لا تحتمل التفويض من غير خطر عليها لضعفها أو مرض أو أى سبب آخر .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثانية وهذا نصها .

مادة ٢ - لأجل سداد ما يتطلبه التفويض من الضقات يحصل مقدمًا عن كل رأس من الماشية براد تفويضها رسم يمينه وزير الزراعة بقرار ولا يزيد هذا الرسم على عشرة قروش صاغ بأى حال من الأحوال .

وافق المجلس عليها .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - إذا نفقت ماشية ملقحة من جراء عملية التفويض في ١٥ يوما على الأكثر التالية لتاريخ التفويض وأرسل خبر نفوقها فورًا وقبل دفنها إلى عامل القسم البيطرى المكلف بمعملة التفويض في تلك البلدة فإن القسم البيطرى يقوم

تبين المواشي المقتنعة في الاسطبل تحت الملاحظة خلال المدة التي يقررها
البلد المذكورون أنفق على ألا تزيد هذه المدة على خمسة عشر يوماً بأي حال
من الأحوال وتخصص المواشي المقتنعة يوماً مدة المراقبة بواسطة عمال القسم
البيطري الذين عليهم أن يقرروا الوقت الذي يمكن فيه أن تنادر هذه المواشي
الاسطبل .

ولقسم البيطري ألا يقوم بتفقيح أية ما شية يرى أنها لا تخضع للتفقيح
من غير خطر عليها لنصف بها أو مرض أو أي سبب آخر .

مادة ٢ - لأجل سداد ما يتطلبه تفقيح من المقتنعة يحصل مقدماً
عن كل رأس من المواشي يراد تفقيحها رسم يبيته وزير الزراعة بقرار ولا يزيد
هذا الرسم على عشرة قروش صاغ بأي حال من الأحوال .

مادة ٣ - إذا نفقت ماشية ملتصقة من جراء عملية التفقيح في ١٥ يوماً
على الأكثر التالية لتاريخ الطرح وأرسل خبر وقوعها فوراً وقبل دفنها إلى حامل
القسم البيطري المكلف بعملية التفقيح في تلك البلدة فإن القسم البيطري يقوم
ببفع قيمة الماشية لل مالك وفقاً لترتيب قيمتها وزير الزراعة بقرار ويراعى
في تقدير هذه القيمة جلسة للماشية (ذكر أو أنثى) وعمرها وقامتها .
ويجب أن يحدد لكل نفقة ثمن أدنى وعن أهل كيا يتركه مجال كاف يسمح
بتعويض صاحب الماشية تمويها عادلاً .

في حالة منازعة صاحب الماشية في تقدير التعويض يقدّر بصفة نهائية
في حدود القيمة بواسطة لجنة مكونة من عمدة البلد والمفتش البيطري
الأول في تلك الجهة ومفتش وزارة الزراعة بالمديرية .

إذا كان تفوق الماشية بعد انتهاء المهلة المقر لها خمسة عشر يوماً فإن
مدير القسم البيطري هو الذي يقرر بصفة نهائية ما إذا كانت الماشية قد
نفقت من جراء عملية التفقيح .

مادة ٤ - كل من أخفى أو حاول إخفاء ماشية من الفصيلة البقرية
هروباً من عملية التفقيح المنصوص عليها في المادة الأولى يعاقب بمرامة
لا تزيد على جنين مصري واحد وبالجنس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بأحدى
حائتين العقوبتين فقط .

يعاقب بهذه العقوبة قصفاً كل من ارتكب مخالفة أخرى لأحكام
هذا القانون .

مادة ٥ - على وزراء الحفانية والزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل
تجانبه ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .
ويصدر وزير الزراعة جميع القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الوقائع الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على هذا المشروع في مجتمعه بالإنشاء بالاسم ابتداء باسم حضرة
بيومي مذكور بك الذي أسفرت عنه القرعة وبفع عدد الأصوات ١٣ صوتاً
كلها موافقة على المشروع .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا المشروع .

ببفع قيمة الماشية إلى المالك وفقاً لتعريفه بحسبها ووزير الزراعة بقرار
ويراعى في تقدير هذه القيمة جنس الماشية (ذكر أو أنثى) وعمرها وقامتها .
ويجب أن يحدد لكل نفقة ثمن أدنى وعن أهل كيا يتركه مجال كاف يسمح
بتعويض صاحب الماشية تمويها عادلاً .

في حالة منازعة صاحب الماشية في تقدير التعويض يقدّر بصفة نهائية
في حدود القيمة بواسطة لجنة مكونة من عمدة البلد والمفتش البيطري الأول
في تلك الجهة ومفتش وزارة الزراعة بالمديرية .

إذا كان تفوق الماشية بعد انتهاء المهلة المقر لها خمسة عشر يوماً فإن
مدير القسم البيطري هو الذي يقرر بصفة نهائية ما إذا كانت الماشية قد
نفقت من جراء عملية التفقيح .

وافق المجلس عليها .

نليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - كل من أخفى أو حاول إخفاء ماشية من الفصيلة البقرية
هروباً من عملية التفقيح المنصوص عليها في المادة الأولى يعاقب بمرامة
لا تزيد على جنين مصري واحد وبالجنس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بأحدى
حائتين العقوبتين فقط .

يعاقب بهذه العقوبة قصفاً كل من ارتكب مخالفة أخرى لأحكام
هذا القانون .

وافق المجلس عليها .

نليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - على وزراء الحفانية والزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل
تجانبه ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الزراعة جميع القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الوقائع الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وافق المجلس عليها .

دولة الرئيس - فليت المشروع الآن لمرّة الثالثة .

على المشروع وهذا نصه :

مشروع

قانون خاص بتفقيح مواشي الفصيلة البقرية تخليفاً لإجبارها لوقايتها

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ وبجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدراؤه :

مادة ١ - يجوز لوزير الزراعة أن يكلف عمال قسم الطب البيطري
في مواعيد دورية بتفقيح مواشي الفصيلة البقرية التي تبلغ من العمر ثمانية
عشر شهراً على الأقل تخليفاً وأيقاً ما لم تكن قد نفقت من قبل .

سعادة اللزقي موسى فؤاد باشا - مجلس النواب قد وجوب التعديل .
 حضرة لويس أخنوخ فانوس اقتضى - انى لست عضواً في مجلس
 النواب وانما أنا من أعضاء هذا المجلس وأريد أن أعرض على المجلس مسألة
 أخرى تتعلق بتعميم تعليم التريينات العسكرية لجميع من يدفعون البديل العسكري
 من المقتربين وبالأخص المعلمين منهم وللمدة شهر أو شهرين في كل سنة
 حتى يمكن إيجاد عنصر مقرر للدفاع عن البلاد وقت الحاجة .

على من تقرر اللجنة ما يأتي :

(أولاً) فرع ١ - وزارة الحرب

٢ - قدر المصروفات هذا الفرع بالمشروع مبلغ ١,٧٦١,٣٢٠ جنياً
 وكان المقدّر له في السنة الماضية مبلغ ١,٧٨٢,٦٥٢ جنياً .

ومقارنة ما ورد في المشروع لكل باب من الأبواب الأربعة بمثل في السنة
 الماضية يرى (أولاً) ان هناك زيادة قدرها ٨٤١ جنياً في باب ١ و ١٩,٤٣٤ جنياً
 في باب ٢ (ثانياً) ان هناك تخفيضاً قدره ٤١,٩٩٧ جنياً في باب ٣
 "لأحصال الجندية" (ثالثاً) انه لم يطرأ تغيير ما على اعتماد باب ٤ المقرر
 لمصاريف الجيش في السودان اذ أنه مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنية في كل من
 السنتين .

وقد أوردت وزارة المالية بمذكرتها الايضاحية في سجل بيان اسباب
 الزيادة والتخفيض المتقدم ذكرهما ما يأتي :

(أولاً) ان الزيادة في اعتمادات البابين ١ و ٢ تعود الى المصاريف السنوية
 المتعلقة بالمشروعات الجبلية التي اجريت في سنة ١٩٢٥ وكان أظهر ما فيها
 تعزيز قوة الجيش بإنشاء أوطرين من المشاة وبك من الفرسان وعدد ١١
 صنف ملحق ما كية وقد استعدى هذا التعزيز نحو ٨٨,٠٠٠ جنية للمهمات
 والصناعات والمليوبات والأثاث وغيرها ذلك من المصروفات غير ان التخفيض
 الذي أصاب اعتمادات المشروعات الجبلية وغيرها من اعتمادات البابين الأول
 والثاني جعل الزيادة فيما قاصرة على مبلغ ٢٠,٣٢٥ جنياً .

(ثانياً) انه فيما يخص باعتمادات الباب الثالث (أعمال جندية) فقد اقتصر
 على أعمال قدرت قيمتها بمبلغ ٦٠,٨٩٣ جنياً مقابل ١٠٢,٥٩٠ جنياً
 في السنة الماضية .

وشمل هذا الفرع أحد عشر فصلاً بيّنت الاعتمادات المقررة لها في الصفحة
 ٢٩٩ من المشروع .

(١) فصل ١ - ديوان الموم

٣ - كان المقدّر لمصاريف هذا الفصل في السنة الماضية مبلغ
 ٤٤,٠٠٢ جنيات وقد قدر لها في هذه السنة مبلغ ٢٨,٦٤٩ جنياً فيكون هناك
 تخفيض قدره ١٥,٣٥٣ جنياً نشأ من نقل وظيفتي السكرتير المسأل
 ومساعدته الى ميزانية وزارة المالية وبخلاف ثلث ما ماتت الموظفين
 الموجودين فضلاً الآن عن اللذين كانوا مدرجين سنة ١٩٢٥ بقوات أهل
 وتوزعوا بعد ذلك في مصالح أخرى بعد أن سحب الجيش من السودان كما
 يظهر ذلك من التفصيلات المبينة بالصفحة ٤٣٣ من المشروع .

وفعت الجلسة للاستراحة الساعة السابعة والدقيقة العاشرة .
 أعيدت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والثلاثين .
 أخذ المجلس في نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة الخاص
 بالمصروفات العسكرية .
 اعلى سعادة محمود شكرى باشا مقرر اللجنة منصة الخطابة .
 على من التقرر ما يأتي :

قسم ١٣ - المصروفات العسكرية

١ - قدر لمصروفات هذا القسم مبلغ ٢,٢٠٤,٠٧٩ جنياً وكان المقدّر
 له في السنة الماضية مبلغ ٢,٢٤٣,١٩٧ جنياً فيكون هناك تخفيض قدره
 ٣٩,٠٨٨ جنياً وهو يشمل ميزانيات وزارة الحرب ومصلحة خفر السواحل
 ومصائد الأسماك دون ميزانية مصلحة الحدود التي بها زيادة عما كان مقرراً
 لها في السنة الماضية قدرها ١٩,٤١٩ جنياً كما يتبين ذلك من جدول المقارنة
 الآتي :

الفرع	مقدورات		زيادة	تخفيض
	١٩٢٦	١٩٢٥	جنية	جنية
وزارة الحرب	١٧٦١٣٢٠	١٧٨٢٦٥٢	—	٢١٤٣٢
مصلحة الحدود	٢٠٤٦٤١	١٨٥٢٢٢	١٩٤١٩	—
خفر السواحل	٢٣٨٢١٨	٢٧٥٢٩٣	—	٣٧٠٧٥
الجنة	٢٣٠٤٠٧٩	٢٤٣١٩٧	١٩٤١٩	٥٨٥٠٧
صافي التخفيض				٣٩,٠٨٨

ويشمل هذا القسم على فروع ثلاثة هي :

١ - وزارة الحرب .

٢ - مصلحة الحدود .

٣ - خفر السواحل ومصائد الأسماك .

وقد تقدّر المصروفات كل منها بالمبالغ المبينة بهاليه :

حضرة لويس أخنوخ فانوس اقتضى - المشبة بنظر ميزانية وزارة
 الحربية أروج من معالي وزيرها أن يوجه الاهتمام للصراع بتعديل قانون
 القردة العسكرية . . .

أصوات : سيأتي ذلك فيما بعد .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ليس هنا محل هذه الزيفة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس اقتضى - أروج ألا أقاطع في كلامي .
 انى أروج من معالي الوزير أن يتم بالسرعة في تعديل قانون القردة العسكرية
 بانقضاء مدة الخدمة العسكرية وأصلاح نظام الاقتراع للباقي لأن النصوص
 الحالية تسبب اضراراً جسيمة ومصائب جمّة للقلاطين .

دولة الرئيس - لقد صرح معالي وزير الحربية برأيه في ذلك مجلس
 النواب .

بالنسبة لما يتقدم من الأعمار المقبولين في الخدمة العسكرية وأن هناك عددا كبيرا من الضباط العظام فيها لا يلائق وحالة الجيش الرائدة وأشارت بتابع الاقتصاد الكلى في هذا النوع كما ذكرت أيضا بأن نظام القمرة المعمول به من سنوات عديدة أصبح قديما حتى مع ما حدثت من التطورات في البلاد الأخرى بشأن مدة الخدمة العسكرية والزيدي وأنه أصبح من المصلحة إبداله بنظام آخر يمكن معه اقتصاص مدة الخدمة في الجيش العامل للزيدي وتحسين مراتب المتقربين وأكثر عدد من يتألم حفظ التدريب العسكري في البلاد وهذه اللجنة ترى جميع ما تقدم أيضا .

ولدى نظر ذلك أمام مجلس النواب صرح معالي وزير الحربية بأن هذه الملاحظات ستكون موضع النظر كما أن قانون القمرة موضع تنقيح الآن .

سعادة محمود شكري إيشا (مقرر اللجنة) - لو أن حضرة الأستاذ لويس أخوخ قانونى افندى انتظر حتى تليق هذه الفقرة الأخيرة لوجد فيها ما يرى اليه ولو فرغنا الوقت الذى أضاعه .

تملى من التقرير ما يأتى :

٨ - هذا وما يجب ملاحظته أنه أدرج بالمشروع ضمن مادة الفصل ٢ ص ٤٤٤ مبلغ ٥٠٠ جنيا لمهمات مستخدمين زيادة عن المرتب حسب رتب الجيش من السودان ومن المقرر أن ينقص هذا الاعتماد أولا وأخيرا كما ينقل موظف الى وظيفة أخرى سواء الى وزارة الحربية أو خلافا من مصالح الحكومة ويستمر هذا الاعتماد بالطبع حتى يتم إلحاق جميع هؤلاء الموظفين بوزارة الحربية أو يعبروا عن مصالح الحكومة .

٩ - وعند النظر في اعتمادات الفصل المذكور أقر أحد حضرات أعضاء مجلس النواب أن تضمن الميزانية المقبلة المبالغ اللازمة لإنشاء خمس أوط صغيرة تشمل كل منها ٢٤ ضابطا و ٢٢٩٩ نصف ضابط وعسكري وأن يتكرر هذا الاعتماد لمدة عشرة أعوام بحيث يصبح عدد جنود الجيش ٤٠,٠٠٠ تقريبا . كما أقر أحد حضراتهم استثناء عدد من ضباط الجيش من إعطائهم الضباط الأجانب من دول مختلفة لرسم برنامج تعليمهم في البلاد ليسير على طريقة خمس سنوات الوصول الى جيش يكون كافيا للدفاع عن البلاد ومن قناة السويس فصهر معالي وزير الحربية في هذا الصدد بأن مسألة زيادة عدد الجيش موضع البحث والجدل وأنه سيتم به اعتمادا كليا وأضاف معاليه أن هذه الزيادة لا تم الا اذا صدر قانون طبقا لاحكام الدستور وأصبح يمكن للبرلمان الكلمة العليا في هذا الشأن بمناسبة نظره ذلك القانون . وقد صرح معاليه أيضا بأنه مستعد لبحث البرنامج المقترح منه في الاقتراح المتقدم ذكره واعطاه النامية الكاملة الجدية به وأضاف معاليه بأنه سيسهل على ادخال ضروب الاصلاح الى الجيش بالامانة بأمر التعليم الحربي والبحري وأنه سيقدم الى المجلس مشروعا بإنشاء مدرسة بحرية وأنه مهم برنامج المدرسة الحربية وبقوانين القمرة التي هي أساس الجيش وبقوانين الجيش والقوانين العسكرية والتي يتعرض جميعها على البرلمان .

١٠ - وقد تناول البحث أيضا أمام مجلس النواب أمر مرتبات الضباط والتي ذكرت لجنة المالية بمجلس النواب بمقتضى ما صرح بها أنها تلاحظ أنها تزيد بكثير عن مثالبها في الجيوش الأجنبية مما يجب

٤ - ولم يكن من بين الاعتمادات المخصصة لهذا الفصل ما يلتزم النظر سوى تقرير مبلغ ٩٠٠ جنيا لبلد السفيرة ضمن اعتمادات بند ٢ اذ كان المقرر له في سنة ١٩٢٥ مبلغ ٦٠٠ جنيا - ولما استعملت هذه اللجنة من سبب هذه الزيادة أجابت وزارة الحربية أن ما صرف في السنة الماضية في هذا الصدد يبلغ ١١٦٩ جنيا بسبب زيادة عدد الموظفين الذين رافقوا معالي الوزير للعمل في مكتب معاليه في الاسكندرية في سنة ١٩٢٥ عن السنة التي قبلها .

وعند نظر ذلك أمام مجلس النواب طلب معالي مقرر لجنة المالية لرجاع هذا الاعتماد الى ما كان عليه في سنة ١٩٢٥ ولكن سادة وكيل وزارة الحربية وافق على تخفيض الاعتماد المطلوب الى النصف أى مبلغ ٤٥٠ جنيا فوافق المجلس على ذلك وهذه اللجنة تجزمه .

(ب) فصل ٢ - مستخدمو الجيش ومهاجته

وفصل ٨ - ماهيات الضباط المستودعين

٥ - لا يوجد ما يلاحظ على اعتمادات الفصل ٢ سوى أن بها زيادة قدرها ١٥٠٦٨ جنيا عما كان مقررا لها في سنة ١٩٢٥ وقد تمت هذه الزيادة : (أولا) من نقل نفقات وحدات الجيش التي أنشئت في سنة ١٩٢٥ - وهي أوططان مشاة و ١١ صنف مدافع ما كينة وبك فرسان وتبلغ قوة هذه الوحدات ٢١٠١ ضابط وصف ضابط وصار - من فصل ١٠ بند ٢٥ الذى كانت مدرجة به في السنة الماضية الى بند ٢ فصل ٢ (وثانيا) من طلوات دورية لبض الضباط (وثالث) من تقرير ملاوة ماهية لأوططين بسينا وأخرى بأسون (ورابعا) من استبدال ٨٨ فترا من الأوططين البيادة بأولاد الواسين بأصبار ثمانية أولاد لكل أوططة .

٦ - وقد لاحظت هذه اللجنة كما لاحظت ذلك أيضا لجنة المالية بمجلس النواب أن مرتبات الجيش البالغ قدرها في هذا العام ١٧٣٤٩٣٣ جنيا وضمت في المشروع مبلغا واحدا وبصورة اجمالية دون بيان عدد الجيش ووعدهات وعدد ضباطه وترى هذه اللجنة وجوب ايراد هذا التفصيل في المشروعات المستقبلية وقد وعدت وزارة الحربية أمام تلك اللجنة بتنفيذ ذلك .

وقد استعملت هذه اللجنة عن عدد قوة الجيش المصرى الآن وعن ذلك العدد اذا قررت الاعتمادات المطلوبة بالمشروع وكيفية توزيعه في الحالتين على الأسلحة والمصارح المختلفة فورد اليها البيان المرفق بنهاية هذا التقرير ملحق رقم ٢ (راجع ملحق المضبطة رقم ٣) كما ورد اليها بيان آخر بتفصيل قوة الجيش المصرى من حيث عدد أفراد كل رتبة في سنى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ سواء أكان من الضباط أو وصف الضباط أو الصاكرو وهو مرفق بنهاية هذا التقرير ملحق رقم ٢ (راجع ملحق المضبطة رقم ٤) .

ويرى من ذلك أنه ستكون هناك زيادة في القوة المذكورة في السنة الحالية عن السنة الماضية قدرها ٢٢٠ من ذلك ٣ ضباط و ٢١٧ وصف ضابط وعسكري .

٧ - تتضمن اعتمادات الفصل ٢ مصاريف ادارة القمرة وقد لاحظت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أن ما يصرف على هذه الادارة كثير جدا

١٦ - ولما كان قد خص وزارة الحربية من الاقتصاد الذي أقره البرلمان في اعتبارات الكساي وبذلك السفيرة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه في البند الأول و ٣٠٠٠ جنيه في البند الثاني فتمت تخفيض هذين المبلغين من اعتبارات البندين ١٤ و ١٦ الخامين بذلك .

١٧ - وبخصوص مبلغ ٢٣٤١ جنيه الوارد ضمن اعتبارات بند ٢٠ مصاريف متنوعة (ص ٥٥٤ من المشروع) والمقرر لمرتبات الضباط والصف ضباط والجند ضمن مصاريف حرس العمل طلب معالي وزير الحربية أمام مجلس النواب حذف للملاحظة الواردة بالمشروع خاصة بهذا المبلغ والتي نصها "إذا كان الخلع مقصرا على مكة تتخفف المرتبات بمقدار الثلث" واستند معاليه في طلبه هذا على أن الضباط والصف ضباط والجند المذكورين ملوا عند ما طلب منهم السفر أنهم سيسافرون إلى المدينة المنورة بجهزتهم أنفسهم لهذا الغرض وتكبدوا مصاريف في شراء ما يلزمهم من المؤونة وغيرها قطع الثقة بين مكة والمدينة وأنه لم يكن لهم دخل في عدم إتمام السفر إلى المدينة المنورة ولذا يستفاد أن تصرف لهم تلك المرتبات كاملة بجهزتهم عندئذ خضرة وكيل وزارة المالية المساعد له ليس لدى وزارة المالية مانع من إجابة طلب معاليه لأن حذف للملاحظة المذكورة لن يؤثر على مجموع الاعتبارات فوافق مجلس النواب على ذلك حتى يثنى صرف المرتبات اليهم كاملة وهذه المذمة تقربه على ذلك .

١٨ - هذا وكان قد اقترح حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٤ وجوب توحيد مخازن ومصانع الحكومة ليسهرها سد حاجتها من مورد واحد وقد بحثت الحكومة هذا الاقتراح وكان من نتائجه أن طلبت وزارة المالية من وزارة الحربية أن تضع موضع البحث والنظر توحيد المهمات والكساي والمخازن والورش والأقسام المالية بمصالحتي الحدود وخطر السواحل والجيش فشكلت لجنة لهذا الغرض لبحث هذا المشروع من جميع نواحيه ويرى أن مصلحة الحدود تمارض في هذا التوحيد ، ترى هذه اللجنة (وهي متفقة في ذلك مع ما رأته لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها) أن تنظر الحكومة في تحقيق هذا الاقتراح وجعل الإدارة العامة في يد وزارة الحربية لما في ذلك من الاقتصاد في الأموال من جراء توحيد المشتريات وفي الأعمال والمعامل من جراء توحيد الأقسام المالية والورش والمخازن ، وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

(د) فصل ٤ - المدارس الحربية

١٩ - أن المدارس الحربية مقسمة إلى ما يأتي :

- (١) المدرسة الحربية التي تخرج الضباط .
- (٢) مدرسة حرب النوار ،
- (٣) مدرسة الإشارات .
- (٤) مدرسة البلكات أماء
- (٥) مدارس الأورط .

وليس بين هذه المدارس ما يستحق البحث إلا المدرسة الحربية المدعة لإخراج الضباط وقد بلغ عدد تلاميذها ١٠٢ وبناتها حسب الوارد في الصفحة ٥٥٠ من للمشروع كالاتي :

أن يكون عمل البحث عند النظر في شؤون درجات الموظفين على العموم .
فصرح معاليه بأنه عمل مقارنة بين مرتبات الضباط في الجيش المصري ومرتباتهم في الجيش الإنجليزي فحين له أن مرتبات الأولين أقام بما يتقاضاه الآخرون وأورد المرتبات التي يتقاضاها كل من الفريقين وهي مبنية بمضبطة الجلسة التاسعة والأربعين لمجلس النواب (مضغمة ٩) .

١١ - وبمنااسبة درج مبلغ ١٥٩٦٤ جنيا في البند ٢١ فصل ١٨ (ص ٤٣١ من المشروع) لمساكن الضباط المستودعين تبين من مناقشة حصلت أمام مجلس النواب أن مدد أولئك الضباط يبلغ الآن ٧٦ ضابطا وصرح معالي وزير الحربية أمام ذلك المجلس بأنه يند بأن لا يخلل من الآن ضابط على الاستعداد إلا لأسباب قوية معينة .

(ج) فصل ٣ - لوازم الجيش وفصل ٥ - تقلبات وركيب وفصل

٦ - مصاريف عمومية وفصل ٧ - مصاريف حرس العمل

١٢ - بلغ المقرر في المشروع للفصل ٣ مبلغ ٢٥٥٢٢٢ جنيا وكان المقرر له في السنة الماضية مبلغ ١٨٤٢٨٢ جنيا فتكون هناك زيادة قدرها ٧٧٨٤٠ جنيا هي في حدود : هـ (تعيينات وظيفي) ٦٢ (مليوبات وتجهيزات) ٧٥ (خزائن) وبسبب هذه الزيادة : (أولا) ما قل من الاعتبارات من فصل ١٠ بند ٢٥ إلى اعتبارات هذا الفصل بسبب الوصلات التي أشتت في سنة ١٩٢٥ (ثانيا) ما اقتضته الخدمات الجديدة المقررة بهذا المشروع من مرتب الفذات (وأهمها غذاءات ٢٩١١ صف ضابط وصاكر قسم الأضغال العسكرية لأعمال جديدة) (وثالثا) ارتفاع إيمان التمييزات والبق (ورابعا) تسليح بلوك الموصلات البالغ مدد أفرادها ٣٤ صف ضابط وصاكر (وثامسا) شراء ذخائر وتقرير مبلغ لصيانة منافع الحويزر الجديدة .

١٣ - وفي هذا الصدد خلفت هذه اللجنة النظر إلى ما سبق ذكره بخصوص بحث أمر تسليح الأتمة اللازمة للميوبات الجيش وصنمها في القطر المصري لتوصل إلى وفرة في الأمان وإلى انهاض الصناعة الوطنية وقد صرح معالي وزير الحربية أمام مجلس النواب في هذا الصدد بأنه سيبحث هذا الأمر وإذا وجد أنه من اللبوس صنع هذه للميوبات في مصر فانه لن يتأخر عن تنفيذ هذه الرغبة .

١٤ - هذا وقد تبين أن وزارة الحربية دفعت في العام الماضي مبلغ ٢١٠٠ جنيه ضمن مصاريف مكتب لندره وذكر أحد حضرات أعضاء مجلس النواب أن المكتب المذكور لا يقوم بأموريته تماما إذ لا يثني بمضاهاة ما يحصل شراؤه من الملابس على البنيات الموجودة بالوزارة وأنه وطلب من معالي وزير الحربية إجراء تحقيق في هذا الأمر فصرح معاليه بأنه سيبحث هذا الموضوع بحثا واثقا .

١٥ - وبسوى ما تقدم لم لاحظ هذه اللجنة بخصوص باقي اعتبارات الفصول الواردة ذكرها جاليه ما يستحق النظر سوى زيادة مبلغ ٣٣٦٨ جنيا في بند ١٢ تقلبات وتبين أن سبب هذه الزيادة هو إضافة مبلغ ٣٠٠٠ جنيه في بند ١٢ تقلبات للمناورات وهي زيادة تراها هذه اللجنة واجبة .

وقد تبين من اجابة وزارة الحربية أن عدد القوة الإضافية التي يمكن إنشاؤها بصفة مستجيبة إذا دعت الحال والمطلوب لها المبلغ المذكور هي كالآتي:

ضباط وصف ضباط وصغار	خيول	بنال
عدد	عدد	عدد
١٥٥	١٣٦	٦
١٣٢٦	١٤	٦٠
١٤٨١	١٤٠	٦٦

وقد وافق مجلس النواب على هذا الاعتداء .

٢٥ - أما فيما يخص المبلغ الثاني فنرى هذه اللجنة (كما رأيت ذلك أيضا لجنة المالية بمجلس النواب) وجوب اعتياده حتى يبدأ من صياك الجيش ما يصوبهم من الميزانية كالمستاديا والاقتصاديا وغيرها . وقد ذكرت تلك اللجنة في تقريرها أن حكيمباني الجيش أشار بضرورة تغيير الملابس الشتوية بكاف من الصوف بدل من القطن وقد أذنت وزارة المالية لوزارة الحربية في ٩ يناير سنة ١٩٢٦ بالنظر في المناقصات للباس الشتوية والتأكد على شرائها نظرا لطيف الوقت ووافق مجلس الوزراء على ذلك في ١٧ يناير سنة ١٩٢٦ وتعاقدت الوزارة على ما يلزم .

وأضافت وزارة الحربية في هذا الصدد أن هذا النظام لم يكن الأرجوفا إلى ما كانت عليه الحال قبل الحرب وأنه يتبع وفر عظيم من استبدال الجوخ الذي كان مستخدما آنذاك بالكاف الصوف ، وقد وافق مجلس النواب على اعتياد المبلغ المذكور وهذه اللجنة تقره .

٢٦ - أما فيما يخص المبلغ الثالث فقد كرت وزارة الحربية أن السبب في شراء البطاريات المذكورة هو أن البطاريات الموجودة الآن (صدا التي اشترت في العام الماضي من نوع المونيزر) كلها قديمة لا يمكن إصلاحها والواجب استبدالها بأصناف جديدة شيئا فشيئا . وقد رأيت هذه اللجنة كما رأيت ذلك أيضا لجنة المالية بمجلس النواب الموافقة على هذا المبلغ وقد أقر مجلس النواب . وقد تبين من المناقشة في هذا الصدد أمام مجلس النواب أن البطارية المونيزر التي قبيل شرائها في العام الماضي لم تصل للآلة وأنه رغم عدم وصولها فقد حصلت التوصية على استحضار البطارية الثانية وأن وزارة الحربية عيقت قبل وصول المبالغ الفيركس (التي لم تصل للآلة) الضباط اللازمين كما كانت مألزمها أيضا من الصف ضباط والسناكر واشترت لها البدل اللازمة .

٢٧ - أما فيما يخص المبلغ الرابع الخاص بعملة البهران فقد تبين أن إعاد تلك العملة موقوف لعدم الاتفاق مع وزارة المالية على التفاصيل الخاصة بها . ولما السبب ولبود جزم كبير من السنة الماضية اكتفت وزارة الحربية بأن يقرر لهذه العملة مبلغ ٥٠٠ جنيه في هذا العام ، وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة تقره .

٢٨ - وفي هذا الصدد تذكر اللجنة أنه يوجد بوزارة الحربية بطات أخرى برية تكلفها ١١٨٩٢ جنيا (وهو المقرر بالبند ١٩ ص ٤٣١) وكان اقتادها بناء على مائة البهران في سنة ١٩٢٤ ، والجندول الآتي ذكره بين كيفية صرف المبلغ المذكور . وعدد طلبية البطات المذكورة وأسماء الكليات المملقة بها أفرادها والفروع التي يقتضون فيها والتكاليف السنوية :

عدد الطلبة	اسم الكلية	التخصص	التكاليف السنوية
٢	سندهرست	المشاة والفرسان	٧٨٧
٢ (ضابطان)	شام	هندسة الأركان حرب والمدفعية والإشغال العسكرية	١٥٧٢
٥	ولوش	للمشاة والفرسان	٣٠٤٣
٢ (ضابطان)	»	أعمال المهمات والنفعية	١٤٠
٦	مدامل الأسلحة	التفكيكية للاختلاط وورش الأسلحة عند عودتهم	٣٦٦٠
٩٢٠٢	الجملة	الجملة	٩٢٠٢
٢٠٩٠	وصيد لارسل طلبة في خلال السنة المالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧	الجملة	٢٠٩٠
١١٢٩٢	جملة تكاليف البطات	الجملة	١١٢٩٢

وخلاف مصاريف البطات يوجد مبلغ ٦٠٠ جنيه لدفع المصاريف المدرسية لعملة طلبة بمدرسة الطب للاتفاق بوزارة الحربية عند منحهم بصفة ضباط أطباء ٦٠٠

جملة بند ١٩ ١١٨٩٢

معلل محمد شفيق باشا - ذكر في القسم الرابع من الجدول الذي على الآن أنه خصص مبلغ ١٤٠ جنيا لضابطي بعثة (ولوش) أعني أنه خصص لكل منهما سبعون جنيا في السنة أي ستة جنيات تخريبا في الشهر ويكاد يكون من المستحيل أن يكفى هذا المبلغ شخصيا قيم في التحققات فهل لسمادة المقرر أن يبحث هذا الرقم التحقق من صحته .

سمادة الفريق موسى فؤاد باشا - هذا المبلغ قدر لضابطي حلاوة على مرتبهما .

سمادة محمد شكرى باشا (مقر اللجنة) - مرتب كل من هذين الضابطين مدرج بالميزانية .

وعند نظر ما ذكرته تلك اللجنة في تقريرها عن هذا الموضوع أمام مجلس النواب وبعد أن تلاه على وزير الخارجية صورة الخطابين المؤرخين ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ (وهما مرة ٥ و٦ من الملحق سالف الذكر) وبعد حصول مناقشة طويلة في هذا الموضوع وافق ذلك المجلس بأغلبية عظمى على اقتراح نصه "أن يسلق المجلس على مبلغ هذا الاتحاد مؤقتاً من غير أن يتسبر هذا التصديق قبولاً بما حدث في نظام السودان من التثيير ولا امتزاجاً بحق السودان على مصر ولا إقراراً برباطه من الديون التي لها عليه وبشرط أن يكون لها الحق دائماً في مناقشة أساس هذا المبلغ ومقداره ومدته".

وبعد هذه الجلسة - نظراً لما جاء بالخطاب التي تبولت بين الحكومة المصرية ودار للندوب السامي والتي سلف ذكرها - ونظراً بما عساه أن تتسبك به الحكومة الإنجليزية من الاختلاف في قوة البذاع السودانية من مالها (لأن ميزانية حكومة السودان تعجز في الحقيقة عن ذلك) كما تتسبك بما تقول أنها أخفقت في استعادة السودان والتي جعلته أكبر مذهب وأعظم مستند لها حين حصول معاهدة سنة ١٨٩٩ لمشاركتها فيه ولا يمكن إضمار دفع ذلك المبلغ من قبل الحكومة المصرية ورمز العلاقات القائمة بين مصر والسودان وروحية في عدم فصل مصرى الرابطة بينهما - توافق على امتداد هذا المبلغ على أنه أداة مؤقتة القرض منها إبقاء الرابطة بين مصر والسودان حتى تمود المفاوضات إلى مجراها وترى أن تزيد الاقتراح الذي وافق عليه مجلس النواب في هذا الصدد وتطلب إقرار الاعتماد سالف الذكر بالتخصف الوارد في الاقتراح المذكور.

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - في كلمة في هذا الموضوع وهي أن اللجنة فيما أرى لم تحسن التعبير عن علاقة مصر والسودان وأطلب أن يكون ماورد في تقرير اللورد كرومر غلا عن الهيئة التشريعية التي كانت تتباعد في هذا المكان سنة ١٩٠٢ لأنها عند تقرير المبالغ اللازمة للسودان ذكرت أنها تمد السودان بزينا لا يتجزأ من البلاد المصرية وقد أقرها اللورد كرومر على هذا الرأي في تقريره وأقرت بصبغة فلا يصعب اليوم أن نذكر كى عبارة يفهم منها أننا غير متمسكين بهذا الرأي.

والواقع الذى أريد أن يثبت في مضبطة المجلس أننا إذا غردنا هذه المبالغ - وهو ما سلفه - فأننا قد فراد تلك الهيئة التشريعية التي نحن خلفاؤها وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وإننا نعتبر القوة العسكرية التي في السودان جزءاً من القوات المصرية وأنه وإن كانت ظروف خاصة طارئة جعلت تلك القوى نظاماً غير طبيعي فأننا نرجو أنه بالمساعي الودية والسياسة الرشيدة التي تقوم بها الوزارة أن يمدل هذا النظام بما يحقق اندماج القوات السودانية بالقوات المصرية في القريب العاجل.

حضرة إبراهيم نور الدين بك - في صديق أن ما قاله حضرة إزبيل إنما هو لغت نظر لمالى الوزير. أما ما قالته اللجنة في تقريرها فأى أعتقد أنه كلف الآن ويجب أن تخلص عنه.

معالى محمد شفيق باشا - ظاهر أيضاً من هذا الجدول أنه خصص مبلغ ١٥٧٢ جنيتها لضباطين بكية (شنام) فما السبب في وجود هذا الفرق الكبير بين المبلغين ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يبدو الآن الكشف الوارد من وزارة الحربية وهو مطابق ما دون بالتقرير ومع هذا فعلى الوزير يمكنه أن يوضح لحضراتكم هذه النقطة.

معالى وزير الحربية - الضابطان الموجودان بكية (ولوش) للتخصص في أعمال المهمات والخبرة لها أيضاً مرتب مدرج بالميزانية أما الضابطان الموجودان بكية (شنام) فأنهما عند ما تم غرباً في المدرسة الحربية أُلغيا بالمئة قبل أن يقرر لها مرتبات ولهذا يكون السبب في اختلاف التقديرين هو أن المبلغ الأول يعطى للضابطين الأولين طلالة على مرتبهما أما الضابطان الآخران فأنهما لا يستويان على أى مرتب ورجلة ما يصرف عليهما هو مبلغ الـ ١٥٧٢ جنيتها.

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - سمعنا شكوى كثيرة من حضرات الضباط من مختلف الرتب بسبب ماقررت وزارة الحربية من وجوب الكشف عليهم ليبيأ كل عام فهل هذا النظام متبع لآن ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد قرر مجلس وزير الحربية أمام مجلس النواب أن هذا النظام قد عدل عنه.

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - أناؤه هذا السؤال لأسمع تصريح معاليه مجلس الشيوخ وأرجو ألا يحول سعادة المقرر بيني وبين سماع تصريح معاليه في ذلك.

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم أقصد إلا إضاح المسألة.

معالى وزير الحربية - اقترح حضرة حكيمباني الجيش هذا النظام ولم ينفذ وأعد الآن أن لا نعمل به ولا ننفذه.

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - هل سلك الترقى لضباط البحرية في القنارات والموانى ؟

معالى وزير الحربية - امتدادات البحرية داخلية في ميزانية خفر السواحل والمطروح على المجلس الآن هو ميزانية ضباط الجيش.

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن وزارة الحربية لا تعتبر ضباط البحرية وخفر السواحل من ضباط الجيش.

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

(و) فصل ١١ - مصاريف الجيش في السودان

٢٩ - تقدر بالمشروع في هذا الصدد مبلغ ٧٥٠٠٠ جنيتها وهو المبلغ الذى كان مقفراً في السنة الماضية ودفع فضلاً لحكومة السودان.

وقد ذكرت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها أنها ترى الموافقة على هذا الاتحاد تمكيناً للعلاقة الدائمة بين مصر والسودان.

وسبب وكيفية تقرير هذا المبلغ يظهران جلياً من الإطلاع على المطالبات التي حصل تبادلها بين دار للندوب السامي وبين الحكومة المصرية وللجنة ص ٥٤ منها : و نهاية هذا التقرير ملحق رقم ٣ (راجع ملحق المضبطة رقم ٥).

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٣٠ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ الواجب احتياؤها لهذا

الفرع هي كالآتي :

جنه

باب ١ - ٤٢٩٧٣٨

» ٢ - ٥٠٨١٣٩

» ٣ - ٥٤٤١٣

» ٤ - ٧٥٠٠٠٠

وقد أقرها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد بالباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد بالباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد بالباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد بالباب الرابع ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتمادات المذكورة .

على من تقرير لجنة المالية فرع ٢ مصلحة الحدود ما يأتي :

(ثانياً) فرع ٢ - مصلحة الحدود

٣١ - خصص لمصرفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٠٤,٩٤١ جنيهاً وكان المقرر له في السنة الماضية مبلغ ١٨٥,٢٢٢ جنيهاً فكان هناك زيادة قدرها ١٩,٤١٩ شاولت اعتمادات الأرباب الثلاثة إذ خص الباب الأول منها ٨,٧٧٧ جنيهاً والباب الثاني ٨,٠٩٢ جنيهاً والباب الثالث ٢,٥٨٠ جنيهاً . وقد أودعت وزارة المالية بمذكرتها الإيضاحية في سجل بيان الأسباب التي تمحلى هذه الزيادة ما يأتي :

(أولاً) إن الزيادة في البابين الأول والثاني ناتجة (١) من تعديل حرتب المبنائة كما يعنى بذلك النظام العسكري (ب) من إنشاء وظيفتي ضباط من رتبة الملازم ثاني و ٩ وظائف صف ضباط وصاكر و (ج) من تنزيل القوة المخصصة لمنع التهريب ولا سيما ما كان منها متعلقاً بتمتع تهريب البستان السوداني مما دعا إلى زيادة ست وظائف صف ضباط وصاكر و (د) من استبدال الصف ضباط والساكر المقترعين للتأمين بقوة المبنائة وفرقة السيارات بينهم من المتطوعين وذلك خلال في الصوامير التي تلتحقها المصلحة الآن نظراً لقلة معلومات المقترعين بالجهات الصحراوية وعدم صلاحيتهم للعمل بهذه الجهات وقد ترتب على هذا الاستبدال زيادة في الاعتمادات و (هـ) من وجوب تعديل اعتمادات المرتبات والمصاريف العمومية حسب احتياجات المصلحة .

(ثانياً) إن الزيادة فيما يخص اعتمادات الباب الثالث ناشئة من تخصيص مبلغ ٧,٠٠٠ جنيهاً للباني ٢,٠٠٠ جنيهاً لتحصين حالة الآبار في الواحات الداخلية .

٣٢ - وقد طلبت وزارة المالية بمخطبتها الرقم ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦ المرسل لرئاسة مجلس النواب (أولاً) اعتماد مبلغ إضافي قدره ٤,٠٠٠ جنيهاً في باب ٣ (أعمال جديدة) كان أقره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٦ لاحتياج إقامة مباني برج العرب المدرج لها في المشروع مبلغ ٢,٠٠٠ جنيهاً و (ثانياً) تخفيض مبلغ ٥,٠٠٠ جنيهاً من اعتمادات الباب الأول نظير الاعتمادات الجديدة .

٣٣ - وبمراجعة اعتمادات الباب الأول يتبين أن معظم الزيادة الموجودة فيها إما فيما هو مخصص للأفكار المتطورة إذ تبلغ الزيادة بالنسبة اليهم ٤٥٣٧ جنيهاً وترى هذه اللجنة الموافقة على الاعتمادات المطلوبة بعد استبعاد مبلغ ٥,٠٠٠ جنيهاً المتقدم ذكره خصوصاً لما ثبت من أن التجربة دلت على أن الأفكار المتقدمة لا يصلحون تقديمها في الصحراء ويجب استبدالهم بمتطوعين ممن لهم قدرة على الخدمة في هذه الجهات .

٣٤ - أما فيما يخص اعتمادات الباب الثاني فيرى أن معظم الزيادة قد نشأت من مشقة كسائر ومليوبات بسبب زيادة عدد الساكر ومن الزيادة في المقر للسلطان نظراً لزيادة الرتب التي استلزمها زيادة الأفكار ومن مشقة بحال ونحويل وبطل ومن زيادة المخصص للصيانة والتميمات وترى هذه اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الباب أيضاً إذ أن الزيادة فيها استندتها احتياجات العمل بهذه المصلحة .

٣٥ - أما فيما يخص اعتمادات الباب الثالث وهي الواردة تفصيلاً بالبند ١٥ (أعمال جديدة من ٤٦٨ من المشروع) فافهمها : (أولاً) مباني برج العرب المطلوب لها مبلغ ٦,٠٠٠ جنيهاً منه ٢,٠٠٠ جنيهاً في المشروع و ٤,٠٠٠ جنيهاً بمخطبا ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦ و (ثانياً) ميات جديدة وتصيلات كبيرة بالمباني الحالية الموجودة بالأقسام المطلوب لها مبلغ ٥,٠٠٠ جنيهاً في المشروع . و (ثالثاً) تحصين حال الآبار في الواحات الداخلية وانحسار جبة المطلوب لها مبلغ ٢,٠٠٠ جنيهاً في المشروع .

وقد رأت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها الموافقة على اعتمادات كل الأعمال الجديدة الواردة بهذا البند إلا فيما يخص بمباني برج العرب فانها رأت قصر اعتمادها على ١,٠٠٠ جنيهاً فقط من الاعتماد الأصلي وذلك لامكان دفع أثمان ما كانت المصلحة المذكورة بدأت فيه بعد قرار مجلس الوزراء سابق الذكر وذلك لما رآه من عدم ضرورة المباني المذكورة التي هي عبارة عن أكحال إقامة سود حول البلدة وبرج ومضيعة واستراحة .

وعند النظر ذلك أمام مجلس النواب صرح معالي مفرد لجنة المالية بأن وزارة الحربية ترى ضرورة تكملة بناء السور لصد هجوم البدو وأنه أتضح لجنة المالية أن مبلغ الألف جنيهاً الذي أشارت باعتدائه أصبح غير كاف وأنه لا بد من اعتماد مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيهاً أكثر فكلالة السور المذكور لأنه ليس من المستحسن

ابتداء من سنة ١٩١١ حتى سنة ١٩٢٤ وثاقا الاجتماعات التي قررت لها في السنة الماضية والاجتماعات المطلوبة لها في المشروع الحالي :

الجلسة	صادرات أخرى	مداخلات ومداخلات	الجلسة
١٧٩٠٧٦	٧٢٢٨٥	١٠٦٧٩١	١٩١٤
١٥٨٢٥٠	٥٧٤٩١	١٠٠٧٥٩	١٩١٥
١٧١٤٢٢	٧٠٧١٧	١٠٠٧١٥	١٩١٦
٢٦١١٧٥	١١٩٧٥٤	١٤١٤٢١	١٩١٧
٣٧٨٥٩٦	١١٩٦٨٢	١٨١٧٤٤	١٩١٨
٤٦٣٦٧٥	٢٤٦٥٣	٢١٦٠٢٢	١٩١٩
٤٦٩٧٢٠	٢٣٢٠٦٦	٢٤٦٦٥٤	١٩٢٠
٤١٧٤٥٣	١١٩٦٦٧	٢٤٦٦٦٧	١٩٢١
٤٢٢٠٢١	١١٦٣٣١	٢٥٥٦٩٠	١٩٢٢
٤٢٥٩٢١	١٤٦٦٩٩	٢١٩٢٦٢	١٩٢٣
٣٦٧٨٠٧	١٢٢٩٦١	٢٤٤٨٩٦	١٩٢٤
٤٦٠٥١٥	١٩٩٣٦٨	٢٦١١٤٧	١٩٢٥
٤٤٢٨٥٩	١٦٨٨٢٢	٢٧٤٠٢٧	١٩٢٦

وقد استطلعت هذه اللجنة رأي معالي وزير الخارجية في أمر هذا الضم فصرح بأنه لا يرى مانعا من ضم هاتين المصطلحتين إلى بعضها مبدئيا وأن تبقى ميزانية كل منهما على حدة في الوقت الحاضر إلى أن يتم توحيد النظام فيما إذا أن هذا الضم يتطلب وضع نظام جديد لها بدلا من النظام المختلفة التي تحتشيان عليها .

وقد وافق مجلس النواب على ما رآه لجنة المالية في هذا الصدد وهذه اللجنة نظرا للأسباب التي ذكرت قبلا ترى وجوب ضم هذه المصلحة إلى مصلحة خفر السواحل وتبرج أن ينفذ ذلك في ميزانية السنة المقبلة .

ساعة بعد صفحت باشا - مصلحة الحدود مصلحة جديدة أوجبت الحرب ، وانتهت الحرب وبقيت هذه المصلحة ، وزادت احتياجاتها كما رأيت حضراتكم زياحت عظيمة ، وأرى أن هذه المصلحة لا لزوم لها مطلقا .

يقولون أن مصلحة خفر السواحل كانت قبل الحرب تقوم بأعمال مصلحة الحدود . وكان لذلك سبب معقول هو أن جيشنا كان في السواحل ، فكانت مصلحة خفر السواحل تقوم بالمحافظة على الحدود . وأنا أرى الآن أن تلتفي مصلحة الحدود ، لأن أنضم إلى مصلحة خفر السواحل ، بلقيتها هنا ويستطيع للقيام بأعمال هذه المصلحة .

هذا يبع العرب يتم فيه ضابط وصار كرههم سيارة . وكل أعمالهم أن يركبوا ويحولوا الصحراء متريين ، مع أن الجيش له أوطة في الاسكندرية قريبا من بيرج العرب ، ولا عمل لها ، فلم لا يقوم من هذه الأروطة من يحافظ على الحدود بطريقة منظمة .

نظي إلى وجه قلبنا المسألة لا نجد مبررا لبقاء مصلحة الحدود .

ترك بدون تكملة ومطلب من المجلس اجتماع مبلغ الألفين جنيه الواردة بالمشروع ورفض طلب اجتماع مبلغ الـ ٤٠٠٠ جنيه الذي قرره مجلس الوزراء بتاريخ السالف الذكر فوافق المجلس على ذلك .

ونظرا لما سلف ذكره توافق هذه اللجنة على ما تم بخصوص الاجتماع المطلوب لمباي بيح العرب كما توافق على باقي الاجتماعات الواردة بالمشروع للأعمال الجديدة .

٣٦ - وقد ذكرت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أنها ترى أن هذه المصلحة تنسج عاما بعد عام أوضاعا عظيمة ربما أدى إلى زيادة مصروفاتها في السنين المقبلة وأشارت بإدماج مصلحة خفر السواحل وأقسام الحدود بحيث تكونان مصلحة واحدة وهذه اللجنة ترى هذا أيضا للأسباب الآتية :

(أولاً) أنه لم يكن هناك قبل الحرب مصلحة تسمى مصلحة الحدود بل كانت أعمالها متناحرة في مصلحة خفر السواحل وكانت هذه الأخيرة حتى أول أبريل سنة ١٩١٧ تقوم بكافة الأعمال اللازمة لحماية السواحل وإدارة الحدود ولم تنشأ هذه المصلحة إلا في أثناء الحرب العامة في التاريخ السالف الذكر وبعد بسط الأحكام العرفية وبقيت السلطة العسكرية لم دخلت بعد إلغاء الأحكام العرفية ضمن اختصاص وزارة الحرية فلا عمل لها بإقائها منفصلة عن مصلحة خفر السواحل التي تبنت هي أيضا في السنة الماضية إلى وزارة الحرية .

(ثانياً) أن طرق المحافظة والخفاوة في المصطلحتين تكاد تكون واحدة بل أن نظامها واحد فهما على وجه التقريب ويمكن توحيد البلديات بما يقترب عليه اقتصاد في عدد القاطنين بها وفي المصروفات فضلا عن امكان الاستعانة بالجيش للمرابطة على الحدود .

(ثالثاً) أن ورش وعيائن المصطلحتين إلى الآن تحت إدارة واحدة تابعة لمصلحة الحدود التي تقوم بطلبات المصطلحتين .

(رابعاً) ما توقعه هذه اللجنة من حصول اقتصاد مؤكد كبير في مصروفات المصطلحتين عند الضم . وتذكر هذه اللجنة أنه يرجعها إلى ما صرف على مصلحة خفر السواحل في سنوات ١٩١٤ و ١٩١٥ و ١٩١٦ (وكانت قائمة وقتئذ يمل المصطلحتين) تبين أن ما صرف عليها في كل من السنوات المذكورة يقل كثيرا عن نصف ما هو مطلوب اعتماد المصطلحتين في المشروع هذا العام والجلول الآتي بين أولا ما صرف على مصلحة خفر السواحل في السنة من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٦ وقت أن كانت قائمة بالمبلغين وثانيا ما صرف على المصطلحتين

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر للباب الثاني ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر للباب الثالث ؟

أصوات : موافقة .

نقل من تقرير اللجنة المالية فرع ٣ (مصلحة خفر السواحل ومصاريف الإبحار) ما يأتي :

(ثالثا) فرع ٣ - مصلحة خفر السواحل ومصاريف الإبحار

٣٨ - قلل لمصرفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٣٨٢١٨ جنيا وكان المصروف له في السنة الماضية مبلغ ٢٧٥٢٩٣ جنيا فيكون هناك تخفيض قدره ٣٧٠٧٥ جنيا كما في الباب الثالث إذ أن به تخفيضا قدره ٨٧٧٧ جنيا كما أنه يوجد في الباب الأول زيادة قدرها ١١٣٤ جنيا وفي الباب الثاني ٧٥٣٩ جنيا .

ويلاحظ أن ما هو مودج في ميزانية المصالح الأخرى قد زاد عما كان مقررا له في السنة الماضية مبلغ ١١١٢٥ جنيا .

٣٩ - وقد طلبت وزارة المالية بمخطاها رقم ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦ المرسل لرئاسة مجلس النواب تخفيض مبلغ ٥٠٠٠ جنيا من اعتمادات الباب الأول نظير الاعتمادات الجديدة .

٤٠ - وأوردت الوزارة المذكورة في مذكرةها الإيضاحية أن هذه المصلحة كانت تابعة لوزارة المالية فألحقت في خلال السنة الماضية بوزارة البحرية لارتباط أعمالها بمصلحة الحدود وهي تابعة لوزارة البحرية ، وهذه اللجنة تفرعها لتفكير خصوصا لما تراه من وجوب ضم مصلحة الحدود إليها وتتمى بمطالبة ذلك أنه أصبح لا محل لما كانت رآته حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ من أنه يحسن ضم هذه المصلحة إلى مصلحة الجمارك أسوة بما كانت عليه في الماضي لأنها ترى أن تجميعها إلى وزارة البحرية مع ضم مصلحة الحدود إليها أوفق كثيرا للعمل من ضمها إلى مصلحة الجمارك وفيه وفرا أكبر .

٤١ - وقد جاء بذلك المذكرة أن الزيادة في البابين الأول والثاني نشأت :

(أولا) من تقرير رة المصلحة المذكورة البرية في جهات مختلفة وقوتها البحرية على أثر شراء مركب جديد مما تطلب عليه إنشاء خمسة وخمسين وظيفة معظنها في سلك الوظائف الخارجية من حيث المثل استقرت زيادة مبلغ ٣٤٥٥ جنيا لمخاطبتها ومصاريفها .

(ثانيا) من تقرير مبلغ ٢٠٠٠ جنيا لمصاريف بطة طبية لاعداد من يلزم للأعمال البحرية الخاصة بالمصلحة .

(ثالثا) من زيادة اعتمادات أصناف المخازن كالكمسوى والبلين والوقود لعدم كفاية المورد لذلك في ميزانية السنة الماضية .

على أحمد خشبة بك (وزير البحرية والبحرية) - مصلحة الحدود لا تقوم فقط بتعويض المهربات ومراقبة صيد الأسماك ، وبغرض ذلك مما تشترك فيه مع مصلحة خفر السواحل ، بل تقوم بأعمال أخرى هامة جدا ، فسماعة محمد صفوت باشا يعلم أن هناك أما في كثيرة متداوية كواحة سيوه ، والداخلية ، وإلخارجية ، والفرافرة وغيرها من الواحات كانت تابعة لوزارة الداخلية ، وكانت محكومة بالنظام المصري الإداري البحري ، وتبين أن هذا النظام لا يتفق مع ميول سكان تلك الجهات وأخلاقهم ، ولما نفر الإعمال هناك من الخوض لمثل هذا النظام عهد بإدارة بلادهم لمصلحة أقسام الحدود إنشاء الحرب ، وتبين أن النظام قد استتب أكثر من قبل ، بما أدخل في محاسنهم من نظام يتفق مع حاجاتهم ، وأصبح النظام اقتضائي بذلك سبب اعتبارهم .

لهذا أرى أن وجود مصلحة الحدود ضروري ضرورة قصوى ولا يمكن الاستغناء عنها .

ولما كانت هذه المصلحة تقوم بأعمال تستلج مصلحة خفر السواحل أن تقوم بها رأينا توحيد المصلحتين واتدماجهما ليوقا ما بهت الأعمال . وهذا الإدماج فيه مصلحة من وجهة الاقتصاد .

وإذا كان علينا أن نراعي الاقتصاد فيجب علينا أيضا أن نراعي صالح الأهل وسبلهم . وإذا تبين أن من نصلحتهم بقاء مصلحة الحدود فاعلم أن المجلس المؤقت يشاركنا في بقاء هذه المصلحة . وفي انتاج مصلحة الحدود وخفر السواحل .

سعادة عمود شكري باشا (مقر اللجنة المالية) - أريد على ما قاله مداني وزير البحرية أن طبيعة العمل في مصلحة الحدود تختلف عن طبيعة عمل الجيش لأن مراقبة الحدود تشمل أشياء ليست من أعمال الجيش ، منها ضبط المهربات ، فالجيش لا يقوم به . وهناك عمل مدني تقوم به هذه المصلحة لا يمكن رجال الجيش القيام به وإذا أحاطت أعمالها على الجيش اضطروا إلى إقامة مكاتب في الجهات المتزامنة في الحدود . ولهذا الأسباب رأت اللجنة المالية أن من الضروري بقاء هذه المصلحة ، وأن تدبج في مصلحة خفر السواحل توصلنا إلى الاقتصاد . وديالنا أن يكون الاقتصاد كبيرا .

تليت الفقرة ٣٧ من تقرير اللجنة المالية وهذا نصها :

٣٧ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتمادها لهذا الفرع هي كالتالي :

جنيا

باب ١ - ١٥٠٠٢٢

باب ٢ - ٩٢٣٣٩

باب ٣ - ١٢٢٨٠

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر للباب الأول ؟

أصوات : موافقة .

حضرة عبد الله سليمان بإذنه بك - هل يوجد سجل في وزارة الحربية مضبطة به أسماء هؤلاء الضباط جميعا .

معالى أحمد خشيبة (في وزير الحربية والبحرية) - لنا ضباطا ، ولم ضباطهم ، وليس لنا ارتباط بهم ، وكل مصلحة فيها سجل ضباطها ، تلى من تقر بالجنة ما يأتي :

٥ - تتبع مصائد الأسماك بمصلحة خفر السواحل التابعة الآن لوزارة الحربية وقد ذكرت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها أن هذه الحالة ظلت النظر لها بين عمل المصايد والحربية من ثبات ولأن النظام المنبع في البلاد الأخرى هو أن تترك وزارة الزراعة على مصيد الأسماك لارتباطها بترحم مما يحرم به هذه الوزارة إلا أنه قام أمامها اعتراض على ذلك وهو أن المصائد موجودة في البيمرات الواقعة في النصاب على السواحل التي تقتصر جهود مصلحة خفر السواحل في القيام بأعمالها فيها ولما لم تر أن تتخرج شيئا معينا مكتفية بلفت نظر الحكومة إلى بحث هذا الموضوع للوصول إلى المعرفة . أجدر مصلحة لالحاق المصائد بها ،

وهذه اللجنة نظرت لمواقع المصائد المذكورة وما يستدعيه أمر مراقبتها ترى أنه ربما كان أحسن حل لهذا الموضوع هو تقاضا كما هي تابعة لمصلحة خفر السواحل لأنها قادمة أكثر من غيرها على مراقبة تلك المصايد مراقبة فعلية ومصاريف أقل .

٦ - أخرج من اجتماعات اللجنة ١١ (٤٧٦ من المشروع) مبلغ ٦٠٠ جنيه أمانة مسوية لمعهد الأحياء المائية الملكي ، ورات لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها عدم الموافقة عليها لأنها لم يمكنها الوقوف - مع عايرتها ذلك - على فائدة المعهد المذكور وأضافت أنه يمكن النظر في موضوع المعهد المذكور عند حضور الأخصائي الذي يشغل الوظيفة الجديدة التي أنشئت في ميزانية هذا العام للمدير مباحث الأسماك .

وهذه اللجنة نظرت لما تقدم ذكره ولم تقره سعادة مدير مصلحة خفر السواحل من أن المعهد المذكور لم يخدم مصلحة مصائد الأسماك شيئا مطلقا ترى هذا الرأي أيضا وتوافق على حذف مبلغ الأمانة .

وقد تبين عن ظهر هذا الموضوع أمام مجلس النواب أن المعهد ماليف الذكر يتقاضى أمانته من مجلس بلدي الإسكندرية وأنه كان سبق حين نظر ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ أن قرر البرلمان حذف مبلغ الأمانة التي كانت مطلوبة لمعهد المذكور بميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ولكن زعمه القرار حصل أن دفعت إليه وزارة المالية تلك الأمانة عاكفة في ذلك قرار المجلس ومعه ، تلك الأمانة أيضا في سنة ١٩٢٥

٧ - هذا وقد صرح معالي وزير الحربية أمام مجلس النواب بمعية وضعت وجهت إليه بخصوص أمور متعلقة بمصائد الأسماك : أولا أنه يرى أن طلب تطهير بوزار البراس طلع وأن وزارة الحربية ست من زمن لدى وزارة المالية لاحتياز كراك هذا الفرض (روايتا) أنه سيبحث اقتراح لاختلال المياه اللبذية إلى بحيرة التلثة من ترعة الثمانية بقصد أكثر السمك فيها (روايتا) أن مسألة زيادة كمية السمك في البيمرات المختلفة موضوع لعلم الوزارة ومن أجل ذلك طلب إنشاء وظيفة جديدة لأجني أخصائي في مصائد الأسماك .

٨ - وترى هذه اللجنة اعتماد المبالغ المقررة في المشروع للباب الأول بعد استبعاد مبلغ ٥٠٠٠ جنيه الوارد ذكره في الفقرة ٣٩ لأن الزيادة فيها اقتضتها حالة العمل بالمصلحة وشراء البصرة الجديدة وقد سلمتها المصلحة المذكورة في هذين اليومين كما ترى أيضا الموافقة على اعتمادات الباب الثاني عدا مبلغ ٦٠٠ جنيه المقررة لمعهد تربية الأحياء المائية الملكي (الذي سأتى الكلام عنه فيما بعد) لأن الزيادة التي طرأت على اعتمادات هذا الباب استدعت حالة العمل بهذه المصلحة ، وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

٩ - أما فيما يخص اعتمادات الباب الثالث والمقدر لها في المشروع مبلغ ٣٣,٢٥٠ جنيهات فقد تبينت تخصيصا بالبدن ٢١ (٤٧٦) وهي تنصرف في :

(أولا) مبلغ ٢٧,٤٥٠ جنيهات وهو باق عن تكاليف المركب الجديدة السالف ذكرها اللازمة لأعمال هذه المصلحة .

(ثانيا) مبلغ ٣٥٠٠ جنيه لمشقى لاثن جديد بموتور بدلائل لاثن أصغر صاخر للعمل .

(ثالثا) مبلغ ٢٣٠٠ جنيه لشراء أربعة لثات لمصايد الأسماك وأحد لمصايد أسبوط وأخر لمصايد بحيرة البراس ولثتين صغيرتين لمصايد بحيرة المتلة .

وترى هذه اللجنة أن الأعمال المطلوبة لها تلك الاعتمادات كلها أعمال ضرورية وتجب الموافقة عليها وقد أقرها مجلس النواب .

٤ - وتبين أن سبب شراء البصرة الجديدة التي سلف ذكرها هو لأن تحمل عمل باصرة قديمة (اسمها الطرافة رقيب) اشتريت بعد الحرب بمبلغ كبير ظهر صلتها لتسليمها لعدم موافقتها لعمل هذه المصلحة وكثرة ما تتطلبه من الوقود والتفقات لاستعمالها إذ أنها تستهلك من الوقود في مدى أربع وعشرين ساعة ما قيمته ١٨٠ جنيها تقريبا وقد كانت هذه البصرة معدة قبل شرائها لمطاردة النواصط وقد بحث هذا المجلس في أمر من تكاليف شراء هذه المركب (الطرافة رقيب) وما صرف عليها حتى سنة ١٩٢٥ تبين أنها اشتريت من الألمانية البريطانية في سنة ١٩٢٠ بمبلغ ١٤,٦٢٥ جنيه (بصرة عن ١٥,٠٠٠ جنيه إنجليزية) بخلاف مصاريف وصولها للإسكندرية وقدمها ٢٢٠٠ جنيه وقد وصلت للإسكندرية في ٤ يونيو سنة ١٩٢٠ وأنه صرف عليها بعد ذلك في تصليحات وأدوات مبلغ ٢,٧٤٠ جنيه في السنة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٥ وأنه لما أن حصل إظهارها للبيع وصل ثمنها إلى ١,٥٠٠ جنيه فقط قرأت الوزارة تأجيل البيع لأن الثمن بسيط جدا وهي مازالت مبرومة للبيع .

حضرة عبد الله سليمان بإذنه بك - هل ضباط البحرية في الموالي والقنارات والسواحل والركاب الملكية يتبع في تقييمهم ما يتبع في ترقية ضباط الجيش المصري تماما .

معالى أحمد خشيبة (في وزير الحربية والبحرية) - مصلحة القنارات والمنازل تابعة لوزارة المواصلات ، والركاب الملكية مستقلة ، والمصلحة التابعة للحربية هي مصلحة خفر السواحل ، وضباطها يتبع في تقييمهم نظام الجيش .

وقد صارت أفة البطاريخ تباع بمائتي قرش ، وقد كان ثمنها ٢٥ قرشا ، مع أن مصاريف مصلحة مصائد الأسماك في الميزانية كبيرة لتلبس دون حاجة بها ، ولا حياة لسكان هذه البحيرات إلا بالصيد ، فأطلب من معالي الوزير العناية بؤالة المساكين .

معالي أحمد محمد خنيس بك (وزير البحرية والبحرية) - أنا أول من يهتم بمسألة الأسماك لأنه غذاء طيب ومفيد ، وفضلا عن ذلك فإنه معين للفقراء على أنفسهم ، ولأن تكون فيه هذه الصفات حتى أهم به اهتماما عظيما . لهذا قررت مصلحة خفر السواحل أن تأتي بخير فني ، وما قررت ذلك إلا للعناية بالأسماك والعناية ببؤالة الفقراء ، وأؤكد لحضرة العضو المحترم أننا لا نختصصا في عمل كل ما فيه المصلحة .

وأؤكد لحضرة أنني منذ توليت وزارة البحرية وأشرفت على مصلحة خفر السواحل أي منذ ثلاثة أشهر لم تصل إلى إلا شكوى واحدة خاصة بمصايد الأسماك وهذه وردت منذ ثلاثة أيام فقط وهي مثقلة بموضوع تطهير بؤاز البرلس الذي أشارت إليه لجنة المالية في تقريرها فلم تكثر مصلحة خفر السواحل ومسا في اجابة طلب الأهلالي إذ سميت لاحتضار كراكة لهذا الغرض ولا يزال الطلب لدى وزارة المالية .

على أن بابي مفتوح لكل شاك ، وأنا مستعد لسماع كل شكوى فأنظر فيها وأحققها بكل دقة وأهتم كل الاهتمام لتوفير راحة هؤلاء البؤساء .
تليت القنرات ٤٨ ، ٤٩ من تقرير لجنة المالية وهذا نصها :

٤٨ - بمناسبة مذكر من المشروع من مخصص مبلغ ٢٠٠٠ جنيه في البند ٢٠ (صفحة ٤٧٠) لمصاريف البعثة العلمية تذكر هذه اللجنة أن أفراد هذه البعثة هم : (أولا) طالبان أرسلوا إلى فرنسا للتخصص في علم الأحياء المائية لمدة سنتين ليشتغلا بعد عودتهما في مصلحة مصائد الأسماك تحت إشراف ذلك الخبير المطلوب تعيينه (وثانيا) ثلاثة طلاب أرسلوا إلى إنجلترا للتخصص لمدة ثلاث سنوات في فن الهندسة البحرية الميكانيكية ليحلوا محل المهتمين بالبحرين الميكانيكيين الأجانب ، وهؤلاء الطلبة الخمسة لا يدخلون في صداد الطلبة الذين بين صدهم عند نظر ميزانية بعثات التعليم المصرية في الخارج .

٤٩ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتمادها لهذا الغرض هي كالآتي :

بأب ١ - ١٩٢٠١٥

بأب ٢ - ٢٠٣٩٨

بأب ٣ - ٣٣٢٠٥

وقد أقرها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الأول ؟

أصوات : نوافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

حضرة عبد الله سليمان بإذنه بك - هل هذه المصلحة أُنشئت نوع الأسماك وروقه ؟

سعادة حسن توفيق بدر باشا (مدير مصلحة خفر السواحل) - بدون شك ترق النوع ، وخصوصا في بحيرة صريروط . وثبت أيضا وجود أنواع لم تكن موجودة من قبل . والدليل على الحصين ورق النوع زيادة الأعداد فقد زاد هذا العام ١٣٠٠٠ جنيه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ألفت نظر معالي وزير البحرية إلى حالة البرلس والشفاء التي عليها أهالي بحيرات المرقلة والبرلس وصريروط قلعة الأسماك فيها . وإلى الصورة التي يستعملها رجال خفر السواحل معهم بلا شفقة ولا رحمة ، حتى سادت ظلم فاضطروا إلى الهجرة وترك ديارهم . وقد تمادى رجال خفر السواحل في قسوتهم خلفا منهم بأن عين الحكومة التي عليها أن تراعيهم بعيدة عنهم .

حرم الصيد هناك إلا بالشباك الواسعة إلقاء على الأسماك الصغيرة . بل حرم الصيد بالشباك الضيقة والواسعة في قطعة خصوصية ، وعلى ما أذكر أنها القطعة المجاورة لبؤاز الجليل ، ولكن رجال خفر السواحل لا ينفذون هذا التحريم فأنهم يحلون الصيد بالشباك الضيقة لمن يريدون . والدليل القاطع على أنهم يحلون ذلك لبعض الأشخاص مازاه من الأسماك الصغيرة المعروضة في الأسواق . ولعلم معالي الوزير أن بؤس أهالي البحيرات سببه ظلم رجال خفر السواحل . وسيتعلم الوزير عند تحقيقه أن إياسة الصيد ومسه لم يكنوا من نية حسنة . وإفنا كانا عن غرض وهوى .

كان المتبع في الزمان القديم أن يصيغن من الأسماك في سواحل البحر الأبيض من الریش إلى السلم ، يسمى أحدهم الدريل ، والآخر القروش يحرم صيدها . ومن اصطاد الدريل حكم عليه برامة خمسة جنجيات ، وذلك حفاظا لبقاء أنواع من الأسماك في تلك البحيرات ، فباعت مصلحة خفر السواحل وأباحت صيد هذين الصنفين للحصول على الضريبة التي فرضتها ، وما مشاهدنا في سوق البنتية وغيرها ، ومن هذا نشأ ضعف تأسل الأسماك في بحيرة المرقلة ، وطبيعة الحال حرم الأهالي من كثرة الأسماك ظلما ومعدونا .

وهذه شركة الفتنة تمنع أن تصب مياه تربة الصناعة في بحيرة المرقلة التي تكون سببا في زيادة الأسماك ، وتتركها في الوقت نفسه تصرف من غير جدوى إلى البحر الأبيض .

وقد كانت شكوى الصيادين من حشرة أعوام ، ويقولون فيها أن الروافدات إلى مياههم ألزمت الأسماك حتى هجت منها إلى البحر الأبيض ، وأن الدريل والقروش قد أصبح صيدها ، وأن رجال خفر السواحل قد قسوا عليهم . كل هذه الأسباب جعلتهم في ضيق شديد ، وأمام معالي الوزير وكل مصلحة خفر السواحل ، وهو رجل فني يقن تربية الأسماك ، فلهذا فإنه ليتحقق من صحة قولى ومن صحة شكاية هؤلاء الناس ، وكذلك فيسأل كبار الصيادين والأهلالي ، وأن يصرع صيد القروش والدريل ، ويراقب رجال خفر السواحل مراقبة شديدة تمنع ظلمهم عن الأهلالي .

هذا مسألة مهمة والنسك غذاء عظيم وقد قل بعده كالأرووس والمريجان وأقرض يعضه كالأجاج ، ومنشأ ذلك عدم الاعتناء بمصايد الأسماك ،

ولما كان قد مضى من فصل الصيف وقت طويل قبل انتقال الوزارة إلى المصيف مما ينتج عنه حتماً وفوق بند مصاريف الاستئصال وبذل السفيرة وأن لجنة المسألة لمجلس النواب تخفيض مبلغ ١٠٠٠ جنيه من اعتمادات هذا البند المقدر لما يبلغ ٧٣٠٠ جنيه وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة تقره .

وبناء على ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتمادها لهذا القسم هي :

ب/ب ١ - ١٠٥٥٢
ب/ب ٢ - ٤٤٥٠

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

على من تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ مصروفات - قسم ٤ - مكتب المستشارين المالي والقضائي - الفقرتان ١ و ٢ وهذا نصها :

قسم ٤ - مكتب المستشارين المالي والقضائي

١ - قدر لمصروفات هذا القسم في المشروع مبلغ ٢١,٣٢٣ جنيهاً وكان المقدّر له في السنة الماضية مبلغ ١٩,٥١٢ جنيهاً فتكون هناك زيادة قدرها ١٨١١ جنيهاً كلها في الباب الأول (المهام والأجور والمزايا) .

وقد يبت وزارة المالية أسباب هذه الزيادة بالصفة ٩ من مذكرة التوضيح وأهمها إضافة وظيفة مساعد سكرتير متفرع من الدرجة الثانية ووظيفة سكرتير من الدرجة السادسة بمكتب المستشار القضائي اتضح أنه يتعذر تسيير أعمال المكتب بدونها نظراً لكونها عظم أهميتها وليس لهذه اللجنة ملاحظات على اعتمادات هذا القسم وترى الموافقة عليها .

٢ - كان البرلمان حين نظره ميزانية سنة ١٩٢٤ أدمج اعتمادات مكاتب المستشارين المالي والقضائي ضمن ميزانية وزارتي المالية والحقانية لاستثمارات اقتصادية ولكن الحكومة رأت في هذه السنة دمج اعتمادات هذين المكاتبين في قسم خاص .

وقد ذكرت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها في هذا الصدد أنها طادت النظر في الموضوع فأتت أن المسألة شديدة أهمية وعلمية ولكن تحقيق فكرة الاقتصاد بصرف النظر عن ذلك التبع وعند نظر ذلك أمام مجلس النواب اقترح لثلاث من حضرات الأعضاء أن تحصل المحافظة على الاعتمادات المطلوبة لمكتب المستشارين المالي والقضائي وبما ميزانيتهما منفصلتين عن الوزراء التامين لها المستشاران المذكوران بشرط أن لا يترتب على هذا الاستقلال الإقرار بأي حق لطرفين المستشارين أو نفوذ خاص بهما فيوافق المجلس بأغلبية عظمى على هذا الاقتراح وهذه اللجنة ترى إقراره .

وافق المجلس على حاتين الفقرتين .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

على من تقرير لجنة الغرفة ٥٠ وهذا نصها :

٥٠ - وبناء على ما جمع ما تقدم تكون المبالغ المطلوب اعتمادها لجميع فروع هذا القسم في مختلف أبوابه والتي وافق عليها مجلس النواب هي كالتالي :

باب ١	باب ٢	باب ٣	باب ٤	ج/ب الأبواب	الفرع
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٤٢٩٧٣٨	٥٤٤١٣	٧٥٠٠٠٠	١٩٩٦٤١	١٩٩٦٤١	١ - وزارة الحرية
١٢٥٠٢٧	٦٢٣٣٩	١٢٢٨٠	—	—	٢ - مصلحة الحدود
١٣٩٠١٥	٦٠٣٩٨	٣٣٢٠٥	—	—	٣ - خفر السواحل ومصارف الملاحة
٦٩٣٧٧٥	٦٣٠٨٧٦	٩٩٨٩٨	٧٥٠٠٠٠	٢١٧٤٥٤٩	المجموع

هنا انصرف صاحب المال أحمد خشبة بك وزير البحرية والبحرية وحضرات المراقبين له من الموظفين . وحضر حضرة صاحب المال أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الحفانية، وبعد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة، ومرقب حنا باشا وزير المالية ومعه مساعدة عدو زكي الاراضي باشا وكيل المالية .

على من تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ مصروفات قسم ٣ - مجلس الوزراء وهذا نصه :

قسم ٣ - مجلس الوزراء

قدر لمصروفات هذا القسم في المشروع مبلغ ١٥,٩٠٢ جنيهاً وكان المقدّر له في السنة الماضية مبلغ ١٧,٠٧٦ جنيهاً فيكون هناك تخفيض قدره ١١٧٤ جنيهاً في اعتمادات الباب الثاني .

ويخص اعتمادات هذا القسم تبين ما يأتي :

(أولاً) فيما يخص اعتمادات الباب ١ أنه قد زيد مبلغ ١٢٦ جنيهاً في اعتمادات المساميات بسبب درج مبلغ ٢٣٣ جنيهاً لفلاوات دورية وزيادة وظيفة في سلك الخليفة السارية مقابل حذف وظيفة من درجة عالية وإنشاء وظيفة من درجة أدنى .

ولما كان نائب السكرتير العام المحلل المقدر له في المشروع مبلغ ١٤٠٠ جنيه قد زيد ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٦ بقرار من مجلس الوزراء مبلغ مائة جنيه لإيلاحة إلى ١٥٠٠ جنيه وجب تعديل المبلغ المقرر لاستعدادات الباب الأول وجعله ١,٥٥٢ جنيه وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

وثانياً - فيما يخص اعتمادات الباب ٢ فإن سبب التخفيض فيها نشأ من استئصال مكتب الزباسة إلى المحل الذي كانت تشبهه سابقاً وإخلاء المكان الذي كان مستأجره مما يترتب عليه حذف اعتماد الأيجار والاثارة والمياه وتوفر مبلغ ١٣٠٠ جنيه .

٣ - ولم تلاحظ هذه اللجنة في سائر اجتماعات هذا القسم تعديلا يذكر سوى أن اجتماع المساطات موضوع البند ٤ (صفحة ٤٧٨) وقع من ٣٠٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠٠ جنيه وهو تعديل ههه هذه اللجنة نظرا لما ظهر من شدة الحاجة إلى هذا المبلغ لأمانة مرفوضي الحكومة أو طاعات من يتولى منهم ويكون صفارا لا يكفى معاشهم للقيام بشفقتهم خصوصا وقد اتفق أن ما صرف منها فعلا في بعض السنين السابقة يقرب من الرطب الحال.

٤ - وقد ذكرت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أنه تبين لها بعد مراجعة كشف المعاشات الممنوعة بمقتضى أوامر خصوصية تقرير معاش مخصوص قدره ٣٠٠٠ جنيه سنويا للسيرور فريدريك جيرو الذي كان قاضيا بالحاكم المختلطة وبلغ من السنين وقد صرفت له المكافأة التي استحقها عن مدة خدمته وذلك لعدم قضائه مدة خمس عشرة سنة في الخدمة التي تتو له الحق في الاستيلاء على ربح معاش ورأت تلك اللجنة ألا معنى لتقرير معاش له مع سبق حصوله على المكافأة.

وعدن نظر ذلك أمام مجلس النواب تبين أن هذا المعاش ربط السيو جيموي سنة ١٩٢٥ بمقتضى قرار صدر من مجلس الوزراء بعد استيلائه على ما استحقه من المكافأة بمقتضى القانون وقدرها ٢٩٩٤ جنيها وأن هذه حالة استثنائية يكاد ألا يوجد لها مثل إذ أنه جمع بين المكافأة والمعاش فقرر المجلس حذف مبلغ ال ٣٠٠٠ جنيه المذكور وهذه اللجنة تقره.

٥ - لاحظت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أن الاجتماعات المخصصة لقروض الالتزام وقدرها ٢٥٧٠٠ جنيه موضوع البند ٣ والاجتماعات المخصصة للزيات الممنوعة بأوامر وقدرها ٥٠٠٠ جنيه موضوع البند ٢ لا ارتباط لها كالمية بموظفي الحكومة ويصعب أن تدرج في الميزانيات المقبلة تحت عنوان خاص لا يختلف الغرض منها عن باقي الاجتماعات الخاصة بالمعاشات وهذه اللجنة ترى أن هذه الملاحظة في عملها وقد وافق عليها مجلس النواب.

٦ - وبناء على ما تقدم يكون المبلغ الواجب اعتاده لهذا القسم هو ١٨٨٢٢٠٠ جنيه وقد أقره مجلس النواب.

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا التقرير وعلى اعتماد المبالغ الواردة في هذا القسم ؟
أصوات : موافقون .

تليت الفقرات من ١ إلى ٦ في تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٠٧ الدين العمومي وهذا نصها :

قسم ١٦ - الدين العمومي

١ - قدر لمصروفات هذا القسم في المشروع مبلغ ٩١٤,٨٣٠,٠ جنيها وكان المقتره في السنة الماضية مبلغ ٩١٤,٦٩٤,٠ جنيها فتكون هناك زيادة قدرها ١٣٦ جنيها بسبب زيادة مبلغ ٢٧٠ جنيها في بند ١ مصروفات صندوق الدين العمومي .

تليت الفقرة الثالثة من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٣ - وبناء على ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتمادها لهذا القسم هي الواردة بالشروع وهي :

باب ١ - ١٧٦٧٣

٢ - ٣٦٥٠

وقد أقرها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الأول ؟
أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب الثاني ؟
أصوات : موافقون .

على تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة - لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

- للمصروفات - قسم ١٥ - معاشات ومكافآت وهذا نصه :

قسم ١٥ معاشات ومكافآت

١ - تبلغ قيمة الاجتماعات المقررة للمشروع لهذا القسم مبلغ ١٩٤١٥٠٠ جنيه وكان المقدر لها في السنة الماضية مبلغ ٢٩٦٧٤٠٠ فيكون هناك تخفيض قدره ٧٢٥٩٠٠ جنيه .

وقد ذكرت وزارة المالية في مذكرة الإيضاحية أن سبب هذا التفيض يرجع أولا إلى انقاص اجتماعات المكافآت الاستثنائية الخاصة بالموظفين الأجانب الذين يتولون الخدمة بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ من ١٠٨٥٠٠٠ جنيه إلى ٥٥٠٠٠٠ جنيه وذلك نظرا لتقص مدحهم بالنسبة إلى عدد الذين استحقوا المكافآت في سنة ١٩٢٥ وثانيا إلى تخفيض المقر للاجتماعات الممنوعة بمقتضى اللوائح وجعله ١٧٠٠٠٠ جنيه بدلا من ٢٧٦٠٠٠ جنيه .

٢ - ولما استعملت هذه اللجنة عن تفصيلات مبلغ ٤٥٥٠٠٠ جنيه سالف الذكر والمدرج في البند ٧ أجابت وزارة المالية أنه موزع كالآتي :

٣٢٠٠٠٠ مكافآت تستحق إلى ٨٦ موظفا .

٥٩٠٠٠ مكافآت تستحق إلى ١٤٠ عامل بالبروية .

٧٩٠٠٠ قيمه فوائد السندات السابق صرفها للوظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة فيما مضى .

٤٥٥٠٠٠

وأضافت أنها اعتمدت النظر في هذا التقدير لأن البيان الذي أدرج للمشروع يرجع إلى بضعة شهور قبل البدء في وضع مشروع الميزانية وعلى البحث اتضح لما أنه يمكن تخفيض مبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه من اجتماعات ذلك البند وجعله قاصرا على ٤٠٠٠٠٠ جنيه .

وقد طلب معالي مقرر لجنة المالية بمجلس النواب في الجلسة تخفيضه ووافق على ذلك معالي وزير المالية فقرر المجلس إجراء تخفيض المبلغ المذكور وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضا .

المذكورين طبقاً للأوامر المالية الصادرة في ٢٠ مارس سنة ١٨٩١ و ٣٠ مايو سنة ١٨٩٤ ، وقد قامت الحكومة بتنفيذ منطوق هذا الحكم فيما يخص بالدين المذكورين .

أما القرض الثالث (سنة ١٨٥٥) فلم ترفع عنه دعوى ولم يزل قرار مجلس النواب الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٢٤ قائماً بشأنه إلى الآن .

٥ — وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أن تشير باستمرار العمل بما اقتضاه قرار البرلمان الصادر في يولييه سنة ١٩٢٤ فيما يخص بقرض سنة ١٨٥٥ أى بإدراج الإقساط الخاصة بالقرض المذكور بجزءة الكتلة الأصل حتى يفصل في الموضوع إما بمفاوضة يتهدا اتفاق يتم بالطرق السياسية وإما بقرار من سلطة تتعرف بها الحكومة المصرية .

وبعد اللجنة تشاطرها هذا الرأي وقد أوردت تلك اللجنة بتقريرها في سبيل تأييد الرأي المذكور ما يأتي :

من المفهوم أن يكون لشركا قد أجمعا من دفع أسهمهم إلى الحاكم فيما يتعلق بالقرض الثالث المذكور . إذ تختلف حالته بالمره من القرضين الآخرين ذلك أنه حينما قد قبلت مصر في شأن قرضي سنة ٩١ وسنة ٩٤ حوالة تركيا لدائيتها بالمبالغ المقررة سنويا لفوائد هذين القرضين واستبلا كما كان شطرا من ذلك لم يحصل بالقسبة للقرض سنة ١٨٥٥ وكل ما حمل على حكومة تركيا طلبت من الحكومة المصرية مذ كانت سديتها قائمة على مصر أن تدفع لدائيتها المبلغ المقرر سنويا لفوائد هذا الدين وقدرة ٧٢٠٠٠ جنيهه التي ضير أنه لم يصدر من الحاكم المصري إذ ذلك أي تعهد في هذا الخصوص إلا جرى بالقسبة للقرضين الآخرين .

ويلاحظ من جهة أخرى أن الدولة العلية كانت تمهدت في صك هذا الدين البالغ قدره ٥ ملايين من الجنيهات أن تبلغ ١٪ سنويا لاستهلاكه فلم يتم بهذا التمهيد منذ سنة ١٨٧٥ مما كانت نتيجة أنه كان لا يزال باقيا من الدين إلى سنة ١٩١٥ مبلغ ٣٨١٥٠٠٠ جنيهه الإنجليزي مع أنه لو استمر دفع مبلغ الاستهلاك لاتبى هذا الدين كله في سنة ١٩٠٠ وقد كان واجبا على حكومتى إنجلترا وفرنسا الضامتين لهذا القرض أن مطالبا تركيا ببلغ إقساط الاستهلاك في حينها . أما وقد أمضت في هذه المطالبة فكانوا قد سلتا مصر مبالغ لم يكن من باحث في تحملها إلا بما بعد أن أصبحت في حل من كل تبعية نحو تركيا .

والظاهر أنه لا يزال تبذل سماع لمعاملة حامل سندات هذا القرض معاملة أمثلهم في قرضي سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤ الذين استفادوا من حكم محكمة الاستئناف للخطئة . وتبين هذه المعاملة بوجه خاص على ما كان من قرار مؤتمر لوزان الذي حل مصريون تركيا الثلاثة الآفة الذكر . وكذلك حل آراء السالكين الأوروبيين التي أبدت بمناسبة توزيع ديون تركيا بعد حرب البلقان ، وعلى قرار التحكيم الذي صدر بناء على طلب جمعية الأمم تستفيدا لقرارات مؤتمر لوزان الصادرة بشأن ديون تركيا . غير أن ذلك لم يغير من مركز مصر التي لم تكن طرفا في مؤتمر لوزان ونصوصها أن قرض سنة ١٨٥٥ لم يتردد لاستهلاك فن غير المسلم به أن تبقى مصر مرتبطة به إلى الأبد .

٢ — ومبلغ ٩١٤,٨٣٠,٠٠٠ جنبا سالف الذكر ينقسم إلى ما يأتي :

(١) جنيه مصري مستخدمون صندوق الدين العمومي ومصاريفه .

(٢) فوائد الدين القروضيolidية وهو يشمل ما يأتي :

جنيه مصري ٣٠٧١٢٥ الدين المضمون .

١٠٦٢٣٣٥ » المتنازع .

٢١٨٢٩٠٦ » الموحد .

٣٠٠٠٠٠ استهلاك الدين بتخصيص المحصل من الأملاك الأميرية طبقا لقرار البرلمان في سنة ١٩٢٤

(٣) فوائد القروض الثنائية وتشمل ما يأتي :

جنيه مصري ٧٠,٢٠٠ القرض الثاني (سنة ١٨٥٥)

٣٣١٠١٨ » » ٣/٤ ٪ (» ١٨٩٤)

٧٧٣٩٠٨ قرض اللدفاع الثاني ٪ (» ١٨٩١)

(٤) فوائد الدين غير القروضيolidية ويشمل ما يأتي :

جنيه مصري ١٥٠٠٠٠ قسط المقابلة .

١٥٣٣٥٥ » الخزائن .

٢٤٧٥٠ » انطخ من قنا إلى أموان .

١٩٩٣١ » من يروسيديا إلى الاممالية .

١٦٠٠ » أعمال التطوير في مدينتي السويس .

٥٢٣٢ » سكة حديد حلوان .

٣ — ولما أن بحث البرلمان في سنة ١٩٢٤ للموضوع الخاص بالقرض الثنائية أصدر بشأنه القرار الآتي :

« أولا — أن مصر لم تعد مازمة منذ نوفمبر سنة ١٩١٤ بالاستقرار في دفع الأموال اللازمة للوفاء بهذه القروض .

ثانياً — بقاء الاتفاقيات المخصصة لها في ميزانية سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ بالشروط الآتية :

(١) أن تكف الحكومة عن دفع أى قسط للدينين أصحاب القروض بعد القسط المستحق في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤

(٢) إن المبالغ المستحقة الدفع بعد ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤ تودع في البنك الأهلي باسم الحكومة المصرية إلى أن يفصل بيناها في الأمر إما باتفاق يتم بالطرق السياسية أو بقرار يصدر من سلطة تتعرف بها الحكومة المصرية .

وبيتبرحق مصر محفوظا حفظا مريضا في استرداد ما دفع من المبالغ للوالم بالقرض المذكورة ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ »

٤ — وقد قامت الحكومة فعلا بتنفيذ هذا القرار عما كانت نتيجته رفع دعوى من بعض حملة سندات قرضي سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤ أمام المحكمة المختصة انتهت بأن أصدرت محكمة الاستئناف حكما بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٦ بإلزام الحكومة المصرية بأن تستمر في القيام بدفع فوائد الدينين

وهو ما توافقنا عليه هذه اللجنة أيضاً .

وعند نظر ذلك أمام مجلس النواب قرر الموافقة على ما تقدم بشرط أن يبرش الاتحاد الذي يتم بالطرق السياسية على البلدان لانهاء هذه اللجنة توافق على ذلك .

٦ - طلبت وزارة المالية أن يقرر البرلمان ما يجب اتخاذه في أمر سندات ديون الحكومة التي يحصل شراؤها بما يتصل من ثمن ما يباع من الأملاك الأميرية بقصد استهلاك الدين وعند نظر ذلك أمام مجلس النواب حصلت المناقشة فيما إذا كانت تحصل ابداء تلك الأوراق أو يرى ابقاؤها في خزانة الحكومة لتستعمل وقت الحاجة الماسة وبعد مناقشة طويلة في الموضوع قرر المجلس أن تحصل ابداء السندات التي تشتري رسم استهلاك الدين وهذه اللجنة توافق على هذا القرار لما يأتي أولاً - أن تنفيذها يوصل الى سداد الدين بعد وقت ما عندئذ تؤول الرقابة التي يمارسها صندوق الدين الآن بسبب قيام الدين وثانياً - أن في اتخاذه لهما يمكن أن يحصل في حالة بقاء تلك السندات بنوع الخلف من احتياطي صرف قيمتها في أمور غير في ثلاثة كبرى أو في مشروعات لم تدور دراساتها وثالثاً - لأنه من المؤكد أن تلك السندات تعقد قيمتها في الظروف الشاذة التي يقول أرباب الرأي الخائف باستعمال تلك الأوراق فيها وفي ذلك تمريض أموال الدولة الى الخطر وربما - لأن في ابداء تلك الأوراق شيئاً واستمراراً للقرار الذي اتخذته البرلمان سنة ١٩٢٤

وافق المجلس على هذه الفقرات .

تليت الفقرة السابعة من تقرير اللجنة وهذا نصها :

٧ - وبناء على ما تقدم يكون المبلغ الواجب اعتداله لهذا القسم هو المقرر بالمشروع وقدره ٩١٦,٨٣٠,٠٠٠ وقد أقره مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ الوارد في هذا القسم ؟

أصوات - موافقون .

على الجزء الآتي من تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لجلسة ٢٩٦٦-١٩٢٧ مصروفات قسم ١٧ - دار الآثار العربية .

قسم ١٧ - دار الآثار العربية

لقد مصروفات هذا القسم في المشروع مبلغ ٧٥٩٩ جنيه وكان المقدّر في السنة الماضية مبلغ ٧٢٢٦ جنيه فكان هناك زيادة قدرها ٣٧٣ جنيه لكنها في الباب الأول (ماهيئات وأجروسيات) نشأت من تعيين مدير أجنبي للتحف وأعمال الحفر بمناخية خصوصية قدرها ١٠٠٠ جنيه وهو معين بمدة لمدة سنتين ومن ترقية أحد مساعدي الأمين الى وظيفة أمين متحف في الدرجة الخامسة ومن ملاويات دورية لبعض الموظفين .

أما اعتمادات الباب الثاني ومجموعها مبلغ ٣٩٧٦ جنيه فلم يكن يجب أي تبرير عن السنة الماضية ويدخل ضمن اعتمادات بند ٣ من هذا الباب مبلغ ١٦٢٠ جنيه مصاريف قسم استغلال التلال وهي عملية تقوم بها مصلحة

التنظيم لحساب دار الآثار العربية والسبب في ذلك انتفاع المصلحين من هذه العملية لأن الأول يزيد ازالة التلال لتسحق المجال لتوسيع نطاق مدينة القاهرة من جهة الشرق ولأن الثانية ترى الى استكشاف الآثار العربية المدفونة تحت هذه التلال .

وبما يحسن ذكره في هذا الموضوع أنه قتر بالبند ٤٣ باب ١٧ إيرادات مبلغ ٧٣٠٠ جنيه إيرادات لدار الآثار العربية وهو يتربك من مبلغ ٢٠٠٠ جنيه يتبع من بيع الأسبحة والشقيق الناجين من عملية الحفر و ٣٠٠ جنيه من رسوم زيارة المتحف .

وليس لدى هذه اللجنة ما تبديه بخصوص اعتمادات هذا القسم وترى الموافقة عليها وقد وافق عليها مجلس النواب .

وقد أشارت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها الى أن المتحف يشتمل على تحف قيمة نادرة الوجود ولكن عدد زائريه في سنة ١٩٢٥ لم يتجاوز ٨٧٠٠ زائر وأرت أن سبب ذلك يرجع الى أنه لم يحصل لفت نظر الجمهور الى هذا المتحف العظيم بنشر الدعوة عنه بين طبقات الأهم المختلفة كمثل دليل المتحف وطبع ترجمة لكتاب مدينة القسطنطين الذي ألفه المرحوم حل بهجت بك باللغة الفرنسية وطلبت أن تتعاون وزارة الأوقاف ولجنة حفظ الآثار العربية على اختيار الأسلوب الملائم لهذا الألفاظ .

وعند نظر ذلك أمام مجلس النواب صرح محلى وزير الأوقاف بصفته رئيساً لجنة دار الآثار العربية أن الوزارة شرعت في وضع دليل لدار الآثار العربية وأنه اتخذ الإذن في عمل ترجمة كاملة للكتاب مالم يذكر .

محلى محمد شفيق باشا - كان الزيادة في جميع مصالحي الحكومة أجايب وهل أثر تركهم لوظائفهم اجتهاداً على قدر الامكان في اشلال مصرين لهم . ولكن لاحظ أن مصلحة دار الآثار العربية ساهوت على حكن ذلك فقد كان مديرها مصرياً وهو المرحوم حل بهجت بك لهما توفى اضطرت وزارة الأوقاف الى استحضار اخصائي من فرنسا لتعيينه في هذه الوظيفة لكنها لم تجد مصرياً واحداً لتولي هذه الوظيفة والسبب في ذلك يرجع الى تقاعد الحكومة مدة طويلة من السبي في أعداد من يختلف المرحوم حل بهجت بك وهذا التقاعد مستمر لآن .

لهذا ألفت نظر صاحبي المحلى وزير المالية والأوقاف ليحصلوا على إعداد مصرين اخصائيين في حفظ الآثار العربية اذ لا يصح أن تكون طبرين من حفظ الآثار التي ورثناها عن آبائنا وأجدادنا ونهمل بحفظها الى الاجانب .

دولة الرئيس - كلامك هذا يعتبر لفت نظر الحكومة .

وافق المجلس على الجزء الذي تلى من تقرير اللجنة .

ثم تلى الجزء الباقي من التقرير المذكور وهذا نصه :

وبناء على ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتمادها لهذا القسم هي الواردة بالمشروع وهي :

باب ١ - ٣٩٦٦

» ٢ - ٣٩٧٦

وقد أقرها مجلس النواب

نص الطعن

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يقدم هذا لدولكم قاعد الشريئين من ناحية برميل الجديدة مركز
دكرس ذهيلة .

أعرض بأن حضرة الشيخ طه حسين عضو مجلس الشيوخ أنه
تصرف في جزء من ألبانة بطريق البيع إلى اللدعو ميشيل مسمد من
تجار اللحظة الكبرى وإلى نافع عثمان من برميل الجديدة مركز دكرس
ولا يبقى مالكا الا ٢٠٢ فدان يدفع عنها ضريبة قدرها ١٢٩ جنيا
فقط كما هو ثابت في المديرية وهو يدفع هذه الضريبة لاسم الشيخ
مصطفى الحطاب الذي لا تزال هذه الألبان مكلفة باسمه مع باقي ألبانته
لان الشيخ طه حسين لم يسجل عند عقاره الصادر له منه ٢١٦ فدانا
باع منها ١٢ فدانا إلى نافع عثمان ابن عمه ولم يحرر له فقد بالبيع لفائة
الآن اذا التفتري وضع يده من ابتداء عتوي سنة ١٩٢٥ الماخلة في
سنة ١٩٢٦ ورد ٢ فدان لاسم الشيخ مصطفى الحطاب المالك الاصل
وليس في الوجود ألبان مكلفة باسم الشيخ طه حسين مطلقا الا ٥٠
فدانا وبها مائة كبيرة وعليها نزاع ولم ينع يد عليها من سنة ١٩٠٣
لفائة الآن أما تاريخ بيع الألبان إلى ميشال مسمد وشركاه فهو في ٢٨ يناير
سنة ١٩٢٦ بقدر رسمي بحكمة التصورة المخلطة غرة ١٠٥ وتسجل
بالحكمة المذكورة يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٢٦ تحت غرة ١٥١٤ وعلى ذلك
يكون تصاب الشيخ طه حسين قد أصبح أقل من تصاب عضو الشيوخ .
نكتس من دولكم عرض هذا على مجلس الشيوخ الموقر للظفر
وعطب اسم المذكور من بين أعضاء مجلس الشيوخ المحترمين .
وتفضلوا بقبول عظيم احتراماتي .

قاعد الشريئين

شهود

امضاء

حكمة الخليفة الالهية

محضر تصديق غرة ٢٥٠٠ سنة ١٩٢٦

انه في يوم الاربعاء أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ أمضى أنا على حسين كاتب
المحكمة قد حضر الشيخ قاعد الشريئين الطاعن المرفوع بشهادة كل
من محمود محمود حمدي ومديولي سويحي الجميع وقصوا على هذا والدفتر
ولذا لزم التصديق .

كاتب المحكمة

امضاء

حكم المحكمة

رأى اللجنة

عن الطعن المتقدم من قاعد الشريئين ضد الشيخ طه حسين
عضو مجلس الشيوخ

بأن على مافره المجلس بمجلس ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦ من إحالة هذا الطعن
على هذه اللجنة ليحبه وإيداء رأيا فيه قد اجتمعت في يوم الثلاثاء ٣٠ صفر
سنة ١٣٤٥ (٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦) بإلزام المجلس الساعة السابعة صباحا
للظفر فيه .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد الوارد في الباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد الوارد في الباب الثاني :

أصوات : موافقون .

تلى تقرير لجنة المالية عن طلب إنشاء ثلاث وظائف مستشارين بحكمة
استئناف مصر الأهلية طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ أغسطس
سنة ١٩٢٦ وهذا نصه :

تقرير لجنة المالية

عن طلب إنشاء ثلاث وظائف مستشارين بحكمة استئناف مصر الأهلية
طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦

بنت اللجنة المالية في مذكرتها المرفوعة لمجلس الوزراء بتاريخ ٩ أغسطس
سنة ١٩٢٦ والمرفقة صورتها بعد طلب إنشاء ثلاث وظائف المذكورة على
كافة القضايا المدنية والجنائية المتأخرة لدى محكمة الاستئناف .

وعلى إحصائيات التي ضمنها هذه اللجنة تقريرا عن ميزانية وزارة المحاماة
عن أعمال محكمة الاستئناف في مدة خمس سنوات الماضية (أولا) على العمل
الجسم الملقى على عاتق حضرات مستشاري هذه المحكمة (ثانيا) على أن الإيراد
السوي من القضايا التي ترعى إليها يزيد عما يقابل فيه سوا بحيث لا يتيسر
إنجاز القضايا المتأخرة إلا بزيادة عدد المستشارين فقد بلغ المتأخر من القضايا
المدنية لفائة أكثر برسة ١٩٢٥ عدد ٢٢٦٨ والمتأخر من القضايا الجنائية لفائة
ذلك التاريخ ١٧٧٩ وثالثا على زيادة عدد المحامين احتياطيا في القضايا
الجنائية وزيادة عدد المحس الاحتياطى زيادة كبيرة سواء لتهيئة اللين حكم
بإرامهم من عاكم الجنائيات أو من قضى عليهم بالمقوبة فيها وهو أمر لا يرتاح
إليه الضمير ولا يمكن تلفيه الا بزيادة عدد المستشارين .

ولما تقدم ولإزالة الشكوى المتكررة الحاصلة في ميدان ما تبين بحالته ترى
هذه اللجنة وجوب الموافقة على إنشاء الثلاث وظائف المطلوبة على أن تحسب
رواتب الذين يمتنون فيها إلى آخر هذه السنة المالية من رفر المساهيات .

(انظر للمقربين رقم ٦ و ٧ للصحيين بهذه المضبطة) .

وافق المجلس على تقرير اللجنة .

عرض على المجلس تقرير لجنة الطعون عن الطعن المتقدم ضد حضرة
الشيخ طه حسين وهذا نصه :

تقرير

لجنة الطعون عن الطعن المتقدم من اللدعو قاعد الشريئين ضد

حضرة الشيخ طه حسين عضو المجلس

قرر مجلس الشيوخ بجلسته المتقدمة في يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦
إحالة الطعن المصدق عليه في أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ من محكمة الخليفة
الأهلية ومقدم من قاعد الشريئين من ناحية برميل الجديدة مركز
دكرس ذهيلة ضد حضرة الشيخ طه حسين على لجنة الطعون للظفر
فيه وتقديم تقريرها عنه .

ومع ذلك فالل هذا اللدر لا يتجاوز ستة جنهات بحيث لو كان هذا البيع صحيحا لبق النصاب متوفرا في الباقي كما تقدم .

لذلك قررت اللجنة رفض هذا الطعن بإجماع الآراء .

القاهرة في ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦
رئيس اللجنة
يوسف وهبه

اعتل بمنصة الخطابة حضرة الشيخ حسن عبد القادر مقرر اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الطعن المروض على حضراتكم بنى - كما يقول الطاعن - على أن حضرة العضو الشيخ طه حسين تصرف في جن من أطيئاته وكان قد سبق أن تقدم طعن آخر ضد حضرة العضو المذكور وتقرر رفضه . ثم تقدم هذا الطعن الثاني وقد بناء الطاعن كما قلت على أن حضرة العضو تصرف أخيرا في اثني عشر فدانا لابن عمه . دون عقد كتابي ، فلم تزل اللجنة الأخذ بهذا القول ويكون ما يدفعه حضرة العضو من الأموال هو مبلغ ١٦٩ جنيا وهو ما يزيد على النصاب المقرر لأعضاء مجلس الشيوخ . لذلك أرجو الموافقة على رأى اللجنة ورفض الطعن .

سعادة الفريق موسى قزاد باشا - يقول الطاعن ان المطلعون عليه لا يبلغ الا مبلغ ١٣٦ جنيا فهل سالت اللجنة المديرية كم مقدار الضريبة التي يدفعها حضرة العضو ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اللجنة اطلعت على الأوراد فوجدت أنه يبلغ ١٦٩ جنيا .

وافق المجلس على رفض الطعن المذكور .

وفت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة التاسعة والنقيقة الخامسة عشرة على أن يعود المجلس للاستقاء الساعة السادسة من مساء يوم الأحد المقبل .
٥ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦

وبعد الاطلاع على نص الطعن المطروح عليها وعلى المستندات المقدمة من حضرة العضو المطلعون فيه وعلى ملف الطعن السابق بتدعيم ضلته في سنة ١٩٢٤ والتي رأت لجنة الطعون وتقرر رفضه كما أن المجلس أقرها على رأيا بجلسته ١٦ يونيه من السنة المذكورة ؛ وبعد مناقشة حضرة العضو المطلعون فيه أيضا للتوقوف على معلوماته ظهر للجنة ما يأتي :

أولا - ان حضرة العضو المطلعون فيه يمتلك ١٥٠ فدانا مكلفة باسمه خاصة بجهة اللجنة وعزبة عبد الرحمن باع منها مائة فدان لميشيل سمعد فأصبح صافي ما يملكه منها بعد هذا ٥٠ فدانا يدفع ضريبة الحكومة ١١ جنيا وكسورا مالا وروسوما لأن جملة ما يدفعه لها عن الأطينان كلها هو ٣٤ جنيا و ٧١٠ مليات .

ثانيا - أنه يمتلك أطينانا مكلفة باسم مصطفى الخطاب اشتراها منه بقصد ثابت التاريخ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ (احتضمه المجلس عند مقرر رفض الطعن الأول بجلسته ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤) وقد رد حضرة الشيخ طه حسين فدانين من هذه الأطينان إلى المالك الأصل فأصبح ما يملكه ١٩٧ فدانا و ١٦٠ قيراطا و ١٤٠ سهما يدفع عنها ١٥٢ جنيا وكسورا مالا وروسوما :

ثالثا - أنه يمتلك أيضا عشرة أفدنة آلت إليه من عهده مصطفى الخطاب بقصد ثابت التاريخ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ (احتضمه المجلس أيضا بجلسته ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤ التي قرر فيها رفض الطعن الأول المذكور) ومال هذا القدر يبلغ ٦ جنهيات تقريبا .

وعلى هذا يكون مجموع ما يدفعه الشيخ طه حسين لغزينة الحكومة من مجموع هذه الأطينان مبلغ ١٦٩ جنيا وكسور وهو فوق النصاب المشترط تفرغه لعضوية المجلس وهذا بالرغم من التصرفات التي ذكرها والتي وددت في نفس عريضة الطعن .

وسيحى أنه لا يبقى بعد ذلك الا البيع الذي يقول الطاعن بصرفه من الشيخ طه حسين لابن عمه بمقدار اثني عشر فدانا . ولكن هذا البيع إنكره حضرة العضو المشار إليه وصاروا الطاعن ضمما لتأييده لأنه قرر أن البيع المذكور لم يتحرر به عقد .

ملحق رقم ١

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع قانون خاص برعاية بذرة القطن

- | | | |
|---------------------------------------|---|------------------------------------|
| (١) سعادة محمد السيد أبو علي باشا . | (٢٢) حضرة الشيخ إبراهيم عبد الحميد توار . | (٤٣) سعادة اللواء حسين شريف باشا . |
| (٢) حضرة محمد جعفر أفندي . | (٢٣) إبراهيم نور الدين بك . | (٤٤) فضيلة الشيخ حسين والي . |
| (٣) معالي محمد شفيق باشا . | (٢٤) الشيخ إبراهيم يوسف صلا الله . | (٤٥) حضرة رزق شهاب شجرة بك . |
| (٤) سعادة محمد سفوت باشا . | (٢٥) أحمد أبوسيف راضي أفندي . | (٤٦) سعد حكرم بك . |
| (٥) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك . | (٢٦) سعادة أحمد تيمور باشا . | (٤٧) سمان خيرال قمص بك . |
| (٦) فضيلة السيد محمد علي البيلال . | (٢٧) معالي أحمد حلمي باشا . | (٤٨) الدكتور سوريال جرجس . |
| (٧) حضرة محمد عوض جبريل أفندي . | (٢٨) حضرة أحمد حيد أبو سميت بك . | سوريال أفندي . |
| (٨) معالي محمد فتح الله بركات باشا . | (٢٩) سعادة أحمد علي باشا . | (٤٩) شبان السيد مؤمن بك . |
| (٩) حضرة محمد محمود بك . | (٣٠) حضرة أحمد مصطفى بك . | (٥٠) الشيخ طه حنين . |
| (١٠) الدكتور محمد حلم أفندي . | (٣١) فضيلة الشيخ أحمد نصر . | (٥١) عبد الفتاح رجائي أفندي . |
| (١١) سعادة محمود شكرى باشا . | (٣٢) حضرة السيد عبد الرحمن بك . | (٥٢) عبد الله سليمان أباظه بك . |
| (١٢) حضرة محمود علي مهنا بك . | (٣٣) السيد فوده بك . | (٥٣) الشيخ عزب البشى . |
| (١٣) مرسى وزير بك . | (٣٤) الفريد شماس أفندي . | (٥٤) عيسى حسين البربرى أفندي . |
| (١٤) مصطفى الأهواني بك . | (٣٥) سعادة أمين سلمى باشا . | (٥٥) علي يسوي بك . |
| (١٥) مصطفى رشيد بك . | (٣٦) حضرة بيومي مذكور بك . | (٥٦) فضيلة الشيخ علي سليمان . |
| (١٦) سعادة ميشيل أيوب باشا . | (٣٧) حافظ السيد بك . | (٥٧) حضرة علي عبد الرازق بك . |
| (١٧) حضرة الشيخ يس محمود أبوجليل . | (٣٨) حسن احمد المدينى بك . | (٥٨) سعادة اللواء علي فهمى باشا . |
| (١٨) دولة يوسف وهبه باشا . | (٣٩) حسن رشوان حادى بك . | (٥٩) حضرة الشيخ علي محمد مروان . |
| (١٩) حضرة الشيخ إبراهيم يسوي الخطيب . | (٤٠) الشيخ حسن عبد القادر . | (٦٠) عوض عريان المهدي بك . |
| (٢٠) إبراهيم سليم مهنا أفندي . | (٤١) سعادة اللواء حسين خيرى باشا . | (٦١) فهمى حنا وصفا بك . |
| (٢١) إبراهيم سيد احمد بك . | (٤٢) دولة حسين رشدي باشا . | (٦٢) لويس أخنوخ فاثوس أفندي . |

ملحق رقم ٢

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع قانون خاص بتلقيح مواشي الفصيلة البقرية تلقيحا إجباريا لوقايتها

- | | | |
|---------------------------------------|---------------------------------------|-----------------------------------|
| (١٤٤) سعادة ميشيل أيوب باشا . | (٢٢) سعادة اللواء علي فهمي باشا . | (١) حضرة حافظ السيد بك . |
| (٤٥) حضرة الشيخ حسن محمود أبو جليل . | (٢٣) حضرة الشيخ علي محمد مروان . | (٢) حسن أحمد الميسى بك . |
| (٤٦) دولة يوسف وجيه باشا . | (٢٤) عمر أحمد خلف الله بك . | (٣) حسن رشوان حادي بك . |
| (٤٧) حضرة الشيخ إبراهيم يسوي الخطيب . | (٢٥) عوض عريان المهدي بك . | (٤) الشيخ حسن عيد القادر . |
| (٤٨) إبراهيم حليم مهنا أفندي . | (٢٦) فهمي حنا وصفا بك . | (٥) سعادة اللواء حسين خيرى باشا . |
| (٤٩) إبراهيم سيد أحمد بك . | (٢٧) لويس أختوخ فانوس أفندي . | (٦) دولة حسين رشدي باشا . |
| (٥٠) إبراهيم نور الدين بك . | (٢٨) سعادة محمد السيد أبو علي باشا . | (٧) سعادة اللواء حسين شريف باشا . |
| (٥١) الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله . | (٢٩) حضرة محمد جعفر أفندي . | (٨) فضيلة الشيخ حسين والي . |
| (٥٢) أحمد أبوصيف راضي أفندي . | (٣٠) معالي محمد شفيق باشا . | (٩) حضرة رزق شعلان شيرة بك . |
| (٥٣) سعادة أحمد تيمور باشا . | (٣١) سعادة محمد صفوت باشا . | (١٠) سعد مكرم بك . |
| (٥٤) معالي أحمد حلمي باشا . | (٣٢) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك . | (١١) سمعان خيرال القمص بك . |
| (٥٥) حضرة أحمد حيد أبو ستيت بك . | (٣٣) فضيلة السيد محمد علي البيلاوي . | (١٢) الدكتور سوريال جرجس |
| (٥٦) سعادة أحمد علي باشا . | (٣٤) حضرة محمد عوض جبريل أفندي . | سوريال أفندي . |
| (٥٧) حضرة أحمد مصطفى بك . | (٣٥) معالي محمد فتح الله بركات باشا . | (١٣) شبان السيد مؤمن بك . |
| (٥٨) فضيلة الشيخ أحمد نصر . | (٣٦) حضرة محمد محمود بك . | (١٤) الشيخ طه محسنين . |
| (٥٩) حضرة السيد عبد الرحمن بك . | (٣٧) الدكتور محمد حاشم أفندي . | (١٥) عبد الفتاح رجائي أفندي . |
| (٦٠) السيد فوده بك . | (٣٨) سعادة محمود شكرى باشا . | (١٦) عبد الله سليمان أباطه بك . |
| (٦١) الفرید شماس أفندي . | (٣٩) حضرة محمود علي مهنا بك . | (١٧) الشيخ عزب اللهي . |
| (٦٢) سعادة أمين سامي باشا . | (٤٠) مرسى وزير بك . | (١٨) صفيى حسين البربرى أفندي . |
| (٦٣) حضرة بيومي مذكور بك . | (٤١) مصطفى الأهواني بك . | (١٩) علي يسوي بك . |
| | (٤٢) مصطفى رشيد بك . | (٢٠) فضيلة الشيخ علي سليمان . |
| | (٤٣) سعادة الفريق موسى فؤاد باشا . | (٢١) حضرة علي عبد الرازق بك . |

ملحق رقم ٤		ملحق رقم ٣	
قوة الجيش المصري الآن	قوته إذا اشتملت مشروعات سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧	قوة الجيش المصري الآن	مشتريات قوة إذا اشتملت سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧
سرجل	لواء	سرجل	لواء
١	١	١	١
٥	٥	٥	٥
١٦	١٦	١٦	١٦
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٧٤	٧٣	٧٣	٧٣
٤٠	٤١	٤١	٤١
١١٢	١١٣	١١٣	١١٣
١٤٦	١٤٢	١٤٢	١٤٢
٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
٨٢	٨٠	٨٠	٨٠
٩٢	٩٠	٩٠	٩٠
٩٠	٨٤	٨٤	٨٤
٤٢٧	٤١٦	٤١٦	٤١٦
٦٧١	٦٥٠	٦٥٠	٦٥٠
٨٥٥٥	٨٤٦٨	٨٤٦٨	٨٤٦٨
٢٠٤	١١٦	١١٦	١١٦
١٠٦٣٥	١٠٤١٥	١٠٤١٥	١٠٦٣٥

الزيادة بسبب إضافة صاكر صناع للأعمال الجديدة بصفة وثيقة إلى أن
تم تلك الأعمال .

- (١) خلاف صف صايط الإنجليزي .
- (٢) خلاف ٦ صف صايط الإنجليزي .
- (٣) خلاف ٧٠ صايط .
- (٤) خلاف صف صايط الإنجليزي .
- (٥) خلاف ٦ صف صايط الإنجليزي .
- (٦) خلاف ١٠٢ صايط .

ملحق رقم ٥

(٣)

ترجمة الجواب المرسل الى حضرة صاحب الفخامة
المنسوب السامي البريطاني

حضرة صاحب الفخامة

أتشرف بإحاطة فخامتكم علما بأنني تسلمت المذكرة التي تكونتم بإرسالها الى بتاريخ اليوم والتي تتلخص فيها نص التصريح الذي أعلنه بانطوم في ١٧ الجاري السيد جوفري أرضر حاكم السودان العام بشأن تأليف قوة للدفاع عن الأقاليم السودانية :

وكان قد سبق أن لفت نظر الحكومة المصرية الى هذا المنشور وردود تغراف بصدده لشركة روتر ، وأنه لا يسع الحكومة المصرية الا ابداء أسفها لما رأيته من أن هذا العمل لا يتفق وروح المحادثات الودية التي كانت دائرة بين دار المنسوب السامي وبين الحكومة المصرية لتصلد مرمى التغيرات التي قد تطرأ على نظام الجيش الموجود بالسودان من جراء سحب الجنود المصرية البعثة منه .

نعم ان المذكرة التي قدمتموها فخامتكم الى سقني بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تشير الى توقع حدوث هذه التغيرات . أما وقد أحرب وزير الخارجية البريطانية نفسه في خطاب ألقاه حديثا عن رغبته في إبقاء اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ نافذا - وهو الاتفاق الذي عين بموجبه السيد جوفري أرضر من منصب حاكم السودان العام بمرسوم أصدره حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول - فان الحكومة المصرية كانت تأمل أن الحاكم العام لا يحدد في تنفيذ الاجراءات التي تشير اليها تلك المذكرة ، وعلى الأخص في الشكل الذي تنفذ به ، عن واجب الإهتمام بالمحافظة على الروابط الوثيقة التي تجمع السودان بمصر والتي لم يهصد اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الاخلال بها . ولكن الواقع مع الأسف لم يكن كذلك . وبما لا يدور بلا شك الى الاستغراب من جانب فخامتكم أن الموقف الذي وقفه حاكم السودان العام هو موقف كما توّده أكثر ملامحة مع ما أبدته هذه الوزارة منذ توليها الحكم من روح التفاهم والرغبة الصادقة في استبقاء حسن العلاقات ، قد سبب لها فقها حقيقيا كما أحدث ارتعابا عظيما للرأي العام بمصر .

لهذه الأسباب لا يسعني بحق الا أن أقدر في هذا الشأن تحفظات مصر القانونية وأن أؤكد في الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف الموضوعة التي قصت بمودة الجنود المصرية البعثة وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة للدفاع عن الأقاليم السودانية ، كل هذه لا يمكن أن تؤثر في حل مسأله نظام السودان الثبات ، تلك المسألة المحفوظ بها لقنواضات القليلة ، كما أنها لا يمكن أن تنصف ما بين مصر والسودان من الروابط التي لا انفصام لها .

وتفضلوا أتع

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

أحمد زبور

التاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥

(١)

ترجمة كتاب من حضرة صاحب الفخامة اللورد التي المنسوب السامي
البريطاني الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥

أتشرف بأن أرسل لولايتكم على هذا صورة من نص المنشور الذي أصدره حاكم السودان العام في ١٧ يناير بشأن إنشاء قوة للدفاع عن السودان . وترون دولتكم أن هذه القوة قد أُنشئت طبقا للبند الأول من مذكرة الثانية التي أرسلتها في ٢٢ نوفمبر الى سلف دولتكم ، وأن تشامها كان نتيجة لازمة لمسحب الجيش المصري من السودان .

وتفضلوا أتع . . .

(٢)

اعلان

أنا الموقع على هذا السيد جوفري رئيس أرضر الحامل لوسام القديسين ميخائيل وجورج الكبير الاختيار من طبقة نيت كولماند وحاكم السودان العام ، بناء على ما لي من سلطة القيادة العليا مدنية وعسكرية طبقا لأمر صيني ، وبما أنه على أثر انسحاب الجيش المصري من السودان أصبح من الضروري تأليف قوة سودانية ؛ وبما أنه من المعروف فيه إزالة كل قلق قد يخالص الضباط المولودين في السودان والذين خدموا في الجيش المصري وهم الآن على وشك الانسحاب بالقوة السودانية على مستقبلهم ؛

أعلن ما يأتي :

- ١ - القوة الجديدة المقتضى إنشاؤها كما ذكر آنفا يطلق عليها اسم قوة الدفاع السودانية وتعين بالواله الى حاكم السودان العام .
- ٢ - الحاكم العام يمين الضباط ويمرهم وبماحه تصدر البرامات .
- ٣ - لما كانت الحكومة المصرية ليس في مسيرها أن تستيق في خدمتها ضباط الجيش المصري المولودين في السودان فيقبل في خدمة قوة الدفاع السودانية من أراء أهل لذلك من أولئك الضباط بمقتضى الشروط المقررة لاصدار البرامات في القوة المذكورة والتي أبلشت لديهم بتاريخ اليوم .
- ٤ - من وقت تسليم البرامات الجديدة تأخذ الحكومة السودانية على عاتقها المساميات والمناشآت والمريات التي يحق لأولئك الضباط الاستيلاء عليها في الوقت الحاضر طبقا لشروط الخدمة في الجيش المصري .

جوفري رئيس أرضر

١٧ يناير سنة ١٩٢٥

حاكم عام

(٤)

دار الندوب السامي بالقاهرة

رقم ١٧٢٢٧ - ١٨٣

حضرة صاحب الدولة أحمد زور باشا رئيس مجلس الوزراء
الحاقاً للمذكرى المرسلة لولايتكم بتاريخ ٢٥ يناير التي أبلغتكم فيها نص
المشور الذي أصدره السيرج . أرتشرف ١٧ يناير بشأن إنشاء قوة دفاع
سودانية، أرتشرف بإسالة لولايتكم علماً أنه اعتباراً من تاريخ إنشاء هذه القوة
تكون نفقاتها على ميزانية حكومة السودان .

كذلك أرتشرف بإبلاغ لولايتكم أنه رضى من اللام أن يوضع تحت تصرف
الحاكم العام للسودان خدمات الضباط العاملين بميش صاحب إجلالة
البريطانية الذين كانوا حتى الآن ملحقين بمهمة الجيش المصري بالسودان
وعلى ذلك فإن هؤلاء الضباط عدا اللواء هلدستون باشا نائب السردار قد
استدعوا من الجيش المصري .

وإني أتمنى هذه الفرصة لأجيد لولايتكم جهود احتراي الفاتحة يا

في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٦

القي

فيله مارشال

الندوب السامي

(٥)

ترجمة كتاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

الى حضرة صاحب القنطرة الوندوب السامي البريطاني

بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٢٥

حضرة صاحب القنطرة

أخبرتوني بكتابكم المؤرخ ٣٦ يناير أن الحكومة السودانية
ستحصل نفقات قوة الدفاع السودانية .

وقد سبق لكتابكم في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن أبلغتكم سلفي أن الوصلات
السودانية بالجيش المصري ستحول الى قوة مسلحة سودانية وأرسلت الى مع
كتابكم المؤرخ ٢٥ يناير نص مشور أصدره حاكم السودان العام بتأليف
تلك القوة .

ولم يثنني في هذه المناسبة أن أقرر في جوابي المرسل الى كتابكم في فلت
اليوم بمحفظات مصر القانونية ، وأن أؤكد في الوقت نفسه بصفة خاصة أن
الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف المارضة التي قضت بسودة الجنود المصرية
المبعدة وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع السابق ذكرها كل هذه

لا يمكن أن تؤثر في حل مسألة نظام السودان النهائي ، تلك المسألة المحتفظ
بها للتفاوض المقبلة ، كما أنها لا يمكن أن تنصف ما بين مصر والسودان
من الروابط التي لا انفصام لها .

تلك هي وجهة نظر الحكومة المصرية ، لذلك أرتشرف بأن أحيط بكتابكم
علماً بأنه لما كانت الحكومة مصممة على حماية تلك الروابط القوية ولما
كانت لا يسمها التخل عن مسئولية الدفاع عن السودان فهي ترضى في إثبات
مصلحتها المادية في تأدية هذا الواجب باستمرارها على الاشتراك في الدفاع
عن الأراضي السودانية .

ولذا الفرض كان مجلس الوزراء قد قرأ أن يخصص للنفقات العسكرية
في السودان كل ما يقع من ميزانية وزارة الحربية بعد خصم المصروفات
العسكرية في القطر المصري . ولما كان مشروع ميزانية الحكومة المصرية
للسنة المالية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ قد تم إعلانه فيا يتبقى بمصروفات وزارة الحربية
وتظهر أن الباقي يبلغ سبعة وخمسين ألف جنيه مصري قرر مجلس الوزراء
أن يضمها بحملة بعد موافقة البرلمان تحت تصرف الحكومة السودانية لحساب
النفقات العسكرية السابق ذكرها .

وتفضلوا الخ ...

(٦)

ترجمة الجواب المرسل من حضرة صاحب القنطرة الوندوب السامي البريطاني

الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٢٥

حضرة صاحب الدولة

أرتشرف بأن أعلم لولايتكم أني تسلمت الكتاب المرسل الى بتاريخ اليوم
والذي تكرمتم فيه بإخباري عن رغبة الحكومة المصرية في الاشتراك في نفقات
حكومة السودان .

وقد أحصلت حكومة حضرة صاحب إجلالة البريطانية علماً برغبة
الحكومة المصرية .

وبالزم من الإجراءات التي اضطرت الحكومة البريطانية الى اتخاذها بمحكم
حوادث السنة الماضية فانيا قد أبلت السيادة المشتركة التي أوجدها الاتفاق
المعقود في سنة ١٨٩٩ بين بطرس باشا واليود كرومر ولذلك فهي تقرر أن
قيام الحكومة المصرية بهذه المشاركة في النفقات إنما هو حق وصل وتوافق
على أن يحصل في حمة ما تملكه لهذا الفرض بمبلغ سبعة وخمسين ألف جنيه .

وتفضلوا الخ

ملحق رقم ٦ مذكرة مرغوة الى مجلس الوزراء

جنه في السنة فلان وزارة الحفانية بعد أن بحثت الأمر من جديد ترى ويجوب الرجوع الى طلب إنشاء ثلاث وظائف مستشارين جديدة للاختبارات الآتية: ممن مراجعة احصاءات القضايا المدنية والجنائية بما حكم الاستئناف يتضح أن القضايا الجديدة قد زادت في سنة ١٩٢٠ وما يليها زيادة لم تتناسب معها الزيادة التي حدثت في عدد المستشارين حيث بلغت زيادة الجنائيات الجديدة ١٦٠٠ قضية عن سنة ١٩١٢ أي أكثر من النصف في حين أن عدد المستشارين لم يزد إلا اثنين ، وفي سنة ١٩٢٢ زادت الجنائيات ٢٠٠ قضية وأصبحت ضعف ما كانت عليه في سنة ١٩١٢ ولم يزد مع ذلك عدد المستشارين عن سنة ١٩١٢ الا خمسة وهذا الى جانب زيادة القضايا المدنية في سنة ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٢٥ زيادة تتراوح بين ٧٥٠ و ٩٠٠ قضية أي أكثر من نصف ما كانت عليه في سنة ١٩١٢

وقد ترتب على عدم التناسب بين زيادة القضايا وزيادة المستشارين الذين يقومون بالفصل فيها أن أخذ عدد القضايا المتأخرة يتراكم سنة فسنة حتى بلغ في آخر السنة القضائية الماضية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ٢٢٦٨ قضية مدنية و ١٧٧٩ جنائية وهذا أمر لا يصح السكوت عليه وهو ما سبق عرضه على اللجنة المالية وصالت بضرورة معالجته ولكنها لم توافق على الزيادة اللازمة في عدد المستشارين .

وبين مما قلتم أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يتمكن المستشارون الموجودون من نظر القضايا المتأخرة المدنية منها والجنائية وليس هناك علاج لهذه الحال الا زيادة عدد المستشارين وهذه الزيادة لا يمكن أن تكون في العام الحاضر أقل من ثلاثة لكي يمكن زيادة دائمة جديدة .

هذه المسألة ليست من المسائل التي يمكن تأجيلها الى الميزانية القادمة لأن تأجيلها يؤخر على الوزارة فرصة معالجة الحالة في الفترة الباقية من السنة القضائية الحالية وفي السنة الشؤرية الأولى من السنة المقبلة وهي أهم الشؤرية عملاً وانتاجاً .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فترأت أن تطلب من وزارة الحفانية احصاء بسند قضايا الجنائيات التي قرر حضرات قضاة الاحالة احتالها على محاكم الجلسع عملاً بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وبسند قضايا الجنائيات الخالصة على محاكم الجنائيات ومعدها في المدة المخالفة لها في السنة السابقة وكذلك عدد القضايا المدنية المستأنفة أمام محكمة الاستئناف بعد رفع نصاب القاضي الجزئي وعددها في المدة المخالفة لها في السنة السابقة.

تلقت اللجنة المالية من وزارة الحفانية مذكرة بتاريخ ٩ يولي الماضي تتضمن اقتراحاً خاصاً بإنشاء ثلاث وظائف مستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية مربوط كل منها (١٣٠٠ - ١٦٠٠ جنيه) على أن تحسب رواتب الذين يمينون فيها من أول أغسطس الحالي الى آخر هذه السنة المالية من وفرو المعايير .

وقد شغمت وزارة الحفانية طلبها هذا بالبيان الآتي :

” بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ رفعت وزارة الحفانية لجنة المالية مذكرة تطلب منها إنشاء ست وظائف مستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية واستندت في طلبها هذا الى زيادة عدد القضايا المتأخرة بما حكم الجنائيات من سنة الى أخرى حتى أصبح المجازها فوق الطاقة ، وذلك بسبب عدم زيادة مستشاري محكمة الاستئناف بنسبة زيادة القضايا مما ترتب عليه أن بلغ المتأخر ١٧٦٢ جنائية فيها من المتهمين المحبوسين احتياطياً ١٢٤٩ فضلاً عن خمس بعضهم مددا بتجاوز بين ٢٤ و ٢٥ و ٣٠ شهراً الأمر الذي حدا بمصلحة السجون الى تكرار الشكوى من طول مدة الحبس الاحتياطي الذي تسبب به تأخر بعض المتهمين حيث بلغا الى الاضراب عن الطعام حتى مات أحدهم بعد أن لبث في السجن عشرين شهراً وأنها تخشى أن تتفشى هذه الحالة النفسية بين المسجونين كما أنه ثبت من تقرير مستشفى المجازين أن أحد المتهمين أصيب في قواه العقلية بسبب طول مدة حبسه فأخرج منه ، كل ذلك فضلاً عما يترتب على مثل هذه الحالة من سوء الأثر على نظام العدالة ومن الاضرار الاجتماعية .

واللجنة المالية بعد أن بحثت هذا الطلب وبحثت لمجلس الوزراء مذكرة وافقت فيها وزارة الحفانية على إنشاء ثلاث وظائف من الست المطلوبة استناداً على تراكم القضايا وطول مدة الحبس الاحتياطي ، وفي الوقت نفسه اغترطت لانشائها إنهاء تدب القضاء الثلاثة الذين كانوا سمددين باستقرار للعمل بمحكمة الاستئناف وقد انخرع مجلس الوزراء هذه المذكرة بمجلسه ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥

” ولما كان عدد المستشارين بما حكم الاستئناف لم يزد في الواقع بإنشاء هذه الوظائف الثلاث لأن ذلك لم يكن إلا تسوية مالية رأيتها اللجنة المالية لإنهاء تدب القضاء الثلاثة المتسقط ذكهم الذين كان كل منهم يتناول بمحكم هذا التدب مرتباً قدره ١٢٠٠ جنيه أي أقل من راتب المستشارين بمائة

شك في أن الاحصاءات المتقدم ذكرها وكذلك قانون ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ من شأنها كلها تخفيف العبء عن حضرات المستشارين .

ولكن اللجنة المالية لاحظت من جهة أخرى كثرة عدد القضايا المتأخرة جنائمية ومدنية ولذلك ترى الموافقة على الزيادة المطلوبة رغبة في إنجاز هذه القضايا لمصلحة المتقاضين ولمصلحة الأمن العام .

وتشرف اللجنة برفع رأيا هذا الى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره وتوطئة لمرضه على البرلمان ما

القاهرة في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٦

السكريب
الجميل
الرئيس
مرفس حنا

نمرة ١٨٩/٤/١٥٠

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزارة في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ على رأى اللجنة المالية المبيّن في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الخزانة هذا القرار ما

رئيس مجلس الوزراء
عبدى بكين

فأرسلت وزارة الخزانة هذه الاحصاءات وتبين منها ما يأتى :

عدد
عددا لجنايات التى قرر قاضى الاحالة إحالتها على القضاة الجزئيين
عملا بالقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وذلك من أول
نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية يونيه سنة ١٩٢٦ ٥٦١

عدد الجنايات المحالة على محاكم الجنايات فى المدة من أول نوفمبر
سنة ١٩٢٥ لغاية يونيه سنة ١٩٢٦ ١٥٦٣

عدد الجنايات المحالة على محاكم الجنايات فى المدة من أول نوفمبر
سنة ١٩٢٤ لغاية يونيه سنة ١٩٢٥ ٣١٠٥

عدد القضايا المدنية المستأنفة أمام محكمة الاستئناف من مارس
سنة ١٩٢٤ لغاية فبراير سنة ١٩٢٥ وهى السنة السابقة لصمدور القانون
القاضى برفع نصاب القاضى الجزئى ١٨٩٢

عدد القضايا المدنية المستأنفة أمام محكمة الاستئناف من مارس
سنة ١٩٢٥ لغاية فبراير سنة ١٩٢٦ وهى السنة التالية لصمدور القانون
القاضى برفع نصاب القاضى الجزئى ١٦٥٢

الفرق ٢٤٠

وتبين أيضا للجنة المالية أنه صدر مرسوم بقانون فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٦
جعل نظر الخلافات استئنافا أمام المحاكم الابتدائية وبذلك أصبحت جميع
الخلافات خاضعة للقانون العام ورفع استئنافها أمام المحاكم الابتدائية . ولا

ملحق رقم

كشفت عن المتهمين الذين حبسوا احتياطياً وأحيلوا إلى محاكم الجنائيات
من سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أبريل سنة ١٩٢٦

السنة	الكل من شهرين	الكل من أربعة أشهر	الكل من ستة أشهر	الكل من ثمانية أشهر	الكل من سنة	الكل من سنة ونصف	الكل من ثلاث سنوات
١٩٢٦-١٩٢٧	٥٦٦	١٢٧٧	٧٤٧	٢٩٧	٥٦٠	٢٩٧	٥٦٠
١٩٢٧-١٩٢٨	٤٤٧	٧٩٢	٦٧٧	١٥٤	٥٧٥	١٥٤	٥٧٥

٢ - تمهون حكم عليهم بالعقوبة

السنة	الكل من شهرين	الكل من أربعة أشهر	الكل من ستة أشهر	الكل من ثمانية أشهر	الكل من سنة	الكل من سنة ونصف	الكل من ثلاث سنوات
١٩٢٦-١٩٢٧	٥٦٦	١٢٧٧	٧٤٧	٢٩٧	٥٦٠	٢٩٧	٥٦٠
١٩٢٧-١٩٢٨	٤٤٧	٧٩٢	٦٧٧	١٥٤	٥٧٥	١٥٤	٥٧٥

٣ - تمهون بولوا

السنة	الكل من شهرين	الكل من أربعة أشهر	الكل من ستة أشهر	الكل من ثمانية أشهر	الكل من سنة	الكل من سنة ونصف	الكل من ثلاث سنوات
١٩٢٦-١٩٢٧	٥٦٦	١٢٧٧	٧٤٧	٢٩٧	٥٦٠	٢٩٧	٥٦٠
١٩٢٧-١٩٢٨	٤٤٧	٧٩٢	٦٧٧	١٥٤	٥٧٥	١٥٤	٥٧٥

١ - متهمون حكم عليهم بالعقوبة

۱۶۱	۱۷۱	۱۷۲	۱۷۳	۱۷۴	۱۷۵	۱۷۶	۱۷۷	۱۷۸	۱۷۹	۱۸۰	۱۸۱	۱۸۲	۱۸۳	۱۸۴	۱۸۵	۱۸۶	۱۸۷	۱۸۸	۱۸۹	۱۹۰	۱۹۱	۱۹۲	۱۹۳	۱۹۴	۱۹۵	۱۹۶	۱۹۷	۱۹۸	۱۹۹	۲۰۰	۲۰۱	۲۰۲	۲۰۳	۲۰۴	۲۰۵	۲۰۶	۲۰۷	۲۰۸	۲۰۹	۲۱۰	۲۱۱	۲۱۲	۲۱۳	۲۱۴	۲۱۵	۲۱۶	۲۱۷	۲۱۸	۲۱۹	۲۲۰	۲۲۱	۲۲۲	۲۲۳	۲۲۴	۲۲۵	۲۲۶	۲۲۷	۲۲۸	۲۲۹	۲۳۰	۲۳۱	۲۳۲	۲۳۳	۲۳۴	۲۳۵	۲۳۶	۲۳۷	۲۳۸	۲۳۹	۲۴۰	۲۴۱	۲۴۲	۲۴۳	۲۴۴	۲۴۵	۲۴۶	۲۴۷	۲۴۸	۲۴۹	۲۵۰	۲۵۱	۲۵۲	۲۵۳	۲۵۴	۲۵۵	۲۵۶	۲۵۷	۲۵۸	۲۵۹	۲۶۰	۲۶۱	۲۶۲	۲۶۳	۲۶۴	۲۶۵	۲۶۶	۲۶۷	۲۶۸	۲۶۹	۲۷۰	۲۷۱	۲۷۲	۲۷۳	۲۷۴	۲۷۵	۲۷۶	۲۷۷	۲۷۸	۲۷۹	۲۸۰	۲۸۱	۲۸۲	۲۸۳	۲۸۴	۲۸۵	۲۸۶	۲۸۷	۲۸۸	۲۸۹	۲۹۰	۲۹۱	۲۹۲	۲۹۳	۲۹۴	۲۹۵	۲۹۶	۲۹۷	۲۹۸	۲۹۹	۳۰۰	۳۰۱	۳۰۲	۳۰۳	۳۰۴	۳۰۵	۳۰۶	۳۰۷	۳۰۸	۳۰۹	۳۱۰	۳۱۱	۳۱۲	۳۱۳	۳۱۴	۳۱۵	۳۱۶	۳۱۷	۳۱۸	۳۱۹	۳۲۰	۳۲۱	۳۲۲	۳۲۳	۳۲۴	۳۲۵	۳۲۶	۳۲۷	۳۲۸	۳۲۹	۳۳۰	۳۳۱	۳۳۲	۳۳۳	۳۳۴	۳۳۵	۳۳۶	۳۳۷	۳۳۸	۳۳۹	۳۴۰	۳۴۱	۳۴۲	۳۴۳	۳۴۴	۳۴۵	۳۴۶	۳۴۷	۳۴۸	۳۴۹	۳۵۰	۳۵۱	۳۵۲	۳۵۳	۳۵۴	۳۵۵	۳۵۶	۳۵۷	۳۵۸	۳۵۹	۳۶۰	۳۶۱	۳۶۲	۳۶۳	۳۶۴	۳۶۵	۳۶۶	۳۶۷	۳۶۸	۳۶۹	۳۷۰	۳۷۱	۳۷۲	۳۷۳	۳۷۴	۳۷۵	۳۷۶	۳۷۷	۳۷۸	۳۷۹	۳۸۰	۳۸۱	۳۸۲	۳۸۳	۳۸۴	۳۸۵	۳۸۶	۳۸۷	۳۸۸	۳۸۹	۳۹۰	۳۹۱	۳۹۲	۳۹۳	۳۹۴	۳۹۵	۳۹۶	۳۹۷	۳۹۸	۳۹۹	۴۰۰	۴۰۱	۴۰۲	۴۰۳	۴۰۴	۴۰۵	۴۰۶	۴۰۷	۴۰۸	۴۰۹	۴۱۰	۴۱۱	۴۱۲	۴۱۳	۴۱۴	۴۱۵	۴۱۶	۴۱۷	۴۱۸	۴۱۹	۴۲۰	۴۲۱	۴۲۲	۴۲۳	۴۲۴	۴۲۵	۴۲۶	۴۲۷	۴۲۸	۴۲۹	۴۳۰	۴۳۱	۴۳۲	۴۳۳	۴۳۴	۴۳۵	۴۳۶	۴۳۷	۴۳۸	۴۳۹	۴۴۰	۴۴۱	۴۴۲	۴۴۳	۴۴۴	۴۴۵	۴۴۶	۴۴۷	۴۴۸	۴۴۹	۴۵۰	۴۵۱	۴۵۲	۴۵۳	۴۵۴	۴۵۵	۴۵۶	۴۵۷	۴۵۸	۴۵۹	۴۶۰	۴۶۱	۴۶۲	۴۶۳	۴۶۴	۴۶۵	۴۶۶	۴۶۷	۴۶۸	۴۶۹	۴۷۰	۴۷۱	۴۷۲	۴۷۳	۴۷۴	۴۷۵	۴۷۶	۴۷۷	۴۷۸	۴۷۹	۴۸۰	۴۸۱	۴۸۲	۴۸۳	۴۸۴	۴۸۵	۴۸۶	۴۸۷	۴۸۸	۴۸۹	۴۹۰	۴۹۱	۴۹۲	۴۹۳	۴۹۴	۴۹۵	۴۹۶	۴۹۷	۴۹۸	۴۹۹	۵۰۰	۵۰۱	۵۰۲	۵۰۳	۵۰۴	۵۰۵	۵۰۶	۵۰۷	۵۰۸	۵۰۹	۵۱۰	۵۱۱	۵۱۲	۵۱۳	۵۱۴	۵۱۵	۵۱۶	۵۱۷	۵۱۸	۵۱۹	۵۲۰	۵۲۱	۵۲۲	۵۲۳	۵۲۴	۵۲۵	۵۲۶	۵۲۷	۵۲۸	۵۲۹	۵۳۰	۵۳۱	۵۳۲	۵۳۳	۵۳۴	۵۳۵	۵۳۶	۵۳۷	۵۳۸	۵۳۹	۵۴۰	۵۴۱	۵۴۲	۵۴۳	۵۴۴	۵۴۵	۵۴۶	۵۴۷	۵۴۸	۵۴۹	۵۵۰	۵۵۱	۵۵۲	۵۵۳	۵۵۴	۵۵۵	۵۵۶	۵۵۷	۵۵۸	۵۵۹	۵۶۰	۵۶۱	۵۶۲	۵۶۳	۵۶۴	۵۶۵	۵۶۶	۵۶۷	۵۶۸	۵۶۹	۵۷۰	۵۷۱	۵۷۲	۵۷۳	۵۷۴	۵۷۵	۵۷۶	۵۷۷	۵۷۸	۵۷۹	۵۸۰	۵۸۱	۵۸۲	۵۸۳	۵۸۴	۵۸۵	۵۸۶	۵۸۷	۵۸۸	۵۸۹	۵۹۰	۵۹۱	۵۹۲	۵۹۳	۵۹۴	۵۹۵	۵۹۶	۵۹۷	۵۹۸	۵۹۹	۶۰۰	۶۰۱	۶۰۲	۶۰۳	۶۰۴	۶۰۵	۶۰۶	۶۰۷	۶۰۸	۶۰۹	۶۱۰	۶۱۱	۶۱۲	۶۱۳	۶۱۴	۶۱۵	۶۱۶	۶۱۷	۶۱۸	۶۱۹	۶۲۰	۶۲۱	۶۲۲	۶۲۳	۶۲۴	۶۲۵	۶۲۶	۶۲۷	۶۲۸	۶۲۹	۶۳۰	۶۳۱	۶۳۲	۶۳۳	۶۳۴	۶۳۵	۶۳۶	۶۳۷	۶۳۸	۶۳۹	۶۴۰	۶۴۱	۶۴۲	۶۴۳	۶۴۴	۶۴۵	۶۴۶	۶۴۷	۶۴۸	۶۴۹	۶۵۰	۶۵۱	۶۵۲	۶۵۳	۶۵۴	۶۵۵	۶۵۶	۶۵۷	۶۵۸	۶۵۹	۶۶۰	۶۶۱	۶۶۲	۶۶۳	۶۶۴	۶۶۵	۶۶۶	۶۶۷	۶۶۸	۶۶۹	۶۷۰	۶۷۱	۶۷۲	۶۷۳	۶۷۴	۶۷۵	۶۷۶	۶۷۷	۶۷۸	۶۷۹	۶۸۰	۶۸۱	۶۸۲	۶۸۳	۶۸۴	۶۸۵	۶۸۶	۶۸۷	۶۸۸	۶۸۹	۶۹۰	۶۹۱	۶۹۲	۶۹۳	۶۹۴	۶۹۵	۶۹۶	۶۹۷	۶۹۸	۶۹۹	۷۰۰	۷۰۱	۷۰۲	۷۰۳	۷۰۴	۷۰۵	۷۰۶	۷۰۷	۷۰۸	۷۰۹	۷۱۰	۷۱۱	۷۱۲	۷۱۳	۷۱۴	۷۱۵	۷۱۶	۷۱۷	۷۱۸	۷۱۹	۷۲۰	۷۲۱	۷۲۲	۷۲۳	۷۲۴	۷۲۵	۷۲۶	۷۲۷	۷۲۸	۷۲۹	۷۳۰	۷۳۱	۷۳۲	۷۳۳	۷۳۴	۷۳۵	۷۳۶	۷۳۷	۷۳۸	۷۳۹	۷۴۰	۷۴۱	۷۴۲	۷۴۳	۷۴۴	۷۴۵	۷۴۶	۷۴۷	۷۴۸	۷۴۹	۷۵۰	۷۵۱	۷۵۲	۷۵۳	۷۵۴	۷۵۵	۷۵۶	۷۵۷	۷۵۸	۷۵۹	۷۶۰	۷۶۱	۷۶۲	۷۶۳	۷۶۴	۷۶۵	۷۶۶	۷۶۷	۷۶۸	۷۶۹	۷۷۰	۷۷۱	۷۷۲	۷۷۳	۷۷۴	۷۷۵	۷۷۶	۷۷۷	۷۷۸	۷۷۹	۷۸۰	۷۸۱	۷۸۲	۷۸۳	۷۸۴	۷۸۵	۷۸۶	۷۸۷	۷۸۸	۷۸۹	۷۹۰	۷۹۱	۷۹۲	۷۹۳	۷۹۴	۷۹۵	۷۹۶	۷۹۷	۷۹۸	۷۹۹	۸۰۰	۸۰۱	۸۰۲	۸۰۳	۸۰۴	۸۰۵	۸۰۶	۸۰۷	۸۰۸	۸۰۹	۸۱۰	۸۱۱	۸۱۲	۸۱۳	۸۱۴	۸۱۵	۸۱۶	۸۱۷	۸۱۸	۸۱۹	۸۲۰	۸۲۱	۸۲۲	۸۲۳	۸۲۴	۸۲۵	۸۲۶	۸۲۷	۸۲۸	۸۲۹	۸۳۰	۸۳۱	۸۳۲	۸۳۳	۸۳۴	۸۳۵	۸۳۶	۸۳۷	۸۳۸	۸۳۹	۸۴۰	۸۴۱	۸۴۲	۸۴۳	۸۴۴	۸۴۵	۸۴۶	۸۴۷	۸۴۸	۸۴۹	۸۵۰	۸۵۱	۸۵۲	۸۵۳	۸۵۴	۸۵۵	۸۵۶	۸۵۷	۸۵۸	۸۵۹	۸۶۰	۸۶۱	۸۶۲	۸۶۳	۸۶۴	۸۶۵	۸۶۶	۸۶۷	۸۶۸	۸۶۹	۸۷۰	۸۷۱	۸۷۲	۸۷۳	۸۷۴	۸۷۵	۸۷۶	۸۷۷	۸۷۸	۸۷۹	۸۸۰	۸۸۱	۸۸۲	۸۸۳	۸۸۴	۸۸۵	۸۸۶	۸۸۷	۸۸۸	۸۸۹	۸۹۰	۸۹۱	۸۹۲	۸۹۳	۸۹۴	۸۹۵	۸۹۶	۸۹۷	۸۹۸	۸۹۹	۹۰۰	۹۰۱	۹۰۲	۹۰۳	۹۰۴	۹۰۵	۹۰۶	۹۰۷	۹۰۸	۹۰۹	۹۱۰	۹۱۱	۹۱۲	۹۱۳	۹۱۴	۹۱۵	۹۱۶	۹۱۷	۹۱۸	۹۱۹	۹۲۰	۹۲۱	۹۲۲	۹۲۳	۹۲۴	۹۲۵	۹۲۶	۹۲۷	۹۲۸	۹۲۹	۹۳۰	۹۳۱	۹۳۲	۹۳۳	۹۳۴	۹۳۵	۹۳۶	۹۳۷	۹۳۸	۹۳۹	۹۴۰	۹۴۱	۹۴۲	۹۴۳	۹۴۴	۹۴۵	۹۴۶	۹۴۷	۹۴۸	۹۴۹	۹۵۰	۹۵۱	۹۵۲	۹۵۳	۹۵۴	۹۵۵	۹۵۶	۹۵۷	۹۵۸	۹۵۹	۹۶۰	۹۶۱	۹۶۲	۹۶۳	۹۶۴	۹۶۵	۹۶۶	۹۶۷	۹۶۸	۹۶۹	۹۷۰	۹۷۱	۹۷۲	۹۷۳	۹۷۴	۹۷۵	۹۷۶	۹۷۷	۹۷۸	۹۷۹	۹۸۰	۹۸۱	۹۸۲	۹۸۳	۹۸۴	۹۸۵	۹۸۶	۹۸۷	۹۸۸	۹۸۹	۹۹۰	۹۹۱	۹۹۲	۹۹۳	۹۹۴	۹۹۵	۹۹۶	۹۹۷	۹۹۸	۹۹۹	۱۰۰۰
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------

۷ - متهمون برلوا

٧٥	٥١	١٣٧	٢٦٩	٢٧٦	٢٤٠	٢٠١	١٩٢٢-١٩٢٣
٨٩	٦٦	١٣٢	٢٥٥	٢٣٨	٢٥٩	٢٠٨	١٩٢٤-١٩٢٥
٥٤	٢٤	٩٢	١٥٧	٢١٨	٢٦٨	٢٠١	١٩٢٥-١٩٢٦
١١٤	٢٠	٧٢	١٢٥	٢٠٣	١٠٩	١٨٠	١٩٢٦-١٩٢٧ ١٩٢٧

احصائية الأعمال محكمة الاستئناف في المدني والجنائي من سنة ١٩٢١
إلى سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ القضائية

الرقم	عدد المتدربين	مذكر				جناحي			
		إبريد	مكتري	إيد	إبريد	مدرسات عمومية للجناحي			
						عدد أيام الانتداب	مكتري	إيد	
١٩٢١	٢٩	٥٨٢	٩٣٣	٦٩	٤١٣	١٠	٥٠٣	٩	٣٥
١٩٢٢	٢٢	٣٩٦	١٥٠٣	١٥٦	٤١٣	١٠	١٥٠٣	٩	٣٥
١٩٢٣	٢٢	٣٣٧	١٤٧	١٨٣	١٥٦	١٠	١٥٢١	٩	٣٥
٢٤-٢٥	٢٢	٣٧٧	١٧٠٢	١١٥٥ (١) (٢)	١٥٦	١٠	١٥٢١	٩	٣٥
٢٥-٢٦	٢٥	٩٠٢	١٨٢٤	٢٢٨	٤١٣	١٠	١٧٧٩	٩	٣٥

(١) يدخل في هذا العدد ١٢٠ معارضة في الأحكام خيائية .

• • • • 1935 • • • (27)



مضبطة الجلسة الثامنة والثلاثين

المتعقدة علنا في يوم الأحد ٥ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم بالتريخ لصحة صاحب السعادة إبراهيم فهمي باشا وكيل الوزارة بالحضور بالجلسة لإبداء مآري إلهائه بالنيابة عنا من البيانات والتريخ كذلك لحضرة صاحب النزة خليل الخادم بك مدير قسم الحسابات وحضرة محمد مصطفى الملايئ أفندي رئيس قسم السكرتارية بالحضور السادة في تقديم ما يلزم من الأوراق .

وتفضلوا بأصاحب الدولة بقبول فائق الاحترام

١٢ سبتمبر ١٩٢٦

وزير الأوقاف

محمد نجيب الغرابي

دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

أحال المجلس إلى لجنة الاقتراحات والرائض الاقتراحات الخمسة المقدمة من حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهي :

(١) اقتراح بتعديل مجرى نهر الملاح بمركز المحلة الكبرى وتنظيم جسوره وتطهيره وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

يوجد بمركز المحلة الكبرى نهر يسمى نهر الملاح يتدفق من المحلة وينتهي إلى بحيرة البراس ويرى منه مئات الألفوف من الأطنان ومن الأسف الشديد أن هذا النهر به مخضبات ومضخات كثيرة جدًا ولم يحصل تطهيره مطلقا حتى أصبح في بعض الجهات أشبه بالمساق الخصبية مع أنه كان معينا في الزمن السابق للأحالة من يلطم إلى المحلة وقد فكرت وزارة الأشغال هذا الصلح بعمل أحوسة فيه لأعادته إلى حالته الأصلية وأدرجت لذلك مبلغا في الميزانية ثم عدلت من هذه الفكرة لسبب غير معلوم .

وحيث أن نهر الأطنان صار متدنيا من هذا النهر وبالأخص الأطنان الواقعة في نهايته وذلك ناشئ من عدم تطهيره وتبدله وتنظيم جسوره كما هو مشاهد .

لهذا أقترح تعديل نهر المذكور وتنظيم جسوره وتطهيره حتى يكون صالحا للأحالة من يلطم إلى المحلة

حسن عبد القادر

٢ سبتمبر ١٩٢٦

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساء برامة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عدا كل من حضرات أصحاب الدولة والمعالى السادة والفرز : استاميل سري باشا ، أحمد زور باشا ، أحمد ذو الفقار ، شام ، محمد تقي يكن بك ، محمد عبد اللطيف أفندي ، محمد أنطالون باشا ، سليم قلو دويس باشا ، الأنيالوكاس ، محمد إبراهيم والي بك ، محمد خليل بك ، محمد حسن الشندوبل باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، راضب عطيه بك ، سعيد فهمي الزوي بك ، محمد لطفي عطفاوي عطفاوي أفندي ، اللواء محمود فؤاد باشا ، السيد حسين القصي ، محمود بسيوني أفندي مصرح لحضراتهم بإجازات) .

ومعادة محمود الأبري باشا (ممتنع عن جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرات : حافظ عابدين بك ، الدكتور سوريال جرجس سوريال فندي ، علي استاميل بك (ممتنعون عن جلستي اليوم وغدا) .

وحضرات : الشيخ يس محمود أبو جليل ، الشيخ حسن عبد القادر ، إبراهيم الطاهر بك ، عبد الفتاح القوزي بك ، محمد طلعت حرب بك ، مصطفى الأهواني بك (ممتنعون عن جلسة اليوم) .

وحضرة عثمان محمد بك (ممتنع عن حضور الجلسات الباقية في دور الاستعداد الحالي لمرضه) .

ومعادة بولس حنا باشا (ممتنع عن حضور الجلسات لمرضه) .

وفان كل من حضرات : أحمد فؤاد عزت باشا ، يحيى إبراهيم باشا ، عبد الرحيم صبري باشا ، عبد الباقم المصري بك ، أحمد مصطفى بك ، محمد الحفني الطرزي باشا ، محمد الباني باشا ، لويس أخونخ فافوس أفندي ، عبد الرحيم محمد همتا أفندي .

وحضر في مقاعد الوزراء حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي باشا وكيل وزارة الأوقاف .

تولى السكرتيرية اللبنانية حضرات : عبد الفتاح دجاني أفندي ، علي عبد الرازق بك ، محمد أحمد الشريف بك ، الشيخ محمد عمر العرب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

تل الكتاب الوارد من وزارة الأوقاف وهذا نصه :

(٤) اقتراح بتأليف لجنة لتحقيق شكاوى جميع الموظفين الذين رفقوا في عهد الوزارة السابقة .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ عن مركز المحلة الكبرى
يمرض الآتي :

عيلت الحكومة لجنة لفحص شكاوى العمدة المرفوعين من الوزارة السابقة ظلما وملوئا مع أنه قد وقع هذا الظلم أيضا على كثير من الموظفين ورفقوا لغير ذنب جنوه وبغير سبب قانوني يبيع هذا الوقت وقد التجأوا إلى المحاكم يطالبون الحكومة بتعويض عما ألهم من الضرر .

ومن العجيب أن الحكومة لم تفكر في تأليف لجنة لتحقيق رفق هولاء الموظفين ومصرفه ما إذا كان مبني على أسباب شرعية أو أنه بني على مجرد الشهوات الخيرية حتى ترفع هذا الظلم عنهم أسوة بالعمد ومشايخ البلاد .

مع أن الوزارة السابقة يبرهن أن تعيلت بهذا الوزارة السعدية عيلت بلجنة لاحدة من رفقوا في عهد الوزارة السعدية من الموظفين حتى ولو كان رفقهم بإحكام تأديبية ورجسوا إلى وظائفهم كما كانوا وعلى هذا فيكون من العدل والانصاف إعادته من رفقهم تلك الوزارة بغير ذنب إلى وظائفهم كما قدمت .

ولهذا أقترح تأليف لجنة لتحقيق شكاوى جميع الموظفين الذين رفقوا ظلما وملوئا في عهد الوزارة السابقة حتى إذا تحقق أن رفقهم لغير ذنب وبغير مسوغ قانوني وجب إعادتهم إلى وظائفهم كما كانوا ما

٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦

حسن عبد القادر

(٥) اقتراح بتأجيل انتخاب عضو الشيوخ عن شبه جزيرة سيناء حتى يحصل في الاقتراح المقدم بتفويض الضريبة لمن ينتخب عن الجهة المذكورة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تقدم في اقتراح بتفويض الضريبة لعضو الشيوخ عن شبه جزيرة سيناء التي حركها الرئيس أسوة بأهالي ناحية أسوان وقد حول المجلس هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

وقد يلغى أن وزارة الداخلية شارعة في انتخاب عضو مجلس الشيوخ بتلك المنطقة مع باقي محافظات الحدود وهذا يكاد يكون متعادلا أنه لا يوجد في تلك الجهات من تحقق فيه شروط السالية وغيرها لعضوية مجلس الشيوخ وإذا حصل انتخاب قبل نظر اقتراحى فلا يتقدم أحد من تلك الجهات لبدء توفر الشروط بل يتهمهم بغيرهم من جهات أخرى وفي ذلك ضياع لمن التمثل الذي يقصده القانون لأن لهذه الجهات مصالح وعادات خاصة لا يعرفها إلا أهلها .

(٦) اقتراح بتجهيد محطة السكة الحديدية بالمحلة الكبرى وإنشاء سكة حديدية منها إلى بطليم وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ عن المحلة يمرض الآتي :

بندر المحلة الكبرى من البلاد القديمة ومن أعظم المراكز التجارية وحقله الأقطان فيه لا يوجد نظيرها في القطر المصري وبه محلة وإيريات للطيح لا توجد في سواء ومن الأسف أن بناء المحطة لا يوجد أقدم منه على ما أظن من محلات السكة الحديدية لا يبنوا قديم لم يتجهد من عهد إنشاء السكة الحديدية على ما أعتقد وكما يدل على ذلك عيلة هذا البناء . ومن الضروري جدا إزالة هذا البناء وإنشاء محطة جديدة تليق بهذا المركز التجاري .

وأضفا لا يوجد سكة حديدية من المحلة إلى بطليم غير سكة حديد الدنا وهي تحطع المسافة في نصف يوم تقريبا لأنها تمر على ناحية بسيطة ولكن لو أنشئت سكة حديدية تمر من المحلة على صطاف فدمرونا فاشان فيطيم لترتب على ذلك قصر المسافة من جهة وانتفاع أهالي ناحية الصطاف وهي تفتيش للأوقاف العمومية وأهالي ناحية دمر وهي مركز تفتيش بشيش الساج لصناعة الأملاك الأميرية في إبان وهي المحطة التي تنتفع بها مصلح الأملاك الأميرية في توريد ما ترسله إلى الخافيش والوصول إليها الآن لا يكون إلا من طريق شرين أو قافين وبالجملة فهذا الخط فيه فائقة كبرى ويورد بالمضمة العظيمة على أهالي تلك البلاد .

لهذا أقترح إنشاء محطة جديدة للمحلة الكبرى وإنشاء سكة حديدية منها إلى بطليم .

٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦

حسن عبد القادر

(٧) اقتراح بإنشاء ترعة من بحر شين إلى جنابية أو وافي وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ عن مركز المحلة الكبرى
يمرض الآتي :

أهالي ناحية بقلينا والرواخية ودونشر ودل البر القبيلة والسباعية جازى أهلها من الآن من جنابية أو وافي الأخنة من جنابية الغربية الأخنة من بحر شين بجوار قاطر السلطة ، وهذه الكيفية تكون تلك البلاد في التباينة ولا تصل لم المياه إلا بكل صعوبة كما يدل على ذلك كثرة الشكاوى منهم إلى تفتيش الرى مع أن بحر شين لا يبعد عن جنابية أو وافي من جوار عزبة البرلس النابعة لزاوية المحلة الكبرى إلا نحو الأربعين كيلو وكانى تلك البلاد في الزمن القديم من هذه الجهة ، ولهذا فاقى اقتراح تكليف وزارة الأشغال بإنشاء ترعة من بحر شين مباشرة إلى جنابية أو وافي لتغذية فرعى بقلينا ونواره ، وأرجو تبليغ اقتراحى هذا إلى المجلس ليقدر فيه ما يراه ما

حسن عبد القادر

٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦

ومعلوم أن الوزير في هذه الوزارة يسانده في ادارته لما جلسان مما جلس الأوقاف الأعلى ومجلس الإدارة وقد نص في لائحة الإجراءات الصادرة في ١٣ يولي سنة ١٨٩٥ والتعديلات التي أدخلت عليها على أن رأى كل من المجلسين قطعي .

كذلك نصت لائحة الإجراءات الداخلية للوزارة الصادرة بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ على تشكيل ثلاث لجان استشارية وهي لجنة المزايدات والجنة الطبيعية واللجنة الاستشارية واختصاص كل منها بمين في اللائحة المذكورة .

وقد رأت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية مجلس النواب وجوب ادخال التعديلات اللازمة على نظام الوزارة واختصاص مجلسها ولجانها بما يتفق مع المسؤولية الوزارية والتضامن الوزاري مع مراعاة صيغة الأوقاف الخاصة وطلبت إلى الوزارة أن تتقدم إلى المجلس في أول الدور المقبل بشرح يحقق هذه الرغبة .

وقد وافق مجلس النواب على هذه الرغبة كما صرح معالي وزير الأوقاف أمام مجلس النواب بأنه حامل على تحقيقها وذكر معاليه أنه سيقدم للمجلس تشريعا يحدد اختصاص هذين المجلسين .

وهذه اللجنة تؤكد لجنة مجلس النواب في رغبةها هذه أذ وجود مجلسين لمعاونة الوزير جعل رأى كل منهما قطعيا وأن يكون من اختصاص المجلس الأعلى النظر في الميزانية وتقرير احتياجاته في أثناء السنة لا يتفق شيء من ذلك لأمع المسؤولية الوزارية ولا مع التضامن الوزاري .

سماعة إبراهيم فهمي باشا (وكيل وزارة الأوقاف) — رأى الوزارة في هذا الموضوع هواتف الرأي إلى أيها معالي وزير الأوقاف مجلس النواب ودقن بمضبطة الجلسة الحادية والخمسين وهذا نصه :

« إن وزارة الأوقاف مستقلة في تحقيق هذه الرغبة فلا وقد كلفت حضرات مديري أقسام الوزارة بأن يقدم إلى كل واحد من حضراتهم تقريرا بتبينة بعضه لجميع نصوص اللوائح والأنظمة الخاصة بإدارته وبإحفظاته التي دلت عليها التجربة والاختيار وبالفعل قد قدمت إلى هذه التفتاير واستخلص منها ما يتعلق على تحقيق الرغبة التي قررتها اللجنة في تقريرها » .

معالي محمد شفيق باشا — هل يسمح حضرة المقرر أن يلخص لنا ما يقوله سماعة وكيل وزارة الأوقاف لأننا لم نسمعه .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — إن لوزارة الأوقاف مجلسين لمعاونة الوزير مما جلس الأوقاف الأعلى ومجلس الإدارة ولكن منهما رأى قطعي ومن اختصاص المجلس الأعلى النظر في ميزانية الوزارة وله أن يقرر قبل مبلغ من رباب إلى آخره السنة . ولما كان ذلك لا يتفق مع المسؤولية الوزارية والتضامن الوزاري دامت لجنة الأوقاف مجلس النواب وجوب ادخال التعديلات اللازمة على نظام هذه الوزارة واختصاص مجلسها بما يتفق مع هذه المسؤولية فصرح معالي وزير الأوقاف أمام مجلس النواب بأنه يشغل في تحقيق هذه الرغبة فضلا وكلف حضرات مديري أقسام الوزارة بالبحث وتقديم تقارير بتبينة إيجابهم لوضع تشريع لصديق هذه الأمنية .

لهذا أقترح تأجيل انتخاب عضو الشيوخ عن تلك الجهات المتقدم ذكرها حتى يفصل في الاقتراح المقدم مني وتعديل الضريبة بمشروع قانون وأرجو تبليغ اقتراح هذا للمجلس ليقرر فيه ما يراه .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي ما

٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦

حسن عبد القادر

انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية من ميزانية وزارة الأوقاف (قسم الإيرادات) .

اعتلى حضرة الشيخ محمد عز العرب بك مقر اللجنة منصة الخطابة .
تلى الخطاب الوارد من فضيلة رئيس اللجنة برفع تقريرها إلى المجلس وهذا نصه :

لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أشرف بأن أرفع لنبوتكم تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن ميزانية وزارة الأوقاف «قسم الإيرادات» الذي أحاله عليها المجلس بجلسته ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦ لعرضه على هيئة المجلس الموقر .

وقد اتفقت اللجنة حضرة صاحب العزة الشيخ محمد عز العرب بك ليكون مقرا لما في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامي ما

٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦

رئيس اللجنة

محمد علي البيلوي

محمد عز العرب

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي

تقرير

لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧

القسم الأول

إيرادات الأوقاف الخيرية

نظام الوزارة الأساسية

في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ صدر الأمر العالي بتحويل ديوان الأوقاف إلى نظارة على أن يكون لها استقلالها الذاتي وأن تكون ميزانيتها قائمة بنفسها على سدتها ولذلك تقدمت وزارة الأوقاف بميزانيتها مفصلة عن ميزانية الدولة كما أن الدستور جعل حكم ميزانية الأوقاف أمام البرلمان تحكم ميزانية الحكومة من جميع الوجوه كصريح المادة ١٤٥ من الدستور إلا أن أفرادها بالنص عليها بخصوصها في تلك المادة جاء مقروا لاستقلال ميزانية تلك الوزارة عن ميزانية الدولة العامة .

باب واحد يكون أحدهما مركز الوزارة والآخر للفروع وكذلك الحال بالنسبة للمصرفات العمومية» وأرى أن هذا هو المراد مما ورد في تقرير لجنة الأوقاف لمجلس الشيوخ وأطلب أن توضع هذه الجملة كما وضعتها بلجنة مجلس النواب. مساعدة محمود شكرى باشا - أرى أن لاحظ أن الموضوع الذى نتكلم فيه خاص بشكل الميزانية وهذا الشكل يشمل قسمى الإيرادات والمصرفات فلذا طلب جعل الماهيات والمربيات في الإدارة العمومية بابين بدلا من باب واحد فليس في ذلك خطأ لأن الكلام عن شكل الميزانية يوجه عام.

معلى محمد شفيق باشا - العبارة الواردة في تقرير اللجنة خاصة بالماهيات والمربيات وليست خاصة بشكل الميزانية العمومية.

مساعدة إبراهيم فهمى باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - العبارة الواردة في تقرير لجنة مجلس النواب خاصة بالمصرفات لا الإيرادات لأن ميزانية الأوقاف المقسمة لحضراتكم سجلت الإدارة العامة والفروع في قسم المصرفات بآب واحد فطلبت بلجنة مجلس النواب أن يكون لكل منهما باب خاص أما الإيرادات فهي مقسمة في الميزانية بطبيعتها إلى عدة أبواب.

حضره الشيخ محمد من العرب بك (مقرر اللجنة) - خلاصة الموضوع أن اللجنة تريد جعل بابين في قسم الإيرادات. واحد للإدارة العامة وآخر للفروع وكذلك في قسم المصرفات.

حضره عمود أبو الصديق - لا أرى في عبارة اللجنة لساوى يؤدى إلى الغاية التى تريدتها اللجنة.

مساعدة محمد صفوت باشا - المعنى والمسألة مسألة إنشاء وإنشاء هذه الجملة به ليس لأن عبارة اللجنة منصبة على الماهيات والمربيات ولا يمكن أن تكون هناك ماهيات ومربيات إلا في قسم المصرفات.

حضره الشيخ محمد من العرب بك (مقرر اللجنة) - إذا كان المعنى ظاهرا فهو ما نطلبه.

مساعدة إبراهيم فهمى باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - المقصود هو قسم المصرفات فبدلا من أن تكون الإدارة العامة والفروع في باب واحد يكون لكل منهما باب أما الإيرادات فهي مقسمة إلى عدة أبواب.

حضره الشيخ محمد من العرب بك (مقرر اللجنة) - ورد في تقرير لجنة المالية لمجلس النواب: «تقسيم اللجنة على الوزارة بجعل الماهيات والمربيات في الإدارة العمومية. ما يربى...» إلى أن قالت «وكذلك الحال في المصرفات».

مساعدة إبراهيم فهمى باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - أكرر لحضراتكم أن المقصود من عبارة تلك اللجنة هو قسم المصرفات.

حضره الشيخ محمد من العرب بك (مقرر اللجنة) - لا بأس.

فل من تقرير اللجنة ما يأتى:

وأعقب اللجنة المذكورة هذا بإبداء الملاحظات الآتية تلخيصها:

أولا - فيما يخص بالإحاطة - أن يلقى بالميزانية بيان بمقداره وأن لا يحصل التصرف في شيء منه إلا بموافقة البرلمان.

حضره معلى الله سليمان بإذنه بك - لقد أحسن معلى وزير الأوقاف في تصريحه لأن المجلس الأعلى في وزارة الأوقاف يشل حركة الوزير في أعماله وهو عبارة عن حكومة داخل حكومة.

حضره الشيخ محمد من العرب بك (مقرر اللجنة) - لهذا أبنت اللجنة رغبتها في احتلال تعديلات على نظام الوزارة واختصاص مجلسها.

فل من تقرير اللجنة ما يأتى:

شكل الميزانية

أبدى البرلمان في دور الانعقاد الأول ورغبته في زيادة عدد أبواب الميزانية تسهلا لتطبيق المادتين ١٣٨ و ١٤٣ من الدستور اللتين نصت لولاهما على أن إقرار الميزانية يكون بآب بآب ليقوم البرلمان بالرقابة الواجبة بطريقة ضمنية تضمن تخصيص الاعتمادات لما قرره من أجلها. ونصت ثانيتهما على أن لا يتقل مبلغ من باب إلى باب آخر إلا بعد استئذان البرلمان حتى تكون رقابته تامة.

وقد أسلت الوزارة هذه الرغبة على الاختبار فخلقت منها ما لا يستهان به حيث جعلت أبواب المصرفات في مشروع ميزانية الأوقاف الخيرية ثلاثين بآب بدلا من سبعة أبواب وجعلت أبواب مصرفات الحرمين الشريفين خمسة وأرباب مصرفات الأوقاف الأهلية سبعة بدلا من باب واحد لكل من النوعين.

ولما كانت الميزانية تحتاج لزيادة عدد الأبواب لما سبق ذكره أبنت تلك اللجنة الرغبة في وجوب التوسع في تلك الزيادة وأشارت بجعل الماهيات والمربيات في الإدارة العمومية بابين بدلا من باب واحد في كل من الإيرادات والمصرفات يكون أحد البابين مركز الوزارة، والآخر للفروع.

وقد وافق معلى وزير الأوقاف على ذلك في مجلس النواب.

معلى محمد شفيق باشا - يظهر أن عبارة اللجنة في الفقرة الأخيرة مضطربة لأن الماهيات والمربيات هي من المصرفات ولا يمكن أن تكون في الوقت حينه من الإيرادات فلما أعاد حضره المقرر تلاوتها لتحقق من اضطرابها.

حضره الشيخ محمد من العرب بك (مقرر اللجنة) - وما هي هذه العبارة التى تلخصها ما ليكم؟

معلى محمد شفيق باشا - أقصد العبارة الآتية:

ولما كانت الميزانية تحتاج لزيادة عدد الأبواب لما سبق ذكره أبنت تلك اللجنة الرغبة في وجوب التوسع في تلك الزيادة وأشارت بجعل الماهيات والمربيات في الإدارة العمومية بابين بدلا من باب واحد في كل من الإيرادات والمصرفات يكون أحد البابين مركز الوزارة، والآخر للفروع.

حضره الشيخ محمد من العرب بك (مقرر اللجنة) - الإدارة العامة لها إيراد ومتصرف وكذلك الفروع والمراد أن يكون للإدارة العامة باب خاص والفروع كذلك.

معلى محمد شفيق باشا - ولكن أرى أن العبارة التى ذكرت في تقرير لجنة الأوقاف لمجلس النواب عن هذه القطة واضحة وهذا نصها «تقسيم اللجنة على الوزارة بجعل الماهيات والمربيات في الإدارة العمومية بابين بدلا من

وقد وافق معالي وزير الأوقاف على ذلك مجلس النواب .
ثانياً - فيما يختص بأوقاف الحرمين الشريفين - أن يبين فاضل ديع وقاف الحرمين الشريفين ، وألا يصرف شيء منه إلا بمصادقة البرلمان .
وقد وافق معالي وزير الأوقاف ، على ذلك مجلس النواب .
ثالثاً - فيما يختص بأموال الاستبدال والأموال المحجوزة طبقاً لشروط الواقفين .
يجب أن يكون لهذه الأموال بيان في الميزانية يشمل أنواعها والأوجه التي تطلب الوزارة الصرف فيها ، وأن تمنى الوزارة بشراء البديل أو الانتفاع بتلك المبالغ بالطرق المشروعة ، وكذلك الحال في الأموال المحجوزة طبقاً لشروط الواقفين يجب اشتراط الميزانية على بيان واضح لها وأن تسرع الوزارة في تنفيذ شروط الواقفين بشأنها .
وقد وافق معالي وزير الأوقاف على ذلك مجلس النواب .
وهذه اللجنة توافق على هذه الملاحظات .

الاحتياطي

كان مقدراً الاحتياطي في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ التي صادق عليها البرلمان ٢٠٠٠٠٠٠٠ ج.م ولكن ظهر من الحساب انطاعى تلك السنة أن الاحتياطي بلغ ١٢٥٠٠٠٠ ج.م فان الإيرادات التي تحصيلت فعلاً في تلك السنة كانت ٩٢٢٠٠٨٧ ج.م والمصروفات بلغت ٧٩٦٠١٨٤ ج.م ولكن الوزارة صرفت من ذلك الاحتياطي ١٢٤٠٦٥٧ ج.م (فاصبح الاحتياطي مبلغ ١٠٢٤٦ ج.م بدلاً من ٢٠٠٠٠٠٠ ج.م) الذي كان مقدراً في ميزانية تلك السنة .

واللجنة ترى كما رأت لجنة مجلس النواب أدب الوزارة يجب أن تمنى بالاحتياطي حتى يكون صالحاً لهذه الطوارئ التي من أجلها شرع وجوده إذ من الواجب أن يكون متشامخ مع ما تقتضيه مشروطات الإصلاح المطلوب من الوزارة وأن يكون مما يصحح الاعتراض عليه في تنفيذ تلك المشروعات خصوصاً وقد مرت كل الوزارة ظروف اضطرت فيها لاستدانة كما حصل في سني الحرب .

واللجنة تسجل في تقريرها هذا ما وصل إلينا من لجنة الأوقاف والمعاهد مجلس النواب من سعادة وكيل الوزارة من أن الاحتياطي في الحساب الختامي لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ سيصل إلى مائة ألف جنيه خصوصاً وقد أكد سعادته ذلك لهذه اللجنة وقرر أمامها بأنه اعتمد في هذا على الأرقام التي ظهرت حتى ساعه إجابته .

وقد قدر الاحتياطي في مشروع الميزانية المطروح نظره الآن على المجلس بمبلغ ٥٧٣٩١ جنيتها فانما ضم هذا إلى الباقي من الاحتياطي لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وهو مبلغ ١٢٤٦ جنيتها السابق ذكره يكون المجموع مبلغ ٥٨٦٠٧ جنيتها يضاف إليه ما سيظهره الحساب الختامي من الاحتياطي لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦

الإيرادات

قدّرت الإيرادات في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بمبلغ ١٠٨٢١٢٢ جنيتها وكانت مقدرة في سنة ١٩٢٥ بمبلغ ٩٦٥٧٣٢ جنيتها فزيادة مبلغ ١١٦٣٩٠ جنيتها وقد وزعت على السبعة الأوجه الآتية ومن ضمن أسباب الزيادة وسياسة الوزارة المالية في كل باب على حدة .

وقد وافق معالي وزير الأوقاف على ذلك مجلس النواب .
ثانياً - فيما يختص بأوقاف الحرمين الشريفين - أن يبين فاضل ديع وقاف الحرمين الشريفين ، وألا يصرف شيء منه إلا بمصادقة البرلمان .
وقد وافق معالي وزير الأوقاف ، على ذلك مجلس النواب .
ثالثاً - فيما يختص بأموال الاستبدال والأموال المحجوزة طبقاً لشروط الواقفين .
يجب أن يكون لهذه الأموال بيان في الميزانية يشمل أنواعها والأوجه التي تطلب الوزارة الصرف فيها ، وأن تمنى الوزارة بشراء البديل أو الانتفاع بتلك المبالغ بالطرق المشروعة ، وكذلك الحال في الأموال المحجوزة طبقاً لشروط الواقفين يجب اشتراط الميزانية على بيان واضح لها وأن تسرع الوزارة في تنفيذ شروط الواقفين بشأنها .
وقد وافق معالي وزير الأوقاف على ذلك مجلس النواب .

معالي محمد شفيق باشا : تقول اللجنة في هذه العبارة الأخيرة إنه " يجب أن يكون لهذه الأموال بيان في الميزانية يشمل أنواعها والأوجه التي تطلب لوزارة الصرف فيها وأن تمنى الوزارة بشراء البديل أو الانتفاع بتلك المبالغ بالطرق المشروعة " .

والواقع أن الوزارة تتنعم فعلاً بهذه المبالغ فهي تودعها في البنوك وتأخذ عليها ربحاً لنفسها ولا تعطى إلى المستحقين وكان الواجب أن تشير اللجنة على الوزارة بأن يعطى هذا الربح إلى المستحقين .

حضرة الشيخ محمد بن العربي (مقرراً للجنة) - ومن هم المستحقون في الأموال الخيرية ؟

معالي محمد شفيق باشا .. إذا فرض وكان في شارع البابية الجديد (شارع الأمير فاروق) منازل لأوقاف خيرية واستبدلت فان الوزارة تودع ثمنها في البنوك وتأخذ فائدة لنفسها ولا تعطى منها شيئاً للمستحقين . فلا يصح للجنة أن تشير على الوزارة بالانتفاع بهذه الأموال بالطرق المشروعة لأن الوزارة تتنعم بها فعلاً بل يجب أن تشير عليها باستغلالها لفائدة المستحقين .

دولة الرئيس - أظن أن الغرض هو استئثار الأموال لحساب المستحقين .

معالي محمد شفيق باشا .. هذا ما أطلب من اللجنة أن تنص عليه في تقريرها .

حضرة الشيخ محمد بن العربي بك (مقرراً للجنة) - كل مبلغ يأتي من ربح أموال الأوقاف الخيرية يضم إلى إيرادات هذه الأوقاف والمستحقون فيها هي جهات البربر عام .

سعادة محمود شكرى باشا - هل يسمح سعادته وكيل الأوقاف بأن يغيرنا عن كيفية استثمار أموال البديل في الأوقاف الألفية ؟

سعادة إبراهيم فهمى باشا (وكيل الأوقاف) - أطلب تأجيل الإجابة على هذا السؤال إلى جلسة قادمة .

الباب الأول - إيرادات عمومية (الإدارة)

قررت الإيرادات العمومية في مشروع الميزانية يبلغ ١٥٢٥٢٣ جنها مقابل ١٣٧٧١٣ جنها في العام الماضي أى زيادة مبلغ ٢٤٨٥٠ جنها منها ٩٨٥٠ جنها في رسوم الإدارة بسبب زيادة إيرادات الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين و ١٠٠٠٠ جنه مما يحصل من المصروفات القضائية و ١٤٦٠٠٠ جنه من المصصلات المتنوعة .

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة بنود .

البند الأول - رسوم إدارة الأوقاف الأهلية والحرمين الشريفين وتفتيش الوادى والحراسات القضائية .

البند الثانى - المتحصل من المصروفات القضائية والتضيضات .

البند الثالث - المتحصلات المتنوعة .

ولم تر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية مجلس النواب إبله ملاحظات على البندين الثانى والثالث واكتفت بالكلام على البند الأول .

وعنه اللجنة ترى ألا يجمع تلك الإيرادات التي جمعت في البند الأول في بند واحد كما فعلت الوزارة بل ترى أن يكون لكل من رسوم إدارة الأوقاف الأهلية والحرمين الشريفين وتفتيش الوادى والحراسات القضائية بنفساس كما ترى أن يفرد لكل من متحصلات المصروفات القضائية والتضيضات بند على حدة .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - ما رأى سعادة وكيل الأوقاف في هذه الرغبة ؟

سعادة ابراهيم فهمى باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - تعد وزارة الأوقاف بأجابة هذه الرغبة في ميزانية السنة المقبلة .

على من تقرر اللجنة ما يأتى

وبلاحظ هذه اللجنة على البند الأول بما لاحظت عليه لجنة مجلس النواب وهو ما يأتى :

البند الأول - رسوم الإدارة

قررت رسوم الإدارة في هذا العام يبلغ ١٦٠٥٢٣ جنها مصرىاً من ذلك مبلغ ٩٨١٤٨ جنها مصرىاً رسوم إدارة الأوقاف الأهلية مقابل ٨٧١٥١ جنها مصرىاً في العام السابق أى زيادة ١٠٩٩٧ جنها مصرىاً . ويلاحظ اللجنة أن الأوقاف الأهلية التي تحتل ادارتها على الوزارة تزيد باستمرار من منة إلى أخرى .

١ - واللجنة تأمل أن تكون تلك الزيادة ناشئة من حسن تهة المالك والأهالى بإدارة الوزارة من غير أن يكون للوزارة سبى في ذلك .

وبلاحظ أن من بين تلك الأوقاف ما يكون سيم المتاحب كثير المشاكل قبل الإيراد لسماعة أعيانه أو خرقها في نواح متعددة بعيدة عن الأعيان التي تربها الوزارة فيرتب على قبول ادارتها أن تفتق الوزارة على تلك الأوقاف

أكثر مما تستفيد منها ولما ترى اللجنة أن تريد الوزارة عنايتها بإجراء مباحث دقيقة عن الأوقاف قبل قبول ادارتها حراسة أو نظارة فلا تقبل منها ما تنطبق عليه تلك الحال وهذا يتفق مع ما رأته لجنة مجلس النواب ووافقت عليه معالى وزير الأوقاف المجلس .

سعادة محمود شكرى باشا - وما هو غرض اللجنة بما ذكرته من معنى الوزارة في ذلك ؟

حضره الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - أنا أقصد ما لان المحاكم الشرعية قبل كثيرا الى احالة الأوقاف الاهلية الى وزارة الأوقاف وأنا بصفة كونى حليما رأيت كثيرا من مستحقى هذه الأوقاف يتضررون من احالة الأوقاف على الوزارة . فلاحظ هذا أردت أن أقلل من رغبة المحاكم الشرعية في احالة الأوقاف الاهلية على الوزارة .

دولة الرئيس - كنت مديرا لديوان الأوقاف وكنت ألاحظ أن الديوان يهرب من قبول الأوقاف الاهلية لانها أوقاف مستعدة وكثيرة المشاكل .

سعادة محمود شكرى باشا - اذا كان الامر كذلك فلا عمل للملاحظة اللجنة .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - أود أن أسمع كلمة سعادة وكيل وزارة الأوقاف في هذا الموضوع .

سعادة ابراهيم فهمى باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - الامر أنه اذا تراضى للوزارة بعد البحث قبول الأوقاف الاهلية المطلوب احالتها عليها فلا تمتع عن قبولها طالما أنه لا توجد أسباب تمنها من ذلك .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - هل يسمح سعادة وكيل وزارة الأوقاف أن يجيب على السؤال الآتى : وهل تم تقم وزارة الأوقاف بالعلم على نظار وقف يديرون أوقاف آبائهم وأجدادهم الآخرين وطلبت من المحكمة الشرعية بأن تأذن لما بالمقصودة ضدهم ؟

سعادة ابراهيم فهمى باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - يوجد بوزارة الأوقاف قلم لمصلحة النظار وظيفته أن يحسب نظار الأوقاف فاذا وجد في ادارة أحدهم خلاا يرفع الامر الى المحاكم الشرعية وهنا من واجبات الوزارة .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - الوزارة انما تصطب على الأوقاف الحرجية فهل للمدة التي أشير اليها والتي يعلمها سعادة الوكيل هي أوقاف خيرية محضة ؟

سعادة ابراهيم فهمى باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - انى أتكمم عن حالة عامة ولا أعرف حالة خاصة .

سعادة محمود شكرى باشا - يقول حضره المقرر ان الفرض من هذه للملاحظة أن لا تكثر المحاكم الشرعية من احالة الأوقاف الاهلية على الوزارة والذي أرده أنه اذا رأى القاضي أن وقفا يدار ادارة سيئة ورأت وزارة الأوقاف قبول ادارته ضي هذه الحالة يجب احالته عليها ويكون القاضي قد أدى الواجب عليه .

لما أُويد رأى اللجنة من هذه الوجبة .

سادة محمد صفوت باشا - أريد أن أسئلكم من سادة وكيل وزارة الأوقاف هل المادة جرت في المحاكم الشرعية أنها إذا رغبت في تعيين وزارة الأوقاف ناطرة على وقف أجلت القضية لتستشير الوزارة في هذا التبيين ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر لجنة الأوقاف) - هنا هو الشيخ . والمحاكم لا تفتنى بتعيين الوزارة ناطرة الا اذا أخذت رأيها في ذلك . والوزارة سرعان ما تجيب .

ولو أردت أن أسرد لكم الحوادث التي سارعت فيها الوزارة وسعت الى قبول الوقف ناطرة لا لاجتماع على الحال الأوقاف الاحلية على الوزارة . سادة محمد صفوت باشا - هل الوقف الذي أشار اليه حضرة محمود أبو النصر بك أجبل على وزارة الأوقاف بمذاتعات حدثت بين المستحقين ؟ وهل أجرت الوزارة للمستحقين أوقافهم ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - نعم يسدي . وهذا يؤيد ما قلته . ولقد حصل أن الوزارة بعد أن تبينت ناطرة على هذا الوقف للسبب المضلل الذي ذكرته لكم . وهو أن أحد المستحقين أعيان هذه الأوقاف طعنوا مع أن الأوقاف أوقاف أمهم وهم المستحقون لها . لقد حصل أنهم قدموا للوزارة مستأجرين للأوقاف استحقاقهم فأجرها لهم مكتبة بأخذ الشرط في المائة من ربحها .

سادة محمد صفوت باشا - هل سادة وكيل وزارة الأوقاف موافق على هذه الأقوال ؟

سادة ابراهيم فهمي باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - حضرة المقرر وحضرة العضو المحترم أبو النصر بك يتكلمان عن واقعة مجهولة . فإذا عينت الواقعة أجبت عليها في الحال . أو طلبت التأجيل حتى أستنصر اليائات .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر لجنة الأوقاف) - يشق على أن أعين الآن حادثة عليها نزاع . وأنا واثق أن سادة وكيل وزارة الأوقاف يعلم هذه الحادثة التي أشير اليها .

دولة الرئيس - لما يشرع حضرات الأعضاء لوزارة الأوقاف مع أن هذه المسائل من اختصاص المحاكم الشرعية الفصل فيها .

سادة محمد صفوت باشا - وزارة الأوقاف تأخذ هذه الاعيان من أجل الشرة في المائة . وهذه الطيان التي نحن بصددها حدثت لا يقل ايجارها منها في السنة عن ١٠ جنيات أو ١٢ جنيما ومع ذلك فقد أجرتها لبعض المستحقين بسبب جنيايت للقبول تأخذ عشرة في المائة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - من لجنة الأوقاف وهي تبينت هنا شعرت أن البرلمان يجلسه اذا سرح بأن إحالة الأوقاف على الوزارة تدل على حسن الثقة بها تكون النتيجة أن المحاكم الشرعية تحيل كل الأوقاف الاحلية على الوزارة . فضيفة من هذا قلنا ما قلناه في تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - اذا وجد وقف هل وكان المستحقون فيه ٢٤ فأجمع اثنان وعشرون من المستحقين على أن يكون النظر لواحد منهم وطلب الاثنان الآخران إحالة الأوقاف على وزارة الأوقاف فهل يقبل سادة شكركي باشا إحالة مثل هذا الوقف على وزارة الأوقاف ؟

سادة محمود شكركي باشا - هل يصح أن تبدي اللجنة ملاحظتها في هذا الموضوع بناء على حالة فردية . واني أرى أنها ملاحظة في غير محلها خصوصا وأن فيها تتخلا في أعمال المحاكم الشرعية .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - هذه الملاحظة تبديها اللجنة والرأي فيها للنجلس .

سادة محمود شكركي باشا - حادثة فردية أو حادثتان لا يمكن أن تكونا أساسا لقاعدة عامة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - أستطيع أن أعد لسادتكم عدة حوادث .

حضرة محمود أبو النصر بك - يتيق صدري ولا ينطلق لساني حينما قرأت هذه الملاحظة في تقرير اللجنة . ففهمتها وأردته حضرة المقرر وكنت أود أن لا يحمل حضرته الى هذا الحد بل كنت أود أن يزيده بيانا . نحن نعلم في المحاكم الشرعية ما نعلمي وأكد لحضراتكم أن من بين هذه القضايا قضايا عدة ينحصر فيها الاستحقاق في أفراد معدودين يطلبون النظر لواحد منهم ومع ذلك نرى أن الجهود يبدل في إحالة الأوقاف على الوزارة .

يخزني أن أذكر لحضراتكم أن وقتا يبلغ ٥٠٠٠ قدان ينحصر الاستحقاق فيه لثلاثة أو أربعة أجبل على وزارة الأوقاف وكان السبب في هذه الاحالة أن أحد المستحقين وهو الذي يؤول اليه ربح ٥٠٠٠ قدان من هذه الطيان دفع للثلاث القادري ٣٠٠٠ جنيه حتى لا تنزع ملكيتها ولما تقدمت مسألة النظر للمحكمة الشرعية بعد وفاة الواقعة قلت له المحكمة انك لا تستحق أن تكون ناطرة لانك تملك مع البنك وهذه الطاملة غير مشروعة .

(ضحية) .

لا نضجوا فالحكم في يدي .

وحصل في اليوم نفسه أن ال ٥٠٠٠ قدان انتزعت من أيدي المستحقين وأجبلت على الوزارة للأوقاف الجديرة .

من ذلك ترون حضراتكم أن وزارة الأوقاف تبذل الجهد وتواصل السعى في أخذ الأوقاف الاحلية .

انا نساعد ذلك كل يوم في المحاكم الشرعية وما هو حضرة تقيب المحامين أمامكم فلا تمر قضية كبرى مهما كانت حالة المستحقين فيها الا وتقدم الوزارة بطلب إحالة الوقف عليها ولا أعني الوزارة الجائرة وإنما أتكلهم على وزارة الأوقاف عامة .

والمحاكم لما حريتها ورأيها . وكلمة (مضى الوزارة في ذلك) التي وردت في تقرير اللجنة يجب أن تحذف منه ولو أتى عضو فيها . وقد سبق أن عرضت المقرر في اجتماعها باللجنة .

حاضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر لجنة الأوقاف) — إذا قلنا إن كثرة إحالة الأوقاف الأهلية على الوزارة تعسر بحسن إدارتها . فلماذا نمنع مع هذا من ذكر جلة فيها تحفظ عن هذه الإحالة ؟ وحاضرة السيد فوده بك — قد اشتغلت قاضياً زمناً طويلاً ، ووجدت أن المحاكم لا تحيل أوقافاً على وزارة الأوقاف إلا لاعتقادها أنها أقدر من غيرها على إدارتها .

دولة الرئيس — ولكن الأمثلة التي عرضت الليلة تدل على أن المحاكم الشرعية أسرفت في إحالتها الأوقاف الأهلية على وزارة الأوقاف . حاضرة السيد فوده بك — لم يرض علينا إلا مثل في قضية واحدة . حاضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر لجنة الأوقاف) — إذا أراد حضرات الأعضاء أن أذكر لم أمثلة عديدة ففى استطاعت ذلك . دولة الرئيس — الذى أعرفه أن الأوقاف فيما مضى كانت تأبى قبول النظارة على الأوقاف الأهلية .

حاضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر لجنة الأوقاف) — يوجد في القاهرة وقف كبير يديره أشخاص من المستحقين ولكن متفقون . فتعرض لهم وزارة الأوقاف بصفة أن فيه وقفاً خيراً ، وتدعى أن لما الحق في الصلح معهم وفي إدارة الوقف .

سعادة إبراهيم فهمي باشا (وكيل وزارة الأوقاف) — وزارة الأوقاف لا تقبل النظارة على وقف أملى أن إنشاء على رغبة المحاكم الشرعية وقرارها . ولا يقدم وقف للمحاكم الشرعية إلا إذا كان هناك خلاف بين المستحقين . وإذا لم تقبل الوزارة إدارة الوقف أسالته المحاكم على بعض الأفراد وأعلن أن وزارة الأوقاف في إدارتها خير من الأفراد . وأقر أمام المجلس أن الوزارة لا تمسنى في أن تدخل أى وقف تحت إدارتها .

سعادة محمود شكرى باشا — لست من التاللين بإحالة الأوقاف الأهلية على الوزارة اللهم إلا إذا كانت الإحالة بحسنة وذلك إذا لم يوجد بين المستحقين من هو أهل لإدارتها . وحيث يجب احتياطاً على وزارة الأوقاف ، وسبب اعتراضى على الجملة الواردة في تقرير لجنة الأوقاف ما فيها من إيهام . وإله به الأمثلة التي ذكرها حاضرة المقرر وحاضرة أبى النصر بك يجب الإهتمام بالأمر ولقت نظر الوزارة إلى أن سمها في أخذ الأوقاف خارج عن مسؤوليتها وفي نظرى أن السبى في أخذ وقف ليس مشرفاً . سواء وقف من الوزارة أو من فرد .

حاضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر لجنة الأوقاف) — هذه حقيقة ، والقاضية الشرعية أن طالب التولية لا يولى .

سعادة محمود شكرى باشا — إن عرضى لتحديد الوقائع حتى يكون المسلك في المستقبل جنائياً على ما تريد واتمنى عن يقولون بأن هذه الإشارة تعتبر تدخلاً في أعمال المحاكم الشرعية ولكنى أوافق على الرغبة التي أبدعها سائى شقيق باشا من أن الأوقاف الأهلية لا تصل

مجال محمد شقيق باشا — هذه الأدلة التي أدلى بها حاضرة المقرر عليه لا له . لأن الجملة التي تطالب بالصدى عليها (واللجنة تمل أن تكون تلك الزيادة ناشئة من حسن ثقة المحاكم والأحوال بإدارة الوزارة من غير أن يكون للوزارة سبى في ذلك) تنص بأن الوزارة هي التي تسمى لأخذ الأوقاف وإدارتها لا أن المحاكم هي التي تحيل عليها مع أن المساعد أن المحاكم هي التي تحيل هذه الأوقاف على الوزارة . وهذه تأخذها مضطرة . وأنا أطلب بدل هذه الجملة ما لا تحيل للمحاكم الشرعية الأوقاف الأهلية على الوزارة إلا إذا لم يكن بين المستحقين من لا يصلح لإدارتها .

حاضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر لجنة الأوقاف) — أكون سعيداً إذا غيرت جملة تقرير اللجنة بالطريقة التي يشير إليها سائى شقيق باشا وهي ألا تصرف المحاكم الشرعية في إحالة الأوقاف الأهلية على الوزارة مادام بين المستحقين من يصلح لإدارتها . دولة الرئيس — إن هذا الطلب يحتاج إلى قانون . حاضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر لجنة الأوقاف) — هذه رغبة أبديها .

دولة الرئيس — لا يمكن أن توجه رغبت إلى المحاكم . حاضرة إبراهيم نور الدين بك — البيانات التي قدمت الليلة لهذا المجلس من الجملة التي وردت في تقرير لجنة الأوقاف تدل على أن هذه الجملة كتبت بدقة واختصاص ، وروعت فيها كل آداب الكتابة ، ولو أراد الكاتب أن يستعمل حقّه في الإيضاح بعد تلك البيانات التي سمعتموها الليلة من حضرات الأعضاء الذين يراولون النعاج في مسائل الأوقاف أمام المحاكم الشرعية لكتب الجملة التي قلنا سائى شقيق باشا لاصطحابها على الواقع . ومع أن سائى باشا قلنا في شكل اعتراض على تقرير اللجنة فإنها أبقى ما يكب .

دولة الرئيس — إن توجه هذه الرغبة ؟

حاضرة إبراهيم نور الدين بك — أنا أستودك ، والأولى في نظرى أن تكتب الجملة كما قلت ، وما دام في هذا توجيه إلى المحاكم الشرعية فافى لقاء هذا أود أن يكون الاستئناف موجهاً إلى الوزارة لا إلى المحاكم . والقانون يقضى بأخذ رأى من يراد تعيينه نظراً ، وليس للوزارة أن تترفع عن إدارة وقف . وإلّا عليها إذا أخذ رأيها في إدارة وقف أن تبحث أولاً عن يصلح لإدارته بين المستحقين .

وتقدم الوزارة لما يرض عليها في الظاهر فيه عدم تنف . وعسر بأن التصود أن تأخذ حشرة في المائة ولو من غير عمل . وكان الأولى ألا تأخذ هذه الحشرة في المائة إلا بحق . وربما كان في دخولها إضافة حق على المستحقين . وخصوصاً بعد المثل المزرى الذى سمعناه اليوم — من أجل هذا وبعد كلام دولة الرئيس لا يسعنا إلا لقت نظر الوزارة إلى ذلك .

حاضرة السيد فوده بك — إثارة هذه المسألة على الوجه الذى سمعناه فيها يعتبر موجهاً نصيحة إلى المحاكم الشرعية وتأثيراً على قضائهم ،

وهذه المرتبات هي استحقاقات تلقى مقدماً بصدد المساملة ولا يجوز السحق أن يتنازل عنها لتبره فان حصل ذلك أوقع وضع عليه تحت يد الوزارة قطع المرتب إلى أن يزول اللغ، ومع ما في هذا النظام من المساملة المستحقين فقد أرادت لجنة مجلس النواب أن تحقق من مبلغ جرمهم وما يتهم بمخونهم فطلبت إلى الوزارة بياناً بالمبالغ المتنازل عنها والمحجوز عنها على استحقاق المستحقين في الأوقاف الأهلية وصافي ربح الأوقاف المحجوز عليها والتي ليس عليها محجوز فأجابته الوزارة :

- (١) بأن المبالغ المحجوز عليها والمتنازل عنها تبلغ نحو المليون من الجنيئات بحسب مالى التنازلات والمحجوز عند توقيعها بصرف النظر عما تستند بها.
- (٢) بأن صافي ربح الأوقاف المحجوز عليها ٤٠٧,٠٠٠ جنيه .
- (٣) بأن استحقاق المحجوز عليهم في السنة مبلغ ١٢٢,٠٠٠ جنيه .
- (٤) بأن الأوقاف التي لا محجوز فيها تبلغ ١١٣,٠٠٠ جنيه .

يرُغذ من هذا أن إدارة الوزارة لكثير من هذه الأوقاف هي لمصلحة المسلمين وأن ما قصدوه الواقفون من رصد أموال معينة على أولادهم وذرائعهم ومن عوا يشاءهم حتى لا يكونوا عالة يتكفون الناس قد فلت عليهم بفعل المستحقين الذين يتنازلون عن استحقاقهم أو يستنزلون عليه وكثيراً ما تكون الاستدانة بشراكة جهة وترتب على ذلك ما أشاعله وبسببه الجلبع من أنه ربما من التسهيلات التي وضعتها الوزارة لراحة هؤلاء المستحقين فان اليأس والشقاء ملازم لكثير منهم وبيع هذا إلى ما ذكرناه وإلى أن احتاجهم على ما رصد عليهم فصدوا وبالقائت يقتصر من كثير وجوه زرعهم من موارد أخرى وهذه الأعباءات الجسيمة تجسد من الختم على البلدان والمخيمات بشؤون البلاد الاجتماعية والاقتصادية أن يفكروا في وضع نظام يكفل تحقيق أضرار الرافقين من انتفاع المستحقين بما أرصد عليهم ويمنعهم من أن يبيعوا به مثل البعث السابق ذكره .

وقد صرح مالى وزير الأوقاف لمجلس النواب بأنه سيعنى بهذا الموضوع وأنه اتخذ إجراءات الوصول إلى تحقيقه .

٣ - وقد سألت لجنة الأوقاف لمجلس النواب الوزارة عن مقدار أموال البديل الموجودة بمزارعها الخاصة بالأوقاف الأهلية وتواريخ ورودها بالخزانة فأجبت بأن مجموعها ٢٩٧,٨٩٧ جنيهاً وأن بعض هذه الأموال مضى على وجوده بالخزانة ما يزيد عن النخسة والمشرن عاماً وأغلبه مضى عليه من خمس إلى عشر سنوات بدون أن تعود منه فائدة على المستحقين وأنه قد تقرر استعمال مبلغ ١١٩,٩٩٣ جنيهاً لإنشاء عمارات لبعض تلك الأوقاف وأنه لا يزال يمد هذا بمبلغ ١٧٧,٩٩٣ جنيهاً و٢٩٢ ملياً مضى على وجوده بها من خمس إلى خمس ومشرن سنة وهذه المبالغ جميعها ظلت باقية بمزارع الوزارة هذه للدند المتفاوتة بدون فائدة تعود على مستحق تلك الأوقاف ولا يغنى ما في هذه الحال من الضرر على جهة الأوقاف ومستحقها خصوصاً إذا كان مال البديل هو من يبيع أعيان الوقف .

ووتجبت لجنة البنية على هذا أن فوراً ما يأتي مراعاة لمصلحة الأوقاف ومستحقها :

على الوزارة ألا إذا لم يوجد بين المستحقين من يصلح لإدارتها . ويجب على الأوقاف ألا تقبل النظر من غير بحث عن يصلح لإدارتها من المستحقين لكي تتقي ما تهتم به . وأما إذا بحثت ورفضت النظر بناء على بحثها فان المحاكم الشرعية شديد البحث ثانية لنشر على من يصلح لها بين الذرية . وإذا تحرت الوزارة لم تهتم بالمسوى وذلك منها الوصمة التي وصفت بها . وإذا أجل إليها وقت مبداً فانها تكون صيدة عن كل شقة .

دولة الرئيس - إن لفت النظر على كل حال يكون للوزارة لا للمحاكم .

سادة محمود شكرى باشا - هذا هو ما قصدت إليه .

دولة الرئيس - ولذا إذن توافق على أقوال مالى شقيق باشا الوجهة إلى المحاكم الشرعية .

سادة محمود شكرى باشا - أنا لأوافق مالى شقيق باشا على نص صارته وإنما أوافقه فقط على الرغبة وأقول أنه يجب على وزارة الأوقاف أن تقوم بالبحث قبل القبول .

حضره جد الله سليمان أباطه بك - الأمر الذى لا نزاع فيه هو أن المستحقين يهربون من وزارة الأوقاف ونحن نتره للمحاكم الشرعية وإنما يحكم العامة أصبحت الوزارة تتولى إدارة الأوقاف الأهلية . وأنا أرى كما يقول حضرات الاخوان . أن تحرر المحاكم عن جدارة المستحقين في إدارة أوقافهم . وإن تحرر كذلك وزارة الأوقاف منهم . حضره السيد فوده بك - ليس من اختصاص مجلس الشيوخ ولا مجلس النواب أن يرسموا للمحاكم الشرعية الطريق التي تتبعها وأنا أرى أن وجود هذه الجلسة في تقرير اللجنة مئة أن مجلس الشيوخ يريد أن يدرس خطة للمحاكم ولذلك أكرر الأهل لوجود هذه الجلسة .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر لجنة الأوقاف) - لم ترد هذا وإنما تريد أن تلتفت الوزارة إلى أنه لا يحسن أن تتطلع إلى أخذ الأوقاف وأقول أن المناقشة التي دارت الليلة تكفي لأنها تستعمل أن الأعضاء لا يريدون أن تكال النظارة لوزارة الأوقاف كيلا . دولة الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على ابتغاء جلة تقرير لجنة الأوقاف فليتمسك بالموقوف .

فضيلة الشيخ حسين والى - أنا غير موافق . وقد صرح بذلك في اللجنة .

وقت ثلاثة أعضاء .

تل من التقرير ما يأتي :

٤ - ويجري الوزارة في مساملة المستحقين في الأوقاف الأهلية على أنها تصرف لهم مرتبات شهرية مجموعها السوى بنسبة ثلاثة أرباع صافي ربح الوقف المقدر بالميزانية إذا كان إيراده كله أو أغلبه فانها من أجلها ما كان ونسبة ثلثي صافي الربح إذا كان فانها من الألبان ما لم توجد ظروف تقضى بتخفيض هذه النسبة .

سماعة محمود شكرى باشا - ان المناقشة تعود الآن على أمر يتعلق به الجواب على السؤال الذى وجهته لسماعة وكيل وزارة الأوقاف فيحسن تأجيلها الى ما بعد سماع البيان الرسمى الذى يجب به سماعة لأن هذه المسألة موضع نظر ويجب أن ينصف هؤلاء المستحقون .

دولة الرئيس - هذه المسألة دقيقة من الوجهة الشرعية .
سماعة محمود شكرى باشا - انها مسألة احقاق حق والقواعد سواء كانت من الوجهة الشرعية أو القانونية كلها تساعد على وصول الحق الى أصحابه .
حضره ابراهيم نور الدين بك - إنا اذا أردنا أن نقول أن وزارة الأوقاف أساءت التصرف أو أضعفت على المستحقين حقاً من حقوقهم في وقت ما فكأنما نقول انها في نظر الشرع بائنة بأن يضاف اليها من يدبر شؤونها بدلاً من أن تدبر شؤون الناس الذين منهم من أهدأ أموال الوقف من الضياع فقتضى عليه بترج الوقف منه جزاء عمله .

لقد حسنت الوزارة أموال الأوقاف الأهلية ولما كانت تستمرها بطريقتها لا تتفق وأحكام الشرع بإيداعها في البنك الأهلي بقائمه وهذا العمل غير جائز شرعاً عمدت الى ضم هذه القائمة الى إراداتها واشترت بها أطمناً باسمها خلافاً لشرط الواقفين وعلى بذلك تحريم المستحقين وهذا مما لا يجوز إقراره .

سماعة محمود صفوت باشا - اذا سمع هذا الأمر وهو أن وزارة الأوقاف تستغل أموال الأوقاف الأهلية لتضاهى وهي رواية صحيحة على ما سمعته فان هذا التصرف يعتبر مخالفاً لكل شرع وقانون لأن القانون الأهلى والشريعة الإسلامية يمتدان استعمل ناظر الوقف للأموال الموقوفة أو الأمانة لما أؤتمن عليه بجرعة اذا كان الاستعمال لمصلحة الشخصية .

دولة الرئيس - مثل هذه الأمانات يمكن استردادها في كل لحظة فإين هي أركان الجبرية ؟ ان المسألة دقيقة .

سماعة محمود صفوت باشا - ان واجب الوكيل أن تكون تصرفاته في مصلحة موكله فهل اذا تصرف لمصلحته الشخصية يقال ان المسألة دقيقة ؟

حضره الشيخ محمد بن العرب بك (مقرر اللجنة) - رد على الفكرة التي أبدلها سماعة محمود صفوت باشا أقول انى أخشى من خطر المطالبة بهذه المبالغ التي تؤخذ من البنك الأهلى نظير إيداع أموال الأوقاف الأهلية .

ان هناك خطراً جسيماً فانه يترتب على إعطاء هذه الأموال للمستحقين أن تأخذ الوزارة إيصالات عليهم بها فاذا ما تقصم واحد منهم طالباً النظر على وقف أبيه مثلا قيل له انت تأكل الربا ولعلك لا يصح أن تكون ناظراً .

(متجبة) .

اسمحوا لى أن أبدي الرأي تماماً .

دولة الرئيس - أربو ألا تتوسع .

حضره الشيخ محمد بن العرب بك - لم لا أتوسع ؟

دولة الرئيس - العواء على شراء البذل .

سماعة محمود صفوت باشا - أربو ألا تصرف وزارة الأوقاف مثل هذا التصرف مرة أخرى .

(أولاً) أن يدرج في الميزانية بيان خاص بأموال الاستبدال والاحتياجات المطلوبة عليها استحقاقاً للوزارة على عدم ترك هذه المبالغ تتكدس في خزائنها وقد وافق على ذلك معالى وزير الأوقاف مجلس النواب .

(ثانياً) أن تسرع الوزارة من الآن في استئجار المبلغ الباقى وقدره ١٧٧٩٣٣ جنياً أو بطله في شراء أعيان أو إنشاء عمارات بحسب ما تقتضيه المصلحة .

وقد أبدى معالى الوزير مجلس النواب أن الوزارة شرعت فعلاً في استخدام ١٠٠٠٠٠ جنيه من المبلغ المذكور في شراء البذل ونشرت الوزارة إعلانات عن ذلك في الصحف العربية والإفريقية وشكلت لجنة لفحص الطلبات التي تقدم اليها يومياً . أما الباقي فهو مجموع مبالغ بذل صنعة لا يمكن أن يشتري من بكل مبلغ منها استقلالاً وكذا طلبت الأوقاف من وزارة المالية أن تبيع لها قطعة من أملاك الموبين لتضمها الى أسهم وتوزعها على أصحاب تلك المبالغ كل بقدر ما يستحقه .

معالى محمد شفيق باشا - ثيب لحضراتكم بما تل الآن أن الأوقاف الأهلية نحو ٢٠٠٠٠٠ جنيه قيل في تقريرها مودعة بميزانية وزارة الأوقاف والحال ان خزائنها خالية إلا بما يكفى للصاريف العادية وأن تلك المبالغ مودعة في البنك الأهلى وتتقاضى الوزارة عليها قائمة تتخلها في إراداتها الخاصة وقد جاء في الفقرة الثالثة من هذا الباب أن تلك المبالغ مضى على وجودها بالمخازنة ما يزيد على ٢٥ عاماً ولا يقل عن خمس سنوات دون أن تعود منه قائمة على المستحقين . كأنه لا توجد في هذه المدة أعيان أو أطميان يمكن مشرقها بهذه الأموال . فهل هذا مما يجوز ؟ ان هذا لا يجوز مطلقاً . لقد قسم مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه الى ثلاثة أقسام قسم قيل انه ستنشأ به عمارات ومن يدري ان كانت ستنشأ في هذا العام أو بعده وكان قيل انه ستنشأ به أملاك وأعلن عنها وبمبلغ الله متى تشتري هذه الأملاك ! والباقي مودع في الخزانة سيستمر .

ان ما يصعب على المستحقين في السنة يبلغ نحو ١٢ ألف جنيه وهو قيمة فوائد المبلغ المتجمد أعني أنه ضاع نحو ٤٠٠ ألف جنيه في مدة ٢٥ سنة على المستحقين ومنهم المعوزون والفقره واليتامى فهلا أخذتم بتأخير هؤلاء الضعفاء الذين لا يملكون صنفه ولكنهم يطلبون حقا ؟ يطلبون تلك الأموال التي تملكها الوزارة من أموال أباؤهم ثم تشتري بها أطميان لتضمها على الأوقاف الخيرية .

ألا تخربون حضراتكم أن تدفع الوزارة للمستحقين ما تترجيه من هذه المبالغ ؟

صوت : فرائد !

انى لا أقول أن تعطيم فوائد هذا بل أقول بأن تعطيم ما تكسبه من استثمارها الى أن تشتري أعياناً تضم الى الوقف .

دولة الرئيس - الأول أن تطلب الاستبدال .

معالي محمد شفيق باشا - التبع الآن أنه إذا كان الوقف تحت إدارة وزارة الأوقاف ونزمت ملكية أملاكه فإنها يودع في خزائنها أما إذا كانت الأوقاف الأهلية تحت يد نظار من الأفراد فإن التي يودع في خزنة المحكمة الشرعية وهذه تودع بمخازنة وزارة المالية والآن يوجد نحو ٢٠٠ ألف جنيه أودعت بمخازن المحاكم الشرعية ولم تنكلم عنها عند بحث باب المحاكم الشرعية وقت نظر ميزانية وزارة الخزانة لأننا لم نجد عملاً للكلام وقتئذ والآن ألفت نظر حضراتكم إلى أن ما تقررونه بالنسبة للبالغ المودعة بمخازنة وزارة الأوقاف يجب عدلاً أن يسرى على البالغ التي أودعت بمخازن المحاكم الشرعية .

دولة الرئيس - وهذه أيضاً يشترى بها بدلاً .

معالي محمد شفيق باشا - ألاحظ أن البالغ التي أودعت بالمحاكم الشرعية لا يتم بها أحد .

سعادة محمود شكرى باشا - إن البالغ الموجودة بمخازن وزارة الأوقاف هي ثمن ما استبدل من الأوقاف التي تديرها الوزارة ولكن هناك أوقافاً يدبرها بعض المستحقين قد تنزع بعض أعيانها لخدمة العامة وما يحصل من ثمنها لا يسلم للناظر ليشترى به أعياناً بل ما نزلت ملكيته ولكنه يودع في خزنة المحكمة الشرعية ويريد الآن نحو ٢٠٠ ألف جنيه مكملة من مثل هذه الاستبدالات الجارية ومعالي محمد شفيق باشا يريد أن ما يتخذ بالنسبة للبالغ المودعة في وزارة الأوقاف ينفذ أيضاً بالنسبة للبالغ المودعة في المحاكم الشرعية .

دولة الرئيس - انك لا تملك إدارة أموال الأفراد .

سعادة محمود شكرى باشا - انهم لا يستطيعون الحصول على هذه البالغ من خزائن المحاكم الشرعية .

دولة الرئيس - يمكن لقوى الشان أن يبيعوا في هذا الأمر إلى نظار الوقف .

سعادة محمود شكرى باشا - ليس للنظار شأن لأن المحكمة الشرعية هي التي تستولى على أثمان أعيان الوقف .

دولة الرئيس - هل تذكر أن أحداً من المستحقين وجد عقاراً لاستبدله فامتعت المحكمة الشرعية عن الاستبدال .

سعادة محمود شكرى باشا - أن كثيراً من المستحقين يجهلون هذه البالغ .

دولة الرئيس - يجب أن يفتشوا عنها .

حضرة محمود أبو النصر - أن ما قاله سعادة محمود شكرى باشا مفهوم جداً بالنسبة للبالغ المودعة بمخازنة وزارة الأوقاف أو البنك الأهلى أما بالنسبة للبالغ الأخرى فليس في مقدور أى وزارة ولا من واجبها أن تتبع الأفراد وتكفهم بالمطالبة بموقوفهم .

دولة الرئيس - اللهم إلا إذا كان الوقف خيراً .

حضرة محمود أبو النصر - المهم حقيقة هو مسألة القوائم التي يجمع من إيداع تلك البالغ في البنوك . لقد قال حضرة زميل الشيخ محمد

عز العرب بك أن في استيلاء المستحقين على القوائم حرماناً لهم من تولي النظر على الأوقاف وليس له حق حضرة بأن أقول أن مسألة القوائم هي اليوم موضوع بحث وتشرح وقد استقر الرأي على الآن على عمل قانون أو منشور بعدم السماح لدعى المثل إذا كان السبب راجعاً للعامة بالقوائم فهذه المسألة لا يقام الآن لها وزن بالمحاكم الشرعية .

فيجب أن يضم كل ما يحصل من إيداع تلك البالغ للبنوك إلى أصله ويكون من حق المستحقين والا كان الأمر كما قال سعادة محمد صفوت باشا لأن الأمين أو الوكيل يمثل بواجب الأمانة إذا استعمل لمصلحة الشخصية الأموال التي أؤتمن عليها .

دولة الرئيس - أن لدى وزارة الأوقاف احتياطياً ويمكنها أن ترد لقوى الحقوق حقوقهم وقت الطلب .

حضرة محمود أبو النصر - الظاهر أن المسألة مشتبها لأن البالغ المودعة لا يمكن للمستحقين أن يحصلوا عليها لأن وزارة الأوقاف بصفة كونها ناظرة هي التي تدير الوقف وهي التي يجب عليها أن تستعمل هذه البالغ فيما يرد على الوقف القائمة .

دولة الرئيس - أن من واجب الناظر أن يشترى أعياناً بالقود المتوفرة فإذا لم يفضل فالقود هو أن يقاضيه المستحقون .

حضرة محمود أبو النصر - حكم القانون صريح فقد حكم في قضية الأمير سيف الدين بأن البالغ التي يحصل عليها الوكيل من تشغيل تقود موكبه يجب أن تضم إلى الأصل .

سعادة إبراهيم فهمى باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - أريد أن أرين لمعالي محمد شفيق باشا أنه من ضمن البالغ التي قررت الوزارة إنشاء حملات بما يبلغ ١١٩ ألف جنيه وكسور منه مبلغ ٩٨ ألف جنيه سلمته وزارة الأوقاف من وزارة الأشغال في الصام الماضي ويجري استلامه بدأت وزارة الأوقاف في وضع رسوم الباني التي عزمت على تشييدها في الشارع الجديد المبتدئ من الموسكى ومن حسن الحظ أن معالي محمد شفيق باشا كان أحد أعضاء اللجنة التي اتفقت لفحص هذه الرسوم لتقرر المباني وبني بدئ بفتح الشارع ستم الوزارة الباني فوراً ولتطهيره المجلس الموقرة بأن الوزارة غير متهاونة في الاستبدال فإنها خصصت مبلغ ١٠٠ ألف جنيه لاستخدامه في شراء بدل ما يبلغ ٧٧ ألف جنيه الباني تسمى الوزارة في استبداله وتنضم ألا تنضم مدة طويلة حتى يتم الاستبدال .

سعادة محمود شكرى باشا - طلبت إلى سعادة وكيل وزارة الأوقاف بيان كيفية استتار أموال البديل وأريد الآن أن يشمل هذا البيان الوجوه التي استعمل فيها مبالغ من هذا الاستتار .

دولة الرئيس - استعمل في أوجه خيرية .

سعادة محمود شكرى باشا - إنى أريد أن أعلم إن كانت هذه البالغ قد اشترت بها أعيان أو صرفت في التحولات لا يتوقف على هذه المعلومات اقتراح رد الحقوق إلى أصحابها أو التفكير في طريقة أخرى تحفظ حقوق المستحقين .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

٤ — وقد لوحظ على الوزارة في الدور الأول من أدوار انعقاد البرلمان أن ما تصرفه في إدارة الأوقاف الأهلية هو بنسبة $\frac{1}{2}$ في المائة من إيراداتها مع أنها لا تتقاضى إلا بنسبة ١٠ في المائة منه ومع أن الفرق يؤخذ من ربح الأوقاف الخيرية فإن البرلمان رأى في الدور السابق وجوب بقاء الرسم على حاله بدون تغيير أو تعديل على أمل أن الوزارة تراعى مبدأ الاقتصاد في المصروفات .

ولما كانت اللجنة تأمل من تحسين نظام الوزارة واستقرارها تحت إشراف البرلمان على حراسة اللقمة والاقتصاد في المصروفات سيؤديان على الأقل إلى التوازن بين رسوم إدارة هذه الأوقاف ومصروفاتها فإنها لذلك تشير الآن أيضا ببقاء الرسم على ما هي عليه كما أشارت بذلك لجنة مجلس النواب .

وقد وافق مجلس النواب على هذا الباب بموافقة عامة .

الباب الثاني

للتحصّل للمداخات وسكّات الموظفين قدرتها بإيراداتها بمبلغ ١٧,٦٧٠ جنيتها مقابل ١٤,٢٢٤ جنيتها في العام الماضي بزيادة ٢,٨٤٦ جنيتها ومعظمها ناتج من ارتفاع ربح الأطنان المشتراة لحساب المكافآت والمداخات وهذا المبلغ يرد من ثلاثة وجوه :

الأول — ٦,١٠٥ جنيتها من الاحتياطي الجارى استقطاعه من مدهيات الموظفين .

الثاني — ١٠٠٠ جنيتها متحصّل من الموظفين نظير ضم مدد خدمة سابقة .

الثالث — ١٠,٥٦٥ جنيتها بإيراد الأطنان المشتراة من متوفر المداخات البالغة مساحتها ٥٥٨ فدّاتاً و ١٦ قيراطاً و ١٢ ممها أى بمتوسط إيراد الفدان الواحد ١٩ جنيتها تقريبا واللجنة ليس لديها ملاحظات على هذا الباب وتطلب من المجلس أن يعتمد المقدّر له . وقد وافق مجلس النواب .

الباب الثالث

إيرادات الأحياء الموقوفة

يشتمل هذا الباب على أهم موارد الوزارة الأساسية وقد قرره مبلغ ٦٧,٨٣٦ جنيتها موزعة على ستة بنود :

البند الأول — ١٦,٨٨٠ إيرادات المياهي .

» الثاني — ١٣,٠٩٤ » الأراضي القضاء .

» الثالث — ٦,٩٩٢ » الأحكار .

» الرابع — ٤٣,٨٤٩٩ » الأطنان الزراعية .

» الخامس — ٣٢,٩٨٧ من محصولات مازعة الوزارة .

» السادس — ١٠,٤٦٤ إيرادات متنوعة .

دولة الرئيس — أن التواء في شراء بطل .

سماعة محمود شكرى باشا — انى أضيف على مقاله حضرة محمود أبو النصر بك أن الفوائد اذا كانت في يد ناظر من الأفراد فيمكن المسحوقين أن يطالبوا بها وتحكم لهم الحكم ومثل الفرد في هذه الحالة مثل وزارة الأوقاف وانى أرجو أن يقدم لنا سماعة وكيل الوزارة اجابته غدا حتى يتيسر للمجلس قبيل انفضاضه البت في هذا الموضوع .

معالى محمد شفيق باشا — لى ملاحظة على مقاله دولة الرئيس من أن المبالغ الموجودة بمخزائن الله كم للشرعية لها أصحاب فيجب أن يسعوا وادعها ولكن بما أننا ركنا عنهم في التشريع يجب علينا أن نفضل ما فيه مصلحتهم .

ان الحكم المخططة اذا أودع لديها من حقار زمت ملكيتها فانها لا تتنازل حقوق الموقوف ملكيتهم بل يرفع لهم عليها مكسبا وتسلمون حضراتكم ذلك ولكن الحكم للشرعية ووزارة الأوقاف تودع لديها المبالغ مددا عند تبلغ ٢٥ سنة وتحرم أصحابها من فائدها ولهذا أرجو الموافقة على اقتراحى الذى قمت للرياسة

دولة الرئيس — انى لم أفهم الشطر الثانى من اقتراح ساليك وهو "تلكلك نفقت نظر وزارة الخفانية الى اجراء مثل ذلك فيا عندها من أموال الاستبدال في الأوقاف الأهلية" .

سالى عد شفيق باشا — أرجو تلاوة الاقتراح من أوله .

لى الاقتراح المذكور وهذا نصه :

" يقرر المجلس أن يطلب من وزارة الأوقاف أن تشتري بأسرع ما يمكن أحياء بأموال بطل الأوقاف الأهلية التى في حوزتها لا يمكن انتفاع المسحوقين لها بإيراداتها .

وتلك نفقت نظر الخفانية الى اجراء مثل ذلك فيا عندها من أموال الاستبدال في الأوقاف الأهلية" .

حضرة محمود أبو النصر بك — ان الشق الأول لا عمل له لأنه لا يخرج عما تضمنته تقرير اللجنة . والثانى خير وجيبه لأن الخفانية لا شأن لها أن الأموال التى تحصل عند ما تنزع أحياء الوقف ترمى من الحكم الشرعية لخزافة المالية م تمودع في البنك الأهل فالأول أن يسمى أصحاب هذه الأموال وراء مصلحتهم .

دولة الرئيس — انى نحن متفقان في رأى فهى معالى محمد شفيق باشا يتناول من الشق الثانى من اقتراحه ؟

معالى محمد شفيق باشا — ورما حتى . وافقى أحلب أن يؤخذ الرأى على الشطر الأول .

دولة الرئيس — هذا يتفق مع ما جاء بتقرير اللجنة .

وافق المجلس على قرار اللجنة .

رفعت الجلسة للاستراحة الساعة السابعة والديقية الأربعين .

أعيدت الجلسة الساعة الثامنة والديقية العاشرة مساء .

البند الأول - إيجازات المباني

قُدرت إيجازات المباني هذا العام بمبلغ ١٩٨,٨٠٠ ج.م زيادة قدرها ٤,٨٩٤ ج.م تجب من إضافة عمارات مستجدة الانشاء ومن زيادة إيجازات بعض الأماكن منذ التي العمل بقانون تهديد أجور المساكن .

الاستبدال والتعمير - لاحظ البرلمان في دوره الأول أن عدد الأماكن التابعة للاوقاف الخيرية لتأدية سنة ١٩٢٤ كان ٧,٣٠٠ مكاناً منها ٥,٥٥٠ مخصص منه الوزارة على أكثر من ١,٣٧٥ ج.م كما لاحظ كثرة المباني المتضررة والتي ليس لها إعمار . بسبب عدم الرقابة في شكلها ورأى أن في ذلك ضياع منافع على مالية الوزارة وشعوبها للعمراء وطلب من الوزارة أن تعمل على ترميم المباني الخيرية والتي لا إيراد لها أو استبدالها عند تضرر التعمير .

وسمياً وراء الوقوف على تحقيق هذه الرقبة من عدده طلبت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية مجلس النواب من الوزارة بياناً بالأماكن التي استبدلت وبالمطارات التي عمرت في سنة ١٩٢٥ تخين لها من جواب الوزارة أن ما استبدل من تلك الأماكن بلغ ٥٦ مكاناً وأن ما عمر هو مكان واحد .

ومنه يعلم أن رغبة البرلمان أن تمتد بصورة مرضية ولكنها كان لها أثر حسن حيث سمت الوزارة للاختلاف مع الحاكم الشرعية على طريقة تسهيل الاستبدال بتبدي مندوبين من قبل تلك الحاكم للاشتراك مع لجان الأوقاف في تقدير قيم الأحيان التي يراد استبدالها على أن يكون ذلك التقدير أساساً للزيادة بحيث إذا رسا المزايد به أو بأكثر منه لا يحتاج الأمر بسحبها إلا إلى موافقة مجلس الأوقاف الأهل على الاستبدال بالقيمة التي رسا بها المزايد وتخطر المحكة المختصة بتوقيع الصيغة الشرعية فلا تكون عناية بعد ذلك إلى المالية والتقدير كما كان متبعاً من قبل وكان موجبا لعدم السرعة في إتمام الاستبدالات، ولما رأت وزارة الحفانية أن هذا الاختلاف يقبض عليه تسهيل أمر الاستبدال أصدرت مشورا إلى جميع الحاكم الشرعية بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩٢٥ رقم ٢٠ تلغى هذا الاتفاق وتطلب الجرى على مقتضاه . ولكن هذه الطريقة لم تنجح إلا في استبدال أحيان وقف المنصور له إسماعيل باشا الخديوي الأسبق للفرقة في جميع أنحاء القطر المصري والمداخل في أحيان الأهالي وكان من نتيجة اتباع هذه الطريقة في ذلك الوقت والتسهيلات التي وضعها الوزارة للاستبدال بما استصدره من مجلس الأعلى بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ من قبول البيع بالتقسيت وما جرت عليه من اعلان الجمهور ببيعها فاستبدل أحيان ذلك الوقف بالأكثر من النشر والاعلان في الصحف وبيعها أن أمكنها استبدال ١,٠٣١ فدانا و ١٨ قيراطا و ١٨ سهما في سقى ١٩٢٥ و ١٩٣٠ بمبلغ ٥٧٩,١٤٠ ج.م أي بمتوسط ١٤٠ ج.م للفدان الواحد تقريبا .

وأظهرت لجنة الأوقاف لمجلس النواب رغبة في تجميع تلك الطريقة التي استعملتها الوزارة في وقف المنصور له إسماعيل باشا بالنسبة لجميع الأماكن الخيرية وذات الإيراد الثافه أو المدعومة بالإيراد وبالجملة في جميع ما يشير البرلمان على الوزارة باستبدالها من الأحيان والعقار والأحواك والأراضي الفضاء مما سيرد بيانه بعد . واكتفت بإظهار تلك الرقبة عن وضع "ترج جديد تسهيل مسائل الاستبدال .

وهذه اللجنة توافقها على ذلك .

وافق المجلس على ذلك .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

أما التعمير فإن هذه اللجنة تسحتت الوزارة بشأنه وتستنهض مهتها فيه رغبة في البداية بالأهم فالأهم واختيار الأصناف التي يرضع التعمير في أماكنها نتائج مرضية ولما عظم الأمل في أن ترى أثر ذلك في القريب العاجل .

المحصر والتقدير - أظهر البرلمان في دوره الأول رغبته في حصر وتقدير الأحيان الموقوفة بما فيها المباني والوزارة تنفيذا لهذه الرقبة حصرت ١٨,٠٩٠ مكاناً في سنة ١٩٢٥ من الأماكن التابعة لأوقاف مختلفة ولكنها لم تقدر القيمة لشئ منها مع أن هذه المسألة كانت تثار جدل بين لجنة الأوقاف بمجلس النواب وسعادة وكيل الوزارة إذ ذلك الذي كان يمارض في التقدير والجلسان أقرتا تلك الرقبة . وقلبك رأيت لجنة مجلس النواب وجوب إجراؤه هذا التقدير لأهميته وثاقته الظاهرة .

وهذه اللجنة توافق تلك على ما رأيت لأن بالتقدير يتسنى لكل من المجلسين معرفة تناسب إيراد الأحيان مع قيمتها عند استقلال ما يستغل وتاسب قيمة الثمن عند استبدال ما يستبدل .

وقد وعد معالي الوزير مجلس النواب بتنفيذ هذه الرقبة نزولا على إرادة المجلس .

البند الثاني - الأراضي الفضاء

قُدرت إيراداتها هذا العام بمبلغ ١٢,٠٩٤ ج.م زيادة قدرها ١٣٣٠ ج.م من العام الماضي، وهذه الزيادة ناتجة من تأجير أراضٍ ما تمكن موجرة وزيادة أجور بعض ما كان مزارعا وتأخذ الوزارة هذا الإيجار من ٢٤٦٤ قطعة .

وقد لاحظ البرلمان في دورة الانقضاء الأول أن كثيرا من الأراضي الفضاء يُجر لاقامة مبان مؤقتة (ومشش) عليها مع أن الكثير منها في أصناف جيدة وأن الوزارة لو حثت بإقامة مبان سكنية أو تجارية عليها لأتت بإيراد غير وقد تأيد هذا الرأي بما فعلت الوزارة من إقامة ثلاث عمارات اسدما بشارع عبد العزيز بمصر والأخرى بميدان الأزهار بمصر أيضا والثالثة بشارع السلطان حسين بالإسكندرية فأقامت الأولى على أرض مساحتها ٥٣,٨٦٩ مترا وأُنقِست عليها مبلغ ١٧٤,٨٦٩ ج.م وبمبلغ ريعها السنوي ٢٣,٩١٢ ج.م وأقامت الثانية على أرض مساحتها ٨٧,٠٠٠ مترا وأُنقِست في ثباتها ٢٤,٨٧٠ ج.م وسُفِلت الآن منها مبلغ ٣,٧٩٠ ج.م و ٨٠٠ مليم وشادت الثالثة على أرض مساحتها ٨٨,٧٨٦ مترا وأُنقِست في ثباتها ٢٧,٩١٢ ج.م وتحصل منها إيرادات سنوية قدره ٣٣,٠٥٠ ج.م حيث وجدنا يدل على أن الوزارة لو حثت بتنفيذ رغبة البرلمان بالبناء على الأرض الفضاء التي في أصناف جيدة لحصلت على إيراد عظيم .

معالي محمد حفيظ باشا - أورد أن أسأل فضيلة المقرر وسعادة وكيل وزارة الأوقاف عما إذا كانت العبرة الأولى التي أخضع عليها مبلغ ١٧٤,٨٦٩ ج.م تطبق على مبان سنوية قدره ٣٣,٩١٢ ج.م وأن العبرة التي أخضع عليها ثباتها ٢٣,٩١٢ ج.م تطبق على مبان سنوية قدره ٣٣,٠٥٠ ج.م وإذا كانت هذه الأرقام صحيحة فهذا دليل على أن مشروع بناء العبرة الأخيرة لا يتفق مع حق التصرف والاقتصاد .

دولة الرئيس - سعادة وكيل وزارة الأوقاف يجيب على ذلك .

سعادة ابراهيم فهمى باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - نحن فكرنا في مسألة البناء بواسطة الشركات قديم لنا أن تلك الشركات قدمت شروطا منها أنها تنشى المباني وتحتفلها لمدة تختلف ما بين العشرين سنة والاثنتين وعشرين سنة ثم بعد ذلك تسلمها للوزارة وبعد البحث اتضح أن هناك طريقة أفضل من الاتفاق مع الشركات وهى طريقة الاتفاق مع البنك القمارى المصرى الذى يقدم الأموال اللازمة للبناء وبعد اتامها تستعملها الوزارة وتخصص من ريعها جزا لتسديد فوائد المبلغ الذى يقدمه البنك القمارى وجزءا من رأس المال إلى أن يستهلك يتنامى مدة تتراوح بين اثنى عشرة وخمس عشرة سنة .

دولة الرئيس - هل استهلاك رأس المال فى المدة التى يذكرها سعادة وكيل الوزارة يستدعى نفاد كل اليراد السنوى مدة الاستهلاك ؟

سعادة ابراهيم فهمى باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - فى حالة الاستئذنة من البنك القمارى نستطيع أن نحدد بدون نفاد اليراد والجزء الذى يتبقى من الربح يحفظ بصفة احتياطي .

دولة الرئيس - المسموع من ذلك أن طريقة الاستئذنة من البنك القمارى لائىحى من صرف ثوبه للمستحقين مدة الاستهلاك بخلاف طريقة المقابلة مع الشركات فإن المستحقين يتفككون حالا بمجرد اتتمام البناء .
هنا حضر حضرة صاحب المعالي محمد نجيب الفزالى باشا وزير الأوقاف .

سعادة ابراهيم فهمى باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - هذا الموضوع خاص بالأوقاف الخيرية لا بالأوقاف الأهلية وعلى ذلك فلا ضرر من عدم الاستئصال فى الحصول على الربح مباشرة .

حضرة الشيخ محمد بن العرب بك (مقرر اللجنة) - اللجنة لم توافق لا على تنفيذ مشروع البنك القمارى ولا لمشروع الشركات سواء فى الأوقاف الخيرية أو الأهلية .

معالي محمد نجيب الفزالى باشا (وزير الأوقاف) - الاتفاق الذى حصل مع البنك القمارى اتفاق مبدئى والمشروع له تخصيصات لا تزال محل بحث ونحيطص الوزارة تارجو أن يرجع المجلس المؤقت غدا فى هذا المشروع إلى أن تتبنى الوزارة من يجهه جلسة وتخصيصا للوزارة تمتد حضرات الشيوخ الأجلاء كما وعدت حضرات النواب بالأخذ ذلك المشروع قبل موافقة البرلمان عليه وما دام فى الأجل فمصلحة وما دام أن الأمر يرجع فى النهاية إلى حضراتكم فأظن أنه ربما لا يكون من المستصوب أن يسند الالباب أمام بحث مشروع قد تمود منه فائقة ضطى للأوقاف الخيرية . والراى سيكون فى النهاية لحضراتكم وقد وافق مجلس النواب على رأى الوزارة الذى شرحت حضراتكم الآن .

كانت هناك فكرة عند لجنة الأوقاف والمساعد الدينية مجلس النواب تقضى بعدم الموافقة على هذا المشروع وبعد المناقشة مع الوزارة عدلت اللجنة من رأيا وإزاء ذلك وعدت الوزارة بأن لا تمت فى الأمر إلا بعد موافقة مجلس النواب .

دولة الرئيس - وفرة اليراد وقلة متوقف على الصنع .
سعادة ابراهيم فهمى باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - حقيقة أن الصنع ذو أثر كبير فى مقدار الربح .

معالي محمد شفيق باشا - إذا كان للصنع أثر الذى سميته فظهر أنه لمعنى الوزارة اختيار الموقع الذى ينتج عليه العبرة الأخيرة . فهذا التصرف يدل إما على سوء الاختيار أو على التبذير .

سعادة محمود شكرى باشا - إننى بالصدفة أعرف حائزين المهارين تالاول كاتبة شارع عبد العزيز بمصر وهى قطعة تجارية وتمتاز بها الأطباء والمحامون وهى محل تجارية ، وأما العبرة الثانية فهى بالإسكندرية شارع السلطان حسين ومستعملة للسكن فقط وهذا هو السبب فى ارتفاع ربح العبرة الأولى وانخفاض ربح الثانية ويلاحظ أن وزارة الأوقاف عند ما شرعت فى بناء عملة الإسكندرية أخذت أصغر مكان محله .

معالي محمد شفيق باشا - كان الأولى عدم البناء فى هذه القطعة ما دام أن الوزارة لم يكن لديها قطعة أرض ذات موقع مصق لذيقهم من بدئ الأمر أن المكان غير تجارى ولا ينظر منه ربح كبير يتناسب مع التكاليف .

دولة الرئيس - إن ربح عمارة الإسكندرية ٩ ٪ تقريبا وهذا مناسب .
حضرة الشيخ محمد بن العرب بك (مقرر اللجنة) - إن إنشاء المهارات أفضل من تعطيل مال البذل .

قلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

وقد رأت لجنة مجلس النواب فى هذا العام أن تنفق على مساحة الأراضى الفضاء . وانقررت التى فى إصافح جيدة بندن القاهرة والإسكندرية وطسقا والمتصورة وأسيوط وهى سوف فملت أن مساحة ما هو تاج منها للأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين ٧٢,٥٣٣ مترا وما هو تاج للأوقاف الأهلية ٣٢,٦٥٨ مترا .

وهذه اللجنة ترى أن هذه المساحات فى تلك الإصافح الجيدة يجب العابة بشأنها وتكرر اظهار رغبتها فى أن تبدل الوزارة الوسع فى استغلالها على أتم وجه بإقامة البناء عليها . ولقد شرعت الوزارة بما لرغبة البرلمان فى العابة بالإششاء والتصميم وما لتلك من الأهلية فيصحت فى الوسائل التى يمكنها من تحقيق هذه الرغبة ففكرت أولا فى طريقة إقامة البناء بواسطة شركات بمناسبة ما أجازته المحكمة الشرعية لعمارة الأمير طوسون باشا حيث صرحت لشركة المستودت بإقامة بناء على دائرة تابعة لوقف مشمول بنظر سمو الأمير محمد عمر طوسون بالإسكندرية تكون نفقاته ٣٦٠,٠٠ جنيه على أن يسلم لجهة الأوقاف بعد ٢٥ سنة وأن تدفع الشركة للوقف سنويا ٣٣٠٠ جنيه .

وبهذه المناسبة تقدمت الوزارة طلبات عديدة بالرغبة فى البناء على النحو السابق ولكنها بعد البحث رأت رفض تلك الطلبات بحجة أنها لا تتفق مع المصلحة لوجوه راتها .

سعادة محمود شكرى باشا - ما هى الأوجه التى حدثت بوزارة الأوقاف إلى رفض الطلبات التى قدمت لها خاصة بالبناء على أرض الأوقاف ؟

معالي محمد شفيق باشا - أتى أرى من دولة الرئيس ومن هيئة المجلس الموقرة رغبة في توير هذه النقطه من تقرير اللجنة وإلى مهم هذا الموضوع لأخى تقدمت مع شركة إلى وزارة الأوقاف مشروع إقامة بناء على أرض الوصف في شارع قواد الأهل وتخصص الموضوع من جهة فأتنا أخذ المال اللازم للبناء من أحد البنوك وبعد تمام البناء نستعمل المبله ونقفع من الإيراد جزءا للوزارة ويخصص جزءا آخر لتسديد القوائد ولاستهلاك الدين المطلوب للبنك والباقي يكون لنا بصفة أعمام .

وبعد مدة ٢٠ أو ٢٥ سنة نعلم البناء بأكله لوزارة الأوقاف وهذه هي نظرية الشركات جميعا . أما نظرية وزارة الأوقاف التي بتت طلبها رفض طابات الشركات فهي نظرية سليمة تناسس على ما يأتي :

ما دام أن الشركة تأخذ القروض من البنك فبذلك تلغها من الربح وتأخذ لنفسها جزءا فالوزارة أولى بأن تخرض هي وتوفر الجزء الذي تخرض الشركة وهذه النظرية في محلها .

وحيث أن الوزارة لم تتفرغ من وضع التفاصيل في هذا الموضوع فلننظر حتى يرض الأمر على المجلس يمكن مناقشة الموضوع مناقشة جدية . هنا حضر حضرة صاحب المحامي محمد فتح الله بكباش باشا وزير الزراعة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - نحن لاطلب من الوزارة الآن أن تبين لنا الأريقة التي أرادت أن تنفذها لتجري عليها وأما زيجوا لا تحتاج إلى وقت طويل للوصول إلى قرار نهائي في هذا الشأن وقيل أن نسمع بيانا وأقيا في مشروع الميزانية المقبلة نستطيع أن نتفق مع الوزارة فيها على اتفاق بالانشاءات ويصبح أن الوزارة تبنى نظرية بلصة الأوقاف التي تلخص في رغبنا بوجود العناية بالأراضي التي تملكها الوزارة والتي يجب أن تبذل الوسع في استغلالها في أتم وجه بإقامة البناء عليها سواء بما يتناسب ما أجازته المحكمة الشرعية لدائرة الأمير طوسون باشا بالإسكندرية لأنها كانت عملية مستحسنة وقد رأينا أن بعض الأشخاص مثل معالي محمد شفيق باشا والشركات الأخرى التي تقدمت للوزارة بقصود إنشاء المباني على هذه الطريقة ولكن الوزارة رفضت طلباتهم رغبة منها في أن تستفيد ما ينظر

أن تكتسبه هذه الشركات - ولكني ألفت نظر الوزارة إلى أن هؤلاء الأشخاص يشارون أعمال البناء ويراقبونها مراقبة نية فيستطيعون بذلك أن ينفذوا جزءا كبيرا من المال للبناء بخلاف ما إذا بشرت الوزارة البناء بنفسها بواسطة محاسنها وموظفيها . لأن محاسنها لا يبلغ في القيمة مبلغ عمل الأشخاص وهذا الاعتبار يجب ملاحظته في تفصيل إحدى الطريقتين وعلى كل حال فأرجو أن تضع الوزارة هذه الملاحظات موضع الاعتبار وأرجو أن ترى في مشروع ميزانية العام المقبل ما يتفق مع المصلحة الحقيقية .

معالي محمد نجيب الفرألي باشا (وزير الأوقاف) - سئني الوزارة بملاحظات حضرات الأعضاء كل الثمانية وستينها موضع نظرها قبل اتخاذ أي قرار .

سعادة محمود شكرى باشا - بدور الكلام بالنسبة للأوقاف الخيرية ولكن أرجو أن يعنى أيضا بفحص الأمر بالنسبة للأوقاف الأهلية .

دولة الرئيس - أعلن أن طريقة الاتفاق مع الشركات أفضل بالنسبة للأوقاف الأهلية لأن هذه الشركات تعطى جزءا من الربح المستحقين .

معالي محمد نجيب الفرألي باشا (وزير الأوقاف) - على كل حال سئني الوزارة بكل اقتراح والنسبة لملاحظة دولة الرئيس أرى أنه قد يكون من التمكن حقيقة تنفيذ مشروع البناء بواسطة الاتفاق مع البنك العقاري بالنسبة للأوقاف الأهلية لأن هناك مستحقين لا يمكن حرمانهم من قسط من استحقاقاتهم لأهم في حاجة إلى الاتفاق وهذا الحرمان يؤثر على حياة هؤلاء المستحقين وعلى كل حال فالوزارة مستعدة لأن تعمل كل ما يعود بالفائدة عليهم ويستدق في خفض الأجر ولعله يكون من الميسور البناء في الأوقاف الأهلية التي تسمح بإدائها بالاتفاق مع مستحقها مع استهلاك أقساط الدين .

سعادة محمود شكرى باشا - هل لا يمكن الاتفاق مع البنك العقاري على أن تزيد له المبالغ على مدد طويلة حتى يمكن أن يأخذ المستحقون جزءا من الربح ؟

معالي محمد نجيب الفرألي باشا (وزير الأوقاف) - لا شك أن هناك تفصيلات كثيرة ستطر عند دوس المشروع وقد يتفق رأى الوزارة مع رغبة سعادة العضو المحترم بالنسبة للأوقاف الأهلية وذلك لأنه يمكن التنفيذ في كل الأحوال التي تسمح بذلك .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

ثم فكرت في أن تستدين من البنك العقاري تقدمت مشروعا إلى مجلسها الأعل وهو وافق عليه بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٦ ولكن لا تزال توجد تفصيلات كثيرة تبرز لتنفيذ فكرة الاستدانة من البنك تقتضى بحثا ومناقشة ولذلك اختلفت بلجة النواب مع الوزارة على عدم تنفيذ مشروع البنك إلا إذا وافق عليه البرلمان ومالت كثيرا إلى أن تمكن الوزارة من القيام مشروع الصير والتجديد بمواردها الخاصة وأن تجعل من الوسائل المحففة لتلك استبدال الأرباح ذات المساحات البسيطة والمباني الخيرية وذات الإيراد القاه والأحكار وأن تعمل على الإقتصاد في المصاريف فإن ذلك بدون شك يقرب عليه تحسين نظام الوزارة ويستوجب توفر أموال طائلة لدينا تمكنها من تنفيذ مشروع هذا الإصلاح العظيم .

وهذه اللجنة توافق على ما رأيته تلك اللجنة حتى لا تضع الوزارة نفسها في أحضان الشركات أو البنك تقع في احتلال مالي أنه أكبر من قهه .

معالي محمد نجيب الفرألي باشا (وزير الأوقاف) - أرجو أن تسمحوا لي بكلمة خاصة بتفسير الفقرة الأخيرة من تقرير اللجنة وهي "وهذه اللجنة توافق على ما رأيته تلك اللجنة حتى لا تضع الوزارة نفسها في أحضان الشركات أو البنك تقع في احتلال مالي أنه أكبر من قهه" . قد يفهم من هذه العبارة أن المجلس يرفض نهائيا المراقبة على الاستدانة لأنه يؤجل البت فيها إلى أن تبينها الوزارة وتعرض نتيجة بحثها على حضراتكم لتستصروا قراركم فيها .

دولة الرئيس - واضح من تقرير اللجنة أن المسألة ملقاة بالبيت ومؤجل . على من تقرير اللجنة ما يأتي :

وقد اتفقت بلجة مجلس النواب مع الوزارة هذا العام على تخصيص مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه لتعمير وإنشاء مباني في الأوقاف الخيرية . من ذلك ١٤٠٠ جنيه

(ثانياً) أن تخلى الوزارة بمصر الأحكام وتقدير قيمتها وأنها قد بدأت بذلك فعلاً بالاسكندرية حيث حشرت وقدرت ٥٢٠ حكرًا .

(ثالثاً) أن تولى لجنة من المشتغلين بالمسائل المالية والاقتصادية للنظر في موضع قاعدة ثابتة ونسب معينة تتبع في تقدير الأحكام وقيمة استبدالها . وقد تألفت اللجنة المشار إليها ثالثاً وقدمت تقريرها وهو تحت درس ويبحث الوزارة .

وأملت بلمة مجلس النواب بعد أن أصبح في مسود الوزارة التخلط على الصواب العديدة التي كانت قائمة باستبدال الأحكام أن تخلص منها في أقرب وقت إلى أقصى حد ممكن .

وهذه اللجنة توافق على ذلك :

وافق المجلس على ذلك .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

وقد قرر سالي الوزير أمام مجلس النواب أن اللجنة التي ألفت لما ذكر قلتمت تقريرها ورفع مجلس الأوقاف الأعلى وصلى عليه بالجلسة الأخيرة وهو يقضى بتقدير الحكر ثلث قيمة الأرض الحرة .

دولة الرئيس - أرى معالي الوزير أن تقدير الحكر ثلث قيمة الأرض الحرة كثير ؟

معالي محمد نجيب الفرأيل باشا (وزير الأوقاف) - كان التقدير المتبع من قبل ستين في المسألة من قيمة الأرض الحرة .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك (مقرر اللجنة) - لا بل كان الثلث . معالي محمد نجيب الفرأيل باشا (وزير الأوقاف) - كانت ستين في المائة . وقد كانت قبل ذلك الثلث وقد رجعت الآن إلى هذه النسبة لأن عناصر الملكية ثلاثة منها الزقية فها الثلث .

معادة محمود شكرى باشا - معالي الوزير قرر أن مجلس الأوقاف الأعلى صلى على تقدير الحكر بالثلث فهل وافقت المحكمة العليا الشرعية على هذا التقدير ؟

معالي محمد نجيب الفرأيل باشا (وزير الأوقاف) - في الواقع أن القرار كان مطابقاً لرأى فضيلة رئيس المحكمة العليا الشرعية الذى أبداه في المجلس الأعلى وهو أن الأرض تقدر قيمتها بمية بالحكر أى أقل من قيمة الأرض الحرة لأن بها حيا وهو حق القدر عليها فيجب مراعاة هذا العيب وقت التقدير فكان على الوزارة أن تعرف قيمة هذا العيب ولذلك ألفت لجنة فنية من الاعضاء من المسائل المالية وصعدت إليها بتقدير نسبة العيب لقيمة الأرض حتى يقرر الوزارة على هذا التقدير كقاعدة مطروحة بدلاً من بحث كل مسألة بمفردها . وفي هذا تسهيل كبير للاستبدال الذى يقوم به الوزارة تنفيذاً للقرعة التي أبداها البرلمان في دور الانعقاد الأول .

معادة محمود شكرى باشا - أنا لا اعترض على قيمة التقدير ولكن أرى أن رأى فضيلة رئيس المحكمة العليا لا يؤثر على الحاكم وأرى أنه لا بد من الاتفاق مع المحكمة الشرعية على اتباع هذه القاطعة حتى لا يكون التقدير على بحث أمام الحاكم الشرعية عند استبدال كل حكر .

من إيراد الأوقاف الأخيرة ٦٧,٦٠ جنيه من المثل بالأمانات لحساب هذه الأوقاف من أموال البلديات ١١٩,٦١٩ جنيناً ثمن ٥٥ فدانا بأرضها الوزارة هذا العام بالقيمة وقالت الوزارة فيما يتعلق بهذا المبلغ الأخير أنها ستفقه في التمييز والانشاء إذا استطاعت تخفيض مشروط لتبنيها في خلال هذه السنة وعلى كل حال فإن تلك اللجنة قالت أنها اختلفت مع الوزارة على عدم التصرف في هذا المبلغ إلا في التمييز والأشياء .

وهذه اللجنة توافق على ما ذكر .

البند الثالث - الأحكام

قلدت الأحكام في مشروع ميزانية هذا العام بمبلغ ٦٩,٩٢٢ جنيناً وقد كانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩٢٥ بمبلغ ٦٠,٥٩ جنيناً فتكون الزيادة بمبلغ ٩,٣٣٠ ج.م نشأت من تصفية بعض الأحكام .

وقد رُؤى في الدور الأول وجوب استبدال الأحكام جميعها والوزارة وافقت على ذلك .

ولما طرح مشروع ميزانية هذا العام على لجنة مجلس النواب طلبت من الوزارة بياناً من الأحكام التي استبدلت فورد لها كشف وقفت منه على أن ما استبدل منها في سنة ١٩١٦ هو ٩٥ حكرًا وفي سنة ١٩٢١ ١٤٩ حكرًا وفي سنة ١٩٢٥ ٢٩ حكرًا وأن عدد الأحكام في إحصائية سنة ١٩٢٤ كان ١,٩٩٩ حكرًا .

ويستلح الوزارة في مذكرة أن السبب في هذه حركة استبدال الأحكام يرجع إلى ما يأتي :

(أولاً) ما يترتب مسائل الاستبدال من طول الاجراءات وعدم موافقة الحاكم الشرعية على التقديرات .

(ثانياً) إن الأحكام لم تكن معصورة حصراً حقيقياً ولا موضوعاً عنها رسوم وتحديدات تبين معالمها بجلاء .

معالي محمد شفيق باشا - الأحكام حكر وهو لفة قيمة الأجرة والأجرة لا يمكن أن يوضع لها رسم ولا تحديدات تبين معالمها كما تطلب اللجنة في التقرير تحت (ثانياً) . وأظن أن اللجنة يستقيم منهاها لو أبدلت كلمة "الأحكام" بكلمتي "الأحيان المعكورة" .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك (مقرر اللجنة) - هذا هو المعنى المقصود .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

(ثالثاً) إن النظام الموضوع لاستبدال الأحكام في سنة ١٩٢٢ الذى يقضى بأن تكون قيمة استبدال الحكر تماثل ٦٠٪ من غن الأرض الحرة قد ظل الرغبة في الاستبدال وكان العمل جارياً قبل ذلك على أن تكون قيمة الاستبدال معادلة لثلث غن الأرض الحرة ، وتلاها لهذه الصعوبات رأت الوزارة :

(أولاً) أن تتفق مع الحاكم الشرعية على استبدال الأحكام بالطريقة السابق إضاحتها في استبدال الأحيان وتلخص في حضور مندوبين من قبل المحكمة وقت التقدير .

معالي محمد نجيب الغزالى باشا (وزير الأوقاف) - وقد سارت عليها المحاكم الشرعية .
على من تحرير اللجنة ما يأتى :

البند الرابع - اجراءات الأقطان الزراعية

١ - ايراد هذه الأقطان ٢٣٨٤٩٩ جنيهات مصرية بزيادة ٤٠٦٣٨ جنيهات عن اعداد السنة الماضية وهي ترجع الى التحسين الذى حصل فى قيمة ايجار الأقطان التى انتهت مدة تأجيرها وإلى زيادة مساحة الأقطان الموجبة ٥٠٣ فدان و ١٥ قيراطا وتحصل الوزارة هذا الايراد من ٨٩٣ فداناً و ٢١ قيراطاً و أسهم أى أن متوسط ايجار الفدان ٨ جنيهات و ٦٠ مليم وقد كان فى سنة ١٩٢٤ ٧ جنيهات و ٩٥٣ ملياً وفى سنة ١٩٢٥ كان ٧ جنيهات و ٨٩٠ ملياً .

٢ - والأقطان الزراعية التى تدبرها الوزارة متفرقة فى أنحاء القطر ومنها عدد كبير منها بعضه من بعض ومنها مقدار عظيم فو مساحة صغيرة وهذه الحال تدعو الى الزيادة فى الصعقات والمشفقة فى الإجارة وكثرة المشاكل فيها هو متشابك منها فى أقطان الأمالى وقد فصلت الوزارة الى هذه الحال فى الأقطان وقفت المنفردة لاسماعيل باشا فاستبدلتها بالصفة السابق شرحها .

وقد رأت لجنة مجلس النواب أن تصمم الاستبدال فى الأقطان التى من هذا القبيل حتى تستفيد الخزانة من الاستبدال وتحقق مصلحة البلاد الاقتصادية بتوزيع هذه الملكية الصغيرة على المزارعين ونفاعة مصادرهم وأتت أن من أهم ما يحقق هذه الرغبة اتباع طريقة التقسيم التى رويست فى وقف المنفردة لاسماعيل باشا .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

وقد وافق عليه معالي الوزير أيضاً أمام مجلس النواب .

٣ - وقاعدة الوزارة فى استئثار أقطانها هى التأمير ولا تعدل من هذه الطريقة الا فى الأقطان الضعيفة التى لا يوجد راعى واستبدالها أو الأقطان التى تحتاج الى اصلاح .

ولجنة مجلس النواب وافقت تمام الموافقة على هذه الخطة ولا حظت أن الوزارة حدثت منها فى حالتين سيأتى الكلام عليهما وبين الأسباب التى أدت الى العلول .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

على من تحرير اللجنة ما يأتى :

٤ - كانت الوزارة تفرع أقطانها صفقات كبيرة الى كبار المستأجرين فلاحظ عليها من البرلمان فى دوره الأول أن التأجير بهذه الصفة قد يكون محضاً بمسالة الوزارة ومرحفاً لصغار المزارعين القاعين فلا زراعة للأقطان بإيجاد الوسطاء بينهم وبين الوزارة وحصل التنازع مع الوزارة فى تجربة التأجير لصغار المزارعين صفقات صغيرة وقد ظهر أن الوزارة ابتدأت فى هذه التجربة فكثرت النتيجة مرضية حيث زالت الإيرادات وحصلت الوزارة على كثير من المتأثرات قبل المستأجرين دون أن تلجأ الوزارة الى التفاضل وكثرة المصاريف .

معالي محمد نجيب الغزالى باشا (وزير الأوقاف) - المفهوم أن رأى فضيلة رئيس المحكمة العليا هو الرأى الصحيح الذى تخضع به القواعد الشرعية وتأخذ به المحاكم .

سعادة محمود شكرى باشا - ربما يتغير الرأى بتغير شخص فضيلة الرئيس معالي محمد نجيب الغزالى باشا (وزير الأوقاف) - مادام هذا هو الرأى الصحيح المطابق للشرع فنحن على ثقة من أنه لن يتغير .

سعادة محمود شكرى باشا - الذى أرجوه هو الاتفاق على القاعدة حتى يسجل على أصحاب الأقطان المتكورة استبدالها .

معالي محمد شفيق باشا - أن كلمة حكر الواردة فى الفقرة الأخيرة التى أتت عليها الآن خطأ لأن الحكر معناه الأجرة السنوية فلا يمكن أن يقتدر بثلك قيمة الأرض .

دولة الرئيس - المفروض هو أن تقدير الثلث هو للاستبدال .

معالي محمد شفيق باشا - انذ يجب أن تصبح العبارة على هذا الوجه لأن المضابط مستشعر على الجهور ويعجز أن توفقه على خطأ .

حضرة الشيخ محمد بن العرب بك (مقرر اللجنة) - أرجو من معالي الوزير أن يسمع من بأن ألفت نظره لأمر آخر اعتقد أنه لم يلاحظ عند ما وضع تقدير الحكر بالثلث، ذلك أنه يوجد فى المدن الكبرى وعلى الأخص القاهرة أعيان موقوفه على الوجه الآتى، شخص وقف أرضه من حكرها لاخر فأقام عليها بناء ثم وقفه وهذا مباح فى الشرع ما دامت الأرض موقوفة، يتهم البناء وبقيت الجدران فأجرها فأنظر الوقف لشخص آخر بنى عليها بناء ثم أوقفه هذا بدوره . فهنا ثلاثة أوقاف وقف للأرض وتبان تجددت وثالث البناء فـ هو المقدار الذى يساويه الحكر وكيف يؤزع ؟

معالي محمد نجيب الغزالى باشا (وزير الأوقاف) - لأصحاب الرقية الثلث وصاحب المنفعة عند ما لا يكون هناك صاحب جدر الثلثان فلذا وجد صاحب جدر يكون لأصحاب المنفعة الثلث لأنه يتبرك صاحب رقية بالنسبة لصاحب الجدر أى أنه اذا وجد الثلاثة وهم صاحب الرقية وصاحب المنفعة وصاحب الجدر أعطى صاحب الرقية الثلث ووزع الثلثان على صاحب المنفعة والجدر فيأخذ صاحب المنفعة ثلث الثلثين وصاحب الجدر الباقي .

حضرة الشيخ محمد بن العرب بك (مقرر اللجنة) - أظن الأمر بالعكس .

معالي محمد نجيب الغزالى باشا (وزير الأوقاف) - لو أن هناك رقية ومنفعة لكن صاحب المنفعة حراً فى الاستفاد بالأرض فلما وجد الجدر نتج عن ذلك شالاً فى الاستفاد فقرر أن النسبة محفوظة فكما يأخذ صاحب الرقية الثلث يكون حق صاحب المنفعة الثلث لأن صاحب الجدر له حق القرار فهو الذى يتصرف فلا .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - ما علينا الا أن نقت نظر معالي الوزير لهذه المسألة .

دولة الرئيس - النظرية التى قروها معالي الوزير صحيحة .

وإنك رأيت لجنة مجلس النواب لمحت على التوسع في التأجير بهذه الطريقة حيث أن الوزارة لم تنبها إلا في تأجير ١٨٦٩٣ فدانا مع أنها تدبر أطيافا قدرها ١٥٧٥٣٤ فدانا ٣ قرايط و ٧٠ سهم ،
وهذه اللجنة توافق على ذلك تمام الموافقة .

سعادة إبراهيم فهمي باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - هذا البيان قدم لمجلس النواب عند النظر في ميزانية الأوقاف ولأن أصح الأرقام بما يأتي :
للأطيان التي توجرها الوزارة لمصار المزارعين هي ٣٩٣٩٣ فدانا بدلا من ١٨٣٩٦ فدانا وأن مجموع الأطيان التي تدبرها الوزارة هي ١٧٢٨٣٠ فدانا بدلا من ١٥٧٥٣٤ فدانا الواردة في تقرير اللجنة .

سعادة محمود شكرى باشا - من أين جاء هذا الفرق ؟ وكيف أعطى الرزم المدون في تقرير اللجنة ؟

معالي محمد نجيب الغزالى باشا (وزير الأوقاف) - السبب في ذلك أنه عند ما طلب مجلس النواب بيانا من مفصل الأطيان التي باشرت الوزارة تأجيرها لصغار المزارعين فهم أن المطلوب هو بيان الأطيان المؤجرة من المدة سنة ١٩٢٤ التي أبدى فيها مجلس النواب رضىته الأولى فأعطى إليه هذا الرزم ولكن الرزم الثانى الذى أعطيه الآن هو مفصل الأطيان التي أجزتها الوزارة لصغار المزارعين قبل وبعد سنة ١٩٢٤ .

سعادة محمود شكرى باشا - يفهم من ذلك أن المشرع ألف فدان قيمة النورق كانت توجر قبل قرار مجلس النواب وال ١٨ ألف فدان كانت توجر بعد القرار .

فل من تقرير اللجنة ما يأتى :

٥ - من الشروط التي تشترطها الوزارة لقبول التأجير وجوب تقديم تأمينات عقارية أو نقدية . ولاحظت لجنة مجلس النواب أن الوزارة تعيل التأمين العقارى قبل لحظه والمصدق من ملكية مقدمه هو ملغى من الشوائب وأنه كثيرا ما ظهر بعد البحث أن التأمين مشوب بمقوق حيلة للنير أو أنه ليس بمؤكد كله أو بضمه لمن قسمه أو أنه أقل قيمة من التأمين المطلوب بكثير . كما لاحظت أن الوزارة قد تقرر رضى المزارعين للتأجير قبل أن يرفع على عهد الرهن الرسمى للتأمين العقارى فيقول من ذلك كثير المشاكل ويشتمل بذلك قسم القضايا وتعرض المصلحة لأخطار كثيرة . واكتفت اللجنة في خلاف ذلك بقت نظر الوزارة إليه لتمثل كل ما في وسعها لعدم وقوع منه . واستحسن أن تشتر الوزارة بين واضي الاستعجار أنها لا تمنع في قبول ضمانات شخصية من بنوك ذات مركز مالي ثابت ولكن معالي وزير الأوقاف لم يوافق أمام مجلس النواب على قبول الضمانات الشخصية من البنوك إلا للتمسك في المزارع فقط أما في الأحياء فقد أظهر عدم قبوله لهذه الرضا لأسباب :

الأول - مخالفة ذلك لأحكام الاجراءات الداخلية للوزارة التي توجب أن يكون الضمان نقدا أو عقارا .

الثاني - عدم التعرض لتغيير الاختصاص لأن معظم البنوك يقع الحاكم المختلطة .

الثالث - أن الضمان الشخصى ليس له قوة الضمان النقدي والعقارى .
ولكن مجلس النواب قرر قبول هذه الرضا التي أبشأ اللجنة .

وهذه اللجنة توافق على ما قرره مجلس النواب .

معالي محمد شفيق باشا - ما في من الخيرة الطويلة في مسائل الإيجار فاني أنضم الى ما أبداه معالي الوزير في مجلس النواب من عدم قبول الضمان الشخصى من البنوك وذلك ضد ما رأته اللجنة وأرجو حضراتكم الموافقة على ذلك لأنه حصلت تأجيلات كثيرة وكانت الوزارة فيها خاسرة بسبب الضمان الشخصى وأرى أنكم إذا شتم أن تعتبروا الوزير مسؤولا أمامكم يجب أن تتركوه حرا في اتباع ما يراه في مسألة الضمانات أما تحديد نوع الضمانة لماله فلا يتفق مع مسئوليته .

سعادة محمود شكرى باشا - لو كان الضمان الشخصى من شخص غير ثقة لكان الضمان خطرا . أما ما تشير إليه لجنة النواب من قبول ضمانات شخصية من بنوك ذات مركز مالي ثابت فمثل هذه الضمانات في قوة الضمانات العقارية .
دولة الرئيس - وما قول سادتك في تغيير الاختصاص لأن معظم البنوك تتبع الحاكم المختلطة .

سعادة محمود شكرى باشا - كثيرا ما ترفع وزارة الأوقاف الدعاوى أمام الحاكم المختلطة والواقع أنه إذا حكم عليها أجنبي لاستثمار عقار منها فلا تمنع عن اصطلاحه متى توفرت فيه الشروط المطلوبة فإذا وقع الخلاف رجع الأمر به للحكمة المختلطة .

معالي محمد نجيب الغزالى باشا (وزير الأوقاف) - المسألة تنتهى الى اطمئنان الوزارة الى نوع الضمان وهذه مسألة تقديرية فأرجو أن تتركوها حضراتكم للسؤل عن وزارة الأوقاف كما قال معالي شفيق باشا .

معالي محمد شفيق باشا - أعرف أن وزارة الأوقاف أجرت في سنة ١٩١١ أو سنة ١٩١٣ أطيافا بنسبة قنين ببلغ ضخم جدا وكان الضمان في هذه الاجارة أحد البنوك فلما تأخر المستأجر عن الدفع طالبت الوزارة البنك بقيمة الاجارة فأورى البنك بأن حساب المستأجر انتهى فترتب على ذلك اقامة دعوى منظورة الى الآن أمام الحاكم المختلطة فلما الداعي لتغيير نظام الضمان الذى وضعته وزارة الأوقاف بعد شيرة في لأحكام الاجراءات الداخلية .

دولة الرئيس - يظهر أن السبب في ذلك هو عدم احتياط الوزارة في صيغة الضمان .

مسحلة محمود شكرى باشا - لو احتاطت الوزارة في صيغة الضمان لما وبعد خطى مطلقا . أذكر حينما كنت قاضيا بحكمة مصر أن وقف الدرملى المشمول بنظارة الأوقاف أجزالى شخص بضمان عقارى وكان الضمان صحيحا لا شائبة فيه ولكن الوزارة أهملت في تسجيل الضمان وأهملت المطالبة بالإيجار ستين عاما كان منه إلا أن باع العقار الى آخره منه الى البنك العقارى ولم تتمكن الوزارة أن تحصل على شيء منه فرفضت عن الوزارة دعوى من المستحقين وقضى له بالتعويض ابتدائيا واستثنائيا . فالمسألة ليست مسألة ضمان وإنما هي مسألة احتياط وصيانة .

جلس النواب في تقريره جدولاً بيّن فيه نتائج لجان الأقطان الزراعية الناجمة للأوقاف الخيرية من سنة ١٩٢١ لنهاية سنة ١٩٢٤ وهو :

السنة	أصل المأخوذ من الإيجارات	الربط	إضافات أخرى كقرارات وغيرها	المصروفات	مربح لأسباب	البقي
١٩٢١	١١١٢٣٦	٦٨٩٣٨٠	—	٣٧٠٨٩٥	١٩٩٩١٩	٢٧٩٨١٢
١٩٢٢	٢٧٨٤٢٢	٦٥٩٥٢٢	—	٤٢٤٠٨٣	١٦٨٥٢٨	٣٢١٦٧٣
١٩٢٣	٣٨٤٤٦٦	٤٥٨٤٦٤	١٢٥٢٤	٤٢٩٢١١	٢٨٤٠	٣٥٧٦٩٣
١٩٢٤	٣٧١٩٤٥	١٩٣٢١١	١٢٢٥٨	٤٩١٢٤٧	٥٢٨١	٣٨٠٦١٦

وأعطيت الوزارة هذا البيان فيما حرمه لجنة مجلس النواب بمطروحات منها ما يأتي :

(الأول) أن المبلغ المبين بمذكرة "المرفوع" هو عبارة عن تخفيض الجباة وضعا .

(الثانية) المتأخر لفاية سنة ١٩٢٢ المالية من واقع حسابها الختامى هو ١٩٣٦٣ جنينا ودرج بالكشف بإيجارها ٣٤٨٤٦٦ جنينا وزيادة ١٦٨٣٣ جنينا وهو عبارة عن مبالغ متأخرة كان متأخرًا عليها وفيه مضاعفة وانتهت بالفصل من موضوعاتها وأضيفت إلى المتأخرين خلال سنة ١٩٢٣

(الثالثة) فرق بين المتأخر لفاية سنة ١٩٢٣ بهذا الكشف والوارد بحساب ختامى سنة ١٩٢٣ المالية وقدره ١٨١٥٢ جنينا تأجيل من ضمن مبلغ ١٩٣٩٢ جنينا المتأخر بتمتدش الواردى الحال حديثا من الوزارة واستبعاد مبلغ ١٢٤٠ جنينا قل للأهل يتضح من هذا البيان أن للمتأخرين من عام لآخر وأنه بعد أن كان من سنة ١٩٢١ إلى ١٩٢٣ أصبح في نهاية سنة ١٩٢٤ ٣٨٠٦١٦ جنينا وهذا ما يدعو إلى زيادة النظر والتفكير في الوسائل التي تؤدي إلى تحصيل أكبر مبلغ ممكن من المتأخرات وإن كانت الوزارة تقول إنها أبدته لجنة مجلس النواب أنه سيتضح من حسابها الختامى من سنة ١٩٢٥ أن للمتأخرين قل من ذي قبل . وسعود اللجنة إلى هذا الموضوع عن الكلام في المصروفات سعادة محمد صفوت باشا - يوجد بمذكرة "المرفوع" مبالغ مختلفة ومذكور في الفقرة الأولى من عبارة اللجنة أن هذه المبالغ آتية عن تخفيض الجباة وفيها وارد أن أحرف سبب التخفيض بين الجباة خصوصا وأما نعم أن الجباة لم تستثنى من سنة ١٩٢٤ إلى أن قبضه السنة يوجد مرفوع ٥٢٨١ جنينا فما هو السبب في ذلك ؟

معالي محمد نجيب الترابي باشا (وزير الأوقاف) - كلمة "فيها" الواردة في آخر الفقرة الأولى من تقرير اللجنة تشير إلى ما يكون نتيجة أحكام الحاكم أو ما يكون نتيجة تحقق الوزارة من عدم وجود شيء عند المستأجر يصح التنفيذ عليه . ففي هذه الحالة ترفع مذكرة إلى المجلس الأعلى من المبالغ قلت الأهمية لرفع الإيجار لعدم وجود قائمة في التنفيذ ولكن لا تحصل الوزارة مصاريف أخرى بشأنه .

وقد أبلغ المجلس الأعلى إلى الوزير بالتصرف في بعض الأحوال إلا أنني اتبعت أن أعرض عليه ما أراه في كل مسألة .

معالي محمد نجيب الترابي باشا (وزير الأوقاف) - الوزارة تصد ببدل كل السنة توصلا للاطمئنان اللازم للحصول على الإيجارات .

حضرة عبد الله سليمان أباظة بك - أنا أحرف هذه المسألة التي ذكرها معالي شفيق باشا فأنه قد نشأت في قال دولة الرئيس من عدم الاحتياط من الوزارة في صيغة الضمانة والمسألة أن اثنين من الجانبين استأجرا من الأوقاف أطيانا وحلأ حول موعد الدفع تأخرا فحجزت الوزارة على محصول القطن فحضر للوزارة وأعطياها تحويلا يوم الجمعة الساعة الواحدة بعد الظهر على بنك موصري فأمرت بنك الجيز وتسلمهم القطن . أرسلت الوزارة يوم السبت البنك لصرف التحويل فكان مقفلا وكذلك يوم الأحد فلما طلبت الوزارة يوم الاثنين صرف التحويل قيل لها أن لا حساب لها بالبنك وكان القطن قد أخذ من الزراعة ونحن بلجنة في محاولة فأنظمت شيء من عدم احتياط الوزارة لأن البنك ولذلك أنا أرى أن يهدد الأمر للوزير وهو بلا شك يتخذ الاحتياطات اللازمة .

سعادة محمود شكرى باشا - من ذلك يتضح أن المسألة أكثر تعقلا بالاحتياط منها بنوع الفنان .

دولة الرئيس - هل ترغب تسميد وزارة الأوقاف بتحديد نوع الضمان لها ؟

سعادة محمود شكرى باشا - مجلس النواب رأى أن يكون أمام الوزارة نودان من الضمان ولما أن تختار أحدهما .

دولة الرئيس - أظن أنه يرجع في ذلك إلى حكمة معالي الوزير .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - هل يسمح معالي الوزير بإبقاء على السؤال الآتي :

"هل لو قدم مستأجر لوزارة الأوقاف أوقافا مالية من الميراث الموحد أو امتياز بصفة ضمان فهل تقبل الوزارة منه ذلك ؟"

معالي محمد نجيب الترابي باشا (وزير الأوقاف) - بلا شك فالوزارة تقبل هذه الأوقاف فقط تستقبل ٢٠٪ من قيمتها لاحتياج التخفيض منها .

فلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

١ - سبق في دور الاعتقاد الأول للبرلمان أن ألقت نظر وزارة الأوقاف إلى طول مدة التراجع بينها وبين الحكومة بشأن أطيان التاج التي تبلغ مساحتها ٣٠٢٩ فدانا تحتيد الحكومة منها ٢٨٥١ فدانا والطرفان في نزاع بشأن ذلك من سنة ١٨٩٣ وقد أحيل على لجنة المناظرات ولم تحصل فيه لأن مع المناظر البرلمان رفضه في حسم هذا النزاع قبل تحضير مشروع ميزانية سنة ١٩٢٥ وأملت لجنة مجلس النواب أن تلاحظ الوزارة ذلك ، وهذه اللجنة تضم صوبتها إلى تلك لأن الخصومة بين الطرفين يجب على كل منهما أن يصل على حسم النزاع لا على إيجاد المشاكل التي تستوجب طول زمن المناظرة .

٢ - لم تدخل الوزارة ضمن تهديدها إرادات الأطيان المؤجرة ما يخطر تحصيله هذا العام من نتائج السنين السابقة بل قصرت تهديدها على ما هو وارد في عقد الإيجار وتركت ما يخطر تحصيله من المتأخرات نظير ما عساه أن يتأخر قبل بعض المستأجرين من اجابات سنة ١٩٢٦ وقد وضعت لجنة

على أن تقرير اللجنة ما يأتي :

البلد الخامس - المحصولات الزراعية

قدر ثمن هذه المحصولات في الميزانية بمبلغ ٣٣,٩٨٧ ج. م. زيادة ٥٢ فداناً و ١٤ قيراطاً نشأت من زيادة المساحة المترتبة في هذه السنة بمقدار ٥٨ فداناً وزيادة نطاق الأطنان التي تم اصلاحها وزراعتها فداناً حيث جعلت في هذه السنة ١٣٢٢ فداناً بدلاً من ١٠٤٤ فداناً في السنة الماضية ويلاحظ أن من أسباب الزيادة زراعة أطنان ميت كذلك التي بمقدارها ٩١ فداناً بالجزيرة بلغ إيرادها ١٢٤٠ ج. م. و ٨٠ ملع حباً هو وارد بمصفحة ١٦ من الميزانية فيكون متوسط إيراد الفدان قطع النظر عن مصروفاته ٢٠ ج. م. في السنة وهو يدل على رعاية تلمح عليها الوزارة .

وتبلغ مساحة الأطنان المترتبة ٢٥٩٣ فداناً بمتوسط إيراد الفدان الواحد بدون استئصال الأموال الأميرية والمصاريف ٥٠ ج. م. و ١٨٠ ملعاً مقابل ٨٠ ج. م. و ٦١٢ ملعاً في سنة ١٩٢٤ و ٥٠ ج. م. و ٨٥٨ ملعاً في سنة ١٩٢٥ ونظراً لأنه لا يمكن إبداء فكرة صحيحة من حالة الأضرار الزراعية بالوزارة إلا بعد الوقوف على قيمة مصروفاتها رأيت لجنة مجلس النواب أربعة البعث في هذا الأمر إلى حين النظر في المصروفات .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

معالي محمد شفيق باشا - يظهر أنه حصل خطأ مطبعي في ثمن المحصولات الزراعية ولو رجعت إلى تقرير مجلس النواب في ذلك لوجدنا أن ثمن هذه المحصولات قدر في الميزانية بمبلغ ٣٣,٩٨٧ ج. م. زيادة ٥٢١٤ جنياً نشأت من زيادة للمساحة المترتبة في هذا العام .

حضره الشيخ محمد بن العرب بك (مقرر اللجنة) - حقيقة وقع خطأ مطبعي في هذه القطة والصحيح هو أن ثمن المحصولات الزراعية قدر في الميزانية بمبلغ ٣٣,٩٨٧ ج. م. زيادة ٥٢١٤ جنياً نشأت من زيادة للمساحة المترتبة في هذه السنة بمقدار ٥٨ فداناً وزيادة نطاق الأطنان التي تم اصلاحها .

سعادة محمود شكرى باشا - يصحح أن يقال أن مبلغ ٥٢١٤ جنياً نشأ أولاً من زيادة المساحة المترتبة في هذه السنة وثانياً من زيادة نطاق الأطنان التي تم اصلاحها .

حضره الشيخ محمد بن العرب بك (مقرر اللجنة) - أن مدلول الباريين واحد والواو هنا حرف صلف فاذا قيل أن الزيادة نشأت من كثرة وكذا فهذا تعبير صحيح .

سعادة محمود شكرى باشا - ذكر في تقرير اللجنة في البلد الخامس أن متوسط إيراد الفدان من زراعة أطنان ميت كركه ٢٠ ج. م. جنياً في السنة وهذا يخالف ما ورد في تقرير لجنة مجلس النواب لأنه ذكر به أن متوسط إيراد الفدان المذكور ١٤ جنياً فقط .

حضره الشيخ محمد بن العرب بك (مقرر اللجنة) - الواقع أن مخالفت مع مجلس النواب في هذه القطة واتقنا على أن قيمة متوسط ريع الفدان في الأطنان المذكورة ٢٠ ج. م. كما ذكر في تقرير اللجنة .

على أن تقرير اللجنة ما يأتي :

البلد السادس - إيرادات متنوعة

قدرت هذه الإيرادات بمبلغ ١٠,٤٦٤ جنياً زيادة بمبلغ ٨٤٤ جنياً عن العام الماضي ولكن إذا لوحظ أنه يدخل ضمن المربوط ما تقرر تحصيله من صغار المستأجرين علاوة من الأيجار لخصوص حراسة المحصولات ولم يكن مدرجاً في العام الماضي وهو مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنياً كما هو واضح بمصفحة ١٧ من المشروع تبين أن هناك قصداً حقيقياً قدره ٣٢,١٦ ج. م. والسبب فيه أن الوزارة راحت في تقدير إيراد هذا البلد أن يكون مطابقاً لما تحصل فعلاً في السنوات السابقة على ما جاء بتقرير لجنة مجلس النواب .

وهذه اللجنة لا ترى ملاحظة على ذلك حيث لم يتجاوز التقدير في هذا العام في الحقيقة تقديرات الأعوام السابقة .

وقد وافق مجلس النواب على هذا الباب .

سعادة إبراهيم فهمى باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - أن صفة رقم ٤٠,٠٠٠ جنياً الواردة في البلد السادس هو ٤٠,٠٠٠ جنياً فقط .

على أن تقرير اللجنة ما يأتي :

البلد السادس - إيرادات متنوعة

قدرت هذه الإيرادات بمبلغ ١٠,٤٦٤ ج. م. زيادة بمبلغ ٨٤٤ ج. م. عن العام الماضي ولكن إذا لوحظ أنه يدخل ضمن المربوط ما تقرر تحصيله من صغار المستأجرين علاوة من الأيجار لخصوص حراسة المحصولات ولم يكن مدرجاً في العام الماضي وهو مبلغ ٤٠,٠٠٠ ج. م. كما هو واضح بمصفحة ١٧ من المشروع تبين أن هناك قصداً حقيقياً قدره ٣٢,١٦ ج. م. والسبب فيه أن الوزارة راحت في تقدير إيراد هذا البلد أن يكون مطابقاً لما تحصل فعلاً في السنوات السابقة على ما جاء بتقرير لجنة مجلس النواب .

وهذه اللجنة لا ترى ملاحظة على ذلك حيث لم يتجاوز التقدير في هذا العام في الحقيقة تقديرات الأعوام السابقة .

وقد وافق مجلس النواب على هذا الباب .

الباب الرابع

إيرادات المدارس وملبأ الأيتام

قدرت إيرادات هذا الباب بمبلغ ١٦,٠٠٠ ج. م. بنقص بمبلغ ٨٦ ج. م. عن العام الماضي وإذا رويحت بمصفحة ١٩ من المشروع الخاصة بهذا الباب يتبين أن مجموع النقص فيه هو مبلغ ١١٣٦ ج. م. منه ١٣٦ ج. م. .

من المقرر في الأوقاف الأهلية للدارس و ١,٠٠٠ جنية مستحقة وزارها المعاوف العمومية للمدرسة الأمير فاروق الثانوية التي قطعناها في هذا العام . كما يعلم أن الزيادة التي وردت به تبلغ ١,٠٥٠ جنياً منها ٢٠٠ جنية زيادة في مبلغ تربية البنين و ٨٥٠ جنياً في زيادة أجور التعليم مع جعل نسبة المجانية فيه ٧٥٪ وقد كانت نسبة المجانية في سنة ١٩٢٤ ٥١٪. ولكن البرلمان ألغت نظر الوزارة إلى ما هو متقرر في نظامها من جعل نسبة المجانية في التعليم التابع لها ٧٥٪ فنقلت هذا في مشروع الميزانية الجاري بمجته فالنقص في تقدير هذا الباب هو ٨٦ جنياً كما سبق ذكره وسنزيد تفصيل من إدارة التعليم بالوزارة عند الكلام في المصروفات .

وقد وافق مجلس النواب على إبقاء النظر في هذا الموضوع لحين النظر في المصروفات .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك (مقر لجنة الأوقاف) - ضم إلى الـ ٩٠٨٠٢ جنيه مبلغ ٢٠٠ جنيه سرب شيخ الجامع الأزهر من المسألة . وسيتأى ذلك عند النظر في ميزانية الأزهر .

تل من تقرير اللجنة ما يأتي :

البند الثاني

مرتبات مقررة على الأوقاف الأهلية والحموين ٥٥٢٠٠ جنيه

١ - من ضمن ما دون في هذا البند ٢٥٠٠ جنيه قيمة المقررات لبعض الوزارة في ربح أوقاف أهلية مشمولة بنظر التبرير واشترط الواقفون صرفها في وجوه خيرية تقوم الوزارة بمباشرتها .

وقد لوحظ في الدور الأول من أدوار البرلمان أن الوزارة لم تحصر جميع الأوقاف التي من هذا القبيل وأن ما وقفت عليه حتى سنة ١٩٢٤ هو ٤٨٢ وقفا فقط كما لوحظ أنه لو عينت الوزارة بهذا الحصر والدقة في محاسبة نظار الأوقاف التي بطحة الخيرية شائعة لها لماد فلك الإيراد الفوائ لغيريات .

ولذلك استعملت لجنة مجلس النواب من الوزارة عن مقدار ما حصرت حتى الآن من هذه الأوقاف فبين لها أنها قد بلغ مجموعها ٥٩٤ وقفا وهذه خطوة نذكر أما نظام المحاسبة فانه لا يزال كما كان لم يتغير .

٢ - نصت المادة ٣٣ من لائحة الأوقاف الصادر بها أمر طل على أن للوزارة حق محاسبة نظار الأوقاف الخيرية المخصصة للقواعد وأحكام مفصلة في اللائحة المذكورة . فللوزارة إذا ما تأخر نظار على وقف من تلك الأوقاف عن تقديم الحساب أو قدمه ويتبين منه ما يجرى إلى مؤاخذه الناظر ونعت أمره إلى المحكمة الشرعية .

وانه وإن كانت القواعد المفصلة لكيفية المحاسبة لا خيار عليها من الوجهة النظرية إلا أن الواقع أن هذه المحاسبة لا تحصل في جميع الأوقاف المذكورة بصيغة تتحقق منها الوزارة أن أولئك الناظر قانوناً بالصرف على الجهات الخيرية غير خيبر . وذلك لأن الوقوف على حقيقة الرعب والتحقق من صرفة فيها أرضه عليه يجب مبادئة الأمان الموقوفة وإجراء التحقيقات اللازمة الموصلة للحقيقة . وهذا يستلزم نفقات لا يمكن أن تحملها ميزانية الوزارة .

وقد اتفقت على ذلك أن أكثر هؤلاء الناظر يملكون الصرف على الخيرات المرسدة عليها الأوقاف التي في نظارتهم ويستولون على رعيها لأنفسهم اعتيالا منهم على حدم شدة الرقابة في عاينهم .

لذلك لاحظ البرلمان في دور الاعتقاد الأول ذلك وطلب إلى الوزارة أن تتوسع في وضع النظام الخاص بمحاسبة نظار الأوقاف الخيرية المخصصة على أن تحصل الأوقاف المشمولة بتنظيم اللقنات التي قد تبذلها الوزارة في سبيل التدقيق في القيام بهذه المهمة ورغب إلى الوزارة في أن تضع مشروع قانون يحقق هذه الرغبة يكون واردا به تقدير رسم معين للوزارة على ربح هذه الأوقاف .

الباب الخامس

مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية

تقدر لهذا الباب مبلغ ١٤٨٣٣٣ جنيه بزيادة ٣٤,١٠٧ جنيهات عن العام الماضي ويشتمل هذا الباب على بتدين :

الأول - ٩٣,١٢٢ جنيهات مرتبات مربوطة بوزارة المسألة .

الثاني - ٥٥,٢٠٠ جنيه مرتبات مقررة على أوقاف أهلية وأوقاف الحرميين .

البند الأول

المرتبات المربوطة بوزارة المسألة ٩٣,١٢٢ جنيه .

مقرر للجامع الأزهر من هذا البند ٨٠,٥٦٩ جنيه . بزيادة ٣١,٩٨٤ جنيه . عن العام الماضي ولكن مكا المتكررة والمدينة المنورة ٣,٩٨٩ جنيه . بزيادة ٩٢٣ جنيه ولباب الأوقاف ٥٩٤, ٨ جنيه .

سعادة إبراهيم فهمي باشا (وكيل وزارة الأوقاف) - المرتبات المربوطة بوزارة المسألة أصبحت ١٠٣٣٥٥ جنيه .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك (مقر لجنة الأوقاف) - سيأتي ذكر ذلك .

تل من تقرير اللجنة ما يأتي :

وتقوم الوزارة أن أسباب الزيادة في المقر للجامع الأزهر هو لسنه نفقات المشتتة بالحسينات بالعام الماضي . ولا كان المبلغ المقرر دفعه للجامع الأزهر وملحقاته من وزارة المالية يبدل ضمن مصروفات الحكومة ولا شأن لوزارة الأوقاف فيه أكثر من كونها تتولى صرفه حسب البيان الذي يردها من المالية ، فالجنة المالية هي المختصة وحدها بكل مناقشة يمكن أن تعود حول هذا المبلغ وستعين لجنة الأوقاف بأمر المعاهد الدينية عند النظر في الاعتقاد المطلوب لها من المصروفات .

وقد قرر معالي وزير الأوقاف أمام مجلس النواب بأنه وإن كان المبلغ المذكور هو الذي خصصته المالية للجامع الأزهر هذا العام . ولكن الحقيقة أن هناك مصروفات انضمتها مشقات ولم تكن مدرجة بالميزانية فكشفت وزارة المالية للأوقاف بأنها أدرجت لها مبلغ ٥٢٣١ جنيه فأصبح المبلغ المخصص للأزهر ٨٥,٨٠٠ جنيه بدلا من ٨٠,٥٦٩ جنيه .

سعادة محمود شكرى باشا - هذا بخلاف ما بلغ أخرى .

معالي محمد نجيب الترابي باشا (وزير الأوقاف) - نعم هذا بخلاف المبالغ المدرجة للامشاة والمكاشات .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك (مقر لجنة الأوقاف) - وسيتأى أن مجموع هذه المبالغ كلها ٩٢,٠٠٠ جنيه وكسود .

تل من تقرير اللجنة ما يأتي :

ثم قرر معاليه أمام مجلس النواب أيضا بأن من ضمن ما رصدهه وزارة المالية للأزهر مبلغ ٥٠٠٢ جنيه للمشقات والمكاشات غير مبلغ ٨٥,٨٠٠ جنيه السابق ذكره وبذلك تصبح جملة المبلغ المخصص للأزهر ٩٠,٨٠٢ جنيه .

تلقى وللمجلس التام بهذا الموضوع أحيط حضراتكم علماً أن الوزارة طلبت المبلغ حقيقة ، وأصلها لما حقيقة ، ولكن من نظارة المالية لا من نظارة الأوقاف ، ولما أصبح التفتيش أعيد مبلغ السلفة هذا لنظارة المالية من إيرادات تفتيش الوادئ التي تحسنت كثيراً .

على من تحرير اللجنة ما يأتي :

أما دعوى الحساب فلم يفصل فيها حتى الآن وتبين من البيانات الواردة من وزارة المالية أن صافي الإيرادات من سنة ١٨٩٩ لغاية سنة ١٩١٩ هو مبلغ ٢٥٥,٣٧٦ جنياً و ٥٨٦ ملياً ولكن وزارة الأوقاف محضلة بحق مائة هذا الحساب .

أوردت لجنة مجلس النواب في تقريرها هذا البيان وختمته بأملها أن تصفى الوزارة هذا الحساب في أقرب وقت ، وهذه اللجنة توافقها على ذلك .

٢ - ويطلب جميع مساحة ألبان التفتيش التي استأجنتها الوزارة ٢٠,٤٩٦ فداناً و ٧ قرار و ١٦ سهماً وهو أقل من الوارد بأجله بمقدار ١٤٢١ فداناً و ١٩ قيراط وهناك غابرات بين الوزارة والمالية بردها العجز .

وهذه الألبان التي استأجنتها الوزارة موزعة كالآتي :

(١)	٨	٣٣	١٣٧٠٩	ألبان موزعة ومجموع إيجارها سنة ١٩٢٦ مبلغ ٦٣,٥٠٠ جنياً .
(٢)	٢٠	٢١	٧٠٠	جبلين ومشار تباع بمبلغ ١,٨٠٠ جنياً .
(٣)	—	—	٥٩٢	ألبان من البر بدئ في إصلاحها .
(٤)	—	—	٤٥٩٤	ألبان بر .
(٥)	١٢	١٠	١٥٢٨	مناقع حومية للألبان .
	١٦	٧	٢٠,٤٩٦	المجموع

٣ - وألبان هذا التفتيش جميعها محتاجة إلى الإصلاح سواء منها المخروبو البور فيها ١٨٢٥١ فداناً موقوف تحسبه المؤجر والبور منها على اتحاف تجهيد طلبات القصاصين بإحدى تصيين حالة الصرف وإتمام تطهير المصرف العمومي الذي في وسطها وسيتم ذلك في مارس سنة ١٩٢٧ وعندئذ تبدأ الوزارة في إصلاحها .

ومنها ٢٣٤٤ فداناً تقرر إيجاد آخر صرف لها لإدانة طريقة الصرف الآلا وقد أدرج الاتحاد الآلا لهذا المشروع في ميزانية هذا العام .

•••

هذا ما تلاحظه اللجنة على إيرادات وزارة الأوقاف المقدر في ميزانية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وتطلب من المجلس أن يقرأها كما يأتي :

- باب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة) .
- ٢ - ١٧٦٧٠ - التحصيل لمشارعات وسككيات الموظفين .
- ٣ - ٦٧٠,٨٣٦ - إيرادات الأمان الموقوفة .
- ٤ - ١٠٠,٠٠٠ - إيرادات المدارس ومباني الأيتام .
- ٥ - ١٠٠,٠٠٠ - ما تنفقه وزارة الأشغال لترميم الآثار العربية .
- ٦ - ٦٦٢,٢٧٧ - تفتيش الوادئ .

وقد أتت لجنة مجلس النواب على ذلك كله في تقريرها واكتفت بإبداء هذه الملاحظات مؤملة أن تفي الوزارة بتحقيقها بعد زيادة الدروس والتمصص الذي يجب أن يكون أمامه حصر جميع الأوقاف المرصدة على التغيرات من أي نوع كان وفي مقدور هذا أن تفعل ذلك بدون كبر عنه لأنه لا يوجد لديها فلم تسجل فيه جميع كتب تلك الأوقاف .

وهذه اللجنة توافق على ما داته لجنة مجلس النواب .

الباب السادس

ما تنفقه وزارة الأشغال لترميم الآثار العربية فقدر لهذا الباب ١٠٠٠٠ جنياً كما كان مقدراً في العام الماضي وليس لجنة ملاحظة عليه .

الباب السابع - تفتيش الوادئ

١ - قدرت إيراداته بمبلغ ٦٦٢,٧٧٧ جنياً مصرياً مقابل ٦٦٣,٧٧٧ جنياً مصرياً في العام الماضي زيادة ٣٥٠ جنياً ويطلب مساحة هذا التفتيش حسب الوارد في حجة الوقت ٢١,٩١٨ فداناً وقيراطين و ١٦ سهماً بديرية الشرقية .

أنشأ المفوض له اسماعيل باشا اندليوي الأسبق هذا الوقف على ماتحاج إليه المكاتب الأهلية بالقطر المصري وما يتم لإدارة شؤون التملك فيها .

وفي سنة ١٨٩٨ شرعت المالية في بيع هذا التفتيش فحصل نزاع بينها وبين ديوان الأوقاف فذاك انتهى بصدر أمر ملكي في ٢ مارس سنة ١٨٩٩ قضى بإجبار هذا التفتيش تماماً بديوان الأوقاف على أن يقيم تحت إدارة نظارة الأشغال العمومية مدة إحدى عشرة سنة لإصلاح أطلانه وأن يضع الديوان تحت تصرف نظارة الأشغال مبلغ ٥٩,٠٧٩ جنياً لهذا الغرض تستوفى من إيرادات التفتيش .

ولكن نظارة الأشغال لم تطلب شيئاً من هذا المبلغ وبقى التفتيش تحت إدارتها تستغل إيراداته وتتفق عليه إلى سنة ١٩٠٨ حيث طلبت الأوقاف كشفها بحسبها فورد الرد من نظارة الأشغال بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٠٩ ومعه كشف الإيرادات والمصروفات من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٧ .

ويتضح من أن زيادة الإيرادات على المصروفات في هذه السنة هي مبلغ ٥٨,٧١٦ جنياً و ٩٨٠ ملياً صرف منه على الإصلاحات ٤,٤٨٣,٣٦ جنياً و ٧٤٤ ملياً وبالقائ ١٣,٨٩٠ جنياً و ٣٣٦ ملياً .

وبعد ذلك طالب الأوقاف باستلام التفتيش ولكن المالية ظلت تعارضها حتى عرض الأمر أخيراً على لجنة المصالحات التي تألفت من الحكيم والمنازعات بين الحكومة ووزارة الأوقاف ومصدر حكمها بتسليمه للوزارة ونفذ هذا الحكم بقرار أصدره مجلس الوزراء بتاريخ أول مايو سنة ١٩٢٤ واستلمته الوزارة في يولي سنة ١٩٢٤ .

محل محمد شفيق باشا - يلين من اللجنة الثانية من هذا الباب أن نظارة الأشغال طلبت أن يوضع تحت تصرفها مبلغ ٥٩,٠٧٩ جنياً لإصلاح هذا التفتيش . وفي اللجنة التي يبعدها قيل بأن نظارة الأشغال لم تطلب شيئاً من المبلغ ، فيظهر من هاتين اللجنة أن الأشغال طلبت المبلغ ولم تطلبه . ولجنة الأوقاف مجلس الشيوخ تقبل ذلك عن لجنة الأوقاف مجلس النواب لاحقاً

أصوات : موافقون .	أما الباب الخامس فقد أدرج النظر فيه الى وقت النظر في المصروفات
دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد الوارد في الباب السادس ؟	كما قرر ذلك مجلس النواب .
أصوات : موافقون .	دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد الوارد في الباب الأول ؟
دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد الوارد في الباب السابع ؟	أصوات : موافقون .
أصوات : موافقون .	دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد الوارد في الباب الثاني ؟
دولة الرئيس - المجلس يقرر الاعتادات المذكورة .	أصوات : موافقون .
رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والستة والساعة الثلاثين مساءً على أن يعود للاعتقاد غدا الاثنين ٦ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساءً	أصوات : موافقون .
	دولة الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد الوارد في الباب الرابع ؟



مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين

المتعددة علنا في يوم الاثنين ٦ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦

على كتاب وزارة الداخلية رقم ٨ انتخابات ونصه :
حضرة صاحب البوابة رئيس مجلس الشيوخ

أسفرت نتيجة الانتخاب التكميلي بأثره جريا الانتخابية لمجلس الشيوخ
(عبد ربه جريما) من انتحاب حضرة الشيخ اسماعيل عبد احمد عبد الله فوزان
فخرجوا الاطاحة بذلك ومرسل مع هذا شهادة انتخابه بأهل تسليمها اليه .

وتفضلوا بكونكم بقبول فائق الاحترام ما

تحريرا في ٦ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

وزير الداخلية

على يمين

دعا دولة الرئيس حضرة صاحب البوابة يحيى ابراهيم باشا عضو المجلس
المدين لخلق الذين المنصوص عليها في المادة ٩٤ من الدستور خلفها
بالصفة الآتية : "أقسم أن أكون غلبا للوطن وللك مطلقا للدستور
وقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالا بالذمة والصدق".

ثم دعا دولة الرئيس حضرة الشيخ اسماعيل عبد احمد عبد الله فوزان العضو
المنتخب عن دائرة جريما لخلق الذين خلفها بالصفة المتقدمة وحياه حضرات
الأعضاء بالتصفيق .

دولة الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة
السابقة ؟

أصوات : لا .

صتق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس إندى — لى ملاحظة على جدول أعمال
جلسة اليوم وهي أنه لم يدرج فيه طلب الاستجواب المقدم لى لدولة رئيس
الوزراء عن مشقير الحكومة لققطن .

دولة الرئيس — لقد أرسل الاستجواب لى لدولة رئيس الوزراء .

حضرة لويس أخنوخ فانوس إندى — متى يكون موعد المناقشة
فى موضوعه ؟

دولة الرئيس — بعد وصول الرد من دولة رئيس الوزراء .

حضرة لويس أخنوخ فانوس إندى — أؤجى أن تكون المناقشة فى هذا
الاستجواب قبل انتهاء اليوم الحالي ؟

اجتمع المجلس فى الساعة السادسة والبقية الباشرة مساء برئاسة حضرة
صاحب البوابة حسين رشدى باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عدداً من حضرات اصحاب البوابة وللمالى
والسعادة والمزة : اسماعيل سرى باشا ، أحمد زور باشا ، أحمد ذوالفقار باشا ،
محمد قصى بك ، محمد عبد اللطيف إندى ، محمد أنطون باشا ، صليب
فلوديبوس باشا ، الأنبا وكاس ، محمد ابراهيم والى بك ، محمد محمود خليل بك ،
محمود محمد حسن الشندوبى باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، راضى
عطيه بك ، سعيد همى الروبى بك ، محمد لطفى عطائى ططاوى إندى ،
الواء محمود فؤاد باشا ، السيد حسين القصبي ، محمود بسيرى إندى
(مصرح لحضراتهم بأجازات) .

وحضرات : محمود الأخرى باشا ، أحمد مصطفى بك ، أحمد الشريعى باشا
(مستذرون من جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرات : حافظ طابى بك ، الدكتور سويل جريس سويل
إندى ، على اسماعيل بك (مستذرون عن جلستى أمس واليوم)

وحضرة عبد الفتاح وجائى إندى (مستذرون عن جلسة اليوم) .

وحضرة عبد العزيز رضوان بك (مستذرون عن جلستى اليوم والغد) .

وحضرة عثمان محمد بك ، (مستذرون عن حضور الجلسات الباقية فى دور
الانعقاد الحالي لمرضه) .

وسادة بولس حنا باشا (مستذرون عن حضور الجلسات لمرضه) .

وظاب كل من حضرات : أحمد فؤاد عزت باشا ، عبد الرحمن صبرى
باشا ، عبد المنعم المصرى بك ، حافظ السيد بك ، محمد الببائى باشا ،
مصطفى الأهواى بك ، الشيخ يس محمود ابوجليل ، عبد الرحمن محمد إندى .

وحضرتى مقاعد الوزراء حضرة صاحب السعادة ابراهيم همى باشا وكيل
وزارة الأوقاف ومعه حضرة صاحب البوابة خليل الخادم بك مدير قسم
الحسابات بوزارة الأوقاف وحضرة عبد مصطفى للمالى إندى رئيس قسم
السكريبية بها .

تولى السكريبية البلاسية حضرات على عبد الرزاق بك وعبد احمد
الشريف بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أطلى دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

دولة الرئيس - سينظر المجلس فيه بعد الانتهاء من نظر الميزانية .

أبلغ المجلس الاقتراح المقدم من حضرة محمد علوى الجزاوى بك بشأنه خط حديدية يربط بين مرفأ قويسنا شرقا الى زاوية الناعورة غربا ثم الى القنطرة الغربية جنوبا وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ
أرجو عرض الاقتراح الآتى على المجلس فى أقرب جلسة ولتولتكم الشكر:

الاقتراح

قد تكون المنفعة من أحوج الأقاليم لإنشاء السكك الحديدية ، وذلك لتراس سكانها وكثرة عديمين من جهة ، وقلة أنشطوط الحديدية المنشأة فى بلادهم من جهة أخرى ، ثم هم الى ذلك كثير والانتقال لفرة أشغالهم ومطالهم ، وليس أدل على صدق ذلك من الرخ الوافر الذى يجنيه نصلية السكك الحديدية من أى خط يسير فى قراهم .

وقد تكون أشد بلادها حاجة الى أنشطوط الحديدية البلاد الواقعة فى منتصف المديرية من الشرق الى الغرب ، والبلاد الواقعة فى غربها من الشمال الى الجنوب ، فهى محرومة من سكة حديدية تربطها ، أو قريبة منها ، فيضطر أهلها كما سافروا الى ركوب المطايا ، أو العربات ، أو السيارات ، حتى يصلوا بعد تعب الى أقرب محطة ، وقد يكون فى سبيل ذلك ساحة أو أكثر حتى يصلوا الى السكك الحديدية .

لذلك :

أقترح أن ينشأ خط حديدية يمتد من مرفأ شرقا مارا بجلا ميت أو شبيغة ، فيتخلف ، فتبين الحكم ، لطوخ البراحة ، فنية الواط ، فزاوية الناعورة ثم يمتد جنوبا الى طملاى ، فنصصقط ، فزاوية رذن ، فهواش ، فساكية المنقدي ، فلشاة جرس ، فابوحوالى ، فطليا ، فالبرانية ، فشمعيا ، فدهود فيتصل منها بالقنطرة الغربية .

هذا هو الخط الذى أقترح لإيجاده فى أقرب وقت ، وفى التسهيلات قضاء الحاجات مئات الألوف بل حياة لم يحصولاتهم التى يلاعن نصبا فى تحملها فى بيها من جراه حرمانهم من خطوط المواصلات ، وأمل الموافقة عليه بإفادهم ولم لأموالهم ما

محمد علوى الجزاوى

وكيل مجلس الشيوخ

قرر المجلس إحالة على لجنة الاقتراحات ،

أجل حضرة الشيخ محمد عز العرب بمقتضى لجنة الأوقاف منعية الخطابة .

على كتاب من لجنة الأوقاف هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ :

أرجو لتولتكم ما يأتى الحافا بالقرار السابق دفعه المجلس من لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية التماس بإبداد ميزانية الأوقاف الخيرية لعرضه على المجلس :

نظر المجلس قسم الإيرادات من مشروع ميزانية الأوقاف الخيرية ولأن مجلس النواب كان قد قرر تأجيل النظر فى السبب الخامس من أبواب الإيرادات الى وقت النظر فى المصروفات ولحقا وافقت على ذلك ووافقها المجلس بالجلسة على ما رأت .

وحيث إن مجلس النواب اعتمد الباب الخامس المذكور مبلغ ١٥٨٥٥٥ جنبها زيادة مبلغ ١٠٢٢٢ جنبها عما قدر فى الميزانية من تلك الزيادة مبلغ ٥٠٠٢ جنبه ما رصدته وزارة المالية للأزهر لعاشات والمكافآت ومبلغ ٥٢٢١ جنبها للنفقات الحديثة .

والجنة توافق على ما قرره مجلس النواب .

فبناء عليه تطلب اللجنة اعتماد مبلغ ١٥٨٥٥٥ جنبها الباب الخامس .

وتمضوا يقول فائق الاحتمام

رئيس اللجنة

تمبرا فى ١٢ محبرة ١٩٢٦

عبد البيلارى

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا الاعتماد ؟

أصوات : موافقة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - كانت اللجنة قد أجلت بحث الباب الخامس الى ما بعد نظر مجلس النواب ولأن قد صادق عليه هذا المجلس بعد أن عدل بمالى وزير الأوقاف بالإرقام على الوجه المبين بالكتاب الذى تل على حضراتكم الآن .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المذكور .

أخذ المجلس فى نظر تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن ميزانية وزارة الأوقاف " قسم مصروفات الأوقاف الخيرية " .

على من التقرير ما يأتى :

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف

لسنة ١٩٢٦-١٩٢٧

القسم الثانى

مصروفات الأوقاف الخيرية

قدت المصروفات فى مشروع ميزانية سنة ١٩٢٦ بمبلغ ١٠٢٤٧٦١ جنبها زيادة مبلغ ٧٧٥٧١ جنبها عن العام الماضى وهى موزعة على ثمانية أقسام وتبين من الجدول الآتى ما يزيد فى مصروفات كل قسم عن العام الماضى :

وهؤلاء المصانفون والكاتبان كانوا لا يزالون ينتخبين الوادى والأوقاف الأهلية فن التمتين أن تحسب مرتباتهم على تلك الجهات المصانف فيها لا على الأوقاف الخيرية ولما أتممت تلك الجهة الوزارة بذلك عدلت الى حسابان مرتباتهم من تلك الجهات .

(ب) ومن ضمن الوظائف المطلوب انتسابها خمسة كنية مرتباتهم ١٦٢٢ جنيا قسم مراقبة الإيرادات والمصرفات بسبب اتجاه رغبة الوزارة الى ايجاد مراقبة فعلية على أقسام حساب ومصرفات الأوقاف الأهلية وذلك بمناسبة تلك الاختلالات التي ارتكبت أخيرا في هذا القسم ، وقد رأيت بجنة مجلس النواب أن تنقح على النظام المتبع تبين لها أنه غير وافي وأن المراقبة مسلوقة بالنسبة للجان التي يصرفها المستوفون من الوزارة وهذا ما ساعد على وقوع تلك الاختلالات التي قد يكون ملأها أوسع مما اكتشف فعلا حتى الآن ولذا فإن بجنة مجلس النواب مع موافقتها على إنشاء تلك الوظائف التي أنشئت من أجلها قد أطلعت أسفها على هذه الحالة ورأت إعادة النظر في النظام الحسابي لوزارة الأوقاف واقترحت على المجلس أن يكلف الوزارة بتشكيل بجنة من الملمين بالشؤون الحسابية لهذا الغرض ويوضح النظام للملاح حسن مير حسابات الوزارة ومعلمي الوزير ابدى في مجلس النواب ملاحظته رأى اللجنة فيما يتعلق بحسابات الأوقاف الخيرية فقرر بأن التفت في حساباتها والجارى عليه العمل في جميع مصالح الحكومة أما الأوقاف الأهلية فقد صرح بأنه مهم بتشكيل بجنة لوضع نظام جديد لحساباتها ومجلس النواب اكنى بتصريح معالى الوزير عن الأخذ برأى اللجنة . وهذه اللجنة توافق على ما قرره مجلس النواب .

(ج) وقد عقدت اللجنة مجلس النواب نسيا للزيادة في عدد ومرتبات موظفي الإدارة العامة بوزارة الأوقاف في سني ١٩١٤ و ١٩٢٤ و ١٩٢٦ واستخلصت من ذلك النسب أن نسبة الزيادة أقل بكثير مما حدث في مصالح الحكومة في عدد ومرتبات الموظفين وبمقتضى هذا في أسباب الزيادة وببنت أنها ترجع الى (١) ما اقتضاه نظام تعديل الدرجات من زيادة للمناصب (٢) زيادة الأعيان التي تدبرها الوزارة في الأطنان والنفار والأرض القضاء .

(د) ثم عقدت نسيا جنيا للمناصب والمرتبات في الإدارة العامة في السنين الثلاث المذكورة الى عدم إيرادات الوزارة وقالت انه يجب أن يلاحظ أن الموظفين في عموم الإدارة ليست أعمالهم قاصرة على مباشرة وسوء الاستغلال بل انهم يشرفون أيضا على ادارة الخيرات التي لها أقسام خاصة كالمدارس والمساجد وغيرها وذكرت صراحة استئصال تهديد صحيح دقيق لما يقوم به هؤلاء الموظفين الا انها استظهرت أن تلك النسب سائرة في طريق التخصيص وختمت بمقتضى بأن اقترحت على المجلس أن تقوم اللجنة العامة التي وافق المجلس على تأليفها لفرض مسألة موظفي الحكومة بدروس مسألة موظفي وزارة الأوقاف ونظامها على القواعد الملزمة بالقرار الذي صدر بتشكيل تلك اللجنة العامة مع مراعاة طبيعة الأعمال التي توليها الوزارة وعنعية بصفة خاصة بدروس مسألة الأوقاف الأهلية ووضع التنابير والاجراءات المؤدية الى علم تعديل الأوقاف الخيرية بشئ من مصاريف ادارة الأوقاف الأهلية أكثر مما يريد من رسومها .

القسم	تقديرات	
	١٩٢٦	١٩٢٥
الإدارة العامة	٢١٦٩٤٦٨	٢١٠٠٣٠٢
مدارس ومكتبات الموظفين	٢٢٥١٣٤	٢٠٩١١
مصاريف الأمان المقررة	١٦٦٩٢٩	١٦٦٩٥٥٢
المدارس والمكاتب وملحقاتها	٦٥٦٦٧	٥٨٤٨٩
المعاهد العلمية الدينية	١٩٦٥٥١	١٥٨٥٨٥
المساجد والربا والأضرحة	٢٠٠٦٨٩	١٩٢٥١٥
الخيرات	٨٩٥٩٦	٧٦٥٩٩
تفتيش الوادى	٦٦٩٢٧	٦٦٩٢٧
	١٠٢٤٥٧١١	٩٤٧١٠٩
	٧٧٥٧١	

وقد لاحظت بجنة مجلس النواب على هذه الأقسام الملاحظات الآتية :

القسم الأول

الإدارة العامة بمركز الوزارة والمأموريات

تقدرت مصروفاتها بمبلغ ٢١٦٩٤٦٨ جنيا وهي تشمل الأنواع الآتية :

الأول - المساهيات والأجر والمرتبات .

الثاني - المصروفات العمومية .

الثالث - الأعمال الجديدة .

١ - المساهيات والأجر والمرتبات

(١) قدر ما بلغ ١٧٥٥٥١ جنيا بزيادة ٤٦٩٠ جنيا عن العام الماضي ومن هذا المبلغ ١٠٣٣٩٩ جنيا مرتبات الموظفين بالإدارة العامة بديوان الوزارة و٧٣١٥٢ جنيا مرتباتهم بالفروع وبسبب هذه الزيادة الملاوات وإنشاء بعض الوظائف الجديدة .

وذكرت تلك اللجنة أنها بعد أن تمحرت من الوزارة عن أسباب زيادة كل وظيفة رأت بالاتفاق مع الوزارة حذف مبلغ ١٣٥٣ جنيا من الإضافات المطلوبة وهي مرتبات المهندس الكهربائي والفنسان الحسابي وولاية معاونين واثنين من الكتبة .

سادة عمود شكرى باشا - ألاحظ أن المبلغ الذى حذف من الإضافات المساهيات والأجر والمرتبات قدر في تقرير لجنة الأوقاف مجلس النواب بمبلغ ١٢٨١ جنيا وقدر في تقرير بجنة الأوقاف مجلس الشيوخ بمبلغ ١٣٥٣ جنيا فأى الزفين أصح ؟

سادة وكيل وزارة الأوقاف - المبلغ الأخير هو الأصح وقد صححت بجنة مجلس النواب تقريرها بعد
نق من التقرير ما يأتى :

معالي محمد شفيق باشا - وما المقصد من كلتي "رسوم الأوقاف" الواردة في السطر الخامس من الصفحة الرابعة ؟

سعادة محمود شكرى باشا - أن ما يقصد من هذه العبارة هو أن مأمورية اللجنة التي شكلت لدرس مسألة موظفى الحكومة ليست قاصرة على بحث الوظائف لحسب بل يدخل في عملها بحث نظام العمل والسعى في تبسيطه وإزالة ما به من التعقيد .

ومن ذلك يظهر لمعالي محمد شفيق باشا فرض لجنة الأوقاف فهي تريد أن تقوم اللجنة المشكلة لبحث نظام الوظائف والموظفين بدرس نظام العمل في وزارة الأوقاف وتحليل عدد موظفيها حتى لا تتحمل الأوقاف الخيرية شيئا من مصاريف إدارة الأوقاف الأهلية أكثر مما يريد من رسومها ولا غرضه من وجود أجناب في اللجنة لأن عملها قاصر على بحث حالة موظفى وزارة الأوقاف في أنه يوجد بهذه الوزارة موظفون أجناب يعملون فيها .

دولة الرئيس - هل يرتاح معالي محمد شفيق باشا لهذه البيانات ؟

معالي محمد شفيق باشا - لا بإدلة الباشا .

دولة الرئيس - ولكني أظن أن المسألة وضحت . لا تقصد بلجنة الأوقاف أنت تبحث لجنة الموظفين في نظام الأوقاف بل تقصد أن تبحث نظام موظفيها .

نزل من تقرير اللجنة ما يأتي :

(هـ) قسم القضاء - لوحظ في الدور الأول من أدوار انعقاد البرلمان أطراد زيادة المناخرات الوزارية وأطراد زيادة القضاء والمبالغ التي يكفل قسم القضاء بتجنيها وطلب من الوزارة تأليف لجنة لفحص المبالغ المتأخرة وحصر ما يكون قائما حولها من النزاع بالطرق القودية المشبعة بروح العدالة والتساع وقد تألفت تلك اللجنة فعلا وبشرت عملها ولكن يظهر من الاطلاع على عدد المسائل التي فصلت فيها وبمجموع مبالغها أنها لم تخط خطوة تذكر في سبيل تحقيق الغاية التي ألفت من أجلها فقد قالت لجنة عباس النواب أن تلك اللجنة لم تحصل إلا في ٢٧ مسألة مجموع مبالغها ٧٠٢٣٣ جنينا وقالت أنه قد يكون لأعضاء تلك اللجنة من أعمال العادية ما يشغلهم عن التفريغ لهذه المسألة الهامة واستحصلت إعادة النظر في تشكيلها ومعالي الوزير قرر أمام مجلس النواب بأن الوزارة مهمته كل الاجتهاد بتحقيق هذه الرغبة من حيث سرعة إنهاء القضايا .

وهذه اللجنة تكثني بتصريح معالي الوزير .

وقد أطردت زيادة المناخرات والقضايا فبعد أن كان مجموع المناخرات لحساب أطيان الأوقاف الخيرية فقط في سنة ١٩٢٢ مبلغ ٣٤٦٧٣٣ جنينا أصبح في نهاية سنة ١٩٢٤ مبلغ ٣٨٠٦١٦ جنينا كما بلغ من الرجوع إلى الجدول السابق وضمة في لارادات وذلك بخلاف مناخرات الأماكن وأعيان الأوقاف الأهلية والخيرين ، وبعد أن كان مجموع القضايا التي يباشرها القسم في سنة ١٩٢٢ : ٥٥٩٤ أصبح ٩٤٥٠ وبين من الجدول الآتي عدد القضايا التامة لكل وقف وما فصل فيه والمبالغ التي حملت في سني ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٢٥

وهذه اللجنة توافق على ما اقترحه تلك مما سبق بيانه .
وقد وافق عليه معالي وزير الأوقاف وأقره مجلس النواب .

معالي محمد شفيق باشا - هل تقصد بلجنة الأوقاف أن تتولى اللجنة التي شكلت لدرس مسألة موظفى الحكومة درس مسألة موظفى الأوقاف الأهلية أو تقصد أن تتولى وزارة الأوقاف هذا العمل بنفسها .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - انني لم أقصد ما يقصده معالي محمد شفيق باشا .

معالي محمد شفيق باشا - أقول أن اللجنة التي ستشكل لدرس مسألة موظفى الحكومة لا شأن لها بالأوقاف الأهلية .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - أن بلجنة الأوقاف تفتقر أن تقوم اللجنة العامة التي تقرر تأليفها لدرس مسألة موظفى الحكومة يبحث شؤون موظفى الأوقاف الأهلية .

معالي محمد شفيق باشا - ولكنك جاء بتقرير لجنة الأوقاف في الصفحة ثمة ٤ و ٥ "وعن العناية بصفة خاصة بدرس مسألة الأوقاف الأهلية ووضع التناذير والإجراءات المؤدية إلى عدم تحميل الأوقاف الخيرية شيئ من مصاريف إدارة الأوقاف الأهلية أكثر مما يريد من رسومها" فها هو المقصود بهذا ؟

دولة الرئيس - المسألة غير واضحة .

معالي محمد شفيق باشا - المسألة مسألة نص وارد في تقرير اللجنة فهل تريد بلجنة الأوقاف أن تتولى لجنة الموظفين العامة وفيها أجناب دوس مسائل الأوقاف الأهلية ويبحث أمر رسومها .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - أرجو أن يرشدني معالي محمد شفيق باشا عن رقم الصفحة التي نقل منها عبارته .

معالي محمد شفيق باشا - في الفقرة الأولى من الصفحة الرابعة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - أن اقتراح اللجنة كما ورد في التقرير هو "أن تقوم اللجنة العامة التي وافق المجلس على تأليفها لدرس مسألة موظفى الحكومة بدرس مسألة موظفى وزارة الأوقاف ونظامها" .

هنا حضر حضرة صاحب المعالي محمد نجيب الترابى باشا وزير الأوقاف العمومية .

معالي محمد شفيق باشا - انني أقصد أن اللجنة التي ستشكل لدرس حالة موظفى الحكومة تدرس حالة موظفى الأوقاف ولكني لا أقصد أن تكلف هذه اللجنة بدرس نظام الأوقاف .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - أرى أن تتبع تلك اللجنة في درس حالة موظفى الأوقاف النظام الذى ستميز عليه في درس حالة موظفى الحكومة .

معالي محمد شفيق باشا - ماذا أقصد بلجنة الأوقاف بكلمة "نظامها" ؟

دولة الرئيس - هل من يعود الضمير ؟ المقصد من كلمة "نظامها" هي النظام الذى وضع للجنة العامة لدرس حالة الموظفين .

كشف عن القضايا التي باشرها قسم القضايا وفروعه والمبالغ المحصلة فيها من سنة ١٩٢٣ لغاية سنة ١٩٢٥ ميلادية.

السنة	م. ق. هـ	القضايا التي فصلت في السنة				م. ق. هـ	المبالغ التي تحصيلت						حالة	ملاحظات																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
		ميرى		أهل			ميرى		أهل		ميرى																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																				
		عدد	مبلغ	عدد	مبلغ		عدد	مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	مبلغ																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																			
١٩٢٣	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٢٤	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٢٥	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٢٦	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٢٧	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٢٨	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٢٩	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٣٠	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٣١	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٣٢	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٣٣	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٣٤	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٣٥	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٣٦	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٣٧	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٣٨	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٣٩	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٤٠	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٤١	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٤٢	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٤٣	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٤٤	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٤٥	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٤٦	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٤٧	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٤٨	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٤٩	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٥٠	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٥١	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٥٢	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٥٣	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٥٤	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٥٥	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٥٦	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٥٧	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٥٨	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٥٩	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٦٠	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٦١	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٦٢	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٦٣	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٦٤	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٦٥	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٦٦	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٦٧	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٦٨	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٦٩	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٧٠	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٧١	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٧٢	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٧٣	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٧٤	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٧٥	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٧٦	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٧٧	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٧٨	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٧٩	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٨٠	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٨١	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٨٢	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٨٣	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٨٤	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٨٥	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٨٦	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٨٧	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٨٨	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٨٩	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٩٠	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٩١	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٩٢	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٩٣	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٩٤	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٩٥	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٩٦	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٩٧	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٩٨	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	١٩٩٩	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٠٠	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٠١	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٠٢	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٠٣	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٠٤	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٠٥	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٠٦	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٠٧	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٠٨	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٠٩	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠١٠	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠١١	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠١٢	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠١٣	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠١٤	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠١٥	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠١٦	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠١٧	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠١٨	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠١٩	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٢٠	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٢١	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٢٢	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٢٣	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٢٤	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٢٥	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٢٦	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٢٧	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٢٨	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٢٩	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٣٠	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٣١	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٣٢	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٣٣	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٣٤	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٣٥	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣١٧٢	٢٧٦٩	٥٩٩٧	٢٠٣٦	١٣٨٠	١٩	١٣٨٠	٩٦٢	٥٦	٣

وقد وافق مجلس النواب على ما ذكر .
وهذه اللجنة توافق على ذلك .

٢ - المصروفات العمومية والأعمال الجديدة

قدر لما مبلغ ٤٠٩١٧ جنيها زيادة ١٥٧٦ جنيها عن العام الماضي ومن الجدول التالي يمكن المجلس أن يقف على مقدار المصروفات العمومية في سنة ١٩١٤ و ١٩٢٤ و ١٩٢٦ :

المصروفات		نسبة الزيادة فيها	
سنة ١٩١٤	سنة ١٩٢٤	سنة ١٩٢٤	نسبة زيادة سنة ١٩٢٤
٢٩٩٧١	٣٨٩٥٠	٤٠٩١٧	٣٢/٣
			%

وأسباب الزيادة ترجع الى نقص أسباب زيادة الموظفين والمرتبات ولم تلتجئ مجلس النواب لملاحظة على ذلك .

وهذه اللجنة توافقها على ذلك .

القسم الثاني

المشاوات والمكافآت

قدر لما مبلغ ٢٢١٣٤ جنيها زيادة ١٢٢٣ جنيها عن العام الماضي وتوصلت هذه المشاوات لـ ٣١٨ شخصا .

وهذه اللجنة لا ملاحظة لما على هذا القسم كما أن لجنة مجلس النواب لم تلاحظ على ما قدر له .

هذه الحالة تستدعي علانيا حاسما وسريما فان مسألة المتاحرات وما فيها من تراكم القضايا له عظيم الأهمية، فنفاء الحالة بدون توجيه اهتمام خاص نحوها ضار بالمصلحة المالية وشاغل لكثير من أوقات الموظفين في مختلف الأقسام والفروع مشغولية تضر بحسن سير الأعمال . وقد رأت لجنة مجلس النواب وجوب لفت نظر الوزارة الى العناية بهذا الموضوع بحيث تقسم مجلس في الدورات المقبلة نتيجة تستوجب الرضاء .

وقد صرح معالي وزير الأوقاف بمجلس النواب بأنه سيعمل على تحقيق هذه الرغبة .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

لجنة الفصل في المنازعات بين الأوقاف ومصالح الحكومة

بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩١٧ قرر مجلس الوزراء أن يفصل وديا في جميع المنازعات التي بين وزارة الأوقاف وأحدى وزارات الحكومة فان تصدرو فيعرض الأمر عليه للفصل فيه بغير إشراك الوزيرين صاحبي الشأن . ولما لم يفصل المجلس في مسألة مما عرض عليه قرر بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣ تشكيل لجنة لفحص هذه المنازعات ورفع رأيها للمجلس للظرف فيه . وفي أوائل سنة ١٩٢٤ عرضت الوزارة بعض القضايا على هذه اللجنة ولم يحددها ٢٩ قضية فصلت في ست منها فقط أهمها أطيان غنيتش الوادي فيما يتعلق بنفس العين ولم يفصل الى الآن فيما يتعلق بالرجح . ولا يزال باقي المسائل مبروضا على تلك اللجنة ، ويظهر أن الفصل بطيء جدا فيما عرض عليها .

ونظرا لأهمية هذه المنازعات رأت لجنة مجلس النواب أن تلاحظ سرعة الفصل في هذه المسائل وتعيها مما يجب على الوزارة سرعة تحضيره وعرضه على لجنة الفصل في المنازعات فان لم يأت ذلك بالقائمة المطلوبة يساح للوزارة مقاضاة الحكومة فيما لم يفصل فيه المحصول من حقوقها .

الثالث - أعمال جديدة .

هذا المبلغ هو ما يصرف على هذه الأطنان من ماهيات ومال وأجر شغالة وتخصيب ومن ومرونة ومواش ومن سداد وتهاو وآلات زراعية وأصلاصها وإنشاء وتطهير مساق ومصارف وبناء وترميم مبان إلى غير ذلك مما يحتاج إليه الأطنان إدارة وأصلاص وأعمال جديدة موضحة تفصيلا بصفحة ٤٨ من الميزانية ، مقرر تلك الأعمال الجديدة وحسبها ٢٠٧٥٠ جنيتها وكان المقرر بلجج هذا الفرع في ميزانية سنة ١٩٢٥ مبلغ ١٠٣٣٥٧ جنيتها فتكون هنالك زيادة قدرها ١٦٧١٧ جنيتها بسبب التوسع في الأعمال الجديدة وما تستلزمه خدمة الأرض المقررة مما سبقت الإشارة إليه . وبسبب ادراج مبلغ ٤٠٤٨ جنيتها أجور الخرافة المخصصين لجراسة حاصلات صغار المستأجرين الذي سيحصل منهم ولذا أدرج نظيره بالإيرادات .

وقد وضعت لجنة مجلس النواب جدولين بصفحة ١١ من تقريرها يثبت في أولها توزيع المقر لهذا الفرع على أروابه الثلاثة وما يخص كلا من المؤجر والمؤجرة وما يراد أصلاصه من الأطنان وأموال أطنان الماشات وذكريات بيد تلك الجدول أن ضرورة معرفة صافي إيراد الفدان الواحد في الأطنان المؤجرة والمؤجرة تختم أن يضاف على المصروفات الزراعية ما يخص هذه الأطنان من مصروفات الإدارة وقالت أنه بحسب ١١٠١١ في المائة من إيراداتها ، ويثبت في الجدول الثاني مساحة وإيراد كل من الأطنان المؤجرة والمؤجرة ومصروفات كل ومصروفات الإدارة وصافي الإيراد وما يخص الفدان منه واستنتجت أن صافي إيراد الفدان الواحد في الأطنان المؤجرة هو ٦ جنيتها و ٣١١ مليا وفي الأطنان المقررة ٧٥٠ مليا وأن صافي إيراد الفدان الواحد في سنة ١٩٢٤ في الأطنان المؤجرة كان ٦ جنيتها و ١١٢ مليا والمؤجرة ٦٢٤ مليا .

دولة الرئيس - هل لمالي وزير الأوقاف أن يوضح لنا كيف يكون ربح الفدان ٦٢٤ مليا فقط .

معالى وزير الأوقاف - نعم إن صافي إيراد الفدان ٦٢٤ مليا لأن الأطنان التي تزدها الوزارة ليست أطناناً زراعية مستصلحة وإنما هي أطنان خرجت من دور الانشاء الخصب لدور الإصلاح ثم لدور الزراعة . هذه الأطنان أصلاها يور وقد كانت قبل ذلك أحوارا ومستنقعات ولا لا تصلح للزراعة أصلا .

رأت الوزارة أن تتسرع في إصلاح هذه الأطنان اليوم ثم بدأت بتخصيبها للزراعة فأجرت تخصيبها ورحمتها وتبليها إلى غير ذلك من الأعمال اللازمة لجعلها صالحة للزراعة . استقلت من دور الانشاء الأول إلى الدور الثاني وهو دور الزراعة فهي فيه في دور الطفولة . هذا نوع من أنواع الأراضي التي تباشر الوزارة زراعتها .

هناك أراض أخرى تزده ولكن زراعتها ضعيفة فهي تحتاج إلى مشروعات لكن نتج المحصولات التي نتجها لو كانت صالحة وقد أخذت الوزارة في إنشاء المصارف وإيق الأعمال الانشائية التي تنقلها من حالة الضعيف إلى حالة القوة حتى إذا ما أصبحت أرضا جيدة أجرت اما لكار الملاك على الطريقة القديمة أو لصغارهم على الطريقة التي تديرها الوزارة الآن .

القسم الثالث

مصروفات الأطنان الموقوفة

قدر لها مبلغ ١٦٦٩٩٩ جنيتها وهو موزع على ثلاثة فروع :

الأول - مصروفات المباني .

الثاني - مصروفات الأطنان المتزده والمؤجرة .

الثالث - لشترى أجزاء أطنان متداخلة بأطنان الأوقاف الخيرية .

الفرع الأول

مصروفات المباني

قدر لها مبلغ ٤٥٨٥٥ جنيتها موزعة على باين .

الأول - ٣٩١٥٥ جنيتها مصاريف عمومية .

الثاني - ٦٧٠٠ جنيتها أعمال جديدة .

وفي الباب الأول زيادة قدرها ١٣٨٠٣ جنيتها عن العام الماضي منها ٥١٣٥ جنيتها في عوائد المباني لحلول ميعاد تقديرها في سنة ١٩٢٦ ومبلغ ٨٠٨٥ جنيتها لحفظ وترميم الأماكن غير الأثرية .

وفي الثاني تخفيض قدره ٣٧١٤٣ جنيتها عن العام الماضي ويلاحظ أن الوزارة خصصت ٦٧٠٠ جنيتها من المبالغ المعلقة بالأمانات من استبدال أطنان أوقاف خيرية لإنشاء عمارات وارد بيانها بصفحة ٧٨ من الميزانية . ونسبة ما يصرف على المباني إلى إيراداتها هو ٣٣,٧٨ في المائة على ما جاء بتقرير لجنة مجلس النواب وقالت أنه بخلاف ما يخص هذه المباني من مصاريف الإدارة العمومية البالغة حسب البيان الواردة لها من وزارة الأوقاف ١١٠١١ في المائة يعني أن نسبة ما يصرف على المباني إلى إيراداتها تندر بـ ٣٤,٨٩ في المائة منها ومن أهم أسباب ارتفاع هذه النسبة جسامه المبلغ المقرر للتقريب حيث يبلغ ٢٠٠٨٥ جنيتها وفلك نظرا لأن كثيرا من مباني الأوقاف قديم ويحتاج للتقريب والصيانة .

بدأت لجنة مجلس النواب أنه لا يمكن البدء رأى صحيح الا اذا كانت المباني مغلقة والقيمة وهذا التقدير لم يتم بعد ولذا فلتت تلك اللجنة نظر الوزارة إلى صيرورة أعمالها .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

أما الأعمال الجديدة فأهمها بناء الجناح الغربي للعتيل للوزارة وقد قدر له مبلغ ٥٠٠٠ جنيتها وألحاجة ماسة إلى إقامة هذا البناء نظرا لازدحام الوزارة بموظفيها واضطرارها إلى جعل بعض أعضائها يقيم في مكان بعيد عن الديوان العام .

الفرع الثاني - مصاريف الأطنان المتزده والمؤجرة

قدر لها مبلغ ١٢٠٠٧٤ جنيتها موزعة على ثلاثة أبواب :

الأول - ماهيات وأجور ومزونات .

الثاني - مصروفات .

سعادة محمود شكرى باشا - يظهر أن حضرة الضور يقصد تفنيد البنوان فهنا تفنيد تقسم أراضيهم الى قسمين قسم حوى استبدل وقسم ضعيف لا يزال باقيا الى الآن مع الوزارة ، وهذه الأطنان كانت في الأصل محلة على بعضا غير أن في سؤالا آخر هو هل ٦١ فدان الكتلة بديرية الجيزة داخله ضمن ٣٥٩٣ فدان التي تردها الوزارة على ذمتها ؟

معالى وزير الأوقاف - نعم .

سعادة محمود شكرى باشا - ما متوسط ايجار الفدان من ٦١ فدان .

معالى وزير الأوقاف - عشرون جنيها قهريا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - صفاتي ايجار الفدان يبلغ ١٤ جنيها .

سعادة محمود شكرى باشا - حيثذا اذا استبدل ايجار ٦١ فدان لكانت نسبة الريح في باقي الأطنان التي تردها الوزارة على ذمتها أقل من النسبة التي جاءت بتقرير اللجنة .

معالى وزير الأوقاف - لقد عملت اللجنة النسبة من ربح كل الأطنان المقترحة .

سعادة محمود شكرى باشا - اذن تكون نسبة الريح في هذه السنة أقل منها في السنة الماضية .

دولة الرئيس - لقد كانت ال ٦١ فدان داخله ضمن ٣٥٩٣ فدان .

سعادة محمود شكرى باشا - لم تكن داخله فيها لأن معالى الوزير يقول ان الوزارة اضطرت لارتفاع هذه النسبة وعلى هذا فاني لازلت أقول ان نسبة الريح في هذه السنة أقل من في السنة الماضية .

معالى وزير الأوقاف - لقد عملت النسبة من جميع الأرض المقترحة .

سعادة محمود شكرى باشا - لكي تكون النسبة مهيمة يجب استبعاد ايراد ال ٦١ فدان التي تردها الوزارة مضطرة .

معالى وزير الأوقاف - هذا بيان جليله سعادة العضو المحترم .

سعادة محمود شكرى باشا - بل هو تصحيح واني أعترض على ما جاء بتقرير اللجنة من أن صفاتي ايراد الأطنان مطرد في الزيادة اذ الواقع ان النسبة تكون أقل من السنة الماضية اذا أحرمنا ربح ال ٦١ فدان .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - انا أوافق سعادة محمود شكرى باشا على أنه حقيقة لو أريد الحؤول على نتيجة مهيمة تقارن بالمضى لوجب أن تستبعد ال ٦١ فدان وبهذا تكون النسبة منخفضة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - يالوح في أن الاعتراض فيرجمد لأنها اذا استبعدنا مقدر الوارد والستين فدان التي تردها الوزارة على ذمتها بما لها وما عليها واستبعدنا قيمتها الحالية وضع ان باقي الايراد ينتج نسبة أقل من النسبة الواردة في التقرير فان هذا في حد ذاته لا ينجح أن هناك مينا في ادارة الأطنان الأخرى ولا يمكن التاكيد من حقيقة الواقع الا اذا أجرينا مابينة تلك الأطنان الأخرى واتضح لنا من تلك الملاحظة أن الأطنان كان يمكن أن تنتج ايرادا أحسن نسبة من الايراد الحالي اذا أحسنت العناية بها .

أما الأراضي الباقية في يد الوزارة فضميمة وهي أحد الوصايا الذين تكلست عنها فهي اما في دور الطفولة واما تنقصها المشروعات ولنا فضعف نري هذه الأراضي قبل تسليمها للتأجير لأن التفاعلة التي تجري عليها الوزارة هي التأجير لا الرقعة . ولدى الوزارة من هذه الأراضي نحو ثلاثة آلاف فدان منها نحو ٦٦٣ فدان استعملت فضلا ويمكن تأجيرها للتبوير ولكن الوزارة استبقتها في يدنا لأسباب مصلحية منها أن لوزارة الأوقاف أراضي واسعة في مديرية الدقهلية تعرف بالأورمان وقد اقتضى حسن الادارة أن تستبق الوزارة منطقة زراعية بجانب تلك الأراضي المؤجرة للأحالي وذلك لكي يعلم هؤلاء أن الوزارة ليست عاجزة عن زراعة ماقد يتركونه منها لأن من طعة للتأجيرين أن يهدوا الملاك بترك الأرض ليحومل على تخفيض الأيجار ومن الأراضي التي تردها الوزارة بنفسها أيضا ٦١ فدان كانت في مديرية الجيزة فقد كانت مؤجرة لبعض كبار المزارعين ولما أرادت تأجير تلك الأراضي لبعض صغار المزارعين حرصهم كبارهم على عدم استئجارها ولما رزعتها الوزارة وهي تنفق الآن مع بعض صغار المزارعين على استئجارها في السنة المقبلة وانطلاقا من أن هذا المحصول الضليل سببه أن تلك الأراضي مازالت ضعيفة وبني قوت واستعملت لآثر الوزارة داعيا لبقائها في يدنا بل وجرها .

دولة الرئيس - ما مجموع الأراضي التي تردها الوزارة ؟

معالى وزير الأوقاف - ٣٥٩٣ فدان .

دولة الرئيس - أشكره .

معالى الوزير - اذا علف حساب ايرادات ومصروفات الأراضي التي تردها وزارة الأوقاف والتي ترجرها نجد أن ربح الفدان الواحد ٦ جنيها و ١٥٤ مليا وهذه نتيجة حسنة بالنسبة لنتيجة الزراعات الواسعة خصوصا وأن مقدار الأطنان الخيرية التي تديرها الوزارة ٥٥٠٥ فدان .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - زيد أن بين معالى الوزير مقدر الأطنان الصالحة للزراعة بعد استبعاد ما لا يصلح منها الآن للزراعة وما أخذت الوزارة في اصلاحه .

معالى وزير الأوقاف - ان الأطنان المؤجرة تبلغ ٥١٤٥٣ فدان و صفاتي ربح الفدان ٦ جنيها و ٥٣١ مليا وأما الأراضي المقترحة فتبلغ ٣٥٩٣ فدان وهذا غير الأراضي البور غير الصالحة أصلا لزراعة والتي تحت الإصلاح ولا تأتي ربح الآن ومن هذا الفرق أطنان كانت بورا وتنتج الآن محاصيل قليلة نسبة ما تم من الإصلاح فيها .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - كان ٣٥٩٣ فدان تزرع ولكنها في دور الإصلاح .

معالى وزير الأوقاف - ان فيها جزءا في دور الإصلاح وقد بدأ يتم نسج الحياة الزراعية .

حضرة عقل محمد بك - الأطنان التي يبلغ ربح الفدان الواحد منها ٦٢٤ مليا هل هي موقوفة أو اشترتها الوزارة ؟

معالى وزير الأوقاف - لا أعلم ان الوزارة اشترت شيئا منها .

وفي اعتقادي أن مجرد إسقاط أرقام من مجموع أرقام الإيرادات لا يؤدي في حد ذاته إلى تقييد عملية وادفان فلا عمل ولا فائدة من استئثار إيراد الوارد والستين فداناً .

حضرة الشيخ محمد عمر العرب بك (مقرر اللجنة) - بلجنة الأوقاف والمعاهد الدينية مجلس النواب عملت نسبة بين الماضي والحاضر ولكن الواقع أننا إذا أردنا أن نعرف حقيقة هذه النسبة لوجب استبعاد إيراد الواحد والستين فداناً لأن إضافته طارئة ومخالفة لما كان عليه الحال في الماضي .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - كان الواجب على لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية مجلس الشيوخ أن تصحح هذه النسبة بما يتفق مع ما أشار إليه سعادة محمود شكرى باشا حتى تظهر الحقيقة وأن تصحح الرقم .

حضرة الشيخ محمد عمر العرب بك (مقرر اللجنة) - ليس في الرقم خطأ بل هو صحيح ولكن الذي الأخطاء أن وضع النسبة لا يمكن محكاً .

سعادة محمود شكرى باشا - لا أوافق حضرة العضو العظم إبراهيم نور الدين بك على أن امتناعي غير مجد لأن النسب الواردة في التقرير عملت ليستمد منها على مقدار التقدم فليجئ مجلس النواب بعملت النسبة وهي في حد ذاتها تظهر أن هناك تقدماً ولو استعمل إيراد الأقطان التي اضطرت الوزارة إلى زجارتها لاتضح لنا أن النسبة أقل من القدر الذي أظهرته لجنة مجلس النواب لأنه يتضح منها أن صفق إيراد الفدان الواحد أقل من ٧٥٠ ملياً وهذا دليل على أنه ليس هناك التقدم الذي يفهم من مراجعة النسبة التي عملها لجنة مجلس النواب فمن هذا يرى المجلس أن الاعتراض في عمله وكان الواجب على لجنتنا أن نراعي ذلك .

معالى محمد نجيب الفرأيل باشا (وزير الأوقاف) - ألفت النظر إلى أنه أخيف على مصاريف الإدارة مصاريف إدارة بنسبة نجيه من كل فندان فكل فندان تزعم الوزارة يحمل جنبا وهو قيمة ما يخصه من مرتبات الموظفين بالادارة العامة ومصاريف فروع الوزارة ونظن أن هذا الجهاد لهذه الأقطان لأنها تحصل مصاريف أخرى كثيرة كاجور نظارها وكتبها وغيرهم من رجال الزراعة والأخبار .

فهذه المصاريف هي التي يصح أن تحصلها هذه الأرض لأنها تنفق في سبيل ادارتها وأصلها فاقداً لا حلقنا ذلك كانت حقيقة صفق الإيراد هي جنبة و ٧٥٠ ملياً لا ٧٥٠ ملياً فقط .

دولة الرئيس - هل خصم نصيب الفندان في الإدارة العامة يرى هذا العام فقط ؟

معالى محمد نجيب الفرأيل باشا (وزير الأوقاف) - حصل في العام الماضي أيضاً وإنما قصبت بما ذكرت أن يكون عند المجلس الموقر فكرة عن حقيقة الربح الفندان الواحد . وأرى أن للملاحظة التي أبدعها سعادة محمود شكرى باشا وفضيلة المقرر على شيء كثير من الرعيانة لأن المغارة يجب أن تكون بين الأقطان الضعيفة دون غيرها وألفت نظر المجلس أن هذه الأرقام تقديرية والعشيرة يحصلون الأقطان والوزارة تراعى في ربط الإيرادات أقل ما يمكن وفي ربط المصروفات أكثر ما يتصور أن تصل إليه فالمغارة هي بين إيرادات

تقديرية ومصاريف تقديرية أيضاً وقد يظهر الواقع بخلاف ذلك إذ ثبت لنا من الحساب الختامي لسنة ١٩٢٤ الزرعات أن الفندان التي كنا نفدنا صفق إيراده يبلغ ٥٤٤ ملياً أعطى إيراداً صفقاً ٣ جنبيات و ٧٥٠ ملياً وأن فلكي يتكونوا رأياً قطعياً فيما يخص صفق إيراد هذه الأقطان يجب أن يكون مرجعكم في ذلك إلى الحساب الختامي الذي يبين ما صرف فضلاً وما نتج فعلاً .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

وذكرت تلك اللجنة أيضاً أن الوزارة تنحب إلى القول بعدم تحميل الأقطان المتزعة شيئاً من مصروفات الإدارة العامة بحجة أن تلك الأقطان موظفين خصوصيين قائمين بإدارتها دون الحاجة لمصارعة - خارجة وبنت الوزارة على قولها هذا أن صفق إيراد الفندان في الأقطان المتزعة هو جنبة و ٧٦٩ ملياً ولكن لجنة مجلس النواب أصرت على أن تقديرها هو الأقرب إلى الصواب لأن موظفي الإدارة العامة يشرفون على إدارة الأقطان المتزعة كأشراهم على إدارة الأقطان المؤجرة فلا بد من تحميل الأقطان بنوعها شيئاً من مصاريف الإدارة العامة .

ورببت تلك اللجنة على ماسبق أيضاً أنه وإن كان ظاهراً منه أن صفق إيراد الفندان مطرد في الزيادة خصوصاً في الأقطان المؤجرة إلا أنها تفتقر أن يكون من وراء أبحاث اللجنة التي ستدرس نظام الوزارة وموظفيها زيادة في الإيرادات وقص في المصروفات .

وهذه اللجنة تنظر ذلك أيضاً .

الاعمال الجديدة

قدر لها مبلغ ٢٠٧٥٠ جنبا زيادة ٧١٣٢ جنبا من العام الماضي وتفصيل هذه الأعمال بصفتي ٤٨ و ٤٩ من الخزانة .

ولا ترى اللجنة ملاحظة على ذلك .

الفرع الثالث

لمشترى أجزاء أعيان متداخلة بأعيان الأوقاف الخيرية (ص ٤٠)

قدر لهذا الفرع ١٠٠٠ جنبة كما كان في العام الماضي وليس لهذه اللجنة ملاحظة عليه .

القسم الرابع

المدارس والمكتبات وعلما تربية اليتامى (ص ٥٠)

قدر لمصروفات هذا القسم ٦٥٩٦٧ جنبا مقابل ٥٨٤٨٩ جنبا في العام الماضي زيادة ٧١٧٨ جنبا وهي موزعة على ثلاثة فروع :

الأول - المدارس وعلما تربية اليتامى ؛

الثاني - أعانت التعليم ؛

الثالث - المكتبات التي تديرها وزارة المعارف .

الفرع الأول - المدارس ومبدأ تربية البنات

١ - قررت مصروفاتها يبلغ ٥٧٩٤٥ جنبا زيادة ٧٤٣٣ جنبا من الماضي منها ٤٣٣٩ في المساحات وهي نتيجة من زيادة عدد المدرسين سبب زيادة بعض الفصول ومزيتات معلمى الموسيقى حسب النظام الجديد من ترقية بعض المدرسين حسب القانون والعلوات الدورية وباقى الزيادة قدرها ٣٠٨٤ جنبا بسبب ايجاد الفصول الجديدة والرحلات العلمية وبسبب دخول نظام التعليم بالمبتدأ حسب المنهج الجديد وأهم أسباب الزيادة المساهمات راجع الى زيادة ١٣ وظيفة للمدرسين و١٢ وظيفة خارجية عن بيئة العمل لانشاء خمسة فصول جديدة منها ستة للسنة الخامسة في المدرسة الثانوية والمدارس الابتدائية تنفيذ النظام الجديد الذى وضعته وزارة المعارف العام الماضي ، وطيبى أنه اذا تمثل النظام وجعلت فرق التعليم اربعا دلا من خمس فانه سيستفى من الموظفين الاثنيين للفرقة الخامسة .

٢ - قالت لجنة مجلس النواب ان الوزارة تدير مدرسة ثانوية بالقاهرة أربع مدارس ابتدائية ثلاثا بالقاهرة وواحدة بطنين واثني عشرة مدرسة ولية .

معالي محمد نجيب الفرايلى باشا (وزير الأوقاف) - لاحظ أن الوارد في التقرير بخصوص عدد المدارس به خطأ والصواب هو أن الوزارة تدير أربع مدارس ابتدائية ثلاثا منها بمدينة القاهرة وتواحدة بالإسكندرية وواحدة بطنين .

تم من تقرير اللجنة ما يأتي :

وأن عدد الطلبة الذين يتعلمون في المدرسة الثانوية حسب احصاء سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ، ٤٣٧ طالبا وفي المدارس الابتدائية ١١٤٤ طالبا وأنه يبلغ متوسط ما يتفق على الطالب في المدرسة الثانوية بما في ذلك الغذاء ومصروفات ادارة قسم المدارس هو ٣٠ جنبا و ٦٥٠ مليا وفي المدارس الابتدائية التي فيها غذاء ١٥ جنبا و ٢٠٠ مليا والى حيث جاء غذاء ١٢ جنبا و ١٠٠ مليا .

وعقدت تلك اللجنة بعد ذلك جلولا قالت انها قارنت فيه نتائج الوزارة بنتائج وزارة المعارف في الخمس السنوات الماضية وأن ذلك الجمل يند على أن نتيجة التعليم بالوزارة أعلى نسبة من نتيجة التعليم بالمعارف .

ثم قالت ان ممثل عدد المحصلين الى يقوم بها المدرسون في الأسبوع من ٣٠ الى ٣٢ حصص في المدارس الأولية ومن ٢١ الى ٢٤ في الابتدائية ومن ١٦ الى ٢١ في الثانوية .

وأن مدارس الوزارة تدير على نتائج الدراسة المقردة بوزارة المعارف بحكم الامتحانات العامة مع بعض تعديلات طفيفة .

واستجبت من ذلك كله أن حالة التعليم في وزارة الأوقاف مرضية خصوصا اذا لحظ أن التعليم في مدارسها هو بنسبة ٧٥٪ مجا ومالت الى تشجيع الوزارة بالتوسع في الاتفاق على التعليم بزيادة مدارسها وواقعها مجلس النواب على ما رأت .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

٣ - وبهذه المناسبة رأت لجنة مجلس النواب لفت نظر الحكومة والوزارة الى أن تفتيش القوادى موقوف ربه على المكاتب وأنه ما دامت وزارة الأوقاف قد استأنت هذا التفتيش وقائمة بتعيين وانفى التعليم ومتعينة بالمقرء بالسير على أن المجانية ٧٥ في المائة كبرية البرلمان فالواجب مع هذا أن يصرف فاضل ربع ذلك التفتيش في التعليم الذى تباشره وزارة الأوقاف لا أن ينفق الى وزارة المعارف ورجبت تلك اللجنة بملاحقتها هذه لفت النظر الى درس هذا الموضوع ويحتمل من جميع وجوهه .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

كذلك لاحظت تلك اللجنة أن التزيات والدرجات في قسم مدارس الأوقاف محددة تحديدا قد يخف طبق في آمال المدرسين فلا يشجعون على استمرار النشاط في العمل ولقتت نظر الوزارة الى ذلك للائتمام مع وزارة المعارف على طريقة تحمل مجال آمال أولئك المدرسين واسا .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

مبدأ البنات

يبلغ عدد الاجئين فيه ٢١٥ من الذكور و١٢٢ من الاناث وفيه يتعلمون التعليم الأول وبعض الصناعات والتدبير المتخل ولا يقبل فيه الا من كان يتما نافذ المال .

ويطلى لكل شخص فيه ٤٠ مليا شهريا كما أن الوزارة تكافه كل طفل يحسن المبدأ الشجاعة فيه المسدة الى أقامها به عند بلوغه السن المقررة يبلغ ٥٠٠ مليا من كل سنة قصتها بالملي .

ويقوم هذا المبدأ بصناعات مختلفة وتفضل الوزارة دائما على سد ما يحتاجه ما يصنع فيه .

ولجنة مجلس النواب مع تقديرها لهذه النية لاحظت أن لهذا المبدأ ايرادا كان في سنة ١٩٢٤ ، ٤٨٢ جنبا فبلغ في سنة ١٩٢٦ ، ١٧٠٠ جنبا فلواته خصص للاجئين واللاجئات نصيب معقول من هذا اليراد فيستفيدون به من العمل عند الخروج من المبدأ مباشرة إحدى الصناعات التي تعلموها لتكاثر الناية أهم وأرقى .

وهذه اللجنة تشارك تلك فيما رأت .

التربى الثاني - أمانات التعليم

قدر لها ٣٧٣٢ جنبا بتفويض ٢٤٥ جنبا من العام الماضي بسبب قطع الاعانة المقردة للمدرسة الشيخ طه محمد الأهلية بالإسكندرية وقدرها ١٢٠ جنبا ولائتمام هذه دراسة بعض الطلبة بأوروبا ومن هذه الاعانات ٣٢٧٥ جنبا تكم بجمعية المرأة الرقى . ولما كانت الوزارة قائمة بالشؤون التي تقوم بها هذه الجمعية فقد رأت لجنة مجلس النواب أن تتمد الوزارة النظر في هذه الاعانة بحيث اذا روى أن مالية هذه الجمعية تسمح بقطعها بتمثل ذلك .

وهذه اللجنة توافق على مذكر يكون مادة تساعد على التوسع في التعليم .

سادة محمد صقروت باشا - رأى الذى أبدته لجنة الأوقاف والمساعد الدينية لمجلس النواب من قطع الاعانة التي تلقاها وزارة الأوقاف بجمعية البروة الرقى والذى ولقتت عليه لجنة مجلس الشيوخ رأى ضار بهذه الجمعية

معالى محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف) - أعلن أن ما تبيحه الوزارة من قبول ٧٥٪ من الطلبة مجاناً كافٍ لتحقيق الغرض الذي يرجى إليه حضرة العضو .

سعادة محمد منازي باشا - بعد البيان الذي فاه به سعادة محمد صفوت باشا فيما يخص بالإعانة التي تمنحها وزارة الأوقاف لجميع العروة الوثقى وظهر رأي المجلس فيها أرى أن يثبت ذلك الرأي في محضر الجلسة .

دولة الرئيس - هل ترون حذف الجملة من تقرير اللجنة أو عدم الموافقة عليها ؟

سعادة محمد منازي باشا - زيد اما أن تحذف هذه الجملة من تقرير اللجنة واما أن يوافق المجلس على عدم قطع الإعانة .

سعادة عد صفوت باشا - زيد عدم الموافقة على ما جاء في تقرير اللجنة من لفت نظر الوزارة الى احاد البحث في أمر هذه الاعانة وذلك لأننا نرى أن تستمر الاعانة كلّى الآن .

حضرة الشيخ جعد من العرب بك (مقر اللجنة) - أريد سعادة العضو أن الامانة تستمر مبروطة على وزارة الأوقاف سواء أساعدتها حالتها المالية أم لا تساعدها وسواء أكانت الجمعية في احتياج إليها أم لا ؟ اذ كان ذلك هو ما يريد سعادة العضو فليسمح لي بأن أقول أن هذا كثير .

دولة الرئيس - سعادة عد صفوت باشا يقول أن الجمعية في احتياج دائم لهذه الاعانة حتى مع توفر المال لديها لأن الاعانة تساعدها على التوسع في أعمالها .

حضرة الشيخ جعد من العرب بك (مقر اللجنة) - اللجنة إنما رأيت أن تلتفت نظر الوزارة الى البحث فقط في أمر هذه الاعانة .

معالى محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف) - على كل حال فإن وزارة الأوقاف ليست مستعدة لقطع أسباب تشجيع التعليم بكافة الطرق . أصوات : شكرهم .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - بعد أن تحول فتشيش الوادى الى وزارة الأوقاف يصبح لنا أن نلفت نظر معالي الوزير الى أحوال الفتشيش الفاطنين فيه والمزارعين الفقيرين بأمره حتى يتكتم بأشياء مدرسة في قاعدة الفتشيش وأخرى في المنطقة المعروفة باسم قصاين الوادى خصوصاً وأن ربع هذ الفتشيش موقوف في الأصل على نشر التعليم .

معالى محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف) - حقيقة أنه من الواجب على من يأخذ فاضل الرج أن يكلف بالنظر في الشروط التي تعود بالنفع على أهل الفتشيش فلو كان فاضل الرج يصل الى وزارة الأوقاف لما تأخرت عن تنفيذ اقتراح حضرة العضو المحترم ولكنه يصرف الى وزارة المعارف السومية فهي إذن المطالبة بتنفيذ ذلك الاقتراح .

دولة الرئيس - لقد ترجمنا من موضوع اعانة جمعية العروة الوثقى قبل أن يصدر المجلس قراراً بشأنها .

لأن قيام الوزارة بشؤون التعليم والملاحة لا يقتضى منع معلوئها جميعات الخيرية التي تقوم بمثل هذه الأعمال ولما أسوة بما فعله وزارة المعارف القائمة بشؤون التعليم فإنما تساعد المدارس الأهلية وتشجعها على نشر التعليم الابتدائي والنسأوى فالإعانة التي تمنحها وزارة الأوقاف الى جمعية العروة الوثقى هي ٣٢٢٥ جنبا سنوياً وهي اعانة ضرورية ومفيدة لأن هذه الجمعية تدير أربعة عشرة مدرسة ابتدائية ومدرسة صناعية كبرى ومعلجا كبيرا لا نظير له في القطر المصري ولما عيادات طبية لمدواة الفقراء مجاناً ولنساسة الإعانة خول لوزارة الأوقاف حق الإشراف على أعمال الجمعية اذ لمنحها الحق في حضور جلسات مجلس الإدارة وهذا يمكن الوزارة من التحقق من فائقة الإعانة فإذا قطعت وهي مبلغ صغير جداً لا يفيد الأوقاف كثيراً ولكنه حيوي بالنسبة لهذه الجمعية وقطعه يضرب بكل هذه المساعد والملاحة فضلاً عن المدارس الأولية الكثيرة التي تديرها هذه الجمعية فالقترح حذف هذه الببارة من تقرير اللجنة وعدم الموافقة على قطع الإعانة للأسباب التي ذكرتها .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك (مقر اللجنة) - لم تقترح اللجنة قطع الإعانة بل أقرت النظر في موضوعها بحيث اذا رأت أن مالية هذه الجمعية تسمح بقطعهما فنقل ذلك وتعمل الإعانة بلجة خيرية أخرى ولما اتضح أن ما فيها تسمح بالقطع فلا يصحبا ضرر منه .

سعادة محمد صفوت باشا - أرى أنه لا يصح قطع الإعانة حتى ولو كانت حالة الجمعية تسمح بذلك وأن أهمية تلك الجمعية تبدو اذا علمت بأنها بدأت أعمالها الخيرية بأنشاء صيدلية صغيرة لتصرف الأدوية للفقراء مجاناً ونمت بالتدريج كلما أمدتها المستحسن بترهمهم حتى وصلت أغنيا إلى مركزها المالي الذي أصبحت فيه تدير أربع عشرة مدرسة في الإسكندرية ومدرسة في الزقازيق وأخرى في طنطا بخلاف المدرسة الصناعية والمجلى والمجاهد الأخرى وست عيادات طبية للفقراء فإذا حرمت من تلك الاعانة فإن ذلك يؤخرها مع أنها أخذت دواماً في الفوارجو ألا يسمح المجلس بذلك .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك (مقر اللجنة) - أرى أن لا ضرر من عبارة اللجنة إذ أنه اذا كان الواقع أن أعمال الجمعية الكثيرة تحتاج دواماً الى المال فلا يظهر جلياً بأن حالتها لا تسمح بقطع الإعانة .

سعادة محمد صفوت باشا - إنني نحن متفقون في الرأي .

حضرة عبد الله سليمان أياطة بك - أرى معالي وزير الأوقاف أن يشغل بالإجابة عما اذا كانت المصاريف المدرسية التي تتقاضاها وزارة الأوقاف أقل أو أكثر مما تتقاضاها وزارة المعارف .

معالى محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف) - اذا كان حضرة العضو يسأل عن المصاريف التي تتقاضاها الأوقاف من التلاميذ فهي مساوية لما تتقاضاها وزارة المعارف ، أما المصاريف التي تنفقها على كل طالب فهي أقل مما تنفقه وزارة المعارف .

حضرة عبد الله سليمان أياطة بك - الأمل أن يتمكن وزارة الأوقاف من تخفيض المصاريف التي تتقاضاها .

وقد ورد بتقرير لجنة المعاهد الدينية لمجلس النواب في هذا الموضوع بما تقدم ما يأتي :

٢ - وقد رأت لجنة الأوقاف السابقة أنها لا تستطيع النظر في الاعتادات المطلوبة للمعاهد الدينية إلا بعد الاطلاع على كيفية صرفها فطلبت من وزارة الأوقاف إرسال هذا البيان ولكن الوزارة أجابت بأن مجلس الأزهر الأعلى هو الذي يضع ميزانية المعاهد الدينية ثم يرفها بلجنة الملك للتصديق عليها وأن هذا الحق تأيد بمقتضى المادة ١٥٣ من الدستور .

٣ - وفي هذا العام رأت اللجنة أن المبلغ المطلوب اعتاده للمعاهد الدينية خال من كل تفصيل خلافاً لما في أقسام الميزانية وأنه لكي يثنى المجلس أداء واجبه عند فحص الميزانية يجب أن تكون ميزانية المعاهد مطروحة أمامه ولذا طلبت من الوزارة إرسال هذه الميزانية للنظر فيها فأجابت الوزارة أخيراً أن ميزانية للمعاهد مستقلة عن ميزانية وزارة الأوقاف ويعرضها فضيلة شيخ الجامع الأزهر على جلالة الملك للتصديق عليها طبقاً لنص المادة ١١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ وأن المادة ١٥٣ من الدستور أقرت العمل على ذلك إلى أن يوضع تشريع جديد ، وقالت أنها مع ذلك مستعدة دائماً في كل وقت لأن تقدم إلى اللجنة جميع البيانات التي يطلبها لكي تكون فكرة من مبلغ ١٩٦٥٥١ جنباً المخصص لهذه المعاهد في مشروع ميزانية الأوقاف الخيرية .

٤ - رأت اللجنة بعد الاطلاع على هذا الجواب أن تطلب تفصيل المبالغ التي تصرفها المعاهد الدينية فأرسلت الوزارة ما متنبهاً بأمور البيانات المطلوبة وهي عبارة عن مشروع ميزانية المعاهد الدينية لسنة ١٩٢٦ المالية .

هذه هي الأدوار التي مرت بها هذه المسألة .

٥ - وترى اللجنة بعد هذا التهديد أنه عند النظر في مدى اختصاص البرلمان وسلطته بالنسبة لهذه المعاهد يجب التفريق بين أمرين : (الأول) سلطة البرلمان بالنسبة للبالغ المطلوب اعتمادها للمعاهد الدينية سواء من ميزانية الحكومة أو وزارة الأوقاف .

(الثاني) سلطته بالنسبة لميزانية المعاهد الدينية .

أما عن الأمر الأول فلا شك فليكن مطلقاً أن البرلمان السلطة والاختصاص التام في أمر هذه المبالغ بما في ذلك مرتب فضيلة شيخ الجامع الأزهر فإنه أن يرضى اعتمادها كما له أن يزيد أو ينقص فيها وقد حدث أن جلس النواب الأسبق فمر زيادة المبلغ المروط بوزارة المالية لآل زهر في سنة ١٩٢٤ إلى مبلغ ٤٨٥٨٥ جنباً .

أما عن الأمر الثاني فالنزاع يدور حول تفسير المادة ١٥٣ من الدستور وعن المقصود بكلمة "سلطة" فالقانون باختصاص البرلمان بنظر ميزانية هذه المعاهد يقولون أن المقصود بها هي السلطة الإدارية من تعيين ومنع وإمات وغير ذلك دون أن يتدخل في حق تقرير الميزانية ويستشهدون بنص المادة ١٤٥ من الدستور وهؤلاء يرون عدم ضرورة وضع تشريع جديد (أي خاص بالميزانية) والاكتفاء بهذا التفسير .

حضرة محمود أبو النصر بك - الواقع أن لا تلك الزام وزارة الأوقاف بأن تعلى مبلغاً معيناً لأن هذا الزام يعتبر دخلاً في شؤونها الإدارية وكل ما علكه هو أن تستقدم إليها بالبرقية في أن تستدر على دفع الإعانة وهي قادرة على ذلك .

دولة الرئيس - نحن لا نطلب منها الاستمرار في دفع الإعانة ولكنا لا نعرضها على قطعها .

حضرة محمود أبو النصر بك - لنا الحق في توجيه الرغبة إلى الوزارة لا إلزامها .

دولة الرئيس - نحن لا نلزمها بشيء وإنما نريد أن نتق ما قد يوحى به تقرير اللجنة .

حضرة محمود أبو النصر بك - لا يمكننا إتهام ذلك إلا بتقديم رغبة بالاستمرار على دفع الإعانة .

سماعة محمود شكرى باشا - المقترح هو الاستثناء من قمت نظر الوزارة . أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - المجلس يقرر عدم الموافقة على ما رآه المجتمعون وجوب إعادة الوزارة النظر في أمر الإعانة .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

الفرع الثالث - المكتب التي يديرها وزارة المعارف

قدر لها ٤٠٠ جنيه كما كان مقدراً في العام الماضي ، ولم تبد لجنة مجلس النواب أية ملاحظة على هذا الموضوع . وهذه اللجنة لا ترى ملاحظات عليه .

رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والنصفية الخامسة والعشرين .

أعلنت الجلسة في الساعة الثامنة والنصفية الخامسة . وهنا حضر حضرة صاحب السعادة محمد زكى الأبراشي باشا وكيل وزارة المالية .

تلى من تقرير اللجنة الجزء الآتي :

القسم الخامس - المعاهد الدينية العلمية

١ - قدر لها مبلغ ١٩٦٥٥١ جنباً بزيادة ٣٧٩٩٦٦ جنباً عن العام الماضي من ذلك مبلغ ٨٠٥٩٩ جنباً تدفعه وزارة المالية و١١٥٩٩٤ جنباً تدفعه وزارة الأوقاف ويلاحظ أن المبلغ الذي تدفعه وزارة المالية يزيد عن ذلك فانه يتضح من ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة أنه يبلغ ٩٢٩٦٧ جنباً بما في ذلك ٢٠٠٠ جنيه مرتب فضيلة شيخ الجامع الأزهر ولكنه لا يدخل في ميزانية وزارة الأوقاف سوى مبلغ ٨٠٥٩٩ جنباً السابق ذكره .

ولكن معالي وزير الأوقاف قرر أمام مجلس النواب أن صحة المبلغ المقترح للمعاهد الدينية والمطلوب اعتاده هو مبلغ ٢٠٦٤٩٧ جنباً لأن وزارة المالية دفعت قيمة حصتها في المنشآت الحديثة .

ثالثاً - النظر في أفضل الطرق لاختيار رؤساء الجامعة الأزهرية وأعضاء المجالس المشرفة التي يرى وجودها للاشراف عليها .

رابعاً - مدى ما يجب أن يكون من الارتباط بين المعاهد الدينية ووزارة المعارف وتستصوب اللجنة أن يكون من بين أعضاء هذه اللجنة بعض رجال الدين .

وبعد مناقشات طويلة وافق مجلس النواب على رأى اللجنة .

وهذه اللجنة توافق على كل ما رآته لجنة مجلس النواب مما هو موضح قبلاً .

سألى محمد شفيق باشا - العبارة الواردة في السطورين الأخيرين خطأ لأن مجلس النواب لم يوافق على رأى لجنته .

دولة الرئيس - ظاهر أن هناك تناقضاً لأن مجلس النواب قرر طلب وضع تشريع جديد في هذا الموضوع .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - أرجو أن يصحح السطوران الأخيران كما يأتي .

وبعد مناقشات طويلة لم يوافق مجلس النواب على رأى لجنته .

وهذه اللجنة توافق على كل ماقرره مجلس النواب .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

عن الامتحانات المطلوبة

علم بما سبق أن الزيادة في ميزانية هذا العام هي مبلغ ٣٧٩٦٦ جنها من هذه الزيادة ٥٩٨٢ جنها من وزارة الأوقاف و ٣١٩٨٤ جنها من ميزانية الحكومة حسب الوارد بميزانية وزارة الأوقاف (ص ٥٦) .

ومسب هذه الزيادة أمران : (الأول) تحسين رواتب العلماء وقد تقرر له ١١٥٢٠ جنها بقرار من مجلس الوزراء في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ (والثاني) نفقات المنشآت الحديثة وتقرر لها ٣٦٤٤٦ جنها - وبين هذه المنشآت أنه في أوائل سنة ١٩٢٥ تألفت لجنة وزارية لبحث المسائل المتعلقة باصلاح الأزهر والمعاهد الدينية وقد قدمت تلك اللجنة تقريرين الأول في ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ والثاني في يولييه منها وقد أصدر مجلس الوزراء ثلاثة قرارات بالموافقة على ما ورد في هذين التقريرين بتاريخ ٥ فبراير وأول أغسطس ٢٦ منه سنة ١٩٢٥

وتخصص هذه القرارات في تقرير منشآت حديثة بالأزهر والمعاهد الدينية ترى إلى تعديل خطط ونواتج الدراسة في هذه المعاهد لاعداد مدرسين للمعارس الأولية والابتدائية .

كانت اللجنة المالية بوزارة المالية رأت أنه لا يمكن الغرض من المنشآت المنوى انشائها في الجامعة الأزهرية هو اعداد المعلمين اللازمين لوزارة المعارف فالواجب أن تحصل تلك الوزارة مصاريف المنشآت المنوه عنها وأن تدرج في ميزانية المعارف بصصفة ائحة . وأقرها على ذلك مجلس الوزراء بقراره الصادر في أول أغسطس سنة ١٩٢٥

وأما القانون بعدم الاختصاص فيجبون أن يقول بأن هذه السلطة لم تصد بغيره وسند ممية وأن اشارة المادة ١٥٣ من الدستور إلى اقرار القواعد المعمول بها يدل على أن الدستور قصد بهاء سلطة جلالة الملك المينة في المادة ١١٤ أن قانون المعاهد الدينية حتى يحمل تشريع جديد وهؤلاء يرون ضرورة وضع هذا التشريع .

٦ - وقد ذكرت اللجنة طويلاً في اختيار أصليح الطرق وأصوبها لتقرير سلطة البرلمان بالنسبة لهذه المعاهد وكل ما يتعلق بها فأت أن الأولى وضع تشريع جديد وذلك للأسباب الآتية :

(الأول) ان نص المادة ١٥٣ يحتمل التأويلات والتفسيرات المتعددة المتضاربة وليس من الحكمة ولا من أصالة الرأي أن يقر البرلمان نفسه حقاً على نص تدوير حوله التأويلات المتناقضة ما دام أنه يحكم بتقرير هذا الحق بنص صريح .

(الثاني) أن سلوك طريق التفسير يحل المسألة دائماً منار مناقشات ومازادت قد تستغرق وقتاً أطول مما تستحقه اجراءات التشريع .

(الثالث) ان الحاجة ماسة الى وضع تشريع جديد لا يتناول فقط حق تقرير سلطة البرلمان بنظر الميزانية بل يتناول شؤناً أخرى جامة متعلقة بهذه المعاهد .

ولقد قرر المجلس بجلسته المنعقدة في يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ تكليف الحكومة بوضع التشريع وهذا القرار أصبح حاسماً في هذا الموضوع وكل ما تطالبه اللجنة بعد ذلك أن تقدم الحكومة هذا التشريع في أول البور المقبل لتنفيذه من ميزانية السنة القادمة .

٧ - ويجب أن يكون مفهوماً أن غاية المجلس بتقرير حقه في الزيادة على هذه المعاهد هو الرغبة في اصلاح شأنها ورفع كرامتها وضمايتها من الأهواء والأغراض .

وترى اللجنة أن مسألة التعليم الديني من المسائل الخطيرة الماسة برق البلاد وتقدمها وأن اصلاح شؤون هذا التعليم بما يجمع بوجهه عناصر والتسامح الاسلامي بوجه عام لما لهذه البلاد من المركز الممتاز بين الأمم الشرقية لكونها مهدية على أكبر جامعة اسلامية في العالم لذلك وجبت العناية بهذا النوع من التعليم والعمل على ادخال ضروب الاصلاح الملائمة على الأزهر والمعاهد الدينية .

ولطالما تكونت لجان عديدة لتحقيق هذا الاصلاح ولكننا لم نوفق إليه لحوامل كثيرة لا على لذكراها .

ولذلك فنقترح اللجنة أن تشكل الحكومة لجنة تكون مهمتها البحث في طرق الاصلاح الواجب ادخالها في هذه المعاهد وأن جميع الرجوع وأن تراعى بنوع خاص ما يأتي :

أولاً - رفع مستوى التعليم الديني بحيث يظل لمصر المركز الديني الممتاز الذي لها بين أمم العالم الاسلامي .

ثانياً - ان العالم الديني لا يستغنى عن العلوم الحديثة لارتباط شؤون الدين بأمور الدنيا .

واللجنة الوزارية وأت في تقريرها المقام في يولي سنة ١٩٢٥ أنه لما كان الغرض من إنشاء الأقسام الجديدة هو أعداد المعلمين للتلاميذ لوزارة المعارف في الضرورى أن تكون هذه الأقسام خاضعة لتفتيش الوزارة المذكورة .

ولكن مجلس الوزراء قرر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٥ برئاسة دولة يحيى إبراهيم باشا بالأصل لأن يكون مدير هذه العلوم الدينية تحت إشراف وزارة المعارف ومفتشها ويكتفى بتعيين مفتش خير لهذه العلوم وقرر أيضا في التاريخ المذكور أن تحصل ميزانية الحكومة على المصاريف الخاصة بمشآت القسم الثانوى وتحصل وزارة الأوقاف الثلث الأخرى فرفض بقراره هذا قرار مجلس الوزراء الذى صدر في أول أغسطس سنة ١٩٢٦ القاضي بأن تحصل ميزانية المعارف كل تلك النفقات .

معالي محمد شفيق باشا - نظرا لمشروع الحكومة في تعميم التعليم الإيجابى واضطرار وزارة المعارف ليجاد المعلمين للتلاميذ قرر مجلس الوزراء في أول الأمر أن تحصل وزارة المعارف كل مصاريف هذه المنشآت الجديدة ولكن وزارة دولة يحيى باشا أصدرت قرارا آخر يقضى بأن تحصل وزارة المعارف العمومية ثلثي هذه النفقات . وأن تحصل وزارة الأوقاف بالثلث الباقى . فسادت وزارة الأوقاف تحملها مصاريف تعليم جميع أبناء القطر المصرى مع أن هذا عمل حكوى لاصول وزارة الأوقاف فيه ؟ دأبى لأرجو من دولة يحيى إبراهيم باشا أن يبين لنا ما ساعد مجلس الوزراء على إصدار هذا القرار . أرجو ألا توافقوا على تكليف وزارة الأوقاف بحمل هذه النفقات بل أتركوها تنفرغ للصرف على الأعمال الخيرية .

سعادة محمود شكرى باشا - أخالف معالي محمد شفيق باشا في رأيه هذا لأن هناك ثلاثة ثمود من هذه المنشآت على الأزهريين والأزهريين وما دامت وزارة الأوقاف هي المكلفة بالصرف على الأزهري فيجب أن تحصل جزءا من هذه المصروفات خصوصا وأن المبلغ زهيد وليس فيه إجحاف .

سعادة محمد صفوت باشا - لما تقرر تعميم التعليم الإيجابى أرادت وزارة المعارف الحصول على مدرسين من الأزهريين أى من رجال التعليم الدينى وكانت حاجتها قاصرة على إنشاء فصول معينة ولكن إدارة الماعهد الدينية رأيت أن تدخل على جميع الفصول تلك المناهج التى كانت وزارة المعارف تريد إنشاء فصول معينة لتدرسها . من هنا نشأ الخلاف بين وزارتي المعارف والأوقاف . فوزارة المعارف تقول أنها بحاجة لسة فصول فقط . وما أن عدد فصول القسم الثانوى هو ثمانية عشر فهي لا تحصل إلا ثلث المصاريف . وتحالفها وزارة الأوقاف في ذلك طالة أن تحصل الصرف على جميع الفصول لا ثلثها فقط . انتهى الأمر بعد ذلك بالاتفاق على أن تحصل وزارة المعارف ثلثي المصاريف ووزارة الأوقاف الثلث . بناء على ذلك يكون طالب تكليف وزارة المعارف بحمل كل المصاريف في غير محله .

معالي محمد شفيق باشا - معالي وزير الأوقاف يوافق في رأى ولم يكن هناك ما يدعو سعادة صفوت باشا لأن يجهد نفسه في إقناع هذا البيان .

سعادة محمد زكى إبراهيم باشا (وكيل وزارة المالية) - أثبتت هذه المسألة في مجلس النواب وكان من رأى لجنة الأوقاف به ألا تحصل وزارة

الأوقاف شيئا من مصاريف هذه المنشآت . ناقشنا أمام ذلك المجلس وأبدى معالي وزير الأوقاف موقفه لرى اللجنة ولكن وزارة المالية أقرت على ذلك وذكرنا التفصيلات التى أبلغها الآن سعادة محمد صفوت باشا وتخصص في أن الطلب الذى قدم في أول الأمر إلى وزارة المالية كان أمامه إنشاء فصولا في الماعهد الأولية لتخرج معلمين للتكايف وقرر التفصيل وستة فصول في القسم الثانوى لتخرج معلمين أيضا والاستفتاء بمخرجين عن قسم تحضيرى ملحق بمدرسة دار العلوم . ولما كانت مدرسة دار العلوم تخرج معلمين لوزارة المعارف يدرسون في مدارس الحكومة ولما كانت وزارة المعارف هي التى تشرف على الكتايف كان من الطبيعى أن تعيّل الحكومة دفع المصاريف اللازمة لإنشاء هذه القسمات والتلاميذ فضلا وقرر التفصيل والسنة الفصول . تقرر ذلك فضلا وقبله مجلس الوزراء . بعد أيام قليلة طلبت إدارة الماعهد الدينية ووافقها على ذلك معالي محمد على باشا الذى كان وقتئذ وزيرا لأوقاف - عدم الاكتفاء بالفصول الستة وإنشاء ثمانية عشر فصلا لا لتخرج طلبة يدرسون بمدرسة دار العلوم بل لتتقيف عقول طلبة القسم الثانوى وتوسع مداركهم وهذا أمر محمود فاقده على الماعهد الدينية التى أُنشئت مؤرخا من وزارة الأوقاف . حصل خلاف بين وزارتي المالية والأوقاف إذ رأت الأولى أن تحصل الثانية مصاريف الثمانية عشر فصلا ورأت الثانية أن تحصل الأولى تلك المصاريف وانتهى الخلاف بينهما بأن تحصل وزارة المالية ثلثي المصاريف ووزارة المعارف الثلث . وكان من الطبيعى أن يكون الأمر على عكس ذلك فتحصل المالية الثلث والأوقاف الثلثين ولكن نظرا لحالة ميزانية كل من هاتين الوزارتين قبلت وزارة المالية أن تحصل ثلثي المصاريف . لا ذكرنا هذا البيان في مجلس النواب قبل معالي وزير الأوقاف أن تكون المسألة على بحث بين الوزارتين وعلمنا من مجلس النواب أن يقر المبالغ الواردة في ميزانية كل من هاتين الوزارتين فلا ينفذ شيئا . هذا هو ما تم الاتفاق عليه وقبله معالي وزير الأوقاف .

دولة الرئيس - هذا يخالف ما ورد في الجزء الذى سبيل في حتمناكم .

على من تقرر اللجنة ما يأتى :

ولاحظة لجنة مجلس النواب على تلك المنشآت ما يأتى :

أولا - أن هذه المنشآت يجب أن توضع بقاؤون لأنها تستدعى تعديلا خطيرا في خطط الدراسة والماعهد الدينية وكل تعديل من هذا القبيل يجب أن يقرره بقاؤون .

وقد وافق معالي وزير الأوقاف على هذه الملاحظة .

ثانيا - أنه لما كان الغرض من هذه التعديلات تخرج عدد كبير من المعلمين لمدارس وزارة المعارف في الواجب لمصلحة التربية والتعليم أن يكون تلك الوزارة للإشراف والإقابة على هذه المنشآت أنما كان لابد منها .

ثالثا - ألا تحصل وزارة الأوقاف شيئا من مصاريف هذه المنشآت لأسباب التى سبق أن أقرها مجلس الوزراء بقراره الذى صدر في أول أغسطس سنة ١٩٢٥ . ولأن حالة الوزارة لاتسمح بما تضمنته هذه المنشآت من المصروفات التى ستزيد من سنة لأخرى .

الأوقاف به ، وقال ان المعاهد الدينية حرة في أن تصرف في ميزانيتها كيف شاحت ولما أن تفرغ المبلغ المطلوب حذفه من أي باب من أبوابها كما أن لما أن تفرغ من المصروفات العامة .

لهذا أرى الأجل مطلق الرجوع الى مجلس النواب كما طلب حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر وأوافق على ما اقترحه مجلس النواب .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - ألفت نظر حضرات الأعضاء الى أن ما ورد في التقرير من التفاصيل إنما هو منقول عما ورد في تقرير لجنة مجلس النواب .

وقد أشتت في تقريرنا خمسة ٢٠ ما قرره مجلس النواب من حذف مبلغ ١٢٨٣٤ جنبا بصرف الطر عن موضوعه ، فالجنة هنا قاطعة النظر عن مصارف تلك المبالغ ، أما قول بنا ان للبيان حق في زيادة الإحتياج أو إقراضه فله أن يحذف منه المبلغ للتقدم .

هنا هو ما ورد في تقرير اللجنة وأرجو من حضراتكم الموافقة عليه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما هي الحجة في حذف مبلغ ٢٨٣٤ جنبا فقط ولا يكون الحذف بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه أو ستة آلاف جنيه مثلا ؟
حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - الحجة أنه كما زدنا الإحتياج في الماضي زيد إقراضه الآن .

فضيلة الشيخ حسين والي - أن ما قاله حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر كلام حسن في ذاته إلا أني لا أوافق على اعتراضه على النظامات التي في الأضرحة ، أن هذه النظامات

دولة الرئيس - هذا خروج عن الموضوع الذي يناقش المجلس فيه .
فضيلة الشيخ حسين والي - لقد قال حضرة الشيخ حسن عبد القادر ان نظام التعليم في المعاهد الدينية فاسد وأنا أريد ألا يذكر ذلك في هذا المجلس الموقر .

ليس نظام التعليم فاسدا وليست كثرة العلماء ناشئة من فساد النظام بل نشأت من كثرة عدد سكان الدولة المصرية فلما كان عدد السكان قليلا كان عدد العلماء قليلا أيضا ولما كثر البلد كثرت العلماء .

(خفية)

إعطاء حق ؟ أليس حرا في إبداء رأي كما أتمت أحرارها يتكلمون فيه ؟
إذا أقول ان نظام التعليم في المعاهد الدينية ليس فاسدا وهو مقر بقانون عرض على مجلس شورى القوانين ودرس درسا وإليا وكان متبنا لآراء الذين الذي صدر فيه كما هو مناسب الآن .

ان التعليم في الأضرحة والمعاهد الدينية يتقسم الى أربعة أقسام :

تعليم أولي وله أربع سنوات بنظام حسن ، وتعليم ثانوي وله أربع سنوات بنظام حسن ، وتعليم عال وله أربع سنوات بنظام حسن ، وقسم للتخصص يدخله علماء يختصمون في العلوم حتى يصبحوا أخصائيين يرجع إليهم فيها وهؤلاء هم الذين أشار إليهم حضرة الشيخ حسن عبد القادر عند ما ذكرتم ذكر إسماعيل من العلماء .

مثل ذلك كتل الإعانة التي منحتها للروحة الوثني فقد أعطيتوها هذه الإعانة ولم تسألوا عن أوجه صرفها ولم تشرعوا عليها .

فقررت هذا في السنوات الماضية فلا يجب تسليح اليوم على حذف مبلغ ٢٨٣٤ جنبا من المعاهد الدينية مع أن المستور نص صراحة أن يقرر نظامها بقانون .

تقولون ان شيخ الأضرحة يأخذ مبلنا خاصا وأن السكرير العام يأخذ مبلنا أيضا وهذا في الواقع ما لا ينبغي لنا التدخل فيه .

لنا أن ننقص مبلغ الإحتياج إجمالا من غير تفصيل كان يقرر إحتياج مبلغ خمسين ألف جنيه بدلا من ٨٥٠٠٠ جنيه مثلا ولكن مع هذا فاصبحوا في حضراتكم أن أقول لكم ان هذا عمل غير جدي لأنه في الواقع إذا كنا نضكو من المعاهد ومن فساد نظامها ومن عدم التربية الحقة بها ومن عدم تحريرها علماء أكفاء كعلماء السابقين فهذه الاعتراضات لم تنشأ إلا منا لأننا نحن الذين أوجدنا هذا النظام وما دمتا قرونا أن التعليم يكتسب كذا من السنوات ويدرس كذا وكذا من العلوم فلا يمكن أن يخرج بناء على ذلك علماء كالشيخ أبو عسوة والشيخ الطويل والشيخ الإسماعيلي ، وقد ترتب على فساد هذا النظام أن أصبح لدينا ثلاثة آلاف من العلماء طاعلين وهم يترددون في كل يوم على أبواب المصالح والوزارات في طلب الوظائف .

نشأ من ذلك أيضا أن العالم الذي بيده شهادة العالمية يقبل أن يدخل مع فقهاء الكنائس يرتب ٣٠٠ جنيهات شهريا وصلت الحالة الى هذا الحد فيجب أن ننظر التشريع الذي تعهدت الحكومة به فأنشأنا التشريع الحق والبطلة في مراقبة ميزانية المعاهد الدينية والتعليم فيجب أن يكون لنا كل الحق أن ننظر جنبا في تفصيلات هذه الميزانية .

أما الآن وقد قلنا انه ليس لنا حق التدخل في أمرها تفصيليا فليس لنا الحق أن نحذف مبالغ من شربيات بعض الموظفين بها .

ولما هو حضراتكم أن حذف المبالغ التي تحتها اللجنة تصرفها أشخاص كثيرين وتضطرب بذلك ميزانية المعاهد وبالأخص أن ميزانية هذا العام معمول بها من أبريل سنة ١٩٢٦ طبقا لميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ التي سبق للمجلس إقرارها .

أرجو حضراتكم أن تبقوا الحسنة كما هي ولو أدى ذلك الى الرجوع الى مجلس النواب فهذا أبقى لكراستنا حتى تعرض الحكومة للتشريع الذي وعدت به .

سادة محمود شكرى باشا - إذا رجعتا الى ما قرره مجلس النواب في هذا الموضوع نجد أنه لا يخفى عن رغبة حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر والواقع أن مجلس النواب لم يوافق على البيان الذي أوردته بلحته في تقريرها وكان الواجب على لجنة الأوقاف بمجلس الشيوخ أن لا تذكر هذا البيان في تقريرها بعد أن قرر مجلس النواب عدم الموافقة عليه .

والذي حصل في مجلس النواب أنه لم يستعمل إلا حق من حقوقه ولم يتدخل مطلقا في تفصيل ميزانية المعاهد الدينية وذكر في مضبطة جلسته صراحة أن هذا الحذف لا يشرع على أي وظيفة من الوظائف التي تحتها لجنة

صغيرا كان أو كبيرا . ولكن لحكم حضرة العضو أن إرادات وزارة الأوقاف معصورة معدودة . وهي توزع التوزيع الضروري على كل فرع من فروع الوزارة .

يجب ألا تستمر وراء شعورنا . ولو جربنا وراء شعورنا آزاء كل طائفة لما وجدنا أموالا تسمح ذلك الشعور . وأسند ذلك اليهم في الرحمة . وأذكر حضرة العضو المحترم أنه بجانب هذه الفتحة موظفون كثيرون خدموا الوزارة سنيين عديدة ويضجون من عدم توظيفهم . ومعظم موظفي الوزارة في الواقع غير مثنيين والشقة تدعو إلى التفكير فيهم وتطمينهم على مستقبلهم . وهي مسألة مالية تبالغ من طريقها الخصال لا من طريق الشعور . لأن الشعور لا يدير مصلحة ولا يوجد نظاما . وإنما حسن التدبير هو الذي يثر الثروات . فهؤلاء الخدم خارجون عن هيئة العمل . ولست مرتبطا بأي مرتبة أعطيت لأحدهم ، بل للوزارة الحرية الكاملة في معاملتهم ، ولما أن تستقدمهم ، بأن أجريتم ما داموا قد قبلوا العمل به ، ومع ذلك فقد جعلنا مثل نظاما ودريجات كنظام الموظفين المدنيين ، وجعلنا لهم ملاوات وترقيات في مواعيد معينة . وقد عثلت فلا درجاتهم .

فكانوا قبل سنة ١٩٢٤ يتقاضون مبلغ ٨٧٠٦٤ جنيها فأصبح المبلغ بعد تنفيذ رديهم ١٠٠١٩٩ جنيها أزيدنا مرتباتهم ١٧١٠٥٠ جنيها دفعة واحدة فالتحصين في حالتهم واضح ، وأصبحت أآلام واسعة ، وصار ليعظم أمل في أن يصل إلى مرتبة ١٢ جنيها في الشهر . وما كان هذا يضطر يسأل واحد منهم .

وهم ظلت منهم الأئمة والمدرسون والخدم والموظفون إلى غير هؤلاء . وقد وصلت مجلس النواب أن أهم بهذه الطائفة .

وأما مسألة النذور وإرادات الأضرحة فهي موضوع درسي ونهجي . وسيكون من نتيجته تحسين حال هؤلاء المساكين . فأرجو حضرة العضو المحترم ألا يتبطل الوزارة باستصدار قرار معين يلزمها به فيضع في طريق جنبها حجرا يمنعها من الوصول إلى النهاية التي نتوخا جميعا . كل إدارة مسئولة أمامي عن نتيجة أعمالها . وأنا مسئول أمامكم عن نتيجة عمل فآزكوني عمل على تحقيق رغباتكم ما استطعنا أن ذلك سيلا (تصفيق) .

سماعة محمود شكرى باشا - لا أوافق من الوجهة المالية على الاقتراح حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر . سمعتم من معالي الوزير أن ما يتقاضاه هؤلاء الخدم يزيو على مائة ألف جنيه . ولو قبل الاقتراح لكان معناه أن يزيد المسألة ألف جنيه مائة ألف أخرى ، فمن أين تأتي بها ، أتأتي بها من القسم البلبي لوزارة الأوقاف أم تأتي بها من مآدرها أم مآدها أم مآجلها . إن إرادات الوزارة كما قال معالي الوزير معدودة . وليست كميزانية الحكومة التي تستطيع زيادة إراداتها بفرض ضريبة جديدة أو بوسائل أخرى . فما كان اتباعه ميلا في ميزانية الدولة قد نجد صعوبة في تنفيذه في ميزانية وزارة الأوقاف . وأماها أغراض كثيرة تقوم بها . فأماها مستشفيات ومدراس ودلاجين ، ثم تقوم بخيرات كثيرة ومساكن المعوزين ، فأرى أنه لا يحسن مطلقا إجابة هذا الاقتراح ولا نظاما بشيء . بل بأن تترك الأمر للوزير بما يجهته . وإن ساعد هذه الفتحة من النذور كان ذلك أولى ،

باحضرات الأعضاء . سيقدم الكوندا فتح امتداد جديلا لملوات الموظفين يبلغ أربعة وأربعين ألف جنيه فإذا زدتم بجانب هذا كل خادم من هؤلاء المساكين جنيها رحمت أولادهم وكان هذا أجل ختام لأعمالكم في مجلس الشيوخ .

(تصفيق حاد) .

حضرة صاحب المعالي محمد نجيب الغزال باشا (وزير الأوقاف) - كل كلام في تحسين حال الفقراء حسن جدا . ويصادف من قوس المخلصين هوى ، ولكن ما زود أن ألفت إليه نفاذ حضرة العضو المحترم ، هو أن هناك قرضا كبيرا من التدين بين الموظفين . وأن كل معالجة تتبع في توظيف من يحتاج إليهم قانون المرض والطلب . فإذا تقدم إليها عدة طلاب لأداء عمل بعينه فإلا يجب على كل إدارة تحسين أن تطلب من بينهم من يؤدي العمل بأقل أجر يمكن . هذه قاعدة عامة سائدة في كل المصالح أديلة كانت أو حكومية . وأن كانت المصالح الحكومية قد قبلت قبول الموظفين المدنيين فيرد معينة فإن الأمر فيا يتصل بالخاصين من هيئة العمل ليس كذلك . وإنما تتبع القاعدة التي ذكرتها .

وزارة الأوقاف فيها نصيب من الخيرات ، تصرفه في الوجوه التي نصت عليها شروط الواقفين . ويجب التفرق دائما بين صيغة مطلوبة وبين وظيفة خالية ويراد أن يشغلها شخص أهل لها . وأريد أن يفهم الناس أن وزارة الأوقاف ليست ملجأ . وإنما هي بإدارتها الحسنة التي تتعاون في استبقائها بالاختصاص الكفء تستطيع أن تصدق وأن تفي شروط الواقفين على أحسن وجه وأزوده . فإن لم تكن الإدارة حسنة لا يمكن أنف فصل على تحقيق الأغراض الخيرية .

ولذلك أصرح لحضراتكم أنني عندما أنظر في طلب توظيف يكون أول هي أن أنظر إلى أهلية الطالب ومقدرته لا إلى فقره . لأن الموضوع موضوع اختيار موظف حسن كفاءه . وأما النظر إلى فقره فانه يكون ميّزا له إذا تساوت الكفاءة .

وما قاله حضرة العضو المحترم إنما هو مبنى على شعور بالرافة والرحمة ، وأنا أشاركه في هذا الإحساس ، ولكني لا أعمل في هذه الوزارة بأحاسيس فقط ويجب أن يكون الرائد في الأعمال الصالحة قبل كل شيء ، وإذا استغنا وراء المواطن تصلمت أركان الميزانية ، وبجزء من أهله واجباتنا .

هذه نظرية عامة أردت أن أبسطها لمجلس الموقر ، وإذا طلبنا تحسين حال هذه الفتحة ، وجب علينا أن نقارن بين حالة كانت عليها ، وحالة وصلت إليها . ووجب أن نقارن بين نسبة زياتها ، ونسبة الزيادة في مرتبات الفتات الأخرى ، وستجدون بعد هذا أن التحسين الذي نالته تحسين يذكر ، وإن لم يكن يستحق كلمة شكر فانه ما كان يستحق ذلك التعنيف الذي صدر من حضرة العضو المحترم .

أود أن تكون لدى الوزارة أموال طائلة تمكثها من تحسين حال جميع الموظفين فيها . ذلك هو شعوري بالنسبة لكل من أتعاون معه في العمل

يقول حضرة العضو المحترم أن هذه الوظيفة لا يرضى أن يقوم بها كل الناس وأنى أؤكد لحضرة أنه لا تقبل من طلب من ابن قاض شرعى بطلب الاستماع بإحدى هذه الوظائف .

أن قانون العرض والطلب كما لا يمكن أن نقض النظر عنه في مثل هذه الخدمة السائرة .

يريد حضرة العضو أن يربط هؤلاء حقوقا على الوزارة لأنهم قاموا بالخدمة مدة طويلة على أن الوزارة تختار مثل هذه الخدمات من رضون بالمرتبات التي تقدر نزيها عليها .

وهذه المرتبات الواردة في التقرير هي التي تقدر عليها الوزارة . وقد زدت مرتبات هذه الطائفة في سنة ١٩٢٤ بمقدار الربع كما كانت عليه قبل وهذه الزيادة أكثر مما حصل عليه الموظفون الآخرون .

اننى أرجو أن يلاحظ أننا إذا زدنا دخلنا التوازن وقامت كل نية أخرى خطاب بزيادة مرتباتها بنسبة زيادة الفئة الأولى فاما أن تزيد مرتباتها وبذلك نهبط ميزانيتها وأما أن نقض النظر وحيث تكون فصحا بابا لا تنتهى منه وتسمعون صراحا طابا وقد يشكك من النظر فيها هو أهم من ذلك والأولى بنا أن نسير على القواعد الموضوعية .

دولة الرئيس - سأخذ الزاى على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر فن يوافق عليه فيفضل بالوقوف .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى أن يؤخذ الزاى على تقرير اللجنة أولا .

دولة الرئيس - لا . لأن اقتراحك تعديل رأى اللجنة ويجب أن يؤخذ الزاى على التعديل أولا علما بالامثلة السابقة ، فن يوافق على اقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر فيفضل بالوقوف .

وقفت أقية .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على رأى اللجنة .

نلى من تقرير اللجنة ما يلى :

٤ - لوحظ في الدور الأول أيضا أن حالة الخطابة بالمساجد غير مرضية وطلب تحسينها ، وقد اتصل بكل لجنة مجلس النواب من الوزارة أنها خطت خطوة تذكر في تحقيق تلك الرغبة وزادت اللجنة رغبة هي أن يكون مما يرشد اليه الخطابة الناس البداية بالشؤون الصحية وصرحت لها الوزارة بأنها تستعمل على تحقيق ذلك مستعينة بقسمها الطبي .

وهذه اللجنة كملت تحقيق تلك الرغبة .

٥ - من أهم ما يلتفت النظر في المساجد دورات المياه الصحية وتصرف عليها الوزارة سنويا ٩٠٠٠ جنيه من ذلك ٤٠٠٠ جنيه لتوصيل دورات المياه للجبارى الصومية و٥٠٠ جنيه لتحويلها إلى طراز صحي وتبلغ الحكومة نصف هذا المبلغ ويقوم بالتفتيش الصحى على تلك الدورات مفتشوا الصحة الصومية وترى الوزارة أن حالة هذه الدورات في البنادر والبرامم مرضية لدرجة التفتيش عليها أما في الأرياف فليست كذلك وقد يكون من أهم الأسباب

صحيح إن القاعدة المتبعة في توزيع هذه المنور قاعدية صفة ، إذ تخصص بالمنور أخصا لم يضطر على بال أحد من واضعيها أن يتأهل هؤلاء منها شيئا ، لأن واضعى المنور إنما يقصرون على الفقراء لا أن يأخذوا الأغنياء الذين يمكنهم الضياع الواسعة . فالذى يجب الاهتمام به هو النظر في أمر صادق المنور وتوزيع ما فيها توزيعا عادلا يورد على الفقراء بالجزء الأكبر منها . وبناء عليه أرجو من المجلس ألا يوافق على اقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - رجائى من . حضرات الأعضاء أن يراجعوا منصة ١٢٣ من ميزانية إيرادات ومصروفات الأوقاف الأخيرة ليروا فيها المرتبات الخاصة بمشايخ المساجد وبالوعاظ والدين والأئمة والخطباء والمدرسين العلماء وحملات الشهادة الأهلية ومن لا يعمل منهم شهادة وزواة الخلفاء والمؤلفين وقراء سورة الكهف دعوى لا أطلب هؤلاء زيادة ، وإنما استفتت النظر فقط على الخدم المخصص لهم ٣١٧.٠٩ جنيهات ، هؤلاء هم الذين أطلب زيادة مرتباتهم تحسين في المائة أى خمسة عشر ألف جنيه ، لا مائة ألف كما ذكر لكم سعادة شكرى باشا .

يظن ، معالي وزير الأوقاف أن هؤلاء هؤلاء الخدم يصدقة . لا . لنسأ نطلب بصدقة . إنهم موظفون ولا صدقة على كل من ولا يربأ ويقوم بصله . ونهم موظفون من أربعين عاما ولا يتقاضون إلا تسعين قرشا إلى الآن . فما نطلب به لا يبر صديقة . وإنما هو في مقابل عمل يقومون به كسادة وزارة الأوقاف الذين يأخذون ثلاثة جنيهات أو أربعة مرتبا شريفا .

تجهون في كل وزارة وكل عمل موظفا قد يتأول مرتبا قدره خمسون جنيها فهل عندنا ما نطلب مثل هذا الموظف ملارة يخرج عليه بقانون العرض والطلب ويقال له إن هناك من رضى عملك يرتب أقل . وفرق بين هؤلاء وموظفى المصالح الأخرى لأن الرافقين قد أوقفوا أموالهم على خدم المسجد لا على بناء المسجد وأسماره .

إن هؤلاء المستخدمين معهم البروس ولا يمكن أن يسوى بينهم وبين سعاة الأوقاف فأننا قررتم لهم ٥٠٪ علاوة على مرتباتهم يصبح مرتب من يتأول جنيها مائة وخمسين قرشا .

إننا إذا طلبنا إنشاء مستشفيات قيل لنا إن هذا الأمر يحتاج تصمم وإذا طلبنا إصلاح الأراضي قيل لنا هذا يحتاج تصمم وإذا طلبنا زيادة مرتبات خدم المساجد قيل لنا إن هذا يحتاج تفكير وإن الوزارة لا تستطيع أن تفرط في أموالها . إن خدم المساجد والأضرحة هم القائمون بخدمة المساجد التي تتأهم فيها الشعائر الدينية وقد وسعناهم عدة ذكيات مطبوعة على كل مام فيه من البروس والشقاء . لكل هذا أرجو أن توافقوا على اقتراح الخلفاء بثلث الوزارة إلى زيادة مرتباتهم بمقدار ٥٠٪ .

معالي وزير الأوقاف - إن الفئة الخاصة التي نكلم فيها حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر كان محلها قبل سنة ١٩٢٤ ٢٣٧١٢ خادما يتقاضون مبلغ ٢٥٩٢٨ جنيها وقد عدلت مرتباتهم بثلث ٣٢٨٩٢ جنيها في سنة ١٩٢٤ أى أن تلك المرتبات زادت ٦٩٦٤ جنيها .

الأول - مستشفيات ومعدات طبية للفقراء .

الثاني - للملاجئ والتكاثب التي في إدارة الوزارة .

الثالث - الشكا التي في إدارة شايخها .

الرابع - اثاث ومزيتات وصفات .

مصادة محمود شكرى باشا - ألاحظ أن العدد الآن قد يكون غير كاف ليصدق به المجلس قانوناً ، وأنى لم أحصه .

هنا دخل الجلسة عضوان ممن كانوا في المدخل .

دولة الرئيس - لقد تبين أن العدد الموجود الآن قانونى .

تلى من تحرير اللجنة ما يأتى .

الفرع الأول - المستشفيات والعيادات الطبية

١ - تقدر لما مبلغ ٤٨٤٨٩ جنبها بزيادة مبلغ ٨٦٠٧ جنبها من العام الماضى بسبب إنشاء مصحة فؤاد وبعض وظائف أخرى مستجلة بالمستشفيات ولسد احتياجت قسم الأمراض الجلدية وقسم الولادة المنشأين حديثاً .

تبر الوزارة ثلاثة مستشفيات وأربع عيادات طبية للفقراء وعبادة بالاسكندرية وأخرى بطولها وذلك بخلاف مصحة حلوان التي ستفتح في أكتوبر

سنة ١٩٢٦

ومن الجدول التالي يتبين عدد المرضى المستعدين والمفردين والذين عولجوا بالقسم الداخلى بالمستشفيات والعيادات وكذا عدد الأسرة والأطباء والحكيات عن المدة من أول أبريل سنة ١٩٢٥ لغاية مارس سنة ١٩٢٦

عدم العناية بتفتيشها صحياً . ولذا لفتت لجنة النواب نظر الحكومة الى ذلك كما لفتت نظر الوزارة الى أن كثيراً من المساجد معطل لعدم صلاحية دورات المياه فيها والزاجب المبادرة الى اصلاحها تلاها للأضرار الصحية ومنما من استمرار تعطيل الشمار الدبية . ولما لفت أيضاً أنه ليس من بين مفتشى المساجد ومساعدتهم وصددهم ١٠ طبيب واحد واستحصفت شغل بعض هذه الوظائف بالأطباء عند طولها لأنهم أقنع في هذا الباب . وهذه اللجنة توافق على ما ذكر كله .

٢ - ولما لفتت لجنة النواب أن بعض البلاد والقرى خال من مساجد تابعة للوزارة وأن ما وجد منها لاأهالى مهمل كما لفتت أن بعض البلاد مساجد أكثر من حاجتها وغالبها مهمل وغير لائق لإقامة الشمار الدبية وراى علاجاً لهذه الحالة هو ما يأتى :

(أولاً) أن تعمل الوزارة على تفتح بعض المساجد لها في البلاد التي من الفريق الأول وقالت أن الوزارة قبلت ذلك على شرط أن يكون للسجد وقف يصرف عليه سنة أو أن يقف الأهالى عليه ما يقى بمصروفاته وأن الوزارة ستلاحظ اصدار التعليلات لما يورياتها لبت هذه الفكرة .

(ثانياً) أن تحصر الوزارة جهودها في ترميم واصلاح المساجد القائمة بها الشمار في البلاد التي بها مساجد أكثر من حاجة الأهالى متى كانت المساجد المقام فيها الشمار كافية .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

القسم السابع

التميزات

تقدر لما مبلغ ٨٩٥٩٦ جنبها بزيادة ١٧٨٣٧ جنبها عن العام الماضى وهو موزع على ثلاثة فروع :

وهذا نص الجدول :

احصاءه عن المدة من أول أبريل سنة ١٩٢٥ لغاية مارس سنة ١٩٢٦

اسم المستشفى أو العيادة	المرضى المستعدين	المرضى المترددون	المرضى الذين عولجوا بالقسم الداخلى	عدد الأسرة	عدد الأطباء	عدد الحكيات
مستشفى الملك	١١٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٢٠	١١٦	١٥	(١) ٤
» لافورن	٢٦٠٠٠	١١٤٠٠٠	١٢٠٠	٨١	٧	—
» الأرض	٢٠٠١٦٩	٢٨٧٧١	—	—	٣	—
» عبادة المشايخ	٢١٠٥٢١	٤٢٥٧٢	—	—	٢	—
» السيدة نفيسة وسيدة	٥٢٢٧	٢٦٤٥٦	—	—	١	—
» مصر القديمة	٣٢٨٤٢	٤٤٦٤٦	—	—	(٢) ٢	—
» بولاق	٨٢٠٣٢	٩٤٧٤٠	—	—	٢	—
» طحا	٢٥٥٧٦	١١٨٢٢٧	—	—	١	—
» الاسكندرية	٢٩٥٥٢٤	٤١٢٠٣	—	—	(٣) ٣	—

(١) سن الثمان الولادة انكاريية أى لاساف الفقيرات في سائر الش

(٢) أحياناً ينقل اليها أسه الرمد من لافورن لعلاج الازداد الصعبة على التصرف

(٣) أحدهم يرعى من المدارس والتلاميذ التابعة للوزارة بالاسكندرية متى اصعب الأمر ذلك

معدة فؤاد مستع في أكتوبر للعام سيكون يا ١٢٠ سوريا غرباً منها مشروب دمة أول والياي كافة سيكون يا خمسة سكانها فيهم المدير الأجنبي ولن يكون بها عبادة عاجية .

على من التقرير ما يأتي :

وقد لفت نظر هذه اللجنة كما لفت نظر لجنة مجلس النواب كثرة عدد المرضى بالنسبة لعدد الأطباء وعلمت تلك اللجنة من حضرة مدير القسم الطبي أن المستشفيات تزيد كثيراً من المرضى لفريق الوقت وأن طبيب الأمراض الباطنية في مستشفى جلالة الملك يبالغ ١٨٢ مريضاً يومياً ويضطر القسم إلى انتداب طبيب من وقت لآخر لمساعدته .

ولهذا زادت الوزارة ووافقت لجنة مجلس النواب وتوافقها هذه اللجنة اعتبار تعيين طبيب آخر من الدرجة السادسة .

وتستكون مصحة فؤاد خاصة بأمراض السل ولن يكون بها عيادة خارجية وسيكون بها ١٢٠ سريراً وقد تدب لإدارتها طبيب أجنبي اختصاصي يعقد لمدة ثلاث سنوات مرتب سنوي ١٣٠٠ جنيه في السنة الأولى و ١٤٠٠ جنيه في الثانية و ١٥٠٠ جنيه في الثالثة ومصروح له بمساعدة خارجية في نفس المستشفى على أن تكون الأثمان التي يحصل عليها متوافقة بينه وبين الوزارة بشرط ألا تقل عن ٥٠٠ جنيه في السنة .

(٢) ومن المهمات الحديثة بمستشفيات الوزارة قسم التوليد الذي أُنشئ في أول يناير سنة ١٩٢٦ لإجراء توليد الفتيات الحوامل وهو مشروع خيري جميل تقوم به حكومتان . ويسر اللجنة كما سر لجنة مجلس النواب أن توسع الوزارة في هذا القسم لشدة الحاجة إليه .

معالي عبد شفيق باشا - في كلمة قصيرة وهي أننا نمتنا الآن أن مرتب الطبيب الذي يدير مصحة فؤاد يصل إلى ١٥٠٠ جنيه وأنه مصروح له بالاشتغال في الخارج على أن تكون الأثمان التي يحصل عليها متوافقة بينه وبين الوزارة بشرط ألا تقل عن ٥٠٠ جنيه في السنة فهل إذا نقصت الأثمان تنفع له الوزارة الفرق ؟

معالي وزير الأوقاف - نعم يشترط أن يكون ما يعينه من العيادة الخارجية ٥٠٠ جنيه على الأقل وألا أكلته الوزارة .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - الذي هنأه بالجنة من سعادة وكيل الوزارة أنه صرح لدير بمساعدة خارجية على أن تأخذ الوزارة نصف الأثمان إن زادت عن ٥٠٠ جنيه فإن قل فلا تأخذ الوزارة بالفرق . معالي عبد شفيق باشا - أجبته لا لأدعي المعنى الذي أبداه حضرة المقرر معالي وزير الأوقاف - السيرة في ذلك بالمسكرة التي رست مجلس الأوقاف الأمل وصدق عليها وهذا نص ما جاء به "بشرط أن يكون نصف الأجر له والصف الآخر للوزارة على أنه إذا بلغ ما يخصصه من ذلك تسمية جنيه في السنة فتعهد الوزارة بدفع الباقي" .

على من التقرير ما يأتي :

٣ - لاحظت لجنة مجلس النواب إن الوزارة جعلت مستشفياتها ومعظم عياداتها قاصرة على القاهرة مع أن الحاجة ماسة إلى وجودها في الأقلام ولذلك طلبت إلى الوزارة أن تنفي ما عيادات في الجهات التي لها فيها أطباء واسمة خصوصاً لعلاج البلهارسيا والأنكلستوما فارتأى أغلب المعنيين بها هم الفلاحون بزراعة هذه الأطنان لاسيما وأن هذه العيادات

لا تكفي الوزارة كثيراً لتسهيل إيصالها في الأماكن التابعة لها تلك الأراضي والوزارة وافقتنا على هذه الرغبة وأملت تلك اللجنة أن يكون تنفيذ رغبنا في العام المقبل كما رغبنا في إنشاء عيادات أيضاً في البلاد التي بها مساهد دينية .

وهذه اللجنة توافق على ما ذكر جميعه .

(٤) جمع الأماكن التي بها مستشفيات وعيادات ملك الوزارة عدا عيادة بولاق فأنها مؤجرة ومستظها الوزارة إلى المستشفى الذي ستنشئه في شارع فؤاد .

ورأت لجنة مجلس النواب الموافقة على جميع اعتيادات القسم الطبي بعد التعديل الآتي :

أولاً - تخفيض مبلغ ١٣٣ جنيناً من المربوط لمدير مصحة فؤاد لأن مرتبه ١٣٠٠ لا ١٥٠٠ جنيه كما هو وارد بالميزانية .

ثانياً - زيادة مبلغ ٢٤٠ جنيناً للطبيب الذي سيعين بمستشفى الملك . وقد اقترح معالي وزير الأوقاف على مجلس النواب بإجلاس زيادة وظيفة مفتش في القسم الطبي بمرتب ٤٢٠ جنيناً في السنة ووافق المجلس على ذلك وقد تقدم أيضاً اقتراح مجلس النواب بصرف المبالغ التي حلفت من ميزانية المصاحد الدينية في شؤون المستشفيات توافق معالي وزير الأوقاف على هذا الاقتراح وأقره المجلس .

وهذه اللجنة توافق على ما ذكر كله .

الفرع الثاني

الملاجيح والتكاي التي في إدارة الوزارة

قدرت مصروفاتها بمبلغ ١٩٩٤٣ جنيناً بزيادة ١٧٨٨ جنيناً عن العام الماضي . وأصل الزيادة ١٩٠٠ جنيه في الأثاثات والملبوسات والأغذية والمزيتات التي تعطى للسيرة يستدل منها بتخفيض قدره ١١٢ جنيناً في المأجورات والمزيتات (ص ٦٧) .

تدير الوزارة لمعاني السيرة أحدهما في طره والآخر للقبلي بالاسكندرية وأربع تكاي منها اثنان بمصر وتكتيان أحدهما بمكة المكرمة والثانية بالمدينة المنورة .

ومعالي طره ١٦٠ سريراً وبالقبلي مائة ومبلغ تكاليف الملاجيح في الملبأ الأول ٣٧ جنيناً و ٥٠٠ مليم وقب الثاني ٣٠ جنيناً سنوياً .

ويشترط في اللاجئين أن يكونوا من السيرة المنقذين في السن وفيه القادرين على الكسب .

أما تكة الكشفي ويحمد بك أبي الذهب فتلواهم الأغراب وأطعمهم من يؤمون الأكره .

ورأت لجنة مجلس النواب الموافقة على الاعتيادات المطلوبة لهذه الملاجيح والتكاي عدا ١٦٠٠ جنيناً المطلوب زيادتها في الأغذية عن العام الماضي اكتفاء بمبلغ ١٠٤٠ جنيه الذي كان مقرراً في السنة الماضية وقالت أنها استقرت في رأيها هذا بما صرف في الأعوام الماضية .

البلدية ١٢١١٩ جنبا لصفه مستحقه وهو صافي إيرادات هذا التفويض
أي بحساب القدان الواحد من المؤجروالمؤجرح ٢ جنبا ٣٤٧ مليا ،
وترى اللجنة أنه لم يحين الوقت لتقدير ادارة هذا التفويض لأن الوزارة
لم تستله الا في شهر يولييه سنة ١٩٢٤ ولا تزال أكثر أطيانه في حاجة الى
الاصلاح كما هو واضح في تقرير قسم الإيرادات .

والجنة تأمل ألا يمتد زمن هذا الاصلاح طويلا بعد أن تكون وزارة
الأشغال قد تولت اصلاحه من سنة ١٨٩٨ واصلته في أواسط سنة ١٩٢٤
عنايتا لكثير من الاصلاح .

وتوافق اللجنة على الاعادات المخصصة لهذا القسم بزيادة مبلغ ٤٤٤ جنبا
على باب المساحات والأجروالمرتبات وهو مرتب الثلاثة الممولين الذين كانوا
بهذا القسم ووضعت الوزارة في تقلمه الى قسم الادارة العامة ولم توافقها لجنة
مجلس النواب عليه وأقر المجلس رأى اللجنة .

الاعتادات

بناء على جميع ما تقدم من الملاحظات تطلب اللجنة من المجلس أن يوافق على
الاعتادات الآتية :

قسم ١ - مصروفات الادارة العمومية :

المبالغ المقررة	الزيادة	جنبا	جنبا	جنبا
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات	١٧٤,١٩٨	١٣٥٢	١٧٤,١٩٨	١٣٥٢
باب ٢ - مصاريف عمومية	٤٠,٠١٧	—	٤٠,٠١٧	—
باب ٣ - أعمال جديفة	٩٠٠	—	٩٠٠	—

قسم ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين :

باب ١ - معاشات ومكافآت الموظفين	٢٢,١٣٤	—	٢٢,١٣٤	—
---------------------------------	--------	---	--------	---

قسم ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة :

فرع (١) مصاريف المباني :

باب ١ - مصاريف عمومية	٣٩,١٥٥	—	٣٩,١٥٥	—
باب ٢ - أعمال جديفة	٦,٧٠٠	—	٦,٧٠٠	—

فرع (٢) مصاريف الأعيان المتروكة
والخويزة :

باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات	١١,٣٦١	—	١١,٣٦١	—
باب ٢ - مصاريف عمومية	٨٨,٠٦٣	—	٨٨,٠٦٣	—
باب ٣ - أعمال جديفة	٢٠,٧٥٠	—	٢٠,٧٥٠	—

وقد صرح معالي وزير الأوقاف بمجلس النواب بأنه لا يوافق على حلف
مبلغ ١٦٠ جنبا المطلوب زيادتها في الأغنية لأنها ليست زيادة عن حقيقة
المبلغ الذي صرف فعلا لهذا الغرض وطلب ابقاء المبلغ صغير
ويحسن ابقاؤه .

فوافقت اللجنة على ذلك ووافق عليه المجلس .

وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضا .

الفرع الثالث - التكاليف التي في ادارة مشايخها

قدر لها مبلغ ١٥٠٤ جنبا .

ولفتت لجنة مجلس النواب نظروالوزارة الى ضرورة وجود رقابة فعلية على هذه
التكاليف للتحقق من أن ما يدفع الى مشايخها يصرف في وجهه .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

” هنا حضر مساعدة مدير زكي الابراشي باشا وكيل المالية “ .

الفرع الرابع - امانات ومرتبات وصدقات

قدر لها مبلغ ١٩٦٦٠ جنبا بزيادة ٢٤٣٥ جنبا عن العام الماضي .

وتفصيل الزيادة ٢٠٠٠ جنبا بتقريرها للمبا الحرية بمصر مساعمة له لقاءه
بترية وابواء أبناء السبيل و ٤٣٥ جنبا في المرتبات بحسب المنظور صرفه
١٨٠٠ جنبا في الصدقات بسبب وجود طلبات مدينة للفقراء تحول
الوزارة انه ثبت لها بعد التحري احتياج أصحابها لمساعدة .
ويتقسم هذا الفرع الى ثلاثة أنواع :

الأول - ١١٢٥ جنبا امانات مؤقتة لجمعيات خيرية وغيرها .

الثاني - ٢٤٣٥ جنبا مرتبات تصرف في المواسم والأعياد بالمداين
وضيعة .

الثالث - ١٦١٠ جنبا لصدقات مرتبة تصرف شهريا لعمالات فقيرة
ولصدقات وقتية ولما يصرف للفقراء في عيدى الفطر والأضى ولغير موق
لفقراء المسلمين وتفصيل ما تقدم مبين بصفحة ٧٢ من الميزانية .

وقد أبدت لجنة مجلس النواب رغبةا بعدم التوسع في اعتداد هذا الباب
فوافق المجلس على رأى اللجنة .

وهذه اللجنة توافق على ذلك إذ لا سبيل الى تحقيق الرقابة فيه من البرلمان
الا بكشف أسرار من المؤكد أن مصلحة الأسرات التي تستحق الاعانات
لا تتفق مع كشفها وعدم الرقابة في هذا الموضوع قد يحدث ظنة لا على لها .
ولجنة عظم الثقة في أن معالي الوزير يضع الاحسان في موضعه وأن يشهد
الرقابة فيما لا ضابط له من تلك الخيارات التي تصرف بلا ضابط في المواسم
والأعياد .

القسم الثامن

تفتيش الوادى

قدرت لمصروفاته ٦٦٧٢٧ جنبا من ذلك ٦٠١٥ جنبا للمهايات والأجر
والمرتبات و ٢٩٥٩٣ جنبا للمصروفات العمومية و ١٩٠٠٠ جنبا للاعمال

صاحبة محمود شكرى باشا - كيف يصدق المجلس على هذا الاعتقاد بدون أن يمرض للبحث ؟ فقد قدمت اللجنة المالية تقريرها عن هذا الاعتقاد وهو الآن بالمطبعة والمكتب يعلم ذلك .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - أى مكتب ؟

صاحبة محمود شكرى باشا - أن دولة الرئيس يعلم ذلك .

دولة الرئيس - اننى لا أعلم بالتقرير الذى أشرت إليه .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - لقد صدقنا على هذا المبلغ بعد أن اعتمدته مجلس النواب .

صاحبة محمود شكرى باشا - إننا لو فعلنا ذلك لكان فى الموافقة على ميزانية الأوقاف أقرار بالموافقة على مبلغ ينفى على ٨٧٠٠٠ جنيه وهو الوارد بالباب الثانى من مصروفات ديوان الموعوم بوزارة المالية والذى تقرر إيقاف الفصل فيه لى أن يفصل فيه مجلس النواب وليس هذا محل إقرار هذا المبلغ الذى أقره مجلس النواب بجلسته الأسبوعية بعد مناقشات طويلة يجب أن يقف عليها هذا المجلس وفصيلا عن ذلك فإن تحرير لجنة الأوقاف كتب قبل أن يد البنا تقرير مجلس النواب .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - ولكنكم وافقتم على الاعتقاد .

صاحبة محمود شكرى باشا - أى أنه لا يمكن الموافقة على اعتقاد مبلغ ٢٠٣٩٣٣ جنيه الوارد فى الباب الخامس من ميزانية وزارة الأوقاف والذى يدخل فيه مبلغ من ضمن مصروفات وزارة المالية، وأرى أن يرتب ذلك إلى جلسة البند حتى تعرض لجنة المالية تقريرها ويناقش فيه المجلس .

دولة الرئيس - قرر المجلس لأجابه النظر فى هذا الاعتقاد إلى الجلسة التالية .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة العاشرة مساء على أن يعود للاعتقاد الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء ٧ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ .

المبالغ المتفرقة الزيادة
جنيه جنيه

فرع (٣) باب ١ - لشترى أجزاء :

أحيان متداخلة بأحيان الأوقاف الخيرية ١٠٠٠

قسم ٤ - المدارس والمكاتب وملعباً تربية
اليتامى :

فرع (١) للمدارس وملعباً تربية اليتامى :

باب ١ - ماهيات وأجر ومزونات ٣٩,٠٧٠ - ١ -

باب ٢ - مصاريف عمومية ١٨,٨٧٥ - -

فرع (٢) إقامات التعليم :

باب ١ - إقامات التعليم ٣,٧٢٢ - -

فرع (٣) المكاتب التى تديرها وزارة المعارف :

باب ١ - المكاتب التى تديرها وزارة المعارف ٤,٠٠٠ - -

أخذ الرأى على هذه الاعتقادات فأقرها المجلس باباً باباً .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتقاد مبلغ ٢٠٣٩٣٣ جنيه الوارد فى الباب الأول من القسم الخامس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل يدخل ضمن هذا المبلغ إمامة وزارة المالية للعاهد الدينية ؟

صاحبة محمود شكرى باشا - لقد قرر مجلس النواب عند نظره فى تقرير لجنة المالية من مصروفات وزارة المالية إرجاء اعتقاد مبلغ ٨٧٩٦٥ جنيه المدرج للعاهد الدينية إلى حين النظر فى ميزانية العاهد الدينية ثم نظره مجلس النواب أمس واعتمدته .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - لقد أقر مجلس النواب هذا المبلغ وأبلغ قراره مجلس الشيوخ فنظره هذه الليلة عقب اقتراح اللجنة ووافق المجلس عليه .

مجلة الشيوخ

مضبطة الجلسة الأربعين

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٧ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

أبلغ المجلس طلب حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية التصريح لحضرة محمد أحمد إسماعيل برأيه كمدير دار الكتب المصرية بالحضور أثناء نظر ميزانيتها لتقديمها بطلبه المجلس من البيانات .

ورد على المجلس الكتب الآتية :

أولاً - الكتب الواردة من حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية بشأن إنشاء بناء جديد لمديرية القلويوبية وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالى دولة رئيس مجلس الشيوخ

إيحاء إلى مكتبة مجلس الشيوخ بكرة ٢٧/٩/٢٦ المؤرخة في ٧ أغسطس الجاري ، أشرف بإسماطة دوتوكي لما أن موضوع إنشاء بناء جديد لمديرية القلويوبية كان من المشروعات التي اهتمت لها هذه الوزارة اهتماماً خاصاً وقد بحثه فيما قبل بحثاً دقيقاً على أمل تنفيذه في أقرب فرصة ممكنة .

غير أن الحالة انظرية التي كانت عليها مبانى بعض المراكز القديمة أوجبت الإسراع في إنشاء مبان جديدة لها الشيء الذي إلبا الوزارة مع الأسف الشديد إلى تأجيل تنفيذ هذا المشروع وإلى أن أؤكد لدوتوكي أن الوزارة ستعيد النظر في هذا المشروع بما يستحقه من العناية والعمل على تنفيذه بمجرد الانتهاء من الأعمال التي تتطلب حالتها تقديمها عليه .

وتفضلوا دوتوكي بقبول فائق الاحترام

١٢ سبتمبر ١٩٢٦

وزير الداخلية
علي بك

ثانياً - الكتب الواردة من حضرة صاحب السعادة كبير إداران جلالة الملك بخصوص الرخصة الممنوحة من محمد إبراهيم حسين وزوجته بشأن وإدخاله التي كان جارياً بإيجاز المروسة وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالى دولة رئيس مجلس الشيوخ

بالإشارة إلى طلب دوتوكي رقم ٩ - ١٠ المؤرخ في ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ بالخصوص أعلاه أشرف بإسماطة أنا قد أحلنا الرخصة الملحقه بكتاب المجلس آخف الذكر على هيئة جلالة الملك محروسة للأفراد من معلوماته بصددها فورده من ألد المراقب ضروريه عليه نرفله لدوتوكي للنظر ، مع الأساطة بأن المدعو محمد حسين المذكور سبق أن رفع دعوى على الحكومة وفصل فيها وقد طلبت المالية بيانات عن هذا البعار بناء على الشكاوى السديدة التي قدمها المذكور فأجرى اليخت الافادة عنها وأرسلت لوزارة المالية في حينها .

وتفضلوا دوتوكي بقبول فائق الاحترام

كبير إداران جلالة الملك

٣٠ أغسطس ١٩٢٦

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء برئاسة حضرة صاحب المعالى حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عند كل من حضرات أصحاب المعالى والسعادة والوزراء : إسماعيل صري باشا ، أحمد زور باشا ، أحمد ذوالفقار باشا ، محمد نصفي بك ، محمد عبد اللطيف افندي ، محمد أفلاطون باشا ، صليب فلودويوس باشا ، الأنبا لوكاس ، محمد محمود خليل بك ، محمود محمد حسن الشنبولي باشا ، الدكتور حبيب خياط بك ، راغب عطيه بك ، سميد فهمي الزوي بك ، محمد لطفي طنطاوي ، طنطاوي افندي ، اللواء محمود فؤاد باشا ، السيد حسين القمعي ، محمود بسيوني افندي (مصر) لحضراتهم باجازات .

وحضرات : محمود الاتري باشا ، أحمد مصطفى بك ، أحمد التريسي باشا ، عبد الرحيم محمد منها افندي ، (متنذر عن جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرة عبدالفتاح رجائي افندي (متنذر عن جلسة اليوم) .

وحضرة عبدالعزیز رضوان بك (متنذر عن جلستي أمس واليوم) .

وفضيلة الشيخ حسين والي (متنذر عن جلستي اليوم وغدا) .

وحضرت علي عبد الرازق بك وبجي إبراهيم باشا (متنذران عن الباقي من جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرة عثمان محمد بك (متنذر عن حضور الجلسات الباقية في دور الانعقاد الحالي لمرضه) .

وسعادة بولس حنا باشا (متنذر عن حضور الجلسات لمرضه) .

وظاب كل من حضرات : أحمد فؤاد عزت باشا ، عبدالرحيم صري باشا ، محمد إبراهيم والي بك ، عبدالعظيم المصري بك ، محمد البهائي باشا ، الشيخ يس محمود أبو جليل ، الدكتور سوسو يال ، جرجس سويل افندي ، عبد العزيز رضوان بك ، علي إسماعيل بك .

وحضر في مقاعد الوزراء حضرة صاحب المعالى محمد نجيب الفرأيل باشا وزير الأوقاف ومعه حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي باشا وكيل وزارة الأوقاف وحضرة صاحب المعالى خليل الخادم بك مدير قسم الحسابات بوزارة الأوقاف وحضرة محمد مصطفى المالح افندي رئيس قسم السكرية بها . وحضرة محمد أحمد براده بك مدير دار الكتب المصرية .

تولى السكرية البرلمانية حضرات محمد أحمد الشريف بك والشيخ محمد عز العرب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

الذي وضعت من مصروفات وزارة المواصلات (الصفحة ١٥ فقرة ٢٩) وقدرت هذا التقرير بجلسة المجلس التي انعقدت في يوم الثلاثاء ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٦ وصدق عليه .

وتغضوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس لجنة المالية

دولة الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا

صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

عرض على المجلس العطن المقدم من عبد المطلب ضد انتخاب حضرة سعد مكرم بك عضوا بالمجلس بتدخل رجال الادارة في عملية الانتخاب والترحيل له فقرر المجلس احالته على لجنة العطن .

وعرض على المجلس العطن المقدم من زكي محمود حمزاوي ضد انتخاب حضرة سعد مكرم بك عضوا بالمجلس بتدخل رجال الادارة فاتفقوا به والترحيل له فقرر المجلس احالته على لجنة العطن .

. اعزل عبادة محمود شكري باشا مقرر لجنة المالية منصفة الخطابة .

تلى من تقرير لجنة المالية من ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ الملحق الخاص بميزانية مصروفات وزارة المالية وهذا نصه :

حين نظرا اعتمادات بند ٨ اذات ومربيات متنوعة الداخلة ضمن ميزانية ديوان العموم بوزارة المالية كان مجلس النواب يجلسه المنقذة في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ أوقف النظر في مبلغ ٨٧٩٦٥ جنبا من ضمن اعتمادات هذا البند وهي الواردة بالمشروع تحت "مخصصات الجامع الأزهر" بالمقررات الآتية :

بجيه

٢٠٠٠ مرتب شيخ الجامع الأزهر .

مرتبات علماء الجامع الأزهر وأولاد من يتوفى بينهم ويكونون مشتهين بالعلم .

مصاريقه الجامع الأزهر .

قبضة ما يصرف على وزارة الأوقاف كجالة من خبز الجاودين الفقراء .

٨١٦٤٣

مرتبات لشيوخ علماء الجامع الأزهر .

مكالة المبلغ الذي أقره البرلمان لمخصصات الجامع الأزهر .

المشتات الحديثة بالجامعة الأزهرية .

٤١٥٧ اعادة لمصاريف تأسيس المشتات الحديثة بالجامعة الأزهرية (وهي لسنة واحدة فقط) .

١٥٠ ثمن كساوى شرف العلماء .

١٥ مرتب لرئيس الطبايعين بالأزهر .

٨٧٩٦٥

وذلك لحين النظر في ميزانية وزارة الأوقاف .

قال - الكتاب الوارد من حضرة صاحب المآل وزير الأشغال العمومية بخصوص طلب الدكتور بطرس جرجس وآخرين إيجاد مياه للشرب ببحر تيره بالبرلس وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

جوابا على المكتبة المؤرخة ٣١ يولييه سنة ١٩٢٦ رقم ٧٨١ بالخصوص أملاه نتشر بأن محيط دولكم علما بأنه في وقت الشكوى كانت المياه موجودة بنهاية بحر تيره وخصوصا في مسافة الست كيلومترات الأخيرة وكان ارتفاعه فوق قاع البحر يتكلف من ٩٥ سنتيمترا إلى ٥٠ سنتيمترا هذا وبالظرالى وجود بئرة مركب في الثغرة ممر التناهي من هذا البحر عند ناحية بطم تماما وهي مدعة لنقل الحاصلات بين بطم والحامول ، كانت المياه في هذه المسافة بطبيعة الحال أقل غورا وأقل صلاحية للشرب منها في باقي البحر بل هي يأخذونها من نقطة تبعد عنه بمقدار ٧٠٠ متر حيث المشغول بالمرآك بل هي يأخذونها من نقطة تبعد عنه بمقدار ٧٠٠ متر حيث كانت المياه حسنة ومتوفرة .

والآن جار اتخاذ التدابير اللازمة لتحصين الحالة عما هي عليه .

وتغضوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وزير الأشغال العمومية

رابعا - الكتاب الوارد من وزارة المالية بخصوص القياس موظفي الحكومة بمركز الدر صرف مرتب اقامة الى بعض مدرسي مدرسة الدر وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة سكرتير عام مجلس الشيوخ

الادارة التشريعية

اشاره الى الخطاب رقم ٧/٨٤٣ - ١/١ المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٢٦ أتشرف بأن أرسل لمرتبي برفقة هذا صورة من الخطاب الذي بشت به هذه الوزارة لوزارة المعارف العمومية بشأن صرف مرتب اقامة الى بعض مدرسي مدرسة الدر .

والقبول فائق الاحترام ما

٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦

المراقب العام

لمستشفى الحكومة والمعاشات

خامسا - الكتاب الوارد من حضرة صاحب الدولة رئيس لجنة المالية مجلس الشيوخ بخصوص الاقتراح المقدم من حضرة أحد أبو سيف راضي أفندي عضو المجلس بطلب فتح اعتماد على الاحتياطي بمبلغ نصف مليون جنيه لاتشاء خطوط للسكك الحديدية الضرورية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

. تبيد لدولكم الاقتراح المقدم من حضرة أحد أبو سيف راضي أفندي عضو المجلس والمحال على هذه اللجنة بجلسة ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦ والمبلغ لما يكاتب دولكم رقم ٢-٢١١ حيث أن لجنة المالية أبنت رأيا فيه ضمن تقريرها

أعيدت ثلاثة كتاب لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية التي سبق تلاوة في الجلسة الماضية الخاص بالباب الخامس بعد تصحيحه ، وهذا نصه :

مجلس الشيوخ

عمرها في ١٣ ديسمبر ١٩٢٦

لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرفع لندوكم ما يأتي إلحاقاً بالقرار السابق رفعه المجلس من لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية الخاص بإعدادات ميزانية الأوقاف الخيرية لعرضه على المجلس :

نفا المجلس قسم الإيرادات من مشروع ميزانية الأوقاف الخيرية ، ولأن مجلس النواب كان قد قرر تأجيل النظر في الباب الخامس من أبواب الإيرادات إلى وقت النظر في المصروفات ، وبعثنا وافقت على ذلك ، ووافقنا المجلس بالجلسة على ما رأت ؛

وحيث أن مجلس النواب اعتمد للباب الخامس المذكور مبلغ ١٥٨٥٥٥ جنيهًا بزيادة مبلغ ١٠٣٣٣ جنيهًا عما قدر في الميزانية من المقرر من وزارة المالية على الوجه الآتي :

١٠٣٣٣٣ - البند الأول (مرتبات مبرورة وزارة المالية) .

٥٥٢٠٠ - البند ٢ (مرتبات مبرورة على أوقاف أهلية وأوقاف الحرمين) .

١٥٨٥٥٥

والجنة توافق على ما قرره مجلس النواب ؛

فيما يليه

تطلب اللجنة اعتماد مبلغ ١٥٨٥٥٥ جنيهًا للباب الخامس ، وتقبلوا بقبول فائق الاحترام ؛

رئيس اللجنة
محمد البيلالي

حضره الشيخ محمد بن العربي بك (مقرر اللجنة) - بناء على ما قرره المجلس عقب الانتهاء من ثلاثة ملحقين بالقرار الخاص بميزانية مصروفات وزارة المالية يكون المبلغ المطلوب اعتمادها للباب الخامس لإعدادات الأوقاف هو مبلغ ١٥٨٥٥٥ جنيهًا .

جلس حضرة فهمي حنا وبصا بك في كرسي السكرتيرية البرلمانية بدلاً من حضرة الشيخ محمد بن العربي بك مقرر اللجنة لكون فهمي بك أصغر الأعضاء سناً .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد مبلغ ١٥٨٥٥٥ جنيهًا ،

أصوات : موافقة .

وافق المجلس على اعتماد هذا المبلغ .

تلى من تحرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - مصروفات الأوقاف الخيرية - ما يأتي :

وعند نظره ميزانية مصروفات الوزارة المذكورة تناقش في هذا المبلغ الموقوف بجلسته المنعقدة في يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ فصرح بمال مقرر لجنة المالية بمجلس النواب بأن اللجنة المذكورة - أ أم الدعوة الموجودة في سبيل معرفة أن كانت مرتبات العلماء المملدة - التي أقرها مجلس الأحرار الأهل في العام الماضي وأقرها مجلس الوزراء في ذلك الوقت - في عملها أم لا - وما إذا كان العمل الذي يقوم به العلماء يستحق هذه الزيادة أم لا - ترى أنه ليس هناك ما يبرر رفض هذا الاعتماد خصوصاً وأن التشريع الجديد المطلوب وضعه (وموعود به) خاصاً بالمعاهد الدينية على الأبواب .

وبناء على ذلك وافق مجلس النواب على عدم حذف هذا المبلغ ورفض ما اقترح من حذف ما يدخل في هذا المبلغ بسبب التحسين الذي أدخل على رواتب العلماء وقدره ١١٥٢٠٠ جنبها ومن حذف ما يدخل فيه أيضاً خاصاً بزيادة ١٨ فصلاً في المعاهد الدينية - مسكنة لتخرج مدرسين لتعليم الأولى وقدره ٢٩٤٤٦ جنبها .

وهذه اللجنة - نظراً للأسباب المتقدمة ذكرها ولأن حذف نحو ثمانية وثلاثين ألف جنيه من ميزانية المعاهد يحدث اختلالاً بسبب جسامته ويؤثر في حياة كثيرين من العلماء والمجاهدين - توافق على ما رآه مجلس النواب وتطلب إقرار مبلغ ٨٧٩٦٥ جنبها سالف الذكر ضمن اعتمادات بند ٨ اعانات ومرتبات متنوعة الداخلة ضمن ميزانية ديوان المعمور بوزارة المالية حتى تصبح بملة المستند لهذا الباب مبلغ ٢١٤٤١٩ جنبها .

مصادرة محمود باشا شكرى (مقرر اللجنة) - إن موافقتنا على هذا المبلغ لا تحس حق المجلس في اقتصاص هذه المرتبات أو زيادتها في الوقت المناسب .

معال محمد شفيق باشا - سمعنا ما قاله سعادة المقرر وهو رأى الخاص ولكنني أتأكد بأن يصدر المجلس قراراً مطابفاً له حتى لا يصبح علينا في المستقبل بأن المجلس سبق أن وافق على هذا المبدأ وأرجو أن يوافق المجلس على ذلك وأن ينص على أن تصديق المجلس على الاختصاص هو تصديق لمبدأ العام فقط ولا يؤثر في الأعيان المقبلة .

مصادرة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ما قلته هو رأى اللجنة لا رأى الشخصي .

معال محمد شفيق باشا - المهم أن يكون التصديق مؤقتاً لهذا العام فقط . دولة الرئيس - تعرض الميزانية كل سنة على البرلمان وله أن يقرر ما يراه .

معال محمد شفيق باشا - سمعنا اللجنة أن لفظة شيخ الجامع الأزهر مرتباً قدره ٢٠٠٠ جنيه وسعنا قبل ذلك أنه مرتباً آخر قدره ٤٠٠٠ جنيه باختياره من هيئة كبار العلماء ومرتباً قدره ٢٠٠ جنيه باختياره شيخاً للأكاديمية فإذا صدق البرلمان على الميزانية عما فيها هذه المرتبات دون صدور القرار الذي طلبته فقد يمتنع شيخ الجامع الأزهر بأنه اكتسب حقاً بتصديق البرلمان على هذه المرتبات التي يتقاضاها ولذلك أتأكد بضرورة صدور قرار من المجلس .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة وعلى مقالته معالي محمد شفيق باشا وسعادة المقرر ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا الباب وعلى مقالته معالي محمد شفيق باشا وما قرره اللجنة .

اعل حضرة الشيخ محمد بن العربي بك مقرر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية منصة الخطابة .

قسم ٥ - المعاهد العلمية الدينية :

المبالغ المخصصة للزيادة

جنيه جنيه جنيه

باب ١ - المعاهد العلمية الدينية

قسم ٦ - المساجد والزوايا والأضرحة
والخزائن الزكية :

فرع (١) المساجد والزوايا والأضرحة :

باب ١ - ماهيات وأجر وصرفيات

باب ٢ - مصاريف عمومية

باب ٣ - أعمال جديدة

فرع (٢) الخزائن الزكية :

باب ١ - ماهيات

باب ٢ - مصروفات

قد ٧ - الخليات :

فرع (١) مستشفيات وعيادات طلبة الفقهاء :

باب ١ - ماهيات وأجر وصرفيات

باب ٢ - مصاريف عمومية

باب ٣ - أعمال جديدة

فرع (٢) الملاهي والكافيات التي في إدارته الوزارة :

باب ١ - ماهيات وأجر وصرفيات

باب ٢ - مصاريف عمومية

فرع (٣) الكافيات التي في إدارة مشايخها :

باب ١ - الكافيات التي في إدارة مشايخها

فرع (٤) طاعات وصرفيات وصنفات :

باب ١ - طاعات وصرفيات وصنفات

قسم ٨ - تفتيش الوادى :

باب ١ - ماهيات وأجر وصرفيات

باب ٢ - مصروفات عمومية

باب ٣ - أعمال جديدة

قرر المجلس الموافقة على هذه الاعتمادات بإياها :

تل من تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع ميزانية وزارة
الأوقاف لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين
الشريطين والأوقاف الأهلية - ما يأتى :

أوقاف الحرمين الشريفين

الإيرادات

قررت الإيرادات بمبلغ ٤٧٤٣٤ جنيه زيادة ٥٥٥٢ عنها من العام
الماضى ومعظم الزيادة في إيجار الأطنان الزراعية .

وزيد هذا المبلغ من ثلاثة أبواب :

(الأول) ٥٥٦٩٩ - عنها من إيرادات الأعيان الموقوفة .

(الثاني) ٧٤٤ عنها مصريبات مقررة للحرمين .

(الثالث) ٩٩١ عنها من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة

وتنقسم الباب الأول إلى أربعة أنواع :

(الأول) ١٥٠٩٨ عنها إيجارات المباني .

(الثاني) ٥٧١ عنها إيرادات الأراضي للقضاء .

(الثالث) ٤١٥ عنها الأحكام .

(الرابع) ٢٩٦١٥ عنها إيرادات الأطنان .

وتبلغ مساحة أطنان أوقاف الحرمين المقدرة بمعرفة الوزارة ١٩٢٠ فدانا

و ١٤ قيراطا و ٩ أسهم جميعها مؤجرة .

وليس لجنة ملاحظات على هذه الإيرادات غير ما سبق أن أبدته بشأن

إيرادات الأعيان الموقوفة في ميزانية الأوقاف الخيرية .

وتقترح اللجنة على المجلس اعتماد أبواب الإيرادات السابق بيانها بحيث

اضمحها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب

الأول من الإيرادات وقدره ٥٦٩٩٩ - عنها إيرادات الأعيان الموقوفة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب

الثاني من الإيرادات وقدره ٧٤٤ عنها مصريبات مقررة للحرمين ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد الوارد في الباب

الثالث من الإيرادات وقدره ٩٩١ عنها المصاريف القضائية والإيرادات

المتنوعة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الاعتمادات الواردة في الأبواب الثلاثة

المذكورة .

تل من تقرير اللجنة ما يأتى :

المصروفات

قررت بمبلغ ٤٣٤٨٣ - عنها زيادة ١٧٩٠ عنها من العام الماضى وقد

وزعت على خمسة أبواب :

الأول - ٤٧٤٣ عنها رسوم إدارة .

الثاني - ١٧٠٣٤ عنها مصاريف الأمان .

الثالث - ٤٢٠٣ عنها مصاريف الأطنان .

الرابع - ١٧٠٣ عنها مصروفات على الأعمال الخيرية .

الخامس - ٥٠٠ عنها مصاريف قضائية وتنشئة .

وليس لجنة ملاحظات على هذه المصروفات سوى ما سبق إنذاره في قسم

مصروفات الأوقاف الخيرية حيث وافق عليها مجلس النواب

وتبلغ زيادة الإيرادات على المصروفات في هذا العام مبلغ ٣٩٥ - عنها

وبإضافة إلى ما يتضح أيضا لهذه الأوقاف من الحساب الختلى عن سنة ١٩٢٦

يتكون احتياطي أوقاف الحرمين الشريفين طبقا لما أشارت اللجنة إليه في تقرير

قسم الإيرادات .

وتقترح اللجنة على المجلس اعتماد أبواب المصروفات السابق إضاحتها بحيث

اضمحها مجلس النواب .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد الوارد في الباب الأول وقدره ٤٧٤٣ جنباً رسوم ادارة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد الوارد في الباب الثاني وقدره ١٧٠٣٤ جنباً مصاريف الأماك ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد الوارد في الباب الثالث وقدره ٤٢٠٣ جنبات مصاريف ألقاطان ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد الوارد في الباب الرابع وقدره ١٧٠٠٣ جنبات ما يصرف على الأعمال الخيرية ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد الوارد في الباب الخامس وقدره ٥٠٠ جنبات مصاريف قضائية ومتنوعة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس - المجلس يقرر اعتاد أبواب المصروفات الخمسة المذكورة، معالي محمد شفيق باشا - يظهر من مقارنة الإيرادات بالمصروفات أن إيرادات الماني هي مبلغ ١٥٠٩٨ جنباً ومصروفاتها ١٧٠٣٤ جنباً فهل هذا صحيح ؟

حضرة الشيخ محمد من العرب بك (مقرر اللجنة) - هذا صحيح وسببه أن الماني يحتاج دائماً للإصلاح .

معالي محمد نجيب القزالي باشا (وزير الأوقاف) - مبلغ الـ ١٧٠٣٤ جنباً الواردة في باب المصروفات يدخل ضمنها مبلغ ١٠٠٠٠ جنبه لبناء عمارة جديدة مكونة من خمس طيفات بإشراف الجرك بالإسكندرية .

معالي محمد شفيق باشا - لم يكن ذلك واضحاً بالقرار وأكتفى بما بينه معالي الوزير .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

اختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية

١ - عند عرض ميزانية وزارة الأوقاف على مجلس النواب في دور انعقاده الأول انمازت الوزارة نظرية عدم اختصاص البرلمان بنظر ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين وميزانية الأوقاف الأهلية ، وجعلت جل اجتماعها على نص المصادق ١٥٣٣ من قانون الدستور .

وبعد مناقشة طويلاً أصدر مجلس النواب قراره في جلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤ باختصاصه بنظر ميزانية هذه الأوقاف للأسباب المبسطة في محضر هذه الجلسة .

وأقر مجلس الشيوخ هذا القرار بجلطة ٣ يولييه سنة ١٩٢٤ ورفضت الميزانيات الثلاث إلى صاحب الجلالة الملك لتصديق عليها طبقاً للادة ٣٤ من قانون الدستور .

نفسر الأمران للملكان رقم ١٥٠٥٠ بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ باعتاد ميزاني الأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين الشريفين والأمر الملكي رقم ٧٧٤٤ - س ١٩٢٤ في شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ باعتاد ميزانية الأوقاف الأهلية وقد كتبت الوزارة في الخطاب الذي أرسلته إلى ديوان جلالة الملك بطلب اعتاد ميزانية هذه الأوقاف أنها ستطرح مسألة الاختصاص من جديد على البرلمان في الدور المقبل .

وبناء على تقرير أصلتها لجنة قضايا الحكومة بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٤ طلبت وزارة الأوقاف بمكاتبتها المؤرخة ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ أن يبد المجلس النظر في هذا الموضوع .

(٢) ولجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ترى أن الأسباب التي أدلت بها لجنة القضايا لا تقتضى رأى البرلمان الأسبق ولذا فإنها تشتر على المجلس باحترام هذا الرأي وقيل مناقشة هذه الأسباب لملاحظ اللجنة أن القرار الذي صدر من البرلمان باعتاد ميزانية الأوقاف الأهلية واختصاصه بنظرها هو في حكم القانون يسري عليه ما نصت إليه المادة ٣٥ من الدستور التي تقتضى بأنه "إذا لم يملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لأعادة النظر فيه فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وسعده" وقد صدق المجلس على هذه الميزانية ومضى على أرخ تصديقها أكثر من شهر ولم ترد إلى البرلمان لأعادة النظر في قراره فيفوت هذا الميعاد. اعتبرت اللجنة بمحكم الدستور مصادقاً عليها بل وأكثر من ذلك أن جلالة الملك أصدر فعلاً في نوفمبر سنة ١٩٢٤ الأمر الملكي رقم ٧٧٤٤ باعتاد ميزانية الأوقاف الأهلية بإقرارها .

أما ماكانه وزارة الأوقاف من أنها ذكرت عند ما طلبت إصدار المرسوم الملكي بأنها ستطرح مسألة الاختصاص على البرلمان من جديد في الدور المقبل فهذا لا يؤثر مطلقاً على مقتضى قواعد الدستور .

هل أن اللجنة مع هذا لا تتجوع من بيان أن القرار الذي أصدره البرلمان الأسبق واجب الاحترام من جميع الوجوه. ومن مناقشة رأى لجنة القضايا .

(٣) يرتكز رأى لجنة القضايا في أسباب تخصص فيما يأتي :

أولاً - لا يمكن من الوجهة القانونية والمالية أن توجد ميزانية للأوقاف الأهلية لأن كل وقف أصل يكون وحدة قانونية منفصلة تماماً عن الأوقاف الأخرى التي من نوعها وأن ما تضمنته الميزانية العامة تحت هذه التسمية هي بيانات تقريبية وغضيرة وأن ادارة الوزارة للأوقاف الأهلية أساسها التوقيت وعدم الاستقرار .

ثانياً - أن الأموال الناجمة من ادارة الأوقاف الأهلية لا تكون لها في أي وقت صفة الأموال العامة بحسب الأوقاف الخيرية فإنها وقف على منافع عامة ويمكن تشبيهها بالأموال العامة .

ثالثاً - أن ادارة الأوقاف الأهلية خاصة دائماً لرقابة القاضى الشرعى الذي له أن يوافق أو لا يوافق على ادارتها ويناقض الحساب فلا يمكن أن تكون وزارة الأوقاف خاصة بأن واحد البرلمان القضاء الشرعى والمستحقين . ولجنة القضايا ترى مع ما تقدم أن البرلمان الحق في الاقتراع والتصديق على ما يؤول هيئات من هذه الأوقاف وما تنقاضه الوزارة من رسوم ادارتها وإن له أيضاً رقابة أدبية وسياسية على الأوقاف الأهلية .

رأى اللجنة

أولاً - إن الحق الذي أكد البرلمان الأسبق وجوده في اختصاصه بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية ليس جديداً ولا جديداً فإن الجمعية التشريعية وهي أول هيئة نيابية شغلها حق نظر ميزانية إيرادات ومصروفات وزارة الأوقاف قررت صراحة بأن من حقها نظر ميزانية الأوقاف الأهلية بل إن لجنة الأوقاف في هذه الجمعية كانت نجحت إلى وجوب عرض ميزانية هذه الأوقاف وفقاً وفقاً ولكن الجمعية رأيت الاكتفاء بمرضاها مأمورية أو مأمورية أما القول بأن الجمعية التشريعية لم تكن تتعرض على الميزانية فردود بأنه لم يكن من اختصاص هذه الجمعية أن تتعرض لاهل ميزانية الأوقاف ولا على ميزانية الحكومة ففهمنا لأن سلطتها كانت مقتصرة في إبداء ما من لها من الرغبات والملاحظات .

ثانياً - قسّم لجنة القضاء بأن البرلمان الحق في الاقتراع على العشرة في المائة التي تنضافها الوزارة من إيرادات الأوقاف الأهلية مقابل ادارتها لهذه الأوقاف كما أن له الحق في الاقتراع على ما يؤول من هذه الأوقاف الخيرات . وتسلم أيضاً بأن للبرلمان حق الرقابة السياسية والأدبية على هذه الأوقاف وترى اللجنة أن في التسليم بجميع ما تقدم تسليماً بما للبرلمان من حق نظر ميزانية الأوقاف الأهلية والاقتراع عليها وذلك لأن الاقتراع والتصديق على العشرة في المائة من الإيرادات هو في الواقع تصديق على أصلها ولا يمكن التصديق على هذا الجزء إلا بعد التحقق من أصله . وهذا يقتضي حقاً البحث في تفصيلات ذلك الأصل والنظر في إدارة الوزارة للإيرادات من جميع وجهاتها لأنه يشترط في نوع هذه الإدارة كفاءة الإيرادات أو قفها فالرقابة يجب أن تكون فعلية لا سياسية ولا أدبية - كما تقول لجنة القضاء - بمعنى أن ما يشهده البرلمان من زيادة أو حذف أو تخفيض يجب اتباعه .

ومن هنا وجب الاقتراع على أصل هذه الإيرادات . كذلك التصديق على ما يؤول الخيرات من هذه الأوقاف هو بمثابة تصديق على إيراداتها ومصروفاتها ويستدعي حقاً وجود رقابة فعلية عليها ذلك لأن لهذه الخيرات مصعب مقدرة وشاملة في هذه الأوقاف استحق بعد مصروفاتها وتزيد المبالغ الزائدة من هذه المخصص أو تقل بقلة المصروفات أو زائحتها . فلكي يمكن البرلمان من حق استعمال سلطته في مراجعة حقوق جهات البر يتهم أن يكون له رقابة فعلية على المصروفات ولا يمكن تحقيق هذه الرقابة بغير أن يكون له الحق في مناقشة هذه المصروفات واعتادها كما هو أو تخفيضها وبذلك تكون الرقابة نظرية بحصة لا قائمة منها على الإطلاق .

ولكن يقدّر المجلس أهمية ما تقدم نذكره أن وجه الصرف في الأوقاف الأهلية ثلاثة وهي :

(الأول) مبلغ يدفع لتسحقين وقدره في ميزانية هذا المصنف ٥٧٧٠٠٠٠٠ جنيهاً .

(الثاني) مبلغ تنضافه الوزارة نظير ادارتها وقدره ٩٨٤٨٠ جنيهاً .

(الثالث) مبلغ يدفع للخيرات وقدره ٩٠٦٤٥ جنيهاً .

ثالثاً - أن مراقبة الميزانية هو أول مظهر من حق البرلمان في مراقبة الإدارة العامة وفي تقدير قيمة الوظائف والامتيازات اللازمة لها وموظفو

الإدارة العامة بوزارة الأوقاف يشتركون جميعاً في إدارة الأوقاف الخيرية والأهلية وأوقاف الحرمين وليس لكل وقف من هذه الأوقاف موظفون مختصون بإدارته - ولما كانت مراقبة أعمال السلطة التنفيذية وتقرير الاعتقالات من اختصاص وظائف البرلمان فلا يمكن أن يؤدي هذا الحق للمستوى على الوجه الصحيح للتحقق من وجوب تقرير هذه الاعتقالات أو زائحتها أو حذفها أو تخفيضها إلا إذا كانت المراقبة العامة تشمل جميع أنواع الإدارة .

فضلاً عن ذلك فإن وزارة الأوقاف مسعولة عن إدارة الأوقاف الأهلية فلذا أساست هذه الإدارة استحق عليها التمييز للتسحقين - ووزارة الأوقاف الخيرية هي التي تلزم بذلك التمييز إذ ليس لوزارة أموال خاصة - وهذا يستوجب حقاً أن يكون للبرلمان الرقابة على إدارة هذه الأوقاف ولا يتأتى ذلك إلا بنظر ميزانيتها .

على أن مراقبة البرلمان للأوقاف الأهلية ليست توجيه استحقاق إلى مستحقين ولا منافسة في مقدار هذا الاستحقاق . وإنما هي مراقبة إدارة الموظفين وتقرير الاعتقالات اللازمة بحسن الإدارة . وليس في هذه المراقبة اطلاع على أسرار . فإن الميزانية لاتضمن إيرادات ومصروفات كل وقف على حده ولا أسماء مستحقيه ولا مقدار ما يخص كل واحد منهم والبرلمان لا يتطلب ذلك .

رابعاً - أما القول بأن كل وقف أهلي يكون وحدة قانونية منفصلة من الأوقاف الأخرى التي من نوعها لايمنع من اعتبار مجموع إيرادات هذه الأوقاف ومصروفاتها ميزانية .

ونذلك لأن كل وقف خيري يكون أيضاً في الواقع وحدة قانونية منفصلة عن الأوقاف الأخرى . بنوع جهات الخير المرصدة عليها . ولكن لم يقل أحد مطلقاً أنه لا يمكن تكوين ميزانية للأوقاف الخيرية . وكل ما حدث بالنسبة لهذه الأوقاف أنه صدرت فتوى شرعية أجازت استعمال ما زاد من حاجة كل وقف خيري من إيراد لمصلحة خيرية أخرى . وعلى هذا فلنا لتوضيحنا مع رأى لجنة القضاء وأمكن لوزارة الأوقاف أن تستصدر فتوى شرعية أخرى تخضع بحصل إيراد كل وقف خيري حصصاً صرفه فيما رصد عليه فإن الأوقاف الخيرية تخرج من مراقبة البرلمان بحسب أن كل وقف قائم بذاته وبذلك يستعمل حكم الدستور في المراقبة في وزارة الأوقاف .

على أن قسم القضاء يتناقل بقوله المعلقان العملية فإن المطلق على ميزانيات وزارة الأوقاف لسنوات مضت قبل البرلمان وبدء يرى أن الوزارة كانت تضع ثأباً ميزانية للأوقاف الأهلية وتسميها كذلك ويصادق عليها مجلس الأوقاف الأعلى بهذا الاعتبار والقول بأنه لا يمكن أن توجد ميزانية للأوقاف الأهلية بخلاف الواقع .

خامساً - وأما قول لجنة القضاء بأن خضوع الأوقاف الخيرية لرقابة البرلمان مستمد من كون أموالها أشبه بالأموال العامة وأن أموال الأوقاف الأهلية أموال خاصة وبذلك تتخرج من رقابة البرلمان فنقول لا يمكن قبوله بحال لأن إيرادات الأوقاف الخيرية ملك لجهات المرصدة عليها حسب شروط الواقفين وليست من الأموال العامة ولا شبيهة بها . فاختصاص

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — وهذا هو قومه اللجنة .

دولة الرئيس — أرى أن يقرر المجلس ذلك صراحة .

معالي محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف) — بمناسبة سرد الجميع التي أوردتها لجنة الأوقاف والمآاهد الدينية مجلس النواب عن اختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية أذكر حضراتكم أنه قد دفع في مجلس النواب بعدم جواز إعادة النظر في القرار الصادر في سنة ١٩٢٤ القاضي باختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية وقد قامت مناقشة طويلة حول هذا الدفع خلاصتها أنه ليس المجلس أن يبعد المناقشة في هذا الموضوع بمصلود قرار سنة ١٩٢٤ وانتهى الأمر أن قرر مجلس النواب بأنه لا يصح إعادة النظر في القرار المذكور والأمر مطروح الآن أمام حضراتكم وبعد الفراغ من ذكر الواقع يطلب من حضراتكم إبداء رأيكم ولكم أن تقرر أو لا تصح باب المناقشة في هذا الموضوع وأما الأخذ بالآراء الذي وضعه مجلس النواب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ربما يبحث في هذه النقطة إلى ما بعد الفراغ من سرد الواقع .

معالي محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف) — عرضي تأجيل المناقشة في هذه النقطة حتى يأتي دورها فإذا أخذ مجلس الشيوخ برأي مجلس النواب القاضي بعدم إعادة المناقشة في هذا الموضوع احتراماً لقرار سنة ١٩٢٤ ، كان بآ وأما أنا رأي المجلس إعادة المناقشة فيه من جديد فلنا رأي سنبدل به أمام حضراتكم .

حضرة السيد فريد بك — إذا قرأنا أن مجلس الشيوخ والنواب مختصان بالنظر في ميزانية الأوقاف الأهلية وصديق المجلسان على تلك الميزانية فلا يمكن مطلقاً أن تشترط الحاكم فيها صديق عليه . وهذا هو الرأي الذي سير عليه الحاكم في جميع الدول الأوروبية .

دولة للرئيس — المسألة مسألة أوقاف أهلية .

حضرة السيد فريد بك — من القواعد الملزمة القاطنة التالية :

Contre la loi du budget, il n'y a aucun recours contentieux.

دولة الرئيس — C'est seulement dans les affaires de l'état .

تلي من تهرز اللجنة ما يأتي :

ساجداً — إن المادة ١٤٥ من الدستور صريحة في أن ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وحسابها الختامي آسوى كل ذلك يقدم إلى البرلمان ولا يمكن تعييد هذا النص إلا باستثناء صريح في الدستور . ولو أنه أراد أن يقرر اختصاص البرلمان على نظر ميزانية الأوقاف الخيرية لقال ذلك صراحة .

وميزانية وزارة الأوقاف هي التي ترد إلى المجلس بعد تصديق مجلس الأوقاف الأعلى عليها وهي تتضمن ميزانية الأوقاف الخيرية والحريري والأوقاف الأهلية .

وبناء على ما يتقدم يرى المجلس أن جميع الاعتبارات تؤيد حق البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية وعليه تطلب اللجنة أن يقرر المجلس احترامه لرأي البرلمان الأول القاضي باختصاصه بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية قالت ذلك كله لجنة الأوقاف والمآاهد الدينية مجلس النواب وطلبت ذلك الطلب .

البرلمان بنظرها لم يرد من هذه الجهة . وأموال الأوقاف الأهلية ليست مرصدة فقط على أفراد بل لها غنطة وقد بينا أن نحو مائتي ألف جنيه تؤخذ منها للوزارة والقيرات وبيناً أنه ليس في رقابة البرلمان توجيه استحقاق المستحقين ولا نزاع استحقاق منهم والمآاهد التي تمتد له هي ما يزيد من إيراد هذه الأوقاف عن مصروفاتها وليس للبرلمان مناقشة في تفصيلاتها .

سادساً — وأما القول بأن إدارة الوزارة للأوقاف الأهلية خاضعة لرقابة القاضي الشرعي فردود لأن إدارة الوزارة للأوقاف الخيرية خاضعة أيضاً لرقابة القاضي الشرعي فلم ينض هذا الاعتراض دليلاً على عدم اختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الخيرية .

وأما قول الوزارة بأنهم هي مسؤولة عن هذه الأوقاف أمام المستحقين وليس من المعقول مع وجود هذه المسؤولية أن يكون للبرلمان رقابة عليها فهو قول لا يستقيم إلا إذا كانت هذه الرقابة ضارة بحسن إدارتها هذه الأوقاف وما قال أحد ولا يقول بهذا أبداً كذلك لا منافاة بين المسؤولين لأن اعتماد البرلمان لإيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية هو عمل بين البرلمان وإدارة الوزارة لا علاقة له بحقوق المستحقين ولا بمراقبة القضاء .

والجنة تعلن هذا صراحة وترجو أن يقرها المجلس عليه .

دولة الرئيس — هل مصادرة البرلمان على ميزانية الأوقاف الأهلية تمتع المستحق من مقاضاة وزارة الأوقاف ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — مصادرة البرلمان على ميزانية الأوقاف الأهلية لا تمتع المستحق من مقاضاة وزارة الأوقاف ومثل هذه المصادرة كتل تصديق المجلس الحسي على حساب قسمة الرضى فلا يكون التصديق بحجة في القاصر وله أن يقاضي الرضى والحاكم الحق في الفصل في الدعوى وإذا تصديق البرلمان لا يتعارض مع اختصاصات الهيئات الأخرى .

معالي محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف) — نظام المجلس الحسي هو نظام إداري وليس بنظام تشريعي فالقياس مختلف .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) — القياس واحد إذ أن المستحق له حق مقاضاة الوزارة رغم تصديق البرلمان على الميزانية كما أن للقاصر أن يقاضي الرضى رغم مصادرة المجلس الحسي .

سعادة محمود شكرى باشا — الرأى القانوني هو أن مصادرة البرلمان على ميزانية الأوقاف الأهلية لا تمتع القضاء مطلقاً من الحاكم بين الوزارة والمستحقين لأن القضاء يملك حق مناقشة الوزارة الحساب ويمك حق الحكم .

دولة الرئيس — هذا هو المعقول .

سعادة محمود شكرى باشا — هذه مسألة معروفة وبديهية .

دولة الرئيس — معنى ذلك أن المجلس يوافق على رأى اللجنة .

سعادة محمود شكرى باشا — حق المستحقين في المقاضاة محفوظ .

دولة الرئيس — وهل يجوز القول بحسب ذلك ؟

سعادة محمود شكرى باشا — لا أظن ذلك .

اني أدري فرقا عظيما ذلك الفرق الذي تشابه علي من خالف رأيي ، فرقا عظيما ويونا شامسا بين مسألة الاختصاص ومشروع الميزانية ، المسائلتان تختفان جوهرًا وحكا وناسخا تختفان في كل شيء كما سمين لحضراتكم .

هل من قائل يقول ان مسألة الاختصاص التي أثيرت عرضها عندما كان مروضاً على حضراتكم مشروع الميزانية كانت مشروع قانون قدم اليكم بطريقة تقديم مشروعات القوانين ويبحث على الوجه الذي يتحدث به القوانين وصدر بها قرار المجلس وصيقت عليها كقانون ؟ أظن أن أحدا لا يمكن أن يقول هذا ، انما هي مسألة خاصة صدر فيها قرار مادي كذلك القرارات التي تصدرونها كل يوم في الاقتراحات التي تعرض عليكم واكم الحق المناقش الذي لا يختلف فيه اثنان في أن ترحبوا عليها بالنقض أو التعديل لأن تلك القرارات ليست قوانين بل القوانين هي تلك القرارات التي تصدر في مشروعات قوانين تحقكم اليكم بالطرق التي تستلزمها وتؤخذها الدستوري ويوافق عليها المجلسان ويصوت عليها جلالة الملك ، وما نحن بصدده الآن بعيد كل البعد عن هذا والذي أوقف مجلس النواب فيها اقتضاه بقراره الذي أصدره هو في اعتقادي أن الأمر فيه شيء من الشبهة ، يشابه الأمر كثيرا عندما ينظر الى قانون الميزانية قانون الميزانية يصوت عليه ، هذا كلام قبله على الدين والراس ، هو مشروع قانون قدم اليانا وأخذ مع القانون واتجه بالقرار الذي صدر فيه وبالتصديق عليه ، ولكن قانون الميزانية شيء ومسألة الاختصاص شيء آخر .

لاحظوا يا حضرات الاخوان ان مسألة الاختصاص التي تربطون ان تنظروا الباب عليتها هي مسألة ترجع الى أساس من أكبر أسس الدستور ، ترجع الى أساس الفصل بين السلطات المختلفة ، وضع الدستور على أساس الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية ، جعل الدستور لكل سلطة حدا ، وأتم بنظركم في مسألة الاختصاص التي نحن بصددنا اليوم . تلك المسألة التي ترجع الفصل فيها الى الفصل في أساس من أسس الدستور ، تصول الى تعيين الحد الفاصل بين سلطة البرلمان التشريعية والسلطة التنفيذية ، انكم عند ما تقرر ان اختصاص تصبوع حيا لسلطة التشريعية ربما يمتد الى ايده مجارحه الدستور ويكون في ذلك اعتداء على سلطة أخرى وأتم نطمون لخطر الذي يعم من تجاوز أية سلطة حدها .

من أجل هذا يا حضرات الاخوان لا يصح مطلقا أن يشابه عليتها الأمر بين مسألة اختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية وبين نظرها تلك الميزانية . نظرت هذه الميزانية في سنة ١٩٢٤ بناء على قرار من المجلس باختصاصه بنظرها ثم ردت الى جلالة الملك وانتهى الأمر بالتصديق عليها حكما وبالتصديق فضلا في شهر نوفمبر من تلك السنة . على الدين والراس . لا كلام لنا فيما يخص مشروع الميزانية ، ولكن انما تأتمن قليلا في أن ذلك الأمر الذي صدر في شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ باقتضاء الميزانية انما صدر مع ذلك الاحتفظ ومبينا على ما عرضته وزارة الأوقاف من أنها ستطرح مسألة الاختصاص يتبين لكم حقا أن مسألة الاختصاص لم تكن موضوع مشروع قانون ولا موضوع تصديق من السلطة العليا وانما كانت مسألة قرار أصدره عرضا إنشاء مناقشة لفكرة طرأت وأتم نطمون في مشروع الميزانية .

وفي إنشاء نظر ذلك المجلس قامت مناقشة طويلة خلاصتها أنه ليس لمجلس أن يبحث في هذا الموضوع بعد أن يكون قد أصدر قراره الذي صدر في دوره الأول المتضمن اختصاصه بنظر ميزانية الحرمين والأوقاف الأهلية والتصديق على مشروع ميزانية كل منهما وإرساله للسلطة التنفيذية وصندوق المرسوم بما اقتضاه ذلك التصديق دون أن يرد المشروع الى المجلس خلال شهر من تاريخ صدور القرار في ما يقتضيه صريح المادة ٣٥ من الدستور وبين كل ذي رأي في هذا الموضوع رأيه وأخيرا انتهت المناقشة بموافقة مجلس النواب على اقتراح اللجنة الذي نصه :

”لا يصح إعادة النظر في اختصاص البرلمان لنظر ميزانية الأوقاف الأهلية بعد القرار الذي أصدره في هذا الخصوص سنة ١٩٢٤ ولم يرد إليه في المصادق المنصوص عليه في المادة ٣٥ من الدستور .“

وانتهى الأمر بأن قرر مجلس النواب الموافقة على ذلك الاقتراح . وهذه اللجنة تقترحه وتطالب الموافقة عليه أيضا .

حضرة محمود أبو النصر بك - القانون بدم صفة إعادة النظر في مسألة الاختصاص يدعون رأيهم هذا بأن هذه مسألة فرغ منها وانتهى أمرها ، انتهى أمرها بذلك القرار الذي أصدره البرلمان في سنة ١٩٢٤ وصوبق عليه حكما ونظرا ، حكما بمعنى ثلاثين يوما دون أن ترد الميزانية الى حضراتكم لاحالة نظرها طبقا للمادة ٣٥ من الدستور . ولا فضلا في نوفمبر سنة ١٩٢٤ صدر لأمر الملك بالتصديق على اعتماد ميزانية الأوقاف الأهلية كما اعتداها البرلمان . من أجل هذا يكون ذلك القرار ، قرار سنة ١٩٢٤ القاضي باختصاص لبرلمان بالنظر في ميزانية الأوقاف الأهلية قضاء أو قرارا غير قابل للنقض لأنه ما يقولون قانون أقره البرلمان وصيقت عليه بالطريقة الدستورية فلا محل إذن لنقضه أو العودة الى المناقشة فيه ،

هذا يا حضرات الاخوان هو رأيي الذي أظن بأنه لا يصح إعادة النظر في مسألة اختصاص البرلمان ، وعندي أهم اهتموا كثيرا رأيهم هذا من حكم الدستور . لست أقهر مطلقا أن ذلك القرار حتى بعد المصادقة عليه من جلالة الملك أو بعد مضي ثلاثين يوما دون أن يرد للبرلمان - لست أقهر مطلقا أنه قانون أو أن مسألة الاختصاص عند ما أثيرت في البرلمان سنة ١٩٢٤ كانت المناقشة فيها بمثابة المناقشة في مشروع قانون .

لا أشاطركم قضييا بالحكومة ولا أشاطر القانونيين هذا في مجلس النواب رأيهم في البداية ٣٥ من الدستور يسرى حكمها على مسألة الاختصاص . اللجنة مركبة . ثم ان هذه المادة صريحة لا تحتمل تأولا . انما هي منصبة على مشروعات القوانين وكلهم تملكون أن مشروعات القوانين طرعا مرسومة يجب أن تصاغ انيا وتتمم بها وأن يأخذ معها حتى تنهى بأن تكون قانونا . يقيم اليكم مشروع القانون فليعملونه على بلغة خاصة تبوس مواضع مادة مادة وتضع تاريخها معتم ثم تقدم بها الى رئيسكم الموقرة فيبحثونه بالطريقة التي رسمها الدستور وتقررون عليه بالطريقة التي رسمها الدستور . فهل لأحد أن يقول ان مسألة الاختصاص عندما عرضت على مجلس النواب أو يوم نظرت في قرار ذلك المجلس كإن أمامهم أو أمامكم مشروع قانون ؟

إذا كان هذا من جهة كونه تفسيرا دستوريا لا يكون ملزما إلا إذا اتبع فيه الطريق الذي يقع في تعديل الدستور لأنه يضيف على الدستور حكاهو تبيين حد من سلطتين وإذا كان القرار الذي صدر في سنة ١٩٢٤ لا يصح اعتباره قانونا بالنسبة لمسألة الاختصاص ، إذا كان الأمر كذلك فلا يمكن أن يكون قرار سنة ١٩٢٤ مانعا لحضراتكم من أن تسيروا بالنظر في مسألة الاختصاص ، وإذا كان الأمر كذلك على الدستور حراسا على أحكامه حفظه كل منهم مماثله لا يكون من الدستور في شيء أن تاتي الباب على أنفسنا أزاء قرارات غير ملزمة ولا أن نعتبرها قانونا مستوفيا شرعا .

بناء على هذا أزوج من حضراتكم أن لا توافقوا على القرار الذي أصدره مجلس النواب وأن تقرروا جواز إعادة النظر في مسألة الاختصاص .

سعادة محمود شكرى باشا - أتى أخالف حضرة العضو المحترم محمود أبو النصر بك فيما قاله من أن يحثنا في الميزانية لا يمكن بحثا في قانون وأن قانون الميزانية يخرج من نطاق المادة ٣٥ من الدستور .

حضرة محمود أبو النصر بك - لم أقل هذا مطلقا .

سعادة محمود شكرى باشا - لم أكن الوحيد الذي فهم هذا بل إن الكثيرين من حضرات أعضاء المجلس ومنهم حضرة الأستاذ مبرهم قد فهموا ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك - أنا ما قلت مطلقا أن قانون الميزانية لا يمكن قانونا بل قلت أن الميزانية تقدم بمشروع قانون ، وهذا القانون لا يمكن اعتباره قانونا صادرا في مسألة الاختصاص لأن الاختصاص شيء والميزانية شيء آخر ، هذا ما قلته .

سعادة محمود شكرى باشا - أرى في تفسيره الأخير عدولا عن قوله الأول ، دولة الرئيس - أظن أنه كان يفهم من كلام حضرة الأول ما يقوله الآن من أن مسألة الاختصاص جاءت عرضيا ولم تأخذ شكلها القانوني .

سعادة محمود شكرى باشا - أذكر ما قاله أن مشروع القانون يحال إلى بلان ويقترح عليه أولا وثانيا وثالثا وأن هذا يختلف عما يقع في الميزانية وهذا القول ثابت في المصلحة .

دولة الرئيس - أظن أن المفهوم من عبارته غير هذا .

سعادة محمود شكرى باشا - أذكر أنه بعد أن فهد حضرة ما قرره انتقل به ذلك إلى مسألة الاختصاص ، وأنا أقول أن قانون ميزانية سنة ١٩٢٤ قضى بحق البرلمان ولم يكن فيه إتيان على سلطة ما .

يقول حضرة أن المجلس في سنة ١٩٢٤ اعتدى على سلطة ما يمكن لما وأنها خريا من سلطة ما يؤولها الدستور .

حضرة محمود أبو النصر بك - لم أقل ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا - قل أية سلطة حصل التعدي وفي أي نقطة نرجع المجلس على الدستور بما قرره في سنة ١٩٢٤ هل حرم على المجلس في الدستور نظر ميزانية الأوقاف الأهلية ، أروني نصا ؟ فلما لم يوجد نص لهذا وثبت أنه لم يحصل اعتداء على سلطة من السلطات لأفضائية ولا تنفيذية

من أجل هذا تجدون حضراتكم أن المادة ٣٥ من الدستور صريحة في أن أحكامها إنما تطبق على مشروعات القوانين وحكم نص المادة :

"إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه .

فلما لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر" عبارة المسألة لا تدعو لحال الشك ولا للتأويل ، البارة هي "إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون" فهل كان لهم عند النظر في مسألة الاختصاص مشروع قانون ؟ كلا .

وقصدوا القول (ضجة) أن الكلام في القوانين كاللحاح في القامة (ضجة) أفسحوا لي صبوركم قليلا ، قالوا أن قرارات المجلس لا تعطل نقضا وردا وضربوا في مجلس النواب ذلك مثلا فقالوا : افرضوه قرارا فهل يصح لكم أن ترجعوا فيه ؟ أناع ذلك لصح لكم أيضا أن ترجعوا في ذلك القرار الذي أصدرتموه خاصا بالمراسم التي صدرت إنشاء تعطيل البرلمان ، هذا قياس مع الفارق ، لا تشابه بين الحالتين مطلقا ، بل قولهم هذا مما يؤيد نظري . القرار الذي صدر عن المراسم الصادرة إنشاء تعطيل البرلمان قرار صدر بعد أن اتبع فيه الطريق الدستوري ، أحيل على لجنة خاصة فيبحثه وقدمت عنه تقريرا وبعد ذلك قدم به مشروع قانون اقترح عليه بالطريقة الدستورية فهو إذن ليس مما يصح به علينا ولذلك يكون من الخطأ البين الخلط بين مسألة الاختصاص وبين التصديق على مشروع الميزانية .

نعم إن التصديق على الميزانية قد يشق من معنى أن هذه الميزانية إنما نظرت بناء على القرار الذي صدر بالاختصاص ، ولكن ذلك الاختلال يعمده كل البلد أن التصديق إنما صدر في الظروف وبناء على الشروط التي وودت في الكتاب الذي رفعت به وزارة الأوقاف الميزانية إلى الأعتاب الملكية .

فوق هذا فإن الفعل في مسألة الاختصاص كما بيئت لحضراتكم هو في الحقيقة ونفس الأمر عبارة عن الفصل في تفسير مادة من مواد الدستور تفسيرا يمس مبدأ أساسيا من مبادئ الدستور ، بلنة مجلس النواب ولجنة مجلس الشيوخ شفتان على أن هذا تفسير لبعض مواد الدستور وإنما مع هذا وجب بالحضرات الأخوان أن يأخذ هذا التفسير الذي صدر به قرار المجلسين في العام الماضي الطريق لنخلص بتعديل الدستور .

أمر اتفقت عليه كلمة علماء الدستور وهو أنه كلما أشكل تفسير مادة من مواد الدستور يرجع موضوعها إلى أساس هام من أسس الدستور كمسألة الاختصاص التي نحن ببسدها والتي تميز الحد الفاصل بين سلطة وأخرى ، اتفقت كلمة علماء القانون وعلماء الدستور على أن هذا لا يصح إلا إذا أخذ الطريق الذي رسمه الدستور لتعديل الدستور ، ليس هذا رأي وحدي بل هو كما قالت لحضراتكم رأي علماء الدستور وقد أبان ذلك بياننا وأوافقوا حضرة صاحب الممال وزير الأوقاف أمام مجلس النواب إذ قال "الذي أقره أن المتفق عليه عند جميع علماء الدستور أن التفسير الدستوري لا يكون ملزما إلا إذا اتبع فيه نفس الاجراءات التي تتبع في تعديل الدستور" .

المسألة التي هي مدار البحث الآن هي :

هل اذا أصدر المجلس قراراً بتفسير نص محتوي مرلة هل يكون المجلس مقيداً بذلك التفسير أبداً أو أن للمجلس أن يرجع عن تفسيره الى تفسير آخر يراه أصوب من تفسيره الأول ؟

وهل التفسير الذي يصدره المجلس في نص من النصوص ملزم بمقدار القرار أو أن هذا التفسير لا يكون ملزماً إلا بشرط ؟

هذه النظرية هي التي يدور عليها البحث الآن فاذا قررتم فيها أمراً أو وضعت لها قاعدة فإن هذا القرار وهذه القاعدة التي تهيئون بها المجلس ستكون مضطرين الى تطبيقها لا على ميزانية الأوقاف الأهلية فقط بل على كل أمر يعرض عليكم فيما بعد من مثل تلك الشؤون التي تشابه ميزانية الأوقاف الأهلية .

لهذا كان لي أن أدلي بكلمة في هذا الموضوع ولما أرجو من حضراتكم أن تفسحوا لي مسطوحاً قليلاً لأتكلم في مسألة قانونية وهي كما قال حضرة المشو المحترم أمير النصر لك ليست مما يلهي سماعة في كثير من الأحوال .

في سنة ١٩٢٤ كانت لوزارة الأوقاف وجهة نظر فيما يخص ميزانية الأوقاف الأهلية وكانت ترى أن نص الدستور لا يسمح عرض هذه الميزانية على البرلمان أو عبارة أخرى لا يصلح للبرلمان خصصاً بنظر هذه الميزانية ، ويجب أن توجه الجهة كانت توجب نظرية أخرى هي نظرية لجنة الأوقاف بمجلس الشيوخ حيث كانت ترى أن نص المادة ٥٤ من الدستور لا يعطى المجلس هذا الحق ، وكانت وزارة الأوقاف كما كانت اللجنة يقصدان معاً الى عرض سائر واحد هو احترام نصوص الدستور .

كانت وزارة الأوقاف بما تقتل به من مخرج ترى الى نفس الغرض الذي كانت ترى اليه لجنة الأوقاف وهو أن يبقى الدستور مصوناً وأن يطبق كما أريد به عند وضعه وأن لا يحد من تطبيقه عن الطريق المرسوم له .

وانتهت المسألة برأي مجلس النواب في أنه يخص بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأقر هذا مجلسكم الموقر أي أنه فسر نفس التفسير الذي فسر مجلس النواب .

والآن تطرح الحكومة هذه المسألة من جديد على البرلمان . فلما أردنا طرحها على مجلس النواب خدمت لجنة الأوقاف به دفعا فربما بأنه لا يجوز إعادة النظر مرة أخرى في تفسير فسر المجلس وكان اللجنة والقائمين بأمرها يريدون أن يتقاعلوا إلى مجلسكم الموقر . يريدون أن يتقاعلوا إلى الأعمال الدستورية القاضية القضائية وهي قاعدة قوة الشيء المحكوم به وهذا خطأ محض لأن كل مشروع يعرف أن هذه القاعدة التي يأخذ بها القضاء إنما هي قاعدة اصطلاحية كان من الضروري أن يصطلح عليها لوضع حد للتنازعات .

ليست هذه النظرية ترجلح الواقع بمعنى أن الحكم حيناً يكون نهائياً ليس المانع من العودة في نظر موضوعه هو في الواقع ونفس الأمر مطابقة للتصواب وإنما فرض أنه مطابق للتصواب أعطى ذلك حكا لا حقيقة أي أنه قد يكون هناك حكم نهائي ويكون في حقيقته خطأ ولكنه أصبح واجب الاستمرار لأنه صدر من جهة مختصة . اصطلاح على أن يكون عنوان التصواب

دولة الرئيس - قال - حضرة السيد فوده بك انهما اعتديا على حقوق الأفراد .

سادة عمود شكري باشا - حقوق الأفراد محفولة .

دولة الرئيس - ولكن حضرة السيد فوده بك يتكلم في ذلك .

سادة عمود شكري باشا - بما تقتل ولكن في غير الواقع وأكرر أنت تصديق البرلمان على ميزانية الأوقاف الأهلية لا يمنع أصحاب الشأن من الوصول الى حقوقهم بواسطة الحاكم وأن هذا التصديق لا يقيده الحاكم بشيء ومثل ذلك كمثل تصديق المجالس المحلية على حسابات المختصر فليس من شأن هذا التصديق أن يمنع صاحب الحق من الالتجاء الى الحاكم ومناقشة ذلك الحساب للوصول الى حقه .

أن الغرض من بحث البرلمان لميزانية الأوقاف الأهلية هو أن يكون أمام وزارة الأوقاف نبراس تستضيء به فلا تبتعد عما هو وارد فيها . يراد بذلك رسم خطة للسير في إدارة هذه الأوقاف ، ووزارة الأوقاف لا تخرج عن كونها جزء من أجزاء الحكومة ووزيرها مسئول للبرلمان أن يرسم له الخطة كما يرسمها لباقي حضرات زملائه .

عنه هي الحكمة من تصديق البرلمان على ميزانية الأوقاف الأهلية فاذا صدق البرلمان عليها فلا يمنح هذا التصديق أصحاب الحقوق من المطالبة بمقتضى ما قلت .

دولة الرئيس - اذا كان المستحق لم الحق في مقاضاة الوزارة جند الاختضاء يكون البحث في اختصاص البرلمان في التصديق على ميزانية الأوقاف الأهلية فقد كل أهمية .

سادة عمود شكري باشا - أكرر أن السبب في نظر البرلمان لميزانية الأوقاف الأهلية هو مراقبة الوزارة في عملها . فلما لم تكن الميزانية موضع مراقبة البرلمان ربما تسوء الادارة فيها .

دولة الرئيس - اذا كانت حقوق المستحقين في الأوقاف الأهلية محفولة فلا مانع من أن ينظر البرلمان في ميزانيتها .

سادة عمود شكري باشا - هذا ما أقوله وأكرر أن حقوق المستحقين محفولة وأن ميزانية البرلمان واجبة لضمان حسن السير ومراقبة وتوجيه الصرف فيها .

حضرة عبد الحلوم الجازولي بك - نحن نريد أن نعرف دأى مسألي وزير الأوقاف في هذا الموضوع .

أعني مسألي وزير الأوقاف منصة الخطابة .

مسألي عبد الحبيب الغزالي باشا (وزير الأوقاف) - يا حضرات الأعضاء الأجله ان المسألة التي يبالغها المجلس الآن ليست قاضية من اختصاص المجلس أو عدم اختصاصه بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية وإنما أهميتها تتمدى الى ما وراء ذلك بكثير .

لنا الآن يصعد نظرية عامة اذا قررتموها يستندى حكمها الى غير ميزانية الأوقاف الأهلية من المسائل التي تعرض على حضراتكم .

لأننا سمحت الحكومة نفسها أن تأتي أمام البرلمان لتطرح عليه تخفيضها من جيليد الذي كانت تخسره بالمسألة في سنة ١٩٢٤ لأن ذلك مدام لم يكن التفسير ملزماً .

قلت هذا أمام مجلس النواب وقلت اني لا أقصد بإعادة طرح المسألة من جيليد إلا أن أقابل رأياً برأى وأما أطمع أن أقابل الراي يقتضيه العدل وأحد يكون عنوان الصواب . فاصرحت بأن الحكومة مستقر في النهاية قرار المجلس وأن ما يدفعا إلى بيان وجهة نظرها هو ما دفع اللجنة إلى بيان وجهة نظرها وهو بيان حكم الدستوري بمسألة ولكن بعد ذلك رأى مجلس النواب ورأيه محترم - رأى أنه لا يجوز إعادة النظر في التفسير السابق ولذا قلت في خطابي الذي أرسلته إلى مجلس الشيوخ اني أتم هذه المسألة أمام المجلس وقد أثبت الآن رأيي لا في الموضوع لأننا الآن أمام مسألة فرعية ، مسألة أولية - وهي على تخفيض في سنة ١٩٢٤ ملزم أو غير ملزم ؟

هذه المسألة هي المطروحة أمام حضراتكم الآن .

حضرة الشيخ محمد عز العرب (مقر لجنة الأوقاف) - كل ما قاله حضرة العضو المحترم محمود أبو النصر يمكن تلخيصه فيما يأتي :

المجلس حين قرر اختصاصه بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية كان قراره في ذلك مرضياً . ولم يكن صادراً عن نظر مشروع قانون وأن التصديق على مشروع للميزانية لا يعتبر تصديقاً على هذا القرار . وحيلة لا يكون له حكم القانون .

ولكن ليسمع لي حضرة أن أقول أن مشروع الميزانية في الواقع مشروع قانون . قدم هذا المشروع من الحكومة إلى البرلمان في سنة ١٩٢٤ ولا يمكن أن تقدمه إلى جهة غير مختصة . وعند نظر هذا المشروع أرفع صوت بأن البرلمان غير مختص بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية ، أرفع هذا الصوت من قبل وزارة الأوقاف معترفاً على اختصاص البرلمان في نظر تلك الميزانية فنقر البرلمان أنه مختص وأصدر قراره في ذلك .

ولا شك أن البحث في الاختصاص بنظر مشروع أو عدم نظره هو بحث في نفس المشروع أيضاً . بعد ذلك بحث البرلمان فعلاً في مشروع ميزانية الأوقاف الأهلية وقررها باباً باباً . أريدنا ومصرفاً ، ثم صدر بها مرسوم ملكي رقم ٧٢ الصادر في نوفمبر سنة ١٩٢٤

وإن صار أمامنا مشروع ميزانية الأوقاف الأهلية تخدمت به الحكومة إلى البرلمان . فنظر فيه باباً باباً . ثم رده إلى السلطة التنفيذية تصديق عليه جلالة الملك دون أن يرد إلى البرلمان مرة أخرى في مدى شهر بذلك صار عندنا قانون . فهل يصح بعد صدوره أن يقال ان اختصاص لم يكن صحيحاً وأن يطلب اليوم إعادة النظر فيه . أن أجابة هذا الطلب منه أن عمل البرلمان كان عبثاً . وأن تصديق الملك على مشروع ميزانية الأوقاف الأهلية كان تصديقاً على عمل إطل صادر من جهة غير مختصة .

فهل نقبلون أن تكون نتيجة أعمالنا هذا ؟ لا أنظركم رضون بذلك ؟

وأولاً وضع تلك القاعدة لتباعدت المنازعات . فكلما صدر حكم وقام بذهن الخصم أن يحدد النزاع طرحه من جديد أمام المحكمة وهكذا فلا تستقر الحقوق على قرار ويبقى التناقض ساوياً أصحاب الحقوق إلى ما شاء الله فلا تكون هناك الا فوضى .

دولة الرئيس ولكن حضرة أبو النصر بك يقول انه ليس أمامنا حكم نهائي .

معالي محمد نجيب الفراري باشا (وزير الأوقاف) - في أي شيء ؟

دولة الرئيس - في مسألة الاختصاص .

معالي محمد نجيب الفراري باشا (وزير الأوقاف) - قد فهمنا قاعدة قوة الشيء المحكوم به وعدم جواز نظر الأمر الذي يصدر فيه حكم نهائي . وأما في مسائل التشريع فالأمر يختلف عن ذلك لأن طبيعة التشريع مخالفة لطبيعة القضاء فينبغي أن يكون القضاء ثابتاً وأن تعطى له قوة تطمين إليها النفوس وتبعد عنه كل شبهة وتقطع كل جدل بعد الأمر بخلاف ذلك بالنسبة للتشريع لأن التشريع يتحدد بتحدد المصالح فالقول بربط التشريع بتلك القاعدة بحيث إذا أصدر المجلس تفسيراً دستورياً في مادة ما يصبح مقيداً بتفسيره - القول بهذه القاعدة في التشريع إنما هو تعقيد لسلطة مجلسكم المقرر .

ولكن متى يكون التفسير ملزماً ؟ ومتى يصبح هذا التفسير حكماً نافذا لا يبدل عنه ؟

اتفق المشارعون على أن التفسير يكون ملزماً في حالتين : الحالة الأولى أن يعرى التفسير طبقاً للقواعد الموضوعة لتعديل الدستور . لماذا ؟ لأن النص لا يصدل إلى تفسيره إلا إذا كان يحتمل أكثر من معنى وأحد فالتجارب معنى وإشارة معنى في معنى وإدخال حكم وإخراج حكم آخر من عموم النص من نصصوص الدستور لا يقل شأناً عن تعديل النص نفسه لأنه بعد أن كان هذا النص عاماً يحتمل جملة معانٍ ويرجى إلى جملة نواحي أصبح بالتفسير مقيداً بمعنى خاص حيث انحسرت كل المسائل إلا ذلك المعنى الذي يريد المجلس ولا شك أن هذه المسألة من الخطورة والأهمية ما تستدعي النص الدستوري نفسه ولذلك قيل بوجوب تطبيق القواعد الدستورية عليه . فإذا رأى المجلس نصاً غامضاً ورأى تفسيره فالطريق أمامه مهمل فلا عليه إلا أن يجري على نفس القواعد التي ينص عليها الدستور في التعديل .

هذه هي الحالة الأولى التي يكون فيها التفسير ملزماً . أما المسألة الثانية فهي أن يتكون عرف متصل للجلس في مسألة ما وأن يصحح ذلك التفسير عرفاً متصلاً أي عرفاً متكرراً متبجحاً لأنه إذا أصدر المجلس على رأيه أكثر من مرة حينئذ يكون للجلس بين الحكومة والمجلس عتياً أو بين تفسير وتفسير عتياً لأنه بهذا التكرار يكون المجلس قد أثبت أنه مصر على رأيه ويتكون في هذه الحالة العرف المتصل الذي يملئ حكم تعديل النص سواء بسواء . فهل هذه المسألة التي نحن ببصدها الآن عدلت طبقاً لقواعد الدستور ؟ وهل هناك عرف متصل ؟ أما الأول فلا . وأما الثاني فإن حضراتكم تعلمون أنه لم يصدر منكم فيها إلا قرار واحد مرة واحدة والعرف لا يتكون من مرة واحدة . بل لا بد من تكراره مرة أخرى على الأقل .

يقول معالي وزير الأوقاف إن هذا مشروع لمادة في الدستور . وأنا لا أقول أنه تصير بل هو نظر في مشروع ميزانية قدمته الحكومة نظره البرلمان وصدق عليه جلالة الملك ، فأصبح في حكم القانون ولا يصح اعادة النظر فيه .

ولذلك أرجو من حضراتكم أن توافقوا على رأى اللجنة وما قرره مجلس النواب في ذلك ، وهو أن تحمروا أنه " لا يصح اعادة النظر في اختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية بعد القرار الذى أصدره في هذا الخصوص سنة ١٩٢٤ ولم يرد إليه في الميعاد المخصوص عليه في المادة ٣٥ من الدستور " .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذه المسألة أثارها في سنة ١٩٢٤ ، وكنت أول المخالفين : لوزارة الأوقاف لأنها طلبت منا بعض ألا ننظر في ميزانية وقف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية . هذا هو طلبها ما في سنة ١٩٢٤ ، وقالت إن النظر فيها ليس من اختصاص البرلمان وأرسلت في ذلك على قوانين قمتها . ورأى البرلمان أن المادة ١٤٥ من الدستور ألغت جميع القوانين المعارضة للدستور في ذلك وقضت بأن ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليها الأحكام النافذة في الدستور الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى .

بهذا النص العام قرره اختصاص البرلمان بالنظر في ميزانية أوقاف الحرمين ، والأوقاف الأهلية أما وقف الحرمين فظاهر ألا خلاف فيه . وأما الأوقاف الأهلية فقد بنينا اختصاصنا في نظر ميزانيتها على أمرين . الأول أنا نأخذ تصرفات وزارة الأوقاف فيها وما تحصله من إيراداتها والثانى وهو الأهم أن كل أوقاف أهلية ليست أوقافاً أهلية محضة بل فيها دائماً جزء غيرى . ولا خلاف مطلقاً في اختصاصنا بنظر ميزانية الأوقاف الخيرية . ولا يمكننا بأي حال أن نجس الجزء الخيرى إلا إذا بحثنا الأوقاف جميعها .

تأتى اليوم وزارة الأوقاف وتعود إلى هذا البحث . وقد سبق أن قرره أننا نختصمون بالنظر في ميزانية الأوقاف الأهلية طبقاً للمادة ١٤٥ من الدستور .

لقد طرحت هذه المسألة من جديد على مجلس النواب فنقد أنه لا يصح اعادة النظر في قراره الصادر بالاختصاص ونحن اليوم إذا أجبنا لأنفسنا الرجوع إلى النظر في قراره السابق فقد رجعنا من رأينا الأول . ولا يصح ذلك ، قالوا إن قراركم تصير لمادة في الدستور . ولجلس إذا فسرنا ضميراً خاصاً أن يبدل منه . لم يكن الأمر في قرارنا ضميراً لأن الضمير إذاً يكون حين الأبهام والأمر الذى نحن بصدده أمر واضح وبهام لا إبهام فيه . وهو يشمل كل أوقاف . فإذا أردتم تخصيص هذا النص فلا يكون إلا بقانون كما أنكم لا تسمون الخاص إلا بقانون .

إن المادة ١٤٥ من الدستور طمئة ، فإن شئنا أن نعيدوا اختصاصكم فعدلوا هذه المادة أولاً وإذا أردنا أن نخرج ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين فلا يكون ذلك إلا بقانون لأن نص المادة عام ولا يمكن اعادة النظر في أمر قرره مطلقاً للدستور .

فلذا قررتم مثلاً أن كبار العلماء لا يخرجون من (هيئة كبار العلماء) وفصلتم بناء على هذا عضواً من أعضاء المجلس لأنه ليس من تلك الهيئة . فليس لكم بعد ذلك أن ترجعوا من قراركم . وتوسعوا دائرة كبار العلماء لتدخلوا بينهم من آخرجهوا بالأمر .

وأنا لا أقوم وأتم أيضاً لا نضمون مثل تلك المهمة التى تسلبها وزارة الأوقاف كل عام في إثارة هذه المسألة .

معالي محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف) - أنا نتبرها محافظة على الدستور .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أن الدستور صريح .

حضرة لويس أختوخ فانوس أفندى - أنا أعارض في طلب اعادة النظر في القرار الذى صدر من البرلمان سنة ١٩٢٤ بنظر اختصاصه بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين وأسباب ذلك أنه لم يصدر قراره من مجلة . ولم يقرره عرضاً كما قال حضرة آبي النصرى . بل أذكر أن سعادة وكيل وزارة الأوقاف قد جاهد جهاداً طويلاً في تأييد رأيه . وأن لجنة الأوقاف بالشيوخ كانت من رأى الوزارة . ولكن المجلس نظر إلى المسألة من وجهتين . الوجهة القانونية ووجهة المصلحة العامة . فنقد بناء على ذلك رفض رأى اللجنة ورفض أيضاً ما عرضه صاحب المعالي أحمد ذكى أبو السعود باشا بتعديل رأى اللجنة .

وأصر المجلس على رأيه في الاختصاص وهو ثابت في مجموعة مضابط المجلس لعام ١٩٢٤ فيما بين صفحة ١٠٦ وصفحة ١٤٤

فالمجلس أذن لم يصدر قراره في الاختصاص عرضاً ولا عن مجلة ، بل قرره لأنه مطابق للدستور والمصلحة العامة . ولهذا رأى رفض طلب اعادة النظر في الاختصاص . وأرى أيضاً تعديل قرار لجنة الأوقاف في تقريرها لأنه مضطرب لسلطة المجلس . أنا رفض اعادة النظر لأن القرار صدر من البرلمان والبرلمان مصدر كل السلطات لا لأن القرار تصدق عليه من جهات أخرى .

دولة الرئيس - لقد طالت المناقشة .

(صحة)

دولة الرئيس - هنا اقتراح باقتفال باب المناقشة وهذا نصه :

"بى اقتفال باب المناقشة حيث أن المسألة واضحة وضوحاً تاماً" .

متولى عمر حمزوى	محمد البيلاوى	حافظ حسين جالين
بيوى مدكور	حزب الشئى	إبراهيم فرج أبو الجدايل
عقل محمد	على سليمان	أحمد نصر

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس - من لا يوافق من حضرات الأعضاء على اقتراح لجنة الأوقاف بالشيوخ فليفضل بالوقوف .

وقف بجملة .

دولة الرئيس - المجلس يوافق على اقتراح اللجنة أنه لا يصح إعادة النظر في اختصاص البرلمان لنظر ميزانية الأوقاف الأهلية .

رفضت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة الثامنة والبدقية الخامسة .

أعيدت الجلسة الساعة الثامنة والبدقية الأربعين .

(حضر في مقاعد الوزراء حضرة صاحب المالح على للششمى افندى وزير المعارف العمومية) .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

الأوقاف الأهلية

الإيرادات

قدرت إيراداتها بمبلغ ٩٨٤٧٨ جنينا زيادة ١٠٩٩٦٢ جنينا عن العام الماضى منها ٩٩٨٥٧ جنينا في إيرادات الأعيان الموقوفة ومنظمتها بسبب الزيادة في إيرادات الأعيان ومن دخول أوقاف جديدة ١١٧٧ جنينا في المرتبات المربوطة بوزارة المالية ٩٩٨٨٨ جنينا في المتحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة حسب المنظور تحصيله .

وزعت هذه الإيرادات على أربعة أبواب :

الأول .. ٩٥١٩٩٧ ^{جنيه} إيرادات الأعيان الموقوفة .

الثاني - ٢٤٩٣ ممتلكات مبروطة بوزارة المالية .

الثالث - ١٦٩٨٨ ما يحصل من المصاريف القضائية .

الرابع - ١٠٠٠٠ إيرادات الأوقاف المنظور احتلتها على الوزارة .

قرر المجلس الموافقة على الاعتادات المذكورة بأبأ .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

الباب الأول - إيرادات الأعيان الموقوفة

قدرت بمبلغ ٩٥١٩٩٧ جنينا زيادة ٩٩٨٥٧ جنينا عن العام الماضى وهي موزعة على خمسة أنواع :

الأول .. ١٥٠٤٨٢ ^{جنيه} إيرادات المباني .

الثاني - ٨٥٤٣ الأراضي للقضاء .

الثالث - ١٢٠٨ الأحكام .

الرابع - ٧٨١٠٩٤ إيرادات الأعيان الزراعية .

الخامس .. ١٠٧٧٠ إيرادات زراعية .

وتبلغ مساحة أعيان الأوقاف الأهلية ٩٢١٦١ فداناً من ذلك ٩٠٤٠٩ فداناً مؤجرة و ١٥٩٨ فداناً منقوعة و ١١٢ فداناً مانع عمومية .

وجميع ما ذكره اللجنة من الملاحظات بشأن إيرادات الأعيان الموقوفة في ميزانية الأوقاف الانبغية ينطبق على أعيان الأوقاف الأهلية .

هذا وليس اللجنة ملاحظات على الأبواب الأخرى .

وبناء عليه : اقترحت لجنة النواب على المجلس اعتماد أبواب الإيرادات السابق بيانها .

قرر المجلس الموافقة على الاعتادات المذكورة بأبأ .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

المصروفات

قدرت بمبلغ ٤٠٧٥٣١ جنينا زيادة ٤٩٢٨١ جنينا عن العام الماضى منها ١٠٩٩٧ جنينا في رسوم الادارة بسبب زيادة إيرادات هذه الأوقاف و ٨٩٩١ جنينا في مصاريف الأماكن بسبب زيادة عوائد الأملاك والمبالغ المخصصة للفظ وترميم المباني والأعمال الجديده ٣٠٧٩ جنينا في مصاريف الأعيان منها ٥١٣٠ جنينا في الأموال و ٤٦٢٨ جنينا لحراسة عاصيل صغار المستأجرين ودم البرك والمستغلات كطلب معاملة الصحة وما محتاجه الأعيان من الزاويرات والتمهيط والترع والمصاريف وترميم الجسور والمباني و ٢٨٢٩ جنينا في الأعمال الخيرية وهو ناتج من زيادة المرتبات المقررة على أوقاف أهلية للأوقاف الخيرية وزيادة في مايات خدم المساجد وكلاهما بسبب دخول أوقاف جديدة و ٥٤٧٤ جنينا في ديون على أوقاف واجبة السداد و ٢٠٠ جنينا في المصاريف المتنوعة بحسب المنظور صرفه .

وزعت المصروفات على سبعة أبواب وهذا نصها :

الباب الأول - رسوم ادارة ٩٨١٤٨ ^{جنيه مصرى}

» الثاني - مصاريف الأماكن ٣٠٣٣٥

» الثالث - الأعيان ١٥١٥٤٩

» الرابع - الأعمال ٩٠٦٤٥

» الخامس - ديون على أوقاف واجبة السداد ... ٢١٢٤٤

» السادس - مصاريف قضائية متنوعة ... ١٣٧٠٠

» السابع - مصاريف أوقاف منظور احتلتها على الوزارة ٣٠٠

وذكرت اللجنة ملاحظاتها الآتية على بعض هذه الأبواب :

الباب الثاني - مصاريف الأماكن

قدرت بمبلغ ٣٠٣٣٥ جنينا من ذلك ٣٣٧٨ جنينا انشاءات جديدة والباقي حوالة وحفظ وترميم بأجرة خبراء وملاحظين وتبلغ نسبة المصاريف بد استبعاد الأعمال الجديدة الى الإيرادات ١٨٨٤٦٪ . وبإضافة رسوم الادارة البالغة ١٠٪ يكون نسبة جميع ما يصرف على المباني الى إيراداتها ٢٨٨٤٦٪ . وهي أقل مما يصرف على مباني الأوقاف الخيرية والفرق راجع الى زيادة مصاريف ادارة الأوقاف الخيرية وإلى زيادة المبالغ المخصصة للفظ والترميم فيها ولا يمكن إبداء رأى صحيح عن الادارة الا اذا كانت المباني مقفلة .

الباب الثالث - مصاريف الأعيان

قدوت مبلغ ١٥١٥٤٩ جنيتها من ذلك ١٠١٠٧ جننيات أعمال جديدة وإليها هو ما يصرف على هذه الأعيان من أموال وإمكانيات خدمة الزعامة وحراسة محمولات صغار المستأجرين ومصروفات الأعيان المقررة على القيمة ومصاريف الأعيان المؤجرة .

ويبلغ متوسط صافي إيرادات القندان ما بين مئتين ومئتين وستين ألفاً من ذلك مصاريف الإدارة ٦ جننيات و ٢٨٠ ملياً وهو أقل من متوسط صافي إيرادات الأوقاف الخيرية .

وليس من المستطاع بيان أسباب الفرق إلا إذا كانت جميع أعيان الوزارة مقدرة القيمة وهذا التقدير لم يتم بعد وسيبقى لجنة الأوقاف الأولى أن طلبت إجماعه وتأمل بالمعجزة أن يتم قريباً لأن عليه يتوقف الحكم على إدارة الوزارة . وزيادة من المصروفات الاعتيادية المأخوذة من إيرادات سنة ١٩٢٦ فهناك مبلغان آخران مقترح صرفهما وهما :

أولاً - مبلغ ٣٣٧٤٧ جنيتها لأعمال ترميمية أو إنشائية في أعيان الأوقاف الأهلية ومساجدها مبنين تضمينها بصحيفة ٣٦ (من ميزانية الأوقاف الأهلية) وهذا المبلغ مما سبق حجزه طبقاً لشرط الواقفين من ربح الأوقاف الأهلية على السنوات السابقة على هذه السنة .

ثانياً - مبلغ ١٠٠١٨٦ جنيتها لأعمال إنشائية من ذلك ٩٨٠٠٠ جنيه لإنشاء عمارات جديدة بالتعبئة الخضراء و ٢١٨٦ جنيتها لإنشاء عمارات شارع قصر النيل .

وهذا المبلغ يقرر أخذه من أموال البذل بعد موافقة المحكمة الشرعية وسيبقى لجنة أن أشارت بوجود بيان مثل هذه المبالغ في الميزانية مع الاعتراضات المطلوبة منها عليها .

وتتفرع اللجنة على المجلس إقرار أبواب المصروفات السابق أيضاً عليها هذا الباب الثالث وهو مصاريف الأعيان فيضاً عليه ٢١٦ جنيتها مرتبات الكتبيين السابق التقرير ببقائها محسوبة على ميزانية الأوقاف الأهلية فتكون جملة الباب الثالث ١٥١٧٦٥ جنيتها بدلاً من ١٥١٥٤٩ جنيتها .

وعلى ذلك يكون فاضل ربح الأوقاف الأهلية ٥٧٣٣٧٤ جنيتها يصرف في وجوه استحقاق حسب شروط الواقفين .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - جاء في هذا التقرير وفي قرأه تفصيلاً في مضاميد مجلس النواب أن ما أخذه وزارة الأوقاف نظير إدارة الأوقاف الأهلية هو ١٠٪ من إيراداتها لإيراز ما تصرفه الوزارة ولذا فهي تخسر مبلغاً تدفعه من ربح الأوقاف الخيرية ، هذا ما فهمته .

إن المبلغ الذي تستولى عليه وزارة الأوقاف في نظير إدارة الأوقاف الأهلية يبلغ ٩٨١٤٨ جنيتها وهي تصرف أكثر منه على إدارة تلك الأوقاف بمقتدر واحد أو اثنين في المائة على ما أذكر . تنفع الوزارة هذا الفرق من أموال الأوقاف الخيرية وهذا لا يجوز مطلقاً فأنا تدير الأوقاف الأهلية ككلاس فليجوز أن تحصل تلك الخسارة . ولكننا ألفت نظر معالي وزير الأوقاف إلى هذه المسألة .

إننا لا نريد أن نرض مصاريف الإدارة من ١٠٪ إلى ١٢٪ أو ١٣٪ . ولكننا نريد أن تكون إدارة الأوقاف الأهلية على خدمة المستحقين فيها وأن تستولى الوزارة على ما شققت خلافاً في سبيل إدارة هذه الأوقاف حتى لا تخسر شيئاً .

إن الوزارة تخسر الآن وهذا الخسارة لا مبرر لها فأنا تدير الأوقاف الأهلية على أحسن حال وقد أحييت عليها بأمر من القاضي الشرعي . يوقف الواقفون الأعيان على أولادهم وتديرها لهم الوزارة فليساذا إذن تحصل مثل هذه الخسارة .

نحن لا نريد كسباً ولا خسارة وكل ما نريده أن يعيدنا معالي وزير الأوقاف بالتفكير في أية طريقة تمنع هذه الخسارة لأننا لا نريد أن تدير الوزارة أوقافاً أهلية ثم تصرف على أنفائها من أموال الأوقاف الخيرية .

دولة الرئيس - لقد سبق أن قرر المجلس أن اللجنة التي ستعنى بشؤون الموظفين تبحث أيضاً حالة موظفي وزارة الأوقاف وسيترتب على ذلك تقليل المصاريف .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - كل ما أقصده أن تأخذ هذه المسألة حظها من العناية حتى لا تخسر الوزارة شيئاً .

دولة الرئيس - إننا لم نرد أعمال لجنة فحص شؤون الموظفين إلى تحليل النفقات فليقتدر بنظر في إيجاد طريقة أخرى توصل للفرض المطلوب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا مكثت بذلك .

معالي محمد شفيق باشا - سبق أن صدر قرار من المجلس بأن تبحث اللجنة التي تشكلت للنظر في شؤون الموظفين حالة موظفي الأوقاف الأهلية للاقتصاد في النفقات ومن جهة أخرى فإن الوزارة لا تخسر مطلقاً لأنها تستولى على مبلغ ٩٥١٩٩٧ جنيتها من إيرادات الأعيان الموقوفة وهي حين تستولى على هذا المبلغ تنفق منه جزءاً من اثني عشر جزءاً ثم تنفع من وجود باقي هذا المبلغ في خزائنها بما يزيد عن الخسارة التي يقول حضرة الشيخ حسن عبد القادر أنها تبلغ ١٪ أو ٢٪ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا معنى للقول بوجود خسارة إن شاء معالي محمد شفيق باشا - هذا هو الواقع .

معالي محمد شفيق باشا - لهذه المناسبة أعظم أن يتفضل معالي وزير الأوقاف بإجابتي عن السؤال الذي سبق أن وجهته لمعاليه أسس .

معالي وزير الأوقاف - قد تخاطبنا مع معاليه العضو المحترم على موضوع سؤاله بوجوه المسألة هو أن وزارة الأوقاف تقدم تمام التقدير الضرر الذي يعود على المستحقين من كل تعطيل يحصل في أموال البذل .

ولذلك فأنا شرعت خلافاً في اتخاذ الوسائل المصلحة لمشتري أعيان هذه الأموال لجهة أوقافها ولا شك أنه في حالة ما إذا تأخر الشرع عن الوقت اللازم لذلك فتكون الوزارة مضطرة لتدبر ما يلزم لتعويض المستحقين عما يتألم من الحرمان بسبب ذلك التأخير .

على من التقرير ما يأتي :

وهذا بيان الاعتمادات

المبالغ المقررة	زيادة	جنيه	جنيه
٩٨١٤٨	—	—	—
٣٠٣٣٥	—	—	—
١٥١٧٦٥	—	—	٢١٦
٩٠٦٤٥	—	—	—
٢١٢٤٤	—	—	—
١٢٧٠٠	—	—	—
٣٠٠٠	—	—	—

قرر المجلس الموافقة على الاعتمادات المذكورة بأيا ما يلي :

معالي وزير الأوقاف - وزارة الأوقاف ترى من واجبهما وقد انتهى المجلس من نظر ميزانيتها أن تملن شكرها لطيفة المجلس الموقر ولجنة الأوقاف به على تلك الملاحظات القيمة والارشادات الحكيمة التي أفاضت الطريق أمام الوزارة وتسلم الله توفيقيها للعمل في مصلحة الأمة .

(تصفيق) .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - لي رجاؤه لدى معالي وزير الأوقاف وهو أن الحكومة قررت أن تودع تقود المجالس البلدية والعلية في بنك مصر فأرجو معالي الوزير أن يأمر ببحث مسألة إيداع أموال الاستبدالات وضربها في بنك مصر أيضا وأن تعامل وزارة الأوقاف ذلك البنك كما تعامل مصالح الحكومة .

(تصفيق) .

(انصرف معالي وزير الأوقاف ومعهادة وكلها) .

اتملى سعادة محمود شكرى باشا مقرر لجنة المالية منصبة الخطابة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - سبق أن قفقت استجوابا لمعالي وزير المالية بشأن دخول الحكومة مشترية في سوق القطن الأشموني ثم قرر المجلس تأجيل ذلك الاستجواب الى ما بعد الانتهاء من نظر الميزانية وانى أخضع لهذا القرار . أما والميزانية على وشك الانتهاء والهدر البرلماني يكاد ينتهي وهذه المسألة تهم الدائرة التي أشراف بالهاة ضيفاني أرى من واجبي الدفاع عن موضوع هذا الاستجواب ولهذا أرجو تحديد جلسة القدر للنظر فيه قبل النظر في ضريبة القطن .

اتنا تمثل الأشخاص الذين يملكون ضريبة القطن الأشموني التي تبلغ في السنة نحو ١١٥٠٠٠٠ جنيه وهو الجزء الأكبر من ضريبة القطن فانما كانت الحكومة لا تريد أن تستخدم المال الذي دفعناه في تلك الضريبة في السنين الماضية والذي يبلغ نحو سبعة ملايين ونصف من الجنيهات في الدفاع عن القطن الأشموني المعرض للتأثر من جماعة حزب التزول فحسن تخاضع في دفع تلك

الضريبة . أما اذا صرفت الحكومة هذا المبلغ في حماية القطن الأشموني كما فعلت بالنسبة للقطن السكراريس فاننا مستعدون لدفع الضريبة .

دولة الرئيس - يمكن لحضرتي أن تتناقض في موضوع هذا الاستجواب غدا عند النظر في الاعتماد الخاص بضريبة القطن .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - لا أستطيع خلط الضريبة بمسألة الاستجواب .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - جرت العادة بأن تبدى الرغبات الخاصة بالميزانية عند نظر الأيوان المرتبطة بها .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - الاستجواب كاتحاد للوزارة وقد أسامت الوزارة التصرف في المدة الماضية .

دولة الرئيس - الأول أن نقول هذا في حضرة الوزراء .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أرجو ألا ينسى دولة الرئيس أن اقتراحات اقبال باب المناقشة قد تحول بيني وبين ما أطلب فاني أريد المناقشة في الاستجواب قبل النظر في ضريبة القطن .

دولة الرئيس - لقد قرر المجلس من قبل أن ينظر في طلبك بعد الفراغ من نظر الميزانية وهذا يحسم المجلس ضريبة القطن وهذا البحث يفتح لك باب الكلام في الاستجواب .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - اذن أنا أكتفي بذلك وأرجو أن يبرج في جدول أعمال جلسة القدر الاستجواب المقدم مني لدولة رئيس الوزراء بشأن القطن الأشموني .

- أخذ المجلس في نظر تقرير لجنة المالية عن ميزانية دار الكتب المصرية قبل ما يأتي :

دار الكتب المصرية

١ - قرر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ الموافقة على اقتراح مواءم أن تسلم ميزانية دار الكتب المصرية الى ذلك المجلس بكونه من ميزانية الدولة وأن يوقف كل اعتماد يخص الدار المذكورة ضمن ميزانية الدولة . وتفيدنا لذلك وبناء على مظهره من موافقة الحكومة على أن يكون رأيه في ميزانية هذه الدار رأيا تقصيديا وحاسما فقرر بإيقاف النظر في مبلغ ٣٥٠٠ جنيه المخصص لتلك الدار ضمن اعتمادات بند ١١ لوزارة المعارف حتى تنظر امامه ميزانيتها ووافق مجلس الشيوخ على ذلك بقرار اتخذته بمجلسه المنعقدة في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦

وبناء على ما تقدم لحقت لجنة المالية بمجلس النواب ميزانية الدار المذكورة التي ورد مشروعها لتلك المجلس بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٦ وقدمت تقريرا بما رآه .

٢ - يتبين من مشروع الميزانية المذكور أن إيرادات هذه الدار قدودت بمبلغ ٢٥٧٣٥٠ جنيها وكان المقدار لها في السنة الماضية مبلغ ٢٩٥٠٠ جنيه فيكون هناك فرق قدره ٣٧٦٥٠ جنيها سنة ١٨٦٥ جنيها في إيرادات الأقطان و ١٩٠٠٠ جنيه في مخن ما يتبع من الكتب الجارية طبعا . وسبب عجز المبلغ

الأول هو أن المتحصلات في سنة ١٩٢٥ لم تزد على المقدار المذكور ، أما سبب مجزئ المبلغ الثاني فهو نقاذ نسخ المصحف الشريف التي بيع منها عدد كبير في السنة الماضية .

ويلاحظ أن من ضمن مبالغ الإيرادات مبلغ ١٥٠ جنيتها قيمة الإعانة المخصصة من وزارة الأوقاف وكانت هذه الإعانة مقدرة في سنة ١٩٢٣ وما قبلها بمبلغ ٥٠٠ جنيهه وأقيمت في سنة ١٩٢٤ ثم أضيفت في سبقي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ مخفضة إلى مبلغ ١٥٠ جنيتها ولم يظهر سبب قلة التغير . وليس لهذه اللجنة ملاحظات ما على المبالغ الواردة في باب الإيرادات سوى ما تقدم ذكره .

٣ - أما المصروفات فقد قدرت في المشروع بمبلغ ٣٣٤٠٩ جننيات وكان المقدار لها في السنة الماضية ٢٤٩١٨ جنيتها فكانت هناك زيادة قدرها ٨٤٩١ جنيتها من المقتصر في السنة الماضية ومبلغ ٧٦٧٤ جنيتها من المبلغ المقرر في باب الإيرادات .

وتتأثر الزيادة في اعتبارات المصروفات المالية في المشروع من مثلها في العام الماضي : (أولاً) بنقل (مايات وأجر وميراث) إذ به زيادة قدرها ٢٧٩٦ جنيتها (وثانياً) بنقل ١١ (أعمال جليلة) إذ قدره ٦٥٠٠ جنيتها في هذا العام ولم يكن مقدراً له شيء في السنة الماضية .

أما باقي بند المصروفات فلم يدخل عليها تغير سوى إجراء تخفيض بسيط بلغ مجموعه ٨١٠ جننيات وبين تفصيلاته في المضمرة ٣ من مشروع الميزانية ويزعج الزيادة في بند ١ (مايات وأجر وميراث) : (أولاً) إلى تقرير مبلغ ١٨٠٠ جنيتها كمكافأة لخبر في أعمال الكتبة (وثانياً) إلى زيادة وظيفة مصمم من الدرجة السادسة ضمن الوظائف الدائمة ووظيفة سابع بالمرتبة في الوظائف الخارجية عن هيئة العدل (وثالثاً) إلى زيادة ١٠٥٠ جنيتها في أجور المصححين وعمل فهارس وغيرهم (رابعاً) إلى العلاوات القانونية .

وقد استندت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها مبلغ ١٥٨٠ جنيتها المقرر لذلك الخبر لما ظهر لها من أن المشروع الذي يقبله إدراج هذا المبلغ في الميزانية لم يتم لحظه فعلاً جدياً وذكرت أنها لا تتخلف مبدئياً فكرة تعيين غير إلا أن عدم استيفاء بحث الموضوع من قبل الوزارة جعلها على استعداد المبلغ المذكور في هذه السنة وأشارت بوضع الأمر موضع بحث الحكومة منذ الآن .

ومع نظر ذلك أمام مجلس النواب صرح مدير المعارف أنه لا يعارض فيما رآه اللجنة على أنه إذا وقعت الوزارة إلى إيجاد غير تتوفر فيه الشروط المطلوبة فانها ستدرك الاتحاد اللازم في مشروع ميزانية السنة القادمة وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة تقره ما تتوقعه من الفائدة لهذه الدار من وجود غير كسبه يقوم بالإصلاح الفني الكبير المتحاجة إليه .

أما بخصوص باقي الخرافات الجديدة وزيادة الأجر السالف ذكرها فوافق عليها هذه اللجنة لأن زيادة السمل تقتضي ذلك وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على الزيادة المطلوبة في الاتحاد وأقرها المجلس عليها .

٤ - أما مبلغ ٦٥٠٠ جنيتها المقرر في البند ١١ للأعمال الجليلة فنه ٢٥٠٠ جنيتها لشراء دوايلب جديدة ومبلغ ٣٠٠٠ جنيهه لتجهيز المطبعة

بالمراكيب اللازمة لورشة الطبع والتجليد وقد ظهر أن اللبنتين المذكورتين سبق الارتباط فيما بناء على قرار صادر من مجلس الوزراء .

٥ - وقد وافق مجلس النواب على ميزانية المصروفات بعد استئصال مبلغ ١٠٨٠ جنيتها كمكافأة للخبر وبذلك أصبح زيادة المصروفات عن الإيرادات مبلغ ٦٥٩٤ جنيتها وهو ما سيؤخذ من الاحتياطي الموجود لهذه الدار وقدره حتى ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ جنيتها تقبلاً و ٤٠٨٦٦ جنيتها قيمة شراء السندات الموجودة لديها وبذلك يكون المجلس قد وافق أيضاً على مبلغ ٣٥٠٠ جنيهه قيمة الإعانة المنوطة لهذه الدار من الحكومة وداخلة ضمن اعتبارات بند ١١ بوزارة المعارف وهذه اللجنة تقره على ذلك .

مضى محمد شفيق باشا - إلى آسف جداً على حذف مبلغ ١٠٨٠ جنيتها الذي كان مقرراً لخبر من ميزانية هذا العام لأن لدينا كتباً قيمة جداً في هذه الدار تحتاج رعاية خاصة ومن الصعب أن توضع إذا طرأ عليها التلف . أقول ذلك لأنني أردت أن أطلع على مجموعيات جريدة الأهرام الصادرة من سنة ١٨٩٣ إلى سنة ١٨٩٥ فوجدتها في ستة مجلدات ووجدت عدة صحف قد أُلغيت عنها .

في المراكيب مخطوطة ظلية وقادرة وكتب لا توجد في الخارج فإذا أُلغيت عنها لا يمكن تويضها بتأجيل تعيين الخبر اقتصاداً لمبلغ ١٠٨٠ جنيتها إلى السنة الآتية في خبر كبير من هذه الكنوز خصوصاً وقد يؤجل تعيينه سنة بعد أخرى .

وقد خصصت في كلامي الستة مجلدات لأنني رأيتها بيني وقد يكون هناك غيرها فألفت نظر معالي الوزير لهذا الأمر .

مضى وزير المعارف - اتفق اتفاق معالي العضو المحترم على رأيه واعتقد أن الحكومة رأت أن من الفائدة أن تستعمل خبراً موضع الفهارس على طريقة نية تطابق الطرق المتبعة في دور الكتب بالبلاد القريبة ولكن لجنة المالية بمجلس النواب رأت اعتماد الاتحاد الذي خصص له مع اعترافها بفاعلية وجود الخبر على أن تكون هذه المسألة موضع بحث الحكومة منذ الآن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - مبلغ احتياطي دار الكتب ٧١٢٧ جنيتها احتياطياً تقبلاً و ٤٠٨٦٦ جنيتها سندات لما عني أن تمسحها وزارة المعارف أمانة قدرها ٣٥٠٠ جنيه .

سادة محمود بكباشي (مقرر اللجنة) - هذا الاحتياطي على ما أعلم هو من متفرقات الأوقاف في السنوات الماضية وهذه الدار تابعة للحكومة ويجب عليها أن تسامحها بهذا المبلغ البسيط الذي لا يمد شيئاً في جانب مراقبة الحكومة لها .

حضرة محمد أحمد إبراهيم بك (مدير دار الكتب المصرية) - هذه الإعانة كانت فيما مضى ستة آلاف جنيه تكفلها الحكومة بمناسبة نقل القمم الأدبي من المطبعة الأميرية إلى دار الكتب ولذا ولديها لهذه الإعانة زيادة تقفاتها للدان بعد إلحاق هذا القسم بها ثم خفض مبلغ الإعانة إلى ٣٥٠٠ جنيه ونحن نأسف لهذا التفضيل .

على تقرير لجنة المالية عن طلب تعيين قاض أجنبي في المحاكم المختلطة وهذا
نفسه ونفس المذكورة المرفوعة لمجلس الوزراء:

تقرير لجنة المالية

فيا يحضن بطلب تعيين قاض أجنبي في المحاكم المختلطة

طلبت وزارة المالية بخطابها الرقم ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ المورسل لرئاسة
مجلس النواب الموافقة على ما أقره مجلس الوزراء بجلسة ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦
من إنشاء وظيفة قاض أجنبي في المحاكم المختلطة ليتيسر تشكيل دائرة ثلاثة
لأعمال المحكمة الجزئية بمحكمة مصر المختلطة وقد وافقت لجنة المالية بمجلس
النواب على هذا الطلب وطلبت إلى ذلك المجلس الموافقة عليه فأقرها .
وعنده اللجنة - نظرا للأسباب المبينة بمذكرة اللجنة المالية المرفقة بخطاب
وزارة المالية - سالف الذكر والتمتعة صورية منها فيما يحد - توافق على هذا
الطلب على أن يحتسب مرتب الوظيفة المذكورة حتى نهاية السنة المالية
الحالية من وفورات بند المساعدات بالمحكمة المختلطة وتطلب من المجلس
اعتاد ذلك .

وزارة المالية

اللجنة المالية

رقم ٤٥/٤ حفاية

لقد نرمة بزيانة ٣/٣٠

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تتفرع وزارة الحفاية بمذكرة مرفوعة في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ إنشاء
وظيفة قاض أجنبي بالمحكمة المختلطة يضمص محكمة مصر في الدرجة
١٤٠٠ - ١٨٠٠ جنيه على أن يضم راتب من يتخف لما عن المدة من أول
نوفمبر سنة ١٩٢٦ لغاية السنة المالية الحالية من وفورات بند المساعدات .

وتقول الوزارة تأييدا لطلبها هذا أنه قد شكلت لجنة تحت رئاسة معالي
الوزير لخصص الموضوع فرأت وجوب المبادرة إلى إنشاء هذه الوظيفة
وتخصيصها بمحكمة مصر المختلطة بحيث دلت التجربة في هذا الصام على عدم
امكان الاكتفاء بأخصيين اثنين للفضايا الجزئية وظهور الحاجة ماسة إلى
إعادة القاضي الجزئي الثالث كما كان الحال في العشر السنوات الماضية .
وقد لوحظ أنه كثيرا ما يحدث إنشاء السنة القضائية فراغ ناشئ من وفاة
بعض القضاة أو مرضهم أو تقاعدهم وأن يطول أمدهم لم يتفهم إجراءات
تعيين القضاة الأجانب بالمحكمة المختلطة وكان ذلك ظاهرا محسوسا في السنة
القضائية الحالية حيث اضطرت محكمة مصر المختلطة إلى إلغاء دائرة جزئية
واقفل دائرة كلية وما ذاك إلا لأن عدد القضاة قد أصبح غير كاف للتوزيع
على الجلسات وسعد الفراغ عند الحاجة فضلا عن أن القضاة قد أخذت
تزيد زيادة مطردة في السنوات الأخيرة .

مساعدة في ذلك، يأننا (مدر اللجنة) يقول - حضرة مدير دار الكتب
المصرية أن مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه هو تأثير عمل تقوم به الدار بعد أن نقل
اليها القسم الأدبي الذي كان ملحقا بالمطبعة الأميرية ومن رأي أنه يجب
مساعدة هذه الدار حتى ولو لم تكن قاعة بهذا العمل .

- حضرة الشيخ حسن عبدالقادر ... ولماذا ؟

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) ... للجنة العامة التي تتود منها
أن هذه الدار هي الوحيدة في القطر المصري فولا يهدر بالحكومة أن
تساعدوا وهي التي تدفع اعانات لجمعيات اعترضت حضرة العضو على منحها
إياها .

دولة الرئيس على كل حال فإن المبلغ ليس اعانة وإنما تتولى عليه دار
الكتب نظير عمل توقيده .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر ألم يكن الأول ولدى دار الكتب مال
احتياطي كبير أن تدفع تلك الاعانة لمحات تمتصها .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ان احتياطي دار الكتب
معرض للصرف اذا وجد ما يمكن اقتناؤه به .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر ان دار الكتب مصلحة غنية ولو كانت
في حاجة للاعانة لأعطياها أكثر منها فلماذا لا يصرف هذا المبلغ في تعليم
بعض التلاميذ ؟

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا المبلغ أجز على عمل
تقوم به .

- حضرة الشيخ حسن عبدالقادر ... لقد ذكر بالقرار أنه اعانة .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا المبلغ أجز على عمل نفسه
كما شئت .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - اني ألفت نظر معالي الوزير إلى منع
هذه الاعانة طالما أن دار الكتب ليست في حاجة اليها .

دولة الرئيس هل يريد الأستاذ تقفيض المبلغ ؟

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - ان ما طلبه هو رغبة .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٦ وبناء على جميع ما تقدم يكون ما يجب اعطاه لميزانية هذه الدار
بومبلغ ٢٥٧٥٠ جنيهًا للإيرادات وبمبلغ ٢٢٢٢٢٢ جنيهًا للصروفات منه
بمبلغ ٢٥٧٥٠ جنيهًا سالف الذكر وبمبلغ ٦٥٩٤٠ جنيهًا يؤخذ من الاحتياطي .
قرر المجلس الموافقة على الاعتادين بابا بابا .

(انصرف معالي وزير المعارف وحضرة مدير دار الكتب المصرية) .

تقرير لجنة المالية

فيا يختص بطلب وزارة الزراعة الترخيص لما يتجاوز احتياج الباب الثاني من ميزانيتها بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه لاستخراج السيم

تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ طلبت وزارة المالية من رئاسة مجلس النواب بمطابها الرقم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ الترخيص لوزارة الزراعة في تجاوز الاعتبارات المدرجة في الباب الثاني من ميزانيتها بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه لتمكين من تصدير ٩٠٠٠ جزمة من السيم لحكومة فلسطين على أن يضاف منها ويمن بيع لحوم المواشي التي تستعمل في استخراجها إلى الإيرادات (ويقدر ذلك بنحو ١٣٠٠٠ جنيه) وأن تخمس قيمة التجاوز من وفر الباب الثاني أن كان هناك وفركاف في آخر السنة للمالية والا فن وفر الباب الأول .

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب الموافقة على هذا الطلب للأسباب الواردة بالمذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء وأقرها مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق أيضا على هذا الطلب للأسباب المذكورة وتطلب من المجلس إقراره .

وقد أرفقت بهذا صورة من المذكرة سالفة الذكر للاطلاع عليها .

وزارة المالية

اللجنة المالية

رقم ١٤١/١ زراة

ملف نمرة ج ٥١ - ٢/٣٥

صورة المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء

ورد من وزارة الزراعة كتاب بتاريخ ١٧ أغسطس تقول فيه ان حكومتنا فلسطين قد خابرتها طغرافيا مستفسرة هل في استطاعة تلك الوزارة أن تورد لها ٩٠٠٠ جزمة سيم في بحر ثلاثة شهور باعتبار ٢٠٠٠٠ جزمة شهر؛ أو في مدة ستة أشهر باعتبار ١٠٠٠٠ جزمة كل شهر على أن تدفع الثمن مقدّمه على أي حال ؟

وتعمل وزارة الزراعة أنها ترضى في توريد الكمية المطلوبة وتفضل توريد الكمية على ستة أشهر حتى لا يتأثر رصيد السيم ربما تشتري المواشي الآلة لاستخراج المقدار المطلوب إذ أن تكاليف استخراج هذا المقدار من السيم تبلغ نحو ٩٠٠٠ جنيه والإيراد المتظر المحصول عليه من بيع هذا المقدار وكذا من بيع لحوم المواشي التي تستعمل في استخراجها يقدر بحوالي ١٣٠٠٠ جنيه فضلا من المزايا الأخرى التي تعود على الوزارة من جراء هذه العملية وأنها أنه يستين لها استبدال المواشي البلدية الموجودة الآن بمعمل السيم بمواش جديدة كما أن السيم الذي يصدر سيكون من الخنزير في الوقت الحاضر وأن الذي يستخرج سيضلف لرصيد المعمل .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب بمجلسها المتعقد في ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ فوافقت الموافقة عليه وهي تشرف برقمه إلى مجلس الوزراء للتركز باقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

الرئيس
مرفس حناالسكبر
الجيل

القاهرة في شبيرة ١٩٢٦

نمرة ١٦٥ - ٥/٤

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزارة في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ على الطلب المبين في هذه المذكرة تمهيدا لعرضه على البرلمان، وقد ألفت وزارة الحفانية هذا القرار . رئيس مجلس الوزراء

على يمين

قرر المجلس الموافقة على رأى اللجنة .

حضره لويس أشتوخ فانوس افتدى - بمناسبة هذا الطلب أرجو أن يحتاط بمعالى وزير الحفانية في إبرام العقود مع القضاء الأجانب لأن مسألة المحاكم المختلفة قد تضرر على المجلس قريبا ليدى رأيه فيها .
تلى تقرير لجنة المالية بخصوص إنشاء المدرسة البحرية وهذا نصه :

تقرير لجنة المالية

بخصوص إنشاء المدرسة البحرية

كانت وزارة المالية طلبت بمطابها الرقم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ المرسل لرئاسة مجلس النواب الموافقة على إنشاء المدرسة البحرية التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ ، ولدى مناقشة المشروع أمام لجنة المالية بمجلس النواب تم الاتفاق بينا وبين معالى وزير الحربية على تأجيل المشروع المذكور إلى السنة المقبلة ووافق على ذلك مجلس النواب على أن يدرس الموضوع درما آخر يوصل إلى اقتصاد في مصادرها .

وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضا لما يستعده هذا المشروع من البحث والتحصيص .

قرر المجلس الموافقة على رأى اللجنة .

تلى تقرير لجنة المالية عن طلب وزارة الزراعة الترخيص لما يتجاوز احتياج الباب الثاني من ميزانيتها بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه لاستخراج السيم وهذا نصه ونص المذكرة المشار إليها فيه :

وأما المبلغ المنتظر وروده من بيع هذا المقدار من السرم فيضاف الى الإيرادات العمومية .

ومن البديهي أن الموافقة على الطلب المتقدم توقف على تأكد وزارة الزراعة من أن تحويل المقدار المطلوب لحكومة فلسطين لا يؤثر مطلقاً على ما يحتاج اليه القطر المصري من السرم ما

السكرير
الزئيس
السجل
مصرق حنا

الى وزارة المالية :

رأى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ أن مسألة البيع من حق وزارة الزراعة ، أما فيما يخص بالاعتاد المطلوب فوافق المجلس على رأى اللجنة المالية المعلن في هذه المذكرة تمهيداً لعرض الأمر على البرلمان لقراره .

وقد ألفت وزارة الزراعة هذا القرار ما

رئيس مجلس الوزراء
على يكن

قرر المجلس للموافقة على رأى اللجنة .

معالى محمد شفيق باشا - هذه الموافقة شاملة بتجاوز المصروفات بمقدار ٩٠٠٠ جنيه في نظير زيادة الإيرادات بمقدار ١٣٠٠٠ جنيه فلماذا لا توافق على هذا المبلغ الأخير أيضاً ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد صدقنا على المبلغ المطلوب صرفه أما الإرادة لصدد بطبيعة الحال لأنه نحن لأشياء موجودة متبايع ولم نطلب تلك الأشياء اعتاد جديد .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والدقيقة ٢٥ مساءً على أن يعود للاتفاق هذا الأمر بما ٨ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساءً ما

وتريد وزارة الزراعة على ما استعمل أنه يمكنها اجابة طلب حكومة فلسطين اذا تأكدت من أن وزارة المالية مستعدة لموافقتها على تجاوز البنود المختصة من ميزانية سنة ١٩٢٦ بقيمة ما تكلفه هذه العملية (٩٠٠٠ جنيه) .

وختمت وزارة الزراعة طلبها بقولها ان حكومة فلسطين سوابق في مشقة ما يلزمها من السرم ضد الطاعون البقري من الحكومة المصرية وأنه نظراً لظهور مرض الطاعون البقري في بلاد تلك الحكومة الآن اضطرت لطلب هذه الكمية الكبيرة دفعة واحدة - وهي ما لا يسمح المقدار المخزون فيها الا اذا بدئ باستخراج بدلها اذ ان حاجة البلاد المصرية تتطلب كميات عظيمة متناسبة قرب الشروع في عملية التلقيح الاجباري - ويصعب أن لا يغرب عن البال أن في اجابة هذا الطلب نقادياً لما عساه أن يحصل من انتقال العدوى الى الأقطار المصرية .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فترأت أن النظام المتبع يقضى باضافة كل إيراد الى الإيرادات العمومية على أن يضم كل مصروف على بند المصروفات. المختص به ولذلك طلبت وزارة الزراعة كما تقدم أما الترخيص لها بتجاوز اعتادات البنود المختصة عند الاقتضاء وأما فتح اعتاد خصوصي .

ولدى بحث مفردات تلك البنود المختصة اقتضت أن مقدار التجاوز في بعضها لا بد من الترخيص به في اختصاص وزارة المالية لأنه يزيد على الألف جنيه وعلى عشر الاعتاد وأن هذا الترخيص من اختصاص مجلس الوزراء .

ولما كان لا يمكن أن يعرف منذ الآن هل يكون في جملة اعتادات الباب الثانى الذى سيتناول معظم تلك المصروفات وفركاف يسمح بتسوية التجاوز فقد رأت اللجنة أن ترفع الأمر الى مجلس الوزراء حتى لنا ما وافق على تلك الزيادات يمرض على البرلمان لاستئذانه في تسوية التجاوز في آخر السنة من وفورات الباب الأول أو الباب الثانى عملاً بالمادة ١٤٣ من النظام الدستورى .



مضبطة الجلسة الحادية والأربعين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ٨ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦

أعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة .

أبلغ المجلس طلب حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية التصريح لحضرة أحمد لطفي السيد بك مدير الجامعة المصرية بالحضور أثناء نظريتها لتقديم ما يطلبه المجلس من البيانات .

دولة الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

ورد على المجلس كتاب من مجلس النواب ومعه مشروع قانون بتعديل المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ للمعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وهذا نصها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإخيار دولتك أن المجلس نظر بطريق الاستعجال بمجلسه ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ في تقرير لجنة الحفائية عن مشروع قانون بتعديل المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤

وقد وافق المجلس على مشروع القانون المذكور .

ومرافق لهذا صورة من مشروع القانون وتقرير اللجنة .

وتفضلوا بكونكم يقبلون فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

١١ محرم سنة ١٩٢٦

سعد زغلول

مشروع قانون

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

(للمادة الأولى)

على المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وبمقتضىها النص الآتى :

«تتم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الخامسة مساءً» .

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء عند كل من حضرات اصحاب الدولة والمالى والسعادة والمنة : اسماعيل سرى باشا ، أحمد زور باشا ، أحمد ذو الفقار باشا ، محمد فتحى بك ، محمد عبد اللطيف افندى ، محمد أفلطون باشا ، صليب قلود بروس باشا ، الأتياو كاس ، محمد محمود خليل بك ، الله كنود حبيب خياط بك ، راضى عطيه بك ، سعيد فهمى الروي بك ، محمد لطفي طنطاوى طنطاوى افندى ، اللواء محمود فؤاد باشا ، السيد حسين القصبي ، محمود بسيونى افندى (مصرح لحضراتهم بإجازات) .

وحضرات : محمود الأترى باشا ، أحمد مصطفى بك ، أحمد الشربى باشا ، عبد الرحيم محمد مهنا افندى (مستذرون عن جلسات هذا الأسبوع) .

وفضيلة الشيخ حسين والى (مستذر عن جلستى أمس واليوم) .

وحضرة زرق شهاب شعيه بك (مستذر عن جلستى اليوم وغد) .

وحضراته عبد الرازق بك ويحيى ابراهيم باشا (مستذرون عن الباقي من جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرة عثمان محمد بك (مستذر عن حضور الجلسات الباقية في دور الانقضاء الحالى لمرضه) .

وسعادة بولس حنا باشا (مستذر عن حضور الجلسات لمرضه) .

وظاب كل من حضرات : أحمد فؤاد عزت باشا ، عبد الرحيم صبرى باشا ، محمد ابراهيم والى بك ، عبد العظيم المصرى بك ، محمد الباقى باشا ، الشيخ يس محمود أبو جليل .

وحضر في مقاعد الوزراء حضرة صاحب المالى على الشمعى افندى وزير المعارف ومعه حضرة صاحب المنزة أحمد لطفي السيد بك مدير الجامعة المصرية وحضرة أحمد عمر بك مدير ادارة المستخدمين والحسابات بالجامعة المصرية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجبى افندى ، محمد أحمد الشريف بك ، الشيخ محمد عز العرب بك ،

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

ومع ذلك فاقا وجد في جمعية الانتخاب إلى الساعة الخامسة مساءً تأخون لم يبدوا أرقامهم بحور اللجنة كشفاً بأسمائهم وقسمت عملية الانتخاب إلى ماعد ابتداءً من أربعين
ويكون الانتخاب بالاتراع السرى .

(المادة الثانية)

على وزيرى الداخلية والخفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرى في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

رئيس لجنة الخفانية
عبد صبرى أبو علم
مصدق النحاس

دولة الرئيس - يحال هذا للمشروع على لجنة الخفانية .
احتل سعادة محمود شكرى باشا مقر لجنة المالية منصبة الخطابة
سعادة محمود شكرى باشا - نبذا الآن بنظر ميزانية الجامعة المصرية لاجابة لرغبة معالى وزير المعارف .
على من تقرير اللجنة ما يأتى :

الجامعة المصرية

أنتشت الجامعة المصرية بمقتضى مرسوم بقانون صدر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ جاء في جملة أحكامه أن تتدرج فيها مدرسة الطب والحقوق وأن يكون لها شخصية معنوية قانوناً وأن تدير أموالها بنفسها وأن تتدرج في باب إيراداتها العادية في ميزانيتها الاختصاصات المخصصة لها بميزانية الدولة وعلف أموالها المنقولة والثابتة ورسومها والاعانات وقرورات الإيرادات العادية للسنيين المسخية وسائر الإيرادات من أى مورد كان وأن تخصص تلك الإيرادات لمصروفاتها السنوية على أن يقع في حساباتها القواعد والتعليقات التي تيسر عليها حسابات الحكومة .

ومما لا شك فيه أن تصديق البرلمان على ميزانية هذه الجامعة يجب أن يكون مصحوباً بالتحفظ الذى سبق الإشارة إليه عند نظر الاتحاد الخاص بجمكة الاستئناف بأسبوط المبنى على أن ذلك القانون الذى قضى بإششاء الجامعة لم يرض به على البرلمان للتصديق عليه ومعنى ذلك أنه اذا وافق البرلمان على الاتحاد المطالب بالجامعة المصرية فلا يمكن أن يعتبر هذا اقراها منه بأن تبقى ميزانية الجامعة منفصلة عن ميزانية الحكومة .

قرر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ الموافقة على اقتراح مؤداه أن تقدم ميزانية الجامعة المصرية إلى ذلك المجلس بكرة من ميزانية الدولة وأن يوقف كل امتداد فيها ضمن الميزانية المذكورة وتنفذ تلك وبناء على ما ظهر له من موافقة الحكومة على أن يكون رأيه في ميزانية الجامعة المصرية رأياً تفصيلياً وحاسماً قرر إيقاف النظر في مبلغ ١٩٤٠٠٠ جنيهه المخصص لها ضمن الاختصاصات بنسبة ١٦ وزارة المعارف حتى تنظر أمامه في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦

وبناء على ذلك خصصت لجنة المالية بمجلس النواب مشروع ميزانية الجامعة المصرية للذى كان ورد لمجلس النواب في أغسطس سنة ١٩٢٦ وقدمت تقريرها لتلك المجلس بما رأته بخصوصها .

ولما كان القانون المتقدم ذكره قضى بأن تكون ميزانية الجامعة منفصلة عن ميزانية الدولة وأن تشمل على إيرادات ومصروفات خاصة بها سذفت الحكومة من ميزانية وزارة المعارف الاختصاصات الخاصة بمدرستى الطب والحقوق كما سذفت الاختصاصات المخصصة للجامعة نفسها ومدرسة الآثار المصرية التي تقرر لهاها بها أيضاً ومنحت الجامعة اعانة بمقدار تلك الاختصاصات وكانت تلك الاعانة في سنة ١٩٢٥ مبلغ ١٥٤٨٨٠ جنيهاً ووقفت في هذه السنة إلى ١٩٤٠٠ جنيه كما أن الجامعة تحتفظ لنفسها بإيرادات المدارس الملحقة بها وما يتبعها من رسوم امتحانات ورسوم المكتبة ويبلغ مجموع ذلك في سنة ١٩٢٥ مبلغ ٦١٥٢٠ جنيهاً ومقدر له في هذا العام مبلغ ٦١٢٨٢ جنيهاً .

وقد قدرت إيرادات الجامعة في هذا العام بمبلغ ٣٠٤٨١٣ جنيهاً وكان المقدور لها في السنة الماضية مبلغ ٢٣٦٢٠٠ جنيه تكون هناك زيادة قدرها ٦٨٦١٣ جنيهاً والمطلوب من رسوم تفصيل الإيرادات في السنتين ومقدار الزيادة والتخفيض في كل باب من أبوابها .

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	١٩٢٦	١٩٢٥		
١ - يد - أرباح تشغيل النفود	٢٨٧٠٠	٢٥٠٠	٢٧٠٠	—
٢ - يد - إيرادات الأموال الثابتة	٤٢١٧	٦٢٠٠	—	٢٠٨٣
٣ - يد - رسوم مدرسية وامتحانات ورسوم المكتبة	٦١٢٨٢	٦١٥٢٠	—	٢٣٨
٤ - يد - إيرادات خترة	١٢٠٠	—	١٢٠٠	—
٥ - يد - اعانة الحكومة	١٩٤٠٠٠	١٥٤٨٨٠	٣٩١٢٠	—
٦ - يد - المخفض من الايجال	٤١٢٤٤	١١٠٠٠	٣٠٢٤٤	—
الجلسة	٣٠٤٨١٣	٢٣٦٢٠٠	٧٠٩٤٤	٢٢٢١
صافي الزيادة			٦٨٦١٣	

(هذا حضر حضرة صاحب الدولة على يكي باشا رئيس مجلس الوزراء)

(١) الإيرادات

أما الأرباح موضوع البند الأول فهاجتم من تشغيل النفود بواسطة ابتاع المبالغ الاحتياطية التي تحت تصرف الجامعة بخزان بنك مصر وهذا النوع من الأرباح يسبوق إلى الزوال على نفدت الأموال الباقية للجامعة لانفاؤها فيما لديها من مشروحات الانشاء .

وقد ورد على لسان حضرة صاحب العزة مدير الجامعة أمام مجلس النواب أن ماحو مودع بنك مصر لحساب الجامعة الجارى مبلغ ٥٥١١٣ جنيهاً و ٩٤٢ ملياً .

أما فيما يتعلق بإيرادات الأموال الثابتة فبعضها ناتج من وقف المغفور لها الأميرة فاطمة هاتم الذى أصبح تصيب الجامعة فيه أربعين سهما بعد استبعاد المصروفات العمومية والموجود الآن في نظر وزارة الأوقاف والتي وعدت بدفع مبلغ ٢٦٠٠ جنيه في هذه السنة والبعض الآخر من أوقاف أخرى يبلغ مجموع تقديراتها ١٦٠٠ جنيه وكسور .

وقد ذكرت لجنة المالية مجلس النواب أنها راجعت حساب وقف الأميرة فاطمة حاتم المشتمل على نحو ٣٣٩٠ فداناً بالذهنية فاضح أن إيرادها في سنة ١٩٢٥ بلغ ٣٦٨٥٦ جنيناً وأن مصروفاته التي استبدلت من هذا الإيراد كانت ١٦٣٨٦ جنيناً فيكون فائز الربح مبلغ ١٠٤٧٠ جنيناً ينضم إلى الجامعة فيه ١٨٨٠ جنيناً تقريباً وأنها تشرع بالاعتراف من حالة الأضرار الموقوفة أن الإيراد المتحصل منها ربما كان قابلاً لزيادة بغير تزي الصروفات المستتلة من الإيراد مرتفعة كما أشارت بأن وزارة الأوقاف قد سجلت قبول إضافة هذا الوقف إليها نصيباً من البناء والمسئولية كانت في حقها خصوصاً وأن كتاب الوقف صريح في إبعاد هذه الوزارة عن نظر الوقف المذكور وصرح بمال مقرر تلك اللجنة في الجلسة بأن ملاحظة لجنة المالية فيما يخص بالإيرادات والمصروفات أفادت وذلك بأن تحصلت الجامعة على المبلغ المخصص لها أما الرسوم المدرسية فلم تشمل الجامعة تصديلاً فيما كانت تتقاضاه وزارة المعارف الموسومة من قبل والمتحصل منها في السنة الماضية وما هو مقدّر تحصيله في السنة الحالية يكاد يكون متساوياً .

أما الإيرادات المتنوعة والمقدرة لها في هذا العام لأول مرة ١٢٠٠ جنيناً فقد نشأت مما هو منظور تحصيله من بيع الكراسيات العامة (١٠٠٠ جنيناً) ومن بيع فواكه الحديقة (٣٠٠ جنيناً) .
أما أمانة المحكومة فقد تبين سببها فيما ذكره بالهـ .

أما المال الاحتياطي فقد كان لدى إدارة الجامعة قبيل أن تتخلل إلى المحكومة وهو مبلغ تصرف منه الجامعة عند الحاجة وقدرت على المحكومة أن تخصصه لأغذية المزمع اقتناها في هذه السنة فاكثرت وزارة المالية بمبلغ ١٢٢٤٤ جنيناً منه ليقبض الجامعة رصيده مستغله حتى يكمو الحاجة إلى أخذه مما كانت تنتجته أن المبلغ اللازم لسد عجز الجامعة أصبح ١٩٤٠٠ جنيناً معداً أكثره للانقضاءات الجديدة الواردة بالمشروع .

وقد ذكر حضرة صاحب العزة مدير الجامعة أمام مجلس النواب أن الاحتياطي الخاص بها المودع في خزنة الدولة وفي بنك مصر يبلغ الآن ١٠٢٩٩١ جنيناً و ١٠٣ ملياً وهو مكون كالآتي :

١٠٢٩٩١	١٠٣	١٠٢
٥٥١١٣	٩٤٢	٥٠١١٣
٧٩٩٥	—	٧٩٩٥
٩٢١٢٦	١٦٠	٩٢١٢٦
١٠٢٣٥٠	١٠٢	١٠٢٣٥٠

حضرة محمود أبو النصر بك - أورد أن استفهم من حضرة - احب العزة مدير الجامعة عن وقف وقفته الأميرة فاطمة حاتم على الجامعة المصرية نأى ذكر أن من حين ما وقفته الأميرة المذكورة لهذه الجامعة سنة ألف سنة بالحق أقيمت عليها أساسات لإنشاء الجامعة وأعلم فرق ذلك أنها وهبت الجامعة عقداً من الزمرد قيمته سبعة آلاف جنيناً وأعلم من جهة أخرى أن الوقفة اشترطت تمام عملية البناء في سنة أعوامها وأطلت السنة الأقدنة إلى أصل الوقف وضاعت على الجامعة وهذا كل ما ذكره الآن من شروط الوقفة إن كانت ذا كبرى لم تخفى والذي أعلمه أن البناء لم يتم ومضى أكثر من ست السنوات المنصوص عليها في كتاب الوقف فأورد أن أعرف ماذا جرى في العين الموقوفة وهل هي باقية على حساب الجامعة أم ردت إلى أصل الوقف .

حضرة أحمد لطفي السيد بك (مدير الجامعة المصرية) - الواقع هو كما يقول حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو النصر بك فإن سنة الأقدنة التي ذكرها الأستاذ أقيمت فيها أساسات لبناء الجامعة ثم جاءت الحرب العظمى فوقف البناء كلياً فكل شيء حتى ضمت الجامعة إلى وزارة المعارف العمومية فأصبحت الجامعة أميرية وما زال الأساس موجوداً والأرض مؤجرة بإيجار سنوي قدره ٣٤ جنيناً عن الفدان الواحد ولا يمكن الانتفاع بهذه الأرض الآن لأن بناء الجامعة يستلزم مساحة لا تقل عن الأربعين فداناً .
حضرة محمود أبو النصر بك - سؤالي هو عن شرط الوقفة .

حضرة أحمد لطفي السيد بك (مدير الجامعة المصرية) - لقد تحقق شرط الوقفة باليد في البناء وقد حصل هذا والبناء مازال موجوداً وأما النقد الزمرد فقد بيع .

ثم كل من تقرير اللجنة ما يأتي :
سليم بيه
١٠٢ ١٥٥٣٣٥
ما قبله

يستتل من هذا
جنيناً

١١٠٠٠ أخذت من الاحتياطي للبناء في العام الماضي
٤١٢٤٤ أخذت من الاحتياطي للبناء المقرر في هذا العام

١٠٢ ١٠٢٩٩١

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدّر للإيرادات وقدرة ٣٠٤٨١٣ جنيناً .
أصولاً : موافقة .
دولة الرئيس - المجلس يقرر اعتماد المبلغ المذكور .
كل من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢ - المصروفات

إن هذه اللجنة ترى أن الجامعة المصرية خليفة حقاً بمساعدة الحكومة والبلدان إذ أنها أعلنت لأن تقوم بمهمة سامية تتسدى ما كانت تقوم به وزارة المعارف في شأن التعليم العالي إلى ترقية هذا النوع من التعليم وأشر ما لم تكن مناهج المدارس العالية مشتملة عليه في الماضي من العلوم الحديثة والآداب بواسطة أساتذة من كبار العلماء الغربيين الذين تخصصوا في تلك العلوم وإلى الاستفادة من هؤلاء الأساتذة في تثقيف الجمهور بالمحاضرات العامة وإلى أعداد أساتذة مصريين من مرتبة عالية يتفق بهم مستوى التعليم في المدارس الأميرية مما يجعل الحكومة يوماً ما في غنى عن إيفاد البعثات إلى الخارج سواء العلميين أو فروعهم .

فقدت المصروفات ما سبق البيان يبلغ ٣٠٤٨١٣ جنيناً أي بما يبادل إيراداتها وكان المقدّر لها في السنة الماضية مبلغ ١٩٠٩٩٧ جنيناً فيكون هناك زيادة قدرها ١١٣٨١٦ جنيناً .

١ - الباب الأول

فقد للباب الأول (ماهيات وأجروماتيات) مبلغ ١٥٢٤١٤ جنيناً وكان المقدّر له في السنة الماضية مبلغ ١٣٧٤٥٠ جنيناً فيكون هناك زيادة قدرها ٢٤٩٦٤ جنيناً نشأت (أولاً) بسبب اقتران القبول على إنشاء ستة ثمانية بتكفي العلوم والآداب وتكلفة فائقة مائة ستة الأشهر للوظائف المنشأة في السنة

الماضية (وأنانيا) من زيادة في العمال اقتضاها تميز الادارة العامة بسبب نمو فروع الجامعة وادخال أنظمة جديدة خاصة ببيد الطلبة والمقنيين وانشاء قلم للدراسة على النظام الجديد .

وهذه اللجنة توافق على جميع الوظائف المطلوب زيادتها سواء في كليات الآداب والعلوم أو الادارة العامة هذا وتطبيقه الطبيب المقدر له ٣٩٠ جنينا في السنة لا يمكن تكليف كلية الطب بشؤون المراقبة الصحية .

أما كليات الطب والحقوق فلم تزد اعتباراتها بل هناك بالعكس قصص قدومه ١٧٣٣ جنينا في اعتبارات كلية الحقوق وقد انخفض عدد الموظفين فيها من ٤١٣ الى ٣٧ .

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها أن تلحق مدرسة طب الأسنان بكلية الطب اذ لا معنى لغائها تأييد لوزارة المعارف العمومية مع ارتباطها كل الارتباط بالتعليم الطبي وهذه اللجنة توافق على ذلك .

وقد حصل عند نظر ميزانية وزارة المعارف أن رأت تلك اللجنة أن تلحق مدرسة الآثار الإسلامية المقترح انشاؤها بكلية الآداب ووافق المجلس حين نظر ميزانية تلك الوزارة على ذلك .

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب إلغاء شأن وظائف جنائية جديدة قصر الزعفران وحذف مبلغ ٣٣٠ جنينا المقرر لمساكين لأن في ميزانية مصلحة التنظيم اعتمادا خاصا بتفقات هذه الخدمة وصيانتها كما رأت أيضا حذف مبلغ ٢٠٠ جنينة من البند الأول المقرر لمكافأة وكيل الجامعة حيث لا وجود للوكيل المذكور وصرح معالي وزير المعارف أمام مجلس النواب بموافقة على ذلك .

وقد وافق مجلس النواب على هذا التخفيض وهذه اللجنة تقره :
وبناء على جميع ما تقدم يكون مجموع ما يفيض من اعتبارات الباب الأول هو ٨٩٠ جنينا .

ولاحظت تلك اللجنة أيضا أن المكافآت المخصصة للجان الامتحانات يبلغ اعتمادها ٥٤٠٠ جنينة يخلف الكليات وأنه مبلغ باعظ يجب التفكير في الوسائل المؤدية لاقتضاه وأنها بحاجة حضرة صاحب المزة مدير الجامعة في هذا الشأن ظهر أنه من المستطاع بل ومن المرغوب فيه أن يقوم أساتذة الجامعة أنفسهم بامتنان الطلبة مما لا يكلف للوزارة شيئا ويتفق مع ما هو جار باكثر الكليات في الخارج وقد صرح معالي وزير المعارف حين نظر ذلك أمام مجلس النواب بموافقة على هذا الاقتراح وترى هذه اللجنة وجوب التعميم به .

(ها حضر حضرة صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الحفانية) ،
سماعة محمد صغوت باشا - المذكور بتقرير اللجنة أنها رأت حذف مبلغ ٢٠٠ جنينة من البند الأول المقرر لمكافأة وكيل الجامعة حيث لا وجود للوكيل المذكور فأنا فرضا أن هذه الوظيفة شطت فهل يأخذ شاطها هذه المكافأة فوق مرتبه .

حضرة أحمد لطفي السيد بك (مدير الجامعة المصرية) - لا يجمع بين المرتب والمكافأة ، فأنا حين للجامعة وكيل أخذ مرتبه . وأما اذا انتدب أحد عميدي الكليات لقيام بأعمال الوكالة فوق عمله ففي هذه الحالة تعطى له المكافأة .

(ها انصرف حضرة صاحب البعلة على يكن باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الحفانية) .
على من تقرير اللجنة ما يأتي :

(ب) الباب الثاني

قد رأت اللجنة الثانية (مصرفات عمومية) مبلغ ٥٢٣٩٩ جنينا وكان المقدرا في السنة الماضية مبلغ ٣٩٥٣٧ جنينا فتكون هناك زيادة قدرها ١٥٨٦٢ جنين وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب تخفيض مبلغ ٤٤٠٠ جنينة من الاعتماد الآتية :

أولا - بحذف مبلغ ٢٠٠ جنينة من ضمن بند ٥ المخصص لاجارخيا للاحتفالات وذلك اكفاء بالانقيارات .

ثانيا - بحذف مبلغ ٣٧٠٠ جنينة من مبلغ ٧٧٠٠ جنينة الوارد ضمن بند ٧ عوريات والمخصص لشراء كتب للكتبة وذلك لأن الزمن اليان للنا ، السنة المالية لم يديكني لاختصار كل ما كان ينوي اقتناؤه من هذه الكتب

ثالث - بحذف مبلغ ٣٠٠ جنينة من مبلغ ٦٠٠ جنينة الوارد بالبند ١٢ لمكافآت الطلبة المتفوقين وذلك لأن أمثال هذه المكافآت لا تصرف عادة من أموال الجامعات بل من الهبات التي تقدم من أولي الخير الراغبين في تشجيع العلم .

رابعا - حذف مبلغ ٢٠٠ جنينة من ضمن مبلغ ٤٠٠ جنينة موضوع البند ١٣ المخصص للرحلات العلمية وذلك تمشيا مع ما تقرر إنشاء نظر ميزانية وزارة المعارف بشأن تلك الرحلات .

وعند نظر ذلك أمام مجلس النواب صرح معالي وزير المعارف بموافقة على ذلك فأقر المجلس ذلك التخفيض وهذه اللجنة توافق عليه .

(ج) الباب الثالث

قد رأت اللجنة الثالثة (أعمال جديدة) في المشروع مبلغ ١٠٠٠٠ جنينة وكان المقدر له في السنة الماضية مبلغ ٧٢٠٠ جنينات فتكون هناك زيادة قدرها ٧٢٩٠ جنينا .

وقد بينت تلك الأعمال في البند ١٥ وهي تتمحور في ثلاثة أعمال :

أولا - ماني كلية الحقوق والآداب والكتبة ومباني الاحتفالات ومايزم لكلية الطب والعلوم ومطلوب لما في هذا العام ٩٢٠٠٠ جنينة من ضمن مبلغ ١٤٠٠٠ جنينة المقدر لمجموع تكاليفها .

ثانيا - مبلغ ٣٠٠٠ جنينة لاعداد دواليب وأثاث للكتبة .

ثالثا - مبلغ ٥٠٠٠ جنينة لإثاث وأدوات لاطفال الحريق .

وكانت لجنة المالية مجلس النواب رأت في تقريرها تخفيض مبلغ ١٠٠٠٠ جنينة المقرر للأعمال الجديدة الى ٥١٥٠٠ جنينة وذلك بتخفيض المبلغ المقرر للعمل الأول الى ٤٠٠٠ جنينة لما ملته من مصلحة الباني من عدم إمكانها صرفا أكثر من إيهنل المنفق وإيهنل السنة وتخفيض مبلغ

وإني مع مشاركتي لحضرته في هذا الرأي أرى أن من الممكن أن تكون الكليات متفرقة بعض المتفرق كما هو الحال الآن كأن تكون كلية الطب في النيل وكلية الحقوق في مكاتبها القديمة الواقع شارع حسن الأكبر وهو أليق مكان بها لأنه يفي غرضها ليكون دارا لكلية الحقوق عوضا عن تخلفه تكتة ، فيجب أن تنقل إليه كلية الحقوق ، ويمكن بعد ذلك أن يكون مركز الجامعة حيث كانت مرآى الاسماعيلية ، فإن هذا المكان غير مكان لما وأرضه ملك للحكومة ، وأظن أنه متى بنيت الجامعة في هذا المكان تحقق بعض رغباتنا ، وتظهر بناء الجامعة في هذا الموقع بشكل نغم عما يشرفنا فضلا عن أن وجود الجامعة به فيه تسهيل كبير للطلبة والمستمعين ، وإني أطلب تحقيق هذه الرغبة لا بطريق التحصن راجيا أن يدرسها معالي وزير المعارف عند البده في اختيار مكان الجامعة .

حضرة محمود أبو النصر بك - أرجو معالي وزير المعارف ألا يوجه نظره إلى هذه الرغبة ولا يضيع وقته فيها لا يبدى ولا يفيد . والظاهر أن حضرة العضو المحترم عزيز ميمم أفندي لا يريد اطلافا أن تنشأ الجامعة ، فإنه أجل نظره في أنحاء العاصمة فلم يجد أمامه إلا سراى الاسماعيلية وهذه السراى لا تتجاوز مساحتها الخمسة أو الستة أكتار في حين أن الجامعة تستلزم ما لا يقل عن اثنين فداناً وسكوبن كما كلية الطب ومستشفى كبير يسع على ما وصفه الاختصاصيون نحو ألفي سرير .

وكثيرا ما سمعت حضرة الشيخ حسن عبد القادر يردد القول في ضرورة إنشاء مستشفى عظيم بمبنى الكلية ، ويطلب حضرة عزيز ميمم أفندي أن من الأسس التي وضعتها علماء التربية وحكام الأفاضل أن تكون الجامعات في أطراف المدن لا في أوساطها ، وأنظروا إلى جامعة كيرجج بنهجها قائمة في طرف المدينة فهل شكوا أحد من وجودها في مكانها - فكيف يمكن يا حضرة الضو أن تنشئ جامعة يراد أن تكون منظرا من مظاهر العمران والنهضة المصرية في وسط المدينة المزدهر ؟ هل تريد إنشاءها في حي الدرب الأحمر أم في أي مكان ؟

الأمر واضح لا يحتاج إلى شرح طويل والوقت ثمين .

سعادة محمد صفوت باشا - الأسباب التي ذكرها الأستاذ عزيز ميمم أفندي أسباب وجيهة ولكن تحقيقها تقترضه صعوبات منها عدم وجود مساحات كبيرة داخل المدينة ولكالاً لا نسلم وسيلة تحقيق الفرض التي يرى إليه حضرته ذلك بأن تبقى الحكومة من الآن إنشاء مكان مخصص لالتقاء المحاضرات ولا سيما أن التفرقة مع أسماها لا يوجد بها مكان يليق بالمحاضرات وبالاجتماعات الرسمية التي تضم أخصائيا كثيرين والذي يجري الآن هو أن المحاضرات تلقى في بعض المسارح وهو أمر غير لائق ولا منفق مع كرامة العلم فأرجو أن تحقق هذه الرغبة في أقرب المبال .

حضرة لؤي أشتوخ فافوس أفندي - أؤيد رأي سعادة محمد صفوت باشا في طلب إيجار دار تليق لالتقاء المحاضرات والاجتماعات العلمية وسط المدينة وأقترح أن يكون ذلك في شارع الملكة نازلي وأطلب أن تتم الجامعة بتنظيم محاضرات في العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية تويرا للجمهور حتى يشعر الشعب حقيقة عظم فائدة الجامعة للبلاد .

٣٥٠٠ جنيه من المبلغ الثالث المخصص لأثاث وأدوات لإطفاء الحريق وقصره على ١٥٠٠ جنيه وبإضافة مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه بناء ما إشارت به المصلحة المذكورة موزعا كالآتي :

جنيه ٣٥٠٠ لإجراء تصديلات في معامل الفسيولوجيا والتشريح والأغذية والعقاقير والمعمل الكيمياء الخاصة بطبقة الفسيولوجيا بمدرسة الطب .

٤٥٠٠ لأعداد كلية الآداب الحالية بسراى الجامعة في أول السنة الدراسية المقبلة لتكون معملا للنبات ومختفا للفسيولوجيا .

٢٠٠٠ لإصلاحات مستعجلة بمعمل الكيمياء والطب .

١٠٠٠٠

ولما أن كانت الحكومة كونت رأيا النهائي بخصوص المكان الذي تبنى فيه مدرسة الطب ومستشفى القصر العيني بما صرح به معالي وزير المعارف أمام مجلس النواب بجلسته ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ من أن الحكومة رأت ألا تأخذ من تأليف لجنة ثالثة لمبحث الموضوع لأن اللجنة الأولى درسته من جميع الوجوه وطلبت جهات كثيرة وراأت أن أفضل جهة هي النيل فقررت أن يكون بناء مدرسة الطب والمستشفى على أرض النيل ووافتها على ذلك مجلس النواب . ذكر حضرة صاحب المزة مدير الجامعة أمام ذلك المجلس بجلسته ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ أنه سمى لدى الحكومة لأن يكون مقر بناء الجامعة في أرض الأرومان ليكون على مقربة من كليتي الطب والحقوق وصرح معالي مقرر لجنة المالية بمجلس النواب أنه إذا كان الأمر كذلك وجب إغفاف الاعتادات الخاصة بالأعمال الجديدة إلى أن يستقر الرأي على المكان الذي ستقام عليه الأبنية وعند ذلك يمكن المصادقة على إغفاف المبالغ المطلوبة .

وبناء على ذلك قرر مجلس النواب إغفاف الاعتاد المطلوب للباب الثالث بأكمله وقرر حذفه وهذه اللجنة توافق على ذلك .

حضرة عزيز ميمم أفندي - إن من الأمور الجوهرية الجامعة نشر التعليم في الأوساط المختلفة فلا يؤمها الطلبة فقط ولكن يؤمها أيضا الأشخاص الذين يريدون استماع المحاضرات من هذا أرى أن من الضرورة القصوى أن يكون عمل الجامعة قريبا جدا من الأوساط الناضرة الواقع إلى أرى صعوبة جديده في إيجاد عمل وسط الجامعة في مدينة القاهرة ولكن مع ذلك أرى أن نبهتنا العلمية تستدعي وجود الجامعة في وسط المدينة في الجسائر أن تتاحل على تذليل هذه الصعوبة حيث تبين لنا أن حصة العباسية الكثافة به الجامعة بيد جدا على المستمعين .

كما أن وجود الجامعة بمدينة الأرومان فيه نفس هذا العيب . ولقد رأينا هذا العيب نتجبا عند ما أضطر حضرات الأساتذة إلى إلقاء محاضراتهم في قاعة جمعية الاقتصاد والتشريع السياسي وأحيانا في تاترو حديقة الأزبكية فأرى أن الإوفيق أن تكون الجامعة في وسط مدينة القاهرة ولكن كما إلهاء حضرة مدير الجامعة من أنها بحاجة إلى مساحة لا تقل عن الأربعين فداناً قد يحول دون تحقيق هذه الرغبة .

وافق المجلس على ما جاء بتقرير اللجنة وعلى اعتماد مبلغ ١٥١٥٢٤ جنيهًا للباب الأول ومبلغ ٤٧٩٩٩ جنيهًا للباب الثاني من ميزانية الجامعة المصرية وعلى ذلك يكون مبلغ الإعانة التي أتمت لسد عجز ميزانية الجامعة هو ٨٨٧١٠ جنيهات ويكون مجموع ما اعتمد للباب الثاني من ميزانية وزارة المعارف العمومية هو ١١٢٦٩٠٣ جنيهات .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - سبق أن اعتمد المجلس مبلغًا إجماليًا قدره ١٤٧٩٩٣ جنيهًا لميزانيته الخاصة واعتمد مجلس النواب ولكن يجب طبقًا للقاعدة المنبثقة من اعتماد ميزانية الدولة أن تشملوا ميزانيتنا أيضًا بإجماليها .

وافق المجلس على اعتماد المبالغ الآتية :

١٢٨١٩٣	الباب الأول - مكافآت ومرتبات .
١٨٦٠٠	الباب الثاني - مصروفات عمومية .
١٢٠٠	الباب الثالث - أعمال جديدة .

١٤٧٩٩٣

استغل المجلس إلى النظر في ملحق بتقرير اللجنة المالية عن ميزانية مصروفات وزارة الخارجية .

تليت الفقرات من ١ إلى ٤ من الملحق المذكور وهذا نصها :

ملحق

لتقرير ميزانية مصروفات وزارة الخارجية

(١) كان مجلس النواب قرر بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ إعطاف النظر في اعتمادات الثالث لهذه الوزارة (أعمال جديدة) والمطلوب لها مبلغ ٦٧٠٥٠ جنيهًا تركب مما يأتى : أولاً مبلغ ٤٠٠٥٠٠ جنيهًا مبدئى في المشروع وهو موضوع البند ١٢ وبين تفصيلاته بالصفحة ٦٦ (وثانيًا) من مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيهًا الخاص بالترميمات بدار بيوت هوس (وثالثًا) من مبلغ ٣٠٠٠ جنيهًا لشراء أثاثات لمفوضية لاهى طلبت وزارة المالية من مجلس النواب بمطالبا بالرقم ١٣ يوينه سنة ١٩٢٦ اعتمادها وذلك حتى يحصل استيفاء ما طلب بشأن الاعتمادات الخاصة بدار بيوت هوس والأثاثات الخاصة بمفوضية لاهى .

٢ - وقد تبين من استعلامات وزارة الخارجية أن مفوضية لاهى ارتبطت بما قيمته ١٣٥٠٠ جنيهًا فأصبح ما يمكن توفيره من مبلغ ٢٠٠٠ جنيهًا المتقدم ذكره هو ٦٥٠٠ جنيهًا .

٣ - أما بخصوص مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيهًا سالف الذكر و ٣٥٠٠٠ جنيهًا المقرر بالمشروع لشراء أثاثات لسفارة لندن فقد اتضح أن مجموع المبلغين وقدره ٦٠٠٠٠ جنيهًا كان منه مبلغ ٧٠٠٠ جنيهًا تحت يد الوزير المفوض المصرى لشراء القضاة لم يصرف منه شيء ومبلغ ٥٣٠٠٠ جنيهًا الباقى تحت إذن البنك الأهل بئدره لانعام ترزم داربيوت هاوس وثانيًا وأجاب البنك الأهل أن ما تبقى منه هو ١٧٠٨٢٠٠ جنيهًا إلا أنه قدم للوزارة صورة لتفراغ ورد من فرعه بئدره بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ بأنه لا يمكن أن يعرف بالضبط مقدار المبالغ التي لم يتتبع بها إلا بعد أن يطلع على الحساب الختلى

معالى على الشسمى افندى (وزير المعارف) - الحكومة تصد بوضع جميع هذه الاقتراحات والزيادات موضع البحث والاهتمام .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

قد وجهت أمام مجلس النواب استنادات فيما يخص زيادة الرغلاف في الادارة العامة وارتفاع المراتب المقررة لبعض المدرسين والموظفين وفيما يخص تصرفات متعلقة ببعض من تمينوا في الجامعة وبالسرعة التي أُنشئت بها الجامعة وعدم مطابقة ما هو متبع في القسم التحضيرى على القانون الذى أُنشئت به الجامعة مما هو مدون تفصيلًا في المضايك ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ من مضايك ذلك المجلس وتقدمت جملة الاقتراحات وافق المجلس على الاقتراح الآتى منها دون غيره وهو "بأن المجلس لم يتمكن من دوسه قانون الجامعة المصرية قبل عرض ميزانيتها عليه ونظرًا لتعيق الوقت فهو يقرر بأن التصديق منه لعل هذه الميزانية إنما هو تصديق مؤقت لا يقرب على أى حق سائر ما ورد بها من خزانة الدولة" .

وهذه اللجنة ترى الموافقة على هذا الاقتراح .

حضره عزيز مريم افندى - لى كلمة صغيرة خاصة باختيار الأساتذة . يظهر أن وزارة الخارجية المصرية تتفاوض الآن مع وزارة خارجية الحكومة الفرنسية لتجيب للصربين الحائزين لشهادة الدكتوراه الشغل فى سابقة درجة الأجر بماسون (Agrégation) حتى يمين من يفتح في هذه المسابقة في المعاهد المصرية بصيغة أساتذة . ولكن درجة الأجر بماسون هذه ليست بشهادة وإنما هى درجة تمنح لمن يفتح من الخاضعين لى الدكتوراه فى مسابقة تقدم فى فرنسا كما خلا عمل للتدريس فى المعاهد الفرنسية . ولذا أرى من الأوفق أنه عند تناول وظيفة للتدريس فى مصر تصل سابقة للصربين الحائزين على شهادة الدكتوراه وبين فى الوظيفة أخالية من يفتح فى هذه المسابقة .

دولة الرئيس - ليس هناك أى ارتباط بين اقتراحك وهذا والموضوع الذى نحن صده الآن .

معالى على الشسمى افندى (وزير المعارف) - أنا مستعد للنقاش مع حضرة العضو المحترم فى هذا الموضوع الفنى إذا تكرم بالحضور إلى الوزارة .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتمادها لمصروفات الجامعة هى كالآتى :

١	باب ١٥١٥٢٤	جنيه مصرى
٢	باب ٤٧٩٩٩	
	١٩٩٥٢٣	

ويكون مبلغ الإعانة اللازم لسد عجز ميزانية الجامعة هو ٨٨٧١٠ جنيهات بدلاً من ١٩٤٠٠٠ جنيه المقرر بمشروع ميزانية الدولة ضمن اعتمادات بند ١١ بوزارة المعارف ويصبح بذلك مجموع الباب الثانى من ميزانية وزارة المعارف العمومية ١٢٦٩٠٣٠٣ جنيهات وذلك بعد ضم إعطاف الجامعة ودار الكتب وقد وافق مجلس النواب على جميع ذلك وهذه اللجنة تقره وتطلب اعتماده .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر العجينة) - المبلغ سوى وظهور في الحساب الختامى وليس في تقرير العجينة ما يفهم منه أن المبلغ لم يسو .

قل من تقرير اللجنة التقريران ١٥ وهذا نصها :

٥ - وقد طلبت وزارة المالية بغطائها الرقيم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ اعتماد مبلغ ٣٥٠٠ جنيه زيادة على الاعتماد للمرجع في مشروع الميزانية لمصاريف لجنة تحديد النجوم بين مصر وطرابلس الغرب أقروا عليه مجلس الوزراء بالتاريخ نفسه وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على هذا الاعتماد الإضافى للأسباب الواردة بمذكرة اللجنة المالية للرفقة مع ذلك الخطاب . وقد ذكر سائل مقرر تلك اللجنة بالجلسة أنه من المفهوم أن الاتفاقية الخاصة بالحدود الثورية لا تزال تحت نظر البرلمان فأقر مجلس النواب هذا الاعتماد مع الاحتفظ السابق وهذه اللجنة توافق عليه .

٦ - هذا ولما كان من المقرر ضمن المبالغ الواردة بمشروع الميزانية مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لشترى أثاث لمفوضين بين واستكمل الذين قرر البرلمان حلهم فوجب حذف ذلك المبلغ وبناء على ما تقدم يكون مجموع المبالغ الواجب اعتمادها لهذا الباب هو ١٦٠٩٠٠ جنيه بالتفصيل الآتى :

- ١٥٠ لشترى أثاث لديوان العموم .
- ٩٠٠٠ لمصاريف لجنة تحديد النجوم بين مصر وطرابلس الغرب .
- ١٥٣٠٠٠ لخار بيوت هاوس .
- ٤٠٠ لشترى أثاث لتفصيلية نير أوليانس وقبر تفصيلية بيروت .
- ١٣٥٠ ما صرف في شترى أثاث لمفوضية لاهى .

١٦٠٩٠٠

وقد أقر مجلس النواب هذه المبالغ وتطلب هذه اللجنة اعتمادها .

وافق المجلس على تقرير اللجنة وعلى اعتماد مبلغ ١٦٠٩٠٠ جنيه للباب الثالث لوزارة الخارجية .

انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة المالية عن الاعتماد الإضافى البالغ قدره ١٢٠٠٠ جنيه الذى طلبته وزارة الزراعة بسبب تنفيذ قانون منع خلط أصناف القطن وجزئته في الموسم الحالى قبل التقرير المذكور وهذا نصه :

تسفيان قرار مجلس الوزراء الصادر بجله ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦

طلبت وزارة المالية بغطائها المرسل لرئاسة مجلس النواب في اليوم نفسه فتح اعتماد اضافى بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الزراعة لهذا العام لمصارف مرتبات التلويح والموظفين والمستعدين للزرايين لا أعمالهم الخاصة بتنفيذ قانون لزراعة القطن ومنع خلط أصناف القطن في الموسم الحالى والمائة الباقية من السنة الحالية وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على هذا الطلب وأقرها مجلس النواب عليه وهذه اللجنة توافق أيضا على فتح الاعتماد الإضافى لفرضته تنفيذ القانونين المذكورين وتطلب اعتمادها ليصبح مقدار المقرر للباب الأول في ميزانية وزارة الزراعة مبلغ ٣٣٩٤٧٤ جنيه .

وافق المجلس على اعتماد مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه ليكون مقدار المبلغ المتعدد للباب الأول من وزارة الزراعة هو ٣٣٩٤٧٤ جنيه .

للتزميات ويظهر مما تقدم أنه لا يمكن الاعتماد على توفير مبلغ ١٧٠٨٢٧ جنينها لجواز حصول ارتباطات يشانه وأنه لا مناص من اعتبار هذا المبلغ في حكم المبالغ المتصورة أيضا .

أما مبلغ الـ ٧٠٠٠ جنيه الذى سكتت تحت تصرف الوزير للمفوض رأت وزارة الخارجية في بدئ الأمر أن تستبعد منه مبلغ ٤٠٠٠ جنيه وتكتفى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه لشراء للفضيات إلا أنه ظهر أنه سبق أن صرف في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ مبلغ ٣٢٧٩ جنينها في شراء أثاث وكسب فاقترح تأجيل النظر في اعتماد هذا المبلغ إلى الدورة التالية المقبلة لأن الأمر لا يحتاج إلى العجلة . فصرح سائل وزير الخارجية بأنباء بإمكان إلغاء الاعتماد المذكور من ميزانية هذا العام ويطلبه في العام المقبل لئلا أصبحت ضرورة لذلك . فوافق مجلس النواب على ذلك .

٤ - وقد طلبت وزارة المالية من مجلس النواب بغطائها الرقيم ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٦ اضافة مبلغ ١٠٠٠٠ انخاص بشراء دار بيوت هوس وترميمها على اعتمادات البند الثالث في الميزانية الحالية ووافق مجلس الوزراء على ترحيله من ميزانية وزارة الخارجية في السنة المالية الماضية إلى ميزانيتها في السنة الحالية وذلك لأن المبلغ المذكور لم يبعد إلا في العهد ولم يدخل ضمن الحساب الختامى لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ فصرح سائل مقرر لجنة المالية بمجلس النواب أنه لا مناص غير المواظفة على هذا المبلغ فوافق المجلس على اضافته وهذه اللجنة تقرر .

سائل محمد شفيق باشا - تبين الآن أنه قد صرف في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ مبلغ ٣٢٧٩ جنينها من مبلغ السبعة آلاف جنيه الذى كان موضوعا تحت تصرف الوزير المفوض . فالمبلغ صرف قبل نهاية السنة المالية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ أى قبل ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ ونحن الآن في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٦ ولم يسو هذا المبلغ . فهل لا توجد رقابة أو مراجعة على مصروفات لمفوضيات ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقر العجينة) - هذا المبلغ صرف فعلا . كان قد تقرر مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه بقصريوت هاوس منها ٢٥٠٠٠ جنيه للترميمات وضمت تحت تصرف البنك الأهلى ومبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه للائتمانات منها ٧٠٠٠ جنيه لشراء فضيات وضمت تحت تصرف الوزير للمفوض وقد طلبت دولة وزير الخارجية من مجلس النواب حذف مبلغ ٤٠٠٠ جنيه والاكتفاء بثلاثة آلاف جنيه لشراء للفضيات غير أن أحد حضرات النواب امتنع على ذلك لأنه كان في الخطأ في سنة ١٩٢٤ ورأى في ذلك لمفوضية فضيات فتأجل البحث في هذه المسألة إلى اليوم التالى ولما لم يرد من لندن كشف الجرد وبع أن استخراج مستندات الصرف يستدعى يوما أو يومين اكفى بالمبلغ الذى كان قد صرف فعلا في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وهو ٣٢٧٩ جنينها ونصحب طلب الاعتماد على أنه اذا ظهر فيما بعد أن هناك حاجة لشراء فضيات يقدم طلب بالاعتماد اللازم في الدورة البرلمانية المقبلة .

دولة الرئيس - ليس في كلامك هذا بإسعاد المقرر جواب على ملاحظة سائل شفيق باشا وهي أن المبلغ الذى صرف لم يسو ولم يظهر في الحساب الختامى لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

محادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يجب أن يفهم أولا أن المبلغ المطلوب اعتاقه هو للعلاوات العادية .

إن ما قرره مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٤ هو منع إعطاء العلاوات والترقيات الاستثنائية ولكن العلاوات العادية كانت تمتع . حصل بذلك في سنة ١٩٢٥ أن رأت حكومة ذلك الوقت أن تخفض المبلغ اللازم للعلاوات العادية فقررت أن يحرم ثلث الموظفين من هذه العلاوات فلا تمطى إلا لثلثهم كما تملون حضراتكم وقد تكلمنا عن ذلك كثيرا عند النظر في ميزانية المصروفات . ورأى أن هذا الإجراء لم يكن عادلا لأنه لم يحرم من العلاوات إلا صغار الموظفين أما كبارهم أو معظم كبارهم فلم يمسوا . وذلك لأن الدرجات اعتبرت وحدات في كل مصلحة أو كل قسم من مصلحة فتج من ذلك أن أرباب الدرجات العليا لم يحرم معظمهم من العلاوات بينما حرم أرباب الدرجات الصغرى وهم كثيرون . وكان هناك اعتراض آخر على هذا الإجراء وهو أنه لم يشمل جميع موظفى الحكومة بل استثنى منهم من عين بذكر بشى كرجال القضاء والنيابة والموظفين الأجانب وموظفى المحاكم المختلطة قضاء وكتابة فتج من ذلك أن بعض المصالح تمتع بجمع موظفيها علاواتهم بينما أن مصالح أخرى لم يمتنع من موظفيها إلا نظام . فلما ذلك بأوسع من هذا عند مناقشة ميزانية المصروفات العامة وجد مجلس النواب أنه من الظلم حرمان هؤلاء الموظفين من علاواتهم وقرر أن يصحوا العلاوات المستحقة لهم وقد وافقنا على ذلك . والاعتاد المطلوب اليوم لم يكن إلا تنفيذ لقرار صدر منك فلا أرى حلا لاعتراض .

أما ما يطلبه حضرة العضو من تكليف وزارة المالية تهديم كشف بأسماء الموظفين الذين ستمنع لهم هذه العلاوات فأرى أن ذلك ليس من اختصاصنا وإنما هو تحتل في أعمال السلطة التنفيذية .

بناء على ذلك أرجو اعتاد المبلغ المطلوب .

حضرة لويس الشيخ فافوس أفندى - آسف لاعتراض حضرة الشيخ حسن عبد القادر وأرجو الموافقة على اعتاد المبلغ .

دولة الزعيم - الاعتاد إنما طلب تنفيذ لقرار سابق .

واقى المجلس على اعتاد مبلغ التسعين ألف جنيه .

على تقرير لجنة المالية عن القسم ١٨ (مصاريف غير منظورة) وهذا نصه :

قسم ١٨ - مصاريف غير منظورة

قدّر لهذا القسم في المشروع مبلغ ١٠٣٨٩٥ جنيه وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب بأغلفتها على معالى وزير المالية اقتراح هذا المبلغ إلى ٦٠٤٨٠ جنيها نظرا لخصي جزء عظيم من السنة وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة تقره .

ومعاسة هذا الاعتاد لفت معالى مقرر تلك اللجنة بجلسته ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ نظر المجلس إلى أن هذا الاعتاد موضوع تحت تصرف معالى وزير المالية ليقض منه في الطوارئ أو الحكاوت وأنه أنفق منه في السنة

انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة المالية عن الاعتاد الإضافي وقدره ٩٠٠٠٠ جنيه المطلوب لتعويض ثلث الموظفين الذين حرموا من العلاوة في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ على التقرير المذكور وهذا نصه :

تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦ طلبت وزارة المالية بمطالبة المرسل لرئاسة مجلس النواب في اليوم نفسه بضع اعتاد اضافى قدره ٩٠٠٠٠ جنيه لتعويض ثلث الموظفين الذين حرموا من علاواتهم في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ المالية تمويضا كاملا وذلك بصرف العلاوات المستحقة لهم من بدء تاريخ استحقاقهم لها في السنة المالية المذكورة وقد اشترط ألا يلبي إلى هذا الاعتاد إلا إذا لم تكف وقورات الباب الأول من الميزانية لهذا الغرض .

وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على فتح الاعتاد المطلوب تنفيذا لقرار البرلمان الصادر بشأن علاوات الموظفين وصرح معالى مقررها أن هذه الموافقة مسجوعة بأغلفتها بأمرها العامة فيلخص بالموظفين - نوافى المجلس على فتح هذا الاعتاد وهذه اللجنة توافق على ذلك إذ أن تنفيذ قرار المجلس الصادر بشأن علاوات أولئك الموظفين يستلزم فتح الموافقة على الاعتاد المطلوب وطلب اعتاقه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - قرر مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٤ عدم منح علاوات الموظفين . وفي هذا العام قدمت اللجنة المالية لمجلس النواب اقتراحا يقضى باقتصاد مبلغ ٤٤٠٠٠ جنيه من العلاوات المستحقة للموظفين وأنهى الأمر بأن قرر المجلس عدم اقتصاد شيء من قيمة العلاوات المذكورة . والأول يطلب منا اعتاد مبلغ تسعين ألف جنيه لمع الموظفين علاوات من أول أبريل سنة ١٩٢٥ ، حينما حضرت الموظفين . حينما لم هذه المبالغ العظيمة . ألا يحسن بنا أن نوافق على تأجيل الفصل في اعتاد هذا المبلغ كما قررنا تأجيل الفصل في المبلغ المطلوب لشراء نفقات لقضوية لندن حيث أن هذه المسألة أيضا ليست مستحجلة ومن حرج من شهر أبريل سنة ١٩٢٥ إلى الآن يمكنه أن ينتظر شهرين آخرين إلى دور الاعتاد المقبل .

دولة الزعيم - لقد صبروا حتى فرغ صبرهم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يمكنهم تحمل شهرين آخرين إلى أن تنتهى اجازاتهم ويصحبوا من أوروبا فأطلب أن تقرروا بإغلاف البت في هذه المسألة وتكلفوا وزارة المالية أن تقدم كشفا بأسماء الموظفين الذين يراد منحهم مائة العلاوات حتى يتبين من المظلومين من غيرهم . هذا هو الحق . هذا هو الأصناف . أتى أعلم أن كثيرا من الموظفين قد ظلموا فلا لأهم لم يكن لهم أية ضلعة بوزراء أو موظف كبير ولكن أعلم أيضا أن كثيرا منهم كان يكال لهم المال جزاءا عند تعديل الدرجات وصغار علاوات

دولة الزعيم - المبلغ المطلوب هو لمن حرم في العام الماضي لا لمن منع استثناء .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - نحن لا نعلم كيف يوزع هذا المبلغ ولا بأسماء من ستمنع لهم العلاوات .

ولا غرابة في ذلك فان حضراتكم تعلمون أن لوزير المالية بمقتضى القواعد المالية أن يتجاوز في أي بند من بنود الميزانية بما لا يزيد على عشرة بشرط ألا يزيد على عشرة آلاف جنيه . فوزير المالية الذي له هذا الحق قبل أن يقيد نفسه فيما يتعلق بالمصاريف غير المنظورة بالا يتجاوز الصرف مبلغ ١٠٠٠ جنيه في كل مرة ولو ذكر ذلك .

هذا ما أردت أن أقوله .

حضرة محمود أبو النصر بك — لم أفهم .

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) — أضرب مثلاً على ما أقول . لنفرض أن كارثة وقعت وطلب من معالي وزير المالية صرف مبلغ ٣٠٠٠ جنيه فليس لمعاليه أن يأذن بالصرف إلا بعد أخذ رأي مجلس الوزراء .

ثم نفرض أن حادثة أخرى وقعت وطلب من معاليه صرف مبلغ ٩٠٠ جنيه أو ألف جنيه ففي هذه الحالة له أن يصرف المبلغ . ثم لنفرض أن في اليوم التالي وقعت حادثة بسيطة أخرى وطلب من معاليه صرف مبلغ ٨٠٠ جنيه فله أن يأذن بالصرف أيضاً .

دولة الرئيس — هل توافسون حضراتكم على اعتماد مبلغ ٦٠٤٨٠ جنبها المقدّر لهذا القسم ؟

أصوات : توافق .

دولة الرئيس — المجلس يقرر اعتماد هذا المبلغ .

تلى تقرير لجنة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ القسم الأول — الإيرادات ص — ضريبة القطن .

ملحق

لتقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧

القسم الأول — الإيرادات

ص — ضريبة القطن

قدر مبلغ ١٤٧٥٠٠٠ جنيه إيرادات لهذا الباب في المشروع وكان المقدّر له في السنة الماضية مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه وقد بلغ المتحصل من هذه الضريبة في السنة المذكورة مبلغ ١٧٠٨٤٣٧ جنيه .

وهذه الضريبة تجبى الآن ابتداءً من ٢٥ قرشاً عن كل قطار من القطن الملوّج مع أعشاء السكيتو .

وقد حصل أنه عند نظر ميزانية سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٥ أثبت وفاق البرلمان على بقاء هذه الضريبة في السنة المذكور بعد أن قرر دولة وزير المالية وقتئذ أمام مجلس النواب أنه يرى استبقاء الضريبة المذكورة لأجل الاتفاق منها على مشروعات عامة كالتدابير الزراعية وشركات التأمين .

وهذه اللجنة ترى بإجماع آراء أعضائها إلا واحداً وجوب بقاء هذه الضريبة .

المحاضبة على منكوبى كارتة طعناً ومنكوبى السيل وأنه تؤخذ منه أيضاً المصاريف غير المنظورة كما يدل على ذلك نفس التعبير الذى أطلق على المبلغ المذكور في مشروع الميزانية وذكر معاليه أنه ربما كان المستحسن وضع قيود لكيفية الصرف في هذا المبلغ لأنه لا يملك تماماً حتى الآن إذا كان هذا المبلغ تحت تصرف معالي وزير المالية أو مجلس الوزراء وأنه قد تكلم مع معالي وزير المالية بهذا الخصوص فلم ير مانعاً من أن يكون صاحب التصرف في جزء معين من هذا المبلغ وما زاد عليه يكون من اختصاص مجلس الوزراء التصرف فيه . وأن معاليه قبل أن يوضع تحت تصرفه من هذا المبلغ ألف جنيه فقط .

على أن يكون التصرف في أكثر من هذا المبلغ من حق مجلس الوزراء وأضاف معالي المقرر يرى أن ذلك يفضل من معالي وزير المالية لأنه قبل عن طيب خاطر وضع قيود لما كان له من الاختصاص في الزمن السابق وطلب من المجلس إبداء رأيه في الموضوع حتى إذا وافق على ما قبله معالي وزير المالية يكون الاتفاق تاماً على هذه المسألة فوافق المجلس على ذلك وهذه اللجنة تقر ما تم .

وبناء على ذلك وعلى ما سبق اعتاده من المجلسين عند نظر مصروفات جميع أقسام ميزانية الدولة يكون مجموع ما اعتمدته البرلمان للمصروفات في هذه السنة هو مبلغ ٢٩,٣٩,٠٠٠ جنيه بدلاً من ٤١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه الوارد بالمشروع .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — المقصود بهذا أنه إذا كان المبلغ المطلوب صرفه هو ١٠٠٠ جنيه فأقول فيكون من اختصاص معالي وزير المالية وما زاد على ذلك فيخرج فيه إلى مجلس الوزراء .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله — هل معالي وزير المالية عند صرف مبلغ الألف جنيه يحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء .

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) — ليس على سعادة المقرر بكلمة في هذا الموضوع . أن ما حصل الاتفاق عليه بين معالي وزير المالية وبين معالي المقرر بلجنة المالية بمجلس النواب وصوّت عليه المجلس المذكور هو ما يأتي :

أولاً — إن يكون مبلغ الاعتماد للمصروفات للتعبير المنظورة ٦٠٤٨٠ جنبها بدلاً من ١٠٠ ألف جنيه وكسور .

ثانياً — لما كان هذا الاعتماد في السنوات الماضية إلى نهاية سنة ١٩٢٥ تحت تصرف معالي وزير المالية وسدده بتصرف فيه كيف شاء بناء على طلب الوزارات الأخرى حتى ولو بلغ المطلوب صرفه ٤٠ أو ٥٠ ألف جنيه وذلك بدون قيد ولا شرط . أراد معاليه أن يقيد نفسه فاتفق مع معالي المقرر لجنة المالية بمجلس النواب على ألا يصرف في مرة واحدة أكثر من ألف جنيه وعلى أن يتكرر الصرف كلما احتجى الحال ذلك فله أن يصرف ألفاً مائتاً ولو أدى الأمر إلى تكرار الصرف .

أما إذا طلب من معاليه صرف مبلغ أكثر من ألف جنيه في مرة واحدة فإنه يرجع في ذلك إلى مجلس الوزراء .

وهذه اللجنة توافق على ما تم لا فيه من الموافقة لما رآه في هذا الموضوع ومن التخفيف عن كامل دافئ تلك الضريبة وقد قدم أحد حضرات أعضاء مجلس النواب اقتراحاً مؤداه أن تخصص ضريبة القطن التي فرضت في سنة ١٩٢٠ لمدة خمس سنوات من العام المقبل على ذمة التعاون الزراعي لاهراضه التعاونية بمقتضى القانون الذى تبشر اللجنة التعاونية بالاستشارة بوزارة الزراعة وضع مشروعه الآن وبعد أن يقره البرلمان لم تبنى الضريبة نهائياً بعد انعقاد هذا الأجل .

فأعرض معالى وزير المالية في هذا الاقتراح لمناقشة ذلك القواعد المالية لأن تحقيق أى ضريبة من الضرائب العامة لعمل معين معناه أن الضريبة ليست عامة وليست موضوعية للصالح العام والآن التخصيص لا يتبع في الغالب إلا أسوأ النتائج ولأنه يجب أن يكون لدى وزارة المالية المسئولة عن أموال الدولة السلطة التامة في مراقبة الميزانية كلها وفى التخصيص سلب تلك السلطة وإصلاحها بلغة أخرى وإضعاف الرقابة المالية والاقتصاد بمثل الدولة... وأصاف ماليه بأنه يصح في الوقت عينه بأن الحكومة مستعدة لأن تمنح المال اللازم لتأنيش التعاون الزراعي بمجرد ما يتم تشكيل اللجنة التعاونية وثأياً عند ما تاجت بالمال ولو بلغت المليون من الجنيهات .

وبعد سماع المجلس ما تقدم قرر عرض الاقتراح سالف الذكر وهذه اللجنة توافق على ذلك وعلى ما رآه معالى وزير المالية وتعتبر في هذا إبداء رأياها في الاقتراح المقدم إلى المجلس الشيوخ من حضرة صاحب العزة على عبد الرزاق بك (والحال على هذه اللجنة بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٢٦) بتخصيص ما يجي سنوياً من ضريبة القطن ابتداء من محصول سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ مشروع القنابات الزراعية .

وهذه المناقشة والأسباب المتقدمة ترى هذه اللجنة أيضاً عدم الموافقة على الاقتراح المقدم من حضرة صاحب العزة عبد العزيز رضوان بك (الحال عليها بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٢٦) المتعلق بطلب تخصيص مبلغ مليون جنيه من ضريبة القطن سنوياً للشروع في إنشاء مغزل أو مغازل لغزل القطن .

وبناء على تخفيض ضريبة القطن من ٢٥ قرشا إلى ٢٠ قرشا وافق مجلس النواب على أن يكون تمديد الإيراد الذى يتبع منها في السنة الحالية مبلغ ١٢٧٥٠٠٠ جنيه بدلاً من ١٤٧٥٠٠٠ جنيه وما ذلك إلا لأنه قد تمحصل فعلاً منها في هذا العام لغاية الآن مبلغ ٢٣١٠٠٠ جنيه وهذه اللجنة توافق على هذا التقدير وتطلب امتداد .

(هنا حضر حضرة صاحب المال مرقس حنا باشا ووزير المالية) .
حضرة فرانسيس أخوخ قاوس أفتدى - إذا رجعتنا إلى الميزانية نجد مبلغاً قدره عشرة ملايين ونصف مليون من الجنيهات وإراداً تحت باب ضريبة القطن من الست السنوات الماضية . هذا المبلغ الجسم أخذ من رأس مالك متبقي القطن . مبلغ جسم جيد إذا رجعتنا إلى حالة البلاد المالية وجدنا أن الفلاح المصرى ليست له من الأموال النقدية ما يمكنه القيام بأعماله الزراعية وأنه دائماً وأبداً مضطرب إلى الالتجاء إلى البنوك وإلى تجار الاكطال للاقتراض منهم في أول السنة الزراعية يقوم بمصاريف زراعية وهذه الحاجة إلى رأس المال التقدي تضطر الفلاح دائماً إلى أن يبيع أقطانه تحت القطع في كثير من الأحيان ويفنى على ذلك أن كبار تجار

أولاً - لا أسباب التي أراها حين نظرنا ميزانية سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ وأمامها أن الحكومة عولت عليها في جزء من إيراداتها لقيام بالصرف على المشروعات العامة وأنها ضريبة يقوم بدفعها الأثاب والوطنيون .

ثانياً - لما تراه من أنه ليس من الحكمة ولا من التيسير للمالى أن على ضريبة من الضرائب المؤسسة عليها ميزانية للدولة أنها لازمة للقضى بالأعمال الكبرى التي يتطلبها رقى البلاد سواء من الوجهة الأدبية أو المادية ولأنه إذا ألغيت ضريبة القطن فلا يمكن تمويلها من موارد أخرى لأن عقبة الامتيازات الأجنبية تحول دون الحرية التامة في تقرير ما يراد من الإيرادات .

ثالثاً - لما تراه من أن إلغاء هذه الضريبة قد يحدث صعوبة جديدة في أمر المفاوضات التي يراد القيام بها لاشتراك الأثاب المقيمين بالبلاد ومستعدين بميزة كبير من ثروتها في جميع ما فرض من الضرائب أو يمكن الاستعجال من قبلهم بأن البلاد ليست في حاجة إلى فرض ضرائب جديدة بدليل إلغائها لضريبة مقدرة هي ضريبة القطن التي يشترك في دفعها الأثاب والوطنيون .

رابعاً - لما ذكرته في تقريرها الخاص بالإيرادات من أنها مع الأخذ بمبدأ عدم تخصيص الضرائب العامة ، تحول على هذه الضريبة في اقتراحها قيام الحكومة بمساعدة القنابات الزراعية .

وفي اعتقاد اللجنة أن وجود الضريبة المذكورة كان السبب المهم :

أولاً - فيما حصل حين نظر ميزانية ١٩٢٤-١٩٢٥ من إجازة البرلمان للحكومة إنشاء عهدة الرعية التدخل في سوق القطن شاربية .

وثانياً - في تدخل الحكومة في سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ في ذلك السوق . وقد ذكرت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها أنها ناقشت طويلاً فأمر الضريبة المذكورة ورأى أحد أعضائها الناعما ورأى البعض تخفيضها ولكن أغلبية اللجنة قررت إبقاء التقدير على ما هو عليه لنفس الأسباب التي ذكرتها اللجنة المالية في سنة ١٩٢٤ في الصفحة ١١ من تقريرها .

ولدى مناقشة هذه الضريبة أمام مجلس النواب عند نظر ميزانية الإيرادات قرر بجلسته المنعقدة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٦ تأجيل البحث في هذه الضريبة حتى يتم بحث ميزانية المصروفات .

وبجلسة ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ طلب معالى مقرر تلك اللجنة أمام مجلس النواب اعتماد المبلغ المقر لهذه الضريبة بعد أن على في الأدوار التي سرت بها ابتداء من تقريرها في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠ والتعديل الذى طرأ عليها في سنة ١٩٢٢ وسجلها بالعدد الحالى والأسباب التي تدعو لقباتها .

وبعد مناقشة طويلة في الموضوع وتطوهر رأى أغلبية المجلس في بقائها . تقدم الاقتراحان بتخفيضها الأول إلى ١٥ قرشا من القطن والثانى إلى ٢٠ قرشا . فرفض المجلس الاقتراح الأول وصحح معالى وزير المالية بخصوص الاقتراح الثانى أنه يقبل بتعديل الضريبة بمبلغ شمرين قرشا وما ذلك إلا نظراً لاحتياج المالية الشديد إلى المبالغ اللازمة لسدة الإعجز الموجود في الميزانية وإجابة لأصوات العديدة التي تريد تخفيض الضريبة وطلب من المجلس الموافقة على ذلك فأقر المجلس هذا الاقتراح ووافق على إلغاء الضريبة المذكورة باعتبارها عشرين قرشا من القطن الواحد بدلاً من خمسة وعشرين قرشا .

ولكن يوجه عام نستطيع أن نقول إن سبب عدم نجاح الحكومة لا يرجع إلى أن سياسة التدخل خرافية بل يرجع إلى الخطأ اللبسية التي إخطأها وزارة المالية لأنها تهافتت الطريق للوصول إلى الغاية التي قصدتها وهي أن تخفف الضغط عن السوق برفع سعر القطن الزائد عن الطلب .

هذه السياسة لو أنها تنفذت برفع الكمية الزائدة دفعة واحدة لتحسنت الأسعار . والآن فقط نرى نتيجة التدخل إذ تحسنت أسعار السكراريس تحسنت بيننا وهذا يرجع إلى أن القطن الموجود الآن في السوق أصبح قليلا والمحصول الجديد لم يظهر بعد فخرج الطلب إلى المحصول الجديد في سوق العقود المستقبلية للسكراريس فارتفع سعره . ولو أنت الحكومة فعلت في القطن الإثموني ما فعلته في السكراريس بأن اشترت منه كمية لكان التحسين المحرر يشمل القطن الإثموني أيضا .

لذا رجعتنا إلى الأسعار في شهر يناير من هذه السنة التي كان فيها محصول القطن الإثموني أربعة ملايين وسبعمائة ألف قطار نجد أن الفرق كان بين ثمن القطن الإثموني والقطن السكراريس ستة ريالات ونصف في كل قطار . أما الآن ومحصول القطن الإثموني يقدر بأربعة ملايين قطار تقريبا فإن أسعاره تنقص ١٢ ريالا .

لهذا السبب توجهنا إلى معالي وزير المالية ودولة رئيس الوزراء يطلب موقع من بعض أعضاء مجلس الشيوخ والنواب بأنه يجب عدلا على الحكومة أن تشتري كمية من القطن الإثموني لا تقل عن ثلثائة ألف قطار . وهذا الطلب إنما هو طلب عادل لأن متجني القطن الإثموني دفعوا من الضريبة مليوناً وثمانمائة وخمسين ألفاً من الجنيهات فلم الحلق في الانتفاع بها .

لهذا أطلب من الوزارة أن تشمل القطن الإثموني ببنائها في المشتري حتى تعود النسبة بينه وبين السكراريس إلى نسبة معقولة خصوصاً وأن أحال الصعيد بدفعون ضريبة بنسبة ٦ في المائة من المائة من ثمن إقطاعاتهم خلافاً للسكراريس فالنسبة فيه ٤ في المائة فلم الحلق في الانتفاع بسياسة الحكومة ويطلبون من وزير المالية العمل على حاية القطن الإثموني .

رفضت الجلسة للإستراحة في الساعة السابعة والنصفية الأول بين مساء .

أجندت الجلسة في الساعة الثامنة والنصفية الأول بين .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - قبل أن أتكم عن ضريبة القطن أرجو ألا يتبادر إلى الذهن أن عدم موافقة لجنة المالية بمجلس الشيوخ على اقتراض الخاص بمنازل القطن رفض . لأن الرض من اختصاص المجلس وعدمه . ووقت نظر الاقتراح لم يأت بعد .

أما من جهة ضريبة القطن فكانت هي منها . ويقولون أن ضريبة القطن لا يمكن تخصيصها لأي مشروع . وأن هذا التخصيص يتناقض مع التقاليد ومع حرية وزارة المالية في التصرف في مالية الدولة . لكن لو رجعتنا إلى الأصل في فرض هذه الضريبة لوجدنا أن الأصل فيها هو التخصيص .

حدث في البلاد غلاء في المعيشة . اقتضى هذا أن تفرض ضريبة على القطن . وكانت أسعاره مرتفعة ، وصرت الحكومة علناً أن هذه الضريبة وقتية اقتضتها حال الغلاء . فكان معنى هذا أنه بمجرد انتهاء الغلاء تنهى هذه الضريبة لانتهاه الفرض الذي من أجله فرضت .

الصادرات يستولون على جزء كبير من محصول القطن قبل فضبه بمقدور تحت القطع حتى إذا ما حل الوقت المحدد في تلك العقود يضطر أصحابها إلى قطع أسعارها على سعر بورصة الكثراتبات ويقال أنه يحدث تلاعب في بورصة الكثراتبات تقطع الأسعار بالبيض .

هذا المبلغ وقدره عشرة ملايين ونصف مليون جنيه الذي استولت عليه الحكومة من رأس المال القسدي للفلاح تزيد أن تستعمله في مصالح الدولة العامة وقد أشار معالي وزير المالية إلى ذلك بخطابه في مجلس النواب أمس وأقرت ذلك بلجنة المالية بمجلس النواب والشيوخ .

هذا التصرف خطأ محض لا يصح عملاً بالقواعد الاقتصادية الصحيحة والقواعد المالية الباعلة أن يؤخذ جزء من رأس مال فريق معين وهم متجني القطن ويصرف في مصالح الدولة العامة .

يصح أن تؤخذ ضريبة على القطن من المتجنيين ولكن يجب على الحكومة أن تستعملها في رعاية مصالح هذا الفريق في كل طرف تقتضيه مصلحته بلا تردد وبأقصى مدى يرشدنا إليه العقل والحكمة .

ولكن من الأصعب أن الحكومة أن تعمل شيئاً من هذا ورغماً من وجود هذا المال المتكسب من تجارتها الذي لو ينفق في جيوب المتجنيين فتكسبوا به من الدفاع عن مصالحهم ، ولو قسمنا هذا المبلغ على محصول السنة الماضية البالغ قدره سبعة ملايين قطار تقريبا لكان نصيب القطار من هذا المبلغ جنيه ونصف أي أن متجني كل قطار دفع إلى الحكومة في الست سنوات المسببة مبلغ جنيه ونصف .

لو أن هذا المبلغ لم يؤخذ من الفلاح المتجني لتجدد له في البنك ولاستطاع أن يضاعف من قطعه بدلاً من أن يضطر إلى بيعه بالبيض ولكن عندنا ما يصونه في العرف التجاري "النفاء" ولكن الحكومة بأخذها هذا المبلغ حرته من الدفاع عن مصالحه .

يقول فريق يسلم تدخل الحكومة مشترية في سوق القطن وجميعهم أن ذلك من عمل النقابات .

يصح هذا ولكن ما الذي يرمى من النقابات عمله ؟

يرمى منها أن تستعمل هذه المبالغ التي تحصلها من المشترين فيما في الدفاع عن مصالحهم . ولكن الحكومة المصرية هي التي فرضت الضريبة وهي التي تحصلها وهي التي تستطيع أن تلطف من القطن فكانت النقابة العامة لمتجني القطن وهي التي يمكنها أن تلطف عنهم .

قررت الحكومة التدخل في سوق القطن مشترية في هذا العام ولكننا أسامت التصرف بشكل معيب جداً . أردنا أن نظهر لدافعي هذه الضريبة لماذا لم نتبع سياسة الحكومة في سوق القطن وطلبنا من معالي وزير المالية بياناً تفصيلياً نستمد منه أظهار معائب تلك السياسة فيقبل معاليه علينا به وطلب التأجيل أسبوعاً ومضى الأسبوع وأنهى الفور ولم يتكرم معاليه علينا بتلك البيانات فمنع الآن عاجزون عن إظهار تلك المعائب مادامت هذه البيانات التي كنا نتظرها لم تصلنا من وزارة المالية .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لم نخف من كلام معالي وزير المالية بنتيجة .

دولة الرئيس - لا يمكن لوزير المالية أن يقطع بتصريح في مشروع إلا بعد درسه .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - من الأسف أن مشروع التعاون الزراعي لم يتم بمحضه بعد ، ومع ذلك فقد سمعنا معالي وزير المالية تصريحاً عنه في مجلس النواب ، ولذلك كنت أنتظر أن نسمع منه تصريحاً عن مشروع المازل أيضاً .

حضرة صاحب المعالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - الحكومة المصرية درست مشروع الثقات الزراعية من نحو خمسة عشر عاماً على كل وجه . ووضعت بعض القوانين ، ثم مرض الأمر على وزارة الزراعة فشككت اللجان لدروسه من جديد ، واستخرجت من الملفات الأبحاث الخاصة به ، ووصلت إلى نقطة متقدمة فيه ، وقرى كثير من مشروع فطير لم يدرس ، ومشروع درس من عشرات السنين .

وزير المالية لا يستطيع أن يعد بأي وعد في مشروع فطير لم يدرس لأن والاهب أموال الدولة هباءً وراء لكل مشروع يفتح .

حضرة يوسف بشتوق بك - إن ضريبة القطن تحصل الآن من وأبورات الخبيث ، فهل يستحسن معالي وزير المالية أن يكون تحصيلها عند التصدير من الجمارك ، فيكون في تحصيلها سهلة ، وإذا تخلف عن التصدير فطير فلا يكون إلا من نوع السكرتو وهذا لا يؤخذ عليه ضريبة ، وغير السكرتو إذا لم يصدر يستخدم في مصانع البلاد وعدم أخذ ضريبة عليه فيه تشجيع للصناعة الوطنية ؟

حضرة صاحب المعالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - هذه المسألة درست من الوجهة التي عرضها حضرة العضو المحترم ، فترأت الحكومة أن التأخير في تحصيل الضريبة إلى أن يصير القطن في الجمارك ضاراً وغير منتج ، وإذا تولت الأسعار فإن مقدار الفوز من البلاد يكون كبيراً وهذا المقدار إذا لم تأخذ عليه ضريبة إلا إذا وصل الجمارك لمعنى هذا أننا نتأخر في تحصيلها ، حتماً أو حامين ، فيصير نظام الضريبة مختلاً جداً ، ولا نعرف أوقات تحصيلها ، لذلك رأيت المالية أن تحصل الضريبة من المبالغ كما هو متبع الآن .

على من تقرر لجنة المالية عن ضريبة القطن ما يأتي :

- وبناء على جميع ما تمسك به وعلى ما اتخذه المجلس في أبواب الإيرادات والمصروفات يكون مجموع الإيرادات مبلغ ٣٧٨٢٣٠٠٠ جنيه والمصروفات مبلغ ٣٩٣٦٠٠٠٠ جنيه ويكون قيمة ما يؤخذ من المال الاحتياطي لسد عجز الإيرادات هو ١٤٣٧٠٠٠ جنيه وقد أقر مجلس النواب ذلك وهذه اللجنة توافق عليه وتطلب اعتناؤه .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرر اللجنة وعلى مبلغ ضريبة القطن وعلى المبالغ المقررة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وما يؤخذ من المال الاحتياطي لسد عجز الإيرادات .

أصوات : موافقون .

وقد رجعت الأسماء في مواد المشيئة إلى ما كانت عليه حتى في دامت هذا بعد أن أبحاث الحكومة تصدر القنابل . لم ترضع الأسماء بل تزلت عما كانت عليه قبل إباحة التصدير . فكان المد والانتصاف يقتضيان إلغاء هذه الضريبة . أنها في اعتقادي ضريبة ظالمة . ضريبة لا داعي لها ، لأنه لا يصح أن تفرض ضريبة على الأطنان ثم تفرض ضريبة أخرى على حاصلاتها . في مجلس النواب أثاروا هذه المسألة ، ولم يجعوا في إلغاء هذه الضريبة ، وأرجو أن ننظر في مجلسنا هذا إلى هذه المسألة بين المتناهي . أنها ضريبة لا يشك انسان في أنها ظالمة .

لقد قال معالي وزير المالية في مجلس النواب أنه لا يصح تخصيص هذه الضريبة أو أي ضريبة أخرى لمشروع خاص ، وقرى عليه أن هذه الضريبة لم تفرض إلا للتخصيص إذ ما كان أحد يفكر بفرض ضريبة على حاصلات البلاد . أنها ضريبة خلقها غلام المشيئة ، أنها ضريبة لا ضريبة . وقد انتهى هذا الغلاء فكان يجب رفعها .

إن معالي وزير المالية مع أنه صرح بأنه لا يمكن تخصيصها لمشروع معين فقد وعد بأن يشجع من أموال هذه الضريبة أو من أموال الدولة أي مشروع نافع لمشروع الثقات الزراعية أو شركات التعاون الزراعي .

ولا جدال في أن هذه المشروعات التي خصها معالي وزير المالية بالذكور مفيدة ونافعة للبلاد إذا أحسن استغلالها .

والآن مع عدم موافقتي بتماماً على هذه الضريبة أقول : أنه إذا كان لابد من إبقاء فرضها من المجلس أن يوجه رغبة إلى معالي وزير المالية بأن يعد بتشجيع مشروع المازل كما صرح بتشجيع المشروعات الأخرى التي مثل بها . والى أعتقد أنها أقل نفعاً من هذا المشروع ، وأن يكون وعده هذا بعد أن يدرس المجلس ، وأنا استعد لشرح منافع هذا المشروع إذا سمح إخواني .

وأقول أننا إذا لم نتجيب في هذا المشروع هذا العام ، أو العام القادم . لا قلل الله . فإن التاريخ دليل صادق على نجاح هذا المشروع وظهوره من حين أقول إلى حين الصل لحفظ ثروته للبلاد . وهذه بلاد المهند لم تشجع إلا لمشروع المازل .

وأقتصر على كلامي الآن على رغبة معالي وزير المالية أن يصحب بتشجيع هذا المشروع بعد درسه لأنه مشروع مفيد جداً . وقد وعد بتشجيع ما هو أقل منه بكثير . واكتفى الآن بهذه الرغبة وألح في سماع تصريح من معاليه .

دولة الرئيس - معالي وزير المالية لم يدرس المشروع حتى يصرح لك برأيه .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - وأنا لم أطلب وعد التشجيع إلا بعد درسه . إن مصلحة السجون بعد أن عرفت فائدة المازل أنشأتها وانتفعت منها . وأرجو إلحاح أن يصرح معالي الوزير برأيه ، وأصر على طلي .

حضرة صاحب المعالي مرقس حنا باشا (وزير المالية) - أنا طلب تصريح من الوزير فهو لا يستطيع أن يصرح تصريحاً إيجابياً عن مشروع لا يزال في مهده . وهذا المشروع لا يزال حراً على ورق لم يدرس الدرس الكافي إلى الآن . والمالية لذلك لا يمكنها أن تصرح فيه بشئ . وكل ما نستطيع أن نقوله هو أن فكرة إنشاء المازل فكرة حسنة في ذاتها .

أوقاف الحرمين الشريفين

الإيرادات

قُدرت الإيرادات بمبلغ ٤٧٤٣٤ جنبها زيادة ٥٥٥٢ جنبها من العام الماضي ومعظم الزيادة في إيجار الأطنان الزراعية .

ويرد هذا المبلغ من ثلاثة أبواب :

الأول — ٥٦٩٩٩ جنبها من إيرادات الأعيان الموقوفة .

الثاني — ٧٤٤ جنبها مرتبات مقررة للحرمين .

الثالث — ٩٩١ جنبها من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على الاعتبارات المطلوبة لإحداث

أوقاف الحرمين الشريفين .

ثم من تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مصروفات أوقاف

الحرمين الشريفين ما يأتي :

المصروفات

قُدرت بمبلغ ٢٣٤٨٠ جنبها زيادة ١٧٩٠ جنبها من العام الماضي وقد

وزعت على خمسة أبواب :

الأول — ٧٤٣ جنبها رسوم إدارة .

الثاني — ١٧٠٣٤ جنبها مصاريف الأماكن .

الثالث — ٤٠٣ جنبها مصاريف الأطباء .

الرابع — ١٧٠٣ جنبها ما يصرف على الأعمال الخيرية .

الخامس — ٥٠٠ جنبها مصاريف قضائية وتنشئة .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الرابع ؟

أصوات : موافقون .

دولة الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الخامس ؟

أصوات : موافقون .

ثم مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٦ — ١٩٢٧

وبهذا نصه :

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على تقرير اللجنة وعلى ضريبة القطن على مجموع الإيرادات والمصروفات المذكورة .

وبمناسبة انتهاء من نظر الميزانية أعقد أنكم توافقون على تهدم عظيم شكر إلى أعضاء لجنة المالية وسعادة مقررها على ما بذلوه من الجهود الكبيرة ، درس الميزانية وتصور المجلس عنها . وكذلك توافقون على شكر لجنة أوقاف والمعاهد الدينية وشكر حضرة مقررها السبب نفسه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر لجنة المالية) — يا صاحب الدولة . يا حضرات الأعضاء : لقد أجمعت دولة الرئيس بهذا الشكر . لانا في الحقيقة لم نتم إلا بالواجب المفروض علينا ، وفي اعتقادى أنه لا شكر على واجب ، إنما نتقدم لكم بالشكر على ما قلنا منكم من سمة صدر أثناء نظر الميزانية . وهو أمر مكنا من تأدية ماأمور بنا ، كما أشكر حضرات أخوانى في لجنة المالية على حسن مساعدتهم وكما أشكر دولة الرئيس الذى هو أستاذى على معاونته التى لا تقدر .

وق الختام أرجو أن تدعم الحياة الليبية ، وأقول لحضراتكم إلى الملقى في نوفمبر وفى يناير المقبل أرجو أن تكون رغباتكم القوية التى أبديتها محقة في ميزانية السنة القادمة .

(تصفيق حاد) .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية) — كذلك بمناسبة إعلان صاحب الدولة رئيس المجلس شكره للجنة الأوقاف والمعاهد الدينية أتقدم إليه بالشكر على توجيه عنايته وثباته إلى هذه اللجنة . وكذلك أشكر حضرات الأعضاء مصرحاً عن قبيلة أخوانى أعضاء اللجنة وعن نفسى أننا لم نعمل إلا الواجب علينا ، ولم نستمد الموهبة بسند الله إلا من حضرات الأعضاء (تصفيق) .

ثم تلاه لسان دولة رئيس المجلس ما يأتي :

أبلغتنا راحة مجلس النواب بأنه لوحظ بجلسته اليوم أن اعتبارات أوقاف الحرمين الشريفين لم يثبت بمضبطة جلسته يوم الأحد ١٢ سبتمبر الجارى أنه أخذ فيها الرأى .

فروى من الأحوط أخذ الرأى ضيا اليوم فأقرها المجلس بإبأ .

ونظرا لأن مجلس الشيوخ كان قد أقرها بالأمر بإبأ بابا ارتكنا على أن مجلس النواب قد أقرها من قبل .

وبما أن إقرارها اليوم في مجلس النواب يثبت عليه إعادة إقرارها في مجلسنا لأن كل ما يتعلق بالميزانية لا يجوز أن يصدر به قرار من مجلس الشيوخ إلا بعد اعتاده في مجلس النواب .

فبناء على ذلك تدعو الحال إلى إعادة أخذ الرأى على الاعتبارات السابق ذكرها .

ثم من تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد عن أوقاف الحرمين الشريفين ما يأتي :

مشروع قانون رقم لسنة ١٩٢٦

يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه بقصد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقرر ميزانية الإيرادات للسنة المالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بمبلغ تسعة وثلاثين مليوناً وثلاثمائة وستين ألف جنيه مصري (٣٩٣٦٠٠٠٠ جنيه مصري) على حسب الجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون .

مادة ٢ - تقرر ميزانية المصروفات للسنة المالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بمبلغ تسعة وثلاثين مليوناً وثلاثمائة وستين ألف جنيه مصري (٣٩٣٦٠٠٠٠ جنيه مصري) .

وتطبيقاً لأحكام المادة ١٢٨ من الدستور وزعت هذه المصروفات على الأبواب المختلفة المدرجة في الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون .

مادة ٣ - أن وجود اعتماد لفرض معين في جدول مصروفات الميزانية الخاصة بكل مصلحة أو خدمة لا يفيى المصالح والخدمات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٤ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ .

وهذان هما الجدولان المنوع منهما في مشروع القانون بحرف (أ) وحرف (ب)

ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧

(٢)

جدول حرف (١)

الإيرادات

باب	ملاحظات	ميزانية		فرق		ملاحظات		ميزانية	
		سنة ١٩٢٦		سنة ١٩٢٥		سنة ١٩٢٤		سنة ١٩٢٣	
		مصري	جنيه مصري	مصري	جنيه مصري	مصري	جنيه مصري	مصري	جنيه مصري
١	أموال مقررة	٥٧٨٨٠٠٠	٥٧٢٠٠٠٠	٥٩٠٠٠	—	٥٧١٨١٢٥	٥٦٤٥٧٢	٥٦١٦٨٩٤	٥٥٨٠٨٣٨
٢	الجسارك	١١٩٠٩٠٠٠	١١٠٧٠٠٠٠	٨٣٠٠٠	—	١٧١٤٤١١٢	١١٨١٠٣٢	١٠٨٤١٠٣٤	١٠٢٣٢٤٧١
٣	رسوم الموانئ والمناظر	٣٧٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	—	٣٥١٦٥٩	٣١١٠٣٦	٢٨٣١٩٤	٢٦٤٩٣١
٤	معايد الأسهمك	٨٤٠٠٠	٨٣٠٠٠	١٠٠٠	—	٨٤٥٠٣	٧٥٠٩٢	٦٥٤١٣	٧٣٢٣٥
٥	المنفعة	١١٣٠٠٠	١١٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	—	١٦٦١١٣	١١١٩٤٣	٩٨٣٧٠	٩٩١٣٠
٦	رسوم دفعة المصروفات	٢٨٠٠٠	٢٢٠٠٠	٦٠٠٠	—	٣٨١١١	٢٢٦١٥	٣٢٠٣٣	٣٢١٤٤
٧	الرسوم القضائية والقيدية	٢٠٧٣٠٠٠	١٩٥١٠٠٠	١٢١٠٠٠	—	١٨٧٥٧٦٦	٢٤٠٦٨٠٨	٢٠١٠٩٣٠	١٩٥٤١٤٠
٨	سكك الحديد	٧٣٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	—	٧١٠٥٧٣	٧٢٥٧١٦٥	٧٨٩٦٨٩٨	٨٠٠٨٣٤٤
٩	التلفراقات	٢١٥٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	١٠٠٠٠	—	٣٠٤٥٣	٢٨٤٦١٦	٢٧٨٨٤١	٢٦٦٣٤٨
١٠	التليفون	٦٠٠٠٠٠	٥١٥٠٠٠	٨٥٠٠٠	—	٤٢٢٢٩١	٤٠٢٠٢٤	٣٧٨٠٢٥	٣٥٣٢١٤
١١	البريد	٧٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	—	٦٤٢٣٦٦	٣٢٤٦٠٤	٢٣٧٢٠٦	٦٠٠١٨٤
١٢	الأموال الأميرية	٩٣٠٠٠٠	٨٣٠٠٠٠	٩١٠٠٠	—	٩٥٨٨٣	٨٢٥١٨٠	٨٣٢١٥٤	٩٧٠٥٥٨
١٣	بدل الخلع العسكرية	٢٣٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	—	٢٢٥٠٦٧	٢١٨٠٥٧	٢٥٦١٢٦	٢٥٦٨٤٠
١٤	رسوم الخفر	١٢٨٤٠٠٠	١٢٨٤٠٠٠	—	—	١٣٦٦٩٥٣	١١٣١٠٤١	١٤٨١١٥٠	١٤٠٢٩٨٥
١٥	المستقطع من ماهيات المستخدمين	٣٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	٣٠٤٥٩٥	٣٥٣٦٧٧	٢٦١٥٠٢	٢٢٨٠٠٦
١٦	الأرباح الفائجة من تسهيل القروض	٢١٣٦٠٠٠	١٧٧٧٠٠٠	٣٥٩٠٠٠	—	١٩٤٤١١٢	١٤٠٢٢٤٩	١٠٠٨٥٥٠	١٦٧٣٣٥٨
١٧	إيرادات ورسوم شتوة	٢٢٧٥٠٠٠	١٩٣٦٤٠٠	٢٤١٦٠٠	—	١٥١١٢٢٤	١٦٦١٨٨١	١٢٢١٩٠٢	١٢١٧٤٦٩
١٨	ضريبة القطن	١٢٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	—	٢٧٥٠٠	١١٣٥١١٣	١٥٢٧١١٤	١٧٤٨١٥٠	٢٠٧٢٠١٠
١٩	إيرادات ضراعية : (١) مبيع أراضي أرباح القطن (٢) إيرادات أخرى	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	—	—	٢٩٠٠١	٤٨٣٦٩	٤٦٦٠٦٧	٣٥٨١٦٩
		—	—	—	—	١١٩٥٣٦	—	٥٢٣١٥	٢٢١٧٦٥
		٤٥٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	١٣٢٩٥	٥٩٦٦٥	٢٦٩٨٧	١٠٠١٨١٩
٢٠	المأخوذ من المال الإحتياطي	١٤٦٧٠٠٠	١٠٧٧٧٠٠	٣٩١١٤٠	—	—	—	—	—
	مبيعات مصلحة القطن	—	—	—	—	—	—	٢٠٩١٦٠	٤٢٩٢٢٥٠
	ارتفاع من السط	—	—	—	—	—	—	—	٥١١٧٨٣
	الجملة	٣٧٣٠٠٠٠	٣٧٧٠٠٠٠	٢٦٥٠٠٠	٢٧٥٠٠	٢٦٦٨١٦١	٢٢٥٤٤٦٧	٢٥٧٢٧٤٤	٤١٨٠٣١٦٦
	صافي الزيادة			٢٤٩٠٠٠					

(ط)

ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧

جدول رقم (ب)

المصروفات

رقم	الجهة	أبواب مصروفات المصالح				الجهة
		باب اول مهمات وأجر ومرتبات	باب ثان مصاريف معمارية	باب ثالث أعمال بلدية	باب آخرى	
		بنته مصرى	بنته مصرى	بنته مصرى	بنته مصرى	بنته مصرى
١	مخصصات وممرتبات وديوان جلالة الملك :-					
١	مخصصات جلالة الملك	—	—	—	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢	مرتبات مشرفات أعضاء الهيئتين	—	—	—	١١١٥١٢	١١١٥١٢
٣	ديوان جلالة الملك	١٦٨٥٦٤	٢١٧٤٦٥	٢٤٣٦٧٠	—	٢٦٩٦٦٩
٤	ديوان حشرة ماحية النظافة	١٣٦٨	٤٠٠	—	—	١٧٦٨
٢	مخصصات البرلمان :-					
١	مجلس الشيوخ	١٢٨١٩٣	٤٨٦٠٠	١٢٠٠	—	١٤٢٩٩٣
٢	مجلس النواب	١٧١٢٨١	٣١٥٤٣	١٣٧٨٠	—	٢١٦٦٠٤
٣	مجلس الوزراء	١٠٥٥٢	٤٤٥٠	—	—	١٥٠٠٢
٤	مكتب المستشارين المال والقضائي	١٧٦٧٣	٣٦٥٠	—	—	٢١٣٢٣
٥	وزارة الخارجية	١٧٣٥٧٧	٨٦٦٢٠	١٦٠٩٠٠	—	٤٢١٠٤٧
٦	وزارة المالية :-					
١	ديوان السوم	٢٧٨٥٥٥	٢١٢٤١٩	—	—	٤٩٠٩٦٤
٢	ادارة ممرح الأموال القارية	٢٢٠٢٤٢	٢٨٥٣٥٨	—	—	٥٠٥٦٠٠
٣	المساحة	٣٦٨٣٢٣	١٢٠٣٣٣	—	—	٤٨٤١٦٥
٤	الاحصاء	٢٢٦٩٩٦	٢٩٥١	١٧٤٣٢	—	٤٣٠٧٩
٥	الخطبة الزيرية	٥٥٥١٥	٤٩٥٧٢	—	—	١٠٥٠٨٧
٦	الأموال الخيرية	١٦٣٥٤١	١٩٣٣٧٧	٦٤٠٠	—	٣٦٨٦٧٨
٧	البنك	٢٨١٦٢٨	٤١٨١٩	١٨٠٠	—	٣٢٤٢٤٧
٨	الطيار والحاجر	١٨٠٣٤	٤٥٥٤	—	—	٢٢٥٨٨
٩	الكنيسة	٣٢٦٧٣	٣٠٣٨٥	—	—	٦٣٠٥٨
١٠	التجارة والصناعة ووسائل الحكومة	٢٠٦٢٩	٣٥١١	٢٠٠٠	—	٢٦١٤٠
١١	أقاليم نظام الحكومة	٩٣٥٨٤	٦٤٤٣	—	—	١٠٠٠٢٧
٧	وزارة المعارف العمومية	١٢٠٨٧٩٢	١١٢٦٩٠٣	١٤٣٠٠٠	—	٢٤٧٨٦٥
٨	وزارة الداخلية :-					
١	ديوان السوم	٥١١٤٤٥	٤٩٣٠٠	١٨٠١٩٤	—	١١٨٦٦٣
٢	البرانس	٩٢٧٦٢٦	٢٩٩٤٣١	١٧٥٧٠	—	١٢٤٦٦٧
٣	التلفون	١٣٥٢١٩٦	٣٨١٩٠	—	—	١٣٩٠٣٦
٤	مصلحة الصحة العمومية	٤٩٩١٤٦	٣٧٥٩٩٤	٩٨٢٣٣	—	٩٧٣٧٣
٥	مصلحة السجون	١٥٣٣٥٢	١٨٨٥٠٧	٣٠٠٨٢	—	٣٧١٤٤١
٩	وزارة الحفافية :-					
١	ديوان السوم	٥٥٨٧٢	٩٠٧٨	—	—	٦١٩٥٠
٢	الحاكم الخطية	٣٣٦٧٩٢	٥٧٩٢٨	—	—	٣٩٤٧٦٠
٣	الأطعمة	٧٥١٤٢٤	١١١٦٧٢	٨٠٠	—	٨٦٣٩٠٠
٤	الشرطة	١٤٥٤١٠	١٤٧٧٣	—	—	١٦١١٤٢
٥	الحاكمة المدنية	٣٣٥١٣	٣١٢٥	—	—	٣٦٢٣٨
١٠	وزارة الأشغال العمومية :-					
١	ديوان السوم	٣٤٤٦٨	٦٠٠٩	—	—	٤٤٤٧٧
٢	الرى	٤٨٩٣٢٢	١٢٤٥١٦٩	١٧١٩٨٧٥	—	٢٥٤٣٠٦
٣	البيان	٥٩٣٢١	١٥٠٧٦٩	٢٩٨٢٢٧	—	٥٠٨٣١٧
٤	القسمة الكيماوية	١٠٠٤٩٠	٨٥٥٢٦	٤٧٤٥٥	—	٢٣٢٤١١
٥	الكهرباء	٤٠٣٢	٣٧٦	٢٠٠	—	٤٦٠٨
٦	مصلحة النظم	٢٢٢٦٠٥	٣٣٣١١٦	٣٦٧٥٠٠	—	٩١٣٢٢١
٧	مصلحة الحياض الرئيسية	٤٦٣٠٠	٣٣٣٧٦	٥٢٥٢٨٧	—	٦٠٤٩٦٣
٨	ادارة ممرح الآبار العمومية	٣٦١٦٣	١١٥٤٨	٢٢٢٠٠	—	٦٩٩١١
٩	دار الأورفا والخط	٣٠٠٧	٩٤٢٣	١٠٠٠	—	١٣٤٣٠
١٠	نعم السجلات	٤١١١٢	١٤٣٣٩	١٧٣٠	—	٥٧١٨٩
	نقل	٩٢٣٦٤١٣	٥٥٤٢٠٣٥	٣٩٠٠٥٣٥	٢٦١٥١٢	١٩٣١٠٤٨٥

ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧

(د)

(تابع) جدول حرف (ب)

(تابع) المصروفات

١٤	١٣	الجهة	أبواب مصروفات المبالغ			أبواب أخرى	الجهة
			باب أول	باب ثاني	باب ثالث		
			مصروفات مبيعات وأرباح وممتلكات	مصروفات عمومية	أحكام جديدة		
			بنته مصرى	بنته مصرى	بنته مصرى	بنته مصرى	بنته مصرى
		مأقوله	٩٢٣٦٤١٣	٥٩١٢٠٢٥	٣٩٠٠٥٣٥	٢٦١٥١٢	١٩٣١٠٤٨٥
١١	...	وزارة الزراعة : ...	٢٣٩٤٧٤	٨٨٣٩٤١	١٣٨٠٠	—	١١٣٧٢١٥
١٢	...	وزارة المواصلات : —					
١	...	ديوان السوم	٤٣١٤٧	٥٤٦١٥	٣١٥٧٥	—	١٢٩٣٣٧
٢	...	السكن الجديدة ...	١٧٦٨٠٥٧	٣٣٩٨١٢٩	١٨٥٢٢٥٠	—	٧٠١٨٤٣٦
٣	...	القطارات	٢١٩٤٣٦	١٩٥٩٦	١٢٥٠٠	—	٢٤٨٥٢٢
٤	...	القطار	٢٤٧٩١٣	١٢٤٣٠٠	٢٣٣٤٠٠	—	٦٠٤٦١٣
٥	...	البريد ...	٤٣٤٦٩٦	٢٥٢٧٩٢	٤٨٢٢	—	٦٩٢٣١٠
٦	...	الحوائى والملازم	١٣٨٢٩٢	٨٨٤٥١	٢٥٧٦٤٥	—	٤٨٤٣٨٨
٧	...	الطرق والكابك	٣٣٥٠٠	١٥٣٠٨١	٢١٨٠٠٠	—	٤٠٤٥٨١
١٣	...	مصروفات عسكرية : —					
١	...	وزارة الحربية	٤٢٩٧٣٨	٥٠٨١٣٩	٥٤٤١٣	٧٥٠٠٠٠	١٧٤٢٢٩٠
٢	...	صناعة الحربية	١٢٥٠٢٢	٦٢٣٣٩	١٣٢٨٠	—	١٩٩٦٤١
٣	...	صناعة غفر الحوامل ومواد الانشاء	١٣٩٠١٥	٦٠٣٩٦	٣٣٢٠٥	—	٢٣٢٦١٨
١٤	...	البيئات الطبية	—	—	—	١٩٦٤٥٥	١٩٦٤٥٥
١٥	...	مطابخ ومكائنات	—	—	—	١٨٨٦٢٠٠	١٨٨٦٢٠٠
١٦	...	الدين العمومى	—	—	—	٤٩١٤٨٣٠	٤٩١٤٨٣٠
١٧	...	دار الآثار العربية	٣٦٢٣	٣٩٧٦	—	—	٧٥٩٩
١٨	...	ملاوات المستخدمين الذين حرموا منها فى سنة ١٩٢٥	٩٠٠٠٠	—	—	—	٩٠٠٠٠
١٩	...	مصاريف غير منظورة	—	—	—	٦٠٤٨٠	٦٠٤٨٠
		الجملة	١٣١٤٥٣١٦	١١٥٢١٧٨٢	٦٦٢٣٤٢٥	٨٠٦٩٤٧٧	٢٩٣٦٠٠٠

وقد أخذ الرأي على بيانه بالام ابتداء باسم حضرة الشيخ إبراهيم بسويو الخطيب الذي أسفرت عنه القمرة، فوافق عليه الحاضرون بالإجماع وعددهم ٧١ عضوا (راجع ملحق المضبطة رقم ١).

تم الاقتراح الآتي المقدم من بعض حضرات الأعضاء وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نرجو أن تفضلوا حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وغبنا الآتية وهي :

بما أن متجبي القطن الأثمن يذفون ضريبة القطن مثل متجبي السكر لا يدفعون ضريبة من الوزارة الأثمان بالدفاع عن أسماره ويخول السوق بمشترى ثمانية ألف قطار أثمن من أسرة ما فعلت بالسكر لا يدفعون ضريبة تيار بيع الأثمن على المكشوف الحاصل الآن من المضاربين من حزب القول ما في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦

جد زكي عبد الرزاق ، عمر خلف الله ، محمد جعفر ، حسن رشوان ، حسن الدين ، شيان السيد مؤمن ، محمد محمود ، محمد مكرم ، مرسى وزير ، فهمى حنا وصفا ، عبد الحفيظ الطرزي ، السيد فوده ، حل اسماعيل ، عوض عريان المهدي ، إبراهيم بسويو الخطيب ، حافظ السيد ، حل سليمان ، عبد الله سليمان بأمله ، حفل عبد ، إبراهيم فرج أبو الجدايل ، بيومي مذكور ، يوسف بشوتو ، اللواء عبد كامل ، حل فهمى لوله ، إبراهيم حلم مهنا ، لويس فانوس ، محمد هاشم ، عزب البشير ، إبراهيم يوسف عطا الله .

دولة الرئيس — هذا اقتراح فيقول على لجنة الاقتراحات يأخذ ميره القانوني .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي — هذه رغبة أبدت بمناسبة النظر في ضريبة القطن .

دولة الرئيس — إن كانت رغبة فيلخص رأي المجلس في تبليغها .
مالي محمد شفيق باشا — يؤخذ رأي المجلس في حالته على لجنة الاقتراحات أو على الحكومة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي — المناقشة المنتهية أن الرضيات تبليغ للوزارة .

دولة الرئيس — أنا أخذ رأي المجلس على تبليغ هذه الرغبة إلى الوزارة أو عدم تبليغها .

سعادة محمود شكري باشا — التبليغ الذي يطلبه حضرة العضو لويس أفندي مخالف لنص لائحة المجلس . وهذا نص المادة ٧٥ منها "كل اقتراح برغبة أو بمشروع قانون حضره أحد الأعضاء يقدم إلى الرئيس كتابة ليرضه على المجلس في أول جلسة ويحال على لجنة الاقتراحات ."

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أنه اقتراح بمناسبة ضريبة القطن فأرجو اراحة زليل ومحضرات الذين يؤيدونه أن تبليغوا إلى الوزارة .

(هنا ترك دولة الرئيس كرسي الرئاسة ، وغاب عنه حضرة صاحب المزة محمد علوي الجزار بك وكيل المجلس) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — أنا مخالف لرأي على تبليغ هذه الرغبة إلى الحكومة ، وفي طلب تنفيذها يقول زليل أن دخول الحكومة في سوق القطن مشترية يكون سببا لانتقال القطن من وحدة السقوط ، وأنا أذكر للمجلس ولحضرة الزليل أن التصحيح القول حاضرا من لأموس العرض والطلب . وفي سنة ١٩٢٥ (خفية) .

إن ما أقوله صحيح ، ويرفع النزاع — إن المجلس كثيرا ما أقتل هذا الباب ولكن حضرة الزليل يأتي إلا أن يشر هذه المسألة داما .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — ليس من مصلحة البلاد أن تنكم فيا إذا كان شراء الحكومة للقطن مقيدا أو غير مقيد ، ونحن في موسم القطن الذي يتأثر من هذه الأحوال ، فلنكم إما أن نحاولوا هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات أو تبليغوا للوزارة .

حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك — لقد دخلت الحكومة مشترية في سوق السكر لا يدفعون فلماذا لا نقبلون أن تدخل مشترية في سوق الأثمن ؟

حضرة صاحب المزة محمد علوي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) — هل يعارض حضرة عبد العزيز رضوان بك في تبليغ هذه الرغبة للحكومة ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك — نعم أعارض .

حضرة حافظ طهين بك — عندنا اقتراحات متناثرة من ع أغسطس الماضي فأنا بمحور من التكلم في اقتراح لم يقدم إلا في هذا الوقت . ويطلب من المجلس أن يقرر حاله رأسا على الحكومة فغريب أن تترك اقتراحات أغسطس ونظر اقتراح اليوم .

مالي محمد شفيق باشا — أنا أعارض في المناقشة في هذا الموضوع ، لأن عندنا موضوعات أهم من هذا . يجب أن نتهى منها وأن نرجل كل شيء ما عدلها .

أصوات : موافقون .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي — لا أدرى سبب هذه المعاضة . انها رغبة قدمت من اخواننا وأغلبهم من الوجه القليل . ستبلغ هذه الرغبة إلى الوزارة فإن رأيتنا من المصلحة ننفذها ، وسبق أن حولت مثل هذه الرغبة على الوزارة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي — هذا الموضوع ليس جديدا . والمجلس قرر النظر فيه .

حضرة عبد الله سليمان بأمله — اعتاضد أن هذه المسألة أخذت في هذه الجلسة أكثر مما أخذت نظر الميزانية . وليس في الاقتراح تخم على الحكومة فلماذا لا نستريح ونغليه على الحكومة وينتهي الأمر ... (خفية) .

حضرة صاحب المزة محمد علوي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) — المسألة أصبحت واضحة . فأخذ الرأي على تحويل هذا الاقتراح على الحكومة أو على لجنة الاقتراحات فنوافق من حضراتكم على حالته على الحكومة فيلخص الوقت .

وقف عدد من الأعضاء .

أصوات : أقلية .

أصوات : أغلبية .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - يؤخذ الرأى بالعكس .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أن تكرر أخذ الرأى بعد ذلك يسد

سابقة سيرة .

(ضجة) .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - إننا نتمنى مشجى القطن الأشموى الذين يدفعون ضريبة قدرها مليون ونصف مليون من الجنيهات وحضرة عبد العزيز رضوان بك لا يعلم ما يتكبده مشجى القطن الأشموى من الصعوبات .

أن القطن الأشموى يباع الآن على المكشوف في بورصة الاسكندرية وعندى معلومات أكيدة عن ذلك ولا يستطيع تاجر أن يتكر أن هناك تلاعبا يضر بمصلحة القطن الأشموى والواجب على الحكومة أن تضع حدا لذلك .

حضرة صاحب العزة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - نحن الآن نأخذ الرأى ولا فائدة من تكرار ما قلته قبل . فن لا يوافق على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة فليفضل بالوقوف .

وقف عدد من الأعضاء .

أصوات : أقلية .

أصوات : أكثرية .

حضرة حافظ عابدين بك - هذا اقتراح برغبة ونتمنى للائحة الداخلية أنى هي قانون المجلس ويجب اتباعها أن يجيل المجلس كل اقتراح برغبة على لجنة الاقتراحات .

حضرة صاحب العزة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - إننا نؤخذ الرأى بالنداء بالامم .

(ضجة) .

معالى محمد شفيق باشا - انى أخشى ضياع الوقت وأنصرف حضرات الأعضاء وبذلك يصيح المد غير قانونى فأرى أن يؤخذ الرأى بطريقة التقييم والقبول .

حضرة صاحب العزة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - لقد أخذنا الرأى بطريقة التقييم والقبول ولم نعين الأغلبية .

سماعة محمد صفوت باشا - يجب علينا أن نحترم اللائحة الداخلية لأننا قانونا والمادة ٧٥ منها تنص على أن "كل اقتراح برغبة أو مشروع قانون حضره أحد الأعضاء يقدم إلى الرئيس كتابة ليعرضه على المجلس في أول جلسة ويحال على لجنة الاقتراحات" .

حضرة صاحب العزة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - للمجلس الحق في اتخاذ قرار يتألف اللائحة الداخلية .

حضرة حافظ عابدين بك - إذا أراد المجلس مخالفة اللائحة وجب عليه اتخاذ طريق خاص ، فلائحة قانون أقره المجلس يجب عليه اتباعه ولا تصح مخالفته .

حضرة محمد زكى عبد الرزق بك - لقد ظهر للمجلس أن هناك تمهلا على الاقتراح .

أخذ الرأى بالنداء بالامم فبين أن عدد الأعضاء الحاضرين غير قانونى إذ أن مجموع من أصطوا أصواتهم كان ٥٩ ويتاء عليه تأجيل أخذ الرأى إلى جلسة الند .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والدقيقة ٤ مساء على أن يعود للاقتاد يوم الخميس ٩ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة والرابع مساء .

ملحق رقم ١

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧

(٤٩) سعادة محمد الحفنى الطرزي باشا	(٢٥) سعادة اللواء حسين شريف باشا	(١) حضرة الشيخ ابراهيم يسوي الخطيب
(٥٠) » محمد السيد أبو علي باشا	(٢٦) حضرة سعد مكرم بك	(٢) » ابراهيم حلمي مهنا افندي
(٥١) حضرة محمد جعفر افندي	(٢٧) » عثمان خيرال القمص بك	(٣) » ابراهيم سيد احمد بك
(٥٢) » محمد زكي عبد الرازق بك	(٢٨) » شاهين الجندى افندي	(٤) » الشيخ ابراهيم عبد الحميد نوار
(٥٣) معالي محمد شفيق باشا	(٢٩) » شبان السيد مؤمن بك	(٥) » ابراهيم فوج أبو الجندى بك
(٥٤) سعادة محمد صفوت باشا	(٣٠) » الشيخ طه حسين	(٦) » الشيخ ابراهيم يوسف عطافه
(٥٥) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك	(٣١) » عبد البزوضيان بك	(٧) سعادة أحمد محمود باشا
(٥٦) » محمد طوى الجزار بك	(٣٢) » عبد الفتاح اللوزي بك	(٨) معالي أحمد حلمي باشا
(٥٧) فضيلة السيد محمد علي الببلاوى	(٣٣) » عبد الفتاح رجائي افندي	(٩) حضرة أحمد حميد أبو ستيت بك
(٥٨) حضرة محمد عوض جبريل افندي	(٣٤) » عبد الله سليمان أباطه بك	(١٠) » أحمد حميد بك
(٥٩) سعادة اللواء محمد كامل باشا	(٣٥) » الشيخ عزب الكبي	(١١) سعادة أحمد علي باشا
(٦٠) » محمد مفازي باشا	(٣٦) » عزيز مبرهم افندي	(١٢) فضيلة الشيخ احمد نصر
(٦١) حضرة الدكتور محمد هاشم افندي	(٣٧) » حفل محمد بك	(١٣) حضرة السيد عبد الرحمن بك
(٦٢) حضرة محمود أبو النصر بك	(٣٨) » علي اسماعيل بك	(١٤) » » فوده بك
(٦٣) سعادة محمود شكرى باشا	(٣٩) » الشيخ علي رمضان الطوبى	(١٥) » الفريد شماس افندي
(٦٤) حضرة محمود علي مهنا بك	(٤٠) فضيلة الشيخ علي سليمان	(١٦) سعادة أمين سامي باشا
(٦٥) سعادة محمود محمد حسن الشنلوبى باشا	(٤١) سعادة اللواء علي فهمي باشا	(١٧) حضرة بيومي مذكور بك
(٦٦) حضرة مرسي هذير بك	(٤٢) حضرة الشيخ علي محمد مروان	(١٨) » حافظ السيد بك
(٦٧) » مصطفى الأخوان بك	(٤٣) » عمر أحمد خلف الله بك	(١٩) » حافظ مابدين بك
(٦٨) » مصطفى رشيد بك	(٤٤) » عوض حريان المهدي بك	(٢٠) » حسن أحمد المدينى بك
(٦٩) سعادة ميشيل أيوب باشا	(٤٥) » فهمي حنا ويصا بك	(٢١) » حسن رشوان حامد بك
(٧٠) حضرة يوسف بقتوتو بك	(٤٦) » لويس أخنوس فانوس افندي	(٢٢) » الشيخ حسن عبد القادر
(٧١) دولة يوسف وهبه باشا	(٤٧) » الشيخ متولى عمر حمجازى	(٢٣) سعادة اللواء حسين خيرى باشا
	(٤٨) » محمد أحمد الشريف بك	(٢٤) دولة حسين رشدي باشا

مضبطة الجلسة الثانية والأربعين

المنعقدة علناً في يوم الخميس ٩ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦

حضره محمد طوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

صتق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

مقال محمد شقيق باشا — عند ما حصل الاقتراع أمس على الاقتراح برغبة تكليف الحكومة بشراء القطن الإشبوني لم تكن أغلبية أعضاء المجلس متوفرة لأن عدد الحاضرين كان أقل من الأغلبية الواجبة قانوناً ولذلك يعتبر أن قرار أمس كان لم يكن ولهذا أقترح أن تعود للناقشة في الاقتراح من جديد ولا يصح أن نبداً بأخذ الآراء عليه لأن كل ما جرى باطل بمحك الدستور .

حضره محمد طوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) — ولكن المجلس أمس قرر أخذ الآراء .

مقال محمد شقيق باشا — المجلس أصدر قراره هذا وكان صده غير قانوني وعلى ذلك فاني أرجو التصريح في المناقشة في الموضوع .

حضره عزيز مريم أفندي — هل من سيد المناقشة في الموضوع ؟

حضره محمد طوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) — ثم سيد المناقشة في الموضوع لأنه موضوع مدمج في جدول أعمال اليوم ولدينا الآن اقتراح بتعديل مقدم من حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي وعضو حضرات الأعضاء .

حضره لويس أخنوخ فانوس أفندي — أرجو السماح للمناقشة في الموضوع لأنه موضوع هام وجم الجمهور أن يفت على رأى المجلس فيه لأن المجلس لا يملك بشراء الآراء الناضجة .

حضره محمد زكي عبد الرزاق بك — أطلب تعديل الرغبة فلا تحدد المقادير التي تشتريها الحكومة ولا يحدد القرب بل أنه عند اللزوم تدخل الحكومة مشترية وأطلب من معالي وزير الزراعة أن يدل برأيه في هذا الموضوع .

حضره الشيخ محمد عبد الوارث بك — الذي أريد التكل في إنما يخص موضوع أن المجلس يجوز أن لا يكون مستكمل العدد وقت أن قرر أخذ الآراء .

والفروض دائماً أن المجلس لا يصدر قراراً إلا إذا كان مستكمل الأعضاء مالم يبين في وقت من الأوقات أنه غير مستكمل ولقد قرر المجلس أخذ الآراء وإثناء عملية أخذ الآراء تبين أن المجلس لم تكن به أغلبية أعضائه وبناء على ذلك يكون القرار الصادر أمس القاضي بأخذ الآراء مفروضاً صده وعلية مشكلة وعلى ذلك فلا يصح أن تعود إلى المناقشة في الموضوع وعليه أطلب من المجلس الموقر عدم العودة إلى المناقشة فيه .

اجتمع المجلس في الساعة السادسة والدقيقة الأربعين مساء برئاسة حضرة حبيب المزة محمد طوى الجزار بك وكيلى المجلس .

ويحضر حضرات الأعضاء هنا كل من حضرات أصحاب الدولة والمالي سماعة واليزه : اسماعيل سرى باشا . أحمد زبور باشا . أحمد ذو الفقار . محمد فتحي يكن بك . محمد عبد اللطيف أفندي . محمد أفلاطون باشا . ليب قلديوس باشا . محمد محمود خليل بك . الدكتور حبيب خياط بك . غيب عطيه بك . سميد فهمى الزوي بك . اللواء محمود فؤاد باشا . السيد سين القصبي . محمود بسيوني أفندي (مصر) لحضراتهم باجازات) .

وحضرات : محمود الأثري باشا . أحمد مصطفى بك . أحمد الشرعي باشا . د. الرحيم محمد أفندي (معتذرون عن جلسات هذا الأسبوع) .

وحضرات : حسين رشدي باشا . ابراهيم فرج أبو الجلال بك . شيخ متولى عمر حمجازي . محمد أحمد الشريف بك . أحمد حمور باشا . سين عبد الفتاح بك (معتذرون عن جلسة اليوم) .

وحضره رزق شعبان شعيبة بك (معتذر عن جلستي أمس واليوم) . وحضره علي عبد الرزاق بك ويحيى ابراهيم باشا (معتذران عن الباقي من لسات هذا الأسبوع) .

وحضره عثمان محمد بك (معتذر عن حضور الجلسات الباقية في دور الانعقاد على مرضه) .

وسماعة بولس حنا باشا (معتذر عن حضور الجلسات لمرضه) .

وظبط كل من حضرات : أحمد فؤاد مرت باشا . عبد الرحيم صبري باشا . بد ابراهيم والى بك . عبد العظيم المصري بك . محمد الباتى باشا . شيخ يس محمود أبو جليل . محمد لطفي طيطاوى طيطاوى أفندي . شيخ حسين والى . الدكتور سوريال جرجس سوريال أفندي . محمد طلعت ريب بك . محمد منازي باشا . الفريق موسى فؤاد باشا . يوسف بشتوتو بك . فينيا لوكاس .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح دجاني أفندي . شيخ محمد عن العرب بك . فهمى حنا وبصا بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن حضره محمد طوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) افتتاح الجلسة .

يجب أن يكون القرار مقتصر على هذه البعارة الموزعة وبذلك يكون غاية الإيجاز والوضوح وأقترح أن يكون نص القرار هكذا "يقترح مجلس الشيوخ أن تتدخل الحكومة متترة في السوق كلما رأت ضرورة لذلك"

أصوات : موافقة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - كل ما أطلبه هو أن يقرر المجلس مبدئاً لتدخل الحكومة لشترى القطن الأثمنى أسوة بما فعلت في القطن السكلاريديس وأما التنفيذ فهو من اختصاص الحكومة ولكن الواجب أن نضع المسأل اللازم تحت تصرفها حتى لا يواجها يوماً ما معالي وزير المالية بأنه ليس لديه المال الكافي .

(هنا حضر معالي محمد تقي الله بكات باشا وزير الزراعة ومعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الخزانة) .

حضرة محمد علي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - كلام حضرة العضو مخالف لما جاء في اقتراحه المقدم كما فيجوز أن حضرته يسأل اقتراحه ومع ذلك فقد قدم معالي محمد شفيق باشا اقتراحاً مماثل على المجلس الآن .

على الاقتراح المقدم من معالي محمد شفيق باشا وهذا نصه :

"يقترح المجلس إذا تدخلت الحكومة في سوق القطن بالمشترى أن يكون ذلك بكميات متناسبة بين السكلاريديس والأثمنى ولا تقتصر على صنف واحد."

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - سبق أن قرر المجلس تدخل الحكومة لشترى القطن السكلاريديس فإلى زبده الآن أن يقرر بأن تتدخل لشترى القطن الأثمنى أيضا .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أتى أعرض على اقتراح حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي كما أعرض أيضاً على اقتراح معالي محمد شفيق باشا . نعم أعرض عليهما . وعلى كل اقتراح يرى أن تتدخل فمقدار القطن الذي تشتريه الحكومة أما بتحديد المسأل الذي يشتري به أو بجعل التدخل لشترى الأثمنى بنسبة التدخل لشترى السكلاريديس أي أنت تشتري الحكومة نصف مليون فقطار كما فعلت في السنة الماضية وعندني أن هذا التدخل كان سبباً في الأضرار بمصلحة البلاد ومن عوامل التأثير السيء على سوق القطن لأن المضارب استطاع بذلك أن يتصرف بقوة الحكومة نهياً عن جعلها بذلك ضرب السوق أسوأ ضربة فبعد أن بدأت الحكومة بالمشترى بسعر ثمانية وعشرين ريالاً للقطار الواحد هبط السوق حتى وصل إلى ثمانية وعشرين ريالاً .

فإذا كان الغرض أن تتدخل الحكومة فيجب أن يترك لها الحرية لشترى الكمية التي ترى لروما لشترائها في الوقت المناسب دون تحديد مقدار الكمية والمجلس أن يمدد رغبته إلى الحكومة لتشتري على هذه القاعدة وقد صدر منه قرار سابق في هذا الموضوع ولعلنا أرى أن لا عمل لاجابة الاقتراحين اكفاء بالقرار السابق .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - لاحظت أن ما أبداه حضرة العضو المحترم عبد العزيز رضوان بك غير مطابق للواقع وفيه مغالطة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أطلب ثلاثة تعديل الاقتراح المقدم مني ومن حضرات الزلاء الموقعين عليه هي .

حضرة محمد علي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة هذا التعديل ؟

أصوات : توافق .

على تعديل الاقتراح المقدم من حضرات : الشيخ علي محمد مروان . حفيضي حسين البربري أفندي . مصطفى الأهوازي بك . إبراهيم نور الدين بك . عبد الله سلمان باشا بك . الشيخ إبراهيم يوسف حلاً الله . الشيخ عزب الشبي . محمد الحفيظ الطريزي باشا . عوض مرعيان المهدي بك . الشيخ أحمد نصر . محمد زكي عبد الرزاق بك . حسن أحمد العديلي بك . لويس أخنوخ فانوس أفندي . محمد عوض جبريل أفندي .

وهذا نصه :

حضرة صاحب البعارة رئيس مجلس الشيوخ

تعديلاً للطلب المقدم من فريق من حضرات الأعضاء أسس زنجوان يكون الطلب الذي يرضى على هيئة المجلس الموقر كالآتي :

"يقرر المجلس وجوب دخول الحكومة السوق مشترية للقطن الأثمنى أسوة بما فعلت للقطن السكلاريديس على أن تكون الكمية التي تشتريها بقدر ما يلزم لتصحيح أسعاره لمستوى مناسب لمصلحة منصفه وأن يكون هذا التدخل كلما لزم لازماً"

(هنا حضر معالي مرعش حنا باشا وزير المالية) .

حضرة حافظ طابرين بك - ألاحظ أن تعديل الاقتراح بدئي فيه عبارة "يقرر المجلس" وأرى أن تكون العبارة "يطلب المجلس" والفرق بين الباريين ظاهر ولا ألاحظ أن قرار المجلس ليس بالأمر الهين وقد تحول ظروف دون ففاده فالأقترح هو رغبة نيلها الحكومة ولما أن تتدخل في سوق القطن كلما رأت الحاجة ماسة فأطلب تعديل الاقتراح بذلك .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - ملاحظتي على هذا الاقتراح أنه احتفل على أمرين الأول وجوب تدخل الحكومة دون أن يترك الأمر لها في اتباع ما تراه مناسباً ويتفق من في هذه الملاحظة حضرة العضو المحترم حافظ طابرين بك . والأمر الثاني أن يكون تدخلها بمقدار ما يلزم لتصحيح أسعاره على أن يتم التدخل حتى يكون التصحيح وقد لا تصل إليه إلا أن تدخل التدخل على الآخرين وهذا الإحلال فيه إخراج الحكومة لئامه يضعها إلى الأختار بلايين إلبات وفي هذا خطر على مالية الدولة فأطلب ألا يؤخذ بهذا الاقتراح على هذا النحو .

حضرة عزيز مريم أفندي - التي تهتم من اقتراح حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي أنه يرد القضاء على المضاربات الغير المشروعة في البورصة ولكنه إذا لم يمتل صيته فقد يكون مساعداً لحام هم إله موضوع بصيغة مبدئية كل التصدي حيث أن جاريته صرف منها الشطر الأكبر في التبرع من وجوب تدخل الحكومة في سوق القطن مشترية وأتمت بكلمة صغيرة جداً وهي أن الحكومة تتدخل في السوق كلما رأت لزوماً لذلك ولهذا

التلاعب بأسعار القطن ولا عمل مطلقا لتدخل الحكومة متى كان السوق بحالة طبيعية وقصارى القول أن كل ما يمكن للجلس عمله هو أن يوجه الحكومة هذه الرغبة لحماية القطن من المضاربين منّا من إضاحته بأقل الأسعار ، فيجب أن تكون هذه هي القاعدة التي تصدرها الحكومة في التدخل في سوق القطن أو البند منه .

معالي عبد فتح الله بركات باشا (وزير الزراعة) — يطلب بعض حضرات الأعضاء دخول الحكومة في سوق القطن شاربة من الائتماني وبالحقهم في ذلك فيخرجهم من حضرات الأعضاء . والحكومة بهما إن يطعن الكل على مصلحته سواء في ذلك زراع القطن السكلايريس وزراع القطن الائتماني وزراع غير هذين الصنفين .

إن الحكومة متى رأت ضرورة التدخل في السوق فانها تتدخل بقوة وحين مع ملاحظة المصلحة التي يقتضيها حال الزراعيين من غير تفرق بين صنف وصنف .

ولمّا فانها تؤكد لحضراتكم بأن دخولها سيكون كفيلا بمصلحة الجميع فليطعن كل زارع ولا يطلب الحكومة بمجدي خاص فإن التحديد لا يتفق ومصلحة الجميع .

ولمّا فانه يحسن أن يقوض المجلس الوزارة أن تتدخل في سوق القطن شاربة من غير قيد ولا شرط في الوقت الذي تراه وبالقدر الذي يضمن مصلحة الفلاح .

(تصديق حد) .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي يحاول الكلام .

(هتجة) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — المجلس يكفى بتعريض معالي وزير الزراعة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — اكتفينا بهذا التصريح ولا داعي للكلام بعد ذلك .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي يحاول الكلام .

(هتجة) .

حضرة عبد الله سليمان باشا بك — لقد اكتفينا بتعريض معالي الوزير وليس هناك أفذا ما يدعو الكلام في هذا الموضوع .

واقف المجلس بمذممة تصريح معالي محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة على أن يقوض الحكومة أن تدخل سوق القطن مستغربة من غير قيد ولا شرط في الوقت الذي تراه وبالقدر الذي تقتضيه المصلحة .

(ها انصرف حضرة صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الحفانية ومرسح حنا باشا وزير المالية) .

مرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر يطلب اجلة الجزء الذي أتى من ترمة الساحل المعروفة بقرعة البامون بين بلدة رأس الخليج وبلدة كفر الشيخ وهذا نصه :

حضرة عبد العزيز رضوان بك — لا أرى معنى الاقتراح المقدم من حضرة العضو ولا موجبا للناقشة فيه ، أردت بالأسس أن أتكلّم عن الأضرار التي يتسببها مثل هذا القرار فتحتي إخواني عن الكلام باعتبار أنه ربما يترتب عليه تأخير في السوق . قلت بالأسس أن هذه المسائل يجب أن تترك خاضعة لما موسى العريض والطلب ويعتمد أن يترك القطن الائتماني بنوع أخص وهو في هذا العام في حالة حسنة جدا لم يكن عليها في وقت من الأوقات العادية وذلك بسبب حالة القطن الأمريكي الذي وإن كانت كيبته وافرّة إلا أنه قد أصابه تلف أفسد التيلة الطويلة بل أصابها منه وهذا من حسن حظ البلاد المصرية ولذلك نرى أن سر الائتماني زائد عن سعر الأمريكي بضع السبعة أو الثمانية إلى ثلاث وهذا خبر وبكرة وأنا ما تأكد أنه متى ظهرت حقيقة محصول قطننا فسيعبر نحن كثيرا بأن الله ودليل على ذلك ما جرى اليوم فقد جاءت أخبار أمريكا بأن يقول خصصين بنطا ومع ذلك تمسكت أسعار الائتماني ، فأدبرو بالمحاج وأنا رجل قديم في تجارة القطن لا أتسكوا السوق ، ماذا يكون الحال مع الفزول إذا رأى ما هنا التدخل الذي يمدّه تعصبا بحق ؟ نعم إن هذا التصرف من غير طبعي وغير مألوف في البلاد الأخرى وقد يدعو الفزول إلى استعمال القطن أخرى تفتنيه عن الائتماني والسكلايريس كما حصل في العام الماضي بسبب سوء تصرف الحكومة السابقة واذ كان معالي محققنا بركات باشا أعلن في سنة ١٩٢٤ في طول البلاد وعرضها أن الحكومة تشتري كيات غير معدودة من القطن بألفه ما بلغت وأقسم لكل أن الحكومة لم تشتري في تلك السنة أكثر من ٢٥٠٠ باقة وهي كمية صينية بشرطها أحد تجارنا مثل معادة عجلانزاري باشا أو حضرة عجل عديك عضوي المجلس ، فهذه السياسة الحكومة كانت سببا في ارتفاع عن القطن والاحتفاظ بثروة البلاد ، فلذلك أرجو أن نجعل نصب أجننا المحافظة على ثروة الأمة ويكفي في ذلك أن تتدخل الحكومة في الوقت المناسب كما يجب أن تقرّر في الماضي ، أما ونحن في أول الموسم فيحسن بنا أن نهرث ونحاذر أن ننكس السوق .

معادة محمود شركي باشا — هذه المسألة تطرد من يوم لآخر فقد كا بالأسس أمام اقتراح رغبة ليبلغ للحكومة وجاه القيام به واليوم نحن أمام اقتراح آخر يقضي بوجوب التدخل . مع أن هذه المسألة قديمة ترجع إلى سنة ١٩٢٤ فقد قرر المجلسان في تلك السنة أن يترك للحكومة مسألة التدخل كلما رأت علما لحماية القطن من تلاعب المضاربين فقط ولكن هبوط الأسعار قد يكون طبيعيا بسبب التكدس العام في العام وهذا لا شأن للحكومة به ولا تتدخل لمتنه وهذا هو القرار المعقول الذي تم بوجبه العمل في سنة ١٩٢٤ والحكومة في سنة ١٩٢٥ أن كانت تخطت فقد كان ذلك عملا بالبلد الذي تضمنه ذلك القرار وكان غرضها حماية القطن السكلايريس وكانت مضطرة لذلك بسبب أن هذا الصنف مع جودته كان ينقص في كيبته عن المتوسط ولذلك اعتصم به دون الائتماني ومع ذلك فلم يتزعج برغم هذا التدخل أسعار القطن وهذه هتجة على من يقولون أن تدخل الحكومة يؤدي إلى رفع الأسعار بصرف النظر عن أسباب هبوطها ولذلك أرى أن يترك للحكومة حرية التصرف فلذا رأت من الواجب أن تتدخل فقلت ذلك في الوقت المناسب وبالقدر الذي يقتضيه الحال لمنع المضاربين من العبث بالسوق وقفل أبهم عن

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ يرضى الاق :

في الزين السابق كانت توجد ترعة تسمى ترعة الساسل تأخذ مياهها من قناطر الزايمين وتستمر الى ناحية السنانية نهاية مديرية الغربية على خط مستقيم بجوار شريط السكة الحديدية الواصل الى دمياط وقد ألقى قسم من هذه الترع من ابتداء بلدة (راس الخليج) الى كفر البطيخ واستبدل هذا القسم بترعة تمر على الجبواى والأحدية وكفر الشيخ وطيه والشميرية وكفر القزة الجعيد وكفر الترمه القديم ورأس الخليج والسوالم وكفر ميت أبو ظالى وميت أبو ظالى وكفر المنارة وكفر سليمان البحري وكفر يوسف وعزبة كحيل وكفر البطيخ وكفر سعد وعزبة الشركة الغربية وقد ترتب على ذلك حرمان بلدة السنانية جميعها من الرى وجزء كبير من كفر البطيخ فلهذا اقترح اعادة الجزء الملقى من ترعة الساسل قديما للمروفة بترعة البدرن الآن الى ما كانت عليه قديما حتى يمكن لأهالى السنانية وكفر البطيخ الذين حرمت أراضيهم من الرى أن يتمكنوا من رى أراضيهم فى مدة المنوبات وأرجو تبليغ اقتراحى هذا الى المجلس ليقرر فيه ما يراه ما

١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ حسن عبد القادر

قرر المجلس احواله هذا الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والمراض .

وعرض على المجلس الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بطلب اشاء سكة زراعية من شربين الى بلدة السنانية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ يرضى الاق :

حمت الطرق الزراعية معظم مديرية الغربية ما عدا مركز شربين فانه لا يوجد سكة زراعية من شربين الى بلدة السنانية وهذه السكة ضرورية جدا لأهالى المركز ولأهالى دمياط وتر على جملة بلاد يفيضون ضرائب لمجلس المديرية وقد قدسوا جملة شكوى لانشاء السكة المذكورة ولم تأت فائقة لهذا اقترح اشاء سكة زراعية من شربين الى السنانية خضوصا وأن هذه السكة لا تكلف الحكومة مبلغا كبيرا من المال لأنها ستكون بجوار ترعة الساسل الممتدة من شربين الى السنانية فأرجو تبليغ اقتراحى هذا الى المجلس ليقرر فيه ما يراه ما

١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ حسن عبد القادر

قرر المجلس احواله هذا الاقتراح على لجنة فحص الاقتراحات والمراض .

انتقل المجلس الى النظر فى تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون بتعديل المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لولايتكم برفقة هذا تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون بتعديل المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ الواردة من مجلس النواب .

وقد تليت اللجنة المذكورة صاحب العزة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك مقروا لما أمام المجلس .

وتفضلوا بكونكم يقبل عظيم احترامى ما

السكينة الرئيس

اعطى منصة الخطابة حضرة الشيخ محمد عز العرب بك مقرر اللجنة .

ثم على تقرير اللجنة وهذا نصه :

تقرير لجنة الحفانية

عن مشروع تعديل المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣

للمعدل بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤

ورد من مجلس النواب مشروع قانون بتعديل المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ بناء على الاقتراح الذى قدم اليه من أحد حضرات أعضائه بطلب به تعديل تلك المادة لرفع الانتخاب الواردة بها حيث أن الفقرة الأولى منها نصت على دوام عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الرابعة مساء ثم جاءت الفقرة الثانية مصرحة بأنه اذا وجد من جمعية الانتخاب الى الساعة الخامسة مساء ناخبون لم يبدأ أراهم تحرير اللجنة كشفا بأسمائهم وتستمر عملية الانتخاب الى ما بعد ابداء أراهم . فصرح الفقرة الأولى دوام الانتخاب الى الساعة الرابعة والفقرة الثانية غيب اللوام الى الساعة الخامسة ولذا حصل اضطراب فى تطبيق هذه المادة واختلاف بين بلان الانتخاب .

وحيث أن الذى يؤخذ من مناقشات النواب والشيخ حين نظر أصل تلك المادة أن الفرض هو دوام عملية الانتخاب الى أن تم الساعة الخامسة ثم جميع أصوات الحاضرين عند نهايتها لافى إبتدائها وهذا ما تضمنته التعديل الذى قرره مجلس النواب .

ونظرا الى أن الاقتراح يكون سرياً فى الحائتين يكون من المستحسن تأخير ذلك النص الى ما بعد بيانها .

وهذه اللجنة توافق عليه تحقيقا للفرض المقصود من المادة ورفعا لكل التباس فى تطبيقها بحيث يكون نص المادة المذكورة كالآتى :

(المادة ٥٠)

تدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الخامسة مساء

ومع ذلك فإذا وجد من جمعية الانتخاب الى الساعة الخامسة مساء ناخبون لم يبدأ أراهم تحرير اللجنة كشفا بأسمائهم وتستمر عملية الانتخاب بالاقتراف السرى .

وبل ذلك فاجبة تطلب الموافقة على مشروع القانون التالى .

ويكون الانتخاب بالاقتراع السري .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (مقرر اللجنة) - أريد أن أذكر حضراتكم ايضاً خاصاً بما لا كان يذكر الأخذ وإيرادها في الانتخاب حتى اذا وافقتم حضراتكم ثبتت ذلك في المضبطة .

ويوجد أحياناً في بعض بلدان الانتخاب من يتممون في عصر الألفاظ العربية فيقولون أن " الساعة الثامنة " تبدأ على أثر انتهاء الساعة السابعة أي أن عملية الانتخاب يجب أن تبدأ في الدقيقة الأولى بعد الساعة السابعة . ولكن الفرض المقصود من القانون هو أن تبدأ عملية الانتخاب بنام الساعة الثامنة . هذا ما أوردت أن أوضحه لحضراتكم حتى اذا وافقتم ثبتت في المضبطة ليكون مرجعاً في التفسير .

أصوات : موافقون .

حضرة محمد علي الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى ؟

أصوات : موافقون .

حضرة محمد علي الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية من مشروع القانون وهذا نصها :

المادة الثانية

على وزيرى الداخلية والخفائية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وأمر بأن يصم هذا القانون بنام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة محمد علي الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - هل توافقون حضراتكم على المادة الثانية ؟

أصوات : موافقون .

حضرة محمد علي الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية .

هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروع القانون لرة الثالثة يجلسه اليوم بصفة استثنائية نظراً للاستعجال .

أصوات : موافقون .

على مشروع القانون لرة الثالثة وهذا نصه :

مشروع قانون

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تلقى المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ ويتبدل به النص الآتى :

على مشروع القانون لرة الأولى وهذا نصه :

مشروع قانون

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تلقى المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ ويتبدل بها النص الآتى :

" تنوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحاً الى الساعة الخامسة مساءً . "

وبمع ذلك فإذا وجد في جمعية الانتخاب الى الساعة الخامسة مساءً ناخبون لم يبدوا أرقامهم تحدد اللجنة كشفاً بأسمائهم وتقسيم عملية الانتخاب الى ما بعد إبداء أرقامهم .

ويكون الانتخاب بالاقتراع السري .

المادة الثانية

على وزيرى الداخلية والخفائية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وأمر بأن يصم هذا القانون بنام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة محمد علي الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

حضرة محمد علي الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون من حيث المبدأ ويتبنى الآن على حضراتكم لرة الثانية مادة

للمادة .

تليت ديباجة القانون والمادة الأولى منه وهذا نصهما :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تلقى المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ ويتبدل بها النص الآتى :

" تنوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحاً الى الساعة الخامسة مساءً . "

وبمع ذلك فإذا وجد في جمعية الانتخاب الى الساعة الخامسة مساءً ناخبون لم يبدوا أرقامهم تحدد اللجنة كشفاً بأسمائهم وتقسيم عملية الانتخاب الى ما بعد إبداء أرقامهم .

تتم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الخامسة مساءً.

وعم ذلك فلما وجد في جمعية الانتخاب إلى الساعة الخامسة مساءً ناخبون لم يندوا أراهم تمرد اللجنة كشفاً بأعمالهم وتستم عملية الانتخاب إلى ما بعد إبداه أراهم .

ويكون الانتخاب بالاقتراع السري .

المادة الثانية

على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشو في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بنجاة الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضره الرئيس (بالتبابة) - ليندا الآن في أخذ الراى على هذا القانون في جموعه بالنده بالاسم .

أخذت الآراء بطريقة النداء بالاسم حسب ترتيب الحروف الهجائية ابتداء باسم حضرة عبد العزيز رضوان بك الذى أسفرت عنه القرعة فكان عدد الحاضرين ٦٨ عضواً واقفوا بالإجماع على القانون (راجع ملحق رقم ١ لهذه المضبطة) .

حضره الرئيس (بالتبابة) - المجلس يقرر الموافقة على هذا القانون في جموعه .

انتقل المجلس إلى النظر في تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم ضد حضرة الشيخ إبراهيم بسبوى الخطيب .
على كتاب اللجنة وهذا نصه :

القائمة في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦

مجلس الشيوخ

لجنة الطعون

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أشرفه بأن أرفع قسودكم تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم ضد حضرة الشيخ إبراهيم بسبوى الخطيب .
وقد قررت اللجنة انتخاب حضرة الشيخ حسن عبد القادريكون مقراً لها أمام المجلس في هذا الموضوع .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

سكرير لجنة الطعون

محمد من العرب

احتل حضرة الشيخ حسن عبد القادر بقرار اللجنة منعاً لانتخابه .

حضرة محمود أبو النصرىك - في كلمة .

معالى جد شفيق باشا - تهنىى الماسة الخامسة من اللائحة الداخلية بوجوب سماح إضاحات المقرر أولاً .

حضرة محمود أبو النصرىك - لو أرى أن أتكلم في الموضوع لصم أن نبدوا هذا الاعتراض . ولكنى أريد أن أتكلم في تأجيل النظر في هذا الطعن وإلى الحق فيه .

معالى جد شفيق باشا - يحاول الكلام .

حضرة محمود أبو النصرىك - النظام أمره فهو ما أريده . أردت الكلام لأطلب التأجيل قبل ثلاثة اقرر اللجنة ولكنه خيل لمعالى شفيق باشا أنى سأتكلم في الموضوع .

حضرة محمد على الجزار بك (الرئيس بالتبابة) - يتلى تقرير اللجنة .

على وهذا نصه :

تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم ضد حضرة الشيخ إبراهيم بسبوى الخطيب

حيث أن إبراهيم إبراهيم هاشم من ناحية ميت حواى مركز السلطة قدم طعناً في حق العضو المذكور يتضمن أنه لم يبلغ السن القانونية وأنه غير سائر للنتخاب للمجالس .

وحيث أنه بالاطلاع على أوراق الترشح من مديرية الغربية اتضح أنه تقدم من الشيخ إبراهيم بسبوى الخطيب مستخرج من مصلعة الصحة يتضمن جمل تاريخ ميلاده ١٢ مايو سنة ١٨٨٤ بدلاً من ١٢ مايو سنة ١٨٨٠ وذلك بناء على حكم قضائى صدر من محكمة السلطة الجزئية في ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ طبقاً للقاعدة ٢١ من القانون رقم ٢٣ الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ وقد تقدمت لجنة بعد ذلك شهادة من مصلعة الصحة بتحديد أن المصلحة رأت أن تناوئ في هذا الحكم وترسله لتبابة الجهة المختصة لطلب إلغائه حيث أن تاريخ ميلاده الحقيقي هو ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ كما ثبت من دفاتر التطعيم والمواليد .

وقد حفظت التبابة هذا الطلب ولم تعمل عليه لأن التصحيح الذى صدر عنه الحكم القضائى أجرى بصفة قانونية طبقاً للقاعدة ٢١ من القانون المذكور ذكره وأن طلب مصلعة الصحة إلغاء الأمر القضائى المذكور لم يكن مبني على سبب موجب لذلك حتى كان يمكن عرض الأمر على حضرة القاضي لالغائه وذلك واتضح في الشهادة المقدمة من حضرة العضو المظنون فيه المخارعة

٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ، وقد تقدمت منه أيضاً شهادة تاريخها ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٦ من تبابة السلطة تبين أن مصلعة الصحة لم تحتمل التبابة مستخرجاً رسمياً من دفتر تطعيم ناحية بكليم سنة ١٨٩٠ وأوردت كتابها ورقم ١٨ المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ لحضرة صاحب السعادة النائب العمومى أن مديرية الغربية لم تستعمل على وجود دفاتر تطعيم سنة ١٨٩٠ لتأخيه بكليم المذكورة .

وحيث أن اللجنة أمام هذا الحكم القضائى الذى لم يتقدم ما يتفاهه لإيسها الأرضض هذا الوجه وأما من جهة حيازة حضرة العضو المظنون فيه للنتخاب المال فقد اتضح أنه مكلف بأسمه خاصة ٥٢ فداناً و ١١ قيراطاً و أسهم يبلغ ضهاً مالا قدره ٨٤ جنيتها و ٨ ملابى وبخصه ميراثاً عن والده يقتضى الأوراق المقدمة منه وإعلام ثبوت الزوجة أليان قدرها ٣٣ فداناً و ١٢ قيراطاً يبلغ ضهاً مالا قدره ٥٢ جنيتها و ٨٧٠ ملابى وكذلك قدم حجة الوقف الصادرة من المرحوم أحمد منشأوى باشا وبخصه ٣٩ فداناً و ٨ قيراطاً و ١٧ ملابى ماله ٥٣ جنيتها و ٧٥٠ ملابى فعل هذا يكون مجموع ما يملكه ١٩٠ جنيتها و ٦٢٨ ملابى .

حضرة عزيز مريم أفندي - أني أسف كل الأسف للهبة التي تكلم بها حضرة عمود أبو النصر بك ، كل عضو مطالب بأن يحترم المجلس ويحافظ على كرامته ، يرى المجلس بأنه يجازي ويعيد من الحق ويفضل عضواً من آخر وهذا مالا قبله ولا يصح أن يصدر من أحد من حضرات الأعضاء . أما عن الطعن الذي تقدمت عليه حضرة الشيخ إبراهيم بسبب الخطيب فقد استوفيت فيه الاجراءات .

ربما وصل لحضرة عمود أبي النصر بك بعض معلومات ولكني أرى أننا لسنا مطالبين بأن نؤثر أعمالنا حتى يستوفى حضرته معلوماته .

تقدم هذا الطعن في الشهر الماضي وأحيل إلى اللجنة ففحصته . ومع أن الطاعن مازم بثبات دعواه فإنه لم يتم هذا الواجب .

وحصل على النكس من الشيخ في كل القضايا أن قام حضرة العضو المظنون فيه بتقديم الدليل فأصبحت قضية سالحة للنظر لأن الطعن قد استوفيت فيه كل الاجراءات .

وأنى أولاً أخرج على لجنة حضرة عمود أبي النصر بك وثانياً أطلب أن ينظر المجلس في الطعن اليوم .

حضرة عمود أبو النصر بك - أريد أن أتكم رداً على حضرة عزيز مريم أفندي .

حضرة محمد طوى الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) - عليك طلب الاذن بالكلام قبلك .

حضرة عمود أبو النصر بك - مادامت المسألة مسألة شخصية فيجب أن أكون أول من يتكلم .

حضرة حافظ طابرين بك - بما أن حضرة أبو النصر بك نسب للجنة أمورا شخصية وأنا ضا فيها على الحق في الكلام أولاً .

حضرة عمود أبو النصر بك - إن الالاتمة الداخلية تعطى الحق في الكلام أولاً .

حضرة عبد الفتاح وجاني أفندي - المادة ٣٦ من الالاتمة الداخلية تعطى حق الكلام لحضرة حافظ طابرين بك باعتباره عضواً في اللجنة الرد على أمور خاصة باللجنة .

وهذا نص المادة المذكورة :

« يؤذن بالكلام لكل عضو يطلبه الرد على مسألة شخصية أو يعهد لفت النظر إلى المحافظة على أحكام الالاتمة ، ومع ذلك فليس لهذا العضو أن يطلب الكلام إلا بعد أن يتم الخطيب كلامه . »

حضرة عمود أبو النصر بك - فقد نقول على حضرة عزيز مريم أفندي ودماني بشئ فهل لا يسمح لي بإرد عليه ؟ هل لطغي نامة المجلس ؟ من يقول هذا ؟

حضرة عزيز مريم أفندي - لقد قال لي حضرة أبو النصر بك « أنت لا تفهم » أنا لا أقبل منه ذلك وأحكم المجلس فيها قاله .

بناء عليه

قررت اللجنة بإجماع الآراء عدا حضرة الشيخ محمد عز العرب بك الذي امتنع عن إبداء رأيه برضى الطعن المتقدم ذكره وصحة نيابة حضرة العضو المظنون فيه ما

١٤ سبتمبر ١٩٢٦

سكرتير لجنة الطعون رئيس لجنة الطعون
محمد عز العرب يوسف وبه

حضرة عمود أبو النصر بك - أطلب تأجيل النظر في هذا الطعن لأنه اتصل في من المعلومات الجديدة بكل غاية مالا بد من معرفه لاستيلاء الحقيقة فأمر هذا الطعن قبل الفصل فيه حتى يكون قضاؤه عن بينة وعن يقين صادق بعيداً عن كل شك .

وزع علينا تقرير اللجنة مساء أمس فتصفيحه ورأيت فيه من القفط ما يجب الوقوف على حقيقته ورأيت اللجنة نفسها بنت رأياً على أسباب لا بد من معرف حقيقتها وليس في الامكان أن أتبين حقيقة ذلك في يوم وليسلة . لا بد لي من استيلاء تلك المعلومات التي وصلت لي من زمن لأتمكن من الوقوف على حقيقتها في مجلاتها وهي لم تصل لي اللجنة .

اذن يكون لي الحق مادمت أتبرأ هذا التكري وادنام يعرض على أمر أفندي فيه بما تقتضيه ذمى وأمانى وما يلزمني به ذلك إيمان الذي أقسمته يكون لي الحق في أن أعرف الحقيقة في جملة قط وودت في تقرير اللجنة ولا يمكنني ذلك في يوم وليسلة على أنه لا وجه ولا داعي للاستيلاء مطلقاً فقد تقدمت لحضرات طعون مثله وحققت وأنشئ الأمر في تحقيقها مع أنه كان من يثاب ما لا يحتاج لتحقيق كالطعن المتقدم ضد فضيلة الشيخ حسين وإلى بأنه ليس من جملة كبار العلماء مع أنه مما لا شك فيه أنه من هيئة كبار العلماء . حضرة محمد طوى الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) - اللجنة لم تنس بهد من هذه الطعون .

حضرة عمود أبو النصر بك - أتنبى بعضها . نحن هنا لا نفرق بين طعن وطعن ولا نخضع عضواً بجزية دون عضو ، نحن أرفع من ذلك . تقدمت طعون قبل هذا بزمن فلم إذن هذا الاستيلاء ؟ ولم إذن لا يكون لنا الحق في أن نستعمل الحقيقة من مصادرها ونعرف أمانتها حتى نقول كلمتنا عن بينة .

إن كل ما أتنبى به حضرات الاخوان هو الوصول إلى الحقيقة حتى تصدر حكماً عن يقين صادق . لا داعي لمثل هذه السيلة خصوصاً بعد ما تمت لحضراتكم أن طعوناً تقدمت وأحيلت إلى اللجنة وما زالت أمامها ، من أجل هذه الاعتبارات أطلب من حضراتكم أن توافقوا على التأجيل . أؤكد لحضراتكم أني ممن يريد بكل حواسه أن يبين حضرة العضو المظنون فيه في مجلسنا هذا لأنه كان بيني وبين والده صلة خاصة وهناك من الاعتبارات ما يعطيني أمل لي أن يكون بيننا مثل هذا العضو الفاضل . ولكني أمام ضميري وأمام الحق وأمام المستور وأمام الواجب أطلب من حضراتكم أن تؤجلوا النظر في هذا الطعن لمجلسه آتري حتى أبدي اليكم ما أصل إليه من المعلومات فأكون قد أدت بلك خدمة الحقيقة وقت لألوجب على .

حضرة محمود أبو النصر بك - أنت تهمني بأكثر شناعة .

حضرة محمد طوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - هل وجهت حضرتك كلمة "أنت لاتفهم" لحضرة عزيز مريم افندى ؟

معالى محمد شقيق باشا - سمعناها منه ولما اعترضت عليه قال لى "أنت لست عايبا عنه" فهل يصح أن نجرح هنا لشتم ؟

حضرة عزيز مريم افندى - أطلب من المجلس أن يحكم في هذه القطعة وأن يثبت ذلك في المضبطة .

حضرة محمد طوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - أن هذا ثابت في المضبطة وأظن أن المجلس لا يوافق حضرة أبو النصر بك على هذه الكلمة .

حضرة عزيز مريم افندى - أنا أطلب من المجلس أن يقرر استنكار هذه العبارة .

حضرة محمود أبو النصر بك - نحن في أكبر هيئة برلمانية فلا يصح هذا مطلقا .

حضرة عزيز مريم افندى - أنا أكرر طلبي من المجلس ليقرر استنكار هذه الكلمة .

حضرة حافظ طابن بك - لحضرة زيلنا أبو النصر بك أن يطلب التأجيل كيف شاء ولجلس أن ينظر في هذا الطلب ولكن ليس له أن يرض بكرة أعضاء لجنة الطعون وأن يسلب اللهم أمورا غير لافحة . نسب حضرة الى اللجنة لأمر ما أنها قدمت طعنا على آخر وقال أن لديه معلومات يطلب من أجلها التأجيل ليتحقق منها وكان لحضرة من الوقت ما يكفي ليطلع على أعمال اللجنة وليس فهو ما عليه أن يحضر جلساتنا .

أما قوله بأن اللجنة قدمت هذا الطعن لسبب خاص وأخرت غيره فليس هذا صحيحا فقد قدمت اللجنة طعون قبل طعن حضرة شاهين الجندى افندى ولكن تلك الطعون استأجرت أعمالا كثيرة ومجتا طويلا ولم تنته الى الآن .

ومن تلك الطعون الطعن المتقدم ضد حضرة حافظ السيد بك ، فاللجنة لكثرة البحث فيه لم تنته منه ، وكذلك الحال في الطعون التي قدمت ضد حضرات العلماء من أعضاء المجلس فقد استأجرت بمقتضى نصوص الدستور ولا يصح لي أن أشرح ذلك هنا إذ ربما يؤثر ذلك على الموضوع أمام اللجنة .

كل هذه الأمور دعت اللجنة ألا نتقدم برأيها فيما المجلس الآن .

أما ما يقوله حضرة أبو النصر بك من أن هناك أسبابا يعضها خرونها حدثت باللجنة لغاية في نفسها الى التسرع في تقديم هذا الطعن ، فهذا قول لا أقبله منه بصفتي عضواً بلجنة الطعون وزميلاً له في المجلس ، وأطلب من المجلس أن يستنكر عليه ما قاله إذ لا يليق بصدوره منه وهو عضو في مجلس الشيوخ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - يا حضرات الاخوان : تقدمت لجنة الطعون في هذا العام بجملة طعون منها ما هو خاص بحضرات العلماء والأمم فيها . فنحصر في الدستور يريد بكار العلماء تلك الهيئة الخاصة (هيئة كبار العلماء) أم لا ؟

هذا الأمر يتطلب بحثاً طويلاً لأنه من المسائل التفسيرية القانونية التي يجب على اللجنة أن تتأني فيها لأن قرارها سيترتب عليها تبعات المستقبل . هذا ما حدا بالجنة الى تأجيل البت في هذه الطعون ، وليس معنى ذلك أننا لم ننظرها ولكن الواقع أننا بحثناها في عدة جلسات وها هي محاضر اللجنة تشهد بذلك .

من هذه الطعون أيضاً طعن تقدم ضد فضيلة الأستاذ الشيخ حسين والى الذي يضرب به حضرة أبو النصر بك المثل فهذه الطعن وجد فيه أشكال حقيقة أنه من هيئة كبار العلماء ولكن هذه الصفة طرأت بعد أن تبين عضواً بالمجلس فكان على اللجنة إذن أن تبحث هذه القطعة بحثاً دقيقاً .

تقدم لجنة طعن آخر ضد حضرة حافظ السيد بك وقد نظرت اللجنة في عدة جلسات ونظراً لأن البحث فيه يتناول خص الفئران التجارية فقد انتدبت اللجنة خبيراً لتقصيها .

أحيلت على اللجنة طعون أخرى بأن زيداً لا يملك التصايب القانوني فطل هذه الطعون لا تحتاج الى وقت طويل متى قدم الطعون فيه أوزاها تلى على عدم صحتها وهذا ما حصل في الطعن المتقدم ضد حضرة شاهين الجندى افندى وحضرة الشيخ طه حسين .

أما الطعن المتقدم لحضراتك الآن فإنه يتضمن أمرين أسن والضريبة . أما عن الأمر الأول فقد اطاعت اللجنة كل أوراق الترشيع وانضج لما أن الطعون فيه قدم شهادة من مصلحة الصحة بحقيقة سته وشفع هذه الشهادة بحكم قضائي .

وقد رأت مصلحة الصحة أن تناقض في الحكم فأبالت النيابة برقيتها ولكن النيابة حفظت الأوراق فلم يسع اللجنة لقاء ذلك الا أن تعتبر هذا الحكم عملاً بما أخذ به المجلس في الطعن المتقدم ضد حضرة إبراهيم الطاهري بك . وطعون حضراتك أنه اذا كان لأحد حضراتك ولد ولم يكن مقيداً بدلائر المواليد فله أن يقدم القاضي طلباً بأنه لم يقيد فيصدر القاضي حكماً بالقيود وبذلك ثبت اسمه في دفاتر المواليد .

وهذه الطريقة هي التي اتبناها حضرة الطعون فيه وقد رأت اللجنة أن تحترم الحكم كما تقدم .

أما عن الضريبة فقد تقدم الطعون فيه بلجنة ما أقدمها بأنه سائر للتصايب القانوني وقد قدمت لحضراتك تقريراً برأيها في هذا الطعن .

ولكن حضرة أبو النصر بك طلب التأجيل بحجة أن لديه معلومات يريد أن يحررها ولم يقتصر على ذلك بل تعرض للجنة بأن قال أنها قدمت هذا الطعن على غيره . فنظروا حضراتك الى مغزى هذا القول .

منى هذا أنه طعن صريح في ذمة أعضاء اللجنة . معناه أن اللجنة تقدم طعناً لتعرض خاص وتؤخر طعناً لتعرض خاص . وهذا المساس لا قبله من حضرة .

تعلون حضراتك أن لجنة الطعون يرأسها دولة يوسف وهبه باشا . ومن أعضائها سعادة أحمد علي باشا ثم يوجد من بين حضراتك القضاة والمحامين

هذه هي الحقيقة التي قلنا وأطلب التأجيل لأنه ليس هناك محل للاستقبال .
وأريد بعد هذا أن أسمع كلمة حضرة الشيخ حسن عبد القادر أضافا لما قلنا
حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — ليس أمام المجلس غير
هذا العلم أمي أنه ليس أمامه قضيتان يقدم واحدة ويؤخر أخرى وعلى
كل حال فانا أمل من حضرتك هذا التفسير .
حضرة محمد ملوى الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — لقد قدم حضرة الأستاذ
ميريم اقتراحا فهل يتناول عنه بعد الذي سمعته من حضرة أبو النصر بك .

حضرة عزيز ميريم الفتني — والكلمة التي قلنا ؟
حضرة محمد ملوى الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — أظن أنه فالما بحسن
نية وقد أسف لها .

حضرة عبد الله سليمان أبانته بك — قبل أن يشرف حضرة محمود أبو
النصر بك فلما يشرف المجلس خلل من لحول البلاغة والقانون واعتبطنا بذلك
(والأذن تمتش قبل اللين أحيانا) .

شرف حضرة أبو النصر بك فصار يرى أخوانه بذلك من ألفاظه
يسويها إلى كراتهم .

حضرة محمد ملوى الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — لقد أسف حضرة
على ما فرط منه .

حضرة محمود أبو النصر بك — أحتج وهذه طعنان شخصية .
حضرة عبد الله سليمان أبانته بك — كان البعض يقول أن حضرة لويس
أخوخ فافوس أفندي يطيل الكلام أحيانا فرحة الله على أيامه .
(دب يوم بكيت منه فلما * صرت في غيره بكيت عليه)

لقد كان يتكلم حضرة أول أسس في قانون الميزانية بمقدمات طويلة
تطلب منه أن يختصر فيها فقال أنكم لا تفهمون في القانون ولا أدري
ماذا يكون حاله لو كان في درجة حضرة صاحب النولة رشدي باشا .
إذا وجد من حضراتكم من لم يدوس القانون فهو من رجال العلم والفضل
والعبرة . وأظن أنه لو كان بيننا حضرة الجراح الشيرازي الدكتور على إبراهيم بك
وطرحت مسألة طبية فنية وحصلت المناقشة في فلا أعتقد أنه يرى أحداثا
بعدم الفهم ولا بل بل بل يوليوا بعض الجراحة . ان المسألة التي أمامنا مسألة عادية
والجنة التي نظرتها مؤلفة من أساطين رجال القانون فتقدم إليها حكم متوج
باسم حضرة صاحب الجلالة الملك فأخذت به لأنه واجب الاحترام وكنت
أود أن أنت يكون حضرة محمود أبو النصر بك أول من يستمر الأحكام .
والجنة مفتوح بها على مصرافيه وهي ترحب دائما بما يذللها الأعضاء
من المعلومات فلماذا لم يتوجه حضرة إلى اللجنة ويضفي لها معلوماته على أنه
إذا أراد أن يبرهنه المسألة من جديد فالبلب مفتوح أمامه ويمكنه أن يقدم
طعنا آخر ؟

أصوات : كيف يكون ذلك ؟

فهل إذا خدعت قضيتان للقاضي وكانت إحداهما مطالبة يستند والأخرى
يطلب إثبات ملكية ثم فصل القاضي في الأولى وأربابا لفصل في الثانية فهل
يلاح القاضي على ذلك ؟ وهل يصح أن يؤخره إليه ما يواجهه حضرة أبو النصر
بك إلى لجنة الطعون بأنه حكم في قضية وأجل أخرى ؟

أظن أن هذا لا يليق مطلقا وأنا استعطفكم بشرفكم أن تراجعوا أعمال
اللجنة في الطعن المقدم ضد حافظ السيد بك لثبوتها ما قامت به اللجنة من
المباحث .

لماذا أرجو ألا نوافقا على طلب التأجيل وأن نقرروا رفض الطعن .
حضرة محمود أبو النصر بك — هذه مسألة شخصية . وإذا استعطفكم زميل
وصديق حضرة الشيخ حسن عبد القادر أن تنظروا في أعمال اللجنة
فانا استعطفكم أن تنظروا فيها فقلت تروا أن كان فيه أساس بالجنة أم لا ؟

ان كلامي مسطور أمامي أنا أردت أن أدلل على ألا وجه للاستقبال
لأصل بذلك إلى إجابة طلب التأجيل فقلت لا داعي ولا موجب للاستقبال .

حضرة محمد ملوى الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — ماذا تنفي بكلمة
الاستقبال ؟ هل تريد أن تقول ان اللجنة تمتثلت في نظر الطعن ؟ ان اللجنة
تقدم إلى المجلس كل ما تبرز من الأعمال وكل الطعون ليسا سواء .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا قلت : لا داعي لأن يستقبل المجلس
في نظر هذا الطعن ففهم زملائي أني أقصد اللجنة . أنا ما أردت هذا
وأكر بأن لا داعي للاستقبال لأن هناك طعنا أخرى خدعت قلبه
وحققت ولم ينظر فيها المجلس لأن فيكون حكم هذا الطعن حكما ولا داعي
لأن نخضعه بهتاية دون غيره .

حضرة محمد ملوى الجزائر بك (الرئيس بالنيابة) — ولكن المجلس
لم يكن أمامه غير هذا الطعن .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا طلبت من المجلس التأجيل ليركز لي
وقتا اثنين فيه صفة ما وصل إلى من المعلومات فاشتبه الأمر على كثير
من حضرات أخواني فأعجب عليهم وخصوصا حضرة الشيخ حسن عبد القادر
لأنه فهم غير ما أردت وأنا أعرف أساليب اللغة العربية وأعرف كيف أتكم
والاستقبال الذي أشرت إليه هو تأجيل طلب التأجيل . وقلت ان هناك
طعنا أخرى لم ينظر فيها المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) — ولكن لم يكن أمام
المجلس الآن غير هذا الطعن .

حضرة محمود أبو النصر بك — إذا رمانى أحد زملائي شيء وأنا منه برى
بلهجة يقصد بها إثارة المواقف فان كان هناك عمل الاستنكار فليكن هذه
اللهجة .

أنى أتكم باللغة العربية فلا يصح أن يفهم قولي على غير ما أريد وعلى
كل حال وعلى الرغم من هذا فانا أسف للكلمة التي قلنا لحضرة الأستاذ
عزيز ميريم الفتني .

بالسن وهو ما بنت عليه اللجنة قرارها . حكم قضائي حاز قوة الشيء المحكوم فيه . وأنه لا يخفى فيه . وصمم حضرة العضو المحترم عبد الله سليمان إبطيك . يرد هذا القول بسببه . وقول أمانة حكم . أمانة حكم .

استمعوا لي أن أقول لحضراتكم أن كلا الزبنيين غلط في تقدير هذا الحكم من جهة الواقع . ومن جهة القانون . ليسمع لي حضرة الشيخ حسن عبد القادر بأن أين له أن الحقيقة خفيت عليه والمصمة لله وحده وأن أكبر قاض يميز عليه الخطأ . وحكمة الاستئناف التي هي هيئة قضائية عليا يميز عليها الخطأ . وحكمة النقض نفسها يميز عليها الخطأ فلا تهموني بالسوء إذا قلت أنكم غلطون في تقدير الحكم من جهة الواقع ومن جهة القانون .

واستمعوا لي ألا أسبغ حكا لا على سبيل التجوز فقط ، لأنه ليس بحكم ، وهو بين يدي رئيس المجلس بتصفحه فيرى أنه أمر قضائي ، والأحكام التي تكون لها قوة الشيء المحكوم فيه هي تلك التي صدرت في خصومة قائمة بين طرفين يتسك أحدهما بحق ويتسك الآخر بعهده ، هناك يوازن القاضي بين طرفي الخصوم ويقرر ما يلي به كل من الطرفين من التذليل على مدعاه ، حتى تبطل الحقيقة ، ويرتج في نظره أي الطرفين أسبق ، فيحكم ، وهناك يقال حكم القاضي وصدر حكم ، أما تلك الورقة التي في ملف الدعوى والتي حوت (أمر قضائي) فإنها لما قيسمتا من القانون ، وليس لها أكثر من تلك القيمة ، استمعوا حضراتكم لتروا كيف صدرت ؟

تولى المرجوم بسبوني الخطيب بك وترك أولاداً كلهم من خيار الشبيبة ذهبوا جميعاً إلى المدارس ومنهم حضرة الشيخ إبراهيم بسبوني الخطيب المطبوع فيه . انتسب إلى الأزهر بشهادة ميلاد مذكور فيها أنه ولد في ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ ، تطوار بعد ذلك في أطوار حياته بين معلم ، وعالم ، وعام ، وهو في كل تلك الأطوار يتقدم بشهادة ميلاده ، تلك التي سجلت تاريخ ميلاده في ١٢ مايو سنة ١٨٩٠

وكذلك يا حضرات الإخوان له أخوة خدوه في المولد ، وأخوة تابعوا عنه ، دخلوا مدارسهم ، وهؤلاء في كل أطوار حياتهم في المدارس الابتدائية ، والمدارس الثانوية ، وأصالية ، وفي الوظائف ، بتاريخ ميلادهم الثابتة في السجلات ، وتفيد الشيخ إبراهيم بسبوني الخطيب في كل تلك الأحوال من مواليد ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ ، بقى كذلك ، وهو يقره بنفسه ، ويعلن رسمياً ، ويتقدم إلى ما يتقدم إليه من الجهات ، ويدخل الخدمة ، ويدخل امتحان العاليية ، وينتسب إلى الأزهر ، وفي يده هذه الشهادة التي تثبت أن ميلاده في ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ ، وذلك أن آن حان وقت آخر اقتضى أن يزيد الله في عمره ست سنوات ، وكيف كان ذلك ؟

كان أن تقدم بيلغ بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٦ على أفراد والده وخلو كرسية في مجلس الشيوخ إلى جهة الإخارة . ذكر فيه أن المرجوم والده تأسر عن تبليغ ميلاده في وقت . تأسرع تبليغ تلك الحادثة المباركة . سادته ميلاده إلا في سنة ١٨٩٠ . فبعد في دفتر مواليد تلك السنة في ١٢ مايو منها . وهذه عقالة جعلها والدي ، وطلب تحقيقها لأنه ولد في ١٢ مايو سنة ١٨٨٤ فاعبر

حضرة عبد الله سليمان إبطيك بك - ثبت من الحكم أن حضرة المطبوع فيه ولد في سنة ١٨٨٤ ويقول حضرة أبو النصر بك أنه ولد في سنة ١٨٩٠ فأيهما نصليق ؟

حضرة عمود أبو النصر بك - أذا لم أتكم في الموضوع وطلبت التأجيل فقط .

حضرة عبد الله سليمان إبطيك بك - أرى أن الموضوع قد امتدح بمشأ وأطلب أخذ الرأي على تحرير اللجنة .

أصوات : موافقون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر لجنة المطعون) - موافقون على أي شيء ؟

أصوات : موافقون على تحرير اللجنة ورفض الطعن . (خفية) .

حضرة عمود أبو النصر بك - هذا عمل لا يليق بنا مطلقاً . يجب أن تستمعوا ، استمعوا أولاً ، ثم ارفضوا الطعن .

حضرة محمد علوي الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - يتكلم حضرة العضو المحترم محمود أبو النصر بك .

حضرة محمود أبو النصر بك - أذا لا أطلب قبول الطعن . ولم يكن هذا طلي ، ولكن قبل أن أبدأ لحضراتكم ما يجب أن أنبأه ، أرجو أن استمعوا لي أن أقول أن تلك الكلمات التي جاء بها حضرة العضو عبد الله سليمان إبطيك بك بناها على واقعة لا أذكرها مطلقاً .

حضرة محمد علوي الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - تكلم في الموضوع يا عمود بك .

حضرة محمود أبو النصر بك - أذن أنا أعتب على هذا التهويل على لكري .

(خفية) .

حضرة محمد علوي الجزاز بك (الرئيس بالنيابة) - أرجو أن يتكلم محمود بك في الموضوع .

حضرة عمود أبو النصر بك - أتكم في الموضوع واستطيع أن أقول اني ألق ببولي هذا بين يدي . عامل يقصدني من الكلام وهو تلك المصلحة الشخصية التي تربطني برأى المطبوع فيه المرجوم بسبوني الخطيب بك . وحضرة شقيقه شوق الخطيب بك . هذا العامل يقصدني ويدفعني إلى أن لا أقول كلمة في هذا المقام . وهناك عامل آخر يقصدني إلى القول هو عامل خدمة الحق . عامل ضميري الذي يدفعني إلى ألا أخشى في الحق لومة لائم . هو عامل يحثني إلى أن لا أقع في أثم حنت الجبن . وإلى أقسمت بما أن أخدم المستور والقانون بالأمانة والصدق . فإنا سكنت كذبتاً في يميني .

من أجل هذا فضلت أن أتصاع إلى العامل الثاني . عامل خدمة الحق . وفي اعتقادي أنكم ستتهبون إلى الاتفاق معي .

صمم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر أن الأمر القضائي الذي صدر

شهادة تطعيم الجدرى الشيخ ابراهيم الخطيب . فأفاده بأنها طلبت من مديرية التربية مستخرجا رسميا بالتطعيم فرفضت المديرية الى الدستور فكان من النائب العام الا ان حفظ القضية لعدم أهمية الدعوى .

لى كلمة في هذه الوقائع وما بسجوا في أن أحتلها في صراحة وهي أن العملية وما تلاها من الإجراءات كانت ناقصة جدا ، لأن الذين تولوا أمر هذه المسألة من مبدئها لم يعتبرا بها لفتاها ، ولأنه لا يترتب عليها حسن ولا غرامة ، ولأن المهم فيها قد توفى الى رحمة الله ، وهذا القصص أجيته في كلامي مثل تقرير اللجنة ، فالجنة فيه قد بنت رأيا على هذا الأمر الذي سمته حكا ، وهو في الواقع أمر فقط باتفاق علماء القانون ، ووجاني أن تلاحظوا أن قراركم في مسألة اللجنة سيكون تقليدا لبرائنا يسجل علينا في المستقبل ، وأتم منوط بكم بمقتضى الدستور أن تفضلوا في صحة نيابة العضو

حضره ابراهيم نور الدين بك - هذا حشو . ولا نستطيع أن نتجسسه أنه حشوي لنو ليس من الموضوع ، ونحن محامون ، ويجب أن يكون للكلام نهاية .

حضره محمد علوي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - أرجو من محمود أبو النصر بك أن يتكلم في الموضوع .

حضره محمود أبو النصر بك - سأتكلم في جميع الموضوع . إن علماء القانون أجموا رأيا على أن هذا مثله كتل الاشهاد وليس له قوة الحكم وكل ما رآه اللجنة فيه أنه حكم لم يتقدم ما يناهيه .

(ضحية) .
واذن كسمل بلنة الطعون بأنه اذا وجد ما يتناقض هذا الحكم رفضت له - سألوا حضرة العضو المعلنون فيه ، سألوه أهو أكثر أم لا أخوه شوق بك ؟ وأنا أرضى بما يقول ، ولقد كان في وسع بلنة الطعون أن تستعمل الحقيقة وأن تمد يدعا اليها وتسلمها ...

حضره عبد الفتاح دجاني الفتحي - أنا عضو في اللجنة ولا أجيل هذا الكلام .

حضره محمود أبو النصر بك - استرجعت كلامي ودعوني أنكم .

(ضحية) . وهم بعض الأعضاء بالخروج .

حضره الشيخ حسن عبد القادر (مقرر لجنة الطعون) - يا اخواني ان حضرة محمود أبو النصر بك كان يطلب التاجيل وهو يستدرك بأطائه لتضرعوا ويخون بالتاجيل الذي كلف به . فأرجو من حضراتكم أن تسمعوا ولا تصرعوا .

حضره محمود أبو النصر بك - اني أطلب اعادة التحقيق في هذه المسألة وأعلن الحقيقة على مصحوليكي . وسيد أن تحققتا بنفسى ، وهي أن المرحوم بسبون الخطيب بك ترك أولادا أكثرهم سيده وليها شوق بك وبليه طه . ثم الشيخ ابراهيم . فبين شوق بك والشيخ ابراهيم مولود . وكل أوراق ميلادهم تتفق بذلك . وشوق بك وله في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٦ ، هذا هو تاريخ ميلاده الثابت في وزارة الحفانية ، وفي مدرسة الحقوق ، وفي وزارة المالية فتبين أنها بلغ الأربعين في الشهر الماضي فقط وبينه وبين

الأمور الخادئة مخالفة يجب تحقيقها . فحقها وسأل الشيخ أمستك شعور على دعواك بأن والدك تأخر في التبليغ عن ميلاده ست سنوات فقال المبلغ نعم وأحضر شاهدين هما عمه الشيخ أحمد الخطيب ، والشيخ عبد الخطيب وأخوه المسمى . فشهدوا جميعا بأن المرحوم بسبون الخطيب بك تأخر في التبليغ عن ميلاده بجله الشيخ ابراهيم بسبون الخطيب وأن حقيقة ميلاده في ١٢ مايو سنة ١٨٨٤ لا في سنة ١٨٩٠

ولأن المخالف قد توفى ، قرر الأمر حفظ المخالفة . لحفظت الأوراق وأتمت هذه العملية . وأنا أتذكر الى دعم حضرات الأعضاء الموقرين بتقديرها . ونحن هنا في جلستنا عيد الحق .

وبعد هذا صرحان ما تقدم المعلنون فيه بمرضى الى قاضى محكمة السطة الأهلية ، قال فيها إنه ارتكبت مخالفة من المرحوم والذى في قيد ميلاده . (ضحية) .

ثم طلب القاضي أوراق هذه المخالفة . وأصدر أمره بهذا النص "أمرنا بالغا . قيد ميلاد الشيخ ابراهيم بسبون الخطيب في ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ وأمرنا بحمل تاريخ ميلاده ١٢ مايو سنة ١٨٨٤" .

حضره محمد علوي الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - ليس هذا الأمر حكا ؟ حضرة محمود أبو النصر بك - أقول بهذا نجوزا ، وسأطلب عليه من الوجهة القانونية .

أخذ المعلنون فيه هذا الأمر وتوجه به الى مصلحة الصحة فرجعت هذه الى سجلاتها في الميلاد وفي تطعيم الجدرى ، فلما تبين لها المخالفة بين هذا الأمر وبين سجلاتها أرسلت الى النيابة تطلب اليها أن تناقض في هذا الأمر الصادر ، وهذا ثابت في كليب المصلحة للنيابة وهو معروض أمام حضرة الرئيس واللجنة ، وتحول المصلحة أن حقيقة ميلاده في ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ كما هو ثابت من دفاتر المواليد .

حضره الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - قيدت المصلحة في دفاتر الميلاد أن تاريخه ١٢ مايو سنة ١٨٨٤ بناء على هذا الحكم ، وذلك قبل أن تطلب من النيابة ما طلبت ، فهل يسلم حضرة محمود أبو النصر بك بذلك ؟

حضره محمود أبو النصر بك - أتذكرني أشرف الوقائع ، وكلنا يطلب الحق . (ضحية) . وهم بعض الأعضاء بالخروج .

معالي محمد شفيق باشا - يا حضرة الرئيس انى أخشى أن يصبح العدد غير قانونى .

حضره محمود أبو النصر بك - أنا أرجو من حضرات الاخوان أن يستمعوا الى :
بعد هذا لم تر النيابة وجهها للعارضة في هذا الأمر الصادر من المحكمة وحفظت الأوراق وقالت لا وجه للطعن لأن هذا الأمر صدر في حدود القانون طبقا للعادة ٣١ في القانون رقم ٣٣ الصادر في أغسطس سنة ١٩١٢ وأرسلت الأوراق للنايب العام . وأرسل هذا الى مصلحة الصحة يطلب منها

تاريخ القيد وبعد أن يمرى القاضي التحقيق يصدر أمره بتنفيذ مصلحة الصصة بالتأشير في دفترها وهنا ما حصل بالنسبة لحضرة الشيخ إبراهيم بسبيون الخطيب فقد أتمت في دفتر الصصة أن تاريخ ميلاده هو ١٢ مايو سنة ١٨٨٤ لا ١٢ مايو سنة ١٨٩٠ بناء على الأمر الذي حصل عليه والذي ينق سائطا لقوته حتى يصدر حكم بخلافه .

إن الاجراءات السابقة لصدور هذا الأمر تشابه الاجراءات التي تحصل في إثبات الورثة مثال ذلك أن يتوجه شخص للقاضي الشرعي ويقول له إن والده توفي عن فلان وفلان فيصد أن يسمع القاضي شهادة شهوده يصدر الاشهاد بشر أن تكون هناك بحسومة قائمة وبقي هذا الاشهاد معمولاً به إلى أن يصدر حكم بخلافه .

لقد طلب خصوم حضرة الشيخ إبراهيم بسبيون الخطيب من مصلحة الصصة أن تسمى في إنشاء ذلك الأمر فأحالت الموضوع على النيابة العمومية التي أصدرت قرارها الذي يسممونه اليوم .

أنظروا حضراتكم إلى ما حصل في العطن الذي قدم ضد حضرة إبراهيم الطاهري بك العضو بالجلس . لقد قدم الطاهر شهادة بتاريخ ميلاد حضرة العضو المظنون فيه ولم يكن ثابتاً في دفتر الصصة ما يثار هذا التاريخ ولما قال العضو أن ميلاده سابق لتاريخ القيد كلفته اللجنة بالحصول على أمر من القاضي بتصحيح تاريخ ميلاده لحصل من الأمر وبعد أن اشترت به مصلحة الصصة في دفترها قدم لجنة شهادة بهذا التصحيح فأخذت بها اللجنة وأقرها المجلس .

أما حضرة الشيخ إبراهيم بسبيون الخطيب فانه قبل أن يعلن فيه كان قد حصل على أمر بتصحيح تاريخ ميلاده ثبت أنه من مواليد سنة ١٨٨٤

تمسك خصومه بدقت التعلم وأنى أتلو على حضراتكم ما جاء بمخصومه في الشهادة الصادرة من نيابة السطة الجزئية : "قد صار الكشف من أوراق قضية الخالفة ١٢١٨ السطحة سنة ١٩٢٦ الخاصة بتصحيح قيد ميلاد حضرة الأستاذ الشيخ إبراهيم بسبيون الخطيب فأتضح أن مصلحة الصصة لم تقدم مستخرجاً رسمياً من دفتر تعلم ناحية بكركم سنة ١٨٩٠ وأوردت بتكليفها رقم ٥٨ بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ لحضرة صاحب السادة النائب العمومي أن مديرية الغربية لم تستدل على وجود دفتر تعليم سنة ١٨٩٠ للاحية بكركم المذكورة" فلما نصبت أمام ذلك الأمر ؟ قد كان الواجب على حضرة الأستاذ أن ينصر بك بعد أن قدم هذا العطن أن يحصل على حكم بإنهاء هذا الأمر وإني بالمستندات التي تمزق أقواله التي أبدعها اليوم . أما أن يقتصر على طلب التأجيل بنج المستندات المؤيدة للعطن ولأن هناك طعنة أخرى سابقة له ولم يفصل فيها المجلس لأن لهذا ما لا تقبلونه حضراتكم ولذلك أرجو الموافقة على تهمير اللجنة .

معالي محمد شفيق باشا - جاء بالمادة الخامسة من اللائحة الداخلية ما يلي : "يفصل المجلس في العطن بعد اطلاعه على التقارير وما يضافات المقرر وبعد

الشيخ إبراهيم مولود . فهل يتفق مع الحق ومع كرامة المجلس أن تهرروا أمراً على خلاف الحقيقة بعد أن يتبين لكم وبه الصواب فيه ؟ صهلوا أنى عرفت اليوم أن ميلاد شوقي الخطيب بك هو ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٦ وهو ثابت في مدرسة الحقوق ، وفي القضاء ، وفي المدرسة الابتدائية وغيرها وبينه وبين الشيخ إبراهيم مولود . فالشيخ إبراهيم ولد حقيقة في سنة ١٨٩٠ كما عرفت من شهادات ميلاد اخوته . ولو أحسبنا من أولاد المرحوم بسبيون الخطيب بك كل مقتضى التصحيح لكأنت السيدة كبرى أولاده ولدت قبل زواج والتهما بلبتين .

أمام هذه الحقائق الخاصة ، وأمام هذا الحق الصراح ، لا يحدربنا مطلقاً أن نتسرع في الفصل في هذه المسألة ، وأرجو لذا قرع حضراتكم مسألة القضية لآنية على اللجنة أن تفسر نتيجة التحقيق عن فيما أقول حتى يتبين بيننا حضرة الشيخ إبراهيم بسبيون الخطيب ، وأحب أن يكون بيننا من أهل الفضل أمثاله ، ولكني قبل أن أحب هذا ، أحب الحق وأحب ألا يذاع بين الناس أن هناك شكاً في قبلة محضونه .

بعد هذا فكل طلياني أن تباد المسألة إلى اللجنة لتحقيقها وشهد الله أني بعيد من كل حوى ، وأنى حرص على الاتمس كرامة المجلس .

حضرة محمد علي الجزازي بلع الرئيس (بالتأجيل) - هلم اقتراح من ثلاثة عشر عضواً بطلب اتفاق باب المناقشة وأخذ الرأي في الموضوع فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح أو ترون سماح أقول حضرة المقرر ؟ أصوات : يؤخذ الرأي .

معالي محمد شفيق باشا - أرجو بعد ما سمعناه من حضرة عمود أبو النصر بك أن نسمع كلمة من حضرة المقرر لتبين أن كان ما سمعناه يعلاني الواقع أم لا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - إن الواقع التي يسمونها محرقة ولا تطابق الواقع . يقول حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك أن النيابة قالت أن ليس لها شأن في الموضوع لأنه غير داخل في اختصاصها وإني أعارض في هذا القول وأتلو على حضراتكم الشهادة المصرة من نيابة سطة الكلية فقد جاء فيها ما يلي :

"تقدم صار للكشف من الأوراق الموجودة بالنيابة فأتضح أن الأوراق المذكورة حفظت بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ لأنه لا يصح العطن في هذا الأمر القضائي لأنه أجرى بصيغة قانونية طبقاً للقانون رقم ٢١ في القانون رقم ٢٣ الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ بشأن المواليد والوفيات وأن طلب مصلحة الصصة لإنهاء الأمر القضائي المذكور لم يكن مبنياً على سبب موجب لذلك ."

هذا هو رأي النيابة العمومية أما عن عدم صدور هذا الأمر في وجه خصم فإن القانون الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ بشأن تصحيح قيد المواليد لا يستلزم خصومة مطلقاً فلا إن زكفت ولذا وضعي نفس أوزع عشر سنوات من غير أن أزيد اسمه أو قيدته بعد تاريخ ميلاده الحقيقي إلى الحق فإن أطلب من القاضي أن يأمر بما يقيد اسمه في دفتر المواليد أو بتصحيح

وقف عضوان .

حضرة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - المجلس يقرر رفض طلب التأجيل ولتأخذ رأى الآت على تحرير الجلسة فن لا يوافق من حضراتكم عليه فيفضل بالوقوف .

وقف حضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - المجلس يقرر رفض الطعن ومهمة نيابة حضرة الشيخ ابراهيم بسوى الخطيب (تصديق) .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة السادسة مساء على أن يعود للاعتقاد يوم الاثنين ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساء

سماح أقوال العضو المطعون فيه اذا طلب ذلك" فاذا كان لحضرة الشيخ ابراهيم بسوى الخطيب ملاحظة على ما سمعه فيفضل بإبدائها .

حضرة الشيخ ابراهيم بسوى الخطيب - أقرر أن ما قاله حضرة محمود أبو النصر بك بأن لى أخوا أكبر منى يبلغ الآن أربعين سنة قول فى غير محله لأن الثابت فى دفاتر قيد أسماء الناحيين أن أبى الأكبر يبلغ عمره الآن نحواً وأربعين سنة فان كان لدى حضرة العضو مستندات تمل على عكس ذلك فليقدمها .

حضرة محمود أبو النصر بك - اننى مستعد لأن أقدم المستندات علناً .

حضرة محمد علوى الجزار بك (الرئيس بالنيابة) - لقد استوفيت المناقشة والآن نريد أن تأخذ رأى على طلب تأجيل النظر فى تقرير لجنة الطعون عن هذا الطعن فن يوافق من حضراتكم على التأجيل فيفضل بالوقوف .

ملحق رقم ١

أسماء حضرات الأعضاء المواقفين على مشروع القانون الخاص بتعديل المادة ٥٠ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣

للممثل بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤

(٤٧) أحمد حميد أبو منيت بك	(٢٤) السيد عبد علي البيلادي	(١) عبد العزيز رضوان بك
(٤٨) الشيخ إسماعيل عبد أحمد عبد الله فواز	(٢٥) عبد عوض جبريل أفندي	(٢) عبد الفتاح الموزي بك
(٤٩) أحمد عبده بك	(٢٦) اللواء محمد كامل باشا	(٣) عبد الفتاح رجائي أفندي
(٥٠) أحمد علي باشا	(٢٧) عبد لطفي طنطاوي أفندي	(٤) عبد الله سليمان أباطه بك
(٥١) الشيخ أحمد نصر	(٢٨) عبد محمود بك	(٥) الشيخ عزب التقي
(٥٢) السيد عبد الرحمن بك	(٢٩) الدكتور محمد هاشم أفندي	(٦) عزيز مريم أفندي
(٥٣) السيد فوده بك	(٣٠) محمود أبو النصر بك	(٧) عفيفي حسين البربري أفندي
(٥٤) الفرید شماس أفندي	(٣١) محمود شكرى باشا	(٨) عقل عبد بك
(٥٥) أمين سامي باشا	(٣٢) محمود علي مهنا بك	(٩) علي إسماعيل بك
(٥٦) بيومي مذكور بك	(٣٣) محمود محمد حسن الشندويل باشا	(١٠) علي يسديوني بك
(٥٧) حافظ السيد بك	(٣٤) حمدي وزير بك	(١١) الشيخ علي رمضان الطوبجي
(٥٨) حسن أحمد المديني بك	(٣٥) مصطفى الاهواني بك	(١٢) الشيخ علي سليمان
(٥٩) حسن رشوان حمادي بك	(٣٦) مصطفى زشيد بك	(١٣) الشيخ علي محمد مروان
(٦٠) الشيخ حسن عبد القادر	(٣٧) ميشيل أيوب باشا	(١٤) عمر أحمد خلف الله بك
(٦١) اللواء حسين خيري باشا	(٣٨) يوسف وجيه باشا	(١٥) عوض عريان المهدي بك
(٦٢) اللواء حسين شريف باشا	(٣٩) الشيخ إبراهيم يسوي الطليب	(١٦) فهمي حنا ويصا بك
(٦٣) سعد مكرم بك	(٤٠) إبراهيم حلمي مهنا أفندي	(١٧) محمد السيد أبو علي باشا
(٦٤) سمان خير بك القمص بك	(٤١) إبراهيم سيد أحمد بك	(١٨) محمد جعفر أفندي
(٦٥) شاهين الجندى أفندي	(٤٢) الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار	(١٩) محمد زكي عبد الرازق بك
(٦٦) شعبان السيد مؤمن بك	(٤٣) إبراهيم نور الدين بك	(٢٠) محمد شفيق باشا
(٦٧) الشيخ طه حسين	(٤٤) الشيخ إبراهيم يوسف صفا الله	(٢١) محمد صفوت باشا
(٦٨) اللواء علي فهمي باشا	(٤٥) أحمد أبو سيف راضي أفندي	(٢٢) الشيخ محمد من العرب بك
	(٤٦) أحمد حلمي باشا	(٢٣) محمد طوي الجزار بك

محضر الجلسة الثالثة والأربعين

مضبطة الجلسة الثالثة والأربعين

المنعقدة علنا في يوم الاثنين ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لي ملاحظتان على مضبطة يوم الأربعاء الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الأولى بالصيغة الحادية عشرة حيث قلت ما يأتي: "فيل أن أتكل من شربة القطن أرجو ألا يقاوم إلى التهن أن صدم موافقة لجنة المالية مجلس الشيوخ على اقتراح انخاض بمنازل القطن رفض له ، لأن الرض من اختصاص المجلس وحده ، ووقت نظر الاقتراح لم يأت بعد" . وعقب كلامي هذا قال دولة الرئيس ما يأتي : " هذا هو المقهور " فهذه العبارة غير واردة بالمضبطة وأطلب اثباتها .

دولة الرئيس - يمكن إثبات هذه العبارة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أما ملاحظتي الثانية فهي أنه مشيوت بالمضبطة المذكورة بالصيغة الماثرة ما قالته لجنة المالية في ختام كلامها عن شربة القطن وهو ما يأتي : "وهذه المناسبة وللأسباب المتقدمة ترى هذه اللجنة أيضا عدم الموافقة على الاقتراح المقدم من حضرة صاحب النزة عبد العزيز رضوان بك (القال عليها بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٢٦) المتعلق بطلب تخصيص مبلغ مليون جنيه من شربة القطن سنويا للشروع في إنشاء منزل أو منازل لفزل القطن" وقد رددت على هذه النقطة بما هو متدين بالمضبطة فلا حاجة لإعادته وقد كانت النتيجة الطبيعية للاقتراح المقدم مني أن يأخذ دوره المادي ككل الاقتراحات التي تهتم للمجلس فيعمل على لجنة الاقتراحات وهي تهتم بقررها إلى المجلس والمجلس يتصرف بما يراه أما بالقبول أو بالرفض ولكن ما ذا حصل؟ الذي حصل هو أن اقتراح لم يرفع فيه السير المعتاد وقد فوجئت وأنا جالس بمكاني في الجلسة بأن عرض على خطاب مرسل من دولة رئيس لجنة المالية الجديدة رئيس المجلس يتضمن رفض اقتراح وعليه إشارة مرضه على "كأن كاتب فحاشة فهمت من الخطاب أن اقتراح رفض وأن هذا إخطار لي بذلك وطلب مني التوقيع عليه فلم به فرقت التوقيع عليه .

دولة الرئيس - حضرتك تحفظ لتفسد الحق في عرض الموضوع على المجلس في أول الدور المقبل لطيرني ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك - هذا هو الحق وهو ما أطلب .

حضرة عبد الفتاح رباني أفندي (السكرتير البستاني) - أرادت لجنة المالية بتكليف المرسل لدولة الرئيس أن تبلغ منكم قرارها من هذا الاقتراح فقط .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أعتذرت على قرار اللجنة وأبليت اقتراضي أمام المجلس فكان ينبغي ألا يؤخذ مني لقرار بعلي بذلك .

اجتمع المجلس في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء من حضرات أصحاب الدولة والمالي والسعادة والفرز : اسماعيل سرى باشا ، أحمد زور باشا ، أحمد ذو الفقار باشا ، محمد تقي يكن بك ، محمد الأطايطون باشا ، صليب قلوبورس باشا ، محمد محمود خليل بك ، الدكتور حبيب خياط بك ، راجب عطيه بك ، سعيد فهمي الروبي بك ، اللواء محمود فؤاد باشا ، السيد حسين القصبي ، محمود بسويوني أفندي (مصرح لحضرتهم بإجازات) .

وحضرة شهبان السيد مؤمن بك (ممتذر عن جلسات هذا الأسبوع) . وحضرات : علي بسويوني بك ، الشيخ ابراهيم عبد الحميد فؤاد ، علي عبد الرزاق بك (ممتذرون عن جلسة اليوم) . وحضرة الفريد شماس أفندي (ممتذر عن جلستي اليوم وغد) . وحضرة عثمان محمد بك (ممتذر عن حضور الجلسات الباقية في دور الانقضاء الحالي لمرضه) .

ومساعدة بولس حنا باشا (ممتذر عن حضور الجلسات لمرضه) .

وظبط كل من حضرات : أحمد فؤاد عزت باشا ، أحمد الشريفي باشا ، عبد الرحيم صبري باشا ، ابراهيم الطاهري بك ، محمد ابراهيم ولي بك ، الشيخ طه حسين ، عقل محمد بك ، عبد العظيم المصري بك ، محمد البستاني باشا ، عبد الرحيم محمد مهنا أفندي ، الشيخ يس محمود أبو جليل ، محمد عبد اللطيف أفندي ، محمد طلعت حرب بك ، الفريق موسى فؤاد باشا ، ابراهيم فرج أبو الجدايل بك ، يحيى ابراهيم باشا ، توفى السكرتيرة البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رباني أفندي ، محمد أحمد الشريف بك ، الشيخ محمد عز العرب بك ، فهمي حنا ويصا بك ، حبيب المصري بك سكرتير عام . أعلن دولة الرئيس لفتح الجلسة .

دولة الرئيس - ورد الآن مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف من سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ فهل توافقون حضراتكم على إحالته على لجنة الأوقاف والمآاهد الدينية؟

أصوات : موافقة .

قرر المجلس إحالة مشروع القانون على لجنة الأوقاف والمآاهد الدينية . دولة الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

صلى المجلس على محضر الجلسة السابقة .

دولة الرئيس - أحملت الآن على مضبطة الجلسة المذكورة ومبين فيها أن المجلس قرر رفض الاقتراح .

حاضرة عبد العزيز رضوان بك - المجلس قرر الموافقة على رأى لجنة المالية بخصوص الميزانية أما بخصوص الاقتراح فانه لم يمرض على المجلس ولم تحصل المناقشة فيه وكان الواجب عرضه عليه ليحصل فيه بالقبول أو الرفض ولكن قول شكى باشا برفض اقتراحى تخرج عن المألوف وهذه الخطة في الحقيقة سنة سيئة ولم يسبق حصول مثل ذلك في اقتراح آخر غير اقتراحى ولا أهم معنى لهذا التصرف اللهم الا أن شكى باشا يريد أن يثير الكامن في قوسنا شخصياً .

(ضحكة)

أقول هذا بأعلى صوتى وأنا مضطرب لذلك لأن شكى باشا اضطهدنى أربع أو خمس مرات مرة قال لي " انهم أولاً ثم تكلم " ومرة ثانية قال لي " هذا تمصيل حاصل " وثالثة قال " لأن اللجنة قررت عدم المرافعة لاعتراضك " وفي المرة الرابعة يرسل لي الجواب ويقول عند هذا كفى كاتب في الديوان . وكنت أود أن يتم هذا الدور بالشرح ولكن هذه المسائل تكثرت من شكى باشا لي بنوع خاص ولتة عليها وقلت له أرجوك أن تريح يا سامي الباشا ولكنه لم يحقق رغبتي في دوام الصفاة بيني وبينه وياه أخيراً فنفسي هذه الصعقة ، أطلب من المجلس أن ينظر في هذه المسألة . اقتراح قدمت الى المجلس ، والمجلس لم ينظره ولم يرفه رأياً ولم يتم فيه شيئا وغاية ما هناك أن شكى باشا أرسل لي كتابا برفض الاقتراح . أنا لا أريد أن أكون في المجلس عضواً لعل بل أريد أن أكون عضواً طاملاً قائماً بما يجب علي القيام به .

حاضرة عبد الفتاح رجاى الهندى (السكرتير البرلمانى) - نود أن يلمح حاضرة عبد العزيز رضوان بك حقيقة ما تم في مسألة الاقتراح فالذى جرى هو أن لجنة المالية بعد أن نظرت في الاقتراح وأبدت فيه رأياً بلغت دولة الرئيس قرارها والسكرتيرة أبلغته الى حاضرة العضو المحترم وليس في هذا ما يسمى بحاضرة العضو المحترم من جهة السكرتيرة البرلمانية ولا من جهة سعادة محمود شكى باشا .

حاضرة عبد العزيز رضوان بك - الذى جعلني أحد هذا الاعتقاد هو أنه لم يسبق أمث لتج في اقتراح أكثر ما أتبع في اقتراحى إلا هذا ولا في مجلس النواب .

حاضرة عبد الفتاح رجاى الهندى (السكرتير البرلمانى) - هذه السابقة حصلت مع حضرتى عهد أحمد الشريف بك وعلى عبد الرزاق بك . حاضرة عهد أحمد الشريف بك - أقول طناً بأن هذه السابقة جرت معنى حيث قدمت اقتراحاً خاصاً بالباد وقد أبلغت بجناب بأن لجنة المالية رفضت اقتراحى فقبلته شاكراً .

حاضرة عبد العزيز رضوان بك - الذى أريد أن يحفظ المجلس برأيه في هذا الاقتراح للدور المقبل إذ لا يصح أن يقتضى على الاقتراح بهذه الطريقة .

حاضرة عبد الفتاح رجاى الهندى (السكرتير البرلمانى) - ثابت في نفس المضبطة التى يتكلم عنها حاضرة عبد العزيز رضوان بك أن حاضرة

على عبد الرزاق بك كان قد قدم اقتراحاً خاصاً بمشروع القبايات الزراعية ولجنة المالية رفضته وأرسلت لدولة الرئيس خطاباً بذلك فأبلغه على حاضرة صاحب الاقتراح بالطريقة التى يبلغ بها حاضرة عبد العزيز رضوان بك وحاضرة عهد أحمد الشريف بك ودارد بالمضبطة في صفحة ١٠ ما يأتى : " وبعد سماع المجلس ما تقدم قرر رفض الاقتراح سالف الذكر وهذه اللجنة توافق على ذلك وعلى ما رآه مالى وزير المالية وتعتبر في هذا ابتداء لرأياً في الاقتراح المقدم الى مجلس الشيوخ من حاضرة صاحب النزعة على عبد الرزاق بك (واحد على هذه اللجنة بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٢٦) بتخصيص ما يهيئ سنوياً من ضريبة القطن ابتداء من محصول سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ لمشروع القبايات الزراعية " لما جرى مع حاضرة العضو المحترم عبد العزيز رضوان بك هو عين ما جرى مع عهد أحمد الشريف بك وعلى عبد الرزاق بك .

دولة الرئيس - معنى ما تقدم أن هذه الطريقة لم تتبع معك خاصة . حاضرة عبد العزيز رضوان بك - في الواقع أن اقتراح حاضرة على عبد الرزاق بك لم يرفض بل أن لجنة المالية قالت أنه لا بأس من تخصيص مليون جنيه للقبايات الزراعية وهذا يعتبر قبولا للاقتراح .

دولة الرئيس - المهم أن يعرف هل قرر المجلس رفض اقتراحك أم لا وثابت بالمضبطة أن المجلس وافق على قرار لجنة المالية برفض الاقتراح .

حاضرة عبد العزيز رضوان بك - أظن أنه لا يوجد من بين حضرات أعضاء المجلس من يذكر بأن اقتراحى رفض .

حاضرة عبد الفتاح رجاى الهندى (السكرتير البرلمانى) - الثابت أن المجلس قرر الموافقة على رأى اللجنة والجنة قررت الرفض .

حاضرة عبد العزيز رضوان بك - قرار لجنة المالية برفض اقتراحى لا يمنع المجلس من إعادة النظر فيه ومناقشته في الوقت المناسب في الدور المقبل ولا يصح الأخذ برأى اللجنة للذى لم يوضع موضع البحث أمام المجلس ولم يبح لأحد فرصة المناقشة فيه .

دولة الرئيس - المجلس وافق على رأى لجنة المالية وإذا كان هناك إبهام فإن الجائر أن نعود الى البحث في هذا الاقتراح في الدور المقبل .

سعادة محمود شكى باشا (مقر لجنة المالية) - أسف غاية الأسف لما قاله حاضرة العضو المحترم عبد العزيز رضوان بك وأؤكد أنه ليس بيني وبينه شيء مطلقاً ولعلكم حضراتكم أنتم التست العضو الوحيد في اللجنة المالية لهن مؤلفة من تسعة أعضاء وقد قررت اللجنة بإجماع الآراء برفض الاقتراح المقدم من حاضرة عبد العزيز رضوان بك فليس اللبث الذي أنذني .

على أنه لو كان مالى وزير المالية قد صرح فيما يخص باقتراح حاضرة على عبد الرزاق بك بأن الحكومة ترى تخصيص مبلغ مليون جنيه لمساعدة القبايات الزراعية أو زيادة أجرة أنها على استعداد لمساعدة القبايات حتى ولو بلغت قيمة المساعدة مليون جنيه فهذا التصريح لا دخل لنا فيه .

بنت لجنة المالية رأياً بشأن اقتراح حاضرة عبد العزيز رضوان بك على نظرية اقتصادية وهي عدم جواز تخصيص الضرائب العامة لمصرفات

أو أغراض معينة واقترح حضرة العضو رعى الى تخصيص جزء من ضريبة القطن لانشاء منازل وقد تناقشت فيه اللجنة ووافقت رفضه أمضا بهذه النظرية الصحيحة

دولة الرئيس - انك تتكلم في الموضوع .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر لجنة المالية) - فلما كان لحضرة البنون يعود باللائمة على أحد فالقول لا يوجه الى اللجنة بل الى المجلس الذي أخذ برأيها . أن نعرضه بالجنة انما هو في الواقع تعرضي بالمجلس وهذا ما أسف له . وأؤكد أنني لا أضرر لحضرة عبد العزيز رضوان بك إلا كل احترام .

(تصفيق)

وإني لا أدري ما الذي دفعه لأن يحمل على شخصي هذه الحملة ومع كل فاني أسامعه (تصفيق) .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - المطروح الآن على حضراتكم ليس في الحقيقة بقروض الأضر اقترح عبد العزيز رضوان بك ولا ما إذا كان الاقتراح صافد أو لم يصادف محلا في فوسكو ولا ما إذا كنتم تهرونه أو لا تهرونه بل هو كلمة في صورة عرض اللجنة لرأيها في الاقتراح ، ذلك أن الاقتراح عندما تقدم الى المجلس أحيل على اللجنة كأ أحيل عليها ما تقدم قبله أو يهد من الاقتراحات ولم يحن بعد نظر تلك الاقتراحات .

إن الذي أثار هذه الثائرة الآن هو أن لجنة المالية عند ما نظرت مشروع ميزانية الدولة وقدمت عنه تقريرها للمجلس أدمجت فيه عبارات من مقتضاها

سعادة محمود شكري باشا (مقرر لجنة المالية) - لي اعتراض على هذا وهو أن الاقتراح أحيل من المجلس على لجنة المالية التي اضطرت لئذ أن تبدي رأيها فيه ، وعلى ذلك فالجنة لم تتطفل في إبداء رأيها بل أبدته تنفيذاً لقرار المجلس .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أردت على هذا . قلت ولا زلت أقول إن كلتي قاصرة على الشكل لا للموضوع ، ثم إن الاقتراح أحيل كما يقول حضرة المقرر على لجنة المالية ، ولكنه لم يرد إليها بالصورة المصادقة رد الاقتراحات حتى يبدي المجلس رأيها فيها .

جاءت اللجنة في تقريرها عن مشروع الميزانية وأدمجت فيه رأيها في هذا الاقتراح ، وما كان المجلس أثناء نظره في مشروع ميزانية الدولة لينظر في تلك الاقتراحات التي قدمت إليه وأحالها على لجنة المالية ، وإنما كان ينظر في ميزانية الدولة ، وليس اقتراح تخصيص جزء من مال الدولة لغرض معين على النحو الذي يترتب عليه سعادة محمود لجنة المالية بالأسر الذي يفصل فيه عرضا بالرفض في سياق نظر الميزانية العامة ، ولو أريد ذلك لوجب أن يذهب صاحب الاقتراح الى وجوب حضوره أثناء مناقشة المجلس في الاقتراح حتى يتمكن من الدفاع عنه ، فالمفروض أن الذي عرض على المجلس هو تقرير اللجنة عن مشروع الميزانية ، وقد ورد ضمنه عرضا كلام من هذا الاقتراح والذي وافق المجلس عليه إنما هو مشروع ميزانية الدولة ، ولذا أقول أن العمل لم يكن مستوفيا كل ما يلزم من جهة الشكل ، ومن الواجب أن

يبود الاقتراح الى لجنة المالية ، ثم ينظر على حدة أمام المجلس حتى يصتق عليه أولا يصتق ، أما وروده عرضا ضمن الكلام على مشروع الميزانية فلا يمكن أن يكون سببا في أن يمتنع قرار المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة موافقة منه على رفض هذا الاقتراح أو غيره ، وطالما أن هذه الاقتراحات لم تصد من لجنة المالية بقرارات مسببة فلا يصحها الحق في أن يطلبا من المجلس نظرها في الدور المقبل حتى يبدي رأيها فيها بما يتفق والمصلحة العامة .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر لجنة المالية) - أريد أن أذكر واقعة لم ترد في كلام حضرة إبراهيم نور الدين بك وهي أن هذا الاقتراح والاقتباسين للمقامين من حضرة علي عبد الرزاق بك واحمد أبي سيف راضي افندي أحيلت على لجنة المالية لتنظر فيها عند نظرها مشروع ميزانية الدولة . هذا هو قرار المجلس وعلى ذلك لا يكون ادماج اللجنة الكلام عنها في تقريرها الخاص بمشروع الميزانية تجاوزا أو مخالفة وإنما هو تنفيذ لقرار المجلس .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أقول إن التوقيت الذي ورد في قرار المجلس لا يقتضي ادماج هذا الاقتراح في تقرير اللجنة عن مشروع الميزانية لأن الاقتراح أمر قائم بذاته . يجب أن يبدل الى المجلس بتقرير منفصل ولا زلت أقول إن كلامي هذا ياصر على الشكل لا الموضوع .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر لجنة المالية) - الشكل الذي تبعته لجنة المالية كان تنفيذاً لقرار المجلس الذي قضى بأن تنظر الاقتراح عند نظرها مشروع الميزانية فلما كان هناك اعتراض فليوجه المجلس لا للجنة التي لم تجد لنظر الاقتراح اختصاص طلب تخصيص مبالغ من إيرادات الدولة لانشاء منازل فرصة أنسب من أن يكون ذلك أثناء نظر مشروع ميزانية الدولة ، وحضرة عبد العزيز رضوان بك على ما ذكر كان حاضرا وقت النظر في تقرير لجنة المالية عن ضريبة القطن وتكلم في اقتراحه هذا وهو يقول الآن أنه حفظ لنفسه حق الكلام في اقتراحه مرة أخرى . هذا ما لا شأن لي ولا شأن للجنة المالية به ولكن اللجنة لم تهم إلا بواجب كلفت به وهو فحص الاقتراح من الوجهة المالية ولقد فحصته فعلا وأبدت رأيها فيه على أنه إذا أراد المجلس فحص الاقتراح مرة أخرى فالجنة لا تمنع في هذا وأكرر لحضراتكم إن لجنة المالية لم تهم إلا بالواجب عليها ولم تكن تستعني أن تشن عليها هذه العارة .

دولة الرئيس - إن ما يطلبه حضرة عبد العزيز رضوان بك هو إعادة النظر في اقتراحه .

أصوات : لا غدارس .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر لجنة المالية) - ويكون ذلك إن شاء الله في الدور المقبل .

دولة الرئيس - عبد العزيز رضوان بك يطلب إعادة النظر في الاقتراح في أول الدور المقبل .

أصوات : موافقون .

حضرة لويس اخنوخ فانوس الفندي - المادة ١٠٧ من الدستور تقول لكل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ والوزراء حق استجواب الوزراء وهذا .

الحق على الأساس الذي تقوم عليه رقابة البرلمان على الوزراء ، هذا الحق الذي يمكن الأمة من أن تعهم الأسباب التي تقي عليها سياسة الدولة ، تتفهم ذلك من طريق المناقشة في البرلمان وسماع البيانات التي توصلها للأعضاء على حسن سير سياسة الدولة وإدارتها ، وإذا بسّمت حضراتكم إلى التقرير الذي قدمته الهيئة التي انتدبت لدرس نظم البرلمانية في أوروبا لوجدتم أن حق الأعضاء في استجواب الوزراء هو من أهم حقوقهم .

حصل أني وأنا أحد أعضاء المجلس قدمت في ٣ أغسطس الماضي استجواباً لوزير المالية أطلب فيه بيانات عن الطريقة التي سارت عليها وزارة المالية في تنفيذ القرار الذي صدر من مجلس الوزراء السابق لشترى القطن . طلبت هذه البيانات لكي أطلع عليها وأوضح للأمة الأسباب التي من أجلها فشلت سياسة تمثيل الحكومة في سوق القطن .

نحن أمام أزمة مالية واقتصادية من أخطر ما يكون ولقد أشارت إليها بلنتا المالية بمجلس الشيوخ والنواب وأثارت الحكومة بأنها إذا لم تتداركها عرّضت ميزانية الدولة وميزانية الأفراد لنظر عظيم . أمام هذا الحادث أدري أني في حالة اقتصادية خطيرة وأدري أنه يجب على المجلس والوزراء أن يتواجهوا ويناقشوا في الموضوع مناقشة هادئة تثير غيرة من جميع الوجوه ،

اني أشعل هنا كما يمثل كثير من حضراتكم الفلاحين ومزارعي القطن الأشوش . كما أنه يوجد بين حضراتكم إخصائيو من تجار القطن ولديهم بلا شك معلومات لا تتوافر عندي ولا عند غيره من الفلاحين . أردت أن نقاشهم ونقترب أنا كفلاح وهم كتجار حتى نصل إلى طريقة فعالة نحافظ بها على ثروة البلاد . سافرت إلى الإسكندرية وزرت البورصة المكية وبورصة ميناء البصل وبسّمت الموضوع على قدر اجتهدتي ووصلت إلى معلومات أردت أن أعرضها أمام حضراتكم في مواجهة وزير المالية لكي تثير أذنيه الخطأ في تنفيذ سياسة التدخل السابقة .

من الناس من يقول إن سياسة تمثيل الحكومة في سوق القطن سياسة مشروعة وقد أقرها من كبار علماء الاقتصاد المستفيد كير (Maynard Keynes) الذي كان مندوباً للحكومة البريطانية في المجلس الاقتصادي لأوروبا وذلك على بحث ضاف في مجلة نهش الصادرة في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ أقر فيه وجوب تمثيل الحكومات واستعمال الأموال العامة لحماية المحاصيل المهددة كقطن ويحب إلى القول بأن ترك الحبل على الغارب في الأسواق ينبغي تدخل الحكومة لحفظ التوازن بين العرض والطلب في الظروف غير العادية ضرب من الجنون . هذا هو رأي ذلك العلامة . والحكومة الإنجليزية كثيراً ما تتدخل في سوق الكوتشوك وغيرها من الحكومات تتدخل في أحوال أخرى ، كما إن أصحاب منازل القطن فروا بواسطة تقاييمهم العامة لتحديد ساطت العمل لتقليل العرض ويتوازن مع الطلب منها يحوط الأسمار ، كما أنهم هددوا أيضاً بوضع حد أدنى لأسعار القطن الأمريكي وحموا على كل غزال

أن يبيع بأقل منه ووضوا عقوبة لمن يخالف ذلك من أعضاء البرلمان فهناك إذن نظرية أخرى وهي نظرية تحديد وضع حد أدنى للأسعار وهي نظرية صحيحة يصعب أن تعمل بها . وأن نطلب من الحكومة وضع حد أدنى لأسعار القطن كما وضع الفلاحون حداً أدنى لأسعار القطن فنحن بذلك الفلاح المسكين الذي يعمل بجد وششاط وسامعه على أن يبيع ثمره بأعياه على أن لا أطمع سبياً تشقق وزير المالية من الإجابة على استجوابي هذا الذي قدمته ومضى عليه الآن مدة الشهر الذي تنص للأشعة الداخلية على وجوب رد الوزير في أثنائه . نعم ان المجلس قرر تأجيل النظر في هذا الاستجواب إلى ما بعد الفراغ من نظر الميزانية وما نحن قد اتينا من نظريهم وحق لي الرجوع إلى الاستجواب

دولة الرئيس - لم نقت بهد من نظر الميزانية .

حضرة الرئيس أخوخ فائوس الفندي - وقدتم استجواباً آخر لعماد رئيس الوزراء أدري به إلى اتباع خطة اقراض الفلاحين وذلك بقصص جزء من المال المتجمد من ضريبة القطن لإعطاء قروض للفلاحين حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بأقطانهم ولا يضطروا لبيعها بخص أو حطبها وتخزينها بالإسكندرية وهمك يسلم ما تكلف ذلك من المبالغ الجسيمة . ولقد اتبعت حكومة امريكا وهي تلك البلاد الفنية الملائم بالمصارف المالية سياسة الاقراض فقررت في السنة الماضية أن تخصص مبلغ مائة مليون دولار لاقراض متصحي الفصح حتى لا يضطروا لمرض في الأسواق ويبيع بخص .

ولقد طلبت من دولة رئيس الوزراء أن تحصلو حكومتنا حذو الحكومة الأمريكية في اقراض الفلاحين جزءا من المال المتحصل من ضريبة القطن

(ضجة شديدة)

على الكتاب الولد من فضيلة رئيس لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لوقتيكم تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف المشتعلة على الأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية لمرعته على هيئة المجلس الموقر حيث أن اللجنة وافقت على المشروع .

- وقد اتخبت حضرة الشيخ محمد عرب ليكون مقرراً لما في ذلك أمام المجلس .

ونفضلوا دونكم بحول عظيم احتراماتي ما

القائمة في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦

رئيس اللجنة
محمد البيلاوي

سكرير اللجنة
محمد عرب

على تقرير اللجنة عن هذا المشروع وهذا نصه :

مجلس الشيوخ

لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

تقرير عن مشروع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف

لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

نظرت اللجنة المشروع الخاص بربط ميزانية الأوقاف الخيرية والأهلية والحرمين الشريفين لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وبعد المناقشة فيه قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة عليه وتطلب من المجلس إقراره وهو الآتي نصه :

سكرتير اللجنة

محمد من العرب

على مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

مشروع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف

لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صلتنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بمبلغ ١٠٩٢٣٥٥ جنيهاً مصرياً وميزانية مصروفاتها بمبلغ ١٠٢١٧٥٦ جنيهاً مصرياً حسب الجدول حرف (١) المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية

تقررت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بمبلغ ٤٧٤٣٤ جنيهاً مصرياً وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٤٣٤٨٣ جنيهاً مصرياً حسب الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون .

المادة الثالثة

تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بمبلغ ٩٨١٤٧٨ جنيهاً مصرياً وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٤٠٧٧٣٧ جنيهاً مصرياً حسب الجدول حرف (ج) المرفق بهذا القانون .

المادة الرابعة

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن ينضم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن يشرع بالحرية الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذه هي الجداول المتوة منها في المادة الأولى والثانية والثالثة بمحرف (١) و(ب) و(ج) من هذا المشروع .

جدول حرف (١) - ميزانية إيرادات ومصروفات الأوقاف الخيرية سنة ١٩٢٦ المالية

الإيرادات

بجنيه مصرى	
١٥٢٥٦٣	باب ١ - إيرادات عمومية .
١٧٦٧٠	» ٢ - المتحصل لماشات ومكافآت الموظفين .
٦٧٠٨٣٦	» ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة .
١٩٠٠٤	» ٤ - إيرادات المدارس وملعب الأيتام .
١٥٨٥٥٥	» ٥ - إيرادات من مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية .
١٠٠٠٠	» ٦ - ما تقدمه وزارة الأشغال لترميم الآثار العربية .
٦٦٧٢٧	» ٧ - تخفيض الزوائد .
١٠٩٢٣٥٥	جمله الإيرادات .

(٢٦) جدول حرف (١)

المصروفات

حجته مصرى	حجته مصرى	حجته مصرى
قسم ١ - الإدارة العمومية : حجته ١٧٤١٩٨ باب ١ - ماهيات وأجرومرتبآت . ٤٠٠١٧ ٢ - مصاريف عمومية . ٩٠٠ ٣ - أعمال جديدة . ٢١٥١١٥ قسم ٢ - ١ - معاشات وشكائات الموظفين . ٢٢١٣٤ قسم ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة : حجته فرع ١ - مصاريف المباني : حجته باب ١ - مصاريف عمومية . ٣٩١٥٥ ٢ - أعمال جديدة . ٩٧٠٠ ٤٥٨٥٥ فرع ٢ - مصاريف الأعيان المقدسة والمزبحة : حجته باب ١ - ماهيات وأجرومرتبآت . ١١٣٦١ ٢ - مصاريف عمومية . ٨٨٠٣٣ ٣ - أعمال جديدة . ٢٠٧٥٠ ١٢٠٠٧٤ فرع ٣ - ١ - لشقراء أجزء أعيان متداخلة ١٠٠٠ بأعيان الخيرية . ١٦٦٩٢٩ قسم ٤ - المدارس والمكاتب وعلما تربية الأيتام : حجته فرع ١ - المدارس وعلما تربية الأيتام : حجته باب ١ - ماهيات وأجرومرتبآت . ٣٩٠٧٠ ٢ - مصاريف عمومية . ١٨٨٧٥ ٥٩٤٥٥ فرع ٢ - ١ - إعانات لتعليم . ٣٩٢٢ ٢ - ٣ - المكاتب التي تديرها وزارات المطارف ٤٠٠٠ ٦٥٦٦٧ قسم ٥ - ١ - المعاهد العلمية الدينية . ٢٠٣٩٣٣ ٢ - المساجد والوزايا والأضرحة : حجته فرع ١ - المساجد والوزايا والأضرحة : حجته باب ١ - ماهيات وأجرومرتبآت . ١٨٨٧٥ ٢ - مصاريف عمومية . ٥٧٠٢٩ ٣ - أعمال جديدة . ٢٤٠٠٠ ١٩٩٩٠٤ ٦٧٣٤٧٨	٦٧٣٤٧٨ ٢٠٠٦٨٩ ٧٨٥ ٢٠٠٦٨٩ قسم ٧ - الخيرات : حجته فرع ١ - مستشفيات وعيادات طبية للفقراء : حجته باب ١ - ماهيات وأجرومرتبآت . ٢٣١٨٨ ٢ - مصاريف عمومية . ٢٥٥٢٨ ٣ - أعمال جديدة . ٢٧١٤ ٥١٤٣٠ فرع ٢ - الملاهي والشكاي التي في إدارة الوزارة : حجته باب ١ - ماهيات وأجرومرتبآت . ٤٤٣٣ ١٥٥١٠ ١٩٩٤٣ فرع ٣ - ١ - الشكاي التي في إدارة مشايخها ١٥٠٤ ٢ - ٤ - إعانات ومرتبات وصدقات ١٩٦٦٠ قسم ٨ - مختبرات الوادي : حجته باب ١ - ماهيات وأجرومرتبآت . ٦٤٥٩ ٢ - مصاريف عمومية . ٣٩٥٣٣ ٣ - أعمال جديدة . ١٩٠٠٠ ٥٥٠٥٢ ١٠٣١٧٥٦	٢١٥١١٥ ٢٢١٣٤ ٢٠٠٦٨٩ ٧٨٥ ٢٠٠٦٨٩ قسم ٧ - الخيرات : حجته فرع ١ - مستشفيات وعيادات طبية للفقراء : حجته باب ١ - ماهيات وأجرومرتبآت . ٢٣١٨٨ ٢ - مصاريف عمومية . ٢٥٥٢٨ ٣ - أعمال جديدة . ٢٧١٤ ٥١٤٣٠ فرع ٢ - الملاهي والشكاي التي في إدارة الوزارة : حجته باب ١ - ماهيات وأجرومرتبآت . ٤٤٣٣ ١٥٥١٠ ١٩٩٤٣ فرع ٣ - ١ - الشكاي التي في إدارة مشايخها ١٥٠٤ ٢ - ٤ - إعانات ومرتبات وصدقات ١٩٦٦٠ قسم ٨ - مختبرات الوادي : حجته باب ١ - ماهيات وأجرومرتبآت . ٦٤٥٩ ٢ - مصاريف عمومية . ٣٩٥٣٣ ٣ - أعمال جديدة . ١٩٠٠٠ ٥٥٠٥٢ ١٠٣١٧٥٦

٨٤٨ ملحق لمضبطة الجلسة الثالثة والأربعين لمجلس الشيوخ - يوم الاثنين ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦

جدول حرف (ب) - ميزانية سنة ١٩٢٦ المالية

إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين

المصروفات		الإيرادات	
	جبه مصرى		جبه مصرى
باب ١ - رسوم الادارة .	٤٧٤٣	باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة .	٤٥٦٩٩
» ٢ - مصاريف الأماكن .	١٧٠٣٤		
» ٣ - الأطنان .	٤٢٠٣	» ٢ - مرتبات مقررة للحرمين .	٧٤٤
» ٤ - ما يصرف على الأعمال الخيرية للحرمين .	١٧٠٠٣		
» ٥ - مصاريف قضائية ومتنوعة .	٥٠٠	» ٣ - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة	٩٩١
جملة المصروفات .	٤٣٤٨٣	جملة الإيرادات .	٤٧٤٣٤

جدول حرف (ج) - ميزانية ايرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية سنة ١٩٢٦ المالية

المصروفات		الإيرادات	
	جنية مصرى		جنيه مصرى
باب ١ - رسوم ادارة .	٩٨١٤٨	باب ١ - إيرادات الأيمان الموقوفة .	٩٥١٩٩٧
» ٢ - مصاريف الأماكن .	٣٠٢٣٥	» ٢ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية .	٢٤٩٣
» ٣ - الأطنان .	١٥١٧٦٥	» ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة	١٦٩٨٨
» ٤ - الأعمال الخيرية .	٩٠٦٤٥	» ٤ - إيرادات الأوقاف المنظور احوالها على الوزارة .	١٠٠٠٠
» ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد .	٢١٢٤٤		
» ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة .	١٢٧٠٠		
» ٧ - أوقاف منظور احوالها على الوزارة .	٣٠٠٠		
جملية المصروفات .	٤٠٧٣٣٧	جملية الإيرادات .	٩٨١٤٧٨

وزير المالية . محمد نجيب النرايلي باشا وزير الأوقاف . عل الششمي أفندي
وزير المعارف . أحمد محمد خشبة بك وزير الحربية والبحرية . محمد محمود باشا
وزير المواصلات .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - بدأت الدورة البرلمانية في هذا العام في وقت محفوف بكثير من المشاكل وبكثير من الشؤون التي أحاطت بالبلاد في ذلك الوقت التي أصبحت فيه بشل الحركة البرلمانية منذ سنة ١٩٢٤ وكان ما وجد من المصاعب والمثاقب في البلاد من شأنه أن يستغند كثيرا من الجهود التي كان واجبا أن تبذل في سبيل استعادة الحياة النيابية في خلاها هادئة كما كانت وقت أن كان البرلمان قائما .

تلك الجهود كان لا بد أن تستأجر فيها الأمة والبرلمان والوزارة حتى يمكن من مجموع هذه القوى أن توجد العنصرية المنشودة وترجع الحالة الهادئة والشفقة العامة في شؤون البلاد الاقتصادية والعمرانية والمالية إلى سبيلها التي كانت عليها .

وما من أحد يكر أن الجهد الذي بذل في هذا العام كان جهدا عظيما بصورة لا أباغ إذا قلت أنها كانت فوق المتظن من برلمان حديث عهد بالوجود . ان البرلمان جلسان جلس النواب ويجلس الشيوخ ولا بد لحسن سير الأعمال من اتفاق آراء المجلسين .

فمن دواعي النبطة التي التي يقوم على رأس مجلس النواب هو زعيم الأمة الأوسع وكبيرها العظيم ورئيسها الجليل سعد زغلول باشا . (تصفيق) .

ذلك الرجل الذي نال بحق من الأمة تلك الثقة النالية التي جعلته يبدل الجهد العظيم في خدمتها بما وهبه الله من مواهب لا يتنازع أسان في أنها أعظم المواهب والتي زانتها تجاربه ومقدرته العلمية والسياسية .

وكان من حظ البلاد أيضا أن اتفقت في هذا الدور توابا من خبرة أبنائها . وكان من حظ البلاد وهو أوفر المخلوط أن أزال الله سبحانه وتعالى بمسكة كبراه البلاد ما كان من شغلقا فيها بينهم فعملوا على توحيد الكلمة وتوحيد الجهود وتعمتها الأصوات تتهاوب في أنحاء البلاد بأن الدستور في خطر وأن أبناء البلاد وقادة الرأي فيها يريدون أن يتشاوروا البلاد من تلك الهوة الصحيحة وأنهم عاملون على أحياء الدستور وإعادة الحياة الهادئة إلى البلاد وكانوا من البريأ قالوا عبد حسن طن الناس بهم . فقد اتفق الزعماء والقادة وتوحدت الجهود وقامت تلك الحركة المباركة التي كان من نتائجها أن وصلنا في ثلاثة أشهر إلى ما لا يمكن أن يصل إليه عالم آخر مهما بذل من الجهود أو أضعاف هذا الزمن .

استمادت البلاد سبيلها الأولى وهذه الحالة العامة فيها ونظر المجلسان في شؤونها فم الأمن البلاد وأعيد الاطمئنان للقلوب بعد أن عيش به تلك الأيدي وتحسنت الحالة المالية يوما وقدر للبلاد لحسن حظها أن من ولى شؤون وزارتها هم من خبرة من أجيبت البلاد وعل رأسهم صاحب الدولة الجليل صلي يكن باشا (تصفيق) وكلما نرفه حق المعرفة وذلك الرجل العظيم الذي نرفه فيه من القدرة والخزم والكرم ما نبهله لندوته ولا ينقص حضرات زبلة قدمهم فكلمهم بأربيله فكلمهم مصرى وطنى طمئنت فكلمهم

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون المذكور ؟
أصوات : توافق .

دولة الرئيس - ليل المشروع مادة .

عليت المادة الأولى وهذا نصها :

تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بمبلغ ١٠٩٢٣٥٥ جنيتها مصريا وميزانية مصروفاتها بمبلغ ١٠٢١٧٥٦ جنيتها مصريا حسب الجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : توافق .

عليت المادة الثانية وهذا نصها :

تقررت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بمبلغ ٤٧٤٣٤ جنيتها مصريا وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٤٣٤٨٣ جنيتها مصريا حسب الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : توافق .

عليت المادة الثالثة وهذا نصها :

تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بمبلغ ٩٨١٤٧٨ جنيتها . مصريا وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٥٠٧٣٧٧ ج . جنيتها مصريا حسب الجدول حرف (ج) المرفق بهذا القانون .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : توافق .

عليت المادة الرابعة وهذا نصها :

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأسر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

دولة الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : توافق .

ثم أخذ الرأي على هذا المشروع في مجموعته بالتجاه بالاسم ابتداء باسم حضرة عبد العزيز رضوان بك الذي أسمرت عنه القرعة وبمعد الأصوات ٧٤ صوتا كلها موافقة على المشروع .

دولة الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا المشروع .

ودعت الجلسة لأستراحة الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين مساء .

أعيدت الجلسة الساعة التاسعة والدقيقة ٣٧ مساء .

وحضر في مقاعد الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمجلس :
صلى يكن باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية . أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الخارجية . محمد فصحته بكباشا باشا وزير الزراعة . مرضى حسنا باشا

اجتمع البرلمان ، والأعمال كثيرة ، والوقت حرجق ، ولنا خضوم ولنا أسدقاء ، وطنيا مسعولة ، ولكن الأجباب المناهى بكفافة أعضائه ونشاطهم ومقدرتهم وصبرهم على العمل الطويل - كل ذلك قد شيد به المنصوم قبل الأسدقاء . ولم يكن دولة رئيس الوزراء وحضرته الوزراء بأقل استحقاقا لئلا ذلك الأجباب . فانهم رغم قتل البرلمان في خفايا الميزانية ورغم أنها وضعت قبل تشكيل وزارتهم أظهروا مع دقة مركزهم وصوبته كفافة نادرة ومهارة ممتازة ومقدرة ناطقة .

وكان من حسن حظ مجلس الشيوخ أن تولي رياسته حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رجل الفضل والعلم . فانه رغم حاجته صحتة إلى الراحة قد رأس جميع الجلسات بمهارة وكفافة يستدعيان عظم الأجباب . ويحق لنا أن نذكر لوفته مع مزيد الشكرمة صدره وطول صبره في إدارة المناقشات وحسن تصرفه للشكرات التي كانت تطرا أحيانا إلى غير ذلك مما نذكره لرئيسنا بالفضل والأجباب .

وقد أدت جميع بلان جلساته وخصوصا اللجنة المالية ومعالي مقررها المجلس أجل الخدم مما تقدره لها وتحفظه لها حسن أثري فحسنا فقد كانت تقارير اللجنة المالية أعظم مساعدا لنا في مناقشة الميزانية وهذا كما يحدى التقارير السفن .

وكذلك أذكر أن جميع موظفي المجلس قاموا بإجابه خير قيام وكان معظمهم لا يبارح المجلس حتى ما يبد الساعة الرابعة بند نصف الليل .

أسأل الله أن أرى دولته وأدراك جميعا في دور الانقاذ للبلاد متممين بكامل الصحة والعافية حتى نقيم واجبا في خدمة البلاد نبحث خلال الحرية والسنور .

(تصفيق) .

حضرة لوريس أخنوخ فانوس أفندي - يا دولة الرئيس ، في ختام هذا الانقاذ أشكر المولى مزبول على جودة الحياة النيابية ، وعلى عودة الوحدة القومية التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن من نمرة الدستور ، ثم نتقدم بأى الولاء والإخلاص لحضرة صاحب الجلالة الجالس على عرش مصر المفلدى شاكرين جلالاته ما قام به من تشييد أحكام الدستور ما يليق الله أن يديم بقاؤه ساميا للدستور منفذا لاسكاه .

(تصفيق حاد) .

ثم إننا لتفتيح برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا ، فقد بذل من الجهود ما كان لا يبر منظر . وكذلك تفتيح وتطمش قلوبنا وقلوب الأمة إلى أن زمام الحكم في يد حضرة صاحب الدولة عدلى يكن . باشا وحضرته أصحاب المثلل زملاته الكرام الذين نسال الله أن يديمهم في إدارة شؤون الدولة وبخاصة في إنشاء عطلة البرلمان حيث لا يمكن أن نستجرحهم .

(ضحك وتصفيق) .

كما أسأل الله أن يتبع جميع حضرات الأعضاء بالصحة وأن يمتصوا في الفور الآتى بنشاط جديد . (تصفيق) .

عالم فاضل وطهم مجتهد متفق على إعادة ما أملاه للبلاد مما ضاع عليها ، وحشا قد وصلوا جهدهم إلى إعادة ما ضاع من شؤوننا بسبب ما طارأ عليها نيا مضى أما جلسنا الموقر فأول من أبدا به هو حضرة صاحب الدولة رشدي باشا (تصفيق) ذلك الرجل العظيم الذي تشهد له مصر في أدق مواقفه بما كان له من سمة الإطلاع وإدارة البلاد بتلك الحكمة السياسية والإخلاص العظيم . فهو الذى يقوم على رأس مجلس الشيوخ الآن ، وهو الذى ناصرتنا بسداد الرأى وببد النظر في إرشادنا إلى ما كنا نحتاج إليه من الإرشاد وفي معاونتنا على أداء مهمتنا .

ولنا نكران لجهود مجلس النواب كانت سببا عظيميا في تخفيف السبه الذى أتى على عاتقنا . فخفوا علينا كثيرا مما كان يجب علينا بحته بحيث لم يكن عندنا من المناصب مقدار ما لديهم .

من أجل ذلك فإلحا الأمور بغير ما اقتضته الظروف وقدر ما اتسع الوقت لا وإذا كان ثم تخصيص منا في بعض المواقف فذلك إنما جاء بسبب أن الوقت كان ضيقا بصورة لا تسمح بأكثر مما كان .

وأنى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يكون المجلس في دورته المقبلة على أحسن ما تريجو له البلاد وتتمناه ، وأن يكون المجلس خيرا وبركة في البلاد ومساعدة وهناء باظل دستوروا الذى نزجوا الله سبحانه وتعالى أن يبقى وأن يديم مؤيدا بإخلاص واتحاد أبناء البررة انه متبع حبيب . (تصفيق)

وخشاما ندهو الله جل وعلا أن يبقى حضرة صاحب الجلالة ليحكما المعظم وأن يصحله عزنا على حفظ دستوره وبقائه أبا الأبدن لمصر .

(تصفيق حاد) .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - عادت للبلاد وقد هدأ حياتها النيابية ، وحاجة الأمم أياها السادة إلى الحياة النيابية كحاجة الطير إلى الهواء ، وإلى الحياة النيابية من الأمم على النفس من النفس .

وتعلموا يا حضرات الزلاء أن الفضل كل الفضل في عودة هذه الحياة هو لجهود الأمة ومنازعتها على المطالبة بحقها ، وأن أعضاء هذه الهيئة الموقرة كانوا في طليعة المجاهدين يوم صاحبوا صيحتهم الثائرة فنية نلتب الأمة نلادهم ، وهبت كرجل واحد واجتمعت في هيئة مؤتمر وطني جمع كل الهيئات النيابية وأصحاب المصالح ونفوى الرأى والمكانة في البلاد .

اجتمع هذا المؤتمر المختل لأحزاب الأمة جميعا برئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا في منظر ذى روعة وجلال . وكان بجانبه صديقه الوفى عدلى يكن باشا . وكان الدستور يرمز مسطلا . والبرلمان مقفلا تحيط به الجنود تمنع صاحب البيت من دخول بته . والبلاد تن من الظلم . وتنتزع على تفعيل الحياة النيابية والبرلمان فاهو إلا أن اجتمعت الكلمة وتوحشت القيادة وصحت الزمية فقلب الحق الباطل . وهدم الأيمان ما شيد الكفر . وحصلت البلاد على عودة الحياة النيابية المباركة .

اجتمع البرلمان أياها السادة . وقد أرسلت إليه الأمة توابا من صفوة أبنائها فهما وعلميا ومكانة . اجتمع وهو شاعر بالمسؤولية الخطيرة الملقاة على عاتقه أمام التاريخ والأجيال المقبلة .

أعضاء المكتب حسن معاونتهم لـ . وأشكر الببان المختلفة وفي مقدمة بلتي المالية والأوقاف على أبحاثهما القيمة .

(تصفيق) .

ولا معنى في الختام إلا أن أبدى كبير هديرى الخضم التي قام بها السكر العام ومساعدته وجميع معاونيه .

(تصفيق) .

وأرجو أنه يوفقنا إلى ما فيه الخير في حياة صاحب الجلالة مولانا الملك

(تصفيق) .

حضرة صاحب الدولة على يكن باشا (رئيس مجلس الوزراء) - أثنى له بأن أطلع على حضراتكم المرسوم الملكي الخاص بفض الدور الأول للفصل التشريعي الثالث ، وهذا نصه :

من مرسوم

بفض دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثالث

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٩٦ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - بفض دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثالث .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به من وقت تبليغه للبلدان ما

صدور في المدة في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ (٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على يكن

رفعت الجلسة وكانت الساعة العاشرة والدقيقة الرابعة مساء ما

حضرة صاحب الدولة على يكن باشا (رئيس مجلس الوزراء) - الآن وقد فرغتم حضراتكم من تقرير الميزانية التي توليت بميتها وعيحصا وكان الفصل أشد ما يكون عدم ملامسة للعمل . فالصلصة تفضي بوجود الرأسة لاستئناف العمل في الدور المقبل الذي سيقدم في مباداه المرسوم في الدستور .

وإني لأشعر بيزيد الارتياح لماسدات العلاقات الحكومية من المجلس من روح التفاهم وما تقيته الحكومة من جانب المجلس من المونة القيمة بأرشاداته الصائبة واقتراحاته المفيدة ورواياته الصالحة . وأتأرجع الفضل في كل ذلك إلى حكمة دولة الرئيس وكيسته وإلى الجهود الطيبة التي بذلها حضرات الأعضاء المحترمين . ولا يسع الحكومة تجاه هذه المونة الثنية إلا أن تسديكم جزيل الشكر .

ومن يروا الضى والسرور أن تشاهد الحكم الدستوري يشتد ساعده وتثبت قلمه في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك وبثأبيه وأن يكون العمل على تجويته والحرص على حمايته فرضا مشتركا للجميع .

(تصفيق) .

ولا شك أن هذا التضامن والروح الدستورية خير ما تتقدم به إلى الأمة كنتاج لهذا الدور المبارك .

وإني أثنى لكم أطيب الرأسة (تصفيق) .

دولة الرئيس - سادتي وزملائي الأفاضل :

نختم اليوم الدورة البرلمانية الثالثة ونحن محتفلون بالاعتباط كله باننا علمنا ما في وسعنا لتأدية واجبنا نحو الوطن وقد كان يحسد أن نخدم المناقشة بيننا ونصل إلى حد الشئمة ولكنا كنا نشعر على العوام أننا أسرة واحدة . وأن هذه المناضلة يدفعنا إليها نحوى المصلحة السامة والعمل على إسماد بلادنا العزيزة (تصفيق) .

فكنا رغم هذه الشئمة إخوانا تتعاون في ظل الوطن (تصفيق) .

ومن دواعي السرور ما ساد من روح التفاهم والتآزر بين المجلسين من جانب وبين المجلسين والحكومة من جانب آخر (تصفيق) .

وإني أقدم إلى صاحب الدولة رئيس الحكومة مزيد الشكر على أفعاله الطيبة .

(تصفيق) .

كما أشكر حضراتكم على ما بذلوه من جهد الدين . وعبد الله بك أياظه . ولويس إيفاني فانوس على حنين شعورهم . وأشكر لحضري وكل المجلس وإساق

ملحق رقم ١

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

(٥١) حضرة أحمد حميد أبو ستيت بك	(٢٦) حضرة محمد عوض جبريل أفندي	(١) حضرة عبد العزيز رضوان بك
(٥٢) » أحمد عبده بك	(٢٧) سعادة اللواء محمد كامل باشا	(٢) » عبد الفتاح اللوزي بك
(٥٣) سعادة أحمد علي باشا	(٢٨) حضرة محمد لطفي ططاولي ططاولي أفندي	(٣) » عبد الفتاح رجائي أفندي
(٥٤) حضرة أحمد مصطفى بك	(٢٩) » محمد محمود بك	(٤) » الشيخ عزب البقي
(٥٥) فضيلة الشيخ أحمد نصر	(٣٠) سعادة محمد منقاري باشا	(٥) » مرزومهم أفندي
(٥٦) حضرة الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبدالله فواز	(٣١) حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي	(٦) » عفيفي حسين البربري أفندي
(٥٧) » السيد عبد الرحمن بك	(٣٢) » محمود أبو النصر بك	(٧) » علي اسماعيل بك
(٥٨) » السيد نوده بك	(٣٣) سعادة محمود الأتري باشا	(٨) » الشيخ علي رمضان الطوبجي
(٥٩) سعادة أمين ناسي باشا	(٣٤) » محمود شكرى باشا	(٩) فضيلة الشيخ علي سليمان
(٦٠) حضرة بيومي مذكور بك	(٣٥) حضرة محمود علي مهنا بك	(١٠) سعادة اللواء علي فهمي باشا
(٦١) » حافظ السيد بك	(٣٦) سعادة محمود محمد حسن الشننويل باشا	(١١) حضرة الشيخ علي محمد مروان
(٦٢) » حافظ هادي بك	(٣٧) حضرة مرسي وزير بك	(١٢) » عمر أحمد خلف الله بك
(٦٣) » حسن أحمد العديسي بك	(٣٨) » مصطفى الاحواني بك	(١٣) » عوض صريان المهدي بك
(٦٤) » الشيخ حسن عبد القادر	(٣٩) » مصطفى رشيد بك	(١٤) » فهمي حنا ويصا بك
(٦٥) » حسين عبد الغفار بك	(٤٠) سعادة ميشيل أيوب باشا	(١٥) نيافة الأيثارو كاس
(٦٦) سعادة اللواء حسين خيري باشا	(٤١) حضرة يوسف بشوتو بك	(١٦) حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي
(٦٧) دولة حسين رشدي باشا	(٤٢) دولة يوسف وهبه باشا	(١٧) » الشيخ منول عمر مجازي
(٦٨) سعادة اللواء حسين شريف باشا	(٤٣) حضرة للشيخ إبراهيم بسويو الخطيب	(١٨) » محمد أحمد الشريف بك
(٦٩) فضيلة الشيخ حسين والي	(٤٤) » إبراهيم سليم مهنا أفندي	(١٩) سعادة محمد السيد أبو علي باشا
(٧٠) حضرة رزق شيمان شعيرة بك	(٤٥) حضرة إبراهيم سيد أحمد بك	(٢٠) حضرة محمد جعفر أفندي
(٧١) » سعد تكرم بك	(٤٦) » إبراهيم نور الدين بك	(٢١) معالي محمد شفيق باشا
(٧٢) » سمعان فريال القمص بك	(٤٧) » الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله	(٢٢) سعادة محمد صفوت باشا
(٧٣) » الدكتور سوزيال جرجس سوزيال أفندي	(٤٨) » أحمد أبو سيف راضي أفندي	(٢٣) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك
(٧٤) حضرة شاهين الجندى أفندي	(٤٩) سعادة أحمد تيرور باشا	(٢٤) » محمد علوي الجزائر بك
	(٥٠) معالي أحمد حلمي باشا	(٢٥) فضيلة السيد محمد علي اليلوي

تصحيح خطأ

في الصفحة الأولى من مضبطة الجلسة الأولى في النهر الثاني

تاريخ المرسوم الخاص بتعيين حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيساً لمجلس الشيوخ بدلاً من ٢٣^٥ مايو سنة ١٩٢٤^٥ يقرأ : ٢٣^٥ مايو سنة ١٩٢٦^٥ .

وفي الصفحة ١٩٢ مضبطة الجلسة الثانية عشرة في النهر الأول : في نص اقتراح حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي الخاص بطلب إنشاء بنام جديد لمديرية القليوبية دلاً من "فضلاً عن أن المكان الحالي لا يترك هنا" يقرأ : "فضلاً عن أن المكان الحالي لا يترك ههنا" .

وفي الصفحة ٧٦٠ مضبطة الجلسة (٣٨) تكررت فيها عبارات البند السادس "إرادات متنوعة" و"إننا لزم التنويه" .

الفهرس المجاني

لمجموعة مضابط دور الانعقاد الثالث (١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ - ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	انتخاب :		حرف "ا"
٥-٣	انتخاب أعضاء مكتب ادارة المجلس		انتخاب :
٢٢٩	تجيب حضرة صاحب المذكرة وزير الداخلية بإعلان انتخاب حضرة صاحب المذكرة محمد مفتوت بإنشاء حضرة وزير معمم الفتحي	٤١٠-٤٠٩-٤٠٨	انتخاب مؤلفين من مصر و تركيا مؤرخ في ٧ أبريل سنة ١٩٢٦
٣٨٨	تجيب حضرة صاحب المذكرة وزير الداخلية بإعلان انتخاب حضرة الشيخ إبراهيم بسيوني الشلبي عضواً بالمجلس	٤١١-٤١٠-٤٠٩-٤٠٨	انتخاب مؤلفين من مصر واليونان مؤرخ في ١١ أبريل سنة ١٩٢٦
٦٤٤	تجيب حضرة صاحب المذكرة وزير الداخلية بإعلان انتخاب حضرة سيد كرم بك عضواً بالمجلس	٢	أسف :
٢٦٥	تجيب حضرة صاحب المذكرة وزير الداخلية بإعلان انتخاب حضرة الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله فراخو عضواً بالمجلس		أسف المجلس لوفاة المرحومين : الله كور عبد الخادم بك . بسيوني الشلبي بك . مصطفي أيروباب باشا . عبد الظاهر خليل بك
	اتهام دور الانعقاد :		استقالة :
٨٥٢	المرسوم الملكي بإتخاذ ديد الاقتصاد الأول لفصل التشريعي الثالث	٢	استقالة حضرة صاحب المذكرة محمد توفيق نسي باشا من رئاسة المجلس وعضو
٨٥١-٨٥٠	كلمة حضرة إبراهيم عز الدين بك عضو المجلس بمناسبة إتيام الدورة البرلمانية		استقلال :
٨٥١	كلمة حضرة عبد الله سليمان أباظة بك عضو المجلس بمناسبة إتيام الدورة البرلمانية	٤٦	قرار مجلس الشيوخ باستقلاله باستقلال تاماً في إدارة شؤنه عامة وأنه هو الذي يتولاه بمقتضى برأسه حياة بدون أي تدخل من أية دولة
٨٥١	كلمة حضرة رئيس اعزج قاروس الفتحي عضو المجلس بمناسبة إتيام الدورة البرلمانية	٦٢٢	تبليغ المجلس الكتاب البرارد من حضرة صاحب المذرة رئيس مجلس النواب باستقلال مجلسه بجمع شؤنه الداخلية
٨٥٢	كلمة حضرة صاحب المذرة رئيس مجلس الزقراء بمناسبة إتيام الدورة البرلمانية		استجوابات وأسئلة :
٨٥٢	كلمة حضرة صاحب المذرة رئيس المجلس بمناسبة إتيام الدورة البرلمانية	٣٢٧-٣٢٩	مناقشة المجلس فيما يجب أن يكون عليه موضوع الاستجواب
٨١٩-٧٩١-٧٩٠	جناية أولاد الحريين الشريفين		استجوابات وأسئلة موجهة إلى حضرات اصحاب المذرة والمجالس رئيس مجلس الزقراء والزقراء .
٨٠٠-٧٩١	» الأوقاف الأهلية		(انظر الفهرس الترمي رقم تسلسل نمرة ٨)
	حرف "ت"		أحداث إضافية :
	تبليغ :	٧٢٢	إنشاء ثلاث وثلاث مستشارين بمكة استئناف مصر الأهلية
٣٢٢	تبليغ المجلس الكتاب البرارد من حضرة صاحب المذرة وزير الماروف باستصاهاه بين حضرات المرتفقين إنشاء تشر المجلس في ميزانية وزارة	٨٠٣-٨٠٤	تمين لاش أيحي في الحاكم المختطف
٦٦٥	تبليغ المجلس الكتاب البرارد من حضرة صاحب المذرة وزير الماروف باستصاهاه بين حضرات المرتفقين إنشاء تشر المجلس في قانون الانتخابات العسقة	٨٠٤-٨٠٥	اعداد مبلغ ١٠٠٠ جنيه لاستخراج التبريم
٧٨٧	تبليغ المجلس الكتاب البرارد من حضرة صاحب المذرة وزير الماروف باستصاهاه بين حضرات المرتفقين إنشاء تشر المجلس في ميزانية دار الكتب المصرية	٨١٣	اعداد مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه لتفكيك قانون مع خطه أضافات القطن وبناركة
٨٠٧	تبليغ المجلس الكتاب البرارد من حضرة صاحب المذرة وزير الماروف باستصاهاه بين حضرات المرتفقين إنشاء تشر المجلس في ميزانية الوزارة المصرية	٨١٤	اعداد مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه كمرضى إلى المرتفقين الذين حرموا من علائهم سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦
			اقتراحات :
		٧٠	اقتراح يتم باتخاذ في مشروع إرد على خطاب العرش وقرار المجلس برفعه
			اقتراحات مقدمة من حضرات الأعضاء . (انظر الفهرس الترمي رقم تسلسل نمرة ٩)

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	حرف "ع"		حرف "ع"
	غرفة تجارية :		غرفة تجارية :
٢٥٧	تتميز واردة من مجلس إدارة الغرفة التجارية بالقاهرة ...	٢٥٧	تتميز واردة من مجلس إدارة الغرفة التجارية بالقاهرة ...
	حرف "ق"		حرف "ق"
	قطن :		قطن :
٢٥٨	تتميز حضرة صاحب المحال وزير الزراعة عن تدخل الحكومة في سوق القطن ...	٢٥٨	تتميز حضرة صاحب المحال وزير الزراعة عن تدخل الحكومة في سوق القطن ...
	حرف "ل"		حرف "ل"
	اللائحة الداخلية :		اللائحة الداخلية :
٢٥٩	انقلاب لجنة اللائحة الداخلية ...	٢٥٩	انقلاب لجنة اللائحة الداخلية ...
٢٦٠	مذكرة مكتب إدارة المجلس عن استشارته في تأجيل وتعليق إلى حين انتخاب مكتب جديد يحمل هذه ...	٢٦٠	مذكرة مكتب إدارة المجلس عن استشارته في تأجيل وتعليق إلى حين انتخاب مكتب جديد يحمل هذه ...
٢٦١	مذكرة السكرتير العام للمجلس للتدريج في ذلك ...	٢٦١	مذكرة السكرتير العام للمجلس للتدريج في ذلك ...
٢٦٢	قرار المجلس في مذكرة مكتب الإدارة ...	٢٦٢	قرار المجلس في مذكرة مكتب الإدارة ...
٢٦٣	قرار السكرتير العام للمجلس للتدريج فيما يتعلق في تعيينات وترقيات الموظفين وسلطة مكتب إدارة المجلس في ذلك ...	٢٦٣	قرار السكرتير العام للمجلس للتدريج فيما يتعلق في تعيينات وترقيات الموظفين وسلطة مكتب إدارة المجلس في ذلك ...
٢٦٤	مناقشة المجلس في طريق المادة "٧٩" من اللائحة الداخلية ...	٢٦٤	مناقشة المجلس في طريق المادة "٧٩" من اللائحة الداخلية ...
٢٦٥	د في مادة "الجنة المختصة" منه النظر في موضوع الاستراج ...	٢٦٥	د في مادة "الجنة المختصة" منه النظر في موضوع الاستراج ...
	لجان :		لجان :
٢٦٦	انقلاب لجنة لرد على خطاب للعرض ...	٢٦٦	انقلاب لجنة لرد على خطاب للعرض ...
٢٦٧	د لزم الرد على خطاب للعرض إلى جلالة الملك ...	٢٦٧	د لزم الرد على خطاب للعرض إلى جلالة الملك ...
٢٦٨	د اللجنة الداخلية ...	٢٦٨	د اللجنة الداخلية ...
٢٦٩	د الأمور الداخلية ...	٢٦٩	د الأمور الداخلية ...
٢٧٠	د الشؤون الخارجية ...	٢٧٠	د الشؤون الخارجية ...
٢٧١	د المالية والتجارة والصناعة والمجاهد ...	٢٧١	د المالية والتجارة والصناعة والمجاهد ...
٢٧٢	د الحفلات ...	٢٧٢	د الحفلات ...
٢٧٣	د المعارف ...	٢٧٣	د المعارف ...
٢٧٤	د الأشغال ...	٢٧٤	د الأشغال ...
٢٧٥	د الزراعة ...	٢٧٥	د الزراعة ...
٢٧٦	د المواصلات ...	٢٧٦	د المواصلات ...
٢٧٧	د الحربية والبحرية والمطارات والسودان ...	٢٧٧	د الحربية والبحرية والمطارات والسودان ...
٢٧٨	د الصحة ...	٢٧٨	د الصحة ...
٢٧٩	د الأركان والمجاهد الدينية ...	٢٧٩	د الأركان والمجاهد الدينية ...
٢٨٠	د لجان الاقتراحات والمعارض ...	٢٨٠	د لجان الاقتراحات والمعارض ...
٢٨١	د الحسابات ...	٢٨١	د الحسابات ...
٢٨٢	د الشؤون الاقتصادية ...	٢٨٢	د الشؤون الاقتصادية ...
٢٨٣	د المطعون ...	٢٨٣	د المطعون ...
	حرف "م"		حرف "م"
	محاضر الجلسات :		محاضر الجلسات :
٢٨٤	تميز محاضر الجلسات على بصريات الأستاذة ديانا من محاضراتها ...	٢٨٤	تميز محاضر الجلسات على بصريات الأستاذة ديانا من محاضراتها ...
	مشتريات :		مشتريات :
٢٨٥	تتميز حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية أن المشتريات الانفاق ليست خطا مكتبيا ...	٢٨٥	تتميز حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية أن المشتريات الانفاق ليست خطا مكتبيا ...
٢٨٦	عمل كادو جديد للموظفين ...	٢٨٦	عمل كادو جديد للموظفين ...
٢٨٧	انتهاء لجنة طلبية حيثما درس المالية الخاصة بمسندة وتوزيع الموظفين في أصول الـ احتشيم الانفاق لمرتبهم ...	٢٨٧	انتهاء لجنة طلبية حيثما درس المالية الخاصة بمسندة وتوزيع الموظفين في أصول الـ احتشيم الانفاق لمرتبهم ...
٢٨٨	تتميز لجنة من اللجنة العليا للقرض في أمر انهاء البارية ...	٢٨٨	تتميز لجنة من اللجنة العليا للقرض في أمر انهاء البارية ...
٢٨٩	عمل كتاب جديد للمشتريات للموظفين على لائحة تخفيض القساط الحالية ...	٢٨٩	عمل كتاب جديد للمشتريات للموظفين على لائحة تخفيض القساط الحالية ...
٢٩٠	الارواح ادخلت ضمن أعمال اللجنة العليا للبحث في حالة الموظفين الذين تروا بطرق الاستثناء من سنة ١٩١٤ لحد الآن ثم تمديد بأن يكون من سنة ١٩٢١ ...	٢٩٠	الارواح ادخلت ضمن أعمال اللجنة العليا للبحث في حالة الموظفين الذين تروا بطرق الاستثناء من سنة ١٩١٤ لحد الآن ثم تمديد بأن يكون من سنة ١٩٢١ ...
٢٩١	مناقشة المجلس في تحديد وقت لسل اللجنة العليا التي ستقرر في حالة الموظفين ...	٢٩١	مناقشة المجلس في تحديد وقت لسل اللجنة العليا التي ستقرر في حالة الموظفين ...
٢٩٢	قال لجنة عامة - تعلقها بالحكومة - قبض مسألة الاستقامات ...	٢٩٢	قال لجنة عامة - تعلقها بالحكومة - قبض مسألة الاستقامات ...
٢٩٣	الارواح بالاه الترتيبات الاستثنائية ...	٢٩٣	الارواح بالاه الترتيبات الاستثنائية ...
٢٩٤	مناقشة المجلس في عرض عمل اللجنة على المجلس ...	٢٩٤	مناقشة المجلس في عرض عمل اللجنة على المجلس ...
	مرسوم :		مرسوم :
٢٩٥	لائحة المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب الدولة عبد الحافظ زوت باشا عضوا بالمجلس ...	٢٩٥	لائحة المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب الدولة عبد الحافظ زوت باشا عضوا بالمجلس ...
٢٩٦	لائحة المرسوم الصادر بتعيين حضرة محمود أبو النصر بك عضوا بالمجلس ...	٢٩٦	لائحة المرسوم الصادر بتعيين حضرة محمود أبو النصر بك عضوا بالمجلس ...
٢٩٧	لائحة المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب المحال أحمد خديف باشا عضوا بالمجلس ...	٢٩٧	لائحة المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب المحال أحمد خديف باشا عضوا بالمجلس ...
	مراسيم مقبلة من الحكومة :		مراسيم مقبلة من الحكومة :
٢٩٨	(انظر القهرس الترمي رقم مسلسل ثمة ١٠)	٢٩٨	(انظر القهرس الترمي رقم مسلسل ثمة ١٠)
	مضبطة :		مضبطة :
٢٩٩	ملاحظتان من حضرة عبد العزيز رضوان بك على مضبطة يوم الأربعاء ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ...	٢٩٩	ملاحظتان من حضرة عبد العزيز رضوان بك على مضبطة يوم الأربعاء ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ...
	مكتب إدارة المجلس :		مكتب إدارة المجلس :
٣٠٠	انقلاب الموظفين ...	٣٠٠	انقلاب الموظفين ...
٣٠١	كلمة حضرة محمد طري الجزاري كاتبة لائحة انظاره لكتاب المجلس ...	٣٠١	كلمة حضرة محمد طري الجزاري كاتبة لائحة انظاره لكتاب المجلس ...
٣٠٢	د محمود بيومي القاضي ...	٣٠٢	د محمود بيومي القاضي ...
٣٠٣	انقلاب السكرتيرين ...	٣٠٣	انقلاب السكرتيرين ...
٣٠٤	د المراقبين ...	٣٠٤	د المراقبين ...

